

من أسنى المطالب شرح روض الطالب لآرام أهل زمانه بلا نزاع
وقدوة عصره وأوانه بلا دفاع خاتمة الأئمة المحققين
وتختصة الفضلاء المدققين شيخ الإسلام
والمسلمين زين الملة والدين أبي يحيى
زكريا الانصاري الشافعي
نعمده الله برحمته
ورضوانه
آمين

(ولبعض الأفاضل في مدح الشارح وشرحه هذا)

كذلك شرح الروض يازكريا قد * تجمع فيه الفقه من كل وجهة
أقول لمن قد ضاع في الجهل عمره * نخذ العلم من هذا الكتاب بقوة
(غيره)

على فقه زين الدين والملة اعتمد * نعم زكريا الحلي في كل فتوة
ويكفيك شرح الروض من ذخيرة * نخذ عنه كشفا للعلوم بقوة

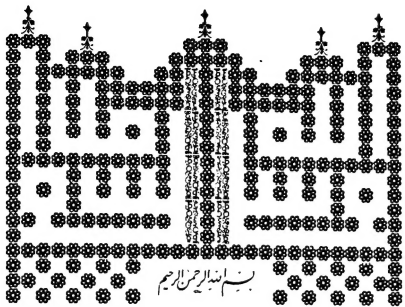
*(وهمامته ماثية شيخ السيوخ وشامته أهل الرسوخ الشهاب
أبي العباس أحمد الزملي الكبير الانصاري قدس الله روحه وفور
ضريحه تجريد العلامة الشهير والاساتذ الكبير الشيخ محمد
ابن أحمد الشوري رحمه الله)*

﴿تنبيه﴾

قول هذا الشرح المذكور وقت الطبع على نسخة مقابلة على خط
المؤلف وقولت الحاشية على نسخة بخط المبرد الشيخ الشوري

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله على توفيقه للفقهاء
في الدين والعلم والسلام
على أشرف المرسلين وعلى
آله وصحبه أجمعين (و بعد)
فهذه حواش لطيفة وفوائد
شريفة جردتها من خط
شيخ مشايخنا شيخ الشيوخ
خاتمة أهل الرسوخ أبي
العباس أحمد الرمي
الانصاري قس الله روحه
ونور ريعه بهامش
نسخته شرح الروض تابعا
له فيأمر إليه من علامة
الكتب أو أصحابها وما
كتب عليه علامة التصحيح
أو التضعيف أشبه إليه
بقولي وأشار إلى تصحيحه
أو أشار إلى تضعيفه وما
كتب شيخنا قوله فوضيحا
أو تمتعنا أو زبادة أخرى أو
أشار إلى تصحيح فأميزها
بنحو وقال شيخنا والله
أرجو النفع بذلك وأسأله
المداينة لأحسن المالك
(قوله بسم الله الرحمن
الرحيم) قال بعض العلماء
إن بسم الله الرحمن الرحيم
تضمنت جميع الشرع لأنها
تدل على الذات والصفات
وهذا صحيح



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
قال الشيخ الامام الحلي البحر الفهم فر يد دهره ووحيد عصره شيخ الاسلام والمسلمين محي السنة
في العالمين مفتي المسلمين زين الملة والدين أبو محيي زكريا الانصاري الشافعي فسخ الله تعالى في مدنه
ونفعنا والمسلمين بركته بمحمد وآله انه ولي ذلك وقادر عليه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الذي
أظهر لنا نحر الروض من كآمه وأسبغ علينا بفضل ملايس انعامه وبصرنا من شرعه بحلاله وحرامه
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ذوالجلال والاكرام وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المؤيد
بمعجزاته العظام صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الطير الكرام (و بعد) فهذا مدعت اليه حاجة
المتفهمين للروض في الفقه تأليف الامام العلامة شرف الدين اسمعيل بن المقرئ البغدي من شرح
بجل الفاظه وبين مراده وبذل صغابه ويكشف اطلاقه نقابه مع فوائد لا بد منها ودقائق
لا يستغنى الفقيه عنها على وجه لطيف ومنهج منيف خال عن الحشو والتطويل حاول الدليل والتعليل
والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل ﴿ وسميته أسنى الطالب في شرح روض الطالب ﴾
فالرحمة تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي ابتدى وأولى منه أول فاعل ببدأ في فعله بسم الله
بضم را جعل التسمية مبدأ له كأن المسافر إذا دخل أرا رحل فقال بسم الله كان المعنى بسم الله أحلر بسم
الله أرا رحل الاسم مشتق من السم وهو العلو وقيل من الرسم وهو العلامة وانما أخذوا ألفه وإن كان
وضع الخط على حكم الابتداء دون الدرج لكثرة الاستعمال مع أنهم طولوا الباء لتكون كالعوض من
الافتقار إليه على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والمدح الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنينا
للباقية من رحم كغضبان من غضب وسقم من سقم والرحمة والقلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه
تعالى فتجمل على غايته وهي الانعام ونبئت الصفة المشبهة من رحم مع أنه متعد بجمعه لازما ونقله إلى الفعل

(فوله عليه نقض الخ) ونقض بمجروحانه بأبلغ من خاذر وأجيب بأن ذلك أكرى لاسيما وأنه لا ينافي أن يقع في الابقص زيادة معنى بسبب آخر كالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهمهم بأن السلام فيها إذا كان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرس وغرسان ومدى ومدبان لا كحفر وحاذر لا لخلافش (فوله فبالبسمة حصل الحقيقي الخ) أو يحتمل الابتداء على العرفى الممتد وأن الباء في الحديثين لا لاستعانة ولا شك أن الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بآخر أو لا بسبب ولا يخفى أن الملازمة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وبذكره قبل الابتداء بالشئ بلا فصل فيجوز أن يجعل أحدهما جزءا يذكر الآخر قبله بدون الفصل (٣) فيكون أن الابتداء أن التلخيص

بما (فوله هو الشاء بالسان الخ) فدخل في الشاء الجذور وغيره وخرج اللسان الشاء بغيره كالجد النفسى وبالجيل الشاء بالسان على غير الجليل فلنأبرأى ابن عبد السلام أن الشاء حقيقة في الجواهر الشروان فلأرى الجواهره حقيقة في الخير فقط ففائدة ذكر ذلك لتحقيق الماعية أو دفع توهم إرادته بالغ بين الحقيقة والجاز عند من يجوز به وبالاختياري المدح فانه بعم الاختياري وغيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنها دون حديثها وعلى جهة التجييل متناول للظاهر والباطن اذ لو تجرد الشاء على الجليل عن مطابقة الاعتقاد أو خالفه أفعال الجوارح لم يكن حديثا بل حكما أو تلخيصا لهذا يقتضى دخول الجوارح والجنان في التعريف لانها اعتبارا فيه شرط الاطرش (فوله) وقد بسطت الكلام على الجدو الشكر الخ) والشكر لغة فعل بني عن تعظيم النعم من حيث نأمنه من على

بالضم والرحن أن بلغ من الرحيم لأن زيادة البناء يدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وعليه نقض ذكره مع جوابه في شرح البهجة (الجدية) بذثر جملة تعالى بالبسملة والجدية افتداء بالكاتب العزير ووعلا غير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه يسم الله الرحمن فوه أقطع وفي رواية الجديته رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وجع بين الابتداء في عملا بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذا ابتداء حقيقي وإضافي فبالبسمة حصل الحقيقي وبالسمة حصل الإضافي وقدم بالبسملة عملا بالكتاب والاجاع والجد لغة هو الشاء بالسان على الجليل الاختياري على جهة التجييل سواء أتعاني بالقضائل أم بالقواضل وعرفا فعل بني عن تعظيم النعم لكونه منعم على الحامد وغيره فيتنال القول والفعل قال بعض المحققين من الصوفية وهو بالفعل أقوى منه بالقول لأن الأفعال التي هي آثار السخاوة مثلا تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الأقوال فان دلالتها عليها رضية وقد يتخلف عندها دلالتها ومن هذا القبيل حديثه وتزوع على ذاته وذلك أنه تعالى حين بسط بساط الوجود على تمكنت لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي لا تنتهي فقد كشف سبحانه عن صفات كماله وأظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذكره من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد بسطت الكلام على الحمد والشكر في شرح البهجة وغيره (الذي جعل الكتاب العزير) أي القرآن (روضة دانية قطوفا) أي قرية فثمارها والمراد فوائدها والروضة تقال للبقعة ذات أشجار كثيرة النهار والبقل والعشب وقد استعار لفظ القرآن روضة الاستعارة دانية قطوفا (وأوجز) أي قلل مبانيره وكبر معانيه (فأعجز) خلقه عن ادراك معانيه عن آياتهم مثله (وجع) فيه (علم الأولين والآخرين في كالم) عدتها على ما روى عن ابن مسعود سبع وسبعون ألفا وتسعمائة وأربع وثلاثون (معدودة حروفا) وهي على ما روى عن ابن مسعود ثلثمائة ألف وأربعمائة وتسعمائة وأربع وسبعون ألفا وفيها في الكلام أقوال أخر (أجوده) من راع في روضه واهبه جمع موهبه بالكسر وبالفتح العطية وبالفتح ترة في الجليل يستنق فيها الماء وروض جمع روضة ذكر ذلك الجوهرى وقد استعار المصنف لفظ النوع وهو التتم بالا كل التتم بالمعاني ثم شرح الاستعارة بالروض (و) جد من (تعاوت) أي تداولت (ربوات) أي مرتفعات (أرضه هو اطل سبحانه) فاعل تعاوت أي سبحانه هو اطل أي كثيرة اطر والسحاب جم سحابة وهي الغيم قاله الجوهرى والمراد من توال عليه نعم الله تعالى على الضمير في أرضه الحمد مدني سبحانه لله تعالى وقد ذكره الجوهري في الجمع بين نوعيه الواقع في مقابلة صفات الله العظيم والواقع في مقابلة نعمه الجسام التي من جلتهما التوفيق في تأليف هذا الكتاب ولما كانت صفاته تعالى قديمة مستمرة والنعم متجددة متعاقبة ذكر الأول بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والاستمرار والثاني بالفعل الدالة على التجدد والتعاقب (وأصل) وأسر (على رسول محمد الذي أرسله) الله (رحمة للعالمين) الانس والجن والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفروا من آدمي نصرع ودعاء والرسول انسان أوحى اليه بنصرع وأمر بتبليغه والتي انسان أوحى

الشكر أو غيره سواء كان بالسان أم بالجان أم بالاركان فورد الحمد والسان وحده ومتعاقبة النعمة وغيره هو مورد الشكر بالسان وغيره ومتعلقه التمتع وحدها فالجاءم متعلقا بخص مورد الشكر بالعكس ومن ثم تحقق تصادقهما في الشاء بالسان في مقابلة الاحسان وتعارفهما في صدق الحمد فقط على الشاء بالسان على العلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الشاء بالجان على الاحسان والشكر عرفا صرف العبد بدمج ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خاف له فهو أخص مطلقا من الثلاثة قبله لاختصاص متعلقه بالله تعالى ولا اعتبار بشمول الآلات فيه بخلاف الثلاثة والشكر اللغوي مسار للحمد العرفي وبين الجدين عموم من وجهه (فوله في كالم معدودة حروفا الخ) أمال التقط على حروفه

قال ألف ألف وخمسون وعشرون ألفاً ثلاثون نقطة (قوله في نسخة بعد الخ) الفاء على النسخة الثانية ما على توهم ما أو تقديرها في نظام الكلام بطريق تعويض الواو عنها (قوله يوم الدين) الدين وضع الهمزة على ساق لثوى العقول باختیارهم المحمود إلى الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على الأصول والفروع والأخلاق والآداب سميت من حيث انقياد الخلق لها بدنا ومن حيث اظهار الشارع إيهامه بأشياء يعتمون حيث أملاها المبعوث إيهامه (كتاب الطهارة) (قوله الطهارة الخ) الطهارة عينية وحكمية فالعينية ما لا يخارج محل حلها كغسل النجاسة والحكمية ما تجاوز كالوضوء والنجاسة عينية وحكمية والقدرية عينية وحكمية قوله ما تجاوز قال شيخنا في تجاوز سبب (ع) محل حلها قال أبنو الطهارة عن غسل النجاسة لا تكون الا عينية وان كانت النجاسة

حكيمة (قوله يقال كتب كتاب الخ) قول من قال ان الكتاب مشتق من الكتب صحيح لأن المصدر المزدوج مشتق من المصدر المجرد كما صرح به السعد التفتازاني (قوله وشرا عارف حدث الخ) قال الزركشي الأحسن أن يقال الطهارة ما يتوقف على حصولها بالباحة وأتوا بمردها وعرفتها بشراي المزدوج بقوله وهي شرعا زوال المنع الترتيب على الحدث وأختب أو قلل الموضوع لإفادة ذلك لمنع لإفادة بعض آثاره (قوله وما اعترض به على ذلك ذكرته مع جوابه الخ) وشرعنا تعمل بمعنى زوال المنع الترتيب على الحدث واختب و بمعنى الفصل الموضوع لإفادة ذلك أو لإفادة بعض آثاره كالتييم فإنه يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك والمراد هنا الثاني لاجرم عرفها النووي في مجموعه

اليه بشرع وان لم يؤمر ببلية فهو أعم مطلقا من الرسول وقد بطلت الصلاة على ذلك في غير هذا الكتاب وسمى ^{عليه السلام} محمد بالكثرة خصاله الحيدة (فشرح الشرائع) أي سننها (وقفه) أي فهم (في الدين) أي الشريعة (صلى الله) وسلم (عليه وعلى آله) وهم مؤمنون بني هاشم وبني المطلب كإسائي في الزكاة (وحجبه) وهم من لقوا النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين (أجمعين) نأ كيد لا له وحجبه وقرن البناء عليه تعالى بالصلاة على من ذكر أماعلى محمد صلى الله عليه وسلم فلقوله تعالى ورفعا لك ذلك أي لأذ كر ألا وقد كرمي كافي صحيح ابن حبان وأماعلى له وحجبه فتبعه الخبر قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وصدق على الصحب في قول ولائها اذا طلبت على الآل غير الصحب فعلى صاحب أولى وهو اسم جمع لأصحاب قبل جملة وكرر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اظهارا لعظمته وجعا بين استنادها إلى نفسه واستنادها إلى الله تعالى وكذب بين الجمل المضارعية والمضوية ولو ذكر معها السلام كان أولى ليخرج من كراهة أفراد أحد ما عن الآخر وله ذكره لفظا (أما بعد) وفي نسخة بعد أي بعد ما تقدم (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا ان ألف بعد الخطبة أو خراجا أيضا ان ألف قبلها (كتاب اختصرت في معنى الروضة للإمام النووي رحمه الله (المختصرة من العزيز) شرح الوجيز للإمام الرافعي (وقرئته) أي أدبته (على الطالب) للعلم (بعبارة يتوقف وجيز) أي مختصر (وحذفت) منه (الخلاص) الذي فيه تصحيح (وقطعت بالاصح) غالبا (واختصرت اسمه) أي الكتاب (من اسم أمه) وهو روضة الطالبين (فسميته روض الطالب وأرجو) من الرجاء بالمد وهو الامل يقل رجوت فلان رجاء ورجاء ورجائه وترجيته وأرجيته ورجيته كله بمعنى رجوته قاله الجوهري أي أومل (أن ينفع الله به المسلمين وأن يجعله لي وسيلة) أي سببا أتقرب به (إلى النجاة) من كل هول (يوم الدين) أي الجزاء هو يوم القيامة (آمين) اسم فعل بمعنى استجب وسيأتي بيان لغائه في صفة الصلاة

✽ كتاب الطهارة ✽

هولة الضم والجمع يقال كتب كتابا وكتبا بكونها بواو مثله الكتب بالثنية ومنه كتب الرجل لكنه ينظر إلى الانصباب واسطلاح اسم لضم مخصوص أو لجهة مختصة من العلم مشتملة على أبواب فصول غالبا فهو ما مصدر لكن لضم مخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم فاعل بمعنى الجامع للطهارة وهي مصدر طهر بفتح الهاء وضما والفتح أفصح يظهر بضمها فيها وهي لغة النظافة والخلوص من الأذناس حية كالأناس أو معنوية كالعبود يقال تطهرت بالماء يوم قوم يطهرون أي يتنزهون عن العيب كقَالَ تعالى انهم أناس يطهرون وشرعنا رفع حدث أو أزال النجس أو ما في معناها على صورتها كالتييم والإغسال المسنون وتنجيده الوضوء والفلاة الثانية والثالثة وما اعترض به على ذلك ذكرته مع جوابه وقوائد أخرى في شرح البهجة

مدخلها في الأغسال المسنون ونحوها بآثار رفع حدث أو أزاله نجس أو ما في معناها على صورتها وقوله على صورتها (قال) يعلم به أنه لم يرد ما في معناها بآثاركم ما في الحقيقة ولهذا قال وقولنا أو ما في معناها أوردناه التيمم والأغسال المسنون وتنجيده الوضوء والفلاة الثانية والثالثة في الحدث والتجسس ومسح الأذن والضممة ونحوها من أوافل الطهارة وطهارة المستحاضة ولس البول وما تقريرنا دفع الاعتراض عليه بأن الطهارة ليست من قسم الأفعال والرفع من قسمها فلا تعرف بهو بان ما لا يرفع حدثنا لا نجس ليس في معنى ما يرفعها ما بأن التعريف لا يشمل الطهارة بمعنى الزوال ووجه اندفاع هذا كقَالَ شيخنا أبو عبد الله الباقي أن التيمم يفتا بغير رفع لا يعترض بعدم تناوله أفراد وضع آخر ش

(قال الله تعالى: ويُرسل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) عدل إليه عن قول الأصل قال الله تعالى: وأرسلنا من السماء ماء طهورا الماقبل أنما صرح منه دلالة (المطر للحدث) وهو هنا أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع منحة الصلاة حيث لا مخرج (والحدث) وهو مستفاد يمنع منحة الصلاة حيث لا مخرج (الماء المطلق) أي لا غيره من تراب تيمم وحجر استنجاء وأدو يقد باغ وشمس وريح وبار وغيره حتى التراب في غسالات الكلب فإن الزيل هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب في غلته منها كسبائي في بابه فالجمل مفيدة للحصر تعرف طرفها ودليل ذلك قوله تعالى في حديثه ما فتيتموا وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين حين قال الاعراق في المسجد صوابه ذو يامن ماء والذوب الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب فلو رفع غير الماء لم يجب التيمم عند فقدته ولا غسل البول به ولا يقاس به غيره لان اختصاص الظاهر به عند الامام تعبد وعند غيره لمافيهم الرقة والاطافة التي لا توجد في غيره وحذف من كلام الأصل من المانعات لعدم الحاجة إليه فان قلت بل يحتاج إليه لإخراج التراب فانه مطهر وليس بما قلت سلم أنه مطهر لكنه مطهر للحدث لا للخبث والكلام في المطهر لكل منهما مع أن كلانا في الرفع على البيع فقط وهذا عبر الحرر بقوله لا يجوز رفع حدث ولا زالة نجس الإبل الماء الطلق والنهاج بقوله بشرط رفع الحدث والنجس ماء مطلق وإنما قصره على رفعهما لانهما الأصل والافطارة السنوية مثلا كالغسله الثانية والثالثة لا تحصل الإبل الماء الطلق (وهو العاري عن إضافة لازمة) أي فيدلنا من خرج المقيد بذلك سواء أضافه إضافة نحوية كما ورد أم صفة كما دافق أي متى أم بلام عهد كقوله في الحديث نعم أدارت الماء أي التي وأورد على التعريف الخبر كثيرا لا يؤثر كطين وطحلب فانه مطلق مع أنه لم يصر عما ذكر وأجيب بفتح أنه مطلق وإنما أعطى حكمه في جواز التطهير به للضرورة فهو مستثنى من غير المطلق على أن الرافعي قال أهل اللسان والعرف لا يمتنعون من إيقاع اسم الماء المطلق عليه فعليه لا يراد أصلا (ولو) كان الرافعي عما ذكر (ماء) يعتقد بوجوه) أو بغيره المفهوم بالأول كسبو خال الأرض (لما) جاء اسم الماء ينالوه في الحال أو تغير بعد (أو) كان (بخاره) أي شرح بخار الماء على لئلا يفتقد حقيقة ينقص من قدره وهذا ما صححه النووي تولى في الروضة صرح بما في غيره ونقله الرافعي في الشرح الصغير عن الروائي ثم قال ولا نزاع في معاملة الأصحاب وقالوا بيسمى بخارا أو شحالا على الإطلاق (لا فيل) بالرغم عطفه على المطلق أو العاري أي لا ماء قليل (مستعمل في فرض) من رفع حدث أو خبث فلا يطهر شيئا لا تتقل المنزعة ولا النلف لم يعمم في أسفارهم لاستعماله تأنيع احتياجهم اليه عند استنفاد في الطهارة بل عدلوا إلى التيمم فان قلت مطهور في الآية لا يفتقر وزن فعول فيقتضي تكرار الطهارة بالماء قلت فعول يأتي إما لآلة كحور لما ينسحب به فيجوز أن يكون مطهور كذلك ولو سلم اقتضاء التكرار فالمراد جماعين الأدلة ثبت ذلك لجنس الماء وفي المحل الذي عرجه عليه فانه يطهر كل جزء منه والمراد بالفرض ما لا بد منه ثم بتركه أم لا كما شار إليه بقوله (ولو من حنف بلا يتوصي) إذا دلصحه صلاتهما من الوضوء والأول يأنم به كدون الثاني ولا يؤثر لاعتقاد الشافعي أن ماء الحنف فيأذكر لم يرفع حدثا بخلاف قنائه بخني مس فرجه حيث لا يصح اعتبار الاعتقاد لأن الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارة لان الحكم بالاستعمال قدبو جدم من غيرية معتبرة كمال الزالة لتجاسر غسل الجنونة والمستعمل من الغسل بخلاف الاقتداء لا بد فيه من نيته معتبرة في الإمام فاذا كان غير معتبرة في ظن المأموم ثم المستعمل ليس بمطلق على ما صححه النووي في تحقيقه وغيره وإقتضاء كلام المصنف كالروضة مطلق على ما جزم به الرافعي وقال النووي في شرح التنبية أنه الصحيح عند

احتمال اللبوى وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستعادة كتمنن فر يضتوعن الثالث بأنه استعمل في فرض أمالة ش (قوله ولون سني بلانية وصي) وبالفتح لعلنا للفلان بأنهم بترك النفل (قوله وغسل الجنوة نال) وغسل الذمية فان ينتهيها غير معتبرة بدليل وجوب اعادة النفل (قوله اقصاء كلام المنصب كالمعة) فلا تحت شر من حلق لا شر ساء ولا قشر ايمان وكل في شر اداء

(قوله كمالا يستعمل في طهارتها كثر من قهر حاجته) ذكر الاصحاب في الزكاة وغيرها قاعده قهره ان الزكاة تدعى الواجب اذا كان في ضمن ما يؤدى به لواجبه حكم الواجب على الاصح ومنه قهره بل الزكوة وسجدوا به في الزكاة عمادون خمس وعشرين (قوله وكما في الكافر في طهارته) أشار الى صحيحه (قوله ثم ترجع عندي خلاف ذلك الخ) قال الاذري في الطهارة ان كون الزوج والسيد مسلما ليس بقيد للصحة بل الخلية ونوت الفصل من الحيض صح في حق ما يطرأ (٦) من نكاح أولئك بين وقوله قال الاذري الخ أشار الى صحيحه (قوله ولا في تجديده) من عطف

الخاص على العام اعلمنا بشأنه فان بعضهم قال ان كان النفل لاجل الحدث كالنجس والحيض فستعمل أولا كالفصل المنون فلا قوله فقد صرح به القاضي والخوارزمي ورفقه في المجموع عن الاصحاب مطلقا وهو انما أحدث حدثا آخر في حال انقائه جازموه به قال الشارح في حاشيته ذكر الانعاس مثال فان المراد انه أحدث قبل خروجه من طهارة صريح عبارة الخوارزمي نفى فانه قال في كافي لم أحدث قبل أن يخرج منه من انفس فيه ثانيا صح طهارته وتذكر القاضي حين نحوه (قوله) ويؤيده ما كان به خبث بمجلين الخ) وفي المجموع ولو نزل الماء من الجنب الى محل اغتسل وقتلنا مستعمل الحدث لا يزال الخبث وهو الاصح في طهارته وانما له وتقام مع تصحيح الطهر البغوي عن القاضي ومصحح من عنده مما به وما صحه القاضي اوجهش (قوله لان ما كل منها صار بالنسبة الى الآخر مستعملا) فان قيل كيف سكتهم في هذه الصور بكونه مستعملا كعم ان الذي لا في البدن شيء يسير وقد يفرض في بعض الصور ان لو فسر مخالفون باقي الماء غيره • فالجواب ما يجب به امام الحرمين انه اذا نزل فيه فقد انفصل به جميع الماء ولم يخص الاستعمال بمالقي البشر لاسيما ولاطلاقا (قوله فان جرى الماء من عضو التوضي الى عضو الآخر الخ) هذا كافي في انتقال النادر اما القاذف الذي يغلب له الماء كالحاصل عند قلعه من السكالى الساعود ومن الساعد الى الكف ونحو ذلك فانه لا يضر كاجز به بالرأى في آخر الباب الثاني من ابواب التيميم ج (قوله أو تقاطر من عضو الخ) تقاطر الا يقع الاندرا كان شرب من الرأس الى البطن وخرق الهواء (قوله صار مستعملا)

الاكثرين لكن منع من استعماله تبعا فهو على هذا مستثنى من الطاق كما استثنى منه القليل المتنجس بوصول نجس (وغسل) بالجرع طافا على حتى أولو كان المستعمل من طهارة حتى لانية ومن غسل (بدل مسح) كمالا يستعمل في طهارتها كثر من قهر حاجته وكلامه شامل لما جزم به البارزي من غسل الخف والجيرة بدل مسحهما فهو أعم من قول الروضة ولو غسل رأسه بدل مسحه فلا صح أنه مستعمل (أو غسل ميت) من يادته عطمه بأوتنيسها على أنه نوع آخر لان وجوبه ليس للحدث بل لثبوت بخلاف ما قبله وما بعده (و) غسل (كافرة) بقصد حلها (المسل) زوج أرسيد لانه يزاها بممكنه ولا يتم الا بفسله فيجب ولو عبر كزصة بالكتاية كان أولى لمسايق في انما هو اهان الكافرات حرام وكالمسلم الكافر فيا يظهر بناء على أن سكاف القرو ع وهي مكافاة بالفضل له كالمسلة ثم ترجع عندي خلاف ذلك عملا بتقديهم الحكم بالمسلم لان الاكتفاء بهذه التبة انما هو للتخفيف عليه والكافر لا يستحقه لقدرته على الاكتفاء بها بان يسل (و) غسل (مجنونة) بأن غلقت بقصد حلها (لزوج) أرسيد وهذا من يادته ولو قال كافي التي فيها لمسلم كان أنسب (لا) مستعمل (في نقل) فانه طهور لعدم استعماله في فرض ذلك أن تقول شرط العطف بل أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نداء وهو متفهما (و) لافي (تجديد) هذا داخل فيا قبله ولو قال كتجديد كان أولى (فان جعم) المستعمل فباغ (فلقين صار طهورا) خبرهما الآتي وكما لو جعم المتنجس فباغ فلقين ولم يتغير بل أولى وطهور بفتح الطاء ما يظهر به وهو المراد هنا وبضمه الفعل وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمهما فيهما (ولو نوى) وفي نسخته (نوى جنب) رفع حدثه لا الكبر (ولو قيل تمام الانعاس في ماء قليل أجزاء) الفصل به (في ذلك الحدث) لافي غيره (فلا أحدث بعد غسل رجله) مثلام الجنب (ثم انعم الانعاس لزم غسل الرجلين للوضوء بالنسبة) بما آخر ولو لا يجزئ ما انعاس فيه وهذا ما بحثه الاصل وان لم يصح بهذه الصورة ومصحح السبكي وغيره موزع به المصنف في شرح الارشاد اذ يفتقر مقتضى كلامه لانه قال الاصل انه يجزئ وهو المعتقد فقد صرح به القاضي والخوارزمي واما الحديث فخواه ما ذكره النووي في شرح الوسيط عن الاصحاب ان صورة الاستعمال باقية الى الانفصال والماء في حال استعماله على طهور يسمو يؤيده انه لو كان به خبث بمجلين فر الماء اعلاها به بأسفله اطهر امعا كقائه البغوي (وان نوى جنبان معا بعد تمام الانعاس فيه) أي في الماء القليل (طهرا أو) نويا (مربوبا) ولو قيل تمام الانعاس (فالأول) طهر دون الثاني لان الماء صار بالنسبة اليه مستعملا (أو) نويا (معا في أنثائه) أي الانعاس (ليرتفع) حدثهما (عن باقيهما) لان ما كل منهما صار بالنسبة الى الآخر مستعملا ولو شك في المعية فظاهر انها يظهر ان لا لا نسب الطهور يتشاك وسلبها حتى أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح (و) الماء (المرتدد على عضو التوضي) على (النجس) بدن الجنب ان لم يتغير طهوره (لحاجة الى تطهير الباقي وعسر افراد كل جزء بماء جديد وقوله من يادته ان لم يتغير لا حاجة اليه فانه يعلم عما يأتي مع أنه في بعض النسخ مقدم على قوله بدن الجنب (فان جرى الماء من عضو التوضي الى عضو) العضو الاخر وان لم يكن من أعضاء الوضوء كأن جاز من سكب (أو تقاطر) من عضو (ولو من) عضو (بدن الجنب صار مستعملا) لانفصاله عن العضو سواء تقاطر على عضو آخر أم لا ولا ترجيح في مسألة الجنب مع

وليس الماء مستعملاً بانتقاله الى موضع العرق والتحجيج بخلاف ما انتقل الى غيرها كقوله (كفاً فافيمر مستعملاً) (قوله اول الفسلة الأولى على ما قاله الزركشي) أشار الى تصحيحه (قوله وغيره) أى كان التقيير البرأوى (قوله (كفاً قاله العزم بن عبد السلام وغيره) كأنى شكله البنى (قوله (ولم يزلوا اغتراف الخ) لجواب نية الاغتراف اُصل في السنة وهو قوله ^{عنه} لا يغسل أحدكم في الماء الا كد وهو جنب قيل كيف يفعل يأبهر يرة فقال يتناوله تناوُلًا واه مسلم فيمن ان انتهى لأجل افساد الماء بالاستعمال وان المخلص من ذلك أن يقصد نقل الماء من العسل بخارج الاناء وكذلك ما حدث انتهى عن ادخال اليدين في الاناء (V) قبل غسلها فان العسل ان كان لنجاسة

التصريح بحكم التقاطر في غير من يزادته وصرح به التحقيق (ولو عرف بكفه جنب نوى) رفع الجنابة بأرحدث بعد غسل وجهه) أى القعدة الأولى كما قاله الزركشي وغيره لصحة غسل اليدين حتى أو الفلوات الثلاث كما قاله المزني بن عبد السلام عملاً بالمادة من أن اليد تدخل في الأناء لا لغتراف دون ظهورها في نفسها وهو الأوجه) من ماء قليل ولم يغتراف صار مستعملًا بخلاف ما ذكرناه (فلو غسل بماء في كفه) قبل انفصاله كالحرج في شرح الإرشاد (بأن يده لا غيرها أجزاء) التصريح بهذا بقوله قليل من يزادته وقول الجوزي في تبصرة إنا نرى بعد غسل وجهه رفع الحدث والماء بكفه ثم غسل به ساعدان رفع حدث كفه دون حدث ساعده مجمل على ما إذا انفصل الماء عن الأجزاء هذا التفصيل أوجه من الاحتياط للاقبال البصرة وإن جرى عليه الأسنوي حيث قال بعدة كلامه وقد استفدنا منه أن انفصال الموضع الماء يقتضي الحكم على الماء بالاستعمال وإن كان الماء متصلًا ببعضه فقطن لهذه الصورة فإنها قيدة بالأطلاق انتهى وقد يؤيد ذلك التفصيل قول المجموع في إبطال الجنبة في الماء ونوى رفع الجنابة قبل تمام الانغراس أما لو اغترف الماء بآء أو يده وصبه على رأسه أو غيره فلا ترتفع جنابة ذلك القدر الذي اغترفه بل بخلاف صرح به المتولي وآل وباني وغيرهما وهو واضح لآئنه انفصل انتهى

فصل ١٠ الماء (التغير طمأ ولونا ور) و بما حيا خالط طاهر يستغنى الماء (عنه كالمثي) والزعفران (تغيرا) بمنه (الخالق) أى الملاقى اسم الماء عليه (غير طور) لأنه غير مطلق (و) لهذا (لا بحث بشر به) الخائف عن أن لا يشرب ماء (فلو لم يغيره) الطاهر المذكور (لما اوقفته لا يغير فاعتر بغيره كالحكومة (وسطا) في الصفات كالمزج (فرضه مخالفا) له فيها لأنه لما اوقفته لا يغير فاعتر بغيره كالحكومة (وسطا) في الصفات كالمزج (الصغير وطعم الرمان و ريح اللادن فلا يضر بالأشياء كالمزج الحار وطعم الخلو و ريح المسك بخلاف الخبز كما يأتي لظاهره (فلو لم يثر) فيه الخليط حسا أو فرضا (استعمله كالمزج) ومثله ما لو استعملت النجاسة المائعة في الماء الكثير كما صرح به الأصل (و) إذا لم يبق ماء وحده ولو كله باعته يستهلك فيه لكفاه (وجب تكميل الماء به من سواي) قيمته (قيمة ماء مثله) أو نقصت عنها كإنهم بالآلى ولو قال إن لم يزد قيمته على قيمة ماء مثله لشمه منطوقا كاشبهه كذلك تعبير أصله بقوله لا أن يزد بقيمة المائع على من ماء الطهارة وتعبيره بقيمة ماء مثله أى هو ما عجز عنه أو لم ين تعبير أصله بشيء من ماء الطهارة (و يفرض في النجاسة) المواقفة للماء في الصفات (الأشد) فيه المأمور (و) الماء (الستعمل كالمزج) في أنه يفرض مخالفا له في صفاته وسطا (لا في كثير الماء) فلو ضمه إلى ماء قليل فبانغ فلتين صار طهورا وإن أثر في الماء بقرضه مخالفا وهذا من يادتمع أنه علم من قوله كأشبهه بما مر فإن جمع فلتين صار طهورا (ولا يضر تغير يسير) بطاهر ولو مخالط التعرض صون الماء عنه ولقاء إطلاق الاسم وكذا الشك في أنه تغير به يسير أو كثيرا نعم لو تغير كثيرا ثم زال بعضه بنفسه أو بماء طاهر ثم شك في أن التغير إلا يسير أو كثيرا لم يضر بعملا بالأصل في الحالين قاله الأذرى (ولا) يضر تغير (كثير بمجاورة) إلى الماء (كعود ودهن أو لومطيين و كافور وصاب) لأن تغيره بذلك لكونه نورا

وما انفرد الا اجاعا، قوله وجب تكميل الماء به، قال في المهمات ان تقيدها بدم التكميل، اذا كان يكتفي بليس يصبح فان النقص عن تكفياية يجب استعماله (قوله قاله الاذرى) هذه السلسلة نظير الوجود الماء شيا فثبات وقت فيه نجاسة شرك في بؤعه قتلين وما لو جاء من قدام الامام ثم افضى به وشك في تقدمه عليه الاصح عدم التأثير فيه ما فكون مسئلتنا كذلك (قوله لان تغيره بذلك لكونه متروجا) صورة المسئلة في مجاز لا ينقص منه غذا فان انفصل منه غذا لمودا قعره وكثيره والزايب وغيره ماسب الطهور به ومنه التكتان الاوضاع في الماء اياها فان صرفته تنحل وتخرج في الماء فيصير اسود متناوبا فيه ومن ادعى طهور به وقال ان تغيره بمجاور وقوله في المهمات وضابطا الكبير هو الزايب لان الماء غلط فاحش فان التغير به لا يسلط الطهور به يقلى من جزيل الاسم شرعا بل ولا عرفا ولا ساءا اذا تغيرت رائحته فقط

(قوله وقيل ما يمكن فصله) فالورق المدقوق خليط على الأول دون الثاني لا مكان فصله بعمر سو بهو كذلك التراب كقوله في الكفاية ج (قوله وقيل المتغير المعروف) ولا فرق بين كون المتغير بطعم أولون أو رجع على الأصح (قوله لا يكت الخ) (تنبيه) لا يقابل المتغير كثيرا بطول المكث أو بمجاورة أو بما يمسرون الماء عنه غير مطلق بل هو مطلق كأي الشرح الصغير وشرح المهذب والله أعلم (قوله كطحلج الخ) مثل الطحلج الزرنيخ وحجارة الثور وليس المراد بها المحترقة (أ) بالتاريل حجارة خرقة فيها غلطوا اذا جرى عليها الماء انحلت فيه كما تبين عليه ان الصلاح

لا يتعمد اطلاق الاسم عليه والمجاورة وما يميز في رأي العين وقيل ما يمكن فصله بخلاف الخليط فيهما وقيل المتغير المعروف (ولا يكت) يقتلث بيمينه مع اسكان كافه قال في المطالبو بفتحها (ولا بما لا يستغنى) الماء عنه في عمره ومقره كطحلج (بضم الطاء مع ضم اللام) بفتحها حتى "أخضر يعاود الماء من طول المكث (ونور) لم يطبخ وأوراق شجر تناثر وتفتت أي واختلطت وإن كانت ربيعية أو بعيدة عن الماء لتعذر صون الماء عن ذلك وقوله من يادته لم يطبخ مضر ذلك السلام فيها لا يستغنى الماء عنه المستزمن لعدم طرحه فيه فلا فرق بين المطبوخة وغيرها أما طرحه فتنفسر بلا طبع وكذا به باختلاف كأي الكفاية وغيرها وخرج بأوراق الشجر غارها لا مكان التحرز زعنبا غالبا وبه قوله تناثر ما صرح به في قوله (لأن طرحه) فتنفسر لذلك ويقولون تفتت غير المتفتت فلا تفردوا طرحه لأنها مجاز وقوله طعمه أوراق الشجر على ما قبلها يقتضي أن عدم تأثيره ما قبله إذا كانت في عمر الماء ومقره وليس مرادوا بعبارة الأصل سائلة من ذلك (وكذا ان تغير كثيرا بطلع) أي تراب مطروح) فإنه ظهور لا تعادلا ول من الماء كالجذب بخلاف الملح الجلي أي اذا لم يكن بعمر الماء ومقره كالماء الثاني فلو افترقه الماء في الطهور يقولون تغيره به مجرد كدورة وهي لتأليب الطهور رية نعم ان تغير حتى صار لا يسمى الاطنبار طباسلها كما صرح به في الشرح الصغير وقوله كثير ما عاود عاود وعصمه الطرح بالتراب تبع فيه الراد والافى ذكره في قوله في الملح وكذا صنع هو في شرح الارشاد فكان الأول أن يقول مطروحين وأولى منه أن يقول وان طرحا (وكره) شرعا تتركها استعمال الشمس في البدن (بمنطبخ) أي طرق (من غير التفتت) كالخديد (في قطارح) كككة (بالم) يريد المارد والشافعي عن عمرانه كان يكره الاغتسال بالماء الشمس وقال ابن سيرين رث البص ولا ين السخ من تحتها تفصل منه زهوة تعالوا الماء فاذا لقت البدن سخوتها خيفتها البرص سخان التسخن بالتاريل بكرة كاسيا في لذهاب الزهومة بها القوة تأثيرها بخلاف الشمس بغير المنطبخ كالخزف والحياض أو بالمنطبخ من التفتت لصفاء جوهرها أو بالمنطبخ من غيرهما في قطر بارد أو معتدل أو فطرار لكن بر دخلا لما صححه في الشرح الصغير من بقاء السكر الكراهة بعد التبريد وتغيره بتمشمس أولى من تغير الأصل بتمشمس اذ لا فرق بين التفتت بنفسه وللمشمس غيره (فلما استعمله في غير البدن) كالشوب (أو) في (ما كول غير مانع لم يكره) والثانية من يادته مذ كورة في الجموع وهي مفيدة لقول الروضة ويخص باستعماله في البدن وقال ابن الصلاح ينبغي فيها الكراهة لأن الأجزاء المنفصلة من الكراهة تخرج الطعام فتؤثر في البدن واستحسنه الزركشي قال وغيره الماء من للماءت كالأجزاء وشمل كراهتهم كراهة استعماله في بدن الميت لأنه يحترم كأي الحياة وكلام الشامل يقتضي خلافه (ولو عدم غيره استعماله) وجوبان ضاق الوقت (ولم ينيم) لقد تم على ماء مطهر (ووجب) شرأوه كثيره من المياه ولأن تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مقدرة السكر وهو قوله ولو عدم الخ من يادته به صرح ابن عبد السلام وما ذكر من كراهة التمسس هو المشهور ومحمد بن الشيخان (و) لكن (الختار) عند التاوي دليلا (عدم الكراهة) مطلقا عن شرطها السابق وصححه في تنقيحه وقال في مجموعته العنوايب الموافقة للدليل ولص الأثم حيث قال فيها لا كرهه إلا أن يكون من جهة الطب أي أنما كرهه شرعا حيث يقتضي الطب محذورا فأنظر عمر ضعيف لأنه من رواية ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وقد نقضوا على تضعيفه وجرحوه إلا الشافعي فوقفه فثبت

هذا والامام في النهاية في كتاب الحج يقول المصنف لم يطبخ يستفاد منه حكم المطبوخة بمفهوم الأول فليس بمضر بل هو حسن وأما وجه جريان الخلاف في المطبوخة اذا لم يطبخها من أجزاء الأرض بخلاف المطبوخة (قوله وكذا ان تغير كثيرا بطلع) لو أخذ المتغير بذلك فصب على ماء غير متغير فإنه يضره قال ابن أبي الصيف الشيخ رحمه نظار (قوله وتراب مطروح) وكلامهم شامل للتراب المستعمل في لا يؤثر وهو قضية العلة الثانية وقضية الأولى انه يؤثر كالماء المستعمل وهو الظاهر ش وقوله وكلامهم شامل أشار الى تصحيحه (قوله ولا ين) تغيره به مجرد كدورة الخ) ولا تها مور به في نجاسة السكب ولو كان يسلبا أمر به لظهور الضرر أمر به في غسل الميت للتنظيف لا للتطهير (قوله متمسك الخ) ولو كثيرا (قوله في فطر حار ككة) أي في الصيد لان الكراهة مختمة بوقت الحرارة (قوله

واستحسنه الزركشي قال الخ) كالقبلي (قوله وشمل كلامهم كراهة استعماله الخ) صرح البندنجي بكراهة غسل الميت به (قوله) لأنه يحترم كأي الحياة في الأرض لا يادة الضرر قال القبلي وغيره الآدمي من الحيوانات ان كان البرص يدر كالكحل أو يتعلق بالبدن منه ضرر اتجهت الكراهة لافلاش (قوله ولا ين تحصيل مصلحة الواجب الخ) ولأن تحمل فساد السكر أولى من تحمل فساد تقويت الواجب

(قوله الذي هو أعرف بالظلم غير) وقد قال ابن النخعي في شرح التبيين ان مقتضى الطلب كونه بوث العيص ثم يشوهه وقد في ذلك أن (قوله نغف بده بالشمس فمنهم) قال ابن المقنن وهو غريب (قوله وما قالوه أوجه) (ق) فاصح خلافة (قوله وما ديار بابل) وماه بئر خي وأران السني

وضع ذب الصحر للنبي صلى الله عليه وسلم وماه بئر وهو ثغر بابل حبان شر بئر في الأرض وهو ثغر وسيند تكون الماء المكره غمانية (قوله بالنسبة للاستعانة) وفي الاستعانة عن الصبري ان غمر ماء زمزم من الماء أولى منه في الاستعانة ثم قال ان ما غمره وغمره سواء على المدح ج (باب بيان الحاجة من الماء النخعي) *

(قوله وما كان تناوله الخ) قال السبكي ولا يحتاج لان لا يمكن تناوله لا يوس بخصر ولا لتحليل ع وايضا يبيح للمخبر جامع لتسريح عظم الغنم ونحوه مما يتعذر تناوله (قوله ولا يستغذاه) قال في الخادم وهذا

انه لا أصل لكرهه بل ثبت عن الالباء فيه شيء انتهى وجواب دعواه ان الموافقة لا دليل ولأن الام عدم الكراهة متنوعة وتروى والدارقطني باسناد آخر يصف على ان الحصر في قوله الا الشافعي فوقفه بمنوع بل وقعا بن حرج وابن عدي وغيرهما كذا كره الاستوى وقوله ولم يثبت عن الالباء فيه شيء شهادة في لا ردهم اقول الشافعي ويكفي في اثباته اخبار السديد رضى الله عنه الذي هو أعرف بالظلم غير وغمره من حيث انه غير متعلل بوجوب الشمس على ما أفهمه كلام الساردي ان يتعلل بالشمس عن حالته في حالة أخرى حتى لو كان بعيد البرودة فغفر بده بالشمس فتمشى وقته في البحر عن الاصحاب فقال قال أصحابنا تأخير الشمس في سبيلها الأولى تارة تكون بالحي وتارة زوال البرد والكراهة في الحالين سواء قال الزركشي وغيره بعد فقههم ذلك والمهم من كلامهم من اشتراط الآية النطقة والبلاد الحارة ان ذلك يختص بما يظهر تأثير الشمس فيه فانه في مثل هذا الآية تفصل أجزاء حجة تؤثر في البدن والظاهر انه انما يكون عند ظهور الضوئية وما قالوه أوجه (ويكره) تنزيها (شديد حرار) شديد (برودة) لمنع كل منهما الاسباغ نعم ان قد غمره بوضا الوقت وجب استعماله أضاف منه ضررا حرم وهو واضح (د) تنكره (مياه غرد) وكل ما مضوب عليه كما ديار بابل ووط وما ديار بابل (لا) ماء (بئر الناق) لانه صلى الله عليه وسلم أمر الناس ان يأتوا على الخبز أرض غرد بانهر يغوا استقوا ويعطوا الا بل الجبن وان يستقوا من بئر الناقير والاشجان وقوله ومياه غرد لا بئر الناقير من يادته أخذ من المجموع وغيره (ولا يكره) ماء (بحر) لا خيار لكرهه هو المهور ماء الحل ميتة ورواه ابو داود والترمذي وصححه وغيره من لم يهاهم ماء البحر فلا يهاهم والله ورواه الدارقطني باسناد حسن ولا يه لم يتغير عن أصل خلقة فاشبهه غيره وما روى من انه صلى الله عليه وسلم قال تحت الجبر نار تحت النار بحر حتى عذب سبع وسبعه فبما اتفاق الحديثين ولو ثبت لم يكن فيه دليل على ان المجموع ولو حذف المصنف لا يكره كان أنسب وأخص (د) لا (ما من زمزم) اعدم ثبوت شمس فيه نعم تنكره وانه لا الحاجة به كما قاله الساردي وصرح به الروابي وغيره بالنسبة للاستعانة (قائمة) قال البلقيني في مختصره ان حكمة ما غمره أفضل من الكثرة منه غسل صدر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن يغسل الا أفضل المياه (ولام غمره بما لا يهمنه) كتبه غير محقق ومعه لا احتراز عنه (د) لا (منسحق) بالنار (ولو نجاسة) اعدم ثبوت شمس فيه وكلامهم شامل للحاجة المغلفة وفيه موقفة *

(باب بيان الحاجة من الماء النخعي) * عرفها بهضم بكل عرف من تناوله ما عاقل في حالة الاختيار مع سهولة يرها وامكان تناوله الاخر متناولا لاستغذاه والاضرر هان في بدن وقول فاحترج بمطابقه اسباغ قليلة بعض النباتات المسمية بحالة الاختيار عن حالة الضرورة فيباح فيها تناول النجاسة وسهولة تميزها عن دود القاذرة ونحوها فيباح تناوله معها وهذا القيد لا لدخال الا لاخراج واما تناوله الاغذية الصلبة كالخمر والبقية عن الاذى عن الحطاط ونحوه وعن الحشنة السكرية والسلم الذي يضر قلبه وكثيره والقراب فانه لم يحرم تناولها لخاصة بالحرمة الا دوى واستغذاه الحطاط ونحوه وضرا بالبقية وقدرها المصنف كماله ما بعد فقها مبني على تقسيم ما يشبهه وغيرها (الاصحاب جاد وجوان فالجاد طاهر) على الاصل في الاصل في الطهارة لا تخلف لانتفاع العباد ولومن بعض الوجوه قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما يحصل الانتفاع او يكمل الطهارة (الاخر) وهي المستند من ماء العنب (ولو جتره بقبولها) حبان (عنقود) فنجسة تغلظا ودرجاعتها كالسكر ولا يوس بنص القرآن والرجس النخعي واشترطه قال الشبان في القصب هي ما عاصر بلا دابة الخمرية وفي الرهن ما عاصر بقصد الخلية وعليه اقتصر النووي في

(٢) - (اسي المعالي) - (اول) القرافي في القواعد وصرح النووي في شرح المذهب بجواز كل قليل الحشيش ونقله عن المتولث (قوله بنص القرآن) قال في المجموع ولا دلالة ظاهرة في الآية لان الرجس لفتا القدر ولا يلزم من النجاسة ولا من الامر بالاجتناب انتهى وقد جاب بان الالة الشرعية بآية على العرف النبري والرجس فيه هو النخعي ش

(قوله والاول اعم واوضح) لان العنب كان يحترق بالحر والبرد من المالكه تصدق فادختر جميع الاعتراف ولهذا كانت الخمر التي
باطن العقود صخرمة (قوله كبحر حبه النوى في دقايقه) وصرح اضافي بجموعه بان الشجر والخشب متسكران ومن صرح بان الخشب
مسكرة الشجر ابراهن الشجر اذ قال الزركشي ولا يعرف فيمتلأ عندنا الصواب انهم مسكرة كما جمع عليه العارفين بالنبات ويجب
الرجوع اليهم فيما كبر جمع اليهم في غيرها (قوله نعيم ظهور اناه أحد الخ) وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار قوم فلما
دعى الى دار أخرى فلم يقبل في ذلك (١٠) فقال ان في دار فلان كذا قيل وفي دار فلان هن رضائل الهرة ثابت بنجبته واهل الدار رضى

والحكمة (قوله لانه لا يقنى) مجموع هذا والمصنف في الرهن والاول اعم واوضح (د) لا (يبيد مسكر) وهو المشتد من ماء النبي او نحوه
ولا يتنقص بالمشتران ونحوه اذ لا تقبل الانتفاع
والاقتناء (قوله وانزلوه) منها فكان منها) قال
شرح المذهب ولا يتنقص بالرد والتولم منها لا تنفع
انه خاق من نفسها وانما تولد منها لا تنفع
قوله فيا كدود داخل لا ينجى من نفس الخليل بل تولد فيه
قال ولو ارتفع جسدي كسبة اذ خبز رقت في له
على لبنا لم يقص على الامع ش (قوله ولا
شعرها) شمل الشعر على العضو البان من الجوارن
المأكول سال حابه (قوله وملك) أي ما يؤكل من
حيوان البعد وان لم يسم عرفا بمكا (قوله لا نجاسة
الابدان) اذ انهم لا يظهرون أو لا يجتنبون النجاسات
فهم ملابدون لها قال (قوله اخرى على اغال)
ولانه لو نجس بالون لكان نجس العين كسائر الماشات
ولو كان كذلك لم يؤمر بفسله كسائر الاعيان
النجسة ودعوى بان له كان طاهرا لم يؤمر بفسله كسائر الاعيان العاهرة وتأجب بانه عهد غسل الطاهر بدليل الغدر والجنب بخلاف
نجس العين (قوله لكن لا نجاسة) اذ لم يغيره (قوله ويجوز اكله) قد الباقني وغيره حل اكله بانه لا ينفقه أو نجسه من الطعام
آخر فان فعل فكان لغيره من الامع اه (قوله يمتلأ بنفسها اسائله) ههنا تبيح بغير الاعتناء بغيره وهو ان لا نفس له ساله
اغترى بالدم كالحمل الكرا التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينفس الماء بغيره ولو وقع في الماء مكن في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه
ينفس لانه انما في عين الحيوان دون الدم فيحمل ان يفي عنه مطلقا كما يفي عنى بانه من الروث اذ اذاب واختلط بالماء ولم يغيره وكذا
على منقذه من النجاسة تنقوه وتحمّل الخ اثار الى نجسه (قوله ولا يشق

الاحتراز
أغترى بالدم كالحمل الكرا التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينفس الماء بغيره ولو وقع في الماء مكن في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه
ينفس لانه انما في عين الحيوان دون الدم فيحمل ان يفي عنه مطلقا كما يفي عنى بانه من الروث اذ اذاب واختلط بالماء ولم يغيره وكذا
على منقذه من النجاسة تنقوه وتحمّل الخ اثار الى نجسه (قوله ولا يشق

(قوله وقيل ان كان متغير النفس والافتقار الخ) قال في المهمات هي مقالة واحدة فان الخارج من المدة يكون متغيرا بخلاف الخارج من غيرها (قوله والزيادة طاهر) المتبرط طاهر كائن على الام وغيره الا انه ينبت في الصبر ولفظ ش وأشار الى تصحيحه (قوله كما عرفت من ثقات من أهل اللغة) قال الزركشي وهو المواب (قوله كدم) كدم الباقى على لحم المذ كذا وتوغلها متغير معقود فقد قال الحليسى وأما ما بقى من الدم يسرق في بعض العروق الحقيقة (١٢) خلال اللحم فهو عرق (قوله على ما روى في القى) قال في الخادم وأما الخرفة التي تورد

دلتل المرأة وتستعمل في الادوية فينبغي تحاسنها لانها تجرد من النجاسة فانبتت الماء النفس اذا انعقد لها انتهى قال الهيمبرى والمرارة الصفراء نجسة وما زادها لا يجوز بيع خبزها الصفراء التي توجد في بعض الاقطار وقوله قال في الخادم الخ أشار الى تصحيحه (قوله وأما امره صلى الله عليه وسلم الخ) وأما خبر ابن عمر كانت الكلاب تسول لتقبل وتذري المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرثون شيئا من ذلك فاجاب عنه بأنه كان قبل الامر بالفسل من ولوع الكلاب وبأن يولها حتى يملكه فمن تقبته لزم غسله وبأنها كانت تسول في غير المسجد وتقبل وتذريه ش (قوله وروى) هل العسل خارج من دبر النحل أو من فمها اختلاف ولم أوفيه رجعا ولا شبه الثاني فعل الاول لا بدني ذلك من الضابط في الخرافات (قوله أشار وروى) فلو عت البلوى يذوق الطيور

والبارزى روى على الاصل في ان المان من المنة النجسة نجس ويؤيده تعليل الرافعى السابق (وله) أى للشخص (ايقاد) في التنوير وغيره (يعلم مينة) غير آدمى (وان نجس دخاله) لعدم مما شرته للنجاسة (والاياه النفس الخاف بكرة استعماله) في سابق وق ما كبر ويعرم فيجاء دها المتنجس به وظاهر كلامهم جريان الكراهة في جلد الكلب ونحوه وهو ظاهر ولا يشك في عرق لبسه لانه هناك ملابس للبدن بخلاف هنا وتعبيره بما قاله أهم من كلام الروضة (فرع للمترشح) أى لا يغلب ترشحه (حكم حيوانه) طهارة ونجاسة (وهو كدم) وخياط وعرق (ولعاب) لعبره صلى الله عليه وسلم تركب قمره ورا وكفه فلم يجتنب عرقه يقاس به غيره معافى معناه (فان سال من فمها فم فكان من المدة) كان شرح مينة باصفره (فخص لان) كان من غيرها أو (شك) في فاته منها أو لافاته طاهر وقيل ان كان متغيرا فنجس والافتقار والتمسح بالترج من زبانه وبه صرح في المجموع والشرح الصغير (وخياط) في صورة الشك فيه لانه اذا ابتلى به شخص (كثرت منه) فالتظاهر العفو كدم البراغيث (والزيادة طاهر) قال في المجموع نيبال اختلط طمعا ينساقا من شعره ليجتزعا جديده فان الاصل منع اكل السنور البرى وظاهر قول المصنف (لاشعر) وفي نسخة لا شعور (سنوره) أو طحال لقوله تعالى حوت عليكم الميتة والدم ونظيرها على عتال في الباطن نجس كدم ولو تجلب من كبد أو طحال لقوله تعالى حوت عليكم الميتة والدم ونظيرها على عتال الدم وسلي (وفجر وما مقرر تغير) بفح القاف ومنها أى جرح لان كلامهم سادس مستحيل فانما يتغير ما القرع فظاهر كالعرق خلا للرافعى (وقى) وان لم يتغير وقيل غير المتغير ينسحب على النجس قال الاذرى وهو حق (وحده) بكسر الجيم وهى ما يتجرع البعير وأغيره لا بد من تغييره أولى من تغيير الروضة وغيره البعير لا يفرق بين حبه وحرة وغيره (وسرة) بكسر الميم مافى المرأة قضاة الثلاثة على النجس بجمع الاستحالة في الباطن على ما روى في القى (وعذرة) بفح العين وكسر المجمة بالاجاع (دبول) لا مرمبب الماء عليه في قول الاعراب في المسجد وما اشجان وتيسره سائر الاول وأما امره صلى الله عليه وسلم العرين يشرب أبوال ابل فكان للندوى (دروث) بالثنية (دومن) على جراد (لانه صلى الله عليه وسلم ما جىء له بجمهر من وروثا لستنجيها أخذ الجربن وردال وتوقال هذا ركس واما الخارى والعذرة والروث قبل مترادفات وقال النورى في دقائق العذرة تنجس بفضله لا دى الروث أهم قال الزركشى وقد منع بل هو متخص بغير الاذى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضى انه متخص بذي الحافر قال عليه فاستعمل الفقهاء له في سائر البهائم توسع انتهى وعلى قول الترافد فاحدهما ينفي عن الآخر وعلى قول النووى الزود ينفي عن العذرة (ومذى) بالجمة لا مرمبب لانه كرمته في خبر الصعبر في قصة علي رضي الله عنه وهو أبشرف من يخرج بلا شهوة عند وراثتها (ودوى) بالهملة اجمالا ونساعلى ما قبله وهو ماء أبش كدر فحين يخرج عقب البول أو عند حولى تقبل والصرح به بالذى من زبانه والجمهور على الاصل على نجاسته الفضل من النبي صلى الله عليه وسلم وجعله الرافعى في شرحه الصغير والنووى في تحفته وحز الغوى وغيره بنهار ثم اوجبه القاضي وغيره (ولبن ما لا يرى كل) كالب ان لانه يستحيل في الباطن

وتعذر الاحتراز عن هاتفي شرح المذهب في عنها د وقوله في شرح المذهب الخ أشار الى تصحيحه (قوله ومذى) كدم في تعلق ابن الصلاح ان الذى يكون في الشاة أبش نجسا وفي الصف أصفره قال (قوله وحز الغوى وغيره بظاهرها) أشار الى تصحيحه (قوله وجعله القاضي وغيره) ونقله المصنف عن الخراساني وقال ابن الرقعة انه الذى اعتقد والقى الله به وجعله البارزى والبرذيم الدين الاعرابي وغيرهم قال القيني وبه انى الله وحزبه في الشامل الصغير وتبعه لزركشى ليدنى طرفه في سائر الابداء ش في التوسيع فبما عاقتهم خط الشيخ بن الدين عبد الله بن مروان الفاروق انه استغنى عن واعظا قال المعاصر بن بول النبي صلى الله عليه وسلم

لغير من صلاحكم فاقب. نحو يسوقه لشيخ الاسلام ابن عمر تكاثرت الأدلة على طهارته وتفضله وعد الامثلة في خصائصه فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما عارض ذلك فقد استقر الامر من اتهمهم على القول بالعلمارة (قوله بل طاهر كلامه تصح طهارته الخ) وهو الذهب لانه كان طاهر احوال الحياة وميتة الاذى طاهرة والجزء الملبس منه ولو في حياته (١٣) طاهر وقوله طاهر كلامه أشار الى تصحيحه (قوله وهو المختار) أشار الى

تصحيحه (قوله وان ولدت

بغلا فطاهر) وكذلك

الشاة أو البقرة اذا أولدها

كلب أو خنزير فبها يظهر ع

قال في الخادم يجب تعييده

بغير الكلب والخنزير راما

هما فالن الحاصل من

احبالها نجس قطع لا يجعل

اكاء كفر ع وقوله فيها

بظاهر أشار الى تصحيحه

وقوله قال في الخادم الخ

أشار الى تضعيفه (قوله

التي لم تلطم غير اللبن طاهرة)

وان طال الزمن بحيث

يقتضى امثالها بالحسن

وغيره (قوله وفيما قاله نظر)

أشار الى تصحيحه (قوله ولو

من غير الماء أكل الخ)

(وتبيينه) وان قلنا بطهارته

جاز اكيله فانه في شرح

المذهب والله أعلم (قوله

وهو ما صححه النووي هنا

في تنقيحه) وكأنه سبق قلد

وأشار الى تصحيحه ما صححه

النووي هنا في تنقيحه (قوله

قالوا جه حمله على ما ذالم

يستحل حيوان الخ) جرى

على هذا التفصيل صاحب

البيان (قوله فان لم يكن فيه

ذلك نجس العين لا يعرف

بما مر) قال في المصنف

وقياسه في التي في ذلك

كلامه (الا) ابن (الاذى) فطاهر الاذلي بكونه ان يكون نشو ونجا (فان مات في لبنه وجهان) لم يذكر هذا في الاصل بل طاهر كلامه تصح طهارته وبه صرح في المجموع فقلع الروي باق لان لا نه في اناء طاهر وكلامهم شامل للبن الذكر والصغيرة وهو المختار والواقف لتعبير الصبغ بقوله الابان الا كمين والادمين بل يختلف المذهب في طهارته وجواز بيعه وهاهنا قوله الرصكني وقول القاضي أبي الطيب وابن الصباغ بن البنية والرجل نجس مفرغ على نجاسة ميتة الاذى كما أفاده الروي بأن ما يؤكل كل لحمه كمين القرس وان ولدت بغلا فطاهر قال تعالى ايننا خالصا سائغا للشاربين (والانجعة) بكسر الهمزة وفتح الغاء وتخفيف الحاء على الانصع وهي ابن في جوف نحو مخلة في جلدة تسمى انجعة ايضا ان أخذت من مخلة) مثلا (مذبوحة دهي) أي والحالة انها (من) المحلة (التي لم تلطم غير اللبن طاهرة) ما زاده (العاجلة) البها على اللبن بخلاف ما اذا أخذت من ميتة وهو طاهر ومن مذبوحة أكلت غير اللبن (على الاصل في المختللات في الباطن قال الزكي أرى كلبا لنجسا كلبا نازيا في ما قاله نظر (والبيض) المأخوذ من حيوان طاهر (وليس غيرا) كقول وكذا (المأخوذ) من ميتة ان تصلب بوراقر (بكسر الباء) أنصع من فقهه وهو البيض الذي يخرج منه دود القز (ومني غير الكلب والخنزير) وفرع أحدهما أي كل منهما (طاهر) خلا للرافعي في مني غير الاذى لانه أصل حيوان طاهر نعم بسن كافي المجموع غسله لا نجسا ولا يصبغ به. ونحو وجان الخلاف ونحو عاذ كريض البنية غير المتصلب ومني الكلب وما به منده وشمل الخلافة البيض اذا احتلج داموه ما صححه النووي هنا في تنقيحه لكن الذي صححه في شروط الصلاة منقوي القسطن وغيره نجس وهو طاهر على القول بنجاسته مني غير الاذى وما على غيره فالوجه حله على ما ذالم يستحل حيوانا الاول على خلافه (وكذا رطوبة فرج المرأة) بل وغيره من كل حيوان طاهر (والعاقلة) والمنقضة فانها طاهرة كمرقة وميتة والمنقضة موقنة كلامه بالاولي وما صرح من في الرضة قال في المجموع ورطوبة فرج المرأة نجس مرددين المذوي والعرق وما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج نجسة والعاقلة غلبا يستحل البهائم والمضغطة منعقدة من ذلك (ونجس مني لم ينفع بماء) لانه نجس (كروميته ونجس رجس) أي روث (فسه قوت الانبات) فان لم يكن فيه ذك فنجس العين لا يعرف بما مر ويقاس نجس الرجس حب النقي كما أفاده كلام الرضة (وبقي عن روث حنك) فلا نجس الماء لتعدوا الاحتراز عنه (ما لم يبره) فان غير نجس وهذه من زيادته ذكرها الشيخ أبو حامد (د) يعني (عن البيهقي فامن شر نجس) بقدر زاده كالزركشي تعالى صاحب الاستقصاء بقوله (من غير كلب وخنزير) وفرع كل منهما بخلاف شعر الثلاثة قلنا نجاستها وبأي بيان حكم الزرع الناتج في النجاسة في باب الاجتهاد وبيان حكم حياته في كتاب الاطعمة (د) يعني (عن كثيره) أي الشعر نجس (من مر كوب) لعسر الاحتراز عنه وهذا ما ذكره الاصل في شروط الصلاة وخالف فيه القاضي فقال للورب حارا فان تنقست شعره والتصق بشبهه فلا ينعى الا عن اليسير (ولا يجب غسل البيضة) والوجه اذا خرج من فرج والنصر من زمان زيادته ذكره في المجموع وطاهر ان طهره اذ لم يكن معه ما رطوبة نجس (ولو خضع اصل من حيوان حكم عرقه) طاهر ونجاسته عرق جلد وهذا ما ذكره النووي ثم فقهه بعد نقله عن المتولي ان لذلك حكم ميتة وحمل الا سنوي كلام المتولي على قطع تخرجه من الجلد الحش

(فضل كثير الماء فلتان) هو القلة لقلتها لانه علقية بحيث بذلك لان الرجل الغنيم بقوله يهديه أي يضعها فتفطن له حتى لو ابتاع ماءه القاد غير متغير وفرعنا على انه نجس صمغ الزاقي وغيره طهر بالمكثورة انتهى واعترض علي من وجهين الاول ان ما ذكره من القياس غير مستقيم نظر وج التي معن معني الماء بطر والمكثورة بخلاف الحب ومستهقيم على التفرع على طهارته والى الثالث ان هذا الذي ذكره مخالف لما نقله عن الشرح الصغير فان طاهره ان الاصح انه نجس سواء تغير أم لا والتفصيل بين المتغير وغيره انما هو وجهه كذا ذكره في الخادم (قوله) يعني (عن البيهقي فامن شر نجس) الریش النجس كالشعر النجس (فضل كثير الماء فلتان) (فضل كثير الماء فلتان)

(قوله) وضع في القعيق ما يزعمه الرافي انه لا يضر الخ) فان قلت القول الاول فيه جوع القعيد كما اشار اليه الغزالي قلت اجاب ابن الصلاح والنوري بان هذا تعديدا غير التعدي المختلف فيه ش (قوله وان لم يتغير بها) اوعى عن في الصلاة (قوله فحق لم يعمل خبثا لم يقبله) أي لهذه الرواية قال في المجموع ولا تفتن من اجل المعنى نحو فلان لم يعمل الضمير أي لا يقبله ولا يلتزم ولا يصبر عليه قال تعالى من الذين حلوا التوراة ثم لم يصلوها أي لم يقبلوا احكامها (١٤) ولم يلتزموها بخلاف حل الجسم نحو فلان لم يعمل الخ أي لا ياتقه لثقله ولو حل الخبر

على هذا لم يبق التعدي بالقلتين فائدة ش (قوله ولا يلزم من النجاسة النجيس) بعينه اتفاقهم على ان من تحقق النجس والنوم وتعلق في نجاسة لم يتغير والنوم ثم كالنجاسة هنا والنجس كالنجاسة (قوله فالمقصود انه نجس الخ) بما ذكره هو وغيره من المطلق للمثلية ليس بجسد بل الصور ان يقال ان جمع شيئا أو شئ في صوره قلتين فلا يصل الفة وان كان كثيرا أخذ منه شيئا فلا يصل بقاء الكثرة وان ورد شي على ما يحتمل الفة والكثرة فهذا موضع التردد قلت هذا الذي ذكره خلاف الصواب وكيف يحكم بالنجاسة مع الشك وكيف وقد تحققت ظهور به الماء وشككنا في ظاهره ذلك الا ان يقين الطهارة وثبت في الحديث وما تحتمل به أخذ من مقلد ذكرها فلا حساب فيه اذا شك المأمور في انه يتقدم على الامام أو متأخر فالمذهب صحة الاقتداء وقال القاضي ان با من خلف الامام جعت الفتوة وان با من قدمه لم

(وهما) أي القلتان (تجسما ثم تطل) بكسر الراء تنقص من فقهها (لا يقدري تقر بها) روى الشافعي خبر اذا بلغ الماء قلتين فقلل جهر لم يتنجس حتى يثمر ويمن ابن حريج انه قال رأيت قلالا جهر فاذا القلة منها تسع قرنين أو قرنين وشيئا أو من قرب الجوار فاحاط الشافعي رضي الله عنه بنصف انصافا اذ لو كان ذوقه لقال تسع ثلاث قرب لا تسع على عادة العرب فتكون القلتان نجس قرب والغالب ان القر به لا تر يدعل ما تترطل بالبدوا في المجموع به خد ما تترطل تقر بها (في عين عن) نعم (رطل و رطلين) هذا ما سمعته في الروضة وصح في التعقيب ما يزعمه الرافي انه لا يضر نقص ذوقا لا يظهر بنقصه تغاوت في التعقيب بقدر معين من الاتساع المفرق (مقدار القلتين) بالمساحة (بكسر الميم في المربع) ذراع وربع طولاً و عرضاً ومربعاً وفي المدور ذراعان طولاً وذراع عرضاً فله المعلى والمراد به بالطول العمق وبالعرض ما بين ساطلي البئر من سائر الجوانب والمراد بالذراع في المربع ذراع الا الذي المذكور في قصر الصلاة كما قاله الاستاذي وغيره وهو شربان تقريباً وقال الاذري الظاهر ان المراد ذراع الخزانة التقدير بالذراع يحكى من المهندسين وأما في المدور فالمراد في الطول ذراع الذي هو بذراع الا الذي ذراع وربع تقر بها اذ لو كان الذراع في طوله وطول المربع واحداً لما لم لا تضي ذلك أن يكون الطول في المدور ذراعين ونصفاً تقر بها اذ كان العرض ذراعاً وربعه ان يبسط كل من العرض محيطه وهو ثلاثة أمثاله وسبب ما بالاول او بما لوجوه يخرجها في مقدار القلتين في المربع ثم يضرب نصف العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ اثني عشر وأربعة أسابيع وهو بسط المسطح في ضرب في بسط الطول وهو عشرة وثلثمائة وخمسة وعشرين وبعاباً يبلغ مقدار سبع القلتين في المربع وهو مائة وخمسة وعشرون وبعامز بأربعة أسابيع وربع وحاصل التقريب فلو كان الذراع في طول المدور والمربع واحداً وطول المدور ذراعين لكان الحاصل مائة وربع وأربعة أسابيع وربع وهي أنقص من مقدار سبع القلتين بخمس تقريباً (ودونها) أي دون القلتين من الماء (قليل فينجس) هو (دو رطل وغيره) كزيت وان كثر (علاقة نجاسة مؤثرة) في النجيس (وان لم يتغير) به الماء الماء فغيره لم اذا شكنا أحدكم من نومه فلا يغمسه به في الماء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده نهاء عن الغمس خشية النجاسة ومعلوم انهما اذا خفت لا تغير الماء فلو انما اتخذه بوصولها لم يتغير ولما هو مخبر أي داود والحا كرو حقه اذا بلغ الماء قلتين لم يعمل خبثاً وفي رواية صحيحه لم يتنجس فحق لم يعمل خبثا لم يقبله ومعهوم الخبر مخصص لما رواه الترمذي وقال انه حسن صحيح الماء ظهور لا يتنجس شئ وأما غير الماء فالاولى وفارق كثير الماء كغيره بان كثير قوي وبشك حظه من النجس بخلاف غيره وان كثر وخرج بالطلب الجملد الخالي عن رطوبته عند اللزوجة والمؤثرة غيرهما باثني عشر (لان ثلث في ثلثه) أي الماء فلا نجس بذلك لان الاصل طهارته وشككنا في نجاسة نجسة ولا يلزم من النجاسة النجيس هذا ما استشره وسبقه في الروضة وغيره باعده فله عن المواردى وآخرين انه نجس وعن الامام ان فيه احتمالين فان قلنا انه نجس لان الاصل فيه النجاسة والقول بانه طاهر احتمال للامام لكن مدر كفقوى (ولا نجس) الماء ولا غيره (بما لا يدركه طرف) أي بصبر انك (كا) أي نجس (بجمعه ذباب) برجله أو غيرهما المشقة الاحتمال اعتمد موضعيتا لانه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجلي صورته ان يقع في محل واحد والا فله حكم ما يتركه العارف

على هذا لم يبق التعدي بالقلتين فائدة ش (قوله ولا يلزم من النجاسة النجيس) بعينه اتفاقهم على ان من تحقق النجس والنوم وتعلق في نجاسة لم يتغير والنوم ثم كالنجاسة هنا والنجس كالنجاسة (قوله فالمقصود انه نجس الخ) بما ذكره هو وغيره من المطلق للمثلية ليس بجسد بل الصور ان يقال ان جمع شيئا أو شئ في صوره قلتين فلا يصل الفة وان كان كثيرا أخذ منه شيئا فلا يصل بقاء الكثرة وان ورد شي على ما يحتمل الفة والكثرة فهذا موضع التردد قلت هذا الذي ذكره خلاف الصواب وكيف يحكم بالنجاسة مع الشك وكيف وقد تحققت ظهور به الماء وشككنا في ظاهره ذلك الا ان يقين الطهارة وثبت في الحديث وما تحتمل به أخذ من مقلد ذكرها فلا حساب فيه اذا شك المأمور في انه يتقدم على الامام أو متأخر فالمذهب صحة الاقتداء وقال القاضي ان با من خلف الامام جعت الفتوة وان با من قدمه لم

تصح استحباب الاصل في الموضع وما قاله القاضي منغوره وهو يؤكدها قاله النوري وتضعف ما ادعاء العرف صوابا على فروع بذلك ما ادعاء (قوله ولا بما لا يدركه طرف) قال في التبيين ان وقع في مكان دون القلتين من نجاسة لا يدركه الطرف في نجس قال ابن القلين قوله وقع معهم ما يلزم النجيس عند الطرح وهو قياس نظيره في مسئلة انفس لها ما اذا طرحت (قوله لفتا) أي بجس لولا فاشك في موضع عليه لم (قوله ولا فله حكم ما يتركه العارف) يجوز أي قوى النظر ما لا يرام وغيره قال الزركشي فالظاهر العرف

في جماع ندام الجمعة ش (قوله وقياس استنداهم الكلب من بسير الدم الخ) الفرق بينهما واضح وهو شدة الاحتراز هنا بخلافه ثم (قوله) وأمكن ورود ماء كثير الخ واستشكل إمكان طهرتها بما يمكن مطلقا ولو غلبا ثم الاتصاف بالماء بل تعلقه بالشمع أو هو قليل فينجس وأجيب منع تصدق وروده على اسمها كورود على جوانب الاناء الخ ش وكتب الشيخ واحتج بالظاهر أنه لم يأت بتكون وضعت جميع فيها في الماء أو نحو ذلك أو بأن الذي يلاق الماء من جهازها يظهر باللاقاة وما لا يقبض به ظاهر بأجزاء الماء عليه ولا يضربا لانه لو ورد فهو كالصبي من ابريق ونحوه (قوله ولا ينجس الماء الكثير بالابتغى الخ) فلو وقعت نجاسة في ماء (10) كثير تغير بالكم ولم يؤثر تغير اقله زوال أثر المكث فان فرض

على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غير يب والوجه
 تصور بالسيور غير فالأقوى في محل واحد وكلام الاصحاب جار على الغالب بقرينة تعليلهم السابق قال
 وقياس استنداهم الكلب من بسير الدم المعفون عندنا يكون هذا مثله (ولو نجس ثم جردان) طاهروا
 لم يمتد خلطه بالناس كسبح (وغلب) غيبة (وأمكن) فيها (ورود ماء كثير) ولم يمتد خلطه في طاهر ماء
 أو غيره (لم ينجسه) مع الحكم بنجاسة فله لا بالنجس الشك في ذلك على الاصحاب فان لم يكن ورود
 ماء كثير نجس ما وقع فلو قلنا بنجاسة فهو الاحتراز وان عسر انما عسر عن مطلق الولوع لا عن ولو غلب بعد
 تبين النجاسة وتغير ما يطوح أعم من تغير الأصل بالهرقة تغير الهرة من كل حيوان طاهر مثلها كقصدته
 خد لا للفرق وإنما أتى به السبكي من تخصيص الحكم بها (ولا ينجس) الماء (الكثير) بالابتغى وان
 قل (التغير) بنجاسة ملاقة) لا لإجتماع المخصص لغير الترمذي الماء طهور ولا ينجسه شيء كاختصاصه
 مفهوم خبر القلتين بكسر وايماء التغير القليل بالنجاسة بخلافه في الطاهر لفظا أمرها وخرج باللائنة
 ما صرح به في قوله (لا ينجسه بقره) فلا ينجس بغيره بها (وان تغير بعضه فالتغير كنجاسة جارية لا ينجس
 التباعد عنها بقلتين) والباقي ان قل نجس والاضطراد فرع على حكم الشبه به من زيادة تبعا للمجموع
 قوله (فان عرف دلوان من ماء) نازلة بنقط وفيه نجاسة جارية) لم يفرقها مع الماء (فيما بين اللو طاهر)
 لانفصال ما فيه عن الباقي قبل ان يتصل عن قلتين (لاظهارها) وفي نسخة لاظهاره لتبعية الباقي بالنجس
 بالنجاسة فقلت فان عرفها مع الماء بان دخلت معه أو قبله في الدلو انعكس الحكم والدلو يؤنث ويذكر لكن
 الثابت أقص (ولو زال التغير) الحسي أو التقديرى للماء (بنفسه) بان لم يحدث شيء كان زال
 بطول مكث (أو جمد) انضم اليه أو نقص منه وهذا من زباده وصريحه المتأخر كاصله (طهر) زال
 سبب النجس ولا يضرب وتغيره ان خلا عن نجس جمد قال بعضهم ويعرف زوال تغيره التقديرى بان
 غضى عليه زمن لو كان تـ بـ ر حـ سـ الـ زـ الـ عـ اـ د أو يضم اليه ما لو ضم الى المتغير حـ سـ الـ زـ الـ عـ اـ د كان
 يكون جنبه غسـ د وفيه ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة أو بماء صب عليه فعمل هذا أيضا زال تغيره
 (لا) ان زال حسا (يعني سائر) 4 (كالتراب) والحب فلا يظهر للشك في ان التغير زال أو استقر بل
 الظاهر انه استقر في ذلك تنبيه على انه ان صف الماء ولم يبق تغير أو زال تغيره بماء وطهره بالأثر صرح في
 المجموع بالثاني القفال في تناوبه (فرع لو كثر) دلو باراد طهور ماء (قليل) أي دون قلتين متنجس
 (لم يطره حتى يلبغها بالماء) لانه قليل في نجاسة فلو غمره فغير القلتين فان لبغها بالماء (دلو مستعملا
 ومنجس) طهر (لا) ان لبغها (بماء) (بماء) آخر لا يظهر (وان استهلك) فله لا لبغها بالماء المعلوم
 اعتبارا من خبر القلتين وبإعادة الظاهر بالجمع حيث لا نجاسة لاستهلاك المائع فيه لانه صار ماء فان قلت
 لم جعل المستهلك كالماء في إباحة الظاهر ولم يجعل كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا لم ينجس قلت
 لان هذا من باب الدفع الاول من باب الدفع والدفع أقوى من الرفع فيجب ان يكون الدفع أقوى من الرفع

الواقع من غير تـ بـ ر حـ سـ الـ زـ الـ عـ اـ د الى التقدير بخلاف ما نحن فيه (قوله وفي ذلك تنبيه على انه ان أصفى الماء الخ) وكذلك لو زالت النجاسة
 المسك والصفرة وزال تغير الماء بالنجاسة ت (قوله والثاني القفال في تناوبه) لكنه ضعف ويرد تعليل الاصحاب فانهم عللوا ذلك
 بان النجاسة تـ بـ ر حـ سـ الـ زـ الـ عـ اـ د موجودة في الخاطا والماء وذا لمعنى لما ذكره القفال وغاية ما يكون اختياره فلا يترك المذهب على اختياره
 المهم لان يحمل كلام القفال على ما ذكره الميرز الخ الماء والنجاسة العود أو كان العود متقطع النجاسة ويلزم على ما ذهبوا من القفال انه لو تزوج
 الماء بجمعة بقره فزال التخرج النجاسة الواقعة فيه أن يظهر وهو بعيد ت (قوله لم يطره حتى يلبغها بالماء) لو وضع في القليل المتنجس لم
 مائ فذاب حتى يلبغ به قلتين كان كل كل بالماء ذكره البلخي (قوله قلت لان هذا من باب الدفع الخ) فرق المذهب بينهما بما حاصله مع التوضيح

والتمتع ان دفع النجاسة منوطا ببلوغ الماهاتين ومعرفة بلوغ الماهاتين ممكنة مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث وان لم يتغير
 باستعمال ما سلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك لا يخلو ثابت واستعمال الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف ولا كفى بالاطلاق (قوله)
 والابان كان ضيق الرأس الخ) ومقتضاه انه لو شك الضيق وفيه ما تفرج حتى اتقن تغيره لم يطره ووجهه عدم ترداد الماء وانعكاف بعضه على
 بعض ويحتمل خلافه والاهل المتع وجود (١٦) الاتصال بصورة ش * (مسئلة) * لو وقعت قارة نجاسة غير معقولة عابها كبر

دون قاتنين تحس الكل
 وقد استشكل بأن القاعدة
 تطيب المسحة الواحدة على
 المسحة للرجوع وتطوي الجواب
 انه غلب دهر المسدة
 بالنضح بالنجاسة (فرع) *
 شخص يجب عليه غسل
 يديه ليطهر منه وضوئه
 وغسله وازالة نجاسته
 وموضه في جماعة معهم
 فلتان فصاعد من الماء
 وذلك لا يكفيهم لعلهم رزق
 ولو كانوا يرون وسدوره
 مخالفا للحاشا في أشد
 الصفات لم يغيره فانه يجب
 عليهم الخطا على الصحيح
 ويستعملون نجسه
 * فصل الماء الجاري
 متفاضل * (قوله) ولغيره
 الثانية والسبع ان كانت
 كليهما (الغسل) والغسل
 النجاسة ان كانت قاتنين
 فهي طاهرة مطهرة وان
 كانت دونها فهي طاهرة
 غير مطهرة (قوله) هي القدر
 المقابل لحاقي النجاسة الخ
 وكذا قال صاحب الوسيط
 والغاية القصوى واليسع
 وصاحب الحارثي الصغير
 في الجواب وحزمه صاحب
 الانوار وكلام المجموع

وبشهادة ان الماء القليل يجوز التطهر به ولا يدفع به نفسه النجاسة اذا وقعت فيه يؤخذ من الحس
 يتجسه هو ان النفس في مجنب صار مستعملا لانه لا يدفع النجاسة لا يدفع الاستعمال به على ذلك
 الزكوى (ويكنى) الضم وان لم يخرج صافي بكدور حصول القوة بالضم لكن ان اضطر بالفتح جازا غير
 اساعده ومكث زمانا في ذلك الغبر لو كان أخذ من مسئلة الكبر لا تينية (ولا يشرق بقرعه) أي
 بعد الضم (ولو غس كوز ماء واسع الرأس في ماء كله فلتين وسواها) بان كان الماء مائلا أو مائلا يدخل
 الماء فيه (ويكث قدرا في ذلك فغير لو كان) وأخذ الماء من نجس أو مسعمل (طهر) لان تقوى أحد
 الماءين بالآخر انما يحصل بذلك (والا) بان كان ضيق الرأس أو واسع بحيث يترك ما فيه بغير
 الاثر غير كافيهما لكن لم يكمل الماء فلتين أو كل لكن يكث زمانا في ذلك فغير لو كان أو مكث لكن
 لم يسأه الماء (ولا) بطور فاد قوله وسواها ان الماء ما يدخل في الآمال بطاهر كما صرح به الاصل وكلام
 أعم من كلام أصله كما علم بالوقوف عليه (ولا نجس أسفل ما يغور بنجس أعلاه) ككسوه وهذا من زيادته
 وذكره المارودي وكذا الرافعي في باب الصب ولو وضع كوز على نجاسة مؤخره خارج من أسفل لم ينجس
 ما فيه مادام يخرج فان تراجع نجس كالأصل بنجس (فرع) اذا قل الماء بالبر ونجس لم يطره بالفتح بل
 بالنكسر (كان يترك أو صب عليه ماء أكثر قال في الاصل ولا يفيق ان تخرج لبنع الماء الطهور وبعد
 لانه وان تخرج دفن البر يبقى نجسا وقد نجس جدران البر أيضا بالفتح (وان كثر) الماء (وقطع فيقول)
 مثلا عبارة الاصل ونفت ذبني نجس كفارة قطع شعرا (ولم يتغير فهو طاهر) بمعنى ظهور (تغير)
 وفي نسخة لكن يتغير (استعماله) باعترافي منه بدلوها نحوها (اذلاخلو) وفي نسخة كذا
 (منه) أي مما تمعا فلتين حاص على ظنه خروجه عنه عبارة الاصل فيفتي ان يستفيق الماء كله لغير
 الشعر منه فان كانت العين قارة وتغيرت في الجيع تخرج ما يقبل على الظن ان الشعر كله يخرج معه (ان
 اعترف قبل الفرح ولم يفيق) فيما اعترف (شعر البصر) وان ظنه كجس حبه الاصل مما لا يتقدم الاصل في
 الظاهر وهذا علم ان المراد بالتغير في ظاهر التعصر

* (فصل) * الماء (الجاري) وهو ما يجري في مسدود أو متفاضل (متفاضل) جريانه حكما وان اقل
 حاد اقل جريه طلبة الماء ما هار به عما خلفها (والتعريف منه نجاسة) ملاقة (كنجاسة ملونة) في
 حكمه (والجملة ان حركته جريه) ماء الضمير أو جهاه التأنيث أي يجري الماء أو يجري بمن جريانه (ان
 قباه) أي قبل جريه النجاسة (وما) بعدها من الجريات (طاهر) جريه النجاسة وهي قدرها (أو
 النجاسة) (فرع) عرض لهما حكم الراكد (فيما يرسنقل) ان بلغت قاتنين فطاهرة (مطهرة) (ولا يفرق
 بتأخر) عن النجاسة فلتين وان لم يتأخرهما فنجسة (ولغيره) الثاني (الجريات) (السبع) ان كانت
 النجاسة (كليهما) (الغسل) الثاني (بانه في الباب الاتي) (لانهما) فصل محل النجاسة في طول البر
 التعصر ثم سدا من زباده وتفسيره الجريه من زيادته بقوله وهي قدرها في عرض النهر قريب من
 المتولي في القدر المقابل لحاقي النجاسة الى حافتي النهر وقد يتفي في شرح البصير وهو مع مخالفة المشهور
 فأمر على جريه النجاسة والمشهور ما في المجموع عن الاصحاب انهم يدفعون حافتي النهر عرضا (وان دفعنا)

فيما اذا لم يزد النجاسة على الدفين حافتي النهر وكلام المصنف وغيره فيما اذا زادت علم اقل خلافه من حاتم رأيت القرى
 قال عبارة بعضهم الجريه من مقابل جانبي النجاسة الى حافتي النهر وهذا في الجملة أمالاهم مقتضى تعبير الدفع من الماء اه (قوله) وقد يستدل
 شرح البصير) وينتقل الى الرازي بان يرض خطان مستقيمان من حافتي النجاسة ويخرجان الى حافتي النهر فيان الخطان هما الجريه
 فالدفع غير منضبط لا اختلاف فيجب غلقا النجاسة وقته لانه يلزم منه ان تعود اليها ولو زبدت النجاسة وما قاله من الزوم لا يحدو فيه
 الماء اذا زادت باده النجاسة حتى ياتي قاتنين عادت طهارته ش (قوله) انهم يدفعون حافتي النهر عرضا والمراد ما ارتفع ويغضض من ك

عند تجمعه ش (قوله بطريق ذكرته في شرح البهجة) بان معدا يجعل الحاصل ميزاناً ثم يوزن مقدار الجرة في الميزان فيضرب في قدرها على الجرة ويضرب في قدرها على الجرة الحاصل في قدرها بعد سبب الاقداس يخرج الربع لوجوده في مقدار الغلوتين في الربع فيضع الغلوتين بان تضرب ذراعاً روعاً بطولاني مناهم امرضاق مناهم اعمام فيحصل ما توضع وتوزن وهي الميزان فلو كان في الجرة ذراعاً روعاً وطولها كذلك فابسطا كلاهما ارباعاً بان تكون ذراعاً روعاً فيحصل ستة وثلاثون اضرب في قدرها بعد سبب الماء وابعافاً بان ذراعاً روعاً فالحاصل مائة وأربعة واربعون فالجرة ثلثان واثمروان كان ثلاثاً روعاً ذراعاً روعاً فالحاصل مائة وعشانيه (١٧) فابت الجرة ينقلتن ش (قوله وان كان

امام الجارى الخ) قال في الوسيط الموضع اذا كان يحسرى الماء في وسطه وطرفاه اكدان فالعارفين حكم الزاكد والمحترك حكم الجارى فيلوقفت

أى النجاسة وكان جرى الماء أسرع (والجرية) أى وكل جرية تمر عليها (قليلة تجس مامر عليها) من ذلك (وان امتد فراع) وباع فلا لسان الجريان متفاسله حكماً فلا ينقوى بعضه ببعض بخلاف الزاكد والجرية بائع كل منهما قتلتن ويعرف كون الجرية بقتلتن بطريق ذكرته في شرح البهجة (وان كان امام الجارى ارتفاعاً روعاً فله حكم الزاكد) هذان روادنه وذكره في المجموع وفيه ولو كان في وسط النهر حفرة قال صاحب الرقيب لانه انصه للاحكام الزاكد وان جرى الماء فوقها قال الغزالي والوجه ان يقال ان كان الجارى يغلب الماء يبدله فله حكم الجارى أيضاً وان كان يلبث فيها قليلاً ثم يزاياها فله وقت الباث حكم الزاكد وكذلك ان كان لا يلبث ولكن تتناقل حركته فله في وقت التناقل حكم الماء الذي بين يديه ارتفاع (وان كان يتوضأ من شر) ماؤها قليل (تخرج منه نجاسة) مثلاً مثلاً (متفقاً) وهما مثله والفتح (أصم) من صلاته (ماتين) انه صلاه بالنجس) قال الزركشي وفيه انه لو غلب على طه استعمل النجس لانه لا إعادة وفيه نظر قلت الواجهة عدم زومها أخذاً بمقدمة مقبل الفصل ووصفت النجاسة بالانفتاح لانه يدل على تقدمه ومضامع ان ذكره مثال لا تقبض (فرع) لو وقعت نجاسة في ماء كبير فلم تقبض في الحال وتغير بعد مدة قال ابن كجر: جعلنا في أهل الخبرة فان قالوا تغير حكم نجاسته والا فلا قال الأذرى ولم أوافقته ولا يخالفه قلت نقل في المجموع عن الداريمى ما يخالفه لكنه نظره في موضعته في شرح البهجة قال أئني الأذرى وإذا كان أهل الخبرة يعرفون التغير النشئ عن النجاسة وغيره فإذ ينبغي أن يرجع اليهم في ما سألني في قول القلبة

(باب) * بيان (إزالة النجاسة)

تجب ازالة النجاسة ونحوها كما بينا (ولا يثبت طهر فيها الشبهة) لانها ترك كترك الزنا والنصب بخلاف الوضوء والصلوة ونحوهما والصوم لكونه كفافة صود القم الشهوة وبخلاف الهوى التحق بالفعل ولما كان لذلك شبه تمايز ازالة النجاسة بالماء ذكرها حكمها المناسب لذلك فقال (الذكاة) أى الآتى بيها من في محلها (تحقق طهارتها) (كول) حتى جلده مناسباً من حلأ كله (فقط) أى دون طهارتها غير الماء كولي في نسخة طهارتها الماء كولي يلزمها البهائم نجاسة غير الجلدة عدم لوفاء بمافي الاصل (والدباغ) بمعنى الاندباغ (ولو بالغاه الرج) الما يدبغ فيما يدبغ به أو بالعكس (بحرف) بكسر الحاء (نازع) للفضول بحيث لا يفسده) أى لا يشتمل عليه هوفيه (ولو) كان الاندباغ بنجس كذوق حمام) بذا لجمعة (وبغيره) في اثنائه الدباغ (الانباغ) وتشميس) معطوف على بحرف (بظهر) أى الاندباغ (جلد غير كلب) وبغيره (مما) أى فرع كل منه مامع غير غير غير مامع الا دباغ الاهاب فقد طهر وبغيره (ادوا باسناد حسن) أنه صلى الله عليه وسلم قال في شاة متلو أخذتم اهاباً قالوا انماها مئة فقال بطهرها الماء والقرط وقبس به في معناه ما يحصل به الاالة من طاهر ونجس بخلاف الملح والشمس ونحوهما اذ ليس فيها ذك وهو مضموم من قوله نازع الخ قوله لا يملح وتشميس ايضاح وليكون

(باب ازالة النجاسة) *

(٣ - (اسنى المطالب) - اول) منها قسم لا يعنى عنه الثوب والماء وتسم يعنى عنه فيه ما وقسم يعنى عنه في الثوب دون الماء وقرن العمران بينهما الوجهن أحدهما ان الماء يمكن صونه بخلاف الثوب الثاني ان غسل الثوب كل ساعة بقائه بخلاف الماء سلالته وأثر التغير به في عنق البدين والثوب حتى لو سأل من عرف وأصاب الثوب عنى عنه في الاصح: ون الماء عكس، نذا الماء فإنه اذا كان عليه نجاسة ونزع في الماء لم ينجسه على الاصح ولو جله في الصلاة لم ينعص صلاته (قوله وليكون

الديبغ حاله يجب فيه الماء قال الفزالي والاصناف انه مركب من ماء والحلا في القلب (قوله) وتظهر غرق تحت الخ) لان هذه العجاءة والغريب الاسكار وقد زالت والالعبر لا يقتل الا بعد القدر فلولا نقل بالاعطارة لتعذر اغتذاء الخ وهو جازا راجعا (قوله) لان تحتل مع وجود عين فيها الخ) وشمل كلهم العنايد وبجانبها بان وضعت في الدن فتعمرت ثم تحتل لكن في فتاوى القاضي والفقير انهم الاضرع قالا لان نبات العنايد تنسب الى الماء وهو ظاهر وهذا يتناغم مع ما قاله من ان العين اذا وضعت في العصور وبقيت حتى تنمو ثم تحتل لانضر والجوهر على خلافه لكن ما قاله واصله قول الجوهري وعلا استحالت اجواف نبات العنايد خرافة صحيحة الاعتقاد على طهارة مظهرها وقوة طهارة باطنها وبجوان الصمغ البلات (١٨) وقد بين ذلك بان طهارة باطنها لا تستلزم وجود العجاءة ودوام الحيات لجواز تغلله

بعد عصرها او جعله على عتب لاجب جوفه ش الديبغ حاله يجب فيه الماء ولهذا جاز بالنسب المصل لذلك كما تقرر وانما خبر بطهرها الماء والفرط في حصوله على التنبه ادعى الطهارة المطلقة اما جازا للكب ونحوه فلا يظهر ذلك لاسباب نجاسة الميتة تعرضه للعفونة والحياة ابلغ في دفعها فاذا لم تقدر الطهارة فلا بد باع اولى (لاشعره) فلا يظهر الا بدعاغ لعدم ثابته وهذا مفهوم من الجملد فذكره اوضح قال النووي يعني عن قلبه فيظهر تعادلا حيث كنهه الى ركش بان ما لا يتاثر بالديبغ كيف يظهر قلبه واجاب بان قوله يظهر يعنى يعلى حكم الطاهر انتهى وقد وجه ذلك بانه يظهر تعالفاً لانه لم يتاثر بالديبغ كما يظهر دخن الخريته وان لم يكن فيه تغل على ان السبي قال يظهره الشعر مطاوعة انما يخفى في صحيح مسلم قال وهذا الاشك عندى فهو الذى اختاره واقبى به (وصبر) المديبغ (كوب نجس) فانه (يصل في بان غسل وبيع) وان لم يسل ما لم يمنع مانع (ولا يجل) كنهه خبر الصعيان انما هو من الميتة كلها (ويحرم ذبح ما لا يؤكل) كقفل وجرار ولو (جلده) على ديبغ جلده (او اصابه ديبغه) للهي عن ذبح الحيوان الا كما رواه ابن حبان وصححه والنسرج بعينه الاصابه من زيادة المصنف (وتظهر خري) ولو غير محترمة تحتل ولو تشبهت (او وقع دهن) الدن لزال الشدة من غير نجاستها (لان تحتل مع) وجود (عين) فيها وان لم تؤثر في التغل كصاة وحيثه تنحصر جوفها (أو مع) (نجس) لها نجس (ولو) وقع كل من العين والنسج (في عصير) أي داخل او الخريف على فتمن يد كرها وتزع النجس منها قبل تغلها فلا يظهر قائمها على نجاستها في الثانية ولن نجسها بعد تغلها بالعين التي تنجست في الاولى وانهم كلامه كبيره أنها تظهر بالتغل اذا تزفت منها العين الناهرة قبله وهو ظاهر (وبينهها) في الطهارة للضرورة (الدن وان غلت) حتى ارتفعت ونجس بها ما فوقها من (وتسرب) منها فان ارتفعت بالغل غلب بل بقل فاعسل قال البغوي في فتاوى فلا يظهر الدن اذا ضرورة وكذا الخ لواصلها بالمرتفع النجس ولو لم يرتفع المرتفع قبل جفافه بخر آخر طهرت بالتغل انتهى وفي تنقيده بالجلد كلام ذكره في شرح البهجة قال ولو نقلت من دن الى آخر طهرت بالتغل بخلاف ما لو آخر حيث من ثم صب فيه عصير فتعمر ثم تحتل وما نقل عنه من انما تنجس فيها وهم وخرج بانشر النيد فلا يظهر بالتغل لوجود الماء فيه وصرح القاضي أو الطبيب ونسبة كلام البغوي انه يظهر واختاره السبي لان الماء من ضروره (وان) وفي نسخة ولو (استنابا عصير بجل مغلوب خزانة) لانه اقل فيه (ينحمر) فينجس به بعد تغل (أو) بجل (غالب فلا) بضرب الاصل والظاهر عدم التحمر وسأيت فيه في الرهن زيادة وقوله ولو تشبهت الى هذا كورى الاصل في الرهن ما عدا عدم طهرها عند صاحب نجس فمن يادته بتعاله لتولى به أفتى النووي (ويظهر كل نجس استعمال حيوانا) كدم يضا تمثال فرما على القول بنجاسته (ولو) كان الحيوان (دود كلب) لان

الترادف في ما انزى هل يحكم بطلانه بالاحتالة قال صاحب تنقيده قال الفارقي انه بظاهر والامام وجبالة للعادة واشتر كوا الى الاحكام المترامعوى قياس من قياس الدلالة والظن واصله الى ذلك القاضي حين في تعليقه (قوله) ونسبة كلام البغوي انه يظهر) قال ابن العماد والحداد على الطهارة ما صرح عن عمرانه خطاب الناس فقال يا أيها الناس ان الله ازل نعيم الخمر وهي من نجس الغن والتمر والعسل والخنزير والسمعة ثم قال لا يجل خل من خمر اقلدت حتى يسد الله افساده لان الله تعالى اذا افسد الخمر وادخل خلها طهرت وانما افسد هالكا لا يستلزم لم تطهر وقد صرح الاحكام في كتابه لم يجوز في خل النعول واللبس والتمر والعسل ولم يغسلوا بين ان ينحمر ثم تحتل لم لا وهو الموافق فتوسعت في باب الرخصة فاذا ذكره القاضي أو الطبيب لا يقتضي به لان الماء ضروري اه وهذا هو الاصح وبه افتيت (قوله) واختاره السبي) أي وغيره (قوله) ويظهر كل نجس استعمال حيوانا) قال الكوكبي ليني كما اذا انقلب اللحم دودا

(قوله أوبق أحدهما ولور بحاطله) واهم كلامه كغيره ان العصر من لون المغلظة أو زحمها لا يضر قال الزركشي وينبغي خلافه وهذا لا يتحقق جلد الكلب ونحوه بحاطله متساوهما في جواز تحليل الدابة وما قاله قد بصر بهدم العفو عن شيء من دم الكلب وبحاطل بان الدم سهل ازالة حريمه بخلاف ما هنا ش (قوله لقوة لا تتاهل بقاء العين) والتحليل يدل على ان صورة المسئلة في اذيقا معنى تحليل واحد فان بقاءه فحين لم يضر والمسئلة شبيهة بما اذا كان عليه مضاء متفرقة كل منها قابل ولو اجتمعت لكثرت زحم الاحتصال للامام وميله الى العفو وكلام التمسكة يقتضي الجزم بخلافه ج (قوله والاصالة) هل الموجب لازالة النجاسة مع ولايتها دخول الوقت أو وهما معا والاصالة والقيام الى الصلوة ما يحتاج الى ذلك بالحدث ج (قوله فله الزركشي) أشار الى (١٩) تنصيفه (قوله وفيه نهار) أشار الى تنصيفه (قوله قالوا المتجه خلافه)

(قوله قالوا المتجه خلافه) أشار الى تنصيفه (قوله بان توقيت عليهم وجوبا) وان توقيت ازالته على اثنان ونحوه وجب زحمه في القاضى والمتولى وقوله عند المتولى في مجموع زحمه في تنقيته وصحيفة تنصيفه لكن قال الباقى انه خلاف النص ورأى الجمهور في العصر اذا بقي لون لا يفرجه الماء يحكم بالمطهرة نص عليه الامم من المجانبين أوجب الاستعانة بغير الماء من صابون واثنان والصحيح الاول قالوا بصحة الرواى هو الصواب الواقع لكلام الشافعى ومن يفتى عليه من المجانبه والدليل اذ لم يذكر في خبره اسماء غير المأمور كزركشى نحوه قال وما في التحقيق لمسه جرحه على رأى المتولى ويمن حله على بقاء الرج والون معا والظلم أى فيجب حينئذ كراهته لانها لمع بقاء ذلك ش

الى انما ترين ان دفع النجاسة ولهذا انظر الى الوال وقوله من زيادته ولودود كلب يقتضى انه يتحقق من الكلب وقدمه انما هو الذى في مجموعهم بان الدود المتولد من النجاسة لا يتحقق منها وانما يتولد فيها كدود الخيل لا يتحقق منه بل يتولد فيه (لا) ان اتصال (رماد او طما) ونحوهما فلا يظهر والتصريح به مضمن في زيادته ثم النجاسة اما ان نسبة وهي التى تحبس أو حكمية وهي بخلافها كبول جمل ولو جمل له أو لارج وقد بين حكمهما فقال (و يظهر متحسب بعينه بقول من زيل لاطم) وان عسر ازالته سهو وانها باقية الحق به نادوا لان بقاءه على بقاء العين (وكذا) من زيل (اللون) روي عن ابن عباس قال عسر او بقيه ما يحمل واحد (لم ياهر) أى المتحسب لقوة لا تتاهل على بقاء العين (أو) بقى أحدهما فقط (ولو بحاطله) لا مشقة (ومن زيل العين غلة) واحدة (وان تعدد) الفعل (ولو) كان الغسل (من) نجاسة (كبيرة) حتى لم يزلها الاستغسلات مثلا حيث مرة وجمع في التشرع الصغير انما تحسب سنا (و يظهر بالغسل مصبوغ بتحسب انفسه) عنه (ولم يزد) أى المصبوغ (وربما بعد الغسل) على وزنه قبل المصبوغ وان بقي اللون لعسر زواله بخلاف ما زادوا زنا أخذوا بما أتى في الغسالة (فان لم ينفسه) عنه (لن تعدد) به (لم ياهر) لبقاء النجاسة فيه وقوله و يظهر بالغسل المن من زيادته الا انه لا يضر من غير تنقيته بغير ما في الروضة في البيع (و يظهر) المتحسب (في الحكمية) يتغير بان الماء عليه ولو لم يعسر لازالة النجاسة (والغسل) من سيف وسكين ونحوهما (كثيره) في انه لا يظهر الا بغيره فلا يظهر بمعه (ويبادر) وجوبا (به) أى بفعل المتحسب (عاص بالتحسب) كان استعمال النجاسة فيه بغير عذر خروجه من العصى (والا) أى وان لم يعسر به (فلا صالة) أى فليبادر بذلك وجوبا للصلاة ونحوها فقط (وتدب) يحتمل (فيها) بعد اذ ذلك نعم ان كانت مغلظة ينبغي وجوب تعجيل ازالته ما قاله الزركشى وفيه نظر قال الامم سوى العاصى (د) تدب (لأنه) يعمل الحاقه بالعاصى بالتحسب قالوا المتجه خلافه ان الذى عصى به هنا مثل سبه بخلافه ثم (د) تدب (لأنه) بالثبات (وقرص) بالهمله اذا (لم يجبا) بان لم تتوقف ازالته عليه ما فان توقيت علم ما وجبوا وقوله (لخروج) متعلق بهم ما تقيدهم ما يمتد كزمن زيادته جميعه بالاستنوى بين الحلاقين فى الوجوب والتدب (و) تدب (الثالث) بعد ازالة استظهارها كما هو الحديث (د) تدب (لتحسب) أى لغسله من نجاسة (عصر) له خروجه من خلافه في وجوبه والتصريح بنسب العصر من زيادته (وان اورد) انسان أو غيره كرج (متحسب على ماء قليل نجسه) لمسار في الباب السابق (والماء) الواقع على التحسب طهر دالم تنبيهه (و ينفسه) عنه لقوته لكونه فاعلا فان تغير تحسب كما مر أو انفسه عن نفسه فنفسه به لم مما أتى في آخر الباب والتصريح بالقبض الثالث من زيادته واذا كان طهورا فامتد كز (فليدره في الماء) يظهر ولا يظهر مائع ولو كان (دهنا) لخبرنا في داود وغيره وصحبه ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم مثل

وقوله وجب اشار الى تنصيفه وقوله وزحم القاضى والمتولى أشار الى تنصيفه أيضا (قوله وتدب الثالث بعد ازالة الخ) قال الجلبوى وتذب الثالث لاقى المغلظة حتى يغسله احدى وعشرين مرة وهو ظاهر وان صرح في الشامل الصغير ومذاكر أهل الجنب بخلافه بالاول قال الفقهاء احدث موسى بن عجل والفقهاء اسمعيل الحضري وزحمه به الفقهاء في الدين الاسدى في نكت الشريعة وقال ابن الخوى انه الاظهر انتهى اذ المذكور لا يكبر وهو ظاهر قولهم الذى انتهى ثم انبغى التغلظ لا يقبل التغلظ كالاعمال في القدم وكقتل العدو وشبهه لا تغلظ فيه الدية وان غلظت في الخطا وهذا أقرب الى القواعد ويقرب عنه قولهم في كتاب الجزية حيث تضمن ان الجمران لا يضر في الاصم (قوله) تدب لتقرب من عصر قال الغزيرى وجب العصر انما فاته خلة كالباط ونحوه انتهى قالوا والذى وكلام شرح المذهب في ما لم يطرح لهم بما يخص يقتضى ان العصر في الباط على محل رفاق قال شيخنا الامام مع عدم اشتراط العصر مطلقا (قوله فليدره في الماء يظهر) لان قبض عين

النجاسة الماءة موصولة بالماء (قوله) وأجيب بأنه انما يكفيه في الاجراء (قال الشيخ في الدين) فوفق العدماء على غسل
الباطن في هذه المسئلة ونظائرهما من العلم المطبوخ بالماء النجس والفت اذا صلب بالانشاد لانه لا يكتفي في التطهير بغيره بل يكتفي في النجس
وقد لا يكتفي بان النجاسة في الباطن بخير لان النجاسة تحصل بمجرد وصول النجس وتطهيره النجاسة لا يكفي فيه غير ذلك وان الوصول بل
لا بد من اقاضة الماء وجرائه على محل النجاسة ولذا عرفت في السكين والعلم المطبوخ بالنجاسة واما ما ذهب اليه النجاسة بغسل ظاهر
العلم المطبوخ بالنجاسة (٢٠) الى تطهير باطنه على الوجه المشروط ولا يبيح الى طرح العلم وضاع المال في القول

عن الفاروق في العين فقال ان كان جامدا فاقترها وماء ولها وان كان مائعا فلا تقربوه وقاروا به
لغضاضه فاقربوه فلو امكن تطهيره لم يقل فسد ذلك والجامد هو الذي اذا اخذته فطاعة يترد من الباقى
ما لم يعلقها على قرب والمائع بخلاف ذلك كره في المجموع (ولو على موضع واحد) او نحوهما (من
اخر ما عثره طهر ولو لم ينضب) يضم المجمعة أى يغزو (والبن) بكسر الواو (ان خالها نجاسة جامدة
كزكز لم يطهر وان طبع) بان صار آخر العين النجاسة (أو) خالها (غيرها كالبول طهر ظاهره ما غسل)
وكذا (باطنه ان تقع فيه) أى في الماء (ولو مطبوخا كان نجسا وخواصه الماء) كالعين مائة نجس (والا)
أى وان لم يكن رخوا (فدقنوا) أى فطهر باطنه مدفونا بحيث يصير باطنه بخلافه غير مدفون ودقنوا في
نصفه فخاله ما شرب عليه فاعلم (وان سقيت سكين أو طبع علم بجاءه كفى غسلها) ولا يحتاج
الى سقي السكين واغلاء العلم بالماء وقوله كثر رضة (مع عصر العلم) مبنى على ضعفه واشتراط العصر
واسمى كثر الاكثاف بغسل ظاهر السكين بهدم الاكثاف به في الآخر وأجيب بأنه انما يكفيه في الآخر
لان الانتفاع به متأنس غير ملازمة فلا حاجة للحكم بظاهر باطنه من غير اصال الماء اليه بخلاف السكين
وقال بعضهم مرد القائل بظاهره انما الاكثاف بغسل ظاهرها قال وبه صرح في الشامل في صلاة
الخطوب فقال طهرت وان لم يصل الماء الى باطنها لم يضر اصال الماء اليه فعفى عنه (وبطاهر
الزئبق) المتنجس (بغسل ظاهره ان لم يغسل) بين تخصصه وغسله (تقطع) والام بظاهر كادهم
لانه لا يتقطع عند ملاقة الماء على الوجه الذي يتقطع عند اصاله النجاسة ولا نجس الا بتوسط
وطوبى له جاف فلو وقع في فخارة فباتت لا طوبى له لم نجس قاله ابن القطان الزئبق بالهزم وكسر
الزاي وفتح الباء وقال بكسرها (ويكفى غسل موضع نجاسة وقعت على ثوب) ولو (عقب عصره)
ولا يغسل جميعه وعقب بالبالغة قليلة والكثير ترك الباء كره النووى (وكذا) يكفى غسل مكان
نجاسة (لو صعبه على مكانها وان شرب) حواها فلا يحكم بنجاسة محل الانتشار لان الماء الوارد على النجاسة
طهره وان تغير ولم يفصل كالسرا (د) يكفى (في تطهيره) لم يصح لم يعلم غير البن) لا تغذى (لاصية)
وخشى نضج بالماء بشرط غلبه وان لم يصل) اداول الصبية والخني فلا بد من غسله والغسل يحصل بالاسلان
مع الغلبة فانضج المراد غلبة الماء بالاسلان والاصل في ذلك خبر بغسل من البول الجارية وشر من البول
الغلام وراه الترمذي وحسنه ابن خزيمة والحاكم وصححه ورفقه بينهما بان الابتلاء يجعله أكثر وبان بوله
أرق من بولها فلا يلحق بالملصوق بولها وبالحنى بولها والحنى من أى فرجه خرج وعلى ما عثر رانه
لا يمنع النضج تحنك الصبي بشره ونحوه ولا تناوله السوفى ونحوه للاصلاح وظاهر ان محل النضج قبل
تمام الحولين اذا الرضاع بعد كالتعام كالتقلع عن النض وساق كلام الصنف الا لا يغسل منه الا لا يندب
فيه التثنية والارجحة بخلافه كانت ضاهو جمعهم السابق في التثنية في غيره وتضمن معهم بذلك في النجاسة
المشهورة انه يكفى فيه بالنضج مع قضاء أو صافه وجرى عليه الزكشى في القول والرجح والاول وجهه خلافه

بانه يغسل ويصير كالسرا
أو يغلى بماء طهر وضعيف
لما تقدم ان السراين لا
يطهره فوجب الاكثاف
بغسل الظاهر وحكم بطهارة
الباطن تبعاً لخلاف الاجر
وهذا فرق دقيق (نصفان)
وكتب أيضا وبان الآخر
يمكن اصال الماء الى باطنه
بان يصحق وبه عليه ما
نفسره من الما فيطهر
كاستراب المتنجس بسبب
الماء عليه بخلاف السكين
لا يجوز صفو الاداة الى
ضام البتة أو نقصها
ومع ذلك فهو زان تكون
النجاسة داخل الاجزاء
الصغار (قوله) وبطهر الزئبق
بغسل ظاهره (الخ) تنبيه
اذا نجس الزئبق بدهن
كذلك المسئلة لم يطهر واقه
أعلم (قوله) والام بطهر أى
ولا بان تحلل وتقطع والنام
ثم تقطع عند فصله منه
(قوله عقب عصره) في
س بعض نسخ الى رضة عقب
غسله والنووى نقل حذو
المسئلة عن الترمذي وهو من
القائمين باعتبار العصر في

سمى الغسل (قوله لم يعلم غير البن) (الخ) وهذا أمر مهم وهو انه لو كل غير البن وقتنا وجوب الغسل فاعلم
أما وادامه على شرب اللبن فانه ينضج من بوله زوال النجس من جوفه وهذا كما كول العلم اذا كل نجاسة فانه يحكم بنجاسة بوله اذا تناولوه
ظاهر فان أقام أياما حتى شرب اللبن فانه ينضج من جوفه هذا حكم بطهارة بوله وينبغي طرد ذلك في المسئلة اذا كانت غير اللبن ثم استقر على شرب اللبن
أما ما ذهبنا ان نجاسته تكون طاهر وتوهمه اذا شرب ذلك وراى الجلالة ما يقرب منه (قوله ظاهره كالماء) بخلاف ما ذهبنا في قول الصبي
والانفة وهو الظاهر (قوله لا يندى) بانه لا يندى في البول والبولين (قوله اذا الرضاع بعد كالتعام) (قوله) ولا يغسل من البول الاعراب الذين لا يتناولون
الا اللبن (قوله) وجرى عليه الزكشى في البول والرجح والاول وجهه خلافه

في

(قوله ولما قاله نزار) لان الاصحاب ترددوا في نجاسة الداء الذي لم يردوا في النضج من قوله ولو ادخلوا نجاسة غيره في النضج على طهارته بان الذي يولدوا رضع من كفايته فافس أيضا كذلك لان حكم الخلط لا ينسحب على المترجمين بدله ان لو لم يكن حكم الكلب يجب غسله عند الاستنجاء - سبعا وان وجب غسل القدم سبعا * (فصل لايها من نجس برك الخ) * فرغ ولو ادخل الكلب في البول نجاسة مغلقة (قوله احدها من تراب) تنبيه لم يلزم نزل النجاسة السائلة العينية لانه لا ينفصل في الترتيب في الاولى (وغيره) ما معناه حرم نجاسة اثم لانه لا يرد ذكر الاقرب انه لا يكفي روده ظاهر ويحتمل أن يجري فيه خلاف من اثم اتعدا له واحدة أو عدة - سبعا لان قوله نزار وبني ابينا انه لم يلزم نجاسة العينية الا بالاحت والقرص والاستعانة باشتان ونحوه أن يجب ذلك (٢١) جزاء قلنا حكمه اذ ان لم يوجبه في سائر

النجاسات (قوله أي بان صاحبه السابعة) اما كان التراب حضاة الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة مع روبا باثنتين (قوله فكيف رواية أبي داود السابعة بالتراب) فان التراب يسمى في اللغة الغفر بلغ العين وسكون الفاء (قوله وهو لا يحصل بذلك) ولانه غلظا يجمع جنبين كالجلد والتغريب (قوله) ولكن التراب طاهر اذ لم يستعمل - سبعا جواز النهم ومن لم يغيره في معنى التراب وجوزوهنا أولى قال ابن العماد وما ينبغي الضمان له الطفل وهو الطين الأبيض الذي يشوى دون كل - سبعا والتميمه جائز وكذا الطين الارضي والخراشي والخزوم وغيرهما شرط الرمل أن يكون له غبار يكدر الماء وفي الكافي للغسار وزي يجوز التعفير به بأشكال أنواع التراب كالتميم (قوله

ويجمل كلامهم على الغالب من سهولة زواله قال ولو شرب بمص لي ناسخا أو متنجسا ينبغي وجوب غسل من يولد كالمشرب السطح لئلا نجس بحكم نجاسة أو في ما قاله نزار كما سرت الإشارة اليه في العقب عليه * (فصل لايها من نجس برك الخ) * أي واحد منها (أو يمتنع بذلك الا بسبع) من الفسلات بالماء (احدها من التراب) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في الآماء فاسله سبع مرات أو لادن بالتراب وابه - سبعا وفي رواية له وعرفه الثامنة بالتراب أي بان صاحبه السابعة - كافي رواية أبي داود السابعة بالتراب وفي رواية مغيرة للترميذ أن أولاهن وأخراهن بالتراب وبز رواية مسلم تعارض في كل التراب فتنافسا في تعيين محلّه وبكتفي وجوده في واحدة من السبع كافي رواية الدارقطني احدها من الطلاء ونقاس بالبول وغيره كونه وبالكب وغيره ما ذكر ولو نجس خشف شعر خنزير لم يضره ما ذكر محل الحر ولكنه يعني عنه في فصل في الفرائض والنواقل لعموم البلوى به وانما لم يصل فيه أبو زيد الفرائض احدا ما لها ذكره في الرخصة في الاطعمة والمصنف في شروط الصلاة ولا يقوم غير التراب كاستناب وما بين مقامه (وان أفسد الثوب وزاد في الفسلات) جعلها اثنا عشر لئلا تنال النجاسة في الثوب وهو لا يحصل فثان (ولكن التراب) الذي يفسد به ذلك (طاهر اذ لم يستعمل) في حدث أو نجس كالماء والنصر وغير المستعمل من زيادته (بمعنى النجاسة) بان يكون قد راكدا الماء وصل واسطه إلى جميع أجزاء الحمل ولكن (من زجا بالماء) قبل وضعه على الحمل أو بعده بان روضه ولو مرتين ثم يمزج قبل الغسل وان كان الحمل رطبا اذا ظهور الوارد على الحمل باق على ظهوره وبذلك حرم ابن النعمان في موضع التراب أولاده عليه عكس بلارب وهذا مقتضى كلامهم وهو لا يمتنع كقوله الباقى وغيره وما وقع للأشوسى من أنه يجب المزج قبل الوضع كما صرح به الجوزي في التبصرة وأن ما قاله ابن النعمان من روضه خلاف مقتضى كلامهم فلا يرتكب بلا ضرر ولا كلام الجوزي عليه لانه لا داعية له ليس كسفة لتغيره غير الثوب بغير التراب ثم غلبه بعد فوضوا انما تعبير أن يحاط التراب بالماء خلطا ثم يغسل الحمل وهي الدالة على أن المنوع انما هو غسله بعد نفض التراب أو بلا مزج وان المتعبر من جهة قبل الغسل سواء كان قبل الوضع أم بعده وهو المطلوب لا يقال فلو تم يغسل مقتضى اعتبار مزجه قبل الوضع لا تناقض في المنوع وعلم من تعبير المصنف بالماء أنه لا يكفي المزج بغيره وهو كذلك لتغيره به أولى من تعبير الأصل بالماء وفي كلامه خرابا لفرض نعم ان مزجه بالماء بعد مزجه بغيره كافي قاله ابن النعمان - سبعا - وسلاح وفرضه في الخل ويجب حمله على ما ذكره غير الماء بذلك لتغيره فاحشا (وبين) جعل التراب (في غير الأخيرة والاولى) لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب ما يترش من جميع الفسلات (ركبت) أي السبع مع الترتيب في احداها (وان تعدد السكالب) كان وافت في الآماء (الاولى) محل التحسيس بها (نجسا آخر وبسطة ترتيب أرض ترابية)

والنصرح بغير المستعمل من زيادته (وبه صرح السكالك - سبعا) لا رشح الوى في تعليقه على التنبية ومقتضى كلام الشيخ أبي محمد انه بشرط كونه مما يصح التيمم به - قوله وبه صرح السكالك - سبعا - الخ أشار إلى صحته (قوله قبل وضعه على الحمل أو بعده الخ) نعم ما ذكرناه واضح فبما اذا كان النقص حصل لما يتأتى من خاتمة التراب عليه بالماء كاطن الآماء أو كالماء لا يتأتى ذلك فيه كالماء السكين وظاهر انما النجاس ونحوه فطهره لا بد من المزج قبل الادوا اذا كان كذلك وجب الفرق بين محل غسله واثقه أعلم (قوله) ومن جعل التراب في غير الأخيرة (الخ) قال في البولي وبلى واذا ولغ الكلب في الآماء غسل بها أولاهن وأخراهن بالتراب ولا يهاه غير ذلك أي غير السبع والتغريب لا يمتنع احدى الفسلتين كما هو بعض المتأخرين وقاله ابن العماد خلافا لاصحاب ع (قوله) وبسطة ترتيب أرض ترابية (أما غيره فلا يذهب من الترتيب

(قوله بحسب مروتان مكث) أي لا كثرة من الانهموم المودعة: برفا عالية باعتبار المفهوم فانه اذا مكث لأحسب مكث من مروتان بقى
 الأولى فسقط الاعتراض عليه بان تغيره غير مستقيم لان مفهومه انه اذا مكث بحسب مروتين طرق الأولى وليس كذلك والصواب ان يقال
 ولا يحسب الامرة وان مكث (قوله ثم ان حركته فيه سبع مرات حسب: هـ) وأخرى عن التعفير ان كان كدرا د (قوله فانه اذا جرى منه على
 المجل الخ) ويكنى عن التعفير ان كان كدرا (٢٢) (قوله وخز به غيره) البندنجي والجر ياتي في معانيه والروابي في غيره وفي غيره هم

ش (قوله وقد بدلت
 الكلام على ذلك الخ) وان
 أصابه الكلب بجره لانه
 صار الى حالة لو كان عليها
 حالة الولوغ لم ينس وتبعه
 ابن عبد السلام د هـ يه
 والأول أو جسد الاناء
 قد تنس فلا يظهر بذلك
 وقد جمعه في المجموع فيما
 لو وقع الاناء الذي ولوغ فيه
 في ماء تنس ش (قوله
 ولغ الفاعل حكم النفس بعد
 الغسل) غمالة لغت نجسة
 لا يكون حكمها بعد الغسل
 حكم تلك العين فيما يتعلق
 بالظهار وتصوره في التراب
 النجس والطين ونحوهما
 اذا غسله فانه يعود طهورا
 حتى يجهبه ويغسل به من
 ولوغ الكلب وما غسالته
 وهو الماء المتخوذ بعد ان
 صفا ورب الطين فانه
 طاهر لا يهوى على قاعدة
 سائر القالات (قوله ان لم
 تنس بر لم تزد روتا) فان
 تغيرت الفلاة أوزاد روتا
 فليس لها حكم المنقول بل
 يستأنف الظاهر منها واولها
 ان الفلاة المتغيرة والتي
 نقلت وزمانها في حكم
 المنقول أي في النجاسة ينس
 على ان المغلظة يستأنف

الظهور منها يسبع احداها بالتراب وان كان المحل الذي انفصلت عنه طاهر بما بقي من السبع ات قوله في المرة الأولى وهو ما
 ستابع الترتيب ان لم يترتب فيه او يحتاج الى تر يبعاد به رشاش الأرض الترابية لان تنافها على عدم وجوب تعفيرها وهي الاله لا معنى لترتب
 التراب (قوله لكن عني عنه لا مشقة) ليس هذا على الخلاف بل يستثنى منها عني عنه في الماء على عدم كفايا الرشاش وتقليل دخان النجاسة
 وروبوته فلا نفس له مثله وشبه ذلك ت (قوله اذا غسل فله المتنجس الخ) ولو لم كل لحم كالبص ان شافى على انه يغسل في سبعا بغيره وله
 يكتفي في قبله ودرهم من أجل البول أو الفلأما برتواحدة د (باب الاجتهاد) (قوله وجوب ما مضى قبض الوقت الخ) فلو كان الوقت عن

شخصاً وليس كذلك **قوله** فإذا لم يلزمه التكميل به عند زيادة قيمته فلان لا يلزمه الخ لا سماع استعمال الماء الكامل اغرض كامله فالصواب الانتقال للتيقن وكتب أصحابنا أنه قد ورد على طهارة كاملة بالماء وقد اختلفت على اليمين الواجب الا به فهو واجب وهناك لم يقدروا على الكماله فتكميله التكميل بأزيد مما أوجبه (٢٤) الشارع عليه لا يخفى يؤيد الفرق ما يحجى في سماع الخ فإنه يجب على اللابس المسح اذا

كان معه ماء يكفيه لموسم فقط ولا يجب على من هو برضوه وأرقه له الحدث ومعه ماء يكفيه لموسم ان يابس الخ فقد ورد في الأول على طهارة كاملة وفي الثاني هو عاجز عن الا بفعل آخر **قوله** لكن أحببنا بان قوله عند مائع لم يتقدم ونما الذي تقدم الخ قال شخصاً فإنه قد هنا عدم التيقن بذكره ابن القسري والفرق بين المسألين والنظر لا يقع الجواب **قوله** فلا يلزمه ذلك مع زيادة قيمته ويدل عليه قوله بعد ذلك ان تزيد قيمة المائع على غن المثل **قوله** والمختار ما له الماوردي الخ قال شخصاً وهل يلحق بكلام الماوردي ملو أو اذ ان يجتهد لا كل مثلاً بل من مضموناً كذا أولاً لا يفسر بالمسأل اذا عكس الفرقان التيقن بغيره لا كل أصلاً وهو الماوردي طاهر مقصود لتسري المسألة **قوله** ان انشئت بأجنيبت محض وراثة كآلة ودونها **قوله** لكن يجنب المحصوران ابتداء أو انتباه **قوله** وهل ينسج الى ان تبقى واحدة الخ قال

شأنه في الا تحبيل التيم بحيث يسلب الاسم لو تدر مختلفه الماسود ذكر الزوم من يادته وكذا قوله ان لم يزد الى آخره أخذ من قول المصنف قد تقدم انه اذا كان معه ماء لا يكتفي به عند مائع كما ورد له ان يكمل به ان لم يزد تزيينته على غن ما له الطهارة فإذا لم يلزمه التكميل به عند زيادة قيمته فلا يلزمه الوضوء الكامل به أولى لكن أحببنا عنه بان قوله عند مائع لم يتقدم ونما الذي تقدم معه ماء لا يكتفي به ولو كان به ثم يستلح فيه لكانه لم يزد ذلك وظاهر ان المائع ليس معه لكن يمكنه تحصيله فلا يلزمه ذلك مع زيادة قيمته والمائع في مسألته مع فائزته استعماله مع الزيادة كما يلزمه استعمال الماء المتيسر معه في محل يباع فيه الماء كما ذكر من غن الخ و بان الفرض هنا ما ورد من قطع الخ لا يتعدى ذلك لانه لا يوجب غلباً أو وقفة نافذة بخلاف ما تقدم وبان الزامه بالوضوء بمسألة الخ بانها اذا كان الوقت لم يجزها وهو اوفى بما يجب به فإقراره الموردي وبان يجتهد فيه الشرب له لورد فإذا بان به بالاحتياط اذ ان أحدهما مائعاً رداً على ما لم يشر به الطاهر بالترهل لم عليه بانه ماء وأفسده الشرب بان الاحتياط في ما لا يجتهد لان كمالهما طاهر واختلفت ما له الماوردي لان الشرب وان لم ينجح في ما لا يجتهد لكن شرب ماء الموردي في طهارة يحتاج فيه اليه (وان اختلفه) عليه (محرم) له (بغيره فلا يجتهد) عليه مطلقاً ولا لانه اختلفت بأجنيبت محصورات ولا خلافه في ممتازها المحرم عن غيرها كما مر فان ادعى امتيازاً بصلاته فلا يجتهد أيضاً لانها انما تعتمد عند اعتداد النحل بصل الحل كما هو والاصل في الايضاح المحرمولة ان ينسج مسأوقه في الانتباه ولو بلا اجتهد (لكن يجنب المحصوران) كما هي في ذلك في موانع النكاح وهل ينسج الى ان تبقى واحدة أو الى ان تبقى جملته لو كان الاختلاط بمن ابتداء منع منهن حكمه في الروايات عن والده احتياطاً وقال الانبياء عندي الثاني لكن صحح النووي الاول في نظيره من الروايات ونحوها جزئه المصنف كما سيأتي وقد يفرق بان ذلك يمكن فيه اتان بدليل محقق الطاهر والصلاته يملكون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على مقبضه بخلاف النكاح قال الامام والمصور ما يسهل على الاستعداد بخلاف غيره وفي الاجابة كل عدلوا اجتمع في صعب واحد لعسر على الناظر عدده مجرد النظر كالآلاف فغير محصور وان سهل عدده كعشرين فيجوز ورويهما وما لنا تلقى بأحدهما بالن و ما وقع فيه الشك استغنى فيه القلب قال الاذري وبني المحرم عند الشك علماً بالاصل وقد ذكر المصنف كلام الامام في موانع النكاح وكلام الاحياء في الصيد والباغ (وان انتهت الزوجة) عليه بأجنيبت (اجتنب الكل) فلا يبطأ واحدة منهن الى الوطء لا يباح الا بالاعتدال (أو) انتبه عليه (اشته بشاغرة) مثلاً (أو طعام طاهر يجنب اجتهد) والاوليان من يادته وكذا تعليل الثانية منهية **قوله** (لان الملك يؤخذ بقلبة الثان) فلو قبضه كان أولى فان نزع في المائتة قد ورد (ويجهد الاعى) كافي الوقت لان له ما يقا غير البصر كالتيم واللمس والوقوف وقار منع في القبلة بان ادلتها بصيرة (فان تحرد فلديها) اجزاء كالغاي قد يجتهد بجله ما لو انتبه عليه **قوله** ان ية قادراً لم يجز كما سيأتي لان الاجتهاد ثم انما يأتي به على أعمال مستقرة فلو تفرقت في مسقة فطاهرة بخلافه فغيره وقد البصر من يادته كالخاوي وغيره أخذ من كلام الشافعي لخرج الاعى انقصه عن البصر واهذا اختلف في جواز اجتهاده هنا ومع منع القبلة بخلاف البصر فيما (فان لم يجدوا واختلف عليه بصيران أو تحرى بصير وتجره) وفي نسخة لزمهما أى الاعى والبصر فيما ذكر (خلط الماء من) يشتهر بها (ان باقاة لتبين فان لم يبلغا) هما (لم تحب اراقة ولا خلطاً) هذا من تصرفه والوجه وجوب أحدهما الصبح

في الجموع لا يقال يلزم من ذلك عدم حل الوطء في صور العقدة على التمهيد حيث هو لانه وطء مع الشك لا ينافي لما ترجمه طردنا الشك الثاني في العقد طردناه بالنسبة الى غيره وهو الوطء (قوله) أو الى ان يبقى جملته (أشار الى تصحيحه) **قوله** لان الملك يؤخذ بقلبة الثان) فلو كانت أمهارة و ما له **قوله** (والثان) ومن ذكر الفرق الماوردي واليقوى والنور زى وما له في الجموع عن صاحب البيان من منع الفرق لاحتمال الخياسة فيعزل ركبي يصير الجهور وخلاته أياً الخياسة المحققة فيغير مذهبها من **قوله** بخلاف البصر فيما

قال شيخنا سهل البصري رحمه الله البصرة يختلف القبلة (قوله لم يجب الاعادة ان لم يفعل الخ) علم من كلامه معتمده مع اتساع الوقت (قوله) وأما جواز ثبوت على رأى الرافعي دون النووي (اجتهاد في هذه الحالة) منتهى على رأى الرافعي أيضا لعدم ثبوته أنه يحمل الخلاف بينهما فيما إذا انقلب أحدهما قبل الاجتهاد (قوله لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد) لأنه لو نقض لنقض النقص أيضا لانه ما من اجتهاد الا ولا يجوز ان ينقضه وينسلف فيؤدى الى انه لا تستقر الاحكام ومن ثم اتفق العلماء على انه لا ينقض (٢٥) حكم الحاكم في المسائل المجتهدين ما وان قلنا

المسبب واحد لانه غير متعين (قوله) لم يجب الاعادة للصلاة (الثانية) قال في المجموع يختلف الاجتهاد في الزوب لا يجب اعادته لعرض آخر اه والظاهر منه على العالمين انه يسترجع جميع الزوب فان كان مستترا ببعضه كزوب كبريت طهره بالاجتهاد فقلع منه قطعة واسترجعها وصلى ثم احتاج الى السر لتلاف ما استتر به أولا لانه اعادة الاجتهاد كافي لنقضه من الماء وحده ثم قال ثلثان مستويان فان الزوبين كالماءين والحاجة لاسترجع الحاجة للتطهر والسار للحر وهو كما لا الذي استعمله فان لم يبق معه ظاهر يدين فلا عادة في كلام المجموع بان على عمومه بقاء الزوب الذي طهره طهره بالاجتهاد كبقائه متطهرا ثم اريد الغرضي قال ان الزوب الواحد صالح لاداء جميع الصلوات ما بقي فان الذي صلى فيه أو لا صالح للصلاة فيه نائلا ونائلا بخلاف ما استعمله من الماءين أولا ويؤيد هذا قوله انه اذا

تيمم كابر ونحس كلام الاصل ومن قوله (لم يجب الاعادة ان لم يفعل) وفي نسخة بعد لا شيء منها ما يمكن كلامه قد تفتى ان ذلك شرط لعدم وجوب الاعادة لا لاجتهاد التيمم وليس كذلك وذلك كرسالة الاختلاف البصري من زيادته (فرع) هذا (ظن طهارة أحدهما) استحبابه قبل استعماله (ان يرى الاسترخ) لئلا يغفلوا في عمله أو يتغير اجتهاده فيشك عليه الامر (فان لم يفعل) أي لم يرتد وصلى بالاول الصبح مثلا حضرت الفخر وهو محدث (ولم يبق من الاول شيء لم يجب الاجتهاد) لعدم التعدد وما جازاه فثبت على رأى الرافعي دون النووي فلو اجتهد فظن طهارة الثاني تيمم ولا يستعمله لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (وان يبق) من الاول شيء وأحدث (زيمه) الاجتهاد للصلاة الثانية وان لم يكف الباقى طهارته (فان تغير اجتهاد اجتهاد) أي الماءين (وتيمم) الماسر (وأعاد) ماصلا له بالزيم (لبقائه) ما منفرد لانه تيمم بحضور ماء طاهر يدين له طريق الى اعدامه وفرقوا بين منع العمل بالثاني هنا ونحوه في قوله فظن من الزوب والقبلة بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما صابه الاول والى الصلاة بخلافه ان لم يفعله وهناك لا يؤدي الى الصلاة بخلافه ولا الى غير القبلة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه اغما يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو ابعث اماما من مظهره وصلاته ولم يبعثه بل أمرناه بفعل ما طهرنا من غير ما طهرناه باجتناب بقية الماء الاول وجب بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما صابه الاول واجتناب البقية (وان اختلف خبره) راجع الى (فصل) كان قال أحدهما وان الكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا (صدقا ان أمكن) صدقه ما فتحكم بخلافه من الماءين لاحتمال اللوغ في وقتين (فلو تعارض) في الوقت أي بان عيناه (صدق أو وقع ما أو أكثر) عدا على الرواية وذكر الاكثر من زيادته وذكره في التحقيق وغيره فان تعارض الاوثق والأكثر فظهر ان حكمه محكم ما ذكره وقوله (وان استتر باسقاط) أي سقط خبره لعدم الترجيح (وحكم بقاءهما) أي الماءين لانهما الاصل (وكذلك لو عين أحدهما كسبا) كان قالوا في هذا الكب في هذا الماء وقت كذا (وقال الآخر) كان كذا (تذييل آخر) فانه يحكم بطهارته لذلك (وان رفع كعب) أو نحوه (رأسه من اناء) في ماء (وغير طيب بغير) بشرط زاده وقوله (ان احتل طريقه من غيره) أي الماءين الاصل الطهارة والآخر (وان تحر باق اناء من وأخذ كل) منهما (واحد افلا ندور) لاحدهما بالآخر لانه بعد بطالان صلاته (وان كانوا ثلاثة) والآنية كذلك (والنجس) منها (واحد) وظن كل طهراته اناء (فاسكن) منهم (الاقتداء واحد فقط) لعين الاناء الثالث للنجاسة حق (أو) كانوا (أربعة) والآنية كذلك (والنجس) منها (واحد) (فثلاث) فقط (وان كانوا خمسة) والآنية كذلك (والنجس) منها (واحد) (ان من تأخر) منهم (تعين) الاقتداء به (لإبطال) ولو كان النجس أربعة منعت الاقتداء بهم وبعض هذه الآلية ذكره الاصل في صفته الثلاثة (وكذا اذا سمع) كل منهم (صوت من واحد) منهم (وأشكر) أي أنكسر كل منهم وقومعت فانه يصح اقتداءه بغير الآخر (وان بان) ان قضاياه من طهارته (موقوفه بخلافه) ولو (تخبر بعدل أعاد) ماصلا به (وقبل موضعه) من بدنه ولبوسه (وان رأى ظنية يقول في ماء) قال

(٤ - اعني المطالب) - اول - اجتهد وقضاه ثم حضر صلاة أخرى وهو متطهر فله ان يصلي ولا يجب ان يجتهد (قوله) والى الصلاة بخلافه ان لم يفعله) استنبطه الباقي من هذا التعليل ان له ان يصلي بعد الاول ماء طهره واستيقن أو واجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا تنقضه التطيل الذي ذكره وفي هذا نص وقال أبو الحسن تعرض له (قوله والآخر) كان رايه ينافي ما قبل ادخاله أو معناه بل في الاناء (قوله) فلكل منهم الاقتداء واحد فقط) وقطع هذه من أسماء الافعال بمعنى اتهموا وكبروا ما تروا بالعادة تزيينا للفتنة وكنه كمال الافتقار الى حراز شرط فيجوز في (قوله) وغسل وضوءه من بدنه الخ) وتكفي الفسلة الواحدة عن النجس والحدوث (قوله) وان رأى ظنية يقول في ماء الخ) قال

في المجموع ظاهر كلام المذهب انه لا فرق بين ان يكون رأى الماء قبل البول غير متغير أو لم يكن رأه هكذا أطلق المسئلة أكثرها انما ركزا
أطاعتها الشافعي في الامور قال: اخرى نص الشافعي ان الماء نجس فقال صاحب التلخيص هو على إطلاقه منهم من قال صورته ان يكون رأه
قبل البول غير متغير ثم رأه غير متغير فان لم يكن رأه قبل البول أو رأه طالعه فدهو على طهارته وعبارة التلخيص كل ما سبق طهارته
ثم شئت في وقوع النجاسة فالاصل انه ظاهر لا يترك البقن بالثالث في مسئلة واحدة نص علم الشافعي قال لو ان ثيابا في ثلثين من ماء
فوجدته غير متغير فهو نجس قال الشيخ أو على في شرحه أخرى المصنف المسئلة على ظاهرها وقال حكم الشافعي: ينجس للثالث وأصحابنا قالوا صورة
المسئلة ان الرجل كان قد رأى الماء قبل البول الثاني في غير متغير ثم نضح عنقه قال الظفي: وقرأه غير متغير فاما اذا لم يكن رأه قبل البول الثاني
ففيه اكد بعدده اذ كان قد رأى قبله (٢٦) وطال العهد بينه وبينه في قوله فيه فالاصل انه ظاهر وان يتوضأ به

قوله اذ لو غلب عنه زمنا
(الح) قال في المجموع وذكر
الداري انه لو رأى نجاسة
سالت في ماء فلم تغيره فوضي
عنه وجد متغير المظاهر
به وفيما ذكره فظهر اه
وقد جعل كل كلام الداري
على نجس جاسدا لا يتناول
قريب ما قال شيخنا اهل
واضع في حد ذاته لكنه
لا يلاق كلام الداري لانه
فرضه مسئلة البول قوله
أو وجداه مرة وفي اناء
(الح) قال ابن العماد ينبغي
ان يستثنى ما اذا كانت
شربة أو مطبوخة فان
ذلك يدل على طهارتها قوله
ان كان المساون أغلب
كبدل الاسلام فظاهر (الح)
قال في المجموع قال المتولي
لو رأى حيوانا قد حازم
يدرا في محض لم أذكر أن
رأى فغسله ولم يركب
هي من ما كثر أو غيرهم
تعمل لا تتبع الا اذا كان
أهل الذمة وشككت في الأصل عدله اه وفي اشتباه الحرم بالحلال غالب محقق وهو الاجنبان والحرام أيضا
لا
محقق لكن معقوف في الحلال فقدم الغالب بخلاف المسلمين اذا غلب وجودهم فانه لم يتحقق منهم فعل فليس هذا تنقيح ولا ذم بل يتحقق من
المسلمين فعل جعل في الأصل ولم يذا في ظاهره معناه في القاضى والمتولى وضعه ما نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ومما يضاعفه أيضا
مسئلة ذكرها للاصحاب هو انه لو سلم اليه في لحم فذاه المسلم اليه بالجمع فقال المسلم هذا لحمي فبنيته قال المسلم ابل بل لحمي كاذب فذاه المسلم لان
الأصل في اللحم القريم الا بدك شربة (قوله بلا اجتihad) اذ من شرط الاجتihad الحصر (قوله وماعنه بالبولي (الح) سئل ابن الصلاح
عن الاوراق التي تعمل وتبسط وهي مطبوخة على الحيطان المعمورة وما دبح فقال لا يحكم بنجاستها وسئل عن قليل قمع في سفلى وقد دعت البولوى
يزيل الطار ويسال ذلك فقال لا يحكم بنجاسته لان تعلم نجاسته في هذا الحيد المين (باب الآية) *

كثير (فوجدته) عقب البول (غير او شك) في ان تغيره أو نحو ملوكت (لا احتمال) أي عند
احتمال (تغيره به نجس) عملا بالظاهر لا استنادا الى سبب معين تكبر العدل مع ان الأصل عدم غيره اما
لو غلب عنه زمنا ثم وجد متغيرا أو وجد عقب البول غير متغير ثم تغير أو متغير الركن لم ينجس تغيره بقلته
مثلا فظاهر والتصريح بالتقيد باحتمال تغيره بالبول من زبانه قال النووي ومرا الدلفه اهل الشك هنا في
معظم اقوال الفقه الزرد سوا المستوى والراجح وعند أهل الاصول الزردان كان على السواء فشكل والا
قال ارجح ظن والرجوح وجههم (وان وجد قطعة لحم في اناء) أو خرقه (بإدخال الجوس في ماء فطهره أو) وجدها
(مرمية) مكشوفة (أو في اناء) أو خرقه (والجوس بين المسلمين خمسة) نعم ان كان المساون أغلب كبدل
الاسلام فظاهر: لانه يغلب على القل انهما ينجس مذكرة الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحامى
وغيرهم * (فرع) لو (اغترق) ماء أو ماء تغاير (من دين) في كل منهما ماء قابل أو مائع (في اناء) أو وجد
فيه قذرة (ميتة لا يدرى من أيهما هي) اجتهد فان ظن من الأول والتحدث المعرفة ولم تغسل بين الاغترقين
(حكم بنجاستهما) وان ظنهما من الثاني ومن الأول واختلفت المعرفة أو تحدث وغسلت بين الاغترقين حكم
بنجاستهما طهارته فقط * (فرع) لو (اشتبه) عليه (اناءه بولوى) أو باني بلد أو متعة كانه أخذ منها
(ماتاه) بلا اجتihad (الأفراد) كالأول لا ياب كل شيء غيرهما فاختلط بغيره أو كل الجلس الاغترق ينجس
* (فرع) اذا غلبت النجاسة (في شيء) (والاصل) فيه انه (ظاهر كتاب ممدنى الخرد) ثياب (متدبين
بالجاسة) كالجوس (و) ثياب (مدين) بكسر الصاد شهر من شعها (وبما بين وصاين) أي حزين
(حكمه) (بالمعاينة) عملا بالأصل ويجعل العمل به اذا استدعى النجاسة في غايته والاعمال بالغالب كما
مر في قول الظبي تزدكر الجانين من زبانه (وماعنه بالبولوى من ذلك كمر في الدواب واعمالها ودواب الصي
والخمنلة) التي (تدس والنور ببول) عليها جلة سائلة (والجوس) وقد اشتهر استعماله بشعم الخنزير ويحكم
ببهارته (والنصر) به فامان زبانه ولو قال وكذا ما عمت الخنزير وخفف قوله بمحكم ببهارته كان أوضح
وأخصر (وبالقول الثابت في نجاسة متنجس لاما ترتفع عن مثله) فانه ظاهر وتغيره بالنجاسة أو من تغيره
النجس بالسردين لكن في كلامه اجماع مسلمته قوله أو ما ألزغ الثابت في السردين فقال للاصحاب
ليس نجس العين لكن نجس علافة النجاسة فاذا غسل طهره واذا غسل ثيابه الخرجه طاهرة
* (باب الآية) *

(قوله أوما كثير كبريائه) أولى ما قيل الماحيوز استعمال الخدعة فيه كقافي النار والبناء غ وقي الكتاب وتكميل الماء القليل (قوله وقد
 يعلونه بأندلس من عين فيه العين) الفرق بين شعار العلة وشروطها أن شعار العلة الوصف المناسب والمعين معنى مناسب وما يقع عليه الحكم
 ولا يناسب هو الشرط قاله الفزاري في شفاء الغليل (قوله الاضرورة) كأن لم يجد غيره قال بعضهم ونجده ما إذا وجدته ما أنه يستعمل الفضة
 لا الذهب ويقرب ذلك من مقتضا قول غيره (قوله والتجبر بالاحتواء الخ) لوصف قاهل ليزاب (٢٧) الكعبة مثلا فيحمل البحر أو يفرق بين

لا من هذه الحبيشة بل من حيث حرمه لا كدوى والاستيلاء على حق الغير وتخرج بالطاهر التجس ولا يجوز
 استعماله إلا في باب أوما كثير كبريائه (الأ) انما ولو ملعة (من ذهب أفضة فانه يحرم استعماله) في
 النهار وتغيره خارجا للشرع وإن آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافه راء الشيطان وقبس غير الاكل
 والشرب وما ولدان علة التحريم وجود عين الذهب والفضة مراعى فيها الخلاء وقد يعلونه بالخلاء ما عين
 فيه العين ولا فرق في التحريم بين الرجال والخناث والنساء والصبيان ونحوهم حتى يحرم على الولي حتى الصبي
 وتعود به على الفضة (الاضرورة) فلا يجوز استعماله (ولو ضو) منه (صح) لأن التحريم لا يستعمل
 لا لخصوص الوضوء (والأكل) كالتشريب (حلال) إذ لا مقتضى للتحريم وإنما يحرم الفعل لما
 (فيهمر) لا كالتحليل (الجهر) أي البخر (بالاحتواء) على الجمرة أو باتيان تحتها من قرب كأنهم من
 الأصل بأن يكون بحيث يهدم طبائهم (والطبيب) عناه الورد وغيره (منها) أي من أنماي الذهب والفضة
 وفي نسخة منها أي من آتيةه ولو قاله منه أي من أنما أحددهما كان أولى لعلقه بأو لا يناسب قوله
 (لا يفرغه) أي الأناة بأن يصب ما فمولى (في يده) التي لا بد استعماله بمقابله أولاني يده اليسرى ثم في اليمنى
 (ثم يستعمله) ليندفع عنه ركن كتاب العصية (ويحرم اقتاده) بغیر استعماله ألبتة لا يتخذ بجر إلى
 استعماله كآلة الأهر (و) يحرم (تزيينه) لوجود العين والخلاء (فلا حرة لصنعه ولا راء لكرمه)
 كآلة المهور (ويكره أنما من جوهر نفيس) كقبروزج وياقوت وبلور و زبرجد لما فيه من الخبيلاء
 والتصرع بالكرهية من بآذنه ومثله الأناة المتخذ من طيب مر تفع كسك وغيره وعود كافور وفلحذف
 الجوهر كان أولى لكون المعنى من نفيس بالذات (لا نفيس صنعة) كزجاج ونشب يحكم الخراط فلا يكره
 كنفيس الكنان وألحق به في المجموع فضلا لمتخذ من جوهر نفيس لخالته (وانمونه) أي طلى (أنما نحاس)
 يضم النون أو غيره (بذهب أفضة يتحصل) منه شيء بالنار (حرم) الماس (أولا يتحصل) منه شيء (فلا)
 يحرم أفضة الموم به فكانه معدوم (وحكم عكسه) بأنمونه أذهب أفضة بنحاس أو غيره (عكس حكمه)
 ولا يحرم أن حصل من ذلك شيء بالنار والاحرام لأن الموم به لقلته كالعدوم وهذا ماصرح به ابن الرفعة وغيره
 أشد أن كلام الامام وحيث وإن خالفه مقتضى ما في الرافعي من أنه يحرم طاعة اوما في الرضا فمن أنه
 لا يحرم طاعة كرام التوبة في الثانية التعصية واكتفى الصنف عنها بالتوبة (وتضييب الأناة بذهب
 حرام) مطلقا لأن الخلاء فسه أشد من الفضة (وكذا كبيرة) أي وكذا تشبيهه بضمة كبيرة (في العرف)
 بضة لغير حاجة) بأن كانت نبتة أو بعضا نبتة وبعضا الحاجة (فإن كانت صغيرة لحاجة الأناة) إلى
 الإصلاح (لم تتركه) لغير حاجة الحاجة والمراد بالزيادة التي صلى الله عليه وسلم الذي كان
 يشرب فيه كان ماسا لافضة لانه داعي شيا بمحا فضة لا تشافه (أو) صغيرة (فوق حاجته) بأن
 كانت نبتة أو بعضا نبتة وبعضا الحاجة (أو كبيرة لحاجته) كرهت (لم تحرم لغيره) في الأزل
 والحاجة إلى الشيء فإن شئت كبرها فالأصل الإباحة قاله في المجموع وأصل ضمة الأناة ما يصلح به خلاصه من
 صفعة أو غير هذا أو ملاطعة على ما هو لآلة نبتة توسع ومعنى الحاجة غرض إصلاح موضع الكسر كإنبه عليه
 بقوله لحاجة الأناة فيؤخذ منه ما صرح به الأصل أنه لا يعتبر الجزع غير الذهب والفضة لأن الجزع

انتهى وعبارة الامام لأن الأناة من رصاص أدورج فيذهب ستور قال ابن الرفعة والظاهر أن يفصل فإن كان الرصاص حرم يمكن أن يفصل
 فلا يحرم واليه مرشد قول الامام أنه انما رصاص أدورج فيذهب انتهى وكان الصنف أشد من قلة كلام الرضا الذي في العرف ولو اتخذ
 انما من ذهب أفضة وموم به بنحاس أو غيره كان قلنا التحريم لعبين الذهب والفضة حرم وقلنا المعنى الخلاء فلا ترجع بآذنه أفضة أنه لا
 يحرم لأبعد نقيده ما تنقاه ظهور الخلاء الذي هو شرط لتعليل بالعين وفي ضبط انتقاه ظهور الخلاء الفصل نظر اذ التوبة بنحاس يتحصل
 معتد به في الرضا على التوافق بين ظهور الخلاء

(قوله كالآماله) أي منه البول فيه) فان استعماله بأحد الذهب والفضة ليس باستعمال الآماله في الآماله ولا في البس ونحوه بخلاف البول في آنية الذهب والفضة فإنه بعد استعماله لا يخلو فيه أكثر من الاكل والشرب ولو مسح الإنسان شأ من يده بآنية ذهب أو فضة لم يحرم عليه لانه مسح والاستجمام له (قوله أرواس (٢٨) منها يار الخ) مراد به الصفحة من الفضة قلوا كان على هيئة لانه حرم قلعها وهذا

يندفع قول بعضهم ينبغي ان يطبق بالفضة أو يني على الاحتذاء قال شيخنا لا يقال يطبق بجوار قطع الفضة من جوار قطعة الامانة فخرجوا قطعة العمامة بحرير يجمع ان استعمال كل منهما محرم لان نقول تطيئة الامانة مسح في الجملة بخلاف العمامة

نحوه ما يبيع استعمال الآماله الذي كلفه ذهب أو فضة فخلع من النسيب وفي معنى الامانة هذا كرا الباب والخلع ونحوه ما يستعمل حرة الذهب والفضة في هذا كرا محل الاستجمام به الآماله في بابه وأوجب بان الكلام في فاعلة ذهب أو فضة لا في فاعله في استعمال الآماله في بابه (وهو الدراهم) في الآماله (لا طر حها) كالتصيب) فأتى فيه التفسير السابق بخلاف طر حها في محرم استعمال الامانة ما قلنا ولا يكره وكذا لشر بكمه في أمية سائر أوقية خرام كما حصر بذلك في الرضة وكذا لشر بكمه وفيه درهم (فان جعل له) أي لانه (حلقه) من فضة باسكان اللام أشهر من فضة (أو سله فضة) أرواس) منها يار (لانه من صل عن الامانة لا يستعمل قال الرازي ذلك منه بانه مستعمل بحسب وان لم يكن فيه خلاف الاحتذاء خرج بالفضة الذهب فلا يجوز منه ذلك

(باب صبغة الوضوء) *

أي كيفية وهو من الوضوء في الحسن وفي الشرع استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مع تقاضا بنسبة وهو ضم الواء والفعل وهو المراد هنا فيهما ما يوشى ويقل بهما فيهما ما قبل بضمها كذلك قوله فرض وسن وشروط ونشر وطعاه معطائي والعلم بانه معطائي والسلام في بابه ومعرفته كيفية لوصوه كتفاير الآماله في الصلاة وعدم الحائل وحري الماء على الوضوء ودخول الوقت في وضوءه ما في الحدوث والعلم بدخوله وعدم المتأني من نحو حبس ونفس ومس ذكر وعدم الصارف ويعبر عنه بدماء النية فلو قطعها في أثناء الوضوء احتاج في بقية الأعضاء إلى تجديدية (وفرضه سنة الأولى النية) نظير الصعيين إنما الأعمال بالنيات أي الأعمال المقترنة بأشياء معية فاعلة لقصود شرعية أو قصد الشئ مقترنا بفعله بحكمها أو جواب كعلم ومحلها القلب والمقصد بها تغيير العادة من العادة أو تغيير رتبها أو شرطها السلام الذي ويغيره دعاء المأثري وعدم اتباعه بما ينافي بان يستحب حكوا وقتها أو في الفروض كالأغسل حزم من الوجه هذا كما ينافي وانما يوجب والمقارنة في الصوم لعدم مراعاة الفجر وتطبيق النية عليه وكذا فيما يختلف بحسب الأبواب كأن ينوي هاروق الحد أو التغير عنه كسأني (وتجب عند غسل أول جزء من الوجه) قبل تبس في هذه العبارة الرضة وعبارة الرازي أول غسل الوجه وهي أصح لأنهم اشتراط غسل الوجه من أوله المقارنة النسبة أو جزاء خلوع غسل آخره من النية أن غسل آخره أو لا ولا فاسد وريان هذا التفسير على التعبير بغسل أول الوجه على التعبير بغسل أول جزء من الوجه كما عبر به في الرضة والروض أساوانه في المعنى ليعبارة الرازي فاعلة بأول غسل حزم منه فلا يكره في قرنه بما بعده فلو أول المقصولات وجوب ما عناه ولا عاقلة لانه سنة تابعة للواجب الذي هو المقصود ولو وجد في أثناء غسل الوجه كفت وجب اعادته مرة ولم منه قبلها (وتجزئ) عند غسل ذلك (ولو مع وضوء) وان عرت النية بعده سواء أغسله بنسبة الوجه وهو ظاهر أم لا لو ودخل جزء من الوجه مرة وثانيًا لم تكن تجب اعادته غسل الجزء مع الوجه على الأصح في الرضة ولو عرت الحواف ولا تجزئ المضمضة في الشئ الأول لعدم تقدمها على غسل الوجه قاله القاضى بجلى قاله في المعتبرين فيه مضمضة مضمضة (ولا تصح بيمين كافر) ولو أسلمه لابس أهله أو لابس طاهر (فغسل المضمضة من الحن) أو النفس (والحنونة والمساومة المكره) ولو غسل حيا لم ينه عن عند امتناعه منه لابس يصح وانما (يجوز للزوج) والله لا يضر زوجته ما (فعلها) أي الأثرية لإعادة ما قلنا (وعلمها) أي الأدلين (الأعاد عند الكمال) بالاسلام والأمانة ولو أخرج الحن من الحنونة والمكره كان أولى بشرط أن

(باب صبغة الوضوء) * قال الامام وابن عبد السلام وهو تعالى لا يعقل بماتان فيه مسحا ولا تطيئة فيه وكان فرض فرض الصلاة كرا واما ما بعده ذلك قبل الهجرة يستعمل بنسبة عشر شراش والاص انه ليس من وضوءه بخذه الامانة التي يتجسس بها الغرض والتجسس في الآخرة (قوله نظير الصعيين إنما الأعمال الخ) ولان الوضوء عبادة فعل بمضمضة فاعلة فيه النية كالصلاة فخرج بالعبادة الاكل ونحوه بالعبادة الاذان والخطبة ونحوهما وبالمضمة العدد في المدة ونحوهما ش ولانه طاهر من جهة غير محل موجبها فثبت التيمم به خرج زالة الضممة في قوله وحقيقته الغسل جمها

بضمهم في قوله حقيقة تحكم كل ركن * كهيئة شرطه مع وضوء (قوله ووقتها أول الفروض) قال الزركشي تنوي في قواعد كل عبادة يجب أن تكون النية متزايدة لا والادوم ولا كثرة الكفاية انتهى أي والاضعية (قوله ولو مع مضمضة) أي أدا استثنائ (قوله ولا تجزئ المضمضة في الشئ الأول) قال شيخنا وكذا في الثاني أيضا (قوله قاله القاضى بجلى) أشار إلى تصحيعه (قوله وعلمها) الأعاد عند الكمال) وما أتى به القائل من حمل طهارة بعد اسلمها قبل اعادتها الغسل ضعيف وينبغي أن يستغنى عن هذا الأصل بالنسبة

وهي بمنزلة قلة يجوز له وطؤها بذلك المصنف لان غاية اتم التفتت من ضرورة قال الاذخر الناهر ان كون الزوج والجد مسلما ليس بقيد للصحة لان الخلية اذا نزل المصنف من الحيض صحت في ما يطرأ من تكاح أو طلاق عين (قوله تبسع فيها بحث الانسوي) أي وغبره (قوله ويجيب بان الماء لاصل فيه ان يرفع الحدث) المصنف (٢٩) والجواب لا يجدي شيئا (قوله مقيدا بالنوم

اليسير) جرى فعله في الغالب
تتوي لا بد من غسل الجنوة والمغتسقة استحبابا لجمع كماله النوى في تحقيقه في الاولين واقضاه كلاله
فيه مع جموعه في الثالث (قوله في تحقيقه في اليمينته في الماوعة فلا ينافي في الروضة كمالها من عدم
اشترط ان يثبت لانه في المغتسقة الغسل في ظاهر ان غسال الجنوة والمسحاة المكرهات بشرط فيه نية للضرورة
كما اقتضاه كلام المصنف في موافق التكاح فيه كماله اوله ثم في الاولى ذكر الجنوة التي غسالها زوجها
مع ذكر المسحاة المكرهة والاعادة من يادته وقد اعدا باحثة النية وناليتها في موافق التكاح (ويطرحها
تيمم وضوء نحو - تحاشة) لانهم لا باحثة ما منع الحدث ولا باحثة مع الردة والثاني من يادته تبسع فيها
بحث الانسوي أخذ من تعذر الاول بعد ذكره ويجيب بان الماء الاصل فيه ان يرفع الحدث فكان أقوى
من التراب الذي لا يرفع الا لضرورة في تنافيه في باب الاستحباب (و) يعالها (نقضة وضوء) وغسل فلوارتدي
أنتام عالم بعد دعائها في الردة وهذا من يادته وبه صرح ابن الرفعة (لا وضوء غسل) فلا يملأن بها
حق لتجنب اعادتها بعد العود الى الاسلام كالمصوم وغيره (وهل يقطع التيمم يمكن) مقعده (وجوان)
كلوجين فيها لا فرق تغري بما كبرا نقلة في المجموع عن الرواية مقيدا بالنوم ومقتضا ترجع
عدم قطعه في اليسير وان الكثير يقطعها (ولتيمم صبي فباغ صلبه) مع النقل (الفرض) كل وضوء كذا
نقطة في المجموع عن تصحيح صاحب التهذيب والعدة ثم نقل فيه عن الماوردى والرواية عن أهل العران
انه لا يسل في الفرض لان صلته نقل وصحة التحقيق (والحدث الاصغر لا يحل كل البدن) بل أعضاء
الوضوء خاصة كصحة في التحقيق والمجموع لان وجوب الغسل مختص بما اوعا لم يجزى المصنف بغيرها
لان شرط الماس ان يكون متاهرا ولا تكفي طهارة غسل المس وحده واهذا الوجه لوجه موديه لم يجز
مسحه ما عدا قولنا بالذهب ان الحدث يرتفع عن العضو بمجرد غسله (قوله وهل يقطع اليه من يادته
ثم أخذ في بيان كيفية تسمية الوضوء وهو وضوء ران وضوء فاهة وضوء ضرورة وهو وضوء دائم الحدث
انقال (ولينوا الوضوء) غير دائم الحدث (أحد) أمور (ثلاثة الاول رفع الحدث) أي رفع حكمه ولو اساح
الحدث ان القصد من الوضوء رفع المانع فإذا اذنا وقد تعرض للمصنف (أو الطهارة عن الحدث) أو
للصلاة وغيرهما لا يباح الا بالوضوء (لامعلة) بان نوى الطهارة فقط لان الطهارة تكون عن حدث وعن
حدث فاعتر التميز وقل نعم وهو ظاهر كلام الرافعي وقوامه في المجموع بان نية الطهارة لأعضاء الوضوء
على الوجه الخاص لا يكون عن حدث قال وهذا ظاهر نص البزبي لكن حله الاصحاب على ارادة تيمم الحدث
(فان فرق النية على أعضائه) كأن نوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا اواز وان في غيره من بقية
الأعضاء كما يجوز تغري في أفعال الوضوء (أونوي غير حدثه) كأن نوى رفع حدث المس وأيس عليه ألا
حدث البول (غالطا) جاز وان في غير المصدق على ما عليه (التي عليه) جاز وان في غير (لان الحدث
لا يغير اذا ارتفع بغيره ان ارتفع كالمصوم وضوءه ورجع الاول بان الاسباب لا ترفع وانما يرتفع حكمه وهو
واحد تعددت أسبابه ولا يجب التعرض لها فيغو ذكرها (الثاني استحباب الصلاة) اذا ترتع الحدث انما
تعال لذلك فاذا نوى غايته القصد (فان عين) ينشئه (صلاة جاز) أي مع الوضوء واهيها (ولون في
غيرها) كأن نوى استحبابه الطاهر ونفي غيرها لان الحدث لا يغير كما مر والتعرض لما هنه غير واجب
فيغو ذكره وقامته الركبي عن قنواي البغوي من انه لو نوى رفع حدثه في حق صلاة واحدة فلا في حق

تتم ما لو نوى ذلك وقوعهما ما وغير الاول في الترتيب لان كمالها معاملة مستقلة للحدث بمعنى انها اذا وجدت منفردة ثبت الحدث ثم القطع
بانه لو علم بان لم يقع له حدث البول لم لا تحسنت (قوله لان الحدث لا يغير الخ) ولانه لا يغوذ كرك السب فيبقى المطلق (قوله وهو واحد تعددت
أسبابه) قضيت انه لو كان الواقع منه حدثا واحدا فقال نويت رفع بعض الحدث أن لا يصح وهو ظاهر ولم أرضه انقلاز وقوله قضيت أثار الى
يصبه (قوله والتعرض لما هنه غير واجب) فيغو ذكره وخرج عما قاله في هذا وفيما قبله قال في نفس النوى كالمو نوى وضوءه يرتفع حدث

النوم وان رضعه أو ان يعل بصله فلا يصح للتلاعب بقاءه بشرط نية استحبابه للصلاة قصد فعلها بالامارة الزلوم بقصد فعل الصلاة وضوءه قال في شرح المهذب فهو لا يجب الا بصله (قوله لا يصح وضوءه قول واحد) أشار الى تحصيله (قوله مردود) يخبر بأنه في مسئلة الغيوري يقي بعض حديثه الذي في وضوءه هناك الباقي غير الحديث المرفوع وهو لا يضره لأنه لا أثر له اذا قرع غير غ (قوله ولو طوافاً بعد ظن أنه بكنة) القاه المصنفات في التائني (٢٠) متابعاً لما في العبادة المتوقفة على الوضوء (قوله ولو مسحاً كقراءة الخ) هو شرط ولا يكون

قوة وأوصله اليه في حال غير حال يصح وضوءه قول واحد لان ارتفاع حديثه لا يغير أذا كان في بعضه في كل مرة مردود مع ان لم أروها (وكذا كل) أي استحبابه كل (ما الوضوء شرط لا مسح) في ولو طوافاً بعد ظن أنه بكنة) بخلاف ما لو في استحبابه لا يشترط فيه الوضوء ولو مسحاً كقراءة قرآن وحديث ورواية ودرس علم ودخول مسجد وأذان وقائمة لأنه يستحب به لا وضوء (قوله من زادته ظن أنه بكنة) مفسر فله يصح وان لم يظن أنه بكنة ساقى المجموع لو في وضوءه أن يعل صلاة لا بدركها بان وضوءه واجب ولو في أن يعل به بعد قال الرافعي قال والى قياس المذهب أنه يصح وضوءه بمجرد أن يعل به جميع الصلوات لأنه في ما لا يستباح الا بالوضوء (الائتاد اداء الوضوء أو فرض الوضوء وان كان) المتوضي (متبادر كذا الوضوء قطعاً) لتعرضه لمقصود فلا يشترط في التعرض للوضوء وهذا من زبادة قال الرافعي والاولى اعتبار كون النية في الوضوء للتعيز لا للقرابة والائتاد اكتفى بنسبة اداء الوضوء لان الصحيح اعتبار نية الفرض في العبادات ومثل نية الوضوء في حاله نية الحج والعمرة وبه مرجح المارودي وغيره قال أعني الرافعي ونما مع الوضوء بنية فرضه قبل الوضوء مع أنه لا وضوء عليه بنية على قول الشيخ أبي علي أن موجب الحديث أو يقال ليس المراد بالفرض هنا لزوم الاتيان به والامتنع وضوءه الصبي بهذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة بشرط الشيء يسمى فرضاً (ولو لم يصفه الله) تعالى فانه يصح كفي الصلاة وغيرها (ولو وضوءاً ألتك) بعد وضوءه في حديثه احتياطاً فإن لم يجد ما لا يجرى للتردد في النية بلا ضرورة كلفوضي فائقة القاهرة متلاشاً كافي انما اعلمه ثم بان انما اعلمه لا يكفي بخلاف ما لا يبين محدثاً فانه يجرى له للضرورة (أو) وضوءاً ألتك (وجوبا) بان شمله بعد حديثه في وضوءه وضوءاً (أخره) وان كان متريداً الا الاصل بقضاء الحدث بل لو في في هذا ان كان محدثاً فافض حديثه والا فخذ يد مع أضافات تذكر نقله في المجموع عن الغيوري وأقره (وإنما الحديث يجرى نية الاستحباب) ونية اداء الوضوء ونحوهما وان فرق النية الى آخر ما ر (لا) نية (رفع الحدث) ابقائه عليه (كالتيمم) في أنه يجرى نية الاستحباب لا يتوقف الحدث له بل وفي أنه ان في استحبابه الفرض استحبابه والا فلا يجرى به الرافعي ونقله الى ركعتي عن المتوفى وغيره وتنفير المصنف بالتميم من زبادة على الرخصة (ونديه) الجمع بينهما (خروج من خلاف من أوجه لتكوينه) رفع الحدث السابق ونية الاستحباب أو نحوها للاحق فان قلت نية الاستحباب ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالفرض يحصل بموجدها قلت لا اذا الفرض انخر وج من الخلاف وهو انما يحصل بما يردى المعنى مما لا يقتل الا انما لو كان يجمع التينين (تنبيه) ما ترو من لا كفاية بالاموال السابقة فله في الوضوء غير المجدد أم المجدد فاقباس عدم الا كفاية فيه نية الرفع أو الاستحباب وقديقال يكفي في كمال الصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكر كوفي للمقاتل بان الاعداد يخرج على الصلاة ليس بعد لان قضية التمسك بدأن بعد الشيء بصفته الاولى والا لا يمكن تجديد (رفع) (لوروى التبريد ولو في أثناء الوضوء) حالة كونه (مخضر) عند نية التبريد (نية الوضوء أجزاء) لمصونه غير نية (كامل فواها) أي في الوضوء (ودفع غريم) فانه يجرى له لان اشتغاله عن الغريم لا يشترط في نية (والا) أخوان لم يكن مخضر في أثناء الوضوء نية (تبعض الوضوء) فيجمع من مقابل نية التبريد دون ما بعده وجود الصارف ومثاله في التلطف (رفع) (لوروى لغة)

قوة وأوصله اليه في حال غير حال يصح وضوءه قول واحد لان ارتفاع حديثه لا يغير أذا كان في بعضه في كل مرة مردود مع ان لم أروها (وكذا كل) أي استحبابه كل (ما الوضوء شرط لا مسح) في ولو طوافاً بعد ظن أنه بكنة) بخلاف ما لو في استحبابه لا يشترط فيه الوضوء ولو مسحاً كقراءة قرآن وحديث ورواية ودرس علم ودخول مسجد وأذان وقائمة لأنه يستحب به لا وضوء (قوله من زادته ظن أنه بكنة) مفسر فله يصح وان لم يظن أنه بكنة ساقى المجموع لو في وضوءه أن يعل صلاة لا بدركها بان وضوءه واجب ولو في أن يعل به بعد قال الرافعي قال والى قياس المذهب أنه يصح وضوءه بمجرد أن يعل به جميع الصلوات لأنه في ما لا يستباح الا بالوضوء (الائتاد اداء الوضوء أو فرض الوضوء وان كان) المتوضي (متبادر كذا الوضوء قطعاً) لتعرضه لمقصود فلا يشترط في التعرض للوضوء وهذا من زبادة قال الرافعي والاولى اعتبار كون النية في الوضوء للتعيز لا للقرابة والائتاد اكتفى بنسبة اداء الوضوء لان الصحيح اعتبار نية الفرض في العبادات ومثل نية الوضوء في حاله نية الحج والعمرة وبه مرجح المارودي وغيره قال أعني الرافعي ونما مع الوضوء بنية فرضه قبل الوضوء مع أنه لا وضوء عليه بنية على قول الشيخ أبي علي أن موجب الحديث أو يقال ليس المراد بالفرض هنا لزوم الاتيان به والامتنع وضوءه الصبي بهذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة بشرط الشيء يسمى فرضاً (ولو لم يصفه الله) تعالى فانه يصح كفي الصلاة وغيرها (ولو وضوءاً ألتك) بعد وضوءه في حديثه احتياطاً فإن لم يجد ما لا يجرى للتردد في النية بلا ضرورة كلفوضي فائقة القاهرة متلاشاً كافي انما اعلمه ثم بان انما اعلمه لا يكفي بخلاف ما لا يبين محدثاً فانه يجرى له للضرورة (أو) وضوءاً ألتك (وجوبا) بان شمله بعد حديثه في وضوءه وضوءاً (أخره) وان كان متريداً الا الاصل بقضاء الحدث بل لو في في هذا ان كان محدثاً فافض حديثه والا فخذ يد مع أضافات تذكر نقله في المجموع عن الغيوري وأقره (وإنما الحديث يجرى نية الاستحباب) ونية اداء الوضوء ونحوهما وان فرق النية الى آخر ما ر (لا) نية (رفع الحدث) ابقائه عليه (كالتيمم) في أنه يجرى نية الاستحباب لا يتوقف الحدث له بل وفي أنه ان في استحبابه الفرض استحبابه والا فلا يجرى به الرافعي ونقله الى ركعتي عن المتوفى وغيره وتنفير المصنف بالتميم من زبادة على الرخصة (ونديه) الجمع بينهما (خروج من خلاف من أوجه لتكوينه) رفع الحدث السابق ونية الاستحباب أو نحوها للاحق فان قلت نية الاستحباب ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالفرض يحصل بموجدها قلت لا اذا الفرض انخر وج من الخلاف وهو انما يحصل بما يردى المعنى مما لا يقتل الا انما لو كان يجمع التينين (تنبيه) ما ترو من لا كفاية بالاموال السابقة فله في الوضوء غير المجدد أم المجدد فاقباس عدم الا كفاية فيه نية الرفع أو الاستحباب وقديقال يكفي في كمال الصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكر كوفي للمقاتل بان الاعداد يخرج على الصلاة ليس بعد لان قضية التمسك بدأن بعد الشيء بصفته الاولى والا لا يمكن تجديد (رفع) (لوروى التبريد ولو في أثناء الوضوء) حالة كونه (مخضر) عند نية التبريد (نية الوضوء أجزاء) لمصونه غير نية (كامل فواها) أي في الوضوء (ودفع غريم) فانه يجرى له لان اشتغاله عن الغريم لا يشترط في نية (والا) أخوان لم يكن مخضر في أثناء الوضوء نية (تبعض الوضوء) فيجمع من مقابل نية التبريد دون ما بعده وجود الصارف ومثاله في التلطف (رفع) (لوروى لغة)

غسل الوجه وكل غافل لم يصح ما أتى به بعد ذلك على الجمع فاجاب بانها ليست كذلك لان نية التبريد في مصرف لغرض آخر وما نية الاعتراف فليس فها صرف لغرض آخر وانما ينوي الاعتراف ليمتحن حكم الاستعمال فهو لا يلزم ذكر نية رفع الحدث وقوله فاجاب الخ أشار الى تحصيله (قوله كمل فواها ودفع غريم الخ) قال في ركعتي والناظر انه لا أثر له معاقبته اختاره ابن عبد السلام في كل ما شرب لبس يدي ودي وناظر الغزالي اعتبار الباطل على العمل فان كان الاغلب قصد الدين فله أجر بقدره أو الذي في فلا أجره أو فلو كانتا من قال فختناهما الاصح

(قوله فانه يكتفى وان توجهه الاول) ويكرر قوله مجدي من الزكاة الاولى باسمي اقامتم سبعة (٢١) من الثانية وان توجههم من الثانية والثالثة

تقام سجدة التلاوة أو السهو
مقام سجدة الصلاة بنية
الصلوات تسلمها (قوله وفي
المجموع عن الر وباني وفي
نوى في الصلاة) وفيه
نوى وضوءه ثم ارتفاعان
كفت والا فالصلاة في
المجر تحتمل صحة كالنوى
زكاة فله الغائبان كان
بابا والافن الحاضر اه
ويبقى انه لا يصح و يفرق
بأن الوضوء عبادة بنية
والزكاة مالية والنية أشيق
بدليل انها لا تقبل النيابة
بخلاف المال يش وقوله
ويبقى انه لا يصح الخ أشار
الى صحة (قوله يا بني
المنع) أي وبه أثبتت وان
قال في العباب الفاهر الصحة
قوله ومن أصحابنا من قال
لا توليه (ويبقى حل ذلك
على ما ذالم بتعمد الطلآن
بالاعتذار بعدمه لا عن
فسا ثوب في القيس ولا
المقيس عليه ما منعقه
ظاهر وبه أقيت (قوله
ولا باطن لجهة رجل
كثرة) تعبير المصنف يدل على
ان الاعتذار على بشرة العفة
الكشف لا يجوز في وهو
كذلك فانه لو غسل بشرة
الوجه ترك الشعر يحجزه
على الصحيح كما قاله في شرح
المهذب لان اسم الوجه
بوجه الانسان غيره
وذلك انما يقع على ظاهر
الشرح (قوله لعسر

بضم اللام وضوئه أو غسله (فان فصلت في ثلاث) يعني في الثانية والثالثة والثنية التسفل (أو) في (اعادة
وضوء) أو غسل (النسبان) له (التجديد) لا احتياط (أجزاء) اما في الاولى فلان قضية بنية الاولى كال
الفعل الاولى قبل غير هاتوجهما التسفل عن غيرهما لا يمنع الوقوع عنها كالجس للشد لا تخبر طائفا
انه الاول فانه يكتفى وان توجهه الاول واما في الثانية فخلاله في ذلك بنية الواجب واما عدم أجزاءه في التجديد
فانه ظهر مستعمل بنية لم تتوجع لم يرفع (بمعاقبة) حصلت (في ماء) أو غسلها فاضل في نية (فيهما) غاربه
ولو انقلب بعض أعضاءه (نوى) الطهور (بمعاقبة) حصلت (في ماء) أو غسلها فاضل في نية (فيهما) غاربه
لم يجز (لانتفاء فعله مع النية) فلو لم لا يشترط فعله بل إذا كان متذكرا لا يستوعق الر باني الثانية بان
النية تتأوات فعله لا فعل غيره فله عنه في المجموع مع أشباهه ثم قال وفي بعض ما قاله فطر والقاهر كما فهمه
بعضهم ان هذا مما أراد النظم (أو) غسلها (من أصره) هو بغسلها (جاز وان كرهه لشدته) مثلا
كلو غسلها هو (لان نهاية) فغسلها لا يجزئ وقوله أو غسلها فاضل الى ههنا من زبانه (وان نوى قطع
الوضوء) بعد رفعه لم يطل وكذا في أثناءه لكن (انقطعت النية بعد هذا للباقي) (نوى) (أن يصلي به
ولا يصلي به) (لغت) نية فلا يصح وضوءه للتلاوة وتناقصه ولو ألقاه غيره في غير مكره فاضل في رفع الحدث
مع وضوءه كما صرح في الرضوة وفي المجموع عن الر وباني نوى به الصلاة كان نجس ينيق المنع وإذا
بطل وضوءه في أثناءه محدث أو غيره فحصل أن ثاب على الماضي كالفي الصلاة وان يقال ان بطل بالاعتذار
فلا أو بغيره ومن أصحابنا من قال لا توليه له محال لانه مراد انه بغيره بخلاف الصلاة اه الفرض (الثاني
غسل الوجه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم والمراد انفسه على ما مر وكذا بقية الاعضاء (وهو) أي الوجه
طولا واطرافا (ما بين منابت شعر الرأس غالبا أو سفل) طرف (المقبس من الذقن) بفتح الميم من الغاف
بفتح العين (و) من (العين) بفتح اللام على المشهور والعنقا من الذنبت تثبت عليها الاسنان السفلى
(و) عرضا واطرافا (ما بين أذنيه) لان المواضع المتأخوذ منها الوجه تقع بذلك (شعر ابرأ) كظاهر جرة
شفتين وما ظهر من الوجه (بفتح وموضع نهم) وهو ما بينت عليه الشعر من الجهة لانه في تسطح الجهة ولا
عبرة بنبت الشعر على خلاف الغالب كالأعيرة بانحساره كاذ كره وقوله (لا) موضع (صلى) وهو ما انحسر
عنه الشعر من مقدم الرأس وهذا ما قبله (تصريح) ما حذر زعمه بقوله من زبانه غالبا مع انه كما قال الامام
لا حاجة اليه لان موضع الصاع منبت شعر الرأس وان انحسر عنه الشعر بسبب الوجه ليست متباعدة
الشعر عنها وهذا لاصل الوجه وقوله وحده من مبتدأ تسطح الجهة الى منتهى الذقن طولا ومن الاذن الى
الاذن عرضا وبزعمه مراده بقوله ويغسل الغائبان في حد الطول ولا يدخلان في العرض فسدل عنه
المصنف الى ما قاله في ما قبله كما عرف بلسان من ابتدأ تسطحه وليقد يذكر العينين شمول حد الوجه
لجوانبهما (ولا باطن لم يترجل كثر) أي كثرته بالثلاثة فقام العسر اصال الماء اليه مع الكثرة الغفير
التادرة (فان نصف بعضها) وكثف بعضها (فكل حكمه) بتسجيل زاده متبع العاودى بقوله (ان غير
والا) أي وان لم يميز بان كان الكثرة متفرقا بين اثنائه الخفيف (غسل الكل) وجوبه اوعاله الماوردى
بان افراد الكثرة بالغسل بشق وامر الماء على الخفيف لا يميز في نقل عنه في المجموع ذلك ثم قال وهو
خلاف ما قاله الاصحاب وليس فيها دالة اه (والكثرة ما شرت البشرة من الخاطب) بخلاف الخففة
(وايس التزعات) بفتح الزاي أقصع من اسكانها وهذا باضاحا بكتنفان الناصية (وموضع التقذير)
بالعام الذل وهو ما بينت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والتزعتور عما يقال بين الصدغ والتزعة قال
الرائي والعسر لا يخفى لان الصدغ والعذار متلاصقان (والصدغان) وهما فوق الاذن متحلان
بالعذار من (من الوجه) أمام موضع التقذير فلا تدخل الشعر بشعر الرأس ويحصى بذلك اعتبار النساء ازالة
شعرهن بجمع الوعد والاما لآخران فلا تهم في تدوير الرأس وبين الخروج من الخلاف غسل الثلاثة موضع

اصمال الماء اليه مع الكثرة الخ (وجب غسل ظاهرها صالحة لا بدلا عن البشرة) قوله أي وان لم يغير الخ قال ابن العماد المراد بعدم التغير
عدم امكان افراده بالغسل والا فوجهه يغير في نفسه (قوله والصدغان) الصدغ ما بين العين والاذن

(قوله كلفني بعد ارسال الخ) ولولا امره وتوختني (قوله خاوية من حده) استحسكه صاحب الرافق وقال أرى كل لحية خارجة من حده الوجه طولا وعرضا طالت أم لا تخلاف الخارج عن حده الرأس فانه معلوم بالمشاهدة قال ولعل المراد به ما ندلى وانقطع وخرج عن الانتصاب الى الاسترسال والتزول فان أول خروج الشعر يخرج مستصفا فهو على حاله وما زاد عن الانتصاب الى الاسترسال فهو خارج عن حده وفي المنتهى المسترسل هو الشعر الذي (٢٢) يسير بالشرف ويتشرب من مستحى يحيا ويغرض الوجه حتى يستندارة الشعر النابت على الوجه

والاعتبار بعرض الوجه
والاناسي شعر نبت على
الذقن وقد نصف شعرة
فهو راذن عن حده الوجه
فلولا اعتبار الشعر على هذا
الموضع بان يكون طوله
قد رسا متغايين العذارين
والعازبين معهما واصل
الاذن لان أصل الاذن آخر
الوجه عرضا فان كان راذنا
على هذا التقدير فهو المسترسل
(قوله كلفني في المجموع
عن جماعة) انشأ لي نصحه
(قوله بكسر الميم) وضع الغاء
أفصح من عكس (قوله
وأيدىكم الى المرافق)
ذكر المرافق لفظ الجمع
والكعين لفظ التثنية
لان مقابلة الجمع بالجمع
تقتضي انقسام الآحاد على
الآحاد ولكل يدر فرق
فصحت المقابلة ولو قيل الى
الواجب لكل رجل كعب
واحد فقد ذكر الكعين
بلفظ التثنية ليتناول
الكعين من كل رجل فان
قيل فلي هذا يلزم ان لا يجب
الارتباط بواحد دون رجل
واحدة فلتأصلا عنه فعل
الذي صلى الله عليه وسلم

الصالح وصرح به في الروضة في التزعين (ويجب غسل باطن العذارين) بانجم الفذل (وان كلفنا وهما
حذاء الاذنين) أي مجاذبان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظامان التائمان بالاه الاذنين (د) يجب
غسل (باطن سائر) أي باقي (شعور الوجه) التي تخرج من حده الوجه وان كثفت لان كثافتها نافذة
فالحقت بالغالبية (لا لالارض من الكثرة) وهذه المتخفمان عن القدر الحمائي للاذن فلا يجب غسل باطنهما
لما مر في الحديث لو ذكرهما معهما كافي الأصل كان أنسب وانما وجب غسل باطن الكثيف في الغسل من
الحديث الاكبر لعدم الشك فيه لقلة وقوعه (د) يجب غسل باطن طيبة امره وتوختني) بشكل وان كثفت
لندرتها وندرة كثافتها ولانه يتدب لغيره انما انها شله في قوله او الأصل في أحكام الخنثى العمل
باليقين (د) يجب غسل لعلته ظهر شعر من الوجه) كلبه شعرا وارسال اذا كانا (خاوية من حده)
تتمة في حصول انوابه فيها أيضا وأطلق كالأصل الاكتفاء بغسل ظاهر الشعر المذكور وبجمله اذا كان
كثيفا والواجب غسل باطنه أيضا كما نقله في المجموع عن جماعة وصح به قال وكلام المعلقين محمول على
ومرادهم الاكتفاء كجوه الغالب وقد نصف كالملة الحكم في السعة والشعر بالخارجين لان الداخلين
تقدم حكمهم اولنا ذلك على الخلاف (د) يجب غسل جزم من الرأس (د) سائر الجوانب البحارة للوجه
احتياطاً لتحقيق استيعابه (ومن له وجهان غسلهما) وجوبا كالبدين على عضو واحد ورأسان كفي
من بعض أحدهما كجسائي والفرق ان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل جميع ما يسمى وجهه ولى
الرأس مسح بعض ما يسمى رأسا وذلك يحصل ببعض أحدهما ذكر في المجموع (و) بس غفر ما هو الوجه
بالكعين) لا يتابع ولانه أمكن ولو أخره ذه الالسن كان أنسب الفرض (الثالث) غسل البدن مع
المرفقين بكسر الميم وضع الغاء وعكسه قال تعالى وأيدىكم الى المرافق يدل على دخوله الآلية والاجماع
وقوله صلى الله عليه وسلم البين للوضوء المأمور به كإرساله وسلمه وغروحه ودلالة الآية أن يجعل البدن
هي حقيقة الى التكب على الأصح مجازا الى المرفق مع جعله الى الغاية الدخالة له هنائي انما يباقي أو
للمعة كافي من أنصاري الى الله أو فجعل باقية على حقيقة الى التكب مع جعله الى الغاية للغسل أو لفرق
اقتدر كالمثل بكل منهما جماعة فعل الاؤل منها تدخل الغاية بقرينتي الاجماع والاحتياط للمادة والغاي
اغلوأيدىكم من رؤس أصابعها الى المرافق وعلى الثاني تخرج الغاية والغاي اغلوأيدىكم وتر كرامتها
الى المرافق (فان قطعت يده (من المرفق) بان له عظم الزراع وبقي العظامان اسميتان برأس العضد
(وجب غسل رأس العضد) لانه من المرفق بناء على انه مجموع العظامين والاعوة الدخالة له بينهما الا لارة
وحدها (ونبغي غسل باقيه) أي العضد فلو قطعت تحت المرفق وجب غسل الباقي كالمصرح به الأصل
ونبغي غسل العضد كالمفهومه بالاول من الصورة السابقة والتصريح بنسبته على الباقي فانه من زيادة المصنف
(كان قطع من فوقه) فانه ينبغي غسل باقيه عضده ولا تخلوا لعضده من طوله وتناول على التحصيل كالسليم
واغلب بسطه التابع بسقوط المتبوع كرواق الفراغ أو أمام الجوز لان سقوط المتبوع غير خصة
فالتابع أوله وسقوطه هنا ليس بخصه بل لغرضه لخص الاتيان التابع بمجانفة على العبادة فقدر الامكان
كسر الحرم الموصى على رأسه عند عدم شعره ولان التابع شرع تركه لثمة المتبوع فاذ لم يكن

واجماع الامتزاقه بقرينتي الاجماع والاحتياط (أي لا تكون اذا كانت من جنس ما بناه تدخل كقول لعدم
المراد كقوله التثنية انما في غروها فانما تدخل كقوله في حق قرأت القرآن الى آخره وقد لا تدخل كقوله في حق قرأت القرآن الى سورة كذا في
(قوله وعلى الثاني تخرج الغاية) والاستدلال طرقا أخرى ذكرها المتولي وهي انه لو انشغل في قوله وأيدىكم لوجب غسل الجمع
فلما قال الى المرافق أخرج البعض عن الوجوب بانما تخرج وجهه بقطر ما شكك كقوله وأيدىكم احتياطاً للعبادة (قوله فان قطعت يده)
أنه لا نل كل ما نل في الانسان من الاعضاء كاليد والرجل والاذن فهو مؤث بخلاف الانف والغالب ونحوهما

(قوله) فتعين ان يكون مغالو بالنفس) لو امتنع غسل الوجه له به وما جاوره صحيح لم يستحب غسله للفرض كما مر ح به الامام ونقله في المطلب واقره لانه تابع لفصل الوجه فقط للسقوط ومقر بين مسئلة اليد والوجه بان فرض الرأس المسح وهو باق عند تعذر غسل الوجه واستحب مسح العنق والاذنين باق بحاله فاذالم يستحب غسل ذلك لم يحل المحل المطلوب (٢٣) عن الامام ع ولا كذلك في مسئلة اليد

واي ما ذكره الامام فيها ولو تعذر غسل يديه أو رجليه الى المرفق والكعب له في وجهه بان سقوط وجوب الغسل عنه فخصه فقط تابعه مثل ما قال شيخنا هذا والاجزاء عدم السقوط فيها (فروع) في تنادي البغوي لو دخلت أصبعه شوكة يصع وضوه وان كان رأها ظاهرة الانما خولها يحب غسله وهو ظاهر وأسنه الشوكة باطن كان كما يحسن فزع الشوكة تبقى نغمة فيخفف لا يصع وضوه حتى يزعمها (قوله والا) مركب من ان الشربة ولا النافه المحلوف مدخولها وليست حرف استثناء كقوله والام تنفع مع الواو العاطفة لم يكن لافعه بعدها سماع (قوله) مع محاذاته لمحل الفرض لو بين ساعد اليد الاصلية من المرفق أو من فوقه فظاهر وجوب غسل الهاذي لمحل الفرض قبل الاباق من الزائدة ويحتمل عدم وجوبه في الثانية كقوله من وضه متعرا أو باجر الخ قال في الكفاية والنية تكون من الاذن كما تفرق في التيمم وصرح

متنوع فلا تكمله بخلافه انيس تكمله للمتزوج لانه كامل بالمشاهدة فتعين ان يكون مغالو بالنفس وان قطع من منكبه يندب غسل محل القطع بالماء كالحصاة والشافعي وجري عليه الشجر أو ساعد وغيره (ويجب غسل شعرهما) أي البدن ظاهرهما باطنا (وان كثف) لندوته (و) غسل ظفر وان طال (و) غسل يداك فان ثبت جعل الفرض ولو لم يفرق كاصبع زائدة توسعة سواء أجازت الاصلية أم لا (والا) أي وان ثبت بغير محل الفرض (غسل) وجوبا (ما حاذي منها) (محل) لوقوع اسم اليد عليه مع محاذاته لمحل الفرض بخلافه في المحاذة الا اذا تميز الزائدة كما يأتي (و) تجري هذه الاحكام كلها في الجانب كذلك أي كبر باطن أي البدن ولو أخر هذا عما يأتي من الاحكام المشتركة فيه البدن والرجلان كان أولى (فان لم يتميزا) يعني الزائدة عن الاصلية بان كانتا أصليتين أو احدهما زائدة ولم يتميز (يفعش) تصريف أصابع وضعف بعاش وغشوه أي تحوكل منها (غسلهما) وجوبا سواء أشرحتا من المنكب أم من غيره ولو لم يفتح أي انه بالفرص بخلاف ظاهره من السرة فقطع احدهما فقط كما يأتي في باب الان الوضوء مبتدأ على الاحتياط لانه عبادة والحد على العورة لانه عقوبة (وان نزلت جلد العضة لم يجب غسلها) أي غسل شيء منها الا الهاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروجها عن محل الفرض (او) نقلت (جلدة الزراع من وجب) غسلها لان اسمها (أو) نزلت (جلدة احدهما من الآخر) بان نقلت من احدهما ما بلغ التقطع الى الآخر ثم نزلت منه (فلا اعتبار بما نزلت منه) أي بما انتهى اليه تقطعها لا بما نزلت عليه فوجب غسلها فوجب غسلها (فان انزلت) بعد تقطعها من احدهما بالآخر وجب غسل المحاذي الفرض (متها دون غير) ثم ان تخافت عن لزوم غسل ما تحتها بالندوته بخلاف ما تحت كشف لية الرجل وان سترته اكتفى بغسل ظاهرها ولا يلزمه تقطعها فلو غسله ثم زالت لزومه غسل ما ظهر من تحتها لان الانزعاج على ظاهرها كان كفرا وروى قد زالت بخلاف ما تحت اليد اذا حطقت لان غسل باطنها كان ممكنا وانما كان عليه غسل الظاهر وقد فعله وقوله من زيادته وان نزلت جلدة الخ ذكر في المجموع وغيره (وان توصف قطعت) يده (أو تقبيل) يجب غسل ما ظهر (لان ذلك انيس) ببدل عما تحتها بخلاف الخ (الا حدث) فوجب غسل ذلك كظواهر أصالة خروج ما ظهر مالم كان للشبغ وفي العلم فلا يلزمه غسل باطنه معالفا كالأثر المرأة الا غسل ما ظهر منها بالاتقضاء نقله في المجموع في صفة الغسل عن الجوفين وأقره (والعاجر) عن الوضوء لقطع يده أو نحوه (يستأجر) وجوبا (موضا) أي من وضه (باجر مثل) فاعله عن قضاءه وكفايته وكفايته هو لم يزلت كباين فاند الماء شرا به في الثلث والارداف في الاصل انه يلزمه تحصيل من وضه متعرا أو باجر مثل كذا ذكر (فان تعذر) عليه ذلك (تيمم) ليجزئه من استعمال الماء (وأعاد) ما صلحه اندر ذلك الفرض (الرابع مسح الرأس) قال تعالى واستعصوا رؤسكم ذكرى مسلم الله على الله عليه وسلم فوضا مسح مناصبه وعلى عاتقه (ويجتره) المسح (ولو بعض شعرة) واحدة (ولو لا ما خارج) من الشعر ولو (باليد) أي جهة سفله (عن اليد) أي حد الرأس فلا يكفي المسح عليه يكفي تقصير في الخ لتعلق فرضه بشعر الرأس وهو صادق بالخارج وفرض المسح بالرأس وهو ما ترأس وعلا بالخارج لا يسمى رأسا (أو قدره) أي قدر بعض شعره (من الشعر ولو من ذى رأسين) فكيف مسح واحداهما واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يشل أحد

(٥ - اسنى المالمال) - أول) به هنا الثاني في كنهه المعنى بالرغب لانه المتعذر ولا مشقة عليه بخلاف الخ فان العبرة فيه بما لا يؤذنه ح (قوله أي جهة سفله) أي الرقبين المنكبين والوجه وهي جهة الفزول قال أبو زرعة فعنه ان الشعر الكائن في حد الرأس الذي لو دخل جرح من حده انحلا يجوز مسحه اذا كان في جهة الرقبين المنكبين فان كان في مقدم الرأس جاز المسح عليه وان كان يجنب ولو دخل جرح من الرأس لان ثلاثا عليه فاستبرأ الى الشعر فاعتقه فيها ذل فلو قال أبو زرعة قال شيخنا هو ضعيف

(قوله تكون التيميم) نقل ابن هشام التيميم عن الأصمعي والفارسي والقيتي وابن مالك والكوفيين وجعلوا منه قوله تعالى عينا بشر ب
 بهما عبداهما (قوله وضعية المذهب) أي كذا قيل قضية المذهب اعتبارها وهو تقليد ما تقدم من أهل الفسلف بعض أعضائهم
 قوى بصدق فمأه أو غداها في موضع آخر (قوله حلقا على الجوارح) ويجوز عطف فرائض الجوارح على الرأس ويحمل المسح على
 مسح الخلف أو على الفسلف الخفيف الذي تسميه أهل مصر معاويعه به في الأرحل طه لا تقصير ولا تمسك لا السراويل لها بالصب عليها
 وتجعل الباء المقدرة على هذا اللفظ والحامل (٣٤) على ذلك الجمع بين القراءة وبين الأخبار والصحة الظاهرة في إيجاب غسل (قوله

وجوب خصوص التيميم هو الشعر الذي بين التزعين ولا كتابه من غير وجوب الإصبعين يمنع وجوب
 التقدير بالربيع أو أكثر لأن ما دونه والياء إذا دخلت على تعدد كافي الآية تكون التيميم أو على غيره كما
 في قوله ويلعقوا باليت تكون الإصاف وانما وجب التيميم في التيميم مع إن آيته كالآية في التيميم ذلك
 بالاستئذنة بدل فاعتمده وسع الرأس أصل فاعتمده فاعتمده مع القدرة على الفسلف الخفيف والتيميم والرأس مذكور
 التيميم بعده مع إن سمي على التقيد لجواز مع القدرة على الفسلف الخفيف والتيميم والرأس مذكور
 (ولو نظر الماء) على رأسه (أو وضعه) المبته عليه (أو تعرض للماء أو بالي) المسح (أو مسح) بالياء
 في شئ منها (أجزأه) لحصول التقصير من وصل البلبل إليه والتمسك بالثمن زيادة واعتباره بالية
 فيها تبع فيه الشيخ بأماه وغيره وضعية المذهب أن لا تعتبر (ولو غسله لم يكره) لأنه الأصل أنه يحصل
 الطهارة (ولم يصب) لأنه ترك ما يثبت به الرخصة بخلاف الخلف بكرهه لأنه يأتى لانه يعينه فعمل من الفسلف
 كاف لانه مسح وزيادة الواجب مسح أو غسله على نظير ما ياتي في غسل الرجليين (ويجزي مسح برجل
 لا يذوبان) لحصول التقصير به (و يجزئ) غسلهما (ان ذابا برجلي العضو) لذلك والتصرع
 به اثنين من زيادته (وان حلق) رأسه بعد مسحه (لم يعبده) أي المسح أسامر في قطع يده الفرض
 (الخامس غسل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل وبه الفاعلان الثالثان عند مفصل الساق والقدم قال
 تعالى وأرجلكم إلى الكعبين فربى بالنصب بالجرح عطف على الوجه لفتاوى الأول ومعنى في الثاني الجرح في
 الجوارح ودل على دخول الكعبين في الفسلف ما دل على دخول الرجلين فيه وقد مر على أنهما الفاعلان
 المذكوران قول النعمان بن بشير لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأهامة الصوف فرأى الرجل
 ياصق منكبه بمكعب أخيه وكعبه بكعبه وأما ما يخبر عن وجوبه ورواه البخاري تعليقا بصيغة فاعتمده ولا
 يجب غسل الرجلين معني حتى لا يمس الخلف بل أمأه وهو الأفضل لاهتمامه بالرجل التي صلى الله عليه وسلم
 غالباً (أو مسح الخلف) وسأى بيانه (السادس الترتيب) في أفعاله لفعله صلى الله عليه وسلم المبين للوضوء
 المأمور به ورواه مسند وغيره وأقوله صلى الله عليه وسلم في سجدة ما يدركه ما يدركه الله وما الإنسان بأحد
 والعبرة بهوم اللفظ ولأنه تعالى ذكره وحسين مع ولان وتفريق الخافئ لا تركه العرب إلا ما دلت
 وهي ما وجوب الترتيب لانه بقرينة الاسم في الخبر لأن الآية يقيدان للوضوء الواجب وقد قدم الوجه لشرفه ثم
 البدان لأن ما بارأه وتأتى بعمل ما عاين بالاختلاف الرأس والرجلين ثم الرأس لشرفه قاله الفقهاء (فلا يحسب)
 بأن تركه ولو (سأها أو رؤاه أو بعة بأمره ففحص الوجه) أي غسله (قطعا) بقصد مسح به من
 زيادته بقوله (ان قوى عنده) فلا يحصل غيره فان لم يتوعد لم يحصل شئ لا يعبر بالهوى كما لا يركن
 وقوله بأمره المعبر عنه الأصل بأنه قد مضى غسل الوجه بمحصله إذا نوى به وان لم ينص بالذم كما
 أفهمه كلامه في سائر مسئلة غسل الفضول (ولو نكس يمشأه أو ربع مرات أجزاءه) لحصول غسل كل
 عضو في مرفق التصرع به من زيادته (ولو اغتسل بمحدث نية) رفع (الحديث) أو نحوه ولو تمعدا
 (أو) بشرق (الجنابة) أو نحوها (غائلا أو رب) فمهما (أو انغمس) في شئ من الماء ولو لم يمسك ثيابا

أو مسح الخلف) يجب مسح
 الخلف إذا كان لا يطاق
 سنمائل الأول وجد
 ما لا يكفيه غسل وكيفية
 ان مسح الثانية نصب
 ماؤه عند غسل الرجلين
 ووجوده لا يذوب مسح به
 الثالثة شأن الوقت ولو
 اشتغل بالغسل نزع الوقت
 الاربعة خشى ان يرفع الإمام
 رأسه من ركوعه ثانية للجمعة
 لو غسل الخامسة تعين عليه
 الصلاة على ميت وتجب
 ان يجارها لو غسل السادسة
 خشى فوات وقوف عرفة
 لو غسل (قوله وهي هنا
 وجوب الترتيب) قال شيخنا
 وأيضا فائدة العرب ذكر
 الاثر بالاقرب فالأذن
 بعد ذلك ذكر الرأس بعد
 الوجه لقربه البدن ثم
 الرجلين فتقدم البدن
 على الرأس إشارة للترتيب
 (قوله ولان الآية الخ)
 ولأنه صلى الله عليه وسلم قال
 بعد أن توضأ أمر بتبأه
 وضوءه لا يقبل الله الصلاة
 الا به أي بمثل وضوءه العارضي
 ولان الوضوء مادة ترجع
 في حال العدم في الوضوء

فوجب فيه الترتيب كما سيلا (قوله قد مضى) بس كذلك لانه يفهم عدم حصول ما عدا الوجه المشار اليه بقوله (أجزاءه)
 المحسنة فقط وبقول أنه لم يحصل إلا وجهه عدمه بطريق الأولى ولأنه يحمل الخلاف القائل بحصول الجميع كـ (قوله ولو اغتسل
 بمحدث يشترط الحدث الخ) قال ابن الصلاح ولو نوى الوضوء به لم يجد مقتولا ينبغي أن لا يجزئ لانه لم يقم الله له من الوضوء مظهر
 أن عمله إذا لم يكنه الترتيب حقيقة ش قال شيخنا المحدث خلاف كلام ابن الصلاح كما جزم به الشارح في شرح المنهج وقوله وظاهر استدلاله
 بعدم كلام ابن الصلاح أن قوله أو انغمس نية ما ذكرنا (ولو نوى ما قبله وكب) أثبت قال في الحاد مجله إذا كان الماء كبر لا

ليكن بارئاً من الحدة عن وجهه - مع العلم انك قد فلا يجوز من غير قوله وهو على الرابع مجموع) قال شيخنا وهو كان قال (قوله وخرج قوله من زيادته غالباً الخ) قال في المجموع ولو نوى الحدث غسل أعضائه الأربعة عن الجنابة غاطها ما نهى جنب مع وضوءه (قوله فلا يجوز) هذا يدل على ضعف هذا التعليل لكون الغسل أكل من الوضوء (فصل) (قوله ومن سنه السواك) قال في المارزاهي نحو تخمينه (قائمة) السواك معاهرة لأمم مريض لا - سنن طبيب النكحة بشدا لا توضي الحلق ويقفع ويقلن ويقطع الرطوبة ويحسد البصر ويبطئ بالثبيب ويؤتي الفاهر ويحب العذوة يهضم الطعام ويغذي الجائع ويضاعف الآخرة يرضى الربو يذكر الشاة اذ عذنا الموت وانه أعلم وبه - هل خروج الروح وبني الاموال ويخفف الصداع ويقوي القلب والعدة ويحب العين (قوله ولا يكره الا الصائم الخ) انما ذكره إزالة الخلو في حرم اذ لم يشهد بدلان فيه تغويت فضيلة علمه بل ان في انايس هو تقابل (٣٥) مثلاً وانما عايننا انما لم ندم الشهيدان

يسؤل انسان صائماً بغير اذنه ولا شكت في تحريمه وتقديره - مثله السواك التي الشهيد ان يزيل الدم عن نفسه في مرض يطلب على طه الموت فيه بسبب الغتال تفويت المكاف الفضيلة عن نفسه ما توفيت غيره لو اعطيه لا يجوز الا بانه ولا نه بعرض ذلك في دم الشهيد شي وعارضه في الصوم تاذيه هو وغيره برأحه فله ازاله اعارضة هذا المعنى ويكره السواك أحياناً يحشى منه ان يدب لثته وقد ادعى على الصلاة ولما عنده (قوله بعد الزوال) قال الاذرى يظهر كراهته الصائم قبل الزوال اذا كان يدب فله عرض في لثته ويحشى فله طهر منه ولو غيره حيث لا يجد ماء يغسل به فله لا يجوز واذا ضاق الوقت ولما عنده اذا علم ذلك من عاده (قائمة) دفع خلافه بن الشيخ في

(أجزاء) عن الوضوء (ولم يثبت) في الانغماس من زنا عن فيه الترتيب لان الغسل يكفي لا كبر فلا يغفر أولى وانتهى بالترتيب في الغسل اذ لا يتنالا فالرافعي قوله انما يجوز ان سكك ولو أغفل لغسل غير أعضاء الوضوء منع القاضي بانه لا يكفي وهو على الرابع مجموع وعلى غيره يجوز على ما ذكرنا في كذا فان سكك أجزاءه واكتفى بنينا للجنابة ونحوه ما مع ان النوى طهر غير مرتب لان التلات تعلق بخصوص الترتيب فنياً وانما بنا وخرج قوله من زيادته غالباً ما لم تعد فلا يجوز مثلاً لا بد من اعتبار الترتيب أو الاغماس ما لو غسل الاسفل قبل الاعلى لا يجوز (قوله وأحدث واجب) معاً أو مرتباً (أجزاء الغسل غهما) لا تدرج الاسفل وان لم ينو في الاكبر اقلها أو الاخبار كبراً ما أنما أكفياً في أن أصب على رأسه ثلاثاً ثم أفيض على سائر جسده راء أحد وجهه والنوى وضع اليهارات على الترتيب فلا وثيقة دليل انه اذا اجتمع عليه ما حدث كفي فعل واحد ونحو واحدة (فلا يغسل الا رجليه أو الأيدي مثلاً) ثم أحدث ثم غسلهما عن الجنابة (توضاً لم يجب عادة غسلهما) لا ارتفاع حشد نهما بغسلهما عن الجنابة وهذا وضوءه حال عن غسل الربدان أو الذين وهما مكوثان بلا علة بل ان القاص من الترتيب وغسلهما لا يصح بانه غير مألوف بل لم يجب في غسل الربدان قال في المجموع وهو انكر صحح ولو غسل به الأجزاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها (فصل) في سنن الوضوء (ومن سنه السواك) وهو اغمسه ذلك وآ لتهوثر استعماله أود أحوه كاشان في الاسنان وما حواها كساي في بيانه وأحد من زيادته من لان السن لا يتجصر فيما ذكره كاهله (وهو سنة مطابقة) لغير السواك معاهرة لأمم مرضاة الربوب واما بنا في عقوبات في صحبهم ما ورواه البخاري أعلية بصيغة الجرم والطاهر بفتح الميم وكسر هاء كانه ناهي طاهر به فشب السواك به لانه يظهر الغم قاله في المجموع وقال الجوهري المظهر والمناهرة لاداءة واقتضى أعلى ويقال السواك مطهر للقسم اه قال أبو الطاهر القزويني في كتاب خصائص السواك وجب السواك على من كل الميتة عند الاضطرار لزالة الدوسمة النجسة ويؤخذ من تعليل ان الواجب ان السواك أو غيره فلا يجب السواك عينا وهو طاهر (ولا يكره) السواك (الا صائماً بعد الزوال) لغير الصائم بل خوف في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلو في بضم الحاء تغير رائحته الم والم اراد الخلو في بعد الزوال لغير أعطت أمي في شهر رمضان ختمها قال وأما الثانية فقامم عرسن وخلو في أنواهم أطيب عند الله من ريح المسك ورواه السهائي وقال حدث حسن كما ذكر في المجموع عن حكاية ابن الصلاح والماء بعد الزوال وطيبية الخلو في تدل على طلب اقامته فكرهت ازالته فبما ذكره قبل لا نكره واختاره في المجموع على ما روى في بعض نسخته وجمع فيه ما اقتضاه كلامهم ان الكراهة تزول بالغروب والمعنى في اختصاصه بها بما بعد الزوال ان تغير الغم بالصوم انما يظهر حينئذ قاله

الدين بن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في ان رائحة المسك الخلو في هي في الاخرة قطعاً في الدنيا والآخر وصف كل من ساق ذلك تصديفاً فقال ابن عبد السلام بالاولى ما في رواية مسلم الخلو في الصائم عند الله يوم القامة وقال ان الصلاح بالثاني لحديث السهائي وقوله عليه السلام الخلو في الصائم حين تغلظ ري هذه الرواية ابن حبان في صحيحه بخلاف بعض المأثور الملامج وفي الاعجاز انه لم ينفق في الخلو في صائماً كرهه السواك قبل الزوال وبعده وخرجه في الاثار وقوله فقال ابن عبد السلام بالاول قال شيخنا في فكيف فوابر في كثر من قوابر في عدم الشهادة ما نفس هوق في ربح بالشهادة تظلم الكلام فيروا ما كان أكثرنا بالان شاع عن ابنه يعده في رباح بخلاف القتال فيشوبه وأمو لا تخفى (قوله والمعنى في اختصاصه بها بما بعد الزوال الخ) التقييد بما بعد الزوال والاضطرار بما ساقه فانه لا يكره لحديث السهائي ولان التغير اذا ذلك يكون من أثر الطعام وبعد الزوال يكون بسبب الصيام فهو المشهود به بالطلب هكذا

ذكره الرافعي وغيره ولا يلزم شأنه بقوله **يَتَمَتَّعُ** وشعوره وبين من لم يشعره وبين من لم يشعروا بالمال شيئا وبين غيره ولولداه المال في شرح التبيين وقع فيه الزوال بسبب آخر حكوه أو وصوله إلى كره الزرع إلى الفخاءة لئلا يتركه رج (قوله ولكل صلالة) لا يؤخذ في هذا الاختصاص كقوله في شرح المهذبين أن يصلى بالقوض أو بالتم أو بلا طهارة بالكتابة كقضاء المأهول ومن لا يبين أن يصلى القرض أو التفل حتى لو أداه ن صلى ملائذ تسلمت (٢١) كالنهي والزواج والتعد ونحوها. يجب أن يقال لكل ركعتين والملاقاة المنسفة

[illegible]

والاستبسال عندى بمعنى الاستسجال وما اذا قلنا بتجاسم افلا تم تجسب الفم وتعالى تجسب البدن لالضرورة حرام وايضا فقد قال صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم وهذا منجبة للفم (قوله بل الاراك اول من غير مطلق) أشار الى تحصيله (قوله به صرح النورى فى اذكاره) أى فى باب اللباس وبعد هاء مع ما يفعل بالبدن البنى وبالله أجب فى المطلب ج (قوله والواشتر فالج) قاله الحكميم الترمذى (قوله وبسواك) غيره باذن كره وبلا اذن حرم وبجزم فى الحالىن (قوله ومن سنن الوضوء التسمية) قال الاذرى وبشبه انه لو كان عاصيا بالفعل كالوضوء بالماء المصسوب انه لا تن التسمية ورايت عن أصحاب أئني خيفة انه يحرم التسمية عند أكل الحرام أو شربه ولم أر لأصحابنا فى ذلك كلاما ويظهر التحريم عند كل فعل أو قول يحرم ووجهه ظاهر انتهى وقال فى العباب وتكره لحرمة أو مكره وقوله ويظهر التحريم أشار الى تحصيله (قوله حتى وضوءا نحو سبعين رجلا) أكثر أهل العلم على ان الماء ينبع من نفس أصابعه قال ابن العربي فى القيس ونبع

الاستنجاء بالخر وشصته روى لا تنطبق بالمعاصى مع ان الفرض منه الاباحة وهى لا تحصل بالمجاسة بخلاف الاستبسال فانه عز مع ان الفرض منه ازالة الرج الكرم وهو حاصل بذلك والاصح مذ كرو يؤتى فانه الجوهري وهو بتثنية الهمزة والباء يقال غلب الاصبع (ويعودو) كونه (من اراك) نحوه (جملة روى ج) (وابس مندى بماء اولي) قاله اول من غير والاراك ونحوه اول من غير من العبدان والاباس المندى بالماء اول من الرطب ومن الاباس الذى يمسد من الاباس المندى بفسد الماء كالورود والربى وقوله ونحوه من زيادة وقضية كالاغصه مساواة لداراك وليس كذلك بل الاراك اول من غير معالفا كما اقتضاه كلام الأصل وصرح به غيره قال ابن مسعود كنت أجتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سوا كما من اراك ورواه ابن جابر وصار الاذرى اولاء العود واولاء ذوال رجب الطيب واولاء الاراك اتباعا ثم بعده التخل فالتخل اول من غير الاراك كما صرح به فى المجموع (ويستحب) الاستبسال (عرضا) لخبرنا الاستسكتم فاستاكروا عرسا رواه ابو داود فى مراسيله والمراد عرض الاستسكتم فظاهرها وباطنها (وبجزم طولا) لحصول القصد به وان كان مكره لانه قد يفتقر بفسد طم الاستسكتم ذكره فى المجموع ونقل الكرمه فى الروضة أضعاف جماعات والتصرح بالاحرام من يعطى اما اللسان فيسن أن يستاك نفسه طولا ذكره ابن دقيق العيد واستدل به بخبر فى سنن أبي داود (ويتمان) به ندبا فى البدن والفم لتسرف الاعين ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمم من الاستسكتم فى شأنه كما فى ظهوره وترجله وتغلبه وسوا كبروا ابو داود وذكر التيمم فى البدن زيادته وصرح به النورى فى اذكاره (ويجزم على) كراسى (أضراسه) وأطراف أسنانه ليحولها من التغير بصفرة أو غيرها (و) على (سقف حاقه) بالغاف (ابن بل الخلف) عنه قال فى المجموع قال المازردى اما جلاء أسنانه وبرد هابا لم يذكره لانه يذب الأسنان وبغض الى تكسرها ولا ينهاش حتى يفترا كراصفه تعلمها ولذلك لعن صلى الله عليه وسلم الواشتر والمستوشرة والواشترهى التى تبرد أسنانها بالمردود المستوشرة التى تسأل أن يفعل بمذاك (وبسواك) غيره (كره) الاستبسال وهذا من تعمر بمواعدة الروضة وغيرها ولا بأس أن يستاك بسواك غيره باذنه بل زاد فى المجموع وقدما ذلك فى الحديث الصحيح فانكر اهتلا أصل لها (وبلاذن حرم) الاستبسال لاستعماله ملك غيره بغير اذنه والتصرح بهما من زيادته قال بعضهم ويقول عند الاستبسال اللهم بفضله اسأنى وشده لثاقى وثبت به لى وبارك فى فيه بأرجم الراجلين قال فى المجموع وهذا وان لم يكن له أصل لا بأس به (و) من سنن الوضوء (التسمية) أوله لعن النساءى ما سادد عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وضوءا فلم يجدوا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده فى الماء الذى فيه الماء ثم قال وضوءا بسم الله فقرأت الماء بقور من بين أصابعه حتى وضوءا نحو سبعين رجلا وقوله بسم الله أى فالتين ذلك وانما لم يحب لاية الوضوء باليد لوجوبه واقوله صلى الله عليه وسلم لا لأعراى وضوءا كما أمر الله الله رواه الترمذى وحسنه وليس فيما أمر الله تسمية أو ما خبر لا وضوءا بل بسم الله عليه فضيف أو يحول على الكامل وأنها بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم إذا انزلى بعدها فى بداية الهداية ربنا أو بذكر من هزات السباطين وأعوذ بربنا أن يحضرون وحتى الحب المبرى عن بعضهم التوقد قبلها (وتسحب لى) أمرى (بال) أصابعهم من عباد وغيره حتى الجماع للتبرك بها ولعموم خبر كل أمرى بال وروى الشيخان خبر لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه فان الله يقتر بهم ما يلقى ذلك بضر الشيطان أبدا (فان تركها أول طعام أو وضوء) عدا وضوءا (شارك) هاتى الاثناء فقول بسم الله أوله أو نحو غير إذا أخذ حكم فليد كراسم الله تعالى فان نسي أن يذكر كراسم الله تعالى فى أوله فليقل بسم الله أوله أو نحو رواه الترمذى وقال حسن صحيح وبقاس بالا على الوضوء والتسبيل العمد ولا يأتى به بعد فراغ الوضوء كفى المجموع لغوا فى جعلها أو انظاره بأتى به بعد فراغ الاكل لبقى الشيطان ما كماله قال الاذرى وينبى ان اذا ترك السواك فى أوله أتى بآتيه فى أثنائه كالترسمية

الماء من بين أصابعه على الله عليه وسلم خصصته لم تكن لاحد قبله انتهى ومنه يؤخذ انه أفضل من ما مر من والكنوى

(قوله وشك في ما لو ادعى الخ) خرج بقوله شك في ما لو ادعى من ثبوت نجاسة اكله بجرم عليه. ومما قل غاها هو الفرق بين هذا وبين
كرهاته البولي في الماء القليل حصول نجاسة ما كان طاهرا من يده اذ قاله المالك في خلاف البول (قوله قيل غاها هو) (الان) وهذا من اكل
له ذكره وهو لو كان الشك في نجاسة كونه خائفا انه لا يزول كراهة الغصص الا بعدل الدسعا بالتراب قبل اذ اكله الا ان ادعى الخ. حيث
وكلام الاصحاب خرج على غير ذلك (قوله فدعا ما قبله في زوال الكراهة الخ) اعجب بان عدم الكراهة فيما ذكر يلزم من ما يقتضيه
معنى من نص يعوده ما لا يابطال وهو (٣٨) محتج وبان النجاسة قد تكون في غير ما تشاء الشارع الى التثايل احدا ما اقتضيه (قوله)

روث أو أختها لكونها لا تفتحه فهو نجس (قوله كفننا وفي الصلاة والوضوء) قال شعثنا أي في ترتيب الأركان (قوله لم الابتداء بحسب الكف على الوجد) أشار إلى تصغيره مكسب قال في الخادم وإنما لم يحسب الكف لأنه لا ينفذ فنفذ بمحلها بالبدن والوجدان المحضة والاشتغال في الوجه فانسب، ماذا أثر على القراءة عليه، فوجدناه الاستفهام وجه اختلاف الذي ذكره البناء على الوجهين فيما لو وضأه ثم أعاد الوضوء فإننا نأكل غسل وجهه فله فضل الثلاث قلنا نعم، ثم غسّل الكف والأيدي والقدمين لأن كل عضو يغتسل به بالشرع في أحدهما هذا الوجه فالوجهان في غسل الكفين هما الوجهان المذكوران قلنا نعم، وإنما هو الغاطا انتهى، قال في العقدين والصواب ما في الروضة انتهى (قوله وهو من الغلات) من الترتيبات المسماة بالمرج، اتفق أصحابنا على أن الغسل فيه موقوف على الاشتغال

سواء جمع أو فصل بقرعة أو غير ذلك وفي هذا التقسيم وجهان حكاهما الماوردي والشحج أبو محمد الجويني وولداه مام الحرميين وأخرون
أهمهم ماله شرط ولا يجب الاستشاق إلا بعد المضيض لأنهم ماعنون مختلفان فان شرط فهم الترتيب كالوجوه الأولى فإنه مستحب
ويحصل الاستشاق وأن قدم على المضيض كتقديم اليسار على اليمين م وكتب أيضاً قدمت المضيض على الاستشاق لعظم منافع الفهم على
منافع الانتفاع منه مدخل العلم والشرب الذين هم اقوام الحياتة وحمل الذكر الواجب (٣٩) والمودب والامير بالمعرف والهنسي عن

الابتداء بما ذكر كالابتداء بفصل الوجه (وجههما) أي المضيض والاستشاق (بثلاث) بضمض من كل
ثم يستشاق (أضل) من الفصل يستغرفات أو يفترقن بضمض من واحدة منهم ثلاثاً ثم يستشاق من
الأخرى ثلاثاً ومن الجمع بقرعة بضمض منها ثلاثاً ثم يستشاق منها ثلاثاً أو بضمض منها ثم يستشاق مرة
ثم كذلك ثالثة وثالثة ثلاثاً لخبر الصحيح في ذلك فعلم من كلامه أن السنة تتأدى بالجمع وإن الأولى أو الأولى أو الأولى
وبثلاث بالو أو لا فادامه في المجموع من أن الجمع معلقة أضل من الفعل كذلك (د) من سنه المبالغة
فهم الفاعل لقره صلى الله عليه وسلم لقطب من صبره أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في
الاستشاق أن تكون سائراً وراه الترمذي وصحبه وقرى واه للدواني في جمعه لحدب النوري صحيح ابن
القمان استانداها الأضواء فألغى في المضيض والاستشاق ما لم تكن صائغاً أما الصائم فلا تسن له المبالغة بل
تكره لظروف الافتراق في المجموع واستشكل بغيره المبالغة إذ احتسب النزول مع أن الله له في كل منها
خوف الفساد وأوجب بان الحلق وغيره مطلوب قبل داعية لما ضاد الصوم من الأثر لا خلاف المبالغة فيها
ذكر وبأنه هناك مطابق الحلق ومع الماء وهناك لا تكثره داني إذا خرج لاه ماء دافق وبأنه ربما كان في
القبلة أفساداً بعد اثنين وبالمباغنى المضيض أي يبلغ بالماء أقصى الخلق وجهى الاستان والانتا وفي
الاستشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم كما يؤخذ في الصوم زيادة من قوله (في ر أصبعه) أي اليسرى
كما قاله الاستوى والأذرى والزركشي أن يكون فيها بقية الماء إذا جمع (على وجهي أسننه) أو فصل
الماء إلى أقصى الخلق (ألى) (خيشوم الألف) أي أقصاه ولو أخر الجله الألف على الثالثة كان أولى (وتخرج
أذاها) الأولى إذا أي الألف (أصبع اليسرى) أي انحصرت أخذاً مما سبقت في الجنائز وهذا يسبى
الاستشاق ودليله خبر مسلم السابق ويسن أدراك الماء في الفم ومجبه وإذا بالغ في الصائم في الاستشاق
فلا يستقي في صبره مع طول الاستشاق ذكره في المجموع (د) من سنه (تثلاث) بضمض من كل واحد
مفروض وسنن لا يتابع واه مسلم وغيره وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قوضاً مرة وثلاثاً
مرتين مرتين ولو أطلق المصنف الثلاث كان أولى لبشمل التخلييل والقول كالتسمية والتشهد وأخر وتثلاث
التخليل واه البهي وتثلاث القول في التشهد واه أحد روايت ما جده وهو مرجع به الروايين وزاد المصنف قوله
(ويقتصر) وجوباً (على الفرض اضيق وقت) عن ادراك الصلاة (وقله ماء) بحث لا يكفيه
الألف أو يحتاج إلى الفاضل عنه لعلمه ونقل الأذرى ذلك عن الجسلي إلى الحالة كون الماء لا يكفيه
الألف الفرض خالفاً لغيره أو إلى ذلك منه النوري في شرح التبيين مؤيداً في مع الحنفية بكره تكرره قال
الزركشي والظاهر الخلق الجسري والعمامة إذا كل بالسبح علم بالحنف (وتكره الزيادة) على الثلاث
والنقص عنها لأنه صلى الله عليه وسلم قوضاً ثلاثاً ثلاثاً قال هكذا الأوضه في زاعدي هذا أو نقص فقد أساء
وظهر زاده أبوداود وغيره وقال في المجموع أنه جمع قال بقلع الأصباح وغيرهم واليه في زاده عن الثلاث
أو نقص منها فقد أساء وظلم في كل من الزيادة والنقص وقيل أساء في النص وظلم في الزيادة وقيل عكسه ثم
قال فإن قيل كيف يكون النص عن الثلاث أساءة وظلماً ومكرها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله فإنه
قوضاً مرة وثلاثاً مرتين مرتين فلتلك ذلك كان ليان الجوازو كان في ذلك الحال أفضل لأن البيان واجب
(قوله) والظاهر الحان

المنكر (قوله) وبأنه ربما
كانت في القبلة أفساداً
الثنين (وبأنه ربما
يدعوى إلى كثرة باختلاف
ماء المضيض والاستشاق
قوله) ومن سنه تثلاث
مغسول (الح) فلو غلب به
في ماء كثير وأكسركها
حصل التثلاث عند القاضي
حسين والبرقي وأقنى
الشحج بخلافه معارفة
أصروا بالسد ولان الماء
قبل الانفصال عن الحلق
لا يثبت له حكم فلا يحصل
العددية وقوله وأقنى
الشحج أشار إلى تضعفه
(قوله) وراه البهي (أي
والدارقطني ج) (قوله
ويقتصر وجوباً على
الفرض اضيق وقت) يجب
أن يقتصر على واجب
أوضه ليدلوا جعة قوله
خالفاً لغيره قال البغوي
لو كان معناه يكفه مرة
مرة وثلاثاً أو نقص
واستشاق لم يكفه ويجب
الانحصار على مرة
وقوله قال البغوي الخ أشار
إلى تضعفه (قوله) قال
الزركشي أي كأذرى
(قوله) والظاهر الحان

الجيرة والعمامة (الح) قال شيخنا هو غير ظاهر لأنه إنما كرهه في الحنف الخوف عليه من الفسد لا كذلك العلم والجمعة لا وجه
علم الحان (قوله) والظاهر التحان الجيرة (الح) أعرض عن لم يرتد تكرار مع الرأس به مسح واجب فلا ينس تكراره كالتيمم والحنف
وأجاب عنه أختنا به منقوض سمع الجسري عنه واجب ورسن تكراره انتهى (قوله) وتكره الزيادة على الثلاث (قال) في الخادم ينبغي
أن يكون محمله ما إذا قوضاً أساء أو لماله فان قوضاً من ماء موقوف على من تعاهر أو يتوضأ منه كاندس والرسول بما حوت الزيادة بلا
خلاف لأنهم غير مأذون فيها قال شيخنا هو ظاهر متعين

(قوله علا بالدين) في المروض وجوابه في المنسوبين (قوله وبه أنقى البارزى) قال الاذرى وهو الاصم قال الرويانى ان النبي صلى الله عليه وسلم توسم مرة ثم توسم مرتين ثم توسم ثلاثا ثلاثا قال اعلم ان هذا كان من صلى الله عليه وسلم أصلاً لا من قبله فأحوال الشئ هذا هو القرب ويحتمل انه كان في سنة واحدة على طريق التعليم لان مثل هذا بدعة اذ لم يكن على وجه التعليم فان من توسم بكرة له ان توسم قبل ان يصلى يومئذ توسم ثلاثاً (قوله وذكر المتولى) (١٠) اشار الى تخصيصه (قوله وبذلك الحرم رأسه في القدر برقى الخ) الى ان ابدال المال

منايته واجب في الحدث
الاكبر بخلاف مسلتنا
والفرق بين مسلتنا وسنة
المعصية فواضع اذا اختلف
بالتحليل اقر من سبق
الماء في المعصية لاصباغة
قوله ومنها تقديم العين
على اليسار) انما يجب
الترتيب بينهما لانهما
يكون بين وضوء يختلفان
فان كانا في حكم العنصر
الواحد لم يجب ولهذا
يجب الترتيب بين اليسرى
واليسرى في وضوء التيمم
وبدل على انهما كالغرض
الواحد في الحكم انما مع
الغرض في أحد هما بل
ظاهرة قدمه جوارر
كانه رفعهما ولو غسل
احدهما وسح على خف
الاخر لم يجزه تبعيهما
كلا يعرض القدم الواحد
(قوله وحلق رأس) أى
وفس شارب ليس وأخس
وعطاش (قوله وفأس
ذلك ان تقدمه على كلا
فيه تكرير الخ) اشار الى
تخصيص قوله ومنها تطويل
الغرة وتطويل التحصيل
واعلم ان كلامهم يدل على
انه بشرط اتصالهما

(ولو شك في العدد) (أخذ بالآقل) علا بالدين واعتبر بان ذلك مما عارضه من بدعة وهي بدعة ترك سنة
أهل من اتفهم بدعة وأجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم ان هذا كان من صلى الله عليه وسلم أصلاً لا من قبله (ولا يجزئ تعدد بل تمام عضو)
فلا تحسب الغلة مرة الا اذا استوعبت كغلة في عام في ازالة النجاسة (ولا) مجزئ تعدد (بعد تمام
الوضوء) فلو توسم مرة ثم توسم ثانياً او ثالثاً لم يحصل التثنية وهذا من زيادته والغرة بينه وبين
نقله في المعصية والاستثناء ان الوجه والدمتاعان فينبى أن يفرغ من أحد هما ثم ينقل الى الآخر
وأما القم والاف فمكسور فارتفع بهما كالدن كذا نقله في المجموع عن الجوينى وأقره وبه أنقى
البارزى لكن خالفه الروبانى والقوافى وغيره مائة أو يحصل ذلك (د) من سنه (التحصيل
لما يجب غسله من شعر الوجه بالاصابع من أسفله) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحلق لحيته واما الترمذى
وصحبه وروى أو اوداد أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا توسم أخذ كفان ماء فدخل تحت حذوكة فغسل به
لحيته وقال هكذا أمر روى اماما يجب غسله من ذلك كالحشف والكشف من لحيته غير الرجل فيه
اتصال الماء الى ظاهره وباطنه ومثاله تحصيل أو غير كإعاليه من قوله من أسفله من زيادته وقوله
في المجموع عن الشرنشبي (لا) ان كان ما ذكر (الحرم) فلا يسن تغلله لئلا يشاقط وهذا من
زيادته وذكر المتولى وكلام غيره يقتضى أن الحرم كغيره واعتدله الزكشنى في الخادم وبعد نقله كلام
المتولى قال بل لا يستعملها أى اللحية ترفق كما قاله في تحصيل شعر الميت وكالحضة الصائم فانها سنة مع
خوف المفسد ولهذا لا يبالغ وقد قال في التهذيب وبذلك الحرم رأسه في الغسل ورفق حتى لا يتلف شعره
(د) منها تقديم اليمنى على اليسار لغير اذ توسم فادعوا بما تمكروا به وانما شعره عقودان في مصححهما
ولغير المصحين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثه اليمن في تغلله وترجله أى
تسريح شعره وطوره وروى شافيه كماله أى مما هو من باب التكرير كما كماله التفتاب وحلق رأس والابسر
لصد ذلك كالحقن وخسول شلاء وترى علبوس لماروا أو اوداد وقال في المجموع انه صحيح كانت يدوسل
الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه واليسرى تغلله وما كان من آدمى (لا) اليمن (من الاذن
والخدين والكتفين) فلا يسن تقديمها بل يسن غسلها مع (الاصابع) أو يحرمه به على لاكتنع معها
ذلك فيسنه تقديم اليمنى (ولو عكس) تقدم اليسار فيجاس من فاحبها (كره) للينى عنى صحيح ابن
حبان وهذا من زيادة المصنف وحزم به في المجموع وقياس ذلك ان تقدمه على كل ما ذكره ثم تقدم اليمن
في عدم كرهه وقد يؤخذ من كلامه أنه يكره تقديم احدى الاذنين أو الخدين أو الكتفين لغير ارفع يحصل
العكس على ما شغل ذلك اذ عكس المعنى الترتيب (د) منها (تطويل الغرة بغسل زائدة على الواجب
من الوجه) من جميع جوانبه (د) تطويل (التحصيل) بغسل زائدة على الواجب من الدين والرجلين
من جميع الجوانب فلهما المصحين ان أمضى دعوى يوم الإقامة غير التحصيل من آثار الوضوء فمن استطاع
منك أن يطيل غرته فليطيل وضمير مسلم انتم الغرائلون يوم الإقامة من ادباغ الوضوء فمن استطاع
منك فليطيل غرته وتحججه ومعنى غير التحصيل بعض الوجوه والدين والرجلين كالغرس الاغرة وهو الذى
وجهه باض والمجمل وهو الذى فاقه بيش (وغايته) أى تطويل التحصيل (المنكسر والركبة) لا يتابع
كما يؤخذ من شعره واصل (د) منها (استيعاب مسح الرأس) لا يتابع رواه الشيخان وخرجهما

بالواجب وانه ان شافعهما وان شافعهما (قوله بغسل زائدة على الواجب من الوجه) قال الامام وتعدر غسل الوجه له لم يسحب خلاف
غسله لاجاره من الرأس وصفته العنق قال ابن الرقعة وهو الاشبه وقوله قال ابن الرقعة اشار الى تخصيصه قال شافعا وأبى فليطيل في الدين
والرجلين بالنسبة للتحصيل حيث تعدر غسله الى المنكسر والركبة (قوله لغير المصحين ان أمضى دعوى يوم الإقامة الخ) علم من كان كلام الغرة
والتحصيل شامل لكل الغسل الواجب والمسنون (قوله بعض الوجوه والدين والرجلين) وغايته القرآن بغسل صلعة العنق مع مقدمان
الرأس (قوله ومنها استيعاب مسح الرأس) قال في التحقير واذا مسحها فليس أقل جزء قليل كما هو قيل ان تعاقب بالآقل وقوله تطويل بل قيام

لا يجرى وهو يدور بعين عن خمس ويدن عن دم شاة وفائدة في الثواب ووجوب مجزأة وأكل نذر ثمانية صحيح الأول إضافي المجموع في باب الرضعة وفي الرضعة في باب الأضحية في صحيح في الرضعة والمجموع والتحقيق في باب الرضعة (٤١) الصلاة أن الجميع فرض وصحيح في الرضعة

في باب الدعاء في المجموع خلاف من أوجبه والحكم عليه بالسنة لا ينافي وقوعه فرض على القول به كما سأتى في صفة الصلاة (و) أن يدا في مسحه (من مقدمه فليصق بين يديه) أي طرفيها (واجمعا في صدغيه) لوقال كالرضة وأما يديه كانت أفادته أسنانه فاصطفاها بالصدغ أظهر (ثم يذهب بها) أي بسبابيتها (إلى قفاها) وذو لفرة) ونحوها ما ينقلب قال الجوهري وهي الشعر التي تسمى الأذن (ردها) أي السبابيتين إلى ما بدأ منه لا يتابع زوايا الشخاف فصل الماء بالذهاب إلى باطن القدم وظاهر ما أخرجه بالرد إلى عكس ذلك (ولا يحس الدرسة) لعدم تمام المرة الأولى (فإن ينقلب) شعره (لظفره أو طوله) أقصره أو عدمه كما هو بالاولى (ليرد) هو عدمه الفائدة قلن ردها التخصيد الثانية كإصره الأصل للماء الصار يستعملوا الضفر بالاضافة لظاهرها وان عبر به الله عن موضع كنهها (ويصمغ) ندبا (الناصبة) وهي الشعر الذي بين التزغتين (ويصمغ على العمامة) أو نحوها وان أسباعا على حدثنا بغيره أنه صلى الله عليه وسلم نواضع ناصيته وعلى عمامته سواء عسر عليه فتخصيد أم لا كما اقتضاه كلام المصنف كالرضة والتحقيق وصرح به في المجموع علة لاعتناء الأصحاب بوقوع في المنهج بتعالمه له والشرح حين تعيد ذلك بالعسر وافتح قوله ويتم ما صرح به الأصل أنه لا يكتفي بالقدم على مصمغ العمامة (و) منها (مسح وجهه) في الأذن) لأنه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوءه رأسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما وأفضل أصبعه في مسحا ذنبه رواه أبو داود وأبو أحمد بن حنبل وهو بدعي قال وأما خبر مسح الرأس (لا) مسح (الرقبة) فلا يسن إذ ثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعي قال وأما خبر مسح الرقبة أمان من الغسل فوضع الرأس في غير من نواضع علة بوقوع الغسل يوم القامة غير مصر (و) (عمامة) أي ومسح وجهه في الأذن عملة (جديد) أي غيرهما لرأس لا يتابع وأما البيهقي بأسناده صحيح فلو أخذ بضايفه ما علم رأسه فمعه يديه بعضه بالمسح به الأذن كفي لأنه ما جديد (وغسلهما أيضا مع الوجه) وهو مسح الرأس حسن) للجمهور من الخلاف فمما قد قبل أنهما من الرأس ومن قتل من الوجه والمشهور ولا ولا وأما خبر الأذن من الرأس فضعيف وكان ابن سريج يعمل ذلك لما نقله قال في الرضعة قوله هذا حسن وقد غلط من غلطه في زعمان الجميع بهما يقال به أحد ودليل ابن سريج نص الشافعي والأصحاب على استحباب غسل التزغتين مع الوجع مع أنهما لم يمتحن في الرأس أي ولم يقل بذلك أحد (ثم يأخذ) الأولى لإوافقي ما في الرضعة وغيرها يأخذ (أصابعه) وهما آخر فالأذن (ماء) بخبر أبي داود الباق (جديد) أي غيرهما الرأس والأذن لظاهر خبر البيهقي ولأنهما من الأذن كالعلم ولا ينف من الوجه (ثلاثا) هذا علم من قوله وتثليث مقدر ولم يوجع قال الرافعي والأجيب في كنهه معهما مع الأذن أن يدخل مسجته في مسحا به يد رهما على المعاطف ويبرأهما على ظهره وهما يصق كفيه يبولن في الأذن استغفاره أو أوافقه في المجموع عن جعاعات ثم نقل عن آخرين أن يمسح بالامني ظاهر الأذن وبالمسح بين باطنهما على رأس الأصبع في المعاطف ويدخل الخنصر في مسحا به وكلاهما في نكت التثنية يقتضي اختيار هذه الكفة والمراد من الأولى أن مسح رأس مسجته بهما مسحا به وباطن أغلقت ما باطن الأذن ومعاطفها ما قد دفع ما قبل أنها لا تتابع سنة مع العمامتين بما قد بدوا تشكل الزركشي امتناع مسحه ما باطن مسح الأذن وبيل مسح الرأس في الثانية قوله لا يسمع أن السمع في ذلك لا طهره قال والظاهر أن المراد الأكل لأصل السنة فإنه يحصل بذلك وبه يزول الإشكال (ومنها تغلبل أصابع الرجلين) لخبر لقيط السابق وروى البيهقي بأسناده جيد كافي المجموع عن عثمان رضي الله عنه أنه نواضع تغلبل بين أصابع قدميه وقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلفعت فيهما (من) أسفل تخنصر يده اليسرى (بكسر الصاد أشهر من فقه) يبدأ تخنصر الرجل اليمنى ويختم تخنصر الرجل

(٦ - استنى الطالب) - أول - والبارق كسبائي تغاير في مسح الخف (قوله وصرح به في المجموع بقتل الأصحاب) أشار إلى تصحيح قوله تعيد ذلك بالعسر) قال شخنة ومثل نقضا (قوله واستشكل الزركشي) أي كالإذري (قوله ثم قال والظاهر أن المراد الأكل الخ) أشار إلى تصحيح قوله فإنه يحصل بذلك ذكره السجدي فتاويه

(قوله وقال في التحقيق انه المختار) أي وشرح التنبه (قوله قال لا زكشي ويشي أي في عدم كراهتها الخ) قال شمسنا طاهر كلامهم بحالفة قوله كماله عليهم السابق أشار إلى تعصمه (قوله واستثنى السرخسي الخ) أشار إلى تعصمه (قوله ومنها ترك التنشف) ينصب التنشف في طهارته واحدة لا خلاف وهي غسل (er) البت (قوله أيضا ومنها ترك التنشف) أخذ المانع في قوله ومنها ترك الغاء وس

والتعبير به هو المتعصب وأما التنبه بمعنى الشرب فلا ينافي مع رهنه الابتوع تكلف بعبادته شمسنا أبو جده الله السابق من قوله قال في المجموع أشار إلى تعصمه (قوله قال لا زكشي بل يشارك) أشار إلى تعصمه قال شمسنا بل قد يصل للجواب (قوله وهذا ما رجع في الروضة المجموع) أي ونكت التنبه ح (قوله وحزم في التهاج كماله بان تركه سنة) أشار إلى تعصمه (قوله قال في المهمات وبه الفتوى وقال الأذري انه الاصح مذهبه وبه حزم خلاف من الاحباب لأنه لا صلى الله عليه وسلم يفعل في وضوءه وفعله في غسله قليلا لسان الجوارز واستثنى بعضهم نفوذ البدن مع الرأس والاذن وقال انه مستحب ونسبه لنقل بل الظاهر ان المستحب ارساله محالا نفذهما (قوله فتدفعه ابن كبن من نص الشافعي وادعى التورقي في تعصمه أنه لا صلى الله الشافعي فيها شمسنا أي السن المتقدمة على غسل الوجه) أي قولها قال الرازي التزوية

(اليسري) هذا ما ذكره الاكثر ونوعه الاصل والافق في المجموع فكيف فيه ثلاثة أوجه أحدها هذا والثاني يختصر اليد اليمنى والثالث ما قاله الامام انهم ساء ثم قال وهو الراي المختار وقال في التحقيق انه المختار (واصل الماء) إلى ما بينها (واجب) اذا كانت مائعة لا يصل الماء اليه الا بقليل أو نحوه ولو كانت ملقحة بمنزلة فتقوى وكان الأولى تأخير هذا عن قوله (وتدب تقليل أصابع الدين بالثبوت) بينهما الخبر لقطب (ومنها ترك الاستعانة في صب الماء عليه) لأنه لا أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ولا ثم أرفقوا تكبير لا يليق بالتعبد فهي خلاف الأولى حيث لا عذر وانما لم تذكره لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم صب عليه مائه في عدة الدواع والغيرة في غزوة تبوك (لا ترك) الاستعانة في (أحضاره) أي الماء فليس بسنة فلا تكون هي خلاف الأولى لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم كبره ما ذكر من الاستعانة (في غسل العضو لا عذر) لأنها أرفق من الأولى بالتعبد فان كان بعد لم تذكره بل قد تحجب ولو بآخرة المثل كما يراه قول الزكشي ويشي أي في عدم كراهتها ان يكون المدين أهلا للعبادة ليخرج الكافر ونحوه وتعييرهم بملقا الاستعانة القضي طلبها بدليل انه لو حلف لاستخدمه نفسه ما كان يحث جري على الغالب والافطاهر انه لا فرق بين طهارته عليه كماله عليهم السابق (وضع) هذا المتروكي (الماء عن يمينه) ان كان يفرق منه وعن يساره ان كان يصب منه على يده كما سبق لأن ذلك ممكن فيما قال في المجموع وادعنى السرخسي ما اذا فرغ من غسل وجهه ويديه فجعل الا ان يمينه ويصلي على يساره حتى يفرغ من وضوءه لان السقي غسل البدن بصب الماء على كفة فغسلها ثم يغسل ساعده ثم فرقة قال ولم يذكر الجواب وهذا القول (وقف المعين) (ه) (اصب على يساره) لأنه أعم وأمكن وأحسن أدبا وقوله ونضع الى آخر من زيادته وصرح به في المجموع على الوجه المذكور (د) منها (ترك التنشف) من بل ماء الوضوء نجس الصحيحين عن سمرة قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله عند بل فردد وجعل ينفذ الماء به ولأنه أرفق بعبادته فكان تركه أولى واختار في شرح مسلم انه يصح تركه ففعله سواء هذا اذا لم ينجس الخ لوقف بردا والنصاق بحاسة ونحوه والا فلا ينس تركه قاله في المجموع قال الأذري بل بدأ كمنه اذا خرج عن الوضوء في محل النجاسة عند هبوب الريح وكذا لو أله شدة ود الماء أو المرض أو الجرح أو كان يتيم أو أرنحوها قال في المجموع قال الماوردي فان كان مع من يحمل الثوب الذي ينتشف به وقف عن يمينه انتهى وقيل من رضى المعين ان يقف عن يساره قال في التمهات واذ انتشف قال لا يكون بذله وطرفه وبه ونحوهما (وأما النفخ للماء فباح) تركه ففعله سواء لاسرعه وكما قاله الرازي لأنه لم يثبت في النهي شيء وثبت انه صلى الله عليه وسلم فعله كما رواه ابن ماجه وراى أنتم ثلاثة ضوايديكم فانهم ساءوا عن السلطان فتعصم وهذا ما رجع في الروضة والمجموع وحزم في التهاج كماله بان تركه سنة رجع في التحقيق لأنه كالتبري من العبادة وقال في شرحي لم ولو سبما انه الاظهر قال في المهمات وبه الفتوى ففعله ابن كبن عن نص الشافعي (ومنها سائر بات آخر) وهي (ان يقول بعد التسمية) وهي أول السن غيب التنية (الحديثة الذي جعل الماء مهورا) لحاشيته المقام ولكنه جعل في الاذ كارهة من جعله دعاء الاضاعة الذي لا أصل له (واستصحاب النية) في جميع الاعمال ذكره كماله ولا ولا يجوز له عنها حقيقة فلما استصحابها كماله لا ياتي ببيان انها فواجب كماله (والتلفظ بها) ابعاد الالفاظ والقول والفرج من خلافه من أوجب (سرا) من زيادته (وتدعى جامع أول السن) عند غسل الكفين (التعقل) أي السن

انتهى وفيما يقتضي أنه انما يحصل ثواب اذا تعرض في نية اهل اوق معناه ما يشمل فرض الوضوء ونفله كنية الوضوء المتقدمة أو الطهارة أما التورق في رفع الحدث أو استباحة الصلاة لا غير في حصول ثواب السن فنظر لان نيتهم تسهلها ولا تزال السن المتأخرة لانها باعتبارها الرخصة طاهرة على العمل بها فلا بد ان يكون في عبارة الرازي إشارة الى ما ذكرته واقطعوا من تقدمت عليه نظرا ان استصحابها الى ابتداء غسل الوجه مع الوضوء وثواب السن المتوالية قوله

المقدمة على غسل الوجه أي تلويم أي تقيي مع التسعة عند غسل الكفين كما صرح به ابن الفرعاج بان
 بقرهم ما عند أول غسلهما كما يقرهم بأكبره الارحام فاندفع ما قبل ان يفرغهم استعمل لانه ليس التلطف
 بالان يتولا بعقل التلطف معه بالسيعة ومن صرح بأنه ينوي عند غسل الكفين الشئ أو واحد أو القاضى
 أو الطيب وابن الصاغ فأراد بتقديم التسعة عليه فتدفعه على الفراغ فهو بذلك علم محل التسعة التسعة
 لكن الغزالي في الاحياء جعل محلها بعد غسل الكفين وجعل كالماء وردى والفقهاء محل السواك قبل
 التسعة نعل قوله يلزم خاتمة عنها وتحتاج الثلاثة الى نية أخرى والا يلزم خلطها عن النية وجعله ان
 الصلاح وابن القيم في عهده بعد غسل الكفين وكلام الامام وغيره على السبوع عليه بنيت كلالى أولا
 وخالف ابن القيم في نية فقال بمحله قبل التسعة أو معها أما اذا ترك التسعة أولا فلا يثبت على ما قبلها
 بخلاف ما يرى من المتعارف ونحوه وان الصوم خصه واحدة فأذا صم بعضها صم كلها بخلاف الوضوء ولا نه
 لا ارتباط له مع الوضوء بسببه بخلاف مساك شربة النهار (وتعذر الغشون) أى كسار الحلق احتياطا
 (وكذا المني) بالهمز تركه وهو طرف العين الذى يلى الانف يتبعه (بالسبابة) الايمن باليمنى
 واليسر باليسرى وشبهه اللعاط وهو الطرف الاخر ويحمل من غسلها ما اذا لم يكن فيها رص يمنع وصول
 الماء الى محله ولا يفتسلها وما يجب ذكره في الجموع (لا غسل بالطن العين) فلا يجب ولا يسن المسافه
 من الضرر ولا نه لم ينقل عن النبي عليه وسلم (ومنها امر الابد على الاعضاء) بعد اغاضة الماء عليها
 استظهارا واخر وجان خلاف من أوجبوا كرمه في رفعه ثم ان ما بعده ما عطف على المنى قبلها (وتحريم
 الخاتم) الا اذا لم يصل الماء الى تحتها الا به فيجب (والبداءة باعلى وجهه) لانه أشرف المكنونه يحمل
 السجود (وإطراف أصابعه) انصب على نفسه (فان صب عليه في الرق والكعب) تبع كالأصا في
 هذا الصبرى والماء وردى والاكثر من على البداءة بالأصابع مطلقا كما أنه في الجموع واختاره وحى
 عليه التحقيق قال في المهمات والعروة عليه قال في الجموع فيجوز الماء على يدو يدركه الاخرى عليها
 يجزى بالاعمال الى مرفقه ويجزى به على رجليه ويدركه عليها بجزى بالاعمال الى كعبه ولا يكتفى بجزى به
 بطبعه (د) ان (لا ينقص) الماء فلا يصر فيه وهو مكرره كما علم من كراهة ان ياد على الثلاث به صرح
 في الجموع (د) ان (لا ينقص) الماء (في الوضوء عن مدا الغسل عن صاع) تخبر من انه صلى الله عليه
 وسلم كان يغسل بالصابع ويتوضأ بالماء يمسح الكلام عليها في باب الغسل فانه ذكرهما ثم أيضا
 مع زيادة ذكر كرمه الصاع ههنا من زيادة والمناسبت تركه لانه ليس من سنن الوضوء (د) ان (يستقبل)
 القبلة في وضوءه لانها أشرف الجهات وهذا من زيادة (د) ان (لا يلطم) بكسر الطاء وجهه بالماء ولا
 يشكك في انشائه في غير حاجة (د) ان (يتوضأ في موضع) فلا يتوضأ في موضع يرجع اليه شاش الماء
 (د) ان (يقول بعد) أى الوضوء وهو يستقبل القبلة (أشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهدان
 محمد عبده ورسوله) تخبر من قضاة قال أشهدان لا اله الا الله الى آخره فحقت له أبواب الجنة الثمانية
 يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم
 (سبحانك اللهم وبحمدك أشهدان لا اله الا انت أستغفرك وأتوب اليك) لخبر الحاكم وصححه من قضاة
 قال سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة والطابع ينفخ
 الباء وكسر الحاء ومن لم يكسر لم يتطرق اليه ابطاله وسن ان يقول معه وصلى الله على محمد وعلى آل
 محمد وكفى بالجموع (ودعاء الاعضاء) وهو ان يقول عند غسل الكفين اللهم احفظ يدى من
 معاصك كما هو عند المغضضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعذر الاستغاث اللهم أرحمني وأرحمة
 الجنة عند غسل الوجه اللهم بفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليدين اللهم
 اعطني كفاي يميني وراحتي حسبا يا يسرى وعند غسل اليدين اليسرى اللهم لا تغفل عني كفاي يميني ولا من وراء
 نظري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين

قوله كما صرح به ابن الفرعاج
 الخ قال في الجموع في باب
 الغسل ويستحب أن يتدبى
 بالنية مع التسعة (قوله
 كالماء وردى) والفقهاء
 والعمراني (قوله وتشاف
 ابن النقيب الخ) وقال
 الأذرى انه المنقول واليه
 يشير الحديث والنص
 قوله فقال بمحله قبل
 التسعة أشار الى تصحيحه
 (قوله الايمن باليمنى واليسر
 باليسرى) لانه قد جمع
 فيها كل أو موصى فزول
 بذلك ويصل الماء اليهما
 (قوله قال في الجموع) أشار
 الى تصحيحه (قوله كما أنه
 في الجموع) أى فى الكلام
 على غسل الرجلين وقال انه
 المختار ونص عليه فى الام
 وذكر نحوه فى تنقيحه قال
 انه الصواب ش وقال فى
 شرح التبيين المسمى بالتحفة
 انه الصواب ش (قوله وهو
 مستقبل القبلة) رافعا يديه
 الى السماء (قوله وهو ان
 يقول عند غسل الكفين
 الخ) قال البلطقى الظاهر
 من الحديث الذى ساه فيها
 ومن كلام من أخذ به ان
 هذا القول إنما هو عند
 أول مررتي أو مررتي

(قوله لكن نقض بالاذان) هو منوع اذا اذان قرينة لاهادته والعبادة اخص لان امانته به بشرط التمتع بمعرفة العبود والقرينة مانعة به بشرط معرفة القرينة بالية فالتفرقة في العبادة في القرينة التي لا تحتاج الى نية كالتمتع والاذان والوقت فلا نقض (قوله والمعروف انه خلاف السنة على الصحيح) خلاف السنة (٤٤) قد يكون مكرره وهو مرادهم هنا قد قيل انه يبطل الوضوء وقيل انه لا يجب تجديد

النية ويحرم في خلافه
تفرق بين النية (قوله فيجب قلع وسخ نظير الخ) خرج به الوسخ الذي ينشأ من يده وهو العرق الذي يتعدى فانه لا يضر كذا كره البغوي وقال الاستنوي انه مخبر (قوله وشقوق تمنع وصول الماء) كان يحصل بالشق شحما او غيره فبطل الجو ينفى في تصرفه بما اذا لم يصل الى اللحم فان وصل اليه لم يلزم ازالته ما عليه اذا لا يلزم غسله لم يجرى له احس شيئا في يده مثل الشوكولم يره اقصه وخصه عني عنه ويكنى اجزاء الماء عاصي في الوضوء وانسل ولا يجب ازالة الجلد الذي هو فيه (قوله ولو شق في طهارة عضو بعد تمام الوضوء لم يؤثر) مثله دلو شق بعد الفراغ من غسل التماس معن الثوب او البدن هل استوعبه او استجره وصل وشق هل استعمل جرمين او ثلاثة وعلم من تصور المسئلة بغسل الاعضاء انه لو كان المشكوك فيه النية اوفى مما قرنته بالواجب اهلا بحسب كفايته من الصلاة (قوله وتبين ان يصل عقب

وهو تركه) يترأ بعد الفاتحة في الاولى وثانم ما اذ لم يأتوا انفسهم الى رحمته في الثانية ومن يعمل سواها وتعلم فقال نفسه الرجحان (قوله في أي وقت كان) أي اذا لم يكن ثم ما هو أهم منه كما هو يخاف فوف الوقت والصلح يخاف فوف الوقت أو قرب الجمة لوانهم ما وكذلك انقضاء التفرقة في دفع جميعها أو بسبب الدفع عنه وغير ذلك مما لم يذكره قال البلخي وتسبب عقب الوضوء لجلد وهل يجري في غسل والتيمم لم أر من تعرض له والقياس الاستحباب (باب الاستنجاء)

يسمعون القول فيبعثون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام (الأصل) أي في الصلاة لا تقدر ويصلي الله عليه وسلم من طريق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل في فضائل الاعمال (فرع التفرق بين الدين) في طهارة الحدث (لا يضر والكثير ولو قلى غسل بلا عذر كالتيان مكرره) فلا يبطل الطهارة لان اتم اعبادته لا يبطله التفرق بين الدين ولا يبطله الكثير كالجمل لكن نقض بالاذان لان اتم اعبادته يجرى وتفرق بين النية فيما على اتمها بخلافه التفرق بين الكثير كالزكاة وقوله كالتيان مثال للعدو وقوله من يذابه مكرره وغير معروف والمعروف انه خلاف السنة على الصحيح (لا وفي نسخة ولا) (وجب) التفرق بين الكثير (تجديد النية) عنده زوم الان حكمه بان (وهو) أي التفرق بين الكثير (ما) أي تفرق بين (بحسب الغسل) آخر (فيه) أي في زمنه (حال الاعتدال) أي اعتدال الهواء والزمان وانزاج فإذا غسل ثلاثا لا تافاه مرة بالآخره قال في الكفاية ويقدر المدسوح مغسولا ريب أي في التيمم ان جواز التفرق بين الكثير بحمله في وضوء الرقعة

• (فصل) وفي نسخة فرغ (من) لا كعبه ولا صرقة في قدر قدره من العضو (ويشترط حرمان الماء على العضو) في غسله فلا يكتفى ان يسه الماء بالحرمان لانه لا يسمى غسلا (فيجب قلع وسخ ظفر وشقوق بينه) وصول الماء (د) قلع (دهن جامد كالشمع لا) قلع دهن (جار) أي مانع (ولا) قلع (لون حذاء دولتك) في طهارة (عضو بعد تمام الوضوء لم يؤثر) كظفره في الصلاة بخلاف ما لو شق في اثنائه وبما قاله قطع الشح أو ساعد فانه يودي الى المحلول في الصلاة لا يبطله مذكرك في طهارة في حال شق في حدته وتبيل يؤثر لان الطاهر براد لغيره بخلاف الصلاة والشك في حدته يوجب في عين الطاهر في غير هذا ويجب بان التمرع كثير ما يقيم الظن القوي مقام اليقين فلا يؤثف فيه الشك (د) يرتفع حدث العضو بغسله فلا توقف على فراغ الاعضاء (د) ان توضع (ان يصلح عقب وضوءه تركه) في أي وقت كان لغرضه من عثمان رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضع فالتيمم وضوءه هذا ثم صلى ركعة في الصلاة فم حاشته غفر له ما تقدم من ذنبه • (فرع) من يذابه أخذ من المجموع وغيره لو (على فرضين وضوءين) عن حديثين أو كل الثاني مجددا ود (نسي المسح) للرأس (في أحدهما) أي وأشك (عليه الحال) (مسح) رأسه (د) حل (رجليه) نقعا بناء على جواز تفرق بين الوضوء (وأعادهما) أي الفرغ بينهما لان احدهما باطله وقد جهله فهو كن نسي صلاته من ثلاثين (ولو نوى أحدث وصلى) فربضة (ثم نسي) الوضوء والصلاة (فتوضأ أو أعاد) ما (ثم علم انه ترك المسح في جود وضوءه) ويحدث في إحدى صلاتيه (وجعل محلها) (أعاد الصلاة) لاحتمال ترك المسح من الوضوء الاول والصلاة من الصلاة الثانية (لا الوضوء أصح) بكل تقدير وكذا المسح في هذه التي قبلها مثال بقية الفرغ كذلك (ولا يصح وضوء من خفي) عليه (موضع الخفا من يده انه لم يكن بفعله) واحدة للحدث والحدث لاحتمال انه ال

النجاسة بمعمل وضوءه فان اكتفى بها وهو الأصح مع وضوءه

• (باب الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة)

هو مأخوذ من نخوت الشجرة وتواضعها اذا قطعها كأنه غلب الذي عنه وقيل من النخوة وهي ما ترتفع من الارض لانه يستترع الناس من أهوه والاستطابة والاستنجاء بمعنى ازالة الخارج من الفرج عنه لكن الثالث تنجس بالجرب مأخوذ من الجارب وهي الحصى الصارة والاذان بعان الماء والجرب وقد بدأ بالآداب

وهو تركه (ين) يترأ بعد الفاتحة في الاولى وثانم ما اذ لم يأتوا انفسهم الى رحمته في الثانية ومن يعمل سواها وتعلم نفسه الرجحان (قوله في أي وقت كان) أي اذا لم يكن ثم ما هو أهم منه كما هو يخاف فوف الوقت والصلح يخاف فوف الوقت أو قرب الجمة لوانهم ما وكذلك انقضاء التفرقة في دفع جميعها أو بسبب الدفع عنه وغير ذلك مما لم يذكره قال البلخي وتسبب عقب الوضوء لجلد وهل يجري في غسل والتيمم لم أر من تعرض له والقياس الاستحباب (باب الاستنجاء)

من انقضت والحيات شتتقدم الرجل اليسرى في المشي واليمنى في الخروج وتقطعة الرأس وليس الحذاء وترك ذكرا لله وترك التكامل
داخل الحذاء ولو لاخذ شئ لم يخصه بقاضى الحاجة قال بالاول الفقيه محمد بن الحسن قال شتتأخره الواجب بالثاني الفقيه عبد الله بن
نعمان النعماني (قوله أى تركه) يكفى قوله تعالى أتلتأ تأتفتبها ش (قوله أى تركه ذلك) كأيصره في الرضعة شمل كلامه جواز قراءة
القرآن حال قضاء الحاجة وهو كذلك خلافا (٤٦) لأن كنهه ثم شكره كسائر أنواع السلام يخلص به في المجموع في باب ما يجب الغسل ولو

يكن مباشر به المراد ذكره النووي في شتتجمل مباشر بذلك إذا قدمه (حتى) حمل ما كتب من
ذلك (في درهم) أو نحوه لاجل زونه والتجمل ونحوهما كما أفهمه كلامه والصريح بتركه هل اسم الذي
من ذكرا لله وتعبير به من تعبيرا لاصل رسوله صلى الله عليه وسلم (فان نسي) ذلك أى تركه ولو عدا
حتى فقد لقضاه حاجته (ضم كفه عليه) أو وضعه في عمامته أو غيرها (ولا ينكس) بذكر ولا غيره أى بكرة
ذلك كأيصره به في الرضعة لغير ما يخرج الرجلان بضر بان الغائط كاشف عن عورهما يتعدان فان الله
يحت على ذلك والى ما دللنا كره محمول وروايت ان يتعدان فان الله يحت على ذلك ومعنى بضر بان الغائط
بأنه وانقضت البعض وقيل أشده وانقضت وان كان على المجموع بعض موجبانه شكر وهو بذكره
الرواية الثانية (الاضرو) كان رأى أعين يقع في ثرا وحبة أو غيرها تعقد حجابا من ثرا ملا بذكره
التكامل بل يجب (كالجامع) بكره التكامل الاضرو (فان علس) بفتح الطاء عذفا الحاجة
أو الجامع (حد) الله (بقوله) ولا يصر لسانه (ولا ينظر) بل الحاجة (الى الفرج و) لالى
(الخارج) منه (د) لالى (السما ولا يعيت بيده) ولا يلفظ بمناوشة (وبكره استقبال
القمرين) الشمس والقمر (وبيت المقدس واستدباره) أى الثلاثة (بيولوغا) في الصعاء
والبنان أكراما لها والوارى قوله وغائط بمعنى أو توسر به في الكراهة بين استقبال القمرين
واستدباره ما هو ما اقتضاه كلام الرافعي بل صرح به في تدبيره وفاقه النووي في شتتصره غير أنه صرح في
أكثر كتبه بوجبه المصنف في شرح الارشاد ونقله هو في أصل الرضعة عن الجمهور من أن الكراهة
مخصصة بالاستقبال فقال في المجموع وهو الصحيح المشهور وبه فاع الجهور وقال في نكتته المذهب وقول
الجهور والصراب وكذا اعتمد على ما في الرضعة نقلا عن الرافعي بناء على ما فهمه عنه والرافعي يرى منه يكمل
بما مر به في ذلك الاسوي ثم قال وقد نقل عن الجمهور في كتبه البسوط أنه لا يكره الاستقبال أيضا فقال في
شرح الواسطية كراهة في الاكثرون تركه فاختاروا بحثي في شرح المذهب نحو في التحقيق أنه لا أصل
للكراهة فتدل على أن ما نقله في الرضعة عن الجمهور راس موقفا لما قاله الرافعي وانما هو من فهمه فالصراب
عدم اجتنام ما على خلاف ما في الرضعة أو كراهة (د) بكره (طول) بمعنى الحالة (سكن)
في الحمل لما روي عن لقمان أنه يورث وجهي الكبد وتعبير المصنف بالمسك أول من تعبير الرضعة بقوله
(أما استقبال القبلة واستدباره باحاطة قريب) مرتفع ثلثي ذراع فكثر بان لا يكون ثم حائل أو يكون
لكنه بعيد بان يكون أكثر من ثلاثة أذرع أو قريب لكنه دون ثلثي ذراع (أو بانيان يمكن تسقيفه)
بان لا يكون بانيان أو يكون لكن لا يمكن تسقيفه (خارجا ومع) أى ومع حائل قريب مرتفع ثلثي
ذراع أو بانيان يمكن تسقيفه (خلاف الأولى) قال صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الغائط فلا تسبقوا القبلة
ولا تستدبروها ببول وغائط ولكن شرفوا أو غروروا والاشجان ورواياتنا على الله عليه وسلم
فرض حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وقال ابن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم ان
تسقبل القبلة ببول فترأى به قبل ان يقض بعام يستقبلها ورا التردى وحده فعملوا الخير الاول المقيد
للعمرة على الفضاء لمهولة اجتناب المحاذات في مختلف البناء فيكون ذنبه ذلك كفاعله صلى الله عليه وسلم
بانيان الجوزان كان الاول لنا تركه وقد أتانا ابن عمر واحتمل مستقبل القبلة ثم جاس ببول إليها فقبله

تختم في سرابها باسم
الله تعالى وأواسم الرسول
سوره في الانقياد تتو بها
عن تعبته قاله الغزالي
بحسن الشريعة في كلامه
اعماله بغيره وهو ظاهر
ان أقصى ذلك الى تعبته
(قوله بضر بان الغائط) قال
أهل القبة وقال ضربت
الارض اذا أتيت الحلاء
وضربت في الارض اذا
سافرت ش (قوله ولا ي
الخارج من) وأن لا يصر
على الخارج من د (قوله
وبكره استقبال القمرين)
ذكر صاحب المذاكر عن
الفقيه اسمعيل الحضري
انه قال لعل استقبال القمر
لا يكره الا في وقت سئلته
وهو الليل أما النهار فلا
قال فان قيل بذكره بكل حال
لان في ذاته ملكا فيكره
استقباله قلنا لو قلنا في
هذا لكره أن يستقبل
زوجه فان معها الحفلة
(قوله واستدباره) في
بعض النسخ واستدباره
أى بيت المقدس (قوله
من ان الكراهة مخصصة
بالاستقبال) قال شيخنا هو
الاصح (قوله أما استقبال
القبلة واستدباره) هل

المراد عن القبلة أو جهتها أم احتمال ان بعض الناس من يؤيد الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولكن شرفوا أو غروروا فس
قوله مرتفع ثلثي ذراع لأنه بفسرته الى وضع قدميه (تسبي) اذا أراد قضاء الحاجة في الصعاء ولم يعرف عن القبلة فالتجته به بانه
ان يجهد في كل الصلاة ويتدفأ في الكلام ويوجهه لكل مرة في جوارحه قدرته على تسبيته لذلك وفي التقليد عند العجز والتعب عند
التجبر (قوله خلاف الباق) فجوز في ذلك المراد بالبيان كقوله الفقيه الخوارزمي ما عطف أو ما يمكن تسقيفه

قوله ذكره مع جوابه في شرح البهجة) قال في المجموع كذا اعتمد الاصحاب هذا التعليل وهو ضعيف فانه لو فعدت بامان خاطئا واستقبله ورواه فضاه واسع مناصره بالامام والبعوى وغيرهما قال ولو مع هذا التعليل لحرم هذا الاستدبار والقضاء الذي في المألى والتعليل الصحيح ما تقدمه القاضي والبعوى والرواية وغيرها من جهة القبلة معقامة نصبت في القضاء وروى عن صفاء البناء لا معقولة في القول في تحريم ذلك ابن الصلاح وهو ممنوع لان ما قلناه من جواز الاستقبال في ذلك ان كان مع ستره فسد والتعليل صحيح اوسع كشفه فلم يؤمن صريحه بالامام والبعوى ليصرح به وان كان هو ظاهرا لاختلافهما بل صرح المتوفى والرواية والعمراني (٤٧) بوجوب الستر بحيث لا يفتتح الاستقبال بدونه والذي اعتمد القاضي والبعوى هو ما تقدمه من قول الاصحاب لا ما تقدمه من قوله عنهم ما روى والرواية في ما تقدمه التعليلين ما لا الثاني فقط وكذا القاضي أبو الطيب وغيره هذا ولكن الوجه

أليس قد نفي الله عن هذا قال في الغائبي عنه في القضاء اذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس رواه الحارثي رحمه الله على شرط البخاري ولان القضاء لا يخفى غالبا عن مصل أنسى وغيره فقد يرى دوره ان استقباله أو قبله ان استدبرها وفي هذا كلام ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وقول المستغفرين زيارته أو بلائيه ان عكن نفسه أوله مكر مع قوله وأحرقت الف للفقول من انه يعتبر به عدم الحرمه قرب السائر وان كان بينه عكن نفسه الا ان يكون بناء مهيا لذلك بخلاف نظيره في الستر عن العيون لا يعتبر عدم الكراهة ذلك قبل اذا كان بينه عكن نفسه والموقع له في ذلك توجهه اتحاد المستلئين في اعتبار ذلك وعدم اعتباره فعلى المقول لو كان بينه وبين حائط هذا البناء أكثر من ثلاثة أذرع كفي في الستر عن العيون كما سأل في الستر عن القبلة الا ان ينشئ عليه القبول ولو هبت الريح من عين القبلة وتجاها لها جاز استقباله واستدبارها قاله القفال في فتاويه فلو تعرض الاستقبال والاستدبار فالتا هو رعية الاستقبال كما راعى القفل في الستر واذ لم يعر ما قبل بكرهان وبه حرم الرافعي في مذهبه وقوله في المجموع عن المتوفى ثم قال ولم يتعرض للجمهور والكراهة واختار عدمها لكن الافضل ترك ذلك اذا أمكن بالاستسقاء (ولا يكره) شيء من استقبالها واستدبارها (حال الاستسقاء والجماع وانما خرج الريح) اذ انتهى عن استقبالها واستدبارها مع محالة البول والغائط وذلك مستوفى في الثلاثة والاولى والاخرى من زيادته وصرح به في المجموع وغيره (ويكره) قضاء الحاجة (في طريق) تخير من اتقوا اللعائين فالواو والاعان قال الذي يخفى في طريق الناس أو في ظلمهم ولغيره في ادب اسناد جدد اتقوا الملاعن الثلاثة العرازي في الموارد وقارعة الطربق والظلال والملاعن مواضع اللعن والموارد طرق الماء والخفى النقوط وكذا العرازي وهو بكسر الباء على الخفاء وقبس بالغائبي البول وصرح في المذهب وغيره بكراهة ذلك في المواضع الثلاثة في المجموع ظاهر كلام الاصحاب كراهته وبني حرمته لا لاختار المحصنة ولا لاداء المأين ونقل الأصل في الشهادات عن صاحب السعدان الخقوط في العاريق حرام وأقره وفي معنى العاريق قبلة الملاعن وقارعة الطربق أعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه (وفي) ستم وهو المغسل مأخوذ من الجحم وهو الماء الحار لانه صلى الله عليه وسلم لم يمسس يده في موضع من موضع الا ان يغسل يده في الماء (وقال لا يبول أحدكم في شيء من ثيابه الا يغسله) فان عامة الوسواس منه واهما أو دوا وغيره باستدراج لادول وحسن الثاني ومحل ذلك اذ لم يكن ثم منفذ ينفذه البول والماء (و) في (محدث) لانه انتهى عن الخفى في ظلمهم كما هو الحال في بظلمهم أي صيف موضع اجتماعهم في الشمس شاة وشاهما قوله محدث (وعنده) يحترم احترامه قال الاذري ويجب ان يحرم عند قبور الانبياء وشهداء الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال والظاهر تحريمه بين القبور المتكبرين في الاختلاط بترتبا باجزاء الملت (وتحت شجر يثمر) ولو ساءوا في غير وقت الفرة صياها عن التلويث عند الوقوع فتعاقها النفس ولم يحرمه لان الشخص غير متيقن قال في الشرح الصغير ويمكن أن يقال انتهى في البول اكدته في الغائط لان لون الغائط يظهر فظاهر الثمة وانه يحترز عن البول فيصيف وقد يخفى والنصر يحرمه كراهة قضائه في المحدث وتحت الشجر الثمر وحبك المستحسن من ظلم) تسببا لان لعن الناس لهما كثيرا عذرة نسب الما صفة لما يغتوا المعنى احدث واسبب اللعن المذكور (قوله وصرح في المذهب وغيره بكراهة ذلك) أشار الى تصحيحه (قوله وفي المجموع ظاهر كلام الاصحاب كراهة الخ) فيمكنه على التنبه انه لا فرق في هذا بين البول والغائط (قوله ومحدث الناس) لا امكنتكس قائما أو حالاً من الاخيلة (قوله قال الاذري ويجب ان يحرم الخ) أشار الى تصحيحه (قوله قال والظاهر تحريمه) أشار الى تصحيحه (قوله والبول فيصيف وقد يخفى) فيه نظر بل الغائط أشد لان البول يظهر بالماء ويصفاه الشمس والريح على ول بخلاف الغائط فانه لا يظهر مكانه الا بالنقل ولا يظهر بسبب الماء عليه

بدونه والذي اعتمد القاضي والبعوى هو ما تقدمه من قول الاصحاب لا ما تقدمه من قوله عنهم ما روى والرواية في ما تقدمه التعليلين ما لا الثاني فقط وكذا القاضي أبو الطيب وغيره هذا ولكن الوجه

قوله ذكره مع جوابه في شرح البهجة) قال في المجموع كذا اعتمد الاصحاب هذا التعليل وهو ضعيف فانه لو فعدت بامان خاطئا واستقبله ورواه فضاه واسع مناصره بالامام والبعوى وغيرهما قال ولو مع هذا التعليل لحرم هذا الاستدبار والقضاء الذي في المألى والتعليل الصحيح ما تقدمه القاضي والبعوى والرواية وغيرها من جهة القبلة معقامة نصبت في القضاء وروى عن صفاء البناء لا معقولة في القول في تحريم ذلك ابن الصلاح وهو ممنوع لان ما قلناه من جواز الاستقبال في ذلك ان كان مع ستره فسد والتعليل صحيح اوسع كشفه فلم يؤمن صريحه بالامام والبعوى ليصرح به وان كان هو ظاهرا لاختلافهما بل صرح المتوفى والرواية والعمراني (٤٧) بوجوب الستر بحيث لا يفتتح الاستقبال بدونه والذي اعتمد القاضي والبعوى هو ما تقدمه من قول الاصحاب لا ما تقدمه من قوله عنهم ما روى والرواية في ما تقدمه التعليلين ما لا الثاني فقط وكذا القاضي أبو الطيب وغيره هذا ولكن الوجه

(قوله ثم قال ينفى أن يحرق في القتل مالماتاً) لا خلاف وتبعه جمع من المخالفين وهو محمد بن عبد الله بن الحسن الشافعي وموافوا لأصحابه والزمال مدفوع لأن كان ظاهره بلغة تلتزم وهو كالاتجاه بالمرقوم يقل أحد بقوله وهذا واضح قال في المهمات والذي يفهمه وتعين القوي به أنه أن كان في الوقت لم يكن هناك غيره ولم يكن متطهره لغيره لانه بمنزلة الصواب وان لم يكن كذلك فظاهر أن لم يكن له أن كان في غير ونحوه لغيره أيضاً لانه فمات لا تعلق غيره نعم أن كان هناك ما يبلغه من غير نفسه نظر واتجهه القوم لم يلبس به من تكافؤ العبد ذلك ولا خصال تألف ما يكمل به وان كان له وأمكن التكميل كره والافاضل في عين الوقت وخلافه (قوله أما الجارية الكبيرة فلا يكرهه) قال في شرح مسلم لا يصرم بالبول في الجارية الكبيرة والأولى اجتنابه وان كان فلا فلا جاعة بكرة الخواصر وعوان كان إلا أن كذا كبراً قال لأصحابه إن مكروهه والصواب الخواصر بالبول فيه (٤٨) لأنه يحد من مختلف ماله في دفعه ما يتعداه (قوله وقال في كتابة بكرة بالبول الح)

وادته (وفي ما رواه) ولو كثيرا فغيره لم يأت له على غيره، ولم يأت في بيان الماء الساكن كدوا الكراهة
 في التلبيح أشد لمصرح به الأصل لتجديد موقوف سابقا لكانه في المجموع عن جماعة ثم قال: وبنينا أن يحرم
 في التلبيح ما عدا الأتلافه وأوجب بإمكان طهره بالكثرة أم الحجازي الكثير فلا يكره فيه ذلك الساكن الأولى
 استحبابه وقال في الكفاية يكره بالأسل لأن الماء بالليل ما يرى الجن (وكذا يكره) فضاؤه (قوله) أي
 الماء الذي يكره ذلك فيه عدم التمسك عن البول في الوارد ودونه وجار الماء هاتين زياته (د) فضاؤه
 (بالليل أشد) كراهة لمرأى (و) يحرم تنقيته أي الماء بان يثقل (ولو انقلع من شجر)
 فيه هذا من زياته وهو لا يصح ما عداه لأن الكراهة مع أن مخالف للفقول وانما هو بحث لأصله
 كإنه ما عدا ما عدا من حيث المعنى (و) يحرم زواحه أي في ما غير زيارات ويحرم أضاؤه ما عدا
 أو ما عدا ذلك وقد ذكر الثاني في الأشكال أيضا وفي ما غير زيارات ويحرم أضاؤه ما عدا
 الاستحبابه لم يمتدح كعلم (و) روى (د) نداء (للقود) قضاء الحاجة (قوله) عن عورته (شأنيا)
 نعم أن في تنجس ثوبه رفع قدر حاجته ذكر في المجموع (وبسببه) نداء (كذلك) أي شأنيا
 شأنيا (إن) الأولى قول الروضة فإذا (قام قبل انتصابه) ويجوز رفعه من أن لتسكن صدره
 (ويقول) نداء (عند) إرادة (الدخول) لذلك (باسم الله) وروايت السكون في صحاحه (الاهم) أي
 أعوذ بك من الخبث والخبائث) لا يتابع رواه الشنخا وفارق تأخير التعوذ عن الدخول حاله تعوذ القراءات
 حيث فذعه وعلما به أن ثم لقراءات القرآن والدخول من دفعه علم على مخالفته قال الأذري فأتى نسي تعوذ
 بقلبه يحكم العاطس والخبث يضر الخاء مع ضم الباء وما سكن جمع خبيث والخبائث جمع خبيث وفيه إيراد
 بذلك ذكران الشياطين وأسمائهم والاستاذة فيهم في البناء المعد لقضاء الحاجة لأنه ما أوهم وفي غيره أنه
 يصير ما يراه يخرج من الخرج (د) يقول نداء (عند الخروج) أي عقبه (غير أنك الحمد الذي أذهب
 عن الذي دعاك في) لا يتابع رواه النسائي وأقصر القاضي والبخاري عن غير أنك لا يتابع واما بن حبان
 وغيره وجوه قال الشيخ نصر المقدسي وغيره يكرهون غير النمرتين والجب الطعري ثلاثا في سبب سؤاله
 تركه ذكر الله في ثلاث الخلة أو نحو من تقبيره في شكر نعمته التي أنعمها عليه فاعطاه ثم هضم ثم شمل
 خروجه ثم رأى شكره فامسح بوجهه في قوله هذا نعمتكم قد ذكره بالاستغفار (ولا يولي) أي مكان (صاحب)
 لا يلتفت بالبول وطعرا استزهرا من البول فإن علمه عذاب القبر بمنزله والحمد كد قال في جمع عن شرط
 الشنخا فان لم يجد غيره فده بجهر أو نحو ذلك (د) لا في (تقب) بفتح التاء فصاح من ضمها وهو

انقباض السحيم أو كان غير وضوح في الوقت ولا غيره (قوله ويرحم على قبحهم) والظاهر أن البول الجداره
كالبول عليه انما هي الفضلة (قوله ورفع ذبالا) فهو به شأناً قال ابن الفريز في تفسيره ان العجرج كشف العروق في الخلط
لا يجوز من غير حاجة وقيل ذره من الارض لاحاجة به الى الكشف انتهى ويمتنع قوله لاحاجة به الى الكشف بل حاجته فوق حاجة
الغسل عار باقي الخلط مع امكان الستر وذن الشافعي انه لا يجب الستر وقد قال في المجموع انه لا يجب ترك التكشف الى ان يدون
الارض انما قال هو - عجب (قوله ويرفع ذبالا عند اعادة الدخول) أي اقرب جلاسه بالعرصه (قوله بسم الله) وان قصده التذكير بالقرآن وقال
ابن كعب يرحم حديثه ولا يزيد الرحمن لرحم كائنات الله بهم وصرح به بعضه ما في ابن البرقي (قوله قال الذرعي فان نسي تعوذ قبله)
أشار الى نسيه (قوله فان نسي) أي ترك ولوعده (قوله والمحب الطميرى ثلثا) قال المحب الطميرى يستحب ان يكرر وهذا الذكر
بجملته ثلاثا وهو غريب

(قوله كان يقال انهما ساكن الجن) ولانه قد يكون في موضع فتاوى فؤذه أو يحسمه (قوله ولا في هب ريم) أي موضع هوبم يشبه حال سكوتهم الذي ذهب بعد شروعه في البول فنرد ان عاش عليه فس (قوله ولا يقول فائما) قال الاذرى الظاهر ان شريم اذا علم ان اللوب ولما له أو وجدوا سكن ضاق وقت الصلاة ولم يبق وقتا يحرم التضغ بالخمسة (١٩) عشا وقوله قال الاذرى الخ اشار الى

تصححه (قوله الالعذر) كعله أورد في مكان (قوله) قال النوري ويجوز ان يكون لبسان الجواز قال أبو زرعة وقد بينا بالحكمة في ذلك من عشرة أو جه في شرح أبي داود (قوله) ويحتمل التفصيل بين المانع والجامد) أن الرأى تصححه (قوله ونزل ذكر) بالمشاة (قوله لصفة الخدم ومن عدم الاستئذان البول) لو غلب على ظنه انه لم يستعري لخرج منه شيء وجب الاستبراء للتأخير في حال غفلة عنه فخص وينقض وضوءه وهو لا يشترح به ابن السبزي واقضاء كلامه غير وهو متعين وقول بعض الأصحاب عليه أن يستعري يحمل عليه غ (قوله من يحمل قضاء حاجته الخ) بل يسحب الاستبراء به في محله وقد يجب حدث لامة ولو انتقل لضغ بالجمعة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لهما (قوله كأن كان في الخلطة المتخذة لذلك) وأيس فيها هواء معكوس فان كان كره (فصل) في بيان الاستنجاء (قوله لا على الفور) لأنه

ما لا نزاع له في ما دأود وغيره ما ساند به جمعة عن قتادة عن عبد الله بن سرجس انه صلى الله عليه وسلم لم تنه عن البول في الجمر قالوا قلنا ما يكرهه في اجرة فقال كان يقال انهما ساكن الجن (د) لافي (سرب) يقع السنين والراء ما استماله ربه له الشق الخافاه بالقب والنهي فيه ما للكرهه وقال في المجموع ينبغي تحريم ذلك للنهي الصريح الا ان بعد ذلك فلا تخبرهم ولا كراهة والتصرح بالسرب من زيادة الصنف (د) لافي (مهبر ريم) لما يرمى في البول بكان سلب منه المراجعة المشتركة (ولا) يقول (فائما) طبري الترمذي وغيره ما ساند به دان عائشة قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فائما ادلا فمدقوما كان يقول الا قاعدا (الالعذر) فله ان يقول فائما لا كراهة بل ولا خلاف الا في الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبالب فائما وسبب قوله فائما ما قيل ان العرب كانت تستقي في بواجع الساب فانه كان به أو انه لم يحكم كما يصح للتعذر وأنه لعنه وأيضه أي باطن ركبته قال النوري ويجوز ان يكون لبسان الجواز وظاهر ان الفاظ كالبول فيماد كرا لافي المكان الصاب ومهبر ريم فيحمل انه ليس كذلك ويحتمل التفصيل بين المانع والجامد (وبستعري) ندبا (من البول) عند انقطاعه قبل قيامه ان كان قاعدا للثلاثة طهر عليه وخبر الحاكم السابق ويحصل (بفتح ونثر) لذكر ثلثا (ومشي) وأكره فيها قيل سبعون خطوة وقد ذكر في المتن من زائدة على الرخصة وكيفية التبرع بمسح يد من يد إلى الرأس ذكره وبفتح لمطاف أخرج راي ان كان ولا يكون ذلك بالاجام والمسهلانه يتمكن من مسامان الاطالة بالذكر وأضع المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها قال في المجموع والخزان ذلك يختلف باختلاف الناس والقصدان يظن انه لم يبق بجمري البول شيء يخاف خروجه فممن من يحصل له هذا يدين عصر ومنهم من يحتاج الى تكرار ومنهم من يحتاج الى تنضغ ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر طرفة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا ينبغي لكل أحد ان لا يتنهي الى حد الوسوسة والمجبب الاستبراء لان الظاهر من انقطاع البول عدم وجوده وقال القاضي والبقوي يوجب به وجري عليه النوري في شرح مسلم لعنه الخ الذين من عدم التبرع من البول (وكره) بغير حاجة (حشوا ليل) وهو يخرج البول من الذكر فبان أو غيره (ولا ينقل مستنجح) عن محل قضاء حاجته ثلاثا تنشر النجاسة ولا مستنجح عليه وهو (أمن من وشاش) يحسمه كأن كان في الخلطة المتخذة لذلك بخلاف ما إذا لم يمس منه فانه ينتقل ومن الآداب ما قاله الحب الطبري تفهوا أن لا ياكل ولا يشرب ومنه ان لا يستاك لانه يورث الناس

(فصل) في بيان الاستنجاء (بفتح الاستنجاء) لا على الفور والماء على الاصل في إزالة النجاسة أو بالجر لانه صلى الله عليه وسلم جوزه حيث فصله كل واحد والنجارى وأمر بفعله بقوله فيماد والماء الشافي وجره واستنج ثلاثا أو بجماد وهو غير ما ساند به غيره كما ذهب أحدكم الى الفاظ الحديث (من خارج) يخرج (معداد) فلا يجب من الخارج من غيره كالخارج بالفضد والحلمة وانما يجب ان لا يلبس الماء (ويجزئ الجبر) في الخارج من المعتاد لمسلم (لا من مضغ) آخر (ولو اورد المعتاد) لتدبره بل ينبغي فيه الماء على الاصل (واغما) يجب الاستنجاء اذا كان الخارج (ملوا ولو اورد اكره ومذي) وودي (لا نحو) (ودودو) يعر جائين فلا يجب منه الاستنجاء لفواته موه ومن إزالة النجاسة أو تخففها لكن يسحب الاستنجاء من ذلك خروج من خلاف من أو جبه (ويجزئ الجبر) فيماد ذكر (لا في البول خشي) مشكل وان كان الخارج من أحد قبله لاحتمال زيادته ثم ان لم يكن له آتيا لذكر والاثنى بل آتة لانه واحد منهم ما يخرج منها البول فائما هرفه الاجزاء بالخارج (د) لافي البول (تبيستعنته دخل مدخله

(٧ - (اسم المطالب) - اول) بخلاف التيمم (قوله ويجزئ الجبر) تحمل المعصوب (قوله لا على الفور) لأنه لا ينظر فيه في ذكر ان هل يطبقه فان الاصل في نفس الامر واحد والظاهر الا لا غ (قوله فائما هرفه الاجزاء بالخارج) قال شيخنا هو كذلك اذا ما به حاله فزاد قوله صلى بلا كلام فانه اما ذكر أو أثى وان قلنا بأشكاله في ذاته

(قوله لا تشاؤنه عن عجزه) قال الأفرعي يظهر استثناء المعتمد إذا دخل الاختلاف بخرج البول فحصل الذكر وجهين (قوله ويجزئ الخرف دم حاض الخ) يخرج منه المثل إلى أثر (٥٠) الاستعانة بالخرف أو عيب البول فيبني الحان الاستعانة به بالاستعانة بدم الحاض لكونه

المذكر (لا) تشاره عن غير جه بخلاف فعل تنفتح دعوته فذلك بخلاف البركان البكره تنفتح ذلول البول
الذي ذكره الكفة الراقق (يجزئ) (فهم ساضن) أو نفاها وقبته فمن انقطع مع جازن
عن استعمال الماء فاستفتح بالجرم (تجبر) لسفر مرض أو نحوها فمثل الأصل ولعاده قال الاسوي
وعنه في البركون الثيب كالحكامه والي وغيره من النص وهو جهان من الغفان مثل ذلك ذكره فتنس
بالدم والجر لاصله كقوله فمن يتحقق وصولها اليها انتهى ورد عنه ان الجر لاصله لاسباب الخرقه مثلا
نوم وقامه الاسباب انما تعود في ذلول البول لا تشاره عن غير جه بخلاف دم الحصى فتنس فيه اجزاء
الجر كاللي الكبر والنس من جعل على دم حصى انشرا في ظاهر الفرج كالجو الغالب وهذا هو الاوجه
ولا يجزئ الجر في ذلول الاثف قاله ابن السلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجلبة كالجو الغالب
(و) يجزئ في سراج (منشر) حول الفرج فوق عانة الناس بقدراده بقوله (منشول) بعضه ببعض
ليجاء الخشفة في البول وهي مافوق الخنثان (والصفحة ثين) في القاعا وهما ما ينضم من اللينين
عند القيام لاصح انهما من اكل التمر لاصح جازم وليكن ذلك عانته وهو مما في الطون ومن رفق
طما انشتر بالجرم من نوع ذلول البول والاسنجاء بالماء وان ذلك يستدري به فليط الحسك بالحشفة
الصفحة وتغير بالصفحة في أول من تغير بالاصل باللينين اذا الحكم دارت مع ماله الاع اللينين والمتحفي
للهما ان يتناول الحشفة يقوم قدره ما قاما (فان تقطع) الخراج هذا نص صريح بما فهم قوله متصل
أو ينقل عن (الحل) الذي ضاهه عند الخروج واستقر به وان لم يجاوز فمما ذكر (أو) لم تقطع ولم
تقل لكن (جاء) ذلك أو جرحه من الماء في ذلك حتى في الداخل في الثالثة فخرجوه عانته بالبولي
ثم تقطع فبها في في الداخل المتصل بالجرم والجر ومثله المثل به في الاول وبثني مما ادخف سالي جف
ثم بالناين او وصل بوله الى اصل بوله الاول فكفي فيه الجر صرح به القاضي والقضال قالوا وله
فانط وهو ظاهر فيما اذا كان مائعا وما ذكر ومن اختار عدم الانتقال فقد دعا لاضرر روه وسأني
ضاحه (وكذا تبين الماء ان في) الخراج (تساولو رشاءه) أي الخراج (أو) لاني (بالدلو) كان البال
بالجر فخرج ذلك عانته بالبولي ورواه أو بالدلو بالجر من زيادته وبقي عن قوله لو بالجر قوله لا في
رطب (وكل جامد ماطر فالحق) غير عزم كالعلم بمائتي تكسب وخرف وحشيش (كاجر) فانه يجزئ
طبع على التخصيص على الجر في الاجزاء جري على الغالب بدليل خبر الجاري عن ابن مسعود قال اني
سلى الله عليه وسلم فامرني ان آتيت ثلاثة ما جازوني فوجدت حجرين والثبت الثالث فلم أجده
فطسرو وثقتا به ههنا فخذوا الجر من راقى والرو وقال ههنا ركس فاعمله ليعني الاستنجاء بالرو وثبتا
لا يكون غير حجر بل على انما في معنى الجر كاجر فيما ذكره فان تعين في روى الجار وتعين التراب
الليم بالرو لا يخل عنه بخلاف الاستنجاء والتراب فهو الماهر به وهو الماهر به وهو ما قد وثقنا
غيره بخلاف الانقاء وجد في غير الجر ثم بين ما حذر عنه فقدم قوله (لا رطب) لان طوبه
بمس علاقه النجاسة بعد وثنيها في محل الخراج فتنصرك نجاسة أخرى (و) لا (منشئ) كافي بالماهر
الماء وهي عن الاستنجاء بالرو وانما يماز الديق بالنس لانه عرض ذلك كالحائز باليد النجسة
فلا فالجر (و) لا (ألمس كراج وتوابير فخره من) لانه غير فالحق بخلاف التراب والغعم
عليه والهي عن الاستنجاء بالغعم ضعيف فالحق في المجموع وان مع جلي الرنو (ويجوز) الاستنجاء
بذهب ونصفه جوهر (و) يقطع بياض نم حماره والجر والماء عن الذهب والغصه قال الماء ودي
الرواني منع الاستنجاء به الحر من طمان استنجى به الساو أحرأ لا يجزئ كقولهم (لا تدى كالجبر

بالذهب والفضة (قوله فان استعجبى ما ساعوا من امره) قوله احرأما بالنسبة لحجارة الحرم هو ما نقل شرح الهداية لاما انه عن
الاستوى من الجوارز وكنه التيس عليه الاجزاء الجوارز منه وقال ابن قاضي شعبة وشمل الحلقاء الحجر حجارة الحرم وهو الاصح وقوله من الجوارز
أشار الى تقييده (قوله لا يعجزه كاعلوم) روى عنه قوله يحترم الخلد في يجوز ان يستعجب به اذا دبر من ان ذلك محل اكراه لانه لا يؤكل عادة

الله عليه وسلم أن ينحى بأقل من ثلاثة أجزأ وفي معناها ثلاثة أطراف حجر بخلاف روى الجارلاوي في حجره
 ثلاثة أطراف عن ثلاثه ثلاثان المقصود ثم عدد الرى بهذا عدد المسحات (أوغسل) حجر (وجب)
 فانه يجوز استعماله بأجزاء أو بدنه وتراب استعمال في غسل نجاسة الركاب وللمثل ثلث الحجر في غير الأولى
 جاز استعماله أيضا كما مر به الأصل وقار الماء بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففوا بدليل أن النجاسة مالا فها
 مع رطوبته بخلاف الماء فانه أزال حكم الحدث وبفارق تراب التيم أيضا بأن التراب مهور كالسواء بدل عنه
 فاعلى حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره بخلاف روى الجارلاوي أنه ما قبل من الحصان رفع
 ولا تركه لأن المقصود تعدد الرى به (فإن لم ينق) الحمل بالثلاث (زاد) عليها أن يحصل الانتفاء (وسن)
 بعده أن لم يحصل وتران عسع (وترا) بالثبات كان حصل رابعين في نجاسة فالصلى الله عليه وسلم من استحجر
 فليورق راء الشيطان (و) سن في الاستنقاء (تقديم قبل) على دبر وكلامه شامل للاستنقاء بالماء وبالحجر وهو
 يخالف لما في الروضة وغيرها من التقيد بالأول وهو الموافق لقول الحلبي في الكلام على الاستنقاء بالحجر
 يبدأ بدبره ثم ينحى بقوله وقال بعض العلماء أنه من غير محتمل ذلك لأن الانتفاء أهم والبداهة بأهم أولى وأولاه
 إذا استنحى من الغائط أو لأفقر على التمكن من الجلوس فاستنحى من البول أولاه قد ينزل من البول فلا يحتاج
 إلى إعادة الاستنقاء منه فإذا بالبداهة أنه من الزركشي وأقروا بسن التنازل إلى الحجر المستنحى به قبل ربه يعلم
 هل قلع أم لا ذكر الحب الطبري (و) سن في كيفية الاستنقاء بالدبر (وضع الحجر) أو لأعلى مقدم الصفحة
 اليمنى (على) محل (ظاهر قرب النجاسة) ثم مر على الحمل (و) ان (بدبره) (يقول) أي قلا فلا يباح في رفع كل
 جزء منه جزء منها (إلى) أن يصل إلى (المداد) ان (بعكس الثاني كذلك) ان (أعبر) (الثالث على
 الصفحتين والمسر به) بضم الراء ونقحه قال في الكفاية وبضم الهم يجري الغائط وقيل واحد للبي و آخر
 اليسرى والثالث الأوسط وقيل واحد للوسط ومثلا وأخره مدبراً وعلقى بالثالث والخلاف في الأفضل لأن
 الوجوب على الصحيح في الأصل ولا بد في كل قول أن يتم بكل مسحة جميع الحمل ليصدق أنه مسحة ثلاث
 مسحات وقول المصنف في شرح ارشاده الأصح أنه لا يشترط أن يتم بالمسحة الواحدة بل إن كان أول
 بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى للأخرى والثالثة للمسر بمردود الوجه الثاني الذي أخذ منه ذلك غلط
 الاحتجاج بكافي المجموع فانه من حيث الاكتفاء بما لا يتم الحمل بكل حجر من حيث الكيفية قال المذنب فان
 من الخارج (أخره) فان نقل تعين الماء كثر ومجمله كإقتضاء كلام العراقيين وصرح به الإمام فيما
 لا ضرورة إليه أما القدر المضرووبه في ذلك فعني عنه ذلك كل أن لا ينقل النجاسة في محال ونفعها أصلاً
 لكان ذلك تكافاً أمر يعذر الوفاة وذلك لا يلحق بغير الرخص فكيف بها قال وهو كالفاء الجبرية على محل
 الخلع فانه تأخذ طرفاً من المواضع المحددة لتشكل كلام المصنف يقتضي أن وضع الحجر على طاهر سنة
 وكلام الأصل يقتضي أنه واجب لكن الأول هو الصحيح في المجموع حيث قال فيه بعده أنه ما في الأصل عن
 الحجر سائمين ولم يشترط العراقيون شأ من ذلك وهو الصحيح فان اشتراطه تنصيصاً للرخصة وليس له أصل
 في السنة قال الأستاذ رحمه الله أنه لا يشترط الوضع على طاهر وإنه لا يضر النقل الحاصل من عدم الأمانة
 (و) ان (عسع) في استنائه بالحجر (ويقل) في استنائه بالماء (يساره) لأنها الأبلق بذلك
 ولغيره أي أودع غائشة كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى مهوراً وطعامه وكانت اليسرى
 لغسله وما كان من أذى (و) ان (يحملها) في استنائه (الحجر) (الماء) بل يصيب باليمنى
 ويقل باليسرى كثر (و) ان (يأخذهم) ذكره أن مع البول على جدار أو حجر عظيم وأخوهما
 (و) ان (يضعه) أي الحجر (أصغر) فيه (تحت عقبه) يعني بينهما كما مر به الأصل (أو بين إبهامى
 رجله) أو يحمله عليه أن أمكنه الذكر يساره كما مر به الأصل (أو) يضعه (في جنبه) ان لم يتمكن
 من وضعه بين عقبه وأمام أي رجله يذ كره الأصل (و) ان (يضعه) أي الذكر (في موضعين)

(قوله وفي هذا الفصل أنظر) لعل الفرق إذا ما سمع من الاعلى لا تقل الخامسة إلى شيء منه بخلاف عكسه في ع (قوله وقال الانسوي الثاني الخ) لا تحصل الاضغطة احد منها لان الكلام في الجمع بين الاستنجاء الشرعي والماء والاستنجاء الجراحي انما يسمى استنجاء شرعيا وانما هو من باب تخفيف الخامسة وتبسيطها بصورة الشامل والنهاية وغيرها لايجوز بصيغة الجمع وعبارته الحاشية بدلا بالاجزاء الثلاث حتى تزول له العين وعبارته بالجمع قال صاحبنا يجوز الاقتصار على الماء والاجزاء والاقتضات (٥٣) يجمع بينهما استعمال الاجزاء نقل مباشرة الخامسة ثم يستعمل

وضعا لينتقل اليه (وفي) الموضع (الثالث معصا يساره) ويجزئها وحدها فان حرك اليه اليمنى أو حركها مجعلا كان مستحبيا لا يندى ذكره الاصل وانما لم يضع الجرح في يساره والذكر في يمنه لان من لا يدرك به امره ولا يدرك به امره صعبين اذا بال أحد كذا في بعض ذكره يمنه وانما لم يضع اليمنى الخرسه والاعضاء في اليمنى كما اقتضاهما في العظم اما الاول فلان الازالة هنا غير المبرومة بالعلم نفسه واما الثاني فلان اليمنى هاتفت في الفعل فلم يقتض الفساد في الصلاة في الغصوب ورمي اليمنى في العلم فقتضاه كافي الصلاة بالنجس وما ذكره المصنف من كيفية موضع الذكر قاله المتولي وغيره لكنه ليس في الاصل بل الذي فيه انه يمتح على ثلاث مواضع وزاد المصنف قوله (وشرط القاضى) حسيين (ان لا يمتح في الجوارح معدودا) وجوز معصية من زوالها في المجموع وفي هذا الفصل أنظر واما قبل المرأة فظاهر على ما في الاصل انها تأخذ الجرح بيساره وتضعه لثامنا (والاقتضات اتباعه) أى الجرح (بالماء) أى الجمع بينهما بان يقدم الجرح أفضل من الاقتصار على أحدهما لان العين تزول بالجرح والامر بالماء من غير حاجة إلى تخافه عن الخامسة وقضية التعديل انه لا يشترط طهارة الجرح حدثا ولا يكتفى بدون الثلاث مع الانتفاء وبالأقل صرح الجليي نقلنا عن الغزالي وقال الانسوي في الثاني المعنى وساق كلامهم بطلان عليه وقضية كلامهم ان أفضل الجمع لافترق ما بين البول والغائط وهو صريح وغيره وحزم القفال باختصاصه بالغائط وصوبه الانسوي (فان اقتصر) على أحدهما (فالماء أفضل) لانه يزول العين والامر (ويكفي المرأة) بكرة أو ثيابا في استنجائها بالماء (غسلها بياض) منها (يجالس على القدمين) ومثله الخنثى قاله الخوازمي (وصح وضوء) قوله (أى قبل الاستنجاء) (التيه) لان الوضوء ورفع الحدث وارتفاعه يصح مع قيام المانع والتيمم لارتفاعه وانما يصح الصلاة لا استباحته مع المانع قال الانسوي ومقتضاه عدم صحة وضوء دائم الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وأوجب الماء الاصل فيمان يرفع الحدث فكان أقوى من التراب الذي لا يرفعه أو يؤيدهم لما تعرضوا للوجوب بتقديم غسل فرفع دائم الحدث على الوضوء يتعرضوا للتقديم الاستنجاء في الدور (وسن للمصنف على ما ان بدلا يديه) بالارض أو نحوها ثم يغسلها (بعده) أى بعد الاستنجاء به للاتباع وروا الشافعي (وان) (ينضح) بعده أيضا (فرجه وازاره) من داخله دفعه للوسواس ولو اخرج روضه به بعد من نضح ما ذكر كان أولى (وان يعمد في الغسل) للدور (أصبغ الوضوء) لانه يمكن (ولا يتعرض للباطن) فانه منبع الوسواس ثم يستحب المبكر ان تدخل على ما في النقب الذي في الفرج فغسله نقلة في المجموع عن العمراني وغيره وأقره وكل ما لا يصل الماء اليه فباطن (وان غلب على ظنه زوالها) أى الخامسة (كفى) ذلك في إزالة التها (ولا يضر شرج) أي (يد) فلا بد على بقائها على الحمل وان حكمه على يده بالخضوض وجسه بالانفحة على محل الريح باطن الاصبغ الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه جوابه فلان نجس بالسلك وان الحمل قد خطف فيه في الاستنجاء بالجرح فغفقه هنا فاكفى بغاية ظن زوال الخامسة قال الغزالي في الاحياء ومن الأدباء ان يقول عند الفراغ من الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرج من الفواحش

(باب الاحداث)

يتعرضوا لتقديم الاستنجاء في الدور (قال شيخنا بقا لعله بل تعرضوا فقد قال الغزالي في قوله فرض الوضوء سنة زاد عليه أمران أحدهما المولاة في حق دائم الحدث فانها تقدم الاستنجاء (قوله وان يعتقد في الفل للدور على أصعبه الوضوء) وبطلان دوره بدفعه المصنف لا يبقى أمر يدركه الكف بالمسح (قوله ولا يضر شرج) أى تسهل ازالته (قوله ووجه ما لا انتقض الخ) لعل الفرق ان الواجب في إزالة الخامسة عن البدال والزالة والواجب في الاستنجاء التفتت (قوله اللهم طهر قلبي الخ) قال الأذري وهو حسن وان لم يكن له أصل *(باب الاحداث)* قدم في المنهاج كاصله هذا الباب على الوضوء بتقديم وجوب الغسل على القدم وهو ترتيب طبي فان وقع الحدث انما يكون بعد وجوبه ودون عكسه

المصنف كماله لان الانسان لو لم يجد نالوا ولوجبا لقوله واماشاه اذ اثم الحدث فاذل لثبات تعيبه بان الحدث لم يرتفع بالسكينة أو عاد قبل الشفاء وانما جعل الصلاة للضرورة ح (قوله أوجاه أحد منكم من الفوط) قال الزهري وأوفى الآية بمعنى الواو الحالية لوافق ما أجمع عليه الفقهاء أي من ان المرض والسر ليسا حدثين ش (قوله مع ان التقدير فيها لا يمتنع) وبني عن تكلف التقديم والتأخير ان بقدر جيبنا في اوله وان كنتم مرضى أو على سفر ش (قوله أي منه) فلو خرج من غير من قبل نفسه أو دبره انتقض خبرا د (قوله فلا ينقض الوضوء) ونقل الجلبولي عن صاحب (54) الحاروي ان من فرائد عدم النقص به انه لو تيمم بغيره عن الماصلي بهذا التيمم ما شام من

الفراس لان يعلل بالوضوء
وتيممه ما شامه عن الجنبات
ونقله عنه أيضا صاحب
الصالح ثم قال وهو غير
مرض لان الجنبات متاعنة
وهو كمال ش (قوله فلا
وجب أدومها لكونه
زنا) وكوجب الحد لأوجب
الزعر (قوله لانها متاعنة
حصة الوضوء) ولأنه لا
قاعدة إبقاء الوضوء معها
ولانها متاعنة والتي طاهر
فلا يصح أو لدهما متاعنا
أعدم المساواة وقدم الغارق
ولان شرط القياس ان لا
يختلف القيس والقيس
عاطف التعليل والتخفيف
يكذره الغزال وغيره من
أهل الأصول وحكمهما
يختلف الحكم المتى في التعليل
والخفيف فلا يصح إرواها
نضا لعدم المساواة في العلة
قال الزكرشي في شرح
المهاج لا ينبغي الاتصاف على
التي بل كما وجب الفصل
كذلك خرج الولد والقاء
العلقه بشبهة قول الشيخ
نصر في التذويب ان خرج
الخارج وجب الوضوء

الفراس لانه يعلل بالوضوء
وتيممه ما شامه عن الجنبات
ونقله عنه أيضا صاحب
الصالح ثم قال وهو غير
مرض لان الجنبات متاعنة
وهو كمال ش (قوله فلا
وجب أدومها لكونه
زنا) وكوجب الحد لأوجب
الزعر (قوله لانها متاعنة
حصة الوضوء) ولأنه لا
قاعدة إبقاء الوضوء معها
ولانها متاعنة والتي طاهر
فلا يصح أو لدهما متاعنا
أعدم المساواة وقدم الغارق
ولان شرط القياس ان لا
يختلف القيس والقيس
عاطف التعليل والتخفيف
يكذره الغزال وغيره من
أهل الأصول وحكمهما
يختلف الحكم المتى في التعليل
والخفيف فلا يصح إرواها
نضا لعدم المساواة في العلة
قال الزكرشي في شرح
المهاج لا ينبغي الاتصاف على
التي بل كما وجب الفصل
كذلك خرج الولد والقاء
العلقه بشبهة قول الشيخ
نصر في التذويب ان خرج
الخارج وجب الوضوء

وجوب الفصل قال في شرح التذويب ولو ولدت المرأة فاما لم توجب الفصل وجب الوضوء وان
أرجبناه فكذلك وقال الناصري ينبغي ان يجب الوضوء مع الفوط (قوله والمعتاد من قبل أو الدبر) وما فرغ منه من الاكتفاء بانسد
الخارجين هو ظاهر كلام الجمهور ولكن صرح العميري باشتراط انسدادها وانسد أحداهما فالحكم للباقي لا غير وقد تردد ان التذيب
في ذلك من غير اطلاع على نقل صريح فيه ثم قال لا أقرب عندي انه يكفي انسداد أحداهما اذا كان الخارج من التقيبة متناجا كان انسداد القلب
مخرج منها ولو انسداد الدبر فخرج منها غاطا لكن بشكل مما اذا كان الخارج ليس معتادا لو احدهما من التقيبة انتهى وظاهر كلام الجمهور
النقص به أيضا كما عرف ش (قوله فالحكم للباقي لا غير) ولهذا صور المأورد في المسئلة بما اذا انسداد السيلان والتباعد من كلاهم غيرهما

والإلاج

ولاشك انه ان اراد ان الحكم الباقي منها لا غير بالنسبة اليها كان يخرج منه خاصة حال السلامة فظاهر ان اراد مطلقا بعيد ث (قوله) ولم ار غيره نصرا ومعاذ الله (انتهى) وهو مفهوم من تعبيرهم بالانسداد كما اشار اليه النووي في نكت التنبيه (قوله) وظاهر ان المراد بقوله الماردي الخ لا يتعد بذلك كصرح به الفزاري (قوله) وقد فهم ان الحكم جيبته الخ وهو كذلك وان اتى الشارع بخلافه (قوله) من أحد ذكر بن يولان وصاروا الحاوي الماردي لو كان له ذكر ان يقول منهما (٥٥) فس أحدهما ينقض والاخر واجب الفصل ولخرج من أحدهما

بالنقض ولو كان يقول من أحدهما فالحكمه والاخر زائد لا يتعلق به نقض وفي المختار اذا كان يقول أحدهما فهو الاصل والثاني خلقه زائدة لا يتعلق به حكم ث (قوله) ايضا من أحد ذكر بن يولان وكذا الخلق للمرآة فوجان كما ذكره في شرح المذهب (قوله) حتى لو كانا أصليين ويقول بأحدهما وبما بالآخر ينقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا الخ الاصح ان اصالة الذكر منوط بالبول منه لا بالوط فالاصلي في الاول هو الذي يبوله والثاني زائد وفي الثالثة كل منهما أصلي (قوله في أبي داود) والنساق وابي خزيمة وجبان وغيرهم (قوله) والخاص مقدم على العام الخ (ابن الحديثان من القاعدة التي ذكرها فان الاصحاب اعلموا بكون خبر جابر ناجحا أخذوا من مدلوله غراب الاصحاب صحيح والاعتراض ساقط ومما ضعف النقض به ان القائل به لا يعده الى ضعفه وسنأمر مع انه لا فرق قال

والراجح قال في المجموع ولم ار غيره نصرا ومعاذ الله (انتهى) وظاهر الماردي لو كان له ذكر ان يقول منهما (٥٥) فس أحدهما ينقض والاخر واجب الفصل ولخرج من أحدهما بالنقض ولو كان يقول من أحدهما فالحكمه والاخر زائد لا يتعلق به نقض وفي المختار اذا كان يقول أحدهما فهو الاصل والثاني خلقه زائدة لا يتعلق به حكم ث (قوله) ايضا من أحد ذكر بن يولان وكذا الخلق للمرآة فوجان كما ذكره في شرح المذهب (قوله) حتى لو كانا أصليين ويقول بأحدهما وبما بالآخر ينقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا الخ الاصح ان اصالة الذكر منوط بالبول منه لا بالوط فالاصلي في الاول هو الذي يبوله والثاني زائد وفي الثالثة كل منهما أصلي (قوله في أبي داود) والنساق وابي خزيمة وجبان وغيرهم (قوله) والخاص مقدم على العام الخ (ابن الحديثان من القاعدة التي ذكرها فان الاصحاب اعلموا بكون خبر جابر ناجحا أخذوا من مدلوله غراب الاصحاب صحيح والاعتراض ساقط ومما ضعف النقض به ان القائل به لا يعده الى ضعفه وسنأمر مع انه لا فرق قال

سبحانه يعرف الخائف العقل بذلك بان كلامه لا يسمى لحاو النقض منوط به (قوله) قال وأقر بما استروح اليه الخ) جمع الخطاب بينهما بان أحاديث الامر جملة على الاستصحاب لا على الجواب (قوله) زوال العقل) اختلافوا في اليوم والالغاء وتجوهمه الى هي منزهة له أم لا فيلزم بعضهم نعم وقال الغزالي الجنون بزه ولا نغايه بغيره واليوم يستتره (قوله) وهو غير نزال الخ) محله القلب (تنبيه) ولو أعيى عليه وهو جالس في تشهدته فكانت صلاته لا تنقض وضوءه من صبره أو الفتح المحلى بخلافه أو التأم في الصلاة يمكن المقعدة فانه لا يتعلق صلاته ان قصر زمن النوم فان طال وكان في ركن فغير باطل لا تنقاع أو لا يتناول بل الى ركن الصبر أو في ركن طويل كالشهدته لم يطل صلاته ولا مضى

القواعد وقد صرح به الامام في الطوائف (قوله لا ينوم ممكن مقعده) لم يلحق الانعام ونحوه مع تمكن المقعد بالنوم لان عدم الشعور بها
 يمنع كماله ومقتله ابن العراقي في مختصر المحامد عن البلقي من انه ينبغي تعقيد اطلاق الاصحاب للنقض بما اذا لم يكن يمكنه مقعده وان لم
 يكون من هذا القبيل يجب فان الاصحاب لم يطلقوا بل قدوا بخلاف ما قال انه ينبغي التعبد به كافي للمؤمن بشرطه الموعود به بشرطه بعد
 ان ذكر الجنون والاعاظم والسكر قال اصحابنا لا فرق في كل ذلك بين القاعد يمكنه مقعده وبين غيره اب (قوله من مقره) ولولا دابة سائرة (قوله)
 انه لا فرق بين الخفيف (أي الذي (٥٦) ليس بين مقعده ومقره تحقاف) قوله ان الخفيف ينتقض وضوءه (أي الذي بين مقعده ومقره)

تحقاف وقد علم ان كلام
 الرضا نوعه ينافي غير
 مسئلة الشرح الصغير (قوله)
 وانما يصح فتور الحواس
 لانه ربح لطيفة تافه من
 قبل الدماغ تعطل العين
 ولا تنصل الى القلب فان
 وصلت اليه كان له نوما (قوله)
 ان الرضا ياتي تلك المحضت
 (أي) أشار الى تعصبه منه (قوله)
 التقاء بشرته) قال في الانوار
 المراد بالبشره هنا غير البشر
 والسنن والظفر انتهى ولو
 سئل الوضوء على البشر من
 العرق فان لم ينعقد
 لانه اذا كان من بين
 يختلف ما اذا كان من غير
 (قوله لان كان حرم الخ)
 الحرم من حرم نكاحه على
 التأديب بصلاح امرتها
 ذكره النووي في دقائقه
 وخرج بالآية السادسة
 والجوسية وأخت الزوجة
 ونحوها من يحرم جمعها
 معها وقد يقال أخت الزوجة
 ونحوها حلال فنار البها
 بخصوصها وانما الحرام
 جمعها معها بقوله بسب
 مباح أم الموطوءة وشبهة

وهو هذا الذنب الماحر ان كانت الشبهة شبهة جعل كوط الامتياز المشتركة أو شبهة طرق في كل طلبة
 بالنكاح والشراء الفاسدين أو لأوصافها باختلافها غير ان كانت الشبهة شبهة فاعل كوطه من ظن ان زوجته
 انكونه غافلا بقوله حرمته الثلاثة عن تأديدها بها الحرمته بل لا تغفل عظمها واعترض عليه من وطئت بشبهة ثم تزوجها ودخل في المذنب
 الحكم على أفعالهم بانها بالحرمة ولم يشغل التعريف لان نحره من كان قبل الدماء وبقتل شخص الحاصل وبالزواج التي
 على الله عليه وسلم فان التعريف يشغلها ولن يحرم بالوطء أو في الحضيض والاحرام ونحوه مما بالبعد على أمهاتنا ما كان
 بعد الطهارة وأجاب القائلان عن الاول بان الحرمة تثبت بالاباحة بعد ان لم تكن وهذه الامور معرفات فحصل بطولها في الحرمة

المؤيدة على جهة المحرمية وبالسبب المحرمية المؤيدة على جهة المحرمية فظاهرة المؤيدة (٥٧) جهتان واعتباران وعن الثاني بان المراد

بالحرمة المحرمية الاولى
والاحترام الاتي في وجان
النبي صلى الله عليه وسلم
والثاني لمن رضى الله
عنه وعن الثالث والرابع
بان المراد اماحلت بسبب

نظر الزان وهو في المذكورات
كذلك وانما لم يسم فبمن نظرا
لعارضه (قوله ومغيرة لا

تستهي عرفا) وقيل بسبع
سنتين فاقبل (قوله وان

احتلط بشعره ما جددت
غيره) وصورت الخ تحمل
ما لو لم يسم بعد توجهها

وهي أدق (قوله واللبان
ولم يلبس لسان البشارة)

أي ونحوهما كداخل
الفرج (قوله والمراد بسبب

قبل المراءخ) المراد بقبل
المرأة الشفران على المنفذ

من أولهما الى آخرهما
لاما هو على المنفذ منهما

فقط كما هو في جماعتين
المتأخرين وقد صرح الغفال

بانه ينقص من موضع
نقشانه ع (قوله والمسوس

ذكر ما قطعوا الخ) دون
مبطل قبل المراءخ تحمل

الحدث قبل الابانة ملحق
الشفر من ولا يسمى بعد

الابانة فربما زاد المصنف
من انه لا حدث بس قبل

المراءخ لبيان جزئه المعف
في الشرح ولم أر الجزئه
لغيره لكن قال في المهمات

كانت الاتي (ص) غير ثابتة) عر فالتنقض لانتفاء المعنى لانها ليست محالة للشهوة ومثلها الذي كر
الصغير كلهم منها بالاولى (وتنقض) أي (ميتة) وذ كرميت (ويجوز) وهو رم (وعضواش) أو زائد
لعموم الآية وقبول الحمل في الجملة بخلاف الصغير والصغيرة (ولو) كان أحدهما (ملوسا) فان وضوء
كل منهما ينتقض بالانتفاء لا بشرائه كما هو في الذناب لاجتماع سواء كان الانتفاء عددا
أم هو أو بشهوة أم بدنه كما صرح به الاصل ولو تغير البدن بخلاف التنقض بس الفرج يخص به ان الكف
كسباي لان المس لا يشتر الشهوة ببيان الكف بخلاف المس بشهواه وبغيره (لا) عضو (مقطوع
وشعره من وظفر) بضم أوله مع إمكان الغفاء وضمه ما يكسر مع إمكان أو كسر هاء وقال فيه أنقطع
ولا ينقض بلس شيء منه الانتفاء المقابلة لانتفاء البهال بالنظر اليها ولان لا مسها لرباس امر أو لا رجلا
ولا (لا) ينقض (أرد) وضوء الذكر ولو حسن الصورة أو كان الانتفاء بشهوة لانه لم ينقض في الآية
وهذا فهم من أول الكلام كما فهم منه عدم التنقض بالبقاء بشرق ذكرين أو اثنين أو شحنتين أو خنثى
وذكر أو أنثى أو ذكر أو أنثى بمائل ولو بشرق أو تنقضا مطلقا ولا حتمية التوافق في صور الخنثى (ولان
شلت في محرمية الملووس) لان الأصل العاورة وظاهر كلامهم ان الحكم كذلك وان احتات على محرمه
باجناباته غير محصورات وهو ظاهر فقول الركني ان الانتفاء في هذه الحالة ينقض لانه لو نكحها جاز
بعد لان العاهر لا يرتفع بذلك ولا باطن كتابي أو نكاح لم يمنع منه الشاك فيما ذكر لانه باب
النكاح كسباي (واللبان ولم يلبس لسان البشارة) فيما ذكر (الرابع من فرج آدمي) قبل آدمي
من نفسه أو غيره محمدا أو هو أو واحد أو كان المس أو خنثى على ما ساق في غير من مس ذكره فليتوضأ
وفي رواية من مس فرجه وفي رواية ذكره راء الترمذي وقال حسن صحيح ولم يربط بان جناب في صحيحه
إذا أنقض أحد كبره إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ ومس فرج غيره أو فحش من مس فرجه
له حكمه غير غيره ولانه أشبهه والمراد بس قبل المرأة والمس ملحق بالمتنقذ فلا تنقض بس غيره وغير
الذكر كالشحية وبان اللين والعانة وأما في الغفال من ان مس شعر الفرج ينقض جري فيه على
طريق المراءخ ومن ان مس الشعر ينقض والاصح خلافه (لا) فرج (ميتة) فلا ينقض بس كلابب
سفره ولا يحرم النظار اليه ولا يتعاقب بخان ولا استنجاء بالانقباس على مسها (ولو) كان الآدمي (ميتا
وصغيرا) المدوس (ذكر ما قطعوا) أو أشل كما صرح به الاصل (ومحمله) بدفعه فانه ينقض
لان محله في عتامة أصله ولشمول الاسم في غيره مما ذكر ومس بعضه المقطوع كذلك الاما قطع في الختان
الذي يقع عليه اسم الذكرا له الماردى وأما قبل المرأة والمهر فالتجاء انه ان يني اسمها بعد قطعها تنقض
مسها والافلان الحكم منوط بالاسم كانه منوط بالس (بطلان كفو) كانت (شلاء) لان الذكرا
انما يحسب به ونظير الانشاء بالذات سابق اذا انقضت به الفكاك بطلان الكف فيعقده بطلان المس في
بقية الاخبار واعترض القوي بان المس وان كان مطلقا الا انه هنا عام لانه صلة الرسول الذي هو من
مسيخ العموم والافضاء فرد من العام وانفساد فرد من العام لا يخص على الصحيح قالوا لا يفسد ادعاء
تخصيص عموم المس مفهوم خبر الافضاء وقوله (وهو) أي بطلان الكف (ما انطبق عليه الكفان) تعامل
بسير) فيه تصور بالنظر الى بطلان الإهام وقد باه برجل دخل فيه المتحرف الذي يلى الكف (لأروس
الاصابع) لا (ما بينها ولا حرف الكف) فلا ينقض المس شيء منها لوجه من سم الكف وهذه
اللائحة تجوز ورعة عطف على بطلان كفو أو مرفوعة عطف على ما انطبق وحرف الكف بحسب ما اقتضاه
تفسيرها بطلان السابق حرف الاصابع المصريح به في الاصل والحق الحرف هنا بالظاهر وفي الخلف بالباطن
رجوعه للاصل فيه (ومن له) كذا تنقضا (بالمس) (ماتقا) أي سواء أكانت له عين أو غير عاملين فقله
من زبانه مطلقا ابتعا الرافعي أول من تقيد الروضة بالمعنيين (لا) لا تنقض عامله (لا) لا تنقض عامله
لعمالة فقط وهذا ما صححه الاصل لكنه صح في الصقيق التنقض بالزائدة أيضا عزمه في المجموع على خلاف

لقد انقضت وتضمن اعتبار الحشفة كالفسل ويحمل ان لا فرق وهو الاقرب (قوله بان يكون على سنتها) أي على وقتها فان كانت على ظهر الكعبة ينقض المس بها م (قوله ٥٨) أي بين المسين أي ولا بعدهما قبل الصلاة الثانية (قوله ولا يعلم أبواب الفقه والردود أشار بقوله معلوم أبواب الفقه إلى أنهم فرقوا بينهما في أبواب كثيرة منها باب الايام ومجاعة الحيوان المستقرة والقضاء بالمع والاكل من مال الغير وفي وجوب ركوب البحر للبحر وفي المرض الموقوف وقوع الطلاق وقوله وأما من الرخصة قال في القسائر فاما اذا تيقن الملهو وتيقن الحديث أو تيقن الحديث وظن الطهارة فالتى ذهب اليه الاصحاب الرجوع إلى اليقين ويحمل عندي اسواء القولين في تعارض الأصل والظاهر في الخصام ههنا فان الحديث أماران انتهى وفي التحقيق انه اذا ظن طهارة أو حدا لا يعمل به قطعاً (قوله وقبل مراد الرافعي الخ) ويجوز ان يريد الرافعي ما اذا شك بعد الفراغ من الوضوء في ترك محض فانه لا يترتب الا مع كظمه من الصلاة فان هذا اعمال الخلق الطهارة بعد يقين الحديث بل الظاهر انه لم يرد فيه هذه الصورة فانها جارية على المذهب ومثله ماله اقتضائهم جاع في بطلانهم خرج منها التي فقتل لانه يظن على الظن احتياطاً منها بمنزلة الرواية يظن فيقول

الجهور ثم نقل الاول عن البغوي فقط قال في المهمات ويؤيد ما في الروضة انه لو كان ذكر ان أحدهما عامل في الآخر لم ينقض وضوءه كالتضاء كلامهما في باب الفسل وصرح بتقصي غيرهما جميعاً من العمادين الكلامين فقال كلام الروضة فيه اذا كان لكفان على معصية وكلام التحقيق فيه اذا كانتا على معصية واحدة فنقض الزائدة سواء أعلمت أم لا كالاصبع الزائدة ولكن ينبغي تقيدها بما اذا كانت على حجت الاصابة كتفريقه في الاصبع الزائدة قال في المهمات وكل عدم النقض بغير العامل من الذكر من اذ لم يكن مسامحة للعامل والافهم كاصبع زائدة مسامحة للقصة فبعض قاله الغفراني (ولا ينقض بمسوس فرج) بخلاف الماوس كسر لان الشرع ورد بالس والمسوس لم يرد بالمسوسة وهي تنقض المشاركة الا ما خرج دليل (وكلا اصابع) في النقض بمصاير (زائدة سامتها) بان تكون على منها بخلاف غير المسامحة لاختلافها في المجموع عن الجمهور من الحلق النقض بالزائدة وقال انه المشهور (وان من مشكل فرجه مشكل أو) فرج (مشكين) أي آلة الرجال من أحدهما أو آلة النساء من الآخر (أو) فرج (من نفسه انقضض) وضوءه لانه من غير الثانية ومس أو اس في الثانية العادة يشكين غيرهم بنفسه ومشكل آخر فيقارنه فيها كالأرفق الأولى من اقتصار الروضة على نفسه ومشكل آخر لكن يعتبر فيها أن لا يمنع من النقض مانع من محرمه أو غيرها كما عرف بمس (لأن أحدهما) فقط لاختيار بانه (وان س أحدهما وصلى) صلاة كصع (ثم) مس (الآخر ثم صلى) صلاة أخرى كتلهم (أعاد الاخرى لم يرداً بينهما) أي بين المسين لانه يحدث عندهما فاختلاف الصبح اذ لم يعارضها شيئاً وقوله صاحب القسائر الذي يقتضيه النظر وجوب اعادة وضوءه كما لو صلى صلاتين وضوءاً من حديثين ثم تيقن بانه من أحدهما وبانه لم يتيقن هناك الحدث في أحدهما عاين ان الشك في حاله على السواء فوجب اعادة وضوءه وأما ما قاله الصلاة التي تحصل تيقن الحدث فيها لا اجتماع مس الفرجين فيها بخلاف الأولى والأولى ان يردانه في تلك لم يتيقن وقوع حدث بخلافه فانه تيقن وقوعه وشك في واقعه اما اذا تيقن بينهما لا يجب إعادة واحدة من الصلاتين وان وقت أحدهما مع الحدث فطلعا لكل صلاة مفرقتهما وتدبى كلامهما على من جمع فصار كولو صلى صلاتين يتيقن بانه من المراتين والردان في وضوءه حدث آخر أو عن المس احتياطاً ولم يبين الحال يلزم بانه في صفة الوضوء (وان من رجل ذكر تخشى أو) مس (امرأة فرجه لا عكسه انقضض الماس) أي وضوءه لانه ان كان مثله فقد انقضض وضوءه بالس والى قبل المس بخلاف عكسه بان مس الرجل فرج الخنثى والمرأة ذكره لا ينقض لاحتمال زواجه وبحمل الاول اذ لم يكن بينهما محرمية أو غيرها ما يمنع النقض كجامع مس وصرح به الاصل هنا (ولو مس أحد مشكين ذكر صاحبه والاخر فرجه أو فرج نفسه انقضض واحد) منه لا ينعينه لانه ما كان راجعاً فقد انقضض بالس الذكر أو اس آتين فباس الفرج أو مختلفين فكليهما بالس الا ان هذا غير متعين فلم يبين الحديث فيها وقوله أو فرج نفسه من زواجه (ولكل ان يصلى) وفائدة الانقضاء لاحد ما لا ينعينه اذا اقتضت امرته في صلاة لا تقتضى بالآخر (ولا يرتفع تعين حديث أو طهر بئان) لانه لا يبال في المعلوم الاول في أخذ بايقين استصحابه والاصل في تعين مس اذا وجد أحد من يظنه شاكاً فاشك عليه أخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صواتاً أو يجد مجافاً من لا يفرق بين التوازي والرجحان وبه صرح النووي في حقه فائق وغيره فقال الشك اوق معظم أبواب الفقه هو الرد سواء المسوى والى انتهى وقول الرافعي يعمل بئان الظاهر بعد تيقن الحدث قال ابن الرقعة لم يرد لغيره وأما تعين الروضة وقبل مراد الرافعي ان الماء المنقون طهارته لا يجتهد مسلاً ورفع يمين الحدث (وان

فيما كثر فوجدته متغيراً ولو شك في سبب غيره فليس علاماً بالظاهر لاستناده إلى سببه من (تسبيح) قال صاحب التحصيل لا يقع اليقين بالشك الا في مسائل منها اذا وقع الشك في انقضاء وقت الجمعة قبل الشروع فيها أو فيها فانهم يمسون بالظاهر ومنها اذا شك في انه نوى الاتمام أم لا فانه يمس ومنها اذا شك في انه بلغ وضوءه أم لا فانه يمس ومنها اذا شك في انقضاء مدة المسح فانه يمس على الامر على ما يوجب

الغسل ومنها اذا نكح في سقم في الدهر أو في الحضر بنى الامر على ما وجب الغسل ومنها اذا أحم من المني في القصر خلف من لا يدري
أفترها أو وقع فيه بآئمه الاتحام ومنها اذا ارى حيوانا يبول في ماء كثير ثم وجدته (هـ) متغيرا ولم يدركه غير بالبول أو غيره، فهو نجس
ومنها المستحاضة المتغيرة

يقين حدثنا طاهر) كان وجدا منه بعد الفجر (وجه السابق) منها (نقل في ما قبل فان كان)
فيه (بعد ناهيها لا يتناول) لانه يقين الطاهر وشك في تأخر الحدث عنها والاصل عدمه (أو) كان
فيه (منظور فهو) الا لا يثبت فيه شك في الحدث وشك في تأخر الطاهر عنه والاصل عدمه هذا (ان
اعتاد التعبد) لها وان لم يترك دعائه (والا) أي وان لم يعتد بتعديدها (فتعلم) لان الظاهر
تأخرها عن الحدث ولو تركه كانه كان قبله ما اعتلها او وجدنا تأخيرا قبل الأولين عكس ما قلناه في البحر
قال ودعا في المعنى سواء والحاصل انه ان كان الوقت الذي وقع فيه الاشتباه وترا أخذ بالاضد أو شغفا فبطل بعد
اعتداده اذ التجديد وعدمه (وان جهل ما قبله ما وجب الوضوء) لتعارض الاحتمالين لا مرجح ولا دليل الى
الصلاية المتردد الحضي في الطاهر وظاهر هذا فمن يعتاد التجديد فان غيره يأخذ بالطاهر مطلقا كما
فلا أثر لتذكره ثم اذا كرم التمسك به في الذكر وعدمه هو ما صحه الاصل والنووي في مناهجه وتحققه
ويصح في شرحي المذهب والوضوء وجوب الوضوء مطلقا لان ما قبل الفجر بطل بقينا ما بعده تعارض ولا بد
من ظهور معلوم أو مظنون واختاره في التحقير وغيره وقال في الروضة انه الصحيح عند جماعات من محقق
أصحابنا وقال في المهمات انه الحق به لذهاب الاكثر من اليه (وموجب الطهارة) وضوءا وغسلا (الحديث
أو الوقت أوهما هو الاصح) هذان من زيادته هذا وتغييره بالوقت يسع فيه الشيخ أباح ما دونه المراد به القيام
الى الصلوة ونحوها الذي عبر به الشيخ والمرح عندهما ما أفاده كلام المصنف هنا مع ما يأتي في الغسل ان
موجب الحدث عند الانقطاع والقيام الى الصلوة ونحوها لكن النووي خالف في جموعه في موجب الغسل
من الحضي والنساء فصح انه الانقطاع * (فرع) * فيما يرضع به الحنثي وهو من لم آت للرجل والمرأة
أوليس له واحد منهما سبيل له فقبيل يولد منها أو الثاني دلالة بالبول فيه سبيل موقف أمره حتى يصير مكانا فيجبر
عليه قلة قاله البهري ونقله عنه النووي في جموعه أو قوله قال الاستوى ولا يتحصر ذلك في السبيل بل يعرف
أشباه الحضي والتي انما هي بصفة أحد النوعين وأما الأول فذكر المصنف انما هو بقوله (يضع الحنثي
بالبول من فرج كان بال) من فرج الرجال فرج أول من فرج النساء فأمروا أو (منه) ما في السابق
لأحدهما وان تأخر انقطاع الآخر (ثم) ان انقطع ابتداء الآخر (بالتأخر لا الكثرة) وزيق وترشش
فلا يرضع بشيء منها فلا وقتا ابتداء وانقطاعا أو زاد أحدهما أو زوق أو وشش به فلا انشراح قال في المهمات
ونضه كلامهم ان آفة الرجال اذا نقص منها الاثنين كان الحنثي مشكلا وليس كذلك بل يستدل بنقصهما
على الأنوثة وقد صرح به ابن المصنف وجعل الضابط في ذلك ان يكون العضوان تامين على العادة أو أول بل
قضية كلامهم هذا لان ذلك اظهر المتبادر من قولهم له آت للرجل والمرأة يدل له قوله اذا نقص منها
الاثنين لغيرهما من جهة آفة الرجل (ويرضع) أيضا (بحيض أو انشاء أو لائق واحد) من الفرجين
(و) سواء أخرجه أو من غيرهما بشرط التكرار ليتأكد الظن ولا يتوهم كونه اتفاقا وقوله ان لائق واحد
من زيادته في الأولى وفي نسخة ان لائق واحد وتكرر وخرج منه أو منهما أو الجاهل في بابه فلاقته وتركه طلق
الاصل من اعتداده وخرج الحضي أو الثاني في وقته لانه اذا خرج قبله لا يسيح حضا ولا مناهة بقوله بشرط التكرار
أي في جميع ما مضى حتى في البول على التحقير في المهمات قال حتى لو بالفرج رجلا مرة ثم مات من برث
الذكر (والا) بان انقطاعا ابتداء وانقطاعا في البول أو خروج الحضي أو المني من غير لائق به كان خرج
المني من الذكر بصفته في النساء أو من الفرج بصفته في الرجال أو من أحدهما بصفة من الآخر
أو خرج من لائق به لكن لا يتكرر (فشكل) وظاهر هذا انما يأتي على القول بان معنى الرجال عاقل
من النساء في الصفات والاكتفاء على خلافه كما يأتي في المهمات والقياس فيما اذا انفقت في البول ابتداء
وانقطاعا اعتبارا أكثر مرات في الخروج والسبق والانقطاع حتى لو بالفرج مرتين ولا يتأخر لانه

فان كان التزريق مع الكثرة في الذكر فرج أول الفرج فأمروا ان (قوله وظاهر هذا انما يأتي على القول الخ) هو منع اذا الكلام
في صفاته كالقول بانها ليس في الرجل والوقت الا صغرا في معنى المرأة لا في خواصها التي هي محل الخلاف (قوله قال في المهمات والقياس الخ)

أشار إلى محله قوله وقد جزم بذلك (٦٠) الماوردي وابن السكيت ولتعبه في الخادم بان الغلظة مفرغة على اعتبار كثر المرات والاداء

ان البكرة ليست من الالة

بل يستمر الاشكال معها

اه قوله وعد الاصل خروج

الولد الخ ويكنى بعض ولد

ومصنفه قال في قول بل هي

مبدأ أدى قوله فان دل

الى النساء فخرج اولي

الرجال فامر الخ لا من له

نقبة تشبه الفرج يولد بها

انما يتضع به أو يحضه

أومنه المتصف بصفتي

ذكر أو أنثى قوله والقباس

اعتبار شاهدن أشار الى

تخصه قوله بكل خبري

يلوغه فلا كمال الا في ثوب

حق له سابق بجنابة ونحوها

في الامح

فدول مجرم بالحدث

قوله صلاته ولو انه الخ

هذا غير قاطع المهورين

ودائم الحدوث قوله وفي

معناها خطبة النجعة قد علم

انه لا يجرى بالحدث الا في

الذكر أو القسامة الا في

مسئلة واحدة وهي خطبة

الجمعة لا شرط الشهادة

فيها قوله ونحوه جدا

تختص كرمه فان السجود

عندهم كان يجري مجراها

وقيل معناه خ والاحل

مصدق الله شكر أو قبل

التفسير لله والاول لا يوجب

واخوته والرفع مؤخرين

الخ وروان قد علم لغظا

للاهتمام بتفنيهما ب

قوله ومس مصنف قال

ان عبد السلام التميم

للمصنف بدعيته لم يعهد

في المصدر الا وفي فتوى

النوري والبيان انه مصنف

لانه مصنف للصلوات من العلماء والاخبار والمصنف اولي وقال بعض

لا

أخذنا في الثلاث وكذا في السبق والافتقار وقد جزم بذلك الماوردي وابن السكيت (وكذا ان بال أو أنثى

بذ كره خاص بفرجه) أو بال واحد هما أو أنثى بال آخر شكل ذكر كالثابت من زيادته على روضة

وذكرها الرافعي في الخ ولا أثرنا قدم البول وتكرره القضيض لا انقضاء قبيل وجوده ارضان قلت

فيه نقض الاجتهاد بالاجتهاد اقدم من الحكم بالاشكال وبعد الحكم بالاشكال فالتاثير في نقض

الاجتهاد بالاجتهاد لا ينافي ما تعرض للاحكام الماضية وانما خبرنا الحكم لانقضاء المرح الات وسائر كالتد

اذ غال على غلظة دليل أخذ به ثم اذا عارضه دليل يتوقف عن الاخذ به في المستقبل ولا نقض ما مضى به

على ذلك الاستوى ولا أثر له (تدبر) لا تفاوت (اضلاع) وان غلبت لله ومنقضان مسلم

من الجانب الايسر للذكر والنهود وسائر الاضلاع لا تقيس وعد الاصل خروج الولد لامة يولد لاقطع

بالا في نوزو تركه اصنافا كخافه بالمثي أو بالاشارة اليه بقول الاتي الان جليل (وان عدم الدال)

السابق (الخبر) وفي نسخة آخر وفي أخرى مثل (بعد بلوغ وعقل فان مال) باخاره (الى النساء فخرج

اولي الحال فامر الخ) فلا يكتفى بخبره قبيل بلوغه وعقله كسائر الاخبار ولا بعده مع وجود شيء من

العلم لان العلم يقتضي حصوله لا يكتفى به في نفسه بل يلزمه أن يخبر به حالاً فحالاً آخره أم رضى

نقله في المجموع عن الغوري وغيره وأقره قال في المهمات وقضى الخبر بالاخبار لا كخافه بذ كره واحد

وهو بدو الالباس اعتبار شاهدن أو بما يقرمه قماهما كخبر الحالم كما كان يلوغه واسلامه غره بها

(د) يحرم عليه (أن يخبر بالاسل) فلا يخبر بالشهسي (فان قال لا يسل) الى واحد منهما (أو اربل

الى كل) منهما (فشكل ولو حكم بذ كرهه أو انوثته بقوله في نقض رجوعه) عنه لا عرفه فهو جيبه

قال في المهمات رحمه الله تعالى عليه أما فيما قبل رجوعه عنه فمعا قاله الامام والنوري في مجموعه (ولا

يظهر وعلمه الا ان جليل) في نقض به الحكم السابق لا نافية خالف ما قلناه حتى لو أخبر بجملة الى الله

وتزوج وأنت امرأته ولو لم تحب جليل حكم بانه امرأته بان حبل امرأته كان من غيره وأنه لا تسكح وعلم من

استثنائه لجملة فقط أنه لو أخبر بجملة الى لرجل ثم جامع فانت موطنه ولو لم يحكم بذ كرهه وهو كذلك لان

الحس لا يكد به ويشب نسب الولد منه احتياطاً حتى ذلك ان ونس عن جده ثم قال وهو في غاية الحسن والمنة

انتهى لكن ما تقرر من أنه لا ينقض قوله يظهر رجلاً غيراً لجل انما هو أحد احدها لين الرافعي ومثله

في الرضا وقال فيها كالمجموع انه ظاهر كلام الاصحاب وتعبه في المهمات وقال وتضمنه كلامهم العلم

بغيرها فها نقل وهو غريب فقد جزم الماوردي ولو بانى بالعمل بالعلمه وفي الرافعي في خبر السكح

ما يقتضيه هو اصراب الجارى على القواعد (ويحكم بجملة في حله وعليه) ولا بد قوله لثمه كما وان خبره

يلوغه فلا مكان

فصل يحرم بالحدث وهو المنع المترتب على فاقض الوضوء (صلاة) ولو نافله وصلاة جنازة

اجماعاً ولا ينافي في الصلاة التي فتم محدثين ونظير المصحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى

يتوضأ والقول يقال الحصول للثواب ولو وقع الفهل هجوا والمراد الثاني بقرينة الاجماع لانه الذي

يلزم من تعيين في الصلوة المعنى لا تصح صلاة الا وضوء وفي معناه خطبة الجمعة (وطواف) ولو فسلاته

صلى الله عليه وسلم قرضاته وقال لا تأخذوا غنى مناسككم ورواه مسلم ونظر العلو في غنى الصلاة الا ان الله

قد أحل فيه المنافع فمن نطق فلا يندق لا يخبر واه الحالم كروجه على شرط مسلم (ومحجود) للتلاوة وأشكر

لانه في معنى الصلاة اما محجود عوام الفقراء بين يدي الشايع فغرام بالاجماع ولو بالظهر قال ابن الصلاح

ونجى أن يكون كقراءته تعالى ونحوه سبحانه أو أن يؤزر (ومس مصنف) بتبليط بمسكين

الضعف غريب ولو كان بغير أعضاء الوضوء لقوله تعالى لا يسمع الا الاماهرون يعني المتطهرين وهو غير محسنى

النهي ولو كان باقياً على أهله لزم الخلف في كلامه تعالى ان غير المتطهر يعود روى ابن جابر والحالم كجزم

في المصدر الا وفي فتوى

النوري والبيان انه مصنف

لانه مصنف للصلوات من العلماء والاخبار والمصنف اولي وقال بعض

لا

لا

لا

المأخوذ من مع عليه الصلاة والسلام قال في التوراة ما عرفت الكسب (قوله وبه صرح الاسدي) أي في معطالع الحقائق ش
قوله عن القراني انه يحرم منه أيضا) أنشأوا في تعصيه (ذوق) وقال الهدي وأما أخذ القائل معزم بن الردي والمارطوني والقراني
المالكيون يحرّمه وأباحوا من يملكون الحلاله ومقتضى مذهبه: كراهته (قوله كصندوق) أي عمل على قدر المصنف واقتضى أن يحرم في تورته
بحرم حل المصنف في صندوقه فخص به (قوله وله منسوب إليه من زباده على الرضة) حتى لو كان المصنف في جواب أو كسب مثلا
لم يحرم منه قال الاذري ما ذكره في الكسب والجواب يحمل على كبيرين لا يمد مثلهما (11) وعاء المصنف (قوله كسبه) وفي بحث فيما

لوحل الحديث منطهرا أو
صياحه من أمه مصنف اذا
مكاه منه والقاهر الجواز
غ (قوله لاجله في منع)
قال الاذري وصورته ان
يكون المناع مقصودا بالحل
والان لا يجوز فعله فله
المأوردى وغيره وذكره
الرافعي والاصحاب وحديثه
الروضه تبعهم في التنقيح
وغيره وعلو الجواز بان
المصنف غير مقصود وكان
المراد ان يسهل هو المقصود
وحده لأنه غير مقصود
أملا وفي المجلد سليم
الرازي ومن شرطه ان
يقصد نقل المناع لا غير
ومراده ما ذكرنا من قصد
نقل مناعه من غير تحريم
القدس ان نقل المصنف كما
يصنع المقتل من منزل
الغيره والمأوردى رآه
قال شيخنا والقاهر انه اذا
حله في أشتمه على عيه
بدليل قوله لو لم يحرّم
محال حرم ولم يؤنبه شيئا
قوله ولو لم يمتنع تبع
فيه مقتضى عبارة سليم لكن
مقتضى عبارة الرافعي في

لا يمتنع (د) مس (د) حتى حواشه وباب من عاود لان اسم المصنف يقع على الجميع وقوا واحدا
(د) مس (جاده) المتصل به لانه كالجزء منقول هذا يشبه في البيع فان اتصل عنه قضاة كلام البيان
حل به وبه صرح الاسدي وفرق بينهما بين حرمة الاستحباب به بان الاستحباب أقصى لكن نقل الزكشي
عن القراني انه يحرم منه أيضا ولم ينقل مخالفا له قال ابن العدا انه الاصح انقاء طرمة مقبل انفعاله وظاهر
أن محله اذا لم تقطع نبتة عن المصنف فان انقطعت كان جعله كتابا يحرم منه قطعها (د) مس
(ظرف) فيه المصنف كصندوق وغيره وعلقه (منسوب إليه) لانه مخدوم معه كالجلد لمن لم يمه
في بيعه وقوله منسوب إليه من زباده على الرضة لكنه عاقا قد كونه فيه (ولوس من وراءه) أو ثوب
غيره (أو رقع) المساس (الظاهر) فانه يحرم ذلك المساس (كسبه) لانه أبلغ من منه (لا حله) في
(المنع) اذا لم يكن مقصودا بالحل لعدم الاختلاف بينهما حيث يختلف ما اذا كان مقصودا بالحل ولوم
الامتعة وفارقت الطرف في الأول بأنه تابع للمصنف بخلافها وظهر ان المناع كالاتمة به عيني
الروضه (ولا يحرم) (كتب) أي القرآن (بلا مس) حل لا (تلب روقه بهود) لانه ليس يحمل ولا يس
ومع الرافعي غير عه قال لانه جعل بعض المصنف قال الزكشي والاحسن ما قاله ابن الاستاذ انه ان كانت
الروضه قائمة عليها بالمواد وضع ما فيه عام لا يحرم والاحسن لانه حامل وينزل الكلامان على هذا وكذا فعل
شيخنا أبو عبد الله الجازي في مختصر الروضه حاله للعلاقة لعدم التوارد على محل واحد (ويجوز من)
وحل (قوله) أو تارتحل ويأخذ ثلاثه) وان لم ينسج حكمه والحرمة بالنسج بل وبالبديل في الآتين
يختلف ما نسج حكمه فقط قال المؤلف فان ظن ان التوراة ونحوها غير مبدل كرمه (د) ويجوز من
وحل (ما كتب) من القرآن (غير دراسة كالنظام) جميع جمعة أي عودته ويأبى على الصغير (وما
كسبه) على الدرهم) والدانير (والثلب) لما في الأصح من انه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا إلى حرف
وفيه بأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية ولم يأمر حاملها بالاحتفاظ على الملاءة ولولا
هذه الأشياء لانتقد بالثبات ان القرآن فمأقراته فلا يجزى علم أحكام القرآن والنسج بالتمام من زباده
قال ابن الصلاح في فتوى عليه الحرم ومكرهه والمختار ترك تعليقه وقال في أخرى المختار انه لا يكره تعليقها
اذا لم عليها سبع أو نحو (د) ويجوز من وجعل (كتب التفسير) للمأوردى ليس هو في معنى المصنف (لا
كتب التفسير) (والقرآن أكثر منه) لانه في معنى المصنف وقضية كلامه كماله الجواز اذا اشتد بأوهو
قباس استواء طر من غيره لكن قول التحقيق والاصح حل حله في تفسيره هو أكثر يقتضي التحريم فيه
والفرق بينهما بين استواء طر من غيره ولا حله في حرم من التفسير ولا حله كرها (د) ويجوز من وجعل
(كتابا حديث) (والفقهاء) لا مول وغيره للمأوردى مما ذكره في ان كتب التفسير وكتب الحديث معملون فان
على تواتر ويجوز رعاها على التام (وبسبب التعاهره) أي لكل من مس وجعل كتب الحديث

عز وروايتي في مجموع عمله حديثه وهو الاصح وقال المأوردى صورته المسئلة ان يكون المناع مقصودا بالحل فان كان بخلافه لم يحرم
وذلك يحرم حله ما لو نصبه النبي وهو ظاهر اذ لم يخرج بقصد المذكور وعن كونه مصفا ولا يتوهم انه كالنظام (نتبه) من هنا يؤخذ الجواز
فيما اذا حل من حل المصنف (قوله قال الزكشي والاحسن الخ) وقال الاذري انه القياس (قوله لعدم التوارد على محل واحد) وتعليلهم برداء
الوجه المقتل بالقرع من على المائل ولا حل في الحالين الأولين والثاني الحل عليه بأنه ليس يحمل ولا يس (قوله وقال في أخرى المختار انه
لا يكره) انشأوا في تعصيه (قوله) ويجوز من وجعل كتب التفسير لا القرآن أكثر) قال شيخنا المأوردى لا أكثر به مجموع الحروف حتى لو كان تم
بذلك كلها تفسير وهو مأقر أنه أكثر أو استواء يحرم سواء ان خلف عن القرآن بل الحرمتها الأولى من المأوردى (قوله يقتضي التحريم) فيه

(ويحرم) من وجل (ما كتب لوج) أي فيه (لدراسة على الباطن) كالحجف (ولا يمنع من) (من) مس وجل (حجف أو) لوج (يتعلمه) الحاجة تعلمه (وشتة) حرامه متعارفة (قوله) كلامهم أن جعل ذلك في الجمل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان الغرض آخر منع منه زيادة في المهمة قال بالعدد وقضه ذات الصلي لوسه لتبركه به حرم وهو باطل بل إذا احتجنا له فلا فرق بين حله لدراسة والتبرك ونقله إلى المكان آخر قال وقد ما يقضيه صريح كلامه سم وقوله قاله نظر ما تحبب المارة فلا يمكن منه إلا ينتهكه والتقييد بالمعبر ذكره الأصل وسدده المصنف العار به من قوله يتعلم وهو صريح النور في ذنابه بأنه لا فرق في عدم منع المميز بين المحدث والجبس وحزم به ابن السبكي في معدن التلم لم يعلم عا. بالاسنوي فقال ولم يجد نصراً عما يحكم من ذلك حال جوارته والقباس المنع لانها تارة وحكمها أغلقا وقاله حسن وقول المصنف ولا يمنع من أي لا يجب منعه ما وافق قول الأصل ولا يجب على الولي والعالم منع الصبي إلى آخره فيجد جوارضه وهو ظاهر بل يندب منعه (وذكره) أي القرآن (على حائط) أو لولم يجد (وعنده) أو قال: ثياب كفي في الوضوء كان (ول) (وطعام) ونحوها ومثله الطعام من زبانه (وذكره) (أحران) خشب (نقش به) أي بالقرآن ثم أن قصده مسابقة القرآن فلا كراهة وعليه يجعل تحرير في عهده من رضى الله عنه المصنف وقد قال ابن عبد السلام من وجد ورقة فيها السجدة ونحوها لا يجعلها في شق ولا غيره لأنه قد انقطع فتواطؤ به أن يغسلها بالماء أو يحرقها بالنار مسابقة لاسم الله تعالى عن تعرضه للأثم (و يجوز هذه) أي الحائط (وابها) أي العمامة أو الصريح من زبانه (وأكله) أي الطعام ولا تعرض ملاقاته ما في المدة بخلاف ابتلاع طراس عليه اسم الله فإنه يحرم كإخراجه في الأوزار قال في المجموع ولا يكره كتبني من القرآن في الماء ليس في رد الشفاء فيها مقتضاها المذهب انتهى ووقع في فتاوى ابن عبد السلام غير ما لما يلاق من الوضوء أو ما في المدة أو ما في كل الطعام فيجوز أن لا كراهة فيه كشر ما ذكره وبجمل الفرق بأن المكتوب في الشرب يعني قبل وضعه في الفم بخلاف في الطعام (وحرم كتب) أي القرآن (تجس) وعلى تجس (د) كذا (مسببه) لا يظهر من بدن تجس) فلا كان على بعض بدن الماهر نجاسة غير معفو عنها من المصنف بوجعها حرم أو بغيره فلا قال المتولي لكن يكرهه قال في المجموع وقضه نظر والتقييد بغير المعفو عنه ذكره في المجموع (فان شيف على) مصنف تجس أو كافر أو ثقل (بحرق أو غرق أو نحوهما) (أو ضياع) ولم يتمكن من تطهيره (مع الحديث) جواز للضرر ودل وجوبه في غير الأخيرة مسابقة كإفائه التوروي في مجموع وغيره قال واتفقوا على أنه يحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويجوز كتب آيين ونحوهما البهم في أثناء كتاب أي لاسر وبيع الكافر من مسه لاسماعه وان كان معاندا لم يجز تعليمه وبيع تعلمه في الأصح وغيره المعاند إن روى إسلامه جاز تعليمه في الأصح والأذلا وقول المصنف من زيادته أوضاع أخذ من المجموع وغيره وقوله كالأرضة لم يتمكن من تطهير شامل للتأخير بالتراب عند عزه عن الماعود وما أفتى به المصنف والمحدث في المجموع وغيره واختاره في التبيان بعد نقله عن القاضي أبي الطيب أنه لا يجب التيمم لأنه لا لا فرق في الحديث (وذكره) أي القرآن أي قرأه (ثم تجس) أخراجه (له) (جواز) بل كراهة قرأه (بعمامة) أو بغيره إن لم يلتزمه وأما الكراهة (وحرم) قوسه مصنف وان كان سرقتموكم (أعلم) أي تود كتاب علم (الخلوف) من سرقته ونحوها وإدراكه كرفي قوسه المصنف حال الخلوف هو ما صرح به التوروي في مجموع على قول القاضي أنه لا يحرم على قوسه العلم جئتني بنبي جواز قوسه بدل وجوبه إذا خاف عليه من تلف أو تجس أو كافر والمراد بالعلم العلم المحرم (وبسبب كتبها) (واضافه) إكراهه (وتفعله) (وكاه) صلاته من العين والتخريف (وذكره) (نظرا) في المصنف (أفضل) منها عن ظهر القلب لأنها تجمع التزاة والنار في المصنف وهو عبادة أخرى ثم إن زاد خشوعه وضوئها وتلبس في القراءة عن ظهر قلب فهي أفضل في حقه فاه التوروي في مجموع وغيره فتفها وهو حسن (وهي) أي القراءة (أفضل من ذكر لم تجس) يحمل أما ذكر شخص يحمل بالورد والشرع

وأشار إلى نصحه (قوله)
وقضه كلامهم أن جعل
ذلك الخ (أشار إلى نصحه
قوله) مسابقة لاسم الله تعالى
عن تعرضه للاثم (وقال
بهذه من أن الحرائق أولى
من الفضل لأن الغلبة قد
تقع على الأرض وقال
الحاجي في المنهاج لا يجوز
تزيق الوقت التي فيها اسم
الله تعالى أو اسم رسوله لما
فيمن تقطيع الحروف
وتفر يق الكلمة من نصه
من أزال المكتوب (قوله)
بخلاف ابتلاع طراس الخ
لأنه يتجس على الباطن
بخلاف أكله إذا كان على
طعام فإنه لا يصل إلى
الجوف الأوفد زالت
صورة الكتابة قال ويحرم
أن يغسل على فرائش أو
خشب نقش بالقرآن وفي
فتاوى الحنابلة لا يجوز
جعل الذهب والفضة
كأنه كتب عليه اسم الله
الرحمن الرحيم فإن
فصل ذلك مع العلم أنه
(سؤال) قالوا يحرم كتابة
اسم الله والقرآن تجس
ويكره أن يقرأ القرآن
فيه تجس وقرئ تجس
الأول (قوله) بحرق أو غرق
أو نحوهما (كان) رأه في
كافر (قوله) ولم يتمكن من
تطهير (ولأن) إبداعه مسما
ثقة أن (قوله) واختاره
في التبيان (وهو الصحيح
المشهور) (قوله) لأنه
لا يفرغ الحديث (يلزم أن
لا يسبح لذي الحديث لما جاءه مع الوضوء وهو بعيد

(قوله وندب تعوذ الخ) استحباب التعوذ التسمية بان يستغفر القراء خارج الصلاة لافرق فيه بين ان يكون الاستغفار من أول سورة أو من أواخرها كذا رأيت في بعض أديان أبي عاصم العبادي بغير ان يقلل من الشافعي والنسائي في التسمية (١٣) غير مبتدئين له (ح) قوله أي أردت

قراءته الخ قال الشيخ ماه
الحن السبكي في شرح
التحصيل وعلمه والوهو
ان الارادة ان أخذت مطلقا
لزم استحباب الاستعاذة
بمعنى ارادة القراء حتى لو
أرادهم عساه أن لا يقرأ
تسخيه الاستعاذة وليس
كذلك وان أخذت الارادة
بشرط اتصالها بالقراءة
استحال العلم بوقوعها ويمنع
حينئذ استحباب الاستعاذة
قبل القراءة قال الدماميني
يق عليه قسم آخر باختاره
زوم الاشكال وذلك اننا
انما نأخذها بعد ثبوتها لا
يمنع له عارف عن القراءة
(نسخ) * لو عرض له
صوت حدث أو لم يحسب
الى انتهائه قوله لانه ليس
بفصل أو فصل يسري لانه
من تعاقبات الصلاة قوله
سلم عليهم فوفيه كغيره
ابتداء ورد اخلافا للواحدى
قوله وندب تحسين صوت
بالقراءة وطلبها من حسن
قوله والا فلا سارا افضل
قال ابن العماد ولو سوس
المأموم في تكبيرة الاحرام
على وجه يتوشش على غيره
من المأمومين حرم عليه
ذلك كن قدس شكل بجوار
المصلى وكذا ان حرم عليه
القراءة جهرا على وجه
يتوشش على المصلى بجواره
قوله وندب ترتيله فانظر

به ذه فهو افضل منها لتخصيص الشارع عليه (وندب تعوذها) أي للقراءة (جهرا) لا يقرأها ذاتا ترت
القرآن أي أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وكان جماعة من السلف يقولون أعوذ بالله
المسيح العليم من الشيطان الرجيم قال الزوري ولا بأس به لكن الاختيار الاول قال ويحصل بكل ما
اشتمل على تعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقضية كلام المصنف أنه يجوز بالتعوذ وان اسر بالقرأة وتولس
كذلك بل هو على سبيلها جهرا بخبر وان سراسر الا في الصلاة يفسر به مطلقا على الاصح (د) ندب
(العائذ الفصل) طويل كالفضل بين الركعتين (لا يسري كالفضل بخبر) (سجد ثلاثا) وعبارة
المجموع في ذلك وتكفي بالتعوذ واحد سلام يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل فان فعله أو احدهم ما
استأنف التعوذ ولو سجد ثلاثا ثم عاد لم يتعد لأنه ليس بفصل أو فصل يسري ومع ذلك قال لور القارئ
على قوم سلم عليهم بعد اداء القراءة ان أعاد التعوذ كان حسنا (د) ندب (ان يحسن) للقراءة لانه
أنزله الى الترتيب (د) ان (يستقبل) القبلة لانهم أشرف الجهات (د) ان (يقرأ بغير رتخ) لانه
المقدور به تتمتع الصدور وتستبصر العيوب قال تعالى كذب أنزلناه السبل مبارك ليبدوا آياته وقال
أفلا يتدبرون القرآن ولا يخافوه كثيرة (د) ندب (تحمين صوت) بالقرآن ورفع يديه غير ما أذن الله
لني ما أذن لني حسن الصوت بتدبر القرآن بحره وراء الشخان ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى
الرضا والقول وتلخيصه في القرآن بأصواتكم وكذا بمن لم يغب بالقرآن فليس مناروا هم أو أوداد
وغيره ويحل أفضل برفع الصوت لا لم يخفف راء ولم يثأبه أحد ولا فالسرا أفضل وهذا جاع بين الاخبار
المختصة فلا خلاف في الرفع والاختيار المقتضية لاختلاف السرا لانه في المجموع من العلماء قال فيه واستحب
العلماء افتتاح مجلس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة قارئ حسن الصوت ما تيسر من القرآن
(د) ندب (ترتيل) قال له تعالى ورتل القرآن ترتيلا ولان قراءته صلى الله عليه وسلم كانت مرثلة
ولانه أنزله الى الترتيب وأشد تأثيرا في القلب ولها في تدب الترتيل للاعشى الذي لا يفهم معناه (د) ندب
(استعاذ بالله) لا يروى الشيخان عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على القرآن فقلت
يا رسول الله اقرأ على لي ولعليك قال قال في أحب أن اسمع من غيري فقرأت عليه سورة النساء حتى
جئت الى هذه الآية والشاذ عنده كيف أذا جئنا من كل أمم بنبيه ووجهنا اليك على هؤلاء شهد قال حبلى لان
قالته قاله فاذا عنته تذر فان (د) ندب (بكاء) عند القراءة وهو من صفات العارفين قال تعالى ويخرون
للذان يكونون زريدهم خشوعا واختيار بحسنة منها خبر ابن مسعود السابق وطريقه في تحصيله ان
يتأمل ما يقرأ من التهديد والوعيد والموانع والعهود ثم يفكر في تصغيره فان لم يحضره من وبكاء فليكن
على فقد ذلك فانه من المصائب قال في الاذكار وندب الشا كل من لم يقدر على البكاء (د) ندب (د) ان يقرأ في
الصلاة وخارجها (بالشواذ) وهي ما نقلت أعاد قرأتها كما علمت من قراءه السابق والبارقة فاقطعوا
أعانه حالان الاصح انهم ليسوا قراء لان القرآن لا يقرأ الا بآذان الناس عن الاتيان بثقل أقصر وود تنصرف
الذوا على ناله فواتر والشاذ عنده جماعة منهم النووي ما رواه السبعة أبي عمرو وناقصه واني كبير وعاصم
وعاصم ورجز والكسائي وعند آخرين منهم البغوي ما رواه العشرة السبعة السابقون في جعفر وبقوب
وشاذ قال في المجموع واذ اقرأ بقرأة من السبعة استحباب أن يتم القراءة قبل ان يقرأ بعض الايات بها
وبعضها غيرهما من السبعة بل بشرط أن لا يكون ما قرأه بالثاني ثم يتطاول الاول (د) حرم أن يقرأ
(بعكس الاي) لانه يذهب المعجزه ويزيل حكمة الترتيب (وكره) العكس (في السور) لفوات
الترتيب الا في تعليم فليكره لانه يقع من قرأه لانه سهل للتعليم (وندب خفيه) أي القرآن (أول نهار أو)

الاسراع كرهه وسرف الترتيل افضل من حرفي غيره (قوله وحرم بالشواذ) نقل ابن عبد البر اجماع المسلمين على انه لا يجوز القراءة جهرا لانه لا
اصلى تخلف من قرأه في قناري ابن الجوزي المصري انه يجوز والقراءة بالشاذ المروية بالاحاديث غير الصلاة وانها وادق من رواه ابن موهوب
الجزري بان القراءات بالسواذ في صلاة الا في العاقبة لم يصح (قوله ما رواه السبعة) اشارة الى صحيح (قوله وعند آخرين منهم البغوي الخ)

فأختم في الصلاة (أفضل)
وان غلبت له الجمعة ولومه
ان أمكن ورودان للامانة
لم يعاوضه فهم حرمون
هــلى استماعه ويقال ان
مؤن الجن يقرضه (قوله)
وتسبانه كبيرة
اذا كان تسبانه غارنا
وتكسـلا غ (قوله ولا
يكراه ان يقال سورة البقرة
الحق والقرآن تلاقان ولا يقول
الله تعالى بغير صفة الماضى
ولا النقص مع القرآن
لرفقته في الصحيحين قوله
(باب الفسل)

(قوله لم يعلم غير شهد) رد
على مفهومه النقص اذا
بلغ أو بعة أو لم تظهر
أما رد الحاقه بالعبث غلبه
على المذهب ومن وجبانه
تغير المصلحة فانما يجب
عليها الفسل لكل فرصة
(قوله وقبل عدم الحيا) الظاهر
من شأنه الحيا) الواقف ان يقال
عدم الحيا عما انصف بها
بالفعل (قوله لانه متى
منعقد) هذه العلة تنقض
بمخرج بعض الرد
يجاب بان التحقق خروج
منها لا يخرج الرد كانه
لا يخرج بعضه (قوله)
الاول بانخال حشفة) لو
غير بدخل حشفة كان
اولى (قوله من فانداه)
أفاد ان المراد حشفة
(قوله ولو دوا وبجائل)
أى كسائر الاحكام

أول (ل) روى عن عمرو بن مرة التميمي قال كانوا يحبون أن يحتم القرائن من أول الليل أو من أول النهار
قال النووي وشبهه أول النهار أفضل عند بعض العلماء وان ختم وسد فالحتم في الصلاة أفضل وندب صيام
يوم الحتم الآن بصادف يومنا حتى التسرع عن صيامه (و) ندب الدعاء بعد وضوؤه لا تار وندب فيه ما
وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بالخروج يوم البعد فيشبهه بالخبر ودعوة المسلمين (و) ندب
(الشروع بعد) في ختمه أخرى لما روى عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير
الاجمال الحلي والرحلة قبل وباهـ قال افتتاح القرآن وختمه من إن كثير أنه كان اذا انتهى في آخر
الختم في سورة الناس قرأ بالفاتحة وإلى الختم من أول البقرة (و) ندب (كثرة تلاوته) قال تعالى ان
الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة والذين هم بآيات الله يخشعون (و) انه كبيرة) وكذا ان ابن شبي
منه تلحظ عرضت على ذنوب ما في فلم أر ذنباً أعظم من سورة القرآن أو آية أو أثر أو رجل ثم نسبوا آخرين
قرأ القرآن ثم نسبته إلى الله عز وجل يوم القيامة أحذرهم وأهملهم أو دواود (و) اقبل ندبا (نسبت) كذا أو
أسقطه (لأنه) نظير لا قبل أحد كذا ثبت آية كذا وكذا بل هو نسي وخبرته ما الاحد هم ان يقول
نسبت آية كذا وكذا بل هو نسي وخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع رجلا قرأ آية الله فسد
ذكر في آية كذا كذا قطعها في رواية كذا نسبتا رواها كل الشخات (وحرم تفسيره بلاع) أى
الكلام في معانيه ان آيتين من آله لا اخبار الصحيحين ولا جاع فكل من ليس من آله لا يكون غير جامع
لادواته يحرم عليه تفسيره ولكن له أن ينقله عن المتجدين من آله قال في المجموع وغيره ولا يكراه أن يقال
سورة البقرة أو العنكبوت للاخبار الصحيحة ويحافظ على قراءة منس والواقعة وتبارك الملك والاحسان
والمعودتين وآية الكرسي كل وقت وكل ليلة اذا أوى إلى فراشه وآيتين من آخر البقرة آمن الرسول الى
آخرها كل ليلة وقول المصنف وكراهه الى آخره من زيادته مع أن بعضه مذكور في الروضة في باب
الشهادتين وغيره بل هو نفسه أعاد بعضه ثم

(باب الفسل)

هو بضع العين مصدر غسل الشيء بمعنى الاغتسال كقوله غسل يوم الجمعة متوضعا مشتركا بينهما
وبين الماء الذي يغسل به فبسه على الاول لانه ان الغسل هو ان تضع رأسك وأيديك والقدم وهو ما يتبعه
الفقه أو أكرههم وأما بالكسر فاسم لما يغسل به من مدر وغيره وهو بالعينين الاولين لغسلان الماء
على الشيء وشراعه لانه على جميع البدن (موجب) وفي نسخة وموجبته خمسة وعده الاصل أربعة
لجـ له النفاس لحقا بالحض ويصغ تنزيل كلام المصنف عليه (موت) لم يغير غير هذا ما أن في
الجنائز والموت عدم الحيا بغيره بمعرفة بمفارقة الروح الجسد وقبل عدم الحيا عما من شأنه الحيا وقبل
عرض بضادها قوله تعالى خلق الموت والحياة وديان المعنى قدر والعدم مقدور (وخروج حض أو ناس
بانقطاعه) أى معه لا آية فاعتزلوا النفس في المحض أى الحاض ونظير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال
لفاطمة بنت أبي حبيش اذا أقبلت الحضة فتدعى الصلاة واذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلى ولزوجة
للخارى فاعسلى وصلى وتيس بالحض النفس بل هو دم حض يجمع ويعتبر مخرج كل منهما
وانقطاعه القيام الى الصلاة كافي الرافعي والتحقيق وان صح في المجموع ان موجه الانقطاع فقط
قدم ذلك في باب الاحداث (و) خروج (ولو لم يعلق مضمرة) و (بلا بل) لانه متى منعقد لانه
لا يعلق بل غايته مقامه كالنوم مع الخارج فغسل به المرأى الى الاصغر في التحقيق وغيره (و) ندب
اقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وحصل (بأحد أمرين الاول بانخال حشفة ولو من) ذكر (أشمل)
أو بلاغ أو غير منتشر (وأو) بانخال (ندرها) من فانداه (في فرج ولو) من غير متشهي أو
(دواود بجائل) كثرة لغها على ذكر ولو لم يعلق نظير الصحيحين اذا انقضى الحائضان فتدبر جب الفل ولو
رواية لمسلم وان لم ينقل وأما الاخبار الواردة على اعتبار الإكراه كبرائغ الماء من الماهة فسوخة وأجاب ان

(قوله) ويجب باستئصال امرئ الخ (والمخ) الاصل منه واقتضى عن الماوردي انه لا يتعلق (١٥) بالايلاج به ولا في حكمه بل لا خلاف وان

الاحكام منوطه بالمنفخ تحت المعدة غن ظاهر ان قوله تحت المعدة مثال جراح على الغالب فالاحكام منوطه بالمنفخ المذكور وان كان فوق المعدة (قوله) ومن يمسه هل يعتبر ايلاج كل ذكره أو ايلاج قدر حشفة معتدلة قال الامام فنه فطر موكول الى رأى الفقيه انتهى قال شيخنا الثاني أوجه (قوله) وايلاج الخشني لأثره فلا يجب بايلاجيه أو الايلاج في قبله غسل الا اذا اجتمع امال ووضعت علامة ظاهرة فالظاهر ركائه الاذرى انهم انصف الحكم على ما مضى فتوجب الغسل وغبرة وقوله فالظاهر الخ اشار الى تصحيحه (قوله) يجب يلزمه فعلا ما لا اشتغال به من ما جها الخ) مثله من عليه ركاة لا يدري هل هي بقرة أو بعير أو درهم أو دينار فانه باق بالكل ركذان عليه تذروك هل هو صوم أو صلاة أو صدقة أو عتق (قوله) على انه قبل بذلك هنا انما وصحه في رؤس المسائل (قوله) أي معنى الشخص نفسه) خرج به خروجه من دبرين جوع أو قبل طهله أو كبره لم تقض وطرها والمراد الخروج الديكي في حق الرجل والذكر أمال النبي

جاس عن هذا الخبر بان معناه انه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان يغزل ذكره الخ ان جرى على الغالب بدليل ايجاب الغسل بايلاج ذكره لا حشفته في دبر أو فرج جملة لانه جاع في فرج فكان في معنى المنفوخ على ما مر من المراد بالانقباض انقباض الفرج بالاحتلام لا جاع بالاحتلام بل تحاذي معاملة التي في الفرج اذا انقبض وان لم ينقبض وانما لا يجب غسل بايلاج الخشفة في الفرج اذا لم تنقبض بل غسل الفرج في الختان وختان المرأة فوق يخرج البول ويخرج البول فوق قد مثل الذكر (وهذا أعمى) أثر الادخال (بالخائل جاري سائر الاحكام) كذا في الاصوم والحج والعمرة (و) لو كان الفرج (من جملة زمين) فانه وجب الغسل على المولج (ولا بعد غسله) أي المثل لا تقطاع تكليفه وانما وجب غسله بالبول تنظيرا لذكر امال لا يجب ومثله حدث في روجه عن مغلظة الشهوة كسب أي (و) يجب الغسل (باستئصال امرئ) حشفة أو قدره هاهنا في فرجه (ولمن ذكره معار) كالنقض بمسه (ومن يمسه) من فرد أو غيره كالأذى أو أولى قلنا (ويجب صبي ومجنون أو لمج) كل منهما (أو أوج فيه) سواء كان مشتهى أم لا (وبكل) له بلوغ وفاقية (يجب) عليه (غسل ومع) الغسل (من يميز بجزئه) فلا يجب اعادته اذا بلغ وقوله ومع يعني عن قوله ويميزه (دبره) بان بامره والى وجوبه (كالوضوء) ادخال (دون الحشفة ماني) فلا وجب شأن احكام الجماع على علم عامر (وايلاج الخشني) ذكره في أي فرج كان (لا أثر) لاحتمال زبانه (الانقباض وضوء غيره) وهو المولج فيه (يزعم من دبر) مطلقا (أو قبل واضح) أي انني (ويحسب الخشني بين وضوء والغسل بايلاج في دبر ذكر) لانه من النقص بمسه (أو في) (دبره) أي (أولج) ذكره (قوله) أي المولج لانه ما يجب بتقدير كونه فها هو فانه ذكره كونه الاخرى الثانية أو محدث بتقدير رآه فانه في الثانية تغير بينه ما لم يمسأ في اما ايلاج في قبل خشني أو في دبره لم يلج الاخرى قبله فلا وجب عليه ما قبله أو قوله أو دبره خشني أو لم يلج قبله من زبانه وكذا التغيير في الاولى وهو مقتضى كلام الاصل في باب الوضوء (كن ثلثا للخرج من ذكر كرمي أو مذى) فانه تغير بينهما (ويعمل بمقتضى اختياره) فان جعله من الغسل أو مذي أو وضوء أو غسل ما أصابه لانه اذا أتى بمقتضى أحدهما يرى من قبله والاصل برأيه من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلا ما لا اشتغال به من ما جها والاصل قضاء كل منهما فارق ما هنا ما سأل في الزكاة من وجوب الاحتياط بركعة الا كثره فها هو مقتضى الاناء المختلط لان اليقين ثم تمكن بركعة مختلطة هنا على انه قبل بذلك هنا أيضا وقال في المجموع وهذا الذي يظهر رجحانه لا اشتغال ذنبه بظاهر ولا يستجيب الصلاة الا بظاهر متيقن أو مظنون ولا يحصل ذلك الا بغسل مقتضى الحديث لكن لا يلزم غسل ما أصاب ثوبه لان الاصل مظهره بخلاف الوضوء والغسل لا اشتغال ذنبه بأحدهما ولا تضع الصلاة الا به ولا يعلم انه أتى به الا اذا جمع بينهما (وان غلب على ظنه أحدهما) فانه تغير بينهما لان حكم الفان والثلث في أبواب الطهارة واحد كما مر (وان أوجر جل قبل خشني فلا شيء) عليهم من غسل ولا يشؤ ولا احتمال انه رجل (فان اذا لم يزل الخشني في وضوءه أو أوجب يقيناً وحده) لانه جامع أو جوع بخلاف الآخر من بل جلابة علم ما (وأحدث) الواضخ (الآخر) بالترجمة وقوله في واضح أعمر من قول أنه في فرج امرأة وخرج بقوله آخر المولج الخشني في الرجل المولج فان كلاهما يجب (ومن أوجر أحد ذكره أجنبان كان بيوله) وحده (ولا يزال آخر في نقض الطهارة) ثم ان كان على سن واحد أجنب بكل منهما كما مر فغيره في باب الاحداث وكذا ان كان بيول بكل منهما أو لا يبول بواحد منهما كان الانسداد عارضا الامر (الثاني خروج المني) أي معنى الشخص نفسه الخارج أول مرة من رجل أو امرأة (ولو بعد غسل) من جلابة أو لم يجز وخرج النبي تغير مسلم انما الملاء من الملاء وتغير الصعيصين عن ام سامة قالت جانت لمسلم الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يقضي من الحق على المرء ان يغسل

(٩ - (سني المطالب) - اول)

(قوله) ولو بعد غسل من جلابة) يدل خروجه بعد غسله واجبت نفضته وهو ما لو أدى في ثوبه أو فراس لا يتم فيه غير مولى ذكره كذا لما

أقره مع استناد الأهل الخ) علم من هذا أن خرج الذي من أحد فرس الشكل ليحب النفس (قوله كل الجموع عن الاحباب) وفي موضع آخر منكون في هذا صياح أوجب النفس لا خلاف وهو مجمل على خروج من طريقه العناد (قوله وباصحابه الأصل الخ) أنشأ في قصص (قوله أنصاره وفيه في الجموع) أي أو الخفة قال في المبادئ على القواعد فعمل به (قوله والسب هنا على هذا كالمدة هناك) يقتضي أن الخارج من نفس السلب (٦٦) لا ينقص ولا ينقص الخارج من نفس المدة وهو خلاف ما أتت في شرح المذهب بأن نقل عن بعض أن الخارج

من نفس الصلب فوجب

يقولون نعم الصلوات

في الحقيقة الثاني هو -

عصية وصيها من طريقه

الوضوء بالمنفح اه قال

(قوله كما حرم به الاصل) حرم

لرافى بحناع (قوله

فداء وضمها واسكانها جسر

بها به - رف بالخواص

الشافعي، سمعناها

خ و ح و ض ا ت د ف

كفر من أشد الكفر

—وهو أنه لا يعرف إلا

مَدَقُوقِي فِي مَنَاقِبِهَا وَقَصَرِ

سوروی فی شرح مسلم

قال السبكي انه المعتمد

فره بعد غلها من جماع)

الذي بالت فيه الطيبة اعتماد

من الاحداث • (فصل) • في

2. 1000

(Musical notation continues)

العلب) مع انداد الاصل فان لم يستحكم بان خرج لرض لم يجب الفسل بخلاف ذلك

على المذهب وما يحمله الأصل من أنه لا فرق بين خروج من المعتاد وغيره حزم به في المباح كاصاله وشمه.

الحدث وصورة في المجموع والصلب هنا على هذا كالأداة هناك كما جزم به الأصل فعدول الصنف عن عبارة

الاصلي كما تقره في المهيمن والصلب انما يعتبر لارجل أما المرأة فمابين زناها واهي عظام الصدر

فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَذِبٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَاسْتَغْفِرَ الْمَصْنُوعَ لِمَا تَلَزَمَ مِنَ الْإِثْمِ، (أَوْ عَطَا أَوْ عَمِلَ رِطَابًا) ٢٤

(اینجا می بینیم که) در این کتاب آمده است که: «وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ سَبِيلَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّضَلُّ اللَّهُ سَبِيلَهُ»

وهذه الأصل عن الأئمة وعن الإمام والعراقى أنه لا يعرف إلا بالاسم (ولا يسمونه لون) وغيره

فعلما لا ينبغي وجودها لا يقتضي (وان خرج منها) أي المرأة (منه) أي الرجل بعد غلبتها من جماع

منها المختلطة - خرج منها منها وكلامه يقتضي ان الوقت وطرا بمضى اسد خانه ثم خرج منها واجب

(والا) أي وان لم تقض وطرها كصغيرة ونائمت ومكرهه (فلا غ) أي عليها (كن) أي أدخلناه (أي المني في

[illegible]

من الأصل عدم الوجوب حتى يتبين ما يحلّه وأما خبر من غسل مائة طيلة غسل فمحمول على التذلل

ليس موجباً للفعل بل لازالة النجاسة حتى لو فرض كشطاً جاداً حصـ ل الغرض (وان رأى في فراش

الفصل (اعادة ما) في صلاة (احتمل) خلوه اعنه (كما اذا احتمل كونه من آخر) نام معني فرأنا

شيء فلا غسل عندنا ذكركم وفي الروضة وحذفه المصنف العاشر مائة

لَقَدْ آتَيْنَا الْفِرْعَوْنَ ذِكْرًا إِنَّهُ إِذَا خَلَا بِرَبِّهِ يَكْفُرُ (١٠٠) كَذِبًا لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠١) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٢) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٣) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٤) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٥) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٦) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٧) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٨) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١٠٩) لَئِنْ آتَيْنَاهُ آيَةً لَقَالَ هِيَ مَأْخُذٌ مِّنْكَ (١١٠)

فأما الخ: لما فقد خرج منها منها) والشارع قد قيم الفأه، مقام القن كافي تتعس الماء فراه

ببأن ذلك ليس وجه الفاعل المحرك وإن كان الفاعل الواحد في لغة من هذا المذهب

من هذا الوجه لا بد من أن يكون الوجود في الشيء هو الوجود في ذاته لا الوجود في غيره

لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن واد الترمذي وغيره لكن ضعه في الموضع ذكر ابن جماعة في فخره بحال حديث الرافعي
متابعات ثم قال وقد قوى الحديث مما ذكرناه من المتابعات وان رفع من التضعيف (فرع) * مثل ابن الصلاح عن المجلس وجوده هل يصلون
ويقرأ القرآن لغير العالم الزاهد من الطريق التي يسلكها غالب بان ظاهر المقول ينفي قراءتهم القرآن وقوعا ويلزم منه انتفاء الصلاة
لان من شرطها الانتفاء وقد وردت المسألة تكتمل بمعاها وفيه قراءة القرآن وهي حريصة على انتفاء من الانس فان قراءته القرآن
كرامة أكرم الله بها الأنس غير انه بلغتنا المؤمنين من الجن بقراءة قوله وتطاهر ان ذلك ما في جوابه قد نقله في غير القرآن (الح) أشار الى
تبعه (قوله وما لا يجد الخ) كان كرقبة آية الاستدلال أو أقل كلاما أو أشار بها (٦٧) أحسن فاه القاضى (قوله لاجل الحاجة للكاف

بل لادجها الابتداع)
زادها تعالى امرى مروج فاه
القاضى حسين والخوارزمي
وهو انه يلحقه في بقائه
الطهور بن التميمي في الحاضر
والاصح خلافة في الاذكار
وغيره للزوي واذ لم يجد
الجنب أو الحائض الماء
تيمموا جازلها القراءات فان
أحدث بعد ذلك لم يحرم
عليه القراءة على ما غنسل
ثم أحدث ثم لا فرق بين أن
يكون تيممه لعدم الماء في
الحضر أو في السفرة لأن
يقرأ القرآن بعينه وان
أحدث وقال بعض أصحابنا
ان كان في الحضر مرسلي به
وقرأه في الصلاة ولا يجوز
أن يقرأه خارج الصلاة
والصحيح جواز كما قدمناه
لان تيممه مقام الغسل
ولو تيمم الجنب وصلى وقرا
ثم أراد ان يمسح لحديث أو
فرصة أخرى أو غير ذلك
لم يحرم عليه القراءة وهذا هو
المذهب الصحيح المتأد فيه
وجبه ضعف بعض أصحابنا
انه يحرم انتهى ويدخل في

قراءة التيمم (الركوب) (ما حرم به لانه بالاقصد) لشي من قرآن وذلك وكرهه لعدم الاختلال لانه لا يكون
قرا بالاقصد فاه النوى وغيره وطاهره ان ذلك ما في جوابه قد نقله في غير القرآن وما لا يجد تيممه
الا فيمكن أن يثلمه شعر بان يحمل ذلك فيما وجد تيممه في غير القرآن كالآية المذكورة والاسئلة والجدلة
وان لا يوجد تيممه في القرآن كسورة الاخلاص وآية الكرسي يمنع من ان لم يقصده القراءة وذلك
صرح الشيخ بوعلى والاستاذ أبو طاهر والامام كما حكاه عنهم الزركشي ثم قال ولا بأس به (وقد ائتمروا لاجل
الكاف بل لادجها الابتداع والمعنى وفائد (الطهور بن يقرأ) أى وجوب (الفاصل) فقط الصلاة) لانه
مضمارها خلافا لرافعي في قوله لا يجوز قراءتها كثيرا وأما قوله فقط انه لا يجوز له من المصحف ولا
قراءة القرآن ولا واد الحائض وبه صرح أمه في كتاب التيمم (وله) أى الجنب (الجزء) أى القرآن
(على قلبه ونظر في المصحف) والتم صرح به ما من يادته (قراءة ما نعت ثلاثه) وغيره المسألة
وهو محتمل لا يسمع نفسه لانه يقرأ القرآن بخلاف إشارة الاخرس (والحائض والغشاء) في
تحريم القراءة (كالجنب) وكذلك في المكث في المسجد لكن لما كان فيه زيادة أحوال كتاب الحائض
(الثاني المكث والتردد في المسجد) لا عبوره لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة الآية قال ابن عباس وغيره
أى لا تقربوا موضع الصلاة لانه ليس فيها مبرور وسبيل بل في موضعها وهو المسجد ونظيره قوله تعالى لهدت
صوامعهم يبيع مساكن (وبعد) فيها المأثورة (من) ذكر ان (أغلقت عليه) باب المسجد (أو خاف)
من خروج (ولو على مال) أدومته من متاع آخر لم يجز ما به يغسل به (قنيم) أى جوابا كما صرح به
في الرضا نخدا من قول أصلها أول تيمم بلام الامر ولا يتأنيقه قوله في الشرح الصغير ويجوز ان يقيم لان
الواجب حجب (ان وجد غير تيمم) أى المسجد فان لم يجد الا تيمم وهو الدخول في وقت نفسه لم يجز له
التيمم بكمال المسجد الا تيمم بغيره فان خاف وتيمم مع (ديكره) له (عبودية) وهذا ما جزم به
الاصل والذي يجمع في المجموع انه خلاف الاولى (الا ان كان العبور) لغرض كفر بماربى) فليس
بمكره ولا خلاف الاولى وخالف المكث للآية ولانه لا فرق بينه وفي المكث قربة الاعتكاف وما ذكر من
تحريم القراءة في المكث في المسجد على الجنب ونحوه محله في المسلم أما الكافر فلا يمنع منها لانه لا يعقد حرة
ذلك لكن قراءته شرط قدمته وليس للكافر ولو غرض دخول المسجد الا ان يكون لاجل صلاة كاسلام
وسماع قرآن وان ياذن له مسلم في دخوله الا ان يكون له خصوصية وقد تعدد الحاك في الحكم كسبأني ذلك في
شروط الصلاة (ولا بأس بنوم فيه) ولو اغترع بغيره فقد ثبت ان أصحاب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه
فروضه صلى الله عليه وسلم نعم ان شق على الصالحين أو شوش عليهم حرم النوم فيه فاه في المجموع قال ولا يحرم
الخروج اليه فيه لكن الاولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم فان الملائكة تنادي بما يأتى منه بنو آدم

عوم مفهوم قول الراشاد ومنع نفل قراءة آية نعتية جامعة تفاد الطهور بن وما لا يذوق قراءة سورة تيمم كل يوم ثم نقد الطهور بن وما كادلا
مقتضاه جوازها في الصورةين ولم أره متوقفا (قوله ولم يجز ما به يغسل به) أما إذا وجد كاد كان في المسجد بغيره ولكن الانتفاء عنها والنزول
المبالغة في وجب الاختلاف ذكره في الخادم (قوله أخذ من قول أصلها أول تيمم بلام الامر) وصرح به القفال في تناوبه والاستاذ أبو منصور
البغدادى في شرح المفتاح وصاحب التمهيد والى وغيرهم وهو الفقه كقال في التوضيح لان المسبوق لا يسبق بالمسبوق وبن بداهة التيمم
نائب عن الغسل والغسل واجب فيكون النائب عنه واجبا لان المسبوق لا يوجب (قوله خلاف الاولى) أشار الى تخصيص (قوله
لانه لا يقتدر حرم ذلك) والفرق بينهما بين من المصحف انه يتوسع في القراءة تعالى توسع في نفس المصحف بدليل جواز قراءة الحديث بخلافه

الصغير (قوله كماله) أي ونفسه (قوله والحكمة) في ذلك تخفيف الحديث غالباً بان فوض الحائض أو النفساء عن الحدث الأصغر وكذا الجنب إذا لم يتغير جنسانه (فصل) في كيفية الغسل (قوله أوتبرأ) رفع الحدث مطلقاً من به سلس إلى القياس أنه لا يكفي به نيابة الرفع بل بنوى الاستباحة وأداء الغسل أو نحو ذلك وبنيته أن تكون المتبرئة كذلك إذا اغتسل لكل صلاة قوله ولا تنصرف إلى حدثه (لأن الحائض والهيئة) يدان هذا بالمحقق فقول علي (٦٨) الحدث القائم بالناوي وهو الجنبية أولانه محمول على الأمر المشترك دفعاً للعجز والافتقار المشترك هو المانع لعدم

النسبة هناك وان كان عند الفقهاء اطلاعاً متفقاً الأصغر (قوله والظاهر ارتفاع النفس بنية الحائض) الخ أشار إلى تخصيصه وقوله مع العمل قال خضاعه مالم يقم بنية من الحائض النفس رفع الحدث الحاصل بعد وعاء الرحم من الوضوء يصح لتابعه (قوله لا لأمر) فلا ترتفع عنه مفهومه أنه وترفع حدثه الأصغر وهو ظاهر فقد قالوا أنه يسره الوضوء والأفضل تقديمه على الغسل ويؤيى برفع الحدث الأصغر فيرتفع عن أعضاء وضوءه جنباً (قوله باطن الجنبية الرجل الكسفة) وعارضه (قوله أنه لا يغتسل الوضوء) محرم (مع) أشار إلى تخصيصه (قوله فإنه قد عدا أنوت الوضوء الحلال الخ) قال الأذري الظاهر أنه قد دق كلامهم في باب النماءارة البس وقضية أنه الوقت الغسل لأجل وطءه وإنه لا يصح مطلقاً انتهى قال الزركشي فإن مع ذلك الأمر دليله الوضوء يصلي في الوقت المذكور (قوله

(فصل) في كيفية الغسل (وأقل الغسل) شئان أحدهما (ينتزع الجنبية) أوتبرأ رفع الحدث عن جميع البدن لا يصرح بالأصل وحدثها المصنف العلم من قوله (أو) ينتزع (الحدث مطلقاً) عن التعرض للعناية وغيرها ما لا اكفاء غير الأخيرة فلتعرضه لغيره معصية فلا يستلزم رفع المانع رفع المقدور لأن تنصرف إلى حدثه فلو نوى الحدث الأكبر كان تأكيده هو أفضل ولو نوى جنبية الجماع وجنابته باحتلام أو كعبه أو الجنبية وحدثه الحائض أو عكسه مع جمع الغائط دون العهد كغسله في الوضوء ذكر ذلك في المجموع والظاهر ارتفاع النفس بنية الحائض وعكسه مع العهد كاعتدائه من العهد قال لا شراً كهذا في الإجماع ثم رأيت صاحب البيان صرح به في الأولى في باب صفة الغسل (فلو نوى) الحدث (الأصغر) أي رفعه (بعد فلا) ترتفع جنابته لتابعه (أو غطاه) ارتفعت عن أعضائه أي الأصغر باعتبار أنه محمولاً على من غسلها واجب في الحدثين وقد غسلها بنية (لا لأمر) فلا ترتفع عنه لأن غسله ونم بدلا عن مسحه الذي هو فرضه في الأصغر وهو أنما نوى المسح والمسه لا يفتي عن الغسل وما قيل من أنه ينبغي أن يلقى به باطن طية الرجل الكسفة فليكون اتصال الماء غير واجب في الوضوء قد تضمنه ثبت وبأن غسل الوجه هو الأصل فإذا غسله فقد أتى بالأصل وأما الرأس فالأصل فيه المسح وليس إن الأصل فيه الغسل والمسح وضوءه غير مندوب بخلاف باطن شعر اللحية فإنه يندب غسله والندوب يقع عن الواجب بدليل ما صرح في انفصال المعنى في المرة الثانية والثالثة وخرج أعضاء الأصغر غيرها فلا ترتفع عنه الجنبية لأنه لم ينو (أو نوى الحائض الغسل منه) أي من الحائض (أو من حدثه ولو لم يصح) الغسل التصريح بالرد من زيادته وقضية كلامه كالملة هذه أنها لا يغتسل لو طعمه مع مسكه لكنه قد في الرخصة في باب صفة الوضوء بالزوجة والوقت فتمكين الزوج من وطءه وقضية أنه لا يصح بقائه إذا قال الأسنوي وهو ظاهر الحائض الحواشي فإنه قد عدا أنوت الوضوء الحلال وفيه نظر انتهى (ويجزي) فرضه لغسل) أو الغسل المفروض كصرحه بالأصل وقوله (لا لغسل) من زيادته أي لا ينافي الغسل فلا تجزئ كجزمه المارودي فأما فيما بينة الوضوء بان الوضوء لا يكون الأعبادة بخلاف الغسل وقد يفهم كلام المصنف الاكتفاء بما

أو الغسل المفروض) في جميع به الأصل أو الظاهر لا يباح إلا بغسل كما نفعه في الوضوء (قوله الغسل بان الوضوء لا يكون الأعبادة الخ) وفرضه أيضاً بان الغسل قد يكون عن خبث كما يكون عن حدث فاحتج إلى نية التيميم وبقي على الواجب والندوب كغسل الجمعة والندوب تراحم الواجب لأنه يجمع على الرجل اغسال واجب وتندوباً واجباً بالحدث فلا يصح في حق غيره التمسك بدلالة لا يكون إلا بدو على طهارة فأنما نوى المسح المصنف أو تصرف إلى ما رفع الحدث (قوله وقد يفهم كلام المصنف الاكتفاء بالم)

أشار إلى بعضه (تبيينه) سال إن شاء الله تعالى في المذهب الحنفية أن الماء على كل شيء يباح أو يرفق بين المكافة بالصلاة وغيره أذا مراد الاصحاب بالسواد الذي يباح الحجابية المرأته شرطه فأباح الحكم فيه أن الحجاب المذكور الذي يعلى حرم البشارة أن كان لا يمكن زواله بالماء عند العار المذكور فإنه يحرم عليه قبل دخول الوقت بعده وهو ترتيب مما قد متنا من تعمد تنجيس البدن مع تعذر الماء الذي نزل به النجاسة ومراد الاصحاب بالحجاب الذي يباح والحجاب الذي لا يمكن (٦٩) وصول الماء إلى البشرة أو منعوه يمكن

از التعمد الطهارة الواحدة

انتهى. قال الناس: وما

[illegible]

الذاك: من قبله

المدا تروا ان حساب المراه

بالعص يباح فعله فإنه

لا يمنع الماء من الوصول الى

البشرة الكونه يغسل بعد

فعلہ نقلیہ و بزال حمہ

١٠٠

بالماء الجسم حاراً

وَيُحَصِّلُ مِنَ الْمَسْكُونَةِ حَرَمَ

وذلك الجرم من نفس البدن

فـ لا يكون مانعاً من رفع

الحديث (قوله وانما خدبان

فيه كفى غيا المثلان

الفصل الثاني من كتاب الصلاة

[illegible]

الواجب إذا كان قابلاً

محمل دعاقي به الوجوب وليس

الامر هنا كـذلك (قوله

وأعادهم الاله) في بعض

الذين يبدلون قلوبهم وأعادهم

لاهم وأعادها أقوله ولان

الماء قد يوصف بأنه موضوع

المشردون في فرنسا

(١٠) ولاتسما عضان

(ج) در صورتی که

بشعران عند طول العهد

بِالْمَاءِ فَأَمْرٌ بِأَحَدِهِمَا - ج ١

لهذا المعنى (قوله ولا يجب

غسل شعر باطن العين)

أوالانفأوالفم (قوله بل

(لاب-ن) وهو ظاهر اذا لم

١- ترسل منافعان خرج

مأخوذ من: أشار إلى نفسه

إزالة (فقدان) الحروف المعجمية

کتاب: تاریخ و جغرافیہ

وَأَمَّا قَوْلُكَ: فَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ

از اینها ناله و جیغ

أحذر هذه أساء على منفعه،

لا يتابع رواه الشافعي فهو أفضل من تأخير قدميه عن القبل كما صرح به في الرضوان ثبت تأخيرهما
في البخاري أيضا قال في المجموع تغلق عن الأصحاب وسواء أقدم الوضوء كما أمهت أم أخره أم فعله في أثناءه
القبل فهو يحصل للسنن لكن الأفضل تقديمه (ينوي به سنة القبل ان تحرق الحائض) عن الحديث
(والا) فوبى (رفع الحديث الأصغر وان قلنا يندرج) في القبل وهو الأصح كما مر في باب صفة الوضوء
خروج من خلاف من أوجبه وهذا ما اختاره النووي ويعالان الصلاح وقال الرافعي لأجل أنه لا خلاف في
لأنه إن لم يكن عليه حدث أصغر أو كان قلنا باندرجهم يكن عبادته سنة له بل من حال القبل وقضائه
تكتفي فيه بنية القبل كما يكفي في المفضضة والاشتمال في الوضوء وبه صرح أبو حنيفة العاصمي وابن الرضا
ولا ينافي ارتفاع الحائض عن أعضاء الوضوء فيما إذا قدم على القبل حصول صورة الوضوء قال الشافعي ولعل
مراد الرافعي بمألفه الإشارة إلى ما صححه في باب الوضوء من عدم وجوب تيمم نية القبل لافى الاستحباب
أي فبرجع إلى ما اختاره النووي ويكون كل منهما قاطبا لا يباينهما في وجوبهما وهو الموافق لحكم كل
ما هو داخل تحت عبادة كالطواف للعبادة والسواك للوضوء فلم يزد النووي على الرافعي الا التخصيص في كيفية
النية (وتجربا) أي الجنبات من الحدث أي حصولها مع بقائه الوضوء يكون (ينحولوا) كونه
بهيئة (د) الرأى نحو (ضم بجائل) لاسمائه (وفكر ونظر) وقوم يمكن (ثم) بعد الوضوء
(تعمد معاملته) كالإذن وغضون البطن (و) تعهد (أصول شعر) له الماء استغفاراً (ثم يفيض)
الماء (على رأسه ثم ثمة الأيمن ثم الأيسر بثلاث) لفضل جميع البدن (ودلك) في كل مرة لمصلحة
يده كالوضوء بأصابعه صلى الله عليه وسلم فيتعهد ما ذكره ثم يغسل رأسه ويد يديه ثلاثا ثم يفيض
كذلك يان يغسل ويدك ثمة الأيمن المقدم ثم الأيسر كذلك مرة ثم ثمة ثالثة كذلك للأخبار
الصحة أنه على ذلك وما قبل من أن المتجه الحائض يغسل الميت حتى لا ينتقل إلى المؤخر الا بعد الفراغ
من التقدم ودبسه لسهولة ما ذكره على الحائض بخلافه في الميت لما يلزم فيه من تكرار تغليب الميت قبل
التدبر في شيء من الأيسر واخرت فاضة الماء عما قبلها لأنه أبعد عن الاسراف فيه وما قرأ بالي الله
بوصوله فان انفس في ماء فان كان في ياركن في الثلث أن يبر عليه ثمة ثلاث حريات لكن فبقوة
الملك لأنه لا يمتنع من ماء بالبحث الماء لأنه رجا يضي نفسه (د) ان كان (في ركعتك) لم يكف بك
بل (ينغمس) فيه (ثلاثا) بان رفع رأسه من قبل قدميه واعتبار انفضاله بجملة بعد قال الزركشي
وغيره وقضيه بذلك أنه لا يكفي التحرك فيمنعه معالي آخر ثلاثا لا ينبغي الاكتفاء به في التسليم من صلاة
الكعب فان حركته تحت الماء كبرى الماء عليه وكان الرافعي إنما اعتبر الماء من ثلاثا لأن الماء الذي
كل مره فجارح الماء وعدل المصنف إلى تفسيره واكدن تعبيرا الاصغر بنهر ايسلم من الاعتراض بان النهر
لا يكون الاجازا (واتبع) أي وأكمله ما مر وان تتبعه ذات الحوض أو النفاس ولو بركا أو خطا بعد
غسلها (أثر الممسك) بان تعمله على قطنة أو نحوها وتدخلها في قبيلها إلى الحمل الذي يجب غسله كما قاله
البيهقي طبيباً لأجل وقوعه صلى الله عليه وسلم في الماء من القبل من الحوض خذى فرصة يمكنه
ظهوره بها فلم تعرف مراده قالت عائشة ثقلت تنبني ثم أثر الممسك وما الشحان والفرصة قطعت صوف أو
ظان أو نحوها والاولى المسك (والا) أي وان لم يتجدد (فطيبا) آخر (والافطنا) بالنون (والماء كافي)
ويعاد الرافعي تعالاهام وغيره فان لم تجد الماء كفى وعمر في الروضة ثمة للشافعي وجامعة قوله فان لم
تفعل قلناه كافي وكلاهما صحيح لكن الثاني أحسن ذكره في المجموع قال ومردا المعبرين بالاولان
هذه شتمو كذا يكره تركها بالاعزروهم ذابيل ما تعرضه الاستوى من أن عبادة الروضة ليست حجة
ومعناها فان لم تفعل قلناه مكافئ عن الحديث مع الخلو عن سنتا اتباع ولا يتوهم أنه كافي من السنة
وبسنتي بمذاكر المحدث فلا تطيب لعل الإقبال قسطاً أو نظافة لعل الرائحة الكريهة ذكر الرافعي في
العدو واشتري الزركشي المستحاضة يضاف قال ينبغي إيمان أن لا تسعمله لأنه يتنجس بخروج الدم فيبغى له

من عدم الاكتفاء لهما
واحدة ما لا يقال بالاكتفاء
فالحكم عنده كذلك في غير
الباية توأما إلى ما يعتقني
لهما عنده إذا عرفت
عداها أو كانت كسيرة
(قوله قال الشافعي ولعل
مراد الرافعي الخ) قال شيخنا
سأله ليس بمريض (نزع)
قال الغزالي لا ينبغي للجنب
أن يزيل شأنه أو أثره
أو دمه قبل غسله إذا رآه
في آخره متنجسا وقال
كل شعرة تعالى بصبغها
(قوله وينبغي الاكتفاء به)
أشار إلى تصحيحه (قوله)
وانتبت أثر الممسك
فجعل تعبيرة بأثر الممسك
المستحاضة إذا غلبت وهو
ما تفهمه الأذرى وغيره
(قوله كذا قال البيهقي)
فيختلف حكم الإبر والتب
أما العائشة فلا تسعمل
شأن من ذلك (قوله ولا
ظننا) أي وأخبره (قوله)
والماء كافي) أي في دفع
الجنب المسحوب بسبب
الانحلال بالنسبة لكان
العذر بعدم الوجدان كما
في المجموع لا في حصول
قرب السنة كما قاله الاستاذ
عن الرافعي ولم أرو في الهز
هنا (قوله ويستني)
عما ذكره في المجلد (الخ) والظاهر
لم أرو فيه تغلق ان الحزمة
كالخدة وأولى لغرض من
الاحرام غالباً ما قلنا غير
الطبيخه ن ويحفل
منها من العاصم طامناً
مروء الحق كما قاله أبو عبد
الله القاني (قوله ونظر)

فلا يثبت فيه فائدة انتهى وقوله تلمز (وأن لا ينقص فيه) أي في الغسل (عن صاع) أي (أربعة
 امداد في الوضوء عن مد) أي (رطل وثلاث) بغدادى تقريرا كما ذكره الامل وذلك لخبر كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يغتسل بالواضع ويوضأ بالمد فلو كان ما معه الا ربع تقدره فلو نقص واسبغ حتى في خبر
 أبي داود باسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم قوضاً بأربعة قدر ثلثي مد قال الشافعي قد يرقى بالقليل فيكفي
 ويحرق بالكثير فلا يكفي ويحل من المد والواضع قال ابن عبد السلام فمن جمعه كجمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم والاذن غير المستتر بأدونهما والذن غير بيان لا ينقص ما هو الوضوء عن مد والغسل عن صاع ذكره
 الشافعي وكثير وعبراً آخر فإن يدب المد والواضع وتضيته أنه يدب الاقتصار عليه قال ابن الرغزى بدل
 له الخبر وكلام الأصحاب لأن الرق محبوب لكن نازعه الاستوى فيما نسب للأصحاب (د) أن (يستحب
 النية) ذكرنا في جميع الانعزال للمسرى الوضوء (د) أن (لا يغتسل في) ماء (راكد) ولو كثر
 أو بره منة كافي المجموع بل يكره ذلك لمسلم عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم
 في الماء الدائم وهو جنب فغسل كعب بن الأشرف في الماء الدائم قال في المجموع قال في البيان
 والوضوء فيه كالغسل انتهى وهو محمول على وضوء الجنب وانما كره ذلك لاختلاف العلماء في طهورة
 ذلك الماء أو شربه بالماء المضاف وإن كانت الاضافة لا تغيبه وإذا اختلفوا في الأعضاء في الأغلب لا يجوز عن الاعراض
 والاسراخ ويبنى أن يكون ذلك في غير المستحبر (وأن يأتي بالشهادتين بعده) أي بعد الغسل بأن يأتيهما
 مع ما بعدهما (كافي الوضوء) فتعبر به ذلك أول من قول الامل ويستحب أن يقول في آخر تشهد
 أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لا تنضافه أن الغسل بخلاف الوضوء في ذلك
 وليس كذلك قال فيه وتقدم في صفة الوضوء سنن كثيرة تدخل هنا (وما تركت لك) أي للغسل
 (في خلوة) أو محضرة من يجوز زفاره أو عورته (والاستراة أفضل) لما رواه الترمذي وحسنه حمز بن
 حكيم قال قال رسول الله عز وجل أنما أنا منكم وما أنا بكم قال حافظ عورته الامن زوجته أو ما لك بمسك نكت
 أرايت إذا كان أحدنا خالدا قال الله أحق أن يستقيمه من الناس أم أغسله بمحضرة من يحرم تقار إلى
 عورته فلا يجوز كشفها كشافها في الخلوة لا حاجة (وبسن ترتيب) للغسل على الوجه الآتي
 (للتجديد) له فلا ينسب بخلاف الوضوء بسنن تجدد إذا صلى بالأول صلاة تالان موجب الوضوء أغلب وقتها
 واحتمال عدم الشهور به أكثر فيكون الاحتياط فيه أهم ورؤى أبو داود وغيره يحرم من قوضاً على طهر
 كتبه أو عثر حسنت ثم بين ترتيب الغسل بقوله (فبدأ بعد الوضوء) بأعضائه كافي الروضة وغيرها
 لشرفها (بالأشرف ثم أعلى البدن) بأن يفيض الماء على كل منها مبتدئاً باليمن من كل منها كما مر ولو قال ثم
 البدن مبتدئاً باليمنى ذلك كان أولى مع أن الترتيب قد علم مما مر فلو قال ثم بعد قوله وذلك مبتدئاً باليمنى كان
 أخصراً وأولى (وأن أحدث في أثنائه) أي الغسل (أتم وقوضاً) أن أحدث بعد غسل أعضاء الوضوء
 والأغسل منها بنية الوضوء ما أحدث بعده منها كما مر (ونب) أن يغتسل من أزال المني (البول قبله) أي قبل
 الغسل وما رآه لم يوافق أهله وغيره أنه يندب الغسل بعد البول ولا يخرج بعده مني وعلم بذلك جواز
 عكسه به صرح في الروضة (ولو شئت شعرة) لم تغسل (فتنبتها) يعني أزالها بشفة وغيره (وجب
 غسل ما تحتها) وإن كان الماء وصل إلى أصلها لأن الواجب الغسل (والقلمع) ليس بغسل (وأن
 اغتسل جنب) يوم جهة أو بعد مثلاً (للفرض لم يحصل النفل) وإنما يحصل الفرض قطعاً (ككعبه)
 علاماً أو له وإنما يندرج النفل في الفرض خلافاً لما صححه الرازي لأنه مقصود فاشبهه سنة الظاهر فرضه
 وقارن الوضوء بصلاته الفرض دون النية حيث تحصل النية وإن لم ينو بها فإن المقصد ما اشغال البقعة وقد
 حصل وليس المقصد منها الخلقة قطعاً بل دليل أنه يتم عند غيره من الماء (وأن وجب عليه فرضان) كغسل
 جنباً وضوء (كفاه الغسل لأحدهما كغسلين) نحو غسلي جغتو بعد ولا يضر التثنية بخلاف نحو
 الطهر مع سنتين لأن معنى الطهارة على التداخل بخلاف الصلاة وقوله كعبه ما لم يزدناه

قال شيخنا فالواجب أنها
 استعمله تطيباً للغسل
 واحتمال الشفاء (قوله)
 والا فاعتمر بادة (وقضا)
 وذكر في التقليد نحو وقال
 فلو قيل يتعلمه غير مصرف
 ولا معة كان أضماً (قوله)
 لكن نازعه الاستوى
 فيما نسب للأصحاب فإن
 كلامهم بشهر بنديز بادة
 لاسرف فيها المنذر بات
 المطالبة في الوضوء والغسل
 لا تأتي إلا بالزيادة قطعاً
 (قوله) قال في البيان والوضوء
 فيه كالغسل (قوله) غسل الوضوء
 وضوء المحدث وإن لم يكن
 جنباً (قوله) بسن تجديده
 إذا صلى بالأول صلاتاً (تأ)
 الاشبه أنه لا يشرع له أن
 المحدث كالتيتمع (قوله)
 والأغسل منها بنية الوضوء
 ما أحدث بعده منها (الح)
 اما الإزالة منها فإن جانبته
 بانية ترتفع بإتمام غسله
 حدثناها (قوله) فتنبها
 وجب غسل ما تحتها (ولو
 بقي طرفه لم يغسل فقطع
 وجب غسل ما ظهره قاله في
 البيان

(قوله الحمام مباح) أي أن أكله الفضل لله من التمتع ولأنه كان في ذمته صلى الله عليه وسلم ولم ينه عنه (قوله) ويجب أن لا يزيد في الماء على الحاجة) وسواء عورته عن نظره غيره ونفسه بصره عن عورته غيره وبينهم كشفها وإن ظن أنه لا ينهى وقال ابن عبد السلام ليس له أن يقيم أكثر مما حرت به العادة (٧٢) لعدم الإذن للظواهر (كتاب التيمم) * (قوله وهو رخصة) وقيل عز عنه وهو مع تبرأ

الوفد والمجدد والتراب المصبوب وان حرم استعمله وتزل فريضة مستأثر أربع أو ست أو خمس الصبح الثاني (قوله وهو رخصة) قد تعلقوا به فهم بقوله
 يا سائل أسأل هل تيمم هي بعبادة ما عليها ترواح قدوة تخوف حاجتها خلة مرض يشق جبره وقروح (قوله) ولا واجب طلبه في الوقت أي وقت الصلاة التي يطلب الماء عليها رتبها فلو طلبه أغاثه فليأخذ من الغالب دخل الوقت فتيمم الصلاة الوقت بذلك الغالب إذا ذكره فقال وكذلك كان الغالب لا يتفرق قال وحقيقة الفرق أنه إذا كان الغالب لما يجب الغالب في ذلك الوقت إذا تيمم بذلك الغالب اهـ ويخرج منه أنه لو طلب الضرورة عنه أوجبوا محرمه معه فلم يجده كان الحكم كما ذكره قال في الخلام قد يجب الغالب قبل الوقت أو في آثره وهو إذا كانت الصلاة عند الحاجة لا يمكن استعمالها إلا بالبدارة في أول الوقت فإنه يجب عليه تيمم الغالب في الظاهر الاحتياط لأن لا يستدركه كتب أيضا لو طلب مع الشك في دخول الوقت لم يصح ما صدق الوقت قال الأذري المراد والله أعلم التردد المستوي أم لا إذا ما جئناه إلى دخول الوقت ثم طلب مع تعاضد (قوله أو طلب ما أدونه) شرط الاكتفاء بطلب ما أدونه إن يكون مقبول المهر ومجمل أن يأتي مذهبكم وهو ظاهر كلام الهادي وغيره وإن لم يكن مقبول الرواية على الإطلاق (قوله قال في الموهبات وهو رخصة) قلت إنجاءه ظاهر

فصل في الحمام * (الحمام) أي دخوله لفضل فيه (مباح) لكن (يكره النساء) إلا بعد (الغسل) لم يصر امرأته تعلق ثيابها في غير بيتها إلا هكشتما يتأهبوا بين الله تعالى وراه الترمذي وحسنه وبارزى وأبو داود وغيره أنه على الله عليه وسلم قال منفع عليكم روض العجم وسعدون فيها وبناقله الحمامات فلا بد منها الرجال إلا بالآزار واستعوا النساء الأمراض أو نساء أولاد أمهاتهن منس على المباحة في النسوة وتواني تروجهن واجتماعهن من الفتنة والشرا والخائفة كأنه فيها ينظر ويجب أن لا يزيد في الماء على الحاجة (وأداه) أي داخل الحمام (فقد التفتت) والتفتت بالداخل في التنظيف والمفهوم بالاولى (لا التفتت) والتفتت (ونساء الإحرة أولا) أي يفضل دخوله (والنساء لا يدخلن ثم التفتت) كان يقول بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم يقدم في دخوله ما يورق في خروجه بمنتهى كاسر في الاستبراء (ويذكر) بجزء (الشار والجنه) وافتصر في المجموع على ذكر الآثار فقال وإن يذكر حرارة نار جهنم أشبه بها (ورجوعه) أي أداه ما ذكره ورجوعه (عن عريان) فبعد ما رأى في بحر بانا لا بد منه بل يرجع (وترك الماء الحار) أي أن يعرضه (والجموع) عبارة بالمجموع وإن لا يجعل بدخول البيت الحار حتى يبرق في الأول وإن لا يكثر الكلام وإن يدخل وقت الصلاة أو يتكافأ أخلاء الحمام فانه وإن يكن في أهل الدين فالتغافل عن الإبدان مشقة فيه مشوب من فله الحياء وهو مذكور في الفكر في العورات ثم لا يخفى الناس في الحرك كان عن انكشاف العورات فيقع عليها البصر (وإذا خرج) منه (استغفر) الله تعالى (وصلى ركعتين) فقد كاثوا بقوله يوم الحمام يوم أم ويكثر الله تعالى إذا فرغ على هذه التعمية والنفقة (وذكر دخوله قبل المغرب) بين الثمانين (ودخوله) الصائم ذكره الجرجاني والحاملي (د) كره من جهة (الغالب) صب الماء البارد على الرأس وشربه عند الخروج منه فيها (لذلك غير مباح) عبارة التحقير وغيره ولا بأس بذلك غير العورة أو غطت شهوة وقال في المجموع ولا بأس بقوله لتغير عافاك الله ولا بالصاغة وهذا الفصل من زيادة الصنف أخذ من المجموع وغيره ما عدا المباحة دخول الحمام للنساء وكرهاته لمن بلا عذر فقد ذكره في الرخصة في الجزية

(كتاب التيمم) *

هو لغة القصد يقال تيممت فلاناو بمعنى تاهمتوا منه أي قصده ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث ثم تتفقدون وترى اتصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة خصت به هذه الأمة وهو رخصته وقيل عزه وأجعه وأعلى أنه يخص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو على غيره فليمتوا صعيدا طيبا أي ترابا طيبا أو قيل ترابا طيبا لا يشترط جعله لنا الأرض كلها مسجد أو تربتها ظهور أو غير من الأخبار إلا في بعضها (وقيل ثلاثة أبواب الأول فيها يسجد وهو العز عن استعمال الماء بعدد أو تعسر لخوف ضرر ظاهر وأساب الجرسه هذا ما في الأصل والمصنف كالتحاج جعل الميم السبعة تنظر الظاهر فقال (وهو سبعة الأول فقد الماء فإن تيمم فقد حوله فلا طلب عليه) لأنه عبث (والأ) بان جواز وجوده (وجب عليه طلبه في الوقت أو) طلب (ما أدونه) كذلك لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصلا أو قلالا بعد الإقبال على الغسل (ولأن التيمم طهارته ضرورة ولا ضرر دمع مكانه بالماء) (لا غير) أي غير ما أدونه فلا يكفي طلبه عما قد روعه أنه لم ييمم أو طلب قبل الوقت أو شاكاذ لم يصح به صرح بعد تيمم كلام الرافعي بشرح جواز تقديم الإذن في الطلب عليه قال في الموهبات وهو رخصة انتهى وصورة أن ياذن له قبل الوقت لا يطلب له فيه أو يطلق لا يطلب له فيه

كغيره

(قوله وان كان في غير مستو) هو موضع الاحتياج الى الرد فيقال ان موضع (قوله بضم الراء) وكسر هاء فتحه (قوله والافينيها اختلاف) قال شيخنا أي: من المراتب. (قوله لانه ليس) فافسد الماء ولا ينفع من استعماله وثلثت عبارته بالواو اتممت المجموعات من تحصيله من فوقه بالواو والهاء حاضر عند من يمكنه استعماله ولو تنجم لادركها فانه لا يتنجم لادركه (قوله وينادي في الرقعة) قلتمو ينبغي أن يقول في ندائه من بدلي على الماء من بوجهه من يبيعه اذا كان واحدا للتمه كما أشار اليه الهادي وغيره وفي التهذيب ينادي من يجود بالماء من يبيع ماله ان كان معناه اه فيبيع من هذه الامور الثلاثة قوله عليه السلام ولا يبيعه (٧٢) واذا اقتصر على قوله من يجود بالماء ونحوه

سكن من لا يبيعه بما ناولنا وكذا لو أطلق النداء لان البيع قد يقع ان يستوجه فلا يجبه ت (قوله من معه ماء) قال ابن العماد ينبغي ان يزيد لي: فانه فقد يبيع بالبيع بالاهية وش وأشار الى تحصيله (قوله أي فوات الوقت) لانه اذا كان يسي الى هذا الحد لا يشغله التدبيرة فلهذا اولى (قوله أي فيجب الطلب مع خوف ضرره) ينبغي ان يستثنى ما اذا كان المال حيويا ما يغني عليه من اضرار السهم فانه لا يجب الطلب مراعاة لقرعة الروح وان وجد من يحرمه باجرة لا تزيد على ثمن الماء وجب ع- لم يكن كون ما يجب بذله في ثمن الماء لا يمنع الطلب ان يكون السرجين ونحوه كذا لانه دون المال وان قل كما قالوا في الوصية بالسكك ونحوه انها مع حيث خلف مالا وان قل قال ابن العماد هذا غفلة عن المنقول فانه يجب سقي الماء للكلاب فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل

كتنا بصر في المجرم فكل رجل جليل بعده النكاح واذا طلب في الوقت ولم يتيسر عقب الطلب لا يلزمه اعادته لما بيننا من الشقة بخلاف ما اذا طلب قبله فانه شرط بالطلب في غير وقته (في طلبه بان) يتنشر حله (ثم ينظر جوابه) بما يشاء الامام او خلفه ان كان (في مستو) من الارض (ويأمل موضع الضرر والناظر) بان يخصه بزيادة حياط (د) ان كان (في غير مستو) كان في هذه او في جبل (تودان امن) نفسا املا وعصا او اختصاصا بحسب مراتب واقعا على الرقعة (ولو بقى الوقت) عن تلك الصلوات ان لم يكن ما ذكر ان ارضاق وقت الصلاة بان لم يبق منه الا ما يجب التردد لا ضرر ولا حرجة في تلك الصلوات وانما يخرج بعض الصلوات عن وقتها واما المالك اتم قل وحديثه معمول من ليشمل ما تارة بتعبه بماله اولى من تعقيد الاصل ونفسه وماله وقوله ولو بقى الوقت من زبانه وبه صرح البارزي وحيث طلب الماء فاعايننا عليه من محل يهزم وجوده وما اذا وجب ترده فحيث كرر (الى حد تسيم استغاثته) بان يسميه رافقه (مع مال الرقعة) بضم الراء وكسر هاء من تشاغلهم باشتغالهم وتفاوتهم في اقوالهم ويختلف ذلك بان شغل الارض واختلافها صعودا وهبوطا وسعى ذلك حشد الغوث قال في المجموع وليس المراد ان يدور الحشد المذكور لان ذلك كثر ضررا واعلى من اتیان الماء في الموضع البعيد بل المراد ان يصعد جلا ونحوه فربه ثم ينظر حواله انتهى فان كان هذا من غير ما بالتردد اليه فقال والافينيها اختلاف (علا ان وجد الماء لو شاف الغوث) أي فوات الوقت (ان تضافه لا يتنجم) لانه ليس بفاد الماء (ثم) انهم (لا يجود طلبا) ألا يلزم تجديده (لهم آخر الا ان فهم) وجود الماء ولم يجبر امره على بيعه وجوده فليزله التعبد (د) لكن (يكون طلبه) المجدد (أنف) من طلبه الاوّل (وان) جرى امره على بيعه وجود الماء كان (استقل) من مكانه (أو طمع ركب أو حاجة أعاد الطلب) أيضا (لكن ان الثاني أخف من الاوّل وسواء في هذا كله تنقل بين التيمم زمن أم لا) (د) وينادي في الرقعة (في وقت سقته له المنسوب اليه يجب بيعه من الان) يعني وقت تلك الصلوات (من معناه) أن يجود بالماء أو نحوه فلا يجب ان يطلب من كل منهم بيعه (و) يعني ان تأخذ الرقعة واحدة بطلب لهم ولو عبر كالمصلى بدل قوله واحد بفتح كان اولى وأخضر (فان يتنم) أي وجود الماء (بعد الاقرب وهو ما يقصده الرقعة لا لا خطاب ونحوه) كلاحظناش وهو فوق حد الغوث الذي يقصده عند انوشهم قال محمد بن يحيى له بقى من نصف فرسخ (وجب الطلب) منه (ان امن) مع ماضي (الغوث) أي فوات الوقت (والا) أي وان تبين وجوده فوق حد القرب أو بعده لكن لم يأمن بما ذكر (فلا) يجب الطلب لما بيننا من الشقة والضرر وقال في المجموع الا ان يكون المال قد اوجب بذله في تحصيل الماء فمما أو آخره أي فيجب الطلب مع خوف ضرره وما قبله قوله المصنف والا فلا من انه لو انتهى الى المنزل في آخر الوقت ولو طلب الماء خرج الوقت لم يجب طلبه فانه التورى وقال الرافعي يجب طلبه كما لو كان في رحله وكل منما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب يجب ما فهمه زاد التورى انه في ظاهر نص الامور غير وقال السبكي انه الحق (ومن تبين الماء) أي وجوده (آخر الوقت فانظروا أفضل) من تجهيل التيمم لان الوضوء هو الاصل والا لكان فاضله

(١٠) - (اسمى المطالب) - (اول)

وتفصيل الكلاب أملا وديان ما فاس عليه في الخوف على هلاك الكلاب وما بين فيه فمما هو خوف على أخذ التيمم (قوله وقال السبكي انه الحق) أي والا الذي (قوله ومن تبين الماء آخر الوقت الخ) قال في المذهب وان دل على ما لم يخف فوات الوقت ولا انقطاعا عن رفقته ولا ضررا في نفسه وماله لزمه طلبه قال التورى في شرحه هذا هو المذهب الصحيح المشهور به فقام الرافعيون وكثير من المتأخرين أو أكثرهم (قوله فانظروا أفضل) ثم انما يكون التأخير أفضل أن لو كان يصح منفردا أو في جماعة في الحالين أملا كان لو قدمها بالتميم لصاحبا جاعا ولو أخرها لانفراده لوجه ان التقديم أفضل وقد أشار اليه الهادي وغيره

من مضى التأخير غ والمرا بالبين هذا الوقت يحصل المله بحث لا يقتل عادة لا ياتني مضى قبل عدم الحصول عقلا ان (توبة
فلا وجعل اطلق اسباب التأخير (٧١) من اصحابنا الاصمخا اطلقه لاسباب (توبة قال في الاصل لانه لا بد من القضاء) علم من هذا

التعليل ان العاصي يسفر

كلقيم اذا ضابطا وجوب

القضاء وعدمه ثبت

رجب كان الحكم ماذا تكرر

من عدم جواز التيمم

وحيث لم يجز يار (توبة

وقال جماعة هو كالنيم

أشار الى تصححه (توبة ورد

النظر بان الجماعة فرض

كغاية الم يجب ان يقتصر

على واجب الوضوء ليدرك

الجمعة غ (توبة وادراك

الركعة الاخيرة لا يغنيها

أولى الخ) هذا في غير الجمعة

وأما الجمعة فينبى اذا خاف

فوت ركوع التائب هو

عن توفيق الجماعة ان يجب

عليه الوقوف متأخرا أو

منفردا ليدرك المجهزون

خاف فوت قيام الثانية

وترائها الواجب الاول

أن لا يتقدم أو يعقب

الصف المتأخر اجمع جمعة

اجماعا غ (توبة والمسئلة

نظائر ذكر البغوى فى

فتاوه بعضها الخ) منها

اذا ضاق الوقت وكان بحيث

لأن يجمع السن لم

يدرك ركعة ولا يقتصر على

الواجب لا وقع الجمع فى

الوقت فى فتاوى البغوى

أنه باينى بالعباض بلا شكل

وبغيرها على القاهر لان

الصدق كان معاول القراءة

فى المصحح قطع النفس

قالو يجعل ان لا ياتى بها الا اذا

أدرك ركعة توفيقه قاله فتاوى

ينبى أن لا يجوز له فعل شئ من السن اذا امتنع الخراج

على

بعض الصلاة عن الوقت قال ابن المهادى ثبت هذه المسئلة تلك لان الكلام ههنا فى الخراج بعض الصلاة عدها وهو جائز من الغرض له

تخرج وقت الوقتين بسعة او صر وقخراج بعض الصلاة عن الوقت أن يؤخر الاجراء به الى أن لا يتي من الوقت زمن يسعه (توبة بعد الوقت)

الصلوة ولو آخر الوقت أتبع منها التيمم أو لم تأخيرها الى آخر الوقت جائز مع القدرة على أدائها أو لم ولا
يجوز الزيم مع القدرة على الوضوء قال الماوردى رحمه الله اذا تقننى غ غير منزلة الذى هو فيه أو أول الوقت
والواجب التأخير لان المنزل كما جعل الطلب فلا وجه لمن اطلق اسباب التأخير من اصحابنا (والا) بان
يتبين عدمه آخر الوقت أو ظنه أو شك فيه أو توفيقه (فالتعجيل) أفضل لتحق فضيلة دون فضيلة الوضوء
وفارق غيب التأخير فيمن رجا والعدوه المسقط للجمعة قبل وقتها بان الجماعة تفعل أول وقت غالباً
وتأخير الظهور الى فواته ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان رجاى الماء لاحد لتأخيره فيلزم منه التأخير الى
آخر الوقت بخلافه وقوان الصلاة (كمريض) يخرج عن القيام مثلاً (وعار) يخرج عن السجدة قائم ما ان تقنا
القدرة عليها آخر الوقت فلا فضل لهما (يتنظران القدرة والستره آخر) والا فالأفضل التعجيل فى
كلامه لوفى ونشرع له ان يقتصر على القدرة كفى وادخال الكف على المريض من زبانه فيشمل كلامه
من به سلس بول أو نحوه فينظر فيه هل رجا ولا تقطاع أو لا وما فى التيمم بحله فى المسافر (أما المقيم فلا يقيم
وعليه ان يسعى الى الماء (وان فات به الوقت) قال فى الاصل لانه لا بد من القضاء أى لجمع مع القدرة على
استعمال الماء فلا رجا جواز التيمم للرد مع وجوب القضاء ويؤخذ من التعليل ان التعيمر بالمسافر والمقيم
فما اذا ضاق وقت الوضوء الى الماء جرى على الغالب وان الحكم ينوط بمن هو يعمل بغيره يغلب فيه وجوز
الماء كما سأتى به بوضاه (والأفضل للمنفرد الراجى) يقضى (للجمعة) آخر الوقت (التأخير ان لم يقضى)
عرفنا فان لم رجا أو رجاها مع غش التأخير فالقديم أفضل وقوله ان لم يقضى بحث لانه لو رجا فانه قال فاعلم
معظم العراقيين بان التأخير أفضل ومعظم الخراسانيين بان التقديم أفضل وقال جماعة هو كالنيم فان تبين
الجمعة آخر الوقت فالتأخير أفضل الى آخره ثم قالو ينبغي ان يتوسط فقال ان غش التأخير فالقديم
أفضل وان خف فالتأخير أفضل وهذا جعله فى المجموع احتمالاً لانه نقل أولاً الكلام السابق ثم اختاره
ان تبين حصول الجماعة فالتأخير أفضل لتحصيل شعاره الظاهر ولانها فرض كفاية على الصحيح وفرض
عين له وجه ثم قالو يجعل ان يقال ان غش التأخير فالقديم أفضل وان خف لا انتظار أفضل لئلا يعم
الخلاف فى هذه وفى نظير ثم السابقة اذا اقتصر على أحدهما (فان صلاها التيمم أو المنفرد أو الوقت
أعلاها) آخر (بالوضوء والجمعة فهو انتهاء) فى احراز الفضلة واعتراض ابن زرقعة فى صورة التيمم بان
الصلوة لا يستحب اعادتها بالوضوء واجب بان هذا فحين لا يرجو الماء بعد شرب شئ من الكلام (وللمسافر
القصر وان تبين الاقامة آخره) أى آخر الوقت لوجود السبب من الفعل (وادراك الجماعة وتولى من
تليث الوضوء) وسائر آياته فلو خاف فوت الجماعة فلو اكمل الوضوء بآذانه فادركها أو لم ياكمل كذا
جزءه من التعقيب وقوله فى الرضة والمجموع عن صاحب المروغ غ قال وفيه نظر ورد النظر بان الجماعة
فرض كفاية بل ليس بفرض عين وهما أفضل من النفل (وادراك الركعة الاخيرة لا يغنيها) من
الركعات (أولى) من ادراك (الصف الاول) ليدرك فضل الجماعة اتفاقاً بخلاف غير الاخيرة فان
ادراك الصف الاول أولى من ادراك كمالاخبار الصحيحة فى الامر بانما هو وفرضه والازدحام عليه والاهتمام
ذكر ذلك فى المجموع وتفقهوا والمسئلة تنال ذكر البغوى فى فتاوه به بعضها وفى بعض ما ذكره نظر
نبيه عليه الاثنى (ولا يلزم البدوى الثقل للماء) أى لا يظهر به (عن التيمم) وقوله وادراك الركعات
آخر من زبانه (ولا يتنظر من احم على شئ) لا يمكن ان يستق منها الا واحد واحد وقد تنادى بجمع (أو لم)
لا يمكن ان يلبسه الا واحد واحد وقد تنادى به عرا (أو مقام) لايح الا قائماً واحداً وقد تنادى به جمع
فى الصلاة فيه (توبة) له ان علم انتهاءه اليه (بعد الوقت قبل يسلى) فبغيره (أو عار بأثره وأولاً عاذاً)

قالو يجعل ان لا ياتى بها الا اذا أدرك ركعة توفيقه قاله فتاوى ينبى أن لا يجوز له فعل شئ من السن اذا امتنع الخراج

على بعض الصلاة عن الوقت قال ابن المهادى ثبت هذه المسئلة تلك لان الكلام ههنا فى الخراج بعض الصلاة عدها وهو جائز من الغرض له

تخرج وقت الوقتين بسعة او صر وقخراج بعض الصلاة عن الوقت أن يؤخر الاجراء به الى أن لا يتي من الوقت زمن يسعه (توبة بعد الوقت)

من الوقت بحيث يصير الصلاة قضاء حكمه حكم ما بعد الوقت فلا يتغير (قوله) وينتظر في الوقت الخ عبارة أنه ان يكون الماء حاضرا بان
 ورحم مسافرون على أن يتردد ينحصر وقت قبل خروج الوقت لم يجز له انهم اهـ وذكر كونه في القمام والستره قال في الحاشية هكذا تعليلها
 وقد تبين شكل بما تقدم انه اذا علم الوصول الى الماء والستره قبل خروج الوقت فله ان (٧٥) يتيمم وان يصل باراءه ان يؤخر وان تأخير

أولى فكيف يجوز
 التأخير هنا وجبا وقد
 يفرق بينهما انه هنا يتوقف
 قدرته على الماء والستره
 ساعة فاعتد بهما النوبة
 له فليحصل في الحال الجزم
 بعدم قدر استعمال الماء
 بخلافه الكفاية جازم به
 غير قادر عليه في الحال (قوله)
 ولان المسح لا يسقط
 بالمسح لانه قد روي على
 غسل بعض أعضاء فم
 يسقط وجوبه بالجزء
 الباقي كقولنا كان ذلك البعض
 جرحا أو معدوما ولانه
 شرط من شرط الصلاة
 فاذا قد روي بعضه
 كستر العورة واوله النجاسة
 (قوله) وكان الانسب بالعادة
 ان يقول الخ يقال عليه اذا
 وجب عليه شراؤه عند عدم
 كمال طهارته فحينئذ
 كماله بطريق الأولى (قوله)
 فلم يجد دوامه فتميموا
 فمطر للتيمم عدم الماء
 وذكر الماعني ان النبي
 فاقضى انه لا يجوز يسمى
 ماء (قوله) ولا يمكن التيمم مع
 وجوده يجب استعماله
 قال شافيا أي لو دلت بان
 استعمال ذلك لازم (قوله)
 فتميم عن الوجه والدين
 تيمما واحدا (قوله) والحذور
 زول بمأذ كر) ويؤيده

عليه عاجز في الحال وجنس عذرهم غير نادر والقدره بعد الوقت لا تؤثر كافي العاجز عن القيام وعن
 استعمال الماء في الوقت مع غلبة ظن قدرته عليهم بعده بخلاف ما لو تجسس فيه وكان معصوما لا يستعمل
 بنفسه له خرج الوقت فله يجب انتظاره لان البر والتوب والقيام هما البتة في قبضه والتوب من قبضته
 فلا يتغير كماله مع عدمه يتوضأ به أو يفرغ من يده ولا يلزم احده وضوء الوقت فانه ينتظر ولا يصلح بالتيمم
 (و ينتظرها) أي فويته اذا توقع انتهاء حاله (في الوقت) يصلح وتوضأه وتورا وقتا (وعليه شراؤه)
 ماء لا يكفي) الماء النية (ليستعما) (ولو) كان استعماله (استدرا لم يجد ترابا) فليجرب الصبيح اذا
 أمرتكم اسرفوا فمنما استعما ولان المسح لا يسقط بالمسح وكان الانسب للغاية ان يقول وان
 وجد ترابا وقوله ولو لم يتيمم من زيادته (وقدم الماء) على التراب وجوبه في الاستعمال لقوله تعالى فلم تجدوا
 ماء فتيمموا وهذا واحد الماء ولان التيمم للضرورة فيختص بمثلها كسحق الجيرة وفارق ذلك عدم وجوب
 اعتناء بعض الرقبة في الكفارة بالناس حيث قال ثم تضرع رقيقة فم لم يجد أي الرقبة فصار مشهور في هذا الم
 يوجد ها وقال نافع تجدوا ماء فتميموا وهذا واحد وان في وجوب بعض الرقبة في الشهرين من جوارب البدل
 والمبدل وهو غير لازم والتيمم يقع عن غير الغسل خاصة وان عتق بعض الرقبة لا يفيد غير ما افاده الصوم
 وغسل بعض الأعضاء فبعدماء بغيره التيمم وهو رفع حدث العضو المغسول (واحدث) الواحد الماء
 لا يكفي (مرتب) كمالا وحدا يكفي (لا الجانب) الواحد لذلك فلا ترتيب عليه (وان كان جدينا)
 كمالا وحدا يكفي لا اندراج الحدث في الجانب (و) لكن (أعضاء الوضوء) الأولى بالغسل شرفها قال
 في المجموع قال أعيانها استحباب ابتدأ بوضوء الوضوء وأعلى بدنه وأهمها أولى فيستلحق غسل
 صاحب الحجر والبيان انه يستحب ان يبدأ برأسه وأعلى وقطع الغوى وغيره باحتياط بتقديم أعضاء
 الوضوء والرأس والمختار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشئ الايمن كما يفعل من يغسل كل بدنه (ثم
 يتيمم الباقي) وكالجانب فيبدأ بكر الحائض والنفسه (ويجب استعمال) وشراؤه (ترابا ناص) في التيمم
 (و) استعمال وشراؤه (ماء) ناص (في بعض النجاسة) لمسافر في ماء طهارة الحدث (لا يلج) أو روي (لا يذوب)
 فلا يجب استعماله لعدم صلاحه لغسل الواجب ولا يلزم الحدث استعماله في رأسه وجوب الترتيب فلا
 بعض مسح الرأس مع بقائه فرض الوجوب بالبدن ولا يمكن التيمم مع وجود ما يجب استعماله وقيل يلزمه
 المسح في الرأس فتميم عن الوجه والبدن ثم مسح في الرأس ثم يتيمم عن الرجلين ولا يؤخر هذا الماء في حصة
 التيمم لوجه الدين لانه لا يجب استعماله فمما قال في المجموع وهذا أقوى الدليل لانه واحد والحدث
 زول بمأذ كر (ويصل التيمم برؤيه الماء الناص) عن تكميل الطاهر وبشروطه كماله الكامل وهذا
 معلوم من كلامه الا في الباب الثالث (وتعين النجاسة ما قبل) لا يكتفي الا بها أو الحدث فيما اذا
 (وجد حدثا) حدثا أصغرا أو أكبر (متنجس) لان الزلزال لا بدلهما بخلاف الوضوء والغسل والظاهران
 القليل يتعين لها وان لم يكن بها سواء أكتفى الحدث أم لا كما يشمله كلامه ومحل تعينه لها في المسافر أما الحاضر فلا
 لانه لا بد من الاعادة ثم النجاسة الأولى كروك القاضى أو الطبيب جري عليه النوى في تحقيقه ومجموعه
 لكن أفتى الغوى بوجود استعماله في النجاسة أيضا كالمسافر وكلام المصنف كماله (ويجب غسلها)
 في النجاسة (قبل التيمم) فلو تيمم قبل اراتها لم يجز كما يحصى في الروضة والتحقيق في باب النجاسة لان
 التيمم لا باحذ ولا باحذ مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت لكنه صحح منه في الروضة والمجموع هذا الجواز
 والأول والراجح فانه المخصوص في الام كماله في الشامل والبيان والختار والاقبيس كافي الجبر ونقله في المجموع

ما هو حقا آية من وسط الفاتحة يخرج من باقمه قاله في تبدل ما قبله بان ياتي بتبدل ما بعده ولعل الفرق ان التيمم يدل عن الوضوء بمكمله
 وفي النكاح بالآيتين به ههنا عن البعض تكليف بدلين كاملين من جنس واحد عن البعض البدل بخلاف القرامح (قوله) والظاهران
 القليل يتعين لها) أشار الى تعينه (قوله) لانه لا بد من الاعادة) روي عن ان الصلاة مع النجاسة أو شدة فاقضها بالتيمم (قوله) لكن أفتى الغوى
 الخ) أشار الى تعينه (قوله) لكنه صحح في الروضة والمجموع هذا الجواز) فرق الا بين محتمل التيمم في هذه وعدمه قبل الاستنجاء بفرق

منه ان يحاسب على الضرر بقائه ولو سوية بينهم لم يصح التجميع وجودها بخلاف غيرها كذا فرق الدار كثر فيها صاحب المذهب وأقره
النزوي في شرحه ومنها ان يحاسب الاستحالة لا نزول الابناء قالوا قلنا لا يصح تجميعه في زبانه التعريف به اصلا فان بعد الماء بخلاف
الاستحالة ولا رفع حكمه بالعرفية (٧٦) تقديم الخبر حتى يصح تجميعه فانه كذا فرق النزول في التهمة فالصاحب الذي هو فرق دقيق نفيس

هناك عن تجميع الشئ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وابن الصباغ والشافعي نصر والشافعي وع- برهم ونقل
فيه تجميع الجوارح والامام والبقوي كن بينهم عر بانا عند سيرة طالع وعن الفرق بان سيرة العورة أشرف
من ازالة الخاصية لهذا تجميع الصلابة مع العري لا اعادة بخلاف الخاصية بما تقرر ولعل ان عدم الجوارح
يحل على قول القاضي أبي الطيب في السر (وان أئلف الماء في الوقت لعرض كسيرة وتختلف وتغير بمقدور
لبعض) القدر (أو) أئلفه (عينا قبل الوقت) فيه أبدأ بعده (عصى) لشرف بطله بالانفاس ما عين الظاهرات
(ولا اعادة) عليه اذا تيمم في الحالين لانه تيمم وهو فاقد للماء فاشبهه بالزمن كفارة له ع- دقة له أو أضعفه
وكثر بالصوم فانه يكفه أما اذا أئلفه قبل الوقت فلا اعادة أيضا ولا عصيان أي من حيث انكاف الماء الظاهرات
ولا اعادة عصيان ناس من حيث انه اعادة مع ان عدم العصيان لم يكره في الرخصة نعم وقضية كلام
الرافعي وهو محمول على ما تقررته قال في المهمات ولو أحدث عبدا حاجة فيحتاج الحائض بالانكاف (ولسبب
باعه أو وهره في الوقت لا حاجة له ولا المشتري) أو التلب (كعاش لم يصح بيعه ولا هبته) لانه عاجز عن
تسليمه شرعا لعينه الطهر وروم ذافرق صحته من زنته كفارة أو دون فوهب ما ملكه (ولا تيممه ما قدر
عليه) لبقا على ما ذكره وعليه ان يسترده (فان عجز عن استرداده تيمم) وصلى (وقضى تلك الصلاة) التي
قوت الماء في وقتها لتقصيره دون ما رواه لانه قوت الماء قبل دخول وقتها (ولا يقضها) أي تلك الصلاة
(يشتم في الوقت) بل يؤخر القضاء الى وجود الماء أو دة يسقط الفرض فيها بالتيمم (وان تألف) الماء
(في ذلك التلب) أو المشتري (فكلا رافة) فانه اذا تيمم وصلى لا اعادة عليه لانه اذا تألف صار قائدا عند
التيمم (ولا يضمنه التلب) يتألف فيه بخلاف المشتري لان الهبة الصحيحة لا ضمان فيها عليه بخلاف البيع
الصحيح وقاس كل عقد كصحة في الضمان وعدمه كما في نعم لو هب المرء بعض فرض مونه عينا لا يخرج
من الثالث ولم تجز الورثة في المخرج منه ضمن على التلب لان الجرف ع- لمحق الاذى (ولو رمى به في
الوقت وابتعد) الاولى ما في الاصل وبعده بحيث لا يلزمه طلبه (ثم تيمم فلا اعادة) عليه لانه صار قائدا
للماء عند التيمم قال في المهمات وكلام الرافعي برهم عدم وجوب الوضوء والقباس وجوبه وبذلك
وجوب قبول الهبة توسل ما قاله في نقد الوجوب بما سياتي في وجوب قبول الهبة المبيع (الثاني الخوف
فان خاف) من قرب به ماء (على) محتر من (نفس أو عضو أو مال) ولو قبله لا على ماسر (يعصب)
معه (أو يفارقه) أي يحلف في رحله (أو) خاف (من انقطاع رفة) أي انقطاع عنها وان لم يضر به
(ان طلبه) شرط الخوف أي ان خاف على شيء بما ذكر ان طلب الماء (تيمم) لعقد شرعا وقوله تعالى
وما جعل عليكم الدين من حرج وجهه لو الوحدة بانقطاع الرفة عن ماسر صفة بخلافه في الجملة وقرن بان
الطهر و- لا بخلافه لجمعة توسل في يفتقر فاما لا يفتقر في الاصول وبان السرفوم الجمعة تنهى عن مخالفة
وتعير به نفس وضوءه ما لا شامل للعالين والغيره فهو أحسن من تعير بالاصل نفسه وضوءه (وكذا)
يتيمم (من في سنة يتوخا من البر لو استنى) عبارة الاصل وضوءه لو استنى من المبرور بينهما ما سائر
في كلام المصنف بعد استنى من المبرور جعل من المبرور في كلام أصله متنازعا عادات لم يقدر ذلك فيهم ما هم
مطلق ان لو حظا التنازع والافقوعوم من وجه (ويجب آتباب الماء) على ما علمه بقدره ذابعا للماردي غلبة
(في الوقت) ان لم يتيمم اليه الواهب وضوءه في الوقت من طلب الماء لانه حينئذ بعد واحد للماء ولا تعاقب فيه التيمم
وهم ذافرق عدم وجوب آتباب الرقية في الكفارة فان احتاج اليه لعاش ولو ما لا وأغيره حالا أو اتسع الوقت
لم يجز آتبابه كافتداء كلامهم ونقله الركني عن بعضهم مؤدرة (و) يجب (اقتراض واستعارة الآلة) أي

الوضوء وقوله والقباس وجوبه أشار الى تصحيحه (قوله وبان السرفوم الجمعة تنهى عن مخالفة) سياتي في كتاب الجمعة
فرق آخر (قوله لانه حينئذ بعد واحد للماء) ولا تعاقب المنته فان وجهه في قبل وتيمم لم يلزمه الا اعادة لانه من تعاقب الفصل لا الماحل
وكتب أيضا لو كان الماء أهوا بآتبابه لم يرجع الباذل عن بذله فصلى بالتيمم وجب عليه القضاء قول واحد

(قوله لحقة المنتهضما) فقدمه في قوله بما اذا قلنا انه ففعله قال ابن المقين وليس بعيد * (فرع) * لو جحد من قبل المبالغة في فداءه فماله منه له ووجداه اذ لم يوصل الماء بحرقه فربما يس فيه كثير من نقوشه فلهذا من معناه امانة وغيره ما تبين ولا بعيد قال شيخنا سباني عن فرج بجد * (قوله وحده الصنف الفالح) اشار الى تصحيحه (قوله فقد قال الاذرى وفي الروضة (٧٧) واما ما من النفاخ) اشار الى تصحيحه (قوله انه غن الماء او الالة) قال الاذرى

قاس قول القاضي حسين في باب الهبة انه لو وهب من الماء والالة له يجوز عليه ان يبيع الماء في غير ما يبيع فيه من الماء بثلثي ثمنه اداؤا يبتل ويصير ماء يبتل وضاه ان لم ينقص * كثر ما ذكر وحده الصنف لفهمه بالاولى مما ذكره اولان النظر في غن من الماء ففعله كانه في المجموع عن الاحتجاب مع موافقة على ما تقر وفي مسألة الشئ من النظر الى الاكثر والحق انه لا فرق فند قال الاذرى وفي الروضة واصلا من النظر الى الاكثر هو احتمال للشئ وادعى انه الصواب المنقول النظر في المثل قال في المجموع قال الماوردي ولو علم الماء وعلم انه لو حرقه لم يوصل الى المكان كان يحصل بحرقه فربما يمشق فيعجب الحرق والافلا ولا يجب قبول هبة الثمن) أي غن الماء أو الالة (و) لا يقول (فرض لو) كان قد وهب الماء (أو آب) ولو كان) قابل القرض (موسر اعمال غائب) لما في الاثر من نقل المنتقى الثاني من الحرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا بد له أجل بخلاف الشراء والامتناع كما سبانيان وانما يجب قبول قرض الماء بغير لان القدرة عليه عند وقوعه المأذون عليه اعاب منها على الثمن (ويجب شراء الماء أو الالة في واستجارها) لان ذلك وسيله للحصول للماء (بعض المثل) من غن من وأجرة (هناك) أي في ذلك المكان (في تلك الحال) اعتبارا بحاله التوقيف بعيد زاده بقوله (ان لم يكن حال عايش) يعني ان لم ينتم الامر الى سد لرق اعدم انضمامه حيث نذر بما يرغب في الشراء حيث نذر ويعد في الرخص يجب ذلك وهذا ما قد به الامام ونقله عنه في المجموع أقره (لا) ان يسع أو اوسع (زيادة) على عوض المثل فلا يجب شراءه ولا استجاره (وان تغربن بثلثها) لانهم يحترمه قال في الاصل كذا قال ولو قبل يجب الحصول بالمعيار الزيادة عن ثمن الماء لكان حسنا قال الرازي لان الالة المسترقة في له وقد غنر من الماء يحتمل التالف في هذا الجهتو ودال على البحث بانه يصير لازم للمكاتب أسر من الالة وعن الماء و بما تقع الالة في البتر فتعثر علمه والصواب ان المتعبر عن الماء قال ولو قبل في صورة الاجارة لا يلزمه الا اذا مر ترذ الاجرة على غن الماء لكان هو المعتمد لان الله تعالى انما كلف بالماء فلا تراد على غنه (فان يسع) ما ذكر من الماء والالة (تدنية) زيادة ما بان ز يدب بها ما يليق بها (وجب) بقوله لان ذلك غن من مثله وان زاد على غن من مثله نقد او مثله الاستحسان نسبة هذا (ان كان موسرا ولا حرج لوصله) أي عتدا الى أن يصل (موضع ماله ان اضل) الاحسن وفضل أي الثمن (عن دينه) ولو وجلا (و) عن (مؤنثه) من معلوم ومعلوم ومركوب ولهم وسكن وعادهم كاصرح به ابن كرج في التبريد وقال في الهومات ان التجب (ذها باريا) ان كان مسافرا (و) عن (نفقة) حيوان (محترم) معه (وكسوة عده) لان هذه الانسب ابدال لها بخلاف الماء فان قد شرط من ذلك لم يجب القبول وخرج به ما بسع من كان يكون مع رفقه ولم يعمدوا فافتقرت طاهران ما يكون له وليس مع محكم محكم ما معموه وكسوة عده من زياته ولو قال وكسوة من تازمه نفقته كان أولى ويشارك ما تقر من ان لغادر على شراء الماء على جلي لا ينتقل الى البدل جزا الانتقال اليه لغادر على حرة يؤجل بان حاصله هنا يؤجل مال يصلح لجميع التصرفات بخلافه فانه انما هو ضرب من الانتفاع (والحرق) من الحيوان (ما يحرقه) وغيره بخلافه كمن يورثه ويختر ويركب لا ينفع ووقع للنور وفيه اذ لم يكن غفورا لتناقض قال في المهمات

آلة السقي من دلو وحبل وغيرهما في الوقت الشرطين السابقين لحقة المنتهضما سواء اجازت قيمة الالة غن الماء لم لا الظاهر السلامة (لانها لم) أي الالة لا يجب لنقل المنتهضما بالادب بالانهاب والاحتياط والامانة وانما يبيع القبول والسؤال فيه بمثل ذلك أولى من تعبير الأصل بالقبول (وان كان معموه ثوبان شقة) وشدة بعض (كفاهو بعصر ما ترويه) ذلك (ان لم ينقص بشقة) أكثر من الاكثر من أجرة الالة وعن الماء (وذكر الاصل انه لو كان معموه ثوب يصل الى الماء بلا شق لزمه اداؤا يبتل ويصير ماء يبتل وضاه ان لم ينقص * كثر ما ذكر وحده الصنف لفهمه بالاولى مما ذكره اولان النظر في غن من الماء ففعله كانه في المجموع عن الاحتجاب مع موافقة على ما تقر وفي مسألة الشئ من النظر الى الاكثر والحق انه لا فرق فند قال الاذرى وفي الروضة واصلا من النظر الى الاكثر هو احتمال للشئ وادعى انه الصواب المنقول النظر في المثل قال في المجموع قال الماوردي ولو علم الماء وعلم انه لو حرقه لم يوصل الى المكان كان يحصل بحرقه فربما يمشق فيعجب الحرق والافلا ولا يجب قبول هبة الثمن) أي غن الماء أو الالة (و) لا يقول (فرض لو) كان قد وهب الماء (أو آب) ولو كان) قابل القرض (موسر اعمال غائب) لما في الاثر من نقل المنتقى الثاني من الحرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا بد له أجل بخلاف الشراء والامتناع كما سبانيان وانما يجب قبول قرض الماء بغير لان القدرة عليه عند وقوعه المأذون عليه اعاب منها على الثمن (ويجب شراء الماء أو الالة في واستجارها) لان ذلك وسيله للحصول للماء (بعض المثل) من غن من وأجرة (هناك) أي في ذلك المكان (في تلك الحال) اعتبارا بحاله التوقيف بعيد زاده بقوله (ان لم يكن حال عايش) يعني ان لم ينتم الامر الى سد لرق اعدم انضمامه حيث نذر بما يرغب في الشراء حيث نذر ويعد في الرخص يجب ذلك وهذا ما قد به الامام ونقله عنه في المجموع أقره (لا) ان يسع أو اوسع (زيادة) على عوض المثل فلا يجب شراءه ولا استجاره (وان تغربن بثلثها) لانهم يحترمه قال في الاصل كذا قال ولو قبل يجب الحصول بالمعيار الزيادة عن ثمن الماء لكان حسنا قال الرازي لان الالة المسترقة في له وقد غنر من الماء يحتمل التالف في هذا الجهتو ودال على البحث بانه يصير لازم للمكاتب أسر من الالة وعن الماء و بما تقع الالة في البتر فتعثر علمه والصواب ان المتعبر عن الماء قال ولو قبل في صورة الاجارة لا يلزمه الا اذا مر ترذ الاجرة على غن الماء لكان هو المعتمد لان الله تعالى انما كلف بالماء فلا تراد على غنه (فان يسع) ما ذكر من الماء والالة (تدنية) زيادة ما بان ز يدب بها ما يليق بها (وجب) بقوله لان ذلك غن من مثله وان زاد على غن من مثله نقد او مثله الاستحسان نسبة هذا (ان كان موسرا ولا حرج لوصله) أي عتدا الى أن يصل (موضع ماله ان اضل) الاحسن وفضل أي الثمن (عن دينه) ولو وجلا (و) عن (مؤنثه) من معلوم ومعلوم ومركوب ولهم وسكن وعادهم كاصرح به ابن كرج في التبريد وقال في الهومات ان التجب (ذها باريا) ان كان مسافرا (و) عن (نفقة) حيوان (محترم) معه (وكسوة عده) لان هذه الانسب ابدال لها بخلاف الماء فان قد شرط من ذلك لم يجب القبول وخرج به ما بسع من كان يكون مع رفقه ولم يعمدوا فافتقرت طاهران ما يكون له وليس مع محكم محكم ما معموه وكسوة عده من زياته ولو قال وكسوة من تازمه نفقته كان أولى ويشارك ما تقر من ان لغادر على شراء الماء على جلي لا ينتقل الى البدل جزا الانتقال اليه لغادر على حرة يؤجل بان حاصله هنا يؤجل مال يصلح لجميع التصرفات بخلافه فانه انما هو ضرب من الانتفاع (والحرق) من الحيوان (ما يحرقه) وغيره بخلافه كمن يورثه ويختر ويركب لا ينفع ووقع للنور وفيه اذ لم يكن غفورا لتناقض قال في المهمات

كذلك هذه المسئلة (قوله ان فضل عن دينه) لو كان معموه ولا ينفق فهل يجب اعادته وتلاص من عقوبه الحسب فنه نظر قال الاذرى يجب اعادته لانه معموه الذي لا ينفق له بعد داؤا غلما وقال ابن العماد لا بد له للنظر بل ينبغي ان يزمه بالوجوب فكما يجب ذاءه الا سير من ابدى استكفاه يجب فداءه هذا من عقوبه الحسب (قوله وكما لا ينفع) قال الشرف المناوي ينبغي ان يكون للمعتمد كونه محترما لان النور في مجموع معنى

كتب في الحج والبيع قال إنه محرم بغير قتل - خلاف ما ذهب في التيمم وإذا في البيع أنه لا خلاف في بيعه في شرع - لم عن الاصحاب قال
المنادى فهو المعلن عليه من كلام (٧٨) النووي لأن الظاهر أنه آخر كلامه في ذلك في موضع هو متعلق بالبيع وهو موافق لما قاله

الرافعي في التيمم والأطعمة
وقوله ومذهب الشافعي جواز قتل - فقد نص عليه في الام وحرم به المصنف في الأطعمة ونص عليه - الأصل
في باب حرمان الاحرام المبيع (الثالث العشاء فلا يتوضأ به) أي بالماء أي لا يجوز له كإحرامه في الجموع
وغيره (وهو عشاء عشاء حيوان) محرم من نفسه وغيره (في الحال والمآل) وان (جا) أي لمن
(وجوده) بل يتيمم دفعا لما يلحقه من الضرر وضبط العشاء المبيع كتبها الرض وسبأني (لا) يتوضأ به
(إن احتاج بعده لشراء طعام) لا كل حيوان محرم أوله من أكله وما أماتاه (ولا يذبح) أي الماء
(العاجز) بل كسكس وقتيت) بل يتوضأ بأى كل ذلك ما يابس - وهذا والى قبله من زباده وحرم بالاولى
صاحب المجموع وبمسألة التقوى ولم يرد - ثم في التائيد الانذار بل بما يشمل الحال والمآل والاولى
فيها أنه يتيمم يستعمل الماء في ذلك ما احتج به اليه في المآكل وقد قال الشيخ في الدين العراقي في تنبيهه
قول الفقهاء إن حاجة العشاء مقدمة على الوضوء ينبغي أن يكون مثالا يلحق به حاجة تليد غير الشرب
كالاحتياج للهاء ليجن دقن ولو سبق وطبخ طعام بغيره وظاهره أنه لم يقف على غيره والائتسار
عليه (وبقدم) وجوب (شراء الماء لعشاء) ثم تركه صيده ونحوه على شرائه لظهوره ولا يتعد ذلك
بغيره تركه صيده بل يجري في كل ما معه من حيوان محرم كإحرامه في الجموع فأن وجد من يسه
الماء لحاجة العشاء بقيت (ثم شرأه) فلا امتنع (البائع) من بيعه (إن زباده على القصة فاشراء العطار
كله) ثم زباده (لأنه) قد صدق من أهله فهو يكلو باع غير الماء ضاعف ثم وهذا من زباده هاتون
لأنه لأنه كالكراهة على وجوب الشراء عليه وهذا من وجهان حكاهما في المجموع ولم يبرهما
شأن (وله) أي الأطعمة (أشده) أي الماء من مالكة (فورا) إذا امتنع من بذه بيعا وغيره حرمة الزرع
حتى لو أدى إلى هلاكه كان هدرا لأنه ظالم بغيره وأولى هلاك الفاني كان مضمرا لأنه مظلوم وكأعطاش
هذه والتي قبلها من مع محرم عشاء كإحرامه في الجموع (لا) أخذ (من) مال (عطار) لأن الماء
أحق ببقاء محرمه قال في المجموع ولو كان مالكة محتاج إليه في المنزل الثاني وثم من محتاج إليه في الاول
يقدم الاول لأنه المال أو الثاني لتحق حاجته في الحال وجهان والراجح الثاني كما هو على ما يأتي في الأطعمة
وإذا عشاء العاصي بغيره ومع ما لم يجزله التيمم حتى يتوبها فلو غابا وشربه قبل التوب يتيمم بعدها
لأنه عليه لكنه يعصى كأي أكله عشاء (وهل يذبح) فورا (شاة الغير) الذي لم يذبح الهيا (لكتاب) الغريم
المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع عن القاضي هنا أحدهما وعلى نقله عن القاضي اقتصر في الأطعمة
ثم كالماء في لزوم مالكة ما يذله والى الثاني لأن الشاة حرة أيضا لا ذوات روح وقوله لأن عشاء الخ من
زباده (ولا يكف أن يستعمله) أي الماء في وضوء أو غسل (ثم يشربه) لأن النفس تعافى ونصير
بالاستعمال أعظم من تعبير أصله بالتوضوء (ولأن شرب الخس من الماء من) ويشهر بالطاهر (اختلاف
الذات) فإنه يكفها ذلك لأن تعافى والتبرج من ذم من زباده وأقسم تعافى به لا يكف شربه بعد ذكر
جواز شربه وهو كذلك خلافا لثوري في الخس فصرح في المجموع بأنه لا يجوز شربه بناء على ما مر به في
وجهه في الرض بتعبه الاختيار الثاني من أنه يشرب الطاهر ويضم والذي نص عليه الثاني ونقله
تبعاً للرافعي عن أبي جاسم يضم الزاوي والمارودي وآخرين أنه يلزمه الطاهر بالطاهر لأنه ماله - فضا
للتطهر ويشرب الخس وقال في الموهبات أنه المقتضى لنص الشافعي عليه في حوله كجائزه الشج أو الماء
والحاصل وغيرهما وقول النووي في تحققة المختار شرب الطاهر فإنه يقتضي أن الشهور - فبالاصلاح
على المختار راجح ودليلا وكان المشهور - فبالاصلاح ولا فرق بين العشاء الحالى والمآلى كإحرامه
المارودي بل نص عليه الشافعي في الام وعبارته في المآلى وإذا كان مع الرجل في السفر ما آن طاهر وخس

الرافعي في التيمم والأطعمة
وقوله ومذهب الشافعي
جواز قتل - الخ) الاص
خلافه (قوله) وهو عشاء
عشاء حيوان) هل يتيمم
في الشرب على - هل يذبح
أو يبيع الشبع أو يبيع
ما يستعمل به كقصة القريب
والجوع كالعشاء (قوله
محرم) قال خضعاو كان
غير المحرم هو الذي معه
الماء وهو محتاج إلى شربه
فيعلى يكون كغيره فإنه
يستعمل في الظاهر وتوان
ما عشاء أو شربه ويتيمم
لأنه غير مأمور بمباشرة
قتل نفسه المختار الثاني (قوله
بل بما يشمل الحال والمآل
أشار إلى تصححه (قوله
لجبن دقن ولو سبق
الخ) لا يخالفه فيمن يذبح
إذا جاز هذا على الاحتياج
الحالى (قوله) أحدهما
وعلى نقله عن القاضي
اقتصر في الأطعمة (الخ)
هو الاص (قوله) لأن النفس
تعافى لأنه مستغفر ولأن
شربه مكر وكافأه بعضهم
غ وعلم بأنه غدا لا يذبح
(قوله) ولأن شرب الخس
(الخ) لأن الرخص لا يبيح
قبها هذا التضييق وبعد
من محاسن الشريعة الزامه
التوضوء بالطاهر وشرب
الخس مع عافية النفس
وتأذنه وإذا كان الغيب المقطوع به أنه لا يكف جمع المستعمل يشربه لأنه أقله فكيف يكف شرب الخس
وهو أشق على النفس من شرب المستعمل وأغظا وإذا كان يجوز صرف الماء غرض التبرج وغسل الثوب بالثمن فلا يجوز شربه لأجل
الغبر زمن الحاجة (قوله) فصرح في المجموع بأنه لا يجوز شربه (أشار إلى محجبه (قوله) من أنه يشرب الطاهر ويتيمم) قال الأثر

واشبهها

وهو ظاهر الهمان (قوله غرم مثله كسائر المثلثات) ذكره في المجموع وكتب أيضا قال المصنف والذي يفهم من ذلك جاعل في القاعدة المصنعة سائر المثلثات لان الماء وان كان مثله فان لثقله وبقوا الصبيح ان من ألتف مثل الماء لثقله مؤنثا فظهر به غير بلد التالف لا مطالب بالمثل بل بغيره باد التالف ولا يكلف المصنوع منه قبول المثل أيضا ثم بعد أخذ القيمتوا اجتماعه (٧٩) في بلد التالف يمكن له رد واسترداد القيمة

على الصبيح وبما يبد
ما قلناه ما قاله في الرخصة
بعدد كرو حوب قيمة
الماء المتلف في الغزاة ثم ما
لوجتماع في البدل يثبت
الترادف وجهان (قوله
نقدم العطشان المحترم)
ظاهر الخلافة - م تقدم
العطشان المحترم وان كان
غير أدب أي وهو كذلك
فان اجتماع عطشانان قدم
الافضل فان استو يأتقرع
(قوله وهي تحصل بالتبهم)
وقيل الحى المتبهم أولى
لان العمل المثل بدلا بغيره
ترجحه إذ تعين للائمة
قال خنقا على عن الواثق
رحم الله تعالى انه كان رد
هذا البحث ويعتمد الاطلاق
ويوجه به ما يمكن من
الصلاة عليه في غيره فضله
يفوت والصلاة عليه لا تفوت
(قوله قالوا لا تدرى الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله
يكونه اقرب الى الرحمة)
مضى صاحب حل الحادى
على ان المراد الافضل في
امامة الصلاة (قوله وبوجه
تقديم الصبي على البالغ)
قال خنقا في اطلاق تقديم
الصبي على البالغ نظر
لا يفتي (قوله قدم المتبهم)
أى ولوى الحضر (قوله

واشتهر عليه وكان يتخاف العاشق فيما بعد ان توشأ بالله فانه يجرى وينوشأ بالماء في الماهري في نفسه وعين
الاخرى ان احتاج اليه لعاشقه شربه (ولو عطشوا وليت ما شربوا) ومنه قوله الوارث (يقدمه هناك) أى
يمكن الشرب بل وزيته كفى الاصل كسائر المثلثات (لا مثله) أى قيمة الماء لا مثله وان كان مثله لان
المسألة مقفوضه فثبتا في كافي بيه تمامه في حقيقة ثم رجعو الى رطبهم ولا قيمته فيه وأراد الوارث تغيرهم
فلا رد الماء لكان اسقاطا للصانع فان فرض الغرم يمكن الشرب أو كان آخر لاماء فيه فغيره دون قيمته
يمكن الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المثلثات (ولو اجتماعه) أى الشارب والوارث (في ذلك المكان بعد
النسيان) أى تسليم القيمة في الوطن فانه لا يتغير الحال فانيس للوارث رد القيمة طالما بالمثل يكتفى بالتلف
مثلا او قدر المثل فمزم القيمة ثم وجد المثل ليس المالك رد القيمة فطلب المثل والنصر ح (قوله ولو اجتماعه
الجنين زيادته) (ومعوم) أى شربوا الماء الميت ومعوم حفظا للمعجمهم ولأن الشرب لا بدله بخلاف الفعل
ورجوعه لعاشقه ما لو احتاجوا له لظاهره فاتهم بفساد الميت منه بقدرا حاشته وما بقي حفظه للوارث وبجرم
علم المطهره بل يثبتهم فان ظاهره اياه أو نحو ذلك (فان أوصى) مثلا (بعاء) أى يصرف (للاول)
به وقد حضر محتاجون اليه (قدم) به وجوبه باعده ضيقه وباعده اساعه (العطشان) المحترم حفظا للمعجمه
والنصر ح م زيادته (ثم) ان لم يكن عطشان أو افضل منه شئ قدم (الميت) ولو غير متبهم لان ذلك
خاتمة أمره ولان الاقدم من غسله تنفقه وهو لا يحصل بالتراب ومن طهر الحى استباحة الصلاة وهي تحصل
بالتبهم فان مات ثلثان وجسد الماء قبل موته مقدم (الاول) اسبقه (فان ما ناعا أو جهل السابق)
بان لم يعلم ترتيب ولا معة أو علم الترتيب ولم يعلم السابق أو علم النسي (أو وجد الماء بعده مقدم الافضل)
لا فضله وقوله أو جهل السابق الشامل لئسائه كالتبهم وكسائر ما في نظيره من يادنه وذكره في المعومات قال
والا ربح اعتبار الافضل بغيره الفان يكونه اقرب الى الرحمة فلا يقدم بالحر به والنسب كذا ذكره في تقديم
الافضل من الجنائز للاعلام قال ويختص بتقديم الصبي على البالغ وفي التقديم بالابوة على البنوة بالذكور وعلى
لاؤن تنظر والظاهر عدمه الا انهم قالوا في الوضع في العدم يقدم الاب على الابن والام على البنت اهو القاهر
ما قلناه ويقار ما قلناه في العديان التقدم فيه دائم ولا بدل بخلافه هنا والمتحسأ أيضا في الصبي والبالغ اعتبار
الافضل (فان استو بالافرة) يقدمه بغير العدم الترجيع وظاهره اما اذا تعدد العطشان أو من سائر ما حكمه
حكم المتبين فيه إذ كرر (لا بشرط) لا تتحقق المثل ذلك (قبول الواوثة) كالكفن (المتعلق به عليه) (ثم)
ان لم يكن ميتا أو افضل منه شئ قدم (المتبهم) لان طهره لا بدله فان قلت قياس ما مر عن التحقيق
والجموع في حديث متبهم حاضر من انه يتخير بين صرف الماء للتجارة والحدث لازوم الاعادة بحيث هنا
في حاضر من ذلك ويقرع بينهما فالت العمة هنا بالاولى لتخصص المالك عليه وقد تقدم ثم ان المتبهم وان
تخير بالجنس أولى لكن لا على سبيل الاستحقاق (ثم الحائض) أو النساء اقدم خلوهما عن الجنس غالباً
وان غلبا حديثان اجتماع تقدم افضلها فان استو يأتقرع بينهما (ثم الجنب) لان حديثاً أعظم من حديث
المحدث وهذا على تفصيل ذكره بقوله (ولو اجتماع جنب ومحدث فاجنب أولى) لفاظ حديثه (الا ان كفى)
الماء (المحدث دونه) أى الجنب بالحدث أولى وسأفضل عن وضوئته شئ أم لانه يرتفع به حديثه بكة دون
الجنب وقوله في اخذ لم يفضل عنه في بعض قال الرافى وقياس هذا التفصيل بان في المتبهم المتبهم وفي
الجنب مع الحائض قلت بل وفي كل منهما ما ومن ذكره معهما مع مثله قال وهذا كما اذا عين المكان فقال

لكن لا على سبيل الاستحقاق وعلى هذا قال الشخص استعمال هذا الماء في أولى العاهات رتب تعين استعماله في الجنس (قوله لفاظ حديثه)
يؤخذ منه انه لو اجتمع من فيه نجاسة معاقلة ومن قيمته وسعة تقدم الاول هو القياس وبان معنى غلظا والنجاسة ان يحرم اما الجرم بالحدث
الاصغر وان نجاسة غلظا والمتوسعة متو بان فيما يحرمهما (قوله قال الرافى وقياس هذا التفصيل الخ) أشار الى تصحيحه (قوله قلت
بل وفي كل منهما الخ) أشار الى تصحيحه

(قوله وهذا أحد ضمن الرضة) انما ظاهره قوله اذالم وجد في بلد الاصابة محتاج أو وجدوا مكران في جوف غير ما أوج منه اماذا اجتمع في بلد الاصابة جميع أنواع المحتاجين من العلل (٨٠) واليتضمن على يده نجاسة والحائض والجنب كإفترسه الاصاب فلا معنى للبحث

عن المحتاج في بلد خرواص

والصرف في غير بلد الاصابة

خلاف الاصل (قوله وهذا

ما جتمع به الرافعي الخ) قال

في التوسعة كلام الحارثي

يشير الى ما ذكر من الجمع

ومن أشار اليه صاحب

المنثر (قوله ويلزم هذا

فمسألة الهبة أيضا)

الفرق بينهما واضح وهو

ان الاحوج ممكن من

تعلق الماء بالماء باحرازه

بخلاف الماء المملوك فان

ماله فلا يبيع بماله

وان جمع به الفهر (قوله

أول يعلم بترخيصه هذا)

أي في مكان يلزمه الطلب

منه (قوله بان تخيم الرقة

أوسع من تخيمه الخ) يؤخذ

منه ان تخيمه ان اتسع كفي

تخيم بعض الامور يكون

كخيم الرقة من (قوله

بقرينة تفسير ابن عباس

الخ) قال ابن عباس رضى

الله عنهما ان رجلا أصابه

جرح فوأسه على عهد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ثم أصابه احتلام فأمر

بالاعتساف فاعتسل فأت

فبلغ ذلك النبي صلى الله

عليه وسلم فقال تلو تلوهم

الله أولم يكن شفاءا الي

السؤال روادا بما جابه

والحا كره قال جميع في شرط

الشحنين وروى ابو داود

اصغر هؤلاء وفي هذه الفقرة ان أطلق فينبغي أن يصح عن محتاج غـ يرها كإلزامي لأعلم الناس الا ان حفظ الماء وقوله (مقارنة أخرى كالمتبوع وهذا أحد ضمن الرضة) وخرج بالوصية ونحوها ما لم يرد في الثالث تنقذ فليجاب كإني المجموع الترتيب بل يصرف من شاء الاصله ان فيجب تنقذ في مظهر ان الترتيب في غيره مندوب (ولو اغتزل) الجنب (الاعضوا وتيمم به ثم أحدث وتيمم) الحدث (ثم جرد ما علم انه لا يزيد على ذلك العضو تعينه ولم يطل تيممه) الثاني لا يقع في الحدث ولم يقدر بعده على ما وقع وهذا من زيادته وهو الاظهر في المجموع (ولو تنهوا) أي المحتاجون (الما يدايع) ولم يجر زود (استحب) الغير الاوج (أشار الاحوج باحرازه فان أحرز ولم يجر الاشارة) لانهم ملكو مع حاجتهم اليه وهذا جامع به الرافعي بين ما أطلقه الاكثر من طلب الاشارة من غير تعرض للمكروه وما قاله الامام من تخيمه بناء على انهم ملكوه افترضناهم استواء في احرازه وكلام الرضا في ذلك ثم قال الرافعي وتبعه في الرضا لكن يمكن أن ينافي عنهم الامام في الاحتياط ويقول لا يجوز العدول عما بينه من الطهارة قال في المهمل وهذا الاشكال ظاهر فان الخلاف يقتضي ان المال للو وهب لغير الاحوج لزمه القبول فكذلك ما نحن في أي قلزمه تحصيل الطهارة من ثم ضعف الزكوى الجمع عما ذكر ثم قال وانما يندفع الاشكال أي المحرم الى الجمع بحمل كلام الاكثر من على ان المحتاج لا يمكنه الماء الاستلاء وانما عليه الاحوج فلا يجوز في الوصية لاول الناس تحمل كلامهم على استحباب ترك الاستلاء للاشارة لاحوج لا يصح لو استولى على غير الاحوج وأحرز لزمه دفعه لاحوج عند الاكثرين كإني مسألة الوصية وقوله لا يمان الوادين على ما صابح على كونه يحول على اذالم يعارضه حتى الله تعالى وهو تعالى الاحوج به وفيما قاله نقار والوحيد دفع الاشكال المذكور على جميع به الرافعي ويدفع اشكاله بان يقال يجوز لغير الاحوج العدول عما بينه من الطهارة في الماء المباح مع وجود أحوج منه يلزمه هذا في مسألة الهبة أيضا الجمع (الرابع المجهول) بالماله وأراد بالجهل ما يشبه النسيان بقرينة قوله (فأذا نسي بترهاله) أي يجعل تركه (أو ما في رحله أو أنه أو أضله ما فيه تيمم) وصلى ثم تذكره ووجد (أعاد) الصلاة (وان أعين في الطلب) لوجود الماء فيه وبنت في أحده حتى نسيه أو أضله الى تقصير والتصرح باضلال الن من زيادته (فان أضل رحله) في قوله وأعين في الطلب كما ذكره الاصل (أو أدرك فيه) أي في رحله (ما ولم يشعر) به (أولم يعلم بترخيصه هذا) فتبسم وصلى (فلا إعادة) وان وجد ذلك لعدم تقصير بخلافه في النسيان والاضلال في رحله ونحوه والفرق بين مثلي الاضلال بان تخيم الرقة أو مع من تخيمه فكان بعد عن التقصير وخرج بقوله من زيادته خفة ما لو كانت ظاهرة فيلزمه الاعادة كإني المجموع الجمع (الخامس المرض) ولو في الحضر لا يمان كنتم مرضى أي وخفتم من استعمال الماء مخذورا فتبسموا بقرينة تفسير ابن عباس المرض بالرجح والجرى ونحوهما ولما في استعمال المصمم ذلك من الضرر (فتبسم مرضى خاف تلف نفس أو عضو أو فنتف) أي العضو ولو أبل لفظة تلف يعلى كما فعل فيمصر في الجمع الثاني لكان أولى وأغناء عن قوله أو فنتف (وكذا) يبيع التيمم لزمه (خوف مرض مخوف أو) خوف (زيادته) بان خاف زيادة الام وان زاد منه (أو) خوف (بأنه) فمده (وان لم يزد الا لم يحصل به شدة لئلا هو المرض الذي أي الام (أو) خوف (حصول شيء) فيج (أي فاحش) في عضو ظاهر) لانه بشوء المخلوق به يمد ضرره قال الرافعي هنا الظاهر ما يدور في حال المنة غالبا كالوجع والبد وفيه في الحنايات ما يؤخذ منه ما لا يعد كشيء هناك المرده وقيل لمعاده العورة والاول منها ما وقع ما فاقوا والاشين انرا المستكره من تفريقه ونحوه لا يستحق دعة تبقى ولذا يزيد قاله الرافعي في أثناء الدمان وانما يبيع عما ذكر (ان أخبره) بكونه مخوفا (المطلب

في هذا الحديث باسناد جيد لم يضعفه عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما كان يكفهم ان يبيع مقول وبعصب على جرحه مخوفة ثم يجمع عليهم أو يقل جدده (قوله لكان أولى) فانه يؤخذ منه انه لا فرق بين وال المتغيبا كالبغوين فقام وهو ظاهر (قوله المذهب) تكبير التوهم وقضا

قوله لو أومن واقفه) قال الزكزيقي قد واقفه الروابي (قوله ان المضطر اذا خاف من الطاعم المضطر اليه الخ) الفرق بينهما واضع وهو ان الوصول لازم لا سقط الصلاة فلو اعدل عن الله ابدل بل لا يبدل شرعي بخلاف الطاعم ثم رأيت ابن العماد فرق بينهما فقال لان الاصل وجوب استعمال الماء وشكك في المبيع فلا يسقط الواجب بتوهم حصول الضرر (٨١) لا يسقط النقص الواجب بتوهم

حصول الضرر بالذوات
ترك الحجر وكذا سقط
الحج على من قدر على ركوب
البحر عند غلبة السلامة
بتوهم العشب وهكذا ان
الواجبات كلها اذا شكك
في وجودها لم تسقط
بل لابد من تحققه فبينما
نظنا بعامة شرعية (قوله
لانها جبت قبل ذلك)
قال شيخنا لکنه لو اعادة
وجود الخبر لم تضع اعادته
قوله واوجب بان الحسرات
في الزيادة تنقضي بخلافه
نقص الرقيق فليسقط به
الوجوب قال وهذا كما ذكره
الاصحاب انه يجب استعمال
الماء الشمس اذا لم يوجد غيره
وان كان يخشى منه البرص
لان حصوله مظنون ولهذا
لو كان يقطع يحصل الشك
على العضو الباطن لم يجب
الاستعمال وجاز التيمم
قوله وبانه اغتازم الوقت
استعمال الماء الخ اوبان
الحسرات في شراء الماء
واجب الى استعماله وهو
الماء بخلافه في استعمال
الوقت (قوله بدليل انه لو
ترك الصلاة قتل الخ) فاذا
قدم حتى انقضى وقت
المالسة يقينا فلا يقدم
مع فوات المالسة فلتان

مقبول الرابعة) ولوجه هذا اوسرأة (أوعرف) هو (ذلك والا) بان لم يخبر من ذكر ولا كان عارفا بذلك
(ولا) يبيح هذا ما يخبر به في التحقيق وقته في الرخصة ان أبي على السبجي وأثره قال في المجموع ودع لم أومن
واقفه ولا من خالفه قال في المصنفات لكن جزم البغوي في تناو به بأنه يشيع فتراض الجواب بان واجب
الظاهر بالماء مع الجمل يجعل الله تعالى في منافاة الهلاك بعد عين بحسن الشريرة ففسخ تفسير الله تعالى
ونفي عما قاله البغوي ويدل به ما في شرح المذهب في الاطعمة عن نص الشافعي ان المضطر اذا خاف من
الطاعم المضطر اليه ما لم يمسح بجزءه تركه والانتقال الى المنة اه قال البغوي واذا صلى بالتيمم اعادة اذا
وجد المخبر كمن اشتبهت عليه الشبهة ولم يجد من يده وقوله اذا وجد المخبر أى وأخبر بجواز التيمم أو بعده
فدلالة عادة الوجوب الا انه لو ثبت قبل ذلك وانما قد هذا بذلك لانه لا فائدة له ان قبله فان لم يجد المخبر وسفر
يقيم لزمه الاعادة اذا لم يركن في طريقه واحد لان طريق ذلك الواجب وهذا بخلاف الاجبار بكون المرض
يخوف في الرخصة بشرط ما ثابته الا لا يحاط الى الاذى وان الطاهر بالماء بخلاف الوصية (ولا يبيح)
أى التيمم (شأن بغير كثر جردى) يضم الجهم وفتح الدال المهملة وفتحهم او كقول سواد لانتفاء العلة
(ولا) شين (فجعي) عضو (مستور) استمره عن عين الناس غالباً قال في الممان والحكم اذا كوفي هاتين
المتين مشكل لان المتعارف يكون رقة فاقطع قصصه منته فاحش فكيف لا يسأل به التيمم مع الجحش
فيما اوضحه المالكيين يسع الماء الا زيادة يسيرة ذكر الشيخ عز الدين وهو ظاهر لا جواب عنه اللهم الا ان
يلتزموه فيزعمهم استأناف لم يستأنف أحد بل المنع من التيمم مشكل مما قلوا كان خزانة الفاس مثلاً
أهون على النفوس من انار الجدي على الوجه ومن الشين الفاحش في الباطن لا سيما الشاة المنصودة
لاستئناسه اه واوجب بان الحسرات في الزيادة تحقق بخلافه في نقص الرقيق وبانه اغتازم الزريق
استعمال الماء مع نقص المال لانه قد نفعه حتى ان الله تعالى وهو مقدم على حق السبب بدليل انه لو ترك
الصلاة ولو ان فاتت المال على السيد الاول ان يجب بان تنقوت المال اغتازم اذا كان سببه تحصيل
المال لاستعماله والا لافترق نقص الثوب به بالاستعمال ولا قائل به وأما الشين فاعاينوا اذا كان سببه
الإسب استعمال والضرر والمعتبر في الاستعمال فوق الضرر والمعتبر في التحصيل كما يشهد به ما مر من انه لو نافع
خروج الوقت بطلب الماء التيمم ولو نافع خروج بالاستعمال لا يبيح فاعتبر في الشين ما يشهد بالخلق وهو
الفاس في العضو الظاهر دون البصر والفاحش في الباطن الماسر (ولا) يبيح (التألم) باستعمال الماء
(يفرح) أى جرح (أو برد) أو حر أو غيره كصداع ودوجع ضرر وسعى (لا يخاف) من استعمال الماء
(مع) محذور وفي العاقبة (أو يخاف) مع البرد محذوراً (أو وجد ناراً يسخن بها) الماء أو ما يدثر به
أعضاءه لانه واجد للماء قادر على استعماله لاضرر شديد ولا بد أن يجتمع النار فيه بما يحتاج اليه في التسخين
كقدر ودحط وقوله أو يخاف الخ من زباده على الرخصة المبيع (السادس) بالسابع الجبيرة) وهي
أشباب ونحوها تراب على الكسر والاختلاع (والاصون) بلغم اللام وهو ما كان على جرح من قطة أو
خزعة أو نحوها (فان احتاج الى وضعها) أى الجبيرة (للكسر) أو اختلاع (أولى) وضع (اصون لجراحة)
بان خاف شئنا مما رمى المرض كاحمره بالاصل (فلتضعه على طور) كالحلف (وبستر) من الصمغ
تختمها (قدرا الحاجة) للاستئناس فان لم يفعل ذلك فسأى حكمه (فان خاف من نزعها ما ذكرناه)
من الخوف على شئ مما سار (غسل وجوا ما يمكن) غسله ولو باجرة فاضله عما رمى في صفة الوضوء لان

(١١) - (اسئ المطالب - اول) باب اوفى وكذا الجوابين نظرا لما لا دلل فان عدم التحقق جاز في الشين
الظاهر ايضا وقد جوزوا له ترك الغسل والامدول الى التيمم عند خوفه على الاظهر وأما الثاني ففي مسألة قتل العدو بترك الصلاة ولم تقتله لغات
حق الله تعالى بالكا بخلافه لثلاثان الوضوء بدل وهو التيمم (قوله أو نحوها) أى كقشر الباذلة ونحوه على الحدس والاعلاء عليه
بعلى شق الرجل اذا جلد عليه

(قوله) ويجب استعابهما معاً (الخ) لأنه مع أجمع الضرورة والعز عن الأصل فوجب فيه التيمم كالسجدة في التيمم والغرض منه وبين الرأس
أن في تيمم شدة التزجر بين الخفان (٢٢) فيسهر الخاف الاستعاب بسببه (قوله) وعليه جعل قول الرافعي أي وغيره (قوله) أنه لو كان

الساير بقدر الحاجة فقط
الخ) وهو كذلك غ لأنه
إذا كان العضو جرحاً
وأوجب التيمم عن غسل
الباقى لا فرق بين أن يستر
أو لا يستر (قوله) وأن وضع
الجيرة على غير مظهر الخ)
قال في الخادم ينسب أن
يجب عن الراد الطاهر هل
هو طاهر كامل وهو ما يجب
الصلاة كالخف أو المراد
طهارة الخصل فقطة فنظر
ومصرح الإمام وصاحب
الاستيعاب بالاولى الاشبه
الشافعي قال ابن الاستاذ
ينبغي أن يسه على وضوء
كامل كافي بأسر الخف
انتهى وقوله هل هو طاهر
كامل أشار إلى تعديه (قوله)
لفوات شرط الوضع على
الطاهر الخ) أما إذا وضعها
على طهر فيجب التيمم
فلا يبقى لأنه عند علم
بشقه القضاء فلم يجب
لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج وسواء
فيه التقديم والمساو إلا أن
يكون مجرد عدم كبر
بحسب لا يعني عتو يخاف
من غسله بخدر رأسه
(قوله) ولما قيل إن قول
الاولى تقديم ما قبل الخ)
أشار إلى تعديه (قوله) وأن
عنت الجميع الخ) لو عنت
العله أعضاء وضوءه على

عنه بعض العضو لا يزيد على قدره ولو فقد وجب غسل الباقي فكذلك غسل ما ذكره (د) لو ماتت
أطراف الجير من جميع بل خرقه عصرها ونحو ذلك) مما عذر في نفس تلك الحال بالمتطهرات فعد
أسماءه بلا فائدة نص على مسخها به ذكر في العقوبة وغيره وما قبله أنه قال مسخ بهاء هو وقوله
ونحو ذلك من زيادته (ويجب استعابهما) أي الجيرة والصلوة إذا كانا بأعضاء الطاهر (مسحاً بالماء
حين يغسل المحدث العضو) العليل للترتيب بخلاف الجنب مع من شاء المسح فله على الله عليه
وسلم في شيوخ استحتموا غسل ذنبل الماء حتى ومات غماً كان يكفه أن يتيمم ويغسل رأسه بخرقه
جميع علموا بغسل سائر جسده واه أو دود وغیره وأما استعابه فإنه مع أجمع الضرورة كالتييم
وتخرج بالماء الاقرب فلا يجب المسح به كجسائي (ولا يتقدر المسح) بعدلانه لم يرد فيه توفيق ولأن السائر
لا يخرج بالهبة بخلاف الخلف فتمما (ثم) بعدما تقر بقول (يجب التيمم) لخبر الشيوخ السابق وهذا التيمم
يدل على غسل العضو العليل وسحق السائر بدله غسل ما تحت أطرافه من الصبي كجائي الخفة في غيره
وعليه جعل قول الرافعي أنه بدل ما تحت الجيرة وقضه بذلك لأنه لو كان السائر بقدر العلة فقط أو بآدم
وغسل الرأس ذكره لا يجب المسح وهو الظاهر فالتيمم وجوب المسح جري على الغالب من أن السائر يأخذ
زيادته على محل العلة ولا يغسل (فلو كانت) أي الجيرة مثلاً (يجب التيمم) وهو الوجه والبدان كجسائي
(لم مسح علم بالتراب) لأنه ضعيف فلا يؤثرون في حائل بخلاف الماء فإن تأثيره فوقه معوض في الخلف لك
بين خروج من خلاف من أوجهه وتخرج بقوله فان خاف الخ ما إذا لم يخف فوجب التزجر وغسل موضع العلة
أن أمكن والأفصحها بالتراب أن كان جعل التيمم (وأن وضع الجيرة) مثلاً على عليل وهو (على غير
طهر) وأن لم يكن جعل التيمم (أو على صبي) لا يحتاج إليه الاستسقاء وإن كان على طهر (ترعوا)
لغسل ما ردها إذا لم يخف من ترعوا (فان خاف) منه (تركها) بالضرورة ووصل إلى طهره الموت (وضعي)
لفوات شرط الوضع على الطاهر بقدر الحاجة وما بقي هذا مع زيادة وقوله أو على صبي من زيادته
(ويجب الغلب) ونحوه (تقديم التيمم) على الغسل أبزيل الماء أو التراب وذكر الاستعاب من زيادته
ونقله في المجموع عن الأصحاب عن الشافعي قال الأسدي ولما قيل أن يقول الأولى تقديم ما قبله في
الغسل فان كانت حوائجه في رأسه غسل ما صحت منه ثم يتيمم عن جرحه ثم غسل باقي جسده وفي البيان في إذا
كان منه أصغر مثل ذلك وقوله عنه في الروضة ثم قال أنه حسن اه) والمحدث لا ينتقل عن عضو به علة حتى
يكمله غسلاً) وسد على السائر (وتيمم عنه) أي عن العضو المسح والتيمم يدلان عن غسله على ما لم
(مقدماً ما شاء) منها على الباقي لعدم اشتراط الترتيب في ذلك لكن بسبب تقديم التيمم هنا أساساً كجائي
المجموع وجاز تقديم التيمم لأنه العلة وهي باقية بخلافه فيما عارض في استعمال الناقض فإنه لو فقد الماء فلا بد من
تقديم الأولى هنا تقديم كسائر نفا (والبدان كصبي) في تيممهما تيمماً واحداً (وبسبب جعلها
كصونين) في غسل وجهه ثم جميع النبي ثم يتيمم عن عليهما أو يقدم التيمم على غسل وجههما ثم يغسل
جميع البصري ثم يتيمم عن عليهما أو يعكس قال في الروضة وكذلك الرجلان (فان كان في أعضاء الأربعة
جرحاً ولم تقدمها أو جرح ثلاث تيممات) تيمم للوجه وتيمم للبدن وتيمم للرجلين والرأس يكفي في جميع
ما قبل منه كجسائي (فان عنت الرأس فاربعة) من التيممات (وأن عنت الجميع تيمم واحد) عن الجميع لفوات
الترتيب بسقوط الغسل قال في المجموع فان قيل إذا كانت الجرحا على وجهه ويدوه غسل جميع الوجه
أولاً لآزواي تيممها فلم لا يكفي تيمم واحد كجسائي (فان عنت الجرحا فاربعة) من التيممات (فان عنت الجرحا
الترتيب فلو كفاه تيمم واحد) حصل تطهير الوجه والبدن في حالة واحدة وهو متنع بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها

كل عضو سائر عنه فان عنت من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه والالتيمم وبسبب
كفائهما الطهورين ثم يفيض لكنه يستر خروجه من خلاف من أوجهه (قوله) فارجأ بان التيمم هنا في طهر تختم فيه الترتيب أي بين وجهه ويديه
فعل منه انهم الوضوء بوجهه ويديه كفاه تيمم واحد وهو ظاهر

(قوله ذكرته مع الجواب

عنه في شرح البهجة)
عبارته وما قبل من هذا
الجواب لا يفيد أن حكم
الترتيب بان فمما قبله
ساقط في غيره فيكفيه تيم
واحد عن الوجوه والبد
مردود بان الظاهر في العوض
الواحد لا يجزئ ترتيبا
وعنده ش (قوله اذلا
قائمة فيه بلا محال) لانه
اعراض بخلاف سمح
لرأس فانه متأصل (قوله
وان تعدد هاتحي لو تيم
الخ) ما ذكره من وجوب
تعدد التيم مردود (قوله
وان اغتسل الجنب وتيمهم
جراحا متخا) لو كانت الجرح
رأس متخاف ان يغسل رأسه
قول الماء البزيم يغسل
الرأس بان يستلق على قفاه
أو يحضض رأسه فان خاف
انتشار الماء وضع بقرب
الجرح خوفا من ليلته وتعامل
عليها لينظر منها ما يغسل
به الصمغ الماصق لها فان
لم يمكن ذلك أمسحوا إلى
الجراحة ماء بلا فاضة فان
لم يمكن غسل الرأس دون
وصول الماء الباسق
غسل الرأس وان كانت
بظاهرة أركان أعنى استعان
بغيره ولو جاز تأمل ان
وجدتها فان لم يجد غسل ما
قد علمو تيمم الباقي وأعاد
لندره (قوله ثم وابت
الركعتي آيات يحمل ما
هذا الخ) أنزلني تصححه
وكتب عليه ما أتابه
ما مؤخره فشيء النوى
له باقتلاع الخلف

لـ سقوط الترتيب بسقوط الغسل وقوله كلام ذكرته مع الجواب عنه في شرح البهجة (فان لم يحتمل الى
الجبية) الى (الستر) بالاصوة (في الكسر) ولا اختلاص (و) في (الجرح) خاف من الغسل (ش) أما سار
(غسل) وجوب (الصحيح) بقدره كان ولو جاز (فاضلة) عمار في الواجبات (كالاقتلاع) الذي
يحتاج الى ان يعلوه (ثم تيمم) وجوب (يا) (يا سني) في انه يستحب التيمم بتقديم التيمم وان الحدث لا ينتقل
عن عضو حتى يكمله غسله وتيمماته مقدما ما شاء (و) وجوب (يا) (يا تيمم) على موضع الغسل (يحمل
التيمم) (ان أمكن) ولو على أفرام الجرح اذ لا ضرر فيه (ولا يجب مسح العليل بالماء) وان لم يضره اذ لا فائدة
فيه بلا محال بخلاف مسح السراقة مع على محال كالحف وقد وردا به (ولا يجب) (القاه) أي
أي وضع (الجبية) أو الاصول (عليه) أي على العليل (لمسح) أي لمسح عليها بالماء (ولا ليس الخلف
لحدث أرقه لكفي الماء) الذي معمولونه لان المسح فيها مخصص فلا يلزم ان وجوب ذلك ولو أحدث وهو
لا يسهل معه ما يكفيه لغیر وجوبه قال ابن القفج يجب المسح فيها لظاهر كماله بحفظ الماء وشرائه قال
الاسنوي به صرح صاحب الخبر وحكى فيه الاتفاق اه وهو ظاهر تنصوا ان لزم من تركه اخراج
الصلاة أو بعضها عن وقتها أو ضاؤها الكونه فقد اتراب ووجهه جعل لا يسقط فيه فرضه التيمم ولو ايسره
وهو يدافع الحدث في المجموع لم يذكره لانه لم يثبت فيه شيء وفارق الصلاة بان مدافعتها تذهب الخشوع
الذي هو مقتضاها بخلاف لبس الخلف (والفصد كالجرح) الذي يخاف من غسله ما فرض فيه (ان خاف
الماء) أي استعمله (وعصا به كالجبية) في حكمها السابق والانطب أن يقول كالاصوف (ولسابقين
حباب الجدرى حكم) (العضو) الجرح ان خاف من غسله (ما مر) والتيمم بغيره قوله والغسل الى ههنا زيادة
وقوله القسم على في بحر وخرم في جواهره * (فرع) * (و) (غسل الصحيح) وتيمم عن غيره) مع مسح
الستران كان (ثم صلى برضولم يحدث أعاد التيمم وحده لغير بضعة الاخرى) لا لاغل وان كثر (ان كان
جنباً) اذلا ترتيب غسله (وكذا الحدث) بعد التيمم وحده وان تعدد هاتحي لو تيمم في الأول أربع تيممات
أعادها اختلافا للرافي في انه لا يعود وحده وذلك لان الوضوء الكامل لا يعاد فكذلك البعض ولان ما غسله ارفع
حد من باب التيمم عن غيره فتم طهره وانما أعاد التيمم لضعفه عن اداء الفرض لا لبطائه والام بتغسله
واللازم ما ملأ أما اذا حدث فيه عدم التيمم الوضوء قال في المجموع ولا يلزمه النزاع لو كان حدثه أكبر بخلاف
الخلف لما في ذلك من المشقة هنا (وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراح في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعد
اداءه) (فرضة) من صلاة أو طواف (ليصل حكم تيممه) لانه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث
(فترضا بوضي برضو تيممات من التوافل) وقوله من زيادته حكم لا حاجة اليه (وان يرى) بتثليث الزاء
(وهو على ماهرة بطل تيممه) لزوال عاتيه (ووجب غسل موضع الجبية) لوقال كاصله موضع العذر وكان
أعم (جنباً) كان أو حدثاً (وجب غسل) (مابعده) أي بعدم موضع العذر (ان كان حدثاً) رعاية للترتيب
فانه لما وجب إعادة طهره بغير عضو بطائه خرج عن كونه تام الظاهر فاذ انتمه وجب إعادة ما بعده كالأغفل
لعدم اختلاف الجنس (ولا يأتان) أي الجنب والحدث (الظاهر) وبطلان بعضها لا يقتضي بطلان كلها
(ولو تيمم البره) بضع الباه وضوءه ارفع السائر (فبان) خلافاً لم يطل تيممه) بخلاف توهم الماء فانه يماله
وان بان أن لا ماء لان توهمه وجب الطلب وتوهم البره لا وجب البحث عنه توقف فيه على الامور ودون قوله
بان طلب الماء سبب التحصيل بخلاف طلب البره ليس سبب التحصيل ولا يثبت كل عدم بطلان التيمم بقوله
النزوي في مجموعه وتحت قوله لو طاعت جبره عن عضو في الصلاة بطلت الصلاة وان لم يبرأ كاختلاص الخلف
لان سلاته ليس بطلان تيممه بل للتردد في بطلانه وعلى هذا ينبغي تعقيب بطلان الجملة طال التردد أو مضى
معز كن لانها لا تبطل بمجرد التردد ثم رأيت الزركشي أجاب بحمل ما هاتحي ما اذا لم يظهر من الصمغ ما يجب
غسله وما هاتحي ما اذا ظهر منه ذلك وهو أولى ولو انتمل ما تحت الجبية وهو لا يعلم بعد صلوات وجب
فقد أهدأ ولو كان على عضو جبر نان رفع احدها لم يلزم رفع الاخرى بخلاف الخلفين لان لبسهما جابجا

● (الباب الثاني في كيفية التيميم له سبعة أركان) اعترض من عد الأرباع كإتي التيميم دون الماء في الوضوء بان الماء شرط للحلقه ليس مختصا بالوضوء بل يعتبر في كل فعل وزالة انما يختلف التراب فانه يخص بالتيميم والماء في غسلات السكب الماء بشرط ما تراجعه في غسله منها (قوله الأول التراب الخ) (٨٤) كذا ثبت ان الماء لا يمتنع بغيره باجماع اوجب وهو الماء وجب ان يختص بالماء

شرط بخلاف الجبرين ذكر ذلك في المجموع

● (الباب الثاني في كيفية التيميم له سبعة أركان) *

على ما في أصل الروضة تستعمل في ما في المجموع باسقاط التراب فانه شرط لا ركن وخشعة على ما في المنهاج كاسله باسقاط التيميم ضد ذلك وكذا صنع الرافعي فقال وحده ما جاعلوه أولى اذ لو كان عد الأرباع كالماء في الغسل والوضوء فاما القصد فدخل في القل الواجب قرن التيميم (الأول) من السبعة (التراب الطاهر الخالص) اقوله تعالى في جموع اصعدا طيبا أي ترابا طاهرا وهو ترضين خلوصه (غير المستعمل) كما في الماء فصنع التيميم بالتراب المذكور (بأي لون كان) كإتي الماء (فصنع بطلعه) وهو تراب يسيل الماء فيه دقاق حصى (وسج) بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت هذا (إليه الخ) فان علم بعص التيميم لان الماء ليس بتراب (وتراب ارضه) يقع الرأه (خرجت) به (من مدر) لانه تراب (لا) من (خشب) لانه لا يسمى ترابا وان أشبهه بالتراب من غير مزج باده على الروضة (ولا أترابا لها) المختلط بالتراب كتراب معجون تحت كاسا أي (تغير) أي ولا ترتب (جاءه) يقع أوله وتسكين نائه أي طين أسود (د) لا تغير (طين) هذان من علف العام على الخاص والتراب من غير ما من زباده ولو اقتصر على العام كفي وكان أوضح وأخصر (ولو شوي) العطين (وتسود) فانه يصع التيميم به اذا سحق لانه تراب (لا ماصا وماذا أخرقا وأجرا) لانه لا يسمى ترابا لو سحقه ترابا ولو (ولا) يصع التيميم (يرمل) ولو ناعما (بالعبار) أو بفبار لكن الرمل يلقى بالوضوء بخلاف اذ لم يلقى به فاطلانه لرمل أولى من تقيد الاصل به بالخشن (ولا يبعدن كسوة ووزنيخ) وجس لانه لا يسمى ترابا ولو جاز التيميم بجميع الارض لماعدل عنها الى التراب في خبر مسلم جعل لنا الارض كلها مسجدا ووترها طهورا وطهارة التيميم تعبدية فاخذت بما ورد كالوضوء بخلاف الباع فان غزع الفضول وهو يحصل بأفوع (وان انتفض من كلب تراب) أو بقي عليه فقيم به (ولم يعلم ترطب) عند التصاقه به بماء أو عرق أو غيره (أجزاء) لانه طاهر حقيقة وأصله بخلاف ما اذا علم ذلك (ولا يتنجس بكثرة يتقن ينشأ) لا اختلاطها بصديا أو نوى سواء أوقع الطر عليها أم لا لان الصديا لا يذهب المطر كالا يذهب التراب وكذا كل ما اختلط من الانجاس بالتراب ما يابى صبر كالتراب ما اذا لم يتقن ينشأ فصنع التيميم بتراب بلا كراهة فلا الاصل طهارة (ولا ينجس بالبدق وزعفران ونحوه) أي نحو كل منما كرم لم يلمس بصلب بالعضو (ولو قل) الخلط بالدم يظهر في التراب عند وصوله الى العضو لكثافته بخلاف في الماء (فلو جعن التراب تحت تغير) به (ثم جعن) بضر) فصنع التيميم به (ولا يستعمل ولو متناورا) من العضو بعد مسه كالماء لانه قد نادى به فوض قال الرافعي وما يثبت له متناورا حكم الاستعمال اذا انفصل بالكيفية وأعرض التيميم عنه ● (الركن الثاني والثالث النقل) * أي نقل التراب الى العضو (واقصد) اليه لانه قائم أسر بالتيميم وهو القصد والنقل طريقه (فان مسح بها) أي تراب (سحقه على المرح أو جمر جسل بلاذن) منه (لم يجز ولو جمد) بفتح الجيم (لذلك وقصد) لا تنفاه القصد من جهته بانتفاء النقل الحقيقي ولا ويجردا القصد المذكور لا يكتفي وهذا بخلاف ما لو رمل المطر في الماهر بالماء فانفصلت أعضاؤا لان الأمور به فيه الفصل واجهه بطلان ولو بغير قصد بخلاف التيميم أما اذا تم غير بانه فيجوز ولو بغير عذر وقوله من زيادته محدثا ولا يعني قصد (ولو نلقاه) أي التراب (من المرح بكفه أو يده ومسحه وجهه أو غمض في التراب) ولو بغير قصد (أجزاء) لان قصد التراب لا يتحقق بذلك واستشكل ذلك بان الحدث بعد الضرب وقبل مسح لوجه

بالجاسدات باجماع وجودا وهو الستراب وفي كلام الخنفسان في تخصيص التيميم بالتراب اظهارا لكراهة الاذى لانه مخلوق من التراب والماء فطبا كونه مسما ماهر بن دون غيره ماهر قوله أي ترابا طاهرا لان العلب يطلع على ما تستطيقه النفس وعلى المخلوق وعلى الطاهر والأذن لا يحسن وصف التراب به ما تفتن اثنا قال ابن عروان عباس هو الماهر (قوله) ولو شوي العطين وتسود أي بان لم يتصل من توه الانبات قوله لانه لا يسمى ترابا) أو صرح حقيقة أخرى (قوله في خبر مسلم الخ) رواه الدارقطني في سننه وأبو عوانة في صحيحه بلغا جعلت الارض كلها لنا مسجدا وترابنا طهورا اذا نجس الماء (قوله) وان انتفض من كلب تراب) أي أو شترتر (قوله) اذا انفصل وأعرض التيميم عنه وعلى هذا لو أخذ من الهواء وتيمم به جاز هذا منوع فان الرافعي انما ذكره فيما اذا وقع عدمه أعادها وكل مسح العضو

قوله اذا انفصل بالكيفية أي انفصل عن السد المسحوق وجعل عبارته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فانما يشبه حكم الاستعمال اذا انفصل بالكيفية وأعرض التيميم عنه لانه في اصال التراب الى الاعضاء عصر الاستعمال على ضربين فذكر في موضع اللوحها كما يعضد في التقادف الذي يغسل في الماء ولا يحكم استعماله في التقادف ش (قوله فانه لا يكتفي) ولو وقع الحدث أو الجنب (قوله) أما اذا تم غير بانه الخ) سواء كان المأذون كافرا أم يتحرر فأنما ما قسم نفسه اجبة لا يفتي

(قوله ويجوز بانة يجوز عهده تجديد النجاسات) قال المصنف والمحققان وقالان الواجب تجديد عاده النجاسة وجواز المصنف ذلك التراب
 وان الحديث إنما يدل بالنسبة فقط لما ذكرناه (قوله وان تله ولومن عضو تيمم الخ) في فتاوى الفقهاء أنه لو أخذ التراب بمسحه وبوجهه
 فتدكراته - بمسحه فلا يجوز ان مسح بذلك التراب يديه لان قصد الالتراب عضو بمسحه شرط بخلاف نظير من الوضوء وكذا لو أخذ
 ليدبه وظن مسح الوجه فتدكر لا يجوز ان مسح به وجهه وما قاله ضعيف (٨٥) (قوله الرابع النية) لانه عبادته من شرطها

الفعل فافتقرت الى النية
 كالصلاة وأحقر وثابا لمصلحة
 عن العدة ويطر بها
 الفعل عن الزالة الخاصة
 وردا المقصوب فان طريقهما
 الترك وكتبوا بضاعلم منه
 اشراط اسلام التيمم لاني
 كتابية انقطع جضها أو
 نفاها الفعل المسلم وبغيره
 لاني مجزئة لعل والحق
 (قوله ويجزئها بالنقل)
 أي الضرب كما قاله في شرح
 المذهب والكتابية
 وعبر الطبري في شرحه
 بقوله ولا بد من التيمم
 وضع يديه من التراب
 (قوله ولانية رفع الحدث
 الخ) تشمل ما لو كان معه
 غسل بعض الأعضاء وان
 قال بعضهم انه رفعه
 حينئذ (قوله لان التيمم
 لا يرفع) فان قيل الحدث
 الذي ينوي رفعه هو المانع
 والمانع يرتفع بالتيمم قلنا
 الحدث منقطع عن كل
 صلاة فريضة كانت أو
 نافله وكل طواف فرضا
 كان أو نفلا ورفع ذلك مما
 ذكره لانه الذي يرتب
 على أحد الأسباب وهذا
 المانع العام المتعلق لا يرتفع

بغيره وكذا الضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يرفع عن التيمم
 والضرب بمسح على الكفا أو اليد في جواز ذلك ويجب بانة يجوز عهده تجديد النجاسة كالمسح
 كان التراب على يديه ابتداء أو المانع انما هو عند عدم تجديد يديه بالطلاء أو بطلان النقل الذي فارتته (وان
 تله) من عضو (ولومن عضو تيمم فرد اليه مجاز) لتحقيق النقل بذلك وقوله رده معطوف عن قوله
 المقدر بعدله * (الركن الرابع النية) * لتبرئنا الاعمال بالنيات (ويجب قرنها بالنقل) لانه اقل
 الاركان (د) يجب استحبابها (ذكرنا (المسح شئ من الوجه) فلو عجز بشقيل المسح لم يكف لان النقل
 وان كان تركه كغيره مقصود في نفسه قال في المهمات والمجته الاكتفاء باستحضارها عند ما هو واجب فيها
 واستشهاده بكلامه لا ينافي الطبري (وليجز به الانية الاستباحة) افتقر الى طهر كصلاة لانه قوي مقتضا
 (لانية التيمم) لانية (فرضه) أو نية فرض الطاهر أو التيمم المفروض بخلاف نظير في الوضوء لان التيمم
 انما يوجب به من ضروره ولا يصلح مقصدا له الا لا يندب بتجديده بخلاف الوضوء نعم ان تيمم نية كان تيمم الجمعة
 عند نزوله في طاهره لا تجز به نية التيمم بدل الفعل (ولا نية) (رفع الحدث أو الجنباة أو الطهارة) نعم
 أي عن أحد هذه الالان التيمم لا يرفع بالنية (ولان قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاصي وقد
 تيمم عن الجنباة من شدة البرداء عرسايت بأهيج الماء أنت جنب قال لاني سمعت الله يقول ولا تقبلوا أنفسكم
 ان الله كان بكم حرا فاحصل على الله عليه وسلم ولم يشكر عليهم واه أو داود وغيره وصحها لما كمل على شرط
 الشنن (قوله أو الطهارة) نعم من زيادته وذكره في المجموع (وان نوى) يتيمم (فرضا) ولا أو فرضا
 أو فرضا صام) وكان مستحباً (المرض ونقل) على ما عايناه في الاول واستباحة النقل في الباقي وضع التيمم في
 الاخير متبع انه نوى ما لا يباح نيم واحد لانه نوى فرضا زاد قلقت الزيادة (ولا بشرط التعين) الفرض
 الذي ينوي استباحته كما لا بشرط في الوضوء تعيين الحدث الذي ينوي رفعه (فان عين فرضا) ولو نوى (وصلى
 بغيره) فرضا أو نفلا في الوقت أو غيره (أو) صلى به الفرض المنوي (في غير وقت مجاز) وإذا لم بشرط التعين
 (فان عين) فرضا (وأحاطا) في التعين (كن نوى فانتقلوا شئ عليه أو ظهر أو) انما (عليه صرل
 يعم) تيمم لانية الاستباحة واجب في التيمم وان لم يجب التعين فاذا عين أو أخطأ لم يعم كأي تعين
 الأمام والمث في الصلاة بخلاف في الوضوء عدم وجوب نية الاستباحة فلا يضر الخطأ فيها كالمولعين
 المصلين اليوم وأحاطا ولانه رفع الحدث فيستجيب ما شاءوا التيمم يسع ولا يرفع فنية صادفت استباحة ما لا
 يستباح (وكذا) لا يصح تيمم (من شك) أو ظن (هل عليه فائنة فقيم) لها (ثم ذكرها) لان وقت الغائنة
 بالنظر كرسائي طالع المنوي ولان المقصود من التيمم استباحة الصلاة وما لم يحققه الا يباح فعلها قال في
 المجموع وهذا التعليق فادفان فعلها مباح بل مسح قلب ليس فادفان المراد من استباحة الصلاة
 هنا استباحتها بالتيمم المذكور لا استباحتها مطلقا (ويفضل من نوى) يتيمم (فرضا) ما شاء من
 النوافل (قوله وبعده) استباحة ولو ذكر قبله وبعده عقب قوله ونقل كان أحص من ذلك (أو) نوى
 (نفسا) استباحة مع ما في معناه من نحو مسح وجهه وتلاوة أو شكر وقرأه فحجب أو نحو ذلك
 بمسح وحسن طهه وصلاة جنازة وان تعينت (فقطا) أي لا الفرض العين لان التيمم طهارة ضرورية

بالتيمم انما يرتفع به من غير خاص المتعلق وهو المانع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها وانما هو غير العالم ان (قوله ولا
 بشرط التعين) * (م) (لأنه) لو نوى ان يصلي بالتيمم فرض الطاهر خسر ركعات أو ثلاثة قال لا يصح لان أداء الطاهر خسر ركعات غير واجب وكذلك
 لو نوى ان يصلي غير الطاهر وجدا للشك أما اذا نوى ان يصلي الطاهر مقصود واضح تيمم منه ان لم يكن كالنوى ان يصلي به الصحيح فلم يفعل بل نوى
 الطاهر جاز من فتاوى القوي قال شخشا نظاه انه لو نوى يتيمم صلاة بعد مستقبل قبل مجيئه لم يصح لانه بشرط وقوعه وقت بخلاف ما سار
 في الوضوء ولو نوى يتيمم بطوافه وهو غير ملازم ادخل وقت وان لم يتمكن من فعله ابعده المسألة (قوله فان عين فرضا) صلى به غيره (الخ)

قال شيخنا شبل ذلكم لوتيم لطواف فرض فلم ينافى وصلي به مكتوبه وكذلك قوله والنفل نابع فلا يجعل متوعا قبل فلا يرد فقلنا الحائجة قد تحس البوحده (قوله أوس مصنف) أو حله ولوعند خوف عام من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر (قوله أو قرأه قرآن) ولو كانت فرضا علينا كتكملة الفاتحة (قوله ناولا الاستباحة) (الح) عن ذلك الحديث (قوله ونفلنا من الأصفر إلى الكبر) (الح) هذا بما بلغنا في نية

أنه إن لم يشرط فيه التيمم كوضع الصلاة وضامها لم يضر الغلط وإن اشتراط كالصلاة والصوم أو اشتراط السبكون التيمم لا لاعتقاده وتعيين الميت والمال الزكوى ضرر (قوله فلا فرق) ولو تعدد كالتميم في الأصح (قوله مع الوجه) أو الوجهين (قوله مع البدن مع المرفقين) ماسر في الوضوء في غسل من قطعت يده أو بعضه أو جوب أو نداء يأتي هنا وكذا زيادة يد أو أصبع وتدل جلدته (قوله لا لاية) ونظيران غير التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للمرفقين إلى المرفقين وبالنسب على الوضوء ودلله مسح في التيمم فكان كغسله كالوجه (قوله وإن أمكن بجملة جفنة) قال شيخنا بان مسح يدها وجهه بآثار يديه معاني آن واحد (قوله فلهما الح) التيمم ضربتان (الح) ولان الاستعاب غالبا لا يأتي بدونهما فآثاره لا يجازي الثلاثة في الاستعاب ولان الزيادة يأتيها في غسل جاز أيضا نقصان لم يبق فقيده بالعدد فائدة ومفهوم كالهم

والنفل نابع فلا يجعل متوعا (وان تيمم أصلا) أي لم يلقها (أوس مصنف) أو حدة لاؤدة أو شكر كرا صرح بها الأصل (أو) تيمم (حائض) انقطع حبها (لونه) أي طهره وإن لم يكن لها زوج (أو) تيمم (جنبلا عنكاف) أو قرأه قرآن (فيكفيل) تيمم في أنه يستنج ما ولو ما في معناه لا الفرض في الأول ولا الفرض والنفل فيما عداها ووجب في النفل بآلة كد أو غلغلي يستنج الفرض في الأول لأن معاق الصلاة تجوز على النفل في كل القصر (وكذا) لوتيم (الجنائز) أي الصلاة عليها وإن تعبت فانه كتيممه للنفل في أنه يستنج ما ولو ما في معناه لا الفرض العيني (وان غلغلي) في تيممه (من الحديث) (الح) خالي الا كبر أو كس ناولا) به (الاستباحة) للصلاة (مع) لان مقتضاها واحد ولان الجنب والمحدث بنو بان تيممه الاستباحة الصلاة لا فرق بخلاف الصلاة فانه يجب تعينها في نيتها فإذا نوى الفاه فقد نوى غمر ما عليه نقله في المجموع عن الجويني وأقره ما إذا تعدد ذلك فلا يصح تيممه لاتباعه (فلو نسي) من أجنبى سفره (الجنابة) وكان يستنج فيه ما ولو ما يتوضأ (أو) عبارة الروضه فتدلى وما وارد منها في المجموع يتوضأ عند جود الماء يديم عند عدمه (أغاسيلون الوضوء) دون صلوات التيمم لاستباحة ما صلاه في الثالث دون الأولى (الح) (الركن الخامس) مسح الوجه

وظاهر الجنبه (لونه) ولو نسي يده لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (لا) مسح (منبت) ضرر وإن (نصف) أو نذر فلا يجب لا يندب ما يقسم الشقة بخلاف الماء (السادس) مسح البدن مع المرفقين (الح) لا لاية لا مسح منبت ضرر وإن شق أو نذر فلو قال الخامس والسادس مسح الوجه وظهر التيمم البدن مع المرفقين لا منبت ضرر وإن كان خفا كان أنصر وأولى (السابع) الترتيب بتقديم (مسح الوجه) على مسح البدن في كل الوضوء وإن كان حذنه أكبر بخلاف الغسل مثلان البدن فيه واحدة وكشوف الوضوء وأما الجموع اليدين في التيمم فعبارة ثانيا ونقصان التيمم يجب فيه الترتيب وهو ظاهر أن تيمم البدن لا يجب في سائر الحالات يكون كالغسل (نقطة) أي لتقديم اليمنى على اليسرى والتمسح بهذا من زبانه هنا (ولا) يسقط الترتيب بالنسيان كسائر الأركان (ويجب الغسل مرتين) وإن أمكن بجملة جفنة ونحوها لمعالمها كم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضر بنين مع أحدهما وجهه بالآخرى ذراعيه لكن الأزل مؤنون على ابن عمر والثاني فيه رواه ابن القوي عند أكثر المحدثين ذكره في المجموع ومع هذا يصح وجوب الضربتين وقال انه المعروف من مذهب الشافعي ومسح الرافي الا كشافه بضره بتواحدة قوله صلى الله عليه وسلم لعمرك ما أجنبى وغرغ في التراب لعدم الماء عما كان يكفيلان تقول يسقط لك هكذا ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم نفضها ثم مسح الشمال على اليمين وظاهره كعبه وجهه رواه الشيخان وأجاب عنه النووي بان المراد به بيان صورة الضرب للتعلم لا بان جميع ما يحصل به التيمم قال الركني ولا يخفى ضعفه (وتكرره الزيادة) على مرتين ثم إن لم يحصل الاستعاب محال تكرره الزيادة بل يجب وعبارة الأصل يستحب أن لا يزيد على ضربتين فذكر الكراهة من زيادة الصنف به صرح الهاملي والرواي كأنه فعلهما في المجموع بعد ذكره العبارة الأولى وعبارته السادسة أي من السنن لا لا يزيد على ضربتين قال الهاملي في الباب والرواي في البحر الزيادة على مسح لوجه ومسحة لليدين مكررة (لا ترتب) واجب (فيه) أي في النفل (فلو ضرب بيده مع وضوء واحدة الوجه وبالأخرى اليدين)

واستدلواهم بحديث عام ونحوه يدل على أن الضرب باليدين دفعتوا واحدة بحسب ضرب بخلاف ما إذا ضرب يدا تيمم (الح) (الح) قال في العباب فلا نقل وجهه قد كراهه قد مسح أو ليديه طامسا مسح وجهه فإن بخلاف زمان نقله اه قال شيخنا وجهه ضعف ينع فيه القائل في فتاويه (قوله فلا ضرب بيده مع الخ) ولو ضرب باليمين قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه بيمينه بيساره أو بيمينه لم يل به المصنف لكان أولى

وفارق المسح باله وسيله والمسح أصل (ولا يتعين الضرب) فلو وضع يده على تراب ناعم وعلق يدها فباركني
 (وان نقل) هو (أوماذونه فاحدث الأثر) الاول ليشمل صورتين فاحدث المتيمم (بطل) نقله
 أمافي الاول فكل غسل في الوضوء وجهه ثم أحدث بخلافه ما لو أحدث بدو أخذ الماء وقيل غسل وجهه
 لا يبطل لعدم وجوب نقل الماء وقصد وأما في الثانية فقد اصاب على الاول كذا ساعته الاصل فيها بعد نقله
 عن القاضي عدم البطلان لعدم وجود القصد الحقيقي من الأثر مضار كماله أجمع عنه ثم باع في زمن
 احرام الاجبر لا يبطل وجهه وعلى هذا يجب عن قياس الاصل بان المتيمم في المقيس عليها بالمرئ نقل بنفسه
 فبطل بحدوثه بخلافه في المقيسه هذا ولكن القاضي فرغ ما قاله على ان الالتفات يجب على الأمر عند المسح
 لا عند النقل كما صرح به في فتاوه وحينئذ لم يتوارد كلامه وكلام الاصل على محل واحد لكنه مصرح في
 تعليقه بان نيته يجب عند النقل فتوارد على محل واحد وقوله عنه في المجموع والكفاية نقول الزركشي ان
 ما فيه ما غلط عليه غلط استند فلو رتبته الفتاوى فقط والحاصل ان القاضي أفتى بخلافه في صفته
 والاخذ بما في المصنف اول ما أحدث الأمور فلا يؤثر وانما يؤثر كظاير في فتح الاجبر لان النسبة ههنا من
 الأمر ومنه من الأمور (كتقل) لتراب (بمس من بشرة امرأة) تنقض فأنه باطل بغيره لانه الحديث
 بخلاف ما اذا لم يمسها كان كثر التراب * (فرغ وسنته) * أي التيمم (التسمية) ولو جنباً ونحوه
 (والسماحة باليمنى) واصلها الوجهه كالوضوء لكن قال في المجموع ظاهر عبارة الجمهور انه لا استحباب
 في البداية بشئ من الوجه دون شئ (و) الاثبات في مسح اليدين (بالكيفية المشهورة) في الاصل
 وغيره وهي ان يضع يداه على أصابع اليسرى سوى الاصابع على ظهور أصابع اليمنى سوى الاصابع بحيث
 لا يخرج اثناسل اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن اثناسل اليسرى ويمر به على ظهر كفه
 اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الزاوية ويمر به الى المرفق ثم يدور به الى بطن
 الزاوية ويهاجم به افعالها به فاذا بلغ الكوع امر اجمام اليسرى على اجمام اليمنى ثم يمسح به باليسرى
 كذلك ثم يمسح احدى الراحتين بالآخرى كإسائي (وامرار التراب على كل العضد) كالوضوء ونحوه
 من خلاف من أوجبه وزاد قوله كل ما كدرا (وكذا الموالاة) بين المسحين بقدر التراب ماء (وبينه)
 أي التيمم (وبين الصلاة) خروجاً من خلاف من أوجها (وتجب) الموالاة بقسميها في تمام دائم
 الحدث ووضوئه تخفيفاً للامتناع لان الحديث ينكر وهو مستغن عنه بالوالة وقوله وبينه الممن من يادته
 مع انه ذكر كماله في باب الحوض ما يؤخذ منه وجوب الموالاة بين الوضوء والصلاة في دائم الحدث
 (و) بسن (ان لا يرفع البدن عن عضو قبل تململه) مسحا وخروجاً من خلاف من أوجبه لان الباقي
 بالمسحة يصير بالفضل مستعملاً وروى بان المستعمل هو الباقي بالمسوحة وأما الباقي بالمسحة ففي
 حكم التراب الذي تضرب عليه البدن مرتين (وتفرق أصابعه في الضربتين) أمافي الاول فلزيادة
 انارة الغبار باختلاف ما وقع الاصابع اذا تفرقت وأما في الثانية فلتبغى بالواصل عن المسح بما على
 الكف لا يزال يلزم على التفرق في الاول عدم تيمم منع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع وصول
 الغبار في الثانية لا يمنع ذلك فانه لو أتته على التفرق في الاول أجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما صرح
 لحصول التراب الثاني ان لم يزل الاول فتم نفعه وبهذا الغبار على الحمل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار
 السفلوا يكاف نفعه لا تيمم ذكره الرافعي وقول البغوي يكاف نفث التراب بحمول على تراب مع وصول
 التراب الى الحمل (والختاميل) للاصابع بعد مسح اليدين احشائها (ويجب) الخليل (ان لا يغرق)
 أصابعه (في الثانية) لان ما وصل اليه قبل مسح الوجه غير معتد به في حصول المسح (ومسح احدى الراحتين
 بالآخرى عند الفراغ) من مسح الذراعين وانما لا يجب لان ترسهما نادى بضرهما بما يمسح الوجه وانما
 جاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصالهما والعاجبة اذا لم يكن مسح الذراع ككفاها فاستكمل الماء من بعض
 العضو الى بعضه ذكره في المجموع وينبغي ان يكون مراده بنقل الماء فتأذنه الذي يغلب كاعمره الرافعي

(قوله ولا يتعين الضرب)

القي موضع صاب (قوله)

فاحدث الأثر في نسخة

للا أثر وفي أخرى أو

الأثر واتقصر الاصفوني

على ان حدث أحدهما

لا يضر لكونه المنقول

(قوله بعد نقله عن القاضي)

عدم البطلان) هو العن

(قوله وهي ان يضع يداه)

أصابع اليسرى الخ طاهر

الكيفية يقتضي استحباب

جعل المسحة فوق

المسوحة للتعبير يعني وفي

الكيفية عن نفعه في الام

انه يعكس بان يجعل يده

واحدة معاً في فون ثم يمر

بالمسحة وهي من تحت لانه

أحفظ للتراب ح قال

ابن الملقن والاولا أوجبه

لان اليسرى هي المسحة

فكانت بالوضع أولى ثم

لا يخفى بعد هذا ان ذكر

اليمنى واليسرى ليس

شرطاً في الاثبات بطلانية

هذه الكيفية ولو عكس

حصل وفاتحة تقديم

اليمنى (قوله وتجب في

تيمم دائم الحدث الخ)

تجب أيضاً وضوء السليم

عند ضيق وقت الفريضة

كاعلم من كلام المحقق ثم

(تخفف التراب) من كفه أو ما يقوم مقامه ما كان كثيرا بالنقص أو بالغ بحيث يفي بقدر الحاجة
 لغيره عار وغيره وثلاثه تشويه الخلقة ما لم يمسح التراب من أعضاء التيمم فلا حرج ان لا يغسله حتى يفرغ
 الصلاة كإصص عليه في الام (وزرع الخاتم في الأولى) يكون الممسح بجميع البدن ابتداء للسنة (ويجوز
 زرع) (في الثانية) اصل التراب الى محل ولا يكتفى بغيره بخله في المظهر بالماء لان التراب لا يندثر
 تحته بخلاف الماء ويوجب زرعها هو عند المسح لا عند الغسل ويجب ان لا يمسح به بل لا يصلح التراب ان
 الا انه لا يثبت في الايات (وعدم التكرار) للمسح لان الماء يوجب نفسه تخفيف التراب (وان
 بالثابتين بعده) كالوضوء والغسل (وتدب الاستقبال) به للقبلة كالوضوء ولا حاجة لقوله تدب
 مسح وجهه بيده اليمنى بمسحها كالوضوء (كلا يصح غسله عن الحدث مع بقائه النجاسة) ولان
 لا يباح الصلاة ولا باحتمال المانع فاشبه التيمم قبل الوقت ويجوز ذلك في تنجس سائر البدن وتقدم بعض
 الاستحباب وما قاله في القيس عكس ما صح في الرضوخ لمجموعه هذا لكنه صح فيها كالتحقق في باب الاثنية
 المنع وهو المفتي به فانه المنصوص في الام كما مر بطله في الباب السابق (ويصح تيمم العريان) وعندنا
 وهذا ذكره في الرضوخ في الاستحباب (ولو تنجس) ببدن تيمم (بإيمان تيممه) والتيمم قبل الاجتناد
 القبلة كيم من عليه نجاسة حرمه في التحقق وقوله في الرضوخ وغيره من الرضوخ وقوله في عدم الملو
 ويغفر بينه وبين الصلوة العري يتجوز ما مر في الباب السابق بان يبال الاسترخاف من معرفة القبلة بل
 صحة الصلوة مع العري بلا إعادة بخلافه مع عدم معرفة القبلة

(الباب الثالث في أحكام التيمم وهي ثلاثة)

(الأول انه يبطله غير الحدث) البطله كالوضوء أمور (ورؤيه بالماء) قبل شروعه في الصلاة (ان تم
 لفقه) لغيره أي ذر التراب كاذن ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فله غسله جلوسا واما الحائض
 وصحبه والتمذي وقال حسن صحيح ولانه لم يشرع في المقصود فصار كالوضوء في أثناء التيمم (وكذا قوله)
 وان زال السر بعل جوب عليه ولانه لم يشرع في المقصود بخلاف تيممه السيرة اذ لم يرد جوب طلم الا ان
 الغالب عدم جود الماء بالمعاليق للصنعة او يبطله أيضا الزدة كالمسح في الوضوء وتيمم الماء يكون (ورؤيه
 سراج) وهو ما روي نصف النهار كانه ماء (أو) رؤيه (في غمامة مطوقة) بقربه (أو) رؤيه (ركب طلم)
 أو نحوها ما يثبتونهم معاه (لا رؤيه ما دونه ما لم يسبح وسجدة عشاء) لان وجوده حينئذ كعدمه فلا
 يصح قائله يقول عنده لغائب بطل) تيممه لعله بالماء قبل المانع (أو) يقول (عندي لغائب ماء فلا
 يبطل إقارته المانع وجود الماء والنصر ج بالاولى من هاتين من زيادته وصرح به الرافعي في الكفارات
 وتعبير المصنف فيها بما قاله أهم من تعبيره سره في الاولى بقوله عندي ماء أو عنه فلا وفي الثانية قوله
 أو عندي فلا ان ماءه هو يعلم غيبته ولا حضوره فيجب السؤال عنه (واذا أحرمت الصلاة) فرضا أو نفلا أو كسلا
 جنازة أو بعد (وصلته نقط بالتيمم كالمسافر) اذ التيمم لفقد الماء (غير أنه آله انماها) لتلبس بالمقصود
 بل ما منع من استمراره فيه كوجود المكفر الرقية في الصوم لان جود الماء ليس حائلا لكنه ما منع من ابداله
 التيمم وادس كالمسح بالطين فيخترق فيه الا يجوز افتتاحه لم يشرع بماله ولتصريحه بعدم تعهده ولا كالتيمم
 بالاشهر فيخترق فيها لغيره ما على الاصل قبل الفراغ من البدل بخلاف التيمم فمما أو أقوم كما كماله
 لوراء في أثناء تحركه لا ينهاه وكذلك (وقطعه التيمم أو به) بل يها (أفضل) من انماها (فرضه) كانت
 أو نفلا كوجود المكفر الرقية في أثناء الصوم ويجوز من خلاف من حرم ابداله (وحرم) فظهر ان
 كانت فرضا (لشيق وقت) لها لا يفرج جهان وقتها ثم قدرته على اتمامها به وهذا ما مر به في التحقق
 وقوله في المجموع عن الامام وقال انه متعين علم أحد ابتغائه لكن جعله الاصل مضطرا في بدنه تأخير
 الصلاة الى أن يتيقن من وقتها لا يصح الا ركعتيه فخر للفرج من الخلاف يجرى عليه في المكاتبه فيها

المسلمة) وفي اثنته تكبيرة
 الاحرام صرح الرافعي في
 كلامه على نية التحريم قوله
 وكذا قوله (ان يتيقن من
 الوقت ما لم يسي ذلك)
 يمكنه التطهر به والصلاة
 في الوقت (قوله وهو ما روي
 نصف النهار الخ) أو أنه أو
 آخر (قوله عندي ماء
 لغائب أو ماء نجس أو
 مستعمل) أو ما ورد
 (تيمم) لورع في
 الصلاة وجدا يكتفي الدم
 فقط بما ل تيمم قال شيخنا
 كذا ذكره في العباب قال
 والله رجع فيه تعالى ولا
 وجه لبطان تيممه يمكن
 الجواب عنه بان يجر ذلك
 على ما اذا كان كالمقدم
 فقط في نفس الامر وورد
 هو في كونه فاضلا ولا
 فيبطل تيممه لانه (قوله)
 وصلته نقط بالتيمم
 بان كانت مكان لا يندفعه
 فقد انبه (قوله) لتلبس
 بانقصود الخ) وان
 احباطها أشد من يسير
 غير شرعها في نفسه
 فانه يجب قطعها اذا لم يبدل
 (قوله) وقطعها بالتيمم
 أفضل قال في التيقن أو
 فلها فخر وقد يقال الأفضل
 فلها فلا فان لم يفعل
 فلا أفضل لغيره من جبال
 الاذرى كانه أراد ان أم
 الاوجه ما هذا وهذا الان
 ذلك ما قل واحد ولم أر من
 وج فلها فلا داعي أيضا
 ان الحلق والقول بان قطعه أفضل بغيره لان فرق بين ان تكون في جماعة أو منفردا و يظهر ان يقال ان ابتدأ

[illegible]

كان عليه فاشته وأراد قضاء هائل المودة فأنه بغفر له ذلك العروج من خلاف وجوب الترتيب قال الشاشي
وإنما لم يبدؤا أفضل لما عروج منها هنا علمنا أنه لا تسليم من تركين كقيد دهاه في المودة والمغفرة
لأنه على جماعة لأن تأثيره في المساق الفلج كما هو القرض واستشكل عدم البطلان فيبدأ كمر
بالبطلان فيه المودة لا على غير في قوله ثم أبصر في الصلاة مع الضرورة زالت فيه ما وجب عليه هاندا
فرغم من البطلان وهو التيمم بخلافه ثم كان قد دام في الصلاة فهو مقلد في فرع لو لم يستوصل عليه ثم وجد الماء
وجب عليه الصلاة عليه سواء أم أتت الصلاة أم بعد ذلك كره البقري في فتاوى به ثم قال قد يستعمل
لا يجب وما قاله به في الحصر أم كان السفر فلا يجب شي من ذلك كالحج جزم به من إرائي نقتضيه كلفه نغفره
في الوجدان بعد الصلاة تعظم الصلاة الحجازة تعتبرها وان تيمم كاستيسم الحى (ولو لم يتوعدا) في
النفل المباح في رأي المسألة قبل تمام ركعتين (وجب الاستمرار على ركعتين) لا لا يجب والمطلوب في النفل
فإن باده ما علمنا كافتتاح صلاة بعد جود الماء لا تزالها في قصد جديدين أن وجد في نال فقال القاضي
أبو الناجوراني وبأن فيهما لا التمتع بظاهران ذكرنا التثنية لما في قوله كذلك وإن نوى عددًا من
وإن جاز زكعتين كأعمال محملا لنقدانته عليه ولو كان النوى ركعتين فزاد عليها (ويطال تيمم بسلامه)
من صلاته التي رأى المسألة وكانت تسقط بالتيمم (ولو لم يلقه قوله) أي قبل سلامه لأنه ضعف وفيه
الماء وكان قضاء بطلان الصلاة التي هو فيها لكن خالفناه لمزمتها (وبطل الثانية) لأنها من جهة الصلاة
كأنه النوى يتعالى وبأن قاله بخلافه بعد أن نقل عن والده أنه لا يسامها المحدث بالأولى كولو
أحدث بعد هاون في حلقه بماء قاله والده وصوب بالركن في البحث (ولو ترك ما ضئض تمت) لفقد الماء
(الماء هو بمجمعه أترج) وجوب ما يكفي المجموع رغم أنه بطلان طهره قال القاضي أبو الطيب وغيره
ويحرم عليها أن تكون (لأن رآه) هو فلا يجب تركه لعل طهرها كأخذ بفهمه كلام المجموع لكن في نفسه
طبقات العبادي وجهان وحزم في الأنوار بالوجوب الأول أو حله ولو رأى المساق أثناء قراءة أو تسببتهم
لما طال تيمم بالزوجة سواء أقوى قراءة فعدم علم أم لا لعدم ارتباط بعضها ببعض قاله وبأن يقول
الصف وروايت إلى آخر من زيادته (وان كانت) صلاته (لاستقام) بالتيمم (كصلاة التيمم أقوى
الاقامة والالتزام عند زوجه) عبارة الأصل بعدد زوجه (وهو) في التيمم كأي حرمه في الأولاد وغيره
(قاصر بطلت) إلا فائدة في استمراره في الأولى وتقبل بالحكم الإقامي في الثانية وحديث سالم بسنده فيها
في الثانية لأن الالتزام كافتتاح صلاة أخرى بنحو روايته بالحق كالثانية فعدم ما قبل أن ما ذكر فيها
غير صحيح المسألة في آخر الباب أن التيمم أن تيمم يجعل بطلان في جود الماء لأنه القضاء لم ينو الإقامة أو
يجعل بطلان فيه عدمه فلا وإن فاعله لا تأثير لثباتها وخرج جيع بعدد زوجه في ما لو تأخرت الزوجة عن نية الإقامة أو
الانتهاء أو فارتأى فلا تطل الصلاة لأنه كجزءه النوى في نفسه وفيه في التأخر حيث قال ولو نوى إتمامه ثم
رأه فلا تطل وكذلك الوضوء فسقط عنه أو نوى مقصوده ثم نوى إقامته لم يبرأ في الأصح أو لم يبرأ حاله
الإقامة ثم رأه بطلت في الثاني الشامل والبرهان أنه أخذ منهما كأصل عليه كلامه في المجموع لكن كلامه فيه

الصف لحدوث زيادة أو نقصانها بعد القدرة على الماء وعند الحاجة وحسن تدبيركم بما ذكره الله من كلامه بالآية في كتابه أحد من عباده
أهل دوما أنهم يقولون في حق تقيته ولو أتوا عليه ما رآه ولا يتطاول قول الرائي في بحر دولتيه الغمام في الألوام ثم وجد عباده
مضى صلاته وأعماله لا خلاف في قول أصحابنا من قال أن الله تعالى لا يفتقها بالتبعية ثم في الإلزام بمعنى صلاته وبه دلالة الآية لما روت أثناء الصلاة
منع الأدب بها في حق التمتع فكذلك إذا لم أن الله الصلاة لا يفتق حكمه انتهى قوله وكذلك الواسع في سنته وطه) بأن يتم

خارج السنة يحمل بغيره عدم المامنة (قوله والروى البيهقي بإسناد صحيح الخ) والرواه الدارقطني عن ابن عباس انه قال من السنة ان يصلي بنية واحدة ثم يحدث الثالثة تماموا السنة كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهم قوله صلى الله عليه وسلم انه الذي ركعتي (٩٠) الصلاة تيممت وصليت يدل عليه (قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما الخ) كافي في الكفاية ولا يعرفه بخلافه من الصحابة

آخر اشرع به انه لم يره فيها أصلاً والحكم صحيح كالاحتجتي (وشفا الغراء المرض) من مرضه (في الصلاة كوجدان المسافر الماء) فيها فلا تبطل صلاته ان كانت ممانعة بالنيهم والا كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث فبطل الحكم (الثاني انه لا يستجع بالتيهم) للفر بغيره الا فرضة واحدة مكتوبة أو طوافاً ومندرة فلا يستجع به أكثر منها لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فافعلوه فافعلوه وجوب الطهر لكل صلاة خروج الوضوء بالنيمة في التيمم على مقتضاه والروى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال يمسك لكل صلاة اثم لم يحدث ولانه طهر وضوءه فقتلوه بقدره اخرج بغيره الفرض بمعاذ كركبتين الحائض من الوضوء مراراً وجميع فرض آخر تيمم واحد قائم بما يترتب وانما تعطى بالجمعة فساق حكمه في كلامه (ويشغل) مع الرقبة وبدونها تيمم (ما شاء) لان الزواجل تتكرر فتشدد المنة باعادة التيمم لها الخفف أمرها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وترك القبلة في السفر ولانها وان تعددت في حكم صلاة واحدة لانها احرم ركعتان يجعلها مائة وبالعكس ولو نذر اتمام كل صلاة تدخل فيها له جميعه فرض لان ابتداءه بفسل ذكره الروي وهو داخله في كلام المصنف لانها في الحقة تنقل والغرض اتمامها على كل في النقل (والصلي كالبالغ) في انه لا يؤدي تيمم الا فرضة واحدة لان ما يؤده كالفرض في السنة وغيره التيمم لو تيمم للفرض ثم بالغ لم يصل به الفرض لان صلاته نفل كاسر بانه في صفته الوضوء (و يحجم) التيمم (الطواف) الواجب (وركعتيه تيمم) بناء على انه مائة وهو الاصح وهذا معلوم مما مر (للاجمعة والخطة) أي خطبتين ان تيمم الخطبة فقط لانها فرض كفاية كصلاة الجنازة فلا يؤدي بالتيهم لها فرض عن (ف) نقول (الجنازة كالثالثة) في انه يجوز ان يأتي منها ما شاء وان يجمعها مع مكتوبة به تيمم (وان تعذبت على بان لم يحضر غيره لانها كالنفل في جواز الترك في الجلة) وانما تعذبت في القيام فمع القدرة لان القيام لو لم اعدم الركوع والسجود فيها انكره يصدق وروثا (فرع) * (لو نسي صلاة) من صلواته ففقه اتمه من أسبوع لزمه ظهر واحد تيمم ولا للتردد في يومه (من الجنس لزمه الجنس) ليعلم يقين (وكلامه) لمن (تيمم واحد) لان الفرض واحد وما عداه بغيره (لو نسي منها أكثر من واحدة تيمم بعدد ما نسي) لان الفرض وما عداه بغيره (فان تفتت منته) به كصحة من أظفر من (أوشك في اختلافها على بكل) من تيمماته (الجنس) ليعلم يقين (وان اختلفت) كصحة من أظفر (صلى الجنس بخفة) من التيمم ما هي طريقة ابن القاص (وان شاء) تيمم بعدد النسي كما سر (صلى) بكل تيمم (بعدد النسي) وزيادة صلاة نسيه بترك البداءة في كل مرة وهي طريقة ابن الحداد المشهور والمتبعة عند الاصحاب (فلو نسي صلاتين) مختلفتين تيمم مرتين (صلى بالاول) أو بها (النفل والعصر والغرب والعشاء) مثلاً (و) بالتيهم (الثاني) أو بها (يبدأ) فيها (من العصر ويحجم بالصبح) فغيره يقين لان التيمم في ما الظهر والصبح أو احدهما مع احدى الثلاث الاخر وهما من الثلاث وعلى كل تقدير وصلى كلامهما بغيره وفي ثلاث صلوات تيمم ثلاث تيممات وصلى بكل منها لانها اتم عدد غير النسي وزيادة صلاة واحدة بغيره يقين في الثاني البداءة بالعصر والحجم بالصبح وليس مراد بل الشرط ترك الاول فلو قال وبالثاني أو بليس منها الاول لم يثبت من ذلك وكان العصر واقع اما اذا كان منها الاول كان صلى الظهر والعصر والغرب والصبح فلا يقين بل لو كان التيمم في العشاء واحدة غير الصبح فبالتيهم الاول نعم تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني لم يصل العشاء وانضبط ما يصلي ثلاث عبارات الاول ما ذكره المصنف كالحاوي الصغير ولو است في الأصل

يعرفه بخلافه من الصحابة (قوله ان تيمم الخطبة فقط الخ) لا يصح من بين الجملة وخطبتا تيمم واحد وان تيمم الجمع وتوافرت الخطبة غير هاتين ففرض الكفاية بناءً كدأمرها ولو اقبل اثمها بدل عن ركعتين وانما بطلانها وامتيازها وفشو جمع خصوصين فالخلف بغيره والاعتبار وعلى هذا فلا تيمم لها ففضلها غير ما جاءه ان يصلي به الجمعة واغلب من خطبتين الجمعة بتمام لانها في حكمي واحدة (قوله في انه يجوز ان يأتي منها ما شاء الخ) وفي انه يستحبها بتمامه لانه خلافاً لبعض المتأخرين (قوله فرع لو نسي صلاة الخ) نذر شيئاً ان ردد الله تعالى سلاماً ثم لا تذكر صدقة أم عتقاً صلاة ثم صواب قال البغوي في فتاويه يحمل ان يقال عليه الاتيان بجميعها كن نسي صلاة من الجنس ويحمل ان يقال يحتمل بخلاف الصلاة لانا نفيهاها لثبوت جواب السك عليه فلا تقطع الا يقين وهما يتقنا ان الكل مما يجب عليه انما وجبت واحدة وانما فيجهد

كالقبلة والارواق التي والراجح الثاني (قوله لزمه الجنس) فغير هذه المسئلة من الصوم ان نسي صوم يوم من ثلاث نقضه رمضان ونذر كفارة فليزمنه من الصوم ثلاثة أيام ثلاث نيات (قوله تيمم بعدد ما نسي) لوجه دل عليه وقال لا يقين عن غير ولا يثبت على عشر من لزمه عشر ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يؤدي أكلها بخلافه أو تفتت من جنس واحد فنجب عشر إضافة النفل فإذ به قال وان نسي أو لم يعلم يومين ولا يؤدي اتم بخلافه أو من جنس واحد أو نسي أو لزمه صلاة يومين وكذا في البصر والشم والسمع

وبين وأما الثلثين لثلاثة أيام لا يرى الخلل فيهما، وفي ثلاثة أيام وكذا أربع أو خمس من ثلاثة أيام قوله لا وجوب في بعض النسخ أو وجوبه (فصل في الوقت التيمم) (قوله والتيمم للصلاة قبل وقتها باطل) (٩١) لانه مشروط بوقت وضوء وقيل الوقت

وهذا بخلاف الوضوء ومع الحنف وإزالة الخساة لان الوضوء قربة مقصودة في نفسها ترفع الحدث ومع الحنف رخصة التخفيف لجوازها مع القسوة على غسل الرجل فلا يضيئ بانسراط الوقت وإزالة الخساة طهارة رافهة فالتحقق بالوضوء بخلاف التيمم ضرورة فاختص بحالها كالماء في الصلاة لأهمية الصلاة ولم يعم قبل الوقت فان قلت التيمم بدل وما صلح للبدل صلح للبدل فلما تمسك بالبدل وبزوم العدة فان الأول يصلح لعن التكفارة والثاني لغير هدى التمتع دون بدلهما وهو الصوم (قوله لمسار أول الباب) لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الآية والقيام بها انما هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالبدل وبقي التيمم على ظاهرها وقوله صلى الله عليه وسلم يهتلي الارض مسجدا وترابها طهورا أي ما أدرك في الصلاة تهتم وصلب ولاه قبل الوضوء مسعى عن غفلة مع كمال وجود الماء (قوله والوجه الصفة) أشار الى تصحح (قوله وقضية التطيل تأباه) قال

النايب ثمان في الشرح الصغير ان تضرب بالنسي في النسي وفي وتر يد على الحاصل قدر النسي ثم تضرب بالنسي في نفسه ومثلا الحاصل من الجلة فابقي عدد الملوأ في المثال تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تر يد على اثنين ثم تضرب مائة حاصلة من الجلة فابقي ثمانية الثلث ثمان في الأصل ان تر يد في عدد النسي في مائة بقسط عاين من النسي فيه بعد اسقاط النسي وينقسم المجموع بها عليه في المثال النسي اثنان تر يد على النسي فيه ثلاثون في أول عدد وجد فيه الشرط المذكور والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الاثنين يحصل على العبارات كلها بشرط ان يترك في كل مرة مائة في أول وقتها كما عرف (قاعدة) لو تركت النسي بعد ذلك لم يجب اعادةها كما صرح به الروايات وجمع المجموع من احداث ناسيها فخرج على ما لوطن حدنا فترادفها ثم يتبعه ومقتضاها وجوب الاعادة وحزمه ابن الصلاح (فعل هذا) وهو انه يتم بعد النسي (لو شغل ترك طواف الزاوية) مثلا (أوصلا من الخس على الخس وطاف بشتم واحد) لمسار (ولو صلى تيمم فزاد اعاده به استحبابا) كان صلاها منه فزاد واعاده به جمعة (لا وجوب) بان صلاها على وجه يجب معه اعادته كبروط على خث بمقار اعادة به (جاز) لانه جمع بين فرض ونافله وهو ياتر بخلافه اذا وجبت الاعادة بناء على ان الفرض الثاني اذا كراهها وهذا يتبع فيه الراي وقال في الرخصة ينبغي اقلنا الثانية فرض أي وهو الاصح ان يجوز ولاه جمع بين فرض ونافله واختار في المجموع وعرفه في التفتي فقال وان سلى في ربة بشتم ثم أعادها جماعة أو صلاها على وجه يجب اعادةها فزاد على المذهب وانما جاز جمعها بالتيمم للاراد مع وقوعه فلا لاهوان وقت نفسه لان الثانيان لم يفرض فان قلت تكفي جمعها بتيمم مع ان كلاهما فرض قلت هذا كالنسي من نفس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فرضا لان الفرض بالذات واحدة

(فصل) في بيان وقت التيمم (والتيمم للصلاة) ولولا نافلة (قبل وقتها باطل) لمسار أول الباب (وفيه) أي التيمم في الوقت (قبل الاجتهاد في القابلة خلاف) حكمه في الروايات وشبهه على التيمم وعليه نجاسة ظاهره ترجع عدم الصحة كقصدته في الباب السابق لكن قد يقال قياس ما جزموا به من الصحة نظير ذلك من طهر النسي من النسي هذا هو محجبان طهر النسي من طهر النسي لان الماء وقع الحدث في حد ذاته بخلاف التراب وهذا الواجب الصحة كصحة قبل التيمم وبإزالة الخساة بأنه أخف منها لاهذا الصفة صلافة من صلى أربع ركعات لا يسع جهات بالاحتمال اعادة بخلاف إزالة النجاسة والتشبه المذكور لا يثبت اتحاد المثلث والمثلية في الترجيح (وتيمم لجميع العمر) أي لا لغيره ليجتمع مع الظهور (فقدما عقب الظاهر في وقتها) بحكم التيمم (فان دخل وقت العصر قبل ان يصلها بطل التيمم) لقوله قبل وقتها وزوال النسيه بالتحال واجتماع الجميع بخلاف دلومتهم لفائتة قبل وقت الحاضرة فانها اتباع به وفرق النووي بأنه ثم استباح ما نوى فاستباح غير ماله ناهي لم يستع غير ما نوى فلم يستع غير ما نوى الرفعة بأنه في الفائتة تيمم لانه بعد دخول وقتها وفي ذلك كذا هنا (ولاجع) لمسار وقضية كلامه كالملة لانه لو لم يبدل وقت العصر لم يكن بطل الجميع لافول الفصل لم يعل تيممه حتى يصل في ربة فزادها ونافله وقضية التعليل تأباه وهذا لو كان التيمم بطلان التيمم لم يذكره الراي بل كلامه يقتضي بقاءه وان خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكره وهو الصواب قلت وفيه نظر لان التيمم انما يصح به على خلاف القياس ولان ذلك يستلزم انه يستيجب التيمم غير فواته دون ما نواه (وبدخل وقت فائتة يذكرها) لخبر الصبيحين من نسي صلاته وان لم يفسد ما ذكرها ان يصلها اذا ذكرها (ولو ترك فائتة) فقيمها (فمضى به حاضر) أو عكسه (أجزاء) لان التيمم مدمع المقصود وضع ان يؤدى به غيره ولو تيمم لاحدى فائتين جازله ان يصل الاخرى دون التي تيمم لاولها وتيمم لثلاثة في آخره أو بعد ميازا (وأوقات الرواتب)

المصنف في شرح ارشاده أقصر وأعلى ما لائن التيمم بدخول الوقت والذي يقتضيه القياس ان التأخير المبطل للبيعة المانع من الجمع بمثل التيمم أيضا لا يثبت تيمم لاقبل وقتها

(قوله عند الاجتماع) اعترضه في المذهب بان هذه الصلاة تدخل وقتها اذا انقطع المار ومع فرادى وقد قالوا انهم المجمع بعد دخول وقتها وان لم يحصل الاجتماع مع ان شرطه فمنازلة انتهى قال الفري وهو الحق انتهى ووجهه ما ذكره الشارح بقوله اذا ارادوا ان يصلوها جماعة (قوله والجماعة بعد الفصل) هل المراد الجماعة الواجبة وان يدفعه ثلاثة اقسام الاول الظاهر الثاني وجوبه وتخصر المجازي وقت الجماعة تمام الفصل الواجب (قوله قال ٩٢) الزركشي وينبغي ان يكون الخ اشار الى تصحيح (قوله لا تنقضه مرة حال الفعل) خرج به ما ذكره عرسه ولو

بالاجتهاد (قوله فلا يضيئ) بان تراط الوقت فان قلت التيمم بدل من صلح للمبدل صلح للبدل قلت ينقض بالليل ويوم العبدان الاول يصلح لعق الكفارة والثاني لغيره هدي التمتع دون بدلهما وهو الصوم ش (قوله لا في سفره معصية كعبه الخ) وكذلك الحكم العامي باقائه في موضع يندفع به وجود الماء غ (قوله) كمن لم يجد ماء ولا ترابا وصلى الذي يصح له يجرم عليه الصلاة في الوقت ما دام يرجو أحد الظهور حتى يضيئ الوقت فانه الاندري وقد يقال يصح فيه الخلاف فيما اذا اجتهد أدل الوقت في الماء ولم يظهر له شيء هل يجوز ان يتمم أو يجب تكرار الاجتهاد حتى يضيئ الوقت ويحتجوا بالخارج هنا انه يصلي في الحال فيما على الراجح في المسئلة المذكورة وقد يفرق بان هناك بدلا لصلاته منها والعرض هو الظاهر لما سألني أن من يخبرني معرفة القبلة لا يصلي على حسب حاله الا اذا خاف فوت الوقت

رسائل المؤقتين كصلاة العبد والكسوف (معروفة) في محالها ومن المؤقتات صلاة الاستسقاء والمنازلة وقد بين وقتها بقوله (د وقت صلاة الاستسقاء عند الاجتماع) اهـ (بالجمهر) أو نحوها اذا ارادوا أن يصلوها جماعة اذا ارادوا أن يصلوها فرادى صح التيمم وان لم يجتمعوا (د) وقت صلاة الجماعة بعد الفصل أو التيمم للعبث وان لم يكن وهذا شخص لا يصح تيممه حتى يتم غيره (ولا يصح) التيمم في وقت الكراهة الغير المؤقتة ذات السبب) غير المتأخرة الزركشي وينبغي ان يكون هذا فيما اذا تيمم وقتها. صلى في وقتها فلو تيمم قبله صلى مطلقا أو في غيره فلا يضيئ معناه يضيئ أيضا انه اذا تيمم في غيره وقتا لم يصلي قبله لا يصح ولو اتصر المصنف على غير المؤقتة كالأصل كني وان كانوا قد يقولون الصلاة ما ذات وقت أو ذات سبب أو مطلقا (ولا يصح) التيمم لئلا يفي وان لم يكن لها سبب (بدخول وقت الكراهة) فطعا (ولو طاب) الماء (أو أخذ التراب) بل الوقت أو شأ كافيه لم يجز وان صادف في الشك لا تنقضه معر فتعال الفعل وهذا بخلاف الموضوع مع الخفاء وازالة الخصا لان الموضوعه به مقصودة في نفسه ما وقع الحدث ومع الخفاء رخصة للتخفيف لجوارحه القدرة على غسل الرجل فلا يضيئ بشرائط الوقت وازالة الخفاء طهارة فاهية ألغيت بالوضوء بخلاف التيمم فانه ضرورة تخصص بها كما كل المستبث لانه باحة الصلاة ولم يمتح قبل الوقت الحكم (الثالث القضاء ولا قضاء) على المصلي (مع العذر العام) وان لم يجد العرج ولهاذا يسطر بالحيض وذلك (كالتيمم) أي كالأصل بالتيمم (عدم المصلي السطرون كان نصيرا) ووجد الماء في الوقت اعموم فقد في السفر ولما رواه ابو داود والحاكم وصححه على شرط الشيخين ان رجلا تيمم في سفر وصلي ثم وجد الماء في الوقت فاعاد أحدهما بالوضوء دون الآخر ثم ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد ذلك الا حرمين ولا سحر أصبت السنن أخرنا عن ذلك صلاتك (لا) في (سفر) معصية كعبه آبق وامرأة ما شرفه فانه يجب به القضاء لان عدم القضاء رخصة فلا ينال بسفر العيب بخلاف ما لو صلى في سفر لم يصح به كان رقى أو سرق فيه لا قضاء عليه لان الرخص غير ما به المعصية وشيئا كلام التيمم لفقد الماء والتيمم لم يرض أو مضى وأخوه بالحكم صحيح بل لا يصح تيمم الثاني لانه قادر على الترتب ووجد الماء احتجنا ذكر في المجموع في باب مسح الخلف وقتل انه لا خلاف فيه (وكه صلاة المريض بالتيمم أو فاعدا) أو مضى ما أو مضى لغيره (أو) صلاة (الخائف بالامعاء) والمراد صلاة تدعو الخوف (واما العذر (الناذر فنه ما يدوم) غالبا (كلاحتضاة ولس البول والجرح السائل) استمرار (الرج) أو غيره من سائر ما وجب الحدوث (فكالمعام) فلا يجب به القضاء للعرج (وان زاد السربا) اذا عجز بالجنس سواء كان مع ذلك بطل أم لا (ومنه ما لا يدوم) غالبا (ولا بد له مع هذا قد يجب معه القضاء وان نام) لندره مع قرات البدل وعدم غلبة الدوام (كمن لم يجد ماء ولا ترابا) وصلى (فتبطل) صلاته (برؤية أحدهما) فيه لكن محله في التراب اذا رآه يجعل بغنى التيمم فيه عن القضاء كما صرح به في المجموع كذا قاله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر وكلام المصنف كماله يفهم ان صلاته بالارؤية أحدهما صحيحة وان وجب قضاءها وهو الاصح في المجموع ودفعه به فتبطل بما يتبطل به ما لا يجب قضاؤها وهي شرع غنائم اذا قدر على الماء أو على التراب يجعل بغنى التيمم فيه عن القضاء والا فلا تنزع لانه لا فائدة فيه من غيره التروى في تحقيقه وقتاويه ومجموعه مؤثرة له فيه عن الاصحاب ولا عبرة بما روي له في نكته مما يخالف ذلك

لكن قد ثبت بكل على هذا القول الفعالي فاذا الظهور بان يصلي على الجماعة وبعد غ ماقاله الاندري هو (كمن) المجدد به أوثبت (قوله وصل) أي وجوب المجرم لوقت (قوله كذا قاله الزركشي عنه الخ) انه اتفق تقارنه من مثله القضاء في هذه المسئلة والا فلو جسه خلافا قال خنفا الذي ينبغي اعتماد ما انتفاء كلام لروضة (قوله فتبطل بما يتبطل به ما لا يجب قضاؤها) قال في المجموع قال أصحابنا فلو أحدث في هذه الصلاة أو تركها بطلت لا خلاف (قوله لانه لا فائدة فيه) قال في المجموع وكيف يصلي بعد ناصلة ولا تنفعه بالارؤية

ولاحظة وثباتها وانما انحصارها في الوقت في هذا الحال لم يمتدحها في وقتها (قوله) كن على بدنة نجاسة يخاف من غسلها (الح) لجلالة نجاسة غيره فهو عنها ولكن التيم طهارة ضعيفة لا تغفر فيه الدم الكثير كالافتقار في جوارتنا خبر الاستنجاء عن تغلاف الطهر بالماء يمكن أيضا لحدوثها على كبر جوارحه أو حصل بطلانها فلا يخاف ما في شروط الصلاة (قوله) بحث لوزاد أصابها) يدل ما إذا كان موضع قدمه وجلسه نجس أيضا (قوله) وجهه النورى في جموعه وعوفا (الخ) وقال في التذقيح قال أصحابنا (٩٣) المذهب أنه لو نوى ويحرم وضع الجبة عليها

وصوبه الزكشتى (قوله) وهؤلاء يصلون الفريضة فقط) حذف المصنف قول الرضة تغلا عن الجرجاني أوسرته طاهرة لأنه رأى مرجوح إذا صلا فاقصد السترة مسقطا لفرضه يخالف هؤلاء ذباحه فعل التوافل كدائم الحدث ونحوه بمن يسقط فرضه بالصلا مع وجود النافى (قوله) وقاسه أن هؤلاء لا يصلونها) أشار إلى تعصيه وكتب عليه أيضا إذا حصل فرضه بأنهم (قوله) موضع ينذرهم علمه (الخ) عبر بإمكان التيم جرجاني الغالب من عدم اختلاف مكان التيم والصلاة في نذره فقد لما موعده نذره فان اختلاف ذلك لا اعتبار حيث يمكن الصلاة (قوله) وليس بهاد كثير) أما إذا كان بهاد كثيره بقضى لجله نجاسة غيره فوعها وليكون التيم طهارة ضعيفة لم يفرقه الدم الكثير كالافتقار في جوارتنا خبر الاستنجاء عنه تغلاف الطهر بالماء يمكن أيضا لحدوثها

(كن) المناسب الكلام الأصل ومن (على بدنة نجاسة يخاف من غسلها) شأ مما فر في جماعات التيم (أوجس عليها) فزعمه القضاء (وبلى) وجوبا (إعلاء) بالسجود فيها إذا حبس على نجاسة بحيث لو وجد السجود عليها ولو بالثبات نجس لا ينجي به بحيث لو زاد أصاب أو قبل بلزمه وضع جبهته على الأرض وإن كان القضاء الأزاعلى التقدير من فضة كلام الأصل ترجيح الأول هو ما نص عليه الشافعى في الأم وغيره وصححه النورى في جموعه وعوفا في باب طهارة البدن لأن الإعلاء بدل السجود وليس لطهارة النجاسة بدل ولأن اعتبار النجاسة تأكيد من استغفاه السجود يدل أنه يتصور سقوط القضاء مع الإعلاء بخلافه مع النجاسة (وهؤلاء) الثلاثة منهم من لم يجد الماء ولا رايا من على بدنة نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها (يصلون) وجوبا (الفريضة) طهارة الوقت كالماء جرحن المرة (فقط) أى لا النافذة فلا يصلونها إلا بالضرورة الهاد تقدمان صلاته بالنجاسة كائنا في أم أنؤدى مع مكتوبة بينهم واحد وقاسه أن هؤلاء لا يصلونها جرحى عليه الزكشتى وغيره في فاقد الطهورين وقلة في بابها عن مقتضى كلام الفقهاء وعفا على من لم يجد قوله (وكأربعين والمصلوب) حدث يصلون (ووشان) وجوبا (وكأربعين) إذا (ليجسدن) يحوله إلى القبلة وقد لا يجيب معه القضاء كالمصنف على ما بالفتاوى السترة) حسا أو شرعا بان لم يجد الماء أو نجسا أو وجدوا طهارة أو فتره على النجس في عري بالانوار لم يعد العرى لأن وجوب السترة لا يختص بالصلاة لا تختلف لأوجب القضاء ولأن العرى عذر نادى وأمام يدوم سواء كان في حضرة أم سفر بخلاف التيم لفقد الماء النذرة في فضة الضمة في الأولى حاضر بخلاف الماء (وتيم) العارى (الركوع والسجود) فلا يؤتى بهما لأن الميسر لا يسقط بالمسح وركاذهم مصرح بأن العرى عذر أمام ونادى يدوم والصف جده من قسم النادر الذى لا يدوم أخذ من تعليل الرافى الوجه القائل بوجوب القضاء بأنه عذر نادى لا يدوم مع استحالة التعليل السابق لعدم القضاء فيه بأن مساق الأول أنه لا يجب القضاء وإن لم يجز عن النذرة لا حترار عن الكون في المكان القصور بوان الطبع في الثاني لا يتبادر لكون العرى بالصفة المذكورة (أومعه) أى النادر الذى لا يدوم (يدل) وهذا إذا قضي بمعه القضاء كالتيم للبعد (ولو في سفر) لأن العبدوان لم ينذر فالجرح عما سجن به الماء أو يتدقأ به نادى لا يدوم وأما عدم أمره صلى الله عليه وسلم عمن العاصى بالقضاء في شجره السابق فلا يقتضى عدم وجوب القضاء لأنه على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة ما تروى لوزانه كان علما به أو أنه كان مقتضى (و) كتيم (المقيم) لفقد الماء لأن فقدته في الإقامة تادر بخلافه في السفر وهذا جرحى على الغالب والأقوال العرى في القضاء ينذر فقد الماء لا ياقمته في عدمه بغلبة فقد الماء لا بالسفر كابين ذلك قوله (فان أقام) أى التيم (في سفره) فكالمسافر) في أنه لا قضاء عليه وإن طالت إقامته (أو تيم) المسافر لعدم الماء في موضع ينذره عدمه تقريبه (في) ما ريقه (فكالحاضر) في أنه يقتضى وتلا يجب معه القضاء (كن) وضع الجبة على طهارة تيم) وصلى لعدم أمره الشجر جرحه في شجره السابق (الا) إذا وضعها عليه (في أعضاء التيم) فإنه (يسد) نقصان البدل والمبدل جميعا (ومن) أى وإن (تيم) لجراحة) وليس بهاد كثير (وكل) من الأحكام المذكورة (مذكور) في بابها وفرض من وجبت عليه (الأعادة) هو (الثانية) لأن المماثلة (مسائل متوردة) لا يسهب تجديد التيم لثلاثة (بخلاف) التجديد في المفصول معه فإنه مسح كجرحه

جرحه عليه أو حصل فعله فلا يخاف ما في شروط الصلاة وكان الجرح في عضو التيم وعليه من سبيل يفتح الماء أو يصل التراب إلى العضو والتفريق في أصل المسئلة طهارة إذا قضاها التيم أما إذا قلنا بأن من على بدنة نجاسة لا يصح تيمه فصلانه بالتيم في هذا الحالة بالطلوع والقضاء بالتفريق وتكن حله على ما إذا طرأت النجاسة بعد التيم (قوله) لا يسقط تجديد التيم لثلاثة (١) التيم بخلاف الوضوء في سبعم وعشرين مسئلة لا يسقط تجديد الوضوء بثلاثة بل بكثر ولا يجب الاتصال إلى أصول الشعر الخفيف ولا يسقط تعليل الشعر الكثيف ولا يصح إلا للنجس ولا يصح قبل الاستنجاء ولا قبل دخول الوقت ولا قبل المطلق في وقت الكراهة وإن كان على بدنة نجاسة لا يبعد أن النجاسة إلى النجس ولا يصح

الحديث ويختص بالوجه والبدن ولا يجمع بين فرضين كالحاجة وصلاها والجنزة كالنفل ولا يصح الفرضية تيمم النافلة وبعد المصلحة به في الحاضر فقد الماء وقد ينكس الحكم من فراحضرا فلا بد في الحضر إذا كان مقبلا على ما تواتر بعد في الفرد إذا كان مقبلا بغيره وإذا صلى بالتيمة صلاة فرأى الماء في أنفائها بطلت إن كانت مالا يسقط فرضها بالتيمة وبعد العاصي بالبرافة والماء ولا يصح من العاصي بغيره إذا كان معه ماء يحتاج للعطش ويقال له إن ثبت استيعاب الألفا وكذا إذا كان على كل السعة ولا يصح بها رتبة على الخفين إذا كان لفقد الماء ويجوز تغليل الأصابع إن لم يفرق مال الشرب يجب تعداده بحسب تعدد الأعضاء المرفوعة والخبر ودقة الوضوء إذا بقي منها ما يغسل ويسن تعداده بحسب تعدد الأعضاء السنوية أيضا كالكفين ويصل بالقدمين رتبة الماء لاحتياطي مع القدرة على استعماله وتروهم الماء ويوجدان عند نزول المرض (٩٤) وبأن يسمع شخصيا ويقول عندى ماء (قوله) ويتمم الباقي ولا إعادة (الخ) قال

الأنزوي وكان السورة
فيها إذا كان موضع لا يلزم
التيمم فيه القضاء ولا
فالوجه وجوه وأشار إلى
تصحيحه وقال شخصاه كما
قاله (باب مسح الخفين)
قال شيخنا ذكر المسح على
الخفين عقب التيمم لأنهما
مسحان يجوز أن الاقدام
على الصلاة ونحوها (قوله)
وأحسن من تعبير الروضة
الخ) فإنه لا يجوز مسح من
رجل وغسل أخرى كما
سألت (قوله) لخبر أبي هريرة
وحيث الخ) عن جرير بن
عبد الله الجلي رضى الله
عنه أنه قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يالم
ثم وضوا مسح على خفيه
متفق عليه قال الترمذي
وكان يجمعهم حديث جرير
لأن إسلامه كان بعد نزول
المائدة أي فلا يكون الأمر
الوارد فيها قبل الرجلين
ناخلة المسح كحمار البه

الأنزوي وكان السورة
فيها إذا كان موضع لا يلزم
التيمم فيه القضاء ولا
فالوجه وجوه وأشار إلى
تصحيحه وقال شخصاه كما
قاله (باب مسح الخفين)
قال شيخنا ذكر المسح على
الخفين عقب التيمم لأنهما
مسحان يجوز أن الاقدام
على الصلاة ونحوها (قوله)
وأحسن من تعبير الروضة
الخ) فإنه لا يجوز مسح من
رجل وغسل أخرى كما
سألت (قوله) لخبر أبي هريرة
وحيث الخ) عن جرير بن
عبد الله الجلي رضى الله
عنه أنه قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يالم
ثم وضوا مسح على خفيه
متفق عليه قال الترمذي
وكان يجمعهم حديث جرير
لأن إسلامه كان بعد نزول
المائدة أي فلا يكون الأمر
الوارد فيها قبل الرجلين
ناخلة المسح كحمار البه

بعض الصائبة (قوله) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) قال ابن المنذر ويروى عن الحسن البصري أنه قال حدثني
سبعون من الصائبة أنه مسح على الخفاف (قوله) أوشكا في جواره) قال ابن النقيب وغيره وفيه رجوؤه قال الشافعي جواره نظر فلا ين
كونه أفضل انتهى وقد يجب عنه بان هذا الشك لم ينشأ من عدم العلم بجواربه بل من نحوه معارض كدليل ش وجوابه أن القلادح
لنظريته لا يجب عليه اعتقاد ربحية قلدوه وأما الجهد فيعمل الشك في العارف المروج لا المادوي (قوله) ونحوها) كل موضع
لا ينس فيه ثبات الوضوء (قوله) بل ينشئ وجوب المسح الخ) يجب المسح إذا كان لا ساقى ست مساقى الأولى وجد ما لا يكفنه أن يغسل ويكف
أن مسح الثانية انصب ماؤه عند غسل الرجلين ووجد رد الأذنين معهما (الانصاف) الوقت ولو استغن بالفضل لخرج الوقت الراسخ
أن رفع الأمانهم أسمن الركوع الثاني في صلاته لم يخلو غسل الخامسة تعين الصلاة على ميت وخفف انقياد ولو غسل السادسة فسخي
فوات الوقوف بغيره فقياس على ما ذكرناه في معناه كخوف وقت الركوع خوف الرجل قبل طواف الدواع

(قوله وهنابس كذلك) ذكره في المجموع ش (قوله بالعدل بالاصل فهما) وهو في الاول عدم المسخ فلا يباح الا بالدين التام واذا مسخ فالاصل استبراء الجوارز لا يبيح الا بالترخ التام (قوله كانه في المجموع الخ) اشار الى (٩٥) تصححه (قوله وان احدث فادام الحدث الخ) اعترض على مسخ دائم الحدث

من جهة وجوب المبادرة
في الصلاة عقب الطهور اذا
ليس الخب يمنع المبادرة
وأعجب بان زمن لبس
الحقن زمن يسير لا يطر
البسه ولهذا لا يعد تأخير
القبول في العقد وعن
الاحتياط بقدر مصلاته
وبانه قد يكون زمن
الاشتغال باسباب الصلاة
كثاخيرها الى فراغ الاذان
والاقامة وانتظار الجمعة
والجماعة (قوله كمستحاضه)
أما المستحاضه فلا نقل فيها
ويحتمل أن لا يمسح لانها
تقتل الحيل فربما يقتل
أن يقال ان اغتسلت
وابست الخف فهي كغيرها
وان كانت لا يمسح فبطل
الغسل لم يمسح غدا وقوله
ويحتمل أن يقال الخ اشار
الى تصححه (قوله وكذا
لا يسه موضوعه تم لجراحة
الخ) لم يصرح بالوضوء
المعصوم اليه التيمم لا اعواز
ليكن كلامه يشعر بانه
لا يكتفي وهو ظاهر (قوله)
غيره ان يبقى النظر في ان
هذا الفعل جائز أولا قال
شيخنا ان خشى مجذورا
يسمع التيمم كان حراما ولا
ولا (قوله ذكر في المهيمن)
هو مسروق بن الازدي
جهذا التصور (قوله سائر)
محل النرض) المراد بالتر

الاجماعين قال المفسر تركت الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهت الى رجله أهوت
لا تزعجه فقال دعهم افاقوا فاستلخه ما ظهر من فمهم ما فقه له لا بد من لبسه ما على طهارة
(كامله يجب لا يتردد في عدم الخف قبل غسل الأخرى) لان ما كان شرطاً للشيء يجب تقديمه عليه
بكاله كشرط الصلاة يخرج بكامله ما لوغسل إحدى رجله أدخلها الخف وما لو أدخلها ما غسلا فانه
ولا يكفي المسح عليه كما أتى وقد قال لاحداه اليه فان ما يخرج به يخرج عنه اليه كانه عليه الرافعي في كلام
الرجز (وان نزلت) قدمه (قوله) أي قبل غسل الأخرى (وترعهما وحدها) ولو (بعد لبسهما) جبا
(وأعدها) الى الخف (أجزأه) لتحقيق الشرط بخلاف ما إذا لم ينزعها (ولو غسلا فانه) أي الخف
(لم يجز) وان تم وضوءه لفوات الشرط (الا) اذا غسلها فانه (قبل قرارهما) فانه يجزئ لان العبرة بالمقر
كما عرف فان قال هلا كفي باستدامه اللبس لانها لا لا ابتداء كـ أي في الأيمان فلما اختلفا تكون كالاتداء
اذا كان الابتداء معهما وهنابس كذلك وأصل الحكم هنا غـ هو منوط بالابتداء كما يقضيه قوله صلى الله
عليه وسلم في خبر أبي بكره اذا طاهر قلبه شيعي عرف خبر المغيرة دعمه ما فاقا أدخلهما طاهرين حيث علق
الحكم بأدخالهما طاهرين وتأخير من الأيمان أن يخالف على أن لا يدخل الدار وهو فانه لا يثبت باستدامه
الدشول (ولو أحدث بعد اللبس) متظاهرا (وقبل قرارهما) في الخف (لم يمسح) عليه لعدم أدخالهما
طاهرين (ولو ترجهما بعد اللبس من مقرهما ومحل الفرض مستور والخف معتدل بضر) وفازت
ما قبلها بالعدل بالاصل فيهما بان الدوام أقوى من الابتداء كالاحرام والعدة نعمتان ابتداء النكاح دون
دوام يخرج بقوله من زيادة معتدل بالجارز طول الخف العادة وبلغت رجله حد الوكان الخف معتادا
انظر في منها فانه يبيح كانه في المجموع عن العمراني وأقره (وان أحدث دائم الحدث) كمستحاضه
وسلب بول (غير حدثه) جازاه المسح لانه يحتاج الى اللبس والارتقاء في كثيره ولانه يستفاد الصلاة بلباسه
فيستفاد المسح بإتمام أحد حدث (قبل أن يصلي بوضوء اللبس فرضا مع الفرض وتوافق وان أحدث وقد
صلى بوضوء اللبس فرضا لم يصح الا للنفل لان مسحه مرتب على طهره وهو لا يقيد كمن ترك ذلك فلأراد
فرضه أخرى وجب ترك الخف والطاهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فريضة وتوافق فكأنه
ليس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب وتخرج بغير حدثه حدثه فلا يضر ولا يحتاج معه
الى استئناف طهره الا اذا أخر الدشول في الصلاة بعد الطهر اغير مصلحتها وسدته بجري فأتى فيه ما تقرر في
غير حدثه (وكذا لا يسه) متابسا (بوضوءه وتم لجراحة) أو نحوها فانه اغتاسم لفرضه وتوافق أو لا تواف
على ما تقرر (وكذا لو لبس لحض التيمم لرض) أو نحو (لأنه قد ما فحدث ثم تكاف الوضوء لم يصح)
فانه اغتاسم لذلك وقوله من زيادة ثم تكاف الوضوء لم يصح جواب لما يقال كيف يتصور المسح في التيمم
الخ كونه اذا تم بعد اللبس الخف وأحدث وأراد الصلاة فان زال العذر وجب ترك الخف كذا تم
الحدث اذا شق وان لم يزل لا يمسح لانه يحض التيمم كما كان يحضه قبل اللبس وحاصل الجواب بان ذلك مستور
بما إذا لم يزل عذره ليكن تكاف الغسل وأراد المسح غير أنه يبقى النظر في ان هذا الفعل جائز أولا ذكره
المهيمن أنه عليه بعض التيمم لفقه الماسخ فلا يصح لانه لا ضرورة وتوافق في الزوال (فان شق) دائم الحدث
أو التيمم لا لفقه الماء (فلا يمسح) بطلان الطهارة التي توجبها الشرط (الثاني صلاحته) أي الخف
لم يصح ثلاثه أمور (بان يكون كل منهما ماسا لمحل الفرض) وهو التقديم بكيفية فلا يكفي ما لا يستره ولون
محل الخثر فغلبا الحكم بالاصل وهو الغسل وقوله كل منهما البضاح والمراد بالستر الحائل لا يمنع الزيادة
فيكفي الشافعي عكس سائر المروءة لان القصد هنا عدم تنوذا المله وتمنع الرؤية (ولو شقوا فاندق في
أزواره (شرجه) بفتح الميمجة والراء أي عرا يجب لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر وسهولة

هذا الحل في سائر المروءة منع ادراك البشرة فيمسح المسح على خف من رجا ان أمكنت متابعة المشي عليه وفوق في شرح المهذب بان المعتزلي
الخف مسر قبل الرجل وتدخل في القصد بستر العورة سترها عن العيون ولم يجعل من نظائر المسئلة رتبة المسح من وراء الخف وهي

لأنك في الخصال في الفرز وهو لا يخلصل لأن الثمن واما الزيج روى الباعث خلاف ما هو عليه (قوله ولو لم يمسك فمقصور الخ) وأما ليس الحرم الخلف في الخالد ان الله انما يمتنع من الحكم مصروف كسما المال كيقض قولان والارح عندهم قوله فاد أقرب شاو الخ الهادي خصص بطرد الوجهين فما انتهى والفرق بينهما في محل الوجهين ظاهر اذا لم يمتنع عن اللبس من حيث هو ليس والتمسح عن ليس المقصور والمروق من حيث انه تعدا استعمال (٩٦) القبر وعن القبر والغصة تنصروهما وفي ركة الناشري الجزم بعدم صحة منع الحرم

لا تكتفى لأن المطالب نفي
 ليس الحرم الخلف في الحادم
 خصص بطرد الوهين في ما تعد
 والسرور من حيث أنه تعد
 ولم يزل لادو وجهه ظاهر
 على أن البؤى قطع المنع
 الخلف القد من ذهب
 أو فسدت الخالق المارودي
 والتولى وغيره ما من أخرى
 فيه الخلاف في المنصوب
 قال في المجموع ويمكن
 الزنق بأن تحرم الذهب
 والغفل على نفس
 الخلف ضار كالزلي لا يمكن
 تنافه الشيء على خلاف
 في المنصوب انتهى أن قوله
 على أن البؤى الخ أشار
 بجناح إلى تضعفه (قوله
 التيم بقراب منصوب) إذ
 في المسح وفي الغصب والبس
 في المسح وباستحضرة
 البس ولهذا قوله لا يسه
 زول المعصية (قوله وعلى
 بقراب من مائة الخ) الخ
 من المكس أو الصن
 لمكس (قوله يمكن التردد
 به) المراد بالنسي لانفل تأ
 حرج صاحب الاستقصاء
 من صاحب المصالح الكافي
 فله عظماء في الحادم (قوله
 قوله تعبر ما يمكن التردد
 به) الخ (ومضحة أو مباد
 في الوقت) والحال في ثلاثة
 أحوال فصادد أو اقصر
 عليه الأسوي في تشفع

نسطه الشيخ أبو محمد البصرة بمسافة القمر واعتمد الاستوى في مده وأنه يجمع بينهما يجعل الثاني على مسافة السهر
الذي يعبر التردد في طحاياه والاول على مسافة التردد لحمايته وبذلك ان اعداد اعتبارهم ذلك في الواقع كان لاسه. فقد كان
أما صريح أمرهم في قول الاعتبار المذكور السابق والمقبول قوله وبأن نحو فذ الماء والمطر الخ الوصف عليه كافي المجموع كالماء والثلج
قوله فانعود بالشيء في ملحق الخ الا ان يسع بالشيء فيمعن قريب قوله لانه الخلف في المع الخ أي فان في المسألة وجهها بالان بالشيء نحو
اليد يعني وهذا لا يمكن القول به فماده المسح فانه بزم بانه لا يفي قوله أو زواج يتصور بان يقطع بنفس من فوق الكعبين ويترك على

فإن غلطاً (قوله) لحاصل كلامه أنه يتعمد المسح على المتنجس بما لا يفي عنه) وهو فقهية التحليل الأول في كلام الشارح (قوله) ولورأى القدم من رأسه لم يضر (بشر) قال الإمام وهذا على العكس من ستر العورة والفرق أن القميص (٩٧) في ستر العورة يتخذ لستر أعلى البدن والخف يتخذ لستر أسفل

لوتنجس أسفل الخف بمغفره عندنا للمسح على أسفله لأنه لو لم يستره لزمه جئاً - غشه - وغسل اليد لحاصل كلامه أنه يتعمد المسح على المتنجس بما لا يفي عنه وهو الذي اعتمد كشيخنا شيخ الإسلام القاضي ابن القيم في الخف (المخ) ولأن ما كان بدلاً في العادة لم يجعل له بدل آخر كالنم ولأنه سائر للمسح وقدره في رقبة في اعتباره الفرض مقام المسح كالعمامة (قوله) وفقيته ترجيح المسح هنا) وهو الأصح (قوله من ظاهره) انتفاضه أنه لو كان على الخف شعر لم يكتف مسحه قطعاً بخلاف الرأس (قوله) ويكرهه - غله - وتكرير مسحه (قوله) قال الناصري هذا إذا لم يكن الخف من حديد أو خشب فإن كان وجوز زناه بأن أمكن متابعه - غله - في كراهة القبل إن القبل يعيب الخف وإن التكرار يضاعفه وهذا يقتضي عدم كراهة ذلك في خف حديد أو خشب ولو ليس الخف على طهارة ثم جبن أو أغمى عليه هل يجب عليه الدعة السفري أو الحضري قال اللقيس لم أر من تعرض لذلك والقياس يقتضي أنها لا يجب عليه لأنه لا يجب عليه الصلاة فيسبح بهذا المسح الصلاة وكذلك لا قضاء عليه وفي التام تردد من جهة القضاء والراجح أنها لا يجب عليه - مو يقيد

لو توجب أسفل الخف بمغفره عندنا للمسح على أسفله لأنه لو لم يستره لزمه جئاً - غشه - وغسل اليد لحاصل كلامه أنه يتعمد المسح على المتنجس بما لا يفي عنه وهو الذي اعتمد كشيخنا شيخ الإسلام القاضي ابن القيم في الخف (المخ) ولأن ما كان بدلاً في العادة لم يجعل له بدل آخر كالنم ولأنه سائر للمسح وقدره في رقبة في اعتباره الفرض مقام المسح كالعمامة (قوله) وفقيته ترجيح المسح هنا) وهو الأصح (قوله من ظاهره) انتفاضه أنه لو كان على الخف شعر لم يكتف مسحه قطعاً بخلاف الرأس (قوله) ويكرهه - غله - وتكرير مسحه (قوله) قال الناصري هذا إذا لم يكن الخف من حديد أو خشب فإن كان وجوز زناه بأن أمكن متابعه - غله - في كراهة القبل إن القبل يعيب الخف وإن التكرار يضاعفه وهذا يقتضي عدم كراهة ذلك في خف حديد أو خشب ولو ليس الخف على طهارة ثم جبن أو أغمى عليه هل يجب عليه الدعة السفري أو الحضري قال اللقيس لم أر من تعرض لذلك والقياس يقتضي أنها لا يجب عليه لأنه لا يجب عليه الصلاة فيسبح بهذا المسح الصلاة وكذلك لا قضاء عليه وفي التام تردد من جهة القضاء والراجح أنها لا يجب عليه - مو يقيد

فإن غلطاً (قوله) لحاصل كلامه أنه يتعمد المسح على المتنجس بما لا يفي عنه) وهو فقهية التحليل الأول في كلام الشارح (قوله) ولورأى القدم من رأسه لم يضر (بشر) قال الإمام وهذا على العكس من ستر العورة والفرق أن القميص (٩٧) في ستر العورة يتخذ لستر أعلى البدن والخف يتخذ لستر أسفل

لو توجب أسفل الخف بمغفره عندنا للمسح على أسفله لأنه لو لم يستره لزمه جئاً - غشه - وغسل اليد لحاصل كلامه أنه يتعمد المسح على المتنجس بما لا يفي عنه وهو الذي اعتمد كشيخنا شيخ الإسلام القاضي ابن القيم في الخف (المخ) ولأن ما كان بدلاً في العادة لم يجعل له بدل آخر كالنم ولأنه سائر للمسح وقدره في رقبة في اعتباره الفرض مقام المسح كالعمامة (قوله) وفقيته ترجيح المسح هنا) وهو الأصح (قوله من ظاهره) انتفاضه أنه لو كان على الخف شعر لم يكتف مسحه قطعاً بخلاف الرأس (قوله) ويكرهه - غله - وتكرير مسحه (قوله) قال الناصري هذا إذا لم يكن الخف من حديد أو خشب فإن كان وجوز زناه بأن أمكن متابعه - غله - في كراهة القبل إن القبل يعيب الخف وإن التكرار يضاعفه وهذا يقتضي عدم كراهة ذلك في خف حديد أو خشب ولو ليس الخف على طهارة ثم جبن أو أغمى عليه هل يجب عليه الدعة السفري أو الحضري قال اللقيس لم أر من تعرض لذلك والقياس يقتضي أنها لا يجب عليه لأنه لا يجب عليه الصلاة فيسبح بهذا المسح الصلاة وكذلك لا قضاء عليه وفي التام تردد من جهة القضاء والراجح أنها لا يجب عليه - مو يقيد

(١٢ - (أخي الطالب) - أول)

بالقائه (قوله) لأنه يعرضه للتعب قبل - كراهة غشه - وتكرير مسحه - كراهة يكرهه - غله - في كراهة القبل إن القبل يعيب الخف وإن التكرار يضاعفه وهذا يقتضي عدم كراهة ذلك في خف حديد أو خشب ولو ليس الخف على طهارة ثم جبن أو أغمى عليه هل يجب عليه الدعة السفري أو الحضري قال اللقيس لم أر من تعرض لذلك والقياس يقتضي أنها لا يجب عليه لأنه لا يجب عليه الصلاة فيسبح بهذا المسح الصلاة وكذلك لا قضاء عليه وفي التام تردد من جهة القضاء والراجح أنها لا يجب عليه - مو يقيد

(قوله) وابتداء المدة من حين يحدث الخ (٩٨) لما كانت مدة المصحة هي مدة جواز الصلاة وقبل الحدث لا يتصور اشتداد جواز الصلاة

الى المصحة كان ابتداء المدة من الحدث ولا ينتقض هذا بالوضوء المجدد قبل الحدث فانه وان حاز كافي المجموع والتفويض ليس محسوبا من المدة لان واز الصلاة ونحوها ليس من ذلك الهات (قوله) فاعتبرت مدته من الخ فان أحدث ولم يصح حتى انقضت المدة لم يحز المصحة حتى يستأنف ليعاكي طهارة (قوله) فلا يصح للباس والحديث في المصحة لعدم معنى مدته مع التقية في الحضر (قوله) ثم مع مقسماتها لنهاية الصلاة يختلف حكمها بالحضر والسفر فاذا اجتمع الامران غلب الحضر كما لو كان مقية في احد طرفي صلاته لا يجزئ له العصر (قوله) ويجزئ تعاملين وان زاد على مدة التقية فلا يجزئ له لم يستوف مدته لم يكن أولى (قوله) ولو لم يصح كما وصلي به بطلت الخ) فمن شرطه عدم الشك في طهارة المدة وعدم الاحرام (قوله) وأظهرت الرجل أو بعضها لان فرض الطهارة للرجل وفرض المشور المصحة فاذا اجتمعا غلب حكم الاصل وهو الفسول (قوله) ثم قال ويجتمعا خلافه لانه لا يقال ان ترك الرخصة لم يرد الفرض كالسفر اذا اقام أو

بها سواء أسبق اليوم الاول لليلة أم لا فلو أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبر ذلك المصحة من ضمن الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى ذلك في مدة التقية (ولو عصى به) أي بالسفر (أو بالاطاعة) كمبدأ خالف بيده فيما تروى من رواياته) ادعاء في الاول الحان - فربما مداهم وأما الثاني فلان الاقامة ليست سبب الرخصة (وابتداء المدة) أي مدة المصحة (من حين يحدث) أي ينتهي حدثه (بعد ان يلبس الخف لان وقت جواز المصحة أي الرابع للحدث يدخل به فاعتبرت مدته منه فلا معنى لوقت العبادة - غير الزمن الذي يجوز رفعها عليه كوقت الصلاة وغايتها يصل الى التقية من الصلوات المؤداة وان لم يجتمع بان يحدث بعد ماضين من وقت الظهر مثلا يسهل أو قد بقي مثله أو قرب منه فيصير مع وصله امرن الغد يصلح له وقت الحدث والاعتداع - ذلك ستعشران في مجموع والاضيق عشرة وأما الغضاض فلا يغيرهم واهم كلامه انه لو تروى بعد حدثه - فبطل جلبي الخف ثم أحدث كال ابتداء مدته من حدثه الاول وبه صرح الشيخ أو على في شرح الفروع هـ (فرع من ابتداء المصحة في السفر) ثم سمع مسافروا أو البس في الحضر وأحدث فيه أم لا أو سواء سفر بعد خروج لوقت أو قبله (لان العبرة في المصحة بالناس به لانه أول العبادة فلا يصح للباس والحديث في الحضر ولا خروج لوقت - ومعصانه انما هو بالآخر لا بالسفر الذي به الرخصة كالأخر الصلاة عن وتهاضره ان يقضها باثنا عشر (فان سمع في حضر ثم سافر أو عكس) أي سح في - فرم ثم أقام (ثم معصية) تقبيل الحضر لصلاته فيقتصر على مدته في الاول وكذا في الثاني ان أقام قبل مضيا فان أقام بعده لم يصح ويجزئ ماضيا وان زاد على مدة التقية (وكذا) يتم معصية (والمعصية احداثين في الحضر) والاخر في السفر لما قلناه وهذا ما سمعنا النووي وصح الرافعي انه يتم معصية مسافر اعتبارا بنيل المصحة (ولو شك) المصحة في حضر أو سفر هـ (ل انقضت المدة) أولا (أو) شك المسافر (هل ابتداء المصحة في السفر أو في الحضر أخذت بما وجب العمل) لانه الاصل (وان شك من سمع بعد الحدث هل صلاته الرابعة أم لا لم يثبت الرابعة) أي لم يبرأ منها (وحسب عليهما قولها) فلو أحدث ومصح وصل العصر والمغرب والعشاء وثلاث أو قد حدثت معه أو قبل وقت الظهر وصلها به أم ناخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزيم قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه ويجزئ للمدة من أول الزوال لان الاصل - غسل الرجل وهذا من زباده ونقاه في المجموع عن الشافعي والأصحاب (ولو صح ما كا) فيما ذكر (وصلي) به (بطلت) صلاته كما سمعته لتأديته تعالى الشك (فان كان غاه المدة أعاد المصحة) مع الصلاة بخلاف ما لو مسح غير شك كان مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي به لانه صحيح لكن بعد ما صلاه على الشك

فصل فان انقضت المدة وأظهرت الرجل) أو بعضها أو اخرجت التي عليها (أو ضد الخف) بان يصلي المصحة (أو انقضت شرجه وهو مصل بلباسه المصحة) في الجميع (بنالت) صلاته لبطان طهر وجلبون غلها ما بعد المصحة لانه لم يغسلها بما عدا الفرض اسقط عنه ما ساع قاله الغوري ثم قال ويجزئ خلافه (وقتي غسل رجليه) لبطان بدله وخرج بلباسه المصحة طهارة الفسول بان لم يحدث بعد البس أو أحدث لكن تروى في رجله في الخف فطهارته كاملة ولا يزيم شيء منه ان استأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة ذكره في المجموع قال في المهمات وأشار بقوله له ان استأنف لبس الخف وجوب التزاع اذا أراد المصحة حتى لو كان المخلوع واحدا فقط فلا بد من تزاع الاخرى وهو كذلك (ولو بقي من المدة ثمانية ركعات أو اعتقد طاريا حدث غلب فاحرم ركعتين) فاكتر (الركعة) صلاته وفي نسخة اربعة أو احرأه لانه على طهارته في الحال (ومع الاعتداء به) ولومع علم التقدي بجماله (ويقارن) امامه مع عرض المبال (له) فبان ان احرأه ركعتين فاكتر (الاتصاع على ركعة) وانصرح بمسئله اعتقاد طاريا بالحدث من زيادته (فان وجب

صام اه ويجاب بانها: فذا في الرخصة بخلافه ش (قوله) وله الاعتصاع على ركعة) قال شيخنا علم من ذلك ان كلامه في النفل المطلق وانما انقصر على ركعة مع والاداء له ولو احرأه وقد بقي أقل من ركعة فلم يصح في الثاني ما يان عن البيهقي في شروط الصلاة

لأنه مفروض في أحرامه بصلاته لا بقله ولا بدلتا فقال قوله وجب التزعم) يقرب أن جعل إيجاب التزعم وجوباً ليس ما إذا كان من الجنابة حدث ولا فإذا اغتسل للعبادة وغسل الربان منها في الحنف ثم أحدث جازله المصنوع غير تجديد ليس لأن تلك الطهارة السابقة بآية بعد الجنابة فلم تؤخر الجنابة فيها. أولم أر في ذلك نقلاً (قوله) إن أراد المسح ولو غسل وجب في الحنف أن ترتع حدثه عنها ولا يصح حتى يترجمها فوجوب التزعم إنما هو لصحة المسح لا لارتفاع الحدث (ش) (تنبيه) يحرم التزعم في المذنب من معصية ما يتقيد به ولا يتقيد به ولو غسل وجب له وقد دخل الوقت وعلى من أنصب ما وعد غسل الربان وجب رد الأذى به ومن ضاق (٩٩) عليه الوقت ولو غسل لخرج ومن خشي

الغسل لجنابه أحد (ض) أو نحو (وجب التزعم) أن أراد المسح لم يصح أن السابق في الجنابة ونفسها ما في معناه وإن كان لا يتكرر تركه والحديث الأصغر فلا يشق التزعم قال الزركشي ويأتي ذلك في الأغسال المنونة ولو لم ينعى المذكور فيها أمر به صاحب البيان والاستقصاء وغيرهما وأما قوله سهل فإن ما قاله هؤلاء إنما هو أن المسح لا يكفي عن الاغتسال المنونة كالأبني عن غسل الجنابة لندرتها (لأنه خاصة أمكن الزلتها) في الحنف أي لا يجب التزعم لها فلا يؤخرها إفسادها إتمام المدة لعدم الأمر بالتزعم بها بخلاف الجنابة وليست في معناها أمالاً يمكن الزلتا فيه فيجب التزعم لها (ولا قطع ليس في السالمية) بلا خلاف (ال) وفي نسخة (ان) في بعض القواعد) فلا يكفي ذلك (حتى يلبس) أي به وض المقلوعة) خفة ولو كانت إحدى رجليه عليه) بحيث (لا يجب غسله) (بالباس الأخرى الحنف) ليس عليه لأنه يجب التيمم عن العلة فهي كالصبيحة وهو لو لبس الحنف على إحدى الصبيحتين دون الأخرى لم يجز المسح لأنه خلاف المصنف وفي مقصود الاتفاق بالباس ولا سيما كضوءه وحديثه فيمن خصصت فلا يوزع كالإكفارة

(كتاب الحضي)

وأما ذكره من الاستحاضة والنفاس وتزعم الكتاب بالحضي لأنه مع أحكامه أغلب به عشرة أسماء حضي وطمث وكبر وأصاير وضك ودراس وعزال وقران بالافاعومس ونفاس وهو لغة السيلان يقال ض الوادي إذا سار شرعاً مدجبه يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والاستحاضة من غير ما يخرج من رحمها في أدنى الرحم يسمى المائل الذال المجتو حتى ينسبدها ما لها والجوهرى مع انجهاً بل لا يتم وهو ما خرج في الحضي أم لا كما يأتي بيانه والنفاس الدم الخارج بعد فراغ رحم المرأة من الحمل كما يأتي في الأصل في الحضي أي في سألونك عن الحضي وشبهه الصبيحتين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضي هذا شيء كتبه الله على بنات آدم وقد قيل إن استحاضوا ما كان من الشجرة وأدعها قال الله تعالى لا دميتك كما دميت أيتها ابنتاها بالحضي) وفيه خمسة أبواب الأزل في أحكامه) وبعض أحكام الاستحاضة والنفاس وقدم عليها معرفة قدره وفدرا الطهر فقال (والصحيح أن أقل سنه تسع سنين قربة) ولو بالبالد الباردة والوجو دلان ما ورد في الشرع ولا ضابطه شرعي ولا لغوي يسمع فيه لوجود كالتقيض والحز قال الثاني أن عمل من سمعت من النساء يحض نسائها فيحس تسع سنين وقبل أقله أقل التسعة وتقول معنى نصفها (تقريباً) لا تحديداً (فسيح) قبل تمامها (ع) لا يسمع حصاً وطهر (دون ما بعدها) (والله) أي زماناً (يوم وبسيلة) أي قدره ما هو وأربع وعشرون ساعة وأكثره ثمان عشرة يوماً بالمها (كأقل طهر بعده حضي) للوجود في الثلاثة أيضاً وإن الشهر لا يتخلو للبائع حضي وطهر فإذا كان أكثر الحضي خمسة عشر يوماً يكون أقل الطهر كذلك وأما حضي أقل الحضي ثلاثة أيام أو أكثره عشرة أيام فضعف وقصته كلامه أنه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر يوماً لم يعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهر أو ليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حضي فلو عبر كالاصول بقوله أقل طهر بين الحضيتين أسلم من ذلك إذا ذكر الحضيتين لا احتراز عن حضي ونفاس تقدم الحضي

المحوان أربع المرات والأربع والضعف والخفاس وزاد غيره الحز والنفاس والكتابة والورقة (ش) والحز الثاني من الخيل صحاح قول الأول في أحكامه) وهي ثلاثة وثلاثون حكياً يتابع بعضها بانقضاءها وبعضها بالغسل عنه (قوله) والصحيح أن أقل سنه (الح) لحد لا تحسنه بل هو يمكن مادامت المرأة تحضه قاله المارودي (قوله) ولان الشهر لا يتخلو للبائع (الح) ولان ثلاثة أشهر في عدالة لا تسعة في مقابلة لأنه لا تراه وذلك لان الشهر انما يجمع أكثر الحضي وأقل الطهر أو عكسه أو أدناها أو أكثرهما لا سيل إلى الثاني والرابع لأن أكثر الطهر غير محدد ولا إلى الثالث لأنه أقل من شهر فتعين الأول فثبت أن أقل الطهر بين الحضيتين خمسة عشر يوماً

(١٠٠) على هذا الترتيب لكونها مكففة بما يثبت المريض على النوافل التي كان يفعلها في صحته.

[illegible]

(قوله في أول العلم وقوته الخ) أي بين الجوزي عن معنى الملقب في الفرق بين أوله وآخر فقال إنما كان هذا لأنه كان في أوله قريب بعد الجماع فلا بد من وقته بعد عدمه تغت (قوله من الذهب الخالص) كذا في فرض الجمعة (قوله وفي آخر الخ) سكت الصنف وغيره عما إذا طوى في وسطه وقال صاحب كتاب الرياض إنه يتصدق بثلاث دينار قال الجوزي (١٠١) وهذا الكلام من الناقل والمقول عنه غير واضح لأننا وجدناه في

كافي الجمعة عن الأصحاب وغيرهم (لا جاهلا) ولا تابا ولا مكرها فلا يحرم لميران الله تجاوزا عن أن أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا له وهو حسن وراه الباق وغيره (ويستحب للواضع عدا) أي متعددا (علما) بالقريم والحبيب والنفس مختارا (في أول العلم وقوته الصدق ويجزئ) ولو (على فقير) واحد (بما قاله السلي) من الذهب الخالص (وفي آخره) أي العلم (وضعه بنصفه) أي نصف فقال كذلك لميران إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دما حرا فليتصدق بدينار وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار وراه أبو داود والحاكم وصححه ومثله بالحيض النفس وسواء كان الواضع رجلا أم غيره وكألو على آخره لموطعه بعد انقطاعه إلى المهر ذكره في المجموع وإنما يجب ذلك لأنه وطعه بحرمة الأذى فلا تجب كفارة كوطعه لمجوسه والواطء وحمل ذلك في غير التحية أما التحية فلا كفارة بوطعها وإن حرم وقول المصنف في الأول وقوته وفي الثاني وضعه مجرى على الغالب مع أنه لا حاجة إليه وقوله بمقتل متعلق بالصدق وقوله ويجزئ على فقير جملة معترضة والمعتبر عند فقراءه يشمل المسكين كتمكه وقضية كلامهم تعين الدينار قال الزكشي والظاهر كما قاله ابن الاستاذ أنه لا يتعين بل وقدره (فلو أخبرته بالحيض) فلم يكن صدقها بل يفتق البهوان أمكن (فذهب الجرح) فلو أنها لم يسمع أنه لا حاجة إليه وقوله بمقتل متعلق بعدم التحريم ولم يثبت سببه (بمخلاف من عاق به طلاقها) فأخبرته بأنه يقع عليه الطلاق وإن كذبها (انصهره) في قنطرة بمجال يعرف إلا من جهته ما إذا صدقتها فحرم وطعها وإن لم يكذبها ولم يصدقها فظاهر كلامه حرم وطعها وظاهر التعليان السابقة من أنه وهو الأول به لا ثالث ويؤيده قول المجموع ولو تاملت حاجات المجنونة أو العائلة أو الأم لم يحرم لأن الأصل عدم التحريم وعدم الحيض ولو اتفقا على الحيض وإحدى انقطاعها وادعت بقائه في مدة لا يمكنها القول ولو أنها لا خلاف للأصل ذكر في المجموع ونصرت المصنف بقوله فلو أخبرته أنه آخره من زباده هنا (ولا يكره طعنها) للاستعمال (مامنة) من مجيء أرواء أو غيرهما وهذا من زباده وصرح به القول (وله الاستمتاع بباقيها) أي بما عدا ما بين السر والركبة بوطء وغيره ولو بالاحمال وكذا بما بينهما بمجال غير وطء في الفرج (ولو تلطخ) ذلك (دما) فخرابي داود السابق وغيره المصححين عن عائشة كانت احدا ناذ كانت حائضا فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يباشرها سرها أن تقرم يباشرها تعبيره يباشرها أولى من تعبير أصله بما فوق السر وتحت الركبة لشموله السر والركبة (ويكره لها عبور المسجد) إن لم تحبس ولو يشه بالدم وذكر الكراهة من زباده ونقلها في المجموع عن النضر ومجملها إذا عبرت لغير حاجة (فإن خشيت هي أو ذو نجاسة) كن به سلس بول أو دوى أو استخاضة (ولو يشه حرم) عبورها صالحة عن تلويثه بالنجس يخرج بالسعد غير أكمل العبد والمدرسة والباطل فلا يكره ولا يحرم عبورها على من ذكر (ولا تصح طهارتها) بنية التعبد بل وتجرم للإصباح (فإن اغتسلت ابدا لا يغتسل في المهاراة كالاحرام والوقوف) بعرفه ومن ذلك (حصلت السنة) لأن الغرض منه التطهف ولا نه صلى الله عليه وسلم أمر أئمة بنت عيسى وكانت نفساء لا اغتسلت للأحرام وأمسلم والحض والنفس أحكام آخر ذكر في مجملها وقد ذكر الأصل هنا بعضها (و يرتفع بانقطاعه تحريم الصوم) والطهارة (والطلاق وسقوط الصلاة) لأن تحريمه بعد الطلاق للحيض والنفس وغيره (الطلاق لا ينول بل العدة وقد دل ذلك بالانقطاع) بقاء الفصل لا يمنع ذلك كالجناية ويرتفع أيضا عدم صحة طهارتها تركه المصنف لما هو (الالباق) من تمتع وغيره كس مصحح وجهه فلا يرتفع (حتى تنسل

الانقطاع جرى على الغالب) وقوله وانما هو كما قاله ابن الاستاذ (الخ) أشار إلى تصحيح قوله وظاهر التعليان السابقين (خ) أشار إلى تصحيحه (قوله فاقول ولو لم) أي بيمينها (قوله وله الاستمتاع بباقيها الخ) مجمله فمن لا ينقلب على ظنه أنه لو يباشرها وطئ ما عدا زمن عادته وقوته يشبه وقته تقراء وهو أولى بالتحريم من سكت القبله شهوته وهو صائب (قوله لشمله السر والركبة) فقد قال في المجموع والتعظيم لم لأصحابنا كلاما في الاستمتاع بالسر والركبة كقولنا لا يجوز مجزأ ما نهى عن مجزأة الأم والسر فقولنا الأول (قوله الباق) من تمتع وغيره الخ) يقتضي تحريم التمتع

غير الوطء قبل الفل لكن قال الرافعي في الاستبراء اذا ظهر من الحيض ثم الاستبراء بقي شهر ثم الوطء حتى يتقبل ويحل الاستبراء قبل
الفل على الصحيح ومما انتقاه الصريح من الاستبراء ما عدا ما بين السرة والركبة مطلقا فلا يتصلح معنى وما بين السرة والركبة قبل
يبقى لأجل الحيض أم لا يتعرض لأن السبب ليس مقصودا (قوله فلا ية ولا تقربوهن حتى يبارهن) فإنه قد ذكر في القنفذ والتشديد
واقتران أن في السبع فاقتراعة التشديد صريح فاقترأوا أما ما تخفف فإن كان المراد به أيضا الاعتزال كبراهمان وعباس وجاءه اقترانه
قوله فإذا تبارهن فواضع وإن كان المراد به انتقاء الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فإذا تبارهن فلا يدمع بها. (قوله فهو
استبراء) للاستبراء أن يعزأر بعون حكما (١٠٣) (قوله لكن ظاهر كلامهم مخالفه) أشار إلى تصحيحه وكتب عليه: صلحوا

بغلافه كإساقى في العمرة
أوتيتهم) ما عاير أجمع فلان التمتع لله مبدى وهو باق إلى الطاهر وأما الفسخ فلا به ولا تفرق بوجه حتى يبايعوا
(فلا بد منهما) أي الماء والرباب (ملك) فربضها حاضرة الوقت (ولم يجعل (ملوحها) ولا غيره من
الفتح الحمر وهو القرموش من المصنف ونحوها
(فصل) في الاستحاضة (كل ما لا يعد حاضا ونفاسا) من الدم الخارج من الفرج (فهو استحاضة)
سواء اتصل بالخص أو لم لا كآثره لاسبع سنين مثلا وهذا ما جمع في المجموع وقيل هي المتصل خاصة يسمى
غيره دم وساد وعبارة الأصل الاستحاضة فقد تنطقت على كل دم تراءى أو تفسد دم الحوض والنفسا وسواء اتصل
بالخص كالخوار أو كثره أم لا كالذي تراءى لاسبع سنين مثلا وقد تنطقت على المتصل خاصة يسمى غيره دم
فساد ولا تختلف الأحكام في ذلك (وهي حدث دائم) كسلس البول ومذي (تصل معه) المستحاضة
(وتصوره) وتوأمه أو الدم يجري) كسائر الأحداث العامة قال الزكي لكن ينبغي منعها من صوم النفل
لأنها كانت فريضة فأظهرت والافتقار مضى في فرض الصلاة بخلاف صوم الفرض لأنهم أعطوا بالديرة
قاله بوى لكن ظاهر كلامهم مخالفة (وتستحب بالوضوء فرضا) واحدا (وفوائد كلامهم) جملة أن
كالأربع الحلو ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لما طاعة بنت أبي عبيس فوضئ أسكل صلاته وأما الزكي
وقال حسن جميع وظاهر كلام المصنف أنها تستحب النوافل في الوقت بعد صومه في صرح في الر وضف
والصواب المعروف أنها تستحب النوافل مستقلة وفيها الفرقة ما دام الوقت باقيا وبهذه بضاعى الدم
لك: خالف ذلك في أكثر كتبه فصيح في التحقيق وشرى المذهب ومسل أنها لا تستحب عابداً في الوقت وفي
بينها وبين التيمم بان حدتها بتجدد واحتياطاً تزيادة وإنما استحب ما ذكر (إن احتاطت قوله) أغفل
الوضوء أو بدله (بغسل الشد والجليل) بأن ذكره وسيله أخرقة وأخوهها كانت كسائر التيمم لمزى
مشقة العرفين فيجعل أحدهما قد أمدا والآخر واحدًا وشدهما هل الحرفة (في احتياط) في
دفع الدم أو تعلقه (حشوة) يعان) أخوه (وهي مطهرة ولم تتأخذ به) عابها الحشوة قبل
الشد والجليل وتكتفي به إن تخلف إليها كصر به الأصل فإن كانت صائمة أو نأزت باجماع الدم
يلزمها الحشوة بل يلزم الصائمة تركه وما عايرنا فقل على جهة الصوم هل الأعلى جهة الصلاة عكس ما قبله
فمن ابتلع بعض شيط قبل الغمر وطلع الغمر وطرف خارج لأن الاستحاضة حرة من غير الطاهر ودله
فلو راعينا الصلاة هنا تفرق قضاء اليوم والعشر ولا تحذور هنا لا يفتي بالكسبة فإن الحشوة يتصرف
حاملة بخلافه ثم وجب الجأز بالوضوء أو بدله عقب الاحتياط المذكور وإن كان قوله قبله لا يفتد إلا
أنه أثر بالفرض من عطف الأصل به ثم لم يدة لآخرى (وذو السلس محتاط مثلها) أي مثل المستحاضة
بأن يدخل فطن في أحله فإن انتقل أو عصب مع ذلك رأس الذكر (فإن كان) السلس (من قبل الغسل)
لك فرض محتاط والتصرع مبدى إن زاده ولو حشف محتاط وأخوهها وذو السلس مثلها إلى أخوات
فراغم من أحكام المستحاضة كان أنحصر وأفيد (وتروا) المستحاضة (بعد دخول الوقت) أي وقت الصلاة

يقولهم فنقل المسحاة فزجها الاستحالة لنعين اقبل المباءة (قوله فان احتاجت دشووه فقل ان الخ) وتقدم المصنف الحشو بالمجبة لا
كالقافية عكس ما في الاصل من انه انحسرو فان ادفع به لهم ولا تشد وتليقت وصوب الزكسني في الاصل بتعالا اذ في والي حين
قال انه الصواب في الاذري (قوله لان الاستحالة من مقال الخ) والام في وجهتها تصغير تخفف عنها اذ هو صحت منها العبادان قلعا كما عي
صلا تسمع التعاضد والحدث الما تم قصه ورويان المسحاة يتكررعلمها القضاة في تخلفه تلك الحضي فانه لا يقع الا ان اذري
وتوضا بعد دخول الوقت (قوله فاضا قبل الزوال لانه ثمة ثبات الشمس له ان اتصل به بعد التام قال الاذري يشبه ان يكون على الحلال
في نظرها من التجمد بمحض في غيبه نقل (قوله لكل فرض ولو متذوذة) وبانيه ما عاصر في التهم

(قوله وان خرج الوقت)

قال شيخنا بالنسبة للاجتهاد

في القبلة فمقتضى الاستقبال

شرط واقفاده ان تأخيرها

لا يسأل طهرها وان أفضى

الى خروج الوقت للصلاة

(قوله وأجب بجمعه على

الاجابة الخ) قال الاذرى

ينبغي حل الاذان في كلامهم

على الرجل السلس دون

المستحاضة وقال الغزى

مرادهم الرجل اذا كان به

سلس البول أو أخرج أو

الذى (قوله يسع الطهارة

والصلاة) هل المراد بقوام

يسع أقل ما يحترق الاقرب

الثاني وبشرطه ما يحكيه

عن الغزى في مسئلة

السلس في صلاته فأعذر

(قوله الوضوء والصلاة)

التي فوضأناها (قوله وهو

ما نقله الرافى عن مقتضى

كلام معظم الاجهاب)

أشار الى تصحيحه (تنبيه)

من به سلس البول أو يحبو

له حكم الاستحاضة (قوله

فكذا هنا) الفرق بينهما

واضح (قوله صلى فاعدا)

وجوبا كفى الاثر ٧ وأما

فهم ابن الرفعة انه منسحب

ومصر به في الكتابة فغلا

عن الروضة وقال الاذرى

لم يبين بعض النوى هل

الوجهان في الوجوب بأو

الافضل أو المتأخر الأول

والظاهر انهما في الفضل

ويده قول صاحب السكاني

أصحهما قاعدة حفظ الامارة

دروانه لا يفسله كالتميم قال الزركشى اطلقوا الوضوء وينبغي وجوب الاقتصار على مره ولم يتابع التثليث
مبادر للصلاة قال وبشرطه مسئلة استساق البول بالقعود حتى فإذا ساجدا في فرض القيام لحفظا
الماءة رافى التثليث المنسوب الى اولى ما قاله بنوع ويرقى بان ما هناك يدفع الخبث أصلا وما هناك قاله
(وتجدد) وجوبا (لا احتياط لكل فرض ولو لم تزل العصابة) تقبلا للخبث كالوضوء تقبلا للحدث (كلو
انتقض طهرها) بخروج البول أو وجع أو خروجه فانه يتجدد الاحتياط قبل الوضوء (وتبادر) وجوبا
بعده (بالصلاة) تقبلا للحدث بخلاف التيميم (وتقول) لاذن وتر وسائر أسباب الصلاة أى صلها
(كانتظار الجماعة) والاجتهاد في القبلة وان خرج الوقت لانهما غير قصر ذلك قال في المجموع وحيث
وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون عن أئمة الى المبالغة واغترأ خرون الفصل اليسير وضبطه بقدر
ما بين صلاتي الجمع وقد استشكل التثليث باذان الرأفة بانه غير مشروع لها وأجب بجمعه على الاجابة بان
تأخيرها للاذان لا يستلزم أذانه (فلو أخرت) صلاتها عن الوضوء (بلا عيب) من أسباب الصلاة
كأكل وغسل (بطل) وضوءه فوجب اعادته وإعادة الاحتياط لتكرار الحدث والتنجيس ما استغنى عن
احتياط ذلك بقدرته على المبادرة (وخروج الدم بلا تقصير) منها (لا يضربان كأي) خروجه
(بصرفي الشد ويخو) كأي (بطل وضوءه) كذا (صلاتها) ان كانت في صلاته أو في غيره
من رادته (ويبطل) وضوءها أيضا (بالشفاه) وان اتصل بأخر (وبانقطاع يسع الطهارة والصلاة)
لزال الضرر وقع ان الأصل عدم عود الدم والارباب يصلونه بذلك اذا خرج منها دم في ثلثه أو بعده والا فلا
يبطل (فان انقطع) عنها (وعادته العود قبل إمكان الوضوء والصلاة) أو أخرجه ابره وده كذا في نسخة
(صحت) اعتمادا على العادة والأخبار وشمل كلامه كغيره ما لو كان عادته العود على نذر وهو ما نقله
الرافى عن مقتضى كلام معظم الاجهاب ثم قال ولا يعد ان تحقق هذه النادرة بالمعدومة وهو مقتضى
كلام الغزالي (فان امتد) الانقطاع زمانا سيع الوضوء والصلاة (أعادت) هما التين بطلان الوضوء
(أو) انقطاع ولو في الصلاة (وعادته العود بعد ما كان ثم لم تدانقما) وعوده (ولم يخبرها فاقعة
بده كذا في أثرت بالوضوء) لان الأصل عدم عوده (فلو ناسفت وصلت) بلا وضوء (لم تنعقد صلاتها
سواء امتد) الانقطاع (أما لا) لشروعها مترددة في طهرها (فلو عاد) الدم (فوزل بطل وضوءها)
أفلم وجد الانقطاع المعنى عن الصلاة والحدث والتنجيس (ومن اعادت انقطاعا في أثناء الوقت ووقفت
بأنه طاعة فيه بحيث تامين الزوات (لزمها انتظاره) لاستغنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والتنجيس
(والا) أى وان لم تثق بانقطاعه على ما ذكر (قدمت) جوار صلاتها قال في الروضة فان كانت ترجو
انقطاع آخر الوقت فهل الأفضل ان يجعلها أول الوقت أم تؤخرها الى آخر وجهان في التهمة ناع الى القولين
في مثله في التيميم وحذقه الصنف اكداهما مقدمه ثم امكن صاحب الشامل حرم وجوب التأخير قال الزركشى
وهو الوجه كالوكان كان يده نجاسة ورجع الماء آخر الوقت فانه يجب التأخير عن أول الوقت لانهما نجاسة
فكذا هنا (وطهرها بجمعة) للسلا في غيرها (لا ترفع حدثا) وقيل ترفعه وقيل ترفع الماضي دون
غيره والذهب في الروضة لأول امكن الاكثرون على الثالث كالفي المجموع في باب الوضوء حيث قال الانهر
التفصيل بين الماضي وغيره وقال في التمتع قيامه بالاكثر من امكنه قال الاصم دايدا لا يروى في المجموع
هنا انه ينع على ذلك في الماهم ثم قال فظهر عما أفتى به المذهب (ولو احتسب السلس بالقعود) دون
القيام (صلى فاعدا) حفظا للماءة (ولا إعادة) عليه قال في المجموع وذر الجرح السائل كالاستحاضة
في الشد وغسل الدم لكل فرض

(الباب الثاني في بيان (المستحاضات) *

غير النامية المعقودا بالهاب فيما ياتي (وهن أربع) لان التي جاز ودمها أكثر الحاض امامية أة أو معداة
ولكنه الماهية وأغير برة من أربع (الأولى مبتدئة برة وهي ذات قوى وضعيف) لم يسبق لها

وعلى أربعه صلى لاعادة عليه انتهى وللمسألة تنظير كثيرة وأشار الى تصحيح كلام الأوزار (الباب الثاني) في المسئلة

حضر وطهر (فالحض) فيهما (القوى) وغيره استحاضة تقدم القوى أو تأخر أو طهر
 الحيض من فاطمة ثبت أن حبش رضى الله عنها قالت صلى على الله عليه وسلم أن استحاض فادع الصلاة
 فقال لا أعاد لك عرق ولا عرق بالحيض فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغسل عكك الدم وصل
 وطميران جان وغيره وصحبه وأنه صلى الله عليه وسلم قال له ان دم الحيض أسود يعرف فإذا كان كذلك
 فدعى الصلاة وإذا كان لا تعرفه فغسل على صلى هذا (ان لم ينقص) أى أقوى (عن أنه) أى الحيض
 (لم يجاوز كثره) أى لم ينقص الضعف عن خمسة عشر ولا يمكن جعله طهر أو
 رأى الأسود أو رافقا أو ستة عشر أو الضعف أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر
 وانما يقتضى القصد الثالث اذا استمر الدم قاله التتوي للاحتراز عما رأت عشرة سوادا ثم رأت عشرة حرة
 أو نحوها واقطع الدم فانها تعمل بغيرها مع ان الضعف نقص عن خمسة عشر وهذا معلوم (والقول)
 لون ونحوه ثنتين وثنتين كما بينهما بين الأقوى لوان قوله (سواد ثم حرة ثم صفرة ثم صفرة ثم صفرة ثم صفرة)
 أى راجحة (فما جرح من هذه القوى) الثلاث (أكثره والقوى) فان استويا في الصفات كان كل
 أحدهما سودا لا تخفى وتنبوا لا آخر جرحا بحددهما أو كان الأسود باحدهما الآخر بها (اعتبر البنى)
 يقوته (وان اجتمع قوى وضعف أو ضعف والقوى مع ما يناسب) في القوة (منهما) الآخر والأضعف
 الضعف لكن فيما عدا به تنبيه على المأخذ (حصى بشرط) ثلاثين روى ان يتقدم القوى وان يعمل
 به المناسب) أى الضعيف (وان لم يلزمها) للحيض بان لا يرجع معهما على كثره (كقصة سوادا
 ثم خمسة حرة ثم طبقت الصفرة قالان لا يحصى) وترجع كون الثاني منهما حياض من زاده وهو راجح
 الرافى في النسخ الصغير والنزوى في التحقيق والمجموع وحكى فيه الاصل طريقين بل يرجع أحدهما
 ما ذكر الحاقه بالقوى لانهم قالوا بان بالإضافة الى ما بعدهما والثاني وجهان أحدهما ما ذكره والثاني
 الحاقه بالضعف بعد احتساب العبادات (وان لم يلزمها) للحيض (كقصة سوادا وستة حرة)
 ثم طبقت الصفرة أو لمها لكن تقدم الضعيف بالقوى كقصة سوادا ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحرة (فالحض السوادا)
 لكن لم ينص للضعف بالقوى كقصة سوادا ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحرة (فالحض السوادا)
 والثلاث مفهومة من كلامه السابق فصرحه بالاولى منها ابصاره وكان الاولى التصريح بالثلاث أو
 التصريح بالاثلاث يقع اجماع ما ذكره في الثالث فهو ما صرح به الرافى وجهه التوى في تحقيقه من
 الحادى الصغير لكنه في المجموع كالأصل جعلها كنوط الحرة بين سوادين وقال في ذلك لو رأت سوادا
 حرة ثم سوادا كل واحد سبعه أيام فبعضها السواد الاول مع الحرة (فان رأت) مبتدأ (خمس حرة)
 ثم مثلها سوادا تركت الصلاة) وغيرها مما تكرر كالحائض كالصوم (شهران استمر الأسود فليجرب
 لها حرجها يوم وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة) والصوم قال في الأصل ولا تنصق ومنه انما تميز
 بترك الصلاة أحد اثنتين وبما لا يذهب وأورد عليه انها قد تومر بالترك أضعاف ذلك كما لو كانت كدرة
 صفرة ثم خمسة حرة ثم سوادا من كل خمسة عشر قوام بالترك في جميع ذلك لو جرد الله المذكرة في
 الثلاثين روى قوة المناظر على المتقدم مع رجاء انقطاعها بحسب عنه بانهم إنما انصروا على المدة المذكورة
 لان دور المرأة غالبا شهر والخمسة عشر الاولى ثبت لها حكم الحيض بالظهور فإذا جاء بعدها ما ينسخها الغنى
 وثبتا الحكم عليه فلما جاز خمسة عشر علمنا ثم بغيره ما المعادة فتصوّر وكما قال البارزى ان ترك الصلاة
 خمسة وأربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر من أول كل شهر فأتى من أول شهر خمسة عشر حرة
 أحق السواد قوام بالترك في الخمسة عشر الاولى أيام عاداتها في الثانية لقوام رجاء استمرار التميز وفي
 الثالثة لانه استمر السوادين ان مردها العادة (فرع المبتدأ الميرة وغير الميرة والمعانة) كذلك
 يترك الصلاة) وغيرها مما تكرر كالحائض (بمجرد رؤية الدم) لان الظاهر انه حض فيه بان
 (فان اتفعل لدون يوم وليلة فليس بحض في حقهن) لتبين انه دم فداق في حقهن الصلاة والصوم كان

صاغت بان نون قبل وجود الدم أو علمهن به أو ظنن انهم قد فساد أو لجهلن بالحكم مع خلاف ما لو فن
مع العلم بالحكم ثلاثين (أو اقل) ليوم وليلة فاكثركن (لهن) أكثر من (خمس) عشر يوما
فالكمل (حس ولو) كان (قويا ضعيفا) وان تقدم الضعيف على القوى (فان يارب خمسة عشر ردت
كل) منهن (الى مردها) وهر لا دوى الدم القوي ولثانية يوم وليلة ولثالثة دمه القوي أو عادت
(ودقت) كل منهن صلاته وصوم (ما زاد) على مردها (ثم في الشهر الثاني) وما بعده (يترك الترابص
وما بين) ويقبل ما تفعله الطاهر فيجب اذاعلى مردهن لان الاحتضاة على من رمتها قالها روادها (فان
شفتن في دور قبل) بجاوز (الأكثر) من الحيض (كان الجمع حضا) كافي الشهر الازل (فيعدن
الغسل) لتبين عدم حصته ولو توفى في الحيض وانهم قوله يترك الترابص وما بين ما صرح به أصله من انهن
لا يأن بالصوم والصلاة ولو طعمه باوراء المردوان كان قد رتغ في الحيض لجهلن والمراد بالضيف الضعيف
الحض فلو بقي خطاوط قوي نفى كذا كره قوله (وما بين خطاوط وسواد عسودا) المستحاضة (الثانية
بنداة غير مرة القدر شرطه) أي حكم التبين (أو الاحتضاة) أي الدم (فان لم تعرف ابتداء فكم تحيرة)
وسأني حكمها (وان عرفت) به (الحضها) في كل شهر (يوم وليلة من أوله) أي الدم وان كان ضعيفا لان ذلك
هو المتيقن وما زاد شكولا فبما يحكم به الحيض وانما يخرج منه حتى في علم الله ستة أو سبعة وذلك لكونها
كانت عادية على المراجع ومعناه ستان اعتدتها أو سبعة كذلك أو اعلمها شكها لكانت عادية أو سبعة فقال
ستان لم تذكر عاداتها أو سبعة ذكرنا ثم اعادتنا أو لعل عاداتها كانت تختلف فمما قال ستان في شهر
الستة وسبعة في شهر السبعة (وطهرها ستة وعشرون) ثمة الشهر ليم الدور ثلاثين من اعادته اليه
وانما تحيضها العادة استباحا لعادة رتغ على ان طهرها ذلك في دفع تودم انه أقل الطهر أو عا لسه رانه
يلزمها الاستباح فيباعد أقل الحيض الى أكثره كما قيل بكل نسما وانما يقل وطهرها بقية الشهر لان
الشهر قد يكون ناقصا فقص على المراد (الان ما رأ) لوافي اثناء الدم (تغير فأن العود اليه) نهضنا
مضى بالتجيز المستحاضة (الثالثة معتادة غير مرة فترد اليها) أي الى عاداتها (قد روتنا) لان امرأة
كانت ثم ان الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتها أم سلمة فقال لتنظر عدد الايام واليالي
التي كانت تحيضن من الشهر قبل ان يصيبها الذي أصاب المذاع الصلاة تدور ذلك من الشهر فاذا خلقت
ذلك فاعطى ثمة انما تفر شوب ثم لتصل روادها الشافعي وغيره ما ساند وجهته على شرط الشيخين وظهر ان بعض
الثناء وضع الهاء أي ذهب والدم منصوب بالتشبيه بالصفول به أو بالتبميز على مذهب الكوفي ذكر في
الجموع قال الزركشي ولا حاجة لاهل السكاف وانما وقع قوله والمعنى غير ان الدم قاله السبي وغيره
قالوا لكن العرب تعدل بالكلمة الى وزن ما هو في معناها وهي بمعنى استحاض وتستحاض على وزن نام
بمعن فاعله (وتثبت) العادة لم تختلف (مرة) فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحضرت اليه الغير
السابق (فان كانت تحيض) في كل شهر (خمس) فحاضت في شهر ستة ثم استحضرت في الشهر الثاني فحاضها
الثالث للغير ولان الظاهر انها فيه كالذي يليه اقرب اليه المأثور أو في عا لستضي (فان اختلفت
عادت وانما تلت بان كانت تحيض في شهر ثلاثة مثلاً (د) في (الثاني خمسة) مثلاً (د) في (الثالث
سبعة) مثلاً (د) في (الرابع ثلاثون) في (الخامس خمسة) في (السادس سبعة) فهذا الدوران ثبت
مرة (شأن عادت ثبتت) بمرتين والعادة المختلفة لم تثبت بمرتين سواء اختلفت عادتها كما ذكرنا على وجه
أمر كان نرى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم تعود الخمسة وسواء اختلفت مرة فمرة كما ذكرنا أم كان نرى في
شهرين ثلاثة ثم ثلاثة ثم في شهرين خمسة ثم خمسة ثم في شهرين سبعة ثم سبعة (ويبقى) أي وأقل ما يحسب
(ما ذكرناه) من المال (في ستة أشهر فان استحضرت) بعد الدوران المذكور (في شهر بنت) أمرها
(عليه) فلو استحضرت في السابع ردت الى الثلاثة أو في الثامن فالى الحدة أو في التاسع فالى السبعة (فان
لم تضر) بضم الدال وانا نباعلى النظم السابق (بان استحضرت في الدور الرابع) مثلاً (ودت الى

حكم الحائض البذل فيه
تحريم الطلاق (قوله أو
لهن خمسة عشر) في
بعض النسخ أو خمسة عشر
وهي العواب (قوله فلا
تحكم به) (حيض) أي لان
سقوط الصلاة فيها في هذا
القدر متيقن وفيما عدا
مشكوك فيه فلا يترك
اليعنين الايقين أو إدارة
لما مره كالتيب والعادة
(قوله ومعناه ستان
اعتادها أو سبعة) كذلك
أو اعلمها (الح) أي كذا في
الجموع عن الاحباب ش
(قوله فاذا خلقت ذلك) أي
فرغت منه وتركه سواء
ظهرها قاله ابن زيد ز
(قوله بان كانت تحيض في
شهر ثلاث مثلاً) أشار به
الى انه لا فرق في النظام
عادت بين ان يكون على
هذا الترتيب أم على ترتيب
آخر

السبع) لآلئ العادات السابقة (فلو ثبتت كثرة الدوران فقط) أي دون العادات (حضانها في كل شهر ثلاثة) لآلئ التيقن (وتحتاج إلى آخر أكثرها) أي أكثر العادات (وتقتل آخر كل فورة) لاحتمال الانقطاع عنه (بلو كان الاختلاف للعادات (غير متعاقب) بأن تتقدم هذه مرة وهذه مرة (ودن إلى ما قبل شهر الاستحاضة أن ذكرته) بناء على ثبوت العادة مرة (ثم) بعدد دورها إلى ذلك (تحتاج إلى آخر أكثرها) أي أكثر العادات أن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة (وأن ثبتت) أي ما قبل الشهر (فكلاولي) أي فكان مناسبة لكثرة الدوران فقط فتجوز في كل شهر ثلاثة وتحتاج إلى آخر أكثر العادات (وإن كانت تجوز خمسة أو كل شهر فاضت في شهر أو أقل أو أكثر) من خمسة (ثم استحضت فيه) بعدد دورت إليه (لأنه) ناسخ لما قبله وهذا يعني في قوله فيم يامر فإن كانت تجوز خمسة إلى آخره ولو قال هنا فاضت في شهر أو أقل من خمسة أو أكثر كان أولى وأصح وهذا نسي المتقدمة (وإن لم يتغير) عليها (الوقت) وتسمى المتقدمة أيضا (فاضت) في دور (الخمس) الثانية ودن إليها (وكان) أي صار (دورها) متأخر الحاض (خمس وثلاثين) انتقلت عن الدور الثاني بأن حاضت في الدور الثالث الخمسة الثالثة وهكذا (وأسحضت) في الثاني سواء انكر ذلك أم لا كما لا يميزهم أنهم لم ينتقل ولا استحضت في الثاني بأن استحضت في الأول لا يكون دورها خمسة وثلاثين بل ثلاثين وهو كذلك لكن ما يخرج عن كونها غير علم الوقت فلو قال بدل ذلك سواء انتقلت أم استحضت في الثاني لم ين ذلك وفي نسخة بدل قوله أن تنقلت أو استحضت فإن تذكر وهذا ثم استحضت بأن حاضت في الدور الأخيرة الثالثة التي هو هكذا دوت إليه فتجوز أول الدم خمسة وتظهر ثلاثين وهذا النسخة هي الموثقة لكلام الأصل لكنها قوم إن عدم التكرار بخالف ذلك وهو وجه الأصح لأنه لا فرق فلو قال وهكذا لم يتكرر تسليم ذلك وفي كلام أصله (وإن حاضت الخمسة الأولى) وطهرت عشرين (ثم) حاضت (الخمس) الأخيرة ثم طهرت عشرين ثم استحضت حضانها خمسة) من أول الدم المستمر (وطهرها عشرين بعد وهكذا) وصاد دورها بالقدم خمسة وعشرين (وإن لم تظهر) بعد الخمسة الأخيرة (بل استمر الدم حضانها) أسخضت من أوله وصاد دورها خمسة وعشرين بل لم تظهر) بعد الخمسة الأخيرة (الأربعة عشر) ثم استحضت كذلك الماهر بيوم وصاد دورها عشرين وحبث أطلق شهر الاستحاضة فهو ثلاثين وما المستحاضة (الرابعة) العادة المسيرة) الانسب ببقية الأقسام عتادة مرة (فيعدم التميز على العادة) أن لم يتوافق ولم يتخال بينهما أقل المظهر كان وأتت ذات عشرين سواد ثم حرة مسخرة في شهر العشرة تطهر الدم الحاض أسود يعرف ولان التميز علامة في الدم والعادة علامة في صاحبه ولأنه علامة حاضرة والعادة علامة انقضاء وان تحلل بينهما أقل المظهر كان وإن بعد خمسة عشر من ضعفا ثم حرة قوام ثم ضعفا فقدر العادة حاض للعادة والقوى حاض آخران بينهما طهرا كاملا (وتثبت العادة بالتحريج) رجال الاستحاضة كبسدة استحضت مرة ثم زال التحيز) كان أو أكثر من فاكثرة سواد ثم خمسة وعشرين من حرة ثم أخر أحد هذه العادة بالتحيز خمسة من أول كل شهر فترد إليها عند ذلك فإن لم تر ذلك الأمر واحدة كان أن خمسة سواد ثم ضعفا واحدا كحرة مستمرة فبابه القوي طهر واحد وإن طال زمنه كما ذكره الأصل في أوائل هذا الباب لأنه لم يثبت قولا بذلك مع الحاض طهر من عمن الدم المستمر وان انقطع الضعف في الشهر ثلاثين أطلق السواد فدن أوله إلى الخمسة وبذلك مع ما مر قريبا لم أن عتادة التحيز تثبت في العتادة والابتداء (والصفر والكدرة) أي كل منهما (حاض وثمن) ولو في غير عتادته كان ذلك الذي قضى له الآية ولأنه هو الأصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان وقول أم عاتية كنا لا نعد الماهر فقول الكلدونية معارض قول عائشة لما كانت النساء يعين اليها بالرجعة فيها الكسوف فيه الصفر من دم الحاض يقول لا تجلب حتى ترين القصة البيضاء تر يد بذلك الماهر من الحاض بمرء ما لا ذكره البخاري تعليقا بصحة الجزم والرجعة بضم الدال وسكان الراء بالجيم وروى بكسر الدال وفتح الراء هي خوقة أو طنة أو غيرها

(قوله ولأنه علامة انقضاء) ولأنه العلامة انقضاء ولأنه علامة في موضع النزاع والعادة علامة في تعبيره (قوله ولأنه هو الأصل) فيما تراه المرأة (الخ) ولأن الظاهر أنهم لم يجلبه دون العلة (قوله ويقول عائشة) لما كانت النساء الخ وهو أقوى للكرامة لزمه النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله قال الشيخ أبو حامد هماماً أصح ما خرج ولم يذكره غيره غ) (الباب الثالث في المتعبرة) * (قوله لأنما حيزت الغضبية في أمرها) ولهاذا صنف الدار في هذا الموضع منصوصاً على ما هو في المجموع (قوله أن تتساهل أندوا وقتاً) وقد بعرض اغفلة أو غلظة وقد تبين صغيرة ويدرم لها بعد تحريض ثم تفتق متحاضنة فلا تعرف شيئاً مما سبق فلو قال المجاهد بدل الناحية لكان أولى لأن التسيان يستدعي تقدم العرفان (قوله فعلمها الاحتياط الخ) قال شيخنا كأداء التشرى أن يحمل وجوب جيب ما ذكر عليه الماء فحصل إلى سن اليأس فإن وصلت فلا وهو واضح على (قوله لا احتمال كل من يمر عليها الحيش والظهور) يخرج بذلك ما إذا بلغت سن (١٠٧) اليأس فلا احتياط (قوله ولا يحرم عليها ما يحرم على الحائض) لأن الدماء ذكر ذلك في المجموع وخرج الأصل بالثاني

(الباب الثالث في المتعبرة) *

يجب له لغة بها في أمرها وتسمى بالمحيرة أيضاً كلفي الأصل لأنها حيزت الغضبية في أمرها (وهي) المتحيزة بغير الأميرة (الناسبة لها بعد توليها أحوال ثلاثة) أحدها أن تتساهل (أي عاذتها) (قدرا وقتاً) وهي المتعبرة بالمعاطفة فعلها الاحتياط لا احتمال كل زمن يمر عليها الحيش والظهور (فيلزمها ما يلزم الظاهر) من صوم وصلاته وغيرها أصلي أو عارض كمنذور فرض عين أو كفاية وتعبيره بذلك أولى من كلامه أنه كما يعلم بالوقوف عليه (ويحرم عليها ما يحرم على الحائض) من تنجوس وصح وغيرهما (الافترقاء) الفاتحة بالسورة بعدها (في الصلاة) فتباح فيها تبرعها (ولها أن تصوم وتصلى النوافل وتأموا) (فأما احتسابها) فلا يخرجها عن الاعتقال الثلاثة كان أولاً وأما طواف الفرض فدخل في أول كلامه وموئيل كلامه محرم المكتسب في المسجد عليها وبه صرح الأصل قال في المهمات وهو محتمل إذا كان لغرض ديني أي لا لغرض فان كان له صلاة فركعة أو غيرها أو طواف فكالصلاة وضوا فلا ولا يلتفت في أن يحمل ذلك إذا أتت التلوين (ويجب أن تغسل لكل فرضة) لا احتمال تقدم الانقطاع ثم إن علمت فرضة كعد الصبح دائماً لم تغسل إلاه (في الوقت) لأنه طواف ضروري كالتميم وتعبير كماله بالفرضية يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد تنقله عن القاضي أي الطبيب على موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلو أصلا النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجر النفل إلا بالنية (أي أيضاً) وظاهر كلام الأكثرين التقيد بالفرض وهو أن يصر كلام القاضي أحوط (ولا يبطل الغسل بتأخير) الصلاة عنه (كما يبطل الوضوء) بذلك إذا لم يجره المبادأة إلا بعد بطلانها من بطلان الحدث والغسل إنما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكراره بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الغسل في الحيش والانقطاع بعده فاحتماله في دفعه بآداب أو لاقال الرافعي ولكن تقول نعم دفع أصل الاحتمال لا يمكن لكن الأكثر لدى الزمن المأو بل أظهر منه في القصير فالبابدة تغفل الاحتمال (فإن كانت تغسل وأصل أول الوضوء له القضاء) كالأصوات متى اتفق لاحتمال وقوع الإداء والغسل في الحيش مع ادراك ما يسمع تكبيره من الوقت ولو لم يكن الوقت الضروري وهذا ما رجحه الشيخان لكن نص الشافعي على عدم وجوب القضاء كقائه الزواني وقال في المجموع أنه ظاهر نص الشافعي لأنه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال بذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أو العالين وابن الصباغ وجهوا العرفين وغيرهم لأنها كانت حائضاً فلا عليها وأما اقتضاها قال في المهمات وهو المقتضى به قلت لكن الأول أنفق وأحوط ما قيل

أشار إلى تصحيحه كتب عليه قال المصنف في شرح إرشاد ولا يلزمه إن تغسل للنوافل بل أتصلها بعد الفرض فإن صادفت حدثاً فلا حرج أو طهر أحصل انتهى وقال في الكفاية حيث غفلت الصلاة الطواف لا يلزمه الاعتسالة وكذلك ذكره الطواف إذا قلنا إماماً فتؤله ولا يلزمه أن تغسل للنوافل أشار إلى تصحيحه (قوله فالبابدة تغفل الاحتمال) يجب بان وجوب المبادأة إنما يكون لدفع احتمال الفساد لتقليل مفاسد وجود (قوله كقائه الرواية الخ) يجب بانه مفرغ على النص الذي أخرجه الزني وغيره وهو أن كل صلاة تجزى بعلو الوقت مع خال لم يجب قضاءها وهو مرجوح (قوله فالتكثير الأول أنفق وأحوط) وجهه الثاني في المعية فإن هذه الاشياء تقع تأديراً أو لعل لم يقع

وأيضا كره الفقهاء للتفرع (قوله ١٠٨) ويعد إلى خمسة عشر يوما (الح) نفى وقت قبل انقضاء خمسة عشر يوما من أول وقت الصلاة

أجزأها (قوله متى انقضى) بان
صليت بعد أن مضى من أول
الوقت حاسب الغسل ذلك
الصلاة (قوله الثاني) بان
السادس عشر (الح) فإذا
خلت ذلك خرجت عن
العهدتين لأن الخدمة
عشر الخطة إيمان تكون
سكها طهر انقضى المرة الثانية
أو كلها حضاقتهم المرة
الأولى والثانية أو يكون
آخرها طهر انقضى قدر
مما سجد طهرا أضافان
انتهى إلى آخر الزمان
فهو واقعة في الطهر والا
فالثانية واقعة في أول وقت
أزولها طهر انقضى شي مما
قبلها طهرا أضافان كان
افتتاحه قبل المرة الأولى
فهو في الطهر وإن كان في
أثناء الأولى كانت الثانية
في الطهر (قوله وتفرض
الشحن ما ذكر في خمسة
عشر يوما) وصوبه في
الحال من تعالجه (قوله
وصوب النشائي وغيره
فرضه في ستة عشر يوما)
وهو ظاهر لما أملت
لأنه لا يقضى ما وقع في
الحض ولا موقع في الطهر
ولما سبق في الانقطاع على
غسله ولا يجزئ الانقطاع
في ستة عشر يوما المرأة
واحدة في خمس تأخير
الانقطاع عن العسل في
ذلك المنه فبعضها ولم
تفر تلك الصلاة تكون كن
نفس ملامن الخس انتهى
(قوله وجري عليه المصنف كإعتراف) قال ابن العديم زمان الأنايا الفاضحة فان السنة عشر يحتمل فيها الطرد

والانقطاع فيجعل من أن يقرأ الحمد في أثناء طهر وينقطع في آخره ويلزمه عشر صلوات بخلاف (١٠٩) الحجة عشر صلوات في الانقطاع لم يقرأتم

انقطاعا (قوله وسابع عشر كل) قال شيخنا علق على قوله ثم يفتد (قوله واحد ان فرقنا الح) قال شيخنا ذهو سابع عشر باعتبار الازل خامس عشر باعتبار الثالث فان قسرت باكثر من يوم كان ماعرا (قوله وما المتتابع فان كان سعفا دونها الخ) اعترض الجليوي بان ما ذكر من الضابط لا يخرج به عن العهدة بين فهو غير صحيح قال انما تخرج عنها بان تصوم المتابع ان كان خمسة ودونها مثله مرتين في خمسة عشر تغفل زمان يسعه ومرة من السادس عشر بقدر زمن يسعه ولسنة وسبعة مرتين في خمسة عشر تغفل زمن امكنه ثم تصوم تسعة استوفى لثلاثة عشر لبعة ابتدئ التسعين التاسع عشر وتبني في الثلاثة عشر من السابع عشر وتصوم الزائد ضعفه وخمسة عشر ولعالي أربعة عشر ولما زاد تصوم قدره وتزيد عليه لكل أربعة عشر ومداونه ستة عشر لان الحيف حدثا لا يقطع المتابع لعدم امكان خلوه عمله لكن لا يفتد بالصوم الواقع في الحيف هذا كلامه مستدر كاعلى الاحباب وعلى صاحب الحادى العسير وجوبه ما سأل في كلام الشارح ان تغفل الحيف

خسة عشر ثم بعد الصوم كل يوم يمر الى اذنه يوم سابع عشر (او اناخيره الى خامس عشر نايه) أى نائى كل صوم من صومه الاوّل وسابع عشر كل واحد من نايه واحد ان فرقته صومه يوم فان فرقته باكثر من نايه واحد وان التصرح بجميع الضابط من زيادته (فلتضاءل يومين تصوم يوما واحدا وناسه وسابع عشر وناسه عشر) لانه ان ابتدأ الضابط من زيادته (فلتضاءل يومين تصوم يوما واحدا وناسه وسابع عشر وناسه عشر) او الثاني او الثالث حصل الاوّل والناسه عشر وفى الرابع او ما بعده الى الخامس عشر حصل الاوّل والثالث وفى السادس عشر او نايه حصل الثالث والخامس وفى الثامن عشر او نايه حصل الخامس والسابع عشر وفى العشر من حصل السابع عشر ونائه (فان صامت مثلا) لقضاء اليومين (يوما واربعة وسادسة صامت السابع عشر والعشرين وله تأخير السابع عشر الى الثامن عشر لانه خامس عشر الثاني) ولو قال بدل سادسة وسابعه كان انصب بقدر ما فرق بين الاخيرين بين الاثنين وتكون الاولى حيث تدور باذنه ولو اناخيره العشرين الى الحادى والعشرين وصلى اخذت بشئ محاذ كرم تقرأ او اخذت في الثالث الاوّل باذنه يوم بان صامت الاوّل ونائه وسابع عشر وناسه عشر احتمل سادس الاوّلين بالحيف وانقطاعه في الثالث وعو في الثامن عشر فلا يصح الا لسابع عشر او تزيد في المرتبة الى بان زادت في الثانية صامت الاوّل ونائه وسابع عشر وناسه عشر وحادى عشر به احتمال الانقطاع في الثاني والعود في السابع عشر فلا يصح الا ان توزع الخمسة على نصفى الشهر صامت جمها في خمسة عشر احتمل وقوعها في الحيف او بالتفرق فان جعت في النصفين بان صامت الاوّل ونايه وناله وسابع عشر وناسه عشر وناسه عشر وفى الاوّل فقط بان صامت التاسع عشر بدل الثامن عشر احتمل الانقطاع في الثالث والعود في الثامن عشر فلا يصح الا لسابع عشر وفى الثاني فقط بان صامت الاوّل ونائه وناسه وسابع عشر وناسه عشر واحتمل العارضى في الثالث والانقطاع في الثامن عشر فلا يصح الا الاوّل وما جاوز التأخير عن سابع عشر كل واحد من نايه واحد ان فرقته باكثر من يوم كان صامت لقضاء يومين الاوّل وخامسة وعاشرة وسابع عشر وحادى عشر به فلان الاوّلين ان كانا طهر اذناك او حضا فاعناه فانه تداده الى السادس عشر ثم لا يعود الى آخره وهو الاوّل حضانة الخامس مع الخامس والعاشر او بالعكس فغاية امتداده الى العشرين فيحصل الاوّل وما بعد العشرين (ومن علم ان أربعة عشر فنادونها تصوم) أى ما علم من ذلك (ولام بين الثانية) منهما (من السابع عشر وتزيد يومين بينهما) قولها او تفرقا اتصالا بالصوم الاوّل او بالثاني او أحدهما بالاول والثاني او لم يتصلوا أحدهما حيث يتأق ذلك فاقضاء يومين تصوم يوما ونايه وسابع عشر وناسه عشر وناسه عشر ويومين بينهما كيف شاعت فغير ان الاوّلين ان فقد الحيف فيها فقد صومهما أو جدد صومهما من الاثنين من ان لم يعد فيهما والا فالسبعين وفى الاوّل دون الثاني مع الثاني والمتوسطان او اولهما وفى الثاني دون الاوّل مع الاوّل والثامن عشر فظاهر ان البراءة عن يومين تحصل بالمرق الاوّل خمسة أيام في تسعة عشر يوما بهذا الطريق يستفي غايته عشر فذلك التقابل العمل وهذا لتجليل البراءة وانما وجب التوزيع في هذا ايضا على نصفى الشهر لان الوصايا الجميع في أحدهما احتمل وقوعه في الحيف وانما وجب الوفاق في الطرف الاوّل لان الفرق قد فيه كان صامت في المثال المذكور الاوّل وناله ما حصل المرور في الثالث والانقطاع في الثامن عشر فلا يصح الا الاوّل وانما وجب في الطرف الاخير لان الفرق قد فيه كان صامت السابع عشر والناسه عشر وقد صامت الاوّل ونائه ونائه واربعة احتمل الانقطاع في الرابع والعود في التاسع عشر فلا يصح الا لسابع عشر وانما جازى المتوسط وقوعه كيف شئت لانه ان مع أحد العارفين بذلك والا فللموسم طهر يبين هذا كافي غير المتتابع (واما المتتابع) بشرطه (فان كان سعفا نادون صامته ثلاث مرات الثالثة) منها (من سابع عشر شروعه) ان الصوم (يشترط ان تفرق) بين كل مرتين من الثلاث (يوما فكمثر) حيث يتأق لاكثر وذلك فيما دون

لا يقطع للامان كان الصوم الذى تخلفه قد رواه وقت الطاهر اضر ونحوه المجامعة وتوسع المصنف في ارشاده ضابطا الجليوي فقال

(قوله لتضرعوا بطول الانتظار إلى حسن اليأس) وابتداء إرثاء القلب (قوله والتضرع جميع ذمائم زبانه) كذا في الجمع تبعاً للدارمي (قوله فإله الدارمي) وهو ظاهر (قوله إلا أن شرطه تقدم الأولى بحجة الخ) ولا يجاب (111) الصلاة بتمامها إلا لا يتناولها ولا يتفق

المستضعف ما منهن وترد بينهما صلاتين من كل نوع) وتوهم ما في نسخة عشر وما من أول الشروع) مثله عليها ثلاثاً صباحاً وظهراً وتلي السكول ثلاثاً ثم تزيد سبعين وظهراً فيمادون خمسة عشر) لفظة دون من زبانه ولا حاجة إليها بل قد فهمت بحدوثها (ثم يقول من السادس عشر ما يسع صعباً بشرطها) من غسل وغيره ثم بعد التمسك كانت أولاً وقوله بشرطها من زبانه (في) الأولى والأولى بكلام أصله وفي (هذا الطريق تغسل السكول صلاة) بخلاف الطريق الأولى وما ذكره من أن الأمه إلى السادس عشر بقدم ما يسع الصلاة المقتضيه ما يسع فيه أصله وهو صحيح وإن عكز كبير بقدم ما يسع الصلوات كلها لأن الدم طارفاً أثناء صلاتين في المرة الأولى انقطاع في مثل ذلك الوقت من السادس عشر * (فرع * المتخيرة بفتحها) أي ينقطع عليها (الزجر) كثيرها (ولا يخبره في الفسخ) للتحاكم لان جاءه استوتق بخلاف الرقعة (وعندما) لفرقة الحادة إذا لم تكن حاملاً (ثلاثة أشهر في الحال) لتضرعها وبطول الانتظار إلى من اليأس وتعتبر الأشهر بالأهلة ما مكن فإن انقطع الفراق على أول الهلال فذلك والا اعتبر بعده شهران بالهلال ثم تكمل المتكسر من الشهر ثلاثين لأن يكون الفراق حصل وقد بقي من الشهر أكثر من خمسة عشر يوماً فلا يحتاج إلى تكمله بل بحسب ذلك قرأ كتاباً في العدد لا الأشهر غير متصلة في - فها بل بحسب كل شهر في - فها قرأ الأشهر عليه غالباً (وان ذكر في الادوار ثلاثة) أي فعدتها ثلاثة (منها) سواء كانت ثلاثة أشهر أم أكثر أم أقل لشهرها على ثلاثة أشهر وأما في التضرع جميع ذمائم زبانه فلو شكت في قدرها أخذت بالا كثرها الدارمي ويستثنى من ذلك أخذها مأمراً فاعاد إذا حصل الفراق وقد بقي من الدور زبانه على أكثر ما يمكن جعله حياً كان كان دورها عشرين وفارقها وقد بقي منها أكثر من خمسة أيام (ولا تقدم العصر والعشاء) أي لا تجمعهما فتدعى (السرو ونحوه) من معار لأن شرطه تقدم الأولى بحجة يقيناً أو بناء على أصل ولم يوجد هذا وليس كمن شغل أحد أم لا فمضى إلى الظهور فإن لم ينجمع معها العصر لانه يبنى على أصل الظاهر السابقة وافهم كلامه كل روضة جواراً لجمع تأخيرها وهو ظاهر ولا يمنع منه احتمال طرفة الحضي قبل العصر وان أدى إلى فتور صلاة الظهور لأن القضاء بمجرد ذلك ثم قد بشكل ذلك على القول بعدم وجوب القضاء (ولا زوم) في صلاتها بظاهره ولا تخبره بناء على ما مر من وجوب القضاء عليها في الأولى ولا حتم لأمم الحاضرون المؤقتين في الثانية (ولا يندى) أي لا يلزمه الفداء عن صومها (ان أنطرت الرضاغ) لا احتمال كونها حاضراً وظاهر أخذها من هذا التعليق ان محض ذلك إذا أنطرت ستعشر وما قبله أما إذا زاد عليها فليزها الفداء عن الزائد لان المتيقن فيه طهرها بدليل أنه لا يصح لها من رمضان التام إلا أربعة عشر يوماً كاس (وشكها في نية صوم يوم بعد الغروب لا بشر كثيرها) لأن الشك بعد الفراغ لا يورق بل يضر لان هذا الصوم كبير واحد فصار كالشك في ثنائيه * (الحال الثاني للناسه ان تذ كر الوقت) أي وقت الحضي دون تدره (فهذه) تكون حاضراً حين لا يحتمل زنها (الطاهر وطاهر حين لا يحتمل الحضي وان احتملها احتاطت للشك كاتقدم) في المتخيرة والمعلقة (ولا يلزمه الفصل الا احتمال الانقطاع فان قالت كذا أحضرت كل شهر ثلاثين يومه) أي الثلاثين (فيوم وليلة من أولها) يحض) يبين (ثم هي) بعدهما (الي) آخر خمسة عشر في شلت يحتمل الانقطاع (والحضي والطاهر) والباقي (طهر) يبين (فان قالت كان انقطاعه آخرها) أي الثلاثين (فالنصف الأول طهر) يبين (واليوم الأخير وليلة) يحض) يبين (وبينهما مثل يحتمل الابتداء) والمال دون الانقطاع (وان قالت كذا أخذها شهرين حياً) أي يوجد آخر كل شهر وأول نالسه (فخلتان من ماتي) الشهرين حياً) يبين (وخلتان من ملتي) الشهرين حياً) يبين (والنصف الأول) أي باقية (يحتمل الانقطاع) أي باقية (يحتمل

يحتمل الحضي واليوم الأخير - حضي يقيناً ولا يلزمه هنا الفصل لكل فرض بعد السادس عشر بخلاف ذلك قبله لانه لا يتصور الانقطاع قبل آخر الشهر لانه لو انقطع لم يبق بعده طهر كامل ولما دل على الشهر أكثر من طهر واحد محتمل كذا ذكر في الجمع ولو قال لصار لها أكثر من طهر بطل قوله لصار لها طهران كان أولى ش

(قوله لاحتمال كل زمن الحضي والمهر والانتطاع) قال لكن لهما من زمان أربعين يوماً وشخص الحضي من احدى عشرة واثنتين
دونها تصور الثالث وتعمل تدريعية (١١٢) الحضي وزاد في يومين ثم قصوه ثانياً في يومين الا المهر باو بعث في ثلاثة ايام ثمانية.

(قوله والباقي محتمل
لجميع) قال الفتي هكذا
هو في الرضوخ وليس
جميع ما قاله جميعاً لان
من ضرورة كلامه انها
لا تتخطى شهر ابهر وان
حده ما ختمت به
الحدود فلم من ذلك الاحتمال
الانتطاع في آخر الثامن
عشر والتاسع عشر
والعشرين التي قاله
لا يتجمل الانتطاع فيها
وانما يتجمل كان حضيها
احدى خصال الدور والست
فاذا ثبت هذا لم يمتنع
قوله والثالث عشر واليومان
بعده مهر غير صحيح لاحتمال
ان الثالث عشر آخر مهرها
فلا يكون المهر الا هو وحده
انتهى والاعتراض المذكور
ساقط

(الباب الرابع في الحضي)
(قوله فكل محتوش بدم
حضي الخ) لان زمان
النقاء من عمن اقل
المهرس فيكون حضيها
ساعات الفترتين دفعت
الدم وله لا كان مهرها
لانه قد عذب ثلاثين
ذلك وانما يكون ما نمان
الحضي كان العاقل المنشر
فوكذا انخل السوم مانع
من وجوب ان كان الدم
ثبت كونه حضيها فستبع
والقصد من السوم تكامل

(الابتداء) والمهر دون الانتطاع (فان قالت والحالة هذه) أي كنت أخطأ شهر ابهر حضيها (وكنتم في
اليوم) الخامس خاضاً لخطئنا آخر كل شهر الى آخره أي بام من الذي بعده حضي يبين وخطئنا من
الخامس عشر الى آخر العشرين (مهر) يبين (ثم) بعدها الى آخر الشهر (يحتل الابتداء) والمهر دون
الانتطاع وما بين الخامس و آخر الخامس عشر يحتل الثلاثة (وانه قالت كنت أخطأ مهرها ولا حضيها
مستحقين والله فثان من ملتي الشهر من مهر) يبين (ويوم وله) بعده ما لا يحتل الانتطاع والباقي محتسب
له والعضو والمهر (الحال الثالث) (١) (فانما) (أن تحفظا قدر عادت) دون وقتها كان قالت كان حضي
نحوه أسهل في دورى أوجضى خمسة دورى ثلاثين (وهذا لا يفيد) خروجها عن القمر المطلق لاحتمال
كل زمن الحضي والمهر والانتطاع (الا ان حقت مع) أي مع حفظ القدر (قدر الدور مع ابتداءه) كان
قالت كان حضي عشر من الثلاثين المعينة أي التي بينها (فزمانها) أي الثلاثين (عكس) يحتل الحضي
والمهر (و) بعده حضي عشر تغسل لكل فرصة) لانه لا يحتل الانتطاع ايضاً بخلاف العشرين الاوّل لا تحتلها
(فان قالت) كان حضي (احدى العشرات) اعتسفت آخر كل عشرة) لاحتمال الانتطاع (فان قالت كان
حضي عشر من العشرين الاوّل) (الافصح الاوّل) (والعشرة الاخيرة مهر) يبين (والباقي مشكوك فيه)
يحتل الحضي وغيره (تكن) العشرة (الثانية) تحتل الانتطاع (دون الاوّل) (وان قالت كان حضي
خمس عشر من العشرين الاوّل) فالخمس الاوّل من لا تحتل الانتطاع (وتحمل الحضي والمهر) (و)
الخمس (الثانية) (والثالثة) (يدين) (والرابعة) تحتل الانتطاع (والحضي والمهر) (و) ما بهرهما (ال
آخر) كل مهر يبين ولو قالت كان حضي خمس من الشهر) أي من أحد نصفه (وكنتم طاهر ا في الثالث
عشر) فالخمس الاوّل تحتل الابتداء) والمهر دون الانتطاع (وسهال الى آخر الثاني عشر تحتل الانتطاع)
والحضي والمهر (والثالث عشر واليومان بعده مهر) يبين (والخمس بعدها لا تحتل الانتطاع) ويحتل
الحضي والمهر (والباقي محتمل) للجميع (وحديث زاذل المسمى على نصف المسمى فيه فالزاد وشبهه) أي
فخص الزاد قال الزاد وان شئت قلت فالزاد من ضعف المسمى على المسمى فيه (حضي في الوسط) أي
مثال لبيان الخمسة عشر من العشرين الاوّل الزاد من المسمى على نصف المسمى فيه وخمس وضعه عند الزاد
وبالعبارة الثانية ضعف المسمى ثلاثون والمسمى فيه عشرون والثلاثون تزيد عليه اربعة

(الباب الرابع في التلقيق) (١)

لوقا في التلقيق أوفى السحب كان أولى وانما عبر الشبان بالتلقيق لانهم ما حكموا الخلاف في مسألة التلقيق
هل يؤخذ بالسحب أو بالتلقيق والمنصف حازم بالاول اذا رأيت وقتا مداوم وقتا نقاء بحيث تخرج القطة التي
أدخلت في فرجها (بضاء ولم يجاوز) ذلك (الا كثر) أي أكثر الحضي (ولا نقض بجمع الدم من الاقل
فكل نقاء محتوش بدم) أي دمن (حضي) تبعاً لهما ووقه بحيث تخرج القطة بضاء نقر بضاء
المتخالف كونه حضيها أو مهرها فان قلت فلا حاجة بالمنصف الى ذكره لانه حازم بان النقاء حضي سواء كان
بالحشية المذكورة أم لا قلت بل به حاجة من حيث انه بزمها منه ان تغسل وتسبج فيه الصلوات
وتجود ما يجلس في (فرع المبتدأ أو غير ما بعد) رؤية الدم قدر (يوم وله) تغسل (ويجوز بالكل انتطاع
وتسبج الصلاة والوطء وتجوها) مما يتجمل الحضي لان الظاهر عدم عود الدم (فاذا انتطع) الدم (ثلاث
خمس عشر) يوم (فالحكم) أي فكل من الدم والنقاء المحتوش (حضي) فلا تغسل ولا تغسل بشيء ذكر
(في الشهر الثاني الانتطاع) لان الظاهر انها فيه كالشهر الاول وهذا ما في الروضة عن تعميم الزاد في ذلك
تعبه بان الاصح انها فيما بعد الشهر الاول كهي في جميعه في التعقيل والاول اوجه (وان جازها) أي
الخمس عشر (ورددناها الى مرد) من يوم وله للمبتدأ وعادة المعتادة وتغير للمعيرة (أجرها الى الشهر

الأول (ماصلت) وصامت (في) أيام (النقاء) الواقعة في يوم أو المرد (وقضت منه أيام الدم) الواقعة في ذلك
 (فان كانت عادتها ستة أيام) متوالية (وتقطع) الدم (ويوماً ما حضاها) - لأن السادس تقام يحتمل
 حبس ولا بد من احتواشه) به كإتمام أيام العادة كالخمس عشر بلا مجاوزة (ولو كانت عادتها خمسة
 أول الثلاثين فرأى الدم يوم الثلاثين وتقطع حضاها خمسة في اليوم الثالثين ولو رأته في اليوم الثاني
 وتقطع أيضاً حضاها من) أول (الثاني خمسة) واليوم الثالث (قال العادة بمرة) - ثم (إذا انطبق
 الدم في المستقبل على أول الدور فلا شكل) في أنه ابتداء الحيض (وان اختلج) بتقديم أو تأخر (جعلنا
 أول الدور أقرب إلى النوب) أي نوب الدم (إليه) أي إلى أول دورها (فان استويا) تقدمتا أو تأخرتا (فأما تأخر)
 هي أول الدور (قال في الأصل وطريق معرفتنا ان تأخذه في دم فوفية نقاء وطلب عددا صحيحا يحصل
 من ضرب مجموع النوبتين بمقدار دورها فان وجدته علم الانطباق والافاضة في عدد يكون الحاصل
 من أقرب إلى دورها أي أوله زائدا أو ناقصا وجعل حضاها الثاني أقرب إلى السماء إلى أول الدور فان استوى
 طر فالزائد نقص فالعبرة بالزائد (مثال ذلك) في الانطباق على عادتها خمسة من ثلاثين وانقطع يوم
 يوم فوفية بالدم والنقاء ويومان وتجعددا اذ اضر بنهما فبلغ ثلاثين وهو خمسة عشر فعلم انطباق الدم
 على أول دورها أي ما دام التقاطع من هذه الصفة قد دورها أي ثلاثين ومثاله في غير الانطباق مع التساوي
 (عادتها العشرة الأولى من الشهر) - هر فرأته من أوله وتقطع يومين يومين فيكون اليوم الأول والثاني من الدور
 الثاني نقاء فيسوى ابتداء النوبتين) أي نوبتي الدم (في القرب من أول الدور وقد قالنا ان) النوبة
 (المتأخرة أولى فحضاها من اليوم الثالث) من التاسع والعشرين) لان لم تجد عددا يحصل من ضرب
 أو يعقبه مقدار الدور بل ما يقرب منه وهو سبعة وعشرون فبالأول ثمانية وعشرون والثاني اثنان
 وثلاثون فاستوى الطرفان فخذ بالزيادة (ثم في الدور الذي يليه يحضاها أول الثلاثين) لانطباق الدم
 عليه لانها اضر في أربعة في سبعة حصل ثمانية وعشرون آخرها الثلاثون (ثم) يحضاها (الذي
 يليه من اليوم الثالث من الشهر) فدور أول شهر الاستحاضة اثنان وثلاثون والذي يليه ثمانية وعشرون
 والذي يليه اثنان وثلاثون (وهكذا) ومثاله في غير الانطباق مع عدم التساوي ما ذكره بقوله (ولو قطع
 ثلاثين دما أو أربعة قطع حضاها من التاسع والعشرين لانه أقرب إلى الدور) لانها اضر بتجميع
 النوبتين في أربعة حصل ثمانية وعشرون وفي خمسة حصل ثمانية وثلاثون والأول أقرب إلى الدور فخذ به
 (في) الدور (الذي يليه يحضاها من الرابع من السابع والعشرين) لان الأول أقرب إلى الدور
 لانها اضر بتجميع النوبتين في أربعة حصل ثمانية وعشرون آخرها السادس والعشرون وفي
 خمسة حصل ثمانية وثلاثون آخرها الثالث وهو أقرب إلى الدور من الأول والتصريح بهذا من زباده
 قوله من زباده (لان المتأخرة عند الاستواء أولى) لا يصلح تعليل الجميع ذلك بل للأول منه خاصة
 ان قوله فيه وقد قلنا ان المتأخرة أولى يعني عن مجوز ان يكون تعليل لا لا خبر بمعنى ان المتأخرة عند الاستواء
 أولى فكيف اذا كانت أقرب (ولو كانت عادتها ستة أو سبعة قطع حضاها في الدور الثاني السنة
 الثانية) لان المتأخرة عند الاستواء أولى كإتمام (ثم في الذي يليه السنة الأولى) لانها اضر في أربعة والتصريح
 بهذا من زباده (ولو كانت عادتها يوما أو ليلة فرأته في شهر يوماد ما ولي له نقاء واستمر هكذا فلا حبس لها
 اذ لم يكن مجموع دم العادة) أي الدم الواقع فيها (حضاها) والتعليل من زباده والاولى ما علم به غيره انه
 لو كانت ابيض لم يكن حضاها أقل من أقل الحيض أو أكثر من مردها أو تكون النقاء الذي لم يتوشح
 بدمي الحيض - حضاها كل منقطع (ولو رأته يوما أو يوما مرة فان انقطع الاسود خمسة عشر فكلها
 حضاها) كإتمام الجميع فيها (وان استمر الجميع خمسة عشر) فإني فيها احوال السابقة من أنها
 مبتدأة غير مرة ومعتادة كذلك متغيرة طائفة أو من وجهه وأحكامها كلها عرفت بمحاسن

(الباب الخامس في النقاس)

(قوله وقضت منه أيام
 الدم) فتقضى من ردت إلى
 يوم ليلة صلوات - سبعة أيام
 وهي أيام الدم الواقعة بعد
 المردوس بثمانية أيام وهي
 أيام الدم كلها
 *(الباب الخامس في
 النقاس)*

(قوله من الخروج لهما) فالأرجح الأول اذ يلزم على الثاني جعل النكاح الذي لم يسبقه دم نفاه اقل طهرا وثاقله ذلك يظهر في النكاح السابق
يجب قضاء ما لوته على هذا وعلى ما قاله (١١٤) البلقي لورأت عشرة نفاه واحدا وخسين جمعا اليوم الزائد بعد الحسين ابن نفاس

(قوله ان زمن النكاح لا يحسب من الستين) لورأت
نفاسا فهل يباح وطؤها قبل الفصل أو التيم بشرطه
احتمل ان يبنى على انه يجب الفصل أو ان قبل لأجل
والابن على ما علم به وجوب الفصل ان قبل وجب لانه
من منع وهو الاشرحل
أضمارا قبل لا يتخلل
دم وان قبل فلا يتخلل
(قوله أو نصفه) قال القزابل
انهما يدان خلق آدمي (قوله)
وأكثر من ستين يوما أبدى
الاستاذ أبو سهل المصلوك
لذلك معنى لانه قد بقا
وحوان المني يكفى في الرحم
أو بعين يومه في حال منتهى
ثم مثلهما علة ثم ثلثا نصفه
ثم تنفخ فيه الروح والولد
يغذى بدم الحوض حتى
فلا يتجمع من حين النفخ
لكونه غذاء للولد وانما
يجمع في المدة التي قبله
ومجموعها أربعة أشهر
وأكثر الحوض خمسة عشر
فيكون أكثر النفاس
ستين (قوله ودم الحمل
حيض) وانما حكم الشارع
ببراءة الرحم به بناء على
الغالب فان وقوع ذلك نادرا
فاذا حاضت حصل ظن
برأه الرحم كما كفيته
فان بان خلافه على التدور
علمنا بما بان (قوله لعدم

الادلة) تكبر دم الحوض اسود يعرف ولانه دم لا يتغير الرضاع بل اذا وجد دم مع حكمه بكونه حضاوا ونزف كما
لا ينعمة الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به لانه الغالب (قوله نعم المصل من ذلك بحيضها الخ) قال شيخنا على غير هذا جعل المطلق كقول
الدم الخارج عند الطلق ليس بحيض

«كتاب الصلاة» (قوله) أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالإنشليم أي بشرائط مخصوصة وتكب أيضا العترض بأضغاث غير مانع لدخول سجود التلاوة والتسليم منهم اليأس من أنواع الصلاة وغير جامع أيضا الخروج صلاة الأخرس فأن صلاة سريعة ولا أقول فيها من قال ابن العباد بعد كرا را إذا دل هذا العارض عيب فان التعبير بالأفعال يخرج ذلك فان سجدة التلاوة والتسليم واحد ففتح بتكبير مختمة بسلام وغيرهما أفعال وأيضا بالتكبير بالأقوال يخرج له أيضا (قوله) قال فرض الله على أمي الخ وكانت ليلة الإسراء التي فرض فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كقوله البندنجي وقيل بسنة عشر شهرا حكمه المأوردى ج والاكتون على الأول أو خمسة أشهر أو ثلاثة أو فيها ثلاث سنين وقال الحر في أبيه عشرين ربيع الآخر وكذا قال النووي في فتاويه لكن قال في شرح مسلم ربيع الأول ربيع الثاني عشرين رجب واختاره الحافظ عبد الغني ابن سرو المقدسي (فرع) سئل ابن الصلاح عن أبيس وجوده هل يصلون ويقرؤ القرآن لغير العالم الزاهد من الطريق الذي يسلكها غاياب بان ظاهر القول ينفي قراءتهم القرآن وتوابعها بلزم من انتفاء الصلاة لا من شرطها الفاتحة وتوردان الملائكة من بعدوا فضيلة قراءته القرآن وهي حصة لذلك على (١١٥) استماع من الإنس فان قراءته القرآن كرامة

أكرم الله بهم الإنس غير أنه بلغنا أن المؤمنين من الجن يقرؤنه انتهى روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله مرفوعا أن العبد إذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت رأسه وأعطاه فكما ركع أو سجدة تساقط عنه (قوله) أي فحين الله حين دعون الخ أي قوله روي محمد بن أبي طاهر في شرحه في فضل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدنا الأول صلاة الصبح وبالثاني صلاة الظهر والعصر وبالثالث صلاة الغروب والعشاء وفي شرح المستدرق أن الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والغروب لعقوب والعشاء

دون قدره (وقد سبق بيانه وإن تاهرت) بعد ارتفاع دعاء (ولم تأمن العود من) للزوج (ان لا يها) احتياطا لحاق وطئه لم يكبره كما صرح به في لروضة

«كتاب الصلاة»

هي لغة الدعاء بخير قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وشرا أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالإنشليم والأصل فيها قيل الإجماع أي بان كقوله تعالى وأقم الصلاة أي حافظوا عليها دائما بكامل واجباتها وسنها وأخباركم بما يصيبكم من فعل الله وسلام قال فرض الله على أمي ليلة الإسراء حين دخلت أزل أرجاعه وأسأله التخصيف حتى جعلها خاسفا على كل يوم وليلة (وفيه) مبعث أبواب الأول في المراتب صدره الأكثرون به الشافعي كتاب الصلاة لأن أهمها الخمس وأهم شروطها موافقتها لذنبها بما تجب غير وجوبها فتكون الأصل فيها أي في فسخ الله حين دعون قال ابن عباس إذا سجدت دون صلاة المغرب والعشاء وسجدت تصحون صلاة الصبح وبعبارة صلاة العصر وسجدت ظهره وصلاة الظهر وخبرنا أي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد ارتكأ والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أسطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والتعجيل حين حر الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغدس في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أظلم الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفرع فأمر وقال هذا وقتك ووقت الانشليم قبل الوقتين ما بين هذين الوقتين رواء أو داود وغيره وصحما لحا كغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله أنه أي فرغ منها حينئذ كما صرح في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه تأخيره اشتراكم ما في وقتي ودل على خبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس لم تحضر العصر (وأول وقت الظهر والالتال) يعني زباده بعد استواء الشمس أي انتهائها إلى وسط السماء (أودعونه) بعد ذلك إن لم يبق عنده ظل قال في الأصل وذلك بمسؤري بعض البلاد كمتة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة وسكن معه في الجوع عن أبي جعفر الرازي

لأول وأورد في شبره قوله قدر الشراك (الشراك) بفتح الشين معتمداً وهو راعية له أحد سوار النعل والتال في الفقه الستر تقول أنا في ظلك وظل الليل والشاخص قد ستر شأني الشمس لذلك سمي ظلا وهو يكون من أول النهار الخ والتي يخص بماء بعد الزوال ج (قوله) وأول وقت الظهر بدأ الشافعي وأصحابه بصلاة الظهر لأن أول صلاة مصلها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم يد أن أقدم بالصبح لأنها أول اليوم فان قيل لا يجب الخمس كان في الليلة التي أسرى فيها وأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح فلو لا بدأها جبريل فالجواب ان ذلك محمول على أنه حصل التمرج بان أول وجوب الخمس من الظهر كذا قاله في شرح المهذب وأجاب غيره بان الأتانيهم امتنعوا على بيان أول شين الأعداء الظهر (قوله) زوال التال وهو يقتضي جواز فعل الظهر إذا زالت الشمس ولا ينتظر جوازه ولا بدأها صريحا في مثل الشراك وهو كذلك كما اتفق عليه أئمتنا ودلت على الانحياز الصحتوا أنما صرح به السابق فالمراد به حين زالت الشمس كان النبي حينئذ في الشراك لأنه أخبر أن سارم الشراك ذكره في المجموع ش وكتب أيضا المراد بالزوال كقوله في شرح المهذب وهو ما يظهر لنا الزوال في نفس الأمر فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر أي الزوال عقب التكبير في أثناء لم يصح الظهر وإن كان التكبير ماصلا بعد زوال في نفس الأمر وكذا القول في الصبح أيضا ج (قوله) زوال التال في بعض النسخ زيادة (قوله) في أطول أيام السنة هو ما بين شهرين وثمانين

(قوله وينبغي قدر اذانين الخ) فان قيل الجمع بين المغرب والعشاء تقدمه بان يزوم شرطهما لا جماعا بل يقع أداء الصلاتين في وقت احداهما وذلك بدليل ان وقت المغرب لا يختص بزمان كثرتم قلنا لا يلزم فان الوقت المذكور وبسبب الصلاتين خصوصاً اذا كانت الشرطا عند الوقت بمنعته فان فرضنا عدمه ما لا محل لاستغفاله بالاسباب مانع الجمع لقوات شرطه وهو وقوع الصلاتين في وقت احداهما واجب القاضى حينئذ باننا لانعلم ان شرطه بالجمع ما ذكرتم بل شرطه (١١٦) ان يؤدى احدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الاخرى عقبها وهذا الجواب ضيق كما

قوله في شرح المهذب انه
تفسير من يجمع بين الظهر
والعصر في آخر وقت العصر
حيث وقت الظهر قبل
غروب الشمس والعصر
بعد الغروب وهو لا يجوز
واجاب في الكفاية بان
الصلاتين حال الجمع
كالصلاة الواحدة وسألت
ان المغرب يجوز استدامتها
فكذلك ما جعل في معناها
وهو ايضا ضعيف مخوض
بأثر الصلوات ح (قوله)
واعتبر الفعالي في حق كل
أحد الوسا الخ) ما قاله
الفعال حين الا انه يصير
ضابطه ت (قوله قال في
المهمات وهو حسن
الخ) تعجب منه في
الحلالم وقال انه وجه آخر
مغايرة (قوله والغسل)
أى والاستنجاء وازالة
النجاسة عن يده أو ثوبه
وتحفظا دائم الحدث (قوله)
وصير في المجموع وغيره
انه يعتبر الشبع الخ) قال
في الحلالم وهو خارج عن
المذهب اذ ليس اتوجه
بواقفهما عند التلبس
الدليل لا يدل على هو دليل
على امتداد الوقت وهو انما
يفسر على قول التضيق

انه يكون بمكة قبل اطول يوم بستين وعشرين يوما بعده كذلك واعتضده في المهمات بان المحكي عن أى حفر
انه يكون في يومين قبل اطول يوم بستين وعشرين يوما بعده كذلك لانه يكون في جميع المدة انتهى وظاهر ان
كلام المجموع ليس صريحا في جميع المدة (وسائر) أى جميع (وقته) أى الظاهر (اختيارى) ان
يصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء) أى القائل الموجود عند ذلك كان ظل واعتمرا بقوله تعالى وغيرها
قال المصنف ما قامته الانسان سنة اذ لم يزد نصف بقدمه وما ذكره كل رضة من ادا الجمع وقت اختيارى جميع
وتحريمه على المجموع حيث قال لا كثر وزد للظنر ثلاثة أوقات وقت فضله أكلة وقت اختيارى الى آخر
وقوت عذروقت العصر بان يجمع وقت العصر على وقت فضله أكلة وقت اختيارى الى آخر
وهو وقت اختيارى الى ان يصير مثل نصف وقت جواز الى آخر وقت عذروقت العصر بان يجمع وقت اختيارى الى آخر
وقت ضرر وقت سائر أوقات جوازها آخر وقتها بحيث لا بد منها ولا عذر ويجوز بان في سائر أوقات الصلوات
(ثم) بعد عصر ظل الشيء مثله غير ما ذكر (يدخل العصر) أى وقته (للاحدث زيادة) فاصله بينه
وبين وقت الظهر وأما قول الشافعى فاذا جاوز ظل الشيء مثله باقرا زيادة فقد دخل وقت العصر فليس مخالفا
لذلك بل يجوز على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بهاوى منه (ويعتد الى الغروب) ظهر جبريل
السابق مع خبر الصبيح من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة
من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة اليها والى العشاء والصبح
والوقت ما بين هذين يجوز على وقت الاختيار جميعا بين الادلة وقوله لا يحدث زيادة تمن زبانه على الزونة
(والاختيار) أى وقته (منه) أى من أول وقت العصر يتخذ (المصير الغالب) للشيء (مثله) غير ظل
الاستواء (والغروب) أى وقته (يسقط قرص الشمس وان بقي الشعاع) في العمارة وهو الضوء المستعمل
كالمصل بالقرص (وهذا به) عن اعلى المحيطان والجبال (دليل) لسقوط القرص (في العمران) والجبال
(دقيق) وقت المغرب (قدر) زمن (أذانين) أى أذان واقامة (وخبر كعادوسا) كذا أطلقه الجمهور
واعتبر الفعال في حق كل أحد الوسا من فعل نفسه لا اختلاف للناس في الحركات والجسم والقرامنة
وقال قال في المهمات وهو حسن يصلح ان يكون شرط الكلام غيره فليجعل عليه (بشرطها) أى مع شرط
الصلاة (كالمطلب الخفيف) في التسميم (والوضوء) والغسل (و) مع (السنن) المطالعة لها والشرطها
كعموم وتقدم وتلت (بلازجاج) أى امراة (وبكر) أى وسع كمرحدة (جوع) بلغم) ومزب
في المجموع وغيره انه يعتبر الشبع لخبر الصبيح ان اقدم العشاء فابدأ به قبل ان تصلا المغرب ولا تجلغان
عشاءكم وانما كان وقتها ما ذكر لان جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد لا خلاف غيرهما للباحثين
فلما ذكرهما اعتبر قدر زمنه قال الزايف في الشرح الصغير وقاس استحباب ركعتين قبلها اعتبار جميع
ركعتين وقد صحح النووي استحبابها وقوله المصنف كالمطلب الخفيف مع قوله والسنن بلازجاج من زبانه فان
أجرهما مائة مدها) بالتطويل في القراءات وغيرها (الى) دخول وقت (العشاء) كغيرها وان كان وقتها
مضيقا ولا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فم بالاعراف الى ركعتين كسبحه ما رواه الحارث رحمه الله
التحسين وفي البخارى نحوه وقرانه لها تقرب من مغيب الشمس في التوبة لها (والقديم وهو المختار) في

وقد أجاب القاضى أبو الطالع عن الحديث بان شاءهم كان شرب اللبن أو الثمرات اليسيرة وذلك في معنى
الاقم لغيره وهو حسن وقال بن أى هر وليس فيه انه يترقى العشاء لانه خرج على قوم يقتضرون في الشعاع على الثمرات أو شرب لبن
فأما من المهم في المأكلى فلا يجوز له تأخير الصلاة وتقديم العشاء الا ان يكون نهما استرها فلا يزال اليسير من السوي وفي الجرة على الغضب
ولم أراد قد ما يمكن النفس لان توسع الاوان الكثرة حتى يتلوه وقال ابن العماد وقول النووي بانها بكل الى ان شبع مراد الشبع
الشرعى وهو لغيبان يقمن صلبه على الاصحاح الحديث (قوله لله مد الى العشاء) وليمده الى ما بعد دخول وقت العشاء كان كالأية

الفتن

هذا هو المختار

ع رها حتى خرج الوقت فجوز بلا كراهة (قوله وعلى الأول لها وقت فضيلة الخ) قال وهذا الذي ذكرنا من ان وقت الفضلة والاختيار واحد
 هو الصواب ودفع المحققون ش (قوله الثالث البطل) وفي قولنا ان نعمة كانت وأعرب فقصه في شرح مسلم رتبته بالمراتبين الى القديم
 قال في الجهر واختاره أبو إسحق والمذهب الأول انتهى ت (قوله أي وقتهم الكراهة الخ) وقت الكراهة ما بين الغبرين يكثر كراهة الشيخ أبو
 حاد في نفيها ج (قوله وعلى الأول كاذبا الخ) قد يطلق الكذب على ما لا يعقل كقوله (١١٧) صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن

المتقين وغيره والصواب في الرخصة والظاهر في المنهاج والصحيح في المجموع وغيره (استداده) أي وقت
 المغرب (الى مغيب الشفق الأحمر) قال في المجموع بل هو الجدي أيضا لان الشافعي على القول به في الاملاء
 وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم منها حديث وقت المغرب بما
 لم يغيب الشفق وأما حديث جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار وأيضا
 أحاديث مسلم مقدمة لا يلائم تأخرها بالدين في وقت مقدم يمكن تأخيرها أكثر وتواتر أحاديثها منة قال وعلى
 هذا المغرب ثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت
 العمان يجمع وعلى الأول لها وقت فضيلة واختيار ووقت عذر (وذلك) أي مغيب الشفق الأحمر
 لا ما بعد من الأصفر ثم الأبيض (أول) وقت (العشاء من لعشاءهم) بأن يكون نواح لا يظلم
 فيها شفقهم (يقدرون) قد مر ما يغيب فيه الشفق (بأقرب البلاد) المهم كعاد القوت الجزئي في
 الظلمة ببلده (والاختيار) أي وقتهم يتد (الى ثالث الليل) ناسر جبريل السابق (والجواز)
 أي وقتهم الكراهة كما صرح به الراباني يتد (الى الغبر الصادق) ناسر جبريل مع خبر مسلم ليس
 في النوم تغربا عما لا تغربا على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ظاهره يقتضي استداد
 وقت كل صلاة في دخول وقت الأخرى من الخس أي في غير الصبح المسحبي عن وقتها خرج بالصالح
 الكاذب وهو ما يطالع مستطابا بلا ضوضاء كذب السرطان وهو الذي ثبت به وقت فضيلة طلع مطلع
 الغبر الصادق مستطابا بلا ضوضاء أي منتشرها وهي الأول كاذبا لأنه يضيء ثم يسود ويذهب والآخر صادق
 لأنه يصدق عن الصبح ويبيته وذكر في المجموع للعشاء أربعة أوقات الوقتان المذكوران وقت فضيلة
 أول الوقت ووقت عذر وقت المغرب إن يجمع (وهو) أي الغبر الصادق (أول) وقت (الصبح)
 ويتدلى طلع الشمس ناسر مسلم وقت صلاة الصبح من طلع الغبر ما طلع الشمس (والاختيار) أي
 وقتهم تد (الى الأضفار) أي الأضفار من جبريل السابق (ثله) الأول وله (والعصر) أربعة
 أوقات الفضلة وهي أوله ثم الاختيار (الى الأضفار في الصبح والى مصرير ظل الشيء مثله في العصر كما
 في الجواز) بلا كراهة في الجزة التي قبل طلوع الشمس والصفرة التي قبل غروبها (ثم الكراهة)
 أي ثم الجواز بالكراهة بمعنى أنه يكره تأخيرها إليه ناسر مسلم تلك الصلاة المتأخرين يجلس وقت الشمس
 حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فخرها أو يعاليد كراهة فيه الاقليل (وهي) أي الكراهة
 أي وقتها (وقت الأصفر ثمهما) أي من وقتي الصبح والعصر في تعبيره بالأصفر انقلابه بالنسبة
 الى الصبح أحمر والأصفر كاهن صرح به الأصل واعلم انه قد ثبت في مسلم عن التماسين جماعة قال ذكر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حال فلما نزل رسول الله بالثي في الأرض قال أربعون يوموا وم كسنت يوم
 كسهر ويوم كسمة وسائر أيامه كأيامكم فلما نزل رسول الله بذلك اليوم الذي كسنته أياكم فأنصتوا يوم
 قال لا تسدروا والله قد رويتم في هذا اليوم مجاز كوفي المواقيت ذكره في المهمات وقاس به اليونان
 التاليف والعصر وقت عذر وهو وقت الظهارة يجمع (وصلاة الصبح ثم مرة) لا يكره تأخيرها
 حتى يبين لكم الخط الأبيض ولا يخبركم في ذلك (وهي عذو الشافعي) والأصحاب الصلاة (الوسطى)
 لا يتعاقبوا على الصلوات إلا ذات الوقت التي الصبح وناسر مسلم قالت عائشة نزلت بكاتبها معها

أنك لما أؤمهم من عدم
 حصول الشفاء بشر
 الفصل (قوله) ويتدلى
 طلوع الشمس) قد اعتبر
 الأصحاب في هذا الحكم
 المتعلق بالطلوع بعض
 الشمس وفي المتعلق بالغروب
 جميعها حتى يحكم بخروج
 وقت الصبح بالطلع البض
 ولا يحكم بخروج وقت العصر
 بغروب البض بل لاد
 من غروب الجميع والفرق
 تنزل روية البعض منزلة
 روية الجميع في الموضعين
 وأن شغل راعيا ثم
 النهار بوجود البض وهو
 يؤد ما له كسرين من
 الأقويين وغيرهم النهار
 أوله طلوع الشمس ج
 (قوله الى الأضفار) قال
 الفقيه أحمد بن موسى حد
 الأضفار هو أن يرى خضا
 من موضع كان لا يراه
 عند طلوع الغبر الثاني (قوله)
 الفضلة وهي أوله) قال في
 المجموع وقت فضيلة العصر
 من أول الوقت إلى ان يصير
 ظل الشيء مثله ونصفه
 ش (قوله قال لا تسدروا له
 قدره) هذا الذي نص عليه
 في الحديث لا يخفى بحيث في
 سائر الأحكام المتعلقة بالأيام

كاملة لا بد من يوم رمضان ومواقب الحج و يوم عرفته وأيام منى ومدة الحلال كالسب والجارعة والابلاع والعنة والعدة واعلم ان الأيام مختلفة
 في النول والعصر باعتبار الفصول فينزل الى الفضل الذي وقع ذلك عليه ثم توزع الأوقات على نسبة الأيام الواقعة بعد ذلك الفصل (قوله)
 ولا يخبركم عن ذلك) ولا جاع على تخريم تناول القطر بطلوع الغبر ش (قوله إذا ذات الوقت التي الصبح) أو ان الغروب طول القيام
 وهي أطول الصلوات ثمانية وأربعين صلاة في الغبر كان شهرا وأربعين صلاة في النهار ثمانية وأربعين صلاة في الليل ثمانية وأربعين صلاة في

ويعتبر ان وهي لا تنجم ولا تقتصر (قوله اكتب والصلاة الوسطى الخ) اختلفوا في الصلاة الوسطى على ستة اقول اولها ان الصبح تامة الصلوة
القاهرة ثالثها ان الصبح رايها ان المغرب سبحة الصلوة العشاء سبحة الصلوة الوسطى الصلوة تنفس لا يبرئها واضح الاقوال فيها انما
العصر انتهى او ان صلاة الجمعة والصلوات الخمس واعادة الايام كبداء الظهر والعصر او المغرب والعشاء او صلاة الحروف او الجمعة
او العبد او الضحى او الفرائض (قوله تكبر شافوا الخ) وشعر الصلاة الوسطى صلاة العصر وكتب ايضا الصلاة الوسطى صلاتين ثم اربعين
و صلاتين لم يثبت (قوله عن الصلاة الوسطى صلاة العصر) فان قيل العصر يطلق في كلام العرب على الصبح فعمل في الحديث على ما علم فاجاب ان
سبب قول الامة شغلهم باداء يوم الخندق (١١٨) عن صلاة العصر وان اطلاق العصر على الصبح مجاز (قوله اى اتباعه) قال قولوا بالسنّة

ودعوا قول انتهى وانما
يعمل بوجهه ذاع عرفان
الحديث لم يطالع عليه اما اذا
عرف انه اطلاق على ما ورد
او انه لا يبرهن بالوجود فلا
(قوله اذاته غاطب بالهجرة
من لا يعرف العشاء) اذاته
كان قبل النبي (قوله هو
ما في الروضة والتحقيق الخ)
واقتضاه كلامه في شرح مسلم
ت (قوله لكن في المجموع
نص في الام الخ) ليس بينهما
مخالفة اذ ليس في النص
حكم تسمية بذلك وقد سككت
عنده المحققون وصرحت
الطائفة بكبراهتها وهي لوجه
لورود النبي الخاص فيها
(قوله ويكره النوم قبله)
والمنع فيه مخالفة استمراره
الى خروج الوت (تبيينه)
ان كلامهم بشرى بان
المسئلة مصروفة عما بعد
فدخل الوقت وقيل ان
يقول يثبت ان يكرهه ايضا
قبله وان كان بعد فعل المغرب
لعمري السابق ج (قوله
وهذا يخبر جميع عن ذلك) قال
ابن العماد واطهر المعاني

الاول (قوله والمتفق عليه) اشار الى صحيحه وكتب عليه حمزة وبعضهم الكراهية فيه (فصل) تجب الصلاة باول الوقت
الخ (قوله ان عزم في اوله على فعلها فيه) (د) لو (ما من قبل فواتها) بان
ما تفرق بين وقتها ما بينها (والجمع وسوء) لكنه (يا من باوت بعد التمكن) من فعله لم يفعل
لان آخر وقتها غير معلوم فاجب له تأخير بشرط ان يبادر الموت فاذا لم يبادر كان قصر بخلاف آخر وقت
الصلاة فانه معلوم (فان غلب على ظنه انه يموت في أثناء الوقت) كان تركه مقوقضا لم يول بالتمسك به
فاخر الامام بقتله (تعني) أي الصلاة (فيه) أي في أوله فخصي بتأخيرها عن ان الوقت تنقضي عليه بطلت

الاول (قوله والمتفق عليه) اشار الى صحيحه وكتب عليه حمزة وبعضهم الكراهية فيه (فصل) تجب الصلاة باول الوقت
الخ (قوله ان عزم في اوله على فعلها فيه) يجرى ذلك في كل واجب وسوء وشمل كلام المصنف الموضع التي يطلب فيها التأخير قال ابن العماد
وهذا لا ينافي اتفاق العلماء على أن من أحكام الامان العزم على فعل الواجبات في المستقبل لان حصول الاتقان في العزم العام يوجب
التكليف في المستقبل وحمل الخلاف في الخاص بالعرض بدخول وقتها لم يوجبها كتنبيها بالعدم ومن أوجب تأخيرها في الغرض الوقت المعين
فيكون وجوبه راجعا الى ما يقع في الوقت المعين (قوله لان آخر وقتها غير معلوم الخ) ولا يوافق في تركه بطلت به فلهذا في الفوات معنى الوجوب
بخلاف الصلاة فانها اعم الى أي شيء فيها اذ هو خارجها عن الوقت ج

(قوله وقد اصاب من ابن الصلاح وغيره ان الشك كالنكاح) أشار الى تعصبه (قوله لا تصير في بابه قضاء المثل المألو أفسد هاتم فعلها فيه على الاصم) (قوله ثم نام مع طه فوثق الخ) فان ظن قبل دخول الوقت أنه ان نام - - - - - فركعة فلا يجرم كما في بابه - - - - - السبكي قال وله باج الحرم وفيه نظر المتقول أنه لا يجرم ع (قوله ولو أدرك في الوقت ركعة الخ) لان الصلاة الحقيقية ركعة متكررة وقاعين تركت (قوله أنه يشتمل على معظم أفعال الصلاة الخ) وأيضا فان الجمعة تدرك ركعة لا بعد أدائها قال الكواكبي وفي الماراد بالركعة القيام والركوع فقط ولا يحتاج الى وقوع الاعتدال والجمود انتهى مقاله مردود (قوله وبإخراج بعضه عن الوقت بأن) لا يخرج الصلاة عن وقتها وجوب بالاقصة - - - - - وادعاه ما زادها من وقت الوقوف وخاف فوت الحج على المصلي (قوله ولو لم تكن جمعة) أما الجمعة فيتمتع بطولها الى ما بعد وقتها بلا خلاف فالمراد بان في باب اتمامه آثاره والفرق بينهما وبين غيرها ان خروج الوقت فيما يسأل الصلاة عن الجمعة (١١٩) والنقض الجفت يوم الجمعة بخلاف غيرها

(قوله فلا يأثم ولا يكفره) لما روي أن أبي بكر رضي الله عنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فحاسبه قال له عمر رضي الله عنه كنت لا تسلم حتى تطلع الشمس فقال له لو طلعت لم تحبذنا نادين (قوله وبإخراجه الملهات الخ) وجرى عليه الاذعوى وغيره من التأخيرين (قوله قال ويجعل الانخذ بالاطلاقهم) أشار الى تعصبه (قوله ثم قال قلت لافرق بين إتيان ركعة الخ) أشار الى تعصبه (قوله قال هو وكما قال لانه استغرق الوقت الخ) وكذا ذكر في ابن العماد حيث قال ان عمله نجرب

وقد اصاب من ابن الصلاح وغيره ان الشك كالنكاح وهو قضية كلام التحقيق وغيره (ثم) لم يمت في شأنه كان غفائعه ولي الدم (لا يصير) بفعلها (في بابه) أي الوقت (قضاء) نظرا الى انه فاعها في الوقت المقدور لها شرعا (وان عزم) على فعلها فيه (ثم نام) مع طه فوثق وأشك فيه (حتى قامت) بل أتمت (عصى) لتقصيره بذلك (لان غلبه النوم) فلا يعصى بل ولا يكفره ذلك اعسره وقوله فان غلب الآخر من زمانه وبه صرح القموني وغيره (ولو أدرك في الوقت ركعة لا دونها) (الكل اداءه) خبر الصحيح من أدرك ركعتين الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة الفرق بين ركعة ودونها انها تشتمل على معظم أفعال الصلاة معظم الباقي كالتركز وما جعل ما بعد الوقت باعلا بخلاف ما دونها (وبإخراج بعضها) أي الصلاة (عن الوقت بأن) حرمة وان كانت اداء فبذلك (لان اناسم) وقتها لم تكن جمعة (فطار) بها بقرانه ونحوها حتى خرج الوقت (وأني ركعة فيه) فلا يأثم (ولا يكفره) لكنه خلاف الأولى كإحدى المجموع - - - - - وقوله من زمانه وأني ركعة فيه هو ما عصى في الممان وجعل خلافهم عليه وقال انه لا يجزئ - - - - - ثم روي ان الصلاة لا تكون اداء لا بفعل ركعة في الوقت قال ويجعل الانخذ بالاطلاقهم لان العمل الذي جعلوا فيه قضاء بفعل ما دون الركعة انما هو عند ضيق الوقت وما لم يأتها الوقت به ما هو تدفق عنه الزكشي ذلك ثم قال قلت لافرق بين إتيان ركعة ودونها كما صرح به البغوي في فتاويه بفتح الجاء بقول الصدوق حين طوف في صلاة الصبح حتى كانت الشمس ان تطلع لو طلعت لم تجدنا ما قال وهو كما قاله استغرق الوقت بالعبادة وأدرك الركعة في الوقت لا يمنع الاثم كما مر ذلك غير مطووع هذا لان المصلي غير مقصر اه وبما زلنا فتاوى البغوي من انه ان صرح فيها بانه لافرق لم أرد فيه انتم فيها الاحتجاج المذكور ولا مآثر

فصل في تعجيلها * أي الصلاة أول الوقت (أفضل ولو عتاه) أقوله تعالى ساقطوا على الصلوات ومن الحافلة عليها تعجيلها وتخيرها بن سعد رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلاة أول وقتها واداءها فاعى وغيره وصحوه وتخير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء لسقوط التضرع للتردد وأدوا دبا سندا صحيح قال في المجموع وأما تخير أي داود أسفر وبالفعل فانه أعظم للجزع أغراض بذلك وغيره لان المراد بالاسراع بالظهر والفجر الذي به يعلم طلوعه فاتخاذها إلى أو قبل من تعجيله عند ظن طلوعه قالوا أما تخير المصحفين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسحب ان يؤخر العشاء خوفا به ان تعجيلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن الاثني دللنا تخيرها الى ثلث الليل أو زمنية (فلما اشتغل بالنوم) أي الصلاة (أول الوقت والدخول فيها) بان اشتغل باسبابها كطهارة وأذان وسنن

لا فعل وعدمه والتقصير وعدمه مع عدمه انتهى ولا يخالف ما ذكره الوجه القائل بانه ان صلى ركعة واحدة في الوقت كان وقتها لم يمسح وان صلى أقل من ركعة كان قاضيا للجميع (فروغ) يستحب يقاطع التمام للصلاة لا سيما اذا ضاق وقتها وكذلك اذا رأى تأميا تام الصلوات في الصف الأول أو في جراب المسجد أو على سطح لا يجار له أو نام وبضيق القائل أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أو نام قبل صلاة العشاء وبعد صلاة العصر أو في البيت وحده أو ناست المرأة مستقبلة وجهها الى السماء أو نام رجل على وجهه مستقبلا قال ابن العماد لوصي التمام بالنوم كما اذا نام عند ضيق الوقت وجب عليه أن ينهه بالامر المعروف والنهي عن التكرار (فصل) * (قوله لقوله تعالى ساقطوا على الصلوات) ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله تعالى وسارعوا الى المغفرة من وبكم والصلوات الخيرات وبسبب المغفرة (قوله اسقطوا التمام) أي الليلة ثالثة (قوله روي أبو داود) والترمذي والنسائي وابن حبان (قوله لكن الاثني دليل الخ)

واختاره السبيد (قوله ويستحب في سنة (١٢٠) حوالج) قال في المجموع وأما من روى عن زهير بن أبي يحيى عن سعيد بن وهب عن

عبد بن الارت شكرواني
رسول الله صلى الله عليه وسلم
سرا لواءه فلم يشكنا قال
وهـ يـ رقت لاني احبني افي
الظهر قال نعم قلت افي
تجلبها قال نعم فذرع ش
(قوله في كلام الرافعي
اشعار بسنه) أشار الى
تصححه (قوله ويستحب من
ذهب التجليل أيضا أشياء)
يلعب مجموعها نحو أربعين
مسورة (قوله في رواية
الترمذي التصريح به) بلفظه
قأوا ان يقيم فقال اودع
أراد أن يقيم فقال اودع (قوله
أو بغيره) كالمخرج من
البيت الخلف لرؤية الشمس
(قوله وصوت الديك المحرب
الحج) وكذا اذان المؤذن
في الغيم اذا كثرت وغلب
على الفطن انهم لا يسمعون
وقال في المجموع ولو كثرت
المؤذنين في يوم هو أو غيم
وغلب على الفطن انهم لا
يسمعون لكثرة همهم جز
اعتبادهم لاختلاف انتهى
فان كانوا عددا أفاضل أذانهم
العلم بدخول الوقت استنع
الاجتهاد (قوله ان لم يسمعها
تفقه عن) يقتضى كلامه
كسسه العمل بقول الخبر
عن علي ولو أمكنه العلم
بمخلاف القبلة وفرق بينهما
بشكر الاوقات فحضر
العلم كل وقت بخلاف القبلة
فانه اذ علم منها مرة واحدة
اكتفى به بقية عمره مادام
مقيما بمكة فلا عسر (قوله
كوجود النسي) لانه نسي من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول الثقة كبر الرسول (قوله في الصوم) الصبر وذهاب البرد ونفسي

فصل في الصبر والاعمال وان قدر على القين بالصبر (أو بغيره) الاجتهاد للوقت في الغيم) أو غيره
بما يجعله الاشتداد للوقت (يغلب طنا) بدخوله (كالاداء وصوت الديك المحرب) أصوات المؤذن
هذا (ان لم يسمعها تفتق عن علم) أى مشاهدة وان أخبرهم ما علم استنع عليهم الاجتهاد كوجود النسي
(ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد مجتهدا) لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (نعم لا داعي) أى أعمى البصر (ونعم
البصر يقلد بصير) ثقة عارف بعجزهما وماذا كره ان الاعمال يتغير بين الاجتهاد والنقل وهو كذلك
تخلقه في الاواني لا يقلد الاذا تخرج وفرق بان الاجتهاد هنا غائبا حتى يتبعها على أعمال مستمرة للوقت وفيه
سنة طاهرة وتخلقه ثم قوله وأعمى البصر مرة من زيادته وصرح في المجموع وغيره (وأذان العمل
العارف بالمواقيت) في الصوم (كالاجتناب عن علم) فقلده القادر ولا يجتهد (وله تقليده أيضا) اذا كان (ان
الغيم) لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت ويصح الرافعي انه يقلده في الصوم دون الغيم لانه في مجتهد وهو لا يقلد
مجتهدا وفي الصوم يجزى عن عيان (وان صلى) من لزومه الاجتهاد (بغير اجتهاد) وان وافق الوقت وفرق
دخوله لتقصير بترك الاجتهاد (وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على غلبه دخول الوقت) تأخير (ان
شرف الفوات) أى الى ان يغلب على غلبته لولا آخر فانت الصلاة (أفضل) ويعمل التمسك به (جزا
لا وجوبا) ولا يقلده غيره) كتنبيه في الصوم (فرع عن صلى بالاجتهاد لم يبين) هـ (كون الصلاة
وقعت في الوقت أولا (أو تبين كونها) وقعت (في الوقت آخرها) ما ماصلا (وكذا) اذا تبين وقوعها (بعدد)
لكنها (تكون مضاعفا) اثنتين وقوعها (قوله) فلا تجزئ لان العبادة البدنية لا يجوز رفعها على وقتها

صرح به الشيخ عز الدين في مختصر النهاية ح (قوله ويخرج من ماله تعليم القرآن) قال ابن سقطين في كتابه أدب العالم والمسلم ان الصبي اذا كان لمسدس وجان لم يعلم مقدار ما يصل به فله نحو تسعة ايام من ماله لانه كان قد افاضوا به ان يعلم جميع القرآن واشترى خذالي قضيته (قوله فقبض خضاؤها الصغيرة) وان حرم ان تنزع بخلافه (قوله فرع من اردت من قضى ايام الجنون الخ) قال في الخلاص كذا اطلقوا وبنى ان يفتي منعا اذا سلم (١٢٢) أي قوله يحكم بإسلامه فله فليحجب عليه القضاء من حين أسلم أي أو إذا أسلم لا يفتل عليه وقوله ينبغي

الخ أشار إلى تعضيده (قوله) ولاتنه بالبدل حال العجز قال في التهذيب لا ينعقد القيام عن العاجز وعن زال عقده رخصة (قوله أي المدة التي ينتهي بها السكر) فان التيسر من السكر زمن الجنون قضى ما انتهى اليه السكر بالاقول كاتده المسافر بالتم وبمذاخلف الجعة من الدار الساقطة فاستباحت فيه وهذا الدال احباب (قوله وقضية كلامهم انما لا يلزم الخ) أشار إلى تعضيده (قوله فخاله ضرورة أولى) مقتضا ان الظاهر المدرك في وقت الثانية داه كماله في المسافر وهو محتول والمختلفة وقوله والمجه خذله أشار إلى تعضيده (قوله فدر اربع المهاراة) قال شيخنا اذا اعتبرنا المهاراة في شرح التيجان لا يفتي في العبدان قضية كلام القاضي انه بعد الفصل وقضية كلام الصديقي اعتبار الوضوء فقهوه ولفظ الجيز واذا اعتبرنا المهاراة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة أعني في ادراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني

ويجمل اعتبار الطهارة لان كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الا في نادم الاوجه ما هو ظاهر كلامهم (تعبير من اعتبار طهارة واحد ثم ان كانت طهارة فطر وعاتر زمن طهارة تنجس قوله والقياس اعتبار وقت السراخ) فبغير نظر والفرق اعتبار زمن الطهارة لعدم اعتبار زمن السراخ الطهارة تنجس بالصلاة بخلاف ستر المودة وقد أشار ابن الرفعة إلى هذا الفرق فانه قال بعضهم فذا لم ادر العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر في قدر السراخ تقدم اجابهم اعلى وقت الصلاة فس وقوله فانه نقل أشار إلى تعضيده (قوله فلو بلغ من جن الخ) أراق أن كان في عدا جنونه أو طهرت ثم جئت أو تأقت ثم طاعت

(قوله ذكر البغوي في فئاربه) أشار إلى تصحيحه (قوله ونظاره إذا ظالم شرعى في العصر الح) القيد بما سلك البغوي وعلو ذلك في غير
 المبر (قوله ونظاره) يمكن تصحيحه على ما خرج ما رواه لا يمكن تصحيحه كما تقدم وحاش وفعوا يحسنون ومعنى عليه وادغام الحذف (قوله
 فى نسخة فى الرح) فى بعض النسخ بعد قوله وأشار إلى تصحيحه (قوله من من يمكن فيه فعل ذلك) لا شك أن الحذف والنفاذ والاعفاء
 يصح لا يمكن مع الفعل المأهولة (قوله لأنه إذا ما تصحى) هذا التعليق جار على غير (١٢٣) الأصح في تعريف المصنوع علم أنه لا فرق على

[illegible]

عالمنا في وسع الوقت القدر المذكور ولكن لا يتأني استثناء الطهارة التي يمكن تفديدها في غير المعنى
ولنستعمل قدر وقدر بالواو وهي أوضح (ولواقع) زمن الخلو من وقت الأولى (الثانية) فانما
لنحجب مع الأولى وفارق العكس بان وقت الأولى لا يصلح للثانية الا اذا صلحها مع اختلاف العكس وبان
وقت الأولى في الجسج وقت للثانية تبعاً لاختلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم
وجواز تقديم الأولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير واعتبار الاختلاف حصول التمكن بفعله فلو لم يكن
مسلماً لما خاض فيها وقد مضى من الوقت ما - ما هو الخفت أو مضى للمسلم من وقت المصورة ما -

وكتفي لهما القضاة يخرج بمسبح الصلاة المايضا فلا وجوب بخلاف ظاهر آخر الوقت كما لا يمكن
الانحياز إلى ما أوقف عليه بعد خروجه بخلافه هنا بقوله يمكن تقديمها المايكن تقدمه كنهم وظهر حاس فلا بد
فجوب ثالث الصلاة من زمن يمكن في فعل ذلك (وان صلى) صلي وظيفة الوقت (فيبلغ) أجرته
صلاته ولو عن الجملة - أن لا يمكن ادراكها الله أداءها بحجة فلا يجب إعادتها كما - هل مكشوفة لرأس
وعتق في الوقت بخلاف ظاهره في الجمع لأنه لا يتكرر فاعتبر وقوعه حال الكيل (أو بلغ في انشائه لزمه
الغروب وكان القاضى واجباً

بشرطه وتجب تمام العادة وان كان أذاه انطوعا كجـ قطوع وصوم مريض حتى في إنيائه (وتسحب
العادة) في الصورتين لزوجها حالة النكاح ولو بلغ علمان قوله لزومه أمهله أو ألغوه جواب للثاني بخلاف
ما بعد مشرط بينهما يبين الأولى وان حمل لزوم الصلاة زوال المانع في الوقت إذ لم توفقه المانع ولا يتصور
الانقاص للصلاة في الموانع كمنع الوجوب بفتح الحصة (ولو زالت) أي الموانع (في وقت العصر) أنه
أدومها (ولبت) الشخص بلامع (ما يعطاهن) ان لم يكن قد قبلها (أو) ما يباح (اداءه) التأخير
والعصر من إنيائه) كالزمنه بالسحر وهذا علم مما تقدم وماله المغرب مع العشاء

أصل في أوقات الكراهة (في حصة) وتكررها على ما أصلا في تاريخ أوقات عند طبع نسخ
 من تفرغ (بما) أي قدره قرب (أو) عند استوائها حتى تزول عند (اصفر رهاقي تغرب) لأمسى
 عن الصلاة نهاية خبره ولم يلبس فيه كالع (و بعد عاين بعد الصلاة العصر) ادا لن صلاها (لو قدمها)
 مجموع وقت الطهور والتصرح به من زيادته وتستر الكراهة (الى الغروب بعد الصلاة) أصح
 (الى الطلوع) لن صلاها لأمسى عن الصلاة في ما خبره الصبح وما كمن أن أوقات الكراهة منتهية
 به عازا لاجور وقول جماعة هي ثلاثين صلاة الصبح حتى ترفع الشمس ومن المعصر حتى تغرب وعلا
 (في أوقات الكراهة)

(قوله وانقضاء) قال شيخنا قبل ان يذكر الاجماع على ان الفاشية تفعل بعد الصبح والعصر (قوله وصلاته لا اختاره) والصلوة عند السفر وعند الخروج من المنزل (قوله بالنسبة الى الصلاة) أشار الى تصحيحه (قوله وعليه جرى ان الرقعة) وهو أحسن من تقسيم الزاقي (قوله والسبب هنا بحث ذكرته في المح) قال السبكي (١٢٤) كذا ذكره الشيخان وينبغي أن يكون المذكور المذكور لغرض التخصيص وتأخير الفاشية

في ذلك الوقت ما تعلمناه فيه فكيف يكون مسكر وهما وقد يكون واجباً بان فاتته عمداً بصل العصر المؤداة تأخيراً عن الفعل وقت الصلوات المذكورة ولا تقول بعد التأخير ان يقعها فيه مسكروا واجب وأقول بل فصل كل من ذلك فيها ذكر مسكروه أيضاً لا يخبر بالصحة تكثيراً وتخيراً بصلاته لم يطوع الشمس ولا غروبها لكن المؤداة منعقدة ولو غفرت وقتها بخلاف التخيير والفاشية المذكورتين وكونهم قد يجب لا يقتضي جهتها بما ذكرنا كونه بالتأخير إلى ذلك ما عزم للسرعة الكليّة ولأن المانع يقدم على القسري عند اجتماعهما ش (قوله وبالاجماع على جواز صلاة الجنازة) أي والفاشية (قوله ولو أحرم بصلاته أو نذر هافيه لم تنعقد) هنا بحث ذكرته مع جوابه في شرح السبعة وغيره أما إذا دخل المسجد لأغرض غير الغيبة أو لغرض ما فلا تذكره بل تسنن لغيره الصبح إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فيؤمّن شخصه بغير النهي فان قلت خبر النهي عام في الصلوات خاص في الأوقات وخبر الغيبة بالجلوس فلا يتم شخصه بغير النهي قلنا لا التخصيص دخله بما مر من الإخبار في صلاة العصر وصلاة الصبح والاجماع على جواز صلاة الجنازة بعد ما أوامره الغيبة فعمل في عمومه ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم الداخل يوم الجمعة في حال الخطبة بالجلوس بعد أن تعدوا لو كانت تترك في وقت لكان هذا الوقت لأنه يمنع حال الخطبة من الصلاة الغيبة ولا نهى من في الخطبة بعد أن تعدوا الداخل وكل واحد ما عاقب تقسيم الغيبة ذكر ذلك في المجموع (ولو أحرم بصلاته أو نذر هافيه) أي في وقت الكراهة (لم ينعقد) كل من الأحرام والنذر كصوم يوم الله

في ذلك الوقت ما تعلمناه فيه فكيف يكون مسكر وهما وقد يكون واجباً بان فاتته عمداً بصل العصر المؤداة تأخيراً عن الفعل وقت الصلوات المذكورة ولا تقول بعد التأخير ان يقعها فيه مسكروا واجب وأقول بل فصل كل من ذلك فيها ذكر مسكروه أيضاً لا يخبر بالصحة تكثيراً وتخيراً بصلاته لم يطوع الشمس ولا غروبها لكن المؤداة منعقدة ولو غفرت وقتها بخلاف التخيير والفاشية المذكورتين وكونهم قد يجب لا يقتضي جهتها بما ذكرنا كونه بالتأخير إلى ذلك ما عزم للسرعة الكليّة ولأن المانع يقدم على القسري عند اجتماعهما ش (قوله وبالاجماع على جواز صلاة الجنازة) أي والفاشية (قوله ولو أحرم بصلاته أو نذر هافيه لم تنعقد) هنا بحث ذكرته مع جوابه في شرح السبعة وغيره أما إذا دخل المسجد لأغرض غير الغيبة أو لغرض ما فلا تذكره بل تسنن لغيره الصبح إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فيؤمّن شخصه بغير النهي فان قلت خبر النهي عام في الصلوات خاص في الأوقات وخبر الغيبة بالجلوس فلا يتم شخصه بغير النهي قلنا لا التخصيص دخله بما مر من الإخبار في صلاة العصر وصلاة الصبح والاجماع على جواز صلاة الجنازة بعد ما أوامره الغيبة فعمل في عمومه ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم الداخل يوم الجمعة في حال الخطبة بالجلوس بعد أن تعدوا لو كانت تترك في وقت لكان هذا الوقت لأنه يمنع حال الخطبة من الصلاة الغيبة ولا نهى من في الخطبة بعد أن تعدوا الداخل وكل واحد ما عاقب تقسيم الغيبة ذكر ذلك في المجموع (ولو أحرم بصلاته أو نذر هافيه) أي في وقت الكراهة (لم ينعقد) كل من الأحرام والنذر كصوم يوم الله

من زمان وأما المكان فلا يذهب حزمته ولا يثبت بالفعول فالتخيير فيه لا مرنج مجاور ولا مرنج خلق ذلك فانه نفس ث قلت الفرق المزمع عدمه وتحقيق هذا انفعال الاختيارية للعداقتين زماناً وما ناكل منها لا مرنج الفعل لكن الزمان كالجزء من الوجود يميز الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد ارتباطاً بالفعل من المكان فافترقا (قوله كل من الأحرام والنذر) وان قلنا ان كراهتها لا تنهيه لان نهى التنزيه اذ ارجع الى

الصلاة ضد الجمعة كمنى القمر وحاصله ان المكر ولا يدخل تحت مطلق الامر ولا يؤزم كون الشيء معلوماً بل ما اوضح الاما كان معلوماً
 قوله والا فبني البطلان اشار الى تنجيه (قوله ولو قرأ آية سجدة في وقت جواز الصلاة الخ) لوقر آية السجدة في وقت النهي ليسجدها ثم
 يجوز (قوله وهو ظاهر ان تحرى) اشار الى تنجيه * (الباب الثاني في الاذان) * (قوله ستان على الكفاية) مثل اذان الجمعة (قوله لانها
 اعلام الصلاة الخ) ولانه صلى الله عليه وسلم تركه في ثمانية اجمع ولو كان واجباً لما تركه (١٢٥) للجمع الذي ليس واجباً بل كرسى

وفيه انه لو اهرم بقبل الوقت ثم جاء الوقت وهو فيها لم يبرأ وهو ظاهر ان لم يقعد دخول بعضهما في وقت
 الكراهة ولا ينبغي البطلان قال الروابي ولو قرأ آية سجدة في وقت جواز الصلاة ثم سجدة في وقت الكراهة
 لم يجز وهو ظاهر ان تحرى السجدة في وقتها ولو اذنا في وقت الكراهة
 * (الباب الثاني في الاذان والاقامة) *
 الاذان والاذن والتأذين بالمجعة فتستألف اعلام قال تعالى واذن من الله ورسوله وشرا عاقل منصوص به علمه
 وقت الصلاة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله اذنا انتم الى الصلاة
 ونحوه للصعيد اذا حضرت الصلاة فاذن لكم احدى كوفي في داود باسناد صحيح عن عبدالله بن زيد
 عنده قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضربه الناس لجمع الصلاة لحافى رؤسنا ثم
 رجل يعمل بالنافوس يد فقلت يا عبدالله اتبيع النافوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال
 اولادك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال يقول الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان ثم انا نزعنى
 غير بعد ثم قال وتولى اذنا قال الصلاة لله اكبر الله اكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أثبت النبي صلى الله
 عليه وسلم في حجره فمأرايت فقال انهار وياحق ان شاء الله فمع بلال قال عليه ما رأيت فاذن ذبه فانه
 انى صوته انك فتمت مع بلال فقلت النبي عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيت فخرج
 يحرم رداءه يقول والنبي يعلل بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فانه الحد
 (هو) أى الاذان (والاقامة ستان) على الكفاية ثم من السابقين قالوا وانما لم يجبالها اعلام بالصلاة
 ودعا اليها بقوله الصلاة جامعة وضعفه في المجموع بأنه ليس في ذلك شعار ظاهر بخلاف الاذان وفي المهمات
 بان ذلك دعاء الى مسجده وهذا دعاء الى واجب وانما بانسان (في المكتوبات) الجنس (فقط) أى الى غيرها
 كالسنن وصلاة الجنازة والمذورة لعدم ثبوته قبل بكرهات فيه كما صرح به صاحب الاثر وغيره (فاظهر
 الاذان) أى بسن اظهاره (في البلد) مثلاً (بحيث يسمعه كل مصغ اليه) من أهل البلد في بلدة صغيرة يكفى
 في فعل وكبره لا بد منه في مجال لتنتشر في جميع أهله افلاؤذن واحداً في جانب فقط حصلت السنة فيمدون
 غيره (فلو تركوه) ولو في الجمعة (لما قالوا) كما اثر السنن (ويسن) الاذان (للعنفرد) بالصلاة (ولو
 معه) من غيره وكفى في اذانه اجماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كما سأتى في الترجع في قوله ولو جمع من
 زبانه وصرح به في التحقيق وغيره (وعان) أى رفع به صوته ندبا وروى البخارى عن عبدالله بن عبد الرحمن
 ابن ابي صعصعة ان ابا عبد الله الخدرى قال له انى اراى التكب الغتم والادوية فاذا كنت في غنمك أو يادىك فاذن
 الصلاة فارفع صوتك بالاداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهده يوم القامة جمعة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا) ان صلى (في مسجد اذن) وصلى (فيه) وان لم تقم الصلاة جماعة بان
 أقمت فرادى (أو) في مسجد اذن و (أقيمت) فيه (جماعة) فلا يرفع صوته فيها الا الاولى من زبانه
 ولو قال فرادى لا تسمع ما قدرته كان أولى واعتبر الاصل مع اقامة الجماعة انصرافهم حيث قال ما حاصله لان
 صلى في مسجد أقيمت فيه جماعة وانصرفوا فلا يرفع صوته لئلا يروهم السامعون دخول وقت صلاة اخرى
 لا سيما في يوم الغيم وذكر أيضاً ما يفهمه كلام المصنف بالادى انه لو أقيمت جماعة ثانية في المسجد من اهلهم

أفنى في الخ) عبارة الشامل الصغير حيث لم يؤذن أولاً وقال في التحقيق فان أذن بمسجد صلت فيه جماعة ثم رفع صوته والرفع وقال في الكفاية
 لم يضره ذلك صلت الجماعة فاحقه له ان يؤذن بخفض الصوت سواء راجعاً لجماعة أم لا لا يكره رفعه لانه يوم الجيران وتوقع صلواتهم قبل
 الوقت وهذا نص في الامور الاصح مطلقاً وقال العمولى وهل يرفع صوته ينتار فان كانت في مسجد صلت فيه جماعة لم يرفع صوته امرها
 حضور جماعة لا لا وقال الاصقوف والاربع انه رفع صوته لا يسمع وقت في جماعة وقال البخارى في رفع صوته لا يسمع وقت في جماعة
 وقال في المنابع كالمبرور يرفع صوته لا يسمع وقت في جماعة (قوله فلا يرفع صوته فيها) أى الاولى ان لا يرفع (قوله لا يرفع السامعون الخ)

أو يرفع يدهم الحيران وفزع صلاتهم قبل الوقت (قوله قال الأسنوي والاعتماد أبو قروح جماعة الخ) هذا رأي مرجوح (قوله وأجمعي حم) لا فرق بين أن يكون هذا أجنبي وأن لا يكون (قوله لأنه يقتضي بصوت الخ) والباقي من التشبه بالرجال خلاف الغناء فإنه من شأنه أن يرفع يدهم والرفع في التشبه بالرجال (قوله وأجيب بان الغناء بكرة الرجل اجتماع الخ) وبأن الغناء

ليس بعبادة الإذن عبادة
والمرأة أيتها من أهلها
وإذا لم تكن من أهلها حرم
عليها أن تعاطيها كيجرم عليها
تعاطي العبد القاصد
وبأنه بسبب التشبه بالرجال
المؤذن فله الإذن فلا
استحقاق له مردد لأمر
السمع بالتفريق بين هذا
مخالف القصد والشارع
ولأن الغناء منه التعاطي
لأجانب الذين يؤمن اقتضاها
بهمومها والإذن مشروع
لغير معين فلا يحكم باليمن
من الاقتناع بنفسه
وبأن صوت المرأة يناسب
الغناء دون العبادات كان
الهدف يناسب الغناء دون
ذكر الله ورسوله (قوله
الصلاة جامعة) ينوب عنه
الصلاة الصلوات وهو إلى
الصلاة والصلاة وحكم الله
أوجب على الصلاة قال شيخنا
فقط القول بركاهة ذلك
بأنه لا يردى (قوله لم يعد
الآن دخل وقتها) لا دليل
إلى توالي أذنين إلا أنه قد
وفيما لا يؤمن أو أن لا آخر
الوقت فاذن لها وصلاتها
دخلت برقة أخرى
(فصل) (قوله تنوع عشرة
كلمة) روي أنه صلى الله
عليه وسلم قال لا تسمع
عشرة كلمة (قوله بغير الإذن) كالأله (قوله أولقن الإذن لم يضر) هذا تنوع أربع على أنه لا يشترط التيقن
الإذن كالمعروف المشهور فإنما يشترط كحكمة الخبر وهما يشترط في محضه قوله بصرح ابن كعب في الخبر بدلالة الإذن على الإذن
الاذن ففعل وهو لا يقصد الإذن المستوفى لصحة لانه يشترط القصد (قوله وقوله لا يؤدى إلى اشتباهه من بانه) بصرح في الجمهور
(قوله وينبغي في الثانية الوقت) هذا الذي قاله من أنه موقوف غير مبرأ من الإذن على ما بعده ووجهه بأنه نقلت في كماله من الزيادة

الاذن بالرفع صوت وانما من الإذن تأنيلاً أن الإذن قد انتهى حكمه بصلاة الجماعة الأولى والتقدير
بأنهم أقسم بمقتضى من الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه يؤمهم غيرهم من
أهل البلد وكان المصنف قد حذف التقيد بالذكور لهذا لنظر قال في الإسنوي والاعتماد أبو قروح جماعة الخ
لا يسن له الإذن قبله لانه مدعو بأدول ولم يتكلمه وذكر المجدد جرح على الغالب فله الزيادة ونحوه
من أمكنة الجماعة (وتعظيم المرأة) لها ولله ما نزل بها (ولا يؤذن) أي لا يندب أذانها لها ولا لأنه لا يخاف من
صوتها أو في صمتها مع صاحبها (أجنبي) (حرم) كيجرم تركتها بحضوره في حال لانه يقتضي بصوتها كيجزى
بوجهه أو أمش على جوارحه عند استماع لرجله وأجيب بان الغناء بكرة الرجل استماعه وانما من
الوقت والاذن يتبعه استماعه فلو جازنا للمراة الذي أن يؤمر الرجل بجل استماع ما يخفى منه
الفتنة وهو متنع ما إذا نزل إلى جلاله والفتنة في شأنه لأنه لا يصح والخبر كالأله في الجمهور (ويجوز
للجماعة) صلاة العبد والكافر والاعتناء والتراخي والوتر حيث يسبب جماعة فيها ظاهر (الصلاة
جامعة) لا يرد في الصبي في كوف الشمس وفيه بقاء الباقي والخبر أن مصوبان الأولى بلاغاً عما لا ينبغي
جامعة الصلاة كخاص عايف في الأم (الجماعة) ومنه نذر وقاية لأن جماعة كالمصنف أو وصلت فردى
فلا يسن لهذا ما عدا غير الجماعة فلا يسن المشيعين لها حضور ولا حاجة للإعلام (وبأن
والى بين قوائم أذن لا يؤذن) فقط (وأقام للسلك) أي لسلكها كاجتماعهم بذلك من رواية ابن مسعود يوم
الخطبة وكان قبل نزول صلاة الخوف وهو وإن كان متعاقباً معتقداً بخبره في مسلم يدل على أنه يؤذن للجماعة
فإن لم يوال بينهما يؤذن وأقام للسلك (ولو أتبعها) أي الفاتحة (بمحاضرة بلاصل) طويل (لم يعد) أي الإذن
لغيره (الآن دخل وقتها) فبعد الإذن بعلام وقتها (و يؤذن لا يؤذن) أي دون الثانية (في جمع تقديم
أو) جميع (تأخير) وفيه دلالة على الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة ما كان وأما خبره
الشيخان في رواية جابر ورواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الفاتحة وأما روايته بأنه «فما حفظنا الأمانة» وقد
حدثنا جابر الإذن فوجب تقديمه لانه معذور بأدفعه وبأن جابر استوفى أموره وحينئذ صلى الله عليه وسلم
وانتهى فهو أولى بالاعتناء

• (فصل) • في صفة الإذن والأقامة (وكاماته) مع كلامها (مشهورة) وعدة كلماته بالترجيع نبع
عشرة كلمة وعدة كلماتها إحدى عشرة (فان ز) المؤذن في أذنه شيئاً (منه) أو نصفها (أومن ذكر
آخراً يؤدى إلى اشتباهه) بغير الإذن (أو قال الله الأكبر أولقن الإذن لم يضر) لأن ذلك لا يخل بالإعلام
وقوله لا يؤدى إلى اشتباهه من زيادته وكذا قوله (ويضع أي المؤذن) (الراء في الأولى) من إغنائى استكبر
(وسكته) (في الثانية) للوقوف فيها في الأولى وقوله المبرد قال لأن الإذن مجمع وقوفاً فكان لا يخل
استكتمه لكن لما وقعت قبل فتحه من الله الثانية ففتح قوله تعالى الله وقال المبرور وعلم الناس على
على ردها وقاله هو قاله المبرور منوع أذا لوقفت ليس على أكبر الأولى وليس هو من لم يسن في
كلامه (قارنا) في الإذن (بين كل تكبيرتين) بصوت نغمتها (ويقر بابي الكلمات) أي كانت

عشرة كلمة (قوله بغير الإذن) كالأله (قوله أولقن الإذن لم يضر) هذا تنوع أربع على أنه لا يشترط التيقن
الإذن كالمعروف المشهور فإنما يشترط كحكمة الخبر وهما يشترط في محضه قوله بصرح ابن كعب في الخبر بدلالة الإذن على الإذن
الاذن ففعل وهو لا يقصد الإذن المستوفى لصحة لانه يشترط القصد (قوله وقوله لا يؤدى إلى اشتباهه من بانه) بصرح في الجمهور
(قوله وينبغي في الثانية الوقت) هذا الذي قاله من أنه موقوف غير مبرأ من الإذن على ما بعده ووجهه بأنه نقلت في كماله من الزيادة

قوله الله ز (قوله وصرح من زيادته) أي كالمجموع ز (قوله لورود ذلك في خبري عبد الله الخ) ولان الاذان والاقامة أمران بقدمان الصلاة لانهما فعلان الثاني منهما أنص من الاول فلتطابقا لجمعتهما لان الاقامة ثان الاول فيفتح كل منهما بكسرة ثم تنفتحان الثانية أنص من الاول كتسكيرات صلوات العبد ولان الاذان في صفتين الاقامة لا يوتي (١٢٧) به سر تلوذ رفع به الصوت في الاقامة درجة

بوت وصرح من زيادته بقوله (وفي الاقامة يجمع كل كلمتين) منها بصوت والسكاة الاخير بصوت (وقوله م الاذان مني والاقامة فريدي بريدته معظيما) فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة والتكبير في آية أربع واقفا والاقامة والتكبير في أولها وأخرها مني لورود ذلك في خبري عبد الله بن زيد (د) (يستحب ترتيب الاذان) أي الثاني فيه (وادراج الاقامة) أي الاسراع في الاصباح ما فيه ايراد الزمري والحاكم ومعه ولان الاذان الغالب بين القارئ في آية أبلغ والاقامة المعاصر بين فالادراج فيها شبه (د) (يستحب الحذف من الاذان) (والترجيع فيه) أي في الاذان كإدراج السلم عن أبي حمزة وثبوته ذكر كلفي الاخلاص لكونها المبتدئين من الكفر المذلتين في الاسلام وقد كثر ختمها في أول الاسلام ثم ظهورهما (وهو الاسرار) بكلمات الشهادتين بعد التكبير وهن أربع ثم بعد ذكرها سرا (بعدها جهرا) وهي بذلك لا تجمع الى الرفع بعد ان تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما أو ظاهر كلامه كماله انهم المجمعون لكن صرح النوري في مجموعهم وحقه وحقه وقد تقصو بخبره انهم لا يزالون في شرح مسلم به اسم للثاني والاربع الاسرار به ان يصنع من يقره أو أهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمجتمعا في الصلاة كصحة ما بن الرفع وقوله عن النضر وغيره (د) (يستحب التثويب) بالتثويب قال التثويب (في أدنى الصبح) وهو ان يقول بعد الجعلتين الصلاة تنعير من النوم مرتين لوروده في خبري داود وغيره باسناد جدي كافي المجموع وهو من ثاب دار جرح لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجعلتين ثم عاد فدعا بالها بذلك انص بالصبح ما يعرض للنائم من التكامل بسبب النوم ورتب في أدنى الفاتحة أيضا كالمصرح به ابن عجل العيني نظرا الى أمه (ويكره ان يثوب (غيرها) أي غير الصبح غير الصبحين من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) (د) (يستحب القيام في الاذان والاقامة لخبر الصبحين بإدلالهم فناد بالصلوة ولا يبلغ في الاعلام (والاستقبال) فيه ما لا يلائم أن يشر في الجهات ولانه المنقول لسفوا خلفا (فلوروكهما) مع القعدة (كره) الفاتحة السابعة والخالف (وأجزأه) لان ذلك لا يخل بالاذان والاقامة (والاضطجاع) فيما ذكر (أشد كراهة) من القعدة (د) (يستحب الالتفات في الشعار المذكور (ولو في الاقامة) بوجهه (لا يرد من غير انتقال) عن مجله (ولو بمخارة) أي لها بما حفظ على الاستقبال (عينا) مرة (في قوله) (حي على الصلاة) مرتين (وبإسرا) مرة (في قوله) (حي على الفلاح) مرتين (حتى ينهما) في الالتفاتين روى الشجنان ان أبا جهم قال رأيت بلالا يؤذن فقلت أتنبع فادعها أو هوها يقول عينا أو عملا على الصلاة حي على الفلاح واخست الجعلتان بالالتفات لان غيرهما ذكر كراهة وهو ما خطب إلى آدمي كالسلام في الصلاة بلفت فيمدوز غير من الاذكار وفارق كراهة الالتفات في الخطبة بان المؤذن داع للفاتحين والالتفات أبلغ في اعلامهم والخطيب واعظ المعاصر من فالادب ان يعرض عنهم وانما لم يكره في الاقامة بل يندب كإسرا ان الصلوة في الاعلام ليس فيه ترك أدب ولا بلفت في قوله الصلاة خير من النوم كإقتضاء كلامهم وصرح به ابن عجل العيني (د) (يستحب (البابغة رفع الصوت) بالاذان لمصر في سعيد السابق أوائل الباب (ولا اجهاد) للفسل اضرامها (ولو أسرا) بآذانه أو بشئ منه ما عدا الترجيع (غير المنفرد) يعني المؤذن جماعة (لم يجز) انما في الاعلام فيصاح الاعماع ولو لواحده (واسمع النفس) لامادونه (يجزئ المنفرد) أي المؤذن لنفسه لان الغرض منه الذكر لا الاعلام وعلى هذا حمل ما نقل عن النضر من أنه لو أسرا بعضه صبح (ولا يجزئ) اسمع نفسه (المقيم للجماعة) كافي الاذان لكن الرفع في انقضاء منه كإسرا (ويجب

(قوله كالمصرح به ابن عجل العيني) أشار الى تصحيحه (قوله فلوروكهما كره) ثم لا بأس باذان المسافر اذا كباعد الى جهة ثم قدمه قوله ويستحب الانتذان الخ) سكت عن قدر الالتفات وقال الامام هو بقدر الالتفات المحلى في السلام الصلاة ز (قوله روى الشجنان ان أبا جهم قال) وفي رواية لا يرد داود باسناد صحيح فلما بلغ على الصلاة حي على الفلاح لم يوقفه بينا أو شيئا لا بد من ش (قوله ولا يلتفت لقوله الصلاة تنعير من النوم الخ) ويحتمل ان يقال يلتفت كافي الجعلتين ش

قوله ولان تركه يوم الميعاد لانه امر لا يعقل معناه في سبع فيما ورد قوله وكلام بل ذكره وفي الاقامة اشهد لوفاء وفوق آدمي نعمتم
في غير اوله في معجزة ما نذاره (قوله وانما) او جنون (قوله اذا شتموا من) بحيث لا يغير عنه غالباً (قوله وانما) في قوله
اشارة الى تخصيص قوله وفيه نظر هو كذلك لان بطل الفصل ودونته والا فلا (فصل) في صفة المؤذن قوله ان لم يكن عسوي (يا) فوهم
أذان العسوي لا يكون اسلاما لاعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوص برسالته العرب كلامه في نفسه نظر لانه متى اعتقد بكونه يستعمل عاب
الكذب لصحة الاتيان من الكذب لانه (١٢٨) أخبرناه أرسل الى الناس كافة بالجموع والعرب (قوله بخلاف العيسوي) هذا ليس

مخصوصا بالعيسوي بل
بعض النصارى ونعم انه
مبعوث في آخر زمان فعلى
هذا حكمه حكم العيسوي
وقدمه من النبوة بذلك
كتاب انظر لومن التنص
ز وقوله انه مبغوث في
آخر الزمان أى الى العرب
قوله وان اردتم ائسلم
فريابى قد قلا في الردة
في أثناء الحج والعمرة
تفسدهما على الاصح
نظا ز ومنه ما تم فصر فلا
يبقى على الاصح اذا علم
لانها محبسة للعباد
وانشكلك هذا على مثلثا
والفرقان الا لان لا يشترط
فيه التنبؤ ولا الايمان
راضى بخلاف الحج فان
الشرط فيه فكان الردة
فعلا لا استحبابا للتنبؤ في حال
الماضي (قوله تبغ فيه
النور في مجموع) حيث
قال ويشترط معرفة المؤذن
بالمواقف هكذا صرح
بأن شرطه صاحب التوبة
وغيره وأما ما حكاه الشيخ
أبو حامد عن نص الشافعي
وقطع به ووقع في كلام

الترتيب في كل منهما الاتباع كروا مسلم وغيره ولان تركه يوم الميعاد وبطل بالاعلام (فان نكس) وفي
ان شتموا من (يعنى على المتكلم) منه الاستئناف أولى قال في الاصل ولولم يكن بعض الكهان
في خلافه أى بالترك وأعاد ما بعده (و) تحب (الولاية) بين كماله لان تركه ما يحل بالاعلام (ولا يضر
يسير كونه وكلام) وفي نسخة أو كلام (وقوم وانما) لانه لا يحل بالاعلام (ويستحب ان يستأنف في
الآخر بن) دون الاولين (فاذا كرر شئ) من ذلك (أو بين غير) أى غير المؤذن على ما تيقنه (بطل لان
كلامه ما يحل بالاعلام أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان صدور من شخصين يورث اللبس ويؤخذ منه
البناء اذا شتموا من أو الظاهر خلافه (ويستحب ان يحمده) الله (في نفسه اذا علم) (بفتح الهمزة) وان
(يؤثره السلام) اذا لم يعلمه غيره (و) أن يؤخر (التسبيح) بالجمعة والجمعة اذا علم على غيره وحده
نهال (الى الفراغ) من الاذان فبعد السلام ويشتمه ويؤخره لانه لا فرق بين طول الفصل وقصره
وفيه نظر قال في الاصل فان رد أو شتم أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان نارا كالمسحوب ولو رأى أعشى يخاف
وقوعه في بئر وجب نذاره
* (فصل) في صفة المؤذن (ويشترط كونه مسلما) فلا يصح من كافر اعدم أهله للعبادة ولانه لا يعتد
بغيره ولا الصلاة التي هو دعاء الهاديات به ضرب من الاستهزاء ويحكم بالسلامة على شخص بل (يا) فاذلا
فلا يصح من غيره لعدم أهلية العبادة (ذكر) ولو بعد أو صلا فلا يصح أذان غيره بل حال كسباني (فان
أذن كافر حكم بالسلامة بالشهادتين ان لم يكن عيسويا) بخلاف العيسوي والعيسوية فقرة من البرود
تنسب الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاسم بان كان في خلافه للنص ويعتقد ان مجدا رسول الله صلى
العرب من صفات مخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الباشاغ (و بعد بذا) أى غير العيسوي (ان
أعاد) بخلاف ما إذا لم يعد بخلاف العيسوي وان أعاده لما مر التصريح بقوله بعد أى آخر من بانه
وهو معلوم مع ان في عبارته إيهام ان أذانه الاول هو المندبه اذا أعيد (وان اردت) المؤذن (ثم أسلم فربما
يقى) على أذانه لان الردة انما تمنع العبادة في الحال ولا تبطل مادام في الاذان اقترن مع الموت أما إذا حال الفصل
فلا يجوز البناء (أو اراد بعد) أى الاذان (ثم أسلم واقام جازا والاولى ان يحمدها) أى الاذان والاولى
(غيره) حتى لا يصلى بأذانه واقامته لان ردته يورث شبهة في حاله (ويشترط معرفة الاوقات في التسب
ذلك) أى نصب المؤذن للاذان بخلاف من يؤذن لنفسه أو يؤذن لجماعة مرة فلا يشترط معرفته
بل اذا علم دخول الوقت مع أذانه بدليل أذان الاعشى وهذا من زيادة تبغ فيه النور في مجموع
وحاصله ان شرط أذان التمس معرفة الاوقات بالامارة وقضية عدم صحة أذانه ان لم يعرفها أو اداس ذلك
بل يصح اذا عرفها بخبر ثقة كغير الراتب كدليل عليه كلامه فتمت ان شرط أذان المؤذن ان يأتى بغير معرفته
الاوقات بامارة أو غيره ما هو الوجه فان ابن أم مكتوم كان راتبه ان لا يعرفها بالامارة فانه كالأول
للصح حتى يقال له أصبحت أصعب كثر واما البخاري وقد بطلت كلامه على ذلك في شرح الصحيح وغيره

الجمالى وغيره انه يستحب كونه عارفا بما يقول قاله يعنى بالاشارة الى الراتب الا اذا كان امان يؤذن لنفسه أو يؤذن لجماعة فلا
تشرط معرفته بما قال اذا دخل الوقت مع أذانه بدليل أذان الاعشى (قوله كدليل عليه كلامه) امتنا حتى التولى في تيمنه (قوله ودون
الكلام على ذلك في شرح الجمعة) قاله في رواية عن النص وغيره من انه يستحب كونه عارفا بالاوقات معناه يستحب كونه عارفا بالاذان
لان غيره يغوث على اللبس فله اول الاوقات باستخفافه بغيرها اهـ والمصنف جعل كلام المجموع على رالا ودعاه للاعتراض المذكور وهو
انه يشترط في جواز نصب الشخص مؤذنا معرفة بالاذان لا أنها شرط في صحة أذانه فيصير على الامام نحوه نصب غير العارف مؤذنا بالباب
... عارف فانه ليس من التصرف بالحكمة ولا بما غلغل في الوقت ولانه يغوث على الناس فضله اول الوقت باشتهاء بالسؤال عنه من اصاب

التي صلى الله عليه وسلم إن أممكم ومؤذنا تابلغكم أنه كان مع غيره فلو فرق الواضع بينهما بن غير ثم رأيت الأذنين غال مراد، والله أعلم أن
من شرط صحة ترتب ذلك ونظرا أن يكون من شرط صحة ترتبه التكليف والإمامة أذارتبه الإمام ونحوه اهـ (قوله نعم لو أذن جاهلا بغير دخول
الوقت الخ) هـ (فرع) هـ لو أذن جاهلا بدخول الوقت فصاذه في الاعتداده احتمالات صاحب الوقت يرضى ترجيح الاعتدال بخلاف التيم
والصلاة ونظيره ما لا يوقفه على النبوة والأذان لا يقتضي أن يتعلل بالشهر ز (قوله ولا ١٢٩) يحتمل أذان امرأة وخشي (ربما) مقتضى
الطاعة صحة إقامة المرأة

والخشي الربال وليس كذلك
وعبرة العباب وكون المؤذن
والقيم مسلما لما ذكرنا
(قوله وقضى كلامه كالملة
أنه لا فرق لربما الخ) أشار
إلى تصحيحه وكتب عليه
وهو مأخوذ من التعليل
(قوله وأذن فاسق) أما
نصب الفاسق والصبي من
القاضي ونحوه فظاهره
لا يجوز فيه صرح المأوردى
في نصب الصبي اماما بظاهر
القطع بالمنع بنصب الفاسق
مؤذنا لا بد ولا يجوز قوله
الفاسق شأن من أمور الدين
كأنقص عليه الشافعي في أقام
في مواضع أخرى وهو واضح
ت وقد يحمل الكلام
الأول على قوله الحاصلة
باتفاق القوم عليه. والثاني
على قوله الإمام له ش
ظاهر عبارة الكراهة
للمقيم وإن أباح نفسه
الصلاة لا يحدث عند
الشافعي وبه صرح ابن
الزمخشري وكذلك فاقند
الطهور بن والسلس لكن
تعللهم بقضى عدم
الكراهة تأمنا وهو الظاهر

نعم لو أذن جاهلا بدخول الوقت فصاذه اعتدبه على الأصح وفارق التيم والصلاة باشتراط التيم ثم خلافا هنا
ذكره الزركشي (ولا يصح أذان سكان) ما مر (الافى أول نشوته) بفتح النون وحتى كسر هاء يجمع أذانه
لا يتناغم قصدونه (ولا يصح أذان) امرأة وخشي (ربما) الخ لا تصح إمامته ما لم تقدم إقامته ما
لغيره إلى جالوا لخفاضة وقضى كلامه كالملة أنه لا فرق في الحي جال بين المحارم وغيرهم والظاهر خلافه كما أشار
إليه الأسنوي (ويكره أذان صبي) كفاشق (د) أذان (أعجب وحده) أى ليس معه بصير يعرف الوقت لأنه
ربما غلط في الوقت ولأنه يفوت على الناس فضله أول الوقت باشتغاله بالسؤال عنه والغرض فيه (د) أذان
(فاسق) لأنه لا يؤمن أن يؤذن في غير الوقت ولا أن ينظر إلى العورات لكن يحصل بإذنه السنة وإن لم
يقبل خبره في الوقت (د) أذان (محدث) ولو حدثنا أصغر لم نكره أن أذكر الله الأعلى طهر وأقال على
طهارته وراه أبو داود وغيره وقال في المجموع أنه صحيح فيستحب أن يكون من مظهر ذلك لأنه يدعو إلى الصلاة
فلكل من يصنع من يكتفه فعلها والافتقار واعنا غير متعاطا له الرافعي وقضى أنه يسئل التاهر من الخبث أيضا
(والكراهة في) الأذان من (الجنب) أشد فيه من المحدث لأن الجنبه أعلنها (ثم) الكراهة (في إقامة)
من كل منهما (أشد) منها في الأذان من ذلك أن اختلاف سببها والأذان إقامة تعقبها الصلاة فكان انتظره
القوم ليعتادوا شق عليهم والامتناع به للثبوت وقضى كلامه كالملة أن كراهة إقامة المحدث أشد من
كراهة أذان الجنب لكن قال الأسنوي إن يجتمع أو أتت ما تقدم من الحيض والنفس أعلنها من الجنبه
فتكون الكراهة معهما أشد منهما معهما (وبجزى (الجنب) أذانه وإقامته (وان كان في المسجد ومكثوف
العورة) ولا يؤثر في الإجزاء تركه الجرم لأن الراد حصول والتحريم لغنى آخر وهو
حرمة المسجد وكشف العورة (فان أحدث) ولو حدثنا أكبر (في أذانه استحبابه) ولا يستحب قطعه
لنبوته لثبوتهم التلاعب (فان قضا أو لم يطل) رزقه (بني) على أذانه والاستئناف أولى كقضى عليه
الشافعي والأصحاب (ويستحب كونه) أي المؤذن (حرا) لأنه أكل من غيره وقوله وبجزى (في هتانه زيادة
د) صرح به في المجموع (عدلا) لأنه أمين على الوضوء لأنه يؤذن بملا والفاسق لا يؤمن أن ينظر إلى
العورات كإس (صينا) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر عبد الله بن زيد أنه قال بلال فله أذى مثل صوتنا
أى أبدر ز بادقا بلاغ (حسن الصوت) لأنه صلى الله عليه وسلم اختار أباحجذرة لحسن صوته ولأنه أرق
لسامعه فيكون مباحها إلى الأجابة أكثر (وان يؤذن على) شيء (عال) كمنار أو سطح لخبر الأصمعي كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا بلال وابن أم مكتوم ولم يكن بينهما الآن ينزل هذا برقى هذا ولزيادة
الاعلام بخلاف الآفة ثلاث سن على الافي مسجد كبير يحتاج فـ إلى علولا لإعلامها (وأصعافه)
صماخه لأنه روى في خبر أبي جعفر وأصعافه في أذنيه والمراد اغتلابا بدينه ولأنه أجمع للصوت ويستدل
به من صم أو بعدد على الأذن بخلاف الإقامة لا يسن فيها ذلك (وان يكون) المؤذن (من ولد مؤذني رسول
الله صلى الله عليه وسلم) كبلال وابن أم مكتوم وأبي محذور وسعد القرظ (د) من مؤذني (أصحابه) بعد
نقله ومؤذنه صلى الله عليه وسلم فان لم يكن أحد منهم فن أولاد الأصحاب ذكره في المجموع (ويكره تحطيطه)
أي تخفده (والتعني) أي التعاريف (به) وهذا من زيادته وصرح بما في المذهب وشرحه (والركوب

(١٧ - استحقاق الطلب) - اول (د) وكتب أيضا المراد بالحدث من لا يتابع له الصلاة عبارة العباب بكرة أذان يحدث
غيره سيم (قوله وقضى أنه يسئل التاهر الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله لان الجنبه أعلنها) وما يحتاج إليه الجنب لم يكن الصلاة فون ما يحتاج
إليه المحدث وكتب أيضا ونقاس ما ذكره وان يكون أذان المحدث الجنب أشد من الجنب ح (قوله ثم الكراهة في الإقامة أشد الخ) قال
الكوفي كقول الكوفي في أذان الجنب أشد من أذان المحدث ومن أقامته الكراهة في إقامة الجنب أشد من أذان المحدث ومن أقامته
والكوفي في إقامة المحدث أشد من أذانه فهدمت (قوله ويستدل به من صم أو بعدد على الأذن) فيجب إلى فعل الصلاة لأنه تسئل إلى الجنبه

ان ارادى تصحيحه (قوله قال في المهمات وان ابتدأ مع ابتدائه أو بعده الخ) قال ابن العماد المرافق المتقول لولس الخبر انه متى تقدم عليه أو تأخره لم يغسل ستمائة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الاذان أو تكبيرة قال أحدكم لله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله الا الله فقال لا أشهد أن لا إله الا الله كذا حديث اذا سمعت المؤذن تقولوا مثل ما يقول والترتيب بالاعمال على تأخر الجواب وهذا نظير لقوله صلى الله عليه وسلم في الامام فاذا تكبیرك واداركك فاركه وادفد جزم الرافعي وغيره بان المؤمن لو قرأ الامام لم تحصل له فضيلة الجماعة فهذا نظير بل أولى أنه لا جواب الجواب انما يكون بعد تمام الكلام فاذا قرأت بعد كلامه مجوابا وهذا هو الذي لا يخفى غير ومن المسائل التي عنت بها البلوى وهي ما اذا أذن المؤذن واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعبادة قال بعضهم لا تسبح الجلبة ولا لعل الذي أفتى به الشيخ عز الدين بن عبد السلام وذكره في قواعد انه لا تسبح الجلبة ثم قوله لم تحصل له ستمائة قال شيخنا رحمه الله في مسئلة (١٣١) الفارسي على الفضيلة الكاملة (قوله ولا

وبان الاجابة تنقطع مع الطول بخلاف التكبير فيما قال في المهمات وان ابتدأ مع ابتدائه أو بعده لكن فرغ من التكامة قبل فراغ المؤذن فاتجه الاعداد به وان قرأه في اللحن بكلمة اعتدبه (ولان تسرع) الاجابة (لاصم) ونحوه من ذبسمع الاذان (وان علم) به لانهم معلقة بالسامع في خبر اذا سمعت المؤذن وكما ان تسببت العاطس (د) يقول (غير المؤذن في الترتيب جميع مثله) وان لم يسمعه لقوله في الخبر مثل ما يقول لم يقل مثل ما سمعون وافتى البارزى بأنه لا يسبق وقوله عنه صاحب التوضيح يؤخذ من كلام المجموع انه لو سمع بعض الاذان فقط من له ان يجيب في جميعه وصرح الزركشي وغيره (وان تعددوا) أي المؤذنون (وترتبوا) في أذانهم (أجاب) السامع (سلك والاول اولي) بالاجابة لئلا كدله بكرة تركه (التي اذني الصبح والجمعة فهما سواء) لتقدم الأول في صورتين ووقع الثاني في الوقت في الاول ومشروعية في زمنه صلى الله عليه وسلم في الثانية وقوله فان ترك المتأخرين في غير يادته وهو في المجموع ما عدا المستثنى في فتاوى ابن عبد السلام (ويطلع المقرء) والذكر نديا (لجواب) وأما المجموع وقاضي الحاجة فلا يجيبان الا بعد الفراغ ذكره في المجموع وينبغي ان يكون محله اذ قرب الفصل (يكبر) الجواب (في الصلاة) ان اجاب السامع من الفاظ ما ذكر (لم يتصل) سلاله لانه ذكر (الا) ان اجاب (بصدق وبرن) فتصل لانه كلام أدى بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتصل به كاصرح به في المجموع (وان قال حلى الصلاة) أوجع على الفلاح والاصلاح غير مندوب (بالت) بالمرس (وان اجابه في) انشاء (الفاصلة) أعادها (وجوبا لان الاجابة في الصلاة غير مندوب) (وذبح الصلوات من الاذان والاقامة) لخبر الراعي لا يرد بين الاذان والاقامة قاده وارواه الترمذي وحسنه (وان يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال لك الى آخره) وهو كقاي الاصل وادباره نزل وأصوات دعائنا في (د) يقول كل منهما بعد اذان (الصبح) اللهم هذا (اقبال لم نزل) وادبار لك وأصوات دعائنا اغفر لي والتغيب بالمؤذن في الاول وذكر الثاني من زيادته * (فرع الاذان) * مع الاقامة كما صرح به النووي في نكتته أفضل من الامامة واحضه بقوله تعالى ومن أحسن قولاً من دعائي الله قالت عائشة تزلت في المؤذنين وخبر عن تكبيركم عبد الله الذين راعون الشمس والقمر والتجود والاطالة لذكر الله وادخالها كوجع اسناده وخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الشهادة يوم القيامة وخبر مسلم المؤذن أطول أعناقا يوم القيامة أي أكثر رعاة ن راحي الشئ بعددته اليوم صرح الرافعي ان الامامة أفضل لانها أبقى ولواطبة الناسى صلى الله عليه وسلم والخطباء بعد علمه اذ ان الاذان (وتسبح) للشخص (الجمع) يتم ما نأهل (المهاجر) في الروضة وقبه حديث حسن في الترمذي * (فرع وتسبح) * للمؤذن (ان يتلو ع) أي بالاذان لخبرين اذن

الحديث ان الاذان أفضل من الامامة وان لم تنضمه الاقامة (قوله كما صرح به النووي في نكتته) وهو ظاهر كلام ابن الرفعة في الكفاية وفيه صرح في المطالب (قوله قالت عائشة تزلت في المؤذنين) لكنه ما عارض بقوله ابن عباس ان المراد النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قوله تعالى يا قوم اني اجدوا الله وأتقوا الله قال ابن الرفعة كانه الصبح لان الآية مكتبة لا خلاف والاذان انما ترتب بالدينونة ولا مانع من تفصيل ستمائة فرض بدليل تفصيل السلام على جوابه وبراء الدين المصري انظاره (قوله أي أكثر رعاة الخ) وقيل لا يلحقهم العرق فان العرق يخذ الناس بقدر آلهامه وروى أعناقا بالكسر أي هم أكثر اسرا الى الجنة مأخوذ من حق بالضعف وهو من السرا قاله البغوي وأدغم مواطنه صلى الله عليه وسلم والخطباء عليه فلاحناج ذلك الى فراغ لمرأة الاوقات وكانوا مشغولين بمصالح الامتصاصاته عليه الصلاة والسلام كان يجب للمرابطة على ما يفعله (قوله وسمع الرافعي أن الامامة أفضل) وجهه السبك والافرى

الصورة بصفة متضمنة
 الاشكال) لكن الجواب
 يمنع الاشكال والفرق بينهما
 وبين الاذان من وجهين
 أحدهما ان الاذان فيه
 صفة الصعود والارتفاع
 ومراعاة الوقت والاجتهاد
 فيه بخلاف الاقامة والوقوف
 ان الاذان يرجع للمؤذن
 بالصفة لا ترجع للمقيم
 بل تتعلق بنظر الامام بل
 بعضها بغير اذنه بخلاف
 شرط الاجابة ان يكون
 محل مقروضا للاجابه ولا
 من مجموع اربعة فهو
 دور عليه في الاتيان
 للاقامة تتعلق امرها بالامام
 كيف يتأخر على شئ
 مؤوض اليه وتوقف تصح
 طارة عليه امر مستقبل
 فيمكن من تعهده بنفسه
 وقوله ويرتبون ان
 مع الوقت) اذ شرطه ان
 مع الوقت ولو في آخره
 ويعمل بالاجور في غيره كما
 مرجع به للاصحاب وأشار
 لنزوي انه لا خلاف فيه
 قول ابن الزرقه ان وقت
 لاذان عند الذي وقت
 لاختيار ان أراد ان وقت
 لاختياره كذلك تقر ب

وان أراد ان يوجه بذكره في غرب متوج غ (قوله والاجتمعوا) لتأصروا واحدة تسبقها الجماعهم
على الاذن مع انشاء الوقت وهي اذان يوم الجمعة نص عليه الشافعي في البقي وبسبب التطويل على الحاضر
بجمعه ومن فذلك الوقت عا لبا سمان امتل السنته بذكر قال خشنا كما يعارضه واهم ان السنة كون المأذنين بين يديه واحد الزم
أدى الدم وبسالح) عبارة الرافعي بالتشويش وهو أحسن من تغيير الرفع بالتشويش فان التشويش القطع والتشويش القسطنطين
والاضطراب قاله الجمهور (قوله بل عز وجل) فاعلم من بعده الخ) ان قيل لا في ما يؤخذ في لسانه قد ان كان الامام يقطع على البنية

بما به فدية أحرألامام في بعض الأحيان بعد أولاد وغير ذلك (قوله الاذان الى المؤذن) فيؤذن الصلاة داخل وقتها وهو مشروع
لها الى خروجها (قوله وجعل وقتها في النصف الثاني الخ) واختصاصها بما بعد النصف بالقباس (١٣٣) على الدفع من مداخله (قوله لانه

أقرب الى وقت الصبح)

ولان وقتها يدخل على

الناس وفيهم الحب والنائم

فاستحب تقديم أذانها

ليتمها ويترى أو يدركوا

فضيلة أول الوقت ولهذا

اختصت بالنوب أيضا

ح قوله ويكره أن يقول

حي على خير العمل يكره

أن يخرج من المسجد بعد

الاذان قبل أن يصلي الا

بعد • (الباب الثالث

استقبال القبلة) •

(قوله وهو شرط في الصلاة)

لو أمكنه أن يصلي الى القبلة

فأعادوا الى غير القبلة قائما

وجبه الاذلي لان عرض

القبلة أكد من فرض

القيام بغيره

الفصل مع القدر من غير

صدر قال شيخنا ينبغي أن

يقاس به ما لو تعارض في

حقه القراءة الواجبة

والقيام وكان أحدهما

يفسوخ الآخر أن رأى

القراءة ويصلي فاعاد

سأني في كلام الشارع في

صفة الصلاة في ركن اقيام

عن ابن الرفعة جواز ترك

القيام لقراءة السورة (قوله

ولغير الصبي أنه صلى الله

عليه وسلم ركع وكفني الخ)

روى أحمد في مسنده وابن

جبان في صحيحه ان النبي

صلى الله عليه وسلم دخل

البيت في السجود الأول ولم

لنقدمه وذكر الثانية من زياته (فان أقام غيره) أي غير كل من الراتب والأول (اعتد به) لانه
في غير عهده من يدبر رسول الله صلى الله عليه وآله يؤذن بلال قال قائم أنت قال في المجموع لكنه خلاف
الأول وقيل يكره (وان أذنا) وتنازع بين قديم (فالقرعة) مرجع اليها (ولا يقيم) في
المسجد الواحد ونحوه (الأراحد) كإمامه السابق (الا ان لا يقيم) فيزاد عليه بحسب الحاجة • (فروع
الاذان) أي وقتها مفقود (الى) نظار (المؤذن) للاحتياج فيه الى مراعاة الإمام لخبر المؤذن أم لا
بالاذان والإمام أم لا بالاقامة وراه ابن عدي ولان الاذان ليس ان الوقت فتعلق بنظر الراصد وهو المؤذن
(والاقامة) أي وقتها مفقود (الى) نظار (الإمام) لخبر السابق ولانها لا تقام الى الصلاة فلا تقام
الاشارته فان أقيمت بدونهما اعتد بهما على الأصح في التحقيق وغيره (ويؤذن للصبح بعد نصف الليل)
واجب بخبر الصبيحين ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسهوا وأذان ابن أم مكتوم وجعل وقته
في النصف الثاني لانه أقرب الى وقت الصبح قال النووي في شرح مسلم في كلامه على انه لم يكن بين أذانها
الان ينزل هذا ويرى هذا قال العلماء معتاده بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويرى بعد ذلانه لا راعوا ونحوه
ثم رتب الفجر فاذا قرب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم فيأبى ثم رتب في وقتها في الاذان مع أول طلوع
الفجر (ويستحب) أو للصبح (أذانان) ولين مؤذن واحد أذان (قبيل الفجر) آخر
(بعد) للفجر السابق (فان اقتصر) على أحدهما (فقد) أي فاقطعه بعد الوقت (أولى)
من ايقاعه قبله أو في جملة ما مع صحته في جميع (ولا يصح) الاذان (بالجمعة) وهناك من يحسن العربية
يختلف ما أذالم يكن هناك من يحسنها كاذ كل الصلاة هذا أذانان لجماعتان أذن لنفسه وكان لا يحسن
العربية مع وان كان هناك من يحسنها وعلما بان يعلم حكمه في المجموع عن المارودي وأقره (ترك)
المافر الاذان والمرات الاقامة أنشد كراهتم ترك (القيم) الاذان (والرجل) الاقامة
الأول لفلان السفر معنى على التخفيف وفعل الرخص ولان أصل الاذان الاعلام بالوقت والسفر ارون
لا ينفرون غالبوا لما أتى فلان معالو بية الاقامة حتى الر جلل أكد منها في حتى المأذون كما أتى ذلك
الحنثي (ويستحب) للمؤذن (ان يقول في الليلة المعيرة) وان لم تكن ذات رجب (أو المائلة ذات
الرجع بعد الاذان أو بعد الجمعة الاصول في رسالكم) للامرية في خبر الصبيحين ولعله عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال المؤذن في يوم مغير اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة بل قل
صلاحي بوسمك فكان الناس استنكروا واذك فقال أتجيئون من ذا فدخله من هو خير مني يعني النبي صلى
الله عليه وسلم قال في الهمسات وهذا يدل على انه بقوله وعرض الجملة وهو خلاف ما نقله يعني النووي من
كونه بقوله بعد هانتهى وقد جاب بان المعنى فلا تقل حي على الصلاة مقتصر عليه (ويكره ان يقول
حي على خير العمل) لخبر من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ومقتضى الكراهة العصفونازع
فما ابن الاستاذ وقال لا يصح لانه يدل على الحيلتين بغيرهما أو ما قاله طاهر ان كان المراد انه يقول ذلك بدلها
كلهما لا بعد هانتهى قال في الر وضو بسن ان يكون الاذان قرب المسجد

• (الباب الثالث في) بيان (استقبال القبلة وهو شرط في) صلاة (الصلاة) •

لقوله تعالى قول وجهك لغير المسجد الحرام وحسب ما كنتم قولوا وجهك لغيره أي وجهه والاستقبال
لا يجب في غير الصلاة فتبين ان يكون فيها ونظر الصبيحين انه صلى الله عليه وسلم ركع وكفني قبل الكعبة
وقال هذه القبلة مع خبر صلاوا بجزا يتقوى في أصلي وتبذل بضم القاف والياء ويجوز أن يقال بعنهم معناه
مقامها أو قال بعنهم ما استقبلك منها أي وجهها • يؤيده رواية ابن عمر وصلى وكفني في وجه الكعبة
وأما خبر الترمذي بابين المشرق والمغرب قبلته فمعلوم على أهل المدينة من دانهم وسبقت قبلته لان المصل

يصل ثم دخل في اليوم الثاني وصلى في هذا جواب عن في أسامة الصلاة والاتجاهات ومنهم النووي في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال
القول من تين وقد ثبت ذلك بالنقل لا باحتمال

(قوله من صلاته بالخوف من انخوف المحرّم انزل الاستقبال أن يكون شخص في أرض مفصولة وخاف فوت الوقت فله أن يجرد ويوجه للمحروج ويصل بالاعاءة (قوله وان وجب قضاء الصلاة لم يجز نحوه) الخ) قال في الكفاية وجوب الاعاءة دليل الانتزاع أي فلا يحتاج إلى التقيد بالقدرة وذلك لما يذكّر في التنبية والحواشي لكن قال السبكي لو كان شرط المصلحة الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه ع قال الأذري ويحذف ذلك حكماً بصحة صلاة قاعد العاهورين (قوله في السفر) أي المباح (قوله صوب مقصد الخ) وقد فسره بقوله تعالى فأيضا لو لاقف وجهه (قوله وقبس ١٣٤) بالراكب الماشي لأن المشي أحد السفرين وأيضا استوي في صلاة الخوف فكذا

في النافلة (قوله والقاضي والبغوي أن يخرج إلى مكان الخ) قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لأنه فرق حكم المقيمين في البلد أي ولعل كلام غيره راجع إليه الآن البغوي اعتبر الحكم بغيره واعتبر المقتضى انتهى (قوله لزوم الاستقبال عند الإحرام فقط) اعلم أنه في النافلة المطاعة إذا تحرم بعد ثم وازى بانه يهل يجب عليه الاستقبال عند التمتع نظر إلى أنها إنشاء ولهذا لو رأى الماعز أثناء النافلة ليس له أن يزيد التمتع لما لا يجب تغافل الدوام ولا تنهم لم يطعوا حكم الإذعان من كل الوجه فانه لا يشرع دعاء الاستفتاح بعد النية هذا مما تردد فيه النظر في وقوله أم لا يجب الخ أشار إلى تحصيل قوله ان كانت الصلاة سهلة الخ) شمل ما إذا كانت مفصولة (قوله قال ابن الصباغ والقياس انه مهمادام الخ) أشار إلى تحصيل قوله وان كان مختاراً بالضرورة لم يجز أن يسير الخ) سورة

يقبلها ركعة أو ارتفاعا أو قبيل الاستدارته أو ارتفاعها (الاستسغنى من صلاة) عدة (الخوف) من قتال أو غيره (ونحوها) كصلاة المصلوب والغريق كما يأتي (ونقل السفر المباح) فلا يشترط الاستقبال قدم وان وجب قضاء صلاة المصلوب ونحوه والرافعي وكثير لم يثبتوا صلاة المصلوب ونحوه وفرضوا الكلام في القادر قال الرافعي لأن العاقل لا يكلف بما ليس في وسعه (قوله) أي للشخص (ان يصل غير الطرائض ولو بعد أو ركعتي الطواف في السفر وان قصر) السفر (لا في) (الحضر) وان اخرج قبله ركعتي السفر (صوب) ينصبه برفع الخافض (مقصد) بكسر الصاد أي صلى إلى صوب مقصد المقيم وان بعين طريقه (راكبا أو ماشيا) لأنه صلى الله عليه وسلم كان صلى على راحلته في السفر شيئا توجهت به أي في جهة مقصده وراه الشيطان وفي رواية له ما سبغ يراة لا يصلي عليه المكتوبة وليس بالراكب الماشي والسفر القصر قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل ان يخرج إلى ضيقة مسير ثم هل أو نحوها والقاضي والبيهقي يخرج إلى مكان لا يلزمه فيه الجهة لعدم سمعاه للنداء (الراكب سفينة أو حوز) أو نحوها (فعليه الاستقبال واتمام الراكب) لتمكينا من الاستقبال (ولا يشترط استقبال رباب السفينة) براه مفصولة وموحدة مثقلة وهو رئيس الملاحة قاله صاحب القاموس والمراد ملج السفينة الذي يسير بها وذلك لأن تكليفه الاستقبال قطع عن النقل أو جعله بخلافه يقطع في السفينة وهذا يجري عليه النودي وصحح الرافعي في الشرح الصغير الانتزاع (خرج لو ركب سيرا ونحوه) مما لا سهل معه الاستقبال في جميع الصلاة واتمام الراكب (لزوم الاستقبال عند الإحرام فقط) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد أن يتلو ع استقبل بقلبه قبله فذكر ثم صلى حيث وجهه ركبه ركبه وراه أبو داود باسناد حسن ولكون ابتداء صلاته بصفة الكمال ثم يخفف ودالمشقة كقلى النية في الصلاة وهذا (ان كانت الصلاة سهلة غير مقطورة) بان كانت واقفة أو سائرا أو متروكا ما يبديه (أو يستطاع) راكمها (الاعتناء) إلى القبلة (بنفسه) فان كانت عسرة أو مقطورة أو لا يستطيع الاتزان في الركوع فلا يلزمه الاستقبال في الحرم أيضا المشقة واختلال أمر السيرة وقضية كلامه كاصله فمما إذا كانت سهلة لانه لا يلزمه الاستقبال في غير الحرم أيضا وان كانت واقفة خال في المهاد وهو بعد قال ابن الصباغ والقياس انه مهمادام واقفا لا يصلي إلى القبلة وهو متعين وفي الكفاية عن الأصحاب انه لو وقف لاستراحة أو انشغل وقتلزمه الاستقبال مادام واقفا فان سار ثم صلاته إلى جهة سفره كان سيره لأجل سير الفتوى كان مختاراً بالضرورة ولم يجز أن يسير حتى تنتهي صلاته لانه لو وقف لم يضره فرص التوجه في شرح المذهب عن الحواشي نحوه اه وله كقلى الشرح المذكور بان فيها الأمانة اما الرا كسفي مرتد ونحوه مما سأل في الاستقبال واتمام الراكب فعليه الاستقبال في جميع الصلاة واتمام الراكب كما سئل الفرع (فلا تحرم) ولو ركع بمقولة (عن مقصد في القبلة لم يضر) لأنها الأصل (أو) انحراف (إلى غير هاهنا) ولو ظهر (بطلت) صلاته مطلقا كالمسلي على الأرض (وكذا التبان أو ضلاله) الطريق أي شذوذه (أو حجاج) من الدابة أي غلبتها فقبيل الصلاة بالحرافه بكل منها (ان طال) الزمن كالكلام الكبير والافتاء

المسئلة إذا استمر على الصلاة أو انخرج من النافلة لا يحرم (قوله فلا تحرف عن مقصد إلى القبلة لم يضر) وان عزم على العود قبل إلى مقصده كتب أيضا هذا إذا كانت القبلة عن يمينه أو يساره فان كانت خلفه فاحرف بها بعد ما بطلت صلاته لقتال المنافق وهذا لا يدخل المصنف لأن انحرافا عما يستعمل عرفا عن اليقين والشهد أم لا ورواه فقال في الذخائر د تبوع فيه الأذري فقد حرمه في غيبته في وقته وتوسعه لم يمنع لأن التخلل وصلته للرجوع إلى الأصل اذ لا يتأخر الرجوع إليه إلا به فيكون مقصدا راجلا فتعريفه تبوع مقصده الذي صلى به عزم أن يبادر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه فانه يصرف وجهه إلى الجهة الثانية ويغضي في صلاته كالمسحور به وتكون هي قبلته

يكون الأولى قبلته مالم يتغير العزيمة (قوله وقال الأسوي تتعين الفتوى به) لانه الفاس اه وهو الاعم (قوله وبعده في المجموع وغيره) التفتيح والتحقيق ز (قوله وأوجههما البطلان) أشار إلى تصحده (قوله وتصير الجملة الثانية قبلته بغير دلالة) قال الأذري كذا أطلق وفيما إذا كانت وراءه وقف اه وصرح المؤلف بأنه اذا تغيرت نية وأراد الرجوع إلى وطنه (١٣٥) صرف وجعدا به ومضى على صلاته فيما

تطلب كالسيرة سدا (د) لكن (يسجد للسهو) لان عدد ذلك عمل وتعل الدابة وتسبب اليوم ذخير
ان الصداغ وصحبه الشجاعت في الجراح والرافق في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارى ذخير
الشافي وقال الاسوي تمنع الفتوى به لكنهما أعنى الشخنة نقلان الشافي ذخير له لا يسجد صحبه
في المجموع وغيره وسكان ذلك في الخطأ كذره فيه من زيادة المصنف وكذا الترجيح في النسيان خلافا
اقضاه كلام الروضة لاصرح به في المجموع وغيره من ترجع عدم السجود ولو اعترف بنفسه بغير جراح
وعوفاي عن هذا كره لصلاته في الوسيط ان قصر الزمان لم يتطل والا فوجهه البطلان
(لو خرج) الزاكب (في معاصف الطرب) في قوله زخير في (د) ونحوهما (لم يضر) الحاجة للسيرة في ذلك
فالمرط سلوك السيرة بل لا حلا ولا حكمة كالأقوية اضاقله ليس بمرص مقصود (لا يلزمه) السجود
في حرف الدابة يضم العين ونحوه بكافه ما يحتاجه تحقيق من التحصن (كوه) ولا يلزمه ان يحمله فنعنه
أوتصره والقرول لهما عسر قال الامام والطاهر انه لا يلزمه بذل وسعه في الاعتناء (ذات فرى) الزمان من
سفره الوجهة اخرى ولمنه او غيره (فليخرف) الجاهل (قورا) ويستمر على صلاته وقصر الجبهة الثانية
بغير النية وهذا من يادته وصرح به في المجموع (د) (فرع ومن لا مقصده) معين كهاشم (أوله مقصد)
معين (غير مباح) كابق وناشرة (ارخصه) في تنقل على الدابة ولا غيره كالقصد ذكر الثانية ههنا
زيادته مع انه ذكرها في صلاة المسافر كاصله (وان كان) السفر (مباحا توجه اليه) أى المقصد (في
غير الطريق لم يضر) لما مره لا يستلزم سلوك نفس الطريق (أما الماشي فيسقبل) القبلة (في
الاحرام) كالزكبي كهاشم (د) في (الركوع والسجود) والجلوس بين السجدة لانه يلزم اتمامهما كما
يصرح به الاصل في الاولين اسهولة عليه بخلاف الزاكب (د) عني جواز (في القيام والتشهد) لعل
زمنه بخلاف غيرهما نعم السلام كالشهد والاعتدال كالقيام بل هو ادخل فيكون في بينين الجلوس بين
السجدة بين ما مضى القائم هل فسقط عنه التوجه به لمشي فيه شيأ من سفره وقد ما في ذلك كالمسنون
به وسنى الحالى لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز لزمه التوجه به (فان بلغ المسافر المحل) بقدره
بقوله (الذي يتقاع به السراو) بلغ طرف من بلد الاقامة أو قريه هو مستقل ما كنت تجعل الاقامة
وان لم يصل لها (لزمه ان يزل) عن دابته (ان لم يستقر في نحو هودج) لم يمكن ان يهما استقلاله
وانقذ لانهما سفره الذي هو سبب النقص وعطف على غير لزمه قوله (الا مار) بذلك (ولو قرب به فيها
أهل) فلا يلزمه النزول فالمرط في جواز التنفل واكيا وماشادوام السفر والسير فلو نزل في أثناء الصلاة
لزمه ان يها القبلة فيسلك ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها القبلة ثم أراد ان يركب السير فليها به وسلم ههنا
ركب فان ركب بطلت الان يضطر الى الركوب ذكره النووي في مجموعهم لا الاستنى فلاذرى وهو مراد
النوى اما اذا استقر في نحو هودج وأمكنه اتمامها فسقطا بل يلزمه النزول (ولو ار كض) للدابة والعدد
(لحاجة الخوارى الدابة أوعد الماشي) في صلاته (بلا حاجة بطلت) وجوب الاحترار عن الاعتدال التي
للاحتاج الجاهل ظاهر كلامه كغيره انه لا فرق في جواز الركض والعدد والحاجة بين تعاقبهما فسفره يخوف تخافه
عن الرفق وعدم تعاقبه كسجد به يدسا كره له وجهه لكن قال الاذرى في فطره والوجه البطلان في الثاني
(ولو رادها حاجة) أو وطنها أو بالثلاث في كلهم بالاذى وصرح به الاصل (لم يضر) لانه لم يلزمها (لان
وطنه الماشي ناسيا وهو رطب في عياله بل في منها) فيتميل للملافة لانه عدم عرقته الا بخلاف
البسة كاصرح به في المطالب بالعمل مامع مفاقة لها حالها فيه ما ولو قل عليه فتجها في الحال وبخلاف

فوله وبعث - أن يقال الخ: أشار إلى تصحيحه (فوله ونظائر كلامه كغيره أنه لا فرق الخ) أشار إلى تصحيحه (فوله ولوأوطأنا حياء - ب: بصر الخ) منه ما لو دهم إلى في يده لحامها العذرة بما سلكه بخلاف ما لو سلم في يده حبلا طاهر على نجاسة قال سبحانه في خطا الذي في هذه الوصفة

(قوله كذا في طيور وعجم البهائم) قال شيخنا جعفر **(قوله يسلط في الفريضة لا يستقر)** الوجه رجلان وقف في الهوام وأولى على دابة سائر فخرج لم تصح **(قوله)** وإن لم يضره بكا فتصاح كلامهم **(أشار إلى قصصه قوله أواز ورق الجاردي صحت)** قال شيخنا قال ابن قاضي شهبة فخصه الصلاة في الحقة السائر لأن من يدعوم الدابة وأما أبقية وهي مستلبة فتحتاج إليها **(قوله)** لأن سرها منسوب إلى الخ **(والج)** وسر السفة بخلافها (١٣٦) بمثابة الهاد في البرقة فتد أنه لو طاف على لوح أو سفينة في سبل حول الكعبة لم يصح المحج

المحقر عنها كذا في طيور وعجم البهائم والتصرح بحكم قطعها فسيانها والتقيد بعدم الفعوم وما كرم زيادته **(أو)** وطئها **(أو)** عددا ولو بآسة قبيل صلاته **(وإن لم يجد مصرفا)** أي مدلا عن التماسه والرجوع في الباس إذا لم يجد مصرفا من زيادته **(ولا يكاف القفط)** عنها **(في المني)** لأنها أكثر في العارن وتكفي في ذلك بشوش علمه غرض السير **(فرع بشرط في)** صحتها لا في الغرض لا استقرار ولا استقبال وتعامد الأركان احتياطاً لها ولا في غير الشقين أوائل الباب **(الضرورة)** كتوف فوفت رقة وإن لم يضر به بكا فتصاح كلامهم هنا صرحوا به في قطع من التيمم لما في ذلك من الوجوه فله أن يصالح على الدابة سائر أو على مقصده **(و بعد)** هاو تقدم باب التيمم ضابطا متجيبا أعادته ولا يجب **(فولوا صلاتي)** هودج على دابة ونفقة أو سر برحمته رجال **(وإن شابه)** **(أولى الأرزوجة أو أواز ورق الجاردي صحت)** بخلافه على الدابة السائر لأن سيرها منسوب إليه بدليل جواز الطواف عليها في قول النزيل ينهايهم لو كان الدابة من بلزم لهما هو بسيرها بحيث لا تختلف الجهة فلا تشرع في الجهة بخلاف الرجال الذين سجدوا وصلا فتجاذروا على الدابة لم يحز **(السلوكهم بالاول)** لأن واجب الشرع ولا أن الركعتين **(ولم ي)** الثانية القيام وضعا على الدابة السائرة مجموعونه وإن فرض انعامه عليها فكذلك كفايته كلامهم وصرح به المصنف في شرح الارشاد بالقول في وغيره لأن الرخصة في النفل إنما كانت أكثر وتكرار هذه ما تدرى صرح بالامام بالجواز وصح به الاثنى قالوا كلام الرافعي يقتضيه ولو حذف المصنف قوله ووصل إلى آخره لا يخفى عنه كلامه أول الفرع **(والصواب والغريق ويحرم)** أي كل منهما **(بصل جث توجع)** للضرورة **(و بعد)** صلاته والتصرح هنا بالاعادة من زيادته

(فصل الثالثة وصلات من لم يرج جماعة داخل الكعبة أفضل) **(لما فيه من البعد من الربا وقوله لرج جماعة أي خارج الكعبة فقط بان لم يرجها أصلا أو بروجها دخلها أو أذناها أو أذن جها أو رجاها خارجها فقط فخرجها أفضل لأن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أول من المحافظة على فضيلة تتعلق بكنها كالجماعة يثبتها أفضل من الانفراد في المسجد وكأننا قلنا يثبتها فأما أفضل منها في البعد وإن كان المسجد أفضل منها إنما لم يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامها فالتفلسفة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها وقوله وصلاة من لم يرج جماعة أي فيما تطلب فيها الجماعة من فرض وسنة فهو أول من تعبيرا الروضة بالفرض **(ويكنى استقبال باب المردود)** أو الفصح وحيثما تقبل ثلثي ذراع تقريباً كما صرح به الأصل لأن ذلك من اجزائها والعبارة في الاستقبال بالصدر لا الوجه **(ومن وقف على طلعها أو عرسها وهي غير مبنية)** بأن انهدمت والعبادة **(وبين يديه)** شافعاً فند ثلثي ذراع فأكثر **(تقريباً)** بذراع الأذى **(شغل)** أي الشخص **(ج)** أي الكعبتين يكون منها كعبه به الأصل وإن لم يكن قد وقفاه طولاً وعرضا **(كسجدة نابتة وعاصم)** أو بدنية فأمرح به الأصل **(و بقبلة أجزأ)** بخلاف ما إذا كان الشخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة إلا ببلاته ستره الأصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سلم صلى الله عليه وسلم عندها قال كثره خارجاً ولزم أنه سلم قال**

(قوله) فإن فرض انعامه عليها فكذلك **(أشار إلى قصصه قوله)** قالوا كلام الرافعي يقتضيه وقاسه جواز ذلك في حق الماشي إذا انام صلى على غائب إلا لكنه في شرح المذهب هنا قد صرح باستثناء المشي وقال كاسق في التيمم والذي قاله لم يقدّم له ذكره كاسق ونزوله صرح باستثناء المشي **(أشار إلى قصصه قوله)** والمصواب والغريق ويحرم **(بصل الخ)** لو كان في أرض مغمورة وخاف فوت الوقت أن يجرم ويؤجره للضرورة وبصل بالاعاء **(قوله)** وصلات من لم يرج جماعة **(الخ)** والنذر والقضاء **(قوله)** قدر ثلثي ذراع **(قوله)** بصل الخ **(بصل الخ)** بصل الخ موضع موقفه وارتفعت أرض الجانب الآخر

(قوله أنزل في مختلف)

منها (كقوله) أنزل بشرط
أن لا تجاوز الحفرة قواعد
البيت قاله في التنازوفه
نظر (قوله فالوجه كإقال
الأدري الجزم بالصحة)
أشار إلى تصححه (قوله ولو
استقبل الحجر لم يجز) قال
الأدري ولأنه أن تقول
لا خلاف أن بعض من
البيت قد لا يصح توجه
ما تعلق على أنه لم يعد
أن يقال إن البيت لو أريد
على قواعد إبراهيم أنه متنع
توجه القول أنه ١٥
وجواب عنه بأن كون بعض
الحجر من البيت متعلق
لا مقطوع عنه إنما ثبت
بالأحاد وهو لا يكفي في ثل
ذلك (قوله ولم يثبت
الاصابة للخال) ولم يثبت
تبعه عن علم (قوله ولا اجتداد
في محراب المسلمين الخ) في
معناه أنه لم يعد ثابت
جمع من المسلمين على جهة
وشر صاحب الدار (قوله)
ومساجد التي صلى فيها)
الحق بعض الأصحاب قبله
البصر والركن في موضع
صلى فيه النبي صلى الله عليه
وسلم لنصب الصلوات لهما
(قوله أن ضبطت) ثالث في
ضبط ذلك عصر وهو معتد
ن (قوله وقد يفهم منه
وجوب السؤال) أشار إلى
تصححه (قوله أن الحكم
فيها إنما يتلوا) أشار إلى
تصححه (قوله ولا خلاف)
يقبل الخبر بما ذكره لانه

الإمام وكلهم راووا في اعتبار ذلك أن دسامت في عبوده الشخص بمعلمه بدنه (لا) نحو (حشيش)
ثابت (وهذا مغرور) لانه لا بعد من اجزئها وتختلف العاصيات والأفراد في زنة الدار حيث تعد منها
بدل دخولها في بها لجان العادة يفرزها المصلحة فتعد من الدار ذلك (وان جمع تراجم أمامه أو
تزل في مختلف منها) كقوله (كقوله) لأن ذلك بعد من اجزئها (وان وقف خارج العمرة أو على جبل)
كبدل أبي ديس (أخره ولو بغير شخص) لانه بعد من اجزئها وتختلف من وقف فيها وقعه إلى هوائها كما
علم مما روي عنه بدو قوله ولو كان أولى (ولو خرج من محاذاتها لكانه يتبع بعض بدنه) بان وقف بطرفها
وخرج عنه بعضه (بماثل) صلته إذ يقال ما ساقها انما ساقها بعضه وانما ساقها الشاذ وان كان حجر فيها
بانيه ولو استقبل الركن فالوجه كإقال الأدري الجزم بالصحة لانه مستعمل للبناء الماوراء للركن وان كان
بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين (وان امتد صطو يل يقرب الكعبة) فخرج بعضهم عن المهادنة
بماثل صلاتهم) أي البعض المذكورين لانهم ليسوا مستعملين لها (ولاشك انهم إذا عبدوا) عنها
(حاذوها وصحت صلاتهم) وان طال الصف لان صغير الجرم كلما زاد به وراحت مجازاته كغرض الرواية
واستشكل بان ذلك انما يحصل مع التحريف (ولو استدر بها) (تاساوطال) الزمن (بماثل) صلته
لما قال ذلك لها (لان قصر) كسبب الكلام (وان أميل) عنها (نهر) (بماثل) صلته (ولو نقل)
الزمن لندوة ذلك يوم ذاق فرق عدم بطلانها فيمحو حوت الرج السفينة فتحوّل وجهه عن القبلة وزدتها
حالا (ولو استقبل الحجر) بكسر الحاء دون الكعبة (لم يجز) لان كونه من البيت مطنون لا قطع عليه
لانه انما ثبت بالأحاد (والفرض في القبلة اصابة العين) في القرب يقتضي في البعد مطنون لا يكفي اصابة
الجهة للادلة السابقة أو لآل الباب (ولاستغن الخطأ بالانحراف عنه يسرع البعد من مكث) وانما
يظن ومع القرب يمكن اليقين والثبات (ومن داره بكه ولم يثبت ان اصابة) العين القبلة (لخال) ولو
طارا كبنائه (اجتهد) جواز المشقة في شكافه المعينة وهذا مقيد بما في النهاية عن العراقيين انه لو
بني حائل من المشاهدة لاجتهد تصح صلاته بالاجتهاد انفرطه فان لم يكن حائل على بالعين ولا حاجة
إلى كل مسلاة في معنى المعين من تشابه كثرة من اصابة القبلة وان لم يعانها حين يصلى فينتج فيها
الاجتهاد للقدرة على يقين القبلة (ولا اجتهاد في محراب المسلمين ومحاربهم) بالجزم معناه
طريقهم (وقرأهم القدية) بان شأنهم انثرون من المسلمين (وان سغرت وخرت) ان سلت من
العالمين لانهم ان نصب الاجتهاد جمع من أهل المعرفة سميت الكواكب والادلة فخر ذلك مجرى الخبر
(لا) في (خبره) أمكن ان يثبت الكفر (فيجوز الاجتهاد فيها وكذا في طريق بدور مرور المسلمين بها أو
يسنوي مرور الفريقين بها كما سرح به الاصل وانما هي اسم فاعل من البناء (الا) أي الاجتهاد في
المحارب المذكورة (لا) (تاساوطال) فيجوز اذا لم يعد الخطأ فيه ما يتخلف في الجملة وهذا (في غير
محراب النبي صلى الله عليه وسلم ومساجد التي صلى فيها ان ضبطت) أي علمت امامها فينتج الاجتهاد مطاوعا
لانه لا يفرق خطأ لو تخيل حاذق فيه انه أو يسر فيقاله باطل ومحارب يسره كل ما ثبتت صلاته فيه اذ لم يكن
في ربه محارب والمحارب لقصد صدور الحاسبي به لان الصلح يحارب فيه الشيطان (ومن يجز عن القين)
في القبلة اذ انه مشقة في نفسه له أخذ ما عمار في الاجتهاد (فانخره مقبول الرواية) ولو عبدا وامرأة
(عن علم بالادلة أو المحارب) المتمد (لم يجز) بل بعد ما خبر في الوقت وغير موصح الاصل بان وجود
من يجز عن جواز الاجتهاد وقد يفهم من وجوب السؤال وهو ظاهر ولا يشك بمصالحه من كان بكه
ويؤمنون القبلة حائل الاجتهاد لان السؤال لاشقة فيه يتخلف المطالع ثم ان فرض ان عليه في السؤال
مشقة بعد المكان أو نحوه كان الحكم فيها كافي تلك انه على ذلك المذكر وشيخه يقول الرواية غير مكسبي
وكذا قبل قبل اخباره بما ذكره من قوله قال الماوردي لو استعمل لم من مشرك لادلائ القبلة وقد وقع في
نفسه صدقه واجتهاد نفسه في جهات القبلة لانه على في القبلة على اجتهاد نفسه وانما قبل خبر المشرك في

(قوله قال الشاشي وفيه نظر الخ) وقال في الخبر قال أصحابنا وفيه نظر وقال البداري ولا يتبعه بصريح ولا ضريح ولا ينسلك بحال الآن بطل
 البصر عليها فثبت عدمها لنفسه اه وهذا ما قاله المادودي ت (قوله لانه اذا لم يقبل خبره في القبله لا يقبل في اولها) اشار الى تصحيحه (قوله
 واقتواها القطب) مثلث القاف (قوله (١٣٨) قال الشيخان وهو تخم صغير الخ) وكانها سبب ان تجعلها جوارته ولا ينفك وقال السبكي

وغیره ليس بجعل بقوله
 تدور عليها هذه الكواكب
 بقصر البصير ش (قوله
 وفي الشام ورواه) وبحر ان
 دراه نظره وذلك قبل ان
 قبلتها اعدل القبل
 قوله بل ان ضاق الوقت
 الخ) لو خاف خوت الوقت لو
 اشتغل بالوضوء لاصلح
 بالنسيم خلق الوقت اذا كان
 واجدا للعلم والفرق بينهما
 ان امر العاهلة اقوى
 ومقدم على حق الوقت
 بخلاف القبله فان امرها
 أخف فانه من جملة الا
 وهي قبله قوم يدلل انه
 يسل في حال المشاغل
 غير القبله ولا يصلح للمعايرة
 ومن جازجه ودالها في آخر
 الوقت يترق قول وفي
 القبله بينه في اول الوقت
 ولا يؤخر ولا يتوصل
 الى يقين المعاهلة بالوضوء
 وبالاجتهاد لا يتوصل الى
 يقين القبله (قوله صلى
 كيف اتفق) لاختلافه
 انما يصلح كيف كان اذا
 تساوت الجهات عند دخوله
 اجتهاد فتساوى عنده
 بهتان فليس له العدول
 عنهما فتغير فيه ما على
 الرأب ت (قوله فرع تعلم
 الادله عند السفر فرض

عن) المراد فعل الادله الطاهر دون دافق الادله كما صرح به الامام والارغفاني في فتاويه (قوله وحل السبكي القول
 بأنه فرض عين الخ) وينبغي ان يلتزم بالسفر أصحاب الخدام والتعبه اذا اقلوا وكذا من عطن موضع وعدمه يابده أو فرجه ويخوضون
 (قوله وحل السبكي) أي غيره (قوله لانه اذا كان في المذنبه والغرضه ما عدا الحق فجاءه في عتبه ان ياتي بما جازم الحق في التبع) وفيه
 ينفع ان يأتي بهما الخ اشار الى تصحيحه مكتب ايضا قال في التوسعا وكذا المذنبه ورواه في المذنبه

(نزهة والفرق ان القبلة بمبني الخ) فارق بينهما بان الاصل في كل قول العهارة فاكنتي فيها ما جئت ادا راد تغلاف القبلة والوجه والحكم لا يقال بتمتص بالماء اذا اتمته فانه اذا اجتمع وصلى ثم احدث وبق من الاول بقية فانه يجب الاجتهاد لصلاته تحضر لانه يقول التوب الواحد صالح لانه جميع الملوأ ما بقي فان الذي صلى في غير اوله صالح لصلاته ما نأوا ان لا يتجمل ما لا يستعمل من الماء أو ذو يؤيد هذا انه اذا اجتمع دون اوصلي ثم حضرت صلاة أخرى وهو عهارة فانه ان صلى ولا يجتهد في (١٣٩) قوله فان تغير عمل بالثاني الخ) هو (فرع) هو

التم وخرج في القبلة التوب فلا يلزمه الاعادة وسواء الفرق ان القبلة بمبني في الاصل على اليقين ومخافة
باختلاف الامكنة يتغير خلاف التوب وكما يلزمه اعادة الاجتهاد لكل فريضة يلزم الاعي اعادة التقليد لكل
فريضة فانه الخوارزمي (فان تغير) اجتهاده في القبلة أو التوب (عمل بالثاني) وجوبا (ان ترجع ولو نها)
أي في الصلاة وعلى بالاول ان ترجع وقرئ بين عمله بالثاني وعدم عمله به في المياه يلزم نقض الاجتهاد
بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة بخساعتان لم يغسله وهذا يلزم منه الصلاة في غير القبلة ولا
يحتاج منع من الصباغ ذلك بانه انما يلزم النقض لو اقبلت امامه من غيره وصلاته ولم يتعاله بل أمره
بغيره لما نحن بحاجة كما أمرنا باجتناب المياه الاول ويحجب بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه
الاول واجتناب البقية (فان استوفى بالغير) بينهما (الا) ان كان أي في الصلاة فلا خيار له بل
يعمل بالاول والنقص فيهما بين التوسوي قال في المهمات والاصواب ما قاله البغوي اهـ وقارن حكم التوسوي
وجوب العمل بالثاني ولومع التوسوي قال في المهمات والاصواب ما قاله البغوي اهـ وقارن حكم التوسوي
فيله بانه هنا التزم بدخوله فيها جهه فلا يقول الا باربع مع ان التحول عمل اجنبي لا يناسب الصلاة فاجتمع
لها (ولا ينقض) الاجتهاد (الاول) بالثاني لاستنفاة نقض الاجتهاد به (ولو تحدث الصلاة وأدى) ذلك
(الى استقبال الجهات الاربع بصلاة واحدة) لانه وان تبين الخطأ في ثلاث قد أدى كلاهما ما اجتهاد لم
يتم فيهما الخطأ (وهذا) في العمل بالثاني في الصلاة (اذ امكن الصواب مقارنا) لظهور الخطأ فلا يتعلل لما
فيه من نقض الاجتهاد بغيره (والا) بان لم يتبينه مقارنا (بطلت) وان ذكر على الصواب على قرب بعضي جزء من
صلاته في غير قبلة محسوبة (وان غرأ على المجتهد في أثناء الصلاة مثل) في جهة القبلة فلم يرتجعه بل جازع
الجهات (لو روى) هذان من رايته ونقله في المجموع عن نص الام والتماعى الاحباب (واذا علم) المجتهد (خفاء
أو خفاء من قلده الامعي) أي وعلم الامعي ولو أعي البصير نفعنا من قلده (وبد الصلاة أو في انتماء) بطلت ان
تبين الخطأ وأعادوا لم يبين (الصواب) لانه تبين الخطأ فيما بان مثله في الاعادة كالخا كبحكم اجتهاده ثم
يجد النص بخلافه واحترقوا بقرولهم في ما بان مثله في الاعادة عن الاكل في الصوم بانه يا الخطأ في الوقوف
بغيره حسب لا يجب الاعادة لانه لا يامن مثله فيها وخرج بعلم الخطأ اطمع وتعين الخطأ لهما على الصلاة الى
جهت ما جئت ادا فلا اعادة فيها كما يكره والراد بالعلماء تمنع معه الاجتهاد فيدخل فيمنع العدل عن عيان
كما يعلم من كلامه الثاني (وان اجتمع اثنان في القبلة واتفق اجتهادهما (وصلى أحدهما بالآخر فتغير
اجتهاد واحد منهما لم يلزمه الانحراف) الى الجهة الثالثة (وينوي المأموم المارقة وذلك) أي تغير اجتهاد
أحدهما (عذر) في مقارنتها لم يرد ولو أخرجهما عن قوله (وان اختلفا تابعا وتابعا) كان أولى (ولو قال
مجتهدهما لقلده في الصلاة أخطأ لمن قلده وهو) أي المجتهد الثاني (أعرف عنده) من الاول أو قلده أنه أت
على الخطأ وانها (لو لم يكن) أعرف عنده من الاول (تحول ان بان) (الصواب مقارنا) للقول بان أخبر به
والخطأ ما يحكم به الاصل لبطان تقليد الاول بقرول من هو أرجمته في الاولى ويقطع الطاعف في الثانية
فلو كان الاول أيضا الثانية فتبطل بان الصواب ما ذكره ولو لم يكن الثاني اعلم لم يؤثر قوله فانه الامام (والا) بان
لم يبين الصواب مقارنا (بطلت) صلاته وان بان الصواب عن قرب بعضي جزء من صلاته في غير قبلة محسوبة
وتخرج بقوله وهو في الصلاة لم يخال ذلك بعدها فلا يلزم الاعادة كقول تغير اجتهاد البصير بعدها صرح به

تدخل في الصلاة باجتهاد
فصحى فيها أمهارة الاعادة
فان دار أو داره غيره عن
تلاها لجهة ما سألها باجتهاد
غيره قوله في المجموع عن
نص الامومة - من يؤخذ
وجوب اعادة الاجتهاد
للفرض الواحد انفس
ش قوله فان استوفى بالغير
الخيار سكت عن الاعادة
لاستغناء بما سبق في المنع
انه صلى كيف شاءه وينقض
وكذا صرح القاضي حين
وصاحب التذويب فيها
بالاعادة لتردد ماله الشرع
فيها وقوله وكذا صرح
القاضي حين قال سألنا
هو كذلك قوله نقله
الاصل عن البغوي أشار
الى تعديه وكتب عليه قال
الشيخ يجب الدين الضعيف
ولا يفتحه غيره د قوله
والصواب ما قاله البغوي
وما قاله ظاهر لا يدل عنه
ن وكتب أيضا ويحتمل
الطلاق الجهور وجوب
التحول على ما اذا كان
دليل الثاني أوضح دليل
تقديمه له باقرار ظهور
الصواب بظهور الخطأ
كيف يتلوه الصواب مع
التوسوي المتفق لذلك

وجوب قرائته هو الرافق لم ينقله في المجموع عن نص الام وانفاق الاصحاب من انه لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولو يرتجعه جهاتهما
الى جهته ولا عهارة بل هو من افرادها في جميعه في المجموع وغيره من وجوب التحول أخذ باطلاق الجهور ومردود بل قال التوسوي انه
بالجمل ونضاف لما افتقده كلام الرافعي من وجوب الاستئناف ش قوله كالخا كبحكم اجتهاده ثم يجد النص بخلافه ولان ما لا يقطع
من الشروط بالثاني لا يسقط بالخطأ كالعاهارة (قوله وهو أعرف عنده من الاول) أو كغيره لانه كما افتقده كلام الرافعي

(قوله) فالظاهر ان حكمه ما يقبل الفرع (أشار الى قصصه) (الباب الرابع في صفة الصلاة) (قوله) وهي تشبه على اركان وسنن) قد شبهت الصلاة بالانسان قال كثر أسوأ الشرط كدائه والبعض كاعتصامه والسنة ككثرة (قوله) وبما قرأه ان الشرط ما اعتبر في الصلاة الخ) ٢ قال ابن الرقعة وهذا يخرج الترجمة لغيره عن كونه شرطاً لأنه انما يعتبر في القيام والقعود مع ان المشهور انه شرط اهـ وبما بان الترجمة الهامها اصل في غيرهما باعتبارها اذ يقال على المصلحة حينئذ انه متوجه اليها لا يحصر فيها مع ان الترجمة الهامها بعض مقدم بدنه حاصل حقيقة تضاد ذلك كاف ش (١٤٠) (قوله أي بعضها) والما ترك عند غير النازلة (قوله) والكلام فيما هو بعض منها) اعل

الفرق تأكيد أنه يدل
الاتفاق على مشروعيته
بخلاف القنوت لثلاثة
والفرق ان قنوت الصبح
وقنوت الوتر في النصف الثاني
من رمضان مستحب في حال
الاختيار فاقص السجود
لتر كخلاف سائر الصلوات
(قوله) ما لم يعد الى بدله

الاصل في الاولى ويقاس بها الثانية بقوله قبلها فالظاهر ان حكمه ما يقبل الفرع لكن في التهمة بعدل
بقول الاوتق عنده فان تساويا يستظهر ان الثاني لم يجد فيه كغيره فيصلي كيف اتفق ويعدو بقوله مجتهد ولو
قال معان فيختار لم يسلطوا بقوله في الاولى وهو اعرف ما لو كان مثل الاول اوردته آدم لم يعرف ما له اولاً
فلا يقدر لورس قبيل قول المعان ما ذكره بقوله (ولو قيل للاخي) وهو في الاولى (صلواتك الى التمس
وهو يعلم ان قبلته غير هاستأنف) بطلان تقليد الاول بذلك (وان اصر) وهو (في أثنائها وعلم انه على
الاحياء) لقبله بمجراب أو نجم أو غير ثمة أو غيرها (أعما أو على الخطأ أو تردد مات) لانتفاء ظن الإصابة
(وان ظن الصواب غيرها) أي غير جهة (الخرق) الى ما طنه كولو اعتبر اجتهد البصير فيها وقوله وان اصر
الخ من زيادته وصرح به النووي في مجموعه

(الباب الرابع في صفة الصلاة)

أي كغيرتها (وهي تشتمل على أركان) تسمى فروعاً (د) على (سنن) والركن كالشرط في انه لا بد منه
وبما قرأه ان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل يعتبر سواء كالعاهر والستر بغيره اركانها كركوع
وغيره والركن ما اعتبر فيها لهذا الوجه فمثل تعريف الشرط التزول كترك الكلام فهي شروط كقال
الغزالي ووافقه المصنف كماله في الباب الاخر وقول المجموع الصواب انه المست شرطان لم يطل به الصلاة
كقطع النية بدو تركه لكن يشهد ان الكلام باسما لا يضر ولو كان تركه من الشروط لضر (فيها)
أي الخ (في البعض) وهي (تجبر) من حيث تركه كما بد أو سواها او ايراد ان الصلاة المتزول فيها تهيئ
ذلك تجبر (بالسجود) وحيث بعضها ثلثاً كدأنها بالجمع تشبه البعض حقيقة (وهي ستة القنوت
الراتب) وهو قنوت الصبح وقنوت الوتر في النصف الثاني من رمضان دون قنوت النازلة لانه سنة في الصلاة
لا نهياً أي لا بعضها هو الكلام فيما هو بعض منها وترك بعض القنوت تركه كاله الغزالي وغيره قال
الزركشي وهذا انما يأتي على القول بتعين كدائه والاصح خلافه بصرح القاضي بجعل وجوبه باله اذا
شرع في قنوت تعين في أداء السنة ما لم يعد الى بدله (وقامه) أي القنوت الراتب قياساً للقنوت على
ما يأتي وما قاله الفقهاء من انه لو ترك تبعاً لأمامه لحقن القنوت لم يسجد كامامه لان ذلك ليس سهواً من الامام
ينال طريقته من ان العبرة بعقيدة الامام لكن الاصح ان العبرة بعقيدة المأموم فيسجد لله وكاتباً في
صفة الأئمة (والشهاد الاول) لانه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً وسجد قبل أن يدر واه الشيخان ونسب
بالنسان العمد بجماع الخلل بل خال العمد كترك فكان للعرض أوجوب والامام اذا شهد الاول باللفظ الواجب
في الشبر وقياساً ما تركه فترك بعض تركه كدائه واستثنى منه ما لورس ر بعد اطلاق أو قد ان شهد
تشرين فلا يسجد لترك اوله ساذ كره في الفخار وكذا ابن الرقعة عن الامام لكن فصل البغوي في فتاويه
فقال يسجد لتركه ان كان على عزم الاتيان به نفسه والا فلا (وجلبوه) أي الشهاد الاول لان السجود اذا
شرع ترك الشهاد شرع تركه لجلوه لانه مقبولة ومصدرة تركه وترك قيام القنوت ان لم يحسن الشهاد
اول القنوت فانه يسجد ان جلس أو يقف بقدره فاذا لم يفعل سجداً لله (والصلاة التي على الخلق

قال شيخنا ارجع لاصل
المسئلة وهو ما يعدل الى
بدله ابتداء ما لورس في
قنوت ونطقه وكل بدله
فانه يسجد (قوله) لكن
الاصح ان العبرة بعقيدة
المأموم فيسجد لله والخال
قال في الخادم نرى يمكن
استثناء ما اذا صلى الصبح
خلف من يصلي سجداً معتداً
ان امامه يصلي الصبح فانه
لا يسجد نفسه صاحب
الجواهر وهو ظاهر لانه في
المسئلة الاولى ربما ملاته
بصلاته فاستشعر له
السجود بخلافه اهـ
(قوله) والشهاد الاول) هي
بذلك لانتفاء على النطق
بالشهادة تقليداً لها على
بقية اذ كاره لسفرها وهو
من باب اطلاق اسم البعض

على الشكل (قوله) بجماع الخلل) ولان ما يتعلق بالمسبران به هو متعلق بعمده كجفتا ورات الاحرام واضافة السجود الى
السهو لانتفاء شرطه وبعده في العمد كدائه الذي ظاهراً يجب بحاق الشعر من غير اذى (قوله) ويقاس ما مرأ تفاد ترك بعضه تركه كله
أشار الى تصحيح (قوله) ذكره في الفخار) وكذا ابن الرقعة عن الامام قال ابن النوى الامام الحاقى القبل بالفرض في سجود السجود هو لثالثاً
يأتي على وجه مرجوح (قوله) لكن فصل البغوي في فتاويه فقال يسجد لتركه الخ) أشار الى تصحيحه (قوله نفسه) أي أي تركه كدائه
وهو اعراض يجب فان المصلحة في حالة الركوع والسجود مستقبل قطعاً لا يمكن بدله بدنه وليس المعترض وهو لا يجزى بذلك عن كونه
مستقبلاً قطعاً يدل ما لو انشفت في الصلاة من غير محو بل لصدرة فانه لا يضر ز اهـ منه

(قوله بان يتبين ترك اداء ما لم يلج) أو غيره والامام بعد السلام انه تركها فانه يستحب له أن يعد السهو وان كان بعد السلام لان المأموم سلم جاهلا بترك الامام السجود فيسجد ما لم يعلم الفصل ر (قوله وبقي سابع الخ) زمان وهو الصلاة على آله فبعد طهارته ان التقوى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاول والصلوة على الالك بعد الاخير كالتعمير والاول وان القيام (١٤١) لهما بعد التقوى كاتمامه (قوله وما

بعد المذ كورات من السنن) وهي نحو ما ذكرنا من قولنا (و) الصلاة (على الاول في) التشهد (الاخير) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بان يتبين ترك اداء ما لم يلج اتمامه وقيل أن يسلم هو أو بعد ان يصير الفصل ر (قوله وبقي سابع وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت كما يحسنه الامامون وغيره) به جزم ابن الرخوع وما عدا المذ كورات من السنن لاسجود لتركه كما يأتي في الباب السادس (وأركانها سبعة عشر) يجعل المبدأ ثنية في مجاله الاربع من الركوع وما بعده أو كما وعدا في المنهاج كماله ثلثة عشر باسقاط الامام اثنى عشر لجمعها كالمثنية التابعة ويؤيده كلامهم في التقديم والتأخر بركن أو أكثر وبه يشهد خبر اذ افتتحت الصلاة الاثني عشر المعنى لا يختلف بذلك (الاول ثنية) لما صرف في الموضوع جعلها الغزالي شرطاً قال لرافعي لا يتعلّق بالصلوة فتكون خارجة عنها وانما تتعلّق بنفسها أو انما تقرن ان ثنية اخرى قال والظاهر عدداً أكثر من تركيتها ولا يعد ان تكون من الصلاة فتتعلق بتمامها من الاركان ان لا ينفسها افعالاً لا تقتصر الى يقولون أن تقول بجزء ثلثها ما فيها أيضاً قالوا لا يتكلمون كل صفة تتعلّق ولا تؤثر بجزء ثلثها ما فيها غير ما كالمثنية والثنية وانما تشتمل على ثلثها ما فيها لجمع الصلاة فتصل نفسها وغيرها كشأنه من أربعين فانما تركه نفسه وغيرها (وتجب مقارنتها للتكبير) أي تكبيرة الاحرام لانها أول الاركان وذلك بان يأتيهم بعند أولها أو يسميها ذكر الاله التي آخرها كما يجب حضور شهود النكاح الى الفراغ منه وما استأثر النوري في شرح المذهب والوسيط بعد الامام والغزالي الى اكشافه بالمقارنة العرفية عند العلوم بحيث يعد من مفسدات الصلاة اقتداء بالآثار في تسامحهم بذلك وقال ابن الرفعة انه الحق وصح به السبكي (فان عرفت) أي الثنية (قبل ثلثها) أي التكبير (لم يصح) الصلاة لان الثنية تتبعه في الانقضاء والانقضاء لا يحصل الا بتمام التكبير دليل بطلان التيمم يؤيد ما قبل ثلثها (ولا يجب استحصالها) أي الثنية بعد التكبير للعسر لكنه بسبب كفاية في الموضوع يعتبر عدم الثنائي كإتيان عقد الايمان (فان نوى الخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستمر بطلت بخلاف الصوم والحج) والوضوء والاعتكاف لانها أضيق بأمان الاربع فكان تأخيرها باختلال النسبة أشد (ولا أثر للواسوس الطارقة للفكر لا اختيار) بان وقع في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال (فقد سبق ثلثها في الاعيان بالله تعالى ولا بدالة به) ولان ذلك ما ينبغي به الموسوس (فان علق الخروج من الصلاة بمحصل شيء بطلت في الحال ولو لم يقطع بمحصله) كتعلقه بمحصل شخص يعلق به الخروج من الاسلام فانه يكفر في الحال قطعاً وفاق ذلك ما لو نوى في الركعة الاولى أن يفعل في الثانية فعلاً مبيحاً للصلاة كشكركم أو كل حيث لا يطل في الحال بانه هاليس يجوز مدهونك جازم ومنه المخرج عليه ما هو فعل الثنائي للصلاة ولم يأت به (ولو شك هل أتى بتمام الثنية) ألا (أول نوى ظهور) أو قصر ان ذكر بعد طول زمان أو بعد ثباته بركن ولو قويا كالفراغ (بطلت) صلاته لانقطاع نظرهما من تشتمل ذلك في الاولى ولتقصيره بترك التوقف الى التذكر في الثانية وان كان جاهلاً بخلافه من راد في صلاته وكناساً بالاذلة في التمسك ذكره في المجموع وبعض الركن القول فبما ذكر كماله على الامم كالمصريح بالخوارزمي ونقله عن النص ذكره في المصنفات وما عداها لان زمان الشك لا يعد مقارناً في كسره أو القاضى وألحق البغوي في ذاهب قراعة السورة فبما ذكر قراعة الفاتحة ونها عن الاصرار على ثبوت ثنية في الصلاة اخرى قائم عليه حيث صلاته وهذا خروج بتقيد المصنف كماله ما ذكر بالثلاثين لأن بريد به ما طلق التردد (أو) تذكر (فياوما) أي قبل طول الزمان وانما بركن (فلا) تبطل لكثرته تعرض من ضلالت (وان قست في سنة الفجر فلانها الصبح والحال) الزمان (أو في

قوله وفارق ذلك ما لو نوى في الركعة الاولى الخ) وحاصله ان مثاقفة الثنية تؤثر في الحال وما في الصلاة انما يؤخر عند وجوده بان شرع فلو نوى فصلاتين واحدة وبطلت كقائه العمراني ش (قوله أو بعد اتيانه بركن الخ) فعمل ان معنى بعض الركن لا يعلل ما لم يصر من الشك بطله في القول اذا أعاد مقارنه في الشك كقائه الامام ش (قوله وألحق البغوي في ذاهب قراعة السورة الخ) والتشهد الاول ش

(قوله وفارق ذلك ما لو نوى في الركعة الاولى الخ) وحاصله ان مثاقفة الثنية تؤثر في الحال وما في الصلاة انما يؤخر عند وجوده بان شرع فلو نوى فصلاتين واحدة وبطلت كقائه العمراني ش (قوله أو بعد اتيانه بركن الخ) فعمل ان معنى بعض الركن لا يعلل ما لم يصر من الشك بطله في القول اذا أعاد مقارنه في الشك كقائه الامام ش (قوله وألحق البغوي في ذاهب قراعة السورة الخ) والتشهد الاول ش

(قوله بطلت الحرام) قال صاحب الكافي نفسه نظرا لانه الحق الظن بالنكاح والاشك يقتضي التردد واما ان شيء من افعال الملائع ان تردى
 الله بقتضى البطلان والظن لا يقتضي التردد بل لا يقتضي ان يكون خطا وسهوا او خطا في الصلاة لا يقتضيها اه واما ما راجع الى الصلاة
 بشرط تعيينه لا يضر الخطا فيه والملائع تقتضي بالنسبة لغيرها بما كانت عليه والظن الحادث لا يخرج عن كونه في الصلاة وانما بطلت الصلاة
 في صلاة القنوت لعدم تطويل الركن القمير به في غير محل (قوله ونقله القموني عن القاضي) قال شيخنا كلام القاضي فرع على رأيه ان
 الشك في فرض الصلاة موقوف على خلافه (قوله كالظاهر والعمر) في اجزاء صلاة شرع التشويب في اذانها اذ اذ القنوت فيها اذ
 عن نسبة الصبح تردد (قوله اوتدوا) هل هذا (١٤٢) في كل مندورة وأختص بالتي لا سبب لها ولا وقت فلا يجب التعرض لغيره بصفة قبل

ممكن ثم ذكر بطلت الحرام (وكذا) تامل (وشك في الظاهر وهو جالس) لث - هـ والاول (تقاع الى
 الثالثة ثم تذكرها) أي المأذنة ككل شئ في النية ثم تذكر بعد احداث فعل (لان قائم لنبوذا) فتذكرها
 فلا تامل بل يعود ويبنى ويسجد لله هو وقوله وان قتلت اياهما من زبانه ونقله القموني عن القاضي
 ه (فرع يجب نية فعل الصلاة) لثنا عن بقية الافعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن الفعل
 لانه المأذنة تقدم دليلها او يتعلق في صفة الموضوع (و) يجب (تعيينها كالظاهر والعمر) لثنا عن
 غيرها ه (فلو اضطرر في فرض الوقت أو صلى الجمعة نية الفأر أو الظهر) المقصورة (وعكسه) بان صلى
 الظهر نية الجمعة (ليجزه) لانه لم يتر في الاولى لانه ما بها فتذكر كونه في غير ما عليه في غيرها (وشترط
 نية لفرضه) في الفرض ولو كفاية اوتدوا (وان كان) الناقص (صليا) ليجتمع في النقل (فمحضر المصل
 ذلك في ذهنه بقدمه) وما ذكر من اشتراط نية لفرضه في صلاة الصبي هو ما صححه الشافعي لكنه خالف
 في المجموع ضعفه وقال الصواب انه لا يشترط في حقه ركعتين بوجوبه واصله لانه لا تقع فرضا ومما طرح
 صاحب الشامل وغيره في التحقيق نحوه واما العادة فبما في حكمها في صلاة الجماعة (وليس) ندبا (اعتقاده
 الى الله تعالى) كان يقول لله وفرضة الله ليحقق معنى الاندلاص (وذكرها اذ اذناه وعده
 الركعتان) لثنا عن غيرها لا التصريح بطلب هذه المذكورات من زبانه (فلو لم ينو ذلك صحت) صلاته لان
 العبادات كلها لا تكون الا لله تعالى وكل من الاداء والقضاء في معنى الآخر والعدد محصور بالشرع (لكن
 لو عين عدد أو خطأ العدد) وفي نسخة غير العدد (بطلت) لانه قوي غير الواقع وفرضه الرافعي في العالم
 وقضية انه لا يضر في الغلط وايداه الاسوي بما ذكر وفي نية الخروج وغيرهما ان الخطا في التعيين لا يضر
 (ولو ظن خروج الوقت فصلا قضاءه) فبان بقاءه (أو عكسه) بان ظن بقاءه فصلا اذ اذناه فبان خروجه
 (أجزاء) الحرام بخلاف ما لو فصل ذلك عالمنا لا ولا يجب التعرض للاستقبال كما مر في الاصل ولا
 الوقت كالرؤية لا يجب التعرض للشروط فلو عين اليوم وأخطأ قال القموني والمتولي في معنى الاداء لان
 معرفته بالوقت المتعين للفعل بالشرع تلقى خطا فيه ولا يصح القضاء لان وقت الفعل غير متعينه بالشرع
 ولم ينو قضاء ما عليه وقضية كلام الاصل في التيمم الصفة مطلقا (ويجب تعيين الرواتب) سائر (السنن)
 الموقوفة اذ ان السبب (بالاضافة) الى ما فيها كركعتي الفجر وسنة العشاء أو راتبتها كركعتي صلاة الاستسقاء
 أو الكسوف أو عيد الفطر أو الفطر أو الفضي قال في المجموع وكسنة الظاهر التي قبلها والتي بعدها وجب
 السبب ووجهه ان تعيينه انما يحصل بذلك لا بشرط كونه في الاسم والوقت وان لم يقدم المؤخر كما يجب
 تعيين الظهور للثنا ليس بالعصر يدفع ما قبله من اجل هذا اذ آخر المقدمة عن الفرض وانما يجب
 المسجد وركعة الاحرام والموضوع والاستخارة فيكي فيها نية في الكفاية في الاولى والاجابة

نحو المحافظة على الرواتب
 الفرائض والصحيحة
 المسجود ونحوها لم أقرب شيئا
 وعندني فيه بصفة وثقت
 وقوله هل هذا في كل مندورة
 أشار الى تعصبه (قوله وقال
 الصواب انما الاشتراط في
 هـ) أشار الى تعصبه
 وكتب عليه علم ان ما ذكره
 الشيخ من كون الصبي
 بشرط في حقه نية لفرضه
 ظاهرا لا يعدل عنه والتعالي
 وافقت ووجهه السبكي
 وصرفه في المهمات (قوله
 وفي نسخة لو غير العدد
 بطلت) أشار الى تعصبه
 (قوله وقضية انه لا يضر في
 القلط الخ) لوجهه ان يضر في
 القلط اذا القاعدة ان
 ما يجب التعرض له تفصيلا
 أو جملته يضر احكاما فيتم
 وأيت المسئلة في الخروج في
 باب الموضوع فقال لخطا في
 عدد الركعات فنرى الظاهر
 ثلاثا أو خصالا هي
 لا يصح ظاهرها مثل البارز
 بين رجل كان في موضع

عشر من سنة يقرأ في الفجر فعلى ثم يذكر له خطا في اذنه يقتضي ما يجب عليه اذ اذناه صلاة
 واحدة لان صلاة كل يومين في قضاءه عن صلاة اليوم الذي قبله (قوله لو عين اليوم وأخطأ قال القموني الخ) وفيه نظارت (قوله وفي
 كلام الاصل في التيمم الصفة مطلقا) أشار الى تعصبه (قوله أو عيد الفطر) أو الفطر قال الشيخ عزالدين بن عبد السلام ينبغي في صلاة العباد
 لا يجب التعرض لكونه نظرا أو آخر الامام مستويان في جميع الصفات فيلحق بالركعات وان يجب بان الصلاة أكد فاما ما عدا ذلك
 لا يدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة ش (قوله وركعتا الموضوع) أي والمأذون (قوله والاول
 أشار الى تعصبه (قوله والاستخارة) صلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيتها اذ ان الخروج للم
 والساكن اذ ان السرا لا رافعة وقته والتحقق عدم الاستثناء لان هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد رافعا وهو نقل مطلق حصل بمقتضى

تضاف الى العشاء) أي لا تحب اختصارها (قوله) وأن فصله) قال في شرح المذهب فان أوترها كثر من ركعة نوى بالجميع الوتر إن كان تسليمة وإن كان تسليمة في كل تسليمة ركعتين من الوتر (قوله) فصل بلغوا له أو يصح ويحتمل على ركعتيها المتين (الخ) فإن الاعداد وهذه الترتيبات كلها بالطله لان صاحب جمل الوتر اتسل وأكمل وأدنى كمال وصحروا بان طلاق النية إنما يصح في النفل المطلق ثم ما ذكره من الحيل على إحدى عشرة إن كان فيما إذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح قالونان كان فيما طلق أصل الوتر قالوا أنه ركعتين بل الامتداد علم اجلا على أدنى المراتب (قوله) ثلاث لأن الأفضل) أشار الى تخصيصه قال شيخنا هو المعتمد لان الثلاث صارت بمنزلة أدنى الأضارف عن جله على ركعة كراهة الانتصار عليها فصاروا كالمقدم وانتقل الى مرتبة تليها لم يزلوا يشرعوا على ما ملأه لوني الضمير وأطلق جمل على ركعتين (قوله) كبر أي نوى (قوله) أي كمله وفيه دلالة الاتوال (قوله) والله الذي لا اله الا هو (قوله) كبر أي كمله

الثانية وما اعلمه) حاشي الثانية والرابعة كما يحتمل بعضهم حصول المقصود بكل صلاة لكن المتأول في الكلامية عن الاصحاب في الثالثة لا يكفي فيها ذلك (الاوتر فلا تضاف الى العشاء) لأنه من قبل بل ينوي سنة الوتر (وينوي بجميعه) ان أوترها كثر من ركعة (الوتر) أيضا وان فصله كجانبين الترابيح بجميعها والمجاهل لا ينوي في الأخير منه وفيما هو الاوتر أو سته (أو يتخير) وفي نسخة وتخير (فيما سوي الأخيرة) منه إذا نية (بين نية) صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنه) وهي أولى حال في الموهمة وكل ذلك إذا نوى عددا فان لم يوفه بل بلغوا له أو يصح ويحتمل على ركعة لاثم المتين أو ثلاث لاثم أفضل كنية الصلاة قائم انتفاضة ركعتين مع محلة الركعة وأحدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل لحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فطرأه والظاهر انه يصح ويحتمل على ما يربطه من ركعة وثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة (وتكتفي بنية الصلاة في النوافل المطلق) وهي ما لا وقت لها ولا سبب لاثم أدنى درجت الصلاة فأذا نواها وجب أن تحصل له (والاصواب انية النفل لا تحب في الجميع) أي جميع الدين والربوبية والارضية لها ولا اعتبار في النية بالقلب كبر (ويستحب التعلق مع النية) أي بمقتل التكبير والتضرع به من زبانه (فان نوى الفجر) قلبه (وحري على لسانه العزم بوض) اذا عبرت في القلب (وان عقب النية ان شاء الله) بان لفظها (أو نواها وقصد) بها قوما (الترك أو انه) أي الفعل (واقع بالنية لم يضر) نوى بها (التعليق) أو طلق (ملك) العتاقة (واذا) أي عيانا في الفرض دون النفل كان (فلس الصلاة) التي هو فيها (صلاة أخرى أو أحرم القادر بالفرض فاعدا أو) أحرمه الشخص (قبل الوقت عالما) بذلك (بلا عذر طاعت لم تنقلب نفلا) لتسليمة بقوله من زبانه بلا عذر لا حاجته لسمع الله مفهوم من قوله (فان كان معذورا كان) قلب صلاته الفرض نافلا جاهلا أو أحرم به القادر فاعدا كذلك أو (ظن دخول الوقت فاحرم) بالفرض فدان تنحله (أو قلبه) نفلا طاعة (ابدر كجاعة) مشروعة وهو مفرد مسلم من ركعتين (ابدر كها) أو ركع المسبوق قبل انقضاء التكبير جاهلا بانقضاء نفلا للعذر ولا يلزم من طلاق الحصوص طلاق العموم أم لا قوله نفلا معنا ركعتي الضحى فلا يصح لا تقتضيه الى التعبد وأما اذا لم تنسرع الجامعة كالأول كان يصلي الفجر فوجده من صلى العصر فلا يجوز القطع بذكره في المجموع في بابها (وان قال الانسان صل فرضك ولو كنت على دينار فاصلي) بهذه النية (أخره) صلاته ولا يستحق الدينار وهذه كراهة الاصل في كتاب الكفارات (وكذا) يجزئه (لوني) الصلاة ودفع الغريم) لان دفعه مصل وان لم ينو فاشبهه التردد مع نية الوضوء (لا) ان نوى صلاته (الفرض والنفل) غير الخدة وأتوخاها فلا تنعقد لتسريكة بين عبادتين لا تندرج احدهما في الاخرى بخلاف الفرض والتخبة وأتوخاها وهذه والتي قباهما من زبانه هنا وقد ذكرنا في كراهة في صفة الوضوء والثانية معلومة من كلام أهل ثم الركن (الثاني تكبيره الاحرام) في القيام أو بدله فله غير السبي مع صلاته اذا قتل الى الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم ركع حتى تلمس سركا كها ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم اجهد حتى تلمس سجدا ثم أرفع حتى تلمس من جالس ثم أفل ذلك في صلاتك كها رواه الشيخان وروى رواية البخاري ثم اجهد حتى تلمس ساجدا ثم أرفع حتى تسوي قائما ثم أفل ذلك في صلاتك كها وفي صحيح ابن حبان بدله حتى تعتدل قائما حتى تلمس من قائما (واقعا لها) أي تكبيرة الاحرام أي ما يسبى تكبيرا (متعين) على القدر الذي يجزئ الله كبير ولا الركن أو الركن كبر ولا الله أعلم وأجل الماسر ولاه صلى الله عليه وسلم كان يتدبى بقوله الله أكبر رواه ابن ماجه وغيره وقالوا كما رأيتوني أصلي رواه البخاري واختلفوا معنى أفل في الاولى (فان عكها) بان قال أكبر الله أو لا أكبر الله (طاعت) أي لم تنعقد فالاول لا يسبى تكبيرة بخلاف عليك السلام (ولو قال الله أكبر وأطعها بأوصاف) لله تعالى كلفه أكبر وأجمل وأعظم بوضر كقول الله أكبر من كل شيء (وكذا ان غفلت) صفاته تعالى بين كلمتي التكبير (وقصرت كقول الله عز وجل أكبر) أو والله الذي لا اله الا هو أكبر

فدبرهم النوى في تحقيقه بان تغفل ما ذكر بضر وخبره المصنف في تحفته ولكن مثل الماوردى السبى بقوله الله لا اله الا هو أكبر

(قوله فلا يكتفي اتقوا كبر الخ) والله يا رغبنا كبر (قوله أو طالع سكت بين كلمتي التكبير) قال التولي والشروط أن لا يزيد الفصل بينهما ما على التقدير الذي بنفسه فيه اه ويشبه أن لا يضر ما زاد على ويجوز من العجز ث (قوله كدهمزة) (لو وصل همزة الجلالة) فقال أصل لها ما وأسلم والله كبر مع كماله ابن الصلاح والنوري وغيرهما لأن همزة الوصل تسقط في الرفع (قوله وألف بعد الباء) وأشباهه همزة الهامزة (قوله أو زاد أو اسكت الخ) (لأنهم الزام من أ كبر) فاعتدت خلافاً لأنهم ومن تبعوا أو بدل همزة من أ كبروا وانقل الله وكبر فاذى ذكره ابن المنز المالكي أن الصلاة تصح لأن همزة تبدل واوا كما تبدل الواو همزة في نحو وشاح وشاح قال ابن العباد ما لا غير بعد ولو أتى همزة بدلان الكاف (١٤٤) لم تعتقد اه والراجح عدم اعتقاد هذا إذا بدل همزة واوا وبه أقوى القائل (قوله الوجه

خلافة) لأن الوقف على الراء بالضعف لغة والذي في فتاوى ابن رزق أن هو سد الباعين أ كبر لم تعتقد وجبت ذلكا لئلا (قوله) والأخرى بحرك لسانه (قوله) ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك من طرأ نحوه أو قبل لسانه بعد معرفة القراء وغيرهم ان الذكرا الواجب فهو واضح لانه حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ولهواه باقراة على تخرج الحروف ويكون كاطق انقطع صوته فيسكن بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أسمع من ذلك فهو بعيد والظاهر ان مرادهم الأول والا لا يجوبوا غير كبر على الناطق الذي لا يسمع شيئا اذ لا يقع عليه من الاخرى شائقة وعلى تقدير ان لا يريد الاثنتين طرأ آخره فاقول الدرجات ان يقال لا بد ان يسمع الاخرى القسرة والذكرا الواجبين بحيث يحفظهما قلبه ث وقوله ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك من طرأ آخره أشار الى تصحيحه (قوله وخرج بالاشعاع) اذا صلى خلف امام فكبر ثم كبر هل دل على الاقتداء به جلاله انه قطع النسبة في انحر وج من الأولى أم يتعذر لأن الأصل عدم قطعه النسبة الأولى بحتمل أن يكون على الخلاف فيكون تفضي في أثناء الصلاة فانه يحمل على السهو ولا يقطع الصلاة في الأصح والمجتهدين الاستئذان لأن اقتداء ما يتحقق بحسنه لا يتابعه بخلافه ما يرضى في أثناء الصلاة بعد عدا الصلاة اللهم الآن يكون فقها لا يخفى علم مثل هذه المسئلة لو أصرح بكبر في كل الاحرام كبر الاحرام ثانياً بينه أو سبع ركعات فهذا يحمل البطلان لانه لم يرض النسبة الأولى بل زاد عليها انقطاع ولا تعتقد الثاني بحتمل الصلاة في الثانية كبر صلاة ثالثة (قوله هذا كمال مع العدم كماله ابن الرقة الخ) وسبق في كلام المصنف قبل عبدة التلاوة (قوله فرع وبسن رفعه الخ)

ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك من طرأ آخره أشار الى تصحيحه (قوله وخرج بالاشعاع) اذا صلى خلف امام فكبر ثم كبر هل دل على الاقتداء به جلاله انه قطع النسبة في انحر وج من الأولى أم يتعذر لأن الأصل عدم قطعه النسبة الأولى بحتمل أن يكون على الخلاف فيكون تفضي في أثناء الصلاة فانه يحمل على السهو ولا يقطع الصلاة في الأصح والمجتهدين الاستئذان لأن اقتداء ما يتحقق بحسنه لا يتابعه بخلافه ما يرضى في أثناء الصلاة بعد عدا الصلاة اللهم الآن يكون فقها لا يخفى علم مثل هذه المسئلة لو أصرح بكبر في كل الاحرام كبر الاحرام ثانياً بينه أو سبع ركعات فهذا يحمل البطلان لانه لم يرض النسبة الأولى بل زاد عليها انقطاع ولا تعتقد الثاني بحتمل الصلاة في الثانية كبر صلاة ثالثة (قوله هذا كمال مع العدم كماله ابن الرقة الخ) وسبق في كلام المصنف قبل عبدة التلاوة (قوله فرع وبسن رفعه الخ)

ولو ضل جامع التكبير (للاحرام لا اتباع رواه الشيخان) (مسألة: لا يكفيه) القبلة قال الحامل ميملا
 أطراف أصابعه ما نحوها قال الباقي وغيره وهو غريب (كاشفها) قال الأذري وصرح جماعة
 بكراهة خلافه (ممرقا أصابعه) تفرقا (وسلا) ونال في المجموع أنه لا بد منه - له ذلك والمشهور
 استحباب التفرق أي بغير قيد وسطا وفيه عند الممات استحباب المبالغة في التفرق فصرح به أقال
 المتولد وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجودهم يعاين رأسه قبل الانتهاء ورفع يديه (حتى
 يحاذي) أي يقابل (باطرافهما) أي باطراف أصابعهما (أعلى أذنيه) أي بأصابعهما - ثم يرفع يديه
 تحتي أذنيه (وبكفيه مستكبي) والتكبير يجمع عظام العضد والكف (فإذا لم يمكن الرفع إلا زيادة)
 على المرسوم (أزف من عنه) (أي بالممكن) منها وإن أمكن ذلك بهما أي بالزيادة أي بالأمور به
 وزيادة وهو مغلوب علم فان لم يمكن رفع إحدى يديه رفع الأخرى (وأرفع الكف من رفع ساعد به و)
 أرفع (الرفق من) رفع (عضديه) تشبيهاً رفع اليدين وأرفع أحدهما كذلك (وان غرت الرفع بالتكبير في
 الابتداء كفي) في الأتيان بالسنة (ولولم ينههما) فالسنة كما صرح به الأصل المصيبة في الابتداء دون الانتهاء
 فان فرغ من أحدهما - لم تلغ الأخرى - لا تخلف في التحقيق وشرى المذهب والوسطاء انما
 تسن في الانتهاء بأشواته - له في الأخير من نص الام قال في المهمات فهو المقتضى واستشكل ذلك بما رواه
 مسلم صلى الله عليه وسلم رفع يديه حذو منكبيه ثم كبر وقد يجاب بأنه فعله إنما للحوار (فان ترك) أي
 رفعه ما ولو ادعى شرع التكبير (أنه في ثنائيه لا بعده) لزوال سببه بعد الفراغ منهما معاً يديه
 ولا يتقدم الرفع كما علم من قوله (ورددهما) من الرفع (التي تحت الصدر وأولى من الارسل) لهما بالمكانة ثم
 استئناف رفعهما التي تحت الصدر بل صرح البغوي بكراهة الارسل لكنه يحول على من لم يامن العتب لقول
 الشافعي في الام والقصد من وضع اليدين على اليسرى تسكين يديه فان أرسلهما - لا لعب فلا بأس وهذا
 الاسناد ذكره - حافي الرضة وجوبه - ويصح منهما الاول فهم المصنف أن الخلاف في الاول في قصر
 بهما وهو قريب (ربيعض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض الساعد) والرسخ المعلوم من قوله (باسطاً
 أصابعه في عرض المفضل) بفتح الهم وكسر الصاد (أو ناشرها صوب الساعد) لان القبض بهما على
 اليسرى حاصل بهما (وضعهما) أي اليدين (بين السرة والصدر) رويان في عتق وجهه عن
 أو ثل بن حجر صلبت مع النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أي آخره فتكون
 اليدين تحت بقر بنزواة تحت صدره وروي أبو داود باسناد صحيح على ظهر كفه اليسرى والرسخ والساعد
 والمحكم في جعلهما تحت الصدر ان يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فله تحت الصدر وقيل
 المحكم في ان القلب محل النية والعادة بما به بان من احتفظا على شيء جعل يديه عليه ولهذا يقال
 في المبالغة أحذ به بكتابه والكوع العظام الذي يلي اجهام اليد والرسخ بالسدين أقصم من الصاد
 وهو المفضل بين الكف والساعد والتخير المذكور بقوله باسطاً أي آخر ظاهره وأصر بجمه انه بيان
 الكفة القبض المذكور قبله أخذ من قول الرضة بعد ذكر القبض قال القفال يحذف الواو قبل قال
 وابن كذلك - له هو قول القفال قابل للقول بالقبض المذكور كما صرح به في المجموع وغيره ومن ثم حذف
 التخير شيئاً الشمس الخارزي في مختصر الرضة الركن (الثالث القيام أو بدله) الا في بانه لخبر الخازي
 عن عمران بن حصين كانت يوا سرفا التي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة قال صلى الله عليه وسلم فانما قال
 تسلم فقام فقام ان لم تسلم فلي جبر زاد النسائي فان لم تسلم فقام فقام لا يكاف الله نفس الاربعها وانما
 آخره القيام عن النية والتكبير مع انه مقدم عليها لانها ركبان في الصلاة مطلقاً وهو ركن في الرضة
 فقط (وشرطه) أي القيام (نصف قمار النهار) وهو عظمه (لا) نصب (الركبة) لما مرانه يستحب
 اطراف الرأس (فلما استند الي شيء) تكدار (أجزأه ولو تحامل عليه) وكان بحيث لو رفع السند لكان
 لو جردا من القيام (ذكره) أي استاده (وان كان بحيث يرفع قدميه ان شاء) وهو مستند (وأعني)

المحكم في الرفع ان يراه
 الاصم فعمل دخوله في الصلاة
 كالاعني يعلم سماع التكبير
 أو إشارة إلى الرفع الجواب بين
 العبد والعبود وليس قبل
 بجميع يديه وقال الشافعي
 هو تعظيم لله اتباع اسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم
 قوله قال الأذري وصرح
 جماعة بكراهة خلافه
 وخبره في تنقيع اللباب
 كاشفه وذكر الشيخ
 أبو حامد (قوله) لكن يصح
 في التحقيق وشرى المذهب
 والوسطاء انما تسن في
 الانتهاء (أي) أشار إلى
 تصحيحه (قوله) الثالث
 القيام أو بدله في فرض
 القادر (شمل فرض السجدة
 والعمارة والقرض للعادة
 وكتب أيضا انما وجب
 الذكر في قيام الصلاة
 والشهد ولم يجب في الركوع
 ولا في السجود لان القيام
 والقعود بقضاء للعادة
 والعبادة فاحتج إلى ذكر
 غلبهما للعبادة والركوع
 والسجود بقضاء خاصين
 لله تعالى اذهما ليعقان الا
 لامادة فلم يجب الذكر
 فيها

(قوله وقضيه انه لو كان أقرب الى القيام وأستوى الامران مع) أشار الى تحصيل قوله وفقد العار من القيام متكاملاً في الكفاية
لوقدر ان يقوم بمكراز أو يستعمل شيء لا يصلح له بلزمة قال الأذري في الأساس الأولى الوجوب وقال الفري هامسور ان الأولى اذا عزم عن النهوض
فاذا قام استعمل واستعمل ان الرضة ملازمة العكاز حتى يتمكن من القيام قال شيخنا هذا والاجابة لا تفرق في ثلث اماكن أصل القيام أو دوامه
بأعين الزم (قوله والمسئلة الثانية من زائدة) (١٤٦) وفيها في المجموع وجهان (قوله ثم أو ما بين ما فافاً) هو المتبادر من كلامه وهو انه ان

الاستاذ عن الاصحاب حدث
قال بعد نقله وقال في
التبسيط يروي بالركوع
والسجود قاعدة اه
وعبارة الكافي ولو كان
يمكنه القيام والقعود ولا
يمكنه الركوع والسجود
يقوم في موضع القيام
وقعد في موضع القعود
ويؤتي رأسه وركبته
بالركوع والسجود ما يمكنه
وركع قائماً ولا يسجد
قاعداً وهي عبارة مستنة
من مصنف عن الفري من ثمة
لان الامامة هي الفري من ثمة
فعود أقرب اليه من السجود
السجود من قيام بخلاف
الركوع في قوله فاعله
لحظ انهم ما سئلوا ان أشار
الى تحصيله قوله وادعى
انفاق الاصحاب على تحصيله
هو الاصح (قوله مشقة
شديدة) كان يذهب بخشوعه
بسبب مرضه وكنه أيضاً
في فصل آخر من الشيخ
عز الدين عن رجل يتي
الشهات ويقصر على
ما كرهه بسد الرق من
نات الارض وكيفية وضف
بسبب ذلك عن الجماعة
والجعة والقيام في الفراش

قرب يمان حد الركوع أو) اعني (على أحد جنبيه ليسم) في الثلاثة لا يسمي فيها فاقبال ما لا يلقى
الاخير من رطله وعلته انفسه في الأولى ولا حاجة لقوله فم ان شاء وعرف في الأصل والمجموع في الثانية بقوله أقرب
الى حد الركوع وقضيه انه لو كان أقرب الى القيام وأستوى الامران مع قال الأذري وفيه منظار بل في
وجد الاختصاص واليه اسم القيام فينبغي ان لا يصح مطلقاً وهو صرح الامام وكلام الكفاية دال عليه (ولو
قدر العار من القيام مستقلاً على القيام متكاملاً) على شيء (أو) على القيام (على ركبته أو) قدر (على
النهوض) بمعنى ولو (بأخرة مثل وجدها) فاضله عن مؤنة مؤنة وهو ما لا يشك (الزمه) ذلك لانه ميسوره
والمسئلة الثانية من زائدة ونقلت عن الامام (ولو) تفرغ من ظهره كالراكم أجزاءه بل يلزمه (فيما به) كذلك
لانه أقرب الى القيام من غيره (و) يزيد بالركوع اختاره (قدر) ليشير الى المكان (و) ان عزم عن الركوع
والسجود فقط (فعل الممكن) فيقوم ثم ياتي بهما بقدر الامكان فيصلي صلبه طائفة ثم ركبته وبعدها
يؤمّل وفي نسخة قام ونعل الممكن (ثم) ان لم يبق اختياراً (أو ما بين ما فافاً) قدر امكانه لان الميسر ولا سيما
بالسجود (ومن) ودور على القيام والاضطجاع فقط (قام) بدل القعود قال في الرضة عن الفري لانه فعود
وزيادة (وأما) بالركوع والسجود امكانه وتشهد قائماً ولا يضطجع (هذان من زائدة) اصباح (وبكره
الصحيح القيام على رجل والواق القدمين وتقديم احدهما) على الاخرى لان ذلك تكلف ينافي هيئة
الشروع بخلاف المذمور ولا حاجة لذكره الاخير فافاً ذكره بالمراد في بحثنا لاجلوس بين السجدين
لكنهم يصرح ثم انكره فغير بالنيوض بدل القيام فاعله لحظ انهم ما سئلوا (وتدب الفرق
بينهما) أي باربع اصابع على ماني الا فراد بشرية يساعلى ماني الرضة عن الاصحاب من انه يفرق بينهما
في السجود بشرية قال في المجموع وتدينان وجهاً صافيهما الى القبلة (والطويل في القيام ثم في السجود ثم
في الركوع أفضل) أما أفضله لأول فغير مسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام لان النقول عن
الذي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول القيام أكثر من الركوع والسجود ولان ذكره القراءة وهي أفضل
من ذكر الركوع والسجود وأما أفضله الثاني فغير مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ما يخرج
منه طويل القيام للغير والمعنى الساعين (ولو طوّل) الركوع على ما تأدى به الواجب (فاكثر فرض)
أي يقع فرضاً (وكذا) مع جميع الرأس (وان وقع مرتباً) يخضع في المجموع (واخراج يعبري الحسن)
وبدنة مع ما لا بد من ان تذكره في محضه في الرضة وصرح بتبع ذلك في هذه الاشياء افاضها في
المجموع والتحقيق لكن صحح فهم ما في باب الوضوء وفي الرضة في باب الاضحية ان الزائد يقع فعلاً وكذا
صحح في الرضة في باب السجود وفي المجموع في باب السجود في البدنة والبقرة والخروج عن شاة ان الفرض
سجوداً صحح في المجموع في الركعة اتمه كلام الأصل هناك ان الزائد في غير الركعة كالفرض وفي الرضة
المورد في الرضة انفاق الاصحاب على تحصيله فزاد ان اقتصر على بعض البدن لا يجوز في خلاف بعض
البدنة قال الزركشي وما صححه لنزوهي هنا وظهر انهم ارضوا في الامم بقوله في الجهر في باب الكتابة
وقول المصنف طولاً عن قول الرضة طولاً الثالثة (فرع لو شق على علماء القيام) في الفريضة
(متفق شديدة) يخوف غرق ودران رأس الركاب سفينة (فهد كيف شاء) تخبر عمن السابق

هذه هي مصيب فاجاب بانه لا خبر في وقوعه في افساط فرائض الله تعالى (قوله فقد كلف شاء) هل تبطل (د) فتوده
صلاية من يصلي قاعدة بالاختصاص في غير موضع الركوع الى حد ركوعه أم لا قال أبو شيكل لا تبطل ان كان جاهلاً ولا الاعتقال واذا وقع المر
وهو بيت لا يدع قائمه وليس هناك أكثر غيره فهل يكون ذلك عذراً في أن يصلي فممكنه بتعسب الامكان ولو فودعوا أم لا الا اذا كان
الوقت كانه من الرضة فمسئلة القيام لم يلزمه أن يخرج من موضعه يصلي قائماً في موضع يصلي المار فان قيل لا يترخص في ذلك بل يلزمه العادة أم لا
قال أبو شيكل ان كانت المسئلة التي تحصل على لوصلي في المار دون المسئلة التي تحصل على المار في لوصلي قائماً بجزءه ان يصلي فاعدا وان كانت

عليه، والأشقي مهاجرة، أنه صلى في البيت المذكور قاعداً ثم حمل الأضغلة للتقديم، وألّا تخبر أن كان الوقت مضاعفاً، مافي التيمم في أول الوقت إذا كان وجوب الماء آخر الوقت والاهتمام بتقديم أفضل ولا إعادة عليه لأن المار من الاعتداء العامة وقتل يجوز الجمع به ولا يجب الإعادة وقال ابن العرفاء لخصه في ذلك أن القيام شرط فإيه فعل الصلاة قائماً (فرع) قال المارودى في فوائده الصلاة قاعداً العز من القيام ثم إذا طافاً حتى أدى إلى المخرج رتبة القيام نظير في حاله حين أطلق القيام كان (١٤٧) قاعداً في موضع جلوس من صلانا طابق

الوجه من هذا ما هو أن القلم أشق وقد توخفا أن يرتد إلى قول المستطال وهو أن الجزع القعود يحصل بما يحصل به الجزع
في القيام ولو لم يمكنه ذلك عندئذ لاجتماع اثنين الباع والمستحق في استئذاني قول غالب أنه قد افلح في قوله تعالى فعمل بهذه الهيئة
حسب ما روي وهو أن قول المستطال في أن الجزع أشق من القعود لا يدل على أن الشارع لم يجعل فيه ما يتق به الأول والثاني كان إلى
الركن أقرب وقوله أنه يلزم ذلك كسبب إشارته في قوله فاعلموا جواز الاستلقاء على ظهره إشارته في تعصم قوله استمع
الاستلقاء الخ إشارته في تعصم وكسب على أنه لا يذري الهواء خلاف ما ذهب إليه بعض الأئمة يظهر حاله بالفتنة فاعلموا

ويجب الصلوة بالمنع في المنكح على وجهه (قوله وأما نهي عائشة وغيره أن يمسوا أعضائهم فلا يصح) قال في الشرح الصغير وكان مراجعته استشاروا الأئمة ولا يخلد (١٤٨) (قوله ولا تجزئ في وضوءه) وهذا فرع وهو أنه إذا قام رجل بقدم كبير قال بعضهم أقباس

المنع لان الموالاة شرط في
الفاصلة بل يقوم ساكتا
وقبه فلان الصلاة ليس
فيها سكوت حقيق في حق
الامام ز (قوله ومفهومه
انه يجوز ذلك) هو به صرح
الرافعي لانه لا يلبس من الصلوة
للاعتدال امامه سواء أذ
مختصا فإذا ارتفع مختصا
فقد أتى بصور تركوع
القائمين في ارتفاعه الذي
لا يلبسه من غير منة بخلاف
مالوا تنصب قائم تركوع
فأه زاد ما هو مستغنى عنه
فقلنا بطلان صلاته (قوله
وقضية التعليل منه الخ)
أشار إلى تعصبه (قوله فرع
للقادر فعل غير القرائن
قاعدة الخ) أتى بعضهم بأن
عشرين ركعة من نعد
أفضل من عشرين قياما
في الأولى من زيادة الركوع
وغيره قبل ويحتمل خلافه
لانها أكل وظاهر الحديث
أنهما سواء وقال الزركشي
في قواعد صلاته ركعتين
من قيام أفضل من أربع
من قعود وقوله وقال الزركشي
الخ أشار إلى تعصبه (قوله
بان لم يبق من وقتها الا ما
بسر ركعة) قال شيخنا هذا
بيان لوقت الاداء وقوله فلا
يُسبِّح صدق بوجوب
ترك (قوله فلا يسبِّح
دعاء الافتتاح الخ) وهل
يقال يجب الترك لذلك

بذلك أثر باب الأرض وجب) لان المسور ولا يسقط بالمسور (فان عمن) عن ذلك أيضا (أمرأه
والسجود أخضع) من الركوع (فان عمن) انما أمرأه (فيعارف) أي بصره (فان عمن) عن الاعاء
يطرف في أفعال الصلاة (أحرأه على قلبه بمنها) ولا إعادة عليه (ولا يسقط عنه) الصلاة (وعقله ثابت)
لوجوبه من التكليف (فرع لو كان) من يمينه وجسم (العيني) أو بقاء البره ونحوه (الا) إذا سئل
(مستاقا) بأخبار طبيب ثقة أو بغيره (صلى كذلك) أي مستاقا كافي التيمم والافتقار وأما نهي عائشة
وغيره أن يمسوا أعضائهم فلا يصح ثم روى البيهقي بسند صحيح أنه قيل له إنه ذلك فذكره وذلك
لا يندرج ولا سلقاء الاضطرار والقعود كما فهم من كلامه بالأول وصرح بما لا يصل وعدل عن تعصبه أصله
عن أصابه ومد إلى ما قاله ليشمل غير المدولان نزول الماء في العين هذا علاج لا يسعي ردا (ومن قدر في
انها) أي اله لانه على القيام أو القعود أو يجزئ عنه أي بالقعود (له) (وبنى على) فراهه وأنه يجب اعادتها
في الأولى بل اتفق حال السكول وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة ثم أفاها أو قاله كما صرح به الأصل
في الأولى (ولا تجزئ) فراهه (في وضوءه) اقتدره عليها فساها أو كل منه فلو قرأه شيئا أعاده (وتجب)
القراءة (في هوى العاجز) لانه أكل مما بعده والهوى يضم الهاء السقوط فله في المجموع ثم قال وقال
الجوهري وأخرون بفتحها وصاب المطالع بفتحها السقوط وبضمها السجود والخليل هما الغتان يعني (وان
تدر) على القيام (بعدها) أي بعد القراءة (وجب قياما بلا عا) أي بغير ركعة منه (اقتدره عليه) وانما يجب
العلماء يثبتونه لانه غير مقصور لنفسه (أو) قدره عليه (في الركوع) قبل العلمانية ترفع له إلى حد الركوع
عن قيام (فان انتصب) ترك ركعة (صلى صلاته) لم يفسد من يأتى تركوع أو بعد العلمانية فقد ترك ركعة ولا
يلزمه الانتقال إلى حد الركوعين صرح به في فصل الروضة ومفهومه أنه يجوز ذلك وبه صرح الرافعي
وقد به بما إذا انتقل مختصا وسنعه في هذا الانتقال من نصبه وعلى الأول جعل الحلاق في روضة الجواز وعلى
الثاني جعل الحلاق في المجموع المنع (أو) قدره عليه (في الاعتدال) قبل العلمانية قائما وأما من وكذا بعده ان
أراد قنونا في سجده (ولا فلا) يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يسقط وقضية الملل جواز القيام
وقضية التعليل منعه وهو الأول وجه (فان ثبت قاعدة بطلان صلاته) (فرع للقادر) على القيام
(فعل غير القرائن) أي التوافل (قاعدة ولو عدا بنصف ثواب القائم) غير البخاري من صلى قائما فهو
أفضل ومن صلى قاعداً فهو نصف آخر القائم ومن صلى قائما فله نصف آخر القاعده وهو وارد فيمن صلى النفل
كذلك مع قدرته على القيام والقعود وهذا في حقنا ما في حق صلى الله عليه وسلم ثواب نفل فاعدا مع
قدرته كتابه قائما وهو من خصائصه كآتي فيها (ولو اضطرع) في النافلة (وركع وسجد) بعد جلوسه
لهما (جاز) بنصف ثواب القاعده للصبر السابق (لان أوما) أو استأني وان أتم الركوع والسجود فلا يجوز
عدم روده

● (فصل ولأن) ● (نبا) عقب التكبير (للاحرام ولولا النفل) (دعاء الافتتاح) سرا (لأن خلف فوت
القراءة) خلف الامام (أو فوت الوقت) أي وقت الصلاة أو وقت الاداء ما لم يبق من وقته الا ما يسر ركعة فلا
يسبِّح دعاء الافتتاح بل يأتي بالقراءة لا تلازم فرض فلا يستعمل عنه بالنفل وهذا من زيادة هنا به صرح
الاذري وغيره (أو أدرك امامه قاعدا) فلا يسبِّح دعاء الافتتاح (الآن) سلم امامه أو يقوم (قبل تَعَوُّد)
معصية ما جعل عدمه بانه اذا فسد له فوت وقتها القعود (ولا) يأتي به كالسورة (في صلاة جنازة) طلبا
لالتخفيف وهذا من زيادة هنا قال ابن العماد ونحوه في الوصل على غائب أو قمران يأتي بالافتتاح لانتفاء
المعنى الذي شرع له التخفيف وقاسه أن يأتي بالآية وآية أيضا ويجعل خلافه فيما منظر الاصل (وهو) أي
دعاء الافتتاح (وجه وجهي إلى آخره) وصرح به الأصل (واية آخره وأما من المسلمين) وان كان

أداه أفضل فيه نظرت (قوله أو أدرك امامه قاعدا) ضابطه أن يدرك في غير القيام ولو في الاعتدال (قوله قال ابن العماد) الذي
أي وغيره (قوله ويحتمل خلافه فيما) أشار إلى وجهه (قوله وأما من المسلمين) ومقتضى الحلاق الاصحاب أنه لا فرق في التمهيد وقوله من

المسكين وبقوله من المؤمنين بن الرجل والمرأه وجميع على ارادة الأشخاص والى المستفولة العاكر من روابه عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وآله قال انا طعمه قولى فاشهدى اعطينت قولى ان صلاحى ونسكى الى قوله من المؤمنين فدل على ما ذكرناه ج واما تخلفا مساكنا فانه مما اراد ايضا كذا قلنا انتم محالان من الوجوه التى والفات ولا يصح كونهم محالين من ناء الضعيف وجهه لانه كان يلزم الثالث (قوله ثم يعود ذرا الخ) الوأمكنه بعض الانتعاش وأل تعود ذراجه وكتب (١٤٩)

العوذون لأن بالآخر
للجوع النابت وقال في
المهمات أن الجنة لا
يسحب (قوله ولو في صلاة
جمهرية) لأنه ذكر بين
التسكيب والعسرة
كالفتح (قوله والنوري
في جموعه) أشار إلى تحججه
(قوله الرابع قراءة الفاتحة
الح) يصل بسجدة أن
يقرا الفاتحة في الركعة
الواحدة مرتين وآخر
يسجد له ثلاثا وآخر
يسجد له أربعين في
السجدة بل لجأه فضله
وصوره فيما إذا صلى
الربض فأعاده ثم وجد
خسفة بعد قراءة الفاتحة
فانه يجب عليه أن يقوم
ليركب وإذا قام سجد له
أعادة الفاتحة تقع في حال
الركل كذلك قاله الرافعي
قال وهكذا كل موضع
انتقل إلى ما هو أعلى كل
صلى، ضطجع ثم قعد على
العود وحيد فذا قراها
نائيا فأعاده ثم قعد على
القيام لدخول من مكة
أو غير ذلك فوجب أن يقوم
وتسجد له أربعين مرات

الذي في الآية وأما أول المسلمين وذلك لاتعاوروا مسلم الكامة مسلمة ابن حبان وفي رواية وأما أول المسلمين
وكان عليه الله وسلم قبل بعثه إليه أول أسى هذه الآية (و ياد) أي يسرع (ب المأموم) و يقتصر
على (السمع القراءه) أي قراءة الامام وهذا من يادته ونقله في المجموع عن الجوني (و يزيد فادرك
ومن) أي دام (عازضا متدبها لهم أنت المالك الى آخره في الاصل) أي لا اله الا انت سبحانه وبعمدك
أستوي وناصحك ظلت نفسي واصبرت بذني فاعترف لذوي جبراته لا بغير القربى بالانث واهدني
لاحسن الاخلاق لا مدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا بصرف عني سيئها الا انت ليلتبعه ذلك
والخير كله فيك والشر ليس اليك أي لا يتقرب اليك التوفيل لا بغير الاضافة اليك وقيل لا يصعد اليك
واما هذا الحكم الطيب والعمل الصالح وقيل ليس شرا بالنسبة اليك فانك خلقتهم كحكمة اغترافا
هوس بالنسبة الى الخلقون أي اليك تباركت وتعاليت أسغفرك وأثوب اليك قال جماعة من أصحابنا
وبقدم على وجهه وجهي الى آخره سبحانه اللهم وبعمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
غيرك ذكره الاصل قال في المجموع والصحيح خلافه وزاد الرافعي قوله ثابك واليك والمهدي من هديت
وتدفع في دعاء الافتتاح أخبار أخرتها اللهم عابدين وبين خطايي كإعادت بين المشرق والغرب اللهم
نقني من خطايي كما نقني الثوب الأبيض من البغس اللهم اغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد ودا
الشيخان ومنه الحديثه جدا كثيرا طيبا مباركاه ومنه الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصولا واهم مسلم قال النوري وباب التفتح أي باصل السجدة فكأن أفضلها الاوّل (ف) بعد الافتتاح
(بعتوذ سرا) ولو في صلاة تجهز به يحصل بكل ما سئل على التعوذ من الشيطان وأفضله أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم (في كل ركعة) قبل القراءة لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أذكره فرائده فاستعد
بالله من الشيطان الرجيم ولحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره (و) لكن (الاولى آك) بل ان
انتهاج فرائده في الصلاة دائما يكون فإبني خوف ذنوب القراءات فوفت الوقت كما نعلمه فبأنه
ولفصل بين القراءتين بسجود التلاوة لا بسن اعادته التعتوذ كما صرح به الرافعي والنوري في مجموعه وقدم
في باب الاحداث (وان تعوذ) ولو بالشرع وفيه (قبيل استفتاح يندارك) أي الاستفتاح سواء
ركعه اذ أوهوا فلا يندارك كما وعد الله بالوفاء في الركعة لقوله (فان فعل) أي شارك (صحت)
سلامه لا مكره (أو آمن) مسنون (مع) تأمين (المله) قبل استفتاحه (ندارك) لان التأمين يسير
وعلى ان التعوذ تسبب لكل من يريد الشروع في قراءته صلاة أو غيرها وبجهره بخارج التأمين يسير
التعوذ والاحكام يقطع قراءه أو سكوت طو بل ذكر ذلك في كل المجموع وتقدم في كل موضع بادق باب
الاحداث الركن (الرابع قراءة الفاتحة في كل ركعة أو بقل) المنفرد وغيره في السرية
والجهره - حفظا أو تلقنا أو قنطرا في مصحف أو نحوه وحسب العبد لاصلا لمن يقرأ فيها فاتحة الكتاب
ولغيره لا يخفى صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وادنا من غير حبان في محصم ما وقع على الله عليه وسلم
كل مسلم مع خبر البخاري صلوا كما رأيوني أمشي وأما قوله تعالى فاطر وأما يسر من فو ادق فيام الليل
لا في قدر القراءة أو محمول مع خبره ثم اقرا ما يسر معك من القرآن على الفاتحة أو على العارضا جعنا بين
الادلة (بجهرها) فبدا الامام والمنفرد (في الصبح والاولين من المغرب والعشاء) لا لاختار الصلوة والاجماع

فصحت إلى ذلك قدرته على القيام إلى حد لا يرى قبل قدرته على القيام فزيد أيضا السجود أو ينظم عنه، فاقدموا وأبلغوا ما سبق
 شخص بمجيب عليه أن يقرأ الفاتحة في كل صلاة واحدة أو سبع مرات أو أكثر وهو أن اذا نذر أن يقرأ الفاتحة كما عاين عيسى في صلاة فان
 كان في غير القيام فوجب عليه أن يقرأ اذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام فوجب عليه أن يقرأ في الحال لان ذكره في الفاتحة لا يضر كما
 ذكره القاضي الحسن في فتاواه



الحضور تصدب المسامحة
 قوله بادراكه مع كونه
 المسورة) واهل لومان
 ارممعدنا وقرؤكم
 ثم تحبسه الركة
 لانه ليس اهلا للعمل
 رواه ابن خزيمة صحيحه
 والحاكم في مستدرکه ج
 قوله الراءه) تزولها
 ما قتال الفولانتاسه
 الجدة للناسبه لرتبه
 والرحمة قال خنفا فكه
 الانباء هي اقول اولها
 في اثباتها كغيرها) قوله
 فاولم تكن نزلنا مالها جزا
 ذلك الخ) فان قلت لعلها
 ثبت للعدل قلت لم
 له مذكروا ان يكتب
 اول راءه وان لا يكتب
 اوله اختار الفصل كان
 يمكن ابرام السور كازل
 راءه) قوله واهضا تنالها
 في النفس خطما الخ) تنالها
 ان الشد فذوقه وعرضه
 قوم دون آخرين) قوله
 ضعف حرفه من

[illegible]

أراد به) أي يحرف حرف آخر (كقوله إذا بدلت قراءته) تلك الكلمة لتغير النظم وكإبدال الذا
الذين المهمة بالمهمة خلافا للزكشي ومن تبعه من ولحقا بالقاف مترددة بها ومن الكاف كيتنقل بها
العرب مع الكراهة خزبه راوي وغيره قال في المجموع وقد فطر صرح بتخفيف المردد عنه فيعوز
إنا ساعد كره الماردى والرواى والبلاء مع كل الإبدال المتصرف على التقابل إنما دخل على المتأخذ
كانت عملها الأصل لاعلى المتروك كقولهم بعضهم واستعمله المصنف هنا وقد بدلت الكلام عليه غير
هذا الكتاب فاقول بالثاني فاحدق الان بضع الإبدال المعنى التبدل (وان ملن) فيها (فتغير المعنى
كضم ناء انعمت أو كسرهما) أمكنة التعلم وتعلم (فان تعمد بطلت صلاته والاقراءته) قال في الكفاية
وبسبيل الله هو بدل الفاعلة كقوله تعالى كرتب عليه الزكشي وان لم تغير المعنى ففقد ولا تعبد بضر
لكننا قد علمنا وهو الاكره كقوله في المجموع وقد عدا القاضي من الين الذي لا تغير المعنى الهدمته بالهاء
وأقر في الكفاية لكن عدم الماردى والرواى بان كمن في المقبر للمعنى قال في الزكشي وهو أصح (وافرغ
القرآن السبع) من القراءة الزائدة عليها (حكم الملن) فان تغير المعنى وتعد بطلت صلاته وان لم
تتعد فقراءته وبغير الاصل ونصح القراءة الثالثة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا يذخر ولا يتصل
ففيها يذخر وتبني كلام المصنف هنا مع ما صرح به في الاحداث غير في القراءة على ما طلقاه به صرح
في المجموع والتحقيق وتقدم في الاحداث بيان التاخير من زيادة (ويجب ترتيب الفاعلة) لانه مناط البلاغة
والاعجاز (فان تركه علما ولم يغير المعنى استأنف القراءة) وان غير بطلت صلاته واستشكل وجوب
الاستئناف بالوضوء والاذان والطواف والسعي وبحسب بيان القريب هنالكا كان مناط الاعجاز كما مر كان
الاعتناء به أكثر في فعل تصد التكميل بالمرتبة ارفع من هذا البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه ينبغي
فذلك ان مراده اذالم بقصد التكميل بالمرتبة (أو) تركه (سأهيا لم يمل) غير المرتبة (ينى) وان طال
استأنف (ولايجب ترتيب التشهد) اذا اعجزه في السلام (فان أحل) ترك ترتيبه عند ما يحجزه (بطلت)
صلاته (ان تعد) ذلك على بصره * (فروع) * ونقد في فروع (تجب مالا لا فاعلة) لا يتابع مع
خبره مالا يلزم بوقوع أصل قال ان الرفع عن المتولى وكذا التشهد (لان بضر بطلت القراءة) لا يكون لان
القراءة باللسان لم يقطعها أو كالوئى التعدي في الودعة بغير نقل وبخلاف ذلك قطع الصلاة لان التشرك
فيها يجب ادائها ماحكما ولا يمكن ذلك مع نية القطع وقراءة الفاعلة لا تنفرد في نية القطع فلا تتأثر بنية التمتع
قاله الرافى وغيره قاله الأسنوى ومقتضاه نية قطع الركوع أو غيرهم لان ذلك لا يؤثر وهي مسألة مهمة جدا
قاله ظاهر وما رد عليه به ليس بظاهر للمأمول (فان سكبت بغيرا مع نية قطعها) أى القراءة (أو ملو لا)

الحركة لا يضارها بل يضر المعنى فغير الحرف التاسع الحركة الأولى وهذه غفلة منه عن هذه القاعدة (قوله به صرح بالمجموع) والحقيق
والشأن والبيان غ (قوله ويجلبان الترتيب هنا الخ) وقضية الحاق التكبير بالأذان في ذلك فهو محتمل ش (قوله قال ابن الزفة
عن المتولي) وكذا التوسد في البراءة يتبع التسابع في كلمات التثنية وجزءه في الأثر (قوله وقراءة فاتحة) متفق على أن يسلمه السحر
به عن كوع والسود فانه ما يحتاجان إلى تنقاص توهي به الصلاة كاشة لها ما بال القراءة فلا تحتاج إلى ذلك والفرق أن القراءة اعتادة
بها فخرج الصلاة تنقص فلا تفتقر إلى شيء من الصلاة لا يحتاج إلى كوع والسجدة فانه لا يصور كونه عبادته دون بقوله ثم في ما عدا
منهم من كلام الرافعي خلاف ما دوى على ذلك كما قلناه وهو اعتقاد أن يقطع على كوع والسجدة لا تؤثر كالأثر فلا يحتاج إلى
وتدعى بذلك الصلاة العادة فكذلك كوع عزمه على ذلك (قوله أن السجدة لا تؤثر كالأثر) فلا يحتاج إلى

(قوله بكافة القاضى وغيره) قال شيخنا كماله لما كان ذكره من مصالحها ليشترى الكون العلوي بل (قوله قال في المجموع قال الجويني والامام والغبوي بنى) أشار الى تخصيص قوله والاول هو المذهب في التحقيق والاقر في المجموع قال شيخنا كماله حل ملان مائة الف في التحقيق على تصديق التولي (قوله والوجه ١٥٢) الثالث الخ نقل الحواشي عن القاضي حسين وأوردناه لو كررنا يمتن وسهلنا حتى حال

الفصل فانه بشر (قوله فان

صلى محمد الله استأنف)

من صلى بعد الصلاة

فقال الحمد لله وأتم عليه بقة

ألفاظ الفاتحة لم يجز

وكذا لو ذكر نعمته

حينئذ فضل الحمد لله

الشكر (قوله لان الظاهر

حينئذ مضى بانه) ولان

الشكر في حرفه يكثر

لكنها تفنى عنه المنة

فاكتفى فيها بغيره

بخلاف بقا لا يكثر (قوله

وقوله وان شك الحسن زيادة

الخ) قياس التشهد لقائه

بافتتاحه وواضح (قوله

قال في الكفاية ولو لم يكن

الخ) أشار الى تخصيص (قوله

لم يلزم مالكة اعارته) قال

شيخنا لم يلزم مالكة

غلبا فليس بالعاجز عن

القراءة لانه فضل ذلك

حينئذ ينظر على غلبه

رضا مالكة بما ذكر ولو

خالفه ونزل كان ضامنا

للعين والمنفرد حتى

صاحب الجواهر عن والده

الروا في ذلك احتجنا بل

وإيد ذلك ما ذكره في

باب التمس ان يحتاج

لها رواه اذا وجدها فاعاد

ببسمه وصل واستعمله

لان الدعاء بلا وسن الثمان

هذا قبل ثابته (قوله قرأ

قد حروف الفاتحة الخ) أعرب الجليل

أن يكون مثله على التمام

ن (قوله قال في المجموع

عدا بحيث (يريد على سكتة الاستراحة) وان لم ينو القناع (استأنف القراءة) لاشعار العلوي بالاعراض عن باقي الشاغلين ولا تفرق الفعل بنسبة القناع في الأولى كقول الوديعه شئنا للتعدي فان لم ينو القناع ولم يعل السكون لم يضر كقول الوديعه بلانية تعدون ذلك فليكون لنفسه أوسعا وأجوده واضمعا به استأنف العلوي أخذ من انموذج عدل المعنى ضبط الاصل بما شاع به بقطع القراءة أو اعراضه عن اختياره أو لاعتاق لغيره ان السكون لا أعمال لا يؤثر ان طلال لانه معدور وقته في المجموع عن نص الامم وبتنبي من كل من الضابطين ما نوى آية فكس طوبى بالثد كرها فانه لا يؤثر كإكافه القاضي وغيره (وكذا) استأنفها (ان أتى في أثناءها بذكر وان قل أو آية أخرى) من غير الفاتحة (عامدا) لاشعاره بالاعراض ولتغير التزم بلا عذر بخلافه مع التماسه ولو كرر آية منها قال في المجموع قال الجويني والامام والغبوي بنى وان سرع استأنف والتولى ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى والا فلا لانه غير معدود في التلاوة والا فلا هو المذهب في التحقيق والوجه الثالث وبه جزم صاحب الأنوار (ولا يقطعها) أي القراءة تنبى (استحب فيها) وان كان الانسياط استأنفها للفرج من خلاف ذلك (كأنه أمين) لقراءة الامام (والفتح) أي الرد (على الامام) اذا توقف فيها بجملة كفى التلاوة اذا سك فلا يضر عليه ما دام ورد التلاوة (والسجود للتلاوة) أي تلاوة ما منه (وسؤال الرحمة والاستعاذه من العذاب قراءة) وفي نسخة قراءة (أيهما) الكائن منه أو من امنه أو ما بين كيفيتهما قبل الركن الخامس قال الزركشي والمجاهد الامام بجهر بهما أي في الجهر بخلاف المأموم والمنفرد فان أهمله الامام فينبى للجمهور الجهر بما ليس به الامام على قياس التأمين (فان عطف) في أثناء الفاتحة (لحمد) الله (استأنف) القراءة وان كان الحمد عند الطماس مندو في الصلاة تكرار جهلا لاختصاص الحكم السابق به بسبب تخصيصها بصلواتها لاشعر بالاعراض بخلاف غيره (ونسب ما لالة الفاتحة) انسان (الفاتحة عذر) كتركه الموالاة في الصلاة بان طول كقصرها أو في بنوعين بنسب الفاتحة بان الموالاة في القراءة أصل واستشكل بنسب الترتيب وأوجب بأمر الموالاة أو هل من الترتيب دليل لما يلحق بالركن القصر بنسب كسر بخلاف الترتيب الذي لا بعد المقدم من مجوده على ركوع مثلا (وان شك هل ترك حرفا) فأكثرت من الفاتحة (بعد علمه الم يؤثر) لان الظاهر حينئذ مضى بانه (أو) شك في ذلك (قبله) أي قبل علمها (أو) شك (هل قرأها) أولا (استأنف) لان الاصل عدم قراءتها وقوله وان شك الى آخره من زيادة وصرح القمولى (وجيب) على العاجز عن قراءتها (التوصل الى تعلمها) الاولى الى قراءتها بتعلم أو غيره (حتى يشرع مصحف أو استعاره أو سراج في ظلمة فان ترك) التوصل الى ذلك مع غلبة منه (أعاد كل صلاة تصلاها بالقرآن بعد القدرة) علمه تقصيره وقوله بعد القدرة طرف لاعادوا الصريح به من زيادته قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد المصحف واحد ولم يكن العمل بالمدى لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن العمل واحد لم يلزم بالمدى التعليل بل لا جزم على ظاهر المذهب كماله استأنف الى السجود أو الوضع مع غيره أو ما عرفت من قبل (ولو لم يكن) التوصل الى القراءة لضيق الوقت أو بلاهة أو عدم علم أو مصحف أو نحوه (قرأ قدر حروف الفاتحة سبع آيات فأكثر) من غير حاله شبه بها لا يجوز في دون عدد آياتها وان طلال لرعاية فيها لا دون حروفها كالأى خلاف صريحه من غير طول لعرض رعاية الساعات ولا الترجع لان تقاسم القرآن مجز كماله (ولو تفرقت) أي الآيات قائم بمجزع حفظه المتوالية وهذا ما صححه النووي وقوله عن النص وصحح الرازي انه انما تجزئ عند العجز عن المتوالية

واعترض أن يكون مثله على التمام اعادوا العمل بالساعة مثل الفاتحة نحو جهات اه ولم أره لغيره وان كان غير بعيد من جهة المعنى اذا أمكن ذلك ن (قوله قال في المجموع قال الجويني والامام والغبوي بنى) أشار الى تخصيص قوله والاول هو المذهب في التحقيق والاقر في المجموع قال شيخنا كماله حل ملان مائة الف في التحقيق على تصديق التولي (قوله والوجه ١٥٢) الثالث الخ نقل الحواشي عن القاضي حسين وأوردناه لو كررنا يمتن وسهلنا حتى حال

(قوله كذا شرط الامام) وعلمه ان قصر الشيخ أو قصر الارغاثي وهو المختار ويجعل الملاحم على الغالب ثم اختاره الشيخ انما يقبل اذالم
 بحسن غيرة لا تأمل مع مرقة بان من السيرة ان تارة تفتن تارة المعنى فلا وجه له وان شمله الملاحم ثم (قوله قال في الجموع وغيره) أي
 النفع ج (قوله والمختار ما أطلقه الجمهور الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال بعضهم وهو القياس لانه لا يحتمل قراءته على الحب فكذلك
 بعد قراءته على المختار بلزم الامام انه لو كان محققا أوائل السور خاصة كالم والم والم وليس لا يحب عليه قراءتها عند من يجعلها اسماء للسور
 وهو بعلا لا يتعبدون بقراءتها وهي قرآن متواتر اه (قوله وقال البغوي يحب عابته) أشار الى تصحيحه (قوله قال الشيخان وهو أقرب الخ)
 كتب الى ان في النسخ الصغرى قوله في انكسر وهذا أقرب من ما قبله واطلاق المجرور والمناهج وغيرها وان كان كلام الامام وكان قضية القاء
 ان يقول ما سبق عن الجلي في البدل من القرآن وهو هذا لا حرم ان صاحب الكفاي أعرض (١٥٢) عن ذلك وقال انه لو كرر ذكر واحد

واسترض في المهمات ما صححه النووي بان الذي في كلام من: قل عنه ذلك جواز كون من سورة أو
 سور فبعد على حاله المجرى عن المزاوية كما فعله غيرهم قال وقد صرح بالمتن الشيخ أبو محمد والجواب في الامام
 والقراني والقاضي بجلي والرافعي لاحسان المعاني الحاصلة من اتصال الآيات فتوفت قد لا يفهم المتفرقة
 قرآن ثم انما تجزى المتفرقة (ان أقادبت معنى مغاوما) بخلاف ما اذالم تفهده كتم انكر كذا شرط الامام
 قال في الجموع وغيره المختار ما أطلقه الجمهور لاطلاق الاخبار (ولو عجز) عن السبع (أي بقدرها) أي
 الفاتحة (ذكرنا كسبع ونهمل ونحوه) نذكر اذا اقتضى الصلاة فتوشا كأمرك الله ثم تشهدوا ثم
 كبر فان كان من قرآن فاقرب أو الا فاجده الله وهما وكبره واول الترتيبي وحسنه قال الامام ولا راي عدد
 أنواعه وقال البغوي يحب رعا يشبه يكون كل نوع مكان آية قال الشيخان وهو أقرب بثب المقامع الأنواع
 ببيان الاسي وضال فهم ما بن الرقة فقال لكن قول الامام أقرب للعديث يعني حديث الترتيبي السابق
 فانه كان في عدم اعتبار سبعة أنواع (وفي الدعاء المحض تردد) للجويني قال في الاصل قال الامام والاشبه
 اجزاء دعاء ما في بالآية فتدعون الذين ياربهم في الجموع والاعتق في الامام فان لم يعرف غير ما يعلق
 بالديناني به وأخذه وقال في المهمات نص الشافعي على انه لا يجزى غير الذكر والدعاء ليس بذكر كرويه
 حديث من شغل ذكره عن مسئلة ويجاب بجعله على ما اذالم تفرد على الذكر وعلى ان مراده نية بذكره
 الدعاء المحض الذي في الفاتحة نفسها مشهورة على الدعاء والدعاء الاخرى كاف كاس (فان عجز) عن
 الذكر والدعاء مع عجز عن ترجمتها (فكوتا) بسكت بقدر الفاتحة في جعلها اقوالا واجب الاتيان بجملته لانه
 اقدور وهو مقصود قال في الكفاية ومثله الشهود والقنوت (ولا شرط) في البدل (نصه) بالبدل
 بشرط ان لا يقصد به (غيرها) فلو أتى بدعاء الاستفتاح أو التعوذ (ولم يقصد به اعتد به) لعدم العارف
 (ولو عرف بعض الفاتحة) فقط وعرف بعضها الآخر بدلا (أي بدل البعض) الآخر (موضع)
 فصلا الترتيب بين ما عرفه منها والبدل حتى يقدم بدل النصف الاول على الثاني (أو) عرفه مع الذكر
 (أي بغيرها) ولم يعرف شيئا منها (أي بها) بالذكر (تقدم على المحض على غيره) وتقدمه كماله
 في هذه دون ما قبلها بالآية تقتضي انه لو عرف بعض آية لم يزمه ان يأتي به في ثلاث دون هذه الذي يزمه ابن
 الرفعة عدم لزوم الاتيان به فيه مع اقال لانه لا يعجز فيه أي مع كونه بعض آية والا فلا يترا الا يترا بل
 واللات المتفرقة لا يعجز ما سمع انه يلزم الاتيان بها وهذا ولكن قال الاذري وفيما زعمه ابن الرفعة نظر
 ظاهر لقضاة ان من أحسن معلوم آية الدين أو آية كان الناس أمثرا واحدة لانه لا يزمه مرة واحدة وهو بعيد
 بل هو اول من كتبه من الآيات المتعار (فالم يعرف بدله) أي بدل بعضها الآخر (كرره) أي

(٢٠) - (أخي الطالب - اول) البعض الآخر موضعه ولا يكفيه ان يكررها بحسنه منها بقدرها اذلا يكون
 الشيء احدا ما لا بدلا لا ضرورة بخلاف ما اذالم يفرد عليه فان ذلك كيف يجب ترتيب ذلك وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم
 بحسن الفاتحة أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ومن جلت الحمد لله وهومن الفاتحة قول بامره
 بتقديم قدر البسملة عليه على ان من قدره تحفظا هذه الاذكاره قدره تحفظا البسملة بل الغالب حفظها له اول يومه من حافظا عن تقديمه اقلت
 المبرع في موضع فيحتمل ان المأثور وكان عالما بالحكمة على ان الحمد لله بعض آية وفي الكفاية انه لا ينع من قرائته ولا يجب تقديم قدر البسملة
 عليه ش (قوله يقتضي انه لو عرف بعض آية لم يزمه ان يأتي به في ثلاث دون هذه) أشار الى تصحيحه (قوله ولكن قال الاذري) والذمير قوله
 فان لم يعرف بدله كرهه) ولحق به ما يجب من غيرهما من القرآن والذكر اذ هو الميسر وقد قوله في موضع ذكره أبو اريود الساني وابن جندب د منه

(قوله ولو قدر على الفاتحة في أثناء البدل الخ) ولو قدر على البدل من القرآن قبل فراغ الذكر أو قبل ان يضيء وقفة بعد الفاتحة لزمه الاتيان به وما ذكره المصنف غير خاص بالفاتحة بل يرد في التكبير والتشهد (قوله أو قدر عليها بعد الخ) والذي يجزم به أن لو أتى بالاستغاث والتعوذ ههنا ملأ ثم يرد على الفاتحة (١٥٤) بعد فراغته أنه يلزمه قراءتها (قوله اسم فعل بمعنى استجب) وقيل لتخفيف جازا

وقيل لا يقدّر على هذا أحد
سأله وقيل جئت لك قاصدا
ودعوك وأغبى فلا تردنا
وقيل أنه اسم من أسماء الله
كان الصلي قال اهتديا بالله
وقيل أنه طابع الدعاء وخاتم
عليه وقيل أنه كثر بعاده
قائله وقيل أنه اسم تزيين
الرحمة (قوله فيجهر بها في
الجمهورية الخ) وأما دعاءهم
يقوم الله عز وجل سنة المجر
بالفاتحة أنه يؤمن جهر
ويجمل غيره (ت) وأشار
إلى تعميم الأول (قوله وأن
يقارن تأمينه تأمين الأمام)
تجمل ولو وصل التأمين
بالفاتحة فلا يلزم وكعب
أضاليس في الصلاة تأمين
مقارنته فيها (قوله
غيره) ما تقدم من ذنبه
المراد الصغار فقط وإن قال
ابن السكيت في كتاب الاشياء
والنظائر أنه يشمل الصغار
والكبار (قوله قد أدى الله
يؤمن عقبا) ويحتمل
خلافه قلت بعدد الأول أن
في التفسير انما عاذا رضى
أقصد عنه كذا إذا قرأ آخر
البقرة قال أمين قال ابن
عبدية أن كان عن قوف
فذلك والافهم حسن
(قوله يستحضره تقي
الخ) يذهب له لو قرأ بعض
آي يحصل أصل التوجه يحتمل إذا كان مقصدا كآية القصص المفسدة بمعنى منظموها يحتمل أن يقال لا تحصل السنة
بدون آية كاملة سنة دون (قوله والاولين من غيرها) (قائده) ولو كان الامام يقرأ القراءات المأمومة فكيف يفرغ من الفاتحة في الركعة
الآخرين والامام بعد من يشغل المأموم إلى أن يركع امامه يذكر أو يقرأ السورة أو يقرأه أو لا تأمره أن يقرأ لا يحمله في وقته
أو يقرأ أشار إلى تعميمه

كروا يعرّفهم بالبلاغ جها (ولو قدر على) قراءة (الفاتحة في أثناء البدل) أو قبله الفهم الاول
وصرح به الاصل (لم يجز البذل ولو في جها) كقائه في رتبة لما في التيم وفرق بينه وبين وجود
المتبع الهدى والكفر الرتبة في أثناء صومعه امان البدل هنا غير معين والصوم يدل على ان قبله في الاصل
وهو مستفيض التيم فالاول ان يقر بان الصوم عهد وجوبه اياه في الكفاية والذكر في محل القراءة
لا يجب الا بدلا فاشبه التيم (أو) قدر عليها (بعده) أي بعد البدل (د) لو (قبل الركوع
أجزأه) البدل لتأدى الفرض كقائه على الماء بعد الصلاة التيم وعلى الاعانة عن الكفاية بعد فراغه
من الصوم وفاز وجوب الوضوء بقائه على الماء بعد التيم بأنه هناك لم يشرع في المقصود بخلافه هنا
(و يستحب اقارنها) ولو خرج الصلاة (ان يقول) بعد فراغها (آمين) للاتباع واما الترمذي
وغيره في الصلاة ولم يسلوا بذكر آي في أوّل وقوف الصلاة تارة جها (وحسن ان يزيد عليها بالعالين)
وعنه المجموع قل الشافعي في الامم قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حذرا
(عنه أو تضر) لها (بالتشديد) فها هو المداضع واشهر وحكى الواحدى الموضع الامام والضعف
والمدح التشديد في الاخرة وقال النووي انه شاهد ذكره تركي بن الانباري القصرم التشديد
وهي شاذة أيضا تركها الا لا يثبت اسم فعل بمعنى استجب بمعنى (رابعة قاصدين اليك) فلو شدد لم يتناول
صلاته أقصد الدعاء وهذا من زيادته وصححه في المجموع (د) يستحب (ان يفصل بينها وبين ولا الضالين)
بكتبة طائفة يجيزها عن القرآن (فيجهر) الاول ويجهر أو لا يجهر (جها) المصلي (في الجمهورية)
حتى المأموم) اقراء امامه للاتباع واما ابن جبان وغيره وصحبه ومع غيره سلوا بذكر آي في أوّل وقوف
وجهر الاثنى والخمسين بها كقول القارئ وسألت (د) ان (يقارن تأمينه تأمين الامام) تخبر اذا
أمن الامام فاستأمنوا قاله من وافق تأمينه تأمين الملائكة تغفر له ما تقدم من ذنبه بخبر اذا قال أحدكم آمين
وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احداهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه واهما الشجان
ولفقا مسلم في الثاني اذا قال أحدكم في الصلاة آمين فقرأهما الاخر بالمقارنة بان وقع تأمين الامام والمأموم
والملائكة كدعة واحدة لان المأموم لا يؤمن لآمين امامه بل لقائه وتدفق وتدفق وتدفق وتدفق وتدفق
بقوله اذا آمن الامام اذا اذنا آمين ووضعه خبر العيصين اذا قال الامام غير المقصوب عليهم ولا الضالين
وقوله اذا آمن قال النووي ومعنى موافقة الملائكة انه وافقه هم في الزن وقيل في الصفات من الانحلال
وغيره قاله ولما الملائكة تنزل هم الحافظة وقيل غيرهم غير فوافقت قوله قول أهل السوء أو قبل الاول
بانه اذا قالها الحافظة قالوا هم فوقهم حتى تنهى الى أهل السماء ولو قبل باسم الحافظة وسائر الملائكة
لكان أقرب (فان فانه) قرن تأمينه بتأمين امامه (آمين) أي بتأمينه (عقبه) أي عقب تأمين
امامه فان لم يعلم تأمينه أو آخره وقتما اندوب آمن قال في المجموع ولو قرأه وقرأ عليها كفي تأمين واحد
أو قرأ قبله قال البغوي ينتظر وانتظار والحوال انه يؤمن بنفسه ثم لنفسه ثم لنفسه ويحلى استجاب تأمين القارئ
(ما لم يشغل بغيره) والافات وان قصر الفصل (فرع) قال الزباني لو أتى بسبع آيات تضمنت الفاتحة
بداها فعدى الله يؤمن عقبا ويحتمل خلافه يشمله في أوله ولو لم يركع من بعض الفاتحة من أولها أو أتى ببدل
أوعنه من آخرها أو في ما تضمنه (فرع يستحب) فلا يركع الا بعد (قراءة تثنى من القرآن) غير
الفاتحة ولو آية والاولى ثلاث آيات (بعد الفاتحة في) ركعتي (الصبح والاولين من غيرها) دون

(قوله وتقدم ان فائد العاشر من الخ) وحسن هذا اذا كان ما هو الاصح اوفى صلاة سرية فالقاضي انه يستثنى الذكر ولا يركع لان الركعتين في الصلاة منسوخة عنه ح وقوله فالقياس الخ اشار الى تصحيحه (قوله ولان الشيء الواحد الخ) لان الفاتحة تركز من الاركان والركن لا يترك بركار على الاتصال (قوله انه اذا لم يعرف غير الفاتحة واعادها يجزئ) اشار الى تصحيحه (قوله ويؤخذ من شري الرافعي الخ) صرح به في شرحه المعتبر وهو ظاهر فمن لا يعرف الوقت التامة والابتداء اما العالم بحافيه نظر وللشك في استبعاد قولنا قرأه سورة في الغيل وقرب افضل المعنى المبرور من قراءة البقرة متلا في ركعتين لكن قد يجاب عنه بان المأخذ الثاني والثالث من قراءته صلى الله عليه وسلم الدورة الثانية ت (قوله انها افضل من بعض طويلة وان طال) وهذا هو (١٥٥) الصواب وهو قضية طال ان لا يكثر من

ونقله ابن الاستاذ صرح بما
عن البغوي د ويمكن
ان يقال الاول افضل
من حيث الطول والسورة
افضل من حيث انها سورة
كاملة لكل منها مرجع
من وجع ع (قوله فقول
المصنف كالنودي من
قوله) اشار الى تصحيحه
قوله وتكون الاولى
أطول قال في شرح المذهب
هناذا قرأه من فترتين
صلاة الخوف يستحبان
يخفف القصر اذ في الاولى
لامعالة خوف وشغل
وتخاطرة من مداد العدو
وقالوا اذا غفل قرأه الجمعة
في الاولى قرأها في الثانية
مع المنافقين ولا خلاف انه
لوترك السور في الاولى
عدها وسورها في الثانية
ولوتركها في الاولين ان
قلنا يقرأ في الرابع قرأها
في الآخرين والاتصالات
(قوله وبسبب المسافران
يقرأ في الاولى الصبح سورة
الكافر من الخ) رأيت في
باب طول القراءة وقصرها

ما عدا هذا لا يتابع راء الشنخا في غير المغرب والناس في قيامها استأحسن وتقدم ان فائد العاشر من الخ
اذا كان جنباً لا يقرأ غير الفاتحة و... أتى في آ خر صلاة الجماعة ان سبق بخير تبسبه قرأها فمما اذا
تأركها والصبح والجمعة والعيد ونحوهما (فأولاً أعاد الفاتحة وأقدم) علمها (السورة لم يجز) عن
السورة تله خلاف ما ورد في السنة ولان الشيء الواحد لا يؤدى به فرض ونفل في محل واحد والاولى
من يادته وصرح بما في المجموع ويصح فيها كما اشار اليه الاذرى انه اذا لم يعرف غير الفاتحة واعادها
تجزئ ويجعل كلامهم على الغالب (وسورة كاملة افضل من ذروها) من طويلة لان الابتداء بها
والوقف على آخرها صحيحان فالقطع بخلافها في بعض السور فقامت عند بعضين كذا على في المجموع
اكتفى به كرا ابتداءه ويؤخذ من شري الرافعي انها افضل من بعض طويلة وان طال كالتصحيح
بشأن افضل من المشاركة في بدنة فقول المصنف كالنودي من قدرها غير واف بكلام الرافعي كتابه عليه في
الهمان محل افضل لها في غير التراجع انما فيها قراءة بعض الطويلة افضل كما أتى به ابن عبد السلام
وغيره وعلو بان السنة فيها القيام بجميع القرآن عليه لا يختص ذلك بالتراجع بل كل محل ورد فيه
الاصح والبعض فالاتصاف عليه افضل كقراءة آ ثي البقرة وآ ل عمران في المصفر (د) يستحبان
(تكون) قراءة في ركعة (الاولى أطول) للاتباع ولان النشاط فيها أكثر يخفف في غيرهما حذر من
الانغماس وروى من تطويل في قراءة الثانية يتبع كسج وهو آ ثي البقرة (د) ان تكون قراءة الاولى (أسبق)
في التلاوة بان يقرأ في ترتيب المصحف حتى لو قرأ في الاولى قل أعوذ ب الناس قرأ في الثانية أول البقرة
فلا خلاف خلاف الاولى وهذه من يادته (د) ان (يقرأ في الصبح من طول الفصل) بكسر الطاء معهما
(وفي القاهر يبينه) أي بما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء من أوسطا مع في الغر من نصاره)
نظم الناس في غيره في ذلك وأول الفصل الجرات كما يحسنه النووي في فائده وتحرر به وسبب مفصل لكثرة
الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه وحمل استحباب الطول والارسط اذا انفرد المحلى أو آ ثر
المصورون التطويل والاختفاء جزمه في التحقيق وشرحه المذهب ومسلم وبسبب المسافران يقرأ في أولى
الصبح سورة الكافر من وفي الثانية لا يخلص كما في الاجماع وعقد المختصر للغزالي وغيرهما (د) ان
(يقرأ في صبح الجمعة) في الاولى (الم تنزل في الثانية هل أتى) بكاملهما للاتباع ورواه الشنخا
قال الفاروق وغيره فان ضاقت الوقت عن قراءته جميعها قرأ بما أمكن منها ولولا آية الجمعة وكذا في
الآخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأه بذلك كان تاركاً للسنة (د) ان (يسمع المأموم)
في الجهرية في قراءته السورة فلا يسن له ان يقرأها لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
ولتسمعن من قرأه تخلفوه وادعوا اليه في وجهه (ولم يسمع) لسمعه أو غيره أو سمع صوتاً لا يفهمه كما قاله
النودي في آ ذ كاره (قرأها) اذا لمعنى لكونه وقضية كلام المصنف انه لو جهر الامام في السرية أو عكس

في تخلفه الجوابين وعليه سري الغزالي في الخلاصة والاحياء وغيرهما أن السنة ان يقرأ في صلاة الصبح في السفر على بانها الكافرون
رسورة للاخلاص والاشهاد القنفذ في البدن ولا يختص بالصبح ويجعل غيره للفرق بين المنفرد وغيره بين حالة السر وغيره بان سفر
وسفر ن وقوله والاشبه اشار الى تصحيحه (قوله وان يقرأ في صبح الجمعة لم تنزل الخ) وان كان ادا ما لم يحصور من (قوله وان يسمع
المأموم الخ) (تنبيه) المشهور ان السنتان من آخر قراءة الفاتحة في الاولين الى بدنة فقامت ما لم يكن يسمع بعدا وغيره فقد قال النولي
بغير ذلك بالنظر ولم يذكر واما قوله غير السامع في زمن سكونه وشبهه ان قال بطل دعاء الاقتباس الواردة في الاسديت أو يأتي بد كر آخرها
السكون المحض فيجب ودك ذلك قرأه غير الفاتحة فيسبب استحباب أحد هذين وقوله وشبهه ان قال اشار الى تصحيحه

(قوله اعتبر نفسه) أشعر على نفسه (قوله ونحو المرأة الخ) ويثبت أن الأئمة يفسرون بحضرة الخنثى وأن الخنثى يفسر بحضرة الخنثى من (قوله كينيت في المصاحف) عبارة المجموع وأما الخنثى يفسر بحضرة لئلا هو الرسل الأجانب ويحجر أن كان خالاً أو بحضرة نهاره فما وأطلق جماعة كالمراة الصواب (١٥٦) ما ذكرته وهو حرمه في التحقيق قال في المصاحف والصواب ما في الروضة ومقتضى ما في المجموع

اسرار الرجل بحضرة النساء
 الأجانب متعصفت أو مع
 رجال خشية افتتان النساء
 وهو مردود فقد جرد النبي
 صلى الله عليه وسلم ولائته
 بعده إلى زماننا مع افتدائه
 النساء هم أولى بشتن أحد
 هذه الخصال بل كلامهم
 كالصريح في دفعها اه
 وأجاب عنه العرف
 المتأدى بمحاصلة أنه يفسر
 بحضرة النساء مع الرجال
 الأجانب ما دل على وجوبه
 أو اه وهو غير متألفه
 حيث جعل معنى متألفه عن
 الجماعة ثم يرد خلافه
 (قوله قال بعضهم يعرف
 بالمقابلة الخ) وقال بعضهم
 قطع حمل على أدنى حد من
 الجهر (قوله وكذا يفعل
 المأموم ذلك لقراءة ما منه)
 كان قرأ ما منه وإنه يبعث
 من في القبر وقد صدق
 الله العظيم وكذب أيضاً
 سئل النووي هل يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا مر بذكره في الصلاة
 فقال وأما الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في القراءة
 في الصلاة فلا يفعلها اه
 إذ لا أصل لذلك هنا وقال
 الجلي في شرحه بسبب
 أن يصلي عليه وهو الأجد
 وقوله فلا يفعلها مع
 اتانها بالظاهر كصلى الله على محمد المصغير فثبت أن ما ينحصر في شرح العباد وعلى هذا التفصيل يحمل افتدائه التوري
 وترجع الأنوار وتسمي الغزى قول الجلي حسن اه (قوله وأقله الخ) بكرة الاقتداء على الأقل (قوله أي أرحسني المعتدل) تعبيرهم
 بل راحة بشر يعدم الاكتفاء بالأصابع وقيل قال ابن العماد الصواب وهو ظاهر الخ لا أنهم عدم الاجزاء (قوله وهو في السجود تلاوة الخ)

اه (قوله وأقله الخ) بكرة الاقتداء على الأقل (قوله أي أرحسني المعتدل) تعبيرهم
 بل راحة بشر يعدم الاكتفاء بالأصابع وقيل قال ابن العماد الصواب وهو ظاهر الخ لا أنهم عدم الاجزاء (قوله وهو في السجود تلاوة الخ)

ولما اعيد فودفع له ان لا يجدو ركع فلهوى عن ان يجده لا لا فوافق كان قد انتهى الى نحو الركعة فليس في ذلك الا حذر (أوله)
وعمل وهو الاثر انه يجده (الح) أشار الى تعديده وكتب عليه حزمه بعضهم (١٥٧) وقد ذكر في الرضة ما يشاهد في فقال ولعمري الا ان

هو به غير الركون كظلاله لا يتعد ولور كمامه فقل انه بسجد الثلاثة فهو للركن فراه لم يسجد وقوم
عن السجود هل يحسبه هذان الركون قال الزركشي في فتل رحته انه لا يحسبه علام ذما القاعدة
وباني ركعتين سلام امامه وصير كالأود كعبه الركون ويحتل وهو الاقرب أنه يحسبه ويفتقر ذلك
للعامة والاقرب عندى انه بعد التماسك ثم ركع (وأكله) أى الركون (انحنى حتى يستوى
ظهوره وقفه كالصفيحة) الاتباع وراسم فلان ترك ركوعه على الام (ولا يثنى ركبته) بل ينصب
سانده ونخذه لانه أعون (واحداهما بالحنى) الاتباع والبخارى (ويوجه ما بهما قبله) لانها
أشرف المراتب (متفرقة) تفر يقاوسها الاتباع عن غير ذلك الوساو وان كان جناب في بعضه الباقي
عن جنبيه مرفقه) عن جنبيه بلنه عن نخذه للاتباع وراسم فلان ترك ذلك ركوع عليه
في الام (واضم الرأس والحنى) بعضه الى بعض لانه أستر لها وأحوط (فدينى بالتكبير) تركوعه
(أزله) به رافعا يديه (تقدم) في رفعه للتكبير للاحرام (وهو قائم) نضية كلامه كالمه ان الرفع هنا
لأركن للاحرام وان الهوى مقارن الرفع والاتساع والثاني هو: عن قول المجموع قال أصحابنا يستند
التكبير قائما برفع يديه ويكون استدعاء رفعه وهو قائم مع استدعاء التكبير فإذا سجد كفا منسكبا يثنى
وفي البان وغيره نحو: قال في المهمات وهذا هو الصواب قال في التقليد ان الرفع حال الاتعانة متدرا
منسجودا للتكبير والرفع فيما ذكر الاتباع واه الشخان (وبعد) أى التكبير جهرا (الى الانتهاء)
أما انتهى به وهذا يعبر (فيه وفي سائر) اذ كل (الانقلاب) فيهدى الى الركن المتقل اليه ولو
فضل عليه الاستراحة (ثلاثا لخروج من) الصلاة (الذكر) وانظر الى طول الخلاف في تكبير
الاركان يندب الاسراع به للارتداد الى النية كما مر (وبعد صرا الامام) في الركون (على جهان يرفع العظم
وبعد ثلاثا) للاتباع واه اوداد وتخصفان المؤمنين وهذا أدنى السكال (وباني المنفرد واهل
رضي) بالناظر بل (بباني الذكر وهو معروف) في الاصل وغيره وهو الهامس للركوع ذلك استأنوا
أصله خشعك معي وبصري ويثنى وعظمي وعصى وشعري وبشري وما استقلت به قدي شرب العالمين
للاتباع واه الشافعي وغيره وباني قبله كافي العقوق وغيره بالنسج السابق خسا وبسجها أو نهأ وأحدى
عشر نهأ أو كمل وقوله في الحديث وما استقلت به قدي أى قامت به وحلقه ومعناه جيع جدي وهو من
الركوع العام بعد الخاص وقوله للركع الصلاة بعد قوله لكنا كبد (وتكرار العظمة) أى في الركون
(في السجود) بل وفي سائر افعال الصلاة القيام كافيا في المجموع ان لها المستعمل في القرائة فقال
لغرضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأما ركع أو ساجد وراسم قال
لوزكشي ويحمل كراهته ان اقتصد بها القراءة فان قصدهم بالدعاء والتنافي ان يكون كالقولنت
بأنه من القرآن (والذكر في موضعه أفضل) منع في غير موضعه صلاة كان أو طوافا أو غيرها وهذا
مزيدا به وليس هنا كبير جدوى (والانقطاع ونحو) كقصير الدين (لاواصل يديه) في الركون
(ركبته حفظا للهبة) الركون على راسلها) ان تسلمها (أو) رسل (واحدة من سلت الاخرى ويحمل
الذكر) في الركون والسجود (بسجدة) واحدة الركن (السابع والثامن الاعتدال وطعنا بنبته) خبر
ذاقنا الصلاة (وليس) الاعتدال المقصود في نفسه (بل للعود لما كان) عليه قبل الركون وان صلى
غير قائم لم يضر كشافه (ولا يبطئه) فان أطاعه علمه عالما بخبره بملك مله كجاني في سجود السهو
مزيدا به (وبطلان فيه) (كجاني) في الركون بان تستر أعضاء على ما كان قبل ركوعه بحيث ينفصل
لأعضاء عوده الى ما كان عليه (ولو ركع عن قيام) (نفشا) عن ركوعه (فيل العالم أئبنة) فيه (عاد)

فإنما واجب الذكرك في قيام الصلاة ونفسه وليجب في الركوع والوقوف السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة وللعادة خضع الى ذكر
علمهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصا لله تعالى اذ هما لا يقعان للعادة فمن وجب الذكرك فيها ما قال شيخنا قد تقدم انضال قوله فينبغي
ان يكون كقولنا يا أيها الذين آمنوا انشأوا الى صهيبة

(قوله وقال كل مرار بنالك الحمد) قال صاحب الفخر الرازي ابن المنذر ان الشافعي خرق الاجماع في جمع المأمومين جمع الله ان يحدودنا
للا الحمد وليس كقالب قال بقوله عطاء بن سيرين وابو جعفر وغيرهم اه قال ابن المنذر منهم ابو بردة وداود (قوله في قوله من شئ بعد)
عبارة البغوي في التهذيب وفرغ من قوله (108) بنالك الحمد الخ والشافعي في المذهب بقوله وفي المجموع عن الاصحاب

اذ لم يرضوا الخ اعرب فيه
وقد تتبع هذا النقل
سنن قلزم الا في النهاية
احتمالا لنفسه وكذا نقله
ابن الرفعة احتمالا للامام
وكان الشيخ رآني كانه
بعض اتباع الامام يجزوا
به فتاة والمعروف خلافه
ف اتبع لوليت لم يرد على
وبنالك الحمد على المختار
وعبارة الطراز في اعتدال
يقنت فيه فلا يرد على جمع
الله لمن حده بنالك الحمد
(قوله وهو غريب) وهو في
الخاري من رواية رفاعه
ابن رافع صح (قوله لو اوجد
الله من جمعه) ذكره
القول وغيره من قوله
ترك اعتدال من ركوع
الخ في بعض نسخ وليس
له (قوله لكن الذي يحتمل
في التحقيق عدم محتمل) هو
المذهب * (فصل)
(قوله القنوت مستحب بعد
التحميد) قال في الاندلس
الذكر الوارد في الاعتدال
لا يقل مع القنوت لانه بطول
وهو ركع صغير وعلى الاقصة
مغفلة لجهلهم بفقه الصلاة
فان اجمع ان لم يكن بطلا
فلا تلتك كونه مكرها
اه والصواب اجمع بينهما
نص عليه البغوي وقوله
عن النص وفي المذهب

وجوبا (اليوم اعدان) ثم اعتدل (أو) سقطا عنه (بعد هاتين من اعتدالا) ثم سجد (وان سجد وشك هل تم
اعتداله اعتدل) وجوبا (ثم يسجد وركوعه رأسه خواف من حبة) مثلا (لم يحسب) رفعه (اعتدالا)
لوجود الصارف فالواجب أن لا يقصد رفعه شأ آخر (و يستحب) له (أن يرفع يديه كما سبق) في تكبير
الاحرام (حين يركع رأسه) من الركوع بان يكون ابتداء رفعه مع ابتداء رفعه (فائلا) في ارتفاعه
لا بد (مع الله ان حده) لا يتابع واه الشيطان مع خبره صلاوا كذا يعني وأعلى وسواء في ذلك الامام
وغيره وما خبره اذا قال سمع من حده فتقولوا بنالك الحمد فعندنا ولو اذلك مع ما علمت من سمع الله ان حده
لعلهم بقوله صلاوا كذا يعني أعلى مع قاعدة التأسيس به طاعة وانما خص بنالك الحمد بالذكر لانهم كانوا
لا يسجدونه غالباً يسجدون جمع الله ان حده (و أت) (بجهرها) أي بكلمات التأسيس (مع الامام والمبلغ)
ان اذبح له الا علام بانتقال الامام وذكر حكم المبلغ من زيادته وصرح به في المجموع (فان) الاولى
قوله أنه لا فإذا (استوى) الصلوى (فانما أرسلها) أي يديه (وقال كل) من الامام والمأموم
والفرد (سرار بنالك الحمد أو) ربنا (ذلك الحمد أو اللهم ربنا) أو ذلك (الحمد أو الحمد ربنا)
أو الحمد ربنا (والاول أولى) لورود السنة لكن قال في الامام الثاني أحب الى وجهه يانه يجمع معنيين
الدعاء والاعتراف أي بنا استجب لنا ولك الحمد على ما بنينا بانها (الى قوله من شئ بعد) فقول بعد
ما ذكره من السوا ومنه الارض ومن ما شئت من شئ بعد (غير الامام يزيد اهل الشافعي الحمد الى آخره)
في قول بعد ما ذكره في ما قال العبد وكنا لك عبيدا ما علمنا ما اعطيت ولا لمعطي لمناست ولا ينفعنا الحمد
مثلا الحمد (وكذا الادام) يزيد ذلك (ان رضوا) أي المأمومون (والا) أي وان لم يرضوا به (كر)
له ذلك كذا في الاصل وغيره وفي المجموع عن الاحباب اذ لم يرضوا اقتصر على بنالك الحمد في التحقيق
مثل ما في الاصل وزاد عليه جدا كثيرا الحليم باركاه عقب الله الحمد وهو غريب (ولو قال من حده الله مع
له) أو حده الله من جمعه (أجزأه) في تأدية اصل السنة لا في تأدية المعنى بخلاف كبره لكن لما
أولى كماله بقوله أجزأه وصرح به في الروضة ولورود السنة (ولو عجز زال) كمن في الاعتدال سجد من
ركوعه) وسقط الاعتدال لتعذره (فلو زال العذر قبل وضع جهته) على سجده (وجمع اليه) أي الى
الاعتدال (أو) زال (بعد فلا) يرجع العبد يسقطا عنه (فان عاد) اليه (جاهلا) بالتحريم
ولو عاد (لم يتبطل) صلاته ولا يبطل (وله) أي المصل (ترك الاعتدال من ركوعه) ويجوز في تأدية
هذا أخذ من ظاهر ما في الروضة عن المتولي من أن في محتمل ابتداء ذلك وجهين بناء على صلاته امضاه على
قوله على القيام لكن الذي يحتمل في التحقيق عدم محتمل

د (قوله في انه دل نانية الصبح) خالف الصبح غير هاهن حيث المعنى لشرفه لانه يؤذن له قبل وقتها بالتسوية
وهي أشهر الفرائض فكانت باز بدأ أتت (قوله وأخير القنوت الخ) اذا دعا وقضاه (قوله أو بقاء التعبير بالبقاء يقتضي الحق الطاعون به وقوله
بم البلوى في هذا العصار بالقنوت لما عود من فقهاء المصريين ابلج بالنسب لانه وقع في زمن عمر وغيره ولم يقتضوه ويحتمل الجواب بان

والمنذر

التي هي الله عز وجل عاصف الطاعون عن المذبذبين وبما إلى الخلق قال في الهبات تعبيره بالسطين يقتضي اشتراكهم في النار
 وإن الخاصة بالإنسان كالأسماء لا تقتل أوقات والظاهر التعميم حتى يستحب له ولغيره يفتي أن يجي منه مما عاين في الاستسقاء وقد
 قال صاحب العبر والتهديب لو حدث له أمر يخافه كان له الزاد في دعاء القنوت وكان مراده إذا حدثت في الصلاة وإذا جاز في الصلاة على
 القنوت فذلك قال جواز أسهل القنوت وقوله ويحتمل الجواب الخ قال شيخنا العلامة واجبه وقوله قات والظاهر الخ أشار شيخنا إلى تصحيحه
 قوله وهو اللهم اهدني الخ كان الشرح أن يجيبه بقوله في دعاء القنوت الصبح اللهم لا تمنعنا من العاربه بقوله لا تمنعنا من العار د قوله وزاد
 العلماء في جواب الخ قال في الوقت وقد جاءت في رواية الباق وقوله وزعم في الذاكر (١٥٩) الخ عبارة وعلى أن يجد في الحديث نصه

والمنذور وصلا الجنازة فلا بد من فهم القنوت في الاصل ولقوت في صلاة العبد من والا تسقاء فان تفتل لاله
لم اكرمه والا كرهته قال في المهمات وحده انه لا يبين في النفل وفي كراهته التخصيل انتهى ويقاس
بالنفل في ذلك المنذور والتاخير كراهه معطاة في صلاته الجنازة لتبليغ ما على التخصيف (وهو) اقل القنوت
(المهم) اهدى الى آخره) أي اهدى فيمن هديت وعافى فيمن عافيت وتولى فيمن قبلت وبارك في فيما
عافيت ودفى شرما فضيت فانك تعفى ولا يقضى عليك ولا يؤذي من واليت تباركت وبارك تعافيت
قال الرافعي و زاد العلماء عليه ولا يعز من عافيت قبل تباركت وبارك تعافيت و بعد ذلك الجسد على ما مضى
استفتركا واقتربا بالذوق في الوضوء قال جهر وأصحابنا لأنهم بهذا يقولون أو سجد على ما مضى
وآخرن هي مصحفة عن غير عن تحفة بقوله وتنب (و) بين بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
للاخبار بالصحة في ذلك وجزم في الآذ كل من السلام وبن الصلاة في الآذ أو انكره من الفرك فقال
لا أصل في ما ذكره ولا أصل لعدم ذكر الأصل وأصحابنا والأزواج واستشهدوا من السلام بالآية
والركن في ابن الأكل بخبر كفى نصلي عليك (ويقول الامام اهدنا) وما عطف عليه (بلفظ الجمع) لأن
البيع روافي إحدى روافيه بلفظ الجمع فعمل على الامام وعاله النور في اذكاره بالكر الامام تخلص
نفسه بالله لا يحل له ان يؤمر بعد دو ما يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خالفهم وردا الترمذي وسجنه
وبستنى من هذا ما ورد به النص كتسبانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تعفى اللهم
اغنى العالم المعروف قال في المحمود عن البغوي وتكرهه في القنوت كالتشهد الأول وهو ظاهر على
ما اختاره في تحفة مع في باب جهود السهون أن الصلاة الاعتدال لا تضرا ما على المقول من أن الاعتدال
فصيرت في باب الاعتدال ان تعافى بل الركن القدر برامعها والوجه خلافه وجب جعل ذلك
على غير القنوت في باب الشرع فتأوله الا يغني نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بان تطويل الركن
القصير يصل عده (ولاعتين كلامه) بخلاف التشهد لانه فرض ومن جنسه (فولفت بقنوت عمر)
رضي الله عنه الا في سبانه في باب التنازع (في) لكن الأول أحسن (دو) عن الأول (لو
جمعها) هذان من بانه وقد ذكره كراهه في باب التنازع بالنسبة لقنوت التور وجهها المنفرد والامام
برضا المنصور بن سبذ كرم في المجموع فتعمل كراهة اطالة القنوت على حاله بتغير قنوت عمر (وفي
المجموع) أي جميع ذوات القنوت حتى السرية (بجهره الامام) لا يتابع رواه البخاري وغيره قال الماوردي
ولكن جهره بدو جهره بالقرائة (لا لا تغرد) فلا يجهره (و) يؤمن المأموم للامام كانت العصابة
يؤمنون خاف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك رواه الماوردي واستحسن وأصحهم بجهره في كل ما يمين
القرائة (وفي البناء يشارك) الامام (سرا أو سبعا) لانه لا يشاء ذكره ليل في التأمين قال في المجموع

قوله والصلاة التي صلى الله عليه وسلم ادعاء فؤمن بها) قال القزويني الا قرب الله وشركا وان قبل هودعا ما ثبت ونعم انفس رجل ذكره
هذه فلم يصل على (قوله صرح به الحب العائري) انشأ الى تعصبه (قوله فلو لم يسمع قنوت امامه) اوسع من قال بههم (قوله فانه الحارورة
والعائري المولى (قوله مرتين في كل ركعة) (١٦٠) عدد الشيخان السجدة تين ركاهما وجه الصبح ان الثانية ركن منسقل والخاله

في العبارة وقال ابن الرمة
فما هو أثره فبالسبوق
المأموم بما (قوله على
الموضع السجود عليه) قال
الاذري لو كان لوعين
لا يمكنه وضع الجبهة على
الارض ونحوها هل يحى
ما سبق في آءه على القيام
لم أره ذكر اراء ظاهره
قوله فيعمل عليه يقول
واسه) قال في الخادم اما
غيرها من الاعضاء اذا
أوجبت وضعه فلا تترك
فيها التحمل وتؤذى كـ
الرافى فيما بعد عن الأئمة
في وضع أصابع الرجلين
ان توجيهها الى القبلة انما
يحصل بالعمل على ما ذكره
عن الامام ان الذي يحضه
الأئمة ان يضع أطراف
الاصابع على ارض من
غير تحامل عليه انتهى
وقد صرح في التحقيق
بذبح التحامل في الكفين
وفي المجموع والروضة
وأما ما ينه في القدمين
وقال في شرح ارشاده ولا
يجب التحامل في ركبته
وبان قدومه انتهى
وقال ابن الملقن انه لا يجب
قطعا (قوله ويجب وضع
خزمن الركبتين الخ) فلا
يكفي وضع إحدى اليدين

أوأحدى الركبتين أو إحدى الرجلين أو مع إحداهما في الجهر والسر فإنه يكفي وضع شيء منهما أو من أحدهما (منه نورا)
والظاهر انه منسقل أو في النشأت (قوله على صلاة) بحيث تكون رؤوسه الى القبلة عند تحامل عليه على الامع (قوله وانما في)
بوضع خزمن كل منها كفى الجبهة) اذا قلنا وجوب وضع هذه الاعضاء هو الاظهر فلا بد من العلم بأنها كالجبهة فلا بد ان يضعها مع وضع
الجبهة حتى لو وضعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم يكف لانهم الاعضاء تابعة لغيرها فادفع الجبهة من السجود والاولى وجب عليه ان

الكفن أيضا ولو خاف له وجوان فقضى ما ذكره الاصحاب في باب الوضوء انه يكفي السجود على أحد هلاله يكفي السجود على بعض الجبهة فانه ما زاد خاف له أو أسان بكفى في الوضوء مع أحد هلاله بخلاف ما لو خاف له وجهاً بسجدة غلبها ما الفرق ان غسل بعض الوجه لا يكفي بخلاف الرأس وكذلك لو خاف له كتمان قال شيخنا وقد فني الوالد رحمه الله تعالى في المسائل عن خاف له رأساً وأرجلاً وأرجل كل يجب عليه وضوء بعض كل من الجبهة وما بعدهما مطلقاً و يفرق بين ان يكون البعض زائداً أولاً فالباب ما به ان يعرف ان زائداً لا اعتبار به والاكتفى في الخروج عن عبادة الوجوه بسبعة أعضاء منها الحديث (قوله وقيل يجب كسب باطن الكفين الخ) وجه عدم وجوبه انه لا يكسب الاحماله فلم يجب في حال السجود كالقدم (قوله ولا يجوز السجود على متحرك من ملبوسه الخ) لو تعدل لتشهد الاخير من الرابعة فوجد على جبهة خرقه أو رواقه سبعة سجدة لم يقان علم التصديق في السجدة الاخيرة تحت سلامته وان لم يرتق بن عذما حالة الشروع أو بعده حصلت سجدة واحدة أخذ بانها التصقت في السجدة الاولى (١٦١) وان لم يثبت وثقل في انها التفتت قبل الشروع أو بعده حصلت

فالمسئور (فلا يجب كسبه بل يكره كسب الركبتين لانه قد ينفض الى كشف العورة وقيل يجب كسب باطن الكفين أخذ الظاهر من جواب السابق وأوجب عنه ان توله نفسه فلم يشك في أي مجموع الجبهة والكفين وأيد بعبارة ما بين ما حدث على الله عليه وسلم في مسجد بني الاشول وعده كساً مطلقاً به وضع عليه بقبه المصحي ثم جعل وجوب الوضوء اذا لم يتغير وضع شيء منها او الايقعاً الفرض فلو وقعت يد من الزند لم يجب وضوءه لفرض (ولا يجوز السجود على متحرك من ملبوسه) بحركته (القبضه موقوفة) انما ذكر خبر باب السابق ولانه كان زائداً عنه فلا سجدة عليه عامداً لا يخبر به طاعت صلاته ولا فلا وجب إعادة السجود ما خبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع أحدنا ان يركب جميع من الارض بطو فوجد سجدة فمعمول على ثوب منفصل أو على مثل لم يتحرك بحركته كارت كماله بل لانه في حكم المنفصل ومن هنا لم يهمل على ما يتحرك بحركته وكان في حكم المنفصل كعوده كافي كما قدمه تعبير المصنف عليه به صرح النووي في مجموعه في فوائض الوضوء وقرر بين صحة صلاته فيما اذا سجدة على طرف ملبوسه لم يتحرك بحركته وعدم صحتها فيما اذا كان به نجاسة تباين الاعتبار هنا وضع جسده على قرار لا يترتب عليها كسرها وانما يخرج القرار بالركعة والمعتبر ان لا يكون شيء مما يناسب اليه ملاقاته القول تعالى وتيا لم يظفره والطرف المذكور من ثيابه ومنه سبب (واذا سجدة على عصابة حرج) أو نحوه (يجوز) بقيد صريح به من زبانه بقوله (لضرورة) بان شق عليه زانها (لم يلزمه الاعادة) لانها اذا لم يلزمه مع الاعادة للضرورة أو ذلك والسجدة على شجر ثبت على جسده لان ما ثبت عليها مثل بشرته ذكره في غوى في فتاوى به ولم يطالع عليه في المهمات فقال بجعل الاجزاء مطلقاً لا يدل لانه لا يلزم المتبهم زعموه وجبتم قالوا وجميعه ان استوعب الجبهة كفي والاربع ان سجدة على الخافي منه قدرته على الاصل (ويجب ان لا يجرى لغير السجود) بان يجرى أو بغير قصد (فلا سقط) على جسده (من الاعتدال الزم العود) اليه لجرى منه فلا تنفاه الهوى في السقوط (لا) ان سقط (من الهوى) فلا يلزمه العود بل يجب ذلك سجوداً (ثم ان قصد موضع الجبهة للاعتقاد) عليها (اعاد السجود) لوجود الصارف (ولو سلمه من الهوى جنبه) أي عليه (فانقلب بنية السجود أو لانبية) أصلاً (أو بنية) نية الاستقامة وسجد (أجزاء) والاخير من زبانه وبما صرح المحب المامري وكلام المذهب يقتضيه (الانبية الاستقامة فقط) فلا يجوز له السجود لوجود الصارف (بل يجلس) ولا يقوم فان

المسئور (فلا يجب كسبه بل يكره كسب الركبتين لانه قد ينفض الى كشف العورة وقيل يجب كسب باطن الكفين أخذ الظاهر من جواب السابق وأوجب عنه ان توله نفسه فلم يشك في أي مجموع الجبهة والكفين وأيد بعبارة ما بين ما حدث على الله عليه وسلم في مسجد بني الاشول وعده كساً مطلقاً به وضع عليه بقبه المصحي ثم جعل وجوب الوضوء اذا لم يتغير وضع شيء منها او الايقعاً الفرض فلو وقعت يد من الزند لم يجب وضوءه لفرض (ولا يجوز السجود على متحرك من ملبوسه) بحركته (القبضه موقوفة) انما ذكر خبر باب السابق ولانه كان زائداً عنه فلا سجدة عليه عامداً لا يخبر به طاعت صلاته ولا فلا وجب إعادة السجود ما خبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع أحدنا ان يركب جميع من الارض بطو فوجد سجدة فمعمول على ثوب منفصل أو على مثل لم يتحرك بحركته كارت كماله بل لانه في حكم المنفصل ومن هنا لم يهمل على ما يتحرك بحركته وكان في حكم المنفصل كعوده كافي كما قدمه تعبير المصنف عليه به صرح النووي في مجموعه في فوائض الوضوء وقرر بين صحة صلاته فيما اذا سجدة على طرف ملبوسه لم يتحرك بحركته وعدم صحتها فيما اذا كان به نجاسة تباين الاعتبار هنا وضع جسده على قرار لا يترتب عليها كسرها وانما يخرج القرار بالركعة والمعتبر ان لا يكون شيء مما يناسب اليه ملاقاته القول تعالى وتيا لم يظفره والطرف المذكور من ثيابه ومنه سبب (واذا سجدة على عصابة حرج) أو نحوه (يجوز) بقيد صريح به من زبانه بقوله (لضرورة) بان شق عليه زانها (لم يلزمه الاعادة) لانها اذا لم يلزمه مع الاعادة للضرورة أو ذلك والسجدة على شجر ثبت على جسده لان ما ثبت عليها مثل بشرته ذكره في غوى في فتاوى به ولم يطالع عليه في المهمات فقال بجعل الاجزاء مطلقاً لا يدل لانه لا يلزم المتبهم زعموه وجبتم قالوا وجميعه ان استوعب الجبهة كفي والاربع ان سجدة على الخافي منه قدرته على الاصل (ويجب ان لا يجرى لغير السجود) بان يجرى أو بغير قصد (فلا سقط) على جسده (من الاعتدال الزم العود) اليه لجرى منه فلا تنفاه الهوى في السقوط (لا) ان سقط (من الهوى) فلا يلزمه العود بل يجب ذلك سجوداً (ثم ان قصد موضع الجبهة للاعتقاد) عليها (اعاد السجود) لوجود الصارف (ولو سلمه من الهوى جنبه) أي عليه (فانقلب بنية السجود أو لانبية) أصلاً (أو بنية) نية الاستقامة وسجد (أجزاء) والاخير من زبانه وبما صرح المحب المامري وكلام المذهب يقتضيه (الانبية الاستقامة فقط) فلا يجوز له السجود لوجود الصارف (بل يجلس) ولا يقوم فان

(٢١ - استی المطالب - اول) أتى على عاتقه مند بالانحواء وسجد عليه فهل هو كواكب يده أولاً والظاهر لانه لم يوسر له بخلاف ما قد فانه كالنفس ع (قوله لم يلزمه الاعادة) حيث لا نجاسة تحت العصابة فان كانت غير مضمومة أعاد (قوله) فقال بجعل الاجزاء مطلقاً الخ قال ابن ابي عماد ذكره وجهه وتعليله غير صحيح فان الشعر الناتج على العضائين بدليل هو أصل نفسه حتى يكفي المسح عليه مع القدرة على مسح البشرة ويدل عليه ان الشعر الناتج على العورة و حتى يجب ستره بحرم النظر اليه بعد ساترا وكشفه على بشرته العورة بل هو مضمومة فتكذلك لا يندسها في الجبهة وكفى السجود عليه (قوله ويجب ان لا يجرى لغير السجود) تسع في تعبير هذا الحرز والمناهج وعدل عن تعبير أصله بقوله وبحال لا يقصد به غير السجود لان الفرع عليه وهو السقوط لا يجوز به (قوله ولو سقط من الاعتدال الزم العود) أي سقط قبل قصد الهوى الى السجود (قوله وكلام المذهب يقتضيه) فانه قال قال اغتسل لتبريد فلو رفع الحذ بعاء (قوله واللاخ) دخل في جملة الاشتباه في شرحه ما يقتضي خلافه فراجع اه كاتبه

(قوله ولا منافاة بينهما) لم يرد عن عدم المناقاة ولو جوبه لكانت الأصح مما ذهب إلى تفصيل العدد منه وهو قوله سنة أعظم (قوله
 سجد جهي الخ) خص الوجه بالركعة أكرم جوارح الإنسان وفيهم أوفى تعظيمها فذا خضع وجهه لشيء فقد خضع له سائر جوارحه
 وقوله حديثه في طاعة الله تعالى (١٢٢) صلاته (قوله وإن يكثر لمن المنفرد والامام مرضا للمؤمنين) الدعا فيه الخ (وكذا التماسهم

إذا أطاع الامام حصره
 واعلم ان تخصيص الرافعي
 والمصنف الدعاء بالسجود
 ينفع انه لا يشرع في الركوع
 وليس كذلك بل هو في
 السجود أكد ورايت في
 تحريم التحريم بعد ذكر
 أدنى التكفل في سجدات
 الركوع والسجود يستكثر
 من الدعاء لاجل طاعة السجود
 وفي الصحيحين غيرهما انه
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقول في ركوعه وسجوده
 سبحانك اللهم وبحمدك
 اللهم اغفر لي (قوله
 وتضمن المرأة الخ) ظاهر
 كلامهم انه لا فرق بين
 الخلو وغيره ها وقد يقال
 لم لا اذا كانت خالية استحسن
 دخول احد على ان لا تضل
 لها اختبره كانه حصل لانه
 اكمل في التواضع الان
 ودون في انه لا يشرع عليها
 وقد يقال فيه تشبه بالرجال
 وتدفروى البيهقي منها
 من ذلك انك قد ضعف
 رقتك وبها ان لا تضل
 للمرأة الضم وعدم التفرق
 بين القدمين في القيام
 والسجود وان كان خاليا
 ت (قوله ولا يصدق أصابعه)
 ذكر المال ودوى الجرباني
 ان المعنى فيه انه لو فرقا
 عدل بالايمان عن القبلة

فامع عند باطل صلاته كما سر به في الرضوخ وغيره (ثم يسعد وان توى) مع ذلك (صرفه عن السجود
 بطلت) صلاته لانه قد ضل لا رتاد له في الصلاة عامدا والاكمل في السجود ان يضع ركبته (وقد شبه
 (ثم يديه) في كفة الاتباع واه الترمذي وحسنه وناخره وحبان وصحبه من جهة واحدة مكشوفة
 الاتباع واه اودود فلو تالف الترتيب أو اقتصر على الجبهة كره نص عليه في الامم يضع الجبهة والاف
 معا كما جزم به في المهر والاصل ونقله في المجموع عن البندني وغيره وفي موضع آخر منه عن الشيخ أبي
 حنيفة ما كرهوا واحد يقدم أوهما شاء ونما لم يجب وضع الالف كالجبهة مع اخبار امرت أن يسجد
 على سبعة أعظم ظاهرة الوجوب للاخبار الصحيحة المقصورة على الجبهة قالوا وتحمل اخبار الانفس على
 التنب قال في المجموع وفيه ضعف لان روايات الانفس زيادة ثقة ولا منافاة بينهما (مكبرا) أي مدنا
 بالتكبير (من) ابتداه (الهوى كاسبق) في تكبير الركوع بان يده الى انتهاء الهوى فلو اخره
 عن الهوى أو كرهتم فلا تؤرك التكبير كره كائن على في الامم (ولا يرفع اليد) مع التكبير (فيه) أي
 في الهوى لا لتباعد واه البخاري (د) ان (يقول الامام) وغيره في سجوده (سجنان في الاعلى
 ثلاثا) لا لتباعد واه البخاري (د) ان (يقول الامام) وغيره في سجوده (سجنان في الاعلى
 والروائي وغيرهم وهو قياس ما روي في الركوع (د) ان (يزيد المنفرد والامام) أقدم (ان روضا)
 بالتطوير (اللهم لا يحدث الى آخره) أي وبك آمنت وثبات أحوال سجد وجهي لادنى خلة ومضرة
 وشق جعوه وبصره ببارك الله أحسن الخالقين الاتباع واه مسلم زاد في الرضوخ قبل تبارك بحوله وقوته
 قال فمواستحب في سجودك وسر بالملائكة والروح قال في المجموع وكذا اللهم اغفر لي كنهه
 وجهه وآله وآخره وعلايته وسره اللهم في أعوذ بربك من خطئك وعيالك من عقوقك وأعدوك ذنبك
 لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (د) ان (يكثر) كل من المنفرد والامام مرضا للمؤمنين
 (الدعاء فيه) وعلى ذلك حل خبره لم أقرب ما يكون العدم فيه وهو واحد فقط كقوله في الدعاء وكر
 هذا في الامام من زيادته (د) ان (يفرق) الصلى (بين ركبته) ونغذيه بقدر شرأ أخذ ما يمان
 في القدمين (د) ان (يجافي الرجل يطنه ومرفقه من نغذيه وجنبه وتضمن المرأة الخ) بعضها
 الى بعض لما روي في الركوع وذكر الخفي هنام زيادته وصرح به في المنهاج والمجموع وفيه عن نص الامم
 ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقة الى الجنبين (د) ان (يضع كل يديه) أي كفه (على
 الارض حذو منكبيه) الاتباع واه اودود وصحبه النووي (رافعا ذراعيه) عن الارض لاسره في
 خروسل (ويكره بسلامها) ظهر الصحيحين ولا يبعد أحدهم ذراعه ان يسلط الكعب والتمصير
 بالكرهات من زيادته ولو طول المنفرد بالسجود فله شقة بالاعتدال كفي موضع اعديه على ركبته
 قاله النووي وغيره (ويصدق أصابعه) أي بعضها ولا يفرقا (وينشرها قبالة القبلة فيه) أي في
 السجود للاتباع واه في الضم والنشر البخاري وفي البيهقي (وفي الجلسات) فبما سأل السجود
 (وغيرهما متندا) أي وسطا (في باقي الصلاة) لانه أمكن فيه كذا في الأصل والذي في المجموع على غيرها
 حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستندان من ذلك (ويفرق بين قدميه يسجد به) يصيب مامهما
 أصابعهما الى القبلة ويخرجهما عن ذيله مكشوفين حيث لا ينفذ (ويحصل فوجبه أصابعهما الى القبلة بان
 يكون (معتدلا على ياروخا) وفي نسخة بلونهم ما روي كذا في عقب قوله الى القبلة كان في الأصل كان في
 قال في الكفاية بوزن ظهره ولا يجرد (ويكره لاصلى ضم شعره وثيابه) في سجوده أو غيره (انهم

مختلف حاله التكبير فانه مستقبل بطلونهم يكن في تفرقها عدول بطلونهم عن القبلة (قوله ويفرجهما قصدا
 في باقي الصلاة) يقتضي انه في حال وضع يديه تحت صدره حالة القيام يفرج أصابع يساره التفرج المقصود لولم لا يحدده كلاما وقد يقال
 بالضم ولا يشك في حمل الابعين (قوله ويكره لاصلى ضم شعره الخ) الظاهر ان ذلك لما روي في صلاة الجنازة وان اقتضى قطعها لم يخلو

على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد والتسليم الأول (وله وهو الصلابة الخ) وفي الطلعي في باب الاخذ بالدين حديث ابن مسعود بعد قوله ورسوله وهو بن ظهري انما قبلتم بشيئنا السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ومقتضاه ان الخطاب لا في قبره واجب وقد اشتهر صراحة في كتاب تذكر العالم الا في حصص وعلم الامام ابن سريج وهو غريب. لكن تشهدهم وتعلمه ايا الناس على المنبر ايضا الخطاب منازع وقد يقضى انهم كانوا اوله كذلك بمن بعد الله عليه وسلم فتكون مسألة خلافة الصحابة عرضي الله عنهم. قلت والذي في صحيح البخاري انهم كانوا يقولون ذلك وهو بن ظهري اظهرهم فليأت بشيئنا السلام يعني على النبي هذا هو الموجود في روايت ابن مسعود قال فلما السلام على النبي صلى الله عليه وسلم (١٦٤) عليه وسلم وانما هو كلام الراوي عنه اقول يعني فانما اشراره ارا ذلك كما السلام

كما ذكره في حجابها
 ويحتل ان يراد عرضا
 بعد ما قبض من فاف
 الخطاب واتصرا على
 قوله السلام على اللى صلى
 الله عليه وسلم والذى صلى
 القضا اتي في هذه الاكلن
 بشوهدنا لى الحاقى سنداى
 عوانة بن ابن سعد ورضى
 الله عنه فاقبض النى صلى
 الله عليه وسلم قلنا السلام
 على النى وهذا اصرح فى
 المقصود يخرج منه أنه
 لا يكون اقوله السلام على
 النبى صلى الله علىه وسلم
 اى النبى والى السلام على
 النبى (تولى) بل بمحمد رسول
 الله هذا يدل على ايجاب
 حرف العلف وهو مقتضى
 الحى بخان فى الالحكمة
 فى اثباته هنا وقام من
 الاذان لئلا نال الاذان يطلب
 فيه افراد كل كلمة نفس
 وذلك بنسب ترك العلف
 بخلاف التهجود فان قيل
 هذا الموقوف على اللفظ
 قلنا نعم ولكن لا يثبت له
 الاصل (تولى) بجمعه
 وغيره التحق والتعظيم

على التي صلى الله عليه وسلم في التشهد (وهو) أي التشهد (معروف) وهو الصلوات المباركات الصلوات
التي صلى الله عليه وسلم على أئمة النبي وروحه وآله وكرامته السلام على نزل عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله
إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأما سلم بن عباس وجاء في الصحيحين عن ابن مسعود لم يلق التشهد
يقول الصلوات والصلوات السلام عليك أي أئمة آل الله قالوا أشهد أن محمدا عبده ورسوله وفيه أخبار آخر
يقول قال النوري رحمه الله تعالى في بيان الكمال وأسماءه وأخبار ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل
تشهد ابن عباس زاد في الصلوات المباركات فيه ولموافقه قوله تعالى بحجة من عند الله مباركة طيبة قالوا آخره
تشهد ابن مسعود (والسنة) أي من التشهد (المباركات الصلوات والصلوات) وأشهد الثاني
فأخذه الصلوات سلام عليك أي النبي وروحه وآله وكرامته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله
إلا الله وأن محمدا رسول الله وأشهد أنه عبده ورسوله لأن ما بعد التحسين من الكلمات الثلاث تابع لها
ولا يكتفي وأن محمدا رسوله كإفادته كلام الرافعي وصرح به النوري في مجموع وغيره ووقع في أصل الرتبة
أنه يكفي والمنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله ذكره الرافعي في الأذان
قال الرزكي وهو ممنوع على المنقول أن تشهده كشده نازكا ورواها في المطاوعة وهو ما كره ابن الرقبة
في الكفاية (وتعريف السلام) في الموضعين (فيه) أي في التشهد (أولى) من تنكيره لكن كثره
في الأخبار وكلام الشافعي وإن يذنه وموافقته سلام الخصال (ولاستحب التسمية) قبله لعدم ثبوته
وأما التشهد (الأول وجاوزه) أي كل منهما (فئة) للأخبار الصحيحة صرفة عن وجوبها
في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الفجر ولم يجلس فقامت صلاته كبر وهو جالس
فجبر جديتين قبل السلام ثم لم يلم عدم ذكره كما عالج عدم وجوبهما (وكيف جلس) في جلوس
الصلوة (أجزاء) لكن (الأفضل) يتروك في جلوسه (الاختيار) لما سبق حال التمام (لأنه
(د) لأن من يريد جوده) فلا يتروك بل يفترض كإجماع قوله (يفترض في سائر الجلوس) الواجبة
والندوة والأصل في ذلك الاتباع والجزاء والحكم في الحقيقة في الأخير وغيره ما تأثر بالعدم
اختياره بعد ذلك كعادته في تخصيص الافتراض بغيره من الإشارات إلى معنى مستوفى للعلم كتحلله في الأخير
والمراد من الافتراض أهون وتقيد المسئلة الأخيرة بإدراة تعاللا نسوية من زبانه وقضيته إن قال
رد السجود يتروك وهو ظاهر أن أراد عدمه فإن لم يردش أفلا واجبه يفترض نقل الغالب من السجود مع
قيامه به (والافتراض أن يجلس على بطن قدمه اليسرى ينصب اليمنى ويضع أصابعها على الأرض
موجهها إلى القبلة والوقوف يخرج بصره) وهو (مباشرة) أي باني هيئة (الافتراض عن عينه
ويكمن ويكمن الأرض) الاتباع فجماره والجزاء (د) الأفضل في التشهد أن (يضع يده على خلفه

د (قوله روي في أصل الروضة كفي) فاعلمه سبق قوله رجا الله تعالى ش وكتب أضالته ثبت في الصصحين وغيرهما في وساطة
 تشهد ابن سعد بلقفا بجده ورواه في مسلم من رواية أبي موسى وذكره الإجماع على إخراج كل واحد منها فالصواب أن يكون وانجما
 رسوله لأما فهمه كما بهما روي في أصل الروضة فأما أنه فنص الشافعي وأكثرا لأصحابه أنه كذا في قوله وانجما رسوله هكذا نقل القاريون
 والرواني اه والصواب في قولهم الرافعي ما قد علموا ان كان الحق إخراجهم من جدار سورة اذلا أعلم أن أحد الشتر ما قلنا بعد في قوله بل
 المتقول ان شئهم وكنهه بالخ يجمع بينهما بل قال كانهم ما ذكر ابن عبد السلام أنه كان يقول في خطبته عن تشهد ابن جدار رسول الله
 (قوله انهم أنزب لعدم اشتباهه بالكان) ولان المسبق إذا راعى في أي الشهادين هو (قوله من يذنبه) وتظهر ما ذكره في الحاشية انما
 طائف القدم انهم ان قصد السعي بعد واضمح ورمي والا فلا ج (قوله فالوجه انه يغترش) اشار الى تصح (قوله) وتصحبه على نفسه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

وروى حديث وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى كذا رواه البيهقي بأسانيد صحيح في شرح المذهب فغذاها
استحب بذلك وقياس اليسرى مثله أيضا (قوله ووقع السجدة) الحكمية (١٦٥) في هذا المعنى الإشارة إلى أن العبادة سبحانه واحد

ويستعمل اليسرى كما سبق) أي مستقبلا بإصبعها القبلة فربما من ركبته اليسرى بحيث تساوى
رؤسهما الركبة (ويقبض أصابع اليمنى) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الأسجد) بكسر
الموحدة وهي التي تأتي الإجماع من سألها (ويقبض الإجماع بعينها) بأن يضع الإجماع تحتها على حرف
رائحة (كالعقاة ثلاثون وخمسين) للاتباع ورواه مسلم وأعرض في المجموع ذلك بأن شرطه عند أهل
الحساب أن يضع الخنصر على البصر وليس مرادنا بل مرادهم أن يضعها على الراحة كالخنصر والوسطى
وهي التي يستعملونها عند خمسين ولم ينقلوا ما أتبعه الصغور فأذا بين الفرق وغيره ان عدم الاشتراط طريقة
لبعض الحساب وعليه يكون تسعة وخمسين ههنا أخرى أن تكون الهبة الواحدة من ركبتين العديدين
فتحتاج إلى قرينة وماذا كفي الوسطى والإجماع هو الأصح وقيل يحاق بينهما في كيفية وجهاً فيهما
على بينهما أو أصح ما نرى ما يقع آثاره الوسطى بين عقدي الإجماع وقد يلزم الإجماع على الوسطى كأنه عاقد
ثلاثون خمسين وقد روى جماعة مع السجدة قال في الأصل وكيف فعل من هذه الهبة ثلاثون في السنة قاله ابن
الصباغ وغيره قال الرافعي لأن الأخبار قد وردت بمجاورة صلى الله عليه وسلم كان يصنع مرفقه هكذا
هكذا انتهى الخلاف في الأصل وهو الأول لأن رواه أئمة قاله ابن الرفعة (روى عن السجدة في أثناء
كلمة الشهادتين) في التشهد عند بلوغ همة قال الله لا للاتباع ورواه في روى الشيخ أبي حامد ولباب
الحامدي روى فيها نسخة قليلة من غير صحيح في أبي داود ونصحت السجدة بذلك بأن لها اتصالاً بنطاق القاب
فكانها سبب لحضوره وسحب أن يكون رفعها إلى القبلة وأن ينوي به الإخلاص بالتوجه قال الشيخ
نصر المقدسي وإن يقبلها ولا يصحها (ولا يجزئها) أي ولا يستحب تحريكها بل يكره أن تذهب
الخنوع (فإن حرك لم يطأ) صلته لأن الحركان الخفيفة لا تؤثر وهذا معلوم من باب شرط الصلاة
(فإن فعلت) عناء (لم يشر باليسرى بل يكره) لغوت سنة يطلها الركن (الخامس عشر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في) التشهد (الأخير) وإن لم يكن للصلاة تشهد أول كل صلاة الصبح والمغرب والمعتقة وله
تعالى صلواته على أولاد أجمع العلماء على أن لا تجزئ غير الصلاة تعين وجوبها والقاتل بالوجوب
مرفق غير حاجتها جابجا من قبله ولغيره كعب بن عجرة قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نسلم عليك إذا
نحن صلينا عليك في صلواتنا قالوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إلى آخر رواه ابن
حبان وغيره وأصله في الصحيحين والمناسب لها من الصلاة التشهد آخرها فخطب فيه أي بعده كما صرح به
في المجموع وقد وصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه في التور كرواه أبو عروبة في مسنده وقال صلوا كما
رأيتموه في أصله ولم يخرجهما عن الوجوب بخلافه في التشهد الأول لما روى ما عدهم كره في خبر
للسي مصلاته فيجوز على أنهما كانت معلومته ولهذا يذكره التشهد الأول والجلوس له والنية
والسلام (وهي) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في) التشهد (الأول) سنة تبعه
(وعلى الأول في الأخير سنة) لما ركب السابق جلالة على الذنب كاله في بعده بخلافه في التشهد الأول
لبنائه على الخنفت (وأفاتها) في الصلاة عليه (اللهم صل على محمد ونحوه) كصل الله على محمد وعلى
رسوله وعلى النبي دون أحد وأعلمه على الصبح في الخفة في غيره (و) أفاتها (في) الصلاة على
(الأول) مع اللهم صل على محمد ونحوه (مسلم) وآله وآل أبي بكر (معرفة) وهو كقول الأصل
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جدد محمد في الأزل كرواه غيره الا فضل الله على محمد
عبدك ورسولك النبي الذي على آل محمد دواؤنا وجهودنا بنسبه كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
وبارك على محمد النبي الذي على آل محمد دواؤنا وجهودنا بنسبه كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين

ونحن إبراهيم بالذكر لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة كالتبعية غير قاله تعالى وحده الله وكرهه عليه كمال البيت أنه جدد
محمد بن آدم صلى الله عليه وسلم أعطاهما نعمته فلهذا لا يهتما بمسبب اعطاهما لهما

(قوله صلى الأول يستبعدون الثاني) قال ابن تيمية: الأفضل للاتباع السيادة كما مرّ تجميعه وهو أقوى الجلال الحقلي بأزواجه قال لان هذا الاتباع بما أمر به وبإادة الأخبار الواقعة الذي هو أفضل من تركه وان تروى أقضت الاستوى اه وسعدت لا تدور في الصلاة باطل لأصله كقوله بعض متأخري الحفاظ وقوله الأفضل للاتباع بلغة السيادة آثار في تعصده وقوله وهو الضابطة التي كبرت (الح) روى النسائي في تهذبه وبركانه (١٦٦) قوله نحو اللهم (ارزقني جلا يشتمه) لو كان دعاء الخلق وبطلان صلاته فانه

مراده في سبب ان لا يرصد في قراءتها كقائه الغزالي عن الاجابة (قوله ويكرمان وتوافد الاول على الصلاة على النبي والامم الخ) قلت دعاني الامام والشهدى ظاهر امام المسألة. واذ أدركت كعتين من الابعاد فقلت تشهد الامام تشهد الاخيرة وهو اول الامور بذكره الدعاء فيجب سبب فانظر في الواقع لو كان الامام يعطي التشهد الاول المثل لسببه او غيرهما واما المأمور من بعائش فان لا يكره الدعاء بل فيسبب ان يقوم امامه في قوله يترجم عن امامه نحو باقي الواجب الخ. علماء هذا كله (كم) انما في الوقت عن علم

الشهد وأحسن ذكر آخره وبالأثر ترجمه (قوله والأوجه خلافه) أشار إلى تعبه (قوله فان قال - سلاي الخ) عالما ذكر الصلاة
 (قوله والأوجه فهو عكسه انه كالسلام عليك) أشار إلى تعبه (قوله ويستحب أن ينوي بالسلام والخروج من الصلاة) يستثنى من هذا
 - أنه واحد ذكره الإمام في صلاة التلوع فقال وهذا قدوة وهي أن من سلم في آخر صلاته فالصلاة لا يشترط فيها الخروج وإذا سلم
 التلوع في آخر صلاته فقد انقضى التحال فقد صدق الاقتصار على بعض ما نوي وان سلم بعد ما قصد التحال فقد جاز لا يقتضي كلام عدم
 بطلان فكأنهم - م. ولولنا عدم قصد التحال في حق التسفل الذي يريد الاقتصار والفرق (١٦٧) ظاهر فان التسفل ليس في أثناء صلاته

بأنه يعلم تسفل عليه بنية
 عكسه ولا بد من قصدية
 فافهمه - (قوله لان
 السلام ذكر واجب في
 أحد طرفي الصلاة) كالنكيب
 ولما في السلام وضه ما فلا
 بد من صارف (قوله ولان
 النية تليق بالأداء دون
 الترك) ولان السلام جزء
 من أجزاء الصلاة غير أن
 فيل يفتقر إلى نية خاصة
 كما في الأجزاء (قوله ولان
 ما لا يجب التعرض له لا
 بضر الحائط الخ) اما
 عمده فيمنع والله الغاضي
 بإبطال ما هو قسمية
 الخروج عن غير (قوله
 وهو مفهومان من عبارة
 الزاقي لمن تأملها) ولهذا
 حكاك ابن الرفعة عن (قوله
 دون وبركاته) كحجته في
 المجموع ومصر به لان وظيفة
 الزاقي تترك له لأن ما سئل
 مما يأتي به السلم (قوله أو
 نوى الناصر الأقامة) و
 انكشفت عونه أو سقط
 عليه نجس لا يفي عنه أو
 تبين له خطأ في الاجتهاد
 أو عتقت أمة مكشوفة

الإمام هو السلام وجدحت فيجب جوازه ١١ والأوجه خلافه مع عدم وروده بطلاق على الصلح أيضا (فلو
 ذكر) فقال سلام عليكم (لم يجز) لعدم وروده داخل الرافعي وأما آخر في التسهل وروده فهو القول بان
 التين في بوم مقام آل مردود وان لم يجز معالاة لا بد منه في العموم والتعريف وغيرهما (دعوكس)
 بان قال عليكم السلام (أجزاء) لتأديته معنى السلام عليكم (ذكره) لأنه تغير لا يورث بالذات وهذا من
 زبانه ونقته في المجموع عن النص كالرافعي (فان قال سلاي أو سلام عليك) أو عليكم (أو سلام الله عليكم)
 أو السلام عليك أو سلام عليكم ثلاثون من أو سلم عليكم (عدا بطلت) صلاته للخطاب بغير ما ورد (أو)
 السلام أو سلام الله أو سلام (عليهم) أو عليه أو عليهما (لم يتصل) لأنه دعاء لا خطاب فيه (لم يجز) وفي عليك
 السلام وجهان في الكفاية والأوجه فيه وفي عكسه أنه كالسلام عليك (ويستحب أن ينوي السلام)
 الأول (الخروج من الصلاة) وهو خلاف من أوجبها كنية التحريم لان السلام ذكر واجب في أحد
 طرفي الصلاة كالنكيب - وأجل من لم يوجبها بالاقسام على سائر العبادات لان النية تليق بالأداء دون الترك
 وإذا نوى (فلا يضر تعيين غير صلاته) خطأ كما لا يدخل في ظهر وظنها في الركعة الثانية عصا ثم ذكر في الثالثة
 لا يضر ولان ما لا يجب التعرض له لا يضر الحائط أو كعبين اليوم الصلاة وتبعث في تعدي بطلان الأصل
 وحذفه المصنف القول لمجدد المراد بذلك تعيين خلاف ما هو عليه عدا أو هو وان الأكثر من عن تكلم على
 المسألة فذكرها بذلك منهم القفال والذوق والناصري في العدة والعمراني وهو مفهومان من عبارة الرافعي
 وما قاله وان كان قو باخفه فلان من حيث أن هو لم يصرحوا بذلك بل بعضهم أطلق وبعضهم قد باطل
 وعبارة المطلق ففهم التقيد بالخطأ (و) يستحب (أن يزد) في سلامه (ورجاء الله) دون وبركاته كحجته
 في المجموع ومصر به (وأن يسلم نائبة) الآن تعرض له عقب الأولى ما ينافي صلاته فيجب الاقتصار عليها
 وذلك كان خرج وقت الجمعة بعد الأولى أو انقضت مدة المسم أو تلى فيها أو تخرج الخف أو نوى الناصر الأقامة
 ويستحب إذا أتى بهم أن يفعل بينهما فاقضاه كلام العبادي في طبقاته عن الشافعي رضي الله عنه وصرح
 به الفرائدي في الإساءة وان تكون (الأولى) عينا أو أخرى يسارا) لا تتبع أو ما بين حبان وغيره (يندئ
 بالسلام مستقبلا القبلة) ثم يلتفت مرة من عنده وصحة يساره (حتى يرى) في كل منهما (خده
 الواحد) لا خداه (ويتم) أي السلام (بقام الألفاظ ونوى) المصلي (السلام على من التفت) هو
 (اليمين ملائكة وسلي انس وجن) ينوي المأموم (الدعوى من سلم عليه في الامام حين يلتفت) هو
 (جهنم) أي جهنم من سلم عليه من الامام وغيره وقوله وعلى الامام داخل فيما قبله هذا ان كان من بين الامام
 أو يساره (وان كان خافه) سلم عليه الامام بما مشاء وروده عليه كذلك كما في ذلك بين الأولى بقوله
 (تبالوا أولى) والاصل في ذلك سلم على رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم قبل الظهور
 أو بعد بعدهما أو يعاد قبل العصر أو بعدا فيفضل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقر بين والتدبير
 ومن معهم من المؤمنين واه الترمذي وحسنه وخبر حمزة رضي الله عنه أمر ناسوا لصلته صلى الله عليه وسلم

الرأس ونحوه أو وجد العاري السرة ت (قوله وينوي السلام على من التفت اليه الخ) وعلى المأموم المحاذي باحداهم (قوله وينوي
 المأموم الخ) فان كان المأموم عن عين الامام نوى الرعدة بالثانين كان من يساره فبالأولى وان حاله فبالأولى أحب لانه قد اختلف
 الترجيح في التاتعيل هي من صلاة لم لا واسشك كون الذي عن يساره بنوى الرعدة بالأولى لان دائما يكون بعد السلام والامام انما
 بنوى السلام على من على يساره بالثانين فكيف يرد عليه قبل أن يسلم وأوجبنا هذا يعني على ان المأموم يتسلم الأولى مع فراغ الامام
 من التسليمين وهو الاصح في شرح المهذب والتعقيب
 قال شيخنا والظاهر انه سلم عن قعوده والسلام لا يكون من قيام الا في العاجز صلاة الجنائزة ١١ منه

قوله ويسن للمأموم أن لا يسلم إلا بعد تسليم الإمام **قوله** السبوق **قوله** السابغ **قوله** عشر الترتيب **قوله** دليل الترتيب الإجماع وأنه صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي إذا أقبلت الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم كذا فذكرها بالله أولاً ثم وهما الترتيب **قوله** بين الأركان **قوله** يخرج بذلك ترتيب السنن بعضها على بعض كالاتساع والتعريف والشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهو ترتيبه على الغرض كأنما فتحه والسرور والاعتماد في تشهد الأخير وهو شرط في الاعتقاد من جهة الصلاة **قوله** فالترتيب عند من أعلقه مراد فيه بعد ذلك يمكن أن يقال بين النبي والتكبير والقيام (١٦٨) والقراءة والجلوس والتشهد ترتيب لكن باعتبار الاستدلال باعتبار الانتهاء لا بد من

تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد واختصاره لا قبل التكبير **قوله** وحكي الأصل أنه **قوله** قال ابن القفوتية **قوله** نظر لان التعريف سهوا لا يقدح والركن لا يفتقر فيه السهو وتم التعريف من باب المناهي يختص بحال الذكر **قوله** وإن الصلاة بعدم طول لفعل الخ) و بعضهم بعدم طول الفصل بعد شك في اتصاله **قوله** وأن يدعو بعده الخ) قال في البحر هل يجوز رفع اليد المتجهة في الدعاء خارج الصلاة يحتمل أن يقال يكره من غير حائل ولا يكره في حائل فإن التطلع إليه له يجهل ببدء التختيم يحرم ويؤثر في التبرير ويؤثر في مثل وإذا كان هذا الفرق فيما يرى به التحريم جزئياً أيضاً فيما يرى الكراهة ويحتمل الكراهة في الموضوع لأن المقصود رفع اليد دون الحائل والتعبد بها دون تحمّلها من المصنف لان السبوق جهة التعبد كالحائل ولا يجيء القول فيما نحن فيه بالترتيب من قال الأذري ينبغي أن يجيء فيها إذا دعا وفيخص بدم أو سحر **قوله** وقيل عكسه) ينبغي ترجع هذا في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ان فعل الصفة الأولى بغير مسد والنبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله آدم بن بعده من الانتهاء د **قوله** بأن لا يلبس الخ) لتألف في المسد أنشأ في صور كقائه يوم الجمعة والتكبير وكنى في الأحرار بمقتضاه في مسد وكنى في العوافي وكما تشرع فيه الجماعة من التوافع وماذا أنشأ لو أنشأ من التكامل أو كان مسكناً أو كان يكتفى بعد الصلاة لتعريف أو تعبد ولا بد من أن يشتهر أن يكتبوا بضماء عدم الفرق بين النافلة المقدم والمؤخر وبين النافلة مع القرينة ومع نافلة أخرى لكن المتجيب في النافلة المقدم

أن نودعي على الإمام وأن نقاب وأن يسلم بعضنا على بعض واه البيوق باسناد حسن ويسن للمأموم أن لا يسلم إلا بعد تسليم الإمام ولا يضر مقارنته كيقينه لا ذكر وفارق تكبيره التحريم بأنه لا يسلم في الصلاة يفرغ منها فلا يرطأ صلاته عن ليس في صلاته يستحب أن لا يعدل لغا السلام لخبر من السلام سنن رواه الترمذي وقال حسن صحيح ذكره في المجموع الركن (السابغ عشر الترتيب) بين الأركان (كما ذكرناه) في عهدنا المشغل على قرن النبي التكبير وجعله مع القراءة في القيام وحصل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من أعلقه مراد فيه بعد ذلك ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قائماً بعد التشهد كجزء من في المجموع فهي مرتبة غير مرتبة باعتبار ابن دليل وجوب الترتيب الاتباع في الأخبار الصحيحة جميعاً لو كان يكفي أصل واحد من الأركان بمعنى الغرض كما سأول الباب صحيح ومعنى الأجزاء قلبه وسكت عن عدالته وكذا وحكي الأصل أنه ركن وصورة الأركان تبعاً للإمام بعدم تعاقب الركن القصير وإن الصلاة بعدم طول الفصل بعد سلامه ساساً ولم يعدد الاكثر ونكتا لكونه كالجزء من الركن القصير أو لكونه أشبه بالتركة وقال النووي في تنبيهه للواعو الترتيب شرطان وهو أظهر من عدلهما ركنين اه والمشهور عند الترتيب ركنان والواحد شرطاً (و يستحب للمصلي أن يذكر الله) عبارة الروضة أن يكثر ذكر الله (بعد السلام) ان (يدعو) بعد الأخبار الصحيحة وأصحها النووي في أدكاره وهذا ذكره أضافاً إلى مجموع ما قال بعد ذلك الشافعي والاحتياط يستحب للإمام إذا سلم أن يقوم من صلاته عقب سلامه إذا لم يكن خلفه نساء قال لأصحابنا لا يركن وأراد من خلفه سلم أولاً وللا بدخل غرب فخطته بعد في صلاته في قعدته اه وهذا الثاني الأول لا يلزم من القيام عقب السلام ترك الذكر عقبه ولا من الذكر عقبه ترك القيام عقبه قال الأذري بعد نقله كلام المجموع والعلمان تنقيباً إذا حول وجهه إليهم وأنحرف عن القبلة وعبارة الكافي وإن لم يكن وراءه نساء تحول عن موضع صلاته لعل الداخل ان الصلاة لا تعدا انقضت قال في الله مات وقد الشافعي رضى الله عنه احتجاً بكثار الذكر والدعاء بالمفرد والمأموم ونقله عنه في المجموع لكن لقائل أن يقول يستحب للإمام أن يصرف في بعض أجزاء المأمومين فإذا انصرفوا حول وهذا هو الحق اه ويستحب أن يكون كل من معه (سراً) الأخبار الصحيحة (د) (الركن) (بجهر) (هما) (إمام) (يريد تعليم مأمومين) فإذا دعا وأسر وعبارة الروضة فهم ان السجدة في الذكر كالمجرى لا الأسرار ويس كذا في احتجاء في المجموع وغيره من نص الشافعي والأصحاب فعادة المصنف أو قال الأذري جعل الشافعي رضى الله عنه ما حدث الجهر على من يريد التعليم فالقول كلام الأذري وغيره ما يقتضي احتجاب رفع الجماعة الصوت بالذكر دائماً وهو ظاهر الأحاديث من النفس من جعلها على ما ذكره رضى الله عنه متى قال في المجموع وغيره يستحب للإمام أن يقبل عليهم في الذكر والدعاء والأفضل جعله على المسموع ويساره إلى الحرب أو قبل عكسه وقال الصبري وغيره يستقبلهم بوجهه في الدعاء وقوله من أدب الدعاء استقبل القبلة مراد منه غالباً لا دائماً (د) ان (يفضل) المصلي (النافلة) التي بعد الفريضة (بأنه تعالى إلى بيته) خبر الصحيحين صلوا إلى البيت في بيوتكم كان أفضل صلاة

فما نحن فيه بالترتيب من قال الأذري ينبغي أن يجيء فيها إذا دعا وفيخص بدم أو سحر **قوله** وقيل عكسه) ينبغي ترجع هذا في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ان فعل الصفة الأولى بغير مسد والنبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله آدم بن بعده من الانتهاء د **قوله** بأن لا يلبس الخ) لتألف في المسد أنشأ في صور كقائه يوم الجمعة والتكبير وكنى في الأحرار بمقتضاه في مسد وكنى في العوافي وكما تشرع فيه الجماعة من التوافع وماذا أنشأ لو أنشأ من التكامل أو كان مسكناً أو كان يكتفى بعد الصلاة لتعريف أو تعبد ولا بد من أن يشتهر أن يكتبوا بضماء عدم الفرق بين النافلة المقدم والمؤخر وبين النافلة مع القرينة ومع نافلة أخرى لكن المتجيب في النافلة المقدم

ما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي مأمور بالمبادرة والصف الاول وفي الالف قال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً كثرة
المان كالجعة قلت يستحب الانتقال الان بعارضه شيء آخر اه ع وقوله المتبادر هذا الاحتياط اشارة الى ما اشرع بقوله الان بعد القرينة
كلا يفتي ع (قوله التشبه بالمواضع) والمبني من احياء البقاء بالعبادة (قوله فان قد عدا بعد ابطال صلاته) أي قد زاد ما على جالسة
الاستراحة كما يعلم من كلام المصنف الآتي (قوله ويستحب الخشوع) اختلوا هل الخشوع من أعمال القلوب كالخشوف أو من أعمال
المجرايح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع فيه خلاف للمصنف قال صلى الله عليه وسلم (١٦٩) ما من عبد وثق فحسن الوضوء ثم

يقوم فبرك ركعتين يقول
عليهما بقل ووجه لا يرد
أوجب الله الخشوع
أو زاد وقوله ونظر موضع
سجوده استثنى جماعة
منهم الماوردي والروائي
المصلي في السجدة الحرام
فالمستحب له النظر إلى
السجدة لا إلى موضع
سجوده لكن صواب الباقي
في فتاويه انه كغيره
والذي ذكره الاسنوي
وغيره ان استحباب نظاره إلى
السجدة في الصلاة ضعيف
فالمذهب خلافه واستثنى
بعضهم ما إذا كان في صلاة
الحلوف والعذر ما منظره
إلى جهة العذر أو من
نظاره إلى موضع سجوده
لئلا يفتنه العذر وما إذا
كان يصلي إلى ظهره من
الاستبراء فنظاره إلى ظهره أولى
من نظره إلى موضع سجوده
وما إذا كان يصلي على إسباط
معزوق فالأولى أن لا ينظر
إليه والمراد اذ كان يصور
مكان السجود قال بعضهم
و ينبغي أن ينظر في صلاة
الاجازة إلى الميت (قوله نعم

صلاة الرقية) ينة الا المكتوبة ونظير سلم اذ انقضى أحد ركعاته في سجده فليجعل ايمن من صلاته فان الله
يطلع إلى يمينه من صلاته خبراً (ثم) ان لم يرجع إلى بيته تنقل (إلى موضع آخر) لتشبهه بالمواضع وظاهر
شعر الصعيدين السابق ان صلاة ماثر الزوال في بيته حتى الزاوية وغيرها أفضل وهو ما تقدم
كلام المصنف كماله في باب التلوع ومصر به في المجموع ثم نقله عن أصحابنا وغيرهم وسيأتي ثم ما استثنى
منه قال في المجموع وغيره فان لم ينتقل إلى موضع آخر فصل بكلام انسان ويستحب المأموم الذي لا يطلب
منه الانصراف عقيب سلام امامه ان يفتك حتى يقوم الامام (ثم ينصرف) الامام ومن معه من الرجال
(بعد ان عرف النساء) فيسحبهم ان يفتكوا في مصلاتهم بذكر الله حتى ينصرفوا ويستحب ان
أن ينصرفوا عقب سلام الامام والقياس ان الخائفين مثلهم ينصرفون بعد من سترت فيزود ينصرف
المصلي (صوب حاجته) ان كانت (والأفينا) لان جهتها أفضل (والأماموم) الموافق (ناحية السلام
وتأويل انه الدعاء بعد سلام امامه) لانتفاع القدرة بسلامه اما المسبوق فان كان جالساً مع الامام في محل
تشبه بالاذن فكذلك ان لم يكن مع كراهة تناولها كسر والاقية وم على الفور فان تعدد عدداً بطلت صلاته أو
سهواً سجد السهو وهو معروف في (د) يستحب المأموم (الاتبان بالسليمة للثانين ان تركها امامه)
نحو وجهه من متابعته بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه امامه لا يأتى به لوجوب متابعته قبل السلام
وعبارته تفهم ان ما قاله جاز لا يستحب وايس مراداً كثر رونه تبعاً للروضة (ويستحب) للمصلي
(الخشوع) قال تعالى قد افقح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (ونظر موضع سجوده) جميع
(السجدة) لا أقرب إلى الخشوع نعم يستحب في التشهد أن لا يجاوز بصراً اشارته لحديثه (والدخول
فيها شاملاً) للذم على من قال تعالى اذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (وفرغ قلب) من الشواغل لانه
أقرب إلى الخشوع (ولا يكره تمهيد عينه ان لم يخف ضرراً) كاختاره النووي اذ لم يرد فيه شيء وقول
الذم هو وكان الاحسن أن يقول ان لم تكن فيه مصلحة فيه فنظره (فرع لوقضى) فريضة (جهر به) أو سرية
كأنه مولى (ما بين طلوع الشمس إلى غروبها) وبكسبه (بان قضى سرية أو جهر به) كأنه مولى
بالأولى ما بين غروب الشمس إلى طلوعها (يجهر) فالصحة في الاسرار والجهر وقت القضاء لا وقت الاداء
(و يجب قضاء فرائض الغرائض) لغير الصعيدين من نام عن صلاة أو نساها فإصلها اذ ذكرها ثم انقضى وقتها
بغير عذر وجوب قضاءها على الفور والاندب (ويستحب ترتيبها) لترتيبها صلى الله عليه وسلم فرائض الخندق
وتروا من خلاف من أوجبها وانما يجب لانها عبادات مستقلة والترتيب فيها من توابع الوقت وضروا
فلا يتغير في القضاء كعدم أيام رمضان (د) يستحب (تقدمها على حاضرة لم يخف فواتها) لما مر من خاف
فواتها وجب تقدمها على الفائتة لئلا تنصرف الأخرى فالتوقف فيه انه لو أمكنه بعد ذلك الفائتة ادراك ركعة فليز
تقدمها ويحصل تخريجها من بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ولا فائدة ذلك عدل الى ما قاله تبعاً للبحر
والنهاج والحقبة والتبيين من قول الروضة كالشعر على حاضرة (لا) ان خاف (فوات

(٢٢) - (اسنى المطلب) - (اول) - يستحب في التشهد (الح) أي اذ رفع سجدته قاله القرني (قوله لوقضى جهر به ما بين طلوع الشمس
الغروب) (أمر) - شمل بالوقضى الجهر به في وقت الجمعة (قوله) ويستحب ترتيبها وان زاد على صلوات يوم ولا يخرج من خلاف أحد
وان قال المالك لو سجدت لاجب الترتيب مع ذلك لا فرق بين أن تغتفر كلها بعد ذلك وبغيره وبين أن يغتفر بعضها بعد ذلك وبغيره وبين أن يغتفر بعضها
وان قال بعض المتأخرين من الظاهر ان المأذون في قضاء ما أخره عاصياً أولى بالرعاية من الترتيب (قوله لانها عبادات مستقلة) (الح) ولا يادون
عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ونقله صلى الله عليه وسلم المجرى وانما يدل عندنا على الاستحباب (قوله وقضيتها) لو أمكنه بعد ذلك الفائتة ادراك
واعتباراً بغيرها) (أشارني) انه يعجز عن كتاب عليه يعني يستحب وبه مخرج ابن القتيبة (قوله عن قول الروضة كالشعر على حاضرة) (سجدة) (قوله نعم

قال الأذري يجعل على القاتلة شيبا يعني بتأخيرها أو قوله ودون ما ذكره جزمه الفاضل الخ يوبان الخلاف في الترتيب لاف في الصفة
فرعايته أو مني الجماعة التي هي من التكامل وهذا أكانت الحاضرة غير المفعول التامين المداينم من أروهاو ظاهر قوله راجعاً عن
جميع أفعاله (فرض محت) قال الفاعل إذ فعلان الفاعلة أو أركو عن ألد فرض وقال تأفقه أو ألقوا غام أفعاله بتأخر مدافعة أو الأولية
التنقود وقع عن الغرض (الباب ١٧٠) الخاص في شروط الصلاة (قوله لا لعنا متاخ) قال الراوي في شرح ألفيها السطر

(الباب الخامس في شروط الصلاة وما منعها)

الاقراء ونصحاء على الموضوعات شاب على قلبه او اضافى انابته على القراءة اذا كان جنبا نزل عليه الشجر على الدرس او
انما شاب على القراءة اذا كان حده او سقر قال الانوسى في آغاز توبين الحديث فاذا هورن فالحاجة ان يورث الاضواء الاتعاب والنتنة
الفائدة شاعظناهم كلام الاصحاح العالم (قوله اوجهها ما يلهم) اشار الى تعصم (قوله الرابع طاهره الجبر) يستبين من المكان
كسفر في العارفة يبقى عنه لا شق في الاسترازمة كمنه في الخادم من الشجر الى اسحق في التذكرة في الخلاف وعن شرح الهدي وبقي

المطلب العشر بما إذا لم تعد المني عليه قال الزكشي وهو قدمه من قوله وهذا نبيعه الشيطان المولى أشار إلى تخصيصه بكتب عليه
وأكثر الشاشي كلام المتولي وقال الوجهان من يعتبر عن الثوب لأجرته لأنه يلزمه شراءه بمن الشغل والذي قاله ضعيف لأنه لا مانع أن وجبنا الشراء
لبقاء العين في الإبرة بخروج المانية كافي القطع قلت هذا التوجيه بما لا ذكره (١٧١) من الصواب فإنه إذا وجب عن الماء أو جزء

أو يكونه بما لا قوله تعالى وثيابك فطهر ونحوه الصحيح إذا أقبلت الحبيضة على الصلاة وإذا أدبرت
فأغلى عنقه أو صلى ثيابا لا أمر باجتناب النجس وهو لا يجب بغير تضعيف غير الصلاة فيجب عليهم أو الأمر
بالتنظيف من نجس وهو النجس في العبادات يقتضي فسادها (فان نجس فوبه بما لا يعني عنه) من النجاسة
(ولم يجدوا وجب قطع موضعها إن لم تنقص قيمته) بالقطع (أو كثر من أجرته) أي أجرته بوبه على فيه
ولا كثره قال في المهرجانات وهذا تسع فيه الشيطان المولى والصواب اعتبار أكثر الأمر من ذلك ومن غن
الماء ولو اشتراعه من غير غرض له عند الحاجة لأن كلامهم الوانفر وجب نجسه له وقد اشترى وجب القطع
بعدمه ولو لم يشره بالظاهر قال الزكشي ولم يذكره المتولي والظاهر أنه ليس بقدر بناء على أن من وجد
ما يستبر به بعض العورة نكح ذلك وهو الصحيح وكان المصنف حذفه لذلك (وان جهل مكانه في جميع
البدن أو الثوب بغسل الجميع) وجوبه لأن الأصل بقاؤه ما بقي منه جزءه لا غسل (أو في) ما بر من
بده أو ثوبه وجب غسله فقيل (ان علم) النجاسة (برؤيته) لأن يتبين الماهارة بحصوله والتصریح
به ما من زبانه ويجوز عاف ما راعى الجميع أي أو غسل ما راعى إلى آخره (ومن من) بشئ
(بعضه) أي بعض ما جعل مكان النجاسة بمكانه أو يكون أحدهما (وطالب النجس) لأن الاتيق نجاسة
بمحل الأصالة ويقارن لوصلي عليه حيث لا تضع صلاته وان احتل أن المحل الذي على طاهر بان
الثقل في النجاسة بمحل الصلاة دون الماهارة (ولو شق الثوب) المذكور (نصفين لم يجز التحريم) فهما
لأنه بما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين (وان غسل نصفه أو نصف ثوب نجس) كذا (ثم)
غسل (النصف الثاني بما) أي ما (جاءه) من الأول (طهر) كله سواء غسله بصب الماء عليه
في غير جفنة أو ثوبه أو موضع في المجموع من تنقيده بالآل مردود كإياديه في شرح البيهقي (ولو أقصر عليه)
أي الثاني (دون الماهارة) (أو بالنصف) بقض الصاد (نجس من) الثوب (النجس) كذا (مستحب من)
الثوب (النجس) بهضه الذي جعله لكان النجاسة فيه في كلامه لف ونشر معكوس (وان وقعت
النجاسة في موضع ضيق كالسقاء والبيت الصغيرين (واشكل) لمحلها منه (وجب غله) فلا يجتهد
كأن الثوب الواحد (أو) في موضع (واحد) كالعصراء اجتهد أي ندبا كما نقله النووي في مجموعته عن
القاضي أبي الطيب وغيره أنه ان أصل فيه لا اجتهد أو سكتوا عن ضبط الواسع والضيق قال ابن العماد
والمتجه في أن يقال إن لم يمتدح موضع لو فرقت حد العدد غير المحصور فواسع ولا ضيق وقد نقله
بما سجد المصلي انتهى والظاهر منه ما يعرف قال في المجموع عن المتولي وأجازوا الصلاة في التمس
فله ان أصل فيه إلى أن يبيح موضع قدر النجاسة وهو نظير ما صحه في الرضعة الأولى وتقدم به (ولو)
نجس أحد كى القدمين أو أحده يد به) مثلا (وأشكل) النجس منهما (فغسل أحدهما بالاجتهد)
فهما (وصلى) بعد غسله (لتم صلاته) لأنه ثوب واحد ونجدت نجاسة فيه نصيب اليقين كالنوى
فهما (أو لم يغفر في محل منه) (لأن فصله قبل الثوب) ثم غل النجس منه أيا الثوب فإن صلاته بكل منهما
تصح كالثوبين (وان اشتبه) عليه (ثوبان فغسل أحدهما بالاجتهد فله الصلاة ثم غلوه جميعا
عليه) بخلافه في سائر الكعبة قبل الفصل وفرقوا بان محل الاجتهاد الانتباه بن شربين فتأثير في أجزاء
الواحد ضعف (ولو ضمير) في اجتهاد فهما (اجتهدا) وجوبا كالإحدى بالثوب بالاجتهد ولا يكتفى أن
بصلي الصلاة بكل منهما مرة (فولم يجد غيرهما لالاماه) بغسلهما أو أحدهما به (صلى على ربا) الضرورة
(وأعاد) لنفسه مرة بعد ذلك العلامة ولأنه ثوب طاهر يبيح ويحذفه ولو كان الانتباه في ثوب

فوجب في نجس الموضوع واللامه يظهر مطلقا كإقتضاء إطلاق الجهور وصريح تنقيح البغوى في تنقيده والقول بنجس الماء بما ذكر
منه فقد قالوا لو لم يمس الماء في أنما تنجس ولم يترفعه وطهر وحسب لو ادعى على جانيه فلهurt س (قوله لأن فصله قبل الثوب غل غسل
الح) ولو غسل كالأجتهاد وفصله لم يجز الصلاة فيه لم يشك بها

(قوله تعالى صلواتن لى قومه أؤدبه نجما مطاوعا) لورأى شخصاصلى وعلى قومه أؤدبه فقامتوجيب عليه أن يعلم أن اختلاف الموالاة نامة وأودىحق عليه وقت الصلاة فإنه لايجب عليه أن يخرج الوقت والمقرآن الذائع غير مكافئ لى معنى التامكان أنام عندضيق الوقت وجب عليه أن يهتموكتب أو يضمن رأى ينوبه على نجاسة مؤثر لزمه إعلامه كأن أو شغل مركب أو مؤثرا نجسى أو فادى دين يلزمه قضاءه اقتضى فوره رأى صبارا رضى بصبية (قوله أؤدبه نجما مطاوعا) مستجدة فى الصلاة بطلت لمراته بخلاف الموالاة مستعقبة بدارقرآن سم الحجة نظار على موضع الفتوة ونجس وكذلك العقر بالانتماء انفرصا برتبها بلطن اللهم رضى السهم فو باطن العمل لايجب عليه ويحتمل الإعلان فى العقر أيضا لتمام الأذات برتب من الجسم لانت الفاضل بعارف الاروة فتجس خلافا لسم فان علم أن باطن ارثها منكس الخارج عندجسم السم كإينكس (١٧٤) يخرج سائر الدواب عندالاروة لم نجس وأما الحية فقلعها واروطه فيها ذائلا

واحد حدث لأعجب الأعادة كانص عليه الشافعي ولوطن طهارة أحد الثوبين بالاجتهاد وصل فيه ثم تغير
اجتهاده عمل بالثاني كما يبره من مع نادق الاستقبال قبله * (فرع بتبطل صلاته لاقى ثوبه بأورنه نجسا
مطافا) أي سواه فترك على جبل من قبله بمعة أو شرب ديكاب ولو باجوره * وهو ما يحصل في عقد (أو)
بحركته حتى يفيض على جبل من قبله بمعة أو شرب ديكاب ولو باجوره * وهو ما يحصل في عقد (أو)
متدود (بداه أرفسنة) صغيرة بحيث (تغير بجره) أي الحبل أو قابضه (بمحملان نجسا) أو متدا
به بخلاف سفنة كبيرة بحيث لا تغير بجره فأنها كالدار والاحتاجه قوله متدود بل وهم خلاف الرادقاني
المهمان وهو صفة ثمة السفنة كأي الكفاية أن تكون في العرفان كانت في العلم تبطل قطعا صغيرة كانت
أو كبيرة ونهى وظاهران الصغيرة إذا أمكن جهرافي العريشال كإقتضاه الخلاف * (لأن وضع الحبل)
الذي كور (تحت قدمه) فلا تبطل به صلاته وان تحرك بحركته لانه ليس حاملا للنجاسة ولا لتصلها
كسباط صلي عليه وطره نجس * (فرع لو جسر) من انكسر عنقه وخاف الضرب برك الجبر
(عنه) بعنقه نجس لا يصح للجبر (غيره) من غير آدمي (جاز) فلا تبطل به صلاته ولا يلزم نزع
قال السبكي تعالى الام والثرى وغيرهما اذا لم يتغير من التزع ضررا (وان جبره) (وتم طاهر يصح)
لغيره من غير آدمي (حرم) لتعديبه (وأجبر على نزع ما لم يتغير ضررا ببيع الثوب ولو كسا لثما)
لانه نجاسة تعدى بحمله لمع تنكته من الثوب كورصل المارضة هابشعر نجس فان امتنع لزم الحاكم نزع
لانه مما حذره النيابة كرد المصوب (ولامد لانها) في الحال اذا لم يتغير منه في المال (وتبطل صلاته
بانه) لانه نجاسة في غير معن الا ضروره وان يتيمم بخلاف شارب الخمر حصوله في معدن النجاسة (وان
معن) (لأنه) وان لم يزل التزع دخل منه هلكت حرمته وادقوط التعبد عنه قال الرافعي ونجاسة التبطل الاول
تغير بجره عزالاتي اوله ونجس كلام الحر وغيره لكن الذي صرح به الماردي والى وان وثقه
في البيان عن عملة الاصحاب تجر مع جمعة تعليم بالثني (وان خاف الضرب) السبع لآلهم (بمصلحته)
ولا يلزم التزع والضرر الظاهر (وجمع مائة من وجاه) في الكفاية وغيره لا يحتاجه ان لا ينجس
اناس الى الجماعه والثاني لادامه الضرورة وقد قال الاول أشبه بمصلحته الظاهر وتختلف المساجدة
وهذا من زبانه (وان خاف حرجه أو دواؤه) نجس فكل جبر يعظم نجس (فجاسر) وكذا الوشم) وهو غرز
الجد بالورق حتى يخرج الدم ثم يرطبه الصدف التي يده (وهو حرام مطافا) لغيره الصبي لن لانه
الواحدة والسوطة والواحدة والسوطة والواحدة والسوطة والواحدة والسوطة فاعلة ذلك والمثل
ولانه (يتنجس فيه الصدف) وهو ما يتنجس به المحل من نيله ونحوه بالزرقه أو يتضرر (بافزر) أي باب

المختص ولا يصل إلينا انكم

(فوله قال الزركشي) وغيره.

(قوله هذا كماذا فاعل
مرضا) بان يكون بالفاعل
مختاراً (قوله والاداء يلزمه
الزائفة) أشار الى تصحيحه
(قوله وان شر به اعذر الخ)
قال حينئذ كدواء اذ كراه
ذلك في الوصف الا لعمدة
الخ) مافي الروضة كالمها
في الاطعمه وما في التحقيق
وما زاد في روضتها انما
هو تأويل لصلاته الشيخ اني
زيد فيه النوافل دون
القسراض على خلاف
تأويل الرافعي لها فهم
المصنف انه استدرأ على
الحكم المذكور وليس
كذلك كما بناه تأمل وقال
بن العماد والصحيح عدم
العفو بل يحصيه الرافعي وقد
حكي القوي في ذلك ثلاثة
أوجه أحدها عدم العفو
ونقل ابن حزمي كتاب
الاجماع المنع عن الشافعي
(قوله وشر الاستئناس)
ستئني الواشر لانه لا يثبت
كوشر السن الزائفة والنزلة
عن اخوانه فانه لا يحرم
انه يقصد به تحسين الهبة
(قوله والخضاب بالسواد)
أما بالخضاب وحده فأنزله
صلى على خنزور جله في
مداهم النجس بل يصح ولو
جعلته تحت قدميه ما زلوه
فزع أما بصنفيه كان
للمسلم من وجهه بمذاهب طهر
الدين من يمسز الإبراقلة
لقاضي القوتلي د

ادم الحاصل بفرض الجاد الألو (فقب الزالة المتماثل) ضرر ابيع التيم فانه متجربا زالته
 ولا علم بهد التوبه قال الزركشي هذا كله داخل رضاه والا فلا تنزه انما التصريح به ان اياه رة
 والماورد قالو ذكر مسئله في الخافى ترع العلم عن بعض الاصحاب (وان غسل شارب شر) أو
 نحو آخر (هـ) وصل (صحت مسلاته و يجب) عليه (ان يتقاه) ان يدعوله وان يشر بعد لغدر
 وألحقوا بالعلم بالنظر في تلهيهم من التجاسه دون الجنابة والفرق غلظ التجاسه قوله وان غسل
 الى آخر من زيادة به صرح في المجموع (و يظهر بالظاهر) الحروف في التجاسه المغلظة (ظاهر
 فيه) خرب شعر الخنزير و بيعي عن بانسته) وهو موضع الخرز (اعموم البولي) به (تنص الصلابة
 (في) وهو ضررنا كما كان أوزر بدلا يصلي فيه الفرض احتياطه والا يقتضي كلامه العفو مطلقا
 القاعده انه لا فرق بين الفرض والنفل في اجتناب التجاسه كذلك في الی وضعت في الاطعمه كانه
 على باب زاله التجاسه ولكنه خالف في التحقيق فقال لو خرب زحف بشعر نجس وط طهر ظاهره ما يغسل
 على الصبح وصل على لافيه ولو أدخل رجله ولبه فيه لم تنجس (فرع عرسل الشعر) من الآدى
 (شعر نجس أو شعر آدى حرام) مطلقا الشعر السابق للشر و لا تعرض للتمه ولانه في الاول من عمل
 لنفس الصبي في بدنه كاللدهان نجس والامشاط بعاج مع رطوبه واما في الثاني فسلانه يحرم الانتفاع به
 و بناؤه أجزاء الآدى لكرامته (وكذا شعر غيره) يحرم وصل الشعر به لما مر ماعدا الاخير وكان شعر
 الحروف والخرق قاله في المجموع قال واما ربط الشعر بخيطوط الحر والمؤنة نحوهما لا يشبه الشعر
 قابله ينس عنه (د) يحرم (تعبه) أي الشعر (و شر الاسنان) أي تحديدها وترقيها
 الشعر و لا تعرض للتمه فهو الشعر السابق في الثاني (والحضاب بالسواد) ظمير يكون قوم محضون
 في آخر زمان بالسواد كواصل الحمام لا يربحون وانما جازاه و أودود وغيره (و تخمير الوجهه)
 بالحناء ونحوه (وتطريف الاصابع) به مع السواد للعرض للتمه (الاياذن زوج أو سيد) لها
 في جميع ماذكر بعد قوله حرام فجوزها لذلك لانه حرص في تنبهها وقد أدان لها فيه وخالف في التحقيق
 في الوصل والوشى قاله هما بالوشى في المنع مطلقا (يحرم) على المرأة (التخص) فعلا زوايا الاطعمه الصغیر
 السابق الاياذن زوج أو سيد (وهو الاخذ من شعر الی جو الحاجب) للحن وتغريم ذلك مع الضمير
 المذكور من زبانه ولو زادت قبله الاياذن زوج أو سيد كان أولى وعطف الحاجب على ما قبله من عطف
 الخاص على العام يستثنى من تغريمه ماذكره بقرعها في العينة الشارب (و التثاقيب) من
 الرأس والجمجمة (مكره) لخبره لا تشقوا الثقب فله و للمسلم لم يثبتوا واده الترمذي وحسنه قالی
 المجموع و لو قيل بضره عليه بعد قوله ان الزمعة تنجر معن نص الام (د) التثقب (للعبة المرأة) و رجاها
 (مضرب) لان ذلك مثله في سقاها و ذكره زاد ما قبله من زبانه مع انه ذكر الاول ثبنا على باب
 العفة ونقل الزوى الثاني في مجموع من الضمير وافر ولكنه اقتصر على الله تعالى وانه لا شارب (كخف
 الشب بالحناء) أو نحو فانه مضرب للمرأة وغيره لا الاخبار بالصحة في ذلك (د) كذا اصعب خضب
 (كفى المرأة) الزرع و تلو الملوكة (وتذهبها) بذلك لانه ينقذه على ما بهنزل زوجها أو سيدها
 (انعمها) لانظر بفار لا تشقها يستحب ويكره لغیرها كما سأتى في باب الاحرام يخرج المرأة الى جسل
 والخش فيجرم علمها بالحضاب الالهة ذكر كسأتی في باب العفة مع زيادة (ولا يمس) تصف شعره كسفر
 الناصب والادغام و ارادته بالجرم المسأتی في باب العفة (بكرة خاص التحقيق ويكره مردان
 وطيب) (فرع ادان على الی باء أو سيد) في طرفه أو تحت قوائمه (أي السمر) في اجتناب بصره وان
 تحرك بحركه اعدم ملاقاه (لو جسد) الاول قوله أصله ووصلی (على طاهر) كسأط (وسدود) أو
 غیره في الأصل (محاذ) في جوده أو غیره (للحصاة بطل) مسلاته لاسر (وكره) لمذاذاته التجاسه هذا
 من زبانه وصرح به الحب الماری (وان فرض و ساءه لا على تجاسه وناسته من الفرج (بطلت) مسلاته

(قوله) وظاهر كلامه سائر جمع قائم، أشار الى تخصيصه (قوله) تكره الصلاة في الزبل الخ) ذكر بعض المنكرات في ثمانية فصول ثلاثين موضعاً ما رواه القمي يكره في ثلاثين (قوله) والصلوة (قال) الاذرى لو نسي فوتر المكتوب بقوله افسه ولا كراهة في ظاهره، وهل يجب فيه احتمال الاقرب للوجوب بغير مداد كقائه في مكان تكره فيه الصلاة قوله وسارهما) أي ورواها، كما في قوله وفي الطارق اشتد (القباب الخ) وفي اغلبها الخامسة صحيح الاول (١٧٤) في التحقيق والكفاية والمشهور ان كلامنا المعنيين علمه مسألة فلا يفتي الحكم بانقائه أحدهما

انصواب وهو المذاهب كورفي الكفاية كراهتها حيث وجد أحد المعنيين وهو الموافق لكلام الرافعي أما في الشغل وجدته قد حزم به هنا وأما غلبة الخاصة فقد صرح به في الكلام على القبر ع قال الاذرى لو جسد عدم الكراهة في طريق البوادي النائية التي يندرفها الرور ولقد المعنيين (قوله) واهـ ذالم تكره في مراح الغنم والجبل والبقال والجبر كاهم قوله قال ابن اندر وغيره) وهو (عند قوله) واستثنى الشيخ فيهم، الذين السبكي الخ. وعرض على والده فصره اهـ ولا بشكل يحذر المعصية آمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مـ باجلان اتخذوا مساجد مخصص من مجرد الصلاة فيها والنهي عن النسيان لا يلزم انتهى عن الأعمش (قوله) قلت (النجاة الاول) أشار الى تخصيصه (قوله) وهي منتهى غناها ذكره ينيق ابن الحسوق بمقدمة الشهادة (قوله) قال الاذرى

(أد) قرئت (على نوب حر) وبه (في) بقاء التعريم وجهان في الكفاية وغيرها وظاهر كلامهما ترجيح قائمه وهذا من زيادته (فرع) تكره الصلاة في الزبل) بفتح الباء ومعها موضع الزبل (والجوزة) بفتح زاي موضع جز الحيون أي ذبحه (والطريق) في البنات دون البرية (والحمام وكذا مسجده) الأولى ولو بسجلته (وظهر الكعبة وعلان الابل) أي الواضع التي نهي الابل الابل لشارة ليشرب غيرها بكافة الشافعي وغيره أو أشرب هي عللا به نهي كلالة الجوهري وغيره (وسارهما) بضم الميم وهو أو أواه لا (الامراح الغنم) فلا يكرهه (و) تكرهه (في القبرية) تثنية الباء في ثلاثة على القبرية وسلم نهي عن الصلاة في المذکورات لا مراح الابل رداء الترمذي والمسي في الكراهة في الزبل والجوزة والمقبرة نجاسة فيها يجازي المصلي في الطريق اشتغال القلب بغيره والناس فيواضع الموضع عرق الحماة ماوى الشياطين وفي طهر الكعبة مـ تعلقوا عليها وفي علن الابل وسارها انظاره المشرك للفتن عرله ولم يذكر في مراح الغنم ولا في مباحة صور منهن مثل علن الابل والكراهة في علن الابل أشد منها في مراحها فالله اعلم بالصواب العبد ومن التمل أقرب لاجتماعها وزادها والبقرة كالغنم قاله ابن اندر وغيره قال الزركشي وفيه نظر واستثنى الشيخ فيهم الذين السبكي من القامورة مرة الا انبساط فلا كراهة فيها لان الله حرى على الارض ان تأكل أجسادهم ولا تنهم أجسادهم في قورهم يصلون قال الزركشي وهذا باطل بل الكراهة فيها أشد قلت المجتهد الأول لان الله فيهم النجاسة كما هو منتهى غناها ذكر (ثم) كان تحسان ذلك كالقبرية النبوية بطلت الصلاة (فيه) يحمل على طاهر (واذا شئت في ذلك) أي في نسيها أو في النجس (لم يتصل) صلاته (فان بسطاً) شيئاً (على نجس) صلى عليه (كره) لانه في معنى القبر (وتكره الصلاة في الكائنات والبيع والحشوش) أي الاكلية (بموضع الجبر) شراب وغيره (والمكوس ونحوها من) مواضع (المعاصي) كالقمار الخافاها الجاهل والتعريض به ذمير زيادته (وفي الأذى الذي) نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه (عن الصلاة) أي صلاته الأصح وقاله ابن جرير ان من هذا الوادي فان فيه شيطاناً وأهـ مسلم فكره الصلاة فيه لانه ماوى الشيطان قال الاذرى والظاهر فيها ذكر أنه لو نسي فوتره انلا كراهة (و) يكره استقبال القبر فيها) أي في الصلاة لمسلم لا لغيره والى القبور والاتصال بها يسن في قبره صلى الله عليه وسلم فيجزم استقباله فيها كإجزمه في النجاسة وقوله في غيره من المتولر ويقاس به سائر قبور الانبياء صلى الله عليهم وسلم يكره أن يصلى مستقبل أذى (صل يعني عن أتر استجاء) لجواز الاقتصار على الجبر (ولو عرق) محل الأثر وتولت بالأثر غيره قاله يعني لعسر تجنبه بخلاف محله في الصلاة وهذا ما في الأصل والجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب الاستجاء اذا استنجى بالاحجار وعرق محله وسال العرق منه وجاز وجب غسل ما سأل الله ولا منافاة لان الأول لا يملك لجوارحه والصفحة والحشفة الثاني فيهما يوزعها (لان الثاني) الأثر (وطباً آخر) فلا يفي عنه لندرة حاجته الى ملاقاته ذلك وتغييره وطباً أع من تغيير أصله بمياه (ولو جل المصلي مستحراً أو من طه) نجاسة أخرى (مفق عنها) كسوء خيمه من غيبه مفق عنه على ما بان (أوجوا) استنجى (المفق) بفتح الفاء والجيم (بالت صلاته) اذا عفوا للعبادة واجابة الى محله فيها (لكن لو دخل هذا الحيوان) أي الذي على منتهى نجاسة (ماء) قليلاً أو ما تعافى آخر كفى الاصل وخرج حياً (عني عنه لامة) في نجس ولو

والظاهر الخ) أشار الى تخصيصه (قوله) لغيره استقباله فيها) أي يحرم التوجه الى رأسه (قوله) يعني عن أتر استجاء) ذكر ابن العباد اهـ يعني حال الصلاة عن نجاسة ستونين شيئاً (قوله) ولو جل المصلي مستحراً الخ) وفيه إعلان أنها في حال ما قبله لا من غير ما قبله نفس لها سائله فلا تأخر في كلوا الأصح وان لم يصروا به (قوله) أي الذي على منتهى نجاسة في التقيد بتجنب منتهى بالخارج من استعرا من الكب والحذر في منتهى لا لتجنبه قبل خروج الخارج وعمل الطور على العمل نجس أجنبي ولا يمنع تنبيه الطاهر

بعدم التغير (قوله قال الزركشي وتضمن ما خلاهم الخ) أشار إلى أنه معجم مكتب (١٧٥) يستثنى ما كان تحاشا للشارع كما في قوله

يعني عن ثمنها فاعطاه كما

قاله صاحب البيان أي وهو

ضعيف (قوله والقياس

أنزله الخ) أشار إلى

تصحيحه (قوله وهما

دنان مستحلان الخ) قال

الجوهري الصدور مرقق

تخلط ما به دم وقال ابن فارس

دم تخلفا بفتح (قوله في

ملبوسه) قال ابن المعادل

نام في ثيابه وكثر فيها دم

البراءة في الحق لا يقتل

في ثيابه معد إلا أنه خالف

السنة في نوعي ثيابه لأن

السنة العنبري عند الزوم

(قوله قال والعفو ولو كان

البدن رطبا) أشار إلى

تصحيحه (تنبيه) سئل

ابن الصلاح عن الأردان

التي تعمل رطبا وهي

رطبة على الحيطان المعمولة

برماد نجس فقال لا يحكم

بنجاستها وما قاله صحيح (قوله

قل أو كثر) محل العفو عن

الكثير من دم الفصد

والنجاسة والدماء والقروح

ما لم يكن بغيره له أو تجاوز حكمه

والإعني عن ثقله فقال (قوله

وعن قليل دم الأجنبية)

مثل كلامه ما كان القليل

مفرقا ولو جمع لكثر وهو

الراجح (قوله نقله في المجموع

عن العمراني) ورواه على

ذلك الشيخ نصر المقدسي د

وقال في الكفاية أن بعض

المأخوذ من استدركه وقال

أنه نص على أن الدم المرقق

وأكثره أشار إلى تصحيحه

حل جوا بالانحاش عليه بحيث حالته وانظر إلى ما في هذه الحقا ولا نه صلى الله عليه وسلم حل
أما في شتم زب في صلته رواه الشيخان (وتبطل أن حل جوا لما ذكره جوا من غسل) الدم عن الذبح
الخاصة التي بها طهارة (د) تبطل أيضا أن حل (أدما) أو كسا أو جادا (متاويضة) بمنزلة
(وعني بالطن مادم وغيره) ذلك بخلاف الجوا إلى أن الصلاة لا تأنى دفع النجاسة (كقوله وردت تحت
على دم أو نجوه (ولو برصاص) بفتح الراء فان جلاها يبال الصلاة لأن استاذة ذلك عارض (د) يعني عن
نابل طين الشوارع النجس) اعترضه بخلاف كثيره كدم الأجنبية قال الزركشي وتضمن ما خلاهم العفو
عن مولا خطا بخاصة كاب أو نجوه وهو النجس إلى ما في موضع بكثرة فيه الكلاب لأن الشوارع معدن
النجاسات (والقليل لا يذهب صاحبه إلى صفاته) أي على شيء من بدنه (أو كبر) على وجهه (أو ذلة
تخفنا) وهو ما ينعذر الاحتراز منه غالبًا بخلاف بالوقت وعوضه من الثوب والبدن وخرج النجس غيره
نظره أن طين نجاسة عملا بالأصل (ولا يجوز في الطهارة (ذلك الخ) أو نعل (نجس بارض) أو نجوه
كالزوب أو ما شرب في دود إذا أصاب خف أحد كدم أو ذي فدل لك في الأرض فيعمل على الاستغفار الطاهر
وقوله بارضه تعالى بذلك الخ (د) يعني عن قليل دم البراغيش ونجوهها) مما تم به البلوى كبقول
(د) نابل (ونجس الذباب) أي ورد (د) قابل (بول الخفاش) والقياس أن روثه وبول الذباب كذلك
(د) نابل (دم يتراف المرو) بالثمن وهي خارج صغير (وان عصرها) دم (مدامه ونجسها وصديها)
وهما دمان مستحلان لأن يفسد وذلك لعموم البلوى بما ذكر (وكذا لو كثر ولو بعرقه) لأن من
خس بالنعذر الاحتراز منه فالحق نادرها بغالبها كما ترخص في السفر بلا مشقة والعرج في غدا يراكم
وهذه بدعيًا زاده (قوله في ملبوسه) أي ولم يتعمده فلو جوب براغيث في كنه أو رثه صلى الله عليه
بسو كانت الإصابة بغيره قدما كان فتأني في ثوبه أو بدنه لم يبعث إلا عن القليل يكفي التحقيق وغيره وأشار
إلى الرافعي في الصوم فبشيء من كلام المصنف في الكثير العصر قدما فصله في عنه كجوه حاصل كلام
الرافعي والمجموع به صرح ابن الرافعي محل العفو بالنسبة للصلاة ولو وقع الثوب في ماء قليل قال الترمذي
حكم بنجسهما قالوا العفو جاز ولو كان البدن رطبا (قوله الشيخ) أو على لا بد أن يكون ما فاقوا لبس الثوب وبدنه
رطبا يجوز لأنه لا ضرورة في ثوبه أو بدنه وبه حزم المذهب الطبري تفقها بالاول فثبت فيها إذا كانت
الرطوبة بماء الوضوء أو الماء لثقة الاحتراز كما لو كانت بالبرق (د) عن (دم الفصد والنجاسة) من نفسه
قل أو كثر والعفو عن الكثير فمما في الملبس والجروح هو ما في الوضوء والمنهاج لکنه خالف في التحقيق
والمجموع يصح ما عدا ما لم يجره كدم الأجنبية وهو الوجه ويمكن حله على ما هو التيمم لم يرفعه (د) عن
(قابل دم) الأجنبية بشيء زاده (قوله غير الكلب والخنزير) وخرج أحدهما (د) عن قليل (فجه) لأن
جنس الدم يتعارف إلى العفو فيقع القليل من ذلك في محل النجاسة (لا) عن (الكثير) منه (في العرف)
أمام الكلب ونجوه ولا يعني عن شيء من ألقا حكمه نقد له في المجموع عن العمراني وأورد فان زاد الدم
الكلان يجرحه (على المفقود ونجس من غسل الزائد) وفي نسخة عنه أو نجس من غابها (صل) فرضه
المضروزة (أعاد) وجوبا (والقليل) فيما ذكر (ما بعد الاحتراز منه) بخلاف الكثير فالرجوع فيها
إلى العرف وهذا يعني عن قوله فيما سأل في العرف وأن كان ذلك في الكثير وهذا في القليل ذكره ذلك
تقرى في طين الشارع تقدم بانه (و) يختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد (ونجوهها) قد كثر دم
البراءة في مثلها في وقت دون وقت ومكان دون مكان فيجوز عدم الأصل فيه (والشكوك في كثره حكم
القليل) فبقي عنه لأن الأصل في هذه النجاسة العفو والأذا تم الكثرة (وتصح) الصلاة (مع جدري ولو
يست على مدته جلده) بكسر الميم ما يجمع في الجرح من القبيح والتصرح بدمان زيادته (وإذا علم بعد
الفرار) من الصلاة (بنجاسة) غير معقولة لا يمكن حدوثها بعد الصلاة بدنه أو فوه أو كانه (أو نحو)
لا يمكن حدوثه (بعد) (قوله في) (الساكنة) (أو نوره) (أعاد صلاته) (وجوبا) (وما القروح طاهر) كالقروح

(قوله مع جدري) يضم الميم ونفع الهمزة (قوله والتصرح بدمان زيادته) قاله القاضي د (قوله أو نحو) لا يمكن حدوثه

يُتَقَرَّبُ فَيُصَلِّى إِذَا كَانَ لَوَاحِدِهِ لَمْ يَكُنْ سِرَّةً أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَرِيًّا نَهَضَ قَدِ السُّرَّةِ بِلِأُولَى د وَقوله رَبِّهِ الْخِشْيَانُ أَيْ تَصَحُّبِهِ
(قوله أَنْ يَتَغَيَّرَ) مَقْتَضِي إِحْلَاقَ التَّغْيِيرِ كَالْمَجْمُوعِ أَنْ تَغْيِيرَ الْوَلَدَ كَمَا فِيهِ الْقِيَاسُ لِأَنَّ الْغَايَةَ فِي كَلَامِ الْأَعْيَانِ تَصَوُّرُ الْمَاثِلَةِ
بِتَغْيِيرِ الْجَمْعِ كَأَنَّ الْعَزْوَاقَ وَرِثَةَ ١ (قوله الْخَامِسُ سِرَّةُ الْعَوْرَةِ) أَجْمَعًا عَلَى كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالسُّرَّةِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا تَنْتَهِي عَنْ
مُدُومَةِ التَّهَنُّسِ فِي الْعِبَادَاتِ يَتَغَيَّرُ الْفُسَادُ (١٧٦) (قوله عَنِ الْعَوْنِ) الْمُرَادُ بِالْعَوْنِ عَوْنُ الْإِنْسَانِ وَالْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةِ (قوله خُذُوا زِينَتَكُمْ

عَسَى أَنْ يَمُدَّكُمْ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْوَلَدِ
الْخَالِقِ اسْمُ الْخَالِقِ عَلَى الْمَجْل
وَفِي الثَّانِي الْخَالِقِ اسْمُ الْمَجْل
عَلَى الْخَالِقِ لَوْ جُودَ الْإِتِّصَالُ
الْفَرَقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَجْل
وَهَذَا لِأَنَّهُ أَخَذَ الزَّيْنَةَ
عَرْضَ عَمَلٍ فَأَرَادَ بِهَا
وَهُوَ الثَّوْبُ بِجَمَازٍ (قوله
وَحُسْنِهِ) وَصَحُّهُ الْخَالِقُ كَد
(قوله وَلَا تَقْلَبُ الْحُجْرَاتِ)
يَسْتَحْبِبُ أَنْ تَقْلَبُ الْحُجْرَاتِ
لَا يَجِبُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى
لَأنَّهُ يَرَى الْمُسْتَوْرِيَّ بِكَرَامِي
الْمَكْشُوفِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ
يَرَى الْمَكْشُوفَ تَارِكًا
لِلْأَدَبِ وَالْمُسْتَوْرِيَّ تَارِكًا
د (قوله وَبِكَرِهَةِ النَّظَرِ)
سَوَاءً هُوَ فِي تَقَارُي الزُّنُودِ
الْفَرِيقَيْنِ أَلَمْ يَأْمُرْ
فَرَجَ نَفْسِهِ صَلَاتَهُ بِطَلَتْ
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ النَّظَرُ
سَوَاءً رِثَتُهُ فِي تَقَارُي
النُّزُودِ الْخِشْيَانُ أَيْ
تَصَحُّبِهِ (قوله وَيَبَاحُ كَسْنُهَا)
لِغَسَلِ رِجْلَيْهِ وَتَحْوِيلِهَا قَالَ
صَاحِبُ النَّشَائِزِ يَجُوزُ كَسْنُ
الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ لِأَنَّهُ غَرَضُ
وَلَا يَشْتَرُطُ حُصُولُ الْخَالَةِ
قَالَ مِنْ الْأَعْيَانِ كَسْنُ
الْعَوْرَةِ قَاتِلٌ بِدَوَسَانَةِ
التَّوْبِ بِمِنْ الْأَدَبِ وَالْعِبَادِ
عَسَى أَنْ يَمُدَّكُمْ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْوَلَدِ

(أَنْ يَتَغَيَّرَ) وَالْإِفْتِخَارُ (كَأَنَّهَا طَائِفَاتٌ) فَإِنَّ مَا هِيَ طَائِفَاتٌ أَنْ يَتَغَيَّرَ (وَبَقِيَ عَنْ دَمِ احْتِمَاكِمْ وَفَاسِ
(وَلَوْ) أَوْ تَعْوَدُ أَيْ يَتَغَيَّرُ عَمَّا يَسْتَحْبِبُهُ بَعْدَ الْإِحْتِمَاكِمْ (وَعَنْ) (سَلَّاحَ دِي يَجُوزُ) الْعَاجِدِي الْعَمَلُ بِدَوَسَانَةِ
فِيهِ كَلَامٌ فِي صَلَاتِهِ الْخُلُوفِ الشَّرْطُ (الْخَامِسُ سِرَّةُ الْعَوْرَةِ) عَنِ الْعَوْنِ فَإِنَّ تَرْكُوعَ الْمَدْرَةِ لَمْ تَصْعَقْ صَلَاتَهُ
أَيَّ بِالْعَمَلِ الْإِعْتِمَادُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ وَظَاهِرُ أَنْ غَيْرَ الْبَالِغَةِ كَالْبَالِغَةِ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِهَا جَزَاءٌ عَلَى الْغَالِبِ
(وَيَجِبُ) سِرَّتُهَا (مَطْلَقًا) أَيْ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا (وَلَوْ) كَانَ (فِي خِلَافٍ) لِخَبَرِ لَا تَمَسُّوهُنَّ وَأَعْرَافَهُنَّ
مُسَلِّمَةً وَقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجِدْهَا فَكَانَ الْغَضَبُ مِنَ الْعَوْرَةِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ وَلَا تَقْلَبُ
أَسْفَلَ أَنْ يَسْتَحْبِبُ مَا يَدْرُسُ عَنْ الْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةِ (سِرَّتُهَا) عَنْ نَفْسِهِ فَلَا يَجِبُ (وَبِكَرِهَةِ النَّظَرِ) سَوَاءً أَيْ
قَبْلَهُ دَرَسَهُ بِإِلَاحِظَةٍ حَسَّاسَةٍ أَيْ لِأَنَّهُ انْكَشَفَ عَنْهَا بِوَصَاحِبِهَا وَكَهْمَا الْمَذْكُورُ عَنْ مَقَالَتِهِ مَكْرُورًا فَهُوَ
ذِكْرُهُ فِي النِّكَاحِ وَعَلَيْهِ مَا تَقَصَّرَ الْأَمَلُ ثُمَّ (وَيَبَاحُ كَسْنُهَا) غَسَلُ رِجْلَيْهِ وَغَوْهُ مِمَّا يَجُوزُ إِلَى الْكَسْفِ
كَالْإِسْتِدَادِ (خَالِيًا) عَنِ النَّاسِ وَمَسْئَلَةُ الْفُصْلِ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ (وَعَوْرَةُ الرِّجْلِ وَالْأَمَةِ) وَلَوْ مَبْعُودَةٌ (وَكَذَا
الْحَرَمُ عِنْدَ الْحَارِمِ) وَفِي الْخَلْوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ (مَابَيْنَ السُّرَّةِ وَالرِّبَّةِ) لِخَبَرِ عَوْرَةِ الْمُؤْمِنِ مَابَيْنَ سُرَّةِ إِلَى رِبَّتِهِ
رَوَاهُ الْحَرْثِيُّ بَنِي أَيْ أَسَامَةَ فِي مَسْنَدِهِ بِمَنْدُوبٍ جَلَّ بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ لَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ وَتَجَرُّبَةٌ وَفِي رِجْلِ الْفَقِيهِ
بِجَمَاعَةٍ أَنْ أَسْفَلَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ إِذَا زَوَّجَ أَحَدًا كَأَمْتُهُ عَقْدَةً وَأُجْبِرَ بِهَا فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا عَاشَتْ
السُّرَّةُ وَفَوْقَ الرِّبَّةِ (لَا هِيَ) أَيْ السُّرَّةُ وَالرِّبَّةُ فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ لَكِنْ يَجِبُ سِرَّتُهَا وَهِيَ مَحْضُهَا لِحَصْلِ سِرَّتِهَا (وَعَوْرَةُ
الْحَرَمِ فِي الصَّلَاةِ وَعِنْدَ الْأَجَنِيِّ) وَلَوْ خَرَجَ (جَمِيعُ بَيْنِ الْأَلَوِجِ الْكُفَّيْنِ) تَطَهَّرَ أَوْ بَطَّنًا أَوْ بِالْكُوفَيْنِ
لَقوله تَعَالَى وَلَا يَدِينُ زَيْنَتَيْنِ إِلَّا طَاهِرَتُهُمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مَظَاهِيرُهُمَا وَهِيَ كَفَاةٌ وَأَوَّلُهَا تَطَهُّرُهَا
عَوْرَةُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى إِبْرَازِهَا وَتَحَارُمُ النَّظَرِ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا مَقَامٌ لَا تَكُونُ لَهَا مَعَادَا مَا بَيْنَ
سُرَّةٍ وَرِبَّةٍ مِمَّنْ فِيهَا وَرَأَى كَمَا يَلِيقُ بِاللَّامِنِ بِبَابِ النِّكَاحِ وَتَقْصِيدُ عَوْرَةِ الْحَرَمِ بِمَا ذَكَرَ كَمَا قَالَ مِنْ زِيَادَتِهِ وَسَوَاءً
فِي عَوْرَتِهِمْ ذِكْرُ الْبَالِغِ وَغَيْرِهِ نَعْمَ يَجُوزُ النَّظَرُ لِعَوْرَةِ غَيْرِ الْبَالِغِ أَمَّا بَشْتُهُ عَلَى مَا صَدَّقَ فِي بَابِهِ فِي النِّكَاحِ وَعَلَى
مِنْ كَلَامِهِ كَامِلُهُ هُنَا مَصْرُوحٌ بِهِ الْأَمَلُ ثُمَّ أَنْ صَوَّرَ الْمَرْأَةَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَسَيَأْتِي ثُمَّ حُكْمُ الْأَصْغَالِ (وَالْخُتْنِ
كَالْإِنْتِ) أَيْ الْخُتْنِ الرَّقِيقَ كَالْمَدَى وَالْحَرَامَ كَالْعَوْرَةِ (فَلَوْ اسْتَرَتْ كَالرِّجْلِ) بِأَنْ تَقْصُرَ عَلَى تَرْبِطِهَا مِنْهُ وَرَكَبَتْهُ
(وَصَلَّى لَمْ تَصْعَقْ) صَلَاتُهُ عَلَى الْأَصْحَفِ فِي الرِّثَةِ وَالْأَنَفَةِ فِي الْجَمْعِ عَلَى السُّرَّةِ فِي السُّرَّةِ وَصَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ حَقَّتْهَا
وَقِيلَ فِي الْجَمْعِ فِي تَوَاضُعِ الْوُضُوءِ عَنِ الْبَغْيِ وَكَثِيرُ الْقَطَاعِ بِالسُّرَّةِ فِي عَوْرَتِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ
إِنْقِضَاءُ وَانْ بَانَ ذِكْرُ لَشَّكَ حَالِ الصَّلَاةِ (فَرَجَ لَيْكُنِي سِرَّةُ تَحْتَكِي الْأَوْنَ) أَيْ أَوَّلُ الْبَشَرَةِ أَيْ نَاصِيَةِ
بَعْضُ بَعْضِهَا تَاخَّرَ مِنْ وَرَثَتِهَا كَمَا هِيَ لَئِنْ عَادَ الْوَلَدُ لِأَنَّ مَقْصُودَ السُّرَّةِ لِحَصْلِ بِذَلِكَ (وَلَا يَنْصَرُّ) هِيَ
بَعْدَ سِرَّتِهَا الْأَوْنَ (أَنْ تَحْتَكِي الْحِمْلَ) لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَكْرُورًا لِجَلِّ خِلَافِ الْأَوَّلِ فَهُوَ الْمَأْدُودِي وَغَيْرُهُ (وَلَوْ
طَابَتْ نَفْسُهُ) أَيْ عَوْرَتُهُ (أَوْ اسْتَرَتْ) كَمَا كَدَّرَ جَزَاءً وَلَوْ جُدَّ رُفَا بِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَتَفَرُّضِ الصَّلَاةِ إِلَى الْمَاءِ
فَتَجِبُ يَكُونُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فِي صَلَاةِ الْعَائِزِ عَنْهَا مَعَالِةٌ أَوْ تَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخِزَانَةِ قَالَ فِي الْجَمْعِ
عَنِ الْبَارِئِيِّ وَلَوْ قَرَّرَ عَلَى أَنْ يَصِلَ فَيَقْبُو لَيَجْعَلُ عَلَى الشَّعْلِ بِزِيَادَةِ أَيْ مَا يَفَادُ مِنَ الْخُرُوجِ وَخَرَجَ بِالْكَدِّ وَالصَّافِ
لَا يَكُنِي إِذَا تَرَكَهَا بِالْخُفْرِ يَجْعَلُ مَعْتَلًا زَوِيَّةً (وَلَزِمَهُ التَّعْيِينُ لَوْ عَدِمَهُ) أَيْ الثَّوْبُ أَيْ وَغَوْهُ لَعَدِمَهُ

فَأَمَّا جَلَّتْ نَفْسُهَا ابْنُ الْعَمَامَةِ (قوله فَلَا تَنْتَظِرْ) أَيْ الْأَمَةَ (قوله وَعِنْدَ الْأَجَنِيِّ الْخِشْيَانُ) وَغَيْرُهَا بِبَنَاتِي نَظَرَ الْكَافِرَ تَغْيِيرَ
مَا بَيْنَهُ وَعِنْدَ الْمُهْنَةِ (قوله لَأَنَّهُمْ عَامِلَاتُ الْفَنَةِ) وَلَأنَّهُمْ هُوَ الْخَالِقُ وَكُلُّ مَا عَمِلَ وَكُلُّ مَا جَبَّ كَسْنُهَا عَلَى الْأَحْرَامِ (قوله عَلَى الْأَصْحَفِ فِي الرِّثَةِ) هُوَ الرَّجُلُ يَجِبُ
الْإِعَانَةُ لِأَنَّ الْأَمَلُ شَخْلٌ ذَمُّهُ بِالْأَجَنِيِّ (قوله أَيْ مَا يَفَادُ مِنَ الْخُرُوجِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ نَظَرُهُ قَالَ يَجْتَنِي إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
فِي الْإِعْفَانِ شَقَّ تَغْيِيرَ بَيْنَ فَعْلِهِ فِي الْمَاءِ وَالصَّلَاةِ تَارِجُ الْمَعَارِ بِأَوَّلِ الْأَعْدَاءِ (قوله وَبِزِيَادَةِ التَّعْيِينِ) وَلَوْ خَرَجَ الصَّلَاةُ

(قوله لحصول المقصود بذلك) - حتى لو سلم على حذائه تحت صلاته - (قوله وقضى كلام الجمالي والمالودي) أي وغيرهما الحزم بخلافه وهو
الاجماع إن شأني تصحيحه (قوله فنعلم كلام أولئك على ماذا كان لا سحرهم) أو يقال الكلام في الترويض لا بعد سائر بل غير ما قالوا في
تبرئ الاحرام في سائر الرأس بغير وجهات تبيين وجهاته بغير وجهاته في سائر العورة كذلك في الصلاة (قوله لا لئلا) لأنه
عنهم بما لم يمتثل ودام ولا يجب عليه أن يضع ظهره كمن قبله ولا - (تحلى به) (١٧٧) (قوله أمانن براهنه في الحج) عن العري

على المقصود كالعين الماء البكر ونحوه وبكى الاسترجاع التحفة امرأتان وبازاء اثتر به رجلا
قاله القاضي البغوي (ولايح) عليه (الستر الامن اعدا جوابه) لانه الستر المعتاد عقله من اسفل
نارودت بحوره من اسفل بان يملك عال بحت صلاته (فليرقصه) أي يجيبه ولو بشوكه أو بستر
موضعه يثنى أو بشدوسه (ان اسع) جيب القمص (ولستره) أي جيبه (الجنية) أو بستره (أد)
ستر (خرقا) في نفسه (بكفه كفي) لحصول المقصود بذلك (ولو كانت) عورة (لا تكتشف الا عند
الركوع) أو غيره (مع حوله) ثم بستره أي ما لا يكشف عنه من قدر وفائدة صحة الاعتدال قبل الركوع
أو غيره وصح صلاته لو ألقى أو على ما تفته قبل ذلك (ولو وقف) مثلا (في حب) بضم المهملة أي غايصة
(أو بستره) في الرأس بحيث يستران الواقف فهما (جاز) لحصول المقصود بذلك وهو كسب واسع الذيل
(لا ان وقف) (فاز جاب يحيى) اللون فلا يكفي لعدم حصول المقصود ولا تكتفي الظلمة وان سترت اللون
وستر السائر ان يستر لسانه ونحوه فلا يكفي الخصة من الصفة ونحوه قال الاذري رضى عنه تعبيرهم بما
يسر اللون الاكتفاء بالصباغ التي لاحر لها من حرة وصفرة وغيره هو هو مشكل وقضية كلام المحامي
والماوردي المزمع بخلافه وهو الوجه فليعمل كلام أو شئ على ما اذا كان لا سائر حرم ثلكل نواقض
الخلافة ما ياتي في الحج من انه يندب للمرأة أن تحضب وجهها وكفها بالحناء الا ان يفرق بين العورة وغيرها
• (فرع) • لو (عدم السترة) فخر بدهائها والجار ولا غيرها مما يبيع الانتفاع (أو وجدها حجة
ولما) بفسله أو وجدها مولى يخدمه نعلها وهو عاخر عن غناها أو وجد مولى رض الاجازة وجدها
أو وجدها مولى رض الاكثر من آخر المثل (أو جاب على تخاسف واحتاج فرش) أي الى فرش (السترة)
عليها على ربا أو أتم لا وكان ولا عادة) عليه العذر كحرفي التيمم (والعرائن اذ كانوا على ظلمة أو في
ضوء لكن (انما هم مكش) استحب لهم الجائفة) لا ادراك فضيلتها قال الاذري وكان ينبغي أن يقال شرع
لهم الجماعة والظاهر أن ذكر الاحتجاب صادر من رضى الجماعة سنة أو من رضى حاضر فاسية من حاضر الغرض
علم (لا بان) كالأفراصة بحيث تأتي آثار بعضهم بغيره (ففى) أي الجائفة فيهم (واجب) وجوب
الجماعة لان الجماعة ادراك فضيلتها وقوت فضيلة له ولو فرض في الأفراد ادراك فضيلة له ولو فرض وقوت
فضيلة الجماعة فاستلزام اختلاف الواقع في قوة اتم مستحبة أيضا (ولكن استنداعار) كما يقتضى المنصوص
بالتيمم والقائم بالمصلحة (ويقضاهم) العزى (وهم) يسكون السن اذا كانوا بحيث يأتى تقار
بعضهم الى بعض (كجماعة امامهم) تنفق امامهم وسعوا كما يأتى في صلات الجماعة ثم ما ذكر قال ابن
الرفاع الامام والمولى يمله اذا أمكن وقوفهم معاً والوقوفوا صفوا فام غض البصر ومائلة حزنه التوى
لجموعه باب ستر العورة (والنساء) اذا اجتمعن مع الرجال والجسم عرائن لاصين معهن لافى صف
ولافين بل (تخفين) ويحجبن خلفهم (ويسترون) القبلة (حتى يصل الى الرمال وكذا عكسه) أي يجلس
نظهن الرجال مستدبرين حتى يصلين وكل ذلك مستحب لا يمتثل بخلافه الصلوات ان أمكن أن تتوازى كل
طائفة فبذلك آخر حتى تصل العائلة الاخرى فهو أفضل ذكره في المجموع وكلام المصنف بجملة • (فرع) •
(لو وجد بعض ستر لزمه) السترة فما كان كفى سواها ولو لمعز بان لزمه (البداية بالسوايتين) لانهما

[illegible]

على بعض موجب والواجب وان (١٧٨) كان على التراخي لا يخاف لونه لم يجب والواجب (قوله وجبة) ولعلار به) ظاهر كلامه

أقلنا من غير هملان غيرهما كالتابع وان كفي أحد هملان من البداهة يستمر (القول) ذكرنا وغيره
 (ثم المهر) لأنه يتوجه بالقبول القلة قد تراه أهم تعظيم الهالوت الدرر مستوعبا بالابن يتخلف القبل
 (والخشي) المشكل (يبدأ) وجوب (بما شاع من ثبوت) إذا وجد كافي أحدهما (والاولى ان يستدركه
 عند النساء) ولو امرأة (فترجى عند الرجال) ولو رجلا ولم يشاء عند الخشي قياسا على الاخرى (فرع) لو
 صلت أمم مكشوفة الرأس وتركت السنة وهي ان تستدرك صلاتها كالخروج (ففتحت) في صلاتها (ووجدت
 خلوا) بعد ادبعت (ان مضت اليه احتاجت أفعالا) أي إلى أفعال كثيرة كتلات نعمات وقد مضت
 اليه (أو انتقلت من باقية) عليها (وهضت مدة) في التكسب يحتاج في تناول ذلك فهم إلى أفعال تعال
 الصلاة (بطلت صلاتها) لكثرة الأفعال في الأولى وطول المدة في الثانية (فان تجرد) أي الخمار (نبت) على
 صلاتها العجز عن السهر (وكذا وجدته قريبا) منها (فتناولوه ولم تستدرك) قبلتها (وسهرت) برأسها
 (فورا) كرد ما كشفته الرجوع فورا وتناول غيرهم فمدا (كرتكتا راولها) كمار وجدسترة في صلاته لم يحكمه
 حكم الأمانة فمدا (كر) (ولم تعلم بالسرة) التي يمكنها السهر (أو بالعتق) حتى مضت مدة يمكنها السهر فمدا
 ولعلت (بطلت) صلاتها حين صلى بها بالنجس (فان قال) شخص (لأنه ان صليت صلاة نجسة فانت حرز
 فيها فاستبلا بخيار عاجز) عن ستر رأسها (عفت) وصحت صلاتها (أو فادارة) عليه (صحت صلاتها ولم تعني
 للدور) ان لم تعنت بطلت صلاتها وإذا بطلت صلاتها التعتق فبطلت العتق (يؤدي إلى بطلانها وبطلان الصلاة
 فبطل وصحت الصلاة ولو عرفت في هذه والتي فيها بالسرة بدل الخمار كان أولى والخمار ثوب ستر الرأس والعنق
 ويقال المقتنة (فرع) ليس العاري غضب (الثوب) من مسهقه بخلاف المدام في الخصة لا يمكنه ان
 يصلي عرياً بالاولى بل يتركه الا عادت من احتاج اليه فخرج حراً ورؤسها عريان ذلك كافض سطر إلى الاعمال
 (ويجب) عليه (قبول عارية) وان لم يكن للمعبر غيره (و) قول (هبة العاين) ونحوه والصريح به من
 زيادته (لا) قبول هبة (الثوب) فلا يجب لقل المنة (واقترانه كافتراض عن الماء) فلا يجب (واستحار
 واستتر أو كسرة الماء) فيجوز باخرة بل وفيه الشرط السابق في التيمم فلو ترك الواجب بمأذ كروم
 على ما تصح صلاته لقد دره على السهر (وان وجد عن الثوب أو الماء) أي ما يكفي أحد هملان لا يخره
 يحتاج اليه (قدم الثوب) وجوب بالردام النقص به ولا نه يجب تحصيله للصلاة والاصلون عن العود ولا نه لا يدل
 له بخلاف ماء العاهرة (وان أوصى به) أي بالثوب أي بصرفه (الاولى) به (نعمت المرأة) وجوب بالان عزمها
 أعظم (ثم الخشي) لاستحالة التيمم (ثم الرجل) وقباس مافر في التيمم فيسأل أو وصى بماء لا يلهي به أنه لو كفي
 الثوب للمؤخر من التقدم قدم المؤخر أو كونه في ذلك التوكيل والوقف أمالو كان الثوب بل واحد فلا يجوز ان
 يعلى بغيره ويصل عرياً بالان لكن يصل فيه ويصحبان بغيره بغيره من يحتاج اليه سواء فيه الرجل وغيره من
 أعاره ولو أعاره أو لم ياعه فمؤخرتهم فقال (وان لم يرتهم) صلوا في به بالعراضي فان تشاور أقرع (وإذا وصل
 الشخص (قوب الجباة) الشامل لثوب العاقل والمفعول (والخاضع والصبي ونحوه) أي ممن ذكر
 كالتفصيل والنحو (جاء) لان الأصل المأهارة والصريح به من زيادته وهو معلوم بما تقدمه في باب
 الاجتهاد (ولو وجد ثوبان) فعلى (صلى فيه) لأنه يباح للعامة (بل يكره) له (ولو في خلوة) فان
 زاد على ثوبين أو قال في المصحات فيجوز يوم فاعلمه إذا لم ينقص أو كثر من أربعة الثوبين ورد بالمع لانه
 اضاعته وهي حرام ومنع بان ذلك انما يفعل لغرض شرعي (كالنجس) اذا لم يجد غيره لم يكره السهر به
 غير الصلاة (ولو في خلوة) ويقدم على الحر برلان الغرض من السهر من العورة ولا العادة قاله البغوي
 (ويجب) للرجل (ان يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويقصصه) بجمع (و) بعباس (وروي عن
 أو يسر لول) لانه يريد التيمم بغيره الله فيجوز بذلك والاخير من زيادته (فان اقتصر) على ثوبين
 (نقص مع رداءه) أو أزال (أو سراً) بل) أولى (ورداً مع أزار أو سراً) بل ومن يلزم سراً ولو لم يلبس
 فالصحيح ان يصل في ثوبين بظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد والثوبان أهم لانه يشترط
 اضاعة المال بحرام انتهى والغرض من هذا بين الثوبين النجس واضح (قوله ورد بالمع) أشار إلى تعصبه (قوله ويقصصه)

(قوله فلا وجه الخ) ضعيف (قوله وهو متفق فيما قلنا) الفرق بين المستلكن ظاهر (قوله ومباح لمباح) قال شيخنا مراده بالمباح جازر الفعل
 فينبش المكر وهو والقصد ههنا دليل ذكرهم للتدبير والواجب والمباح وسكوته عن المكر وقوله انه مراده به والا فالصلا لا يس فيها
 مباح منسوي العرفين (قوله فقال شرط عدم بطلان الصلاة الخ) قال الأذري رأيت صلاة الخوف من الشامل والبيان والذات قال الثاني
 في الأدون كافر أو صلاته خلو على العدو ومواجهته للقبلة بعالت صلاتهم وان جلا عليه قد رخصوا قالوا راءا أبطلها بذلك لانهم
 قصدوا على كثير غير ضرر وقوله لو اشيء من قولنا والقتال في الحال ويعلم انه شأوان (١٨١) قل بطلت صلاتهم ولو نزلوا والعدوا اذا

أناهم قالوا لم تبطل لانهم
 في الحال لم يغيروا نيتهم الصلاة
 (قوله نعم ان فرقوا أو قصد
 بها القرآن لم تبطل) ونقصه
 انه لو قصد به القرآن في
 الشق الاول بطلت وهو
 ظاهر فيما إذا لم يقصد
 القراءة بكل كما جعل
 انفرادها ش (قوله لكنه
 في المجموع نقل عن
 صاحب البيان الخ) الذي
 يجمع عن صاحب البيان
 بطلان الصلاة لم يقصد
 الصلاة وقال في التحقيق
 بطلت ان لم يقصد الا لا ولا
 دعاء وقوله لاوافق عليه
 أي على الحلقه لاقتضائه
 بطلان الصلاة اذا قصد
 الدعاء والراجح كلام التحقيق
 (تنبيه) قال الفخالي
 فتاوه لو قال في حال قيامه
 وركوعه السلام فان قصد
 اسم الله أو قراءة القرآن
 فلا تبطل الصلاة وان لم
 يقصد أحد من هذين
 لكنه قاله بعد ما بطلت صلاته
 وعلى هذا لو قال في صلاته
 العاق أو العاقبة ولم
 يقصد به الدعاء على

البري وذكر الكسب عن المعروف ثانياه وانما يسبح الرجل وتصدق المرأة (اننا جاعل) في
 صلاتهما كتيبه امامهما وانما قلنا انما تسبح الرجل ويصلي المرأة من ثابته شيء في صلاته فليس عليه ان يسمع التفت
 اليه وانما التصديق للنساء فالوصق الرجل وصحت المرأة لئلا يكون خالفا للسنة مع انه تقدم ان المرأة تنحصر
 اذا نزلت عن الرجال الاجاب فالوجه انها تسبح بحيث لا تدلان التسبيح من جنس الصلاة ولا انها تسبح
 بالمدلول عنه الى التصديق لخوف الفتنة وهو متفق فيما قلنا والحق في مثلها فيما ذكره بين الصنفان
 الذي بهما ذكر مندوب أو واجب ولا يمانه منه وبالله تدبير ومباح لمباح كاذنه لما نزل وواجب
 واجب كاذنه أعيى وبغيره في التسبيح ان يقصد به الذكر وحده أو مع التسمية كتطهيره لا في القراءة
 (والتمهة والخلاصة بقصد اللعب) مع العمل بالتحريم بينهما (ميطان) للصلاة لئلا يفسد بها ما جاز
 نفعها ما يفسد بقصد اللعب لكنه خلاف الأولى كما فهمه تغييره أولا لا بالأولى بالنية للصلاة فكذا كركم
 أنما هو متفق قوله تعيد التتمه فنية يعان كفي يعان أخرى من زبانه وحسن تصرفه به صرح الروابي
 فقال شرط عدم بطلان الصلاة بالقل ان لا يقصد به منافاتها فان قصد به منافاتها بطلت كإلحاقها بطلت أو
 استدلال جدار أو التفت وجهه فاصد به منافاتها (فان عدل عن الكلام) أي التسبيح (الى القرآن)
 الأولى فان أتى بشي من نظم القرآن (فتنبه أو أدن) به لما نزل أو غيره كان قال الجماعة استأذني في دخول
 عليه ما لا يفسد اسلام أسمين وقصد به القرآن وحده أو مع التسمية (لم تبطل) صلاته سواء انتهى في قرأته
 السلام أو انشأه حديثا لا حاجة لقوله وأذن لا بدراجة فيما قبله (فان لم يقصد به) أي مع التسمية (العدول
 إليه) أي الى القرآن بان قصد التسمية وحده أو أطلق (بطلت) لانه يشبه كلام الأعمشين لا يكون قرأنا
 الا بالقصد ومسألة الاطلاق من زبانه وبها جزم في التحقيق وغيره (وان غير نطقه) بان ياتي بكلمات
 منه على غير نطقه كما ابراهيم سلام كن (بطلت) صلاته نعم ان فرقوا أو قصد به القرآن لم تبطل نقله
 في المجموع المتولى وأقره ونقل فيه عن العبادي انه لو قرأ والذين آمنوا وعلوا الصالحات أو أشرف
 أصحاب النار بطلت ان تعدوا الاقوال بسجد لله ثم قال وفيما قاله نظر قال الأذري وليس قاله وما قاله
 العبادي ظاهر وقال الفخالي في فتاوه ان قال ذلك منه عدم اعتقاده كفر ولو قال قال الله أو التي كذا
 بطلت صلاته كائنه كلامهم وصريحه القاضي قال في التحقيق وغيره ولو قرأ امامه باله فعدوا باله
 تسعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء لكنه في المجموع نقله عن صاحب البيان ثم قال لاوافق
 عليه أي كلام غيره يقتضي الصحة وما يحسنه المباح الطبري وبتبعه على الاسوي ولو حذف الصنف بطلت
 الاذري وغيره فيما بعده قوله أو غير نطقه كان أولى وأخص (وان فخر على امامه القرآن أوجهر بالذكير)
 أو التسبيح (بالاعلام) أي مع قصد الاعلام بذلك (لم تبطل) صلاته هذان نصروه وهو بهم عدم
 البطلان مع قصد الاعلام فما واسب كذلك نعم بجته الاسوي فيما لا يصلح الكلام الا مدين قاله به صرح
 السارودي (ولا تبطل بذكر دعاء) وان لم ينديا (وكذا نذر قره) قال في المجموع لانه منافاته تعالى

مسمى اسم الله عاقى أو لم رد الدعاء فسقطت بطلت صلاته وكذا لو قال في حال صلاته النعمة ان أراد سألها أو أماس الله لم تبطل ولا بطلت لانه
 أدخل كلاما بعد في صلاته من غير جنس الصلاة ولو قال الماشاء الله أو أن شاء الله أو قال الله ان قصد قراءته لم تبطل ولا بطلت (قوله وكذا
 نذر قره) وقول الاسوي وقامه التعدي الى الاعتاق والوصية والصدق وسائر القرب المجترعة نظر اذا لا نية فيه حتى يقاس بالذري
 وقوله نعم نظرن أوجدا لانه لا على النذر ومعه اذا لم يكن في مضطرب لا كمن كان كقوله لعبد الله شئ الله مرضى فقهه على اعتقل
 فلا يبعد الا البطلان الثاني نوزع في الحلقه لا اعتان بالنذر لان النذر التزام والعق ازالة حاشية التلغظ بالاطلاق المسحب بطل الصلاة قلنا
 فكذا العق والوصية أولى بالبطلان من الاعتقال ليس فيها الزالة في الحال فاشبهت عقد الهبة الثالث ان الصدقة لا تنزل على لفظ بالكتابة

أحمد ولا يلزم من تركه من العاقل ما يسلوكم بأمور الصلاة ١٥ وأجاب ابن الصلاح وغيره عن مخافة البدن بأنها غير كثيرة
وحكا القرافي عن أصحاب ذلك (قوله والخطوة بطح الخاء الخ) هل الخطوة عبارة (١٨٣) عن نقل رجل واحدة فتأخر يكون نقل
الأخرى إلى محاذاتها خطوة

أخرى أو نقل الأخرى إلى
محاذها داخل في معنى
الخطوة كل منهما محتمل
والثاني أقرب ما نقل كل
من الرجلين على التعاقب
إلى جهة التقدم على الأخرى
أوجهة التأخر عنها خطوات
بلا تسلك أب وأشار إلى
تصححه الأول (قوله)
وصرح به العمري (وهو
الراجح) قوله وكلامهم
يقضي (الطلان) أشار إلى
تصححه (قوله) ولا أنكر
الطلان (الخ) ضعف
قوله (قوله) والخوارزمي
أشار إلى تصحيحه وكتب
عليه وهو مأخوذ من قول
القاضي في الفوائد أنه لو
أكثر من طح جسده
مراراً متواتراً بطلت
صلاته فإن كان لم يطح
لا يمكنه الصبر عنه لم يطل
١٥ وعلى هذا يحمل الطلاق
بقوى أن الحبل ثلاثا
مطل د (تسبيه) لا
يتصل بغيره جـ وبه
ثلاث مرات متواترات ولا
بأجر لسانه من فيه ثلاث
مرات متواترات خلافا لما
أفتى به الباقى (قوله)
وبكره الانقضاء) قال
المارودي إذا التفت ولم
يحول قدميه فإن قصد
منافاة الصلاة بطلت والام

وقال الفعل القول لحيث استوى قلبه وكثيراً في الإعمال بأن الفعل يتعدوا ويحسم الاحتراز عنه تعقبي عن
القدرة على الاعتناء بالصلاة بخلاف القول (والرجوع) في القليل والكثير (إلى العرف) فالأشهر تردد السلام
والسبب الخفيف) كاس خاتم أو نقل (وقيل) قوله ودمها فهو الخطوات والضمير بتات قل) فلا يطل شيء
فيها الصلاة على الله عليه وسلم ورد السلام فيها بالاشارة كالمسح بغيره بغيره أو بالاشارة أو بالودود أو بالوجه
أو بأذن ابن عباس وهو مفضل إذا روى بسأله إلى غيره وراه الشيخان وأمر بقتل الأسود من جهة الغرب
فيأروا الرمي وصحبه قول المتن قل شيء بالاشارة وما عطف عليه سابق قوله من يادته ودمها فهو جلة
منه يفتى على الحل والمراد معلوم مما عرفت في الشرط الرابع وخرج معها جلد لها فلا يفتى عنه والخطوة
بفتح الخاء أرة الواحدة وهي المراتب المتفاوتة بينهما بين القدمين وهو المراد في الصلاة المسافر في لفتة فبها
(ويطال ثلاث) متولية (وواحدة مع بينهما) بأن يفتى بالثلاث متفرقة (بفتح تعد الثانية) فتقطع عن الأولى
وصرح بها العمري (ولو قرئ الفعل) بأن يفتى بالثلاث متفرقة (بفتح تعد الثانية) فتقطع عن الأولى
أو الثالثة فتقطع عن الثانية (لمرض) لأنه صلى الله عليه وسلم حل إمامه أو وضعه في الصلاة وراه الشيخان
وكلامهم يقتضي البطلان بعمل الخطوة المتفرقة ثلاثاً متواترة بصرح الإمام قال ولا أنكر البطلان
بثلاث خطوات واسنتين جداً فانهم ما قد قرئ بأن الثلاث عرفاً (ولو غشت الفعلة كوثبة واحدة) الخاف
أهل الكبر وهذا أولى من قول الأصل كالوثبة الفاشحة إذا التقيد بالفاشحة فيهم أن لا وثبة غير فاشحة
لا تطل الصلاة يس كذلك (أو خفت الفعلة كدسجة) وآيات (وعقد حل وسك) بدنه لم يجر
أو نحوه (بأصابع) في الأصوات الأربع (لمرض) لأنهم لا يفتى بالصلاة (د) لكن (الأولى تركه) أي
ما ذكر من الفعلة الخفيفة قال في المجموع لا يقال مكره ولكن يرم في التحقيق بكرهته وهو غير ما
نحرب إلى البس بذلك ثلاثاً بطل إلا أن يكون بجره لا يقدر معه على عدم الحل فلا تطل فاه الخوارزمي
قال ووقع البدن الصدور ووضعت على الحصى واحدة (ولو فض كفا) أي فحمة (وفهم ما به) أو فرأ
في حصى (د) قلب أو راقه أحيا لم يطل (لأن ذلك يسيراً وغير متوال بالاشارة بالأعضاء) (والقليل)
من الفعل الذي يطل كثيره إذا تعبد به بلا حاجة (مكره ولا يفتى) فعل (مندوب) قتل حبة وعقرب
وتحوم فلا يكره بل يندب للإمارة كالمسح (وبكره الانقضاء) بوجه في الصلاة بلا حاجة لم يعاشة سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانقضاء في الصلاة فقال هو واختلاس بخلافه الشيطان من صلاة العبد
ورواه البخاري وروى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم اشتكى فساكنوا وراه وهو قاعدة فالتفت المتأخر آناً
فبادراً فاشاً النساء الحديث (ونظر السماء) لغيره البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في
صلاتهم لينتبهن عن ذلك أو اختطافاً أبصارهم (د) نظر (ما لم يمس) عن الصلاة كتوبة اعلام
ورجل وأمرأة يستقبلان المصلي لغيره عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل وعليه
خبره فذات اعلام فلما فرغ قال آلهي غني عن اعلام هذا ذهبوا إلى أني جههم واثنوني بأخباريهم والشيخان
(والثناؤ) لغيره مسلم إذا تائب أحدكم وهو في الصلاة فظفر دما استطاع فإن أحدكم إذا قال لهاها
صلى الله عليه وسلم قال في المجموع بكره التثاؤب في غير الصلاة أيضاً (والفتح) لأنه عث (وسمع
الحصى) وتعود بفتح بعد لغيره داود بإسناده على شرط الشيخين لا تسمع الحصى وأنت صلي فإن كنت
لا بد فاعلاً واحدة تسوية لله في ولأنه يخالف التواضع والخشوع (والانحصار) بأن يجعل يده على
خامره لا يمس غيره وراه الشيخان ولأنه يخالف ما ذكر (وتفقيع الأصابع وتشبيكها) لأن ذلك يفت
قال في المجموع بكره أن يرفع على نفسه في الصلوات خمس وجهه فبها قبل الانصراف عما يتعلق به

تطل مالم يتناول الزمان وعنه من متابعة الأثر كان قلت ولا شبهة إذا كره ثلاثاً على ما ذكر امتثالاً للطلان ما سبق في تحريك الكف لغير
ضرورة لأنه فعل كثير أو يخرج على الوجهين في تحريك الأصابع (قوله لغير عائشة الخ) راقه صلى الله عليه وسلم لا يزال النعمة مقبلة على
العبد وهو في صلاته مالم يلفظ فإذا التفت انصرف عنه وراه داود

(قوله فرع يستحب بصل إلى السفرة) ثم لا يؤثر بامراء أو يوم مئة قال في الحاشية لكن نص الشافعي في البويعلى أنه لا يستتر بما وقد ذكره في التمهيد قال لا يستحب أن يستتر بأدى أو حيوان لأنه يشبه عبادة من يعبد الأصنام ولأنه لا يؤمن أن يستغل في شغل عن صلاته لكن ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل إلى راحلته ولهذا قال في شرح المهذب أما المارأة فظاهر أنه لم يشغل ذهنه وأما المارأة ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ما كانه لم يبلغ الشافعي ويستحب العمل به وأما ابن النعمان في جعله معاصر من وقال بحسب المراتب كلام الشافعي على ما إذا كانت تستغل في غير البويعلى غير البويعلى في غير المارأة ولعل الشافعي بلغنا الحديث ولم يعمل به لأنه رأى معاصرا حدث النبي عن إعطائ الأبل وقول من قال إن ذكر التمسى مخصوص بالعاقل ممنوع عن الكراهة لا يخص بما بذاه على العلة السابقة فهنا هي أمث (١٨٤) كراهة اه (قوله فان لم يجد نصفا) جرى على الغالب كإحدى حديث أبي داود وغيره والافيه وهو واقع في تركه وأما

من غير ونحوه وإن ترك شأ من سن الصلاة وقول المصنف والقليل مكره إلى ههنا من زيادته الكراهة تشبها لاصابع قد كور في الرضة في المجتمع أنه ذ كراهة أيضا ه (فرع يستحب بصل إلى السفرة) كذا ورد في غير استروا في الصلاة كذا في بيهود واهلها كذا في جمعة على شرط مسلم وغيره إذا صلى أحدكم فليصل تلقا وجهه شيأ فان لم يجد فليصّب عصفافا لم يكن معه عصفافا خطا خطا لم يضره ما مرأه من رواه أبو داود وغيره ولغيره إذا صلى أحدكم إلى السفرة فليدن منها ليقطع الشيطان عليه صلاته واه أبو داود وصححه المارأة كذا قال على شرط الشيخين (و) ان (يصلها) أي السفرة (عن وجهه) غيبة أو سرية لا تبايع واه أبو داود ولكن في اسناده من ضعف (ولا يبعدها) من قدمه (عن ثلاثة أذرع) خسر بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة جعل بين الصفيين بقدر ذلك ذكره البويعلى (فان لم يجد) سرة من جد أو نحر (فصا) مثلا (يفرضها أو متاع) يجمعها وليكن كل منهما (فندم مؤخره الرحل) ثاني فزاع فخر لخبر مسلم إذا وضع أحدكم يده في مثل مؤخره الرحل فليصل ولا يبايع بغيره واه ذلك (والا) بان لم يجد شأخصا (الفرش صلي) كعبادة بفتح السين (أو خطا خطا) وكلامه كالصا والبراج يقتضي التخيير بينهما والذي في التحقيق وشرع مسلم فان عجز عن سرة بصل مصلى فان عجز خطا خطا من قدمه (نحو القبلة طولا) لا عرضا قال في المهيمن والحق أنهم ما في سرة واحدة وبه صرح في الاقلان المصلى لم يرد فيمنبر ولا أثر وإنما فاسد على الخطا فكيف يكون مقدما على ما قال وسكوخان قد رهما والقياس أنهما كالتأص اه ويجاب عن استبعاده بان القياس قد يكون أولى نظرا المقصود كإلى الخطا مع الأتياف في الكفاية أو استبر سرة (فيعبر المرور) بينهما (حيث) أي حين استناره (ولو ضرورة) بان لم يجد المار سبيل غيره على ما صرح به في الرضة فليصل بعلم المار بين يدي المصلى ما لا يضمن الاثم لكان ان يقبأ أو يعين أو يفتاحه من ان يعين بين يديه واه الشيخان الاثم الاثم فاجزأ والآخر يفتاحه ليرأ في رواية وهو مذهب بالاستئثار المسلمون من الانذار السابقة بحسب الحرمة ما لم يقصر المصلى صلاته في المكان فان قصر كان وقف بقارعة الطريق فلا حرج به ولا كراهة كفاية في الكفاية أشد من كلامهم (ولم يصل حيث) الاولى للمصلى (وغيره) حيث أدى حين حرج المرور (الدمع) المار (بل يندب وان أدى إلى قتله) لخبر الصحيحين إذا صلى أحدكم كإتي شئ يسره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أدى فليأته فانما هو شيطان أي معه شيطان وهو شيطان الانس ومنعته وجوب الدمع وتبعه الاستوى لمرة المرور وهو قادر على ان التها ليس كدفع

وشمالا لا الفتى وانما هذا أصل السنن في جميع تلك المصطلحات وهو مقتضى اطلاق المختص لان الفرض الصائل وهو امتناع من ينظر من المرور بين يدي المصلى حاصل بجميع ذلك وان مده طولا أو في الكفاية أشد من كلامهم (وهو حسن غ (قوله ولم يصل حيث) الدمع) يستثنى من كلام المصنف ما إذا كثر ذلك فانه يطل الصلاة ع فالاصحاب يدفعه بده وهو مستتر في مكانه ولا يجوز للمتنى البسلا منقصة الشئ أو ندم المرور (قوله ونصه وجوب الدمع المار) جوابه المار ونحوه في غير ولا ينكر الا بجمع على نحو ع وانه لا يجاب الاستكراه بل يؤدى في فواته صفة أخرى فان أدى إلى فوات صفة أو التوقع في مسدده أخرى لم يجب كذا وقد وضعه رها في الاستئثار بالدمع لكانت صفة أخرى وهي الحشوية في الصلاة وترك البسلا فانه انما يجاب النبي عن المنكر بالاهل فالاهل ولا يهل هو الكلام وهو ممنوع عنه فلما اتفق سقطا لم يجب بالفعل وإن النبي عن المنكر انما يجب عند تحقق

ارتكاب المنكر عليه. لا ثم وهو عالم يعقّق ذلك لاحتمال كونه جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً أو أعمى وان إزالة المنكر انما يجب اذا كان لا زوالاً
بالنسي والمنكر هنا زوالاً بانه ماضٍ مردود (قوله) وكان الصارف عن وجوبه (الح) ولان (١٨٥) النسي عن المنكر انما يجب عند تحقق

ارتكاب المنكر عليه

الصائل فان لم يوجد به حتى يخبرك عن الله المتألم ولا تنك عن الله العالم انتهى والمنقول عدم وجوبه
وكان الصارف عن وجوبه شدة منافاته المقصود الصلاة من الخشوع والتدبر وذكر التنب من زيادة
المصنف وكذا قوله وغيره والاول حزمه المتألم كماله وغيره والثاني بحث الاستوى فقد قالوا بالاحتجاب
بالحاصل غير في الديق وانما عبروا به بنظر الغالب وفهم مما عاينوا انه اذا لم تكن سعة أو بدع عنها فوق
لانه اذ عرفت ان كانت حادثة ثلثي ذراع لم يجر الديق ولم يحرم المرو ولا تصغيره من المرو وحيداً بخلاف الاول كما في
الرضا ومكرهه كما في شرحي المذهب وسلم والتحقيق والبيان تحمل الكراهة على الكراهة غير الشديدة
فلان في وقال الحاروري انه حرام في حرم المصلي وهو قد امكن بحجده قال في المهمات وقبيلته جواز

الديق (بالنسي) كدفع الصائل وهذا من زيادته ومصر به في المجموع ولا يزيد في الدفع على مرتين الا

مغفراً كما ذكره البغوي (نعم لا يدخل جديرة قبله) أي امامه (تخلف صفة) اي صلى فيها
(لتصغيرهم) بتركها والمصنف توهّم ان ما في الاصل هنا هو مسئلة القطع فغيره وقبيلته بصفين وليس
كذلك فذلك ذكرها تبعاً في باب الجعة وما هنا مسئلة الخوف والصوف والمرو وامامه المناسب لها التصغير

بتم فلا دخل ان يخبره وان كثرت غير بين يديه او في الفرجة وقد ذكرها في صفة الاعتزال كان بين
الصف الاول والامام أو بين صفين ما بين صفين آخر فلا يدخل ان يصرفوا ولو كان الداخل واحداً

واحد كان يغيب بين الامام وحده لم يخبر الصف والفرجة يضم الفاء وتفتحها وقال وكسرها للخل بين
الصفين (ولا يتعلق صلاته) أي المصلي (يعر وشي بين يديه) كاسر أو كلب وحمار لا لاجاز للصحة

البدالة عليه وامامه لم يقطع الصلاة انما انما كلب والجار والمراة من الخشوع لثغير الشرط
(الثاني الاسئلة) عن المغفار وقال لان تركه مشعر بالاعراض عن الصلاة (فتبطل اذ دخل المغفار)
جوفه (ولو بلا مشعر كسكرة تدويرا وتبلاع عاين اسنانه لان جرى ما بينهما فاتباعه (بغير اختيار)

لعدم تعبه (ولو كل كثير) عرفا (ناسياً) انه في الصلاة (أو جاهل بخبره) وقرب عنه عدم
بالاسلام أو ناسياً بعبادة بعيدة عن العباد (بطلت) صلاته بخلاف نظيره في الصوم لان الصلاة ذات افعال

منظومة والفعل الكثير يقطع فتلزمه بخلاف الصوم فانه كف وان المصلي متلبس به يبيد يعدمها
الناس بخلاف الصوم انما القليل فلا يبطلها (والضغ وحده) في الصلاة (فعل يبطلها كثير) وان
المصل في الجوف

(فصل) في أحكام المسجد (يعز وكان دخل مسجد) بغير حرم مكة (لامصلي) غير مسجد واغما
يعز بذلك ان دخله (بغير إذن مسلم) اذ لا يؤمن ان يدخله على غفلة من المسلمين فلو لم يستهين به

ولانه ليس من أهل مانيه فصار شخصاً بالمسلمين اما اذا دخله باذن مسلم فلا شيء عليه لانه صلى الله عليه
رسلاً فقدم عليه ودفعت فانه لم يمس المسجد قبل اسلامهم واما أو دار دوية يعرف المسلم ان يكون
سكناً فانه اذا لم يجرى في فرفقه بجسده الاذرى في الكافران لا يشرط عليه في عهده عدم الدخول كما

صرح به البارودي وغيره (وسيجيء) في الجزية (الكلام) على دشوه (في الحرم) أي حرم مكة
الشامل لاسيما هذه (فان قصد فيه) أي في المسجد (فاض الحكم فلذلك) ونحوه (دشوه لهما كنية)

بغير اذن ينزل لعمدة من صلاة الاذن وهو ينبغي كما قال الزركشي ان يكون عمدة المفتي فيما لا يستغنى
كذلك (ولو) كان الكافر (جنباً) فانه بما ذكر ان يدخله ويكف فيه لما روى أو دار وغيره ان
الكفار كانوا يدخلون مسجده صلى الله عليه وسلم ويصليون فيه ولا تعلق فيهم الجنب وبخلاف المسلم

لا اعتقاد من هذا المسجد بخلاف الكافر (ويصح الاذن فيه لسماع قرآن) ونحوه كقصة وحديث
اراد اسلامه فان لم يرج اسلامه بان كان حاله بشعر بالاسلام استراه والاندالم يؤذن له كما حزم به في

(٢٤) - (اسئ الطالب) - (اول) لتعلم حساب ولغة ونحوهما (تنبيه) قال في الاصل والكافر تالهائض نفع
جنت نفع السنة اه وهو المعروف وفي أوائل الحديث من شرح المذهب انه لا خلاف فيه لكن ساقى في العبادت خلافة اه لا يخالف في بينهما

• (الذباب السادس في السجديات) • (قوله وهو سنة) أي وكذا: (قوله لخبر أبي سعيد الخدري) ولأنه ينوب عن المسنون دون المفعول والبدل
الما قبله أراخف فإن قيل قوله صلى الله عليه وسلم ليسجد سجدة تين طهره (١٨٧) الوجوب وبعضه جبران الخ قبل قيل صرنا عن

واليسرى حروجا) لا اتباع وان في الدخول شراف في الخروج خسة (وباني) فهما (بالدخول
المهورة) وهي أعوذ بالله العليم ووجه الكبر وساطعته القديم من الشيطان الرجيم المحقة لهم
مطلوع على محمد علي آل محمد اللهم اغفر لني في الماضي وأواب رحمتك يقول بسم الله ويدخل وكذا
يقول عند الخروج الأئمة يقول أبواب فضلك قال في المجموع أن طالب علم هذا إذا قصر على ما في سلمه
على الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فاقبل اللهم اغفر لي أبواب رحمتك وإذا خرج فقل اللهم إني
أسألك من فضلك (ولما ناله) أي المسجد ولون خارج (مثل حرمته) كل شيء من بصاقه وبره قال
في المجموع وتكرار الحضور في الصوت ونشد الفضائل فتعول لباس بان يعلى السائل فيه شيئا ولا يناد
الشعر فإذا كان حال السجدة أو لا السلام أو كان حكمة أو في مكارم الاخلاق أو الزهد ونحوها

(الباب السادس في السجدة) * التي است من صلب الصلاة
(وهي ثلاث الأولى سجود السهو) * تقدم على سجود التلاوة ولكونه لا يفعل إلا الصلاة * وتقدم سجود التلاوة
على سجود الشكر لكونه يفعل في غير سجده أو سجود الشكر لا يفعل إلا آخرهما (وهو) أي سجود
السهو ليس واجباً كبده ولا ن تركه لا يفعل إلا قبل (سنة) في النضر والنفل لسبب أبي سعيد
نظري فاذنك أحدكم فلم ير أدلى ثلثاً أمراً بما قبل الشكر ولين على اليقين وسجدتين قبل
السلام كان صلاةامة كانت الركن والسجدة ثمان نافلة وإن كانت ناقصة كانت الركنة ثماناً
الصلاة والسجدة ثماناً وثماناً أنف الشيطان رواه أبو داود بإسناد صحيح وسلم عنه فثبت أن سجود السهو
سنة يقضه شأن الأزل تركه ما يور (من) به الإعراض وتبينها فعل الصلاة فمن ترك أحداهما لم يعد
جهداً بالسجود * وتقدم بيان ذلك ثم (ولا يسجد لباقي السن) أي أنه تركه كترك السورة بعد الفتح
وسجدة الركوع والسجود ولأنه لم ينقل ولا هو في معنى ما نقله القنوت مشدداً كرمه قصد أثره على
خاص بخلاف باقي السن المذكور فقامت كالقدمة بل في الأركان كدعاء الاستعاذة والتابع كالسورة فإن
سجدتها ما علمنا ما علمنا أو بطلت صلته التي قرب به عهدها بسلام أو بأية بعد دعاء الغلبة قاله
الغزالي فتدبر (أما الأركان فلا بد من ثمارها) * فبدع في عدم ذكرها كسجدة ركعتي صلاة تبارك
ركن ونفذ السجدة بان لا تحصل زيادة في طولها أو في السجدة كركعتي صلاة (التي يفعل في كل ركعة)
فلا يزال بالشكر كسجدة في غير ركعتي الصلاة أو تركها (فكل ما يبطل عدد الصلاة يسجد لسهو وإن
ينقلها) سهو (فسجد الساهي زباد ترك فعل وكلام قليل ونحوه) كما قل قبل لانه صلى الله عليه وسلم
على الظهر خماساً وسجد لسهو بعد السلام رواه الشيخان وقيل غير ذلك عليه بخلاف ما يبطل سهواً أيضاً
ككلام كبير وحدث لانه ليس في صلاة بخلاف سهو ما يبطل عدده كاللغات كاصحبه في قوله (لا تحطوا
وتطروا) لانه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل القليل في الصلاة وخصه بكسار ولم يسجد لأمره وبطل
يسجد لسهو لا يسجد لعدده كذا كره في التحقيق والجموع (فخرج الاعتدال ركن ضمير وكذا المجلس
من السجدة) لانما غير مقصود في أنفسهما بل الفصل والشرع فمما ذكر واجب لغيره من
العداة كقائه ثم ذكره الشيخان هنا لئلا يفتوا في صلاة الجماعة لا كترك على أن الركن القصره وفي نفسه
وقال الامام في الجزم به وصححه في التحقيق والجموع وأوجب بانه حدث في الله قصوداً بدائه لا بد من
وجود قصودونه وحدث قبل الله غير قصوداً بدائه لا يتناول (وهذا بل هو محمداً) بسكون أو ذكر لم
يشعر فقام (يبطل الصلاة) كما قصر الملو في غير الواجب قال الامام ولا يتطوع به على المبالاة
(لا يلو بل الاعتدال بقنوت في موضعه وسبب) أي ولا يتسبج في صلاة التسبيح (التي يسأله في الباب

(قوله كفاية وشهد أو بعدهما الخ) (١٨٨) لوئت في ذوالنصف الاول من رمضان بوجه (فرع) ولوئت في غير النصف الثاني، و

[illegible]

٥٠

فإنه الفرض عليه (قوله وليس مراداً) دل كلامه عليه صحيح (قوله ولولا استراحة) لو كان يمشي جالساً لجلس. فقد
 أقام ثم قد كروا ليقام به ان هذا المجلس يجوز

(قوله لم يصب قائماً) لقوله من عليه وسلم إذا قام في الركعتين فأن ذكر قبل أن يسوي قائماً فجلس وان أسوي قائماً فلا يجلس
 ويسجد بسجد في الهمزة وراه أبو داود (قوله لا يسوي) أي وغيره (قوله أفضى الخافضة) لأن الخفض لا يشترط تخلف عن واجب من أحدهما
 فرض القيام والاسجود متتابعة للأمور أيضاً (١٩٠) المبادر إلى فعل الواجب يستغنى عنها الخافضة كتحش الخافض (قوله فأتى تلك

لم يحدث الخ) لأن الأمر
 لما انتفض عن السجود
 قائماً لا المومض من رأسه
 وليس للتشهد فكله
 أعرض عن متابعته وأخذ
 في عمل آخر فهذا باطل
 صلته بخلاف صورة
 الغنوت ولا تشهد وهو
 انضم إليه العود وهو
 مخاف الهيئة للأمور التي
 هو عليها خلاف الغنوت
 فإن أكثر ما فيه أنه قد
 الاعتدال وهو ركن كان
 معفيه فلم يطل إذا أدركه
 ساجداً (قوله ثم انجلس
 امامه) للاستراحة في خفة
 (قوله فالوجه الخ) قال
 الأسوي في فروضه لا لم
 - تحجب جلبة الاستراحة
 لمن ترك التشهد الأول
 انتهى والمؤول عليه طلاق
 الاحكام والفرق بين
 التشهد الأول وجلسة
 الاستراحة أن التشهد
 الأول فيه فراغ وجلس
 والجلس للاستراحة
 لقراءة تسمية قال خنفا
 بعد الشارح موافق لرأيه
 الآتي في صلته بالجماعة وهو
 مردود فيها (قوله فإن لم
 بعد بطلت صلته) الآن
 ينوي مغارقتها (قوله
 لخالفته الواجب) لأن
 الفرض ينزل بالاتباع

الاصحود فإذا انضمه * ترك المجلس فاعمل على عمله
 وانما السجدة للجلس * وذلك مثل الواضع للهموس
 وذكر المصنف انجلس سجدة والسبع فيما رجع على الاعتراض غير حسن فان ماذا كرهه - ما لا يختلف
 ماذا كرهه الا لاجب من ان المعترض لم يتركها * (دع) * لو (قام قبل التشهد) الأول (نابا) بطل
 العود) - المعياره الاصل بقلع الشافعي والاصحاب تقتضي طلب العود اليه حيث قال رجع اليه (مام
 ينتصب قائماً) لانه لم يتلبس بفرس (فان عاد) اليه (وهو في القيام اقرب) منه الى القعود (سجد
 للعود لانه اذا فعل ذلك) أي النهوض مع العود (عامداً) عالماً بالتخريم (بطلت صلته) فالسجود
 للعود مع العود لا نهوض فقط وقول الاسوي انه لا نهوض لا للعود لانه مأثور به مردود وشمل قول
 المصنف عامداً للعود من زباده اما اذا كان الى القعود اقرب أو كانت نسبة اليه معاملة السجود لا يسجد
 اقله ما رآه حيث وجد ما جزم به في المهاج كاحله وصححه في الشرح الصغير لكن صحح في التحقيق انه لا يسجد
 معطافاً في المجموع انه الاصح عند الجمهور وأطلق في تصحيح التسمية تصححه قال الاسوي وبه الغنوي (وان
 انتصب) قائماً (لم يعد) لتلبسه فرض فلا يقع له سنة (فان عاد عالماً) بالتخريم (عامداً بطلت) صلته
 (زباده) تركه (الا) ان عاد (جاهلاً) فلا يطل لكن عليه أن يقوم بعد تعله (و) لان عاد (ناباً) فلا
 تبطل (لكن عليه أن يقوم ان ذكر) أي عند ذكره ويسجد فيه ماله هو كاحره في الأصل (واذا
 قام الامام وتختلف المأموم فالتشهد بطلت) صلته انقضت الخافضة فوافق ما في القام وهو جده يكسأ في يده في تلك
 اشتغل بفرض وفي هذه - فكان قلت سبأ في الجماعة انه لو ترك امامه الغنوت قبل ان يتخلف لفت
 اذا لحقه في السجدة الاولى قلت في تلك لم يحدث في تخلفه عروقاً وهذا حديث فيه حلو من ان جلس امامه
 للاستراحة فالوجه انه الخلف لا تشهد اذا لحقه في قيامه لانه حيث لم يحدث جلوساً فعمل بطلاناً اذ لم
 يجلس امامه (لان نوى مغارقتها) ليتشهد فلا تبطل (وذلك) أي الخلف لا تشهد (عذر) في عدم
 بطلانها وفي المغارقة (فان انتصبا معاً) أو انتصب الامام وحده (ثم عاد) فيها (لزم المأموم القيام)
 بان يستمر في الاولى قائماً يقوم في الثانية لوجوب القيام عليه فيها بانتصاب الامام وأما في الاولى فانه اما
 تخلفاً بالعود فلا يوافق في الخطأ أو عامداً فصلته باخلة (له) فيها (مغارقة) ولو انتظره قائماً لا احتمال
 كونه عاداً ناسياً بآثاره لكن مغارقة أولى كجائز اليه كلامه ولو قال بانتظاره بدل ولو انتظره وحذف
 جائز في كل فتوته هذه الاشارة وهذا الحسب مع الحكم الذي يحقها بالنسبة للثانين من زباده (فان
 عاد معه عامداً عالماً بالتخريم بطلت صلته) أو ناسياً أو جاهلاً فلا (ولو انتصب المأموم وحده ناسياً له
 العود) لوجوب متابعته بالامام (وان) الاول فان (لم يعد بطلت صلته) لخالفته الواجب فلم يعلم حتى
 قام امامه لم يعد لم يجب قرائته كسجود جمع حاضنه سلام امامه فقام أو في معافاته ثم بان انه لم يعلم
 لاجب له ما أتى به قبل سلام امامه (أو) انتصب وحده (عامداً فالعود حرام) كجلى ركن قبل امامه
 (بطل) لانه زاد تركه كذا (فاله الامام وخولف) بكلام العرافين فانهم في المقيس عليه استحبوا
 العود فضلاً عن الجواز فأتى به في المقيس ووجهه في التحقيق وغيره لو عوفى الركن بين هذه وقال
 قام ناسياً حجب يلزمه العود كجسار بان العامداً انتقل الى الواجب وهو القيام فغيره بين العود عدمه لانه تخير
 بين واجبين بخلاف الثاني فان فعله غير متبذره لانه لما كان معذوراً كان قيامه كالعدم فتلزمه المتابعة كجلى
 لم يتم لقيامه بجزء والعامداً كالمؤثر لكثرة السنة بعدده فلا يلزمه العود اليها (وان ركن قبله ناسياً تخير بين

كجلى اعتدال بل امامه فانه يرد الى الركن مع قدره فأتى به في المقيس) أشار الى ان يصح تركه عليه لاجب بان ترك
 القعود مع الامام مخالفة فاحشة قال ابن العاد هذه الفرق لا يشري فانه لو سجد قبله وترك في القيام كانت مخالفة فاحشة أيضاً فاحتمل
 والاولى ان يترك بطلان الانتظار في القيام من التشهد بخلاف بقية الأركان وبها فادامه هذا الوجه بالعبود في الثانية الجمع وجب العود

أحد ما هو الامور المعجزة لان هذا القوم يدل عن القيام كالقوام ترك التشهد الاول ثم ذكر لا يعود والثاني بعد لان الجوع عن الفرض الى النفل انما لا يجوز في الافعال دون الاذكار يدل له في رجوع من الفاعلة الى دعا الاستغفار يجوز وهو في فصل القوم واحد وانما يدل القوم فلا بأس بالجوع وتنبه فيه من المسئلة انما ترى شيان انسان وباع نصفهما ثم وجد بها اهل ان ترد النفس الذي في بدعيه وجهان أحدهما يجوز لانه نطق الله عليه معنى والثاني يجوز لانه لا تفرق في الصورة كذلك في ثلثنا في أحد الوجهين لا يعود لانه انتقال المعنى والثاني يجوز لانه لا انتقال صورة انتهى فلو عاد لثبته ولم يتبدل صلاته (قوله) وهو الوجه) أشار الى صحة وكنت عليه وعبارته انوار ولو ترك القنوت ساء أو عاددا وهو كان الحكم كذا ذكر في التشهد الاول الا انه ان ذكره هنا بل وضع الجبسة وعاد جدران لمع حدال كوع انتهى ويؤخذ من ذلك ان امور ان ترك القنوت ناسيا جبره لا يعين ما ورد على من اهل المعبد بخلاف ما لو ترك

العقد والانتظار) ويشارك من من له بلزمة العقد في القيام باسمه بأبغض الخصال فتمت لكن قضيه تفوق
الركن الثاني السابق ثم عكس ما تقدم أن فرد لا يختص بالتفرع على قول الراغبين كما يشهد كلامه
ولفظين (القول فاعاد التشهد) التشهد الأول (فقرأ) أتفتح القراءة (الثالثة لمجد) القراءة
التشهد (وان سبقه لسانه بالقرآن فهو ذاكر) أنه لم يتشهد (عاد) جواز الرجوع الى قراءة التشهد لان تعدد
القراءة كعدد القيام وسبق اللسان بالقرآن معتمده (وان نسي القنوت بعد) اليه (قبل وضع الجبهة)
على صلاه (جاء) أو بعده فلا لكن ان وضع شأنه بديه وركبته وتلقاها وجوب وضعها كان كوضع
الجبهة فقله الاذرى عن صاحب النظار واحتج به وقال الركني انه القياس لم يعلم عليه الا سوى نسيائه
وأجاب عنه بان الغرض من الوضع والوضع المختار للسجود خاصته هو الواجبه (وجحد) الله (ان باغ
حدرا كعين) زيادته ركوعا وتحللا ما اذا لم يلغنه فلا يسجد وان تركه كما ذكرنا كالتشهد تأمله قول
الاصل قبل ذكر صورته والنسيان وترك القنوت يقاس بما ذكرنا في التشهد * (فزع لوتشه) هو
(بعد ال كعه لاري) أو نالت له بابعة (أو بعد سهوا بعد اعتدال) من الأولى وغيرها (فتشهد) والمراد
فها هو - فبهاه التي التشهد أو بعده (أوجس) للاستراحة أو بعد اعتدال سهوا بالانشهد (فون
جاسة الاستراحة ثم ذكر تدارك ما عابه (وجحد السور) أما في الاخير فلهذا دفعه طول بل وأما في
غيرها فلذلك أو نقل تركي قول فان كانت الجاسة في الاخير فكلية الاستراحة فلا يجوز لان عدمها مطلوب
أو مستغر (كطيل الجلوس بين السجدين) بان الحق يحلوس التشهد (ومن مكث في السجود يترك كل
ركع) أولا (وأما بالصلوات له أهل جحد) السجدة (الأولى فلا) تبطل صلاته وان أطال فلا يلزمه
ترك السجود في هذه خلافه في ثالث المسائل من زيادته ذكرهما القول وتغيره ولقد عفي هذه من
جحدته وذكرنا انها الثانية وكان في ال كعه الاخير فتشهد قال البرقي في كتابه ان كان قنوده على التلح
فون القعود بين السجدين بطلت صلاته لان عليه أن يعدل الى السجود والا فلا تبطل ولا يسجد للسهو
* (فزع) لو (فام الخامسة) في بابعة (ناسبا ثم ذكر) قبل السلام (عاد) ان الجلوس (فان
كان قد تشهد) في الرابعة والخامسة (أجزأ أولئك) التشهد الأول) كاس (ثم يسجد للسهو ويسل
وان كان لم يتشهد أتبعه) أي بالتشهد ثم يسجد للسهو ولم (ولو جحد ثم ذكر) في سجوده (أنه لم يركع
زمن ان يقوم بركع) ولا يركعه. بأن يقوم كما لانه قصد بالركوع غير هوذا ما يصح في الركوض والجموع
وقول الاسوي بحسب ما فهم من كلام الراغب ان الصحيح عدم لزوم ذلك مردود
* (فصل في قاعدة مكررة) * في أبواب الفقه (ما كان الاصل وجوده أو عدمه وشككا في تغيير رجحنا
الاصل وأمره خالف التلح) يماسر به في باب الاحداث به وغيره وطرحنا ذلك قبل طرح التلح
أي شيئا وطرحناه في أيديته وكل صحيح هنا وان كان الأول عدمه (أو غير عني) أو تلت في فعل تنهسي
به (نسبا) بخبر السجود (كالتقوى) لان الاصل عدمه (أو غير عني) أو تلت في فعل تنهسي
عنه (كالسلام) ناسبا (يسجد) ككل مثل فعله هاهنا وان الاصل عدم فعل المنهسي عنه
(وان يتقن سهوا ونسي عنه) هذا أعظم قول في وصفت مثل فعله هو ترك ما أمر وأمر تكسب منه (أو
مثل فعل جحد) أولا (سجد) لتعقّب التقوى والاصل عدم السجود في الثانية (أهل جحد) له
(سجدين) أو واحدة (زاد) وفي نسخة (واحدة) لان الاصل عدمها (أهل هل في ثلاث أو
رعا أخذ بالاقول) وسجد لخبري بعد السابق أول الباب (ولا يقلد غيره وان كودا) وراقبوا قوله
في خبري بعد وابن علي القيني ولانه ترك في فعل نفسه فلا خاضعة بل غيره غير الحالك كما اذنت حكمه
الدواله لتابعه امامه أو عدمه ادب (قوله فعل هل ترك ما أمر وأمره معناه) عدل عن التعبد ببعض
ظواهر فائدة ان الحمل هنا كالمفصل الاذلال عدم اتبانه به (قوله أو غير معين) بان مثل فعل ترك ما أمر وأمره يقتضيه
هل ترك التشهد والقنوت مثلا

(قوله فنعلم على ذكره بعد ما اجتمع) قال شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله **(قوله قال الزركشي ويبيح الخ)** ما ذكره واضع هوسا هم **(قوله وكذا قوله والقياس الخ ما ساقى ١٩٢)** في كلام المصنف كالر ومشتق ان الامام لوقام غلصا ناسا بفقارقه المأموم بعد بلوغه

بعد الرا كمن بعد السهو
صرح أو كاصريح فبقا له
الاستوى هنا وفيما ساقى
القيام عن الشهد الاول
قوله لا أثر للشك بعد
السلام خرج بقوله بعد
السلام شك في ترك ركن
قبيله فانه كتن تركه
قوله وقضية كلام المصنف
ان الشرط كالركن أشار
الى تعصم قوله وهو ظاهر
لانه أدى العبادة في الظاهر
فلا يؤثر فيه الشك الطاري
بعد الحكم بالصحة (قوله
وفي محل آخر) أي في آخر
باب الشك في نجاسة الماء
(قوله بانه يؤثر في الخ)
قال ونفسه صرح الشيخ أبو
حسان والمحامي وشي
الاصحاب بمعنى ما قلناه فقالوا
اذا جدد الوضوء ثم صلى ثم
تبعه انه نسي مسرعه
من أحد الوضوء أن يركبه
اعادة الصلاة لو أن كونه
ترك المسح من الاول ولم
يقولوا انه شك بعد الصلاة
انتهى وما فرقته منقد
ش (قوله لكن الاول هو
المقول الخ) وما استفاد به
في مثله تجديد الوضوء فيه
فقط لانه في شك الاستدالي
تقن ترك فارق الصلاة
لأنه في الظاهر يتخلل في

لا يخذ بقول الشهود عليه وأما ما اجتمع على الله عليه وسلم للصلاة في خبر ذي البدن
فنعلم على ذكره بعد ما اجتمع قال الزركشي وينبغي تحصر من ذلك عبارة المصنف في قوله لا يخذ بقول الشهود عليه وأما ما اجتمع على الله عليه وسلم للصلاة في خبر ذي البدن
ينفهمه في ذلك (ظن ولا جهاد) لسر في خبر ذي البدن (ثم ان فعل) مع شكه (ما جعل الزيادة بعد)
السهو (ولم يذكر قبل السلام) وان فعل مع ما لا يجتمع له فلا يبعد (مثله شك هل هذه) الركعة التي هو
فيها (ثالثة أو رابعة) قد ذكر قبل القيام الى ما بعده (انما الثالثة أو رابعة لم يبعد) لان ما بعده مع التردد لا بد
منه (والا) أي وان لم يترك قبل القيام سواء أخذ كركعه أم لا (يحدث جبر التردد في زبادتها) يعني التي قام
بها أي لان ما فعله مع ما مع التردد محتمل للزيادة وانما انقضت التردد في يادها السجود لانها ان كانت زائدة
فظاهر والا فالتردد يوجب الى الجبر وعرضه الامام على الوصل في انه قضى الفائتة التي كانت
عليه ثم قال انما به بالقياس لا يجوز وان كان مترددا في ان يعمله أم لا واجب بان التردد لم يقع في باطل
بخله فلهذا بان السجود انما يكون للتردد الطاري في الصلاة لا السابق عليها وقضية بعبرهم بقول القيام
أنه لو زال تردده بعد ثم وضعه وقبل انتصابه لم يبعد انقضت القيام الانتصابا وقبيله (انقضاء القيام بقوله)
الاستوى انهم أهملوه مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام أقرب سجودا والا فلا نيل صبر ورويه
المسألة كولا تعنى السجود لان سجدة لا يبطل وانما يبطل مع عوده كما مر بعد في ذلك ان العباد (ولو
شك) المسبوق هل أدرك ركوع الامام (أولا) قام (بعد سلام الامام) (وأي ركعة) بدل الركعة المشكوك
فيها (وسجد لتردده فيما تفرقه ولم يذكر) بعد القيام لها (انه أدركه) أي الركعة لان ما فعله مع تردده
فيها كركعة في الزيادة مثله لو شك في ترك فرض كانه عليه في المهمات (خرج لا أثر للشك بعد
السلام) لان الظاهر وقوعه عن غلام ولاه لاعتبر الشك بعده افسار الامر لكثرة وقوعه عن ان شك في ذلك
أو تكبير الاحرام لزمه الاعادة وكذا الوصل في انه قوي الفرض أو النقص كالوكل هل صلى أم لا ذكر البغوي
في فتاويه قال ولو شك ان ما أداء ظهر أو عصر وقد فاتا لزمه اعادتها مع جوار وقضية كلام المصنف ان الشرط
كل ركن فلا يؤثر فيه الشك وهو ظاهر ونقله في المجموع بالنسبة للظاهر في باب مسع الخف عن جمع لكنه
جوز قبل حكايته وفي محل آخر بانه يؤثر فارقا بان الشك في الركن كثر بخلافه في الماهر وبان الشك في
الركن حصل بعد تقن الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الظاهر فانه شك في الانعقاد والاصل
عده مع هذا ما تضمنه كلام الاصل لكن الاصل هو المنقول الموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص
لو شك بعد طواف نسكه هل طاف مشاهرا أولا لا لزمه اعادة الطواف وقد بسط الكلام على ذلك في شرح
الاجتهاد لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا أثر للشك بعده سلام لم يحصل بعد دخول الصلاة في قوله
فولم يركب السجود والسهو ثم عاد وشك في ترك ركن لزمه ما ذكره كايضا في قوله خرج بالشك العلم وهو
ما ذكره بقوله (فلو تركه بعد ما ترك ركعتين) على ما فعله (ان ربال الفصل) ولم تأمل نجاسة (وان
تسكام) قلنا (واستدبر) القبلة وخرج من المسجد وتوافق هذه الامور وطأ التجاذب اذ انما في
الصلاة في الجلة (والمرجع في طوله) وقصره (الى العرف) وقيل يعتبر القصر بالقدرة في نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم في خبر ذي البدن والطول بما زاد عليه والمنقول في الخبر انه قام وضى الى ناحية المسجد
وراجع ذا الدين وسأل الصحابة فاجابوه
(فضل لا يبعد السجود) للسهو (لنعد السهو) لخبر ذي البدن فانه صلى الله عليه وسلم لم يركب

من التناوب في طهره فكلامه انما ياتي على طريقة القاضي والبغوي من ان الشك بعد السلام في ترك فرض يؤثر
وظاهر انه وان صرح بان كلامه بخلاف كلام الاصحاب يمكن على جملة ما ذكره من انه لا يركب تركه فظهر قبل شكه وحل كلامه على خلافه وقد نقلنا
هو عن الشيخ ابي جابر وزد دخول الصلاة بظاهر مشكوك فيه وظاهر ان صورته ان يتركه انه ظاهر قبل شكه والا فلا يشك فيه يمكن حله
الخ أشار الى تعصم (خرج) (لو شك في مقتضى بعد السلام في نية الانعقاد لم يؤثر وقبل على الخلاف في أصل التنية) اي (قوله لنعد السهو)

السجدتان لكل الآن فلهذا المعنى قوله (فوقه) أن الله تعالى شهد الأول بان صلى وتر النصف الثاني من رمضان موصولا على قصداته
 بتشهدتين فتشأن أولهما (قوله) بفعل الامام سهواً أو مأموراً (قد نذرته) لقوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن قال الماوردي يريد الضمان
 والله أعلم انه بفعل سهواً أو مأموراً كما يفعله الجمهور والسورة والفاتحة والقنوت والشهادتين لا يركع في ركعة وقوله (وبغيره) أي سجود التلاوة
 ودعاء القنوت والقرآن من المسبوق والقيام عنوا الشهادتين لا يركع في ركعة الثانية وقوله (في الركعة الثانية) أي في الركعة الثانية
 على التقديم فهذه عشرة

أشياء (قوله) لأن سهواً
 بعد انتقال القدرة قال
 الأذري وهذا التعليل
 يشعر بأنه إذا سلم معه
 لا يسجد لأن سهواً حال
 قدرته لا بعد انقطاعها
 وهو أحد احتمالين لأن
 الأستاذ والثاني أن يسجد
 لانقطاع قدرته بشرعه
 قال شيخنا وهو الأرجح
 القدرة وإن كانت تنقطع
 حققها الالتزام السلام
 لكنها ضعفت بالشروع
 قوله سهواً الامام غير المحدث
 (الح) صلى خلف امامه
 الغريب فيه امامه فصلها
 أربعا وتركها أربعا
 سجدة مختلفة نظران
 سهواً لا تركه أو تركه
 جاهلاً بوجوب الترتيب
 لزمها جاحلاً بأن يسجد
 وركعة كاملة وعليهما
 سجود السهو وذلك أنا

واسم وشيئاً برز على حديث ولانه لو تعدد ذلك لأمربه عند السهو كسجود التلاوة وأما من راسل
 سجودتان فضعف (لكن) قد تعدد صورة كل (أو عذفي) صلاة (مقصورة أو جمعة ثم أعماها) (يعا)
 لوجوده في الأغنام (أعاد) السجود (آخرها) لأنه محله (ولو سهواً) كان تكامها (في سجود
 السهو) ولو في جلوسه في أثناءه (أو بعده لم يسجد) إذا لم يؤمن وقوفه في العادة تسلسل (ولو لم يؤمن
 سهواً لم يسجد) بان خلافه أو ترك تكبيره الركوع مثلاً في سجدها (لأن ترك ذلك لا يسجد) قال في الروضة
 أو تركه لسهواً ولا في سجدها (سجد) للخلل الحاصل بزيادة السجود والانتفاء بزيادة
 ذكر هابل مثله الروضه وتوضيحاً لخلقه فيها من صلته لا بتبطل سجود السهو وترك تكبيره الركوع
 ونحوها جاهلاً وهو مقتضى عدمه من البغوي أنزل الباب وظاهر من مثله الروضه مقيدة بذلك أيضاً ولو
 اماماً لا يتخلل مسبوقة في على ترتيب صلاة امامه وسجدة آخر صلاة اماماً أو تركه لسهواً (ولو لم يؤمن
 القنوت) مثلاً (سجد) له (فيما نه الشاهد) الأول وغيره مما يجبر بالسجود (أجزأ) لأنه قد جبر
 الخل وهو يجبر لخلال (فرغ) بفعل الامام سهواً أو مأموراً حال قدرته (وان تخلف عن عمل سهواً
 بعد ترك ركعة كما يتخلل عنه القنوت والجمهور والسورة وغيره لا معاوية تحت العاطس خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم كما لم يسجد لأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود ونسب الامام ضامن وراء
 أو أراد وجهاً من جانب في فعله عن سهاؤه (لا عن سهاؤه) (تابعه) لعدم اقتدائه به حال سهوه
 وأما بفعله عنه كأنه يلحقه سهواً امامه الواقع قبل القدرة كسأني لانه قد عهده تعدي الخل من صلاة الامام
 الى صلاة المأمور دون عكسه (فان ترك المأمور كذا) غير التقوى والتكبير والسلام (أي ركعة بعد
 سلام الامام ولا يسجد) لانه سهواً لا القدرة وقد لا تتركه من الأخيرة سجوداً وتعتبر الاصل
 بترك الركوع أو الفاتحة سلام من ذلك وإن كانت عبارة المصنف (أي) (وسجده) بوجوب علم الامام (هو)
 لأن سهواً بعد انقطاع القدرة (فان ظنه) المسبوق ركعة مثلاً (سلم فقام وأتى ركعة) قبل سلامه لم تحجب
 للعلماني غير موضعها (فأدلى) امامه (أعادها) لم يسجد للسهو بل عكس القدرة (ولو علم في القيام) انه
 قام بترك سلام امامه (ولو بعد سلامه) لم يجلس ولو جازاً مفاضة الامام (لأن قلمه غير معتد به
 فأدلى) وجده لم يسجد ان شاء فارق وان شاء انتظر سلامه (فلما أتتها جاهلاً) بالخلل ولو بعد سلام الامام
 (لم تحجب فبديها) لما قلناه (سجد) للسهو لا بزيادة بعد سلام الامام
 (نصل) سهواً الامام غير المحدث يلحق بالمأمور وإن حدث (الامام) بعد ذلك لتعلق الخل لصلته
 من سلامته ولتصل الامام عنه السهو (في سجده وان فارق) اما إذا بان امامه سجدة نادى بلحقه سهواً
 ولا يتخلل هو عنه إلا القدرة حقيقة قتال السهو وكون الصلاة خلف المحدث صلاة جاعة لا يقتضي خلون
 السهو لان خلوناً تابعاً لخلون المحدث من المأمور وهي متفتحة لان صلاة المحدث لطلوعه لا يطلب منه غيرها فكذا
 صلاة الأتمة (وإذا سجد معه المسبوق) للسهو (أعاد في آخر صلاته) لانه محله يكسر (ولم يلقه)
 سهواً امامه (ولو كان) السهو (قبل اقتدائه) به لدخوله في صلاة ناقصة (ولو قام المسبوق) بعد انفرد
 (فانقضى به) مسبوق (آخر بالآخر) وهكذا (لحق الجميع) سهواً الامام الأول ولا يسجد كل
 منهم (مع امامه) في آخر صلاته وعلى المأمور موافقة الامام في السجود لغيره ما جعل الامام يؤتم به

(٢٥ - استغنى الطالب - اول) انه لو أتى من سافر من ظن سافر اذ بان سجدة تأم في حاله من الاتمام ولو كانت جاعته بالنسبة اليها
 لوجب الاتمام وقوله من الصلاة خلف المحدث جاعة يعنون به حصول توابع المأمور بقصد الاحتياط لاجل على الاطلاع على حدث الامام
 (قوله) وعلى المأمور موافقة الامام في السجود (لو سجد الامام في تشهد المأمور كان قال بعد آله تابعي في السجود والسلام وترك باقي التشهد أو قبل
 انهاء باعني الاوجه ثم أتتم تشهد وهو لا يسجد ولو كان غيرهما ولا في التبرج باحتيالين ولو أدرك المسبوق الامام في أولى سجدة السهو

فأعجب الإمام قبل الصدقة التي أتت به صدقها المأمور بل يتم صلاته ثم يسجد (قوله) فان خلفك عمدا عالما بالعرم) قال شيخنا أبي نصر هزرتي سجد الأولى مرة وجلسي بينهما (قوله) كصل الجهر في محل الإجماع) وأحسن منه إذا سجد الإمام للائحة فأخذي به مستح وجعل معه فيها الإمام خلفها لا يلق المأمور سهواً لأن المستحسن نفس الصلاة ع. قال الفريضي عنهم أنه لا توافق هذا القول إلا إذا كان المأمور لا يعلم ولا شأنه كذلك فلما كونه يقضي خوض السجدة لآخر وهذا واضح (قوله) لم يجز للمأمور منيعة الخ) لأنه بعد أن أمانه غالباً فما أتته وكتب أيضاً بل عاقرة وتنبؤه وليسلم معه كالجهر أو انتظاره إذا لم تكن فرائضك لا بد من تعيد الانتظار هنا بكونه لا يقضي إلى تطويل ذلك قصير وكتب أيضاً بعد الإمام بعد (١٩٤) تشهد سجدة الثانية ثم سجد بعد معنى مقدار التشهد وجعل متابعتها وهو يعمل

ذلك على حدود السور
والام تجزئه متابعت فيها
ويحمل فعله على السور
لاعلى مجوده السور
انظاره على اسم (قوله
فلو تخلف لاجد الخ)
خرج وقوله ايسجدوا
تخلف لانعام الله هداو
السور عن سلام امامه
يزعمه وافضل سجوده
وورق المأمور أسمن
السجد الاخرى طائفا
الامام وقروا في الناس
طائفا ان الامام فيها ثمران
انه في الاولى لم يحمله
ياجوه ولا يحمله الثانية
ويتابع الامام (قوله)
لقلعه القدرة: بسجوده في
الاولى (هذه العارة
تقتضي ان المأمور اذا سلم
قبل سلام امامين يترتبة
السلام على سلامه عمدا
بعض قطع القدرة فقام
مقامه في المارة تجزئه ان
ذلك يقطع القدرة التوجه
وذلك ان السلام اذا سلم قبل
سجود السور احتج ان

يكون - سلامه - عاذاً واحتجاً أن يكون ساهياً فقاءه القدوة وهى انقلعى فاذا سلم الامام في هذه الصورة ثم تجب على المأموم نسبة الممارعة بقابل انه لو كان سبب وقام الامام ما بقي عليه فيكون - سلامه - منقطع القدوة الموعظة (قوله فاقابل ان لم الزم للمتابعة) أشار الى تصحيح قوله ولو أخرج من مخرجه انه لو ركعت من اقتدى به - ع - فخرج ان يصور ان يسجد في الصلاة الواحدة بسبب السواقة عشرة - بعد ذلك - فمن اقتدى في رابعة عاقله في الاول في التهجود والاخير في كل من الباقين في ركعتيه الاخرى صلى الرابعة وحده - كل امام منهم - فيسجد عمل - هو ثم - ان - ساهق ركعتيه فيسجد عمل - نفسه - فهدى عشر سجدة ثم بان انه لم يفسد سجدة فهدى عشر سجدة (فصل - قوله -) وهو جسدان خطهما قبل السلام) يسجد تعاقب السجدة تين اكرم - ع - عود الصلاة وسجل كلامه على ساقى - ع - للتلاوة خارج الصلاة وهو - ع - الوحيين - وهو - ع - في سجدة التلاوة خارج الصلاة يسجد لاسوله - كرهه - انه الذي لا يرد على الاكل

(وان لم يعرف سهود) فاه واتفق جدل على انه سها (فان تخلف عنه بعد ابطت صلاته لان يقن غاطه
في سجوده كن عليه بعد ان يوضئ قبل) مثلا لا واقعا اذا خرد اعتبارا بيقبده في كل قول له امامه في قضى
السجود بعد دولم بره وكميل الجهر في عمل السر أو عكس لا يلحقه ذلك نعم بل يقف في مسامحة امامه
بسجوده ثلث في سجده وهذا الظاهر لمن سها فوجد في ان عدمه عليه على ذلك ان ركضى وغيره (وان
قام) الامام (الى الخامسة) تايم الجزء المأموم متابعته) جدل على انه ترك ركعتين ركعة (وان كان
مسجوبا) ويقارن وجوب متابعته في سجود السهو والى يعرف سهود بان قيامه لخامسة بعد سجود ثلاث
سجود فانه معهود له واما واما تابعه للمأموم من على الله عليه وسقط في قيامه الخامسة في صلاة الظاهر
فانهم لم يتفقوا في ادخاله لان من كان من الوجع وامكان الزيادة والتقصير واليه هذا قالوا في يد الصلاة
يا رسول الله (فان سلم الامام لم يسجد له سجد واحد) (واحدة سجود المأموم) معلقا (أؤتم)
السجود كان موافقا جدل على انه نسي بخلاف تركه التسهود الاول وسجد الثلاثه الباقي المأموم
في الصلاة بما يقنع خلال الصلاة فلو ان فردهم حال الخلف الامام (فلو تخلف) بعد سلام امامه بيقبده
بقوله (يسجد) للسهو (فعاد الامام الى السجود لم يتابعه) سواء سجد قبل عود امامه أم لا قطعاه القدر:
يسجد في الاولى وباسراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية (بل يسجد) فيها (منفردا) تخلف ما لم
قام المسبوق لباقي عليه الصلاة فليس نرم العود لم يتابعه والفرق ان قيامه بالثلاث واجب وتخلله ليس بخير
في عدم اختاره فانقطع القدر وقد كرهه الا سوي (فولم المأموم مع متابعه) فعاد الامام الى السجود ثلاث
مواقفة في قبول اتمته في الصلاة (فان تخلف عنه) (ابطلت صلاته) اساسا في ان من سلم امامه
ثم ادعى الى السجود عاد الى الصلاة (وان سجد عمدا) فعاد الامام (في المواقفة) لقطعاه القدره لسلامه
وتعبيره بذلك أولى من قول اوله لم تلزم متابعته (وان قام) الامام (لخامسة) تابعا (فانظره) بدلوله
جدلا لا تكفي لاقوله (سجد) للسهو كالامام (وان كان امامه متفاسلا) قبل ان يسجد للسهو (سجد
المأموم) قبل سلامه اعتبارا بيقبده (ولا ينتظره) يسجد معه (لانه فارقه بسلامه) ولو اومر بمفردا
فصلى ركعة) من رابعة (ثم اقتضى بغير يقصره امامه ولم يسجد ثم أتى) هو (الرابعة)
بعد سلامه فيها كذا للجميع معجذ نان) كل عام من أول الفصل السابق (وهما للجميع) أول
قوله) متو يكون نازك السجود الباقي في الثانية

وَجَعَلْنَا لَكَ

باعتزله ومال الذي راد عليه الصلاة الثالثة المعلقة (قوله ولانه اصله الصلاة فكان قبل السلام الخ) ولانه وجوده في الصلاة فكان
فيها سجود التلاوة وقوله وقد يجعل كلام ابن الرفاعة الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وبأنى (١٩٥) يذكر السجود فيما) وبأنى ذكرهما

(قوله أو ناسيا فلان) قال
الزركشي أو جهلان عنه
قبل السلام (قوله اذ لم
يعال فصل) فان طال الفصل
لم يسجد لانه حيران للصلاة
وما كان من أحكام الصلاة
لا يصح فعله بعد طول
الفصل (قوله) ويكون
بسجود عائد الى الصلاة
لان نسيانه يخرج سلامه
عن كونه سجلا (قوله كما
أفاده كلام الغزالي وجاعته)
لفظ الامام والفرد الى
وغيرهما وان عزله ان
يسجد نسيانه لم يخرج من
الصلاة اه فلو شك بعد
سلامه ما بقي ترك ركن
واستمر شكه الى ان عاد الى
السجود لم يذرك وعليه
يقال شخص خطوب بسنة
حتى يقطعه الزم في سنة (قوله
لا تسجد الا بوج منها ثم
لعودها) لا يتولا تكبيرة
الاحرام (قوله ونحوها)
كان أحدث بعد سلامه وان
أمكنه التطهر في الحال بان
كان واقفا ما (قوله بين
سلام وتبين الترتل) كذا
قاله في المهمات واعترض
بانه يتعين حل الكلام في روضة
هنا على ما إذا طال الفصل
بين السلام والقرع بالثانية
فان طال بطئت الاولى
نحو وجبها ونقصت
الثانية وان قصر الفصل
بين السلام والقرع بالثانية

محدثين بل ان سلم ثم سلم واما الشنجان قال الزهري وقوله قبل السلام هو آخر الامرين من فعله صلى الله
عليه وسلم لانه اصله الصلاة فكان قبل السلام كالنسي سجدة منها أو يا باوعن سجود بعد في خبري
الذين بعده على انه لم يكن عن قصد مع انه لم يرد ليبان حكم سجود الله وهو سواء كان السهو زيادة أم
قصة أيهم ما وقع فيه كونه محدثين انه لو سجود واحدة بطلت صلاته وهو ما حكى عن ابن الرفعة لكن جزم
الغزالي فتناوب به في الملامحة وهو مضمي تعليل الرافعي الآتي فيما اذا هوى السجود التلاوة ثم بدله ترك
وقد يجعل كلام ابن الرفعة على ما إذا قصد سجدة ابتداء وكلام الغزالي على ما إذا قصد الاتصاف عليها بعد فعلها
بقرب سنة الرافعي وكيفيهما سجدة في الصلاة (يجلس مفترشا بينهما) كما مر في صفة الصلاة (وبأنى
يذكر السجود) للصلاة (فيهما) وشكى بعضهم انه يتدبان يقول فيهما سجدة من لا ينالم ولا يسهر قال
الشنجان وهو لا يوافق بالحال قال الزركشي انما يتدبان في الصلاة سجدة من لا ينالم ولا يسهر قال
الشنجان لا يوافق الاستغفار (ثم) أي بعد السجود (تورك) ويسلم ولا يتشهد بعد السجود (فلو لم
ينله) أي قبل السجود (عائدا) أي اذا كرر السهو (فقدوته) لانه قطع الصلاة بالسلام (أو ناسيا)
لذلك وأراد السجود (سجد) وان فارق الحماس واستدبر القبلة (اذا لم يعال فصل) عرفا بين السلام وتبين
التركة لغير المحبين عن ابن سعد انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خفا فلما انشغل قبل له ذلك تسجد
محدثين ثم سلم (ويكون بسجود عائد الى الصلاة لا احرام) ككوتة كمر بعد سلامه كما قال في المهمات
والنسخة القطع بانه يعود اليها بالهوى بل بزيادة السجود كما أفاده كلام الغزالي وجاعته (فلو أحدث فيه
بطلت) صلاته وسأوفى مدانها كالحديث (ولو خرج في وقت الجمعة فالت) وانما طهرا (ولو نوى
السافر فيه الاتمام لم يمسك) لكن يحرم العود اليه ان علم متى وقت الصلاة لاخر اجه بعضاهن وقتها كذا
في المهمات عن فتاوى البغوي وبما تقرره علم ان يتبين بعوده الى السجود انه لم يخرج عن الصلاة لا خلافة
الخروج منها ثم العود اليها بل صرح الامام وغيره وقول المصنف كاصله فيه في المواضع الثلاثة
لا يتبينه أحكامها بل يجري مجرى ما بعد وقبل السلام (فان خرج وقت الجمعة أدوى الاقامة بعد
السلام وقبل السجود) فيما (فان) السجود فلا ياتي به لما فيه من توريث الجمعة في الاولى وقيل بعض
الصلاة بدون سبيل في الثانية (ويصح جمعه) وصلاته المقصورة وقوله فان خرج الى آخر من زيادة
وه في البغوي وظاهر ان السجود باطن أيضا فلا يروى التيمم الماء عقب السلام وانتهت مدة المسح
أو خرج الخلف أو شقي دائره الحديث ونحوها ما إذا طال الفصل أو لم يعال لكن لم يرد السجود فلا سجود
لغيره عليه ونحوه البناء بطول الفصل في الاولى ولعدم الرغبة فيه في الثانية فصار كالنسي عمد في فانه قوله
على نفسه بالسلام وكذا الاتمام والاقامة فيما ذكر وصوله في وقتها فاقته (ومن نسي من صلاة ركعا
وفرغ منها) بان سلمها (ثم أحرم عنها باخرى لم تنعقد) لانه يحرم بالاولى (فان ذكر قبل طول الفصل)
بين السلام وتبين الترتل (ينبغي على الاولى) وان قال كلامه يسأروا بعد طوله استأنفها بطول الفصل
الفصل مع السلام فلا يخرج بقوله من زيادة عقب أخذ من كلام الجمهور أو لا يحرم باخرى بعد طول
الفصل فقام تنعقد (لان حال حدث) هنا في ما مر فلا يفتي هنا ولا يعود الى السجود ثم وان قضاة عن قرب
(ولو شهد) فربا حجة أو ثلاثة (شاكا في كونه) التشهد (الاول والثاني فبين بعد القيام
الاول بعد لترده في رز ياد هذا القيام) وان تبين وهو في التشهد فلا سجود قال في المهمات والقياس انه
ان قرأ شيئا من ألقاها بسجدة لانه ما به مع التردد في وجوه وديان المقضى للسجود التردد في فعله
واذا باختياره وهو ما جاز بان ما فعله ليس رادوا عنه وهو يرد في أنه واجب أو يستوفى الا يقتضى السجود
على انما قاله بلزمه انه يسجد وان لم يقرأ شيئا من التشهد لترده بمجرد القعود في وجوه (ولو لم يجمع

لم تنعقد لان القرع بعد الاقائه أثناء آخرى لا يصح اه لم يوارد كلام المهمات وكلام المعترض على محل واحد فان الاول بالنسبة الى البناء
على الاولى والثاني بالنسبة الى انعقاد الثانية

ادم السجدة فمجدد عززل
الشيطان يكي بقوله يا بلنا
أمر ابن آدم بالسجود فسجد
فله الجنة وأمرت بالسجود
فصيت قسلي النار (قوله)
ولقول عمر أمرنا بالسجود
الح) وهذا من حمز رضي الله
عنه في هذا الوطن العظيم
مع سكوت الصابرة رضي الله
عنها لإدليل أجابهم (قوله)
وفي مسلم عن أبي هريرة
رضي الله عنه (الح) عن عبد
الرحمن بن عوف رضي الله
عنه قال رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم يخف إذا
السجدة انشقت عشر مرار
وإله البرار (قوله فأنما هي
سجدة شكر) مثل استجاب
النحو لها قالها وسبغها
وسامها وكتب أيضا
فبنو بها سجود الشكر
(قوله) ويجوز قراءة ص
بالساكن (الح) قال العلماء
من قرأ ص بالساكن
فغناه القسم والمعنى صدق
محمد والقرآن أقسم الله
تعالى بالقرآن أن محمدا
صدق فيما به ومن قرأ
بالفتح كان نصلا مني أي
منقولاً عنه ومعناه صدق
محمد قلب الناس حتى دخلوا
في الدين والقرآن مجيد
على القسم أي باضون قرأ
بالكسر فهو مستوفى ومن
فعل الامر أي صاد به ملئت
القرآن وحذفت الاء لئلا
والصاد المقابلة المعنى
اعرض عني على القرآن

أو بعبارة أخرى أو حمز أو غيره وقيل أنها ناسية من (قوله) وفي نسخة (قوله) من كل منهما (سجدة) من
له الركعتان لأن الأولى تتم الثالثة والثالثة بالاربعية (فيسجد) الأولى ويسجد (السجود) يسجد ولا يلزم
الانعام) في التلاوة لم ينو (قلت) انما تحصل الركعتان أنهما على (قوله) (السجدة) (الأولى من)
الركعة (الأولى والثانية من الثانية) ولا الأولى من الثالثة والثالثة من الرابعة) فان لم يعلم بالحصول
ركعتين سجدة بناء على ما قدمه في ترك السجدة وتقديم جوابه ولو بعالمين بالسجدة ثم تركه ترك من
كل ركعة سجدة فمفسد ركعتان (ولو أراد القنوت في غير الصلوة) والوتر (انما في تسليم بسجدة) لأنه
سنة في الصلاة لا منها ولعدم تأكيد خلاف قنوت الصلوة والوتر (وان دخل في الصلاة وظن أنه لم يكبر إلا لارام
فاستأنف الصلاة فتركها على بعد فراغ الثانية) أنه كان كبر (تسليم الأولى أو) علم (قوله) بنى على الأولى
وسجد لله في الخالق) لأنه أنى ناسية أو أتى به عامدا على صلواته وهو الاحرام الثاني (قوله) (فرع) (قوله)
لو شرع في الظاهر ثم طعن في الركعة الثانية في العصر ثم في الثالثة في الظاهر لم يضره ذكره البصري
والعراقي قال الزكشي وقاسه أنه لو أمر بالعشاء قضاء ثم طعن في الركعة الأولى أنه في الصلوة في الثانية أنه
في الظاهر وفي الثالثة في العصر وفي الرابعة في المغرب ثم ذكر في السلام أنه في العشاء لم يضره
تظلمه الوتران يصوم غدا فله أن يوم الاثنين فكان السبت تحت دينه وصومه اه (لحاجب) لقوله قضاء
(الثانية سجدة التلاوة هي سنة) مؤكدة لخبر ابن جرير التي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ أعليها القرآن
فاذا مضى بالسجدة كبر وسجد وسجد فمفسد أو أوداد والحا كروا ما يحب لئلا يزيد من ثبات قرأ على النبي
صلى الله عليه وسلم والنجيم فلم يسجد واد الشيطان ولقول عمر أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجدة فقد أصاب
ومن لم يسجد فلا شيء عليه واد البخاري وهي (قوله) أربعة عشر موضعا منها سجدة (الح) وثنا عشر في
الاعراف والصدور والحق والاسرار ومن قرأ القرآن وأكمل ثم لم يسجد لم يضره (الح) وسجد في عشرة سجدة في القرآن
منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة واحدة أو أوداد والحا كروا ما يحسن والصلوة السابقة منه سجدة ص
وسبغت حكمها وأما ما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل فتقول لا بد من تضعيف وإني
وغيره صحيح وثبت وأيضاً الترتيب الثمانية في الوجوب دون التخيير في مسألته عن أبي هريرة (سجدة) التي
صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك وكان اسلام أبي هريرة وسنة سبع من الهجرة
وصرح المصنف كماله بسجدة في الحج لخلاف أبي حنيفة في الثانية (السجدة ص) أي ليست من
سجدة التلاوة (فأنما هي سجدة شكر) لما زاده على الرخصة بقوله (لأنه الله تعالى على داود) عليه
الصلوة والسلام أي لغبرها والتلاوة سبب لذلك لخبر أبي سعد الحمدي خطيبنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما قرأ ص فلما بالسجود فتمت بالسجود أي أنها آله فلما أقال أنما هي قبة نبي ولكن قد
استعدتكم بالسجود فترى بالسجود واد أو أوداد باسناد صحيح على شرط البخاري ويجوز قراءة ص بالساكن
وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفاً واحداً أو اثنين غيرهم
من كتبها كذلك ومنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف (فلا يسجد قبل تمام الآية) ولو عرف
(لم يصح) لأن وقته أنما يخفى بتمامها (وتمامها في عدم) السجدة (سامون) لتمام الكلام عند نيل
التخليل يؤمرون وفي التخليل رب العرش العظيم وفي الانشقاق لا يسجدون وموضع بقية السجدة بينة
واقصر على هذه لاقتصار أصله على الخلاف فيها وهي من غير هذا الكثر ذكر غيره الخلاف فيها بينة أيضاً
وكان الأولى أن يقدم على هذه والتي قبلها قوله (وتسجد) يعني سجدة ص (في غير الصلاة) للاختلاف
كما مر يحرم فيها (فلا يسجد لها) أي سجدة ص (على ما عايناهم) بالتحريم (في الصلاة) بطلت أو لم يلا
أزواجاً فلا تكن سجدة لله وسجد الشكر (وان سجدها اماماً باعتقاد) منه لها كتنفي (له) مفارقة
وانتظار) قال في المجموع لا تقوم امامة في صلاة أو ينتظره (فأنما ولا يسجد لله) إذا انتظره

(قوله ولا يؤخره) فاعرفه منسوخا عن (أن) أي يؤخره من وقتها على وجهه وكنت أيضا الجنب العادم لها أو الغراب إذا فرغ في صلاته بدل المأخوذ
 لغيره من غير أن يأتى من سجدة واحدة (قوله قال الزركشي) أي وغيره وأشار إلى تصحيحه (قوله أو جني) أي يصح الاعتناء به في الصلاة كما
 ذكره في كتابه كالم الرجا في أحكام الجنب (قوله لكن هل يكون ذلك عذرا في عدم) (١٩٧) فوات التوبة) أشار إلى تصحيحه وكتب عليه

الإقرار بأنه لا يصح له
 - الصلاة من السجود من
 - قوله وان قرأها المصلّي
 - فركع الخ) لو قرأ السجدة
 - ورفع له أن لا يسجد بركع
 - فلا هو عن أنه لا يسجد
 - للتلاوة فان كان قد انتهى
 - إلى حد لا يكون فليس له
 - ذلك والابزار (قوله أو
 - المأموم لقراءة تغير امامه)
 - مثل مؤتمن به حدث امامه
 - عقب قراءة له افعال شذفا
 - بان كان أحدث قبل القراءة
 - قوله أو تخلف عن سجود
 - مع الخ) من سجدة امامه في
 - السريتمين قيام سجدة
 - فاعله سجدة للتلاوة فان سجّد
 - نائبة لم يتابعه بل يقوم
 - قوله ولعل سجدة الخ) بل
 - الفصل) أشار إلى تصحيحه
 - قوله فخلص ان الرابع في
 - مسئلته عدم القضاء) قال
 - ابن العباد الذي يرجح
 - ذكرنا من الاحتجاب
 - وبسبب ذلك بخلاف ما
 - إذا قرأ آية السجدة في
 - الصلاة فاعله لا يسجد بعد
 - الصلاة والفرق هو ان
 - المأموم قد خوطب هو
 - والامام بالسجدة لقراءة
 - الامام فأنه سجود السهو
 - اذا ترك الامام آية
 - المأموم ويكفيه ما سمع
 - المأموم وقيل ان المأموم
 - لا يلزمه الصلاة اذا لم
 - يسمعها (قوله وجميع معه)
 - نفسه (قوله أو في معناها)
 - القراءة حتى لا يكتف
 - ج

في الروضة لان المأموم لا يسجد له أو أي لا يسجد عليه في فصل يقتضي سجود السهولان الامام بفعله
 عنه فلا يسجد لانظاره وان سجدة واحدة تاما * (فرع من القارئ والسجدة) أي فاصد السماع
 (والسامع) أي غير فاصد (هذه السجدة) أي سجدة التلاوة ولا اخبار السابقة (ولو قرأه من بعد وصي
 وكافر) وامرأة (ومصل وتارك لها الكفها) من المستمع والسامع (عند سجود القارئ آكد) منها عدم
 سجود لما قبل ان يسجد معهما متوقف على سجودهما قال القاضي ولا يسجد لقراءة منسوخا عن أي لا يغير
 من وقتها قال الاثنوي ولا سامع وان لم يعدم فصددهما التلاوة وقال الزركشي وينبغي السجود لقراءة
 ملك أوجبها للقراءة وتوقفها على عدم العقد قال تبع السبكي ولو قرأ أو جمع أول دخوله للسجدة آية سجدة
 لا تقرأ به يسجد لكن هل يكون ذلك عذرا في عدم فوات التوبة أولا فله نظر اه (وهي المستمع
 آكد من السامع) أي منها السامع لقول ابن عباس السجدة لمن جلس لها عثمان السجدة على من استمع
 رواها البيهقي وغيره (وان قرأها المصلّي فركع ثم بدله ان يسجد ثم يركع) لانه رجوع من فرض إلى سنة فلا
 يلزم حد الركعة جاز (أو هو يسجد ثم بدله فركع) بان عاد إلى القيام (جاز) لانه كما قال الرافعي مسنون
 له أن لا يتم له أن لا يشرع فيه بركعة أن ترك بعض التشهد الأول (ولو سجدة المصلّي المستقل) لكونه اماما
 أو غيره (والقراءة غير نفسه) الأولى لقراءة غيره (أو) يسجد (المأموم لقراءة تغير امامه) من نفسه أو غيره
 (أو أقرأه به) دونه أو تخلف عن سجود معه وعلت صلاته عند التعمد والعلم بالترجيح (وان تركه الامام ندب
 للمأموم قضاءه بعد الفراغ) من الصلاة كما يندب السامع المؤذن وهو في الجائبة بعد الفراغ منها ولعل سجدة
 اذا لم يطل الفصل ويكون المراد بالقضاء الاداء وقال في المهمات القضاء طريفة البغوي وحكاية الرافعي في
 صورة أخرى وحتى عن جماعة ما يخالفه وصرح بتصحيحه في أصل الروضة وكذا الرافعي في موضع فخلص ان
 الرابع في مسئلته عدم القضاء اه (ولا يأتى كذا) قضاؤه (فان نسي) أن يسجد معه وهو أول سجدة (أو هو معه
 أنصف) مثلا (فرع الامام رأسه رجوع معه في اطلاق الرجوع معه على ما اذا لم يبق صورة التماسين يجوز
 (و يكره للمأموم قراءة آية سجدة واحدة لقراءة غير امامه) لعدم تمكنه من السجود وتقديمه لو سجد
 لاحدهما بطلت صلاته ويكره أيضا لمغفرو الامام الاصناف لقراءة غيرهما كما صرح به الاصل ولا يكره
 لهم قراءة آية سجدة حتى في السرية كما يؤخذ من كلام المصنف فيما يأتي وصرح به الاصل في الامام المقهور
 منه المنفرد في الأولى (فرع لو سجدة آية ثم أعادها) ولو مرارا (فورا وسجودا كان في الصلاة) لعدم السبب
 بعد توفيقه في الأول (فان لم يسجد كفاءهما) أو لها (سجدة واحدة) وقضية تعبيرهم بكفاءه انه يجوز تعددها
 وفيه نظر
 * (فصل وهي) أي سجدة التلاوة وتكونها صلاة أو في معناها (تفتقر إلى شرائط الصلاة) كما هارة
 وسروا بقية بالترك كالم إلى دخول وقتها من قراءة أو سماع آية السجدة جميعها (ولو سجّد المصلّي
 وجب أن يكبر للاخرايم نوبا) السجود لما في خبر ابن عمر (ونذر رفع يديه) مع التكبير (كاحرام
 الصلاة) فبرفعها محذور منسوخة (ولا يحدث) من قرأ أفعلا (قياما) يسجد معه أي لاسن له ذلك اذا لم
 يثبت حديثه والخشاعة كمن ذكره في الروضة (ثم) بعد الاحرام (يسجد مكبرا بالرفع) في الصلاة
 (وباني) ندبا (بالركعة للتدوير فيه) أي في سجود التلاوة في الصلاة وغيرها بان يقول فيه يسجد وجهي
 للذي خلقني وسؤروا وشمعهم بصره يحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويقول اللهم اكشف عني
 المؤذن وهو في بيت الصلاة بالعبادة اذا خرج من الصلاة ثم يصير من جهته وما قرأه الغير فلم يخاطب المأموم ولا الامام به صلاة الصلاة ناذل لم
 بعضه فذا دعا إلى الاصح (قوله وجميع معه) لان سجود التلاوة يفعل لمناجاة الامام وقد رآه في رأسه (قوله انه يجوز تعددها) أشار إلى
 نفسه (قوله أو في معناها) أشار إلى تصحيحه (قوله أو سماع آية السجدة) جمعها قضية كلام الشيخين ان سماع الآية يكفيها ما شرط في
 القراءة حتى لا يكتف بجمع كلمة السجدة وهو ظاهر (قوله ذكره في الروضة) والجموع ج

(قوله ثم رفع رأسه تكبيرا ويحس) قال ختمنا بين هذا المجلس قبل الصلاة تكبيرا أو تكبيرا أو لا أو لا ثم بعد ذلك لا سلام بحال من غير سلام إلا في الجنازة توفي سق العاز (قوله لا لأحرام لأنه في صلاة) قال في الكفاية لا يخرجها إلى نية ما عاها ١١ وهذه طريقة شعبة أنصر بهم بانية الصلاة لا تنهها (١٩٨) إلا أن أراد بالنية كلام ابن الرفعتين تبعه القصر (قوله لكن نية كلام القاضى

والغوى جواز) أشار إلى نية وكسب يفي الكفاية عن القاضي يجوز تكبيرا أو لا كان القارئ في الصلاة المستمع خروجا فحذفها القارئ في سجود لا يتابعه المستمع في سجود السهو لأنه غير مقننه ولو كان قد عقد الاقتداء به فوهم بعده لا يبعد فلا يتبعه في غيرها في القاضي حين قوله كما أتى به ابن عبد السلام) أي لأن الصلاة تنهى عن زيادة سجودها إلا بسبب كان الأوقات المكروهة تنهى عن الصلاة فيها إلا بسبب فالقراءة قصد السجود كما على الريب بانتيازه في أوقات الكراهة لفعل الصلاة وظاهر أن الكلام في غير قراءة أو تنزيل في أولى صيغة فقول الباقين أن ما ذكره النووي ممنوع فإن السنة الثانية في أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بوم الجمعة في الركعة الأولى ثم ينزل بظهر منه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك من قصد ولذلك احتج الثاني أن يقرأ في الركعة

عندك أمرا واجعا إلى عندك فترأى معي ما أوزر أو لا أو لا ثم تكبيرا من بعدك داود وراهما الحالك وصحهما ما روي عن الشافعي أن يقول سجدتان بثلث كان وهو بثلث ولا قال في الأصل ولو قال ما يقرؤه في سجود صلاته جاز ولو أجاز بكفى كان أحسن قال المتولي وغيره وبسن أن يدعو بعد التسبيح وفي الأحكام يدعى سجودا بما يليق بالآية في قوله في سجدة الإسراء اللهم اجعلني من الباكرين الملتزمين الخاضعين لله وفي سجدة ألم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين ولو جعل السجود سجدة واحدة بكتبت أن تكون من المستكبرين عن أمر الله وعلى أولئك (ثم رفع رأسه تكبيرا) ويجلس (ويشترط في الصلاة) لأنه يقتضى الأحرار فافتقر إلى التحلل كالصلاة (لا التشهد) فلا يشترط لأنه في مقابلة القيام ولا قيام فهو كالأشترط لا يسر على الأصغر في الروضة (فان كان) السجود (في الصلاة) كبر لا يروى والرفع من السجدة نداء يلقى سجدة الصلاة لا لأحرام لأنه في صلاة (ولا يرفع يديه) في الهوى إليها ولا في الرفع منها يلقى سجدة الصلاة (ولا يحس) أي لا يندبه أن يجلس (لا لتسريحة) بعدها ثم زيادة ثم ترد (ويجب أن يقوم) منها (ثم يركع) فلو قام ركعا لم يصح للهوى من القيام واجب بغير (ويستحب أن يقرأ) قبل ركوعه (في قيامه) من سجود (شيئا) من القرآن (فصل ينبغي أن يسجد عقب قراءة أو سماع الآية) ولو قال بعد الآية كان أنسب بقوله (ما لم يعل الفصل) عرفا (فان طال) ولو بعد (لم يقض) لأنه لعرض فاشبهه صلاة التكسوف واعتبار السماع عليه فحين لم يكن مقديا بالقارئ في صلاة ولا فلتابعه (وان كان) القارئ أو السامع (سجدة واحدة) على قرب (سجدة واحدة) (وان قرأها قبل الفاتحة) (سجدة) لأن القيام بعمل القراءة (لا) أن قرأها (في ركوع وسجود) واعتدل وحاول (ولا أن قرأها فارسية) لعدم مشروعية ذلك (ولا يقضى) السامع بالقارئ (في سجودها في غير الصلاة) ولا يتبعه في الرفع من السجود قبله كما صرح به في الروضة قال الزكي ونسب ذلك منع الاقتداء به لكن نية كلام القاضي والغوى جواز (ولا تسحب القراءة) الآية سجدة أو أكثر (لقصد السجود بتركه) القراءة (لقصد في الصلاة) (في الأوقات المكروهة) كما دخل السجود ونسب التي أبطلت الخبة كالركعة كراهة تخريم فبطل الصلاة بالسجود لذلك كما أتى به ابن عبد السلام ففان جعل عدم استحباب قراءة ذلك إذا كان خارجا عن الصلاة عن الأوقات المكروهة وهل يسجد لونه نظر والأقرب لعدم شرعيتها كالقراءة في صلاة الجنازة وخرج بقوله لقصد السجود ما لو قصد مع غيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا كما صرح به في الروضة فذكره من الحكم بعدم الاستحباب وبالكراهة على القراءة فقه حذر وان كان ظاهر كلام الروضة أنه على السجود لا لنية الشيء حكمه (وان لم يعل قبل أن يسجد) (أو قرأ بعد آيات أو لم يعل قبل سجدة) وان طال فلا (ولا بعد بد السلام لقراءة أجنبي) جميعها من صلاته وان قصر الفصل لأن قراءة غيرهما ما لا تقتضي سجودا لاسم أنه يكره الاستغناء عنها (ويستحب تركها للقطب) إذا قرأ أو يتابع المبرور لم يكنه السجود كما في الكفاية والتزويد والسجود فان أمكنه ذلك سجدة كانه خشى طول الفصل والآخر وسجدة لم يكن فيه كلفة كما يعرف ذلك مما أتى في الجمعة (و) يستحب لإمام (تأخيرها في الصلاة) (السرية إلى الفراغ) منها لتلاشوش على المؤمن ومن بعده إذا قصر الفعل (ولا يسجد لقراءة في صلاة) (جنازة) لأنها لا يبعد الفراغ منها لأن قراءتها مع الفاتحة غير مشروع فيها (الثالثة سجدة الشكر ويستحب عند سجود نعم)

الأولى من صوم الجمعة والركعة الأولى من سجدة السجدة لا يسجد فيها ركعتون كسجد من التكبير لا يسجد فيها ركعة أو تنزيل السجدة فاقطعها باتباع السنة في قرائتها في الصلاة المفروضة وقوله (لا أنزل إلى تحصيل قوله لا لا يشوش على المؤمن) يؤخذ من التعارض أن الجهر به كذلك إذا بعد بعض المؤمن ومن الإمام يجب لا يسجد فيها ولا يشاهد أنه أتى في جواره أو وجد عائل أو هم أو غفوه وظهر وظاهر من جهة المعنى (الثالثة سجدة الشكر) *

[illegible]

هو النفل والسنة والمنسوب والمحبوب والرغبة والحسن بمعنى وهو ما يحل الشرع فله على تركه ما تركه وقال القاضي وغيره القرض لا يتطرق وهو ما ورد في نقل خصوصه من يشاء الإنسان ابتداء وسنة وهي ما اوجب عليه التي صلى الله عليه وسلم وصحبه وهو ما فعله أجداناً وأمر به ولم ينفه ولم ينصراً بالجمعة لعمومها للالتزام له لا لخلاف في المعنى فان بعض السنوات أكد من بعض ففعلوا وانما الخلاف في الآم (أفضل عبادات البدن) بعد الايام (الصلوة) لخبر الصعيدي في الايام لأفضل فقال الصلاة لوقتها أفضل الصوم لخبر الصعيدي قال الله كل عين آدمه الا الصوم فانه في رؤا أخرجه وقيل ان كان بكنة الصلاة أو بالدين في الصوم قال في المجموع والخلاف في الاكثر من احدهما مع الاتصاف على الاكثر من الآخر الا في الصوم أفضله من تركه في الصلاة واذا كانت الصلاة أفضل العبادات كانت وقهرتها أفضل للقرض (وتنزهوا أفضل للتقوى) ولا خلاف في ما قبله وبالجملة وحققنا في القاضين انما كان لها قرضاً كما في هذا وما قبله من زيادته ومعارضه في التحقيق وغيره (وهو) أي التعلق (تسبباً من تسببه) له الجماعة وهو أفضل مما لا تسببه له الجماعة كما كده بسببها له مراتب اخذ في بيانها فقال (وأفضل العبادات) لشبههما للقرض في الجماعة وتعين الوقت والخلاف في أنه ما قرضاً كما في آخره وسئل أفضل الصلاة بعد الفريضة قال لا لئلا يفعل عمل على النفل المطلق فوضعه كلامهم تساوى العبادات في الفضل وبه صرح المصنف في شرح ارشاده وعن ابن عبد السلام ان عبد القادر أفضل وكأني ما أخذه من تعظيم تكبيره على تكبير الأضحية لأنه منصوص عليه قوله تعالى واتكلموا بالعهد واتكبروا الله على ما عهدا كبراً الذي ذكره في الركعتي لكن الأرجح في النظر ترجع عبد الأضحية لأنه في شهر حرام وفيه تسكان الحج والعمرة فيون في عشرة أفضل من العشرة الاخرى من رمضان (ثم الكسوف) للكسوف (ثم الخسوف) للخرس فلو فترهما بالاحتماء كما في الزمان ولله لالة القرآن عليه ما قال تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر الا تسجدوا لله عز وجل لم يترك الصلاة مخالفاً للاسئدة فانه تركه أحياناً تأمناً بتقديم الكسوف على الخسوف فافهم التسبب على التعريف بالركعة والاحتماء في الانسجام مع أكثر من الانسجام به وخص الكسوف بالشئ والكسوف على التعريف بالركعة في قول الخاص من انما شهر من الانسجام مع أكثر من الانسجام به وخص الكسوف عند الجمهور وانما بمعنى (ثم الاسئدة) لتأكد طلب الجماعة فيها (ثم التراجع وغيره انهي من الرواب) وهي التابعة للرافض (أفضل من التراجع) وان من اهل الجماعة على الله عليه وسلم وطبع على الرواب دون التراجع قال الزركشي وهذا تباع فيه الرافعي الامام وهو خلاف مذهب الشافعي وهو والاصحاب التراجع أفضل من الرواب ما عدا ركعتي الفجر والوتر وألحاف في بيانه وافذا غير النقص من زيادته في ولا حاشية اليه بل قد يوهن ان النقص من الرواب في قول كماله والرواب أفضل من التراجع كما نأله وسيأتي بيان حكم النقص (وهي عشرون ركعة) بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان والامل في انهم الصعيدي عن عاشره صلى الله عليه وسلم سلاها الى فضلوها مع ثم آخره وصلى في بيته في الشهر وقال

نافضة، بعضها على بعض، ولا يصح إطلاق القول بأن الحذر أفضل من الماء؛ لأن ذلك مخصوص بالجامع والماء أفضل للعطشان خشب فان اجتماعه انتقل إلى الأغلب فصدق الغنى الشديد بالخجل يومه أفضل من قيامه. ولما روي أنه لما أتته من دفع الجاهل بالصوم والاحتذاء عليه منسوبة من الأكل والشرب أفضل من غيره (قوله قال الزركشي لكن الإرجى النظار ترجع عبد الله) أشار إلى صحة (قوله) وقبل أن عشرة أفضل من العشر الأخير من رمضان، وبه حزم ابن أبي حنبل، وبذلك خبر أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن أعظم الأيام عند الله تعالى يوم الخروبه وأتقى والد الناس ربه وأتقت (قوله ثم التراويح) لأجل الصلاة الانطلاق غير ما ذكره ابن تيمية من كون التراويح مقدمة عليه (قوله قال الزركشي وهذا متهم فيه الرافعي الإمام) أشار إلى صحة (قوله) وقال

ثبت ان نفرض عليكم الحج استشكل قوله خشيت ان نفرض عليكم قوله في خبر الاسرار من خمس وهن تجد ولا يبدل القول للمدعي
 الا ترى بخلاف الزيادة مع هذا الخبر واجب بائس حال ان يكون الخوف اقترافا في ايام الليل جماعة في المسجد او يكون الخوف افتراضا في ايام
 الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك رايا مدعى الخمس او يكون الخوف افتراضا في ايام رمضان خاصة ما امر ان ذلك كان في
 رمضان س قوله ولا يجوز ذلك لغيرهم اشار الى تصحيحه قوله هل يكون كلوا زاد (٢٠١) في التواريخ اشار الى تصحيحه قوله وظاهر

كلام الشافعي انه مثله
 وهو المعتمد قوله بخلاف
 سنة الظهور اذا حرم ما ربيع
 وكمات سنة الظهور او
 العصور في ان يصلها
 بتسليم واحدة ثم اراد ان
 يسلم من ركعتين ففعل ذلك
 قبل ان يات المأخوذة او لا فان
 قبل ثم فاذا احرم ركعتين
 منهما ثم اراد ان يزيد ففعل
 اربعاً بتسليم ففعل ذلك
 قال ابن العراقي الذي تبين
 له وفيهم من نوصيهم
 نواولاً لان ذلك لاتادي
 به السنة الاربعة وقوله
 فان قيل ثم اشار الى تصحيحه
 قوله وقسم لا تسن له
 الجماعة لمواصلة على الله
 عليه وسلم على فله فردى
 وقوله وخبر الوتر حتى على كل
 مسلم وخبر من لم يوتر فليس
 منار واه او يوادد صحبه
 الحاكم قوله ولو جوبه عند
 أبي حنيفة قال ابن المنذر
 لا أعلم احدا وافق ابا حنيفة
 على جوبه حتى صاحبه
 قوله وخبر مسلم ركعتا
 الفجر خير من الدنيا وما
 فيها قال بعضهم معنادان
 الناس عند قيامهم من
 نومهم يتدرون في معاشهم
 وكسبهم فاعلم انهم اخبر

خشيت ان نفرض عليكم تفجير واعماله ان عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب
 والائمة على سليمان بن أبي خنيس واه البقي وروى ايضا هو وغيره باسناد صحيح انهم كانوا يقولون على
 غيرهم من الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشر من ركعة وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين
 وجمع البقي في بيتهما من كانوا يوترون ثلاث وسبعين كل اربع منها ترجة لانهم كانوا يوترجون عنها
 أي يستريحون قال الحليمي والسري كونها عشر من ان الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فوضعت
 لاه وتحتجست شهر لاهل المدينة ففعلوا ستا وثلاثين لان العشرين من خمس ترجمات فكان اهل مكة
 يوترون بين كل ترجة بين سبعين أو ثمانون ففعل اهل المدينة بدل كل اسبوع ترجة بدلو وهم قال
 الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم لان لاهل اشرفهاهم صلى الله عليه وسلم ومدفنه وهذا بخلافه قول الحليمي
 ومن اتى اهل المدينة فقام بست وثلاثين حسن ايضا لانهم اغا اودادوا بما صنعوا الاقتداء به اهل مكنت
 الاستكثار من الفضل للمناسبة كما ظن بعضهم قالوا لا تصارع على عشر من مع القراء فيها ما يفرق غيره في
 ست وثلاثين أفضل للفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود قال الأذري والقباب الى ما قاله أسبل
 وغير اهل المدينة من سائر البلاد اوج الى الزيادة في الفضل من اهل المدينة ثم قالوا قلنا بالشهر فزاد
 على عشر من ركعة بنية التراويح او قيام رمضان هل يكون كلوا زاد في الوتر على احدي عشرة وظاهر كلام
 الشافعي انه مثله ونقاس كلام الحليمي وجاعة الصلة وهو المختار ولا يصح بنية ما قبل (ينوي باحرام كل
 ركعتين التراويح او قيام رمضان) لتجريد ذلك عن غيره واذا كان كلامه ما صرح به أصله انه يسلم من ركعتين
 (فلا يربط بينهما بتسليم يصح) لشبهه بان فرض في طاب الجماعة فلا تفرع ما ورد (بخلاف سنة الظهور)
 والعصر وهذا من زيادته وبأقوى النوى (ثم الجماعة فيها) أي في التراويح (أفضل) من فعلها
 فردى لمسا واثمنا تخوضنا التي صلى الله عليه وسلم خشيت ان نفرض عليهم كما في الخبر (د) ففعلها
 (بالقرآن) في جميع الشهر (أفضل من تنكر وسورة الاخلاص) في كل ركعة ثلاثا قال ابن الصلاح
 لانه أشبه بالسنة (ويكره القيام بالاتمام في ركعة منها) لاعتقاد أنها نزلت جله وقال ابن الصلاح والنووي
 انه بدعة تنبئ على مفاسد وصورها في التبيان بان يقرأها في الركعة الأخيرة من الليلة السابعة وهذا التي
 قبلها من زيادة المصنف أخذها من المجموع وغيره (وقسم لا تسن له الجماعة فهو الرواتب) التابعة
 للقرائن (وغيرها) كالصحي (وأفضلها الوتر) لخبراً وترها قال الله وتر يحب الوتر واه الترمذي
 وصحبه وخبر الوتر حتى على كل مسلم من أحب أن يوتر خمس ففعل أو ثلاث ففعل أو واحدة ففعل
 واه أو يوادد باسناد صحيح وصحبه ما كره ولو جوبه عند أبي حنيفة والصارفين وجوبه عندنا قوله تعالى
 والصلوة على اولي ذلور بكم يكن للصلوات ورسلي وقوله صلى الله عليه وسلم اعاد ما بعثت اليه فاعلم ان
 الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة والمراد من التفضل لمقابلة الجنس بالجنس ولا بعد ان يجعل
 الشرع العدد القليل أفضل من الكثير مع اتحاد النوع ودليله القصير في السرفع اختلاصه اول ذلور بكم
 الزينة (ثم ركعتا الفجر) لخبر المصنفين عن عائشة بكم التي صلى الله عليه وسلم على ثمن من التوافل أشد
 فعلموا منه على ركعتي الفجر وخبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (وهما أفضل من ركعتين في جوف

(٢١) - (استي المالمب) - اول من الدنيا وما فيها فضلا عما جعل لكم منها فلا تتركوه او تستغفروا به لان عددها لا
 يزيد ولا ينقص فان ثبت الفرائض بل قبل انما أفضل من الوتر لان ما يتقدمان على متبوعهما والوتر يتأخر عنهما وما يتقدم على متبوعه وعلى
 قوله فان قيل ثم اشار الى تصحيحه هنا وفي كتابه في باب الكسوفين بالغ وان جازا التغيير بالنسب خاص بالغل المطلق فراجع
 اه كانه ٣ قوله وما يتقدم دم على متبوعه أولى قد يخدمه ان الرتبة القليلة أفضل من البعدية وهو خلاف ما اشترع في تر بربض
 الشيخ من استأنوا ما قلصروا اه كانه

فلائهم تابع الصبح والوتر سبع العشاء والضحى أكدم العشاء (قوله ركعتان قبل الصبح) في النسخة مصر ركعتان صلاة الصبح سنة المغرب سنة العبد
سنة الرمي سنة الغداة ان يحفل لفظا السنو بضمه فقول ركعتي الصبح ركعتي المغرب ركعتي الوسطى ركعتي الغداة (قوله
ولغير الغداة صلاوا قبل المغرب) في (٢٠٢) العيصين من رواية أنس أن كل الصلاة كانوا يبدون السواوي لها إذا أذن

المغرب في رواية السلم حتى
ان الرجل الغريب يدخل
المسجد فصب ان الصلاة
قد صليت لكفرتين يعلم ما
فمن أدى الاثنتان لهما
الى عدم ادر الفضلة الغرم
فالقياس تأخيرهما الى
بعد المغرب (قوله والجمعة
كالظهور) وينرى بغيره
الجمعة وما بعدها سنة الجمعة
وعن صاحب البيان انه
يسوى بالتي قبلها سنة
الظهور بالتي بعدها سنة
الجمعة لانه حال غير
ثقة من استكمل شروطها
قوله وخبرين كل اذنين
صلاة) وخبرين حبان في
صحيحه ما من صلاة مفروضة
الاربين يدهما ركعتان
قوله ولا تقدم الزاوية
الا حتمن فائتة العشاء
وله ان يصلي الوتر قبل
فنائتها حتى القبول فيه
وجهن وهما غريبان د
ال بشرط الترتيب
الفرائض والسنة التي
أخر عنها في القضاء كأي
الاداء أولا قال ابن عجل
القياس يقتضي انه لا يمن
الترتيب في القضاء كأي لا بد
منه في الاداء له وهو
ظاهر وقوله فيما تقدم حكم
القول في مجموعين قال
شيخنا رحمه الله (قوله ولا يؤتا في احدى عشرة) قبل ما لو اتى ببعض الوتر تنفل ثم أتى بقية ركعتي أو بالوتر
بعض الوتر ثم تنفل ثم أتى كله أجزاء (قوله فالقياس الحلال) أشار الى تحريمه (قوله والفصل ولو واحد أفضل) عبارة في شرح ارشاد وهو
ان يسلم من كل ركعتين يركب أيضا الركعتين لغير الصبحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم
بين أن يفرض من صلاة العشاء الى المغرب احدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر واحدة قال في المجموع عروا أوتر واحدة عن عائشة

الرجل ذكر وقيل عكسه قال في الروضة وهو قوي لغيره أفضل الصلاة بعد الصلاة بضمه صلاة الليل
رواية الصلاة في جوف الليل والازل حل هذا على النفل المطلق كما مر (ثم باقي رواب الفرائض) الا ترى
بينهما التماثل كما هو الواجب التي صلى الله عليه وسلم عليها (ثم الضم) لانهم قد قرأوا (ثم ما يتعلق
بطل كركعتي الطواف والاحرام والتعبد) لانهما هما في أسباب فضلت على النفل المطلق ولا ترتيب
في الفضلة بين الاثنين كما فهمه الصالح بالواو وصرح به في المجموع قال في المهمات والمختار تقدم ركعتي
الطواف للغير في وجوبهما عندنا ثم ركعتي التحية لان بينهما موضع ثم ركعتي الاحرام لاحتمال أن لا يقع
سهما وما ذكره المصنف هو ما في الأصل ومخالف في الحقيقة في قوله بعد الزاوية ركعتا الطواف والضحي
والتراويح والتعبد وسنة الرضوخا وما سبب تم غيرها (ورواب الفرائض) الركعة (عشر)
والركعة ثمانية اكمل مائة من الفرائض فسلام الله وتعمده (ركعتان قبل الصبح) ركعتان
قبل (الظهور ركعتان بعد الظهور) ركعتان بعد (المغرب) ركعتان بعد (العشاء) لا يتابع
روا الشخان (وتس زائدة ركعتين قبل الظهور) لا يتابع رواه الشخان ولما سألني (وركعتين بعدها)
لغير من حافظا على أربع ركعات قبل الظهور وأربع بعدها حرمه الله في الزاوية والترمذي وغيره
وصححه (د) تسن أربع قبل العصر لا يتابع ولغيره رحم الله امرأته صلى الله عليه وسلم قبل العصر أربع ركعات
الترمذي وصححه (د) ركعتان قبل المغرب لغير الصبحين بين كل اذنين سنة صلاوا في الاداء
والاقامة ولغير الغداة صلاوا قبل صلاة المغرب أي ركعتين كرواه أبو داود وسن تحفيها ما كان في الجاهلية
كالحرور والشرع الصغير قال في المجموع وتس ركعتان قبل صلاة المغرب بين كل اذنين سنة صلاوا في
السواوي عن البويطي (والجمعة كالظهور) في الرواية قبلها وبعد ما من الركعة وتيرة صلا على الظهور
ولا تخيار الواردة في ذلك تكبر الصبحين انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الجمعة وخبرين كل
اذنين صلاة وخبرين صلى أحد الركعة قبلها بعد ما من الركعة وتيرة صلا على الظهور
قبل الجمعة أربع ركعات بعد ما من الركعة وتيرة صلا على الظهور (ولا تقدم الزاوية الا حتمن) لفرائض عليها ان
قبل الجمعة أربع ركعات بعد ما من الركعة وتيرة صلا على الظهور (السابقة) عليها (جواز الاختيار) لامتداد وقتها بالمتداد
وقت الفرائض وقد يحتار تأخيرها لكن حضور الصلاة مقام سألني بيانه

فصل يحصل الوتر ركعة بالاولى احدى عشرة) ولا تخيار للصحة دفعا لاهل واحدة وأدى السكال
ثلاث وأكمل من تسع ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشرة وهي أكثر لا تخيار للصحة تكبر عاشرها كالنور
الله صلى الله عليه وسلم يتردى رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة (ولا تعذر زيادة) عليها كسائر الزاوية
فلو زاد عليها لم يجز ولم يصح ترتيب أحرم بالجمع دفعة واحدة فان سلم من كل اثنين مع الاحرام المأدب
بمع ورواه ان علم المنع وتعمد فالقياس الحلال والادفع فلا كساره الظهور قبل الزوال غالطا وقيل أكثر
الوتر ثلاث عشرة ركعة أخبار صحيحة بآوله الأكثرون بان من ذلك ركعتين سنة العشاء قال النووي وهو نايل
ضعف مباد للاخبار قال السبكي وأنا أقول معجل البشارة بذلك وصححه لكن أحب الانتماع على احدى
عشرة قاله غالب احواله صلى الله عليه وسلم (ولو أوتر ثلاث) وصوله فأكثروا تشهد في الخبرين أو
في (الاخيرة يار) لا يتابع رواه مسلم (لا) ان تشهد (في غيرها) فقما أوعمها أوع أحداه الله خلف
المقول بخلاف النفل المطلق لانه لا يحصل ركعاه وتشهدانه (والفصل) ولو (واحدة) أفضل

(قوله اذا أوترجتم) أوبا كتمتها (قوله تسع اسمر) بل في الأولى (قال في الأذكار) فان تسع اسمر في الأولى اتم بمفعول بل بالاسم والكافور في الثانية وكذلك ان تسع في الثانية مفعول بالاسم والكافور في اتم في الأولى (قوله كان الرائي والمجموع) والتحقق في المجموع والتحقق في الزوال (قوله قال أصحابنا) انوقت الضمى من طلوع الشمس (لم) أمر من صرح به فهو وجهه غير أب وسيق قل غ وكسب أيضا كانه سقطا من العلم (٢٠٤) لفظة بعض قبل أصحابنا ويكون المقصود كتابا وتوجب ذلك كلاما في صلاة العبدون

لم يحكمه في شرح المذهب
والاول أوفق لدى الضمى
وهو في الصالح حين تشرق
الشمس بضم أوله ومنه
قال الشيخ في المذهب ورويتها
إذا أشرفت الشمس إلى
الزوال أي أضاءت وارتفعت
تختلف شرفت فغداة طلعت
قوله والاختيار عند مضمي
وبع النهار) فنعلم من هذا
ان الأفضل ان يصلي صلاة
العبدن قبلها به أذنت
(قوله وتجنب المسجد) بل
ذلك المأجد المتلافة
قال شيخنا لو كان بعضه
مسجدا وبعضه غير مسجد
وهو متاعن في التعبة
يحبته الأسنوي في باب
الغسل (قوله وظاهر كلامه
كغيره انه لا فرق في سها الخ)
أنا إلى تصحيحه وكتب عليه
قال ابن العباد رأيت في
تصانيف بعض الأقدمين
الجزم باختيار الضمى ان
دخل المسجد بعد المرو
انتهى وهو ظاهر (قوله
ثم رأيت الأذري) أي تبعا
للأسنوي قاله القياس
صرح بعضهم بحصول
فضلها وان لم تنزلوا معهم
صرح بآراء الصريح في قال
في التامل الصغير وتدب

فأما الدعاء وقدمت الصلوة على فتمت لانه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر (ويستحب أن
يقول) بدل عذب كفره أهل الكتاب (عذب الكفر) لم كل كافر (وان يقرأ) بعد الفاتحة (في) الركعتين
(الثلاث) اذا أوترجتم (سج) اسمر بل في الأولى (ثم) قل بأسماء (الكافرون) في الثانية (ثم) الاخلاص
والمؤذنين في الثالثة لا لتتابع رواه أبو داود والترمذي وحسنه وابن أن قول بعد الوتر ثلاث سران
سبحان الملك القدوس وان يقول اللهم إني أعوذ برضاك من مفضلتك ومعافاةك من عقوبتك وأعوذ بك
مثلا لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (وأقل الضمى وكعتان) لخبر أبي هريرة رضي الله عنه
مسلم يصح على كل شيء من أحد ركعة صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يصل بهما الضمى وأدنى الكمال
أو بضع أو كمال منه ست (وأكثره) الانسب بما يأتي وأكثرها (فإن سلم) ندبا كما قاله القموني (من)
كل ركعتين) للتتابع رواه الشخان وغيرهما هذا ما في المجموع عن الأكثرين وصححه التحقيق والذي
في الأصل أفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة واقتصر في المنهاج كالمهر على ما نقله في المجموع عن الروابي
بعد كلامه السابق من أن أكثرها ثنتا عشرة لخبر أبي ذر قال النبي صلى الله عليه وسلم ان صليت الضمى
ركعتين لم تكتب من الغافلين أو أربع ركعتين من الحسنين أو ستا كتبت من القانتين أو ثمانا كتبت من
القاترين أو عشرين لم يكتبك على ذلك اليوم ذنب أو ثنتي عشرة بنى الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال في
استدراكه قال في الأسنوي بعدة نقله ما قدمته فظاهر ما في الروضة المنهاج ضعف بخلافه لما عليه الأكثرين
اه فعدول المصنف عن كلام الأصل لذلك (ودعتان من ارتفاع الشمس إلى الاستواء) كجلى الرائي
والمجموع والتحقق وخالف في الروضة فقال قال أصحابنا وقت الضمى من طلوع الشمس ويستحب
تأخيرها إلى ارتفاعها أي العبدو بدله خبرا أحسنه ما في المجموع عن أبي هريرة العاتقي قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول قال الله ان آدم صلى إلى أربع ركعتين من أول نهارك أن تكفك آخرة نهارك قال
الأذري نقل ذلك عن الأصحاب في نظر والمهر وفي كلامهم الأول قال عليه بنسب في خبره وبنسب
في صحيح مسلم وغيره (والاختيار) فعلها (عند مضمي ربيع النهار) لخبر مسلم صلاة الأوابين حين
تروض الفصل بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في اخفافها وللإختلاف كل ربيع من النهار عبادة (وتجنب)
المسجد كعتان لكل دخوله ولو تقارب) ما بين الدخولان لخبر الصعيدي اذا دخل أحدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلي ركعتين ومن ثم يكره له أن يجلس من غير تحية بلا عذر وظاهر كلامه كغيره انه لا فرق في سها
بين مرئيد الجاوس وغيره لكن فيه الشخ نصرا يده ويؤيده الخبر المذكور وقال الزركشي لكن الظاهر
ان التقيد بذلك خرج الغالبون الأمر بذلك معلق على مطلق الدخول تعظيما للجمعة وقاسم الشعار
كاتبين داخل مكة الاحرام سواء أراد الإقامة أم لا قال في المجموع وتجويزا لأبى ركعتين اذا أتى
بسلام واحد وتكون كل تحية لأشبهها على الركعتين وتحصل التحية بغير بضع (وردودنة) وان لم تنزل
لان الأقدم ان لا يلتزم المسجد بالإسلام بخلاف غسل الجمعة والعبد يشبه الحياة لانه مقصود الاوجه
ان لا يحصل فضله الا اذا نزل ثم رأيت الأذري قال انه القياس (لركعة) وبجدة ثلاثة أو ذكر (وصلاة)
جنانة) لغیر السابق (وبكره الاشتغال به) عن الجماعة كان قرب إقامة الخبر للصعيدي اذا أقيمت
الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وتعبير بما قاله أول من تعبیر الروضة وغيره بقوله وتكره التحية اذا دخل

ركعتان بعد وضوء طواف ودخول منزل أو بوقبها قبل خروج وإحرام واستخارة وتحصل الثمانية بكل صلاة أذنت على
ركعتين قال الكوهكاري وما قاله حسن موقوف لا غلاتهم وكذا يحصل كل الاحرام (قوله وبكره الاشتغال به) عن الجماعة (ودخل المسجد)
والامام يصلي جماعة في تأله كالمعدني استحباب التحية وجهان في الفروق لابن جماعة المقدسي وفرق بينهما بين صلاتهم ودخول الامام
يصلي الفريضة بان فضل الفريضة في الجماعة أفضل من صلاة النافلة انتهى فبصل تلك قال الأذري وهو غير أب وسيق فلم اه منه

الافلح الجماعة وتحصل من التحية (قوله قال في الهمام ويظهر ان محل ذلك الخ) (٢٠٥) التحية الكراهة اذا اراد اداها في الجماعة

والإمام في المكتبة قال في المهمات ونهاه عن حمل ذلك إلا في المكان الداخل قد صلى فإن صلى جماعة ثم تكبره
الجمعة أو فرداً فاجتهد الكراهة (د) يكره الاشتغال بها (عن العارف الداخل الحرم) لأنه أفعالهم
جاءت مع الفراغ اختصر ركعتيه وكذلك إذا خاف فوات رابته (وتنوب بجوازه) قبل فعلها وإن قصر الفصل
إذا جلس إلى سجود أو ركعتين صلى الله عليه وسلم قال وهو قاعد على الميزبوم الجملة إلى الغناني لماعت قد قبل أن
يأتي ثم فلا ركعتين إذ قضاهما على المجموعه إذا ذكرهما جهلاً أو سهواً شرع فعلها وإن قصر الفصل
قالوه فمما احتار في الإحياء ويكره أن يدخل المسجد ويصوم فوافه دخل فليقل سبحان الله والحمد لله ولا
إله إلا الله والله أكبر ثم يتعدل ركعتين في الفضل وفي الأذان كالتوازي قال بعض أصحابنا من دخل المسجد
فلم يكن من صلاة الجمعة لحادث أو شغل ونحوه فيسجد لله أربعاً أو أربع مرات سبحان الله والحمد لله
والله إلا الله والله أكبر قال ولا بأس به وإذا بان الرفعة ولو حال أو لاقته إلى الصلاة العظمى (وتسن ركعتان
الإحرام) سبع أوجزة أو مائة (د) ركعتان (بعد العارف) لما أتى في محلها (د) ركعتان بعد (الوضوء)
كره من أدله في بابيه (ينوي بكل) من الثلاثة (سته) تدعى إلى ما يربطه في صلاة الجمعة ويحصل كل
منها بمحصل الصلاة (د) ركعتان الاحتياط: ظهر البخاري عن يارقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلم الاحتياط في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول أذهب أحمداً كركب لا يمر بركب ركعتين
من غير أمير الله فليقل اللهم أني أستخيرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم أنت كنت تعلم هذا الأمر عبرني في ديني ومعاشي
وعاقبة أمري وأقل عاجل أمري وأجله فأقدرني ويسر لي ثم بارك لي في ما اللهم أنت كنت تعلم هذا الأمر
شئني في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وأقل عاجل أمري وأجله فأقدرني وصرفني عنه وأقدرني الخير
حيث كان ثم أرضني به وقدر وابه ثم خسرني به وبسعى حاجته قال النووي والظاهر أن ما تحصل ركعتين من
السنن أو تسبحة المسجد وغيرهما من التواقل وتعدوت عليه الصلاة احتياطاً للدعاء وإذا احتضار في
بعضها يشرع في صمده (د) ركعتان (الحاجة) لخبر من كانت له حاجة إلى الله أو أحد من بني آدم فليؤد
وأيمن الوضوء ثم يصل ركعتين ثم يسأل الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يلق الله
السلامة طلبة الكرم سبحان الله وب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألكم حياوات جنتك وعزائم
صراطك والنجاة من كل كرب والسلامة من كل إثم لا تدعني ذنباً لا تغفره ولا هملاً لا تحزنه ولا حاجته في لك
وصلافتها بأرحم الراحمين رواه الترمذي وضعفه وأخر في المجموع على حديثه وضعفه في صرح
حكمها في التحقيق لا تكبره وإن كان حديثه ضعيفاً لا تغفر فيها وما ذكر من أن ما ركعتان هو المشهور
وقيل في الإحياء ما أفاضل انتعش وتوسكت عليه (د) ركعتان (عقلنا) أن ما كنتم تستعيب العبادة
في العجزين (د) ركعتان عند (الترية) عليه بعد ذنب سابق أو فيتموا بصلى ركعتين ثم تستغفر
الله اغفره رواه الترمذي وضعفه (د) ركعتان عند (الخرج من المزمود عند) (ذكره) في قوله في
الإحياء قال وركعتان بعد طلوع الشمس عند خروجه من المسجد إذا قال وهو صلاة الأشراف المذكورة
في قوله تعالى يسبح بالمشي والأشراق أي صابن وجعلها غير الضحى لكن ذكرها كما في سند ذكره
عن ابن عباس أن صلاة الأشراف هي صلاة الآيات وهي صلاة الضحى وسبب ذلك غير لما عايناه على
صلاة الضحى الآيات وهي صلاة الآيات وهي صلاة الضحى وقال صحيح في شرطه قال في الكتابة
وركعتان عقب الأذان (د) ركعتان (في المسجد) تقدم من سفر يداً جماعاً قبل دخوله منزله ويكتفي
بما بين الركعتين عند دخوله منزله يكاد عليه كلام الإحياء (وسلوات) سبع وهي أربع ركعات
يقولون في ركعتين بعد قراءة الفاتحة وتوسد سبحان الله والحمد لله والله إلا الله والله أكبر عشر
منزوت كل من الركوع والرفعة وكل من السجدين والمجوس بينهما والمجوس بعد ركعتين السجدة
من السنن الرواتب أن شأني تصحى (قوله وجعلها غير الضحى) ولهذا قال في الباب بعد ركعتان الأشراف غير الضحى (قوله وهي صلاة الضحى) الخ

بالتطوع على الأولى النفل المطلق وفي الثانية النفل الذي لا سبب له الجماعة يمكن يستثنى منه ركعتا الإحرام إذا كان بالمكان مسجد وركعتا الطواف كما هو مقرر وفان جعلهما ركعتا صلاة الجمعة فلهما في الجامع أفضل لفضيلة البكور ونص عليه في الأم ونقله الجرجاني عن الأصحاب قال الزركشي وصلة ما مضى لم يرواه أبو داود وصلة الاستخارة وصلة تمنى السفر والقادم منه والمأكل بالسجدة عكاف أو تعلم أو تعلم وأنما غفرت الرتبة قالوا استثنى القاضي أبو الطيب السكوني في المسجد ومن يخفى صلته في البيت ما بهم قول المؤلف وأفضل التطوع بالتهارم كان في البيت ولما كان بعض الليل أفضل لقلوعه عن من بعض بيته قوله (ونصفه الأخير) أن قسمه نصفين (أولها الأوسط) أن قسمه ثلاثاً (أفضل) من نصفه الأول ومن ثلثه الأخير من (وأفضل منه) أي من ثلثه الأوسط (السدس الرابع والخامس) مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل وقال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان يتم نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وقال ينزل بناتيلك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حتى يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسألي فأعطه ومن يستغفرني فأغفر له روى الأول مسلم والثابتين الشيخان ومعنى ينزل بناتيلك أمره (وكره ترك تهجد اعتاده) ونص بلا ضرر وقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تسكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان (د) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) تطوع مسلم لانتصوا ليلة الجمعة بقيام بين البالي واختر في الأحياء قيامها ورجل على إحسانها مضافاً إلى أخرى قبلها أو بعدها كما في الصوم وفيه ويكره إلى آخره من زيادته وبه حزم المنهاج وغيره (د) يكره (قيام كل الليل دائماً) قال مسلم في الصلاة لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تغل صم واضطرب وقم ثم قال لم يبدل عليك حقاً إلى آخره رواه الشيخان ولأنه يضر البدن إذا غلبه نوم التهليل من تعويذ معالجته بالنبوة والدينونة ولهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر غير أيام النسي إذ ذكرك أن يستوفي في الليل ما فاتته من كل النهار قال في المهمات والتقييد بكل الليل ظاهر انتفاء الكراهة تركه بآثار العشاء من وفه فقل والمحب تعلّقها بالقدر المضر ولو بعض الليل وكلام المجموع يقتضيه وذكر الطبري فربما منه فقال أن لم يعد بذلك شعبة أحب لاسبابها المثلثة بما جاءه تعالى وإن وجدته فإن شئت من محاسنها كرهوا الأكل ووقفه بنفسه أولى واحترزوا بدائعهم أحاديث في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان أحيا الليل (د) ينبغي أن لا يخله من صلاة) وإن قالت (د) يسبب (أن توقفاً من تطعم في تهجده) لتهجد فاحسب أيقاظ النائم للرابطة أولى لاسبابها شأنه وقته وقوله لغرة تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلته من الليل وأمامه غربة بين يديه فإذا بقي الوتر يفتلي فوترت هذا (إن لم يخف ضرراً) والظاهر يسبب ذلك بل يحرم قال في المجموع ويسبب أن ينوي الشخص القيام عند النوم وإن سمع النائم النوم من وجهه وانظر إلى السماء وإن يقرأ أن في مذاق السماء وإن الأرض إلى آخره وإن يفتح ثيابه بركعتين خفيفتين وإطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وإن يتم من نفسه في صلته حتى يذهب النوم ولا يتأخر عنه غيراً فلان أدامته عليه ويتأكد كثرة الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي الصلاة الأخيرة كد وعبد البحر أفضل

● (كتاب صلاة الجمعة) ●

الأصل ثم أقبل الإجماع قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية أمرهم في الخوف في الأمن وأولى الأخبار تكثير الصلوات صلاة الجمعة أفضل من صلاة الفجر بسبع وعشرين من درجة وقد رويها بعض وعشرين من درجة ولا منافاة لأن الأقل لا يثنى الكثير وأنه أخبر أولاً بالقليل ثم أعاد له زيادة الفضل فيهم (الكتاب دائماً) فقدمنا صاحب الانتصار بن نصفه من الفرائض وهو حسن (قوله) والمحب تعلّقها بالقدر المضر) أشار إلى تصحيحه (كتاب صلاة الجمعة) ٢

(قوله طهرنا شترضى الله تعالى قصة الاكل ذكر على الجموع) قال له لم ازل اجد ما ينال الامم والحسن كلاما واثنا من المذهب تحريم الخلعة لان الصبي يحرم الثياب (قوله اه) (٢١٠) أقله الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم الاثنان فانفرقا جاعا فمراة من جامع فاقبل أقل

الجمع ثلاثة عند الشافعي
 قيل ذلك لا يصح لقوله هذا
 حكم شرعي ماخذه التوفيق
 الشري (قوله وفي أفضل
 من الانفراد بمجسد) أى
 غير المساجد الثلاثة (قوله
 وقضية كلامه) أى كالملة
 (قوله وبه صرح المارودى)
 أشار الى تصحيحه مكتب عليه
 ويؤيد خبر الصحيحين أصل
 صلاة الرعية ببيتة المكتوبة
 (قوله وتعضد القاعدة
 المشهورة الخ) ليست
 هذه الملة من القاعدة
 المذكورة وانما يفرج
 عليها مسألة الحنف كما
 ذكره في الجموع والجامعة
 خارج الكعبة أفضل من
 الانفراد فيها (قوله بل قال
 المتولى الانفراد فيها أفضل)
 أشار الى تصحيحه (قوله
 وأفتى الغزالي بأنه اذا كان
 لوصلى منفردا شفع الخ)
 أى في جميع صلاته (قوله
 قال الزركشي) تبعه للاذرى
 (قوله الا ان تعطل القرب
 الخ) بدنى أيضا صور
 منها ما لو كان قليل الجمع
 يبادر امامة في أول الوقت
 المحبوب بان الصلاة مع
 أول الوقت أولى كخلافه في
 شرح المهذب ومنها لو كان
 امام الجمع الكثير يسرع
 القراءة والماء ومم يبلها

يدرك مع الفاتحة وذكر كماله امام الجمع القليل قاله الغزالي (قوله أو فاسقا) قال في الاقوال وأستحيا
 به (قوله فقليل الجمع أفضل من كثيره) قال الزركشي لو تعارض فضيلة سماع القرآن مع الامام مع فله الجماعة وعدم جامع مع فله
 فالتأخر ففضل الأول قال شيخنا الاوجه ان مراعاة كثرة الجماعة مقدمة على سماع القرآن كما

(قوله) وفيه من الشخ (كل الدين المبرى) أشار الى تخصيصه بركب عباء وهو وجه حكاية الحال وعبر به أفتت قوله فان اتوا بأجاعة
فانظر الى (فان فرض أنه يسع نداه) لا بد دون الاقرب لجلالة ما يمنع السماع وأخوه هاتوا لوجه تقديم الاقرب ش (قوله) بذلك تخصيصه
الجماعة بالأحرام قبل السلام) لأن ما قبل التواتر مع شرع الاحرام في التسليم الا في قول غيره فلهذا قيل بكون محصل الجماعة نظرا الى
أدراك حرم من صلاة السلام أو لنظرا الى أنه انما عدا النسبة والاحرام في الحال احتشانا لحرم الاستسوى بالأول وقال انه مصرح به وأورد ردة
في غير ربنا الثاني وهو الاقرب الموافق الظاهر عبارة المتأخرين فيهم قول ابن النقيب (٢١١) في التهذيب اخذنا من التفسير بذلك بما قبل
السلام ان وهو الراجح

(قوله) بكافة الركعتي
في غير (قوله) لوسوسة
ابن العماد لوسوس
المأموم في تكبيرة الاحرام
على وجه يشوش على غيره
من المأمومين حرم عليه
ذلك كمن قد يشك بحوار
المصلي وكذا يحرم عليه
القراءة جهرا على وجه
يشوش على المصلي بحوار
(قوله) غير ظاهرة لان
زمنها صغير (قوله) وهذا
موافق لقولهم ان الوسوسة
في القراءة (الخ) قال البقيني
قد فرقوا بطلان الوسوسة في
تكبيرة الاحرام وبندورها
في غيرها وقرئ بعضهم بان
المخالفة في الاداء لا تدلها
في الاقوال وأيضا قد ينسب
هذا الى نقص ربح علم من
نفسه الوسوسة لم يقتد به
بطل الصلاة أو لم يتقدم هو
امام أو يصلي بالناس وقال
العراقي وغيره لعل المذكر
هنا محمول على ما ذكره ابن
الزمن في الوسوسة بدليل
قوله في شرح المهذبين
غير وسوسة ظاهرة وتكون
طول الزمن والمراعاة بالهوى

وتغير فيها وفي الثانية بالاكثيرين الشامل للقراب مع تغييره قبل عبادته له أولى من تغييره أصلا به بالبعد
الاول بتقدير الحكم به كإشهاد كلام المتأخرين كاصالة به تعالى وباني وغيره لان الصلاة خلف من ذكر مركزه
مطلقا (بل الاكثر ادها أفضل) من الصلاة مع هؤلاء بكافة الروايات وفيه الاصل عن أبي ابي الروزي
اكن في صلاة الحنفى فقط واما البقية بل أولى لكن قال السبكي كلامهم يشعر بان الصلاة مع هؤلاء
أفضل من الانفراد به استوى الى آخره من زيادته وهو ما خذ من كلام الروايات (فرع) بذلك السبوق
ما سمع نداه واللا (فانظر) ما عطفه على الجوار (ثمما) تنفست الشهادة عن مال بالنسبة واقفه
ثم تغيرت من جميع النداء مترتبا قال الأذرى فينبغي أن يكون ذهابه الى الأول أفضل لان وقت نداه أولا
وقول المصنف فان استوى الى آخره من زيادته وهو ما خذ من كلام الروايات (فرع) بذلك السبوق
(فضل الجماعة بالأحرام قبل السلام) من الامام وان لم يتقدمه بان سلم عقب تحريمه لادراك كونه كامعا
لكنه دون فضل من يدركهم ان أوله لانه لو لم يدرك فضلها بذلك انتم من الاداء لانه يكون خيرا في زيادة
بلافة نداه مقتضاة ادراك فضلها وان فارقه وهو ظاهر ان فارقته بعذر ولا يخفى كإكمال الركعتي ان حصل ذلك
في غير الجمعة فانها لا تكون الا ركعة كإحدى (قال الروايات) يوسق شخص (في الجماعة) بعض الصلاة
وراجعة ولو لم يجد آخر (آخر) نداه (لذلك) أي كل الصلاة (مع) الجماعة (لاخرى) وهذا من
زيادته ويعلم منه انه لو حضر جماعة والامام في التشهد الأخير يدب لهم أن يؤخر الصلاة لاجتماعهم
موجود في سنة قبل كلام الروايات وتنسب المحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام (ويدرك فضل التكبيرة
بشودها) لا اشتغال بالتأنية عظم ما بعد سدانه لخبرنا بما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكمبر واداء
الشجان وشعير منى أربعين رواية في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتبه براءة بان براءة من النار وبراءة
من النار والفرقة من متفلسا (فلو أبطأ) بالتأنية (لوسوسة) غير ظاهرة في الجموع (عذر)
تخلو ما لو أبطأ غير وسوسة ولو بسبب الصلاة كالمعاذرة أو لوسوسة ظاهرة وهذا ما وافق لقولهم ان
الوسوسة في القراءة تختلف بعدد الركعتين فيهما وتكون في زمنها والتقديم اهتمام من زيادته (دان)
شئ فواتها أي التكبيرة (لم يسع) أي لم يسع نداه يدركه بل يغشى بسكينة كالمولم يخف فواته ولو لم
يعلم ان اذا أتت الصلاة فلا تاتوها تسعون واتوها تمشون عليكم السكينة والفرار ما أدركتم فصلها وما
فانكم قالوا قال الأذرى ينبغي تقديمه بما لا يضيء الوقت أو يفشئ التأخير ويخرج وقت الاختيار
اه الما لو كان فوات الجماعة قد ضاع في كلام الراعي وغيره انه يسرع به صرح العراقي عاونه به بن أبي
عمر بن النعمان وخلافه قد صرح به أصحاب الشامل والتمتة والبحر ونقله في المجموع عن الأصحاب ثم
لوافق الوقت وخشى فواته فيسرع كإحدى فوات الجماعة فتكون الايام والوقت وكانت لا تقوم الا به ولو لم
يسرع لتطاعت قال الأذرى
(فضل) يستحب للامام التخفيف في الصلاة (لا يترك) الا بعض والهيأت (خبر) الصبي بن اذاصلى
أحدكم للناس فأخفف فان خفيتم الصبي والسقيم وذالك اجابة قال في المجموع نقل عن الشافعي والأصحاب

والتخفيف بتمام ركعتين فعلى طول بل فاستويا (قوله) لعلوا زمتها) اذ هو المراد بالهوى (قوله) وان شئى فواتها (سرع) لا يفر من منع
النبي منع الاسراع اذ لا يرى (قوله) قال الأذرى ينبغي تقديمه بما لا يضيء الوقت) أشار الى تخصيصه (قوله) والمنقول خلافه) أشار
الى تخصيصه (قوله) يستحب للامام التخفيف) قال ابن دقيق العيد التغلو والتخفيف من الامور الاضافية وهو يكون الشئ مخففا بالنسبة الى
عالمه طول بالانسية له ذاك آخر من قوله وقوله الفقهاء لا يري بالامام في الركوع والسجود على ثلاث تسجعات لا يخافه لودع النبي
على القطب وسلم الله كان يريد على ذلك لان رغبة الصبيات رضى الله عنهم تقتضى ان لا يكون ذلك متلو لا

(توله قال في المجموع وهو حسن) أشار الى تصحيحه (توله وسبقه الى نحو ذلك الاخرى) كالسبكي (توله نبيه ذلك الاخرى) أشار الى تصحيحه (توله قال الاخرى) أي كالسبكي (توله (rīr) فالاولى ان يقال يعمل كلامهم الخ) أشار الى تصحيحه (توله قال الماوردي) يعمل كلامهم

قال شيخنا أي حلام ستري
الطرفين (توله لا يختلف
المذهب فيه) أي يكرهه
ذلك وكتب أيضا فيهم انها
كرهية تحرير المشهور
انها تنزيه ع (توله ولم
يفتح في الانتظار) لوقوع
آخر وكان انتظار وحده
لا يؤدي الى اللفظ ولا يكن
يؤدي الجامع فحيثما الى
الاول كان كره وهاهنا لا
قاله الامام (توله وذلك
لادعائه على ادراك الركعة
الخ) وان كانت صلاة
الدخول غير مغنبة عن
القضاء (توله أي وان كان
الذي أحس به الخ) قال
الحب المبررى علمه ما قوله
التناول قال لا كنتم تنقض
بالحرج القريب الصفر
المسجد والبعد لضعفه
والوجه صراحة هذا التفصيل
انتهى (توله كجزءه
الغوراني) قال الاخرى
ظاهر كلامه غير الكراهة
أشار الى تصحيحه (توله ورد
بانه سبق قل) عبارة لكراهية
لم تصح قول واحد قال ابن
العماد وتعبيره قوله لم تصح
سبق فلو ربما لم تصح
(نقل من صلى سكتونة
الخ) (توله لانه صلى الله
عليه وسلم صلى الصلح الخ)
وهو يدل بعموم عدم
الاستصحاب على انه لا فرق

بين المولى منفرد والمولى جماعة قوله وقال ورد جاء بعد صلته العصر الخ أيضا) قال في المجموع عهده استحباب اعادة الصلاة
في جماعة لمن صلاها في جماعة كانت كالثانية أقل من الاولى لانه تصحيب الشفعة اعلى من صلى مع الحاضر من له عذر في عدم الصلح مع
الجماعة فتصل بامام وأمام وان المسجد المحروك لا يكره فيه جماعة بعد جماعة انتهى وفي سنن البيهقي ان الرجل الذي صلى مع جماعة

الصدق رضى الله عنه (قوله لكن القياس في المومات) أشار الى تعصبه وكتب عليه وقال الأثرى انه الراجح (قوله فالقياس في المهمات) كبرها) أشار الى تعصبه (قوله كان الحكم كذلك) ونقل ابن العماد عن الأرميني في كتاب الجمع والفرق التصريح باستحباب إعادة الجمعة في هذه الحالة لكن قال في التوسعة الظاهر ان الاستحباب اعادتهم بهم (قوله نص عليه الشافعي في مختصر المزين) بعبارة وبصلى الرجل قد صلى مرة مع الجماعة على صلاته قوله مرة طاهر الاحتراز عن صلى مرتين فاكتر قال الأثرى ولا يخاف انه انما استحباب الاعادة نسيب لا يعارضها ما هو أهم منها ما اذا كان كذلك فقد تحرم الاعادة وقد تكره وقد تكون خلاف الأولى لتفويت الأهم من الأول المحرم بالحج لو اشتغل بالاعادة لقائه عرفه ومنه الادفع عن اضع أو نفس حيث توجب الدفع وكذا من عرض له انقاذ غريق وامر به فلو لم ينجح فوجبه وكذا التخليع عن النغير العلم اذا عتبت الفور به ونحو ذلك اذا كان عليه فوائد تعصى بتأخيرها قلنا بالاصح (٢١٣) ان يجب تضاعفها على الفور او كان عبد الله

أجيرا والاعادة تستغله عما رجب عليه من الخدمة أو العمل القوي وأمثله الصريح الأخير من كثرة التخصي والمضابط انه متى رجعت مصلته لا تستغفل بغير الاعادة على مصلحتها كان تركها أفضل وقد يكون واجبا كسحق اه (قوله قال في المهمات) ونصو بهم شعر الخ) فيه نظر قس قال شحنا بل الاعتماد الاطلاق (قوله لا انقضض) انما اعادها لئلا توب الجاهل في فرض وانما يقال ذلك اذا نوى الفرض (قوله والذي رجعه في المنهاج وأصله الخ) ويؤيد قوله من حق الامام في الجمعة بعد تركه في الثانية بنوى الجمعة لا الظاهر على الاصح مع قولهم بانه يصلى الظهر (قوله والعلامة الرازي بانه ينوي الخ) قال ولعل الفائدة منه انه لو تركه خلاف الأولى

الاولى في المهمات كما مر وصلاحتا لجواز الادلة نقل بها كما سأتى والنافية لكن القياس في المهمات ان بان في الجمعة منها كالفرض من الاعادة ويستتفي من استحباب الاعادة صلاحة الجمعة لانها لا تقام بعد أخرى بان فرض الجواز لعسر الاجتماع القياس في المهمات انما كبرها وقوله لعسر الاجتماع مثال فانه لو صلى بقرية ثم سافر لآخرى في يومه فوجد بها أصلي كان الحكم كذلك ويجعل استحباب الاعادة ان لو اقتصر عليها لآخره بخلاف التيمم ابردا لوقفة الماء يجعل يغلب فيه وجود الماء وانما يستحب اذا كان الامام من لا يكره الانتدابه ولا يستحب الامر واحدة كما أشار اليه الامام وقوة كلام غيره ترشد اليه كذلك للأثرى وما أشار اليه الامام نص عليه الشافعي في مختصر المزين قال في المهمات ونصو بهم شعر بان الاعادة انما استحباب اذا حضر في الثانية ممن لم يحضر في الأولى وهو ظاهر والازم استغراق ذلك الوقت (والفرض منها الأولى) للغير السابق ولو قط الخطاب بها (ولينو) وفي نسخة فليغو (بالثانية الوقت) أي ذات الوقت من كونها ظهر أو عصر مثلا (لا الفرض) اذ كيف ينوي فرض ما يقع فرضا وهذا ما رجحه في الرخصة تبع الاختيار للامام والذي رجحه في المنهاج وأصله تبعه لا كثر بان ينوي مع الفرض مع كونها غلا وأجاب السبكي عن تعليق الأول بانه يحتمل ان مرادهم انه ينوي اعادة الصلاة للفرض حتى لا يكون غلا لم يشد الاعادته فرضا والعلامة الرازي بانه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كمال صلاته الصبي

و (نصل بخص ترك الجمعة بعذر) فلا رخصة بدونه لغيره ان جبان والحاكم في جميعهم ما من مع النداء فلم يأنه فلا صلاته أي كاملة الامن عذر (عام كما روي في دليل) كل منهما (الثوب) لئلا يؤتمرا الاتباع واما الشحان وروى مسلم عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فطرقنا فقال ليصل من شاقب رحله فان كان خفيفا أو وجد كنانتي فيه فليس بعذر (وبالرجح) الأولى والرجح (العاصفة) أي الشديدة (ليلال) المشقة ولا مر على الله عليه وسلم مناديه في الليلة المظلمة وذات الرجح الأصل في رجحان رواد الشحان والخليفة الشديدة لئلا كذلك خرج بذلك الرجح الخفيفة لئلا والشديدة تنهار الا الاصع فالخفة في المهمات انه كالأليل ان المشقة قد أشد منها في الغرب (والوحد) بفتح الحاء (الشديد) لئلا وانها را كما عار خلاف الخفيف. لم يكن ترك في المجموع والتحقق التقيد بالشديد ومقتضاه انه لا فرق بينه وبين الخفيف قال الأثرى وهو الاصع والاحاد يثقل عليه (والسجوم) بفتح السين أي الرجح الحار لئلا وانما المشقة الحار كنفها (وشدة الحار ظهرا) بخلاف الخفيف منسوب في تقييده بالظهور وشدة

كث الثانية بخلاف ما اذا لم ينو الفرض بجان الصبي لو لم ينو الفرض لم يؤد طبيعة الوقت اذ لم يقع فيه وما مرأه أي الغزال ولعل به ادعى ان الفرض ليس الأولى بعينها والافتقار نقل النوري في رؤس المسائل عن القاضي أبي الطيب وجوب الاعادة لان الثانية متعلق ببعض وأمره عليه نقله عن الزركشي وبه أفتت (قوله فلا رخصة بدونه) فلا تردد شدة الدوام على تركها العذر بخلاف الدوام عليه بعذر وإذا أمر الامام الناس بالجماعة فتوجب الاعادة فقام الرخصة فلا تخص عليهم طاعته لقيام العذر (قوله أو وجد كنانتي فيه الخ) نعم لو كان بشرطه لم يلزمه كسقوط الاسواق كان عذرا فالتفصيل في كنفها في الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وبالرجح العاصفة قليلا) وان لم تكن باردة رفته فالتخصي في المهمات انه كالأليل) أشار الى تعصبه (قوله والوحد الشديد) المراد بالوحد الشديد هو الذي لا يؤمن معه التوحيث كما مر به جماعة وجزءه في الكفاية وان لم يكن الوحد متفادشا كقائه الامام ح (قوله قال الزركشي) وهو الاصع الوجه هو (قوله وشدة الحار ظهرا الخ) في بعض النسخ وشدة الحار والبرد لئلا وانها

(قوله لكن كلامه يقتضي عدم التيقيد) (٢١٤) أشار الى جميعه قوله بخلاف الخلف قال الاذرى لاحقا فان الاولاد الموطاة البرد
اولا ولا تخلوهم ما عابا
فلا يكون عذرا في حقهم
الامراخ عما انفرد اماما
لاعتهم التصرف فلا
قوله قال الزكى والظاهر
ان الزكاة تفسر ببالخ
اشار الى نصه قوله ثم
الزكاة الصالح وقبحه
الحاق العتيق والعتق بهم
أضاح (قوله ولمسل
الذي بان الاول) أشار الى
نصه قوله قال الزكى
هذا اذا لم يصدق بالخال
أشار الى نصه قوله
البينة بان لا يقبل
ولابينة به أو يرق
أشارها أولا بصدق
الفرم بها أو كان الحاكم
نفسا لا يسمها لا بعد
جد بعد دحل كونه عذرا
اذا لم يقبل قوله في الاعار
أما اذا كان مقبولا كان
لزمه ان لا يقبله ل
كسداد الزوجة وكذا
ادعى الاعار ولم ادعى
باعدار وطلب بمنه على
عدم علمه فدعيه البين
فأنته انه لا يكون عذرا
قوله أو خلف) أو خلف
دفعه انه لو طلب
حلفه على عدم علمه باعداره
لم يحلف (قوله والغريم)
يطابق لغة في المدين
وهو الاسترخ (قوله
به صرح في البسيط) صرح
به الرافعي أيضا فملأته
انحرف (قوله وعداغة
الاشتبين الخ) انما تكون عداغة عذر اذا لم يتمكن بعد من الطهر فوارك الجماعة قوله انه في بر حضوره
فسرح المعدلان ديني العبدان اذا لم يصر حضورا العام عن قرب لا يكون كالخاضر وان كان توقي الم

الانجسين الخ) انما تكون مدافعة الحدث عنو اذا لم يتمكن بعد من الطهارة وادراك الجماعة (قوله أى قوب حضوره) فيشرح العمدة لابن دقيق العبد انه اذا لم ييسر حضور العام عن قربة لا يكون كالغائض وان كان يتوق اليه

(قوله والى في استرداده مذهب) أو في رد زوجته (نشر) قوله وفي رواية (المجاهد) وبكر حضوره عند الناس (قوله) ويؤخذ مما ذكره ابن بطون (الخ) قد استحسن تغيير ابن أبي عمير عن في التنبية قوله أو أناف ثمانى (٢١٥) الجماعة بفتح فاء شبل الخمر والاصان الشديد والجراحات الممتنة

تبع إذا كانتهم ما بل بدت ثم ما وحذف المصروفه فلهما العلم من التوفيق وقضيه حذفهما أيضا
فإن (يتخلف) عن الجماعة ندبا (يتفرغ) عن الحديث والرج (ويكسر شوته فقط)
في المجموع بان كل افعال تكسر شوته وخالف في شرح مسلم وغيره فصولا كمال حاجته من الاكل
قال وما ناله بعض أصحابنا على انه كل افعال تكسر شوته والمجموع فليس يصح (وباقى على الشروب)
كأن يكونه مما يؤتى عليه مرة واحدة (فلونحش) بتخذه (فوان الوقت صلى) وجوبا (مدافعا)
وبالله (وعاشا نادوا كراهة حرمة الوقت (ربهمزة عن لباس لائق) به وان وجد سائر العورة لان
عليه معنى في خروجه وكذلك الا ان يلقى به بان يعاد كآفهم قوله من زيادته أخذ من المجموع لائق
(خروج الوقت في السفر) المباح لمصلحة تخذه (وبالله عن ضالة رجوها) بتخلفه عن الجماعة
(وبالو في استرداده مذهب) أو لغيرة تعتبر بذلك أول من تخصه أصله ذلك بنصبه (وبا كل
(في) بالمدلول (يصل ونحوه) كثرة وكثرة وغفل لغير المصنفين من أكل بلادا أو لم يذكرنا
بناظر بن مسعود يافى رواية المجاهد ان اللانكة تتأذى مما يتأذى عنه بنو آدم زاد البخاري قال
جاء ما أراه بعض النسب و زاد البخاري أن يغفل هذا ان (تعذر) أي تعسر (زواله) بفتح
ومعنا بخلاف ما إذا لم يتعسر ويخرج بالي ما المأخوذ والردح ويؤخذ مما ذكرناه بعد الخبر والصان
المتحيز بطريق الأولى فله في المهمات وتوقف في الجذام والبرص قال الزركشي والتجربة بعضهما
لان التأذى مما أخذ منه باكل النور فالوقت نسل القاضي عياض عن الامامان المجدوم والبرص عنده ان
من المجدوم صلاتا لجماعة ومن اختلاها ما بالناس ومن الاعتذار السن المفرط كما ذكر ابن حبان في
معه روى في خبرها وكونه متما كقول عن الخضر وزقافير وجنة الصلوات الليلية كما سألني في
الشم قال السنوي وانما يتجبه جعل هذه الاورواعا وان لا تتأذى فامة الجماعة في بيت والاب لا يقطع عنه
ملك بالكرة لا اعتذارا لرجل وان قلنا انما تتأذى في المجموع ومعنى كونه اعتذارا سقوط الائتم على قول
الفرض والكره اعلى قوله السنة لاحصول فضاها وفاقه جواب الجموع وعن تعذر مسلم سألني
الذي صلى الله عليه وسلم ان يرضى في الصلاة بغيره لكونه لا قائلة فريضه في المأزول داهة قال هل
سمع النداء فقال نعم قال فاجب بانه أهله في رخصة في الصلاة بغيره فامة بغيره من صلى جماعة
فقبل لا وهذا كما قال السبي وغيره ظاهر فمن لم يكن يلزمها والا فحصل له فضلها خبر البخاري اذا مرض
العدو وان كتب الله ما كان يعمل معه فمما هو قد نقل في الكفاية عن شخص الروايات وأثره حصوله
إذا كان أو بالجماعة لا الاعتذار وتقبل في البرص والقتال وحزبه الماردي والقاضي مجلي وغيرهما
وحل بعضهم كلام المجموع على معاني السبب كالكل يصل ونوم تكون شيزه في التنوير وكلام هؤلاء على غيره
كسار ومرض وجعل حصوله له كسواهم ان حضره هالامن كل وجه بل في أصلها الثلاثية فمفسر لا يعي
(باب منة الائتم في الصلاة) *

(لائع الصلاة خائف) ولو خفيا كفره اذا بعد بصلاته (ولا يحكم باسلامه) بما وان كانت
بدا لغير (ما لم تسمع منه الشهادة ان) فان سمعته لمنه ليس بيسوى حكمه باسلامه ما اذا يحكم
باسلامه فليس بالمتبر ركعتين عليه الشافعي في ادم والمتنصر والاصحاب لاصاد صلاته خلفه واستدراة
قال الزركشي وهو محمول على ما إذا لم يقدمه بالاسلام كما قاله في الامتضاء أي فان قدمه بعز وهو طاهر
انفاق بالثباتين بعد اذ منعه من ما من شري (ولا) تصح (خلف من عامدا ترك بمسلا) لها (في)
اعتقادها كسوء حدث ومتنحس لعدم صحة الارتباط بالباطل مع التقصير (وكذا في اعتقاد المأزوم

الضاغضة وينبغي تنزيل كلام النووي على الضاغضة وكلام غيره على أصل الجماعة ولا يبق خلاف (قوله) وحل بعضهم كلام المجموع على
منطلي السبب) أشار إلى تصحيحه (باب منة الائتم) (قوله) وهو محمول على ما إذا لم يقدمه بالاسلام) أشار إلى تصحيح (قوله) عدم صحة
الارتباط بالباطل من محض لانه محقة تنقية عن القضاء مع الاقتداء به الاقتداء بومن لا فلا

لا الامام) لذلك سؤا كان اختلاف اعتقاده لا اختلاف في الفروع الاجتماعية كما سألني أم لا لاختلاف
 فما الخلفي أم شافعا علم انه ترك واجبا عند كثير كما هو من مس فرجه عتلاف ما لترك واجبا عند الخلفي
 (فتصح صلاة الشافعي) خلفه حتى احبهم) أو اقصد (لا) خلف (ما) فرجه) اعتبارا باعتقاده ان المس
 يقضي الوضوءون العجم والفسد وان شئت هذا التعديل بما سألني في باب الجمع بين الصلوات أنه لو نرى
 مسافران شافعي وخلفي اقله أو بعد أيام موضع انقطع وصولهما في الشافعي دون الخلفي وجاز له بركه ان
 يقتدي به مع اعتقاده بطلان صلاة القاصر في الاقامة وجواب بان كلامهم هنالك ترك واجبا ليجوز في الشافعي
 مطلقا خلافته ثم انه يجوز القصر في الجبله وسألني في زيادة في الباب المذكور (وكذا) حتى (ترك)
 البجيلة) لا تصح صلاة الشافعي خلفه (الا ان يكون الخلفي كالامام الاعظم) أي الامام الاعظم أو نائبه فتصح
 صلاة الشافعي خلفه عالميا كان أو علميا ولا يفارق خوف الفتنة كما نقله الشيخان عن الاودي
 والحلي واستحسنه لكن بعد نقلهما عن تصحيح الأكثرين وقام جمع جملة عدم الصحة وهو المعتبرون
 استحسانا بخلاف لفظه كصحاح الجماعة السابقة وان كان السلفان مع الاخرى (فان لم يعلم ترك واجبا
 الاقتداء به ولو شك) في أنه ترك الواجب أم لانه ان علم أنه أتى بهذا والافاضة اثنائه جهالة الفتنة
 على الكمال عنده وخروج من الخلاف ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب وانما عارض في الامام الموافق لعلم المأمور
 بطلان اعتقادهما (فان ترك) امامه الخلفي (الفتنة) في صلاة الصبح لا اعتقاده عدم صحتها (واما) هو
 أن يقتدي بذكر في السجدة الأولى (فت) ندبا (والا) بانه وسجد له (هو) اعتبارا باعتقاده قوله فارتدفت
 وقصة كلامه كاسله انه اذا ثبت لا يسجد هو مبني على ان العبرة باعتقاد الامام والاصح ان العبرة باعتقاد
 المأمور فالاصح انه يسجد ككلو كان امامه شافعا فتركه (ولو ترك) شافعي الفتنة وخافه حتى يسجد
 الشافعي (لهو) نائبه) الخلفي (ولو ترك) السجود (لم يسجد) اعتبارا باعتقاده ولو ارتد شافعي
 بن يرى طول الاعتدال فطوله لم يوقعه بل يسجد بنظره واجدا كايضا نظره فاعاد اذا جدد جدد
 ص وكما لو تددى شافعي فله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فله لا يتجمل
 يسجد بنظره ساجدا ذكره القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح قلت وكلام
 الفقهاء يقتضي انه ينتظر في الاعتدال ويجعل طول الركبن القصير في ذلك والانتظار جواز كل من الامر
 وقد اُفتيت به في نقله من الجلوس بين السجدين (ولا قدوة) من من اختلاف اجتهادهم في القبلة أولى
 اناء بن) طاهر ونحس (كاسق) بيانه مع بيان حكم ما لو كثرت الا يفتي في باب الاجتهاد
 (فتصل لا قدوة) (سجدة) عن تجب عليه الاعادة كقيم لهم لفقد الماء ومحدث صلى) على (حسبه)
 لا كراهة لو فقد العلويون (ولو كان) المقدس (مثله) لعدم الاعتداد بصلاته كالقدوة أو اماما مأمورا
 صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عرو بن العاصي بالاعادة حيث صلى بالتيمم لبرد فسلم أو اخر التيمم (ولا
 بما يوم) اذ لا يجمع وصف الاستقلال والتبعية وما في الصحيحين من أن الناس اقتدوا بابي بكر خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم تحول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم ولو أنك بهم يوم التكبير على السجدة
 أو ضا وقد روى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر قال في المجموع ان مع
 هذا كان ذلك مرتين كأجابيه الشافعي والاصحاب (و) لا (من توجهه مأمورا) كان وجوبه بان
 يصلان جماعة وتروى في أم ما الامام وبغضه بالاولى حكم الفتن والشك الذي عبر به الشيخان وقوله
 قال الزركشي كذا اطلعه وروى ان يكون محله اذا جهجم فان اجتهدي في أمه الامام واقتدي بن علي
 خلفه ان الامام فبني ان يصح كايصل بالاجتهاد في القبلة والنزول والاراق (وان اعتقد) من سجد
 (انه امام بحث صلاتهما) اذ لا مقتضى للطلان (لا عكسه) بان اعتقد كل منهما انه مأمور ولا يجمع
 لان كلامه قد بين قصد الاقتداء به وكذا لو شك (فمن شك) ولو بعد السلام كما شرح به في المجموع (و)
 امام أو مأمور بطلت صلاته) لشك في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحد هما ولو ان الآخر متبوع فلو شك

(قوله فتصح خلفه حتى
 ان احبهم) موزها صاحب
 الخواطر الشريف اذا
 نسي الامام قبل يده كلام
 الاصحاب فانهم علوا الوجه
 القائل باعتبار عقيدة الامام
 بانه يرى انه متلاعب في
 القصد ونحوه فلا تقع منه
 نية صححة وقوله بما اذا
 نسي أشار الى تصححه
 قوله الا ان يكون الامام
 الاعظم في بعض النسخ
 قبل الا ان يكون (قوله ولا
 يباركه خوف الفتنة) في
 الحاشية نظر بظاهر من
 التعليل فتدلى علم الامام
 بعدم اقتدائه أو مفارقتها
 كان يكون في الصف الأخير
 مثلا فينتفي خوف الفتنة
 (قوله وقام جماعة عدم
 الصحة وهو العبد) أشار
 الى تصححه (قوله امامه
 الخلفي) أي أو الخلفي (قوله
 وسجد له) راجع الى
 ما قبله أيضا فيوافق
 الاصح (قوله بل يسجد
 وينتظر ساجدا) أشار
 الى تصححه (قوله قال
 الزركشي وهو واضح) هو
 المعتقد (قوله فبني ان
 يصح) أشار الى تصححه

فعله الاعادة فلم يدعي بخلافه لعله الاعادة على الصحيح من المذهب اه الوجه المجمع بعدم القضاء اذا بان جلا في نص المارودي
(قوله قال المارودي) أي وغيره ح (قوله وبني بالركان اعيانها) امان بشير الهاجيتونه أو راسه اشارة خفية وبجري الاثر
على قلبه ليجزى تصحيح القدوة لان المأمور لا يشتر بانتقاله ولم يفسد ولكنه واضح قف (قوله أما المعتبر المالح) قال المارودي لو بان
المرأة متبركة فهو كفاه وحدث الامام فلا (٢١٨) اعاده لانها لا تخفى وقوله قال المارودي الخ اشار الى تصحيحه (قوله ولو بخاصة خفية) ان

سجنا ظاهره ان النجاسة
الظاهرة كذلك فيلحقه
وسبب أي انما يتلوه على
المعتد فبأنه (قوله
وقضية كلام التماس
كامله انه يجب القضاء في
الظاهر) أشار الى تصحيحه
(قوله لان فرضه الجالس)
فلا يفرض منه خلاف ما
اذا كانت ظاهرة واشتغل
عنها بالصلاة أو لم يرها
ليبعد عن الامام فانه يجب
الاعادة اه (قوله قال
الاذري) أي وغيره (قوله
حتى لا يجب القضاء على
الاعية مطلقا) لانه معذور
بعدم المشاهدة (قوله
فالاولى الضبط عما في الاثر)
أشار الى تصحيحه (قوله وهو
قضية كماله في خطبة
الجمعة لو خطب بالمالخ)
التمسدا مري عليه المصنف
والفرق ان القيام هاتركن
وفي الخطبة شرط ويقتر
في الشروط ما لا يغفر في
الركن ولو لم يخاف
شخص فظن جلا في ان
اساولة عليه ثياب الرجال
فهل تبطل صلاته كقول
أحمد خلف شخص فظن
رجلا بان امرأته لم تبطل
لان وجود هذا كعدمه فيه

قال المارودي (وتقضى المرأة بالجسيع) أي بالرجل والمرأة والختى * (فرع) * لو (انسد
عن لا يقضي كمخاضة غير متبركة وسجيم ومتمم وعار ومضطرب وتحوذك) كالجسيع خافه
ومستحق وموم بشر ومها والمهر وفق في حالها (مع) كجسيع لا تم من غير اعادة اما المتبركة لا تنقض من
غيرها ولو غيرتهم الجواب الاعادة عليها على ما مر في الحيض والتصرح بالعاري من زبانه ولا اجابته
زاد قوله وتحوذك العلم به من الكفا للداخل على المذكورات * (فرع اذا بان) * المأمور (ان
انشاء الصلاة) على خلاف ظاهر (حدث امامه وتنجسه) ولو بخاصة خفية (قارن) وجوبه
ببطلان صلاة امامه قال في المجموع ولا يقضي عن المفارقة ترك النجاسة تطعا بل تبطل به صلاته لانه بعض
صلاته خاف من علم بطلان صلاته (او) بان ذلك (بعد غير الجمعة بل بعض) صلاته لان اعادة التبركة
منه ولو ادى أو دأود وغيره من رواية أبي بكره وقال البيهقي رواه ثقات انه صلى الله عليه وسلم لم يجرؤ
الناس خلفه ثم ذكره ان جنب فاشار اليهم كما تم ثم خرج واغتسل ورجع ورأى قطره من دبره من الماء
ولا ينافيه قوله من رواية أبي هريرة صلى الله عليه وسلم لم يذكره جنب قبل ان يجرم لانه
قضية بانها في المجموع قال في المجموع صححان وقضية كلامه كماله انه لا فرق في النجاسة بين الحيض
والظاهرة وهو ما صح في التقضي لان الظاهر من جنس النجاسة وقال الاثر في العجم المشهور وقضية
كلام المهاج كماله انه يجب القضاء في الظاهر لانه نسيب فيها لا تقصير وجرى عليه الى رواية
وقال في المجموع انه اقوى وحل فيه يوفى تصحيحه كلام التتبع عليه به واقتبعت الخفية فما تكون
الزوبان والظاهر ما تكون بظاهر فيجب فيها القضاء على الثاني نعم لو كانت بعد ما كسر أو كسر أو كسر
فالممكن صلى جالس الجزء فلم يكتسبه و يشاء بعض لان فرضه الجالس فلا تقربا مع ذلك
الرواية قال الاذري وقضية الفرق بين المتقدم والاعية والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعية مطلقا
النتهي فالاولى الضبط عما في الاثر ان الظاهر ما تكون بحيث لو تامله المأمور أو أراه الخفية فلهذا (او)
ان عمله) بعدنا أو متخبا (ونسي ولم يحمل انه تونا) الاولى تلهو بان لم يفتقر فإلزام القضاء المتبركة
(وفي الجمعة تفصيل سابق) بيانه فبهم كرت الامام زائدا على الاربعين أولا (ويقضي بان) انه
(امرأة أو شتى أو مجنون أو أسير أو قاصر أو على القيام أو كافر أو زنديق أو مرشد) لتقصير ترك الصلوة
عنهم لانهم لا يخفون غالب اختلاف ما لو بان بعدنا كاسر أو نسيب ما بعد الزناد على القيام وذكر حكم التبركة
من زيادته والنقول عن الصبر وغيره بخلافه وهو قضية بطلان كماله في خطبة الجمعة لو خطب جالس
فادرك من بان جنبيا (الان اقتدى عن أسلم ثم قال بعد الفراغ كنت غير مسلم) أي لم يكن اهل
حقيقة أو أحوال ثم اردت فلا يلزمه القضاء لان امامه كافر بذلك فلا يقبل خبره وهذا اقتضى عليه التبركة
بخلاف ما لو اقتدى عن رجل جاهل اسلامه أو شك فيه ثم أخبر بكفره * (فرع تصح) * الصلاة (خلف مجربا)
اسلامه وأقرانه لان الاصل الاسلام والظاهر من حال أسلم انه صلى الله عليه وسلم يحسن القراءة (فان أسلم)
هكذا (فجبره في أعاد) المأمور لان الظاهر انه لو كان قارئا تاجر و يلزمه الجنب عن حاله كونه لا يراه
عن أمثاله لان اسرار القراءة في الجهر ويحتمل انه لو كان كاهن من الجاهلهم لم ينافي السرية فلا علة على
عمل بالظاهر ولا يلزمه الجنب عن حاله كالا يلزمه الجنب عن طهارة الامام فلهذا ابن الرضا عن الاعية

فقد روي عنه البطلان لعدم الصلاة الا ما تزلزل مثل ذلك لا يخفى غالبا (قوله لان الاصل الاسلام) ولان اقداما على
الصلاة كاذب قوله ظاهر فاقبضه من عاصم ادعى بعد البيع انه كان ندوة لها أو باع عبد الله ادعى انه كان قد أعاقب كسب
العماد بنقي أن يجب الاعادة ان اتفق ذلك في بلاد الكفر ويحتمل أن لا يجب مطلقا لانه لا صلى في دار الكفر الا من أخلص
دار الاسلام فانه تفصيل في اتميمه من الكفر وهو ما نقى (قوله ويلزمه الجنب عن حاله) أشار الى تصحيحه (قوله كالا يلزمه الجنب عن طهارة)

لوقضا الامام وأغفل باعتنا من هذه الشبهة هذا المأموم فهل بعض الانتدابه لاحتمال أن يكون وضوءه من تحديقاً يجب عليه الغسل ولا يصح
 الفردلان الغالب ان وضوءه لا يكون الا عن حدث النجس الثاني ولو أخير الامام المبرور بانه ترك الفاتحة في ركعة التي أدرك ركوعها ربه
 التدارك ركعة فان طال الزمان استأنف (قوله لان قال ثبت الجهر) أو أسرت لكونه جائزاً (قوله فلا تزعمه الاعادة) بل تستحب قال في
 الخادم ولأدنى ذلك من أن يعلم حاله بأنه يحسن القراءة نص عليه البرهيلي وكتب أيضاً قال السبكي ولعل هذا يجوز على ما إذا جهل المأموم
 وجوب الاعادة حتى لم يأت ما إذا علم تركه الا في ركعة الاولى فانه يجب عليه استأنف الاعادة على ما ظهر من حاله انه أتى بتابعته مع
 الاعادة ينبغي أن تكون بمبالاة وما ذكره كمالهم كالصريح في خلافه فتابعته المأموم (٢١٩) لاسامه بعد اسرار لا يتعامل علماً بما تقدم

من التعديل من ان الاصل
 الاسلام والفاهر من حال
 المسلم الصلي انه يحسن
 القراءة وهذا واراضنا
 الفاهر انه لو كان قارئاً
 بالجهر ترجع عليه احتماله
 أن يتخبر امامه بعد سلامه
 بانه أمر للبيان أو لكونه
 جائزاً فتدقّق في قراءة المتابعة
 ثم بعد السلام من وجد
 الاختيار المذكور عدل بالاول
 والاكتفاء في وجعل كونه
 عن القراءة مبرراً على
 القراءة سرا حتى تجوز له
 متابعتها وجواز الانتدال
 ينافي وجوب القضاء كالو
 اقتدى بن اجتهد في قبله
 ثم ظهر الخطأ فانه حال
 الصلاة مردد في صحة القراءة

● (فصل) ● قوله يقدم
 العدل على الفاسق قال
 الماوردي لا يجوز لاحد
 من أولياء الامور ان نصب
 اماماً فاسقاً لا يجوز ان كان
 صحة الصلاة خلف الفاسق
 أي لان امامة الفاسق
 مكروهة وولي الامر
 مأمور بالصلة بمرعاة

(لان قال) بعد اسلامه من الجهرية (ثبت) الجهر وصحة المأموم فلا تزعمه الاعادة (بل تستحب) بل
 (جول) من ادله الذي عليه حائجون واقعة أو سلام وردة (وقد جتنبه أو ردته) فانه لا يزعم الاعادة بل
 تستحب (وتصح خلف صبي غير زوج) ولو في نفل الاعادة بصلاته ما ورد في البخاري عن عرو بن سامة بكسر
 الميم كان يوم فومعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وان عائشة كان يؤمها
 بعد هذا كرون (د) كمن (البالغ والحر اولى) منهم اوان اختصاصه بصل من دوع وأخوه لكانا لهما
 وخروج من خلاف من منع الانتداه بالصبي ومن كره الانتداه به والعبد قال في الجهر في صلاته بعد البالغ
 اولى من الحر الصبي ولو اجتمع بعد حرو زادا العبد بالصفة فهو ما واعي الاصح بخلاف نظيره في صلاة الجنازة
 حيث يصحوا فيه اولى ينص لالة الحر لان قصد منها الدعاء والشفاعة والحر هم األيق وظاهر ان البعض
 اولى من كمل الرق
 ● (فصل يقدم) ● في الامامة (العدل على الفاسق وان كان أفعاً وأقرأ) لانه لا يوثق به (بل تكرر)
 الصلاة (خلف الفاسق) لذلك وانما يجب امارواه الشجاعت ان ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج قال
 الشافعي وكفى به فاسقاً (د) خاف (المتدع) الذي لا يكفر بدعته أخذ ما ياتي كافاسق بل اولى
 للامانة عاقلة في الصلاة بخلاف الفاسق (والاصح كالصبر) في الامامة لتعارض فضيلته مع الامانة الاصح
 لان ما مثله فهو أخشع والبصير ينظر الخبيث وهو حفظاً لجنبه وخرج قوله من زيادة (ان لم يبدل)
 بالصفة ما إذا تبدل أي ترك الصلابة من المستعذر ان كان ليس ثياب البذلة فان البصير اولى من قوله ان كج
 يستقبل عن النص ولا حاجة للبصير ذكره فوهم بخلاف المراد لانه معلوم مما ياتي في نظافة الثوب وبوالدين
 ولا يخفى ذلك بقوله الاصح بل لو تبدل البصير كان الاصح اولى منه قال الماوردي وامام الحر الاصح افضل
 من امامة العبد البصير (وتصح خلف مبتدع يقول بخلق القرآن) أو بغيره من البدع (ولا يكفر) به كذا
 أطلقه كثير من الاصحاب وقال في الرضا عنه الصحيح أو الصواب نقد قال الشافعي رضي الله عنه انبل شهادة
 أهل الاهواء الانحطاطية لانهم يرون الشهادة بالزور وانقمهم ولم يزل السلف والخلف على الصلوات خلف
 المعتزلة وغيرهم وارجاء أحكام المسابن عليهم وقد نازل لاجل ذلك البيهقي وغيره ما جاء عن الشافعي وغيره من
 تكفير القائل بخلاف القرآن على كفران النعم ويستثنى من ذلك ما سبأني في الشهادة من تكفير من تكبر
 الصلوات بالزنايات والبدع والمأموم وما في المجموع من تكفير من يصرح بالتكفير ولا يجوز الانتداه بهم
 كإثراء الكفار وما ذكره المصنف هنا على قوله فيما مر ذكره خلف البدع ولو ترك قوله يقول بخلق
 القرآن أو ذكره مع ما ذكره كان اولى (والافقه) في باب الصلاة (الانرا) أي الا كثر قرأنا (أولى)
 من غيره لفضله بزيادة الفقه والقراءة (ثم الافقه) اولى من الاخر لأن افتقار الصلاة لا يقع لا ينص
 بخلاف القرآن ولا يفتد بصلي الله عليه وسلم أبانكر في الصلاة على غيره مع انه صلى الله عليه وسلم نص على ان

وليس من الصلوة أن يوقع الناس في صلاتهم كرهه ولو فاق الشافعي وحسب الله ومقره الوالي من الرعية بقوله الولي من مال البيهقي ونص الاصحاب
 تبعوا الشافعي على انه تكروه القدرتين بدعته ظاهره تدقيقاً ما تقدم انه لا يصح نصبه اماماً لمصلين (قوله تله ان كج) يصح قبل عن
 النص قال الاذري وهو ظاهر (قوله وما في المجموع من تكفير من يصرح بالتكفير) اشار الى تضعيفه وكتب أيضاً كاله آخر بالصرح
 عن شيبان الجوهري فانه لا يكفر كقوله الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة وقال ابن عبد السلام في القواعد انه الاصح بناء على ان لازم
 المذهب ليس بذهب ر وكتب أيضاً قال البيهقي الصحيح أو الصواب خلاف ما قاله قال ابن القشيري في المرشد من كان من أهل القبلة
 وفضل شيبان البدع كالجهمه وتواقدت به وغيرهم بل يكفر لا لا محاب فيه طرية انكوا كالم الاشري بشعرهم ما واً ظاهره مذهب قول الكفر

(قوله وكان يصلح) أي من
قدمه المقدم الخ
* (فصل القدوة شروط) *
(قوله الخ من المخالفين)
الافعال) قال ابن العماد
المراد المخالف في الافعال
التي لا يقعها الامام كالخلف
للسنة الاول والتقدم
بسجدة تلاوة ولم يسجدوا
الامام والخلف عنها عند
سجود الامام والخامس
بأنه ساعد من فعل الامام
في الموضوع لان الامام لم
يفعل هذه الاشياء ولم
يتقدم (قوله قال الزركشي
واسمى بعضهم الخ) أشار
الى تصحبه (قوله والجماعة
أفضل وان تقدم بعضهم
على بعض) أشار الى تصحبه
(قوله الصبح المنصوص
عليه في الام الخ) أشار الى
تصحبه وكتب عليه
استشكل في لولي وثقل
هل تقدم على امامه في
التكبير أم لا لا تصح
صلاته قال الزركشي في
قواعده ولعل الفرق ان
العصبة في الموقف أكثر
وقوعا عنها تصح في صورتين
وتبطل في واحدة فتصح مع
الناس والمساواة تبطل
مع التقدم خاصة بالصحة
التكبير أو قبل وقوعا عنها
تبطل بالمقارنة والتقدم
وتصح في صورة واحدة
وهي الناصر

الاب أولى من غيره لان امامة غيره خلاف الاولى * (فرع الساكن بحق) ولومستعبرا (مقدم على هؤلاء)
أي الائمة والاخر غيرهما كما ذكره في الفصل السابق (وان كان) الساكن (عبدا) لا تتحققه
الشفعة ونظير لابن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لافي داود في بيته ولا سلطانه بخلاف الساكن
بالحق كالغائب (والمالك) للمنفعة ولو بدون الرقبة (أولى من المستعبر) للملكة والمنفعة والرجوع
في (الا) المالك الرقبة فقط فليس أولى (من المستاجر) بل المستاجر أولى من الملكة والمنفعة وما صدق به
كلامه من تساويهما غير مردود عليه بقوله لا من مالك المنفعة كان أولى ليشمل غير المستاجر كالوصي له
بالمنفعة والموقوف عليه (والمكاتب) كناية بصحبة والمبعوض (لا اقل من أولى من المستاجر) فكأنه بحق
لان الملك خلاف الحق فسيده أولى منه وان أذن له في التجارة أو ملكه السكن لجوع فائدة السكن اليه
دون الحق (ولابد من اذن الشريكين) لغيرهما في تقدمه (و) من اذن (أحدهما صاحبه) في ذلك
وبإجارة الاصل ولو حضر الشريكان أو أحدهما واستعبر من الآخر فلا يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا
أحدهما الا باذن الآخر (والحاضر منهما أحق) من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع وعلم من عبارة
الاصل ان المستعبر من الشريكين كالشريك فان حضرا الاربعة كفي اذن الشريكين (وامام المصنف)
الراب (أحق من غيره) وان اخص غير بضعية نظير لابن الرجل الرجل في سلطانه (وبعضه) ندبا
اذا اصاب بعضه أو باذن في الامامة (فان خفف نوات أول الوقت وأمنت الفتنة) بتقدم غيره (أم غيره)
بالقول ندبا لصور وأفضله أول الوقت (ولأن) بان خفف الفتنة (صلاوا فرادى ونديا لهم أعاد دفعه) ان حضر
تقليد الحاضر وتحصل الفضلة للجماعة ولا ينافي ذلك قول المجموع اذا خافوا الفتنة وانظر وقفا خافوا فوف
الوقت كصلاوا جماعة لان ما ذهبنا اذا خافوا فوف أول الوقت وأرادوا فضله وما في المجموع فبقيا اذا
خافوا فوف كلهم لم يردوا ذلك ثم حصل ذلك في مسجد غير طريق والافلا بأس أن يصلوا أول الوقت جماعة
كما أنى آخر الباب (والوالي) في محل ولايته (أولى من الكل) أي كل من تقدم وان اخص بضعية أركان
مالك اذا فرض باقامة الصلاة في ذلك نظير لابن الرجل الرجل في سلطانه ولعموم سلطنته من أن تقدم
غيره بحضرة بغیر اذنه لا يلحق بذلك الطاعة وتقدم ان ابن عمر كان يصل خلف الحجاج وقولوا اذرى باقامة
الصلاة هو ما عساه به الامام وغيره ونقله في المجموع عن الاصحاب وتعبير في شرح البهجة تبع الاصل
بأقامة الجماعة يجعل على اقامة الصلاة اذا عتبار ذلك بالاجل انما هو طريقه للمار ودى على وجه آخر حيث
قال ليس لهم أن يجمعوا الا باذن المالك فان اذن لاحدهم فهو أحق والاصول فرادى ولو كان المالك
امرأة فصلاحت لها في الامامة لا بالنساء وان كان يحنونا أو صبا استؤذن وله فان اذن لهم جمعوا والاصول
فرادى قال القموني وفيه نقار قال الاول من والى البلد وقاضيه لاشك وراعى في الولاية اذا اجتمعوا فاتفقوا
أما من ولاه أحد هما في مسجد فهو أولى من والى البلد وقاضيه لاشك وراعى في الولاية اذا اجتمعوا فاتفقوا
المرجحة بتقدم (الاعلى فالاعلى) منهم رعاية انصب الولاية (ومن قدمه المقدم بالمكان) وكان يصلح
للإمامة فهو (أولى) من غيره لان الحق فيه الله فان اخص بالتقدم والتقديم أمال المقدم بغیر المكان كاللافة
والآخر فلا يتقدم مقدمه

* (فصل القدوة شروط) * سبعة (الاول ان لا يتقدم المأموم) على امامه في الموقف لانه لم ينقل عن أحد
من القموني بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ونظير الصعيصعي انما جعل الامام ليرتبه والانتظام
الاتباع والمقدم غير تابع (فان) وفي نسخة فاذا (تقدم) ولوقى أثناء الصلاة (بطلت) صلته كالنقدم
بالنظر فيما للمكان على الزمان ولان ذلك الخ من المخالفين في الافعال قال الزركشي واسمى بعضهم
صلاته شدة الخوف وبه صرح ابن أبي عمير ونقله والجماعة أفضل وان تقدم بعضهم على بعض لكن كلام
المجهر بغيره انتهى ولو قلنا في تقدمه عليه في المجموع الصبح المنصوص في الام تصح صلاته لان الاصل
عدم المسد وقيل ان سامن شاف الامام صحت لان الاصل عدم تقدمه أو من تقدمه لم تصح لان الاصل بقاء

(قوله فالى الكفاية) وهو وجه ضعف (قوله والاعتبار بالنقص لا بالنسب) الذي قد عمل على تفسيره من قبل جعل تحت البابية من حيثين أو تعلق بعمل فاعلم ان الاعتبار في الاولى بالنسب في الثاني بالنسب لانه في الاعتماد اذ الشخص كالجانب لا مظهر وهو ضرورة جعله على الارض وانظر العقب وقدمت رؤس (٢٢٢) الصانع فان العمل على العقب مع اول رؤس الاصابع فلا وقوله ان الاعتبار في الاولى

بالجانب وفي الثانية الخ قال
ابن العماد أخطأني
الصورتين جعافان الصلاة
تبطل في هذه الحاله كما
أرضوه وفسفة الصلاة
لانه لا بعد فاقبال بمجولا
قال في الجوهر وكذا
حله شخصان ينسب
ووقفاه على الارض وملى
منصبها لم يصح صلاته
قال شيخنا الاسمر في كفاية ابن
العماد لكن يجعل الازل
على ما ذكرنا وتوقفه على
الخشيتين والى عليه مجبول
طرا فاقبل الصلاة وقوله
فلو ان جعل احدى رجله
وقدم الاخرى الخ - ولو
اعتمد على واحداهما
مقدمة والاخرى متأخرة
لم يضر قال ابو حنيفة في تناويه
قال شيخنا كنفه - ومن
الاعتكاف لا يقابل اجتماع
رائع ومقتضى تقديم المانع
لانافع ان اعتمد عليها
مانع انما المانع تقدم
احدهما واعتمد عليها
فقط (نسره) والجنب
للمضامع - وأما المستأني
فجعلت الامة برأسه
ويحمل غيره قال الاذري
انما هذان المتعريفان المستأني
برأسه والاول باعتبار
العقب وقال الاذري
في غنية الاثر بان الاعتبار

تقدمه قال في الكفاية وهذا أوجه ولا يضر مساوئها (د) واعتبار في التقدم وغيره القام (بالعب) وهو مؤخر التقدم (لا لكتب) فلا يوافق القبط وتقدمت أصابع المأمور بضر ولو تقدمت عقبه وأخر من أصابعه فلا تقدم القبط يستلزم تقدم النكح والمردا يعطيهما القاطع على أحد من جليهم وقدم الآخر على رجل الإمام بضر (د) الاعتبار كما في به البغوى (بالالة) للقاعد والجنب للأضلع (هـ) من زباده وقوله (بالالة) للقاعد مثل الراسب وهو ظاهر ومقابل من أن الأتربة (بالاعتبار) عما غير (هـ) من المساق تأس بهج ذلا لمزمن من تقدم إحدى الدابتين على الأخرى تقدم (د) كما على ركب الأخرى (وتدب) الجماعة (ان) سند وحوال الكعبة (ان) صلاوات السجود حرام ليحصل الاستقبال للجمع قال الزركشي كذا ذكره البارودي وأبى في رواية ولادليل من السنة فالصواب تقييد ما في النسخة بالسجود كمن الجمع كإمام الحج والأول في تركه والوقوف خلف الإمام لأنه المنقول عن فضل النبي صلى الله عليه وسلم (والعبارة) (د) ان (قف) للإمام خلف القام أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله خلفه الراشد من بعده (وان قرأ) أي المزمون به (من الكعبة) بان كانوا أقرب البيت (لأن جهته) بان إذا ظهر بذلك مخالفة فاحتسبوا رعية القربى والعدى غيرهم به ما شئت غلاني جهته فلو توجه الركب الذي في الخرجة لجمع جهتي يأنه يكرس في باب استقبال القبلة فلا تقدم عليه المأمور المتوجه له ولا إحدى جهته (ولو وفا) أي الإمام والمأمور (في الكعبة) متقابلين أو متدارين أو لا وكان توجه إلى جهة واحدة فلو في سقف الكعبة كافي صلاتا استاق (حاز) وان كان المأمور أقرب إلى الجدار (الذي) استقباله من الإمام إلى ما استقباله (لأن جعل ظهره والى وجهه) فلا يجزى لتقدمه على جهة متولو كان (نظير) بعضه إلى جهة الإمام وبعضه إلى غيرها فالحال العطف قال الزركشي وقف فيه بعضهم وينبغي الإبطال لتقليد المجلد (وكذا) كان الإمام وحده خارجا عن الكعبة كالمأمور داخلها (الأول) (ظهور) (المس) (أو كعب) بان كان الإمام وحده خارجا (استقبل) منها ما شاء (ولو لم يكن) لفناء كان أوضح (فرع) يجب ان يقف (الذكر) * ولو سيما إذا لم يحضره غيره (عن عتبة الأمام) فظهر الصبح من رأسه فاقف من يمينه (د) ان (تأخر) عنه (قليل) استعمالا للادب والظهار في رتبة الإمام على رتبة الناس بان أساءه وأوقف عن يساره أو خلفه وكذا في الجموع (فان جاءه كراهة أو حرم عن يساره) فذا (ب) ينقل الإمام أو تأخر حاله (القيام) إلا لا غيره كالقفود والسجود إذا تأنق التقدم والتأخر فيها لا يعمل كبر الظاهر ان الركوع كالقيام ويؤمن كلامه كغيره ان ذلك لا ينسب للعائز عن القيام وأنه لا ينسب إلا بعد احرار الثاني وبه صرح في الجموع الثلاثة بمنفردا (وهما أولى) بالآخرين الإمام بالتقدم ظهر سلم من سارقت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختد يدى فادار عن يمينه ثم ساجد عن يسار قائم عن يساره فأخذ يديه بناجعة فدعا حتى أقامها خلفه ولان الإمام متبوع فلا ينقل عن مكانه هذا (ان) يمكن التقدم والتأخر فان لم يكن إلا أحدهما الضيق المكان من أحد الجانبين فعل الممكن لتبعية (ان) يتحصل السنة وظاهر انه إذا يكن يسار الإمام ما يبع الجانب الثاني يحرم خلفه ثم تأخر الأول لا يبع سابا في الفصل الآتي (د) ان (يصف) الذكر ان لو غلبت الغنى سواء أختارته في مقام غيرهما أم لا (خلفه) بحيث لا يرد ما بينه وبينهما على ثلاثة أجزء وكذا بين كل صديقين فلا وقع بينهما يساره وأحدهما عن يمينه ولا ترجع يساره وأحدهما خلفه ولا تحجب عنه وأخلف الأول كمن

المجموع

[illegible]

تختلف حيلولة الشارع والنهر كما سبق في مواد كرهه وما جرى عليه النوى كالعراقين وخالف الرافعي
 نكاراً أو زعماً شرط فيها الأصل بحجبه اتصال المذنب بعضها ببعض بين البناء من بحيث لا يكون بينهما فرجة
 نسق واقفاً فوق الأصل خلفه ان لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع تقرباً اتصال عنده ولا بالاتصال وعند
 الإذن يقرب المسافة (وكذا ان كان أحدهما خارج المسجد) والآخر داخله (وبينهما باب) أي منفذ
 (أو كان في بيتين من غير المسجد) وبينهما منفذ (اشترط) مع ما مر من جهة اقتداء من ليس في أثناء الامام ولم
 شاهد ولا من يصلي معه في بيته (ان يقفوا واحد) من المأمومين (بحذاء المنفذ) أي بمقابله (بشاهد)
 الامام أو من معه في بيته (فتصح صلاتهم في البيت) الاول من في المكان (الآخر بمقابله) أي أي شاهد
 ولا يضر الحال بينهم وبين الامام (وبصر) الم شاهد (في حقهم كالامام لا يجوز من قوله لكن لو اقرههم بعد)
 أو زال عن وقفه (لم يضر) صلاتهم اذ ينقطع في الدوام مالا ينفق في الابتداء وهذا من زباده وذكرة
 البغوي في فتاوى وفيها لو رد الراجح الباب في أثناء الصلاة ان مكنته فصح ما انفقه رداه على المتابعة والافارقة
 ويجوز ان قال انقطع القدوة كجاء أحدث ماء وقد رتب شكل هذا بعدم وجوب مفارقة القدوة وجوب
 بعمل الكلام فيعمل على ما ذكره العلم وهو وحده نقلات الامام بعدد الباب بأنه مقصر بعدم احكامه فصح
 بخلاف البقرة من تقدم علمه منهم بطلت صلاته) كجاء تقدم على امامه (ولا يضر) في الاقتداء (حيلولة
 الشارع) وان كثر طرقة (ولا) الماء وان احتاج عابره (الى سباحة) لانهم بعد الحيلولة ولو صلى فوق
 سطح مسجد او امامه فوق سطح بيت أو مسجد أو منفصل مع قرب المسافة وليس بينهما حاجز فصدق يقال بعدم
 الصلة لاختلاف الارتفاع وعدم الاتصال لان الهواء لا تراه ولا اقرب الصلة كجاء وقفاً في بناء من على الارض
 وبالبناء شارع أو نهر (وان كان الامام أو من على المنفذ والمأموم) المأذولة (في علو ولا تخفى
 مثل قدم الاصل بمحاذاة رأس السفل) وليس بينهما حجة تسع واقفاً على حجبه ولا كثر ثلاثة
 اذ من على من خلفه (لم يضر فان لم يحاذ) على الوجه المذكور (بطلت) صلاته لا يقتدى بالبناء لا بعد ان
 يحجبه من في مكان واحد (تختلف) قال كان ذلك في (المسجد) المسار (والاعتبار في المحاذاة) بمحاذاة القامة
 وبغرض القامة المعدل (فانما) والقصير والطويل معتدلين وكذا معنى العلو والسفل جار على طرقة
 المراد في الجارية على طرقة العراقين اشترط قرب المسافة وكلام الاصل والمجموع دال على وقفه على
 العراق في غير وهو كذلك الاذرى فقال وقضية طلاق القول بان البناء من كالفضاء فهو من المحتوان لم يكن
 محاذاً على طرقة العراقين وبه شعر كلام الشاشي وغيره والمراد بالعلو البناء ونحوه أما الجبل الذي يمكن
 صعوده فداخل في الفضاء لان الارض فيها عال وستوقا اعتبر فيه الترتيب على الطرقتين فالصلاة على الصفا
 أو المرتدة أو جبل أو في قبس الصلاة الامام في المسجد والحرام محتوان كان أعلى منه صرح بذلك الجويني
 والعراقي وغيرهما من علماء الشافعي وله نص آخر في قبس بالتحمل على ما ذكره من المروى الى الامام
 الا باصطاف من غير جهته أو على ما ذكره من المسافة وأما شعبة هنا فثبت الرؤى به (ولو كان في صفتين)
 مكشوفتين (في الجبل كالفضاء) فيه اقتداء أحدهما بالآخر بشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع
 فزاع (وان لم يشأ أحدهما بالآخر) وتكونان كدكتين في الفضاء (وان كانتا صفتين) أو أحدهما
 نقفاً (فكلاهما يشترط) قدر (المسافة وعدم الحائل) وجود (الوقوف بالمنفذ) ان كان بينهما منفذ
 قال في الاصل والسفينة قال فيهما بيت كالدار التي فيها بيت والسرادات في الصحراء كسنة مكشوفة
 والحمام كالبيت وذلك المصنف ذلك الظاهر أو لعلهم من كلامه والسرادات يقال للماعد فوق من الدار
 والقباء ونحوه وليا يدور حول الجبل وهو المراد هنا كقوله في المومات (ولو كان الامام في المسجد والمأموم
 خارجا عن بيت المصنفين من آخر المسجد) لامن آخره وصل فيلان المسجد بين الصلاة فلا يدخل في الحد
 الفاصل فلو كان المأموم في المسجد والامام خارجا عن المسجد عن بيت المصنفين من طرفة البغوي الى الامام الشرط
 (الرابع) في الاقتداء أولاً بالاتمام (والجامعة) بالامام لان التبعة على ما تقرت الى بيتا ليس للمهر

[illegible]

ذاك الاتباس من يادته
 يفهم منه الصحة وعدم
 الاتباس بطريق الاولى
 اوان المسئلة لا تصح والا
 به كائنه على شرحه حيث
 قال لما ذكر الامام نوري
 المسئلة استبعد أن ينوي
 الاقتداء به من غير ربا
 بمن في الخراج العلم
 بعين من يركع ركوعه
 ويحجب بحجوده وقول
 الامام هو الحق فان التعيين
 هو - مع انه يكون عند
 التعدد فاما امام حاضر
 في الحراب يركع المأموم
 يركع ويحجب بحجوده
 ولا يستقر أن ينوي الاقتداء
 به ولا يعتقد انه الذي
 في الحراب هذا - كالتحليل
 فقد ظهر في هذا التصو
 ر ولم يجد أحد منهم اتبعه وهو
 ذلك يصور فجاذا ذكر
 من الوقت وقت
 بط الصفا واصطف امام
 امام موم او كالأمره ونساء
 نساء الامام وصلى م - م
 أنشك على المأموم فله
 ن - صلى خلف الامام
 الحاضر ولا يلزمه تعينه

٤٢١

١ قوله وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٢ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٣ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٤ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٥ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٦ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٧ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٨ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ٩ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت
 ١٠ قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (صحيح) وان اعتقدوا ما لم يثبت

فوله لكن لو تركها لم يحز الفضلة) وان اتقذى به من لم يعلم به (قوله فيستحب له ان يأتي بم العز والفضلة) والفرج من خلاف فان أحد وجهه وهو وجه عندنا (قوله صرح به الجويني) والنزوى في جمعه (قوله فان نوى فيها كذلك) فان اخطأ صرنا بشر الله (قوله الخامس توافق تمام الصلاتين) ووجد مصداقاً لساوئنا أهون في التشهد واقام العز فوله ان يقتدى به أولاً وكذا الرواية في وقت الكسوف وثالثه الكسوف وغيره قال الزركشي وابن العباد المتجه عدم الصلوات بالمأمور اليه (٢٢٧) بعد الاحرام هل واجباً للجلاس والقيام

٣ فان ترجع عند أحد الاحتياين كان باصلي مفرشاً أو ستره كانه يحرم معه ويجلس هذا ان كان فقهاً فان لم يكن فقها لا يعرف هتات الجلطات فكذلك لم يغب على نفسه شيئاً وقوله المتجه عدم الصلوة أشار الى تصحيحه (قوله وذكره ابن الرفعة تفهيماً) ثم لم يبي شئ من الصف وجزبه المصنف أيضاً في شرحه وهو متجه (قوله ويجب بان المصل غير بعد الانعقاد الخ) فأنشبه التلاعب قال في العباب فان اتقذى به جاهلاً بواقفه فوراً لم يضر (قوله ثم الأفضل ان ينتظره ليسلم معه) ان لم يحش خروج الوقت قبل تحله وعلم منه حصول فضلة الجماعة (قوله) يؤخذ من التعبير بن معناه لو تركه امامه الخ) يلزم المأمور مغايرة امامه في هذه وان جلس امامه لا سراحة وكذا تلزمه في تلك ان لم يجلس للتشهد لان معنى قول المصنف لا يحدت جلوساً لم يفعله الامام

الجمعة) لا تقاله (لكن لو تركها) أي نية الامامة (لم يحز الفضلة) أي فضلة الجماعة اذ ليس للرم من جهة الاماوى كما مر فيستحب له ان يأتي بم العز والفضلة وتصح نيته لهما مع تحريمه وان لم يكن اماماً في المال لانه صبر اماماً بالجمعة يتقدم الحزب في وقال الاذرى انه الوجه وقول العمري انها لا يصح جئنا عريب واذا نوى في أثناء الصلاة حاز الفضلة من حين النية ولا تعلف نيته على اقبالها (و) أما في الجمعة بشرط ان يأتي بم فلو تركها (بالت جمعة) لعدم استقلاله فيها سواء كان من الاربعين أم زادها بم فان لم يكن من أهل الوجوب نوى غير الجماعة بشرط ذلك (فان نوى) غيرها (وعين الوتر) به فخطأ لم يضر لان غلغاله في التيقلا لا يرد على تركها وان نوى فيها كذلك فخطأ صرنا لان ما يجب التعرض له بضر فخطأ في كسر الشرط (الخامس توافق) تمام (الصلوات في الافعال الظاهرة) كالركوع والسجود وان اختلفت عند عدل كعات (فلو اتقذى في الظهر مثلاً) يصلي الجنازة أو الكسوف ثم تصح القدوة لتعذر المتابعة باختلاف فعلهما (الافني الثاني قيام ثمانية الكسوف) قصص لعدم المتابعة بعد هذا المثنى من زباده وذكره ابن الرفعة تفهيماً قال الأنسوي بعد نقله اياه عن ولاشكال في الصلوات اتقذى به في التشهد قال ومنع الاتقذاً بمن يصلي جنازة أو كسوفاً مشكل بل ينبغي أن يصح لان الاتقذاً به في القيام لا يخالفه فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فكان فارقاً استبرأت الصحة والاحتياط كن صلى في نوب نوى عورته منه اذا ركع بل أولى فنيته في جسد كلامهم على ما ذكرناه فيجب بان المصل غير يضر بعد الانعقاد وهذا وجود عندنا وهو اختلاف فعل الصلاتين الذي يتغير مع المتابعة بعد الاتقذاً قال البقسي وسجود التلاوة والشكر كصلوة الجنازة والكسوف (وتصح الظاهر) مثلاً (خالف من) يصلي الصبح والمغرب ويختار اصيل خلفه (في مفاقرته) (عند القنوت) في الصبح (والتشهد) فان لم يترك شأه فارقته عند اشارة الله بما هو اذ تم صلاته وان شاء استمر وأتم صلاته بعد سلام امامه وهو أفضل كما في المجموع ولا يضر تعلوله الاعتدال بتابعة الامام في القنوت الحاقه بالمسبون (وكذا) تصح (الصبح خلف من يصلي الظاهر) أو نحوها كعبه بجميع انهما صلاتان متفتحتان في النظام (ثم) الأفضل ان ينتظره عند قيامه لثلاثة (ليسلم معه) فهو أفضل من أن يفارقه بسلام لفرض أداء السلام للجماعة ولو رد في صلاته لحلف كسباً في وان أمكنه اقنوت في الثانية ففتت والا فلا شئ عليه ففراقه أبلغت كابؤخذ ذلك مما تقدمه أولاً الباب في مسئلة الحنفى التارك للقنوت وبه صرح الاصل هنا (فلا يصلي) المغرب خلف من يصلي الظاهر) أو نحوها (لزمه أن يفارقه في) الركعة (الرابعة) أي عند قيامه لها ويشهد بسلام قبله استنفاة خلاف المقدس في الصبح بالظهور كسر (لانه يحدث) هنا (جلوساً) يفعله الامام) بخلافه في تلك فانه واقفه فيه ثم استاده وعديل عن تغيير الاصل بالتشهد الى تعبيره بالجلاس تنبيه على ما الكلام فيمن ان المضراغها والمخالف في الافعال يؤخذ منه انه لو جلس امامه لا سراحة في هذه أو للتشهد في تلك لم يشهد لا يلزم مغايرته ويؤخذ من تعبير الاصل عكسه والاول أقرب ويؤخذ من التعبير بن معناه لو تركه امامه الجلاس والتشهد في تلك لزمه مغايرته ويحتمل عدم لزومها تارة بل لزم جلوساً وشهدته منزلة له او يكون التعبير عما يجزى بالغالب (وتصح العشاء خلف من يصلي التراويح)

له عند التشهد وقول اصله انه أحدث تشهداً الى جلوسه بقرينة قوله لم يفعله الامام بخلاف الصورة السابقة فانه وافق الامام في تشهد ثم استاده انتهى وصلى الظهور لا يفعله أصلاً لانه بعد ثلثه بخلافه في تلك فانه ان فعله فالحكم فالتعليل في كلامه موكلاماً له واحد وقوله وتصح العشاء خلف من يصلي التراويح الخ) تحصل له فضلة الجماعة بصلاته العشاء أو نحوها خالف التراويح وعكسه وبصلوة الصبح أو نحوها خالف قوله فان ترجع عند الخ قد يشكل عليه ما مر من أنه لا يصح اقتداءه به في جوار كونه مأموراً بان ظن انه امام الا ان يفرض بان الصبح بترجم افصى فقام المانع حال الاتقذاً وهذا لا مانع جئنا اه اعاب

العبد أو الاستقاملة اتفاقهما في كون الجماع مطلقاً في كل منهما أو كون كل منهما في غير مسئلة العدم واداءة (قوله) فان ترك الامام فرضاً
يتابعه (بل يتغير بين ان يفارقهم يتم لنفسه وبين ان يتطوع له ان تتطعم صلاته فيتعين في التمام لكن بشرط ان لا ينقض التمام الى تداريل
وكن ضمير كذا بعد المصنف وغيره من (٢٢٨) الجائزين وهو متجهدا ان وقد ذكر البغوي عن فتاوى القاضي ان المأوم لا يعتد بسبع

الامام فشرع الامام في فراجه
الفاصلة انه لا يقتل في
الاعتدال لانه ركن قصير
وتنظر في السجود لانه ركن
طويل (قوله) انما ان
لم يغض كساة الاستراحة
كجلايس بزادات في غير
موضع (قوله) بان سبقه
ركن فاقبل (قوله) قال شيخنا
مراده فقبله فاقبل انه لو
سبق الامام في الركوع
واستمر فيه الى ان خلفه
يكون حراماً كجلايستر فيه
ثم رفع قبل ان يطفء الامام
وعبارة ابن قاضي شهية
وشمل ماذا سبقه وكن نام
بانزوع ووقع ثم خلفه او
بدون بانزوع ولم يرفع حتى
لما تقويم يحرم فعل ذلك وان
كانت الصلاة لا تبطل كما
صرح به في شرح المهذب
وغیره (قوله) كالافراد
عنهم) ومساوئه لا مامه في
الموقف (قوله) اذا يلزم
من انتفاء فعله الانتفاؤها)
كجلايلزم من جهة الصلاة
حصول الثواب كجلايلزم
جماعة في ارض منصوبة
فان الانتفاء صحيح وهو في
جماعة لا ثوابهم او مثل
ذلك صلاة الزجاجة
فانه يصح الانتفاء مع ذلك
لا ثواب فيها انتفاء مالم ي

كلوا اقتدى في الظاهر بالصبح فاذا سلم الامام قام الى باقي صلاته (والاولى ان يسه) (ما منفردا فان اقتدى به
(ناسيا) فركعتين آخرين من التراويح (يلزم) كمنفردا اقتدى في آتائه صلاته بغيره (وضع الصبح
خلفه صلى العبد أو الاستقاملة وعكسه) لتوافقه في نظم أعمالهما (والاولى ان لا يوافق في
التكبير) زائدان على الصبح خلف العبد أو الاستقاملة (أو) في (تركه) ان عكس اعتباراً بصلى به
فلم انه لا يضر موافقته في ذلك لأن الاذكار لا يضر فعلها وان لم تتدبر لا تركها وان نبت الشرط (السادس
الموافقة) للامام في أفعال الصلاة (فان ترك الامام فرضاً يتابعه) في تركه ان تعمد فصلاته باطالة
والانفصال غير معتد به (أو) ترك (سنة) هو (جهان لم يغض) تخلفها (كساة الاستراحة
وتنظر يدرك معه) أي مع الاتيان به (السجدة الاولى) لأن ذلك تخلف سيرة أماناً داخل الخفاء لها
كسجود التلاوة والشهادة الأولى فلا ياتي بها لغيرها جعل الامام يؤتم به فلا يستعمل به بطلان صلاته اعمده
عن فرض المتابعة الى سنة ويختلف سجود السهو والنسلة ثالثاً لانه لا يفعله بعد فراغ الامام واستشك
ما قاله بشي مع جوازه في سجود السهو والشرط (السابع المتابعة) في أفعال الصلاة في أقوالها على الوجه
الا في (ذنب) أن لا يسبقه بالفعل ولا يفارقه (فيه) ولا يتأخر عنه (في فراجه) منه مرسلاً لا تبادر
الامام اذا كفر فكبر واذا ذكر كبر واذا ركع واذا سجد واذا جالس الامام يؤتم به فلا تخلفاً وعليه فاذا كبر
ذكره واذا ذكره كبره واذا ركع كبره واذا سجد كبره (فان فعل) شأن ذلك بان سبقه من قائل أو فاعله أو زماني فراجه (لم
تبطل) صلاته لأن ذلك يسير (وكره) كراهته تحريم في سنة لم يلزم الصبحين ان يخشى الذي يرفع رأسه قبل
الامام أن يحول الله رأسه رأس جوارحه كراهته تنزيه في الاخرين خلفه لا لغيره الا لغيره لا لغيره لا لغيره
الكرامة مع ما يأتي عنهما في غير المقارن من زاده في نسخة وان فانه كره فعلها بآية (وفاة) فضل
الجماعة) لا تركها المكره وقال الزركشي ويجري ذلك في سائر المكروهات وضابطها انه حيث فعل مكرها
مع الجماعة من مخالفة ما يور به في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضله المذكر وله لا ثواب فيه من
صلاته جماعة اذا يلزم من انتفاء فعله الانتفاؤها وهل الراد بالمخارجة المعقولة ذلك المقارنة في جميع الاعمال
أو يقتضي عقارته البعض قال الزركشي لم يتعرض له ويشهد المقارنة في ركن واحد لا تلحق ذلك لا يجوز
التقدم وكن وفي تطلعه نظر (الافق التكبيرية) أي تكبيرية الاحرام (فانه ان فانه فيها أو) في بعضها
أولئك في آتائها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب (هل فانه) ذهبا لم لا وطن التأخر في ان خلاصته
صرح به الاصل (لم تعتقد) صلاته لتظاهر الاختيار ولانه لو اقتداء بغيره مصل فشرط تأخر جميع
تكبيره عن جميع تكبيره الامام وفارق ذلك المقارنة في بقية الاركان بانتفاء القعود فيها لكون الامام
الصلاة واد كمن ان يحل عدم انعقادها اذا لم يعتقد ان الامام قد كبر والانتفاء قد فردي وحده ومبهم
آتاه من حكم الظن افعله حكم الاعتقاد دليل ما في فرع لا يشرط تعين الامام (وب) يجب قبل التكبير
الاحرام (أي ما يرميهم الامام بنسوة الصفوف) كان يقول استودركم الله أو نحو وامة قد كبر
الصحيحين اعتدوا في صفوفكم وترأسوا فاني أو كمن ورائي قال انسوا ربه فلقد رأيت أحدنا ياتي
متكبيبة فكساحبه وقدمه مقدمه لم يمسلم كان يسوي صفوفنا كاتما بوسى في الصلاة (د) ان
(يا نبت) لذلك (وعنا وشمالا) لانه أبلغ في الاعلام (وان يقولوا بعد فراغ) المقربين (الافاق)
فبشغلوا بنسوة الصفوف لم يمسلم انسوا صفوفكم وأبجأ عن الله بنسوة وجوهكم قال في المجموع ع

فان قبل ما تقدمت جميع انتفاء الثواب فيها أنجب بان قاده سقوط الاتم على القول بوجوهها على
العين أو الكفاية أو الكراهة على القول بان استنفوت كدلة تمام المار ظاهراً (قوله) أو يكتفي بمقارنة البعض) فتشبهت فضائلها فيها فارة
فيه وان قال بان المعاد الظاهر سقوط ثواب الجماعة في الجميع لحصول الخلفاة قال شيخنا أفتي والرد جملة الله تعالى فوات الفضل فيها فارة
(قوله) فبان خلاصتها قال في الحامد وعلمناه لولم بين خلافه وهو كذلك وهذا أحد المواضع التي فروا فيها بين الشك واليقين (قوله)
لم تنفد صلاته) قال الداعي وهو ظاهر في العائد العالم دون الجاهل قال شيخنا لا وجه لخلافه في تأخير نظامه

قوله وايس دواعيه مقامها (خ) هذا وجه من وجوه (قوله بر كنين لا بر كن يثالث) (٢٢٩) مكان اشتغل بقراءة السورة حتى هو الامام

اذا كبر المجدد ان يقرأ الامام رجلا أمهم بنسبها وبطوف عليهم أو ينادي قهيم و - بن لكل من
خبرنا أن أمير المؤمنين يرى من اختلاف في سوية الصف فانه من الامام المعروف والاعوان على العر والتقوى
والرئيسية انما الاول فالاول وسد الفرج وتغاضي القائم فيها بحيث لا يتقدم صدر واحد ولا يثنى
من على من ولا يجنب ولا يتسرع في الصف الثاني حتى يتم الاول ولا يقف في صف حتى يتم مقابلة قال ونخص
المالودي احتجاب القيام عقب الفراغ من الاقامة بالشاب أما الشيخ البجلي فعندنا ان الاقامتين ليس دواعي
فلهما قد قبل قراءته لا لم يتبدل (ولو تخلف عن المتابعة بلا عذر كاشتغال بالسورة) بعد الفاتحة (أو
التسبيح) في الركوع والسجود (بر كنين) فطيلين وان لم يكنوا طولي (لا بر كن يثالث) صلاة لغرض
الحق لا بلا عذر بخلاف التخلف بر كن ولو طويلا وهو المقصود في نفسه لا يؤثر في خبره ولا يتبادر في
الركوع ولا في السجود فهما ما سبق به اذ ار كعت تدرك في به اذ ار كعت واما بن حبان وخجعه (والتخلف
بر كنين ان ينهما الامام والمأموم فيقبلهما كجوركيم واعتدل ثم هو السجود والمأموم قائم) وتبيل يعتبر
بأن يقرأ الامام ركعتاها والترجيع من زيادته وبه صرح في التحقيق (فان كان) تخلفه (لعذر كإباءه
قراءة) العجز بالوسوسة (واستغال باستفتاح ركعة ان كان موافقا (أو شئ منها) قدر
ما ينشأ من دعاء الاستفتاح) ان كان سبقا والاولى لتأخير هذا عن بقية أحكام الموافق بما ذكره
قوله (وسعى خاف الامام على انقضاء صلاته) أي صلاة نفسه (مالم يسبقها أكثر من ثلاثة أركان مصادرة)
في تسبها (أي طويلا) أخذ من صلاته على الله عليه وسلم بعفان فلا يد منها القصير وهو الاعتدال
والجلس بين السجدين كما في سجود السهو فيسب خلفه اذا فرغ من قراءة ما زمه قراءته قبل انصاف
الامام من السجدة الثانية (فان سبقها) الاولى الموافق للاصل به أي بأكثر من الثلاثة المذكورة بان لم
ينفرغ من قراءته الا والامام قائم عن السجود أو جالس للشهد (واقفة في) الركعتين (الرابعة وقضى)
أي أدى (صلاته بخلافه بعد سلامه) أي الامام كالمسبوق وهذه (كسلة الزحام) التي يسبها
في الجملة (هذا) كله (في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الامام محل قراءة الفاتحة ما لم يسبق في ركوعه
غاية فهو ما ينسب قوله (ولو ركع) الامام (والمسبوق) الذي لم تغل بفتح الفاتحة وتعود في انشاء الفاتحة
(فانه) في الركوع يسبقا عنه فينبغي ان لا يدرك غير قراءته (وأجزأه) كالأدرك في الركوع تسبقا
عن الفاتحة وبركعه ويميزه (فان تخلف) المسبوق بعد قراءته أو كمن الفاتحة (لأنها هادئة
الركوع) معه وأدركه في الاعتدال (بالمركعة) لأنه لم يتابعه في فعلها أو في تسبقا عنه في السورة
أو السجدة فانه الركوع اثنتي عشرة ركعة (وتخلف بلا عذر) فقد ار تكب سكر وهما بطلان صلاته
فأوجه ضعف امه سبق اشتغال بفتح أو تعوذ في ركعة قراءة تسبقه من الفاتحة كما لم يتصبر
بصدقه عن فرض ان ينزل قال الشحان كالغري وهو يخلفه - عذره ولا زامه بالقراءة وقال القاضي
والثوري غير معذور ان تصبره بتمامه فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الى كعت ولا يركع لأنه لا يجب
للمتابعه فيه وهو به للسجود كما خبره في التحقيق قال الفاروق في صورته ان ينزل انه يدرك الامام قبل
سجود ولا يتابعه قطعا ولا يقرأ ذكره مثله (وإني في حليته الغزالي في اجابته لكنه يخالف لمن الام
على صورته ان ينزل انه يدرك في ركوعه والاذنية لا وقوف يتم صلاته فيعطيه الاذنية في الركوع الاول ليس
المركوبه معذورا انه كبلى بالقرعة المطلقة ان لا كراهة ولا بطلان بخلافه قطعا قال الاذنية
ورفضنا لتسبيل بتصبره عدا كراهة اذ ان ادركه في الركوع قائم بالافتتاح والتعوذ فركع الامام
على خلاف العادة بان نرا الفاتحة تعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها بر كمن معصوان لم يكن قرائن
الفاتحة نسبيا ومقتضى الحلاق الشجين وغيرهما له لا فرق انتهى وهذا مقتضى هو المقتضى - دل على ما قبل
الزوائد ولا نسلم ان تصبره بما ذكره من تنصيف ذلك ولا عبرة بالفتن بين خلطه (ولونسي) المأموم (الفاتحة)

من انه اذا كان على القراءة والامام يسب بها فركع الامام قبل ان تمامه الفاتحة يجب عليه التخلف لانها ما يكون معذورا ترجيح ان المراد بر كن
لا يكون خلفا بل على قولين من ربع القراءة اه هذا موافق لما قبله (قوله على ان صورته ان ينزل الخ) وهذا الوجه

(قوله في انه مختلف به سحر) فلما تم ركعتيه فوجد امامنا كعازم معوهو كالمسروق (قوله والقاس في المنتظر سكتة الامام الخ) وبه اذنب
وكتب عليه بضاهمه الاحتلال للجب (٢٣٠) الطبري الذي يتبعنا يلزم به انه يختلف ويقرأ الفاتحة ع (فرع) هـ - ولو سئل خلف امام

ثم قام بعد السجدة الاولى
فان قام معه عامدا عالما
بالتواتر انتظر في الجلوس
بين السجدين فقد قتل
الركن القصير وان
حدد وقام به بالتخلاته
اذ لا تجوز متابته في زيادة
السجود وان حدد وانتظره
قاعدا فقد قتل في غير محل
الوقوف فقتل صلاته وان
حدد وقام وانتظره في
القيام فقد تقدم على الام
وركنين وذلك ايضا بسبب
فيعين مقدارته واجوده
وانتظاره في السجود ولو
كان ذلك في صلاته لاعتلم
تجزئهم الفارقة بعد ولا
غيره في سجودين ينتظره
في السجود قوله ولا يعود
لقراءتها الخ) فيجزم عوده
ايجابا فان عاد اليها عادا عالما
بغيره بطلت صلاته (قوله
ان تعدد السجود) عالما
بغيره (قوله قال في الاصل
ولا يخفى الخ) هذا هو الراجح
(قوله فلا بد من تصديق
الخ) لانه حضر عند ركنين
أحدهما سبق التكبير
وجوبها وهو لا ينتظم الا
بالتكبير وركن الركوع
يسبق التكبير احتجابا
فلا بد من فصل الواجب
بالتكبير (قوله فان فارقه
محت صلاته) اما قول
الجامع السابق فيسقط كما

صرح به الشيخ ابو حنيفة في حرمه على جماعة من المتأخرين ولو سئل قبل الامام ولم ينفارقه
علما ذا كر القعود بطلت صلاته فلهذا قل حرامين التقدم بركن وقطع القدوم من غيرته بالمفارقة وكتب ايضا جليل عارفة
الماموع بعد الصلاة للرجح لان الاحرام محدد وهي صلاة ذات سبب فلا يؤثر الانفراد في اطالهاته وتغير في الدعاء وليس هذا بخلاف

مستحسن بالترتيب بالشروع بالاقبال والجمعة والعمره وأوفى كفاية فكذا في الاقبال الجهاد وصلا الجهاد والجمعة
والعمره وتلان الفرق الأولى فارتدت التي صلى الله عليه وسلم في ذات القاع كما سألني في الصبحين ان معاذ
سأل بجاهه المشاء فقال لهم ففتحني من خلفه رجل وصلى وحده ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستمعوا
بذلك فغضب وأمر بكنز على معاذ فلم يستكر على الرجل ولم يأمره بالاعادة قال في شرح مسلم كذا استدله وهو
استدلال ضعيف اذ ليس في الخبر انه فارقوه بنى بل فروا به انه سلم ثم استأفها فوهوا غامدا بل على جواز
الابطال للعدو وأجيب بان هذا لا رواية شاذة ولا يتقدم شذوها بحجبان بان الخبر يدل على المدعى أيضا
لانه اذا دل على جواز ابطال أصل العبادات فغلب ابطال صحتها أولى والتعليل وحده ليس بعذر لما يأتي
في الخبر صادق بالعدو وبغيره لكن في رواية في الصبحين ان الرجل قال يا رسول الله ان معاذ افتتح سورة
البقرة ونحن أصحاب نواضع نعمل باليد بائنا فتأخرون وصلت واعلم ان النصة المذكورة ثابتة في رواية لا في
داود والنسائي إنما كانت في المغرب وفي رواية الصبحين وغيرهما ان معاذ افتتح سورة البقرة وفي رواية
لامام احمد انما كانت في صلاة فقرأت السورة قال في المجموع في جميع بين الروايات بان تحصل على
انها ثابتة بالنسخين ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فان معاذ لا يفعل بعد النهي ويعداه نسب وهو
البحر في رواية الثعلبي انهم وهو وكانوا في السجدة الأولى وجع بعضهم بين رواية الثعلبي بالبقرة
والفرع بالبقرة بانه قرأه في ركعتين وكذا في الفارقة (ويعذر) في الفارقة في الجماعة بقرآن
الامامة في سورة الكافرون والاقبال في الركعة الأولى (أي المأموم) (ضعف) (ارسل)
ودنحج الفارقة كان رأى على ثوب امامه نحب الابع في عنه اراى شفه تحرق أو علم ان مدته انقضت
أو عوذ ذلك (فرع) لو (انحب الجماعة وهو) أي والمفرد (صلى) حاضرة (صحا أو رابعة)
أولاً في كسرهم في الأصل (وقد قام) في غير الصبح (الى) الركعة (الثالثة) أي أي صلاته
غيا (ودخل في الجماعة) بان كان غير الصبح ولم يبق في الثالثة (قلها) فلا تقتصر على ركعتين
ثم دخل في الجماعة بل ان شئ فوث الجماعة أو تمر ركعتين استحبه قطع صلاته واستأنفها جاعدا كره في
المجموع وفيه من التولي أن حصل ذلك أيضا اذا تحقق في عملها في الوقت ولو لم يكن ركعتين والاحرم السلام
منه ان مراعاة الوقت فرض والجماعة سنة فلا يجوز ترك الفرض لمراعاة السنة فحرم بذلك في التحقيق
والعدل بان الجماعة سنة جارية على طريقتين فارق ما هنا في التيميم من أنه اذا رأى الماء في صلاته التي تسقط
بالتيميم فالأفضل قطعها بالتروض من غير قلها فافقه بان الثاني حصل ثم في الجملة ولهذا حرم جماعة انما هي مختلفة
هنا (ولا تقل الثانية) أي لا يجوز قلها فلا (لصلها جماعة) في الثانية أخرى أو حاضرة فلا تستمر
فيها الجماعة حينئذ جرحوا من خلاف العلماء فان كانت الجماعة في تلك الثانية بعينها جاز ذلك لكنه لا ينبغي
نعم ان كان قضاءه الفائتة فورا فافقه المذهب كره الركعتين (وبقلها) أي الثانية فلا يجوز بان
خشى فوات الحاضرة) ويستغفر كل كما قيل الباب الخامس في شرط الصلاة (ويقطع الثانية) أي
(ان شئ فوات الجماعة) وفيه ان اسلام الامام من ان جماعة تقام عن قرب والوقت منقطع فلا أولى
انما قلنا ثم يعمل الفرض في جماعة ممن اولها ذكر الركعتين وهو معلوم عن ائمة الصنف عن الروايات
أولها كمال الصلاة الجماعة (وان نوى المفرد لا اقتداء في أثناءها) أي صلاته (جاز) وانما تختلف
ركعتي صلاة أبي بكر المشهور قالما الذي صلى الله عليه وسلم اذا امام في حكم المفرد ولا صلى بجاهه
ثم ذكر في صلاته أنه جنب فاشار اليهم كما نتم وخروج واقتبل وعادوا ربه بقله وتجرعهم وراء الفارطقي
وغيره معلوم أنهم انشؤا اقتداء بجديد الانفرادهم بدخولهم وجمولاه اذا جاز أن يكون الصلح بعد انفراد
الماتيزون أن يكون بعد ما سوا منكم وكذا في المجموع عن النص واتفاق الاصحاب (ووافقه) بعد
اقتدائه (في جلوسه وقامه) وغيرهما (حتى يتم صلاته ثم يفارقه ويتم لنفسه أو ينظره) عبارة
فأمر عن المراد فلا أولى أن يقول كصله وغيره يدل حتى الى آخره فان فرغ الامام أولا ثم لنفسه كسبون

مصدق في غير وقت الكراهة
ثم تدخل وقت الكراهة
فانه لا يسجد لان شروعه في
سجدة التلاوة في وقت
الكراهة قال شيخنا ان
أقوى الالوجه الله تعالى
بان العبد لو نوى قطع القدرة
في أثناء صلاته بطلت اذا
من شرط صحة الجماعة اذا
صورة المسئلة أن لا يسوغ
لإعادته الا بهي وعين جل
ما كتبه المؤلف رحمه الله
تعالى هنا في ما اذا وجد
سوغ لإعادته بغير الجماعة
كان كانت الأولى فسل
بوجوب إعادتها (قوله)
وصلا الجاهز الفصل
وشر التحريم كذلك (قوله)
وقد نحب الفارقة كان
رأى على ثوب امامه نحب
قال شيخنا صورته انها حاضرة
خبره بوزارها المأموم بسبب
كشال الراجح مشاعها (قوله)
واقتصر على ركعتين قال
الجلال الباقي لم يشترضا
الركعة والمعرفان لا تختلف
الاقتصر على ركعة فسل
تكون الركعة الواحدة
كل ركعتين لم أر من تعرض
له ونفاها الجواز اذا قرئ
اه وما ذكره ظاهر وانما
ذكره الافضل (قوله)
وجزم بذلك في التحقيق
أشار الى تحميمه (قوله)
خشى فوات الجماعة) في غير
الجمعة (قوله) لا تنكسر وكما
في المجموع عن النص (الخ)
فتنوبه فله الجماعة

يكون بعده. وأما خبر مسلم صل ما ذكرت فاض ما قبله القضاة فبمعنى الاداء لقائه وقت العريضة
وأشاروا بالاول أكثر وأحفظا كما قاله البيهقي حتى قال أبو داود ان هذه الزيادة فردم ابن عينة (ولو
أدرك) معه (وكتبتين من ربيعة ثم قال للاركتين) الاخيرتين (قرأ السورة فبهما التلاخلهن ماصلا)
ولان لم يلزم بقراءتهما اذ كان المأمومون يحضرون راضين وفارق ذلك عدمه بما لا يخبر فبهما
بأن السورة فبهما الاسرار بخلاف القراءة لانه لو كان لا يسن فعلها وبه فارق قطعه بامام
صلاته لم يذم وهو بالادراك في الثانية فبهما يكبر خساوا اذا قام للثانية كبر خساوا بامام على ما تقرر كما
أنه فعله اذ لم يقرأ السورة في اولية فان قرأها فبهما السرعة وقراءته وبقراءة الامام واكون
الامام قرأها فبهما المقرأ في الاخيرين قال الجويني وعلى هذا لو أدركه في ثانية لم يعبه ويمكن من
قراءة السورة في أولية لا يقرأها في الباقي وان لم يتمكن منها في ثانية ويمكن منها في ثالثة فقرأها فبهما
لا يقرأها في رابعة قال ولو قرأ امامه فلم يقرأ السورة فان قرأها هو وحده فبهما وان لم يقرأها وادركه
كان يمكنه ان يقرأها فلم يتمكن فله ثواب قرأتها (والجاء في الصحيح) أي صبح الجمعة ثم صبح غيرها
(ثم العشاء ثم أفضل) وروي الشنخاوي خبره ولو يعاون مائة العمة والصبح لا يؤمها ولا يجوز ادوري
لم يخبر من صلى العشاء فجاءه فكأنه قام نصف الليل ومن صلى الصبح فجاءه فكأنه قام الليل كله
لكن رواه الترمذي باقفا من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلى العشاء الفجر في
جماعة كان كقيام ليلة وروي الطبراني وغيره خبره من صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة في
جماعة وما أحسن شهادتهمك الماعفوره وفي فضائل الأوقات للبيهقي خبر ان أفضل الصلاة عند
الله تعالى صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة قال الاذري وما ذكرنا على الموضع المشهور من ان الصلاة
الصلية على الصبح اتمها قلنا تمام العصر وهو الحاق فيه ان تكون الجماعة فيها أفضل من غيرها
لأنها عظماء وخبرها قال الركني وسكتوا عن الجماعة في الظهر والمغرب فحتمل التسوية بينهما
وحتمل تفضل الظهر لان الاختصاص بين سائر الصلوات يبدل وهو الجمعة بالأردو وحتمل تفضل
الظهر لان الشرع لم يخفف فيها العصر (ويكره ان تقام جماعة في مسجد بغير اذن امامه) الراتب عليه
أو بعده أو معه خوف الفتنة (الان كان) المسجد (مباروكا) فلا تكبره فقامتها فيه وكذلك لو لم يكن
مباروكا وليس له امام أتى به وأتى اذن في قامتها كما فهمه كلامه أو لم ياذن وضاق المسجد عن الجميع
وحمل الكراهة انما إذا لم يخفف فوق الوقت كما يرباه في فرع الساكن بحق مقدم (وان كرهه) أي الامام
(أو كرم نصف الوقت) عبارة الروضة لاسر (مقدم شرعا) كوال نظام وكتفيل على امامه
الصلاة ولا يثبتها أو لا يجزى ومن الخاصة أو مجموعها أو الصلاة أو يتبعها على معيشة مدمومة أو بعاشر
الفتنة أو مجموعهم (كرهه له الامامة) وان نصب لها الامام الاعظم لم يجز ان يماجه باسناد حسن
لأنه لا يرفع سلامه فوق رؤسهم شرار جسد أم قومادهم له كارهون واسرأيات وزوجها علم اسخط
واخوانه ارباب والاكثري في حكم الكل (لا الاقتداء) منهم (به) فلا يكبر وهذا من بانه وذ كره
في المجموع اما اذا كرهه دون الاكثر والاكثر لا امرهم من شرع فلا تكبره الامامة واستشكل ذلك
به لانه كانت الكراهة لاسرهم من شرع فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيرهم وتجب بان صورة الفتنة
ان يتفاوتوا في بصفة الكراهة لا بد من عرفوا الاكثر لانه من باب الوايه نعم ان كانت الذكر اهتلى
بعضه كزنا أو بخر كرمه الامامة وكرمه لغيره الاقتداء به ولا معنى للفرق بين الاكثر وغيره الا ان يتحصى
من التلذذ فتنة وضرا فلا يكبره الاقتداء به ولا يجعل اقتداءه السلب بالحاج وامثاله كما ينبغي على الاذري
وهو يؤخذ بمسار في الباب قال في المجموع ويكره ان يولي الامام الاعظم على قوم جلا كرهه أكثرهم
نص عليه الشافعي وصرح صاحب الشامل والفتنة (فان كرهوا حضوره المسجد) الذي في الروضة

(قوله) ويكره أن يرتفع أحدكم فوق الإمام (الح) وحضرنا يوم قبل هذا الأمر فقال لي بكره وهذا كلاما إذا أمكن وتوقفهم على من وقفان كان لابد من وقوف أحد هاتين على من لا يرتفع الأولى أن يقف الإمام على العالي إذا أمكن (قوله) وقبض بذلك (عنه) قال القموني في جواهره ولا فرق بين المسجد وغيره بدخل فيما إذا كان (٢٣٤) أحد هاتين المسجد والأخرى سطحه أو في هذا المكان أو غيره من خلاف الإمام مالا في عدم الصلوة وقوله وأفضل

وغيرها فان كره أهل المسجد حضور بعض المؤمنين (بكرهه الحضور) لان غيرهم لا يرتبط به (وبكره ان يرتفع أحد موقتي الامام والمؤمن على الآخر) لان ذلك يقتضي الناس على مكان في المكانين فاختار ابن سعد بمصحه فغلبه لما فرغ من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قد ذكره حسين بن يقطين رواه اودود والحا ك قال جميع على شرط الشخصين وقس بذلك عكسه (فان احتاجا) أي الارتفاع (الامام لتعليم الصلاة) أو لغيره (أو للمؤمن لتبليغ تكبيره) (الامام) أو غيره (استحب) للصهيل هذا المقصود (وأفضل الصفوف) للرجال ولجميع غيرهم وللغنى الخاص وللنساء كذلك (أولها) وهو الذي يلي الامام وان تخلاه من وراءه (ثم الاقرب) فالاقرب اليه (د) أفضلها (للتسامع الرجال) وألحانها وللغنى مع الرجال (آخرها) لان ذلك التيق وأخسر وغيره من خبر صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخبر صفوف النساء آخرها وشرها أولها ويستحب ان يعتمدوا بين الامام وغيره من الصفوف على ما كانوا عليه وسلم أحسنها ان تكون عن يمينه فيقبل عليها بوجهه وان وهو على الامام ويكتفون من يمينه غير ما يراود وسوا الامام وسواه الخلل قال الاذري وقد غلبه فغلبه قاعدة ان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العباد أولى مما يتعلق بكماله ان الواقف في الصف الثاني يقرب الامام بشاهد أولها ويسمع قرأته ويقتواؤه على الوجه المشرع أفضل حال من الواقف في الصف الاول بعد اعنه لانه لم يشأ من ذلك وانما يقتدى بصوت المبلغ قال والظاهر انه لو وقف على ظهر المبحر بحث كل ما يرضه لكان هو الصف الاول ووقف صف ثان وثالث ورابع وقفه ولكن يارض المخبر كما فضل منوان تقدم علمه على الواقف والاحاديث مجعولة على الغالب

• (کتاب) کیفیت (صلوات المسافر) •

ذكر نافي العشاء أنه إذا أحرل المغرب ليجيها معها ولو أرفه حدث وعلم وأغلب على ظنه أنه إن أتت أحدث وإن قصر
أدرك الصلاة لم يجز وجوب القصر أيضاً (قوله كسر تجارة) أنه لا يغير الطاعة متوقفه وسفر من قصر ومثال المكاروم (قوله تعالى والذان هم
في الأرض الآية) لأن نافي المنافع فيها لا دل على الغز فتزاد القصر فيه عن ثلثمائة سابق

(قوله لان كان خارجة كالآذان الخ) الأثرى انه يقال سكن فلان خارج البلد يؤيده قول الشيخ انه ما دل على جواز ان في البلدان يذو كانه
لهن وخارج السور لانه نقل للزكاة (قوله قال الأثرى وهل السور المتقدم الخ) قال (٢٣٥) في غنيته فقرة كلامهم تفهم ان المراسور

المجامع لبلاد متفرقة كسائر أي بوم بلده بعض سور وهو صوب سفره بمقارعة (ولولا صفة) من خارج
(بنيت) أي عمران (أو مقابر أو حواشي على خراب ومزارع) فتشكي في مقارعة ما ذكر ولا تشترط
مقارعة هذه الأمور لان ما كان خارجة كالآذان لا يعدم البلد بخلاف ما كان داخله كالآذان من واطلاق
الشيخ في الصوم اشتراط مقارعة العمران حيث قالوا إذا نوي لإلزام سافر فله العمران فأقول العمران قبل
الغير والآن لا يعمل على ما إذا سافر من بلد سور له الواقع ما هنا لا يحتل بقاؤه على خلافه ويصرف بانه
ثم بان العبادة يبدل بخلافه هنا كالسور فيما ذكر الخندق قاله الجليل قال الأثرى وهل السور المتقدم
حكم العامر في نظر قلت الأقرب ان له حكمه وسبأني في كلامه مريما يؤيده (ولو لم يكن للبلد صوب
سفره سور) بان سافر من بلد سور له أنه بعض سور ولم يكن صوب سفره (اشتراط مقارعة العمران)
وان تخلف خراب أو نهر أو مبدان لفارق موضع الإقامة (لا) مقارعة (خراب اندرس في طرف البلد) أو
يقت بقاها بانه فاقترأه خذوه مزارع أو نهر وما نحو بنا على العامر لانه ليس موضع إقامة فان لم يكن
كذلك في الأصل عن الغرض والى البغوى ان الحكم كذلك ما ذكر وعن العراقيين والجويني اشتراط
مقارعة لانه يعدم البلد وهو ما أفهمه كلام المصنف وصححه في المجموع والآن قال الرافعي انه الواقع
ليس وجوبه الذي في التنازع كالحجر وقال الأثرى الصحيح الأقرب الى النصوص الاشتراط (ولا تشترط
مجاورة المزارع والبساتين المحيطة) وغير المحيطة بالمفهومه بالآذان لا تتخذ للإقامة عبارة الأصل ولا
تشتراط مجاورة البساتين والمزارع المتصلة بالبلد وان كانت محيطة (ولو كانت متصلة بالبلد وبها دور
يسكنها كلها) ولو (أحياناً) أي في بعض فصول السنة (اشتراط) مجاورتها ما في الروضة
كالشرب وأطلق التنازع كماله عدم اشتراطها وقال في المجموع بعد نقله الأثرى عن الرافعي فينظر ولم
يفرضه الجمهور والتاخر انه لا يشترط مجاورتها لأن ذلك لا يجعلها من البلد قال في المهمان وبه الفتوى
(والقربة) فيما ذكر (كالبلد والقربان المتصلتان) فيه (كالقربة وان انفصلتا ولو بسيرا
فيبحار زقوتيه) فلا يشترط مجاورته الأخرى (وان جمع السور بلدين متقاربين فشكل) منها
(حكمه) فلا تشترط مجاورة السور وكلهم أبناس من قوله فيما سار سور البلد المختص به كما مر في الإشارة
إليه والقربان في ذلك كالبلدين (ومن كان قرية فبان يفارق معتزله) التي هو فيها وتنب إليه
(أو) في (أو روضة أو هدة أو واد) وسافر عرشه (فيأمن بها) من الروة (أو يصعد) من الوهدة (أو
يفارق عرض الوادي ان اعتدلت) أي الثلاث ثقات أقرطت معناه فبان يفارق منها ما يعدم منزلة أومن
حده ومنها كالسافر في طول الوادي ويحل اعتباره مقارعة عرضها فإذا اعتدلت إذا كانت البيوت في جميع
عرضه فبان كانت في بعضه فبان يفارقها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا (و) من كان في خدام في فبان (يفارق
خداها إلى وصفه هم) الشاملة لقوله (ومعاطن الباهم) واطرح الرماذ وملعب الصبيان والننادي
وغرها كالسور والمختص بالآذان يشاهج بالاختصاص بالآذان وفي ذلك من جهة موضع الإقامة فتعتبر
مقارعة (وان تفرقت الخيام) فانه لا يعدم مقارعة ذلك (ان اعتدلت المحلة) وهي منزل القوم وعبارة
الشيخان وغيرهما بالحلة بترك الميم وكسر الحاء وهي بيوت جمعة قاله ابن مالك ولا هما جميع أذاعتها
في الحلقه فواحد واتحادها (بتحاد النادى) الذي يجتمعون فيه للسمع واستعاره بعضهم عن بعض
والخائن كالقربين ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبحر في الشبهة أو أواز ورن الهاء قاله
النفوس وأقر عليه ابن الرغوث وغيره لكن في المجموع إذا صار خارج البلد ترخص وان كان ظهره ماصفاً
بالسور وفاهران آخر عمران مالا سور له كالسور فيحصل ان يقال سير البحر يخالف سير البر

مجاورة السور (قوله وصححه في المجموع) أشار إلى تصححه (قوله والتاخر انه لا يشترط مجاورتها) أشار إلى تصححه (قوله نقله ابن الصباغ
عن أصحابنا) أشار إلى تصححه (قوله جرى الشبهة أو أواز ورن الهاء) حتى لو كانت الشبهة كبيرة فلا تعمل بالساحل وينقل التنازع إليها بالزور
فصرف الزور (قوله فيحصل أن ية السير البحر يخالف سير البر) أشار إلى تصححه (قوله نقله ابن الرغوث) فصرفه

وأراد السفر إلى الجبل فخص مغارة الدرويل حتى تسير السفينة مثل السور وفي السور لها مقام لا بد من مجاوزة ذلك وحرق السفينة أو الزورن ولا يكتفي بأحدهما (٢٢٦) وهذا معنى أن بر البحر يقاتل البر (قوله أو عن أن آخر العلم كالسور) قال

التأشروين يوشحن قوله
السور أن البلغلو كان
لهاسور وراهبصر باشر
فيه أنه يترخص في دل
النزول في الجسر أماذا لم
يكن لهاسور ولا يترخص
لاذا أنزل في الجسر وصار في
الركب مثلا (قوله فلا
يترخص في إقامته ولا
رجوعه الخ) أماذا أنزل في
الرجوع لحاجة وهو سائر
لجهة مقصد فلا تأخره،
التيبت (قوله) يترخص
بيلوغ معبداً سفره هذه
العبارة غير متينة بلان
مبدأ سفره يجوز فيه القص
في الابتداء لأنه أول سفره
فهو يلغزه في الرجوع
مسافر لا مقسم لأنه قبله
سور خارج السور بشئ
يسر فلا يكتفي
الانتهاء بيلوغه في بلوغ
نفس السور بل لا ينبغي
ينته ويمنته في العبارة
الصحة أن يقال ينتهى
خبره بوجه ورنه مبدأ سفره
وهي مجازة قوله المدا الذي
حقاقه أن نافع بل يلغ نفس
السور ونسب علمه لا سور
لها وقلته ظهر وأما
بسطه في الأول لأنه في
على بعض النسخ أنها
صحة العلم عبارة لروضة
صحة قالان لا يعد
إلى الموضوع الذي شرطنا

أوسع ان آخر العمران كالور ويجعل كلام البغوي على الاسورة ويؤيد هذا لوان صلتة
لا سوره باخرى كذلك كانتا كثر في خلاف اتصال القرية بهامسوراني وبقاقر وعليه لا لا تفرقة
السفر لتعلق العصر في الالة باضره بخلافه الاقامة كجاساني لان الاقامة كانت في مال التجاره
كذا فرق الرافعي تبع البعض المراءونه في كمال الزكوى وغيره انه لا يستقر في الاقامة فالكثاكت وليس
كذلك كجاساني فليست لثلاثان كمال الجوهر مستقرتان ان مجرد النية لا يكفي للاقامة فافرقه (فرع هـ)
لو (فاروق الثبان) اذ عرفت من الامكنة التي شرط مفارقة اهلها (مخرج) اليها (من قريب) أي من
سافة العصر (الحاجة) كتنه (أقرب) أي الرجوع لاهلها وهو مستقل ما كثر ولو يمكن لاصل
للاقامة (فان كانت وطنه صامره) بانضمام جوعه أو بنيت فلا يترخص في اقامته ولا رجوعه ان
يتأخر وطنه لتعيا للوطن وسكن في أصل الروضة فاشاء ان يترخص ان يسهل قال الباقين
وايسر شاذل هو مذهب الشافعي المنصوص عليه مصر يحكي البطل وغيره وعليه العراة ون والاول
هو طريقة الفقهاء واتباعه وهو خلاف المذهب المعتد كذلك اذ غيرهم ان الذي يقال ليس شاذل هو
المذهب الصحيح المنصوص وهو ان اخذ كره في المراءونه كالامام والرافعي (والا) أي وان
ليمكن وطنه (ترى) وان دخلوا لو كان قد اقامهم لان لقاء الوطن فكذلك كسائر الاما اذا رجع
أقربى الرجوع عن بعد الحاجة يترخص ان ينتهي سفره
* (فصل) * فيما ينتهي به سفر المسافر وينقطع به ترخصه (ينتهي سفره) بلوغه مبدأ سفره وفي نسخة
بمجازة مبدأ سفره ما شاذل على ان ينتهي الانتهى الا بدخوله العمران كالأصغر مسافر الاجتر وجبت
والنزول الاول والفرق ان الاما فلا تنقطع الانقطاع السفر وتحققه غير وحسن ذلك والسفر
خلاف الاصل فانقطع بمجرد الوصول وان لم يدخل نعلم ان ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره (من وطنه) ان كان
مرا) به (في سفره) كان خرج منه خرج من بعد قصد المرو به من غير اقامة (بالبلد مقصد) ولله
فيها اهل) وعشرة (لم ينو الاقامة) أي كل منته فلا ينتهي سفره وصوله اليها بخلاف ماذا في
الاقامة ما ينتهي سفره بذلك (وينتهي) سفره أيضا (بقامة أو بعاء) بلها (سج) أي غيري
المخول والخرج لان في الاول الحاف في الثاني الترحال وهما من اشغال السفر (أونيتها) أي نية الاقامة
مطلقا أو بعاء أيام محاسن مستقل ما كثر فينتهي سفره من ان كان يعمل الاقامة بخلاف ما في الوفاة
مدون الاربعه وان ادعى ثلاثة واصل ذلك خبر الصعيين بقوم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم على
المهاجر ان الاقامة بمكة نوا كثة الكفار فالتريخص في الثلاثة تنبدل على بقاء حكم السفر بخلاف الاربعه
ومنع من اهل النية الاقامة في الحزم اذن الثلاثة منهن ان قيم ثلاثة أيام وامالك باسند صحيح وفي نسخة
الثلاثة ما فيها ودون الاربعه واساق بقامة الاربعه فقامتها الى الوفاة وهو ما فلا يزالان بب
القصر السفر وهو موجود وصحة فتدق الوفاة غير المستقل كالبعد ولو كانت جاساني (أو) بالاقامة (أو)
أي لاسر (لا يتجز) وفي نسخة تجز (دونها) أي دون الاربعه فينتهي سفره من ان كان يعمل الاقامة
ماسر (وان كان) النادى أو المقيم (ما كثر في مفارقة) لا تسلم للاقامة (أو حجاب) وان كان قد قصدت الاقامة
وماني الصعيين عن أنس من قوله خرجنا مع الذي على الله عليه وسلم فقصرت حتى أمكنة فافهمنا عشر ايام
يقصر حتى وجعنا ما باوعنا ثم لم يقموا باعشر اقامه على الله عليه وسلم فقدم ما تلازمه من خلون من ذي
الاجتماع ما جاء به يروى بالشك والخرج الى متى يثبت على من سار الى مكان رجع في ثبوت ذلك ثم قال
في دفعه نسكه ثم المكة تنافي فخرج الى متى فاقامه ثلاثا لا يقصر ثم نغمره به عد الى والى ثالث الال

فما عجزوا إلا عن أن يقولوا: هذا الذي هو السوراء والعمران وليس هو مبدأ سفره وإنما مبدأ وراه
فما عجزوا إلا عن أن يقولوا: هذا الذي هو السوراء والعمران وليس هو مبدأ سفره وإنما مبدأ وراه

التفسير في

(نزهة الجندی المثلث) عبارة الأصل الجبري وكتب أيضا قال السبكي الذي يقضيه الفقه ان الجندی ان شبع الامير في سارمجب طاعة فيه
 كما يقال نكاحه بالاداء فوسم قتل وورق طريق يجعل قواهم حاصره الجندی على القسم الثاني وقواهم له لوني فامة رابعة أيام يوم بنو
 الامران الاثني له القصر على القسم الاول (قوله لانه صلى الله عليه وسلم آفاهم عاكمة الخ) قال ابن عديس من أقام ذلك قصر ومن زاد عليه أتم
 (نزهة وندج الامام وغيره) قال خشنا ما جمع الامام لا يأتي على المرجع عندنا وهو الثمانية عشر وانما يتخلل الاختيار سبعة عشر (قوله
 والاروايه خمسة عشر ضعيفة) قال خشنا تكفي الجواب عن رواية خمسة عشر وسبعة (٢٣٧) عشر بان الراوي نقل بعض المدد التي
 ترخص فيها صلى الله عليه وسلم

الشرع فنزل بالمحبس وفاق في ليلة للوداع ثم حل من مكة قبل صلاة الصبح فلم يبق ثم رجع في مكان واحد
 (الراوي البعد والزوج والجندي الثابت) في الديات (لاغيره) من الملوقة (الاقامة بلينو) ها
 (المناج) وهو السيد والزوج والامير (فاهم القصر) اعدم استقلالهم فتيهتهم كالمدم وقوله ثبت لاغيره
 زائدة فلا تشكك كالمذكوه: هذا بجملة المذكور وفيما يلي وفارق الثابت غيره بانه تحت قهر الامير
 كذا وبتختلف غيره (وان كان) السائر بموضع يتوقع الخروج منه (وما فيوما) ان حصلت حاجته
 (الرجوع الى الج) في العصر في موضع (قصر ثمانية عشر يوما) غير يوم المشور والخروج لانه صلى الله عليه
 وسلم آفاهم بأكمله علم الفتح غريب هو ان يقصر الصلاة ثروا أو يادود والترمذي وحسنه وان كان في سنده ضعيف
 لانه نزاهة غيره قاله خشنا شيخ الاسلام الشهاب بن حجر وروي خمسة عشر وسبعة عشر وسبعة عشر
 وعشر بن رواها أو يادود وغيره الانسعة عشر فالخاري قال البهي وهي أصح الروايات من ثم اختارها
 ابن الصلاح والسبكي وقد جمع الامام وغيره بين الروايات ماعدا وروى في خمسة عشر وعشر بن رواه
 تسعة عشر عدوى الدخول والخروج وروى سبعة عشر بعدهما وروى ثمانية عشر عدا أحدهما فقط
 وادارية خمسة عشر ضعيفة ورواية عشر بن وان كانت صحيحة فشاذاة كآفاهم خشنا المذكور أيضا
 وهذا الجمع بشكل على قواهم بقصر ثمانية عشر غير يوم الدخول والخروج وقد يجمع بينهما ماعدا وروى
 خمسة عشر وسبعة عشر لان راوي عشر بن عدا الومين وروى ثمانية عشر بعدهما وروى تسعة عشر
 عدا أحدهما به نزول الاشكال ويجاب عن تقديم رواية ثمانية عشر على رواية تسعة عشر بما عداهم
 من الشواهد الجارية وغيرها (وان كان) المتوقع أو من حصة الحج في البحر (غير محارب) كالتفقه
 والاروايه بقصر ثمانية عشر كالأرباب لا يوزنوا الفرق لان العرب أثرت في تدبير صفة الصلاة لان الحرب
 البسنى الخمسة وانما للرضى السفر وكلاهما في سواء (ومني فارق مكانه ثم رده الى الحج) اليه
 فأقام فيه (استأنف المدد) لان الاقامة قامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر مددا واحدا وهذا
 من زبانه وذكره في المجموع وقال فيسئلون جوا أو أقاموا مكانا ينتقلون رفقتهم فان نواهم ان اتوا
 سافر وأجمعين والاربعاء لم يقصر العدم جزهم بالسفر وان نواهم وان لم ياتوا سافر وانصر والجزهم
 بالسفر (نبيه) قال الاستاذي ما رجوه من ان القصر ثمانية عشر يحتمل اطراذه في باقي الرخص كالجمع
 والاعتراف وبذلك تعدى ما يوزن بالترخص ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم اذا منعوا فمما ادعى التمانية
 عشر لعدم ورود مع ان أصله لنزولها في ذلك فمما لم يرد بالسكينة بل بقي الاول وهذا أقوى قال الزركشي
 وكذا لم ينصرف فيها فلا لا يحسن الشافعي وغيره ما أصله الاول ثم قال فالصواب انه يباح له سائر الرخص
 لان السفر ما يجب عليه نعم يستثنى منه سقوط الفرض بالنجم وتوجه القبلة في النافلة لا يعرف في بابها
 فصل السفر الاول (بالاميل) بالاميل (غمانية وأوبعون ميلا هاشمية) لان ابن عمر وابن عباس كانا
 يفسران ويلطران أو بعد برودة على الجاري بصفته الجزم وأسند البهي بسند صحيح رواه له ابن عدي

بحجزة القصر الصلاة والاعتراف في شهر رمضان الى آخره فاستفدنا من كلامه ان كل من ترخص قصره وان كل من قصر ترخص قصره في النية
 بأنه اذا سافر بالزوج عتروا بما يلد لتوقع حاجته ثمانية عشر يوما بعض الباقين بخلاف ما اذا أقام وهذا أصح من جهة الرخص ونقل في
 الكفاية عن صاحب التتمة ان النية لثلاثة ساجدة يتوقعها بقصر الصلاة يعطى رمضان وقال في البحر في باب اقامته انما اراد دخول المسافر بلادا
 وهو على علم النية ان كان مقبلا على حرمه أو رآه أيام هل يجوز له ترك الجمعة فقلناه القصر له تركها ولا خلاف حتى من كلام الفضالة
 وغيره يؤيدهم قوله لواء ابن الخ زعم القياس فان الذي يفتح بطريق قياس الظاهر على الظاهر كبحجزة القصر بحجزة الجمع والضم
 رسل الرخص كترك الجمعة (فصل) السفر الطويل الخ (قوله وشئله انما يفعل

ملاً وعقيدته فلهذا لم
 يدرك الخرافة أحد من بني
 هاشم غير علي بن أبي طالب
 وولده الحسن والأحسان
 كانت قبل بعث النبي صلى
 الله عليه وسلم ركزة البرد
 (قوله) وقوله في السكاح عن
 الشافعي (أردمكم وكرهه
 غير شديد وهو يحيى
 خداني الأولى) قوله وإن
 خلد فساجدت قال في
 الخدم ولما أتته نساء
 من موته بالسيف فنهان
 كان في ابتداء السفر لم يحز
 القصر إلا بعد من ربه
 صد، معلوم المسافر الجواب
 صوره على ما سافر وقطع
 كثر المسافة وغلب
 على ظنه أن المسافة التي
 قطعها مسافة القصر فانه
 يجوز له قصر الصلاة بالاجتهاد
 في الاعتناء لا باعتدائها
 على ما قطع من المسافة
 يجوز له أن يجتهد في أوقات
 الصلاة بالأرداء إذا علم
 وقد أصح حل نص الشافعي
 على ما إذا سافر وسئل في
 الموضوع الذي يقصده
 مسافة القصر أم لا فليس
 له أن يقصر ابتداءً أمالي
 وقطع أكثر المسافة
 وسافر على ظنه أنه قطعها
 فنهى بتجده وعليه جعل
 كلام الاحتجاب وتعاضل
 ولا اختلاف فظهر ذلك
 ضعف حل النزوي النص
 على المقصر (قوله) هل أتد

الطريقين ليسبح القصر فقط القصر قال الاذعوسك غلغل الامن قد اوجهل الاقربيا نظاره ان يقصر ولم ارونسا
 قوله لان القاصد فيه كالماتم اذا هائم يقصر وان بلغ سافة القصر قوله فانه الحامل أي يحمد دورته البلاد حتى لو لم يكن هذا الحامل

الطريقين ليسبح القصر فقط القصر قال الاذعوسك غلغل الامن قد اوجهل الاقربيا نظاره ان يقصر ولم ارونسا
 قوله لان القاصد فيه كالماتم اذا هائم يقصر وان بلغ سافة القصر قوله فانه الحامل أي يحمد دورته البلاد حتى لو لم يكن هذا الحامل

أي مذكورة البلاد (قوله وهو يوم انه يترخص مطلقا) أشار الى تصحيحه (قوله لانفيا) (٢٣٩) زاد عليها الخ وحزمه في العباب (قوله)

المسافة) بحيث يجعل ماسافة القصر (ليس لهما الترخص حتى يكون من حيث قويا) أي من مكان
بينهما (ال) مقدمه ماسافة القصر و يفارق كما يجب) لا تقطع سفرهما بل توضع بالمعارضة من طرف
من طرف واحد فلا يترخص الأول قبل المعارضة كما يجوز به لكن مفهوم كلام الحارثي الصغير ومن تبعه انه
يصرح بخلاف المتقول والتصرح بأشراط المعارضة في الثانية من زيادته وصورة الأولى ان ينوي
الرجوع لغرضه أما الهافيه فتعقب تقدم وكيفية الجوع في ذلك التردد فيه نقله الى المجموع عن
البيروني وآثره (ولوى) قبل خروجه الى سطرطويل (اقامة أربعة أيام في كل مرحلة لم يقصر)

لا تنفع كل سفره من الأخرى

ه (فصل وان لم يعلم مقصده كسافر لغرض) ه من لم يجرم أو يبق أو يحرم (ان وجدوه جمع لم يقصر
وان حال سفره) كافي الهام ان شرط القصر ان يزم على قطع ماسافة القصر (ويقصر بشرطه) أي
القصر أي مسافته (ان ابتدأ الرجوع) سواء أو جدرسه أم لا لأنه حينئذ مقصد معلوم وان علم
انه لا يعد قبل مرحلتين ترخص كاصح به الاصل قال الزركشي وهو يوم انه يترخص مطلقا وليس
كذلك بل في مرحلتين لانما زاد علمه ماله ليس مقصد معلوم (فلوى) المسافر (المسافة) أي
ماسافة القصر (وقارن البلد عرفت هذه النية) أي نية انه ان وجد جدره جمع (أوزنة ان يقم)
في غير بقول (بلد قريب) منه بان يكون دون ماسافة القصر (أربعة أيام ترخص ما لم يجد) أي
غرضه في الأولى (أو يدخل البلد) في الثانية لان سبب النقص قد انقضى فترخص حكمه ان أن وجد
مأثره بالناله بخلاف ما اذا عارض ذلك قبل مفارقة البلد لا يقال قياس ما قالوه منع الترخص فيما قبل
سفره الداع الى معصية فلهذا لم يبق بلد قريب لا تاقل نقله الى معصية منافا للتخصص بالسكاة
بخلاف ما نحن فيه (وان لم يعرف العبد الجندى والزوجة والاسير مقصد المطاع) في الثلاثة الأولى (و)
مقصد (الكفار) في الأخيرة (لم يقصروا) لانتفاء علمهم بطول السفر (فان واما مسافة القصر
ضر منهم) جندى تجوز له المعارضة لما عدا له ليس تحت قهره بخلاف البقية فبينهم كالعدم
رواهنا لدفع الاشكال الذي أثرت اليه فيما مر التصرح بقوله تجوز له المعارضة كما زاد دفعه قوله ثبت
لغيره (فان ساروا معهم يومين قصروا) وان لم يقصر المتبعون لتبيين طول سفرهم وذكر
القصر لغيره لاسير من يذنه وذكره في المجموع ولا يتناقض ذلك ما مر من أن طالب الغريم أو يحرم اذا لم
يعرف مكانه لا يقصر وان طال سفره لان المسافة هنا معلومة في الجلة اذا التبعه بعلمها بخلافه انما اذا عارضوا

القصر وكان على مرحلتين فاهم القصر (ولعلم الامير ان سفره طويل ولوى الهر بان وجد فرصة) وهي
بضم الفاء التمهيدية في النون وقال انه في ذلك الفرصة أي اغتنهه او فاز بها قاله الجوهري (لم يقصر
قبل مرحلتين) أما بعد ههنا يقصر ولا أولئنا لقطع مسافة القصر وقول الاذرى الوجه انه لا يقصر
مطلقا نظر ومثل ذلك باقي في الزوجة والعبد اذا علم ان السفر طويل وفوت المراتب ما حتى تخلصت
من زوجها بافراق رجعت والعبد انه متى عثر ججع فلا يترخصان قبل مرحلتين وبه صرح المتولي
لكل من يقدر على القيام به بل قال لا يترخص كالعبد الا بغيره ويبحث الزركشي التقييد وهو ظاهر وبقية
السما الاذرى والحق بالزوجة والعبد الجندى وبالفراق التثوير والعق الا بان نوى انه متى
أمكنه الا بغيره

ه (فصل) ه تقدم انه لا يقصر الا في سفر مباح وقد أخذ في بيان مقاليه فقال (المعصية بالسار) كهروب
عبد من سيده (لا فيه) كسرب بخروج سارح (تمنع الترخص) لانه لا داعية فلا يتباط بالخاصي (فان
سار) أحد (بالعرض صحيح) كسبر وروية البلاد (أو) سافر (ليسرى) أو يفر أو يقتل
برأ أو يعب نفسه أو دابة بالركض بالغرض (أو يهرب عبدا) من سيده (أو زوجة) من زوجها
(أو يجرم مومرا) من غيره أو غيرها (لم يترخص بقصره) لا (جعد) لا (انطارد) لا (تنفل على

قوله لم يترخص لا تتباط بالخاصي ان فعل الرخصة متى توفقه على وجود شيء فان كان تعاطبه في نفسه مما استمتع فعل الرخصة لا ان فلا

قوله بان أكلها في السفر سببه سفر الخ) وبأن الإقامة نفسها ليست محبة لانها كمن وانما الفعل الذي وقع في الإقامة معية والسفر في نفسه محبة (قوله وقضيت ان أكلها الخ) ليس ذلك فضيلة وانما قضيت الجواز في الإقامة مطلقا لان سببهم العوارض الحلال لا هي بديل للتنظيم (قوله وقضية كلام الاصحاب الجواز مطلقا) (٢٤٠) أشار الى تخصيصه (قوله انما يجوز السفر في بابية) انما عرفت لربا بعبارة عدد وكما بان يتشاور اذا تشاور

بقي أقل العدد وهو ركعتان وهذا أقل الفرائض وهو الصحيح بخلاف المغرب والصبح (قوله لانه قد تعين فعلها أيضا الخ) ولانها صلافة تدعى ركعتين فكان من شرط الوقت كالجمعة (قوله بانه حاله ضرورة الخ) وبأن المرض ليس به فلو كلفناه التأخير لصلّى فانما رعا عظمته المنية بخلاف السفر فان قيل لو أنقصر في الحضر وضاع في السفر جازة الفطار فلا كان من شأنه قلنا الفرق ان العصر لا يمتد بقاءه بخلاف الفطار (قوله) ان الظاهر من حال المسافر العصر لانه أقل عملا وأكثر أجزا وليس للنية شعار ترففه فهو غير مقصر في الاقتصاد على التردد (قوله ولا يضركه ليقول لان الحكم الخ) لانه نوى ما في نفس الامر فهو نصريح بالتحقق (قوله الا ان علم بنية العصر الخ) كان قاله كنت نويت العصر أو أعادته ركعتين وشمل ما لو كان فاسدًا لانه اخبار عما لا يعلم الا من جهته وخبر الفاسق مقبول في مواضع أحدها هذا بانهم اذا كان وقتا فانه يكتبي باذانه في حصول السنة بانها العتدة قبل اخبارها في انقضاء عتدهم بالافراء ووضع الجمل الآن بعلق الطلاق على ولادته فاحتج الى البيعة وابها اذا خلقتها ثلاثا نجاها من عدة زناها وتضمن الزوج لتمامها سبيل العقد على الانتماء وتضمنوا ووقع قلبه بمدتها لم يقع ولا يخفى الورع نفسه هذا اذا أخبر فاسق بانه ذك هذه البيعة - ادعوا انهم فاسق باسلامه يتجهول الحالا احتياط قبول قوله وجوب الصلاة عليه سابعها اذا كان الفاسق أبأ أو جدا أو أخبر عن نية بالزنا

واحدة (لا مع ثلاث) على الخلف (و) لا يحق جفت (لا أكل مئة) لا اضطراره لا تخفف في وهو يمكن من دفع الهلاك بالتوبة فان لم يتوب مات كان عاصيا تركه الموت بقتله نفسه قال ابن الصراح وانه يجعل أكلها من رخص السفر حديث بث الاضطراره من نفسه حتى من كان بحيث لو تألم بضره فله عنه الاذرى وأقره أم القمي فيجوز له أكلها ولو عاصيا لم يجره به الاصل وقرن القول بكافة له عن غنى الجموع وأقره بان أكلها في السفر سببه سفر وهو محبة فكان كلو حرج في سفر المعصية لم يجزه التيمم لانه ليس مع الجرج الحاضر يجوز له التيمم وقضيه ان أكلها اذا كان سببه الإقامة وهي محبة - كقوله في البيعة المامو وبالسفر لا يجوز بخلاف ما اذا كان سببه عوارض الحلال وان كانت الإقامة محبة وقضيه في كلام الاصحاب الجواز مطلقا تقدم في مسع الخلف ان القيم يجوز له المسع وان كان عاصيا بقاءه وقد يؤخذ من التعاد في كلام المصنف ان العاصي بسفره يترخص بالتيمم وهو كذلك عند فقد المساء في الصبح في الجموع قال فيلزمه التيمم لحزمة توبة والاعادة تنقصه بترك التوبة ووافقه كلام الاصل في بابيه (وان أنشأ - ان) في سفره المباح (تصد معية بتم) صلته فلا يقصرها كقولنا أنشأ السفر في هذا القول فان تاب ترخص بكذا الرافعي في باب اللقطة (أو) أنشأ عاصي تصد مباح اعتبر المسافر حينئذ أي من قصد الإباحة فان قصد مرحلتين ترخص والا فلا

نص في انما يجوز السفر في بابية مكتوبة بما مر ذكره أو فائتة سفر بسفر) * أي فيه ولو في سفر آخر ولا يقصر مسج ومنه ضرورة فائتة ولا فائتة حضر لانه قد تعين نفعها بأثر عاجز بنفعها في الحضر وفائتة سفر في حضر لانه ليس محل قصر ويؤثر ذلك فائتة للصحة حيث تعين في المرض من قد وبانه حاله ضرورة بخلاف السفر ولا يقصر ولا يقصر بعد الشرع في الصلاة في الحضر بطر السفر والشرع يكتفي بمنزلة يادته (فان شك هل فائتة في السفر) أو الحضر (تم) لان الاصل الاتمام (لو سافر والباقي من الوقت ركعة) أي قدرها (نصر) الصلاة لكونها أداء (أو بدو بدلا) لكونها فائتة بعد بالاذن انه لو مضى من الوقت قدر الغرض ثم أفر قصر وهو ما نص عليه الشافعي ونص في ما لو مضى من الغرض فاضت انتم تقضي وقرن الرافعي بان الحاض مانع من الصلاة فاذا طرأ انقضاء وقت الامكان في حقه ما أدر كنه فكأنها أدركت كل الوقت بان تأثيرها في الاوقات الكلي وهو موقوف وقت الوجوب بعد بخلاف السفر فيها * (فرع للعصر شرط) * أربعة (الاول ان لا يقضي بغير أتم في جزء من صلته) كان أدركه في آخر صلته أو أحدث وهو عاب اقتداء به لحذر الامام اجابا - صحح عن ابن عباس من مال المسافر يصل في ركعتين اذا انفرد أو أعاد انتم تقضي فقال قلنا لا ننزل أقصر المصنف كالروضة على من أغنى عن ذكر القيم لشمله (فان صلى الظهر خلفه سافر بهلى معا أتم) لان ما في نفسه او مثله المغرب والجمعة والنافلة (و قصر الظهر) * لا (خلف من قصر العصر) أو غيرها (وان شك في سفر امامه أتم وان سافر أقصر) لانه شرع عتده انفسه بسبيل كنه لظهور شعار المسافر والمقيم (فان علم أو ظن سفره لا قصره فعلق صلته بصلته) بان قال ان قصره من والا تكتف (صح) اذا ظهر من حال المسافر القصر ولا يضركه التعلق لان الحكم على كل صلاة بان وان جزم (له حكمه) فان أتم أتم وان قصر قصر على ما رواه وان لم يله ما رواه أتم احتياطيا كما في الخبر قوله (فان أقصد) أي امامه (صلاته) أو قصدت (تم الا ان علم بنية) القصر في القصر * (فرع) (فرع)

لهما بعدة أقوال وصدر بأوله المتضمن لبطان الصلاة القليل وذكراته المشهور وعليه الأكثر ثم حكى بقية الأقوال ولم يرجح شيئاً (قوله وان قام المسافر الى ثالث الخ) قال الفري وأبلغ (٢٤٢) حدرا كح قيا ساهلى ما تقدم في عبود السهو لم يذكره هاتوا واحد (قوله وجد

للسهو) وان لم ينو الانعام
سعد للسؤل ان الانعام عدا
من غير ينبتطلى (قوله)
فان انتبهت به السفينة الى
البلد الخ) لانها عادة
يختلف حكمها بالحضر
والسفر وقد اجتمع فيها
فقد حكم الحاضر كمن سافر
في رمضان بعد الفجر وكو
قدوم وهو صائم فانه يلزمه
انعامه والفرق بينه وبين
التجبر يرى المسافر ان انتبهت
ان التمس لزمه الدخول فيها
بالتيسر والقصر رخصته
يجب فاذا زال السبب انقطع
الماء لبطلى انفعله
وهنا يبنى (قوله ثم) أى
وان لم ينو اذا انعام
منسوج في نية القصر
وكأنه لو سافر به - وض
موجب انعام (قوله أو لزمه
الانعام الخ) وان لم ينو شيئاً
يتم لانه مقيد لم يسافر (قوله)
لعنن الخ) ويجوز تعاقيل
الحكم بعننن (قوله فلو
قصر حاله الخ) لو تم جلاله
يجوز الانعام بطلت صلاته
(باب الجمع بين الصلاتين)
(قوله كما تشقه الزركشى)
أشار الى تخصيص (قوله ان
المختصة بالجمع تقدم)
قال في المهمات ووجه
امتناعه ان الجمع في
وقت الاولى شرطه تقدم

في الاولى والاصل في الاختيرين (وان ذكر) في الشك (في الحال) فانه يترجح ان الشك في أصل
النية اذا ذكر حالاً لا يتردد ان ما أتى هنا محسوب لبقائه أو لغيره النية تأتي بمعنى النية فلهذا لم يمتنع
تغليب الأصل بخلافه ثم فانه غير محسوب لكن يفتى عنه لقلته (وان أحرم) فاصراً (خلاف من علمه)
أوطنه (فاصر اقام الى الثالثة شلت في قيامه) هل هو متم أو ساه (لزمه الانعام) وان كان انه ساه
لوشك في نية نفسه بخلاف ما لو شك في نية امامه ابتداء حيث لا يلزمه الانعام كما مرلات النية لا يطالع عليها
ولا اماره تشهر بالانعام وهذا القيام مشعر به (فان علمه ساه بالكونه حنفياً لا يرى انعام) أولغير ذلك
(لم يلزمه الانعام له) بعد علمه (انتظار ومفارقة ثم يسجد) فهما (للسهو) الاحكام به سهواً
(فان قوى الانعام لم يجز) (أن ياتيه) أى بالامام في سهوه لانه غير محسوبه (كالمبوء بالنامين
علمه ساه بالقيام الى الخامسة وان قام المسافر) القصر ولو منفرداً (الى الثالثة غير موجب للانعام) من
نية أو نية فامة أو غير ذلك (عالمدا) عالمياً بالتحريم (بطلت صلاته) كمالوقام التمس الى ركعتين ان (أو) قام
الها (سأله) أو جاهلاً (لزمه العود) حين ذكره أو علمه (ويجوز له السهو) أو لم (فدله) حين ذكره
أو علمه (ان يتردد في قيامه) ناو بالانعام لان النوض واجب عليه ونهضة كان لغوا (وان لم يذكر ذلك
(حتى) ثم أو بعائتم قوى الانعام لزمه ان ياتي ركعتين) وجعل السهو وان لم ينو الانعام جسد للسهو وهو قصر
وركعتاه الزائدتان لغو الشرط (الثالث دوام السفر) في الصلاة (أهل هذه) البلدة التي انتهى اليها
انتي يقبهم (أولاً) به منها أو نوى الإقامة أو شك في زواها (أولاً) (أهل هذه) البلدة التي انتهى اليها
(بلده) أو لاوه (في أثناء الصلاة) في الجميع (ثم) للشك في سبب التخصيص في الاختيرين من زواها
الاولى والثالثة وتغليب الحضر فيها أو اضافى في الثانية واستدعى كل قصو والثالثة فانه ان نوى القصر تنسقه
للتلاصه أو لزمه الانعام لا لتغليب الحضر بل لغو شرط القصر وهو يتبع عند الاحرام واجب به نوى
القصر حالاً بان من شرطه سير السفينة وان مرادهم ما اذا أطلق في نية فلم ينو القصر ولا الانعام ولزمه
الانعام اعلتن نقدية القصر عند الاحرام وتغليب الحضر وبسبب ذلك يحد في نظيره من مع الخف على
أنه يجمع مع مقيد خلافاً في حصة القائل بأنه يجمع مع مسافر مع موافقة لتمام ما هنا الشرط (الربيع
الاهل يجوز) أى القصر (فلوقصره لا يجوز) لم تصح صلاته (للتلاصه) وكذا لو ظن أن الظهر مثلاً
ركعتان فنواها ركعتين

• (باب الجمع بين الصلاتين) •

(يجوز الجمع في سفر القصر) للانخبار الاتية (لا في السفر) (القصر) فلا يجوز (ولو لم يكن) لان الجمع
للغير لا للشك والجمع يكون (بين النهار والعصر) (بين) (المغرب والعشاء في وقت احدهما ولو كن
المجموعة في وقت الاخرى (اذاء) كالآخرى لان وقتها واحد او واحد ونحو مجاز ذكر الجمع غيرهما
والعصر مع المغرب فلا جمع فيها لانه لم يرد وجوز جمع الجمعة والعصر تقدم كما نقله الزركشى وانما
كجمعهما بالمغرب اولى بمتنغ تأخير الان المجتعل بآتي تأخيرهما عن وقتها وتقدم في الحضر ان التمس
لا يجمع تقدم كما قال الزركشى ومثلها فاذا المظهر وكل من لم تسبق صلاته بالتيمم ولو حلف بان يجمع
أولى (والأفضل التأخير) أى تأخير الاولى (الى الثانية السائر) وقت الاولى (ولن ياتى بغيره) (الاكثر
(التقديم) أى تقديم الثانية (الى الاولى للزائل) في وقتها (والواقف بعرفة) روى الشيخان عن ابن
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر النهار الى وقت العصر ثم لم يركع
بينهما فان واقتقبل أن يرتحل صلى النهار والعصر ثم ركع وبابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم

الاولى صحة بقية أقوالنا وهو متفق على ان الجمع في وقت الثانية (قوله قال الزركشى ومثلها فاذا المظهر) وانما
تصح (قوله والأفضل التأخير الخ) كسواء اذا كان سائر افعما فيجتم ان التقديم أفضل رعاية لفضله أو لوقت يجتمه لم يركع
كلام كثير عكس لظاهر الاخبار السابقة ولا تنافه سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه من ومثلها اذا كان لا يركع

ويجوز له وهو ظاهر الخ أشار إلى تصحيحه (قوله وان جمع في وقت الاولى الخ) قال البلقيني لم يصرحوا بما اذا خرج وقت الاولى وهو في الثانية
والذي يظهر انه يطل الجمع ويطال الصلاة والعصر وتقلب سنة على الخلاف في ثنائيه ٤ وكذا للقول في أثناء صلاة العصر في بقائه وقت الظهر
فانه يطل الجمع وصلاة العصر وبعدها بعد دخول وقتها وقوله والذي يظهر اشار إلى تصحيحه (قوله تمييزا لا تقديم المشرع الخ) ولا سيما
لغير تسمية الاولى بالانتماء لجمع في وقت الثانية فاستلزامها في تقديم الثانية مع انهما الانصاف في وقت الاولى (قوله لان الجمع ضم
الثاني للاول) وهو وقت السلام فاذا صحت نيته في غير وقت الضم وهو حال الاحرام ففي وقته (٢٤٣) وهو وقت السلام أو ما قبله أو في وقته

بان السفر باختياره قال
شيخنا محمد بن عبد الوهاب
السفر باختياره ان
شأنه أن يكون كذلك
بخلاف المار فلا اراد
(قوله ان ما قاله المتولي
الخ) ظاهر كلام المصنف
اعتماد كلام المتولي وقيل
أن يفرض بين السفر والمار
بان الجمع بالمار أنسفع
لخلافه فلا يفرق
طريقا بشرط ان يجمع
في الاحرام لان استدامة
الطريق أثناء الصلاة ليست
بشرط الجمع فلم تكن محلا
للنية وفي السفر يجوز النية
قبل الفراغ من الاولى لان
استدامته شرط فكاك
محلا للنية وقوله ولا لا اشتراط
الاول لما ترك الرواتب لانها
تفعل بها على وقت لم
تكن تبعها ولان الجمع
يكون بالمقارنة أو بالتتابع
والمقارنة متعذرة فتعقت
التابعة (قوله ولا يضر فصل
السفر) لوجع تقديمها
وارتدادها عن الزمن الاولى
ففي بطلان الجمع احتمالا
لوالد وبأنه انتهى اذا
استدل بمقال الفصل عرفا

جده البر جمع بين المغرب والعشاء يعني في وقت العشاء وعن اسامة بن مولى الله عليه وسلم لم يجمع بين
المغرب والعشاء بعد ذلك في وقت العشاء وروى معاذ أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارحل
قبل المغرب اترأف برحتى يصلح مع العشاء واذا ارحل بعد المغرب على العشاء فصلها مع المغرب ورواه
الترمذي وحسنه والبيهقي في صحيحه وروى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة
في وقت الظهر وروى الشيخان انه جمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء والمراد بالسفر في المار بل كان
ول عليه بعضه ولان ذلك الخواص عبادتهن وقتها فاختص بالمار بل كان فعلا قال الاذري واستثنى من أفضلية
التقديم والتأخير فيما ذكره من تخيير الفرائض بعد المار بل كان أو خوف عذر أو غيره فالجمع تقدم
أصله لو كان اذا جمع تقدم أصله جاءه خلاص حديثه الدائم أو عن كشف عورته واذا جمع تأخيرا
كان بخلاف ذلك أو بالعكس فالجمع بالمجاورة والجلوس كرا ضل ٥ (فرع واذا جمع في وقت الاولى
اشترط ٦) ثلاثة شروط (تقدمها) على الثانية فلا يتابع قال الله عليه وسلم صلوا لي كما يحبون أصلي
ولان الوقت لها اول الثانية يتبع فلا تقدم على متبوعها فلو نذر ما لم تقع والاولى بان فسادها فسدت الثانية
أصل عدم الترتيب (وان ينوي الجمع فيها) أي الاولى تميز التقديم المشرع عن التقديم سهوا أو عينا
(ولو) فواء (مع السلام وبعدي الترك) كان نوي الجمع ثم نوى تركه ثم نواه لان الجمع ضم الثانية
للاولى في سبق النية للجمع ويفارق العصر بانه لو تأخر نيته عن الاحرام اتأذى جزء على التمام
فتبع العصر قال في المجموع قال المتولي ولو شرع في الظهر بالبدنية فسبغت فارتفع نوي الجمع فان اشترط
التسليم العزم مع وجود السفر وقتها والافلا ويرق بينهما وبين حدوث الطريق في أثناء الاولى حيث لا يجمع
به كسابقين بان السفر باختياره من قبل اختياره في ذلك منزلة بخلاف الطريق لو لم يكن اختاره فلو
استأنع الجمع عن ان ما قاله المتولي فعاد كمرتبته لم يلا فرق (ويشترط ان يولي بينهما) لان الجمع
يعملها كصلاة واحدة فوجب الولاء كعملها الصلاة ولا يشرط ان الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاة بغيره
والي بينهما ترك الرواتب واقام الصلاة بينهما ورواه الشيخان ولا لا اشتراط الولاء لما ترك الراجح وقد يجمع
بانه تركهما كونهما ساسة لا شرطا ولو ترك لفظا بشرط كان أخضر (ولا يضر فصل يسري في العرف فلم يمتهم
الفصل) بينهما (به) أي بالنجم (والمطلب الخفيف واقامة الصلاة) فلا يتابع في الأخيرة كما
وأما عليه في الاوين في جميع ان كلامنا فصل يسري لمصلحة الصلاة بل ولم يكن الفصل يسري لمصلحة
لغيره لما لم يطل فضرر ولو بعد ركعها وانما (وان جحد وتذكر) بعد فراغه أو في أثناء الثانية
وطال الفصل بين سلام الاولى والتذكر (ترك ركن من الاولى اعادها) الاولى ترك الركن بعد ذكر
التذكر بطول الفصل والثانية تفقد الترتيب (وله الجمع) تقديمها أو تأخيرها لوجود الركن (أو)
تذكر تركه (من الثانية) فان كان (قبل طول الفصل تذكره ومضوا) أي وان كان بعد طول
(فقط الجمع) فقد اقله في حاله بالاطلاق لزمه اعادته في وقتها (وان لم يدر من أيها هو) أي الركن
الترك (لزمه اعادتهما) لاحتمال انه من الاولى (وامتنع الجمع تقديمها) لاحتمال انه من الثانية

بين سلامه من الاولى وتخبره بالنية بجزالة الجمع والافلا يجوز وقوله وطال الفصل بين سلام الاولى الخ) فان لم يطل لم يصح احرامه بالنية
ويظهر في الاولى (قوله والثانية تلفظ قدر الترتيب) وتقع ناطقه كمن احرم بالفرض قبل وقته ما حالها حال
١ وجدها من اصل مخطوئته ٥ (فرع ٦) في الخبر يدعي حكاية في رواية من جملة كلام طويل وان كان تدقيق من الوقت
أعوز الفريسيه من الغريب يودون تركه من العشاء مع كل أن يقال لاصلي العشاء لاعدادون تركه مع كل قضاء قال الروابي وعندي انه يجوز
الجمع لان وقت المغرب يتداخل طوع العزم عند ذلك ١٥ ووافق من جلي انه ينبغي جواز الجمع أيضا ١٥ ابن قاسم

(قوله وضد من انه الجمع) اشار الى تخصيصه (قوله وأما ان جمع في وقت الثانية) اذا جمع تأخيراته بمقتضى قوله في نفسه العصر انه تركه بعد لم يتم من الظاهر والعصر عليه أن يصلي ركعة أخرى عليه إعادة الظهور ويكون جامعاً فان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظاهر فلا يجوز الثانية بل بعد الصلاتين لأن السجدة قد تكون متركة من الظاهر فلا يصح أحرامه بالعصر قاله في البحر قال شيخنا علم من كلامه أنه قدم الظاهر قبل العصر في الثانية وان محل التفصيل (٢٤٤) في المبارة في العصر بعد الاولى فان بان ذلك استأنفها والا يبنى على ما هو فيه واستأنف قبل العصر في الثانية

الاولى (قوله فادى بشرط) فاعول الفصل ثم اوبى الى المعادة بعد هذا بعد كذا من معاني وقتها أيضاً بالاسوة في العارفين ولو سئل بين الصلاتين في سنة الجمع ثم تذكر له فواءة نقل الرواية من وادناه ايسر له الجمع فالعقد على انه الجمع قال الزركشي وهو الوجه ان تذكره من قرب (واما ان جمع في وقت الثانية) فلا يشترط الاذنية لتأخير الجمع في وقت الاولى) ما في قدر ركعة (من آخرها) حتى مات الاداء أي وقتها (بالانسية) للجمع (عصى وقضى) هذا ما في الروضة كالمصالح من الاصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وشترط: هذه الثانية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان شاق وقتها بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاءه جزء من الزم البزري وغيره بالارادة صحه من الروضة وغيره وهو المناسب لمن لم يجرؤ على قصر الصلاة من سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة لا يضرب تحريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن وقتها ويمكن جعل كلام المجموع على كلام الروضة بان يقال معنى ما بهما أي بسهما إذا كان قلت بل كلامه المحمول على كلامه ويكون مراد الاداء الحقيقي وهو الاتيان بجميع الصلاة في وقت الاداء المجازي الحاصل به بما بعد الوقت لما عقلت بقاءه قوله انما صارت قضاءه عن كل كلام المصنف انه لا يشترط الترتيب والاولاوية لانه الجمع في الاولى وهو كذلك وفارق جمع التقديم ما في الاولى فلان الوقت هنا الثانية الاولى تتبع لها بخلافه ثم واما في الثانية فلان الاولى شبيهة بالثانية فطرح وقتها ولا يبنى على الله عليه وسلم صلى المغرب بزيادة ثم تأخير كل انسان بعينه في ركعة ثم أثبت العشاء فصارها راءه الشيطان واما في الثالثة فلما سرفى الاولى ولان الثانية لجميعها فاندقت في وقت الاولى فكتفي بمختلف جمع التقديم (فرع) لو (جمع تقديم اذوى الاقامة) أو وصلت ما قبلت تداد اقامته كما صرح به الاصل أو شئت في صير: ربه مقبلاً (قبل الاحرام بالثانية بطل الجمع) لزوال سببه فؤخرها لوقتها والاولى صحيحة (أولى اثنا عشر) أي الثانية (لم يسمي) جمعاً من انصافه عن البطان بعد الاعتقاد بخلاف العصر فان وجوب الانعام لا يعمل ما مضى من صلاته (وان جمع في وقت الثانية) ثم أقام في اثنا عشر) أو قبل الاحرام بالمفهوم بالاولى (صارت الاولى قضاء) لانها تابعة للثانية في الاداء للعدد وقد زلت تسبيل تمامها في المجموع اذا أقام في اثنا عشر الثانية: ينبغي ان تكون الاولى اداء لا خلاف وما يخالفه لا خلافه قال السبكي وتبعه الاسدي وتعليقهم متطابق على تقديم الاولى فلو عكس وأقيم أثناء الظهور فقد وجد العذر في جميع التبعه وأول الثانية وقاس ما مضى في جميع التقديم انها اداء على الاصح أي كما أقامه تعليلهم وأجرى المأثور في الكلام على اخلاقه فقال وانما كتنفي في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكن فيه في جمع التأخير بل شرط دواءه الى تمامه حالان وقت الظهور ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظاهر بعينه السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظاهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيه حال الاجازة ينصرف اليه لوقوع بعضه فيه وان ينصرف الى غير لوقوع بعضه في غير الذي هو الاصل

(فصل الحار) ولو وضعه ان كان بحيث يبل الثياب (يبيع الجمع) لما يجمع بالسفر (في وقت الاولى) لما يجمع بين من يبيع على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذينة للظاهر والعصر جميعها والمغرب بالذينة جهازا من مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشاذلي كذا في ذلك في المطر قال في المجموع وهذا التأويل مردود برأيه من مسلم من غير خوف ولا سفر قال وأجاب البيهقي بان الاولى رواية الجمهور فهي أولى قال البيهقي

الانسية (التأخير) لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع لانه معذور قاله الغزالي في الاحياء قال شيخنا ظاهر المألفهم بخلافه (قوله وفي المجموع الخ) قال الاذري وهو حق وكذلك الاسدي (قوله فان قلت بل كلامه الخ) قال شيخنا السؤال هو الاصح (قوله قلت بقاءه الخ) قد مر أن كلا التعبيرين منقول عن الاصحاب فان ارد بهما واحداً لم يعول عليه في الجمع بينهما ما أورده الشارح والأجري عليه بعض المحققين والفرق بينه وبين جواز العصر من سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة متراض فان اعتبرتم كونه مؤدواً للمعنى بهما أن غير النية هذا التأخير عن التأخير بعد ما يحصل ا: وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ولا ينافيه قولهم انما صارت قضاء لا تمثلت خارج وقتها لاصلى وقد انتهى شرط التبعية في الوقت (قوله وعلم من كلام المصنف الخ) قول الرافعي وتعليله لا يشترط الترتيب

لانه لو أخر الظهور عما من غير عذر كان له تقديم العصر عليها فاذا لمع القدرة أولى تالف للسفر فله في الجمع من أن الصلاة المتروكة من غير عذر يجب فعلها على الفور وعلى الاصح (قوله لانها تابعة للثانية الخ) قال الرافعي لان الاولى تتبع الثانية عند التأخير فانه وجوده بجمع في الجمع (قوله وأجرى المأثور الخ) اشار الى تصححه (قوله لان وقت الظاهر ليس وقت العصر الا في السفر) قال شيخنا بكلامه فليجوز جمعة تقديم تأخير الاداء وعليه الجمع بالمعالي كتابه

البقي وقدور بناع ابن عباس وابن عمر الجع بالمطر وهو يؤيد التأويل وأجاب غيره بأن المراد ولا مطر كثر
 أو لا مطر يستدام فلهذه انقطاع في اثنا عشر الثانية (لا في وقت) الثانية لان استدامة المطر ليست الى الجامع
 بخلاف السقوط وانما يداع الجامع بشر وطه السابقة في جمعة السفر (لمن صلى) أي ان أراد ان يصلي (جماعة
 في مكان) مقصود لو لم يكن مسجد أو غيره فغيره مكان أو من تعبير أصله بمسجد (بأن في طريقه) اله
 (بالمطر) لبعده بكنهه بالاصل كغيره (للمصلي) ولو (جماعة في بيته) وفي مكان الجماعة قريب (أو
 شئ في كثر أو لموافق إحدى في المسجد) أو نحوه (فلا جمع) لانها في التأذي وأما وجه معنى الله على وجه
 بالمطر مع ابن نواز واجه كانت يجب المسجد فأما وعنه ان يوتن كان مختلفاً وتوا كثرها كان بعد اقلها
 حين جمع لم يكن بالغريب ويجيب أيضاً بان لا دام ان يجمع بالمأمورين وان لم يتأذ بالمطر صرح به ابن أبي
 هريرة - بره على ان جماعة منهم الأذرى والزر كشي انكروا ان شرط البعد فقلوا عن نص الام انه لا فرق
 بين القرب والبعد وكلام المصنف وانفقه قال الحب العامري ولي خرج الى المسجد قبل وجود المطر فانقضى
 وجوده وهو في المسجد ان يحرم له ان يجمع لاحتمال الحاجة الى صلاة العصر أيضاً أي أو الله شاع في جماعة وفيه
 مشقة في رجوعه الى بيته ثم رده وفي اقله في المسجد وكلام غيره بقضيه (وانما بشرط) في اباحة المطر
 الجع بان يذلل ماسر (وجود المطر في أول الصلاةين) لانه ان الجمع (وعند التحلل من الأولى) ليعمل بازل
 الثانية في نفسه اعتباره امتداده بينه وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه فيما بعد ذلك احسن انضباطه
 (الشأن كالمطر) فيما ذكره ضمنه القدر المبيع (وهو) بفتح الشين المجمة لانه كما وقع
 في بعض نسخ الروضة ولا يكسرهما كما وقع في القمولى وبشديد الغناء (وروي في نسخة) أي بال (وكذا
 يروى في بيان) لمسار بخلاف ما ذل من بالانتهاء الذي نعم ان كان الثلج قطعاً كبار الجاز الجع به
 كذا الشامل وغيره وفي معناه الرد وبه صرح في المختار * (فرع يجمع العصر مع الجمعة في المطر وان لم
 يكن) * موجودا (حال الخطبة) لانها استمن الصلاة وتعلم بحسبها لاجل جمع غير السفر والمطر
 كمرض في غلظت وخوف ورجل وهو المشهور لانه لم يتقل وتغير المواقيت فلا يختلف الا بصرح ويحكي
 المجموع عن جماعة من أصحابه اجازوا بالذكور ان قال وهو قوي جسدي في المرض والوجل لم يبر مسلم انه
 صلى الله عليه وسلم جمع بالذي يمتنع من غير خوف ولا مطر واختاره في الرخصة لكنه فرضه في المرض وحرم
 عليه المصنف فقال * (فرع) * من (المختار جواز الجمع بالمرض) قال في الموهبات وقد تفرقت بقوله عن
 الثاني وعلى المشهور قال في المجموع وانما لم يفتوا بالوجل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما
 باثني سداها والجامع يترك الوقت لا بد لان العذر فيه اليس خصوصاً بل كلما تفتى به مشقة شديدة
 والوجل منه وعذر الجمع مضبوط بما جاء به السنة ولم يفتى بالوجل وعلى المختار في المرض يصب ان راعى
 الاوقاف بنفسه (في فحين يمتلأ في وقت الثانية بقدها) الى الاولى (بشرائط الجمع التقديم اوفى) وقت
 (الاولى آخرها) الى الثانية واما عفا في نسخة قوله بشرائط الجمع التقدمة واثبت فيها بقوله آخرها
 وبشرط في التقديم وجوده والجمعة كالمطر أي بشرط وجودها في اول الصلاةين وعند التحلل من الاولى
 وذلك النسخة أكثر فائدة (وان جمع تقديم) بل أو تأخير في الظهر والعصر (صلى سنة الظهر التي قبلها ثم
 الغرضين) الظهر ثم العصر (ثم في السن مرتبة) أي سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر (وفي المغرب
 والعشاء يصلي الغرضين ثم السن مرتبة) سنة المغرب ثم سنة العشاء (ثم الوتر) وشعر والله انه اذا
 جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها واما جمع تقديمها ثم تأخيرها ان جمع
 تأخير اساءة قدم الظهر ثم العصر وأحسنه التي بعدها وله تأخيرها ان جمع تقديمها ثم تأخيرها ان جمع
 عنهما سنة العصر وله تأخيرها وتقدمها ان جمع تأخير اساءة قدم الظهر ثم العصر واذا جمع المغرب
 والعشاء أخر سنة اوله قوساً سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب بوسط سنة العشاء ان جمع
 تأخيرها وقدم العشاء واما سوي ذلك فتدفع وعلى ما مر من ان المغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يجزئ الحكم

(قوله وأجاب غيره بان
 المراد ولا مطر الخ) أو أراد
 بالجمع التأخير بان أخر
 الاولى الى آخرتها أو وقع
 الثانية في أولها (قوله)
 ويجب انضباط الامام ان
 يجمع بالمأمورين الخ) قال
 شيخنا تقديمه اذا كان
 اماماً ابتداء أو يلزم عدم
 امامته تعطيل الجماعة قوله
 وصرح به ابن أبي هريرة
 أشار الى تصحيحه (قوله)
 وكلام غيره بقضيه أشار
 الى تصحيحه (قوله وانما
 بشرط وجود المطر الخ)
 قال السوادى لو افتتح الاولى
 والمطر قائم ثم انقطع في
 خلالها ثم اتصل الى أن دخل
 في الثانية صح الجمع
 لوجود العذر في الطرفين
 (قوله المختار جواز الجمع
 بالمرض) قال شيخنا ضعف

(قوله اذا بالغ السفر ثلاثة أيام الخ) قالتم بيليه فالأغنام أفضل الان اذا تم حرجى حشد الدرائم في بعض صلاته وأوفاه خلاص أمير وأخاف فوت عرفة أوالصبح خضلا ما معدود قد قيل من بعده ما أصبح الصلاة الاقصورة أو اواعد أمره سيد يعمل شي في يوم يكمله فيه الان صلى فاصرا أوجع تناو مكانا طاهر الصلاة فيه ولو آخر الوقت صلاته بعضهم بعد الوقت (قوله ان يحق للملأ يعقوب بن المذهم وزال الخ) قال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى عن ابن خزيمة وأما ودفعنا الله عنه يقول امام الحرمين أبو عريشة ان خذ لانه لا يعتمد فذلك ان جيلنا من رجال العلم والدين همداد النظر وسعة الفهم والرواية والصبر والاحاطة بأقوال الصالحين والتابعين والقوة على الاستقامة ما يفتطمق وقده وقد هذنت كسبه وكثرت أتباعه وذكروه (٢٤٦) الشيخ أبو اسحق الترميزي من الأئمة المتبحرين في الفروع وقد كان مشهورا في زمن الشيخ

(فصل الرابع عشر في السفر ثلاثة أيام القصر أمثل) للاتباع رواه الشَّخَنَّاوِي وخرو جامن خلاف من أوجب
 كالي حذيفة وخالف الصوم في السفر وإن سته أهل الظاهر لا يحقق العلماء بيقين موت المذهب وما
 قاله الإمام وابنه مثل الفم إذا قطر (الاملاح سافر) في البحر (باهلوم لا يزال سافر بالوطن)
 انعام لها أمثل من خرج جامن خلاف من أثر جبهه علمه كالإمام أجدو روى فيما خلا فدون خلاف
 في حذيفة اعتصامه بالاحل (والغسل للرجل) (ورث الجمع أمثل من مسح الحفوف) (من الجمع)
 ضالعا وقال القصر بان الاول مؤث فيه بحسن الواجب والثاني فيه اخلاؤه الوقتين عن وطئ فيه
 خلاف القصر فيما عداه يعني من جامع وجد في نفسه كراهة ذلك كسأفي ومن الثانية الحاج بعنة
 من لدن لال الجمع أو فوله في الداعي الاول وفي الربي الثاني ومن اذا جامع على جماعة وأخلا عن مدته
 دائم أو كشف عورته (ذكر ترك الترخص) بالقصر والجمع وسائر الرخص (من وجد في نفسه
 كراهته) أي كراهة الترخص فكذلك يكون رغبة عن السنن ويستمر ذلك إلى ان يزول عنه الكراهة
 مثلها ما لو كان من يقدره أو تركه شكافي جزاء وهذه الأخيرة تركه في الربة بالناس في مسح
 الحف (وان نوى الكافر أو العسر أمثل) الكافر (أو بلغ) العسر (في أثنائها)
 والسافة (تصرف في بقعتها) وما ذكره كالوصفي العسر نفل عن الربي وقضيه انه لا يصح قصر
 بل بولوعه ونوعه لأنه من أهل القصر كما شرحه البيهقي والصواب محضه وقد قالوا لوجه تغذيا
 بالغ الوقت بأن يجمع إلى ما عداه من فعل ذلك الاذرى والركن في ولم ينهه على الاضرب بل ينهه على غيره
 لما ذكر في العسر بغيره وله فان سافر بغيره فلا أثر لما قلناه قبل بولوعه وان سافر بغيره فنجس
 في فيه ما روي غيرهم من التابعين (وان نوى اثنان فامة أو بعد أيام أو حده ما حذفت فيعتقد القصر
 فتدبره الاثر) وهو لا يفتقه كشاف (كرويه) صلاته (بعد سلامه) أي الحنفية لأنه مقبى فطر
 فصلاته واستشكك في المصان بأنه خارج عن القواعد لا اعتقادوه ادخلوا تامه وقدست في سنة الألف

وبعد بكثير لاسماني بلاد
فارس شيراز والوالهالي
ناحية العسرة وفي بلاد
الغروب (وتولوا بقاءه
نخل الفداء اذا غطرت) وفيه
تغمر باله باذنه لا يدرى
أب عيشه حتى يقضيه ألام
وأيضا الغطر لم يأت في محل
الرخصة بشئ من الأصل
وكذا ما مع الغلب بخلاف
القاصر (قوله وروى
فيها خلافاً بدون خلاف
في حنيئة الخ) ذكر الحب
الطيري ان الأنعام أفضل
أضاً في موضع من أحدهما
موقع فيه الاختلاف في
حرمة القصر الثاني اذا قدم
من السفر الطويل وروى
بن جرير مقدون : رنة
أأم فان الأنعام أفضل قال
الاسوي وهذا اختصاصاً بخلاف
الكلام الاحباب وفعله
عليه الصلاة والسلام في
الحسين بن أسير وفي
الفتنة الخارجة في الحجّة
الوواع لم يزل يصرح حتى
رجع إلى المدينة فقال
الأزدي ونظير ان أقصر

قوله موزو ذلك بماء الذر بالمع (أشار إلى تصحيحه) * (كتاب الجمعة) * سميت بذلك لاجتماع الناس فيها وقيل لأن آدم جمع فيها فحقه وقيل لاجتماعه معهم حواء في الأرض وقيل لما جمع فيها من الخير وفي فضائل الأوقات البهي من رفو عالم الجمعة - والأيام وأعطها وأعظم عند الله من يوم الفطر ويوم الاضحية (قوله بضم الميم واسكانها بالمع) الضم أشهر وكتب أيضا فالتحررك بمعنى الفاعل كضمة بمعنى ضاحكة والممكن بمعنى المفعول كضمة أي مضحك عليه فاعني ما جامع أو مجموعهم (قوله فاسمى إلى ذكر الله) وهو الصلاة وقيل الخطبة فاسم بالسي وظاهر الوجوب وإذا وجب السي وجب ما يسمى به ولأنه نهي عن البس وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح إلا لفعل واجب (قوله الأزل وقت الظهور) لأن الوقت شرط لا افتتاحها فكان شرط الدوامها كالظاهرة فلا تقتضي (٢٤٧) (قوله لا لتابع) رواه الشيخان ولأنه ما فرضا

وقت واحد فلم يتخلل وقتها
 كصلاته والحضر وصلاة السفر
 (قوله أو شكوافي بقائه) لو
 قال ان كان وقتا لجمعة أقبا
 لجمعة متواتر لم يكن فظهر ثم بان
 بقاؤه فوجهان والقاض
 الصحة لأن الأصل بقاء
 الوقت به أفتيت لأنه نوى
 ما في نفس الأمر فهو
 نصريح بالقتضي (قوله أو
 عند خروج الوقت) أشار
 إلى تصحيحه (قوله فتتقطع
 بخروجه) كالحج يتخلل فيه
 بعمل غيره وقوله والحاقا
 للدوام بالبناء (الح) وقال
 الماوردي كل شرط انقضاء
 بالجمعة في افتتاحها فانه
 يجب استدامته إلى بناءها
 (قوله كما صرح به الأصل
 وغيره) قال الأذري الأشبه
 أن الخلاف في جواز البناء
 وعدمه لأن المذهب بختم
 البناء كظاهر لفظه
 وهل نقول البناء ماض لما
 فيه من عدم إبطالها أو
 الاستئناف لتصح ظهوره
 وقفا الأقرب الثاني أن

الآخر (ولا نصر) تأكيد لما قبله

* (كتاب) * صلاة (الجمعة)

بضم الميم واسكانها أو فتحها وحتى كسرهما وكان يومها يسمى في الجاهلية يوم العربيه أي البين المعنام
 (رضي) أي صلاة الجمعة بشرطها (فرض عين) قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 أي فاسمعوا للذكر الله وذرا البيع وقال صلى الله عليه وسلم ينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات وليختمن
 الله على كل مؤمن - ثم أتى بكون من الغافلين وقال راح الجمعة واجب على كل محتلم وقال في الجمعة - حتى
 واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعا - بعد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض روى الأول مسلم والثاني
 السنن بإسناد على شرط مسلم والثالث أبو داود بإسناد على شرط الشيخين وسألت أهلنا عن كتمان وهي
 كتمانهم من الخس في الأركان والشروط والآداب وتختص بشروط استظهار شرط ولازومها بآداب
 وستأتي كلها (وفيه) أي كتاب الجمعة - ثلاثة أبواب الأول في شروط مجتها وهي ستة الأول
 وقت الظهور - لا لتابع واما الشئان ما رواه عن سلمة بن الأكوع من قوله كاتصل مع النبي صلى الله عليه
 وسلم الجمعة ثم تنصرف فابس العسلان ظل استقال به محمول على شدة التحيل بعد الزوال جمع بين
 الاندفاع إلى أن هذا الخبر انما يتبع في طلبه بغيره لأصل الغال (فلا تسمى) الجمعة ولا يفعل شيء منها ولا من
 خطبتها في غيره) أي غير وقت ظهوره ولا جواز تقديم الخطبة لقدمه صلى الله عليه وسلم لتنع الصلاة أول
 الوقت (بل إن لم يسمع) الوقت (الواجب من الخطبة) بين والركعتين أو شكوافي بقائه) قبل الإحرام بها (يعني
 الإحرام بالظهور) أفوات الشرط وحتى الروايات وجه في قبوله مدة الكعة الأولى حتى يتحقق أنه لم يبق ما يمس
 التائب غسل تنقلب ظهره إلا أن وعند خروج الوقت يخرج منهما الأول ونظائره بمالو أكرم صلواته وكانت
 مائة ألف تنقضي فيها وأوصافها كان هذا الرغيف إذا كان في اليوم هل بحث ونحوها مقتضى ترجيع
 الثاني لكن يعرف بأن باب الجمعة أحوط من ذلك (وان شرعوا) فيها (في الوقت) خرج) وهم فيها فأتت
 في لا يجوز البناء بعدها فتتقطع بخروجه كالحج والحاقا للدوام بالبناء - كدرا الإقامة (أو نحوها طاهرة)
 وجوبا كما صرح به الأصل وغيره وبما لا يذري إلى أنهم إن شاءوا نحوها طهرا وإن شاءوا فطره ما تعلقوا بها واستأنفوا
 الظهور (ولو بعدد السنة) الظاهر لأن ما حصلنا وقت واحد فجاز بناء طهرها ما على أقصرهما كصلاته والحضر
 مع السفر (وبسر الإمام) بأقرب من - ثم ذكر ولو شكوافي خروجه) في أنشائها (لم يوزر) في غيرهما جعلت لأن
 الأصل بقاؤه ولو أخبرهم عدل بخروجه قال الباري قال ابن الرزبان يتحمل فونها قال وعندى خلافة الآن

أنع الوقت وحسنه بقله انقلوا وسلم من ركعتين ثم استأنف الظاهر اه - وقوله في تعطيل البناء أنه - ما صلانا وقت غار بناء طولها
 على أقصرهما كصلاته والحضر مع السفر صريح في أن الخلاف في الجواز ثم يجب البناء إذا ضاقت الوقت عن الظهور لا - وتوقف ع كل
 من كلام الأذري وكلام الغزالي في مسئلته أن صورته أن وقت الظهور خرج وهم فيها (قوله ولو شكوافي خروجه) الح) أكرم بالصلاة
 آخرت الجمعة ونوى الجمعة كان وقتها باقيا ولا فالظهور في بناء الوقت في جهة المجمع وجهان وجه الجواز اعتقاد - بنيت بالاستصحاب
 الوقت وشبهه نسبة للصوم عن رمضان - إلى الثلاثين منه إذا اعتقد كونه منتهى والامع صحتها وقوله والامع صحتها قال الشيخ هذا بناءه
 قول الرض أو شكوافي بقائه تعين الإحرام بالظهور اه - الآن يخص قائل هذا كلام الرض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورته
 المسئلة بماء أو شكوافي بقائه تعين الإحرام بالظهور اه - الآن يخص قائل هذا كلام الرض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورته

منه **الوجوب التكبير** قبل الفجر بعد الجامع ولا يقوله أحد (قوله ثم انتصره) وصف فيه أربع مصنفات (قوله ولو بانتهاه تكبيرة الامام
 ه) أي الاحرام (قوله وان كان السلطان مع الاخرى) لان حضور الامام وادته ليس شرطاً في ههنا قوله الرابع العدداً (خ) فان قيل لم اخنصت
 الجعلة بعين جلال بن سائر الصلوات ولم اخنصت الاربعون بذلك من بين سائر الاعداد (٢٤٩) قال الاصمعي انما كان كذلك لان الجعلة

انما سرعت بالمجاهة أهل
 الفضة ولا يحصل ذلك الا
 بعدد والاولى من الاعداد ما
 أظهر الله به الاحرام وهو
 الاربعون فهذا هو المعنى
 في ذلك ذكره الشيخ أبو
 اسحق في السكت قال
 شيخنا ويمكن أن يقال انما
 اخنصت بهذا العدلان
 خير الطلاق أربعون (قوله
 فلا تتعد باقل من أربعين)
 سواء كانوا من الناس أو
 من الجن أو منهنما قال
 القموني قال الدميري في
 حجة الحيوان ان كلامه
 محمول على ماذا تصور روافي
 صورته في آدم وكسب أيضاً
 بشرط في انعقاد الجعلة في
 صلوات الرضا عن زيد
 على الاربعين لعزم الامام
 بأربعين ووقف الزائدي
 وجه العدو ولا بشرط
 بأولهم أربعين على الصحيح
 لانهم تبع للأربعين (قوله
 تكسركم بن مالك الخ)
 ولقول جابر رضي الله عنه
 مضت السنة ان في كل ثلاثة
 اماماً وفي كل أربعين جعة
 أخرجه المارقي في وقول
 العاصمي مضت السنة كقول
 قال صلى الله عليه وسلم
 واقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 اجتمع أربعون رجلاً فليعلم

دخل انعقاد أهلها فيكون بها جعته ونيل ثلاثاً في ينكر عليهم فعمله الاكثر على عسر اجتماع قال
 الزراري ولا يصح حمل مذهب الشافعي غيره وقال الصيرفي به أي في مصر وظاهر النص منع التعدد
 على ما قلناه انفسر الشيخ أبو حامد ومتابعوه قال السبكي وهو بعد ثم انتصره وصف فيه وقاله الصحيح
 مذهبنا ولا يلائقه عن أكثر العلماء وانكر نسبة الاول للاكثر واظن في ذلك الاحتياط اذ اصاب جعة بلد
 تعدت في الجعة ولم يعلم سبق جعته ان بعدها طهر (د) على الاول (اذ لم يصح) اجتماعهم في مكان
 (و) ولو اجتمع في ناحية السبق (لا يجرى بها الاخرى بالاحرام) ولو بانتهاه تكبيرة الامام) له لان به يبين
 الانعقاد (لا بداهة) فلا يجرى بالسبق به ولا بالخطبة ولا بالسلام بل عاقلاً (وان كان السلطان مع
 الاخرى واذ) دخلت طائفة في الجعته ثم (أخبروا بانهم مسوقون) بغيرهم (أو طهروا) كل خارج
 الوقت وهم فيها واستأنفوا الظهور (والاستئناف أفضل) يصح ظهورهم بالاتفاق وبه قوله تكبيرة الامام
 على اتم الفعلة دون تكبيرة من خلفه حتى أوامر امام الجعته ثم امام آخر ثم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم
 بالاول منهم حيث جعة الاول اذ احرامه تمتعت بالسبق وامتنع عن غيره فانتجع جعة أخرى وذلك
 صريح في المجموع (وان اختلفنا) بان أحراماً معاً (بطلنا) لتدافعهما وليست احداهما أولى من الاخرى
 (وتستأنف الجعة) ان وسع الوقت (وكذا) تستأنف ولو لم يعلم السبق لاحتمال العتق الاول والام وحكم
 الاثنان بهم اذا عادوا الجعته ثم تحتمل مشكل لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح أخرى فالقبح ان
 يجرى جعة ثم يظهر اقل في المجموع ومقاله مستحب والا لجعة كافية في البراءة كما قاله لان الاصل عدم
 وقوع جعة تجزئ في كل طائفة قال غيره ولان السبق اذ لم يعلم أو قطع لم يؤخر احتماله لان النظر الى علم
 الكفاية طرفة الى نفس الامر (فان علم السبق معناه) ثم نسي لزعم الظهور (لا لتباس الصحة الفاسدة
 وكذا) يلزمهم الظهور لذلك (ان لم يتعين) سبق كان جميع مريضاً أو مشافراً من خارج بالمتعدين
 تكبيرتين متلاحقتين وجهلاً بالسابقة فاخبرهم بالحال وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك (الشرط
 الرابع الحد فلاتتعد باقل من أربعين) منهم الامام لم يكسركم بن مالك كان اول من جع بنافي المدينة
 أربعين وزارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضات وكنا أربعين وراه اليه في غيره
 ويصو دورى البسقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكان أربعين رجلاً قال في
 المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة ان الامة اجتمعوا على اشتراط العدد والاصل الظهور فلا تصح الجعة الا بعدد
 ثبت في توقيف وقد ثبت جوازها أربعين وثبت صلواتها كبراً في توقيف اصل ولم تثبت صلواته لها باقل من ذلك فلا
 يجوز باقل منه وامامها انضاضهم لم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتدأها باثني عشر بل جعل عددهم أو
 عددهم مع ما سمعهم أو كان الخطبة توفى بالخطبة توفى راية للخارجي انضاضوا في الصلوات هي
 محمولة على الخطبة جعابن الانصار فلاتتعد الا بأربعين ولو ايسر في درجة (لا) بأربعين (وفهم أي)
 واحد أو أكثر (لارتباط) صحة صلواتهم ببعض) فنصار كاتنداء القارئ بالأي (نقله الأذري عن)
 قتادي (البقوي) وهو من زائدة المصنف وظاهر ان محله اذا قصر الا في التعلل والافتصاح الجعته ان كان
 الامام فارادنا ومعلوم مما صرح في صفة الايمان الامين اذ لم يكونوا في درجة لا يصح ابتدأ بعضهم بعضهم قال
 البقوي ولو جهلوا كلام الخطبة تجز الجعة بخلاف ما اذا جهلوا بعضهم لانها شرط لصحتها (فرع بشرط
 حضور أربعين) من المسلمين (ذكور مكافئين احرازاً متوطنين) بباد الجعته أي (لا يفتنون

(٢٢) - (اسم المطالب) - (اول) الجعته وقوله صلى الله عليه وسلم لا جعة الا في أربعين (قوله مستوطنين) بلد الجعة
 من سكن في بلد أو سكن في أخرى هل تتعد به جعة البلدتين وان قل كونه في احدهما لم لا أم تتعد به جعة لبلد التي سكنه فيها
 أكثر دون الاخرى قال الاصمعي الحكم للبلدة التي سكنه فيها أكثر فان استويا في ذلك نظر الى الله في الغزاة أن الغزاة في الحكم فان
 امن في ذلك نظر الى ينشئ في المستقبل يكون الحكم فان لم يكن نظر الى الوضع الذي حضر فيه فيكون الحكم وقال أبو ثوبان لا تتعد

به الجمعة في البلد التي سكوت فيها أهل وفي انعقاد الجمعة في البلدة التي أقامت فيها أكثر احتمال الظاهر انهم اتفقوا على ذلك ما قالوه في المنع في الحج اذا كان له مسكن أحد على دين مسافة القصر من مكة والا تخفون مسافة القصر وكان يسكن أحد ههنا أكثر من العربيه حتى يجعل من حاضري المسجد الحرام ووقع الاصفوي بما أجابه أبو شكيل وكذلك ابن اعراف (قوله) بمن أقام على عزم عوده (الح) اذا أكره الامام أهل قرية على الانتفال منها وتوعدوا لها البناء في موضع آخر فسكنوا في موضع مكرهون وتوعدهم العود اذا فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذا الموضع المأجوب بعض العلماء ما منهم من لا يفرق بين الجمعة في موضع مكره ولا في موضع طاهر لا خلاف فيه يخرج بقواهم متوأمين ببلد الجمعة اذا تقارب ثغر بثنان في كل منهما عداون الاربعين صفة الكلال ولو اجتمعوا بالمواءم أو بعين فأنما لانتعدهم وان سمعت كل واحد منهم ما داه (٢٥٠) الاخرى لان الاربعين غير متوأمين في موضع الجمعة (قوله) ومن شتم طاهر احرام من تعقد

بهم (الح) كلا يصح تقدم احرام الصف الخارج من المسجد على الصف الذي يشاهد الامام ومقتضى اطلاق غير القاضى عدم الاشتراط وأيد صاحب الخادم كالباقين قال بل ما قاله القاضي بسبب على الوجه الذي قاله القاضي وهو انه لا تصح الجمعة خلف المي و العبد والمساخر اذا تم الدخول فيه ثم ذكر صاحب الخدام ان الصواب خلافه أى بناء على العمد وهو جهة امانة المي ونحوه اذا زاد على الاربعين وأجاب عن توجيه القاضي بان الحكم قد ثبت فيمنع قبل ثبوته احتجوع بعد قد لا تزال كاصي في امانة الجمعة قبل انه اداه لهم وكان خارجا كان العام الثاني في النهج قبل زكاة الاول والثاني في طاعة التحصيل بنية استحباب

شأنه ولا يصح الاحتاجه كتنجازه رزارة فلا تنته قد بان كثار والنسب الحنفى وغيره المكافين ومن فهم روق نقصهم ولا بغير المتوأمين كن أقام على عزم عوده الى بلده بعد مدة ولو طوله كالمدة التي لا يخرج لعدم الوطن ولا بالوطنين خارج بلدا الجمعة وان سجدوا النداء له دم الاقامة لا يبدلها ومن ثم اشترط تقدم احرام من تعقدهم لا تصح لغيرهم لانه تسع قاله البيهقي وتسلمه في السكاية عن القاضي ولان ما يحتمل ان اذا كان اماما فمع تقدم احرامه لان تقدم احرام الامام ضروري فاعتقد فيه مالا يخفى في غير قال الاصحاب الناس في الجمعة ستة اقسام من تلزمه وتعقد به وهو من ذكر ولا عزله ومن لا تلزمه ولا تعقد به ولا تصح منه وهو من يهجنون وانما هو أو كفر أصلي أي ومن به سكر وان لم يهجنه القضاء ومن لا تلزمه ولا تعقد به وتصح منه وهو من ذمهم والافراد والمقيم خارج الباد اذا لم يسجد النداء والصحي والائني والحنفي ومن لا تلزمه ولا تعقد به وهو من ذمهم من تلزمه ولا تصح منه وهو المردون من تلزمه وتصح منه ولا تعقد به وهو المقيم غير الوطن والموطن خارج لهذا اذا سمع نداه هو بشرط حضور الاربعين (في) ان كان الخطابين (و) في الجمعة لا يتابع وقال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فهو افسح لكم (ان يسمعوا) أي ان كان الخطابين وان لم يسمعوا واجب في الجمعة كتسبيرة الاحرام (د) بشرط (ان يسمعوا) أي ان كان الخطابين وان لم يسمعوا كسأني وهذا الشرط معلوم من آيات في شروط الخطبة (وان انقضوا) كاهم أو بعضهم (في) انتهاء الخطبة أو بغيرها وبين الصلاة أو في الركعة الاولى ثم عداوالم على الفصل (بني) على فعله كما لو تذكر بعد السلام قري ياتركه ومن معلوم بممارسته لو قام ثم ركن قبل الركعة الاولى وعادته اهم به دة (والا) أي وان قد شئ من ذلك (استأنف) اعدم سماعهم الخطبة أو اثنين انفراد الامام في الاولى بانقضاضهم في الثانية وان قهر الفصل فيه أو ترك الولاء الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده والتقدم بالركعة الاولى وبغير الفصل فيمنع زبانه وهو محمول على انقضاضهم مع عودهم قبل الركوع فيها مع فكهم من الفاتحة لانه بعد ذلك مضطربا لان العدد يعتبر في جميع الصلاة كما صرح به الاصل وغيره لكن ما انفهم كلامه من أن طول الفصل حينئذ مضرب ليس كذلك أخذ من قوله (ولو تابا الى الأمرين) بالاحرام عقب احرام الامام (وذكر كوا ركوع) الركعة (الاولى مع الفاتحة صحت) جمعهم (والافلا) لا ذكركم الركوع والفاتحة مع في الاول دون الثاني وسبق في الاول بالتكبير والقام بكلمة عن ادراكهم الركعة الثانية انعقاد الجمعة والرجوع فيمنع زبانه وحرم عليه الامام والفرز الى كسأني وبه حرم النفل مرة واسباب الاقرار وقال البيهقي انه انذهب والذي في الاصل قال النفل تصح والجواب في بشرط قصر الفصل بين تحريم

بعد قطع المذوق الرفق ان يمتنعوه ويقضى انما اذا اطلق الاصحاب وجوه طاهر وقد أجاب بضاعت توجيه وتحرهم القاضي بالفرق بان الصف الذي يشاهد الامام دليل للصف الخارج على ان انتة الان الامام والدليل من حيث هو دليل لا بد من تحقه قبل مدلوله ان وجرم في الانوار بما قاله القاضي (قوله) وصاحب الاثور (وشرح الحاوي (قوله) والذي في الاصل (الح) فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى منه محل رفاق وقد ادعى المصنف في شرحه انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك فيسحق لكونه الاصح فيكون في الركعة الاولى فلا يلزم أو يكون لاحد دونهم يعرف الامام من ركوعه الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرمهم أو انقضوا فلا جمعة بل ينهوا الامام من: ومن في معظما لانه قد ثبت بغير اصدالات الاربعين أو من تنص منهم انه قد مضى للامام ركعة فقد فهم الجماعة والعهد اذا قد دون الذين تصحهم الجمعة الاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه هذه معني ما ذكر مع نتيجته وتوضيحه وجوابه ما منهم من اذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم واحدا صرح به الاصحاب في التعليق الثاني في كذا لا يؤثر انقضاض الاولين بانسبة الى عدم جماع الاصحاف في الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم

هو ربه في الركعة الاولى ان (قوله لانهم اذا خلعوا والعدد تمام الخ) مقتضى اطلاق الرافعي انه لا فرق بين ان يكون الاصحون من اهل
الكل وقت الخطبة تمام لادوية وجهه ح (قوله الخالص الجماعة) وشرط جامعته اكثيرها (٢٥١) من الجماعة الا في الصلاة فنجبها

على الاصح ان فصله
الجماعة (قوله لتتمام العدد
المستبر) ولانه ذكر جمع
جمعه ماموماً حيث اتماما
كسائر الصلوات (قوله ولو
بان الاربعون أو بعضهم
محدثين) أو مصلين بخاسة
لا يفي عنها (قوله ونقله
الشحنان عن صاحب
البيان) أشار الى تصحيحه
(قوله كايصرح به التولي)
أشار الى تصحيحه (قوله
والمصنف تبع في انه لا جمعة
لاحد الاثنى) أي وغيره
(قوله وان أدرك الميسوق
الخ) لولئك في جمعة منها
فان لم يسل امامه سجدها
وأتمها جمعة ولا سجدها
وأتم الظهور اذا قام لتتمام
الجمعة وأتى بالثاني وذكر
في شهادته ترك سجدة منها
سجدها وتشهد وتجدد
لا هو أو من الأولى أو تلك
فانت جمعة وحصل ركعة
من الظهور (قوله وت
جمعه) فلا تدرك الجماعة
دون الركعتين إذا ركها
بعضهما ركعتين
سواء أتمها الجماعة أو
مقصورة أم صلاة سجدها
والادراك لا يفي بالشرط
كإله الأثرى ان الميسوق اذا
أدرك الإمام ساجدا لم يدرك
الركعة لانه أدرك ناقص
(قوله ان صحت جمعة الإمام)

وتحرمهم والامام بتكتمهم من تمام الفاعلة وصحة الغزالي انتهى (وان انقضوا) أي السامعون للخطبة
من الصلاة (بعد أحرام أو بعين) الأولى تسعة وثلاثين (لم يسعوا) الخطبة (أتمهم الجمعة) لانهم
إذا خلعوا والعدد تمام صار حكمهم واحد ان سقط عنهم (لم يسعوا) (أو) انقضوا (قبل أحرامهم)
به (استأنف الخطبة بهم) فلا تجمع الجمعة بدخول وان قسر الفصل لانتهاء سماعهم وخطوتهم (وان أتمهم)
فانقضوا التسعة وثلاثين به (فكملوا) أو بعين (يختفي فان أحرم) به (بعد انقضائهم لم تصح
جمعة) لثلاثين تمام العدد المعتبر (والاصح) لاننا حكمنا بانقضاءها وصحتها وشككتنا في نقص
العدد بقدر تفاوته والاصل صحة الصلاة فلا ينعلم بالثلاثين في كل صلاة كل من مع رأسه لاقائه
بعض في صلاته وهذا من زيادته وذكره الشيخ أبو الحسن السلي في كتاب الخائف وهو مقيد بقول غيره فان
كأن به لعدم ثبوت بان جلازتهم الا عند الحاجة (الشرط الخامس الجماعة) (قوله) الأولى قول أمسه فلا
(نصح) الجمعة (بالعدد فرادى) اذ لم ينقل فعلها كذلك واعلم انه لا يلزم من اشتراط كل من العدد
والجماعة اشتراط الآخر لان تفك كل منهما عن الآخر كما لو عدد ذلك في حضور أو بعين من غير جماعة وما
الجمعة فلازم الارتباط بالحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وهو لا بد من عدد الاربعين قاله الرافعي (ولا
يشترط حضور السامعين) الجماعة ولا انه فيها كسائر العبادات لكن يستحب استناده فيها (ويستحب
أن لا يعلو فصل بين أحرام العدد المعتبر وبين أحرام الإمام) خروجاً عن الخلاف السابق وهذا من زيادته
(وان كان الإمام زائداً على الاربعين جاز أن يكون ساقراً وعبدًا ومحرماً) أصبح مقصوداً (وربما نامة
لتم العدد المعتبر) (وكذا) يجوز ذلك أن يكون (ميداً متغلاً ويجوز له الحد) بان تبين بعد
الصلاة عدلاً لا يمنع من ذلك في الأخيرة عدله لان حديثه لا يمنع الجماعة ولا يعلو فضلها (والأ) أي وان لم
يكن الإمام زائداً على الاربعين (فلا) يجوز ذلك لانتهاء تمام العدد المعتبر (ولو بان الاربعون) الذين
انقضوا (أو بعضهم) وذكرهم من زيادته (محدثين فلا جمعة لاحد) ممن أحدث منهم لانه لا يصح
جمعة الإمام فيها كايصرح به الصمري والمتولي والريفي والقنولي ونقله الشحنان عن صاحب البيان
ان زيادته لم يكف العلم بما رتبهم بخلاف ما لو كانوا عداً أو نساء أو أهولة الاطلاع على حالهم أما الظهور منهم
في الثانية فصحت جمعة تبعاً للإمام كايصرح به المتولي والقنولي وصرح المتولي بأعضائها من صحة اتصالها
لأنه يفتن بالاذن اذ الإمام على الاربعين وهو ظاهر اذ لا فرق بين الحالين واستكمال جمعة الصلاة الإمام بان
العدد شرط ولهذا شرطناه في حكمه فكيف يصح للإمام مع قوت الشرط وزيادته لم يقبل وجد في حكمه
واختل فيه حيث لا يمتنع ويصح احوالهم فرادى فاعتفروا مع عددهما لا يعتفروا في غيره وانما صحت
لظهور المؤثر به في النسبة تبعاً له والمصنف تبع في انه لا جمعة لاحد الاثنى التابع لان الرقعة (خرج
وان أدرك الميسوق ركوع الإمام في ثمانية الجمعة) واستمر معه إلى أن سلم (أي ركعة بعد سلامه مجزأة)
كلامه وذكر الجمهور من زيادته وقد ذكره ابن الصباغ ونقله الروابي عن نص الشافعي (وكت جمعة)
قال صلى الله عليه وسلم لم أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة
فليس بها أخرى رواه الحاكم وقال في كل منهما - نأده جميع على شرط الشيخين قال في المجموع
قوله فاعلم هو بضم الياء مفتوح الصاد وثبت في كلامه وتقييد المصنف ما ذكره بقوله (ان صحت جمعة
الإمام) من زيادته أخذ من قول الأثرى لو خرج الإمام منها قبل السلام فلا جمعة له أم وم واليه
يرد قول الشيخ يعني النووي بعد سلام الإمام وهذا اذا لم يدرك مع الإمام ركعة بقول الاثنى انه
لا ينفذ بذلك بل اذا أدرك معركته أو بآخرى أدرك الجمعة وان خرج منها الإمام كان حديثه لا يمنع صحتها

خرج في قوله ان صحت جمعة الإمام ما لو تبين عدم صحتها لانها مذكورة من أو كائنها أو شرطاً من شروطها كإكوتين كونه سجداً فان ركعة الميسوق
مستقلة بحسب بيان المحدث لعدم حثيان صلاته لا يتعمل من الميسوق الفائتة اذا الحكم بأدراك ما قبل الركوع بأدراك الركوع بخلاف
المفتون بأنما يسلو المبدأ كان الركوع مجسوراً بمن صلاة الإمام لا يحمل به عن الغير والمحدث ليس أهلاً للتحمل وان صحت الصلاة خلفه وقد

بين مجاز كونه مقول المصنف ان صحته جمعة الامام (قوله ولو اذ كره بعد الركوع أحرم جمعة ندبا) أي ان كان من بين من له ولا يجب عليه كالسافر والعذر وأما ان كان من تزمه فأحرمهم واجب وهو محل كلام أنه له دليل ما ذكره كراهة في أواخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لاتصح نظره قبل سلام الامام اه ولو (٥٢٢) أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة تزمه أن يصلها معهم (قوله وقوله

ندبا من زيادته) لم أره لغيره
ع (قوله فاقصد به أو
بكرو والنس) وقد اختلف
عروضي الله عنه حين
طعن وراه البق قال ابن
الاستاذ اذا قدم الامام
واحد في الركعة الاولى
من الجمعة قالوا هرا
لا يجب عليه ان يتصل
ويجتهد حل ان يجتهد
يؤدي الى التواكل وقوله
ويحتمل ان يجب اشارتي
تخصه قال شيخنا حيث
غلب على ظني ترتيب ضرر
للمقدم بسبب عدم تقدمه
كا (قوله لكنه نقل فيما
الجواز) اشارتي تخصه
(قوله وقال انه لصح) وبه
أفتيت وان قال البقيني
قوله ان الصحيح الجواز
منع عن الاصح انتم لان
الدخول في عبادة لا يرى
ماذا يصنع فيها بعينها وجوب
ترتيب امامه وهو لا يعرفه
مخالف لقواعد الشرع
وتجوز به على ظهور اجماع
من المأمومين بهم
بالقيام لا بد وجواز
انهم لم يجمعوا أو جزموا
سواء وكيف يجوز ان
يكون الموضع اقيام الامام
وهو موضع تعدد الخليفة
أو بالتمسك بخلاف ترتيب
صلاة نفسه بغير رؤيته هذا
مما لا يسوغ ولا يصح عن
الشافعي رضي الله عنه

ووصلت له ركعتين الظهر
● (صلوات بطلت) ● صلاة (للامام أو بطلها جمعة كانت أو غيرها ما حدث أو غيره فاستغفروا أو
المأمومون قبل اتيانهم بركن) خصوصا (ما حال الامامة) بهم (مقتدياه قبل حدثه) ولو صليا أو متغلبا (جاز)
لان الصلاة امامين بالتعاقب جائزة كأن أبكر كان اماما فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فاقصد به أو بكرو
والنس وإذا جاز هذا فمن لم يتصل صلاته ففعلن بطلت بالاولى لضرورة انه لا يخرج منها واحتياجه
الى امام وصرح بقوله أو بطلها اجمع دخوله فيما قبله اشارته لخلافه في حذيفة فيه اخذ منه له اذا تعدد
الحديث بطلت صلاة القوم أيضا وخرج بالصالح غيره كالأثر والحنثي غير النساء وهو معلوم مما مر في الجملة
(وان كان) الصالح (مسيوبا) فانه يجوز اختلافه (ان عرف تنظم صلاته الامام اجري عليه) أي على
تنامها في فعل ما كان يفعله لانه بالافتداء به التزم ترتيب صلاته (وقد ثبت لهم الخليفة المسبوق في الصلح)
ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر ولو كان هو يصلي الصبح (ويشهد ويحضر بهم) لم
الامام) الحاصل (قبل اتيانه) به (وبعد) أما اذا لم يعرف تنظم صلاة الامام فلا يجوز اختلافه
على ما فهمه كلامه وافتى به القاضي وقال في الرضائانه أرج القولين دليلا وفي المجموع دليلا
لكنه نقل فيه الجواز عن أبي علي السجعي وبصحته في التحقيق قال في المجموع ونقله ان المنفذ عن
الشافعي ونقله في اللغات عن جزم الصبري أشار قال انه الصحيح وعد فيه ان القوم بعد الركعة هما
بالقيام قائما والا فعد (ثم حين يقوم) لا تمام صلاته (لهم مقارنته) ويساؤون أو يختلفون من تمت
صلاته ليس لهم (د) اهم (انتظاره ليس لهم) قال في المجموع وهو أفضل ولهم ذلك في كل صلاة
(لا في جمعة تخطوا) بانتظارهم (فوات وقتها) فلا ينتظرونها لاجتماعهم من فوات الجمعة والتصرع بمسما
من زيادته (ويثبت لنفسه) في ثانيته (وبعد السجود) في آخر صلاته (للهوامه) ويسجدون

والصبري جواز منصرف مردود وان ذكره في العيوب القطع بالمتعمد اذا كان المذهب انه لا يرجع الى اخبار المومنين في عدد
الركعات من خلفه لظاهر حديث ذي الدين فلا نرجع الى تركه بصفة الدلالة الأولى (قوله فانهم بالقيام قائما لا اشد)
الجمعة أما بالباقي فبقعودان فالأهم بقيام وقد ثبت ثم قام فان قاموا معه علمنا انهم ابع (قوله والتصرع بمسما لانه)

وخرجه جامعة وقد تقدم ان غيرهما من الفرائض يحرم بذلك أيضا (قوله في الاولى والثالثة) من الاربعة قبل الركوع (قوله في غيرهما)
في بعض النسخ الانشاء وكتب ايضا لا يتجزأ (قوله فاستخلف موافقة الجاز) (۲۰۴) أشار الى تصحيحه (قوله ويجوز استخلاف اثنين

الهيوم) الخاضع (بعد الاستخلاف) بل بعد البطان (لا قبله) تبعه فهما وانما لم يجدها لهوه
نية لعل امامه (وهوهم بين) استخلاف (الخليفة) بطان صلاة (الامام غيرهم) صلواتهم
بل سجدة الساهی آخر صلواته (ويجوز في غير الجمعة استخلاف غير القسدي في الاولى والثلاثين
الاربعة) لموافقة نظم صلواته نظم صلواتهم (لا) في (غيرهما) من الثانية والاخرى لانه يحتاج الى
القيام ويحتاجون الى القعود وقضية التعليل انه لو كان موافقا لهم كان حضور جماعة في ناحية مفرد
أو غيرهم فافتدوا به فقامت بصلواته فاستخلف موافقا لهم وهو ظاهر واطلاهم المنع جواز فيه على
الغالب قال في المجموع ويجوز استخلاف اثنين وأكثر يصلي كل بطانة في الاولى الاقتصار على واحد ولو
بصلواته بالخليفة جاز استخلاف نائبه وهكذا على الجميع مراعاة ترتيب صلوات الامام الاصل (وخليفة
الجمعة وهو القسدي) بامامه قبل بطان صلواته (ان استخاف في) الركعة (الاولى) أعماها جمعة ولو لم
يصر الخليفة) لانه بالانتهاء صار في حكم حاضر هالوا قد جمعها أو يكون غيره وسماهم كسماها (أو)
استخلف (في الثانية) ولم يدرك معه الاولى أعماها وحده (ظهور) لانه لم يدرك معه ركعة وان أدرك ركعة من
الجمعة في جماعة يخالف المأمور لانه امام لا يمكن جعله تابعا وفارق أعماها جمعة في الاولى مع انه لم يدركها
كاملها ثم أنه أدرك في وقت كانت جمعة القوم موجودة على الامام فكان أقوى من الادراك في الثانية جاز
لهم الاستخلاف وان كان فيه فعل الظاهر قبل فوات الجمعة عذره بالاستخلاف بإشارة الامام قاله الرافعي
وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اطلاقهم بخلافه وجواب التقدم
طريق في الجملة فيعذر به اما اذا أدرك معه الاولى فيتمها جمعة تعلم من كلامه انه لا يشرط في جواز
استخلافه في الثانية اقتداؤهم به في الاولى وهو كذلك (فلو دخل سبوق) في الجمعة (واقصد به) أي
بالخليفة (فيها) أي في الثانية (معهم) أم الجمعة) لانه أدرك ركعة من رأى نظم صلوات الامام بخلاف
الخليفة (فان استخلف في الجمعة غير القسدي) بامامها (بصلواته) اذا لجوز انشاء جمعة بعد
أخرى ولا فعل الظاهر قبل فوات الجمعة ولا رد السبوق لانه تابع لما شئت واذا بطلت جمعة وظهور ان ثبت نفلا
كانت في كلام أصل الرخصة والمجموع وعليها انخصر شيخنا أبو عبد الله الحجازي كلام الرخصة وظاهر ان
عمله اذا كان باطلا بالحكم (د) بطلت (صلواتهم) ان اقتدوا به مع علمهم بطلان صلواته ثم ان كان من
التركة الجمعة ونوى غيرها صحت صلواته وحيث صحت صلواته ولو نقلا واقتدوا به فان كان في الاولى لم تصح
ظهور العدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم
واحد منهم أو في الثانية أعماها جمعة * (فرع لو استخلف) الامام واحدا (واستخلفوا) أي
المأمورون آخر (فن عينوه) للاستخلاف (أول) عينه لان الحنف في ذلك لهم (ولو تقدم واحد بنفسه
جاز) ومقدمهم أول منه اذ ان يكون رتبة افعالهم أول من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام
واحد وتقدم آخر كان مقدم الامام أول (فان لم يتقدم أحد وهم في) الركعة (الاولى من الجمعة) ثم ان
استخلفوا فيهما واحد منهم لتدرك الجماعة (أو) وهم (في الثانية) وأعماها جمعة فردا في جاز فلا يلزمهم
الاستخلاف لادراكهم مع الامام ركعة كالسبوق ولا يشكل بالانقضاء فيلزم البطانية لنقص العدد
لانقاذ الجماعة فلو استخلف فيها قال الامام ظهروا يتابعوه ولهم أن ينفردوا أو لا قسدي بعضهم وانفرد
بعضهم جاز ذكر البغوي نحوه (ولا يشرط نية الاقتداء) من القوم (بالخليفة) لتزيله منزلة الاول في
دوام الجماعة وكلامه كالخروجي ومن تبعه يقتضي ان ذلك جاز فيمن قدمه الامام ومن قدمه القوم ومن تقدم
بفسه وكلام الشيخين وغيرهما يقتضي اختصاصه بالاول وبه أخذ الأذري فقال في الثاني الاقرب انه يلزمهم
تعددية الاقتداء به وفي الثالث الوجه انه يلزمهم تعدد هالوا في ذلك نصا * (فرع) لو (أحدث بعد

مسألة المستخلف اذا كان مقتديا به قبل حدثه (قوله لو استخلف الامام واحد الخ) قال ابن الاستاذ واذا قدم الامام واحدا فام الظاهر انه لا يجب
عليه ان يقتل ويحتمل ان يجب التلازم في التواكل (قوله يقتضي ان ذلك جاز فيمن قدمه الامام الخ) أشار الى تصحيحه قال شيخنا وهو المأخوذ

(قوله مراد الاصحاب هنا السماع الحضور) أشار الى تعميمه (قوله يخالف لما في الخ) الفرق بينه ما ان المعنى عليه يخرج عن الاهلية
 باسكابة بخلاف الحديث دليل صحة خطبة غير الجمعة (قوله الا في غير الجمعة) قال الناصري ما ذكره في الجمعة مروا في عليه اذا قدم من
 لم يكن من جانيهم فان كان من جلستهم جاز في لو اتدنى شخص بهذا المقدم وصل معهم ركعة وسأله ان يقرأ بجمعة وان استغنى الجمعة
 فهو توسع للامام والامام مستند له لا المستغنى عنه صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وأقره وكذلك الرمي وقوله وكذلك الرمي أشار الى
 تعميمه (قوله ولا تغتر بما في الانتصار من (204) تعميم المنع) وله انه اغتر بقوله الشيخ أبي حامد دل الاصل المنع اه والجمع بين هذين

ما تقدم منه في الروضة أن
 ذلك من حيث حصول
 الفضل له وهذا من حيث
 جواز اقتداءه المنفرد
 عليه انه في التحقيق بعد ان
 ذكر جواز اقتداء المنفرد
 قال واقتداء الموقوف به
 سلام امامه كغيره قال شيخنا
 ووافق الجوزي ما في الفتاوى
 في صلاة الجماعة انه لو صلى
 العت مختلف السراويل
 فسلم الامام ثم أحرم فأتدنى
 به فهو على القولين فيجب
 أحرم ثم أتدنى ومقتضاه
 تعميم الجوزي وكتب ايضا
 وقال ابن العماد الكلام
 هنا مجمل على ما اذا اختلف
 الامام والمأموم في عدد
 الركعات فلا يجوز الاختلاف
 في غير الجمعة لأنه يؤدي الى
 أن أحدهما يقعد والآخر
 يقوم بخلاف ما اذا اتفق
 فسلم الصلاتين قال بعضهم
 هو جوع لاسبابه لكن
 تعليل له في روضتنا صاها
 المنع بان الجماعة متصله
 بخلافه (قوله ولو يادر
 أر بوم سمو الخطبة الخ)
 قال في المجموع والسرادق
 الخ طاعة أو تها فاسخاف من معها) أي واحد من جميع أركانها (لا غير جاز) كافي الصلاة وانما يجوز في غير
 السماع لأنه انما يصير من أهل الجمعة اذا دخل في الصلاة كما مر والسماع هنا لا يقتضيه وفي قوله من معها
 تقابلان من اختلف فيهم لم يسعها لجمع بعضه او بالسماع بالاصحاب وقضية حقيقة السماع عبارة
 الشامل حضر جميع الخلفاء. وقال السبكي بعد نقله كلامهم وما احتجوا به واذا انما هذا ظاهره وان الشارط
 هنا حقيقة السماع ولا يكفي الحضور بخلاف السبكي المتقدمه يعني من له اختلاف الامام في الصلاة من اتدنى
 به قبل حديثه لكن قال في المجموع تبعا لاهمرا في مراد الاصحاب هنا السماع الحضور وان لم يسعهم وجرى
 عليه البارزى وابن الوردي وخلفاه من له المبادرة الا في ما ذكره المصنف كاصلة في الحديث في الخطبة
 يخالف لما في الخ تبعا لاختيار الروضة في تعميمه من التعميم فيها من منع الاختلاف بل يصح على المجموع في
 المحل المشار اليه في الانحاء وفي الحديث نفسه لا اختلاف في الوعظ بذلك وهو وان اشبهه ما من منع البناء على
 اذان غيرهما فلا تزال تدب الحافلة طاعة بالصلاة وسأني ذلك مزيدا بوضوح (وكره) الاختلاف بعد الخطبة
 أو فيها ان اتسع الوقت في تهاو وبسأني في بشره ما خرجوا من خلاف من الاختلاف من هذه ايام
 زيادته (ولو اراد السبكي) أو من صلاته أطول من صلاة الامام (أن يختلفوا) من بينهم (لم يجز الا في
 غير الجمعة) اذ لا مانع في غير اختلافه المسماة لا تشا جمة بعد أخرى وكانهم أرادوا بالاشهاد ما بين الغنبي
 والمجازي اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما قدم ما شئتم، وروى على ان بعضهم قال يجوز
 في هذا ذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة وما انتفاء كلام الشيخين في الجماعة لكم ما صححه اهنا الخ
 وعلا بيان الجماعة عصمت وهم اذا أوها فرادى نالوا اقتضاها والاؤل هو ما صححه في التحسين نالك وكذا في
 المجموع وقال في جملة من لا تغتر بما في الانتصار من تعميم المنع على ان دليل المنع بما ذكرنا في الجواز اذا
 لا تقدمه فأن أي أثر كتحمل السهو وتحمل السور وفي الصلاة الجهر به وفي نيل فصل الجماعة الكامل (ولو
 بادراً بعون سمو الخطبة) أي أركانها (أو جوارها) أي بالجمعة (ان تقدمت بهم) لأنهم من أهلها
 بخلاف غيرهم

(فصل واذا زحم) المأموم (عن السجود في) الركعة (الاولى من الجمعة) أو أمكنه أن يجدها
 التيسير على ظهر انسان أو قدمه أو يديه أو غيرها (فعل) ذلك لما رواه الترمذي من سجود يجزئ وفقد روى
 النبي باسناد صحيح عن عروضة الله عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهره أو على راسه أو على رجليه
 اليه اجتمع من الامم فيه يسير قاله في المطالب (فلا مانع من ذلك) (فخالف بلا عذر) وقد مر ذكره واذا
 لم يكن ذلك (لم يجز له المقارنة) لان الخروج من الجمعة مقصد ما وقع ادراكه الا وجهه كذلك ان الشغل
 عن الامام وأقره وهو بحثه حكى وجهه أو امامه وقوله ومنقول عنه كالمسألة في الغاشي والغوي
 والطارقي ما جازوا عنه وقوله القاضي عن نص الشافعي بانه في ذلك في المهمات (ولا انحاء) اقتدره
 على السجود ونشر هذا العذر وعدم دوامه بسن للامام لم يزل في انقضاء الجمعة (فان وجد فرجة) فيمكن
 بالسماع حضورها خاصة (قوله لم يجز المقارنة الخ) قال في المهمات اذا انتشر قاعة لم يزل في الركن القصر أو قاعة الزيادة
 فهو ذو بل ولا هما بمثل قال ابن العماد هذا الاعتراض ساقط من وجهه أحد هاتين الركن القصير يجوز رطله لله للاجابة والعروة
 في الكفاية وقد رأيت الطرق متفقة على ان اختلف بعد الزحمة لا يقام حكم القدوة على الخلاف وهذا كان الخلاف عن الامام بالحدوث
 لا يضره هنا قطعا كانه في النهاية الثانية انه لا يكتف بالانكسار بالافارقة لأنه اذا افاق الامام في هذه الحالة لا يكتف بالاجابة السجود لان الفرض ان
 من حرم (قوله لم يجز أحدكم على ظهره الخ) مسوورة ان يكون الساجد على شخص أو السجود على وجهه (قوله وهو بحثه) مع
 المادوري بحكاية نص مروا في

(قوله كالمسبوق) يؤخذ منه انه اهل من قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع وان قال ابن العباد ظاهر كلامهم انه يدرك الركعة الثانية
في الركوع وان لم يعلم من مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق فانما يتبع في حال الغدوة فلا يضر في الامام المأموم بالطمأنينة (قوله
بإزالة الامم) لا يلزمه الخ انما سكنت هنا عن حكم ما اذا أدركه بعده لعله ما تقدم من (٢٥٥) ان الامم زومه أضمار قوله انه يحسب
السجود الثاني) في اشاراتي

من السجود فاما (فيسجدوا ركعة فاعترفوا المسبوق) ان كان مثله والافتراء الموافق (أو) أدركه
(أو كذا بانه) في الركوع (وسقطت عنه) القراءة كالمسبوق (أو بعد الركوع تابعه) فبما هو فيه
(واقترع ركعة بدلا منه) افوتها كالمسبوق (فان سلم الامام قبل تمام سجوده فاقته) الجمعة لانه لم يتم له
ركعة فبذل سلام الامم في قيتها طهرا بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود فسلم الامم في قيتها جمعة (وان ركع
لامام في الثانية) قبل سجوده فلا يسجد بل ركع ويسجد معه (لغيره اذا ركع فاركعوا) وفرضه الركوع
الاول لانه أتى به وقت الاعتدال بالركوع والثاني للتمتابة (فتكون الركعة متعلقة) من ركوع الاول
وسجود الثانية (وتجزي) في ادراك الجمعة بغير من أدرك من الجمعة ركعة السابق والتأنيق ايسر من تأنيق
الغدوة (فان لم يركع) معه (واشتغل بترتيب) صلاة (نفسه عاددا) عالما بان واجبه المتابعة (بطلت صلاته)
لتابعه (فان أمتهن الاحرام بالجمعة تترجمه) عبارة الاصل ويلزمه الاحرام بان أدرك الامام في الركوع
فدفعه عن الصف الى ما قاله لقول الاسنوي انها غير مستقيمة بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الامام اذ يحتمل ان
الامام قد نسي القراءة بخلافه هو الذي (أو) اشتغل بذلك (جاهلا) أو ناسيا (لم يعتد بسجوده) لمخالفته
للامم ولا يطل به صلاته اعذره (فان أدركه) بعد سجوده (في الركوع) متابعه (فان تابع فسكروا
سجدا) وان أدرك في السجود سجوده (وحسبوا ركعوا ركعة واحدة) يدرك بها الجمعة (أولى التشهد
تابعه) يسجد بعد سلامه ولا جعلته (لانه لم يدرك مع الامام ركعة في قيتها طهرا) كما لو سجده قد سلم (وان لم يتابعه
فبما ذكره) (مضى على ترتيب) صلاة (نفسه) بان قام بعد السجود أو ركع ورفع وسجد (لغا) ولا
يُقبل به صلاته لاسر (وعليه بعد سلام الامام ان يتم الركعة بسجودتين) يتطهرا طهرا (المسرو هذا ما قلنا في
الاول انه مفهوم كلام الاكثر من وثقه في الجموع عن الجمهور ونقل الاصل عن الصدوق والامام والغزالي
انه يحسب السجود الثاني فيكمل به الركعة بخرم المنهاج وقال في الحرث انه الموقوف ويبحث فيه في
ترجيحه بان اذ لم يحسب سجوده والامام راكع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركعتين بعد
الركوع أو اجاب عنه السبكي والاسنوي بان انما لم يحسبه سجوده والامام راكع لا مكان متابعه بعد ذلك
يدرك الركعة بخلاف ما بعد ذلك لم يحسبه به لغات الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة وفي كلامهم
نحو انه ذلك ولعله اعتمد في الجموع على ما في الروضة من انه المفهوم من كلامهم لانهم مصرحوا به قال
السبكي ثبت ان ما في المنهاج هو الاصح من جهة المقول والاسنوي انه الوجه فالصورة المسئلة ان يستمر
سجودا وجهه الى التتابع بالسجود الثاني والافضل المفهوم من كلام الاكثر من تحسب متابعه والامام فيهما هو
فيما قلنا أدرك معه السجود ثمة ركعة (فرع) فان لم يتمكن أي الزحوم من السجود (حتى يسجد
الامام في الركعة) الثانية سجده مودح لركعة متعلقة من ركوع الاول وسجود الثانية فان لم يتمكن
الافضل السجود في الثانية يسجد معه فانما يحتمل أن يسجد الاخرى لانما كرر ركعتين واحد وان جلس معه فاذا سلم
على صلاته ذكره المختار في الركعتين ثم قال والجمعة لا يتنظره ساجدا حتى يسلم في صلاته لان الاحتمال
الاول يؤدي الى الخلفه والثاني الى تعطيل الركعتين والافضل هو الثاني في الغرض والافضل هو الاول
لانما تروى ثم ان المختار وانما يطل على الركعتين في مثل ذلك وقد حوّل الى ما روي وغيره لانه غير دان
بغنى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه (فان لم يتمكن) من السجود (حتى تشهد الامام) يسجد (فان
فرغ من السجود ولو بالرفع) منه (قبل سلامه) أي الامام (وان لم يعدل حصلت ركعة وأدرك الجمعة

ان هذا في ركعة لم يدرك منها شيء فهو كالمسبوق بخلاف الركعة الاولى فانه أدركها من الركوع وما قبله فزومه ان يفعل ما بعده من
السجود والراي في غيره واقفون على تصحيح ذلك فكيف انما تدبر هذا القول لهذا المعنى وجعله ما لا يجوز الا في ركعة الاولى كذلك قوله
فترجع القول لوجوب المتابعة (قوله) ثم يحتمل ان يسجد الاخرى) اشار الى انه يحسب ركعة عليه قياس المسئلة لانه لا يستلزم ترجيح الاحتمال
الاول (قوله) وتقدم ثم ان المختار الخ) المعتمد مع ذلك والفرق بينه وبين ما نقله الشارح عن الاسنوي وغيره واضح فانه باقتداء صار للارزاق

للمعاصرة ترتيب الصلاة امامه (قوله نبه على ذلك الاذرع وغيره) وادبانه تفرغ على القول بأنه يتابعه ووجه ما تقدم من السبك والانسوى في تأخيرها وهو انما يجوز له السجود حينئذ لانه (٢٥٦) الركعة ويكون ذلك عند انقضاء عدم المتابعة بل هذه أولى بالعزم من تلك لان ذلك

مقصر بخلاف هذا (قوله) ولا اختصاصها بامور اخرى ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط بالمرافعة (قوله) فاحترق بسجودها المتأخر) والتمييز بين الغرض والنفس ولقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار بعدها فلا ينافي تأخيرها عما يابح الانتشار (قوله الثاني الصلاة على النبي الخ) مثل الفقيه ان يعمل الحضرة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم وكذا ابصار تن الصلاة على آله (قوله) وهم حاضرون في الوسيط) ويرى عليه القاضي حسين والغوري وعبارة الانتصار ووجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجرم ابن عبد السلام في الامالي والغزالي في بحر الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بتفريع جميع الذنوب بعد دخولهم النار لانه ما علم بتغير الله تعالى في خبر رسوله صلى الله عليه وسلم انهم من يدخل النار وما الدعاء بالغفر في قوله تعالى حكاية عن نوح يا غفر لي ولوالدي ولن تدخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الغل في سبائك الايمان وذلك لا

وان دفع) منه (بعد سلامه فاتته) الجمعة (فيتمها ظهرا) كذا نقله الراجح عن التمهيد وزعمه النوردي وليس على وجهه فانه انما ذكر في التمهيد تفرغ على القول بأنه يعبر على ترتيب نفسه وأما على القول بأنه يتابعه فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدة واحدة ثم يتمها ظهرا نبه على ذلك الاذرع وغيره (امان أدرك) معه الركعة الاولى وزعم عن السجود في الثانية فتدارك) ما فاته (قبل السلام وبعده) بحسب امكانه ويتم جمعة (فان كان مسوقا بالاولى) بان لحقة في الثانية زحم فيها (ولم يتدارك) السجود (السلام) من الامام (فاتت الجمعة) لانه لم يدرك مع ركعة (وهو في حال الخطف) عند الزحمة (بحول) عند انه مقتدبه حكموا التصريح بما ذهبا من زيادته (وان زحم عن الركوع) في الاولى (ولم يفتن) منه (الاحبال ركوع الثانية) ركع معمو (حسب) أي الثانية (لا غير ملقطة) - قوط الاولى - فرع ليست الجمعة (تظهر مقتضرا) * وان كان وقتها او تفتت وتدارك له (بل صلاة على حالها) أي مسئلة لانه لا يفتي عنها وتقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر لسان نبيك صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى رواء الامام أحمد وغيره وقال في المجموع انه حسن (فان عرض فيها ما يمنع وقوعها جاعة انقلب ظهرها وان لم يقدرها) لانها فرض وقت واحد قطع الظاهر بنية الجمعة * (فرع الخلف انسان ومرض كالزحام) أي كالخلف للعرض (وغير الجمعة في الزحام) ونحوه (كالجمعة) وانما ذكره وذهبا لانه فيها أكثر اختصاصا منها بامور اخر كالتردد في حصولها بالركعة المألقة والقدر الحكمة وفي بناء الظاهر علمه عند تعذر اقلها * (الشرط السادس) تقدم خطبتين قبل الجمعة (للاطلاع مع خبر صلاو اكمل) يغني أعمى بخلاف العمدان خطبتيه - مؤخران لا لا تباع ولا نخطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروط ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فاحترق بسجودها المتأخر وهذا الشرط ذكره أيضا كماله بعد من شرط الخطبة وما هنا أولى وعليه اقتصر في التناهي كماله (وأركان الخطبة) الشاملة للخطبتين (خسة الاولى جده الله) تعالى لا لا تباع رواه مسلم (وبين انقطاعه وحده) لا لا تباع وككلمتي التكبير كالجدة أو جده الله أو تحمد الله أو جده الله والله الحمد فخرج الجدل الرحمن والشكر لله ونحوهما (الثاني الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة افتقرت الذكر لله تعالى افتقرت الى ذكر نبيه صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة (وبين صفة صلاة) عليه كالحام صلي على محمد وأصلي أو نصلي على محمد أو جده أو الرسول أو النبي أو الماسي أو العابد أو الحاشر أو المشر أو النذير فخرج رحم الله محمد وأصلي الله عليه وسلم في جبريل ونحوها (الثالث الوصية بالتقوى) لا لا تباع رواه مسلم ولان معظم مقصود الخطبة الوصية (ولا تبين لفظها) أي الوصية بالتقوى لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغيا لفظها كاطيعوا الله كسائي (وكل من ذلك) أي بما ذكر من الأركان الثلاثة (واجب في الخطبتين) أي في كل منهما الاتباع الساق والخلف (ولا يكفي الاقتصار) في الوصية (على تحذير من غرور الدنيا) زعموها فتدبر حتى يصي بسكر المعاد (الايال) الاولى لا لا من الجمل (على الطاعة) وهو سنن المفعول على المنع من العصاة الذي صرح به أصله فلم يمتح الى التصريح به (ولو قال أطيعوا الله وأطيعوا الله كفي) لحصول الغرض والتصريح بقوله أو أطيعوا الله من زيادته (الرابع الدعاء للمؤمنين يا خيري) الخطبة (الثانية) لا لا تباع الساق والخلف ولان الدعاء يليق بالوطن والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وجمعا عن أبي الوصية بما وفي التنزيل وكانت من القاتنين (وان خص) بالدعاء (السامعين فقال رحمكم الله) أو رحمكم الله (كفي) ذكرك في معناه عليه السلام (الدعاء الخامس قراءة آية) لا لا تباع رواه الشيخان سواء كانت وعدا لهم أم حكما أم قصة قال في الأصل قال الامام ولا يبعد الاكفة بمشطرا آية طوبى له قال في المجموع والمشهور بالزحمة يا شتر طوبى له وهو ما ذهب

بعض المعمول لان الفعل انما ذكر انما هو خاص وهو أهل زمانه مثلا (قوله) قال الامام ولا يبعد الاكفة بمشطرا كلام آية طوبى له) جزمه الارغاني فقال لوقر أكثر آية طوبى لها آية قصيرة كقوله لم يكف أو آية لم تشمل على وعد أو وعد أو حكم أو معنى مقصود في فصله يكفه اه وطالاهم يقتضي الاكفة بمشطرا الحكم وعدم الاكفة بمشطرا التلاوة

(وله ولوفى أحدهما) ويجزئ قبلهما وبعدهما وبينهما (فرع) هو تلك بعد الفراغ (rev) من الخطبتين في ترك شيء من فرائضهما

قال الزاوي ليس له الشرع في الصلاة وعلمه إعادة خطبة واحدة إذا كان المشكوك فيه فرضا أو أحدا لم يعلم عنه اه قال ختافا قدس مائة دم في شك في ترك ركن بعد فراغه من الصلاة انه لا يؤثر عدم وجوب الاعادة هنا هو الراجح قوله كقول الخطبة فاطر السموات الخ) ومثله بعضهم بأول سورة الانعام (قوله لا تتابع السلف والخلف) ولا هنا ذكر مفروض فتشترط بذلك تكبيره الاحرام (قوله والجالس بينهما) هل يكت فيه أو يقرأ أو يذكر كسكتا عنده في صحيح ابن جبانة صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه قاله الاذرى (قوله لا تتابع) رواه مسلم ولا يحصل التمييز بينهما (قوله فلا وجوه ما اقتضاه كلامهم انه لا يضرك أشار الى تعصبه (قوله كفى الجمع بين الصلاتين) لا يلزم من افتقار الطهارة بين صلاتي الجمع اغتفارها بين الخطبة والصلاة والفرق بينهما من وجوه أحدها ان حصة الصلاة الاولى في الجمع لا تتوقف على فعل الثانية وحده الخطبة متوقفة على فعل الصلاة بعدهما على الولاة فإذا لم يفعل وجب

كلام الصنف (مفهومة) لا كنتم تفلروا ثم عيسى (ولوفى أحدهما) لان الثابت القراءة في الخطبة دون تعيين قاله المجموع وبن جعلها في الاولى (ويستحب قراءة في في الخطبة الاولى) لا تتابع رواه مسلم ولا هنا على أنواع الموعود قال البندنجي فان أتى بأيهما الذين آمنوا اتقوا الله وتولوا ولا يبدأ الآية قال الاذرى وتكون القراءة بعد فراغ الاولى قال في استحباب الموطوعة على قراءة في شيء لانه صلى الله عليه وسلم انظر اها احكاما لا تقتضيه الحال ذلك امامه مرضا الحاضر بن أو عدمه استغفاله وأجاب الزركشي بان في سلم له صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته كل جمعة قال النووي فيمدل على استحباب قراءة في أو بعضها في خطبته كل جمعة ولما اشترط رضا الحاضر بن فلا وجوه كل بشرطه في قراءة الجمعة والمادة في الله الا ان كانت السنة الخفيفة (ولنقرأ آية حدة وتزل وسجد) ان لم تكن فيه كافة (فان شئ من ذلك لم ينفلج جمعة كانه ان امكن) والتركه (ولا يجزئ آيات تشتمل على الاركان كلها) لان ذلك لا يسمى خطبة واستشكل هذا بما عيسى لنا آية اشتمل على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (وان أتى بعضها فجزئ به) كقوله الله فاطر السموات والارض اتقوا الله الذي تسالون به (لم يمنع وأجزأه) ذلك (عنه) من البعض دون القراءة للتلا بخلا (وان قصدهما) بآية (لجيزه) ذلك (عنهما) بل عن القراءة قضا لم يجز به في المجموع والتصريح بقوله وأجزأه منه وبقوله عنهم من زيادته (فائدة) وذكرها الفتوى اختلاف السلف في جواز تعمين شيء من آي القرآن لغيره من الخطب والرسائل ونحوه اه انكره جاعلة استعماله في غير موضعه كقول بعض الاسراء قد أهدى له بعض الملوك هدية بل انتم لم يدركتم من قوله الرسول ارجع اليهم فلما تيسرهم بجند الآية ورخص بعضهم فيه في الخطب والمواضع وهذا كمن استعماله جماعة منهم ابن نباتة وابن الجوزي (ويشترط كونها) أي الخطبة أي أو كانتا (بالرؤية) لا تتابع السلف والخلف (فان امكن تعاهما) وجب على الجميع على سبيل فرض التكليف كما أشار إليه قوله (تأني) أي في تعاهما (واحد فان لم يفعل) هذا أولى من قول أوله فان لم يفعلوا (عصوا ولا جعة) لهم بل يكون الظهور وأجاب القاضي عن سؤاله ما فائدة الخطبة بالعبادة اذ لم يعرفه القوم بان فائدة العلم دونها من حب الجاهل وواقع ما سأل في هذا الموضع والخطبة لم يفهموا معناها انما تعص (فان لم يكن) تعاهما (ترجم) أي خطب بامتداد وان لم يعرفه القوم (وان) وفي نسخة فان (لم يحسن) ان يترجم (فلا جعة) لهم لا شعرا شرطها وهذا من زيادته (فرع شروط خطبة الجمعة تسعة) الاولى والثاني والثالث (وقت الظهور والقديم) لها (على الصلاة والقيام) فيها (لا لاقاد) لا تتابع العلوم من الانخبار المصنفة في الثلاثة ولأن ذكر كخص بالصلاة وادس من شرطه القعود كالقراءة والتكبير في الثالث (وتصح خطبة العار) عن القيام (فائدة) ضلعها) كالساعة لا يجوز الاقتداء به سواء قال لا أستطيع أم سكت لان الظاهر انه اقتداء واضطجع ليجزئه وتغيره ثم أولى من تغييره باو (فان بان) انه كان (فادركتم) أي نسكاهم (بان) انه كان (جنبنا) وقد قدم حكمه (والاولى ان يستنيب العار) فادركا (الرابع) (الجلوس بينهما) لا تتابع رواه مسلم (بالطمانينة) فيه كفى الجلوس بين السجدين (فان لم يطمع بالبال) لجزئه (وجب الفصل) بينهما (بسكتة لا اضطجاع) فلا يجب العمل به لايكفي والحكمة في جعل القيام والجلوس هنا شرطين في الصلاة كتنين ان الخطبة ليست الا للترك ولو لم يطمع بالقيام والجلوس (لجيزه) انما يختلف الصلاة فانما اجله أعماله وهي كما تكون اذ كانا تكون غير اذ كان (الخلاص والسادس) (الطهارة) عن الحدث والتبث (والسبعة) لا تتابع وكذا الصلاة (فالاولى) (الخطبة) (استأنف) ها (ولوسعة) الحدث فضرر الفعل لان إعادة واحدة فلا تؤدى بها لارتين كالصلاة فلا أحدث بين الخطبة والصلاة وتاهما عن تركها لوجبهما اقتضاء كلامهم انه لا يضرك كفى الجمع بين الصلاتين وأما السامعون للخطبة فلا تشترط

(٢٢) - (استي المطالب) - (اول) استئناف الخطبة كالحز من الصلاة بدليل انه يدل على تركه في رأي فالحديث بينهما كالحديث في نفس الصلاة فيجب الاحتشاف ولهذا قال الزاوي فيها بعد فيها يسبقه الحديث في الخطبة فظهر وعاد استأنف وانه لم يشترط

الموالاة لانها صفة واحدة فلا تزدي بها ازتين كالصلاة (قوله قال وأغري من شرط ذلك) قال صاحب التفسير في شرح الوجيز المشهور وخلافه (قوله والموالاة) حد الموالاة حدق (٢٥٨) جمع التقديم (قوله وبينهما وبين الصلاة) لولا تلك الخطيب بعد الفراع من الخطيبين في نزل

طهارتهم ولا يفرقهم كنهه الاذرى عن بعضهم قال وأغري من شرط ذلك (د) السابغ (الموالاة) بين
أركانها وبين الخطيبين وبينهما وبين الصلاة لا لا يتابع ولان لها أثرانها في استئصال القلوب والخطابة
والصلوة شبهت بصلوة الجمع (د) الثامن (رفع الصوت) بأركانها (بحث بسببها) (أر بعون)
وجلا (كلاما) عد من تنقدهم الجمعية لا لا تتأخر لان مقصودها وعظمتها وقبولها لا بذلك فاعلم
بشرط الاسماع والسماع (وان لم يسمعوا) معناها كالماء يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يسمعهم معناها
فلا يكتفي الاسرار كاذن ولا لاسماع دون الاربعين (ولو كانوا صمما أو بعضهم) كذلك (لم تصح)
كبدعهم عنه وكشدهم السكاج وقوله كغيره أو بعون أي بالامام كأي شخص من قول القاضي جلي في بيان
صلوة الخوف فيها اذا صلوا جماعة ولا يدين سماع العدد الذي تنقدهم الجمعية بان يسمع أو بعون أو تسعة
وثلاثون سوى الامام لان به تتم الاربعون وقضية كلامهم انه شرط في الخطيب اذا كان من الاربعين ان
يسمع نفسه حتى لو كان أمم لم يكف قال الاسنوي وهو يعيد لم لا معنى له قال الزركشي ولو كان الخطيب
لا يعرف معنى أركان الخطبة فانها هراة لا يجوز وفيها قاله فنار بل الوجه الجواز كن يوم بالقوم ولا يعرف
معنى الفاتحة (ويشفي) أي يذهب القوم السامعين وغيرهم (أن يقبلوا عليه) بوجههم لانه
الادوية لما فيه من توجدهم القبلة (د) ان (يتصاوتوا يسمعون) قال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا فذكر كسر من المفسرين انه ورد في الخطبة وصحبت قرأ بالاشياء العاجية قال في الاصل والاصناف
السكون والاشباع مثل السمع بالسماع انتهى فيهم ما عوم وخصوص من وجه (ويكره العاصرين
الكلام) فيها الظاهر الاتية السابقة فخر صم ان ذلك صاحبك انصت يوم الجمعة والامام يجب بقدر
لنوت (ولا يحرم) للاخبار انه على جواز تكبير المصحين عن أنس بن مالك الذي صلى الله عليه وسلم غلب
يوم الجمعة فقام اعرابي فقال يا رسول الله هلك المال رواج العباد فادع الله لتأخر فعيده ودعا وخبر ما ينبغي
بسنده صحيح عن أنس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يجنب يوم الجمعة فقال في الساعة فقاموا الناس
اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد لكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ما عدت لها قال حسنة
ورسوله قال انك من من أحييت وجه الله لانه لم ينكر عليه الكلام ولم يسيئ له وجوب السكون والامر في
الاية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جمعاً بين الادلة والتصريح بالكرهية من زيادة الحنف (ولانخص
بالاربعة) بل الحاضرون كلهم فيها سواء نعم لغو السامع ان يشغل بالتلاوة والله كروكلام المجموع يقتضي
أن الاشياء له ما حادى وهو ظاهر (وان عرض مهم) ناجز (كتعليم خبره نهي عن منكر) والادار
انسان عقر بأو اعمى بمرأ (لم يمنع منه) أي من الكلام بل كدب عليه (لكن) يستحب أن يقتصر على
الاخارة ان أغنت (ويباح) لهم بلا كراهة (الكلام قبل الخطبة بعد دعاءهم) (أو
أي الخطيبين (د) الكلام (للدخل) في اثناها (ما لم يجلس) يعني ما لم يتخذ مكاناً يستمر
فيما التقيد بالجلوس جرى على الغالب وظهر ان كل ذلك اذا دعت الحاجة اليه (والناس) من شرطها
(ما سبق وهو كونهم بالقرية) وسبق بيانه (فرع لو لم يدخل) على من سبغ الخطبة (وهو) أي
والخطيب (يجب الرد) عليه بناء على أن الانسان سنة كما مر وصريح في المجموع وفيه مبرم ذلك
بكرهه الاسلام ونقلها عن النص وغيره عليه فافرق بينه وبين الردن فاضى الحاجة على من لم عليه
لا يجب ولا يستحب لا مع ذلك فلك أن تقول اذا لم شرع السلام فكيف يجب الرد وقد قال الجرجاني
قلنا بكرة الكلام كره الرد وقال الاذرى ولو قيل ان علم المسلم انه لا شرع له السلام فانه لا يجب الرد الا بجمع
يعد (ويستحب شتم العاطس) اذا جدد الله بان يقول له رجع الله أو رجع الله لعدم أدبك أو بان
يسلم في السبوت وانما يكره كسائر الكلام لان سببه قهري وهو بالثين المجتهد والمهله (ويشفي) أنه

تثنى من قرأتها فما قال
الروائي ليس له التردد
في الصلاة ولعله إعادة
خطبة واحدة اذا كان
المشكوك فيه فخر صادق
ولم يعلم عنه بغير القرآن
في هذه الخطبة * أقول
ينبغي أن يكون الشك بعد
فراغه مما كان في ترك
ركن بعد فراغ من الصلوات
فيكون لا أثر لذلك على
قولنا انما أصلان (قوله
بالاشفاق) تبع في هذا
الجلال المحلى وهو جواب
الاعتراض بان الواجب
اسماع تسعة وثلاثين
الاصم ان الامام من الاربعين
(قوله بان يسمع أو بعون)
قال ابن العبد اذا كان
الامام أمم وعبارة الفارز
اسماع ما يجب لاربعة من
أهل الكلال فان كان الامام
من أهل الكلال تسعة
وثلاثين الآن يكون أنصم
(قوله قال الاسنوي وهو
بعد) أشار الى تصححه (قوله
بل لا معنى له) فانه يعلم ما
يقوله وان لم يسمعوا معنى
لامره بالانصاف لنفسه (قوله
بل الوجه الجواز) أشار الى
تصححه (فرع) واذا ارتفع
في الخطبة بآذان مادام يردد
فاذا سكث بلقن (قوله وان
يتصاوتوا يسمعون) مقتضاه
ان السماع الحق لا يشترط
ولا كان الانصاف واجبا

فيكتفي بالصوت وان كان السماع (قوله للاخبار انه على جواز) ولانها نية لا يفسدها الكلام فلم يحرم
فيها كالطواف

(قوله كما مر به الشيخ نصر المقدسي) صرح به في المجموع (قوله بعد صعوده وجالسه) أي الخطيب (قوله فانه قد نوبتها جماع أول الخطبة) وبسم الله الرحمن الرحيم فوات ذلك لم يحرم الصلاة ش قال شيخنا لکن ظاهر إطلاق الأصحاب يقتضي انه لا فرق وهو الوجه (قوله فالتحية كما قال) والخطبة (قوله بل إطلاقه الخ) يؤخذ منه انه لا يسجد للتلاوة ولا (٢٥٩) الشكروه أقيمت (قوله وهو المصنف) أشار إلى مصنفه (قوله وتعبير جماعة بالنافذة الخ) قال

الأدعي تخصيصهم بالنافذة بالذكر يقتضي انه فعل الغائبة حينئذ ولم أره ناصا وهو متعفي الفور به دون التراخي القضاء ثم يخري القضاء في هذا الوقت بوجه تحريره مطلقا قلنا ثم رأيت في باقي الجرحاني انه اذا دخل والامام خطب صلى القنوت ونفخها حديث سجدوا ولانها صلاة لها سبب فلم تمنع الخطبة منها كاقضاء اه وفي المسئلة نظر اه وكلام الجرحاني في صلته قبل جلوسه (قوله فليركم ركعتين الخ) فلا يصلها أربع ركعات بتسليمه أو تسليمتين وبعبارة التنبية ولا يزيد على تحية المسجد وركعتين ولغيا الحديث يدل عليه أيضا (قوله والمراد بالتحفيف فيما ذكر الخ) فيه نظر والفرق بينهما ما استدلل به واضح (قوله الخ) أشار إلى نصيبه (قوله جماعة بالنافذة الخ) قال

الأدعي تخصيصهم بالنافذة بالذكر يقتضي انه فعل الغائبة حينئذ ولم أره ناصا وهو متعفي الفور به دون التراخي القضاء ثم يخري القضاء في هذا الوقت بوجه تحريره مطلقا قلنا ثم رأيت في باقي الجرحاني انه اذا دخل والامام خطب صلى القنوت ونفخها حديث سجدوا ولانها صلاة لها سبب فلم تمنع الخطبة منها كاقضاء اه وفي المسئلة نظر اه وكلام الجرحاني في صلته قبل جلوسه (قوله فليركم ركعتين الخ) فلا يصلها أربع ركعات بتسليمه أو تسليمتين وبعبارة التنبية ولا يزيد على تحية المسجد وركعتين ولغيا الحديث يدل عليه أيضا (قوله والمراد بالتحفيف فيما ذكر الخ) فيه نظر والفرق بينهما ما استدلل به واضح (قوله الخ) أشار إلى نصيبه (قوله جماعة بالنافذة الخ) قال

جماعة بالنافذة الخ) قال
الأدعي تخصيصهم بالنافذة
بالذكر يقتضي انه فعل
الغائبة حينئذ ولم أره ناصا
وهو متعفي الفور به دون
التراخي القضاء ثم يخري
القضاء في هذا الوقت بوجه
تحريره مطلقا قلنا ثم
رأيت في باقي الجرحاني انه
اذا دخل والامام خطب
صلى القنوت ونفخها حديث
سجدوا ولانها صلاة لها
سبب فلم تمنع الخطبة منها
كاقضاء اه وفي المسئلة
نظر اه وكلام الجرحاني
في صلته قبل جلوسه
(قوله فليركم ركعتين
الخ) فلا يصلها أربع
ركعات بتسليمه أو
تسليمتين وبعبارة
التنبية ولا يزيد على
تحية المسجد وركعتين
ولغيا الحديث يدل عليه
أيضا (قوله والمراد
بالتحفيف فيما ذكر الخ)
فيه نظر والفرق
بينهما ما استدلل به
واضح (قوله الخ)
أشار إلى نصيبه
(قوله جماعة بالنافذة
الخ) قال

الأدعي تخصيصهم بالنافذة بالذكر يقتضي انه فعل الغائبة حينئذ ولم أره ناصا وهو متعفي الفور به دون التراخي القضاء ثم يخري القضاء في هذا الوقت بوجه تحريره مطلقا قلنا ثم رأيت في باقي الجرحاني انه اذا دخل والامام خطب صلى القنوت ونفخها حديث سجدوا ولانها صلاة لها سبب فلم تمنع الخطبة منها كاقضاء اه وفي المسئلة نظر اه وكلام الجرحاني في صلته قبل جلوسه (قوله فليركم ركعتين الخ) فلا يصلها أربع ركعات بتسليمه أو تسليمتين وبعبارة التنبية ولا يزيد على تحية المسجد وركعتين ولغيا الحديث يدل عليه أيضا (قوله والمراد بالتحفيف فيما ذكر الخ) فيه نظر والفرق بينهما ما استدلل به واضح (قوله الخ) أشار إلى نصيبه (قوله جماعة بالنافذة الخ) قال

منه صلى الله عليه وسلم ثلاث درج غير الدرجة التي تسمى المستراح وكان يقف على الثالثة فندب كما يفهم مما بيني أنه يقف على الدرجة التي تلى المستراح ثم ان طال المنبر قال المأوردى فعل السابعة أي لان مروان بن الحكم زاد في زمن معاوية على المنبر الأول ست درج فصار عدد درجته تسعة فكان الخلفاء يقفون على الدرجة السابعة وهي الأولى من الأول قال الصبري وينبغي أن يكون المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين (وبكره) منبر (كبير يضيق) على المصلين (و) يستحب (للعظيمة) أن يسلم عند وصوله المنبر على من عنده (لا يتابع رواده البيهقي) ولما رقتما بهم وعند دخوله المسجد على الحاضر من لائقه عليهم (و) يستحب (بعد وصوله الدرجة) التي (تحت المستراح) أن (يقبل على الناس) بوجهه (ويسلم) عليهم (لا يتابع رواده الضياء المقدسي) في أحكامه ولا يقبله عليهم (ثم يجلس) على المستراح ويستريح من تعب الصعود (حتى يفرغ المؤذن) بين يديه (لا يتابع رواده أبو داود) وفي البخاري كان الأذان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر حين يجلس الإمام على المنبر فلما كثرت الناس في عهد عثمان أمرهم بأن آخر على الزواجر واستقر الأمر على هذا وقال عطاء بن أمة أجدته عابرة قال في الأم وأنها كان فالأمر الذي كان على عهد صلى الله عليه وسلم أحبالى وعليه يجمل أن تصل سنة الجمعة بتقديم صلاة الجمعة وأن تصل قبل الأذان بعد الزوال (و) ندب أن (تخط خطبة واحدة) لا مثقلة ركعة فلا تلي الأذان في القلوب (فربما يشترن الانقيام) لا غريبة وحشة فلا تنفع ما أكثر الناس وقال رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله رواده البخاري (متوسطة) بين الطويلة والقصيرة لم يجرم كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا ولا يعارضه خذرا أيضا طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثنى وثقه أي علامته فاطلوا الصلاة وقصروا الخطبة لأن القصر والطول من الأمور والنسبة فقل ما دام صار الخطبة أقصرها عن الصلاة باطالة الصلاة طالها على الخطبة وهذا الذنوع مائل إن أقصر الخطبة بشكل بقولهم من أن يقرأ في الأولى قد (مقبلا على الناس) بوجهه في خطبته لا يتابع رواده الضياء المقدسي ولا نهوا مستقبل القلة فان تقدم عليهم أو تأخر عنهم مع استعجالهم لهذا وجب ذلك وتخرج عن عرف الخطاطبات وإن تأخر عنهم مع استعجالهم لها لزم استدبار الجم الغفيرة واستدبار واحد أو اثنين ذلك ويندب رفع صوته زبادة على الواجب لا يتابع رواده وسلم لأنه بلغ في الأعلام (ولا يثبت) في شيء من قبل يستمر على ما مر من الإنزال عليهم إلى فراغها (ولا يثبت) بل يجتمع كأي الصلاة (ولا يشتر بعده) هذا أنه هناع أنه سباني زيادة (فلا مستقبل) هو (أو استدبروا) أي الحاضرون القبلة (أخرأ) كأي الأذان (وبكره) من زباده وبه صرح في المجموع (و) يستحب أن يكون جلوسه (بينهما) أي الخطبتين (فقدسورة الاختلاص) تقر به بالاتباع السلف والخلف وخروج من خلافه من أوجهه ويقرأه شيان كليلاته للاتباع وأما من جبان (و) يستحب (أن يعتمد فمأ رعا) أو قوساً أو نحوها (بيده اليسرى) لغير أبي داود بسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكفا على قوس أو عصا وحكته الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ولهذا أقضه باليسرى كعادته من بره الجهادية (و) يقبل (الأخرى) أي اليمنى (بحرف المنبر) فإن لم يجد شأ من ذلك (سكن يديه شامعا) بأن يجعل اليمنى على اليسرى أو راسها والقصر أن يتخضع ولا يبعث بها كأي فلو أمكنه أن يسفل اليمنى بحرف المنبر ورسد الأخرى لم يعد (وبكره) ولهم الشرب (لثلاث) تغل ففكرهم عاهم فيه (لا تشد عماش) ذلك وبكره ذلك والتقدم بالشد من زباده وقصة كلام الرضا تغريها أنه غير معتبر وهو الأوجه (وبعد الله راغ) من الخطبة (ياخذ في التزل والمؤذن في الإقامة) بيداد لباع المجراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة كل ذلك مستحب جليل في تحقير المودة وتغفها على الحاضر من (وبكره) في الخطبة (ما لبثه الخطباء) الجملة (من الانارة باليد) أو غيرها (و) (من الانتهاز في الخطبة الثانية) من (في الدرج في صعوده) المنبر يسفأ أو برجه أو نحوها (والدعاء) إذا انتهى صعوده (قبل الجلوس للأذان) وربما نحوهم أنها ساعة الإجابة

(قوله أن يقبل على الناس بوجهه) وبلغت على بينه (قوله وأن تصل قبل الأذان بعد الزوال) أشار إلى تصحيح (قوله متوسطة الخ) قال الأذري وحسن أن يتخلل ذلك باختلاف الأحوال وأزمان الأسباب وقد يتفق الحال الأسباب كالحث على الجهاد إذا طرق العدو والعباد بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهي عن الخور والفرار والزا والظلم إذا تتابع الناس فيها وحسن قول المأوردى ويقصد رواد المعنى الصحيح واختيار القفا الفصح ولا يظليل المطالعة ولا يعسر تفصيها يحل

(قوله والمجازفة في وصف الخلفاء) قال في العباب وقد جرم (قوله ولا بأس بالدعاء للسلطان الخ) قال أبو علي المازني تركه في زماننا بعضنا إلى من رددنا وقد سبب دفع الضرر لآلانه مندوب في نفسه وهذا حسن ع قال ابن عبد السلام إن الرضى عن العبادية رضى الله عنهم على وجه العلم وفي زماننا بدعة غير مجبوبة وبحسب بعضهم استحبابه حيث كان في بلد الخطبة متبدع لأحب العبادية أذ لم يؤد ذلك التينة (قوله ولا فرق في بين كونه بالأغما الخ) نعمت الفرق بينهما (قوله ويؤيد قول النووي الخ) النووي إنما أنكر استحباب نيل الإمام الخليفة عند المنبر ولم ينكر استحبابه للإمام عند دخوله المسجد فلا يعترض (٢٦١) عليه بأن ما قاله غير مبني على نقله عما

مخاذا لن داخل المسجد
تسبغه الخبة ولباسا
على غيره أو أضافه أن لا
فلا من الوجود لأغمة المذهب
هو استحبابه وقد صرح به
الشخ أبو حامد والبندنجي
والرواني وسلم المازني
والجرجاني وصاحب
الاستقصاء والبيان والعلامة
لان محل هذه النقول إذا
حضر قبل الزوال وجازية
البحر سبب للإمام إذا
دخل المسجد أن يسلم ثم
يصلي تحية المسجد ثم إذا
زالت الشمس سعد المنبر
وقال البيهقي يفتي أن
يقال له إذا دخل الخطيب
المسجد الخطبة فإن لم يعد
المنبر لم يحق الوقت أو
لانتقائه لا بد منه صلى
الخطبة وان سعد المنبر وقت
وصوله إلى الزوال المانع
لإبصالي الخطبة ويكون
اشتغاله بالخطيبين والصلاة
يقوم مقام الخطبة كما يقوم
طواف القدم مقام التحية
فيحتمل كلام الفريقين
على هذين الحالين وهو
الذي تشهد له السنن
فعل رسول الله صلى الله

جل المسابني أنها بعد جلوسه وأغرب البيضاوي فقال يقف في كل مرة وقفة خفيفة بآل الله فيها العونة
والندب (ومما لا بأس في الخطبة الثانية) وخفف الصوت بها (والمجازفة في وصف الخلفاء) أي
السلطان في الدعاء لهم قال صاحب المذهب وغيره وبكره الدعاء للسلطان وهو مأخوذ من قول الشافعي
ولا يعز في الخطبة لأحد بعده فان فعل ذلك كرهته قال النووي (د) المختار أنه (لا بأس بالدعاء للسلطان)
أذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه إذ سبب الدعاء بإصلاح ولادة الأمور (وبكره الاحتباء) وهو أن يجمع
الرجل ظهره وساقه بثوبه أو بده أو غير هذا (والامام يحط) للشيء عن رواه أو داود أو الثوري وحسنه
وصحبه أنه يحل النوم فحضر طهرانه للنقص ونعمه الاجتماع (ويستحب له التيامن في المنبر الواسع
وأن يتم الخطبة) الثانية (قول أسفة الله في ولكن وان أعجب عليه) فيها (استؤنف) وجوبها إذا
انتاز في الرخصة وصحبه في المجموع بعد نقله كالرافعي عن صاحب التهذيب أن في بناء غيره على خطبته
القولين في الاختلاف في الصلاة وقضيتها أن الصحيح جواز بناء غيره وهو لا رجة لأنه صحيح كغيره جواز
الاختلاف فيها ما حدث ولا فرق فيه بين كونه بالأغما وكونه بغيره وقاسها بالصلاة أشبهته بالأذان
يجمع أمور وتقدم مع أنها تتأخر في الأذان بانها المتأخرين فلا بأس والأذان للغائبين فيحصل لهم اللبس
اختلاف الأصوات قال في الرخصة كرسا صاحب العدة والبيان أنه يذهب للخطيب إذا وصل المنبر أن
يصل تحية المسجد ثم بعد وهو غير مبني ودفعه خلاف ظاهر المتقول عن فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم وألغاه الرائد في فن بعدهم قال الأسنوني بل الموجود لأغمة المذهب استحباب ونقل القموني عن
الشخ عز الدين بن عبد السلام أنه كان يصليها المولى الخطبة بمصر قال الأذري والمختار أنه إذا حضر حال
الخطبة لا يمر على غير هذا قال وقد سأل الأسنوني فاضى حاشته هذه فأجاب بأنه ينبغي أن يقال إذا دخل
المسجد للخطبة فإن لم يتصل بالقدم لم يحق الوقت ولا ينتظر ما لا بد منه صلى التحية ولا لا يصلح أو يكون
اشتغاله بالخطبة والصلوة يقوم مقام التحية كما يقوم مقامها طواف القدم فيحتمل كلام الفريقين على
هذين الحالين قال وهو جواب حسن والجب من أعمال الأسنوني له هنا اه ويؤيد قول النووي قول
النزلي بسبب الخطيب أن لا يحضر الجامع إلا بعد دخول الوقت ليشرع في الخطبة أو لوصول المنبر فإذا وصله
سعد لإبصالي التحية ونقط عنه بالاشتغال بالخطبة كما تسقط بالاشتغال بطواف القدم * (قائمة) قال
القمي من البسطة المنكرة كتب كثير من الناس الأوراق التي يسمونها حاشا في آخر جعتم من رمضان
لأهل الخطبة ما فيها من الاشتغال في الاستماع والاتعاظ والذكر والدعاء وهو من أشرف الأوقات وكما
كلام لا يعرفه عنا وهو كماله وقد يكون دال على ما ليس يصحح ولم ينقل ذلك عن أحد من أهل العلم

(الباب الثاني في نيل الإمام للجمعة ولا يلزمه)

(لوجوهها عشر وط) الأول وليس شخصها (التكليف فتلزم السكران) المتعدى يسكره
جزيئة الأسنوني على أنه مكاف وأيس كذلك كما فهمه كلام الرضا عنه وأنه في العلان عن
أهلبنا وغيره في كتب الأصول لانتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف وأما صفة أنه من قبل

عليه وسلم قال في التوسط وهو جواز حسن (قوله ولم ينقل ذلك عن أحد من أهل العلم) قال الناصري وجد بخطه الفقيه الإمام المحدث إبراهيم
المؤري وقت على ما مثاله على نسخة تنسب إلى الفقيه محمد الصفار مؤيد الأسنوني كتب في آخر جعتم من رمضان بعد صلاة العصر على
ملود في الزوال آلاء الأول بالله أنه سجع علم يحط به علم كماله من باحق أولئك والحق قولنا كان في بيت فاحترق ولا فرق
والأهم كبر ففقر وسألت عن ذلك شفي الإمام شهاب الدين أحمد بن أبي الخير قال لا بأس بذلك وان كان في الحديثي فذلك من باب
الترتيب أقول هذا الإنجسج في أن أكتب بعد صلاة العصر *(الباب الثاني في نيل الإمام للجمعة)* (قوله جزيئة بالأسنوني) أي وفي

(قوله للغير السابق في الأئمة) ولما عطفنا على السرد ولاه ما سقط بالرق وهو نقص وزول فلا يلزم أن تنضم بالانضمام في نقص لا يزول
(قوله لا تنضم بالغير وأصحابه) ولما رأينا في الدارى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجمعة واجبة على كل من حضرها من غير أن ينضم
المسافر آخره بغيره من المرحى في سنته ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في سفرها ولو فعلها لاشتهرت (قوله ذكره الغفرى في تناوبه)
أشار إلى تصحبه (قوله يجعل عدم لزومه في غيرها) جرى عليه الأقرى والركضى وغيرهما (قوله وإذا عذر لمحق به) من أعذار الجماعة وإن
تعطلت الجمعة بخلافه وأطرأ بعد الزوال كسأب فيه (فرع) ولوحظ بالمالان أو الاعتناء أنه لا يصلح شائش يذم ولو في بدالة ما جامع
سقطت عند الجمعة إذا لم يكن في البلد (٢٦٢) الجمعة واحدة قال شيخنا لا يقال إنه يحضر ولا يجتنب لأنه مكر مشرعا فاشبهه بالواجبات

لا يفرغ فيه في هذا اليوم
فاجنب وقت غشاه على
فرعه وأدركته الصلاة فإنه
ينزه ولا يجتنب لأنا نقول
الجمعة لها بدل في الجملة
وهو القاهر (قوله الآن)
أقيمت الصلاة لم تؤقت
وكان ثم مشقة لا تحصل
بكن به أهال ظن انقطاعه
فاحس به ولو بعد تحريمه
وعن من نفسه أنه إن مكث
سبعة فاجتنب كقوله الأقرى
أنه لا انصراف من قوله
فالمصلحة أشار إلى تصحبه
(قوله الأعداء المرحضة في
ترك الجماعة الخ) لو كان
به ربح كرهه وأمكنه
الوقوف خارج المسجد بحيث
لا يؤدي ذنبه أن يلزمه
حضور الجمعة غ
والاشتغال بخير المثل
عذركا اقتضاء كلهم ودل
عليه المعنى وصرح به الشيخ
عز الدين ولو اجتمع في الحبس
أربعون فصاعدا كغالب
الأوقات في حبوس القاهرة
بحصر فاقباس أنه يلزمهم
الجمعة لأن أفاضلها في المسجد
ليس بشرط والتعدد يجوز
عند عدم الاجتماع فعند هذه السكينة بطريق الأولى وحديثه وجوبه بالنسبة على الإمام ويبقى النظر في أنه إذا لم
يكن فيهم من يصلح ليجوز لواحد من البلدات لا يصرفها الاجتماع إقامة الجمعة لهم ولا يجتمعهم ومشروعة لأن الأئمة أجازوا
لهم القسورة ولا ضرر فيه ح قال شيخنا كلام الأسنوي معتد ولا يخالفه ما ذكره في الفس من أن الحاكم لو أقره من غير أن يجرى
الحبس لولا الجمعة ذلك لأنه لا يعمل على اقتضاء الحلف مما ذكرهنا لا يخرج فيه وإنما فعله إذا حله وقوله فيجب وجوب التمسك
وقوله فهل يجوز لواحد الخ أشار إلى تصحبهما (قوله وحدا مكو بالاشتق) أي مشقة كشقة المشى في الوجل (قوله وضله الثاني) والنزول
في نكت التنبه لكن قوله الأقرى وغيره جلالا لطلاق على الغالب كتب أيضا بأنه يخاف الضرر من عدم القائد (قوله والمراد بالأسانحة

عند عدم الاجتماع فعند هذه السكينة بطريق الأولى وحديثه وجوبه بالنسبة على الإمام ويبقى النظر في أنه إذا لم
يكن فيهم من يصلح ليجوز لواحد من البلدات لا يصرفها الاجتماع إقامة الجمعة لهم ولا يجتمعهم ومشروعة لأن الأئمة أجازوا
لهم القسورة ولا ضرر فيه ح قال شيخنا كلام الأسنوي معتد ولا يخالفه ما ذكره في الفس من أن الحاكم لو أقره من غير أن يجرى
الحبس لولا الجمعة ذلك لأنه لا يعمل على اقتضاء الحلف مما ذكرهنا لا يخرج فيه وإنما فعله إذا حله وقوله فيجب وجوب التمسك
وقوله فهل يجوز لواحد الخ أشار إلى تصحبهما (قوله وحدا مكو بالاشتق) أي مشقة كشقة المشى في الوجل (قوله وضله الثاني) والنزول
في نكت التنبه لكن قوله الأقرى وغيره جلالا لطلاق على الغالب كتب أيضا بأنه يخاف الضرر من عدم القائد (قوله والمراد بالأسانحة

الغريم) أشار إلى تعجبه (قوله كعب بن عثمان) شغلها النور في ثم ذيب الاسماء واللغات بلغ الطاء والراء واسكان الباء والاذرى بلغح الطاء والباء واسكان الراء ونفع السين (قوله وان يكون الصفي معتدل السمع) هل (٢٦٣) بشرط أن يسمع جمعا ما يميز بين كلمات

الاذان أو يكفى بسماع
لا يميزه تفعل عن ابن
شكبل من علماء اليمن
الأول وفيه نظر والظاهر
الاكتفاء بسماع يعرف
به ان ما سمعناه بالجمعة
وان لم يميز بين كلمات
الاذان (ان) ولو وافق يوم
جمعة عند غرض صلاته أهل
قرى يبلغهم النداء فلهم
الاصراف وترك الجماعة
على الصبح قال خنيسالم
يدخل وقت بل انصرفهم
(قوله فيعمل مراعاة الأقرب)
أشار إلى تعجبه (قوله الا
السفر فلا ينشأ الخ) فلا
يجوز له الترخص ما لم تفت
الجمعة كما سألني (قوله
كانت ذات حجة) ووجه نقص
وخاف القوت (قوله فان
خشى ضررا لقطع الخ)
الظاهر انه لا عذر بخلافه
عن الرفقة في سفر الغزاة
ونحو من سفر البطالين
وان سمع كلام الرافعي
والنودي وقوله الظاهر
أشار إلى تعجبه (قوله
بمعنى تمكن من ادراكها)
اذ ليس السرا بالامكان
ما يقابل الاستعانة بل غلبة
منه ادراكها (قوله ولحصول
الغرض في الثاني) نعم
شرطه ان لا تتصل جمعة
بلد بسفرة ولا يحرم
أيضا عجزه صاحب

الغريم كما صرح به النجوى والمحاملى والروافى وكلام الرافعي يفهمه فانه ذكر في القصص ما يؤخذ منه
ان لفظة ساء الغريم لم يكن مرص جاعة بالجوأ منهم الشيخ أبو حامد فقال لا تضل ان يصلوا بقرية ثم وقال
ابن الصباغهم بالخيار ويحرم القول في ساءها انما التنازل على القرية بقرينة (فان كانوا أقل من أربعين
أهل حرام) مثلا (ونداء بالجمعة ينافيهم لم يتم) وان لم يبلغهم فلا حرج بالجمعة على من سمع النداء
رواه أبو داود باسناد صحيح لكن ذكره البقاعي شاهد باسناد جيد قال في المجموع فان حضر من لم يبلغه
النداء فانه انصرف مع الكراهة بخلاف من لم يبلغه في البلد بلزمه الحضور قطعا (والمعبر نداء صيت)
أي على الصوت (بؤذن كعادته) في علو الصوت (وهو على الأرض في طرفها) أي طرف البلدة (الذي
يلهم والاصوات هادئة في باحرا كثة) واعتبر الطرف الذي يلهم لان البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ
أصواتها النداء وسطها فاحتاجت للعبادة واعتبر هذا الأصوات والباح للجمعة بالغ النداء أو تعين عليه
الراح (لا على عال) أي غير كون المؤذن على الأرض لا على عال لانه لا يضبط الحسد (الا) أن تكون
البلدة (في أرض بين أشجار) كعب بن عثمان فانها بين أشجار غنم بلوغ الصوت فيغير فيها العلو على ما سار
الأشجار وقد يقال للمعبر السماع ولو لم يكن مانع وذلك مانع فلا حرج الى استثنائه وعبارته أعم من تعديده
لاصل بعبارة عثمان (د) المعبر (أن يكون المصنف) للنداء (معتدل السمع فان سمع لم يتم) والاندلا خارج
بالمعتدل الأصم ومن جاوز جمعة حد العادة (وان لم يسمعوا النداء) لكونهم في وهدرة) من الأرض ولو كانوا
أشياء سمعوا (أو سمعوا لا بعدل كثرهم على قلة) من جبل ولو كانوا بأشياء لم يسمعوا (لزم من في الوحدة
فخا) أي دون من على قلة الجبل اعتبارا بقاءه في الاستواء والخبر السابق بحول على الغالب ولو أخذ بنظره
لزمنا بعدل المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعدوان صحفه في الشرح الصغير وقلة الجبل بالتشديد
رأه (فان سمع) المعتدل النداء من المدن حضوره (لا كثر) منها (جماعة أولى) فان استوى باجتمعت
مراعاة الأقرب كتسوية في الجماعة ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الاس (والغريب الغيم) بلدة (إذا
لم يظن) بل عجزه الرجوع إلى وطنه بعد عدم تخريجهم ان كونه مسافرا وان طالت كلفتهم والتاجر
(لزم) الجماعة لأقامت مع جماعة النداء (ولم تعقده) لعدم استطاعته كما مر ذلك (فرع) العذر
الطائري (ولو) بعد الزوال يبيع ترك الجماعة الا السفر فلا ينشأ بعد العذر ولو لماعة) كسفر في فضاء أو
خلا لا ينشأ بمسما كسفر بخارة أو ما بعد الزوال فلا يلزم الزمته فيجوز اشتغاله بمعاية زوجها كالخروج للهوى ولا
يضع كون الوجوب موصوفا اذ ليس تسع لإلزام فيها تعين انتظاره وإما قبله فلا يتم ما إذا أتى اليوم وان
كان وقتها بالزوال ولهذا يعتد ببلها ويلزم السبي بعد الدار قبله نعم ان وجب السفر فوراً كانت ذات حجة
وطنه الكفار أو سري اختلطوهم وظن أو جازادوا كهم فالوجه كمال الأذرى اخذ من كلام
الشيخ رحمه الله وجوب السفر فدل على جواز أي المأخوذ من قوله كعب بن عثمان (فان خشى) من عدم سفره
(ضررا لقطع الرفقة) أي انقطاع عنهم (أو أمكنه ادراكها) بمعنى تمكن من ادراكها (في طريقه)
أو مفسده (لم يحرم) سفره قبل الزوال ولا بعدة غير الحالكه ويحرمه لاضرر ولا ضرر في الاسلام
في الأول ولحصول الغرض في الثاني ومقتضى كلامه كعب بن عثمان ان مجرد انقطاعه عن الرفقة لا يضر وليس
عذرا قال في المهداة والاصواب خلافا لما ذهب من الوحدة وكان نظيره من التيمم به جزء في الكفاية وفور
يؤمن بين نظيره في التيمم بان الظاهر يشترك في كل يوم بخلاف الجمعة وقد فرق أيضا بانه يغفر في الوسائل
لا يغفر في المقاصد (والا) أي وان لم يخش ضررا ولا أمكنه ادراكها فمما ذكره مسافر (عصى سفره)
لغيره بالاضرر (ولم يترخص) ما لم تفت الجمعة (ويحسب ابتداء سفره من قوتها) لانتهاج

التيمم قال الأذرى ولم أدركه غيره ولو سافر يوم الجمعة بعد العصر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالتظاهر سقوط الأثم عنه إذا جامع في شهر رمضان
أو غيره من الأضحية ثم طرأ عليه الموت أو الجنون وقوله قال الأذرى ولم أدركه غيره قال شيخنا قال وجه خلافا (قوله ومقتضى كلامه كعب بن عثمان)
أشار إلى تعجبه

(قوله) (إن أن يرفع الأمام أسعفن الركوع الثاني) (أو كان متره بعد إفاضة النسيء) (أو دلوا في السبي) (بذلك) (أو ركع الثاني) (حصل القرائة) (في حقه) (قوله) (وقيل بأن سبط الأمام) (وقيل رأى أصغر الأبدال في حق كل واحد من بعد متره) (وليس لم يحوكه) (أو سوان) (أو يرفع الأمام) (أو رأسه) (وجزمه) (في الأثر) (قال شيخنا) (والأصح) (قوله) (وهو الأصح) (أشار إلى تحصيله) (قوله) (قال والاختيار) (التوسعة) (أشار إلى تضعيفه) (قوله) (ذكره في نكت التنبية) (أشار إلى تحصيله) (قوله) (لأنه تبين أن كان رجلا) (حين صلاته) (ليظهر فيما لو وقع العبد قبل فعله النهار) (ففعلا) (باجل) (أو بعينه) (عنه) (قبل فوات الجمعة) (أو تحلف) (٢٦٤) (المرى ثم بأن عنده) (أو بناسية) (أو الغفوف من ظلم) (أو غريم) (بانت غيبتهما) (أو ما شذرا)

المصيبة * (فرع يستقبلون وجوزوا لعذره) قبل فوات الجمعة (كالعبد) وجوز العتق (والاراض)
وجوز الخطة (تأخير الظاهر الى ان) يأس من ادراك الجمعة (يرفع الامار رأسه من الركون
الثاني) لانه قد وزل عذره قبل ذلك فأتى بما كمل وزل بان سلم الامار عليه جاعاً وقد عجباً سأل في وقوع
العذرة من انه لو أحرم بالظهور قبل السلام لم يصح واجب بان الجمعة غلظة لا ترفع الا بيقين بخلافها
(وتسمى) استقبالا (المراد) سائر (من لم يرجع والعهذرة ازل الوقت) اجرو فضيلته قال في الرضة
والجموع هذا الظاهر السابق وهو الاصح وقال البراقون هذا كالاقل فاستقبله تأخير الظهور حتى
تقوى العذرة لانه قد نشط الاله بالامارة الكاميان فاستقبله بعدها قال والاختصار والتوسط قد قال ان كان
جائزاً بان لا يصح هذا وان تمكن منها استقبله بتقديم الظاهر وان كان لو تمكن أو نشط حضوره استقبله
التأخير وما قبله عن العراقيين نص على ان الام وقال الاذرى انه المذهب ثم حمل الصبر الى فوات الجمعة
لو ظهرها الامام الى ان يفي بوقتها أربع ركعات والا فلا ويؤخر الظهور ذكره في نكت التنبية (و ينصب
لهم) أي للمعذورين (الجماعة) في ظهورهم عموم ادلتهم (ويحذفونها) استقبالا (ان شقي عذرهم) لئلا
ينمو الرغبة عن صلاة الامام والجمعة قال المتولي وغيره يكره لهم الظهور اقال الاذرى وهو ظاهر اذا
قاموا بالاجد فان كان العذر ظاهراً فلا يستحب الانتفاء لانتفاء التهمة (فان صالوا الظهور انما
شرعوا فيها نزال العذرة قبل فوات الجمعة أجزأهم) لاداء فرض وقتهم فلا تنهمم الجمعة ولا حاجة قوله
لعذر لان خبره صالوا للمعذورين (الالاختني) اذ بان رجلا فتنه لانه تبين انه كان رجلا حين صلاه
(انكن يستقبلنهم) أي للمعذورين غير المختصين المذكور (الجمعة) بعد فعلهم الظهور حيث لا مانع
خروجهم بالخلاف * (فرع من لا عزله لاصح ظهوره قبل سلام الامام) من الجمعة اتوجه فرضه على
بناء على اصله المأمور الغرض الاصل والجاز تركه البدل الى الاصل كما هو لانه يفتق فواته الجواز بسلامها
(فان صلاها) أي الظهور حيث نزل (جاهلا) بذلك (انقلب فلا) كتنالها (وبعد سلامه) أي الامام
(يلزمه) أي غير المعذور (اداء الظهور على الفور) وان كانت اداءه (لعصاة) يشترط الجمعة فاستقبله
مخرج الوقت وهذا من بداهته ذكره في المصنفات فقها (ولو تركه أهل البلد فصالوا الظهور نعم)
لتوجه فرضها عليهم كما هو (ما لم يضي الوقت) عن تعطينه وركعتين والاصح لياهم منها حيث
* (فرع) * قال في الجموع قال الماوردي يستحب ان ترك الجمعة بالاعذار ان تصدق بدينار أو نصف
بدينار لمن ترك الجمعة فلتصدق بدينار أو نصف بدينار وادأود وغيره يصدف نصف قال في الردي
فليصدق بدهم أو نصف بدهم أو أصح حنفاً أو نصف صاع وروي وابه بمد أو نصف مد أو ثلثي مد أو نصف
وقول الحاكم انه يصح مردود

(الباب الثالث في كيفية إقامة الجمعة)

يوم الجمعة وهو ان احدي رجله قبل ان يعطاه واقبل ان يتكلم فل وهاته احدى سمعوا وقال اعود رب الفناء اعود بل
رب الناس سمعوا خلفه فذيقوه ذاقوه واخيه وولده يخرج اوعود اضاع ابن شهاب قال من قرأ قوله وهاته احدى والعوذتين بعد الصلاة
يسلم الامام قبل ان يسلم سمعنا كان شامنا قال اوعود ارا دعلي الله وهوما وولده من الجمعة الى الجمعة (قوله الاول كان
ضابطا للقرين قبل التاجيد المسج بخاله الحليمي في شعب الامان والقاضي الحنفيني في كتاب الحج والاسير بسبب كان
واجبا كالفضل من الجمعة والحش والنفس والموت والاسير في المستقبل كان مستقبيا كغالب الحج والاسير الحليمي من الاول
الفضل من غل البقال الزركشي وكذا الجنون والاعمال

(قوله فراعاء الغسل كما قال الزركشي) أي وغيره أشار إلى تصحيحه (قوله ولان نفه منعد إلى غيره الخ) قال الاذري الاقرب انه ان كان يحسده عرق كثير ورج كربه آخر والاكثر وقوله الاقرب الخ أشار شيخنا إلى تصحيحه (قوله وبتيمم العازنة بنيتها) قال شيخنا فيجوز ان ينوي التيمم بدلا عن الغسل المسنون أو ما في معناه وليس هذا في معنى ان نية التيمم مختلفة لانه وسيلة فلا يكون مقصدا اذعله اذا تحجر وحده وأما هنا فذكر البدلة أخرجه كما تقدم وبفتوى غسل الجمعة بالأس من فعلها (قوله واد الترمذي وحسنه) رحمه ابن حبان وابن السكن وقال المارودي خرج بعض أصحاب الحديث لصحة ما نوه عشرين طريقا لكن قال البخاري الاشبه وقفه على أبي هريرة (قوله وقس بالحمل المس) لولم يزد لما صرح قوله كل وضوء من مسه (قوله أمر به فیس ابن عاصم لما أسلم) وكذلك غمامة بن أمال (قوله والغسل للافاقة من الجنون والانغماء) شمل كلامي الغسل للافاقة من الجنون والانغماء غير البالغ

ليذكر تركه لاخبار الصحيحين اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل وغسل يوم الجمعة واجب أي مؤكدا على كل حال وحق على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة أيام وما زاد الناس في يوم الجمعة مضمرة فها نحن الوجوب خبرين نوضا يوم الجمعة فيها وقعت من اغتسل بالغسل أفضل واد الترمذي وحسنه وغيره مسلم من وضو فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فداو استمع وأصغت غفلة ما بينه وبين الجمعة فزاد ثلاثة أيام وبتيمم فله (عند الزواج) البها (ويجوز بعد الفجر) لاقبله لان الاخبار عاقت به اليوم وبما قرأ غسل الدبحت بجرت قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد القرب الزمن وبانه لو لم يجز قبل الفجر لضافوا في نذرنا عن التكبیر إلى الصلاة وفي كلامه في صور والغرض ان الغسل لها سنة من بعد الفجر إلى الزواج الهادئة بسن تقر به من الزواج لانه أقصى الضر من التنظيف ولو تعارض الغسل والتكبير فراعاء الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في وجوبه ولان نفه منعد إلى غيره بخلاف التكبير ويختص (عن بعضها) وان لم نزمه فله فهم خبرا اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ولغيره البيهقي بسند صحيح من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتم بالغسل عليه غسل وبما قرأ العدد حيث لا يخص عن محضر بان غفلة لا يرتفعها السور وروى هذا التنظيف ودفع الاذري عن الناس ومثله باقى التزبين قال الرافعي وقد ينطبق في هذا الفرق (ولا يطله الحديث) فتوضا (و) لا (الجنابة) فيغتسل لها (وبتيمم العازنة بنيتها احراز الفضلة كسائر الاعمال) (وليزم البعد) عن الجامع (السي) إلى الجمعة (قبل الزوال) لتوقف اداء الواجب عليه والتبرع به ماذ من زبانه هناك إلى الرخصة (فرع من الاعمال السنوية اتصال الحج والعمرة) وستأتي في مجالها (والغسل من غسل الميت) مسلما وكافرا (سنة مؤتمنه من مسه) سواء كان الغسل طاهرا أم لا كحائض لم يمس غسل ميتا فليغتسل ومن حله فليتوضا واد الترمذي وحسنه وقيس بالجمل المس وصبر عن الوجوب خبرا يس عليه في غسل منكم غسل اذا غلبت واد الحاكم رحمه على شرط البخاري وقيس بالغسل الوضوء وقول المصنف سنة اوضح (وكذا) بسن (غسل كافرا أسلم) (لم يسبق منه جنابة أو حبس) أو نحو لانه صلى الله عليه وسلم أمر به فیس بن نعم لما أسلم واد الترمذي وحسنه وصححه بان يخبر متوجبان وجاوه على الذنب لانه قد أسلم فخلق كثير ولم يبرأوا من الغسل ولان الاسلام تركه مسة قبل يجمع به غسل كالنوبة من سائر المعاصي وبسن غسله بماه واد وان يخلق رأسه قبل غسله لا بعده كما وقع لبعضهم (والا) أي وان سبق منه جنابة أو نحوها (وجب) غسله وان اغتسل في الكفر يكره في صفة الوضوء (وقته بعد الايام) لاقبله اذ لا دليل إلى تاخير الاسلام للوجوب وما في خبر غمامة من انه أسلم فاعتزل ثم جاءه فأسلم فحمل على انه أسلم ثم اغتسل ثم أظهر اسلامه بقرينة رواية أخرى (د) بسن (الغسل للافاقة من الجنون) من (الانغماء) للاتباع في الانغماء واد الشحان لمعناه الجنون بل أولى لانه يقال كما قال الشافعي قتل من جن الا وتزل فان قتل لم يجب كما يجب الوضوء لانه لا علامة على خروج الریح بخلاف ما في قلته مشاهد (د) بسن الغسل (للكل اجتماع) كالاجتماع لكونه وضوءا وسنة كافي الجمعة ونحوها (وتعتبر راحة البدن) ازالة لاراحة الكربة (د) الغسل (من الجنون) من (الخروج من الحمام) عند اعادة الخروج سواء استنزه أم لا واد المارودي البيهقي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر وبن العاصي كما تغتسل من خسن من الحمامة والحمام وتنظف الاطراف ومن الجنابة ويوم الجمعة وضوء كما أشار إليه الشافعي ان ذلك يغيب الجسد ويضعفه والغسل يشده وينعشه ويؤخذ منه انه بسن الغسل الفصل ونحوه ومن الاعمال السنوية الغسل للاعتكاف كإلى لطيف ابن خيران عن النص واصل ليله من رمضان على ما قاله الحلبي وغيره وقيد الاذري عن محضر الجماعة قوله دخول الحرم والحلق العانة كما قرأ في الشيخ أبي حامد ولباب الحمل والبلوغ الصبي بالن كافي الزوق والدخول المدينة كما قاله الخفاف والترقي في مناسكه والغسل في الراوى عند سبلانه كذا كرو في الاسنة قام (وا كدها غسل الجمعة) اكثر مرة الاخبار الصحيحة فيه (ثم يغسل غسل الميت) للاختلاف في وجوبه (وقائده) أي ومن فوائد كون ذلك

تخصر هاتم الوسلو بعده
بهم بعد البصر انشده
وبسر الفهوا العكس فيها
ذكرته

لأمن في العينين من عيش
أرمد وبعضهم بقوله
في قص عني ربت خوايس
أوحس لايسرى باعنايس

قال شيخنا والوالد (قوله)
وانضلسها البياض قال
بعض المتأخرين ينبغي أن
يكون في غير الشتاء والوحل

(قوله) وعبر في الروض
بالبياض زاد الصبري
الجديد (قوله) يصرح به
البنديجي وغيره) ساقى

في باب ما يجوز تساقته لا
يكره لبس مسجوب غير
الزعفران والعصفر (قوله)

وقال الحب الطبري يحسب
الحج أشار إلى تصحبه (قوله)
ولا يركب في جمعة) يشبهه

أن يكون الركوب أفضل
لأنه يجرى به المني لهم أو
ضعف أو بعدهم نزل بحيث

تعملان به من الخشوع
والحضور في الصلاة (قوله)
الرابع يستحب أن يقرأ في
الأولى من الجمعة (الخ) قراءة

البعض منها أفضل من
قراءة قدر من غيرها لا
أن يكون ذلك الغير مشتملا
على الشاء كآية الكرسي
وتحقيقه قال ابن عبد السلام

(والسؤال) لا يتابع رداء أبوداود وغيره (والاستنفاف) من الأوساخ والروائح الكريهة لا يتأذى
بالحلق قال الشافعي من نفلت ثوبه قتل همه ومن طاب رجحه رادعه (قوله) واستعمال الأفضل من طيبه (قوله)
طاهر من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن من طيبان كان عنده ثم أتى الجمعة لم يغطأ أعناق
الأناس من على ما كتب الله له ثم انصت إذا خرج أمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينهما من جفته
إني قتلها رواه ابن حبان والحاكفي صحيحه ما وسأني بيان حكم طيب النساء وليس ثيابهن (وأفضلها)
أي ثيابه أي ألوانها (البياض) خير للنساء من ثيابكم البياض فانه خير أياكم وكفوا ثيابهن ما كرواه
الترمذي وغيره وصححه وتبع المصنف كالرافعي الخيري في تغييره بالبياض وعبر في الروضة بالبياض وهو سالم
من التشدد والسابق (ثم ما صبغ غزله) قبل نسجه كالبرد (لا) ما صبغ (هو) منسوج جليل يكره
إليه يصرح به البزنجي وغيره ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم وأبى البردوي البهي عن جابرته صلى الله
عليه وسلم كانه رديا في العبد من الجمعة ثم ما ذكره في غير الزعفران والعصفر بقوله ما ساقى
في باب ما يجوز لبسه (ويزيد الامام) ثوبا (في حسن الهيئة والعفة والارتياء) لا يتابع ولانه منفلور
اليد يعبر به قاله أولى من قول أصله ويستحب أن يزيد الامام في حسن الهيئة يتعمم ويرد (وترك)
ليس (السواد) له (أولى) من أسبه (الآن خشى مفسدة) تترتب على تركه من سلطان أو غيره
وهذا من زيادته وذكره في المجموع وقال ابن عبد السلام في فتاويه المواظبة على لبسه بعد عتق منع
الخطيب من خطب الابه فليعمل (ويستحب لها) أي الجمعة (أن عشي) تخبر من غسل يوم الجمعة
وأفضل ويكره واستكر ومشي ولم يركب ودان الامام فاستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أو صابها
فيها رواه الترمذي وصححه والحاكفي صحيحه قال في المجموع وروى غسل بالتشديد والتخفيف وهو
أرجح ولعلما في معناه ثلاثة أوجه أحدها غسل زوجته بان جامعها فألها إلى الغسل واغتسل هو قالوا
وبن له الجائع في هذا اليوم لئلا يمان برى في طريقه ما يغسل أعضاءه الوضوء بان توضأ ثم
اغسل الجمعة ثيابه غسل ثيابه وراسته ثم اغسل واغتسل الرأس بالذكر لانهم كانوا يصحبون فيه البهمن
والطعام ويخوضها وكانوا يغسلونه أولا ثم يغسلون وروى بكر بالتخفيف والتشديد وهو أشهر فعل
التخفيف معناه خرج من بيتهم ما كانوا على التشديد معناه أتى بالصلاة أو لم يتهيأوا استكرأى أدرك أول
الطيلة قبل هما معني جمع بينهما ما كيدا وقوله مشى ولم يركب قيل هما معني جمع بينهما ما كيدا والاحتار
لأنه لم يركب فأدنى قوههم حمل المشى على المشى وإن كانوا يركبون في احتمال أن يراد المشى ولو في
بعض الطريق (يسكنة) ظهر الصحة إذا أتيتم الصلاة فلا تأووه أو أنتم تسعون واتووه عليكم السكنة
لأنه راية إذا أتيتم الصلاة فلا تأووه أو أنتم تسعون واتووه أو أنتم تسعون واتووه تعالى إذا تولى الصلاة
من يوم الجمعة فسأروا الذي ذكره الله تعالى من السعي يطلق على المشى والعدو فثبت الصلاة الزاوية
(طريق الونت) فان ضاق فلا تولى الاسراع والحب الطبري يجب إذا لم يدرك الجمعة قاله (ولا يركب)
الم أول الغرها) من سائر العبادات أي يكره ذلك ما صرح به المأودى (ولا يركب في جمعة) لا (عبد)
(لا) (لا جنازة) لا (عائدة مرض) لخبر إذا أتيتم الصلاة السابق وقيد الرافعي وغيره طلب عدم الركوب
بالجوار ورد ابن الصلاح بخبره لم تأمهم قالوا الرجل هلا تشرى لآنك إذا أتيت الصلاة
الرضا والثناء فقال إن أحب أن يكتب لي شيء في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه وسلم قد فعل الله
لقد أتاني كتب لك مثلك أي أفضل مني يجب أن المعنى كتب لك ذلك في مجموع الأمرين لا في كل منهما
بجاء بهذا الخبر وشعرنا على الله به وسلم يركب في جمعه من جنازة أي المدحاح رواه ابن حبان وغيره
وصحوه (الاعذر) فترك (فان يركب) لعذر أو غيره (سرها) أي الدابة (يسكون) ما يضيق الوقت كأي
التي الأمر (الرابع) يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى من الجمعة بعد الفاتحة (الجمعة في الشابة)
المتأخرين أو في الأولى (سجود) في الثانية (العاشية) ولوصلي بغيره صفوف من لا يتابع واده وسلم فيها

(قوله كذا خلاصته ههنا) قال الروي في ذكر كراهة الصلاة بعد الاستسقاء أو الترويض الفجر وغيرهما ذكر كراهة ما هو في معناه إذا أتى في الأولى ما هو سنون فيها أي في الثانية بالأول والثاني كذا خلاصته من هاتين السورتين (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم رأى وجلا تخطي الخ) وأقره صلى الله عليه وسلم تخطي رقاب الناس يوم الجمعة فتفجرا إلى جهنم أخرجه الترمذي (قوله الإلزام الخ) ويستثنى من كراهة التخطي صور منها (٢٦٨) الرجل العظيم في النفوس إذا ألف موضعاً لا يكره له أن يصعد من الشجر وتخطى به ولم ينكر عليه قاله الفقهاء

والمثول قال الأذري وهو ظاهر فيمن ظهر صلاحه ولا يثبت فإن الناس يتركون به فإن لم يكن معناه فلا يخطي وإن ألف موضعاً يصل فيه قاله البندنجي ومنهما ما إذا أذن له القوم التخطي لا يكره لهم الأذن والرضا بالخالص الضرر على أنفسهم إلا أن يكره لهم من جهنم شئ وهو أن يثار بالقرب مكره كذا قاله ابن العماد الأتقني لكن ظاهر كلام شرح المذهب أن كراهة التخطي لازمة فإنه لما حدى مذهب العلماء قال فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه مكره إلا أن يكون قد مر فجرة القول الثاني في يكره مطلقاً عن مالك إذا جلس الإمام على المنبر ولا بأس به قبله وعن أبي نصر جواز ذلك بأذنه ثم يحكيه هذا عن أبي نصر تفتي بقاء الكراهة عند غيره مع الأذن ويمكن فوجيه بأن الحق لله تعالى كإلزامي المسلمين بعلل الكافر بناء على بناءه فلا يجوز ذلك وإنها كان الجالسون عباده أو أولاد

قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فالصواب أنهما مستان لأن لا يقرأ فيهما كلام الرافعي قال ويؤيدان الربيع قال سألت الشافعي عن ذلك فقال إنه يختار الجمعة والمدة في وقت أو ربع وهل تأكل كان حنا وفيما تله أشارة إلى أن قراءة الأولين أولى وبه صرح الماوردي (وأن ترك الجمعة الأولى محرراً أو سهواً أو جهلاً (بجمعها) أي الجمعة والمنافقين (في الثانية) كذا خلاصته عنه ما قال في المجموع ولا يعارض تطول بها على الأولى فإن تركه أدب لا يقوم فضله - ما قلت - لأن تركه محله إذا لم يراد الشرع بخلافه وهذا ورد بخلافه إذا السنة قراءة الجمعة أو ربع في الأولى والمنافقين أو العاقبة في الثانية كبر مع أن فيه تطول بها على الأولى (وأن عكس) بأن قرأ المنافقين في الأولى والجمعة في الثانية (٢٦٩) يجمع بينهما) فمما لم يقتصر فيها على الجمعة وما ذكر في الجمعة والمنافقين يأتي في سبع والغاشية (٢٧٠) (نوع بكرة) لكل أحد (تخطي الرقاب) لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يخطي رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وأنت أي تأخرت رواه ابن حبان والحاكم وصححه (الإلزام) إذا بلغ المنبر أو ألهرب الأخطى فلا يكره لا اضطراره إليه (ومن لم يجد فجرة) بأن لم يبلغها (الابتغى صف أو صفين) فلا يكره وإن وجد غيرها لتقصير القوم بالخلاء الفر جلتك يستحب أن وجد غيرها أن لا يخطي وذكر الكراهة والتعبد به صف أو صفين من زباده وعبر عنه الشافعي وكثير منهم النور في مجموعهم رجل أو رجلين فالمراد كافي التوسع وغيره إن كان مطلقاً فقد يحصل خطف عام من صف واحد لا زحام فإن زاد في التخطي علم ما ورد جازن يقدموا إلى الفرجة إذا أقمت الصلاة كرهوا كثره الذي وحيث قلنا بالكراهة انتهى كراهة تنزهه وبه صرح في المجموع ونقل الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي أنها كراهة تحرر واختاره في الروضة في الشهادات للأخبار الصحيحة وبقاؤه بإباحة التخطي حيث قد عدا كراهة خروج الصوف حيث لم تقيد بذلك كما في شروط الصلاة ووجه الإعتناء في تركه خوفه ادخالاً للنقص على صلاته ولا يمت بخلاف تخطي الرقاب فإنه إذا صر تقدموا هناك الصوف وتسببوا الصلاة فإنه يندب للإمام أن يبارئ بسببها كما فعل صلى الله عليه وسلم (ويحرم أن يقيم أحداً) لجلس مكانه لخبر الصحيحين لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول نفسه أو توسعوا فإن المجلس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره وأما هو فإن انتقل إلى مكان أقرب إلى الإمام أو ثبت له لم يكره ولا كراهة أن يمكن عدولاً لا يثار بالقرب مكره وأما قوله تعالى يؤثرون على أنفسهم فالمراد لا يثرون على أنفسهم (ويجوز أن يبعث من بعده) في مكان (ليقوم عنه) إذا جاءه (وإذا فرش لأحد) أو نحوه (قوله) أي فالقبر (تحتيته) والصلاة مكانه (لا الجالس عليه) بغير رضا صاحبه (ولا رقب) بيده أو غيرها (فرضته) أي لا يدخل في ضلته (وليس تخطي) ندباً من حضر (قبل الخطبة) بالكره والالتزام والصلاة التي صلى الله عليه وسلم استأنأ نوابه في هذا الوقت العظيم (و يكرهها) أي من الصلاة (عليه) صلى الله عليه وسلم (في يومها وليتها) خبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة كثيراً على من الصلاة فيه فإن سلاستكم معروض على رءاه أو دود وغيره بأبدية يصح تعبيراً كقولنا على من الصلاة ليلة السبت يوم الجمعة فمن على صلاة صلى الله عليه وسلم أعشرا رواه النبي في ساجد جيسد وأقهره قول المفسر أن زباده عليه السلام أكثر الناس بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح الرافعي والثوري في جميعه

ولهذا يجوز أن يبعث عبده لاختدله ومضاعف الصف الأول فإذا حضر البدن آخر العيد قاله ابن العماد ومنها أحاس وغيرهما داخل الجمع على طريق الناس ومنها إذا سبق العبد والصبيان أو غير المسلمين إلى الجامع فإنه يجب على الكاهن حضور التخطي لسماع الحديث فإذا كان لا يصح من مع البعد فس وقوله في المسئلة الأولى قاله البندنجي أشار إلى أنه يجب (قوله قاله الروي) في الترشيع الخ) أشار إلى تصحيحه

(قوله ولشمله المذكور والتلاوة أيضا) أشار الى تصحيحه (قوله وقراهم ما سورة الكهف) قال في التوضيح أكثر الكتب ما كنتم تعين
 فتراد بالكهف من اليوم وحكي في التفسير خلافا له قبل طالع الشمس أو بعد العصر قالوا ظاهر الحديث لا يقتضي التخصيص وقت بل عام
 في الساعة وفي الشامل الصغير عند الرواح الى الجمعة وقال الأذري التظاهر بالمبادرة الى (٢٦٩) فتراد من الأولى مبارعة أو تأمين الأهمال

وقراهم بالإنارة كذا قاله
 جماعة (قوله اصداف
 ساعة الاجابة) اختلفوا
 فيها على اثنين زأربين قولا
 ذكرها في فسخ الباري (قوله
 على من لم يلزمه السعي حنذا)
 بان أمن الفوات لقربه
 (قوله ولا انفرج ذلك عليه)
 من حين توجه عليه السعي
 قبل الزوال وبعده وكتب
 أيضا ولا انفرج بان يعدل
 لم يسم قبل الزوال فاهاته
 الجمعة (قوله أنما جعها) قال
 الزواني لو أراد ولي البيت
 يسع ماله وقت النداء للضرورة
 وهناك اثنان أحدهما
 يلزمه الجمعة ببلد يشارا
 وبذل من لا يلزمه نصف
 دينار فمن أهمها يسع فيه
 احدهما ان أحدهما من
 الثاني لسلا وقع الأول في
 معصية والثاني من ذي
 الجمعة لان الذي ليسه
 الايجاب غير عاص والقبول
 للطالب وهو عاص به
 ويحتمل ان رخص له في
 القبول لتسقط التيم اذا لم
 يؤد الى ترك الجمعة كما رخص
 للولي في الايجاب للعاجة
 وقوله أحدهما من الثاني
 أشار الى تصحيحه (قوله أو
 ما لوازي عورته) أودعت
 حاجتها لعلق أو الرضاض الى
 شراءه ثم اودعها ويحويها

غيره ما عبادرة الوضوء محتمة لذلك ولشمله الذكر والتلاوة أيضا (ويقراهم أيضا) أي في يومه أو ليلتها
 (سورة الكهف) ثلث من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعين رواه الحاكم
 ومع اسناده وخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له ما بين البيت والعرق رواه الدارمي
 والبيهقي وابن الاكثار من قراءتها فانه نقله الأذري عن الشافعي والاصحاب قال وقراهم بها رواه أحمد
 والحاكم في فسخها يوم الجمعة فان الله تعالى ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة ثلث جهنم ما بين
 اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كما ثبت في صحيح مسلم (وليكثروا في يومها من الدعاء اصداف
 ساعة الاجابة) لانه صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة اجابة لا يوافقه بعد مسلم وهو قائم يصلي
 يسأل الله تعالى أعطاه ما به وأشار بيده بقلها رواه الشيخان وسقط في بعض الروايات قائم يصلي وفي رواية
 أنه دعى ساعة فمضت فقالوا يا رسول الله ما بالامامة (وارهاهم من جلوس الخياط الى آخر
 الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم قال هي ما بين ان يجلس الامام الى ان تقضى الصلاة وأمسك قال في
 المجموع ما أخبر يوم الجمعة ثمانية عشر ساعة فبها ساعة لا يؤجل جدمه صلى الله تعالى أعطاه ما به قاله رواه
 آخر ساعة بعد العصر فيحمل ان هذه الساعة ممتلئة تكون رومانى وقت رومانى آخر كلهم المختار في ليلة
 القدر وليس المراد انهم استغرقها لوقت المذكور بل المراد انهم انخرج عنه لاتها لحلة لطيفة لاسر
 (ولا يصل صلاتها بصلواته يعني فصل) بينهما (بكل ما أو يتحول) أو تحو له لان معارضة أنكر كل من صلى
 في الجمعة في مقامه أو قاله اذا صليت الجمعة فلا صلها بصلاته حتى تخرج أو تسلكم فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرنا بذلك ان لا نؤصل صلاته حتى تخرج أو تسلكم رواه مسلم (فرع بكره ان)
 يجب (عليه الجمعة) وان يعقد معه أئمة ما ياتي (البيع ويحوى) من سائر العقود والصانع وغيرها
 مما به تشاغل عن السعي الى الجمعة (بعد الزوال) وقبل الاذان الاتي والجلوس للعبادة للدخول
 وقت الجواب ثم ينبغي كما قاله الاسنوي ان لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخير اكبرا ككتبة ما بين
 الضرر (وباذن) المؤذن أى بشر وعنده امام (الخطيب تودع جالس) الخطيب (لما يجزم) البيع
 وغرو لا يذأ نودي للصلوات من يوم الجمعة تيسر البيع نحو وما اقتضاه كلامه كغيره من نفي الكراهة
 قبل الزوال ونفي التحريم بعده وقبل الاذان والجلوس يحول كما قال ابن الرفعة صلى من لم يلزمه السعي
 حديثه ولا انفرج ذلك (ولا يسلط) لان النهي لا يختص به فلم يمنع عنه كالمصلاة في أرض مفصولة وتقييد
 الاذان بكونه بين يدي الخطيب لانه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء في الآية
 البس فلو تابعه مقيموه (أما) الاول قول أهله اثنان أحدهما فرضه الجمعة دون الاخر (أنما جعها)
 لان ترك الاول للنهي وإعانة الثاني على عاصه من نص عليه الشافعي في الاما نص عليه أيضا من ان الام
 نهي الاول محل على اتم التفتوت مما أتم المعاونة فعلى الثاني قال الأذري وغيره يسنن من يحرم
 البيع ما لو احتاج الى الماء طهارته أو ما لوازي عورته أو ما يوثقه عند اضطراؤه (ولو باع وهو سائر بها أو في
 الجامع باز) لان المقصود ان لا يتأخر عن السعي الى الجمعة (لكن يكره البيع) ويحوى من العقود (في
 السعد) لانه يترد عن ذلك (فرع لا بأس) بخروج الجعيل بصلواته ذلك (بأن الأزواج
 ولا يترد عن من الطبيب والزمه) أي يكره ان لهم غير مسلم اذا شهدت احدا كن المسجد فلا يس طباو غير
 أي عاود اسناد صحيح لا تتعدى الماء ثم مسجده الله ولكن ليعرجن وهن تطيلات بفسخ الشافعي كسر الفاء أي
 تركان للطيب والزمه يتنزل في المسجد فان لم يحضر من الطبيب أو الزينة كمره ان الحضور وخرج

لا يسي الى ولا البائع اذا كان بائرا كان الجمعة ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فاتت الجمعة في صورتها طعام المضطر ويبيع ما يملكه
 وبيع كفن ميت تخف تغيره بالتأخير وفداه ويحوى غ (قوله لكن يكره البيع في المسجد) قال الأذري ولا يخفى ان من صلى خارج
 المسجد لا يكره ذلك اذا باع من لا يبيع بالمسجد ولا يبيع اليه (قوله لا بأس بخروج الجعيل) قال ابن السراج وفيه من يبيح الخروج اذا عاينت

بالبحر رأى غير المشبهة الثانية والمشتبهة ففكر لهمها الحضور كما في صلاة الجماعة من يادنو بالاذن ماذا كان
لهما زوج ولم ياذنوا فصرحوا بطلانها وفي معنى الزوج السيد (وبكره نث من الاصابع والبعث
حال الذهاب والانتظار للصلاة) وفي نسخة الصلوات ولو غير جمعة لم يمسك أحد كفي صلاة كان بعده
الى الصلاة قال في الجموع ولا يتخاف عمارا والخاري وغيره انه صلى الله عليه وسلم شلت أمانته في المسجد
بعدها من الصلاة عن ركعتين في قصته في الدين وشبك في غير ملان الكراهة ما هي في حق الصلي وقاض
الصلاة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم بعدهما في اعتقاده (ومن تعدى مكان الامام أو في طريق الناس
أمر بالقيام وكذا من قدمه قبل وجوههم والمكان ضيق) عليهم يتخلف الواحد (وللمستحب) للطبيب
(ان يرفع صوته بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عبارة الرضوة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
ويرفع صوته (ان قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية) قال الاذري وليس المراد
الرفع البليغ كما يفعله بعض العوام فانه لا يصل له بل بدعته تركه وقضية كلام المصنف كالروضتان ما قاله
مباح مستوى الطارقين لانه وان كان ملو با الاستماع كذلك وان تقول لا تسلم انه مطلوب من الملعمين
الاستماع فالاولى تركه بل صرح القاضي أو الطبيب بكراهته لانه يقطع الاستماع

(كتاب صلاة الخوف)

أي كيف يتم من حيث انه يختل في الصلاة عند ما لا يستجمل فها عند غيره كما يأتي بيانه وقد جاءت في الاخبار على
سنة عشر نوعا اختار الشافعي منها الانواع الثلاثة الاولى الثانية في الكتاب وذكر معها الرابع التي وجاه
به وبالثالث القرآن والاصل ذم قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الآية والاشجار والاشجار
خبر ما لا كرا يتقوى أصلي واستمرت الصلاة على فعلها بعد صلى الله عليه وسلم وادعى المزني نسخها للترك
صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق وأما واجعه بآخر تزولوا عنه لانهم اتركوا سنة وسنة وان خندق كان سنة أو سم
وقبل خمس فجوز في الحضر كالمفرخ خلافا للمالك (وهي أربعة أنواع) لانه ان اشتد الخوف قال أربع أو لا
والعدو في جهة القبلة قال الثاني أو في غيرهما قال آخران (الاول صلاة بغير نخل) مكان من يجذب بارض غفان
أي صلاته صلى الله عليه وسلم به رواها الشيخان (وهي ان يجعل الامام الناس فرقتين صلى بكل) منها
(مروءة تحرس الاخرى) بان تقف في وجه العدو (وتكون) الصلاة (الثانية لا مائة نافلة) لفظوا
فرضه بالاولى (وهذه) الصلاة وان جازت في غير الخوف فها (اذا كان العدو في غير جهة القبلة) أو
فها ودونهم حائل أخذوا بماء أي (وكثر المسلمون) وقل عدوهم (وخافوا منكم) كما هو مذهب
الصلاة (استحب) وقولهم بن للمفترض ان لا يتقوى بالمتنقل ليجز من خلاف أي خيفة فعله في
الامن أو في غير الصلاة المعادة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثا أم أربعة (النوع الثاني صلاة غفان) بن
العين قرب به بقر بخلص بينا وبين مكة أربعة فراسخ لا يتقوى بالمتنقل ليجز من خلاف أي خيفة فعله في
وسلمها رواها سلم (وهي) وفي نسخة وهو (ان يصفهم) الامام (صفين) د (يقرأ بركم)
ويعتدل (بهم) جميعا ثم يسجد باحدهما ويجز الاخرى بقوم الامام من سجوده (ثم
يسجدون) أي الاخرون (ولطفونه) في قيامه (د) يفعل (في) الركعة (الثانية)
كذلك أي يقرأ أو يركع ويعتدل بهم جميعا ثم يسجد باحدهما ويجز الاخر (لكن يجزى)
فيها (من محدده أو لا) ان يجلس فيسجدون (ويشهد ويسلم جميعا ولا حرج في الركوع)
كامل محاسن يمكن الرأى في بعضها بخلاف الساجد (وشرط في هذا النوع كثر المسلمين) انصت
طائفة وتحرس أخرى (وكون العدو في) جهة (القبلة) لتمكن الحارسين من رؤيتهم فاستمر
كيدهم وكونهم (غير مستترين) عن المسلمين (بشيء) يمنع رؤيتهم وبعبارة كغيره في هذا المسألة
بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما بما يمكنه أو تقول مكان الاخر
وبعكس ذلك فهي أربع كيفيات وكلها باثباته اذ لم تذكر أفعالهم في القول والذي في خبر سلم جرد الاول

(قوله) فالاستماع كذلك

صرح بعضهم باستحبابه

(كتاب صلاة الخوف)

(قوله) وكثر المسلمون قال

في الخادم قال صاحب الوافي

المرا د بالكثرة ان يكون

المسلمون مثلهم في العدد

بان يكونوا مائةين والكفار

مائةين مائة فأدلى بمطابقة

وهي مائة يتي مائة مقابلة

ماتق الصدوه هذا أقل

درجات الكثرة المشار إليها

انتهى (قوله) بجملة في الامن

أما حالة الخوف كـ هذه

الصورة فيسحب كذا كراه

لانا في حالة الخوف

فوتكب أشياء لاتفعل في

حالة الامن (قوله) أو في غير

الصلاة المعادة أشار إلى

تعيينه وكتب عليه اما

الصلاة المعادة فلا لانه قد

اختلف في فرضيتها (قوله)

فهو أربع كيفيات بل

ان ثبت خبر فيها السابق

فقلت فيها كانت ثمانية

في الأولى والثاني في الثانية مع القول فيها كما سبق (وله ان رتبهم ملحوظا) ثم يحرس صفان ولا يشترط
 ان يحرس جميع من في الصف كما أفاده بقوله (فان حوس بعض كل صف بالناو به ياز وكذا الحورت طائفة)
 واحدة (في الركنين) لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر (و) لكن (المأوية أفضل) لان الثانية
 في الخبر والنصر يخرج من زمان زيادته (فرع لو تقدم الصف الثاني) الذي حوس أولا (في الركنة الثانية)
 ليعودوا لاول (الذي سجدوا لآخرهم) (ولم يشعروا) أي كل منهم (اكثر من خطوتين كان أفضل)
 لانه ثابت في خبره وسلم ولعله بين تقدم الأفضل وهو الاول ويجوز مع الامام وجها الثاني بقوله (كان الاول
 وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى أحدا أكثر من خطوتين بطلت صلاته كما علم في محله النوع الثالث)
 صلاة ذات الرقاع أي صلاته صلى الله عليه وسلم بهار وهاهنا الشبان وهي مكان من يجذب ارض غامقان
 يسمى بالان الصاية لغوا بارجلهم الخرف لما تفرقت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه بياض
 وهو رمود يقال له الرقاع وقيل لارتقبع صلاتهم فيها (وهي أفضل من صلاة وطن نخل) للفرج من
 خلاف اشتداد المفترض بالنقل ولانها أخف وأعدل بين الفرقتين والتعليل بالاول لاني في عامر قيل
 النوع الثاني لان الكلام هناك في الانضباط ثم في الاستحباب (فان كانت صلاة القوم (ركعتين) كصعب
 ومفطورة) وقفت احدي الفرقتين في وجه العدو وانجاز الامام (بالاخرى الى حيث لا يبلغهم سهام
 العدو) فيفتح بهم الصلاة (وابصل بهم ركعتي يفرقونه) بالنية (عند قيامه الى الثانية) متصبا
 أو غيرهم من السجود كما ياتي بيانه (ويقرئها لنفسهم ويخرجون) منها بالسلام (الوجه العدو
 ويسحب الامام تخفيف الاولى) لاستغفار قلوبهم بعامهم فيه (د) يسحب (اهم) كلامهم تخفيف الثانية)
 التي انفردوا بها لاطول الانتظار (وبجي الاخرين) بهذا باب أو لئلا الى وجه العدو (والامام
 قائم في الثانية) (ويقبل القراءة) تدبالي لحوقهم وهذا مراد الاصل بتلويل القيام (و) صلى بهم الثانية
 رجب عيسى للهدية يقومون ويقرئون الثانية منهم غير متردين عنه بل مقدرون به حكى (فبينناهم
 ليلهم) وهذه الكيفية رواها سهل بن أبي حنيفة (ولم ينها) أي الثانية (المقدنون) به (في الركنة
 الاولى بل ذهبوا وقفا باتجاه العدو وسكنوا في الصلوات الفرة الاخرى صلى بهم ركعتين وسلم
 ذهبوا الى وجه العدو ويات تلك الفرقة (الى مكانهم) أي مكان صلاتهم (وأتموها لنفسهم
 وذهبوا الى العدو ويات تلك الى مكانهم وأتموها جاز) وهذه الكيفية رواها ابن عمر وذاك مع كثرة
 الانعقاد الا ضرورة لصفة العرف مع عدم المعارض لان احدي الرايتين كانت في يوم والاخرى في يوم
 آخر دعوى النسخ باطالة الاحتياج لمعرفة التار يخ وتعدوا الجمع وابس هنا واحد منهما وأعرض السابقين
 على هذا الراية بأنه ليس في رواية أحد من رواها ان فرق من الفرقتين جاءت الى مكان ثم أتمت صلاتها
 والاشارة للنزوي في مجموع (والاولى) من الكيفيتين هي (المتارة) لسلامتهما كثرة المتالفة
 ولانها مشروط لآخر الحرب قائم أخف على الفرقتين (وهذا النوع) بكيفية (حيث يكون العدوي
 غير القهله) أي فيها لكن (حال دونهم حائل) يمنع رؤيتهم ولو هجموا (وهذه النوع) الثلاثة من
 حيث الجماعة واتحاد الامام (مستحبة لا واجب) ولو سلكوا فردا أو انفردت طائفة عن الامام أو صلى
 منهم بعضهم كل الصلاة (والا بغيره) (جاز) لكن قامت المنفردة لفضيلة الجماعة والنصر بجماعتهم
 النوع الثلاثة من زيادته في الاصل واقامة الصلاة على الوجه المذكور أي في الثالث بكيفية كطرح
 بفي المجموع ليست عز عقال في المجموع بل مندوبة ليحصل لكل طائفة حط من الجماعة والوقوف قبالة
 العدو ونحوه في الاولى بفضيلة ادراك التكبير والاحرام والثانية بفضيلة السلام مع الامام (فرع تفارقه)
 الفارقة (الاولى) في النوع الثالث (حين تنصبه معي الثاني ويجوز) ان تفارقه (بعد الرفع
 من السجود) والاولى أولى يستمر عليهم حكم الجماعة في النهوض (ويقرأ الامام) في قيامه (ويشهد)
 قبل يجره (في الانتظار) للفرقة الثانية عند اتمامها في وقتها فاما ما ياتي في قوله لم يقرأ ولم يقرأ ولم يقرأ فاما

(قوله) وهي أفضل من
 صلاة بطن نخل) قال شيخنا
 قال الشارح في متن المنهج
 ومن صلاة عساف (قوله)
 للخروج من خلاف اشداء
 المفترض بالنقل) يحمل
 كلامهم هناك على النقل
 المتخصص أما الصلاة العامة
 فلا لانه قد اختلف في
 فرضيتها وقيل ان صلاة
 بطن نخل أولى للحصول لكل
 طائفة فضيلة الجماعة على
 التمام كذا قاله الرافعي
 وكان مراده ان ايقاع
 الصلاة بأكملها خلف الامام
 أكمل من ايقاع البعض
 وان حلت فضيلة الجماعة
 في جميع الصلاة (قوله) ولهم
 تخفيف الثانية) يسحب
 التخفيف للرايتين فيما
 انفردوا به وهي أحسن
 لانه يؤخذ منها تخفيفهم
 لو كانوا اربع فرق فيما
 انفردوا به (قوله) وبعد
 يجيهم يقرأ فقر الفاتحة
 الخ) هذه ركعة ثانية يسحب
 قلوبها على الاولى ولا
 يعرف لها في ذلك نظير

وهذا يدل على أن أشرار
تصعبه (قوله أدنى الثانية
فلا) أي من صلاة الامام (ان)
وقوله أي من صلاة الامام
أشار شيخنا إلى تضعيفه
وكتب أضرعاً انقضت
الفرقة الثانية في اقتدائها
أو بعده وقوله - واه
انقضت الخ أشار شيخنا إلى
تضعيفه أيضاً (قوله للحاجة
مع سبق انقضاءها) قال
الجوهرى وهو محمول على
عرض القصص عنها بعد
احرام جميع الرعيين والا
لم يبق لاشترط الخطبة
باربعين من كل فرقة سوى
وقوله في الركعة الثانية
المراية بانية الفرقة الثانية
وهو ظاهر مفهوم ما سبق
في أول الجمعة حيث قال
شرطها جاعلة في الثانية
(قوله قال الزركشى) أي
وابن العباد (قوله الاقرب
نعم الخ) الاقرب عدم وجوبه
عليه والفرق بين هذا وبين
ما قاس عليه واضح (قوله
لان نفوت الواجب لا يجوز
على نفسه الخ) ولهذا
يتابع اثنا عشر وقت النداء
أحدهما عليه الجمعة
والآخر لاجتماع علمائها
جميعاً اما الذي عليه الجمعة
فصلاته فزمتها واما الآخر
فصلاته غائبة على نفوت
الواجب (قوله لا ينقطع
قدوتها بالمفارقة) علمه
انه لا يتعطل هوها بعد
نيتهام مفارقتها وان كان في

الاول

ان يستكثروا بانى بغير قراءة وتشهد وكل خلاف السنة فقرأ الفاتحة وسورة طه (و بعد مجيئهم بقراً)
ندابهم بالسورة (قدروا فاتحوا) فقرأ (سورة قصيرة) ليحصل لهم قراءتهما (دركهم فأنتم ينظروهم
وأذكركم في الركوع أذكروها) أي الركعة (كالمسبون ووصلى) الامام الكيفية (المختارة من هذا
النوع في الامم صحت صلاة الامام بناء على الاصح من أن الانتظار بغير عذر لا يضر (د) صلاة (الطائفة
الاولى) بناء على الاصح من أن المفارقة بغير عذر لا تضر (لا) صلاة (الثانية) انتم تفارقون حال القيام
منهم لانفرادهم بركعتهم في القدوة ولا خوف بخلاف ما اذا فارق حال القيام (ولا تصعق في الامم صلاة
المؤمنين في الكيفية الاخرى) فطاعتهم صلاة الامام (فرع اذا صلى بهم المغرب) * فزفهم
فركعتين وهو أولى لزيادة الانتظار على المنقول وهو الانتظاران (فالاضل ان يصلى بالاولى ركعتين)
وبالثانية ركعتان السابقة أحق بالفضل لان في عكس الفضل بل المكره بانى الام تكسب الثانية
تشهدا ثم اذا لاقى بالحل التخصيف (د) ان (ينتظر الثانية في القيام) للثانية (لا في) (التشهد)
الاول لان القيام محل التطويل بخلاف التشهد الاول ولانه في الثانية ينتظر قائماً فكذلك اهنا ان يصلى
بكل فرقة ركعة فطير ما بنى * (فرع وان كانت رابعة) * فزفهم فركعتين وهو أولى لاسم (صل بكل فرقة
ركعتين) (د) (تشهد بكل) منها وما ينتظر الثانية في قيام الثالثة أو جلوس التشهد (والانتظار في القيام)
الثالثة (أفضل) منه في جلوس التشهد كما سر (فان فرقة ثم أربع فرق) وهو جائز ولو بلا حاجة كما
انقضاء كلامه كالتم ارجح به في المجموع (فصل) الاول صلى (بالاولى ركعة ثم فارقته) عقب الزرع
من السجود أو بعد انصاه وهو أولى كما سر (وأتمت وجاءت الثانية وهو قائم) ينتظرها (صلى باركعة
وأتمت وانتظار الامام الثانية قائماً وهو أفضل ومن شهد اركعتاً) يفعل مثل ما فعل في الاولين (الى
الرابعة فننظر هاهنا) جلوس (التشهد) الاخير (وبسببها وصحت صلاة الجميع) بناء على الاصح من
أن الزيادة على الانتظار من المفارقة بلا عذر جائز ان (فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثاً أو عكس) بان
صلى فرقة ثلاثاً وبالثانية ركعة (كره) قال المتولى لان الشرع ورد بالتسوية بين الفرقتين (وسجد
الامام والطائفة الثانية سجود السهو) (المخالفة للانتظار في غير محله بخلاف الاولى المفارقة له قبل الانتظار
المقتضى للسجود) (قال صاحب الشامل) وهذا يدل على انه اذا فرقه ثم أربع فرق سجداً أى الامام
وغير الفرقة الاولى سجود السهو (أيضا المخالفة) بما ذكر * (فرع تصلى الجمعة) * جواز (في
الخطوف) حيث وقع بذلك (كصلاة عصفان وكذا في الرقاع) وان قلنا ان الانقضاض فيها غير ملحوظ
مؤثر للعاجلة الى ذلك ولا رتقاب الامام مجبىء الثانية (لا) كصلاة (يعلم نخل) اذا تمام الجمعة بعد اخرى
واقامتها كما قلناه في الامن (لكن بشرط) في صلاتها كذا في الرقاع (ان يسجدوا خطبوا) مع منهم
(أو يعون) فأكبر (من كل فرقة) كفى بخلاف ما لو خطب بفرقة وصل بآخرى (فان حدث نقص في الأربعين
السايعين في الركعة الاولى في الصلاة بطلت أدنى الثانية فلا) للعاجلة مع سبق انقضاءها قال الزركشى رحمه
الله يجب على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واداس فوف عليهم الواجب الاقرب ثم لان نفوت
الواجب لا يجوز على نفسه فكذلك على غيره وقد يقال هذا يقتضى انه اذا أحس بداخل في ركوع الثانية
الامن يلزمه الانتظار ويجاب بان الماخسل مقصر تأخيرها به لم يكن في نفع المصلين كالفرقة الثانية
وتجهر بالطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لانهم مقتدون بها في ذلك
في كل صلاة جهرية * (فرع) * ولم تكن الجمعة فيهم القاهر ثم أمكنه الجمعة قال الصدوق لان يجب عليهم
لكن يجب على من لم يصل معهم ولو عاد لم أكرهه ويقدم غيره ليجز من الخلاف حكاه العرفان * (فرع)
ينحصر (الامام في) الكيفية (المختارة من صلاة ذات الرقاع وهو المأمومين) غير من بانى وجود القدوة
الحسنة أو الحكيمة (لا وهو الطائفة الاولى في الركعة الثانية) فلا تجزى له لا ينقطع قدوتها بالمفارقة
(وسهو في الاولى يلحق السك) فيسجدون في آخر صلاتهم وان لم يسجد الامام (د) سهو (في الثانية لا يلحق

(الاول)

(قوله فرغ حل السلاح الخ) أي الذي يقتل (قوله والإفغرم) أي والأبان غلبه على (٢٧٢) غلبه (قوله قاله الأذري) أشار إلى تعصبه

(قوله والمرس والمعر عيس) (قوله) لانهما مجاميع (قوله والوجه التسوية بين السلات) أشار إلى تعصبه (قوله ودعوى التوري في روضة الخ) الظاهر ان التوري رأى ان سلاته ان سلاته كرام المتصرفي ذات الرفاع فلذلك اعني صلاته ذات الرفاع لكن لا يخفى انها ماله وان حكمها جار في بطن نخل وعضان لوجوده في الجميع (قوله) أوتقدموا على الامام الخ) مثله ما اذا تخطوا عنه بالكم من ثلاثا ثم ذراع (قوله) ان ضرورية اليه بل السكون (قوله) هذا يقتضي ان يكون في غير روافد كيف وقد نفي غير الرافد في قوله تعالى والراجز جزا من روافد الخيل على اختلاف في معنى الآية بسطه (قوله) ولواحتاج الى الضرب لكثير الخ) قال في الحاد من يستفي من هذا ما لو ان راعته ابدية فذهب ثلاث جذبات لا تبطل قال في الاستقضاء الفرق بينه وبين الحطوان الثلاث ان الجذبات اختلفت في عنها في السلات فان كثرت ابطال (قوله) وفي الاصل اذ يجعله في قرابه أشار إلى تعصبه

هكذا كتب الشيخ هنا

ونال موقع ذلك اللهم الا

ان يكون الاستدانة في كلام الخادم من حيث الخلاف أو غيره فلا يرجع اه كاتبه

الاولين لغار قته قبل سهوه ويلحق الاخرين وسكت كماله عن حكم ما لو فرقه ثلاثا أو أربعا ووصل إلى الكيفية الاخرى لوضوحه مما ذكر * (فرغ حل السلاح) كسب وروح وقوس ونشاب (في هذه الصلوات) وفي نسخة الصلاة أو صلاة الخوف (مستحب) يكره تركه لان عدمه من مرض أو أذى من معار أو غيره احتياطا (لا واجب) لان ربه لا يفد الصلاة فلا يجب حله كسائر ما لا يفد تركه وما على صلاة الأمن وحلها قوله تعالى ولا أخذوا أسلحتهم على الذب لان الغالب السلامة ويحمل ذلك في غير ذلك في قوله (ويجوز من غير روضة) مثلا (تتمع مباشرة الجهة) لما في ذلك من ابطال الصلاة (ويزعم) بان يكون وسطهم هذا ان خففه الاذري (فان تعرض) للصل (فلهلاك) ظاهرا (تركه) أي ترك حل السلاح (وجب حله) او وضعه بين يديه ان كان يجب بسطه تناوله كسهوة تناوله وهو يحمل ذلك لوجوبه لكان ذلك اسلاما للكفار وسواء كان ذلك ساعيا من جهة الصلاة أم لا لكن في حالة التمتع بتعين الوضع (ولم تبطل بالقاءه) أي بتركه (صلاته) وان قلنا وجوب حله كاصلاة في الدار المقصوبة (والمرس والمعر عيس) كل منهما (سلاح) بسن حله لم يكره لكونه تعبلا يشغل عن الصلاة كالجمعة كائنه في المجموع عن الشج أو أبي حامد والبديعي فلا ينافي ذلك اطلاق القول بانهما من السلاح اذ ليس كل سلاح بسن حله في الصلاة (ويكره كون الفرة) المصلي التي في وجه العدة (في) صلاة ذات الرفاع أقل من ثلاثة لقوله تعالى ولا أخذوا أسلحتهم فاذا جددوا فليكونوا من روافدكم وقوله ولتأت طائفة أخرى لم يرد لوجوبه لصلواته بل أخذوا حذرهم وراسلهم فذكرهم بلغوا الجميع وأوله ثلاثة فاعقل الطائفة هنا ثلاثون كان أضافها لغيره شرعا واحدا (ويجوز) ابتداء ذلك (واحد) هذا تصريح بما فهمه قضية كلامه كالروضة ان الكراهة لما في صلواته بل نخل وعضان والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها ودعوى التوري في الروضة ان الشافعي في المختصر عن التقييد بذات الرفاع ممنوعة يظهر ذلك ان رأى كلام المختصر لاجرم يذكركم في المجموع حيث قال قال الشافعي في مختصر المزني واكره ان يصلي باقل من طائفة وان يحرسه أقل من طائفة خاصة وادخله أصحابنا انتهى النوع (الرابع) صلاة من الخوف فان التحم القتال) ولم يرد كنوان تركه (أو استدانة الخوف ولم يأسوا ان يركبواهم) لودوا أو اتبعوا (فليس لهم تأخير الصلاة) عن وقتها (بل يولون كما يولون) قال تعالى فان خفتم رجلا أو رجلا (ولهم ترك الاستقبال للجز) أي عند الجزع من بسبب العدو لضرورة وقال ابن عمر في نفسه يرا لآية مستقبلي القبلة وغيره قبلها قال نافع لأراد الا مرفوعا رواه البخاري بل قال الشافعي ان ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على المائتي كراك الاستقبال حتى في الحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الأرض لما في تركه كلفه ذلك من فرضه لاهل خلاف نظيره في المائتي المنفل في السفر كما روي وأمكنه الاستقبال بترك القيام في كونه ركبا والاستقبال كدليل النفل (لا تركه لجراح دابة طال) زمنه في الأمن بخلاف ما قررناه (روى اقتدروهم) أي اقتداه بعضهم ببعض (وان اختلفت الجهة) أوتقدموا على الامام بالصرح به ابن الرغز وغيره لضرورة (والجماعة أفضل من انفرادهم) كما في الامن للعموم الاخبار في فضيلة الجماعة (فان غزوا عن الركوع والسجود أو مؤامرا) للضرورة (أو) (بالسجود) أخضع من الركوع (أبشرا) (ويطأها) أي الصلاة (الصباح) اذ لا ضرورة اليه بل السكون أهيب وكذا يدل على المنفل ولا صباح كالحص على الام (ولواحتاجوا الى الضرب) ونحوه (الكثير) المتوالي (جاز) ولا يتألم به الصلاة بخلاف ما إذا لم يجزوا العلماء القليل أو الكثير غير المتوالي فمعتدل في غير الخوف دفعه أولى (فرغ ياق) وجوب (سلا تيس) أي لا يفي عنه حذر من بطلان الصلاة في الأصل أو يجعله في قرابه غير كونه ان يفرغ عنها كان المصنف حذره لقول الروائي الظاهر بطلانها لانه كان يمكنه طرحه في الحال لكن هذا مدفوع بقول الامام وبغير الحيل في هذه الساعة لان في طرحه تعريض الاضاعة المال

(قوله) يخرج المسئلة على القولين فمن صلى في موضع نجس قال شتختم ان الاعم فيه اصل القضاء (قوله) ومن ذلك، وشهدنا ان لا اله الا الله وهو ظاهر (قوله) والله لا تشرع في (٢٧٤) الفائنة بعذر) بل وبغير عذر كما يؤخذ من التعديل السابق ثم رأيت الاذرى قال فتنه

كلهم مع الخصم ففهم ان الخبر رافى صاحب الوقت بخلافه على شبه ان تجوز الفاء اذا خاف الموت قبيل فعلها لاسيما القسورية (قوله) وضاق وقت الصلاة كما صرح به ابن الرقبة (الخ) أشار الى نصه وكتب عليه شتخنا يؤخذ منها ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام رجوا الامن والاخذ ففعلها ولو لم يمتنع (قوله) ولم تكن له بينة (الخ) لو كان له بينة لكان الحاكم لا يسمعها الا بعد الجس فهي كالعدم (قوله) لو شردت فرسه فتبعه الى صوب القبلة شأبيرا لم يتطال صلاته أو كثيرا بطلت وان تبعها الى غير القبلة بطلت عاقلا ما ذكره يجعل على ما اذ لم يخف ضابطها بل بعدها عنه فكيف للمشي اما اذا خاف ضاعه اقل بالان مطلقا كما يؤخذ من كلامهم ش (قوله) ويؤخرها الخوف فوان الوقوف قال شتخنا ولا يقيد بصلاته المأه الا ان كان قريبا من الوقوف من وقت الوقوف الا انها لا ينصرف في المعصر مثلا كان علمه ان تركها يؤجره أدرك الوقوف والاضح

وبما قاله فاروق ذلك بطلانها فيما لو وقع على ثوب المصلي نجاسة ولم يتصرف في الحال (الا ان اضطر) عبارة الامم احتاج الى اسكدة فيمكنه الخوف الهلاك (ويقتضى) لتدور عذره وهذا ما نقله الاصل من الامام عن الاصحاب ممنع لهم من أعيى الامام بنور وقال هو عام في حق المقاتل فاشبهه الشك في الصلاة يخرج الصلاة على القولين فمن صلى في موضع نجس وقال هذه أولى بنى القضاء للمقاتل الذي احتج له بالاستدلال وغيره قال الرافعي فغسل الاقدس عدم القضاء والاضح وجوبه واقصر في المحرر وعلى الاقدس وتبعه النووي منهاجه معبر عنه بالاضح وقال في المجموع قبل نقله كلام الامام ظاهر كلام الاصحاب القطع على وجوبه قال في المهمات وهو مانع عليه الشافعي ونقله أيضا ابن الرفعة عن القاضي وحينئذ فالفتوى على ما انتهى

* (فرع على العدد) الاصغر والاكبر (والكسوف) للشمس والقمر (في شدة الخوف) صلاتها لا يخاف فوجها ويخطب لهما ان أمكن (لا الاستسقاء فانه لا يفتون) ومن ذلك يؤخذ انها تشترع في غير ذلك أيضا كسنة الفرصة والقرايج وانما لا تشترع في الفائنة بعذر الا اذا خفف فوثبها بالموت * (فرع على العاصي بالقتال كالغاية) وقطاع الطريق (صلاتها) أي صلاة شدة الخوف لان الرخص لا تنطبق بالعامي (بل) انما تجوز صلاتها (لاهل العدل ومن دفع عن نفسه وماله وحرمه ونفس غيره) وماله وحرمه وضاق وقت الصلاة كما صرح به ابن الرفعة وغيره (ولا يصلها عاصي بفرار) لما سخر خلاف من أبيع له الفرار كان زادا للعدو على ضعفه أو نسي (ولا يصلها) (طالب) اعذر ومنع من صلاته (خاف ذوب العدو) لوصلي من كان له لم يخف ذوب ما هو حاصل بل يحصل والرخص لا تجوز نجسا (الا ان خشى كثرهم) عليه (أو كثرها) أو كثر من ضعفه عن وقت كما صرح به الجرجاني فانه ان يصلها لانه خائف * (فرع لو هرب) وقد ضاقت الصلاة (من نحو سبل لا يسمع عنه أو سمع) كذلك أو غير ذلك لا يصلها لانه خائف * (فرع لو هرب) وقد ضاقت الصلاة (أو وقت من وجوبه يكون غصبه) بالهرب (عفو صلاتها) أي صلاة شدة الخوف (و يؤخرها) أي ويؤخر المحرم صلاته وجوبا (خوف فوات الوقوف) لوصلي من تمكنه وقت خلافه لان قضاء الحرج مع بخلاف الصلاة وقد عذرنا ما أخبرنا به مما هو سهل من مشقة الحرج كالحذر للجمع (ولا يصلها) أي صلاة شدة الخوف لانه يحصل لا خائف * (تنبيه) * لو أمكن مع التأخير ادراك ركعة فتجب القطع بالجواز للفرصة ذكره الاستاذ وغيره بل صرح به القاضي * (فرع) لو (أو روادا) كابل فتلتزم عذرا أو كثرها بان غلظا انه أكثر من ضعفه فلا يصلها صلاة شدة الخوف (فيما غيره) أي غير عذر أو قبله (أو) بان غلظا وفصله لكن بان (دونه حائل) كغندق أو نار أو ماء أو بان يفرهم حصنا عنكمهم الخصم به (أو شكا في شيء من ذلك) وقد صلوا (نضوا) لتفر بطاهم يخطوهم أو شكاهم كالأخطأ أو كوان الطهارة وسئلة الشك من يادته ونص عليها الشافعي في المختصر (وكذا) يقضون عاصرا (لوصلاها) عسفا (أردت الرقاع على رواية ابن عمر وكذا الفقرة الثانية فعلها على رواية سهل (لا غيرها) من صلاته بطن نخل وصلاة الفقرة الأولى في ذات الرقاع على رواية سهل كخلى الامن (الا) الأولى ولا (ان بان) بعد صلاتهم صلاة شدة الخوف ما رآه (عذرا) كما نطو ولا حائل ولا حسن (د) لكن (ينهم العلم) ونحوه) كالتحجر فلا قضاء الا لا تضر بها منهم لان النية لا تلاع عليها بخلاف الخطأ في قياس قائم مغفولون في تأمله وهذا من زيادته وذكره في المجموع وغيره (ولو صلى) من كان على الارض غلب الخوف المكين لركوبه (ركب وبنى وان) لم يطعمه بل (ركب احتياطا أعاد) صلاته وجوبا (وان شكا) المصلي وهو راكب (قول) حال وجوبا (وبني) وفرق الشافعي بان الغزول أقل جلا من الركوب واعتذر الزبي بن ذلك بخلاف الفر وسية والخلة وأجاب عنه الاصحاب بان الشافعي اعتبر غالب حاله

أو كان في جده يجر ما وعلمه ان توجه وترك ما مامنا من الصلوات أدرك الوقوف كما (قوله) كخبرها للجمع الناس يحرم هذا كما قال صدر الدين الجزيري في الاشكال انما اذا الفرق وقدم الصالح عن نفس أو ماله والصلوة على ميت شتخنا الفقرة (قوله) روادا فتنه وعذروا (الخ) ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين نظمهم ذلك بانفسهم أو بانخباره فتنه ولا بين ان يكون ذلك في دار أو في دار الحرب

«(يا أيها العبد الواسع)» (قوله وما أكثرتمه) لان الحكم الغالب بخصوصه اذا اجتمع حلال وحرام والحرام اغلب وكتب أيضا في العلماتين
 وزعم عن بعض الكائنات الحر والاتباع ويترى القماش الحر ومفصلا ويضعه لارجال فاجابانه بانهم من يصل لهم الحر رز
 يجعله أو يبيعه أو يشتره أو يبيع الذهب بالسهم وقوله فاجاب الخ أشار إلى تعجبه (قوله حل لانهم) ولان تزين المرأة بذلك يدعو إلى
 اللب بالباطل ولهذا أفودى إلى ما طلبه الشارع من كثرة النسل (قوله لانه لا يسمي نوب حر) والاصل الحل وغلبة النفل كاذولا بشرط
 البين واذا شلح حرم والفرق بين هذا وبين عدم تحریم الاياه الغضب اذا شلح في كبريته (٢٧٥) العمل بالاصل فيما اذا شلح حل

الناس والحل في النادر وبانه اعتبر حال كل فرد ولا يرب ان نزول كل فارس أخف من ركوبه وان كان أثقل
 من ركوب آخر وجواب إصابته في الأولى فعل شأستغنى عنه مخرج عن هذه الصلاة العادة وفي الثانية
 فعل واجاد وشل في هذه العادة ثم انما يبي فيها (ان لم يستد في نزوله) القبلة والافلازمة الاستئناف
 (وكرر تحرافه) عنها في نزوله بمنه وبسر ولا يمل به صلاته (فان آخر النزول) عن الامن (بعات)
 تركه الواجب

«(يا أيها يجوز ابيه للمحارب وغيره وما يجوز)»

(يحرم على غير المرأة العاصي) من الرجل والنخشي (بس الحر) ولوقرا (وما أكثرتمه) تحريم
 العبيد من حذفة في لاتساب الحر ولا الذبيح وخبر البخاري عنه بانهم انارول الله صلى الله عليه
 وسلم (عن بس الحر) والذبيح وان تحلى عليه وتحلب ما في داود باسناد صحيح على الله عليه وسلم أخذ
 فيمنه تحريمه حر في شدة قطعة ذهب وقال هذا حرام على ذكر أمتي حل لانهم قال الامام كان
 فيمنه على الخلاء لانه نوب رافضة وزنقة وابد اعزى باق باسناد دون شهامة الرجل قال الرازي وهو حسن
 لكنه لا يقتضي التحريم عند الشافعي في الام ولا أكثر بس الاول للرجل الا لا ادب فانه من زنى النساء
 لا تحريم انتهى وجواب بان مقتضى التحريم في كلام الامام متعدد وهو مستغنى في كلام الشافعي والحقوا
 بالرجل الخفي احتسابا ما وساني حكم ما خرج بالقيد المذكور (لان استويا) أي الحر برو غيره (وزنا)
 لم يركب منهما أو كان غير الحر أو أكثر كانهم بالاول فلا يحرم لانه لا يسمي نوب حر والاصل الحل وفي أبي
 داود باسناد صحيح عن ابن عباس انما صلى النبي صلى الله عليه وسلم عن النوب بالله حيث من الحر رقما العلم
 وسدى النوب فلا يبايه وبالمصحت الخاص والعم الطراز ونحوه (ولا أثر للظن) خلافا لقتال في قوله
 انظر الحر في المركب حر وان قبل روزه وان استقر لم يحرم وان كثر روزه (وجوز) لمن ذكر ارب
 الحر (لحاجة) الانس بكلام أصله لضرورة (كفاجأة) أي بغتة (حرب تمنع) لشدة (البحث)
 عن غيره) يعني طلب غير الحر وبسبب عبارة الاصل اذا لم يجد غيره (ولقد حرد) شديد في الانس
 بكلام أصله حذف اللام أو ابدلها كافا (وحكمة) ان آذاه غيره كما شر طمان الرضة (وقل) للعاجز لانه
 صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن وعوف والزيبر بن العوام في لبس الحر بملحكة كانتهم - صافى
 رواية في السفر ملحكة أو وجع كانهم - صاؤ أرخص لهم في غزاة في لبس القمل رواها الشيخان والمعنى
 يقتضي عدم تشديد ذلك بالسفر وان ذكره الرازي حكاية لواقعة (د) يجوز (لحارب بس) ذبيح لاني
 غير موفات) للضرورة ذبيح بفسر الدال وتحتها فارسي معرب أصله ديباه بالهوام جعد ذبيح ذبيح
 «(فزع يجوز)» لمن ذكر (تعرف معناده) أي جعل طرف نوبه مستجابا بالحر ويصدق العادة
 من غير مسلم عن أنس بن مالك أن بكرا صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها له باليمن ذبيح وفرجها
 مكتوفة بالذبيح واللبنة بكسر اللام وسكون الباء رقت في جيب القميص أي طوقه وقرواية داود

الرازي في الرخصة لعبد الرحمن والزيبر بن شهر انهم مرة واحدة جمع عليها الحكموا القمل في السفر وحذفة في السفر مقتضى لقرنص انما
 هو اجتماع التلازمين أو أحدهما بغير لهما في اقتصار الرخصة على مجموعها والتثبت في بعضها بالبدل اه وجواب بعد تسليم ظهور انما
 من واحد فتع كون أحد هالدين بمنزلة في الحاجة التي عهدا لهما حكمهم من غير نظر لفرادها في القوة والضعف بل كبر ما تكون
 الحاجة في أحدها بعض الناس أقوى منها في الثانية لبعض آخر من (قوله ولحارب بس ذبيح الخ) حردا من كج اتخاذ القباوم وغيره مما
 يبلغ لقل لوان وجد غير الحر من يادفع لما فيمن حسن الهيئة وانكار قلوب الكفار كخلة السيف ونحوه ونقله في الكفاية عن
 جابن حقه قال خيفة الاوجه حذافه

(قوله وفيما قاله وقتة) قال شيخنا الأوجه ان المربع في الی الوزن معالقا (قوله وظاهر ان شرط جوارها الخ) أشار الى تخصيصه (قوله فالأمر به انه كان سوج الخ) أشار الى تخصيصه وكتب عليه به جزم الأسنوي وغيره (قوله جاز على الظاهر من كلامهم) أشار الى تخصيصه (قوله ويؤيد ظاهرا كلامهم الخ) فان فرق بين الثوب (٢٧٦) مجول للبدن بخلاف الأبناء والعراش أجيب بان الحر يرتديه أكتفون الذهب

والفضة وبان العنق في حرمته الاستعمال والخلاء لا الخسل وذلك مشترك بين المحمول والمرسوم ما لم يمنع مانع فالاولى لا يخفى ظاهر كلامهم من (قوله قال الزركشي وفيما قاله الخ) أشار الى تخصيصه (قوله قال الفوارزي ويجوز منه كبس المصنف) أشار الى تخصيصه وكتب عليه وكذا الأزارز ونحوها (قوله وأقنى النوري الخ) أشار الى تخصيصه (قوله المتجه من خلافه) يتكلم في آداب الحر بر لانه به أثبت البارزي تبعا لشيخه من عاكر (قوله) وأما اتخاذ آداب الحر بر لابس الخ) قال شيخنا في أنى الاليجواز اتخاذ حر بر لم يستعمله ولبس قوله ما حرم استعماله حرم اتخاذ قاعدة كذا يتم كلام ابن عبد السلام ظاهر حيث اتخذوه عز على لبسه فالحرمة ظاهرة للعزم على فعله معناه زائد عن ثام من فعلها (قوله فان فرش رجل عليه غيره جالس الخ) قال الأذري وسوره بهضم بماذا اتفق في دعوه ونحوها أما اذا التقهه حبرام حر بر فالوجه الصريح وان بسط فوقه ثيابا لمائمين

باسناد صحيح كان له حيث تمكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباغ والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أى جفاف اماما جوار العادة فيحرم وقرن بين ذلك وبين اعتبار أربع أصابع في بيان بأن التعليل به من حاجة وقد نفس الحاجة للز يادة على الأربع بخلاف ما ياتي فانه يجوز بدقته بتدبير بالدر سم قال ابن عبد السلام وكان يترى طرفا العمل ما إذا كان كل من مائة درسم وقرن بين كل أربع أصابع بمقدار قوس كان أو قطن وفيما قاله وقتة الان يقال تتبع العادق العمام ثم وجدت كذلك (و) يجوز (تأخر بر وقص) به (لا يجاوز) كل منها (أربع أصابع) معقومة دون ما يجاوزها فطهران عباس السابق مع غيره سلم عن عمر بن موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحر بر الاموضع أصبع أو أربعين أو ثلث أو أربع وظاهر ان شرط جوارهما ان لا تكون بحالها بحيث يزيد الحر بر على غيره موزنا لكن نقل الزركشي وغيره عن الخليلي انه لا يزيد على طرازين كل طراز على كمران كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع قال السبكي والتطريز جعل الطراز مكررا على الثوب اما التطريز لا يراى فالأمر به انه كان سوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حر بر و غيره لا كالامار أو قال الأذري الظاهر انه كالامار وجزءه المصنف في شرح الأرشاد (و) يجوز (أو حو جبة) أو نحوها (به) لان الثوب ليس ثوبا منسوبا لا بعد ما سجد لابس حر بر و هذا فارق ما سجدت من تحريم البطانة والرامن المذكوران جوارها قال الامام وظاهر كلام الأئمة ان من لبس ثوبا بظهارته وبطائنته طين وفي وسطه حر بر وسوج جاز فانه نظر وباعترا بن عبد السلام في مختصر النهاية جاز على الظاهر من كلامهم وفيه احتمال انتهى ويؤيد بظاهر كلامهم حل استعمال الأبناء الذهب والفضة المعشوشم بنحاس وحل الجلبوس على الحر بر بحال (و) يجوز (خياطة) ثوبا به واسبه ولا يجي فيه تفصيل المضيق لانا الحر بر وأهون من الأواني وله فاحل آتاه دونها قال في المجموع وجعل منه خط السبعة قال الزركشي ويقاس به بقلة الدواة قال الفوارزي ويجوز تب كبس المصنف الحر بر وأقنى النوري بانه لا يجوز له كفاية الصدق في ثوب حر بر ولا يجوز له استعماله قالوا يقتصر بكونه من رداء لا يكره وقول الأسنوي المتجه خلافه كفاية ثوبا لغير حر بر النساء مردود بان الحاجة لا استعمال فيه بخلاف الكفاية وأما اتخاذ آداب الحر بر لابس فاقضى ابن عبد السلام بانه حرام لكن آتاه دونها الثوب (لا يتطابق) بان جعل بطانة ناجية أو نحوها حر بر فيحرم لبسها (ولا تسجد دوع مقابل ذهب) فيحرم ما سجد به أو زر بازراه أو خيط به لا كثره الخ لانه في خلاف ما سجد بالحر بر وخرج الذهب والفضة فيجوز زخرفة آلة الحر بر بما ياتي في الزكاة (نزع ان تراش الحر بر وانشر به وسائر) (و) يجوز (الاستعمال كبسه) فيحرم على من ذكر والتقييد في بعض الاخبار السابقة باللبس والجلوس حر على الغالب فيحرم ما عداهما كجلد عليه بقية الاخبار (والامر أنافتراشه) كبسه لما مر في خبر جرد لائهم (فان فرش رجل) أو خشي (عابسه غيره) قال في المطالب ولو غشيها ما هل السج (جلس) عليه جوارا كما يجوز جلوسه على محمد بن قتيبة وعلى حسانة بن عيسى بينهما سائل وعله في المطالب بانه لا يلبس في العرف مستعمله (ولو لم يلبس الباسه) ما هو مؤثر في الباسه (الحلى) من ذهب أو فضة والصبر في الحر بر ولو في غير يوم العيد لا يلبس له شهامة تنافي ختو فذلك لا ينافي غير كافر الحق به الغزالي في الاحكام المجنون (وكالحرس) فيبدأ كمر (من عرفه ومعه سفر) لا لخبر الدلالة على ذلك لانه من زنا النساء وقوله الشافعي يحرم على الرجل الزعفران المصفر قال البيهقي فيه الصواب تحريم المصفر بانه أيضا لاخبار المصنعة التي لو بلغت الشافعي اقلها لم يرد وأما بالاعمال بالحدث الصحيح كذا في ذلك

السرف واستعمال الحر ولأجله اه والوجه انه لا فرق كما اتضاه اطلاق الاصحاب من وقوله والوجه أشار الى تخصيصه (قوله وعلى حسانة بن عيسى ما هل) يجب اتاقي شيئا من بدن المصلى وثبانه (قوله والحق به الغزالي في الاحكام المجنون) أشار الى تعصيف (قوله وقوله الشافعي يحرم على الرجل الزعفران المصفر) هو المذهب

(قوله الحاشية الزعفران) قال شيخنا هو كذلك حيث صار المصوغ به كازعفران (قوله لكن الامع) كقوله ابن العماد عدم الجواز ان أشار الى معصده
(قوله وهو ما يتبعه كلام المصنف كاصح الخ) قال في الخلاص ان ابا الشاشي أحد المتأخرين طبق الشاشي ابي اسحق ايجاب بانه لا يجوز ان يعقل
على عطلات السجدة وسور ولا يصح وقفها عليها وهي بانية على ذلك الوقت (قوله أما الباسه لهما فاختار الخ) قال في المجموع كذا أطلقوه
دليل مرادهم كالبقيتي زعفران لا يؤمر بقله فان قيل فلا وقت فصل لا ذكره في السير (٢٧٧) والمعنى مقني وأوجب منع كونه مقتضا
لذلك ولو لم يفتأ بالانتفاء

الروضة هو ان نقل الزكشي عن البقيتي عن الشافعي ناصا ثم قال وفيه ان الشافعي ناصا لائق النهي وان
عمل النهي عن المعصية اذا أصبح بعد النسيح لاقوله قال وعليه يحمل اختلاف الاحاديث في ذلك (ولا يكره)
ان ذكر (مصوغ بغيرهما) أي بغير الزعفران والعصفر المفهوم من المزعفر والمعصفر سواء الاجر
والاصفر والاختصر وغيرهما قل جواز ذلك لانه يجوز ليس السكان والعقل والصوف والخز وان كانت نفيسة
فان لا يمتنع ان نفاسها ما صنعت به مصر في الروضة وتقدم في الجمعية بل من ان يحمل عدم الكراهة فيها
صحيح بل النسيح وظهر كلام الاكثرين جواز المصوغ للورس لكن نقل الزكشي عن القاضي أبي
الطيب وابن الصباغ الحاشية بالزعفران (ويكره) للرجال وغيرهم (ترين البوت) حتى مشاهد
العاليا والصلحاء (بالثياب) نعيم مسلم ان الله لم يامر ان تلبس الجدران واللبن (ويحرم) ترتيبها
(المحرر والمؤثر) لعموم الاخبار الواردة فيها نعم يجوز ترك الكعبة بالحري كما سبقت في ذلك الذنب
والنصف وكذلك الماسجد على ما أفق به الغزالي وكلام ابن عبد السلام في ذاك به على البس يمكن الامع كقوله

ابن العماد عدم الجواز فيها وهو ما يتبعه كلام المصنف كاصح في باب كذا الذهب والفضة (فرع
بحر الباس جلد الكلب والخنزير غيرهما) * الا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذا بالكلب
الا في أغراض مخصوصة فبعد موته ما أولى اما الباسه لهما فاختار اسواته أهمافي التعليل ومثلها فيها
ذكرنا لهن من أحد معامع غيره (الاحلوف على نفس) أعضو (من حر برد) شديد (د) خذ
(حرود) قد (عدم غيره) مما يقوم مقامه فيجوز ذلك للضرورة وتعبيره بنفس أول من تعبيره
في نسخة كاصح بنفسه (ولا يحرم جاد المنة) قبل الدبغ (وسائر الاعيان النجسة) غير ماص
(الاعلى) بمعنى في (يدن آدمي وشعره) وقوله كذا ذكره الاصل هنا والمصنف في الشهادات لما علم من
المتدين اجتناب النجاسة لاقامة العبادات بخلاف غيره والتصریح بالشعر من زبانه (ولو) كان النجس
(مسا على جاني) فانه يحرم استعماله والتصریح بما من زبانه على الروضة أخذ من كلام الرازي
في الكلام على وصل الشعر من كلام الاستاذ هنا فانه رده بقوله النروي في مجموع المشهور والاحكام
ان استعمال العاج في الرأس والعين ثبت لارطوبه يكره ولا يجوز فقال وما قاله غريب وروى غريب فان
هذا التفصيل انما ذكره الاحكام في وضع الشيء في الايام منه فالتبس عليه ذلك بالاستسقاء حال في البدن
انتهى وما قاله هو الغريب والوهم الجيب قد نص على التفصيل المذكور في المشط والابانة الشافعي
في البولي وخرجه جمع منهم القاضي أبو الطيب والشاشي أبو علي الطبري والماوردي وكانهم استنبطوا
العاج لشيئ فانه مع ظهور روثه وقله لادى وان كان طاهر يحرم استعماله بالضرورة (وله)
ليس ثوب (متنفس) لان نجاسته عارضة هله الازالة لا يفتي بتقيده في غير الضرورة وما اذ لم تكن
مضطرة وبقيده الاصل بغير الصلاة ونحوها فاذن المصنف لقوله الاستاذي ما فهم من غير ما يكره
في الصلاة ممنوع لان الحریم انما هو لكونه مشغلا بمادة فاسدة كل على سبيل محذوفاته ثم فعله الفاسد
لا يكره في الوضوء (د) لعم الكراهة (تعيد أرضه) بان يجعل فيها السماد أي السرجين
لعادة البسه نقوله (يزيل) ايضاح قال الاذري وينبغي استثناء زيل ما نجاسته مختلفة (د) أيضا

لظهاره ونجاسته فلا يصح قساسة على المتقي على نجاسته بان تلمس رأسه بالدم فيه اظهار لتعارف العقيدة واعلام بانه قد عصى وكان
القباس استباح فقل لذلك وان دم الاخيه في العقيدة قد شهد بالبركة قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة تنوي فاشهدي اني متحكك فانه بغض
الابن لظلمة تقطع من دمها كل ذنب اهلقتهم قوله وله ليس ثوب متنفس الخ استثنى ما اذا كان الوقت خاصا لما يجب يعرف بتقديسه ويحتاج
العمل للصلاة تعذر الماء (قوله ولا يفتي بتقيده الخ) قال الاذري والظاهر تحريم المكتبة في المسجد غير حاجة الى الاله يجب تنزيه
المسجد من النجاسة فتكونوا الظاهر الخ أشار الى تعصده (قوله وله)

فأرأى طرفها بين كنفه أم المراءت فجوز لها إرسال الثوب على الأرض لغير من جرؤ به خيلاء لم ينظر الله
اليوم العاقبة فقالت أم حلت فكيف يصنع النساء إذ يولهن قال ربحن شرا قالت إذن تنكثن أقدامهن
فأفترخت بذراعا لزن عليا مروءة أبو داود الترمذى وقال حديث صحيح ذكر ذلك في المجموع والأوجه
في إنشاء الذراع من الحسد المتجلب للرجال وهو أنصاف السابقين لامن اليكعين ولامن أول ما بس
الأرض قال الزركشي وينبغي طي الثياب فقد روى العطار في أسانيد صفه خـ مرطو وأبكم ترجيع
البهار وأدها فان الشيطان إذا وجد الثوب ملو باليسه وإذا وجد منثورا ليسه وخبر إذا طوى
يأبكم فإذا ذكر واسم الله لا يلبسه الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلى سر بها * (ثمسة) * يجوز بلا كراهة
أن يجمع بين القباه والفرجية ونحوها مردو ومجسول الأزار إذا لم تبد عورته ذكره في المجموع
قال الترمذى وينبغي اختصاص عدم كراهة لبس القباه بين بعاته أولا يعتاده لكن ليسه تحت ثيابه أما
إذا لم يظهر أفرغته في أن يكره كبس القباه في بلادنا وقد تعرض له في باب الشهادات قال ابن
عبد السلام وأفرط قوسه العليل واليكم بدع وسرف وتضييع المال ولا بأس بلبس شعاع العلماء
ليعرفوا بذلك فلو أنافي كنت حرموا ما كنت على جماعة محرمين لا يعرفونني ما أدخلوا من آداب الطواف
فلم يلو أنما لبست ثياب الفقهاء وأنكرت عليهم ذلك وأوطأها إذا لبسها مثل ذلك كان فيه إكرامه
سبب لا مثال أمر الله تعالى والانتباه عما يحسى الله منه

(كتاب صلاة العبدن)

عبد الفطر وعبد الاضحية والعبد من العود لشكر ربه كل عام وقبل العود السرور ويعوده وقبل لكثرة
عودائه على عبادته فوجعه أعباد أو عاجج باليه وإن كان أصله الواواز ومها في الواحد وقبل للفرق
بين وبين أعباد الخشب والاصل في صلاته قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربنا ونحمر ذكره صلاة
الأنبياء من أول عبد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (وهي
سنة) لذلك ولا ثم أكثر كوع وجوب ذلك أن لها كصلاة الاستسقاء والصارفين عن الجوب خبر الصعيين
هل على عـ بها قال لا الآن نأخذ رجلوا نقل الزنى عن السابقين من وجب عليه محض والجمعة وجب
عليه حضور العبدن على التأكف فلا ثم ولا قتال بتركها (لأنه عاجج) فلا نسق له كذا كرفي الوضوء
بألا اضحية فلا يتابع قاله الماوردي ووجهه في صلاتها جماعة أما صلاتها منفردين فسنه كما أشار إليه
الرافعي في الأفعال المسنونة في الحج وصرح به القاضي واقتضاء كلام المتولي وما روى الله صلى الله عليه وسلم
فلها من مع معمول على ذلك أدل فاعلموا جماعة في مثل هذا اليوم لا تشتر (ولا توقف على شروط الجمعة)
من اعتبار الجماعة والعدد وغيرهما لا يشتر سنة كصلاة الاستسقاء (فصلها) في نسخة فاعلموا (المفرد)
والعدد والرائد الخفي والصبي (والمسافر ومن يغتسل) بهم (أماهم لا المفرد) فلا يتخطأ إذا الغرض
من الجماعة تكبير الغير وهو منتف في المفرد (ووقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها) وإن كان فعلها
عقب الطلوع مكره والآن مبني الوقت على أنه إذا خرج وقت صلاة دخل وقت غيرها بالعكس
(د) لكن (الأفضل) إقامتها (من ارتقاءها قدر) وفي نسخة تبد (روح) لا يتابع وأخرج وقت الكراهة
والفروج من الخلاف

*(نفسه) وهي ركعتان بنيت صلاة العبد * أي عبد الفطر والأضحية كما روى في صفة الصلاة هذا أقلها
والأكثر أن يصلها جماعة متوازيين بعد الأحرار الاستفتاح بسبع تكبيرات في الأولى وخمس بعد استوائه
فألقى الثانية لا يتابع ورواه الترمذى وحسنه التصريح بقوله بعد استوائه فأعلمن زيادته (ولا
يسجد) بتركها ولو (للسهومها) أي بتركها كالتمود وقرعة السور وتكره تركها وترك شيئا منها
ولا يذنبها كإتي المجموع من نصر الأم (ويجوزها) لا يتابع (ويؤتى به) فيها (ويضعها) بأن يضع
اليمنى على اليسرى (تحت صدره) بين تكبيرتين من السبع والخمس يكفي تكبيرة الأحرار وما يأتي في

(قوله قد رأيت معتلة) أى لا طوية (٢٨٠) ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح التلخيص بقدر سورة قل هـ والله أحد (قوله ثم قرأ بعد

أرساها مامرته والصريح بفتح صدر من زيادته (وذكر الله تعالى (بينهما) أي بين كل تكبيرتين
 لأقبل السبع والخميس ولا بعدهما (بما أفور) أي المقبول (سرفرأوبه معتدلة) علامة على السلف
 والخلف ولأن سائر التكبيرات المشر وعق الصلاة بعقها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات فيقول
 -صان الله والجديته والاله الله والله أكبر لا رفره رواه البيهقي عن ابن مسعود ولا ولا يستأجد جلا
 لا تق بالحال ولأنه الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعفوا وذا جاء قال في الأصل قال الصلاني
 عن بعض الأصحاب يقول لاله الله وحده لا شريك له الماثلة الجديته بالخبر وهو على شئ قد يقال
 ابن الصاغ ولو قال ما عاده الناس الله أكبر كبيراً والجديته كثيراً وجعل الله بكراً وأصلها صلى الله على
 بحمدك أو سلم تسليمك كثيراً كان حسناً وفي الرضوة وقال المسعودي يقول سبحانه اللهم وبحمدك تبارك
 اسلمك وتعالى بحمدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك (وبصل التعليل للقرعة بالتكبير السابعة) في قال كفاة الأولى
 (أو الخامسة) في الثانية (ثم يقرأ بعد الفاتحة في الأولى واقتربت في الثانية جهرا أو سرياً) في الأولى
 (والفاتحة) في الثانية كذلك لا يتابع وأسلم والمعنى أن يقرأ كراة واحدة أو الخصال يتبعها ما شاء من
 حشر الناس بحرم الحشر (وأن ثلث في عدد التكبيرات أخذ بالأقل) كافي عدد إلى كرات (وأن كبراً كثيراً
 وثلاث هل نوى الأحرار في واحدة) منها (استأنف الصلاة) لأن الأصل عدم ذلك (أو) شك (في أنها أحرار
 جعلها الأخيرة أو أعادها) احتياطاً (وأصل تخلف من يكبر ثلاثاً أو ستاً) مثلاً (تابعهم بوزن) عليها
 وجماسوا اعتقاداً ما مد ذلك ثم لاخير انما جعل الإمام ليؤتمه فلو ترك امامه التكبيرات لم يأنها كما يلزم
 ذلك وصرح به الجليل بل كلاً ما يلزم من قوله * (فرع أدنى) * المعنى يعني ترك (التكبير)
 المذكور ولو عاده أو جعله (فقرأ) الفاتحة وشأ منها (أو قرأ الأمام) ذلك (قبل أن يشرع) وهو الأمام
 التكبير (لم يرد اليه) التارك في الأولى (لرب) بالأمام أو بالأمام في الثانية فليس يفرض ولغو انما
 بخلاف ما تروك وتقوم في تركه أو في تركه بعد الفاتحة بحسنه أو اعادها أو بعد الكوع أو بان ارتفع بل يأنه
 بصل صلاته أن كان عالماً بكامل من شروط الصلاة وصرح به الأصل هنا (وإذا أدركك) المأمور (في
 الركعة الثانية) كبر بمعدن أو أتى في الثانية) أي نائنته (فقال في الفاتحة) فقلت في الفاتحة
 ترك سنة أخرى وهذا قول نذير فقرأه الجميع المتأخرون في الثانية إذا تركها في الأولى كما سرياً ما يأم
 ما يتعاقب وزاد في الأصل قوله (ولا يكبر في قضاء الصلاة العبد) لأن التكبير شعار الوت وقيل أنكر
 في الكفاية عن العلي و يؤخذ من تعديله أنه يكبر في القضاء في الوقت بل كلام المجموع يقتضي أنه يكبر
 مطلقاً فافهم هذا

﴿فصل ثلث﴾ بعد الفراغ من الصلاة (بعد الامام المنب) للاتباع واداء الفرائض (بعد الدال) على من عنده هذان زيادته (ويقول على الناس) بوجه (واسم) عليهم ورون عليه (ثعبان) يستريح وشاب الناس لاسمائه قال الخوارزمي يحس بقدر الاذات في الجمعة (ويقوم) واداء (تخططين كالجمعة) أي تخططين في الاركان والصفات (وان خرج الوقت) الصريح هذان زيادته (الانه لا يجب القيام فيها) بل ينبدب تعالىها وللاصلا وقد خطب على الله عليه وسلم على راحته يوم البدر واداء النساء باسناد صحيح فيصير ان خطب قاعدا وضعا مع القدرة على القيام واقصاه على ما ذكره ففهم انه يعتبر فيها بقدر شرط وخطي في الجمع من طهر وستر وغيرهما ووهو قضية كلام التولي وفيه تصريح به الجرجاني لكن نقل البنديجي عن النص جواز خطي في العبد والخسوف والاستسقاء والامه مع الكراهة وخزفي المجموع عند الجالس: ينهوا عن البوضوع خطي في غير الجمعة وله السبق وخزفي للثلاثة اعتبارها ما ذكر ان خطي في الجمعة لا شرطها كما نادى قول الاصل والمهاج راكنها كما هي في الجمعة لكن لا يعني انه يعتبر في اداء السنة الا جماع والسماح وكون الخطبة عربية (و يستحب ان يعلم من)

الفاشحة في الأولى الخ)
قال الأذري والظاهر أنه
يقصره ماوان لم يرض
الأمور، وبأنه انقلب إلى
وقوله والظاهر الخ أشار
إلى تصحيحه (قوله جهرا)
ولو قد ثبت أن (قوله) ناجه
ولم يرد عليه الخ) مع أنها
سنة أبس في الآيات بها
مخالفة فاشحة بخلاف
تكبيرات الانتقالات
وجلسة الاسفراحة ونحو
ذلك فإنه يأتي به وعلوه بما
ذكرناه من عدم المخالفة
الفاشحة وإله الفرق
أن تكبيرات الانتقالات
يجمع عليها فكانت آكد
وأضاهان الاشتغال
بالتكبيرات هنا قد يؤدي
إلى عدم جماع قراءة الامام
بخلاف التكبير في حال
الانتقال وأما جلسة
الاسفراحة فلأن حديثها
نابت في الصحيحين ع (قوله)
بل كلام المجموع يقتضي
أنه يكبر مطلقا) أنزالي
تصحيحه وكتب عليه عبارة
التدريج يقتضي أذانا
وتنهال في صورها اه قال
الناشري في فتاوى النوري
أنه سئل عن الصبح أذقيت
هل يستحب القنوت فيها
فأجاب بأنه يستحب وقاس
ذلك أن يكبر في القضاء
وذكر في الإذان عن
الفقه أحد من موسى عجل
أنه قال بترتيب صلاة الصبح

المقضية إذا قلنا بوجوبها لوقوعها التكبير هنا في القضية (قوله والعصاة) أي السن (قوله إلا أنه لا يجب القيام فيما) قال
في التوسط لانحفاء الكلام فيها إلى بذو الصلوات الحطية أما بالنزوح أ أم لا نص عليه في الام (قوله لا الجمع العلم)

الفرق في عبده والاضحية في عبدها) أي أحكامهما لا تتبع بعضهما في غير العبدتين ولأن ذلك لا يتفق
 بالكلية ينبغي أن يفصل بين الخطيئة بين التكبير ويكرهه في فصول الخطية قاله السبكي (د) يستحب
 (أن يستغفر الخطية) الأولى (بسم تكبير اسمك والابن) أفراد (والثانية بسم) كذلك لقول عبده الله
 ابن عبده الله بن عبته بن مسعود أن ذلك من السنن رواه الشافعي والبيهقي قال في المجموع وأسانيد ضعيف
 ومع ضعف دلالة قوله على الصحيح لأن عبده الله تابعي وقول التابعي من السنة كذا ما وقوف على الصحيح فهو
 قول صحيح بل ثبت انتشاره فلا يخفى على الصحيح (ولو تخلف ذكر) بين كل تكبيرتين (جاز والتكبيرتان)
 المذكورة (مقدمة الخطية لأمها) وافتتاح الشيء قد يكون بعض مقدماته التي ليست من نفسه ويندب
 لها اسماع الخطيئة بين تكبيرتين كلامه لا يتصور مع الأصل ويكره تركه (ومن دخل وهو)
 أي والخطيب (مخضب) فإن كان (في الصلوة جالس) ندبا (لستمع) ولا تحية (وأخر الصلاة) إذا
 بقي فربما بخلاف الخطية ثم يخبر بين أن يصل العبد بالصلاة وإن صلى بعبته إلا أن يصلي وقتها فبين
 خطيب الصلوة وأخذ من التعديل أنه لو وجده مخضب قبل الزوال على خلاف العادة تخشى فوت الصلاة
 فقام على الاستماع وهو ظاهر (أو في المسجد بأية الحجة) ثم بعد استماعه الخطية صلى فيه صلاة العبد
 وفرق الصلوة في التغيير المذكور بأنه لا يشرع للصلاة على بيته بخلاف المسجد (فلو صلى) فيه بدل الحجة
 (البعد وهو أولى صلاحاً) ممن دخله وعلمه مكتوبه يفعلها وتحصل له التحية ويندب لإمام بعد فقره من
 الخطيئة بعد ما إن فاته جماعة جالسا أو سائرا لا يتبع رواه الشيخان قال السبكي وليس بخاتمة فانه صلى
 إمامه وسلم فله مرة تركه أكثر كابدله كلام الأم (ولو خطب قبل الصلاة لم يندب إماماً) كالسنة
 التي بعد الفريضة إذا قدمها على إمام فله مروان بن الحكم من تقديمه الخطية أنكر عليه فيه غاية الإنكار
 ولو خطب وحده أو ترك الخطية قال الشافعي أساء (فرع) قال أئمتنا الخطيب المشرعة عشرة خطبة
 المنوعة العبدتين والكوفيين والاشعريين وأزعم في الحج وكلها بعد الصلاة الخطيئة للجمعة وعرفه قبلها
 وكذا ثمانين الثلاث الألف في الحج فقرادى
 (و) فصل وخطبها في المسجد الحرام وفي بيت المقدس أفضل * تبعه السلف والخلف ورثه فمروا بصلوة
 الحضور والبالوا بهما (د) فعلها في (سائر المساجد) أنعت أو حصل مطروحة (كأن) (أولى)
 لثمنها وأسهل في الحضور والبالوا بهما ومع العز في الثاني فلو صلى في الصلوة كان نارا كالأولى
 مع الكراهة في الثاني دون الأول (والحيض) ويحويهن (يقفن بابه) أي المسجد لم يندخلوه له
 وقاموا عليه إلا في (وان ضاقت) أي المساجد ولا عذر (كفره) فعلها فيه التوشيش بالزحام
 (خرج إلى الصلوة) لأنها أرفق بالأكبر وغيره (واستخلف في المسجد من صلى بالضعفاء) كالشيخوخ
 والمرضى ومن معهم من الأقرباء لأن عدلها تختلف بأسماء من الأنصارى في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح
 ولأنه خشا وعاقلة على صلاحهم جماعة وأقاربهم على الصلاة يفهم أن الخطيئة لا يخطب به صرح الجليلي
 لكونه أئمة تأسى إلى الإمام والمراد أنه يكره أن يخطب بغير أمر الوالي كإص عليه في الأم قال المارودي
 وليس أن صلى الصلوات الخمس حتى في إمامة العبد والخوف والاستسقاء إلا أن يقاد جميع الصلوات فدخل
 فيها فالدلالة على الصلاة العبد في عام جاز له أن يصلها في كل عام وإذا قل الصلاة والخوف والاستسقاء في عام لم
 يكره أن يصلها في كل عام والفرق أن الصلاة العبد وقامه بتكرهه فيه بخلافها وظاهر إمامة
 القراوى ولو ترسخ قتل ولو الصلوات الخمس لأنها تابعة للصلاة العبد وقول المصنف في المسجد من يذاته
 الأولى عابده كان أولى

(و) فصل بدأ كداسجباب اءاء الى الى العبد بالعبادة * من صلاته غيرهما من العبادات لغير من أحيا البقي
 العبد بطلب يوم غوث القلوب رواه الدار قطني موقوف قال في المجموع وأسانيد ضعيفة ومع ذلك استحبوا
 العبد لأن أشجار الفضائل يتساع فيها ويعمل بضعفها قال الأذرى يؤخذ من هذا عدم تأكد

(قوله ويذهب اليها) وإلى كل طاعة (قوله لا تشهد البار بقاء) وقيل ساكنهم من الجن والانس وقيل ليس فيهم في منزلة الفضل بروره
 وقيل لان طاعة المصلي كانت على البين فلا يرجع فيها لرجوع على جهة الشمال (٢٨٣) فرجع من غير ما وقيل لاظهار شعار الاسلام

فيمساوق لاظهار ذكر
 الله وقيل ايهب الماتقين
 واليهود بذكر من هم مومر به
 ابن بطال وقيل ليعصم في
 السرور به أو التبر بمروره
 ويرى بشمو الاستغفار به في
 قضاء حوائجهم في الاستغفار
 أو التعليل أو الاسترشاد أو
 الصدقة أو السلام عليهم
 أو غير ذلك وقيل ليصل رحمه
 (قوله ليرز داغيتا المتأقنين)
 أي اليهود (قوله وقيل
 للتاكيد الزجعة) وقيل ما
 من طريق صريح الا فاحت
 فيها واتحتم لسلوك وقيل
 ليسوا بسين الاوس
 والخروج في المرور ولاهم
 كانوا يتفخرون بمروره
 عليهم (قوله امان حق غيرها
 كاحساب العدو) قال ابن
 الرزعة لو جعلهم كالمهم
 على العموم فان الاختلاف
 بذلك ولا فائدة بتحقيق
 الحال صحت والحا كيشغل
 بالمهمات نعم ان كان ذلك
 موجودا فالوجها صالحة
 الزايف قال الاخرى ولك
 أن تقول الحالك منسوب
 للمصالح موقوف وما يقع
 وقيل أن يغسلوا ليعن
 حقوق لله تعالى أو ليعاهد
 فإذا سمعها سبوا قائم
 يكن عند الاداء مطالب
 بذلك ليرتب عليه مكتمه
 عند الحاجة ان دعته اليه

بدها والشرب كالا كل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو المصلي ان أمكنه مكرمه
 زك ذلك نفعه في المجموع عن نص الام (وكونه) أي المأكول (تبر أو تبرا أولى) من غيرهما
 لا يتابع واد الخاري (و ينادي) له (الصلوة الجملة) أو الصلاة كإسريانه في الاذان (و يتوقى الفاظ
 الاذان) كلها أو بعضها بالاذن أو أظلم كرهه نص عليه في الام (ويذهب اليها في طريقه و يرجع في
 أخرى) لا يتابع واد أو يودود وغيره وفي البخاري عن جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم العيد
 يخرج الطريق (ويخص الذهاب بالعمامة) من الطريقين والاربعين سبب مخالفة بين الطريقين
 انه كان يذهب في أطرافها كثير الا حرورجع في أنصرهما وقيل خالف بينهما حال تشهد هذه الطريقين
 وقيل يتركها أهلها وقيل ليس يتركها فيهما وقيل يتصدق على فقراهم ما وقيل انغام ما يتصدق به وقيل
 ابرور وقيل أثار به فيهما وقيل ابردا غنط المتأقنين وقيل للعدو منهم وقيل للفتاؤل بتغير الحال الى الغفرة
 والرضا وقيل للتاكيد الزجعة ممن شاركه صلى الله عليه وسلم في المعنى ندبه ذلك وكذا من لم يشاركه
 في الاظهار نسيابه صلى الله عليه وسلم كالرمل والاضطباع سواء فيه الامام والقوم واستحب في الامان يقف
 الامام في طريق رجوعه الى القبلة ويدعو رور وفيه حديثا (فائدة) قال القموني لم أزل احسن أصحابنا
 كلامي للتنبيه بالعدو والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقول الحافظ المندري عن الحافظ
 القدسي انه أجاب عن ذلك بان الناس لم يزلوا يخافون فيه وما الذي أراه انه مباح لادبته ولا بدعة انتهى
 وأجابه شيخنا حافظنا عيسى الشهاب بن حجر به وادخله على ذلك بانها مشروعة وما حجت بان البهي في
 حديثه لا يافاة بالامام ويرى في قول الناس بعضهم بعض في يوم العيد تقبل الله منكم ومنذوا في ما ذكره
 من أخبار أو آثار ضعيفة لكن مجموعها يوجب في فعل ذلك ثم قال يرضح العموم التهنئة بالمعصية من نعمة
 وندفع من نعمة بمجروعية سجود الشكر والتعزية وبجاني الصحبة عن كعب بن مالك في قصة توبته
 ما تخلف عن غزوة يبولك انه لما نبش بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طمحين
 بحمد الله فنهاه
 (فصل وان ثبت الرتبة لهدال سؤال) في الصلاة الماضية بان شهدهم اعدلان (قبل الزوال) يوم
 الثلاثاء ومن يسع الاجتماع والصلوة أو ركعة (صلاها) بهم الامام وكانت ادعاء فطره (أو بعد
 الفطر يوم الجمعة) شهادتهم (في حق الصلاة) اذلا فائدة في سماعه الا ترك الصلاة فلا يصح اليها امانى
 حق غيرها كاحساب العدو وحاول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع (وصلاها في الغداة) قالوا ليس يوم
 الفطر أو الزوال معلق بل يوم فطر الناس وكذا يوم الفطر يوم بعضي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يفاخر
 لهم به يوم عرفة سواء التاسع والعاشر وذلك لخبر الفطر يوم يفطر الناس والاخص يوم بعضي الناس
 واد الزوال الذي وجهه موقر واد لا شافق وعرفة يوم يعرفون (أو بعد الزوال) أو قبله زمن لا يسع ركعة
 مع الاجتماع (قيل) شهادتهما (وفات) صلاة العدو وينبغي فيه لوقي من وقتها ما سمعه أو ركعة
 منهم دون الاجتماع ان يصليوا وحده أو عين تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصلي مع الناس ثم رأيت الركنى
 ذكر كبره عن نص الشافعي (والأفضل) فيه اذا فأت (فتأذنا في) بقية (ومهم ان أمكن اجتماعهم)
 فيها صغر البلاء ونحوه مبادر للعبادة وتقر بياها من وقتها (والأفضل) فتأذنها (أفضل) للتأذيع على
 الناس الحضور والكلام في صلاة الامام بالناس لان صلاة الاحاد كما أشرب اليه فيها فادفع الاعتراض بانه
 ينبغي فعلها عاجلا مع من تيسر ومنفردا ثم يجد أحدا ثم يعاها فادامع الامام (ولا لتعديل لالهانة)
 فأنشدها اثنان قبل الغروب وعدلا بعد ما عرفة وقت التعديل لانه وقت جواز الحكم بشهادتهما فيصلي

كان محسنا لا عانا وقال في المهمات ما قاله ابن الرزعة مردود (قوله ثم يصلي مع الناس) قال شيخنا صغير ذلك من ثبني من قولهم على اعانة
 الصلاة نسيب في وقتها وكان العبد اعدم ذكرها كما فيها مع فيها بذلك (قوله ثم رأيت الركنى ذكر كبره عن نص الشافعي) قال
 الاثر في هذا الباب

(قوله فلهم الرجوع) وقصصهم وانفروا ثم لدخل وقتا قبل انصرفهم كان قد دخل عقب سلامهم من العبد فالتفاهر انه ليس لهم تركها من وقوله فالتفاهر الخ اشار الى قصصه (قوله لا يخادروا الى الفغار) لان عبد الفغار تكرر في رضى صلى الله عليه وسلم ولم يتقبل انه كبر فمعتب الصلوات (قوله فسر بينهما) ونقله البيهقي في كتاب فضائل الادوات عن نص الشافعي وعلمه عمل الناس (قوله عقب كل صلاة) مثلهما جود الثلاثة والشكروا امتناهما الحاملي (قوله من صبح يوم عرفته الخ) وقال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة الى آخر شهر الثالث عشر في أكل الاقوال وهذه العبارة فهم انه يكبر الى الغروب ويظهر التفاوت بين العبارةتين في القضاء بعد فصل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب غ (قوله وقال في الروضة) أي والمجموع قوله انه لا يظهر اشار الى نصيب (قوله لانه شعرا الايام لانه صلاة الخ) يؤخ عن التعليق ان تعدد تركه كالنسيان قال حشنا فباني به سالم يخرج أيام التشرى في كافي البيان

العبد من العباد او قبل وقت الشهادة اذا حكمهم اقال في التكبير به قال العراقيون وادبوهم بالوهدا بحق وعدلا بعد موتها فانه يحكم بشهادتهما انتهى وبحاجبانه لا منافاة اذا حكم فيها انما هو بشهادتهما بشرط تعديلهما والكلام انما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة (رفع لوضوء البادون) أي سكان البوادي ونحوهم (لله يوم جعة فلهم الرجوع) قبل صلاتها (وقصصهم عن ثروا) مناهوهم والتداء أمكنهم ادراكها لو عادوا اليها لخير زيدن ارم قال اجمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم واحد فلي العبد في أول النهار وقال يابا الناس ان هذا يوم قد اجمع لي تكبيره عيدان فمن أحب أن يشهد مع الجماعة فلي فعل ومن أحب أن يصرف فلي فعل ورواه ابو داود والحاكم وصححه اسنادا ولانهم لو كانوا بعد الرجوع أو بالعودة الى الجمعة أشق عليهم والجمعة تسقط بالمشافقة والتعليل انهم لم يجمعوا وكان صلوا العبد بكماتهم من زمتهم الجمعة فسد عن صاحب الوافي احتمالان أحدهما هذا كمال البلد والثاني لالامعة ففوات شيتهم للعبد

• (قوله) وفي نسخة رفع تقدم التكبير في الصلاة والمطبعة وأما (التكبير) في غيرهما فضر بان (مرسل) لا يتقدم بحال (ومعبد) يؤتى به في ادبار الصلوات خاصة (فالمرسل) ويسمى المطلق (من غروب الشمس الى العبد) أي عبد الفغار وعبد الاضحية ودله في الاول قوله تعالى ولا تكلموا العدة أي عند نوم رمضان وتكبروا الله أي عند كمالها وفي الثاني القياس على الاول ويذكر (الى) تمام (احرام الامام) صلاة العبد والكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشغل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فلي مستغفرا فالعبد بالاحرام (ورفع به الناس أو واهم) ندبا لطهار الشعار العبد (في سائر الاحوال) في المنازل والبرق والمساجد الا سائر ليلاتها واستثنى الرافعي من طليع رفع الصوت المرأة وظاهر محله اذا حضر مع الجماعة لم يكونوا محرم ومثله الخشعي (وتكبير ليله الفغار) كدس تكبير ليله النحر للصعب (ولا يكبر الحاج ليله الاضحية بل يابى) لان التلبية شعاره والمغربي يلبى الى أن يشرع في الطواف (والمقيد بخص بالاضحية) لا يخادروا الى الفغار لكن خالف النووي في أذكاره نسوي بينهما في كبر عقب كل صلاة لكل (مصل) حاج أو غير مقيد أو مسافر ذكر أو أنثى منفرد أو غيره (فرضا كان) المأني به ولو جنازة أو مستورا (أو نهلا أو قضاء عنها) أي في مدة التكبير الا في سائر الايام شعارها وسواء في القضاء قضاء ما فيها أم في غيرها وقوله فيها متعلق بصلاته أو بمصل فلا يكبر عقب قائها اذا قضاها في غيرها لان التكبير شعارها وقد فات ويكبر غير الحاج (من صبح يوم عرفته الى عقب عصر آخر أيام التشرى) لا لاتباع رواه الحاكم وصححه اسنادا وقيل هو كالحاج في سائر ايام وقال في المجموع انه المشهور في مذهبه لكنه اختار الاول وصحبه في الاذكار وقال في الروضة انه الظاهر عند المحققين (فان نسي) التكبير عقب الصلاة (وذكر كبر ولو طال الفصل) لانه شعار الايام لانه صلاة بخلاف سجود السهو (وذكر كبر) (الحاج من ظهر) يوم (الغزالي صبح آخر أيام التشرى) لان الظاهر أول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية والصبح آخر صلاة يصلها بمنى هذا كلفي التكبير الذي رفعه صوته وبجعله شعارا أمالوا استغرق عمره بالتكبير في نفسه فلامنه منه نقله الاصل عن الامام وأقره (وصفته) سر سلا ومقيدا (أن يكبر ثلاثا ناسقا) انما عالف والخلف قال الشافعي وما زاد من ذكر الله الحسن واستحسن في الامان تكون بذكره بالله الله كبر كبر او بالجمعة كثيرا وسجدة كبره وأمسلا لاله الا الله ولا نعبد الا الله بخله من له الدين ولو كره الكافرون لاله الا الله وحده صدق وعده نصير عبده وهزم الاحزاب وحده لاله الا الله والله أكبر (رافعه صوته وزيد) بعد تكبيره ثلاثا (لاله الا الله والله أكبر) الله أكبر (ولله الحمد ولو كبر ما منه في غير هذه المدة) كان كبر قبلها أو بعدها على خلاف اعتقاد المأموم (لم يراعه) بخلاف تكبير الصلاة لا تقطع القدوة بالسلام (تمة) اذا رأى شيئا من جمعة الانعام في عشر ذي الحجة كبر قاله في التنبية وغيره واحضه بقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على رزقهم من جمعة لا نعام

﴿كتاب صلاة الكسوف﴾ * قوله والاصل في الباب قبل الاجماع الخ قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا القمر واسجدوا لله أي عند كسوفهما لأنه راجح احتمال ان المراد الشمس عن عبادتهم حالئذ لم كانوا يعبدون غيرها مما أضلوا معنى لخصصهما بالإنسية قوله لا تسجدوا لهما أو سجداً لحياته قاله صلى الله عليه وسلم لما مات ابنه إبراهيم وقال الناس انما كسفت ابنة ايماننا كأن أهل الجاهلية ينفذونه من تأثير الكواكب في الارض قوله وأقلها ركعتان الخ قال شيخنا شل الوالد رحمه الله تعالى عن نوى صلاة الكسوف وأطلق قوله لا تسجدوا في ركعتين كسنة الظهور وأن يصليها بركونين وقامين فأجاب بأنه (٢٨٥) يجوز له كل من الامر من المذكورين قوله

أخذ من نحره قبة صالحة الخ
قال في المجموع أحاب عنهما
أصحابنا يجزأين أحدهما
أن أحاد شئاً أشهر وأصح
وأكثر رواية والثاني أنما
نحمل أحاد شئاً على الاحتجاب
والحدوثين على بيان الجواز
قال ففيه تصريح منهم بأنه
لوصلاها ركعتين كسنة
الظهور ونحوها صحت صلاته
وكان تاركاً لأفضل اه
قال في التوضيح ونظيره ان
يقال الركعتان بهذه
الكيفية أدنى الكمال المأمور
فيه بخصيص صلاة الكسوف
وبدونها يؤدي أصل سنة
الكسوف فقط وتبعه
العراق وقال بعضهم صلاة
الكسوف لها ركعتان
مشرعتان الأولى وهي
الكاملة وهي ذات الركونين
فإذا أجزأ باليكيفية الكاملة
لم يجزأ بإدائه على الركونين
ولا النص على الأصح لان
الزيادة والنقص انما تكون
في الفعل المطلق وهذا نزل
مقد فأنه ما ذكر في الوتر
أحدى عشرة ركعة أو تسعاً
أو سبعاً فلا يجوز أن يادة ولا
النقص الكيفية الثابتة أن

﴿كتاب صلاة الكسوف﴾ *

لشمس والقمر والكسوف يقال علمهما كالكسوف وقيل الكسوف الشمس والكسوف القمر وهو أشهر
وقيل عكسه وقيل الخسوف أوله والكسوف آخره وقد استعمل المصنف اللتين الأولى تسين في الباب يقال
كسفت الشمس والقمر وخسفاً بالبناء الماعل ركسفاً وخسفاً بالهاء المفعول وانكسفاً وانكسفاً قال علماء
الهند كسوف الشمس لاحقيقة فأنما التغيير في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها وربما بان وأما
خسوف القمر فحقيقة فأن ضوءه من ضوء الشمس وخسوفه بحيلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه نقطة
التمام فليفتي في خسوفه البتة بخسوفه ذهب من حقيقة الأصل في الباب قبل الاجماع الاخبار كبر
سلان الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفتان لموت أحد ولا لحياته فإذا رآتم ذلك صلوا ودعوا
حتى ينكسفما مكم (هـ) من مؤكدة للكسوفين) لذلك ولأنه صلى الله عليه وسلم فعلها الكسوف الشمس
كثراً الشبان والكسوف القمر كثراً ابن جبان في كتابه الثقات ولأنها ذات ركوع وسجود لا أدان لها
كلمات لا تسجدوا والصارف عن الوجوب مما مر في العبد وجعلوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على
كرهنا كدها لواقفي كلامه في موانع أخرى والكروه تدل على عدم الجواز من جهة خلق الجواز
على مستوى الطرفين (وأقلها ركعتان بنيت يزيد في كل ركعة قناباً بعد الركوع وركوعاً بعده) أي بعد
القيام لا اتباع ركوع الشبان وقولهم ان هذا أقلها أي اذا سرع فيها بنيت هذه الآية ولا في المجموع
عن متضي كلام الأصحاب انه لوصلاها كسنة الظهور صحت وكان تاركاً لأفضل أخذ من نحره قبة صالحة
على الله صلى الله عليه وسلم صلاتها بالمدة فتكون ركعتين ونحو النعمان انه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين
وبل عن أبيه نخلت رواهما وأبو داود وغيره بأسانيد صحيحين وكانهم لم ينتاروا الى احتمال انه صلاتها
ركعتين بالزيادة جلالاً للمال على التقديم اخلاف الظاهر وفيه تفارقات الشافعي لما نقله ذلك قال عمل
الطلق على القيد وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة وقال الاحاديث كلها ترجع الى صلاته صلى الله عليه
وسلم في كسوف الشمس يوم مات إبراهيم ابنه يعني فلم تعدد الواقعة حتى تحمل الاحاديث على بيان الجواز
ثم قال ذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر الى تصحيح الروايات في عدد الركعات وجعلوا على انه صلى
الله عليه وسلم صلاتها من وان الجبيع جاز والذي ذهب اليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح اخبار
الركوعين بانها أشهر وأصح أولى لما ذكرناه من ان الواقعة واحدة اه لكن تقدم صلى الله عليه وسلم
على خسوف القمر فعليه الواقعة متعددة وحري عليه السبكي والاذري وسبقهما الى ذلك النووي في شرح
مسلم ونقل في نفسه من ابن المنذر وغيره انه يجوز صلاتها على كل واحد من الانواع الثابتة لاعتبار حرفي وأوقات
واختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع قال وهذا قوي (ولو انجلى) الكسوف في الصلاة (أو استدام
لبنفس) منها ركوعاً في الاجلاد (ولم يزد) وفيها (ولم يركها) في الاستدامة كسائر الصلوات في الأولىين وكان
في الوتر والاضى في الثالثة بل أولى لان هذه الصلاة كيفية بخلافه القياس نعم لوصلاها وحده ثم أدركها مع
الامام صلاتها كالحديث المكتوبة نقله في المجموع عن نص الام وقيل يجوز زيادة ركوع ثالث ورابع وناس

صلى ركعتين ركعتين الجمعة والعيدين وينويها كذلك فتأديهم أصل السنة كآية أدى أصل الوتر ركعة وحدها من انشاء كلام النووي
لأنها جاز والروضة تبعاً لرافعي وكلامه شرح المذهب الا لمن المنع محمول على من نوى الاكل فلا يجزأ زكاة الاقتصار على الأقل ولا الفضله كلام
شرح المذهب الثاني من الجواز محمول على ما اذا فاهو ركعتين وقوله وقال بعضهم الخ أشار الى خصص قوله صلاتها بالمدة فتكون ركعتين أي من غير
ترك ركوع (قوله نقله في المجموع عن نص الام) قال الأذري وقضيت انه لا فرق بين ادراكه قبل الاعلام وادراكه بعده وأقلها أدراكه
والأهم افتتاح صلاة كسوف بعد الإجماع قال وهو بل بد الصلي جماعة مع جماعة يدركها فيه نظراً وأقول فضة التشبيهي في الام انه بعدد على

الى الاعتلاء بالخير في سلم منها ما فيه في كل ركعة ثلاث ركوعات منها ما فيه ثوبه وفي داود وغيره خمسة
وأجاب عنها الجمهور بان أخبار الركونين أشهر وأصح فوجب تقديره على ما مر من تعدد الواقعة الأولى
ان يجاب بعملها على ما إذا أنشأ الصلاة بتلك الزيادة كما أشار إليه السج وغيره وقيل بركوعها أيضا فظاهر
خير النعمان السابق وغيره ينبغي الجزم به على القول بتعدد الواقعة جعابين الأدلة (و بانها) أي باني
الصلاة لا كور من قراءتها وتهدو طمأنته وغيره ما ياتي به (كثيرها) من الصلوات (والا لكان) باني
يدعاء الافتتاح ثم (يتعد للفاخرة) أي في كل قيام (و يقرأ في القيامات معها) أي مع الفاتحة (كاتبه) أو لا
عمران والنساء والمائدة) أي يقرأ في القيام الأولى البقرة أو قدرها في الثاني ألعمران أو قدرها في الثالث
النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهذا نص الشافعي في البولي وفيه في موضع آخر وفي الام
والمختصر وعلمه الاكثر يقرأ في الأولى البقرة وفي الثاني كآية منها وفي الثالث كأنه توسع وفي الرابع
كآية من آيات الوسطا قال في الاصل وليس على الاختلاف المحقق بل الامر على التقريب قال السبكي
وقد ثبت بالآثار تقدير القيام الأولى بخوال البقرة وتعلو له على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وأما
نقص الثالث عن الثاني أو زباده عليه فمردف شي فمما علم فله لاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فذكر
عمران في الثاني ثم افتتلا بر باده فذكر ع ثالث فكون أقصر من الثاني كما ورد في الخبر (وان يسبح
في الركوعات وكذا في السجودات في الأولى) من كل منها (قد رما آية) من البقرة (و) في (الثاني) قدر
(غاية) (و) في (الثالث) قدر (سبعين) (و) في (الرابع) قدر (خمين تقريبا) اثبتوا التعليل بين
الشارع لا تقديره قال الأذرى وظاهر كلامهم استحباب هذه الاطالة وان لم يرضهم المؤمنون وقد يفرق
بينها وبين المكتوبة بالنسبة أو بان الخروج منها أو زكها الى خيرة القندي بخلاف المكتوبة فونه نظر
ويجوز ان يقال لا يعلل بغير مرضا المحصورين لعدم خبرنا اذ لم يحدك بالناس فليخفف وتعمل الختان
على الله عليه وسلم على انه علم رضاء محجبه أو ان ذلك مستغفر لبيان تعليم الأكل بالفضل وبظاهره لم يصرحوا
له بعدم الرضا بالاطالة لا يلبس وقد توقف فيه اه (ولا يعلل في غير ذلك) من الاعتدال بعد الركوع
الثاني والتشهد والجلوس بين السجدين لكن قال في الرضة بعد نقله عن قطع الرافعي وغيره لا يعلل
الجلوس وقد صرح في حديث عبد الله بن عمر بن العاصي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يكذب ورفع ثم رفع
فلم يكذب سجدة ثم بعد ذلك يكذب ورفع ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك اه ومقتضاه قال في المجموع
استحباب الطائفة واختاره في الأذكار (وان ياتي بالسجعة) أي يسمع العلقان جدد (والتعبد) أي برك
الجدلي آخره (في الاعتدالات) كساو الصلوات

• (فصل في استحباب الجماعة) وكونها (في الجامع) لا الصحراء (والدعاء بالصلاة جامعة والخطبة)
للاتباع واما الشيطان الا كونه في الجامع فالخاري والمعنى فيه كونه معرضا للفتوان بالاعتلاء وكالمصلاة
جامعة اصطلاحا بخطب (كالجمعة) أي بخطبتها في الأركان كفي المنهج كالحضر في الأركان والشرط في
في الاصل وشرح الارشاد للمصنف امكنه استثنى منها القيام (لكن) ياتي بها (بعد الصلاة) للاتباع
في العيد واما استحباب الجماعة (حتى للمساقر المنفرد) لمسافر العيد وياتي في الخطبة هنا مرادهم
من كلامه انه لا تكبير في الخطبة وهو كذلك لعدم وروده وانه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع واما
فهمان من الرفعة من كلام حكاه البندنجي عن نص البولي وتبعه عليه جماعة عنهم المصنف في شرح
الارشاد من انها تجزئ مردود كآية عليه جماعة بان عبارة البولي بعلل لانهم ذلك وعبارته وخطب الأذن
خطبتين كآية العبدن ثم قال وان اجتمع كسوف وعيد وجنازة أو قضاء بدأ بالجنائز ثم الكسوف ثم العيد
ثم الأئمة فان خطب الجميع خطبة واحدة أو زمره وظاهرها انه أراد انه يجوز له الجميع خطبتين لان
خطب الكسوف خطبة فردة وقد قالوا بالاجتماع كسوف وجعة كف خطبة واحدة ولم يردوا الفرق بينهما
(وبارهم) فيها (بالتوبة) من العاصي (وفعل الخير) كصدقة ودعاء واستغفار (والعقود) ويجوز

الاصح وانما نص على
المفسر دانه محل وفان
وجريا على الغالب ش
قوله كما أشار الى السبكي
وغيره لان الزيادة والنقص
انما يكونان في النقل المطلق
وهذا نقل مقد فاشبه ما إذا
قوى الواحد في عشرة ركعة
أوتسعا وسبعائة لا تجوز
الزيادة ولا النقص (قوله)
اظاهر خبر النعمان
السابق) وغيره يجاب عنه
بانه يحتصل انما صلاة بعد
الركعتين لم ينويه الكسوف
فان وقائع الاحوال اذا
تقارن اليها الاحتمال كما
قرب الاجال وسطا بها
الاستدلال قال شيخنا قاله
الوالد (قوله كالبقرة) فيه
دلالة على انه يجوز ان يقال
سورة البقرة وهو كذلك
واختار بعضهم ان يقال
السورة التي يذكر فيها
البقرة (قوله وظاهر كلامهم
استحباب هذه الاطالة)
أشار الى تصحيحه (قوله أي)
تخطبها في الأركان كآية
المنهج (الح) عبر في الوجيز
بقوله خطبتين كآية العبد
و ياتي هنا مقدم ثم من
اعتبار الامعاء والسمع
وكون الخطبة عربية

(الاعتذار) الامر بذلك في التجارى وغيره ولعلهم ما قبل فعل الخير وما بعده افراد بالذ كرم دخولهم ما فيه قال
 الاذرى يستثنى من استصحاب الخطئ ما نص عليه انه اذا صلى للكسوف بسلك وكان به وال لا يعطى الامام
 الا اذا كان باسرا الى والا فبكره وذكروا في صلاة الاستسقاء وتقدم في الجمع من يؤخذ منه انه ابن الغسل
 لصلاة الكسوف واما التنظف بخلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن اياها كما صرح به بعض فقهاء الحن فانه
 يفتى في الوقت (وإنما يجهر في) صلاة (كسوف القمر) لاني صلاة كسوف الشمس ليس بسرفيا لانها
 تهاوية والاولى ليل يتومل واه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم يجهر في صلاة الكسوف
 بقراءته والترمذي عن سمرة قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر * (فرع
 يجمع قال في المجموع يجمع بينهما بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر * (فرع
 وتكون) * (الركعة بالكسوف) أي بفوات الركوع (الاول) مع الامام (ولو ادرك في القيام
 الثاني) أو ركع من الركعة الاولى أو الثانية (ليذكرها) أي شأمنها كأي الاصل لان القيام الثاني
 وركعه كالتابع الاول وركوعه فلا يذكره الا ابادرا كنه في الركوع الاول كأي سائر الصلوات (وتكون)
 الصلاة (بالإحرام التام) يقين لانه القعود بها وقد حصل للغير السابق أول الباب بخلاف الخطبة لان
 التسببها للوعظ وهو لا يفوت بذلك بل في مسلم ان خطبة النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف انما
 كانت بعد الإحرام وخرج بالتام ولو تجلس البعض فانه يصلي للباقي يكلم بخصف الا ذلك القدر فان قلت
 فان صلاة الكسوف بالاجتماع ثم صلاة الاستسقاء بالخطبة كأي بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة
 بعد الفتي فتكون صلاتهم ثم الخطبة الفتي المستقبل وهذا اجل الحسوف وقد زال بالاجتماع (فان حال)
 دون الشمس (موجب) وتل في الاجتماع والكسوف (وقال) له (منهم) واحد أو أكثر (الاجتماع)
 كمن لم يوتر) فصلى في الاول لان الاصل بقائه الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الاصل عدمه وقول
 المصنف يفتي لا يبعد القين لان بعد السلام ولو شرع فيها طائفا بقاءه ثم تبين انه كان تجلس قبل تحريمها
 بطول ولا تتعد فلا على قول اذ ليس لنا على فعله هبت صلاة الكسوف فتندرج في نيته (وتكون) الصلاة
 أبدأ (في الكسوف بغروب الشمس) كاملة (وفي) (الكسوف) للقمر (بطلوعها) لعدم الانتفاع بها
 جازئا (ولا بطل) صلاته وكسوف القمر (به) أي بطلوعها في انشائها كأي تجلس الحسوف في انشائها (ولا أثر
 لحدوث) أي خسوف القمر (بعده) أي بعد طلوعه فلا يصلي له لعدم الانتفاع به جازئا (ولا) تغت
 (بطلوع القمر) بقاء طرفة الليل والانتفاع به (فصل ما وان) خسف أو (غاب بعده ما حقا) كأي استمر بضم
 (وان اجتمع) عليه (صلوات) ثلثان فأكثروا من الفوات (قدم الا خوف فواته) كأي قدم (فيما
 واجتمع عليه) فريضة تدرعها في وقت العبد وجازة وعبد كسوف (الفرصة) لتبين اوضاع وقتها
 (ثم الجنازة) لما عصى من تغيير الميت بتأخيرها ولا يفرض كفايه ولا نفيها حق الله تعالى وحق الادنى
 (ثم العبد) لان صلاته أكثر من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع عليه خسوف وترتد قدم
 الحسوف لان صلاته أكثر ولا يمتنع فواتها بالاجتماع وانما قدمت على الوتر وان خسف فوته أيضا الغير
 لما قلنا من انها أكثر كون فواتها غير متيقن بخلاف فوته لا أثر له لعمامة خوف فواتها بالاجتماع فان قيل
 وأعوذا بما عارض ما بين فوته فانا معارض بما كان تدارك الوتر بالقضاء دون هذه (وعند أمن الفوات)
 اذا اجتمع عليه اترت كسوف وخر فريضة أو عید (تقدم الجنازة) لما مر قال في الاصل ثم يشتغل بالاسماء
 بغيرها ولا يشبهها فلو لم تحضر الجنازة أو حضر ولم يحضر واما أي وحضور مستوفى أو فرد الامام جماعة
 ينظر واما واشتغل بغيرها (ثم الكسوف) لخوف الفوات لكن يخففه فقرا في كل قيام بالافتح وقول
 هو أنه أكثر ونحوها فانه في المجموع من نص الام (ثم الفريضة أو العبد) لكن يؤخر خطبة الكسوف
 عن الفريضة لانه لا يخاف فواته بخلاف الفريضة فانه في المذهب تغيير المسبب بالفريضة انهم من تغيير
 أصله بالمجعة * (فرع ويكفي ايمدوكسوف اجتماع خطبتان بعدهما) * أي بعد صلاتيهما (يذكرهما)

(قوله فوصلها وان غاب
 بعده ما حقا) لان سلطانها
 وهو الليل بان (قوله لتعينها
 وضيق وقتها) ان لم يخش
 تغير الميت والا فقدم وان
 خفف فوات وقت الفريضة
 قاله ابن عبد السلام في
 قواعده (قوله وعند أمن
 الفوات تقدم الجنازة) قال
 السبكي قد أطلق اصحاب
 تقديم الجنازة على الجمعي
 أول الوقت ولم يبينوا هل
 ذلك على سبيل الوجوب
 والندب وتعليقهم بقضى
 الوجوب وقوله على سبيل
 الوجوب أشار الى تعيجه
 وكتبوا اضاعل الناس في
 اجتماع الفريضة والجنازة
 على خلاف ما ذكر من
 تقديم الفريضة مع اتساع
 وقته وهو خطأ لا يجب اجتنابه
 ولو في الجمعة

أى أحكامهما (فيهما) أى فى الخطيئتين فبعضهما بالخطيئتين لأنهما متان قال فى المجموع ونظره
 لأن السنتين إذا لم تتداخل لا يصح أن يترجم بأفعال واحد لهذا الورى بركعتين صلاة العصر قضاء سنة
 الصبح لم تعد صلاة ولوضه الى فرض أو نفل تحته المسجود بضر لا يتم حصوله بخلافه ذكره إمام
 الدينى وكانهم اغتفر واذك فى الخطية لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة (وان اجتمع كسوف وسجدة
 وصلى الكسوف بعد السجدة تعاطيه أيضا) أى كخطاب الجمعة (أو) صلاة (قبلها سقطت خطيئة)
 مبادر لاداء الفرض (وقصد بالخطية) التى يأتى بها عقب ذلك (الجمعة فقط) أى لا الكسوف ولا
 يجوز أن يقصد بهما لأنه تشرىك بين فرض ونفل بخلافه فيما س (د) لكن (يتعرض) فيها
 (لذكره) أى أنه كرماء يندب فى خطيته ويجتز عن التعاول الموجب لفصل وكلامه كالمصنف فهم أنه يجب
 قصد حاجتى لا يكتفى بالاطلاق وهو محتمل لأن تقدم صلاة الكسوف علم يقتضى صرفها لغيره لا محتمل خلافه
 لأن خطية الكسوف سقطت وهو الأقرب بنسب عليه الأذى قال فى الأصل ولا عرفت طائفة على قول
 الشافعى رضى الله عنه اجتمع عند كسوف بان الكسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين وأجاب الأصحاب بأنه قول المتبحرين ولا عبرة به والله على كل شئ قدير وقد صرح الشافعى كسوف
 يوم مات إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وفى أنساب الأريين بكراهة مات عاشر ربيع الأول وروى
 البيهقى مثله عن الواقدي وكذا اشترتها كسوف يوم قتل الحسين وأنه قتل يوم عاشوراء أو بان وقوع العيد
 فى الثامن والعشرين يتصور بان يشهد شاهدان بنص جبر وسبعين ورضان وكانت فى الحقيقة كاملة
 وبان الفقه قد صرحوا لا يقع ابتداء باستخراج الفروع الدقيقة (ومحضرها) نذبا (المحضر) الأول
 قول فى روضة غير ذوات الهيات ونظر المصنف حضوره من زياته بقوله (كالعيد) فى أن فحين مأمراً
 وكذا فى غيرهن المذكور بقوله (وغيرهن يصلين فى البيوت) منفردات (ولباس يجمعانهم) (لكن
 لا يجمعانهم) وان الأولى ما فى الروضة ففان (وعظمت امرأته فلا بأس) وكأنه فى الحضور وعدمه الختان
 (ويستحب لكل) وفى نسخة لكل أحد (ان يضرع) بالله أو نحوه (عند الزلزال ونحوها من الصوائع
 والرج الشديدة) والخسف كان الأولى ان يقتصر على ونحوها أو يقول كالصوائع (وان يصل فى بيته
 منفرداً ثلاثاً يكون غافلاً) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد إلى سجد قال اللهم إلى أسألت خبره وخبر
 ما فيها وخبر ما أرسلته وأعوذ بلمن شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلته به واه وسلم وروى الشافعى خبر
 ما هيئت رج الأحبة النبي صلى الله عليه وسلم على ركبة وقال اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها عذاباً اللهم اجعلها
 راحة ولا تجعلها عذاباً وروى أيضاً ان عرجت على الصلاة فى زلزلة ولا يستحب فيها الجماعة فمارى عن على
 أنه صلى فى زلزلة جماعة يصع عنه قاله فى الروضة قال الحلبي وصفها عند ابن عباس وعائشة كسوف
 الكسوف ويحتمل ان لا تغبر عن المعهود بالابتواب قال الركنى وجم هذا الاحتمال ختم ابن أبى السمت فقال
 تكون ككيفية الصلوات ولا صلى على هيئة الكسوف قولاً واحداً وبس الخروج الى الصلوة وقت الزلزلة
 قاله العبادى وبقاصم نحوها وقول المصنف فى بيته من زياته ولم أره غيره ولكنه قياس الظاهر التى
 لا تشرع له الجماعة * (فائدة) * الرباح أربع التى من تجاه الكعبة الصابون ورائها الدور ومن جهة
 جنبها الجنو بون شمالها الشمال ولكل منها طبع قاله باحار قبايسة والدور باردة طين الجنوب باردة
 رطبة والشمال باردة يابسة وهى ربح الجنة التى شرب عليهم كبر واه وسلم

* كتاب صلاة الاستسقاء *

هو أطلب السقيا وشرعاً طلب سقيا العباد من الله عند حاجتهم إليها يقال سقاء وسقاء بمعنى قال تعالى
 وسقاهم زرعهم شراباً طهوراً وقال لاسقاهم ماء عند قاء وقد جمعهم بالبدق قوله
 سقى قوماً بنى مجدداً سقى * غمرا والقيان من هلال
 وقيل سقاء ناله لبشر بأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لفتوا أسقاء ما شئ به وأرضه وقيل سقاء لفت

(قوله فلا يجوز أن يقصد بهما)
 به (الخ) قال النووي فيه
 نظر لأن ما يحصل ضمناً
 لا يضر ذكره وأوجب عنه
 بان خطية الجمعة لا تضمن
 خطية الكسوف لأنه ان
 لم يتعرض للكسوف لم
 تكف الخطية عنه (قوله)
 وكلامه كالمصنف فهم أنه
 يجب قصدها) أشار الى
 تصحيحه (قوله ولا صلى على
 هيئة الكسوف قولاً واحداً)
 فكيف بها كإثر الصلوات
 نص عليه فى الألف فقال ولا
 أمر بصلاة جماعة فى زلزلة
 ولا ظلمة ولا صلوات ولا
 ربح ولا غير ذلك من الآيات
 وأمر بالصلاة منفرد من كتاب
 بصلوات منفرد من سائر
 الصلوات اه (قوله قال
 العبادى) أشار الى تصحيحه
 * كتاب صلاة الاستسقاء *

قوله أو لم يمت) واحتاجوا إليها بطبع اللام وضمة (قوله والأفلااحسنة) أي والابان انقطعوا المساء ولم يحس الحاجة إليها في ذلك الوقت (قوله
ويظهر تقييد ذلك بأن لا يكون الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله منزلان على حالين) أشار إلى (٢٨٩) تصحيحه (قوله إن بامرهم الإمام أي

وأما قوله على الماء والأصل في الباب قبل الإجماع الاتباع وأما الشك والخبرهما (الاستسقاء) ثلاثة أنواع ثابتة لا يجاد الصيغة أذناها (بكون الدعاء مطلقاً) عما يأتي فرادى أو مجتمعين (و) أو سألها بكون الدعاء (خلف الصلوات) ولولا ذلك كافي البان وغيره عن الأصحاب خلافا لما ورد في شرح سبيلهم بتعبد بالفرائض (وفي حجة الجمعة) ونحو ذلك (والأفضل أن يكون بالصلاة والخطبة) وسألتني فيها (وذلك) أي الاستسقاء (سنة) مؤكدة (المعقنين) بولوقه بـ أو بأبيه (والمسافر بن) ولو سافر فلما استسقاء الكل في الحاجة وإنما يجب المسافر في العذر هذا (أن انقطع الماء) أو لمحت واحتاجوا الصلوات (أو احتاجوا إلى الزيادة) والافلا استسقاء (وبستقون) يعني غير المحتاجين بالصلاة وغيرها (فجبرهم) أضار بأسألون الزيادة لانفهم) لأن المؤمنين بالعضو الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله وروى مسلم بن خزيمة عن الماء المسلول لاجته يظهر الغيب مستحجة عندنا مسلم كل كما دعا لاجته قال ابن المالك بـ آمين ولفظ غسل قال الأذري وظهره بتعدي ذلك بأن لا يكون الغرض أدعية وصلاته وبقي الأفاضل يستدلونهم نادى بوزخ وولان العامة ثمان بالاستسقاء لهم حسن طر يقتهم والرضام أو فيه مفاد (فان يسبقوا) في اليوم الأول (صالحاً) وشطبهم بامام (اليوم الثاني وما بعده) هذا أول من اقتصر أصله على الثاني والثالثان ما فوقهما كذلك (حتى يسبقوا) فان تعجب المحلين في الدعاء (ولا يتوقفون) عن الخروج (لصيام) أي لصيام ثلاثة أيام بـ وقيل يتوقفون وهم أصناف للشافعي فـ قيل قولان أشهره الأول وعلمه ما خصر المصنف كشحنه الجازي كلام الرضة أخذنا بظاهر هذا الترجع مع غفلة من فرغ على هذه العار بـ وقال الجمهور وكافي المجموع مغفلان على حالي الثاني على ما إذا فـ في الحال التأخير كإقناع مصالحهم والأول على خلافه واقفهم المصنف في شرح الإرشاد وقيل لا خلاف بل الأول يحمل على الجواز والثاني على التدبوعلى كل حال فالجمهور رفعوا الاحتجاب تكبر والانسقاء كما ذكره المسرة (الأله أكد) في الاحتجاب ثم إذا عادوا من الغسل أو بعده ينبغي أن يكونوا صائمين فيه (وخرجوا من ناهيوا الخروج) للصلاة (فسبقوا) قبله خرجوا للوعظ والدعاء والشكر (صالحاً) (شكر) لله تعالى وطلب المبر بـ قال تعالى لنن شكركم لا يزيدنكم (وشطبهم) ثم لفتك والتصريح بالخطئين بـ زادة

(٣٧ - (اسنى الطالب) - اول) فبمن المصلحة العامة قوله وبالنية الخ) لان المعاصى تضيق لوزن قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليجرم بالذنوب صبيحة قال يحيا هدى قوله تعالى ويلعلهم الاذنون أى الجواب يقولون نعمنا المطر بغطاهاهم

والإسراع مرسوع للرق (قوله ثم يخرجهم إلى العصر) لأنه إذا كان الاستسقاء بغير مكتوب بيت المقدس كان ذكره الخفاف في الخصال
فيسبق في مكة بالسجدة الحرام وبيت المقدس بالسجدة الأقصى لجهما مع شرف البقعة السبعة الكافية للجمع وإن كتب جده قال الشريف
الغزالي في شرح المنهاج وفيه نقار لانا ما مرون (٢٩٠) هنا باحاضا والصبان وما مرون بأن تعينهم المساجد ان وقوله قال الشريف الخ

أشارني تعصده وقال
شعنا فالعند الاطلاق
(قوله في الرابع صياما)
الامر بالصوم بمقتضى
حضر الصلاة قاله الفقيه
عبد الحضرى وقال
الفقيه أحمد بن موسى
عجل الله يوم من حضر
ومن لم يحضر وأما الامر
بالخروج من العالم
وبالتوبة من المعاصي
ومسألة الاعتاد والصدقة
فهم من حضر ومن لم يحضر
وقوله وقال الفقيه أحمد بن
موسى الخ أشارني تعصده
(قوله في ثياب بذلة) ولو
كان يوم عيد (قوله وفيه)
الفرقة الخ) قال شعنا
حاصل ذلك انه لو اشتمت
الحاجة إلى الخروج حالا
خرجوا والاخر إلى
الغد لخروجوا صائمين (قوله
وجيب بان الامام الخ)
أشارني تعصده (قوله
فان تضربه فلا جوب
الخ) المعنى ان الصوم
مطلوب مطلقا كإقتضاء
إطلاق الاصحاب لما مر من
أن دعوة الصائم لا ترد قال
شعنا ومراده بالضرر
هنا معقول مشقة لا خوف
محذورين (قوله وفيه)
الشأنى عن بعضهم)

من عتق وصدقة وغيرهما لان ذلك أرى للإجابة قال تعالى وباقوم اسفروا ربكم ثم تروا الله رسول
السما عليكم مدورا وقال الاقرم ونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الابر وقول ولوان أهل القرى
آمنوا واتوا القابة وظاهر ان الخروج من المقام داخل في التوبة بل كل من غدا داخل في فعل الخير ان لم يكن
اعلم أمرهم او كونهم حائرا إلى الإجابة أفردا بالذكر (ثم) بعد أمرهم بما ذكر وصومهم ثلاثين يوما
(يخرجهم إلى العصر) في الرابع صياما في ثياب بذلة وتخشع في مشهم وجلبهم وغيرهما ما سرف
الصوم ولا يتابع في غيره وفي آخر الخبر انه صلى ركعتين كما صلى العيد ورواين جبان وغيره وقال الترمذي
حسن صحيح وفارق ما هنا صوم يوم عرفه حيث لا يسب الحاج بأنه يجتمع على مشقة الصوم والسفر ورواين
البيهقي آخر الخبر والمشفقة المذكورة مضعفة حيث تختلف هنا وقضية القرية ثم لم يكن كماؤها مسافرا
وصلوا آخر الخبر الامر عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وان وصلوا أول النهار وجيب بان الامام له أمره
هنا صار واجبا وقد يقال ينبغي أن يتقدم وجوبه على ذلك ثم يضرب به المسافر فان تضربه فلا جوب لان
الامر به حيث لا يضرب مطلوب لكون الفطار أفضل وينبغي الخارج أن يخفف غذاؤه وشربه قال الله لا تأكلوا
ولوثر جوا حفاة مكشوفة وسهم لم يكره لسانه من اظهار التواضع قاله المنزلي ونقله الشافعي عن
بعضهم واستبعدوه وقال المنصف من يادته إلى العصر ما سرفا من بعض الشيخ وهو معلوم مما يأتي (يفر)
طيب) لانه لا يتبع بهمالم وفارق العيد بأنه يوم زينة وهذا يوم مشقة واستسقاء قاله القموني ولا يسب
الجديد من ثياب البذلة أيضا (متخلفين بالماء والسواك وقطع الراش) الكبر مع ثياب البذلة في بعضهم
بعض (و) يستحب اخراج المشايخ والصيادين لان دعاءهم أرى للإجابة نداء الشيخ أرق فلياد الصلي لاذن
عليه وقال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتضرون الا بضعا نكروا البخاري قال الاسنوي فان اخبر
في محل الصيادين ونحوهم الى مائة فهل تحسب من مالهم فقل وهو فرق بين ما اذا سافر المرء بأهله الزوج
لحاجة او حاجته من تحب لها النفقة انتهى وقضية ترجع لهما تحسب من مالهم ويستحب اخراج الزوجة
بأذن سادتهم (وغير ذوات الهبات من النساء) والخاتن لان الجلب قد أصابهم ولا مانع من الخروج
بمخالف ذوات الهبات (وكذا) تخرج (الهاشم) قال صلى الله عليه وسلم يخرج نبي من الانبياء يسبق فاذا
هو بمشقة زافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأنكم لعله رواه
الدارقطني والخا وقال صحيح الاسناد في البيان وغيره ان هذا النبي هو سليمان عليه الصلاة والسلام وان
الله وقت على ظهره اودعت يداه وقالت اللهم أنت خالقنا فان رزقنا والا فاهلكنا فقال دورى اما
قالت اللهم اننا لقم من خاقلنا غنى بنا عن رزقك فلهنا كذا بنو بنى آدم وقيل لا يسب اخراجها فزول
يكره ونقله في المجموع عن الجمهور والثاني عن نص الامم تعصده كالرافعي وغيره الاول وثقته مرفوعة
عن الناس (ويكره اخراج أهل الدعة) وغيرهم من سائر الكثرة المذهب بالاولى للاستسقاء فيسقى
المسلمين وغيرهم كما نص عليه في الام لا ثم سمى بما كانوا سب القعدة لهم ملعونون وقاله تعالى واتقوا نيران
الاصيين الذين ظلموا منكم خاصة وقال لا تتخذوا اليهود والنصارى أولاء بكره أيضا خروجهم معهم
عمره بالاصل فمنعون من الخروج معهم قال الشافعي في الجامع الكبير ولا كره من اخراج صبيانهم
ما كره من خروج كبارهم لان ذوقهم أكل ولكن يكره كرفهم نقله النووي عن حكاية البغوي
ونقله عن نص الام أيضا لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخراجهم وهو الذي أرى ينبغي تعذيب البغوي

واستبعد قال الاذري وهو قال (قوله ثلاثين يوم بعضهم بعض) ولانه محل شرعية الاجتماع فاشبه الجمعة (قوله وهل
ترزقون وتضرون الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا يصيان وضعهم ثم اتبع وشيوخهم رجع أصاب عليهم العذاب (قوله فهل تحسب من مالهم)
أشارني تعصده قوله وفي البيان وغيره الخ وفي لفظ الامام أحمد وغيره خرج سليمان يسبق (قوله وتوقف مرفوعة عن الناس) وبغوين
الافهار الاولاد حتى يكبر الصباغ والصبيحتا التي يكون أقرب إلى الإجابة نقله الاذري عن جمع من المارزعة (قوله في) تبقى المارزعة

لا يكونون فيهم وكنائسهم فان خالطوهم كره (قوله فلو غلب والحق) لم يذكر (٢٩١) حد الامتياز وفي ثلاث احتمالات العرف

وهو ظاهر نص الام وقيل
ثلاثة ذراع وقيل بحيث
لا يرى بعضهم بهما أخذوا
من الحديث (قوله لم يمنعوا)
لشافعي ويحرض الامام

على أن يكون خروجه في
غير يوم خروجنا لا تقع
المساواة والمضاهاة في ذلك
أهـ فان قيل قد يخرجون
وحددهم فيكون ثقتان
ضمانة المسلمين بهم خيرا
فلاخر وجههم معناه فدية

المشورة كذا قاله الفري
فيه نظر وقد صرح بعض
السكية بمنعهم من الانفراد
يوم فانه قد تصادف اجابته
تكون فتنة للعوام فس
قال الاذرى وهذاخذ

من (قوله وقد يحييهم
مدا رجالهم) قال الروياني
لا يجوز أن يؤمن على دعاء
الكافر لأن دعاء غيره
مقبول قال تعالى وما دعاء
الكافرين الا في ضلال
قال آخرون قد يستجاب

عازوه كما أحسب لباليس
عازوه بالانتظار (قوله
باجمافى العصر اعطافا)
نار الى نوره (قوله
لتابع) كما مر فى صلى الله
وسلم ركبتيه كعلاء
بعد زائد الدرقانى كمر
الأولى سيعا وفى الثانية
سا (قوله كما صرح به
أوردى الخ) أشار الى
هجه (قوله أى كطبتة
لازكر ونها) فندب

أشهرهم هؤلاء بأجرهم لأن أفعالهم لم تكثر شرعاً لأنهم غـ بمركفين قال أعني الزنو وهـ ذاك
بعض كـ أفعال الكفار وقد اختلف العلماء فيه إذا ما اتوا قال الأكثر أنهم في النار وطائفة لا فـ لم
يحكمهم بالمحققين لهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم غير مركفين وبالو على الفطرتين وهـ هذا
أنهم في أحكام الدنيا أكفار وفي أحكام الآخرة مسلمون (فلو تميزوا عن المسلمين لم يجمعوا) من
الخرج فخر جون أغلب الرزق وفعل الله واسع وقد يجيهم استدراجهم قال تعالى نستدرجهم
من حيث لا يعلمون (ويستحب) لكل أحد من يستقي (أن يستشفع بمفعله من خير) بأن يذكر في
استشفعه شافعاً لذلك لا يقبل الشاهد في خبر الثلاثة الذين أروا في القار (و) أن يستشفع (بأهل
الصلاح) لأن دعاءهم أرحى للإجابة وكما استشفع معاوية بيزيد بن الأسود قال اللهم أنت الذي تجبرنا
وأنت اللهم أنت الذي بيزيد بن الأسود يرفع يدك إلى الله تعالى فرفع يده ورفع الناس أيدهم
فأمر حجة من المغرب كما أنها توسر وهـ لها رقة وأحياناً كذا الناس أن لا يبالغوا في أفعالهم (لا سيما
أقارب النبي صلى الله عليه وسلم) كما استشفع عمر بالباسم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اكفنا
فما أروا الله بنسافة سنوا أن توسل للمعتمدين سافة سفاقة وسوا رواه البخاري

وتم وبها) * نذا (بالضراء) لا بالسجد حيث لا عذر كثر للإتياع كما سولاه بمحض غائب
الناس والصدقات والحبس والبها وغيرهم فالضراء أوسع لهم وألحق واستثنى صاحب الحاصل السجد
المراد بيت المقدس قال الأذري وهو حسن وعليه عمل السلف والخلف لفضل البقعة وآدابها كسرى
العدد وعلى قسامة هاتما مائة ثم في غير السجد من لكن الذي عليه الأصحاب استحبابها في الضراء عموما
لإتياع والتعادل السابقين وباتى بها (كملاة العدد) للإتياع كما سولاه الصلاة جامعة وبها
وكتبت بكم في أول الأولى - وفي أول الثانية خسا ورفع يديه وبغيب بين كل تكبيرتين مسجعا مدا
هكذا تكبروا ولا يحطبان كان منفردا بقرأته في الأولى وفي الثانية اقتربت أو صرح بالغاشية قبا
لأصوامه والحداد فخطي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى سبع في الثانية ثلث في
المجموع ضعيف وقبل قرأ في الثانية مائة لمناقره وروى المجموع باتفاق الأصحاب على أن لا فضل أن
قرأ بها يقرأ في العبد قال وما قاله الشافعي من أن قرأ في الثانية مائة لمناقره كان قد - ناعناه أنه
مستحسن لا كراهة فيه - وليس فيه أنه أفضل من اقتربت وحاصله أنها كأيد (الأنها) به ادخاضها
بالضراء كسار (لا تختص بوقت) لا بوقت صلاة العبد ولا بغيره بل جميع الليل والنهار وقلها كإختصاص
بمواضعه فإن سبب فوارن مع سببها كملاة الكسوف نعم وقتها المختار وقت صلاة العبد كما صرح به
المروذي وابن الصاغ للإتياع

(فصل و تعجب بعدها) **أَيُّ الصَّلَاةِ لَا تَبْعَرُ** واه أيوداد و باندا جمع و سبأني نه يجوز أن ينجف فيها
 (كلمة) **أَيُّ** كطبعة في الأركان وغيرها (مبدل التذكير) **فَهِيَ** بالافتخار و قوله **أَسْتَغْفِرُ اللهَ الَّذِي**
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ و ثوب إليه لانه ألق بالحال و بدل فيها أضافا يتعلق بالفعل و لا الاختصاص بما يتعلق
 بالستقاء (و يكتمر من الاستغفار فيها) حتى يكون هو أكثر دعائه (ومن قول استغفروا ربكم انه كان
 غفارا) **رَبِّهِ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** كمدار و عدم كماله و يشد ويجعل لك جنات ويجعل لك أنهارا و لو قدم قوله
 فيها و آخره الأولى و أدخل الباء على المخوذ و هو متعين كقصد في صفة الصلاة قال في المجموع و بسبب
 أن يكتمر من دعاء الكربة و هو **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** العرش العظيم **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** العرش
 السعادي و رب الأرض رب العرش الكريم و ان يقولوا **لَهُمُ** آتاني الدنيا يستوفي الأخوة حسنة و قنا
 عذاب النار لحد في العصيان فمهما (و بدعي في الطبعة الأولى) **جَهَنَّمَ** (و يقول) هذا لأدانة ستين أولى من
 أولئك الأولى يقول **اللَّهُمَّ** آتني غنى إلى آخره و هو مشهور في الأصل وغيره في غنى أضافا ربك يا ربنا غنا
 بجلالها بعبادتها **اللَّهُمَّ** اسقنا الغيث و لتجعلننا من القانتين **اللَّهُمَّ** ان ابن العباد و الابرار من الابرار و العباد
 أن يجلس أول ما بعد التبرير يقوم فخطب (قوله مر) و يروي مر بأعصابهم و الله

والضئك ما لا تشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وأدولنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من
بركات الارض اللهم ارفع عنا الجوع والحرى واكشف عننا البلاء عما يكشفه غيرك اللهم انا
نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء على نادم رارا قال في المجموع ومن الدعاء السجدة ما ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اسقنا غيثا مغيثا بارقا غياثا لا يضرنا عابجا غياثا لا يضرنا عابجا
وانشر رحمتك واحيي بلدك الميت اللهم انبت الله الايت الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واسهل
ما نزلت لنا فتوقر بلاغا الى حين (ثم يستقبل القبلة) للدعاء (في أثناء الصلاة الثانية) وهو نحو ثلثها
الزوى في دقايقه فان استقبله في الاولى لم يعد في الثانية نفعه في البصر نص الامم (ويحذر رداءه
وينكسه) بفتح أوله مخففا وبضمه متلا عند استقباله (فيجعل ماعلى كل جانب من الايمن والايسر ومن
(الاعلى والاسفل على الاسطر) فالاول نحو بل والثاني تنكيس وردي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما أراد
أن يدعو في استقامته استقبل القبلة وحول رداءه زاد أحد وحول الناس معه وردي أبو داود باسانحن
انه حول رداءه فجعل عمامة الايمن على عاتقه الايسر وجعل عمامة الايسر على عاتقه الايمن وردي وأما
والحكمة في تحججه انه صلى الله عليه وسلم استخفى وعليه خيصة سوداء قال اذا نياخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها
فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه لللب الذكور ويجعل التحويل
والتنكيس يجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه
الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيها التفاضل بتغير الحال الى الخصب والسعة قال تعالى ان الله لا يغير
ما قوم حتى يغيروا ما بانفسهم فغيروا ما بانفسهم فغيروا ما بانفسهم فغيروا ما بانفسهم فغيروا ما بانفسهم
الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم حول رداءه ليحول القمعة وكان صلى الله عليه
وسلم يحب الفأل الحسن ورواه الشخان عن أنس باضا ويهين الفأل الكسرة الحسنة والكسرة الطيبة
وفي رواية سلم وأحب الفأل الصالح ثم كل من التحويل والتنكيس على حدته لا يحصل الا بالظاهر الى
الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع ذلك لا يكون الامام والغزالي فاخبره نحوه صحابته على ذلك الرقي
وغيره (هذان) الرداء (الرابع أما الموقر) وفي نسخة الدور (والثالث وليس فيه الا التحويل) بالانقار
قال الترمذي لا يلبس به التنكيس وكذا الرداء العلوي ومراده كغيره ان ذلك متعسر لا متعسر وعار
المصنف كاصلة تفتى تفاير المثلث ما ثبت له وهو ظاهر ولهذا بر جماعة بار وقول المجموع قال الاعمدة
كان مدورا وبقالة الموقر والمثلث لم يصب التنكيس يقتضى اتحادهما وليس مراد (و يسهل
جلوسا بارديتهم مثله) أي مثل ما فعل الخطيب لان القيام لا يليق بهم هنا وانما فعل ذلك (تفاضلا بينهما)
الى ما تقدم ولما روي في رواية أحد وقول المصنف جلوسا من زيادته ونقوله الاذرى عن بعض أصحابنا قال
الثمة شارة اليه (ولا يترعه) أي الرداء كل من الخطيب وغيره (الاعم الثياب) بعد موصله منزله لانه لا يتأهل
انه صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل وبعبارة الاصل و يتركه أي الردية بحوله الى ان يرتفع
الثياب وبعبارة الخطيب ويدعون أو ديهم بحوله حتى يرجعوا الى منازلهم (وبالفتح) وهو مستقبل القبلة
(في الدعاء سرا جورا) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية (و يسرون) به (ان أسر) وبزمن
ان جهر وشئ في شرح الارشاد على انه يسر قفعا في استقباله وتسبحة قول الاذرى والركن انه الذي
أرداه الجهر وخسلا فالساعة الشخان قال الماوردي ويختار ان يقرأ أعقب دعائه قوله تعالى دعوتهم
دعوتكم فاستجبناهم ورضنا لهم ما كانوا يريدون فاستجبناهم ورضنا لهم ما كانوا يريدون فاستجبناهم ورضنا لهم ما كانوا يريدون
المؤمنين وما آمنهم من الآيات ثم تلا بالايات (و رفعون) كاههم (أي يهيم) في الدعاء بالسر في
الصلاة قال الروابي ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء قال ويحتمل ان يقال لا يكره بحال (قال العلماء)
والسنة ان يشير بظاهر كفيه الى السماء في كل دعاء لرفع بلاع يطمئن ان سأل شيئا أي تحصيله لانه صلى الله

(قوله وهو نحو ثلثها
الح) وفي الكافي للزبيري
انه عند بلوغ النصف وقال
الروابي في البصر يكون عند
الفرغ من الاستغفار (قوله
ويحذر رداءه وينكسه)
هذا مخصوص بالذكر
أما المرأة والخشني فلا
(قوله وحول رداءه) قال
البيهقي وكان ما ولد رداءه
صلى الله عليه وسلم أربعة
أذرع وعرضه ذراعين
وشرا (قوله الى الخصب)
بالنكر (قوله ويكره)
رفع اليد النجسة أشار الى
تحججه (قوله يسهل عليه
الاذرى وغيره) أشار الى
تحججه (قوله وهل هما
عبادتان) تشترط فيها
النسبة أولا أشار الى تحججه
لثاني (قوله فيكون المسبوع
صوته) أي صوت تسبجه

عليه وسلم أشار بظهر كعبه إلى السماء وأمره وسلم وقيل بالاسم فقام في معناه والحكمة أن القصد
 رفع اليده للاف القاصد حصول شيء فيجعل يطن كعبه إلى السماء (وليكن من دعائه) عبارة أصله وليكن
 من دعائهم فيه هذه الحالة (اللهم أنت أمر تبادعنا إلى آخره) أي وودعنا أجايلك وقد وعدناك كما
 أمرنا فاجعلنا كما وعدتنا اللهم آمين عليه بغير ما قرأناه وأجابنا في سورة بآنا وسعتر وقتنا (ثم) بعد الدعاء
 (يقول على الناس) بوجهه (ويحتمل على المعافاة يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ أماتيسر)
 عبارة أصله آية أو آيتين (و يودع للمؤمنين والمؤمنات ويحتمل بالاسم غفار) ويقول استغفر الله لي ولكم
 (وان ترك الألام الاسم على ترك كالداس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون إلى الصلوات إذا كان
 الأمام أو أتاه بالبدن حتى ياذن لهم كالإقتضاء كلام الشافعي لحرف الله بقبضه على الأذنين وغيره (وان شغل
 قبل الصلاة أجزأه) لا يتابع وأه أو يرد وغيره بما يندب به في الصلوات ما يدل له لكنه في حقنا خلاف
 الأفضل لأن ما تقدم أكثر وادع عند باق على عليه الصلاة والسلام والكسوف (وان قصر وراكثرة
 المطر) يثبت الكف أو دام الغيم عليه المطر وانقطعت الشمس عنهم وقصر روبا (سألو الله)
 تعالى بما (رفعوه فلو قالوا) ما قاله صلى الله عليه وسلم لما سألوا بذلك (اللهم حولنا ولا علينا) اللهم على
 الأمام والمطر والربوع والوديع ومنازل الشجر وواد الشجان (ولا تشرع لهؤلاء صلاة) لعدم ورودها
 له لكن تقدم في الباب السابق أنها تنسب للخوازمية في بيته منفرادوا طهران هذا نحوها فاحمل ذلك
 على أنه لا تشرع الصلاة المخصوصة (ويستحب) لكل أحد (ان يبرأ لاول المطر السنة كاشفا) الأولى
 قول الروضة يكشف (ماعد عورته) لصيه المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فحسرتوه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد بربه
 أي يسكنونه وتزليهم ورواه الحاكم كلفنا ما كان إذا ما رت السماء حسرتوه عن ظهره حتى يصيبه المطر وعن
 ابن عباس أنه سئل عن فعل ذلك فقال أو ما قرأت أو أنزلنا من السماء مباركا فاجابنا بالتالي من ركنه
 ويؤمن بذلك أنه لا فرق بين مطر أول السنة وغيره وهو ظاهر لكنه في الأزل الذي أقصر وأطبع آدم
 وأبنا تركش قال وظهر حديث ورواه الحاكم كلفه عند أول كل مطر ولكنه في الأزل آكد (و) ان
 (يسئل) ماء (الوادي إذا سأل أو تروشا) من روى الشافعي في الأمل أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا
 سأل السبل قال تسروا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فتنظرونه وتحمده الله عليه وهو صادق
 بأفضل والوضوء وتعبير المصنف كالوضوء والمنهاج بأو يفيد استحباب أحدهما بالمتنوع وكلامه ما يفهم
 الأولى فهو أفضل كما خرمه في المجموع فقال يستحب أن يتوضأ منه يقتل فان لم يجعهما فليتوضأ قال
 في إيماننا والخمسة المجمع ثم الاقتصر على القول ثم على الوضوء قال وهل هما عبادان تشترط فيهما التوبة
 أولادنا ونظر المنهج الشافعي الان صادق وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف
 البذن لانه أول مطر السنة بركة (و) ان (يسبح الرعد والبرق) روى مالك في المطاع عن عبد الله بن
 الزبير أنه كان إذا سمع الرعد تركل الحديث وقال الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيافته وعن
 ابن عباس كان عرفت منفرقا صابنا رعد وروى بدقنا لنا كعب بن قال حين يسبح الرعد كان من
 يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيافته ثلاثا عوفي من ذلك فقلنا دفعونا وقيل يسبح الرعد بالبرق والمناسب
 يقول عند سبحان من يركم البرق خروفا وقلنا من الشافعي في الأمن عن الثقفين بجاهدان الرعد ملك
 والبرق أجنحه يسوق بها الصواب قال الأمام فيكون المسموع صوته أو صوت من وقع على اختلاف فيه
 وأما في الرعد عليه بجزا ورؤيته أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله الصواب فطقت أحسن التعلق وحسنت
 أحسن الصلوات فالرعد نقطة أو البرق صهركها (و) ان (لا يشبه بصرة) روى الشافعي في الأمن عن عروة
 ابن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يبر السبه والودق بالمهمل المطر وفيه بادة الممار
 من الدمار روى الرعد فقال كالسلف الصالح بكونه من الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله

(قوله على اختلاف فيه)
 في الترمذي عن ابن عباس
 رضى الله عنه قال سألت
 اليهود النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الرعد ما هو قال
 ما من الملائكة بيده
 يخترقن نار يسوق بها
 الصواب حيث شاء الله
 قالوا فما هذا الصوت الذي
 نسمع قال جزء الصواب إذا
 رجع حتى ينهي إلى حيث
 أمر قالوا صدقت الحديث
 بطلوه وعلى هذا التفسير
 أكرر الحمد والثناء
 الصوت المسموع وقوله على
 رضى الله عنه وهو المعلوم
 في لغة العرب روى عن
 ابن عباس رضى الله عنهما
 أنه قال الرعد يخرج تحف
 بين الصواب فتصوت ذلك
 الصوت وقالت الفلاحة
 الرعد صوت اصطكاك
 أجرام الصواب والبرق
 وما يتفك من اصطكاكها
 وهذا مردود لا يصح به
 نقل وروى عن علي وابن
 مسعود وابن عباس
 البرق يخترق حديد الملك
 يسوق به الصواب قال
 القسطنطيني وهو الظاهر
 من حديث الترمذي
 وعين ابن عباس أيضا هو
 صوط من نور يبدد الملك
 بوجه الصواب عنه أيضا
 البرق ملك يترامى وقوله
 قال مالك من الملائكة بيده
 يخترق الخ أشار إلى تعجبهم

والصريح من زائدته وهو داخل في الصمد لورثه كره في الوضوء كراهة كثرة الشكوى كما
ذكرها في شرح الارتداد كان أولى وقد ذكرها في المجموع وقال فلوسا طبيب أوفق ربه أو صدق أو
تؤمن به فانما جبر الشدة التي فيها على صورة الجزع فلا بأس (و) ترك (الانين) منه جهدا لما يقال
في المجموع والصواب أنه لا يكره وان صرح بكرهاته جماعة لأنه لم يثبت فيه منى مقصود بل في الجزى ان
بالمنة قال دار أساء فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأرأساء لكن الاشتغال بالسجود ونحوه أولى منه
ففي خلاف الأولى وإياه مرادهم (و) يستحب (له) (التداوى) للأخبار الصحيحة كبر البخاري لكل داء دواء
فإن لم ينزل داء الأثر له شفاء خبر أبي داود وغيره ان العرب قالوا يا رسول الله أنت دأى فقال تداووا
فإن الله يرضع داء الأثر له دواء غير الهرم قال في المجموع فإن ترك التداوى فوكله فضعفه ولم يفرق
استحبابه وجوبه على الميتة للعضائر وأما في التداوى بالانقلاب فافادته بخلاف ذين (و) يكره ان
يكره (المرض عليه) أى على التداوى أى تناوله الدوا وكذا غيره من الطعام لما فيه من الشوبش عليه
قال في المجموع وحديث لا تكثره ومرضاه كمل الطعام فإن الله يلعنههم وبسببهم ضعف من لم يعبر
في كبرهاته بل استحباب تركه قال فيموجب له تعهده نفسه بتقاييم الغافر وأخذ شعر الشارب والابط
والعانة يستحب أيضا الاستنك والاعتغال والتطيب وليس التلبس بالطاهرة (و) يستحب (للمكاتب
عبادة) مرض (مسلم وكذا في تريب) للعائذ (أوجار) له وقاء بصله الرحم وحق الجوار والاصل
في استحباب ما خبر الصحيحين عن البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتابع الجنات وعبادة
الرب وخبر مسلم عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا عاده أهله المسلم لم يترك في
منه فالتجاة حتى يرجع وأراد بالغرفة البستان يعني يستوجب الجنات بخلافه وروى البخاري عن أنس
قال كان غلام جويدي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض قاما النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقعد عند
رأسه فقال له ألم تغار إلى أبوه وهو عند فقالة ألمع أبا القاسم قال نعم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو
يقول الله الذي أعف عن النار (و) تفعل العادة (لغيرها) أى لغير المسلم والذي يتوجه (جوارا)
وفي بابه في هذا وما قبله وهو مسلم منه قول أصله (و) يستحب لغيره عيادته ان كان مسلما فان كان كافرا
فأبوا جوار أو نحوهما أى كبراءه اسلام استحباب ولا جاز قال في المجموع وسواء المدعو وغيره وسواء
الصدوق والعذر ومن يعرفه ومن لا يعرفه عموم الأخبار قال الأذرى والظاهر ان المعاهد والمستأنن كالذي
قال في استحباب عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والكوس اذ لم تكن قرابة ولا جوار ولا جوار
قوة نظر فأنامور ونه احترهم (ولكن) العادة (غيا) فلا يواصلها كل يوم لأن يكون مغلوبا يحصل
ذلك غير القرية والصدوق ونحوهما من يتأسس به المرض أو يشترك به أو يشق عليه معدوم وبه كل
يوم اياه ولا يواصلها لو لم يواصلها أو يعلوها كراهته لذلك ذكر ذلك في المجموع وتستحب عيادته ولو في
أول يوم من مرضه وقول الغزالي إنما يعاد بعد ثلاث خبر ورضيه بانه موضوع (و) يدعوه (و) يشرف
ويستحب دعائه أسأل الله العليم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات لخبرين عامين لم يحضر
أجله فقال لا عيادته عيادته من ذلك المرض رواه الترمذي وحسنه (وتخفف المكث) عنه بل تركه
الحال ما بين اصحابه ومنه من بعض تصرفاته نعم ان فهم عنه الرغبة فلا كراهة قال الأذرى
(و) يلبس (عائده) (نفسه) خاف عليه) الموت (وتخفف في الزينة والوصية) مع ما تقدم من المعاد له
(و) تركه (عائده) (ان شئت عليه) قال في المجموع ويستحب لاهله وخادمه الرقي به واحتضانه والصبر
عليه وكذا من قريب موته بسبب حد أو نحوه ويستحب للاجني أن يوصيهم بذلك لو يحسن المرض شلته
ولن يستحب المنفعة في أمو والديان وان يقرض من له به علة كثر وجسه وأولاده وغلامه وجبراته
وأما قائم وان يعده نفسه براءة أو أن لا تذكر وحكايات الصالحين وأحرهم عند الموت وأن يوصي
أهلها به ليعبر به بترك النوح على ما ذكرنا البكاء ونحوهما اجرت العادة من البدع في الجنائز ويستحب

(قوله - لم منه قول أصله)
(و) يستحب لغيره (الخ) هذا
مستفاد من كلام المصنف
بمفهوم الأولى (قوله وسواء
الزبد) لانه صلى الله عليه
وسلم عاذر يدين أرقم من
رصد (قوله قال الأذرى
والظاهر (الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله رذبانه
موضوع) قال الذهبي في
الميزان قال أبو سالم هو
حديث باطل موضوع
وقال أبو عبد الله الغزالي
يستحب عيادة المريض في
الثناء لئلا وفي الصنف
با كراود وجهه ان الليل
يعول في الشفاء وفي بابه
تخفيف عنه (قوله فلا
كرهه قال الأذرى) أشار
إلى تصحيحه

طلب الدعاء منه وخطبه بعد اعاشته وكثير الوفاء بما عاهد الله عليه من التوبة وغيره من الخصال وينبغي له
هو والمحافظة على ذلك قال تعالى وأوفوا بالعقود انما كان سؤالا

* (فصل وأداب المحضر) * وهو من حضره أمارات الموت أي من أدابه (أن يستقبل به القبلة) للاجتماع

ولانه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء من عمر ورفقا الوافقي في صفر وأوصى بذلك وكان

يوجه القبلة اذ الحضرة فقال أصاب الفطرة وقصدت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم اغفر له

وأرجوه وأدخله جنتك وقد فعلت رواه الحاكم رحمه (مصلحة على) جنبه (اليمين) كالماضوع في

القدم الأسير كالفي المجموع لان ذلك أبلغ في الالاقية من القائه على قفاؤه قدم اليمين لشرقه ولما

روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أوى الى فراشه نام على شقه اليمين وروى أحمد

وأبو داود ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبلت عنده وتم القبلة ثم فوسدت يمينها (فان لم

ينفق) عبارة أسأله فان لم يكن وضعه على جنبه لم يبق المكان وأغفره (التي على قفاؤه) وجهه

وإخصاه) بفخ الميم أشهر من كسر هاءها (الى القبلة) بان رفع رأسه فلا لال ذلك هو الممكن

والإخصان هما أسفل الرجاين وحقه بمجموع التخصف من أسفلهما مقالة السنوي في ذائقته (د) ان (باقته

الشهادة (غير الوارث) ثلاثيته ما يستحال الارث (ثم) ان لم يحضره غيره لقته (أشقى الوارث) وفي

المجموع ينبغي أن يقال ولا يات منه بنهمه مطلقا الب الوارث والعدو والماء - ونحوهم قال الاذرى وهو

حسن ان كان ثم غيره والا فافانها رانه باقته وان اتهمه دليل الثاقين حرمه لم اقتنوا ما كلاله الا الله

قال في المجموع أي من قرب موته وهو من باب تسمية الشيء باسم ما يصير اليه كقوله اني أرا في أعين خيرا

وروى أبو داود باسناد حسن والحاكم باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال من كان آخر كلامه لا اله الا الله

دخل الجنة (فذكر عنده الشهادة) وهي لا اله الا الله بان يذكرها بين يديه ليشكر أو يقول ذكراته تعالى

مبارك فذكر الله جماعة سبحانه والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (بلازبادة) علمه اذ لا تسر زبادة

رسول الله تظاهر الاخبار وقيل تسر يادته لان المقصود بذلك التوجيد وديان هذا مودو بنو خفت

ما يحسنه الاسنوي انه لو كان كافر القن الشهادة تين وأسرهم بالخبر اليهودي السابق (د) ان (بذكرها)

أي الشهادة (من عنده) أيضا وهذا من يادته وصريحه بالتولية (د) ان (لا يامر بها) بل يذكرها

على الوجه الذي قدمه (د) ان (لا يلج) عليه في الثلاثين بغير (فان قاه) ان تعد عليه حتى يتكلم بغيرها

من كلام الدنيا قاله الصبري لكن مختلفا لظاهر كلامهم واقرول المصنف من يادته على الرضا (ليكون

آخر كلامه لا اله الا الله) قال في المجموع قال الجمهور ولا زاد على مرقه قال جماعة منهم سالم الرازي والحافظ

وصاحب العدة يكررها على ثلاثا ولا يراعه البوا للثلقين مقدم على الاستقبال ذكره الماوردي قال

الاسنوي وهو مخجل لانه أهم وقال ابن الفركاح ان أمكن جمعهم فافعلهم والا فقدم الثلقين لان النقل له أثبت

وكلامهم يشمل غير المكاف فيسحب تلقينه وهو قريب للميراسكن قياس ما يأتي في تلقينه بدونه فانه

لا ينسحب مطلقا ووفق الزركشي بان الثلقين هنا للصفحة ثم الثلاثين الميت في قبره وهذا لا يقتضي (د) ان

(يقرأ عنده يس) لخبره اقرؤا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن حبان وصححه وقال المراهبي

حضره الموت يعني مقدماته لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قرأتم ان أحوال القيامت والبعد ثم كونه

فيها فاذا قرئت عنده تعجده ذكر تلك الأحوال وأخذ ان الرفعة تتبع البعثهم بظاهر الخبر فرفعهم انما

يقرأ بعد موته (قيل) يقرأ عنده (الرحمة) لقول جابر فانما شتهون عليه خروج روحه قال الجليل

ويستحب تغير بعماء فان العيش بقلب من شدة الفزع يخاف منه زال الشيطان اذ رده بان يات به لال

ويقول قل لا اله الا غيري حتى أسبق الله له عن الاسنوي وأقره الاذرى وقال انه غير يب كلاله لا (والحسن)

ندبا (ظنه بالله تعالى) لخبره لا يأتون أحد كلالا وهو يحسن الفتن بالله تعالى أي بظن انه ربه وبعث

عنه خبره المبعدين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويحسنه) الحاضر ونو بالمعروف (د) (د)

ندبا (ظنه بالله تعالى) لخبره لا يأتون أحد كلالا وهو يحسن الفتن بالله تعالى أي بظن انه ربه وبعث

عنه خبره المبعدين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويحسنه) الحاضر ونو بالمعروف (د) (د)

ندبا (ظنه بالله تعالى) لخبره لا يأتون أحد كلالا وهو يحسن الفتن بالله تعالى أي بظن انه ربه وبعث

عنه خبره المبعدين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويحسنه) الحاضر ونو بالمعروف (د) (د)

ندبا (ظنه بالله تعالى) لخبره لا يأتون أحد كلالا وهو يحسن الفتن بالله تعالى أي بظن انه ربه وبعث

عنه خبره المبعدين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويحسنه) الحاضر ونو بالمعروف (د) (د)

ندبا (ظنه بالله تعالى) لخبره لا يأتون أحد كلالا وهو يحسن الفتن بالله تعالى أي بظن انه ربه وبعث

عنه خبره المبعدين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويحسنه) الحاضر ونو بالمعروف (د) (د)

قوله البسطن ظنه بوجه) قال الأذري وبظهور جوبه اذاراؤه اماران الياس (٢٩٧) والقنوط اذ قد بطرق على هذا فتملك فتمعين عليهم ذلك أخذنا من فاعلة الصيغة الواجبة وهذا الحال من أهمها وقوله وبظهور جوبه الخ أشار الى تصحيحه (قوله والظاهر في المجموع الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وبان مفاصله بالمدوالد الخ) واحتجنا في تلين مفاصله الى شيء من البهمن فلا بأس بحكاية النورى عن الشيخ أبى حامد الهاملى وغيرهما (قوله وينزع ثيابه الى ما نذهبها) هذا فمن يغسل لاني شهيد الحركة (قوله للابسرع فساد) ينبغي أن يبقى عليه القميص الذى يغسل فيه اذا كان طاهرا اذ لا معنى لزعجه من اعانه في نظران المعنى في زعها اغماخ خوف نفسه الميت فلا فرق بين الشهيد وغيره ولا بين طهارة القميص وعدمها (قوله بعشرين درهما) أى تقريرا (قوله والظاهران السف الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وان الموضوع يكون الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ولا يعجزوا زلها) أشار الى تصحيحه (قوله ويأيد بقضائيه) قالوا لا يجب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أمور (قوله واد الترمذى وحسنه) وصححه ابن حبان والحاكم ح (قوله وظاهر المبادرة نجيب الخ) أشار الى تصحيحه (قوله عند طلب ذي الحق

حقيقه التمكن من التركة (ويكره نفي الموت) اضرب يده أو يسبق قد نسيه (فان كان متخافا قال اللهم أستغفر لك ان كان المات خيرا) وذلك لخبر الصحيحين لا يثبتن أحدكم الموت اضرب يده فان كان لابد فاعلقله اللهم اجني ما كانت الحياة خير لي و توفي اذا كانت الموت خيرا الى وصرح في الرخصة بالشيء الاوّل ايضا (ولا يكره) تنبيه (ان خشى قسنته في دينه) لفهموا لخبر السابق قال الاذرى ان النوى اذ نفي باختياره قال في المجموع ويستحب طاب الموت ببلد شر يف وحذف المصنف تعبيد الرخصة كراهة نفي الموت يضرب قلبه بقتضى انه ليس يقيد وليس كذلك لان الادلة انه اوردت عقبة ذلك لا يقال ان كراهة بلاضرب ومفهومه بالاولى لا ينافي ذلك لان النسي مع الضرب شر بعد عدم الرضا بقضائه بخلافه بدونه (ويستحب) لكل مكاف (أن يذكر الميت بخير) خبر مسلم عن أم سالة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم المريض أو الميت وفي رواية أبي داود وغيره الميت لا تشكوا ولا تسبوا فان الملائكة يؤمنون قالت فاما ما أوجبه الله على من صلى الله عليه وسلم فقلت فاعني الله من هو لي خير مني بحمدى الله عليه وسلم ويب تعبير المصنف بما قاله في قول الرخصة يستحب لنا أن نقولوا عند الميت خيرا ومن وجه (ويكره) نفي الجاهلية (التي عنده) والتمذي وحسنه وهو الذاعبون الشخص وذكر ما تروونه ماخو قال المنولي وغيره وتكره مرثية الميت وهي عند محاسن النبي عن الرائي اه والوجه حمل تعبيرها بذلك على غير صيغة الذم لا تنفي بانها والا فبازم اتحادها معا وقد أطلقها الجمهور على عدم محاسن مع البكاء وعلى نظام الشعر فيه ذكره كل من جماله موم النبي عن ذلك والاجه حل النبي عن ذلك على ما يظهر فيه نريم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الكرامة أو على ما يجد الحزن دون ما عد ذلك فيزال كثير من العجبة وغيرهم من العلماء فاعلونه وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شمر ترابه أحد * أن لا يشم مد الزمان غوايا

صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدت اياها

(ولا بأس بالاعلام بعونه) الصلاة وغيرها كذا في الرضة والنهاج وصح في المجموع عنه يستحب اذا قصد الاعلام اكثر ما صابن الماروي الشجكان انه صلى الله عليه وسلم نفي لاصحابه النعاشي في اليوم الذي مات فيه وانه نفي جعفر بن أبي طالب وزيد بن عمار ثمة بعد الله بن واحدة وابار وى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد أي يكنسه فمات دفن ابيلا فلا كنتم اذ نفيوه وفي رواية ما نعتكم أن تملون قالوا كان الليل والنهار فذكرهنا أن نشق عليك فاني قبره فصلى عليه (ولاصدقائه) وأقاربه المقومين بالاولى (تقبل روحه) روى أبو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى البخاري أن أبا بكر رضي الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته به قال الروائي ان ذلك مستحب لهم وبه السبكي فقال ينبغي أن يكون ذلك لهم مستحبا ولو أنهم جازوا وهو حسن مع من الاخذ بنظر كلامهم يقتضى عدم جواز التقبل لغيره ولا هو به يشعر كلام الترمذي وهو بعد وسأبني النكاح والسير انه لا بأس بتقبل وجه الميت الصالح فيعمل في تعيد ما من ابا الصالح ويحصل الخلافة ويختص به الصالح بغير القريب والصدق

(باب بيان غسل الميت)

ومامه ما يأتي (غسله) وتكفينه والصلاة عليه (وجله) ودفنه (أي كل منها) (فرض كفاية) لا لاجاع على ما حكاه الاصل ولا امر به في الاخبار اجمع في غير الدفن وقائله كنه به سوا في ذلك الملم والذى الا الغسل والصلاة فيهما ما في السلم غير الشهيد كما علم مما سبأ في رهل الخساطب بذلك أقارب الميت ثم عند عزهم أو غيبتهم الاجانب أو الكل مختاطبون بترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وهو غير المثل ولا عوم الخطاطب لكل من علم بعونه (فيبادر به) ندبا اكرامه والخبر الصحيحين أسرعوا بالحناة فان تلت

حقه (الخ) أو كان قد دعى بتأخير له لعل أو غيره لضمان الغصب والسرقة وغيرهما (قوله) قال الاذرى ان النوى (الخ) وقوله بعضهم عن الشافعي (قوله) انه ليس بقيد (الخ) قال ابن عساكر لم يثبت نفي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما قال الموت على الاسلام الموت (قوله) والوجه حمل تعبيره بذلك (الخ) أشار الى تعبيده (قوله) وصح في المجموع انه مستحب (أشار الى تعبيده) (باب غسل الميت)*

(قوله) والصلاة عليه اذا شرع فيها ثم أفسدها وجب عليه فعلها فورا لان من شرع فيها وجب عليه اتمامها (قوله) ولا امر به في الاخبار) كقوله صلى الله عليه وسلم فرض على أمي غسل من أباهوا الصلاة عليها ودفنها وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله (قوله) والمشهور عوم الخطاطب (الخ) أشار الى تعبيده

أنه وإما أنه استرخا قدم ولم تداد جلده وجه الخ) الواقف هذه الأمور يعني أو (قوله بتغير ونحوه) قال في المجموع وبترك اليوم واليومين والثلاثين عليه (قوله وأقل الغسل الخ) قضيتا طلاق المصنف وغيره بأنه يجب علينا (٢٩٩) تحصيل ما به غسل به بشراء أو غيره حضرا أو

سافرا في ذوى البغوى بأنه إذا لم يكن له ماء عمه الزفة ولا يزعمه شر الماء وان كان غنما فلا عن جالهم أو كان معهم ماء فاضل لا يجب على الرقيق بذله لغسل الميت لأنه يدلأه والتميم كما لا يجب في الحساب لا غسل الطهارة وبخبر بأنه يجب بذل الكفن لو جئنا لأنه لا يدل له قال شيخنا الأوجم ما انتداه المولى المصنف ولعل ما في فتاوى البغوى فرعه على وأه الذى نقله النورى عنه في نفقة الرقيق أنه لا يجب على السيد شراء المأوى السفر لرفقة وسأى ان الرأجلزمه كالحضر فكيف هنا كذلك جماع الوجوب في كل من السيد ويجهز الميت له أو أولى لمكونه خاتمة أمره كآبته (قوله بعد إزالة الخس) لو كان على بدنه نجاسة لا تخرج إلا أن يلبسه بالذهب لينة (قوله) وكأنه ترك الاستدراك هنا (الخ) أشار إلى تعيجه (قوله) وقد غسل صلى الله عليه وسلم في الغسل (خس) اختافت الصحابة في غسله صلى الله عليه وسلم هل يجرد أو نفسه في ثيابه فغشم الناس وسعفوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرواية غلوه في قصة الذى مات فيه أو لمجدولاه يتسبب أن لا ينظر إلى بدن الخى فإلت أولى والمسلم فيما ذكر كالنظر كما قاله في المجموع

بذلك ما عليه في نظره) أو أنه اجتمع في موضع من بدنه دم أو التوى عنه لمأوض في غل من لا يعرف أنه عقره (قوله) ويجب تقصيد ما إذا لم تكن الخ) أشار إلى تعيجه (قوله) مستاقبا كالنعمان) وموضع رأسه على وجهه إلى الغل في غير كعب على وجهه كعب الخى فغشم كعبه

صالحه في تقدمه ومنه الله وان تلت سوى ذلك فشرأضه عنه عن زنا بكر وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم لما ياد لم يمتد بالبراء انصرف قال ما أرى ملحة لا قد حدث فيه الميت فاذا مات فأتوني حتى أسمى عليه عجلوا به فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجس من ظهر إلى أهله والصارف عن الوجوب الاحتياط للروح الشريفة لا سيما لا ينبغي أن يخوض أو قدمات صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين فوضو ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء (ان يتحقق مونه وأمارته) أى منها (استرخا قدم وامتداد جلده وجعوه من أنف وتخلخل كف وانخفاض صدغ وتفاص خضبة مع بدلى جلدها وبترك) وجوبا (ان تلت) في موته (حتى يتغير بتغير ونحوه) (ه) (نقل وأقل الغسل) (ه) (هاب البدن) بالماء (مرة بعد إزالة الخس) عنه ان كان فلا تسكني له ما غسله واحد وهذا مبني على ما صححه الرافي في الخ من ان الغسل لا تسكني عن الحدوث والنفس وصحح النورى ثم انما تسكنيه وكأنه ترك الاستدراك هاتفا لم به ما هناك فتجد الحكيم وكلام المجموع بلوح به حيث قال بعد ذكره اشتراط إزالة النجاسة أولا وقد مر منه في غسل الجنابة بل قد يترك لان ما هنا أولى بالاستكفان لصدفه مجرد النظافة وكان ينبغي للمصنف حذف الاشتراط كإفعل في الارشاد ما فرقه في بعضهم من ان ما هنا يجوز على نجاسة منع وصول الماء إلى العضو ومن ان ما هنا لا متعلق بغيره فجازا سقط ما هنا به غيره فاستنعى اسقاطه لا يجدي لخر وج الأول عن صورة المسئلة واثنا عن المدرك وهوان الماء مادام على المجل لا يحكم باستعماله كما مر منه في كونه غسله لذلك مرة (وان كان جنبا) أو ما هنا كما سيأتي لان الطهارات تتناول (ولو بلائيه) لان القصص من غسله النظافة وهي لا تتوقف على نية ولا نية انما شرط في سائر الاغسال على المغسل لا الغسل والميت ليس من أهله (و) لو كان الغسل (من كافر) بناء على الاصح من عدم اشتراط النية (و يغسل الغريق) فلا يكتفي بغيره لان ما مامورون بغسل الميت فلا رسقا الفرض عنا الاغسال حتى لو شاهدنا الميت فغسله لم يسقط عنه اختلاف فقاهيه من الكفن لان المقصود منه الستر وقد حصل من الغسل التعبد بفعلاته ولو اذ نبش الغسل لا لا تسكني (وأكله أن يقصص) أى يجعل عند ارادة غسله (في) قصصه لانه أستره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قصصه رواه أبو داود وغيره ما يستدعيه (بال) أى خلق قال في الاصل أو خفيف أى حتى لا يمنع وصول الماء إلى القوي يجس الماء قال السبكي وسحب أن يغسل وجهه بخمرة من أول ما يضعه على المغسل ذكره المزي عن الشافعي (و يغسل في خلوة) كإلى الخلوة لانه قد يكون بدنه ما خفي (ولو إلى الغسل) (وان لم يغسل ولم (يعن) طهره على صلته وقد نقل عنه صلى الله عليه وسلم على والغسل بن لباس وأسامه من يد تناول الماء واللباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره قال الزركشي يجب تعديده إذا لم تكن بينه ما عداوة والا فكلما جنى والافضل أن يكون تحت سقف لانه استرخا على في الام (و يغسل على لوح أو سرير) هي لذلك للاسباب بالبرئش (مستاقبا كالحضر) اذا استلقى في أنه يستقبل به القبلة لانها أشرف الجهات واستغاثه أمكن لفسده والضرر من جمدان زيادته على الروضة (و يرفع من مابلى الرأس) لتجرد الماء عنه ولا يقف تحت (ويشال) الغسل (بدنه في الكم) ان كان واسعاً وان ضاق فضع ذراع به ليدخل بدنه (قال محمد) فغسل أولم بأن غسله فيه) نفقة (ستر ما بين ستره وركبته وحرم النظر إليه) أى إلى ما بينه هالته عورته وإلى غيره ان كان بدنه الذي حتى الزوجين حيث لا شهوة فحارهما لقاؤا ليس حتى من أحدهما عورة في حق الآخر (ذكر الغسل لنظر) شي من (البدن) غير العورة (بغير حاجة) ولا شهوة فلا يكون بدنه ما خفيه والذي في المجموع أنه خلاف الأولى وقيل بكروه ما لم حاجة كان أراد معرفة المغسل من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى (ولا ينظر المعين) أى يكمله النظر إلى شي من غير عورته (لا يضره) لا يضره قال الشيخ أبو حامد ولأنه يتسبب أن لا ينظر إلى بدن الخى فإلت أولى والمسلم فيما ذكر كالنظر كما قاله في المجموع

وكلاهما فيخاد كغيره من لم يذكر هذا كله في غير الصغير والصغيرة الذين لا يشربان ماء فاجوز النظر
 الى جميع بدنه اذا اخرج (ويغسل ببارد) لانه يشد البدن بخلاف السخن فانه يرخي (ما لم ينجس السخن)
 أي اليه (لومح وودنحوه) فان احتجب اليه فهو أولى لكن لا يبالغ في تحضينه لئلا يسرع اليه انفساد قال
 الزركشي واحتجب الصمري والماء الذي كونه على كونه عند اقبال الصمري والماء البارد أحب الى
 من الحار العذب قال أعني الزركشي ولا ينبغي أن يغسل الميت بماء زمزم بخلاف في نجاسته بالموت وبعد
 في اناء كبير (كالحلب) ويعد عنه (الرشاش) الحاصل من القيل لتكوين النفس أطيب اليوا لئلا تتراماه
 المستعمل وبعده اناء من آخر من صغيرا ووسطا في عرف بالصغير من الكبير ويصب في التوسط ثم يصبه
 بالتوسط قاله في المجموع * (فرع ويعد) الغسل قبل الغسل (خزقن ثلثين) احدها السواطين
 والاخرى لباقى البدن صرح به الشيخ أو حامد وعنه (وبجاءه) عند وضعه على الغسل (ورق ما لا يلاصق
 ورائه) قلابا وبند ظهرة الركبة اليمنى ويده اليمنى موضوعة على كتفيه واجهما على عنقه قفلا وكلا
 يميل رأسه (ويغري يده اليسرى على بطنه ويصالح) في امراها (اتخرج) منه (الفضلات) ولا احتمال أن يخرج
 منه شيء بعد غسله أو بعد تكفيشه فيه سديبه أو كفته (والجمرة) بكسر أو ما أي المخزقة متقدمة (فأخذه)
 باليمنى كالعود (ويكثر الميعن الصب) للماء (ليني الراتحة) مما يخرج قال في المجموع وفي البيان عن
 بعض أصحابنا انه يستحب أن يغمره بالميت من حين الموت لانه يظهر منه شيء تغلب راتحة البصير (ثم
 يضعه مستقيا) كما كان أولا (ويغسل) وفي نسخة يغسل (دبره) وما كبره جمعوا الذكر وان لم يكن
 متعدد باعترار مع ما يتصل به بعد اطلاق اسمه على الكل فيغسل جميع ذلك (وعائنه) كما ينبغي المحي
 (تخرقه ثمهما) أي من الخزقن بعد ما على يده اليسرى واللف هنا واجب للاستبراء (ثم يلقها)
 لتغسل (ويغسل يده بالاشنان) والماء بقدر اذ ثبته الرافعي بقوله (ان ثلاثين) قال في الاصل كذلك قال
 الجمهور انه يغسل السواطين معا بخرقة واحدة وفي النهاية والوسطا أنه يغسل كل واحدة بخرقة واحدة ولا يلائق
 أنه يلبس في الخنقة انتهى والجمهور أو أن الاسراع في هذا العمل والبعده أولى (ثم يمشطه على يديه
 من قدر) ونحوه فيغسله بخرقة يلقها على يده كذلك قال الامام وظاهره انما خزقن ثلثين على ماعين الشيخ
 أبي حامد وغيره وتكون الثانية فعليه كان الاولى للمصنف وأصله تأخير هذا عن قوله (فرع ثم يلبس الخزقة
 الاخرى على يده) أي اليسرى ثم يلقه كالمهم وصرح به الجمهور وقال الاسنوي انه منجبر يؤيد به
 المتوضي بل يلقى في يده يساره قال لكن رأيت في نسخة متقدمة من الحرر التعبير باليمنى قلت وجامع
 القموني في بحر وجواهره لكن لم أر ذلك في الحرر (وبسوكه بأصبعه) أي السبابة فيما يظهر (مبالغة)
 بجاءه ونحوه كما في اليسرى مع ان الحى ينسوك باليمنى نحو ما من خلاف من قال بناجسة الميت ولا
 القذر ثم لا يتصل بالبدن لانه هنا (ولا يفض أسنانه) نخوف سبق الماء الى جوفه فيسر عفاه (ثم يظف
 بها) يعني بأصبعه الخنصر مبالغة بمخزبه (بان يزيل ما فيهما من أذى) ثم يوضه على حصى فضفة
 واستنشق للغير لا حتى ولا يكفي عنهما ما منا تغافل ذلك كالسواك ويزاد في التنظيف قال المارودي
 ولا يبالع فيها بخلاف الحى (ويجبل فيه ما رآه لئلا يدخل الماء باطنه) قال في المجموع ويسرع بعد ذلك
 ما تحت أطرافه ان لم يلقها وظاهره أذنيه وصماخيه انتهى والاولى أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليتها
 بالماء يحصل لما تحتها تكرار الغسل ذكره السبكي بالنسبة الى الاطهار قال الزركشي وينبغي أن ينوي
 بالوضوء الوضوء المسنون كالي الغسل (ثم يغسل رأسه ثم يمسح به بالسدر) روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم
 قال لغسلاتك اثنتي عشرة نية الله عنها ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها واغسلها ثلاثا وواحدة
 أو أكثر من ذلك ان رأيت ذلك بجماعه وسدر واجعل في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور وفي رواية لا يفي
 فاذا كانت في آخر غسله من الثلاث وغيرها فاجعل فيه شيئا من كافور فالتأم عليه منهن فثماها لئلا
 قرون وفي رواية فضعفرا ناصيتها ونمها لثلاث قرون وأقية اها خلفها وقوله ان رأيت أي احتجبت عن رؤيتها

(قوله ما لم ينجس السخن)
 لومح وودنحوه (لو كان
 ومخضلا زول الأتانية
 بالدهن لينحه قاله البندنجي
 وغيره وكتب أيضا قال
 الاذرى قبل لا يكرهه
 بالشمس وفيه نظران
 الفاسل بخامه وصرح
 البندنجي بالكره وهو
 قضية اطلاق الاصحاب هنا
 وقوله وهو قضية اطلاق
 الاصحاب أشار الى تصحيحه
 (قوله بالاشنان) بكسر
 الهمزة ومعها (قوله أي
 السبابة) في الظاهر أشار
 الى تصحيحه (قوله متخرجه)
 بفتح الهمزة والخاء وكسرها
 ومعها صارت في الميم وكسر
 الخاء وهي أشهرها (قوله
 وينبغي أن ينوي بالوضوء
 الوضوء المسنون) أشار الى
 تصحيحه

بالغضف وكذا شفر نأى لويثا وثلاثة قرون أى ضاها القرنين والناسفة وقدم غسل الرأس على العلة لانه
 لو عكس نزل الماء والسدر من رأسه إلى الحنفة فاحتاج إلى غسلها نانا. **الأول** أرفق كافى الحى وبعبارة الأصل
 بالسدر والحطى والواو فيها يعنى أو والمراد أو نحوهما لكان الصدر أولى للنص عليه من الخبر السابق ولانه
 أصل البدن (ويسرحهما معهما) للخبر السابق ولا زالة ما فيه من سدر ووسع كافى الحى (واسع الاسنان)
 ولا ينتفخ الشعر (برقى) ليقول الانتفاخ ولا ينتفخ (ان تلبدا) شرط لتسريحهما أوسع الاسنان
 ويجعل أنه شرط لتسريحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع والأول أو جموقضية كلامهم تقدم تسريح
 الرأس على العلة يتبع الغسل ويقال الزر كشى عن بعضهم (فان سقطت شعرة) من رأسه أو الحنفة (ودها)
 السهمان يضعفان كفته لدفن معه كسابتى بزيادة وقال صاحب الاقوال ورد المنتفخ إلى وسطا شعرة وتعتبر
 المنتفخ بالسرط أعمن من تعبير أصله بالانتفاخ (ثم يغسل شقه الايمن بمائى الوجه) من عنقه إلى قدمه (ثم
 الايسر كذلك ثم يحوله جنبه الايسر) يغسل شقه الايمن بمائى القفا والظهر من كتفه إلى قدمه (ثم يحوله
 الايمن يغسل) شقه (الايسر كذلك) وقبل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر
 من مقدمه ثم من ظهره وكل ما ساقه والأول أولى وهو مانص عليه الشافعى ولا كثرون سرح به الأصل (ولا
 بعد غسل رأسه) الشامل هنا العلة ونحوه ما حصل الغرض بغسله أو لا بل يبدأ بصحة عنقه فاحتاجها
 (ويجزم به على وجهه) احترا ماله بخلافه في حق نفسه في الحاية بكره ولا يجزم لان الحى في ذمه فعلة هذا كانه
 غفله من غسلات التخلط ويستحب أن تكون (هذه الغسل بالماء والسدر) قال في الأصل والحطى أى
 تخلط قال السبكي ولا وجه لخصيص الصدر بالأولى بل الوجه التكرير به إلى أن يحصل النقاء على وفق الخبر
 والمضى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسله بالماء الخالص وتسبعه بانه ثالثة كغسل الحى فان
 استعمال الخالص بعد كل غسلة من غسلات التخلط كغسل ذلك عن استعماله بعد تمامها يكون كل مرة
 من التخلط واستعمال الماء الخالص بعد غسلة واحدة وكلامه الاخير بيان لكلام الاحكام الآتى فى
 كلام المصنف كاسله واما كلامه الاول فقال انه في التوضيح قد لا يجعل ذلك خلافا ويقال انما خصصت
 الأولى بالذكر لحصول النقاء بم اغايب أى يكون الا تخويلها السكاهم فيختار الغسل بين الكيفيتين (ثم
 بعد فراغ من الغسل المذكورة (اصب الماء) الخالص (من قرنه) أى جانب رأسه (الى قدمه
 واستحب) أن يكون (غسله ثلاثا فان احتاج) الزيادة (زاد) بقدر الحاجة بخلاف طهارة الحى
 لا يزيد بها على الثلاث لان طهارته محض تعبد والقصد من طهارة الميت التخلقة (ويكون) عدد
 الغسلات (وترا) للخبر السابق (وما دام السدر) أو نحوه (عليه الماء يتغير به فلا يجب ذلك من
 الثلاث) كافى طهارة الحى فيغسل بعد الغسل المزيلة للسدر ونحوه ثلاثا بالماء الخالص متوالية في الكيفية
 الأولى وصرفه في الثانية كما تقرر (ويجعل في كل واحدة من) هذه (الثلاث) في غسل غير الحرم
 غير بنمسايتى (كانوا راء) هو (في الاخرة آكد) للخبر السابق ولتقوية البدن ودفعه الهوام
 لو بكره تركه كمنس عليه في الام (د) لكن يجب (لا يفيض التفسير به) ان لم يكن صلبا (ثم يلبس
 معاله بعد الغسل) لان الثلاث بالماء فيتوخى بالتلين بقائه لينها (ثم يبالغ في تشفيفه) الثلاث لئلا يكفاه
 فبسر قد اذعن من هذا فارق غسل الحى ووضوءه حيث استحبوا ترك التشفيف فم قال الاذرى وقد صاحب
 الحكماء السنن المتقدمه غسلة قال لو كان مراده عند فراغ من يكون كالتائب عنه قال يوحى أن
 زوال الهم اجعله من التراب ومن المطهرين أو يقول اجعلنى ويا له انتهى وقباضه ان باقى في وضوء ذلك
 ودعاء الاعشاء قال السبكي واستحب الزنى إعادة وضوءه في كل غسلة * (فرع وليستعد) ندبا (سبح بطنه
 كل مرة أرفق عما فيها فلونخرج) من الميت (بعد الغسل نجاسة) ولون السيلين وقبل التكفين
 (كفها غشاها) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الغرض عما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج كما
 لو لم يمت نجاسة من غير ولا غير مكاف ذنبت غسل طهره وغسل النجاسة فبذا ذكر واجب كما صرح به الأصل

(قوله) ويجعل أنه شرط
 لتسريحهما مطلقا) أشار
 الى نص جمعه (قوله) كيهو
 ظاهر كلام المجموع) أى
 وغيره وحى عليه جماعات
 (قوله) وقضية كلامهم
 تقدم تسريح الخ) أشار
 الى تصحيحه (قوله) بل الوجه
 التكرير بالمرح) أشار الى
 تصحيحه (قوله) واستحب
 الزنى إعادة وضوءه فى كل
 غسلة) قال شيخنا ظاهر
 كلامهم بخلافه (قوله) فلا
 ينقض غسله وغسل
 النجاسة الخ) شرط جريان
 الخلاف القائل بوجوب
 وضوءه والغسل أيضا أن
 يكون ذلك قبل ادراجها فى
 الكفن فان كان بعده كنى
 غسل النجاسة فطهرا وفى
 الهما عن فتاوى البغوى
 انه لا يجب غسلها أيضا اذا
 كان الخروج بعد التكفين
 اه والمذهب خلافه

قوله الرجل أولى بالرجل إذا حرموا النذر إلى الأمر والحال بالرجل أن قال القياس امتناع غسل الرجل له (قوله ولو كان عليه) وإن لم يرض به حال حرموا من أهل ملته (قوله لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت) ولأن أبانكر رضى الله عنه أوصى بأن نفسه زوجته وأمه بنت عيسى ففعلت ولم يخالف أحد (قوله كأن ياف (٣٠٢) الغائل منها) على يد عرفه انجذاباً (قوله والقياس في العترة من وطء شبهة الخ) أشار

(ولا يجيب ميت) فلو طوى أو خرج منه متى بعد غلـ لم تجب أعادته وتعبيره بما قاله أهم من تعبيرة أصله بالوطء
كلامه أنه لا يحدث أيضاً بالمرس فيه إذا اختلف مع المراس ذكر كونه أو توبه صرح أصله
في المسئلة

فصل الرجال أولى بغسل رجل والنساء أولى بالمرأة) وسأيت ترتيبهم (د) لكن (الرجل يغسل زوجته) ولو كانت (وان تزوج اختها) أو أرباعا أو ألاثان حقوق: النكاح لا يتقاض بالثمن بدليل التوارث وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة ماضرك لومت قبل فغسلتك وكفنتك وما تب عليك زوجتك رواه النسائي وابن حبان وصححه (وله أغل) بالاجماع وأقول عائشة رضي الله عنها الواسطة من أمرها مستدبر ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأثام رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم (لامس) منهالة في هذه ومنهالة الغسل إنما كان بلف الغسل منها على يد خرقه (للاقتضاء) يعني وضوء الغاسل (فقط) أما وضوء المغسول بل طهره مطلقا لا يقتض وان فضاهاه الممسوس إلى ان التسرع اذن فيه للعاجلة وان الحب غير مكرم وهذا ليس تكرار ما قد ضمنه ان الخرقه في يده الشامل لاحد الزوجين اذ ذلك بالنظر لكرامة اللبس وهذا بالنظر لانقضاء الطهر به (وان) قضت عدها وتزوجت كان وقت عقبه مونة ثم تزوجت فلها غسله لاحق ثبت لها فلا سفا كإثبات (لا مطلقة ولورعية) فليس لاحدهما غسل الا الآخر وان مات في العقد لم يجرم بالنظر في العلاقة فالزوج نكاحا قال الاندري والقياس في المحدثين وطه شهقان أحد الزوجين لا يغسل الآخر كالأفضل امتا المحدث وهو ظاهر ورد ذكره في بانهم جعلوها كالنكاح في جواز النظر لما عاين السرا والركبة من قبله لا يمنع من الغسل رديان الحق في المسكينة بل يتعلق بالجاني بخلافه في المعتد (له) بالسيد (غسل) انما محقق (مدبرته وام ولدته ومكاتبته) لانهم لم يولدوا فانهن الزوج قبل أولاده تلك الرقية والبضع جيعا وكاتبه المكاتبه ترفع عنها (لا) غسل (أنته) الزوج والمعتد والمنشأ) ثم يرضه من عليه وكذا المشترك للمبعض بالاولى وقضية التعطيل ان كل ما منحهم عليه كونه زوجية وذلك وهو باجته البارزى لكن قال الانوسى مقتضى اطلاق المهاج جواز ذلك وهو ظاهر مع ما اقتضى في الغسل الزوجية والمعتد لكن لم يعل به باسم بل بالان لا يجوز له النظر اليها والاحلوم ما هو من غير ربح في النكاح بانها كهماع الوثنية والمجوسية نحوهما في جواز النظر لاعدائين السرا والركبة مقتضى ذلك لجواز اخلوهم ان اضا عليه مقتضى قوله لم يجوز له تغيب الوثنية والمجوسية دون الزوجين بعدد وجب بان الحق في هاتين تعلق بالجاني بخلافه في الوثنية والمجوسية واعترض الانوسى على ذلك المسترأبان الصواب خلافهما ان كانت مملوكة بالسي فالاصح على غير الوطن المتعان فغلما او بغيره فلا يجرم عليه اخلوهم ولا سواها والنظر اليها بلا عوة كذا ذكر في بابها لا يقتضي عليه غلها بانها بان تحريم الغسل ليس لافا بل لحرمة البضع كاحرم به في المجموع فالصواب انها كالنكاح جماع البضع وتعلق الحق بالجاني (وايس لامت) ولو عيرم زوجته ومعتد منسرة (ونحوها) كدونه وام ومكاتبته (غسله) انتقال ملكه عن يارب واعتق وبفارق النكاح ببقاء حقوة كسرا ولان الملكية مستحرم عليه (ولرجال الحرم غلها) أي المرأة وقضية كلام الغزالي نحو زعم وجود النساء وهو من بناء على أن الترتيب بينهما مستحب لا واجب وبه صرح ابن جماعة من الفتنح قال الاندري والى على عدوى كذا أخرجه ان لا تكرر عليه وامد ما ورد في قال ولا تثنى في بعد تعقيب الاب بغسل ائتم

الى تصحيحه (قوله) وقد غسل
مدونه (الخ) قال الناصري
هذا اذا لم يجد من قرابة
الامة احد فان وجد فغسل
فان كانوا جافا وغسل كل زوج
وان كن نساء بني علي ان
الرق هل يبطل بالموت أولا
فان لم يبطل فهو كل زوج
معهن وان بطل فبني
تقدعن عليه هذا ما ظهر
(قوله) ولاسهوا ولا التفار
الهما لا شوا (الخ) اعترضه
ابن العماد بان التعليل
بالتفار ضعف فان الاحبي
يباح له النظر الى أمة الغير
عند الاكثرين ولا يباح له
غسلها والتعليل بجواز
اللمس ينقض بحوازه
للعداوة مع انه لا يجوز له
الغسل فاذا بطل التعليل
بالنظر واللمس لا يبقى الا
الملك والمالك قد ارضع منع
حل الوطأ فاشبه العدة
فوضع ما قاله النووي وفيه
نقصر (قوله) وبحال بان
تحريم الغسل (الخ) اشار
الى تصحيحه (قوله) وقضية
كلام الغزالي في نحو زرع
وجود النساء (الخ) قاله
الافانور يجب تقديم النساء
والزوج على غيرهم ويجرم
فهم بعضهم الى غيرهم كما
يجب تقديم المحارم على
الاحباب ويجرم ففهمهم

ثم قال في غسل الرجل ويجب تقديم الرجل والزوجة النساء المحارم على الاجتهاد ويعزم التفويض اليه كما يجب تقديم النساء المحارم على الاجناس (قوله واما معامور) باما لانهم ان زوج ان يغسل زوجته وان تكلم اشبهوا بكثرة تقبيل النساء زوجة المسلم واستدلواهم على تقبيل الزوج حاشا تقبيل اسماءه بانكر ذلك انما علمناه ان كل من يغسله يقول عليه تقبيل على

زوجت فاطمة ترضى الله عنهم بعد وجود النساء (قوله بما) ولو حضر من غدا سلموا بعد الصلاة عليه اوجب غسلها ما كمل عمل النكاح المأمور
وبعد وجب إعادة الصلاة هذا هو الاصح قاله الناصري (قوله والاوجه خلافة) أشار (٢٠٣) الى تصحيحه (قوله ان اكمل من الفريقتين
تقبله) أشار الى تصحيحه

قال شيخنا ولوم وجود
المحرم (قوله بأنه هنا محل
حاجة) وبأنه لا يخاف منه
الفتنة (قوله أحدهما
لاحق لها الخ) أشار الى
تصحيحه (قوله فالتقرب
الاتقرب) فان استوفى في
التقرب فقدمت التي في محل
العصوبة على قياس ماسر
كثبت العمدة من حيث الحاجة
(قوله وبشبه ان يقدم
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
ومثله محرم المصاهرة)
وهو مقتضى القول الذي
من جهته اعتبرت المحرمية
وهو النظر وقول الاذرى لم
يذكروا محرم الرضاع
مردود بان اعتبارهم
المحرمية على ما قرأناه
يتناول الرضاع والمصاهرة
(قوله وعليه تقدمت
عم بعده) أشار الى تصحيحه
(قوله هي محرم الرضاع)
أى أو المصاهرة (قوله ينبغي
تقديم محرم الرضاع الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله لان
منظوره أكثر) ولان علما
غسل فاطمة ترضى الله
عنها لم ينكره أحد وما
روى من انكار ابن مسعود
عليه السلام ثبت نقله وبالنسبة
على عكسها فانها تفعل
الزواج بالاجماع (قوله ان
قوله وينبغي أن يشترط الخ)

وجود اجنبية أو الألام ابتداء وجود أجني وذكر الملقين نحوه (فرع لو مات رجل وليس هناك الاجنبية
أو عكسها) الخاطئة فقد العاقل بسبب بقدر الماء يؤخذ منه انه لا يزال النجاسة أيضا ان كانت الأوجه
خلافا لغيره بان اذا التمس الابدال لم يخالف غسل الميت وان التمس بعد ان التمس كالمس ولو قال لم كان
أولى لان العاصم بار (ولو حضر الميت) الذكر (كافر ومسلمة) اجنبية (غسله) الكافر لان في النظر
البدون (وصلت عليه) المسلمة (والصغير الذي لا يشتهي بغسله الفريقتان) الرجال والنساء محل
النظر والمرأة (والخنثى) المشكل (بغسله المحرم من كل) من الفريقتين (فلم يعمدوا) أى
محرمه وكان كبيرا يشتهي (م) كالمسلم يحضر الميتة الأجنبية وهذا ظاهر كلام الاصل والذي صحه في
المجموع ونقله عن اتفاق الاصحاب ان لكل من الفريقتين بغسله للعاصم استصحابا لم يحكم الله - فتر قال
وبسبب قول فون ثوب ومخاطب الفاسل في غرض البصر والسو يعرف بينهما وبين الاجنبى بأنه هنا محل الاتحاد
في جنس المذكورة والا فلو تفرقتا لم يفرق ذلك أخذهم فيه بالاحتياط في النظر بأنه هنا محل حاجة
(فصل الرجال يقدمون) في غسل الرجل (على الزوجة) لانهم به ألبق وأقرب (وأولاهم بغسل
الرجل أولاهم بالصلاة عليه) وسبب في بيانه ثم الاقرب أولى من الاسن هنا وتعميمهم مع ما بان ثم سلم
من إمام ان المولى والمولى كالاجانب يتخلف عبارة الاصل (ثم الرجال الاجانب) لانهم به ألبق (ثم
الزوجة) لان منظرها أكثر وهذا يعني عن قوله الرجال يقدمون على الزوجة وكلامهم يشمل الزوجة
الأميرة ذكرها بان الاستاذ احتسب أحداهم للاحق لها بعد ما عن المنصب والولايات وبذلك كلام
ابن كجب الآتى (ثم النساء المحارم) لو تفرقتا لم يفرق فان استوت اثنتان منهن في القرب فكسطنه فيما
ذكره (والأولى بغسل المرأة المصاهرة القرابة) وان كن غير محارم كثبت علم لانهم أشق من غيرهن
(وأولان ذات رحم محرم) وهي من لو تفرقت كرا لم يحل له نكاحها كما هو ثبت وبنت ابن وبنت بنت
(وان كانت حائضا) ونحوها فانهم أولان قال في الرضا وشكرا كراهي في غسل الخنثى والمحاض قال الاذرى
ويعم الاغتصاف به غيره منظر وقد صرح ان الملائكة لا تدخل بيثاقه جنب وحدث الحوض أغلظ (فان
شاورنا) أى اثنتان في المحرمية (فالقريب في محل العصوبة) لو كانت ذكرا أو أنثى (فالعمدة أولى من الخالة) فان
استوت قدمت القرى في القربى فان استوت تقدمت بما تقدمت به في الصلاة على الميت فان استوت في الجميع ولم
تتساخا فذاك والأقرب بينهما (فان قدمت المحرمية) كثبت علم وبنت عم وبنت خال وبنت عمالة
(فالأقرب الأقرب) أولى وكان الأولى ان يقول فالقريب في القربى ثم ذات الولادة كائنات عليه الشافعي وحزم
في المجموع (ثم الاجنبيات) لانهم بالانثى ألبق قال الاذرى ولم يذكر محارم الرضاع وبشبه ان
يقدمن على الاجنبيات ومثله محارم المصاهرة ثم آتت الباقيات بمختمها قال وعليه تقدمت بنت عمه
في محرم من الرضاع على بنت عم أقر منها بالحرمة انتهت وعلى ذلك ينبغي تقديم محارم الرضاع
على محارم المصاهرة (ثم الزوج) لان منظره أكثر (ثم الرجال المحارم كترتيبهم في الصلاة) الآتى
سببه الاقتصار ما غير المحارم كالمسلم فكالاجنبى لاحق له في ذلك وان كان له حق في الصلاة بتعبيره رجال
المحارم وأولى من تعبيرا به رجال القرابة (والمسلم الاجنبى أولى) بالمسلم (من الكافر والقاتل الفريقتين)
لانتطاع الموالدين كل منهما ما بين الميت فشرط كل من تقدم ان يكون مسلما وان لا يكون قاتلا لا الميت ولو
عنى كفى ارضه كبحر به الاصل وكذلك الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريب بين كبحر
بالقول في الاولى قال الزركشي وينبغي ان يشترط ان لا يكون بينهما ماعدا او قبل هو أولى من القاتل حتى
قال الاذرى وتضمنه كلام الرافعي ان الصبا والفسق لا يؤثران وفيه نظر لانه أمانة وليس من أهله او قد حرم
الصبرى بأنه لاحق له - عانى الصلاة فينبغي ان يكون هنا كذلك بل أولى لانهم لا يؤثرون حال العلوة

يكون مسلما - كراهة (قوله وكذلك الكافر البعيد أولى الخ) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله وينبغي أن يشترط الخ)
أشار الى تصحيحه

(قوله من وجوب الترتيب المذکور) أشار الى تعينه قال شيخنا المصنف رحمه الله تعالى: وجوب ذلك فليس هو من غير الجنس لما فيمن تغربت حق الميت بخلاف (٣٠٤) ما إذا كان من الجنس (قوله قال الأشبه جواز التوكيل فيه لجواز الاستعانة بالخ) يفرق بينهما بان من ضرورة استحقاق الاجرة لا يفرق وقوع عمله لتأخر بخلاف التوكيل (قوله بخلافه فيسأل الخ) لان الغرض وان رضى بنقل حقه الى غيره لكنه فوت به حق الميت بتفويته لغيره لغير جنسه مع كون مراعاة حق الميت من مقتضاه (قوله وأقارب الكافر الخ) ٣ (قوله كالإختين) قال شيخنا جزم في الأنوار والعلل بعمرته وأشار الى تعينه (قوله ولا كالأب) شعره رأسه الخ أو كان به خروج مثلاً وجددها (قوله كإحرامه بالأذى في فونه) وهو ظاهر (قوله ويجرم ذلك من المحرم وتطليه) قال الفريزى ولكن يهدى عنه من تركته كالحلق رأس المحرم وهو ساكت اه لكن سيأتي انه لو طيب انسان المحرم فلا فدية وبعضه فدية اه لتجب الفدية هنا لأن يقال هذا أثر طهره ولا تخميرها رأسه الخ) نص على حكمه من أحكام الاحرام وبه على أن العلة الاحرام فوجب اطرا وجب أحكامه ووقع في صحيح مسلم في هذا الحديث ولا تخمير ووجهه وأراه

غالب اختلاف الصلاة قال وفيه طائفتان ما نحن فيه بالارث له لاحق للعبد هذا أيضا يؤيد قول ابن كرج والمسلوك ليس بولي في الصلاة على الميت ولا في غيره النقصه بالزنا انتهى وكأصلي فيها قاله المحزون (والاقترب بإشار الأبعد) ان كان (من جنسه) بخلاف ما إذا لم يكن من جنسه فليس جازال انقوض لغيره ولا عكسه كذا في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره وهو مبنى على طهره لا على أي الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذکور كما على استحبابه وهو ما نذهب عنه جاءه في غير ذلك وهو ما صرح به في المطالب ثم ساق كلام الجويني مساواة الاجرة الضمة في كل كلام ولله الامام شعر بانه انما هو رأى له فاعتمد الجواز غاية ان الغرض ان تترك خلاف الأولى لتفويت حق الميت عليه بنقله الى غير جنسه على انه يمكن تقرر بكلام الجويني ومن تبعه على ذلك بان يقال خلاف الأولى قد يوصف بعدم الجواز من جنسه اطلاق الجواز على مستوى العارفين فان قلت كلام الجويني يؤيده قول الروابي ليجوز التوكيل في غسل الميت لانه فرض كفاية قلت لان الغرض من التوكيل العمل عن الموكل بخلاف ما هنا ان الارضى رد على الروابي فقال الاشبه جواز التوكيل فيه لجواز الاستعانة عليه وذكر القموني نحوه وما ماماجمعه الزركشي بين ما هنا وما مرع في الفصل السابق من ان ما هنا في التفويت بخلافه فيما مرع في جدي فتأمل (وأقارب الكافر الكفار أولى) أي يتجهيز من غسل ونحوه لقوله تعالى والذين كفروا وبعضهم أولياء بعض فان تركوه أولم يوجدوا قوله السلم قال الارضى والفائران المراد الحر المارق لقلل سلمه السلم أولى به وقد يترقب فيها قاله وقول المصنف به أولى من قول أصله به لـ (ويجزئ لحائض) ونحوها (غسل واحد) لان الغسل الذي كان عليه ما سقط بالموت

(فصل وبكره التعليم) لا طواف الميت غير المحرم (وارادة شعر الميت) المذكور كشره ابطه ومانعه ورأسه وان اعتادوا التعبد بالان أجزاء الميت بحمته فلا تنتهك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الامر بالاسراع للمنافي لذلك ولا نصير الى البلي قصار (كما) لو كان ألف (لاختين) وان كان بالغالاة جزء لا ينقطع كده المستحقة في قمار مرة أو تودد وحل كراهة إزالة الشعر اذا لم يفتح الهياحجة ولا كان ليد شعر رأسه حيا يصنع أو نحوه بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بالارتجاف وجب كإحرامه بالأذى في فونه (ويجزم ذلك من المحرم) قبل تحله الأول ابقاء لاثرا للاحرام لان يحتاج الى إزالة الثالث - هـ فأتى ذمها من (د) يحرم (تطليه) لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصه فانه يغسلها بماء وسدر وكفون في فونه ولا تخمير وبسبب ولا تخمير ورأسه فانه يبعث يوم القيامة لميلار واه الشيطان وحمة التطيب معلومة ما يأتي (الا المدة) المدة فلا يحرم تطيبها لان تحريم الطيب عليها انما كان للاحتراز عن الرجال ولا يمنع على الزوج وقد رآنا بالابواب بخلافه في المحرم فانه كان لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (وكذا) يحرم (الباس) بخط وسر رأسه جل) يحرم (د) ستر (وجه) وكف بقفا (لامرأة) محرمة لاسر (ولابن) بالتجبر عند غسله أي المحرم كالباس بجلوسه عند العطار وما ذكره من انه يكره ان يجلس عند العطار بقصد الرخصة لا ياتي هنا الحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هنا لك وقضية كلامهم انه لا يباح رأسه اذا كان في عليه الخلق لا ياتي يوم القيامة يحرم ما هو ظاهره لا يقطع كفايته فلا يبال منه حتى ولا يقوم غيره به ككل كان عليه طواف أو سعى (ومن طيبه) أي المحرم (أواللبس) أو قل نظيره أو زال شعره أو نحوها (صلى) ولا فدية كن قطع عضو (لأن أحواله غير مضمونة وقضية ذلك انه لا فدية في حلق شعره الميت المحرم ولا في تقليم نظيره لكن قال الباقي الذي اعتقده ايجابه على الفاعل كالحلق شعره أو زاله أو أوجه لان التامم صدق عوده الى الفهم ولما ذهب جماعة الى شكافه بخلاف الميت (د) بصرف كفته) أي الميت

قال البيهقي ذكر الوجه غير سبده وهو من بعض الروايات وقال في الشامل انه يحمله على ما لا بد من كشفه عن الوجه (قوله) وقضية ذلك انه لا فدية في حلق شعر الميت الخ) أشار الى تعينه (قوله وبصرف كفته) قال شيخنا صرح بعضهم باستحبابه وأراه من حيث الامر والانساني انه لا يجب دفن ما وجد من ختمه انفصل منه بغيره

هـ هكذا ايضا بالاصل

(أنه) ويدفن معه الخ) واختار الساردى أنه لا تدفن معه إلا أصله (قوله قال) (٣٠٥) الأذرى وينبغي أن يتحدث بذلك) أشار إلى

(تصححه) قوله فالوالد جـ
 أن يقال الخ) أشار إلى
 تصححه وكتبه عـ فقول
 المصنف الأصلية عائد
 للأمير (قوله) بل لا يبعد
 إيجاب الكتمان الخ)
 أشار إلى تصححه (قوله)
 والظاهر أن الرجل الخ)
 أشار إلى تصححه (قوله) لأن
 غيره لا يورثه) أي في
 تكميل الغل وغيره من
 المشروع قالوا فغسله
 فاسق وأكله رقع الموقع
 (قوله) ولا يجوز زنبه لهما
 وهذا متعين فمن نصب
 لغسل موتى المسلمين يجب
 أن يكون عالماً لا يمتنع
 في الغسل (قوله) ولو قيل
 يقدم في الأولى الخ) أشار
 إلى تصححه (قوله) ومن دفن
 بلا غسل الخ) الوطوق في القبر
 مال فهل ينشئ الغل فيه
 وجهان كأنه حالو جهات
 في الفسوق قال شيخنا
 ومقتضى ذلك النش (قوله)
 قال الماوردي بالنسبة
 والراية أشار إلى تصححه
 (باب التكفين)

• (باب التكفين) •

(يقول) الميت بعد غسله (فيم له اية) - فينجو تركفين الرأفة بالحر والارزق والمعسر بخلاف الرجل
 الظالم الذي اذا وجد غير ما وقفه كلامهم جواز تركفين الصبي ذلك به صرح النوردي في قضايه قال
 الانزوي والادج والامع وفرضه في الحر وقتنا على ما قلنا من تحریم تركفين الرأفة له لسرف والاوجه
 الاول لان الميت يعمل بمعااملة به حياته له المجزون فغير مرام في باب الابس قال والظاهر في الشهادة
 يكفر به اذا قتل وهو لا يعمل بشرط لا سلب اذا تلحق به ملكة قال في محل آخر ينفق زوجه عنه وجوباً واؤدبا
 زوال الحاجة وتقدم اية يكتفي بالعين في الحياء والتحكيم قال الانسوي المنع هنا عند جود غيره ولو دبت
 النافس الزارة بالثمة ايات الجرح جازي صريح بذلك (الا وفي نسخة) (المتخص) بجماعة لا يفي عنها
 في الحر بر (قوله) وضبة كلامهم جواز تركفين
 (باب تركفين) (باب تركفين) (باب تركفين)

(٣٩ - (اسنى الطالب) - اول) تعصبه (قوله والظاهر في الشهد الخ) اشار الى تعصبه (قوله والمخج كائنات الاسرى) أي غير اشار الى تعصبه (قوله كما صرح به البغوي والقموني الخ) كلام البغوي في هذه المسئلة مبني على رأيه لا على جرح وهو انه

والرايحة) أشار الى تصحيحه
 • (باب التكفين) •

وله بخلاف الرجل والحي
(الح) مذهب الشافعي رضي
الله عنه انه يجوز تكفينها
للعصفرون الزعفران
الاسوي وغيره ولا يجوز
لمسلم تكفين قريبه الذي
في الحرير (قوله ونضبة
لا مهم جواز تكفين
المسي ذلك) اشار الى

اذ اخرج من الميت نجاسة أو وقع عليه بعد تكليفه لا يجب غسله والذهب وجوه فالذهب تركه في الحر ولا المتنجس وتعلمهم اشتراط
تقديم غسله على الصلاة بان الصلاة على كماله نكس صريح فيما ذكرته والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود
الحر وبين ستر العور خارج الصلاة بالمتنجس دون الحر واضح وقد قال الفقيه ابراهيم بن محمد النبي بشرط في الميت ما بشرط في
المسلم من الظاهر وستر العور في ذلك (قوله انما هو للمهله) يقع الميم وضحه او كسرهما كما اضما بالحق وقوله لا يحمل الفرق بين ترك
الميت (أشار الى تعصبه وكتب عليه (٣٠٦) قال الباقر بن لؤلؤ الورقة ككفنه في شرب أو ديق وقال الغرياء ككفنه بقلها

الصلاة (و يستحب فيه) أي في الكفن أي لونه (البياض) لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ثلاثة أثواب عانة بفض ليس فيها قص ولا عمامة وراء الشيطان وخبر السوا من ثيابك البياض السابق
في الجمعة وغيره مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه (والغسل أولي) للتكفين (من الجدي)
لأن ما له إلى البلى والمرارى الجارية عن عائشة قالت نذر أبو بكر إلى ثوب كان عرض فيه فقال اغسلوا هذا
زيد وأبعده فبين وبينه كفن في ثوبا فقلت ان هذا خلق قال الخي أحق بالجدي من الميت انما هو للمهله أي لم
الميت صديده ونحوه والمراد قال النووي باحسن الكفن في شرب مسلم السابق بياضه ونظافته ومسوغه
وكفنه موصو سائق الثلاثة الأخيرة واما خبر أبي داود عن أبي عبد رضى الله عنه انه لما حضره الموت دعا ثياب
جدة فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي كان في الدنيا أي قبل
ان يشعر بما فيها بانها ثيابا جعابين الاخبار فلا دلالة فيه على أولوية الجدي قال البغوي وثوب القطن أول من
غيره (و) يستحب ان (يستحسن) الكفن (على قدر يسار الميت) لم يعرف في روضته ثيابا لا يحسنه
بقوله ويعبر في الكفن المباح حال الميت فيكفن المور من جادات الثياب والمتوسط من أوصلها والمعسر من
خسها ثم ولا عبرة بأسرافه وتقديره قبل موته كذا صرح به الأستاذ أبو منصور والدارمي وغيرهما يعني
جده على ما لا يمكن عليه من دين متفرق ولا ينبغي اعتبار تقديره كما عسر دوى الفاس ويحمل القرآن
بتفركب الميت بخلاف الخي يمكنه كسب ما يليق به غالباً (و) ان (يكون سائغا) لبنة (مقبلة)
تقليداً لخبر مسلم السابق ولان ذلك هو الاقرب إلى روضة واقفوق على استحباب تحسين الكفن في
البياض والنفائفة وسوغه وكفنه لا في ارتفاعه (وتكره المغالاة فيه) لخبره لا في الكفن فانه باب
لباس يعار وادواودا بداحسن قال الأذري والظاهر انه لو كان الوارث يجمع راعليه وأغاباً أو كان
الميت مفلساً لمغالاة من التركة (ويكره تكفين المرأة في الحر بر العصف والزعفر) لان ذلك
سرف لا يليق بالحال بخلاف في الحاة

• (فصل وأقوله) • أي الكفن (ثوب) لحصول التبره (بعم البدن) الرأس المحرم وجه
الحمرة تنكر نكاحه وستر الماي عرض من التفسير وهذا ما اختاره في شرح الارشاد فلا ذكر في تعال الجهور
الخراسانيين والنوري في صححه في مناسكه واهل مرادها انه واجب لحلق الميت بالنسبة للمرأة أخذ من
الاتفاق لا في كلام المارودي وغيره لا لحق الله تعالى والافه مناقض لقوله (والواجب ستر العورة)
وهو ما صححه النوري في بقية كتبه وعزاه للنص والجهور وكأخيه في خبر الأصمعي عن نجاب ابن مسمين
عبر كفته النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد نمرة كان اذا أعطى امرأته بيت جلا واداعطى امرأته
بداراً فامرهم ان يحملوا على رجله الا ذكر قال في المجموع وعاحتماله ان يمكن له غير الغر متفرع عنه
بعد من خرج للقتال وبانه لو لم ذلك لوجب تنجيمه من بيت المال ثم من المسلم انتهى وقد قاله دارم
بمنجه بالآخر وهو سائر وجاب بان التكليف لا يكفي الاعتدال عند التكفين ثوب كما صرح به الجرجاني
لما تبين من الازام بالميت وعلى ذلك يختلف قدر الواجب بذكر كورة الميت وانوته لا بقره وحررته كافتها

الثياب قال المارودي في
الخواص ينبغي للعامة ان
يلزم الغر يقين المتعارف
لمثل الميت في حاله وبساره
واصاره وسما لاداعا اليه
المصرف ولما منع منه
التصريح ونوله وينبغي للعامة
أن يلزم الخ أشار الى تعصبه
(قوله بتفركب الميت
الخ) بان هذا خاتمة ستر
الميت فروى في معام براع
في حق الخي (قوله والظاهر
انه لو كان الوارث الخ) أشار
الى تعصبه وكتب عليه
وحرمه الزكسى في الخادم
(قوله واهل مرادها انه
واجب لحلق الميت الخ)
أشار الى تعصبه قال شيخنا
اعلم ان الكفن فيه حقوق
فستر العورة وبعض حق الله
تعالى وبقية البدن فيه
شأنه في حق الله تعالى وحق
الآدمي فليس متعصفا
فلهذا لم يملك اسقاطه والرائد
على التوب يحس حقه فله
اسقاطه (قوله والجهور
كالجس) استشكله في
المهمات بقوله في النفقات
لايجل الانتصار في كسوة
العبد على ستر العور وتوان

لم يناد بجراؤد دلالة تخفيرا لآلال المتنع ذلك في الخي الرقيق فامتناع في الميت الحر يمارى في الأولى لان
الناس يتكفون لامتثال تكفينهم للحي وبعدون ترك ذلك انزواء بالميت لكونه خاتمة أمره اه ويا ذكره غير لازم والفرق من ادب
الاول ان الميت يحصل له الترمع ذلك بالتراب فلا ضرر عليه بخلاف العبد فانه لا شيء يستر بقية بدنه الثاني ان في ثوب العبد لم يستطع تعالى أيضا
هو العمل للصلاة تقدس صلى الله عليه وسلم أصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاقبته شيء الثالث ان ماعد العورة في البدن
مروءة واهـ هذا سقط الجمعة عن محمد ما ستر بقية بدنه وان جرد سائر العورة لان ذلك ينجلي بالعدله وأيسر للسيد أن يفعل بالبدن
بالمز وأمر العدالة وهذا المعاني لا في جدي الميت (قوله لا يتره وحررته كافتها

(الملائكة) أشار الى تبعية (قوله) كره الرافعي في كُلب الاعيان) ومن استثنى الوجوه الكلبين النورين في مجموعهما لئلا يفرض في الحرمة وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما معصية بل لكون النذر البهاق وقع في الفتنة غالباً من (قوله) لاحتماله ان وجوب ذلك لكونه حفاً (الميت) أشار الى تبعية (قوله) واستشكل الاستوى ذلك بما في النفقات الخ) وأوجب بانه لا أولوية بل ولا تدرى الا للفرمان من الزيادة على اثنين الواحد والميت الحلي المتعلق بين الناس والاصلاح بين الناس لا يثبت بسبب ان ارباب اجلا يخلف العبد من (قوله) حتى اذا سقط جاز كتفهمهما) ما أقوم من انه لو أوصى في تكفينه بستر عورته فقط على موته لانه سقط حق وليس كذلك انه سقط على تقيده قبل وجوبه لانه انما يجب عورته قال شيخنا لا يشكل هذا الكلام (٢٠٧) على ما نحن فيه ولو أوصى بما سقط الثاني انه سقط على تقيده قبل وجوبه لانه انما يجب عورته

كلامهم وهو انما هو في الكفاية فيجب في المرتبة بستر بدنه الاوجه هار كفاية كانت أو أمتزج والالون بالرب كذا كره الرافعي في كُلب الاعيان ولا ينافيه جواز تغيب البده لان ذلك ليس لكونه ما يقضي في ملكه لان ذلك من آثار الملك لا يجوز للزوج تغيبه ولو جتمع من ان ملكه زال عنها ولا يشكل على القول بالاتصاف على سائر العورة قول الرافعي في نهاية الاختصار من قول الشافعي وأقل ما يجزئ من الكفن ان لم يوجد غير ما وارى ما بين السر والركبة بانه ليس مبرحاً في ان وجوب حذاء على سائر العورة عند وجوده لكونه حقه تعالى في التكفين لاحتماله ان وجوب ذلك لكونه حقه الميت بتقديمه على غيره كما يشهد بحججه على هذا جاعل بينه وبين قول الشافعي في بيان أقل الكفن اذا غلب على الميت عورته فذا سقط الفرض انكته أخذل بحقه واستشكل الاستوى ذلك بما في النفقات من انه لا يعمل الاختصار في كسوة العبد على سائر العورة وان لم يتأخر أو ورنه لا ينفذ ولا فائدة من الميت الحر أو وليه بحجاب بانه لا فرق بين الميتين اذ عدم الجواز في ذلك ليس لكونه ستر ما زاد على ستر العورة حقه تعالى بل لكونه حقه العبد حتى اذا سقط جاز ذلك كتفهمهما هو حاصل ما هاتاه اذا حاض ما لا سترت عورته ولم يوص بترك الزانعة الخارج عن الاستوى في حرج ترك الزانعة على الورثة (ثم) اذا كمن فيما لا يم الراس والرجل كان (الرأس أولى) بالستر (من الرجل) لغير مصعب السابق (وأكله) أي الكفن (ثلاثة أبواب) لذكر لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيها كافر وأما تكفين المهرم الذي وقصته فاقته في من بين فلانه لم يكن له ما يبرها فاقه في المجموع (د) أكله (خسة للمراة) مبالغة في سترها وقد أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غاسلاته ان تكتفينها الحفا أي الارزاق الدرع أي القميص ثم الخمار ثم الحففة ثم أخرج في الثوب بالآخر واه داود وابن سنان وحسن (والحنثي) كالأرأة احتياطاً للستر قال الزركشي وفيه نظر لا احتمال كونه جلازاً يادة على الثلاثة في حقه بخلاف الاكل ورد بانها انما تكون بخلاف الاولى فحقن من تحققت جوابه (فان امتنع الغرماء) ودفعنهم مستغفرة لترك كمن الزانعة على ثوب واحد (أو أوصى) الميت (بنوب) واحد (ذئوب) واحد يكفنه فيه أماً في الاولى فله حصول ستر وهو الى ابراءه فصار حوج منه الى التجهيل بخلاف الحلي المتعلق تركه في ثياب تحمله لانه يحتاج الى التجهيل وأما في الثانية فلان الزانعة في ثيابها ما يجعل الحلي منه فله أماً في ثوب الواجب فلا يجوز منعه لانه حق تعالى وما قاله الامم والغز في غيرهما من انه لو أوصى بستر العورة لم يصح ويجب تكفينه بستره كل بدنه مفرغ على استحباب ستر كل البدن وما نقله في المجموع عن المازري وغيره من الاتفاق على ستر كل بدنه فيما لو قال ورثه يكفنه بالغرماء بستر العورة وليس لكونه واحداً في التكفين بل لكونه حقه الميت بتقديمه على الغرماء ولم يسقطه على ان هذا الاتفاق لا يسلم من نزاع كما قاله ابن الزعفراني بقدر رحمة فهو مع حله على ما قلنا مستثنى لنا كذا

مختلوا الخ وقد صرح ابن تيمية بالحرمة وقال ابن العراقي المشهور الكراهة قوله قال الزانعة ما قلنا في تبعية وكذا قوله والذي أطلقوا الكراهة (قوله) فلان الزانعة له الخ) ويقصر أضاع على ثوب واحد اذا كفنهم نكته نفقة أو كفن من بيت المال حيث يجب لفقده ان كفنهم عليه النفقة أو من مال المسكين عند فقده من المال أو من وقف الا كفن (قوله) من انه لو أوصى بستر العورة لم يصح) أشار الى تبعية (قوله) مفرغ على استحباب ستر كل البدن) وان آياه ما ظهر كلام المجموع من أي فانه نقله عنهم وأقر وما ذكره الشارح من التزم المذكور من قائلوا بان ستر العورة فقط فإلا صار عليه مكره ولا نكته ذمته بالمكره قال شيخنا قد عذر عليه موته بستره بغير ثوبه على ثلثه فانه مكره مع محبتها يجب بان المكره المانع من محبتها الذي لا تزول كراهته بحال فلهذا بخلاف مسألة الثالث من أي أجاز الوارث نفذت وراثت الكراهة

(قوله وبه صرح في الروضة) أشار الى تعصبه (قوله قاله البغوي) أشار الى تعصبه (قوله قاله الجرجاني) أشار الى تعصبه (قوله وقال الشيخ أبو زيد) كان الميت الخ) أشار الى تعصبه وكتب أيضا لورق الكفن وضاع قبل قصة التركة ولم يورثها له من التركة فلو فسد ثم سرق منهم إبداله بل سلب قال الأذري وإنما يظهر هذا إذا كفن أولاً في الثلاثة التي هي حق له فإنه لا يورث الكفن من باع إلى رثا الوترثا لو كفن منها واحدا فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته شأنه شأن الوترثان كان الكفن من غير إبداله ولم يكن له مال فذكر من مات ولا مال وقوله قال الأذري الخ) أشار الى تعصبه (قوله مقدم على الدين) لأن ذلك شبهه بكسوفه في حياته وهي مقدمة على دينه (قوله ثم عمل من تلزم نفقته الخ) لو مات من لزمه تجهيزه بعد (٣٠٨) موته وقبل تجهيزه وتركه لا في التجهيز أحد ما حفظه فهل يقدم الميت الأول لسبق

تعلق حقه أو الثاني لتبين غيره عن تجهيزه فالظاهر الثاني (قوله ومكانه) وأما البعض فإن لم تكن ينسبه وبين سدها بالحق الحكم واضح والأقوى تجهيزه على من مات في ربه ولو كفن أحسنه عدا من مال سده الغائب مستغلا ثم فاض ضمن والأفلا (قوله وكذا) روضة نفس الخ) لو امتنع من تجهيز زوجته أو كان غائبا لم يورث من مالها أو غيره ولو ورثت الرجوع عليه بذلك أن كان باذن حاكم أو لا فالظاهر المنع كما لو عسر وجه من مالها أو غيره فإنه لا يبيح ديناً عليه لأن العسر بامتناع إذا تمكن تحريكها بعد الموت قال الأذري ولو ماتت زوجته دفعة بدم أو غيره ولم يجد الا كفنا واحدا فالقباس الاقراع أو يقال تقدم المعسر أو من يخشى فسادها فيه نظر ولينسب تباعول تقدم الأولى موافقا للمعسر ويرفع فيه فنار وقال أبو

على البند يعني لو ماتت فأقرب دفعه بدم أو غيره فقدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها من استؤا قدم الابن الأم الاقرب فالأقرب الزوج و يقدم من الآخر من أسنما ويرفع بين الزوجين قلت ويحتمل أن يقال تقدم الأم على الابن في تقديم الأسنم فالظاهر وأوجهه في المعاشرة على البراقي وان كان أسفرت ولم يذكر أو ما إذا لم تكن القيام بأمر السك وبشبهه أن يجبي عنه خلاف من الفطرية والنفقة ولو ماتت الزوجة فقدم الزوج واحد ما فاقباس تقدم الزوج لأم الأصل والميت وعتد ويحتمل أن يقال بتقديم المعسر أو من يخشى فسادها وقوله فالظاهر الخ) أشار الى تعصبه وكذا قوله فالقباس الاقراع وقوله أو من يخشى فسادها وقوله فهل تقدم الأولى وقوله فالتباعد تقدم الزوج جوفه أو من يخشى فسادها فقد كتب على كل علامة التعصير وجه الله تعالى (قوله أو مفر أو نحوه) كونهما لم يكن في قوله وهو الزوج الماخوذ الخ) أشار الى تعصبه (قوله ولا فاهان محل الوهم الخ) أشار الى تعصبه (قوله لكن لا يخافه ان التي أخذها بالمال)

الاربع (من تجهيز وجهه (فن مالها) جهزت كغيرها وان أعسر عن وضعه كل من مالها (فان لم يكن) لها مال (فانها) من قريب وغيره (يكن) يعني يجهز ولو نسبيا (من بيت المال) كنفقة الخالي وكذا هي (ولا يتم القربى) لا (بيت المال) في التكفين (الاوب) واحد (لن عدمه) لتأدى الواجب بل لا يجوز الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الأصل وكذا ان كفن بموافق التكفين كما أفتى به ابن الصلاح قال ويكره ما يغاير ما يعلى القطن والحنوط فانه من قبيل الاقواب المستحسنة التي لا تعلى على الاظهر وظاهر قوله لو يكون ما يغاير ما يعلى وان قلنا الواجب - ترا العورة وقد يتوقف فيه في تغييره - فبالتقريب فهو لان الزوج والسيد كذلك فلا عبرة كل وضعت الا اذا دعي عليه نفقة غيره كان أولى منمن عليه تجهيز غيره بدخول الولد الكبير والمكاتب (فان لم يكن) بيت المال مال أو تعذر التكفين منه (فعل المسكين فوب) واحد يكفن به قال في المجموع ولا يشترط وقوع التكفين من مكاف حتى لو كفنه غيره حصل التكفين لوجود المقصود وقبضه عن البندنجي وغيره لومان انسان ولم يوجد ما يكفن به الاوب مع ما لك غير محتاج اليه من ماله بالقيمة كالطعام للعضطر اذا البغوى في قتاله فان لم يكن له مال فعما انان تكفنه ان لم يملكه لا يتولى بدله بصار إليه (فرع من كفن) * من ذكر وغيره وهو أهم من تعدير أهله بالرجل والمرأة (في الاثمن الاقواب جعلت لغايف) يستعمل منها جميع بدنه (متساوية) طولها وعرضا كما شرح به الأصل (وان زاد بالرجل قيسار عمدة حاز) روى البيهقي ان عبد الله بن عمر كفن ابنه في خصة اقوابه قيسا وبها ثمن ثلاث لغايف وايسر من يادتها كرهته لتكن خصال الأولى كافي للمجموع لانه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اقواب ليس قيسا قيسا ولا بحمامة كاسر (وجعلت الخائف) لان الظاهر اذ زينة وايسر الحال لا زينة قال في المجموع وان كفن في أربعة أو خمسة لم يكره ولم يستحب (واذا كفنت) أي المرأة قولها الخائف (في خصة شد عليها ازار) وهو ازار رمايه - تر به العورة (في خصة من خسر) وهو ما يعلى به الرأس (ثم باقه) الأولى بلفظها الفاعل (في فوبين) تخير أي داود السابق (وتكره الزيادة على خصة) لاسرعة وغيره لانه سرف قال في المجموع ولو قبل تخير بهما لم يعدد به قال ابن ونس قال الاذرى انه الاصح المختار (ثم يشد) نداء (على صدرها) فوق الاكفان (فوب سادس يجمع الاكفان) عن انتشارها باضمار عراب تدبها عند الحلق وظاهر ان يحمله فحين يخاف من اضطراب تدبها الكبرهما كما هو الغالب (ويحل عنها في القبر) كقبة الشدادات * (فرع تخير الاكفان) نداء بعد وكما شرح به الأصل بان جعل على أعود ثم تخير كاختر ثياب الخي (ولمودة) التصريح به من زبانه قال في المجموع ويستحب كون العود غير مطيب بالمسك وان تخير ثلثا تخير اذا جرت الميت فمعه رة ثلثا رواه الحاكم وصححه على شرطه قال في البري بيلي ولو لم يطوع أهله فجعلوا فيه المسك والعود فلابس وقضية ما ذكر ان العود أولى من انواع الطيب وهو كذلك فقد قال البغوى انه أحب من المسك والعود انه أولى من التسداده - حول (لا يجرى) فلا تخير الاكفان لاسرعة في خبر الذي وقضته ناقتة (ويسط) الكفن (الاصح أولا) عبارة الأصل ثم يسط أحسن للغايف وأوسعها أي كائنها لمي أحسن ثيابه وأوسعها والاراد أوسعها انفق لمساواة يندب أن تكون متساوية أو اراد تساويها وهو الارجح شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجه فاقبل بان الاسفل بانضمعين سرته وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع بدنه (ويزد) بالجمعة (عليه) أي الاربع (الحنوط) يفتح الحاء ويقال له الحنط بكسر ها وهو انواع من الطيب تجمع للميت ولا تستعمل في غيره قال لزهري يدخل فيه الكائنون وروى القصب والسنبل والجر والابيض (وكذا) يسط فوقه (الثاني) ويزد عليه - بالحنوط (د) فوق الثاني (الثالث) كذلك لا يسرع ولا يؤخر من بل يصبها والثاني بالنسبة لثالث كالاول بالنسبة لثاني على الحسن والسعة (وزاد على ما ياب) أي المستمن الاكفان (كافور) لفتح الهاء وانما أفرد بالكرم دونه في الحنوط وذهب في غير الاخبار أيضا كذا أمره ولان المراد زبانه على ما يجعل في أصول الحنوط ونص الامام

أشار الى تصححه (قوله ولو نفسا) أو معاهدا أو مستأنا (قوله وظاهر قوله ويكون ما يغاير ما يعلى) أشار الى تصححه (قوله وان زيد الرجل قيسار عمدة حاز) قال الاذرى ان موضوع جوار الحسنة التركة اذا كان الورث من أهل التبرع ورثه أو ماله كان بعضهم صغيرا أو مجنوناً أو مجبوراً عليه بسعة أو غائبا فلا قوله قال الاذرى أشار الى تصححه (قوله وقال الاذرى انه الاصح المختار) وجار جاعفتهم الجرحاني والفسز والزيادة على الثلثة متنوعة اه ولكن المشهور الكراهة (قوله والاولى شمولها) أشار الى تصححه

(قوله بل سائر أموره كذلك الخ) (٢١٠) قال ابن العباد ذلك ان الانسان يوم القيامة يسئل عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقها

وغيره على استحباب الاكثر منه فيسئل قال الشافعي واستحب أن يطيب جميع دينه بالكافور لانه يقره
ويشده ولو كف في خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط ذكره في المجموع (ووضع) الميت (عليها) رزق
(مستلقيا) على قفاه (ويسد بين البيته) الاقص اليه قفان (الحلي عليه حنوط وكافور حتى ينصل
بالخافق للبدن) أي ليرد (الخارج) بخير يكره قال في الاصل ولا يدخله باطنه أي يكره ذلك قال المذنب لا
أن تكون به عليه تخاف أن يخرج منه شيء يسبها عند غيره بكمه فلا يأس بذلك ونصوا على الكافور ببدن
الحنوط للمسلم (ثم يوقه بخير فتشوقه الطارقين يجعل وسطها تحت البيته) وعائنه (ويشده ما يلي ظهره على
سرتيه وبطنه) الشقين (الاخرين عليه أو بربطهما) أي الطارقين (في تغذيه) أي بأن يشده قفان كل
رأس على يغذونه على الآخر (ويجعل على العينين والخفوس والاذنين وكل من تغذو حنوط وغيره) يعني
غائره أي نافذ وفي نسخة وجرح وغيره (قطا) و (عليه حنوط) دفعها للوام (وكذا) يجعله (على مساجده)
تكرمه كلها (وهي الجاهة والاذن والطن والكف والركبتان والقفان) يعني ما يلي أصابعهما ويستحب
جعل الحنوط على راسه كائن على الشافعي والاصحاب (ثم يلف عليه) أي الميت (الزوب الاول) وهو
الذي يليه (فمنه منه شقة الاسر) على شق الميت الايمن (ثم الايمن) على الاسر (لا عكسه) كما يجعل على
بالقياء (ثم) يلف (الثاني ثم الثالث كذلك جميع الفاضل عند راسه جمع العامة ثم يرد على وجهه ومصرمه)
الى حيث يبالغ (و) يرد (الفاضل من رجليه على قدميه وساقيه) ولكن فاضل الراس أكثر (كأنه يلم
مصعب السابق) ثم يشده الاكفان عليه بشدة (لثلاثين مرة عند الخلل الآن يكون مجرما كما يصير به الجرحان
(ويحل في القبر) لانه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود (ولايحب الحنوط) بل ينذر (ويستوي
الكفن) بصفته من حيث العدد (الصغير والكبير) لعموم الأدلة (ولا بعد) أي لا يشد أبدا بعد (لنفه
كفنا لا يجاسب عليه) أي على اتخاذ لاه على اكتسابه لان ذلك ليس منجته بالكفن بل سائر أموره كذلك
ولان تكفيه من ماله واجب وهو يحاسب عليه بكل حل (الا) أن يكون (من) جهة حل وأثر في ملاح
لحسن) اعداده وقد صرح عن بعض الصحابة فله لكن لا يجب تكفينه فيه كما انقضاء كلام القاضي في السلب
وغيره بل الوراث ابدله لكن قضية بناء القاضي حين ذلك على مالوا فاضل ديني من هذا المال لا وجوب
وكلام الرافعي يوجب اليه قال الزركشي والوجه الاول لانه لا يتقبل الوراث ولا يجب عليه ذلك ولا هو الذي لا يتقبل
المطرفة بالمدة عن الشهيد وكفته في غيرها لا يجمع ان فيها آثار اعادة الدالة بالهبة فهذا أولى قاله
أعده فغير يدين فيه فنبهني أن لا يكره لانه لا اعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصح أحقر به مادام جا
ورافقه ابن نونس وأفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز تحية شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن مبداهي
قال في المجموع ولو نبش القبر وأخذ كفته في التفتيح تكفنه فأنساؤه أكل كفن من ماله من مال
من عليه نفقته ثم من بيت المال لان العلة في المرة الاولى الحاجة وهي موجود وفي الحواوي اذا كفن من ماله
وصفت التركة ثم سرق كفته - نصب الورثة أن يكفونه نائبا ولا يلزمهم - لانه لو لم يمتهم نائب الزمهم لما
لا ينهاي

(باب حل الجنائز)

(ليس في جهاد نامة) وسقوط مرواة (بل) هو (روا كرام الميث) فقد فعله بعض الصحابة والتابعين
(ولا يتولاه الا الرجال) وان كان الميت امرأة لتضع النساء غابا يردون فيكشف منهن شيء لوجن فيكره لهن
حله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن (و يحرم حمله) أي الميت (بهيئة مصرية) كحمله في غراب أو دابة
(أو) هيئة (تخشي سقوطه) قال في المجموع ويجعل على سر برأول وحمل وأرى شيء على
أجزاء خفت به غيره وانفجاره قبل أن يجهأ له ما يحمل عليه فلا يأس أن يجعل على الأيدي أو قابض
يوصل الى القبر (والجلب بين العمودين أفضل) من التربع لجل سعد بن أبي وقاص بعد الرزق
عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام الاول يشدهم والثاني يسد
ضعيف (وهو ان يتخيل بينهما) أي بين العمودين المقدمين وهما الحشيتان الشاهختان (واحدة)

اكتسب المال ولم ينفقه
سئل عن أمر واحد والا
سئل عن الجهتين جمع
وذلك ان جهة الانفاق قد
تقع على وجه الامر
وقد تقع على غيره وقد
يكون فيها سرف وقد
لا يكون وقد يكون
مختالبا لهما وقد لا يكون
فاذا انفق المال في جهة
الكفن سئل عن الامرين
وقد يلام الانسان على
ذلك لكونه الاكثريه
محتاج الى ايسره لانه
من التضييق على أهل الدنيا
بحسب ذلك عنهم (قوله
والقبية الاول الخ) المتجه
الوجوب في الميت كالميت
عليه وان انتقل الملك
فيه للوراث والفرق بينهما
و بين ثياب الشهيد وواضع
اذا ليس فيها مخالفة أمر
الموت بخلافه فجمع (قوله
وفي الحواوي اذا كفن من
ماله الخ) أشار الى تصححه
وكتب عليه سبأ في هذا
كلام المصنف في كتاب
السرقه
(باب حل الجنائز)
(قوله وان كان الميت امرأة)
يتولى النساء حمل المرأة
من المتصل الى الجنائز
وكذا تسليمه الى القبر
قال في المجموع وكذا حل
ثيابه في القبر كما قاله
الاصحاب وحكى البندنيجي
وغيره استحباب ذلك عن
النص وسأني (قوله لجل
معدن أبي وقاص الخ) وكذا فعله عثمان وأبو هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم في أموات جلودهم

فيها

بعضه على عاتقه والمعرضة بينهما على كنفه (فان عجز) عن الحمل (أعانه اثنان بالعمودين) بان
 وضع كل منهما واحدا منهما على عاتقه (و) يأخذ (اثنان بالآخرين) في سالتى العجز وعدمه (ولا يدخل
 واحد منهما) لانه لا يرى ما بين قديمه بخلاف المتقدمين فاماها بالاعز ثلاثة به خمسة فان عجز واربعة أو
 تسعة أو أكثر واجب الحاجة أخذ ما ياتي في قوله (والتربيع أن يجعل كل) من بين أربعة (بعمود)
 بان يضع أحد المتقدمين العمود والآخر على عاتقه والآخر العمود الأيسر على عاتقه والآخر
 الآخران كذلك فان عجز واثنين أو ثلاثة ما يحسب الحاجة والزائد على الأصل يجعل
 من الجانب أو زاد عدم معرضة كإفعل بهيذ الله من غير ليداته وأما ما يفعله كـ من الجانب على اثنين
 أو واحد فذكر ومختلف للسنة لكن الظاهر ان محله في غير العفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي
 (والحل نارة كذا) أي بمشقة الحل بين العمودين (ونارة كذا) أي بمشقة التربيع (أفضل) من
 الانتصار على أحداهما كإفص عليه الشافعي وصرح به كثير من كفاي المجموع نحو وجان الخلاف في أحدهما
 أفضل وفيه مصة الجمع بينهما بخلاف كراهي المارودي وصرح به غيره مان يحمله أحد أو يعين الجانب واحد
 قوله ووجه الجمع بينهما أما أشار إليه المارودي وصرح به غيره مان يحمله أحد أو يعين الجانب واحد
 بين العمودين والظاهر ان كلام المارودي بالنسبة إلى الجنازة إذا اضل جملها بفتح شدتها وكلام الرافعي
 بالنسبة إلى كل من شيئا فيها فعل نارة كذا ونارة كذا فيكون للجمع كيفية بالنسبة إلى الجنازة
 وكيفية بالنسبة إلى كل واحد (ومن أراد التبرك بالجمع بين) الجوانب (الأربعة) هي مشقة التربيع
 (في العمود الأيسر من دهمها) بان يضعه (على عاتقه الأيمن) لان فيه الدوام بين الحمل والحمول
 (ثم بالأيسر من مؤخرها) كذلك ثم يدها (للاثنين) خلفها يبدأ بالأيمن من مة دهمها على
 عاتقه بالأيسر (من مؤخرها) كذلك ومن أراد التبرك يجعلها بمشقة الحل بين العمودين بدأ
 عمل المتقدم على كنفه ثم بالعمود الأيسر المؤخر ثم بتقديم يدها أخذ الآخر المؤخر وجعلها باليمين
 أي في ما ظهر بمآتي في الأولى ويجعل المتقدم على كنفه مة دما ثم مؤخر ثم رأيت السجى بحث ذلك
 لكن جعل حل المتقدم على كنفه مؤخر وليس يقبل الأولى تقديمه عليه اقتصر في شرح السجى
 (أفضل والشيء) المسمى له أو كونه (أماها أفضل) لا يتابع واد أو دواو باسناد صحيح ولانه
 تنصب وحق الشفيع ان يقدم وأما ما روى مما يخالف ذلك كبراهم وشواخلف الجنازة تضعيف (د) كونه
 (أمر بها) (بحيث يراها ان النفث) البها أفضل منه بعد بان لا يراها الكثرة الماشية معها القبر
 إلا في قال في المجموع فان بعد عنها فان كان بحيث ينسب السبابان يكون التابعون كثير من حصلت
 القفلة والافلا ولومشى خلفها حصل له فضله أصل المتابعة وقافته كالأهل ولو تقدم إلى المقبر لم يكره ثم هو
 بالظن ان شاء فقام حتى توضع الجنازة وان شاءه ذكره الأصل (وكذا) ذهابه امامه أو قريبا منها (ان
 ترك) أفضل كذا في الأصل والمجموع لكن قال الرافعي في شرح من والشافعي تبع الغطابي اما ذهاب
 إلا كخلفها فاضل بالاتفاق ودله شعر الرأكب يسير خلف الجنازة والماشية عن يمينه أو شمها أو قريبا
 منها أو السطح يصل عليه ويدعى لوالده بالعاقبة والرجز وأما الحاك من المغيرة وقال صحيح على شرط البخاري
 ولان يسير العاقبة يؤدى المشاة نبيه ذلك الأذرى ثم قال فبتعين المصير إليه انتهى ودليه قوى لكن قال
 الأضرمي دعوى الاتفاق خطأ إذا اختلف عندنا انه يكون امامها كما ذكره في السرجين وصرح به جماعة
 منهم المارودي والامام الذي أوقع الرافعي في ذلك هو الامام الخطابي (و يكره) ركو به في ذهابه معها
 ظهور ان الذي صلى عليه وسلم رأى ناسا ركبوا في جنازة فقال الاستحيون ان سلاكم الله على أقدامهم
 وأتم على ظهور الدواب ورواه الترمذي وقاله روى عن ثوبان موقوفا وروى أبو داود انه صلى الله عليه
 وسلم في جنازة وهو مع جنازة فاني ان ركب فلما انصرف أتى بدا بغيره فقبل له فقال ان الملازمة كانت
 غشى فلم أكن لأركب وهم يحشون فلما ذهابه وأركبت (بلا عذر) اما ركو به بعد ذكره وضعت أوفى

(قوله لكن الظاهر ان
 محله في غير العفل الخ)
 أشار إلى تصحيحه (قوله)
 أتى فيها نظيره بمآتي في
 الأولى) أشار إلى تصحيحه
 (قوله ذكر الأصل) ونقله
 فيه عن الشافعي والاصحاب

وجوعه فلا كراهة فيه والتصریح بالكرهية من يادته ونقلها عن الجمهور عن الاصحاب (ثم الاسراع بها بين المشي) المعتاد (وانتليب أفضل) لخبر أسرعوا بالجنازة السابق وحمل على ثلاثين مائة وقد يؤدى إلى انقطاع الضمة وهذا (ان لم يضره) الاسراع فان ضره فالتأني أفضل (فان شئ) عليه (تفسير أو انقطاعه أو انقطاعه) زيد في الاسراع وتسريرا أو بشئ كالجمعة) مباغتة في السر (وتسريع الجنازة) إلى ان تدفن (سنة) متأكدة (للرجال) لخبر أسرعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة وقد مر (مكره ولا النساء) ان لم يضرهن حراما كما صرح به في الروضة لخبر الصحبة عن أم عطية بنت أبي سفيان عن ابنتها الجنازة ولم يعزم علينا أي تمها غير محتم فهو منسوخ في زمانه وأما ما رواه أبو حمزة وغيره من حمل على القبر فضعيف ولا يوصح حمل على ما يشق حراما (وله) بلا كراهة كما صرح به في الروضة (تسريع جنازة) كثر (قريب) لما روى أبو داود عن علي قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان علي الشيخ الضال فمد يده وقال لا تدعى ولا يدعى عليك الزوجة والمملوك بالقرب به وهل يلحق به الجنازة في العيادة فمات انتهى وأما ما رواه قتيبة في الجمهور الصواب جوازوه به قطع الأكثر لخبر مسلم استأذنت بي ان أستعفف لاني قد اذنت لي واستأذنته ان أروى ربه فانذرت لي وروى ابيه له فزودوا القبور فقامت ذكر كرم الموت (ويكره ان تسرع) الجنازة (بنار أو بحجرة) الاولى قول الروضة ان تسرع بنار أو بحجرة أو غيرها (وان يحضر عند القبر) لخبر أبي داود لا تسرعوا بالجنازة بصوت ولا ناله يتعامل بذلك قال السواد وروى مسلم ان عمر بن العاص قال اذا ماتت فلانة فصبني نار ولا تاتحه وروى البيهقي عن أبي موسى انه أوصى لا تسرعوا بصراحتهم ولا تسرعوا في بن الأرض شيئا (والنوح) وهو دفع الصوت بالنوب (والصباح) أي كل منهما (حرام) لما مر ولخبر مسلم النسخة اذا لم تنب تقام يوم القياضة وعليها سر بال من قتل ان ودر من جرب لخبر الصحبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل عن العلة والخالفه والواشئوا السر بال القميص كالقبر والقطران بكسر الطاء وسكون دهن شجر فقلبي به الابل الجربو يسرح به وهو أبلغ في اشتغال النار والصلابة بالصاد والسين وافتة الصوت عند الصلابة (د) فلو لم (خلفه أو أشد تحريما) لما مر مع اشتغال الفسك المأمور بان يستغفله بجانبي (ويكره) للمعاني) يعني للذهب معها (الحديث) في أمور الدنيا (ويستحب له الفسك في الموت وما به) (وقد) الدنيا وان هذا آخرها ويستحب الاشتغال بالقراءة والذكر سر قال النووي والختار والصواب ما كان عليه السلف من السكون في حال السير معها فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيره ما لا يسكر القاطر وأرجع للفسك في ما يتعلق بالجنازة وهو المألوف في هذا الحال (ويكره القيام للجنازة) اذا مر به ولم يرم القبر معها كما صرح به في الروضة قال في الجمهور قد ثبت الأحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم لم يرمه بالقيام ومن معها بان لا يقعد عند القبر حتى يوضع ثم اختلف العلماء فقال الشافعي والجمهور وهذا ان القياض منسوخان فلا يؤمر أحد منهما بالقيام وقال آخرون من أصحابنا يكره القيام اذا لم يرد المشي معه أو قال التولي يستحب لهما القيام الذي قاله المتولي هو المختار وقد صحت الأحاديث بالامر بالقيام ولو ثبت في القعود في الحديث على رضى الله عنه وياسر صريح في النسخ لاحتمالات القعود فيه بيان الجواز وذكره في شرح مسلم وأراد يحدث على ما رواه عنه البيهقي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم مع الجنازة حتى توضع في قبره ثم يرفع يدك عن ذلك وأمرهم بالقعود ورواه مسلم بخبره وفي رواية للبيهقي ان عليا قال أيها الناس انما ينتظرون الجنازة ان توضع فاشأوا بهم بدرت مع أوسط ان اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يركب جاسي بعدما كان يقوم قال الأذري وفي المختار من قلن ان الذي فهمه على رضى الله عنه ترك مطلقا وهو الظاهر واذا أسرى بالعود من رآه فأنما احتج بالحديث (ذرع) قال في الجمهور قال البيهقي يستحب لمن مر به جنازة ان يدع ولها وان يثنى عليها ان كانت أهلا للثانين يقول من رآها سبحان المولى الذي لا يموت أو سبحان الله الملك القدوس انتهى وروى الطبراني ان ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا زاروا

(قوله ونسأ المرأة كالجمعة) قال ابن عبد البر أول من غطى نفسها في الاسلام فاعلمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب بنت جحش (قوله) وله تسريع جنازة كافر (قريب) أفهم كما مر في تسريع السلم جنازة الكافر غير القريب به صرح الشافعي بانفساء السلام قال شيخنا زاده الحلق الجار والزوجة والمملوك ونحوهم بالقریب (قوله فقلت ان عبيك الشيخ الضال) قال شيخنا كان له امان من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ولا يدع الحلق الزوجة) أشار إلى تصحيحه (قوله) والمسلوك) أي والمولى (قوله) وهل يلحق به الجار (الح) أشار إلى تصحيحه (قوله) ويكره ان تسرع بنار (الح) نعم لو احتج إلى الدفن ليلقى الدفن في الظلمة فافظا هراة لا يكره في السراح والشمعة ونحوهما ولا بما حلة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه وقوله فالظاهر انه لا يكره اشارات تصحيحه (قوله) والصباح حرام قال في الاثر وكذا القراءة بالخطاب بالاجاج ومن تمكن من المنع ولم يمنع فسق

اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا مِمَّا سَدَّدَ أُنْسُكَ عَلَيْنَا يَا مُنِيبُ
 اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا مِمَّا سَدَّدَ أُنْسُكَ عَلَيْنَا يَا مُنِيبُ

(انما يصح على) ثبت (مسلم غير شهيد) فلا تصح على حي ولا على ضو دون باقية ولا كافراً ولا شهيداً
سائياً (وان وجد حرمته) أي من مسلم غير شهيد (وتحقق مونه ولو) كان الجزء (خلفاً أو شراً
وجبغله والصلاة على الميت) كالمت الحاضر ولا يقطع عنه باقية فقد صلي الصلابة على يد بعد الرجن
ابن عتاب بن أبي ذر وألقاهما طائر نسر فكيف وقع الجال وجرحها واحتجهم واه السافى بلا عا كانت الوتعة
في جلد ي سنست وثلاثين ويشترط انفصاله من ميت ليخرج المنفصل من حي كأنه الماتعة فإذا جدت
بعدمونه ذكر في المجموع وأقضى به بغوي ثم قال فلا يؤمن بضمون انسان فان في الحال فحكم الكل
واحد يجب غسله وتكفنه والصلاة عليه ودفعه بخلاف ما إذا مات بعد دمه سواء اندملت جرحته أم لا
(الأنقرة واحدة) فلا تغسل ولا يصلي عليه لأنه لا حرمه ما كان كذا قاله الاصل عن صاحب العدة والاراء
لها كثيرها مما سبأ ان هذه الصلوة في الحقيقة صلوة على غائب (وكذا) يجب (مواراته) أي
المزاج المذكور (بحرقه) ان كان من العور وبناءه على ان الواجب في التكفين شره ا فقط كإسار (ودفعه)
كألت (ويجب دفن من انفصل من حي) لم يمت في الحال أو من شكك في مونه (كيدار ونظر
ونظر وعلة قوم فصد ونحوه) اكرام صاحبها بصرح المتولي بانها تلفت خرواً بأضال ظاهر كلامه
وجوب لها البدن دفنها (ومن وجد ميتاً مجهولاً أو عذوه) الاولى أو بعضه كأي الاصل (في بلاد الاسلام
على علمه) لان الغالب فيها الاسلام وان جدي غيرهما قال القاضي مجلي وابن الرفعة فكذلك حكم للقطا
وسأى بيانه في باب (ونوى الصلاة) في صورة العضو (على الميت لا العوض) وحده لانها في الحقيقة صلوة
على غائب يلجس به الامام وغيره قال السبكي وهو الحق وانما زاددها هنا شرط حضور العضو وغسله
وبما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويكون الجزء الغائب تبعاً للحاضر قال وكلامهم كاصح في وجوب
هذه الصلاة وبه صرح المصنف كما قال أعي السبكي وهو ظاهر اذا لم يصل على الميت والافضل يقول يجب
مونه كالجمله الأولى باحتمال يعرف من كلامهم في الدنيا انتهى وقضيه انها لا يجب وهو ظاهر ان كان
فصل عليه بعد غسل العضو والاختييار وال الضرر وهو المجرورة للصلاة عليه بدون غسل العضو وجدنا
له عليه يحمل قول الكافي لوطع رأس انسان يبلد لجل الى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجنة حيث
هو لا يكتفى بالصلاة على أحد هـ واما لقال المصنف صلى على الميت قال فيهما وترك ما بعده كان انحصر
هـ (انزع السقطة) بثلاث سنين (ان استهل) أي صاح والمراد ان علم حياته به صريح أو غيره
(كالكبير) فغسل ويكفن ويصلي عليه ويدفن ليقن حياته ومونه بعدها (وكذا ان اخرج من كرك)
بعد انضاه لنظر واما رد الحياة فيه ونظر الطفل صلى عليه واه الترمذي وحسنه والجمع بين الاختلاج
والفرق كما كيد (والا) بان لم تظهر اماراة للحياة باختراج أو نحو (فان بلغ أو بعداً أشهر) أي مائة
وعشرين يوماً كما تجد دفع الروح فيه (غسله وكفن) ودفن وجوباً (بالصلوة) فلا يجب بل لا يجوز
لعدم ظهور حياته وفارق ما قبلها ما به أوسع يا أيها المدلل ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه
(لهذا) أي الاربع أشهر (ودوي غير فودن) فقط ندبا لكن ما يبا به ما ذكر من الاربع أشهر

(٤٠) - (اسمى المطالب) - (اول) الملك وبكتسرتفه وأجله وأروى في أوسع ثم نفع فيه الروح وكان الاصحاب أخذوا
 نفع في الروح للأربعين السابقة من سابق الخلق فإن العلة تنقب النطفة بعد الأربعين وأضع تنقب العلقة بعد الأربعين والأفمن
 لا تنقب النطفة (قوله لعدم ظهور روحه) لأنه لم يثبت له حكم الاجساد في الارث فكذلك في الصلاة عليه ولان الغسل آكد دليل ان الكافر

فصل ولصلى عليه (قوله كما يبدى كلام الأصل) والجموع (قوله لقوله تعالى وتصل على أحد منهم الخ) ولأن الكافر لا يجوز ذلعه
بالقوة لقوله تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به (قوله بغيرهم من الكفار) كاختلاف مسلم بالف كافر (قوله قال الاسوي وقد تعين هذا
الكيفية الخ) وقد تعين الكيفية الأولى (٢١٤) كان يؤدي الأمر إلى تغير أو انقراضه حركته الموت (قوله وهل تقبل شهادة في

الصلاة عليه) أشار إلى
تخصيصه (قوله وقضيته
ترجع بقوله في الصلاة
عليه موتوا بها) وقال الأذري

وغيره أن الأصح (قوله خبر
الغزوي عن جابر النبي
صلى الله عليه وسلم الخ) فإن
قبل خبر جابر لا يتحقق به لأنه

أن في وشهادة النبي مردودة
مع ما عارضها في خبر الأثبات
فأجاب أصحابنا بأن شهادة
النبي المختار وإن لم يحط بها

علم الشاهد لم تكن محصورة
والأفضل بل لا تفرده
قضية بغيره أحاط به جابر
وغيره عالموا من الأثبات

فقد أجبنا عنه ش (قوله
ولم يصل عليهم) في ذلك حدث
على الجاهل أو ليس في ترك
الصلاة على الأنبياء حدث

(قوله فلو كان واجباً
بقطع الأضلاع) اعترضه
ابن سريج بالكيفية فإنه
واجب علينا ومع ذلك إذا

شاهدنا تكفين الملائكة
لأمت كفي فنع الشئ أو
أصق الشرازي ذلك قال
ولا يكتفي فيه أي في الكفن

ولا في الصلاة أيضاً قال
وساه القاضي أبو الطيب
والشيخ نصر المقدسي ورفقا
بان المقصود من الكفن

ستره وقد حصل والمقصود
من الفل هو التبريد به
ولهذا ينش لأصل الكفن وقوله ومع ذلك إذا شاهدنا الخ أشار إلى تخصيصه (قوله بسبب قتال الكفار) ولو قيل حال أنهم

وكتب أيضاً لو كان الكفار
فقتله كلاً منهم أنه شهد
لأنه مات في قتال الكفار
ببعضهم وقال الأذري قال الكفار يشمل

الحريين والمؤمنين وأهل
القبعة إذا ما رأوا قتال
الكفار

ولو قيل حال أنهم
وكتب أيضاً لو كان الكفار
فقتله كلاً منهم أنه شهد
لأنه مات في قتال الكفار

وتدبروا قطع الطريق علينا ونحو ذلك ثم أورد نص قوله فضة كلامهم أنه شهد بأشارتي تصححه (قوله أودته أهل بني) لأن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما خاضعتا لهن بعد الله ثم لم يرد ينكره أحد ولأنه مقتول في حرب المسلمين فأنه يقتل من أهل النبي (قوله واستنق) منهم من الغريب العاصي بغير بتنا (الخ) أشار إلى تصححه (قوله نشر طباله: قال الكتان) (٢١٥) أشار إلى تصححه (قوله ويجب أن يراد

بهم) (قوله تصور الخ) قال شيخنا
أخي الولد رحمه الله تعالى
بأنه لا فرق بين من يتصور
نكاحه شرعاً أو لا كما ورد
حيث عرفت وكم إذا لم يثبت
لاستدلاله على دفعها وقد
يكون الصبر على الثاني
أشد الأضرار له لقضاء
وطرء خلاف الأول (قوله
وتنقل نجاسة شهيد)
الظاهر وجوب إزالة نجاسة
نفسه وجميعه من القتل وان
الذي لازال انما هو الدم
نقط لو ورد الفصل فيه اه
قد حرمه جماعة قال في
العقاب يكره تنجيس إزالة
دم الشهيد بال غسل
يحك بخمره قال شيخنا
بأنه لا يخلو لا يحصل
به الإزالة وأما الإزالة
لغيره (قوله ومنها ملائكة
الرحن) شهد به (الخ) وقيل
لأنه في ذلك روح شاهدة
أي حاضر وقيل لأنه يشهد
عند خروج روحه ما أعده
الله من الكرامة وقيل
لأنه يشهد له الأمان من
النار وقيل لأنه الذي يشهد
يوم القيامة بإبلاغ الرسل
قوله نداءات سقر العورة
الخ فقد تقدم غير مرار
سقر العورة واجب على الله
تعالى وما زاد عليها واجب

الكفار وبأن باب القتال كان أولى (ولو) مات (بدانته) الأولى بدانته بالصيغة الكبرى أي بسببها
(د) بسبب (سلاحه أو سلاحه) آخر (خطأ) أورد في جوده (أو) مات (د) جهل
الذي مات به وإن لم يكن به أورد من الظاهر أن موته بسبب القتال وقوله خطأ أضافه فانما سخر
به عن قوله بسبب القتال (فان) جرح في القتال وقد (ثبت) به (بعدا) فأنه (حاشا) مستقر (ولا)
أي فليس يشهد (وان) قطع (جوده) بذلك لأنه عاش بعد فاش بمالومات بغيره (ولا) من مات (خدة)
فيه) أورد في (أوقته) أهل بني أراغيت) أي قتله غيلة مسلم مطلقاً وكافر في غيرة قال (واسم
الشهيد في الفقه مختص من لا ينسل ولا يصل عليه) من مات من باب المذکور (وأما) (الاجر)
في الآية (فكل مقتول ظلماً شهيد) ذكر شهيد تأكيد (وكذا) مبطلون ومعاونون وغيرهم
وغيرهم أي ماؤا بالعلم والمعاونون والغرض والغربة (ومن) مات عشقاً أو بالطلاق أو بدار الحرب
أورد في ذلك فكلهم شهداء في الإجماع فيجب غسلهم والملازمة عليهم لأن الأصل وجود ما أو ما عاشا فأنه
الذي بسبب القتال تعظيماً لاسرورته بغيره بالجله فالشهداء ثلاثة أقسام شهد في حكم الدنيا يعني أنه
لا ينسل ولا يصل عليه في حكم الآخرة يعني أنه لو أباحوا صوره من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل
لنكرن كرامة الله على المبالغة شهد في الآخرة دون الدنيا هو من قتل ظلماً بغير ذلك والمبطلون ونحوهما
وشهد في الدنيا دون الآخرة وهو من قتل في قتال الكفار بسبب مقتول من الغلبة أو قتل مدبراً أو قاتل
رباً ونحوه واستثنى بعضهم من الغريب العاصي بغيره كالأب والناشر من الغريب العاصي بركوبه
بأنه يكره لشرب الخمر قال الزكشي والظاهر أن هذا لا يمنع الشهادة قال وأما الميت عشقاً فشرطه
الغنى والكتان لغير من عشق نفسه وكنتم فأن مات شهيداً أو قد ضعف إسنادهم ومنه من صوب دفعه على
بأنه عاص وهو لا يشعربحان براديه من يتصور رباحه نكاحه لها شرعاً يشهد بالوصول إليها كزوجة
المات أو العتق المرد مصصة فكيف تحصل ما ورد حجة الشهادة قال ودعني من الميتة بالعلق الحامل
وتأها (وأما) قطع الطريق إذا شق الصليب القتل (فيقتل) ثم يغسل ويصل عليه ثم يرب
مكتفون (نقل) وجوباً (نجاسة شهيد) حصلت بغير سبب الشهادة (ولو أدى غسله إلى غسل دمه)
الحاصل بسبب الشهادة لأنها ليست من آثار العبادة بخلاف ما كان بسببها من الدم فحرم إزالة ما لا طلاق
الهي عن غسل الشهادة دولة أو تعبادة (فائدة) * سمي الشهيد المذکور شهيداً للمعان من الله
لأنه شهد له بالجنة يومئذ إنه يشهد له شاهد بقتله وهو دمه لأنه يبعث ورحمة تتغير دما ومنه أن
ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه * (فرع) الأولى في تكفين الشهيد (تكفينه) في ثيابه
(الطيفة) الدم) علم في داود بإسناد حسن عن جابر قال روي جيل بسهم في صدره أودعته ثياب قادر في ثيابه
كأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التي مات فيها وأعيدت عليه ثياباً ولو لم تكن ملطعة بالدم
لكن الملطعة أول ذكروه في المجموع قاله المصنف كماله بالملطعة ليتبين لا كل واحد علم كونهما
أولاً أنه لا يجب تكفينه فيها كالأثر في وقار غسل بقاءه أثره أدعى إلى البدن والصلاة عليه
بأنه لا يشرع بالاشارة باستغاثته من الدعاء (فان) لم تكفنه ثيابه غم عليها) نداءات سقر عورة ولا يجوز بقاء
تغيره بذلك أول من قول أصله فان لم يكن ما عليه ما بغا فم ومن قول المجموع فان لم يكن ما عليه كانها
الممكن الواجب وجب اتعامة (ولو أراد الوترتها) وتكفينه في غيرها (ترت) أي بارتزتها

لحق البت (قوله فان لم يكن ما بغا فم) قال الأذري أي وجوب باعند المكنة كما صرح به الإمام وغيره قال في الشرح الصغير هكذا قاله عامة الأصحاب
بمن القطع الذي في الكتاب ولا يشاهدان إلا ما بين جميع البدن (قوله ولو أراد الوترتها) (ترت) قال الأذري ينبغي أن يترع عنه الديار
الملك له ولو بواحد أو اثنين أو بالاجتزاء لو كان محرماً فلا يسخطه لأنه لا يجوز دفعه بلباقهم كإحرامه ولو كانت ثيابه نسيجه بحيث
يكره أن تكفينهم السرافاً أو معالوق الوترته من لا يصح رضاهم أو كانوا غائبين أنه لا يجوز دفعه بملأ أرق هذا كجسماً اه

(قوله وقضية كلامهم انه لو أراد بعضهم ذلك الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وقضية كلامه ان الحق الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ثم السلطان) يقدم الوالي على الولي اذا ثبتت الفتنة من الوالي كجلى المعين عن مفهوم البيان (قوله وبه صرح الصيرى الخ) قال شيخنا الاوجه تقديم ذوى الارحام عند أمن الفتنة على الامام ولومع الانتظام نظرا للعدله وهوان دعاه الاقرب اقرب للجلابة (قوله لكن قدمهم في التفتور الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وفي تقديم السبد على اقارب الرقيق الخ) هل يكون لدى المرأة ذوى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولا لان مدار الصلاة على الشفقة احتجالات لثقل ثقلها معناه الاذرى يؤخذ منها ان السبد أحق بامامة الصلاة على رقبته وهو ظاهر ان وقوله والى المرأة الخ أشار الى تصحيحه وكذلك قوله ان السبد أحق الخ (قوله ودعاه الاسن اقرب الى الاجابة) بولقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يستحي أن يرد دعوى ذى الشبهة الاسلام (قوله وان اقتضت العلة خلافه) أشار الى تصحيحه (قوله ورتاب الاقرب الغائب) اذا كان الاقرب أهلا للصلاة فله الاستعانة فيها حضر أو غاب ولا اعتراض

وتكفيته في غير هاهنا كان عليه ان الشهادة أم لا وقضية كلامهم انه لو أراد بعضهم ذلك وامتنع الباقون أجيب المتنوع كقولنا بعضهم فكيف في جواب وامتنع الباقون ويحتمل خلافه لان أصل التكفير واجب بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه (وتترفع) ندبا كما مر به المارودى وغيره (آله الحرب عنه) كدع (و) كذا (المخفونحوه) مما لا يمتداده غالبا بجلد وفوق وجهه تحشوة كسائر الموتى في أي داود في قسلى أحد الامر بترع الحديد والجلود وفهم بدناهم بدناهم وقضية كلامه ان انحط ونحوه بلسان آله الحرب وهو مخالف لكلامه في شرح الارشاد الاسمر فيبصر مع ذلك تصغير بما قاله أعم من قوله أصله وأما المخرج والجلد والمراء والخلاف فتستريح * (فرع وأولى الناس بالصلاة على الميت) ولو أمر أن يمتن باتي لانهم من قضاه حق الميت كالمتكفين والدفن (وان أوصى بها) (لغيره) لانها حق فلا تنقضه ذميمة بأقاربا كالارث وما ورد من ان أبابكر وصى ان يصلى عليه عمر وصلى وان عمر وصى ان يصلى عليه صهيب فصلى وان عائشة وصت ان يصلى عليها فوهر فتصلى وان ابن مسعود وصى ان يصلى عليه الزبير فصلى مجمل على ان أولاءهم أساس والوصية قد قدم (الاب) وقوله (أو نائبه) من زبانه وكغيره (الاب) أيضا نائبه (ثم نوه وان علامت الابن ثم ابنه وان سفل) بتثنية الغاوص والخالف ذلك ترتيب الارث بان معظم الغرض الدعاء لمحت قد قدم الاشقي لان دعاه اقرب الى الاجابة (ثم العصبان) النسبة أى بقينهم (على ترتيب الارث) في غير ابني عم أحدهما أخ لام كما سبى أن قد قدم الاخ الشقيق في الاخ للاب ثم ان الاخ الشقيق ثم ان الاخ للاب وهكذا وسبى أنى بعض (و يقدم مراهق) والمراد بغير (أخى) على امرأته قريبه ولو اجتمع ابناهم أحدهما أخ من أم تقدم هو لترجحه بنسبة الام والامان لم يكن لها دخل في امامة الزجال لهما دخل في الصلاة في الجلالة لانهم أصلى ماموم ومفر دوا مائة للنسبة عند تقدير مال فقدم بها (كما يقدم الاخ من الابوين) على الاخ من الاب (ثم) بعد العصبان النسبة (الولى) فقدم (المعتق ثم عصبانته) فقدم عصبانته النسبة ثم عصبانته النسبة وهكذا ذكر لفة المولى من زبانه ولا فائدة له غير الاجال ثم الفصل بما بعده (ثم السلطان) من زبانه وبه صرح الصيرى والمتولى (ثم الارحام) أى ذوى الارحام يقدم (الاقرب فالاقرب فيقدم أو الابل الخ) الام ثم الخال ثم الملام (فالاخ من الام هتامن ذوى الارحام بخلافه في الارث وقضية كلامه كاسله لتدبر بنى البنات عن هؤلاء لكن قدمهم في الفسار على الاخ للام وبما تقرر عدله لاحق في الصلاة الزوج والمرأة وظاهر ان محله اذا جدمع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الابن والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكر قال الاذرى وفي تقديم السبد على اقارب الرقيق الاحرار نظر يفتى الى ان الرق هل ينقلع بالموت أم لا قال الاسنوى ونسبق في الغسل ان شرط التقدم فيه ان لا يكون قاتلا والقياس هنا أنه قتل ونقله في الكفاية عن الاصحاب * (فرع) * (و) (استوى ثنائى في درجة) كائنين وأخو من وكل منهما أهمل للامامة (قدم الاسن في الامام غير الفاسق والرقيق والمبتدع على الاضقة) منعكس سائر الصلوات لان الغرض هنا الدعاء عود عامه الاقرب الى الاجابة وسائر السلطان محتاجة الى الفقه لوقوع الحوادث فيها أما الفاسق والمبتدع فلاحق لهما في الامامة وأما الرقيق فلا يستقيم عليه ان يكون رقيقا فالاسن مقدم عليه قال في المجموع فان استوى بالى السن قدم الاضقة الاثر أو لا دورع بالترتيب السابق في سائر الصلوات وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر وان اقتضت العلة خلافه (و يقدم الحر) العدل (على رقيق) ولو (اقرب) وبقية وأسن لانه أقرب الى الاجابة لان اولية (كالمحرر) فانه مقدم (على الاب الرقيق) مطلقا (وكذا) يقدم الحر العدل (على رقيق) فقيه) كما يؤخذ مما قبله أيضا يقدم الرقيق القريب على الحر الاجنبى والرقيق البائع على الحر العاصي لانه مكلف فهو أحصر على تكميل الصلاة ولان الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف النجى ذكره المجموع وفيه يقدم مفضل البرجة على نائب فاضلها في القيس ونائب الاقرب الغائب على البديل المانع

لا بد صرح به المصنف في فصوله الاسنوية بما خلفه لا اعتمادا عليه (قوله فلو تقدم غير من حرجه الزعة غارتها) قال شيخنا ٢
بخدمته انه لو تقدم اجنبى على وليها مع حضوره وعدم اذنه باز (قوله ولا يبعد ان ياتي (٢١٧) هذا الفصل الخ) اشار الى تخصيصه بكتب

(فان استورا) فيما ذكر هذا وفيما في باب الجباة من النفاذ وحسن الوجه وغيرهما (وشاحا وافرغ)
بينهم فطما اترعان وافرغوا احد معين قدم او واحد منهم غيره من افرغ كغيره فيما ياتي قال في
الفاخر فلو تقدم غير من حرجه الا فرغ عجزا قطعا في نظره في النكاح خلاف والفرق انه لو لم لا اجنبى
معدون كان الولي حاضر بخلافه في النكاح قال في المجموع والتقديم في الاجانب مع غير بما يقدم به في سائر
المواضع
(فصل بقى الامام) * والمنفرد بيا (عند رأس الذكر) ولو صلا (وعند غير غيره) من انى ونحنى
لا تبايع وادى الاول او دواودا الترمذى وحسنه في الثاني في الاثنى الشيخان وروى في الحديث والمعنى فيه
بجارية شريها وتغير بغيره او لم يمس اقتصر اصله على الاثنى لكن فيه تغليب لان الجيرة تأمات يقال في المرأة
غيرها يقال بغيره كما يقال فيها ايضا قال بعض فقهاء الهن ولا يبعد ان ياتي هذا التفصيل في الصلاة على
الفرق ما بعده الزكشى وعندى ليس بعدل هو حسن علا بالسنه في الاصل (فان تقدم) المصلى
على الجنزة الحاضرة او القبر تصح صلاته (كأن تقدم المأموم على امامه اما المتقدم على الغائبة صلاته
صححها جماعة) * (فان اجتمع جنازتان فرضي الاولاه واحد) معين منهم اومن غيرهم (فله) أى الواحد
(جميعهم بلا واحدة) سواء * كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا لم يفرق بينه وبين ما ساد حسن ابن عمر
على أن تسع جنازات رجال أو نساء فعل الرجال مما يلي النساء مما يلي القبلة ولغيره أبي داود باسناد صحيح
بعدن العاصم صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فحمله مما يلي وجهها
مما يلي القبلة وفي القوم نحو ثمانين من الصحابة فقالوا هذه السنة ولان مقصود هذا الدعاء وتكمن جمعها في (وله)
(افرادك) بصلاته (وهو اولى) لانه أكثر عملا وأرجح للقبول وليس هو تاجرا كثيرا قال الرازي وقد
يقضى الحال الجمع وتغير افراد كل جنازة بصلاته أى كل واحد من غير بعضهم وأما الوقت عن الدفن وهاتان
الكشفتان فانما يأتى أضافتهما الى تعدد الاولاه لأن كان كل واحد من الشكل واحد وهو ظاهر وروى في اوليه
الافراد هذا واوليه الجميع في اختلاط المسلمين بالكفار بان الافراد فيه تعظيم وهو لا يمتنع حال التسلط في
السبب المحرم لصلاته بخلافهنا (فان وضوا بغير معين منهم) أو تنازعوا في التقديم وتم جنازة سابقة (فولى
السابقة) اولى ذكرها كان متساو ولا كان ولي المتأخرة أفضل (ثم) ان لم يكن سابقا تقدم (بالقرعة)
للمرء لان تقدمه ولو لم يقدما بالصفات قبل الافراع كما ياتي نظيره (فلو جمعهم) الامام لصلاته وضعوا بين يديه
واحد اخاف واحد في جهة القبلة (لما اذى الجميع سواء أجازوا من تبين أم معاول يختلف النوع) (فان جازوا)
(ما) واختلف النوع (قرب الى الامام الرجل ثم الماطل ثم الجنثى ثم المرأة) لما من الاثار ولو لا تقدم
فأصل على كامل ويحاذى رأس الرجل بغير المرأة وفارق ما ذكره الدفن حيث يقدم فيه الرجل الى القبلة
ثم من يده بان قرب الامام ما يلي وهو ممكن في الصلاة ففعل بخلافه في الدفن (وان حضر خائف) معاود
مرتبة (جعلوا صفا من جنس أسارى لرجل) أخبر أسارى كل منهم ذكر أو أنثى أو خنثى (قرب) اليه أفضلهم ورعا
ونزوى (ونحوهما مما عرفت في الصلاة) (وان كان رقبا) لزال الرق بالوت كاسم (فان استورا)
رؤس الاولاه تقدم تقديم واحد ذاك والا (أفرغ) وقد صرح الاصل بالشقين معا فان صلا على كل واحد
وحده والامام واسد مقدم من يخاف فساد ثم الافضل قال الماوردى هذا ان تراصوا والا أفرغ عين
الفاضل وغيره وادع كلفه في الكفاية بالقرع الى الامام ويحجب بأنه أخف من التقديم في الصلاة
(وان تعاقبوا لم يضر سابق) وان كان مفصولا (الا لثبوت) فيه ولو محتملة فتخى الاثنى للذكر ولو صليوا للمشكك

كان قبله ولو حدث خطأ
والذى عن الفقهاء في
كتاب المذاكره انه لا يبعد
أن ياتي هذا التفصيل بعد
الدفن وبه أفتى ابن قاضي
شبهة وعاد الدفن المتأخر
قال شيخنا ولو صلى على ذكر
واثنى في قبر وواحد كان
أشهر رأس الذكر في العجز
الاثنى فظاهر والا يجرى
الاثنى للسنن (قوله ياتي
تقدم المأموم على امامه)
لكن لو وضع الميت في بيت
مقفل وصل على جنازة
تجوز الصلاة بعد الدفن
وقباص ما قال في باب القنوة
عدم الصلوة كذا في موضع
الميت في تابوت مقفل لكن
الفرق انه انما استتم في باب
القدوة لكون المأموم لا
يشاهد الامام ويخفى عليه
أحواله وأحوال الميت غير
مفسر لها لانه ليس له
انتقال ولا حراك بقدرى
به فلو لم يحد الميت بجو
من يده وان وقف المصلى في
العلو والميت في السفلى أو
بالعكس أو وضع الميت في
تابوت وعليه خبث متعززة
فوقف المصلى عليها بحيث

ملا منفعها على الميت هل تصح الصلاة كما تصح الصلاة عليه في القبر مع انتفاء المحاذاة أم لا تصح ويخالف القبر لانه محل ضرر وروى في الميت
لعله عليه سلم أم الروايتين البطلان (قوله ولان أن تقول لم يقدموا بالصفات قبل الافراع كما ياتي نظيره) الفرق بينهما واضح وهذا انقلب ما
سابق من عدم تقدم الافضل بالصلاة عليه ٢
قوله يؤخذ من معنى هذا الاختلاف ان لا يفتى اه كاتبه

(قوله ولا يجب تعين الميت) استثنى ابن عبد الجبار عن الميت والحي من عدم وجوب التعيين الفاشية الا في الصلاة على من نعت به القاب وعزى الى البسيط ووجهه لا يصح بانه لا يبدى كل يوم من الموتى في أقطار الارض وهم غائبون فلا بد من تعين الذي يصلى عليه منهم وقوله استثنى ابن عبد الجبار الخ أشار الى (٣١٨) تصحيحه (قوله قال الرواية فلو صلى الخ) أشار الى تصحيحه (قوله قال والواحدة قد انتمم أحد عشر الخ) قاله لوصلى على حي

وحتى المشكل المذكور لثلاثة أمور: الأولى على ذكر وانما لم ينص الصبي للرجل لانه قد يقف معصية الصبي بخلاف الابن والحي والحيث وتعتبر بعد ذكره الأولى من اقتصار أصله على تعينه المراد لأن ذكره لم يرض بإسالة غيره صلى على ميتة ذكره الأصل

والثاني فصل وأركانها سبعة (الأول الميتة) كغيرها وله مراتب الاعمال بالنسبة (ويجب قرنها بالتكبير الأولى) والعرض للعرضة كالتي غيرها وجوب التعرض لها يؤخذ من قوله (ولو نوى الغرض من غير ذكر الكفاية أحز ولا يجب تعين الميت) ولا معرفة ما كسر حبه الأصل (فبكتي قد صدم صلى عليه الامام) فاعبره بنوع غير فلو صلى على جماعة كتي قد صدم وان لم يعرف عددهم قال الرواية فلو صلى على بعضهم ولم يعلمه صلى على الباقي كذلك لم يصح قال ولو اعتقد أنهم عشرة فذبحوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن من لم يصل عليه وهو غير معين قال ولو اعتقد أنهم أحد عشر فذبحوا عشرة فلا ظهر العصة (فان عين واحدًا) كان صلى على زيد أو على الكبير أو الذكور من أولاده فبان عرا أو الصغير أو الانثى (بطلت) صلاته أي لم يصح الامع الاشارة بكسرها بانه في صفة الائتمار صرح في الروضة هناك هذا المستثنى ولو أحرم الامام بالصلوة على جنازة من حضرته أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلى على الثالثة لانه لم ينهها أولًا ذكره في المجموع (ويجب) على المأموم (ثلاثة اقتداء) أولاً لتمام أو الجماعية بالامام بكسر في صفة الائتمار (الثاني القيام) فيها (ولا يسقط الإباحة) عنه في غيرها (الثالث التكبيرات الأربع) منها تكبيرات الاحرام لا يتابع راء الشيطان وعد الغزالي كل تكبيرة ركنا ولا خلاف في المعنى (فلو كبر هو) أي المأموم (او امانت) ولو عدا لم (تطل) صلاته لا يتابع راء مسلم ولا من الاخذ بالصلوة وقضية العلة وكلام جماعة منهم الرواية ان الزائد على الجنس لا يبطل أيضا وهو كذلك لكن الأربع أولى لتقرر الأمر عامهم التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتنبه التكبير بالركعة فمما ياتي به قوله بقرنة لتمام في المتابعة فخلافاً لكدهم الزاد على الأربع عدم اعتقاد البطلان بطلت ذكره الأذري (و) لوزاد الامام علمه او فانا لا تبطل (بنيان) المأموم أي لا تسلمه متابعتي في الزائد اهدم منه الامام وعلى هذا التفسير جرى السبقي وقال الأذري الظاهر ان الخلاف انما هو في الوجوب لاجل المتابعة في احتمال انه في الاستجاب وقول الرواية تركت الصواب انه في الجواز بنوع (وله انتقاره) ليس لمعه بل هو الأولى لنا ذكر المتابعة وله أن يسلم في الحال (ولا يجوز سهوها) أي لا يهمل في صلاة الجنازة اذا لم يدخل السجود فيها (لأربع السلام بعدها) أي التكبيرات (كغيرها) في جميع ما صرف في الصلاة وتظهر للنسبة في الآية وقوله بعدها كغيرها من زبانه والشيء من عن الأول (الخامس قراءة الفاتحة) لغير الجذري أن ابن عباس قرأها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا انتم اذ توفى واية قرأ بام القرآن فغيره ما قال انما جهزت لتعلموا انتم اسئلوهم عن غير الصلاة لادلة لم يقرأ بفاتحة الكتاب (بعد) التكبير (الأولى) لغير الناسق ما ساعد على شرط الصعيصين عن أبي امامة الا انه لا يرى قاله ان في صلاة الجنازة ان يقرأ في التكبير الأولى بام القرآن متخافتة ثم يكبر ثلاثا أو تسليماً عند الانتهاء (ويجوز تأخيرها الى) التكبير (الثانية) كما ذكره الشيطان عن حكاية الرواية وغيره له عن النص بعد ذلك ما لمع عن الغزالي وحزم به في المنهاج والمجموع ولم يخص الثانية فقال قلت غزالي الفاتحة بعد غير الأولى على مع ما قالوه من تعين الصلاة في الثانية والبدعاء في الثالثة يلزمه الخ لولا أنه عن ذكر الجميع يزكك في تكبيره واحدة والذي قاله الجمهور تعين الفاتحة في الأولى وفي جزم الزدري

صلى الفاهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت (قوله) ولا يسقط الإباحة عنه (كأنه غيرهما) قال الناصري والقياس جواز القعود لمن تقفه نافقه كالصبي والمرأة اذا صلى مع الرجال قال شخصاً لا وجهه خلافه (قوله) الثالث التكبيرات الأربع) لرواه صلى الله عليه وسلم عامه من موت النجاشي أن توفي كجنته القاضي عياض (قوله لم يزد على الأربع عدا معتقداً) لبطان بطلت) ينبغي أنه اذا اعتقد أنه يبطل ان تبطل جزاء اعتقاده ثم رأيت صاحب الكفاية قال ويكبر فيها أربع تكبيرات فلوزاد على الأربع ان زاد خطأ لا يضره وان زاعدا ان فعل ذلك اجتهد أو تقلد لا يبطل صلاته على الامع لا للمحله نظفة الاجتهاد وان فعله جزاء تبطل على الأصح اه لفظه والوجه التفصيل وهو انه ان فعله اجتهد أو تقلداً لم تبطل ولا بطلت

الآن يكون ناساً أو غائباً أو شاكراً في العدد غ (قوله ذكره الأذري) أشار الى تصحيحه (قوله أي لا تسلمه متابعتي الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فقال تحت جزئ الفاتحة بعد غير الأولى) أشار الى تصحيحه (قوله بلزم خلو الأولى عن الاحادان ذلك صله في غير المأموم) المأموم الموافق فجب عليهم اقتداء الامم في ما ياتي به لان كل تكبيرة ركعة (قوله بلزم خلو الأولى عن ذكر الخ) قولك الترتيب قال الناصري واستفد ما منه انه اذا أتم القراءة الى الثانية ينقر أشتم على النبي صلى الله عليه وسلم والى الثالثة انتم

دعائت لا مكان الترتيب فلا يجزى به وان جع، يترك في تكبيرة واحدة ويأتي هنائي (٢١٩) الفاتحة في الصلاة من بدايتها إلى نهايتها

وبدل بها وثلاثا للحالات
وقوله قال الناس رأى شار
شخنا أني نصيفه (قوله
لفعل السلف والخلف)
واقوله صلى الله عليه وسلم
لأصلائي لم يصل علي فيها
ولأنه أرجى لأجابة الدعاء
(قوله بخصوصه) قال الأذري
قضية الخلاف وما غيرها
أنه يجب لغير المكلف ومن
بلغ مجتونا ودام الموت
والأشب أنه لا يجب لعدم
التكليف اه قال بعضهم
وفيه نظر والأشبه بالوجوب
لأن الجارى على الصلاة
التعب وقال الغزى واستثنى
بعضهم غير المكلف فلا يجب
الدعاء فيه فيما ظهر اه
وهو باطل (قوله ورؤك
الاستفاد الخ) لأن مبتدأها
على التخييف قال ابن
العصا هذا إذا صلى على
حاضر فأنصلى على غائب
اتخذت الأثبات دعاء
الاستفاد لانه اغتال بشرع
في الجنائز لأجل التجميل
بدفن الميت وذلك مفقود في
الصلاة على الغائب وكذلك
في الصلاة على القبر وفي
التفقيه استحباب قراءة
السورة لمن صلى على القبر أو
صلى على الغائب لم يفعلها
التجميل بدفن الميت قال
شخنا هذا الواجب عدم
الفرق لأن أصل هذه
الصلاة مبتدأ على التخييف
وأن يدعى ما تقدم من أن امام

في التبيان وهو ظاهر نصين نقلهما في المجموع وقوله فيه تبع الجماعة ان الماردم الاول به ليعمم بينهما
وبين قوله في الماردم أجب اكبر على الجنائز أن يقرأ أيام القرآن بعد التكبيرة الأولى غايابا لم يكن في قوله
في الماردم أجب إلى آخره تروهم مع أذنته ثم تكبر ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ثم يخلص الله الدعاء الميت فاحب متعلق بمجموع ذلك الذي من الاستغفار للمؤمنين
والمؤمنات وهو مسنون ومن هنا ذهبنا أن نقل الروايات عن النص أن المجزى بعد الثانية من قوله صلى الله عليه وسلم
مرج يكلوه ثم يكبر عن الثانية في قوله صلى الله عليه وسلم في التبيان وقالا للتصديق والجهر والخبر الثاني السابق
والدرك هنا الاتباع والاختصاص تعيينها في الأولى أولى من تعيين الدعاء في الثالثة قال الأذري ومما يرد
التخييف والاكثر من تعيينها في الأولى وهو المختار نعم لو قسم أذهبنا هل يكفي بداركه في الثانية أو لتعلق الثانية
بقوله وها ثم يكبر عن الثانية في قوله صلى الله عليه وسلم والقاس الثاني وكألفه في هذا ذكر عند العزيم عند بدله (السابع
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه صلى الله عليه وسلم) إشارا والحا كروحه على شرط الشخنة عن أبي أمامة أن رجلا من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجنائز من السنة (بعد
التكبيرة) (الثانية) لفعل السلف والخلف أما الصلاة على الآل فلا تجزى فيها كغيرها أولى إن شاء الله تعالى
التخييف (السابع أدنى الدعاء الميت) بخصوصه نحو اللهم ارحمه وألهم اغفره تخييرا داود والبيهقي
وإن جاز بان الأصل على الميت فاختص الدعاء ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة لا يكفي الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات (بعد التكبيرة) (الثالثة) لفعل السلف والخلف لا يجب بعد الرابطة ذكر كالمسلم من كلامه
(وبن رفع اليد من أكل تكبيرة) من الأربع حدو مكسبة (روضة ما بعدها) أي به ذلك تكبيرة تحت
الصدر كآل غيرها (ذكر الاستفاد والسورة) لعلها الأولى قدمها في صفة الصلاة وقد تمت ثم قاله
بالتسليم تعلق (وأن يتعوذ) قبل القراءة من سننها كالتأمين ولا تطويل فيه وحذف من التأمين وإن
ذكر الماردم هذا كشافه ما قدم في صفة الصلاة من أنه سنة لقراءة لفاتحته ذكر كل روضة ثم أنه تحسن
زاد من العالين (د) أن (يسر ولو ليلا) تخييرا في إمامة السابق وكذلك المغرب بجمع عدم شروعية السورة
وما تقدم في خبر ابن عباس من أنه جهر بالقراءة يحجب عنه ما خبر في إمامة أوضح منه وقوله فيه أنها جهرت
لعلها من السنة قال في المجموع يعني لعلها أن القراءة مأثور من أوكلام المصنف في الأسرار يسلم التعوذ
والقراءة والادعية فهو أولى من قول أصله ويسر بالقراءة وافترقا على أنه يجهر بالتكبيرات والسلام
(وأن يحمده تعالى) (د) أن (يصل على الآل) مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (د) أن (يدعو
للمؤمنين والمؤمنات) كل منها (في الثانية) أن (ربتها) أي الثالثة هكذا ذكر استحباب الصلاة على الآل
من زاده وصرح به العمولى (د) أن (يكبر الدعاء الميت بعد الثالثة في قول) الأولى قول أصله ويقول
(اللهم هذا عبدك إلى آخره) ويشبهه كآل الأصل وابن عبدك يخرج من روح الله واستغفرت بضع أولها
أي تسبى به وأوسعها ويحبو وأجودها أي ما يحب به من محبة إلى طلبة القبر وبها ولأنه أي من
الأهل كان شهد أن لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه ذلك أي هو ضيق
وأنت أكرم الأكرمين وضيف الكرام لاضام وأنت خير منزل به وأصح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن
عزائك وقد شئت أن نعينك اليك شفهنا الله اللهم أن كان محسننا في إحسانه وإن كان مسيئا فاصفنا وزعنا
واقمنا على علمه رحمتك وقمة فتنة القبر وعذابه واضع له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولعمري حلت
الامن من عذابه لما حتى يمشي إلى الجنة لما أرحم الراحمين جمع الشاخي رضي الله عنه ذلك من الأخبار
واستحسنه الأصحاب ووجد في نسخ من الروضة محبوبا وكذا هو في المجموع المشهور في قوله ويحبو به
وأجابنا الجرد ويجوز رفعه بمجمل الواو لاله (وإن كانت) أي الجنائز (امراة قال) هذه (أمثلة وأنت)
ما بعد ذلك (وإن ذكر بقدر الشخص جاز) أي يضر تكبيرة به في الروضتان كان شخني قال الأسنوي

الملك وبناول فيها وإن كان خلفه مصورون لم يقرأوا بالتعويل أو غير مصورين (قوله والادعية) والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيرها
بما عدا التكبيرات والسلام (قوله ولعمري) يجوز فيها تكبيرة الله مع الاستماع لاشباع ودفن واستغفره وكذا في قوله أيضا (قوله قال الأسنوي

فإنه التعبير بالمولوك ونحوه) أشار الى تصحيحه مكتوب عليه قال ابن العباد الصواب التعبير بالمولوك فاعل ارادته الشخص لان وصف العبودية أشرف (قوله فالقياس أن يقول في الخ) أشار الى تصحيحه (قوله يأتي فيه عابنا فيه) أشار الى تصحيحه (قوله اذ قلنا بأنهم أعز وجهي الآخرة) أشار الى تصحيحه (قوله فان (٣٢٠) كان صغيرا الخ) لولا أن في قوله يدعو بهذا الصواب لان الأصل عدم البلوغ أو يدعوه

بالغير ونحوها وحسن أن يجمع بينهما أحاطا بقوله وحسن أشار الى تصحيحه (قوله فان كان أحدهما مسلما خصه بالذكر) أشار الى تصحيحه (قوله لكن قال الزركشي) كالأدري وغيره (قوله محله في الآية من الجدين الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فلو جهل إسلامهما الخ) أشار الى تصحيحه (قوله والقياس أنه يؤتى الخ) أشار الى تصحيحه (قوله لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم) أنه كان أصليا على جنازة كبر أو بع تكبيرات ثم قام بعد الركعة بقدر ما بين التكبيرات بسجودها (قوله فالقياس) ويبدو (قوله على الأركان الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ويحمله أي كلها الخ) قال شيخنا وان قصد تأخيرها لغيرها سقط ما عنه شرعا خلافا لبعض المتأخرين (قوله فلا تنتظر تكبيرة الإمام المستقبل) لان قراءته صارت مختصرة في استقبالها (قوله بناء على ندب التعمد) أشار الى تصحيحه وكتب عليه فلو اشتغل به فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر

فإنه التعبير بالمولوك ونحوه قال فان لم يكن الميت أبابا كان وله ان قال قاس أن أس وقوله وما من أنك الله والقياس أنه الأصلي على جمع معاني فيه عابنا فيه (و يزيد) نديا (قوله ذلك المثل أغفر لغيرنا ونسبنا وشاهدنا وغفرنا صغيرا وكبيراً) كبرنا أو أنشأنا اللهم من أحبه منا فاجبه في الإسلام ومن قوتبه منا فغفرنا على الأيمان) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فقال اللهم اغفر لغيرنا ونسبنا آخره ورواه ابن طريق أبي هريرة وأبو داود والترمذي والحاكم وصححه وأبو داود الترمذي اللهم لا تغفرنا آخره ولا تغفرنا بعد وندب تقديم هذا على ما قبله من زيادته وحزبه في المحرور والماض والمضيق عليه لثبوت أنه مختلف في ذلك فان الشافعي التقطه من أخبار بعضه باللفظ وبعضه بالحق وفي مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه وابعثه في قبره ووسع مدخله وأغفر له بالماء والثلج والبرد وتضمن الخطأ بالكان في الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دار آخر من داره وأغفر له من أهله وزوجاته من رزقه وجسد داخل الجنة وأخذ من عذاب القبر وقتنه ومن عذاب النار وهذا أصح دعاء الجنائز كافي الروضة عن الحفاظ والباب أخبار آخرها من جمع بين الثلاثة فظاهر أن الأصل تقديم الأخير وصدق قوله فيه وأبدله زوج آخر من رزقه حين لا رزق جنة وفي المرأة اذ قلنا بأنهم زوجها في الآخرة بيان رادق الأول ما بين الفعل والتقدير وفي الثاني ما بين ابدال الذات وابدال الهيئة (فان كان الميت صغيرا اقتصر على هذا) أي الثاني في كلامه (وراد) عليه ندب (اللهم اجعله فرطاً لآبائه) أي أسبقهم بها مصالحهما في الآخرة (وساforward) بالذال المجعلة (وهذه) أي موضعاً (واعلموا) وشغفوا وتقبل به مواز بينهما وافرغ الصبر على قولهم ولا تفتنهما بعد ولا تحرمهما (يقع) أي موضعاً (أجر) أي أجر الصلاة عليه وأحر المصيبة لان ذلك مناسب للحال ويشهد لذلك دعاءهما في غير السبيل والحق بصلي عليه ويدعي الله به بالعاقبة والرحمة وظاهر من محله في المميز فان كان أحدهما مسلماً خصه بالماء ذكره الأدري قال الاستنوي وسواء فيما قاله مات في حدة أو لم يم أم لا لكن قال الزركشي محله في الآية من الجدين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال قال الأدري فلو جهل إسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والقاس أنه يؤتى في ما إذا كان الميت صغيراً (وان يقول بعد) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده) أي بالابتلاء بالمعصية وفي التبيين وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم القرآن في خبر أبي هريرة (و) أن (يدعوا) أي الرابعة أي بهذا (بالعالم) لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم كافي الروضة ورواه الحاكم وصححه (فرع) لو شغفني تغيب المثل أو العار أو لثي بالسن فالقياس لاقتصاري الأركان قاله الأدري (فرع لو) أدرك ما سبق في أنشائها أي صلاة الجنائز (كبروا في بالقراءة) والذكر بترتيب نفسه) كسبيلها ونظيرها أو كتم فصلوا (فان كبر الإمام قبل قراءة الفاتحة) أي قراءة المسبوق لها (أو في أنشائها بآبائه) في تكبيره (ويجعلها) أي كلها أو بعضها (عن) كالأدري قبل قراءته أو في أنشائها في سائر الصلوات فلا ينتظر تكبيرة الإمام المستقبل وتقدم في نظير الثاني ثم أنه ان شغل بالانتحار أو تعوذ تخلف وقرا بقدره والاباء به ولم يذكره الشجاعت فقال في الكفاية ولائلاً في حقه بانه هنا بناء على ندب التعمد والانتحار به صرح الفوراني (ويشدارك) وجوب باقي الواجب وندباً في المنسوب (ماقانه) منهاه الإمام (من تكبيره وذكر بعد السلام) المسمى (ويستحب ان لا يرفع) الجنائز (حتى يتم المسبوق) ماقانه (فان رفعتم لم يضر) وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يتحتم في ذلك والجنائز حاضرة لأنه يتحتم في الدوام لا يتحتم في الابتداء قال في المجموع

المفرد يكون خلفاً بعد ان غلب على طه أنه يدرك الفاتحة بعد التعمد فان غلب على طه أنه لا يدركها ففتحها بغير وضوء عزوفاً لم يمتحى كبر الإمام الثانية بطلت صلاته (قوله) ويشدارك ماقانه من تكبير الخ) وخالف تكبيران العبد حسب ما يأتي في قوله فان التكبيرات بمنزلة أفعال الصلاة ولا يمكن الإخلال بها في العيد سنة فقامت بفوات محالها

(١) - (استق المطالب - اول) حكمهم بطلان الصلاة بالتلفظ بها الحكي بطلان
 اهلها من الخلف (قوله فلو وقع في الخ) أو كله سبع أو احدى حتى صار راداً (قوله) وخبره انه
 والطوازي وابن الاستاذ

(قوله وهو الوجه العند) ما صرح به غيرهم أن الغرض لا يسقط بالثناء وهذا النص يبرهن في الأصح فلا يحتاج فيه لمبحث فخطاب فرض في ثناء
بحسب علمهم أمرهم بما يكتب على أول العامل أمره بالصلاة ففهموا (قوله وقد يقال إذا وقت من العلي فلا تلج) لأن كمال الاختلاف عليه
وقوعه ههنا نقله عنه وقوله فرضا (قوله وهو ظاهر في صلته الخ) أشار إلى تخصيص (قوله قياس المذهب الخ) أشار إلى تخصيصه (قوله لأنه
بالمدينة الخ) فان قيل لعل الأرض وبنته على الله عليه وسلم حتى لا يجيب وجهين
صلى الله عليه وسلم على الناس (٣٢٢)

فبإسقاطه عنه الشيء بطل غيره. لكن كلامه في شرح الإرشاد يقتضي أنه يسقط ما حدث قال ولو سلم على الميت ذكر ولو لم يجر إسقاطه بالفرض عن حضرنه الرجال على الأصح لكنه وإن سقط ما بالفرض لا يسقط حضوره بالفرض عن النساء كما يسقطه الرجال لأنه غير مخاطب بفرضي صلاتهن حينئذ انتهى وهو الأرجح (فإن بان حديث الأمام والمأموم لا أحدهما) فقط (أف) صلاته ما فاقب اعادته بخلافه في أحدهما للحصول بالفرض وكان الأولى تأخير هذه عن قوله (فإن لم يكن) مع وجود المرأة (رجال) أي واحد منهم (لزمها) أي الصلاة تفصيل الفرض وروية وسقط الفرض ولو حضر الرجل بطلت صلاة المرأة وصلاته وصلاته الصبي مع الرجل أو بعده. تقع نفلان الفرض لا يتوجه عليه وقد يقال إذا وقت من الصبي نفلا فكيف سقط الفرض به أو بجواب بأنه لا يصدق ذلك كما لو صلى من الجنس ثم لم يبق الوقت (والخني) فيما ذكر (كالرأة) وقضية ما ثم ماذا اجتماعهما سقط الفرض بصلاة كل منهما عن الآخر وهو ظاهر في صلاته دون صلاته الاحتمال ذكوره ولهذا قال في شرح الإرشاد وإذا صلى سقط الفرض عنه وعن النساء وأصل الميتة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخني فقياس المذهب بأن ذلك (وصلاتهن) فردي أفضل منها جماعة وإن كان الميت أنثى وتعبيره بذلك أولى من قوله أنه لأنه فإن لم يكن رجل ما بين منفردين قال في المجموع بعده أنه ذلك عن الشافعي والاصحاب فيه - ونظر وينبغي أن تكون من إلهن الجماعة فإن غير هارعله جماعة من الناس

(فصل تجوز الصلاة على الغائب عن البلد) ولودون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والصل
 من قبله إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم على الخياشي بالمدية يوم موته بالبحر نزول الشيخان وذلك لغير
 من شفع قال ابن القفطان لا تمتدأ لاعتقاد الغرض قال الزركشي وجهه - أن في - أن زواجره أو بالمت
 لكن الأقرب سقوط الغرض وظاهره - أنه إذا علم الحاضر من قال الأذرى وبني لها
 لا تجوز على الغائب حتى يعلم أن الغائب قد غفل - بل إلا أن قال تقديم الغسل شرط عند الإمكان فطاع
 مأمرا أو يقال بنوى الصلاة على من كان قد غفل فطاع على الغائب (لا) على الغائب (فيها) أي البلد
 وإن كبريت ليس الحضور وشبهه بالقضاء - على من بالمدية إمكان احضاره فلا كمن المثل خارج الدور
 قريب منه فهو كذا قاله الزركشي عن صاحب الوافي وأقره ولو عذر على من في البلد الحضور لم يحس أمرض
 فف - استحالة ذكره أو بنى الدم وجزم في موضع الجواز للحموس (و) تجوز على من غير النسي
 على الله عليه وسلم بعد الله (فن) سواء أذن قبله أم بعد الله - صلى الله عليه وسلم - على من في قمره
 أو رجل كان يقيم الجدة على من مكنية يقال له أم مكن فدفنت لسلامة روى الأول الشيخان والثاني
 أنسائي ما صدحهما الصلاة على قبور الأئمة على الله عليهم وسلم فلا تجوز وأصح له غير الله به
 الله الهود والصدى اتخذوا قبور أئمتهم مساجد وبأنهم مكن - لا لا فرض وقتهم - إنما تجوز
 الصلاة على قبر غيرهم وعلى الغائب عن البلد (إن كان من أهل فرض الصلاة يومه) أي وقت الصلاة
 لأن غير متفق وهذا لا يقتضيه قال الزركشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه
 لا يجوز الابتداء بصورتها من غير حجازة بخلاف صلاة الطاهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قال الشيخان

غ وقال كافر به الواحدة أشار إلى تصحبه وكتب أيضا وقال صاحب الوافي وغيره أن خارج السوروات كان أهله يتعبدون بعضهم من بعض ثم عجز الصلاة على من هو داخل السوروات أرح ولا لعكس (قوله نقله الزركشي عن صاحب الوافي) أشار إلى تصحبه في حرم في موضع الجواز (الخ) أشار إلى تصحبه (قوله ويحرم زعي فرغير التي الخ) لأن القصد من الصلاة الدعاء وهو مطلوب في كل وقت ولو لم يكن من أهل فرض الصلاة على قوم مية) يشعر بأنه لا تصح الصلاة إذا كان وقت الموت هناك وجعل وليس غراغ (قوله) الزركشي أي وغيره قوله معناه الخ لا على مرة بعد أخرى أو به صرف التمتع (قوله يختلف صلاة الظاهر) قال ابن العبدان والظاهر

صلاة النهار خلاصه في فان النهار لا يجوز الاذنين ان يند منه من غير بيلانه تعالى على عا اذ لم يؤمرهم اذ هو حرام والاسباب التي تؤذي بها
النهار ثلاثة الاول اعادة التمسح بجان بان الخطا ثم اهو قاله نطق ففهمه كلام النووي وانما رد ما قاله في ان قال في المجموع روي بها
النهار وقت نافله) أشار الى تصحيحه (قوله منع الكفار الخ) أشار الى تصحيحه (قوله (٣٢٣) والصواب خلافه) أشار الى تصحيحه (قوله
كان كذلك) أشار الى

تصحيحه (قوله ولا تصحب
اعادتها) قلت لأن
لا يجوز له ولا ترابا فانه يصل
وبعد قاله الضمالي
الفتاوى وقياسه ان كل
من تلزمه العادة المكتوبة
لحل ان يصل في هذا بعد
أما الحكم ما ذكره رحمه الله
فانه لا تصحب عليه الصلاة أو
مطلقا في أحسن الأحوال
والاول أو بل لا ينبغي أن
يجوز له ذلك لجمع حصول فرض
الصلاة بغيره انتهى وما
تفقه في فائد العلوم و
ما نود من كلامهم (قوله
وهذا لا يتصل بها) المراد
انه لا يقع لها مرة ثانية
ورود ذلك شرعا بخلاف
الفرض فانها تعد سواء
وقت أو لا وقتا ونفسا
كصلاة الصبي وقد روي عنه
في التمهة فقال عامة أصحابنا
على انه لا يعددها لانه
فرض على الكفاية ولو
فلما يعددها لم يكن الثاني
فرض بل انما يعلم بدو الشرع
بالتلوع بصلوة الجنائز
ولان السن كل يوم ركعتي
الغير وتجب المجد اذا
فعل مرة ثالثة فادعوا اخرى
فكذا هنا (قوله فقال
فرض الكفاية اذ لم يتم
به القصد الخ) بخلاف

بعض صلوات النساء مع الرجال فانهم الهن نافله وهي بصحة قولوا عادت الصلاة وقت نافله وقال القاضي
فرضا كلامه الطائفة الثلاثة فقال وقضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكفار والحاصل هو
وشرح به المتولي وهو ظاهر كلام الاجتهاد وروى الامام الحافظه بالحدث وتبعه في الوسيط قال في المهمات
واستلزام الموت يقتضي انه لو باع أو أوفق بعد الموت وقبل الفسحل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم
غير لزمت الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم ياتمون بل لو زال المانع بعد الفعل أو بعد
الصلاة عليه وأدرك زمانا يمكن فيه الصلاة كان كذلك (ولا يصح اعادتها) يعني أبدا كان الأولى ترك
فان أريد بها إعادة أي سواء أصل منفرد أم جماعة أعادها في جماعة ومنفردا حضرت الجماعة قبل الفتن
أو بعده لان العادلين وهذه لا يتصل بها كسر قال في المهمات وفي التعبير المذكور وقصور فان إعادة خلاف
للأولى ولا يلزم من نفي الاستصحاب أولو به الترك لجواز التلاوي ولهذا عرفت في المجموع بقوله لا تصحب
في الأبدان بل يصح تركها وأوجب جمع عدم لزوم أولو به الترك بل يلزم في العبادات لان كونها إعادة
باعتبار كونها مطلوبة بما يابأ أو بدأ بالاجابة أو العادة فلا يجوز معان (ولن حضر بعد الجماعة)
المراد ما (أن يقولوا) الصلاة (جماعة أخرى) وفردا يكره به الأصل فلو ذكرها أصفا وأخلف
جماعة أخرى كان أولى بكل حال فلو أن أتوا الصلاة في بعد فتنه نقله الماردي عن النص (و يرون
الفرض) ويقع صلاتهم فرضا كالذين يكره به الأصل لانه لا يتصل بها كسر قال في المجموع والساقط
بالأول عن الباقين حرج الفرض لاهو ضرورة يدركون ابتداء الشيء بغير فرض وبالحصول فيه بصرفه كسج
النوع وأحد خصال الواجب الخبر وما قاله جواب عما قاله انه اذا سقط الحرج سقط الفرض وقد أوجه
التبرك فقال فرض الكفاية اذ لم يتم به المقصود بل يتقدم صلته بترك الغافلين كتعلم العلم وحفظ
القرآن وصلوات الجنائز اذ سقطت فاعاد لا بقطا بفعل البعض وان سقط الحرج وإيس كل فرض
يؤتمركه مطلقا (وان دفن في الصلاة) عليه (أنما) أي الدافنون والراضون دفنهم فيها الوجه
تقديم عليه (ومع لعل التبر) لانه لا يتصل الصلاة عليه كإبائي (ولا تكره) الصلاة عليه (في المسجد بل
هي) فيه (أفضل) منها في غيره لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على ابني بيضاء سهل وأخبر وما سلم
ولان المسجد أعرف من غيره وأما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعف والذي في الأصول
المعتمدة فلا شيء عليه ولو صح وجوبه على هذا جاعلين الروايات رد جاء مثله في القرآن كقوله وان
أنتام تلهوا أو على نقصان الاجل ان المصلي عليه في المسجد ينصرف عنها جالوا بمن يصل على في العراء
بحضرتهما فانها لا يكون التقدير فلا حرج كقوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة بحضرتهما) (و يصحب
في الصلاة عليه (لانه موصوف فأكبر) لخبر مالك بن حبيزة السابق قال تركتني قال بعضهم واللائمة منزلة
الصف الواحد في الأضحية وإنما يجعل الأول أفضل بموافقة على قصد الشارع من الثلاثة (فلو
الأول ولو صلى) الامام (على حاضر والمأمور على غائب أو عكسه أو) صلى الله عليه وسلم (على حاضر وغائب
بل) لان اختلاف النية في ذلك لا يضر والاخر يترتب بآدنه وانهم كلامه بالأول جواز اختلافهما في
المصلي عليه مع الاتفاق في الحضرة والنية (وان حضرت الجنائز لم ينتظر) أحد لخبر امرعوا بالجنائز
(الاولى) قال في الرضة فلا بأس بانتظاره أي عن قرب (ما لم يخف تغير) للميت واستثنى مع ذلك الزكشي
وغیره ما إذا كانوا دون أربعين ينتظر تكاملهم عن قرب لان هذا العد معلوم فيها قال وهذا كان
للماء لا يخرج عن أول الوقت اذا حضرت دون ثمانين تحضر في مسلم عن ابن عباس انه كان يؤخر للاربعةين

ما يخرجه المقصود لا يزيل الزيادة كعمل الميت فانه يسقط به الفرض أضاعته (قوله ما كثر) قال شيخنا بيان في القص وما زاد عليها غير
مطلوب بالصلاة وان لم يكثر الصلاة مع العلم أن الرابع مفصول بالنسبة قبله وهكذا ولو كانوا ثلاثا توقف واحد مع الامام والاثنين
مسدا أو اثنين يتفادها وأما توقف واحد مع الامام وكل اثنين مسدا (قوله واستثنى مع ذلك الزكشي الخ) قال شيخنا ظاهر كلامهم بخلافه

فيل وحكمته انه لم يجمع أو يعون الا كان الله فهم ولي ولا يؤخر بعد صلاته من يسبق الفرض لمصلحة عليه
من لم يصل (وتضمن الصلاة) على من لا تغسل اليوم من الميامن وان لم يعرف عددهم قال في المجموع

والتعقيب بالعين المهمة وقيل بالجمعة الزيادة في النزول (قوله خلافا لاراعى في قوله الخ) يصح كما قال الاذرى حل
كلام الرافعى على الذراع المعروف كلام النووي على ذاء اليد

كلام الرافعي على الذراع المعروف بكلام النوردي على ذراع المد

كلام الرافعي على الذراع المعروف وكلام النووي على ذراع المد

(قوله أدي الرخوة الخ) قال في التمهيد للصدع - دنا أولى وان كانت الأرض رخوة فيصغر (٢٢٥) فمروا مع يوسف لحمن حجر أولي ودفن

الميت فيه قال الأذري وهو

حسن ينبغي تنزيل كلام

غيره عليه فان تعذرا البناء

أول به فعل فاشتق أولي من

العدا لشئ قوله وقال

هذا من السنة) وقول

الصحابي من السنة كذا

حكمه حكم المرفوع (قوله

أولاهم بالصلاة عليه) قال

الأذري وقصة الملائكة

ان أولاهم بالدفن وأولاهم

بالصلاة أناحيث قدما

الوالى في الصلاة تقدم في

الدفن قال ابن الرقعة ولا

خلافه انه لا يقدم فيه اه

والقباس انه أحق فانه

ولمن لاولى له فيكون

له التقديم والتقدم (قوله

واجمها أم كلوم) قاله

الطبراني وصححه ابن عبد

البرور وفي تاريخ البخاري

الاسطوخودوس جاذب سامع

نابت عن أنس بن مالك ثم

قال ما أدري ما هذا فان

النبي صلى الله عليه وسلم

لم يشهد رقية لأنه كان

غائبا يسر وصححه ابن

بشكوال انه لم يشهد

رواية ابن أبي شيبة (قوله

ثم عبدها) قال في المذهب

والخصى منهم أدنى من

الفعل وانغفل النوروى

شرح له (قوله وبشبهان

بلاذ ونصف * (فرع ث) * بعد حفر القبر (بحفر) ندبا (الهد) بفتح اللام وضعها يقال لحدت

لحدت وأجلدته (في بابيه القبل مائلا عن الاستواء الى) عبارة الأصل من (أسفله) فندما موضع فيه

الث (دوسج) من يادته أى دوسج العبد بالعموم الخبر السابق ويتأكد ذلك عند رأسه

ورجله لا لأمر به في خبر صحيح في أبي داود (فان كانت) أرض القبر (رخوة) بكسر الراء أنقص

وأشهر من فتحها وضعها (شقي - دوسج) كالمز والأرض الرخوة هي التي تنهار ولا تتصلب (وبني)

بني الرافعي أدبى (بنايه - دوسج) بلين أو خشب أو غيرهما ويرفع السقف فلا يبحث لأمس

الميت (والحدق) الأرض (الصلبة أفضل) من الشقي بفتح الشين لقول سعد بن أبي وقاص في مرض

مروءة الحداد ولحدوا فاصبوا على الميتين نصبا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك أماني الرخوة

فالتى أفضل خشب لا يمزج * (فرع بوضع الميت) * ندبا حيث يكون رأسه (عند جل القبر)

أبي مخنف الذي - صير عند رجل الميت (وبدل من جهته رأسه فرق) لما رواه أبو داود بإسناد

صحيح ابن عبد الله بن زيد لطفاهي الصفاي صلى على جنازة الحارث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر

وقال هذا من السنة لمواراة الشافي بإسناد صحيح ان الذي صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه حلاوبا

فإنه أدخل من قبل القبلة ضعف كقوله البيهقي وغيره وان حسنه الترمذي مع انه لا يمكن أخذه من

قبل القبلة لا شق فيه ولا شق بالمدار ولعله تحت الجدار فلا موضع هناك بوضع فيه فانه الشافي وأصحبه

كقوله في المجموع (وبنزله الهد) أو غيره (أولاهم بالصلاة عليه) فلا ينزله الا الرجال حتى وجدوا

وان كان الميت امرأة بخلاف النساء ضعفين عن ذلك غالبوا ونظروا البخاري انه صلى الله عليه وسلم أمر أبا

طهوان بن زريق قبر بنته صلى الله عليه وسلم وأصحها أم كلثوم ومعلوم انه كان لها محرم من النساء فكما حكمة

وغيرها من بنديهن كقوله في المجموع ان بلين جل المرأته من غسلها الى النش وتليعها من في القبر

وليل ينام فيه (لكن الزوج أحق) من غيره وان لم يكن له حق في الصلاة لان منظره أحر (ثم

الاه) بالدفن (القريب) أحق من غيره حتى من الاقرب والاولان عكس ما مر منه في الصلاة لان

المقصود منها إغماؤه وهذا من زيادته دفعه ووروده على الملاقاة وقوله وأولاهم بالصلاة عليه وفي نسخة

بعد القريب على الاقرب بأي يقدم الاقرب القريب على الاقرب ولو أن (ثم الاقرب فالأقرب من المحارم)

فقدم الأب ثم أبودان علام الابن ثم ابنه وان تولد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم الاخ للشقيق ثم ابن

الاخ للاب ثم الم الشقيق ثم الم للاب ثم أولاد ثم الاخ منها ثم الاخ من الم منها على ما تقدم (ثم عبدها)

أي المنة لانهم كالحارم في النظر ونحوه واستشكل بان الامنة لا تفصل بينها الانقطاع المالك وهو بعينه

موجودنا وأوجب باختلاف البابين اذ الرجل ثم تأخر وهما يتقدم حتى ان الرجل الاجنبي يتقدم

هنا على المرأة وعبد المنة أولى من مؤيد بن شيبان يتقدم على عبدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة (ثم

المصان) الاصاب لضعف شهوته ولو قال ثم الم - وحون ثم المحرمون ثم المحرمات كان أولى للمعاذات

بضعف الشهوة (ثم العصبية) الذين لا يحرم عليهم كبنى الم بترتيبهم في الصلاة (ثم ذور المرحوم) وفي

سنة ذور الارحام (الذين لا يحرم عليهم) كبنى الخال وبنى العممة فقله الذين لا يحرم عليهم صفة للعصبية

والذين لا يحرمهم ذكر العصبية من يادته (ثم صالح الاجانب) لخبر أبي طهانة السابق اذ لم يكن ثم محرم

غير الذي صلى الله عليه وسلم ولعله كان له عذرى في قول قبره أو كذا أو غيرها قاله في المجموع ثم النساء

بترتيبهن السابق في الغسل والخناي كالنساء قال الامام ولا يرى تقدم ذوى الارحام بمختلف الخلاف المحارم

لأنهم كالأجانب في وجوب الاحتجاب عنهم ذكره الأصل ولعله أراد به ليس ختماني تأدية السنة بخلاف

المحرم برودة ختمانيه على ما انتضاء كالمحرم ان الترتيب - حسب الاولاد قال الأذري والمتبادر من

كلامه انه لا لاق - سيد في الدفن والوجه انه في الامنة لا تخل له كالأزواج وأما غيرهما فله يكون معها

الصغير وفرع قال الأذري قد يقال ان العنن والهلم من الغصون أشنع شهوة من شباب النخيلان فقدموا عليهم (قوله من ان الترتيب

مستحب لأوجب) نقل في المجموع عن الشافي والاصحاب ان الاولى كذا وصح غيره بأنها الأولية المستحب

كلا جنبي أولاده نظر والاقرب ثم الأبن يكون بينهما بحرية وأما العبد فهو أحق بدفته من الأجانب حتما
 * (فرع يستحب أن يكون عدهم) * أي المأذنين (وعدو الفاسقين وترا) ثلاثة فأكثر بحسب
 الحجاب ثلاثة صلى الله عليه وسلم دفته على العباس والفضل وداود بن جابر بن يحيى وداود بن داود بن
 العباس وداود بن عبد الرحمن وعوف وداود بن علي بن العباس وداود بن علي والعباس واسامة
 وفي أخرى على والفضل وقت بن العباس وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزل بهم عباس
 ولأنه صلى الله عليه وسلم تدفون غدا له على والفضل بن العباس واسامة كما في باب غسل الميت (وجزى
 كاف) لدفعه غدا له ولو واحدا وشفعوا لحصول الغرض به ولأنه تدخل الواحد في قوله وترا ودل
 استجابه في الدين عند الاكتفا به الاتباع رواه أبو داود وشعرا في طه الحقا السابق (و) يستحب (أن يدخله)
 القبر (والقبر مستور) عبارة الأصل ويستحب أن يقرأ التمجيد عند الدفن بشورير جلا كان أو امرأة أي لانه
 أثر لما عساه أن ينكشف مما كان يحجب سره (و) ستره (للمرأة آكد) منه غيرهما في الجنازة وظاهر
 أنه لا يفتى أكدمه للرجل (فائلا) بمدخله (بسم الله) وباقه (وعلى له) أوتنه (رسول الله) صلى الله عليه
 وسلم للاتباع رواه أبو داود والنسائي وحسنه (و) ان (يدعوه بالمأثور) وهو في الأصل عن الشافعي اللهم
 أسألكم الجنة لا تخلفن من ولده وداؤه وقرأته وشاوله وفارقه من كان يحجب قبره ويخرج من سعة الدنيا والجنة
 إلى ظلمة القبر ويقتدر بقل وأنت خير من قول به ان عاقبة قبده وان عفوت عنه فاهل العفو أنت أنت
 فني عن عذابه وهو قرة إلى رحمتك اللهم تقبل حبه تنو غفر سيئته وأخذ من عذاب القبر واجمع له رحلتك
 الامن من عذابه واكفله كل هول دون الجنة اللهم واخلف في تركته في العاقرين وارفعه من علي بن ربيعة
 بفضل حبه ليل يارحم الرحمن فان كان الميت أنتي أنتي سائرته كل علم معز يادة مسامحة الظاهر أشد دائما
 مرفى الصلاة على الصغیر من هذا الذكر المأثور في غير الصغیر (ثم يجمع) ثوبا (على جنبه الأيمن)
 اتباع السلف والخلف وكفى الاضطجاع عند النوم (وبسند ظاهر بليغة طاهرة) (وتحوها) خوف (من)
 السقوط أي استفاضة (ويدنى من جدار القبر) فيسند إليه وجهه وجلاو يجعل في يده بعض الختان
 فيكون قريبا من جدار القبر لا يترك شوا من انكابه ولو أخر قوله من السقوط إلى هنا كان أنسب ليكون المعنى
 خوفا من استلقائه وانكابه (والاستقباليه) القبلة (واجب) تنزيلا منزلة المصل (فان دفن مستويا)
 به في غير مستقبلي لها فيشمل الاستلقاء المرح به في الأصل (ينش) ووجه القبلة وجوبا (ان يرفع)
 والافلا ينش وعمله في الاستلقاء كما قال الأذري اذا جعل عرض القبر مما يلي القبلة كما عاده والافلا فقال
 المتولي يستحب جعل عرض القبر مما يلي القبلة فان جعل طولها المباحث اذا وضع فيه الميت تكون رجلا
 إلى القبلة فان فعل لضيق مكان لم يكره والا كره لكن اذا دفن على هذا الوجه لا ينش وظاهر كلامه ان
 الكراهة فيما ذكره للترتيب وتعبه الأذري فقال ويبنى تحريم جعل القبر كذلك لا ضرر ولا فساد يردى
 إلى التمام كونه وسب ما حبه لا اعتقاده من اليهود والنصارى فان هذا أشبه بهم وفي كون ماله
 موجبا للفساد لم ينظر (لان وضع على يساره) فتح الياء وكسر هاء فلا ينش (وذلك) أي وضعه على
 يساره (مكره) وهو مراد النوري في جموعه بقوله أنه خلاف الافضل كما سبق في المصل وضعا فان
 الذي سبق له ثم انما هو الكراهة (ولو اختلفا مسلمون بكراهة أو مات كافر) ولو حربة أو امرأة
 (وفي بطنها جنين مسلم) ميت (قبرها في باين مقابر المسلمين والكفار) وجوبا لا بد من الكفار
 مقابر المسلمين وعكس روى البيهقي عن والده بن الاسقع رضى الله عنه أنه قال ذلك بمصرانية في بطن مسلم
 وداراه عن عمره أنه دفن في مقابر المسلمين مراض بذلك مع أنه ضعيف وتعبير المصنف بالكفار أول
 من تعبير أصله بالذمة لاس (واستدبر بالمرأة) القبلة وجوبا (استقباليه) (الجنين) لان وجهه
 ظهر أمامه وموضع الرأس كمال الاسوي اذا نضح فيه والرح فان كان قبله دفنت امه كفى شأنه أعلم الا بدته
 حيث لا يجب ما قبله أولي كماله من قول الامام وغيره وقت الخلق هو دفن الروح مع ثقله عن

(قوله والاقرب ثم) الاقرب
 خلافة لانه في النار ونحوه
 كاهرم وهو أولى من عبد
 المراءا المالكية أقوى
 من الملوكية (قوله ينش)
 ان لم يتغير بالنش أو
 النطق (قوله وتلازم كلامه)
 ان الكراهة فيما ذكره
 للتزبه أشار إلى تصححه
 (قوله كما قال الاسنوي)
 أي غيره

الايمان من لم يتطاعا لا يجب تكليفه ولا ذنبه وما رده ذلك من أن المنفعة انه لا فرق بدليل انه لا يجوز زلزاله
 النطفة بدله أو غيره وانه لو وجب على الحامل قود وجب التأخير الى وضعه وان طئاعه لم ينع الرزق فيه
 مردود بعد تسليم الحكم في الاولى من هاتين بان الظاهر في حل الحياة والحياة في حل الميتة الموت فلم يراعوا
 من على الاعتقال كالم راعوها في التكفين والدفن (وحكى عن النص ان أهل الدنيا بها يتولون نساءها
 ودونها) لان المقصود بذلك (فرع رزق رأس الميت) ذنبا (بتحليله) طاعة ككوم زاب
 (ويبقى تحته) الاين (مكتشفها لها) الاولى اليه أي الى نحو البنية (أولى التراب) بالمعنى في الاستحالة
 والادب ان ربه الرجة وقوله من يذنبه مكشوفاً واضح (ويكره) أن يوضع تحته (تحته) بكسر الميم
 (فرض) قالوا انه اذا ضاع مال واحاوا عمنه في خبر ابن عباس من أنه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطعة
 جرابه لم يكن رداً له ليعاياه ولا علمهم وانما فعله شرف ان مولى النبي صلى الله عليه وسلم كراهته ان
 يمس بعد مودري البقي عن ابن عباس انه كره وضع نوب تحت الميت بقبره مع أن القطعة اخرجت
 قبل الله التراب على ما قاله في الآية ما بولسوا لم يخرج في الدار فقلني قال وكيع هذا خاص به صلى الله
 عليه وسلم (د) يكره (صندوق) أي جعل الميت فيه (ولانه روضته بذلك) أي عباد كرم
 لكرهها التلاثة أو بشي منه فقوله بذلك أولى من قول أصله (فان احتج الصدوق) أي اليه
 (لداؤونهما) كراهته في الارض فلا كراهته في ما وصيه به (نفذت) وصيته قال الاذرى واستثنى
 الثاني والاصحاب أيضاً ماذا كان في شهره بغيره بولسوا لم يخرج في الدار فقلني قال وكيع هذا خاص به صلى الله
 عليه وسلم (د) يكره (صندوق) أي جعل الميت فيه (ولانه روضته بذلك) أي عباد كرم
 لكرهها التلاثة أو بشي منه فقوله بذلك أولى من قول أصله (فان احتج الصدوق) أي اليه
 (لداؤونهما) كراهته في الارض فلا كراهته في ما وصيه به (نفذت) وصيته قال الاذرى واستثنى
 الثاني والاصحاب أيضاً ماذا كان في شهره بغيره بولسوا لم يخرج في الدار فقلني قال وكيع هذا خاص به صلى الله
 عليه وسلم (د) يكره (صندوق) أي جعل الميت فيه (ولانه روضته بذلك) أي عباد كرم
 لكرهها التلاثة أو بشي منه فقوله بذلك أولى من قول أصله (فان احتج الصدوق) أي اليه
 (لداؤونهما) كراهته في الارض فلا كراهته في ما وصيه به (نفذت) وصيته قال الاذرى واستثنى

قوله بعد تسليم الحكم
 الاول من هاتين أي
 حكمهما منسوع (قوله
 ويظهر ان الحق بذلك الخ)
 أشار الى نصيب (قوله ولانه
 من مصالح ذنوبه الواجب)
 قال شيخنا ما لم يوص به من
 الثالث (قوله كل من دنا الخ)
 قال في الكفاية يستحب
 ذلك ان حضر المفقون وهذا
 يشعل العبد والقريب
 وقوله لمن حضر أشار الى
 نصيبه (قوله فلا يجعله
 براد) أشار الى نصيبه

(قوله والحق به الأذرى) أى غير موقر له الامكنة التى يخالف الخ أشار الى تعصيه (قوله وبني عليه) استثنى الشيخ أبو جردون تابعه ما اذا خشي
 ثبت فيجوز بناؤه وتعصيه حتى لا يفتقر البناء عليه وفى معناه ما لو خشي عليه من بنى الضرع وقهره وان يعرفه السبل وقوله ما اذا خشي
 بنسه أشار الى تعصيه (قوله بل (٣٢٨) جهلهم فى السبله) بان حزن عادة أهل البلد بالدفن فيه وان لم تكن موقوفة ذكره فى المعجم وقال

ابن العماد يعنى أن
 تكون موقوفة على الدفن
 وهو الظاهر من لفظ السبله
 وما أذكرى ما حله على صرف
 اللفظ عن ظاهره وحده
 على ناول بل يصح (قوله)
 وصرح فى المجموع وغيره
 بضميم البناء فيها) أشار
 الى تعصيه وكتب عليه
 وجع بعضهم بن كلابى
 التوروى جعل الكراهية
 على ما ذكره على القبر خاصة
 بحيث يكون البناء وانعاق
 حرم القبر فذكر ولا يحرم
 لأنه لا تضيق فيه جعل
 الحرمة على ما ذكره فى
 المقبرة قبة أو يتباين
 فبأنه لا يجوز كذلك بناء
 لباوى فيه الزائرون لادفه
 من التضييق اه قال
 القاضى عضد الدين فى
 المواقف ولا تفلتن بكلمة
 خرجت من فم أشكسوا
 ما أمكنك لها لمجمل صحح
 (قوله وفى كلام المصنف
 اشاره إليه) بل قال الأذرى
 لاختلاف فيه (قوله وقرب
 الحان الموات بالسبله) أشار
 الى تعصيه (قوله ويضبط
 ان يرش القبر بالماء) قال
 شيخنا أبو عبد الله فى حديثه
 بظاهره والوجه فيه ولوجع
 وجود دمار كانت آثاره
 الأذرى خلافا لبعض

العصر بين (قوله وفى موضع ذلك عند جليله أيضا) أشار الى تعصيه (قوله وأخبر به) أشار الى تعصيه
 ١ قوله كما استظهره الأذرى عبارة الأذرى فى القوت اشاران حضرت جنازة تجلب فوق عقب دفنها ما رغب ونقلت لهم بكفى هذا نحن
 الرض اه من خط المبرد

(قوله) وينبغي أن يتولى التلقين (الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله) ولا يلحق طفل ونحوه) ٢ وينبغي أن لا يلحق الشهيد كالأصلي عليه موماً يقرر من أن الطفل لا يلحق بغيره حتى عليه (٣٣٠) جماعة كابن الصلاح وابن الرفعة وأسبغ الزركشي وأقنعي بن ابن حجر والإصحاح الأنبيه

عليهم الصلاة والسلام
لا بأسون لأن غير الذي
يسأل عن النبي فكيف
يسأل هو عن نفسه وقد
صح أن الربا في سبيل
الله لا يفتن كافي بهج مسلم
وغيره كشهد الحركة
(قوله) وحرم عند الحرسي
(الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله)
قال السبكي لكن الأصح
الكره (الخ) وقاله في
القوت والحداد وأخفى
السبكي بحال النوع الواحد
المحرم ونقل الأذري
التمريح به وبالزوج ونقله
في الحداد أيضاً استشكل
ذلك بأن الصلاة التأذي
وأما محذور الشهوة والخلوة
المحرمة في الملبوسات
الالحاق في كلام الشارح
(قوله) والظاهر أن ما مر في
الصلاة (الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله) وقد يفرق
بان المدة ههنا مبدئية فلا يها
تؤمر بان القصص (الخ) وفيه ما
نقل ش (قوله) والقياس
أن الصغير (الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله) وإن الخفي
مع الخفي (الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله) نفا فيما
يظهر (الخ) أشار إلى تصحيحه
(قوله) وبه جزم المصنف في
شرح أرواشد وقال الأذري
لفظه مندوب (قوله) وتوفا
الميت قضية كلام المتولي
أنه إذا مضى شققتان

الميت لا يبق في القبر لأنه لا احترام له وعبارته لأن بعد الدليل لا يبق له حمة
٢ قوله ينبغي أن لا يلحق الشهيد كالأصلي عليه كذا قاله النانسي قال ولم أر أحداً يذهب بكلاماً اه من خط المجرّد

سكرة

(قوله قال الزكشي) أي غيره (قوله وقال لا خلاف فيه) وخرجه ابن دقيق العادل الأذري وهو حسن مرعاة الألفاظ وحفظها للمالك (وقوى الجزم به) أي لا غرض إلا المالة (مقتضا (قوله الآن يكون سجودا) عليه) أشار إلى تخصيصه (قوله أذا وجدنا تخمينه) أشار إلى تخصيصه (قوله ذكره العلامة زانقي الشاهدات) (٣٣٢) أي دلالاته بخلافه (قوله وأردع الحق القائل) أي أو اختلف الورثي أن المذكور ذكر

من دغز بلا غسل ولا تيمم لقعد الطهور من فاته لا يمش للفسل هذا والظاهر قوله ولو قيل هنا ما قيل به في التقديم وهذا الخ) هذا محمول على ما هناك (قوله فان حفر فوجد عظام ميت) لو انهم قد عرفت خبره وان من تركه بحاله ونشأ صلاحه حوثه الخ

(قوله وهذا النص يدل الخ) ما قاله منوع بل هو صريح في تحريم ذلك اذا وجب الدفن والتراب وحرم الدفن في الشق الاول وانما يجوز في الشق الثاني لثلاثة شتات غير ثبوت الشيخ بأصح قال عقب النص ان الظاهر ان الشافعي منمن دفن الثاني معه وقوله بل هو صريح في تحريم ذلك ان ارادى تعجبه (قوله) ويستحب الدفن ثم ارا قال في المصاححة من طبع الفهراتى طبع الشمس من النهار لا من الليل ولا تثنى الله بالبل لوجود المعنى وهو مشقة الاجتماع بل هو في المشقة اشد مما بعد العروب (٢٢٢) لاسما اذا جه رجل قبل العروب ولم

وهذا النص يدل على انه لا يحرم دفن اثنين في قبر لغير ضرر وخلاف السرخسي وقدم من كان آقاره) أو جعلتهم دفن (دفعه) وأما كمدفن كل قبر (يدأ بدفن) الاولى بغيره (من يتخى تغيره ثمانية) لانه أكثر خزانة) لان اوجاس (ثم الاقرب فالأقرب ويقدم الاكبر) سنا (من أخويه) مثالا فالأقرب الأذى وقبره وفي تقدم الاكبر مطلقا انظر اذا كان الاصرأ تقي وأعلم وأورع فان استويا أقرع بينهما (ويقرع برز وجهه) الا فلا يبره وتعلموا انها ظاهر عبادا ومأناه (ولا يدفن مسلم مع كفار) أى في مقبرتهم (ولا يترك) أى لا يجوز ذلك بالاتفق كافة القاضى بحلى لمسافعين التعرض للهن المسلم وذائده وما وضع اقتصر ودفع المسلم في الاستغفار للسكافر (ويستحب الدفن ثم ارا) لسهولة الاجتماع والموضع في القبر فان خشي تغيره فلا يستحب تأخير يدفن ثم ارا قال الأذى وغيره بل ينبغي وجوب المبادرة (ولا يكره) (لا) لانه صلى الله عليه وسلم المطلق على ذلك ولم ينكره رواد البخارى ورأى ناس نارا في المقبرة فانها اذا رمد الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناولوني صاحبكم واذا هو ال جيل الذي كان رفع صوته بكروا أو اوداد يستاعد على شرط الشيخين وأما خبر مسلم وجرالنبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر ال جيل بل خشي عليه لانه يضطر انسان الى ذلك فالتأني فيه انحازوا عن دفنه قبل الصلاة عليه (ولا يكره) في الاوقات المكرهه) بالاجماع كاتفقه الشيخ أو حامد والمالودى وغيرهما هذا (ان لم يخبروا) والا كبره على جرح خبر مسلم عن عقبه ثلاث ساعات ثم ارا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان قبره لم ياتوا ذكره طوع الشمس واستأجره وروى ظاهره اختصاص ذلك بالافات المتعلقة بالزمان المتعلقة بالفعل وحرقى عليه الاسنوى قال كلام الاصحاب والحديث والمعنى يدل ذلك وقال الزركشى الصواب النعمم ونشر بضم الباء وكسرها أى تدفن (ولا يكره المبيت في المقبرة) لمسافعين من الوحشة (ويحرم حمله من بالدى البلد) آخر يدفن فيه وان لم يتغير لمسافعين تأخير دفنه الأمور بتغييره وتغيره لئلا تحرمه قال الاسنوى وتغييره بالبلد لا يمكن الاخذ بظواهره فان العصره كذلك وحسنه فتنظام منهم اللدأ ربع مسائل وهي النقل من بالدى البلد ومن هجر ال جيل ومن بالدى هجر العاكس ولا شك في جوازها بالبلدين المتصافين أو المتقاربين لاسما والاعادة جارية بالدفن خارج البلد داخل العيرة في بلد بعافته فمقرتها (الامن بقرب) مكان (من الاماكن الثلاثة) مكتوبة المدينة وبين القدس فختاروا أن ينقل اليه فضل الدفن فهو المعنى في القرب بمسافة لا يتغير فيها المثل قبل وصوله والرداكة جميع اطرم لانفس البلد قال الزركشى أخذنا من كلام الحب الطبرى وغيره ولا يذنب في التخصيص بالثلاثة بل لو كان قبر به مقابر أهل السلاح والحرف فالحكم كذلك لان الشخص بقصد الجار الحسن قال زيني استأذنه الله بطبر جاور قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن رددوا الى معارهم ومكانوا تغلوا في الدفن والتمهيدى وصحبه اه ولو تعاضوا القرب من الاماكن المذكورة وفدنه بين أهله فأظهروا الأول لولى (فان روى) أى يحمله الى البلد آخره الاماكن المذكورة (لتنفذ وصيته) بالانه حرام (وان رجب حيا جنين من متتى جوفها) وجوبا (في القبر) بنذافتها بظهر (واخرج) منه فلان مصلة أخرجه أعظم من مفسدة انتهاك حرمتها والتقييد القبرين بزيادة ونقله ان الاستاذين الاصحاب وجهان الشق فيه استبرأ كتر احترازا وأقل كلمة قال الرباى وعندي انه يبق قبله أى

ال تعجبه (قوله) ويحرم حمله من بالدى البلد الخ) لانه انما يحرم النقل الى بلد آخر اذا كانت مقبرته أبعد من مقبرة البلد كما هو الغالب أنه كانت على مسافة أو أقرب فلا بد بظهوره لو مات أمير الجيش مثلا لا بد للحرب وعلمه بالمشركين وعلمنا ونفقه نالوا ذناه بها لنشوه وأمنوه ومثلوا به ونحو ذلك انه يجوز النقل خرابا بلأ كذا اذالم يؤد الى انقضاء ونحوه ليد الوقت أقرب دار أو توقة ولا يثنى الخ الخاشر الى تعجبه (قوله) ولا تثنى في جوارق في البلدان الخ) أشار الى تعجبه (قوله) ولعل العبرة الخ) أشار الى تعجبه (قوله) قال الزركشى) وغيره (قوله) فانه ان ارادى أبلى) أشار الى تعجبه (قوله) وان وجبت حيا جنين من متتى جوفها) بان يكون سنة أشهر فأكثر (قوله) ولا تثنى على جوارق الخ)



لان قدما سبعة احيى منهم بآلاف جزء (٢٣٤) من ميت فوجب كآكل المضطربة الاذى (قوله وان لم تخرج حياته) بان يموت وهو دون

سنة أشهر أو كان له ثمانية أشهر (باب التعزية) *
 (قوله ويمر على كل أهل الميت الخ) قال في المجموع ولا صلهم وأضعفهم صبرا أكد (قوله وكذا من الحق بهم الخ) أشار الى نصيحة (قوله والمصحبان يعزى الخ) أشار الى نصيحته (قوله به صرح جمع الخ) وهو المشهور وقد قال الصبري في شرح الكفاية ان أولى زمانها من حين يموت الى أن يدفن بهيئة الدفن ثلاثة أيام وقال في الكافي وقتها من حين يموت الى ثلاثة أيام وقيل من الدفن الى ثلاثة أيام وقال في الاقتاع ثلاثة أيام من دفنه (قوله قال الحب الطبري) أي وغيره (قوله والظاهر امتدادها بعد ثلاثة أيام) أشار الى نصيحة مكتب عليه وقوله في البيع ان خيار المجلس يمتد امتداد بلوغ الخبر يؤيد (قوله ويلحق بالتعزية المرض) أي والمحبس (قوله كآكله الحب في شرح ارشاده) ذكره الاذري وغيره (قوله هي الخ) على الصبر والوعد الخ تحصل بالمكاتبة بين الغائب ويلحق به الحاضر المعدور معرض أو غير موفى غير المعدور وثمة (قوله وان يدع للميت والمصاحب) قيل يقدم الدعاء للمعزى لانه

وهي سنة) وفي نسخة: يمتد كدلالة على الله عليه وسلم على امرأة تنكح على صبي لها فقال لها اني اقله واصبري ثم قال انما الصبر أي الكامل عند الصدمة الاولى رواه الشيخان ولما رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد حسن ما من مسلم يعزى أخاه نصيحة الا كاد الله من حلى الكرامتهم القيامه (ويكرهوا الجلوس لها) بان يجتمع أهل الميت بمكان ليأتيهم الناس للتعزية لانه يحدث وهو بدعته لانه يجرد الحزن ويكلف المعزى وأما ما ثبت عن عائشة من انه صلى الله عليه وسلم لم يجاهه قتل زيد بن حارثة وجعفر وابن رواحة فسلمى في السبيل يعرف في وجهها الحزن فلان لم ان جلوسه كان لاجل ان ياتيه الناس ليعزوه (ويمر على كل أهل الميت) ولو صديبا وانسابه (لا أحسن شاة) فلا يعزى بها الاصحاب وما هو زوجها وكذا من أتى بهم في جوار النظر فبما ظهر وصرح ابن خيران انه يستحب التعزية بالمعاول قال الزركشي والمصحب أي يعزى بكل من يحمله عليه وحده كآكله الحسين البصري حتى بالزوجة والصدق وتعييرهم بالاحرار هي على الغالب (واخيرها) أي التعزية (حتى يدفن الميت أدنى) منها قبله لا لشغلهم قوله بغيره ولشدته من حينه بالمسارعة (الان أقرضهم) فيخارقه دفعه بالمعبرهم (ولا تعزية بعد ثلاث) من الايام (تقريبا) أي تكرره بعد اذ الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكنونه فيها فلا يجد حزنه وقد جعلها النبي صلى الله عليه وسلم نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان يخرج تعد على ميت فوفى ثلاثه أيام الا على زوج أو بعدة أشهر وعشر أو اداء الصاري ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو ظاهر كلام المصنف كآكله وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبنديجي وابن الصباغ والاوردي وابن أبي البقم والغزالي في خلاصته والقول بانه من الدفن مفرغ على ان ابتداء التعزية منه ايضا لامن الموت كما نصح به الخوارزمي فنقول النووي في جموعه وغيره قال أصحابنا وقتها من الموت الى الدفن وبعده بثلاثة أيام مراد به اقلنا بقرينة قوله بعد وقد ذكرنا ان هذا من احتياج اقبل الدفن وبعده ثلاثة أيام به قال أحدنا نسي والذي قلناه هو قول أحد كآكلته كآلام المستوعب وغيره للصالة وقول المصنف من يادته (لا تعزى) تأكيد (الالتعيز) شعرا ومغزى فثبت التعزية الى اربعة ايام وقال الحب الطبري والظاهر امتدادها بعد ثلاثة أيام ويلحق بالتعزية المرض وعدم العلم كآكله المصنف في شرح الارشاد (والتعزية) لغة التصبير ان أصب بالتعزية عليه من شعرا (هي الخ) على الصبر بالوعد بالاجراء والتذبير عن الزور بالجزع (و) ان (يدعو) عبارة أصله والدعاء (اللميت والمصاحب) تعزية كآكله يحسب وعكس يحسب المسلم بالدعاء الاخرى فيقول في تعزى بالمسلم بالمسلم اعظم الله أجره وأحسن مزاياه بالذي جعل مبرك حسنا ونافعا لمثلك وبخس ان يدأ قبله بلما ودمن تعزى بالمعزى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يموتة اننى الله اعزهم من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كل من كل فائت خيافته فتقوا واياه جرحوا فان المصاحب من حرم الثواب ويقول

للمصاحب والذى يقدم الميت لانه أحوج الى الدعاء والثالث بتعزيرة فدمن شاء هذا في السلم بالمسلم تعزى به ما يسل

يداً بالسلم قطعاً كما تنص

كلام جماعة (قوله أعظم الله أجره) ليس فيه السجدة
بكثر من صائبه فقد قال
تعالى ومن يشق الله يكفر
عنه ميثاقه ويعلمه أجرة
(قوله وفي نزع به السلم
بالكفر الخ) وفي نزع به
السلم وقوله أعظم الله
الأجر في رفقك وأخاف
عليك في مالك ولا أصابك
نقص في أهلك ولا مالك
(قوله وفي نزع به ذي)
أحق به المعاهد المستأن
(قوله لكن أطلق الجبلي
أنه لا يعزى) أشار إلى
تصحيحه (قوله وفي نزع به
الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله
قال السبكي وينبغي أن لا
تندب الخ) أشار إلى تصحيحه
وكتب عليه لوقيل بالتفصيل
بين من تشبه عادته
وبين من لا تشبه ويحمل
التعلل عليه لكن فيها
ج (قوله فقامه ان يضم
إلى ذلك الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله ولجون
عليهم في الأكل) ولا بأس
بالقسم عليهم إن علم الحالت
أمر أو قسمه من كان أهله
في غرة ينبغي أن يتعلق
الاستحباب بالرفقة (قوله
وهذا ظاهر في الغريم)
لا يخاف في غيره أن كان
على البيت دون ألو لورثة
مجموعاً أو غائب ومنع
ذلك من الشركة (قوله
البكاء جاز قبل الموت) قال
الدهري الأولى لا ينبغي

لنزع به الكفر بالسلم غفر الله لملك وأحسن عزاءه وفي نزع به السلم بالكفر أعظم الله أجره وأخلف
عليك وأهل البيت الصبر أو جرم صديقت أو نحوهم وحمل قوله وأخلف إذا كان الميت وقد أوتى نحوه من يخلف به
فإن كان أبا نحوه فقول أخلف علياً كان الله خليفة عليه لنقله الشيخ الإمام عن الشافعي (وفي)
نزع به (ذي يدي) يعزى (بخلاف أخلف الله علياً ونقص عدك) بالنصب والزم لأن ذلك ينفعنا في
له ينفعنا الجاني بنوني الأخرى بالقدام من النار قال في المجموع وهو مشكل لأنه دعاء بديم الكفر فالتحذر
وكم يستعصم من العقاب فإنه ليس فيه ما يقتضي البقاء على الكفر قال ولا يحتاج إلى تأويله بتكرار الجزية
انتهى وقائدة التعليل السابقين تظهر في نزع به بالحري في يعزى على التعليل بالقدام دون التعليل
بتكرار الجزية لكن أطلق الجبلي أنه لا يعزى وهو قضية كلام المصنف كماله والشيخ أبي حامد يعني أنه
نكرة نزع به وهو الظاهر الآن أرجحاً سلامه فينبغي عدم أخذ من كلام السبكي إلا في غير الأصل
فإن نزع به بالذي يجوزها وفي المجموع بعدم نزع به قال في الله مات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية
بالصريح في نزع به وكلام المصنف واقعه وذلك كمن يؤمن زبانه قال السبكي وينبغي أن لا تندب نزع به الذي
يقدر أو بالسلم إلا إذا جرى إسلامه فالغاي إلى الأصل وامرنا بقدوم في نزع به الدعاء للمصالح لأنه الخاطب
ولما راق قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لحينا وميتنا حي بدأ بالحى وخولف في نزع به الكفر بالسلم
تدعى بالسلم
(انصد به عقب لغير أهل الميت) ولو أجنب (وأقاربه الأبعد) وإن كانوا يفرق بالميت (ان يصنعوا
ذلك) الأقرار (طعاماً يكفهم يومهم وليلتهم) عقبه عرفتهم بالموت لغيره انصوا لـ جعفر طعاماً فقد
بهم مات فظهر رواه الترمذي وحسنه ولا به ومعروف قال السنوي والتعبير باليوم والليلة واضح إذا
مات في أوائل اليوم فلو مات في آخره فقامه ان يضم إلى ذلك الله الثانية أيضاً سيما إذا تأخر الدفن عن ذلك
لم يزد كرفي الأتباع جيران أهل الميت معارفهم (ولجون) الأولى حذف النون لكون المعنى وأن
طوا (عليهم في الأكل) منه تلاضعوا بتركه (ويجزم صنعهم لنوح) لأنه أمانة على معصية (ويكره
الله أي الميت طعام) أي صنع طعام (يجمعون عليه الناس) أخذ كصاحب الأنوار الكراهة
من تغيير الوضوء والمجموع أن ذلك بدعة غير مستحب واستدل به في المجموع بقول جرير بن عبدالله كعاد
لأصحاب إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دفن من النياح عزوا الإمام أحمد وابن ماجه بأحد صحيح
بأن في رواية ابن ماجه بعد دفن وهذا ظاهر في الغريم فضلائع الكراهة والبدعة الصادقة بكل منهما
والذي المجموع أم الفرج والعقر عند القبر فخدم لهم لا يحرق في الإسلام رواه أبو داود والترمذي وقال حسن
هـ
لعمل البكاء على الميت (جائز قبل الموت وبعد) ولو بعد الدفن لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم
عليه السلام وقال لعن ندم والقلب جرم ولا تقول إلا ما مرضى ربنا وأما بقرائن إبراهيم لمز وكون وبكى
فإنه ينشئه وزاد قراءته وبكى ما يحسن من حوله وروى الأئمة الشيوخ والثاني البخاري والثالث مسلم (د)
كأن (قوله أي الموت) (أولى) قال السنوي ومقتضاه طلب البكاء به صرح القاضي ونقله في الملهمة عن
بنا الصباغ ونظر فيه قال الزركشي والظاهر أن المراد أنه أولى بالجواز لأنه بعد الموت يكون أسعاً في ما فات
مقتضاه أن يضاف به بعد الموت خلاف الأولى ونقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل في الأذكار عن الشافعي
الإجماع أنه مكروه غير فإذا وجبت فلا يكره بأكس قال أبو الوصال وجوب بأمر الله قال الترمذي والشافعي
بغير ما سنده حجة قال السبكي وينبغي أن يقال إن كان البكاء رقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله
أبعد اليوم القامة فلا يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان العز وعدم التسليم للقضاء فكرياً أو يجرم
لأن الزركشي هذا كما في البكاء بصوت أو ما يجرد مع العين فلا يمنع من مواساة الرأى ما إذا غلبه البكاء فلا
يشترط تحت النهي لأنه لا يملكه البشر (والندب) وهو كافي الأصل عدمه من الميت بنحو الصبيحة

بغيره الخضر (قوله قال الزركشي والظاهر أن المراد الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وينبغي أن يقال إن كان البكاء الخ) أشار إلى تصحيحه

ففي مائة وخمسين ثلاث
حقاق وفي مائة وستين
أربع مائة لبون وفي مائة
وسبعين حقاق ثلاث مائة
لبون وفي مائة وخمسين
حقاق ثمان وثلاثون وفي مائة
وسبعين ثلاث حقاق وثلاث
لبون فإذا بلغت مائتين
استمع الاذن من النزعين
معاويعين من أحد هملما
يلزم من التخصيص لكن
أذا وجدنا اثنين وجب
أخذ الاغتصا فبما زاد على
المائتين يتغير بكل عسكرا
سوى ويقتطع النفر الى
الاغتصا للتخصيص حتى
تبلغ مائتين وأربعين ثم
يتبعين الاغتصا اما أربع
حقاق وثلاث لبون أو ست
مئات لبون وهكذا كلما
وجد الغرض بالمحايين
من غير التخصيص تعين
الاغتصا فإذا بلغت أربع مائة
صار لكل مائتين حكم
نفسها (قوله أى مع كمال
السنين الخ) لقائل أن
يقول إذا نص على سن في
باب السلم كان للتفرغ
فلم لا كان هنالك حتى
يتميز ما نص قبل لا بد
يفرق بينهما بأن الغالب
في السلم انما يكون في غير
موجود فلو كان هذا التعديد
لتصرفوا كأنه يتجسس سن
استنتجهم غالباً وهو عارف
بسنه فإذا أوجبناه لم
يشق قوله فر باع لذكر
والاثنى يفتح الراد وقال ابن
معين بكسر هاء (قوله وفي نسخة وهي الاولى الخ) لان الغنم اسم للثان والعز

الصرح بالواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة لمصر رأس (ولذلك الواحدة قسمها) من الواجب لان
الواجب تغير بما يتعلق بها كالعاشرة (فيسقط بموجبها بن) تمام (الحول والتمكن) من الاخراج
(جزء من مائة واحد وعشرين جزءاً من الثلاث) من ثلث لبون (ثم) يسترد ذلك (الى مائة
وثلاثين فيغير) الواجب (في كل عشرين في كل أو بعين ثلث لبون وفي كل خمسين حققة في مائة وثلاثين
بثلاث لبون وحققة في مائة وأربعين ثلث لبون وحققت وعلى هذا) نفس وانما اعتبرت الاثنتون في المخرج ل
فهما من رفق الدر والنسل (فخرجت الحاض الماهنة) بحيث بلان أمها بعد سنة من ولادتها
تعمل مرة أخرى فتصير أى الحوامل (وثلاث لبون) مالها (سنتان) بحيث بلان أمها
آن اهلان تلد فتصير لبونا (والحققة) مالها (ثلاث) بحيث بلان أمها استحققت ان تركب وتعمل عليها
ولانها استحققت ان تطرق (والحققة) مالها (أو أربع) بحيث بلان
لانها جذعت مقدم أسنان أى اسعته وقبل لشكل أسنانها (بالشكل) أى مع كل السنين (في
الجميع) مع (العالمين فيما بعد) أى بعد ما هوذا الباضح الماخذ (والجذعة) آخر أسنان ز كالنابيل (بعض
أسنان البز كذا قال في الاصل ولد الناقة يسمى بعد الولادة بعاولاثنى بعته ثم يهاو بعد سنة بضم أولها أربع
وقض ثمانية ثم فصل فإذا غثله سنة يسمى ابن مخاض والاثنى بنت مخاض قال الاسود وهو غلط بل الذى نص
عليه أهل اللغة ان الربيع ما ينفع في أول زمن الشتاء وهو زمن الربيع وجده مراع بكسر الراء وباع
والهبع ما ينفع في آخر وهو زمن الصيف قال وسى به كإفاله الجوهري من قوله هم هبع إذا استنعت
بعته فى سنة بلان الربيع أقوى منه لانه ولد قبله فإذا صار معه احتاج الى الهبع الى الاستعانة بعده
في سنته حتى لا يتفعل عنه قال الجوهري ولد الناقة في جميع السنة يسمى حوازا أى بضم الحاء والراء
وسمى فصيلاً لانه فصل من أمه قال في المجموع وإذا دخلت الجذعة في السادسة فتسمى ثنية فإذا دخلت في
السابعة فرباع لذكر والاثنى بفتح الراء ويقال رباعى بتخفيف الياء فإذا دخل في الثامنة فتسمى ارباعاً
والدالية قال سدس زيادة ياء فإذا دخل في التاسعة فرباع لانه يربل ثمانية أى طلع فإذا دخل
في العاشرة فغطف بضم الميم واسكان الحاء المجمع وكسر اللام والاثنى كاذب كقول الكسائي وبالمال
قول أبي بد الهوى ثم لا يتخص هذا باسم بل يقال بالز عام وبالز عامين فأكثر ويختلف ويختلف عامين
فاكثر فإذا كثر فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فإذا هم فالكذ كرفعهم ففتح القاف وكسر الحاء المهملة
والاثنى ناب وشارف

● (فصل وأول نصاب البقر ثلاثون وفيها أربع) وهو (ماله سنة كاملة) يسمى تبعاً لانه يتبع أمه ونبل
لان قرنه يتبع أذنه ويجزئ عنه تبعه بل أولى لا ثونة (وفي الاربعين سنة) وتسمى تبعه وهي ما لها
سنتان كاملتان) روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني
ان أخدم كل أربعين بقرة سنة ومن كل ثلاثين تبعها صحها الحكم غير موصية سنة كاملة أسنانها
(وفي ستين بقرة) تبعها وهكذا في كل ثلاثين يتبع وفي كل أربعين مستدق في سبعين مستدق وفي
(ثمانين مستان وهكذا) في تسعين ثلاثة أتبعه في مائتين مستدق وتبعان وفي مائة وعشرة مستان وتبع
أخذ من انظر السابق ● (فائدة) قال الزكشي قال ولد البقرة يسمى بعد الولادة بخلاو ولا إذا دخل
في السنة الثانية فهو جد وجذعة فإذا دخل في الثالثة فتسمى وثنية فإذا دخل في الرابعة فرباع ورباعاً
دتل في السادسة فصالع ثم لا اسم له بعده الاضالع عام وضالع عامين

● (فصل) وأول نصاب الغنم أربعون وفيها ستون مائة واحد وعشرين من ثمان وثلاثين ومائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه في كل مائتين الضأن جذعته أى من الضأن وهي ما لها
سنة كاملة (أون الغنم) وفي نسخة وهي الاولى المواشي الاصل أون المعز (ذخبتة) وهي (مالها سنتان
كاملتان) اقوله في خبر أنس وفي صدقة الغنم في سائتها إذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة فإذا زاد

(قوله) انما الخبز قبل (نظامها) فان اجدت قبل نظامها اجزأت كالقوت السبق قبل ان تجزع (قوله) وهو اولى من قول امله ما بين
النار وبين) قال خنجر جـ هـ ان القرض يطلق على المدفوع من الزكوة على (٢٤١) المخرج منه وكذلك ان الغنم (قوله) من اى
النوعين شاء) فلو كانت

على عشر من مائة الى مائتين ففيها شان فاذا زادت على مائتين الى ثلاثمائة ففيها ثلاث شاة فاذا زادت على
ثلاثمائة ففي كل مائة ثاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فاقس فيم اصدقة الا ان باعها
وباع اعتبر بلوغ شاة الضأن سنة اذ لم تجزع قبل نظامها كالا حنظل مع السن وله ان يخرج عن ضمان
مروكبه فخرج عن اربعين شاة ثة ثمة من المعز وعن اربعين ماعزة جذعة من الضأن لاتحاد الجنس
(د) لكن لا تجزى احداهما عن الاخرى الارباعية القيمة بان تداوا بها (وكذا سائر انواع النعم)
لا تجزى نوع عن نوع الارباعية القيمة كاربعة ومهريه من الابل وعرب وجواميس من البقر كاسبقى فيها
اذا اختلف نوعها عند بيع ما منها شامل لما اذا اختلف نوعها عند بيعها وما اذا اختلف (وما بين النصابين) هو
اولى من قول امله ما بين القريتين (يسمى وقصا) بفتح القاف واسكانها قال في الرضا والصنع ففيها
وهو المشهور في كتب القضاة والماء وروى في القصة اسكان او الشئ بحجة وتون مقوحتين عند جهور اهل
المعنى الوص وقال الاصمعي هو في كتب الابل خاصة والوص في البقر والغنم يقال فيعوض بسبعين مهمله
ونصبه من ذلك فيما دون النصاب والجله (لاشئ فيه) واكثر ما يتصور من الاوقاص في الابل تسعة
وعشر وما بين احدى وتسعين وما تواف واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين اربعين وستين وفي
الغنم مائة ثمان وتسعون ما بين مائتين وواحدة واربع مائة

هـ (نقل) شاة الابل كسائمة الغنم) هي قدر من اوقاف ان كلاً منها بيعت بركون (من غنم البلد اومن مثلهما) في
النعم او اعلى كقوله بالاولى (من اى النوعين) اى الضان والمعر (شاء ولو) كان المخرج (ذكر في ابل انما)
يعزى كالا خمسة تختلف في الغنم اذا كان فيها اثني لان المخرج عنها اصل لا يدل ولا يجزى عنها الا اثني على
الاصل في الزكاة كاسبقى بان يتخلف المخرج عن الابل هـ (فرع تجزى بنت شخص ثم) وفي نسخة (او بدلهما)
من ابن لبون او نحو كاسبقى (في خمس من الابل الى خمس وعشرين) منها باخراج الغاية (ولو زاد قيمة
الشاة الواجبة واحدة او اكثر) عليها) اى بنت الشخص ثم بدلهما وفي نسخة عليه اى اذا كرم من ذلك وذلك
لانه اذا قرأ عن خمس وعشرين فعادون اولى وفي ايجاب عينه بالمال وفي ايجاب بعضه ضرر
الشركاء ولو جينا الشاة ليدل على ان ناس السابق فصار الواجب احدثها لا يعين وان كان الاصل النصوص
عليه الشاة كما اقتضاء نص الشافعي وقد سلكى الاصل وجهين في ان الشاة اصل لظاهر الخمر او بدل لان الاصل
وجوب جنس المال واقضى كلامه ترجيح الاصل فلو امتنع من ادائها ما اجمعى اداء الشاة ان ادى البعير
فصل منه وعلم بمقاله المصنف انه يشترط اوقاف البعير المخرج في ذلك اذا كان في ابله اثنى كافي المخرج عن
خمس وعشرين هـ (فرع لو كانت الابل مرادوا جبت شاة بحجة ولا قسما) بل يجب ان تكون كاملة
كالى الصاع اذ لم يعترف بصفه ماله فلم تختلف بعينه المال ومثله كالا حنة تختلف في ظاهره في الغنم ونحوها
لان الواجب هنا في الذم وتوفى في المال قبل تجب فيها بحجة بالنقص بان تكون ناقصة من اوقاف من
خمس قيمتها بالمرض خدوت وبدونه مائة وشاة مساوى ستة بحجة تساوى ثلاثة والعرج من زيادته
وامر به قال في المجموع انه الاصم عند صاحب المذهب وغيره وكلام الاصل قد رضى ترجع الثاني (فان
عدت الشاة لاصحيتها قدر اهرام) يعرفه بالضرورة

هـ (نقل) يؤخذ ابن لبون ولو) وللبون (خشي ومشتري) اى ولو بان يشتره بالمال (عن بنت شخص لم
تكن في ابله) يعنى في ملكه (وكذا حتى) وما فوقه وان كان كل منها اقل قيمتهما ولا يكف تحصيلها بشراء
أوبعير امسراة ابن لبون فلا يصح عليه خبر اى وامسراة حتى والحق وما فوقه قبل الاولى ولا جبراً من اوان
يقسم عن بنت الشخص وعدت الخوتة ثمة الا افضل السن بغير فضل الا ثمة وعيب الخوتة فكانت ابداً
تأخر ثم اذا فرق الماهرة والكفارة حيث جعلت القدوة على شراء الماهرة والرقبة كوجوده بملكه مع ان

النفقة فلا تم امواساة وارضاه ابن لبون تساوى بنت الشخص لانه افضل منها بالنسبة من صغار السباع وروى بنسبه على افضل منه
بالزينة وكان القياس ان يجزى مع وجوده ولو لا الخبر فانه يشترط اجزاء متعددها (قوله يعنى في ملكه) كى لا يخرج كانه يد ابن الرقة غ

(قوله) أما إذا لم ينت الحفاض أي ولم تكن من الضباب بان كانت معلوفة كما قال الاسنوي انه المجه (قوله) والثاني بما له بنت الحفاض (الح) أنشأ الى تعصمه وكتب عليه وهذا أحسن غ (قوله) لأن زيادة السن في ابن البيون (الح) ولأن بنت البيون خيار من البنات والاولى الصعد فلا ثبت نالتا ما اخرج الحاق في بنت الحفاض بخيار باله - وقد فقط فانتاله نانيا (قوله) تعنت للاداء بناء على ان الاعتراف في عدمها حالة الاداء لاحاله الوجود على الامع (قوله) فقد قال الروياني وغيره (الح) عبارة الروياني لومان قبل اخراج ابن البيون وعدوا وتثبت بنت الحفاض بخيار ابن البيون اه فيعمل كلام المصنف (٣٤٢) على صبر وتهيئت شخص في الموروث المتعلق به الزكاة وكلام الروياني وغيره على خلاف

ذلك (قوله) فيجب امتناع ابن البيون لتعصمه بالمجه ثلاثة اعتبارات بحالة الاداء ثم وأيت السبكي قال انه الذي يظهر (قوله) لقدرة على بنت الحفاض) وان لم ينسج وجودها الص - مجرد والغزل ورفق الروياني بينهما بان الله لا يدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغلظ من الصمود والغزل (قوله) ولا يكف عن الحوامل حاملًا قال في الكفاية وبه - قبحا من مسرفها الفمحل ولورة لان عادة الهائم الحبل من مرتختلف اذمتت ووله عن الحوامل يظهر منه انه لا يكفها عن غير الحوامل من باب ادنى (قوله) ففما أربع حقاق أو خمس بنات لبون) نظير في داود عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كانت مائتين فمأربع حقاق أو خمس بنات لبون أي وأشهرها على ان انفظ الماكن ساقط من بعض النسخ (فلو أخذ غير الابطاع بلا تعقيب) (من ياتي) (أخرا) للعدو (وجبر) (التفاوت نقص حتى المستحقين) (بالنفد) أي بقدر البلد (أو جبر من الابطاع) لانه

الزكاة مبنية على التقصير بخلافها أما إذا لم ينت الحفاض لا يجوز تعاضد كراهة قدرته على الاصل وفي كيفية معالجة السبي بالواجب عنه - فقد ثبت الحفاض مع ابن البيون وجان تقلم - عال الشخان عن الماوردي أنه قد يعجزه بينهما لانه بخير في الاخراج والثاني بما له بنت الحفاض لانها الاصل فان دفع ابن بيون قبل منه وكلام المصنف يقتضي أن يقال للعتني ابن وابس مراد ونخرج بان البيون ونحوه بان الحفاض فلا يجوز ردهما أو رده ابن الصباغ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو حامد انه بجري وقال القاضي انه ظاهر المذهب (لا عن بنت لبون) أي لا يؤخذ عنهما إذا كر لأن زيادة السن في ابن البيون ونحوه فيها موقوف جباة خصاصه ما يقتضي ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق ونحوه - الا لوجب اختصاصه ما عن بنت البيون بهذه القوت بل هو موجود فيهما معا فثبت الزيادة هناك في معنى الزيادة فلا يلزم من جبرهما ثم جبرهما (د) بنت الحفاض (العنية والغصيرة) اذا عجز عن تحصيلها (والرهوية بمجرى كالمردية) فيؤخذ عنها ذكر لعدم اجزاء العينة وعدم التمكن من اخراج الاخيرة من وهما مع ما به - دهم الى آخر الفصل ما عدا - له الكبرية من زادته وخرج بالما قبل الرهوية بحال أو في جمل أي وقد روي فيهما فخرجها (ولولمك هو أو وارث بنت الحفاض بين) تمام (الحول والاداء تعنت) للاداء وإذا ذكر في الثالثة خلاف النقول فقد قال الروياني وغيره انها لاتعني قال الاسنوي ولولمك بنت الحفاض بعد التمكن من اخراجها - ففما استناع ابن البيون لتعصمه (ولو كان له كرامة لم يعجز ابن بيون) لقدرة على بنت الحفاض (ولم يكفها) لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذكر ابنه عتمة مع امه اياك وكرايم أمه والهرور والشخان فان تطوع من افتد أحسن هذا ان كانت بقرها به مالز بل كنفه من الاصل فان كانت كراما لم يخرج كرامة اذ لا - كلف وكرايم الاموال فانها التي تتعلق بالنفس ما كنهها عزت عليه - وبسب ما جعت من جبر - الصفات (ولا يكف عن الحوامل حاملًا) لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن أخذ الفاع لمنا من من أخذ حوائن فلما أخرج حامل قبلت منه والحل ليس عيبا في الهائم كنه - ياتي في باب خيار النقص (فرع) ه اذا بلغت اله مائتين ففما أو بيع حقاق أو خمس بنات لبون لانها أربع خبيات وخمس أو ربعا وله فيها خسة احوال لانه اما أن يجده كل الواجب بكل الحساين أو باحدهما دون الآخر أو يجده بعض بكل منهما أو باحدهما أو لا يجدها أو قد يبيعها بهذا الترتيب فقال (صاحب المائتين) أي من الابل (يلزمه) ففما (الابطاع) لساكنين أو بيع حقاق وخمس بنات لبون ان وجد معه) بصفة الاجزاء من غير تنافس على بقية الابل لان كل منهما ماضة فاذا اجتمع روى ما فيه حظ الاصناف اذ لا ممة في تحصيله وله قوله تعالى ولا تهموا والخبث منه تنفقون وابس المراد بالساكنين هنا وفيه ياتي بماله تعالى بالكلية اذ لا صنف الثمانية بل جميعها كنيته على باب تفصيل الكل واداء ما عزمواهم أو بالقرعة لغيرهم ولانهم أهم الاصناف وأشهرها على ان انفظ الماكن ساقط من بعض النسخ (فلو أخذ غير الابطاع بلا تعقيب) (من ياتي) (أخرا) للعدو (وجبر) (التفاوت نقص حتى المستحقين) (بالنفد) أي بقدر البلد (أو جبر من الابطاع) لانه

السنة في التوزيع لا للغير (قوله) صاحب المائتين) أي أو وله (قوله) يلزمه الابطاع لساكنين) لزادة قمة أو الواجب باختيارهم اليه الحبل أو حتى أو نحوه (قوله) ان وجد معه) أي حال الاداء والفرق بين هذا وبين المائتين والاراهم ان ذلك يتعلق بالثمنون تغلق بدمه أحد حقن كان خيرا في دفعه أجمع ما شاء بخلاف الحقان وبنات البيون فانها تتعلق بالدين غير ما سمجته أو فروق آخره والله المبادر لرب المال - الدول من العشر بنات المائتين الى جواز دفعه الفرضة الواجبة عليه كان تخير ابن المائتين والاراهم ولما يعجزه العدول عن هذين في غيرهما لم يكن تخير بينهما ما يفرق الا صاحب يدنو بين فقد الواجب في الصمود والغزل بان المالك هذا له مذهب وقد عجزه ما يقبل الغرض وانما شرع الله تخفيفا عليه ففرض ال - بوجهه يتخلفه

(قوله اذلاشقص) علم من التعليل ان كل مدعى يخرج منه النوعان بلاشخص حكمه كذلك كسماة ونوعا غائبة (قوله وفيه ان الغلبة لا تنصرف في زيادة شتم الخ) هذا الاعتراض باطل لا يحتاج معه الى الجمل المذكور وان كان الحكم القوي يقتضيه بعضه افتد يكون عنده اربع حقائق هي خبر من كل شخص من بنات اللبون عند موثوق بنات اللبون خمس هي خبر من كل اربع غير صحيحا ما بقي عنده من الحقائق ع اعترضه ان العمدان را اعترض (٢٤٤) به الشخان صحيح وبيان صحة ان الكلام في عدة ما بين الاولين الاربعة ما منغزة منغزة المال الواحد لا يحتاج نسبها

الشخص فانه يجب (الان اخرج) مع الحقتين (ثلاثا) من بنات اللبون أو اخرج اربع بنات لبون وسة فيجوز ان تعرفت الفرقة لعدم الشخص (ولو بلغت اربعة او جماعة فخرج خمس بنات لبون وأربع حقائق جاز) وان تعرفت الفرقة (اذلاشقص) فان كل ما بين أصل فيجوز اخراج فرض من أصله فرض من الاخر كالشكواتين والجبرائيل في الأصل فان قيل كيف يخرج البعض من هذا والبعض من ذلك مع انه قد تقدم ان الواجب الاغبط وهو لا يكون الا أحدهما قلنا اجاب ابن الصباغ به يجوز ان يكون اجتماعهما حظا لمحقق وفيه ان الغلبة لا تنصرف في زيادة القيمة ولكن اذا كان التفاوت لان جهة القيمة بعد اخراج قدره اه قال في المجموع ويجب ان اعتراض الرافعي على ابن الصباغ ان التفاوت غالبا يكون في القيمة وقد يكون في غيرها في جعل كلام ابن الصباغ على غير الغالب ولا يعقد تقدير اخراج قدر التفاوت حيث لا يلحق ان في هذا تسليم الاعتراض قال الزركشي ويؤيد اجاب ابن الصباغ ما في القيمة فانه لو لم يكن بين بنات اللبون والحقائق تفاوت في القيمة ولا فيما يعود الى مصلحة الساكنين فاي السنين اخذنا

فصل * ومن وجب عليه سن من الابل كبنات لبون (ولم يكن عنده فله الصعود الى الاعمى بدرجته و باخذ جيرانه) (الهبوط) الى الاسفل بدرجة (و يعطيه) أي الجيران كل واحد البخاري عن أنس بن شجرة السابق سواء أ صوى ما عدل له مع الجيران ما عدل عنه أم لا لثبوتها بالنص واذ بعد من بنت الحماض مثلا ان بنت اللبون قال الزركشي هل تقع كهازا كانوا وبعضه الظاهر الثاني فان زيادة السن فيها أخذ الجيران في عدة لم يهاذيك وكون قدر الزكاة خمسة وعشرين من حرام من مؤثلا من حرام وتكون أحد عشر مقابلة الجيران (والجيران الواحدة) ان بالصفة للمقدمة في الشاة المخرجة عن خمس من الابل أو عشرين درهما ترة خالصة (اسلامية) وهي المرادة بالدرهم الشرعية حيث أطلقت كإصرح به الامل ثم ان لم يجدوا أو غلبت المشقة مؤثلا بجوار التعامل مع اقل الاذرى وغيره فالظاهرة ان يجزئ منها ما يكون فيه من التفرقة والواجب وقول المصنف اسلامية من زمانه (والخبرة في الصعود والهبوط الى المال) لانها مشقة عاتقة فاعلمه ففوض الامر اليه وله في اليتيم ونحوه هذا (ان أخذ الساعي الجيران) كذا زاده ولم أره فيه سابقا بل يسبغ لاقتضائه ان لا خيرة له الا ان في ذلك امتناع الصعود حدة والظاهرة ان من قبله من وجد الى أخذ خيرا في قول الماوردي فان طالب الساعي التزول والمالك الصعود فان عدم الساعي الجيران فالخبرة والافقية الوجهان أي اذا ان أطلقها بماقية الاصحاب وصححوها من انما الخبر له ان ومع ذلك ما قاله ضعيف المسأني ان الامام يصر في الجيران من بيت المال فان تعذر في بيت المال كبن دخل يجوز الجمع بين الهبوط والصعود كما ان من بنات اللبون استوسعين فقده أو اورد دفع بن خاص وحقة قال الزركشي لم يتعرض له ونظهر الجواز ان واقعة الساعي والاجاء الخلاف فيمن له الخبرة واجابة المنع هنا الظاهر (لان بعد) المالك (وهي) أي اليه (مراض أو معينة) فلا يجوز بالجبر ان واجبا يجب والجيران للتفاوت بين السلمين وهو فرق التفاوت بين العيين ومعه ودان كذا فائدة المسحقين للاستفادة منهم قال الاسدي نعم ان رأى الساعي مصلحة في ذلك جاز كأشار الى الامام وهو متجه ولو اراد العدول الى سلمه

والواحد لا يحتاج نسبها
والساكن ذبني ان يجب
الاغبط من بنات حقائق أو
عشر بنات لبون كيجنب
مراعاة الاغبط في اربع
حقائق وخمس بنات لبون
* المقام الثاني ان الاربعة ما
ناله منزلة نصا بولا و لا راد
انما هو على المقام الاول بدون
الثاني فوهي في الاعتراض
تفعل المقاضاة في واجب
كل ما بين الذي
أورد الشخان انما هو
واجب الاربع ما انتهى
وفيه نظرا فان الرافعي قد
صرح بان الجواز يبنى على
ان كل ما بين أصل على
الاخذ اذ لم يكره اشكالا
على الجواز واجاب عنه
فكيف يجعل الاراد
وهو الاشكال على أن
الاربع ما ناله منزلة
المال الواحد (قوله) أو
بعضه الظاهر الثاني أشار
الى تصحيحه (قوله وثلاثا)
يجوز التماس (أشار الى
تصحيحه (قوله فالظاهرة ان
يجزئ منه) أشار الى تصحيحه
(قوله ان أخذ الساعي
الجيران) بان لا يكون
مذهبه منع أخذو بذله

فان كان مذهب ذلك كالمالك المنع المهور طه القار والصعود مع الجيران فاما ان يحصل الواجب أو يتبع ما على به
يعلم ان الساعي ان عدم الجيران كانت الخبرة (قوله لمسا أن ان الامام يصر في الخ) ليس فيما يقتضي ضعف كلام الماوردي (قوله قال
الزركشي لم يتعرض له ونظهر الجواز الخ) كلامهم شامل لجواز ما تردد في الزركشي (قوله وهو متجه) المنع أخذ اذ عدم كلامهم يقتضي
٧ وجدها من الأصل ما نصه عبارة ابن حجر بعد نقله كلام الزركشي هذا ما بينه الزركشي والذي يقتضي المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما ان
يصعدوا ما ان ينزلوا ما ليس بخارج عن القياس من غير حاجة اليه اه من خط المبرد

مع أخذ الجبران فنقض التعديل السابق انه يجوز وهو ظاهر أم هو طمع إعطاء الجبران فجاز لنزعه
 بالزيادة وحذف المربعة فنقض عنها المعية لان المرضع ب (د) الخمية (في السابق والهاهم إلى
 المأخوذة) من المالك أو الساعي فانها شعرا نس (وبصرف الامام الجبران من بيت المال) لانه
 معة المستحقين وهو ظاهر عليهم (فان تعذر في مال الساكنين) هذا أولى من قول أسدله فان احتاج
 الامام إلى إعطاء الجبران ولم يكن في بيت المال درهم باع شأمن مال الساكنين وصرفه إلى الجبران (وعلى
 العامل) أي الساعي (العمل بالمصلحة) للمصلحة في دفعه إلى الجبران وأخذته * (فرع أوله) ان
 جنة في دفعها في إله (فاخرج ثمة طلب جبران) على النص ونقله التوروي عن تصحيح الجمهور
 خلافه في دفعه وان لم تكن التبعين أسنان كالتزادة السن ولا يلزم من انتفاء أسنان أن كانت
 بغير الأصل الاثنية فانها لا يزال في تعدد الجبران اذا كان المخرج فوق التزادة لانه لا يشرع عتبرها
 في الجلة كالمصلحة دون ما فوقه وان ما فوقه انتهى فوها أما اذا أخرجها لم يطلب جبران في دفعها لانه
 وانما إلى الصريح بقوله وقد عذر من زادته (وبحج الصعود والتزول رجعتين جبران وثلاث) الأولى
 وثلاث جبران عند الفقد للدرجة التي في جهة المخرجة (فقط) أي لا تعدد جودها
 لا يفتنه عن زادة الجبران بدفع الواجب من القربي (فلو تعدد جبران) ليجز الثالثة منها (مع
 الفقد) على القربي في جهة الجبران (الان جنة جبران) واحد وكذا يمنع التزول مع الفقد على ذلك اما
 لو كان القربي في جهة المخرجة كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة وجذبت تخاض فلا تبين
 عليه أخرج بنت تخاض مع جبران بل يجوز إخراج جذعة مع أخذ جبران كما أفهمه كلامه صريح به في
 المجموع وان لم يكن في الأصل ترجيح لابنت المخاض وان كانت أقرب إلى بنت لبون ليست في جهة
 الجذعة * (فرع ثوخذ) جوارا (في جبرانين ثمان وعشرون درهم) كالكفارتين (لائحة
 وعشر درهم في جبران) واحد لان القياس المنع من جبرانين ثمان وعشرين درهم اذا لم يجز واحدة
 نال كالمالك لا يجوز أن يعلم حتى يكسوخة (الان اعطاه المالك ورثي) به فيجوز لانه حقه
 وله اسقاطه بالسكاة (ولو لم يثبت لبون فلم يجدها) في إله (فاخرج ابن لبون وجبران عند حقة)
 بل أولم يكن عنده (أو أرا من فقد بنت تخاض أخرج بنت لبون لأخذ الجبران درهم ابن لبون لم يجز) اما
 في الأولى فلا الجبران مع انه على خلاف القياس انما هو مع الأنا فلا يجزها وما في الثانية فلا يستغناء
 عنه أخرج ابن لبون ولما الفتح شبر أنس بالمصلحة (ولو وجبت جذعة فخرج بدلها) ولو مع جودها
 (بني لبون جاز لانهم) يجوز بان عازاد) على إله فعنها أولى ففهم بالاولى انه يجزى بدلها حقة بنت لبون
 أو حقت وان له وجبت حقة فخرج بدلها بنت لبون جاز وبالأختين مخرج في الرضة (ولو لك إحدى
 وستين لبون فخرج واحدة منها) بدل الجذعة عند فقدها (لزمه جبران) انزواها عند جبران
 وعبر ان الرضة ولو لك إحدى وستين بنت تخاض فخرج واحدة منها فالمعجم الذي قاله الجمهور انه يجب
 مع الثلاث جبران وسأني في كلام المصنف أيضا الشكل معجم
 * (فصل أسباب النقص) في الزكاة (ختمتها المرض ومنها العيب) الأولى ان يعبر بإعدادها بالثاني
 والثالث والرابع والخامس كالجميع أصله (فن كان نعم مرضا أو معية كلها أخرج مرضا أو معية)
 فلا يكتف بمعدن في ماضرا بالمالك (متوسعا) جهابن الحسين (وان كان فيها معجم قدر
 الواجب) وان تعدد (فما فوقه معجم) فلا يجزى غير مقله تعالى ولا تيموا الخبيث منه
 تنفقون ولعله صلى الله عليه وسلم في خبر أنس ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيسر الغنم الآن
 شاة الصدق بخفض الصادق أي الساعي بان يرى أن ذلك خبر للمستحقين فلا تنزهه اجمع لكل وقيل
 يشدها أي المالك بان تحضض تخمض كورا فلا تنزهه اجمع للاخيرة والعول ويقع العن أقص من
 منها زهر وهو العيب ذكر ذلك في المجموع (لا تنزهه) بان يكون نسبة قيمته إلى قيمة الجميع

التعديل السابق (قوله)
 فنقض التعديل السابق
 انه يجوز أنزالي تصحيحه
 (قوله) وعلى العامل العمل
 بالمصلحة (ولو المجهور
 وأبى الغائب يصح على
 كل منهما العمل بالمصلحة
 لمن يخرج عنه (قوله)
 بجبرانين) أي متهما (قوله)
 وثلاث) أي وصعد وثلاث
 أو تزول (قوله) له اسقاطه
 بالركبة (يخالف الساعي
 لان الحق للفقراء وهم
 غير معينين وقضى بذلك
 أنهم لم كانوا محصورين
 ودخول ذلك جاز وهو محل
 والأقرب المنع نظر الأصل
 وهذا غرض (قوله) ودمه
 ابن لبون) أي أوحق (قوله)
 ومنها العيب) قال في المجموع
 وان اختلفت مستفهم
 انهم من فرع واحد ولا عيب
 فيها ولا صغر ولا غيره مملن
 أسباب النقص فوجهان
 في البيان أحدهما هو
 قول عامة الأصحاب يستنار
 الساعي خبرها وقال أبو
 احق من وسطها (قوله)
 لانها اضرا بالمالك)
 ولقوله تعالى شذمن
 أموالهم ولان الفقراء انما
 ملكوا منه فكانوا كاستر
 الشراك (قوله) بخفيف
 الصاد) وقض الدال

كشبه إلى الجيع جعابن الحقين (مثاله أو يعون شاة تصفها مرض أو مبع وقيمة الصيغة) أي كل
 صيغة (ديناران والأخرى) أي وكل مرض أو مبع وقيمة (ديناران مبعحة دينار ونصف دينار) وذلك قيمة
 نصف مبعحة ونصف مبعحة أو مبعحة ولو كان به ممرض أو مبع وقيمة الصيغة دينار ونصف دينار وقيمة
 وربع (فان لم يكن فيها الصيغة) والقيمة بمجالها (فعلها مبعحة تسعة وثلاثين حرام من أربعين) حرام من قيمة
 (مرض أو مبعحة) (ويعجزى من أربعين) حرام (من) قيمة (صحيحة) وذلك دينار وربع عشر دينار
 والمجموع ربع عشر المال اذ قيمة المرض تسعة وثلاثون ديناراً وقيمة الصيغة ديناران والمال أحد
 وأربعون ديناراً ربع عشرهما ذكروا متى قوم جله النصاب وكانت الصيغة الحرف جتو ربع عشر القيمة
 كتي (وعلى هذا القياس) فلو كان خسا وعشرين من الأبل أخرج ناقه قيمة خسا من خمسة وعشرين من خزا
 من قيمة الكل ولو كان ثلاثين من الأبل نصفها صحاح ونصفها مرض وقيمة كل صيغة أربعة دنانير وكل
 مريض ديناران لزمه صيغة قيمة مبعحة ونصف مبعحة ونصف مبعحة وهو ثلاثة دنانير ثلثة الاصل عن البقرى
 وغيره ثم قال ذلك أن تقول اذ معنا انبساط الزكاة على الوصى أو هو والاصغر يقط المأخوذ على خمس
 وعشرين من لكن ضعفه في المجموع بان الواجب بنت مخاض وربعه بالقصة تصفين فلا اعتبار بالوصى أى
 فلا تختلف القيمة بالتقديرين كما يعرف بالنسبة السابقة (واذا) كان المصحح من ماشيته دون قدر الواجب
 كان (وجب شأنان في غنم ليس فيها الصيغة) واحدة (وجب صيغة بالقطا ومريضة) فخير ثلثة
 (والعقب) هذا (ما أثر في البيع) لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقيد فلا يعتبر فيه الامتلاك بالمال
 (لا في) (الاصح) قال الامام وأما غير فان في الشرافة والخرفاء فان عبيداً بنصف المال من مملكتها
 الحامل على ما يأتي في الاضحية (واذا لم تسمعية أخرج من الوسط) في العيب (لا الخيار) فلو كان خسا
 وعشرين بعيراً مبعية فيها بنت مخاض احداهما من أجود المال والثاني بدونهما أخرج الثلاثة لهما الوسط
 وهذا علم من أول الفصل وقبل يخرج الأولى كالغنم في الحقائق وبنات البهائم وللاول أن يفرق بان الواجب
 ثم تعلق بأحد سنين وهنابن واحد وان اختالفت أفراده ثم أثبت بان الاستاذ فرق بان كل واحد منهما ثم
 أصل منصوص عليه لا ينقص فيه أو الكلام هذا في الأصل ما هو الأجود والأراد (ومنها الذكورة فان تبعت)
 ابهه مملاتان كان بعضها ذكورا وبعضها إناثاً (أخرج أنى بذلك التقيد) السابق بيانه (لأذكر الان
 وجب) فخير جه للنس عليه كان لبون في خمس وعشرين بعيراً عند فقد بنت المخاض والكاتب في البقر
 أو لقياس كحق بدل لبون في الأولى وتغير به بما قاله أعم من قول أصله بالنسبة للابل لم يعجز الله كرا لى
 خمس وعشرين من فانه يعجزى فيها لبون عند فقد بنت المخاض وعلاف على تبعت قوله (أو نصف)
 ذكورا (أخرج الذكورة كالريضة) والمعيتم من مملها ولاق في تكليفه التحصيل مشقة تقطع مالاً كاسته
 على التخفيف ولهذا شرع الجبران (لكنه يخدم سنين وثلاثين لبون أكثر فيتم لبون لبون) وخذ
 في خمس وعشرين من بالقطا) لئلا يسوي بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت الخمس
 والعشرون أنما أو قيمته ألف وقيمة بنت مخاض منها مائة بقدر مكرهها ذكورا قيمتها خمسة عشر ديناراً
 مخاض منها خسدون فيجب ان لبون قيمته خسدون فيجب أن تكون قيمة المأخوذ في سنين وثلاثين اثني
 وسبعين بنسبة زيادة الثلث وثلاثين على الخمس والعشرين وهي خسدان وخمس خمس (ويعجزى في أربعين
 أو خمسين تبعان) لانه ما يعجز ثمان عن سنين فعملادوم الأولى بخلاف بنتي مخاض عن بنت لبون فتمتع
 نقصوها من أعينها بالسافرض نصاب (ومنها الصغرى فان كانت) نعم (في سن مفروض أخذت فزمنه كولو كان
 له إحدى وستون بنت مخاض فخرج واحدة منها) بدل الجذعة عند فقدها (لزمه ثلاث جيران) لئلا
 عنها ثلاث دنانير ورا هذا المثال بناء على ما في مخرج كلام الأصل من أن السن المفروض ما يرجع
 الزكاة من السنان وان لم يعجز على المال لا ما وجب عليه فقط ولهذا حذف ما لو كان بعض نعمته من
 مفروض أكتفا بقوله الا وان كان بعضها كبيراً فالقسطا وعبارة الأصل وان اخذت ذلك لكتبا

(قوله والعيب ما أثر في
 البيع) كذا فلا خلاف
 قبل هذا ان ابن البون
 الخفى يعجزى عن ابن
 اللبون الذكورة على الاصح
 مع ان الخفى يعجزى بها
 المبيع وحده يستثنى ذلك
 من هذا الاطلاق (قوله)
 أخرج أنى بذلك التقيد
 أما في الأبل وأربعين
 البقر فظاهر ما تقدم من
 الخمر وأما الغنم فلهذا
 سو بين غنمه ولانه جران
 تحب الزكاة في غنمه فثبت
 فيه الاثنى كالأبل (قوله)
 ورا هذا المثال وهذا
 الذى نقله الشارح عن
 الروض قبل الفصل (قوله)
 بناء على ما فهم من كلام
 الأصل) قوله ان يكون
 الجيع في سن دونه قال
 البلقى قوله دونه أى دون
 الفرض والمراد ان يكون
 دون كل فرض بان لا يكون
 في الأبل بنات مخاض بل
 دونها فلو كانت كلها بنات
 مخاض أخذ منها بنت
 مخاض مع الجبران وقد
 تقدم في كلام المصنفين
 زيادته انه لو ملك إحدى
 وستين بنت مخاض فخرج
 واحدة منها فالصحيح انه
 يجب معها ثلاث جيران
 وفي الحاروى وجب منها
 تكفي بواحدة

ظاهر فيما يجب على المالك وعبارته مع زيادة التعليل للرافعي والمباشرة في هذا الفصل ثلاثة أحوال
أحدها أن تكون كلها أو بعضها في سن الفرض فيؤخذ ولو جهل الفرض ولا يؤخذ مادونه للتصريح
بالقبض على جوب الانسان المقدرة ولا يكاف ما فوقه الاضرار بالمالك (أو) كانت نعمتي (من) لا فرض
فيما أخذ الساعي صغيرا وقد سببه تصور وفان من شرط الزكاة الحول بعد بلوغ حد الاجزاء (و يتصور
بأن ثلثاوت) وفي نسخة ثلثون وفي نسخة ثلثاوت (الامهات) وقد تم حوله والنتاج صغار أو ملك نصا بامن
صغار العز ودم الحول والاشهر في غير الآدميات الامان بحذف الهاء وفي الآدميات الامهات بانباتها
فقد من سن ثلاثين) بعيرا (فصل فوق المأخوذ من خمس وعشرين و) يؤخذ (في) الانسب بما
تدغم (ستاد بعين) بعيرا فصل (فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا) فقس وعلى اجزاء
الصغير اذا كان من الجنس فان كان من غيره فكسمة أو بعير صغير وأخرج الشافعي عن الامام جزي في الكبار
ذكره في الكفاية (وان كان بعضها كلرا) وبعضها صغارا (فالقسمه) أي يجب انواع كبيرة
القبض كما في نقلاته (وان كانت) في سن (فوق سن فرضه) يكاف الاجزاء منها بل يحصل السن
(لواجب) وله الصعود والقرول في الابل كسار (ومنه اربعة النوع) بان كان عنده من الماشية نوعان مثلا
واحد هادي (كالغز والضأن من الغن والمهرية والارحية من الابل) والعرب والحواميس من البقر
(تدغم بعضها إلى بعض في اكله النصاب) لا تحاد في الجنس (و يؤخذ الفرض من نوع باعتبار القيمة
والتقسيم) رعايه للجانين (كن) من الابل عشرة اربعة وعشرين مهر به وخمس بحسبه فتزعم بنت شخص
بفتح مهر به وخمس اربعة وخمس بحسبه (نسبة كل منها للمجموع) فاذا كانت قبعة بنت المخاض من
المهر به عشرة من الارحية خمسة ومن المجيدة دينارين ونصف أخذت شخص من أي انواعها شاء
فنهانتوصف فعله انه لا يجب الاغلب والالا جودو بحث ابن الصباغ وجوب الاجود بماصة كأي الصالح
والراض وأجيب بان النبي عن أخذ المربضة والمانع ثم ولا نهي هنا ما اذا كان عنده مهر واحد
فان لم يختلف مقيتها أخذ الفرض من أي شاء اذ لا تفاوت كالمع مما مر وان اختلفت صفاتها لاشي فيها من
أسباب النقص أشد من غيرها كأي الحقائق وبنات اللبون ذكره في المجموع عن العمراني عن عامة
الاهلب واهل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا صفة اختلاف النوع في لزوم الاجزاء من
أجودها زيادة اختلف بالمالك فان وجد اختلاف الصفة في كل نوع أخرج من أي نوع شاء لكن من
أجوده والمهر بفتح العين واسكنها اسم جنس واحد ماعز والاثني ماعزة والمزى والمعز بفتح الميم والامعوز
بضم الهاء بمعنى المعز والمهر به بفتح الميم جمعها مهاري منسوب إلى مهرة من جذبان أو قبيلة والارحية
بفتح الهاء له والامعوز منسوب إلى أرحب قبيلة من همدان والجدي به بضم الميم وفتح الجيم وهي دون
المهر به منسوب إلى الغنبل ابل قاله بجيد والجيم لقبائل من اليمن كما قاله في الصروة إلى الجدي به بفتح الميم
وكسر الجيم منسوب إلى الجدي أي الكرم من الجند وهو الكرم (ولو أخرج عن أر بعين من الضأن ثنتين
من الفرس وان كان قبعة جدعت من الضأن أو كسبه) أي أخرج عن أر بعين من المعز جدعت من الضأن
فان كان قبعة تدغم المعز (أجزاء) لان الواحد بالتساوي بمجر ثلثة الثنائ أولي والتسريح به همدان
زيادة وقد علم من قوله فيما مر ولا يخرج إذا جهل من الاخرى الا رعايه القيمة

• (باب الخلطة) •

(وهي نوعان خلطة شرعية) وتسمى خلطة أعوان وخلطة شيوخ وذلك (حدث) كان المال مشتركاً بارت
أشركه أو نحوه (وخلطة جوار) بكسر الجيم أنفسهم منها أو تسمى خلطة أوصاف (د) ذلكما ثبت (مال
كل منبر) أي (معين) في نفسه أو لم يبرعها (الكنه ما تتقار وان كعبا وعلما الواحد على ما سلكه
فكر كثر كالمال الواحد) لما في خبر البخاري عن أنس ولا يجمع بين منفرد ولا يعرف بين مجتمع خشية
الصدق تسمى الملال عن التريق وعن الجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنها خشية

(قوله ذكره في الكفاية)

وتقدم مثله في الرابض

(قوله باعتبار القيمة

والتقسيم) لو كان المال

الصغير أو يجنون أو صفه

وجب على الولي مراعاة

الاحكام ع (قوله رعايه

للجانين) وانما لا يجب

الاخراج من الاكثر لانه مال

تجب الزكاة في عنه فلم يعتبر

الغالب في اجزاء زكاته

كالهراهم والمحبو باذا

كان فيه الجيد ودبه (قوله

وعلم من قوله فيما مر الخ)

فاندفع ما قبل ان قوله ثنتين

سبق فلم • (باب الخلطة) •

(قوله وخلطت بجوار الخ)

يدل على صدق اسم الخلطة

علم قوله تعالى وان كثيرا

من الخلطاء ابني بعضهم

على بعض الآية عقب

قوله ان هذا اخ له نسع

ونسعون نجس تولي نجمة

واحدة

سقوطها وقتها والخبر ظاهر في خاطلة الجوار ورواها خاطلة الشروع بل أولى (والخاطلة) في المناسبة (قد
توجب كذا لا تجب) (ولا خاطلة) (خاطلة عشرين) (لواحد) (بئله) لا خرف فجب شاة ولو انفرد الم يجب
(وقد تقطعوا عليها ما كلو بعين بئله) فجب شاة ولو انفرد واجب على كل شاة (وقد تكررها) عليها
(كأنه لو اوشاة) فجب على الأول مائة من مائتي جزء ومن ثلاث شياه وعلى الثاني مائة من مائة
منها من ذلك وشاة في الروضة تخطط مائة وشاة بئله فجب على كل شاة ونصف ولو انفرد واجب على كل شاة
قطر وقد تعلقها على أحدها وتكررها على الآخر كشاة كلامه كان بعين بادى وعنانين وقد لا تخطط
منها ما كأنه بئله أماً للخاطلة في غير المناسبة فلا تفيد الا لا تفيد في موصافى

• (قد لا يشترط في نوع) (الاول نوع) (الخاطلة كون المجموع نصاباً) فاكتر لبيت حكمها فيه ثم
يستتبع غيره فلا يؤثر في بادى (فان ذلك كل) من اثنين (عشرين) شاة (نخاطط) منها (ثمانين وثلاثين)
تسعة عشر تسعة عشر (ومرثاتين نظرت فان لم يفرق بينهما) بل خطا هما أيضاً (وجبت) أى الى كل
وجود والخاطلة نصاب (والا فلا) لا تتفاهم ان كان لاحدهما نصاب فاكتر أثرت الخاطلة وان لم تكن في
نصاب فلا خطا عشرة شياه بئلهما الآخر وانفرد أحدهما ثلاثين لزمه أربعة أحاس شاة والا فخرس شاة أو
خمس عشرة شاة بئلهما الآخر وانفرد أحدهما بخمس لزمه ستة أعشار شاة ونصف (والا فخرس ونصف من
كسبيتي ويشترط اتحاد الجنس كما يؤخذ من الشرط المذكور فلا يؤثر في جنس باخر كقبر بفهم بخلاف
خطا نوع باخر كضأن بعز (وان يكونان أهل الى كأنه كان أحدهما أمة أو صاباً فلا خطا لانه
ليس أهلاً لوجود ما عليه لا يمكن ان يصير له صبي التغيير كذا غيره (وان تدمم) (الخاطلة سنة) فلا يكتفى
وجودها في دهم (وتختص خطلة الجوار بشرط اتحاد المراح) يضم الميم أى ما واه اليا (والمرح)
أى الموضع الذي يجتمع فيه ثم تساق الى المرى (والشرب) أى موضع شرب أو بيعه عنه بالشرع (والمرى)
أى الموضع الذي يرمى فيه ويشترط أيضاً اتحاد الميم يرمي من المرح والمكان الذي توقف فيه عند اراة
سقطها والذي تنهى اليه لا يشرب غيره أو الا نية التي تسقى فيها الدلو (والراى ومكان الحب) يقع اللام
يقال للبلن ما يمسد وهو المراد هنا حتى اسكنوا ويقال لمكان الحب يقع الميم وصاف النوى في تهذيب
فقال لا يشترط اتحاد المراح (والفعل) بقدر زاده قوله (ان اتحاد النوع) فان اختلف كضأن وعز فلا
يضر اختلافه للضرورة كما جزمه في المجموع (الاتحاد المالح) فلا يشترط كالجواز (والاتحاد)
الفرى يجب فيه كالأجزاء ويقال له المالح بكسر الميم ولا اتحاد حوله ولا خطا للين (ولانية الخاطلة)
لان نسخة المؤنة لاتحاد المراح لا تختلف بالقصد وعدمه وانما اشترط لاتحاد في سائر جميع المالحان كالمال
والاحذر ان تخف المؤنة على الحسن بالزكاة وفي الدار قطنى بعد ما رمى خبر رأس من رواية سعد بن أبي وقاص
والخاطلة ما يجتمع في الحوض والفعل والراى فيه بذلك على بقية الشروط لكن الرواية ضعيفة (فلا
اترفت) ما شئتم في شئ مما يشترط لاتحاد في (زناطو بلا) بان يؤثر في عاقل السائمة ولو (لا قصد) فيها
(أو) زماناً (يسير الما بقصد) منها أو من أحدهما (أو عاقل) بشرقها (وأقرا مشر) فترفع الخطا
بخلاف ما ذل خلاص ذلك والظاهر كما قال الأذرى ان علم أحدهما كمالهما (والا فتران لا يقطع حول
النصاب) بل ان لم ترفع به الخطا فذلك والا فتران كان نصيبه نصاباً كاله تمام حوله من يوم ملكه لان يوم
ارتفاعها (ومعنى اتحاد الفعل ان يكون مطلقاً) أى مرسلاً (في الأجل) الاولى في المناسبة كما جزمها
الاصل (وان كان) ملكاً (لا أحدهما أو مستعاراً) له أو له أو ليس المراد ان كل ما يعبر لاتحاد في
يعتبر كونه واحداً بالذات بل ان لا يخص مال واحدهما به ولا يضر التعدد حيث

• (فصل) • تثبت خطلة الاشتراك والجوارق الزرع والتمار والتقدم والتجارة وكفى المناسبة
لارتفاع اتحاد الجرمين والناطور وغيرهما ولعموم خبر لا يجمع بين متفرق (بشرط ان يعد المتجاوزان
زرعاً وتجاراً لخطا والتعدد) لهما (والناطور) بالهلهلة أشهر من الجملة أى الحافظ لهما (والحداد)

(قوله والراى) قوله
المرى والراى جناس (قوله)
فقال لا يشترط الاتحاد
بلا خلاف) وقيل عنه
من انه قال يشترط الاتحاد
كأنه معان من يستلزمه
(قوله ولا خطا للين) قال
في المجموع بل يحرم (قوله)
أو يسيراً لامة عد الخ)
التصريح بالترجيح في
الاول من زيادة وعبرة
أسله ويجرى الى هاتى
في نية الخطلة فيم اذا افرقت
المناسبة في شئ مما يشترط
الاجتماع فيه بئله أو
فسرها الراى ولم يعلم
المالك ان ابعد طول
الزمان هل تنفع الخطلة
أم لا وهما منها المجازى
انه لا يضر الحق ما فهمه
المصنف وغيره منها الاثر
في وجوب الزكاة لخطلة
وان لم تنو في سقوطها
الا فتران وان لم ينو قوله
والظاهر كما قال الأذرى ان
علم أحدهما كماله أشار الى
تصحيحه

والصالح والجلد والافتقار وقد دخل في المتهود والحرث والماء الذي يسقي به (واللقاط والجرين) بفتح
 الجيم موضع يتخطف الثمار واليدود بفتح الموحدة والال المهملة موضع تصفة الخلطة قاله الجوهري وقال
 التائي الجر من أرباب اليد واللعنة والمر بدله وهو بكسر الميم واسكان الراء المهملة وتقول المصنف
 الخلطة إلى آخره معاق يتعبد وقوله زرعا ونرا منصوب بفتح الخافض أو بالتبعية من التجار وبنان
 أو يدوم مالم يكن والحدال المؤنة أو يدوم مالم كان وتفسير ذلك يأتي فيما ذكره بقره وقاله يتعبد
 بالحدالون (تجار في الحدال وكان مكان الخفا) من خزائنه ونحوها وان كان مال كل برأوية (والبرزان والوزان)
 والكيل (والكيل والجمال والخراس) والطالب بالاموال والانتقاد للمنادي (و) ان يتعد المتحاوران
 (يغتراف الصدوق بالكسبي والخراس) ونحوهما وذكر الاتحاد فيما قاله غير الخلطة والصدوق وكان
 الخلطة المعبر عنه في الأصل بالخرابة من يادته (فاذا اشترى) مثلا (غير تخله بين نخل كثير) بشرط قطعها
 ومزجها بالأصل بالاستتجار فقالوا استأجر جبر التهد تخله بقره تخله بعينه ايد مخرج غرتها وقبل يذ
 صلاحا شرط الفطلع (فلم يعلمه حاجتي بهذا الصلاح) وبلغ ما في الخلطة نصا (لرسد غمره في الخلطة)
 أو نصف عشرها قاله من يادته (هكذا انصواعا) وهو مشكل لان اتحاد الجرين ونحوه مما مر فلا إشكال
 ولا بيان هذا مرادهم (وان وقف على معنيين حاشا) أي نخل حاشا (فان خرجه أوسط) فكثر (لزمهم
 الزكاة) لانهم لم يكونوا بيع الموقوف ملكا تاما (لان وقف عليهم أو بعون شاة) أو نصاب من سائر
 الزكاة في كفة في عينه فلا تلتزمهم الزكاة لعدم الملك أو ضعفه في الموقوف ونجاة النعم الموقوفة كالنعم فيما
 مر ان غير المعين فلا تلتزمهم الزكاة مطلقا كسائري

(فصل) (الساعي الاخذ من) مال (أحدهما) أي الخليلين (ولو لم يضر) المباني كان مال كل
 منهما كاملا وجذبه الواجب كله الاخذ من مالهما ولان المالكين كل مال الواحد والمأخوذ كالتأجير
 على الاناعة (والخليلان يتراجعان) بان يرجع كل منهما على الآخر فيما إذا أخذ الساعي منه ما قد
 لا يتراجع فيه كسائري ويرجع أحدهما على الآخر فيما إذا أخذ من أحدهما والاصل في التراجيع
 ضمرا ما كان من تخليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية واما التجاري في خبر رأس السابق وأذا رجع
 الآخر ضمير يرجع بالثلث في المثل كالتجار والحبوب والقيمة المتقومة كالابل والبقر (فان خلطوا عشرين
 شاة بعشرين شاة) (فاخذ الساعي واحدة لأحدهما رجوع على صاحبه بنصف قيمتها لا بثمانية نصفها) لان
 قيمة نصفها أنقص من نصف قيمتها للثمن فيقولنا يرجع من الأربعة اية ولا يرجع نصف شاة لا غير
 ذلك والآخر يصح بقره لا بثمانية نصفها من يادته وبه صرح في المجموع (وكذا) لو خلطوا (مائة بمائة) فاخذ
 الساعي اثنين من أحدهما رجوع على صاحبه بنصف قيمتها لا بثمانية نصفها ولا بشاة ولا بنصف شاتين (فان
 أخذ من كل) منهما (شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما) اذ لم يأخذ من كل منهما الا واجبا لغيره (وان
 كان زيد ثلاثون شاة) (واهمر وعشر فاخذ الساعي الثمانين وعمر ورجع) على زيد (شاة واحدة) أو باع قيمتها
 (أو) أخذها (من زيد ورجع) على عمرو (بالر بيع) أي وبيع قيمتها (وان كان زيدا متواهما رجوعا وخسون
 فاخذ الساعي الثمانين من عمرو ورجع) على زيد (بثلث قيمتها) (أخذها) (من زيد ورجع) على عمرو
 (الثلاثون أخذ من كل) منهما (شاة ورجع زيد بثلث قيمة شاته) (رجع) (عمرو بثلث قيمة شاته) فان
 تباينوا على ما عاقتا (وان كان زيد أو بعون من البقر وأهمر وثلاثون) منها (فاخذ الساعي) (التسعة
 والستين وعمر ورجع باربعة أسابيع قيمتها) (أو) أخذها (من زيد ورجع ثلاثة أسابيع) (من قيمتها) (فان
 أخذ من كل منهما رجعة) بان أخذ من زيد مائة ومن عمرو وديعا (فلا تراجع) كلما نظروا خلا فالراعي
 قيمة الام وغريه في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسابيع قيمة الستين وعمر واربعة أسابيع قيمة التسعة (فان أخذ
 التسعة من زيد واستقر من عمرو ورجع) عمرو (على زيد باربعة أسابيع) أي أسابيع قيمة الستة (ووجع
 عليهم زيد بثلاثة أسابيع) قيمة (التسعة) ولا يفتحق الرجوع فيما ذكره ان الشريك لا يحرق الدفع كله و

(قوله ولا يرب ان هذا
 مرادهم) على ان اعتبره
 محله فنخلطة يحتاج
 المالكان فيها إلى ملحق
 وجرين ونحوهما بخلاف
 غيرها كان ورت جماعة
 تخلها وافتقارها به
 الزعفران لزمهم كذا الخلطة
 لا شرا كهم التوجب
 (قوله للساعي الاخذ من
 مال أحدهما الخ) لم يبين
 المصنف حكم الثمن الذي
 لم يؤخذ من ماله والحكم أنه
 ان كان قد أذن للشريك في
 الدفع عنه والنية بوزان
 لم يأن فيحتسب ان يصح
 من غير نية يكون ذلك
 من خصائص الخلطة لان
 المالكين كالأحد ويحتسب
 ان يقال لا بد من نية يحتاج
 هذا إلى نظر أه سائري
 في كلام الشارح ان نسبة
 أحدهما تغني عن نية
 الآخر

ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشرع فدهولان المالكين بالخاطئة صاروا كالمالك
 المتفرج وحري عليه ان الاستاذ قال لان نفس الخاطئة تستأطع على الفرع المبرئ الموجب الرجوع وقال الجرجاني
 لسكن من الشر يكتفي بان يخرج بغير اذن شره ومنه يؤخذ ان نية احدىهما اتفقت عن نية الآخر ان قول
 الرافعي كالامام في كتاب الحج ان من ادى حقا على غيره يحتاج لنية بغير اذنه لا بسقط عنه بحول على غير
 الخاطئين في الزكاة وظاهر كلامهم كالخبرين لا فرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك
 وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد الماروزي في قوايه ان يحله اذا اخرج من
 المشترك * (فرع وان ظله) * أي احدىهما (الساعي) كان أخذته شاة واحدة أو كريمة (لم يرجع)
 على الآخر (الابسط الواجب) عليهم من واجبهم ما فلا يرجع بقسطه المأخوذ اذا القالوم انما يرجع على
 ظلمه (وبترده) أي وبترده المأخوذ منه المأخوذ (من الظالم ان يبق والا يسترد ما فضل) عن فريضة
 والفرض اقله علم كشرح به الاصل (وان أخذ) من احدىهما (القيمة) تقبيل العنق (أو كبريت من
 المضال) تقبيل اليد اليسرى (سقط الغرض وتراجع) الاولى دور جمع كافي الاصل (لانه يجتهد فيه) بخلاف
 ما قبله فانه علم محض والتمسح بسقوط الغرض من زيادته * (فرع قد يجب) * بمعنى ثبت (التراجع)
 الشامل الرجوع بغير اذن (في خاطئة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل فبعضها لاشاة احدىهما)
 فانه يرجع على الآخر بنصف قيمتها (فان كان بينهما) ما عشرين فلأخذ من كل منهما (شاة واحدة) انما
 أي كافي لخاطئة الحوار (فاذا اتوا بها) في القيمة (تقاصا) وشمل كلامها اذا كان المأخوذ من غير جنس
 المال كملح به وماذا كان من جنسه بان أخذ الغرض من مال احدىهما كما صرح به في المجموع أو تفاوت
 قدر المالكين كأن كان بينهما مائة شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها في العشرين من الاخرى ثلاثة
 ارباعها وبقية الشاة أو بعدد ارباعهم فان أخذت من العشرين من المربعين ربعها صاحب الاخرى على الآخر
 بنصف درهم أو من الاخرى ربع صاحب الاول على الآخر بنصف درهم فانه اقل الرفعة فكلام المصنف
 اولى من تخصيص الاصل التراجع بانفسه الرجوع وقوله أيضا من زيادته ولأحدهما اليه هو موم
 خلاف المراد وما ذكر من التراجع المبني عليه التقاص انما ياتي على ما صرح عن الامام وغيره ما على الامم
 فلا تراجع كما صرح به في المجموع (وحث تنازعا في) قدر (القيمة) ولا يثبت تعذر معرفتها (صدق
 الرجوع عليه بيمينته) لانه غارم وقوله بيمينته من زيادته

● (فصل) قد سلم الخاطئة ابتداء من الانفراد بان من المال أو بمتاعه) دفعة (مختلطة) شواء أو جوارا
 (أو) بمتاعه (غير مختلط فمخالطه) الاولى فيمخالطه بحذف النون فهذا تركيزه كذا الخاطئة (ولا يشر
 تأخير) ما عن ذلك بقدر (يوم أو يومين) لان ذلك ليس لانه لا يسهل حكم السوم لوعظت ذمة الساكن وهذا
 من زيادته (أو) بان عاك كل منهما مائة ونصاب ثم (يكمل النصاب بالخاطئة) في تركيزه كأنه اعدم انعقاد
 الحول على ما ملكه عند الانفراد (فاذا طرأت الخاطئة) على الانفراد (والحوالان متفقان) كأن كل
 منهما أو بعين شاة غرة الحرم وخاطئة غرة صفر (أو مختلفان) كأن ملك احدىهما غرة الحرم والاخر غرة
 صفر وخاطئة غرة شهر (زكافي الحول الاول كذا لانه انفراد) تغلبا لحكم الانفراد لانه الاصل والحوالان
 طارئة وفي الحول الثاني وما بعده تركيزه كذا الخاطئة بان ترك (كل) منهما (لحوله فملك كل) منهما
 غرة الحرم أو بعين شاة (وخاططها في صفر وحب) علم ما في الحول الاول شأنان على كل منهما واحدة
 (وفي الحول الثاني شاة) على كل منهما نصفها وكذا في كل حول بعده (وان ملكها) أي احدهما أو بعين
 (احدهما في) غرة (الحرم والاخر) في غرة (صفر وخاطط في) غرة شهر (وبيع) لهما
 الحول الثاني) ككل حول بعده (شاة نصفها) على الاول (في غرة الحرم ونصفها) على الثاني (في غرة
 صفر) ولهما في الحول الاول شأنان احدهما على الاول في غرة الحرم والاخرى على الثاني في غرة صفر
 (فاذا باع احدىهما مبيعين آخر في) أثناء (الحول الاول وأدام المتي الخاطئة تركي) المتي (في حوله)

(قوله ومنه يؤخذ ان نية
 احدىهما الخ) أشار الى
 تصحيحه (قوله ان يحله اذا
 اخرج من المشترك) أشار
 الى تصحيحه وكتب عليه
 الفناهر كلامهم كالخبر
 بحول عليه عبارة المجموع
 قال أصحابنا: أخذ الزكاة
 من مال الخاطئين يقتضي
 التراجع بينهما ما وقدر
 يقتضي رجوع احدىهما
 على صاحبه بدون الآخر
 (قوله أو كبريت من السجدة)
 أو صحبة لامن المراض (قوله
 وقوله أيضا من زيادته) أي
 كما تراجع ان لو أخذت من
 احدىهما

الأول كذا الخاطئة) كسائر أحواله إذا بس له حاله انفراد (دون صاحبه) أي الشر يك الاخر فيرى في حوله
 الأول كذا الانفراد وغيره بأحدهما أعمن من تعبير أصله بالثاني (وكذا حكم يهودي) الأول ذي كافي الأصل
 وأول منهما كافر (خطاطا لسم الله) اليهودي (في أثناء الحول) فيرى في حوله الأول كذا الخاطئة
 دون لسم وتعبر بانثناء الحول أعمن من تعبير أصله بغيره صفر * (فرع إذا اختلف تاريخ أملاك الرجل
 فذكر من الأملاك (بالنسبة إلى ما بعده) منها) حكم الانفراد في الحول الأول فقط وبالنسبة إلى ما قبله حكم
 الخطأ) مطلقا كتعبيره في اختلاف تاريخ أملاك الرجلين وهذه النسخة أولى من نسخة قضاها في آخر قول في
 الحول الأول فضا عن قوله حكم الخطأ (مثاله ملك أربعين غرة محرم وأربعين غرة صفر وأربعين غرة شهر
 ربيع في الحول الأول يجب عليه (غرة المحرم شاة) تغلبها الانفراد كاسر ثم غرة صفر نصف شاة لان
 المولود فيها كان حله الأول على الحول (وغرة شهر ربيع ثلث شاة) لان المولود فيها كان حله
 الأول على الحول (ثم في كل حول بعده شاة في غرة كل شهر) من الأشهر الثلاثة (ثلثها وإذا اختلف
 تاريخ أملاك رجلين كان (ملك) رجل (أربعين غرة المحرم ثم ثلثا آخر عشرين غرة صفر وخطاها
 حله في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر) لانه خاطا في كل حوله (وفيها
 يرد يجب عليها) في كل حول (شاة على صاحب العشرين ثلثها) حوله وعلى الآخر ثلثها الحول وكان
 الانسب ذكر هذا المثال قبل الفرع * (فرع) * لو (ملك أربعين شاة ثم باع) في أثناء الحول (نصفها
 شاة) مطلقا (أو بمعنا لم يفرده) أي يبيع (بالقبض) أي يبيع (لم ينقطع الحول) لاستمرار النصاب بصفة
 الانفراد بصفة الاختلاط (فيكون البايع حوله نصف شاة) لوجود الخطأ في ملكه كل الحول (ولاشئ
 على المشتري لان الزكاة تعلقت بالعين) تعلق شركة (خمس النصاب) قبل تمام حوله (وان كان البايع
 (الترجم) أي الشراء أي نصفها (من غيره) أي النصاب (لان الملك فيها) أي في نصفها (عاد بوزله)
 قول الاستدلال في كلامه على زكاة الأجر فيقال أوردوا إيمانين دينار أحدهما إذا كان الأجر من غيره لانهما
 يعمل على أجرة من غيرهما مجالا ومن غيرهما أعمال زكاة كذا يوزن وكان من جنس الأجر أما إذا باع نصفها
 منبأ أو جمع قبضه في قطع الحول سواء أكثر من التفرق أم لا هذا تقر بركاوه وهو ما في الأصل وأما
 غير بان القبض ليس شرط في الانقطاع (وان كان لكل) منهما (أربعون فيباع غنمه بغنم صاحبه في
 أثناء الحول انقطع) حواهما لانقطاع الملك الأول (ولو باع أحدهما نصف غنمه بنصف غنم صاحبه
 شاتين) في أثناء الحول (ولم تنسب خطاها لم ينقطع الحول فيما بقي لكل) منهما من الغنم فيكون لكل واحد
 أربعون فيباع نصفها شاة لا ينقطع حوله كاسر (فعد تمام حوله) أي ما بقي لكل منهما (يجب على كل)
 منهما (نصف شاة) وحكم الانفراد أولا (في أربعين غنم وحصة العشرين منها النصف) وبتمام حوله
 الشايع يلزم كلا) منهما (بشاة) (ربيع شاة) للخطأ في الحول (وفيها بعده) من الأحوال يجب (على
 كل) منهما (ربيع شاة لحول الملك وبيع) آخر (الحول الشايع) كما عرف بمسار التصريح بمذاهب
 زبانه أما إذا سبقت خطاها لم تقع عقب الملكين على ما عرف بالحكم كذا كروا في يلزم كلا منهما بيع
 شاة لحول الملك وبيع أخرى لحول الشايع مطلقا * (فرع رجلان بينهما أربعون شاة) (خطاها ثم
 خطاها ثالث بعشرين) في أثناء حولهما (ومر أحدهما بعشره قبل) تمام (الحول فلا شيء عليه)
 عند عد لمانه دون نصاب وقد انقضت الخطأ (و يلزم صاحبه نصف شاة لحوله والثالث نصف شاة
 لحوله) لوجود الخطأ في جميع حولهما (وإذا كان بينهما ثمانون مشتركة فاقسمها بعد ستة أشهر
 وانفردت) عن الخطأ (لزم كلا عند تمام باقي الحول نصف شاة ثم لكل ستة أشهر نصف شاة) بناء على ان
 التصفية مع وان قلنا لزم انفرازا لزم كلا عند تمام حوله شاة كالميراث في خطاها الجواز والتصريح هنا بالتقيد
 بقوله وانفردا بالتراجع من زبانه وخرج بالتقيد ما لا سبقت الخطأ في يلزم كلا عند تمام باقي الحول وعند
 كل ستة أشهر وبيع شاة (وكذا إذا كان بينهما أربعون فاشترى أحدهما نصيب صاحبه بعد ستة أشهر لزمه

قوله وهذه النسخة أولى
 من نسخة قضاها في قضاها
 غير مستقيمة قوله ثم في
 غرة صفر نصف شاة الخ
 ينبغي تصور هذه المسائل
 بما ادخل الملك في كانه
 من غير المخلوط والا فلا
 يلزمه في تمام عدد الحول
 الأول لتمام كونه من نحو شاة
 أو غيره بل ينبغي ان يلزمه
 ذلك أيضا وان أخرج من
 غير المخلوط لنقص ما به عند
 تمام حوله بالتقيد بكونه
 منه للتصديق ولو لخطأ
 فقامل من ما تفقده
 آخر استدلال المستحقين
 لم يبق لهم آخر الحول حتى
 يتعلق بما يجزئ كانه
 وقوله ينبغي تصور هذه
 المسائل الخ أشار إلى تبصير
 قوله وان تبصير بان
 القبض ليس شرط في
 الانقطاع الذي أفاده كلام
 المصنف وصرح به أصله
 ان شرط الانقطاع انما هو
 لتبصير بالقبض فالتبصير
 بدونه لا يؤثر في صحة وهو
 محمول على ما ذكر من
 التفصيل في الافتراق قوله
 ثم لكل ستة أشهر نصف
 شاة لما استدل به وهكذا
 في كل ستة أشهر

الكل ستة أشهر نصف شاة) في الخلافة كالروضة هنا مع بعض مامر فنظر للممرات تعلق الزكاة بالنصاب
 بمن وجوبه انا وبان أخرجه من غيره فيجعل ذلك على ما إذا زاد النصاب بالثواب
 * (فصل) * إذا (خالط) غيره (ببعض ملكه) خالطه شيوع أو خالطه جوار (فلمنفرد) من
 جنبه (حكم الخلط) لان الخلط ما يستخلطه عين أي يختص حكمه بالخالط بل خالطه ثلث أي يثبت
 حكمه في جميع الملك لان ما يجعل مال الاثنين كمال الواحد ومال الواحد بمضم بعضه في بعض وان تفرق (فإذا)
 كان (رجل ستون) شاة (خياط عشرين منها بعشرين) لا تخلفها على صاحب الستين ثلاثين
 أربعها) وكله خلط جميعه بعشرين على صاحب العشرين بهما (وإذا خالط عشرين بعشرين)
 لغيره (ولكل منهما) مال أربعين منفردة فعلى كل منهما (نصف شاة) لان الجميع مائة وعشرون ولا
 يختلف الحكم في ذلك (وان اختلف الحول والبلى) كمال الواحد كالمس * (نوع) * فبما إذا خالط
 ببعض ماله واحدا أو بعضه آخر ولم يخالط أحد خلطه لا آخر (وإذا كان له أربعون) شاة (خالط)
 كل عشرين منها (بعشرين) رجلين ولا يملكون غيرها الزمة نصف شاة) لانه خلطها لهما والجله ثمانون
 واجبتها توحدة الأربعين نصفها (ثم على كل من الآخرين ربع شاة ضمها إلى الخلط) وهو مال
 الاول (وتخلط الخياط) وهو مال الآخر كالنصف مال كل منهما في حق الاول (وإذا كان له ستون)
 شاة (خالط كل عشرين منها بعشرين) شاة لا يملكون غيرها (فعليه نصف شاة) لان جلته
 الخلط مائة وعشرون واجبتها وحصة الستين نصفها (ثم على كل من خالطها ثلث سدس شاة) لممر
 (وإذا كان له خمس وعشرون من الأبل خلط كل خمس منها بخمس لا آخر) ولا يملكون غيرها (فعله
 نصف حقة) لان الجلته ثخون واجبتها حقة توحدة الخمس والعشرين نصفها (ثم على كل واحد منهما)
 أي من الآخرين عشر حقة المامر وإذا مال عشر من الأبل خلط كل خمس منها بخمس عشر لا آخر ولا
 يملكون غيرها (فعليه ربع بنت لبون) لان الجلته أربعون واجبتها بنت لبون وحصة العشر ربعها (ثم
 على كل منهما) أي من الآخرين (ربع ونحو) من بنت لبون لممر (وإذا مال عشرين) من الأبل
 (خالط كل خمس منها بخمس وأربعين لا آخر) ولا يملكون غيرها (الزما الاغيط من نصف بنت لبون
 وخمسة حقة ولزم كلام من خالطها ثلثة عشر حقة أو بنت لبون وثلاثة ألال الأبل مائتان واجبا
 الاغيط) من خمس بنت لبون وأربع حقات كالمس ونسبة مال الاول إلى المائتين عشر فله عشر الاغيط
 مما ذكر وهو نصف بنت لبون أو خمسة حقة كذا ذكر وزم كلام من خالطها ثلثة عشر فله عشر الاغيط
 كما إذا اتفقت الأحوال فان اختلفت زكوا في الحول الاول زكاة لانفراد) وفيما به مدون كذا الخلطة
 (كاسبق) وكان الاول تأخير هذا عن قوله (وإذا خلط من له خمس وستون شاة خمس عشر منها بخمس
 عشر زكوا) ولا يملك غيرها (فالواجب) عليها (شاة على زيد منها ثمان ونصف) من غن وثن
 الاول ستة أثمان ونصف غن بنسبة مال كل منهما إلى المجموع (الشرط الثالث في كذا المراتي) أي
 لوجوبها (الحول) لا تار محصة عن أبي بكر وعثمان وعلى وغيرهم وروى أبو داود وغيره أن زكاة
 في مال حتى يحول عليه الحول وهو وان كان ضعيفا مجبوراً بما قبله (وهو شرط) في وجوبها (لأن)
 وجوب زكاة (تتابع) بكسر الهمزة من تسمة بالفعول باسم المصدر يقال نعت الناقة بالناء بالفعول
 تتابع بكسر الهمزة أي تولدت وانما نعت الزكاة إذا (حدث قبل تمام الحول) أي حول الامهات
 فلوحث بعده ولو قبل التمكن من الاداء فلا زكاة لان الحول لا يقرر واجبا له ولان الحول الثاني
 أوله ولو حدث معه ففرضه كلامه كماله انه لا زكاة فيه أضاده وظاهره انه لم يحرف في الحول (وبعد تمام
 النصاب) من الامهات فيلزم ما سبق دون النصاب ثم تولدت فبالتتابع فبالأول فيلزم من
 وقت كمال النصاب لانه زكوا ثم النصاب فيبدأ الحول من وقت تمام كماله فبالأول بالشراء بعشرين
 ملكه بسبب ذلك الامهات بخلاف ما لو أوصى له بالحل به الملك الامهات ثمان ثم حصل النصاب

(قوله وهو وان كان ضعيفا مجبوراً بما قبله) وبعضه
 اجماع التابعين والفقهاء
 عليه كقوله الماوردي
 وان خالف فيه بعض
 الصلبة (قوله وهو شرط
 في وجوبها) ولانه لو أنقذه
 في تلك الحالة لزمه ضمان
 الزكاة فلم يجبه ضمانها
 كقوله الحول (قوله ففرضه
 كلامه كماله انه لا زكاة
 فيه ايضا) أشار إلى تخصيصه

قوله والاصل في كانه امرعرضي لثبته في المخرج وعن علي رضي الله عنه مثله ولا يعرف له ما خلف قوله واستشكل ايجاب الزكاة بما
 يأتي المخرج اوجب عنه باجوبة احدثها ان صورة المسئلة ان المدة التي اقتضت ذم السخا بالدين مبررة بحيث لو فرض من مالها في علف السائمة
 بغير حوائج السائمة فان طال المدة صارت معلوفة فلا زكاة فيها لان الدين موقوف كاعلاف الشاة ان السخلة المذلة بالدين لا تعد معلوفة عرفا
 ولا شرعا وهذا هو الذي لم في حكم معلوفة لم يحبره قبول في حكم لموضعية لان المألوف مختص (٣٥٣) باكل الحب وقوله نظر ان الشاة ان الدين الذي

تشره السخلة لا يردونه
 في العرف لانه ياتي من هذب
 الله واستخلف اذا حلب
 فهو شبهه بالماء فلم يسقط
 الزكاة الزايع ان الدين
 وان عدش به مؤنة الا لانه
 قد تعلق به حق الله تعالى
 فانه يجب مرفقة سقى
 السخلة ولا يحل للمالك
 ان يحلب الا ما فضل عن
 ولده واذا اقلع به حق الله
 كان مقدما على حق المالك
 بدليل انه يحرم على مالك
 الماء ان يتصرف فيه بالبيع
 وغيره بعد دخوله وقت
 الصلاة اذا لم يكن معه غيره
 ولو باع دوا وجهه بعد
 دخوله وقت لم ينع انقل
 حتى الله به يجب مرفقة
 الى الوضوء فكذلك الدين
 الشاة يجب مرفقة الى
 السخلة فلا يسقط الزكاة
 س وأجب ايضا بان
 النتاج لا يمكن ان يعش
 الا بالدين فلا يعثرنا السوم
 لانه لا يتصور بخلاف
 الكبار فاما يعش بغير
 الدين وان ما تشره السخلة
 من الدين فيحبر بمقتضاها
 وكبرها بخلاف المألوفة
 فانها قد لا تسمن ولا تكبر
 وبان العصابة رضي الله
 عنهم أو جبر الزكاة

التي في حلول الامهات وان لم يبق منها شيء الموت أو غيره (والنتاج نصاب) لان الولد اذا تبع الام في
 الحكم يسقط الحكم عنها كما لا يخفى والاصل في كانه امرعرضي لثبته عند ساء به بعد علمه
 بالسخلة التي في روحه المزمع على يديه واما الثالث والشافعي باخذ به وجوه ووافقه ان المسمى في شرائط الحلول
 ان يحصل النماء والنتاج فانه عظيم فيبيع الاصول في الحلول واستشكل ايجاب الزكاة فيه بما سبق من
 ان شرائط السوم في كمالها يجب بان شرائطها مخصص بغير النتاج التابع لانه في الحلول ليس في عمومها
 ولان كالك لا لانه تاتى منه على انه لا يشترط في الكلال ان يكون مساعيا لما ياتي بهانه (ومالك) منه
 (ابن ابي عمير) بهضم الى ما عده في (النصاب) لانه بالكثرة في ماله حذا يستعمل المودة (لا في
 الحلول) لانه ليس في معنى النتاج لانه متعارف وهو اصل بنفسه يجب الزكاة في عنه في غير ما يحل كالتفاد
 من غير الجنس (فاذا مالان ثلاثين بقره واليوم وعشرا غدازكي ثلاثين لحول اليوم تبهر) عشرا (لقد)
 أي طره وفي نسخة لغده (ربيع سنة) لانها خالفت الثلاثين في جميع حوالها وواجب الاربعين سنة
 خمسة والعشرون بها (ثم كل سنة فأول يوم) منها (ثلاثة أو أربع سنة) للثلاثين (وفي غيرهما)
 لعشر (واذا مالان بلا عشرين ثم اشترى في أثناء الحلول) عشرا فعليه لحول العشرين أربع سنه
 ولحول العشرين ثلث سنه (ثم عليه) كل حل ينتقض ثلثها حلها (أي العشرين) وذلك
 لحول الشراء وقس عليه) فلو كان المشتري في هذه سنه فعليه لحول العشرين أربع سنه ولحول الخمس
 خمس سنه مختص ثم كل حل ينتقض أربع سنه فاحسها لحول العشرين وخمسها لحول الشراء وهذا يخمس
 في طره الحاطة في الأفراد يجب في السنة الاولى كذا لا تتراد وبهذا زكاة الحاطة ولو تركه اشترى
 كذا في بقيا كان أهم وانصهر (فرع خروج بعض الجنتين) في الحلول وقد تم (فيل انصافه)
 لا يترك أي الحكمه كقنطرة (فلو قال المالك نخت بعد الحل أوهي) أي السخا لو قال هو أي
 النتاج كان أولى (شراء) أي مشترته أو نحوه وخالفه السامى (صدق) لان لاصل عدم ما دعاه
 المورد عدم الوجوب (وااتهم) خلف احتياط الحق المستحقين وحلفه من ذوب لادراج كذا في في
 آخرهم الصدقات (وان هلكت واحدة) من النصاب (ونخت واحدة) منه (مما أو شئت هل وهما)
 أي الهلاك والنتاج (مما) أولا (لم ينقطع الحلول) لانه في الاول لم يحل من نصاب والاصل في الثانية
 ببقاء الحلول (الشرط الزايع فناء المالك) في الماشية جميع الحلول (فمن باع الماشية أو بادلها) غيرها
 من جنسها أو غيره (في أثناء الحلول) انقطاع الحلول لانه ملك جديد فلا بد من حل جديد (وكذا)
 الذهب والفضة وان كان المالك (صيرها) بادل للتجارة لانها فيها ضعة فتأخرة وان كان كالأولوية
 زكاة في بخلافها في العرض قال الباغي وغيره يستثنى من هذا الشرط مال المالك نصابا من النقد ثم قرأه
 غيره فلا ينقطع الحلول فان كان ما ياب أو زاد اليه أخرج الزكاة آخر الحلول صرح به الشيخ أبو حامد وجعله
 أملا من نصاب عليه انتهى تعديرا للذهب بقوله وكذا الذهب والفضة أولى من تعديرا أصله بقوله وكذا لو بادل
 الذهب بالذهب أو بالورق (وبكره ذلك) أي كل من البيع والمبادلة (فراراً من الزكاة) لانه فرار
 من الفقر بخلاف ما إذا كان حاجة أو لها للفرار أو مطلقا على ما ذهبه كلامهم (فلو عارض غيره) بان
 أنقذه تسعة عشر ديناراً (بستة عشر ديناراً من عشرين) ديناراً (زكي الدينار لحوله وذلك) أي

(١٥ - استخاطب) - اول السخلة التي في روحه المسمى على يد مع علمه بان ما لا يعش الا بالدين وقوله لانه فيها ضعة
 لثباته بحدوده فاقرب به أو بغيره فالجواب بقتل وجوب التقاض في المجلس (قوله صرح به الشيخ أبو حامد) وقد ذكره الزاقي في باب
 زكاة الخراف في انه تعالى لم يرد فيه من الرضوخ زكاة المصنف (قوله وكذا لو بادل الذهب بالذهب المخرج) لا يختص ذلك بالتقاضي لو كانت
 عند مسائه أما بالتجارة فبإبدالها نصابا من جنسها للتجارة كان كالمبادلة بالتقاضي ولا بد من مقتضى كذا المورد

(التيعة عشر (لؤلؤها) والتصریح بهذا من زيادة هذا في المبادلة الصحيحة (اما المبادلة الفاسدة فلا
 تقبل مع الحول) وان انصت بالقض لان لا تزال الملك * (فرع) لو (باع النصاب) قبل تمام حوله
 (مرد عليه ببيع أو اقله استأنف) الحول من حين الرد لو كان الرد قبل القبض اتحد ملكه (فان قال
 الحول قبل العلم بالبيع استنع الرد في الحال لتعلق الزكاة) بالمال فهو عيب سادف عند المشتري من حين
 ان للساعي أخذها من عين المال ولو تعذر أخذها من المشتري (والتأخير) أي تأخير الرد (لأخراجه
 لا يملكه الرد قبل التمكن) من أدائها لانه غير متمكن من الرد قبله (فان سارع لأخراجه أو لم يعلم به
 أي بالبيع) الا بعد أخراجه انقار فان أخرجه منه أي من المال والواجب من حقه (أو) من غير بيان
 (باعتنه قدرها) واشترى به نحو اجبه (بني الرد) أي جواره (على طريق الصفقة) في الرد ببيع والاصح
 المنع فالاصح لرد (فان قلنا لرد في الارض) وان كان المخرج باقيا بعد المستحقين للاتفاق نقض المال عند
 بالبيع الحادث وقبل لارائه ان كان المخرج باقيا بهدم لانه قد بعو دالي ملكه فبدر الجبيع والتصریح
 بالترجیح تبع العجوة مع من زبانه (أو) أخرجه (من غيره رد) اذ لا شركة بقية قبل جوار الامان
 مال آخر * (فرع وان باعه) أي النصاب (بشرط الخيار وسكته ثانيا المالك) في زمنه (البائع بان كان
 الخياره (أو موقوف) بان كان لهما (وقض العقد فبما لم يقطع الحول) اعدم تجدد الملك (وان
 تم الحول في مدة الخيار) في الاول مطلقا وفي الثاني موقض العقد (زكاة) أي المبيع (وان) وفي آخره
 (كان الخيار للمشتري) فان فسخ (استأنف) البائع الحول وان أجاز قاله كان عليه حوله من العقد
 ذكره الاصل ويوافق هذا عدم وجوبها في مال المرئذ اذ حال عليه حوله قبل موته من زمان الملك ثم حصل
 اعيان يتخللها * (فرع ملك المرئذ وقوف) * كذا في بعض وجوه (وكذا) وفي نسخة وكذلك (حوله
 وز كانه) موقوف فان عاد الى الاسلام تبين بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا
 فلا وقد تقدم بعضه في أول هذا الكتاب والتصریح بترجيح ما ذكره وقوف من زبانه هما (فاذا مات
 المالك) في أثناء الحول (انواع الحول واستأنف الوارث) حوله (من) وقت (الموت) لانه وقت
 ملكه كالمالك بالشرع وغيره (كالأمة) فلا يستأنف الوارث حوله من الموت بل لا استأنفه (حتى يقصد
 اسماها) لما يأتي منها شرط (ولا) يستأنف (اعروض بخلافه ما لم يتصرف فيها قصد التجارة) لما
 سألناه شرط (الشرط الخامس السوم) لما سألنا في خبر أنس من التقيد بسائمة الغنم وقس على الابل والبقر
 وفي خبر أبي داود وغيره في كل سائمة ابل من أربعة بنات بائنون قال الحاصصحح الاسلام وتخصت السائمة
 بالزكاة فلو قدر مؤنتها المرعى في كل صباح على ما يأتي بيانه (فلو علفها) في أثناء الحول (فردا) أي
 زمنا (ان لم يتعام فيه ملك أو بان ضررها) أي لحقه ضرر بين (كثلاثة أيام) فكثر قطع الحول (كثرة
 المؤنة) (ولا أنزل المرئذ) لعلها (الا ان قصده قطع السوم) وكان مما يقول كذا بخلاف من كلام الاصل
 (ولا) أثر (لمجرد ذب الغنم) باسكان الامم مصلو (ولو) وفي نسخة وان (اشترى كذا رعاها في غنائه)
 كذا أتت في الغنم قال كذا رعاها حشيش فاطمعه المأوى عبارة الرخصة ولو اشترى في كذا لم يملكه فحل
 سائمة أو بعد لوفة وجهان وهي صادقة بالمأوى بالشرع وبغيره وهو متشكك وفي الشراء أشكال لا حرج مع
 الشيخ جلال الدين البغوي من الوجهين انهم لم يفتوا بوجوب المؤنة ورجح السبكي انها سائمة لم يكن
 للسكانية أو كانت قبته بسير فلا يعد منها كالأغنية مقابلته ثم إن الاصل معلوم والمصنف تبع فيه الفاعل
 فانه يرجح من زبانه والمناسب ما قاله فيما يأتي في العشرات ان في سائمة على اشتراء وانهم نصف الغنم
 له وهو الشق الا أن من كلام السبكي فخر بغانم أحده على الثاني من كلامه أيضا لانه لما كان على
 وجه ضعف في مسئلة العاقبة في أثناء الحول حكمه الاصل مع ثلاثة وجوه صحيح منتهى الرخصة والمحتاج
 كآصله ما قاله المصنف (لان جزءا طعمها) اي ما يوفى المرعى فابت سائمة هذان من زبانه وبه أتت

قوله وان تم في مدة الخيار
 زكاته الخ وان أجبر
 فان كان على المشتري وحوله
 من العقد قوله وكان مما
 يتناول المال بالبيع الذي
 لا يقول فلا أثر غ قوله
 قال كذا رعاها حشيش
 فاطمعه المأوى قال ولو جرد
 وأطعمها الماء المرعى أو
 البلدة فعلاوة ولو رعاها ورفا
 تنافس فلهما فلو جمع وقدم
 لها فعلاوة قال ابن العباد
 ويستثنى من ذلك ما إذا
 أخذ كذا الحرم وعلفها به
 فلا ينقطع السوم لان كذا
 الحرم لا يعلف ولا يصح
 أخذه لبيع وانما يثبت
 لأخذه به نوع اختصاص
 ش قال الصميري في شرح
 السكافية ولاز كانه ماشية
 حتى تكون سائمة في واد
 السبكي هذا الغنم وهو
 يزار في ما قاله الغنم ت
 وهذا أقرب ع قوله
 وعادة الرخصة ولو استفت
 مملوك كان ثبت في أرض
 مملوك كالتخص أو موقوفة
 عليه قوله والمصنف تبع
 فيما قاله الغنم أشار الى
 تصحيحه قوله وانما أحله
 على الثاني من كلامه الخ
 قال نحننا يمكن ان يجعل
 الشق الأخير على ما إذا
 كان لو بقي ذلك القدر لم
 يضر به ضررنا

(نوله لعدم اسلمه المالك) قاله عمر بن باسامة وكما للمالك من قوم قادمه من وكيل اولى اوحا كبريان غصبت له فوردوها عند غيبة المالك لما كبراهما وصرح به في الجرح قال الاذرى لو كان اخذا للجمع وجعلت في تركها فلهذا موضع تأمل وهل تعتبر اساءة الصبي والمجنون ما بينهما الا انزلنا ذلك ونظره . ويعد تحريمهما على ان يعمدهما عدم لاهذا اذا كان لهما عجز ويحتمل ان يقال لو اعتقلت من مال حربى لا يضمن السوم ولا ينقطع كالموجات بل ادرى ولا علف (قوله فاعترضة قصده) فلورث ساقطت كذا كذا سنة على بارها التحيز كانتا وتوليد بن ساقطه لوفقه . له حكم الامتنان كانت حتى الساقط من الباقي الحول والافلاو كان يسرحهما واراد على الباقي الليل شيان اعلم بوتر (نوله وانما يجب الاجراخ عند التمكن) علم من كلامه ان المال المثلث اذا كان سارا لا يلزمه اخراج كانه حتى يصل العقود مرجع الاصل وصوبه في المجموع (قوله لا قدرة الغريب على اسقاطه) اذا اخل المالك بسيد بالخروج فانه يصح بؤن من هذا التعليل وجوب ركابه لانه لا يسبق على ان يملك عليه بغير المكتوب ولا يفسخه وقد تناوله (٣٥٥) قول المصنف يجب الزكافى كل دين لازم ونوله

ويؤخذ من هذا التعليل الخ اشارة الى تصحيحه (قوله فان كان حال الخ) تشمل مالو كان مؤجلا ثم حل وكذا اذا اخل الخلال البقيى لو كان الدين حالا ولكنه يترتب ان يطلب الا بعد سنة او اخصى ان لا يطالبه الا بعد سنتين من موته وكان الدين على ملى باذل فهل يقول يجب الزكاة ويضمن الاجراخ او يقول يصير كالموجع لتعدو القبض لمن لم تعرض لذلك والا قرب الا لا تنبى قال الناصرى هذا اذا تقرر قبل انتفاء الحول أما بعده فينبى ان يجب الاجراخ لاعتاق حق المسحقين بالدين فلا يصح التدفيع قدر الزكاة عبارة الطراز المذهب ما تعدر حصوله ليجب الاجراخ قبل حصوله الا ان تعذر لتقصير المالك

التعليل قال ولورعاها وقاتنا صرفا انما فلو جمع وقد ما انما لوفقه (فرع لا زكاة في العاملة) في حرت أو غيب وزجر (وان أسبخت) فغير البهي وغيره وصح ابن القطن ان سنده ليس في البقر العوامل شي لان لا تقتضى التعليل للاستعمال كتاب البدين ومتاع الدار وذلك بان يستعمله القدر الذى لو علفه فيه سقات وكذا كقوله البندى عن الشيخ أبي حامد وفرق بين المستعمل في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الاصل فيه الحلى وفى الذهب والفضة حرمة الامارات فان استعملت الماشية في المحرم رجعت الى اصلها ولا يظن ان الفعل ليس به اذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله (ولو علف السار انما يفسدها اوعاده الغاصب) لها (القدر الموتر) من العلف فما (انقطع الحول) لعدم السوم وكالغاصب المشتري شراء فليدا (ولو ساءت الماعوفة بغيره أو بالغاصب أو المشتري) شراء (فعدم يجب الزكاة) لعدم ائمة المالك فاعلمه باسامة المعبر عنها في الاصل وغيره بقصد السوم وانما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة كاعتبار قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطه فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبه وانما نظر ذلك اعتبار القصص في ابتداءه من الرخصة دون انتهائه وصوله الى مقصده أو رجوعه الى رقبته (ويجب) الزكاة (في) ما ينعذر الاجراخ منه نحو (الصال والمغصوب والرهون والغائب وما شذوا) وتحرره (قبيل القبض أو حبس) هو (دونه) أى عنه (باسر ونحوه) لذلك انصب ودوران الحول (وانما يجب الاجراخ) لزاك ذلك (عند التمكن) من اخذ قصصهما من الاحوال الغيبه ولو تلفت قبل التمكن سقات (فرع يجب الزكاة) كل دين لازم ولو مؤجلا (من نقد عرض بخاره) كالامانيه (لاما تسمية) لامتناع سوم مالى المتواضع الرافى بانه يتعرض في السلم في العمل كونه لهما رعية أو معلوفة فاذا كان زكاة في الزمة لهما رعية جزان ثبت فدا رعية قاله الاصح فان التعليل كونه لهما رعية ولا معد الاجراخ ومذهب القنوني اعترضه بان المسمى امتناع ذلك تعقفا اقتدار (ولا) (نحوها) وهو انما اعتبار ان شرط وجوب زكاته الزهوى فملكه لم يوجد وتعيير به والموافق انما يغير الاسوى بالاعتبار أعمن تغيير الاصل بالحقعة خرج باللازم غيره كدين الكسابة فلان كانه لا قدرة الغريب على اسقاطه (فان كان) الدين (حالا على ملى باذل أو جاحده على ينة) أو يملكه القرضي كسحر به الاصل (لزم اجراخه في الحال) لتمكنه منه (ولا) بان كانت مؤجلا ولو على ملى باذل أو على ميسر أو غائب أو ميسر أو جاحد ولا يستعمل به الماعوض (فقد القدرة على القبض) يلزم

لعل له أو نوره التاجيل أو اصابته فيجب الاجراخ على المالك أو لو ائثرت قبل الحصول لمطالبة الدين بقدر الزكاة فان عجز عن القيام به منه كالمهون الزكوى (قوله لزم اجراخها في الحال) المتبادر من قولهم في الحال انه يلزمه المبادرة الى الاجراخ سواء تبصر ذلك من الزمان أو ما سده والظاهر ان المقام بالوجوب اراد به من ذلك المال وفائده انه لو تلفت أو اوال المدون على القنوني ليس التمكن من قبض الدين الا انكسار بدين الاداع من من قبضه وان قصر في القبض ومضى من امكانه وجب الاجراخ غ وقوله انه يلزمه المبادرة الخ اشارة الى تصحيحه (قوله فعند القدرة على القبض الخ) ولقد على اخذ من مال الجاحد بالقرض غير خوف ولا ضرر وفيل يكون الحكم كالمهون انما يفسد بالبيعة أو لا المتبادر من كلام الشيخين وغيرهما لا هو محتمل د وقضية كلام ابن كج والدارى نعم وقوله فهل يكون ووجد من ائمة الاصل ماضه قال ابن حجر في شرح العباب بعد نقله من حزم بعضهم وفيه نظر وقياس ما روى في كوى وغيره ماله الخية من مطلقا انه من خطا المجر د

الحكم الخ أشار الى تعصمه (قوله من ان الزكاة تجب في الضال) استشكل بعضهم علم الادامة في الضال وادامة المال فيه والجواب ان ذلك مصرح بان يكون المال اوساه في بعض الادوية بقصد الادامة فقلت ولا يشترط تحدد بقصد الادامة كما لا يشترط تحدد بقصد التجارة في كل معاوضة (قوله وان لم يدر على غرم (٣٥٦) فيها) لان كلامه في كل الحيوان (قوله ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين) اذ هو مال

انجزها (كالفال ونحوه) مما سر (ولولت شاة من اربعين) شاة (فوجدوا في اثنائه الحول بنى او بعدد من الاربعين) بناء على ما سر من ان الزكاة تجب في الضال (فرع) كانه لا يقع على المال (انها لبقائها على ملكه (ما لم يملكها المقتط فان ملكها لم يتركز) كانه وان لم يدر على غرم فتمت من غيرها) بان لم يملك غيرها او لم يملكه فدر الغرم منه (ثم المال سخط عليه فبها يله) الاولى فلها (حكم دين) آخر (استحق) عليه فبها يله الزكاة يجب اذ خرج عند التبرك كذا اشار اليه قول الاول في وجوب الزكاة كانه فبها عليه خلاف من وجهين كونها دين او كونها الاضالا (فرع) وفي نسخة فصل (من استغفر دينه) الذي عليه (النصاب) اذ لم يستغفره فكانهم بالاولى (لزمه) كانه سواء كان لله تعالى لا دى لا لخلق الا انه ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين (وان جرحه عليه فكله صوب) فخبز كانه ولا يجب اخراجه الا عند التمكن (فان عين السك غريم شئ) على ما يقتضيه التقسما (وتمكن من اخذوه وحال) عليه (الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه) عليهم اعددهم ملكهم ولا على المال اضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر في اذا أخذوه بعد الحول فلو تركه فبها في ان يلزمه الزكاة للذين استغفروا ملكه ثم عدم لزومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان له من جس دينهم ولا فكيف عكسهم من اخذوه لا يسرع او استغفروا فلو تركه في ذلك الشيخ ابو محمد في السلسلة وكلام الرافعي في باب الحجر يقتضيه (فرع) لو (ملكان اربعين) شاة (واستأجر من رعاها اربعة اشهر مع شاة لينة لها) أي بفردا (فقال الحول لهما شاة على الرعي) منها (اربعة عشرها) والباقي على المستأجر وان أفردا فلا زكاة على واحد منهما (أو) بشاة في السنة (لغيره) ذلك (الوجوب) وفي نسخة يمنع الوجوب (على المستأجر) لما سر من ان الدين لا يمنع الوجوب (فرع) لو (ملكان اصابا فذر التصدق به اربعتين منه وأوجله صدقة أو أضعفه) قبل وجوب الزكاة فبها (فلا زكاة فيه) لعدم ملك النصاب (واذا نذر) التصديق أو لأضعفه نصاب أو بعضه (في الغنمة) كقوله ان شئ الله مرضي فقله أي اربعتين شاة أو اضعفه (أو اضعفه) الخ يمنع ذلك (الزكاة) في ماله لبقائه ملكه فانه ان ذلك دين عليه في نسخة تمنع الزكاة (ويعزى) الله تعالى (كل زكاة) وان تعلقت بالذمة بان تف المالك بعد وجوبها والامكان ثمان رطل (والكفارة والحج) والنذر وجزاء الصدقة اذا اجتمعت مع دين الا دى (في الزكاة تقدم على الدين) تلزمه الصبحي قد بنى الله احق ان يقضى ولان مصرفها أيضا لا دى قدمت لاجتماع الامر فيها برضى منه اجتمع الجزاء والدين فالأصح استواءهما كما سباني في باب ما مع الله احق لله تعالى ولو اجتمع حقون لله تعالى قال السبكي قال وجه التسوية الا ان يكون النصاب موجودا فتقدم الزكاة انهي وظاهر ان بعض النصاب كالنصاب وخرج بالترك كما اذا اجتمع على حي وضان ماله عنده او حكمه انه ان كان كجمرا عليه قدم حق الا دى ولا قدمت الزكاة فلهذا فيه اوضحا لظاهر ان يحل اذ لم يتعلق الزكاة بالدين ولا الذمة معا (فرع) لا زكاة في الغنمة على الغنمين (قبل اختيار التملك) ولو بعد القسمة لعدم ملك الملك أو ضعفه ولو اذ سقط بالاعراض والامام ان يقسمها قسمته حكم فخص بعضهم ببعض انواع الاعيان (دنى) اختاره ثم مضى حول قبل القسمة والغنمة تنفر كوي وبالغ نصيب كل واحد منهم (أو نصيب الجميع بحكم الخلطة نصا بغير الجنس وجب كانه) لوجود شرطها (فان كانت اصنافا) ولو زكوا وان بلغ كل منها نصا (للمجب) لجل كل منهم ما نصيبه وركن نصيبه فكبر المالك غير معين بالنسبة الى أي صنف فرض وهذا فافهم من كلامه السابق كانه من عدم وجوبها في اذا كانت الغنمة مصنفا غير كوي

للنصاب فاذا انصرف فيه وان كان ان تعلقت بالذمة فالذمة لا تضيق عن ثبوت الحقين أو بالعين فالتعلق بالذمة لا يمنع الحق المتعلق بالعين قوله فان عين لكل غريم شئ) فدر دينه من جنسه غ (قوله فينبغي ان يلزمه الزكاة الخ) قال شيخنا المحدث خلافة (قوله قال السبكي) وبتبعه الاستدري (قوله انه ظاهر ان كان له الخ) أشار الى تعصمه (قوله وكلام الرافعي في باب الحجر يقتضيه) ونقل ابن داود عن سائر الأصحاب ان المحجور عليه موقوف ذلك (قوله في الزكاة تقدم على الدين اذا أخذت من تركته) قال القاضي أبو الطيب لا شائب عليها ان تمتع من أذاتها بلا عذر الى ان مات وان أخرله فزأب (قوله ولان مصرفها الا دى الخ) وانما قدم القصاص على القتل بالردة لما نفي عقوبة بخص لا تعلق لا دى بها (قوله قال السبكي قال وجه التسوية الا ان يكون النصاب موجودا فتقدم الزكاة انهي وظاهر ان بعض النصاب كالنصاب وخرج بالترك كما اذا اجتمع على حي وضان ماله عنده او حكمه انه ان كان كجمرا عليه قدم حق الا دى ولا قدمت الزكاة فلهذا فيه اوضحا لظاهر ان يحل اذ لم يتعلق الزكاة بالدين ولا الذمة معا (فرع) لا زكاة في الغنمة على الغنمين (قبل اختيار التملك) ولو بعد القسمة لعدم ملك الملك أو ضعفه ولو اذ سقط بالاعراض والامام ان يقسمها قسمته حكم فخص بعضهم ببعض انواع الاعيان (دنى) اختاره ثم مضى حول قبل القسمة والغنمة تنفر كوي وبالغ نصيب كل واحد منهم (أو نصيب الجميع بحكم الخلطة نصا بغير الجنس وجب كانه) لوجود شرطها (فان كانت اصنافا) ولو زكوا وان بلغ كل منها نصا (للمجب) لجل كل منهم ما نصيبه وركن نصيبه فكبر المالك غير معين بالنسبة الى أي صنف فرض وهذا فافهم من كلامه السابق كانه من عدم وجوبها في اذا كانت الغنمة مصنفا غير كوي

اجتمعت حقوق متعلقة بها قدمت الزكاة من قال شيخنا وسأفنى كلامه (قوله قدم حق الا دى) وذكره الامام عن والدين بن الراد الحقن المسترلة في الذمة كما ذكرنا في النذور والمطالبة غ (قوله وظاهر ان يحل الخ) أشار الى تعصمه (قوله) أم صدقة الخ) عرض الخلع والصنع من دم العمد كالهـ داني والحق بمهـ ان الرعدة بعت مال الجاهلة

او

أورز كور يبلغ نصبا كافي غير مال الغنيمة أو يبلغ الخبز إذا خلطت لا تثبت مع أهله لعدم تعيينهم كل
 بيت المال من التي عومل المساجد والربط
 (فصل وان أصدقها نصاب سائمة بعنة وحال الحول) * علم من يوم الاصدان (لزمته الزكاة مطلقا)
 عن التقديس بقضائه له وعن المدخول بها لانها ملكته بالعدة وخرج بالمعنة في القيمة فلا زكاة لان السوم
 لا يثبت في القيمة كالمخرج خلاف اصدان التقديس يجب الزكاة فيه ما وان كان في القيمة (فاذا طلقها قبل
 الحول) بما هو بعد الحول (رجع في نصف الجميع) شاعرات أخذ الساعي الزكاة من غير العين
 للعدة ولو لم يندشأ (فان طالع الساعي) بعد الرجوع وأخذها منها (أو كان قد أخذها منها) قبل
 الرجوع في بيتها (رجع أيضا بنصف) قيمة (المخرج وان طالعها قبل المدخول وقبل) تمام (الحول
 في القيمة) فان لم يكن (كل) منها (نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والافلا) زكاة على واحد
 بينهما لعدم تمام النصاب والتصرح بهذا من زباده

(فصل) هو (آخر) غيره (داور أربع سنين بدينار) معنة أو في القيمة (وسلوا) الغير
 (البكر) يعني لم يلزمه ان يخرج (الا) زكاة (ما استقر عليه ملكه) لان ما لم يثبت معرض
 لسلو ما بهدم الدار فله كضعف وان حل وطء الحار به المعولة آخر لان الحول لا يتوقف على ارتفاع
 النصف من كل وجه وفارق ذلك ما في مسألة الصدان بان الاحرة تسحق في مقابلة النافع فيغواها ثم ينسخ
 التقديس أصله بخلاف الصدان ولهذا لا يسقط بموت الزوج قبل الحول وان لم تسلم المناقعة فازدوج ونشطره
 انما يثبت بنصف الزوج بالطلاق ونحوه (فبز كفي السنة الاولى) أي عنها (خمس وعشرين) دينارا
 لانها التي استقر ملكه عليها (وفي الثانية بركي خسين) دينارا (استين) وهي الخمسة والعشرون
 التي كاهوا والخمسة والعشرون التي استقر ملكه عليها الآن (و) لكن (بمعا عنه) من زكاتها وهي
 ديناران ونصف (مأدى) عن الاولى وهو خمسة اثمان دينار فليزما الآن دينار وسبعة اثمان دينار
 (وفي الثالثة بركي خستوسبعين) دينار (الثلاث) من السنين (و) لكن (بمعا عنه) من زكاتها
 وهي خمسة دنانير وخمسة اثمان دينار (مأدى) عن الاولين فليزما الآن ثلاثمائة وثمانين دينار
 (وفي الرابعة بركي المائة لأربع سنين) (و) لكن (بمعا عنه) من زكاتها وهي عشرة دنانير (مأدى)
 عن الثلاث فليزما الآن أربعة دنانير وثلاثمائة دينار وقد يعبر عن ذلك بعدارة أخرى يقال يخرج لتمام
 السنة الاولى زكاة خمسة وعشرين استقر لتمام الثانية خمسة وعشرين من السنين وزكاتها خمسة وعشرين
 الاولى استقر لتمام الثانية عشر زكاتها ثلثين السنة وزكاتها خمسة والعشرين من الاخرى لثلاث سنين وتمام الرابعة
 زكاتها خمسة والسبعين استقر وزكاتها خمسة وعشرين من الاربع سنين هذا اذا أدى الزكاة من غير ذلك (فان
 أدى الزكاة من غير ما ذكر كل سنة فذكر كراه ما تصادق ما أخرج) عما قبلها (تبيين) أحدهما قد
 استدلوا لما هي هنا بقلع الاكثر من استدلوا كاهجه وذلك انه بالسنة الثانية استقر ملكه على ربع
 المائة التي هو حصصها وله في ملكه ستان وانما يخرج عنه من زكاة السنة الاولى عقب انقضاء العام
 استقراره اذ لا يكون ذلك المستحق منه نصف وعن دينار وتسقط حصص ذلك وهكذا انقضاء السنة
 الثانية انما هو بقدر ما القول في هذا الاستدراك فقالوا القاطعون بالوجوب قد غلبوا فقالوا كذا
 وكذا الى آخره وقد بينه الاسوي على ذلك قال وقد ذهب في الرصة عنه واقتصر على ما فصل الغلط ثم عزاه
 الى شرح المذهب (نانمجا) اذا أدى الزكاة من قبل آخر كما قال الحول الثاني في ربع المائة بكمالها من
 حين ادركه زكاة من أول السنة لانه بان على ملكهم الى حين الاداء ثم يحل ما مر اذا انقضى آخر السنين
 (فانما تلت آخر السنين فكل) منها (بمساهة) لان الاجارة اذا انقضت توزع الاجارة المسجلة على
 آخر المال في المدين الماسة والمستقلة (فرع) * قال في المجموع لو انما قدمت الدار في انتهاء المدة
 انقضت الاجارة فيما بقي فقط وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما قال المارودي

(قوله نصاب سائمة) أو
 بعضه مع وجود شرط
 الخلطة (قوله أو في القيمة)
 أشار الى صحة وكتب
 عليه تنبيه اطرافهم بشل
 ما لو كانت المائة في القيمة
 ونقدته اورد الا في فتاوى
 القاضي فقال الظاهر
 وجوب زكاة الجميع
 لاستقراره بدليل ابدالها
 بالاشخاص متى (قوله هذا
 اذا أدى الزكاة من غير
 ذلك) أي جملا أو مجزئة
 الزكاة وكان من جنس
 الاحرة (قوله فصل الغلط
 الخ) ينبغي تصويرها اذا
 عمل المالك كذا كل سنة
 من السنين الاربع من غير
 الاحرة قال شيخنا ولا ينبغي
 ذلك فواهم يخرج لتمام
 السنة الاولى كذا ولتمام
 السنة الثانية كذا الخ لان
 ذلك باعتبار الاصل ولم
 يحل

• (باب أداء الكافة) • (قوله أداءها عند (٣٥٨) التمكن واجب على الفور) لأنه حرز من فو على أدائها ودلت القرينة على طلبه وهي

والأصحاب فلو كان أخرج كاتبة جسر الاخر قبل الانتهاء لم يرجع عما أخرجه منها عند استرجاعه قطعا ما بقي لان ذلك حرز منه في ملكه فلا يمكن له الرجوع به على غيره • (فرع القن القبض قبل قبض المشتري المبيع حكم الاجرة) فلا يلزمه اخراجه كانه مال لم يستقر ملكه عليه لان القن قبل قبض المبيع غير مستقر بخلاف رأس مال السلم) يلزمه اخراجه كانه بعد تمام حوله وان لم يقبض المسلم فيه (اذ قبضه يستقر ملكه عليه بناء على أن تعذر السلم فيه لا وجب انفساخ العقد والتصرع بالتعالي من زبانه وتقدم حكم المبيع قبل قبضه • (ثم لو تأخر القبول في الوصية) عن الموت (حتى حال المول بعد الموت لم يلزم أحدًا زكاتها) فلا يلزم الموصي لخروجه عن ملكه ولا الوارث لضعفه ملكه ولا الموصى له لعدم استقراريته له • (فانزل وجه المشتري أداءه الحول في زمن الخيار وأجبر العقد بكسر بان وضع البيع على الفور وعدم الصيغة وجد قبض من ابتداء المالك بخلافه ما هنا)

• (باب أداء الكافة) •

(أدائها) وقتها (عند التمكن) منه (واجب على الفور) للامر به مع نفاذ حاجة المستحقين نعم أداء كاتبة الفطر موع باله العبد وبه كسب أي (قوله) ثم يقر بكذا الاموال البائنة) وهي التقدان وعرض الخيار والراز (بنفسه) ولو تركه وألحقها بركائز كاتبة كان الفطر وهو مراد من عدها من الاموال البائنة كالنودي ولعل المصنف تبعه فلم يفرد بالذكر (وكذا الناهية) وهي النعم والمعسر والمعدن (ان لم يعلم الامام فان طلبه واجب تسليمه اليه وان كان جائرا) بخلاف اللطاعة بخلاف كاتبة البائنة الا لتفرقه فيها كسب أي والحق الجائر بغيره لنفاذ حكمه وعدم انتمائه بالجور والصرح بحكمه من زبانه (ويقتلهم) ان امتنعوا من تسليمه اليه (وان قالوا انسلموا) للمستحقين (بالمسئلة) لامتناعهم من بذل اللطاعة (والتسليم فيها) أي في البائنة والناهية (الى الامام افضل) من تسليم المالك بنفسه أو تركه الى المستحقين (ان كان) الامام (عادلا) في الزكاته لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على الاستعاب ولزمن البراءة بتسليمه • (ولواجب الامام والساعي فالدفع الى الامام أولى قاله المارودي) (وان كان جائرا فتريقه) أي المالك (بنفسه افضل) من التسليم الى وكيله والى الجائر لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره وصرح من زبانه بقوله (ثم) تفريقه (بوكره) افضل من التسليم الى الجائر قال في المجموع لاني الناهية فتسليمها الى الامام وان كان جائرا افضل من تفريق المالك أو تركه لها ثم ان لم يعلم الامام فله المالك تأخيرها مادام يرجو رجوع الساعي (فان أبى من) بجي (الساعي) وفريق بنفسه ثم طالبه الساعي وجب تصدقه بغيره بخلاف استحبابه ان اتهم (وليس للامام نظار في الاموال البائنة) فالمالك أحق بماله من الاجماع ولا يسه ان تبدوا الصدقات فتعماه في الكفاية (فان علم رجل) انه (لا يورثها هي) (أو) لا يورث (كفارة ونحوها) كالنذر فتعبر به ونحوها أعم من تعبر أصله بالنذر (أجبر) على أدائها عبارة الاصل لزمه ان يقول له ادفع بنفسك أو الى لافرق ازالة المنكر (ولا يمنع الواجب سماع طلب أكرهته) أي من الواجب خوف من مخالفة ولا الامر ولا يلزمه بادة عليه • (والواجب لمسؤول يمن وساع نائب فاعله) • (قائدة) • الامام بأخذ كاتبة بالولاية بالنابة بدل ان لا يتوقف أخذها على مطالبته المستحقين كذا ذكره القاضى في تعليقه كلام غيره ظاهر أو صريح في خلافه

• (فصل) • في التبرؤى ركن على قياس دافى الصلوة وغيره ما فوله (نشرط) أي يجب كإجباره بالاصل (ينشر كاتبة المال) ولو بدون الفرض لانها لا تكون الا فرضا بخلاف الصلاة (أو) نية (صدقة للمال المفروضة) وفي معناها ما صرح به بالاصل نية فرض صدقة للمال لانه كل من ذلك على المقصود (ولا بشرط النفاق) بالنية (ولا بجيزي) النفاق (وحده) كما في غير الزكاته والتصرع بعدم اشتراط النطق بالنيبة من زبانه (ولا تجزئ) (صدقة المال فقنا) لانها قد تكون نافلة (ولا فرض المال) لانه قد يكون كفارة

حاجة الاصناف وكسب أيضا فاللاذرى لو انحصر المستحقون ثم ادوا عقب الحول وورثتهم أغنياه وعلموا بذلك ودول الحال على رضاه بالناخير جاز كسائر المبرون انتهى وهو ضعيف اذ يلزم ان يجوز لهم الابراء والاستبدال بغير الجنس وان يجوز ذلك للفقهاء المحصورين وهو لا يجوز في الزكاته بعدا واجدلا بغير مرض المستحقين كما أشار اليه الادمع وقوله قال الاذرى الخ أشار الى تخصيصه (قوله ولو تركه) لانه في مالي غزار التوكيل في أدائه كدبون الاممين (قوله وكذا الناهية الخ) لانها كاتبة واجب على من له التصرف في ماله فاشتت البائنة (قوله وان كان جائرا) ويرأ بالدفع اليه وان قال أنا أخذها منك وأنت غافى المسق (قوله ان كان عدلا في الزكاته) وان جازي غيرها (قوله فالدفع الى الامام أولى الخ) أشار الى تخصيصه (قوله لانه على يقين من فعل نفسه الخ) واخص آثاره وجبريانه وبنال أحد • (قوله أفضل من التسليم الى الجائر) لتفهور شبائته (قوله ويجوز استحبابه ان اتهم) مثله ما لو ادعى دفعها الى ساع آخر ونحوه مما يخالف

الفاهر لان غلو جيت عند مخالفة الظاهر لو جيت عند موافقه كالودع (قوله أو كفارة ونحوها) كالنذر اذا نصفا ونذرا (قوله الامام بأخذ كاتبة بالولاية) أشار الى تخصيصه (قوله لانه قد يكون كفارة ونذرا) هذا التوجيه ظاهر فيما اذا كان عليه شيء من ذلك

غير الزكاة فمن (قوله لشعوبه صدقة الفطر) هذا التعميل يخص تصدق زكاة النيات دون زكاة الحيوان والذهب والفضة لان كل من ليس من جنس الواجب في زكاة الفطر (قوله لكن كلام الاصل يقتضي خلافه) هو الاصح وقد عرفت الى وضو اصله او المجموع بالصدقة الفريضة وقال في المجموع ولو نوى الزكاة لم يشعر بالفطر بقا ان يصح ما به قطع المستغنى والجوهرانه يجوز وجها واحدا والثاني على وجهين أحدهما يجوز والثاني لا يجوز وقال البغوي ان قال هذا زكاة مالي كزكاة لان الزكاة لم يفرض المتعلق بالمال وان قال زكاة لم يفرض وجها ولم يصح شيئا أو يصحها الاجزاء (قوله الا ان شرط الاسترداد كان (٢٥٩) قال الخ) قياس ما سبق في علم المستحق كالتمسح بما ذكر ان

وذكر الوارض الصدقة لشعوبه صدقة الفطر كإقتضاه كلامه وصرح به في شرح الارشاد لكن كلام الاصل يقتضي خلافه (ولا يجب تعيين) احوال المراكز لان الفرض لا يختص به (فان عينه لم ينصرف) أي المؤدى (الى غيره) ولو بان تأفلا لانه لم يتولد الفاعل (فان ما لا ربح فيه شاة وشاة أبرة فخرج الفرض) يعني شاة (عن الأبرة فثبتت تأفلا لم يقع عن الغنم وعند عدم التعيين يقع) يجعله عنها فمما ذكر ويقع عن أحدهما فيما اذا بقيت أو بعتهما فاشتمعها (ولو قال هذ زكاة مالي الغائب ان كان باقيا أجزأ عنه) ان بان بابا (بخلاف) قوله هذ زكاة مالي (ان كان مورتى قدمات) فثبت موته فانه لا يجوز (والفرق عدم الاستصحاب) احوال في هذه اذا اخل فيه باقاه الحياة وعدم الارث وفي تلك بقاه المال ونظيره ان يقول في آخر شهر رمضان الصوم غدا عن شهر رمضان ان كان منه في يومه فلو قال في أوله الصوم غدا ان كان من شهر رمضان لم يصح (فان بان) ماله الغائب (بالفعل يقع) أي المؤدى (عن غيره) الماسر (ولم يسترد) (الان بشرط) الاسترداد ان قال هذ زكاة مالي الغائب فان بان تأفلا - سرده (واذا قال هذ زكاة (عن) المال) الغائب فان كان بالغائب الحاضر فان تأفلا أجزأه (عن الحاضر كيجزئ عنه عن الغائب لو بقي ولا يفر الترددي عن المال بعد الجزم بكونه زكاة ماله وبخلافه الموقوف الصلابة عن فرض الوقت ان دخل الوقت والافن الغائب - لا يجوز - لا اعتبار التعيين في العبادات الدينية اذا الامر فيها أشتق ولهذا لا يجوز فيها الثانية (بخلاف ما قال) هذ زكاة مالي الغائب فان كان تأفلا (فمن الحاضر أو صدقة) فثبت بانها لا يجوز عن الحاضر (كلا يجوز) عن الغائب (هذ زكاة مالي) الغائب ان كان باقيا (أو صدقة) لانه لم يجز بعد الفرض (وان قال) هذ زكاة مالي الغائب (فان كان بالفارصة) أو ان كان بالغائب باقيا فهو زكاة ولا يفدقة (فان تأفلا وقع صدقة) أو باقيا وقع زكاة لان هذه صدقة استخراج زكاة الغائب لو اقتصر عليها حتى لو بان تأفلا لا يجوز الاسترداد الا اذا شرطه كسار (ولو قال) هذ زكاة (عن الحاضر) والله ببأجزأ عن واحد) منها ما عليه الاخراج عن الآخر ولا ضرر الترددي عن المال كسار فاعلم (والمراد بالغائب) الغائب عن مجلس المال (في البادوا) الغائب (في بلاد آخر) ان جاز في البادوا (لانه كان يكون ماله ببلاد مستحق فيه مال المال اقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر بل سائر البلاد عرف مكانه ولا خلافه فخرج زكاة ماله كان مستقرا ببلاد لا ومع ما له مال آخر وهو ببادية أو سفينة والبلد اقرب اليه بلاد فان موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع * (فرع) صرف الزكاة بلانية لايجزئ) كالمسار (ويصح بذلك ولو لم يجز وعلمه) بصا وجنود أو سفينة لمخالفة الواجب فيه غيره بذلك وفي غير أصله بولي الصى والمجنون (ولو دفع) المركز الزكاة (الى الامام بلانية لم تجز ببلانية الامام) على الاصح لانه نائب المستحق ولو دفعه المركز الى المسم بلانية لم تجز فكذلك انماهم - التصريح بالترجيح من زكاته وما الى الامن ان يجزئ طامعا كان أمركا أو في المجموع به ان يجزئ طاهرا بالباطل وفيه نظر (كلاويك) فانه لا تجزئ بتمتع الموكل حيث دفعه الى بلانية كلو دفعه الى المستحق بنفسه (فان استخ) من دفعه (فان اخذها) منه (الامام فهورى عنه أجزأه) طاهرا وباطنا قيامه مقامه في النية كاني

فان لاخذ وكذا ان تحدد بعد القضاء على الاقرب قاله السبكي (قوله) لا اعتبار التعيين في العبادات الدينية المراد تعين كونها طاهرا أو عصرا أو ما تعين الاداء والقضاء فليس بشرط على الصحيح ضرورة المسألة هنا ان تكون الفائضة مخالفة للحاضرة فان اتحدنا كظاهر من أو عصرين صرح غا وعرشه ابن العماد بان هذه الدعوى غير صحيحة لان قول الزايفي عن فرض الوقت مكان قد دخل والافن الثانية يشمل الفائضة والموافقة لصاحبة الوقت كظاهر وظهور ويشمل مخالفة والتعيين شرط فيهما نعم لو كان عليه فائدتان متفقتان في يومين كظاهر من أو عصرين لم تجز ببلانية القبيلة والبلدية (قوله) لمخالفة الواجب لانه يلزمه الثانية اذا أخرج زكاته لانها واجبة وقد تقرر من المال فقام به وليه

لانها والى عليه ملحق بها في البتة عنه (قوله) حيث دفعه الى بلانية اذا كان في تفرقة الزكاة في اهداء الهدي فعلى ذلك في هذا المال أو له في هذا الهدي فعمل يحتاج الى تركه في النية قال الحاروي لا يحتاج الى ذلك بل تركه جدي وينوي لان قوله تركه اهدى بقضى التوكيل في النية قال النابلسي وهذا الذي قاله مقتضى ما في العز زكاته وضمن انه لو قال وجعل غيره ادعى فطرى ففعل أجزأ (قوله) وروى عنه سماعة عن ابيه انه قد تفرقت (قوله) طاهرا وباطنا (الخ) بخلاف المجنونة والمستغنى انما هو زكاة ماله لايجزئ باطنا على الصحيح بل تجزئ عليها الاعادة والفرق ان الفقهاء اشركوا وقد وصلوا الى - فهو وحصل المقصود من شرع الزكاة وهو اغناء الفقير وأما المأهارة

فعبادة دينه بمحضه خ (قوله وحرمه القوم) القياس اجزاءه ينفى في كل متما (قوله ولو نوى عند عزائه الخ) الحاصل انه يجوز تقديم النية
عند انزال الزكاة او مع عدم اعطائها (٣٦٠) الوكيل او عند تغريفه وكذا لو قال لوكيله تصدق بمذاقنا وعائني بقرى به الفرض ثم فرقه

الوكيل او قال ببيع هذا
واصرف ثمنه عن زكاتي
ونوى بعد قبض الوكيل
الثنى لا قبله (قوله وله
تفويض النية الى وكيله
الخ) قاله زكاة هذا
المثل او اذن كافي او فرضي
ولودفع نوب اليه وكيله له ببيع
وبصرف ثمنه عن زكاتي
عند دفع الثوب اليه يجوز
وان نوى بعد حصول الثمن
في يد الوكيل جاز لا ناوان
جوز تأخير تقديم النية فاعلم
تجوزها فثبت قبيل
ذلك المال ان يكون زكاة
قال الفاضل وعندي انه
يجوز بعض في المالين لانه
ليس من شرط وجود النية
في مال معين وعلما بصرفه
في الزكاة اذ ترى انه لو
وجب عليه ختموا هم
زكاة فامروا وكيله باذنها
ونوى عند امرهم فانه
يجوز وان كان الوكيل
ربما يبيعها ببيع متاع
او اسكنها فراضا لا رها
وعلى هذا الوجه ختم زكاة
فقال لا يخرجها الى
الفقراء عازما على ان كان له
على عين اوله يكن ولو قال
اذ رضى ختمه وادعاني
زكاة ما ترضى وقال لا ادري
وكلام كثير من اولئك الذين
ينزلون في استمراد كره
(قوله ومنه يؤخذ ان
الواجب عليهم التمكن من الخ)
بأنه اذا كان الواجب عليهم تسليمه الى الراعي فان كان لا يمكن
امساكها الا ببيعها فان كان على المالك ذلك وعلى هذا القول لا يكره
الله والله لو منعني فلا ان العقال هم امن غلام التسليم وقبل العقال هو صدقة عام

التفرقة (والا) أي وان لم ينو عنه (فلا) تجزئه لعدم النية (وأتم الامام) بتكميله لانه في الزكاة كالولي
والمستعصم وهو كالنحو وعلما يجب رد المال أخذوا به والى كذا يباحها على من وجبت عليه وحمل بنية عدم
الانكسار كقوله البغوي والمثلي لا عند الصرف للمستعصم كبيعة ابن الاسود وحرمه القومى (ولا يبايع
الامام معها) أي مع الزكاة (شأن مال المستعصم) لانها الواجب فقط وما يحرم منه فائنا أخذوها وشأن
ماله فضعه الشافعي وغيره قاله النوري (ولو نوى) ذلك (عند زكاتها أو اعطائها الوكيل وفرض) على
المستعصم (بلانية) عند التفرقة (أجزاء) لوجودها من الخاطب بالزكاة ثمة لانه له ولكل فوارت الاعطاء
الى الامام ولا يضر تقدمه على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باءه كل مستحق ولان القصد من الزكاة
سد حاجة المستحقين بها وقوله من زكاته عند زكاتها برده على مال نوى بعده وقبل التفرقة قاله يجرى وان لم
تتقرر النية أحدهما كفي المجموع في الكلام فيه اذا دفع الى الوكيل بلانية وقال ببيع عن زكاة العاردي انه
لودفع المال الى وكيله ليعرفه تأتمن نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقعه عن الفرض اذا كان القابض مستحقا
(وله تفويض النية الى وكيله في الاداء اذا كان أهلا لها لافاقته بما مقام نفسه بها بخلاف من ليس بأهل لها
ومنه الكافر والصبي مع انه يصح توكيله ما في أدائها لكن بشرط فيه تعيين المدفوع اليه قاله المتولي وغيره
وتعين نية الوكيل اذا دفع الفرض بحاله بان قال له موكله اذكر كذا من مالك ليصرفه فله عنه كذا الخ
نافية فلا تكتفي بنية الموكل (ونيتها معاملة كل) من نية أحدهما (ومن تصدق بحاله) ولو (بعد تمام الحول ولم) أو
الزكاة ثم تقاضا زكاته (يكون له) أو تأتمن أو تأتمن (ومن تصدق بحاله) ولو (بعد تمام الحول ولم) أو
فرضه والتصرح بقوله بعد تمام الحول من زيادته

● فصل في بيعت الامام ● وجوبها بالخذ الزكوات (الساعة) وهم عماله الا لا يتابع رواه الشنجان مع
ما في ذلك من السعي في اصاله الحق في أهلها ولا تكتبر ان الناس لا يعرفون الخرج عن عهده الواجب
فان علم منهم انهم يؤدونها بانفسهم لم يجب البعث وتعيين بيعتهم (عند ادراك الثمار والحبوب) بحيث
يصحون أو باهاوت الجداد والحصاد ولو اعتبروا في الحبوب وصولهم عند تنقيتها كان أقرب الى اذعان الاداء
الا يستدوا الثمار وان كان لا يمكن الاداء فيه الا احسين جفانها لكانت تحتاج الى حرص غالب احسين افرا كها
فتناسب اعتبار الوصول حيث تد (وبسحب الساعي أن يعين للعلو شهرا) باتهم فيه بالخذ الزكاة (والحرم
اول) سيما كان أو شتاء اقول عثمان رضى الله عنه في هذا شهر زكاة كسركم رواه البيهقي باسناد صحيح ولانه
اول السنة الشرعية (و) ان يخرج قبله لبعض في أوله في تمهيد حوله اذ اهاوا الاستحالة التجهيل فان
كره التجهيل عبارة لا لاصل فان لم يفعل (أوله الى قابل أو ثوب) بمعنى أناب (من مطالبه أو فوض اليه ان
أشبهه) ان (أمرهم) أي الزكيات (بجمع الماشية على الماء) ان كانت ردها فأخذ زكاتها عنده ولا
يكفاهم ردها الى البلد ولا يلزمه أن يتبع المرائي وهذا فسر خبر الترمذي وغيره ولا يجب ولا يجب أي
لا تسكفهم أن يجلبوا من المرائي الى البلد وايس لهم أن يجنبوها الساعي أي يكفوه بان يجنبها من
المرائي فيشقوا عليه والمثلي ولا يلزمهم أن يحملوا الى الاثقال قال الزكيات رضى الله عنه يؤخذ ان الواجب عليهم
التمكن دون التسليم فان كان للمزكيات أن أمر بجمعها عند أحدهما والخير في تمهيد كذا من عليه
الام (فان تروى) كان اكتفت بالكسالى وقت الربيع (ففي يوت أهائها) وأقربهم يأخذون كذا قاله
لاصل ومقتضاها تجوز ترك كيلهم الراد الى الاثقال به صرح الحاسلي وغيره (وبسحب جمعها) مضى
نحو (حظيرتها بحضرة المالك) أو تأتمن ان لم يبق الساعي بقوله (و) ان يخرجها (من مجاهدها
اجتماعها) (واحدة واحدة) ليسهل عدها وان يقف من جانب الساعي من جانب كذا ذكره الاصل (و) ان

الواجب عليهم التمكن من الخ اذا كانت الماشية تحت رحمة في أخذها وامساكها مشقة كان على رب المال ان
يأخذها من الواجب عليهم تسليمه الى الراعي فان كان لا يمكن امساكها الا ببيعها فان كان على المالك ذلك وعلى هذا القول لا يكره
الله والله لو منعني فلا ان العقال هم امن غلام التسليم وقبل العقال هو صدقة عام

(قوله آجل الله) في آجل الله لقنات النضر والمدة (قوله وهم بنوهاشم والمطلب الخ) هل (٣٦١) يقال بنات بنى هاشم وبني المطلب بعدون آله وهل تنسب بنات بناته

الملك تنسب الذكور أم لا (قوله والذي حرم عليه الصدقة الواجبة الخ) لانه صلى الله عليه وسلم قسم سهم ذوى القربى وهو خمس الخمس بينهم تاركه من غيرهم من بنى عمهم فوفى وعبدت من سواهم له رواد الخاري واقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئاً ولا صلاة الايديان لكم في خمس الخمس ما بينكم أو يغنيكم رواد العسكاري في محبة الكبير

* (باب تجهيل الزكاة) *
لونذر تجهيلنا في انعقاد نذره ولزوم الوفاء به وجهان صحح النوى في كتاب النذر من زيادته المنع (قوله والدية قبيل القتل والكفارة على العين) (قوله فلا يجوز له التجهيل عن مولاه) أشار الى صححه (قوله كالسبكي) أى وغيره (قوله وهو مسلم امر الخ) كلام الاصحاب كالصريح في الاجزاء مطلقاً وهو كذلك والفرق بينه وبين مثله الجهر واضع (قوله وسأفاه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين) واه

أوداد وغيره وأجاب النبي بانه مرسل أو يجوز على انه نصف صدقة عامين مرتين أو صدقة مالين لكل واحد دخول مفرد (قوله ونقله ابن الرقعة وغيره عن النص) وعليه يجوز ان ينوى تقديم السنة الثانية على الاولى فيها وجوه

كلوجهين في تقديم الصلاة الثانية على الاولى في الجمع في وقت الثانية قال الناشري بل ينبغي ان يكون ذلك كتقديم الثانية على الاولى في وقت الاولى لان ذلك نظير مسئلتنا (قوله وتبعه على ذلك جماعة) بجماعه بان من حفظا عنه على من لم يحفظا (قوله لم يحفظا عن الثاني) انه مالو ملائمة وعشرين شاة فجعل منها ثمانين ثم عدت مائة قبل الحول (قوله وفي الفطرة بدخول رمضان) لاولد في كذا الفطر عن عبد قيس الغروب ثم باعه يلزم المشتري اذ كان كذا لفطره ولو لم يخرج فانتقل العبد الى وارثه المدين هل عليه اخراج الفطرة عنه في قولان فخرجان قال في البحر وقد نص في كذا المال (٣٦٢) اذ جعلها ثم مات انما يتجزئ عن وروته انتهى سيأتي في كلام المصنف ما يخالفه (قوله فخر

حصله في ذلك انعكاس في النقل حالة التصفي قال ولم اظفر باحد صحيح المنع البغوي بعد الفحص البالغ والتبع الشديد اه وتبعه على ذلك جماعة (قوله انما ابا فجل لتصابين لتوقع غلام الصاب الثاني) ولو (بنتاج) كان مالا خمسة ابره فجعل شاة في بنت بالثو والعشرا (لم يحفظ عن الثاني) لمانه من تقديم زكاة العين على النصاب فاشبهه مالو آخر يز كذا وبعثا درهم وهو مالك المائتين (تخلوا فخرج التجارة) كان اشترى او اعرضا عاتنين ويحل كذا وبعثا في مال الحول وهو بادي او بعثا في ثمانية يجزئ لان العبرة في اخراج كذا التجارة باخر الحول (ولو عمل عن الاديان) كان يحل ثمانية او بعين شاة قولت ابرهين (فتاوت لم تقع عن السخايل) لانه يحل الزكاة عن غير هاتل تجزئ عنها (ويجوز التجليل في الزرع والثمار) ان لمن حصول نصابه ثما (بعد بدو الصلاح) في الثمار (واستنداد الحول) في الزرع لان الوجوب قد ثبت الان اخراج لا يجب اما بدو ذلك لا يجزئ التجليل لانه لم يظهر ما يمكن معرفة قدره تحققة ولا ظاهرا فكلوا يخرج الزكاة في خروج الثمار وانما قد اختلف لان وجوبه ما سبب واحد وهو ادراك الثمار والمحبوب فيمتنع التقديم عليه (د) ويجوز تجليها (في الفطرة بدخول شهر رمضان) لانها واجبة بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد اجد هاتل في تقديمه على الاخرين تقديمه على ما ذكر كذا المال وروي مالك والشافعي وابن حبان والبيهقي ان ابن عمر كان يؤدم اقبل الفطر بيومين او ثلاثة (د) فخرج يجزئ تقديم كفارة قبل عين وقتل وظهار وجماع من يحرم وصام في رمضان فغيره بماله اول من تغير اصله بجماع في شهر رمضان وعطف الاصل على الكفارة جزاء الصدوق كان المصنف اذ ناله في كفارة القتل لكنه فاضر على كفارة قتله (ولا) تقديم فدية هرم وحمل ومرض قبل رمضان وكاله من اشدت مشقة الصوم عليه والمرض كما يحرم به الاصل وراويه عن لارحي روى في كذا يحرم به في الجموع اما تقديمه في رمضان فسيأتي في آخر كتاب الصوم (ولا) تقديم (النفقة ومنسذورة) كان في الله مرضى فله على عتق رقبة (وزكاة معدن وكذا قبل يوم النحر) في الاضحية (وجودها للشرط) في المذذورة (والحصول) للمعصود في الاخيرين ولا تقدم فدية التمتع على الاحرام بالعمر ولا دم القران قبل الاحرام بالنسكين ولا دم الفوان على الاحرام بالقضاء وما ذكره كذا من عدم اجزاء التقديم في المذذورة كذا في الايمان عكسه كانه عليه جماعة في كلام الاصل وما ذكر في المعدن محله في الموت ولو كان في ملكه كان احيا رضا فظهر فيه امدن فانه عليه كذا كذا كذا كذا في الامور المذكورة في اولها

فصل شرط وقوع المجل (في الحول) زكاة فاه القاض والمالك اه لا) فحقه افي الاوّل ولو جرم في الثاني (الى) تمام (الحول فان مات القاض قبله) وارثه (او استغنى بماله آخر) أي غير المجل كذا أخرى واجبة او هجلا أخذها بعد الاولى (او نقص النصاب او باعه) المالك وايس مال تجزئ والاولى اذ اذل عن ملكه (لم يحفظ) لخروجه عن الاهلية عند الوجوب (وان عرض مانع في القاض ثم زال قبل الحول لم يضر) لاهلية في العارفين وكذا لم يعلم استحقاقه أو سببه كما اقتضاه كلامه كغيره وبه صرح الحنابلة وغيره

ويبقى غنموه اذا كان حال ذنبها محتاجا اليها ثم تغيره فاضر في آخر الحول يكتفي باحد هاتل في بدو انتهى قال وهضم اما ينبغي ان يكون هذا ان كانت الزكاة بدو وتلفت وكان أخذ بدلهام لا يصير وقدره ان كان يصير فقيرا ينبغي ان لا يؤخذ منه الا لا يردى أشد البدل الى استحقاقه أخذ انتهى قال الفيزري فمقتار لانه من ذمته وايس ركعة في ذمته وان اذفر وقوله قال الفيزري الخ اشتر الى تصحبه (قوله وبه صرح الحنابلة) أشار الى تصحبه وكتبه على لو غلب القاض عند الحول وشك في كفايته فهل يجوز والمجل وجه حكاهما الماوردي أن من ماني البحر الاجزاء وفي فتاوى الحنابلة اذا غلب المسكين عند الحول ولا يردى حاله من حياه وموته وقدره بخلاف

وقى شرح الوسيط انه لا يجوز بناء على منع نقل الزكاة قال الانزع رأيت لبعض اصحابنا انما اخبرني انه لو كان مقبلا لاسدوله مال لاسد تقر بلسد بل سافر من بلد الى بلد ففعل زكاته في بلد اخر ثم جاء الحول والمال في غيرها اجزاء ذلك وبه اجاب ابن رزين في الفتاوى وقوله فهل يجوز للمحل اشرالي تعصبه (قوله اذ القصد بصرف الزكاة غلبه) وأضالوا وخذوها لا تقتر واخذوا الى ردها الله فائبات الاسترجاع يؤدى الى نفيه (قوله ولو أخذها بسؤال الجميع الخ) محله اذا نوى الامام عند أخذها النيابة عن الجميع اعمالو نوى عند أخذها أحدهما كانت من ضمان من عينه بالنسبة قطعها كما فهمه كلام الاصحاب نية عليه صاحب المعين وقال هو ظاهر ونقله صاحب المذاكرة عن ابن عجل (قوله فهو ضمانه) وان تلفت من غير شرط لان أهل الرشد لا يوفى عليهم فاذا نضحتهم قبل محله بغير انهم من بعد بقرضه بغير محله ضمه كقبض الكل من موكله قبل محله وقامه ابن الصباغ وغيره على ما لو نضض الاب دينه الكبير بغير اذنه وجوز القبض للامام لا يمنع عنه الضمان بل يكون مشير وطا بسلاطة العائبة

المالك فلا ينافي فيه حكم العروض المذكور وادلودته فلا تؤثر في سقوط الزكاة وان لم يرجع عنها الا بعد الحول كما (ولا يضر غنائه ذلك المجل ولا غيره) أى ولا يغيره (مع) كان تاجر فبدا القصد بصرف الزكاة في غنائه (ولما المجل) ان كانه (يرجع) ما يحله (عن) زكاته وارثه) بناء على انه لا يبنى على حوله كما سلفه فيقول بل ملك المصاحب وكذا الحول فيمضد كزكاة الفطر (فرع) لا امام فيمضد كزكاة الفطر (قوله) قبل الحول (الان الاول ان يخذوه) كانه فان كان بسؤال الساكنين فهو من ضمانهم) وان لم يدفعه اليهم (ينبغي) كذاون تلفت ايديهم قبل (غنام الحول أو) في (يد الامام) كذلك (ان توجد شرط الاضغاث) والوجوب (عند) غنام (الحول) والابان فانت وفات بعضها (استحق المالك الرجوع بها عليهم) هذا علم من قوله فهو من ضمانهم فكذا ان انساب يقول والا فلا أى فلا يقرز كذا حتى وفات شرط الاضغاث لم المالك الاخراج نائبا (وابس الامام طريقا في الضمان) وان لم يدفعه اليهم (الان جهل انك كونه) أى الامام (أخذها بسؤالهم) فيكون طريقا في الضمان فيرجع عليه المالك فيقبضه من لده أو يحبس به عن زكاته (وان أخذها الامام بسؤال المالك) ولم يدفعه اليهم (فهي من ضمانه) أى المالك بشرطه (والا وما كسبه) (فالفرع) أى الزكاة (ان تلفت في يد الامام قبل) غنام (الحول) كما تلفت في يد المالك (ولا يضمن الامام الا ان فرط) كسائر الوكلاء اما اذا دفعه اليهم فان تم الحول ودمه فانه لا يضمنه المالك والمالك يصفى الى وجوب اجرائها لارجع المالك عليهم دون الامام كما صرح به الاصل وخرج بقوله من زكاته قبل الحول لم تلفت بعده وسأني بيانه في آخر الحال الثاني (ولو أخذها بسؤال الجميع) أى المالك والساكنين (فن ضمان الساكنين) لا المالك وان لم يدفعه الامام اليهم لان المنفعة تدفع عليهم كفى المستعير (أو) أخذها (بالسؤال أحد) منهم ومن المالك (فهو) أى المأخوذ (من ضمانه) لان أخذها لطلبه لاولي له غيره) فلا ضمان عليه لان حاجة الطفل حينئذ كسؤال الرشد بخلاف العاقل الذي وليه غير الامام لان من يسأل التسلف لو كان صلاحه فيه وانما لم تنزل حاجة غير العاقل من زكاته كفى العاقل الذي وليه الامام لانه أهل رشد وتطرق وكالطفل فيمضد كزكاة الفطر ويجوز عليه بغيره (فان دفع اليهم ما استبد باخذ وحال الحول ولا مانع) من الاحتقال والوجوب (وقع الموضع) (والا) بان كان ثمة مانع من ذلك (استرد) منهم (الامام ودفعه لغيرهم) ان اختص المانع بهم (أو) دفعه (امك ان تقف عنه) الزكاة الاولى ان اختص المانع به لان سقوطها يقتضى تقدم وجوبها وانما بسؤالها استبد باخذ لان الكلام فيه والافلا فرق بينه وبين ما مرع انه مفهوم بالادنى (فان نظروا الاسترداد) لما أخذ (أو تلفت في يد الامام قبل) غنام (الحول ضمن من ماله) وان لم يفرط (واخرج المالك الى كذا نائبا) تعبيرة بالتدفع أعظم من قول أصله فان لم يكن لهم مال والتصرع بقوله أو تلفت في آخر من زيادته (وحاجة طفل وليه الامام كسؤال البالغ) فضمن العاقل (وقع المأخوذ كذا) ان وجدت الشروط عند غنام الحول وهذا يعني عن قوله فيمضد كزكاة الفطر لان حاجة طفل لاولي له غيره (الحال الثاني ان يخذوه فرضا الساكنين) بسؤال أو بدونه (فله في الضمان) ودمه (حكم) الزكاة (المجلة) فمما في الحال الاول على تفصيل في عين الضامن يعلم عايات فيمضد كزكاة الفطر بالسؤال أحد (الا) انه أى لكنه (لا يقرز كذا) لانه لم يخذوه بنسبها (بل يقضيه الامام) للمالك ان أخذ بسؤال الساكنين (من الصدقة أو بحسبه) عن زكاته) بان ينوي جعله عنهم عند دفعه اليهم باذن المالك وهذا أولى بالأجزاء من دفع الاجنبى لهما من ماله عن المالك باذنه (والامام طريقا في الضمان) فيرجع عليه المالك فيقبضه من الصدقة أو يحبس به عن زكاته كذا (الان علم المالك) أو ظن (كونه اقترضها) لهم (بسؤالهم) فلا يكون طريقا في الضمان وان كان الاصحاب وكيل الاقتراض بمال للفرق الظاهر بينه ما قبل الشئ منه ما لو علم أو ظن انه اقترضه لنفسه أو لهم بغير سؤالهم أو جهل ذلك وكلام الاصل في مثله لا الجهل منافع (ويجب القرض للامام حين يقتض بسؤال أحد) من المالك والمساكن فعليه ضمانه من ماله

تحدد بعده - قال السبكي
فقال هو كالمقارن أم لا أم لا
فيه نصير بحوالا اقربانه
كالمقارن وفي كلام الشيخ
أي حامدا والامام مودعا
خلافه انتهى هذا اذا علم
مع بقائه المقبوض فان كان
به - تعلقا أو تعلقا فلا د
لانه لم يقض على انه مضمون
وقوله والاقرب الخ اشار الى
تصحيحه (قوله العلم بالجميل
وقد بطل) - بل لم يولم بحكم
الجميل وان شئت ذلك الملو
على الاجز فانه تمت الدار
(قوله) ولو اختلف في علم
الجميل (الخ) عبارة المناهج
وانهما لو اختلفا في حيث
الاسترداد صدق القاض
بيانه قال الاذرى قد يشعل
ما لو اختلفا في نقص المال
عن النصاب أو تأخر قبل
الحول أو غير ذلك لانه موقوف
ولم يرفعه نصا وقد يشعل
الخ اشار الى تصحيح قوله
لان الاصل عدمه ولا نهما
انفق على انتقال الملك
والاصل استمراره ولان
القاب هو الاداء في الوقت
(قوله وكلام المجموع
يقضي ترجحه) هو الاصح
(قوله) أحدهما يلزم المال
أشار الى تصحيحه (قوله) فلا
ارش) لانه نص حديث في
ملكه كالمبيع اذا رجع
فيه بالانقضاء ناصا
(نوع) اذا عجز عن كذا
الميون واتقوا الحال
الرجوع فهو لم يرجع عليه
المتفق بما انفع لم يرجع عليه

وان سلمه اليهم لانهم غير متعين وفيهم أو أكثرهم أهل رشد لا ولاية عليهم (لكنه اذا سلم اليهم وقد انقضت
لحاجتهم - بغير سؤالهم - ضمنوا والامام طريق) في الضمان فاذا انقضت ان كوان فان كانوا بصفة الاستعانة
حاجة تعلم الحول فضا منتهى أو حسب المالكين عز كانه والاقضى من له ثم يرجع عليهم ان وجد لهم مالا ولا
حاجة لقوله بغير سؤالهم لان الكلام فيه بل هو من عدم سؤال المالكين في الدام في كون الامام طريق
الضمان وليس مرادهم بانه تعلق بالحال الاول بقوله (وان تلف المالكين في الدام بعد) تمام (الحول
وتعز كانه على كل حال) من الاحوال السابقة بل لان الحصول فيه بعد الحول كالاصول المالكين كالمالكين
أخذ بعد الحول (فان) كان قد تلف بقر بعله) ولو بعدم الدفع اليهم (ضمنه الفقهاء) من مال
نفسه والافلاص من ان يتقرر ان يتقرر انفسهم بغيره اليه لانه لا يجب تفرق في كل قليل يحصل عندوهي
الاصل وليس من التفرع ان يتقرر انفسهم بغيره اليه لانه لا يجب تفرق في كل قليل يحصل عندوهي
أخص من عبارة المصنف (وعبر) فيما يتعلق بالزكاة (بالمالكين) تارتوا بالفقهاء أخرى (عن
الاستئناف) وقد قدم بيانه في كذا المالكين (وبسؤالهم) وحاجتهم (عن سؤال بعضهم) وحاجته أي
سؤال وجاهة طائفة من كل صنف لا جميع آحاده قال ابن الرفعة فوجب ان يراد المالكين حقيقة لان
للامام ان يصرف في كذا الواحد الى واحد من الاصناف
* فصل في علم المالك والامام * دفع الى كذا (ولم يعلم الفقهاء انه جميل لم يسترد) وان ادعى أنه أعلى
فامداه وصدقه الا ان ذلك لم يبق بعله بترك الاعلام عند الاخذ وهو نظير ما لو يملك قضاء دين فضاها لم يشهد
فانه لا يرجع وان صدقه المولى في الاعطاء ولان العادة جارية بان مادفع الى الفقير لا يسترد فذلك ملكه
بالجهة والمصلحة ان وجد شرطوا الا ان صدقه لاه وطن نفسه على غلبته وتعلقه بها (فان علم) ذلك
ولو يقول المالك له هذو كذا بمجهلة (وسأل) عليه (الحول وقد خرج الفقهاء والمالك عن أهلية الزكاة
ولو بالتلف ماله استرد) أي المجهل (ولو لم يشترط الرجوع) للعلم بالجميل وقد بطل (وان قال) هذو
(زكاة المجهلة فان لم تقع كانه في مال لم يسترد) وهو واضح - هذو ما من زكاته زاد وصرح به الزاقي (ولو
اختلفا في علم المجهل) أي في علم القاض به (فاقول قول الفقهاء) بيمينته لان الاصل عدمه (وقد تحيل
وارثه) اذا مات قبل خلفه (اهما علم) ان موثرو علم المجهل (ووجهان) أحدهما علم وجهه الماوردى
وغيره وكلام المجموع يقتضي ترجحه لا مكان صدقه والثاني لان الظاهر من قوله هذو كذا في انها واجبة
في الحال فليس له دعوى خلافه (ولا يجوز استرداد بلا سبب) لانه تبرع بالجميل فهو كمن يملك ديناهم جلا
لا يسترد قال في المجموع قال الامام ومضى ثبت الاسترداد فلا سبب - مالي نقص الملك والرجوع بل ينقص
نفسه * (فرع) * لو (دفع الى كذا أو صدقه) التعلق وهو سأكث أجزائه - تشبها بالاول - فيوقف في الذمة
وعلايا يعرف في الثاني وقد نقله في المجموع عن الامام وعن جمهور أصحابنا انظر اسانين والمحققين من غيرهم
وان انقصر الاصل على نقله عن الامام (وابس اعلاه) أي اعلام الدافع الفاسد - (بما ان كذا) نقا
(كالاعلام بالجميل) فلا يتردها التفرع بعله بذلك * (فرع الفقهاء في المجهلة) * بالقض (في نقد
تصرفها) (ظاهرا وباطنا كسائر الملك) (وعند وجوب الرد) أي ردها على المالك (بردها) عينا أو دلا
(هو) أي الفقير ان كان حيا (أو وارثه) من تركه ان كان متوفيا لم تكن له تركته ثلاثة أوجه حكاهما
الشرعي أحدهما يلزم المالك دفع الزكاة تاليا لان القاض ليس أهلا لها وقت الوجوب والآخر الثاني تجزئ
المجمله له وللمالك الثالث بغير الامام للمالك من بيت المال مقدار المدفوع و يلزم المالك اخراجه ان كان جاهل
المحققين والفايلين قال في المجموع والاول هو القياس الذي يقتضيه كلام الجمهور وادار قد يرد (بالزكاة
المتصلة) كالسكن والكبر (للا منفصلة) حقيقة كالولد والكسب أو حكما كالعين بضرع الدابة والصوت
ينظرها كالموهوب للولد والمبيع للمالكين بجامع حدوث الزيادة في مال الاخذ (ولو نصت) فيما المجهل
بقصص صفة كرض وهو لا ينقص جزءه كلف شاة من شاتين (فلا راس) لما راسها فهاذا الحديث الزيادة

المتفق بما انفع لم يرجع عليه ينبغي بناؤه على انه لم يجز له الرجوع في الزوائد المنفصلة

فانجز زمانه فاعلم غرامة النقة والافلاذ وقوله والافلاذ أشار الى تصحيحه (قوله الا ان (٣٦٥) تلفت) حساً أو سرعاً (قوله وكان هذا فيما اذا دفعه الى المخل) ظاهر كلامهم

عدم الفرق بين الحالين وتعلمهم دال عليه (قوله لا شتراة ومعلوفة) فلو عمل شاة من مائة وعشرين ثم نعت شاة معلوفة قبل الحول ضم المخرج الى المال وزنه شاة أخرى لان المخرج كالباقي على ملكه وهذا اذا كانت الشاة حارة في الحول فان استاعها أو كانت معلوفة لم يلزمه شيء آخر قال ابن المقن كذا في الرافعي والكفاية واپس كذا قال في الصواب لزوم آخر من قبلنا قال ابن النفيس المراد ان المخرجة هي التي سكت غنمها اثنين أو مائة وعشرين وهو واضح (قوله فيسردها) ثم يجدد الاخراج وقالوا ان قبض القبض فز كاه النحر الرب ثم صاعده فمرانه يجزئ ويمكن الفرق بان زيادة هنا حصلت في ملك القابض وتغير الرب حصل في ملك المال لانه قبض فاسد (قوله أحدهما يجزئ) أشار الى تصحيحه (قوله وأحدهما عند القاضي المنع الخ) الاصح الاول بناء على ان الاعتبار بعدم بنت الحاض حال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما سر

والنفس قبل حدوث سبب الرد ووجدت أهية المالك والقابض الزكاة فان حدثنا بعده أو قبله وان عدم تلك الأهلية حين القبض ودعاهما مع المجل صرح بالزكاة الامام وغيره والثاني الجوى وغيره (وابس له رد عليها لان تلفت فيرد المثل في المثل) كالدرهم (و) يرد (في غيره) كالغنم (فقيمة يوم القبض) كسائرهما وانما اعتبرت فيه يوم القبض لا يوم التلف ولا أقصى القيمة لما زاد على قيمة يوم القبض زائد في ملك المشتري فلا يضمنه ولا يمس له يقتضي انه ليس له رد مثلها مع وجودها بغير رضا المالك وهو كذلك (وان استرد) ها (الامام) أو بدلها (ولو قتلها وصرفها للفقراء جاز ولو لم يحسب دد المالك) ه (اذنا) استكناه بالاذن الاول ولانه نائبه في الدفع ونائب المشتري في الاخذ قال الاذرع وكان هذا فيما اذا دفعه اليه بغير اذن كانه أمرا لدفعه اليه بصرفه عنه فهو وكيله فاذا انتقض ذلك الصرف بعروض عاد المخرج الى ملكه فبأنه ان اذن جدد منه كثير من الوكلاء (فرع) * ان كاه المجل (كأبائية) ملك المالك (فيكامل المصاب الثاني) وفي نسخة: الباقي (وان تلفت) اذا تجسس المجل جاز وقفا بالمشتري فلا يكون معلقا بهذا (ان كانت منه) أي من المصاب (لا) ان كانت (مشراة ومعلوفة) في اثناء الحول فلا تملكها الا بقتين اذا يكمل المصاب جاز اخرجها مع ان الزكاة وقضية قوله كأبائية فان المجله ليست باقية بملكه حقيقة فهو كذلك بدليل صحة تصرف المشتري فيها كما مر وصفه المصاب بالثاني أو الباقي من زيادة ولا يفتي في ما يفتي على التأمل (ولو جعل شاة من أربع فاستغنى مثلا (الزبي) بغير ما يملكه (واسترد هاجدا الاخراج) لوجود النافع من اجزاء المجله (وليس نصف الحول) لما مر انما كأبائية بملكه (ولوتلفت) أي الشاة المجله بيد الفقير (واسترد) المزكي (عوضه) انقطع الحول (لانهما صارت دينا) على الفقير فلا يكمل به نصاب السائمة (ثم اذا وقع مثله في القصد وجبت) زكاته (وجدد) الاخراج اذا مانع وقوله واسترد هاجدا كره في مقابلة قوله واسترد عوضا والافلاذ فرق بين استرداها وعدمه * (فرع وان عمل بنت مخاض) * عن خمس وعشرين من الابل (فتولد) له ولغت هاستاو لابن قبل الحول (لنحوه) بنت المخاض (ان كانت باقية وان صارت بنت لبون) لانه دفعها عن وجهه فاذا املك استرد هاجدا الاخراج (فيسرد هاجم يجدد) الاخراج (وان تلفت لم يلزم اخراج) لبون لانها لم تملك المخرج كالباقى اذا وقع محصورا في الزكاة والافلاذ هو كلف بعض المال قبل الحول (ولا يجدد) لبنت المخاض ولو وقع امره بها والضرع من مائة من زباده * (فرع) عند خمسة وعشرين بعد النسيان بنت مخاض فعلى ابن لبون ثم استغنى بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما يجزئ واعتاره الر وباني وأصحهما عند القاضي المتع عليه اخراج بنت مخاض لان الابدال لا يصار اليها قبل وجوب البدل يؤيده ما مر ان المجل كأبائية ومضى وجد بنت مخاض وابن لبون لا يجزئ ابن لبون

(باب حكم تأخير الزكاة)

(انما حال الحول) على المال الزكوي (وجبت الزكاة) وان لم يتمكن من الاداء لانه لو تأخر التمكن فابتداء الحول الثاني من غنم الاول لا من التمكن ولانه لو حدث نتائج بعد الحول وقبل التمكن ضم الى الاصل في الحول الثاني دون الاول قال الاسنوي لكن اذا قلنا الفقراء شر كما المالك فقبا سبه أن يكون أول الثاني من الدفع ان كان نصبا فقط (لا الامتياز) فلا يجب (ما لم يتمكن من الاداء) لعدم تقصيره بخلاف ماذا تمكن (ان لم تأتلفه) ولو قبل التمكن (ضمن) لتقصيره فلا تسقط الزكاة (أو) تأتلفه (أجنى) تلفت أي في الزكاة (بالقيمة) كالوقت البعد الحاقا والمرهون ينتقل الحق اليها * (فرع الوقص عفو) كغيره فلا يتعلق الفرض بالانصاب (فاذا ملك خمس من الابل تلفت واحدة) منها (بعد الحول وقبل التمكن أو) ملك (تسعة) منها (فهلكت خمس) منها كذلك (لزمه أو بعد خمس شاة) بناء فمما على ان النالف لا زكاة فيه مع البناء في الاولى على ان التمكن ليس شرطاً في الوجوب وفي الثانية على ان الوقص عفو فلا تسقط حتى يسقط لان الواجب لا يزيد بزيادة نكاح في ربي ودود غيره في خمس من الابل شاة ثم لاشي فيها حتى تبلغ عشر افسا لتقص

فلا تسقط الزكاة ولو لا وجوب تسعتها لم لا تسقط الحول

(فوه تعلقت الزكاة العين) فوه تعالى روى أموره من معلومة فوه صلى الله عليه وسلم في عشر من مائة الأصناف فقال ولا من حق بشفاء
 بنفس المال الخيل النكاح فكانت متعلقة به حتى الغلوص في القراض (فوه وان كان الباقي درهما) سواء أضافه إلى بصر فوه إلى الزكاة أم
 به بصرها (فوه قال ابن الصباغ آفة هما البطان) أنشأ إلى مصعوب عليه ونسب لغيره ثم لم يوافق فقال بطلت في هذه الحالة
 الاضرار الزكاة مع كثرته في البيع لكن بشرط ذكره أو عشر أم نصفه كقوله عن الماردي وكر وبأنه يوجب بصرها بما لا يشك
 فقل ان الرضا وغيره عماله ان من كقولهم لهذه الشاة مع في كل المبيع والاذن لا يلهو والجسم يتوهم بين سابقين ابن الصباغ
 والعصره شكل يجب ان يستعمل الشاة (٣٦٦) التي هي قدر الزكاة فله ان عينه او اياه انما عايداهما بخلاف سابق قال شيخنا

لكن يظهر على هذا انه
 لو تاف هذا المال لكانت
 فبلى أخذ الفقهاء ان
 يتعلق ختمهم بالمبيع
 وقوله لا يخل عن الماردي
 وكذا قوله ويذهب وقوله
 فنقل ابن الرضا في آثار
 الى أصحابه (قوله وهما
 مبنيان على كيفية ثبوت
 الشركة الخ) قال في الهام
 وتخصر في الوجه - يذلى
 كيفية ثبوت الشركة
 كيف يستقيم مع انهما
 جاز بان في بعضها كالمزبوع
 والنقد كالمزبوع به البند نجى
 والمزبوع والفاضل أو
 الذب وبغيرهم والشركة
 في هذه الأنواع بالشروع
 فعلا كالمزبوع به الاصاب
 وجزءه في الكفاية انتهى
 واعتبره ان العمدانه
 لاستبعاد في يجب العشر
 في الحبوب وربع العشر
 في النقود ويترك على الجزئية
 ونقد كالمزبوع به هذا
 الخلاف في كل المبيع
 فيما اذاع صاعا من صاع
 هل يترك على الاشاعة أو

بنقصه (وان هلك أو ربع من التسع) بعد الماردي ولو قيل النكاح (زكاة شاة) بناء على ان الوصف غنوه (فوه
 الماردي النكاح) من الاداء (حضور المال عند المسالك) فلو غلب عنه لم يجب الاداء من أجل آخران - وقرأه
 الزكاة (و) حضور (من يجوز والصرف اليه كالامام) ولو (في الاداء) لا يملكه الا الفقير (وفي نكاحه)
 الامام أو نائبه والحق للمحقق (حيث يجب الصرف الى الامام) بان يعلم من الاموال الفاضلة كقوله
 يحصل النكاح بذلك وانما يحصل بمصر (مع الفراغ من مهات الدين والدين) كقوله ودونته ومع
 التصرف في الحبوب والمعادن ما شاء الله والجفاف في الثمار كالمزبوع (فوه قال الماردي فوه والمحقق
 النكاح انما يثبت على أو (ولو أنشأ على الاصل من نفر يرفع نفسه بالاداء حيث كان) نفر يرفع (افضل
 أو لا يتناظر في رجل) أو أودج كالمزبوع به الاصل (جاز) لانه لا يوجب لغيره ظاهره وجاز
 الفضيلة في الواو يعني أو التي عبر بماله ولو غلبت انظارا غير على بحر ومن لا فائدة افضل كما
 أفاده ولو صاحب الاقرار ولو أنشأ على الاصل كالمزبوع الى الامام أو الصرف الى القريب أو الجوار
 الاحوج لم بعض (وهو ان تلف) في مدة انما لا يخبر لحصول الامكان وانما أنشأ لغير نفسه فنقد
 جوازه بشرط سلامة العاقبة (ولو أنشأ لغيره الجوع حرم التأخير) مطلقا لان دفع ضرره فرض
 فلا يجوز تركه افضل
 (فصل اذبالاحول) على غير مال التجارة بقرينة ما بين ذكر كل شاة (تعاقدت الزكاة بالعين وما
 الفقهاء شركاء حتى في الابل بقية الشاة) لان الواجب يبيع المال في الصفة حتى يؤخذ من الرضا
 مرية ومن الصاع بحصة كل واحد ولا يمنع من الزكاة أخذ الامام من العين كما يقسم المال المشترك
 وقهر اذا امتنع بعض الشركاء من القسم وانما جاز الاداء من مال آخر لانه انما على الرق قال الاسنوي
 ولم يفرق في الشركة بين العين والدين فلهذا منه أمور منها انه لا يجوز لرب الدين ان يدعى بذلك جميعه ولا الحلف
 عليه ولا لا يشهد أن يشهدوا به بل طر بق الدعوى والشاهدان يقال انه باق في ذمته وانه يستحق قبض لان
 له ولا به التفرقة في القدر الذي ملكه الفقراء قال غيرهم وان يقولوا جت بعدد من حول أو أحوال
 ان أمر انتهى من صدق اقل فانت طالق فبغيره ولا يقع العالان في ذمته عاق الطلاق على البراءة من جميع
 الصداق ولم يحصل لان قدر الزكاة لا يسقط بالبراءة فمقرها على الزكاة ثم تبرئه (فاذا باع النصاب
 أو بعضه أو رهنه) بعد تمام الحول (مع لاق درهما) من المبيع والمزبوع وان كان الباقي قدره في
 صورة البعض كالمزبوع بالمال المشترك بناء على نفر بق الصفة والقدر الباقي الأربع وروى في صورة
 البعض قدر الزكاة من باعها للمحققين والتصرف بحكم الزكاة من زكاته وكذا ما تفرع جمع فيها
 بالنسبة للمبيع وبجارية الاصل وان بقي قدر الزكاة في حصة المبيع وجهان قال ابن الصباغ آفة هما البطان
 وهما مبنيان على كيفية ثبوت الشركة وقها أو حدها من الزكاة شاة في الجميع متعلقة بكل

على الجزئية وتظهر فائدة الخلاف في قولنا في صاع واحد ان تركناه على الاشاعة مع البيع
 في بعض البطاوان تركناه على الجزئية في البيع في جميع الصاع انتهى قال ابن قاضي عتبة وهو كلام سابقا فانه مصادم لما
 والاولى ان يقال انما استقام القرض مع مزابان الوجهين في الحبوب والنقد ونحوهما مع كون الشركة فيها بالشروع فعلا ليس
 المراد بالشروع هاتهم ملكوا من كل شاة حصة قبل المراد من كل شاة حصة من تلك الاجزاء الخارج في واحدة كما تبين في حق
 الشركة بالقسمة وقد ذكرنا في ذلك في عكسه فقال المعنى بالاشاعة انما الفقراء امسكوا واحدة بعينها بل يعني انهم ملكوا من الكل
 جزأ يتعين ذلك الجزء بالانحراح في واحدة كما تبين في حق الشركة بالقسمة انتهى

قوله يؤخذ منه انه لو كان مبنيا لخصاصه في البلد اقول الخلط والذى يظهر عدم الوجوب حديثه ايضا فان الفقهاء لم يكونوا شاعروا
بالوجوب في غير جوامع صفه الاستحقاق فلما اوردت خلطهم للزمهم كذا تلك (٣٦٧) الشاهد هو السخون فوجب لهم على أنفسهم

والانسان لا يجبه على نفسه
شيئا فاذا امتنع الوجوب
عليهم امتنع الوجوب على
رب المال اذ انما الشاة
لا تبغض في الوجوب كن
لزم قصاص لمورثه وغيره
فبات مورثه سقط من
القصاص حصته مورثه لانه
ورثه وسقط الباقي لانه لا
يتبعض قوله قال البغوي
ولا خيار الخ اشار الى
نقصه

باب زكاة العشرات *
قوله قوله تعالى وآتوا حقه
يوم حصاد وقوله تعالى
ألقوا من طيبات ما كسبتم
ومما أخرجنا لكم من
الارض فأوجب الاثنان
مما أخرجته الارض وهو
الزكاة لانه لاحق فيما
أخرجته الارض غيرها
قوله بقنات حال الاختيار
قال في المجموع قال أصحابنا
وقولهم مما يشبه الاكثيون
ليس المراد به ان تقصد
زارعته وانما المراد ان
يكون من جنس ما يزرعونه
حتى لو سقط الحبوب يد
مالكه عند حقل الغله أو
وقت العصافير على السنبال
فتناثر الحبوب ونبتت وجبت
الزكاة اذ بانغصا بالاختلاف
اتفق عليه الاصحاب وقد
ذكره المصنف في باب حذنة
المواشي في مسائل الماشية

والمدن الشام بالقسما والثاني ان يحمل الاحتقة في قدر الواجب وتعين بالاخراج انتهى الاقرب الى
الزام الاكثر من الاول خلافا لبعضهم اقول بالقول الثاني يقتضي الجزم ببيان البيع فيما ذكرناه
البيع والامتناع اخرج نصي شاتين من لاضرر والتبعض المتاني لما وضعت عليه الزكاة من الرق
والمتنرى الحيار ان كان جاهلا لاتبعض ما عدا عليه (ولابسط) خياره (بأخراجه من
موضع آخر) لانه وان فصل ذلك فالعقد لا ينقلب بحججه في قدرها (ومنى اختيار) الفسخ فذلك أو
الاكثر في الباقي (فقد سلمه من الثمن) يجوز (ولو كان البائع) لشئ من زكته الزكاة (اشترط
رفعه) أى جميع النصاب وبعضه (ففى صحة البيع قولان) الموافق منهما الماسية فى الرهن من أن
البيع بفد بالشرط الفاسد ترجع عدم الصحة وعلى القول بالصحة لا يقع الجواز ولا سقطا باخراج الزكاة
من موضع آخر لما روي في الاصل المشترى الحيار وهو سبق قلم والمقول ما ترويه (وان باع الثمرة
بعد انخرص والتعنين جاز) أى محل وضع اذ بالتعنين انتقل الحق اليه فله حذنة وهذا مذكور في الباب
الاخر ايضا * (فرع اذا لم أر بعين شاة) * أو خمسة أبعرة (حولين ولم يركه ادم تزد) على ذلك
(زكاة العول الاول ثلثا) أى دون الثاني اذا لم يتركه فليس له الا الاول ثلثا وفى الثاني
عند روثه شاة والخلط متبعه - فهو تزد ولا زكاة عليه لعدم تعيينه كاسم ويؤخذ منه انه لو كان معينا
لخصاره في البلد اقول الخلطه وخرج قوله ولم يركه ما اذا كان كاهانا ز كاهامن عنها الحكم كذا ذكره والا
طلب لكل حول شاة وقوله ولم يزد ما اذا زادت كان حذنته سقطه لكل حول شاة وما ذكره - قال
نص عليه فنظاره (اولا خمس وعشرين من الابل) حولين ولم يركه ادم تزد (أخرج العول الاول
لتنخص ذلك فى أربع شاة) الماء - لم يمس * (فرع) * لو (رهنه) أى مال الزكاة قبل تمام
العول (ثم حال العول ومال) آخر (أخذت زكاة المرهون منه) أى من ماله الا سخره لئلا يؤخذ من
الرهن لانه لا يؤخذ من مال الفاسد النفقة (والا) أى وان لم يكن له مال آخر (أخذت) زكاته (من
الرهن) أى المرهون فان كان الواجب من غير المجلس بيع جزء من المال فيها (ولا يؤخذ به) أى
بله لا يؤخذ من المرهون (ان أسرى) لكونه رهنه المتعلقة بعين المال بف - باختيار قال البغوي ولا خيار
لغيره من الاستحقاق الزكاة طرأ على الرهن فصار كلفه بعد القبض

باب زكاة العشرات *
أى الاموال التى يجب فيها العشر أو بعضه والاصل فى الباب قبل الاجماع مع ما بانى قوله تعالى وآتوا حقه
يوم حصاد (وهى) أى زكاة العشرات (واجبة فى نصاب) مما (بقنات حال الاختيار) ولونادوا
(هو) من الثمار (غرا الخفل والعنب خاصة ومن الحبوب الخلطه والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما
والثلاثين (والارز) بفتح الهمزة وضمة الراء وتشديد الزاى فى أشهر اللغات (والزرة) بجممة
بضمهم ثم زراعتهم فورا الهاء عوض من واو واو (والدخن) بضم الدال المهملة واسكان الحاء المعجمة
فرع من الذرة والآله تصغر منها (والعديس) بفتح الدال ومثله الدلا (والخص) بكسر الحاء مع كسر
الهمزة فتحها (والانثلا) بالثاء مع القصر ويكتب بالياء والتخفيف مع المدي يكتب بالالف وقد
قصر الفول (والقوبيا) بالمد والقصر قال الرافى وتسمى الدج أيضا بكسر الدال المعجمة والجيم والراء
قال ابن - يدوم - (والماش) بالهمزة نوع من الجلدان بضم الجيم (والهرطمان) بضم الهاء
والهاء الجلدان - وقاله الخليل بضم الحاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة بعد هاءه فجب الزكاة فى
الجسيم لو ردها فى بعضه فى الاخبار الا - تية والحق به الباقي وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يجي موسى

النسوة (قوله فى أشهر اللغات) الثانية كذلك لان الهمزة متصرفة أيضا الثالثة ضمها لان الزاى تخففة على وزن كذا الرباعية ضم
الهمزة وتكون الزاى كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاى السادسة وتزايى بنون بين الراء والزاى السابعة فتح الهمزة مع
تخفيف الزاى على وزن عد (قوله والحق به الباقي) وثبت أيضا التثنية والاضاع لا لاقتباس فالحق بالباقي به

(قوله بالغ دادي) انما

قد ارسل بالبدادى
لانه الرطل الشرعى كما قاله
الحبيب الطبرى (قوله واما
على قول النورى الخ) قد
بين الشيخ الموفق سبب
اختلاف ذلك فقال انه
كان في الاصل ما مؤلفا
وعشرين وأربعة اشباع
ثم زادوا فيه مثقالا لاداة
بغير الكسر فصار مائة
وثلاثين قال والعمل على
الاول لانه الذي كان
موجودا وقت تقدير العلماء
به (قوله قال القسولى
ستة أرباب وربع ارباب)
أشار الى تصحيحه (قوله
كـ لا) الاعتراض بكلام
أهل المدينة كما قاله
الخطاطي في المعالم وحكا
الرباني في التجربة عن
الاصحاب (قوله وتعددا)
هذا هو الاصح في الشرح
والروضة او وقع في شرح
مسلم وفي المعارج من المجموع
ورؤس المسائل انه تقريب
(قوله جيدان في العادة)
بان لا يجب أصلا ويجب
ردا قال في الصواب أولا
يجب بالتحفة أشهر
فما يظهر (قوله وبه)
ان يلتحق به الخ) أشار الى
تصحيحه (قوله كالارز
والعسل) فصفة كلام
الحصن ان الارز والعسل
ذكر امتلاانه في حق من
الحبيب غيرهما يدخر في
قصره وليس كذلك (قوله
وكلام الشرح الصغير قال
عليه) وجزءه في الانوار

الاشعري ومعاذ بن بهنم الى ابن خنيس واما الخ كروم جمع استنادا لاختلاف الصدقة لان هذه الاربعه
الشعير والحنطة والتمر والزبيب فالخضر فيه اضافي لما رواه الخ كروم جمع استنادا من قوله صلى الله عليه وسلم فيما
سقت السماء والليل والبعل والعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والحنطة
والحبوب فاما القثاء والبطيخ والارمان والقطب فموقوف عفا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقطب يكون
المجمعة لطلب بسكون الطاء واختص بالحبوب بالقتان وهو ما يقوم به بدن الانسان غالب الان لا يقتات من
الضروريات التي لا حيلة بدونه فوجب فيه حق لارباب الضروريات وخرج عما يقتات غيره ومنه ما ذكره
بقوله (ولا تجب) الزكاة (في الزيتون وزعفران ودرهم) بلع الواد واسكان الزاينت أصغر ما بين تصبغ
به الثياب وغيره (وعسل) من نحل أو غيره (وقرطم) بكسر القاف والطاء وضعهما صاحب المعجم (وتمر) بضم
بضم التاء والميم (وحب الخيل) بضم الفاء واسكان الحميم ونحو ذلك كالبعاج والكغرى والارمان وخرج
بحال الاختيار ما يقتات حال الضرورة كحب القاسول والحنظل والحلبة

• (فصل ونصابها) • اى العشرات (بعد تصفية الحبوب) من تين وتشرا لابل وكلهما غالبا وغيرهما
(وحذف الثمار) ان تحتها تمر وزبيب (خسة أوق) طير الصبحان يس فيما دون خسة أوق من التمر
صدقة ولغيره مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خسة أوق وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يخص
العنب بالخير من التخل وتؤخذ كاهن زيبا كالتؤخذ كاهن الخيل ثم راء التمر ذي حسنة وابن حبان
والخاكم وجهه ودخله التخل أصلا لان خبر فقت أولادهم التخل وقد بعث المم النبي صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن رواحة تغرفه فخلها نفع الطائف وبها العنب الكثير أمره بخصه كخص التخل المعروف عندهم
ولان التخل كانت عندهم أكثر وأشهر ذكره في المجموع وقال ان الاول أحسنه (وهي) أى الاسق
الخسة (ألف وثمانية رطل بالبدادى والوسق) بفتح الواو أشهر وأضعف من كسرها (ستون صاعا) كل واه
ابن حبان وغيره والصاع خسة أربط وثلث فالجمله ألف وثمانية رطل وهي بان الصغير ثمانمائة رطل
المن رطلان وبالكبير الذى وزنه ستمائة درهم كالرطل العسقي ثلثان ثمن وسق وأربعون مثاقيل ثمان على
قول الرباني ان رطل بغداد مائة مثاقيل درهمان أما على قول النورى مائة مثاقيل ثمانية وعشرون درهمها
وأربعه اشباع درهم كاهن ما يقدر كاهن الفار ففى ثلثا ثمن وثلاثون وأربعون مثاقيل ثمانية وعشرون
وبالمصرى ألف رطل وأربعه اثنى رطل وثمانية وعشرون رطلا ونصف رطل ونصف أوقية وثلثا هاون بها
درهم بالارادى المصرى قال القسولى ستة أرباب وربع ارباب يجعل القدح صاعا كز كاهن الفار
وكذا قال الربان والسبكي خسة أرباب ونصف وثلث فقد اعتبر القدح المصرى بالادى حرره فوسع مدني
وسعا تقريبا فالصاع قدحان الاسبكي مدوكل خسة عشر مداسية أقداح وكل خسة عشر صاعا وبنو نصف
وربع فلا تون صاعا ثلاث وبنو نصف فلا تون صاع خسة وثلاثون وبنو نصف خسة أرباب ونصف
وثلث فالنصاب على قوله خسمائة تون قدح صاع على قول القسولى ستمائة وثلث السبكي أوجه لان كون
الصاع قدحين تقريبا وتعتبر الاسبكي (كـ لا) لا ذراعا تقدر بالوزن استظهارا أو اذا وافق الكيل
(وتعددا) لا تقرب بالاختيار السابق كى نصاب المواشي وغيرها (ولم يأت منه) أى التمر (غردا)
زبيب جيدان في العادة (وسق رطبا) بفتح الراء واسكان الطاء لانه وقت كيله (فكامل به نصاب
ما يجب) من ذلك قال في الشرح الصغير وبشبهان يلحق به ما اذا كانت مدية جفا فطوله كسنة الفة
فأدنه (د) يكمل (بالخطبة) أى بسم الله الحلال المخلوط بثلث التمر والجزر كاهن بمصرى بالهام
(والادخري شمره) ولم يكل معه (كالارز والعسل) بفتح العين واللام وسبب اتيانه نوع من الحنطة
(نصابه عشرة أوق) اعتبار القشره الذى ادخار فيه أصغله أو أبقى بالنصف فلم انه لا يجب تصفيه من
قشره وان شمره لا يدخل في الحساب قال ابن الرفعة فلو كانت الأوسق الخمسة تتصل من دون القشره اعتبرناه
دونها وكلام الشرح الصغير الدالية (ولا يدخل قشره بالاقبال السلى) في الحساب لانها غلظت فتمتعة بقوة

وهذا نقله الأصل عن صاحب العدة لكن استغربه في المجموع قال الأذري وهو كما قال والوجه ترجع المحول
أو الجزم به وهو قضية كلام ابن كنج ان لم يكن المنصوص فانه ذكر النص في العلى ثم قال عاماً بالاقلا
والخص والشعير فلعن في قشره ويؤكل لأجل ذلك اعتبرنا مع قشره وسبانه بشرائه من ثمنه النص
• (نقل) • (وتجب) • الزكاة على مالك الثمار والحبوب (وان كانت الأرض مستأجرة أو ذات حراج)
فتبى الزكاة من الأجرة أو الحراج لمعم الأخبار وكفى الحائز المكثري للثمار ولا تمنع ما حان لاختلاف بينهما
فوجبنا في قيمة الصدوق تحقق لو كان الحراج عشر الزرع أخذ من كل عشرة أوقى وسقاً وسقاً كذا
ورسقاً أو ما يمدل لا يجتمع عشر وحراج في أرض مسلم فضعف قاله في المجموع وتكون الأرض خارجة
إذا فتحها الإمام فقراؤه هو بين الفئتين ثم نقضه بهار وقفاه على نواضر عليها حراجاً أو فتحها لصالحاً ان
تكون لنا وسكنها الكفار فخرج معلوم فهي لنا والحراج عليها أجر ثلاثة أوقى بالاسلام فان لم تشرط لنا
الكن سكنها الكفار فخرج فهو حرة تسقط بالاسلام وسبانه ذلك في السير (والنواضر التي يؤخذ الحراج
من أرضه ولا يعرف أصله بحكم يجوز أخذه) منها لان الظاهر انه بحق (وبحكم مالك أهلها) فلهم
التصرف فيها بيع ورهن وغيره ما لان الظاهر في اليد الملك (ولا يقع الحراج المأخوذ ظاهراً لبعن العشر)
الواجب وبعضه (فلو أخذها السلطان بدلا عنه وقع) عنه (كأخذ القبة) في الزكاة لا الجهاد (وان
تبين المأخوذ بدلا عن العشر) أو بعته (نعم) وسقط به الفرض

• (نقل) • (لا زكاة فيما يستغل من الوقف للمسجد) أي عليها (وتعوها) كالمطبخ (و) على
(الجهة العامة) كالقراقرع والمساكن أو دأبس لها مالك معين (تخلف العينين كما سبق في) باب (الخطبة)
• (نقل) • (لا تمنع الاجناس) أي بعضها الى بعض لتكميل النصاب كالخطبة والشعير لا تنظر كل
بهم وطبع العين كالتزويج (وتضمن أنواع الجنس) أي بعضها الى بعض (لتكميل النصاب)
وان اختلفت في الجود والدماء واللون وغيرها كالبرقي والصفاح من الثمر والفاطرية والباقين من الفواكه
والناسان والساورى من الذهب (فالعلس نوع من الخطبة) وهو قوت صنع العين وكل جنتين منه في
يجمعان ضم أحدهما الى الآخر (والسك) بضم السين وحاكن اللام وهو حب شبيه بالخطبة ولنا
والشعير طبعاً (جنس) وفي نسخة نوع (منفرد) فلا يضم الى أحدهما ولا عكسه لان تركب
الشعير منع الحاقه بأحدهما يقتضى كونه جنساً أو أنه وعلى النسخة الثانية يكون ذلك مستثنى من
جواز ضم الأنواع بعضها الى بعض • (فرع اذا ورثنا خلاصاً) كله أو بعضه (واقسم) (قبل بدو
الصالح اشتراطاً للخطبة) أي خالصة الجوار (شرطها) السابقة في باب ما كان وجدته كذا الخطبة كما
قبل القسم والاخر كذا لافراد (وان بدأ صلاح غيرها) أي النخل (في ملكهم قبل القسم وجب) عليها
(زكاة الخطبة وان اقسما) لا شراً كصالحه الوجوب (وفي القسم مؤخر) والحال انها (بيع بعد
بدو الصلاح اشكال لان الزكاة متعلقة بها) أي بالثمرة فكيف نضع القسم قبل اخراجها (ولان الرب
لا يباع بالربط) لما ياتي في الباب (د) أعجب عن الاول بانه (قد تمكن القسمة بعد الحصر) للثمار
(والفحين) خلق المحققين وعن الثاني بما صور به القسمة بعد الحصر والتعيين بقوله (بان يشرى كل
منهما نصيب صاحبه من إحدى النخاتين ثمرة واحدة عشرة دراهم مثلاً وبقاصاً) أي ويقع بينهما التقاص
في الفواكه قال النخاة ولا يحتاج الى شرط القصاص لان المبيع جزء شائع من الثمرة والنخل معافى ككل باعها
كلها بغير ثمن ففقدوا واحدة وانما يحتاج الى شرط القصاص اذا أردت الثمرة بالبيع (أو بان) (يبيع كل) منها
(أصبعين من ثمرها) أي ثمر إحدى النخاتين (نصيب صاحبه من جذعه فان فعل ذلك قبل بدو الصلاح اشترط
القطع) لانه يبيع ثمرة تكون للمشتري على جذع البائع (الا) أي لكن (ان باع كل منهما أصبعين من الثمرة
والجذع نصيب صاحبه من الثمرة والجذع جذع هذه ثمرة تلك وعكسه وتقايداً) بل أولم يتقايض أولاً
بشرط القطع وهذا من زيادة تبين فيه القاضي وهو مبني على أن يبيع الثمر لملك الشجر لا بشرط فيه

ونقله الأذري عن ابن كنج
وقال انه واضح (قوله)
والوجه ترجع المحول
أشار الى نصه (قوله ان)
ليس لها مالك معين لا زكاة
فيما حله السبيل من حب
دار الحرب وبنت بارضها ولا
في ثمار النخل المباعة
بالعمراء (قوله وفي القسمة)
وهي بيع بعد بدو الصلاح
اشكال) أما على الظاهر من
ان قسمتها كذا فإزفلا

اشكال

القطع والاصح خلافة كإساقية، فإنه في باب بيع الأصول والثمار (أو) بأن كانت الخيل (المترعة بعض الخيل فاتسوا وجعلوا المترعة غير المترعة) وهذه بقصة تعديل والنسب بحاصري هذا وما يأتي أن يؤتى به ضمير المترعة وقد وجد كذلك فيما يأتي في نسخة هـ. ذلك ما كان لم يكن على الميت دين (فإن كان على الميت دين وقد تقرر تخلفه قبل موته) لأجل هذه الجملة للعالم بحاصري أول الفرع (لأنهم الزكاة أذا بدوا صلاحها) بدمونه لأنهم ملكهم بالم تبع في الدين يبدل أن أنهم أن يسكوا وهو بقصو الدين من غيرها (فإن كانوا موسرين أخذت) أي الزكاة (من مالهم وصرف الخيل والتمر والغرام) في دينهم (أو) كانوا (معسرين قدمت الزكاة) على دين الغرام لأن حقها أقوى تعاقبا بالمال من حق المترين الأخرى أنها تسقط بانقضاء المال بعد الوجوب وقبل إمكان الاداء والدين لا يسقط بانقضاء مال المرهون ثم حق المترين مقدم على حق غيره في الزكاة أولى (و يرجع بها) أي بالزكاة أي بقدرها (الغرام على الورثة) إذا أسروا والأنباء واجبة عليهم وبسببها تلف ذلك القدر على الغرام (قال) البغوي (في التهذيب إذا تلفت الأنباء تعلق بالزكاة) فإن قلنا أنها تعلق بالعين فلا رجوع (أما إذا طلع) الفحل (بعد ما روت فلا حق للغرام في التمر) بل هي حق للورثة لحدوثها على ملكهم

• (فصل وان غنم غنم أو كرم كرم) بالمال الموهلة والجمعة أي قطع (ثم أطلع في عامه) وهو أن اعترض شهرا كاملهما ما يأتي والقرول بأنه أو رعاة أشهر غير جميع (فذلك) منها (حكمه) فلا يرض أحدهما إلى الآخر لأن كل حل كثر غنم (وأن أطلع أحد غنم ثم أطلع الثاني قبل جداد الأول) بقض الميم وكسرها (وكذا بعده منها) أي ضم أحدهما إلى الآخر (في كمال الغنم ان اتحاد العام) والعبرة في الضم هنا بأطالعهما في عام كسرها به المصنف في شرح الإرشاد بخلاف نظيره في الزرعين كما سببنا (وإن اختلف قدر الواجب) منها (السقي) بأن في أحدهما مائة وثلثون وبنها غنم غنم واحد فإن اختلف العام فلا ضم وإن أطلع غنم العام الثاني قبل جداد الأول (ووقت الجداد) أي نهاية رقتة (كالجداد) لأن الثمار بعد وقت الجداد كالجدود فلا يماوت جداد غنم غنم لم يطلع فلا ضم • (فرع) (لو كان له غنم ثمانية تحمل في العام مرتين يتجدد بتبطن) بجمعها (فغلبت الجدة بعد جداد جلال الأمانة في العام (فمت) أي التجديده أي غنمها (إليه) أي إلى حل التسمية (فإن أدركها) حل التسمية (الثاني لم يضم إليها) ولو أدركها قبل بدو صلاحها لا نالها ضمها، إن البازم ضمها إلى حل التسمية الأول وهو مجتمع لما مر أن كل حل كثر غنم عام

• (فصل وإن قوامل بنذر زرع) بأن أمته (شهور أو شهرين متلاحقا) عادة (فذلك لزرع واحد) اضروا وتلدريج و زاد قوله متلاحقا طمأننته به بفسد قولنا عادة وليس كذلك فلا زراعه عادة كان أولى (وإن غنم أول ذلك) بان (اختلفت أوقاته) عادة (ضم حاصل حصاده) أي بعضه إلى بعض إن حصدا (في سنة واحدة) اثنا عشر شهرا يعين أن يقع الزرع في سنة ذات الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب واعتبار الحصاد عز الشذان إلى الأكثر من مجموعها قال في المهادن وهو نقل بأطل يقول القول في نفسه والحاصل أن لم آمن جمعة فضلا من زروا إلى الأكثر من بل ربح كبير واعتبار وقوع الزرع في عامهم بنسب البندجي وابن الصباغ وكثره ابن النقيب (والمتخلف) من أصل كثره بنسب مرتين في عام (يضم إلى الأصل) بخلاف نظيره من الخيل والكرم كسرها لأنهم إراد أن لا يتبدل كل حل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخراج منها ما نأبنا الأول كزرع ثم قبل أدراك بعضه (وما ينشأ من انتثار الزرع) أي مما انتثر من جباهه بنفسه أو بغيره فمورد هو بوجوب ربح في عام (فيضم إلى أصله) فقلناه لم ينظر بفسد (وقيل كزرع من المختلطين) وقتنا ضم على الأصح وهذا لا يتناسب طرقتهم فكان النسب إن يقول بضم أو يحذف المسألة لعلها لا يفسد كأنه توهم أن الأصل أفرادها بالذكور لعدم علمها باسم وليس كذلك بل أفرادها للغلاف فيها بوجه خاص وليبين أنهما مع صورتين آخرين

(قوله) فإن قلنا أنها تتعلق بالعين فلا رجوع) أشار إلى تعيينه (قوله) أن اتحاد العام) لأن الله تعالى قد أجرى عادته بأن أفراد الثمار لا يكون في حالة واحدة بل أجرى عادته في الخلة الواحدة بذلك أطال الزمن التفكيكه فلا يعتبر النسب في الأفراد لم يتصور وجوب الزكاة باعتبار العام الواحد ونقل ابن الصباغ الإجماع عليه (قوله) كسرها به المصنف في شرح الإرشاد عبارة إرشاده وأواع غنم اطاعت في عام وقال في شرحه قوله في الحادى إن قداما عاما في القوت جعل الاعتبار في ضم النوعين في المترين الخيل والغنم ان يقطع على عام واحد والامعان الاعتبار بالأطالع انتهى وقال ابن أبي شريف في شرحه هو المعتد لما في الحادى من اعتبار القطع وهو الجداد في عام (قوله) قال في المهادن وهو نقل بأطل (الخ) يجب عنه بأن من حفظه على من لم يحفظه فالتبتم ضم على الثاني (قوله) قبل بضم إلى أصله (قطعا) أشار إلى صحيحه

وقفت نمو والكلام نقله عن الشافعي رضي الله عنه

• فصل يجب العشر في البعل وهو ما يشرب بعرقه • لقربه من الماء (وفيما سقى بماء مطرا أو نهر ونحوه باليون وكذا افتنا وساقية) فخر ثامن التمران (احتاجت) كل منهما (مؤنث) يجب (فيما سقى مؤنثه) (الناضح) أي التي تناضح (والدواب) جمع دواب بضم الدال وقد يغش وقاله الله البية وهي الخنزير وهو ما يدبر الحيوان وقيل الدالية البكرة (والناحور) وهو ما يدبر الماء (نصف العشر) وذلك لغير الخناري في ثبات السماء والعين أو كان غير بالعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وللحبر سلم فيما سقت الأثمار والغيم العشر وفيما سقى بالساقية نصف العشر وللحبر في داود فيما سقت السماء ولا تمارد العين أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني والنضح نصف العشر والمغسنى في ذلك كثره المؤنة ونضحها كافي الساقية والمعلوفة بالظن إلى الوجوب وعدمه ولا عبرة بمؤنة القناة والساقية لأنهما معاودة النضج لا لنسب الزرع فإذا تم أن وصل الماء بنفسه بخلاف النضح ونحوه والعنبري يغش المثلثة وقيل بأن كان ما سقى بالسيل الجاري البية في قدر وتسمى الحفرة عاثر أو راء تعتبر المار به إذا لم يعلمها والغيم المار به لا ينجز الناضح فيما سقى على عين به بر ونحوه والآن ناضحة (وكذا) يجب عليه نصف العشر (ان اشترى الماء أو غصبه) لأنه مضمون فيما (أراضهم) اعظم المنفعة ويكولو غلف ما شئ به بعاف وهو ربح اشترى الماء أو غصبه) لأنه مضمون فيما (أراضهم) اعظم المنفعة ويكولو غلف ما شئ به بعاف وهو ربح

• (فرع إذا سقى الزرع الواحد بماء السماء والماء) مثلا (وجب) (أخرج الزكاة) (بالقسمة) لظاهر الانحصار السابقة وعلا واجبها (فان كان النصف) أي نصف السقي (بهذا والنصف هذا وجب ثلاثة أرباع العشر) أو ثلث بماء السماء وثلث بالماء ويجب خمسة أسداس العشر وفي عكسه ثلث العشر (والعنبري) في التقسيم (نفع السقيات) باعتبار المدة (ولو كان) السقي (الثاني) أي الآخر (أو كثر عددا) لأنه المضمون بالسقي وربع سقاة أو ثلث سقيات وربع عن هذا بعشر الزرع ونحوه (ولو) كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الادراك ثمانية أشهر (احتاج في ستة أشهر) زمن الشتاء والربيع (التي تميز في المطر) احتاج (في شهرين من) زمن (الصفاء) سقيات (ثلاث سقيات) بالنضح وحده وجب ثلاثة أرباع العشر (سقيات وربع نصف ثلاث) ولا حاجة لقوله من زبانه وحده بل مضراجه من الوجوب يتوقف على الحصاد (ولو سقاء) أي الزرع (بها) أي بالمر والنضح (وجعل المقدار) من نفع كل منهما باعتبار المدة (وجب ثلاثة أرباع العشر) أخذنا بالأسر الأول يلزم التحكم ولان الأصل عدم زيادة كل منهما فان علم تفاوتهما بلاتعيين فقد علمنا نقص الواجب عن المطلوب فإنه على نصفه يؤخذ المتيقن ويوقف الباقي إلى البيان ذكره الماوردي (والقول قول المالک في السقي) أي فيما سقى به من ماء لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اشبهه الساعي حافه فبأنه في المجموع

• (فصل وان تنوعت الحبوب والثمار) • بان كانت أنواعا (أخذها) أي الزكاة (من الكل) أي من كلها (بالحصة) الاضطرر بخلاف الواشي فان اعتبر قيمة الأنواع ونأمره بدفع نوع منها على ما يقتضيه التوزيع ولا يأخذ البعض من هذا والبعض من هذا الما فيه من ضرر التقصيص كما (ولو عسر) أخذها من كلها (لكنها توافقه) الثمر أخذ من الوسا منها لمن أعلاه ولا من أدوم رعايه الباعين (فان أخرج من الاعلى أو تكاف وأخرج الحصة من الكل قبل) لأنه في الواجب زاد عند بر في الأولى والمزيج من زبانه • (فرع يبدأ) الساعي في البكيل (بالمالک) في أخرج حصة لان حقه أكثر به يرفض المتخمين ولو بدأ بهم عيال في الباقي بمحقة فيحتاج إلى رد ما قبل لهم (فيكيله) نفسه من كل عشرة (ان وجب العشر) أو ثلثه عشران وجب نصف العشر ثم يأخذ (واحد) في كل منها (أو) يكيله • (بعضه ثلاثين يأخذ) هو (ثلاثة أرباع ثلاثين أو باع العشر) ويقاس بالكيل فذلك الوزن والعد (ولا يجر الكيل المكيال ولا يضره فوه ولا يصح به البالد) لاختلاف

(قوله وافية) قال شيخنا
أي ولا إدارة فيها (قوله
لغير الخناري فيما سقت
السماء الخ) مثل ما لو قصد
عند ابتداء الزرع السقي
بأحد الميعين ثم حصل السقي
بالآخر وهو الأصح (قوله
وكذا ان اشترى الماء)
عبارة ما يحتاج أو ما اشتراه
الأصوب بشرائه في قوله
بما اشتراه مقصودة على
أنها موصولة لا مدودة
اسما للماء المعروف فانها
على التقدير الأول تم الثلج
والبرد بخلاف المدودة
قال شيخنا هكذا قاله
الاسنوي ومجاوب ذلك
بان الثلج والبرد قبل ذوبهما
كلاهما يمين ماء لا يمكن
السقي بهما فلا يمكن ذلك
الأبهر عدمه بعدمه ولا
خلاف فاندفع الاعتراض
(قوله ولا حاجة لقوله من
زبانه وحده الخ)
ذكره لبيان استثناء الزرع
عن السقي بعده أو الاطلاق
يكون الواجب ما ذكره
ففي زيادة حصة (قوله
فيؤخذ المتيقن) أخار إلى
تصححه

(قوله وهو كسب حلت به) قال في المهمات وغيره بدو الصلاح قد تنكر منه في هذا الفصل وبقية الوضوء وغيره يستقيم والصواب قبل التأخير وذلك لأنه يتكلم فيها إذا وجبت الزكاة في الثمرة بعد انتقالها إلى ملك المشتري وانما ينتقل أن لو كان البيع قبل التأخير وليس دائرا مع بدو الصلاح وعدمه أو تصور المسئلة ببيع الثمار مع الانتجاع أو علم أن الفقراء يصرون شركا موب الحلال بسبب الزكاة وحده. وقد يكون بعض المبيع في مثاله ماله خارجا عن ملك المشتري وليس كالمبيع وحده. ويجوز ذلك أمورا منها أنه لا يباح لجميع الثمن وأنه إذا أدى الزكاة يعود المثل إلى ١٥ واعتزفت الترخا به (٣٧٢) لوجه لتصوره وكلام الشرح والروضة ظاهر في تصور المسئلة ببيع الانتجاع الثمار

بدليل قوله ما عتب ذلك أما إذا باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فلا يصح الانتجاع القطع وهو ذلك عني أن الصور فيها إذا باعها معا والشئان تبعا في ذلك التفسير بجارية الامام في النهاية من اشترى الانتجاع والتميز قبل بدو الصلاح ولزم له الشراء ثم بدأ الصلاح فقد تعلق حق الساكن فلورامردا ببيع قديم فهو كالمشتري أو يمين من الثمن ومال عليه ما ولو وجبت الزكاة ثم اطلع على صبيخيم اه لفظه على تقدير ان المسئلة مرفوعة إذا باع الانتجاع وحدها قال ابن العراقي فالصواب التعبير بدو الصلاح كغيره لا بالتأخير لان بدو الصلاح هو المعتبر في احباب الزكاة وأما التأخير فانهما هل انتقل الملك ونصروا وانتقال لا ينعض به لأنه قد يبيع الثمرة مع الثمرة وذلك مقرر به اه وان مرض ابن العماد قوله ان الفقراء يصرون شركا ببيع الزكاة

ذلك (بل يجعل فيما يحمله) ثم فرغ فصل بدو الصلاح أولا استنادا في بعض الثمرة في الاقل (أو الحب) في الثاني (موجب لآز كافة الشكل) أي في كل الثمرة أو الحب لانهم ما جئنا قد نصار اقربين وقيلهما كائنا من الخضراوات قالوا ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبيع الحارص لغرض حدته ولو تقدم الوجوب عليه لم يبعه قبل ذلك ولو تأخر عنه لم يبعه إلى ذلك الوقت وجعل بدو الصلاح والاشتداد في البعض كونه في المبيع كافي البيع (فان اشترى نخلا أو غنما بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له (وان لم يبق) الملك (له) بان أمضى البيع في الأولى وفسخ في الثانية ثم اذالم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة فوجع عليه من انتقلت إليه كما عاينا في قريبا (وهي) أي الزكاة (مرفوعة) ان قلنا بالوقف) لعل بان كان الخيار له افترض له الملك وجبت الزكاة عليه (وان اشترىها) أي التخييل بغير ثمن بل أو زنتها نقما (كأنه) (بعد بدو الصلاح سقطت زكاتها) يعني فلا زكاة فيها على أحد ما على المشتري فإنه ليس أهلا لوجوب الزكاة وما البائع فلان الم يمكن ملكه حين الوجوب (أو) اشترىها (مسلم) فبدأ الصلاح في ملكه ثم جدهم عينا (لم يرد) هاعلى البائع (فهو التعلق بالزكاة بها) وهو كسب حدث يسد من حيث ان الساعي أخذها من عين المال الوفاء أخذها من المشتري وخرج فقهر مالورادها على رضاء فاختار لا ساقط البائع حقه (فان أخرجهما) أي من الثمن (أو من غيره) الانسب منها أو من غيرها (فكما سبق في) الشرط الرابع لزكاة (الثمن) من انه رد في الثاني دون الأول وفيه لا ارض (وان اشترى الثمرة) وحدها (بشرط القطع فبدأ الصلاح حرم القطع حتى الفقراء) أي لتعلق حقه بها (فان لم يرض البائع بالبقاء فيه الفسخ) (لم يكن للمشتري الفسخ) لان البائع قد زاده خيرا والقطع انما كان لحقه حتى لا يخص الثمرة ما له الثمرة فذاذ ارضى ترك الثمرة تباعها (وللبائع الرجوع في الرضاء) بالابقاء لان رضاء اعارة ما للمشتري اذ ارضى بالبقاء فليس له الرجوع كالنقص عليه في الام ونقله عنه الذي ركنى وأقره له لا معنى لرجوعه اذ لا يعتبر رضاء أصلا (واذا فسخ) البيع (لم تسقط الزكاة عن المشتري) لان بدو الصلاح كان في ملكه (فاذا أخذها الساعي من الثمرة فوجع البائع على المشتري) (فرع) * قال الزركشي لو بدأ الصلاح قبل القبض فهذا يجب حدث بيد البائع قبل القبض فبني ان ثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بدأ بدو الزوم والافسخ هذه مرة فحق ابقاؤه في زمن الخيار فصار كالشرط في زمنه فبني ان ينفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار ملحق بالعقد (فرع مرفوعة الخفاف والصفحة) * والجدال والديس والخلد وغيره مما يحتاج إلى مؤنة (على المالك) لان مال الزكاة (فان أخذ الساعي الزكاة) مما يجب (رطباً) بفتح الزاء واسكان الطاء (ودها) وجوبان كانت بائنة بغير الترميز السابق أوائل الباب قال الزاقي ولان المقام يستتبع على الصحيح وبيع الطب بالطلب لا يجوز وانما في المجموع

وقال ان العواب التعبير يصرون شركا بقدرا الزكاة قال وهذه الشركة ليست شركا حقيقة حتى يراد ما أوردته من هذه الامور فالعاب قبل اذا خرج المشتري الزكاة من غير ما عاد له الملك وكان له الرد فهو لا يسقط شيء من الثمن بالتردد وليس هذا كذا ذكره وهما من حيث فمالا كقولنا يسلط الزمن في قدره (قوله فبني ان ثبت الخيار للمشتري) أشار إلى تنصيص (قوله فبني ان ينفسخ العقد) لا ينفسخ العقد بما ذكر الفرق بينهما ان الشرط في القيس عليه ما أوجده العاقدان في حرم العقد صار ثبته لا وجوب العقد بحال ان القيس اذ ينقضي في السري حاله لا ينقضي في الشرطي بدليل ما يستتبع العين المرفوعة استثناء ما عاشره اعلان البيع مع استثناء

منافهها شرا (قوله وقال الاسنوي انه الاصح المختار) قال الناصري قال والهي الناجو حيث التفت في باب الزكاة لا يفرق على المستحقين
بما فيه قوته من بقاء المدة على رؤس الثمرات في وقت الحصاد في القصب انما تصب ما على الارض فانما فيه قوته فلا ترفع على رؤس الثمرات من
منافه النعمة قوله وهذا قاله والهي المستأثر على آخروها أول خروجهم من الارض في قوله لا يفرق فقد قال لا يفرق
المختار في ذلك اهل الجواب ان كان في أرض مصرية فثلاثي عليم وان كان في أرض مملوكة أو

مستأجرة فثلاثة فوجب قوته
عنده من يبيع بكذا كروا
ذلك في اتلاف أحد خذين
بساويان عشرة عصهما
فصار قوته الباقي درهمين
فيضن ثمانية على المذهب
(قوله صح كماله في باب
العصب الخ) قال شيخنا هو

الاصح (قوله واستثنى
الماوردي الخ) ضعف

(قوله وتبعه عليه الزباني
الخ) قال الاذري لم أر هذا الغير
الماوردي وقضى كالم شيخه

الصبري والاصحاب فاطبة
عدم الفرق فان مصدا كره
فقباسه انه اذا شاركهم

غيرهم فباعهم منهم ان
بعضى حكمهم (قوله
وخرج بدو الصلاح ما قبله

الخ) نعم ان بدو صلاح نوع
دون آخر في جواز خص
الكل وجهان في البحر ٢

والوجه عدم جواز ش
قوله ينتقل به الحق من
العين الى ذمة المالك ظاهر

عبارة اختصاص التضمين
بالمالك وليس كذلك لو
خص الساعي ثم يبين مسلم

وهو يودى وضمن الزكاة
الواجبة على المسلم للمورد
جاز كما ضمن عبد الله بن

رواحه اليهودي ان كاهن
الوجه عدم جواز ش
قوله ينتقل به الحق من
العين الى ذمة المالك ظاهر

نصح اليها افراز واستثنى المصلحة في بابها (ولولا تفت في عدم الساعي فقتنها) مردها كما نص عليه
الناصري والاكثر ومن بناء على انهم ائتمروا وما اقتضاه كلامه كماله هناك موضعين وجهه في المجموع
وقال الاسنوي انه الاصح المختار لكنه اعنى المصنف صح كماله في باب القصب انما تلتف في القابل به حل
النص على فقد المثل (ولو جففها لم تنقص) أو نقصت كقوتهم بالاولى (لم تجز) هذا وجهه اختاره
الاصح ويقتول العراقيين خلافه وبإزالة لولو جفف عند الساعي فان كان قدر الزكاة جزءا والارد
التفاوت أو ثلثه كذا قاله العراقيون والاولى وجهه مذكروا ان كج انه لا تجزى بحال افساد القصب
من أصله انتهى وحكى في المجموع كلام العراقيين ثم كلام ابن كج واختيار الرافعي له ثم قال

واختار الاول
(نقل الناصري) أي حرز (في الزرع) لا يتناوب ولا يلاؤ كل غاليلط بخلاف الثمر (ويستحب
خص الثمرة) على مالكها (بعد بدو الصلاح) ظهر الترمذي المشار اليه في باب آخر في داود بن اسناد

حسن انه صلى الله عليه وسلم كان يبيع عبد الله بن رواحة الى خبيز خمارا وحكمته الفرق بالمالك والمستحق
وامتنى الماوردى خمار البصرة فقال يحرم خوصها بالاجماع لكن غرضنا ان كثرنا وله كثرنا في خوصها ولا باحة
أهلها الاكل منها للجمعة اذ تبيع عليه الربا في الاوهذا في النخل اما الكرم فمهم فيه كغيرهم قال السكرو على

هذا يبين اذا عرف من شخص أو بالماصر من أهل البصرة يجري عليه حكمهم انتهى وكلام الاصحاب
مختلف ذلك وخرج بعد بدو الصلاح ما قبله فان اخصر لا يتأني في ما لا تلاحق للمستحقين ولا يضبط المقدار
لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح عليه (وعليه) أي الخاصص (ان يشاهد كل واحد من الانجار ان

رى جيع عنقها (ويعرف غرضها أو ثمرتها على النوع وطبا) بفتح الراء وسكون المهاء (ثم يابسا) لان
الأرطاب تتفاوت وانما يشارك في النوع ان يخصر الكل طباطم بابلان لجهة لا تتفاوت ونحوه كذلك أهل
الكن خص كل ثمرة أو ثمر (ولا يترك للمالك شأ) خلافا لما نص عليه في القديم من انه يترك له نخلة أو نخلات

بأكملها لغيره في داود وغيره باسناد صحيح اذا خصم فخذوا وهو الثالث فان لم يدعو الثالث فخذوا والربع
وهذا الخبر هو الثاني في أحد نصه في الجديد على انه يمد دعونه ذلك لفرقه بنفسه على فقراء قاريه
وجيرانه ائمه مهم في ذلك منه وهذا زاد المصنف بقوله (لا لا فرقة) (فرع بكفى لخص) (واحد لان

الخصر) بشأنه ان اجتهاد فكان كالحاكم لغيره في داود السابق قال الرافعي وما روى انه يبيع ثمع ابن رواحة
غيره يجوز ان يكون في مرة أخرى وان يكون معينا أو كاتبا (ويشترط عدل) في الرواية لان الغاسق والكاسف
والعصى والمهون لا يقبل بيعهم (عالم بالخصر) لان الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه (وكذا)

يشترط (مذكور) لان الخصر لا يتوعد به الحو الذي كرا ليس من أهلها (فرع ان خصر للتضمين) (وكان
ينتقل به الحق من العين الى ذمة المالك لان الخصر يعلمه على التصرف في الجسع كما سألني (لا لا اعتبار)

المقدار من غير ان ينتقل به الحق الى الذمة وهما قولان وعلى الاول الاظهر (قد شرط) فيه (تضمين
الخصر) الحق للمالك ان أذن له الامام أو الساعي كان يقول ضمنك نصيب المستحقين من الربط كذا

فرا (فقبول المالك) ولو بنائب لذلك لان الحق ينتقل الى الذمة كما قال (ويشترط) (ويشترط) (ويشترط) (ويشترط) (ويشترط)
فلا يضمن من شاعها كالتابعين (ويشترط تصرف في الجسع) لاتقطاع التعلق عن العين فان اتنى ان خصر

على الثاقين حكاه البلقيني قال واذا كان المالك مدينا أو جعنا فالتضمين يقع لولي فذلك يتعلق به كما يتعلق به بمن لا شر له والخطاب في الاصل
يتعلق بالولي (قوله وينفذ تصرفه في الجسع) قال الاذري المطلق القول يجوز ان ينفذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره من كل اذا كان
المالك مدينا أو جعنا انما ينفذ تصرفه في الثمرة كلها فذلك ينفذها أو كاهن افعاله قبل الجفاف ويضع حق المستحقين ولا ينفذهم كونه في ذمة الماطر به فتأمل
٢ (قوله والوجه عدم جواز ش) كاهن ابن قاضي شبهه الجواز اه من شرح) لكن الوجه الرضى

أو التضمن أو القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعاً لبقاء الحق في العين. وصرح
بالأولى (وان ضمنه) ذلك (قبيل الخرص ولو في وقته لم يحرمه) أي التضمن فلا تقوم وقت الخرص
مقام الخرص لأن التضمن يقتضي تقديراً وانعوتاً وهو مستفاد من قوله لا يفرق ما من من إقامة وقت الجداد
مقام الجداد (وان ندب) أي بعث (نارسان واختلافاً لم ينفذ) على مقدار (وقف) الأمر حتى
يتبين المقدار بقول غيرهما كما ذكر في نسخة قوله وندب غيرهما واحد من ذلك قول الرضا ولو
اختلفا توقفنا حتى يتبين المقدار منهما أو من غيرهما * (فرع وان تلفت الثمرة بعد الخرص) ولو لم
التضمن والقبول (وقبل التمكن من الاداء من غير تقييد) بأقصة مما يوجب أو غيرا كسرق قبل
حفظها أو بعده (لم يضمن) كقولنا تلفت الماشية قبل التمكن من الاداء (فاذا بقي منها دون النصاب أخرج
حصته) لأن التمكن شرط لفرضان لا للوجوب ويخرج بغيره ما لو قصر كان وضعه في غير حوزة ضمن
قال الامام وكان يجوز أن يقال يضمن مطلقاً ابتداءً على أن الخرص يضمنه من لكن دفعه باختلاف وجهه بأن أمر
الزكائين على المسألة لأنما عاقبة تثبت بغير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء ولا حاجة
بالمصنف إلى قوله بعد الخرص (واذا أنفها بعد الخرص) والتضمن والقبول (ضمنها) يعني ثمره المستحقين
عقاراً كانت تحف لبونها في ذمته فان لم تحف (أو) أنفها (قوله) أي قبيل الخرص بل أو التضمن
أو القبول (لزمه عشر الرطب) أي قيمته اهدوم ثبوته في القصور انما يلزمه مثل الرطب كما يلزمه مثل
الماشية التي لزمه فيها الزكوا تلفها وان كانت متومة لأن الماشية تنفع المستحقين من القيمة بالقر والانس
والشعر بخلاف الرطب قال الرازي ولك ان تقول ينبغي ان يلزمه الجاني لانه الواجب غايته انه متعلق
بالرطب وان لا ينفذ الحق عن مقتضاه ولو أنف نصاب الابل بعد الجواز لزمه المستحقين ان يادون
قيمة الابل ويجمعوها أحد الوجهين في المسألة قال ابن الرضا وهو ما يقتضيه ولم يورد القاضي أو المصنف
والسندنجي وابن الصباغ غيره انتهى ويجب عن البحث بأن نفع الواجب الجاني مطلقاً مقابل عمله اذا
لم يتلفه المالك قبل الخرص وما ذكرته أو لامن التضمن بين كون الثمرة تحف وكونها تحف ذكره الامام
(وعز) على اختلافه ان كان عالماً بالتحريم لا زكايه بمصنفه لا حد فيها ولا كفارة فبزره الامام ان أي ذلك
لان التعزير يتعلق برأيه * (فرع يحرم الاكل والتصرف) * بغيره في شيء من الثمرة (قبيل الخرص) أو
التضمن أو القبول لتعلق الحق به مالم يكن ان تصرف في الكل أو البعض شائعاً مع فيما عدا نصيب
المستحقين كما في الباب السابق اما بعد ما ذكر فلا يخبرم لان انتقال الحق من العين الى الذمة فان ذلك
جاز التصرف فيه أيضاً قدر نصيبه على المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقة كالميراث بل المقصود بان
التوقف فلا يجوز التصرف مطلقاً (فان لم يبعث خالص) بان لم يكن ثمراً أو كان ولم يبعث خالصاً (حكم)
المالك (عبدلبن) عالم بالخرص (بحرسان) عليه لينتقل الحق الى الذمة وبتصرف في الثمرة
* (فرع) هو (ادعى) المالك (هلاك الثمرة) كاهل أو بعض هائل أو بعد خروجهما (بببببب)
كسرقه (مدق) بينه لانه أمين وليس اقامه لينتقل عليه (أو) بببب (ظاهر) كتب وحرر بن وود
(لم يبعث) وقوعه بان علمنا خلافه أو لم نعلم شيئاً (فلا) يصدق فان علمنا وقوعه وعمومه أي كثره مدق
بلاعين وحلفان انهم في التلف به ذكروا الاصل وان علمنا وقوعه مدق وعمومه مدق بينه على الودعة
(ولو تمكن وقوعه) ولم نعلمه (أثبت) أي أقام الدينة (بالوقوع وصدق في التلف به) بينه وانما
حلف لاحتمال سلامته بخصوصه فان لم يكن بان أسنده الى سبب يكذب فيه الحس كقوله تلف بحرق
وقع في الحريق وعلمنا خلافه لم يصدق لم نسمع بينه (وتحليفه) حيث حلفناه فيسار وفيما في
الباب (مستحب) لا واجب (ولو انهم) لانه مؤمن في دله (وان أطلق دعوى الهلاك) بان لم يستند
الى سبب (مدق بينه) فرع * لو (ادعى) المالك (ظلم الخراص لم يسمع) دعواه وان أمكن
وقوعه الابينة كقول ادعى جوارحاً أو كذب الشاهد بخلاف ما لو قال لم أجد الا هذا فانه يصدق ان

ا لا يجوز تضمين المالك
في هذه الحالة لما فيمن
ضرر المستحقين (قوله) ولم
ينفك) بعد اختلافهما
(قوله) ولا حاجة بانصاف
الى قوله (بعد الخرص)
ذكر ليفهم منه حكم
ما قبله بما سبق الاولى (قوله)
وان كانت متومة) قال
نحننا على القول بتفوقه
(قوله في شيء من الثمرة)
أي معبنا

(وله وعشر النمرة وقد سماها) كان ينبغي ان يعبر قوله عشر النمرة أو - سهلان (٣٨٥) المراد احدى الاماها وقاله البندنجي من انه اذا ادعى الغلط في سدس

المائة فهو ستة عشرون سقا (لا يكذب فيه لاحتمال اقله قاله الماوردي وغيره (أو ادعى عليه غلطاً او بينه وكان ممكناً) يافتى انخصر من خمسة أو سق في مائة قال البندنجي وكشعر النمرة وسدسها (صدوق حط عنه) مادعاء لانه أمين فوجب الرجوع اليه في دعوى تقصم عن ذلك ولا ان الكيل يقين والخصر تخمين فالاحالة عليه أولى فان لم يثبت له تسع دعوى او ان ادعى غير ممكن فنبأني (فان انهم) في دعواه (حالف) ولو عبر قوله وطلب ان انهم كان أنسب بقوله (ولو كان) أي مادعاء غلطاً (سيرا) بقدر (ينفادون مثله في الكيلين) فله بعدد زحوا عنه ذلك وحالف ان انهم نعم ان كان الخصر وحباً بقا عيذك له وعمل به وذكر الحالف في البندنجي من زيادته (ولو ذكر غلطاً فاحشاً) أي لا يمكن عادة في الخصر كالثلث والربع لم يعدد فيه العلم بطلانه عادة لكن (حط) عنه (قدر الممكن) وهو الذي لو اتقصره عليه لصدق فيه كيحكم بأنه ضاع عند التأمل بالانقراض عند الامكان بدعواه او قبله

• (يصل يجوز) • المالك فيه لو اصاب الاصل عاش أو نحووه ولو تركت الثمرة عليه الى الجداد لا ضرر به (طلع ما يضر) بضم الباء (بالاصل من الثمرة) كلها أو بعضها لان ابقاء الاصل أنفع للمالك والمساكين من تركها وما ينافي قطعها (بالاذن) من الامام والساعي ان أمكن مراجعته فلا شئان واجب على المالك كصرح به في الرضوخ وغيره لان الثمرة مشتركة بينهما وبين المستحقين فلا يجوز قطعها الا باذن انهم وضع الراية في الشرح الصغيرانه مستحب (فلو قطع بلاذن صمى وعزران علم) بالتحريم أي عززه الامام ان رأى ذلك فله في المذهب قال ولا يفرع معاته من لانه لو استأذنه وجب عليه ان ياذن له في القطع وان تقصم به الثمرة (واذا أراد الساعي التقصم) للثمرة (قبيل القطع) بان يخرصها ويعين الواجب في غلة أو تخلات (تجز) بناء على ان التقصم يبيع وقضية كلام المجموع ترجع الجواز لانه يصح ان التقصم اقرا (وكذا) لا يجوز زحمتها (لو أرادها) الساعي (بعده) أي بعد قطعها وقبل تحفة ها المامر (ان يقض الساعي العشر) من القطوع (مشاعا وطريقه) في قبضه له (تسلم الجميع) له (ثم) يضمن بشاه من المالك أو غيره قال في الاصل أو يبيع وهو المالك ويقتسمان الثمن وهل ان يابخذ فيبعض القطع وبناء على جواز أخذ القيمة للضرورة كما في قصص الحيوان أم لا وجهان أحدهما

نور وقضية كلام التهذيب ترجحه والاشبه بالترجيح في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الجمع الذي عليه الأكثرون ثم قال به هذا كما اذا كانت الثمرة بواقية فان أتلفها المالك أو تلفت عنده بعد دفعها لزمه فقيمة عشرها يطالب بها (وهذا الحكم يجري في رطب لا يثمر ونحوه) أي عنب لا يثرب (وان اختلنا) أي الساعي والمالك (في نوع) أو جنس (ثمرة تلفت بعد الخرص بتقصيره) فقلول المالك ان لم يقم أي الساعي (بينه فان أقام الساعي) بينة بان أقام شاهدين أو شاهداً وشرأب يقضيه أو (شاهد بالتحالف معه) فلا يقضيه وقوله بعد الخرص من زيادته وليس بقدر قال وجه تركه (وان قال) المالك بعد خرصها (أكلت بعضها وتلف البعض بآفة) وبق بعضها (فيل له ان لم يثبت) قدر (ما أكلت سائر كافة الجميع) أي الاما تنقله وان يدينتم كمنهم الباقي فان انهم سائل جلتل وان اختلفت على انخصر أي انخصر (و ترك الزائد) أيضا • (حاشية) • قال الماوردي يستحب ان يكون الجسد انما هو العلم الفهرع وقد ورد النهي عن الجداد لايلا اسواءه أو جث في المجدود ان كانا لم واذا اخرج جزء كالثمار والحبو بواؤلفت عنده سنين لم يجب فيها شئ آخر بخلاف الماشاة والذهب والفضة فلان الله تعالى علق وجوب تركه بحصاها ولم يشكر ولا تنكر ولانها اختلستكر في الاموال انما يوزن هذه معلقة انما معرفة للفساد

• (باب زر كالذهب والفضة) • الأصل فيهما مع ما يأتي به والذين يكتزون الذهب والفضة تسرت بذلك (تجب في مائتي درهم فضتو) في (عشر مثقالا ذهباً صاين بوزن مكة فإزاد) على ذلك (و ربع العشر بعد الخول وضروبا كان) ذلك عشر مثقالا ذهباً (الخ) وزنها بالشرقي خمسة وعشرون وسبعان وتسع ش

(أم لا فيمادون ذلك) قال صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة ورأى الشيطان
 روى البخاري في غير أمس السابق في كتاب الحيوان وفي الرقعة ربع العشر والرقعة والورق الفضة وأنها
 عوض من الواو والواقفة بضم الهمزة وتشديد الياء على الأشهر وأر بعون درهمها بالناصوص المشهورة
 والاجماع قاله في المجموع قال وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح وأحسن عن علي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال ليس في أقل من عشرين ديناراً في عشرين نصف دينار وروى أبو داود وغيره بإسناد
 جيد وليس علي شيء حتى يكون عشرين ديناراً فإذا كانت للحوال علم الحول ففيها نصف دينار والمعنى
 في ذلك أن الذهب والفضة معدان للنساء كالماشية السائمة ودليل قوله بوزن سكة خسر المال كمال أهل
 الدين يتوزن وزن سكتهم وأبو داود وغيره بإسناد صحيح وخرج بالمال المص المشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ
 نصابه بأبوابه حتى يبان ما يتعلق به وأما قوله فيما زاداه لاقص في الذهب والفضة كالعشران لا مكان
 الجزير بلا ضرر بخلاف المواشي (ولا) زكاة (في غيرهما) - سائر (الجواهر) ونحوها كالجوهر
 وقبور منج ولو لم يمسك وعبر لأنها معدن لا استعمال كالماشية العاملة ولأن الأصل عدم الزكاة لا في اعتبارها
 الشرع فيه (والمراد بالدرهم) الدراهم (الاسلامية) كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل
 أر بعون عشر درهما وسبعان ريزن درهم شتدوا في ذلك فأنشأوا خراجاً من الدراهم خسون حبة
 وخسار حبة وحتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً وحتى نقص من المثقال ثلاثة أسباعه كان درهما
 (والمثقال يختلف) في ساهلية ولا إسلام وهو اثنتان وسبعون حبة وهي شعيرة معدلة لم تقدر وقطع من
 طريف مادق وطول (فإن نقص النصاب) ولو (بعض حبة) ولو في بعض الموازين (أدراج وراج
 التمام) لم تجب فيه زكاة لعدم الإجماع ولأن الأصل عدم الوجوب والنصاب (ولا يكمل نصاب
 أحدهما بالآخر) لاختلاف الجنس كما يكمل النذر بالزبيب (ويكمل جيد نوع برئته) وهكذا
 المفهوم بالأولى كإثبات الماشية والموارد بالجوذة النعمية ونحوها وبالرداءة الخشوية ونحوها وبعبارة دقيقة
 أنه لا يكمل جيد نوع برئته نوع آخر وليس مراداً لغيره بقول الأصل ويكمل الجيد بالبرئ من الجنس
 الواحد ليس من ذلك (ويؤخذ) من كل نوع (بالقسما) سهل الاختصاص قلت أنواعه (والأ)
 بان كثرت وتنوعت إجماعاً والجسيع (في الوسا) يؤخذ كسرى في العشران (ولا يجوز رديه) ويكره ردي
 جيد وصحيح) كل ما أخرج مريضاً عن صحاحه واسترداهما كإثباتي في الفرع الثاني (بخلاف
 العكس) يجوز بل هو أفضل كإذ كره الأصل لأنه زاد خيراً (فيسل) المخرج (الدينار الصالح) أو
 الجيد (إلى من يركله الفقراء) منهم أومن غيرهم فتعبيده بذلك أعم من قول أصله إلى واحد باذن الدائن
 قال في المجموع وإن زكمت نصف دينار سلم الهم ديناراً ونصفه عن الزكاة ونصفه يبق معهما إمالة ثم بفصل
 هو درهم فيه بان بيعه لأجنبي وبقائه وأمنه أو بشره وأمنه نصفه أو بشرته نصفه لكن يكرهه شره
 صدقة من تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع (فرع) الدراهم والدينار (المشوشان)
 بلغ خاصه نصاباً أخرجه زكاة خالصاً أو مشوشاً خالصه قدرها) أي قدر الزكاة وكان متعلقاً بالخاصة
 قبل أن هذا ظاهر على القول بان القسمة إفراز لا على القول بانها ببيع لا امتناع ببيع المشوش بمثل مردود
 بان ذلك ليس فمعه مشوش لأنه في الحقيقة ثمانية أعلى للزكاة خالصاً عن خالص الخاص وقع قطعاً كغيره
 (ويعين على ذلك العمي) أو نحوه (أخرج الخالص حفظاً للخاص) إذا لا يجوز له التبرع به وهذا من زيادة رده
 ذكره الأسوي فمعه ما إذا كانت مؤنة السبل تنقص عن قيمة الغش أي كان كتمه - لن وكان
 المصنف تركه لأن أخرج الخالص لا يلزم أن يكون بيبك (وأما أخرجه ردياً عن جيد) كان أخرج
 خستمعية عن مائتين جيد (فله استرداده) كل ما على الزكاة تلف ماله قبل الحول هذا (ان بن
 ذلك عند الدرم) والافلاسترد واذ قلناه استرداده فان كان بائناً أخذناه والأخرى متفاوت قال بان
 سريخ وكيفية معرفته بأن يقوم المخرج بنفس آخر كان يكون مع ما تناذرهم جيداً فخرج عنها خستمعية

(قوله فيمادون خمس أواق)
 (الخ) أواق بالتثنية وبأبواب
 الختام تشددوا وخففا
 ف (قوله) والأخرج
 التفاوت) نعم إن أدى
 اجتهد الإمام إلى أخذه
 في لزوم التفاوت وجهان
 قال شيخنا رحمه الله
 (قوله) فعلنا إنه يبق عليه
 درهم جيد) لأن الدينار
 عشرة دراهم منه

قوله واذا اخرج مشوشا من خالص لم يجز: أي من جسم ما عليه بعد تباين الخالص (٢٧٧) منه قوله ولان المقصود وادها وهي

واحدة ويجعل العقد عليها
ان غلبت (قوله زكي كالا
منها بفرضه الاكثر) لا
يبقى فيها اذا كان المال
لمحجور عليه (قوله قال
الاخرى رؤسها من هذه
الحج) قال ونقل في الكفاية
عن الامام وغيره طريقا
آخر اني أيضا مع المحجل
بمقدار كل منهما وهو ان
يضع الخطأ وهو ألفه مثلا
في ماء ويعل كاس ثم يخرج
ثم يضع فيه الذهب شيئا بعد
شيء حتى يرتفع لثا العلامة
ثم يخرج ثم يضع من
الفضة كذلك حتى يرتفع
للهامتين يعتبر وزن كل
منهما فان كان الذهب ألفا
وامتئين والفضة ثمانمائة
علتان نصف المخلوط ذهب
ونصفه فضة بهذه النسبة
اه والمراد انهما نصفان
في الجسم لاني الزنة يكون
زنة الذهب ثمانمائة
الفضة أو بمقتضى ان المخلوط
من الذهب والفضة قائما
يكون القابا بالنسبة المذكورة
اذا كانا كذلك ويبلغها
انك اذا جعلت كلالهما
أو بعد ان تزد على الذهب
منه بقدر نصف الفضة وهو
ماثتان كان المجموع ألفا
(قوله التصريح بهذا
وبالترجيح فيما قبله من
زيادته) صح في الشرح
الصغير (قوله ولانه معد
لاستعمال المباح الحج) لو

فمنها خمسة الجيدة ذهب فساتون نصف دينار وساتون المبيضة حتى دينار فقلنا انه بقي عليه درهم جيد وفي
نقطة وهي الاذوق بالاصل واذا اخرج مشوشا من خالص لم يجز: انه استردا من بين عند الدفع انه عن
ذلك أي من ذلك المال (ولو فرض) أي قدر الزكي (المشوش خالصا وأخرج) عن خالصا
(هنا) انه متاوع) ومضى ادعى المالك ان قدر الخالص في المشوش كذا وكذا صدق وحلفان انهم ولو قال
أنجل قدر المشوش رأدى اجتهداى انه كذا وكذا لم يكن للسائل قبوله منه الا بشهادة من أهل الخبرة بذلك
ولو جله عليه مع بلوغ الخالص نصا بتخصيص بين السبل واداء الواجب خالصا لو ان يتحاطب ويؤدى
بأنه عن ذلك الواجب خالصا فان سبلت في السبل عليه كونه الحصاد (نزع يكره للاما ضرب
الفسوشة) غير المصعين من غشاقليس مناولا لا يغش بها بعض الناس بعضا (فان عزمه رهاضت
العاملة بها) معينة وفي الذمة (وكذا) تصح كذلك (لولا يعلم) عيارها كبسيع الغالبة والمجوزات
ولان المقصود رادها وهي راحة قال الزكي رضى بها ذلك لانه ان كان الخطأ غير مقصود وقدر المقصود
بجهول كسل مخلوط بغيره ولو لم يشوب به ماء تلك العاملة به وان كان مقصودا كدراهم مشوشة
ومجوزات صحت انتهى وظاهر ان الغش في المشوشة غير مقصود فاحصة فيها ثمانية لحاجة العاملة
وبأنى الكلام على ذلك في البيع أيضا (ويكره لغيره) أي الامام (ضرب الدراهم) والدنانير
ولنا انه لا يمانه من شأن الامام ولان ما يفتينا عليه ومن ملك دراهم مشوشة كره له اسما كمال بسببها
وبعضا قال القاضي أبو العلي اذا كانت دراهم البلد مشوشة فلا يكره اسما كهاذا كره في المجموع
ه (نزع) لو كان (له) اعموزنه ألف ذهب او فضة احدى ستمائة) والاخر اربع مائة (دائشك)
الاكثر منهما (زكي كالا) منها بفرضه (الاكثر) ان احتاط (ولا يجوز فرض كل منهما) لان
أحد الجانبين لا يجزى وان كان أعلى منه كاس (أوميز) بينهما (بالتار) قال في البسيط ويحصل
ذلك بكونه قد سبق اذا سوت أو خزن (أو امتحن بالماء فيضع فيه ألفا ذهب أو يعل ارتفاعه) ثم يخرجها
(ثم) يضع فيه (ألفا فضة ويعل) وهذه العلامة فوق الاولى لان الفضة اكبر حجما من الذهب ثم يخرجها
(ثم) يضع فيه (المخلوط قال أيهما كان) ارتفاعه (أثر بـ) فلا كثر منه) ولانك انه يكتفى بوضع
المخلوط أو لا وعلما ايضا قال الاخرى وأسهل من هذه واضطرب أن يضع في الماء قدر المخلوط منها معا مرتين
فاحدهما الاكثر ذهب والاقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعل في كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق
بما وصل اليه قالوا والمربع الاول تاني أيضا في هذا جهل وزنه بالسكك كما قاله القوراني فالتك اذا وضعت
المخلوط المذكور تكون علامة تبين علامتي الخالص فان كانت نسبتا لهما سواء فضة ذهب وفضة
فضتان كان بينهما بن علامة الذهب شيء ثان ويمنو بين علامة الفضة شيء ثالثا فضة ولله ذهب
أو بالعكس فيالعكس قال الرافعي واذا تعدل الامتحان وعسر التميز بان تعدد آلات السبل أو يحتاج فيه
لزمان والموجب الاحتياط فان كانا واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرهما مع وجود المسحقين ذكره
للتأخير ولا يعد أن يجعل السبل أو ما في معناه من شروط الامكان انتهى (ولا يعتمد) في معرفة
الاكثر (غلبة ظنه) أي المالك لولا تولى اخراجها بنفسه (وبعدن) فيه (أن أخبر عن علم) التصريح بهذا
وبالترجيح فيما قبله من زيادته (ولو كانت نصبا في يده نصفه وبقية) وهو النصف الاخر فهو بـ
مصرح به بالاصل أو (دينه) وجعل وأوجبتا الزكاة (فيه) وهو الاصع (زكي النصف) الذي
يدين في الحال لانه على أن الامكان شرط للضمان لا لا وجوب وان ليسو ولا يسقط بالمعصية
ه (فعل لاز كان في حلي) يضم الحامو كسرها مع كسر اللام وتشديد الياء واحدة حلي بضع الحامو اسكان
الام (مباح) لان كل الذهب والفضة محتاط بالاستئذان عن الانتفاع بهما لا يجوزهما الا بغرض في
فانهم قد اقلز كان في الحلي الحاجة للائتماع بالعين ولانه معد لاستعمال المباح كمواسل الماشي تصرف عن ابن

(١٨ - استنى الطالب) - اول (اشترى اناء ليتخذ حساءا فجعل فيه واضطر الى استعماله في طهر ولم
يكنه غيره فبقي حولا كذلك فهل يلزم من كانه قال الاذوق الاقرب لاول أم شيء لانه معد لاستعمال مباح وقوله الاخر بلا اشار الى تعيجه

بحرارة كان يحل بئانه وجوابه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها وما رواه دماطاهم
بخالف ذلك فاجابوا عن بان الحلي كان محرما أول الاسلام أو بان فيه ما رواه (لو انكسر) الحلي المباح
فانه لا زكاة فيه وان دارن عليه أحوال (ان قصد) عندنا به انكساره (اصلا) واما ما رواه بغيره
(وصوغ) فبان ان يمكن بالاحكام له صورته وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله تبرا
أو دراهم أو كثره أو لم يقصد شيئا أو أخرج انكساره إلى سلب وصوغ وان قصد هذا فخبير كانه وبمقد
حوله من حين انكساره لا غير مستعمل ولا قصد اصلاحه بل قصد استعماله كالا مته بقوله انه لو لم يعلم
بانكساره الا بعد عام أو أكثر قصد اصلاحه لا زكاة بضالان القصد تبيينه ان كان مرصدا له وبه صرح في
الوسط فلو لم ينكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجب زكاته فان قصد بعده اصلاحه فظاهر
انه لا وجوب في المستقبل (وتجب الزكاة فيما حرم له نه لا لاراني) من الذهب والفضة بالاجماع (ولا
أثر في ما قد يمتنع بالصنعة) لان ما يحرم فلو كان له اياه وزنه ما اثار درهم فقيته ثلثا ما اثار درهم فقيته
فخرج تخمين غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره ما شاء كما سيأتي في كلامه بخلاف
الحلي المباح اذا أو جنبنا فيه الزكاة فنعتبر بئانه لا وزنه فخرج ربع عشره ما شاء بعبع الساعي بغير جنة
ويقرن عمله على المستحقين أو يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعون نصف وظهر انه يجوز اخراج ما بمقتضى
نقد او لا يجوز كسره لادامته لاضرر الجائنين (و) تجب (فيما حرم بالقصد) بالاجماع بخلاف
لو قصد الغرض استعمالا محرما لتعلق الزكاة هنا بالعين (كقصد الرحيل ان يلبس أو يابس وجلا
حلي امراته) أو ان يلبس امرأته على وجل كسيف ومنطقة (وعكسه) أي كقصد المراءاة ان يلبس أو
تلبس امرأته على وجل أو ان تلبس وجلا حلي امرأته أو بان الميكروه المحرم (وكذا) تجب (في
حلي اتخذ للكثر) المصروفه عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة (لا) ان اتخذ
(البس) مباح ولا تجب فيه وهذا ما رواه علماء ماسر (أو تبر) قال الجوهرى التبر ما كان من الذهب
غير مضروب فاذا ضرب بآثار فهو عين ولا يقال تبر الا للذهب وبعضهم بقوله للفضة أيضا انتهى والراى
كلاما هو قد عبر المصنف في كتاب الحج وغيره بالبرين وقوله تبر معطوف على حلي ولو عطفه ولو كان أولى
أي وتجب تبر (بمضروب صيغ) حليا فخبير كانه على ما ذكره واذا ثبت وجوب الزكاة في الحرم صنفه
(فبر كبحر الصنعة) اما (من بعض ما كسر أو بشركة الاشعة أو) من غيره (بوزنها) أي
ان كاذ أي قدرها (من نوعه) لان نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعل فلو كان الحلي المحرم فضة
وأخرج عنه من الذهب ما فقيته ببع عشر الفضة لم يجوز لا مكان تسليم بهه ما عاوب به بالذهب بعده
ولا اختلاف الجنس * (فرع لو لم يقصد بالحلي) الذي اتخذ (كزاد الاستعمال) بان أطلق (أو
قصد اجارته بمن له به فكل عمل مباح) فلا زكاة فيه أما في الاولى فلا نكاح انما تجب في مال نام والنقد
غير نام وانما الحق بالنأي لتبينه للاخراج وبالصناعة بعل ثم ولوه وبخلاف قصد كثره لم يره ههنا الصنعة
عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة أو ما في الثانية فكل ما اتخذ لغيره ولاعية بالاجز
كاجرة العاملة (لان وزنه وعلم) بانه وزنه (بعد الحول) فخبير كانه لا لم يقصد اما ك
لاستعماله مباح وهذا من زباده وذكره الر والي ثم حكى عن والده اختلاف وجهه ما قلناه من صورته
مقام يتمشك بالاول بالحلي الذي اتخذ لاقصد شيئا وقد يفرق بان في ثالث اتخاذ ادون هذه ولا اتخاذ اقرب
لاستعمال بخلاف عدمه (وكما قصد) المالك بالحلي المباح الاستعمال (الموجب) للزكاة بان قصد
به استعمالا محرما أو مكررها (ابتداء الحول) من حين قصده (وكما غيره الى المسقط) له بان قصد به
استعمالا محرما أو مكررها ثم غير قصده الى مباح (انقلع) الحول

*(فصل) فيما يحل ويحرم من الحلي (الذهب حرام) استعماله واتخاذ (على الرحيل) غير
أيداد السابق في باب ما يجوز زكاة من صدق بحيث لا يبين جازله استعماله نقلة في المجموع عن نقل

(قوله) فان ظاهره لا وجوب
في المستقبل (أشترى
بصحة) قوله أتاني الاول
فلا تخرج (كذا قاله الرافعي
ونقض ابن الرقة الملة
بالسائل وعطفه الصغير
بان الصناعة للاستعمال
غالب الظاهر افضاه اليه
وحيث لا تردد السائل
قوله وكما غيره الى المسقط
انقطع) قال في البحر لو اتخذ
الحلي للاستعمال المحرم
فاستعمله في المباح فوت
وجبت فيه الزكاة وان عكس
ففي الوجوب احتمالان
وان اتخذ لهما وجبت
قطعا وفيه احتمال وقوله
ففي الوجوب احتمالان
قال شيخنا وأوجه الاحتمالين
عدم الوجوب بقدر القصد
الابتداء فان لم أر على ذلك
قصد محرم ابتداء لم يحول
من حيثئذ (قوله نعم ان
صدق بحيث لا يبين جاز
استعماله) وكذا سبل الذهب
لحاجة التساوي قاله
المأوردى وهذا ظاهر اذا
لم يتم غير مقامه وطراز
الذهب اذا كان له ونه ذهب
حسنه يلحق بالذهب اذا
صدق قاله البندنجي كما
نقله في الاتحاد

الشيخ أبي حامد والبندنجي وصاحب المذهب وآخرين وقد قال القاضي أبي الطيب أنه لا يصدأ أبداً ولا
 يمتد منه فواء يد وهو ما يخالف غيره قال الأذري وما قاله ومشكل ولهم ما ينو على أن علة الصبر في الحسنة
 والعلية الصعبة انما هي العين فالصبر المختار الصبر كالتصبر كلام الجمهور اه والذي قدمته في باب
 الايمان على الصبر العين بشرط الخلاء فالصبر المختار ما قالوه (وله تعريض سن) من الذهب ما ساقى
 (ال) سن (الخاتم) وهي الشبهة التي يستدل بها النفس اعوم أدلة المنع ولأنه لا حاجة اليه وقال الامام لا يعد
 الحاف قد له بغيره من الاناء وقرئ الرافعي بان الخاتم اودم استعماله لان الاناء (د) له تعريض (أغلة)
 اثبات الهمة والهمة تسع لغات اقصاها أو شهرها فحق الهمة وتوضيحه الميم قال جمهور أهل اللغة لا نامل
 أطراف الاصاب وقال الشافعي وأصحابنا في كل أصبح غير الامام ثلاث أمانل وكذا قاله جماعة من كبار
 أهل اللغة كذا في ذلك النووي في تحريه (د) له تعريض (أنفسه) أي من الذهب لأن عرفة بن
 أعده قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم اماء كانت الواقعة عنده في الجاهلية فتأخذ أنفامن ورق فانث
 على فامر النبي صلى الله عليه وسلم لم تأخذ أنفامن ذهب واه الترمذي وحده وان جبان ومعه موقس
 بالانفاسن وان تعددت والاغلة ولو اسكل أصبح وقد سدد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد وجاز
 ذلك الذهب وان أمكن بالفضة الجارية لذلك لا يولى لأنه لا يصدأ ولا يفسد الميث قال الأذري ويجب ان
 يتدجوز أن تعريض الاغلة عما إذا كان ما تحتها سلباً دون ما إذا كان أثلاً كما أرشد إليه تعليلهم بالعمل
 (لا) تعريض (كف وأصبع) وأعلن من أصبح فلا يجوز من ذهب ولا فضة لانه لا يعمل فيكون
 ليرد إلى بنة بخلاف السن والاغلة (ولا) يحل (تحوه) أي تطايعه (سيف وخاتم) وغيرهما
 (فيح) وان لم يحصل منه شيء بالنار كذا ذكره الاصل هنا وتقدم في الاواني أنه يحل المؤمن لم يحصل منه
 شيء قال السجستاني فلعمل الحبل على استعمال المؤمن والمنع على نفس التحوه أو يحل على الاواني
 والتمس على اللبس أي اتصاله بالبدن وسددة ملازمته بخلاف الاواني وحله الاوّل هو ظاهر كلامهم في
 التوسيع ونسبته قول الجمهور عتقوه بيته وجداره بذهب أو فضة حرام قطعاً ثم ان حصل منه شيء بالنار
 حرم استعماله والاغلة (والخفي في حبل كل) من الرجل والمرأة (كالاخر) فيحرم عليه ما يحرم
 على كل من ما احتياها وعليه كانه فيدخل في ذلك تحلية آلة الحرب بمرئها على المرائة وجعله كالمرأمة
 زائده (والرجل ليس خاتم الفضة) للاتباع والاجتماع بل بسن له كما سمي زائدة في باب ما يجوز زائسه
 (لا) ليس (السوار) بكسر السين وضمها (وتحوه) كالدخول والوقوف فلا يحل له ولوعن فضة لان
 ليس ختمه لثقله في شهاة الرجال (وله تحلية آلة الحرب بها) أي بالفضة لا بالذهب (كالسيف
 والرمح والوعاء والمنطقة) بكسر الميم وهي ما يشده الوط (والخف) لانها تنافى الكفار وقد ثبت ان
 نبيهم لم يمسك الله عليه وسلم كانت من فضة ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة يوم الفتح وعلى سيفه
 الذهب وفتن رواء الترمذي وحده لكن خافه ابن القطان فضعفه وهو الموافق لجزم الاصحاب بغيره
 عليه بذلك بالذهب (ما لم يسرف) في ذلك فيحرم حينئذ (ولو حل الرجل والمرأة السرج والعمام
 والركاب) دوة الذئبة (وقسادة الدابة والكيين والكتيب والجل) بفتح الجيم واللام أي القراض
 (والهوان) ليس بالصف ونحوها (حرم) لانها غير ملبوسة للراكب كالواقي (ويحرم على النساء
 تحلية آلة الحرب) بذهب فضة وان جاز لهن الحمار به باكتها (وليس ذى الرجال) ما في ذلك من
 الشبه به وهو حرام كتمسكه للغير الصبر لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء
 بل جاز لهن لا يكون على مكر وهو ما قول الشافعي في الام ولا ذكره للرجل ليس القول بالاغلة دونه
 من زى النساء الا لا غير فليس مخالفاً له ذلك لان مراده منه من جنس زى النساء لانه زى ليس مختص بهن
 ويجب ان يقول صاحب المعن وان في تحريم الحمارية لهن في الجملة تحريم وليس لهن اذ اجاز ان تعمالها غير محلاة
 من غير ما لا لان الغلي لهن أجوز منه للرجال فإنه انما يجوز لهن ليس آلة الحرب بالضرر وتولاهن وروا

(قوله بخلاف السن والاغلة)
 فإنه يمكن تحريمها) وينبغي
 ان يقال الاغلة السفلى
 كالاصبع في المنع لأنها
 لا تنصرف فس (قوله قال
 السي) أي وغيره أشار
 الى تعميمه

(قوله بل الصواب حله معلقاً) أشار الى (٣٨٠) تحججه (قوله بل تنفر منه النفس لاستباحه) فضية هذا التحليل باحتمال تحججه والناساق

هذا الزمان من التراكيب الذهبوان كثرة ذهبان النفس لاتنفر منه ولا يستبشع بل هو في غاية الرينة نفس وكتب ايضا ما تنفذه المرأة من تصاور النفدين حرام تحب فيه الزكاة قاله الجرجاني شاذه وقوله قاله الجرجاني الخ أشار الى تحججه (قوله) وقيد في المنهاج الخ قال الاذرى الجيد حذفاً والسرف مضموم شراً والمبالغة نفسه أشد قبل واهل ذكر المبالغة يحول على ما يتحققه السرف قوله لا يمنع من اباحتها قليل السرف الخ لكن قد سبق في الضبعة متى زاد على قدر الحاح في الضبعة الكبيرة حرم وقد يسرق بين المابين بان زيادة هناك لا فائدة لها والى باقية الحلى تزيد في تحصيل المرأة ان زيادة لبس الحلى مما يحل المرأة بمحبتها الى الزواج و رغبا لخطب فيها وذلك مطلوب شرعاً (قوله ولو تختم في غير الخنصر) لا يختمه من السقوط (قوله والذي في شرح مسلم عدم التحريم) أشار الى تحججه (قوله ولو تخلف الدراهم والدنانير المتقوية زكيت) لانها لم تصر مصروفة عن جهة التقديرات بها أخرى (قوله

ولا حاجة الى الحليسة) (واهن وكذا اللؤلؤ ليس حلى الذهب والفضة) شأنه فذهب برأي داود المشار السمة نقاراً ما لعل فلانه ليس له شهامة تنافي خنثية الذهب والفضة بخلاف الرجل ولا فرق في ذلك بين التاج وغيره اكنه في التاج مة بد في حق النساء بالعادة كاذ كرفي قوله (وكذا) يحل لهن (التاجان تزونه) والادهاو لبس عظماء العرس فصرم قال في الاصل وكان معناه انه يخالف عبادة أهل النواص حيث اعتد به جاز وحيث لم يعتد به لا يجوز من التشبه بالرجال وذكره في المجموع هنا وقال في بي أبيه ما يجوز لبسه المختار بل الصواب حله معلقاً قاله ابي زيد له ووم الحلي لا يدخله في اسم الحلى (و) يحل لهن (اختذ العال منها) أي من الذهب والفضة (وابس ما نسج بها) كالحلى لان ذلك لباس حقيقة (لان أسرفي) في شيء مما ذكر (كل حال وزنه ما ثمانية اقال) لان الغنص لا يباح الحلى لهن هو الزين الرجال المحرك للشهوة الذي اكثره النسل ولا ينفع في ذلك بل تنفر منه النفس لاستباحه وقيد في المنهاج كآله والمجموع التحريم بالمبالغة قال ابن العماد وهو المختلان ما يبيع أسفله لا يمنع من اباحتها قليل السرف بدليل الاسراف اليسرى النفقة والزيادة على التسبع ما يمتنه الى الاضرار بالدين امكن متى وجد أدنى سرف وجبت الزكاة وان لم يحرم لبسه لان السرف وان لم يحرم كره والحلى المكروه تحب في كل وظاهر ان الطفل في ذلك كاه كالنساء (ولو اتخذ) شخص (خواتم) كثيرة (أو اختزن) امرأة (خلال كثيرة للمعاورة في اللبس جاز) لعدم الاخبار بعبارة الاصل لبس الواحد منها بعد الواحد وفيه امر الى منع ابسه أكثر من خاتمة حلة وهو ما ذكره المذهب الفخري تفقهوا على ما بناه استعماله الفضة حرام الاموال ودن الرخصة به ولم ترد الا في خاتمة واحد منه على ذلك الاذرى وغيره قالوا وهذا ينافيه قول الدارمي ويكرهه لرجل لبس فوق خاتمين وقول الخوارزمي يجوز لرجل لبس زوج خاتم في بدو فرد في كل بد وزوج في بدو فرد في أخرى وان لبس زوجين في كل بد قال الصدوق لا يجوز الا لثلاثة قال في كتابه لا تختم في غير الحلى صرف حله وجهان قال الاذرى قلت أيهما احرى فلهي الصبيح عنه وما فيمن التشبه بالنساء اه والذي في شرح مسلم عدم التحريم فيه والصدوق لرجل جعل خاتمة في الخنصر لانه أبعد من الاثبات فبما يتعاطى باليد لكونه طارفاً لانه لا يشغل اليد فتشاكله من اشغاله باختلاف غير الخنصر ويكرهه جله في الوسطى والسبابة للحدث وهي كراهة تنزيه اه وعبارة المصنف وان احتملت عبارة الاصل فهي الى عبارة الاخرين أقرب وقال ابن العماد انما عبر الرافعي بما ذكر لانه يتكلم في الحلى الذي لا تحب فيه كاه فاما اذا اتخذت خواتم لبس اثنين منها أو أكثر دفعة فحجب فيها الزكوة لوجوبه في الحلى المذكورة وقال الشيخ في الدين العراقي يحتمل انه أراد بقوله لبس الواحد منها بعد الواحد انه ليس واحد فلو أن آخر بقر سنة قومه بالخلخال (ولو قلقت الدراهم والدنانير المتقوية) بان جعلتها في قلائدنا (و) كتب بناء على تحرر جماع الى اصحها الاصل لكن رد في المجموع في باب ما يكره لبسه بان الاصح الجواز لشوقه في اسم الحلى وعليه فظاهر كلامه كقوله في باب الزكاة لانه لا يجوز ان يحتمل كراهتها تحجب كمثلها ويمكن حل كلام المصنف عليه من قبل بكرهتها مع انه يمكن حله أيضا على ما قاله الاسود من انها باحة وتجب زكاتها لانها لم تخرج بالصنع عن التقديرات لكنه يخالف لكلام الاصحاب (للاعران) أي التي جعلت لها عرا وجعلت في الفلاد فلا زكاتها كما قاله التولي والمارودي والروبانى لانها حلى مباح وهذا من زيادته (ولو حلى) شخص (مصحفاً) ولو تحلة غلافه المنفصل عنه (بفضة) وأجلت امرأة بذهب جاز (أو كراهه) فبها ولغير السابق في الثانية قال الزكشي وينبغي أن يلحق بالمصنف في ذلك القول المذهب لكاتبه القرآن وقال الغزالي في فتاوى بمن كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه (ولو حلى المساجد والكعبة وقناديلها) بالذهب والفضة (حرم) لانها ليست في معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة الا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحجر ورماد كره من تحرير تحلة الفتاوى بل علم بما

على ما قاله الاسود من انها باحة وتحجب كمثلها الخ قال الزكشي وهذا مما لا ينقل عنه متى ثبت كونه حلاً ما لم يستنع الاجتناب (قوله قال الزكشي وينبغي أن يلحق بالمصنف الخ) أشار الى تحججه (قوله وقال الغزالي في فتاوى به) أشار الى تحججه

(قوله ويجوز سفر الكعبة بالديباغ) أما ما شهد الانبياء فينبغي الجزم فيه بالجواز كالسكبة بسط قال شيخنا لكن مثل الشارح عن حنفويات
 الاول ايه بالتحريم والحر والزم تركه وغيره اهل حجاز لاظهار قوايتهم به فيتركهم اذ يتلى كتاب الله عندهم فاجاب بانه يحرم الباس قوايت
 الاول ايه الحر والحر والزم تركه بدون ذلك ولا ريب ان ترك الباس اياه احب اليهم فانهم رضى الله عنهم كانوا ينتهون عن استعماله في
 ذنوبهم الشريفين فلان ينهون عن استعماله على قبولهم اولى ومن قال بجواز ذلك قال (٢٨١) والاولى بالسنه الماهرة تركه (باب زكاة

التجارة) (قوله الاصل
 في المخرج) قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا انفسهم قلوبهم
 طين ما كسبتهم قال بجواز
 تركه في التجارة (قوله وفي
 البرص قدته) معلوم ان البرص
 لا يجبر فيه زكاة العين فثبت
 ان فيه زكاة التجارة ولا نه
 مال مرصود للتجارة فاشبه
 الماشية (قوله ان حاسا)
 بكسر الحاء المهملة وتخفيف
 الميم وآخوه من مهلة
 (قوله ولا يحتاج تحديده
 الفصل للتصرف مالم ينو
 القنية) قد روي الكتاب
 مالوان الورث عن مال
 تجارة فان حوله ينقطع
 ولا يتصدق حوله حتى
 ينصرف فيه بزيادة التجارة
 ذكره الرازي فيسئل شرط
 السوم ع وتبعه النووي
 وروي عليه المصنف ثم
 ركب ايضا في البلغيني
 بان حكم التجارة يستمر على
 مالها الموروث ولا ينقطع
 حوله مالم ينو الورث فثبت
 اه والمنقول خلافه (قوله
 فان نواها انقطع الحول)
 بخلاف عرض القنية لا يصير
 للتجارة بمسردتها كما
 والفرق ان القنية هو
 الحول لا انتفاع وقد

مراد الاصل اعتماد كبريهم تعالى فتدبر بل الذهب والفضة يظهرانه يحرم ايضا تعليق القناديل المحلاة
 بذلك اذا حصل منها شيء من النار (في ترك ذلك) (لان جعله وقفا على المسجد اعدم المالك المعين وظاهر
 ان على جهة وقفه ما اخل استعماله بان احتج البيهقي والاولاد وقف الحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على الخلق
 كما هو مذهبنا باطل كالوقف على تركه المسجد فثبت ان لا نه اضاة استعماله ماذكرناه مع وقفه
 لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه به وصرح الاذري نافلا عن العمراني عن أبي إسحق (ويجوز
 سفر الكعبة بالديباغ) لفعل السلف والخلفاء تعظيمها لاختلاف سترعيرها به (وما كره استعماله
 كسنة الاناء الكبيرة) للعاجزة أو الصغيرة للزينة (وجبت كانه) كالحرم (ولا زكاة في موقوف
 لباح) هذا معلوم من قوله لان جعله وقفا هو اعم من قول الرضا ووقفه على قوم بلسونه أو
 يتفقون بآخرة المباحة فلا زكاة فيه فها هو كذا عزم في المجمع فقال ولو وقف على قوم بلسونه
 أساسا ما أو يتفقون بآخرة المباحة فلا زكاة فيه قطع اعدم المالك الحقيقي العين (تتمه) كل حلي
 لا يحل لاحد من الناس حكم صنعته حكم سنة الاناء فلا يضمنه كسره على الاصح بخلاف ما يجعل لبعض
 الناس لا يكسر لتمكن الانتفاع به ولو كسره أحد منهم كره الاصل لكنه لم يصح عدم الضمان في الاصل
 بل أطلق في وجهين وكان المصنف ترك ذلك كتفا عما قدمه في الاول

(باب زكاة التجارة)

الاصل فيها راء المال كما بينا من وجهين على شرط الشيخين عن أبي ذر انه صلى الله عليه وسلم قال في الاصل
 صدقاتي في البرص قدته اوفي الغنم صدقاتي في البرص قدته وما راء اود اود عن حمرانه صلى الله عليه وسلم
 كان ما من اخرج الصدقة من الذي تصدع للبيع وروي الشافعي ان حاسا كان يبيع ادم فقال له
 عمرته، وأدركه قال فقلت وأما خبر ليس على المسلم عبده ولا ذر صدقة فعمول على مالس التجارة
 والرفيع الباهو الرازي قال لانتاعة العزاز والسلاح وليس فيه زكاة في صدقته زكاة التجارة (ومثل ذلك
 عرضا معاودة بصدق التجارة) وهي تغليب المال بالمعاودة لغرض الرجوع (نها للزكاة) أي لو جوم ابعد
 معنى حوله لا ينفق من حيث ذلك (سواء اشتراه بنقد أو عرض قنية) بكسر القاف وضمة هاء (أودين) مال
 أو مؤجل (ولا يحتاج تحديده القصد) أي قصد التجارة (للتصرف) أي في كل تصرف (مالم ينو) بما لها
 (القنية) فان نواها انقطع الحول فيحتاج إلى تجديده قصد مقارن للتصرف وقضيتها انقطاع الحول بذلك
 سواء أقر به استعمالا أو أمعرا كما عليه الديباغ وقطعه الطريق بالسيف وقد حكى فيه القول وجهين
 وان أصلهما من عزم على معصية أو صهرل يأثم أولا قال الاذري وقضيتها أن يكون الرجوع ليدرك الاثر
 الى النص لا ينقطع الحول وفيما قاله نظر لم قضيتها أن يكون الرجوع الانتفاع فتأمل على ان مسئلتنا غير
 مقيدة بالاصرار وثلاث مقيدة فلا اتحاد بينهما قال الماوردي يروى القنية ببعض عرض التجارة ولم
 يبين في تأنيده وجهان قلت آخرهما المنع (فلو باس فوب تجارة بلاية قنية فهو تجارة) أي ما لها فان
 نواها ليس مال تجارة (فلو ورثه) أي العرض (أو اصادفه أو انشبهه أو ايا التجارة) لم يصير مال تجارة لان ذلك
 لا يعتمد أساسا بل انتفاع المعاشرة (أو انشأه) مثلا (لقنية ثم روي) به (التجارة لم يصير للتجارة) كسنة
 السوم وبغلافه لقنية بعمال التجارة بان القنية هي الامساك للانتفاع وقد اقرنت بينها في تأخره وان

وبعد بالنسبة المذكورة من عدم الادلة فثبت علمها (قوله وانها التجارة هو التقلب في السلع بقصد الارباح ولم يوجد ذلك لارضا فلان اقتداء هو الاصل
 فان كنت تبايع بالشيء بخلاف التجارة ولا تملكه لا يحكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد دانسة كالمواريث باء الوفاة السوم (قوله وقضيتها
 انتفاع الحول المخرج) أشار الى قصده (قوله لو تملك مقيدته) تلك غير مقيدته ايضا (قوله قلت آخرهما المنع) وقال الناصري انه القياس وكتب
 ابطال الاثر بالنسبة لثبوت يرجع في تعيين ذلك البعض اليه

(قوله كفى الاقامتوا السفر) أي ان لا تصرف صغيره بمجاهدته والنفقة العقب لا يصير مسافرا الا بالافعل (قوله كذا ذكر الرافعي هنا) لكن ذكر في المجموع على خلافه ان حمل (٣٨٢) تأخير النفقة اذا نوى وهو ما كثر فلو نوى وهو سائر لم يوزر (قوله ولو عين دم) أي ان فرض

الاصل في العرض القبية والتجارة عارضة فيه وحكم الاصل بعقد النية كفى الاقامة والسفر (ومن المملوك باهوا مضافا اليه بنواب اوصال عليه ولو عين دم وكذا في الاول ما (آخر) به) نفسه اوده اولا استأجره بل اؤسعه مضافا استأجره (أو) ما (تزوجت) به حواشاة (أو) ما (خالع) به حواشاة (وقد) في الجميع (التجارة بالعرض) من ملكه بذلك (صار للتجارة) لانها معارضة تثبت ذمها للشفعة فان ثبت الشراء املوا اقترض مالانا بابه التجارة فلا يصير مال التجاره لانه لا يقصد لها انشاء وارفاق قاله القاضي نفقهها وحزم به الرواي (وايست الاقاله والرد بالعيب معارضة) بل دفعها (فن اشترى بعرض القبية عرضا للتجارة) اول القبية كمنهم بالاولى وصرح به الاصل (أو عكس) بان اشترى بعرض التجارة عرضا للقبية (ثم رد) عليه (بعيب أو اقاله لم يصح تجاره) أي مالها (وان نوى) به التجارة لانشاء المعارضة فذمها بعد ما كان للتجارة مال التجارة (بخلاف) الرد بعيب أو اقاله من شراء (عرض التجارة بعرض التجارة) فانه يبي حكم التجارة على باع عرض التجارة واشترى بعرضه عرضا آخر (ولو اشترى لها) أي للتجارة (صديقا ليسع به للناس) أو دبا لا يدبغ به لهم (صار تجاره) أي ماله فتمتوز كانه بعد مضمي حوله (بخلاف الصائون) أو المبلغ الذي اشتراه لها ليعمل به للناس أو ليحبس به لهم لا يصير مال تجاره فلا يذم كانه يولي يني عنده حولا (لانه يستل ذلك فلا يقع مسلا) لهم وقوله ولو اشترى لها من غير يادته وقصد كره المتولي وكلامه في نفسه هو مذهبهم انه انما يجب الزك في الصبر ويحرم اذا بقي بعينه عنده عاملا وليس مرادا

❖ فصل ❖ وان اشترى عروض تجاره بنقد معين نصاب اودنيه وفي ملكه باقيه كان اشتراها بشترين دينارا أو بعشر وفي ملكه عشرة أخرى (بني حوله اهل حوله كباقي حوله الذين على حوله الذين) وبالعكس من النقد كان ملك عشر بن دينارا أو اقترضها في أثناء الحول أو كانت له قرض اعلى غيره فاستوفاهما في أثناء الحول وذلك لاتحاد واجبهما مقدارهما متعلقا وان صار المتعلق منهما مباحدا فعينه أو بالعكس بخلاف ما لو ادى بالنقد له حيث ينقطع حوله لان كاله في عينه واسلك واحد من العيين حكم نفسه اقاله الرافعي (والا) أي وان اشترى بها بغير ما ذكر (في يوم الشراء) يبتدأ حولها (ان اشترى بعرض قبية ولو ساقته) لان ماله ملكه قبله لم يكن ماله كانه يفتاذا اشترى بغير ساقته والافلا بخلاف الزك كائين قدر او متعلقا (أو بنقد في القيمة) ولو ساقا بان نقده في الثمن اذ لم يتعين صرفه فيه (أو) بنقد معين (دون نصاب) بقدر زاد منها بقوله (لا يملك باقيه) لانه لا حول له حتى يبي عليه بخلاف ما اذا كان ماله سابقا بقية فان حوله يبي على حوله النقد كاسم فان لم يملك التجاره في آخر الحول (بان قومه قيمة بلغت قيمته) نصابا زاد (اشترى بدون النصاب أو (باعه) بعد التقويم المذكور (مقبوضا بدونه) أي بدون النصاب لان آخر الحول وثبت الحول بقطع النظر عما سواه لا ضم اربال القيم (فان نقص) عن النصاب بقوم آخر الحول (وقد وهبه من) جنس (نقصه ما يتيه نصابا كذا في الجميع حوله الوهب من يود وهب) له لان يوم الشراء لا ينقطع حوله مال تجاره بالنقص (والا) أي وان لم يوبه له شيء أو وهبه من غير جنس نقده ما يتيه نصابا أو من جنس ماله يتيه نصابا (انقصا حوله من حذفت) أي من نقصه آخر الحول لن النصاب فينقطع حوله الاول وقبل لا ينقطع بل متى باعت قيمته نصابا وجبت الزك كانه يمتد حتى حوله انابا في معنى الهبة ما سواها بما يفيد الملك (ولو باع بدون النصاب) فان كان (من نقد التقويم في أثناء الحول انقطع) لتحقيق النقصان عن النصاب بالتنقيض (أو من عرض أو) من (نقد آخرى) حوله على حوله مال التجاره (كإذا باع بـنصاب) فانه يبي حوله على حوله وانما الحق بنقد غير التقويم بالعرض لانه لا يقع به التقويم كباقي وكان الاولى أن يقدم قوله في أثناء الحول على قوله من نقد والتقويم والتصرع

قال شيخنا أي حاله عنده فلا ينافي ما ساقا عن الرواي (قوله وحزم به الرواي) والتول وصاحب الاقرار) وأشار الى انحصاره (قوله وذلك لاتحاد واجبهما مقدارهما متعلقا) ولان النقصان انحصار بالاجاب لان كائنا بقا الجوهر لا زاد ما دما لغناه والنفقة يحصل بالتجارة فلا يجوز ان يكون السبب في وجوبه سببا في الاسقاط وكذا انضالان زكاة التجارة في القبية وهي الثمن نفسه (قوله والا فمن يوم الشراء) أي وقته (قوله ان اشترى بعرض قبية) كفى مباح (قوله ولو باع بمقبوضا ولو قومت له لعدا آخر الحول بمائتين فوجدها يوما اشترى بها ثلثا في ثمانية في المائة الزايدة فوجدها في النهاية والبسط أحداهم انها ربح كارتفاع الاواني في آخر الحول والثاني تضم الزايدة في الحول الثاني ولو كان مال التجاره آخر الحول مغبوا أو دينارا أو جلا وكان العرفا بالثمن عند الحول المتقضى لاخذ أو القبض في الغيب نقص السعر أو بالعكس فالعبرة باقل القبيين وهو الذي دخل في يد المالك كذا انفي به شيخنا الامام سراج الدين

وتقتضى ضمها وقوله والثاني تضم الزايدة باقل القبيين أشار الى تعميمهما (قوله ان آخر الحول ونشأ الحول) أي انما ياد على النصاب فالسالم تشتغل بوجودها في أثناء الحول لوجوب ركابها في شرط وجودها في أول الحول أيضا

بمئة الف دون بمئة الهمة و يترجم انقطاع الحول فيما اذا باع بدون النصاب من ذ يادته
 * (فصل ربيع) * مال (التجارة فان ظهر في الحول اوسع (من غير نقوض) * (بمئة الف دون) * كان
 اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في أثناء الحول ثلثمائة (ز ك الحول الاصل) كالنتاج مع اسهل
 اول لان الحول على حوله كل زاد مع اسهل اسواق في كل لفظا و ثمانية و ثمانية و ثمانية العشر
 (وان نضبه) * في بمئة الف دون (في الحول الفاهور) للربح (انفرد) الربح عن الاصل (بحول دون
 اشترى به عرضا) كما اني مثله في الفرع الا في غير ذلك في مال حتى يحول عليه الحول ولا نه غير يتحقق
 فان زاد الحكم بخلاف النتائج مع الاصل لا يفر لانه جزء منها فالحق به بخلاف الربح اما اذا نضبه بعد حوله
 ظهور الربح اوسع فيكون يحول افسله للول الاول كما علم عاشر آ نفا و يستأنف حوله من نقوضه
 * (فرع هـ) لو (اشترى عرضا) للتجارة بعشرين دينارا ثم باعه بمائة اشهر باربعةين) دينارا واشترى
 به عرضا آخر (وباع آخر الحول) بالنقوض او بالتقصص (ما تتركه) من دينار رأس المال
 عشرون نصيبا من الربح ثلاثون ترك) أي الربح الذي هو ثلاثون (مع افسله) الذي هو عشرون (لانه
 حصل في آخر الحول من غير نقوض) فله (ثمان كان قد باع العرض قبل حوله العشرين الربح)
 كان باعه آخر الحول الاول (ز كما هو الحال) أي استأثر من مضي الاول (وز ك ربحه) وهو
 ثلاثون (لحوله) أي استأثر أخرى فان كانت الخمس التي تركه منها أولا بقية ز كما هو الحال
 الثلاثين (والا) أي وان لم يكن قد باع العرض قبل حوله العشرين الربح (ز كما) أي ربحه وهو
 الثلاثون (معها) لانه لم ينقص قبل فراغ حوله (واذا اشترى) عرضا (بعشرة) من الدينار (وباع في
 أثناء الحول بعشرين) منها (ولم يشتر به عرضا ك كالا) من العشرين (لحوله) بحكم الخلطة وقد
 سلك في كالا العشرة التي ربح ان النصاب نقص بالايخرج عن العشرة الاخرى و يجب ان يأتى به عن
 كلام الاسوي في باب الخلطة في فرع ملك أو بربع شاة
 * (فصل و) * لو كان مال التجارة حوبا وانا اشترى غير كوي) كحل واما ومعلوفة من نعم و شجر مشمش أو
 نافع (فالناتج والمزك الاصل ولا يفر دون يحول) كنتاج المائة وسائر الزوائد وما هما العوض والوبر
 ولبش والشعر والورق والاعصان ونحوها اما الز كوي فبأني حكمه
 * (فصل الواجب) * في زكاة التجارة (ربيع عشرة فقيمة العرض لا) ربيع عشر (العرض) امانه ربيع
 الشرف في النقد من لانه يقوم بها واما من القيمة فلا من امتاعه كاد عليه خبر حاس السابق فلا
 يجوز اخراجه من العرض (فان أشتر) الاخراج (بعد التمكن) منه (ونقص القيمة من) مائة من
 النقص بخلافه (وان زادت) ودون التمكن أو بعد الاتلاف (فلا تثنى عليه في الحال) أي للحول
 السابق ولو باع ما تاتي في غير حيلة بمائتي درهم أو بمائة وسات آخر الحول ما تثنى لزمه خمسة دراهم ولو
 أخر نقصت قيمته اذ عادت الى ما تفتان كان قبل التمكن لزمه درهمان ونصف أو بعده أو زادت قبله فصارت
 أو بعدائة أو ألقها بعد لوجب وقيمه امانتان فصارت أو بعدائة لزمه خمسة دراهم لانها القيمة وقت
 التمكن أو بالاتلاف وقوله من زادته في الحال ايضاح * (فرع هـ) * فيما يقوم به مال التجارة آخر الحول
 لو اشترى العرض بنصاب من نقد أو بيه (ولو في ذمة) فقومه ولو لم يملك بأية في الثانية أو بأه الامام
 أو لم يكن هو الغالب لانه أصل ما يبدو وأقرب اليمن نقد البلد فلو لم يبلغ به نصاب لم يجب الزكاة وان بلغ بغيره
 (فان اشترى عرضا بعشرين دينارا وباعه بمائتي درهم) وقصد التجارة ستمتر (وحال الحول) والمائتان
 يبدو (وفي المائتين دون العشرين) دينارا (لم يجب زكاتها) لان المائتين لم تبلغ ما قامت عليه نصابا
 (وان لم يكن بنصاب من النقدين) كان اشترى بمائتي درهم وعشرين دينارا (قوم أحدهما بالاشترى)
 لمرة فلهذا (يوم الملك) فان كانت قيمة المائتين عشرين) دينارا (قوم آخر الحول) (بهم نصفين)
 لانه قد بين ان نصف العروض مشترى بالدرهم ونصفها بالناب (أو) كانت قيمتهما (عشرة) من

(قوله وان نضبه في حوله
 الظهور الخ لا فرق بين ان
 يصير ما نضبه بالبيع أو بالتلاف
 الاخيرى فذلك اطلاق
 المصنف ولو اطلقه متلف كما
 ذكرناه وان لم يكن تأخر دفع
 القيمة أو باعه بزيادة أجل
 فقياس على ما لهم بالناب
 والتجديس والبيع والتلاف
 بالحديث ان الربح لا يضم
 أيضا مخرج ذلك من
 كلام المصنف لان اسم
 النقوض لا يصدق في هذه
 الحالة (قوله بخلافه
 قبله) كان كان مال التجارة
 مغصوبا أو دينامو جلا
 (قوله ولو في ذمة) أو بدين
 نقد في ذمة البائع أو بغير
 مضروب

(قوله كسكاح وصلح عن دم) أو بدنه الزكوى أو سبائل أو تبر (قوله قوته) والبعض يغالب نقد البلد أي بالمدحولان الحول كقوله المارودي وهو الأصح وقيل بالبدن الثراء وهو ما يشرح التنبيه للجماع (قوله جريا على قاعدة التوقيم) إذا تعذر التوقيم بالأصل (قوله كفى اجتماع الحقائق وبنات اللبون) هو أولى وأبسط كالتأنيب والدرهم لأن ذلك حق في ذاته فالخبر البه بل نظير الحقائق وبنات اللبون ع (قوله قال في المودعات الخ) وجرى عليه الأذرى (قوله فنعاق) المتحققين بالأسل فوق نعلهم على التجارة فلم يجب التوقيم بالأفع كالأ يجب على المالك الشراء بالأفع لا يقوم به عند آخر الحول ذكره ابن العباد (قوله وظاهران جعله صدقا قال أشار إلى تصحيحه (قوله لقوفوا كلنا) لا تتناق علم الانه واجبت بالنص والاجماع ولهذا لا يكثر جاحدها وز كذا التجارة تختلف فيها ووجبت بالاجتماع ولهذا لا يكثر جاحدها ولا ز كذا العين تتناق بالرئسة وذلك بالقيمة تقدم ما يتعلق بالرئسة كالمزهرين إذ اجتنى (قوله وثلا يعل بعض حوالها) ولأن السابق قد وجد سبب وجوبه كانه بالمعارض فاشبهه المنفرد

الذاني (قوله) آخر الحول (ثلاثة دراهم وثلاثة بالذاني) لأنه قد تبين أن ذلته مشتري بالدرهم وثلاثة بالذاني (وكذا) يقوم أحدهما بالأخر (لو كان أحدهما أو كلاهما ذوات انصاف) تركبان (كلا أي بلغاني الأحوال كلها (انصاف في آخر الحول وال) بأن لم يبلغا انصافين (فله) تركبان (وان بلغهما المجموع وقوم باحدهما) إذ لا يضم أحدهما إلى الآخر بانع أحدهما بازا كجوده وحول المدحول بالانصاف من حين ملك ذلك النقد وحول المالك بدنه من حين ملك العرض بخير (وان ملكه) أي العرض كله (أو وهه بعرض قنبه أو بجمع أو نحوه) كسكاح وصلح عن دم (أو بنقد ونسي) أو جوهل (جسته) ومالك بعضه الآخر في الثانية بنقد يعلم أنه (قوته) كانه في الأولى (وبالعوض) منفى الثانية (بغالب نقد البلد) جريا على قاعدة التوقيم كفى الاتفاق ويحده وقومنا ما قبل النقد في الثانية فان حال عليه الحول بعرضه لا نقده اعتبر أقرب البلاد للمو سلة الإنسان من زبانه (فان غلب ذنبه) أي في البلد (تقدان) على التساوي (قوم بما بلغه) منهما (انصافا) لتحقيق تمام انصاف باحد التقديمن ومذافارق ما مر من أنه إذا تم انصاف ميزان دون آخر لا يجب ز كانه (فلم يبلغهما) أي بكل منهما انصافا (تغير المالك) فيقوم عاها منها كما يلقى شاني الجهران ودرهمه وضع المتاج كماله أنه يقوم بالأفع للمتحقين رعايتهم كفى اجتماع الحقائق وبنات اللبون قال في المودعات والاول ما عاها الاكثر فلتكن الفتوى عليه له وعلا معياره من قياس الثاني بان الزكوى في الأصل متعلقة بالعين وفي مال التجارة بالأمة فتعاق المتحققين بالابل فوق تعاقهم بمال التجارة (ويجوز النقطة في اختلاف الصفة) كان اشترى انصاف الذاني بعضهما ببعض وبعضها بمكسر وبينهما تفاوت (كأنه خلاف) أي كالجهرى في اختلاف (الجنس) فيقوم ما يخص الجميع بالجميع وما يخص المكسر بالسكسر لكن ان بلغ مجموعهما انصافا وجب كانه لأن ما من جنس واحد يختلف في اختلاف الجنس

● (فصل) يصح بيع عرض التجارة قبل اخراج ز كانه وان كان) بدو جوبه أو باعاه (بعرض قنبه) لان متعاق ز كانه الفتوى لا تلحق بالبيع (لكن ههنا) أي عرض التجارة (وعتق عبدها كبيع الماشية) بدو جوب الز كانه لانهم ما يطلان متعلق ز كذا التجارة كان البيع يطل متعاق ز كذا العين وظاهران جعله صدقا أو صلحا عن دم ونحوهما كذلك لأن قوله ليس مالا (فان باعاه) صحبا بالنقد والحرابة كالزهر (فيصل فيما يقع مقدار كل من ذلك القدر وبعض في الباقي تفرق بالصفة

● (فصل) إذا اشترى للتجارة ما يجب الز كانه في عينه كصا سائمة) وقبها آخر الحول انصاف (غلبنا) فيه (حكم السائمة) الأولى حكم ز كذا العين (ان اتفق الحولان) لقوف ز كانه لا تتناق عليها بخلاف ز كذا التجارة فدل أنه لا يجمع فيه الز كانه وبه صرح الأصل (ومتي اختلغا) أي الحولان (وسبق) حول التجارة) حول السائمة كان اشترى بمتاعها بعد ستة أشهر انصاف سائمة أو اشترى به بعد ستة أشهر للتجارة ثم أسماها بعد ستة أشهر (ز كاه) أي التجارة أي مالها (حوها) لتقدمه وللابل يعل بعض حوالها (ثم بعد دخول السائمة من حيث) ونجب ز كانه السائر الاحوال (فاذا اتفق الحولان) كان اشترى انصاف سائمة للتجارة (واشترى بها عرضا) بعد ستة أشهر (استأنف الحول) من يوم شرائه بناء على تقليد ز كذا العين هذا ان بلغ المال انصافا بكل منهما (أم إذا كان لا يبلغ انصافا إلا أحدهما) كان كانت غنمه أو بعين لا تتبع قبها انصافا أو نفا وثلاثين قبها انصاف (فالحكم لما يندبه فيوجدت في أثناء الحول) انصاف في انصاف السائمة (حيث غلبه (انتقل) الحكم (إلى) ز كذا (التجارة واستأنف الحول) لها كل ذلك انصاف سائمة للتجارة ثم اشترى به عرض تجارة فانه يستأنف حولها كما مر (فلو حدث نتائج) من السائمة بعد استأنف حول التجارة (لم ينتقل) أي الحكم إلى ز كذا العين (لأن الحول لنفقد للتجارة) فلا تغير ● (فرع) لو (اشترى للتجارة) تولا أو أرضا بذرا وزرعها) أو أرضا مزروعة (فأغمر) الخلل والزروع أو ترك القمرة (فلم يترك السائمة) في تقديره كانه على ز كذا التجارة (وكذا) الحكم (ان اشتراه بشرط القطع فبدا صلاحها) في ملكه قبل

أنه يجب عليه اخراج الزكاة

الذرة الماشية وإن وجد
في ملكه لأنه لم يتحقق كونه
ملكه من حين ملك
الارض لاحتمال كون
الموجود ما يتحقق شيئاً
والاصل عدم وجوب
الزكاة ولو استخرج جم من
أرض موقوفة فعليه قول

ملكه أم يخرج على أقوال
الملك قال بالإدعى أنه
شأنه وهو محتمل وبناظر أيضاً
فيما لو استخرج جم من أرض
موقوفة على جهة علة أو
من أرض المسجد أو الباط

أو المدرسة أو نحوها والظاهر

أنه لا ملكه ولكن هل
يكون له في الوقف خاصة
أو للمصالح مطلقاً في نظر
ولو استخرج جم من
دار الحرب فقيم بمصلحة
(قوله وهذا غاي في نفسه)
فأشبه النار والزروع (قوله)
وان قصر الزمن لا عارضه
(عنه) لو قيل يتسارع بما اعتقد
للاستراحة فيه من مثل

ذلك العمل وقد بطول وقد
يقصر بحسب العمل ولا
يتسارع ما كرمه لم يبعد
بل قال الحب العاصي أنه
الوجه انتهى ما ذكره هو
مقتضى التعليل وقوله لو
قبل يتسارع الخ أشار إلى
تبيحه قوله وشرط الضم
اتحاد المعدن فلا يصح قيل
معدن لا آخر (قوله نقله في
الكلمة عن النص) هو
محول على ما إذا قطع العمل
بلا عذر فلا يصح الزكاة في الثاني

فعلها والتصرف بشرط القطع هاتين زباده (ويشترى كذا القدر للعبد كذا الارض وكذا الجذو ع والتين
الجار) اذ ليس بهما زكاة في غير فلا تسقط عنها زكاة التجارة (فان نقصت قيمتها عن النصاب لم يكمل به بقيتها الثمر
ويستحق المولى (للتجارة على الثمر) الوقت الذي يخرج زكاة فيه بعد (الجداد) لاس وقت الادراك
وان وجبت الزكاة لانه لا عليه بعد تربية الثمر للمستحقين فلا يجب عليه زكاة التجارة فيه
(ابن) أي في الاحوال الآتية (فان زرع وزرع القمح في أرض للتجارة فلكل منهما (حكمه) فوجب
زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الارض وهذا علم محاسن (و زكاة عبد التجارة يخرج فطرته) لانهما
يعدان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالتجارة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاع في الصيد المملوك
اذ قاله المحرم

• (نص) • زكاة المعدن والكلز (في) (روح) لانه ملكه اذ العامل انما يملك حصته
بالقيمة لا بالظاهر زكاة المعدن في الجبال انما يملكها الجبل بقرع من العمل (فان أخرجهما من عنده)
يضمن مال آخر (فذلك ظاهر (أومن) هذا (المال حسب من الريح) ولا يصح اخراجها كما تردد
المالك جزأ من المال فزكاة المعدن المأذنة من فطرة عبيد التجارة وأرض جنايته هم وأجرة لكيل
والدلال ونحوها

• (باب زكاة المعدن والكلز) •

سأني بيان الزكاة وأما المعدن فهو الجوهر المستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه يسمى به ملكه أيضاً
لأنه مملوكة لله فيه يقول معدن بالمكان معدن اذا أقام فيه والاصل في زكاة قبل الاجماع قوله تعالى انفقوا
من أين ما كتبتم وما أخرجناكم من الأرض وشربناكم في صحبه انه صلى الله عليه وسلم أخذ من
العائن القليلة الصدة (اذ استخرج) من تلمزه كذا (من معدن) أي مكان موان أو ملكه (نصاباً من
ذهب أو فضة لا) من (غيرهما) كالزئفر والياقوت وحديد نحاس (وانضل العمل والكيل) أي بعض كل
منهما ايضا الآخر (وان تأتاه أو لا تأتاه وكذا اذا انقطع النبل لزم ربع العشر) لعموم الأدلة السابقة
كسروى في الزئفر ربع العشر (وان كان معدننا) للمعادن المعدن لا معدن وجوب الزكاة وانما لم يفسر
انضال النبل لان الله اذ فرقته كالمعدن واعتبر كونه نصاباً لا معدن لا يعمل المرواة كذا في سائر الاموال
الزكوية وانما لم يجب الزكاة في المعدن المستخرج من أولئك ونحوه لعدم الدليل والاصل عدم الوجوب (ويجب)
ما ذكر في الحال (فلا يعتبر فيه الحول لانه انما يعتبر بالمكان) كمن من ثقبه في المال وهذا غاي في نفسه (فان انقطع
العمل لم يتركه من الاجزاء) باصلاح الآلة (وكذا السفر وأرض ضم) نبل كل عمل في النبل البقية في
النصاب (وطول) زمن الانتفاع عرفاً لعدم اعراضه عن العمل (والا) بان انقطع بلا عذر (فلا) ضمن وان
قصر الزمن لا عارضه (واراد) بالضم المضي (ضمن الاول الى الثاني وأما الثاني فمضمون الى) ماله (الاول)
وان كان الاول (ملكاً) له من غير المعدن كالزئفر ونحوه فاقولوا استخرج من الفضة خسين درهمين
بالمال الاول وثمانية وخسين بالثاني فلا زكاة في النخس ويجب في المائة والنخس كالنخس فيها لو كان مالكا
نخسين من غير المعدن ونحوه قد اختلف على المائتين من حين غلبهما اذا خرج حق المعدن من غيرهما
وشرط الضم اتحاد المعدن فلو تعدل بينهما بقار بأوت باعدا وكذا في الكلز قاله في الكفاية عن النص

• (فرع) • وان استخرج دون النصاب من معدن أو زكوا في ملكه نصاباً من جنسه أو من عرض تجارة
في المعدن من زباده (يقوم به) أي بما استخرج منه (زكاة المستخرج في الحال) لضمه الى ماني
ملكه (لان كان ملكه غائباً) فلا تلمزه كانه (حتى يعلم لامتة) فيخرج الزكوة والنصر في هذا في
المعدن من زباده (وكذا لو كان المالك دون نصاب أيضاً لانها جميعاً نصاب) كان ملكاً ما تدرهم فذلك من
المعدن مائة (فبذلك المعدن في الحال) وينقطع الحول علمه من حين النبل ان كان نقداً (وأخرج زكاة
المعدن من غيرهما في المثال المذكور) (امعروض التجارة فلو لم يمتد قد ولو كان) الاولى كانت (دون)

(قوله قال في الاصل ويندفع
جواز منعها) أشار الى
تصحيحه (قوله الركا
فادفعه مالي) استسكه
الرافعي بأنه لا يلزم من ضرب
المجاهلة قذفها الجواز ان
نظروا لم يكتفوا به الى
وتنكره فانما يثبت مقدار
الحكم على دفن المجاهلة
لا ضربها وأجيب بأنه
لا يسلل الى العلم بدونها
والغرض انما هو وجود
علامة من ضرب أو غيره
ولهذا قال في المجموع عني
كان علم ضرب المجاهلة
فركا بلا خلاف وأجيب
أيضا بان الاصل والظاهر
عدم انظر الاصل قال السبكي
الحق انما بشرط العلم
بكونه من دفعه لم يكن
علامة من ضرب أو غيره
وهو متعين (قوله وان كان
يذون عنه) الراجح انه ليس
بغنيمة وان كانوا يذون
عنوكتب أيضا لكن يجب
ان يكون ما يذون عنه
غنيمة مختصة على الاصح
ثم ما ذكرناه مصورا بما
اذا دخل دار الحرب بالا
أمان فادخل بها ما وجد
فيها من يذون عنه وجب
عليه رد العلم قال القاضي
الحسين وهو ظاهر (قوله
حكاه في المجموع عن جماعة)
أشار الى تصحيحه (قوله
أولفظة) أشار الى تصحيحه

النصاب فيز كم التمام) أي التمام جواها • (فرع) المكاتب ثلاث ما يأخذ من المعدن) والركاز كاست
ما يكتب به باحتطاب ونحوه (ولا زكاة عليه) كما مر ويقارن لزمه تحس ما غنمه بأنه لا تملك الا أربعة أخماس
وهذا ثلاث الخمس ويلزم فيه شرط لزم الركا (و) أملا ما يأخذ العبد والسيده) يلزم منه كانه (و) منع
الذي من أخذ المعدن) والركاز بدار الاسلام كمنع من الاحياء لان الدار للعالمين وهو دخیل فيها
والمانعة الحاکم في الاصل ويندفع جواز نه لکل من لانه صاحب حق فيه اه (و) بصرح
الرافعي (فان أخذته) قبل منعه كذا كره الاصل (ما ذكره) كما لا يحتطب ويقارن ما أحياه بتأديره
(ولا يلزمه شئ) بناء على أن مصرف حق المعدن من كذا مصرف الذي وهو الاصح • (فرع)
اذا استخرج اثنان من معدن (نصابا) كاه لاغلاط الوقت للوجوب) أي لوجوب حق المعدن (حصول
النيل) في يد (و) الوقت (لاخراج التنقية) من الغراب ونحوه كيان الوقت للوجوب في الزرع اشتداد
الحب والخراج التنقية (ويجبر عليها) كافي تنقية الجوب وممن عليه كونه الحصاد والهاش ذكره الاصل
(ولا) وفي نسخة (يحرز) يخرج الواجب (فيها) لفساد القبض (فان قبضه الساعي) فيها (منه)
في زمرة دنان كان انما ورد به ان كان نالفا (وصدق به في قدره) ان اختلافه بعد التالف أو قبله
لان الاصل براءته مما زاد قال في المجموع فان من الساعي فان كان قدر الواجب أجزاء والاراد التفتت أو
أخذ ذلك ولا شئ له عني بعمله لانه متبرع واذا تلف في يده قبل التيسير ورغم فان كان ترابضة قوم ذهب
أو تراب ذهب قوم غشقة فان اختلافه في يده صدق الساعي لانه غلام وقيل لا يجوز ثم ذلك وان من به لانه لم يكن
حالة لاخراج خمسة الواجب كالسجدة اذا كتبت بيد المسحق والمذهب القطع بالاجزاء ويخالف السجدة
لأنهم لم تكن بصفة الجوب وحق المعدن كان بصفته لكنه يختلفا بغير (ولو تلف بعضه) سيد المال (قل
التنقية) والتحكيم من اوسم الاخراج (سقطت زكاته لار كانه الباقي وان نقص عن النصاب) كلف بعض
المال قبل التمكن

• (فصل) • (ويجب) على من لزمه الركا (في الركا الخس) رواه الشيخان وفارن وجوب ربيع العشر
المعدن بعدم المؤنة أو ضفتها (في الحال) فلا يعتبر الحول المسمى المعدن هذا (ان كان) ولو غنمه الى مال
آخره (نصابا من أحد التقدين) يعني الذهب والفضة (والا) بان كان دون نصاب من أحدهما أو نصابا من
غيرهما (فلا) يجب شئ لانه مال مستفاد من الارض فاخص بما يجب فيما لا كانه قد اوتوا كالمعدن
(ومصرفه كالمعدن مصرف الركا) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشبهه الواجب في المضمرات
والنصرح بقوله كالمعدن من زكاته ومصرف بكسر الراء محسن الصرف وهو المراد هنا وبضمها معدن
• (فرع) الركا) بمعنى الركوز كالكتاب يعني المكتوب ومعناه لغة الكسوف وشرا (مادفنه جاهلي في موان
مناقاة) أي سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب وان كانوا يذون عنه سواء أحياه الواجد أو ألقاه
أم لا (مالم يعمر مسلم ولا معاهد فلو دفعه مسلم) أو معاهد (فيه) أو وجد عليه ضرب الاسلام أو قرآن
عبارة الاصل وجد عليه ضرب الاسلام بان كان عليه قرآن أو اسم لائمن من لوك الاسلام (فلقطة) لم يعرف
مالكه) كمن وجدته بوجه الارض فان عرف فهو له كسائني (وان شك) في انه لا ساي وأجله كالنهر والخلي
وما يضر به مثله في الاسلام والمجاهلية (فلقطة) تعلينا الحكم الاسلامي وقالوا كذا ان شك كان أول وأخير
وخرج بالوات غير كمار بنو وجماله يعمر مسلم ولا معاهد ما ذاعره أحدهم ماو... أي حكمهما واكولان
ما يد الاسلام من قلاع عادية عرفت في الجاهلية والمراد بالجاهلية نقل الاسلام أي قبل بعث النبي صلى
الله عليه وسلم كمنصر به الشيخ أبو علي ويعتبر في كون دفن الجاهلية تركا أن لا يذون لم مالكه بلفظ
الدعوة فان علم انها لم تكن وعاد فليس بركاز بل في حكمها في المجموع عن جماعة وأقروا يؤخذ منه ان دفن
من أدرك الاسلام ولم يتبعه الدعوة تركا وحكي عنه ان المارودي انما ظهر بالسل يكون تركا لانه لو شك
فيما ظهر هل ظهر بالسل أولا في كونه تركا أو لقطة وجوه ان كالجوب من دفن الوشك في الدين هل هو

فهو في طريق نازله) لو - لاند ان ملكه شارعهم وجدده فلا شبهة بانه الاذرى ان يكون كلو وجدده في ملكه قال دوجبل الامام رضا
زين المال قال قربان جد فمقدم البيت المال كاللنا الخاص وقال في المسجد كان واقفة مالكة معه فباعه فمهلكه وان كان
الناخذ من غير الجرح حكم الموات ولو علم ان المسجد في موات فيشبه ان يقال (٢٨٧) الموحود في مركز ولا يغير المسجد حكمه انتهى

اسلامى اولاهى وكالبيت كره السبع ونحوه * (فرع) لو (وجد ركازا) أى كثر جهل مالكة
(في طريق) نازله (أو مسجد نفعه) لان بد المسلمين عليه ووجد جهل مالكة (أو) وجدده (في طريق) اسلام (أو)
معه (أو) في (موقوف) عليه (وادعاء الملك) في الاول (أو) في (يد الوقف) في الثاني (أخذ بلاءه) بن
كانت الدار والتقيدي يدعى المال المذكور الشخان تركه ابن الرقة والسبيل بشرط ان لا ينفقه قال
الاصموني وهو الصواب كثر ما يده وقاس المصنف يدعى المال ونفعه الا في موارث عليه يدعى
الوقف عليه ونفعه مع موارث عليه مصرح به او المصنف ما قاله الشيخان وفان سائر ما يده بانها
فانهم متعلقون به غالب اختلافه فانه يرد عليه لا يحتال ان غيره دفعه (وان نفاه) الاولى قول أصله والا لاي
وان يده بان سكت أو نفاه (فان حصل الثاني) للملك (منه ونقوم الورثة) ان مات (مقامه فان نفاه
بمنه مع حقه) وذلك بالباقي ما ذكر (وهكذا) يجري ما تقرر حتى ينتهي الامر (الى المني للارض)
فهو ملكه (وان يده) لانه باجاء الارض ملكا ما يولد في البيع لانه منقول (فيسلم اليه ويؤخذ
بالتسليم) الذي فيه يوم ملكه (واذا أخذناه) منه (الزمان) كانه الباقي للسنة الماضية) كافي المال
والنصيب فان مات المني فامروثه مقامه كانه اقدم كلام الاصموني فان لم ينفقه بعضهم اعطى له منه وحفظ
الباقي فان أسس من ملكه اتفق به الامام اوردن وفي يده وفي المصموني ولو وجد ركازا لدار اسلام أو اياه
وهو ملك أرضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه حتى يبيح مالكة فان أسس منه كان لبيت المال كسائر
الاراء الضائعة كذا قاله الاصحاب قال الماوردي وانما يمكن إقامة كلو وجدده في طريق أو نحوها لانه
وجد في ملك فكان للمالك بخلافه ثم (وان ادعاء الشان) وقد وجد في دار غيره (ومدرك مال الدار
أخذها سلم اليه وان تنازع عنه غير الدار) أو سائر حوا كاصح به الاصل (أو) سائر موالى اللنا والبايع
فيه) بان ادعى كل من ماله لانه دفعه أو ادعى ذلك والمالك والبايع انه ملكه بالاحياء (فالقول
قول صاحب اليد) بيمينه كافي للاعتقاد (ان أمكن دفن مثله في مثله) أى في مثل زمن يده ويؤخذ بعد ولا
فلا يبل قوله قال في المجموع ولو تنازعنا في انه لم يدفن صاحب اليد فهو المالك بالاختلاف (وان تنازعنا
في (بطل جوعها) أى الدار (الى يد المالك) الصادق بالبايع (وادى) أى المالك (فدعا حادنا) أى بعد
الرجوع (فالقول قوله) بيمينه بشرط الامكان (فلو استدلف في الدار) لعارية أو الاحارة كاصح بها
الاصل (أو) البيع فاقول قول المصنف (أو) المستأجر (أو) المستأجر (لان الملك لم يحصل له ركاز في يده
فقد تنسخ اليد السابقة واهل ذو تنازعنا في الرجوع كان القول قوله والتصريح بقوله أو البيع من زبانه
(وان يرد في ملك) لغيره (في دار الحرب) له حكم التي (كافاه الامام ان أخذ بغيره) لان دخل دارهم
بأمرهم فبهم على ملكه موجودا بالانحياز له أخذ بالاجور له أن يأخذ منه بغيرهم قال في الاصل وفي
كرهه في افعي اذ كثر اشكال لان من دخل الامان وأخذ ماله بلا فقه امان يأخذ منه خففه فيكون سارقا أو
بهاذا فيكون غنما أو حصة خاصه لا لا خذ يورده اطلاق ككثير من الائمة القول بانه غنمية قال في
المهمات وما ذكر من ان المأخوذ يخص به آخذه خلاف المصنف فان الاكثر من على انه غنمية بخسبة كما
ذكر الرافعي في السيرة وما قاله الامام همام انه في مريد بما قاله في السيرة فان الرافعي حكى عن موجعين
أحد ماله غنمية خص به قال وهو المذهب المتهور والثاني انه غنمية بخسبة ثم ضعفه ولم يذكر التي بالكلية
(وان أخذ) فها (فهو غنمية) كان ذسائر أموالهم كذلك

(باب في كذا الفطر)

في الدار ان كان صورة المسئلة فلهذا اذ دخل الجيش والدار بوجود الركاز فلا رد ماله من الاشكالين ولفظ الامام يشترط ان التصبر
في الدار لا يرى قوله فان أخذناه باجبا في الجبل والركاب فهو غنمية وان ظهر ناعليه من غير قتال فهو غنمية وسيجعله التي في
(باب في كذا الفطر)

(قوله ويقال صدقة الفطر) يزكاه رمضان وزكاة الصوم وصدة البدن وزكاة الايدان قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر كل شهر رمضان
كسجود السجود للصلاة تجزئ عن الصوم كسجود السجود في صلاة العشاء (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي أوجب (قوله عام
فرض رمضان) في شهر رمضان قبل (٣٨٨) العيد يومين وقيل انما أوجب بالسكابر وهو قوله تعالى قد أفغح من ترك الآية قال سعيد

ابن المسيب وعمر بن عبد
العزير يزكوه زكاة الفطر
واسنة مينة ومعنى قوله
فرض قدر وقوله على كل
رجل وعبد على هاتين عن
كثيرة الشايع

اذا مضى على بنو قيس
أي عني يؤد بقوله صلى
الله عليه وسلم ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه
صدقة الاصدقة الفطر
قالت صدقة لعارة على
سيدته انتهى عدم تأويل
على أولى ليد أنما يجب
أو لا على المخرج عنه رات
تحملا عن غيره (قوله
لاضافتها الى الفطر
الخبر من السابقين ولا من
ظاهر الصائم عن الغير
والرث فكانت عند
تمام صومه (قوله فما
يحدث بعد الغروب الخ)
يؤخذ من كلام المصنف
أنه لو خرج بعض المسلمين
قبل الغروب وبقي بعده
لم يجب لانه حينئذ لم يتم
انفصاله (قوله من موت)
أي لمن كان ذميلة مستقر
عند الغروب وقوله وتبقى
خورا) لانه حق مال له
وتمكن منه فلا بد
بقوات وقسمه كتب أيضا
الظاهر وجوب القضاء

ويقال صدقة الفطر وفي نسخة زكاة الفطر كأنهم من الغنوة التي هي الحلقة المرادة بقوله تعالى فبارك الله
التي فطر الناس عليها والمضى انما أوجب على الحلقة تركبة لنفس أي ثيابها والواحدة ثلثه حلالها ويقال
للخروج هنا فارة بكسر الفاء كما سأل في المجموع وهي مؤلفة لآخر بسة ولا مبر به بل اصطلاحه لفقهاء
له فتكون حقة شرعية على المختار كالصلاة زكاة الفطر في الباب قبل الاجماع خبر ابن عمر فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو
عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وشعرته بعد كذا يخرج زكاة الفطر اذا كان يارسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا زال أخرجه كما كتبت
أخرج معاشروها المشايع والمثهور انما أوجب في السنة الثنتين المبرجة فام فرض صوم رمضان
(يجب غروب الشمس) زكاة الفطر (من رمضان أي بدارك أخرجه من مؤثر من مؤثر الاضافتها الى
الفطر في الخبر من السابقين (فما يحدث بعد الغروب من زكاة الفطر) ولا سلام ولا طلاق ونحوه لا يوجبها
أي زكاة الفطر لعدم وجود ذلك وقت الوجوب بخلاف الفطرة على الكفارة بعد وقت وجوب النكاح وجوبها
(أو ما يحدث بعد الغروب (من موت وعق) وغيرها ما يزيل الملك (وطلاق) ولو بائنا أو زنا
وغنى قريب (ولو قبل التمكن من الادعاء سقطها عنه) انقضاء وقت الوجوب (الا وفي نسخة
(ان تلف المال قبله) أي قبل التمكن فسد سقط زكاة الفطر كذا في كذا المال والتصرح به من زكاته
(وتجمل) جوارا (من أول رمضان كما سبق) بيانه في باب التجمل (و) اذا لم يعملها (يسقط)
انجرها (قبل الصلاة) أي صلاتها بعد الأثر به قبل الخروج اليها العجيبين والتعير بالانجر
على الغالب من فعلها أول النهار فان أخرت أصحاب الاداء أول النهار لتسوية على المستحقين (ويعزم
تأخر بها عن يوم العيد) بلا عذر كسبها له أو لتسوية لان القصد انما هو من الطلب فيه (وتبقى
وجوبها بغيرها) فبماذا أخرها بلا عذر أو التصرح بها فور من زكاته قال في المجموع وظاهر كلامهم ان
زكاة المال المؤخر عن التمكن تكون اداءه والغنى ان الفطر مؤثرة من محدود كالصلاة (فرع) قال
في الصلوة على فارتعده ثم باع من المشتري أخرجه ولا يصح ما دفعه البائع
* (فصل لمن وجبت نفقته) على غيره (زوجية أو قرابة وجبت فطرته) عليه ما في
الملك فغيره ليس على المسلم في عبده ولا فرة صدقة الاصدقة الفطر في الرقيق وما في الباقي فبالقياس عليه
بما وجب النفقة (اكن لا يجب عليه لكافر) وان وجبت عليه نفقته وقوله في خبر ابن عمر السابق
من المسلمين ولا من الكفار ليس من أهلها (ولا) زوجة يومئذ (ولانه) وان وجبت نفقته ما
على الولد لانه لا يملك له ولا يملك له اعساره فيعملها الولد بخلاف الفطر ولا ان عدم الفطر لا يملك الزوج من السفح
ولا يجب نفقته عليه ولا يجب عليه نفقته فلا يجب عليه فطرته الا المسكاة كذا في قاعدة (ولانه فطرته على عبده
تختلف النفقة ما من لا يجب عليه نفقته فلا يجب عليه فطرته الا المسكاة كذا في قاعدة (ولانه فطرته على عبده
لا) على الأب (فطرته) له (ملك قوت يومه) ولانه فطرته (أو قدر على كسبه (ولو سخر)
لأسقط نفقته عنه بذلك (وتسقط عن الولد أيضا لا عار ولا يجب له فطرته كذا في ما قبله) ولانه
كسفتها بخلاف الباقي غير الحامل لاسقوط نفقتها (ولو أخدم زوجته) التي تخدم عادة (أمها لا خبيثة
وانفقها) أي أنفق عليها (وجب عليه فطرته) كسفتها بخلاف الاجنبية الموجودة لحدهم كما

على الغرور ولا يوجب عليه ما بخلاف الصلاة المتر وكذا عدا (قوله وظاهر كلامهم ان زكاة المال الخ) أشار الى نصحه (قوله
كل من وجبت نفقته على غيره) سواء كان ذلك بالغنى أو أم بعض (قوله زوجية) الوأمر على عشرة نسوة فان نفقته تتركه لانه من محبوبان
بسبب ما تتركه الفطرة فيما ينظر لان الفطرة أتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصو رقائه أنه أن يسلن قبل غروب الشمس لبله البه
فان أكل من الغرير فلا فطرته وظاهر على قوله ولا تتركه الفطرة أشار الى نصحه

(قوله لا ينافي معنى المؤخر) من لهامد المال في القراض والسلفاذا شرط عمله مع العامل (٢٨٩) وتفقه عليه فانظر على سبيله

(قوله وزعم به المذون)

ويظهر لي أن هذا ليس

خلافاً وأجل ما في المجموع

على ما إذا كان لهامد

مقدور من النفقة لعمده

وما في كتاب النفقات على

ما إذا لم يكن لها مقدور

وتأكل كفايتها كالاماء

بسط وقوله ويظهر لي الخ

أشار لي تصحيره قوله ولا

فصب على المؤدى قطعا

هذا مردود بأنه يلزم عليه

فيما إذا كانا يبدن

وأختلف غالب قومه ما أنه

يجزئ في فطرة المؤدى عنه

غالب بل والمؤدى قطعا

وليس كذلك بل لا يجزئ

فهام على الأصح (قوله

وقيل كالغول) أشار لي

تصحيره (قوله ونقطا عن

ولده الغني باخراجه الخ)

و يرجع به عليه أن أدى

بنية الرجوع (قوله فغيره

كالصبي) الخاف السفيه

بالصغير ظاهر (قوله الواقع

فهاوت الوجوب) فان

ونعت في قومه فاعلم بما

(قوله ونقطا فوبه معسر

منهما) مثله ما إذا كان

بعضه مكاتباً (قوله أو أمة

دعي سدا) لان سيدها

لا يلزم تسامها بها فإذا

سأها فيه كان متبرعا فلم

تسقط بذلك وكذا وجبة

عليها لحره لزمها التسليم

بالعقد لانها أفاضت نقلت

فطرتها عنها فغير اختيارها

لا يوجب عليه نفقة وأركان التي جعلتها نفقة ما يثبتها لانه في معنى المؤخر به جزم في المجموع وقال الرافعي
في النفقة يجب فطرتها وهو القياس وبه جزم التولي (فرع الوجوب) الفطرية على الغير (يلقى
المؤدى عنه ثم يفعله) عنه (المؤدى) لانها شرعت بطوره واختار الامام مائة له عن طوائف من
المحققين ان هذا جزم في فطرة الزوجة ما فطره المالك والقرى بفتح على المؤدى فطرتها لان المؤدى عنه
لا يصلح للاعجاب بجزءه قال في المجموع والمشهور في المذهب الاول انتهى وبسبب القطع بان سدا إذا كان
المؤدى عنه مكلفا ولا يوجب على المؤدى قطعا لا يجب على الولي فيها إذا وجبت في مال محبوره (فهو
كاضامن) لانه لو أدها المتحمل عنه بغير اذن المتحمل آخره وسقطت عن المتحمل كسدا بأن في المتحمل
كاضامن لذلك وقد دل على ذلك لان الامانة لا تجعل له ولا مال له المتحمل عنه وصحبه في المجموع ونفقه
عن مقتضى كلام الشافعي والاصحاب ولا يرجع في الاصل وما رجه المصنف تبعه في الاصل في قوله عنه
جمع وقال انه المعروف في المذهب ونفقه عن مقتضى كلام الشافعي ثم قال وما صحبه في المجموع مردود انتهى
والاوجه في المجموع علمه بأن من أن الحرة الغنية إذا عسر زوجها لا يلزمه فطرتها اذ لو كان كالغنيمة
لزمه لا قال الكلام بعد المتحمل والزوج حيث لم يعمل لانه لا يملك لولم يعمل لزمه انقطع ما علم به الاول
لا يلزم منه أنه قول الضمان غاية انه لا يغفر عدم الاذن ليكون المتحمل عنه قد نوى ثم أبت الاذرى قال
ما صحبه في المجموع أولى وأطال في بيانه (وتسقطا عن الزوج والقرى) الغنيمة (باخراج زوجته
وقربه) باقتراض غيره ولو بغير اذنها (ولا تسقطا عن سيد فطرتها زوجة) معسرا في فطرتها
الزوجة معسر أو غيره بناء على انه يجب على المؤدى عنه ابتداء (وتسقطا عن) زوجة حرة (غنية تحت
زوج) معسرا لئلا تسامها عنه فاما خلاف الامانة الزوجة لان سيدها أن باقرها ما يستخرجها
ولانه اجتمع فيها ثلاثان المالك والزوجة وتوالمالك أقوى ونقض ذلك بما إذا سادها لا يلزم له الا اذا كان الزوج
وسرطان الفطرية وجب على الزوج قول واحد قال السبكي ويمكن الجواب عنه بأنها عايدة بالسار لم تسقط
عن السيد بل تحمها الزوج عنه قال في المجموع قال الشافعي والاصحاب وبسبب العلة يعني المذكور وان
تخرج الفطرة عن نفسه ما لا يخرج من الخلاف ولما ظهرها (وتسقطا عن ولده) الصغير (الغني
باخراجه) او ضمنه مال زوجه لان له عليه وبسبب بطلانك وقد كان له ملكه ذلك ثم نوى الاداء عنه
أما الوصي والغير فلا يخرج جاز عن من ماله ما لا ياذن القاضي نفقه في المجموع عن الماردى واليعقوبى وأقره
و يخاف الموقوف فبأنه من ماله ما لا يغير اذن القاضي فانه يبرأ لان الوالد من متعين بخلاف مقتضى إلزام
فه القاضي (لا) عن (ولده) له فلا تسقط باخراجه عنه (الابانة) لعدم استقلاله بتبليكه ومجمله
في الرد في كل المجموع فغيره كالصبي كما اقتضاء كلامه في الصغير ومصرح به في المحذور وما ذكر في السفيه
هو قياس قوله انه ينوي عنه وعلى الحب العائري في الغارة عدم الأخزاء عن الكبير بقدرته على التبرع وقضاء
الشرقة بينه وبين السفيه كذا بناء على في المحمات وقد قال كاتعصية السفيه تصح ونقول عنه انفسه
في الجلة (وعلى صاحب التوبة) الواقع قيم او فوجوب الفطرية في مالو كان من يؤدى عنه نفقة ولو لم
أؤمر بكن أو بعضه لحر ومالك ياذنه (فطرتها والرد عدمه) ترك أو بعض) بناء على ان المزن النازرة
تدخل في المأنة وهو الأصح هذا (ان تناوبا والاعلم بما) مما (وتسقطا حصته معسر) منها وذكر
مسألة الولد من زبانه وقوله ان تناوبا باضاق فانه لم يوجبه قوله صاحب التوبة في قوله فان تناوبا
فلم يملك كفى (فرع فطرتها زوجة العبد) دعي من كانت عليه فان كانت حرة فطرتها أو أمة على سيدها
ولا يملكها العبد ولو وجبت نفقتها في كسبه ليس لأهل الفطرية نفسه فكيف يعمل عن غيره وما ذكره
كأسله من انها ان لم تزوج الحرة ذكر في موضع من المجموع عمل له وذكر في آخره كالمناهج ان لا يلزمها
وهو ما جرى عليه في الارشاد وشرحه وهو العتد ومثبت عليه في شرح البهجة وان كان قد يفرق بين الحر

لم يعد اليها ولان الامانة اجتمع فيها ما يجب تحمل فطرتها فاقواهما وهو المالك فان السيد باقر جهادون اذن الزوج بخلاف العكس وليس في
الحرة الاجاب واحد فطرتها الحكمية (قوله وذكر في موضع آخر منه كالمناهج الخ) أشار الى جميعه

(قوله وكذا من حبل يدينه ويذره الخ) وقال الدرر الخ لا يحب ذماره فلو لا واحد الله (قوله وسأفي في النفقة الخ) فقال ثم لم يوصف أو حبس بحق أو غير حق لم يجب نفقتها (٣٩٠) ومقتضاه عدم إيجاب الفطرة ولا يستقيم إيجاب الفطرة دون النفقة وفي المجموع الذي

يتضمنه ملاقاة الأصحاب وجوب فطرته سبحانه عليه كالربضة قال ابن العباد والاعتذار عما ذكره الأصحاب هنا وجوب الفطرة ان سقوط النفقة لعارض فلا يسقط الفطرة كإتيان الولد الصغير ليس له الفطرة لصغره ففرضه على أحد الوجهين لتأكد حقه بخلاف الكبير إذا أبسر إليه العبد وق الزوجة آكل من حق الصغير فلذا حسن إيجاب الفطرة عند سقوط النفقة ويجب النفقة وتعلقا الفطره في زوجة الأب ومثولته وفي العبد الكافر والزوجة الكافرة كذلك يجب الفطرة حتى لانفقة (قوله لا فطرة على كافر) المراد أنه ليس مطالباً بانحائها وأما العقوبة عليها في الآخرة في الخلاف في تكليفه بالفروع قاله في المجموع (قوله وعليه يحمل ما انتقضه كلام الأصل الخ) أشار إلى تصحبه (قوله ولا على رقيق الخ) خرج بالرقبة ببعض فطرتها وبقية موقريه وزوجته (قوله لعدم ضمانها وما) ولأنه حق مالي لا يزيد بزيادة المال فلم يتغيره النسيب كالكفارات (قوله غير

العسر والمعبدان الأول أهل القمح في الجملة بخلاف الثاني فوجب فطرته وعليها دون فطرته الأولى (و) فطرة (الناشئة عنها) لأعلى الزوج لسقوط نفقتها (و) فطرته ما لا يقن (الرهن) والجاني والمؤجر (والموصى) بمقتضاه والغصب والمضار والالتحاق وان انقاع خبره) ما لم ينفقه عليه (و) فطرته لا يمد بحكم فطرتها ففرضه ولا الأصل فبين انقطع خبره بعد نيته وان لم يجر اعتاقه عن الكفارة احتياطاً فمداومة به ما لا يقن الموصى بمقتضاه أعظم قول الأصل إذا الموصى بمقتضاه جسد وبقية لا تخففه فطرته على الموصى به بالرقبة (و يخرج) وجوباً فطرته هؤلاء (في المال) أي في يوم العبد واليتامسار وفرضه كالمال المأخوذ ونحوه بيان التأخير شرعية لا بد منه وغيره من هنا (وكذا) فطرته مع إخراجها حالا (من حبل يدينه ويذره زوجته) وقت الوجوب فطرته فطرته أو في النفقة أنه لا يلزمه نفقتها (ولا فطرة في عبيد المال) عبيد (المسجد) وان وجبت نفقتها مساواة أكل عبد المسجد ملكاً له أم فطرته فغيره بما قاله أعظم قول الأصل والموقوف على مسجد (ولا) في عبد (موقوف ولو على معين) ككسوة وقدر الطور جل (فصل الفطرة على كافر لا عن) لم يعلم مؤنثه (كلام مع) دليله من أوله فصل السابق (وتحيز) الفطرة أي إيجابها عنه (بلاية) ادلالاً على أن الحمل عنه ينوي والكافر لا تصح بشيئا جزأ بلاية فطرتها بالحاجة كإتيان الرشد للمعتق وهذا في الكافر الأصلي أما الرقيق وجوباً فطرته عليه وعلى من يملكه الإقوال في بقاء ملكه قاله في المجموع وكذا في وجوب فطرة الرقيق المراد الإقوال المذكورة قاله الماوردي لكنه جمع منها الوجوب من زواله إلى الاسلام والموافق لكلام الجمهور والتفصيل عليه يحمل ما انتقضه كلام الأصل أول الباب في الترتيب على وقت الوجوب من أنما لا يجب معاقفاً مثل قول المصنف سلم الرقيق والرقبة الزوجان تسلم وتغير بالنسب والزوج تختلف فطرته فطرته كفتتها (ولا) فطرة (على رقيق ولو كانتا) أما غير المكاتب فلهما ملكه وفطرته على سيده كما هو المال المكاتب فانتفع، لكنه لو لم لا يجب عليه من كونه لانهقة فأقر به (ولا) فطرة (على سيده) عنه فطرته معه منزلة الأجنبي ويحمله في الكفاية الصعبة ما أفاضه فطرتها فم على السيد كسار (والأعلى من لم يفضل) بضم الضاد وأقرها (عن ثيابه وقوته) وثياب (وقوته) لله العبد وقوته شيء بالاجماع واعتبر الفضل عما ذكرناه ضروري وانما لم يعتبر به زيادة في يوم الله وإدراكه لعدم ضبط ما رواه وما تعبيرة عموميه أول من تعبيرة له من نفقة لتساوية الهام بلا تغلب بخلاف من (وكذا) لفطرة على من لم يفضل (عن) ما يحتاجه من (مسكن) بفتح الكاف وكسرها (وعبد خدمته) بلفظان به كالكفارة ولا تميز ما من الخواص المهمة كالزوجة كالأول فلو كانا غيبين عن إبداءهما بالرقبة وفي خرج النكاح (من ذلك) كإفالة الرافعي في الخصال لكن في لزوميهما ما إذا كانا أولفين وجهان في الكفارة فخير بانها وفرض في الشرح الصغير وروضة ثمان للكفارة بدلاً في الجملة فلا ينقض المرتبة الثانية خبره من الحاجة له بما لم ينص به أرضه فمعا الراد من أن يحتاجه من خدمته وتزويجه من له له أرضاً وأما ثبت قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن (لا) عن (دين) ولولا دعى على ما رجع في الشرح الصغير وانتفاء قول الشافعي الأصحاب لومان بعدان هل شوال قاله فطرته في مال مقدم على الدين وقد يفتحه أنضاباً الدين لا يمنع أن كانه كسار وبأنه لا يمنع إيجاب نفقة لزوم جوارب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها لكن قاله الامام كإفالة الأصل دين الأدي من وجوب الفطرة بالاتفاق كإتيان الحاجة إلى صرفه في نفقة لقرب نسبه عنه وهو ما رجع الحارثي الصغير وحرمه التوروي في نكته ونقله عن الأصحاب وهو الحمد وجوب عباد كس

مسكن له ولمعونه (قوله على زوجة في الشرح الصغير) أشار إلى تصحبه وكسبه عليه وقال في الاوراة القياس وكسب أضاف إلى التمسك بأن به لغوي وهو مذكور في كل يتقدم المسكن والخدم عام إلا أن المتقدم على المقدم مقدم وقال الأذري أنه ذهب بإيجابه أنما لم يتقدم وجوهلان ماله لا يتعين صرفه وإنما يسبغ المسكن والخدم فيه تقدماً بما رفته على الانتفاع به ماله أن يحصلها بالكره أو إعماله

بان أضاف إلى التمسك بأن به لغوي وهو مذكور في كل يتقدم المسكن والخدم عام إلا أن المتقدم على المقدم مقدم وقال الأذري أنه ذهب بإيجابه أنما لم يتقدم وجوهلان ماله لا يتعين صرفه وإنما يسبغ المسكن والخدم فيه تقدماً بما رفته على الانتفاع به ماله أن يحصلها بالكره أو إعماله



وقوله وباع جزء صغير الخدمتها وان كان مراهو نارسد مفسر قول باع منه جزء بقدر كذا لفطر قال ابن كنج فيه أو جهة أحد هيا باع
 به على قولنا حق الله بقدم على حق الادعي والاثني لا يتبع على تقديم حق الادعي (٢٩١) والثالث بخاصة وقوله قول باع منه جزء
 أشار الى تعديده (قوله بخلاف

بان كلام الشافعي والاصحاب يجوز على ما ذكره المتقدم وجوب الدين على وجوب الفطرة وانز كذا المال
 متعلق به من النفقة ضروري بخلاف الفطرة فيها وسأقي عن البراءة بذلك (وباع) وجوبا
 (منه) بغيره بالخدمة فيها أي في فطرته ان لم يجد شيئا يخرج منه كإيضا في الدين بخلاف الكفارة لان
 بالادوية بخلاف عددا للخدمة الحاجه اليه كاس (فان زمت) أي الفطرة (الخدمة) فيها) وجوبا (عبد
 الخدمة) والمسكن كذا كره الاصل وان لم يباع فيها بشيء فلا تصحها بالدين (ولو فضل) معها
 لأصحب عليه (بعض صاع أخرجه) وجوب الفطر للصعبين اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 وبما فضل على الواجب وقد امكن بخلاف الكفارة لانها لا تتبع ولا يها بدلا بخلاف الفطرة فيها
 (فان اجتمعوا) أي كل من كونه معه (بدا فطرة نفسه) وجوب الفطر مسلم اذا انفصل فصدق عليها
 فان فضل شيء فلا ذلك فان فضل شيء فذلك قريب منك (ثم زوجته) لان نفقة أم كذا لم ينعوا
 لان نفقة بعض الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز عن باقي نفقته ناشئة بالنص والاجماع (ثم الاب) وان
 علو من قبل الام (ثم الام كذلك) عكس ما في النفقات قال في المجموع لان النفقة للعاجل والام
 أخرجه وانما الفطرة فلا تظهر والشرف والاب أولى به فانه منسوب اليه وبشره قال ومراهم
 بانها كالنفقة أصل القرب لا كنفته وأعمال الاسرى النرق بالولد الصغير فانه يقدم هناك على الابوين
 وهذا الشرف منه قول على اعتبارهم الحاح في الباين (ثم ولده الكبير) ثم الرقة لان الحار أشرف منه
 ولذا لا زمة بخلاف المثلث وينبغي ان يبدأ منه بام الولد ثم بالمدر ثم بالعلق عتقه بصفة (وان استوى اثنان)
 في المرحه كزوجة وابن وابن (تخير) لا شئ في الواجب وانما لم يوزع بينهما النص المخرج عن
 الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما ذكره الجدل البص الواجب (فرع) * قال في الجملو كان
 الزوج غائبا فلو زوجة تنقترض عليه لنفقة قبل الفطام لانها تنقترض باقطاع النفقة بخلاف الفطام ولان
 الزوج هو المطلب باخراجها هكذا الحكيم في الاب والزن ومراهم العاشر
 (فصل في الواجب في الفطرة صاع) * مما يأتي (لكل واحد) ممن يجب عليه من مؤول الباب (وهو
 خنث أو طال وثلاث) بالبداد (وهي ستة أشهر ودرهم وخسعة) وتماثون درهم او خسة اسباع درهم
 للمرفق كالعشرة من ذكر ان الاصل الكيل وانما قدره بالوزن استظهارا (على ان التقدير
 بالوزن بخلاف باختلاف الجوب) كالقرفة والخص (والمعبر) في ذلك (الكيل بالصاع البوي)
 أي الذي أخرجه في عصره صلى الله عليه وسلم (وعباره) أي والحالة ان عاره (وجود فان فقد
 فلوزن تقر بوجوبها المخرج) في كلامه تسع ايام والموافق كلامه الروضة تغيرها فان فقد أخرج قدرا
 يفيق انه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعبر بالكيل فاعتبر بالوزن تقريب قال في الروضة وقال جماعة
 الصاع أو ربع حنثات يكفي رجل معتد لها وقد تم في الصاع كلاما في كذا العشرة أو ربعه قال الفقهاء
 والحكمة في الجواب الصاع ان الناس يتبعون غالب ما ينسكب في يوم العبد وثلاثة أيام به بدم ولا يجد
 الفقير من يستعمل فيها ثم أيام ممرور واحدة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جله خيرا
 مما يباقره فان الصاع خمسة أظال وثلاث كملر يضاف اليهن المائتوا الثلث ويا من ذلك ردتا
 وفي كفاية الصغير في أربعة أيام في كل يوم مزلان (فرع كل ما يجب فيه العشر صالح لاخراج الفطرة
 كالص والدس وكذا اللبن واللبن بالزبد) فيها (كاللحم) بوزنه بفتح الهمزة وكسر القاف
 وبكسرها مع ثلث الهمزة وذلك لتبوت بعض العشر والاقط في الاخبار السابقة وبغيرها وتيسرهما
 الباني والاقط ابن بابس وعلى ابن لرفعة جازع بأنه مقتات متولد ما يجب فيه الزكوة يكال كالخبز

بالفطرة فيها) فانما عهد
 بتعديدها فمن يفسد ح
 (قوله) فانه منسوب اليه
 (الح) وقال الشافعي لان
 ان كذا ادة قد يفسد
 للرجال كدخول النفقة
 (قوله) وبشره (قوله) قال
 في المهدات ما ذكر من
 مراعاة الشرف ذهول
 بحسب حال الورع انما يقدم
 فطرة الابن الصغير على
 الابوين فذل على الحاقها
 بالنفقة في تقديم الاحوج
 اه واعترض ابن العماد
 بان ما عارضه على مراعاة
 الشرف بالولد الصغير هو
 الجيب فانهم انما قدوا
 الولد لان الاولاد كبعض
 الولد فكأن تقدم نفقته
 على الابوين فكذلك
 تقدم فطرته ما هو بعض منه
 وما كان الابن رضا من
 الاب واقدم الى ذلك كونه
 منسوب الى الابوين الام
 قوى جانب الاب ذم
 (قوله) وأعمال الاسرى
 (الفرق) (الح) وبان الولد أي
 الصغير كبعض والده تقدم
 كونه على الابوين (قوله)
 وبني ان يبدأ منه بام الولد
 (الح) قال شيخنا أي ما فيها
 يظهر (قوله) والمعتبر الكيل
 يتبع في الجنب تعين الوزن
 (قوله) وعبارة موجودة) وهو
 قدس بالكيل المصري

وربما نسيباً - يدرا الاحتمال اشتبهوا على طين أو ثوبين (قوله) والابن ولا يجوز من اللبن الا قدر الذي يتأني منه مع من الاقلاله
 مخرج عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله كذا قاله العمراني في البيان وهو ظاهر (قوله) متولد ما يجب فيه - مال كذا وهو مقتضى
 النافع من لبن الغنم والصبغ واللاذمة بما جازوا وتأثيره لا يبيح في قلعها وبجهاؤه على ان الصورة النادرة هي تدخل في العموم أم لا

وقوله هل تدخل أنشأ الى تصمصه (قوله والتصرح بالعلم من زياته) قال القاضي أبو العلي لا يجوز العلم قولاً واحداً لا يعبر فيه
الصاع ووافقه القاضي حين رد الأمر وغيره ما نقل الامام عن الرازيين الاجزاء قال في الجموع وما نقله عنهم بأصل ليس وجوداً
في كتبهم بل الوجود وفي المقام بعدم (٢٩٢) الاجزاء (قوله فيجب بلوغ ثلث الاقطاعات) وجوابنا انه مقتضى مدعى سندا الى أن

فأشبهه القبر (قوله فالواجب
غالب قوت بلد المأوى
عنه) أي جسد قوت (قوله
فقتل كمال جماعة
استأنهنا هذا الخ) لا يخفى
اهمستند على الاحتلال
الثاني أيضاً وان قيل يباد
وان القاضي انما يقبل زكاة
الغلة اذا أشدها من غالب
قوت بلد المأوى عنه
والكلام فيه وقد ذكر
الاستوى الاحتلال الثاني
وقال انه الاقرب وقال الغزالي
انها مستترة برفدها الى
القاضي شرعاً ان يكون
العبد في محل ولا يتم
يشقق (قوله وله العدول
الى الاصح للاقتيات) بالنظر
لله ابل البلد (قوله
نفسراً للاقتيات) قال
الجارودي في شرح الحاشي
والارزنجي من الشعر اه
وظاهر ان الارزنجي من
النسب الغلبة للاقتيات به
وعبارة الطرسا اذهب
وأهـ لاها البرغم الارزنجي
الشعرين ثم التزم الزبيب
قال شيخنا هذا الوجه
تقديم الشعر على الارزنجي
وقوله قال الجارودي على
قال شيخنا أيضاً عليه لهله
في كلامه على ان المارد
بالاعلى الاعلى فية (قوله
على ان كلام الامل يمكن

حله الخ) اعترضه بأنه جعل على ما إذا أهل شوال على العبد وهو في برية نبت في القرب بالي بالدين السدين على
السواء ففي هذه الصورة يعسر ويرى بالدين قطعاً لأنه لا بد للعبد كذلك ان كان العبد في بلاد لا يولد فيها وانما يحمل الماهن والدين
السدين من الاقوات لا يجوز في القطر كالدنق والخبر ونحوهما وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على نص يرجع لا بعدل في الغلط

أقول: لا غالب آخرهم منها مشاءة) أذ ليس تعيين البعض واجباً ولو من تعيين الآخر مخالفة - بين
الاصل في اجتماع الحقائق وبنات اليقين لتعلق كل كلمة بالعين وقد علم من ههنا عدم جواز تبعض
الفرج عنهم لو كانوا يقاتلون واختاروا ما تبعضوا ونحوه تخيير كان لعل سلطان على السوء وان كان
أحدهما أكثر وجب منه بطلان - لا - بنوي (والأعلى أفضل) لقوله تعالى لن تتألف البرحق تنفروا
بما تبغون فان لم يكن قوت البلد يجزئنا - اعتبر أقرب البلاد إليه وان كان بقره بلدان متساوية بان قرباً
أخر من أجمعها مشاءة (والاعتبر في غالب القوت) غالب قوت السنة (لا غالب قوت) (وقت الوجوب)
خلاف الفرائض في وسيله معلوم ينقل الاصل - وي كلام الغزالي ثم قال لو لم يطر به في كلام غيره قال في المجموع
وهو غير ما قاله الرافعي والصواب اعتبار غالب قوت السنوي وضع قول السرخسي واختلاف القوت
بالأوقات فامع القولين اجزاء أذناها دفع الضرر عنه - ولانه يسمى بخير جامن قوت البلد قال ابن كعب وما
قاله الغزالي هو القياس على تقويم مال التجارة بالنقد الغالب حال حولان الحول وعلى الثمن الغالب حين
الشراف للثمة قال الأذري وقد تابعه عليه صاحب الفناثر وابن يونس وابن الزرقعة وغيرهم انتهى
وتبهم ابن الوردي في بجمته

• (نقل) لو (اشترى عبد اقربت النفس) ليلة الفطر (وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته
على من له الملك) بان يكون اختياراً لا دهما (وان لم يتم) له الملك (وان قلنا بالوقت) للمالك بان كان
الخيار لهما (فصل من يؤل إليه الملك) فطرته (ومن مات قبل الغروب) عن رقيق (ففطرة
رقيقه على الورثة) كل بقسط لانه ملكهم وقت الوجوب (ولو) كان عليه دين (استقر الدين
التركة) فان علمهم فطرته وان يسع في الدين بناء على أن الدين لا ينعس الارث قال الرافعي ولا يزني
وجوبها كون الملك غير مستقر لانها تجتمع انتفاء الملك دفع ضعة أولى (وان مات بعدد) أي بعد
الغروب عن اوقاف (فالفطر عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين) فعلى الميراث والوصايا بالاولى
وقلنا ما مر في فرع في الشرط الخامس ان كان الموصي (فان مات بعد وجوب فطرته بعد اوصى به) لغيره
قبل وجوبها (وجب في تركته) لبقائه وقت الوجوب على ملكه (أو مات قبله) أي قبل وجوبها
(وقبل الموصي له) الوصية (ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه) أي على الموصي له بناء على انه يقبوله بتعيين
ملكه من حين موت الموصي (وان رد) الوصية (فعل الوارث) فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه
(فلما مات الموصي له قبل القبول وبعد وجوب فوارثه فأمم مقامه) في القبول والرد (د) بعد القبول (يقع
للمالك الميراث) أي الرقيق (في التركة) ان كان للميت تركته سوى الرقيق (أو بداع جزءه من
إيكن) له (تركة) سواء كان فطرته (وان مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته) عن الرقيق (ان
قلنا) الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم

• (باب قسم الصدقات) •

أي الزكوات على مستحقها وسبب ذلك لشعارها بصديقها بالاداء والاصل في الباب آية انما الصدقات للفقراء
وأضاف فيها الصدقات إلى الأصناف الاربع الاولى بلام الملك والى الاربع الاخيرة في الطريقة للاداء
بالخلق الثالث في الاربع الاولى وتقيده في الاخيرة حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع خلافه في
الاولى على ما يأتي (أهل الزكاة) أي مستحقوها أصناف (ثمانية الاولى الفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب
بغير متاعان كفايته) مطعوماً ومسلماً وكذا غيره مما لا بد له من على ما يليق به وعن في نفقته لخبر
الاصطفاة الغني ولا يلقى قوة تكسبه وأهـ أو أودود وصححه الامام أحمد وعنه - (فمن يحتاج عشرة ولا يجد)
عليه تركسبه (الأدريه من أدنا لا يتقير وان كان له مسكن وفوق يتجمل به وعبد يتجمل به) وحديثه
(يعمل) من همهم الفقراء (وان كان محجواً أو بسأل الناس) ولا بد له ذلك اسم الفقير قال السبكي فلو
اعتاد السكني بالأجر أو في المدرسة فأنظره خرج به عن اسم الفقير بمن السكني (ومن ماله غائب)

(قوله وتبهم ابن الوردي
في بجمته) وصاحب الافراد
• (باب قسم الصدقات) •
ذكر الشافعي في المختصر
هذا الباب عقب الآية
والغني حري عليه أن يكثر
الاصحاب لان كلامه في
والغنيمة والزكاة ينوي
الامام جمعه ونفرته وذكره
في الام في آخر الزكاة حري
عليه جماعتهم تبهم النوي
في الرضوخا لانه أحسن
(قوله أهل الزكاة ثمانية)
لانه تعالى أضاف الصدقات
اليهم بلام التثنية وعطف
بعضهم على بعض ولو
التشريك فاستحقه الجميع
(قوله لخبر لافظ فيها الغني)
بأنخذ الزكاة من الغني
العامل والمتأخر والغلام
لاصلاح ذات الدين والغزى
(قوله فمن يحتاج عشرة
الح) قال الماوردي ان عدم
أكثر العشرة فقير أو قلها
فيسكن اهـ قال الأذري
والظاهر ان ارتفع حاله
عباد كرفي الفقر يلتحق
بالمسكين (قوله وان كان له
مسكن وفوق يتجمل به)
أي لا تقا به تقديف
الجوبي والبغوي وغيرهما
المسكن باللاق وكلام
الغزالي في الاجاءة بشرى
تقيد الزكاة باللاق (قوله)
فأنظره خرج به (أشار
الى تعصيه

(قوله ومن دينه كماله لا يعلى من الزكاة) أي من سهم الفقرة فلا يخالف ما حرم به الشفان في باب العتق من أنه باطن من الزكاة (قوله يخرج الشخص من الفقر بالقدر على كسب الخ) أي من السبوري بأن من نذر صوم الأهر ولا كونه أن يكسب مع الصوم - فله الأخذ من الزكاة وإنه لو كان يكسب مع الصوم وليس (٣٩٤) ولكنه محتاج إلى النكاح له أخذها بالشك لأن من غام كفايته انتهى - ولو لم يكن له عبد ولا سكن واحتاج إليه أومعه منهم ما مال بعضهم لم أر فيه نقلا ولا غيره أنه كوفاه الدين (قوله فان اشتغل عنه به شرعى الخ) أو يعلم القرآن أو تعليمه (قوله وأما الفلز البان لار باب البيوت الخ) جزم به في الآثار وغيرها (قوله الذين لم يخرجوا عنهم بالسكيب) قال خضعاى ولا يليق بهم في تلك الحالة (قوله لو أكتفى بنفقة من تلزمه نفقته) من قريب أو زوجا ومطابقة طلاقا وجعا أو بآثاره حامل ولو لم تكشف الزوجة بنفقتها أعطيت باقي كفايتها من سهم الفقراء أو المساكين (قوله بناء على أنه يعطى كفاية ذلك) فقد قال ابن الصباغ والمحدث وغيرهما في باب كفارة الممين كل من لا مال كفايته مؤكفاية من تلزمه كفايته على الدوام نحل له الصدقة والكفارة باسم الفقير وقال الفرواني وغيرهما كل من الفقير المسكين يستحق الصدقة بالحاجة بشرط معدن أن لا ين دخله بغير جمعى الدوام وقال الجرجاني إنما يخرج عن حد الفقر بوجد الكفاية فكأن من وجد كفايته وكفاية من تلزمه مؤته على الدوام بأبضاغة يخرجهم أو عقار يستعمله أو صنعة يكسب بها كفايته فهو على أن يحل له أخذ الصدقة بالفقر لوجود الكفاية وأن يضر ربح بضاعته أو كسبه منعه عن قدر كفايته لحله الصدقة بالفقر يدفع البين الزكاة كفايته من القمار يحصل له الكفاية أو يضاف إلى بضاعته ما يفي به وجهه لكفايته

عساة الفسر (أردو جل أعلى كفايته إلى حضوره وأجلوه) لأنه لا تفتقر (ومن دينه كماله) أي قدره أو أكثر منه كمالهم بالأول أو أقل بقدر لا يجر جمع الفقر (لا يعلى) من الزكاة (حتى يصرفه) أي من (فرع يخرج) الشخص (عن الفقر بالقدر على كسب) حلالا لا يقر بمرأته بيقوم مقامه (ساحته) بخلاف ما إذا لم يقدر على كسب حلال كان لا يجوز من يستعمله أو قدر عليه لكن لا يليق به أو يليق به لكن لا يقع مقامه حاجته كسار (فان اشتغل عنه) أي عن الكسب (بشرعى) أي بآثاره (تخصبه) وكان الكسب بغيره (لا توافل العبادان ولازمة الخ لوان) في المدارس ونحوها (حلت له الزكاة) لأن تحصي له فرض كفاية فيعطى لا يشرع له تحصي له بخلاف ما إذا لم ينعمنه أو لا يتأني منه تحصي له أو ينعمنه فوافل العبادان أو اعتكاه بغيره أو نحوها أو وافل الغزاليان (لار باب البيوت الذين لم يخرجوا عنهم بالسكيب أخذته الزكاة) (فرع لو أكتفى) * إنسان (بنفقة من تلزمه نفقته) لم يعط من سهم الفقراء والمساكين (لغناه حيث سد كماله كسبه كل يوم قدر كفايته بخلاف المكتفى بنفقة مشترع) (وله الأخذ من باقي السهام أن كان من أهلها حتى) يجوز له الأخذ (من تلزمه نفقته لكن لا يعطيه قريبه) (وهو فقير) بدونها (من سهم المؤلفة) لأنه يسقط النفقة عن نفسه (ويعطى من سهم ابن السبيل ما زاد على نفقته الواجبة لحاجة) أي ما زاد على السبب حاجه (الفقر) فقط لأن نفقته الواجبة مستحقة عليه - فقر أو حصر (ويعلى) الزوج (الزوجين سهم المكاتب والغارم وكذا) (من سهم) (المؤلفة) وهذه الثلاثة عانت من قوله وله الأخذ من باقي السهام أن كان من أهلها (د) يعطى أيضا (من سهم ابن السبيل) كما علم أيضا من ذلك إلا أن سافرن معه) باذن أو بدونه (أو وحدها بالاذن) فلا يعطى عنه ما لم تن في الأولى مكفأة بالنفقة وإن اتنى الإذن لأن في قبضته وفي الثانية عاصية (الاقبال إلى جوع البسة) أي الزوج فعلى لزوجها عن العصب وهذا من زيادته وهو ما لم يجره بقوله بعد فان تركت إلى آخره (وان سافرت وحدها باذنه أو جبنًا بنفقتها) كأن سافرت لحاجته (أعطيت من سهم ابن السبيل باقي كفايتها) لحاجة السفر (والا) أي ولو لم توجب نفقتها كان سافرت لما حاجته (أعطيت كفايتها) ثم سافرت وحدها بالاذن فعلى هي والعاصي السفر من سهم الفقراء وفي نسخة الفقير (بخلاف الناشئة القيمة فامم الفدية على الغنى بالاطاعة) فاشتم القادر على الكسب والمسافر لا تقدر على العود في الحال وقضيت أنه لو قدرت عليه لم تعاد والتصرح بذلك القلة من زيادته (فان تركت السفر وعزمت على العود) (أعطيت من سهم ابن السبيل) مؤنة لا يابل لزوجها عن العاصية وفي نسخة فان كانت بيده أعطيت مؤنة لا يابل الصنف (الثاني المسكين وهو من عاك أو يكتب ما يقع موقعا) من كفايته ولا يكفيه كبححتاج عشرة وعنده ثمانية لا تكفيه الكفاية إلا أن نفقا لحال من المسكين والميسر إلا أن نفقا من غير تقدير ولا إسراف) له ولو في نفقة مؤسواء كان ما علمت من المال الصالح أم أقل أم أكثر وبذلك علم أن المسكين أحسن حالا من الفقير بل سافرا عكس وأجوا به بقوله تعالى أما السفينة فكانت لما كذب سمى بالسكينة ما كذب سمى بالسكينة فدل على أن المسكين من عاك شيئا وجمادى من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم احبني مسكينا وأمتي مسكينة ما عاك كان يتعد من الفقر والعبرة على الجور في عدم كفايته بالبر الغالب بناء على أنه يعطى كفاية ذلك وقد سطر ذلك في شرح البهجة وما حرمه البغوى وجهه بان الصلاح في فتاويه والنزوى في فتاويه الغير المشهور وقد استنبطه الأستاذ من كلامه من أن العبرة في عدم كفايته بالسنة التي يلى على قول من قال قال البغوى والغزالي أنه أعطى كفايته مؤته على الدوام بأبضاغة يخرجهم أو عقار يستعمله أو صنعة يكسب بها كفايته فهو على أن يحل له أخذ الصدقة بالفقر لوجود الكفاية وأن يضر ربح بضاعته أو كسبه منعه عن قدر كفايته لحله الصدقة بالفقر يدفع البين الزكاة كفايته من القمار يحصل له الكفاية أو يضاف إلى بضاعته ما يفي به وجهه لكفايته

مؤته على الدوام بأبضاغة يخرجهم أو عقار يستعمله أو صنعة يكسب بها كفايته فهو على أن يحل له أخذ الصدقة بالفقر لوجود الكفاية وأن يضر ربح بضاعته أو كسبه منعه عن قدر كفايته لحله الصدقة بالفقر يدفع البين الزكاة كفايته من القمار يحصل له الكفاية أو يضاف إلى بضاعته ما يفي به وجهه لكفايته

(قوله لا الامام والوالي والقاضي) أي اذا قاموا بذلك بل اذا لم يملأوا وعادته تقضى (٢٩٥) ان القاضي قضاؤه هو ذلك فقال

أبنا تحت نظره ووفيا

اذ لم يجعل الامام لها نظرا

(قوله لا في سهم العامل)

قال شيخنا ذلك ما تقدم من

قرب ان الحافظ من اقسام

العامل لانه تارة يكتفى

بالعامل فهو من جلس

وتارة يحتاج الى غيره كان

يذهب بتركه بعد اخذه

فيحتاج الى من يخلفه في

غيبته فهو من جهة السهمان

كاتبه (قوله فاذا كانوا اذرا

لم يعطوا) اذ شرط اخذ

الزكاة لا سلام قال الجلال

البلقيني الشرط اسلامه

وقت الدفع لا سلامه في

جميع السنون وانما اعلم

اسلامه قوله صلى الله

عليه وسلم له اذضى الله

عنه فاعلم ان عليهم صدقة

تؤخذ من اغنيائهم وترد

على فقرائهم فلما لم تؤخذ

الامن غنى مسلم لم تعط الا

المعسر مسلم (قوله فيعطى

لبقوى اسلامه) اذ لم يعط

ربما اراد ان يصف بتمه (قوله

او يترى) يتوقع باعطائه

اسلام نظرا ثم يعطون

مع الغنى قاله الماوردي

وقد مره وشرط اعطائهم

الحاجة اليهم كائنه في

الكفاية عن التخصر وجرى

عليه الماوردي وغيره وقال

الجويني في الفروق

لا يعطون الا ان يدعو

الحاجة اليه يقتضيه

اجتهاد الامام انتهى

والظاهر انه مبنى على انه

وسنة اعتبارها في ما ياتي في الناس والكتب اذ ينفقه التوري الاعن الزا في نفقها (ولا يخرج من المسكنة
القدر على كسب ما يلحق) به كونه من ارباب البيوت الذين لم يخرج عادتهم بالكسب (و) لا (ملك اثاث
يحتاجه في سنة) وفي نسخة سنة (و) لا ملك (ثياب شاة) يحتاجها (في صيف) ولا يحكم كسرها به الاصل
(ولا) ملك (كتاب وهو نفقه يحتاجها في الكسب) كما ورد في المدرس باخره اولها بغير ضرورة لان كلا
فيهما حاجة مهمه وان كان احتياجهما لها في السنة (في السنة) بخلاف ما يحتاجه في السنة على ماسر (فتبقى) له
(النفقة الصالحة) من النسخ (المتكررة) عنده فلا يبيعها به ما لا يحتاجه بالصحة وان كانت احدهما
أهم ولا يري أحسن يبقى الا مع كسرها به في الرخصة (فان كان) له كتابان من علم واحد وكان (أحدهما
أسما) أي ميسر وطا والاخر جبرا (باع الزوجين) وبقي الميسر ان كان غير مفروس بان كان قصده
الاستفادة (والمدرس يبيعهما) لانه يحتاج لكل منهما في التدريس (أو) ملك كتاب وهو (كاتب
يكتسب) ما اوعا له نفسه أو غيره (لفنعة أو غيره من زبانه وكذا الكافي لدخول الحديث والمفسر وتجوها
ولا يبيع معارفه على من يكتب فكان الاول أن يقول أو يعالجها بنفسه أو غيره (والمعالج معدوم) من البلد
(أو) ملك كتاب وعفا وهو (بمناجيا) وان كان ثم ثروا عا اذ ليس كل أحد يتنفع بالواعظ كاتنفعه في حاله
وعلى حسب ارادته (لا) ملك (ما) أي كلب (يتخرج فيه) والحاصل ان الكتاب يعطى للعلم ولا يستفاد
فلا يبيع المسكنة كاتر وروى بطالع فخرج في ما طالع (ككتاب التواريخ والشرع) فيبيع (ومن له
عقار) مثلا (قل) أي ينقص (دخله) عن كفايته (فهو ما فقير أو مسكين) فيعطى من الزكاة ما يحتاجه
ولا يكتب يسه الصف (الثالث العامل) وان كان غنيا (وبه) لاخذ الزكاة (واجب) على الامام كما سار
بناه في باب اداء الزكاة (ويدخل في اسمه الساعي) وهو الذي يبعثه الامام لاخذ الزكاة (والكتاب)
وهو من يكتب ما يؤخذ ويدفع (والقاسم والحاشر) وهو الذي يجمع ارباب الاموال (والعريف) وهو
الذي يعرف ارباب الاحتقان وهو كاتب القبلة (والحاسب والحافظ) للاموال والجندى والجانى
والامام والوالي والقاضي) فلاحق لهم في الزكاة بل زكوتهم في خمس الجنس المرصدا لصلح العامة لم
يملأوا بالعدل لان علمهم عام ولان عمر رضى الله عنه شرب لبنا فاجبه فاحسب برأيه من ثم الصدقة فادخل
أصبعه واستفاده وراه البقي في ما ساد صبح (و زاد فيهم) أي العمل (بقدر الحاجة والكمال والوزان
والعدالة عال ميزا بين) انصاء (الاصناف) فأخرجتهم من سهم العامل ولو أنزنها المال لزدنا في
فرد الواجب (لا) الميزون لان كانه من المال وجامعه (أي المال) فان أخرجتهم على المال (لا من سهم
العامل لان الزكاة الواجب كسرها السكالي في البيع فانها على البائع (و) أجرة (الرعى والحافظ) بعد
نفسها (والفريق) ينفق الراى (والناقل على) بمعنى في جهة (السهمان) لا في سهم العامل (الرابع المؤلفة
فاذا كانوا اذرا) يتألفون لخوف شرهم أو لترغيبهم في الاسلام ليلهم اليه (لم يعطوا) من زكاة لا غيرها
للاجر لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأقضى عن التأليف وتحرير العبيد انه صلى الله عليه وسلم قال
اعاناهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم لكن يجوز ان يكون السكالي والحال
والحافظ ونحوهم كذا ما سار من سهم العامل لان ذلك أجرة لاز كذا ذكره الاذرى وغيره وكان
الاستخار أخر ج ذلك من كونه زكاة أو ذل المعنى على انما ياحسده العامل أجرة أو أتي ما به (واذا كانوا
مسكين اعطوا منهم ما ضعف النية) في الاسلام (فيعطى لبقوى اسلامه أو يترى) في غنومه (يشوع
باعطائه اسلام نظرا ثم يعطون) لنا (شر جبرانه) أي من يله (من الكفار وما نرى) أي من يلقى
(الزكاة) فيعطى (حين اعطاهم) الاول اعطاه (أهون) علينا (من جيش يبعث) ابعد الشقة
أو كثر التالفة أو غيرها (والفئة السكالي ثلاثة أصناف أو أربعة والتقدير يكون اعطاه أهون من يبعث
جيش من زبانه ويعتبر في اعطائهم احتسابا لما قاله الماوردي وغيره ونقله في الكفاية عن المختصر
الحاسر الزكابي) فيكون كتابا ياتي لان قوله تعالى وفي الرقاب قوله وفي سبيل الله وهناك يعطى المال

لا يعطى المؤلفة الا الامام وسباني (قوله من الكفار) وما نرى الزكاة والمراد من اوبالعبادة

(قوله وهم المكاتبون كتابه صحيحه) وان كان السيد كافر او هاشمي او نعوذ وكتب ايضا وان كان المكاتب كفو باكمال الغارم وبارق
 الفقير والمكين بان حاجته انما تحقق بالتدريج والكسب بعدها كل يوم وحاجته من كراخه لثوب الدين في ذمته والكسب
 لا يدفعه الا بالتدريج غالبا (قوله ويرق بينهما بالاعتناء بالحرص الخ) فرق بينهما باوجه الاول غرض تعجيل الحر بقاء اثنائه قد يعرف
 غرض العتق تعجيل السيد عند حلول النجم والدين الذي على الحر ليس كذلك الثالث ان المكاتب لا يخلو زالة الرق عن نفسه والمدن لا يخلو
 زالة الدين والحاجة الى الخلاص من (٣٩٦) الرق أهم الرابع ان الغارم يتبني في الدين الذي يخلو لاجله والمكاتب لا يخلو لاجله

فمن الرق الخامس ان
 الغارم ينتظر البسار فلم
 يحصل فلا يحس ولا ملازمة
 تخلف المكاتب (قوله
 أم لا لانه يجوز دفعه اليه)
 هذا هو الاصح (قوله ولو
 أنفذه قبل الاعتاق والبراءة
 لم يغرم) مثل تلفه قبل
 الاعتاق والبراءة تلفه
 أو بعده قبل اعتق من رده
 (قوله وان عجز استرد) ولو
 استمر على الكتابة وتلف
 المأخوذ في يد يول بعد تمكنه
 من أدائه أو أنفذه وقع
 الموقع (قوله قائل البيان
 ولو سلم بعض المال الخ)
 قال شيئا لا يخالف ذلك
 ما تقدم من انه لو أعتق ولو
 بعد دفع المال الى السيد
 استرد لأن ذلك فيما ذاعلم
 ان عتقه لا عن جهة المدفوع
 وهاتين اذال الحال أو
 احتل انه بسبب المدفوع
 كاتبه (قوله على انه نقل
 عن الامام ان المكاتب
 لا يبيع) عبارة والخيرة
 اليه في قبة النجوم ان شاء
 وفاة عما كتب واستغنى
 مانضه من الصدقة هذا
 لنظرة والمفهوم منه انه

للمعاذ من يعطى الرقاب فلا يشتري به رقاب العتق كاتبه (وهم المكاتبون كتابه صحيحه) لاسد لا يما
 غير لازمة من جهة السيد (فيعطون) ولو بغراذن - درهم (باب ردون) من النجوم (ان عجز دافع الوفاء
 ولو لم يحل النجم) لان التعجيل يتيسر في الحال ولو بما يتعذر على الاعانة عند اختلاف غير العاجزين
 لعدم حاجتهم وقوله ولو لم يحل النجم يخالف نظير من الغارم فانه بشرط فيه لا يخلو دينه لا يكون محتال
 وفاته ويرق بينهما بالاعتناء بالحرص على تعجيل العتق ولو بما يعجز السيد بكماله عند الحلول ثم
 رأيت الزكشي فرق بين الحاجب في الخلاص من الرق أهم والغارم ينتظر البسار فان لم يرس فلا يحس ولا
 ملازمة (والاستسلام) لما يستحقه المكاتب أو الغارم الا في بيانه (الى السيد أو الغريم باذن المكاتب أو
 الغارم أو حوط) وأفضل (الان كان) ما يستحقه (أقل) مما عليه (وإذا رد ان يعجز فيه) ويغنيه فلا يبيع
 تسلمه الى من ذكر لان التجار فيه اقرب الى العتق وبراءة المدفوع والاولى إذا رد ان يعجز كافي لاعتقك
 فيها بعد بغير الف وكان ادخله على كلامه الا وان كان فيه ما تذكرك (و) تسلمه الى من ذكر
 (بغير الاذن) من المكاتب أو الغارم (لا يبيع زكاة) فلا يملك الا بذمة حالها المستحقان (و) لكن
 (بشيء دينهما) لان من أدى دين غيره بغير أدائه وشذمته والمراد به سقيا عنهم بقدر المعروف كغير
 به الاصل (فرع لو اعتق المكاتب) بأعتاق - بدينه تبرعا أو بأوامر أو بأداء غيره عنه أو بأداء مومن
 مال آخر (أو أربى الغارم أو استغنى) وبقي مال الزكاة في دينهما (استرد منها) بزيادة المقتضى
 اعدم حصول المقصود نعم قال الماوردي ان أدى الغارم الدين من قرض لم يسترد منه ما أخذه فلم يسقط
 عنه دينه وانما سألوا آخر كالحالة قال فلا يرى منه وأدام من غير قرض فلم يسترد منه ما أخذه حتى زانه
 دين صار به غارما فلم يسترد منه لانه صار كالمستلف قبل غرمه أم لا لانه يجوز دفعه اليه انتهى والوجه
 منه الاول ولو أصر المصنف كماله على قوله أو استغنى الغارم لا يبيع عاقبه (ولو أنفذه) أو تلف ولو بانفذه
 الى غيرهما (قبل الاعتاق والبراءة لم يغرم) لتلفه على ما كسبه ما مع حصول المقصود (أو بعده ما غرم)
 لعدم حصول المقصود وكلاعتاق والبراءة نحوهما ما ذكر (فان عجز) المكاتب ورق (استرد)
 منه ان كان باقيا لعدم حصول العتق فلم ينصرف المأخوذ فيه (وتعلق) بدينه (بذمته) لا يربط (لو كان
 نالغا) لحصول المال عنده بوضا صاحبه (فلو قبضه السيد) وعجز المكاتب عن شيعة النجوم (رده) ان
 كان باقيا (ولو تلفه) أعفى بدينه (قبل الجزاء أو بعده غرم) بدينه (وان كان التناهي) بيع
 أو نحوهما (ولا يبيع) عبارة لاوله ولولم يملك السيد شيئا لم يسترد منه بل يغرم السيد قال في البيان ولو
 سلم بعض المال للسيد فاعتقه فقتضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه انما أعنته للمنفعة فلو سلم
 المجموع وما قاله منع من (فرع للمكاتب والغارم ان يعجزا في المأخوذ ليربعا) فهو فيما ماله
 (ولو أربى أو شهد ان يفتي ما أخذه أو يؤدى) ما عليه (من كسبه) من ذلك (المكاتب لا الغارم)
 ويرق بينهما بان المكاتب يبيع وعليه وملكه ضعيف فضعف تصرفه على انه نقل عن الامام ان المكاتب
 لا يبيع لكن قال الزكشي أخذ ما من كلام غيره لا خلاف بينهما على المعنى لان الثاني يجوز على ما اذا كان

يجوز اتمام النجوم من كسبه ثم بعد ذلك يفتي ما أخذه واولا انما هو في الانفاق ابتداء فهم مستلطان قال الزكشي قال
 بعضهم لم يرد كلام الامام وكلام صاحب الشامل على محل واحد لان كلام الامام هذا اذا كان عنده كسب حاصل فانه يبيع من ان يفتي
 ما أخذه من الزكشي يدفع الى السيد في يمين الكسب وبيان يدفع اليه ان كان ابتداء وما دفع به في الثالث من المنع هو هذا اذا لم يكن
 عنده كسب لكن أراد ان يفتي ما أخذه من الزكشي دفع الى السيد بما يحصل من الكسب فأصل كلامه ما يجده كذلك انتهى (قوله لا خلاف
 بينهما على المعنى) فان تجوز بتمام انفاق ما يخلو من كسبه محمول على ما اذا كان يتوقعه كسب يفي بذلك وهذا لا يخفى ان المبلغ

وفيه هو جواز إذا كان
عنده كسب حاصل بالأولى
وتدحكا الزر ركني عن
جمع بعضهم بينهما فيؤخذ
منهما أنه إن كان كسب
حاصل في بيعه لا يؤتفه
باز والأفلا قوله في أن
أصله نفسا (الخ) يقتضي
أن يكون قد استدان وأيس
كذلك بل لو سقط على شيء
فأنفقه وفي دينه وألقوه
بالدين المباح قوله كين
خر كان أخسرى عينا
يقصد أن يعصر خرا قوله
الان تاب عن الخ لان
المعصية زالت فاستمع
أنفق ماله في المعصية حتى
صار قسيرا وأهسر بين
بلد ظلماء أراد الرجوع
فان الأول يعطى بالفقر
والثاني ينفق السبل وان
كان السبب معصية قوله
لانه لا يؤمر به لذلك قضيت
انه لو استدان لمعصية لزمه
وهو ظاهر وسبق في باب
الرجوع الفراءى ما يؤيده
ر قوله لكن الظاهر انه
لا فرق أشار إلى تعصبه
قوله وقضية التعديل
الذكورانه يعطى قال
في المجموع ان قلنا يرجع
وهو الأصح أعلى والأفلا
انتهى وسكا به الخلاف في
رجوع الضامن بغير الأذن
وهو فانه لا تأويل به وإنما
الخلاف فيما إذا ضمن بلا
اذن وادى بالأذن فمن
قوله وقضية كلام الرافعي
انه لا يعطى الخ أشار إلى

يتوقعه كسب في بيعه والأول على ما إذا كان عنده كسب حاصل فان قلت كسب مع الثاني مع انه
لا يجوز ان يعطى من الزر كانه مع ما في بيعه قلت يمكن تصور ما إذا كان بيده قدر ما يحتاجه للنفقة وهو
يتقدم ما يحصل به العلق لأوله (ولو أعطى) السبد من زكاته (مكتابه لم يجوز) لعود الفائدة بالاختلاف
الظاهر فان لم يكن ان يعطى من زكاته ويقر بان المكتاتب لا لا يسد فكله أعلى ماله كاختلاف
الظاهر (ولا يعطى من عجز الوصية بكتابه عن كسبه) بان أوصى بكتابه بعد فجز عنه الثلث فلا يعطى لان
ما يأخذه يتعمد على القدر الزكوي وغيره ذكر (قال بعده) أنت حر على ألف فقبل وأقرض المكتاتب
مها إذا أعطى في ثوبه والأفلا (فرع) (و) قال (ابن) أن حر على ألف فقبل وأقرض المكتاتب
نجومه وعق أعطى من سهم الغارم قطع أي لامن سهم الزكاي لانه حثيثا ليس منهم المذهب (السادس
الغارم وهم أو باب الدون) يعني من لم ينضم اليه الدون وهي ثلاثة أضرب دين لزمه أصله نفسه ودين لزمه
الضمان لا النسكين فتنة ودين لزمه لتسكينه براه وأصله ذات الدين (في أن) أصله ذاتان استقلت
الته بعد المال فابعد لشد الأول والأدغم الأولى فيها أي من استدان (أصله نفسه) أعطى (لا) ان
استدان (في معصية) كمن خروا سرافق في نفقته فلا يعطى (الان تاب) عنها يعطى كالسافر لعصية
إذا تاب فانه يعطى من سهم ابن السبيل قال في الأصل ولم يتعرضوا هنا لاستبراءه معصية مدة يظهر فيها حاله
الان لو و باق قال يعطى على أحد الوجهين إذا غلب على الفل صدقة في ثوبه فتبين على إعلانهم عليه
وقال في المجموع بعد كلام الر و باق وهو الظاهر قال الإمام ولو استدان المعصية ثم صرفه في مباح أعطى وفي
عكس يعطى أيضا ان عرف قصد الإباحة أو لا ذلك لا الصدقة في الأول واردة على كلام المصنف وأصله
رجوعين قوله (أعطى إذا احتاج) الى قضاء دينهم من الزكاة (و) ذلك بان (كان يحث لوقضى
دينه) بمماحه (تسكن فترك له ما يكفيه ويتم له الباقي) يعني إذا احتاج الى ذلك بالحسنة المذكورة
ترك له ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي دينه فان أنفق ذلك لم يعط لانه يأخذ لحاجته البتة فاعتبر عجزه
كالمكتاتب والسبيل بخلاف الغارم للأصلاح فانه يأخذ لحاجته اليه كما سيأتي (ويعطى) الغارم
(ولو نذر) على قضاء دينه (بالكسب) لانه لا يؤمر به لذلك لانه لا يقدر على قضاء غالب الأبال شرع وبذلك
فارق الفقير والمسكين (وكذا المكتاتب) يعطى ولو وقدر على قضاء النجوم بالكسب (وبشرط الحلول) (لدين
في) أصله (الغارم) وانما لم يعط قبل الحلول لعدم حاجته اليه الآن وذكره كماله هذا الشرط عقب
هذا الضرب قد يقتضي انه ليس بشرط في الضربين الآخرين ويمكن توجيهه في الضرب الثاني بأنه كيجوز
الأصله معبى مع المعنى يجوز زرع التأجيل لكن الظاهر انه لا فرق إذا طلب الدين الآن وهو قضية كلام
جاء منهم المصنف في الأول وأدغم شرحه ولعل في عدوله عن الضمير الى الظاهر في قوله الغارم إشارة اليه
(وان ضمن لا تسكين فتنة) ووجدناه وجوب الزكاة (وهو عصر) ملتم (بمعسر) أي ببيع عليه
(أعطى) ما يقضى به دينه (و) إذا قضى به دينه (لم يرجع) على الأصل وان ضمن بأذنه وانما يرجع إذا
غرم عنده (كموسر) أي بمعسر ملتم بموسر أي ببيع عليه (بالاذن) من الأصل فانه يعطى لانه إذا
غرم لا يرجع عليه بخلاف ما إذا ضمن بأذنه (وصرفه الى الأصل المعسر أولى) لان الضامن فرع بخلاف
الأصل الموسر إذا ضل في الزكاة (أو) وهو (موسر) ملتم (بموسر) أي ببيع عليه (فلا
يعطى لانه إذا غرم يرجع وشمل كلامه الضمان بالأذن وبدونه وفي الثاني وجهان في الأصل بلا ترجع
وقضية التعديل المذكورانه يعطى وقضية كلام الرافعي انه لا يعطى وهو الوجه نظيره ما ذكره قوله (أو)
موسر ملتم (بمعسر) أي ببيع عليه (أعطى الأصل) دون الضامن (والغارم لأصلاح ذات البين)
أي الحال بين القوم كان يخاف فتنة بين قبيلتين تنازعتا في قيل لم يظهر فانه فصل الله تسكين الفتنة
(يعطى مع الغنى ولو في غيرهم) كتحصيل قيمته المتلف لعموم الآية ولا تأولوا بغيره لعل الرغبة
في هذا المكرمة (فان قضى الغارم دينه أو سلمه) يعني من غيره (ابتداء) أي من غير لزوم الدين فثبت

تصحيحه (قوله وكذا لو انما لم يلحق بالمال) لان المال يحتاج الى وفاء دينه والمال كان عقيب به او بناخعة فلا يباح له الوفاء عنه والا فو غير ما لم يلحق بالمال والى كذا انما تعلى يحتاج (قوله ولم يتعين للزكاة بالبلد) هذه صورتا للبلد (قوله اوجه قول اصله وفي فري) هو كذا في بعض النسخ (قوله وقال السرخسي حكمه حكم (٢٩٨) مالو الخ) اشار الى تصحيحه (قوله وانما لم يلحق بالمال) المادودي يقول هذا

(من ماله) فيها (لم يرسق) شيأ من الزكاة لأنه لم يبق عرقاً في الأولى وليس عرقاً في الثانية فاعلن الغارم عليه فيها مجاز وبذلك علم ان الغارم انما يعطى عند بقائه الدين وبه صرح أسأله ثم ان قضاء بقائه أعمى أخذ من كلام الماوردي السابق (وكذا الوفاء) لا يرسق شيأ وان لم يخلف وفاء الدين فهو ظاهر ان مات ولم يمتع من الزكاة بالوفاء والافتقار السبيل حيث يتعاقب حقهم (وفي قراءة) الوجه قوله أصله وفي نرى فارق لفظة في المكاتب والغارز وابن السبيل حيث يتعاقب حقهم (وفي قراءة) الوجه قوله أصله وفي نرى انضف وعارة (السجد) (وبناء القطار) وتلف الاسير ونحوهما من المصالح العامة (يعلى) المستند بها (فهم شيخنا) أوجب الله المجازي في تخفيض الرضا من العتق مدخر في جميعها عكس ما فعل المصنف وبه جزم صاحب الفرائض (والأوراق) قال الأذري يقتضيه كلام الأكثر من مقاله السرخسي قال والحاصل من كلامهم في ذلك طريقان أشهر هما أنه كإستدانة نفسه وإنها حاطرة الماوردي وهي طرقة بقدره دين إستدانة نفسه بوستدانة لإصلاح ذات الدين * (فرع وان بان القاض) لازكاة (من المالك غني أو غير غارم) أو غير ممن لا يستحقها (لم يجز) وان أعطاه أباه (بيضة) شهدت بالوفى الذي أعطاه لإتقائه شرطه وخرج بالمالك الامام رضى الله عنهما وأخر الباب وفي معنى المالك وليس هو وكله (وان دفعها) لدونه بشرط أن يعطيه ما هاجن دينه لم يجز) ولا يصح قضاء الدين بها كإصرح به أمه (لان زكاة) ذلك لم شرطه فانه يجزى ويصح القضاء بها (وان وعدوه القسيير) لاشراط من المالك) بان قاله أعطى من زكاة تلحق أفضليته (وأعطاه) المالك (أجزاء) عنها (ولا يلزم الوفاء) بأوعد والتصير بالفقير من تصرفه المناسب للتصير بالدين كإصرح به أمه (ولو قال الغريم) ادويه (أضنى ديني) الذي علي (وأرد له زكاة فاعطاه) من الدين (ولا يلزمه إعطاء ولو قال) لفقره عند حنطة ودعته (أكل) لنفسه (مما أودعته) أباه (صاعاً) مثلاً (وخذه ذلك وزوي به الزكاة) فعل (أوقال جعلت ديني) الذي (عليه) زكاة لم يجز) أماني الأولى فلا تنفاه كبيله وكيله لنفسه غير معتبر والترجيح فيما من زكاه وأماني الثانية فلا نأذ كرفها إراء لا تملك وإقامته مقامه بالدين تنفي الزكاة كره الرافعي باب الله من صاحب التقرير بطريق الأجزاء فيها أن بعض الدين مرد الدين شاع كره في الرضة (بخلنا قوله) للفقير (خذنا كذا تلحق) بان وكله بعض صاع حنطة مثلاً لقبضه أو بشره ما فاشتره وقبضه فقال المولى خذ لنفسك ولو أمرك زكاة لم يجز لأنه لا علاج إل كبيله لنفسه (وان ضمن) دية تتيل (عن قاتل يعرف لم يعط مع الغنى) بشرط زكاه بقوله كان هناك ما كبسكن الفسنة) والأعلى مع الغنى حاجتنا اليه يبقى أنه اذا كان هناك كبير معين الناس يبقى عن الحاكم عند مخرج قوله يعرف ما اذا لم يعرف فعلى من ضمن عنهم الغنى يكسرها والتفسير بين يعرف فتدعيه ما قال في الرضة في نظر وفي الجموع أنه ضعف لأنه لا أراعه فتدعيه ما فعل مع الغنى مطلقاً الصنف (السابع في سبيل الله) وفي نسخة يسبيل الله بقل (وهم الغرأ المتلعنون) أي الذين لا لزوم لهم في فيعطون (وان أسروا) وفي نسخة ولو كان غنياهم من الآية وإعانة لهم على الزد (وتحرم) الزكاة (على) الغارز (المزفد ولو كان عاملاً) بحرم صرف ثمنه في الملتعق (فأذا صدم التي مواضع ما رزقنا إلى المزق) كبقت بآشر الكفار

الفضيل في الغارم انفسه
فهو ارفع للموضع من على
حدود واحد قوله والترجيع
قها من زيادته وهو
المذهب قوله لا يحتاج
الى كسبه لنفسه قال في
الانوار ولو كان ودعيا جاز
بلا قبض قوله أي يعطى
مع الغنى عاقلًا عباره
حكر صاحب البيان عن
الصبري انه لو من ذبه
قتل عن قاتل مجهول أعطى
من سهم الغارم مع الفقر
والغنى وان ضمنها عن قاتل
معروف أعطى مع الفقر
دون الغنى وهذا ضعيف
ولا ينبر لمقتضى وعدهما
وذكر الدارمي في الضمان
عن قاتل معروف وجهن
قال الدارمي ولو كان دعوى
العلم بين من لا يقتضى فنهزم
فقتلهما فوجهان اه
فقط المصف الفرع من معا
وجعل الثاني شرطًا لا أول
قال الغزي في الميدان فجا
ذكره الشيخ بحسبى الدين
نظر لان دس الجواهر انما
قضى من الز كالان القاتل
اذا كان غير معروف نازت
فتتبع به جهته المتعدى
الوهيم من ايس قاتل
فلا يمكن تحصيل ايس قاتل
هو علمه فاذا كان القاتل
معروفًا أمكن أخذ الحلق

منه بالشرع اما لاعتراقه وانعام البيعة فمضمون فلا يكون كالبيعة او يؤخذ الحق ممن هو عليه وان اوت بسبب ذلك (اعانهم)
فتة كسائر الحق نعم بل برة الخلاق فيما اذا كان المصون عنه وسرا وانما ضمن معصية فان تقارنا الى وجوع القائفة الى المصون (اعانهم)
فرض من الزا كتر لا يقتضي ولعل ذلك المراد بالباري عما اطلق من الوجه اه

قوله (سبحه أو اثني الباب) فان تاب وادرجوع الى وطنه اعلى (قوله نص عليه ابو بعل) هذا النص انما هو في مسئلة التي هو موافقة كلام الفقهاء في مسئلة التي كان قد قوله وقله عنه في المجموع) وانتم وهو المأمور (قوله تحرم الزكاة على الهاشمي الخ) لم يتعرضوا لمجرد انما أخذهم من الصدقة قال الاذرى بمقتضى جواز لان الصدقة متعلقة به وبمقتضى ان يخرج على انه (٢٩٩) يكافئ بالصدقة وماذا ان قلنا بذلك الصدقة

ذلك واجب الشرع الحق بالزكاة والا فلا والكفارة كذا وكذا وحكي ابن عبد البر الاجماع على الحاق الزكاة بالاقارب انتهى واثبتت بانها تحرم عليه لا الضحية الواجب تواجدها الواجب من الضحية الطوق قال شيخنا ومقتضى ذلك الحرمة في مسئلة الصدقة ايضا قوله وبمقتضى ان يكون محله اذا استخرجوا للقتل ونحوه) كما مر نظيره صرح الاذرى وغيره فقالوا ماذا كرت في بني هاشم والمطلب ومواليهم محله فحين نصبه الامام عباسا او عونا لياخذ من هاشم والجماعة اموالوا استخرجوا للقتل والحفظ والري والسبيل ونحوها فيجوز كفاي العبد والكافر بعلان فيها بالاجرة (قوله لان الزكاة بمنية على المسحق والرفق) مثل الزكاة فيما ذكر الوصف على الفقهاء والوصية لهم (قوله فلا عرفه مال وادعى تلفها الخ) مراد مال يتلف مع الصنف اليه اموالها كان قدر الاثنية لم يطلب بينة الاعلى تلف ذلك المقدار وبعطى تمام كفايته بلا يتولا عين (قوله والظاهر التفرق كالوديعة) اشار الى تصحيحه قوله وفتر

(الامام) الاولى اعانه الى امر التوق (الاغنياء) أي اغنياءنا من اموالهم (لأن الزكاة) كمالا يصرف التي على مصارف الزكاة (الثلث من السبل) أي العارفين (وهو من ينشئ سفرا باعيا) من محمل الزكاة يعطى (ولو) كسوا باؤ كان سفره (انزعة) لعدم الاية بخلاف سفر العساة لا يعطى فيه قبل التوبة كسوا باؤ والى الباب والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسوا الهام (وكذا) يعطى ايضا (السافر الغريب) المجتاز بمحل الزكاة وانما يعطى (ان لم يجد) معهما (شيئا) يكفهم ما في سفرهم كما يأتي بيانه فيعطى من لا مال له ومن له مال غائب ثم ان وجد الثاني من يقره لم يعط نص عليه في البولي بخلاف الاول وقيل ان كس ما يخالف النص وقوله في المجموع واقروه قال الزكشي وغيره وهو

منه فالحاصل المذكور (نص تحريم الزكاة على الهاشمي والمطالي ولو قطع) عنهما (خمس الخس) فخلو بيت المال عن التي والتمس ولا يستلزم الفاسدة عليهم (أو كان) من يعطاهما (مولي لهما) أي الهاشمي والمطالي (أو غلبا) في الزكاة قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات اغنيها أو ساغ الناس لا تتحل لمحمد ولا لآل محمد وامسك وقال لآل لسم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غلبه الا بدي ان لكم في خمس الخس ما يكفيكم أو ينفيكم أي بل ينفيكم ورواه الطبراني وقال مولى القوم منهم ورواه الترمذي وغيره وصححه ورواه شمسهم الامام في الحفظ أو النقل فلهما أجرته كذا في المجموع عن صاحب البيان وخرجه ابن الصباغ وغيره وهذا ما عطف أو يبي على ان ما يعطاه العامل اجر ولاز كذا في الصحيح قال ابن الرقعة انه زكاه به من المادودى وسكاه عن الشافعي مسئلا بانه انما الصدقات وبمقتضى ان يكون ذلك محله اذا استخرجوا للقتل ونحوه فيجوز كفاي العبد والكافر بعلان فيها بالاجرة وفي قول المصنف أو كان مولى لهما نسج من عطف الاصل له عليهما

ه (اصله) أي المأزك من امام وغيره (اعطاه من علم استحقاقه) لار كانوا لم يطلب ما منه بخلاف من اعطاهم استحقاقه لم افعير به عاقلة أولى من تقيد أصله بالامام وبالط (د) له ان لم يعلم شيان تلك (اصدق) أولى منه وأخصر ويصدق (من ادعى فقرا أو مسكنة أو مجرا عن كسب بلا عين ولو انهم) لان الزكاة بمنية على المسحق والرفق ولانه صلى الله عليه وسلم اعطى من سألها منها بغير تغلب وعلم من كلامه لا يكافئ بمنية لعساره به صرح أصله (فلا يعرفه مال وادعى تلفه لم يصدق) بل يكف البيت به ولو ان الاصل بقائه قال في الاصل ولم يفرقوا بين دعواه التلف بسبب ظاهر كالخريق أو خفي كالسرق كفاي الوديعة ونحوها قال الحب العائري والظاهر التفرق كالوديعة وفتر ان الزكاة بان الاصل لمعلم الغنم وهما عدم الاحتقاق (وكذا) لا يصدق (من ادعى عيالا) له لا يفي كسبه بكفايتهم لان الاصل عليهم وظاهر ان المراد به من تلمذ نفقتهم وقول السبكي تفهوا كذا من لم تلمزهم عن تقضى الرزق انما به نفقتهم بمن يمكن صرف الزكاة اليهم من قريب وغيره بعد (ويصدق) بلا يتولا عين (ف) دعوى (الزعم على السفر والغزو) مدعى بها لانه لا يعرف الاثنتهما فان تخلفا عن الزكاة ولو بعد التاهب (للسفر والغزو) استرد منها ما اذا اذنه ان صفة الاحتقاق لم تحصل (ولا يصدق) العامل والمكاتب والغارم (فدعوى العمل والكاتب ولزوم الدين للذمة (الاينة) لسواها وان الاصل عدم ذلك (فلا يصدق) أي المكاتب والغارم (المولى) أي السد (والفرس) أي رب الدين (كفى) للاعطاء ان ظهور الحق بالتصديق وان الاعطاء فيهما مراي فان عتق العبد أو أدى

ابن الرضا الخ) قال الغزالي في وقفة لان الاصل الفقراء لاصل الاحتقاق قال ابن قاضي شتهرهم مردودا كس قال الاصل الفقير مع مرفقنا له (قوله وظاهر ان المراد بهم الخ) حرم به الزكشي وغيره (قوله ولا بعد التاهب الخ) في بعض النسخ فان تخلفا عن الزكاة للتاهب استرد (قوله ولا يصدق العامل) أي عيالا اذا طلب من رب المال أو من الامام اذا بعثوا وادعى الله قبض الصدقة وتلف في يده بلا تفرع بها

(قوله وان كذبها بالاعتراف) فان اقر ان له ان يفتي بطلانها فانه انما هو ان اعطاه وجهان أحدهما عدم اعطاه (قوله ما قاله بعض الاصحاب من انه الخ) وهو ظاهر (قوله فيصلي البقي خستواهم الخ) قال بعضهم هذه التقديرات لا يخفى فسادها والحكم فيها هو التعريف (قوله بان يشترى له عقار كملك غلته) هذا ان كان محجورا عليه أمكن ان يقال يشترى له وانه بذلك عقار استغله على وجه النظر وقد يكون النظر في عدم الشراء الحلال أهل الناحية أو ثوابها أو اثرها فعلى ذلك أو شيئا فلا بد ان يدفع اليه المقدار المذكور وعلقه بالاخذ لا يحل وجبت فهل المراد ان ثابته بذلك أمر أشاد واطمينة اليه أو ان ثابته بذلك وتجبر عليه ان كان المراد الاثر قريب ولا يتيق خلاف محقق وان كان الثاني فلا يخفى بعد وتروجه من القواعد وقد تكون ماضية (٤٠٠) الظاهر في عدم شراء العقار وظاهر كلام القاضي أبي الطيب في المجرى ان الامام يشترى

لهم ذلك فانه قال قال الثاني ولوقت فبما يعطى الفقير الاماخر حين حد الفقر الى النفس قل ذلك أو كثر يريد به ان الفتى هو الكفاية على الدوام فبعد على كل واحد منهم ما يحتاجه رأس مال وكيفية فضله أو أنه ومن كان من أهل العلم الذين لا يحسنون التجارة اشترى لهم ما يحتاجهم كفاتهم على الدوام ومن كان من أهل الحرقة اشترى لهم آلتهم الى آخره هذا غاية في البعد ان يؤيده بشترى لهم ذلك بغير انهم وقبل المقتع اليهم أو بعد جبره لا مطلق التصرف قال الزكسي ينبغي ان يفسر ان يشترى بعضهم أوله ليقدر ان المشتري له الامام وشبه ان يكون على الخلاف في الغزالي ان الامام يشترى له الفرس أو يصرفه ليشترى أو يذنه الامام في الشراء (قوله وبعبارة المصنف قد تقتضى انه الخ) عبارة المصنف كالمثل تتصل

المرن فذلك والاستدوان كذبها بالاعتراف (والأول بصدق) بلا عين (في ضعف النية) بان قال بتيقن في الاسلام ضعيفة لان كلامه يصدق (ويثبت) أي بغير بينة (بالشرف) الذي ادعاه بان قال انما شرف مطاع في توى (والكفاية) التي ادعاه بان قال انما كفاية من يلبس من الكفاية أو انما الر كانهذا من زيادته (والمراد بالاثبات) في المسائل المذكورة (اختيار عدلين) بصفتان الشهود ولو بلاض ودعوى واشهاد (والاستفاضة) وهي اشهار الحال بين الناس (كافية) عن البينة لم يحل العلم أو غلبه الظن قال في الاصل ويشهد ما ذكرنا من اعتبار غلبة الظن ما قاله بعض الاصحاب انه لو اشبه بين الحال واحد بمتد قوله كفى وما قاله الامام من انه رأى لاصحابه من ان ترد في أنه لو حصل الوقت يقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده انتهى والاقرب الجواز ويكون داخل في قوله أولا اعطاه من علم استقامته لان المراد العلم في ما يظهر ما يشعل الظن

فصل بعلى المكاتب والقارم ما يجزى عن أدائه من كل الدين أو بعضه لانهم ائتمارهم بان العاجنة في وقتها ثم القارم لاصلاح ذات الدين بعلى الكل ولومع القدرة على ادائه كما (ومن كان فقيرا أو موكنا) وقد تعود التجارة اعلى كفايته من رأس مال) الأولى والاخصر والادق بعبارة اصله اعلى رأس مال (يكفي بجهنابا) ويختلف ذلك باختلاف الناس والتواضع (فيصلي البقي خمسة دراهم والآخرين عشرة وثانها كهي عشر بن والجواز تخمين والبقال مائة البطار القارم والجزا الفين والاصبر في خمسة آلاف عشرة وثانها كهي عشر آلاف) وظاهر ان كل ذلك على التقريب فلا بد اعلى كفايتهم أو نقص عنها انقص أو يزيد ما يليق بالحال (ومن حرفة) لا يجدا لها (اعلى ما يشترى به آلتها) قلت فيها أو كثر قال الزكسي تفقهوا ولو اجتمع في واحد حرف اعلى باطله فان لم يبق جده ثم ما يكتفه به والاوجه ان يعلى بالحرفة التي تكفيه (ولو لم يحسن شيئا) من حرفة أو تجارة (اعلى كفاية العمر الغالب بان يشترى به) (عقار تكفيه غلاته) ويستغنى به عن الزكاة (فخرج بعلى ابن السبيل ما يكتفه) في سفره (ذهابا و) كذا (اي بالفاصل الجوع) ان لم يكن له في طر فمقدار ما له (أو ما يبلغه ما) ان كان له مال فيعطى (نفقة وكسوة وان احتاج) اليها بحسب الحال شاء وصفا (لانفقة اقامة تخففه عن السفر) بخلاف نفقة اقامة لا تخففه عنه فبما هو اعلى ما يفره علم ماصر به الاصل من أنه يعطى جميع كفايته لا ما زاد به السرف فقط وبعبارة الله فقد تقتضى انه لو اقام الحاجة يتوقع له ما اعلى وهو جسد الاصم بطلان وعبارة الاصل ولا يعطى لمدة الاقامة اقامة المسافر من وهي سالقة من ذلك (وبعارة أو سافر) أو كان (له ما يحمله) في سفره (ان يجزى عن المشى أو طال السفر) دفعنا للضرر بخلاف ما اذا لم يجز وقصر طر (و) يعطى بعبارة أو اجارة أو غلبت (ما يجعل زاده ومثاله لم يبق) وفي نسخة بلى (حله) أي كل منها

اعطاه نفقة ثمانية عشر يوما فبالاذا اقام الحاجة يتوقعه كل وقت وهو ظاهر وبعبارة المجموع قال اصحابنا وأما نفقة في اقامته في المقصد فان كانت اقامة تدون أو بعد أيام غير سوى له دخول والخروج اعلى له لانه في حكم السفر اذ ان القصر والفطر وسائر الرخص وان كانت أو بعد أيام فكثر غير سوى له دخول والخروج لم يعط له لانه خرج عن كونه مسافرا ان سئل اذا انقطعت رخص السفر بخلاف الغزالي فانه يعطى نفقة مدة الاقامة في السفر وان طالت والفرق ان الغزالي يحتاج اليها لتوقع الفسخ وانه لا يزال الاقامة فاسم الغزالي بلى: أكد بخلاف المسافر ووجهه من صاحب التقرير بان ابن السبيل يعطى وان طال مقامه اذا كانت الحاجة يتوقع تخفيفها والذهب الاثر انتهى فتعطل لاصح من بيان كثرته (قوله وما يجعل زاده ومثاله الخ) اذا اعطى لمساكنة فترك السفر في انما هو أو دفعه الكف فان كان لغيره العلم بغيره ولا نعم قسط باقي المسافة

(وقية الفرس الخ) وهذا غير مكتوب في السفر السابق من قوفه الحبل الى وقت الحرب الاول وكوبه من دار الحاد والحرير بما سكت
بحر عن الكرو والفرح والمارد والقتال لا سيما اذا بعد المغزى (قوله أو يغارله) (٤٠١) في تسمية هذا عاربه فنظر فان انتفاع الموقوف

عليه الوقف ليس عاربه
ولهذا لا يصح ان اذا تلف بغير
الاستعمال وأجيب عنه
بان التسمية بصحة ما ليس
للاحد الاستبداد باخذ
هذه الاشياء لا باذن الناظر
على الوقف وليس هو
معنا في الوقف حتى يكون
ما ككالا لم ينفعتوا في الوقف
على الجهة فصحت تسمية ذلك
عاربه ولا يلزم من كونه
عاربه ان يضمنه المستعير
من المستأجر لا يضمن
وقد نقل عن افعال اهل
وقف ككتاب شرط ان لا يعار
منها شي الا بغير من الوقف
وابتاع الشرط فالتفاهل
قد أطلق العاربه على
الوقف قال شيخنا الشرط
باطل على الاصح (قوله
وللامام ان يشتري من هذا
السهم خيلا الخ) قال
السبكي له في اعطاء الفرس
والسلاح طريق دفع الثمن
أو الاجرة أو الشراء أو
الاستئجاره أو العهدة أو
الوقف عليها بل ان لا في
دفع الثمن (قوله والاعمال
يستحق اجرة ماله) ولو
كان ما جعه من الزكاة
فسدورها (قوله وللامام
استجاره لا باكثر من
اجرة مثله الخ) نقل الجوزي
عن الشافعي ان الساعي
ياخذ من نفسه لنفسه وقد
يستشكل بان قسمه المال

خلاف ما اذا اطمأن بان كان قدرا اعتاد مثله حله بنفسه لتفاهل الحاجة وما زادته من التملك فيما ذكر أخذته
من المال الاصل وقوله ويجب باله الموكوب ومما ياتي في الغازي وان فرق بين الغازي يعطى الحاجة تناسع الغنى
وان السبكي يعطى الحاجة لان ذلك لا يؤثر في ما قلناه اذ ان جاع استرد منه كما يعلم مما ياتي في علة نقل عن
السرخسي وآراءه ان ان قل المال أعطى كراء الموكوب والا شترى له ذلك وقباس ما ياتي في الغازي انه ان
قل المال عين الاستئجار أو الاعارة * (فرع والغازي يعطى النفق أو الكسوة وذهبوا بابا واطاعة في الشر)
الى الفتح (وان طالت) بخلاف ابن السبكي لا يعطى لمدة اقامته الزائدة على اقامة المسافر من كاسر زوال
الاعين وسالم الغازي لا يزول بذلك بل يأتى كسبه ولانه قد يحتاج الى ذلك لتوقع فسخ الحصن (و) يعطى
(نفق عاله) وكسوتهم لذلك (وقية الفرس) ان كان بمن يقاتل فارا والاذلا (و) فية (آله الحرب)
لحاجة الى ذلك (وبصر) جميع ذلك (ملكه) وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة لاستمتاع الابدال
في الزكاة ولا لامدالة لانه ولاية عليه في شتره ذلك وبعطاء (أو ب) تأخره أو يعار له مما اشتراه ووقفه
سبكي ان لم يبق له لكن يتعين الاستئجار أو الاعارة (ان قل المال) عبارة الاصل ويختلف الحال بحسب
كثرة المال ووقته (وللامام) لا للمالك (أن يشتري من هذا السهم خيلا) يقفه في سبيل الله) وبغيره
بالاعتناء بالحاجة وفي نسخة وقفها من أوقفه وهي اقصة شاذة (وحل زاده) حل (نفسه) في الطريق
(كان السبكي) في علة ما يحمله بشرطه السابق * (فرع انما يعطى) * الغازي ذلك (وقية الخروج)
البني اسباب السور (فان مات في الطريق) أوفى المقصد أو امتنع فيها من ان يزور (استرد) منه (ما ياتي)
وان غزا ور جمع وبني معناه فان قتر) أي ضيق على نفسه (أو كان) الباقي قدرا (يسير الى استرد ولا)
أجد ان لم يبق وكان الباقي قدرا كثيرا (استرد) لانه تبين ان المعطى له فوق الحاجة وان المعطى اخضع في
الاستعداد (ويسترد فاضل ابن السبكي معلقا) عن التقييد بما ذكرنا لدفعنا الى الغازي للحاجة فلو قد
تخلصنا على الغرض لما غزا ابن السبكي انما يدفع اليه حاجته وقد رأت * (فرع المؤلف) * بانواعه
(يعطى ما رواه الامام) أو المال ان فرق على قياس ما سبكي ان من أنه يعطى المؤلف أو يقال المارة الامام
سواء فرقه أو المال (والعامل يستحق) من الزكاة (اجرة) مثل (ما عاله) فان شاء الامام بعثه ولا
شرع اعطاه اياه ان شاء بما عاله اجارة كسب أي أو جعالة ثم أدام من الزكاة بما عاله علم انه انما
يستحق بالعمل وبه مخرج أو اثر الباب فلو أدام المال قبل قدوم العامل أو جعله الى الامام أو بانه لا شيء له
(وللامام استجاره لا باكثر من اجرة مثله فان زاد) عليها (بمالت) أي الاجارة لتصرفه بغير المصلحة
(والزائد) من سهم العامل (على اجرة) يرجع للاصناف حتى نقص سهمه عنها ككل (قد رها) من
الزكاة ثم قسم الباقي (وان أوى الامام ان يجعل اجرة العامل من بيت المال) اجارة أو جعالة (جازو بمال
سهمه) فقسم الزكاة على بقية الاصناف كما لو لم يكن عامل * (فرع) * قال الداروي وانما يجوز ان
يعطى العامل اذا لم يوجد متطابق فقله الا ذرى عنه وأقر وهو يقتضي ان من عمل متبرعا لا يستحق شيأ على
القاعدة وهو ما جزم به ابن الرفعة لكن رده السبكي بان هذا فرض الله تعالى ان عمل كالفدية يستحقها
المجاهدون ولم يقصد الاعلاء كما عاله الله تعالى فاذا عمل على أن لا يأخذ شيأ استحق واقطاعه بعد العمل
للملك به لا يصح البعيا فيقل المثلث من هبة أو نحوها وليس كمن عمل لغيره بخلاف قصد التبرع حتى يقال ان
القاعدة لا لا يستحق لان ذلك فيما يحتاج الى شرط من الخلق وهذا من الله تعالى كالبراء والغنيمه والتي *
(فرع عن استيعق في رجل) * مثلا (صفتان) كصفتان (ولو) كان (عاملا فقير أخذ بائنه اشاه)
لام مالان المعطى في الآية يقتضي التفاهل والرجوع في العامل من زيادته وعلى هذا (فان أخذ فقير)
غلام (مع الغار من نصيبه من سهمهم) فاعطاه غريمه أعطى مع الفقراء نصيب من سهمهم لانه الان

(٥١) - (اصح المألب) - (اول) المشرك لا يستعمله أحد الشر لكن حتى يحضر الاسرار ويقضي القاضي الا
ان يعتبر بانه أمين من جهة الشرع (قوله لكن رده السبكي بان هذا فرض الله تعالى) أشار الى تصحيح (قوله ولو كان عاملا فقيرا) أي أو غارما

(قوله) ويجب استيعاب الاصناف الثمانية (الخ) لو امتنع الاصناف من قبول الزكاة قوله ولو اكدنا حتى عن سلم في المرد وهل يصح امره المحصورين وبالمثل من الزكاة ثلثا تجب في العين وهو الامع لم يصح لان الاعيان لا يبرمها (فصل) * (قوله بان فرقها الامام) أي اذ العاقل (قوله) وان فرقها المالك فلا يعمل) قال القاضي أبو الطيب وتوابعها الامام سقط سهم العامل ولا يتخذ الامام (قوله) وعلى الامام استيعاب الاحاديث معنى الامام العامل اذا فوض اليه المصروف (٤٠٢) وشمل كلامه اذا كانوا غير محصورين وان قيد النور في تصحيح التشبيه اذا كانوا

محصورين (قوله) وان فرق المالك) أي اذن يقوم مقاسه من ولو اذ وكل (قوله) وان امكن الاستيعاب (الخ) لو كان المستحقين وراثة من قبلهم دفع الزكاة في غيرهم وهل يقول اذا كان علمين وقدمنا الزكاة اتم. فموزون بل كانه لا تفرغ به يغوزون به في المستأجرين لانهم ملكوها بنجام الحول اذ ليس بمستحق غيرهم قال الشاربي واذا انتملكوا ملكوها في النية الواجبة سقط هنا أم تقوم الورثة بمقتضاها فيها أو الحاكم لا يتخذ الذابوي والمستحق فلتأمل (قوله) ووفى بهم المال) أي بحاجتهم (قوله) غرمه أهل (قوله) قال حنابلة يؤخذ من ذلك جواز اعطائه مستحقها منها أقل من قول بلان من قدر ذلك نصف درهم وانه أقل ما يعطى منها (قوله) يجب التسوية بين الاصناف) وان اتحد آسادهم (قوله) ولا قضاء العطف (الخ) أي لو ائتسرى ليل (قوله) من مال الصدقات (الخ) قال الشاربي في العطف يعني ان

يجتاز قوله في الرضا من الشئ نصرا وأقره قال الزركشي فالرأى امتناع أخذه بهما دفعة قلت بل وأمرنا ولم يتصرف فيما أخذه ولا (فصل) * ويجب استيعاب الاصناف الثمانية بالزكاة (ان امكن) بان فرقها الامام وجدوا كلهم لانها الآية سواء كانت الفطر وغيرها (واختار جماعة) من أصحابنا منهم الاصطعري (جواز صرف الفطر إلى ثلاثين سكين) أو غيرهم من المستحقين فان شئت القصة جع جماعتهم ففرقوا وان فرقها المالك فلا يعمل) قال الاذري والزركشي ولا خلاف كانه له الماد ردي وغيره من النص والرافعي رواية الحنابلة في القول في الرضا من ان المشهور خلافه مردود على الاول لا في بيان ذلك والمتمسك ما في الروضة كاصها وحري عليه المصنف وغايته ان المسئلة فيه اكدل عليه كلام الاصل فصار مرجعها كثير من هذا (وعلى الامام استيعاب الاحاد) من كل صنف ادم تعذره عليه نعم ان قل المال بالان كان فقيرا لو رزعه عليهم يسد لم يلزمه الاستيعاب لغيره بل يقدم الاحوج فالأجور اشد من فقير في النية وبه عليه الزركشي ولا يجب عليه ذلك من زكاة واحدة (وله ان يخص بعضهم بنوع) من المال وآخر بنوع وأن يعطى كل واحد واحد لان الزكوات كلها في يده كان كذا الواحد (وان صرف المالك وأكسب الاستيعاب) لكونهم محصورين ولم يز يدوا على ثلاثة من كل صنف أو زادوا على اثنى عشر من المال (زكاة الاستيعاب) (ولا يكتفي صرف أقل من ثلاثة من كل صنف) على اقل الجمع في غير الأخير من في الآية وبالقاس عليه عليه المأخذ بعد ذلك أولى من عددهم ذاعل معاصرو كانه ذكر توطئة لقوله (الا اهل فقد يكون واحدا) اذا حصل به الغرض (ولو أعطى) المالك (اثنين) من صنف (والثالث) موجودهم له أقل من قول) لانه لو أعطاه ابتداء خرج عن العهدة فهو القدر الذي يرضى فيه سواء كان الثلاثة اثنين أم المال ساقط انه لا يجب عليه التسوية في الاحاد ولو أعطى واحدا والاثنين موجودا غرمه ما ساقط ما يعطيه ابتداء كما مر به الاصل (ولو وجد المالك من صنف دون الثلاثة أعطاه السكك ان احتاج) فليس له نقل باقي السهم إلى غيره لا تخصيص الاستحقاق فيه (والا) أي وان لم يحججه (دعلى الذين) ان احتاجوا والنقل إلى غيرهم * (فرع يجب) * على من يفرق الزكاة (التسوية بين الاصناف) وان كانت حاجة بعضهم أشد لحاجتهم ولا قضاء العطف التسوية لا لا العمل فلا يزداد على أحدهم كما مر ولا الفاضل نصيب من كفايته كذا أتى قال الماد ردي فلو أدخل الامام نصف من مال الصدقات قدر سهمه من ذلك الصدقة وان أدخل به المالك من مال نفسه (وهي) أي التسوية (مستحقين آسادهم) ان تساوت حاجتهم (فان تفاوتت أصعب التفاوت بقدرها بخلاف الوصية لغيره بالادعاء يجب التسوية بينهم لان الحق فيها لهم على التبيين حتى لو لم يكن ثم فقير بثلث الوصية وهما ثبت الحق لهم على التبيين وانما اقتضوا لفقير غيرهم ولهذا لو لم يكن في البلد مستحق لا سقط الزكاة بل تنقل إلى آخر (وقيل يجب) التسوية (ان فرق الامام) لان عليه الاستيعاب فلزمه التسوية ولانه نأتهم فلا فارق بينهم عند تساوي حاجتهم بخلاف المالك فلهما وهذا اجزبه المنهاج كأمله ونقله الرافعي شرجه عن التمسك بزيادة الرضا نقل ما في التمهين كان نوابي الدليل فهو خلاف مقتضى اطلاق الجهر واجتباب التسوية وعليه انخصر

يكون هذا اذا بقي من مال الصدقات شيء فان لم يبق فبين ان ضمن من مال نفسه (قوله) ان تساوت حاجتهم) قال الاذري لم يبينوا حال الراد بحاجات الفقراء والمساكين هل هي حاجة السنة أو الوقت والعمر وحاجات غيرهم معاومة قال الغزي وهو يجب فانه حال على ما تقدم انهم يعطون كتابة سنتان امكن أو العمر الغالب فان لم يكن فبعض سنة (قوله) بخلاف الوصية لغيره (بل) أي محصورين (قوله) وهذا خبره المنهاج كالمسألة (الخ) أشار إلى تصحيح (قوله) فهو خلاف مقتضى اطلاق الجهر (الخ) قال السبكي تأملت اطلاق الجهر ونجدت في حديثها من الأصل ما نصه وحقه شيخنا في شرحه سقوط النية ١١ من خط المرد

كلامهم في المالك دون الامام فلا تخلو لامة تولى فمخالفة له هو المختار اه ونقله الاذرع وغيره عن المارودي والبندنجي وابن الصباغ
وقوله (ولان نقلها وحش الخ) لانه حق واجب لاصناف باها المال فاذا نقله الى غيرهم لم يجزه كالوصية لاصناف بلد (قوله فان عدلت
وغيرهم (البلد الخ) هذا ان عدم موالة الوجوب فلو تم الحول وهم في البلد واتقوا (٤٠٣) عن ائمة الامام فان لم يكونوا محصورين
لاستلزامهم في جواز

الخراج الهم خلاف الاصم
جوازهم ان كانوا محصورين
وقد استحقوا ثم غابوا فم
معينون بخصصهم قلت
ويشمل التصديق بين
الاستدانة ونية الجوع
وقداس سابق عن الشافعي
انهم ما كانوا محمولان الحول
فيمتنع النقل لغيرهم من
وقوله فان لم يكونوا محصورين
سأني في باب ما يحرم من
الكساح ضابطا للعدد المحصور
(قوله نقل كل الخ) قال في
الغنية اذا اوجبت النقل

فهل هو على الفور او موع
لعمام الاداء وان ربح حصول
المستحقين عن قرب اولى
عامة فله التأخير ما لم يرض
الوقت من النقل والاول
اوردته شيئا والفوري بعبدة
(قوله وعليه المؤنة) تأملوا
قبضها منه الساعي فونة نقلها

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

في مال الزكاة (قوله نقل الى
أقرب بلد اليه) هذا محمول
على ما اذا كان المال
مسافرا مع المالك اذا فارق
المستحقين او بعضهم بلد
المال فله النقل اعتبارا
بالاختلاف في بلد الامام
قال ومنعه بعضهم عند
انتقال بعضهم وفي التجهين
مستحب وهذا ما ارد (قوله وان
استقر والسكن قد ينظرون

الغنية) لانهم جيران
ه (فصل) في نقل الزكاة وان تريت المسافة) مع وجود الاصناف أو بعضهم (لا يجوز ولا تجزئ) الزكاة
(به) أي مع نقائها أو الحول لمجرد عدلان ونقلها وحش اصناف البلدة بعد ادائها أو اصنافها (بها) (خلاف)
نقل (الوصية والكفارة والنذر) من مجالها فانه يجوز ويجزئ اذا لا طماع لا تمتد اليها من ادائها الى
الزكاة وما يثاها الا فاق على صنف نعم ان عين الموصي والناذر والواقف لا تدفع (فان عدلت الاصناف)
من البلد (أو نقل عنهم) شيء (نقل كل) مما هم في الاولى وما فضل عنهم في الثانية (الى جنبه) أي
جنس مستحقه (بأقرب بلد) الى بلد الزكاة قال القاضي بخلاف ذلك الحرام اذا فقد مس كنه لا يجوز نقلها
لأنها ليست لهم كنز التصديق على مسكن بل قد يمدوا ويقربون الزكاة اذ ليس فيها نص صريح
بخصيص البلد (وعليه) أي المالك (المؤنة) للنقل (فان سارزه) أي الاقرب الى الأعداء (فهو كلو نقل)
اليه (ابتداء) فلا يجوز ولا يجزئ (ويروى عدم بعضهم أو نقل) شيء (عنهم) أي عن كتابة بعضهم
(رد) نصيبهم في الاول والفاضل في الثانية (على الباقيين) منهم (كأنصرف الزكاة) فلا ينقل الى
غيرهم لاختصاص الاختصاص بينهم وبه انه اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم وانقل الى ذلك الصنف على أن التوري
صحيح في جميع التنبيه ان الفاضل ينقل اليه ما قاعا أو لعدم مواسم البلد وغيره فانها تحفظ حتى يوجدوا
أو يهدم به محل ما تقرر اذا لم يأسر الامام بنقلها ولم يأن للساعي في أحد ههنا من المالك (فان أسرا الامام
بنقلها أو أذن للساعي في الاخذة ما دون التفرقة وجب نقلها اليه وفرق حيث شاء) ولا حاجة في الجمع بين
فقد دون التفرقة * (فرع) العبرتي) نقل (الزكاة) المالية (ببلد المال حال الوجوب) في زكاة
(الفقر) ببلد المزدى عنه) اعتبارا بسبب الوجوب فهو اولان نقل المستحقين بعد ذلك فيصرف العشر
الى مستحق في بلد الارض التي حصل منها العشر ورواة لنقدن والمواشي والتجارة الى مستحق في البلد الذي تم
نقصها (فان وجبت) عليه كالمال (وهو) أي المال (ببداية) ولا مستحق فيها (نقل) الى - حقني
(أقرب بلد) اليه (ولو لم يكن غنما ببلد يروى وجبت فيها) أي في غنمها (شاة أخرجهما أحدهما)
حضران التلقيص (ولو وجب) عليه (في كل) من غنمها (شاة لم ينقل) لانتفاء التلقيص
ه (فرع) أهل الخيام غير المتقربين) موضع بان كانوا ينتقلون من موضع الى آخر دائما (ان لم يكن فيهم
مستحق نقل) واجهم (الى أقرب بلد) اليهم (وان استقروا) بموضع (لكن قد ينظرون عنو بعودون)
اليه (ولم ينزروا) أي بعضهم عن بعض (في الحال) جمع - له بكسر الحاء فيها (د) في (المرى والماء
مرف) الخ من هو (فيما دون مسافة القصر) من موضع الوجوب لكونه في حكم الحاضر ولهذا
منه في المسجد الحرام من حاضريه (د) (انصرف الى) (القائمين معهم اولى) اشده وجوارهم (فلو
نزلوا) أي بعضهم عن بعض بما ذكر (فالحالة كالقرية) في حكم النقل مع وجود المستحق فيها
(انصرف النقل) عنها
ه (اصل بشرط كون الساعي عدلا في الشهادات) * كاه أي مسلم مكلف اعدا لا حرا ذكرا رجلا - بصيرا
لأنه نوع ذكرا - وانصرف في مال الغير باعتبار كون العامل ذكرا رجلا عما هتادان قدمه الاصل أو اهل الباب
(فما بالابواب الزكاة) ليعلم ما يأتى ومن يدفع اليه (لا المرسل لتلقيص) قدر (معين) فلا يتعرفه شيء
من ذلك لانه رسالة لا ولاية يتم بغيره التكليف والعدالة وكذا الاسلام كما اختاره في المجموع ومثله

الح) قال في الغنية رأيت لبعض أصحابنا المتأخرين انه لو كان مقبلا بلده مال لا يستقر ببلد بل يسافر به من بلده الى بلد فيعمل زكاة في بلد
أقامه ثم حال الحول والمال في غيره أخرج ذلك قوله به أبواب ابن رزق في الفتاوى (وقوله به به أبواب الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فيها بابواب
الزكاة) لانه لا ولاية من جهة الشرع فتقر في اللغة ما عاينته القضاء (قوله وكذا الاسلام الخ) وقال السبكي عدم اشتراط موطنه كرايس عليه

أعوان العامل من كفايه وحسابه وجباة ومستوفيه منه عليه المارودي في حوايه (ولو استعمل الامام
(هائيبا) أو مطلقا (أو مرتقا أعطاه من مال (الصالح) لا من مال الزكاة لاسما لم يتجرم عليهم
(ويقسم ساع قلد الاخذ والقسمة) أو القسمة وحدها (وكذا ان أطلق تقليده) بخلاف الولد الاخذ
وحده ليس له أن يقسم (فان كان) الساعي جائرا (في الاخذ) لا زكاة ولا في قسمتها (جائز كتمها) عنه
ودونها اليه (أو) كان جائرا (في القسمة) عادلا في الاخذ (وجب) كتمها عنه (فلما أعطاه) موعا
أو كرها (أجزأت) وإن لم يوصله إلى المستحقين لانه نائبهم كالامام

﴿فصل﴾ بسن وسنن ثم الزكاة (والتي) لتتميم عن غيرها وليردها واجدها والشرط أن وصلت والاصل
في تحريم البخاري عن أنس غدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا الله بن أي طلبة ليعطيه كعقوفته
ويبدأ باسم يسلم إلى الصدقة يقاس بها غيره أمانهم غير الزكاة والتي وقوسه مباح لا مذنب ولا مكره وقاله
في المجموع وكانتم الحيل والبال والحير والقبلة (د) الوسم (في أذن الغنم) في انقاذ غيرها وأولى
أقله الكرمية في ظاهر ولا تهاصل (ويحرم) الوسم (في الوجه) قد (لعم فاعله) كجاءه في خبره يسلم
(وليكن ميسم البقر) ألف من ميسم الابل (ثم) ميسم الغنم ألف من ميسم البقر والابل والظاهر
ان ميسم الحمار ألف من ميسم الحبل ألف من ميسم البغال والبقر وميسم البغال ألف
من ميسم الابل وميسم الابل ألف من ميسم الغنم (ويكتب على ثم الزكاة) ما يميزها عن غيرها فيكتب
عليها (زكاة أو صدقة) أو طهر (وثقه) وهو برك وأولى ابتداء بالسلف ولانه أقل حروفا فهو أقل ضررا
قاله المارودي والرواية في حكاية في المجموع عن ابن الصباغ وأقر (وعلى) نعم (الجزء به حزنه أو سفار) شفع
الصاد أو ذل وهو أولى أقوله تعالى وهم صاغرون قال الأذري والحرف الكبير ككشاف الزكاة أو صاد
الصدقة أو جيم الجزية أو فاء التي كلف وأجاز الوسم لله من ابتداء تحتها بالجماع لئلا الغرض الغنم
لا لا ذكر قال في المجموع ويجوز أن يكتفى بالهاتين أو بأحداهما أو بالواحدة أو بالثلاث أو بالواحدة أو بالثلاث
أدى أو غيره ﴿فائدة﴾ الوسم بالهاتين أو بأحداهما أو بالواحدة أو بالثلاث أو بالواحدة أو بالثلاث
مسلم و بعضهم فرق فعمل المهمة للوجه والمهمة لاسائر الجسد

﴿فصل يجوز خصا صفة المأكل﴾ كليب له وقد صرح الله صلى الله عليه وسلم في كلبين موجودين
(لا غيره) الأولى لا غيرها أي لا كالأر كالأر لا غيره الما كالأر كالأر لا غيره الما كالأر كالأر لا غيره
خصا صفة البهائم وهو محمول على ذلك ﴿فرع﴾ يكره ارتداء الجر على الخيل لمخبر صحيح رواه
أبو داود وغيره قال العلماء وسبب النهي عنه انه سبب لقلة الخيل وضعفها ذكره في المجموع وقال الحارثي
هذا في عتاق الخيل أما العراذين فلا قال الأذري وهو حسن قال وانظر تحريم ارتداء الخيل على البقر لضعفها
وتضرها بكماله الخيل وألحق الأذري ما يكره ارتداء الجر على الخيل عكسه ﴿مسائل متوترة﴾ (يستحب)
للأمام أو نائبه في تفريق الزكاة (مع الفراغ من جمع الصدقة) أي الزكاة أو قبله (أن يعرف) عدد
(المستحقين وقدر حاجتهم) أي أن يكون عارفا بذلك ليجهل بذلك وقهم ولأن هلاك المال عنده
(د) يستحب (أن يبدأ إعطاء العالمين) لان استعانة أولي كونهم باذنون هارضا لئلا يثبت
همهم يوافق آخرتهم أولا (فان تلفت تحت المجهوم) أي العالمين بالترتيب قبل وصوله إلى الامام
(فأخرجهم من بيت المال) لانهم أجراء (ويحرم على الوالي) من الامام أو نائبه (بيع شيء منها) أي من
الزكاة قبل وصولها باعتبارها إلى المستحقين لانهم أهل لها فلا ولا به عليهم غايلا في بيع شيء منهم بغير انفسهم
(ولا بيع) بيعها (الا عند وقوعها في خطر) كأن أشرفت على هلاك (أو لحاجة) مؤنة (أو نقل أو كذا
(جبران) أو تحرقها فلا يعبرم البيع وضع الضرورة) فان باع بلا عذر من الميسر ان سلمه فيسردان كذا
بأنه يفرم يله ان كان نالقا (فان كان) أي المستحقون (جاعة وهي) أي الزكاة (بقرة مثلا) أخذوها
ولا يبيعها (المالك ولا الامام (ليقسم قسما) عليهم (وان أعطى الامام من ثلثه مسخرة اذ بان غنيام يفتن)

وكتب أيضا قال الأذري
الصواب اشتراطه لانه لا
يجوز تولى كافر على شيء
من أمور المسلمين كأنص
عليه وتبعوه فجعل ماني
الاستحكام على ما ذاع عنه
أخذ شيء معين وصرفه إلى
معين وتحو ذلك لانه
استخدام محض (فوله لما
مراتهما تحرم عليهم) لقوله
صلى الله عليه وسلم للفضل
ابن العباس رضي الله عنهما
وقد طلب منه أن يجعله
عاملا على الصدقة ليس
في خسر الخس ما يكفكم أو
يفنيكم عن أوساخ الناس

أنه وأما في الرضعة هنا كون المؤلف ذكرها هو محمول على الصنفين الأخيرين من أصناف المؤلفات الأربعة من معنى العارضي والثاني
فمن معنى العامل في الزكاة وكل منهما لا يجوز زكوة امرأة (قوله استحقها ومن وقت ٤٠٥) الوجوب هل يقال لمكوها على عدد رؤسهم

لأنه غير مقرر (ويجزي) عن المال وان لم يجز عن الزكاة كما نقله في المجموع عن الأصحاب وإلهذا يستدرك
بأنه إذا لم يسر مرتباً على بيان كون المدفوع اليمين غيباً له وحاصل بعض الامام لأنه نائب المستحقين
(بخلاف) إعطاه (المالك) من نفسه مستحقاً فإن غيباً لا يجزيه (وهكذا) لا يضمن الامام ويجزي
مادونه دون ماله من المالك (ان بان) المدفوع اليه (هاتجياً) أو مملوكاً (أو عبداً) أو كافراً أو
أعواناً من سهم الغزاة أو العاقلين ظاناً أنه رجل (فبان امرأة) لما رواه عن أبي الرضعة هنا كون
المؤلف ذكرها وهو مخالف لما قدمه فيها كاصلها أوائل الباب وذلك هو العمد وهذا اقتصر عليه الصنفان
وإذا بان المدفوع اليه واحداً من ذكر (فسترده) الامام منه (في الصور) كما هو ان لم يبين (حال الدفع) انما
زكاة) لان ما يفرقه الامام على المستحقين هو الواجب غالباً كالزكاة (بخلاف المالك) لا يسترده الا ان يبين
التيار كانه قد تنازع فان تألف المدفوع جمع الدافع بسببه ودفعه للمستحقين ويتعلق في مسألة العبد
فبأنه لو تعلق فان تعذر على الامام الاسترداد لم يضمن الا ان يكون قد قصر حتى يفسد فليس من وكان كانه
فبأنه ذكر الكفارة كاحصره بالاصل (ويستحقها) أي الزكاة (العامل بالعمل والاضافي بالقيمة) ثم
ان اعصر المستحقين في ثلاثة فاقبل استحقهم من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة لاحدهم
بل حتى بان عمله ولومات واحدهم دفع نصيبه الي وارثه وقتيها ان الزكاة كان وارثه أخذ نصيبه وعليه
قد سقط عنه النسبة لشرط الدفع لانه لا يدفع عن نفسه لنفسه (ولا يشاركهم قائم) ولا غائب عنهم وقت
الوجوب ونقص ما قدمه حتى وجوب الاستيعاب على المالك ان زادها بعد قوله فاقبل أو أكثر وفيهم
المالو يجعل ان لا يزداد ذلك ويوجب بانه لا يلزم من وجوب الاستيعاب المالك (والامام ان آخر التفرقة
لما جهم من الزكاة (بلا عذر) خلف (من لا لا يركل) بشرطها فلا يضمن ذلك اذا لا يجب عليه
التفرقة بخلاف الامام (ولو أخرج) افقرهم من الزكاة قدراً (بجهولا) كان كانه مشدوداً في خزنة أو
مخبراً لا يعرف جنسه وقدره (أحراراً) كانوا تلف في يد الفقير) لان معرفة القابض لا تشترط فكذا
معرفة الدافع وقوله وان تلف أو لم يسر من قول أصله وتلف لان الحكم لا يتقيد بالتلف (وان تم) وجوب المال
في دفع وجوب الزكاة كان قائم بعمل علمه الحول (ليجب تحليفه وان خالف الظاهر بما جده) كان
قائماً بعمله الحول واشترته أو آخر جرت كانه أو هو ودفعه لان الزكاة مبنية على المال لا على الحول والاصل
برأيه (ويستحب) للمالك (اظهار اخراج الزكاة) كالصلاة المفروضة ولو لم يبرأه ففعل له وللا بداء
الظن به وخصه بالماوردي بالاموال الظاهرة قال أما الباطنة فلا أخفاه فيها أولى لانه ان تدوا الصدقات
وأمر الامام فالظاهرة أفضل مطلقاً (وان ظن الاخذ) للزكاة (انه أعلى ما يستحقه غيره من
الاضافي) أو من أخلافه (حرم) عليه (الاخذ) اذا أراد اخذها (لزمه البحث) عن
ظهورها في أخذ بعض الثمن بحيث يبقى منه ما يدفعه الى اثنين من صنفه (ولا أراد ان يعلية الثمن) من
ثمنك أو درهم في حريم أخذها (تتمة) قال في المجموع قال الهاربي اذا أخر بقى الزكاة الى العام الثاني
فمن كان فقيراً أو مسكيناً أو غلاماً أو مكرماً ثمن علمه الى العام الثاني خصوصاً زكاة الماضي وشاركوا غيره
في العام الثاني فمطلوب من زكاة العام ومن كان غلاماً أو ابن سبيل أو مؤلفاً لم يخصوا بشئ انتهى ووجه
بأن هؤلاء يأخذون لما يستقبل بخلاف أولئك

باب صدقة التطوع

(وهي صدقة) لا تبه من ذا الذي يقرض الله فترضاه تناظر ما تصدق أحدكم كسب طيب الا أخذها
التيهية فغير بها كما يرى أحدكم قوله وأوصيله حتى تكون أعظم من الجبل وخبر لم تصدق الرجل من ديناره

الثاني (قوله وهي صدقة على كل يوم) (فرع) «إذا سألته سائل وقال اني فقير فاعطاه شيئاً ادعى بعداه دفعه فترضاه أو شكر الفقير فاقول
قوله الفقير لان الظاهر معه بخلاف ما إذا قيل اني فقير فاقول قول الدافع قاله القاضي الحسين في تعليقه في باب النية في اخراج الصدقة قال
شيئاً لا يفتقر الى غير ظاهر والأوجه التسمية بينهما في ان القول قول الدافع مطلقاً كما

دفعها اليه
* (باب صدقة التطوع) *
يحرم دفع صدقة التطوع
الى العاصي بغير أو أقالمة
اذا كان فيه إكراهه على ذلك
وكذا يحرم دفعه الى
الفاسق الذي يستعين بها
على المعصية وان كان عاصراً
عن الكسب وهذا لا شك
فيه وهو واضح غ قال
شيئاً سباني في كلام

(قوله وأيام العدا) وعاء ورواه قال (٤٠٦) الأذرى ثقة ورواه يوم الجمعة هـ. هذا أهل الإسلام كلهم الحديث (قوله في العصبين) أحد

وليس صدق من درهم مائة صدق من صاع ورواه مسلم ولم يخبر من أطعم جماعة أطعمه الله من ثمار الج
ومن سقى مؤنسا على طعام أعاد الله عز وجل يوم القيامة من الرزق الخ من كسا مؤنسا رداء كسا
الله تعالى من خضر الجنة ورواه أبو داود والترمذي بإسناد جيد وخبر الجفة بإسكان الضاد أي أيام الخضر
وقد بعرض ما تحريم الصدقة كان يعلم من أخذها لم يعرف ما عصى به وما يجب في الجفة كان جوا
مضاراً ومعيماً يطعمه فأضاعه وذلك هو يوم يحله (وتأثراً لصدقته) شهر (رمضان) والصدقة
فيه أفضل من أي شيء يأتي تخبر العصبين صلى الله عليه وسلم كان أجوداً ما يكون في رمضان ولأنه أفضل
الشهور ولأن الناس فيمضون بالطاعة فلا يتقربون لكسبهم فتكون الحاجة فيه أشد (د) في
سائر (الأوقات الفاضلة) كعشر ذي الحجة وأيام العبد فاضلتها (د) في (الأيام الشريفة)
كالجمعة والمدينة وشجول كلامه لم يرهما من زيادة وليس المراد أن تصدق في غير الأوقات
والأما كمن المذكورة بسبب تأخير البهايل المراد أن تصدق في أي أيامها أحسن من غير أيامها فالله
الأذرى وبعده الزركشي ثم قال وفي كلام الحلبي ما يخالفه قالوا إذا تصدق في وقت دون وقت غري
بصدقته من الأيام يوم الجمعة من الشهر ورمضان (وعند الهامان) من الأمور كزود وج لانها ربح
اقساماً والأية إذا نجايت الرسول (د) عند (المرض والكسوف والسفر) ونحوها (ويستحب)
استصحاباً مؤكداً (التوسيع على العيال والاحسان إلى الأكارب والجيران في شهر رمضان) تخبر
العصبين أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا لعلنا نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجزئنا أن تصدق على أزواجنا ويأخى عجزنا فقال قل لهما أجزأنا أجزأ القرابة وأجزأ الصدقة عليهن
الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثنتان صدقة وصلة ورواه الترمذي وصححه والحاكم رحمه
وتخبر البخاري عن عائشة نقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي شيء أهدى فقال لي أفرجه من أمثلها (بالأشياء)
في (عشر نحو) لأن فيه ليله القدر فهو أفضل مما عداه وأضائة عشر إلى آخره من إضافة العام إلى
الخاص كعشر أراك

● (فصل وكانت) ● صدقة التنازع (حرام على النبي صلى الله عليه وسلم) تشريفه وتبجيله ولم ي
الباب السابق (وتخل لذي القربى) لقول جعفر بن محمد عن أبيه كان كان بشر بمن عقاباً بين مكة
والمدينة فقل له أتشرب من الصدقة فقال لا يا عمر علينا الصدقة المفروضة ورواه الشافعي والبيهقي ومثلهم
موالهم بل أولى (ولا غشاه) ففي العصبين تصدق الله على غني وفيه لعلنا ان يعتبر غني بماله الله
(والكفلة) لقوله تعالى ويأمرهم الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً وتخبر العصبين في كل كبد
رطبة أحر (ويكره لغني التعرض لها) قال الأسنوي وأخذها أي وإن لم يتعرض لها لكن عبارة الروضة
تقتضي خلافه قال ويستحب لغني التعرض لها ويكره التعرض لأخذها (ويحرم عليه) أخذها
(إن أظهر الفاقة) وعلمه جالوا خبر الذي مات من أهل الأصفه فولد ذنابن فقال صلى الله عليه وسلم
كسبان من ناز وعرض جالوا إن لا تظن الدافع فقره فان أعطاه طامناً حاجته في الإحسان على الأذى
ذلك لم تحصل له وكذا إذا دفع إليه لعله أوصلاحه أو نسب لم تحصل له إلا أن يكون الوصف المذكور (أو سأل)
سواء كان غنياً بالمال أم بالكسب تخبر مسلم من سأل أموال الناس تكسراً أي لأحاجة لتكسبه له إنما
سأل جراً أي يعذبه يوم القيامة (والأفضل أن تكون) الصدقة (سراً) لا يهتدوا بالصدقة ولما
في العصبين في خبر السبعة الذي يظلمهم الله تحت ظل عرشه من قوله صلى الله عليه وسلم وجل قد ن
بصدقته فأخفاها حتى لا تدري شمائله ما نفقت بمنعتم أن أظهرها ولم يصدور بأه لا لجمع له لبقدي وهو
من بقدي فهو أفضل بشرط أن لا تأذي إلا تخفيه فان تأذيه فلا سرا أفضل قاله الزغبي
(د) أن تكون (بما يجب) لقوله تعالى إن تناولوا الجرد حتى تنفقوا مما تحبون (د) أن تكون

الليلة الخ) وفي الصحيح
أي تماماً لأن من هذا المال
وأنت غير متصرف ولا
سائل فخذ قال المادري
والروائي وأما تكون
على الغنى صدقة إذا قصد
بها وجهه الله تعالى وفيه
فان قصد ما الاستان
والملاحة كانت جيتون
تؤثر في حال أخذها ظاهر
نعمها فان لم تؤثر لم يكن فيها
نفع ولا تنفع فيه لا ثوابه فلا
تكون صدقة (قوله وكذا)
إذا دفع إلى العلاء الخ) وكذا
إن كان شافياً للباطل ولو
علم به العلوي لم يأكله
(قوله سواء) كان غنياً
بالمال أم بالكسب تخبر
الخ) وقال ابن عبد السلام
الصحيح من مذهب الشافعي
جواز له لأنه طلب مباح
كطلب العارية وغيرها
والتم الوارد في الانحرار
يجعل على الطالب من الزكاة
الواجبة وليس هو من
الاصناف الثمانية اهـ ولم
يسين الرافعي هذا الغنى
وقال الصبري انه على ما
يتعارفه الناس على حسب
البلدان والمعاشر والافتقار
ومارو عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما سأل
الناس أحد وهو غني إلا
باه يوم القيامة وفي وجهه
خوش أوقال كدوح قالوا
بارسوله ولما قال
أؤفة وأعد لها قال الصبري

فهذا صحيح وقد كان يفتي الرجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ربحاً كان يحصل له غني بدون هذا القدر (بشأنه)
وقد لا يستغنى بانه فذلك في غير زمان الزمان (قوله والأفضل أن تكون سرراً) لا يكتفي في الاستصحاب الدفع سرا بل لا بد من ذلك ان لا يصدق

(بشأنه) وطلب نفس لما فيه من تمكثير الاوج وجر القلب (وهي في الاقرب فالاقرب) وكان من غير ما يقتضى التصديق افضل منها في غير الاقرب وفي القرب غير الاقرب فغير القربى
 السابق قبل الفصل (و) في (الاشدهم) يعنى من الاقارب وكذا من غيرهم فيما ظهر (عداوة
 افضل) منها في غير لئلا ينفصل قلبه وما فيه من محبة الارباء وكسر النفس (كالكراهة) والكفارة والنفر
 نفس الى بين افضل وهذا من زيادته بالنسبة لاشدهم عداوة (والحق بهم الازواج) من المذكور
 والامان لغير الصبيحين السابق قبل الفصل في الزوج ويقاس به الزوجة (ثم) هي بعد الاقرب فالاقرب
 من ذي الرحم المحرم ومن الحق به في الاقرب فالاقرب من ذي (الرم غير المحرم) كاولادهم والخال
 في الاقرب فالاقرب من المحرم (وضاعته ماهرة ثم) في الاقرب فالاقرب (وله من الجانبين)
 في الاعلى الاسفل (ثم حوازا) لغير البخاري السابق قبل الفصل (وقدم الجار) الاجنبى (على
 غيره) بعد عن دار المتصدق اوفر ريب منها بحيث (لا تنقل اليه الزكاة) فيها (ولي) كان
 (قريب) فان كانت تنقل اليه بان كان في محله اقدم على الجار الاجنبى وان بعدت داره (وأهل الخير
 لهم) أى من جميع المذكورين (والمحتاجون) منهم (أولى) من غيرهم ولغلبة منهم من زيادته
 الى الابد والبالر بما توفقه خلاف المراد (وتكثره الصدقة لزيده) لقوله تعالى ولا تموا الخبيث
 تتفقون فان لم يدعوه فلا كراهة (والشهة) أى وما فيه شبهة لغيره السابق أول الباب

به. قاله الحلبي (قوله أئ
 الأعلى والأسفل) قال
 الأذري ينبغي أن يقال ثم
 المولى من أعلى ثم المولى من
 أسفل (قوله والظاهر إذا
 من كلام الغزالي الخ) قضية
 كلام الغزالي في الإحداث
 المراد اليوم والليلة والأقرب
 أنهم أمة لا يجد فيها ما غيره
 ع (قوله ولأنه محمول الخ)
 التوجيه الثاني ما في شرح
 صلوات كاره وهو المعتد
 (قوله أي فوائده) خرج به
 الرغيف ونحوه مما لا يعد
 لوفاء الدين (قوله الصريح
 بالكره) مع التقيد بعدم
 الصريح من زبادة) قال
 الأذري الأجود ما في الروضة
 لأنه ريان الضمائر يؤثر
 على نفسه مضاعفا آخر
 فكيف يحرم عليه الصدقة
 بما يحتاج إليه بالضرورة
 وقوله الأجود ما في الروضة
 أشار إلى تصحبه

(و اصل لوفضل عن كفايته وكفاية من تلزمه كفاية بمعن دينه ماله وهو يصير على الإضافة استحقاق
 التصديق بالجمع) أي بجمع الفاضل والفاضل بذكر وعمل بعمل الأخبار المختلفة الظاهر لغيره
 الأكبر تصديق بجمع ماله واداء التزدي وعمله وشبهه بجمع جل الى الصلي على الله عليه وسلم يخل البشعة من
 القبول والخذلان فهو صدقة وما ذاك غيرها فاعرض عنه الى ان أعاد عليه القول ثلاث مرات ثم أخذها
 واداءها عليه لواصلاته لاجعته ثم قال باني أحدكم بما لا يقول هذه صدقة ثم بعد ذلك كشف وجوه الناس
 خبر الصدقة ما كان عن ظهر غيب واداءه وادو جميعه لما حكم وقوله عن ظهر غيب أي غيب النفس وصبرها
 على الفسار اما التصديق ببعض الفاضل فمستحب معاملة الا ان يكون قد اقر بالجمع والجمع فالاجمع بيان
 الفصل السابق فيه والظاهر اخذنا من كلام الغزالي في الاشياء ان المراد بالكفاية هنا ما يكفي به يومه
 وكسره فله لا ما يكفي به في الحال فقط ولا ما يكفي به في سنته (ولو تصديق بما يحتاجه لعله لم يحزم) الخبر كفي
 بالمرأه انما ينفع من يقول رواه ابوداود باسناد صحيح ورواه مسلم بعينه وان كفايتهم فرض وهو أولى من
 الفضل ولا بد على ذلك خبر انصاري الذي تزيل به الضيقا فمعرفته وفوت صديقه لان ذلك ليس بصدقة
 تؤمن به والصدقة لا يشترط فيها الفضل عن غيره ونفسه لما كدها وكثرة الخلق علم على ان جماعة
 من العلماء أوجبوا لاهه بحول على ان الصليان لم يكونوا محتاجين حيث ذاك الاكل وأما رجل وامرأته
 فقربا لنفسه ما كانا صابرا وانما قال فيه لاهم فليسهم خوفنا من يطلبوا والا كل على عادة لصبيان في
 الصليان غير حاجة (وكذا) لا يجوز ان تصديق بما يحتاجه (الدين) أي خوفنا (الان ظهر له) (حصوله)
 بطلب نفسه (من جهة أخرى) ظاهرة فلا بأس بالتصديق به وقد يستحب ان حصل بذلك تأخير وقد
 وجب رواه عن رجل في القدر بمطالبة أو غيره قال وجه كمال الاذع وجوب بالبرهه الى ايقانه ونحوه
 الصدقة بما يجوده عليه صدقة في دينه (أو) تصديق بما يحتاجه لنفسه (ولو صبر) على الإضافة
 (كزاد) الصريح بالكره اتمتع التقيد بعدم الصدقة من زبانه والا جمل على الكراهة على كراهة
 الغير فهو مردود الى رخصة انما يحتاجه فهناك عدم التصديق بحول على من سركا فاقاد كلامه في المجموع
 ومن حرصه على الصدقة فتدبر بشي فقول عليك التصديق علم قال ان الرقة ينبغي تخريجها على الخلاف
 فلهذا ما في الوقت (ولا ينافي من التصديق القليل) فان قليل الخير كثير عند الله تعالى وما قبله الله
 وبارك فيه فليس يقلل راقه له تعالى: بجمع مثله الذي نذكر امره ونحوه طاعة والنازول بشي ثمرة ونحوه

(قوله قال ابن الرضا ينفق تحريجه (٤٠٨) على الخلاف في حبس الماء في الوقت) قال الأذري وقد يفرق بأنه قد يتعلق به حق آدمي وهو المنفق

عليه من قريب زوجة
وتوجه عليه صرفه في
الحال بخلاف الماء عند
اتساع الوقت وأبعد صدقه
لأنه بذل وهو التراب اه
فرقم من جهة غير الزاوية
الضعيف بالهالة قال شيخنا
المعتمد أنه عليه المنفق
عليه بخلاف مسألة
الماء ونحوه لأن الحر منق
الماء ذاتية والقاعدة أنه
مترجع انتهى لذات الشيء
أولاً لأنه اقضى الفساد
والحرمة في مسألة الصدقة
عربية فلم ترجع لقائم إلا
لأنها انصاع التصرف وان
أثم من جهة أخرى يؤيد
ذلك ما أفتى به الواقفي
المجلس أن المدون الذي
يجبر عليه إذا اعتق أرقاءه
ففرار من غسر مائه بنفوذ
عقوبته وإن وقع في قتاله
هنا أن الصدق عليه عاك
نعم محل الملك ما إذا لم يعطه
على صفته وصف بخلافها
ولو علم بحاله لم يعطه فإن كان
كذلك لم يملك المدفوع

(كتاب الصيام)

(قوله وشراء ما لا يحسن
المفطر الخ) أما إذا لم
المعبر عن المفطر من أول
التمزق إلى آخره بالنية سالما
من الجبض والنقاس
ولو لا ذلك ومن الانغماس والسكر

في بعضه (قوله آية كتب
عليكم الصيام) الأيام
المعدودة أيام شهر رمضان
وجعلها جمع فلهذا لم ينسأ

وقوله كتب على الذين من قبلكم

بأنساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة وأما الشيطان (وتستحب الصدقة بالمال) فليجرب
داود السابق أول الباب وروى أبو داود وخبر رأى الصدقة أفضل قال الماء (وإن رمت بشيء) مع غيره
(التي تقير) لم يزل ملكه عنحتي بقضه النقرة فان ذهب إليه البعوث (ولم يجدوا سحبا) للبعث (إن
لا يودون من قبل تصدقه) على غير ما نه في معنى العائد في صدقة (وإن تذر صدقة لأصروا ولا في وقت)
بعينه (يا زعماء) كما يعمل الزكاة فيجمع أن كلامه ما عبادا ماله بخلاف الصوم والصدقة لا ماعبادا لأن
بذنيان (وبكره) للإنسان (إن يترك) بما وضعت أوجه أو نحوها (صدقة أو كانه) أو كانه
أوتره ونحوها (من الفقير) الذي أخذها الخبر العجيبين العائد في صدقة كالكاره يعود في قبوله
قد يسقى منه فحاجته وروى الشافعي أن عمر تصدق بقرس ثم جده يباع في السوق قال النبي صلى الله
عليه وسلم إن بشر به فقال لا تشره ولا شيا من نتاجه أي لأن ولد الحيوان جزء من جملته فهو ليس من
ذلائك إن تشرى من غله أرض كان قد تصدق بها لتمام التصديق به أي بغير حرمته (لأن غيره)
أي لا يكره أن يتركها من غيره (ولأن عليه المال لا يترك) فليجرب من يريد أن يملكه بالمال عند
النبي صلى الله عليه وسلم إذا تمت امره أو قتالت في تصدق على أي يجاز به وأنما مات فقال وجب أجره
وردها على البراء (والن) بالصدقة (حرام يحبط لأجر) لقوله تعالى لا تأخذوا من أموالكم
والأذى فليجرب من ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم وهم عذاب أليم قال أبو داود
خبروا وخبرنا من هم يارسل الله قال المسبل والمنا والمفق ساعته بالخلف الكاذب (وقبول الزكاة
فرض كفاية وهو) أي قبول المحتاج إليها (أفضل من) قبول صدقة (التعاقع) لأنه اعانة على
واجب ولأن الزكاة لا تمتنع فيها عكس آخر من منتهم الجند والحواس لا يصدق على الانساق ولا يغسل
بشر من شروط الأخذ فلا ترجع في الرخصة فالتزج من زيادة المصنف قال في الرخصة عقبه فقال
التمزق والمواد به يختلف بالأشخاص فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة أو قلعه فإن كان
الصدق أن لم يأخذ هذا منه لا يصدق فلما أخذها فإن استخراج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من استخراجها لم
يضي تحريم وأخذها أشد كسر النفس (وأخذ الصدقة في الأثوار كفي في الخلافة أفضل) أي
ذلك من كسر النفس (فروع) بكرة لأن الإنسان إن يسأل بوجه الله تعالى غير الجاهل ونعم من سأل الله
وتشفع بغيره لا يسأل بوجه الله تعالى إلا الجاهل وتغير من استأذنه فاعذوه ومن سأل الله فاعطوه ومن
دعاكم فاجيبوه ومن صنع اليكم وفانكوا فافانكم لم تجدوا ما كانوا فيه فادعوه حتى تروا إليكم كانوا
وأما أبو داود وتجب الصدقة عقب كل معصية قاله الجرجاني ومنه الصدق بدنيا أو نية ربه
الخاص وتجب بالصدق ان يعطى الصدقة للفقير من يده قاله الحلبي قال الامام الرازي وتجب
النسب عند الدفع للفقير لا تصح لغيره قال العلماء ولا يطع الصدق في الدعاء من الفقير قال تعالى إنما
نطعمكم لوجه الله لا ليرى منكم جزاء ولا شكورا فان دعا الفقير له استجب له ان رد عليه مثله لا
ينقص أجر الصدقة وفي الحديث من لبس ثوبا جديدا ثم عبد الله في ثوبه الذي كان عليه فنقصه
لم يزل في حفاقة حيا وميتا وليس هذا من الصدق بالردى بل مما يحب وهذا كجرح به العاذل من
الصدق بالفساد دون الفضو يستحب للراغب في طهران لا يغسل ثوبان الأيام من الصدقة فتن
وان قل في الخبر البخاري ما من يوم أصبح العاذل في الأوسل كان يقول أحدهما اللهم اعط صدقة أخلاقا
ويقول الآخر اللهم اعط مسكنا فلو لم يكن في صدقة كل امرئ في ثوبه صدقة حتى يفصل بين الناس

أولاً حتى يحكم بين الناس

(كتاب الصيام)

هولقة لا لاله وتسع قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحن صوماً أي اسألكوا كسوا نعان الكلام
وشراء المسائل عن الغطر على وجه مخصوص والاصل في وجوبه قبل الإجماع ما يأتي آية كتب عليكم
الصيام وخبر بني الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وأركانه ثلاثة أصناف
واما الله

المومنون وقتة قال ابن عبد السلام رمضان أفضل الاشهر وفي الحديث من كان صدقه شهر (قوله أو بالزينة) أو يعلم القاضي به وكتب
أيضا قال الأذوي يضاف إلى الزينة أو يتوكل العدد ظن دخوله بالاحتمار عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بالسلام أو ساري
وقيل الأمارة الظاهرة دلالة على حكم الرزق بمقتضى أن يرى أهل القرية القربى بمن البلد القنابل فتلقت لثة الثلاثين من شعبان بمنابر
المرجى والعادة الظاهر ثم وان انتفىض كلامهم المنع وقوله ظن دخوله وقوله الظاهر ثم أشار إلى تعصهما (قوله فإذا شهد رمضان الخ)
وإن دل الحساب على عدم إمكان الرزق بقواضيم في ذلك ان القسم غاي لثة الثالث على مقتضى تلك الرزق يتقبل دخول وقت الشعان
الشارع بهتمد الحساب إلى أنباء بالسكا يتوكل على فسق الشهود أو كذبهم فانما ظهر أنه لا يلزم الصوم فلا يتصور أن يجزم بالذوق الظاهر أنه
يجزم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود وجوب حال العدول فالقربى أنه يكلم بشهوده على أنه
ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكتمة عدل فالقربى لزوم الصوم تنفيذ الحكمة (٤٠٩) (قوله عدل عند القاضي كفى) لأن الصوم

واسأل عن الظهار (بجيب صوم رمضان باستكمال شعبان) ثلاثين (بوما أو بالزينة) أهله الخبر
الغفرى صوم الرزق يتوكل الرزق بثان غم عليهم كما لو أعدة شعبان ثلاثين ولو قل إن عمر أعزمت النبي
سلى الله عليه وسلم أفرأيت الهلال فقام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في
توبه بالواحد الاحتياط للصوم قال لا تكرون ويكره أن يقال رمضان بدون شهر ورده في المجموع بان
الصواب ثلاثة كجلا به الله فقول اعدم ثبوت نهى في فعل ثبت ذكره مودون شهر في أخبار صحيحة كغير
من قام رمضان أعما واحدا باغفر له ما تقدم من ذنبه (فإذا شهد رمضان وكذا بشهر نذر صومه) بناء على
للمقول (عدل عند القاضي كفى) في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة (لا بطريق الرواية) فلا يكفي
جدولام أو قضيته اشتراط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول المزيين وفيه في الأصل وجهان
صح منهم إلى المجموع المنع وهي شهادة حسبة قالت طائفة منهم البغوي ويجب الصوم أيضا على من أخبره
بصومته بالرزق به إذا اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند القاضي ويصح في الشهادة شاهد آخر أيت
الهلال كصرح به جماعة منهم الرافعي في صلاة العبد خلافا لابي الدم قال لأن شاهدته على فعل نفسه
ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان لأنه قد يعتقد دخوله بسبب لا واقعة عليه المشهود عند بان يكون أخذه
من حجاب أو يكون حنفي يرى إيجاب الصوم إليه الغيم أو غير ذلك وقول المصنف وكذا بشهر نذر صوم من
زادته وقوله الأسوي وغيره عن صحيح الرواية مقيد بشهر معين وهو قضيته في المجموع من أن فيه
الحلاف في رمضان لكن الشهر وخلافه الفرق بين حرمه الشهرين ظاهر على أن ثبوت رمضان بالواحد
قال الأسوي وغيره أنه خلاف مذهب الشافعي لوجوه عنه في الأم قال الشافعي بعد لا يجوز على هلال
رمضان الأشاهد ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر فيسترجع الشافعي بعد فقال لا يصام
الأشاهد لكن قال الزركشي قال الصبري أن صم أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده
أنه إذا كان غير قبل الواحد والأدلة يقل أقل من اثنين وقد صم كل منهما عندى أن مذهب الشافعي قبول
الواحد وانما يرجع إلى الاثنين بالقياس إلى ما ثبت عند في المسئلة مستغفلة فحمل الواحد باثنين على
ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل واحد أيتان أقبله للأثر فيه (لو شهد اثنان عن) بمعنى على
(نحوه) أي العدل (مع) بخلاف ما إذا شهد عليها واحد أو اثنان من باب الشهادة بالرواية

٥٢ - (استنى الطالب) - (اول) ويجب الصوم أيضا الخ أشار إلى تعصهما (قوله ويكفى في الشهادة أشهاد الخ) أشار إلى تعصهما
(قوله ثم الرافعي في صلاة العبد) والقول الماروزي في شرح الفردع وابن سراق في أدب الشهود والقاضي شرح الروابي في روضة الحكم
(قوله لا يفتي أن يقول غدا من رمضان الخ) قال شيخنا ان جعل كلام الشارع على عرف ذلك عن لفظ أشهد فذلك ظاهر وأومع وجوده وانفهر
محول على ما لا يجوز تلمع شهادته الاحتمال المذكور وأما إذا لم يحتمل مع هذا فكيف فيه أيضا كاستلاد لثلاثين فذاوى والبرجانه الله
(قوله وكذا بشهر نذر صومه) أشار إلى تعصهما (قوله وهو قضيته في المجموع الخ) وهو قضيته التعليل السابق (قوله على أن ثبوت
رمضان بالواحد الخ) أشار إلى تعصهما (قوله أنه خلاف مذهب الشافعي الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به ما كان حكم بشهادة الواحد
ما كبر لا يفتي في المجموع الإجماع على وجوب الصوم وأنه لا ينقض الحكم (خرج) * ذكر شرح الروابي أنه لو شهد بالرزق به تصاموا
فخرج فبهان أحدهما لا يلزم الصوم كرجوع الشهود وقيل الحكم فانه تمتنع القضاء الثاني يلزمهم الصوم لأن الشرع قد يفرض
عليكم الشهادة قال واصل الثاني أقرب نعم لو أكلنا العدة ولم نرهم والعدله غير معقولة في الاضطرار وقفة فتأمله قال شيخنا والأقرب الانقار

وقوله والثاني يلزمه الصوم أشار إلى تعصبه (قوله ولكن لأجل الدون المؤجلة) ولا تنقض العدة قوله ولا يقع نحوها معاق به (الم قبل الحكم به) وقوله والردائه لا يثبت ذلك) أشار إلى تعصبه (قوله ولم يعرض له) حتى القاضي حين في قول الواحد فهو حين قال الأذرى والخاص القبول (قوله ولو عينا ناسه) اندفع (الم) ولو صام بغيره وليس يتقرب ثلاثين ولم يرهال بالاحتياط أن يكون كالصوم بعد ولم يحتمل خلافاً للراجح الأول (قوله وصح في الكفاية (الم) أشار إلى تعصبه (قوله وهو كإفاله) قياس قوله من أن الظن وجوب العمل عليه بالصوم وأضافه جزاء به - وحظر (قوله ما لم يختلف المطالع) الاعتبار في اختلاف المطالع أن يبتعد البلدان بحيث لو روى الهلال في أحدهما لم يرقى الاسترخاء بوقدر حرره الشيخ تاج الدين التبريزي فقال روية الهلال فوجب ثبوت حكمها أو أربعة عشر من رخصة الانها في أقل من ذلك لا يختلف باختلاف قدر (١١٠) مسافة القصرة نصفها أو وقع في الفتاوى أن ثوبين أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب ما

في يوم واحد وقت الزوال
أجاب الجميع فيها بأن
الغربي روث المشرق بناء
على اختلاف المطالع وقوله
وقدر حرره وقوله أجاز
الجميع (الم) أشار إلى
تعصبه ما ذكرناه من أن
السبب في تنبيه الزمن فيه عليه
وهو أنه قد يختلف المطالع
والزمن في أحد البلدين
مستلزمه قلروا بقول الآخر
من غير عكس فإن الليل
يدخل في البلد الشرقي
قبل دخوله في البلد الغربي
وإذا غربت في بلد شرقي
وبين وبين الشمس سبع
درج مثلاً لا يمكن رؤيته
فيها وإذا غربت في بلد غربي
يتأخر الغروب ويؤخره
وبين الشمس أكثر من
عشرون أمكن رؤيته
فيها وإن لم يرق ذلك الشرقي
فإذا غربت في غربي آخر
بعد ذلك بدرجتين كانت
رؤيته أظهر وتذكر مكانه
بعد الغروب أكثر وقس
على هذا يبين لك نعمي اتحاد المطالع لزمن رؤيته في آخره حتى اختلفا زمن رؤيته في
الشرقي وبقول الغربي ولا عكس وتبين في المهمات في اطلاع دخول الليل بالشرقي قبل دخوله بالغربي فظاهر أن قبله إذا اتحد عرض
البلدين جهة وقدر أي جهة الجوز والشمس وقد راين يكون قد روى البعد من خط الاستواء سواء من وقوله مستلزمه قلروا بقول الآخر
أشار إلى تعصبه وكما أن ضاهل بعض باختلاف المطالع في الصلاة حتى إذا غابت عنه الشمس في بلد غربي فيها الغروب وهو من أصحاب الحجاز
ثم سافر إلى مطلع آخر تغرب الشمس قبل تلوه إعادة المغرب كالصوم أو لا تلوه له عليه صلى الله عليه وسلم أن يصلي الصلاة في اليوم الواحد
من تين ولان الصلاة تستكرر بخلاف الصوم وأضافه القياس على الصبي إذا صلى أول الوقت وبلغ في آخره فإنه لا يجب عليه إعادة الوضوء وجب عليه
بالبرغ صلاته قبل البلوغ فقل أسقط الفرض فكذلك من صلى ثم حضر في مطلع آخر وهذا الاحتياط هو المصلحة لا غير لأنه إذا اختلف

أشار إلى تعصبه (قوله ولو عينا ناسه) اندفع (الم) ولو صام بغيره وليس يتقرب ثلاثين ولم يرهال بالاحتياط أن يكون كالصوم بعد ولم يحتمل خلافاً للراجح الأول (قوله وصح في الكفاية (الم) أشار إلى تعصبه (قوله وهو كإفاله) قياس قوله من أن الظن وجوب العمل عليه بالصوم وأضافه جزاء به - وحظر (قوله ما لم يختلف المطالع) الاعتبار في اختلاف المطالع أن يبتعد البلدان بحيث لو روى الهلال في أحدهما لم يرقى الاسترخاء بوقدر حرره الشيخ تاج الدين التبريزي فقال روية الهلال فوجب ثبوت حكمها أو أربعة عشر من رخصة الانها في أقل من ذلك لا يختلف باختلاف قدر (١١٠) مسافة القصرة نصفها أو وقع في الفتاوى أن ثوبين أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب ما

الفرض بالنفل فلا بد من إتيان ما بالعرض من باب أولى وقوله وهذا الاحتمال والوجه أشار إلى تفصيحه (قوله فان شئت في الانطلاق لم يجب) قال
الاذري وكان المراد في الابتداء ما لو بان بالاتفاق في المعامع فالظاهر وجوب (٤١١) القضاء وقوله فالظاهر أشار إلى تفصيحه (قوله

رؤية الهلال نهارا والحج

عبارة الارشاد ولا أثر

لرؤية الهلال في لقوله صلى

الله عليه وسلم (صوموا لرؤيته

أي بعدد رؤيته) قوله

تعالى أتم الصلاة تملك

الشمس أي بعدد لولها

(قوله ويجب نيابة عنكم

تبيين ثلاثا عليه صوم يوم

ولم يدروا أنه من نحر أو كفاية

أو قضاء رمضان فإنه ينوي

صوما واجبا ويجزئها

أثر لردد النسبة كمن

نسى صلاة من الجنس لا

يعرف عنها فإنه يصل الخس

ويعذر في عدم جزم النية

للضرورة كذا في النووي

في المجموع عن حكاية

البيان عن الصبري وأقره

قال شخاعة لم علم هذه

مع احتمال كون ما عليه

من رمضان اغتفره عدم

التعرض لرمضان مع كونه

واجبا للضرورة هنا ولو أراد

أن يتعرض لذلك فصار بقه

أن يقول نويت صوم

غدا وما وجب علي من

رمضان إن كان والا فمن

غيره من الواجب على

(قوله معينة) لأن الصوم

عبادة مضافة إلى وقت

فوجب التعيين في نيتها

كالصلوات الخس (قوله

أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل سأل طالع الفجر والشمس وغروهما وما قاله المصنف علم أن

القرين من بلد الرؤية ما يتحدد مع في المعامع وقيل ما دون مسافة القصر ووجهه ما رافق وتبعه النووي في

شرح مسلم ووجه في غير الأول لأنه لا اتفاق للرؤية بمسافة القصر وقال الإمام اعتبار المعامع بحجج الحساب

وتحكم المجتهدين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي عاقبها الشرع كثير من الأحكام فإن

كان اعتبار اتخاذ المعامع على ما مرته عاقب بالمجتم والحاسب وقد تقدم أنه لا يعتبر ولو لم يأت إثبات رمضان قلت

لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة (فان شئت في

الاتفاق) في المعامع (لم يجب) على الذين لم يروا صوم لأن الأصل عدم وجوبه ولأنه إنما يجب بالرؤية ولم

يتثبت حق ولا لعدم ثبوت جزم من بلد الرؤية (ولو صام بالرؤية سافر) من بلداه (أي لمدامطعة

بمختلف) اطلاع ولم ير أهله الهلال (واقعه) وجوبا (يوم عده في الصوم) لأنه لا انتقال اليهم صومهم

فإن لم يكن عبد صام أو عبد أسلم بقية اليوم (أو بالعكس) بأن سافر من لغير الرؤية إلى بلداه (عبد

معه) لم يمس روضي وما زاد اليهم الأنعام أو عشرين يوما كسأني (وكذا لو عبد في بلد زوجته السنة

اليوم) أي أي أهل بلد مع اختلاف مطلع بلده (فوجدهم صائمين أسلم) بقية اليوم بأسر (أو بالعكس)

بأن كان صائما فرزبه السنة اليهم فوجدهم مغفرين (أطهر) لمسار قوله وكذا إلى آخره مما

فيه (وإن لم يمس الأنعام أو عشرين يوما قضى يوما) لأن الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما إذا صام تسعة

وعشرين من لاقضاء عليه لأن الشهر يكون كذلك (فرع رؤية الهلال نهارا) يوم الثلاثاء وليلتي

الزوال (ليلة المستغلة) لا الماضية (فلا يفطر) إن كان في ثلاث رمضان (ولم يمكن) إن كان في ثلاث

شعبان فمن تسعة قن من أمته ما من كل رجل من جماعة اثنين أن لا يله بعضه أكره من بعض فاذا أتم الهلال

ثم أرا فلا يفطر وأحق يشهد شاهدان أنه أرا بأه بالسر واه الدارقطني والبيهقي ما ندم مع وخاتمين

بما هو معتبرون ثم غاف مكره وبلدة بالعراق فربما من بغداد والمراد بما ذكره من ما قيل إن رؤيته يوم

الثلاثين تكون ليلة الماضية وأما رؤيته يوم التاسع والعشرين فلم يقل أحد أنها الماضية لا يلزم أن

يكون الشهر ثمانية وعشرين والنصر يحج قوله فلا يفطر ولا على من زادته

(وفضل ويجب) في الصوم (نية عامت معينة) كالصلاة فغير انما الأعمال بالنيات ومعينة بتكرارها

لأن اثنين الصوم وفتحها لأن النواي بينهما بخروجها عن التعاقب بمطلق الصوم وجميع ذلك يجب (قبل

الفجر في الفرض) ولو نذرا أو قضاء أو كفارة أو كان النواي صياح لم يثبت الصيام قبل الفجر

فلا صام له واه الدارقطني وغيره ووجهه وهو محمول على الفرض قرينة خبر عائشة التي (لكل

يوم) لظاهر الخبر ولأن صوم كل يوم عبادة لتخلل اليومين ما يناقض الصوم كالأصليات يتخللها السلام

وخرج عنه فالنواي الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يمكن كإتي الصلاة وسأني في الفرع الآتي

ما ترجح لزومه (والأكل) في نية صوم رمضان (إن بنى صوم غدا) أداء فرض رمضان هذه السنة

لأنه تعالى) بأخاف رمضان وذلك لتبين عن اضدادها لكن فرض غير هذه السنة لا يكون الاقضاء وقد

ترجح بقية الأدلة لأن قال الحقن الأداء لا يفي عن السنة لأن الأداء يطلق ويراد به الفعل قال في الأصل

ولفظ الفداء شهور في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وإن وقع ذلك من

تظلمهم إلى التبيين (ولو ترك ذكر السنة والأداء والاقتداء إلى الله تعالى جاز) كإتي الصلاة قال الرافعي

ولأن ذكر الفداء يغني عن ذكر السنة وردة الحسنوي بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه وبين اليوم الذي

يصوم عنه معلوم فالنصر لا يغني الذي يصومه والتعرض للسنة بقية الذي يصوم عنه قال ووجهه

ففيه التبيين سواء (تنبيه) قال الازري أنهم كلام بعضهم أنه لو أرتد بعد ما نوى ثم أسلم قبل الفجر أنه كمن أكل أو صام بعد النية ويؤتة
ولم يرتد بها أهبطا لنته برودة قال الناشري وحكم من نكس بعد ما نوى ثم طهر قبل الفجر أو جن بعد ما نوى ثم زال الجنون قبل الفجر
بكذلك ينامل (قوله) وانما وقع ذلك من تظلمهم إلى التبيين قال الحسنوي تعيين الغد من الواجب لامن الكمال واما ما بين الكمالين

فانه واجب بسبب وجوب
التبتيث (قوله ولا يشبه
الح) الزجاج انه لا فرق بين
الصلاة في أول (قوله بخلاف
مالوفى يوم الثلاثاء) (الح)
لوزمه قضاء أول يوم من
رمضان أو قضاء يوم من
سنة ثلاث فتوى قضاه
اليوم الثاني أو قضاء يوم
من سنة أو أربع لم يجز (قوله)
قوله القفال في قتاده (به)
أشار الى معصية قوله وكلام
الاصل صالح لا يخذه منه)
وكذا كلام المصنف (قوله
والتسوم) أي الولاة
والجنون (قوله فلا يبطل
التبتيث) أو لا يبطل
تبتيث قوله ولقبيل الزوال)
لوعلى خلاف ما يفترى من قبل
الزوال لم يقع حتى تزول
وهو غير ما (قوله كما في
به النووي) أشار الى صحة
(قوله كما أنه قولهم في
الفرض) وجرى عليه
الاستوى وكتب أضواء قال
الأذني فيه نزاع للمأثورين
والظاهر أنه لا يجيب ويعد
عدم معصوم لم ينو
للاكل البعد قال الغزى
ويحسن تقرير وجوب
التبتيث على يوم الصبي
رمضان أو على يوم التفرغ
اه وانه غير علم الوجوب
لان صلاة الاستسقاء يجب
بأمر الامام لم يقبل أحد
بوجوب تبتيثه فربما فيها
ولان وجوب الصوم ليس
هو بعينه بل اعراض وهو
أمر الامام ولهذا استقر

ان من قوى يوم القدم هذه السنة عن فرض رمضان يصح ان يقال صام كل يوم المذ كور هل هو
عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى فالجواب ان هذه السنة انما ذكرها آخر الزوال
المزدي عنه لا الى المزدي به قال الأذنى وجعلهم ان الكمال ظاهر اذ لم يكن عليه قضاء رمضان قبله ولا
فتبته ان يعرض لها أو لا داعر قضية كلام المصنف كماله اشتراط تبتيثه الفرضية في الصلاة لكن يصح
في المجموع تبتيثا لا كثيرا من عدم اشتراطها بخلاف في الصلاة لان الصوم رمضان من البالغ لا يقع الا ان
بحلاف الصلوة فان المعادة تغل ورد بان اشتراط تبتيثها في المعادة على الاصح وأجيب بأنه يصح فيه أيضا عدم
اشتراطها في المعادة فان قلت الجمعية لا تمنع من البالغ الا في رمضان انه يشترط تبتيثا في الفرضية قلت ممنوع
فانه لو لم يلاحظ كان ثم أدرك جماعة في آخر يومها فانما لا يقع منه فرضا (ولو نوى يوم الشهر كقضاء
اليوم الأول) أي الصوم لم يتخله في يوم الشهر (ولو نوى يوم غدوه بعدة الاثنين وكان الثلاثاء
أو) صوم (رمضان هذه السنة) فتوى بعدة هاتين ثلاث فتاوى (سنة أو ربع صوم) صوم (غلاف
مالوفى يوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو) صوم (رمضان سنة ثلاث فتاوى سنة أو ربع ولم يخطئه به)
أي ياله في الأولى (الغدو) في الثانية (السنة الحاضرة) لانه لم يعبث الوقت أي الذي نوى في ليلة
(وتسوم برئته بعد) وقوله ولم يخطئه الى آخره من زباده ولو كان عليه قضاء رمضان في قوى يوم غدو
قضاء رمضان جاز وان لم يعبث الله عن قضاء أيامه لانه جنس واحد قاله القفال في قتاده به قاله وكذا اذا
كان عليه صوم نذر من جهات مختلفة فتوى صوم النذر جاز وان لم يعبث يومه وكذا الكفارات وجعل
الركعتي ذلك مستثنى من وجوب التبتيث (ولو تعذر الصوم) أو شرب الماء في العطش ثم (أو امتنع
من الاكل) أو الشرب أو الجوع (خوف طلوع الفجر) فربما ان خطر باليوم فرض رمضان) تبتيث
كل مناهضة الصوم وعبارة أصله ان خطر باليوم الصلوات التي يشترط التعرض لها (لان تعذر
ليقوى) على الصوم فلا يكتفي في التبتيث هذه السنة ذوق في بعض النسخ ونبوته في تبتيثه يقتضي ان المصنف
فهم من كلام أصله انه لا يكتفي بطلوعه وظهر كلامه بعبارة الرأى لكن الحق انه يكتفي ان خطر باليوم
الصوم وكلام الأصل صالح لا يخذه منه (ولو نوى قبل الغروب أو صوم) طلوع (الفجر لم يجز) لظاهر الخبر
السابق (أو نوى) قبل نصف الليل (وقبل الاكل والجوع والنوم) أجزأه فلا حاجة لتبتيثه بالنية
انما ظهر الخبر ولان كلام الاكل وما بعده صباح الى طلوع الفجر فلا يبطل النية لا تمنع الى طلوعه (وتكني
تستطاعة في النفل المطلق) كقوله نفل من الصلاة (ولو قبل الزوال بعده) لانه لم يعبث يومه وسلم قال
لما ثبت يومه هل عندكم من غداء قالت لا قال فاني اذا صوم قلت قال يوما آخر عندكم شيء قلت نعم قال
اذا أفطر وان كنت فرضت الصوم وادار تفتي وصح استاده واختص بما قبل الزوال الفجر اذا افطرا
بفتح الفين اسم ما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم ما يؤكل بعده ولانه مضبوط بين ولا يدرك معظم النهار
به كما في ركعتي المسنون وهذا جرى على الغالب من يرد صوم النفل ولا يلزمني قبل الزوال وقد مضى معظم
النهار مع صومه (ما لم يبق) النية (مناقص) للصوم من اكل أو غيره فلا يدين اجتماع شرائطين
أول النهار (ويحكم بالصوم) في ذلك (من أول النهار) حتى يشاء على جميعه اذ صوم اليوم لا يتبع
كقوله الركعة بدارك الركوع (وصومها) أي نفل (له سبب) كصوم الاستسقاء بغیر أمر الامام أو
مؤث كصوم الاثنين (يقاس على الصلاة) فبعد تبتيثه في النية كما يجب الاول في المهمات والثاني في
المجموع وأجيب عن الثاني بان الصوم في الايام المتأخرة كصومها تصرف الجبال لوني به غيرها حصلت
أيضا كقصة المسح ولان المقصود وجود صوم فيها وقوله المصنف وصوم الى آخره من زباده وهو
مؤذنه خارج بما زاده بقوله أولا المطلق ولعله ترك هتافه لانه لا يفعله نفل العرواء المذ كور أو غيره
امام صوم الاستسقاء بأمر الامام اذا اوجبه كما في به النووي فيجب فيه التبتيث كما أنه قوله لم
في الفرض وقال الركعتي انه الظاهر (فرع) لو لم يمتنع غدا أول رمضان أو اعتدله لا يثبت

في الذمة بخلاف المنذور
ولأن الأمام لو أسقط عنهم
صلاة الاستسقاء سقط
عنه وجوب صومها فبس
(قوله فصار كالتردد في
القلب الخ) قال واقتصر
الراعي على نقلها عن
الوجيز في آخر المسئلة
وختم بها في المحرر فتبعت
المنهاج ونازع في الخادم في
النقل عن المحرر وفريقين
التصور بن قوله وكلام
الامام مصرح به (هو الاصح
وصححه السبكي فان بان
من رمضان آخره وان بان
من شعبان انعقدت فلان
واقف عادته أو وصله بما
قبل نصفه (قوله ثم تذكر
بعضه أكثر النهار أجزاء
الخ) قال الأذري وكذا لو
تذكر بعد الغروب فيما
يظهر اه وهذا لا ينبغي
التردد فيه اذ في الخروج
لا يؤثر كيف يؤثر ذلك
في النسبة حتى تذكرها
قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب
قضاؤه والتعسير لا ذكر
للاشارة الى أنه لا يشترط
تذكرها على الفور (قوله
ويجب بان الذمة هنا الخ)
أشار الى تعميمه (قوله التزم
فيه ذلك) كلامهم با على
عمومه ووجه بالتوسع
الذكور (قوله فالظاهر
انه لا يلزم الصوم الخ) هو كما
قال (قوله والاسير يجرى)
وجوبه بالنظر في التواريخ
المأموضة قوله المأموضة

وقد نعتج بالاجب (ونوى الصوم جائزا) بالنسبة صورية (أو) مترددا كأن (قال) ليلة ثلاث شعبان
(أصوم غدا) دخل رمضان سواء أقام معه أو لا أقام فطر أو استأقوع أم لا (لم تجزه) وان دخل رمضان
لأن الأصل عدم دخوله ولاه عام شا كل يوم يعقد بداو الجزم في الاولى كالأجزاء اذ لم يعقد من رمضان
باب لم يتأن منه الجزم حقيقة وانما يحصل له حديث نفس لا اعتبار به (فان اعتقد) أول رمضان
باب كان اعتقده (يجزى) من يتق به من نحو (امرأة أو عبيد أو صبيان ذوي رشد) بعضي يختبر بن
الاعتدال (وجزم) بنية الصوم (أجزاء) ان بان من رمضان فلن انه من حاله النية وللنقل في مثل هذا حكم
الدين قطع النية المبنية عليه وجزم العبد والصبي ليس بمعتق في الجموع لو أخسره بالزوجة من يتق به
من جرائد أو امرأة أو فاسق أو مراهق ونوى صوم رمضان فان منه أجزاء لانه فراه بطلان ومصادفه غايته
النية (لو تردد) والحالة هذه لا نسب رد فقال أصوم غدا عن رمضان فان لم يكن منه فهو تطوع غير بان منه
(يجزى) كذا قاله الامام عن ظاهر النص وحكما عنه الشيخان قال الاسوي والمتجه الاجزاء ان النية تنعني
فان القلب والردد حاصل في القلب قطعا ذكره أم لم يذكره وقصد الصوم انما هو بتدركه من رمضان
فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم رد كتحول الزكشي قال وهو الموافق للحكام الامام عن طوائف
وكلام الامام مصرح به ولا نقل معارضه الا دعوى الامام انه ظاهر النص وليس كجاذي قال وتعبيره بالتردد
منه فان هذا أقرب لآرود والفرق بينهما ان التردد شك لاجزم فيه بأحد الطرفين بخلاف التردد فان
نسب الجزم بأحد هاتين مبهما انتهى والحق ان في ذلك تردد أو ترددا ولو عقب النية بمشقة ز يضر
وكذا بنية الله تعالى الآن يقصد التبرك أو وقوع الصوم وتعامه باذ كره في الجموع (وان شئت)
بأنهار (هل نوى) ليل (ثم تذكر) ولو (بعضه أكثر النهار أجزاء) صومه وكذا لنوى مثل
أظم الفجر أم لا بخلاف ما لو شئت عند النسيخ انما مقدمه على الفجر أم لأن الأصل عدم تقديمه ما إذا لم
يذكر النهار فلا يجزى لأن الأصل عدم التبدل ولم يتغير بالذ كرهنا (فان جهل بسبب ما عليه) من
الصوم من كونه قضاء عن رمضان أو نذرا أو كفارة (كقضاء نية الصوم الواجب) الضرورة كن نسي
منه من الخس لا يعرف عنها فانه صلى الخس ويجزى مع ما عليه بعرض عدم جزئه بالنية للضرورة ذكره
في الجموع وقد يقال قياس الصلاة ان يصوم ثلاثة أيام بنوى وماعن القضاء وماعن النذر وماعن
الكفارة أو يقال صلى ثلاث صلوات فقط الصبح والمغرب واحدى رابعة بنوى فم الصلاة الواجبة يجب
بإزالة ذمة من شغل بالثلاث والأصل بعد الاتيان بصوم بنية الصوم الواجب وانما ذمة مما زاد بخلاف
من نسي صلاة من خسر فان ذمته اشغلت بحجبه ها والأصل بقا كل منها فان فرض ان ذمته اشغلت بصوم
الثلاث وانما بالنسي منها ونسي الثالث التزم فيه ذلك وانما لم يكتفوا بنية الصلاة الواجبة كظواهرها لانهم
أقروا انها لم ينووها ثم بدل عدم اشتراط المقارنة بنية الصوم وعدم الحر وج منه شبه تركه بخلافها
فصل الصلاة وقول الصنف وان شئت الى آخره من زبانه وصرح به في الجموع (فان قال آخر رمضان)
أقوله لانه (أصوم غدا) ان كان من رمضان ولا أظن أن أجزاء لا أصحاب الأصل (لان قال
أصوم غدا) من رمضان (أو فطر أو تطوع) فلا يجزى لانه لم يجز منه ان يعتمد في نية وصومه على
حكم الحاكم كما علم من هذا كره في قوله (ولا تطوعا) لا يجزى في بعض حكم الحاكم ولو بشهادة واحد
لا تستأدل على من يعتد قال الزكشي وهذا ظاهر فمن جهل حال الشاهد انما العلم بمقتضى ذكره فانما ظاهر
انه لا يلزم الصوم اذ لا يشترط الجزم بالنسبة بل لا يجزى لانه صومه حيث حرم صومه كيوم الشك قال في
الجموع وقول البسلة الثلاثين من شعبان أصوم غدا فلان كان منه والا فمن رمضان ولم تكن امرأة فبان
من شعبان مع صومه فلان الأصل بقاؤه صرح به المتولي وغيره وان بان من رمضان لم يصح صومه من رمضان
ولا دخلا (والاسير) وفي معناه المحبوس وبه عبرة أمه (يضرى) وجوبه بان اشتبه عليه رمضان فلا
يجزى الصوم بغير تحر كاني الصلاة والقبلة (فان وافق) صومه بالقصر (الشهر) المطلوب منه

صومه رمضان **شئله** لو غلب على غنائه رمضان فقلت فصام شهر ثم ظهره انما صام رمضان **قوله** لان اوقات ما قبله **الحج** له ما لو تميز
 له انه كان بصوم الجبل **قوله** رمضان ناقصا فان قيل ثبت في الصحيحين انه على الله عابدهم قال شهر ابد لا يتقصا رمضان وذو الحجة ولا
 خلاف انه لو شهد عدلان ليلة الثلاثين (٤١٤) من رمضان برؤية هلال شئ لقبل قيل ليس المراد ليلة يتصور قصهها والوجود نقصها

مشاهدة وقد قال ابن
 مسعود رضي الله عنه منا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم
 تسع وعشرين أو ثلثا
 صمنه ثلاثين رواه أبو
 داود والترمذي ثم قيل المراد
 لا يتقصا في سنة واحدة
 بل اذا نقص أحد هاتين
 الآخر وقيل أشار بذلك
 الى سنة بعد تقبل أراد
 ان العمل في شري الأجرة
 لا يتقص في التواب عن
 رمضان وقيل له ما ان نقص
 عددهما فتواهما كامل
 وقد تنقص أربعة أشهر
 من السنة لاختلاف **قوله** فلو
 تحرى فلم يظهره **شئ** الحج
 لوصام يومين أحد الغرض
 فعمل ثم علم انه لم يتوفى
 أحد هاتين بل أراد هو الغرض
 أو النفل لانه عاده الغرض
قوله أو كان له اعادة
 مختلفة **الحج** لو علت باعادة
 طسرت حجه بالتهار أو
 أشبهها بطيرة فعد أو بطيرة
 جنسها أو سورتها معها
 التبيت ولو أصبح صائما
 عن قضاء ثم اعتقه من
 نفس أو ذوال الغرو ولم
 يضر **قوله** ويجاب بان
 رفض التبع **الحج** أشار الى
 تصحبه **قوله** فثبت بهذا
 ان الرضوخ **الحج** تقدم
 في كلام المصنف في باب

صفة الوضوء ان الرضوخ بنية الوضوء **قوله** بلا حائل قال شيخنا اجمع لما بعد الغاية لا ما قبلها **قوله** لا تكبر وتظفر
 قال في القوت ينبغي انه اذا أحس انتقال المني وثبتته للوضوء بسبب استدامة النظر فاستدانه أنه يظهر قطعا وكذا لو علم ذلك من غايته وانما
 يظهر التردد اذا خبره بالإقرار لم يعلم نفسه **قوله** ولو حلد كره **الحج** أو احتل برجل من كسبه

لارض

(قوله) لم يضر على الأصح (الخ) قال الأذري في علم من نفسه أنه إذا حكه أنزل فاقباس الفطرو يؤخذ من التعليل المذكور أنه لو قيل بحركة
الشاقة والتحرك فأنزل أنه لا يضر وقوله فاقباس الفطرا أشار إلى تصحيحه (قوله) (١١٥) ولو أنزل بأس عضوها المبان (الخ) لا ناسه

لا ينقض الوضوء (قوله) وان اتصل به عضوها المبان (الخ) أنهم قوله المبان أنه فطرها بمحض الخارج وهو كذلك لأن عاقلته من قطعها محذور ما يبيح التيمم وقد قال في الخبر لو أنزل بأس أذن الملتصقة بالجمجمة غسل وجهه (قوله) وذكرها عن العمراني قال صاحب البيان إذا مسني لغشي المشكل عن مباشرة وهو صائم أو رأى الدم يوما كاملا من فرج السام لم يطل صومه لاحتمال أنه عضو زائد وإن مسني بفرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم في ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الدم أقل مدنا لحسن إبطال صومه لأنه كان رجلا فقد أنزل عن مباشرة والا فقد احتسبت فان استمر به الدم بعد ذلك أياما ودام ينزل عن مباشرة من آله الرجال لم يطل صومه في يوم انفرد الدم أو أنزل حيث حكمنا بقطره لاحتمال هذا كلام صاحب البيان (قوله) والتقبيل مباح (الخ) المعاقبة والمباشرة بالسد كالتقبيل وكتب أيضا ظاهرا لطلقه التسوية بين الرجل والمرأة قال في المهمات وهو المتجه

(قوله) (رواستدعاء التيمم) هذا إذا كان عالما بالإبطال فإن كان جاهلا أو فطر عند القاضي حينئذ لا يكون حديث عهد بالاسلام أو نشأ ببلد بعد من العلماء وقال صاحب الصبر بعد مطالعته هذا هو الظاهر لأنه يشبهه على من نشأ في الاسلام (قوله) بغير وصول عن (الخ) مثل ما لو نال المقطع فالتيمم الإكراهي وفاعله قال شيخنا فإنه بغير خلافا لبعضهم (قوله) يخرجهم من الباطن (المراد بالباطن من فخرج الهام والمهمزة

قوله أوجرت بنفسه آثاره على مجها (١١٦) فلو كان في الصلاة لم يقدر على مجها إلا بظهوره وحرفين لم تبطل صلته كالتمسك لنعوذ القراء

أوجرت بنفسه آثاره على مجها التقصير مع أن تزوله منسوب إليه وبه فارق ما إذا لمعنه غيره كما - يأتي
(لا بدخول شيء إليه) أي إلى داخل القدم أو الألف أي لا يضر به وإن أمسكه (فان تجس وجب غسله)
والحاصل أن حكم الظاهر فيما ذكر (وله حكم الباطن في التلويح) أي في عدم الانطواء بالتلويح (الربن
منه) في (سقوط غسله عن الجنب) و يفرق وجوب غسل النجاسة عنه من تجسس البدن من غير
الجنبه فتجسس في بدنه * (فرع لو أدخل) * الصائم (في أذنه أو أحاطه) وهو يخرج البول من الذكر
والعين من الثدي (شأن فوصل إلى الباطن أنظر) وإن كان لا ينفذ منه إلى الصائم في الأولى لأنه نازل
داخل تعف الرأس وهو جوف ولم يحاذر الداخل فيه الحشفة أو الحلق في الثانية فوصله إلى الجوف (ولا
يفطر بالعدو والجماعة) تأخير البخاري أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقبس بالجماعة الغصداً
خبراً في داره أنظر الحاحم والمجروح فاجابوا عنه بأنه منسوخ بخبر البخاري وإن خبر البخاري أنه صوم بعده
أضاً القياس وإن المعنى أنهم ما تعرضوا للأطوار المحجور للصوم والحاجم لأنه لا يمين أن يصل شيء إلى جوفه
بعض المحجور بانهما كانا قناتين في صومهما كل واحد البقي في بعض طرقه، والمعنى أنه ذهب أجروهما
(ويكرهانه) لأنهما أضاعناه وهذا ما جزم به الأصل وجزم في المجموع بان ذلك خلاف الأولى قال الأئمة
وهو المصوص وقول الأكثر من فلتسكن الفتوى عليه وهو مقتضى كلام المنهاج وأصله وجزم المحامي بأنه يكره
أن يجمع غيراً أيضاً (ولو لمعن نفسه) أو طعنه غيره بأنه كفى الأصل بعد بدئه ونحوها (فوصات جوفه
لا يخسأه أنظر) لتقصيره بخلاف ما إذا لم يذعن وان تمكن من دفعه إلى داخله ولا فطره ما إذا لم يذعن
سقط ونحوها لأنه لا يعد عضواً جوفاً قاله في الأصل واستشكل عدم انطوائه بغيره بغيره فإنه إذا تمكن
من دفعه على الوجهين شعر المحرم بغيره فإنه وتمكن من الدفع فإنه كالجوف فإنه وجب أن الشرف في
الحرم كالوديع ترك الدفع عنها ضمن بخلاف ما هنا فان الأطوار به منوط بما ينسب فله إلى الصائم (ولا
يفطر بالسكر) أي بصله العين وإن وجد بمقامه طعمه لأن العين ليست جوفاً ولا ينفذها الجوف
ولما رأى البقي والحكم أنه صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالأغصه وهو صائم لكن قال في المجموع أنه ضيف
قال ولا كراهة في ذلك وفي حلية الروايات أنه خلاف الأولى (وما) أي ولو لمعنا (تشرع بالمسام) تشديد
الميم فبطلت البدن جمع سه يتشبه السين والفتح أقصع وذلك في إذا ذاهن بغيره فلا يفطر به (وإن وصل
إلى الجوف) لأنه لم يصل في منفذ مفتوح فاشبهه الأنف حاس في الماؤون جداً ثم في باطنه * (فرع لو
ابتلع) بالليل (حرف خبط فاصص صا) فإن ابتلع باقيه أو زعه أنظر وإن تركه بطلت صلاته وطريقته
في صحة صومه وصلاته (أن ينزع عنه وهو غافل) قال الزركشي وقد ابتلع عليه عارف بهذا الطريق
و برده هو الخلاص فطر بيقه أن يجبره الحاكم على نزع ولا يفطر لأنه كالمكره لو قبل أنه لا يفطر بالزعر
بأخبارهم بعد تنزيه لا يجاب الشرع بمنزلة الأكثر كما إذا حلف لمعنا في هذا الآية فوجدناها حاشية الأئمة
بترك الوطء انتهى أمّا إذا لم يكن غافلاً أو تمكن من دفع النار عنه فإنه يفطر لأن الزعر موافق لغير النص
فهو منسوب إليه عندئذ يمكن من الدفع وبه فارق من طعنه بغيره فإنه وتمكن من دفعه (و) إذا لم يقن شيء
مما ذكر (يجب نزع أو ابتلاع محاذلة على الصلوات) لأن حكمه أغلظ من حكم الصوم لقتل نازكها
دون نازكه (ولا يفطر بقبول العاري وقدره باله الدقيق) لعدم قصده لهما وليس تجسبهما (ولو لمعنه
عمداً) حتى دخل التراب جوفه فإنه لا يفطر به لأنه معفو عن جسده قال في المجموع تبعه الزاقي و -
بالخلاف في العلون دم الغرائب المقتولة عمداً وقضية تعصم أن يحل عدم الانطواء به إذا كان لم يسلط
يخرج معة البسور ثم عاد لم يفطر وكذا أن أعادها على الأصح لا يضطراره إليه كالأبطل طور السخانة
يخرج الدم ذكره البغوي والخوارزمي وجوه أيضاً أنه كالزبق إذا ابتلعته وبعد أن فضله عن القدم على
السان وبه يفار فمالوا كل جوعاً * (فرع) * (لو ابتلع ريقه الصرف) بكسر الصاد أي الخالص

الواجبة وهذا أذنت
قوله وبه فارق ما إذا طعنه
غيره (الح) قال ابن قاضي
شبهة ورفق شخصاً بين
المستثنين لأنه لا يلزم من
قصده بالعين وصول الطاعة
إلى جوفه بخلاف النجاسة
فإنه يغلب تزوله إلى الجوف
وإن لمعنا به وإن فرق
من وجه آخر وهو أن
المطعون قد نزل القتل
و يستعمل للجوف لا يصل إلى
يصل إلى تقصير في الدفع
فلا يفطر وصول ما طعن به
بخلاف ترك النجاسة (قوله
لو أدخل في أذنه أو أحاطه
شأن) لو أدخل أصبعه
في ذره أنظر وكذا الوقول
ذلك بغيره فإنه فليخف
حالة الاستحسان من رأس
الأغلة فإنه لو أدخل فيهما
أدنى شيء أنظر فإنه القاضي
حسين) قوله قال الأئمة
وهو المنصوص) قاله
البويطي والامور تركه
أصحابه وطاهره
لا يخالف ما جزم به الأصل
(قوله) كما إذا حلف لمعنا
في هذه الآية (الح) قال شيخنا
ما ذكره من القياس منوع
(قوله) ويجب نزع أو ابتلاعه
(الح) قال ابن الصمد هذا
كما أنه لم يثبت له قطع الخطأ
من حد الظاهر من الفم
فإن تأتى وجب القطع
وابتلاع ما في حد الباطن
وأخرج ما في حد الظاهر

وإذا رأى صلته في أن يتلوه لا يجره ثلاثاً يردى إلى تجسس فيه (قوله) لأن حكمه ما أغلظ (الح) وهذا
لأنه لا بد من العزم بخلاف العزم وقضية تعصم أن يحل (الح) أشار إلى تعصمه (قوله) وكذا أن أعادها على الأصح) أشار إلى تعصمه

(قوله كن دمت لنته) قال الاذري لا يعدن بقال من عت بلواه دم لنته بحيث يجري دائماً وغالباً به تسامح، واشتق الاحتراز عنه ويكنى
بعدمه، ويقع عن أثره ولا سبيل الى تكليفه غسله جسيماً، فانه اذا فرض انه يجري دائماً أو يترشح وربما اذا غسله زاد حرامه اه وما
منه ظاهر (قوله أو كل شيئاً نجسا لم يضر) لا يضر بل لا ينجس حرم (٤١٧) ابتلاعه وصار بمثابة العين الأجنبية (قوله لانه

(اليفطر) لعسر العز عنه (ولو به وجهه) ولو به وموصل على فانه لا يضر به لانه لم يخرج من معدته
والبلغم منفرداً جزاً (ويفطر به ان تجس) كن دمت لنته أو كل شيئاً نجسا لم يضر به حتى أصبح
وان اضرب به وكذا لو اختلط بطاهر أو حركاً أو همقه أو صرف كن قتل خطا صبراً أو غاص به في
(أورزله) ريقه (فه) أي خرج منه ولو الى ظاهر الشفة (ولو في خيط) لخياط أو راس أو في غزاه
لا يملكه العز عن ذلك ولما رقت الى بق معدته في الأخيرة (ولا) ان زال ريقه (في سانه) فلا يضر بيله
اذا لم يكن كلفاً أو قلب معدته من داخل القسم فيلزم ما عليه معدته (فرع لا يفطر ولا ينجس من انشاء
صوم نفل) بالنهار (سبق ماء المضضة والاستنشق المبرور) الى باطنه أو دماغه (ان لم يبالغ فيه) أي في
كل منها لانه متولد من مأمور به بغير اختياره (يختلف) ما اذا بالغ فيه لانه منهي عن المبالغة بخلاف سبق
ماء غير الشرورين كان جعل الماء في فم أو أنف لا يفرض بخلاف سبق ماء (غسل التبريد) المرة
(الرابعة) من المضضة أو الاستنشق لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في المرة الرابعة (ولا) يفطر ولا ينجس
من انشاء صوم نفل سبق ماء (طاهر الغرم) من نجاسة (وان بالغ فيه) عند الحائض ولو جوارزها (ولا)
يفطر ولا ينجس مما ذكر (جرى الريق بقيا بطعام بين أنسانه لم يكن غير وجهه) لانه معدود فيه بخلاف
ما اذا لم يكن ذلك (ولا) جريه (بالماء المضضة) وان أمكنه مجيء عصر العز عنه (فرع وان أوجر) بان
سب الماء في حلقه (مكروها) أو في علية أو وضعت (اسرافاً) أو جوعت (أو جوعت مكروه) كذا كره الاصل
(اليفطر) واحد من مال انتفاء الفعل والقصد (وكذا) لا يفطر (اذا أكل أو وطئ مكروها) كذا في الحنث
ولأن كل موطأ ليس من باب ما فاسده الناس بل أولى لانه مخاطب بالاكل والوطء في ضرر الاكرام
عن نفسه بخلاف الناس وظاروا كل دفع الجوع عن الاكرام فادفع في اختياره بخلاف الجوع لا يدفع
فيجب له فيه تأنيراً (ولا يفطر الناس) للصوم (و) (لا) الجاهل بضره ما فعله وبكونه مفطراً (العذور)
بأنفرت عهدها سلاماً ونشأ بباديه بعدد عن العلماء (بالاكل ولو كثر) لعموم خبر الصحبين من نسي
وهو صام فأكل أو شرب فليتم صومها فأطعمه الله وسقاه وفي رواية سمعها ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه
بأنفرت له لانه لم يهاهتد كره الحلي انه فيها تنذر ذلك فيها بخلاف الصوم (ولا بالجائع) فإساعى الى كل
(وجرم) كل الشاك هو ما آخر النهار لا آخر الليل لان الاصل بقائه النهار في الأولى بقاء الليل في
الثانية ولا حاجة الى الجمع بين الشكوا المجهوم (حتى يجتهد) ويقل ان قضاء النهار فيجوز له الاكل لكن
لا يحوز أن لا يأكل الايقين كذا كره الاصل (فان غلط فيهما) أي في العارفين أي يجمعهما (قضى)
سواء أكل شاكاً في البقاء أم طائلاً (وان أشكل على الهاجم) الحد البان لم يبين له انه أكل ثم أربأ ولا
(نفي في الآخرة) أي في هذا أكل آخر النهار (فقط) أي دون الثانية: مل فيها (فرع) لو طلع الفجر
للثبوت وفي نسخة فيه طعام فلفظ مع صومه ولو سبق منه شيء الى الجوف) لان انتفاء الفعل والقصد بخلاف
ما لو لم يصب شيئاً باختيار فانه يفطر وخرج قوله فلفظ ما لو أسكه في فيه فانه وان صم صومه لكنه لا يصح
مع سبق شيء منه الى جوفه فكل وضعه في فيه شارباً فسبق منه شيء الى جوفه فكل علم بما (وكذا يجمع علم
بأنه صوم من طلع فترفع) في الحل وقصد بالترفع ترك الجماع فانه يصح صومه وان أربأ لتولده من مباشرة
مباشرة لان الترفع ترك الجماع فلا يتعلق بما يتعلق بالجماع كالحلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه فترفع في
الحال ولو لم يركب بالجماع ما صرح به الاصل من ان يجس وهو يجمع، بشائر الصبح فترفع بحيث يوافق

٥٢ - (اسنى المطالب) اول -
على شرط اذا قال غرت بالنس أو فطر وهو قياس ما قالوه في القبلة والوقت والاذان والاواني وغيرها واخبار العدل أقوى من الاجتهاد فكان
باعتبار أولى وهو الوجه وكتب أيضاً بغير قول الواحد في طالع الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم كلوا شربوا حتى تسموا اذاناً من أذانكم كنتم
أزله وقصد بالترفع ترك الجماع (الحج) أما اذا قصد به طلب الذقة فانه يصير كالجماع لان الذقة بالايلاج مرة وبالترفع أخرى
- بيان وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كان صائماً أمر رجلاً فارق

(قوله ٧ صوابه استدام) بما عبر به المصنف صواب بل وعبر باستدام لصار قوله وان استدام عالما كالنكر (قوله وان تزع فلا كفارة) أشار إلى
تخصيص (قوله والمشهور انه لم ينعقد أصلا) (٤١٨) أشار إلى تخصيصه قال شيخنا لوقى للغير ما عاب الأيلاح دون التزاع حرم الأيلاح كماله

ابن خبير وان خالفه غيره
لان الأيلاح بسبب المعصوم
والوسائل تعطى حكم
المقتصد (فصل ٥) قوله
وشروطه أربعة الاستدام
قال الأوزاعي فتمت عبارة
شرح المهذب انه لو ائتمرت عليه
نابيا للمصوم ثم أهلك يومه
أنه لا يفطر ولا يجب
الاصحاب بمصومين ولا
انه أرادوا من شبهه لفظه
انتهى قد علم من قولهم انه
يشرط الاسلام وجب
النهار أنه يفطر ويكتب
أيضا لو اعتقد مبي أوله
مسلما كفر في صومه أو
وضوئه لم يضر وأوصلاه
بطلت (قوله فلا يصح صوم
الكافر أصلا الخ) لا يجوز
للمسلم أمانة لكافر على
مالا يجعل عنده كالا كل
والشرب في نهار رمضان
بضائقة أو غيرها (قوله ولو
نابيا للمصوم) قال شيخنا
أي ارشد وهو ناس للمصوم
فيبطل بها (قوله ونفاس)
لو ولدت ولم تربط لا تطرد
على الأصح (قوله ومن
الانعام والسكر في جزء
منه) فلا تعمى علما وكسر
جميع النهار وقد نبه على ذلك
لم يصح صومه لان الصوم
تم له ونحوه لا يفرق التمسك
بعض فكذلك اذا انفردت
الشفعة من ان يتولوا فلا فرق
أن لا يصح (قوله لا تم حاتي

آخر التزاع ابتداء المألوع (فان استدام) الجامع بعد علمه بالمألوع (أقمار وعليه الكفارة) كالجامع بعد
المألوع بجامع منع المصحة بجماع اثم به بسبب الصوم بخلاف استمرار معاق الطلاق بالمألوع لا يجب به المهر
والفرق ان ابتداء ماله هنالا كفارة قد تعلقت بخاتمة لا يتخلو جماع نهار رمضان عنها وأولوه ثم عبر
شال عن بقائه المهر المألوع في النكاح يقال جميع الوطأ تنفيم ان استدام لفن ان صومه بطل وان تزع فلا
كفارة عليه لانه لم يقصد ذلك الحرمة كما انقضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرواني (وان لم يعلم)
بطلوه (حتى طلع أظفر) لان بعض النوازل وهو بجمع فاشبهه العالم بالاكل (ولا كفارة) عليه
(وان استدام عالما) بالمألوع النحر لان استدامته مسبوقه بالذات وقضية كلامه كاصله ان صومه في هذه
والتي قبله انقضت بطل والمشهور انه لم ينعقد أصلا ونظره مألوع أحرم جماعه ما وسياق انه لا ينعقد لكن لم
يتردد في منع الانعقاد من زلة الاضداد بخلافه هنا وبقربان ان هذه نهاية تقدمه على طلوع الغبر فكان الصوم
انقضت ثم أقصد بخلافه (بخلاف من جامع ناسيا ثم يذكر فاستدام فانهما التزمه) لبيان صومه بجماع اثم
به بسبب الصوم (ولامعول على ما بعلم بالعقل بل بالروية) فنظر الفاضل أشار إلى جواب السؤال ذكره الأصل
مع السؤال ومع جواب آخر بقوله فان قيل كيف يعلم الغبر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي بتقديم على علمنا
به فاجاب الشيخ أبو محمد بجوابين أحدهما انها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها وانما الثاني ان تعبدنا
بما نطلع عليه ولا معنى للصح الاطهور والضوء للباطل وما قبله لا يحكم به فالعارف بالادوات وما نزل الغمر بترك
أول الصبح اعتبر راد في الروضة نقل هذا الثاني هو الصحيح

١
الاستدلاء إلى آخره وقد قصدوا استدانة التمسك لا بشرط كونه نام أو عزت بنبهه قوله وكذا أيام التشريق بحيث هذه أيام التشريق
لا تشرق انهارها بالنسب وإليها بالغمز وقيل لان الناس بشرقون الغمز فها في الشمس وهكذا هو بالنسخ ولكن هذا اللفظ ليس يمنع الشر

(قوله الآية سب كورد) كورد لوصا منتهى لا يامان أولها قبل نصف شعبان (قوله وسواء في القضاء الغرض والنفل) من صور قضاء النفل
 أن يشترع في صوم ثم يفسده (قوله وكذا الغرض) أشار إلى تعميم قوله قياس (١١٩) قواهم في الأوقات الخ أشار إلى تعميمه

(قوله من نفل صدقة) (قوله من نفل صدقة) قال خشنا علم من قوله من نفل صدقة أي في الجمله ولم يعم ذلك بالفعل اخرج ما إذا نفل كذبه فليس بشك وأما إذا وقع ذلك بالفعل ولم يتبين خلافة فهو رمضان وايس بشك (قوله وذكر كرت بعضه في شرح البهجة) أجاب عنه الشارح أخذنا من كلام السبكي بان كلامهم هناك في ما إذا تبين كونه من رمضان وهما في اذالم يتبين شي فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النسبة فقط فإذا توى اعتمادا على قواهم ثم تبين لئلا كونه من رمضان لا يحتاج إلى تجديد في أخرى الأثر اهـ لم يذكر واحدنا فيما ثبت به الشهر وانما ذكره في ما اعتد عليه في النسبة اهـ وقال الأفرى يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في عوم الناس لأن أفرادهم يكونون شكا بالنسبة إلى غير من نفل صدقة وهو أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقه لوقوفهم الأثرى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من وآمن الحسان والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعا (قوله والبارزى) أي والقوفى

والغرض (الاما أي صوما) (سب) كورد وذن وقضاء فيه مع اية يوم الشك كذا من الصلاة في الأوقات المكر ولغيره المعجزة لا تقتد به أو مضى بصوم يوم أو يومين أو الرجل كان يصوم صوما ملحقه بان اعتد الصوم لله أو يوم فطر يوم أو يوم معين كاللثنين فصادقه رقيس بالرد الباقي بجماع السبكي لا يشكل الخبر بخبره إذا انتصف شعبان فلا تصوموا التقدم النص على الظاهر وسواء في القضاء الغرض والنفل ولا كراهة في صومه ولو رد وكذا الغرض كل في المجموع عن عمة نضى كلام الجهر وروقه الاصل من ابن الصباغ ونقل الكراهة عن القاضي أي الطبيب زعمها الاستوى عن جمع وجه جهمار منع زعم الغرض على النسل بان ذمة لا تترأ منه بقدر كونه من رمضان قالوا أو خصوص ما يوقع يوم الشك قياس كلامهم في الأوقات المتبى عنها تخير بمولاد خلاف انه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان وهذا وارد على جوازده سببه لا تعلق له بسبب وهو الاحتياط لكنه خرج قوله لم قبل لو توى ليله الثلاثين من رمضان صدق عن رمضان ان كان معذ كان معذ عنه أي لانه إذا لم يقع على كونه احتياطاً قلنا قلنا خلاص صومه ان أطلق الغيم خروجه من خلاف الامام الحديث قال وجوده حيث قلنا قلنا لا تراهي الخلاف إذا انتصف صوم معذوهي هنا خبر فان علم حكمه كما لو اعتد شعبان ثلاثين (فلو رد صومه لم يصح) غير مسلم لا تفرق معصيته (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان الذي يتحدث فيه بالزوية من نفل صدقة ولو ثبت) بان لم يثبتها أحد أو شهد بها صبيان أو عبيد أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتبه وانما لم يصح صومه عن رمضان لأنه لم يتبين كونه من نعم من اعتد صدق من قال انه وادى من ذكر مع من صوم لم يجب عليه كما تقدم عن الغوى في طائفة أول الباب وتقدم في اثنا عشر صحة فيعتقد ذلك ونوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه من فلاتاني بين ما ذكر في المواضع الثلاثة على ما مر بعضهم وأبى عزهم أيضاً بوجه أخرى فيما نظر وذكر كرت بعضه في شرح البهجة وقضية كلامه كما صله ان يوم الشك يحصل بما ذكر سواء أطلق الغيم أم لا لكن قد صرح صاحب البهجة بعمالة طرسي والبارزى بعدم اعتد الغيم لطيفه لا يورث شي مما ذكر الشك والاول أو جماد إذا فرض ظن صدق من ذكر واعتبر واحدنا العدم بولم يثبت به ذلك لانه في صوم في صحة الاحتياط للعبادة فيه ما إذا لم يتحدث أحد بالزوية فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وان أطلق الغيم لم يفرق عن علمه * (فرع) * اذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب ان لم يصله بماتقه على الصحيح في المجموع وغيره لغيره اذا انتصف شعبان فلا تصوموا وادى بوزن وغيره باسناد صحيح لكن ظاهره انه يحرم وان وصله بماتقه وليس مراد احتياطاً لصله ما لو يبيت الصوم (وهو فعله) الفطر بين الصومين واجب اذا الوصال في الصوم فلا كان أو فرضا (حرام) لله في المعجزة وهو ان الصومين يومين فكثر ولا يتناول باليسر معطوعاً بابل اعترذ كره في المجموع وضعتان للمباح ونحوه لا يمنع الوصال قال في المدهات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال لا يمتد إلى أي من الصيام والسلافة وسائر الطاعات وتزول الجماع ونحوه لا يمتد بل يتولى لكن قال في البحر هو أن يبتعد جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرحاني وابن الصلاح نحوه قال وتغير الزاقي أي وغيره بان يصوم يومين يقتضى ان الأمور بالاسكال محظورة لئلا تكون امتناعه لئلا من تعاطى المفارصا لانه ايس بين صومين الا ان الظاهر انه سري على الغالب (و بسن تجيله) أي الفطر (يقع في الغروب) أي عنده لغير المعجزة لانزال الناس يتغير ما عاينوا الفطر زاد الامام أحد وآخر والسجود وتغافل ابن حبان باسناد صحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان صائماً لم يصل حتى تأتيه رطب وماء فأكل ولما في ذلك من مخالفة اليهود النصارى ويكره ان يترجم ان تصد ذلك وراى ان فيه قضيته والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الام وقدمه عن

(قوله والاول اوجبه) أشار إلى تعميمه (قوله اذا لصال حرام) قد استظهر من كثير من الصلحاء الوصال فله من غير قصد اليه بل لتفعله أو لا يفرق ان العارضة (قوله وهو ان يصوم يومين فكثر الخ) أشار إلى تعميمه (قوله) ٣ (قوله الا ان الظاهر الخ) أشار إلى تعميمه
 م هكذا يابض بالاصل

(قوله قال الزركشي وهذا التفسير في الملح القاهر تأتمعاً على المعروف بينهم ما وضع قال شيخنا لعل وجهه ان السؤال ما يلحق في سائر الاوقات
الابعد الزوال المائل الى الغروب فاذا (٤٢٠) غير مرجح الى أصله وانتفتك الكراهة أو ما لم يطلب لقاء الخلق فمما لو لم يكن غير تقييد فاذا

صاحب السان له بكرة أن يذبحه مع ما هو يجمعون بشره وبقية الاضرة وقال وكان شبيه بالسوال
الصائم بعد الزوال الكثرة في الخلف قال الزكسي وهذا ما يأتي في اقلقتان كراهة السوال الا في
بالقرب والاكثر وعلى خلافه وسأيت وخرج بصق الغروب بظنه باجماد فلا ينسج فيعطيه
وقته بان احتياط وشك فحرم ما كسر ذلك (د) بسن كونه على قرم حلاي والا أي وان لم يجد
فنام وفي نسخة في قرم والا فنام ثم حاول وغريب الاول فله الاصل من الرواي وقيل عن القاضي ان
الاول في زمانتان فيعطى على رء يأخذ بكفه من الزهر ليكون أبعد عن الشبهة قال في المجموع وهذا ان شاء الله
والذهب الاول وهو الصواب يعني فطره على قرم ما لم يجد اذا كان أحد كماء غافله فعلى القران لم يجد
القرم في المأفاهة ظهور وراه الترمذي وغيره وصححه وغيره كان النبي صلى الله عليه وسلم فطر قبل أن يصل
على رباط فان لم يكن فعلى قران فان لم يكن حساسا ومن ما رواه الترمذي وحسنه وفي نسخة قد سلم
عرب على الترمذي وهو كذلك ان السنة ثلاث ما يفطر عليه وهو قد نص الشافعي في حمله وجاء من
الاصحاب ويجمع بينهما وبين تعبير جاء به في نسخة يحمل ذلك على أصل السنة وهذا على كما قال الهلب الطبري
والقصد بذلك ان يدخل أول جوفه ما سته الترمذي يحمل ان مرادها مع قصد الحلاوة فاذا لم يكن كان
يكفي له أن يفطر على ما مر من امره ولو جمع بينهما وبين الترمذي اهـ وهذا ما يخالفه لا خيار
ولمعنى الذي شرع الفطر على الترمذي لوجه وهو حفظ البصر وان الترمذي انزل الى المدة فنام وجدها في
حصل اغذا ما لا آخر جاهلنا من مقام اطعام وهذا لا وجد في ما مر من (د) بسن أن يسخر غير
الصحيحين يسخر واغان في السحر وكثرة غير الحما كفي صحبه استعنا باطعام السحر على صام النهار
وبقوله الترمذي في نيام الليل والسحر وبغض السبب لما كوى في السحر وبضمه الى كل جئتو يحمل
بغض الطعوم وكثرة غير الحما في حبات في صحبه تسحر واولو يجوعه (د) ان يؤخره ما لم يشك في طلوع
الفجر فعلى زوال الناس فخير ولانه أقرب الى التقوى على العبادة فان شك في ذلك لم يسن التأخير بل لا يفضل
تركه لغير الصبح وعما يلقى الى ما يركن (د) وبسحب استحبابه وكرهه في رمضان مدارة القرآن
وهي ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه فغير الصحيحين كان يجب بل يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة
من رمضان فيدارسه القرآن وذكر الاصل استحباب كثرة تلاوته والمصنف قدمه في باب الاحداث لكنكم
يقده رمضان فالمراد منها ان تحب مطلقة لكنها في رمضان أكد (وكثرة الجود) فغير الصحيحين انه صلى
الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (د) كثره
(الاعتكاف) لا يتابع وراه الشيطان لانه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق وقد ذكر الكثرة في
هذه من يادنه اعطاه دخولها على الجود ككثرته فان عطفه على ما قبله فلا يادة (الاسم) في العشر
الواخر منه فهو أول بطلان من غير ما يتابع والاشعان وروايه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
دخل العشر احيا الليل وأيقظ أهله وتدأخروا في رواية لمسلم كان يجتهد في العشر الاخر بالاجتهاد في
غيره (فيصنف قبل دخوله المطلب ليله القدر) وقوله (وان عطف) أي عطفه معكنا (المصداق) العبد
معترض بين العبد والتعليل قوله (فانها) أي ليله القدر (فيها) أي في العشر الاخر (لا تتنقل) من
الى غيره على الاصح وان كانت تتنقل من ليله منه الى أخرى من على ما اختاره النووي وغيره جاعلا في الاخر
وسأعلى احياء جميع ليالي العشر وقال الشافعي وجاءه تارة وهو السلة بعينه فقال في موضع من السنة
الحادي والعشرين وفي آخرها ليله الثالث والعشرين وليلته قوله الاول في الصحيحين والثاني في قسم
وجمع في المختصر بينهما فقالوا شبه أن تكون في ليله احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو وفيها
ليلة ثلاث وعشرين وقبل أربع وعشرين وقبل خمس وعشرين أو سبع وعشرين وقبل سبع وعشرين

غربت كراماته كجائيل
الفرود بالانجوا كل فانه
من ضرورة لافطار كا
قوله والاكنو دن على
خلافه اثارالى نصحه
قوله وكونه على تحرم حلو
الح) مثل هذا الترتيب
باب منة النازل من البحر
عن اصحابنا (قوله
والاقل لنقله الاصل عن
الرواي) قال الفتى فخذ
المصنف منان الحلاوة
عن عدم الماء اول من
غيرها كالخبر لا تقيم
الرواي باها على الماء
فجعل أدق البرجانات
تقدم على غير الماء يخرج
من بعض خلاف الرواي
من غير مخالفة للمذهب
وهو استأخذ حن ومعنى
بعض مخالفتان الرواي
قدم الحلاوة على الماء
وغيره والمصنف قد جعل
غيره فقط فليس مانعه
بالكافة (قوله) وقضته
تقدم للطوب الخ اثارالى
اصححه قوله يجعل ذلك
على أصل السنة اثارالى
نصحه قوله وسن ان
يسحر ويذل وقته بنفس
الدبل) ومنه اخبره اذا
رباه جعله ان يعرض
ضرا كافه الحامل ولها
قال الملبى اذا كان شعبان
فدينى الا بتسحره
فوق التسماء امره

فقد السبع اه ورماده
استار الا كل دسبعان يكون على ثمر والسبعان يكون بينه وبين الفجر قد رخص في آية (قوله وقال الشافعي وجعافه
بازدوا له بالية يعنيها) أشار الى تضعفه

الصائم الغيبة والنعمه والركن القبله واليمين الفاجرة وهو حديث ضعيف (توبه أو بلسانه ينطقه الشائم الخ) أشار الى تصحيحه (قوله والنفس عن الشهوات) من المجموعات (٤٢٢) والمبررات والمشمومات والملابس قال شيخنا ولوفى يوم جمعة تعديا للنفس الخالص على

الزنا بغيره العام وكذا وقوف يوم عظيم استقامه (قوله) وأنه يكرهه دخول الحمام قال الاذري يعني من غير حاجه لوزان بضربه فطر وهذا المنزاع يبالى به لان اعتداه (قوله استجاب المبادر الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ويحترق عن العلق) لا يترك كانه في الكفاه بين علقه الحشر وغيره قال الا ان يكون له غيره (قوله فوجه) ضعف (قوله أو منفعه) أي كاسر في التيم وموضوع العين (قوله لانها تجامعه) فلو صام مع خوف الهلاك عصى وصح وصبر وقوله عصى الخ أشار الى تصحيحه (قوله وبالسفر الطويل المباح) لو كان يديم السفر أبدا ففي جواز ترك الصوم دائما نظرا لأنه يلبس حقيقة الوجوب بخلاف القصر وانما يظهر الجواز لمن يرجو اقلية يقضي فيه بالبعض الصريين وليستار فيقال كان المسافر يطرق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعشى ان يقضي بمرض يخوف أو غيره هله الفطر قاله الاذري ثم تقدم في صوم رمضان أما القضاء الذي هو على الفور فالصام انه لا يباح فطره في السفر

او تكلم ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالا ستقامه وأما غلب الكف عن ذلك فظهر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فابى الله حاجة أن يدع طعمه وشربه ونظيره لما كفى تصحيحه ايس الصيام من الاكل والشرب فقط الصيام من الغفوة والرفق ولانه يحيط الثواب فالمراد ان كمال الصوم اغنياء بكون بصائته عن القفر والكلام الذي ملأ الصوم لا يعامل به ما كان شتمه حد فليل الى صائم فظهر الصيام جنة فاما كان أحد كصاغدا لا يرفق ولا يجهل فان امره فانه أو شتمه فليقل الى صائم في صائم مرتين يقول قلبه لنفسه تصبر ولا تشتم فتذهب بركة صومها كما نقله الرافعي عن الامعة أو بلسانه ينطقه الشائم ودفعه ما بقي هي احسن كانه له الزور عن جمع وصححه ثم قال فان جمعهما الحسن وقال انه بمن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امساك صاحبه عنه وقول الزكزي ولا يطن أحد بقوله مردود بالخبر السابق (د) ينبغي له كف (النفس عن الشهوات) التي لا تلبث الصوم كتمه بالعين والنظر البهاريابها ما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويكره ذلك وقدم انه يكرهه دخول الحمام (د) ينبغي له ترك السؤال بعد الزوال ويكره فعله كما يريانه في باب صفة الوضوء (د) ينبغي له تقديم غسل الجنه والحض) والغاس على طالع الفجر لودي العبادة على العاقر ولا يخرج من خلافه في هرير القائل بوجوده انما هو خبر البخاري الا في شتمه من وصول المساء الى باطن الان والبرأ وغيرهما ينبغي أن يغسل هذه المواضع ان لم يتبهاه الغسل الكامل قال الاسوي وقباس المعنى الاول استحباب المبادر الى الاغتسال عقب الاحتلام نهرا (فان ظهرت) أي انقطع حاضها أو نفاها (وصامت) أو صام الجانب (بلا غسل مع) الصوم لقوله تعالى فلا تنباشوه الا به ونظيره الصبيح كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع جنبين من جاع غير احتلام ثم يغتسل ويصوم وقيل بالجانب الخاض والنساء وأما خبر البخاري من أصبح جنبا فلا صومه فغسله على من أصبح مجامعا أو ادم الجاع وحله بعضهم على النسخ واستحسنه ابن المنذر (د) ينبغي له (أن يقول بعد) وفي نسخة عند (الافتطار اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) لا يتابع رواه أبو داود واما ما حسن لكنه من صل وروى أيضا على الله عليه وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب النعاس واشتت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (وان ينظر الصائمين) بان بعضهم يلعبون فطر صاغدا فله مثل أحمر ولا ينقص من أجر الصائم شيء رواه الترمذي وصححه (فان جهر) عن عثمان م (فطرهم على غير أرواه) عبارة الأصل شر به أو مرة أو غيرها قال النووي لما روى ان بعض اصحابه قال يا رسول الله ليس كلنا نجد ما يفطر به الصائم فقال بعلى الله تعالى هذا الثواب من فطر صاغدا على مرة أو شر به ماء أو مذقة لبن (د) ان (يحترق عن العلق) يفتح العين المضغ ويكرهها المفلوك لانه يجمع الرقي فان ابتلعه أو فطر في وجهه وان ألقاه علقته وهو مكرهه قاله في المجموع (د) عن (ذوق الطعام) خوف الوصول الى حلقه أو تعاطيه اقلية مشهورة

● (فصل في بيان الفطر) ● من الصوم الواجب (لخوف الهلاك) على نفسه أو عضوه أو منفعته (من جوع وعطش) وان كان مقيما صححوا قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم حكيما وقوله ولا تقوا ما يدينكم اليكم انكم كنتم لعنا في التعبير بالا احتصاصه به الغزاة وقوله من وجوب الفطر بذلك لانها تجامعه (د) يباح (بالسفر الطويل الى المباح) لقوله تعالى ومن كان مريضا أو على سفر فطروا بعد ثمن أيام اخر وقاسي القصر بخلاف السفر والقصر والطويل المهرم (د) يجرى مجوده أي يشق عليه الصوم معه (أو يزيد الصوم في مرضه) كمن يلهي في التيم ولا يلبس الباقه سواء اتسدى بسبب المرض أم لا وقوله أو يزيده الى آخره من زيادته ولو قال أو بزيادة في مرضه كان أوضح

وكذلك من نذر صوم شهر سافر فيه لا يباح الفطر قاله القوي في فتاوى ثم توقف فيه في الانوار انه لو نذر صوم شهر مع ثم انفق أي سافر فيه جازاه ان فطر انتهى والمتمدد الجواز في المستثنى وقوله وانما يظهر الجواز الخ أشار الى تصحيحه ونحوه هل الفطر قال شيخنا الإرجاء لا كما هكذا يابى الأصل

(قوله وعلمه ان نوى ان تصوم من قبل الفجر) قال الاذرى ووقع في الفتاوى ان الحصاد اذا كان باقيا في رمضان وباتفاق الصومعة
 فاذنبت بعد الرقوى مدته يجب عليهم التبتل ليله ثم ان لحقه شقة شديدة ان يفطر حيث شؤ من ان افلا وقوله انه يجب عليهم التبتل اذا
 الى تصومه (قوله ثم سافر قبل الفجر الخ) لوقى للاث سافروا لم يهل سافر قبل الفجر أو بعده فليس له الفطر الشك في صيحه (قوله أولى من
 ذل أصله الخ) وهو محمول على ما اذا سافر من بلد لا سورها ولا خافه ان كل ما اعتبر (٤٢٣) بجوارزته لا تقاصر ليدان يفارقه الصائم اذا قبل
 الفجر (قوله وكذا الواسع
 المسافر صائما) شمل الحلاق
 جواز الفطر للمريض
 والمسافر والنذر انما عليه
 صرح وبالرأى لان
 استحباب السرع أقوى وقوله
 وبه صرح الخ أشار الى
 تصومه (قوله وشتر في
 جواز الرخص بینه الخ)
 أشار الى تصومه (قوله
 ذكره البغوي وغيره)
 واقضاه كلام الرازي في
 فصل الكفارة وحزم به الحب
 الطاعى ونقله عن الاصحاب
 واعتمد الاسنوى وغيره
 لكن في فتاوى الفخا
 خلافة قال الاذرى وغيره
 وهو الاقوى كلام الجمهور
 كالتحلل من الصلاة (قوله
 وقضيه الوقت) لان الأصل
 أفضل من الرخصة بدليل
 غسل القدمين (قوله و
 الاستقبال) أو شكتي
 جواز الفطر أو ذكره الاخذ
 به أو كان ممن يقتدى به أو
 كان سفره للغزو والحج
 وخاف لو صام ان تضعف
 عنهما (قوله كل فطر
 بعد أو غيره بقضى ما فاته)
 فان كان لغزو نعلي التراخي
 لكن قبل رمضان الثاني

وأشهر (وعليه) أي المريض (أن نوى ان تصوم من قبل الفجر) بحيث لا يباح معه ترك الصوم
 والا فله ترك الصلاة (قوله الفطر يحدث المرض) لوجود الجموع به (بالاختيار) (لا) يحدث (السفر) تغلبا
 له (فان نوى) المقام ليل (ثم سافر قبل الفجر ترخص) بالفطر وغيره لدوام العذر وقد أفطر على نية الله
 على سوط بعد العصر بركاع الغيم قدح مع المقل به ان الناس يشق عليهم الصيام وادامه سوله تنهت في
 وتغييره بما قاله أولى من قول أصله فان فارق العمران قبل الفجر فله الفطر (وكذا الواسع المسافر صائما)
 يترخص بخلاف من نوى اتحام الصلاة لا يجوز له الفطر (ولم يكره) له الترخص في ذلك وترجع عدم الكراهة من زمانه وهو ما في
 فليتركه الا الى بدل وهو الرقضاء (ولم يكره) له الترخص في ذلك وترجع عدم الكراهة من زمانه وهو ما في
 المجموع وبشرط في جواز الترخص بینه كالمصير بريد التحلل كذا ذكره البغوي وغيره (ولو أفام) المسافر
 (أشرف) المريض وهو صائم (لم يفطر) لانتفاء المانع (واصوم للمسافر أفضل) من فطره لقوله تعالى
 وان تصوموا خير لكم ابراهيم والذمة تفضل له الوقت وفارق ذلك أفضلية القصر بان في القصر راحة للذمة
 وبما قلنا على فضله الوقت بخلاف الفطر وبان فيه خروجا من الخلاف وليس هناك خلاف يعتد به في استحباب
 الفطر فكان الصوم أفضل (الا ان خاف) منه (ضررا في الحال أو الاستقبال) فافطر أفضل وعلمه حل
 نحر البهيمن انه صلى الله عليه وسلم مر في جبل في ظل شجرة وشرب عليه الماء فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس
 من البر الصيام في السفر ولا يحرم وما قوله بعد ان أفطر في كراع الغميم وقد بلغنا انما صاموا أو ترك
 الصلاة فاجعلوا فيهم له لم يفطر لا يتقوا الصدوق * (فروع كل) * شخص (مفطر بفطر أو غيره
 بقضى ما فاته) لا يهين من كان مريضاً أو مريضاً في فها غيره (الصوم) ويجوزون (لا يجب) عليهم ما الاداء
 ولزم القمض (ما و لا) (كافر اسلم) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان انتهوا بفطر لهم ما قد سلف
 والاجماع وتوجيهه في الاسلام (يقضى المسافر والمريض) للآية (والحائض والنفساء) كسفر في باب
 الحيض (وذواته وسكران سفرها) اليوم بالاغماء والسكر اما الاغماء فلانه نوع عرض ولها يجوز على
 الانبياء بخلاف الجنون فاندرج في الآية ويخالف الصلاة لتكررها أو اما السكر فلان من قام به في معنى
 المكف (ولو جن) السكران (في سكره) فانه يقضى ما فاته هذا ان أراد ظاهر العبارة من بيان حكم
 السكر الذي تخلل جنون وان لم يصرح به أصله فان أراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكران قصر عنه
 عبارة فاذ كره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة ويصح في المجموع (ويقضى المرد) ما فاته (حتى
 زين جنونه) كافي الصلاة (ويستحب التتابع في القضاء) لرمضان وغيره نجح لابرأمة الذمة ولم يجب
 الاطلاق قوله تعالى فعد من أيام آخر وقين بما فيه غيره قال في الهام وقد يجب بطريق العرض وذلك
 في صورتين متشبهتين الوقت وتعد ما تركه قال غيره والنذر وتعبير المصنف بما قاله أولى من تغيير أصله بقضاء
 رمضان
 * (نصل من تعدي بالفطر أو نسي التبتة في رمضان خاصة) * أي بخلاف النذر والقضاء (لزمه امساك
 بقضاء النهار) لحكمة الوقت وتشبهه بالصائم مع عدم العذر فيها ولا به بعض ما كان يجب عليهم نسيانه
 أو قد يافقوا ولو في السفر بلا ضرورة ويجب التتابع لضيق الوقت أو تعدي الترتك ولو تفرضا فاتفق يوم معين لم يعين (قوله ان أراد
 ظاهر العبارة) أشار الى تصومه (قوله وقد يجب بطريق العرض) أشار الى تصومه (قوله وذلك في صورتين الخ) روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 لو لم يتركه شرط في النسيه كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا فيه قاون منع الاكل الملازمة فيسأله المنع بانه قد يجب ولا يكون
 شرطاً على كل صوم رمضان ولا يمنع من تسمية ذلك تتابعاً سميت واجبا مضيقا (قوله من تعدي بالفطر) المراد الفطر الشرعي لا يشمل المرد
 (قوله لحكمة الوقت) اذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم بعد الفطر

(قوله وليس المسك في صوم شرعي) اذا قلنا بانه صوم شرعي ولم يكن قد اكل فنيق وجوب بالنسبة قاله ابن ابي العزم انتهى وهذه احدى صورتين يحكي فيهما التمسك بالاصح وهو واجب والثاني اذا قلنا ان الصوم الذي يقدم فنيق بتقديمه اقبل ان يقال الاذني وبشبهه ان يقال لا بد من عدم الاسك على التقديرين ولا يخفى وجهه (قوله وان ائيب عليه الخ) انما ائيب عليه لانه قائم واجب (قوله اذا ثبت يوم الثلث الخ) المراد يوم الثلث هاتين الثلاثين من شعبان سواء كان تعدت وروية احدثا لم يختلف يوم الثلث الذي يحرم صومه (قوله والاسك الخ) ثم ان ثبت قبل اكلهم نذر لهم ببقاء الصيام (قوله ولو بلغ صاحب الزمان الخ) قال شيخنا ان اقل فنيق فيه بلوغه بنية فنيق (قوله في يوم من رمضان أي يقينا ٤٤٤) خرج به الوطء في اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه اوفى يوم الثلث ثبت

جاء في بيان من رمضان (قوله) بجماع تام ائيبه الخ قال الاذني قد ثبت في مالوا ورجل في قبل مشكل ولم تبين اوثقه ولم ارفعه فصار كالتبين أيضا قال في الهامات وهذا الضابط ودعا به امور أحدها ما اذا طاع عليه الضمير وهو بجماع فاستدام فان الاصح المنصوص وجوب الكفارة مع اتفاه ضد الصوم في هذه الصورة ووجوب اتفاه ان الصوم لم يتعد على الاصح واذا اتقى الاعتقاد اتقى الافاد الثاني لو جامع شاكا في غروب الشمس فانه حرام قطعا كما جزم به في زيادة الرخصة ومع ذلك فلا كفارة كما جزم به البقوي في التذويب والاشوا كل ناسا وظن بطلان صومه فجامع فانه يفسر على الاصح ولا كفارة لاربع لو كان به غير بيع الوطء من سفر أو غيره فقام امراته وهي صائمة مختارة فانه

النية يشعر بعدم الاهتمام بالامانة والعبادة فهو نوع تقصير وليس المسك في صوم شرعي وان ائيب عليه كالي مجموع وهو مراد الرافعي بقوله ليس في عبادة بخلاف الحرم اذا اذ احرامه وظهر ان قوله انه لو ارتكب محذور لم يفسد الفدية بخلاف المسك هذا ليس عليه في ذلك الا انما وانما كان الاسك من خواص رمضان لان وجوب الصوم فيه بطريق الاصالة ولو لا اقبل غيره كما سأتى بخلاف غيره (فان خالف) لم يملك (انتم) مخالفته الواجب (ويستحب الاسك لارض شق) من مرضه في اثناء النهار (واسا في قدم) من سفره كذلك حاله كونهما (مفطر بن اولم بنويا) حرمة الوقت وانما لم يلزمه ملان المفطر مباح للمفطر العلم بحال اليوم ووال العذر بعد الترخيص لا يؤثر كالأقدام في الوقت بعد العصر ولو قال مفطر بن ولو ترك النية كان أولى لان من أصبح تاركاً لنية فقد أصبح مفطرا (ويستحب لهما اخفاؤه) أي الانظار ان اظفرا لئلا يتهموا في التهمة والعقوبة والتصريح باستحباب الاسك في ترك النية واستحباب الاخفاء من زيادته (ولاجناع عليهم في جاع) مفطرا نحو (صغرة) مفطرا وتجنبونه وكافرة (وحاض طهرن) من حيضها وانفسلت لانهما مفطران فاشم المداخر بن والمر بضمن وهذا اعظم من استحباب الاسك (رفع) اذا ثبت يوم الثلث من رمضان (لزمهم) أي أهل الوجوب المفطر بن ولو شرعا (القضاء) كاستراياه (والامساك) لان صوم كان واجبا عليهم الا أنهم جعلوه بخلاف المداخر اذا قدم بعد الانظار لانه يباح له الاكل مع العلم بانه من رمضان كسرا غم لم يبلغ الصبي مفطرا أو فاقا بمنحون أو لم كافرا لم يلزم الاسك (العدم التزامهم بالصوم والامساك) تبسعه ولا أنهم اظفرا وبعده فاشبهوا والمر بضم والمداخر (ولا) (القضاء) لانهم لم يدركوا زمانا جامع الادعاء وانما خارج الوقت غير ممكن فاشبهوا من أدرك زمانا لاسبغ الصلاة أو وتنهائهم لم اعل ما منع وهم ذاهقون ذلك آخر وقتها (بل يستحبان) أي الامساك والقضاء خروجا من الخلاف وقوله بل يستحبان بنون الرفع استئناف أو عطف بناء على ما قاله ابن مالك من ان بل تعطف الجمل وهي حال لا تقع من غرض الى آخر لا لا بطلان (ولو بلغ) الصبي بالناهار (صائما) بان نوى ليل (لزمه الانتمام) بالاتضاء (والكفارة لو جامع فيه) بعد بلوغه لانه صار من أهل الوجوب (ولا يلزمها) أي الحائض (الامساك لا ينقطع الحاض) في اثنائه النهار لما روي في اذان الجنون ومثلها القضاء كما صرح به الاصل (ومن ابيع له النمل في رمضان) كريض ومساخر (فصام غيره فيعلم به صوم ولولا) بنية (قبل الزوال) لتعينه لصومه

● فصل ومن أسد صومه في يوم من رمضان بجماع تام أثم به لاجل الصوم لزمته الكفارة ● علم الصحيحين عن أبي هريرة جازع جل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما ذلك قال هلكت قال وانفت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال لا كفارة عليه بانما صومه ما من الحد المذكور يصدق عليه ثم لقيه بصيام نفسه لم يرد عليه شيء انتهى واعترضه ابن ابي عماد بان كل هذه الواو اسما في الاو فلان الفساد لا يستلزم تقدم الصحة بل قد يكون الفساد قارنا وقد يكون طارئا وهذا كان الحج قد يقع فاسدا كأي صورة اذا دخل الحج على العمرة فالفاسدة كأي الاحرام به في حال الجماع كذلك يقع فاسدا فقول الشيخين بانما صوم امرئ من نوع فاسدا أو صحته ففسده وليس ابتداء فاحدة يجب الحضي في فاسدها الا الحج والصوم وفيه نظر لان الكلا في الاصاد لاق الفساد الا اذا كانا يكون بعد الاغتداء صحجا أو اما الثاني فخرج بقوله بانما صوم لانه اذا جامع شاكا في غروب الشمس لم يتحقق اتفاه الصوم وانما وجبة فداء الصوم لا احتياط والاصل وراء ذلك بمن الكفارة بصورة المستلزام لان اثنين الحال بعد فان جامع طاعت الشمس وجبت الكفارة بلا تسلك لا تحقق الاصاد واما الثالث فخرج بقوله انما لاجل الصوم فانه اذا قلنا انه اظفرا لا كل يوم بالظفر ولما

الرايع فلان الزوج لم يفسد صومها وانتهى المقدسه بالتكفين (قوله وقولنا تام (٤٢٥) احتراز من الرأياخ لان الكفارة حق

مالي بحب بالوفاة فاختص
بالرجل كانه وان صومها
ناقص الترخص بالطلان
بالخص فلم تكمل حرمته
كسباي (قوله كانه ابن
الزفة) اشار الى تصحيحه
(قوله وهذا ينبغي ان يكون
مفرعا على نحو الانظار
الح) قال الذري الضابط
أخذه من تصرف الامام
فلا يلزم الاحتياط فيه
والرأى اطلق انه من
غروب الشمس فذكر ما
ذكر والتصور كما ذكرنا
وحينئذ لا قائل بخبر
الانظار اعتمادا على ظن
لاستدله واذا سلمنى
النهار هل نولي لبلال ولا ثم
جامع في حال الشك ثم ذكر
انه نوى فانه يطل صومه
ولا كفارة عليه لانها سقطت
بالثبوت فانه الغرض فيه
انظر ولو نوى صوم يوم الشك
عن قضاء أو نذر ثم أقدمه
نهارا بجماع ثم تبين بعد
الافساد بنبأه من رمضان
فانه يصدق ان يقال انه
أفصد صوم يوم من رمضان
بجماع تام أتمه لاجل
الصوم ومع ذلك فلا يجب
عليه الكفارة لانهم ينو
عن رمضان فلو عجز قوله
بافساد صوم عن رمضان
نخرجت هذه الصور ولانه
من رمضان لاعتزاض
لكن لو عجز بذلك ودعيه
القضاء فانه عن رمضان
وليس من رمضان (قوله

فعل ففعل ما تعام حنين مسكتنا قال لاثم جاس فاقى النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه ثم قال أفصدقهم فما فقال
على أقدمنا يا رسول الله فوالله ما بين لاشم أهل بيت أخرج اليمين أفصل على الله عليه وسلم حتى يدت أنسبه
ثم قال ذهب فاطمة أهله وفي رواية البخاري فاعتق وتقصم شهرين فاطم من الأبرار وفروا به لابي
وارد فاقى يعرف ثم قد خسر عشر ما قال السبي وفي أصح من رواية ذبه عشر من عاوا العرف ففزع العين
ولاء مكنل شمع من نصوص النخل (في أنفسه بغير الجماع) كما لو استنماء (لم تترجم الكفارة) لو ورد
النص في الجماع وهو أغفل من غيره وهذا ينبغي عقوله فيما ياتي وقولنا بجماع الى آخره (ولا يلزم من جامع
ناسبا) أو جاهلا أو مكرها (أو) جانا (نابيا إلا لأفصاد) تقدم انها تلزم في طوع الفجر وهو بجماع
فان عدم معناه إلا لأفصاد لانه فرع الالف قد ادم لم ينفذ كما مر من وجبه (أو) جامع (مسافر إذا لا اتمام) هذا
مع اتمامه الفجر وعلى المسافر ينبغي عنه قوله فيما ياتي وقولنا انه الى آخره (وقولنا صوم احتراز من
مسافر) أو مريض (أفصد صوم امرأه) فلا كفارة عليه لانها تلزم بافصادها صومها بالجماع كسباي
قبلا ولو أفصد غيره هاله (وقولنا في يوم يدل) على (انها تجب لكل يوم) وان لم يكفر عن الاول اذ كل
يوم عبادة أو ما هاهنا ذكر الانسداد فانه ما لو تكررت في محنتين (وقولنا من رمضان احتراز من القضاء
والنذر وغيره) فلا كفارة في انسدادها ولو رد النص في رمضان وهو مختص بفاضل لا يشركه في ما غيره (وقولنا
بجماع احتراز من أفطار أو فطره ثم جامع فانه لا كفارة في ذلك) كسباي (وقولنا تام احتراز من
الرافع انما يتعارف بدخول شيء) من الذكر فيهما ولو دون الحشفة وهذا القدر في الصف كاصله
الزنا ولو يفوقه يخرج ذلك بالجماع اذا أفصد فيه بغيره وبانه يتصور فساد صومها بالجماع بان يوج
فيها ما لا زانية أو مكره ثم أتبعه فأنشأ ذكر أو تفرع على الدفع وتقدم فسادها فيها بالجماع لان
استدانة الجماع جامع مع انه لا كفارة عليها لانه لم يوجر في الخبر لا لرجل المواقف مع الحاجة الى البيان
والتصانص صومها بغيره بالطلان بعرض الخص بالخص فلم تكمل حرمته حتى يتعلق به الكفارة ولا تها
غرمه على ما يتعلق بالجماع فخص بالرجل الموطأ كالمهر فلا يجب على الموطأ أو لاء على الرجل الموطأ كانه
ابن الزفة (و) الجماع (التمام) يحصل (باللقاء المختارين فاذا مكثته) منه (فلا كفارة عليه دونها) لذلك
والصريح بان التام باللقاء المختارين من زبانه (وقولنا أتمه احتراز من ظن غلط القائل) أو دخوله
على ما ياتي (في جامع) ومن جامع الصبي وجامع المسافر والمريض بنية الترخص فلا كفارة عليهم لعدم
أنهم (ومقتضى الضابط) المذكور (وجوبه على من شئت في دخول الليل) في جامع ثم تبين انه جامع ثم ارا
وهذان زبانه يؤيده قول الأصل في مسألة ظن الدخول السابقة بعدة لها عن التذييد وغيره وهذا
ينبغي ان يكون مفسرا على نحو الانظار بالنظر والاختصاص بالكفارة وقاه بالضابط لكن صرح القاضي
بعدم وجوبه وان قلنا لا يجوز الانظار بالنظر بل صرح بغوي بخلاف مقتضى المذكور في مسألة
الشك والتصور بين شك في دخول الليل وخروجه وعلى عدم وجوب الكفارة بانها سقطت بالثبوت
واعلم انه لم يصرح في التذنب بمسألة الظان لكنهم افهموه بالادنى من مسألة الشك (ولو كلى ناسبا ظن انه
أفطار) بالاكل (في جامع أفطار) كلى جامع ظنا بقاء الليل فان خلاه (ولا كفارة عليه) لانه جامع معتقدا
انه غير صائم وهذا فرع قوله لاجل الصوم ان على وجوب الامساك عن الجماع والافيقوله أتمه (وقولنا
لاجل الصوم احتراز من مسافر) أو مريض (زنى) أو جامع حليلته بغير بنية الترخص فلا كفارة عليه (فانه أتم
لاجل الزنا) أو لاجل الصوم مع عدم نية الترخص (لا لاجل الصوم) ولان الانظار مباح فيصير شبهة في رد
الكفارة وحذف من أصله قوله بعد في مترصلا لانه اذ لم ينو الترخص تجب الكفارة وليس كذلك
(ولو اتم وانما المهر بمسح الجماع هنا) فيما ذكر من وجوب كفارة الصوم بالافساد لان الجميع وطء
ه (فرع من رأى الهلال) أى هلال رمضان (وحد صام) وجوبا (وانتدب شهادته) لم يصرحوا
لأنه يتعارض والروية (فان جامع) في صومه بذلك (لزمته الكفارة) لانه هلك حرمته يوم من رمضان عنده

أى الميتة (قوله ولم يفرق بين من يعلم الخ) (٤٢٦) قال شيخنا إيجاب بان الاحتياط لم يرد من وجوبه وقد قرئ: التهمة تقتضى وجوب التشديد

فيه وعدم الفرق بين
الصالح وغيره (قوله والظاهر
أنه على جهة التنبؤ) أشار
إلى تصحيحه (قوله ونقطه
أذا جن أزمات الخ) لو سافر
يوم الجمعة ثم طرأ عليه
جنون أو موت فالتظاهر أيضا
سقوط الأثم قال الناشري
ينبغي أن لا نقطع عنه ثم
قصد ترك الجمعة وإن سقط
عنه ثم عدم الاتيان بها
كما دأبوا في زوجة طائفتها
أجنبية وقوله فالتظاهر الخ
وقوله قال الناشري الخ
أشار إلى تصحيح ما رويها
طرز الردة أى مثل طرق
المرض والسفر الردة فقد
قال النووي في جمعه وعملوا
أنه بعد الجوع في يوم لم
تسقط الكفارة باختلاف
ذكره لهاري وهو أصح
والله أعلم وقال الأذري
وطرزة الردة لا يسقطها قطعا
(قوله كفارة الظهار)
لعله صلى الله عليه وسلم
من أفطر في رمضان فعليه
ما على الظاهر وكفارة
الظهار امر يتأكد بالإجماع
ولأن فيها صوما متتابعيا
فكانت مرتبة كما تقتل
ولأن كفارة ذكر فيها
الاعطاف أولا وهو التمسك
فكانت مرتبة كفارة
الظهار والقتل بخلاف
كفارة البهين (قوله كما
صرح به الشيخ أبو عيسى
السنحى الخ) أشار إلى
تصحيحه (قوله وابن عدي

بأنه أصوم به الجوع فاشبهه سائر الأيام (ومر رأى شقلا) أى هاله (وحده) لأنه الفاعل لا يقتضى
رؤيته بقية المذكور (فان شهد) يؤدبه (ثم فاعلم بعز) وان ردت شهادته لعدم التمسك
الشهادة (والا) بأن أدعرت شهد رؤيته (سقط شهادته) التهمة تدفع التمسك بعنه (وعز) لانظار
في رمضان في الظاهر قال الأذري وهو مشكل لان صدقه يحتمل والعو به تدرا بدون هذا وقد يحتمل هذا على
كثير ولا يفرق بين من يعلم بيه وأمانته ومن يعلم منه ذلك (وقته) إذا أفطر (أن يحضه) أى الانظار
لثلاثتهم والظاهر أنه على جهة التنبؤ (فرع ع) وفي نسخة (جامع) جماعة مفسد (ثم انظر
لم تسقط) عنه (الكفارة) لان السفر لا ينافي الصوم فيحقق هل حرمته وتولان طرزة لا يسقط الفطر فلا يؤثر
فما وجب من الكفارة (ونقطه اذا جن أزمات يوم الجوع) لانه بان طرزة ذلك انه لم يكن في صوم لثلاثة
(لان مرض) فيفلا تسقط لا لتعليل الأول في طرزة السفر ولو ذكره كان أنسب وشمل ما طرأ وزان
و حذف من أصله ما لو طرأ الحضي لان المرأة إذا أفطرت بالجوع لا يلزمها الكفارة والأعلى وجهه مرجوح
(فرع ع) وهى أى هذه الكفارة مرتبة (ككفارة الظهار) فسمى (عقدية) فان لم يجد تصحيح شهرين
متتابعين فان لم يتطاع ولو أغفل فاطعام ستين مسكينا غير أهله (لجبا في هر) رتبة السابق والكلام على عقدة
الكفارة مستوفى في باب ماؤها كون الرقبة مضمونة وان كلاً من المساكين الثمانية لفقره يعطى مدا
ما يكون فاعز والغلة بضم المجمة وسكون اللام الحاجة إلى الشكاح وجهه جواز عدوله بها إلى الأطعام
ان حرارة الصوم معها قد تقتضى به إلى الوطء ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك يقتضى استئنائها وهو
خرج شديد وورق خبره لمن حضر التماثر أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر به الصوم بعد موته ما علق به
ظهاره قاله سلمة وعلى آيت الأمن والصوم والحكم واحد في الأصل والتمتع وغيرهما يشبه
الغنا لوقال المصنف ولشدته لم يوافق ذلك ما أهله فلا يصرف المكفر من كفارته شأنه (ولو كان فقيرا)
كل كوا من أسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في أخير لمعها أهله في كمال الأمان لا يقتضى
أنه لما أخبره بفقره صرفه صدقة وأنه ملكه يأمره بالصدق به فلما أخبره بفقره أدنه في صرفه فاهم
للاعلام بأن امتنح بعد الكفاية وأنه تمارع بالكفارة عنه وتوقع به فلما أخبره بفقره أدنه في صرفه فاهم
المكفر الطلوع بالكفارة عنه باذنه وإن له صرفه لأهل المكفر عنه أى له فدا كل وهو مدم بها كما صرح به
الشيخ أبو عيسى السنحى والقاضى نفعان الأصحاب وحاصل الاحتجاجين الأولين أنه صرفه ذلك تعلق بأهل
ابن دقيق العيد وهو الأقرب (وبجب) لاضداد الصوم بالجوع (القضاء مع الكفارة) ولو بالصوم لانه اذا
وجب على المحدث ففعل غيره أو لا امر به في الخبر السابق في رواية لابي داود وبجب معها التمسك برأينا كما
يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبقوى وابن الصلاح وابن عبد السلام (واذا عجز) عن جميع مصالح
الكفارة (ثبت في ذمته) وكذا كفارة العين والقتل والظهار) لانه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر
بما دفعه إليه السبع أخباره بعجزه فدخل على ابنه ياتية في الذمة حيث دلون (حقق الله المالك) إذ عجز عنه البعد
وقت وجوبها فان كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسبب منه استقرت في ذمته
سواء كانت على وجه البذل بجزاء الصدقة في الحلق أم لا ككفارة الظهار والقتل والعين والجوع عدم
التمتع والقران لا يعلقوا استقرت في ذمته لأمر صلى الله عليه وسلم المانع بأمرها بعد لا أنسلم ان أدنه
البل لم يقع كفارة على ما مر ولو لم فتأخير البيان لوقت الحاجة ما في وهو وقت القدرة وتنفى قدر على إحدى
الحاصل عليها كلكو كان قادر اعلم أحال الوجوب وكلام التنبيه يقتضى ان الثابت في ذمته وهو الأصل
الاحتياط وكلام القاضى أى الطبيب يقتضى أنه إحدى الحاصل الثلاث وانتم أخيرة وكلام المجهور يقتضى
الكفارة وانما أمر بتفنى التهمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد من قدر على إخائه ففعل أو أكثر
(فصل) في تجب الفدية ثلاثة طرق الأول بالبدلية عن الصوم أى ذمته ولو لم يصره كاسه كل أولى (فمن)
ما نفع عليه صوم فضاء أو نذر أو كفارة بعد التمكن منه وجبت الفدية في تركه) سواء ترك الاداء بغير

السلام) أشار إلى تصحيحه (قوله وكلام المجهور يقتضى أنه الكفارة) أشار إلى تصحيحه (فصل تجب الفدية) بغير

قوله وقدمها الحادى الصغير الخ قال الاذرى تقدمه بكفارة القتل ع ريب وقال غيره لا لإحدى كلام غيره (قوله اما اذا مات قبل التمكن الخ) فسرى الى وصية أو ماله أو دم التمكن بان لا يزال مريضاً أو مسافراً من أول سؤال حتى يموت فاستدرك عليه ما الاثنى من مات في رمضان ولو بعد ذلك والعدو أو حدث به عذراً تخون فخرنا في سؤال أو طرأ حبس أو غيب أو مرض قبل غرو به (قوله فلا ندية) لانه فرض لم يتمكن منه في الموت فقط حكمه كالجم وكنت أيضاً قبل الشجاعت في الغزو والتمرد في الفرع الغفالات ان من نذر صوماً ولم ينل مكانه بعلم من كل يوم لم يستقره بنفس النذر بخلاف من فاته رمضان أو سفر فبات قبل إمكان القضاء وانه على هذا انه لو نذر صوماً لم ينل إمكان الصوم بعلم من ولو نذر صوماً قبل إمكانه بجمع عنه فلا وهذا بخلاف ما قد مضى في الحج ونزل ذلك في المجموع وزاد ان الصحيح في المسائل المذكورة انه لا شيء قال في الخادم وهو كإمام (٢٢٧) واعترض الاذرى أيضاً على سكره تعالى كلام

الغفالات (قوله اما اعطاء دون الدفلاجو زملطفا) أشار الى تصحيحه (قوله بخلاف كانه الغفلاجو صرف صاع الى ما تمسك به) قال شيخنا في تصرف حصه المسكين منها الى ما تمسك به (قوله ويجاب بان الدالاج) فرق بين المعاديين بهما من وجهين أحدهما كفارة قتل الصديق والآخر كفارة قتل الصديق في وجهه يتوهم فيه وكفارة الصوم مرتبة والمرتبة في وجه الثاني ان لفظة المسكين في جزء الصديق فيه مجموعاً في قوله تعالى أو كفارة طعام مسكين فحملت على آية الزكاة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين فكذلك لا يجب النسيئة على المسكين بان آية المسكين كذلك لا يجب عليه النسيئة هنا وأما آية الكفارة فتوردت مفسرة بغير قوله صلى الله عليه وسلم ألم سئ مسكناً فحملت على قوله

بغيره لم يضمن من مات وعليه صيام شهر فاعلم عن إمكان كل يوم مسكيناً واه التزمه ويصح وقعه على ابن عمر ورواه الباقون عن فتوى عائشة وابن عباس وأطلق كماله وغيره الكفارة وقدمها الحادى الصغير بكفارة القتل لا لخارج كفارة غيره فان الصوم فيها يخلفه الاعطام لكن ودعا بصوم الكفارة المفردة اذا عجز عن الاتصال التي قبله أما اذا مات قبل التمكن منه بان مات عقب موجب القضاء أو النذر أو الكفارة أو واستمر به العذر الى موته فلا ندية فالمراد بالمكان هنا عدم العذر ولو كان مسافراً أو مريضاً فلا ندية عليه بموته كما لو نزل المال بعد الحول وقبل التمكن من الاداء لا زكاة عليه نعم ان فاته الصوم بغير عذر زامته الغدبة (وهي أى الغدبة عن كل يوم من جنس الفطرة) ونوعها وصفتها لانه طعام واجب شرعاً فاما ما دعا على الغالب من ذلك كإتي الفطرة فلا يجزئ الدقيق والسويق ونحوهما وتصرف (الفقراء والمساكين) خاصة لان المسكين ذكر في الآية لا يتناول الحرام السابق والغدبة أو حاله أو داخل في على ما هو المعروف من ان كلاً منهما منصرف الى أصل آخر ولا يجب الجميع بهما (ولا يخص فقير بمعدل يجوز اعطائه أكثر منه لان كل كفارة بخلاف ذلك كيجوز اعطائه من زكوات (خلاف امداد الكفارة) الواحدة لا يجوز اعطائه منها أكثر من مائة مائة دون المدفلاجو مطلقاً كما صرح به القاضي والغفالات وغيرهما قال الغفالات بخلاف زكاة الفقراء يجوز صرف صاع الى مائة مسكيناً لا في المهادن وبخلاف ما هنا من منع اعطائه أقل من مائة مائة الى وصية باب المعاماة ان الأصح فيها اذا فرق الاعطام له يجوز ذلك انتهى ويجاب بان المهادن هل عن صوم وهو لم يتبع فكذلك لا يتبع لانه فاته أصل وبان الغرور ثم قد يكون أقل من مائة لا ضرورة بخلافه هنا بما تقرر ولم ان الواحد لا يعطى هناك أو كسر ان تصف خلاف ما هو عليه كلام المصنف للمهران كل كفارة (فان صام القرى بغيره) أي عن الميت ولو بغيره (أو) صام عنه (أجنبي بالاذن) منه أو من قريبه باذن أو دونها (فالتقديم وهو الصواب) عند النوى (جوازه) بل نفيه (وسقوط) وجوب (الغدية) للأخبار الصحيحة كغير الصحيحين من مات وعليه صيام صوم عليه ولو لم ينجح والجديد عدم جوازه لانه عبادة بنية فلا تسقط وجوب الغدية قال النوى وليس الجديد بمن السنة والخبر الوارد بالاعطام ضعيف ومع ضعفه فلا طعام لا يعتنع عند القائل بالصوم واطلاق المصنف الاذن أولى من تقديمه لانه باذن القرى لم يعرف والصرح بسقوط الغدية من زكاته (لان استقل الاجنبي) بالصوم عنه فلا يجوز لانه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص ويقار نظيره من الحج بان الصوم بدلا وهو الاعطام وانه لا يقبل النية في الحبلة قضيت فيه بخلاف الحج قال الاذرى فان قام بالقرى بساتيع الاذن كصاوجون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن يقبل يقول باذن الحاكم فيه نظراً لتسوية الواجبة

لأن قال طعام مسكيناً (قوله علم ان الواحد لا يعطى هنا ما دام الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فان صام القرى بغيره) قال في الخادم الملقوا القربى وينبغي ان يشترط فيه البلوغ فقد ذكر في كتاب الحج لا يجوز ان يكون الاجير في حجة الاسلام عبداً أو صبيلاً لانهما ليسا من أهلها أي من أهل فرض الاسلام وان صح جميعاً وقوله قال في الخادم أشار الى تصحيحه (قوله فالتقديم وهو الصواب الخ) أشار الى تصحيحه وكنت عليه من ائمة الفقهاء البنديجي انه قال ان الشافعي نص على هذا القول في ماله أيضاً فقال ان مع الحديث قلت فان كانت هذه الامانة الجديدة فكذلك منصوصاً في القديم والجديد معاً انتهى والامانة من كتبه الجديدة كما صرح به الشيخ أبو حامد في أول النطقه قال الاذرى هذا من مائة مسكناً ما من ان يرد مائة لم يصم عنه ويتعين الاعطام قطعاً (قوله والخبر الوارد بالاعطام ضعيف) فأخطأ ابن القريظ حيث صححه في كتابه التوحيه في حكم القول القديم (قوله فهل باذن الحاكم) أشار الى تصحيحه

(قوله قال في المجموع هذا يعال الخ) ولان الولي مشتق من الولي بسكون اللام وهو القريب فجعل علمه مالم يدل دليل على خلافه (قوله في يوم واحد آخر الخ) أشار الى تصحيحه قال شيخنا أي سواه كان الصوم مما وجب فيه التتابع أم لا (قوله وهو الناهر الذي اعتقده) قال الأذري أنه البارز ويؤيده نظيره في الحج كقولنا من حج عن فرض الإسلام أو حرم قضاءه أو حرم غزوه سنة واحدة فإنه يجوز تركه صرح به انتهى وقال الخطاط في فتاويه (٤٢٨) في صورة الحج أنه أصح الوجهين وقوله قال الأذري الخ أشار الى تصحيحه (قوله ولو لم يكن

التم لانه على خلاف القياس في قصر عليه فتعين الفدية (ثم القريب يعني وان لم يكن عصمت) لا (وارنا) ولأولى ما للشافعي نعم مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة له أن أتى مائت وعلمه الصوم نذر أقاصم عنها صري عن أمك قال في المجموع وهذا يعال احتمال ولاية المال والعصبة قال ومذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد آخر الخ قال وهو الناهر الذي اعتقده (ولو لم يكن عليه صلاة أو اعتكاف لم يقض ولم يفد) عنه لعدم ورودهما بل نقل القاضي عياض الاجماع على أنه لا يصلي عنه (ولا يصح الصوم عن حي) بالاختلاف مذكور كان أو غيره * (فرع من يجوز عن الصوم له يوم أو زمانه أو اشتدت) عليه (مشقة سقط) أي الصوم (عنه) لقوله تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج (ولزمته الفدية) قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراتب لا يطيقونه حال الشباب ثم يجوز عن بعد الكبر وروى البخاري ابن عباس وعائشة كائنا قرأت أو لم تقرأ الذين يطيقونه ومعناه يكفون الصوم فلا يطيقونه وهل الفدية في حق كل من ذكر بدل عن الصوم أو واجبة ابتداء وجهان في الأصل أحدهما في المجموع الثاني ويظهر أثرهما فيما لو قدر بعد العلى الصوم في انعقاد نزوله وسأبين (فأجاز) عن الفدية (ثبنت في ذمته) كاستكفارة وكالقضاء في حق المريض والمسافر هذا ما انقضاه كلام الأصل لكن قال في المجموع ينبغي أن يكون الأصح هنا عكسه كالفطر لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في عقابله جنابة ونحوها وما يحتمل حرمه من الفاضل وهو مردود بما مر من أن الله تعالى المألى إذا عجز عنه العبد وثبت الوجوب بثبوت ذمته وان لم يكن على جهة البدل إذا كان بسبب منعه وهنا كذلك لأن سببه فطره بخلاف كراهة الفاعل والتصرع بثبوت الفدية في ذمته الزمن من زيادة المصنف (ولو نذرهم والذين صوموا لم يصح) نذرهم مالم يصرح أنه لم يتخاطب بالصوم ابتداء بل بالفدية (ولو قدر) من ذكر (على الصوم بعد الفطر لم يلزمه) الصوم قضاءه لا لا وهو فارق نظيره في الحج عن المعذور إذا فطر عليه وكلامه في هذه شامل للزمن بخلاف كلام أصله وظاهر أن من اشتدت مشقة الصوم عليه كالمهرم والزمن فيه هذه والتي قبلها كشمس كلام أصله وتعبير عن عجزهم من أعظم تعبير أصله الشيخ الأهم (العارف الثاني) * يجب الفدية (بأنه وان فضيلة الوقت فإذا خافت الحامل والمرضع ولو) كانت الرضع (مستأجرة) على الأرضاع (ومتلوعة) به (على الأولاد) فقط ولو كانوا من غير الرضع (أفطرا) جواز بل وجوب بان خافتا هلا كهم (وعلم معام القضاء الفدية من الملهمات كانتا) مسافرتين أو مريضتين لما روى أبو داود والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية عنه الآية نفع حكمه الآية فيهما حيث ذلوا ونالوا قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخة قول أكثر العلماء وقال بعضهم أنه محكم غير منسوخ بخلافه بما روى في الاحتجاج به وبسنتي المجتعة فلا بد من علة الشك كما روي في الحيف وفارق ذلك وما الاستحارة عدم لزوم عدم التمتع للأجانب بالهم فمن تمة الحج الواجب على المستاجر وهذا الفطر من تمة اتصال المنافع اللازمة للرضع وظاهر أن العمل ما ذكر في المستأجرة والمتلوعة إذا لم توجد مرضه معفلة أو ساقطة لأضره الأرضاع (والاعتدال) الفدية (بعد الأولاد) لأن بدل الصوم بخلاف العقيقة تعدد بتعددهم لأنهم أضعاء على كل واحد (فان خافتا

وعليه صلاة أو اعتكاف الخ) نعم لو نذران يستكف صائغا اعتكف عن موليه صائغا قاله في التذبير قوله قاله في التذبير أشار الى تصحيحه (قوله ولا يصح الصوم عن حي) نقل في شرح مسلم أنه إجماع وقال الماوردي لا يجوز القضاء عن الحي إجماعا بأمر آخر غيره عن قادر أو عازر وكتب أيضا للفرق بينه وبين الحج أن المال يدخل فسم من وجبه أحدهما في أصل إيجبه والثاني في جبره فإنه غايرت النيابة في حالين حالة الموت وحالة الحياة والصوم لا يدخل المال فيه إلا في موضع واحد وهو جبره فلم تجز النيابة في الأصل وجوه واحد الذي روي به الخبر (قوله أو واجبه ابتداء) أشار الى تصحيحه (قوله هذا ما انقضاه كلام الأصل) أشار الى تصحيحه (قوله فإذا خافت الحامل الخ) قياسا على الشيخ الهرم جماع لأنه أفطر بسبب نفس عاجزة عن الصوم (قوله من ماله) خرج به ما إذا كانت أمه فنان الفدية تنفرضه وتكون في ذمته إناي ان تمنع قاله الفقهاء في فتاويه

قال ويجوز إزاهان الصوم عن هذا لفدية لأنه يجب مع قضاء الصوم فهي محض غرم فلا يكون الصوم بدلا عنه وقوله قاله الفقهاء أشار الى تصحيحه (قوله وان كانتا مسافرتين الخ) خرج به ما إذا أفطرا لأجل السفر والمرض فأنما لا فدية عليه ما ذكره في ألقاض الأصح (قوله وظاهر العمل ما ذكر في المستأجر الخ) يحمل ما يجب في المستأجرة على ما إذا غلب على علمه أنها تساجها إلى الألفاظ قبل الأحرار لا فلا جارة للأرضاع لا تكون إلا جارة عين ولا يجوز إبدال المستوفى من فقير أو فدية على الصغير إذا أفطرت للأرضاع كإس (قوله وان خافتا على

المبرع عندي نصير لهم ان الآن واذا أحرم العبد بمحض عزمه ان يصير حراً قبل الوفاء لا ينقلب فرضه قبل عقده واذا انقلب المسلم فبلا يثبت
 خبايا الابداح والجل واذا تنازعنا على ان من أصاب ثمانين عشرة استحق فاصاب أحدهم أو أخطأ الآخر في حجة فلا يجب العمل بالبعداء فراغ
 قوله بان الصواب هو الاول وأشار الى (٤٣٠) تصحيحه قوله لجواز مونة قبل الغد فلا يثبت قال شيخنا رحمه الله تعالى بقوله نعمه عندنا على الأثر

قوله غيره ويمكن من دفعه
 ولم يفعل والا حث
 * (باب صوم التطوع)
 قوله خبر العيصين من
 صام يوم الخ في الحديث
 كل عمل ابن آدم الا الصوم
 فانه لي وأنا أجره به واخذوا
 في معناه على أن قوله زيد
 على خبرين قولاً من
 أحدهما ان العمل بين قوله
 الحاشية بعشر أم الهالي
 سبعائة ضعف الا الصوم
 فانه لم يبين للعدد مقدار قوله
 وأحسن منه ما نقل عن
 سفيان بن عيينة ان يوم
 القياسه يتعلق بخمسة
 المارة بحسب أعماله الا
 الصوم فانه لا يسلل له يوم
 عليه فانه اذا لم يقم الا الصوم
 يتحمل الله تعالى ما بين من
 الظالم ويدخله بالصوم
 الجنة لكن ردوا رواه
 مسلم من حديث أبي هريرة
 رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال أتدرون
 من المفلس ثم ذكر ان رجلاً
 باني يوم القيامت وقد ظلم
 هذا وفلن فدم هذا وانت لثلم
 عرض هذا واتي به صلاة
 وزكاة وصوم قال فأتخذ
 هذا بكذا الى ان قال وهذا
 يصومه فدل على انه يؤخذ
 في الظالم وقوله ولا يجب

كان عليه عشرة أيام صريح في خلافه ذكره السبكي والاسنوي ورواه ابن العماد بأنه لا يخالفه فكان الزمعة
 المستقلة بقدر حرصها بالموت كما جعل الاجل به وهذه مقتضى القول في الاجل قال ولا يلزم من التشبيه بمسألة
 المستقلة في محو الزكوة بان الصواب هو الاول أي لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسألة
 الزيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة العيدين بأنه هاتان عاصيتان بالتأخير فلهذا فدية في الحال
 بخلاف صورة العيدين بأنه هاتان قد تحقق الياس فوات البعض فلهذا فدية بخلافه في العيدين لجواز مونة قبل
 الغد فلا يثبت وكلام المصنف موافق لهذا (ثم نهيها) أي فدية التأخير (قبل دخول رمضان الثاني)
 لجواز القصاص مع الامكان (كتجليل لكفارة قبل الحنث المجرم) فجوز زكوى الاصح ويحرم التأخير (ولا
 شيء على الوهم) للتأخير الفدية (ان أخر الفدية) عن السنة الاولى (وابسأله ولا للعامل تجب فدية
 يومين) فكثر لا يجوز تجبيل الزكاة لعاملين بخلاف التجبيل ليوم به (دخول السنة كما قال (دلو على)
 أي الهم (فدية يوم في السنة) أو فدية يوم بالاولى (أو عطلت الحامل قبل ان تقهر جاز) وقالوا
 بخلافه فدية يومه أو في السنة جاز كان أولى وأخصر وكاهم فبما ذكر الزم من اشتدت مشقة الصوم
 عليه وكأما حمل المرضع

*** (باب صوم التطوع) ***

المتطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات والاصل في الباب خبر العيصين من صام يوماني
 سبيل الله باعده الله وجهه عن النار سبعين خريفاً (ولا يجب ان تمام صوم التطوع) اذا شرع فيه (كصلاة)
 واعتكف طموحاً ووضوءاً ثلاثين يوماً والشرع في صومه ونحوه انما هو المتطوع غير مفروض ان شاء
 صام وان شاء أفطر واه الترمذي وصححه الحاكم - ناه ونحوه ما عشت المتكسب في الكلام على نسبة الصوم
 ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها (لكن يكراهه الخرج منه) لما هو قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والظهور
 من خلاف من أوجب انما هو (الا بعد ترك مساعدة صديق في كل الاكل اذا عزم عليه امتناع مضيقه من أوعك
 فلا يكراهه الخرج منه بل يستحب لغيره وان لم يترك عملك خاتم خبرين كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم
 نفسه وأهله واليتامى اما اذا لم يره زكوى أحدهما امتناع الآخر من ذلك فلا فضل على من خرج منه ذكر
 في المجموع واذا خرج منه قال المتولي لا يثاب على ما مضى لان العبادات تتم متى عن الشافعي انه يثاب عليه
 وهو الوجه ان خرج منه بعذر (ويستحب قضاءه) سواء أخرج بعذر أم بغيره للخروج من خلاف أوجب
 قضاءه وقدمت في صلاة التطوع عليه بهذا تعلق (ويجوز الخرج من صوم وجب على الفور) اذا أهوا
 أو رضاه (وكذا على التراخي) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والتبس بالواجب ولا على كل شيء في
 الصلاة أو الوقت (فمن أفطر في رمضان بغير عذر لزمه القضاء على الفور ولو في السفر) أو نحو ذلك كما
 وتكسب من الاثمان التخفيف بجواز التأخير لا يابح بحال المتكسب (أو) أفطر فيه (بعذر) كبعض
 وسفر ومرض (فقبل رمضان آخر يلزمه القضاء بخبرة لا تأخير الى ما قبله من زمن به

انتم صوم التطوع الخ) انما يقل ولا يجب ان تمام تطوع وان كان أعم الا ردوا على ما في الح والضرورة فانه يجب ان تمام ما يجب
 قضاءهما (قوله وهو الوجه الخ) أشار الى تصحيحه (قوله لزمه القضاء على الفور) يشمل قضاء يوم الشك (قوله ولو في السفر) قال ختمناه
 بقوله ولو في السفر انه أهوا بغير عذر وانما في قضاءه في السفر استمر قضاءه على الفور أو أفطر في ليلة التخص (قوله ولا يستحب له
 الجاه صومه) قال الا لا بد من تأخير ما لم يحدث الناس بمؤدية لاذ لا يفي بالتكليف يثبت أو شهد بهم امن لا يقبل ودال الامر بان صوم يوم عرفه على

يند وكالدى القعدة صوم يوم الع. وعلى تقد رشفه فوله. قال يسحب الصوم أو يكون كصوم يوم السبت أو يخرج فيه خلافة الوالت
الرمي هل غسل العصور من أن تؤتالام الزقية شيأ أو يظهر أنه لو أخرجه من صدفه من بعد أو امرأة أو صبي الزم به حرم عليه الصوم على
خلاف خبره وان صام غيره. بناءه على الظاهر اهـ وثبت على أن ذلك الحظ يوم الجمعة ثم عتد الناس رؤى بتعليم المجلس وطن
مذموم ولم يثبت فوله. ينسب يوم يوم السبت لكونه يوم عرفة على تقد وكالدى القعدة أم يحرم لاجتماع كونه يوم العدا فاجتبه به يحرم
لأنه ينفصل عن الطارح بمقدمة على خصوصه. لم يخلط المذنب وقوله حرم على الصوم على خلاف خبره أشار إلى تصحيحه (قوله) في نسخ صومه
لما عا (غيره) أشار إلى تصحيحه (قوله) وفيما المجموع أنه ينسحب صومه (الح) قال في شرح (١٣١) مسلم أنه مذهب الشافعي والشافعي

له يستحب فضاء الصوم الراتب وكتبه أيضا عبارة كثير يستحب لمن صام رمضان أن يبيع سنة من شؤال خلفا لأحداث ومقتضاها
عرفنا عليه ولا شك أن من تعدى بالقبول لم يلزمه القضاء على الفور على الأصح وقد قال المحامي وشيخه والجري بأن يكبر على عليه قضاء رمضان
من ينقل عن الصوم فخرج جواز لا يوجب الخافق للمي والمجنون بكملان والكافر لم يرفع والمغني المتقدم في استحباب الصوم السنة يقتضي عدم
استحبابه لأن ذكره من فاته رمضان فصام عنه شؤال الأصح أنه انصحب أن الصوم سنة من ذي القعدة لا يستحب قضاء الصوم الراتب (قوله
وأولها الثلث عشر) هل يستحبها الثالث عشر من ذي الحجة وأعرض عنه السادس عشر من ربيع من السنة الأولى له احتمال الأول (قوله
نورته تلك ع والظاهر الثاني) وقوله وأعرض أن أراي تصحبه (قوله قال الماوردي بن الخ) اشار الى تصحبه (قوله الثامن
والعشر بن واليد) قال بن العرافي ولا يخفى سقوط الثالث منها إذا كان الشهر ناقصا وله أعرض عنه بازل الشهر الذي يليه وهو من أيام
السود أنضال السنة كلها وأدعوه قال بن العرافي أشار الى تصحبه (قوله) وبني أن صام الى آخره أشار الى تصحبه

(قوله ولا تتبرأ من الجليس) قال الأذري وتسن أيضا المحافضة على صومهما قال شيخنا رحمه الله تعالى في الاثنى عشر على الخمس لولادته صلى الله عليه وسلم ووفاته في قوله زعم في كلام الفقهاء هنا في دخول القاضي البلد كاتبة (قوله ان أئمة السبت) أشار إلى تخصيصه (قوله و بكرة افراد الجمعة) لو أراد الاعتكاف في يوم الجمعة (٤٣٢) استبرأ الكراهة أو يستحب صومه لغرض من خلاف من أوجب الصوم مع الاعتكاف فيه

احتمالان حكمهما النوى في نكبت التبرئة قال الأذري وقد يقال بتركه تخصيصه بالاعتكاف كاصوم وقيام ليلة انتهي وهذا هو الأرجح قال في الخادم في آخر كتاب الصيام من الأم قال الشافعي ومن نذر ان يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فاسرأ فطره وقضاء انتهي وهذا صريح في انه لا يكره افراد يوم الصوم النذر وقوله فهل تستبرأ الكراهة أشار إلى تخصيصه (قوله تقبله عن مذهب الشافعي) نص عليه في الاملاء وروى المزني في جامعهم عن نص الشافعي ماله (قوله) عن يصف به الخ أشار إلى تخصيصه (قوله ولان اليهود تعظم يوم السبت) ولان الصوم اساءة وتخصيصه بالاعتكاف عن الاشتغال من عوائد اليهود (قوله) وظاهر أن كلامهم الخ أشار إلى تخصيصه (قوله كما صرح به في المجموع الخ) فحينئذ لا خلاف المصنف هذه المسائل يجوز على النقل (قوله) فان خاف ضررا أو فوت حق كره صومه عبارة أسهل قال الأثرورثان خاف منه ضررا أو فوت به سقا كره والا فلا قال الاستنوي يحتمل ان يراد

السواد ولان الشهر قد اشرف على الرحيل فناسب تزويده بذلك (و) يستحب صوم (الاثنى عشر والنجس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال انه ما ايمان تعرض فيه هذه الاعمال فاحبان بعرض على وانما صاموا هاهنا الترمذي وغيره والاراد عرضاه على الله واما رفع الاثمة فانهما قال بالليل مرة واليا هاهنا ولا ينافي هذا زعمها في شعبان يكفي خبر مسند اجدنه صلى الله عليه وسلم مثل عن اكثره الصوم في شعبان فقال انه شهر ترفع فيه الاعمال فاحبان برفع على وانما صاموا لاجواز رفع الاعمال الا بوجع مفصلة لا بامبال العام جلته وسمى ما ذكر يوم الاثنين لانه ثاني الاربع والنجس لانه خالسه كذا ذكره النووي ولاقوله عن أهل الجمعة قال الاستنوي فاعلم منه ان أول الاربع الاحد ونفله ابن عطية عن الاكثريين وسأفني باب النذر ان أئمة السبت وقال السهيلي انه الصواب وقول العلماء كافة (و) يستحب صوم (آخر كل شهر) لما صرح به ام أيام السوداء فانها تأتي باسنتين (وبكره افراد الجمعة) بالصوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوم قبله أو يوم بعده واه الشيخان ولا يفتقر يومه على الوظائف المطلوبة فيه من هتافه البيهقي والمبارودي وابن الصباغ والعمراني نقل عن مذهب الشافعي عن بعضه عن الوظائف (أو) افراد (السبت) أو الاحد (بالصوم) لغير الاصل يوم والسبب الاتي بالاعتكاف على غيركم واه الترمذي وحسنه والحاكم رحمه الله على شرط الشيخين ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الاحد وخرج بافراد كل من الثلاثة جميعهم غيره فلا يكره جمع السبت مع الاحد لان المجموع لم يعلمه أحد فكانت قلت التعليل بالفتوى بالغير في كراهة افراد الجمعة يقتضي انه لا فرق بين افرادها وجمعها قلنا اذا جمعها حصل له فضيلة صوم غيره ما يحرم ما حصل فيها من النقص قاله في المجموع (الان يوافق) افراد كل منها (عادة) له كان اعادة الصوم يوم وفارق صومه يوم ما فلا يكره كراهة في صوم يوم السبت والثلث ونظر مسلم لا تختصرا يوم الجمعة صيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يومه أحد ذكر رئيس الجمعة الباقي والتصرح بالاستثناء الذي كور تعالى المجموع من زيادته وظاهر ان كلامهم في صوم التفرع فلا يكره افراد كل منها يوم الغرض يكسر به في المجموع في صوم النذر وبذلك خبر الترمذي والحاكم السابق (و) فرع ولا يكره صوم الدهران لم يخضر (أو) فوت حق (وأفطار العدين وأيام التشرى) بل يستحب له لا خلاف الادلة ولانه صلى الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جنة هكذا وعقد سدس بن واه البيهقي ومعنى ضيق عليه أي عنه فلم يدخلها أولا ولا يكون له فيها موضع فان خاف ضررا أو فوت حق كره صومه لغير البخاري انه صلى الله عليه وسلم آخى بين سلمان وبين أبي الدرداء سلمان ضررا أو فواتا فردا فردا فرأى أم الدرداء مشددة فقال ما شأنك فقالت ان أشأ لك ليس له حاجة في شيء من الدنيا فقال سلمان بأنا أبا الدرداء ان لم يكن عليك حق لا عليك حق لا عليك عليك حق لا عليك عليك عليك فافطر وقدم فمأثرت أشأ لك واعط كل ذي حق حقه فذكر أبو الدرداء النبي صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما قال سلمان فان صام العدين وآيام التشرى أو شيئا منها حرم وعليه خبر البيهقي من غير الصعيدين من صام الابد وقوله المصنف بل يستحب من زيادته ومع استحبابه الصوم يوم اذنا يوم أفضل منه لغير الصعيدين عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أفضل الصيام صيام داود كان يوم يوم واحد ويظهر يوم اذنا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر كما قاله المتولي وغيره ولكن في فتاوى ابن عبد السلام ان العكس أفضل لان الحسننة بعشر أمثالها وقوله في الخبر لا أفضل من ذلك أي لك (وأفضل الا شهر للصوم) بعد رمضان الا شهر (الحرم) ذو القعدة وذو الحجة والحرم ووجب لغير أبي داود وغيره ممن

بالحق هنا كل مطلوب واجبا كان أو مندوبا وهو المتصو به لانه كراهة قيام كل الليل لهذا المعنى كما سبق ويحتمل تخصيصه بالواجب لكن نفى به حرام فيكون محل الكراهة عند الخوف دون العلم التام أو في تقويت واجب مستعمل وعارضا للمحتاج ان كان به ضررا أو فوت حق فانه له في سائر الخوف وهو الصواب انتهى ولهذا زاعل البها المصنف

الحرم وأترك صوم من الحرم وأترك صوم من الحرم وأترك صوم من الحرم لأنه كان يشق عليه
 إكثار الصوم كإياه التصريح به في الخبرين لأن يشق عليه قصوم جميعهاته فضيلة (وأفضلها الحرم) خير
 من أفضل الصوم بعد رمضان شهراته الحرم (ثم أتت) وظاهر استواء البقية والظاهر تقديم رجب
 نحو ما من فضله على الأشهر الحرم (ثم شعبان) لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ما رآيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر رمضان وأبوا أن يفتي شهر أكثر منه صياما في شعبان
 وقروا ويسلم كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الأقل لقال الله تعالى الفلقا الثاني مفسر لأقول فالمراد
 بكامله وقيل كان يصوم كامله وقت وبعضه في آخره وقيل كان يصوم ما روى من أوله وثلاثة من آخره وثلاثة من
 وسطه ولا يترك منه شيئا بالصيام لكن في أكثر من سنة وقيل أنما تصوم بكثرة الصيام لأنه لا يرفع فيه أعمال
 العبادي منهم فإن قلت قد مر أن أفضل الصيام بعد رمضان الحرم فكيف أكثر منه في شعبان دون الحرم
 قلنا الله صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل الحرم إلا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه وأولاه كان تعرضه
 فيه أعذار رغب من إكثار الصوم فيه قال العلماء وإنما لم يستكمل شهر رجب رمضان لأن لا ينظر وجوبه
 (ويجزم) على المرأة صوم نفل مطلق (بغير إذن زوج) لها (حاضر) لخبر الصحيحين لا يجعل للمرأة
 أن تصوم وزوجها شاهد إلا بأذنه وقروا بأنه إذا بدا ستأجج لا تصوم المرأة وبها شاهد إلا بأذنه
 رمضان وحتى الزوج فرض فلا يجوز تركه بنقل فلا صامت بغير إذنه مع وإن كان صومها حراما كالصلاة
 فإذا مضى قال في شرح مسلم فإن قيل ينبغي جوازها فإن أراد المتع فتح وقد الصوم فالجواب أن صومها
 منه أجمع عادة لأنه جهاب انتهك حرمة الصوم بالانسد انتهى وهل يلحق به في ذلك الصلاة الطلوع فيه فنار
 والأرجح لا أقصر زمانا يساوي في التفات أنه لا يعزم عليها صوم عرفة وعاشوراء أما صومها في غير زوجها
 عن بلدها فإثر باختلاف مفهوم الخبر ولزوال المعنى النهي وظاهر أنها إذا علمت رضاه جاز صومها وإن كان
 حاضر أو أمة إلا بإباحة لها كإيجازها وحجتها وبغير المباحة كاختاره والبدان تضر بالصوم التعاقب أضعف أو غيره
 يجوز بغير إذن السيد والإبازة كره في المجموع وعمره

(كتاب الاعتكاف)

هو نفل ثالث والحبس والملازمة على الشيء غيرا كان أو شرا قال تعالى ولا تبشروهن بأنهم عاكفون
 في المساجد وقال فانواع على قوم يعكفون على أصنام لهم وقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون
 فقال اعتكف وعتكف بعتكف وعتكف بضم الكاف وكسر هاء عكفا وعكفا وعكفا فاعتكفه أعكفه بكسر الكاف
 عكفا لا غير يستعمل لازما متعبدا كرجيم ورجعته ونقص وفتصوشرعا للبت في المسجد من شخص
 مخصوص بنسبه والأصل فيه قبل الإجماع الآية الأولى والاختيار كبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
 اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الآخر ولازمه حتى قفاه الله ثم اعتكف أزواجه
 من بعده وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف عشرين من شوال وقروا به لم يعتكف في العشر
 الأولى من شوال قال جامعوه من الشرائع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهر بيق
 للماضين والعاكفين (وهو سنة مؤكدة ويستحب في الأوقات) لأطلاق الأدلة (وأوكانه
 أربعة الأول المكث وأقله أكثر من العامين) في الصلاة (يسكون أو تردد) لاشعاره فقله فلا
 يجزئ أقل ما يجزئ في طمأنينة الصلاة (ولا يجزئ العبور) لأن كلامهما لا يسمى اعتكافا (فإن
 شروا اعتكافا) مطلقا (أجزاء مختلفة) لحصول اسمها (لكن المشبوم) للفرج من خلاف
 من وجب مولاه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتكاف دون يوم ونص الشيخ أبو حامد على
 اعتكاف بضم الميم إلى اليوم ونقله عن نص الشافعي في الأملاء ذكرته في الخبر وكذا القاضي إلا أنه لم
 ينقله عن النص (ويستحب كلما دخل المسجدان ينوي الاعتكاف) لئلا فضله والتصريح
 بالاعتكاف من زباده

(قوله وأفضلها الحرم) وقع
 في الرخصة نقل عن الجراح
 أفضل الحرم ووجبوا غرض
 بأن الذي في الخبر أنه أفضلها
 بعد الحرم (قوله ثم رجبها)
 قال شعبان والحاصل أنه
 يقدم الحرم ثم رجب ويجه
 أن يقال إنما الخطة ثم القدوة
 وبعد ذلك شعبان كأنه
 (قوله والظاهر تقديم
 رجب) أشار إلى أنه
 (قوله والأوجه لاقتص
 زمانا) أشار إلى أنه
 (قوله وظاهر أنها إذا علمت
 الخ) أشار إلى أنه
 * (كتاب الاعتكاف) *
 (قوله وشرا للبت الخ)
 وفي الشرع للبت في المسجد
 بقصد القرينة من مسلم
 عاكف ظاهر من الجنبات
 والحض والنفس صاح
 كان نفسه عن شهوة
 الفرج مع الله كرو العلم
 بالخبر (قوله فلا يجزئ
 أقل ما يجزئ في طمأنينة
 الصلاة) الفرق بينه وبين
 الطمأنينة أن المقصود بها
 قطع الهوى عن الرفع
 والثبت هاهنا والمقصود
 قال شعبان وأقل ما يجزئ
 في طمأنينة الصلاة مقدار
 سبحان الله لفظا

(قوله لقوله تعالى ولا تبشروهن الخ) قال الله مات تحريم الجماع في الاعتكاف الواجب قطعاً وبأنه من في المسجد وفي الاعتكاف كان
الطاق عه باقامته في المسجد انتهى واغرض بأنه تعليل نافع لأن الجماع لا يستلزم الإقامة لأنه قد يعرض على دابة وهو دج في المسجد معه زوجته
أرائته فيما هو في العود أو به أو هو (٢٣١) في المسجد ويغرض على الفور فلا يكون ما كتبه وقد لا يحرم المكت على الجانب إذا كان

الخروج من المسجد لا
فالصواب التعليل بأنتهال
تسوء المسجد على هذا وكان
صيا وجب على وابعه
من الجماع في المسجد
قلنا انه لا يجب عليه معناه
من قراءة القرآن وحده
جنباً وبجداً والفرق ان
المسألة هناك انتضت ذلك
بغلاف الجماع في المسجد
(قوله نه عليه الاسوي)
أشار الى تصححه (قوله)
كالجماع أشار بالتعليل
بها الى انواع الحرفة التي
تروى بالمسجد (قوله)
وتكره الحرفة فيه قال
شيخنا لانا في هذا قوله
قبله ولا يكره الصنائع
اذ لا أول في نفسه فيما عا
والثاني فيما اذا قصد
الاغتراف فيه لان الحلة
الثانية تنافي حرمته أكثر
من الأولى كاتبه (قوله على)
جواز الوضوء (الخ) في
الحلقة الوضوء في المسجد
شيء وهو ان ماء الموضوعة
والاستسقاء لا بد أن يزوج
باباً وهو حرام فاذن
يتعلق في هذه الصورة
للمسجد أو يقال له مستهلك
فيغفر وقوله أو يقال انه
الخ أشار الى تصححه (قوله)
واختاره في المجموع (و) به

أثبت (قوله على) كلام الغري اقصر الاصل (و) حرم به صاحب الانوار (قوله) وكما حرمنا الوضوء في الاعتكاف (الخ) قال في
الخدم من بالوضوء والجماع غيرهما من الماء كالخ في الفاص فانه لا يجوز في المسجد كذا كرهه الرافعي في الجنبات ثم هذا كله بالنسبة
لا الذي فاذن في الصلاة في المسجد فنعو لانه لا يؤمن بقوله الدابة وتلويها بالمسجد (قوله) ونقل النووي في مجموعته (الخ) أنزل

نصبه

(قوله لزماه) فان قلت الحلال مقيد بمصاحبه فان لم يلزم الامر به الا بالزمن من الامر بشئ الامر بالقوله بدليل اضرب هذا الجالس قلت
يجوز ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الامور به ولا من فعل الامور كلها لان الذكورا ما اذا كانت من ذلك نحو حج مفرد او نحو ادخل مكة محرما
فهي امور بمصاحبه ما من هذا القبيل (قوله لعدم الوفاء بالترتم) قال في المهدى واعلم ان الفرق بين المسئلة الاولى وبين مسئلتنا مشكل
جدا فانه التزم في الموضوع من الصوم بلفظ يدل على الصفة فان كلامه كمالا ما مفرد واما جله والحال وصف في المعنى انتهى وفرق بينهما من
وجهين احدهما ان قوله في الصورة الاولى ان اعتكف يوما التزم جميع وقوله انا فيه (٤٣٥) صام اخبار عن الحالة التي يكون عليها في
المستقبل والاخبار عن

الحالة المستقبلية لا يصح
نفاها بالانذار كونها خاصة
وتخص الى الحاصل بخلافه
لا يصح توجيه الطلب اليه
ولان قوله انا فيه صام جله
والجمله لا تكون مع موصولة

للمصدر بخلاف قوله ان
اعتكف صائما او اعتكف
بصوم فان صائما ليس فيه
اخبار عن حاله مستقبل فهو
انشاء متعصم يرجع
معنى الكلام الى تقدير
على ان اعتكف يوما وان
أصوم فيه وهذا بطريق
نظائر المسئلة كقوله لله على
أن أصلي قائما واغتسبا
وان أخرج راكبا المعنى ان
أصلي وان أخرج لانه في
معنى الانشاء ولو لم الصفة
الفرق الثاني ان قوله انا
فيه صام حال من المفعول
وهو اليوم فيحصل الكلام
الى معنى اعتكف يوما وصوما
فيه وقوله صوما فيه اخبار
ليس بصيغة التزام واما
قوله ان اعتكف صائما
فصائما حال من المفعول وهو
الاعتكف في قوله اعتكف

ادخل النعل المتخسفة في هذا ان لو ثبت (فان لو ثبت) انما خرج بما ذكر المسجد (أوبال) فيه (ولوى
لمستحرم) فغير مستحرم ان هذا المسجد لا يصلح لتشي من هذا البول ولا القذرات على انه ذكراته وقراءة
القرآن وانما حرم البول فيه في انما بخلاف القصد والجملة لان دمهما أشرف من دمهما يعني عنه في محلهما
وان كثر ولانه أقمع عن ما لو لا هذا يمنع من القصد وتوجه القبلة بخلاف البول ومثله التقط بل أولى به
صرح صاحب الاستبصار والظاهر ان ليس البول ونحوه كذلك لان الحاق الفرد النادر بالاعم الأغلب (وان
انزل بالقرآن والعلم قد يادخبر) لانه طاعة طاعة
فصل بسبب للعتكف الصوم) ١ (الاتباع رواد الشخان والغروج من خلاف من أوجب الصوم في
الاعتكاف (فان نذر اعتكاف يوم هو فيه صائما) كتبه على ان اعتكف يوما انا فيه صائما أو كون فيه صائما
(فالصوم شرط) لا اعتكافه الذي يخرج به عن عهده نذر فليس له افراد احدهما عن الآخر لعدم الوفاء
بالتزم (ويجزئ يوم من رمضان) أو غيره صائما فيه ولو فلا لانه لم يلزم صوم بل اعتكافا بصفة وقد وجد
فلونذر ان يعتكف بصوم أو صائما وكذا عكسه بان نذر ان يصوم بانعتكاف وهذه من زيادته أو معتكفا
(لزماه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما (و) لزماه (الجمع بينهما) لانه قرب فليز بالنذر (كلونذر ان
يصل بسورة كذا) لزماه والجمع بينهما (فلو اعتكف) صائما (في رمضان) أو غيره فلا لكان الصوم
أو واجبا غير هذا النذر (لم يجز) لعدم الوفاء بالتزم قال الاسنوي والقياس فيما ذكر ونحوه انه يكفي
اعتكاف خالص من الصوم ولا يجب استيعابه لان اللفظ صادق على القابل والكثير فكل ما هم قد فهم
خلافه (ولو نذر اعتكاف أيام لال متتابعة صائما بغلام ليل استأفهما) لان نذر الجمع ولو عين وقتا
لا يصح صومه كالعبادة معتكفا ولا يقضى الصوم قال الفارسي (ومضى نذر ان يعتكف صائما أو صوما بصفة
أو عكس) بان نذر ان يصل معتكفا أو يجزم بصلاة معتكفا (لم يلزم الجمع) وان لزماه اذا الصلاة
لكره ما فضلا لانتساب الاعتكاف اليه كاعتكاف مع الصوم لانتقاز به فان كان كلف فعل احدهما
ومما لا يخفى وكالصلاة فيما ذكر الاحرام بجي أو مرة (وأخره) من الصلاة فيما ذكر (ركعتان)
كلوا فريدها بالانذار ولا يجزئ ما دونهما (ولو نذر اعتكاف أيام صائما لزم لكل يوم ركعتان) واستشكه
الاصل بان ظاهر الانط يقتضي الاستيعاب فان ترك انا نذر لم اعتبر تركه بالقدر الواجب من الصلاة
كل يوم ولا اكتفى به عرف جميع المدة مما يجاب به ترك الظاهر في الاستيعاب دون التكرار بذلك
بالنذر بل كان واجب الشرع ان الصلاة المفروضة لا تسبغ الا بامدة تكرار كل يوم (ولا يجب الجمع)
بين الاعتكاف والصلاة كما يراه ولو نذر ان يصوم صائما أو عكسه لزماه ولا يلزمه جميعهما (الركن الثاني
الاعتكاف) * (لا اعتكاف في) اذ لم يكن في الصلاة وغيره اسواء بالنذر وغيره تعين زمانه أولا (ويجب
النذر للقرض في المنذور) ليعبر عن النفل قال الاسنوي ولم يشترط فيه تعيين سبب وجوبه وهو
النذر بخلاف الصلاة والصوم لان وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافه قال الزوكشي وبشبهه ان ذكر

والحال مقيد بفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فاحل في قوله ان انعتي اعتكافا وصوما كقولنا أخرج راكبا أو ما شئت (قوله والقياس فيما ذكر
نحوه الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ولو عين وقتا لا يصح صومه الخ) أو ان يعتكف في بيته بصوم لزم الصوم (قوله قال الفارسي) أشار الى تصحيحه
(قوله بان نذر ان يصل في معتكفا الخ) أو ان يصوم صائما أو عكسه (قوله واستشكه كما لا يصل الخ) يجب بانه قد تقرر ان الجمع بمنزلة تكرار
المفرد فاذا قال الله على ان اعتكف ثلاثة أيام أو أياما مملأته في وقتة على ان اعتكف يوما وركعا صائما لولا ذلك كان قوله صائما محلا
من كل يوم فليزماه ان وقع في كل يوم صلاته وان ولو نذر ان يعتكف بحر ما ينال لزم الاجرام قطعاً وان نذر اعتكاف رمضان ففاته أجزاؤه
غيره لا يصح بخلاف نذر اعتكاف شهر رمضان صائما ففاته

(قوله قالو بذلك) صرح صاحب الذخائر وهو ظاهر ع ولا يجب تعيين الاداء والقضاء (قوله وصوبه في المجموع) قال الاذري وهو هذا صنف فانه لو اطلق ثوبى اعتكاف شهر مثلا (٤٦٦) صح بطلانها ودخله اه (قوله والواجب) قال في المهمات اكتمد كسرى آخر باب

النذر يعني عن ذكر الفرض لان الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه. قالو بذلك صرح صاحب الذخائر (وان نوى الاعتكاف واطاق فخرج) من المسجد ولو لقضاء حاجة (لا بعد العزم على العود) اليه (ثم عالج جد) النيجوبات اذ اراد الاعتكاف اذ التفتي اعتكاف جديد بخلاف ما اذا خرج بعد العزم على العود لا يجب تجديده لانه يصير كنية المدين ابتداء فكأن زيادة عدد ركعات النافلة وصوبه في المجموع وان نظروا في الأصل بان اقتران التنبؤ بالعبادة شرط فكيف يمكن بغير عصة سابقة وجوابه يعرف من التعليل المذكور (ولا يعمل الاعتكاف بنفسه) انما يخرج منه كالصوم ولو خرج من نوى اعتكافه مدة مطلقه كيوم وشهر (لقضاء الحاجة) ثم رجع لم يجز (أي لم يلزمه تجديد النية لانه لا بد منه فهو كالسنة عند النية (والا) أي وان خرج غير قضاء الحاجة (جدد) النية وهو بان قصر الزمان لا تنقاع الاعتكاف الذي كان فيه ما يخرج من نوى اعتكافه مدة متناهية كسنة أو حكما آخر الباب (الركن الثالث) المعتكف وشروطه الاسلام والعقل وحسن الباث في المسجد * فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالجنون والمغنى عليه والسكران اذ لا يتلهم ولا اعتكاف الخبث والخالص والنساء محرمة المكث في المسجد عليهم وروعيه لو اعتكف في مسجد وقف على غيره مدة فانه يحرم عليه ان يسمع صوته اعتكافه كالتيمم بتراب فغصب روى على هذا ما يشبهه (فيهم من المميز والجدد والمرأة) كصيامهم (لكن يكبره اذ ان الهشة) كافي خروجهم للجماعة (ويحرم) اعتكاف العبد والمرأة (غير اذن السيد والزوج) لان منفعة العبد مستحقة للسيد والتمتع مستحق للزوج ولان حقهما في الفور بخلاف الاعتكاف نعم ان لم يفتوا عليهم ما منعت كان حضرا المسجد باذنهم ما نفوا الاعتكاف فلا يفتي بغيره وانه عليه الركني ولو نذر العبد اعتكاف زمن معين باذن سيده ثم انتقل عنه الى غيره يسع أو وصية أو ارث فله الاعتكاف بغير اذن المقتل لانه ما صار مستحقا قبل ملكه كونه الزوجة واذا اعتكفا (فلهما) الاولى ولهوا (اخراجهما من التلوع) وان اعتكفا باذنهما لمالهما ولانه لا يلزم بالشروع (وكذا) لهما اخراجهما (من النذر الا ان اذناه في الشروع) فيوان لم يكن زمن الاعتكاف معينا ولا متناهيا (أو في أحدهما هو) أي زمن الاعتكاف (معين وكذا) ان اذنا (في الشروع) فيه (فقط وهو متناهي) وان لم يكن زمنه معينا فلا يجوز اجماعا اخرجهما في الجمع لا ذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تأخير والممتنع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر (ولو اعتكف المكاتب بلا اذن جاز) اذ لا حق لسيد في منعه كالمروءة والقاضي عن النص قالو وصوره اجماعا لا يخل كسبه لانه زمنه وامكان كسبه في المسجد كالحياطة (ومن بعضه كائن ان لم تكن مهابة) والا فهو في ثوبه كالمروءة في ثوبه سيده كالفن (فرع) وفي نسخة فصل (من اراد) المعتكف (أو سكر) يحرم (بطل اعتكافه) زمن الزدة والسكر وان لم يخرج من المسجد لعدم أهلية العبادة (وتساويان لم يخرج) لان ذلك أشد من خروجه بلا عذر وهو يقنع بالتتابع كسباني وأما نص الثاني على عدم بطلان اعتكاف الرتبة فلا يعمل على غير المتتابع حتى اذا سلم يفتي بنقل المارودي وغيره أن الثاني أمر الربيع أن يضرب على هذا النص (ومن أنعم عليه أوجب) في اعتكافه (وأخرج من المسجد بطل) تناهيه ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة اذ لا عذر في اجماعه فان لم يخرج وأخرج ولم يكن حفظه في المسجد أو أمكن لكن بمشقة فلا يعمل بتناهيه لعمدة في الاولى بانجماعه وأجنونه في الثانية بنقله المارودي الحامل على اجماعه وفي نسخة بعد ما ذكر والا فلا وهو صريح بالفهم وفي أخرى بدل تناهيه اعتكافه

في الكلام على الاعتكاف المذكوران ما لا يمتنع كالاغتسال عن الجنابة بلحق قضاء الحاجة في عدم وجوب تجديد النية وكذلك الحسروج لإذ ان اه واعترض بان كلامهما في غير الاعتكاف المتتابع وهناك في المتتابع فلا تناقض ولا اختلاف والفرق بينهما ان نسبة المتتابع شاملة لجميع المدة بخلاف المدة الماخوذة قوله حرمة المكث في المسجد عليهم قال الاذري وقضى هذا التوجيهان كل من حرم مكث في المسجد لا يصح اعتكافه كذا جرحوا واستحاضوا ونحوها ذالم يمكن حفظا المصعد منها وفيه نظر (قوله لكن يكبره لقول الهيثم) قال في القوس من المشكل انما فهم على جهة نفيها ما من غير تفصيل (قوله تنبع عليه إلزكسني) قال الشيخ وهان الذي يوجب ثوبه في هذه الصورة انه لا يجوز مع انه يجوز الجلبوس بغير نية الاعتكاف وهو كما قالوا به بعضهم على مزعمه الرافعي في كتاب الاعيان بان السيد ليس له منع العبد من الذكر وقراءة القرآن في تردده وجمع انه

الصوم والعلة بغير اذن السيد ان كان لا يشفع العبد عن الخدمة (قوله وهو أي زمن الاعتكاف معينا الخ) ولو نذر عبد اعتكافا في زمن معين باذن سيده ثم أعاد فليس المشرى منه لانه مستحق قبل ملكه وله الخيار في فسخ البيع ان جهل ذلك حكاه في المجموع من المتولي وأقره وقاضه ان تكون الزوجة كذلك الا في الخيار وقوله حكاه في المجموع عن المتولي أشار إلى تصحيحه

(قوله لا زمن الجنون الخ) اذا خضرك الفرق بين عالم الاعتكاف وبسطه عرفناه لا بشكل على عبد الجنون فاعلم ان الاعتكاف هو على ما نقله
 الرافعي عن التفتن انه لا يحسب الجنون من الاعتكاف (قوله لو جن ولم يخرج من المسجد) اوضح ولم يكن حمله فيه أو أمكن مشقة لم يطل
 اعتكافه الا لا يلزم من عدم ما لانه حسبه في زمن الجنون (قوله فله الخروج للفسل الخ) قال الاذرى لو عدم الماء مطلقا وكان بحيث يسبح
 له التيمع وجوز الماء فهل يجب عليه الخروج لتيمع مع امكانه في المسجد تركه عار لانه تضمن بشاؤه ما فيه الى كمال التيمع فله الخروج ودبتهم
 ملا والظاهر ان موضع التردد ما اذا لم يكن الجنب مستحرا بالجرأ ونحوه والا لوجه الجرم وجوب الخروج لا تجوز زالة النجاسة في المسجد
 وبما لا يجب ان يكون مستحله ما اذا لم يحصل بالنجاسة ضرر للمسجد او المصليين (قوله وانه لا يصح فيه ادخار خزونه شاعها مسجد) كلاته
 صلاتا أمور فيه اذا تباعد عن امامه أكثر من ثلاثمائة ذراع وتجب قسمة مخرجي في الحلد الا اكتم المكث فيه وان أبقى البارز
 يخرج (قوله انه لو بنى فيه مسطبة) أي وأخوها كذا كتبت في أرضه (قوله فتجده السعة) (٤٣٧) أشار الى تصححه وكتب عليه كما يصح
 الاعتكاف على سطحه

وجدرانه ومثله ما لو بنى
 العصة بالآخر والنورة
 ثم وقفها مسجدا قال
 شيخنا وعلى هذا الوارد
 ان بنى قبضة مسجدا
 فان كانت في العصر
 يصح أو في البرقان أثبتنا
 فيه مع والافلان كانت
 كبيرة لا تجوز لان الاصل
 فيها الاتجار ومن شأنا
 ذلك (قوله والجامع أفضل)
 يستثنى العبد والمرأة والساد
 فالجامع وغيره في حقهم
 سواء وما اذا كان غير
 الجامع أكثر جماعة وليس
 في اعتكافه جعة فاعتكافه
 فيما أكثر جعة أفضل فله
 بعض أصحابنا قال الاذرى
 وهو الظاهر الا ان يكون
 امام الاكثر جماعة من
 جامع وغيره ممن يكره الانتداء
 به كلبانه هناك فلا شبه
 ان قلل الجمع أو في عذدي
 والمثله هو والخلان القول

وهي الموافقة للاصل والاولى أولى اقوله (ويجب) فيما اذا لم يخرج (زمن الانعلاء) من الاعتكاف
 كالنوم وكالصيام اذا أغنى عليه بعض النهار (لا) زمن (الجنون) لما فاته الاعتكاف واعلم ان ما
 صرح به من بطلان التتابع فيما اذا أمكن حمله بلا مشقة هو مقتضى كلام الاصل كالتمتع لكن الذي
 اتفقت عليه كلام الشافعي والجمهور وعدم الاطلاق فاهم أطلقوه وبغير تفصيل بين المشقة وعدمها وكذا اختلف في
 المجموع مع قوله كلام التفتن قال ما حله فان أخرج المصلي عليه أهله والجنون وليم يطل التتابع لانه
 يخرج باختباره وهذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال المتولي وآخرون هو كالمريض انتهى و يؤيد
 ما أطلقوه وما ساقى من أن الخروج مع كراهه لا يطل التتابع بجماع ان كلام يخرج باختباره (ومن أجنب
 بالاحتلام ونحوه) كالخارج ناسيا (قوله فله الخروج للفسل وان أمكنه في المسجد) لانه أمون لرواه وطرمة
 المسجد (و يبادر به) وجوب بارعاية (التتابع) وقضية كلامه كاصله جواز الفسل في المسجد وهو كذا
 ان لم يثبت فيه أو يخرج عن الحرم وما لا يوجب وكذا قوله الامام عن المحققين جزم به في المجموع (ولا
 يحسب من الجنابة) من الاعتكاف اذا اتفق المكث معها في المسجد بفرأوه غيره فانه حرام وانما يسبح
 له الضرر ورواها الحديث كاصح به الاصل (الركن الرابع المكث) (فيه فلا يصح) الاعتكاف
 (الافق المسجد) للاتباع واهل الشيعان ولا جاع وقوله تعالى ولا تبشروهن بأنتم عا كقوله في المساجد
 ذكر المساجد لاجاز ان يكون لجلها شرط في منع. أشاروا للمكث لنعمة بها وان كان خارج المسجد
 ولزم غيره أيضا فانهم اتفقوا في كونها شرط للصحة الاعتكاف ولا يفتقر شي من العبادات لا يحسب
 والاعتكاف والعاوف فله ان لا فرق بين سطح المسجد وغيره وأنه لا يصح فيما وقف جزؤه شاعها مسجد او لا
 فيما عرفت مستحرم لو بنى فيه مسطبة وقفها مسجد انتجبه العتوبه صرح بعضهم بذكر ذلك الاخرى
 ولا يفتقر بما عرفت لزم ركش من أنه يصح الاعتكاف وان لم يكن مسطبة (والجامع أفضل) للاعتكاف
 من قبضة المساجد للفرج من خلاف من أو جسد وكثرة الجماعة فيمو لا يستغناء عن الحرم والجمعة
 (ويجب) الجامع للاعتكاف فيه (ان ندرأ دوعا) فأكثروا أقل وفيه يوم الجمعة (مستابعا) وكان ممن
 ندرأ بالجمعة لم يشترط الخروج لاهالان الخروج اها يقطع التتابع (ولا يشترط) الجامع لمعاني الاعتكاف
 بل يصح في سائر المساجد لسادها في غير مكث العتوبه وسائر الاحكام (ولا يجزئ المرأة) اعتكافها
 (لعدم طيبها) لانه ليس بمسجد فهي كغيرها (ولا ينعين مسجد للاعتكاف بغيره) (فيه) كافي الصلاة

بأن الجامع أولى فيستعمل ان يكون كلام الشافعي والاصحاب خرج على الغالب وهو ان الجامع أكثر جماعة وان امامه من أهل الكمال
 ويشتمل أهم راعا خلاف من لم يصح الاعتكاف في غيره وهذا هو الظاهر انتهى وكتب أيضا يستثنى من كون الجامع أفضل ما اذا كان
 نفعين غير الجامع فاعين أولى اذا لم يخرج الى الحرم والجمعة (قوله للفرج من خلاف من أو جسد الخ) قال الرافعي والمعنى الاول ما أنظر
 عند الشافعي أولا يدسنه في ثبوت الاول به لانه نص على ان المرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاءوا من المساجد لانه لا جعة عليهم
 هذا كلامه ومقتضاه ان اذا اعتكف دون السبع وليس الجمعة فمات يستوى الجامع وغيره وبه صرح ابن الرفعة لكن قضيا مطلقا فهم
 ان الجامع أولى والحال هذه وبه صرح القاضي الحسين (قوله ولم يشترط الخروج الى الخ) لو استثنى اخرج له وانهم جماعة من رباحدهما
 الى الآخر وعادته الصلاة لم يضر والاخر قال الشيخ عز الدين من اعتكف فيما بينه مسجدان كان مسجدا في الباطن فله أن يترصد
 واعتكافه والا فقصه فقط

(قوله لا تشد الرحال الخ) أي لا يبالغ في شدة هاتفي حديث أبي عبد الله في معنى الامام أحد ما ساد حسن مرفوع لا ينبغي للمسلم أن يشد رحاله إلى مسجدين فيهما الصلاة لا تغير المسجد الحرام والأقصى ومسجدى هذا (قوله ويقوم مسجد الدين بقوله) هل يخص الفضيلة والتعظيم بالقدرة الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في منزل السكينة على قتاد بن ربعي عن رأي الاختصاص النووي لا شارة إليه بقوله مسجدى هذا ورأى (٤٣٨) جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وضع موضع أو موضع مسجد كان مسجد مكة إذا وضع ففلك الفضيلة ثابتة واستنبط

لكن يستحب الاعتكاف في جماعة فإنه في المجموع عن الأصحاب (الامام المسجد الحرام وكذا مسجد المدينة والمسجد الأقصى) فتتبع الثلاث في دفعها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا في ثلاث مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان قال ابن تيمية وألقى البيهقي بمسجد المدينة سائر مساجد النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره يأيد ذلك الخبر السابق والحق بعضهم بالثلاثة مسجد قباء لخبر صلاة في مسجد قباء كعمرو رواه الترمذي وجمعه ابن الصلاح والنووي والخضاري كان صلى الله عليه وسلم يأتي قباءوا كما ما شاذ في صلى فيه ركعتين (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) أي مسجد المدينة والمسجد الأقصى زيادة فضله وتعلق التسليم به (و) يقوم (مسجد المدينة مقام) (المسجد الأقصى) لأنه أفضل منه (ولا عكس) أي لا يقوم الأخيران مقام الأول والثالث مقام الثاني ودليل نقاشه في الفضيلة ما رواه البيهقي وجمعه ابن حبان وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيهما رواه الامام المسجد الحرام والمسجد الأقصى أفضل من مائة صلاة في مسجدى هذا رواه مارواه الزبيري وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم قال صلاة في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة صلاة في سائر أي غير المسجد الحرام ومسجد المدينة بتقريره في مقامه وبخبره من الخبرين أن مسجد المدينة أفضل من المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة فيستثنى المسجد الأقصى من الخبر الأول مع المسجد الحرام والمسجد الحرام في الخبر المذكور وقال النووي في مناسكه عن الماوردي هو الحرم كله وقوله العمري عن شيخ الشريف العثماني ثم اختار أنه الكعبة وما في الخبر من البيت وحرم النووي في جمعه ما به الكعبة والمسجد حولها فلو نذر الاعتكاف في الكعبة أو البيت الحرام فحاصل كلام العمري في تعيين البيت وأفضل منه إلى الخبر واختاره الأصواتي سكن سبأ في النذر أنه لو نذر صلاة في الكعبة كفي إثباته في المسجد حولها وقبائه من الاعتكاف كذلك وهو الأوجه الذي اقتضاه كلام الجمهور ومن أن أحراه المسجد منسأوا في أيام المنذور وأنه لا يتعين حرمه بالتعيين وإن كان أفضل من بقية الأجزاء ما قاله العمري بأنه في اختياره أنفا أو اعتماد خلافة على ما مر عن البيهقي لو خضع نذر فواحد من المساجد إلى أحدها بمسجد المدينة فلا وجه قيام به مناهة منسأوا في فضله لا يشتهل صلى الله عليه وسلم (فلا شرع) في اعتكافه متتابع (في مسجد) لا يتعين بالتعيين (تعين) وإن لم يتعين في نذر ثلاثة لا يتعاقب المتتابع (الان عدل) بعد خروج (من قضاء الحاجة إلى) مسجد (آخر عدافته) أي على ماذن فاقبل (جاز) لانتفاء المحذور (وإن عين زمن الاعتكاف) في نذر كبريم الجمعة (تعين) وقام بها التزمه لا يجوز والتقدم عليه وبجيب القضاء بالتأخير وبأنه إن تعمد

الفضيلة ثابتة واستنبط منه تفصيل مكتبة في المدينة لأن الأمانة تشترط بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوحة فيه وهو قول الجمهور واستثنى القاضي بعض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم تحكى الاتفاق عليه وسلم أفضل قاع الأرض على أنها أفضل جبل قال ابن عسقل الحنبلي أنها أفضل من العرش (قوله ما رواه البيهقي) أي وأحدوا بن ماجه (قوله) أفضل من ألف صلاة (الخ) هذا التعريف يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الأجزاء بالاتفاق كانه

النووي وغيره عليه يعمل قول أبي بكر النقاش في تعديده حسب الصلاة بالمسجد الحرام فقلت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عرجس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع للنظر عن التعديف بالجماعة فانها تزيد سبعة وعشرين درجة قال السبكي أن كل صاحب السبكي أن كل صلاة بالمسجد الحرام فردى بمائة ألف وكل صلاة به جماعة بالنبي ألف صلاة

وسبعمائة ألف صلاة والصواب أن يحس فيه ثلث عشرة ألف ألف وخمسمائة صلاة قوله وحرم النووي في جمعه (الخ) والظاهر كقوله الأذري (قوله وهو الوجه) أشار إلى تضعفه (قوله وإن عرجس من الاعتكاف تعين الخ) مثل الاعتكاف في الصلاة والصوم ولا يتعين مكان الصوم ولو سكت لا زمان لصدقة (قوله وما صححه) (الاصل) أشار إلى تضعفه وكتبه على كالي نذر أصل الاعتكاف بتل (قوله واختار السبكي مقابلة الخ) وعلى هذا النذر اعتكافا وفري بقلبه عشرة أيام فهل يكفي ما يقع عليه الاسم أم يلزم معاوي فيه خلاف

والأد

قوله وأيام الركني أي غير قوله ذكر الغزالي في الخلاصة فإن هذا كقولنا سبعة أيام متفرقة أرواها الغد من التفرق بقوله
 قوله أن يندوا عتكاف أيام متفرقة بقوله سبعة أيام متفرقة كقولنا سبعة أيام متفرقة أرواها الغد من التفرق بقوله
 المتفرق كمكان التفرق لا
 وإذا نوى جوب التتابع أولى لأنه مجرد وصف وأيام الركني بان صورة الصلاة فبما سأل أن يندوا أياما
 معينة فوجب الإتيان بالمتفرقة قد سألها وأوجب أن يكونا عتكاف شهرية فنظر بعرف مما سأل والاولى
 أن يجاب بان التتابع ليس من جنس الزمن المنذور بخلاف الإتيان بالنسبة للإيام ولا يلزم من إعجاب المجلس
 في التتابع إعجاب غيره (ولو اتفق) من الشهر ونحوه (إلخالي) أو الأيام (بقوله لسانه) بأن نواه
 (إلخالي) كالأيام لا عتكاف بنسبه وقوله لسانه اضح (ويكفيه) فبما نذر وشروا يدخل فبما سأل
 التتابع (هلالي) ثم أوقف اصدق الشهر به (فان انكسر) الشهر بان دخل في أنشائه
 (فلا نوى) بعكفها أخذ بالعدد (ولو شرط التفرق في أجزاء التتابع) لأنه أنشأ كل يوم المسجد
 الحرام مقام غيره فبما ذكر والإفراد مقام القرآن فاندفع من نوى أيام معينة كعبادته متفرقة وأرواها
 نواها من التفرق في ذكر الغزالي في الخلاصة قال الأسنوي وهو معين لتعين زمن العتكاف بالتعيين
 وأرواها بما يأتي على طرقتهم ما من أن التنية في ترك كالفن وقد عرف ما به (ولو نذر عتكاف يوم لم يجز
 تأخيره من أيام) بخلاف أيام الشهاد المفهوم من لفظ اليوم الاتصال (فلا عتكاف ظهرا) أي من وقت
 الظهر يوم (ووقف) أي مكث (إلى) وقت الظهور من تانيه (أجزاء) عددا لا أكثر من لحول التتابع
 بالبنوة في المسجد وعن أبي إسحق لا يجزئ التفرق في ساعاته بخلاف ما ليس منه قال في الأصل وهو الوجه
 (الأن خرج ليلا) فلا يجزئ ثلثا من أن العهد من لفظ اليوم الاتصال (ويجب ذلك) أي مكث المقدار
 المذكور (أن نذر يوم أو ليلة الظهر) فتفتح الخروج ليلا باتفاق الأصحاب قال في الأصل وفيه نظر لأن
 التفرق يوجب الإتيان بالمتفرقة من العتكاف والقاس أن يجعل فائدة تعقيد في هذه القطع بجواز التفرق
 لا غير (ولو) وفي نسخة فلو (نذر عتكاف شهر معين تعين) لأنه وصفه بقوله من المبادر إلى الباقي
 عقب الاتيان ببعضه والتتابع فيه واقع ضرورة لا قصدا (فان أفسده بعضه بفساد) بل يجب قضاء
 ما أفسده فقط (ولم يجب التتابع في قضاؤه) لأن التتابع فيه لم يقع قصدا بل من ضرورة تعيين الوقت
 وهو قضاؤه سابق في قضاء رمضان (الأن شرطه في أدائه) يجب كذلك التزامه بأداء (فان قال) أنه على أن
 أعتكف (أيام الشهر أو شهره) أو نذر أيامه لا يجزئ (إلخالي) لأن هذا لا يدل على معنى الأيام والشهر (حتى
 ينوما) ولو دبر لفظا فلتزمه (كن نذر عتكاف يوم) لا يلزم ضم الاله إلى الآن بان نواه فلتزمه لأن
 اليوم قد اطلق ويراد به اليوم بل المتفاوت تأثير النية ناعدا من تأثيرها في الاشتباه كما مر بان في ذلك احتياطا
 للبعد في الموضوعين بان الغرض من التنية هذا إدخال المائد وامن المقطع وهناك إخراج ما شمله اللفظ
 والصرح بقوله حتى ينوما جازعا مما نظره من زيادته (ولو نذر عتكاف يومين أو عشرة أو عشرين
 يوما) أو نحوه (ولم يجب الإتيان بالمتفرقة) بينا لأنها لم تدخل في معنى ما خلف الشهر (الأن شرط التتابع
 أن نواه) فوجب الإتيان عند الأكثر وعنده صاحب المذهب آخر بان يجب الإتيان بشرطه أن نواه ما قال في
 الأصل بذلك الوجه التوسعا فان أراد بالتتابع نوى الأيام فالحق قول صاحب المذهب أو أو فاصل
 العتكاف فالحق قول الأكثر ونقل في المجموع عن العراقي الصريح بما وعاده حل الكلام على
 طائفة من يوجب الكلام حالة الإطلاقة وذكرها بالعراقي وجهين أحدهم ما عدا الموجب (كمكسه) بان
 نواه عتكاف ليلتين أو عشرة أو عشرين بل لا أو نحوه فانه لا يجب الأيام المتفرقة لأن شرط التتابع أن نواه
 على ما مر في نوه من وجوب الإتيان أو الأيام المتفرقة يستلزم التتابع وجوب التتابع وليس كذلك فانه
 اتساع بشره كل (وان قال) أنه على أن أعتكف (العشر الأخيرة من الشهر) حتى الإله
 الأول (ويجزي) عتكافها (وان نقص الشهر) لأن هذا لا يقع على ما بعد العشر من أي آخر الشهر
 (عكاف قوله) أنه على أن أعتكف (عشره أيام من آخر) وكان نافعا لا يجزئ لأنه جود قصد البها

فيلزمه أن يعتكف بعده وما قال في المجموع وبسن في هذه أن يعتكف وما قبل العشر لاحتمال نقص
الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذر لكونه أول العشرة من آخر الشهر فلو قل هذا ثمان النقص فهل
يجزئ عن قضاء يوم قطع بغوي باحواله ويحتمل أن يكون فيه الخلاف فمن يثبت طهرا وشك في شدة
فترة ما يحتاجان بمقدارنا (ومن نذر اعتكاف يوم معين لا مطلق فضاء لا أحراه) وانما يجزئ في المطلق
أقدرته على الوفاء بنذره بصفته المترتبة بخلافه في المعين كغايه في الصلاة في العسرين وهذا من زيادته
وحكاية المجموع عن التتوي وأقره * (فرع) * لو (نذر اعتكاف يوم قدوم زيد لثلاثي) عليه (ان قدم
للا) لعدم وجود الصفة وقاس نظيره في الصوم ندب اعتكاف يوم شكر الله تعالى (وان قدم نهارا أو
الليلة) منه فلا يلزمه قضاء ما مضى منه لان الوجوب انما ثبت من حين القدوم اصبحت الاعتكاف في بعض يوم
بخلاف الصوم لكن الأفضل أن يقضى يوما كاملا ليكون اعتكافه متصله له في المجموع عن المزي وكلام
الأصل في النذر يقتضي لزوم قضاؤه ويصححه في المجموع ثم في موضع (وان فانت) أي البقية فقبالوقوم
نهارا (ولو برض) وكان من أهل الاعتكاف (قضاها) وجوبا نذرا كالساعات ويحل ذلك اذا قدم حيا بخلاف
فلوقوم ميتا أو قدم مكرها فلا شيء عليه كالأقدم لا قاله الصبري والمواردى ووقف الأذرى في الثالثة
قال لان الظاهر ان الناذر حصل اعتكافه شكر الله تعالى على حضور غايه عنه سد واجتماع شمله به وذلك
حاصل بحضور مكرها فالتكليف بقوته تعلية الحكم بالأقدم ووقوم المكره غير معتبر شرعا
* (فصل) * متى نذر اعتكافا متبعا لشرط الخروج انقض صلا الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فليزمه
بحسب التزمه ثم ان شرطه (خاص) من الأغراض (كعبادة الرضى) وتشجيع المجازة (خروج)
دون غيره وان كان غيره أهم منه (أوعام كشغل بعرض له خرج لكل شغل) ديني كالجمعة والجماعة والعبادة
أو ديني (سباح) كفاءة الساعات واقضاء الغريم (الاجتماع) فلا يخرج له (وان عينه) بل يبطله النذر
فيما اذا عينه كأي شخص من كلامه فيما يأتي لانه شرط من الغايات يقتضي الاعتكاف (وابس التزمه شغلا) عادة
فالخروج له يقطع التتابع كترك وجه لشغل محرم والتسعة أن يخرج الى موضع نذره يقال نذر جئنا تنزلي
الرياض وأصله من البعد قال ابن السكيت وبما يضعه الناس في غير موضع قولهم نرجنا تنزنا اذا خرجوا الى
البياتين قالوا انما التزمه التباعد عن المبادى والآراف ومنه قيل فلان ينزعه عن الأقدار وينزعه نفسه عن أي
يباعدها عن هذا كذا قال الجوهرى واقصا المصنف على لفظة التنزه أولى من جمع الأصل بينهما بين النظارة
لانها مبنية عنها وأوضع منها في المعنى (وزمن الخروج) لما شرطه (ان كان في نذر مطلق كشهرة قضاء)
وجو بالتبهم المنذور فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به (أو)
في نذر (معين كهذا الشهر فلا) يلزمه قضاء ذلك لانه لم يذره وفارق ما ذله بان التتابع لما كان من ضرور ان
التعين لم يجز صرف الشرط الى افادة نفي قطعه فانصرف الى اخراج زمن ما شرطه من الالتزام واذا لم يعين الزمن
لم يكن التتابع من ضروره وانه فيجعل الشرط على افادة نفي قطعه التتابع دون نقصان الزمن (وان) وفي
نحو قول (شرط الخروج للشغل ونحوه) كجموع وتضيف (في صوم) أو صلاة نذرهما أو قال في نذر
الصلاة) بشئ (الا ان احتاجه مع النذر والشرط) كأي الاعتكاف فلو قال الله على أن أتصدق بجميع
مالى الا ان احتاجه في مدة العمر مرة واذا ما في هذا لم يخرج كل التركة ونحوه ولو نفى أحسن من
الحيلة المذكورة وفي باب التذبير قاله الركني (أو) شرط الخروج لما ذكر (في) نذر (الحج مع) فكان
كأي الاحرام المشروط (وبما ان خروج) له على الأصح كالاتكاف ومقابلته عدم الجواز لان الحج أقوى
من الاعتكاف ولهذا يجب المعنى في فاسده ولا حاجته بذكر الخلاف (وان شرط قطع الاعتكاف لشغل
أو قال) على أن اعتكفه وضامن مثلا (الا ان أمرض) أو أسافر (نخرج له) أي الشغل (أو مرض) أو
سافر (لم يلزمه العود) لا تقطاع اعتكافه بذلك بخلاف ما لو شرط الخروج لذلك (ولو قال في الجمع) أي
جميع الصور المذكورة (الا أن يدولى أو مهما) أو نحوها كان أروى (أردت جامع لم ينفذ النذر)

(قوله فلا يلزمه قضاء ما مضى
منه الحج) هذا ما صححه
الأصل والمجموع هنا وقال
فيه انه المنصوص المتفق
على تصحبه (قوله نقله في
المجموع عن المزي) أشار
الى تصحبه (قوله يقتضى
لزوم قضاؤه) قال شيتا أي
قضاء تتمه اليوم ومعلوم
دخول الليلة حيث لا ضرورة
على قياس ما مر وهذا كله
على تقدير تسليم لزوم
(قوله خرج لكل شغل)
(الحج) يؤخذ من كلامه أن
شرط الشغل كونه مباحا
مقصودا غير مناف (قوله)
لا يشترط مخالف (الحج)
لان الجاع بوضعه مناف
للاعتكاف بخلاف غيره
من الأعذار لان الشئ
لا ينافى مع غيره كنافية
العبادة مع قيام ما فيها
ولا يقاس هذا على أن
للسافر أن يجتمع قصد
الترخص لانه ليس نظيره
وانما نظيره أن ينوي الصوم
على أن يجتمع نهارا واذن
باطل

(قوله أحداهم علم بالشرط الخ) هو الاعم (قوله كالجبايع اذا كان ذا كرا لا اعتكاف) عالم بالاعتكاف بمنزلة في المسجد اوزمن خروجه
 لقضاء الحاجة (قوله اذ كنتهم بدون اعتقاد) مثله ما لو اعتد عليها (قوله قالوا يؤخذ منه الخ) اشار الى تعصيف (قوله لكن لما تابت
 المسجد) يعني ان يستثنى ما اذا ثبت المسجد مثل مسجد الاعتكاف فيعبره الخروج اليه بان المذهب ان المسجد المتصل حكمها
 حكم المسجد الواحد (قوله قلت والا قربانه يضرب) الا قرب بخلافه لعدم صدق اسم (٤٤١) الخروج عليه قالوا البسط وقضه تعليل
 حكم المسجد الواحد

البغوي انه لا يضرب وهو ظاهر
 (قوله وبه صرح الاخرى)
 اشار الى تعصيف (قوله)
 وغسل الاحتلام) قالوا
 الاقار وبغسل سرعلا
 في المسجد انتهى نقل الامام
 عن المحققين انه يتعين
 الخروج للغسل طال
 الزمان اذ ضرب وقال ابن
 الرضا انه الصريح والمضى
 عليه الشنخ انه لا يلزمه
 الخروج للغسل بل فعله
 في المسجد وعندي هذا
 ليس خلافا لما قاله الامام
 بحول على ما اذا استدعى
 الغسل مكانا فان المكث
 ولو الغسل حرام اتفقا وما
 قاله الشنخ على ما ذالم
 يستدعي ذلك بان كان في
 المسجد في طريقه خروا
 بجرفاته - مس في سرعة
 (سعا) قالوا في القون فلو عدم
 الماء مطلقا او كان بحيث
 يباح له التيمم وجود الماء
 فهل يجب الخروج للتيمم
 مع امكانه في المسجد بغير
 تراه اولافه نظر فلما شخنا
 قياس ما تقدم الخروج
 حيث كان لا يتيمم فيه الا
 يمكن كتابته وقوله والظاهر
 ان من لا يعتن من السقاية
 الخ اشار الى تعصيف وكتب

لما قاله كالمشرط الخروج لحرم قتل وشرب خمر وسرف وتواصر بخر بالترجيع في الاولى من زيادته
 وصرح به في الشرح الصغير (او) قال (هو) ما اوردت خرجت ان تعد التذكري شرطه الخروج لغرض
 والتصریح بهذا اهمان من زيادته (وفي سقوط التابع وجهان) (أحداهم علم بالشرط كشرطه الخروج
 لغرض والثاني وهو الاوجه لا الغاء للشرط لانه علة تجر داره وذلك ينافي بالانترام) (فرع) ينقطع
 التابع عما ياتي الاعتكاف) كالجبايع والازال بشرطهما (غير الاحتلام والحيض) والنفاس والجنون
 فلا يقطع ما على تفصيل ياتي في الحيض لغيره وضاه بغير اختيار (فان خرج بكل البدن من المسجد او بما
 يعتمد من الرجاين) أو البدن أو الرأس قائما أو مختبئا (أو) من (الجزء) فاعدا أو من الخبث مضطجعا
 (لا غرض من الاعتذار الا تبين) (بال) التابع الانسب بكلامه انقطع وقوله أو العجز من زيادته (أو) اخرج
 (بضاهية ذلك) كأن اخرج رأسه أو إحدى يديه أو كسبها أو إحدى رجليه أو كسبها أو اعتكاف (أو)
 (بعد) بكر العين (مناوة المسجد) بما فيه لم يضرب في التابع لانه لا يسمى خارجا وساعدا للمناوة للاذان
 أم فبره وسواء أ كانت في نفس المسجد أم خارجة عن حيث البناء وترفعه أي وتكون حدثا
 في حكم المسجد كمنارة مبنية في المسجد مائل الى الشارع فيصير الاعتكاف فيهما وان كان الاعتكاف في الهواء
 الشارع قاله الزركشي قالوا يؤخذ منه انه لو اتخذ للمسجد دخان الى الشارع فاعتكف فيه مع لانه تابع
 المسجد وليس الاعتكاف في الهواء الشارع من غير مسجد الا في هذه الاوجه بخلاف ما قاله والفرق بين
 الجناح والمنارة (و) (وكذا لو كان) بابا (خارجا) وخارج رجبته والمنارة بغيره (وهو) أي الاعتكاف
 (تؤذن وان يخرج) أي للاذان عليها لا يضرب لانه معودها للاذان والنف الناس صوته بخلاف خروج
 غير الزاب للاذان وخروج الزاب لغير الاذان ولا للاذان لكن بمنارة ليست للمسجد اوله لكن بعدد عنه
 وعن رجبته وتقدم بيان رجبته في صلاة الجماعة (تنبيهان) (أحداهم قال الاستوى لو اخرج إحدى
 رجليه واعتكف عليه ما على السواء فقهه) فصار قلت الاقرب انه يضرب يؤيده ما قدمه فيما سبق فخرنا ما
 مسجدا نأبهما قال الاخرى الاقرب امتناع الخروج للمناوة فيما اذا حصل الشارع بالاذان بنظر السطح
 لعدم الحاجة اليه (ولا يطل) الانسب ولا ينقطع أي التابع (بالخروج لقضاء الحاجة) الا باليمن
 (لو كثر) خروجه لقضاءه المعارض فنظر الى جسسه وكثره فاتفقه (ولا يشترط فيها) أي جواز
 الخروج لقضاءها (الضرر وقولا) يطل التابع بخروجه (لا كل) وان أمكن فيه تقديسه حتى يوشق
 على خلاف الشرب اذا وجد الماء فيه كسائي اذا لا يستحي منه يؤخذ من العلم ان الكلام في مسجد
 مطروق بخلاف المختص والمجهور وبه صرح الاخرى (و) لا يخرج لاجل (غسل الاحتلام) ونحوه
 كالأكل والشكر وطه غير مفسد ولا ذو نقص بدني لوجوبه بخلاف خروج للغسل للتدبير كغسل الجمعة
 (ولا يكتفي) في قضاء الحاجة بما بعده (غير داره) كساقية المسجد دار صدق به بجوار المسجد امامه
 من الشقة حرم الرواق أو ترديد الصدق المنتهية قال الاخرى والظاهر ان من لا يعتن من السقاية يكافها
 (فلما نكش بعدها) أي داره (وم لا تقي) به (أو ترك الاقرب من داره) وذبح الى بعده (الجزء)
 خروجها فان خالف انقطع التابع اذ قد باء ذهاب البول في عودته الاولى فيبقى في ثماره في قطع المسافة
 للاعتكاف بالاقرب عن الابد في الثانية ما اذا وجد لا يتابعه فيخرج ويخرج (فرع لو عاد في طريقه أدنى

(٥٦) - (اسنى الطالب - اول) عليه يؤخذ من تعليلهم في مسئلة السقاية بمسابق ان من لا يعتن من دخولها
 لا يخرج بغير زنها الى منزله وهو الذي يرضى عليه القاضي الحسين والنووي وقال الاخرى انه القياس الظاهر والظاهر ان ما ذكره في السقاية
 السليم بحله في المسئلة انما لو كانت مصونة لا يدخلها الا أهل المكان كعض الخواص والرقط والمدارس فاذا اعتكف أحد هم في مسجدها
 فيبقى انما يجوز له المضى الى منزله فقامها (قوله قالوا فحاشي بعدها) ضابطا الفحص ان يذهب أكثر الوقت في التردد اليها

(قوله ولوعدل العلم الخ) روى أبو داود (٤٤٢) من عائشة رضي الله عنها أنها قالت السنتي المعتكفة لا يعود مرضا ولا يشهد جنازة

ولا يصح امرأته ولا يباشرها ولا يخرج المال أبدا منه وكتب أيضا قال في الخادم أطلقته وهو مقيد بما دالم يكن قريبا للمريض أوله من يقوم به اما إذا كان من ذوي حرجه وليس له من يقوم به غيره فعجزه ان يخرج قاله المارودي وصرح بأنه لم يور بالخرج لذلك واذا عادي وقيل يستأنف (فرع) له الخروج من التعارض لعادة مريض وتبعية جنازة وهل هو أفضل أو تركه أو دهما سواء وجوه أربعها أولها (قوله) كان زاد على خمسة عشر يوما لاثنتان العشر من تخلفه غالبا (قوله) قال الأذري وهو الوجه) أشار إلى تصحيحه (قوله) أو قضاء عدة) قال في المهمات لم يصلوا بين أن يجب العدة باختيارها كقطعها ما علق عليه الملاق أو لا يكون كذلك والظاهر ان هذا التفصيل لا يدينه اهـ واعترض بان منه ٧ لنها وان غلبت المعلق عليه فالمرجع للعدة هو طلاق الزوج لان لوقاع الملاق على طلاقه ثم علق على صفة ففسخت المعلق عليه وقع عليه طلقتان ولهذا قال الايجاب التابع مع الصفة طلاقا ونجاء (قوله) لا بسببها) أراد إذا كانت كان علق طلاقها رها أو نزلها

ببشر أو قضاء الحاجة مرضا ولم يطل مكنته (أوصلى) في ذلك (على جنازة) ولم ينظرها جناز) لعصر الزمن فيه ما اوضح بمقاله المارودي من أن غير المارودي قضى في ما ساجده أو انتظار الجنازة فلا يجوز وقد صرح ببعض ذلك بعد رجوعه في الفقه والمكثرة للعرف نقله في المجموع عن المتولي وأقره جعل الألام والغزالي في وصلة الجنازة تعد الفقه واحتملا لجميع الأغراض (ولوعدل) عن طريقه (البهاج) أي إلى العباد في غير البيت الذي قاله وصلة الجنازة ولو (تخللا أو جامع سائرا) كأن كان في هودج (أو تأنفى) منه غير إعادة بطل) التابع لتقصيره في الأولى بانها تسمى الغير قضاء الحاجة وان تعينت عليه الصلاة وفي الثانية بالجامع أذهبوا عن أراضاع العادة من أطال الوقوف إعادة المريض وفي الثالثة بتأني من العادة وبقاله علم ان له ان يعتنى على علته ولا يكاف الاسراع فهو جاهر بصرح أصله (وله الموضوع) الواجب خراج المسجد (تبعلا لاستنجا) وان خرج له دون قضاء الحاجة في ما ينفذ فمحمول كلامه للخرج وله فقط من زيادته (ولا يطل) التابع (بالخرج والعطش والموضوع) المذكور (ان لم يجد الماء في المجرى) بخلاف ما إذا وجدوه بخلاف الموضوع المندوب كالوضوء المحمدين الفاهران الموضوع المندوب لفصل الاحتلام ونحوه مفتر كالثلاث في الموضوع الواجب (فرع) (الاعتكاف ان لم يسه الطاهر من الحيض بان طالت مدة الاعتكاف بحيث لا تنفصل عن الحيض غالبا قال البغوي والذوي كان زاندا على خمسة عشر يوما (لم يقطع الحيض) تنابعه) كصوم شهرى الكفارة لغيره بغير اختيارها (والا) أي وان وسعه الطاهر (تعلقه) لأنها ببسبيل من ان تشرع كطهرت وكالحيض النفس ذكر في المجموع (ون خرج لمرض حوج) الى الخروج بان شق معه اقام حاجته الى فراش وخادم وتردد طبيب أو ثانی منه تلوث المجدول بنقطع التابع كإسباني للعاجبة بخلاف الحيض الحنفية والصداع ونحوهما كالمرض الجنون والغماء كالمرو وفارق ما ذكر في المرض افتاروه في صوم الكفارة بحيث يقطع تنابعه بان خرج له لصلته المجدد وفطره لصلته نفسه (أو) خرج (للسنان) للاعتكاف (أو أكره) بغير من لم يقطع التابع على الجائع فاسيا بغير رفع عن أمشي لخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وفي معنى الاكرامه ومن ظالم به بصرح الأصل (أو خوف غريم) له (وهو معسر) ولا يسه له لم يقطع التابع له عذر والتصریح بهذا من زيادته (لا) ان خرج (وهو غني) ما طلق أو معسر وله بغيره يقطع لتقصيره بعدم الوفاء واثبات اعساره وبما تقرر علم ان كل من خرج مكرها حتى كازرجه والعدة يكتفان بلاذن بنقطع تنابعه قال الأذري وهو الوجه (أو حل وأخرج) لم يقطع كالواجر الصائم لاعمال (أو خرج) لاداء شهادة تعين عليه حلها أو اداؤها) لم يقطع لاضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما إذا لم يعين عليه أحد هما أو تعين أحدهما دون الآخر لانه ان لم يعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا ففعله لها لغيره ان يكون الاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذا الاحتمال بعد الشرع في الاعتكاف لا فلا يقطع التابع كالوعد مصوم الدهر ففوتة اصره كفارتا لم يقبل النذر لا يلزم القضاء (أو) خرج المعتكفة لاجل قضاء عدة لا بسببها ولا في مدة اذنه) أي زوجه (لهما في الاعتكاف) لم يقطع التابع وان كانت مختارة للشكاح لان الشكاح لا يباشر للعدة بخلاف تحمل الشهادة انما يكون للاداء كسر اما إذا كانت العدة بسببها كان علق طلاقها بعشيتها فقال وهي معتكفة شئت أو عذر زوجها عدة الاعتكاف فخرجت قبل غايها فينقطع التابع والتقييد بقوله لا بسببها من زيادته ووجه في المجموع (أو) خرج (للاقمق) ثبت بالبدن لم يقطع التابع اذا لم يزل تركب لاقامة الخلع بخلاف تحمل الشهادة كالمس (لا) ان ثبت (بانزاره) فينقطع به التابع فقوله (لم يقطع) أي وان طالت الزمان المذكوران جوابين ولا يقطع أيضا خرجه لاني أو هدم أو خوف حرق ولا فسد أو هجمه ان لم يكن تأخيرهما أو أمكن وشق كالمرض وكثير غن عن عذر بيلزم العود (ويقتضى) من خرج لالاضطراب

فانه ينقطع (قوله) أو لاقامة حد) هذا إذا أتى بغير حيا لم يقبل الاعتكاف فان أتى به سال الاعتكاف كالأدوية متلافاه

التابع

ينفع الولاء (قوله ما عدا زمن قضاء الحاجة) قال الأذري كذا قاله الإمام ومنايعه (قوله وفيه كلامه كالمح) قال الأذري نعم أعلم أحدنا
قال بذلك بعد النص عنه اه (قوله قال الأذري ويؤخذ من هذا الخ) أشار إلى صحيحه (٤٢٣) (قوله وان تراعى شكاف شهر بعينه) بان
قصده من تلك السنة فلم

يصدق انظر بحسبه

كتاب الحج والعمرة

(قوله اتفق الحفاظ على

ضعفه) لأن في رواية ابن

ارطاة وابن لهيئتهما

ضعفان (قوله لعدم

استيفاعه) أو أسأل عن

عرة ثانية (قوله بان الفصل

أسئل غاغى عن بطله الخ)

وجهان الفصل فحق

الحدث هو الأصل وانما سخط

عنه إلى الأعضاء الأربعة

تخفيفا لقوله لوجب عليكم

ولما استأنتم والحج مطلقا

امترض عين وهو هنا أو

فرض كناية وسيأتي في

السرور وانظر واستشكل

نصه برؤايبه يتصور

في العبد والعيان لان

الفرضين لا يتوجهان إليهم

وبان في حق من ليس عليه

فرض عين جهنم جهة

طرد من حيث ليس

عليه فرض عين وجهة فرض

كفاية من حيث احياه

الكعبة قال الزركشي وفيه

الترام السؤال لم يخلص

لناج انظر على حدته وفي

الأثر لالترام ما ينفى

للكافرين ثم لا يبعد

دفعه من غيرهم فرضا

وبدقته فرض الكفاية

عن المكلفين كافي الجهاد

وصلا والخاتمة اه بحسب

عنه نصه وفي مكلفين

التابع بغير شرط (ما عدا زمن قضاء الحاجة) لانه غير معتكف فيه ما عدا زمن قضاء ما فلا يجب قضاء ولانه
مستثنى الا بدنه ولا ان اعتكف فيه ستمر وفيه كلامه كالمح اختصاص هذا بقضاء الحاجة والوجه
حرانه في كل ما يبالطحروج له ولم يطلر سنة عاده كالرغسل جبابه وأذان وذن واتب بخلاف ما يبالطح
زمنه كرض وعدة وحش ونفاس وقصر صم بذلك الشيخ ابرهلى والقاضى وغيرهما بنه على ذلك الاستوى
ثم قال المرفوع للرافعى فيما قاله اجماعهم وقع في الوجيز (ولم يلزمه) أي من خرج لما ذكر (تجديد النسبة)
بعد عوده (ان خرج الى ابلدته) وان طالع زمنه (كقضاء الحاجة والغسل) الواجب والأذان اذا
جوزوا الخروج له (وكذا الخروج الى ابلدته قطع التابع) وكان منه بدشمول التبع جسد المدة (والحق به
الخروج لغرض استثنى) أي استثناء العتق (ولو عين موقوف تعرض للتابع لجامع أو خرج لا عذر
علا بغيره الباقي جسد النسبة) لان هذه عبادة مستقلة مفصلة عما مضى (ولزمه) أي العتق (الجمعة)
فيلزمه الخروج لها (وان خرج لها بطل) تنابعه (لنقصيره) بعدم اعتكافه في الجامع قال الأذري
ويؤخذ من هذا انه لو كانت الجمعة تقام بغير ابلدته لفرق في جامع لم يطل تنابعه بالخروج له لو كان ذلك الوقت
القريب - صفة لثلاثة قد اجتمع باهلها فاحد من اجماع وجاء بعد نذره واعتكاف فعلوا استثنى الخروج
اها وكان في البلد لم يعان فرعى أحد ما رزق الى الاخر قال القفال في فتاويه فان كان الذي ذهب اليه
تم له فيه أو لاهل بيته أو في وقت واحد بطل اعتكافه (وان أحرم العتق بالحج ونحش فوته نافع
الاعتكاف ولم يبين) بعد فرغ من الحج على اعتكافه الأول فان لم يحش فوته أتم اعتكافه ثم خرج له
(وان نذر اعتكاف شهر بعينه بان انه انقضى) قبل نذره (لم يلزمه) لان اعتكاف شهر فمضى
بالحال (وان نذر الاعتكاف على ان يجتمع فيه لم ينع نذره) لما قلنا الجماع له وهذا علم من قوله فيما مررهما
أردن جامع لم ينع نذره

كتاب الحج والعمرة

الحج بفتح الحاء وكسر هاء الفاعل والقصد وشرا عتق الكعبة للسبل التي بيانه والعمرة بفتح العين مع ضم الميم
واسكانها وبفتح العين واسكان الميم افتتان بارتقيل القصد الى مكان عامر وشرا عتق الكعبة للسبل التي
بيانه (وهما) أي كل منهما (فرض) أي مفروض لقوله تعالى وثقه على الناس حج البيت من استطاع
السبيل وأقوله وأتموا الحج والعمرة لله أي التوام ما تامين وتلجوا من ما جوه البهني وغيرهما ما ساعد
مجمعين عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهادا لانتال فيه الحج والعمرة وما ساعد
الترمذي عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة على من قال لا وان تعمر رافعه أفضل وفي
رواية وان تعمر خير لك فضعيف قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا ينع بقول الترمذي فيحسن
صحيح قال أصحابنا ولو لم يلزم من عدم وجوب ماطقة الاحتمال ان المراد بوجبة على السائل
لعدم استطاعته قال في قوله وان تعمر بفتح الهمزة ولا ينع عن العمرة الحج وان اشمل علماء وان يفرق الفصل
حيث ينع عن الوضوء بان الفصل أصل غاغى عن بطله والحج والعمرة أصلان (ولم يفرض في العمر الامرة)
لغير مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا
فقال رجل يا بني الله أكل عمل فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما
استعظم ولغيره انما رافعى بان ساد مجمع عن سرافة قال قلت يا رسول الله عر تناهذه اعمان هذا أم لا لا بد فقال
لا بل لابد (وان اردت بعده) أي بعد الاتيان بذلك (ثم أسئل) فانه لا يفرض الامرة فلتجبا اعادته
(لانها) أي الردة (لتجبا على من لم يعم مرندا) المفهوم قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس

لم يحاط وبالفرض الكفاية لعدم استطاعتهم وقد افترض العين ثم تحموا المشقة فاقوا به (قوله لانهم لا يحيطوا على من لم يعم مرندا) قال في
المهناز هذا قول من مذهب الشافعي فقد نص في الام على حبوط ثواب الاعمال بغير الزهوى مسئلة تنفيصهم عقولا عنها قال العراقي
فسير الشافعي مراده من ذلك فقال فان قيل ما أحبط من عمله قبل أجرة له لأن عليه أن يبعد فرضا دامن صلاته لا صوم ولا غيره ما قبل أن

وفدانه أداه سلمت بسقا ذلكواذا كان هذا مرادهم فوهذا النص على قولنا لا تلزمه إعادة الحج اه على أن امام الحرم في الاساليب
منع اجبا التوابير وقال اذا حج سلسلا (٤٤٤) ثم اردت من هذا الحج نابت فاقدا للحج المنع من العقاب ولو لم يجع لعقوب على ترك الحج

وهو كافر قالوا لئلا يثبت أفعالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون وهم ذابذو
الاصحابية لا آيات كقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حرمنا عمله وهو في الآخرة من الخاسرين وانما
يفرضان (على كل مسلم بالغ عاقل حر متطوع) فلا يفرضان على كافر أصلي ولا غير مبرك كاثرو العبادان ولا
على من فيه رن لان منافعه مستقلة بده فليس من تطيعه ولا فرض على غير المستطيع لغهوه الآية وذكر
لكل منهم خاص مراتب الهمة المطلوبة ومنها لما شرع الوقوع عن الذنوب والوقوع عن فرض الاسلام
والوجوب المتقدم ذكره (فقد قرأ) مع الوقت (الاسلام) وحده (للهمة) المتألفة فلا يصحان من كافر
ولاعنه أصلا كان أو مرذال عدم أهلية العباد (مع التميز) دون ما ياتي (للمباشرة) فلا يصح من غير
غير كسائر العباد وانما يحرم عنه مولي كإسائته بانه (ومع التكليف) دون ما ياتي (للفرض) فلا يصح
نذرهما من كافر ولا غير مكاف كسائر العباد وهذا من زيادته هنا (ومع الحرية) دون الاستعانة
(الوقوع) أي الفعل الآتي بانه (عن حجة الاسلام) وعمره فلا يقع عنهما من غير مكاف ولا من غير نذر
أعماسي ج فبلغ نفعه حجة أخرى وأما عبادي ج عن نفعه حجة أخرى وإلهي ج واستاد ج بدولان النسل
عبادة فاعبر وقوعه مال الكمال فلا تسكاه العقب ووع من فرضه لكاله بخلافه من غير الكمال ومن
فيعون (ولا يتكرو) وجوبهما للمسلم (الاستاذرة) لانه في حجة الاسلام (لنكره) مقتضيهما (فرع الاستعانة)
تارك) تكون (بالنفس وتارة) تكون (بالغير) فالاولى تتعلق بخمس أمو والاول والثاني الزاد والواحدة
انفسه السبل في الآية جسماني خبر الحالكه وقال صحيح على شرط الشيخين واعتبر أوجه الزاد كإله
بما ياتي للضرورة والها (فن فضل عن دينه ولو لم يزل أياه) دلواي اياه) (عن) (نفقته) (نفقته) (نفقته)
تلزمه نفقتهم وكسوتهم اللائقة) به وجوبها (أو عن) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته)
منهما (لزامة) أو منصب) أو نحوهما (أو عن) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته) (نفقته)
فستطوع) فليزله النسل والا فلا كنفائره في الكفارة وصرح الدارمي بنعمته من ذلك حتى ترك لهوة
نفقة الزهبا والياب ووجه اعتبار كون ما ذكره فاضلا عن دينه الحال والمآل ان الحال على الفور والحج
على التراخي والآخر جل محل عليه فاذا صرف مائة في الحج لم يجز ما يقضي به الدين وقد يقال المراد بالنفقة
ما يتحمل مذكر وأعفاف الأب وأخوة الطيب وعن الادوية حاجته وحاجة قريب والمهلك اليها
وحاجة غيره مما اذا تعين الصرف اليه لان ذلك قد يسهو به نفقة كإسهو به نفقة واللائقة صفة فاستنفقة
من تلزمه نفقتهم لا لفاعله تلزمه فأمل قال الاسوي ذلكا لهم يشمل المرأة المكنتة بإحكام الزوج والحداد
وهو حجة لان الزوجة قد تنقطع فحتاج اليها وكذا المسكن للنفقة السالكين بيوت المدارس والصفوف
بالرباط ونحوها اه وقال ابن العماد بل النجاة من هؤلاء مستطعون لا نغناهم في الحال فانه العقب ولهذا
تجيز كاذن الفاعل على من كان غنيا بيلة العبدوان لم يكن معهما بركة في المستقبل وماله حسن وهو راجع
السبكي في غير واجبة (فان كان على مسافة القصر) مطلقا (أو دونها وهو صيف) عن المشي
لاداء النسل بان يجز عنه أو يثاله به ضرر ظاهر (فلا بد أن يفضل له) عباد كر (ما يضره في الزايلة)
أضافان كان قويا على المشي بالمشقة فحينما دون مسافة القصر فلا يعترف بذلك بل يلزمه المشي اذ لا ضرر
عليه بخلافه القادر عليه برفح أو جوب واعتبروا المسافة هنا من مبدأ سفره إلى مكة لا إلى الحرم عكس
ما عموه في حاضري المسجد الحرام في التمتع رعاية لعدم المشقة فيه ما في عدم اعتبار الزايلة في اذا
كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وبينه وبين عرفات أكثر نظر (وبين لقادر) على المشي لاجل
واحدة بل اذا أداه منه بتكسب ما هو تنموه (لا يجز على المشي ان يجز) قدرته على اسقاط الفرض

ولكنه لا يذنبوا بان دار
التواب الجنة وهو لا يذنبها
فاما اذا مات مسلما فالج
قدفسي على العمة والميت
من أهل الجنة والتواب
غير معتذر فلا يفتي للاجبا
في حقه أصلا اه قوله
لوقوعه عن حجة الاسلام
وعمره) مثل الواوئ هما
وعنده انه صبي أو عديان
بالفرا (قوله والراحة)
الراحة ما ترك من الابل
ذكرها كان أو أنثى قال
الطبري وفي معناها كل
حولة اعتيد الجمل علم في
طريقه من رذون أو بعل
أو جمار قال الأذري وهذا
صحيح فبين بينه وبين مكة
مراحل بسيرة يسافر في
العادة على الجمل ونحوها
الها في مثل تلك الطريق
دون أهل الشرق أو الغرب
مثلا لا غير الابل لا يعزى
على المسافات الشاقة وقوله
قال الطبري أشار إلى قصده
(قوله) ولهذا تجزى كاذن
الفطر الحج وذكر وافي
صدقة التطوع عن المراد
بصدقة بما يحتاج اليه
الحالة الراحة لا في المستقبل
(قوله) وماله حسن) أشار
إلى قصده (قوله) وهو ما
رجعه السبكي (الحج) وورد
السبكي قولهم لا يمكن
لابد من حله (قوله) فان

كان على مسافة القصر) لو كان بينه وبينها أكثر من مسافة القصر ووجه آخر زاحلة لا تفي بجميع
المسافة قد يحتاج إلى آخره في دون مسافة القصر وهو قادر على مشيها قال في الخادم أرفق تصاد يظهر انه يلزمه إلى كوابل الموضع الذي
تفي به آخره ثم يمشي الباقى لانه بالركوب ينشئ لحالة تلزمه فهي مقدمة الواجب اه وهو ظاهر

نوله ويشترط في الرأى المخرج أن يكون هذا قن لا يلبس ما أوشق عليها ويبنى الرجوع إلى ما حرجه عادت أو إعادة مثاله في الأصل
على المعروف كقوله الأذرى قال الأسنوي وسكتوا عن الخنثى والقياس في ذلك أنه كالأثر (قوله أن حرجه عادت) إطلاقه الشرط بشئ
اللاق بماله غير ويبنى أن يكون أهل الجملة سنة أخذ من نظيره في الوجبة قال الأذرى أن أوصاف ما عادت عنه الدنمان يتصغير
بغير من شرب اسمه الحق فيعمل بين بعيرين أو غيرهما وقد يتبادر من كلامهم (١٤٥) أو كذا لم بعضهم أنه لا يلزم تركه به لعلم المؤنة

وقد ظاهراً على قول من
اعتبر وجود شرط مجلس
في شق الحمل الآخر وقد
يقتل اعتقاده ذلك مع قرب
المادة لا بهارها والظاهر
أنه إن كان لا يمكنه الخ إلا
فما أشد الضيق والهرم
والفالج ونحوه من الأمراض
الوجوب عند المكنة ويؤيد
قول الثاني في الأم ويجب
عليه أن يفر في الحمل بلا
ضرورك أن يجلده ولربك
غيره وإن لم يثبت عليه غيره
أن يركب الحمل أو ما أمكنه
الثبوت عليه من الربك
أه وقوله ويبنى أن يكون
أهلاً في أشار إلى تصحبه
وكذا قوله والظاهر أنه إن
كان الخ (قوله وكلام غيره
يقضى الخ) وهو التحج
لأن المعادلة بالزاد ونحوه
لا تقوم في السهولة مقام
الشرط عند السؤدد
والركوب ونحو ذلك
(قوله فلا يشبه أنها كالحمل)
أشار إلى تصحبه (قوله
والقياس أن الخنثى الخ)
أشار إلى تصحبه (قوله أو
أجرة المثل في الثاني) أو
شراة بين مثله (قوله
والقياس أن الموقف الخ)
أشار إلى تصحبه (قوله

بمقتضى لا يكره تحملاً كالمسافر إذا قدر على الصوم في السفر ونحوه من خلاف من أو جبهه فإن لم يجد زاد
وأبى له سنة واحتجاج إلى أن يسأل الناس كرهه لأن السؤال المكره ولا ن فيه يحمل مشقة شديدة كره في
الذهب ونحوه قال في المهمات وقصة ما ذكره لآخر في استحباب المشي بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما
أنه قد انفصل الأم وصرح به جماعة منهم ما لم في المجرى قال الأثر لا رجل كدتم في الذكر بين الأولى في
هذا الحالة منعهما ونحوه لا ينافي ما صرحوا به والظاهر أن الولي هنا العصبة ويوجبها الخ الوصي والحكمة أيضاً
قال ابن العباد وأهل هذا في الجائز عتد عند التهمة والافتراء وفيما قاله نظر فيما إذا كانت التهمة في
الفرض (والج) لواجد الرحلة (راكباً أفضل) منعهما شذوذاً فالرافعي اقتداه بالنبي صلى الله
عليه وسلم ولأن المحافظة على مهمات العبادة مع الركوب أسير (وبشـ) شرط للمراعاة من يشترط بالرحلة
أي تركه جاباً لثمة به مشقة شديدة بأن يتجش منه المرض (شق) أي وجدان شق (يحمل) بفتح
الهمزة الأولى وكسر الثانية وبالفعل خمسة يكون الركاب فيها دفع الضرر (أن وجد شرطاً) الأول
وشرط أي وجد شرطاً بشرط مجلس في الشق الآخر وأن قدر على مؤنة الحمل يتساهل قال في الوسما
لأنه لا يزد خسراً لمقابل له قال الأسنوي وضمتان ما يحتاج من زاد غيره إذا أمكنه المعادلة به
بغيره فقام شرط الركوب وكلام غيره يقتضي تعيين الشرط قال الزركشي الأول هو ظاهر النص وكلام الجمهور
وهو الوجه ما طاق المصنف كماله وتعالى عن الحمل وغيره اعتبار الحمل للمراعاة لأنه أسهل قال الأذرى
وهو ظاهر فمن لا يلبس ما يبدونه أو يثبت عليها ما غيرهما قالوا شبه أنه كالرجل قال الأسنوي
والقياس أن الخنثى كالأثر قد وجدت اعتبار الرحلة وشق الحمل فالمراد أن يتمكن منهما ولو (بشرعاً) أو كراه
بين) المثل في الأول (أو آخره لئلا) في الثاني قال الأسنوي والقياس أن الموقف على هذه الجملة
والوصي يفتقه أهو أوجبان الخ بخلاف المراهب ولو وقف عليه ذلك بخصوصه وقوله أول قبله وصحبه
فلا ينافي الوجوب بنحوه إلا ما من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاء وغيرهم في الوجوب نظر
أه والأوجه الوجوب مع أنه يجب عليه الخرج ولجلى آخر وهو أن الإمام إذا نصب أحد لهم يتعاقب مصالح
المسلمين لزومه القبول ويعتبر كون ذلك فاضلاً على سائر ذهاباً أو باباً إلى وطنه (ولو لم يكن له) به (أهل) ولا
يعتبر ثلثي الغربة من الوحدة وتوزع النفوس للأوطان (فإن تضرر) من ذكر الحمل أي بالركوب
فيه (تكتسب) تشتط له وهو أعواد من تفتق بجواب الحمل عليها سائر يدفع الخ والبرد يسمى في
الفرج مجموع ذلك بخارجته وهي مأخوذة من الكسب وهو الستر منه قوله تعالى الجوار الكسب أي الجمع وبان
(وبصرف) لزوم (لهم) أي للبحر والعمرة أو الزاد والرحلة مع ما ذكر (رأس ماله) في التجارة (وضمته)
أعوان ضمتها التي يستغلها وإن بطلت تجارتها وبه غلاته كماله منصرفاً في دينه وقال المسكن والخادم
بأنه يحتاج إليهما في الحال وما كان فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل (ولو كان له دار وعبدان) لا يلبقانه
(زمن) أبداً هما بما يلبقانه به (أن كفاء الزائد على اللائق) به لمؤنة النسل ومثلها التوب النفس
كتسبيرة في الكفارة وشمل كلامهم المأثورين ويطرق نظيره في الكفارة بما قدمت في زكاة الفطر ولو أمكن
بيع بعض الحمار ولو غير نفسه يوفى عنه بمؤنة النسل لزومه أيضاً ذكره الأصل قال في المهمات والجارية

لأنه في الوجوب أشار إلى تصحبه (قوله والأوجه الوجوب) أشار إلى تصحبه (قوله لمافي الغربة من الوجبة الخ) وذلك جعلت عقوبة في
حق الزاني (قوله ولتزع النفوس للأوطان) مقتضاه أن ذلك فيعين له بلدنا فيه واستوطنه وإن من لم يكن كذلك لا يشترط في حقه وجود نفقة
الأب كذا قاله الأذرى والركب وحكم الرحلة لا لأبائهم التفتق ويختص القول بعدم اعتباره ذلك الرجوع عن له بالخارجة
أرضه تقوم بمؤنة فإن سكن اعتبر ذلك قاله الزركشي وقوله لا يشترط في حقه وجود نفقة لأبائهم أشار إلى تصحبه وكذا قوله ويبنى
نخص القول الخ (قوله فإن تضرر بالحمل الخ) الضابط في ذلك كقوله في الكفارة عن الشح أبي محمد أنه لم يمتن المشتبهين بالحمل والرحلة

ما يلحقه من الشيء والركوب (قوله والمتجه أنهما كالعبد الخ) أشار إلى تصحجه (قوله قال في المجموع ولا يلزم الفقه ببيع كسبه الخ) قاله الاستاذ ينبغي أن يلحق بذلك سلاح الجندى وسلاح المحتاج إليه المقتال وقوله وينبغي أن يلحق الخ أشار إلى تصحجه (قوله لم يكن تقديم النكاح لحائضه أفضل) قال شيخنا فاعلموا أن قبله قضى من تركه لانه تأخير بشرط سلامة العاقبة ولكن لا يتم عليه لأنه فعل ما دون خيبر من قبل النكاح وذلك كافٍ فمما ذكرناه أن الشيء لا يكون مطلوب الفعل مطلوب الترك كاتبه (قوله وتقديم الحج أفضل لغير خائف العنت) قال الأوزار ولم ألق الناس كلاماً يوجب أن لا يصير من الجامع لظلمته بل بشرط لو جوب القدرة على استحباب ما يستمتع به فظاهر القول به من شيعه احتجاجه انتهى ما مرود في كلامهم شامل (٤٤٦) (قوله لاستغاثه بكسبه) يؤخذ من التعديل اعتبار تيسر الكسب في أول يوم من خروجه

كما أشار إليه الأوزار (قوله النفس الماروفة كالعبدان كانت للخدمة فكانت للمنع بكسبه بها قال وهذا التصديق لم يؤمر ولا منه قال ابن العماد والمتجه أنهما كالعبد ما عاقلان العاقبة فيها كالعاقبة فقلت وقد وردت دعوى ما في بيان حاجة النكاح قال في المجموع ولا يلزم الفقه ببيع كسبه للجمع في الأصح لحاجة البهائم الآن أن يكون له من كل شيء تختار فيلزمه ببيع أحدها لعدم حاجته إليها * (فرع حاجة) الشخص (إلى النكاح ولو لم يكن العنت لا يمنع وجوب الحج) عليه لأن النكاح من المأذونات فلا يمنع ذلك (لكن تقديم النكاح لحائضه الخ) العنت (أفضل) لأن حاجة النكاح نازحة للحج على التراخي وتقدم الحج أفضل لغير خائف العنت * (فرع لو ادعى) * أي وجد (المكسب كغايه أهله) ولم يجد ما يصرفه إلى الزاد (وكان يكسب في يوم كسبه) أيام السفر قصير بزمه الخروج (لأنه لا يستغاثه بكسبه) (ولا) بأن كان يكسب كغايه يومه أو كان السطرط بلا (فلا) يلزم ما لم يخرج لا يعطاه من الكسب أيام الحج في الأول ولم يعلم المستثنى الثاني ولو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكسبه وله للجمع فليس يلزمه الاكتساب قال الاستاذي تفقها أن كان السفر قصير بزمه لأنهم إذا أزموا به في السفر ففي الحضر أولى وإن كان طويلاً لم يكتفوا لاقتضاه المحذور * والمتجه خلافه في العاقل لأنه لا بد إذا لم يجب الاكتساب لا يباعه حتى لا يبيع حقه الله تعالى بل لا يباعه أولى والواجب في القصير إن غلبه الحج إلا كسبه ولو قيل إن المراد في الطويل ذلك فاتجه عدم الوجوب وانما يجب في القصير لانه لا يباعه فقال في المجموع وأيام الحج سبعة أو ثمانية بعد زوال سابع ذي الحجة آخرها بعد زوال الثالث عشر منه وقس بتعديدها بالزوالين انتهى * تلك اعتبر فيها تمام العارفين تقليد قدها بغير استعانة الاستاذي من التعديل بما عطاها من الكسب فيها أنها ستة قال وهي أيام الحج من خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وهذا في من لم ينفر النفر الأول (والذين الحال على) ملي * (مقررون منكم) و(عليه بينه) به (كالخاسل) معذرة الخروج قال الزكي ومن العارفين الموصلة له للحق الظفر بشرطه فينبغي أن يكون كالحاصل عند القدرة عليه بالانقراض (و) الدين (المزجل ونحوه) كالحاصل على معصراً منكم لا يبيعه عليه (والمال الموجود به خروج العاقلة كالعدم) فلا يلزمه الخروج وقد يجعل الأول وسيله على عدم الوجوب فيبيع ما مؤجل قبل وقت الخروج إذا لم يلبسها بغير جئته * (فرع) * قال في المجموع قال الشافعي والأصحاب وبين إقاصد الحج أن يكون غالباً في التجار ونحوها في طريقه فان خرج بين الحج والتجارة لم يخرج وأما من حج وسقطه عنه فرض الحج ولكن نوبه دون نوب المتخلى عن التجارة (الأمر الثالث الطريق فيشترط أمن) فيمولوننا (لائق) بالسفر وإن لم يبق بالحضر (على النفس والبضع والمال) ولو بدا فلحقه على نفي مهام يلزمه ما لا يضره وله ما زاد من العمل بذلك كما يأتي والمراد أن خوف العالم حتى لو كان الخوف في نفسه وحده قضى من تركه كتر من يخاف من حج أول ما تمكن فاحصرهم التمر

كما أشار إليه الأوزار (قوله قال الاستاذي فتقه الخ) أشار إلى تصحجه (قوله وهو من أول الثامن الخ) قال في الخاتمة وإن كان دون مسافة القصر أو كان مكياً وورد على أن يكسب يوماً يكسبه ليأتم الحج وجب عليه (قوله حتى ولو كان يخوف في فقهه وحده الخ) نقله الباقين وجرم به السبكي في شرح المنهاج هنا فقال من جسمه سلطان أو عدواً وغيره فليكن على الحج وكان غيره من أهل بلده قادراً عليه فإن الحج لازم له بقضى عنه بعدمونه كالمريض وبإثباته ليس وليس ذلك ما عاين الوجوب لانه خاص وانما يمنع الوجوب إذا لم يقدر أحد من أهل البلد فغنى لا يقضى عنه إذا كان قبل أن يتمكن هو أو أحد من أهل بلده نص عليه انتهى ثم ذكر في باب الإحصار أنه يستحب من ذلك ومن كون الزوجة لا تحرم إلا بآذن

الزوج أم لم أذن إذا خلع الزوج وما نفي من تركها ولا تعصى للمنع الآن تكون تكتف قبل الزوج فتعصى قال في كلام القاضي أبي الطيب كناية الاتفاق على وجوب الحج عليه انتهى وعبر الأوزار هنا بغير ما به به السبكي هنا وقال مصر به الشافعي والأصحاب انتهى وفي الخاتمة قيل أنه بشرط في استطاعة المرأة أن الزوج على الصحيح في أن لا الزوج منعها وأيس كذلك بل يجب عليها الحج وأن منعها الزوج صرح به القاضي أبو الطيب في باب الإحصار من تعليقها بالمراد في الباب المذكور أيضاً وفي ما يشهد في قه مشهورة انتهى لمخداً قال بعضهم لكن الخلاف في الماهر حيث لم يكن الفرض مستقراته تعبر الاستطاعة بعد زوال المحصر وإن كان الماهر غنياً بخلاف ذلك وقد قال في الخاتمة في الكلام على هذا الإطلاق أن الزوجة إن لم تستطع إلا بعد التزوج فظاهر أنه لا يجب عليه الحج الآن برض

فيكون ثابته ولعله أراد الجمله لا العدد ثم دال على السابق بالضم المذكور لكونه مرصق بالوجوب مع عدم الواحد والواحدون بان الجواز
هنا لازم للوجوب فان الشيء اذا كان متوعداً اذا جاز وجب وجواب ذلك ان ما نص عليه في الاملا والامام واحد الاقربين للشافعي
وقد سلكه الاصل والكلام الاخير ايس (٤٤٨) كايلاً كثر يارة وتجارة أي ويح وتعلق وتعلقاً بجمع ومعه المحرم لها

اتهامه قوله لزومه الحضور
مع غيره محرم قال شيخنا
على ظاهر كلام الروضة
والا فظاهر التام ان
الاحصاء عند الاستدعاء
مفيد بما اذا كان في ساقه
العدوى فنادوا هم
المريح نعم تكن حل كلام
الروضة وما هنا على ماذا
مع الجفة عليه وبث الحق
ثم استعدي علمه فواته
(قوله والخفي الشكل
بشترط في ساقه الخ) قال
الأدري لو خاف الأمر
الجليل على نفسه ذيق ان
بشترط في حق من يامن
معه على نفسه من قريب
ونحوه ولم أرفعه نقلاً وقوله
فينبغي الخ أشار إلى تصحيحه
(قوله نعم ان كان المعنى له
الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله
والقياس عدم الوجوب)
أشار إلى تصحيحه (قوله
وقضية كلامه كسلكه الخ)
أشار إلى تصحيحه (قوله أو
وجدت المرأة ذولاً ونحوه
باجرة الخ) أجرة الزوج
كالمرم وقد مرصق به الحارثي
الصغير وفيه ذهب ابن
النيقوب جامع المختصرات
للشافعي ان النسوة اللواتي
كالمرم في الاخر وفي المهمات
انه المتعمر على الاشارة

الوجوب الذي الكلام فيه والا فلاه أن يخرج مع الواحدية فرض الحج على الصحيح في شرح المذهب ومسلم
وكذا وحدها اذا امتنع عليه حل ما دل من الاخبار على جواز السفر وحدها (ولو سافر في غير مرض الخ)
كثيرة وتجارة (لم يجمع النسوة) للاخبار السابقة وتلناه سفر غيره واجب ولو ترك الغنم الحج كان أولى
فقد جعل الشافعي رضي الله عنه الاخبار السابقة على الاشارة غير الواجبة قال لان المرأ اذا كانت يدا
لا فاضى به وادى علم لمن مسيرة أيام لزمه الحضور مع غيره محرم اذا كان معه امرأه ولو يلزمه أيضاً الصبي
من دار الحرب إلى دار الاسلام كانت وحدها لان خوفها ان تكون من خوف الطريق وبه صرح الاصل
قال في المجموع والخفي المشكل بشرط في حق من الحرم ما بشرط في المرأ فان كان معه نسوة من محاربه
كانت وانه وجانه يجوز ان كن اجنبات فلا تله تحرم عليه الخ لكونه من ذكره صاحب البيان وغيره اه
وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلقه رجل بنسوة لا يحرم له في عدم المقدس قال لان النساء بسجن
بعضهن بعضاً في ذلك معترضة قول الامام وغيره بغيره من ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخفي
الخفي بالرجل احتياطاً (فان كان في الطريق رصدي) بفتح الراء مع فتح الصادوا كانا هم من
ربق الناس لا يأخذ منهم ما لا على المراد (لم يجب) نكح (وان رضى باليسير) لما سار من ان كان
المعنى له هو الامام أو نائبه وجب ذلك كإثاله الحب الطاهر عن الامام قال في المهمات وسكت عن الاخصي
والقياس عدم الوجوب للتمتع وقول ابن العابد القياس الوجوب كيجوز قضاء دين الغير بغيره
والجبين قوله لا تله في المعلوم انما اغتاتكون باخذ المال والذوق عنه هنالكا باخذ المال وانما سئل
هذا سئل دفع الصائل فيه نظر (ويكره اعطاء) أي الرصدي ما لا ذوقه يخرج على العلب وقضية
كلامه كاهل كراهة اعطاء للرصدي الكافر والمسألة لا تافيه ما يأتي في باب موانع انعام الحج من
تخصيصها بالكافر لان ذلك يبعد الاحرام قطعاً على المال أهله من مثقال المسلمين وهذا قد لفت
حاجة لا ريب في ذلك (فان خانوا) أي مريدوا الخروج للسك (فقال كفارة بطريقهم استحب) لهم
(الخروج) لذلك ويقال لهم اينوا لواب السك والجهاد (أو) خافوا قتال (مسلمين فلا) استحب لهم
ذلك (ولو وجدوا خفراً) أي بجيراً (يا منون معاً) وجدت (المرأة ذولاً) أو نحوه (باجز) أي
باجرة المثل (لزمهم) اخراجها لانها من أحب السك فيشترط في وجوبه القدرة على ان تلتوا
ذكر في الخفاء بثلاث الخافه وماتته الشخان عن تصحيح الامام وصحاحه وقاله عدم لزوم اجزها لهما
تضمن ان دفع النائم وان ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على النائم وأخرجه في الزاد والرحلة فلا يجب السك
مع طلبها ونقل هذا في المجموع عن جواهر العرايين والخراسانين ثم قال فيجوز انهم أرادوا بالخفاء
ما يأخذ الرصدي في المراد وهذا لا يجب الحج معه بل خلافه فلا يكونون تعرضين لمصلحة الامام ويحتل
انهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله لكن الاحتمال الاول أصح وطريق الدليل فيكون الاصح على
الجهة وجوب الحج وقد تضمنه الرافعي وابن الصلاح معاً اطلاعاً على عبارة الاصحاب التي ذكرتها وقال
السبكي انه ظاهر في الدليل وان اشترت عبارة الاكثرين بخلافه وقال في المهمات الفتوى على عدم
الوجوب بقدر أجابه العرايين والقاضي وحزمه في التنبيه وأقره النووي في التصحيح ونقله في الكفاية
عن النسخ (فرع وليس غلاء الاسعار في الطريق عذراً) في عدم الوجوب (ان باعوا بشئ المسبل
اللا في بالزمان والمكان) بخلاف ما اذا طابوا زيادة على ذلك انعمت تحمل المؤنة (ويجب حل المداير لان

حيث أخزوه ولو باعوا من ذكر النسوة بخلافه وقال ابن قاضي شبهة انه المتعمر وقول الزركشي لا ريب من
لزومه العلم المشتبه بخلاف أجور المحرم بهدس ويستثنى من وجوب اجرة الزوج ما لو أودعها فانه يجب عليه القيام به من غير اجز
بل لو مات قبل القضاء وجب عليه ما لم يمتع نفسه أو نائبه قاله النووي في شرح المذهب (قوله وقال السبكي انه ظاهر في الدليل الخ) وكذا
قال الأدري في المجمع

لا استقراره في ذمة ليعب قضاءه من تركه لو مان قبل الحج كما قاله ابن الصلاح وبشرط أمر سادس صرح
به الباقين وهو أن يوجد العتبر في الإيجاب في الوقت فلو استطاع في رمضان ثم افتقر قبل خوال فلا استطاعة
وكذا الافتقر بعد جههم وقبل الرجوع ان يعترف بجهة الذهاب والاياب كسائر أوقات (وأما الاستطاعة بالغير
فالمعز عن الحج) أو العمرة ولو قضاها أو نذر أو قضاها (الموت أو عن الركوب الأبدية شديدة كالمركب أو زمانة
بمعنى) لانه مستطيع بغيره لان الاستطاعة كاستكون بالنفس تكون ببدل المال ولو طاعة الرجال ولهذا
يقال ان لا يحسن البناء التمسطيع لبناء دارك وروى مسلم عن يزيد بن امرأته قالت يا رسول الله ان
أسمات وتخرج معي فما أفاجعها قال يحيى عنها وروى الشيخان أن أم المؤمنين عيشة قالت يا رسول الله ان
فريضة الله في الحج على عباده ذكرت في شيخنا كبير الأيتام على الرحلة أفاجع عنه قال نعم وذلك في حق
الدواع وروى الترمذي وقال حسن صحيح ان أبا رزين عن العليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وذلك في حق
شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الفطن قال يحيى عن أبيه عن عمر (دان نوى الزمان) من علم به
بجاءه عنه (لم يجز) اعتبار اجمالي نفس الامر (ويجوز) الحج (للأجير) فلو طاع الصريح جاء
من زبانه (ولا أجرة) لان المستاجر لم يتفهمه (ولا تصح استنابة عن زبانه) الحج (ثم نحن) لانه لا
يقتضي بغيره فلو استناب عنه ولو لم يكن به غضب فبات قبل الأفتاء لم يجزه (ولا عن مرض) عرج
والمرضى (وان أتمل مرضه بالموت) لانه يتوقع مباشرته (و) يصح كون الأجير فيما ذكر (عرا
أرمي إلى الفرض ولو نذر) لانه من أهله في ذل الوقت هذا (فرع يحيى عن العصب) أم أنوس
من قدرته على الحج بنفسه وهو ما زاد المحجة من العصب وهو القطع كانه قطع عن كمال الحركة ويقال
بالمسألة كانه قطع عصبه أو ضرب (بغير أهله) بخلاف قضاء الدين عن غيره لان الحج بغير أهله
وهو أهل لها ولا ذنوب ويصح الاستنابة عن الميت من الوارث والاخني كقضاء الدين ولا خيرا السابقة
(لا يقطع علم بوضعه) اذ لا شرط اراد الاستنابة فيه بخلاف ما اذا أوصى به وقيل تصح من الوارث ان
لم يوص به نقله الاصل في الوصية عن السر تسمى بعد نقله التبع عن العراقيين (ويجب على من عليه قضاء
دينه) من وارث وصوى وحاكم اذا خلف المترك (ان يستناب عنه) في الحج (عند استقراره) على
وان لم يوص به لم يمسلم السابق ونظر المحققين ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان أختي نذرت ان تحج وما تم قبل ان تحج أفاجعها فقال كان على أختك ان تكتف فاضته فلم
قال فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء فان لم يخلف تركه استحب للوارث أن يحج عنه فان جهر أو أجنبي عنه
بنفسه أو باستجاره فطأ الحج عنه كسائر أوقات في الوصية يستثنى من الميت المرد فلا يناب عنه بحججه ان
لرفعة وذكر في الجراح ما بين أحد هما يناب عنه من تركه كما يخرج بهما الزكوا والكفارة والثاني
لانه لا يذنبه لو تمت لوقت في الموت عنه وهو مستحل هنا (وعلى المضروب ان يسأجر) من
يحج عنه لم امرهم ان كان بكرة أو يبيعوا بزيادة من مسافة الفرض لانه ان يحج بنفسه لعله الشقة عليه
في المجموع عن التولي وأقره (ولو) كان من يحج عنه بالاجارة (أجير ماشيا بأجرة المثل) لانه لا
عليه في معنى الأجير (فأفعله عن الدين والسكن والخادم وكذا الكفارة والنفقة) ولان نكاحه كسائر
ونفقتهم (لكن يوم الاستنجار فطأ) لاذها ما يابا كالي الفطرة والكفارة بخلاف من يحج بنفسه كما
لانه اذا لم يغفر أهله أمكنه تصحيح نفقتهم وكسوتهم (ولو وجد دون الأجرة وضوى به) الأجير
(زمنه) الاستنجار لانه مستطيع والمنفعة فيه است كالزينة في المال الأثرى ان الانسان يستناب عنه
الاستنجار بحال الغدير ولا يستناب عنه عن الاستنابة بوجهه في اشتغاله (ولو لم يجد) أجرة (ودعه) لانه
يلزمه قبولها (ولو من ولد) لعظم المنفعة لكن في الكفاية عن البندويجي وجأه انه لو كان له
المطاع عاز عن الحج أيضا وقد روي ان يستأجره من يحج عنه بمذله فلان وجب الحج على المذلول
له وجه واحد وفي المجموع عن التولي والاستنجار المطاع استأجره من يحج عنه بالاجارة من
على ان الضرب بالاذل ليس بشرط

(قوله وكلام البغوي لزومه) هو الواضح (قوله ولم يكن علم حج) شمل الاداء والقضاء وحج التذمر (قوله وكذا في بعضهم فرض حجة الاسلام) بان يكون مسلما بالغاية فلا حرجا من قوله بان يتقوا (قوله ولم يكونوا معوضين) قال في المهامنا ذكر الرافعي من كونه معضوباً بان يعلو الرضا ويحمله اذا كان فقيرا فان كان غنياً بكتما لا يستجار عنه لم يقوله (401) اذا كان ائذا ذكره الدارمي يحكي في شرح

المذهب نحوه وعن التتمة
وزاد غسقى في الاجنبي
وجهين من غير حج
وعال عدم القزوم بانه في
الحققة هذا المال انتهى
واغترض في التوسط على
قوله ويحمله اذا كان فقرا
الى آخره بان الكلام في
بذله الطاعة ليجب نفسه
واما استخاره من حج عن
أبيه فسله اخرى انتهى
وقبه نظر فان بذله الطاعة
أعم من الحج بنفسه
واستجاره من حج عنه
(قوله وتخصيص حكم
التعديل بالابن الخ) ونعم
التصرف فاذا أن تعويل
الاصل أو الفرع على
الكسب أو الـوال أو
كونه ماشيا مانع من لزوم
القبول وأن الغرض بر
بالنفس مانع ولوس الاجنبي
(قوله قال الاسنوي وهو لا
يستقيم الحج) اعترضه
في الخادم من وجهين
أحدهما أن الرافعي أراد
هنا انه يعبر على الاستجار
فان لم يفعل استجارته
فراده الترتيب لا التخيير
لا يمكن القول بجواز
الاستجار عن غير امتناع
فان الحجة انما يثبت بعد
التعذر والامتناع فانها
قوله ان كلام التوري

كان وله الفسحة فان كان أجنبيا فوجهان اه ومقتضى كلام الشيخ أي عامه دلزوم وكلام البغوي
علم لزومه ووافقه الاذرى وكأله في هـ هذا الواجب (وان أطاعه) في الحج عنه (فرعوه كذا) أنه
والاجنبي ووقى جـ مـ ولم يكن علم حج وكذا في بعضهم فرض حجة الاسلام ولم يكونوا معوضين
(لانه) القبول بالاداء لهم فيه لحصول الاستعانة (وعليه أمره ولو قسم) منه (طاعته) بان يحج
عنه طاعتا وظاهر كلامه كماله ان الاله والاجنبي ليس كذلك والواجب ما كذا كما كتبه كلام الأتوز
وتعبيره (فلو كان الابن) وان سفل (أو الاب) وان علا (ماشيا أو معقلا على الكسب أو السؤل)
ولو ركب (أو) كان (الاجنبي) ولو ركب (مغروبا بنفسه) بان كان ركب مغروبا وبأسرها
كسب أو سؤل (لم يلزمه القبول) مشقة مشى من ذكر عليه بخلاف مشى الاجنبي والكسب قد
ينفع والسائل قد رد والغرض بر النفس حرام وشمل القول والمغرض بنفسه للرا كبر وترجع بحكم
التعويل من زيادته وتخصيص حكم التعويل بالابن والابن لا يغفر بر الاجنبي من تصرفه واتجهت سلامة
هو ظاهر كلام أصله وكالات والاب والابن والام كآتهم بالأولى وظلوه ما مولى وان لم تكن من الأبعاض كما
انقضاء نص الام على ان المرأة القادر على المشى لو أضاف الحج ماشية كان لو لم يمتنعها من المشى فبما يلزمها
وتقدم ان القادر على المشى والكسب في يوم كفاية أيام لا يعد وفي السفر القصير يفتني كآله الاذرى
وبسبب القول في المكروه نحوه (ولو جع القاطع) عن طاعته (قبل الاحرام) أي احرامه (جاز) ولو بعد
الاذن لانه من غير شيء لم يصل به الشرع (لا بعده) لا تنقضاء للثواب اذا كان رجوعا لما تقرر بل ان
يجزأ له لانه يتناهي له يجب على المطاع كما صرح به الاصل (ولو امتنع) المعصوب (من الاستجار) لن
يجع عنه (أو) من (استنابة المطيع لم يلزمه الحرام) بذلك ولم ينب عنه فيه كما صرح به الاصل وان
كان الاستجار والاستنابة واجبا من على الغرض حق من غضب مطلقا في الاباية وبعد بداهة في الاستجار
لان بني الحج على التراخي ولا لاحق نفسه لا غير بخلاف الزكاة ووقع في المجموع في الاباية ان الحجة كبر لزمه
ما قال الاسنوي وهو لا يستقيم ولم أر من قال به والمذكور في الاباية والاستجار واحد (وان مات المطيع)
أو المطاع (أو جع) المطيع (عن الطاعة) فان كان (بعد ما كان الحج) سواء أذن له المطاع
أو لا كما تقدم كلام المجموع (استقرار الوجوب) في ذمة المطاع والافتقار لتقدير الاصل الاستقرار وقبل
الاذن بانسب يجزأ وجه الاستقرار ان الموت والرجوع بعد التمكن كتلف المال بعده وفي كلام المجموع
ما يقتضي ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع وليس مراد اذ كيف يستقر في ذمة من جواز الرجوع كما
قد كررته الرجوع من زيادة المسنف وصرح في المجموع (ولو كان له مال أو مطيع لم يعد له)
جواز الاصل في التناهي ولو كان له من مطيع ولم يعلم طاعته (وجب) عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر
قال في الاصل وان انقول لا يجب بحال فانه متعلق بالاستعانة ولا استطاعة عدم العلم بالمال والطاعة
وتذكر الصنف قول الروضة قال الدارمي لو بذل لابي به فبذل لزمه يبدأ بها ماشيا لانه مبني على انه لا يجوز
المطاع الرجوع قبل احرامه وقد مر مثله وفرع الدارمي على ما قاله فقال واذ حج الابن عن أحدهما
ثم مات في وجوب حج عن الآخر وجهان حكاهما ابن المزيان وعندى انه يحج عنه وجه واحد
(فرع) قال في المجموع قال صاحبنا اذا طلب الوالد من ولده ان يحج عنه استحقه اجابته ولا يلزمه
بخلافه فانه لانه لا ضرر هناك والاب يامتنع به من الحج لانه حق للشرع فاذا عجز عنه لزام ولا يجب
عليه بخلافه ثم فانه على الوالد الضرر وعليه فهو كالتفقة (تصل بجوز ان يحج عنه بالنفقة) وهي قدر

لا يستقيم بناءه على اعتقاده أن كلامه هم هناك على التخيير وليس كذلك فكلام التوري هو الصواب انتهى وفي كلام وجهين نظر (قوله)
قال الدارمي لو بذل لابي به فبذل لزمه الحج) قالوا واذ قبل الاب البذل لم يجزه الرجوع انتهى قال في المهامنا ذكر كرس من عدم جواز الرجوع
وبعضه نقد ذكر الله تعالى هذا بضو صفة صحيح جواز الرجوع قال في التوسطه غلط فاحش وانما أراد المعنف انه اذا قبل الاب البذل

الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وذلك بان يقول يعني وأعطى تلك النفقة أو وأتفق عليك واعتقر به
 جهالة التامه ايس اجارة واجمالة وانما هو اوزاقي على ذلك كما رزق الامام وغيره على الاذن ونحوه من القرب
 فهو تبرع من الجانبين ذلك بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الاجارة والجمالة (فان استأجر بها) أي
 بالنفقة كان قال استأجرتك للبحر بنفقك أو يعني بها (لم يصح) لجمالة العوض (والاستئجار) فيها
 ذكر (ضرر بان استأجر عين واستأجر ذمة فالاول كاستأجرتك للبحر عن أذن مني هذا السنه) ولو قال
 للبحر بنفسك كان تأكدا (فان عين غيرها) أي غير السنة الاولى (لم يصح) العقد كاستئجار الدار
 للشهر القابل (وان أطلق) العقد عن تقديده بالسنة الاولى مصحح (حل على) السنة (الحاضرة)
 فهي المعتبرة للعين والخل اذا كان يصل الى مكة فيها (فان كان لاصل مكة الاستئجار) فاكثروا في سنة
 سنتين بالبحر (فن الاولى) يعني فالاولى من سنى امكان الوصول الى المعتبرة بذلك (و بشرط لصح
 قدرة الاجير على الشروع) في العمل فلا يصح استئجار من لم يملكه الخروج لمرض أو خوف أو نحوهما للبحر
 عن النفقة (وبشرط) ايها (انواع المدة) للعمل فلا يصح الاستئجار اذ يقى من المدة ما لا يسع اذراك
 الحج لذلك (ولو انتظر واخرج القافلة) التي يخرجون معها من بلد الاجارة بعد الاستئجار بالخرج
 المعتاد (لم يصح) اضرورة السفر معها والتصرح بمداين بانه ولا يترتب عليه جري هذا على مقتضى
 كلام الامام والغزالي المذكور في الاصل لانه صرح بعد بانه بشرط الاستئجار حالة الخروج (والمسعى) ونحوه
 من يمكنه ادراك الحج في سنته اذا احرم في أشهره (يستأجر في أشهر الحج) ولو في أول سنه لم يمكنه من الاحرام
 في الحلال بخلافه فليجاء بالاجارة الى ذلك فيكون في معنى شرط تأخير التسليم (والثاني) قوله أن أئمت ذلك
 تحصيل حجة ويجوز الاستئجار في الذمة (على المستقبل) من الاعوام كاستأجار ان الذمة (فلا يحل)
 عن السنة المعينة (زاد فيها) بتجديده واعذمة المحجج عنه (وان أطلق الاستئجار حل على) السنة
 (الحاضرة) بخبر في اجارة العين (فيستل ان ضمان الوقت ولا يشترط قدرته على السفر) فلا بد من
 ارض أو خوف (لا مكان الاستئجار في اجارة الذمة وان قال أئمت ذلك للبحر بنفقك في السنة) لاجارة
 (تردد) والله بما في الاصل هنا عن البخاري وغيره ما لم تصح وانه لا يستتبع فيكون اجارة عين وقال الامام
 بطلانها وتبعه الاصل في باب الاجارة لان الهبة مع الربط بعين يتناقضان كمن أسلم في غرة بستان بعين
 وأجيب بان الحج قرية واغراض الناس في عين من يحصلها متفاوتة لانه قد يستأجر فاسق أو فاجر بخبر عن
 العهدة شرعا والسلم اذا أطلق حل على الجيد وفي الجواب انظر * (فرع بشرط معرفة العائد بن أعمال
 الحج) * فلو جعلها أحدهم مالم يصح العقد كاستأجار ان وأعماله أو كانه واجبا له وسنة فيجوز اشتراط
 معرفة الجميع لانه معقود عليه حتى يحط التفاوت لما فوته من السن كما مر به المأوردى وغيره ويجوز
 الاكراه بعينه فضاء عدد السن لكونه تابعة كما تقول في بيع الحامل الوليمة وقد علمت مع انه لم يعرف عند
 العقد خوله تبعا (ولا يجب) في العقد (ذكر المقات) الذي يحرم منه الاجير (فيحصل عند الاطلاق
 على) المقات (الشرعي) للبحر جرحه عنه لان الاجارة تقع على جرح شرعي والحج الشرعي له بمقات معهود
 شرعا عرفا فانصرف الاطلاق الى فعله انه لا يشترط تعيين المقات والتعبد وان كان في الطريق بمقاتان وبه صرح
 الاصل وروايت انه اذا عدل عن المقات التعيين الى غيره ميزان كان مثله أو أطول منه (وليدين) وجوبا
 في الاجارة لنفسك (انه افراد أو تمتع أو ثمران) لا اختلاف الفرض بها * (فرع لو قال المأوردى
 عن) * أو أذن من يعني (فله ما نتفهم من جرحه) من جمعه أو جمع من أشهره عنه (استفحق) لانه
 جهالة الاجارة والجمالة تجوز على العمل المجهول فلي العلم أولى (فان احرم عنه اثنان) مرتبا (الحق
 الاول) الماتة (فان احرم له أو جهل السابق) منهم ما جهل سبقه أو بدونه (وقع) فيها
 عنه ما لا يثبت لهما) على القائل اذ ايس أحدهما ما بولي من الاخر فصارت عقدان كالحاجين بعد
 واحد وسكتوا عما علم سبق أحدهما ما تسمى قال الزركشي فيجوز فيجوز الوفاء حتى يتذكر ويحتمل ان

لم يجز للاب الرجوع (قوله)
 كان قال استأجرتك للبحر
 بنفقك أو يعني بها) قال
 شيخنا هذه جملة قاعدة
 لجهالة عوضها وهي غير
 التي تقدمت في كلام الشارع
 اذ فيها ما اعطى النفقة فهو
 وعد ينصرف الى الارزاق
 تخرج عن الاجارة والجمالة
 (قوله استأجر عين) فصح
 استأجر عين من وقت اجارة
 العلم على عينه (قوله لم يمكنه
 من الاحرام في الحال) وقد
 قال في البحر يجوز زعدها
 في أشهر الحج في كل موضع
 لا مكان الاحرام في الحال
 انتهى (قوله وقال الامام
 بطلانها) أشار الى تصحيحه
 (قوله وتبعه الاصل)
 وصاحب الانوار (قوله)
 فحصل اشتراط معرفة
 الجميع) أشار الى تصحيحه
 (قوله وليبين انه افراد الحج)
 فلو قال استأجرتك للبحر
 أو العمرة على الأهم بطل
 ووقع الاستأجار اجارة المثل
 ولو قال يعني فان غرت أو
 تمتعت فقد احسن فرتن
 أو تمتع وفعلا المستأجر
 (قوله فيجوز الوفاء)
 أشار الى تصحيحه

أنه وقال بغيره يقع منه) أشار إلى تعميمه (قوله عن العام الذي تعينه) بأن عناه في عقدها (قوله أو أوصى الميت باستخاره رجل الخ) لو
 قالوا بجائز من رضاه فلا تعينه واحد فهو كعنه الموصى أو من يشاء فيدفعه أو يد واحد أو ما منع قوله تعينه أي خروجهما أن
 له التعينه (قوله بل العدم ما قدمه الخ) ما تقدم فيما إذا عينه في ذلك العام وكلام البغوي (٤٠٣) في هذا أطلقوا وجعلوا على ذلك العام

يكون كالعين فيه انتهى وقياس فنأثر ترجع الأول ولو كان العوض مجبولا كان قال من يعمى فيه
 عبد أو ثوب أو درهم وقع الحج بغيره المثل * (فرع) يشترط في الجارة العين أن تكون أي
 توجد (حال الخروج) لأن عليه الاشتغال بعمل الحج عقب العقد والاشتغال بشراء الزاد ونحوه ينزل منزلة
 الخروج (فإن لم يشرع) أي الأجبر في الحج (من عامه) لعذر أو غيره (انفجحت) أي الجارة
 لقوان المقصود فلو حج عنه في العام الثاني قال القاضي مرة لا يقع عنه وقال أخرى يقع عنه لأنه أمره أن يحج
 عنه وقع عنه ولو لم يكن له أحد وكثر نحو الثاني الشيخ أبو حامد والداري (ومضى آخر أجبر ذمة) الشروع
 في الحج عن العام الذي تعينه (ثم) لا تركه بحرم أو التصريح بالأم من زيادته (وثبت الخبر)
 في التسليم على التراخي (للمعصوب وللشعير بالاجتماع الميت) لتأخر المقصود فان شاء أفسخا
 الأجزاء شأ آخر الصلح الأجبر في العام الثاني أو غيره (لأمن استأجر بمال الميت) فأنجز الأجبر الحج
 عن العام (في عمل في الفسخ) وعدمه (بالصلحة) فان كانت المصلحة في الفسخ لحرف أو لاس الأجبر
 أو به بغير فعل فمن (ولو استأجر المعصوب) من يحج عنه (وإن أو أوصى الميت باستخاره رجل
 واستأجر) عنه الرجل (في الذمة فأنجز) الأجبر الحج فيما (عن عامه لم يفسخ) عقد الجارة إذا
 لا سبب أو رث في الأجرة في الأولى وبه فارق ثبوت الرد بالعيب ونحوه والوصية مستحقة الصرف في
 الأجبر في الثالثة وقد قدمه إذا أخر أجبر الذمة بأم وبه هنا على أن البغوي قائل بخلافه فإذا أطلق
 فقال (ثم أطلق أجبر الذمة) بأن لم يعين عام حج (ولما تعينه السنة) الأولى كسر (قال
 البغوي لا يأم بالاجتبر) عنها لكن ثبت للسلطان اختيار ولو ترك هذا كان أولى لأنه بهم انه اعتمد
 وليس كذلك المعتبر ما قدمه وهو قول الجمهور وكأفاده كلام الأصل وصرح به غيره * (فرع) إذا انتهى
 (الأجبر) للحج (إلى المقات) المتعين (فأحرم عن نفسه بعمره وأتبعها ثم أحرم للمستأجر) بالحج (ولم
 يرد إلى المقات مع حجته عند اللذان) (لزمه) لاسه أنه بترك الاحرام به من المقات (ولا يجبر) الحط
 لما تراه (به) أي بالهم (بل عليه أن يحط بتفاوت ما بين حجتين انشتان من بلد الجارة أحرم بأحد من
 المقات الأخرى من مكة) لأن الحرم حق الله تعالى فلا يجبر به الحط الذي هو حق الذي يكفى التعرض
 أصل المأول فلو كانت آخر الحط الأولى مائة والثانية تسعين حط عشر المسمى لأن التفاوت بالعشر وما ذكر
 لذلك من وقوع الحج عن المستأجر ما يشكل ما ذكره مع جوابه بما فيه في فرع وان استأجر لأفراد فقرن
 (ويشاهد إلى المقات) محرما أو حلالا أو أحرم منه (لم يحط من الأجرة شيئا) إذا لم يرد لمقطع المسافة
 من المقات محرما أو حلالا المناسب بعده ومثول كلامه مستعمله عوده محرما من زيادته * (فرع) لو (جاء)
 (الأجبر) (المقات) المتعين غير محرم (ثم أحرم) للمستأجر (ولم يعد إليه بزمه) بزمه حط التفاوت
 كائين في الفرع قبله وان عاد إليه لم يرد بزمه ولم يحط شيئا بقي (ويستأجر) (تفاوت الفرائض
 في المرونة) (والسهولة) لتفاوت السير بهما فالأجرة في مقابل الجمع ولا يمنع اختيار
 الفرائض عرف العمل فيها الفرض كان جازا والمقات بعمره كما مر لانه قدر بدتحصيل نيل المستأجرا
 أنه أخرج مرة في أثناء سفره (ولو عدل عن) المقات المتعين (إلى المقات) مثله في المسافة) أو أبعد
 منه فيما كانهم بالاولى (جاز) فلا يلزمه عدم ملاحظ خلاف ما إذا كان أقرب منه كما فهمه كلامه كالمسألة
 وصرح به البغوي والفرز إلى كسر في المذهب والتمتع والبيان وغيره القطع بالجواز وعدم لزوم شيء

فلما خالفه (تنبه) لو
 أكثر من يحج عن أبيه
 مثلا فقال الأجبر حجبت
 قبل قوله ولا عين عليه ولا
 به بل أنصح ذلك بالينة
 لأن من فرج عن إلى الأجبر
 كإطلاق أمره أنه سلتان
 قالت تزوجت بزوجه ونحل
 في وطأني وأعدت منته
 فانه يقبل فلو لم لا يئنة
 عليها فلو قال للأجبر قد
 جامع في الحرام ولو أئنة
 لم يحلف أيضا لتسعه هذه
 الدعوى فلو أقام بين يديه
 جامعها بمحرمات عرفان يوم
 عرفة قبل الزفاف بعرفة
 فقال كنت أبا قبل قوله
 ولا يمين عليه ومع حجته
 واستحق الأجرة وكذا لو ادعى
 أنه جازر بالمقات بغير احرام
 أو نسل صدا في احرامه
 ونحو ذلك لم يحلف لانه في
 حقوق الله تعالى وهو أمين
 في كل ذلك فلو نطق بذلك
 حق أدى سمعت الدعوى
 وقد كروا في الوسايل وقال
 ان لم حج قامت صرفا فقام
 العبد بين يديه كان يوم
 عرفة بالكره فتبعت وعق
 ولو مات الأجبر للحج فقال
 وارثه مات بعد أن حج قبل
 قوله كقول الأجبر ولو قال
 ان حججت عن أبي هذه
 السنة فلان كذا اقتل بعدها

حجته قبل قوله لا يئنة فان ذكر الوارث حلفه لانه لا يعلم أنه حج عن أبيه هذه السنة فلا يئنه بل قبل من الحالج الحج
 وظاهر بخلاف ما تقدمه لأن يقال مرادها بالينة شئنا أنه روى هناك في مواطن النكاح السنة الماضية لانه حج
 أشار إلى تعميمه

لان الشرع اقام بعض المواقف مقام بعض قال في الموهبات وما ذكره هؤلاء من ان النعيم من الذي نحن
 نرفع عليه ثم فرع على ذلك كلامنا نقله عن العارضي شارح التبيين (وان استأجر شخص الا فاق)
 منسوب الى الا فاق وهي النواحي وبقوله الا فاق يضم الهمزة والفاء فتعنيهما ومن مسكنة فوق المقات
 الشرعي أي أوفيه (لبحرم من مكة) أو من مكان أقرب اليها من المقات الشرعي (لما يصح القصد
 لحرمة متجاوزة المقات) بلا حرم على مريد التسليم لكن لو أحرم عنه من ذلك مع جارة مثل وتخصيه
 الاحدير بالا فاق من تصرفه وقضائه لا يجوز في أي الحاديس كذلك بناء على ما مران العبد بمقات
 المستأجر وهذا لو استأجر فاق في مكان التمتع لم يدم ولا نظر الى كون الا فاق به مكانة في المقات من الجنس
 العارضي (أو) استأجره (لبحرم من دورته أهله أو من شوال أو ما شافا حرم من المقات) في الاول
 (أو في ذي الحجة) في الثانية (أو ركب) في احرار منتهى (والاولى أو ركب في الثانية) (أو)
 استأجره لاني عنه يسلك فاق به لكن (ترك ما مودوا وجب دما) كترك الرمي أو ما ثبت أطراف
 الدواع (لزمه دو حط التفات) اترك ما أمر به وما ذكره كاصلة في مسأله انما يصح في المجموع
 خلافة وترك ما مودوا الا وجب دما كطواف القدوم حط بقضاءه من الاجرة في الماردي من أعضائه
 والحجة بكسر الهاء أقصع من فتحها (ولا يحل) الاحدير تغاونا (ان اتركك بمحلورا) كلبس وقم ليل
 يتنص من العمل قال العارضي فلو قاله حج عني وتطيب والبس ففسد فالدوم على الاحدير وان شرط
 على المستأجر ولا تنفسه به الاجارة وقباس ما مر انه ان شرط ذلك فيها فسدت ويجعل خلافة (فرع
 لو استأجر للقران) فامتثل (فالدوم الواجب على المستأجر) كالأحج بنفسه لانه الذي شرط
 القران (فلو شرط على الاحدير بطلت) أي الاجارة لانه جع بين جارة وبسبح بمحلول لان الدم بمحلول
 الصفة (ولو كان المستأجر) للقران (معصرا فاصوم) الذي هو بدل الدم (على الاحدير) لان
 بعضهم هو الايام الثلاثة في الحج والقران في الحج منه احوال الاحدير قال في الاصل كذا في التفسير وفي
 التمهيد هو كالمخرجين الصوم والهدى أي في حق الواجب في نفسه (ولا يحل شيء) من الاجارة لانه يتنص
 شأنا من عمله (فان حالف) من استأجر للقران (فأجره في اجارة عين انفسخت في العمرة)
 ان لا يجوز تأخير العمل فيها عن الوقت الغني فحط ما يخص العمرة من الاجرة (أو) وهي (اجارة
 ذمتلا) تنفخ في شيء ولا شيء عليه لانه زاد خبر ولا على مستأجر ولا يقرن (لكن ان ابعد
 للعمره الى المقات لم يدم والحط كما سبق وان تمت) بدل القران (وهي اجارة عين انفسخت) العقد
 (في الحج) لو وقع في غير الوقت المعين فحط ما يخصه من الاجرة (ولو كانت في الذمة لم يدم) للحج
 (الى المقات فالدوم) الواجب بترك الاحرام بالحج من المقات (والحط كما سبق) فيجانب عليه وأمد
 التمتع فعلى المستأجر ضمن أمره بالقران الدم نقله الاصل عن أصحاب الشيخ أبي حامد ثم قال وابعد
 ابن الصباغ وغيره انتهى ويحجب عن الاستبعاد بان سبب وجوب الدم الثاني غير سبب وجوب الاول
 كما عرفت أما اذا عاقب لاجب شيء من ذلك وما ذكره في جارة العين من انفساخها في الحج هو ما نقله الاصل
 عن اشارة نسوك وقال انه قياس متقدم ومنع الزكشي القياس وفرق بانه ثم ما أورد في حق وقت العمرة
 بخلاف ما اذا تمتع فان وقت الحج باق وانما مضى بعضه وسبقه الى نحو ذلك الاذرى ونقل عن ابن كرم
 والماردي والرافعي عدم الانفساخ به وانه زاد خبر لانه أورد العملين لكن عليه عدم الجارة وعلى
 المستأجر التمتع بدم القران كالوقت قال وهذا هو الوجه (فرع لو استأجر للتمتع) فامتثل
 (فالدوم) الواجب بالتمتع (على المستأجر) ما مر في استئجاره للقران وباقى ما مر (وان أورد)
 بدل التمتع (وهي) أي الاجارة (اجارة عين انفسخت في العمرة) لفوات وقتها من العين (أو) وهي
 اجارة (ذمة فكذا سبق) أي فلا تنفخ الاجارة لكن ان لم يدم للعمره الى المقات لزمه الدم والحط
 (وان قرن وعدا أعمال النكسين فقد زاد خبرا) لانه أحرم بالنكسين من المقات وكان ما مودوا بالبحرم

قوله وان استأجر شخص
 الا فاق الحج لو استأجره
 الولي لبحرم بعد جارة
 المقات فسدت الاجارة
 فان أحرم عن المستأجر
 وقعه له جارة مثل والدم على
 الولي أو لبحرم بدل المقات
 الشرعي أو من شوال فاحرم
 من المقات وبعد شوال
 لزمه الدم والحط

بالمخرج من مكة فلا شيء عليه (ولو اقرع على افعال الحج حسما) التوافوت (وعليه دم) لذمة ان افعال
 قبل لاحاطة ولام عليه والراجع من زيادته وهو مقتضى كلام الرافعي وظاهر كلام المصنف كاصوله
 ان الراد بعد افعال ان باقى بطوافين وسعين وهو ما نص عليه الشافعي وغيره كقوله الاذرع وغيره
 لما زعمه الاسودى من ان ذلك ليس مراد ابل المراد قدس يد العود الى الميقات لانه يسقط الدم عن اقرار
 على الصحيح مردود ذلك لان سقوط الدم بعد اقرار خلافا والمذهب سقوطه عنه وما هاتان لاق
 في سقوطه عن الاجير فالوجه ما تقدم لكن ان لم يصد الى الميقات لم يستأجر دم لان ما شرطه فقيض
 (فرع وان استأجره للافراد فترن وهي اجارة - ينوقعا) - أى الحج والعمرة (هـ) أى الاجير
 (وانضجت قهجا) معالام جاليفة - ترعان لاتحاد الاجرام ولا ينعى صرف ما لم يامره المستأجر به
 قالى في المجموع وحمل وقوعه على الاجير اذا كان انجوع عنه جفافا كان مستأجره بالاختلاف نص
 عليه الشافعي والاصحاب قالوا لا يجوز ان يجزى عنه الاجير في غير زمن غير وصية ولا ان ذوات بالاختلاف
 كما يقتضى دينه (ولو كانت) أى الاجارة (في الذمة لزمه تاجر) يقع ان ابقاء الاجارة (والهم والحما
 كسبى) فيحسب على الاجير الا ان بعد افعال فلا يجب عليه شيء منها (وان فتح) بدل الافراد
 (في اجارة العين وقد أمر بتأخير العمرة - نفخت) أى الاجارة (قهما) الموافق للاسناد وغيره
 أى العمرة لوقوعه في غير وقتها فيحتمل ما يخفى من الاحرة ثم ان أى ما عده بعد فراغ الحج فلا ينسخ
 فاحمل الانقضاء على الانقضاء ظاهر اذ على الانقضاء في العمرة التي قدمه او ما قاله نفسه في المجموع
 بنحوه مسئلة القران المسابقة (وان أمر بتأخيرها أركان) أى الاجارة (في الذمة لم ينسخ
 ر) لكن (ان لم يعد الى الميقات قاله والحما كسبى) فيحسب عليه وتسمى اى قولهم وأمر بتأخيرها
 لان تأخيرها الا بانى الافراد وتنبه عليه الزركشى ثم قال لا يؤول أمره بتأخيرها على تقديمها على أشهر الحج
 أى ليكون ذلك افراد اعل وجهه وتكون صورته ان باقى به الاجير في أشهر الحج ليس هو لزوم الدم
 باعتبار وقتها وما علم ان العدول عن الجهة المستأجور به الى غيرها لا يصدق في وقوع النكاح
 عن المستأجر على ما مر وأوردناه يجوز ان يقال اذا انفالم يقع المائنه عن المستأجر لعدم تناول الاذن
 له كفى مخالفة الوكيل موكد وأجاب الامام بان مخالفة المستأجر في ذلك كمنه الفاعل الشرع فبها لا يفسد
 به لانه لا يحصل النكاح له بل الله تعالى قال الرافعي ولان ان تقول لاد - لم انه لا يحصله لنفسه - بل يحصله
 لغيره من نفسه عن عهده الواجب المخرج مختلف الفضائل فليراع غرضه فيه ثم الفرقان مخالفة الشرع
 فبها لا يفسد ما يستحيل وقوعه معه الغير المباشر وقد أتى به نفسه بخلاف مخالفة المستأجر اذا لزمه فيها
 الدواعى عنه مما يبل يمكن صرته للمباشر على المعهود في نظامه واجب بان تحصيله لغرض ان يخرج نفسه
 عن المهدمة فانما يعود من الانتفاع بالآخر وبه وان كان فيه امتثال أمر الشارع عاجلا بدليل ان الله تعالى
 جعل مثل هذه الانتفاعات سببا للانتفاعات العاجلة في حق قوله ان هو لا يجوز العاجلة وان الرافعي
 نفسه قدم الملوعين الكوفة لاحرام الاجير فاخاذهما غير محرم لزمه دم الحاقا بالمعاقبات الشرطى بالميقات
 الشرى (فرع جباى الاجير) قبل الفعل الازل - مفسد البيع وتضم فيه اجارة العين لا اجارة للثمة لانها
 لا تنفس زمان بخلاف اجارة العين كالمس (لكن ينقلب) قهجا الحج (للاجير) لان الحج المطلوب لا يحصل
 بالحج الفاسد فانقلب كالأمره بشراء شيء بصفة فاشتراه بغيرها يقع للمأمور بخلاف من ارتكب محظورا
 غيره فسد (كطابع المصوب) اذا جامع فسد محضه وانقلب والاصريح بهذا من زيادته وذكره في المجموع
 (وكذا تافاؤه) أى الحج الذي أقدمه يلزمه يرفع له كسبه الفاسد (وعليه ان يعفى فيا - دود) عليه
 (الكفارة) وعليه في اجارة الذمة بانى بعد القضاء عن نفسه بغير آخره لا يستيب
 من يرض عنه في ذلك العام أو غيره ما تبرأ ذمته عن حج المستأجر (ولام تأخيرهم الحياض) في الفسخ على التراخي
 لتأخر المقصود هذان كانت الاجارة من معصوب أو من مطلق عا لا يستبعا عن ميت (فان كانت) من

قوله وان استأجره للافراد
 فقرن الحج لأوامر أجير
 موقفا ثم صرفه استأجره
 قبل شروع في العمل
 فويل بقره وألامه استأجر
 وجهان أحدهما أولهما

(قوله) أوسنت كما يحسنه
 في السير (الح) جمع بين
 السكاملين بأن الفريضة
 قد تنزلو بتأخر الإيجاب
 على الأمة وهذا قوله
 تعالى قد أفغح من ترك
 فاتها آية مكبة وصدقة
 الفطار مدنية كره البغوى
 في تفسيره (قوله) ومثله
 من خشى (هـ) (لا ماله) مثله
 ما إذا أؤسدة السلام
 وما إذا اجتمع القضاء وجبة
 السلام بأن أؤسدة الهي
 أو العبد يحتم كل واستطاع
 فوجب المبادرة بتجبة السلام
 بناء على الأصح أن القضاء
 على الفور والفرض الأصلي
 مقدم عليه وماذا تأخر تعيلا
 وماذا خشى الموت وماذا
 عصب بعدما استطاع الحج
 بنفسه فإنه يضيق عليه
 الأداء بالاستئابة (قوله)
 ومضى إمكان الرى والعواف
 (الح) لأوجه اعتبارها في حق
 الميت إذا المقصود معنى زمن
 يمكن فيه إيقاع عجز رضى
 (أب) (قوله) قالوا لا بد من
 زمن يسع الحاق (الح) وهو
 ضيق إذا الحاق أو التفتير
 لا يتوقف على زمن يحسنه
 لأن تفتير ثلاث شعرات
 أو لحلقها أو تنهها كان
 ويمكن فعله وهو سائر إلى
 مكفة فيندرج زمن في زمن
 السير إليها (أب)

مستأجر (عن ميت) من ماله (ووجب الصلوة في المسح وعده (كاسبق) نظيره (فرع)
 إذا صرف الأجير بعد الاحرام عن المستأجر (الح) إلى نفسه وظن انصرافه) إليه (لم ينصرف)
 لأن الاحرام من العقود اللازمة فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره (ويستحق المسمى) لبقاء
 العقد (وإذا مات الحاج) عن نفسه أو غيره (أو غفل لاحصاء في إتمام الأركان) فمما (لم يبايل)
 قوا به) إذا تفتير منه بخلاف ما لو أؤسده بجماع (لكن لا يفتي عليه) كالصوم والصلوة لا يجب
 الإجماع من مال المجموع عنه أن كان قد استقر في ذمة أو التصريح بعد بيان الواجب للحاج عن
 غيره وبحكم الغلل المذكور من زباده على الرخصة (فإن كان) الحاج عن غيره (أجير عن نفسه) (أو
 أى الأجرة) (أو أؤسده ذملا) تنفس (بل لورثته) أى الأجير الميت (و) للأجير (المصور)
 أن يستأجر ومن يستأنف (الح) (من علمهم) عن المستأجر (أن يمكن) فذلك العام لبقائه
 الوقت (والأيت الخبار للمستأجر) كإسرا والتصرح بحكم الأجير المصور من زباده (ومضى انفسخ)
 أى الأجرة (بجوته وأحصاه) فإن كان ذلك (بعد الاحرام لا قبله استحق القسط) من المسمى
 (من ابتداء السير) لأنه عمل بعض ماستؤجر عليه مع تحصيله بعض المقصود بخلاف ما قبل الاحرام لأنه
 لم يحصل شيأ من المقصود فاشبه ما القرب الأجير على البناء إلا أن من موضع البناء ولم يبين (ووقع ان)
 به) الأجير (للمستأجر) إذا قصره عنه (وإن مات بعد الفراغ من الأركان وقبل تمام الأعمال
 بطل) أى الأجرة (بل يحاط فاعلمها) أى بقية الأعمال أى يحاط الأجير كما لو أحصر بعد تمام الأركان
 وقبل تمام الأعمال وتقدر عليه الاتيان به كما لم ذلك ماسر (وتجبر) البقية (بدم على الأجير) كذا
 نقله الأصل عن التمهيد والذى قاله البغوى أنه على المستأجر وعنه أنه تركشى وصوب وهو المراتب لما
 ذكره المصنف كاسله في قوله (ودم) التحال من (الأحصاء) الواقع بعد تمام الأركان (على
 المستأجر) لوقوع التسليم مع عدم إساءة الأجير (وإن حصل الفوات) للجمع (مع الإحصاء أو بلا
 إحصاء) كان تأخير عن القافلة (انقلب) الحج (للاجير) كالحق الأؤسدة بجماع أنه مقصر (ولا
 شيء) على المستأجر لأنه لم يتنفع بمخافه (فرع) * قال في المجموع قال الماوردى لو استأجر
 زبادة فترأى صلى الله عليه وسلم لم يصح أو ما لجعله علمها فإن كانت على مجرد الوفاء عند ذنبه
 ومشاهاه لم يصح لأنه لا تشبهه النيابة أو على الدعاء عنه بحيث لأن الدعاء تشبهه النيابة ولا تضر الجاهلية
 * (فصل وجوب الحج والعمرة) * من حيث الاداء (على التراخي) فلم وجب عليه الحج بنفس
 أو بغيره إن توفروا بعد سنة الامكان لأنه فرض سنة خمس كما حرم به الرافعي هنا أوسنت كما يحسنه في السير
 وتنبه عليه في الرخصة ونقله في المجموع عن الأصحاب وأخوض صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشر بالامانة ونفسه
 العمرة وتضييقه بانذار أو خوف عصب أو قضاء كاسبا في عارض ثم التأخير انما يجوز بشرط العزم على
 الفعل في المستقبل كما ربه في الصلاة (فلو خشى) من وجب عليه الحج أو العمرة (العصب) (م)
 عليه (التأخير) لأن الواجب الموسع انما يجوز تأخيره بشرط أن يغلب على القل السلامة في وقت
 فعله قال في المجموع قال المتولى ومثله من خشى هلاك ماله (ولو مات من وجب عليه) الحج (بعد
 انتصاف ليله النحر) مضى (إمكان الرى والعواف) والسعى إن دخل الحاج بعد الوفاء (صار)
 يعنى مات (عاصيا) ولو شاء أو ان لم ترجع القافلة (لا يستقر الواجب) علمونه أنما جوزه
 التأخير ولا التفوت بل يزم الإجماع عنهم من تركه ويخالف ذلك نظيره في الصلاة فإن آخر وقتها علمه فلا
 تقصير ما لم يخر عنه ولا باحتق الحج بشرط المبادرة قبل الموت فإذا مات قبله أشعر الحال بالتقصير واعتذر
 إمكان الرى أنه لا الأصل عن التهذيب وأقر وروى في المهمات بأنه ليس بواجب ما كان واجبا
 دخل في القل اعتبر إمكان فعله وإن لم يكن وكالبعث العيصان بدونه قال ولا بد من زمن يسع الحاق الرى
 التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الامن في السير إلى مكة للعواف لئلا انتهى أما إذا مات قبل ذلك فلا

(قوله ولا هميتها) المفهوم من شعرا في داود (الخ) لان كل من الحج والعمرة عبادة تتنازع قطعها ساقطة فلو تدعى الغريم فوجع شعرا كالجهد
والا حرم تنازع وعلايه فرض انصرف الى الفرض لان الاحرام مكن فلا يتعلق به (١٥٧) قبل الفروض بل ينقلب الى المفروض كن

مجان لتبين عدم الوجوب بل انه ان لا امكان (ولو تاف مال الى قبل امكان الرجوع) أي
رجوع القافلة (لم يستقر) الوجوب لان سنة الرجوع لا يمتنع اختلاف تافعه بعد ذلك بخلاف
نظيره في الموت كما سألنا استغناؤه عن سنة الرجوع (وان حصرنا القافلة) التي امكنه الرجوع
معها فقلت اوصارت الاحرام وقت الوقت (لم يستقر) الوجوب عليه لا يتبين عدم استماعته هذه
السنة (فان) سلكوا طريقا آخر أو (ألقوا) من حصرهم (في السنة الثانية) أو غيرها
(رجع) وهو حي (وماله باق) استقر (الوجوب عليه) لمكنه (ولو يمكن) من الحج (سنة)
فخرج (ثم أتى أو عتب فعباه من السنة الأخيرة) من سنى الامكان لجواز التأخير اليها (فتبين بعد
مونه أو عتب ففسخها) أي في السنة الأخيرة بل وفي ما بعدها في المضروب الى ان يحج عنه (فلا يحكم
بشهادته بعد ذلك) ينقض ما شاهده في السنة الأخيرة (بل وفي ما بعدها في المضروب الى ما ذكر) (كأن
نقض الحكم) هو بيان فسخه (معه عليه) أي كل من الملت أي وارثه المضروب (ان يذنب خورا)
لنقضه والصريح يحكم الاستنابة عن الميت من زيادته وخرج بقوله أو عتب دلو بالغ مضوبا فان له تأخير
الاستنابة كما صرح به الاصل

(فصل العبد المفسد للعج يلزمه القضاء) * لانه مكاف (فان اعتق) بعد الانسداد (ثم نذر بحاقم
حجة الاسلام) لاصالتها ولا هميتها المفهومة من شعرا في داود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال رجل
لي عن شربة أخ أو قر بهل عجن نفسك من شربة (ثم القضاء) لوجوبه باصل الشرع ولا يجرى
القضاء عن حجة الاسلام لكونه ذكرا كالغيرها (ثم النذر) لانه أهم من النفل (فان أحرم بغيرها) أي
بغير حجة الاسلام (من هي عليه أو عتب من استنابه فيها انصرف اليها) لان غيره لا يتقدم عليها هذا يعني
عقبه (وان قدمه خسر الفأوق المقدم) ولن يحج حجة الاسلام ولم يعتمر ان يقدم حجة التعلق على
العمرة وان اعتمر حجة الاسلام ولم يحج ان يقدم عمرة التعلق على الحج (وان نذر من يحج ان يحج هذه السنة
لم يخرج عن فرضه ونذره) اذ ليس فيه الا تجهيل ما كان له تأخير في عمه أصل الفعل عن فرضه عليه
من نذره (و يصح استجاره من الحج للعج في الغنة) فيجوز عن نفسه ثم عن المستأجر سنة أخرى (لا
في المرة (العين) لانها تمنع للسنة الأولى في عليه فرض الحج لا يجوز ان يحج عن غير مكسره باصل
(والعصر) كالحج) فيما ذكر (وان استؤجر له من عليه عمرة أو بالعكس) أي استؤجر له من
عليه حج (جان) اذ لما نزع والصريح بالجواز من زيادته (فان نذر هذا) أي الاجير في الصورتين
(المستأجر وقوع عن الاجير) لان ذكبي القرآن لا يفرق ان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مال امر به
المستأجر لوقوعه في المجموع بما يقبضه ما صرفه لو استأجره لافراد فقرر أو غنق (ومن) الأولى وان
(نذر) أي هذا (المستأجر وانفسه) بان أحرم بما استؤجر له المستأجر بالآخرته (أو أحرم)
بما استؤجر له (عن المستأجر وعن نفسه موقعا) أي ما أتى به في الأولى وما أتى به في الثانية (جبعان
نفس) لما سألنا فاذنوا للاحرام لا ينعقد عن اثنين وهو أولى من غيره فاعقد لنفسه والصريح بالذنية
من زيادته وكذا قوله (ولا أحوته) على المستأجر لانه لم ينفع بما فعله (وكذا من أحرم) بانسكتين أو
بلحدهما (عن اثنين) استأجره ذلك أو امر به بقصد ذلك ولا أحوته وتنبه بذلك أعظم من تعبيره
بوجوب استأجره ليعج من أحدهما ويعتمر عن الآخر ولو استأجره اثنان في الذمة للعمع عندهما أو امر به بلا
الموت أحرم عن أحدهما ما صرفه من شاة منهما قبل التأسيس بشئ من أفعال الحج ذكر ذلك في المجموع
(لو استأجر المضروب لثلاثة) أداه أو قضاء (ونذروا جليل) بان استأجرهما جميعا عنه (في سنة واحدة
أحدهما حجة الاسلام أو حجة قضاء والآخر حجة نذرا أو أحدهما حجة الاسلام والآخر حجة قضاء) (جان) لما

(٥٨ - استأجره المطالب - اول) أوصى الميت بان يحج عنه فلان لم يكن الوارث استأجره لثلاثة من نفسه عليه
واذا امتنع أن يستأجره لغيره لم يحج عن استؤجره فيجب أن لا تنفع الأجار لأم الجارة من لثلاثة من نفسه

﴿ كتاب المواقف الحج والعمرة ﴾ ﴿ قوله المقات الزمان للجمع الحج ﴾ المراد أن هذا وقت الحج مع مكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من سفر يوم عرفته لم يتعدد الحج بالأشكاله في الحادد فالزمن انعقاد عمره وردد الراجح ﴿ قوله من سؤال الذي غلب له أثر إجماع الشافعي في قصر أقرن وأشهر الحج سؤال ذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفته فمن لم يدركه إلى الغنم من يوم النحر فقد فاتته الحج واعتزته ابن داود أنه ان أراد الأيام فليقبل وتسعة وألحالي (٤٥٨) فهو عشر وأجلب الأصحاب بان المراد الأيام والليالي جميعا وغلب التأنيث في العدة

فيهم من تجبل الحج ولان غير حلالا سلام لم يتقدمها وجهه النذر لم يتقدم حجة القضاء ﴿ فرج ﴾ ﴿ وفي نسخة فصل (لأحرم المتطوع) بان أحرم شخص بجمع تطوع (أو) أحرم (الاجبر عن المستأجر) بجمع فرض أو تطوع ثم نذر حاقبيل الوقوف لا بعده أصرف الحج إلى النذر) لتقدم المرض على النقل وفرض الشخص على غيره بخلاف نذره بعد الوقوف لاتأنيه معاقم أو كان ما فوائده أن أمكنه العود واليهولة فالظاهر انصرفه إلى النذر كما ينصرف إلى الفرض فيألوكل الحرم بعد الوقوف بالوقت بان ذهابه (ولو) أحرم عن نفسه (أجبر العين) أو أجبر القعدة المفهوم بالاولى (يتطوع لم ينصرف في المستأجر) لانا انما تقدم واجب الحج على نذره لوجوبه وأما حقة فاته على الاجبر فليس لوجوبه (ويسقط فرض من حج بمالحرام) كغصوب وان كان عاصيا كما في الصلوة في غصوب أو ثوب حبر ﴿ باب مواقف الحج والعمرة ﴾

زمانا وكانا (المقات الزمان للجمع من سؤال إلى غير ليلة النحر) كما تشر به ابن عباس وغيره قوله تعالى الحج أشهر معلول أي وقت الاحرام به أشهر معلولات دفعه لا يحتاج إلى أشهر وأطلق الاشهر على شهرين وبعض شهر تنزله باليهض منزلة السكك أو اطلاقا للجمع على ما نوى الواحد كما في قوله تعالى أو للمتميزين يقولون أي عاشتوصفوا وظاهر كلامه كالمه الله يصح احرامها بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه صرح الر واني قال وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج بحاقبوت الوقوف بخلاف الجمعة (و) المقات الزمان (للعمره جميع السنة) ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذي القعدة أي في ثلاثة أعوام وأنه اعتمر عرفه في رجب كل واحد من ربه وان أنكرته عليه عائشة انه قال عمر في رمضان تعدل حجة وفي رواية لها بمجمعة وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان وروى أبو داود بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في سؤال (الحاج) فبتمتع احرامه بالعمرة (قبل نفيه) اما قبل نفيه فلا يتناع ادائها على الحج واما بعده فلا يستغله بالزى والبيت فهو عاجز عن التشاغل بعمله ولا ينافي بقاءه احرامه كبقائه في التعليل الاول نظر و يؤخذ من ذلك امتناع حجتين في عام واحد وهو ما نص عليه في الام وجزئه الا انها بنقل القاضي أبو الطيب فيه الاجماع وقد يؤخذ منه أيضا حجة احرامه بالعمرة ان قصد ترك الزى والبيت و ليس كذلك اما احرامه بها بعد نفيه فهو صحيح وان كان وقت الزى بعد النفر الاول بالانابة بالنفخرج من الحج وصار كالمسافر وقت الزى نقضه القاضي أبو الطيب عن نص الام وقال في المجموع لا خلاف فيه (ويستحب الاكثار منها) أي العمرة ولو في العام الواحد فلا تكرار في وقت ولا بكرة تكررها فقد ارسل الله عليه وسلم عائشة في عام مرتين واعتمر في عام مرتين أي بعد وفاته ولزوايا ثلاث عمر واعتبر من عمر أعوام مرتين في كل عام واهل الشافعي والبيهقي قال في المجموع قال الله سبحانه وتعالى لا اعتبار في أشهر الحج وفي رمضان قال المتولي وغيره والعمره في رمضان أفضل منها في باقي السنة نظر عمر في رمضان تعدل حجة معي قال في الكفاية وفاته في يوم عرفته وروى الخبر وأيام التشرى ليس فاضل كنهه في غيرها لان الأفضل فعل الحج فيها ﴿ فرع مني أحرم بالحج أو مطلقا في غير أشهره ﴾ فيها (انعمه بغيره) عن الفرض أي فرضه وان كان عالما لشدة لزوم الاحرام لانه مقدم مع الجماع الفسد على ما صححه القاضي

الرائي قال ابن العراقي وليس فيه مجواب عن السؤال وهو اخرج الله العاشرة والاحسن الجواب بارادة الأيام ولا يحتاج لذلك التانيث لان ذلك مع ذكر المعدود فمحذوفه يجوز الامران ذكره في المهمات والسؤال مع بيان في اخراج الليلة العاشرة اه ما ذكره الرائي ففي جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عن بيان واما ليلة العاشرة فقد اهاها قوله في لم يدرك الحج ﴿ فرج ﴾ ﴿ من نوى ليلة اثنتين من رمضان الحج ان كانت من سؤال والا فالعمره فبانت من سؤال الحج والاقصر وتوسن أحرم بجمع يعتقد تقدمه على وقته فبان فيه أحراه ولو أعطى الوقت كل الحج فعمل بغتسر ركعتا الوقوف أو يتقدم عرفه وجها الاوق الثاني (قوله الحج أشهر معلول) الحج هو الفعل فلا يصح الاخبار عنه بانه أشهر فلا بد من اضماره لا يجوز اضماره وقت فصل الحج لان فعله ليس في أشهر بل يسأل في أيام ولأن يكون التقدير أشهر الحج أشهر كمال الزمان مخلو عن الفادة فتعين انه وقت الاحرام بالحج أشهر و يؤيده قوله في فرض فيه الحج أي

سبأن عقدا وجب أي أحرم (قوله اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه) كان أحرم به ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف يعرفه ما يصح به الادراك (قوله للحاج قبل نفر) أي وان لم يكن معنى (قوله ولا يكره تكررها) أي لانها بعدا غير موقوفة فجاز تكرارها في السنة كالصلاة (قوله انعمه بغيره بغيره الحج) لان نية الحج متضمنة لنية العمرة ولاشأنها على اعمالها كإتيان نية الظاهر تضمنه النقل وهذا المعنى لا يحتاج إلى الجمل وبسبب بطلان صلاته العالم التلاخي وهو في الحج لا يقتضي الإعلان بدليل ان من عليه حج وأجره بغيره عامد انصرف إلى ما عليه

العربي بن عبد الله قال
شخصا هو الأصغر كقصة
المواقف (قوله التكني
يحرم من طرفها الأبعد
الح) ليحصل له ثواب قصد
الشيء إليها (قوله وهذا
بعكسه) لانه اذا خرج من
مكة الى عرفات كان قادرا
لعمل فهو ينقل من الفضل
الى غير الفضل فكيف
يقاس الحسل بالحرم حتى
يستحب قصد من الاماكن
البعيدة (قوله فيقائه قرية
أوحلته) هذا الماكن بين
مكة وبين الجاهلية المارودي
والروائي فلا كان كان كان
أحدهما امامه والاخر
وراءه كذا الخليفة والحفة
فن كان على جادة العرب
والشام كاهل بدر والصفراء
فيقاتهم بالحفة امامهم ومن
كان على جادة المدينة وعلى
طريق ذي الحليفة كاهل
الابواء والعرج فيقاتهم
موضعهم اعتبارا بذي
الحليفة لكونهم على جادتها
ومن كان بين الجاهلين فان
كانوا الى جادة المدينة اقرب
احرموا من موضعهم وان
كانوا الى جادة الشام اقرب
احرموا من الجاهليين فان
كانوا الى جادة المدينة اقرب
احرموا من الجاهليين على السواء
فجوهان احدهما يجرمون
من موضعهم والثاني من
من ذي الحليفة فان شأنا
اه وكتب ايضا باط
بجوارزه الوجهة لعدم أن
ينتهي الى موضع يجوز له
فيه قصر الصلاة فلا يعبر بجوارزه بادونه من القرية أو الجاهلية

بأنى اذا لم يبق - بل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما قبله ولانه اذا جازل قصد الحق بطلب الاحرام والعمره
تتبعه بعد الاحرام وهذا في الحلال فلا أحرم بعمره في غير أشهرهم تتقدم عن رايه لا تدخل على العمره
ذكر القاضي أو المايب ولو أحرم قبل أشهر الحج فمكنته أحرم حتى أو عمره وعمره ولو أحرم حتى مكنته
هل كان احرامه في أشهره أو قبلها قال الصبري كان حاله ان يتقن احرامه الا ان يتقن في نفسه في نفسه فانه في
المجموع قال الأذري قبل والاولى الاحتياط كلا أحرم باحد التكنين ثم نسيه (ويكره تأخيرها) أي
العمره (عن سننه) أي الحج لما فيه من الخطر
و (فصل في المكاتيف العكس) أي لمن كان بمكة ولم يبق غيرها (مكة سائر الحرم) قوله على انه
على وجهه في الخبر الا حتى أهل مكنته من مكة ونيس باهلها غيرهم من ههنا (فان فاروق بن نوفل وأحرم)
في جهادهم بعد الهاقيل الوقوف (أساء ولم يعدم) كعبا ورزة سائر المواقيت نعم ان أحرم من محاذاتها
فالتظاهر انه لاساءة ولادم كولو أحرم من محاذة سائر المواقيت ثم رأيت الحب العاطري بنسبه عليه بها قال
الباغيني ويحل الاساءة فيما ذكر اذا لم يصل الى سقات والا فلا ساءة صرحه القاضي أو المايب في شرح
الذهب وهو مقتضى كلام الاصحاب في سقوط دم التمتع بذلك (فان عاد إليها) قبل الوقوف (سقط)
الدم نعم ان وصل في نحو وجهه مسافة القصر لم يفسد الدم بذلك بل يوصل الى المكاتيف الذي لا فاق
مرجه البغوي (واحرامه) أي المكي (من باب داره أفضل) من غير اعموم قوله في الخبر
الا فيمن كان دون ذلك فن حيث أنشأ (فدخل المسجد) الحرم (بحرما) واحرام من باب يكون
بعد سبعين صلاوة كعتي الاحرام في المسجد اذ الاحرام لا ينسب عقب الصلاة بل عند الخروج الى
عرفان ثم يأتي المسجد بحرما لطواف الوداع فلا يصح الا فائدة مع ما قيل انه اذا استحب له فعل الركنين في
البدن اشكل ذلك فيصح انه يحرم من باب داره ثم يأتي المسجد كعتين قبل الاحرام قبل وقباس
بابا نعم ان استحب له ميعاته قرية أو حلتها ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة لقطع الباقي بحرما
ان الذي يحرم من طرفه الا بعد من مقصده وأجيب بان ذلك فاصد لمكان أشرف مما هو فيه وهذا
بعكسه (والتمتع الا في ان أحرم) بالحج (خارج مكة ولم يده الى المكاتيف) أو الى مثله مسافة (أو
الركعة لزمه مكان) دم الاساءة ودم التمتع ولو قال ولم يعد إليها والى المكاتيف كان أحرم وخرج بالا فاق
السكر فلا يلزم لادم الاساءة (ومن كان) مسكنه (بينها) أي بين مكة (وبين المكاتيف فيقائه قرية أو
حلتها) أو منزله المغرر لقوله في الخبر الا في من كان دون ذلك فن حيث أنشأ (والمأاما) (قافي) فله مواقيت
تتقدمه حسب التواصي (فلا هل المدينة والخليفة) وهي موضع معروف بقرب المدينة وهو الذي يقال له
ابو علي قال الرافعي وهو على ميل من المدينة الغزالي في بسطه على ستة أميال ويصحبه في المجموع وغيره
القول على سبعة قال في المهادن والاصواب المعروف الشاهدان على ثلاثة أميال أو ثمانية أميال قال الشافعي
القول على عشرة مراحل من مكة فنهى أبعد المواقيت من مكة (ولثم وعمر المغرب) أي لاهلها
(الحفة) ويقال لها هاهنا بوزن مرتبة وهي بوزن مبيت وهي قرية كبيرة بين مكنته والمدينة وقد خربت
قال الرافعي وهي على نحو خمسين فرسخا من مكة وقال في المجموع وغيره على نحو ثلاث مراحل من مكة وبينهما
غفار بن عبد الله المرسله ان ثمانية فراسخ فيكون جولة المراحل على ما في المجموع ثمانية وعشرين فرسخا
والمرور في الشاهدان قال الرافعي وسيت تحفة لان السبل اجتمعها وادلى أهلها (وللمين) أي لاهل ثمانية
(بال) ويقال له المر وهو أصله ثلث الهمة ياء ومرمر براء من وهو موضع على مرحلتين من مكة
(واضحى في الجوازين) أي لاهلها (قرن) يسكون الرأه ويقال له قرن المنازل وقرن النعالب وهو
بطل على مرحلتين من مكة وهم الجوهري في تحرير الرأه وفي قوله ان أو بالقرن منسوب اليه
وانه ومنسوب الى قرن نيسله من مراد كذا في مسلم (والعقيق) وهو وادوق ذات عرق (الهم) أي
(عرق) وهي على مرحلتين من مكة وقد خربت (والعقيق) وهو وادوق ذات عرق (الهم) أي

(قوله قال السبي الا اذا الحلفت الخ) قال (٤٦٠) الاذرى وهذا حق قال في الحلام ولا يجتنب من بدى الحلفه وقد قالوا انه اذا كان بالميقان

لاهل العراق خراسان (أفضل) من ذات عرف لانه أحوط وما روى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم
وقت لاهل الشمر العقير وراه الترمذى وحسنه لكن رد في المجموع عن الاصم في المواقيت خبر
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينه الحلفه ولاهل الشام الحلفه ولاهل نجد قرن المنازل
ولا الهل اليمن يلزم وقاله ابن علي بن غنيمه لم يكن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن
حيث أنشأ حتى أتى مكة من مكته نحوها الشافعي انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينه الحلفه ولاهل
الشام ومصر والمغرب الحلفه ونحوه ما ساند به جميع كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم وقت
لاهل الشام ومصر الحلفه ولاهل العراق ذات عرف (والعارف لا بعد من مكته كل ميعات) أي الاحرام
منه (أفضل) من الاحرام من وسطه وآخره لقطع الباقي بحرف ما قال السبي الا اذا الحلفه فثبت ان يكون
احرامه من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل (وهي) أي المواقف المذكورة
(لا الهلوان ساكها) للغير السابق الا انساب فجزم كما سمن ميعات بلد منيه (والعبرة) في هذه
المواقف (بالبيعة لاما بنى) ولو (قر يماضها) ولو ينقضه وان سمي باسمها (ومن سلك) طريقا
(غير) ما ربي (الميقات أحرم بمحاذاته) بإبدال المجهمة في مسامته مخف أو بسره سواء كان في البر أو في
البحر طبع البخاري عن ابن عمر ان اهل العراق أو أعرافه أو أبا عمر المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدد لاهل نجد نرا وهو جوع طر يقتلوا ان أردنا نرا ناسق على غنائنا فأنظرنا أحد وهو من طرهم
لحداهم عرذان عرف ولم ينكر عليه أحد (فان أشكل) عليه الميعات أو موضع محاذاته (اختار) الذي
في الأصل لم يحرم وطريق الاحتياط لا يخفى وعبرة المجموع نقلا عن الأصحاب اجتهد ويستحب أن
يستظهر خلافا لفاضي أي الطبيب يجب أوجب الأصل فظاهر قال الاذرى والظاهر انه تحرر في اجتهد
تعين الاستظهار جزاء من خاف فوات الحج أو كان قد تنصق عليه (ولو حاذى ميعاتين أحرم من أقربهما إليه)
وان كان الآخر أبعد إلى مكة ذل كان امامه ميعات فانه ميعاته وان حاذى ميعاتين أبعد فكذا ما هو بقره
(فان استوياي القرب) اليه (فابعد ههما من مكة) يحرم منه وان حاذى الأقرب اليها أولا كان كان
الأبعد مخف أو وعرا (فان قيل فاذا استوياي القرب) اليه (فكلاهما ميعاته قلنا لا بل ميعاته
الأبعد إلى مكة وتظهر فائدة في ما روى همام بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في موضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد والى
مثل (مسافته مسافة عنه الدم) ان يرجع (إلى الآخر) فان استوياي القرب اليها اليه أحرم من
محاذاتها ان لم يحاذ أحد هما قبل الآخر والآخر لا في محاذاته الاول ولا ينتظر محاذاته الآخر كما بس الحرام في
ذى الحليفة أن يترجأ احرامه إلى الحليفة (فان لم يحاذ شيئا) من المواقف (أحرم على مرحلتين من مكة)
لانه لا شيء من المواقف أقل مسافة من هذا القدر * (فرع) ومن جاوز الميقان (إلى جهة الحرم غير
مريد للنسك ثم عن) أي عرض (ه) قصد النسك (فذلك) أي يحمل عروض ذلك (ميعاته) ولا يلزم
العود إلى الميعات كما قبل ذلك قوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ وأشأه أيضا
بقوله ممن أراد الحج والعمرة

● (فضل ومن جاوز الميقان مريد للنسك غير محرم) ● ولم ينال العود اليه وإلى مثل مسافته من ميعات آخر
(أيه) لا رجوع للغير السابق (ولزمه العود) إلى البحر ما لا يحرم منه نداء كالساقية (وأنكره) أي
العود (الاعذر) كضيق الوقت وخوف الماربي أو الانقطاع عن الرفقة وهو وجهه فلا عود عليه لزم
لعذره وقضية كلامهم انه يلزمه العود اذا كان ماشيا ولم ينصرف بالمشي قال الاذرى وفيه نظر وبغیان
يقال ان كان على دون مسافة التصريح لم يزلوا الا فلا يكفلنا في الحج ماشيا قال ابن العماد ولو جاوز العود
مطلقا لزم قضاء المتعدي فيه فاشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة (فان أحرم قبل العود)
الاول ولم يعد (وان كان معذورا) في ذلك (لزمه عدم) لاسا ته بترك الاحرام من الميقان قال ابن عباس

مسجد فالأفضل أن يصلي
ركعتي الاحرام فيه وسألتني
ان الأفضل احرامه عقب
الصلاة وهو جالس وقد
يكون المسجد وسط
المقات أو طرفه الا آخر
المكة (قوله) وعبرة
المجموع نقلا عن الأصحاب
اجتهد أي ان لم يجد من
يخبره عن علم لا يقلد غيره
في الاجتهاد الا ان يجره
كالاخي (قوله) ولو سادى
ميتاين على الترتيب
أحرم من الاول أو معا (قوله)
ومن جاوز الميقان أي إلى
جهة الحرم أما إذا جاوز إلى
جهة غيره أو سادى وأحرم
من مثل ميعات بلد أو أبعد
فانه يجوز ذكره بالماردى
وقباضه ان لم يكن يجوز
الغير جهة عرفته يحرم
بما ذاك مكة ثم عليه العار
وعن البيان أن ظاهر
الوجهين أن يجب أن يقطعنا
عنه الدم بالعود لا تكون
المجازة من احكامه عنه في
المجموع وأخبره وقال الجملى
شرط انتفاء التصريح بان
تكون المجازة بنية العود
وقال التوس اذا أخذ
عن بين الميقان أو سادى ولم
تقل جاوز وعبرة بالماردى
٧ (قوله) أو الانقطاع
عن الرفقة مقتضاه
عذر من الأمن لمسافة
الاستحاش وهو تنسبها
قوله في التيمم

(دم) أي البالغ الحرام السبي والرقى فلا دم عليه وان كل قبل لوقوفه فالبعضهم وقياسه ان تكون الزوجة كذلك
لاقتحام احرامها إلى ذات الغير ولو جاوزت الميقان مريد للنسك بغير إذن الزوج فلا دم عليها
هكذا يابض بالأصل

وان طافت قبل التوفيق بناء على انه لا يجوز له ان يخرج بغير اذن الزوج (قوله وبخلاف ما اذا حرم في سنة اخرى الخ) فان كان ذلك الذي احرمه بعد عزله مالم يسهل سواء اعترف في سنة الجوارز ام في السنة الثانية لانه وقت الاحرام بالمعرة (قوله وبسقط متى عاد) ظاهر كلامه كانه ان الدم وجب ثم سقط بالموت وهو جسد في الحايض ويصح اعنى المارودي (٤٦١) انه لا يجب الايقان العود بكل جازر ولم يحرم فان الدم انما يجب بغوات العود وفي بعضهم بينهما بان الاسماء هنا تاكدت بالاحرام ولهذا لا ينفعه العود على وجهه وقيل انه يراعى ان بعد تبين وجوبه عليه الاتيين عدمه اذا سقطا لهما عن الجوارز بالعود بان ان الجوارز لم تكن حراما جزم بذلك الحمل والريائي وكما في المجموع عن

من نسي من نسكه شيئا او تركه فهاجر فما رواه مالك وغيره باسناد صحيح بشرط لزومه ان يحرم بعد الجوارز كما يلزم من كلامه ان يحرم في تلك السنة بخلاف ما اذا لم يحرم أصلا لان لزومه انما هو لتقصان النكاح لا بد منه بخلاف ما اذا احرم في سنة اخرى لان ذلك لا يصح لاحرام غير ما فرضية كلامه عليه ان الكافر اذا جازر والميتا من يد النكاح ثم أسلم وأحرم منه يكون كالنكاح فهاجر كما ذكره وكذلك في ما بين يديه في باب الصبي (وبسقط) عنه الدم (متى عاد) لانه قطع المساقم من المقاتل بمجر ما وادى المتأنيب كما بعده فكان كالأحرم منه - واه - كان دخل مكة أم لا (ان عاد) بعد التائب ينسك ولي طواف القدوم فلا يسقط عنه الدم لأذى النكاح احرام ناقص (والاحرام من المقاتل أفضل ممنس دورة أهله) خلافا للرافعي في تعصيه عكسه لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته بمعركة الحديبية بين ذى الحليفة وذي الأول الشخان والثاني الجاروي لان في مصابة الاحرام بالتقديم عسرا وتفريرا بالعبادة وان كان سائرا وانما جازر قبل المقاتل لا قبل الزاني لان تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكان يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزمان

• (فصل بمقاتل المعركة بمقاتل الحج) • قوله في الخبر السابق من أراد الحج والمعركة (الان في الحرم) كما كان أو غيره (فيقاته الواجب أدنى الحل) فيلزم منه الخروج من الحرم ولو بقي ليل من أي جانب شاء الجميع فهاجرين الحل والحرم كالجوع في الحج بينهما بوقته بعزلة لانه صلى الله عليه وسلم أمرعائش بالخروج الى الحل للاحرام بالمعركة وراه الشخان فلم يجب الحرج والاحرام من مكانها الضيق الوقت لانه كان عند رحيل الحاج وخروج قوله الواجب ما ذكره بقوله (والأفضل) من شجاع الحل الاحرام بالمعركة (الجعنة) للاتباع وراه الشخان وهي باسكان العين وتخفيف الراء انصاع من كسر العين وتقبل الراء وان كان أكثر المحسنين على الثاني ذكره في المجموع وهي في طريق العائش على سنة سفر اسخ من مكة (ثم التعميم) لانه صلى الله عليه وسلم عاشت بالاحرام زمنه وهو الموضع الذي عند الماسجد المعروف بمسجد عائشة بنيتو بين مكه ورجوعه صلى الله عليه وسلم بذلك الى عينه بجبل يقاله نعيم على شعبة بجبل يقاله نام والوادي نعمان (ثم الحديبية) بتخفيف الراء انصاع من تثقلها وهي اسم لبئر هناك بين طريق جندو طريق المدينة بين جبلين على سنة سفر اسخ من مكة ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يلاعنتمار بها فاصد الكفار فقدم فعله ثم أمره ثم هجمه كذا قال الفزالي أنه هجم بالاعتصام من الحديبية قال في المجموع والصاب انه كان احرم من ذى الحليفة لانه صلى الله عليه وسلم بالدخول الى مكه من الحديبية ككل واه الجاروي وانما عمر عائش من التعميم ان الاحرام من الجعنة أفضل لضيق الوقت أوليان الجوارز من أدنى الحل وليس التفضل بعد المسافة فان الجعنة والحادية بينهما مسافة واحدة سنة سفر اسخ والتعميم مسافة - الهيا فرسخ بحمرة وأقرب بالهيام - فان لم يحرم من أحد الثلاثة نذب أن يجعل بينه وبين الحرم بطن وأدم يحرم على التمتع وغيرها وكما في الآية عن الشافعي (واذا احرم بهان مكه وتم) أفعالها (ولم يخرج) الى الحل بل تلبسه بفرض منها (أجزاء) ما احرم به (ولزمه الدم) لان الاسماء ترك الاحرام من المقاتل انما تقتضي لزوم الدم لاعداد الاجزاء (ومتى عاد) يعني خرج الى الحل (قبل التلبس بفرض سقط) عنه الدم المأمر

• (باب بيان وجوه الاحرام وما يتعلق به) •
• (الافراد ثم التمتع ثم القرآن أفضل) على الاصح من اختلاف اختلاف الروايات احرامه عبارة لاصل بها (قوله الانفراد ثم التمتع ثم القرآن أفضل) على الاصح من اختلاف اختلاف الروايات احرامه فذهب الى الحل وادعى في الحرم فان كان معتمدا على الباقي في الحرم أو على التقديم معا ليس بخارج وان كان معتمدا على القدم الخارج فقط فذهب الى الحل وأدعى شيئا انتهى والراجح انه خارج (قوله والأفضل الجعنة الخ) قال يوسف بن ما ٧ اعترفنا لاختصاصه عليهم الصلوات والسلام (قوله قال في المجموع والصواب) يجمع بينهما ما هم أو لا باعتصامهما ثم بعد احرامهم بالتحول منها (باب بيان وجوه الاحرام الخ) • (قوله الانفراد ثم التمتع ثم القرآن أفضل) هكذا يباين بالاصل ٧

على الله عليه وسلم وروى الشيخان عن جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضا ورواه ابن أنس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وجمادى ورواه ابن عمر أنه أحرم من تعادى حج الأذن بان وأنه أكرموا بان جابر منهم أقدم صعبا شدة غناية بضا المناسل وباه صلى الله عليه وسلم اختاره ألا كسباني وبالاجماع على أنه لا كراهية وبان المفرد لم يرجع ما رجعه التمتع من استباحة له طوارق ولا ما رجعه التمتع من اندراج أفعال العمرة تحت الحج فهو أشق عسلا وبان التمتع والقرآن مجبذاه المذم خلاف الافراد الجليل النقصان أو تمتعه صلى الله عليه وسلم التمتع بقوله أو استقبلت من أمرى ما استدبر وما أهديت ولا علمت بغيره فطلب الغلب بالصباح حيث خروا في عدم الموافقة لما أمرهم بالاعتبار لعدم الهدى قال القاضي ولان ظاهر الخبرين أن الأهداء بمنع الاعتناء غير مراد اجابا قال في المجموع والשובاب الذي نعتده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالهـج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوارزه في تلك السنة للعاجز أمر به في قوله لبيك عمر في جنود هذا سهل الجمع بين الروايات فعدت رواة الانفراد وهم الأكثر والاحرام وحده ورواة القران آخر ومن روى التمتع أراد التمتع القوي وهو الاشتغال وقد اتفق بالاكتمال بفعل واحد وبذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يغفر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حتمه مفردة لكانت غير مقر في تلك الأفعال لم يقل أحد ان الحج وحده أفضل من القران فانقلبت الروايات في حتمه فنفذ وأما الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام قسم أحرموا بالحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمرة فقط وغرضناهم أحرموا بالحج وقسم بحج ولا هدى معهم فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقولوا عمرة وهو معنى نسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفتها كان عليه ما لا خلاف من تحرير العمرة في أشهر الحج ورواه ابن عمر أنهما أياهما فيقمن أجزأ للعمرة وكانه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله أرى نبي فسخ الحج إلى العمرة لانهما لم يأتا في ذلك لعلهم كانا في أحرامهم أيضا فان روي أنهم كانوا قارئين أو تمتعين أو مفردين أرادوا بعضهم وهم الذين عدلوا عنهم وظن ان البقية منهم وأما تفصيل التمتع على القران فلاه أكثر علا وقول المصنف في القران أي أفضل لهم أو أفضل من الحج ثم الحج أفضل من العمرة (فالافراد ان يحرم بالحج وحده ويغفر عنه ثم يحرم بالعمرة) ويحذف أفضلته على التمتع والقران أن يعتبر (من سنته فان لم يعتبر فمهما أفضله منه) لانه بكره تأخير الاعتناء بها كما علم (وأما لقران فهو أن يحرم به سماء بالعمرة ولو قبل أشهر الحج ثم يدخله) أي الحج (عليه ما في أشهره قبل) الشروع في (الطواف) دليل الصورة الأولى لاجتماع خبر الصحبين عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامنا أهل الحج ومنامنا أهل بعمرة فنامنا أهلهم أراد دليل الثاني فيعمد لم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدناها تبكي فقال لها ما شأنك قالت حلفت وقد دخل الناس ولم أحال ولم أطف بالبيت فقال لها أي الحج فقط ووقفت الواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمرودة فقال لها قد حلفت من حلفت وعر تلك الجعا (ولا يجوز) ادخال الحج على العمرة (بعده) يعني بعد الشروع في الطواف ولو غطوا ولا اتصال احرامها بمقصود وهو اعظم أفعالها تقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ولاه أن يحد في القتل المقضي نقصان الاحرام فلا يلحق به ادخال الاحرام المقضي لقوته فلو استلم الحجر بنسبة الطواف في حمة الاذنان وجهان قال في المجموع ينبغي تصحيح الجواز لانه مقدم على بعضه فالدلو لوشل أهل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده قال الماوردي قال سمعنا ناصح احوام لان الام لا يجوز ادخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع فصار كن أحرم وترج ولم يدخله كان اسرامه قبل ترجه أو بعده فانه يصح ترجه ما أحرم به ما أو بالعمرة ثم أدخل عليه الحج قبل الشروع في الطواف (فتنجز فيه) فيكفيه عمل الحج لم يردى الشيخان عن عائشة ان الذين فرقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم انما طافوا طوافا واحدا وسعوا سبعا واحدا

القران أفضل ان اعتبر قبل الحج أو أراد الاعتناء بعد لفصله عمرات وانما يكون الانفراد التمتع أفضل من القران اذا اقتصر على عمرة القران قال ابن الملقن وتقليده لا التمتع اذا نزل الماء إلى خالوت فلي أو لا التمتع على قصد اعتدائها بالوضوء فانه أفضل وقال الاستوى ولو منع ولكن اعتبر بعد الحج يظهر أيضا ان يكون أفضل من الافراد ان يحصل صورة الانفراد مع اعتبار عشرين قال ابن العزقي انما ذكر الاسباب هذا التمسيل عند تأدية نسكين فقط وفيها تين الصورتين قد أدنى ثلاثة نسك (قوله) فالافراد ان يحرم بالحج وحده (الحج) اسم الافراد صاد على صور احدها ما ذكره الثانية ان يأتي بالحج وحده صرح به مفرد بل بخلاف القاضي الحسين والامام الثالثة اذا اعتبر قبل أشهر الحج ثم من المقات صرح به القاضي والامام والفري وأما الافراد الذي هو أفضل نسائي بانه قال حنفا هو أفضل من التمتع المشهور دون القران وان صدق عليه اسم التمتع ايضا وهو مفضل بالنسبة صورة الافراد الأصلية (قوله) ثم يدخله عليها قبل الطواف) ثبت ما لو أحرم به بعد جوارزه الملقين

(بالجوار دخول) يعني ادخال (العمره على الحج) لانه لا يستغديه شأ بخلاف ادخاله الحج على العمره يستغديه الوقوف والرى والمبيت ولانه يمنع ادخال الضعيف على القوي كقراش النكاح مع قراش الملك لغزوه عليه جوار ادخاله عليه بدون العكس حتى لو نكح أخت أمتهما بطرهما بخلاف العكس (ولو قرن بمكة من وان لم يخرج الى الحل) تفليسا للحج لاندراج العمره فيه فلا يحتاج الى الاحرام به من الحل مع انه يجمع بين الحل والحرم بوقوفه بعرفة (وعلى القارن) اذا كان من (غير حاضري المسجد الحرام) كالتنعم أي كالملازم له في صفتهم بده عند الجزع عن ترفعه بترك أحد العامين فهو أندر ترفعه من المنع التارك لأحد المقيمين والمأوى الشخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت ومن قال إن أمأدا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لأن دم القران فرع دم التنعم لانه واجب بالنسب عليه ودم التنعم لا يجب على الحاضر ففرعه أولى * (فرع) * لو أحرم آقاف بالعمره في وقت الحج وأنها مرقن من عامه لم يضمن دم التنعم لعدم لقراءه قاله البغوي في نهذبه ولم يعالج عليه السبكي فجاب بأن الصوران زدم واحد للتنعم ولا شيء للقران من جهة ان من دخل مكة فقرن أو تنعم فحكمه حكم حاضري المسجد الحرام قاله بقدره بأن لا يلحق به دم فقد اجتمع في ذلك التنعم والقران ودمهما محاسن فيدخلان ودافلا لا يلتقي بأخذ وعثر به مما ياتي فيما لو جاوز المقات غير مريد للنسك ثم أحرم

(قوله والتنعم هو أن يحرم بالعمره وبها ثم يحج) مثل ما إذا اعترف قبل أشهر الحج ثم قد سبق عن القاضي والامام انها افراد بلا خلاف قال الاذوي وسد ذكر ان ما قاله القاضي أولى (قوله ثم يحرم بالحج من مكة في عامه) إذا أحرم الاقاف في أشهر الحج بالعمره ثم قرن من عامه لم عليه دم كما أتت به الشيخ أم دمان كأي تجريد المحامي عن المرنى في التثويد وقوله أم دمان الخ أشار الى نصيحة

(فصل والتنعم) * العائق (هو أن يحرم) الشخص (بالعمره) وبها ثم يحج وأما التنعم الموجب للمهرن أن يحرم به من لم يكن من حاضري المسجد الحرام (من المقات في أشهر الحج وافرغ من هاتم يحرم بالحج من مكة في عامه ولو كان أجيرا فيها الشخصين) لما نقله ابن المنذر من الإجماع على أنه إذا فعل ذلك كان بمنتهى أوصى فتمتع التنعم صاحبه بمحظورات الاحرام بينهما وأتمتعهم بقوط العود الى المكان للحج وان لم يدم بقوله تعالى في تنعم بالعمره الى الحج فلا يستيسر من الهدى التقدر تنعم بالاحلال من العمره والتي فب كونه صحيحا ما فانه لو كان قد أحرم بالحج أو لا من ميقانه لاحتاج بعد فراغه من الحج الى أن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بالعمره وإذا تنعم استغنى عن ذلك لانه يحرم بالحج من مكنته يخرج بالقود المذكور وعن أبي سبيح فتمتعوا جبالهم أشاءه ما في كلامه (ما حاضري المسجد الحرام فلا دم عليهم وهم من دون مسافة قصر من الحرم) وذلك لقوله تعالى ذلك ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام والقرب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى وأما لهم عن القربة التي كانت حاضري البحر أقر يقينه والشي في ذلك انهم لم يرحلوا موقنا أي عاملا لاهله ولن مره فلا يشكل بين موقين مكة وألحرم دون مسافة القصر إذا علم أن النسك لم يفته وان رجع موقنا بتمتع لم يكن له نسك الا شاءه ولا يشكل أيضا ما منهم جبالوا بلونه سافة القصر كالموضع الواحد في هذا ولم يجعلوا في مسأله الا شاءه وهو اذا كان سكنه دون مسافة القصر من الحرم جوارز وأحرم كالموضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالسكن اذا أحرم من سائر بقاع مكة بل الزوال وجهه لو لم يمسك كالاتافي لأن ما خرج عن مكة كما ذكرنا ربع لها والتابع لابعلى حكم المتبوع من كل وجه ولا يمسهم عواصم قضى الدارسل في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءه بعدم عود لانه من الحرم من يقضي الآتية وهناك يلزمه دم لاساءه بمجاوزته ما عجزه بقوله في الحرم ومن كان دون ذلك فغن حيث أنشأ شي أسهل مكمن مكة على ان السكن المذكور كورة القربة بمنزلة مكة في جوار الاحرام من سائر بقاعه وعدم جوارز تجاوزته بلا احرام لم يباله النسك واعتبروا المسافق من الحرم لان كل موضع ذكر كراهته فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة واعتبروا في الحرم من مكة وهو نفس كلام الاصل فيما ساق في قبل فصل دم التنعم كدم الاضحية ونبيه عليه المصنف ثم قال في المباحات ونبيه القنرى فقد نقله في التقرير بين نص الاملا ومان الشافعي أيه بان اعتبروا هامن الحرم يؤدى الى ادخال البعيد عن مكنته خارج القرب لاختلاف المواقيت يعني حدود الحرم قلت والى أن من بذلت عرف من الحاضر من لا تمسكون مسافة القصر من الحرم ولم يستنها أحد من حكم المواقيت (فان كان له) أي

للمجتمع (مسكن أحدهما بعد) والآخر قريب (اعتبر) في كونه من الحاضر من أو غيرهم
 (كثرة اقامته) بأحدهما (ثم) ان استوفى اقامته بما اعتبر (بالأهل والمال) أي بوجوده دائماً
 أو أكثر في أحدهما فان كان أهله بأحدهما وماهه بالآخر اعتبر بمكان الاصل ذكره الحب الطبري قال
 والمرا بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الآباء والاختوة (ثم) ان استوفى ذلك اعتبر (بغير
 الرجوع) الى أحدهما للاقامة فيه (ثم) ان لم يكن له عزم اعتبر (بأنشاء الخروج) أي بالخروج منه
 قال في الذمائر فان لم يكن له عزم واستوفى كل شيء قال صاحب النقر يب وغيره اعتبر بموضع
 احواله (والغريب المستوطن) في الحرم أو فيما بينه وبين الحرم دون مسافة القصر (حكم أهل البلد)
 التي فيه (ويلازم الدم) فانما يتعمد بالاسيطان بها) أي يمكنه ولو (بعد العمرة) لان الاسيطان لا يحصل
 بمجرد النية وعمله في الذمائر بأنه التزم بمجاورة الميقات اما العود أو الدم في احوام سنته فلا سقط بنية الاقامة
 ونسب في تغييره بالآخر في الغزالي وغيره قال النووي وهو منكر لان الجمع اذ لم يسم له في نسب اليه بل الى
 واحده بان يقال هنا أفنى واقتصره على اذ لم يسم به غير كاف في الاحتجاج بل حده أن يقول معقول بل
 كالانصرار ولم يسم له واحد كعباديفان مع جعل الاتقان كالانصراف في الغلبة اندفع الاستسكال (وكذا
 لو جازره) أي الميقات (غير مريد للسلطنة) (غير) عن له عكة أو بقرم الزمدم على المختار في الزمة
 والجمعوع في الاولى وعلى الاصح فيه ما تبعه الارافعي في الثانية لانه ليس من الحاضر من لعدم الاسيطان ونقل
 فيما كالتري عن الغزالي عدم لزومه في الاولى واستقر به قال الزركشي تبعه الاذري وما قاله الغزالي صرح
 به الماوردي والنووي والامام ونقله في الذمائر عن الاحتجاج وهو قضية كلام ابن كج والداري فانه
 الغزالي هو الراجح لانه حاضر أو في معناه لانه لا يستفيد بتغيره سفر أو ما الثانية فقد جزم ابن كج والداري
 فيها بعدم لزوم الدم أيضاً وهو أقرب ويؤيده ما ذكره في اذا جازر مريد للسلطنة ثم أحرم اه وسألت
 قريباً ما أيده وقد جعل ما هنا في الصورتين أخذ من التعليق السابق على ما اذالم يستوطن وتعباً على
 ما اذالم استوطن وعليه فقد يجعل على بعد كلام الغزالي في الاولى على الثاني وما اختاره النووي على الاول بفتح
 الخلاف (واذا جازره بحر ما بها في غير أشهر وأتمها) ولو (في أشهر) ثم حج (لم يلزمه) الدم لانه لا يجمع بينهما
 في وقت الحج فاشبه الفرد ذكر الاثنتان دم التمتع منوط بوجوب الميقات ولو وقع العمرة بتساقط أشهر الحج
 لان العرب كانوا قبل الاسلام لا يحجون بهم الحج في وقت امكانه ويستذكرون ذلك فورد التمتع رخصة لا قال
 اذ قد سبق عليه استدامة الاحرام من ميقاته ولا حيل الى مجاوزته بغير احرام فجزله أن يعتبر ويحلل من الدم
 (ومن لم يحج من عامه) الذي اعتبر فيه (لا شيء عليه) لانه ما ذكرنا من الزمة وان كان مجتمعاً للنوى
 البهيقي باستناد حسن عن سعد بن المسيب قال كان احب ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمر وفي أشهر
 الحج فاذ لم يحجوا من عامهم ذلك لم يدوا (ولا على من) حج من عامه ولكن (عاد الى ميقات عمره أو) الى
 (سأل مسافته وكذا الى ميقات دونها) أي دون مسافته فيقاته كان كان ميقاته الجفة فعاد الى ذات عمره
 (وأحرم) بالحج مع عاد اليه في الكل (وكذا لو عاد اليه بحر ما به) (قبل تلبسه نسك) لان المقصد قطع
 ثلاثة المسافة بحر ما ولان المقضى لا يجاب الدم وهو وجوب الميقات كما مر فذال يعود اليه واكتفى هنا بالمعنى
 الاقرب بغيره فيصافى في عوده الى الميقات بعد مجاوزته على ما هو ظاهر كلامهم ثم لانه هناك فقامت لفائدة
 باسائه لانه دم اسامة فغسله هنا * (فرع عود القارن من مكة الى الميقات قبل الوقت) يعرفه قبل
 التلبس بنسك آخر (يسقط الدم) عنه كفي المتمتع وتقدم انه لا دم عليه اذا كان من الحاضر من (فرع)
 وان استأجره شخص للحج وأخر لعمره ففتح عنهما (أو اعتمر) أحجر حج (عن نفسه) ثم حج من المستأجر
 (فتفتح) يعني فان كان قد فتح (بالاذن) من المستأجر من أو أحدهما في الاولى ومن المستأجر في الثانية
 (فعل كل من) الا ذنبي أو الا ذن والاحجر (نصف الدم) ان أسرا وان أسرا (أو أحدهما في الظاهر
 فالصوم على الاجبر) لان بعض في الحج وتقدم نظيره (أو تفتح) (بلا اذن) عن ذكر (لزمه) (م)

(قوله أو الى مثل مسافته)
 أبعاد لمسافة القصر كقوله
 جماعة

(قوله لم يجز تأخير الصوم) الهدي يختص بضعه بالحرم بخلاف الكفارة ولعله انه يجده قبل فراغ الصوم لم يجز تأخير الصوم لانه مضى كمن عدم الماء صلى بالتم ولا يجوز له التأخير بخلاف حراء الصلوات قبل التأخير ككفارة القتل والجناح (وقتها) أى الثلاثة أى صومها (من الاحرام) بالحق فلا يجوز تأخيرها عليه الا لآية السابقة تولاها عبادة بدنية فلا يقدم على وقته كالصلاة (الى) يوم (الحر) فلا يجوز تأخيرها عنه بالاجور تأخير الصلاة عن وقتها (لأى آخر أيام التشرى) لانه لا يجوز صومها ولا الصوم يوم التكريم فيباه (ثم) ان آخره عن وقته المذكور (يكون) فعلة (فقاء) كفاى الصلاة (وان تأخر أطراف) عند وصق عليه انه فى الحج لان تأخره بعد عبادة فلا يرد من قوله تعالى ثلاثة أيام فى الحج (ويستحبها الاحرام) بالحج (قبل السادس) من ذى الحجة (ليتم) أى صوم الثلاثة (قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج طهارة كفى فى صوم التلحق ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة قبل يوم التلحق ولا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يجزى فى هذا العام (والموسم بالدم) يستحب له أن يجزى بالحج (يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة للاتباع ولا صر به كفاى الصعيصين وسى يوم التروية وأمرهم فداءه ويسى يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكانة الى اخرى وقوله قول الاصل و يتوجه بعد الزوال الى متى اكبره خلاف المشهور وفيه ما يبدى دخول مكانة انه انما يتوجه بعد صلاة الصبح كما سأتى بيانه ثم

* (فصل يوم سبعة أيام اذا رجع الى وطنه) * وفى نسخة الى موطنه (لا فى الطريق) لمسار (فان) طرقت مكانة أى أقامهم اولو بعد فراغهم من الحج (صامها والا فلا) فرح من لم يصم الثلاثة فى الحج لم يصوم (العشرة) الثلاثة قضاء كفى والسبعة اداه (د) لزمه (التفرق بين الثلاثة والسبعة) بقدر أو بعد ما لم (يوم) الحر وأيام التشرى (ومدة مكان السرايا أهلها على العادة الغالبة) كفاى الاداء وانما وجب التفرق بين هذا بخلافه فى الصلوات لان الصلاة تعلق بالوقت وقد فاء هذا بالفعل وهو الاحرام والرجوع فكان كترتيب أفعال الصلاة (فالوصام عشرة ولا حصلت الثلاثة) ولا بعد بالبقية لعدم التفرق (ويستحب التتابع) فى كل من الثلاثة والسبعة (أداءه وقضاء) لان فداءه يادى لأداء الواجب ونحوه وانما خلاف من أوجبتم ان أحرم بالحج سادس ذى الحجة لزمه صوم الثلاثة متتابعة لنقص الوقت للاتباع نفسه * (فرع لو وجد) التمتع العادم للهدى (الهدى بين الاحرام) بالحج (والصوم لزمه) الهوى بناء على ان العتق كالكفارة حالة الاداء (لا) ان وجد (بعد الشرع فى الصوم) فلا يلزمه (بل يستحب) كفاى الكفارة ونحوه وانما خلاف من أوجبتم (واذامات التمتع) ولو (قبل فراغ الحج والواجب) عليه (هدى) لكونه موسرا (ا) بسقطا عنه بل يجزى من تركه لو جود سبب وجوبه كسائر الدون المستقرة (أو صوم) لكونه مصر بذلك (سقطا عنه) (ان لم يتمكن) من فعله كفاى صوم رمضان (والا فكم رمضان فيصام عنه أو يعام) عن من تركه لكل يوم بعد فان كان تمكن من الايام العشرة فغشيرة أمداد الا لبقا لقسا بعبادته تشمل ما اذا خلف تركه وما اذا خلفه وهو صحيح لكن الصوم أو الاطعام عنه لازم فبما اذا خلف دون ما اذا خلف وجزى الاصل قاصر على ما اذا خلف ولو قال المصنف أى صوم فكم رمضان لوفى بما قال مع الاختصار (ولا يلزم) صرفه (لقراءة الحرم) الشاملين لها كنبه بل يستحب وذلك لان هذا الاطعام يدل على الصوم لانه لا يختص بالحرم فكذلكه (ولو أحرم بالحج الى السامع) من ذى الحجة (وابس به عارض) من مرض ونحوه (فقد تمكن من) صوم (الثلاثة) فى الحج ولا يتمكن من صومها بدون ذلك (وابس السفر عنه) تأخير صومها لان صومها يعين ايقاعه فى الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بل بخلاف رمضان (الانى) صوم (السبعة ان أوجبناها بعد الفراغ) من الحج بناء على ان المراد بالرجوع الى الآية الفراغ منه لا العود الى الوطن وهو ضعيف فلو ترك هذا كان أولى مع ان الاستثناء على مقرون منقطع بل طاهره وان جعل متصلان السرايا ليس عذرا فى تأخير السبعة وان لم توجبه بعد الفراغ وليس مراد بل المعنى له

(قوله لم يجز تأخير الصوم) لانه مضى كمن عدم الماء صلى بالتم ولا يجوز له التأخير بخلاف حراء الصلوات قبل التأخير ككفارة القتل والجناح (وقتها) أى الثلاثة أى صومها (من الاحرام) بالحق فلا يجوز تأخيرها عليه الا لآية السابقة تولاها عبادة بدنية فلا يقدم على وقته كالصلاة (الى) يوم (الحر) فلا يجوز تأخيرها عنه بالاجور تأخير الصلاة عن وقتها (لأى آخر أيام التشرى) لانه لا يجوز صومها ولا الصوم يوم التكريم فيباه (ثم) ان آخره عن وقته المذكور (يكون) فعلة (فقاء) كفاى الصلاة (وان تأخر أطراف) عند وصق عليه انه فى الحج لان تأخره بعد عبادة فلا يرد من قوله تعالى ثلاثة أيام فى الحج (ويستحبها الاحرام) بالحج (قبل السادس) من ذى الحجة (ليتم) أى صوم الثلاثة (قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج طهارة كفى فى صوم التلحق ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة قبل يوم التلحق ولا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يجزى فى هذا العام (والموسم بالدم) يستحب له أن يجزى بالحج (يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة للاتباع ولا صر به كفاى الصعيصين وسى يوم التروية وأمرهم فداءه ويسى يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكانة الى اخرى وقوله قول الاصل و يتوجه بعد الزوال الى متى اكبره خلاف المشهور وفيه ما يبدى دخول مكانة انه انما يتوجه بعد صلاة الصبح كما سأتى بيانه ثم

* (فصل يوم سبعة أيام اذا رجع الى وطنه) * وفى نسخة الى موطنه (لا فى الطريق) لمسار (فان) طرقت مكانة أى أقامهم اولو بعد فراغهم من الحج (صامها والا فلا) فرح من لم يصم الثلاثة فى الحج لم يصوم (العشرة) الثلاثة قضاء كفى والسبعة اداه (د) لزمه (التفرق بين الثلاثة والسبعة) بقدر أو بعد ما لم (يوم) الحر وأيام التشرى (ومدة مكان السرايا أهلها على العادة الغالبة) كفاى الاداء وانما وجب التفرق بين هذا بخلافه فى الصلوات لان الصلاة تعلق بالوقت وقد فاء هذا بالفعل وهو الاحرام والرجوع فكان كترتيب أفعال الصلاة (فالوصام عشرة ولا حصلت الثلاثة) ولا بعد بالبقية لعدم التفرق (ويستحب التتابع) فى كل من الثلاثة والسبعة (أداءه وقضاء) لان فداءه يادى لأداء الواجب ونحوه وانما خلاف من أوجبتم ان أحرم بالحج سادس ذى الحجة لزمه صوم الثلاثة متتابعة لنقص الوقت للاتباع نفسه * (فرع لو وجد) التمتع العادم للهدى (الهدى بين الاحرام) بالحج (والصوم لزمه) الهوى بناء على ان العتق كالكفارة حالة الاداء (لا) ان وجد (بعد الشرع فى الصوم) فلا يلزمه (بل يستحب) كفاى الكفارة ونحوه وانما خلاف من أوجبتم (واذامات التمتع) ولو (قبل فراغ الحج والواجب) عليه (هدى) لكونه موسرا (ا) بسقطا عنه بل يجزى من تركه لو جود سبب وجوبه كسائر الدون المستقرة (أو صوم) لكونه مصر بذلك (سقطا عنه) (ان لم يتمكن) من فعله كفاى صوم رمضان (والا فكم رمضان فيصام عنه أو يعام) عن من تركه لكل يوم بعد فان كان تمكن من الايام العشرة فغشيرة أمداد الا لبقا لقسا بعبادته تشمل ما اذا خلف تركه وما اذا خلفه وهو صحيح لكن الصوم أو الاطعام عنه لازم فبما اذا خلف دون ما اذا خلف وجزى الاصل قاصر على ما اذا خلف ولو قال المصنف أى صوم فكم رمضان لوفى بما قال مع الاختصار (ولا يلزم) صرفه (لقراءة الحرم) الشاملين لها كنبه بل يستحب وذلك لان هذا الاطعام يدل على الصوم لانه لا يختص بالحرم فكذلكه (ولو أحرم بالحج الى السامع) من ذى الحجة (وابس به عارض) من مرض ونحوه (فقد تمكن من) صوم (الثلاثة) فى الحج ولا يتمكن من صومها بدون ذلك (وابس السفر عنه) تأخير صومها لان صومها يعين ايقاعه فى الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بل بخلاف رمضان (الانى) صوم (السبعة ان أوجبناها بعد الفراغ) من الحج بناء على ان المراد بالرجوع الى الآية الفراغ منه لا العود الى الوطن وهو ضعيف فلو ترك هذا كان أولى مع ان الاستثناء على مقرون منقطع بل طاهره وان جعل متصلان السرايا ليس عذرا فى تأخير السبعة وان لم توجبه بعد الفراغ وليس مراد بل المعنى له

(باب الاحرام)

بمعنى النحول في النسك وحسب ذلك لاقتضائه دخول الحرم من قولهم أحرم إذا دخل الحرم كما عهدوا
 فعل نحل إذا ألقاه تحريم الأضحية (ولينو) من سد النسك (الاحرام بما روي) من سجدة مرة
 أو كاهما أو ما يصلح لشيء منها وهو الاحرام المطلق أو ما غير المطلق فلما روي مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يبعج وعمره ثلثون سنة أو أراد أن يبعج فليبعج ومن أراد
 أن يبعج فليبعج وأما المطلق فلما روي الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مائة
 من بني نضير فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجوا معه إلى مكة فخرجوا معه إلى مكة فخرجوا معه إلى مكة
 ويظهر من القصة أي نزول الوحي فامر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه مرة ومن معه هدى أن يجعله بما
 ويظهر من القصة حيث لا يجوز الاحرام بما طاقا بان التعيين ليس شرطاً في انعقاد النسك ولهذا الوأحرم
 ينكحل وعلى من نكس فرض انصرف إلى الفرض وبأن الاحرام يحافظ على ما أمكن ولهذا الوأحرم بالحي في غير
 أشهر انعقد مرة كمر ذلك ولو أحرم نصف حجة أو مرة انعقد مرة أو مرة كإسائي وتعبير المصنف بما قاله
 أنهم من قول الرضا بنو النحول في الحج أو العمرة أو فبهما (واللفظ به) أي بما يريد من ذلك
 (نصف) أي كدما في القلب كإسائي العبادات (ويأتي) ندبا فيقول بقلبه وأما أنه فثبت الحج
 وأثبت به الله تعالى إلى إيلاء اللهم إيلاء الحج لمسلم إذا توجهت إلى منى فاهلوا بالحج والاهلوا برفع الصوت
 بكلمة قال الله الطبري وغيره وسحب أن يقول اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحي ودني وأتالم يجب
 التلبية في الاحرام لأنه عبادة لا يجب في أثنائها وآخرها تعلق فكذلك إذا ألهما كالمهر والسوم (ويستند)
 الاحرام (بالنية لا بالتلبية) فغير انما الاعمال بالنيات وكذا العبادات (وان توى يحاولي بعمرة انعقد
 ها) أو بالعكس انعقد وعولوا لفظ بأحدهما توى القران تقاتروا بالقران وتوى أحدهما فهو لا
 توى من ذلك الاصل *(فرع وان أحرم بحجة أو بعمرتين أو بعمرتين أو نصف حجة أو) نصف (عمرة
 انعقد حجة) في صور الحج (أو مرة) في صور العمرة عملاً بما رواه فيها إذا أحرم بحجة أو مرة وهما
 معلومان بممار ومما على الإطلاق في مسكني النصف والغاء لا إضافة إلى اثنين فيها إذا أحرم بعمرتين
 أو بعمرتين لتعذر الجمع بينهما ما جاز واحد فصع في واحدة كالأقوى بينهم فرضين لا يستجيب في الواحد كإسائي
 وطرن عدم الانعقاد في ظاهرهما من الصلاة بمسافر في الاحرام المطلق (أو) أحرم (بهما) أي بحجة أو مرة
 أو بنصفهما لا (انعقدتا أو وقت) الاحرام (يومين مثلاً انعقدتا) عبارة الروضة وغيرهما مطلقاً
 كإسائي الطلاق وقاس هذه ومسكني النصف على الإطلاق نقله الروي عن الأصحاب قال في الروضة والجموع
 وفيما نقله انظر زاد في المجموع ويني أن لا ينعقد لانه من باب العبادات والنسب الحارمة شرط فيها بخلاف
 الطلاق فإنه مبني على الغلبة والسرارية وقبل الانقطاع وبذلك التعليق (وان أحرم مطلقاً في أشهر الحج
 صرفه) فبذل العمل (بالتبة) لا باللفظ (إلى ما شاء) من سجدة مرة وقران لان الاعتبار بالنية لا باللفظ
 لكن لو تأخرت الحج قال الروي صرفه إلى العمرة والقاضي يجعل أن يتعين عمرة وان بقي معها ما كان عنه
 لفرضه فقال أوجب فكمن فانه الحج وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب قال الرزكي والاحتفال
 لا تلة أقرب قلت قال الأسوي كلام الروي الواقعة لكنه فهم الاحتياج إلى الصرف ولو شاء وقت فالتفه
 كإسائي الممان وهو مضي كلام الأصحاب أنه صرفه إلى ما شاءه يكون كن أحرم بالحج في ثالث الحلة (ولا
 يحزنه العمل قبل النية) الصارفة لكن في البان أنه لو طاف ثم صرفه للصع وقع طوافه عن القدم وذكر
 أنه المفسر في شرح المذهب مع أنه من سنن الحج وقد فعل قبل الصرف ذكره في المهمات وعليه لوسي بعده
 يجعل الأجزاء لوقوعه بتعاقب الحج لانه من الأركان إذا أحرم مطلقاً في غير أشهر الحج فقد مر بيانه
 فلهذا القاضي ولو أحرم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فإيماعنه كان مفسداً (والتعيين) لما يحرم به
 (أفضل منه) أي من الإطلاق لا بتأخير أو الشجاعة ويعرف ما يدخل عليه ولانه أقرب إلى الاختصاص
 (لا يستحب كراهية من في التلبية) لان إخفاء العبادة أفضل ولما روي البيهقي باستدراج نافع

قال شيخنا بالنسبة للمجموع
 إذا السبعة لا قضاء فيه أو يمكن
 تصوره بما إذا أخرها حتى
 مات وصامها عنه فربيه

على التقديم المختار

(باب الاحرام)

(قوله بمعنى النحول في
 النسك) وقول من قال
 الاحرام نية النحول في
 النسك معناه من يجعل
 النحول وعلى ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم تحرم بها
 التكبير وتخليلها التسليم
 أي به يجعل التحريم (قوله)
 قال الروي صرفه إلى
 العمرة) أشار إلى تصحبه
 (قوله وهو مقتضى كلام
 الأصحاب أنه لو صرفه إلى
 أشار إلى تصحبه) (قوله)
 ويحمل خلافه) أشار إلى
 تصحبه

قال: سئل ابن عمر أي أحدنا أحرم وأعمرة فقال: أتنبون الله بما في قلوبكم اغلظي بنية أحدكم قال ابن الصلاح
هذه في غير التلبية الأولى أما الأولى فيستحب فيها ذلك قطعا ونقل النووي في أنه كآدم مثله وقتله في سنننا
وجمعوه عن الشيخ أبي محمد لكن في التقرير بين الشافعي في الاملاء وغيره أنه لا يستحب في الأولى قال في
المهمات فهو الصواب قال ونقل النووي عن الشيخ أبي محمد أيضا أنه لا يحرم هذه التلبية قبل سماعه بنفسه
بخلاف ما يذهب إليه من يحرمها يخرج بالتلبية التنية فيستحب ذكر ما أحرم به فيها كما سر

«(فصل)» وان أحرم عمر وعمر أحرم به زيدا وان لم يكن زيدا يحرم ما أو بان موته لحزبه بالاحرام
واساروى الشيخان عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال لي يا أبا هريرة قلت قلت لبيت باهلا قال لاهلال النبي
صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنت طيب بالبيت والصلاة والمروءة وأحل (وكان مثله) في أول احرامه
ان كان محرما مان حاجا لحاج وان معتبرا معتبرا وان فارنا فافتران وان طاعة فاطمات (ولو أحرم زيدا ما طاعة صرفة
يلج ثم أحرم عمرو) كاحرامه (الانقذله مطلقا) نظرا الى أول الاحرام (والخبرة اليه) فيما صرنا فيه
فلا يلزمه صفة الماصرفه ولو أحرم بعمره بنية التمتع كان عمر وعمر ما بعمره ولا يلزمه التمتع كما صرح في
الروضة (وكذا لو أحرم زيدا بعمره ثم أدخل عليها (الحج) انقذله عمر وعمره (لا فرازا) فلا يلزمه ادخال
الحج على العمرة (الا أن قصد التشبيه به في الحال) في صورتين ذكرنا في الأولى حاشا وفي الثانية فإزا
ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الأولى وقبل ادخاله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبسه بأحرامه
الحاضر والآتي في في الروضة عن البيهقي ما يقتضي أنه يصح قال الأذري وثبته نقلناه في معاني التلحين
بمستقبل الآن يقال انه حرام في الحال أو يقتصر ذلك في الكيفية لا في الأصل (فان أخبره) زيد أنه أحرم
بعمره على به ولوطن خلافه) لانه لا يعلم الأمن جهته (فان بان محرما بجميع فاحرام عمر وحج) تبعه (فان كان
قد بان الوقت) أي وقت الحج (تحال) من احرامه للفوان (أو أراق دما ولم يرجع به على زيد) لان الحج ولا
نظر لتغير زيدا قال ابن العماد وغيره ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فان تعمد لم يعمل بحجبه الثاني لعدم
الثقة بقوله والاقول به فان كان بعد الفوات وجب القضاء (وان كان زيدا لم يحرم أو أحرم بشاهد) كما
سببنا في تصوري في الفرع الآتي (أو كافر) بان أنى بصورة الاحرام ولو هو فضلا (انقذله عمر و) احرامه
(مطافا وان علم) حاله يذله قيد الاحرام بصفة فاذا علمت في أصل الاحرام كالأحرامه اثنان ليجع عنها
فأحرم عنهما أو استأجره واحد ليجع عنه فأحرم عنهما عن نفسه فلفت الإضافتان ووقع الاحرام له كما سر وان
أصل احرامه يحرم به بخلافه فيقال ان كان زيدا محرما فقد أحرمت ولم يكن محرما كما سببنا في (دعي فلفظ
سؤال زيد) عن كيفية احرامه (عجوت أو جنون) أو غيرهما كقصة بعيدة (لم يتجر وكذا لو نسي الحرام
ما أحرم به) لان كلاً منهما تلبس بالاحرام بقينا فلا يتحال الا بين اثنين بالشرع وعنه في كل ذلك في عدد
الركعات لا يخفى والفرق بينهما بين الأولى والثانية ان أداء العبادة ثم يحصل يقين الابداع لم يتصور
وهو ان يصلي لغير القبلة أو يستعمل نجسا فذلك جاز لا يخفى وهما يحصل الاداء يقين من غير فعل لم يتصور
(بل ان عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر والنسيان (قبل) العمل بشئ من (العمل) قالوا أن يشيئ
القرآن) ليجر عن العهدة (فتبرأ ذمتهم من الحج) بعد اتيانه بأعماله لانه أحرم به أو دخله على
العمرة (ولا تبرا) ذمتهم (من العمرة) لاحتمال انه أحرم بالحج وعنته اذا لم يعلمه (ولا ذمت عليه) اذا احتمل
به الحج فقط واحتمل حصول العمرة فلا جبا ولا وجوب بالشك نعم يستحب لاحتمال انه أحرم بعمره
فيكون قارنا ذكر المتولى (وان اقتصر على نية الحج) وأتى بأعماله (أجزاء من الحج) فقط ولا ذمت عليه
(أضاً) قالوا بل لتخصيص الحج بنية أو نية القرآن وهو أول كما صرح به فيما سر لتخصيص البراءة من العمرة
أبضا على وجه (أو) اقتصر على أعماله (أي الحج) من غير نية العمرة) وغيرها (حصل الظاهر لا البراءة
من شئ منهما) لشكه فيما أتى به (أو) اقتصر (على) عمل (العمرة) لم يحصل التحال أيضا (وان نواه
لاحتمال انه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع ان وقته باقي (وان عرض ما ذكر بعد) الاتيان بشئ من (العمل)

(قوله فيستحب فيها ذلك
قطعا) أشار الى تخصيصه
(قوله في في الروضة عن
البيهقي ما يقتضي انه يصح)
أشار الى تخصيصه (قوله فان
تعذر لم يعمل بحجبه) أشار
الى تخصيصه (قوله وبني تعذر
= قال زيد الخليل) عدي
الحاوي الصغير كالجزير
بالعمر قال المصنف
والصواب التعذر بالتعذر
بأن الروضة وأصلها لانه قد
يستغادر اجعته وان قرن
ببيان حكم عدم المشكوك
في وجوبه للفقهاء فيلزم
البحث عن مو يستفادها
أيضا شرط وجوب العمرة
عنه لكن لا يلزم البحث عنه
وقوله عبر في الحاوي أشار
الى تخصيصه

فان كان بعد الوتوف وقبل الطواف نظرته فان كان الوقت أي وقت الوتوف (بأنه اقترن ووقف) تانيا
 وأبينة أعمال الحج (أجزأه عن الحج) لانه ما يحرم به أو مدخله على العمرة قبل الطواف (لا) عن
 (العمرة) لاحتمال انه أحرم بحج وبتنوع ادخالها عليه ولادم عليه لماس (والا) أي وان فات الوقت أو لم يفت
 ولو لم يفت أو وقف ولم يقرن (فلا يجزئه) ذلك عن الحج كلاجزئه عن العمرة لاحتمال انه أحرم بعمرة
 ولا يجزئه ذلك الوقت عن الحج وكالقران نه بالحج كما عمل لماس (أو) كان ذلك (بعد الطواف وقبل
 الوتوف) فترى الحج أو قرنته ووقف (لم يجزه) ذلك (عن الحج) لاحتمال انه أحرم بعمرة وبتنوع ادخاله
 عليها بعد الطواف (ولا عن العمرة) لاحتمال انه أحرم بحج وبتنوع ادخالها عليه (فان أتم أعمال العمرة)
 من غير عيدينية (وأحرم) بعد ذلك (بالحج) أو بها وأتى بأعماله (أجزأ الحج) لانه ما يجزئ وبتنوع
 غير من العمر لماس (لكن لا تغتبه فاعله) لاحتمال انه أحرم بحج فبقع الحلق في غير أوانه وهذا لا يفتي
 صاحب جوهرة بأنه تاهد ما حجة غيره بذبحها ولا صاحب دابة تعاقبته ودايه آخر على شاقق وتعدر
 مردودها بالثأف دابة الأخر اكنه ما تاهد فلا ذل لزم الأول ما بين فم في السجادة حية ومذبوقة الثانية فية
 راية الأخر وهذا ما تاهد الاصل عن الاكثر من ونقل عن ابن الحدادوا اختيار الفرائي أناته فيه ذلك ترخصا
 لان الحلق يباح بالعمز وضرب الاشياء أ كثر إذ يفوت به الحج ونقله في المجموع عن ذكر وعن القاضي أبي
 الطيب وابن الصباغ وآخرين ثم قال وهو الاصح المختار قال البلقيني والصواب اننا نقول ان نفعت كذا الركن
 كذا وان لم نفعل كان الامر في حلق كذا أخذ من نص الشافعي على انه اذا انقضت مدة الايلة وكان المولى
 بحرية قوله ان وطئت فدا حرام وان لم تطأ فطلق والاطلق عليك قال ولا يستفيد هذا الحلق شيئا من
 الحرامات المتوقفة على التحلل ولو جامع ثم أحرم بالحج لم يصح جوار كون اجره السابق بجوار جامع فيه
 قبل التحلل الأول ففسد نسكه وما أتى به لا يقتضى حننه ولا نسك لان الحد اعماد كره من جوار الحلق بل
 بتعين التقدير بأقل ما يمكن لانه قول الضرورة (فان كان آفاقا لم يعدم اما للتمتع) لاحتمال انه أحرم
 بعمرة (أو) وفي نسخة (وما العاق) لاحتمال انه أحرم بحج فوقع الحلق في غير أوانه (فلا يعينه) عن جهة
 بل وبقعه من الواجب عليه كماله كان عليه كفارة قتل أو طهاره فزوي باعتق ما عليه لانه لا شرط التعيين في
 الكفارات (فان كان معسرا) بالدم ولو لمع وجود الطعام (صام عشرة أيام) ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع
 كغيره لاحتمال فان كان متعاضدا جزأه ولا ذل لانه العاق والباقي نفس (ولا يعين الثلاثة) لجهة
 (اختصاصها) ويجوز تعيين التمتع في السبعة (وان أطعم أو اقصر على) صوم (ثلاثة) وفي نسخة على الثلاثة
 (نفي البراءة تردد) فقيل لا يبرأ لأن شغل الذمة بالدم معلوم فلا بد من تعيين البراءة وقيل يبرأ لأن الاصل
 براءة الذمة والشغل غير معلوم وعيارة الاصل فتقتضى كلام الشيخ أي على انه لا يبرأ قال الامام ويحتمل أن يبرأ
 وعبر الفرائي في الوسط عما وجوهين انتهت الواو به الاول وظاهره لوجزه عن الصوم طعم متعسا كين
 يرى انه ان وجب عليه دم حلق فذلك أو دم تمتع فقد زاد خيرا من يادق من من ثلاثة أصع وهي الواجب في
 الحلق ويجزئه الصوم مع وجود الطعام كما أمرت البقرة بياوصرح به الاصل وعاله بأنه لا مدخل للأصع في
 التمتع وقد دية الحلق على التخيير (والدمي) ونحوه (لادم عليه) لفقد دم التمتع والاصل عدم دم الحلق (وان
 لم يكن) أي جوار لا فاق (أن يكون قارنا) بأحرامه الأول (لزمه الدم المذكور فقط) أي لادم آخر
 الشك في لزمه وقيل لم يدم آخر والترجيح من زبانه (وان كان الشك) الحاصل بالتعذر والنسيان
 (بعد الطواف والوقوف وأتى ببيعة أعمال الحج لم يبرأ من الحج) لجواراته أحرم بعمرة فلا ينفعه الوقوف
 (ولان العمرة ولو قرنت) لماس (فان أتم أعمال العمرة وأحرم) بعد ذلك (بالحج كاسق أو مكسه)
 أي أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة (أجزأه) ما أحرم به آخر أو يلزمه في الاول كما صرح به أصله وقوله
 كما- ثم قبل بعد أجزأه مع انه لا حجة اليه * (فرع) * (لو) أتم التمتع حجه ثم ذكر انه طاف للعمرة
 حجه ونا بان قارنا) بأحرام الحج لتبين عدم حجة طوافه وما ترتب عليه (وعليه دمان) دم (للقران و) دم

(قوله ثم قال وهو الاصح)
 (المختار) هو الاصح (قوله)
 قال ولا يستفيد هذا الحلق
 (الحج) وهو قضية كلامهم
 (قوله والاجه الاول هو)
 الاصح

قوله وهذا لا يتأني على ما قدمه أشار إلى تصححه قوله وانما يتأني على مقابله الخ قال الفتى فصول العبارة أن يقول فان أشكل فكأن لم يباحس قوله قال في الأصل وقباس تجوز أصل الاحرام الخ قال الزركشي في قواعد علم يجوز واتعلق أصل الاحرام والصورة المذكورة أصل الاحرام انفسه وانما يتعلق صفته على شرط وجوده باقي الحال فلم يضر كبحر بذلك القاضي أو الطبيب ويشهد لذلك خبرهم فيما اذا لم يكن يذبحها بالنعقاد أصل الاحرام فظاهر ان ذلك يتعلق بصفة احرامه بصفة احرامه لا بتعلق أصل احرامه بالحرمة قوله ويجب بان التعلق الخ وأوجب بان التعلق في العبادات ممتنع لكن ورد الشرع بموازاة تعلق الاحرام احرام الحاضر جز زينة وفي التعلق في المستقبل على المنع واصاله ان ذلك تعدد ونوعه من يتقدم تسليمة له لو قال ان كان زيد في الدار فقد أحرمت أنه لا يصح وان كان زيد في الدار مع أنه تعلق بمحاضر الآن يقال هذا نوع من معنى ما ورد به الشرع

لاجل (الحاق) قبل أو انه (وان تذكره) أي تذكر انه كان محدثا (في طواف الزبارة) أي طواف الحج (أعاد) وجوبا بعد تظاهرة (الطواف والسعي وريئهما) أي من الحج والعمرة ولبس عليه اللدم التمتع بشرطه كما صرح به الاصل (وكذا ان أشكل) عليه في أي الطوافين كان محدثه (زمنه) أي الطواف والسعي وريئ من التمكن لانه ان كان في طواف العمرة صار قارنا فغيرته طوافه وسعيه بالاعداد عن التمكن أي طواف الحج فعمرة صحته وكذا عمل الحج سوى الطواف والسعي وقد أعاده ما راعاه دم لانه قارن أو تمتع بريقه من واجبه ولا يعين جهة كذا ذكره بقوله (لكن الدم هلالا ينوي نسيته ولا تعيين بدله) وهو العموم قال في الأصل والاحتياط أن يريق ما آخر لاحتلاله خلق قبل الوقت (وان جامع بعد ٤٠ للعمرة) ثم أحرم بالحج (وذكر ان محدثه) كان (في طوافه) فهو وكما عايناهم (الناسي) على وجه حتى لا يفسدها في صير قارنا باحرامه بالحج (ويؤثره مدمان) دم (للقران) دم لاجل (الحاق) قبل أو انه (وان تذكره) أي تذكر انه كان محدثا (في طواف الزبارة) مدمان (التمتع) فقط (واعادة الطواف والسعي) وريئ من التمكن (كما سبق وان أشكل) عليه في أي الطوافين كان محدثه (احتياط) بان يأخذ في كل حكم باليقين (ولم يتحلى) الاولي قول أصله فلم يتحلى (حتى بطواف ويسعي) لاحتمال ان محدثه كان في طواف الزبارة (ولا يبرأ من الحج والعمرة) ان كانا واجبين عليه لاحتمال كونه محدثا في طواف العمرة وتأثير الجماع في انفس التمكن فلا تترأفة بالثبوت وهذا لا يتأني على ما قدمه من ان الجماع المذكور كبراهم الناسي وانما يتأني على مقابله القائل بان الخلاف في ما لا خلاف في اداء ما دام طائفة الابل فبان خلافه وهو الراجح (ولا قضاء) عليه (ان كان متعلقا) لاحتمال ان لا قضاء (ويؤثره) في الصورتين (دم تمتع) أو خلق وعادة الاصل وعليه عدم التمتع ان كان الحدث في طواف الحج واما التعلق ان كان في طواف العمرة (والاحتياط بدنه) أي ذبحه لاحتمال الفساد وذبح شاة أخرى لاحتمال الاقتران باذنا الحج وانما لم يجب البدن لاحتمال ان له لفسد العمرة صرح بذلك الاصل (ومن جامع معترقا ثم قرن) بأن نوى الحج (انفذ) حجه لاحرامه قبل فعل شيء من أعمال العمرة أو شبهه الصبيحة لكنه بعد فساد الاذنه على عمرة فسادته وفارق ما مر فيه لوقال أحرمت كاحرم زيد وكان زيد يذبح ما فسادا بشار إليه الراجح من ان الاحرام الواحد لا يؤدي به نكاح صحيح ونكاح فاسد (وعليه بدنه) للافساد (ودم قران) بشرطه وعليه القضاء كما عايناهم ما سألني وصرح به الاصل هنا * (فرع لو قال اذا) أو نحوها كقبي أوان (أحرم زيد فانا نحر لم ينعقد) احرامه مطلقا لو قال اذا ذبحه رأس الشهر فانا نحر لم يصب احرامه مطلقا لان العبادات لا تعلق بالاختيار قال في الأصل وقباس تجوز تعلق أصل الاحرام باحرام الغير تجوز بهذا لان التعلق موجود فلهما الا ان هذا تعلق بمقتضى ذلك تعلق بمحاضر وما يقتضي التعلق من العود بنية اليه ما جعلا ويجب بان التعلق بمحاضر أقل غرر لوجوده في الواقع فكان قريبان من احرم كاحرم زيد في الجملة بخلاف التعلق بمقتضى وأجاب بعضهم بمجافه نظر وقد ذكرته في شرح المسحبة هذا مع ان المتولي قال لو قال أنا نحر غدا أو رأس الشهر أو اذا دخل فلان حاز كيجوز فيه أو أحرم بما أحرم به فلان كذا في غير ذلك العلق وإذا وجد الشرط بصير محرم كما يقع العلق بوجود الشرط وكذا قال أنا صائم غدا بصير شارعا غدا بطالع الغير اه لا الذي ونقله الروائي عن الأصحاب (أو) قال (ان كان زيد يذبح ما فانا نحره) (زيد) (بحرمانه) (أحرمه) (والا فلا) تباه ولو قال أنا نحر من شاء الله تعالى فقال القاضي أبو حامد والداري بنوعه قد أحرمه قال في المجموع والصواب انه كالصوم (وان أحرم كاحرم زيد وعبر وصار متاهما) في احرامهما (ان اتفقا) فيها أحرم به (والا صار قارنا) لا يتأني بما تباه به نعم ان كان احرامه مما قاسد انقضاء احرامه مطلقا كما علم بحكمه أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه بنوعه صحصافي الصحيح ومطلقا القاسد * (فصل) (بسن الغسل للاحرام) لا يتأني واه الترمذي وحسنه سواء أحرم بجمع أم بعمرة أم مهمام مطلقا وانما لم يجب لانه غسل مستقبل كغسل الجمعة والعيد وبكره تركه واحرامه جنبه أو غسل في الروضة الاولي

عن ناص الامم ومن ذلك ما سئل أحد (حتى الحائض) والنفساء لان القصد التطهر وفي مسلم ان أسماء بنت
عيسى وولدت مجذومين ابى بكر بنى الخليفة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي واستغثري وحاربي وورري
واودودي الترمذي خبر ان النفساء والحائض تغتسل وتحرم وتقتضي المناكح كلها غير ان لا تطوف بالبيت
قال في الاصل واذا اغتسلت اقترنا (د) حتى (غير المبر) فغسله ولبه (والاولى ان تؤخره) أي الاحرام
(الحائض) والنفساء حتى تطهرا (ان أمكن) تأخيرها بان أمكنهما المقام بالمقاص حتى تطهرا البيوع احرامهما
في اسأل اهلها قال الزركشي وفي كلام الامام شعاب بنهم ما اذا حوت ملن وراء المقات لاسن لهما
تقدم الغسل قبل المقات (والعاصم عنه) لفقد الماء أو غيره (يتيم) ندبانه بخلف الواجب فالمستوى أولى
وان الغسل والاقتراب والتلفظ فاذا اعتذر أحد هاتين الاخر (مع الموضوع أو) مع (بعضه قدر عليه)
وفي نكحتم الموضوع وان وجد ماء لا يكفيه فالاولى أكثر فائدة لكن الثانية هي الواقعة لقول الرضا بعد
فعلها كالأثر عن النعماني انه اذا وجد ماء لا يكفيه الغسل ثم شأت ان أراد ان يتوضأ ثم يتيمم أي عن
الغسل فحسن وان اراد الانصرار على الموضوع فليس يجزئ لان المطلوب الغسل والتيمم يقوم مقامه دون
الموضوع اه والاقرب الازول لعل النعماني اغتاصر على الموضوع كالشاعبي في قوله فان وجد ماء لا يكفي غسله
فوضأ ثم لم يجد ماء فجعل يتيمم فقدم ذلك مقام الغسل والموضوع تسبها على ان أعضاء الموضوع أولى بالغسل لما
فيمن تحصل الموضوع الذي هو عبادة كاملة وسنة قبل الغسل القائم مقامه التيمم وقاس المصنف على الموضوع
بهذا ما عجز عن تحمله وعليه يحتج - أنه يتيمم عن بقية الموضوع ثم يتيمم بانياب الغسل ويحتج له يتيمم تبعاً
واحد من الغسل والاوجه الاول ان لم يتوضأ بماء استعماله من الماء الغسل والاخر الثاني ولو ذكر حكم الحائض
وغير المبر والعاصم بعد بقية الاعمال كان أولى وقد شمس منه الاصل باعادته بعد هلكته لم يعد حكمه غير
المبر (د) بسن الغسل (المشرك) ولو غير حاج لا يتابع واه الشيطان وشيول كلامه تغير الحاج من
زادته واستثنى من خرج من مكة حرم بالعمر من مكان قريب كالتيمم وغتسل الاحرام فلا يسن له
الغسل لغيرها لمحصل النطفة بالغسل السابق بخلاف ما اذا حرم من مكان بعيد كالغزاة والحديبية قال
ابن الرضا في نكحتم فظاهر ان يقال بثله في الحج اذا حرم منه من التيمم ونحوه لكونه لم يحضره الا ذلك الوقت وظاهر
ان الحكم كذلك وان حصره قبل ذلك الوقت لانه يكون انما يلزم عدم بسن الغسل أيضاً لدخول
الحرم ولدخوله المدينة (ولو توقف بعرفة) حيث عرفته قبل ان آدم وحواء تعارفوا وقبل ان يجبريل
عرف فيها ابراهيم عليهم الصلاة والسلام مناسكاً وقبل اغبر ذلك (ومزداهة) أي ولو توقف بها على المشرك
الحرام (مع يوم النحر والري) للعمار (في كل يوم) من أيام التشريق كما يذهب الاصل لا تار وروى
فقلولان هذه مواضع يجتمع لها الناس فابغ غسل الجمعة ونحوها قال الزركشي والتعبير بالايام مقتضى
جوازها قبل الزوال وبني قيد ما زال قال كاري لانه تابع لها والاوجه خلاف ما قاله كفي الغسل للعدد
والجفت لاسن الغسل لري جرة العقبة يوم النحر ولا يثبت مجردة لولا ما واف القدماء كفاءه بما ذكره في
الثلاثة ولما عرفت الاثر وعدم الاجتماع في الثاني ولما وافى الاضاعة والوداع والحلق لا تساع أو أفتها
فقلولان احتجوا بما في القدمي في الثلاثة كما به عليه قوله (وروى القدمي طواف الاضاعة والوداع والحلق)
أي الغسل لها وجزمه النووي في مناسكها لان الناس يجتمعون لها * (تنبيه) * كلام الرافعي بشعرها
بانه بسن الجميع صلاة العيد قال الزركشي وهو محمول على فعلها فرادى صرح به القاضي فقالوا لا يجزئ وان
كانوا لا يصلون العيد جماعة فعندنا يسحب لهم ان يصلوا فرادى فيقتلون لهما (فرع) * (يسحب) لري يد
الاحرام (ان يغسل) قبل الغسل (رأيه لا حرام يسد) أو نحو غير هذا رافعي باسناد حسن انه صلى الله
عليه وسلم كان اذا اراد ان يحرم غسل رأسه باشتان وشطمي (وان يلبده) بعد الغسل بان يعصمه يضرب
عليه الخطمي والصحف أو غيرهما (لرفع القمل) وغيره مدة الاحرام لا يتابع واه الشيطان وهذا كروى
الروضة باب حرمان الاحرام قال الاقرعي وبشبه اختصاصه لا يجزئ لان ادراكه أو ثمة صفة احرامه

(قوله فغسله ولبه) وبنوى
(تسوله والاولى ان تؤخره)
الحائض الخ) قال في الحاد
هذا اذا كانت من أهل ذلك
المقات ووسع الوقت وقد
حكاه في السائل عن النص
(قوله والاقرب الازل)
أشار الى صحة (قوله)
والدخول مكة) انما يجب
لانه غسل استقبال كغسل
الجهنم العبد (قوله ولو توقف
بعرفة) ولو قبل لزوال
واه - قال في التنبيه فاذا
طلعت الشمس على تيسير
سار الى الموقف وغتسل
لوقوف وأقام بمره فاذا
زالت الشمس خطب الامام

والافتقار الاستعجاب بل الجواز نظر لانه يحتاج الى الغسل ولا يمكنه الاعتقاد رأسه وكذا المرأة اذا اعتادت
الحض في احرامها قال الزركشي وكاتبهم نظروا القصر مدة الاحرام قالوا عند حصول العارض يمكن نقضه
والقول بان لا يمكن الاعتقاد رأسه ممنوع لانهم قد يضيئون اليه ما هو به نزع قال وهذا يأتى ايضا في غسل
الجمعة اذا دخل يومها وكذا غير من الاغسال المستوية (و) يستحب (ان يقص الشاربون) أن (يأخذ شمر
الابطا والعلة والفتن) قبل الغسل لان ذلك تنظيف فسن كالغسل الا في العشرين من الشهر في النخبة كإتيان في باب
(د) ان (يستحب) بعد الغسل في بدنه لا يتابع واه الشخان رجلا كان أو غيره وانما كره للنساء التطيب
عند خروجهن للجمعة لضيق مكانهن وازمانه فلا يمكنهن اجتناب الرجال بخلاف ذلك في النسك (وجاز) أن
يستحب (في ثوبه) من ازار الاحرام وردائه كفي بدنه وهذا ما صححه الاصل ونقل في المجموع اتفاق الاصحاب
عليه قال وأغرب التورق في فيه الخلاف في الاستعجاب وحرق في المنهاج كما حله على الاستعجاب وقال الزركشي
ليس بغير يكزجه النوى فقد حكاه القاضي وصححه الامام والدارزي وحرمه الشيخ أبو حامد والبندنجي
والغزالي والجلبي وعلى القول بجوازه بكرهه قاله القاضي أبو العلي وغيره ويستحب فيما ذكر (و) (وما
تبقى عنه) بعد الاحرام قالت عائشة كآني أنظر الى ربي يصيب الطيب أي ريقه من مفرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يحرم وراه الشخان (وله استدائه) بعد احرامه للغزاة المذكور وراه استدائه في بدنه أم
ثوبه (لا شدة في ثوبه) التصريح بهذا من زبانه وصرح به ابن الرفعة في المطلب ونقل فيه الاتفاق (ولو
أخذ) قبل الاحرام أو بعده (من بدنه) أو ثوبه المفهوم بالآلة (ثم أعاده) اليه (بعد الاحرام أو زوجه) ثوبه
الطيب (ثم ابدى) أي زمنه الفدية كإلوانه ليس ثوب طيب ولومسه يبدعه فاعله الفدية ويكون
مستحلا للطيب ابتداء حرمه في المجموع (ولو اتى به بالرق) من موضع من بدنه أو ثوبه إلى ما ومن
أحدهما إلى الآخر (لم يلزمه شيء) لتوابعه من مباح من غير قصد من تعسر الاحترار عند زجره في دار
بأستناد حسن عن عائشة قالت كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمدها بها بالليل
المطلب عند الاحرام فاذا عرفت احدا ناسا على وجهه فراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا قال الزركشي
ولم يصرحوا باستحباب الجماع ان أمكنه ولا يبعد استحبابه لان الطيب من دواعيه (فرع) يستحب للمزوجة
وغيرها) عجزا أو زانية (ممسوحة) بالليل (لاحرام) وخصب كفها (له) لتستر به ما بين رجليها
لأنها تورم بكشف الوجه وقد ينكشف الكفان ولان الحناء من زينة فتأذي ثوب قبل الاحرام كالطيب وروي
الدارقطني عن ابن عمر ان ذلك من السنة (تعميما) للكفين (لانه شاورسو بدا ونظر يفا) فلا يستحب شيء
منها ما من من ينزوا لالة الشعب المأمور به في الاحرام بل ان كانت خلية أو لم ياذن لها حلها حرم ولا فلا
كأمر في شرط الصلاة (وبكره) اهل الخشب (بعد الاحرام) لما صارت (نفا) وفي باقي الاحوال) أي في غير
الاحرام (يستحب للمزوجة) لانه ينزهه مطلقا بتمهله وجهه اقل وقت كأمر في شرط الصلاة (وبكره
لغيرها) بلا عذر لحوق الفتنة (ولا ينجس الخنثي) أي يحرم عليه ذلك بلا عذر للاحتياط (كالحرج) فلهي
عن تشبهه بالمرأة كما في شرط الصلاة (فرع) ويرتفع الجل الخشب (قبل الاحرام) وجوبا كما صرح به
النوى في مجموعيه كالرافعي لئلا يفتن عنه لبسه في الاحرام الذي يحرم عليه كإتيان في الاسوي والفتح
استحبابه كافتقاره كلام المنهاج كالمرور لانه يسبب وجوبه وهو الاحرام لو وجد له ذلك وقال ان وطئت فأنث
طالق لم يفتن عليه وطئها وانما يجب التزعمه ثم ان الشجين ذكر في الصيغ عدم وجوب الزالة ملكه عنه
قبل الاحرام مع ان المذرك فيهما واحد وأوجب بان الوطء يقع في السكاح فلا يحرم وانما يجب التزعمه
خروج عن العفة ولان موجه ليس الوطء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح الحاق الاحرام بالوطء أو بالصد
في زول ملكه عنه بالاحرام كإتيان في خلاف تزعم الشوب لا يحصل به فيجب عليه كإتيان في الاسوي الى الجمعة قبل وقتها
على بعد المنهاج قد قال بعدم وجوبه أخذها من الوطء لا ليس ثوبا وهو لا يفسد في حال لم يفتن وما
لو وطئ أو كل ليلان أراد الصوم لم يلزمه تركهما قبل طوع الفجر ويحاي بان الاحرام عبادة لمطلب فيها

(قوله) ونقل في المجموع
اتفاق الاصحاب عليه هو
الاصح (قوله) كما صرح به
النوى في مجموعيه) أشار
الى تصحيحه وكتب عليه وقال
في الخادم انه الظاهر فلا
ويشك في الما نقل فقال
القاضي أبو الفتح سوفي
مطلب الخنثي الخبر من
الخطا وجب في حق الرجال
وليس بواجب حق النساء
واختلف في وصرح به ابن
أبي هريرة والبندنجي
وصاحب الكافي واما
المراد بقوله صلى الله عليه
وسلم يحرم أحدكم أن يزار
ورداؤه يقتضي وجوب
التفرد عن غيرهما اذا أراد
الاحرام وكذلك لا يحدث
بصلى (قوله) كالرافعي
قال في العز بزم المذود من
السنة الفخر في ازار ورداء
ما يجرد التفرد فلا يمكن هذه
من السنة لان تركه ليس
المحظ في الاحرام لانه من
صوره ومنه لزوم التفرد قبل
الاحرام اه (قوله) كما
انتفاء كلام المنهاج
مقتضى ضبط مصنفه قوله
ويجرب بالضم وجوبه

أن يكون الحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك إلا إذا نزع قبله بخلاف الحائض وترك المعطر بطلوع الغبير
 فاحتطاه بالمحيط لهواو بسن أن يكون النزع بعد التطيب (و يابس) الرجل ندبا بيل الاحرام (أزارا)
 ورداه) لا يتابع واد الشخان (أيضين) طبر السوا من (أيكم الباض (جديد بن ونظاف بن) كذا عبر
 البو على والتنبه معارة الأصل وغيره جديدين والافقه وابن داغرض في المجموع على عبارة التنبه ثم قال
 ويجعل كلامه على موافقة كلام الأصحاب وتقدر كلامه جديدين والافتنيل بن قال الأذرى والحوط أن
 بغسل الجديدي المقصور وانشر القصارين له على الأرض وتداستحب الشافعي غسل حصي الجمار احتاطا وهذا
 أوله وفيه تنبيه له أن غير المقصور كذلك (ونعنين) طبر يحرم أحدكم أن يزور دواءا وعلين ورواؤه عوانتي
 صحبه مخرج بالرجل المرأة الحنفية إذا نزع عليها في غير الوجه (وبكره) لرب الأحرار (المصوغ) ولو
 بذله أو منعه كراهة تنزيهه كإصرح به في المجموع انتهى عنده واما مالك وقوفه على عمر بائنا وصحبه ومجده
 فباصح بغير زعفران أو صغر المسمى باب ما يجوز ولله أنه يحرم لبس المصوغ عسما دائما كرهه
 المصوغ بغيره ما خلا ما قالوه ثم لأن الحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصوغ مطلقا لكن بقده الماوردى
 والرواني بما صبح بعد التسبيح ورافقه ما مر في الجعة (ثم صلى) ندبا (الر كعتين) أي ركعتي الأحرار ندبه
 وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة فركعتين ثم أحرم (الافق وقت الكراهة) فلا يصح ما
 فيه بل يحرم أن يكره في كتاب الصلاة ومجده كإصرح في غير حرم مكنة (ويجزي الفريضة) وكذا النافذة كجاءني
 في كلام الشافعي (عنه) كالتحفة قال في المجموع وفيه نظر لانها مقصودة فلا تندرج كسنة الظاهر قال
 الزركشي وهذا اغمايخ إذا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للأحرار خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت
 ودل عليه كلام الشافعي وقوع الأحرار ان صلاة فقد روى النسائي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر ثم ركع وفي البخاري عن أنس أنه صلى الصبح ثم ركع وقال الشافعي في البو على وأصحابه - ما
 يعني لرجل والمرأه أن يلا خلف صلاة مكتوبة أو نافلة (و يقرأ فيهما) ندبا بعد النافذة (سورتي
 الكافرون والأخلاص وصلى) ندبا (في مسجد المقاتل كان) ثم (مسجد) لانه أشرف البقاع (فخرج)
 ثم) إذا صلى (ينوي الأحرار ويأبى الماسر) مستقبلا (القبلة عند الأحرار ندبا طبر في ذلك ورواؤه البخاري
 ولأنه أشرف الجهات (والافضل) أن يحرم (إذا انبعثت به راحلته) يعني دابتهما - وثبت فائقة
 الطريق مكة (أو قوجه الماشي الطريق) أي طريق مكة لا يتابع في الأول واد الشخان وقد باعاه
 في الثاني وروى مسلم خبرا أخرجه حتى إلى من متوجهين فاهلوا بالبحر وبأن أن الامام يسقط له أن يختط
 في اليوم السابع بمكة وأن يحرم قبل الخطبة فاستثنى هذه عماد ذكر لان سيره للنسك انما يكون في اليوم
 الثامن (ويكنى) ندبا (الحرم من التلبية كل حين الحائض والطاهر) فائمين وقاعد بن ورا كين وما شين
 في ذلك (سواء) لا يتابع واد مسلم ولأنه أشعار النسك (و) الاكثر منها (عند تغاير الأحوال من صعود
 وهبوط واجتماع) رفقة أو نحوهم (وافتراق ونحوه) كركوب ووزل ودرع من صلاته أو قبل ليل أو نهار
 (أكل) من غيره اقتداء بالسلف في ذلك والصعود والهبوط بفتح أولهما اسم لكان الفعل منهما وفعه
 مصدر وكل منهما صحيح هذا ذكره في المجموع وذكره التليفي وادع النجاشي (وتستحب في المسجد
 الحرام ومسجد الخلف) يعني (ومسجد إبراهيم) صلى الله عليه وسلم (بعرفة) على ما يأتي بانه فائمين أو ماضع
 نسك (وكذا سائر المساجد) اقتداء بالسلف في ذلك (لأن الطواف) ولو طواف القدوم (والسبي) بعده
 فلا يستحب فيه ما التلبية لان فيها ما ذكره خاصة (تنبيه) * كلام الشيخين وغيرهما يقتضي أن المراد
 بإبراهيم المنسوب إليه المسجد المذكور إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم قبل وهو خطأ وانما هو إبراهيم
 القيسي وخلفاؤه قاله بان المسجد المنسوب إلى القيسي على جبل أبي قيس واما المسجد المذكور فهو
 مسجد النبي إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما قاله جماعة منهم الأذرى في تاريخ مكته بتقدير أن القيسي بناء
 فلا يقتضي نسبته إلى إبراهيم الخليل اما لانه بناء قبل ذلك ثم قدم أولاده صلى فيه أولاده اتخذ وصلى للناس

(قوله انه يحرم لبس المصوغ
 جهما) تقدم ثم ان المذهب
 عدم تحريم الثاني (قوله)
 قال الزركشي وهذا الخ
 أي كالتسبي وغيره

(قوله ورفع صوته الخ) استثنى جهاته عدم استحباب الرفع في المساجد قال الأذري وهو ممن زاد أصله التوسُّل على المصلين فرفعهم
 (قوله فان جهرت بها كره) هذا إذا كانت عند الأجانب فان كانت وحدها أو بمضرة الزوج أو الحرام أو النساء ففجهر بالتلبية كما يجتهد في
 الصلاة هذه الأصوات المذكورة هناك النوروى (قوله فله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات) قال في المصحة ودعواؤه ثبوته ممنوعة بل هو
 من صلوات الشافعي رواه ابن سعد صحيح عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ذكره البيهقي اه واعترض بأن هذا الحديث رواه ابن خزيمة
 والحاكم والبيهقي في حديث عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فقال اللهم ليكن الأمير خير لا
 ذكره ابن حجر في فتح الباري (باب في ثبوت الرافعي (٤٧٤) * (باب دخول مكنتها أو أولها) * وقد دخلها صلى الله عليه وسلم بالرافعي

الجماعة كجرواه أصحاب السنن الثلاثة ولا تعلم دخولها لليلة في غيرها وفي مسلم من طريق أبي يعين نافع ولعله كان لا يقدم مكة إلا بذي طوى حتى يصبح ويقسطن ثم يدخل مكنتها أو كتب أضامكة أفضل الأرض عندنا خالفا لما كان عليه في المدينة وللتعلي أضامة كفتاراه الترمذي والنسائي وقال الحسن صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال وهو واقف على راحلته في سوق مكتوا الله انك تنظر الأرض وأحب أرض الله التي ولا ولاي أخرجت منك ما خرجت ويحل الفضل بين مكة والمدينة في غير موضع فقوال صلى الله عليه وسلم أما هو فأفضل بالأحاج كقوله القاضي عياض قال ابن قاضي شعبة قال ذهبي ووالدي ونياسه أن يقال إن الكعبة المشرفة أفضل من سائر بقاع المدينة قلعا ما عدا موضع قبره الشريف حيث خدجته الذي بمكة أفضل موضع منها بعد المسجد الحرام قاله الحب الطبري وقال النوروى في أضامه المختار وما استحباب الجارورة بمكة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في الأمور المحذورة وقوله أما هو فأفضل الأرض بالأحاج قال شيخنا أفضل من الحيوان السبع ومن العرش والكسرى ومن الجنة فإن قيل ودعي ذلك أنه عليه الصلاة والسلام ينقل من أفضل الفضول والجواب أن خلق من تلك التربة بقل كان ثم أفضل منها خلق من ذلك كجبل أن صدره عليه الصلاة والسلام لما شق غسل بماء زمزم ولو كان ثم أفضل منه لفضل بذلك الأنفـل على الله وروما بين قري ومزينة ورضمن باضي الجنة فإن حل ذلك على أنهم من الجنة حقيقة زال الاشكال ويكون المراد بالجنة ما بين ابتدائهم على أي من آيتهم ومزينة حتى يكون القبر داخل في الرضة

(د رفع) نذرا لرحل (صوته) بالتلبية في دوام الاحرام (بحيث لا يتبعه) الرفع قال صلى الله عليه وسلم أنا أنزل جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالالهلال واد الترمذي وصححه وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الحج الحج العج والنج ورواه الحارثي صحيح اسناده والعج رفع الصوت بالتلبية في الحج نحر البدن أما رفع صوته بها في ابتداء الاحرام فلا ينبغي بل يسمع نفسه فقط كما أنه في المجموع عن الجوزي وأقره قضاء كلام المنهاج كالحج (والرأه) ومثلهما الخ (تسبح نفسها) فقط نذرا في قراءة الصلاة (فان جهرت بها) (كره) يترن بينه وبين أذانها حيث حرم في ذلك بالامضاء إلى الاذان واشتغال على أحد بتلبية عن سماع تلبية غيره (وهي) ليكن اللهم ليكن ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والتعظيم لك والمالك لا شريك لك لا لا تبايع واد الشان قال الرافعي ويجوز ذكره مرة ان استنفاها فتحها تعالى قال النوروى والكسر أصح وأشهر ويستحب أن يقف وقفة لمداغة عند قوله والمالك وان بكر والتلبية ثلاثا ناذي والقصد بالتسبيح وهو معنى مضاف إلى الآية لذكر الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج ما خرج من باب المكان لبوابه الباب اذا أقام به ومعناه أنا مقبض على طاعتك قائمة بعد إقامة (فان زاد على ذلك بكروه) لما في الصحاح أن ابن عمر كان يزد في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن ليكن نذر عدل والخبر بذلك والرياء البك والعمل زاد الترمذي بعد يدين ليكن وهو ما أورد الرافعي (ثم يصلي) وبسبب نذرا بعد فراغ من تلبية (علي) النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى ورفعا لذكرك أي لا ذكرا كرا لا تزد كرمي (بصوت أخفض) من صوت التلبية ليتميعها قال الزعفراني ويصلي على آله أيضا كفي التشهد (د) بعد ذلك (بذل) رضوان الله والخير يستعده تعالى (من النار) نذرا كجرواه الشافعي وغيره عن فعله صلى الله عليه وسلم لكن قال في المجموع والجمهور رضعوه (د يدعوه) بعد ذلك نذرا (بما أحب) ديناد نذرا قال الزعفراني فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا للرسول وأمنوا بولك ووثقوا وعدك ووفوا بهولك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من ذلك الذين رضيتم وارضيتم وقلت اللهم بمرلى ادا ما نوت وقيل منى بكرم (ولا يسلككم فيها) أي في التلبية بأمر أو نهي أو غيرها (الأرد السلام) فانه مندوب وما خبره عنها أحب وقد يجب الكلام في أنائم الضرورة كالايجني (ويكره التسليم عليه) في أنائم لانه يكره قطعها (وان رأى ما يهجه قال) نذرا (ليكن العيش عيش الآخرة) فله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين واد الشافعي وغيره باسناد صحيح عن مجاهد وسلا متهادان الحياة الطالو به الهبة الهامة هي إذا دار الآخرة قبل معناه العمل بالمأثور بسبب ان قول ذلك إذا رأى ما يهجه ما يرى الشافعي في الأم أنه صلى الله عليه وسلم قال في أسرأ حواله وفي أسد حواله قالوا وفي قوله بعرفة والثاني في حفر الخندق (ويترجم) بما ذكر من التلبية وما بعدها (العاجز) عنه لا القادر كفي تسبيح الصلاة * (باب دخول مكة) *

الشرى حيث خدجته الذي بمكة أفضل موضع منها بعد المسجد الحرام قاله الحب الطبري وقال النوروى في أضامه المختار وما استحباب الجارورة بمكة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في الأمور المحذورة وقوله أما هو فأفضل الأرض بالأحاج قال شيخنا أفضل من الحيوان السبع ومن العرش والكسرى ومن الجنة فإن قيل ودعي ذلك أنه عليه الصلاة والسلام ينقل من أفضل الفضول والجواب أن خلق من تلك التربة بقل كان ثم أفضل منها خلق من ذلك كجبل أن صدره عليه الصلاة والسلام لما شق غسل بماء زمزم ولو كان ثم أفضل منه لفضل بذلك الأنفـل على الله وروما بين قري ومزينة ورضمن باضي الجنة فإن حل ذلك على أنهم من الجنة حقيقة زال الاشكال ويكون المراد بالجنة ما بين ابتدائهم على أي من آيتهم ومزينة حتى يكون القبر داخل في الرضة

وما يماقيه يقال مكة بالمير وبكة بالاء اختان وقيل بالميم اسم الحرم كله وبالياء اسم المسجد وقيل بالميم
 بالذوالياء لبيت مع المناف وقيل بدونه (يستحب للعمير) بالميم (ان يدخل مكة قبل الوقوف)
 يعرفه كمن صلى على الله عليه وسلم وأصحابه وأكثر ما يحصل له من السنن الا انه قد وان دخلها (من ثنية
 كداء) بفتح الكاف والمد والتون والثنية الطريق بين الجبلين (من أعلى مكة) يعني ثنية
 كداء موضع باعلى مكة ويستحب ان يدخل منها (ولو لم تكن في طريقه) لما قاله الجوزي ان صلى الله
 عليه وسلم خرج اليها قصد او هذا ما صححه النووي وصححه وحتى الرافعي عن الاصحاب تخصيصه بالاتي
 من طريق المدينة للمثقة وان دخوله صلى الله عليه وسلم منها كان اتفاقا وهو الموافق لما أتى في
 الفصل بذي ملوى قال الاسنوي واهل الفرق على الاول انما ذكر في كداء من الحكمه الى الثانية
 غير حاصل بل هو في الغسل من أن القصد التلطف فحصل في كل موضع ثم في التفرقة
 نظرا من وجه آخر وهو ان المخرج للدخول ينتهي الى ما يدخل منه الا من المدينة ثم يخرج بذي
 ملوى او بقاربه جدا كالاتي من اليمن فاذا أمر المديني بذهابه الى قبل وجهه لغسل بذي ملوى ثم
 رجع الى الخاف فامر الجوزي وقدمه به أو قاربه بالادري وأقول لا ترد في انه يؤمر به حيث ذوات الكلام
 قبل امره به فلا يؤمر به لغسل بل لا يدخل من ثنية كداء وهو قبل ذلك ما مور بالفسل من نحو تلك
 المسافة ان لم يقصد التخرج ليدخل من ثنية كداء (ويستحب ان يغسل بذي ملوى) بفتح الميم
 أقصع من ضها وكسرها واو ادع بفتح التثنية واو ادع بفتح التثنية واو ادع بفتح التثنية
 بغيره بان اتى من طريق المدينة والاغتسل من نحو تلك المسافة قال الحب العبدى وروى في نسخة
 الترمذي والموا لا يغسلها بقتاده زكر لم يمهده قال الادري وبه جزم الزعفراني وحجت ذلك
 لانها ما على شرمطه بل بالجاراة أي مبنية على الوطى البناء (و) ان يخرج من ثنية كداء باسفلها
 أي مكة بضم الكاف والقصر والتون عند جبل قصيعان لا يتباع واد الشخان والعسني فيه وفي دخوله
 من ثنية كداء بافتح الغضاب من طريق والاباب من أخرى كالعبد وغيره انشده الطر يقان ونحت العدا
 بالمخول قصد الدخول وموضع على المقدار والخرج عكسه ولان امرهم عالم الصلاة والسلام حين قال
 فاجعل أئمة من الناس تهوى اليهم كان على العدا كازي عن ابن عباس قال انه سهل قال الاسنوي
 ونسبه ما تحجب ذلك غير الحرم أيضا كاستحباب تقديم اليمن لدخول المسجد واليسار للخارج منه وان لم
 يقصد عبادة فنبقى القول به الا ان ردت في بدنه قال في المجموع ويستحب اذا وصل الحرم ان يتخضرف
 قلبه ما يمكن من الخشوع والخضوع ونظاها وهو طاعة ويتذكر جلالة الحرم ومن يتبعه على غيره وان يقول اللهم
 هذا حرمك وأنت غرضي على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أولائك وأهل طاعتك
 (ودخوله) مكة (نهارا وماشيا) وحاجبا ولم تلحقه مشقة ولم تحف تجس جليسه كما قاله في المجموع
 (أفضل) من دخوله ليللاورا كباوت متعلما في الاول فلا يتباع واد الشخان ولاه أعونه وأوقفه
 وأقرب الى مراعاته الوطائف المشروعة ودخوله اول النهار بعد صلاة الفجر أفضل اقتداء به صلى الله عليه
 وسلم ذكره التون وغيره واما الباقي فلا نه أتبع بالتواضع والادب وليس فيه مشقة ولا نوافهم بخلاف
 الركوب في العار بوقاهه أفضل كما لم يأت قدمه ولان الركوب في الدخول متعرض لابتداء الناس بدائنه
 الزحمة قال الادري ويؤتى بغيره أفضل للمشى عن لاشق عليه ولا تضعفه عن الوطائف ويشبهه أن يدخل
 المراتف هو وجها ونحوه أولى لا سيما عند الزحمة قال في المجموع قال الماوردى وغيره يستحب دخوله مكة
 عسوق قلبه وتذرع جوارحه وانما مضرا قال الماوردى ويكون من دعائه ما واجهه من منجده
 أي من جدته التي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخوله اللهم البلد بلدك والبيت بيتك حيث أطلب
 رحلتك وأزوم طاعتك متعبا لمرتك واضيا بقدرك مسللا لمرتك أسألك مسئلة المضطرب اليك المتشفق من
 عذابك ان تستقبلني بمعقول وان تحبوا وحي رحمتك وان تدخلني جنتك قال الزعفراني ويقول آيرون

(قوله وهذا ما صححه النووي
 وسره) قال السبكي
 والادري وهو الحق (قوله
 أقصع من ضها وكسرها)
 بالتون ودعاه فني فونه
 جهله نكرة ومن لم ينوته
 جعله معرفة (قوله قال
 الاسنوي ونسبه ما استحب
 ذلك) أشار الى تصحيحه
 (قوله كما قاله في المجموع)
 أشار الى تصحيحه (قوله
 ويؤتى بغيره أفضل الخ)
 أشار الى تصحيحه (قوله
 ويشبهه أن يدخل المراتف
 الخ) أشار الى تصحيحه

وقوله ويستحب ان يدخل الحرم اوكفة ان يحرم الخ) وله بعد لانه صلى الله عليه وسلم دخله اوده كثير من المسلمين بغير حرام ولو كان واحدا
عليهم لامرهم به ولو امرهم به لاحرموا ولو احرصوا النقل (قوله الاول الطهارة وان واستر) قال لجلال البلقيني اعلم ان اشتراط الطهارة واستر
العورة ملقة الاصحاب ولكن اذا طاف الولي بالاصبي غير المعزوب بالجنون فالاصبي والجنون ليسا من اهل الطهارة ولا يجب استرعزة الاصبي
غير المعزوب كما ذكره في الروضة في كتاب النكاح فثبت هذا الشرط يستثنى من طواف (٤٧٧) الولي بالاصبي (قوله وغير الطواف بالبيت

صلاة) ٤٠٠ صلاة وهو
لا يضر الاحتياط القسوية
وانما يحكمها الحكام بسرعة
واذا ثبت انه صلاة يجوز

بدون الاستروا طهارة للحلث

وطهارة البدن والثوب

والمكان وكتب اضا فال

الشيخ عز الدين الطواف

اقبل الاركان حتى الوقوف

لشبه الصلاة (قوله وبني

على طوافه ولو اعمى عليه

أرجن) قال المارودي انه

في الاغماء يستأنف وفي

الجنون بطريق الاولى

(قوله قال الاسوي والقياس

منع التيمم الخ) ثم حكى عن

الرواية جوهين في العادة

في طواف التيمم لعدم

الماء ثم وحده قال في المهمات

وهو يقتضي الجزم بالجواز

ولاسبب البسوة يقتدر

جوازه لا يبيح الترتيب

فصله لك قد يقال يقول

اشد المشقة في قضاء صرما

مع عوده الى وطنه ويجب

اعادته اذا تمكن لانه انما

فعله لفرضه وتكررات

بعوده الى مكة ع وقوله

قد يقال الخ اشار الى تعصبه

(قوله وان يجازيه أو بعضه

جميعه) (قوله اعلم ان

لانه استرهن واسلم لهن وغيرهن من الفتنوه لهن الخ) (و يستحب ان يدخل الحرم اوكفة) أي ان
فصله دخول أحد ههنا لا تسلك (ان يحرم ينسك) من حج أو غيره كخضة المسجد داخله سواء أكره
دخوله ككتاب رصه باد أم لا كر سول وناسر قال في المجموع ويكره تركه وذكر استحبابه لمن ينكر دخوله
من زيادة المصنف

و (فصله واجبات الطواف) ه باقوا ه (خمس الاول الطهارة) طهارة الخ حدث وان ثبت في بدنه وثوبه

ومكانه (والستر) للعودة كافي الصلاة وغير الطواف بالبيت صلاة ولا يتابع واه الشيخان مع خبر خذراعي

بما سكر واه مسلم وغيره وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما ساحت وهي حجر متاعني

بابضغ الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل (فلو أحدث أو تنجس) بدنه أو ثوبه أو طائفه نجس غير

معتوقه (أو صرى) مع القدرة على السرى أثناء الطواف (تطهر رستر) عورته وبني على طوافه

ولو نه مد ذلك بخلاف الصلاة لا يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء أطال الفصل أم

فصل لعدم اشتراط الموالاة كالأضواء كلامه عا دة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة

(ويستحب أن يستأنف) الطواف خروج من خلافه من أوجب الاستئناف قال في المجموع وغلبة

الخاصة على الخلفا ع ما عتبه الباقى وقد اختار جماعة من محققي أصحابنا العفو عنها قال وبني تعديده بما

سبق الاحترار عنه من ذلك كإلى دم القمل والبراغيث والبق وغيرها مما يروى كثر الاستحباب لا يحار

روى طين الشارع المتيقن بحجاسته اه أما العلوي العاجز عن السرى فطوف لانه لا يلزم ما عا دة قال

الاسوي والقياس منع التيمم والتنجس العاجز من عن الماس من طواف الركن لوجوب العادة فلا رضى

فعله وانما عطل الصلاة كذلك لحرمة الوقت والطواف لا آخر لوقته وبؤيده ان فاقد الطهور وبني اذا صلى

ثم فرغ من التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة الواجب (الثاني الترتيب وهو أن يبدأ

بالجر الاسود) للاتباع واه مسلم مع خبر خذراعي بما سكر (فلا) وفي نسخة (لا) (يعتد ببدء به) (بذل)

ولو هو فاذا انتهى اليه ابتدأ منه (وأن يجازيه أو بعضه بجميع البدن) بحيث لا يقدم جزء من بدنه

على جزء من الجهر فلو لم يجازيه أو بعضه بجميع بدنه بان جازيه ببعض بدنه الى جهة التلبيل لم يجب طوفته

والراد بجميع البدن جميع الشئ لا يسر ولا كفى بجازيانه بعض الجركا يكفي بتوجهه بجميع بدنه

بعض الكعبة في الصلاة قال في المجموع وصفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي الى

جهته لكن الباقى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومن كنهه الا عن يمينه طرفة ثم ينوي الطواف ثم يمشي

مستقبلا الحجر مارا الى جهة البيت حتى يجاوزه فاذا جاوزه انتقل وجعل يساره الى البيت ولو فصل هذان

الركن وتركه استقبال الحجر جازا لكن فاقته المضلة قال في مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال

البيت الا اذا كان من موره في ابتدء الطواف على الحجر الاسود ذلك مستحب في الطرفة الاولى لا غير

ولم يذكره جماعة من أصحابنا وهو غير الاستقبال السحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فان

ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنستعمله واذا استقبل البيت لدعاء أو رخصة أو غيرها فليترن عن المروزي

الطواف ولو أدى جزء فبطل عوده الى جعل البيت عن يساره (و يطوف) بالبيت امامه (باجلعه عن يساره)

المحاذاة الواجبة تتعلق بالركن الذي فيما جر الاسود لا بالجر نفسه فانه لو لم يمشي والعبادة لله تعالى عن مكانه وجبت محاذاة الركن كما قاله القاضي
أبو المظفر قال في الكفاية و يدل عليه صحة طواف الركب (قوله و يطوف جامعلا على يساره الخ) قال الاسوي اعلم ان عبارته تتناول
بالطواف والعموم اثنين وثلاثين مسئلة لان مطلوبة كون البيت عن اليسار وهو معصية كونه على اليمين أو مستقبلا أو مستدبرا وعلى
الادوار الاربعه قد تسمى تلقاه وجهه وقد تسمى القهري فلهذه ثمانية أحوالا يقتدر ركوبه على اليسار واليمين مع المعتاد القهري وقد
كونه مستقبلا وقد يكون منكسرا أي راسه الى أسفل وجعله الى يمينه وقد يكون مستقبلا على ظهره ومكبى على وجهه فلهذه من أربعة أربعة

سنة عشر خالفة. ويقدر كونه مستقلاً أو مستدراً مع المتأدوا القهقري وقد يكون منتهباً وقد يكون منسكاً وقد يكون على جنبه الأيمن وقد يكون على جنبه الأيسر هذه سنة عشر خالفة (١٧٨) أيضاً مجموعها الثمان وثلاثون ويقلب وقوعها في المحمول المرض أو غيره وخصوصاً

الاطفال ولم يصح بحكم التنكيس والاستغناء وكونه على وجهه مقتضى أخلاقه جوازها إذا كان البيت على يساره سواء شئ تلقاه وجهه أو رجع القهقري واتجه نحو خلافه من أي وجه لا شرع فكان ينبغي أن يقول منتصباً ما شاء اتقاء وجهه قال ابن العراقي قد صرح بالثاني فقال وهو تلقاه وجهه وقال ابن النقيب الذي يظهر منه مع العذر فإن المريض المحمول قد لا يتأني حله إلا كذلك بل قد لا يتأني حله إلا وجهه أو ظهره رآه إلى البيت لتعذر اضطراره إلا كذلك (قائده) - سئل البلخي عن الحكمة في أن يرتبها سبحانه وتعالى في البيت الحرام في كل يوم مائة وعشرين رجعة من ذلك للمطافئين ستون وللعمالين أربعون وللتأخرين عشرون فأجاب الطائفة بجمعهم بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والتأخرون فاتهم الصلاة والطواف فصار لهم عشرون (قوله) لكن لا يظهر عند الخبر الأسود أنهم تركوا رفعه لتحويل الاستلام (قوله) فالتعاقب في المهمات عدم الصلة أشار إلى تعصبه (قوله) كان أصلاً على جبل أبي قبيس وكان الطواف بالعرصة عند ذهابنا منها والعبد بالله تعالى (قوله) ذكر ذلك في الروضة وغيرها وقال غيره أنه زاد فيه المأمون رآه في منبأه بعد الممردى بالتثنية وأمر بعينه سنة ثمانين وما بينه وهو كذلك إلى الآن (قوله) قال في المجموع ذكره الشافعي (الح) أشار إلى تعصبه

لا يتابع وراه مسلم خير خذوا عني مناسككم (فان عكس) بأن جعله على عينه ومشي امامه (لم يصح) وكذا الاستنباط (قوله) أو استدبره (وطاف) عترضاً أو جعله على عينه ومشي القهقري (لما بذنه المارد) الشرع به الواجب (الثالث خروج جميعه عن جيع البيت) قال تعالى واطلوا بها بالبيت العتيق في دنيا يكون طافه إذا كان خارجاً عنه والافواه طائف فيه (وذكر اعم جمع الخبر) بكسر الحاء واسكان الجيم المحوّل بين الركنين الثامنين سجوداً قصر به دون ركن لمن الركنين فحقة لا نهى الله عليه وسلم اغماطاً خارجاً وقال خذوا عني مناسككم ولغير الصبح عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علم الجرد وفي رواية لم يعلم عن الجرد أن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قلت فاشأت بابه من تفعل قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأوا ثم يعمران شأوا ولولا ان قومك حديث عهد في الجاهلية فأناف أن تنكروا قومهم أن أدخل الجرد في البيت وأن أقيم بابه بالأرض أعلت وظاهر الخبر أن الجرد مع من البيت قال في الأصل وهو قضية كلام كثير من الأصحاب وظاهر نص المختصر لكن الصحيح أنه ليس كذلك بل الذي هو من البيت قد رسته أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أوسمة ولفظ المختصر محمول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجاً لما (قوله) قالوا كطواف ويحيى يده الجدار) الديك (في موازاة الشاذر وان) يفتح الف ذال المججمة الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع تركه قرب شئ من النفقة أو يدخل يده بالي الشاذر وان لم يمس الجدار أو يدخل من إحدى ففتحي الجرد ويخرج من الأخرى أو يختلفت قدر الذي من البيت ويقسم الجدار ويخرج من الجانب الآخر إلى البيت (لم يصح) طوافها من خارج عوازه ما ليس الجدار الذي في جهة الباب فلا يضره قال النووي في مناسكه وغيره ما عساه باطوفاً غيرهم والشاذر وان ظاهر في جواب البيت لكن لا يظهر عند الجرد الأسود وقد أحدث في هذه الأيام عنده شاذر وان قال ويحيى أن شغلان لمدة مئة وهي ان من قبل الجرد الأسود فراه في حال التقبل في جزء من البيت فليزله أن يقر قدميه في محله ما حيى يفرغ من التقبل ويعد بدل قائماً الواجب (الرابع كونه) أي الطواف (في المسجد وان رسمه حال حائل) بسين الطائف والبيت كالساعة والسواري (د) طاف (على - طعمه) أي ساع المسجد (المختفص عن البيت) كما هو اليوم نعم لو زبد فيه حتى بلغ الحلق طاف فيه في الحلق فالتعاقب في المهمات عدم الصلة ونحو قوله في المسجد ولو طاف خارجاً جرداً لم يلزمه ولا يصح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يطف إلا داخله وقال خذوا عني مناسككم (فان ارتفع) السطح (عنه) أي عن البيت (جاز) الطواف عليه أيضاً كاصلاً على جبل أبي قبيس مع ارتفاعه عن البيت وقال وعلى - طعمه ولو مرتفعاً عن البيت كان أولى وأخصر (قائده) - المسجد زمناً أو رسماً عما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يرباداً زبدت فيمطال من وسعهم من الخطأ الشري دوراً فزادها فيمطال المسجد جداراً قصر دون القائمة وهو أول من اتخذها الجدار ثم وسعها عثمان بن عفان اتخذها المهدى عليها مقرباً إلى ما في الروضة وغيره الواجب (الخامس أن طواف بها) أي في الأوقات التي من الصلاة فيها ما شيا كان أو أوجهاً بسد أو غيره فلو اقتصر على سنة أو ترك من السبع خطوة أو أقل لم يجز ما سرق اشتراط جعل البيت عن يساره (فرع) - قال في المجموع ذكره الشافعي والأصحاب تسمية العاود فتشوا ما ودوا ولاه تعالى اغماطاً لها بالطواف لاجلها أي ولأن الشوط الهلالي ثم قال والمختار أنه لا يكره في الصبح عن ابن عباس قال أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرموا ثلاثاً أشواطاً ولم يعمهم أن يرموا الأشواط كلها إلا الصلاة عليهم وربان ذلك لا يدل على نفي الكراهة

فالتعاقب في المهمات عدم الصلة أشار إلى تعصبه (قوله) كان أصلاً على جبل أبي قبيس وكان الطواف بالعرصة عند ذهابنا منها والعبد بالله تعالى (قوله) ذكر ذلك في الروضة وغيرها وقال غيره أنه زاد فيه المأمون رآه في منبأه بعد الممردى بالتثنية وأمر بعينه سنة ثمانين وما بينه وهو كذلك إلى الآن (قوله) قال في المجموع ذكره الشافعي (الح) أشار إلى تعصبه

لجنازة أو رتبة) لانه فرض عين فلا يقسم لثافته ولا لفرض كفايه قال في المجموع عن الاصحاب وكذا حكم
 السعي (الثالثة التي فيه) ولو امرأة فلا تباع وادامس ولا له أشبه بالتواضع والادب فلا يركب ولا يؤذى غيره
 ويلبس المسجد (الاعذر) كترض لاني الصبيح ان أمهم لم يمتص من مضرة فقال له ارسول الله صلى الله عليه
 وسلم طوفى وراء الناس وأنترا كبتة وفيهما أنه صلى الله عليه وسلم طافوا كافي بحجة الدواعي ليعرفه يستغنى
 فاني احتج في ظهوره فاستوى ان تناسي به (لكن لو ركب) بلا عذر (لم يكره) لكنه خلاف الأولى
 نقله في المجموع عن الجمهور وصححه قال الامام وفي القلب من ادخال الهبة التي لا يؤمن بولو يشاء المسجد
 شي فان امكن الاستئثار فذلك والا فادخالها كرهه وقال الاستوى وغيره ما ذكر من عدم كراهة الركب
 مردود بخلاف لاني كتب الاصحاب ولص الشافعي وقد سزم الرافعي بكرهه في شرح مسند الشافعي
 والنووي في مجموع في الفصل المعقود لاحكام الماسجود سياتي في الشهادة ان ادخال الصبيان المسجد حرام ان
 غلب تحبيسهم والا فمكره انتهى وورد ذلك بان الشيخين نقل عدم الكراهة عن الجمهور ونقل النووي
 في مجموعه مع ذلك الكراهة عن جماعة ثم قال والمشهور وعدمها من حفظ جمعة على لم يحفظه وبان ادخال
 الهبة هنا مما هو لم حاجة اقامة السنة كفعاله التي صلى الله عليه وسلم ولهذا ذكره ادخال الصبيان الحرم
 المسجد ما عوفوا قال الماوردي وحكم طواف المحمول على اختلاف الجال كالراكب في ذكره واذا كان
 معذوروا فقل انه محمول اولى منه راكب صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل ليس حراما لركوب البغال
 والجهد كذا في المجموع وفيه لو طاف زحفام قدرته على المشي صمغ الكراهة قال الاستوى
 ويستحب أن يكون خافيا في طوافه كانه عليه بعضهم قال في الاملاء واحبلو كان طوف بالبيت حافيا ان
 يقصر في المشي لكثرة خطاه جاء كثره لاجله (الرابعة أن يستلم الحجر) الاسود (بيده) اول طوافه
 (ثم يقبله) عبارة الاصل ويقبله (ويضع) بعد ذلك (جنبته عليه) لا اتباع رواية الاولين الشخان
 وفي الثالث البيهقي (والزجعة) الماتعة من تقبيله والسجود عليه (يستلم) بيده (وان عجز) عن استلامه
 بها (فيعود) أو نحوه كيد يستلم (ثم يقبله) أي ما استلمه فيها من حجر الصبيح اذا أسر كاسر ما فاقوا
 منه ما طعمتم وغيره مسلم ان ابن عباس أنه ثم قبل بيده وقال ما تركتموا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبله
 مع ان طاهره مع اخبار اخرائه يقبل بيده بعد استلام الحجر مع امع تقبيل الحجر اذا لم يعذره بصره ان
 الصلاح في مسامكة وهو قضية اطلاق الشافعي وجماعة لكن خصه الشخان ويحصره وكلامهما يعذر
 تقبيله كقوة وقبلة في المجموع عن الاصحاب (فان عجز) عن استلامه (أشار) اليه (باليد)
 قال في المجموع وغيره أو بشي فيها ثم قبل ما أشار به لغير البخاري انه صلى الله عليه وسلم طاف على غير كفا
 أي الركن أشار اليه بشي عنده وكبر (لا بالاهم) لانه لم يقل واعلم ان الاستلام والاشارة انما يكونان
 باليد اليه فان عجز فباليسرى على الاقرب كما قاله الزركشي (ثم لا يقبل) ولا يستلم (غيره) أي غير الحجر
 لذلك دخلوا عن الحجر (نعم يستلم الركن اليماني) بتخفيف الياء كقولهم تشديد هاء سبيل العين والالف
 بدل من إحدى ياءى النسب على الاول والثمة على الثاني (وحده) أي لا الركنين الشامين وسألهما
 ماسر (ويقبله) بعد استلام الركن كما قياما على تقبيله بعد استلام الحجر بها (قطعا) أي دون
 الركن فان عجز عن استلامه أشار اليه كقوله ابن عبد السلام والجب الطبري خلافا لابن أبي السيف اليماني
 فاسأله الاسود ودليل استلامه دون الشامين خبر الصبيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طرفة ولا يستلم الركنين الذين بلان الحجر
 وانه على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم كالركن الاسود أيضا بخلافه ما قاله الاسود فثبت ان ان كون الحجر
 الاسود يتركوه في قواعد ابراهيم واليماني الثانية وليس للاشامين شي منهما فلا يسن فيهما شي مما ذكر
 فلو قلها ما أغيره هـ ما من البيت أو استلم ذلك لم يكره ولا هو خلاف الأولى بل هو حسن كما في الاستفتاء
 عن نص الشافعي انه قال وأي البيت قبل فحسن غير اننا لم نر بالاتباع قال الادري في هذا النص غير بيشكل

(قوله ولا لفرض كفايه)
 وهذا يقدح في القول بان
 فرض الكفاية أفضل من
 فرض العين قوله ان ادخال
 الصبيان الحج والجناتين
 (قوله والا فمكره) فاقضى
 كلامهما تحريم الطواف
 على الدابة عند غلبة
 التحبيس وكراهته عند
 عدمها فان نقل مراتب
 اليه مع ان تكون كالصبيان
 كقوله الاستوى وغيره
 وقوله اقضى كلامهما
 تحريم الطواف أشار إلى
 تحبيسه (قوله ثم يقبله)
 يستحب تخفيف القبلة
 بحيث لا يضره لمصوت
 ويستحب ان يكون التقبيل
 والسجود ثلثا (قوله يستلم
 بيده) أي الجني فان عجز
 فباليسرى على الاقرب كما
 قال الزركشي والفريزي
 وغيرهما قال في الام واحد
 ان يستلم لرجل اذا لم يؤذ
 ولم يؤذ بالزحام ويدع اذا
 آذى أو أذى بالزحام (قوله
 أشار اليه باليد) أي الجني
 (قوله كراهة الزركشي)
 أي غيره (قوله فان عجز
 عن استلامه أشار اليه بالحج)
 ثم يقبل ما أشار به

قال ابن عباس ولم ينعنه باصرهم ان رملوا الاشواط كلها الا لبقاع عليهم وأجاب عنه الاحباب بان
المجموع بانه كان في عمرة القضاء سنة سبع والاول في حجة الوداع سنة عشر فكان العمل به اولى لتأخره
وانما شرع الرمل مع زوال سببه وهو اظهار القوة للكره لان فاعله يستحضره سبب ذلك وهو طهره وامرهم
فتدركه الله تعالى على اعزاز الاسلام وأهله وبكره تركه كما نقل عن النص والمبالغة في الاسراع كما نقله
في المجموع عن المتولي وأقره وليد بن عاصم كسر وكده في رمله بعد تكبيره عند مجازاة الحجر الأسود اللهم
اجعله حاميهم وراؤنا مغفوراً وسعياً مذكوراً وفي مشيه ربا غفر وارحم وتجاوز عنه مسلم الثالث
الاعزاز الاكرم ربنا آتيناك الدنيا باحسان سنة في الاخرة حسنة وفناء عذاب النار (وانما بين) الرمل (في)
طواف (بعده) مطالب (في) أو عمرة (وان كان مكياً) لا اتباع ولا انتهائه في احوال الحرمات بين
الجليل فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا رمل في طواف الركن لان السعي بعده حينئذ غير مطالب
ولا رمل في طواف الوداع لذلك (والرمل لا يقضى) ولو تركه في الثلاثة الاول لا يقضى في الاربع الاخره
لان هتبت بالهتة فلا تنكير كالمه لا يقضى في الاخيرتين بخلاف الجمعة مع المتأقين في الثلاثة لان مكان
الجمع ولو تركه في طواف القدوم الذي سعى بعده لا يقضى في طواف الركن الذي سعى بعده حينئذ غير مطالب
(فرع القرب من البيت مستحب) الطائف تبرك به ولانه المقود ولانه ايسر في الاستسلام والتقبل ثم ان
ناذى بالزام أو اذى غير. قال بعد اولى قال في المجموع كذا أطلقوه وقال البندنجي قال الشافعي في الام
الافى ابتداء الطواف أو آخر فاحب له الاستلام ولو بالزام انتهى وقد هو انه يقتضي في ابتداء والاخير
التأذي والابتداء بالزام وهو ما فهمه الاستوى وصريحه وبأس مراداً بانه عليه الاذرى وقال انه غلط
فبيع وحاصل نص الام انه يتوفى للتأذي والابتداء بالزام مطلقاً ويتوفى بالزام الخالي عنهما الا في الابتداء
والاخير ويتبين ان راعى مع القرب الاحتياط فقد قال الماوردي والاحتياط الابعاد عن البيت بقدر
ذراع والكرمانى في مناسكه. بقدر ثلاث خطوات ايام العاروف على الشاذل وهذا كله ذكرنا
الاتباع والخفي فيستحب ان لا يقرب في سال طواف الذكر بل يكونان في حاشية الطواف بحيث لا يتخطاها
الذكر (فان تعذر) أى مع القرب (الرمل) لجزء من برج فرجة (تباع) ورمل في الرمل شعار
مستقل ولانه متعلق بنفس العباد والقرب متعلق بمكانها والمتعلق بنفسها اولى بديلان من صلاتها لمتعلق
البيت اولى من الانفراد في المسجد قال الزركشي وفيه نظر والمجتهدان البعد واجب العاروف من راعى زمزم
والقيام بكرهه وترك الرمل اولى من ارتكابه هذا (ان لم يحش ملامسة النساء) مع التباعد (فان خش) بها
(تركه) أى التباعد والرمل والقرب حينئذ لا رمل اولى ثم راعى ملامسة المؤدية الى انتشار الصلاة
وكذا لو كان بالقرب ايضا نساء وتعذر الرمل في جميع الطواف لحوف الملامسة فترك الرمل اولى لمصرحه
الاصل اما اذا جاز فرجة فيستحب له ان يقف ابرم ان لم يؤذ فوقفه أحد نقله في المجموع عن الاحباب
(ويترك) ندبا (في مشيه عند تعذر الرمل والسعى) الشديدين الصفا والرودة وروى عن نفسه انه لو
أمكنه الرمل والسعى رمل وسعى تشبهان رمل ويسى (د رمل الحامل) بمعه نداء (وذكر)
المحمول دابة) كذلك اسقطنا (السابعة لاضطباع) من الضبع باسكان الموحدة وهو العبد (وهو
ان يجعل وسطاً ثم تحت منكبه الايمن ويكشفه) كدأب أهل الشطارة (د) يجعل (طريقه على)
عائقه اليسر وهو ذلك (للاثنين والخمسة) مستغنى طواف في رمل في السعى بين الصفا والرودة
(أيضا) لا صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتبر وامن الجعنة فرملوا بالبيت وجعلوا أروبتهم تحت أطرافهم
ثم ذكروا على عواتقهم اليسرى وادأبوا دأباً صريحاً وقبس بالطواف السعى بجماع قطع ساقه مناور
بشكره ساجداً بركه تركه كما نقل عن النص وخرج عاقله الطواف الذي لا رمل فيه وركه كما الطواف
الاصحح ما في قوله (لا) في (ركعتي الطواف) لان ذلك لم يرد فيه اضطباع ولا هو في معنى ما ورد فيه
ولكره لاضطباع في الصلاة فيله عند ادائها وبعده عند ادائها السعى (الثامنة تركه ثمان عتف

(قوله) وانما بين في طواف
بعده سعى الحج لغير أبي داود
انه صلى الله عليه وسلم
وأصحابه اعتبر وامن الجعنة
فرملوا بالبيت ثلاثاً وسجوا
أربعا (قوله وحاصل نص
الام الحج) أشار الى صحبه
(قوله) والكرمانى في
مناسكه) والزعرافى

(قوله) وتجزئ عنهما الفريضة والزيارة (الخ) قال النووي في اضافته والاحتياط أن يصلح ما بعد ذلك (قوله) وفعلها خلف المقام أفضل (الخ) قال في المسامحة وأشعر كلامهما بتفضل فعلهما خلف المقام على فعلهما في الكعبة فتوفيه أنظر محتاج إلى النقل وقد حزم النووي وغيره في أول أبواب الصلاة بان فعل النافلة في الكعبة أولى من فعلها في المسجد (٤٨٣) الحرام ثم إن الصلاة عند البيت

الموافق) يقرأ فيها سورتي الكافرون والاحقاص لا يتابع روافي غير القراءة الشاذين وفيها مسلم ولما في قراءة السورتين من الاخلاص المسبب لمعاد لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام ثم (ولتجانح) غير دل على غيرها قال لان الان تلاوع (تجزئ عنهما الفريضة) والزيارة كناية للتحية (وفعلها خلف المقام أفضل ثم في الخبر) قال في المجموع تحت الميزاب (ثم في المسجد الحرام ثم حيث شاء) من الامكنة (حتى شاء) من الازمنة ولا فواتان الاجتهاد واعترض الاستوى ذلك بان الصلاة في الحرم أفضل منها في غيره قال الصواب ان قال في الخبر والجواب جاني في المسجد ثم في الحرم ثم فيما شاء من غيره انتهى وبعبارة المجموع توافق قاله أئمة الاستوى ثم إن الصلاة في وجه البيت أفضل من سائر الجهات كما قاله ابن عبد السلام فينبغي مراعاة ذلك أيضا والترتيب المذكور وسنة تلاوج في الصلاة في أي موضع شاء أجزأ أو يندب ان يدعو عقب صلاته هذه خلف المقام عما يجب من أمر الاخر والله تعالى المارودي وان يدعو بما عاده النبي صلى الله عليه وسلم هناك من قوله هذا بعد ما دخل المسجد الحرام وبذلك الحرام وأما عبدك ابن عبدك ابن أمك أنت بك بك في كسيرة وخطابا جوعا عمل سيرة وهذا مقام العائذ لمن النار فاغفر لي انك أنت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبداك إلى بيتك الحرام وقد حدث طاب الرحيل منته ارضوا الله وأنت منت على بذلك فاغفر لي وارحمني انك على كل شيء قدير قال في المجموع وكرهه في طوافه لكل والشرب وذكر كراهة الشرب باخف ووضع اليد بغير بلا عاتوان يشك أصابعه أو يرفعها وان يوافق بما يشكها كالخنق وشدة نزول الكل على الصلاة فمقتضى ذهبنان المراتف طواف مستوفى غير محرم كره ولا تكره الكلام فيه وتركه أولى بالتعذر كعلمه ولكن يحسن قلبه وزوم أدب قال الزركشي ولو قرأ فيه بحجة جدي كافي الصلاة ولو قرأ آية سجدة فصل بسنة ان يقطع الطواف ويسجد ولا ينفذ في الطواف كمالا الجائز بل أول (ويستحب ان صلاها في غير الحرم اراقتهم) لتأخيرهما إليه عن الحرم لم يشد الأصل بصلتهما ولا يفسر الحرم بل قال اذا أخر يستحب اراقتهم (ويجهر) ندبا بالقراءة (جما) أي فيما (يلا) لانها) كالسكوف وغيره ولما قد بين انهما شعائر التمسك ولا يشك هذا بما ذكره وصف الصلاة من ان الأفضل في النافلة المفعولة ليلان يتوسط فهما بين الجهر والسر لان ذلك محل في النافلة المطلقة كما هو ثم دواعي ما بين طالع الفجر والشمس كالسبل وان كان من النهار فيجهر فيه كما مر ذلك في صلاة الصلاة (ويصلهما) الاجبر (عن المستأجر) والويل عن غير المميز كما سيأتي قال الاستوى وسيأتي ان المميز يصلهما وان أحرم عقب ولبه على الصحيح فما أطلقوه هناك اذ لم يكن المستأجر معصوا بالوافي صلتهما المستأجر في بلدته يجب ان يحرم ثم في الحقيقة الصلي لا يولي كإسائتة وهذا الاحرام المستأجر (ولو في بين أسابيع) طوافين أو أكثر (ثم) والى (بين ركعتيها) اكل طواف ركعتيه (جاء) بالا كراهة كذا المجموع عن الاصحاب قاله وروى عن عائشة والنسائي بن مخزومة (والأفضل خلافه) بان يصلي عقب كل طواف ركعتيه (فرغ من عليه طواف فاضة أو ثلث أو ثلثين) * ومنه دخل وقت ما عليه فتوى غيرهم من غير ما روي عن نفسه) طوعا أو قدوما أو دواعا (ودفع عن) طواف (الافاضة والنذر) كما في جواب الحج والعمره

(فضل ثم بعد) * ندبا (بعد) فراغ (ركعتي الطواف فسلم الخبر) الا ودلا يتابع واهم لم يكن ويكون آخر عهد ما يشاءه ومنه يؤخذ انه لا ينسب حينئذ تقبيل الحجر ولا المسجد عليه قال الاستوى فان كان كذلك فسلم سببا لمادة فلا سي انتهى والطاهر من ذلك قال الزركشي وبعبارة الشافعي تشير الى عدم ما لم يالحا كم في سجدة من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي أبو الطيب في التقبيل قال في المجموع عذما قاله المارودي من انه بان التزموا الميزاب بعد استلامه ويدعو شاذ (ثم يخرج السبي من باب الصفا) ندبا لا يتابع واهم لم يخرج من باب الصفا قال الاذرى والطاهر من خلف عليه وانما اقتصر على ذكر الاستلام كما يشاءه بنو في أول الطواف (قوله لا يتابع) واهم لم يروى الماروديني والسبي في سناد حسن بأهمل الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السبي

(قوله قال الطواف أفضل أركان الحج الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله قال الزركشي وفيه نظر الخ) قال شيخنا هذا والوجه أن أفضل الأركان الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أما الآية (٤٨٤) فهي وسيلة للعبادة وإن كانت تركا كاتبه (قوله بعد طواف القدوم والأضحية قال

في المجموع ظاهر كلام
الاصحاب أنه لا يجوز السعي
الا بعد طواف القدوم أو
الأضحية وقال في القوت
المشهور وانحصار السعي
فيما بعد العاقلين (قوله
وتكرره أعادته الخ) قال
في موضع من المجموع أنها
خلاف الأولى وقوله عن
الشافعي والاصحاب ثم حكى
فيه في الأضحية من سئل إلى
مكة المكرمة عن الاصحاب
وجزم بها في شرح مسلم
والإيضاح (قوله نعم يجب
على الصبي إذا بلغ) والرفيق
إذا قطع (تنبه) والقارن
يحببه طوافان وسعيان
قال الأذري لو شئت شرط
من شروط الطواف الأول
أوفى من شروط السعي
فلا ريب أنه بعده لكن
هل يجب ذلك كما إذا سئل في
ركن من أركان الصلوة
أنها أم لا كما إذا سئل في
ذلك بعد السلام فإنه لا يؤثر
على المذهب أو يفرق هنا
بين أن يقرأ الشاهد بعد
التحليل من أعمال الحج أو
قبله لم يحضر في جملة ما
ولم أتطالع القياس الاحتال
أشئت بل هو الصواب
وقال الغزالي أنه الأقرب
(قوله فإن أخره إلى ما بعد
الدعاء الخ) قال في الترمذي
أنما أراد الشجاعت طواف

الدعاء المشروع بعد فراغ التماسك كجهر صريح كلامهم لا كل ودعاء قال شيخنا أو ما طواف النفل فيما إذا أحرم المكي بالحج ثم
تنفل بالطواف وأراد السعي بعده فصرح في شرح المذهب بعدم إحرازه لكن جزم الطاعري شارح التنبه فيه بالأجزاء الواقعة قبل الوقوف
اتفقوا على أن من شرطه أن يسبق بعد طواف ولو نفل لا لأطواف الدعاء وبعبارة النهاية واليسع وغيرهم أن يقع بعد طواف صحيح أما من

به بعد الفراغ وإذا بقي السعي لم يكن المآثم به طواف وداع ثم إن باع قبل سعيه مسافة الصفر فقال من
 للتأخرين قال اعتد به تذايقا لرجوعه وأبناه على أنه يؤمر به من يريد الخروج من مكة وإن كان حجرا
 والأوجدها المواقف للسقوط خلاف ذلك وأنه لا يعقبه من الحرم المستعاضة عند أمر المتعجب به (وشرط
 أن يبدأ بالصفاء) للاتباع واهم سلم مع خمر خذوا حتى مناسككم ونسرا بدوا بما عدا الله به (فان عكس)
 بأن بدأ بالردة (لمحسب) مرورهم بها إلى الصفا (مرتبون يبدأ في الثانية من المرة) فلورسلها
 وركل العود في طر يقعد عدل إلى المسجد وأبند المرة الثانية من الصفا بأصابع (ويحسب العود)
 منها إلى الصفا مرة (أخرى وهو) أي السعي (سبع مرات يلحق) بقصر الباء (عقبه بما يذهب
 عنه) وأصابع قدمه بما يذهب إليه من الصفا والمروءة وإن كان راكباً سيراً حتى تلتحق حافرها
 بذلك (وليس الطهارة والستر شرطاً) أي في السعي بل سنة (والسعي اجلا في خلو المي) عن
 الناس (أفضل) منها كبرياء غير خال للأعراس (فخرج من ثلث) في عدد الطواف أو السعي قبل فراغه
 (أنشد الأتقي) لأنه المنة (ويعمل في ذلك اعتقاده لا تخبر غيره) فلوا اعتد أنهم ما فخره وثقة
 فأكبر بقاءه حتى لم يلزمه الاتيان به (و) لكن (الاحتياط أولى) ليخرج من العهود بينة (والسعي ركن
 لا يغفل بدونه) ولا يجبر بدنه

فصل ويسقط أن يحضر الامام أو أمير الحج * الحج فيسقطه إذا لم يحضر أن ينضبط أمير اعلمهم
 بغيره فيما ينوبهم فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثامنة: يا أيها الذين آمنوا فليحضروا الفريضة
 وفي العشر من ذي الحجة صلى الله عليه وسلم بنفسه حجة الوداع وإذا حضر أحدهما خلت كالألف (فيحسب
 هرا ومنصوبه) بهم (يوم السابع) ويسمى يوم الزينة لأنهم كانوا يزينون فيه حواملهم وهواجهم
 المخرج (بعد صلاة الظهر أو الجمعة) إن كان يوم جمعاً (مكة) قال في المجموع عند الكعبة (خطبتوا وحده)
 وأقرن عن خطبة الجمعة لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة ولأن القصد بها التعليم لا العواظ والتخويف ولم
 تشارك الخطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف (بأمر فيها بالعدو إلى منى) بالصرف وعدمه والتذكير
 والتأنيب حيث يثبت ذلك أكثر مما ينبغي فيسأل الدماء أي واقد ويقض الخطبة بالنسبة إن كان بحراً والوا
 فالتذكير بقوله في المجموع عن المأوردى وأقره (ويعلمهم) فيها (المناسك) قال ابن عمر رضي الله عنهما
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس وأحضرهم بمناسكهم وراه
 النبي باسناد جدد في المجموع فإن كان قضيها قال هل من سائل وقدمت في صلاة العدين أن خطب الحج
 أربع هذه وخطب يوم عرفته يوم النحر يوم الأذى والأذى وكأها فإرادى وبعد صلاة الظهر الأوم عرفة فثنتان
 وقبل صلاة الظهر وكل ذلك ما علم من كلام المصنف فنام ما يأتي وقضية كلامه أنه يخبرهم في كل خطبة بما
 بين أيديهم من المناسك وهو ما اقتضاه الخبر السابق ونص عليه الشافعي في الأملاء لكن ذكر الأصل بعدناه
 يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى قال في المهمات وهو خلاف مذهب الشافعي
 وما نصه في الأملاء والحق الذي اقتضاه كلام الشافعي أنه لا منافاة إذا اطلاق بيان لكل والالتفات والتقدير بيان
 للأثر (وبار) فيها (التمتين) قال في المجموع والمكيين (طواف الوداع) قبل خروجهم بعد أحرامهم
 كإقتضاه نقل المجموع عن الربيعي والاحتساب وبذلك علم أن الفرد والقارن الاثنتين لا يؤمران
 بطواف الوداع لأنهما لم يتخللان مناسكهما وأبست مكة محل إقامتهما (ثم يكرهم يوم التروية) به
 للاتباع واه مسلم وقد تمت ما به يسمى أيضاً يوم النسيئة فيخرجهم بعد صلاة الصبح بحيث يصلون الظهر
 فجر (فإن كان يوم جمعاً يخرج) بهم (قبل الفجر) تذايقا لأن السفر يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال
 الحديث لا يصل إلى الجمعة ففعله فيمن تلزمه الجمعة لم يكنه فإقامته حتى يكمل ما يأتي (و) يصل بهم الظهر
 وما ترائس (أي باقيا) يعني (الاتباع واه مسلم (الآن حدث) ثم (قرية) واستوطنها أربعون
 كلون (فصلون) فيها (الجمعة) لم يكنهم من إقامته وأن يوم البناء ثم يجوز خروجهم بعد الفجر ولم

أو نفل وبسط في التوسط
 الكلام على المسئلة ثم قال
 وبالجملة فالذي يبين إلى بعد
 التنقيب أن الراجح ذهبها
 إن السعي يصح بعد كل
 طواف صحيح سواء كان
 القدم أو غيره فغلا وأقرنا
 بالشرع أو بالنظر (قوله)
 وبشرط أن يبدأ بالصفاء
 أي في المرة الأولى والثالثة

والخاصة والسابعة وبالردة
 في الثالثة والرابعة السادسة
 (قوله فيخطبها أو منصوبه)
 (الح) لوجه إلى الموقف
 قبل دخول مكة استحب
 لأمرهم أن يفعل كما يفعل
 أمام مكة قاله اله الطبري
 قال الأذري ولم أراه في
 (قوله والحق الذي اقتضاه)
 كلام الشافعي (الح) أشار
 إلى نصيحة (قوله ويجوز
 خروجهم بعد الفجر) قال
 الأذري هذا محمول على ما إذا
 بقي بمكة من تعقبه الجمعة
 والأفان نسب للنسب لأنهم
 مسنون بتعطيل الجمعة
 وقوله هذا محمول على أشار
 إلى تصحيحه

قوله (إله محمد إبراهيم) صلى الله عليه وسلم كما تشاء كلام الأزرق في غير موضع وخرجه الرافعي والنووي وابن كثير القاضى عز الدين بن
سبأ فقال ليس له أصل وخطأهما (٤٨٦) الأسنوى فيمؤذكر ابن سراقه سبهما إلى هذا الخطأ وقال القاسى في تاريخه تحفة

الكرام بانخبار البلد الحرام
فبما قاله الأسنوى وابن
سبأه نظر لخطأه في كلام
الأزرق وهو عدل في هذا
الشأن وقد وافقه عليه غير
واحد من كبار العلماء منهم
ابن المنذر كما نقله سليمان
ابن تميم له وابن جماعة
والأسنوى قالان إبراهيم
أحد أمراء بني العباس
وهو الذي ينسب إليهم
إبراهيم بمكة (قوله قال في
المهمات وفيه سند ذلك
الغنى) أشار إلى تصح
قوله قال في معنى النظر
الح) في وقت واحد وعرض
ابن العماد بان تعدى إلى
الصبيان ضعفاء لا تأخر
بتأخير الصبيان في موقف
الصلاة وقد قدم الباقين
لأجل الحاجة إلى الاختلاف
عند خروج الإمام من
الصلاة يحدث أو غيره وذلك
غير مرمي عن هذا كما
نخرج الرجال والصبيان في
الاستسقاء ولا يؤمر بالتبيز
في غير الصلاة فكذلك هنا
بل أولى نعم لو كان الأمر
حسنا فبني ابن يؤمر
بالوقوف خلف الرجل اه
وفيه نظر (قوله والركوب
أفضل من المشي الح) كذا
قوله قال في المهمات وتسنّى
المرأة فاته يسحب لها أن
تكون قاعدة كنهه

وصل النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة بعرفة مع أنه قد ثبت في الصحيحين ان يوم عرفة الذي وقف فيه النبي
صلى الله عليه وسلم كان يوم جمعة (ويستون) نديا في إله التاسع وقول القاضى أبي الطيب وغيره الحديث
به ليس ينسب مراده أنه ليس واجب (وحين تطلع الشمس) ونشرت (على شير) بفتح الشا في جبل كبير
يزداد فعله عين الذهب من معنى إلى عرفة (يسير) بهم متوجها (إلى عرفة) قائلا اللهم إني أتوجه
ولوجهك الكريم أردت فاجع - لذي مغفورا وحجى مبرورا وارحني ولأختي التي على كل شيء قدس
وينبأن بكتوم التلبية وأن يسير بهم على طريق ضيق بعد عدل طريق المازن من اقتداء به صلى الله
عليه وسلم وأن يعوف طريق غير التي ذهب فيها فاذا وصل غرة من أن يضربهم اقتداء بالامام ومن كان له قسوة
ضربهم اقتداء به صلى الله عليه وسلم (فيقف) أي فيقيم بهم (بغرة) بفتح النون وكسر الميم ويجوز أن كانت
مع فتح النون وكسر هاء موضع بين طرفي الحل وعرفه في سمر إلى أن تزول الشمس ويقبل بالوقوف للاتباع
رواه مسلم (ودفع الزوال يسير) بهم (إلى مسجد إبراهيم) صلى الله عليه وسلم (وبعضه من عرفة)
عبارة الأصل صدره من عرفة وآخره من عرفة غير بينهما فخرت كافرقت هناك (فيضبط بهم) بعد
الزوال (خطبتين خضفتين يعلمهم) في الأولى (التي لا يخطبونهم على) أكثر (الذكروا الدعاء) بالوقوف
ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص (وحين يقوم إلى) الخطبة (التي لا يخطبونهم على) من الأولى
(يؤذن للظاهر ويقرآن) أي الأذان والخطبة (معاً) واستشكل هذا بان الأذان ينعى جماع الخطبة أو
أكثرها فلو لم يقصدها وأجيب بان المقصود بالخطبة من التعليم إنما هو في الأولى وأما الثانية فتسمى ذكر
ودعاء فترعت مع الأذان قصد اللمادة بالصلاة (ويجمع بهم) بعد فراغ الخطبتين (النظر والعصر)
تقدمه لا يتابع في ذلك رواد مسلم (ويصرون) والجهر والقصر هنا وفيما يأتي بالزاد والفتح لسفر لا تسلك
فخصمان يسفر القصر كما في باب الجمع بين الصلاتين إليه أشار هنا بقوله (لا) وفي نسخة (لا) المبكوب
وتخوهم) من يبلغ سفره مسافة القصر (فأمرهم بالانحياز) بان يقول لهم بعد السلام بأهل مكة من
سفره قصر أمراً فأنامهم سفره وكان الأولى أن يقول: أمراً بهم بالانحياز وعدم الجمع (فرع) قال في
المجموع قال الثاني والاصحاب وإذا دخل الحجاج مكة وفروا أن يعيدوا جهاراً بعازمهم بالانحياز فإذا خرجوا
يوم التروية إلى منى وفروا الذهاب إلى أوطانهم عند غروب الشمس كان لهم القصر من حين خروجهم
أنشأ سفره إلى الصلاة (فرع ث) بعد جمعهم للنظر والعصر (يذهبون إلى الموقف) ويحجون
السيرة إليه (وأفضل) لأذكرموقف صلى الله عليه وسلم وهو (عند البجرات) الكبار المفتشة في
أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفة ويقال له الإبل بكسر الهمزة وزن هلال وذكر
الجوهري أنه بفتح الهمزة والمشهور الأول قاله في المجموع وقال نه نفعان الاصحاب فان تعدل على الوصل
الها لا رجة قرب منها بحسب الأماكن وبين موقف النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد إبراهيم تحوّل أما
الأنبي فذهب إليها بالجوس في حاشية الموقف كما تنفي آخر المسجدة قاله في المجموع وغـ ير من الماردي
وأقره قال في المهمات وفيه سند ذلك الغنى ويكون على ترتيب الصلاة قال ثم تعدى النظر إلى الصبيان
عند اجتماعهم مع الباقين (و) أن يكون الوقوف (وضوء) لانه أكل وعبر في الرضعة بالنظر وهو
أهم ولا يشترط فيه مشقة العورة (ويستقبلون) فيوقوفهم القبلة للاتباع رواد مسلم ولأنها أشرف الجهات
(والركوب) فيه (أفضل) من المشي اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون على الدعاء وهو المأمور
هذا الموضع (ويكثرون الذكروا التلبيل والدعاء) والتلبية ترواة القرآن (إلى الغروب) لا يتابع
رواه مسلم وروى أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت آمأ النبيون من قبل الله الله وحده لا شريك له

الماردي وخرجه النووي في تصحيح التسمية فان كانت مستورة في هودج أو خيمة أو تحتها مستحب الوقوف اه واعتبره ابن
العماد بان الرجل لا يسحب له الدعاء بل يجلس عليها ليكون أقوى على الدعاء فقد رآه في الأرض يجلس على الرجل على
الدابة فكيف يؤمر بالقيام والقيام يضعفها عن الدعاء انتهى وفيه نظر (قوله) وروى أفضل الدعاء يوم عرفة (الح) قوله صلى الله عليه وسلم

الاله شلى ابن عينه
بان هذا ذكر وايس دعاء
فان الدعاء فاشد قول أمية
ابن أبي الصلت

أأذكر حاجتي أم قد كفاني
حاجوا لان من تلما الحياه
اذا أتيت على المراءى

كفاه من نرضه الثناء
وأجاب - برسه بان بقوله
صلى الله عليه وسلم حكاية

عز به تعال من شغله
ذكرى عن سألنى أعطيه
أفضل ما أعطى السائلين

فلما كان الذكر يترتب
عليه تحصيل المقصود من
الدعاء شابه الدعاء فسمى به

بقوله وقبده الدارمى
والبن دحيي الخ أشار الى
تعبه (تنبيه) وسأت

عن مرتكب الكبائر
الذى لم يرب منها أجدل
يسقط عنه وصف القس

وأثره كرد الشهادة أو
يتوقف ذلك على قوله
فاجبت بانه يزول عنه ذلك

كأن يزول عنه بنوته مما
فستبه (قوله) فيقسم
المجنون نفل الخ) قس شرط

الافاقه عند الاحرام والطواف
والسبي ولم يذكر والحق
وقاس كونه نكاسا انرا لها

فه (قوله) فانه أجاز للولى
ان يحرم عن المجنون الخ)
هذه امين على طريقة

المراد ووجه الشذوذ
انه يصح احرام الولي عن
المجنون وطريقه العارفين

الله لا يصح احرامه عنه وهو
الحكم عن نص الاملاء قوله الاذرى وغيره من الجواهر واختلف

له المثل وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي
صدرى ويسر لي أمري اللهم لا تحلج في قلبي فقلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدرى ويسر لي أمري
والله الماتى ولا تترافى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أعوذ
بمن شر ما يجي به الروح القدس بنا أن تنافى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اقلنى
من ذل المعصية الى عز العاطفة واكفنى عيالك عن حرماننا واغنى بفضلك عن سؤالك وتو قلى وقبرى
وأغنى عن الشتر كله واجعل لي الخير اللهم انى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى ويكون لك دعاء لا يلا
وفيقها الضميد والتجويد والتسبيح والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه ذلك فليسمع
التأمين ويكثر التكلم مع ذلك فهناك تسكب العبرات وتقال العشرات قال فى الجبر قال أجهنا سبب
أن نكر من قرأه سورة الحشر في عرفه فقد روى عن علي بن أبي طالب ذلك (رفع اليد) أى يده لغير رفع
اليد فى سبع مواطن عند افتتاح الصلاة واستقبال البيت والعفو المردة والموقفين والجبرتين رواء
البحر وقال انه معلول (ولا يحاور زربها) أى اليد فى نسخة ولا يحاور زربها (الراس ولا يفرط فى الجهر)
بالدعاء وغيره لانه مكر ونكير الصالحين عن أبي موسى الاشعري قال كل من صلى الله عليه وسلم فكذلك
أشرفنا على واده لنا وكبرنا دار نعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بأننا الناس اربوا على أنفسكم
فانكم لا تدعون أصبر ولا تحابوا الله فكم انهم سمعوا بصير قريب والافضل للواقفين ان لا يستقل بل يمشى للشمس
الاعذر بان ينصرف أو ينقص دعوته وأجتهده فى الاذكار ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم استقل بعرفان
مع انه ثبت فى مسلم وغيره انه طالع عليه ثوب وهو روى الجرة (وحين تغرب) الشمس يستحب له تأخير
الصلاة أى صلاتها تأخير بان أراد المصير الى مزدلفة ليجمعها مع الغشاء كما سأتى (ويذفون) من
عرفه فكم من اندكر الله والى طرقت أى فى طريق (المؤمنين) هم حرة بعد الميم وبتر كها مع كسر الزاى
فيها وما هو جليلان بين عرفه ومزدلفة فالمراد فى الطرقت الذى بينهما (بسيكته) تحذر من الاذى اول الامر
بأنه قد خبره وسلم اربا كان أو ماشاء (ومن جد فرجة أسرع) فهذا بالاتباع رواء الشذوذ (الى
المزدلفة) متعلق بـ يذفون (فيجمعهم) فيها (المغرب والغشاء) تأخير بالاتباع كالمغرب باب الجمع
بين الصلاتين وأطلق كالمه استصحاب تأخير الصلاة الى مزدلفة وقبده الدارمى والبن دحيي وغيرهما
بما لا يملك من وقت الاختيار لاعتناء فان شئبه صلى بهم فى الطرقت ونقله القاضي أبو العلي وغيره
عن النص قال فى المجموع واصل اطلاق الاكثر من مجول على هذا وقوله قال الشافى والاصحاب والسنة
أن يصلوا قبل حط رحالهم ثم يمشى كل انسان جهته ويعقبه ثم يصلون لخبر الصالحين انه صلى الله
عليه وسلم لما جاء من مزدلفة أوصاه ثم أقيم الصلاة فصلى المغرب ثم أتاه كل انسان يعبره في منزله ثم أقيم
لغشاء فصلوا لم يصل بينهم ماشاء (وصلى) كل أحد (الرواتب) التى للصلاة المذكورة كالمغرب
باب الجمع (ولا ينفلون) أى لا يسن لهم الدخول المعلق لابن الصلاتين ولا على أثرهما فلا ينقطعوا عن
السنة واعلم ان المسافة من مكة الى المي ومن مزدلفة الى كل من عرفته من فرسخ ذكره فى الروضة
(فرع من) حصل فى عرفه بنى الوقوف أو) بنى غيره من طلب غريم أو ضائع أو) حصل فيها (مارأوا
بأعلا) جهالاً ولها طاهرها (أرضاً) لخبر مسلم وقت هذه معرفة كلها موقف (وبجزى التام) حصوله فيها
لأنه سافر الوقت بالنوم كفى الصوم (لا لا يغنى) على ما للسكران والمجنون (فى الصوم) لأنهم ليسوا أهلاً
للعادة (فقم) من المجنون (نفل) كفى الصبي غير المميز وأشد شك قول الشافى فى المغنى عليه فانه الخ
وأشبه بان المجنون لا ياتى الوقوع نفل فانه أجاز للولى أن يحرم عن المجنون ابتداء فعنى الدوام أولى أن
يتم به فبعض نفل يختلف المغنى عليه اذ ليس للولى أن يحرم عنه ابتداء فليس له أن يتم به وقد يجب
بأن المراد بقوله الشافى فانه الخ هو الواجب يكون كالمجنون ومثلهما السكران وكلام المصنف شامل
للثلاثة والتصریح بعدم معرفه السكران من زباده وبه صرح النووى فى مجموعه ومناسكه وحديثه

(قوله واتى عرف قبل ذلك ليلة أو ثم ارا الخ) الا فنعلم في جميع الليل والنهار وقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم مخصوص بالنهار وما بعد الزوال واخبره صلى الله عليه وسلم الوقوف الى بعد الزوال دليل على تعلق العبادة بالزوال وانما تقدم الصلاة على الوقوف مراعاة لافضل اول الوقت وانما افاد دخول الوقت بالزوال لتقليل (٤٨٨) للتخصيص ولم يعلق بفعل الصلاة لانه من كثرة التخصيص وتقليل الجزاء أولى لما

ما جاوز وادى عرفة الى الجبال المأبىة بحايلى بساتين بن عامر وابيس منها وادى عرفة لآخرة كماله - لم يمس
* (فرع) * وقته (أى الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة) طالع (غير يوم النحر) لانه صلى الله
عليه وسلم وقف بعد الزوال والرواه مسلم وروى أبو داود وغيره ما سأند به يعتبر بالجمع عرفته من أدركه عرف قبل
أن يطالع الغدير وقوله واية من يله عرفة ليه جمع أى ليه ليله ليله قبل طالع الغدير فقد أدرك الحج وروى
أصحابنا بسند صحيح عن عروة بن مضر قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالزلفة حين خرج الى الصلاة
أى صلاة الصبح فقلت يا رسول الله انى جئت من جبل طيى أكلت راحتي وأعيت نفسي والله ما تركت
جبل الأوقف عليه فهل لى من حج فقال صلى الله عليه وسلم من أدرك معنا هذه الصلاة أتى عرف قبل ذلك ليله
أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه والتفت ما يفعله الحرام عند تحلل من الزالة شعث ووضو وحلق شعر وقطر
(ولاد على من دفع) من عرفة (قبل العروب) وان لم يمس بعد اليه العروة في شبره عرفته وقد تم حجه ولو وجب
الدم لكان حجه - فانما يحتاج الى الجبر ولانه أدرك من الوقوف ما أحزاه فلم يجب الدم كما لو وقف ليلة (بل
يستحب ان لم بعد) البها (بعده) أى بعد الغروب وشرب من خلاف من أوجب ما تركه ما فعله الذى صلى الله
عليه وسلم من الجمع بين الليل والنهار فان عاد فلا استحباب (وجبر ثم الوقوف ليلة) طلع يوم النحر وقوله انما عني عنه
ماسر * (فرع) * وان غلط الجمل الغدير ضم الغدير الى الجمل وهو وانما يضم الى الجمل بالدفى الصباح فى
باب الجمل الجسم الكثير وفى باب الراية يقول ما جازاه غير الجاهل ما غير أى جازاه جماعته - ثم شرب
والوضيغ ولم يختلف أحد - وكانت فدية من كثرة الجاهل الغدير نصب كالتنصيص الصادر الى فدية من كان
جاهلا فليطو كاتو طورا وادخلوا فيه أى كادخلوا فيه فقومهم أو رددها العرك أى عرا كاتفكان ليه ان
يقول وان غلط الجمل أوجب أى كثير من (لا قبلون) على خلاف العادة فى الحج (فوقوا يوم العاشر) بان
ظنوه التاسع كأنهم عليهم هلال ذى الحجة كما لو عدا ذى القعدة ثلاثين ثم تبين ان الهلال أهمل ليله
الثلاثين (ولو) كان وقوفهم (بعد النبي) أى تبين انه العاشر (كما إذا ثبت) انه العاشر (ليلارم
بتمكنوا من الوقوف (صح) الوقوف للاجتماع ونحو رأى داود مر لا يوم عرفة اليوم الذى يعرف الناس
فيه ولاهم لو كفروا بالنضال لم آمنوا وقوم مثله فله لان فيه مئة عامه تختلف ما إذا قبلوا وليس من الغلط
المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كاذكره الرافى قال الدرارى وإذا وقوا العاشر غلطاً أحببت أيام
النشر بقى على الحقيقة لا على حساب وقوفهم وعليه فلا يعيرون ببنى الثلاثة أيام خاصة (لا) ان وقوا اليوم
(الثامن) فلا يصح فارق الغلط بالعاشر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها
وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع لغلط فى الحساب أو غلط فى الشهود الذين شهدوا
بتقديم الهلال والغلط بالآخر قد يكون بالقيم المانع من رؤية الهلال وهو لا يمكن الاحتراز عنه ثم إن علوا
قبل فوات الوقت وجب الوقوف فيه - لم تكن منهم من أوجب - ودوجب القضاء كما يعلم بحايلى (ولا) ان وقوا
(الحادى عشر) ولان غلطوا فى المكان فوقفوا بغير عرفة فلا يصح لدور ذلك (فيكونون الغوان) أى
لا يله (ومن رأى الهلال وحده) أو غيره وردت شهادته (ووقف قبلهم لآخرة) اذ العرفى
دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد رؤيته هلال رمضان فردت شهادته بآخرة الصرم
* (فضل) * الميت بمزدلفة) وهى ما بين مازى عرفة وادى بحسرة مشقة من الأذلاف وهو التقرب لان
الاجاب يقر بكون منها (نسك) لا اتباع المعلوم من الاخبار الصحيحه ومندوب على ما صححه الرافى وواجب
على ما صححه النووي ويحله فى غير المذخور كآبى (ويكفى) فى الميت بها الحصول بها (ساعة) أى ساعة

حق الواقفين ومن اتهم عليهم بليل الوقوف دون من اختلف فيه روى النظر هل المراد من اتهمه ماله
من غم عليهم أو أنهم محل الوقوف لعل الأول أقرب (قوله غلطاً) مفعول له لال (قوله ولان غلطوا فى المكان) لان غلطاً فى الوقت
يؤثر مثله فى القضاء وكالما يحكم بالاجتهاد ثم يجد النص بخلافه لا يعتد بحكمه (قوله وله فى غير المذخور كآبى) كمن اشتغل بالوقت

تقرر فى الأصول (قوله بل يستحب ان لم بعد بعده) وقد
وه - من نقل ان التوى
صحح فى مناسكه الكبرى
وجوبه (قوله فوقوا يوم
العاشر) قال الأثرى لو
وقفوا العاشر غلطاً كان
وقوفهم قبل الزوال عاراً
الحال فهل يجب عليهم
اللبث الى بعد الزوال لانه
وقت الوقوف أو يجوز النحر
قبله لم يؤد شيئاً والأقرب
الوجوب لانه قام فى حقه
مقام عرفته فان مع هذا
فنحر والزهم العود لكونوا
به بعد الزوال اه وبعبارة
الجمعة
ولكن غلطوا الا انحر
بين زوال نحرهم والغدير
وبعبارة أكثر اصحاب
العاشر وهو لا يتناول ليلة
فذكرها السبكي بمحاو عبارة
الحاوى تتناولها فهى
منقولة لكن صحح الرافى
حين - عدم الاجزاء فى
وقوفهم فيها وقوله وبعبارة
الحاوى الخ انما اراد ان يصح
(قوله قال الدرارى وإذا وقوا
العاشر الخ) قال شيخنا فتى
الوالد رحمه الله تعالى بان
مقتضى كلامهم ان يوم
الحادى عشر هو يوم النحر
وان أيام النشر بنى ثلاثة
بعده وينت هذا الحكم

عن الميت بها واشتغل بطواف الأضحية فبقيت في العرق فقام ميت مزدلفة (٢٨٩) فبقيت على كاهل الاعتراف والذكر في

ميت الباقى من هذه المسئلة
انه لو بان من شرط ميتة
على نفس أو زوجة أو مال
أو نحوها لا يسقط من
جانبه شيء كالجبر ترك
الميت للمعتزلة بن آدم قال
وهو من النفاس الحسى
ولم أسبق اليه (قوله) كما
لا يجوز الاخذ من لى أيام
التشريق سكت الجمهور عن
موضع اخذ حصى الجمار
لربى أيام التشريق اذ قلنا
بالاصح انها لا تؤخذ من
مزدلفة قال بن كعب وغيره
تؤخذ من بطن حصرة قاله
الأدري وقال السبكي لا
ياخذ أيام التشريق الا
من حصى على الأملاء
(قوله) قالوا الميتة
ومقتضى اختلافهم قاء
السكر اطلع قال بعضهم
الا نرب زوالها وقد
صرح بزوالها الروايات
في الجبر (قوله) فعله اذالم
تكن جرائنه والجرم) قد
جزم النووي في باب النسل
من شرح المهذب بغيره
اخراج الحصى من الصدر
فقال ولا يجوز اخذ شيء
من أجزاء المسجد كحصاة
وجرد زواجر وغيره وقد
سبق غيرهم التيمم بترابه (قوله)
الماروى ان يقول رفع
الحج أخرجه المالحا ثم
مستدركه من حديث أبي
سعيد الخدرى وقال بعض

كأنوف بعرفة (وقته بعد نصف الليل) كائن على الام وبه قطع جمهور والعراقيين وأصكثر
الخريجين فالمعبر بالحصول فيها لحظتين النصف الثاني لا يكونه سمي ميتا اذا لم يمت بالميت ثم دخل
المسألة أنى في أشكال الرافى بخلاف الميت على لا بد من العظم كذا قرره الاسوى وقيل يشترط فيه
معظم الليل كالجوف لا يبيح مكان لا يحث الا بغيره وهذا يصحح الرافى ثم استشكل من جهة أنهم
لا يسلطون حتى يغور ببع اليل مع جواز الدفع منها بعد النصف (قضى) وفي استحقاق الميت فيها
أربابا يمكن (دفع قبله) أى قبل النصف (ولم يعد اليه) الاولى اليها قبل طلوع الفجر (لزمه) لتركة
الواجب (وياخذون منها) ندبا (حصى الرى) الماروى النصارى واليهى بانه لا يصح جبه عن الفضل بن
العباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله غدا يوم النحر التقط لى حصى قال فاقطع له حصيات مثل
حصى الخذف ولان مهاجرا فى أعوار رخاوة ولان السنة انه اذا أتى منى لا يرجع على غير الرى فمنه أن
ياخذ الحصى من مزدلفة حتى لا يشتغل عنه وياخذونه (ليلا) لغرضهم فيه قاله الجمهور وقال البغوى
نهارا بعد صلاة الصبح قال الاسوى وهو الصواب فقلاد ليلانص الشافى عليه الام والاملاء وانما
المعبر السابق وياخذون (ليومهم) أى لى يومهم وهو يوم النحر أخذ كل واحد بما عاين قال
المجموع والاحتياط أن يزيد فى ما عاين منها شيء (ويجوز الاخذ من غيرها) كوادى حصرة وغيرها
يجوز الاخذ من لى أيام التشريق (ويكره) أخذها (من حل) لعدوله عن الحرم المحترم (د) من
(مسجد) لانما قد فعله اذ لم يكن جرائنه والجرم (د) من (حصى) بقض الهمة لأشهر من صحتها
المراض انجاسته وكذا من كل موضع نجس كالحصى على الام قالوا الميتة ومقتضى اختلافهم قاء
الكرامة ولو غسل المأخوذ من الموضع النجس ويؤيده استحباب غسل الجمار قبل الرى ما سواه أخذها
من موضع نجس أم لا (د) من (مرحبه) لماروى ان المقبول رفع والمردود ترك ولولا ذلك لسد ما بين
الجليلين فان رضى بمتها جاز قال فى المجموع فان قبل لى الجمار لى بغيره رضى به دون الوضوء عما نواه
فانارن القاضى أو المالك وغيره بان الوضوء بالماء اطلاقا كالتعق فلا ينقضه مرتين إلا لا يعنى
البيد عن الكفارة مرتين والجبر كالتوبى فى سائر العورة فانه يجوز ان يصلى فيه صلوات وذكر الحرام من
زاد المصنف ونص على الشافى وصرح به فى المجموع وروى عن ابن بكسر الحصى بل لا يقطع لانه
على الله عليه وسلم أمر بالقاطه ونهى عن كسر ولانه قد يفيض الى التناذى (والاولى تقديم النساء
والنصف بعد النصف) من الليل الى متى لم يرموا جرة العقبة قبل رجعة الناس ولما فى الصحيحين عن
عائشة ان سودة أفاضت فى النصف الاخير من مزدلفة باذن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يامر بها بالدم
ولا التفر الذين كانوا معها فذهب ابن عباس قال أمان قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليله المزدلفة فى
ضعفة أهله (وبق غيرهم) ندبا أى يكون مزدلفة (فصلون الصبح بغسل ثم يركبون) أى يديعون
الى منى لا يتابعوا رواه الشنخ وينا كذا التعليل هنا على باقى الأيام لا يتابعوا رواه الشنخ ولا يتبع
الوشايبان أى يسم من أعمال يوم النحر (ويديعون) بزدلفة فى أى جزء شاذ الحبر لم يرجع
كما هو مف (مستقبل القبة) لا يتابع ولانما أشرف الجهات (والأفضل) وقوفهم (عند نرج)
بضم القاف وبالزى المجدمة وهو المسمى بالمسعر الحرام قال ابن الصلاح والنووى وهو جيل صغير
بأثر الزلزال هتفوه ومنها فالأرداء استبدل الناس الوقوف فيه على بناء محدث هناك فنظروا أشرف الحرام
وايس كينظرون لكن يحصل بالوقوف عنده أصل السنة وقال الحب الطبرى هو باوطة المزدلفة وقد بنى
عليه بناء ثم سكر كلام ابن الصلاح ثم قال وانما ان البناء انما هو على الجبل والشاهد تشهد له قال
ولم أراد كروا وغيره يحصل أصل السنة بالمردود وان لم يبق كفى عرفة فله فى الكفاية عن الناضى
والنردا وقفا (نيزكرون) الله تعالى (ويديعون) فى وقوفهم (الى الأضار) لا يتابع
رواسم لم يقولون اللهم كما وقفنا فيه وأرى بناءه فوقنا قال كرك كجهد ببناءوا غفر لنا وارحنا كما وعدتنا

فَقَالُوا وَقُلْنَا الْحَقَّ فَادْفَنْهُمْ مِنْ عَرْفَانِ إِلَى قَوْلِهِ غُفُورٌ وَكَثِيرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ اللَّهُمَّ إِنَّا نَا
فِي الْمَذْأَبِ احْتَفَى الْآخِرَةِ حَسْبُكُمْ عَذَابُ النَّارِ وَيَدْعُونَ بِمَا أُجْرِبُوا وَيَصْعَدُونَ الْجِبَلِ إِنْ أُمِكنَ وَالْآ
دْفَعُونَ تَحْتَ وَفَاتِ هَذِهِ السَّنَةِ حَمْدُ كَامِلِ الْهَمَانِ

[illegible]

الكفاية الاولى للضعف ان
يدفعوا بعد نصف الليل

(قوله ويستحب لمن لا شعر برأسه الخ) قال الأذري في الظاهر أن هذا الرجل ودون الاثنين والخمسين لئن الخلق ليس بشعر وعلهما (قوله فانه كما يستحب الخلق في الجميع يستحب امرأ الموصى عليه الخ) أشار إلى تخصيصه وكتب عليه قال ابن العديم هذا القياس باطل لثلاثة أسباب أحدها أنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل وهو ممتنع كالتم بعد الوضوء الثاني أن العلة في الاستحب هي التشبه بالخالقين ومن على رأسه بعض الشعر من جهة الخلق في فكيف يؤمر بالتشبه وهو حالي الثالث أنه يلزم على رأسه ما ذكرناه لوقوعه على التصبر عن الموصى على بقية شعر رأسه وهذه وسواس لأصلها (قوله والوجه أن لا يشد عبا زال للضرورة) أشار إلى تخصيصه وقوله لعدم اشتغال الأحرار عليه المراد بالاشتغال الأحرار عليه كونه على رأسه وهو يحرم (قوله وهو للمرأة أفضل من الخلق) بل يكره (٤٩١) له على الأصح وقد في المهبان الكراهة

بشلاته شرط أحدها أن تكون المرأة كبيرة وقال المجتهد صغيرته تمته إلى - من يترك قبه شعرها أنها كالرجل في استحباب الخلق الثاني أن تكون حرة قادمة من صنع السيد من الخلق حر ومو كذا لم ينسج ولم يذن على المتجه الثالث أن تكون طليعة عن زوج فالتزويج من متعها الزوج الخلق احتل الحرم بامتاعه لثبته تشبها واحتمل تخريمه على اختلاف في أخبارها على ما توقف عليه كمال الاستمتاع والأصح الأجاء وفي الترخيم عليها عند منع الوالد نظر والأوجه إنباته اه وقوله وقال في صغيرة الخ قال في التوسط وهذا غلط صريح لعله التشبه وليس الخلق بمشروع للنساء مطلقا بالنسب والاجتماع اه وينبغي أن يستثنى من تقطعه الاستسوى خلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها لصدق وثيقته

لا ياب ذكره الشخان (ولا تحال) من الحج والعمرة (دونه) كسائر أركانها (الان لا شعر برأسه) فيخلل من مباديته فلا يؤمر به بعد نبات شعره كإبائي (ولا يفدى عاجزين أخذه لجراحة) أو تركها (بل يصبر إلى قدرته) ولا سيما عنه (ويستحب لمن لا شعر برأسه أن يمر الموصى عليه) تشبها بالخالقين قال النووي وغيره والموصى يذكر ويؤثر قال الاستسوى رفضه كلامهم أنه لو كان ببعض رأسه شعر لا يستحب إمرار الموصى على الباقي وفيه نظر فانه كما يستحب الخلق في الجميع يستحب امرأ الموصى عليه للمعنى الذي قاله انتهى وانما يجب الأمر لأن ذلك فرض تعلق بجزء أدى به قط بغوانه كقتل البدن في الوضوء وما يجب الحرم إذا لم يكن على رأسه شعر يمر الموصى على رأسه فوقف ضعف ولو وضع حل على النبت فان قلت قياس وجوب سحر الرأس في الوضوء عند فقد شعره الخ وجوب هنا قلنا ممنوع لأن الفرض تعلق ثم بالأسر وهذا شبهه ولأن من سحر بشرة الرأس يسمى مباحدا ومن يمر الموصى عليه لا يسمى حلقا (وان يأخذ) من لا شعر رأسه (من لحية وشارب) لا يخلون من أخذ الشعر قال في المجموع وألحق به المتولى سائر ما زال للضرورة كالأغصان المذكور الوجه أنه لا يشد عبا زال للضرورة والواو في وشاربه بمعنى أو ولو عجز ما كاسله كان أولى (ولا أثر لما ثبت بعد) أي بعد دخول وقت الخلق فلا يؤمر بتقصيره لعدم اشتغال الأحرار عليه (ويجزئ التقصير) عن الخلق (وان لبدو رأسه) ولا عبرة بكون التلبيد لا يفعله إلا العازم على الخلق غالبا بخلاف ذكره كإبائي قال صاحب الخلق أو التقصير قوله تعالى بحاجته من رؤسهم وقصرن ولأنه صلى الله عليه وسلم خلق هو وبعض أصحابه وقصر بعضهم واه الشخان (وهو) أي التقصير (للمرأة أفضل) من الخلق روى أبو داود بإسناد حسن خبرنا على أن النساء حلق أنما عاين التقصير بذكره الخلق لتبها عن التشبه بالرجال ونحوه - لم يعمل على إيس عليه أمرنا فهو ردوا الخش كالأرذ كرك في المجموع (كالخلق للرجل) فانه أفضل من التقصير لظاهر الآية السابقة إذ العرب تبدأ بالأهم والأفضل ولا يتابع رداء الشخان ورر بأنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم الخالقين قالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم الخلقين قال في الريعنا المقصرين نعم انهم قبل الحج في وقت لو خلق فيمباه يوم النحر ولم يشود رأسه من الشعر فالتصبر له أفضل لانه الاستسوى عن نص الشافعي في الاملاء قال وقد تعرض النووي في شرح مسلم لقوله لكن كنهه أطلق انه يستحب المجتمع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الخلق في أكل العبادتين قال الزركشي ويؤيد بما قاله الشافعي ان مثله يأتي في عموم الحج على العمرة قالوا غلب مؤيد في ذلك بحلق بضره رأسه في الحج ويحلق في العمرة لانه يكره القصر ثم لو خلق له رأسا خلق أحدهما في العمرة والاخر في الحج لم يكره لانتفاء القصر ويكون ذلك مستثنى من كلام الشافعي وما مر من تخيير الرجل بين الخلق والتقصير اه اذ لم يندرج الخلق (فان نذر وجب) لانه في حقه قربة بخلاف المرأة والخش (ولم يجز) عنه (القص) ونحوه مما لا يسمى حلقا كتف وحواف كإصرح به الأصل اذ خلق استعجال الشعر

يستحب كإصرح به في باب العقبة واستثنى بعضهم من كراهة الخلق للمرأة أو نذر أو تشبهها من الزنا أو نحوه (قوله بالتقصير له أفضل الخ) أشار إلى تخصيصه (قوله ولو يكون ذلك مستثنى من كلام الشافعي) قال في الخادم ويؤخذ من هذا النص أن التكليف يتعلق بالشعر الحادث على الرأس بين الأحرار والعتق وهو مخالف لما قاله الرافعي انه اذ لم يكن على رأسه شعر لا يؤمر بالخلق بعد النبات لان التكليف لا يقع على الشعر قبله اذ لم يكن على رأسه شعر لم يؤمر بهذا التكليف اه وقال في شرح المذهب فين لا شعر برأسه وقت الأحرار انه لا يؤمر بحلقه بعد نباته بخلاف قال الامام لان التكليف هو خلق شعر يشتمل عليه الأحرار اه

(قوله المتع - الثاني الخ) أشار الى تصحيعه وكتب عليه و مراد الاصل عدم اجزائه في خبر وجهه من ههنا منزه لعدم حصول افعال له
 يحصل بذلك لانه وان اتم بنفوت الوفا بالمتنوع مع التمكن وكتب ايضا المتجحف المهمات الاولى (قوله ثم ناذر الحلق الخ) قال الانزي فان
 نذره في وقت لم يجز له الحلق شعر الرأس (٩٢) جبهه (قوله ولا يصح فيه الزوم) أشار الى تصحيع قوله واتجهه كتمسحه بالجميع
 أشار الى تصحيعه (قوله)

بالمجسي واذا استأصله لا يسمى حلقة اهل يقي الحلق في ذمته حتى يعاقب بالشمع المتخلف نذرا كما
 التزمه اولان التمسك انما هو ازالة شعرا شغل عليه الاحرام المتجه الثاني لكن بالرملة وان الوصف دم كما
 لوندو الحلق والعمر متفردين فمرت أوتعت وكذا لوندو الحلق ما شاولنا وجوب المجسي فركب ثم ناذر الحلق فاعلمه
 فكيفه ثلاث شعرات وقد صرح بالاستيعاب قال الرافعي فيه تردة للفقهاء ولها اخوات ثانی في النذور اشار
 به الى لوندو استيعاب مسح الرأس في الوضوء ونحوه ولا يصح فيه المزدوم وقد ذهب بالحق مضافة بقوله
 على حاق رأسي والمتجه انه كتمسحه بالجميع للعرف ويحمل الحاقه بقوله على الحلق أو أن أحاق ويدل
 عليه الآية ذكر ذلك في المهمات ونذر المرافعة في التصدير كمنز الرجل الحلق فيمذكر (ويستحب
 الثمان) أي الابتداء بالشق الايمن (والاستقبال) أي استقبال المحلون الله قال الرافعي والتكبير
 بعد الفراغ (في الحلق) وأن يبالغ بالحق الى العظمين الذين عند منتهى الصدغين لانهم منتهى
 نبات شعر الرأس ولا يخص ما عدا التكبير منها بلحق التكبير وفي نسخة في الحلق والنقصير وروى
 الرافعي كما يورد التكبير بفراغ الحلق بمجمل والذي رأيته في شرح المنهاج للدميري تنقيده بعدد الى
 الفراغ فقال وان يكبر عنده أن يفرغ منة قال وفي مشير العزم الساكن عن بعض الآية قال ادعائ
 في حلق رأسي في خمسة أحكام علمتها بحكم أتيته بمنى فقلت بك حلق رأسي فقال اعرفي أنت قلت نعم قال
 التمسك لا يارب عليه اجلس قال غلبت منحرفا عن القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فقلت وأردته
 أن يعلق من الجانب الايسر فقال أدرا الايمن فادبرته فجلس يحلق وأما ما كت فقال كبر فكبر فكبنا
 فرغ فذهب فقال صل ركعتين ثم امض فقلت من أين لك ما سرتني به قال رأيت عليه من أنبر باح
 يعله (و) استحب (التقصير) لمن يقصر (فدراغله من جميع الرأس) وحكم تقصير ما زاد عليه حكم
 الحلق (وبعزى) في الحلق والتقصير (ثلاث شعرات دفتين الرأس) لوجوب الدم بالآلة المحرمة
 واكتفاء بجسمي الجمع وقوله تعالى بمحامين رؤسكم ومقصرين أي شعرا من رؤسكم (لا دفعت) بناء على
 الاصح من عدم تكميل الدم بالآلة المحرمة وهذا ما اقتضاه كلامه أصله من البناء المذكور لكن الذي صححه
 النووي في جمعه - ومن أسكه الاكتفاء بجمع فوات الفضيلة ويحجب عن البناء باله لا يلزم منه الاخذ
 التصحيح وما صححه النووي فيما قلناه لا يأتي في الشعرة الواحدة الا اخذت بدفعات وان سوى الاصل ينهاني
 البناء المذكور ويكتفي في أخذ الشعر (يقص أو تنف أو احرق) أو غيره (من مسترسل وغيره) لان
 المقصود ازالة الشعر وكل من هذه الاشياء طرق البهاو علم ما تقرر انه لا يكفي مادون الثلاث ولا ثلاث من
 غير الرأس أو منه ومن غيره وان استوى باقي القدر لان ما ورد من الحلق والتقصير يخص الرأس (ويستحب
 دفن الشعر) احرامه قال في الاملاء ودفن الشعر الحسن أكد ثلاثا بخذ للوصل قال في المجموع قال ابن
 المذووث ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ساق رأسه قلأ فخار وكان ابن عمر يأخذ من لحته وشاربها وأغار
 ادأوى الجرود يستحب أن يقول بعد الحلق اللهم أتني بكل شعرة حسنة واجني بها سيئتها فزف لي بها درجة
 واغفر لي ولجميع المسلمين وأن تطيبو بليس

ان
 ثم شام ثم شافا تمام الزمان كني وان توامل فكالشعرة الواحدة وهذا مردود وكأله اشتد عليه
 اعاد الصبر في كلام الرافعي فظن انه للشعرة الواحدة دعوى تقدير ارادة ذلك فهو بعد لانه لا بعد حلقا ولا تقصيرا شرعا ولا بعده خب
 ولا يور

قوله ويبي وقت الرمي بالغرب يوم النحر) لا يجوز تأخير يوم النحر (ويبي وقت الحج للرجال) قاله
بأن في كلام الشارح انه يجوز على انه لا يرضى له في الخروج من وقت الاحتياط (٤١٣) قوله ويبي وقت الحج للرجال

أن أذبح فقال أذبح ولا حرج في أداء آخر فقال لم أشعر فحزرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وقد رايه أسلم
عن عمر وأيضاً سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما روي يوم النحر وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله
إنني لحافيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وأما آخر فقال أذبح فحزرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وأما
آخر فقال إنني أفضت إلى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج قال فاسأل عن شيء ويستقدم ولا حرج قال قال
أفضل ولا حرج (ويدخل وقت الصلاة الأولى للهدي (بانتصاف ليلة النحر) لمن وقف قبله لخبر أبي داود
باب نادى حجج على شرط مسلم بن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الغبير
ثم أقاضت وقيل بالرى إلى آخره أن جامع أن كلاً من أسباب التحلل ووجه الدلالة من الخبر بأنه صلى الله
عليه وسلم على الرمي بما قبل الغبير وهو صالح لجميع الدليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطاً لأنه أقرب إلى
الحقيقة منه بالنسبة له ولأنه وقت لدفع من حره فلو أن أذبح الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الغبير أما الذبح للهدي
أي الموقوف فتر بأنه تعالى يدخل وقت دخول وقت الأضحية (ويستحب تأخيرها) أي المذكور وأما غير
الذبح (أي بعد طلوع الشمس) للاتباع (وماد أنه منها قطع التلبية) بالتكبير (معه) لا خذني
أسباب التحلل فلامني للتلبية لا تأخرت إلى أداء النسيك (ويقطعها) أي التلبية (في
العمرة بالطواف) لأنه من أسباب تحللها (ويبي وقت الرمي بالغرب يوم النحر) روي البخاري أن رجلاً
قال النبي صلى الله عليه وسلم إنني رمت بعد ما أسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال والخروج بالغرب بما بعده
ولا يفتي الرمي بعده ما روي ورواه كذا صرح به الأصل واعترض بأنه سيأتي أنه إذا أخر يوم النحر ما بعده
من أيام الرمي يقع أداء وقضيتان وقت لا يخرج بالغرب وأوجب بعمل ما هنا في وقت الاحتياط وما هنا
على وقت الجواز وقد صرح الزاقي بأن وقت الفضيلة لري يوم النحر ينشئ بالزوال فتكون لزمه ثلاثة
أركان وقت فضيلة وقت اختيار وقت جواز (ويبي وقت الذبح للهدي إلى آخر أيام التشريق)
الأضحية (والأضحية أي الحلق أو التقصير والطواف للتبوع بالسعي إن لم يكن سعي (لا يتوقفتان)
لأن الأصل عدم التوقف نعم بكرة تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن أيام التشريق أشد كراهة وعن
خروج من مكة أشد كراهة في الجموع وهذا صريح في جواز تأخيرهما عن أيام الحج واستشكل قولهم
بأن أصحاب الفوات إن صبر على إحرامه للسنة القابلة لأن استدامة الأحرام كما بدأه وابتدأه لا يجوز
وأوجب بأنه في ثلاث السنين فبقائه على إحرامه شيئاً غير محض تعذب بنفسه من خروج وقت الوقوف فحرم
فأزوجه على إحرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره بأن فلا يحرم بقاؤه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو
بأنه من أحرم بالصلاة في وقتها ثم هدأها فقامت حتى خرج الوقت (فمن نفر قبل الطواف لم يعط لوداع
وأقره لم يستع النساء) وإن طال الزمان لبقائه محرمًا (فرع للحج تحللان) أولول زمنه وكثرة أفعاله
كالخضن ما طال زمنه جعله في تحللان قطع الدم والفعل بخلاف العمرة ليس لها التحلل واحد كما سيأتي
لقصر زمنها كالجنابة (فيحصل التحلل الأول) من تعالي الحج (بأنين من ثلاث الرمي) أي ربي يوم النحر
(والحلق) أو التقصير (والطواف) واحتجوا بخبر أذربتم وحاقتم فقد حل لكم الطيب والياب
وكل شيء إلا النساء وأما البيهقي وغيره وضعوه والذي صح في ذلك ما رواه النسائي بإسناد جيد فكأن في الجموع
له صلى الله عليه وسلم قال أذربتم الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وقضيتهم حصول التحلل الأول بالرى
وسمى (فان في السعي فهو كالجزع منه) أي من الطواف في توقف عليه التحلل (ويحله) أي بالتحلل
الأول (ماسوي الجماع وكذا مدامه وعقد) أي يحل به ما سوى هذه الثلاثة من ليس وحلق وقلم وصيد
وطير ودهن وسرر رأس الرجل ووجه المرأة كما سيأتي بيانها بخلاف الثلاثة للغير السابق
فهمان ذلك بما يصحح لا ينسك الحرم ولا ينسك (ويستحب الطيب) أي استعماله (بينهما) أي بين

لبنون محرمانه يوم القيمة محرموا وأما الحج الفاسد فليس له وقت وأما يجوز التأخير إلى الليل يجب الخروج منه بحسب الاستطاعة لأنه
حرم إلا بمنزلة ما رواه العبادات الجاسدة

التحليل غير الصحيح عن عائشة قالت كنت أطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم وحده
 قبل أن يطوف بالبيت والهدن ملحق بالطيب (وبحصول التحلل) الثاني بالثالث من أسباب التحلل
 فيلحق به باقي المحرمات وهي الجماع ومقدماته وعقده (ويستحب تأخير الوطء عن ربي باقي الأيام) أي أيام
 الرجوع هي أيام التشريق ليزول عنه أثر الأحرام كذا حرمه الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور وقال الحب
 الطامري ولا معنى له وبشكل عليه خيراً أياماً كل وشرب وبعال وخبرناه صلى الله عليه وسلم بعث
 ثم سلمة لتلطف قبل الفجر وكان يومها فطلب أن توافيه ليراقها فيه وعليه بربوبه من منصرفي سنه
 باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع إلى منى فذكره (فلو فاته الرى) أي يرى يوم الفجر
 بأن أخره عن أيام التشريق وزنه بده (توقف التحلل على البدل) ولو صوماً قبله بمقامه قال الأسنوي
 والمشهور عدم التوقف وهو الذي نص عليه الشافعي ونقل في الكفاية فيه من بعضهم الإجماع قال فدل
 ما للفرق على الأولين هذا وبين المصير إذا عدم الهدى فإن الأصح عدم توقف التحلل على بدله وهو الصوم
 فلهذا الفرق أن التحلل إنما أوجب للعصر تخفيفاً عليه حتى لا يتضرر بالمقام على الأحرام فلو أصرنا بالبدل إلى
 أن يأتي بالبدل لنضرو وفرق غيره بأن المصير ليس له التحلل واحد فلو توقف تحلله على البدل لاشت عليه
 المقام على ما ترجمت الحج إلى التبان بالبدل والذي يفوته الرى يمكنه الشروع في التحلل الأول فإذا أتى
 به حل له ما عدا النكاح وقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الأقامة على الأحرام حتى يأتي بالبدل (فرع
 محل من العمرة) المحرم بها (بالعواف والسبي وكذا الحلق) أو التقصير وأما عالم بعدوا السبي في الحج
 مستقلاً كإلى العمرة لأنه لا ضابط له فيه إذ يمكن وقوعه قبل الوقوف بخلاف في العمرة (فيصدها الجماع
 قبله) أي قبل الحلق لوقوعه قبل التحلل بناء على أن الحلق بناء على التحلل (بعد السبي) فلا
 يجوز توقفه عليه

(قوله ولو فاته الثاني أو
 في الأول فخدم الحج) وفي
 بعض النسخ فلو نزع
 ذلك النحر الأول فدم

● (فصل بيت لبالي منى) ● وهي لبالي أيام التشريق (واجب) لا بداع مع خبره وذوا منى مناسككم
 ولأنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس في ترك البيت لأجل السقاية فدل على أنه لا يجوز زلفه من لبس
 في معناه تركه (معظم البائل) كأول حلف لا بيت بكان لا يبحث الإجماع مع معظم البائل وإنما كفي بساعتني
 نصفه الثاني بمنزلة كالمراعاة نص الشافعي وقع فيها مخصوصها الذبقة المناكس لدخول وقتها بالنصف وهي
 كبيرة مشقة فوسع في التخفيف لأجلها (فيجب تركه) أي مبيت لبالي منى (دم) لتركه المبيت الواجب
 كنفائره في تركه مبيت مزدلفة (وفي تركه مبيت (الليلة) الواحدة من لبالي منى (مدوا للبيتين مدان) من
 الامام وفي تركه الثلاث مع إله مزدلفة مدان لاختلاف المبيتين زماناً وما كانا يفارق ما يأتي في ترك الرمين
 بأن تركهما يستلزم ترك مكانين وزمانين وترك الرمين لا يستلزم ترك زمانين (فلونزع ذلك) أي مع
 تركه مبيت البيت من أيام منى (في اليوم (الثاني قدم) يلزمه (أوفى) اليوم (الأول) وفي نسخة أوفى
 اللبس أي ليل الثالث (قدم) أيضاً لتركه جنس المبيت يعني فيه ما لو قال في الثاني أوفى الأول فدم لكان
 أوضح وأخصر (ويستحق المبيت) بمنزلة منى (والهدن عن الزعاء) بكسر الزاء والمد (انخرجوا)
 منها (قبل الغروب) لأنه صلى الله عليه وسلم رخص لوعاء الإبل أن يتركوا المبيت يعني زواا الترمذي وقال
 حسن صحيح وقيس يعني مزدلفة فكان يخرجوا قبل الغروب بأن كانوا مابعدهم مبيت فكان ليلة
 والري من الغد والبقية بالحر وج قبل الغروب في مبيت مزدلفة من زيادته ومورنه أن أتوا قبل
 الغروب ثم خرج منها حيث دلت على خلاف العادة (وعن أهل السقاية) بكسر السين موضع المجدد
 الحرام يسبق فيه الماء ويجعل في حياض يسبل للشاربين (مطلقاً) عن تشييد خر وجهم بقبل الغروب
 (ولو كانت) أي السقاية (محدثة) لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة إلى منى لأجل
 السقاية وزواا الشيخان وغير العباس ممن هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عبداً وإنما لم يقد ذلك
 بخروجهم قبل الغروب لأن عملهم بالليل بخلاف الرى وما ذكره في السقاية الحادثة وهو ما صحه النووي

(قوله وهذا تبع فيه الأصل) وقوله في المجموع عن الراعي (قوله من يقض نسخ العز) عبارة العز في نسخة المعتمد ولغيره ثبت الشمس وهو في شغل الارتحال فهل ان يتفرق في وجهان أحدهما الأول ونقول قبل الفروب وعاد لشغل ما قبل الفروب وأبعد هل ان يتفرق في وجهان أحدهما ثانياً (قوله والمصحح في شرح الصغرى) أشار الى تصحيفه ككتاب علمه قال الاذرى يخرج من هذا - ثمة حسنة ثم البولي بها وهي ان أمداء الحج في هذه الاعصار يتوبن بمقام الحج بمعنى الآية الثالثة من التشرى ثم يتفرق وغالباً بكثرة الثالث ويدعون الى بعد الزوال فلا يمكن التخلف عنهم خوفاً (٤٩٦) على النفس والمال والبضاع ويجرم أكثر الحجج بالعمدة مع قاء الرى عليهم وظاهر كلام

المجهر وان الاحرام لا يتعد لبقاء الرى عليهم - (قوله) لخصول الرخصة بالتفرق لو عاد للمبيت والرى فوجهان أحدهما يلزمه لانا جعلنا عوده ذلك بمنزلة من يخرج من مئى والثاني لا يلزم لانا جعلنا كالمستديم للفراق ونجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب عليه الرى ولا المبيت (قوله لان الكلام هنا في الرى فقال) وهذا ما هو لان الرى والعاء وأهل السقاية لما تركوا المبيت عني امتنع في حقهم تأخير الرى يومين لعدم اتباعهم بشئ من الشعار في اليومين بخلاف من أتى بالمبيت فإنه أتى به عاده فزوج تأخير الرى (قوله) والتمرك منه ولورى يوم النحر (الح) لوقاه رى يوم النحر وجب تقديمه على رى أيام التشرى في مسائل النوى وابن الصلاح فقتل له فإنه قل من تعرض له (قوله) اداه الى انقضاءها) وحسنه يكون لرى ثلاثة أوقات وقت فصله واختيار وجواز (قوله) بناء على انه اداه) قبل ما اذا كان المتر ولرى يوم النحر (شرح الصغير) اعترضه ان العبادان الضعيفين قول الراعي ولاي تقدمه على الزوال راجع الى رى كل يوم (قوله) والاصح فيها الجواز قال الاذرى كاستي ان الراي مذهب الجواز فيها تبعاً لنص الشافعى (قوله) كإخراجه في الاصل والمجموع والمناسك (قوله) فغله أيام من يليامها وكوف واحد) ماقتة هذا الكلام من جواز رى يومين وقوعه اداه بالتمرك لا يشك بقوله ليس المعذورين ان يدعوا أكثر من يوم وأن يقضوا ما فاتهم لان الكلام هنا في نارك الرى فقط وهناك في ناركه مع البيات عني والتعبير بالقضاء لا ينال الاداء

أمرح العبراني عن الشريف المسمى في قال لان هذا الفروب جاز قال الحب العبراني وهو صحيح من جهة قال الزركشي وهو ظاهر فالشرط ان يتفرق بعد الزوال والرى وقول المصنف كغيره قبل الفروب والبضاع قبله وخروج بذلك ما صرح به الأصل من انه لو لم يتفرق حتى غربت الشمس لم يسقط عنه المبيت والرى كما في رواه مالك عن ابن عمر باسناد صحيح موقوف عليه (فلو غربت الشمس وهو في شغل الارتحال فله النحر) لان في تكليفه حل الرجل والمتاع من قبله وهذا تبع في أصل الروض وهو كما قال الاذرى وغيره غلطاً شبهه بقط شئ من بعض نسخ العز في المصحح وقوف في الشرح الصغير ومناسك النوى انه يمنع عليه الفروب بخلافه والواحد قبل الشمس قبل انفصاله من مئى فإنه الفروب (وكذا الوعد) الى مئى بعد فربه قبل الفروب (الحاجة) كزيارة (فغربت) أو غربت فماد كانهم بالاولى وصرح به الأصل فله النحر وسقط عنه المبيت والرى (بل لو بات هذا) منبراً (سقط عنه الرى) لخصول الرخصة له بالفروب (وبدخلى رى) أى وقت رى (كل يوم من أيام التشرى في زوال نفسه) للاتباع رواه مسلم ويندب تقدمه على صلاة الظهر كالمجموع عن الاصحاب (ويعد) وقت الفجر (الى غروبها) وإذا كان ابتداء وقت من الزوال (فلا يجوز تقديمه) عليه لانه شعار هذه الايام فلا يقدم في يوم منها الخلت البقية من الشعار وما قضاء ما تقدم من جواز ترك يومين وقوعه اداه بالتمرك لا يشك بقوله ليس المعذورين ان يدعوا أكثر من يوم وانهم يقضوا ما فاتهم لان الكلام هنا في نارك الرى فقط وهناك في ناركه مع البيات عني والتعبير بالقضاء لا ينال الاداء كما قال في الأصل واليوم الاول من أيام التشرى يسمى يوم الفرب يقع الاتفاق وتديد الرأى لانهم قارون عني واليوم الثاني الفروب الاول والثالث الفروب الثاني (والتمرك) ولوعدا (منه) أى من الرى (ولورى) وفي أكثر النسخ وترك رى أى ومترك رى (يوم الفروب بالتمرك) في أيام التشرى (اداه الى انقضاءها) بالنص في الرى وأهل السقاية وبأعقاب في غيرهم ولما وقع اداه لانه لو وقع قضاء لم يدخله التمرك كالوقوف بعد فواته ولان حتمه موقفة بوقت بمجرد والقضاء ليس كذلك (والترتيب فيه) أى في الرى المتمرك ورى يوم التدارك (واجب) رعاية للترتيب في الزمان كراعيه في المكان بناء على انه اداه (فان خالف وقوعه عن القضاء) لان مئى الحج على تقديم الاولى فالاولى وبذلك علم ما صرح به الأصل من انه لورى الى كل جزء أربع عشرة حصاة سبعاً عن اسم سبعاً عن يوم لم يجزئه عن يومه (وليجوز يوم التدارك قبل الزوال) لانه لم يشرع فيه رى نهار كالميل بالنسبة لعدم (ولابن) لان الرى عبادة النهار كاصوم وهذا ان الحكيم تبع فيها كالا سوي ترجع الشرح الصغير والاصح فيها الجواز كإخراجه في الاول الاصل وقضاء نص الشافعى في الثاني ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والنوى في مناسكهما ونص عليه الشافعى وانه لا يمنع عاذ كرموعان في التدارك فغله أيام من يليامها وكوف واحد كل يوم رايه موقت اختيار لكن لا يجوز تقديمه على كل يوم على زوال شمسة كالمس (فرع بشرط) في أيام التشرى (ان يبدأ بالجمعة الاولى) وهي التي تلى سبيل الخيف (ثم الوصل الى ثمرة العقيقة) للاتباع رواه البخارى مع خبره خذ

(قوله) بناء على انه اداه) قبل ما اذا كان المتر ولرى يوم النحر (قوله) وهذا ان الحكيم تبع فيها الا سوي ترجع في الشرح الصغير) اعترضه ان العبادان الضعيفين قول الراعي ولاي تقدمه على الزوال راجع الى رى كل يوم (قوله) والاصح فيها الجواز قال الاذرى كاستي ان الراي مذهب الجواز فيها تبعاً لنص الشافعى (قوله) كإخراجه في الاصل والمجموع والمناسك (قوله) فغله أيام من يليامها وكوف واحد) ماقتة هذا الكلام من جواز رى يومين وقوعه اداه بالتمرك لا يشك بقوله ليس المعذورين ان يدعوا أكثر من يوم وأن يقضوا ما فاتهم لان الكلام هنا في نارك الرى فقط وهناك في ناركه مع البيات عني والتعبير بالقضاء لا ينال الاداء

قره واما السني فالتفكير

الخ أشار الى تصحيح قوله

والسنة لغير آمان لا ترفع بها

الخ قال الاذري ويستحب

لها الرفع التام اذ لم يكن

هناك احدا وكان زوج

او محارم فقط اوفى غلبة

السلب اذا انفق الري بلبلا

(قوله) روا كما يوم نفره الخ

قال في المهمات قد ثبت في

الحديث الصحيح من رواية

ابن عمر رضي الله عنهما

وهو انه صلى الله عليه وسلم

كان اذرى الجارضى

البهاذبا وارجعا رواه

أوداود وقال حسن صحيح

والعجب أن النووي قد

ذكر هذا الحديث في شرح

الموطأ وقال انه على شرط

الجارى ومسلم له واعترضه

ابن العماد بأنه لا دلالة في

الخبر لان قول الراوى مشى

اليها يحتمل مشيه بانه

وعدم الاسراع في السير

ومشى الله منسوب الى

صاحبها ولهذا تبطل صلته

بمشى ذاته ولا تبطل مشى

السفينة اه (قوله) ولو

ياقونا قال الاذري ينهز

تحرى الى بالاقوت

وتحدها اذا كان الري

يكسرها وذهب معظم

مالها ولا سيما النطس

منها لما قمع اضاعة المال

والسرف والفاخرة ولو

غصب حرا أو سر قوروى

به كفى شرأب القاضى ابن

سج حزمه قال كاصلا في

على مناسككم ولانه نكس متكرور في شرط فيما الترتيب كفى السني فلا يتدبرى الثانية قبل تمام الاولى
ولا بالثالثة قبل تمام الاولى (و) بشرط (ان يرى كلا) منها (يسبح) من الحصان كسار
(وان ترك حصاة وشك) في حملها من الثلاث (جملها من الاولى) احتياطا (فيري بها) اليها
(ويبعد ري الجرتين) الاخرتين (اذا اوالا) بين الري في الجرات (التحجب) وانما نكس كفى الطواف
(ومر في الشفة الى الري كصرفها الطواف) يعنى صرف الري بالنكس غير انكس كفى الري الى شخص
او دابة في الجرة كصرف الطواف الى غيره فيصرف الى غيره ويحتمل في المهمات الحاق الري بالوقوف اخذا
بما قدمته من الفرق بينه وبين الطواف وبانه أشبه بالطواف لانه يقصد في العادة وفي العبادة الى الري
العدوهو مما يتقرر به وحده كاطواف واما السني فالظاهر اخذ ما من ذلك انه كالوقوف * (فرع السنن
يرفعه بالري) حتى يرى بياض ابطه لانه أعون عليه وأن يكون الري بسده الجنى والسنة لغيره أن
لا ترفع بها كصحره النووي في تصحيحه والمحب الطبري ومثلهما الخشني (وان يستقبل يوم النحر) في
ربه (الجرة والقبلة على يساره) وعرف على عينه (و) ان (يستقبل القبلة فيرى أيام التشرى) في
لا يتابع بهما واه الشخان (وان يرى رجلا في الرومي) الاولين وعليه عمل خير الرمضى كان السني
صلى الله عليه وسلم اذ ارى الجرمشى البهاذبا وارجعا (ورا كما يوم نفره) بغيره (يكافى يوم النحر
يرى را كيا ذمر) (وان يدنو) من الجرة فيرى أيام التشرى بحيث لا يبلغه حصى الزايف فيقف مستقبل
القبلة (ويبدو ويذكر) الله تعالى واهل ويسبح (بعدي الجرة الاولى بقدر) سورة (البقرة
وكذا) بعدي (الثانية والثالثة) بل يعنى بعد رسا للاتباع في ذلك واه البخارى لا يقدروا سورة
البقرة فتر واه البيهقي من فصل ابن عمر * (فرع) واذا ترك ري يوم النحر (و) رى (أيام التشرى) ولو
سوا (لزمه دم وكذا) يلزمه دم (ترك) رى (ثلاث حصيات) من ذلك لا تحل احسن الري في
الاولى كمان الرأس واسمى الجيع في الثانية كمان ثلاث شعرات وروى البيهقي عن ابن عباس باسناد صحيح
انه قال من ترك نكسا فلما يدمم والترجي في الثانية من زيادة المصنف وهو موق في المنهج كامله (و) ترك
(حصاة من غير آخرى) لا يام التشرى فيلزمه دم (لبطلان ما بعده حتى يأتيه) لوجوب الترتيب
بين الجرات كسار والترجي في هذا انما من زيادته (وفي ترك الحصاة والحصاة من منه) أي من آخر
رى أيام التشرى (مد) في الاولى (ومدان) في الثانية من العالم كالتحرى والشعرتين لعسر
تبعيض الدم والشرع قد عدل الحيوان بالعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القبلة
والمد أقل ماوجب في الكفارات فهو يلزم به * (فرع وان أضل حصاتين) بان تركهما ولم يترك محلهما
(جعل واحدا من يوم النحر وواحدا من ناله) وهو يوم النحر الاول من أي جرة كانت أخذا بالأسوأ
(ومصل لري) يوم (النحر واحدا أيام التشرى) وعدل الى ما قاله عن تصو والاصل في نقله عن المتولى
ترك ثلاث حصيات يجعل واحدا من يوم النحر وواحدا من الجرة الاولى من ثانية وواحدا من الجرة الثانية
من ناله تنبيه على ان لا تدعى ما قاله لاحاجا ليل هو تكلف مفهوم خلاف المراد (ولا يجزئ الري الا
بالجر ولو ياقونا وعجديد) وبالور وعقن وذهب وفضة طبرم مسلم عليه حصى الحذف الذي يرى به الجرة
ولانه صلى الله عليه وسلم رى بالحصى وقال على هذا فامر واراه الناس في غيره وقال الحاكم صحيح على شرط
الشيخين وخرج بالحصى المذكور ما صرح به في قوله (لا اللؤلؤ) أي لا الري بالؤلؤ (والشعيرين) أي
بغير الذهب والفضة (والاخذ ونحوه) مما لا يسمى حجرا كقوة ووزنج وسد وجص وأجر وخرق
ولم يرد جواهر معطاة من ذهب وفضة ونحوها وروى وحديد (ويجزي حجر نوره لم يبلغ) بخلاف
ما عرفت لانه حينئذ لا يسمى حجرا بل نوره ودمرنا (والسنة الري بطاهر مثل حصى الحذف) باخلاء
والقال باليجتين وهو قد رآه بالاولى طبرم مسلم السابق (ودونه وقوة مكرره) لمخلقة السنا لا كدة
وليس عن الري بما وقوة في خبر الناس وغيره (و) لكنه (يجزئ) لوجود الري بحجر * (فرع

(قوله ويحتمل انه يجوز) أشار الى نهيجه (قوله ولا يارى بالقلاع) أشار الى نهيجه (قوله وبان الواضع هنالم بات بشئ الخ) لان الرى مقصود
لمنعلا طريق لتقبل المقصود لان جوهر (١٩٨) الرى يدل على حذف شئ الى شئ بخلاف واستوفان جوهر لفظا لا يدل على مدل

حصول ما قلناه شئ من الماء
لشئ من الرى ويدل عليه
انه لو جرى الماء الذى
قطره كفى بخلاف (قوله)
يجوز للعاجزان يش من
البرء الخ) قال النزيل كلامهم
يفهم انه اذا ظن القدرة في
اليوم الثالث وثلاث ايام
التسريق كروم وادعائه
لا يجوز ان يستب قال في
المهمات مبرح الاصاب
بان العاجز عن الرى هل
يجب عليه ان يستبين
وى عنه قال والمجهل لوجوب
أصق الوقت بخلاف
المضروب اه واعلم ان
قائد البدين يقطع وغيره
ليس يعجز قد صرح
القاضي الحنين والبقوى
والقول بان الرى باليد غير
واجب حتى لو كانت الحصة
في ذيله أو في فم فخصها
حتى وقعت في الرى يجوز
ولو وضع الحصة في فمه
واغفلها الى الرى لم يجز
قال الأذرى وقال الزركشى
لا نقل فيوم يجمل الاجزاء
(قوله شئ فواته كالحج)
بعض الاشارة الى الحج
بأنه في كذا في ابعاضه
(قوله قال في المجموع ولو
بحق بالاتفاق) أشار الى
نهيجه (قوله لكن شرط
ابن الرقعتان بحس بغير
حق) قال الاسوى وهو
باطل نقل ومنه وصورة
المبوس حتى ان يحس عليه
في حق عاجزين اذ انهم مفهوم
التي غير حق فاعلم على اذانه فلا تخالف بينهما (قوله من قدرى) قال في المهمات لم يبين ما المراد من قدرى

بشترط قصد الجرة) بالرى فلو رى الى غيرها كان رى الى الهواة وقع في الرى لم يكف وضعية كلامهم
انه لو رى الى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط التي بجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس فاصابه ثم وقع في
الرى لا يجزى قال الحب العايرى وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجوز له حصل فيه بعه مع قصد الرى
الواجب عليه قال الزركشى والثاني من احتماله اقرب قال الطائرى لم يذكر روافى الرى حذامه ولو باعجران
كل جرة علم عالم فينبى ان رى نخته على الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعى الجرة تنضم الحصى
لا ما ملأ من الحصى فن أصاب مجتمعه آخر أو من أصاب ساهله لم يجزه (ولا يضر كونه) أى الرى (فيه)
فلو وقف بطرف منها وروى الى طرف آخر حتى لحصول اسم الرى (و) بشرط (اصابه الرى يقضى)
فلو شئ فيها لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيها بقاء الرى عليه (لا يفتقر) أى العجز روى نسخة قاضها
أى الحصة (فيه) أى فى الرى فلا يضر بشرطه وخروجه بعد الوقوع فيه لوجود الرى وحصول الجرة
وبشرط كون الرى (هيئة الرى باليد) لا لا يتابع (لا بالقوس والرجل) قال في المجموع لعدم انطلاق اسم
الرى على ذلك ولا لارى بالقلاع على ما هو ظاهر كلامهم ولا يسن ان يرى بشئ الخلف بان يضع الحصى
على بطن اياه وهو ربه رأس السبابة قال النزيل روى في وجه جزمه بالرائى انه يرى ما هو وصفه والصحيح
الاول لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف وقال له لا يقتل السيد ولا ينكح العدوانه بقاء العين وبكر
السن واد الشخان وهو عام يتناول الخذف فى الجبار وغيره ولم يصح فى لوجه الاخرى لانه يسن
الحديث على العلة في كراهة الخذف وهو موجود هنا قال الاسوى وهو استدلال ضعيف لان التعليل
بعدم القتل والنكاح يدل على ان الحج غير مرداه انما سبقت لعدم الاشتاء له لا لنتفاء فائده في الحرب
وفى آخر خبره سلم السابق والنهى صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يخطف الانسان وهذا في الدلالة على الخذف
أظهر ما استدلل هو به على عكسه قال الزركشى ولان النهى عنه مخصوص بالرى الى الحيوان لا ماله ولا ان
انه مثل هذا الرى لى بناء ونحو ما منع فدل على عدم عموم الحديث (ولا يوضع الجرة) فى الرى لان المأموره
الرى فلا بد من صدق الاسم عليه واستشكل هذا بالاكتفاء في مسح الرأس وضع اليد لعله عليه وفرق بان
بشئ الحج على التعبد وبان الواضع هنالم بات بشئ من اجزاء الرى بخلاف ما هناك فهما (دان رى) الجرة
(فأصاب شيا) كالأرض أو محل أو عنق بغير (فأرد الى الرى لا يجزى كما أصابه أجزاء) لحصوله فى الرى بفعله
بلا معارضة بخلاف ما لو اراد بجر كنما أصابه بان حرك الحمل صاحبه فخصه وأتحرك البعير فدفعه فوقع في
الرى (وكذا) يجوز رى الحصة (لوردتها الرى) اليه (أو تدحرجت) اليه (من الارض) لحصوله فيه
لا بفعل غيره ولا أثر لدال الرى لان الجوز لا يخلو عنها (لا) ان تدحرجت (من ظهر بغير ونحو) كدفعه وحمل
فلا يكتفى (لا مكان) أى احتمال (ناظرها هو) بشرط (ان رى الجرة سبع مرات) للاتباع مع خبر
خذوا عنى ما نسككم (ولو ينكر برصاة) كلود دفعه مدا الى فقير عن كفارته ثم اشترطه من دفعه الى
آخر على هذا تتأذى الرىات كلها بحصة واحدة (فان رى حصاة منعا) ولو رى احدها ما باله
والاخرى باليسرى (وترتبا) الاولى وترتبا (فى الوقوع) أو دفعه معا كما يفهم بالاولى (فواحدة)
بالاتفاق (أو عكس) بان ما هما مرتبتين فوقهما أو مرتبتين كانهم بالاولى (فائتان) اعتبارا
بالرى وكذا اردت الثانية قبل الاولى * (فرع يجوز العاجزان) * عن الرى لم يجب عليه (ان يش
من البرء فى الوقت ان يستبين لارى) عنه حصة قوائه كالحج (قوله والعاجز أى لرض ونحوه بحس قال
فى المجموع ولو بحق بالاتفاق لكن شرط ابن الرقعتان بحس بغير حق كر ان البدين بحس حكاها من النص
قال الزركشى وهو الذى فى الحاروى والتممة والبيان وغيرها و... أتى فى المحصر انه اذا حبس بحق لا يباح
التخلل ثم ان استتاب (من قدرى) عن نفسه أو دلا لا فرى عنه موقع عنه كفى طواف الحماله لغيره

(ولا) المبوس حتى ان يحس عليه بخلافه غير فانه يحس حتى يبلغ ما أشهرها (قوله وبأتى فى المحصر انه اذا حبس بحق الخ) كلام المجموع (ولا)
فى حق عاجزين اذ انهم مفهوم التي غير حق فاعلم على اذانه فلا تخالف بينهما (قوله من قدرى) قال في المهمات لم يبين ما المراد من قدرى

ربه هل هو قديم يوم بركه أو أودى جرة نفسه لخازن ربي اليها العاصي في ذلك نظر وقول الرافعي قوله نعم وقنع نفسه بدل على الاحتفال الثاني قال الأذري وعلم أنهم أطلقوا القول في جواز الاستنابة في الري بالعذر وهو ظاهر في غير الإبراء عن إمامهم فقد أطلقوا الله ليس الاستنابة في شيء مما عليه من العمل فاما ان تستثنى هذه الصور وتوهم ان يجري كلامهم هذا على إطلاعه بغير ذلك للضرر وروى هذا أقرب وقوله يدل على الاحتفال الثاني أشار إلى نصيحه مكتوب عليه قال الزركشي أنه الظاهر وقوله واما ان يجري كلامهم الخ أشار إلى نصيحه أيضا قوله بان استناب من لم يرم ولو بعض الجرات قوله لان ربه يقع عن معدون المستناب يتألف مما سبق في الطواف عن العباد اذا كان مجزعا فانه يقع عن العباد قوله والفرق ان الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصلوة في غير خلاف الرعي فانه ليس شيئا بالصلوة وقاس السعي ان يكون كالرعي ويجعل الحاقه بالطواف لان الله تعالى ساءطوا بقوله ان يلف فبهما قوله ولا ينزل نائبه بانما في المالح المحزون فيجمع ذلك للمعنى عليه صرح به المتولي وغيره وكتب ايضا قال في الاصل ولو اتى عليه ولم (٩٩) باذن لعينه الري عنه لم يحز الري عنه

قال في المهمات وينبغي قوله بان استناب من لم يرم فري (وقوع عن نفسه) لان ربه يقع عنه معدون المستناب كالخج واذ استناب عنه من رعى أو حذلا (فيما له الحصى ندبا وكبر) كذلك (ان أمكن) ذلك فان لم يكن تناوله النائب وكبر بنفسه ولو أخذ باع قوله وكبر كان أولى اما اذا لم يأس من البرعي في الوقت فلا يستناب كافي المالح (ولا ينزل نائبه) عن الري عنه (بانما) أي انما المستناب كذا ينزل عنه وعن المالح بوجه وان انما من يادق العجز المبيح لاذنابه فلا يكون مفدا اما فارق سائر الوكالان بوجوب الاذن هنا (فيجزمع) عنه (ولو يرى) من عذره (في الوقت) بعد الري فلا يزمه اعادته استنابا من وادق نظيره المالح بان الري تابع ويجزى كبره بدم بخلاف المالح فيه ما انما انما النائب فظاهر كلامهم انه بغيره وهو القياس

فصل في نصب الحاج (بعد الري أيام التشرية ان باي المحصب) بعبء مضمومة ثم جاءه صاد ومملتين مفذحتين ثم وحدة اسم كان تسع بزم مكنته وهو الذي أقرب ويقاله الابطع والبطعاه ونحيف بن كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة (من الظهور) يعني في وقته فينزل به (ووصل) فيه العصرين والمغربين (وبيت فيه) اليه الرابع عشر لا يتابع رواه البخاري فلو ترك النزول لم يوتر في انكسار لانه منفعته لانه ليس من منافع المالح لقول ابن عباس المحصب ليس بشيء انما هو مثل زلزال رسول لله صلى الله عليه وسلم واقول عاشت زول المحصب ليس من النسل انما قهره رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اسم خروجه واهمال الشك ونقضه كلام المصنف كماله وغيره ان المتجمل في نافي أيام التشرية لاستغفله زول المحصب قال الزركشي وهو ظاهر انتهى ويحتمل انه يستحب وان كلامه هو روافقه على الغالب

فصل طواف الواضع المسمى أيضا بطواف الصدر (واجب) على من أراد السفر كما سبق في روي البخاري عن أنس الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طواف الواضع ورى سعي عن ابن عباس خبرا ينقضي أحدهما حتى يكون آخر عهد ما يلبث أي الطواف به كراهه أو يود أو فلا وداع على مرید الا فاسق ان أراد السفر بعده قاله الامام ولا على مرید السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقبره كذا في الخارج الى التيمم ونحوه لانه صلى الله عليه وسلم أمر اخا شامة بان يعمره من التيمم ولم يامر به او دواع وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود واسبق في المجمع عن ابن اودودن مسافة القصير فيخرج الى مبره أو يحل بغيره فيه

ما وليس هذا من تفسير معالم الواقف لان تغيير معالم الواقف عبارة عن تغيير شرطه واما هذا فليس كذلك لانه ان الواقف لو كان حالض في ذلك وفرى بمن ذلك ما صح الاحتساب من الرجوع على المضطر اذا طعمه انسان في حالة الضرورة لانه لو كان قادر على الكلام لالتزم الاكل بدو وكذا لا الخلاف فيما اذا أدى الولي الصغير من مال نفسه هل يرجع عليه وجها انهم الرجوع ووجه الرجوع انه لو كان بالغان دون الثاني يمنع الرجوع بدم الشيء ولا تبرأه الذمة كصلاة فاقد الطهور ومن والى الفاسد قال شافعا فانما يحججهما ولا تبرأهما الذمة (قوله بخلاف الحج فيهما) وقد نقل في الفرقان الري على الفور وقد نقل العجز حتى يخرج الوقت والحج على التراخي وكلامهم يفهم لولم نقل انقذ في اليوم الثالث وثلاثين أيام الري كيوم واحد لا يجوز أن يستناب ولو جاز الاجابة على عينه الري هل يستناب هنا للضرورة أو لا يستناب كما هو الواقع قال القرطبي فيه نظروا الاقرب بعدني خلافا ويرى قوما (قوله فظاهر كلامهم انه ينزل المالح) أشار إلى نصيحه (قوله لا يستناب في قول المحصب) أشار إلى نصيحه (قوله وهذا فيمن خرج لحاجة المالح) أشار إلى نصيحه

(قوله وان نفر من منى جبر بالهم) في بعض النسخ طواف الوداع واجب وان نفر من منى ويجبر بدم (قوله وكالحائض النسيء) (الح) المعذور هل يلحق بالحائض تكوف طام وفور رقة فيه احتمالا لان الرخص لا تقاس ولا تظهر الاتحاق قال الاذري وفيه نظر وينبغي أن تلزمه الفدية لان منع الحائض المصحدة عن هذا البس كذلك وقوله الاظهر الاتحاق أشار الى تصحيحه (قوله قال الروابي فان لم تناف (الح) أشار الى تصحيحه (قوله أو جاهد) (٥٠٠) أو مكرها (قوله لا ان مكنت لشر امرأه) (الح) قال الاذري لو مكنت بكرها بان ضبط أو

هدد بما يكون أكرها فهل الحكم كالحكم مكنت مختارا فيبطل الوداع أو يقول الأكره بسقطا ثم هذا البس فاذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الاعادة فيه احتمال ومثله لو أتى عليه عقب الوداع أو حين لانه له المأثومة قال شيخنا الأوجه لزوم الاعادة في كل ذلك حيث تمكن منها كما (قوله فيجزي ذلك هنا بالاولى) أشار الى تصحيحه (قوله ولو كان منها لاصريه) قال النووي ومما يستدل به على انه ليس منها خبر مسلم بيمين الماهر بعد قضاء نسكه ثلاثا بما قبل الوداع فاضا للنساء مكنته بيمينها (قوله ويلزمه القول بالانه لا يجبر بدم ولا قائله) وأما استدلال النووي بالخبر فالظاهر ان المراد به النسك الذي تمكن الاقامة معه أو الذي ليس بشايع على أن الماهر اذا طاف الوداع ثم خرج من مكة بدم وزان رجوع وتقيم بها لا لاخير للغير فلا يلزم جله على الاقامت قبل الطواف فان قلت القول بالانه شايع القول بوجوبه يقتضي منع العمرة قبله كاعتبارها

بقائه الذي لو بس ذلك فقد اعترت عائته قبله قلنا يندفع به اما كان الوداع آخر ما فعله فاصدا لخروج تعذر تقدمه عليها فاحتل تقدمها على مختلف الرى (قوله وطواف الوداع نسك لا يسقط بطواف آخر واجب) ماذا كرمه أن طواف الوداع لا يدخل تحت غيره بل ذكر في الرضة وذلك شرح المذهب وهو حكم مهم بل قاعدة عظيمة حتى لو طاف لأفائة بعد رجوعه من أيام منى أو طاف للعمرة أو من تنبر ثم أراد السفر قبله لم يكف بل لا بد أن يطوف الوداع أيضا قاله في المهمات (قوله في أنه يقتصر الى منى) أشار الى تصحيحه (قوله وفي أنه يجب نفي

من أجرة الاجير عند تركه أو لا تقدم بيانه * (فرع ويستحب) * لمن أتى بأوفاء الوعاء المتبوع ركعته
 (ان يدعو بعده عند الملتزم) بضم الميم رفع الزاى سمي به لانهم ياتونونه بالدعاء ويسمي بالمعدي والمعدو
 بفعل الزاوه وما بين الركن وباب الكعبة (بالأفوز) أى الملقول وبغيره لكن المأثور أفضل فيقول
 اللهم البيت بينك والعبد عبدك وابن أمك حلفتى على ما حضرت لى من نأقل حتى - سترتى في بلادك
 وافتى بعمك حتى اعنتى على قضاء مناسكك فان كنت رضىت عنى فإزدعنى رضا لا فى الا ان تبسل
 ان تاتى عن بيتك دارى ويعد بعد من ارى هذا أو ان نصرافى ان أدنت فى غيره سجدتك ولا يسبلك ولا
 رافع عنك ولا عن بيتك اللهم فاحسبى العايدى فى بدنى والعصبة فى دينى واحسن منقلبي وارزقنى العمل
 بالاعتناء بما بقيت وما زاد من وقد زيد - واجمع لى خبرى الدنيا والاخرة ذلك فأدع على ذلك ولما فى
 الا ان يجوز فيه ضم الميم وتشديد النون وهو الاجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرها قاله
 الجمهور وعوفى قال القاضي أبو الطيب قال الشافعى استحسب ان فرغ من طواف الوعاء بان يأتى الملتزم فيلحق
 بطنه وسدوره بمحاطة البيت ويسط يد به على الجسد او يجعل اليمى على الباب واليسرى على الجحر
 لا يردو يدعو بما أحب (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وان كانت حائضا أو نساء استحبان
 تاتى بجميع ذلك على باب المسجد وقضى (و) ان (يضرف ملفقا الى البيت) بوجهه (ما كنهه)
 وجه النوروى في مناسكه انه يمشى تلقاه وجهه - سندرو البيت وصوبه في مجموعه (وان ينضلع) بعد
 فراغه من الدعاء وقبل انصرفه عبارة الاصل وان يشرب (من ما ضرهم) ثم يعود الى الحجر فيسأله
 وبقيه ثم يضرف تلقاه وجهه فكانوا يسن لى بشرى من ما ضرهم ان يشربه لما عليه فاذا قصد استقبل
 الله ثم ذكر كراهة تعالى ثم قال اللهم انه بلغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ضر من لم يمشى به اللهم
 وانى أشربه لكذا اللهم فاعل ثم سعى الله تعالى ويشرب بنفسه ثلاثا قال الحارث بن عيسى اذا
 شربه قال اللهم انى سألتك علما فأنه او رقوا وسعوا وشفاه من كل داء وان يشرب من يندسقا به العباس
 ما لم يسكر ويقول عند دخرو جسمى مكانه انى كبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الا ان الله الحدود
 على كل شئ ثم يركبون عابدون ساجدون لى بنا حمدون صدق الله وعده ونصر عهده وهزم الاحزاب وحده
 (و) ان (يدخل) الشخص قبل دعائه عند الملتزم (البيت حافيا مالم يؤذ أو يثأذ) زمام أو غيره قال
 الطلمبى وان لا يرفع يصره الى سقفة ولا ينظر الى أرضه تعظم الله وجهه (و) ان (يصلى) فيه ولو ركعتين
 والاقل ان يقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بان يمشى بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار
 الذى قبل وجهه قربا من ثلاثة أذرع عتبت ذلك فى البخارى (و) ان (يدعوى) جوانبه وكثر الاعتقاد
 والطواف (تلقا) (والصلاة أفضل منه) أى من الطواف وان يزور المواضع المشهورة بالفضل بركة
 وفى ثمانية عشر منها بيت المولد بيت خديجة ومسجد دار الأرقم والغز الذى فى نور والغز الذى فى حراء
 وفردا وضعا النور وفى مناسكه (ثم يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ويسلم عليه وعلى صاحبه
 بالبركة الشريفة ثم يمشى من قبرى ومنبرى وضعت فى باض الجنة ومنبرى على حوضى وخبر لا تشد الرحال
 الا الى ثلاث مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدى هذار واه الشيطان ونحوه من أحد يسلم
 على الأرداء على روى حتى أرد عليه السلام رواه أو داود أو اسناد صحيح وروى البيهقى ان ابن عمر كان اذا
 قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى القبر فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبناكر السلام
 عليك يا أئمة وبيكر المتوجه اليها فى طريقهم الصلاة والسلام عليه يز يد منها اذا أبصر أحجارها مثلا
 أو سبخان أو قبل قبل دخوله وباس أنف شباه فاذا دخل المسجد صدق الله رضىته صلى الله عليه وسلم
 يحب الميم يأتى القبر فيستقبل رأسه وسدوره بالقلة ويعد منه نحو أربع أذرع ويقف ناظرا الى
 أسفل ما يستقبله فى مقام الهبة والاحلال فارغ القلب من علاتى الدنيا وسلم ولا يرفع صوته ثم يأتى الى
 هرب بينه وفردا زرع فى لم على أبى بكر رضى الله عنه فان رأه عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم

من أجرة الاجير (الح) قال
 شحنا الاربع ثم (قوله)
 وأن يضرف ملفقا الى
 البيت (الح) بان يكسر
 الالتفات الى أن يغيب
 عنه الملتزم المتألف
 لغرائفه (قوله وصوبه فى
 الجمهور) وقال الماوردى
 اذا خرج المودع ولوى ظهره
 الى الكعبة ولم يرجع القهوى كما
 يفعله بعض جهلة المتسكين
 لانه دعة لاسنة فلو لا أثر
 * (تنبيه) * قال الاذرى
 لم أر لأصحابنا كلاما فى أن
 المودع من أى أبواب المسجد
 يخرج وقال بعض البصريين
 يستحب أن يخرج من باب
 بينهم (قوله وقد أوضها
 النوروى فى مناسكه) أى
 المواضع التى ذكرها الشارح
 (قوله ثم يزور قبر النبي صلى
 الله عليه وسلم) ينوى الزاوة
 مع الزاوة التقرب بقصد
 مسجده صلى الله عليه وسلم
 * (قائدة) * يدعى للقادم
 قبل الله حنك وغفر
 ذنبك وأطلف نفقتك
 (قوله) ويعد منه نحو أربعة
 أذرع) ويقف والقنديل
 الذى فى القلة حذاء رأسه
 والمجال الفضة الذى فى
 جدار القبر تجاهه

الذي حكام ابن المزيان
عن بعض الأصحاب لكن
الشافعي قال بشرط قصد
والإفادة في أربع أشياء
الاحرام والوقوف والطواف
والسعي وقال ابن كثير
ما كان يتخص به فعل كالسعي
والري يقتصر على النية
وملابس يكتفي بمجرّد البت
فلا (قوله والطواف الحج)
قال الرافعي فاما الحلق
والطواف فلا يثبت أحدهما
لكن ينبغي ان يطوف ثلث
خروجيه من مكة قال في
التفصا فانه أخر عن أيام
التشريق صار قضاءه
وكلاهما يشترع بجواز تأخير
أسباب الحلق إلى خروج
أيام الحج وبه صرح في شرح
المهذب وقال في هذا الموضع
يكره تأخير الحلق وطواف
الافاضة عن هذا اليوم
وتأخيرهما عن أيام
التشريق أو أن لا يكون
لوقتهما ما زال محرمًا
حتى يأتي بذلك قال في
المهمات ويشكل على
ذكره في الكلام على
الفوات من أنه ليس
أصاحب الفوات أن يصير
على أحرامه وأجيب بأن
صاحب الفوات لا يستفيد
بقيامته على أحرامه شيئاً
يختلف من أثر الحلق
والطواف

﴿باب الصي﴾
(قوله يصح أحرام الصبي)
الحج قال الأصحاب يكتب
لصبي أو إمساكه من النفاق
ولا يكتب عليه مصيبة بالإجماع

يتأخر قد ذراعاً خرفه على عمر رضي الله عنه ثم رجع إلى وقفه الأول قبل أن يجزى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إليه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاءه المسلمين ويستحب أن يأتي سائر المشاهد بالذبيحة فيؤتي نحو ثلاثين موضعاً يعرف أهل المدينة كذا يأتي الأبار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ منها أو يغسل فيها بمنه أو يتوضأ ويصلي سبعاً بارئاً كذا في المجموع وأردا بقوله ثم هم يزوران الزبارة تنبأ كذا في هذه الحالة والأفصى ما جله لكل أحد قبل الحج وبعد لا سيما بالذبيحة بالذبيحة بأبوابها

﴿فصل وأركان الحج ستة الاحرام﴾ أي نية الدخول فيه لخبرنا عن الأفعال بالنيات (والوقوف) يعرفه خبر الحج عرفه (والطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعي) لما روى الدارقطني وغيره بأن سادساً حسن أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال بأنهم الناس أيعاوان السعي قد كتب عليكم (والحلق) أو التقصير لتوقف الحلق عليه عدم جبر تركه بدم كالطواف (والترتيب العظيم) بأن يقدم الاحرام على الجميع وبأن السعي عن طوافه يقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير للاتباع مع خبره ذواتي مناسككم (وهي) أي السنة (أركان للعمرة والوقوف) تشمل الأدلة السابقة لها واعتبار الترتيب فيها مع ترتيب السعي على الحلق وقد في المجموع الترتيب شرطاً (ولا اعتبار الأركان بالدم) اذ المصاهرة لا تحصل إلا بدم (والواجبات) هي (المحرمات) من حيث تركها (بالدم) وتسمى بعضها وهي تحية (الاحرام من المقات) لم يرد التمسك (والري وكذا البيت عزلة عن طواف الوداع) والنصرح بالترجيع هنا في هذه الثلاثين زائدة وما ذكر من جبر تركها الأخير منها التحليل والقول بأنه من المناسك كالنية عليه ترك شيء وغيره (والباقي بها لتخليج) ﴿باب الصي ونحوه﴾

(يصح أحرام الصبي المعز) أصح ما شره (بأن الولي) لا تقتصر على المال وهو محجور عليه فيه به فإن الصور ونحوه وقضية التعليل أنه إذا لم يحق إلى مال زائله ما يحتاجه في الحضر يصح أحرامه بلا ذنوبه لا يصح أحرام الصبي بلا ذنوبه لكن الذي تقدم أوائل الحج إليه يصح للولي تعليله (و) يصح (أحرامه عنه) ينسب أو ما ذنوبه لأن السائب بن زيد قال جني أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن سبع سنين وإسار (ولا يستقل) الصبي بالاحرام هذا نص في معارفهم من قوله بأن ذنوب الولي (وهو الأب ثم الجد) أو دونه إلا (ثم الوصي) أن كان (أو القيم) أن لم يكن وصي والمراد إلحاقه أوقية ونحوها بعطف هذا على ما ناله لعدم اجتماعهما (لا غيرهم من أم وأخ) وغيرهما ممن لا ولاية له في التصرف في مال الصبي وليس فيها رواه مسلم من أن امرأه أقرقت للنبي صلى الله عليه وسلم صبياً فقالت ألهذا ج قال نعم ولك أن أخرجها أحرمت عنه وبقصد به يحتمل كون أمه أوقية أو أن الاحرام الحاصل لها إنما هو بالحلق والنفقة وعلم من ترتيب المذكورين أنه لا يصح أحرام المؤمن منهم مع وجود المقدّم حتى الحديث لايمان في الأب وفارق النجاسة في الاسلام بأنه عقد الاسلام لنفسه فتبعه فرعه بحكم العضة والاحرام عقده لغيره ولا ولاية له عليه مع وجود الأب (ويحرم الولي أو ما ذنوبه عن) الصبي (غير المعز وعن المجنون) كما ينصرف عنه ما في مالهما (لا عن) (الغنى عليه) كالمريض الذي يرجى برؤه لأنه وإن كان غير مكافٍ ليس لأحد التصرف فيه بسبب الانعفاء بخلاف غير المعز والمجنون فصح أحرامهما عنهما (ولو في غيبتهما) لكنه يكره في غيبتهما لاحتمال ارتكابه ما شياً من محظورات الاحرام لعدم علمهما به (حلالاً كان) الولي (أو محرماً) عن نفسه أو غيره تخير كيفية أحرامه عنه من زيادته بقوله (بأن يقول أحرمت عنه وأجعله محرمًا وبلي عنه) ذكر التلبس تأيس بشرط وما ذكره من كيفية أحرامه عنه نقله في المجموع عن الدراري بعد نقله عن الأصحاب أن كلباً من بني سبي جعله محرمًا في صبي محرمًا بعد ذلك قال الامام وليس للسبدان يحرم عن جده البائع

قال

قوله لكن رأيت في الام الح) اصغر
عند الايدخل في صلاة وصوم واعتكاف ومع الايدخل في الصلاة والصوم والاعتكاف

السيام وقيل المالح
التطوع وغيره ذلك نص
حل قوله في الام وان اذن
الحج على البالغ وقوله
أرجحه على الصغير (قوله)
والاوجه لفتي الكلامان
الح) أشار الى تخصيصه
عليه قال في الكفاية
والفاس ان يكون كتره
قال ابن الملقن الفرق لا
فان الحج فيه نوايا يورث
على العباد من غير لزوم مال
ولهذا جاز زناه للوصي
والحاكم بخلاف الاجبار
على الزني (قوله قال)
الاسنوي والمفتي الحزم (الح)
أشار الى تخصيصه (قوله)
وقضته انه لا بشرط طهارة
الحل (الح) هل بشرط
وضوء وغيره لم يفتي الطواف
وجوهان في الكفاية وجه
المتن ان من لا يعميه لا يصح
وضوء فوضوء الولي هو
المعتمد وعبارة الفهرست
وبشرط اذا طاف به ان
يكونا متعلمين من متورى
المعرواه وقال الزركشي
في قواعد وقد دخل النيابة
في الوضوء بالنسبة للولي في
حق الطفل الذي لا يميز اذا
طاف به فانه يحرم منه
ويؤصا عنه لكن لو احدث
الصبي في أثناء الطواف
لم يجب على الولي التجديد
وقوله وبشرط اذا طاف
بالح) أشار الى تخصيصه

قال الاسنوي ومعه هم كلامه يقتضي الجواز في الصغير لكن رأيت في الام الحزم بالعدة من غير
بالصغير فقال واذا اذن للملازم بالبح) أوجه مسد كان حجه تطوعا حجه بالهمز معناه صيرها طاعة
والاوجه لفتي الكلامان حل قوله الام حجه على غير المكلف جعل أو لم يجعل
(فصل في فعل عنه) * يعني به كعبه بالاصل أي الصبي ميمرا أو غير ميمرا (الولي ما يحرم عنه) من غسل
وغيره عن تحيط وليس ازار ورداه وغيرها (وبطوف) يسي (بغير الميمز ويركع عنه) ركعتي الاحرام
والطواف فغيره نعم قوله اصله ويصلي عنه ركعتي الطواف (فان أركب) الولي (في الطواف)
أو الصبي (فليكن) بنفسه أو نائبه (سائقا وقائدا) لداية فان لم يفعل لم يصح طوافه قال الاسنوي
والحق الحزم وجوب طهارة الخبث وستر العار في الطواف وقضيته انه لا بشرط طهارة الحدث وهو
الواقف لما روي في صفة الوضوء لكن قال الماوردي ينبغي ان يكون الولي والصبي متوضئين فيه فان كان الصبي
متوضئا دون الولي لم يجز أو بالعكس فوجهان وكأنه اغترض وضوءه غير الميمز لانه لا يشترط في كل اغترضة
طهر المنيوه التي انقطع جبهه العمل لحالها (وبشرط ان يحضره) أي الصبي ميمرا أو غير ميمرا (الموافق)
فيعرض وجوب باقي الواجب وتبدأ في المسد بركعة كركعة من دفعتوا المشعر الحرام لا مكان فعله ولا ينبغي
حضوره عنه (وان قدر) الصبي على الرمي (رعى) وجوبه فان عجز عن تناول الحجر اناه له وابنه
(والا) بان عجز عن الرمي (استحب للولي ان يضع الحجر في يده يأخذها) أي يده (دري) بها (عنه)
قال في المجموع والاف لا يحد الحزم من يده ميمرا وبعبارة الاصل محمله لا فيكفيين وهي الى الثانية اقرب
(بعدمه عن نفسه) فان لم يكن روى عن نفسه وقع الرمي عن نفسه وان نوى به الصبي لان معنى الحج على ان
لا يبرعه مع قيام الغرض ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا
ه (فصل الثالث) * من النفقة (على نفقة الحاضر والغيبه) التي تجب في النسل (والكفارة)
بمعاد (على الولي) لانه المورط في ذلك بخلاف ما اذا قبل الممير تكاذا النكحة كدفع ثمن النكاح
بأن يتبرع بالبلوغ وفارق ذلك آخر تعليمه ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحته التعليم
كغيره ورواها لم يفعلها الولي في الصغير احتياجا للصبي الى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج وان مؤنة
التعليم كبيرة غالبا (واذا جامع) الصبي في حبه (فسد) حبه (وقضى) ولو (في الصبا كالبالغ)
التطوع بجماع حرم كل منهما ما فعليه الفاسد حجه ما عجز عن الرمي من كونه عايدا غالبا بالتحريم
بجماع قبل التحليل واذا قضى (فان كان قد باع في الفاسد قبل) فوات (الوقوف آخره قضاء عن حجة
الاسلام أو بعده انصرف القضاء بها) أيضا (وبقي القضاء) في هذه (كإندسه) في فصل العبد
الفسد لم يحرمه القضاء وفي نسخة بدل قوله آخره انصرف أي قضاؤه الى حجة الاسلام وعليه
القضاء وقضيتها له ولو باع في الفاسد بعد فوات الوقوف لم ينصرف قضاؤه الى حجة الاسلام وليس كذلك لم
غيره فبذلك العايد بالقضاء أو قال في قضاء الفاسد مع * (مخرج وان خرج بمجنون اسقر عليه الفرض)
فليزونه (نظرت فان أفاق وأحرم) وأتى بالاركان ميقا (أجزاء) ما أتى به من حجة الاسلام (وسقط عن
الزاد بادة النفقة) الحاصلة بالسفر لانه أدى ما عليه (والأولا) يحرمه ذلك عن حجة الاسلام لنقصه فيه
وان سقط عن الولي زيادة النفقة قال في المجموع قلعان المتولي اذ ليس له المسافر فيه قال وأما من يمن
بغير فعل أو جهل بان كانت مدة الفاقته يمكنه من الحج ووجدت الشروط الباقية لزمه الحج والأفلا
أتمى واشترط الاقافة عند الاحرام في الشق الاول من مسئلة الكتاب شرط لسقوط زيادة النفقة عن
الاول والوقوف الثاني به حجة الاسلام ولو احرم عنه الولي فأقاف وأتى ببقية الاركان ميقا فوقع حجة الاسلام
كثيرة في الصبي

قوله وكان اغترضه وضوءه) غير الميمز من الضوء وقوى نوى الولي عنه (قوله والنفقة التي تجب في النسل كدفعه بحرم الاحرام) أو الحرم
والتمتع والقران والغوات ونديه الجواز (قوله فان أفاق وأحرم وأتى بالاركان) مثل الحلق (قوله شرط لسقوط زيادة النفقة (الح) أشار الى
تخصيصه (قوله وضع حجة الاسلام (الح) في الشرح والروضة وانما يقع عن فرض الاسلام اذا فاق عند الاحرام والوقوف والطواف والصبي

ولم يذكر في الحلق وقباس كونه نكاشاً فتراطوا لافتنقه وأجاب بعضهم عن عدم اعتبار الحلق بأنه لا شرط فيه فعل الحائض ولو طأ رأسه وهو قائم كقبي فبما يظهر قال شيخنا فاصح (٥٤) ما ذكره الشارح مردود قوله وإذا بلغ الصبي الحج ولو بلغ الصبي في أثناء الحج بعد

الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن جهة الاسلام أي المصنم في حال نقصان أو تخالف الصلاة حيث تجزئه إذا بلغ في أثناءها أو بعدها لأن الصلاة عبادة تتكرر بخلاف الحج (قوله وقال ابن أبي الدم ينيي الحج) أشار إلى صحته (قوله وكالكافر فيما ذكره الصبي وأحمد الخ) قال شيخنا هذا إذا جازوه بأذن الولي فلا ينافي ما قاله ابن شعبة وابن قاسم من عدم لزوم الدم في الصبي والعداذه في مجازوتها بفيران الولي (قوله لا ينيي) أشار إلى صحته

(باب حرمان الاحرام)
عده في الباب وأصله عشرين شيئا وجري عليه الملقيني في التدبير وقال في الكفاية أنهم عشرة يعني والباقي مستند لعله (قوله) فحرم ستر رأس الرجل إذا غطي رأسه بثوب شفاف

تبدو والبشرة متوجبة في القدية مع أنهم لم يجعلوه في الصلاة سائر ولو انفس في ماء لا فدية عليه لانه لا بعد ساترا قال ابن القري ومقتضى كلامهم ان الماء الكدر كالصافي لكنه قد عد الماء الكدر في الصلاة ساترا فلتأمل اه وقال

(فصل وان بلغ الصبي في أثناء الحج ولو بعد وقوفه) (قادر) الوقوف أخرجه عن فرضه لانه أدرك معظم العادة فصارت كالأدرك الركوع بخلاف ما ذكره اليرك الوقوف (و) لكن (بعد السبي) وجوبا (بعد الطواف) ان كان سبي بعد طواف التقدم قبل بلوغه لم يقع له حال البلوغ بخلاف الاحرام لانه مستدام بعد البلوغ وقد يؤخذ من ذلك انه يجزئه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق وأعاد به إعادة الوقوف وظاهره انه يجب إعادة لتبين وقوعه غير مجمله (ولادم عليه) بآتيه بالاحرام قبل البلوغ (وان لم يعد إلى الموقف بالغا) لانه أن ينفى وسعه ولا إساءة (والطواف في العمرة كالوقوف في الحج) قال الأصل فإذا بلغ قبله أخرجه عن عمدة الاسلام في المجموع وكذا لو بلغ فيه وان كان بعده ولا وقوف للباقي لعدم وقوفه على هذه الزيادة ما يختلف ذلك حيث قال لكن لو بلغ قبله فلا يكون كيلوغ في الوقوف لان معنى الوقوف حاصل بمجرد بلوغه بخلاف الطواف وجبت أجزاؤه ما لم يبلغه عن جهة الاسلام وعمرته وقع احرامه أولا لظهوره انقلب عقب البلوغ فرضه في الأصح في المجموع وذهب عن الداروي لو فات الصبي الحج وبلغ فان بلغ قبل الفوات فعليه حج جوازة تجزئه عن جهة الاسلام والقضاء أو بعده فله عتبان جهة الفوات وحده فلا سلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أفسد الحرام البالغ حجبه قبل الوقوف ثم فاته أخرجه جهة واحدة عن جهة الاسلام والفوات والقضاء وعليه قد ثبت ان احداهما لا تضاد والاخرى للفوات (والنقد) للرتقي في أثناء النسل (كالبولغ) لقص فيه في أي فيه ما مرقه وقضته لادم عليه قال الزركشي وينيي وجوبه اذا كان قضاء عن واجب من نذر أو قضاء أو فسد بل ينيي وجوبه اذا كان قادرا على الحرام به بان علق عتقه بصحة فقه وقاد على فعلها تنزيلا له وقع منزلة الواقع قلت الانبياء الثاني ظاهر دون الاول قال ركب الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام من قول ابن أبي الدم ينيي ان يكون كالصبي في حكمه (ولو أحرم في) الاولى كافر كعمره في المجموع (من الميقات) أو جازوه مردها لانسلك ثم أسلم وأحرم ولم يعد) الى الميقات في المستأنين (زمدم) وان عاد فلا كمال جازوه بقصد الانسلك ثم ان جازوه سنة أخرى فلا دم عليه بل ما عا واغما عاد احرامه في الاولى لان احرامه الاول لم ينقصد التصريح بالثانية من زبانه وصرح به في المجموع وكالكافر في ما ذكره الصبي والعمره كالتطير والحلق ما يشبههم من محظورات الاحرام كاللبس (لزمه الفدية) ولما كان أوجبها لاساوته والتطير والحلق ما يشبههم من محظورات الاحرام كاللبس واداهن وقول الزركشي ينيي تقيد المسئلة بما اذا سكن الولي والاجنبي حلالا فان كانا محرمين لزمهما فدية ان لا ينيي قال في المجموع قال الداروي وغيره ولو لجأ الولي الى التطيب أو فوته الحج فالفدية على الولي بلا خلاف ومثله الاجنبي

(باب بحرمان الاحرام)

أي الحرمان به والاصل فيه الخبر انكره الصبي عن ابن عريان وجلسا لالنبي صلى الله عليه وسلم ما لبس الحر من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجد نعليه فلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا سعة مفرات أو درمداة البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفا من وكعبه ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عباس القمص والانيصة والسراويل والخفين لان لا يجد النعلين رواه البيهقي باسناد صحيح كفي المجموع والسراويل الخ في الحرام الاول على ما لبس الحر فاجيب لا يلبس لانه محصور بخلاف ما لبس اذ الأصل الاباحة وانه تنبيه له انه كان ينيي السؤال على ما لبس وان اعترف الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال صريحا (وهي) أنواع (سبعة) الاول اللبس في حرم ستر رأس الرجل أو بعضه كالبياض الذي

الكه كلبون وما ملوكه لافاته لا بعد ساترا بخلاف ما مر في الصلاة (قوله أو بعضه) فبما الامام والغزالي العيص باقدا الذي يقصد ستره لغير كشف الصباية والصالح لصو شحة وأبطاله الرافعي بانها فهم على انه لو دخل على رأسه لادبه عليه مع انه يقصد انع الشعر من الانتشار فلو حله الضبط بتسميته ساترا لكن قال في المجموع ان الصواب ما قاله الامام والغزالي ولا ينتقض بما قاله الرافعي

(درا)

لأنه لما لا يسمي سائر اختلاف العصابة العربية (قوله لا يسمي) قال الأذري في الخلائق المأهولة لانهم غلبوا الماء الكلداني المراكم سائرا في الصلاة فلا يعبري ذلك هنا (قوله كنفه) قاله الأذري اهل ما ذكره وفيما اذا لم يسترخ الزينيل ويحتمو على رأسه صلابه أسفله أو امتلائه بئس السراويل استرخى وهو سائر كالقنص والرواحه (قوله وظاهر حرمته ذلك حثت) وحرمه بعضهم (تنبه) هو عدم تعدد الغديه فبما اذا ثراهه يبيع ثم بعامة ثم يعطى لسان في زمنه أو تزوج العمامة لم يسهل أو يستر اما سائل عن ذلك والذي أفتى به السيكي وغيره هو عدم التعدد لتمام الرأس من سائر والآن الحرم في الرأس انما هو السراويل واسترخى لا يستر بخلاف البدن فان الغديه فيه متعلقة بالبس فيقال للباس ليس في كلام الشيخ يجب الدين العاصي ما يقتضي ان البدن كالرأس حيث قال في شرحه على التنبيه ولا بد من التنبيه على دقة قوله ذلك ان الاحباب ذكرناهم وكررنا البس في مجالس بان لباس القمصين في مجلس السراويل في مجلس ولم يفرقوا بين البدن والباس في بل والقميص وظاهر خلافهم التسوية في طرد القلوبين في الحالين وانما ذلك اذا بدأ بالسراويل ثم بالقميص فان كشف طرد الحلق في غايه لباس القمصين من محل السراويل بل بالحيط وجبت الغديه فلا تنكرو بسائر أو خرمه (٥٠٥) الأول كالولس فيصا فارق قميص فانه لا يجب

بالثاني شيء ولا أعرف فيه خلافا ولا يظهر فرق بان لباس الماساقون لباس وجبت الغديه وأختنه ويطر ذلك فيما لو البس تحت قميص وتحت ذلك وتقدر تزوج القمصين لباس السراويل تحته وألقاه وتصديره كله كشف القمصين عن محل السراويل ثم لبس السراويل فيه بعد ولا تنظر الى المباشرة فانه لو التف شربا حرامه ثم لبس فوقه قميصا فلا خلاف في وجوب الغديه قال في لم أفت فيسعه نفس وأغشاق البحث السهو ومجمل بعد فيه اهو ارضى الأسوي في ماله والاذري في توصله ما ذكره الطبري وتبعه عليه لكن قال العمري بعد ان ذكره الطبري التسوية بين

أرواه الاذن بما بعد سائرا عرفا وان لم يحيط بالرأس (ولو بعصابة ومهرم) وهو ما موضع على الجراحة (وطين) وحاشا لغير ابن عمر السابق وخبر الذي قصه وانقصه وقوله (سائر) ايشاع لانه مفهوم من تركيه السابق (لا) ستره (عماه) كان غطاس فيه (خبط) شد به رأسه (وهو دج) استظله (وان مسه) ولم يوحنا وقفتين (ولا موضع كفه وكذا كف غيره ومحول) كغفه (عليه) أي على رأسه لان ذلك لا بعد سائر أو سري من أم الحصن قالت سبحانه النبي صلى الله عليه وسلم حجة اللواعق فرأيت أسامة و لا لا وأحدهما أخذ بغطاء ناقه النبي صلى الله عليه وسلم والآخر واقف فبه يستره من الخرج حتى روي جرة العقبة وظاهر كلامهم عدم حرمته ذلك سواء أفضد الستر به أم لا لكن حرم الغوارافي وغيره وجوب الغديه فيما اذا لم يجعل القفعة ونحوها السراويل حرمته ذلك حثت ولا تزلت وسد وسادة أو عمامة فانه حاسر الرأس عرفا ونزل الثاني لاثار العلالة يعمل أو أمان محمول على الرقيق قال في المجموع والافضل في روزا جل الشمس حثت لاضرر والستر العراة انتهى وكلامه الحثي أغشى الرأس من الرجل فيجوز ستره لكن لا بد ان يبقى البس شوب الرأس بالكشف كحرمه به الفارسي (ومحرم) أن يلبس فيه (ما يحيط بالبدن وكذا بالعضو ونحوه) كبر بطانية وان بد المشو وكذا في السراويل شاف لخبر ابن عمر السابق ولأن برطة اللعة في معنى القفاز سواء كان المحيط (بخطاة كالقميص وانحف) والقفاز (أوسع كالدرع وأعد كجبة البدن والزرني) الأولى لزوق أو لزين عطفه على شياعه وكاله عطفه على الجبد فنه وكلامه أنه يحتمل الامر من ردوا الاؤل أقرب عليه حرم في الجملة وعبر بالحق بالصاد هذا وقد يتوقف في كون الجبد معقودا ومن ثم قاله الأسوي في قول المنهاج أو المعقود يعني الملتزق ببعضه بعض كالثوب من البدن انتهى والظاهر ان البدن على نوعين نوع معقود نوع ملتزق سواء في ذلك المتخذ من قطن وكان وغيرهما (وتجب الغديه ان لبس) كما يجب على عباد ذكر (كالمعادنة) عامدا مختارا (وان لم يدخل البدن في السك) من القباء ونحوه قصر الزمن أو قال وخرج بالعامة ما لو ألقى على نفسه قباء أو فرجصة وهو مغلطع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستكمل طيل الأبريدأمر فلا تلزمه الغديه وما صرح به في قوله (لان ارادني بالقميص والسراويل أو اتر زهما) أو اتر زهما ليسا في الخلف فلا قدية كالأوتر بازار لقمع من وقاع ولان الاعتياري في كل ما يوسج بما عدا ذاه

(١١ - (اصح المطالب) - اول (الرأس والبدن والمعتقد الفرق اه وقول الطبري فانه لباس القمصين من محل السراويل بل بالحيط بنهم من ان محل ذلك فيما اذا كان القمصين سابقا والاقتد سائر السراويل في شيا من البدن لم يستر القمصين وحديثه تنكرو والغديه لانه سائر آخر وقد صرح به في التسوية لا يخفى بحجة في ستر الرأس بالقميص والقنصوة ثم بالعمامة (قوله فلا تلزمه الغديه) فان أخذ من بدنه ما اذا فاعطاه به فغلبه الغديه (قوله فلا قدية) كالأوتر بازار لقمع من وقاع كذا قاله الرازي لكنه ذكر قبله ما سطر أنه لو ألقى على نفسه قباء أو فرجصة وهو مغلطع فقلنا من الامام انه ان أخذ من بدنه ما اذا قام عدل به فغلبه الغديه وان كان بحيث لو قام أو قعد لم يستكمل طيل الأبريدأمر فلا تلزمه الغديه بان الالتفات المذكور اما ان يكون هو الالتفات الذي عير به أولا فلا بد من التفصيل بل مع ما شغل علم من انكره أو قرب وما ان يكون هو القسم الثاني أي وهو ما لم يستكمل القباء وهو الاقرب الى التعبير بالالتفات فعلى كل حال وكلامه غيب اه ورجع بين كلامي الرازي بان مراده أولا ما اذا وضعه على هيئة اللبس المعتادة بان يضع طوق القباء والفرجصة عند رقبته وقوسه غيره لم يدخل بدنه في كفاهه اذا قام وهو عليه عدل لاسباله ولهذا مثل بالقباء امر الفرجية لانهما ه هكذا بالاصل

بجعل الترفه بخلاف الخشن به ولو جود اسم اللبس قال في المجموع وكذا والتحف بقصص أو صباغة أو زوار أو نحوها ولو علمه طافراً أكثر فلا ندية (وله تعاد السب) والمصحف (وشد النطق) والهيمان على وسيله الحاجة إلى ذلك وقد قدمت العداية مئة قلدين بسبب فهم عام مرة القضاء وما انتفعي والبخاري وله أن يلف وسيله عامة ولا يعقده أو أن يلبس الخاتم وأن يدخل يده في كبة قص منخل عنه (و) عقد الازار (بشدة) بكسر التاء ونحوها (في حزمه) يضم الحاء أي في حزمة الازار أي معقده لحاجة حكمه لكنه يكره كما قال المتولي وله شدة بخيطا ولومع عقد الازار لحاجة ثبوته بخلاف اتخاذ الشرح والعري للرداء كشرح بذلك الأصل (لأن عقده) أي الازار (بشرح) بفتح الشين والراء أي الزرار (في عري أو شقه) نصفيين (وأن كل نصف على ساق وعقده أو عقد طرفي رداؤه) بخيطا أو بدونه (أو ضامه ما يخلل) كسلة تلبس له في ثمنها لثوبه الثاني بالسراويل وما عده بالمخط من حيث أنه يستل بنفسه وقد الغزالي والقاضي على القول بما إذا تقارب الشرح بحيث أشبه الخياطة أو الاغلافة فلا ندية قال الأسنوي ولا يعقده الرداء لئلا يخلل الشرح المتبادر به العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه إلى بخلاف الازار (وله أن يشد طرفاً زاره في طرف رداؤه) لاحتياجه إلى الاستسكال لكنه يكره كما قاله التتولي وله غرر رداؤه الزار والوشع به (وله لمرأة) ولو أمه (ستر ما سوى الوجه بخيطا وغيره) من اللبوس لئلا تنظر إلى الله عليه وسلم ثم في النساء في أحرامهن عن الغفازين والنقاب وما به الورس أو الزعفران من الثياب ثم قال ولا يلبس بعد ذلك ما يجنب من ألوان الثياب من مصفر أو زوار أو سر أو بر أو خضراء أو نود أو دود باستناد حسن في المجموع وأما جازلها الستر بالمخط دون الجل للانخبار ولأن المرأة أولى بالستر وغير الخط لا يتأتى معه الأمن من الكشف كالحظما ولهذا الواجب على التردد وتقول المصنف وغيره من زبانه وذكر في المجموع (لا) ستر (الكفن بقفازين) أو أحدهما بأحدهما فافس لها ذلك للغير من السابقين ولأن الغفاز يلبس عضو أبيس بعورة فاشبهه خاف الرجل ونحوه بطلته قال الجوهري والغفاز يستر بعمل اللدين بعنقه بطنه وتكون له أزرار ترعى الساعدين من البرد تلبس المرأة في يديها وأمراد الغفاز ما يشل المشو وغيره (و يجوز) سترهما (بغيرهما) كمن خروقة لفتحها عليها الحاجة إليه ومثقة الاحتراز عنه سواء أسترتهما أم لا بناء على أن الغفاز يحرم الغفاز عليها ما سراً فتوافق نسخة بدل الكفن إلى آخره لا الغفازين ويجوز أن يدها بغيرهما أم لا الوجه فلا تستر للغير من السابقين (و) لكن (يعني عما تسترهن من الوجه احتياطاً للرأس) إذ لا يمكن استداب ستره لابتستره بغيرهما لئلا يبين الوجه والمحافظة على ستره بكاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدوس الوجه ويؤخذ من هذا التعليق أن الامة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة لكن قال في المجموع ما ذكر في أحرام المرأة ولبسه التي يفرقوا فيه بين الحرمة والامته وهو المذهب وشد القاضي أبو العلي بن خنيس وجهها أن الامة كالرجل وجهين في البعض هل هي كالامة أو كالحرمة (وله أن تستدل) أي ترخص على وجهها (قوله ما يقابله) عنه بخشبة أو نحوها سواء أقطعهما حاجة كبر وردقته أو لا كيجوز للرجل ستر رأسه بغطاء ونحوها (وأن أصاب) كأن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها (لاخبار) منها ترخصه فوافلا ندية (والا) بأن اختار ذلك ولم ترفعه فوراً (وجبت) مع الائم (والفتي) الشكل (ستر أحدهما) أي الوجه والرأس ولفدية لا لا لا فوجب شيأ بالمثل (فقط) أي لاسترها فلو سترها لزمته الغدبة لتيقن سترها ليس له ستره وقال في المجموع وسحب أن لا يستر بالخطا لجواز كونه رجلاً ويمكن ستره بغيره هكذا ذكر جمهور الأصحاب وقال القاضي أبو العلي بن خنيس لا خلاف أن رأسه فوجب وأبى الخطا كما ناره أن يستتر في صلته كالمرأة انتهى وقال السلي بن عبد ذلك فاستأثر رأسه فوجب احتياطاً لابتستر وجهه لئلا أن كان انتفى كشفه فوجب أو رجلاً بلزيمه ستره وأما ستره بغيره فله أن كان انتفى فواجب أو رجلاً فاستترع والتردد واجب وهذا أمرت سورة أن تتجيب من ابن وليلة زمعق رأسها الخشن بالاحتجاب قال ويجوز للقاضي أبى الخطا فيه فاعطى وعندي أنه لا يجوز لأن كان

(قوله قال الأسنوي ولا يعقده الرداء) أشار إلى تخصيصه (قوله إذا لم يكن استجاب ستره لابتستره الخ) والوجه أن انتهى فيه عن النقاب وذلك القدر ليس بنقاب ولا في معناه لأن الغرض منه اظهار الشعر وهو لا يفتون بذلك ولأن السرا كذا (قوله) ويؤخذ من هذا التعليق أن الامة الخ) أشار إلى تخصيصه بركب على عجزه بعضهم وعادة المصنف في شرح ارشاده والامة كالحرمة على المذهب لكن الحرمة لا تؤخذ بما تستر من الوجه احتياطاً لستر الرأس (قوله وقال السلي عقب ذلك الخ) قال الأسنوي والأذرى وما قاله حسن وفي فتاوى القفال يخبر رأسه ولا يخبر وجهه

(قوله وقد نكحنا الأذري) وإسحق بن عيسى (قوله) وما تناظرناهم إلا الخنثى ليس له ميراث وجهه (الخ) وفي أحكام الخنثاء لابن المسلم ما حمله
 عليه ابن ستر وأبو بكر بن كشتن وجهه وان ستر منه الإناث فخطبنا به عن علمه أحدنا طالع الأسوي والأذري وماله حسن (قوله)
 من ليس له ميراث (الخ) ينبغي ضبطه بما عيى التيمم (قوله) بلزومى (كل محظور من الأحرار) أجمع لمراجعة فقهاء القديه الإلا السراويل والخنثى
 الطالع بن ستر العوزة وقاية الرجل عن النكاح ما روى من متغف فيه ذلك (٥٠٧) وجميع محظورات الأحرار فيها الكافران والأق

ذكر احرم عليه او اتى حاز قد تردد بين الحظر والاباحه واخذ الحظر أولى وقصود السرى يحصل بغير الخطأ
 فلا معنى لآخره فالحظ مع جواز الحظر وعدم الحاجة وانما أوجدها من الرأس وان تردد بين الحظر والاباحه
 ان سر السرى امر أتوا به أصلي الحق الله تعالى وعجزهم سره من الرأس حتى في الحرم عارض حرمة العباد وقد
 قدما من الخلف في حتى الخلفي حكم الأتوا انتهت وقته عنه الأذرى واستحسنوا تخيير بين حاصل كلام
 القاضي وجوب ستره أو ستر بدنه ولو بغير خطا بقرينة تطهيره المذكور فلا ينافى كلام السالى إلى نفس
 الخطا والقاضى يجوز ذوهه بحرمه ككلام الجمهور وأما هو بالنسبة للإحرام وكلاهما بالنسبة ولو وجوب
 الستر عن الإجاب فلا منافاة إلى نفس الخطا فالجمهور والقاضى يجوز زينة والسالى يحرمه تقتضيه في
 كلام القاضي لا يتخصص بل يأتى على كلام الجمهور وأما بما تقرر علم أن الخلفى ليس له ستر وجهه مع
 كثير أراه متخلف ما اقتضاه كلام المصنف وينبئ أنه لو أحرم الخلفى بغير حضرة الأجانب جاز له كشف
 رأسه كقولهم يكن بحراما (فرغ من ليس) في الإحرام ما يحرم إسمه أو ستر ما يحرم ستره (لما حذر
 زور أو دواء) أو نحوها (جاز وقدى) كفى الحق لذلك لجماع الترفه الحاصل بكل منهما (وله ليس
 مكف) أى مداس وهو ما يسمى بالسروم وهو الزور الذى لا تلبس الكعيبين (وكذا) ليس (خف
 ان تضع أسفل كعبه) وان استظهره القدمين فيه ما يباحهما (وكذا) ليس (سراويل) وهذا
 (ما عارض عن تحصيل تعين) في الأوليين (وازار) في الثالثة بالمرقعة المذكورة في التيمم ولادم عليه
 في ذلك بقوله العصيين عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتجلبب بقرن يقول السراويل
 لن يبعد الأزار والخفاف لمن يبعد النعلان أى مع قطع الحنفى أسفل من الكعيبين بقرينة تخيير ابن عمر
 السابق والأصل في مباشرة الخافتر في العتيان واستدامت لبس ذلك بعد تفرغه على التسلل والأزار وجبة
 لم يكسر به الأصل وخرج بالعاجز غيره فحرم عليه ليس ذلك الخمر قال الزركشى والمراد بالنعل
 التامسة وبقية في القيقاب لأنه ليس بخطا ولا فرق في السراويل بين ما يأتى من منه أزار وبين غيره لا خلاف
 والخمر واضعة المال يجعله أزار وفارق الخلف للأمر بقطعها منه بغيره عدم جواز قطع الخلف إذا وجد المكسب
 هذا الكلام إذا ثبت أن الأزار به على هيئة الإحرام لبسه كالجزم ليس المقصود عند قدراة كلبه سائى قاله
 الجمهور قال ولو قد علم أن ستره بالسراويل أزار امتدأى القصة فالأصل ما قاله القاضي أو الالب
 وجوبه ان لم يضر من تبدو فيه عورته ولا فلا (ولو لم يجد دراهم ليجزى ليس المقصود) بل برئيه (ولو
 علم الأزار) أو التعل واحتجاج اليه (ينسخ منه نسبه أو دهره بل بلبنه قوله) لعلم المنه قال الأذرى
 وشبهه أن يعنى في الشراء تسببه في فرض الثمن ما ذكر في التيمم (أو اعبر) له (لزمه) قوله كثيره
 في التيمم النوع (الثاني التعليب فيجب) مع التقرير (الفدية بالتعليب) ولو أخشع (في بدنه)
 ولو لم يأتى بأك (أو لم يسه) ولو فعلا ما أخرجهم فلا أخبارا لا حتى في اللبوس وبالقاس عليه في
 البدن وأما الفدية فكما خلق في هذا ان تطيب (فقدما تقصد منه راحته) غالبا (كذلك والعود
 والورد) وقوله (وكذا دهنه) أى الورد مكرره فله سائى (والورس) وهو أشهر طب في بلاد اليمن
 وسائى ما خرج يقصد ادوا ما خرج بما بعده فهو ما صرح به في قوله (لما) أى بما يقصد به الأكل
 أو الدواوى وان كان له راحته عطية (كالنفاخ والأرج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم أقص
 وأشهر من ربح ويقال له الأونجى (والقنفل والدارصينى والسنبل وسالوا لآزار واللبية) كالقنفل

وهو القناع ثم المخاطبة المحتاجة إلى زمان طويل يتخلف قطع الحنف وأيضاً القاصود من الحنف وهو ستر الرجل من الحفر والبرود والإعراع مائل بانظر عتلاف ستر العورة للحصول من السراويل فإنه لا يحصل بالأزارة لاكتشاف العورة منه غالباً فيجب على الحرم قطعه لتضر به في المستقبل (قوله هذا كما ذكره ابن تيمية) الأزارة به على هيئة أصفر أو زرقاء أو تعاطسها أو يلوغف التخلف عن القائلة (قوله فاصوربها ما قاله التامى) أشار إلى تعصمه (قوله أو به) يعني ما لو كان الوهاب أصله أو فرعاً (قوله قال الأذرى وبسبحان) أشار إلى تعصمه

والمصلح في علاج فيه الغدي به لانه انما يصد منه لا كل أو التدوي كإني به عليه (ولا ما ينبت بنفسه) وان
كان له رائحة طيبة (كالسج والقصوم) والآخر والخراحي لانه لا يصد طيبا ولا لا رائحة وتنهض كالورد
(ولا البصر والحماة) وان كان له رائحة طيبة لانه انما يصد منه لونه (وتحب الغدية في الترحس
والريحان) بفتح الراء (الفارسي) وهو الضمران بفتح الميم كذا ضرب من النورى قال في
الهمام لكانه اغتدلة والمعرف الحزوم به في الصباح أنه الضمران بالواو وفتح الميم وهو بنت يرى وقال
ابن يونس المرسين (والبنفسج) بفتح الباء (والبان) والبنفسج لانه لا يطيب وحلوا قول الشافعي ان البنفسج
ليس يطيب على المربي بالسكر الذي ذهب بحمد ذكره في المجموع ويحمل قوله ان البان ليس طيبا على
بابس لا يظهر به برش الماء عليه ويعتبر مع القصد للاختار والاعلم بالتحريم كاعتبار الثلاثين سائر حرمان
الاحرام كما يعلم مما ساقى وخرج بالفارسي العربي قال الباقى ولو احتاج الحرمان الى التدوي يطيب تدوي به
واتدى نص عليه في الامم * (فرع دهن البان) المغلى (ودهن الورد والبنفسج طيب) والمراد به
هذين دهن مرصافيه (لادهن ترشح جسمه بهما) بان استخرج من جسم ترشح به جسمهما
فبه لان ربحه ربح مجاورة (وفي دهن الاترج تردد) أي وجهان حكاهما الماردي والرياني
وقطع الماردي بانه طيب ذكره في الروضة * (فرع وان استهلك الطيب في الخاطا) له بان لم يبق له ربح ولا طعم
ولا لون (أو) الاولى كائن (استعمل في دواء جاز استعماله وأكله) ولا فدية (وان بقي الربح فيها
استهلك ظاهرا أو خفيا) لم يور الزمان أو أغير أو غيره ولكنه (يفاهر برش الماء) عليه (فدى) لان الفرض
الاعظم من الطيب الرج (وكذا) لوبيقي (الطعم) لانه لا تلتقي به ماء الطيب (لا اللون) لان الفرض
ان يستبدل حل المعصر * (فرع) * في بيان استعمال الطيب (انما ترش مياثره) اذا كان (مالحا)
لا لاستعمال المعتاد) بان بلصة يذنه أو ملبوسه على العادة في ذلك الطيب وان استعمل في محل لا يعتاد
التطيب فيه لفظا صالحا من زيادته ولا حاجة اليه بل لادخل له هنا (فأداس طيبا بابسا) كسلوك كاذور
(فدى) بكسر الباء أى لئن (به) ربحه لايته وأجل العود أو أكله بضر) فلا يحرم ولا يجب ذبه
اما الأول فلان الربح قد تحصل بالمجاورة بلا من فلا يعتار به والباقي فلا يذنه بعد تطيبا والتقييد بالبابس
من زيادته وذكره في المجموع (وان تجمر) أى تجبر (به) أي بالعود (وأجل المسك ونحوه) كالغبر
(في ثوب) ملبوس به (أوجله المرأفة في جيبه أو) في حشوها وجبت الفدية (لان ذلك طيب
بل العود لا يشطب به الا كذلك) (وكذا) تحب الغدية (لو استعطاه) أي بالطيب (أو احتقن) أو أكل
به أو أدخله في أحلبه كما قاله المتولى لما قلنا (لان عبقه) ربحه لايته (بالجلوس عند عطار) عند
(تجمر) أي متجر كالكة أو بيت تجمر ساكنه لان ذلك لا يعد تطيبا (ويكره) بالجلوس عند عطار (عند
الغلاف في وجوب الغدية به هذا) (ان قصد التسم) والافلا وينفي حل كلامهم على ما اذا كان بحيث
لا يعد مستعملا لا بعجز قلبه او ما في استعماله مخفزة آنية الذهب والفضة (والطيب بالوردان يشم)
مع اتصاله بانشه كإصرح به ان كعب (و) الطيب (عائنه) عنه كالأعادة) بان يصعب على يذنه أو ملبوسه
فلا يكتفى شمه (وان حل مسك أو نحوه في خرقة مشددة أو فارة فغير مشقة وقطر بضر) وان شم الرج لورد
الحائل (أو مشقة فدى) لانه بعد تطيبا قال في الاصل وفيه نظر لانه لا يعد تطيبا (وان جلس) مثلا
(على مكان طيب) من أرض أو فراش (أداس طيبا بعله فدى) لانه تطيب (الان فرش عليه ثوبا) أو لم
يفرش استكمل بعلق به شيء من عين الطيب فلا يذنه بلان ذلك ليس تطيبا (و) لكن (ان كان الثوب رقيقا)
ماتع الطيب من مس بشرته (كره) لانه لا يقع عنرا تحب الطيب بالكة * (فرع ولا فدية على)
التطيب (الناسي) للاحرام (و) لاعلى (المكره) على التطيب (و) لاعلى (الجاهل بالضرر أو بكونه)
أي المسوس (طيبا أو رطبا) اعذره كإني الصلاة والصوم (لا) الجاهل (بوجوب الغدية بغيره) أي
دون الضرر فطيلة الغدية لانه اذا علم الضرر بحقه الاستناع (فان علم) الضرر بعلمه جاهلا به (وأنش)

(قوله وقطع الماردي بانه
طيب) قال شيخنا هو الاصح
بالشرط المذكور في دهن
البان (قوله انما ترش
مياثره صالحا لاستعمال
الخ) قال بعض المتأخرين
أحرى بعضهم في الطيب
الذي لا يذنه الماردي الخلف
في النجاسة التي لا يذنه
الطرف وأولى بانه لا يلزمه
غسل الموضع ولو وقع على
الحرمان طيب وهو محض
ولم يتمكن ازالته بغير الماء
ووجدنا كما في لازالة الطيب
أو الوضوء ان مكنته أن
يتوضأ به ويجمعه ثم يغسل
به الطيب لزمه والازالة
الطيب ثم يجمد كص عليه
الشافعي في الامم ولو كان
عليه نجاسة وطيب الماء
يكتفى لازالة أحدهما غسل
به النجاسة (قوله وينبغي
حل كلامهم الخ) أشار إلى
تخصيصه (قوله فلا يكتفى
شمه) قال الزركشي هذا
اذ لم يكن في مسك فان
كان فقد تطيب لانه المعتاد
في التطيب به أه وفيه
نفسر (قوله أو أداس طيبا
بعله فدى) قال في الهمام
شرطه ان يدان شيء منه
كذا نقله الماردي عن
نص الشافعي (قوله فان
علم وأنش

إزالة الشعر (وإن) وكذا حكم الناس إذا ذكروا المكروه الذي لا بد من إزالته (أو) كان هذا من ضمن إزالته لا يكتفى بالزهر والطيب غسله
 الطبيب لأن الزهر وبدا غسل الطبيب لإزالة المكروه وقال صاحب الأوقاف وعندي أن لا يتوضأ لكن يقول من الناس وفاق قول الجمهور رقي
 الأوقاف يمكنه الماء غسله دلو وجدها قليلا غسله به لم يكف وضوءه غسله به وتيمم لأنه مأموه بغسله ولا رخصة في تركه إذا نظروا
 غلبه وهذا أمر حسن في التيمم إذا لم يجد ماء قال النووي في المجموع وقال المحققون هذا إذا لم يكن أن يتوضأ به ويجمعه بغسله يغسله الطبيب
 يمكنه ذلك وجب فعله جمعين العبادتين يؤخذ من هذا تقديم إزالة الطبيب للأحرام على إزالة الأحداث في الماء الموصى به لا في الناس به
 وجعل استدانة طبيب هنا يتأخرا عن باقي باب الأيمان لأن الغرض هنا عدم التردد وهناك صدق الاسم عرفا وهو مستحب فيه (قوله لكن
 إزالة غيره الخ) أن لم يكن فيه تأخير (قوله لكن قال صاحب العايري) أي غيره (قوله (٥٠٩) الظاهر أنه كالغلبة) أشار إلى تصحيح (قوله

قال في المهمات وهو
 القياس قال الأذري
 والوجه المنع وقال ابن
 النقيب التبريم ظاهر فيها
 اتصال بالجملة كالشارب
 والعنفة والعدا وأما
 الحجاب والهوب وما على
 الجملة ففيه بعد ولا يخفى أن
 المراد من الحرم شعر نفسه
 وقبعاءه ذهنه شعر جرم
 آخر ولا شك أن للحرم
 فعل ذلك بالحلال كذا كرر
 الرافعي مثله في الحاق (قوله
 لا في ذنن أمرد) قيد
 الزكشي وغيره مسئلة
 الأمر بدعا لا يمكن في أول
 نباته حتى لا يفتني في الحرمة
 لأنه يصير في معنى يحل
 الرأس وقد تقدم وجوب
 القصد عليه على الأصح
 وقوله وقيد الزكشي الخ
 أشار إلى تصحيحه (قوله
 ووسط قوم الخ) أشار إلى
 تصحيح (قوله أي شعرا)
 لأن الرأس لا يخلق والشعور
 جمع وأقله ثلاثة وأجبتنا

إزالته مع إمكانه (قدي وإن) وله إزالته بنفسه لأنه تارك فلا يتعلق به تصرير لكن إزالته بغيره أي بمن
 هو حال أولي الشعر مع بالآثم من زيادته النوع (الثالث لهن) بفعل الحال أي التدهن بدن وغير
 مطيب (فيحرم) التدهن (في شعر الرأس والجمجمة) ولومن امرأة (بالسمن والزبد) والشحم والشمع
 والرائين (والعنصر من الجيوب) كالزيت (ولو كان) كل من الرأس والجمجمة (حلقا) أي يحلقها ما في من
 زين الشعر وتيمم المتأخرين لحرم شعاعا أي شاة المأمورة ذلك بخلاف ما بين أن كان يستخرج
 منه السمن والتعبد بالله يثبر بالجواز في باقي شعر الوجه كالخاجب والشارب والعنفة والعدا لكن
 قال صاحب العايري الظاهر أنه كالجمجمة قال في المهمات وهو القياس (لا في رأس) (أفرع) وأصابع ولا في ذنن
 (أمرد) لانتفاء المعنى ولا يشك هذا ما طرأ لزوم الغلبة لا الخشم إذا تطلب لأن المعنى هنا متبذل كالجمجمة
 بخلافه ثم إن المعنى فيه التزهر بالطيب وهو حاصل بالتطيب وإن كان التطيب أخشم (وله ذنن بدن) ظاهر
 وأما (وسا شعره) بذلك (وأ) كما جعله في شجقة رأسه) أو غيره كجسمه سائر الحرم مما ذكره
 يأتي من ظاهره وجوب الغلبة (تنبيه) ولا يحرم على الحرم دهن الحلال كتقليبه إلا في الحلق (أفرع)
 لم ير غسل رأسه بالدر (أو تحويف حجام وغيره) (من غير تنف شعره) لأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يغسل ويحرم رءوس الشحان ولأن ذلك إزالة لأرواح بخلاف الدهن فإنه لا تنبيه كسار (د) (له) (الاكتحال
 لا يطيب) أما ما يطيب فيحرم (والأولى تركهما) أي الغسل والاكتحال المذكورين وفيه دليل بغيره لأن
 فيما بيننا قال في الأصل في الاكتحال وقوسا قوم فقالوا أن لم يكن فيمنه كتونيت لم يكره وإن كان به
 زينة كالذكره إلا المحذور ونحوه وهذا صحيح في الجموع وقال في الجهور وقال في شرح مسلم أنه مذهب
 الثاني والكره في الرأس أشد والتصرير بأولوية الترك في الاكتحال من زيادة المصنف (وله خضب لحيته)
 وغيره من الشعور (بالحناء) ونحوه لأنه لا ينفى الشعر وليس طيبا وروى البيهقي أن نساء النبي صلى الله
 عليه وسلم كن يخرطن بالحناء وهن محرمان نعم أن كان الحناء يخرنوا والحمل يحرم ستره من اللعجب بل لستر
 ما جرم ستره كعلمه (د) (له) (الاكتحال) والفصد (ما لم يقطع بهما شعرا) فإن كان يقطع بهما حرم
 إلا أن يكون به ضرر أو إلهام (د) (له) (انئاد الشعر المباح وله النظر في المرات) كالخلال فيهما النوع
 (الرابع الحلق) شئ من شعره (والقلم) شئ من ظفره (فيحرم) كل منهما (وان قل) ذلك كبعض
 شعرا أو ظفر لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعرا وقبس شعره شعر بقية البدن وبالحلق غيره فان
 المراد الإزالة وبإزالة الشعر إزالة الظفر بجميع التزهر في الجميع (ويجب ولو على ناس) للأحرام (وجاهل)
 بحر من ذلك (بإزالة ثلاث شعرا تدفع) يعني في زمن واحد بل وفي مكان واحد لمسا بآتي (من الرأس وغيره

عقله الغلبة (قوله فان المراد الإزالة) أي يحلق أو تقصر أو تنف أو احرق أو فوره (قوله ويجب ولو على ناس الخ) قال الأذري والظاهر أن
 السكران العايري يسكروه كالحاصد وكذا كل ما يؤتى بما تزل به عقله وله المكروه على تعاطي ذلك بنفسه كالخنا فيه احتمال والأقر به أنه كبر
 كالألفاظ اه ولو زال شئ من شعرا ساقى الرب أو فقهه أو عاها الحلق بالرحل الثاني من ضرورة أن كوبر غلبا لم يؤف به نقلا والظاهر بل
 الظاهر أن يقال بعدم وجوب الغلبة في إزالة الناس سلفا ونحوها أو غير ذلك ولم يعلم من أحد أصحاب الغلبة في ذلك (قوله من الرأس وغيره) لو
 خلق الحرم من رأسه لم يكن ولم يأت بغيره من أسباب العقل فإنه يجعل له أن يأخذ من شعور بدنه ومع ذلك فهو يحرم لم يغفل العقل الأولي منه
 على ذلك الباقي في قدره فقال صاحبنا لا يعلى شئ من الحرمات بغير عقول العقل الأولي لا خلق شعرا بقية البدن فإنه يحل بعد خلق الركن
 أو عقول من لا شعرا على رأسه على هذا ما روى في ثلاث خلافت لم يتعرضوا لذلك وقاسوا جواز التقليم خبيثا لا طيحا أدهو شهيدون فنراه

(و) بازالة (ثلاثة ظفار) كذلك (لامع الجلد والعصودم) لا يتوكلان الا لتلاف والشمع وصف
 بالثلاث وقسم الخافار وهذا اختلاف الناس والجاهل في التبع باليس والطيب والدم والجامع ومقدماته
 لا اعتبار العلم والقدرة فيه وهو متصف بغيره متخالف ما لو ازالها ينجون أو مغمى عليه أو صبي غير مبر على الصبي
 في المجموع لان الناس والجاهل يعقلان فعلهما فندب ان الى تقصير بخلافه ولعله على ان الجاري على
 قاعد التلاف وجوهها عليهم أيضا ومثلهم في ذلك النساء ما اذا أزالها فاعطى الجلد أو العضو فلا يجب
 جاشي لما نازيل تابع غير مقصود بالازالة وشبهه بالزوجه تقتل فلا يجب مهرها على القاتل ولو أضعفها
 زوجه الاخرى لم يهاهف المهر لان الشئ في تلك تلاف يتعاضد في هذه وقول الاصل هنا في هذه (لزم المهر)
 يمكن تصويره بصغيره وطه الزوج على خلاف العادة وسبأ في أن المزيج لما ذكر يتخير بين اوراقته وانسراج
 ثلاثة أصغر وصيام ثلاثة أيام فهاهنا نزل على ما سبأ أي وحكم ما فوق الثلاثة حكمها كما فهم بالاولى (وفي)
 ازالة (الواحدة) أو بعضها (من الطعام) (وفي الاثنين مدان) اعسر تبعض الدم كما سبأ فهاهنا في ترك الزبي
 وعلى ما مر من التخيير بين الثلاثة المتقدمة اذا أزال شعرة أو ظفر فان اختار الدم أخرج مد ما قلنا والطعام
 أخرج صاعا أو الصوم صام فواته ذلك الا سنوي عن العبراني وغيره وقاله متعين (ولو شك) وقد انسل
 منه شعر (هل له الشط) بعد انتفائه (أو تنقه فلا بد) لان التنف لم يتحقق والاصل براءة الدم وبكره كما
 في المجموع ان يتشعوا وان يقل رأسه لحيوان يحل شعر لاجده ما طافاره لا ياله (و) فرع وان حلق لاذي
 قل أو جرحه) أو نحوهما كروح (جاز) للعذر (وذي) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو بالآية
 قال الا سنوي وكذا كل محرم أبغ الحاجة يجب فيه الفدية لابس السراويل والحقين المقطوعين كما
 لان ستر العورة ووفاء بالرجل عن الحجاب ستمام ورجم ما تحفظ فيه أو الحصر فيما قاله (منوع أو) وقول
 فقد قالوا بعدم وجوب الفدية في أمر منها قول المصنف كاصله (فان أزال ما بينه) أي الشعر (في عيه)
 ونادى به (أو) أزال (قدما) يغطيه من شعر رأسه وجابيه ان كان ثم يغطيه بان طالع بحث ستر
 بصره (أو) انكسر نظره فقطع المؤذي منه (قطعا فلا بد) لانه مؤذي (و) فرع بان الحاق (بلا
 عذر) لا تركه بحرم (والفدية على الملقول ولو بلاذن) منق الحاق (ان ألقى الامتناع من
 نار) طارت الى شعره (أحرقت) لشعره فلهما على حفظه ولاضافة الفعل اليه فذا اذذن للعائق
 بدليل الخنثى ولان حادان اشتركا في الحرمة في هذه وقد انفرد الملقول بالترفع ولا يشك في هذا بقولهم
 المباشر مقدم على الأمر لان ذلك محله اذ لم يعد نفعه على الأمر بخلاف ما اذا عاد كل عصب شاة وأمر فضا
 بذهبها يفتنهم الا الغاصب (ولا) بان حلق له بلاذن ولم يلق منه بان كان مكرها أو نائما أو مجنونا
 أو مغمى عليه (فعلى الحاق) ولو لا الفدية لانه القصر ولان الشعر في يد المحرم كالوديعت العارية
 وضمن الوديعة شخص بالتلف (وللمحلق مع البتة بها) اذا المودع حصم فيها يؤخذ ذمته كذا ذكره
 الرازي هنا كاعتد كزفي الرهن والايارة والسرقة ان المودع لا يخاصم وهو المشهور وسلم في المجموع من هذا
 حيث علل بان الفدية في المحلوق وجبت بيبه بان تشك في موادها كان له المطالبة بما دون ثلثه
 الاقل عن الأصحاب والثاني عن الفرق في ما علم الفرق بين المحلوق والمودع وقد أجاب بان العماد
 عال به الرازي بان المحرم هنا كالمالك في الوديعة لان الشعر ملكه بدليل انه اخذ حكمه ان فدية مدبته
 وان المودع انما يخاصم لان المالك مطالب بالكفارة لمطالبها معن وفارق عدم جواز المطالبة بالزوجه
 زوجها خارج فارتبها بان الفدية في معاملة اطلاق حرمة من فاعله المطالبة بخلاف الفطرة وما أجابه
 انما يصلح تعليل الحكم لاجابا عن التناقض على ان قوله ان الشعر ملكه منوع وما استدل به منتقض
 باخذية يده مثلا لاديه موثمة انتفاء الملك (فلو اخرجها الملقول بلاذن) من الحاق (لم تبق)
 كالاجنبي بخلاف قضاء الرهن لان الفدية شبهة بالكفارة ولا يخرجها باذنه سمات (ولا يحرم حلق
 شعر الحلال) اذ ليس له حرمه الاحرام فاشبهه شعر البهية (فان أمر حلال لا يخلق) شعر (محرم

(قوله وثلاثة ظفار) أو
 بعض كل منها (قوله وفي
 الواحدة منها) لو أخذ
 من شعرة واحدة شأتم
 شيئا ثم شأتم تعاق الزمان
 فثلاثة أمداد وان فاصل
 فكذلك الشعرة الواحدة ولو
 أضعف قوة الشعرة بان
 شققها نصفين فالظاهر من
 تعبيرهم بالازالة انه لا شئ
 (قوله وقال انه متعين) قال
 شققا لكن مضعف كإفاده
 الواحدة في فتاوه (قوله بانم
 الحاق) والسكاج والسكاج
 والاصعبل اذا أرسل الصبد
 وتكرير النظر لاصعبل
 بشهوة حتى أتزل (قوله
 بدليل الخنثى) أي على
 رأى مرجوح حرم المصنف
 في الامعان بخلافه (قوله
 يفتنهم الا الغاصب) قال
 شيخنا أي ضمانا ستر
 والا فاقصا بطريق في
 الضمان (قوله أو مغمى
 عليه) أو غير مجز (قوله
 وبان تشك) يتم باذنه (الحق
 وبانه) فاعتلق به حقه
 تعالى فثلث المحلوق المطالبة
 به فبما سأل ما باع عبدا
 بشرط عتقه وقتل الحق في
 التتبع تعالى وهو الواجب
 فان للبايع المطالبة به

(قوله وليس كذلك كنبه عليه الأذرى) أشار إلى تخصيصه (قوله الجناح ولو لم يمتنعفسد اللحم) ما قبل الوقوف قبل الجناح وأما بعده فانه وطه
 صاف أحراما صحيحا يحصل فيه التلف الأول فاشتمل على الوقوف (قوله أي فلا ترشوا) أي ولا تفرقوا فلو لم يمتنعفسد اللحم ومعناه انتهى الأول كان
 معناه الإخبار عن نفي هذه الأشياء في الحج لاستحلال الوقوع فيه لأن خبر الله تعالى صدق تمامه (قوله) وبجانب الضى في ماددهما) وبجانبه
 (قوله عن جمع من العصابة) منهم ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر وابن العاص رضي (عنهم) (٥١١) الله عنهم (قوله وهي بدنة) فان لم يجدوها

ثانم) أوتوه خلق (فالفدية على الأحرار من جهل الحائتي) الحال أو أكره أو كان أعجميا بعتة ودجوب
 طاعة أمره (واللازمة) أي الحاق وقضية كلامه كالماله أنه لو أمر بحرم بحرما أو حلال بحرما أو عكسه
 اختلاف الحكم وليس كذلك كنبه عليه الأذرى * النوع (الخامس الجناح ولو لم يمتنع) في قبل أورد
 (مفسد اللحم) ولو كان اللحم رقدا أو وصلا للهبي عنه فبه قوله تعالى فلا ترش أي فلا ترشوا والرش
 فسر ابن عباس بالجناح والأصل في النهي انتشاء الفساد (قبل التخليل) بعد وقتها أو قبله (لا ينبها)
 لضعف الأحرام حيثئذ (د) مفسد (للعمره) كالخج (قبل الفراغ) منها (وجب الضى في فاسدهما)
 لقوله تعالى ورتج الحج والعمره فنه فانه يتناول الجميع والفاسد ودوى البهيق بإسناد صحيح ذلك مع القضاء
 من قابل وإخراج الهدى عن جمع من العصابة ولا يخالفهم بخلاف سائر العبادات للخرج منها بالفساد
 إذا حوتها بعدد ثم يجب إمسالك بقية النهار في صور رمضان وإن خرج منه لم يرتزاه كسفره بابه
 (د) تحببه (الكفارة وهي بدنة) ولو كان نسكه فسلوا ودى ذلك ماله عن عمر وعلى وأجره برز
 وابن عباس ورواه البيهقي عن ابن عمر وعبد الله بن عمر ولا يخالفهم والبدنة الواحدة من الإبل أو البقر
 ذكرها كان أو أثنى (وإذا جامع بين التخليل أو بعد الإفساد) قبلهما أو بينهما (لزمه شاة) لانه محظور
 لاوجب فسادا فاشبه سائر المحظورات * (فرع يجب على المفسد القضاء) اتفاقا (وان كان)
 نسكه (أطلقا) لانه يلزمه بالشروع فيه واستشكل نسكه ذلك قضاء بان من أفسد الصلاة ثم أعادها في
 الوثب كانت أداء القضاء لوقوعها في وقتها الأصل خلافا للقاضي وأجاب السبكي بانهم أطلقوا القضاء هنا
 على معناه القوي وبانه يضيّق بالأحرام وان لم يضيّق وقت الصلاة لأن آخر وقتها لا يتغير بالشروع فيها فلم
 يكن بفعله إبدال الأقسام أو قهالها في غير وقتها أو التمسك بالشروع فيه فضيّق وقته ابتداء وانتهائه فانه ينتهي
 وقت الموات ففعله في السنة الثانية يتلحق بوقته فضم وصفه بالقضاء أو بدله في الترخيص الأول يقول ابن
 ونسكه أداء القضاء (وبقع القضاء مثله) أي مثل الفاسد فان كان فرضا أو فرضا أو نقلا أو فاقطعا
 فلو أفسد النطاق ثم نزع حواجز أو تفصل المندوب بحجة القضاء لم يحصل له ذلك (ولكن) أي الأحرام
 بالقضاء (من حيث أحرم) أي من مكان أحرامه بالإدائه قبل الميقات (أو من الميقات) لانه التزمه
 بأحرامه بالإدائه فلو أحرم دون ذلك لم يزد (وان جاوزه) أي الميقات (حلالا ولو غير مسمى) بأن لم يرد
 النسل ثم بدله فأحرم ثم أفسده فانه يلزمه الأحرام في الميقات وان لم يعد إليه في الأداء لانه الواجب
 أصالة وعلم من كلامه صرح به أصله أنه لو أفراد الحج ثم أحرم بالعمر ثم أدى الخ لم تم أفسدها كفاءه ان
 يجرى في قضاءها من أدى الخ وأنه لا يتعين علمه سلك طريق الأداء لكن بشرط ان يجرى من قدره سائته
 (ولا يتعين الزمان) بأن يجرى بالقضاء في الزمن الذي أحرم منه بالإدائه بل له التأخير عنه وفارق المكان
 بأن انتهاء الشرع بالميقات المكاني أو كل فانه يتعين بالنسب بخلاف الزماني حتى لو نذر الأحرام في شوارع الجازة
 نأخذه كذا فرقا الأصل قال الاستنوي وهو يجب فانه سوى في كتاب النذورين نذر المكان ونذر الزمان فصيح
 وجوب التعيين فيها قال ولعل الفرق ان المكان يضبط بخلاف الزمان (فان) وفي نسخة (وان) أفسد
 القضاء جبت الكفارة (المسار) (وقضاء واحد) لان المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه (د) يتصور
 القضاء عام أو أفساد بان يتخلل بعده (لا حصار ثم يطلق) من الحصر أو بان يرتد بعده أو يتخلل

بقرة فان لم يجدها فنبسج
 شاة فان لم يجدها فاقدم البدنة
 بالنقد والغالب تعتبر القيمة
 بسعره كقفي غالب الأحوال
 كذا نقله في الكفارة عن
 نص المختصر وعن القاضي
 أبي الطيب والحسين وفي
 شرح السبكي انه يعتمر سعر
 مكسالة الوجوب بحري
 عليه الاستوى وابن القتيب
 وابن السبكي في الشرحين
 ولا في الرضة وبشرطه
 طعاما وبصدق به على
 مساكين الحرم وأقل ما
 يعجز عن دفعه الواجب
 الى ثلاثين ذوقا والمراد
 الطعام الجري في الفطرة
 فان عجز صام عن كل مد يوما
 (قوله) والبدنة الواحدة من
 الإبل أو البقر (الخ) البدنة
 حيث أطلقت في كتب
 الفقه وألحديث فالمراد
 بها كقائل النووي العير
 ذكرها كان أو أثنى وبشرطها
 سن يجوز في الأصح وقال
 كثير من أئمة اللغة وأكبرهم
 تطلق على العير والبقرة
 اه والمراد هنا ما قاله
 النووي فان البقرة لا تجزئ
 الا عند المعجز عن البدنة
 (قوله) أو بدله في التوضيح
 الأول (الخ) ثم قال وبسط

الثاني ان النسل وان وقت باعمر فاقطع في سنة فاقطع فها تبين انما المطلوبه لا لا يقاطع وام وقته الأصل لا العارض بالأحرام فالمنى
 يكون العمر وقتا صحيحا انه يجب أن لا يتخلل العمر عنه لان كل جزء وقت حتى أفسده وقت الثاني بعد وقته المقدرة شرعا فكان قضاءه ولو بعد الزمان
 مستطاعا بالأداء على من أحرم سنى الامكان ولو كان وقته جميع العمر لعصى من أهلها أو ما الصلاة فوقتها بين معين فيها فاقطعها في جزءه
 من بينه فانه اذا الأحرام هم لم يغير وقتها بل يضيقها لغيرهم والخرج من العبادات الواجبة اه ولا يخفى ما فيه وقد وردت في القضاء في غير

كذلك ارض شرط الخلل به ثم ينشئ (والوقت بان) فيستقل بالقضاء * (فرع لا يفسد سجد المراء)
 الحرمة (المكرهة النافذة) بجميع اوج أو غيره اعلمها (وان ما وعته) مختارة عالة بالحرم
 ذاكرة لأحرام (فقد) لما لم (والكفارة عليه) يعني على زوجها الحرم الجامع (دونها) كافي الصوم
 وروى البيهقي عن ابن عباس باسناد صحيح اذا لم يجد الرجل امرأته يجزئ عنه ما جزور وروى هونه أيضا
 ان كانت اعانتك فعلى كل منك كفاية والافعل لما تافرحلت على النذب جمع بين الرايتين ونفسه نظرا لما كان
 حصل الاولى على انهما لم تعنه (ولو قضت الزوجة) مجها بان خربت اقضائه (لزمه) أي زوجها
 (ز باء تنقية السفر) من زاد راحله ذهابا واباء بالانتهاء غرامة تتعلق بالجماع فله شه كالكفارة أو بائنة
 الحضر فلا تزمه الا أن يكون مسافرا معها ولو عشت لزمته الا بانه عنها من ماله وموئنة الموطوءة بشبهة أو ربا
 عليها (و يستحب اقرارهما) اذا خروجا لالة ضامعا (من حين الاحرام) الى أن يفرغ الخللا كسلا ندعو
 الشهوة الى المعادة فان عهد الوصال مستوق (د) اقرارهما (في ذلك المكان) أي مكان الجماع (أكد)
 للاختلاف في وجوبه أو لا ونسكهما فاعا كان كانت محرمة دونه فقد اتفقوا على ان المدينة لازمة لها فله في
 الجموع في باب الفوات والاحصار وحوى عليه السبكي وغيره وحرمه الماوردى لكن قبله بما اذا كان
 الواطئ لا يقبل عنها الا بان كان زوجها أو سدها فهي لازمة له لان من موجبات الوطء على ما سرفي
 نظيره في الصوم انتهى وقضته ترجع عدم لازم معاقبة الكن بفرق بان الحج انما يجب في العمر مرة فكان
 أول من الصوم بالاحسا ط وأشد منه في الزام الكفارة ولهذا كثرت فيه الغلبة بأسباب * (فرع ويجب
 القضاء على الفور) لانه تضيق بالشروع فيه ولما سرف البيهقي (وكذا) يجب على الفور (كل
 كفارة وجبت بعدوان) وان كان أصل الكفارات على التراخي لان المتدعي لا يستحق التخفيف بخلاف غيره
 * (فرع وان أفسد مفرد) نسكه (فتتم في القضاء أو فرق سائر) ولا ضرر العدول الى المفصل لما يفسد
 من المبادرة لما يستحقه وجوب القضاء على الفور (وكذا عكسه) بان أفسد متم أو قارن نسكه فافرد في
 القضاء حازلانه زائد فيه أو ما حكي عن الشافعي من انه ليس له ذلك كله الا بصاحبه على انه ليس له ذلك من غير دم
 وقد بين لزوم الدم في قوله (وان أفسد القارن) نسكه (لزمه بدنة) واحدة لا تغفار العمر في الحج
 (مع دمه) أي دم القارن الذي أفسد لانه لزم بالشروع فلا بد من الاضداد (د) لزمه (دم آخر
 للقارن) الذي التزمه بالاضداد (في القضاء أو أفرد) لانه متبرع بالافراد وشمل كلامه ما لو قرن أو منع
 في القضاء به صرح أصله لكن قال البيهقي هذا في القارن واضح أما في المتمتع فليزمه دمان آخران دم
 للقارن الذي التزمه بالاضداد للقضاء ودم للمتمتع الذي فعله انتهى ويجوز في دم في كلام المصنف الرفع كما
 تقرر والجواب عما على دم في القضاء متعلق بلزم أو بمعنى العبة (واذا فاق القارن الحج) لفوات
 الوتوف (فالعمر فاقته) تباهه كانه يفسد بفساده وان كان الجماع بعد افعالها كان طاف القارن
 وسي حلق في تمامه كما وقع احصه وان كان الجماع قبل افعالها كان جامع القارن بعد الخل الاذل
 (لكن يجزئ) الاولى بلززه (دمان) دم (لفوات) دم لاجل (القارن وفي القضاء) دم
 (ثالث) وان أفرده كظاهرة المتقدم في الاضداد * (فرع اذا جامع جاهلا) بالتحريم (أو ناسيا)
 لأحرام (أو مجنوناً أو مكراها) أو مغمى عليه (لم يفسد حجه) لانه عبادة تتعلق بالكفارة بفسادها
 فيختلف حكمها بالذكورات واندادها كالصوم وبقارن الفوات بانه يتعاقب بارتكاب بخنجر ولفوات
 بترك ما موم و ترجع عدم الفساد في المكر من زباده به صرح في المجموع وقوله (ولادم) من
 زياده وهو معلوم * (فرع لو أحرم بمجاهل منعقد) احرامه كالاتي عقد الصلابة بالحدث وهذا صححه
 في الر وضعتنا لكن حرمه كالأفني في باب الاحرام بانعقاده صحه ما يفسد ولو أحرم في حال نزعه قبل انعقد
 صحه ما وقيل فاسد او قيل لا ينعقد صحه ما في الكفاية والوافي لا قواعدا كما قاله ابن العباد انعقاده صحه لان
 النزاع ليس بجامع

سنة الاضداد لا يتم في سنته
 فالعقد في الجواب الأول من
 (قوله فلزمته كالكفارة)
 أي والله رد كما لو كانت
 الموطوءة فاقته فان نفقتها
 عليه قطعا (قوله وقضته
 عدم ترجع الزوم) أشار
 الى صحه (قوله ويجب
 القضاء على الفور) ويشترط
 قضاؤه في سنة الاضداد بان
 جامع ثم أحصر أو عكس
 قبل الفصل فيحلق ثم
 يزول الحصر والوقت بان
 فيصير به (قوله وان كان
 الجماع قبل أعمالها الحج)
 لانها تقع تباهه (قوله أو
 مكراها) أو غاملا (قوله
 والموافق لقواعد الحج)
 هو الامع

(قوله) فحرم عدا بشهوة) أي وإن لم ينزل (قوله) ويسقط الوضوء) قال ابن العمداني في أن يكون محله عند اتحاد المجلس فإن باشر فجلس
 وجامع في آخر تعددت قطعاً لقوله فحرم على ما لا ينكح الحرم (الح) لأن النسي يقتضي التحريم والفساد هو إجماع العصابة وشملت عصابة الإمام
 والقاضي وهو الأصح (قوله) لا يصح إذهابه لخلل (الح) أشار إلى تصحيحه (قوله) وأما كلامه كماله أنه لا يذبح (الح) أشار إلى تصحيحه (قوله)
 يعني باتلاف ما حرم التعرض (الح) مثله ما لو تلفت تحت يده أما التعمد لاتفق لقوله (٥١٣) تعالى ومن ظلمه منكم بعد ما غفر إثمك
 ما قتل من النمر وأما الخلق

فيه فلعوم قوله صلى الله
 عليه وسلم في الضبع كيش
 إذا أصابها الحرم فلا تها
 كفارة وجبت بقتل فاستوى
 فيها العمل وأخطأ ككفارة
 قتل لا ذى وإثم فادق
 الآية بالتعمد لتعني
 الوعد باللعق باللفظ
 المحكم عن الخطأ وأما
 الباقي فبالقياس (قوله)
 لقوله تعالى ومن ظلمه منكم
 (الح) سواء كانت فية المثل
 كقتية الصبي أم أكره
 أقل لانها ر الآية وقوله
 تعالى منكم خرج يخرج
 الغالب إذا دخل الكافر
 وقتل صديقه (قوله) مع
 الغرم كان مملوكاً قد
 أقر بذلك ابن الوردى وقوله
 عندي سؤال حسن
 مستطرف
 فرع على أصلي قد فرعا
 قابض شئ وضامالكه
 وبعض أقتضه المثل معاً
 (قوله) وبه قال الأذرى
 قضية كالمهمام بيض
 ما لا يترك لا يحرم التعرض
 له ولا يضمن وإن كان أحد
 أصلي بالضم ما كولا وحشياً
 كما حرم به بعضهم وهو
 ظاهر إذا حمله على كونه
 الفرائد أما إذا قلنا أنه ظاهر

فصل وان ارد) في اتناه نسكه (فسدا حرامه) فيفسد نسكه (كصومه) وصلاته وإن نذر
 زمن ربه (ولا كفارة) عليه (ولا عصى فيعملوا) أعدم وروى فيهما بخلاف الجماع فانه وإن
 فسده نسكه لم يفسده إراحه حتى يلزم الضم في فاسده كإسار النوع (السادس) مبدعات الجماع (قهرم)
 عدا بشهوة على الحرم ويحرم بتكليف منها على الحلال لا يبيعه على الحرام (قبل التخليين بينهما) وإن
 لم ينزل (حتى الممس بشهوة) لا يغيرها (كأنى الاعتكاف) بل أولى ولأن النكاح يحرم بالإحرام كإتاني فنهذه
 أولى ولو عصى بالنظر بدل الممس كان أولى بالغاية وكانه عصى بالمس بعد دعه الضمير في قوله (ويجب به)
 أي بالمس يعني بالمباشرة أو دأب شهوة (دم) إمسار في الجماع بين التخليين بخلاف ما لو نظر بشهوة أو
 قبل بمائل كذلك وإن أنزل فيها (وبسقط) عنه الدم (الجامع) بعد المس يعني أنه يدرج
 في ذنبه الجماع كالنذر الحاشية (ولو استنى) بيده أو نحوه أو أنزل (لزمه) دم (ونكاح
 الحرم ونكاحه) محرم (لا ينعقد) فحرم على ما لا ينكح الحرم ولا ينكح ويكايه ولا نكاحه
 لا يصح إذهابه لخلل في النكاح كذا قاله ابن القطن وفيه كما قال ابن المرزبان فنظر حتى الداروى كلام
 ابن القطن ثم قال ويحتمل عندى الجواز (وليسك) الحرم (المطبخية) بكسر الخاء (نبا) بل قال
 المؤلف إنهم تركوها لأنها أراد العقد فإذا كان منعه كما لا اشتغال بأسبابه وأما كلامه كماله أنه لا يذبح في
 عقد النكاح في الإحرام يستثنى من قواهم من فعل شئ يحرم بالإحرام لم يذبح وكذا الأصل إذا أُرسل
 الصيد وتكرر بالنظر لمرأته بشهوة حتى أنزل والمتسبب بإسك أو نحوه في قتل غيره والصيد النوع
 (السابع) الأصبياد فحرم التعرض (لكل) صيد (يرى وحشياً ما كولا) كبقر وحش ودجاجة
 وحمام (أو ما هو) أي البرى الوحشى المأ كولا (أحد أصليه) كتولدين حمار وحش وجرار
 أسلى أو بين شاقوطى أو بين سبع وذئب وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البرى أي أهدم ما دمتم حراً
 وقوله بأنهم الذين آمنوا لا يقتلوا الصياد ثم حرم وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرم فمك أن هذا البلد حرام
 بحرمته لله تعالى لا يصيد شجره ولا يفر صيده واه الشيخان أي لا يجوز تغييره - يدهم ولحلل فغير
 التغير وأولى وقس بكمه باقى الحرم وأعمال تحب الزكاة في المتولدين الزكوى وغيره لانها من باب الموادة
 وتخرج عما قاله ما تولدين وحشياً غيراً كولا وانسى ما كولا كمتولدين الذئب والشاة وما تولدين غير
 ما كواين أحدهما وحش كمتولدين الحمار والذب وما تولدين أهليين أحدهما غيراً كولا كالغزل ولا
 يحرم التعرض لشيئ منها وكلام الأصل يقتضى خلافه في أولها (ويجب به) يعني باتلاف ما حرم التعرض
 له ما ذكر (الجرام) أقوله تعالى فمن ظلمه منكم بعد ما غفر إثمك مثل ما قتل من النمر (مع الغرم) أقيمته
 لمالكه (إن كان مملوكاً) لا تخلف الجاهة سواء أذبحه ورد إليه فهو مأم لا يذبح الحرم ميتة كذا
 سبأنى (فان شئ) في أنه ما كولا أولاً أو أن أحد أصله وحشياً ما كولا أولاً (استحب) الجزاء
 (ويضع يمينه) أى كل منهما (مضمون القيمة) وكذا سائر أجزائه كشره ودره وشعره وفارق الشرورن
 أشجار الحرم حيث لا يجب فيه جازاءه بغير الضرر الحيوان في الحرم والرد بخلاف الورقان - هل مع
 تعرضه لابن نقص في الصيد من نقد سئل الشافعى عن جلب غرمان الفأر وهو محرم فقال نعم العز
 بالبن والبن وينقل نقص ما يمينه ما يصدق به (لا) البيضة (المذرة) فلا تضمن كالقود صيداً -

(٦٥) - (اسئ المطالب) - (اول) محل أكاه كإجازه التوى في مواضع فالأقرب بيض المتولد التحريم كماله
 والصواب في بيض الفواقر المباحة كالكسر وعدم الضمان وتحريم الأكل وقوله فالأقربى (الح) أشار إلى تصحيحه (قوله) لا المذرة) مراد بالذرة
 التي صارت ذباً فإن الأصح نجاستها ما التي اختلط بياضها بصفرها فالظاهر أنها مضمونة كالبن لانها مأكولة والنوى في شرح المذهب
 في باب النجاسة فسر المذرة بالمتخلط وتون السجدة فقال البيضة الطاهرة إذا احتضنت ما لا يصح نجاستها ولو صار مذرة وهى بالمتخلط بياضها

بصغر ثم انتهى طاهر بتلاخلاف وقال في كلامه على المهذب المذنب عند أهل اللغة الفاسدة وقد تعلق على التي اختلط بياضها بصغر ثم (قوله
وصد البحر) ليس المراد البحر وهو دبل (٥١٤) المراد ما يعيش في الماء سواء النهر والبحر والبر والبحر وتوحيها (قوله قال الله

تعالى أحل لكم صد
البحر) قال القائل والحكمة
في الفرق بين البر والبحر
أن البري إنما صاد غالباً
للتزج والتفرج والاحرام
بأن في ذلك تخلاف البحري
فإنه صاد غالباً لا يضطر
والسكنة أحل ما لا
(قوله وكل مؤذ) ومنه
العناكب لأنها من ذوات
السحوم كما قال بعض الأطباء
وكثير من العوام يتنجس من
قتله انتهى ما شئت فيم
الغار على النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا يلزمه أن لا
يذبح الحرام (قوله وفيه
نظر) يحرم القاذوا في
المسجد حسب قولنا يحرم في
غيره فقد قال الترمذي ينجس
أن يخص جواز القائها
بغير المسجد قال ابن العمام
والذي قاله صحيح متعين
وبدل عليه قوله صلى الله
عليه وسلم إذا وجد أحدكم
القدم له فليصرفها في ثوبه
حتى يخرج من المسجد ورواه
الامام أحمد في مسنده
(قوله أوفى الحرم) لو كان
الصيد بعض فرائده في الحل
وبعضه في الحرم وجب
الجزاء ولا ينظر إلى الرأس ثم
هذا في القائم أما التام
فالمعبر عنه فإله في
الاستقصاء (قوله لم يضمن
لعدم تعديه الخ) أشار إلى

(ال) أن كانت (من النعام) فيضمن قشرها لأنه فيه أذنيته به (وإن كسرهما) أي البيضة (عن
فرخ حتى ماتت) من النعم (يجب وإن طار وسلم فلا شيء عليه) (وإن نغرس صدغاً فيه أو أحضنه) أي
بيضه (دجاجاً) أو عكسه كما صرح به أصله (وفسد البيض الصبد) (ضمنه وإن تفرخ) البيض (فهو
من ضمنه حتى يتنجس بطيره) ممن يعدو عليه (فرع لا يحرم الانسي) أي التعرض له (وإن توحش)
بجلافة الوحش يحرم التعرض له وإن استأنس كالعلم بمسارها نفاً لا لاصل فيها (وما أخذ أو به صد)
كالنمرود بين الضعف والذنب (لحكمه في الجزاء حكمه) أي حكم الصبد وهذا علم بمسار (وصد البحر)
وهو ما يعيش الأده (حلال) قال تعالى أحل لكم صد البحر (لما عاش منه في البر) أي إضافة بحرم تغلبها
للحرمة (كطيره) الذي يغوص فيه ويخرج فانه يحرم له أن يذوق فيه أهلك والجراذير كما صرح
به الاصل (والحرم في التعرض لغير الصيد) الذي يحرم تعرضه (من الحيوانات كالحلال) فمنها ما يقع
وبصر كمنهوق وقر وبارز لا ينس قتل ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كغنائس وبعولان وسمطان
ورخصة وكباب يسبق وقوله ولا نفع فيه مباحة فبكره قتل ويحرم قتل الخيل والابل الساجدة والخطاف
والضفدع والهدهد والصرور ومنه ما ينس قتل كمنهوق وقر وكباب وغور وبق وروغوث وكل مؤذ كجاسني
كل ذلك في الأطعمة (الاقفل شعر الرأس والعلة خاصة) من الحرم (ذكره) تعرضه له لا يذنب الشعر
فإن قتله لم يلزمه شيء لأنه غير ما كوله (و) لكن (يفدى الواحدة) منه ولو (بلقعة استخبيا) أما قبل بدنه وثباته
فلا يكره تخفيه ولا شيء في قتله ذكره الاصل وينبغي من قتله كالمروغوث وهو قسمة تشبه المصنف الحرم
بالحلال وقوله لا يكره تخفيه قد يقتضي جواز رسم حوافه ونظر ويحتل جوازه نظراً لحرمة الاحرام في الجاهل
وكاملة السنين وهو بيضه فله في الرخصة عن الشافعي لكن قد يشك في أنه لا يضر من الفعل
● (فصل) في أبواب تضمن الصيد وهي المباشرة والتسبب ووضع اليد (السبب) الآتي بانه
في كتاب الجنائز (حكم المباشرة) في الضمان (بين نصب شبكة) أو نحوها (وهو يحرم أوفى
الحرم ضمن ما وقع فيها) وتلف سواء أنصه في ملكه أم غيره لأن نصبها بصدبه الاصطلاح وهو كالأخذ
باليد بخلاف البئر حيث فصل فيها بين حفرها وعدواناؤه برعدوان كاستأجر أو وقع فيها الصيد
قبل التحلل أم بعد له بصدبه حال نصبها كما أتى به الغزوي وكذا لو وقع فيها بصدفه كاذكره في كتاب
الزهد قال الأذري ويؤخذ من تعديله أنه لو نصبها لاصلاح ما روي منها أو للخوف علمه من مطر ونحوه
لم يضمن لعدم تعديه كالونصبها وهو حلال وكلام الرافعي دال عليه (الا) أي استكن (أن نصبها)
وهو حلال (ثم أحرم) فلا يضمن ما وقع فيها (وإن أرسل) يحرم (كباباً) معلماً على صيد (أو حل
رباطه والصيد حاضر) ثم (أو غائب) ثم ظهر (فقتله ضمن كلال) فصل ذلك (في الحرم)
يجمع التسبب فيهما وجهه بالصيد في الغيبة لا يفرق في ذلك والتصرع بذلك كحكم الحلال في الحرم
من زيادته (وكذا) يضمن (والحلل رباطه بتقصيره) في الرباط فقتل صيداً حاضراً أو غائباً ثم ظهر
والتصرع بذلك كحكم الغائب في ضمنه زيادته وفارق ما ذكره من الضمان بأرسال الكلب لقتل الأدي
بأن الكلب علم الاصطلاح فاصطاده بأرساله كاصطاده بنفسه وليس معلماً لقتل الأدي فليكن القتل
منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ولهذا الوأرسل كلباً غير معلم على صدقه لم يضمنه كالجرب
المار ودي والجرب جاني والقاضي أو العالبي والقاضي حسن بن عزماء إلى أنه لا يملكه كافي المجموع
عن المارودي فقط قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لانه سبب انتهى وظهر أن محل كلامه هو ولاه إذا لم
يكن الكلب ضاراً بارتضائية الفرق السابق أنه لو كان الكلب معلماً لقتل الأدي فأرسله عليه فقتله

تضمنه (قوله وإن أرسل كلاباً) لو أرسل كلباً فزاد عدوه بأمره يحرم قتل يضمن وجهان أحدهما أنه لا يضمن
لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالاعراض (قوله لم يضمنه كالجرب) أشار إلى تضمنه (قوله ثم قال وفيه نظر الخ) قال في الحاد وموضع طالان
نحوهم التسبب بين العلم وغيره (قوله وظهر أن محل كلامه هو ولاه الخ) أشار إلى تصحيحه

ضمن كالضاري وهو ظاهر (وبصيرة المحرم جل البازي ونحوه) مما يصاد به ككلب وصقر لانه براد
 الارسل الممنوع عنه (فان حله فانفلت) بنفسه فقتل (فلا ضمان) وان فرط لانه اختيارا كقتله في
 المجموع من الماوردي وأقره وبغاري التحلل رباط الكلب بقصيره بان الغرض من الرباط غالباً دفع
 الأذى فإذا التحل بتقصيره فقتل الغرض خلاف حله وان أرسله على صيد فقتله فلا ضمان عليه لكنه ما لم
 يكلو وما به - ثم فاختار ما مر به في الرخصة والتأخير في المجموع (وان نقرضه) أي من الحرم
 (صيده من ضمانه) وان لم يقصد تغيره كان عرفه فقتله بتغيره أو أخذ سباع أو أصادم بشيء أو
 جبل أو بندقه (حتى يسكن) على عادته (لان ذلك) قبل كونه (باقية ما يوه) لانه لم ينفذ بعد ولا
 يبيعه ولان ذلك بعده معلقا (وان صفر الحرم بقر) حيث كان (أو) حرها (حلال في الحرم
 فاهلكت صيده) انظر فتا حفرها عدا وان ضمن (والا) كان حفرها بملكه أو بجوان (فالمحذور في الحرم)
 ضمن به (فقط) أي لا المحذور بحفر الحرم في غير الحرم لان حرمه الحرم لا يختلف فصار ككلو نصب شبكة
 في الحرم في ملكه بخلاف حرمه الحرم فلا ضمان ما لم يضمن ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدد وان
 كئيل وتلف بهيمة أو آدمي * (فرع) * لو (دل) شخص آخر (على صيد) فقتله وهو (ليس)
 فيه أي الدال (ليرضمن) لانه لم يلتزم حفظه وكلوله غيره على قتل آدمي لكنه ما لم يضمنه على
 معصية كلوله أو نكحها (أو فها) أي في يده (والقاتل حلال ضمن الحرم) لانه ترك حفظه
 وهو واجب عليه - فصار كالودع أو دال صار على الوديعة (ولا يرجع) الحرم (على القاتل) بما
 ضمنه لانه غير مضمون في حقه (ولو أملكه محرم فقتله محرم آخر ضمن القاتل الكل) لانه مباشر
 ولا رلامسك مع المباشرة وكذا صححه أصله ثم نقل عقبيه عن صاحب العدائنه صحح ان الممسك ضمنه
 باليد والقاتل بالتلاف وان قرار الضمان عليه وصححه في الرخصة بعد بغير رخصة كقتله في الغيب
 والجنايات فيجمل ما هنا على ذلك ويجعل كلام صاحب العدائنه بالجموع قبله وان كان ظاهر كلام الاصل
 انه روجه آخر (ولو رماه) أي الصيد (قبل احرامه فاصابه بعده أو عكس) بان رماه قبل تحلله فاصابه
 بعد ما انصرف شره بعد الرمي (ضمن) تغليب الحالتين الاحرام فيه ما والرجوع في الثانية ضماناً زبانه
 وفارق ذلك عدم الضمان فيما لو رمى المؤمن غراب أو مسلم فأرشد ثم أصابه فقتله بان رماه صرنا بما
 أخذنا من اهدارهما ولو رمى صيدا فنقضه الى صيد آخر فقتلهما ضمنهما كما علم من كلامه
 وصرح به في الرخصة

* (فصل وضمن) المحرم (الصيد باليد أو بالذي فيها) من نحو مركوب (فيضمن صيده) أخذه
 بيده كالغائب أو (زاني بول مركوبه) فقتل أو تلف بعضه أو رفته كقولنا به آدمي أو بهيمة
 فلو كان مع الركب سابق وقائد فهل يشتركون في الضمان أو يختص به الركب وجوهان في المجموع
 وقباس ما صححه من ان الدله دون الآخرين اختصاص الضمان به وكلام الشيخين في الضمان بالتلاف
 البهيمية دليل عليه (لأنه انفلت بغيره) فلا يضمن وان فرط أو أخذ ما سافر في انفلات البازي ونحوه
 (وإذا أحرم) وفي ملكه صيد (زال الملك عنه الصيد ولو زماره) لانه لا يراد للدوام فحرم استدامته
 كالإباحة بخلاف النكاح (ولو) لم يرسله حتى (تحلل) فانه يلزمه الارسال الا وترفع الزم
 بالتعدي بخلاف من أملكه خرافة بخرته - حتى تحلل لا يلزمه اراقته أو فرق بان الخرافة انتقلت من حال الى
 حال فان قلت هلاك تحله كإسلام الكافر بعد ان ملكه عبداً مسلماً حيث لا يؤمر بالآلة فما عندك وال
 المانع قلت لان باب الاحرام أضيقت من ذلك بدليل انه ينتفع على الحرم استغارة الصيد واستبداءه واستحار
 بخلاف الكافر في العبد المسلم (و) اذ ان الملك عنه (لاغرمه اذا قتل) أو أرسل (ومن اصطاده)
 أي أخذ ولو قبل إرساله وليس محرماً (ملكه) لانه بعد لزوم الارسال صار مباحاً (ويضمن) من زال
 عن ملكه (ان مات) في يده (ولو لم يكن من إرساله) اذا كان عكسه إرساله قبل الاحرام كقتله في الزام

(قوله ضمن كالضاري وهو)

ظاهر) أشار الى تخصيصه

(قوله ولا الا المحذور في الحرم

فقط) وهذا مكل على

ما ساقى في الجنايات انه اذا

تلف بهيمة ان لا يضمنه

وفي الفرق بينه ما عسر

الفرق بينه ما ظاهر وهو

ان علة تضمنه في هذه

المسئلة حرمة الحرم الدال

علم ا قوله صلى الله عليه وسلم

في خبر الصحيحين ولا يفر

صيده وعلة تضمنه في ذلك

تعديه بحفرها وهو غير

موجود فيها قوله كقولنا

به آدمي أو بهيمة هذا خلاف

ما حرم تبعه الترجيع أصله

في الباب الثالث فيما تنلفه

البهائم من عدم ضمان

ما تلف ببول المركوب أو

روثه وقوله وبأس ما صححه

الح) أشار الى تخصيصه (قوله

اذا كان عكسه إرساله قبل

الاحرام) بخلاف من نذر

التضحية ما تضمنه فانت

يوم الفطر قبل إمكان الفرج

فانه ليس بممكن التضحية

به قبل وقتها وله تأخير

التضحية مادام وقتها قابلاً

وليس له تأخير الارسال

بعد الاحرام

(قوله فهل يلزم الصبي إرساله الخ) أشار الى تخصيصه بكتب عليه أيضا في فتاوى الاصبى لى أكرم الولي عن الصبي وفي ملكه سيدا أعلم فيه نسا والذي يقتضيه قياس المذهب انه بزل ملك الصبي عنه على قولنا بزل ملك الحرم عن الصبي وينبئ الحرم على القولين في الكفاية فاننا نجيب في مال الصبي فلا غرم وان قلنا في مال الولي احتمل ان يجب واحتمل ان لا يجب لما بين من مصلحة الصبي واذا أكرم وفي يده يد مروهون لغرم هل بزل ملكه عنه أم لا فان قيل بزل فهل يغمم ما يحصل رهنه ما كانه أم لا قال الاصبى في فتاوى ب لا أعلم في ذلك انما الذي يقتضيه قياس المذهب انان قلنا بزل ملك الحرم عن الصبي لا تخفى بهذا على الخلاف في اجتماع حق الله تعالى وحق الاذى فان قلنا يقدم حق الاذى فلا يجب الا إرساله وان قلنا يقدم (٥١٦) حق الله تعالى جرى فيه أقوال عتي المروهن وحيث حكم بزال الوصية فز وجوب

الارسال وجب أن يغمم القيمة لتكون رهنه ما كانه وقوله احتمل أن يجب أشار الى نصيحة وكذا قوله فان قلنا يقدم حق الاذى الخ (قوله لان من منع من ادمه المثل الخ) ولا نه سب يك به الصيد فسخ الحرم من التملك به كالاصطيد (قوله وان قبضه بشر الخ) قال الفتى فيه أمران أحدهما قوله وأرسل وتفرقة في وجوب القيمة بين الهبة وغيرها غير صحيح بل نصحتها جميعا لانه بإرساله متعلق ومتعد وانما يصح التفريق بين الهبة والعارية والشراء فبإرساله لا يفعله وبإرساله عبر في الرخصة في الهبة وعبر في العارية بإرساله وقال انه يضمن القيمة فانهم ان تلف الهبة بفعله يضمن وتلف العارية بنفسه غير يضمن وما أفهمه في الهبة صحيح لانهم فاسد لها حكم صحيحا وما أفهمه في العارية غير صحيح لان حكمها بالتلف والارسال سواء لان جميعها مضمون وقاسدها كذلك فكان الاولى أن يعرف في الرخصة بل حكمها الأمر الثاني الشعر أن مقتضى نظريه بين الهبة والوديعة عند الارسال افتراقهما عند الهلاك وإيس كذلك فالخامس ان الارسال مضمون في الجميع والهلاك مضمون في الشراء والعارية بدون الهبة والوديعة (قوله لا دخوله في ملكه موهرا) كإبرئ الكافر بعد المسلم (قوله فلو باعه ص) قال الجاهلي اذا قلنا انه ملكه بالآثر كان لكافة تلك التصرف فيه كيف شاء لا بالقتل والتلاف (قوله كالأخذ المضمون من الغائب) ان كان حرا بأورقة أو قالة (قوله لان جن) القضي عليه كالمجنون وكتب أيضا موهوشا لانه اتلاف والمجنون فله كالمعاقل ولهذا المصلحة في المجموع قال ان الأقبس خلافه وبؤيده ما في أصل الرخصة في الصبي ان اذا ارتكب بخطا وعاد الزمة القسدية بنه على الاظهر ان عدمه ثم قال ان حكم المجنون حكم الصبي الذي لا يعجز اه قال المصنف وبإل الفرق انه وان كان اتلافه فهو حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التمييز وغيره

الارسال جن بعد مقتضى ما بهما من وقت ادون الموضوع (ولا يجب ارساله قبل الاحرام) لا بخلاف ولو أكرم أحدا ملكه تعذر ارساله فليزومه رفع عنه ذكره في المجموع قال الزركشي ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي ارساله ولا يغمم قيمته كايغرم قيمة النفقة الزائدة بالمسقة فيه احتمل (فرع * واذا اشتراه) أي الحرم الصيد أو اتهمه أو قبله بوصية أو نحوها (لملكه) يعني ان ملكه بزل عنه بالاحرام لان من منع من ادمه انك فهو أولى بالمنع من ابتدائه وتغير الصبي ان الصعب بن حنيفة أهدي لابي الصبي الله عليه وسلم حمارا وحشيا فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال ان الزم عليك الا ان أكرم فليس له قبضه (وان) الاولى قول أصله فان قبضه بشره أو عارية أو وديعة لاهية وأرسله ضمن قيمته للمالك) وسقطا الجزء بخله في الهبة لا ضمان لان العقد الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة (وان رده) للملكه) فثبت القيمة بالجزاء (ما لم يرسل) وعدل الى ايحاي قيمته للمالك بإرساله عن تشبيه أصله ارساله بمرته تقتل في يد مشتره ييسلم من قول المأهمل ان التشبيه سهو فان مقتضى الارسال انما وجد عند المشتري والمقتضى للقتل وهو الرذوخ عند البائع فلا يتصور تخفيفه عليه وانما يورثه أن يكون البائع محرما أيضا كما هو في الامام والفرزالي وتقدم من محل ضمان بائع المردن يجهل المشتري الحال والفرزالي فثبت المشتري (فرع * وملكه) أي الحرم الصيد (بالأرض والدياليع) ولا بزل ملكه عنه بالارسال كما صرح به في بعض المجموع لا دخوله في ملكه فمرا (وجب ارساله) كالأحرام وهو في ملكه (فلو باعه ص) ضمن الجزء (ما لم يرسل) حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء والتصريح بقوله وجب الى أخوه بالنسبة للارسال بالبيع من زيادته (ولو أكرم بائع الصيد لم يفسد المشتري) باليمن (لم يرجع فيه) أي في الصيد كاشراءه والاختيار لكن يتيقن حقه حتى يخل فاذا زال الاحرام رجع فيه فله الزكشي عن الماوردي وأقره فيكون تعذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير وعليه وجد الحرم بمن الصيد الذي باعه قبل عيا كان له الرد بعد تحمله (واذا أخذ) الحرم (من بيع أو نحو ليداره) عبارة الا نوار ولو أخذته فله ما من بيع أو مدامه (فان في يده يضمن) لانه قصد المصلحة ففعلت يده بدد بعة كالأخذ المضمون بمن الغائب ليرد الى مالكه تلف في يده (فرع * وان قتل الصيد لم يضمن نفسه) أو عضوه (لم يضمن) لانها في الموزونات (أو) قتله (لدفن كربه) المائل عليه (ضمن) وان كان لا يمكن دفن كربه لا يقتله لان الاذى ليس منه كإلحاق الجاني بالقتل بشر أو لاهذا العقل (ورجوع) بما غرمه (علي) أي على الراكب (ويضمنه محرم نسي) الاحرام كاعاد الا انه لا ياتم ومثله الجاهل كما صرح به في المجموع (لان جن) فقتل الصيد فلا يضمنه لانه لا يعقل فعلة ولان المذمم من الصيد تعبد بتعلق بالمسكاف ومثله لأكرم الولي عن المجنون أو الصبي غير المميز فقتل صيدا فلا يضمنه هو ولا الولي أخذ ما من ظاهر ما قدمته في إزالة

الشعروان كان القياس خلافه كالمسح (فرع) وان اضطرراً كل الصيد بعد بدعيه (ضمن) لانه لا تعلق له
 المنفعة منه من غير ابتداء (وكذا لو اكره الحرم (على قتله) ضمنه (درج) بما غمره (على
 المأكروه) له (فرع) وانما الجراد المسالك ولم يجد بدمان وطئه (قوله) أو يرضى صديقاً (فرع)
 ولم يكتفه دفعه إلا بالتعرض ببيضة (فخافه فسلم ضمنه) هـ لا تلحقه إلا ذلك كالماتل (فرع)
 وإذا نزع الحرم صيداً أو لحال صيد الحرم صار ميتة (فجرحه على غيره وان تحلل لانه ممنوع من الذبح
 انتهى فيه كالمجوسى (وعليه الجزاء) (ته تعالى (وقتيئلا لك) ان كان مملوكاً خرج بصيد الحرم صيد
 الحلال وان أدخل في الحرم ودبح فيه كسائياً بيانه (وان كسر) الحرم أو الحلال في الحرم (يضاً) (اصد
 أو قتل جراداً) كذلك (لم يحرم على غيره) لان ابا حنيفة لا تنوقف على فعل يبدل حلاله بغيره
 والنصر على الجر جمع من بذنه ونقل في المجموع تصحيحه على البيض عن جمع والقطع به عن آخرين وقال
 بعدهما باو وان انا أصح وقال ههنا الاشهر الحرم تخرج بغيره وفجره عليه ذلك قطعاً عليه
 (فصل جزاء) (الصيد) (المثل) مثله من النعم وغيره (فيه) (بين ان يذبحه كسائر الحرم) (الشاملين
 افقراته لان كل انهم يشل الا تحسد الافراد فيصدق به عليهم بان يفرق لهم عليهم أو يملكهم جلسته
 مذبوحاً (أو يعطاهم بيمينه في مكة) أي بقدر قيمته (طعاماً) مما يجزئ في الفطرة وقوله من بذنه في مكة
 يعني الحرم متعلقاً بيمينهم وقول الشافعي في المنصر ولا يجزئ ان يتصدق بشئ من الجزاء الآية أروى
 جرى على الغالب مع ان في التعبير من معاهم انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراداً فيما يظهر وأما
 اعتبار التقرير في مكة فمقتضى (أو يصوم عن كل مذبحاً حيث كان) المناسب ليلين العطف والوارد (د) يصوم
 (عن منكر) من الامداد وما (أيضاً) اذا لم تكن تبعض الصوم (ولا يجزئ اعطاؤهم) المثل (قبل
 الذبح ولا) اعطاؤهم (دوام) والاصل في ذلك آية فمن قتله منكراً (وغير المثل كذلك) يعني بخير
 فيه بان يتصدق بيمينه طعاماً كسائر الحرم وان يصوم عن كل مذبحاً منكر (وما) (لانه ضمنه بقصة
 موضع الاتلاف) وقوله كفي كل متقوم أو تلف ومعنى الاتلاف التالف (د) ضمن (المثل بيمينه مكة)
 عند العدول عن ذبح مثله لان محل ذبحه فاعتبرت بيمينه ما عند العدول عن ذلك ويرجع في القيمة إلى عدلين
 كالتي التسمية وغيره (وفيها) أي المثل وغيره (بغير الطعام) اذا عدل اليه (بسرعة) (للمسح) (فرع)
 والمثل (المضمون) (تقرير) لا تحسد بدو وليس التقير به اعتباراً بالقيمة بل بالصورة والحققة لان العاهة رضى
 الله عنه حكموا في النوع الواحد من الصيد بالنوع الواحد من النعم مع اختلاف البلاد والازمان والقيم
 (في الضيع) وهو لذكر والاني عند جماعة ولا ينفى فقطعاً عند اكثر وأما ذكر فضيعان بكسر الصاد
 واسكان الباء (كبش) وهو ذكر الضان والاني نجة فوجب الضيع على قول الاكثر نجة لا كبش في
 التعبير بذلك نحو زعي وفق الحسب الاتي (وفي العاهة) ذكر أو أنثى (بدنة) كذلك (لا بقر ولا اشياء
 سبع أو أكثر لان جزاء الصيد تراعى فيه المماثلة (وفي الايل وحمار الوحش وبقره غرة) والايل يضم الغرة
 وكسر هاء وتشديد اللام التقية للمفحوشة الذكرك من الوعل ذكره النووي في تهذيبه وهذا قال ابن الصباغ
 وفي الوعل بقره قال الزركشي لكن مرص بعض من صنف في الحيوان بان الوعل غير الايل وفسر الوعل
 بالليل ولهذا قال الصبري وفي الوعل تيس قال وهذا أقرب مما قاله ابن الصباغ وكلام الرافعي في الابقضى
 انه من جنس الظباء اذ قال في الايل مع الظباء تردوا الاصع انه كالضان مع الغمز وحسنه في أن يكون
 الواجب في الايل الغمز اهـ والاولى أو الصواب أن يقال التيس بدل الغمز (د) (في الظبي غمز) وهي أنثى
 الغمز التي تم لها سنة والاولى أن يقال وفي الظبي تيس اذ الغمز انما هي واجبة الظبية (د) (في الثعلب شاة)
 في (الارب غنائ) وهي انثى الغمز اذ في تمام تبلغ سنة ذكره النووي في تحريمه وذكر الاصل وغيره
 انها أنثى الغمز من حين تولد حتى ترى (د) (في البر نوع والوبر) باسكان الموحدة (جفرة) وهي كافي
 الاصل أنثى الغمز اذ اجمعت أربعة أشهر وفصلت عن أمهات الذكر جفر سمى به لانه جفر جنابه أي عظما

(قوله لانه ممنوع من الذبح
 لحق الله الحلال) ولان الحلال
 اذا جرح صيداً استفادته
 المالك وحل أكله والحرم
 المالم يستفد بجره المالك
 فكذلك لا يستفاد الحلال (قوله
 وليس مراداً فيما يظهر)
 قال شيخنا يتجه فيه بل
 كان الفقهاء قاطنين به
 ونحوه الحاجة أما الغزاه
 فلا بد من كونهم حال الاخذ
 بالحرم فيما يظهر (قوله
 به سعى بخير فيه الخ) وجه
 التخيير انها كفارة اتلاف
 ما حرمه الاحرام فكانت
 على التخيير بالحلق (قوله
 وفيها بغير الطعام بسر
 مكة) هل الواجب عند
 اخراج الطعام أو تعدله
 غالب قوت مكة أو غالب
 قوت بلد التالف أو غالب
 قوته نفسه أو غالب قوت
 محل الاتلاف قال البلقيني
 لم أتف على نقل في ذلك
 وقضية الحاجة بالكفارة
 ان العبرة بفال بقوت بلد
 التالف قال شيخنا لا يحل
 ان ينظر في غالب قوت مكة
 لان الاحرام لا يكون الا
 فيموا الاحتمال الاول أولى
 (قوله في الضيع) بفتح
 الصاد وضم الباء يجوز
 اسكانها

(قوله وذلك يخالف القلب والمنقول) الجفرة منجولة على مادون العناق إذا المؤل عليه في تفسيرهما في الجمع والفرع وغيرهما (قوله عدلان) الظاهر أنه يعني هنا العدالة الظاهرة (٥١٨) (قوله فلا يحكمان أنفسهما) إلا أن بابا وأصلها (قوله وقيل مستندة الشبه بينهما الم)

قال في الاصل بعد تفسيره العناق والجفرة عما ذكره من معناه اللغة لكن يجب ان يكون المراد بالجفرة هنا
مادون العناق اذ الارب خبير من البر يور وكن المصنف تركه كلاتصانه ان الواجب في البر نوع غير جفرة
لانها تقتضي التفسير المذكور وانما تكون بعد عن العناق وذلك بخلاف الدليل والافعال (و) في (الضب
وامم بين) بضم المهملة وفتح الموحدة وهي دابة على خلقها الحرا بء عظيمة البطن (جدي) والاصل في
ذلك ما رواه الترمذي وقال سألت الشافعي عنه فقال صحح انه صلى الله عليه وسلم حكى في الضبع يكبش وما
رواه الشافعي باسناد صحح ان عمر رضي الله عنه قضى في الضبع يكبش وفي الفزال به في الارب بنات وفي
البر يور يعقرو وروى البيهقي عن عمر وعلى بن عباس ومعاوية بن وهب عن ابيهم عن ابي عبد الله عن ابن
عباس وابي عبد الله عن ربة بن الزبير انهم فضاوا في حمار الوحش وبقوه بقرقوع عن عمر وعبد الرحمن بن عوف
انهم احكوا في النابي بشاذن عن ابن عوف وسددها احكاما في النابي بنيس اعفر عن ابن عباس في بقرة
الوحش بقرة وفي الابل بقرقوع عن عطاة في النعاب شاذن في الوريثة وعن عثمان انه قضى في ام حنين بخلان
من الفم وهو بضم الحاء المهملة وتشديد اللام انطرو في اله في المجموع ثم قال وقال الا زهرى هو الجدي
وعارة الاصل واما الحلان ويقال الحلام فقيل هو الجدي وقيل الخروف (ويحكم) بالثلث (فيما لا يصح فيه
عدلان) قال تعالى يحكم به ذو اعدال منكم (فنهان) فنهان بكفي الاصل لانها اعرف بالشيء المعترف بها
واعبار ذلك على سبيل الوجوب على الماردي وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم كل من يحزم الا يقول
من يجوز حكمه ومن يؤخذ انه لا يكفي بالثاني والمراد بالعبد وما ذكر من وجوب الفقه مجمل على الفقه
الخاص بما يحكم به هنا وفي المجموع عن الشافعي والاجاب ان الفقه مستحب مجمل على زيادته (ولو
قتلاه) أي الصيد (لكن بلا عدلان) كتحمل واضطرار اليه فانهم يحكم بالثلث لان عمر رضي الله عنه امر
رجلا ثلث طيما بالحكم في حكمه فيمضي فواقفه وغيره ولا حق الله تعالى فكان من وجب عليه أسنا
فيه كل اكله اصابه العدوان أي ومع بالقرصم فسد يحكم انفسه ومما في شكل بان الظاهر ان ذلك
ليس بكبيره فكيف يسقط العدالة بارتكابه مرة وجب منع ذلك بل الظاهر انه كبيرة لانه اختلف حيوان
بمجرم بلا ضرر ورواؤه (ولو اختلف في ثلث العدول) بان حكم عدلان مثل وخران باخر (تخير) من
انما مثل كفي اختلاف الفقيهين (ويقدم) فيما لو حكم عدلان به مثلا وخران بانه لا له (قوله) بنى
المثل لان معهما رادنه بغير فدية في الشهادتين معن عن النبي صلى الله عليه وسلم اربعين معنيين أو
عن عدلين من التابعين فمن بعدهم قال في الكفاية اربعين معن سكوت البايع فيبيع ما حكموا به وفي
معنا قول كل مجتهد غير مجتهد مع سكوت البايعين هذا كله في غير الطيور من الحيوان (واما الطيور ففي
واحد الحام وهو ما ب) أي شرب الماء بلا من (وهذر) هو من زيادته أي رجع صوته وغرد كالجم
والقمرى والديسي والفاخرة نحو هانم كل موقوف (شاة) من شأن أو معز حكم الهابة وسدده توف
بلغوسم والا فلا فاسب احباب القيمة وقيل مستنده الشبه بينهما وهو الف البيوت وهذا انما يأتي في بعض
انواع الحام الا ان في القواصة وفيها قال في الاصل ولا حاجة في وصف الحام الى ذكر الهدوم
الفاقة حلت ازاران ولها انقص الشافعي رضي الله عنه على العبا انتهى وما في الشافعي وما قاله في
الام لكنه انقص على الهدوم في البر بلى وجع بينهما في اضافة مختصرا الرزق وقوله فانهم امتلأ من
منوع بل العبا أهم طلاقا فيهم بل ولا تلازم اذ بعض العاصير يعب ولا يملأ كقائه الزكسى عن بعض
أفقه اللغة (وفي غيره) أي غير الحام سواء كان أكبر منه أم أصغر منه كما في الماء والعصفور
(القيمة) علما بالاصل في المتقومات وقد حكمت الهابة في الجراد (وفدى) الكبير والصغير والصبي
والمرضى والسمن والهزل والميب (بثله ولو نحو وعين يسار) ولا يورث اختلاف نوع العيب

والاصح والاثم والخطر والخلاف انه لو كان صغيرا هل تجب شاة أو سمكة قاله الماوردي وغيره (قوله والعصفر) قال في الاصل والوطواط قال في المهمات هذا الذي ذكره من وجوب القيمة في الوطواط غير مستقيم وذلك لان القاعدة التي ذكرها هو وغيره ان ما لا يحل أكله لا يحرم على الهرم التعرض له ولا يجب الجزاء بقوله الاثم بين المأكول وغيره فقلنا بحرمة الوطواط لا يحل أكله قال ابن العماد سئلا كذا ذكره الرافعي وغيره من وجوب الجزاء في الوطواط غير باقان الجزاء فيجب في المأكول يجب في بحرمة قتله من غير المأكول والوطواط هو الحنفش يحرم قتله كذلك يحرم قتل الدود والصراد والته والته على الهرم بكتلهم على غير ما حرم قتله حتى الله تعالى وجب على الهرم فيه الجزاء الا ان الشافعي قال فعين قتلته تصدق بقيمة وهو باكان الاحرام أو قتلته الذب كذا في التوزر فيجب الجزاء في قتل ما يحرم في غير الاحرام وإذا أوجبت الجزاء في الوطواط فسئله ما كذا وقسئله

لنقارب شأن النوع بخلاف اختلاف جنسه كاهمو والجرب (ويجزئ الله كرم الانثى) لان له
المليب (وعكسه) أي تجزئ الانثى عن الذكر كالزكاة لان المقصود لا يختلف كما في الاختلاف في اللون
(د) لكن (الذكر أفضل) للخروج من الخلاف ولوقد يرضى بالصبي أو بالعبد بالسليم فهو
أفضل (دق) الصيد (الحامل حامل) مثله من النمل لان الحمل فضيلة متصورة لا يمكن افعالها (ولا
تدفع الحمل) لانه صانع فوات ما ينفع المسكين من زيادة قيمتها بالجلب (بل تقوم) بكمثل ذبحها
لويجبت بتصدق قيمتها طعاما أو بصوم عن كل يوم كما في المجموع فاقصاره على التقويم المفسد لذلك
أولى من ضم الاصل اليه التصديق بقيمة طعاما (فان ألفت) حامل من الصبي يضر به بطنها أو غيره
(جذبتا متومات) هي أي بئنا بذلك (فكقتل الحامل وان عانت ضمن نفسها) أي ما بين قيمتها حاملا
وما لا ولا يضمن الحنبل بخلاف جنين الامة يضمن بعشر قيمة الام لان الحمل يزيد في قيمة البهائم ونقص في
قيمة الالاميات فلا يمكن اعتبار التفاوت فيهن (أو) ألقته (حيا وما ضمتها) أي ضمن كل منهما
بافتراق (أومات) جذبتا (دوتن ضمتن) ضمن (نقصها) المذكور * (فرع) وإذا حرج نكاحا
وأبدل حرجه بلا زمان (فنقص عشر قيمته فعليه عشرة شاة) لانه عشر قيمته حقيقة للمعالة قال الجمهور
وانما ذكر الشافعي القيمة لانه قد لا يجد بشر كما في ذبح شاة يتعدى عليه اخراج قسط من الحيوان فاحده الى
ما هو أسهل فان حزاء الصبي يجر في المثال يخرج عشرة شاة أو يخرج بقية طعاما أو بصوم عن كل يوم كما
(فان يرى من حرجه) ولم يبق نقص ولا أثر (فالارش بالنسبة الى كالأدب) أي كالحكومة بالنسبة
الى الأديمة قال الرزكشي ونسبة التشبيه موجوب الارض وله مذاحت في التجرد عن الفعالة يجب شي
بقدر ما يجتهد فيه القاضي أي مراعاة إلى اجتهداه مقدار الوجع الذي أصابه (و) عليه (في غير المثل ارش)
ثم يخبر بين الطعام والصوم بكلمة تسمى (ولو ارش صيد الزم حرازه) كاملا يكلو ارش من عبد الله على قيمته
لان الأزمان كالخلاف (فان قتله بحرم آخر) مطلقا (أو هو بعد الاندمال فعليه) أي القاتل (حرازه
زما) يكلو قطع يدي عبده فقتله آخر وقتله هو بعد الاندمال تلزم قيمته سلبا للقطع وقية بمسؤوله القاتل
في الأدي أمالوته قبل الاندمال فلا يلزمه الأجزاء واحد كما في الأدي (ولو زال أحد امتناعي النعمة
ونحوها) وهما قوتها وعدوها وغيراتها (اعتبر النقص) لان امتناعهما في الحقيقة واحد لانه يتعلق
بالرجل والجنان فالزائل بعض الامتناع فيصير النقص لا الأجزاء الكامل * (فرع) وإذا حرجه فغالب فوجده
ميتا (ونك) * أمان يجر حرجه أم بمحادث (ليجب عليه غير الارش) لاحتمال موته بمحادث ولان الأصل
برأيه وكذا لو حرجه فغالب وموته لان الأصل البراءة والحياة والاحتياط اخراج جزء كامل لاحتمال
موته بجر حرجه مذ كره في المجموع عن الالهاب واستشكك في الأولى بما سمعناه من وى من حل صبي حرجه
فغلب عنه فوجده ميتا (ونك) أمان يجر حرجه أو بمحادث وبجوابنا لو لم نقل بالجلب ثم لم نرب على الجرح مقتضاه
بالكمية بخلاف عدم ضمان الزائد عنها (ويلزم الجماعة) المشتركة في قتل صيد (والقارن)
القاتل لصيد (حزاء واحد وان كان) الصيد (حرما) لاتحاد المتلف وان تعددت أسباب الأجزاء كما
يحدث فلفظا للدية وان تعددت أسبابه بخلاف كفارة الأدي فانه تاتعددت بتعدد القاتل لانها لا تتجزأ
(وسرقت لخلال) في قتل صيد (يلزمه النصف) من الأجزاء ولأنه على الحلال ولو اشتركت بحرم ومحمول
لزم من الأجزاء بقية على عدد الرؤس كبديل المتلفات * (فرع) وله أكل ما لم يصد له ان لم يدل هو
(لم يرض عليه وان فعل) شأن ذلك أن أوصدله (حرم أكله) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يمسقر أو قتادة
وهو حلال الا ان هل منكم أحد دأمره ان يحمل عليها أو أشرارها قالوا لا قال فكروا ما بيني من لحمار واه
الشيطان (والحزاء) عليه بدله ولا يباع عنه ولا با كل ما صدله ككافرة عليه في نظيره من قتل الأدي
ولعدم غناه في الأخيرة بعد ذبحه كبعض مذكور لان حزاء ذبحه يعني عن حزاء آخر ومثله الدلالة على قوله
فبما فرغ من قتل على صيد إلى آخره

(قوله فكقتل الحامل)

قال في الحامد اطلق النكاح

بالحمل وموضع اذا مانا

معان غير ترتيب أقال

ألقته ميتا ثم ماتت الام

فعليه ان يغذي الام بمثلها

من النمل والولد بمائة نقص

من قيمة أمه باعقائه حاكم

صاحب الشامل وغيره عن

النص وقطعه بالشيء أو

حامد ولم يورد ان الرفعة

غيره وصدر به صاحب

الذخائر وحكي العسمراني

ان حكمها حكم المانض

اذا أضاف فانت (قوله

بما سمعناه النودي) قال

شيئا أي في غير المنهاج

اماميه من الحرمة وهو

الاصح فلا إشكال (قوله

ويلزم الجماعة والقارن

حزاء واحد) لان الله تعالى

أوجب مثل المقتول ومثل

الواحد واحد وان قتله

عشرة كان مثل العشرة

عشرة وان قتلهم واحد

(قوله) (صحة النوى في شرح مسلم) (والصحيح والشرع) (قوله) (وجاب بان الشوك يشاؤل المؤذى وفيه باجم) قال بعضهم وقد يقال المباح قطع
نفس الشوك الذي في الخديت قطع نفس الشجرة وقد قال يجوز قطع غصن شجرة حرمة انتشار الى الطريق ومنع المرور وأضر بالماراة انتهى
(قوله) (قال السبكي وغيره) أشار الى تصحيحه (قوله) (قال القوراني ولو غرس في الحبل (٥٢١) قوله) (الح) قال الامام قال اغتناما من أدخل

قناة الحرم أو قضيا ساجيا
فغرسه في الحرم فعلى
ويعنى لم يضر شجرة حرمة
قال في البيان وذكر
المسعودي انه اذا أخذ
غصنا من أغصان شجر
الحرم أو نوا فغرسها في
موضع ثبت له حرمة الاصل
(قوله) (قطع أو قطع الحبل)
العرف عدم القرنيين
قطعه أو قطعها (قوله) (الشجرة
الكبيرة) (الح) الكبيرة
فيما يفهم من كلامهم التي
أخذت حدها في التميز
والكبر وانتشار العروق
وتختلف باختلاف الشجر
والارض وقال الناصري
هل المراد صغيرة الجنس
وكبيرته وان صغر حرمها
أو كبرها والمراد الحرم فيه
احتمالان قطع جبال الدين
بالأول والفتية أحد بن
موسى الثاني (قوله) (فيه
نظر لانهم في جزاء الصيد
الح) قال الأذري وقد
يقرب بان الشارع نظر ثم
الى العائلة في الصورة
فهو حسا والنسب فيها
بخطاف الشجر ووضعه
ان البقرة تجزئ في الشجرة
الصغيرة فيما يكاد يقطع عليه
ولا شأن فيه لعدم التوقف
بخطاف الصيد (قوله)

الشجر من سائر النبات (فلا يحرم اليابس) أى قطع ولا تعلق له ليس بانها في الحرم بل مغرور ذبيح كقولنا
صيدا مبتدا (ولا ذل الشوك) كمنوع وان لم يمنع المرور كالصيد المؤذى في وجه صحة النوى في شرح
مسلم واخبره في نكته يحرم لقوله صلى الله عليه وسلم من رواه ابن عباس ولا يصد شوكه قال والفرق
بينه وبين الصيد المؤذى انه بعد الاذى بخلاف الشجر قال في المجموع والمقاتل بالذهب ان المذهب ان يجب بانه
يخص بالصيد على قتل الفواسق الجنس ورد السبكي بان الشوك لا يشاؤل غيره فكيف يعنى المخصص
وجاب بان الشوك يشاؤل المؤذى وغيره والقصد تخصيصه بالمؤذى (وان غرست شجرة حرمة في الحبل
أو قطع في الحرم لم تقتل الحرمة منها) في الاول (ولا البها) في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذا الشجر
أصل ثابت فاعتبر به بتبديله بخلاف الصيد فاعتبر بكماله (ولا تمن الحرمة) المنقولة من الحرم اليه وإلى الحبل
(ان ثبت فيه) بل يجب ردها اليه أى الى الحرم ان نقلها الى الحبل مخالفة على حرمة داخل عدم الغصان
كما قال السبكي وغيره ما إذا نقلها الى الحرم والاعتذار صرح جماعة منهم الرواى والعمران في الغصان وان ثبتت
ما به بعده الى الحرم لانه عرضها الا اذا بوضعه في الحبل فاشبهه بالوآزال امتناع الصيد (ومن نقلها) من
الحل (ضنها) ابقاء حرمة ما ظلم والمراد كما قال السبكي وغيره استقر عليه ضمها كفى الغصن أما اذا لم
تثبت فيه ضمها فاناها (ولا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحبل) اذا قطعه نظر الاصله (ويضمن
صيدا) قتله (نوقه) أى فوق الغصن نظر الى مكانه (وحكم عكسه) وهو ان يكون أصل الغصن في الحرم
والغصن في الحل والصيد نوقه (عكس حكمه) أى يضمن الغصن كما يضمن الأصل ولا يضمن الصيد قال
القوراني ولو غرس في الحبل فاة شجرة حرمة ثبت لها حكم الاصل (وتحرم شجرة) أى قطع شجرة
(أصلها في الحل والحرم) تغلب بالحرم (ولا ضمان بقطع الأغصان) الحرمة (المؤذى) للناس
(في الطريق) كما في قتل الفواسق الجنس (فرع) * (لو) (أخذ غصنا) من شجرة حرمة (فأخلف
منه في سنة) بان كان اصلها كالسواك (فلا ضمان والا) أى وان لم يخلف أو أخلف لاشبهه أو شله
لا في سنة (وجب) الضمان وسأله - بيل ضمان حرج الصيد (ثم) بعد وجوب ضمانه (اذا
أخلف) مثله (لم يسقط) ضمانه كقولهم سن مشغور فثبتنا التصرير بالترجيح من زيادته قال
الزركشي وهذا ظاهر اذا كان الغصن لا يخلف عادة ولا فهو بين الصغير أشبه فلا ضمان قال ويشهد له
ما سبكه الزاقي في الحشيش (ويجوز أخذ أو رافها) أى الانجراف المتولى لانه لا يوجد نصا
(بلا خط كلا ضربهما) وشطاحا حرام كإتلافه في المجموع عن الاصحاب ونقل اتفاقهم انه يجوز
أخذ غصن واحد والسواك ونحوه وقد ثبت انه لا يضمن الغصن الطالع وان لم يخلف قال الأذري وهو الاقرب
ونقل ما يؤيد كنهه مخالف لما س * (فرع في) * قطع أو قطع (الشجرة) الحرمة (الكبيرة)
بان نسعى كبيرة عرفا (بقرة) رواه الشافعي عن ابن الزبير ومثله لا يقال الا بتوقف سواء أخلفت
لشجرة أم لا قال في الاصل وان شاء أخرج بدنه قال السبكي وفيه نظر لانهم في جزاء الصيد لم يسعوا بها
عن البقرة ولا عن الشاة انتهى وجاب بانهم راعوا المصلحة في الصيد بخلافها (تخدير أو تعديلا) أى
يجب عليها كزعل وحمل التخدير والتعديل كإسباى بان ذلك (كالصيد في) الشجرة (الصغيرة)
المتمتع من عندها أى الكبيرة (شاة) تخدير أو تعديلا رواه الشافعي وقد يؤخذ من ضبط الصغيرة
بذلك ان البقرة لا بد من اجزائها في التضحية وهو ما اقتضاه كلام الاصل في العماد وصرح به شارح التيجين

(٦٦ - استنى المطالب - اول) ان البقرة لا بد من اجزائها في التضحية (قوله) (وصرح به شارح
التيجين) قال ابن العماد وهو الصواب لانهم فسروا الشجرة الصغيرة بما يقرب من سبع الكبيرة والبقرة لمقالة - ب - مع ضاهى التي
بأنفس الاضحية وهل المراد صغيرة الجنس وكبيرته وان صغر حرمها أو كبرها والمراد الحرم فيه احتمالان قطع جبال الدين بالأول والفتية
أحد بن موسى الثاني

وما ذكره كراهة في هذا الصدد غير متخالف فيه النووي في نكته ما عثر العرف قال الزركشي وهو أحسن ثم
قال وسكت الرافعي ع. اجاوز سبع الكبيرة قول بنه الى حد الكبر ويبنى ان تحب فيه شاة اعظم من الواجبة
في سبع الكبيرة (وان نقصت) عن سبع الكبيرة (فالقمة) واجبة عبارة الاصل والمضمونة شاة ما كانت
قرية من سبع الكبيرة فان صدرت حد فالواجب القيمة (ويحرم قطع) وقام (حديثه) أي
حديث الحرم (الاخضر وقام بابيه) ان لم يمت ويحرق فقامه كفى الشعر وقوله لم يمت لان له لولم
يقطعه لم يمت نابيا (فلو ائنف اقطعه) من الاخضر (فلا ضمان) لان الغالب هنا الاختلاف كمن غير
المشعور وان لم يخلف ضمنه بالقمة (ويجوز رعيه) أي حديث الحرم بل وشجرة كإصص عليه في الام
بالباطن لان الهذيان كانت سابق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحها رضى الله عنهم وما كانت قد أوفوا بها
في الحرم وروى الشيخان عن ابن عباس قال قبلت راكعا لي آمان فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم صلى
بالناس يعني في غير جداره دخلت في الصف وأرسلت الآمان ترتع ومنى من الحرم (وكذا ينطعم للبياتم
والندوى) كالخنظل والنقدي كل جله والباله الحاجة اليه ولا ذلك في معنى الزرع ولا يشاع لذلك
الابتداء والحاجة كما قاله ابن كج ولا يجوز قطعه للبيع عن تعاف به كإي المجموع لانه كالطعام الذي يبيع
أكله لا يجوز بيعه يؤخذ منه كقال الزركشي وغيره أما حديث جوز أخذ السواك لا يجوز بيعه وظاهر
كلام المصنفان جواز أخذ الدواة لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذ ما يستعمله عند وجوده
قال في المصنفات وهو المتجه قال الزركشي بل المتجانب لان ما جاز للضرورة والعاجية قد يوجب جودها كإي
اقتناء السكاك (والاذخوبياح) أخذها للتعريف وغيره لاستدائه في الحسب السابق وتخرج بالخير
والحشيش الزرع كالخطة والشاة بالذرة والبول والحضر اوان فانه يجوز رفعه وقطعه ولا ضمان فيه
بلا خلاف ذكره في المجموع قال فيه ما اطلق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في البائس والغياقال
للرطب كلاء وعشب (فرع) نقل تراب الحرم وأحجاره الى الحل حرام (لحرمة) فيجوز ردالي الحرم
(لأما زهر) فلا يحرم نقله الى الحل بل ولا يكره كراهة الاصل لاستخلافه ولا صلى الله عليه وسلم
استبداه وهو بالمدينة من سهل من حجر وعام الحديث ورواه البيهقي وان عاتشة كانت تنقله ورواه الترمذي
وحسنه والحاكم وصححه اسناده زاذ البيهقي وكانت تنقله صلى الله عليه وسلم كان فعله ومن هذا قال في
المجموع باستحباب نقله تبركا وحكما عن نصوص الشافعي والاصحاب (وعكسه) وهو نقل تراب الحل
وأحجاره الى الحرم (مكره) كذا ذكره كالأرضة لكن في المجموع اتفقوا على انه خلاف الأولى فلا
يحدث لاحرمته لم تكن ولا يقال مكره لعدم ثبوت النهي عنه (ويحرم) أخذ طيب الكعبة (وتأخذ
سترها) ومن أخذ منها ما شاء لم يكره (فن أراد التبرك) جهنم طيب (مسحها) يطيب نفسه ثم
بأخذ ولو فرق الامام سترها جاز) تفريقها (بالسبع والعطافه) بصرها البيت المال) عبارة الروضة
نقل عن ابن الصلاح الامر بدم الى الامام بصرها في رضى من صار بيت المال يعاونه لان عمر رضى الله
عنه كان يقسمها على الحاج قال وهو حسن متعين ثلاثا فبالبيت والى ابن عباس وعائشة وأم سارة
وجوز وان أخذها بالسهل ولو حائضا وجباؤنه في الهامان على ان ما قاله النووي هنا متخالف ما وافق
عليه الرافعي في آخر الوقف من تصحيح انها باع اذا لم يبق فيها جبال وبصر في غنم في صالح المسحور ثم قال
واعلم ان المسئلة أحوال أحدها ان يوقف على الكعبة يحكمه الامر خطأ فغيره بان الذي يربحه له اذا
كساه الامام من بيت المال اذا اوقف فلا يملك عالم جواز صرفه في مصالح غير الكعبة فانها
ملكها ما ملكها الكعبة فاقبها ان يفصل فيها ما راعه من تعاقبها عليها أو يبيعها أو صرف في غيرها
فانها ان يوقف شيء على ان يؤخذ ريعه يكتسبه الكعبة كإي عصر ثاقل الامام قد وقف على ذلك بلادا
قال وقد نقص في هذه المسئلة انه ان شرط الواقف شيئا من بيع أو عطاء أو غيره فلا كلام ولا ان لم
يقف لظن ثلثا الكسوة وقوله يبيعها ومرف غنم في كراهة أخرى وان وقفه ان ياتي فيما امر من اختلاف

(قوله) خالف فيه النووي
في نكته (الح) قال شيخنا
الغالب عدم متابعة النووي
فيما يجزم به في نكته
التبعية لعله في ابتداء
أمره (قوله) من يعلق به
أو يندوى به (قوله)
ويؤخذ منه كقال الزركشي
(الح) أشار الى تصحيحه
(قوله) لا يتوقف على وجود
السبب) أشار الى تصحيحه
(قوله) والاذخوبياح
بالاجماع) قال الفريزي
والانرب أنه لو أخذ له به
جاز قال شيخنا لكن رده الوالد
وجماه في فتاويه

في البيع ثم يقيس ثم آخر وهو الواقع اليوم في هذا الوقت وهو ان الواقت لم يشترطه. أمن ذلك وشروط تجديدها كل سنة مع علمه بان بني شبة كانوا يأخذونها كل سنة كانت تكفي من بيت المال فهل يجوز لهم أخذها الآن أو تباع وبصرف ثمنه الى كسوة أخرى فيه نظر والمجهر الأول

● (فصل في حرمة صيد المدينة وشجرها) ● الأول ما في المجموع ونباتها والمراد حرمة ذلك كأي حرمة مكة واداره صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرمة وفي حرمة المدينة بن لابنه لا يقطع شجرها واد الشجران زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي أبي داود باسناد صحيح لا يحتل خلاها ولا ينفر صيدها إلا بئان الحرثان ثلثه ثلاثة وهي أرض تركها بحجارة سود لاية شرق المدينة ولا يغير بها غرما ما بينهما معارضا وما بين جبالها طولهما عير دون وغير الصيحين المدينة حرمة من غير أن تور واعترض بان ذكر تورها وهو مكتفلا من الروايات والرواية الصحيحة أحد رويان وراء جبال صغيرا يقال له نور فاحد من الحرم (ولا ضمان فيه) أي في كل من الصيد والنبات لان حرمة المدينة ليس بحال التسلل بخلاف حرمة مكة (وكذا أوج الطائف) بفتح الواو وتشديد الجيم واد بصراء الطائف أي يحرم صيده ونباته ولا ضمان فيه ما عدم الضمان فليأمر وأما الحرمه فلأمر والبني انه صلى الله عليه وسلم قال لان صيد وجوه صاهه يعني شجرة حرام يحرم لكن استثناء ضعيف كقوله في المجموع وذكر شجرة وج من زياد المصنف ذكروه في المجموع عن الشافعي

● (فصل في البيع) ● بالنون وقيل بالباء ايس يحرم بيل (حجى) حياء الذي صلى الله عليه وسلم (لايل الصدقة) قال في الاصل ونم الجزء فلا يلائق ثمن من نياته ولا يحرم صيده ولو عير بتم الصدقة كان أولى (ولا تألف أحد شجرة) أو حديث لا يصدقه (منه) لانه ممنوع منه بخلاف الصيد واخبره بجبري أبي داود لا يجتمع ولا يصد شجرة حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن جيش شارقة روى ايضا عن عدي بن زيد قال حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يدار بها لا يجتمع شجرة ولا يصد الا ما يباح بالجل وضمن ما تألف من ذلك (بالتيبة) كسائر المتقومات وبصرفها (ليت المال) هذا يحتمل النوى بعد قوله كالراقي وهو عرفها مصرف ثمن الجزية والصدقة

● (فصل في المحظورات) ● بالهمزة (تنه عن) أو استهلاك الخلق (الى) (استناعت كالطيب) الأولى كالطيب (وهما أنواع) حلق وقلم وتألف صيد أو نحوه وتطاب وليس ودهن وجاع ونحوه فهذه على ما مرله كاصله من أن الأولين نوع واحد وثلاثة على ما يفتيه كلامهم إلا من انهم نوعان (ولا تتداخل) المحظورات بتداخل الفدية أي باتحادها (الان اتحاد النوع) كطيه ولبسه باصناف أو بصف مرتين فأكثروا دفعه شعر رأسه وذنبه (د) اتحد (المكان والزمان) عادة (و) يتخلل بينهما (تكفير) لم تكن بمقابل يمثل أو نحوه فتجد الفدية لان ذلك بعد ذلك نذ خصله واحد تتم لو أفسد نكسه بجماع ثم جامع ناذ فلا اتحاد لا اختلاف الموجب كإعلاء حماره ولا يقدح في اتحاد الزمان طوله في تكوير العمامة وليس ثياب كثيرة كالزينة في الرضاع والا كافي العين ولعل في هذا مراد الاسوي بقوله لو ليس ثوبا في آخر لم يلزمه للثاني فدية وان اخذ الزمان (فان) اختلاف النوع كان (حلق وقلم أو تطيب وليس تعددت) أي الفدية (مطلقا) أي سواء اتحد المكان والزمان ولم يتخلل تكفير أو لا لا اختلاف السبب (لان ليس ثوبا تطيب أو طلى رأسه يطيب) أو بأثر شبهة عند الجماع فلا تعدد الفدية وان اختلف النوع (لاتحاد الفعل وان اختلف مكان الخلقين أو اللبسين أو الثيابين أو) اختلف (زمانه ما تعددت) على الاصل في ارتكاب المحظورات (وتتعدد أيضا) بتخلل التكفير كالمحدود (ولا يتداخل الصيد ونحوه) كالشجرة مع مثلها أو غيرها (وان اتحد نوعه) والمكان والزمان ولم يتخلل تكفير فكيف المتلفات وجرا على الاصل المذكور وقوله ونحوه من زيادته وقوله فان حلق الى هنا صريح عام له السنة منه قوله قال الزكشي ولو كسر بيضة تعام فيها

(قوله مع علمه بان بني شبة كانوا يأخذونها الخ) خبر أول لفظة الواقعة عليها وهذا ظاهر لا يعارضه المنقول المتقدم (قوله فهل يجوز لهم أخذها الآن) أشار الى صحيحه (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمة مكة) أي أظهر نحر عما بعد أن هو لأنه ابتداء (قوله والزمان) المراد اتحاد الزمان وقوع الفعل على الولاء

(قوله والظاهر خلاف ما قاله) أشار إلى تحفيظه قوله والواحد عدم الإحرام أشار إلى تحفيظه (باب ما وقع إتمام الحج) (قوله لكن الأول أشهر) كذا نقله النووي وروده السيوطي وقال ابن المشهور عن كلام أهل اللغة ان الإحصار المنع من القعود وسواه منعه من أمر عدو أم حبس والحصر التشويق ويؤيد هذا الآية تركت في منع العدون الحديث وقد عرفنا بالاحصار (قوله الاقتال أو بذل ما قاله) (الحال) استثنى السيوطي الإحرام الذي يحصل به (of) أحياء الكعبة إذا لم تقم به طائفة قبلهم في تلك السنة قال فينبغي ان يحب قتالهم كاستن

[illegible]

يُمكن سلكه وجدوا شروط الاستعاذه فيه (فرع) هو غل غزال الحصر فاحصر ثانياً فإنه قول يعقبي قولان وقول
 (قوله ما نحن الصغار) قال شيخنا الصغار انما يحصر عند عدم الحاجة (قوله الا ان اتسع الوقت) في بعض النسخ المعتمدة بدل الا (قوله وبقين
 زوال الحصر) الروادبا يعني الظن الغالب ولو أنهم الصادقون وثقوا بقرولهم فلا تخلف (قوله والرعي والبيت يجبران بالدم) قال شيخنا على ان
 البيت ينقطع مع القدر (قوله لزيمه دم شاة) ويقوم مقامه ابدنة أو بقرة أو بسم أحداهما

وقولي اللهم بحلي حيث حببتني وقس بالحق العمر والاحتياط اشتراط ذلك (فاذا شرطه بلاهدي لم يلزمه)
 هدي عملا بشرطه (وكذا لو أطلق) لعدم الشرط واظهاره بغير ضياعه فالتحلل فيه لا يكون بالنية والخلق فقط
 فان شرطه بهدي لم يعمل بشرطه (ولو قال ان مرثفتا حلالا لفرض صار حلالا بالمرض) من غيبة
 وعمله حاله اخبرني داود وغيره باسناد صحيح من كسر أو عرج فقد حل عليه الحج من قابل (وان شرط قلبه)
 أي عجزه (عمرة بالمرض) أو غيره (جاز) كالتوسط للخلل به بل أولى واقول لعمري أمة وسيد بن غنم
 واشترطه وقال اللهم الحج أردت وله عمدت فان تسروا لضعف قروا باليقين باسناد حسن ولقول عائشة لعروة
 هل تفتني اذا جمعت فقال ما ذا أقول قال قلت اللهم الحج أردت وله عمدت فان تسروا لضعف قروا باليقين
 حابس فهو عمر قروا والشافعي واليهي باسناد صحيح على شرط الشيخين فله في ذلك اذا وجد العذر ان قلب
 عجزه لم يجز منه عمره الاسلام ولو شرط ان ينفك قلب عجزه عند العذر وجد العذر ان قلب عجزه عمره
 وأجزئه عن عمره الاسلام كما صرح به البلقي بخلاف عمره للخلل بالاخص لا يجوز في عمره الاسلام لانها
 في الحقيقة ليست عمر قروا هي أعمال عمره (فصل من تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النكاح
 (لاحصار ولو مع الشرط) أي شرطه ان تحلل اذا أحصر ولو شرطه بلاهدي فيما يظنهور (لزمه بدعيه)
 الآية والخبر السابقين وانما لم يشرطه التحلل بالاخص في اعطاء الحكم كإتقائه شرطه التحلل بعرض
 أو نحو لان التحلل بالاخص جاز بشرطه لا عجز (ناويا) عند بدعيه (التحلل) كإتي الخروج من
 الصوم بعذر ولا نية لغير التحلل (ثم بعد الذبح) بحلق (بنية التحلل لغير السابق واقله تعالى ولا تحلقوا
 رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبلغه محله تحريمه واعتبار ما خسر الحلق عن الذبح من زبانه وكذا اعتبره في
 المجموع (فصل التحلل بالذبح والخلق) بعده (مع النية) ان وجد ما (أو بالنية) الحلق ان لم يجد ما
 ولا طعاما لانه أراه وغيره (فان عدم الدم فله الاطعام) بقية الدم (ثم الصوم) بان يصوم (لكل مدبر)
 كإتي الدم الواجب بالافساد وقدم الاطعام على الصوم لانه أدرب الى الحيوان منه لا شرا كهم في المالية
 (فدبح) الدم (ويفرق) لحمه (ويطعم) الطعام ان لم يجد الدم (حب أحصر) في الاثنا ولو في الحل (مع)
 حاله من الدماء) بذوا أو ببسب يحلوا رؤسكم قبل التحلل (ولو أمكنه) وقد أحصر بالحل (وصول)
 طرف الحرم) فانه يذبح ويفرق ويطعم حب أحصر ولا يلزمه بعث ذلك الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم
 ذبح بالمدية وهو من الحل ثم الأولى بعنه ولا يجوز الذبح بموضع من الحل غير الذي أحصره لان محل
 الأحصار صار في حقه كنفس الحرم امامان أحصر في أطراف الحرم فلا يجوز له ذلك في الحل ولا خلاف ذكر
 ذلك في المجموع قال البلقي وما صححه الشيخان من الذبح في الحل حكاه الماوردي عن بعض البغداديين
 وقال ان مقابله هو المذهب وحكاه عن جميع البصريين وان الشيخ أباح أحد حكمه في سامعه عن الشافعي أصا
 ونص عليه أيضا في الامام صاصر بحقه والراجح اه تحمك النص المحكي وعبارته فان تسدر على أن يكون
 الذبح بمكة لم يجز الاجها وان لم يقد ذبح حيث يقدروا بس فيه كما قال العراقي مطلق الحرم وانما فيه بمكة خاصة
 وفي قدر علم بالزمن للدخول اليها والتحلل بعمل عمره كالحمل فليس فيما ياتي ما صححه الشيخان (و يصوم)
 حيث شاء لما ياتي في باب الدم ما مع ان الامم لا ذكره ثم في ذكر المنفله هنا ثم شكرار (ويشوق)
 تحله على الاطعام) كتوقفه على الذبح (لا) على (الصوم) لانه يطول زمنه فتعطل المشقة الصعبة على الاحرام
 الى فراغه قبل يتوقف عليه والرجوع من زبانه أخذ ما من كلامه في تحلل العبد المانع (الثاني الحصر)
 الخاص فاذا حبس ظلماء أو دين وهو معسر) به (تحلل) جزوا كما كان الحصر العام لا مشقة كل أحد
 لا تخلف دين أن يعمل غيره مثلهما وان لا يعمل (والا) بان حبس بحق كإتي حبس دين فيمكن من
 أدائه (فلا) يجوز له التحلل بل عليه أن يؤدى وعضى في نسكه فلو تحلل لم يصح تحله (فان فاته) الحج
 في الحبس (لم تحلل الا بالعمرة) أي يعملها بعد إتيانه مكة كن فاته الحج بالاخص المانع (الثالث)
 الرضا فاذا أحرم عبده) وفي معناه أمته (بأنه لم يحله) وان أقصد نكاحه لانه عقد لازم عقده باذن سيده فلم

(قوله واعتبار ما خسر الحلق)
 (الح) وبه صرح الماوردي
 وغيره (قوله مع النية)
 وبشرطه مقارنتها للذبح
 والحلق أيضا (قوله فان
 عدم الدم حبسا أو شرا)
 كان احتياج البسه أو الى
 غنمه أو وجد غنما (قوله)
 لان محل الأحصار صار في
 حقه (الح) وهو ما يبرهن
 المنقول في غير القبلة من
 القول الى جهة أخرى
 (قوله فاذا حبس ظلماء (الح)
 استشكل في الذخائر بأنه
 ان حبس تعديا لم يستفد
 بالتحلل الخلاص مما هو
 فيه كالسبي بل هو حق
 المشقة بالبقاء على الاحرام
 غير مفيد اذ هو موجود في
 المرض بل هو حال المرض
 أكد فلا وجه للتحلل
 بالحبس اه وقد يفرق
 بينهما بان المرض لا يمنع
 الاتمام بخلاف الحبس
 (قوله فاذا أحرم عبده بانه)
 أو اذن له في الماضي فيسقط
 أقصده بجماع زمن البند
 تخلته للقضاء على أحد
 الوجهين وجهه ان كج
 محلهما في سبب من به الحرم
 فعلى هذا أو أحرم بلاذن
 لم يملك تحله (قوله على
 أحد الوجهين وهو مرجوح

(قوله بخلاف ما إذا علم) قال شيخنا وبني أن ما فيهما ماسياً في دعوى المشتري به لثبوت الخيار لأن هذا قد من أفراد الدال بالعب
 (قوله أو ينفذ) يصدق السيد في أنه لا يذن وفي تصديقه في تقديمه وجوعه على الاحرام تردد ولو أذن له في الاحرام مطلقاً ففعل
 وأراد صرفه لنداء السيد بغيره من محايي وجوه أن قال شيخنا وأوجه ما في الأولى قول العبد لا لا بد من الأصل عدم ما يبعد وبني في ذلك
 ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الجمع من نظيره وأوجه ما في الثانية جارية السيد وكتب أيضاً قوله أو بغير إذنه مردعه العبد
 الموقوف على معنى فإنه لا بد من إذنه في الاحرام فإن لم يذنه كان له تحله لانه لا مال له للشفقة فلو كان موقفاً على جمعة ما اعتبرنا في الناظر فإن
 لم يكن حالاً كره العبد الموصى بشفقة (٥٢٦) والزوجية يعتبر في احرام كل منهما إذ أن مالاً منفعة (قوله ولم يشتر به تحليه) وإن جهل

احرامه ثم عمله أجز البيع
 ولو كان العبد موصراً أو
 موصياً بشفقة فالوجه
 الجزم بأن الحكم مالك
 المنفعة دون مالك الرقبة
 (قوله قال الزركشي ولا يفتي
 أن الكلام الخ) قال شيخنا
 ضعف (قوله وإن صحنا
 احرام الصغير الخ) بغير إذنه
 (وله) قال شيخنا أنه تقدم
 أن المنفعة عدم صحة احرامه
 بغير إذنه فإذا لاقى (قوله
 بغيره) بالنسبة في
 مجموعها (الخ) الذي
 الرخصة وشرح المذهب أنه
 إذا جاز السيد التحليل جاز
 للعبد التحليل قال في المهورات
 وقد يفهم أنه أن يتحلل
 وإن لم يأمره سيده وليس
 كذلك بل المراد أنه هو
 الجواز عند أمر السيد وقد
 صرح الرافعي بخلافه في
 الزوجة وهو نظير المأثلة
 وذكر الرافعي أيضاً أنها
 تعليلاً برتد إلى المقصود
 فإنه قال عقب هذه العبارة
 الموهمة أن المحصر بغير
 نسبي يجوز له أن يتحلل

على أن حرامه كالتحليل ولا يشترط ذلك (و) لكن (المشترط الفسخ) للبيع (إن جهل) احرامه
 بخلاف ما إذا علمه (أو) أحرم (بغير إذنه) وهو حرام كما صرح به البندنجي وغيره ولا تسلك عليه (قوله)
 أي سيده (ولم يشتر به تحليه) لأنه قد يرد أن منه مالا يبيع المحرم كالأصطباذ وإصلاح العيب
 وقد بان المتوفى عنهما من ذلك أصراً جماً لكن الأولى إلهاماً ياذن له في التمام نكته كما صرح به الأصل
 في السيد قال الأذوي وغيره ويستثنى ما لو أسلم عبد حرى ثم أحرم بغير إذنه ثم غنمه فظاهر أنه ليس لنا
 تحليه قال الزركشي ولا يفتي أن الكلام في البالغ وإن الصغير لا يبيع احرامه بغير إذنه سيده وإن صحنا
 احرام الصغير الخ بغير إذنه (ولنفه) أي العبد أن يتحلل قبل أن يسيده كما صرح به النووي
 في المجموع نقلاً عن الأصحاب في الزوجة مطلقاً على الوجه منوع والواجب أنه لا يذون إن أمربه
 سيده بل إذا أمره لم يمهله كما صرح به ابن الرقبة وغيره بعبارة القموني وجب جاز لا بد تحليه جاز للعبد
 التحلل ويجب إذا أمره به وإنما يجب بغير أمره وإن كان الحر وجب من العيبة وأجبال كونه تائب
 بعبادة في الجسلة مع جواز وسال السيد وماه والعمدة وأنه التحلل وإن لم يذنه سيده كما اقتضاه كلامهم
 (ولو مكاتباً وكذا السيد) أي المكاتب أن يتحلل (إن احتاج) في تأديته نكته (إلى سفر) هذا
 التقيد من زيادته (وإن أذن) له في الاحرام (ووجع) عن إذنه (قبل احرامه) حاله جوازاً إذا
 أحرم (ولو لم يعلم بوجعه) كالأبغذ تصرف الوكيل بعد العزل ونسب علمه (وإن أذن له في العمرة
 الحج) أي فاحرم بالحج (حاله) جوازاً لأنه فوفاها (لانعكس) بأن أذن له في الحج فاحرم بالعمرة لأنها
 دونه (وإن أذن له في التمتع) فله الرجوع بينهما) أي بين الحج والعمرة كالأبغذ في الإذن قبل الاحرام
 بالعمرة وليس له تحليه عن شيء منهما بعد الشروع فيه (فإن قرن) بعد إذنه في التمتع أو الحج أو في
 الأفراد (لم يحله) لأن ما أذن له فيعمداً للقرآن أو فوفقه قال الزركشي وما ذكر في صورة التمتع تابع
 فيه البغوي والذي أورد شيخه القاضى وابن كجب أنه تحليه قال القاضى لأنه أذن له أن يهجر أولاً وليس له
 أن يجمع أولاً قال ابن كجب لأنه يقول كان عرضي من التمتع في كنت أسئله من الدخول في الحج اه
 وسبقه إليه الأذوي وقال وما قاله ظاهر لأنه قد يرد استعمال العبد بعد تحلله من العمرة فيجوز له على
 المحرم كالأصطباذ (أو) أذن له (بالاحرام في ذي القعدة فاحرم في شوال) حاله جوازاً (مالم يدخل في
 القعدة) فإن أسنده العبد بالجماح (لم يلزم السيد الاذن في القضاء ولو أحرم بآذنه) لأنه لا يذون في
 الانداد (ومالزم من دم) بفعل محظور كاللباس أو بالفتوات (لا يلزم السيد) ولو أحرم بآذنه (بل)
 لا يجزئه إذا ذبح عنه) إذ لا يجمع عليه لكونه لا يملك شيئاً وإن ملكه سيده (وواجبه الصوم وله منعه) (لأن
 أن كان ضعفه عن الخدمة أو يئله به ضرر) ولو أذن له في الاحرام) لأنه لا يذنه في وجوبه (لأن
 وجب الصوم) ينتج أن أذن أن أذن له (فيه) فليس له منعه منه لأنه في وجبه (وإن ذبحه السيد

احرامه ثم عمله أجز البيع
 ولو كان العبد موصراً أو
 موصياً بشفقة فالوجه
 الجزم بأن الحكم مالك
 المنفعة دون مالك الرقبة
 (قوله قال الزركشي ولا يفتي
 أن الكلام الخ) قال شيخنا
 ضعف (قوله وإن صحنا
 احرام الصغير الخ) بغير إذنه
 (وله) قال شيخنا أنه تقدم
 أن المنفعة عدم صحة احرامه
 بغير إذنه فإذا لاقى (قوله
 بغيره) بالنسبة في
 مجموعها (الخ) الذي
 الرخصة وشرح المذهب أنه
 إذا جاز السيد التحليل جاز
 للعبد التحليل قال في المهورات
 وقد يفهم أنه أن يتحلل
 وإن لم يأمره سيده وليس
 كذلك بل المراد أنه هو
 الجواز عند أمر السيد وقد
 صرح الرافعي بخلافه في
 الزوجة وهو نظير المأثلة
 وذكر الرافعي أيضاً أنها
 تعليلاً برتد إلى المقصود
 فإنه قال عقب هذه العبارة
 الموهمة أن المحصر بغير
 نسبي يجوز له أن يتحلل

فالمحصر بحق أولى بخلاف النووي التحليل المذكور (قوله هذا التقيد من زيادته) عبارة الرخصة
 قبل في جواز تحليه قولان كتبه سفير الخيار تقول له تحليه فطعن على السيد منفعته في سفر الخيار فأنتهى قال الفتى فكان المصنف فهم من
 قوله له منفعته في سفر التجارة أنه لو كان سفره غير تجارة أن له منعه إلا منفعته بسفر غير التجارة هذا ما أخذ المصنف فالمصنف بخلاف الرخصة
 من وجهين أحدهما أنه في الرخصة لم يرجح المسألة شيئاً بل أطلق هذين الطريقتين ورجح الأولى عن شرح المذهب جواز تحليه الثاني في
 مخالفة ما مع ترجحه به ما سافر ولم يصرح به أحد فما أعلم قال شيخنا ووجه شدقه فالتعمد أن المكاتب كائن بخلافان المقرري (قوله أنه قد ورد
 استعمال العبد الخ) بزيادة يلزم منه أن يحل بما أذن له فيه (قوله مالم يدخل في ذي القعدة) أنه مالم يذنه في الاحرام من مكان خارج من أبيه

قوله وعليه فغير أنه أن يزوج (الح) قال شيخنا أي بانه لا لا جنس (قوله وقد) أنه أن يحرم على الزوجة الحرام (الح) قال شيخنا بوجوه تقدم في الرقي جوارحها بلا ذكر وجنسان العصبية (قوله فان فعلت بلاذن) أنه تحللها (استثنى الأذرى ما إذا خرج من يوم عرفة لها باه بحرمها ثم يعود كقوله قال في ظاهر أنه ليس له منعها سيما من جهة لا سلام ولا يحللها الوأحوت (orv) لأنها تأتي بالركان في بعض يوم وهو مشغول

بعدموته (جاز) لأنه حمل البأس من تكفيره والتكليف بعد الموت ليس بشرط وهذا الوجه قد عرفت من حيث جازئ إذا أصرحت صلى الله عليه وسلم بهذا أن يصدق عن أمه بعدموتها (وان أعنتى العبد) قبل صومه (وقدر) على الدم (لزمه الدم) اعتبارا بالجملة الأداء (ومن فيه من) من أم ولد ومذمور خلق عنه به بصفته ومن ليس بينه وبين سبده ما يؤيد به ما به أو حرم في نية سبده (كالزنيق) فبأن فيهما ما صارت أحرم للبعض في نيتهم وسعت النسك فكالحر ذكروا الداروي وكافي البحر عن الأصحاب وترقب فيه وظاهر أنه لو أحرم البعض في نية وتار تكب المحظور في نية سبده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور وان المكاتب يكفر بآذنه سبده كالحر لأنه مكاتب وعليه فغير أنه أن يزوج عن ولو في حياته (فرع) وتحلل السيد بعبده أن يأمر بالقتل لأنه استقل به أذنته أن يتقدم موثقه الضيق ويأمر بفعل المحظورات أو بفعلها به ولا يرتفع لأحرام بشئ من ذلك (فتى نوى) أي العبد التحلل (وحلق تحلل ولا يشترط) تحلل على الصوم) لأن منافع أسبده وقد يستعمل في محظورات الأحرام (ولو نزل الحج) ولو (بغير إذن السيد) أنه قد نذر (وأجزأه) فعله (في حال الرق) والسائق (الرابع الزوجة يستحل أن يجمع بامرأته) لا مبره في شهر الصبيح (ويستحب لها أن لا تحرم) بنسكها (بغير إذنه) ولا يخالف هذا ما يأتي من أن الأمارة زوجة عتق عليها الأحرام بغير إذن زوجها وسبدها لأن الحج لازم للحرمة في حقها واجبان الحج وطاعة فالزوج غارها الأحرام وتب الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفاة من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفس بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزكشي وقبيله أنه يحرم على الزوجة طاعة أحوالها بالنفل (فان فعلت) أي أحرمت (بلاذن) أنه تحللها) لأنه على الفور والنسك على التراخي ويخالف الصلاة والصوم أطول مدته بخلافه قال في المجموع وأما من لم يتنوعوا الماء الله ساجد الله فاجاوا عنه بأنه محمول على أنه نهي تنزيهه وأعلى غير الملزومات لأنه لم يتعلق بمن - حق على الفور - وأما الراد لا تنوعوا من ساجد الله لا صلوات وهذا هو ظاهر إجازة الخبر ويستثنى ما لو سافرت معه وأحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بان كان يحرم ما فليس له تحللها كأن السيد لا يزوج عبده من صوم يتعلق علم يقوت عليه أمر الخدمة ذكره الزكشي قال وهذا أنيس المذهب وان قال المارودي بخلافه يثبت النذر المعين قبل النكاح أو بعده لكن باذن الزوج والحاجة تنفيها نقض المرفاع من الاتعنه من السفر كما قاله القاضي وحده نفاذا أحرمت لم يكن له تحللها وحديث - لها بالتحللها (كالعبد) بان يأمرها بالقتل (و) يجب (عليها أن تعال) بأمر زوجها (كالصوم) أي كتحللها وتقدم بيانه فان لم يأمرها بالتحلل كتحلله في المجموع عن الأصحاب (فان كرهت) أي امتنعت من تحللها مع عتقها منه (فله وطؤها) وسائر الاستمتاع بها (والاثم عليها) لعلها كفى الحائض إذا امتنعت من غسل الحيض فانه يجوز زواج تحللها وطؤها مع قاعه حتى إذا لا اثم عليها (وتوقف الامام في جواره) قال الرافعي لأن الحرمة محترمة على الله تعالى كالمرئدة فيحمل نحرها على الزوج إلى أن تحلل (فرع) حبس المعتدة) عن الخروج إذا أحرمت وهي معتدة وان شئت الموانة أحرمت بآذنه لسبق وجوب الاعتدال بغيره له موافق لتعريف المجموع به وعمل الأصل بغيره نظرا إلى أن أمرها بالانكاح يستلزمها فزوج كفاية (ولا يحللها الا ان راجعها) أنه تحللها لانت أحرمت بغير إذنه فان انتقضت عدتها لم يراجعها لم يمت في الحج فان أدر كنهه ذلك والا فلا حكم من قاله الحج قال في المجموع ولو أحرمت ثم طلقها لم يراجعها التحلل

نقضه امتناع تحلل الصغيرة التي لا طوقا إذا أحرمت وتعلق عوكذا الكبير إذا سافرت مع الزوج فأحرمت الفرض وقت أحرامه وفيه نظر انتهى وجه النظر ما سبق وهو المتجه انتهى (قوله بلاذن) اختلافه في الرجوع عن الإذن كسبعة ٧ حكم من أحرمت من نيتها العدة أو أحرمت معتدة ثانيا هناك (قوله ويستثنى النذر الميعال) إذا أحرمت بالقضاء الفوري وليس له منعها إذا كان الزوج هو الماعل أو أجنبيا قبل النكاح ولولا طيبان عدلان للزوجة ان لم يجمع الامام غضب صار الحج فورا بأفليس له النزع والتحليل منه (قوله فإذا أحرمت لم يكن له تحللها)

أي قبل نزل الحال وهو مقفه (قوله وان علا) ولوع وجوده لا يوجب في الاصع ولا فرق ففهم بين الاحرار والارقاء (قوله من حج الفرض) ولو لم يمن
بج الاسلام لم يلغ الفسخ أي وان لم (٥٢٨) يجب عليه كما اقتضاه الخلاف ففهم قد نص الشافعي على أنه اذا اراد الرجل أن يحج ماشيا وكان

عن طريق ذلك لم يكن لايه
ولا اوله بمنع من ذلك وتقدم
أنه لا يجب الحج على مطلق
المتى اذا كان ينفه وبين
مكة مرحلتان لكن قال
العزيم جاءه فرتبه في
الخدم ينفى جمل حج
الاسلام على ما ذكره
(قوله وهو ظاهر) لان
رضا الزوج لا يسقط حق
الاصل (قوله وتلقوا) قال
شيخنا حيث غلب على ظنه
رضاه بذلك والاككان
الاستئذان واجبا ويمكن
جل سنة الاستئذان على
الاحرام وجوبه على السفر
له ان كان تلقوا (قوله
وظاهر أن يحل في السلبين)
ومن صرح به العزيم
جاءه (قوله وبشبه أن
يحل منهما الحج) وهو ظاهر
(قوله لقصر السفر المانع)
وقال المصنف في ارشاده
ولا يوجب آفاقه من
تجاوز وقال في شرحه
مقتضى الحار جواز منع
المكي أي وتعميم التنازع
وليس كذلك وانما منعاه
من السفر الطويل للحج
لان مطلق الحج وذلك
مختص بالآفاق انتهى
وينبغي أن يستثنى من المانع
ما اذا كان المانع مصاحبا
له في السفر (قوله وأول الدين
موجلا) أو استتابين

● (فصل في لاقضاء على محصر محال) لعدم وروده ولا له وجب ليلين في القرآن أو في الخبر وإن الفوات
نشأ عن الإصرار الذي لا ينضم له فيقول قول ابن عمر وابن عباس لاقضاء على المحصر بل الأمر كما كان قبل
الاحرام (فان أحصر في قضاء أو نذر) معين في العام الذي أحصر فيه (فهو باق في فسخه) كما كان كالزجر
في صلاة ولم ينه (وكذا أحصا الاسلام أو) حجة (نذر) قد استقرت كلمتها على ما بان أجمع فيها شرط
الاستعانة قبل العام الذي أحصر فيه (والا) بان أحصر في تلقا أو في حجة اسلام أو نذر ولم يستقر
(فلا) شي عليه في التطوع أصلا ولا في حجة الاسلام أو النذر (حتى يستطيع) بعد وجوبه ان كان قد
بقي من الوقت ما يمكنه فيه الحج فالأولى أن يحصر به ويستقر الوجوب بحضه
● (فصل في ان وجد المحصر مطر بقا استطاع) سلوكه (لزم سلوكه) وان طال (حتى يصل البيت) وان
علم الفوات لان سبب التحلل هو المحصر لا خوف الفوات وله ذال أو حرم بالحج يوم عرفته بالتمام لم يجز التحلل
بسبب الفوات (فان فاته الحج لم يلزمه) أي المار بق (أو صوته) أو غيرهما بما يحل في الفوات به
(تحلل بأهل العمره) لا بتحلل المحصر أقدرة عليها (ولا قضاء عليه) وان تركب السبب من الفوات
والاحرام لا يذلل ما يذله من أحصر مطلقا (فان) وفي نسخة (وان استويا) أي الطريقان من كل
وجه أو كان المار بق الذي وحده أقرب كانهما بالاولى ففاته الحج (نفي) وجوبه بالانه فوات محض أما
اذا وجد مطر بمقابل يستطيع سلوكه فكذلك (وان دام المحصر وصار) أي الاحرام (متوقفا زال
الاحرام حتى فاته) الحج بفوات الوقت (فلا قضاء) لمار (ويحل بعمره) أي بعمله بعمره كما

يقضه من مال حاضر (قوله أو نذر معين) قال شيخنا سبب أن من أحصر في مسألة النذر بعد احرامه لا قضاء عليه
وعن جل كلام المصنف هنا على من تمكن من الاحرام به بعد ذلك في عامه (قوله فالأولى أن يحصر به الحج) كذا أطلقوا قال الاذري وينبغي
أن يقال انه اذا كان بعيدا داره غلب على ظنه أنه لو أخر الحج عن الحج فيما بعده يلزمه الاحرام به في هذا العام

(قوله القتل بالأحراق قبل الوقوف بعده الخ) الأفضل لمن حصره العدو من جميع الطرق تأخير القتل اتوسع الوقت والاحتياط له لم يعلم
انتكشافه في مدة الحج بحيث يمكن إدراكه أو في العمرة التي ثلاثة أيام لم يجز القتل كالتفويض (٥٢٩) عن المارودي قال لا ذري وأما الأحرار أن

قال السبكي وغيره إذا تمكن من البيت والاحتلال بقتل المصير أما إذا لم يتوقع زوال الأحصار واستمر محمرا
حتى فاته الحج فإنه القضاء كإبائه أشد تغر بطله وهذا التفصيل قرر السبكي كلام الأصل ثم قال
وطريقه للعراقين موجه للقضاء في الحالتين إن تمكن من القتل قبل الفوات بخلاف ما لو كان أول
العراقين الأتقن بطله لأنه ما مودر يسلكه * (فرع في القتل بالأحراق قبل الوقوف بعده) لعموم
ما مر في الباب (فان بقى) قبل الوقوف (على أحواله غير متوقع زوال الأحصار حتى فاته الوقوف) لزمه
القضاء لفوات الحج كقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا أئمة المسلمين وأطيعوا ما أمر الله وأمر الرسول (وقوله لا يجوز
دخلك) وجوبا (بأنه في العمرة إن أمكنه) القتل بها (ولزم عدم الفوات والا) أي وإن لم يتمكن ذلك
القتل يهدى لزمه مع القضاء وعدم القتل (دم آخر للفوات) فان أحصر بعد الوقوف وتخلل ثم أطلق
من أحصاره (فأراد أن يحرمه حتى لم يجز) أي البناء كإي الصلاة والصوم (فإن لم يتخلل حتى فاته الرمي
والميت) يعني (فعله الدم) لفوات الرمي كغير المصير (فحصل به) أي بالدم (وبالحق القتل الأول
ثم ما روى) متى أمكنه لبقائه عليه موصى إن لم يكن سوى (وتم حجه وعليه دم ثان للميت) يعني أي أفواته
وظاهره إن فاته الميت بجز دفنه لزمه دم ثالث (والقضاء) عليه (بأحصر) وقع (بعد الوقوف) لأنه
تخلل المصير المحض (وإن صدق عرفان فقط) أي دون غيرها (تخلل بأنفعال العمرة) كإتخاذها
من فاته الوقوف وساقى (والقضاء عليه) لأنه محصر تخلل بعمل عمرة كن صدق طريق ذلك غيره
فقاته الحج وإن صدق الطواف فقط وقف ثم تخلل كما يؤخذ من مسمى وصرح به في المجموع فتعلق المارودي
* (فصل من فاته الوقوف لزمه القتل بأنفعال العمرة) * المشقة صرامة الأحرام كذاته الرافعي وهو قال
السبكي يوم عدم لزوم قتله وليس كذلك فالتعلق في المجموع وغيره لزمه كإزاده الصنف وأنه يحرم عليه
استدانة أحواله إلى قابل الزوال وقته كالابتداء فلا يستداس حتى يجبه من قابل لم يجزه كإتخاذها من المذبح
الشافي لم يروجه من الحج بفوات وقته كإتخاذها كلام الشافعي قال السبكي وليس مراده أن يخرج منه
بالكلية وكأنه شبه الفوات بالحداد وهذا بخلاف ما لو وقف فاته بجوز أنه أنصأ الأحرام والطواف والسبي
لبقاء وقتها مع تبعيتها للوقوف فاته الركن الأعظم (ولا ينقلب) حجه الذي تخلل منه (عمدة ولا يبعد السبي
إن كان قد سبق للقدوم لا يجوز ثمن العمرة) أي عمرة الإسلام لأن أحواله انعقدت لنسلك فلا ينصرف إلا بآخر
كذلك - مولا يجب الرمي والميت يعني وإن بقي وقتها قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل القتل
الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحاق والطواف المتبوع بالسبي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن
رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كإتخاذهم كلام المصنف كإتخاذها بغيره يحتاج إلى نية القتل (ثم إن كان حجه
أفواته) بأن في ذمته) كما كان (أو تعلق عاقبي) وجوبا لأنه لا يتخلل من تقصير (كالفسد) له فيجب قضاءه
على الفور ولا يلزمه قضاءه مع الحج (ولزمه مع القضاء) دم الفوات وإن كان الفوات ينزوم ونسيان
وضاله) الطريق ونحوهما من الاعتذار لما روى مالك بإسناد صحيح أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن
الخطاب يفرقه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا أبا العدد وكاننا أن هذا اليوم يوم عرفتنا فقال له عراذهب إلى
مكة تغيب البيت ثم سمون معلن وأسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديان كأن معكم ثم أحلقوا وأقروا ثم
الرجوع فإذا كان علم قابل فحجوا وأهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع واشتهر ذلك
في الصلابة ولم ينكر * (باب الدعاء) *

(حيث أطلقنا في المسائل الدم) سواء أعلق بترك ما مودر لم يترك ما ينهي أم بغيرهما (فالمراد) بأنه
(كعدم الإختصاص) في سنها سلامتها (فخرجت البدنة) بغيرا كانت أو بقرة (عن سبع دعاء وإن اختلفت)
أسبغها كترك الأحرام من الميثاق وترك الميت بجز دفنه وترك الميت يعني ترك الرمي بها والطلب وحلق

قال شيخنا ظاهر عبارة الشارح حرمة الأحرام بالحج في غير زمنه وان قلنا
بأنه أدعوه وهو ما ذهب إليه بعضهم والوجه الكراهة (باب الدعاء) *

(قوله فالغرض... بها) قال شيخنا كما هو القاعدة أن كل ما يمكن الانتفاء عنه على قدر الواجب أو يخرج قدر الزائد أو يقع الزائد فلا وهما من القبول المذكور لأنهم يتخفف عن سبب حتى لو أراد بعضهم ذلك بعضهم فذلك حكمه ولا كذلك بغير الزكاة... حيث دفع كبر فضاء ما مر ثم (قوله أحد هادم التمتع الحج) دم التمتع واجب على من أحرم بعمرة في أشهر الحج وفرغ منها ثم أنشأ في سنة أخرى ليعاد ولا يحرم أو بعد الإحرام به وقيل التلبس ينسلك إلى ميعات وأولى مثل مسافة الميقات الذي أحرم منه بالعمرة وأولى مسافة القصر كقوله جاءه ولم يكن من حاضري المسجد الحرام حين التلبس بأحرام العمرة ودم القران واجب على من أحرم بحج وعمره معا أو بعمره في حجة في أشهر قبل التشرع في طوافها ولم يعد إلى ميعات قبل الوقوف (٥٢٠) ولم يكن من حاضري المسجد الحرام (قوله الثالث دم الحلق والقلم) وهو واجب على محرم

غيره لم يغل أزال من نفسه أو أزال بسل منه باختاره ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار رصاعد أو بعض كل منها ولا في مكان واحد وعلى من أزال من محرم حتى يغير اختياره ذلك كذلك لا إذا طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عنه قطع القدر المغطى فقط أو نبت شعرات داخل جفنه فتأذى من ذلك أو انكسر ظفيره ففصل المذى (قوله الرابع المنوط بترك ما موه) كالإحرام من الميقات وهو واجب على مريد ترك الأحرام من حيث لزمه أو من مثله من غير عود للأحرام أو بعد الإحرام وقيل التلبس ينسلك إلى حيث لزمه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالعمرة علقا أو بالحج في تلك السنة (قوله والرأي وطواف) قال البلري لا يضر صوم الثلاثة في الحج في ترك الرأى ولا في طواف الدواعى أى

شعر وقلم أطفال وسائى في الضحايا أنه لا يجوز أن يشترك اثنين في شاتين (فان) وفي نسخة قلو (فيهما) أى البدنة (عن دم) واجب (فالغرض سببها أنه أخرجه) عنه (وأ كل الباقي الأجزاء) الصبد (المثل) فلا يشترط كونه كالاصحفة في سنها أو سلا من أجل يجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي العيب معيب كاسر (بل لا يخفى البدنة عن شاته) أى المثل وان أجزأت عنها في الأصح لا تنضم وأعواف أجزاء الصبد المعاملة أى في الجلس فلا يشك بأجزاء الكبير عن الصغير وبذلك علم أنه لا يخفى البعير عن البقرة ولا عكسه ولا يصح شياء عن واحد منهما كما كبرت الإشارة إليه وعدل عن تعبير الأصل بجزء الصبد إلى قوله جزاءه المثل ليخرج جزاء غير المثل كالجام

* (فصل) في كيفية وجوب السماء وما يقوم مقامها (والدماء ثمانية أنواع) ترجع باعتبار حكمها إلى أربع بعد ترتيب وتعدد وتغير وتعديل دم تخيير وتعدد ردم ترتب وتعديل كإتمام عماماتى (أحدها) دم التمتع والقران وكذا الفوات وهو دم ترتب (بمعنى أنه لزمه الذبح ولا يجوز العدول إليه غيره إلا إذا خسر عنه (وتعدى) بمعنى أن الشرع قد رماه عدل إليه بما لا يزول بانقضاء التمتع فلا ينفذ من بالعمرة إلى الحج وقس به دم القران وأماد الفوات فغير هذا السابق لأن وجوب دم التمتع ترك الأحرام من الميقات وانسلك المتركة في الفوات أعظم منه (الثاني جزاء الصبد والشعر وهو دم تخيير) بمعنى أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة (وتعدى) بمعنى أن الشرع أسرفه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب التمتع وذلك لأنه لا يضمن قتله منكم متعدد وقس الصبد الشجر قال في المجموع والحديث أى في غير الذبح إذا ذبح فيه كإمر وأخذ ساسم التعديل من قوله تعالى أو عدل ذلك صاماً (الثالث دم الحلق والقلم وهو دم تخيير وتعدى) (والخامس جزاء ثلاث شعرات أو ثلثة أطفار أو صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فمن كان منكم مرضياً أو به أذى من رأسه أى خاف فقدي من صيام أو صدة أو نكح ونكح الصبيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أبو ذؤلم واهم وأسل قال نعم قال فالحق وأسل وانسلك شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بقرن من طعام على ستعسا كين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصم وقس بلحق القلم بجماع الترفه وبأنه يذود غيره لأن كل كفارة ثبت فيها التحريم إذا كان سببها ما عتبت فيها وان كان سببها محرماً ككفارة البين وقيل الصبد (الرابع) الدم (المنوط بترك ما موه) كالإحرام من الميقات والرأى والميت) بجزء ذلة وبجنى (وهو كدم التمتع) في الترتيب والتعدد ولا شاة ترك ما وجب منه أو ترك ما وجب له من التمتع ترك الأحرام من الميقات كإمر وهو ما موه في الجلة فيصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ودفع في التهاج كاصله تعميم كونه دم ترتب وتعدى (الخامس دم الاستمتاع كالطيب) الأولى قوله أنه

غيره لم يغل أزال من نفسه أو أزال بسل منه باختاره ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار رصاعد أو بعض كل منها ولا في مكان واحد وعلى من أزال من محرم حتى يغير اختياره ذلك كذلك لا إذا طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عنه قطع القدر المغطى فقط أو نبت شعرات داخل جفنه فتأذى من ذلك أو انكسر ظفيره ففصل المذى (قوله الرابع المنوط بترك ما موه) كالإحرام من الميقات وهو واجب على مريد ترك الأحرام من حيث لزمه أو من مثله من غير عود للأحرام أو بعد الإحرام وقيل التلبس ينسلك إلى حيث لزمه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالعمرة علقا أو بالحج في تلك السنة (قوله والرأي وطواف) قال البلري لا يضر صوم الثلاثة في الحج في ترك الرأى ولا في طواف الدواعى أى

في الحج فيصوم الثلاثة بعد أيام التشريق لأنه وقت الإمكان بعد الوجوب اهـ والفوات كذلك (قوله) كالتطيب والميت) دم ترك الميت بجزء ذلة واجب على محرم بجمعه غير معذور لم يحضر طائفتين النصف الثاني لسله التحريم بالرداسة ودم ترك الميت بجمعه واجب على حاج غير معذور ترك حضوره معام كل لأنه من البيت متى أن نفر في نفر الأول والثلاث أن نفر في نفر الثاني ودم ترك الرأى واجب على حاج ترك رأى ثلاث أصاب فأكثرت من رأى يوم النحر أو أيام التشريق أو من غيرهما بغير عذر مرض أو حبس أو به ولم يسنه واستناب ولم يمثل الناس من غير ذلك في بقاءه ودم ترك طواف الدواعى واجب على غير حائض ونفساء وتخيير على ما قاله الرباى وخائف من ظالم أو خوف رقة أو غيرهم ومعتصرون ذلك ما فر من مكانه لانسك بغيره أو من مكنى وهو من غير أهله أو كان حائضاً لم ينافى بقاءه بقصد الدواعى أو طاف بمكان لا يبرئ الشغل الصلوة وأقيم ولم يعد له قبل مسافة قصر من مكة (قوله لشبهه بالفوات في إيجاب القضاء) ولأنها إكراهة لا تسد عبادة

فكانت على الترتيب

ككفارة الصوم (قوله

الجماع غير المقدس) الجماع

بعد الجماع المهدوم

واجب على محرم ذكره

جامع ولو بمائل عمدًا بخيارا

عالمًا بالتحريم في الجماع قبل

التحلل الأول والعمره

قبل التحلل منها بد وجاع

مفسد من فصل أو متصل

وقضى وطرفه الأول دوم

الجماع بين التحليل واجب

على محرم الجماع ذكره

جامع ولو بمائل عمدًا

مختارًا عالمًا بالتحريم بين

التحليلين (قوله الثامن دم

الاحصاء) وهو واجب

على محرم منعه عدو أو

جس من سلطان ونحوه

ظنهما أو بدلين لا يمكن

من أدائهما عيسى بن عتبة

بأعذاره أو زوج في غير

عدته أو سدا جزاء لما منع

أو أصل في التعلق عن

الابتناء بشئ من الأركان

ولم يجد في منع العدو عن

سلوك طريق من مسلك في

طريق آخر وكان يجب

عليه سلوك كل طريق

غيره ولم يبق انكشاف

العدو في صدقته ادراك

الحج فيها ان كان حاجًا أو في

ثلاثة أيام ان كان معتمرًا أو

حدث به عذر كمرض وضلال

طريق وفاد نفقة وكان

قد شرط في ابتداء الاحرام

التحليل به الهدى قصد

التحلل (قوله) وبني وجوب

المادة الباطل) أشار إلى

أي

لاشتراك

بني

لا في آخر الفصل

جميع المناكح

لنكحها بالوفاء

عليها أو ببعض

نرب بقرة (السابع

وجوبها في التمتع

وهو دم الترتيب

في وقته

فلذ كرماد

في فصل هـ

في غير الهال

وجوب المبادرة

ما قرره في الكفارة

لا يجوز في الكفارة

قبل الفراغ من

ظاهر لكن بعد دخول

اذ حل من عمرته

قول الصنف ولا يجوز

بالصوم صام ثلاثة

لغيره في الخلاف

(بالحرم) على مساكينه

الحرم ولما روي

لم يكف (الاحصاء)

أو غيره لانهم

سائر أركانهم

(حتى يجدهم

ويعالون كمن نذر

الروضتين القاضي

نفذ ذكر القفال

الفقراء وزاد فائدة

جواز نقل الزكوة

نقل النذر والوصية

تصحيحه (قوله

في فصل هـ

في فصل هـ

في فصل هـ

في فصل هـ

في فصل هـ

في فصل هـ

أما كبر فيه لكنه في الحرم أولى لشرفه * (فرع أفضل) * بقعة من (الحرم البقيع) يعني النبع الحاج ولومتها (مبنى) النبع (المعتر المروى) لأنهم ما حمل تحلهما (وكذا الهدى) الذي ساقه تفر با من مندور وغيره أفضل بقعة للذبح الحاج له مبنى والذبح المعترف المروى لكن إن لم يكن على الملتزم دم فلا فضل له ذبح هديه بالمروية قاله في المجموع عن الأصحاب وفيه عهده أنه يجب له أن يذبح بعد السعي وقبل الحلق فإنه يستحب في الحج أن يذبح قبل الحلق (والواجب دفعه) أي الواجب المالي جله أو مفرقا (إلى ثلاثة) فإنه أكثر من مساكن الحرم لأن الثلاثة أقل الجمع (كأن كان) فلودع في اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متناول فغير من الزكاة في الحرم وفيه من الزكاة في الحرم لا يوجب دفع ذلك حرمه إلا لا يمنع على من لم يذبحه فلو أنه دفعه منه وهو قضية ما نقل عن النص التي يعلم من وجوب دفع ذلك حرمه إلا لا يمنع على من لم يذبحه فلو أنه دفعه منه بالقيمة على الأصح قال الأذري وكلام المتولي يقتضي أن الخلاف مفرع على قولنا للعمع منقوض لكن الصحيح أنه متى فني تصحيح ضمانه بالنقل وعلم من تشبهه بالزكاة وجوب دفعه مع قدرته أو مع عدمه عليه به صرح في الروضة متفلا عن الرواية في المعترف ترواه في المساكن الغرباء والمستوطنون (و) أي (المستوطنون أولى) بالدفع إليهم وظاهر أن محله إذا لم تكن حاجته الغرباء أشد ولا يجب استيعابهم وإن أعصر والظاهر خلاف ذلك منهم بخلاف الزكاة فالسبي وقد يفرق بان قصدتها حرمه البلد ثم سد الخلق (وفي) دفع (المعالم) مساكن الحرم (لاثنين لكل) منهم (مد) بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل بمنتهى كالكفارة ونقل في الروضة تصحيح الأول عن الرواية وأقره قال البليغي وهو مخالف الفلاس الأم ومحل الخلاف في دم النبع ونحوه مما ليس بدمه من تغيير وتقدير بأمد الاستناعات ونحوه مما يدمه من تحريمه وقد روي لكل واحد من قسمي كين نصف صاع من ثلاثة أضع كياس (فإن ذبح) البسم الواجب في الحرم مثلا (فسرق) منه أو غصبه قبل التفرقة (لم يجز) فعله إلا عذبه دم هدي أولى (وله أن يشترى بدلها لو صدقته) لأن الذبيحة قد وجد قال الأذري ويثبت أن يشترى للعمع وغيره من بقعة الأضحية ومنع كلالهم ما لو سرقوا مساكن الحرم وظاهره سواء أوجدت بقعة الذبيحة أم لا لأن ولا بد الدفع إليهم وهم إنما يملكونه وما نقل من أنه يثبت تقبيل ذلك بما إذا قصر في تأخير التفرقة والأفلا يضمن كسرق المال المتعلق به الزكاة من أن الدم متعلق بالذبيحة قاله كاذب عن المال

* (فصل في الأيام المعلومات) * المذكورة في القرآن (عشر ذي الحجة الأول) (الأيام) (المعدودات) المذكورة في القرآن (أيام التشرى) رواها البيهقي بأنداحسن وأصحح عن ابن عباس وذكرهما الأصحاب هنا لاختصاص غالب المناسك بهم ما أصروا بها بالمعلومات وتوابعها بالمعدودات وفي المعلومات خلاف يثبت في شرح البهجة قال البغوي وميت الأولى معلومات للعرض على علمها بحسبما للأجل أن وقت الحج في آخرها والثانية معدودات لقلتها كونه تعالى ذراهم معدودة

* (باب الهدى) *

هو ما كان الدار مع تخفيف الماء وبكسر المال مع تشديد الباع ما يهدي إلى الحرم من حيوان وغيره وأراد هنا ما يهدي إلى الحرم من النعم ويجزى في الأضحية وتعلق أيضا على بدء الحمار أيام وقته تقدمت (يستحب لمن قصد مكة أنسك) بل وإن لم يقصد هاله كسأى في كلام المجموع (أن يهدي) البها (شأن النعم) ففي (الخصين) أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع عاتق بدنته بتغييره بسلك أولى من تغييره ألمه بجمع أو عزة (ولا يجب) ذلك (الابتنذر) لأنه قريبه فلهزم به يستحب أن يكون ما يهديه سمننا حسنا: قوله تعالى ومن يعلم شاعر الله فسرهما بن عباس بالاشتراك والاستحسان وكونه مع من بداه أفضل وشرا من طريفة أفضل من شرا من مكة ثم من عرفته أن لم يسقه أسلا بل اشترا من بني جاز وحصل أصل الهدى (د) يستحب له (أن يقلد البذنة والبقرة تعلين) من النعال التي تلبس في الأحرار (ويصدق بها) بعد ذبحها (ثم يترعرها) والأشعار والأعلام والمراد هنا ما ذكره بقوله (فيخرج) وهي باركة (صلحة)

(قوله) فلا فضل له ذبح هديه (بالرود) أشار إلى تصحيحه (قوله) وجوب دفع ذلك (قوله) وجوب دفعه (قوله) أشار إلى تصحيحه (قوله) والآيات المعلومات عشر ذي الحجة (الح) عندنا وكذا عند أبي حنيفة على ما نقله الزخري وقيل على ما هو يوم النحر وآيات قتاليه عنده من المعلومات والمعدودات وهذا مروي عن ابن عباس وقال أبو حنيفة على ما في المجموع من البيان هي يوم عرفة وآياتها وقال على في رواية هي يوم النحر والثلاثة بعده وفي أخرى هي يوم عرفة والثلاثة بعدهم مروي أيضا عن ابن عباس وعنه رواية أخرى هي يوم عرفة والنحر وأيام التشرى وقال محمد بن كعبه والمعدودات واحد وهي أيام التشرى

* (باب الهدى) *

(قوله) بعد ذبحها علم من التعلق بهما أنهما مائة

٧ هكذا يابض بالاصل

سماها النبي بحديفة) فان لم يكن لها اسماء شعر وضعلا يقال هذا مثله وهي منهي عنها وعن تعذيب
المديون لاننا نقول اخبار النبي عن ذلك عامة وأخبار الاشعار خاصة تقدمت (مسقة لاجلها) في حالتي التقليد
والاشعار (القبلة) كما صرح عن فعل ابن عمرو واما البيهقي وحكي في الروضة وجهين في ان تقديم الاشعار
افضل أو التقليد قال وقد صرح في الأول خبرني صحيح مسلم وضعف في الثاني عن فعل ابن عمرو وهو المتصو صوابه
جزي الصنف حيث عطف بشم و زاد في المجموع ان المأوردى حتى الأول عن أصحابنا كما هو ولم يذكر فيه
خلافاً (و لا يخفى بالمدى لتعرف) فلا تعرض لها قال في المجموع والسنة ان يقلده في بشعره عند احرامه
للاخبار الصحيحة فيه قال و بين ان لم ير الذهاب الى النسك ان يمتع هدايا وان يقلده و بشعره من ياد الغير
الا في و بين ان يجعله هديه و يتصدق بذلك الجبل و نقل القاضي عياض عن العلماء ان الجبل يكون بعد
الاشعار لانه لا يتطعم بالدم وان يبق الجلال عن الاسنان كانت فيمتع انفسه لانه لا يتطعم بالدم و لا يظفر بالاشعار فان
كانت بنفسه لم تنش (فان قرن هذين بجعل الشعر) مع اشعاره أحد هما وهو الاين في الصفحة التي كان
علم باسم (الاسخر) وهو الاسر (في الصفحة اليسرى) لبشاده و يؤخذ من التناهي انه لو كان
الاسر أقول أشعر في الصفة النبي وهو ما يجزه الزكشي وغيره ولو قرن ثلاثة بجعل فظاهر انه شعر
الروضة في الصفة النبي مطلقاً (ولا شعر الثمن) اضعفها ولان الاشعار لا يظفر فيها الشعر و هو صوابه
(بل يقلدها عاقر القربى أو ذاتها) قال في المجموع و ان يقول ونحوها فليس عليه صلى الله عليه
وسلم أهدى مرة غنما مثله ولا يقلدها بالانعال اذ ينقل عليها جلها قال ويستحب قبل ذلك ان يهدي خبر
الصحيح عن عائشة قالت قلت لابي بن عبد الله عليه السلام يدي ثم أشعرها وقلدها ثم يبعها
الى البيت أو اقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً (ولا يلزم بذلك) أي بما ذكر من اشعارها
وتقليدها (ذبحها) اذ لم تصر بذلك هدايا واجبا كالتكسب الوقف على باب داره أو غير بلاينة (فان
عطب الهدى (في العاريق وكان تطوعاً له التصرف فيه) يبيع أو كل وغيرهما لان ملكه ثابت
عليه (أو) كان (نذراً لزمذحه) مكانه للغير الا في و لانه هدى معكوف على الحرم فوجب تحريمه
مكانه كهدى المحصر وليس له التصرف فيه بما زيل الملك أو بول الرز و له كالوصية والهبة والرهان لانه
بالنذر زال ملكه عنه وصار للمساكين و فارق ما لو قال انه على اعتاق هذا العبد حيث لا زال ملكه عند الا
باعثاقه وان امتنع التصرف فيه بان الملك ينتقل هنا الى الماسكين فانتقل بنفس النذر كالوقف و اما الملك في
العبد فلا ينتقل اليه ولا الى غيره بل ينفك العبد عنه (والا) أي وان لم يذبح حتى تلف (ضمته)
لشعره كغيره في الودعة و ما في ذمته من اذ في الاضحية وما ذكر في النذر قال الزكشي يحل في المعين
اذا ذاب ولو كان قد ذبحه عنه على ذمته عاد الى ملكه بالعطب على المذهب و يصرف فيه بالبيع وغيره حكاية
المأوردى عن النص والاصل بان في ذمته (ثم) بعده ذبحه (نفس تلك النعل) التي قلدها في ذمته
(و يضرب بها اسماها) و يتركه ليعلم من مره انه هدى في كل منعه غير مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يبع ما في ذمته بالبدن ثم يقول ان عطب منها شيء فثبت عليه مونا فاعطاهم انفس نعلها في
دمها ثم اضرب به صفحاتها ولا تطعمها انت ولا أحد من أهل رقتك (فان) وفي نسخة فاذا (كان)
الهدى (نذراً) لمن مر به غير من يأكله الاكل منه (وان لم يقل) من أهدها (أبعته) لمن يأكل
منه لانه بالنذر زال ملكه عنه وصار للمساكين كما مر قال الزكشي وتقيدهم بالا كل يقتضي انه لا يحل
غيره حتى لو اراد ان يأخذ جميعه أو يأكله و ينقل معه بعضهم يجوز و نظير السقاية المسبلة في الطريق
يجوز للعالم الشرع منها ولا يجوز نقل الماء معها كما مر حبه الامام انتهى وقد عرف بان الماء ملكه
المرتبة بخلاف الهدى عليه كونه لا يتم بدله عن فقراء الحرم الذين يملكونه بالنذر و مع هذا فظاهر الذي
يقضيه كلامهم الاتصاف على الاكل (و يتوقف التطوع) أي حل هديه اذا ذبحه (على الاياحة) كان
و يقول أبعته للفقراء أو المساكين أو جعلته لهم (ولن وجد له الاكل) منه (وان لم يعلم بالاياحة) لان

(قوله ولا تطعمها انت ولا
أحد من أهل رقتك) قال
شيخنا أي لما ضمن النعمة
الحاصلة لهم بانهم أعطوها
وربما اتخذوا ذلك ذريعة
لاكلها فحسم باب كلهم
منها حيث عطلت أمانا
ذبحت وهي عليه لا عطل
فيها فيبقى لرفقه جواز
الاكل منها لانهم فقراء
حاضرون بالحرم كما يعلم
من كلام الشارح بعد كتابه

• (قوله وحمل وجوبه) أي المذمور (قوله أو اطاق) وقيل لا يحمل على اليهود وشرا (قوله نقله الاسنوي عن الثوري الخ) إشارته تبيينه
• (كتاب الضحايا) • (قوله ضحى النبي صلى (٥٣٤)) الله تعالى وسلم بكاتبين الخ) وحسن الترمذي - حديث ابن عمر رآه رسول الله صلى

الظاهر انه يأجوج وكوج وأرى له بالمرأى وعلمه أمارة الإباحة فان له شر به ففادته اعتبارا بالإجماع عدم العلم بدين الضمان (وعزم المذنب) أى أكلمها (على اغنياء القافلة) وغيرها لان الهدى منتهى لغفره ولا حق للاغتنياء فيه (وكذا قراؤها) أى القافلة لتعلم علم السابق هذا (انرجى مارة) من قضا غير القافلة والافجوز أى قبل قترامها بها وهذا التقيد من زيادته وكلامهم بأبواب وقد قال في المجموع فان قيل اذا لم يزل لاهل القافلة أكلمه وترك بالبر به كان طعمة لسابع وهو اضاعة مال فلا يلبس فيه من اغتفر للعادة فالتألم ان سكان الوادى يتبعون منازل الحج لا تعلقا ساقطة ونحوها وقد تاتي قافلة أو قافلة قال في المهرمان المنع من شخص بما السكالك فيه وهو ما علم أمما بالغ بمحل في حل الا كمنه أوجه مشهورة وأرى بها حله في العين ابتداء دون العين عانى للتمتع على اضطراب يأتي في الاضحية قال وسكت بعض الرائي عن الغرم في الاكل المنع مع ما علم وفي التقریب انه يغرم قيمته ما كين الحر لم لا لهم صالة وإنما كنه قرا الموضع له ذرا الاصل قال وقال بعضهم القياس انه يغرمه اغفر اذ ذلك الموضع اه والآخر له المنصوص كنه لروى بانى ونقل القياس المذکور ثم قال وهو غلط لانه يمكن اصيل اغتنياء الى ساكنين الغرم بخلاف الذبعة وكليهما اصيل الولد اليهم دون اللبن ونقل ذلك في المجموع وعرفوه وروته) أى ذبح الهدى (وقت) ذبح (الاضحية) لا شبرا كهما في الاحكام الاكتفي في الكتاب لا تاتي قال الاسنوى وهذا كما صرح في عين هذا الوقت اهتدى المعترف ايضا ولا يمكن القول به لان لا تملك منه سوى اقل عليه وسلم لما أحرم بالعمرة عام الحديديتين ان الهدى انما قد ذبحه عجب تحمله وانه لا يترك كذا خبر يرجع الى الحد بنحو ما قاله تنزل وعلى وجوب ذبحه في وقت الاضحية اذا عينه أو أطلق فان عين يوماً خرم يتعين له وقتا لانه ليس في تعيين اليوم قرب بقله الاسنوى عن التولى وأقره (فان تأخر) يتبعه عن وقتها (وهو واجب قضاء) وجوب بالاجرا حمله عن وقتها (والا) بان كان متلوغا فقد فان يحرم (نشارة لحم) كل الأضحية

(كتاب الضحايا)

جمع ضحية بفتح الصاد وكسر الهاء يقال أضحية بض الحاء وضمة السين وضمة الكاف وضمة الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الهمزة شديدها وجمعها ضحايا شتد - شديد البلاء وتخفيفها يقال أضحية بفتح الهمزة وكسر هاء وجمعها أضحيات كالزاد والواو على ما هي يوم الأضحية وهي ما يذبح من النعم تقر بالإنفاقه تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشرين - ككسباني والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربنا وانحر أي صل صلاة العباد وانحر النسل ونحر سلم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبش من أهل من أقر بن ذكهم أبيه - يحيى وكبر ووضع رجله على صفاحه ما لا يبلغ قبل الأيض الخالص وقيل الذي ياضه أكثر من سواه - قبل الذي يعلاوه حرة وقيل غير ذلك (وهي) أي الضحية (سنتموا كدة) على الكفاية كما سأتى - يانه (ولوحي) لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى في معنى نسائه بالبرقر واه الشيخان فلتاجب أصل - الشعر لماروى البيهقي وغيره بأنه أحسن أن أبابكر وعمر كانا يضحيان تخافتان يرى الناس فأنابا - لأن الأصل عدم الوجوب بذكر تركهما لنسائه وأما حسن السلم فخر كرهه وأبعض أمال المكاتب فهم - متبرع بخيري فيها لم يجري في سائر تبرعاته (ويحافظ علم القادر) أما غيره فلا نسبه له كما سأل (وتجب التذلل) كما سألنا في بركة قوله جعلت هذه أضحية تكسباني (فإن قاله على أن اشترى ثلثان - جعلها أضحية واشترى) شاة (لزم أن يجعلها) أضحية فوافعا التزم في ذمته هذا أن تصد الشكر - على حصول المال فإن تصد الاستمتاع فنذر لجاج وسأتى (فإن عينا) فقال أن اشترى بذهبه الشاة فقل أن - جعلها أضحية (ففي لزوم جعلها) أضحية (وجها) أحدهما لا قال في العموم وهو وأنتس ثقلها

الله عليه وسلم بالصدقة
 سنن رضي (قوله وهي
 سنة مؤكدة) بل هي
 أفضل من صدقة الخاق
 قاله النووي في جمعه قال
 الاذري وبه أن يقال
 لأفضل ما كان أعم نفعاً
 وأوعى للفقراء وحسنه
 فقد تكون الصدقة أفضل
 في وقت من الصدقة
 وبالعكس وأقول لو كان
 معاً ما يصدق به من أول
 العشر مثلاً وجد محتاجين
 إلى الصدقة لعلهم أوجع
 أو غرم قدسوا عليهم لا
 أن البدار إلى الصدقة
 عليهم أفضل من التأخير
 للصدقة وبها يغنيها
 فضلها لو كان في وقتها ولم
 يظهر ما يلي على أن الصدقة
 أعظم نفعاً منها (قوله فلا
 تجب بأصل الشرع) قوله
 وأرد أحدكم أن يضيء وقوله
 ليس في المال حق سوى
 الزكاة ولا منه على الله عليه
 وسلم لأضيء ضي عن
 أمته فأضيقها بهم ولأن
 الذبح لا يتعين لعنه وإنما
 يتعين الصدقة فمما أن
 يجب الذبح (قوله ولا
 الأصل عدم وجوبه) ولأن
 إراقة دم لا يزم المسافر كشذ
 القب المعلقة (قوله
 قادر عليها) ما تكون
 فاضلة عن حاجتها من
 غيره على حاجتها في صدقة

زمنه (قوله وهي الابل) والبقرو الغنم الانسية (قوله فالظاهر انه يجوز هنا) أشار الى تصحيحه (قوله الا انه ينبغي اعتبار اعلى الاو من سنا
الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه مظهره اعتبارا على السنين ماعا قال الاشعري والظاهر ان هذا افتراء وشبهه من أصله على السواء أما
الذي تضمنه شبهه هو احد مناهما فالظاهر اعتباره في السن فلو توهمين ثور وناقه وجاه (٥٣٥) على شكها فالاعتبار به أرفع على شكها

الحكم العيني وقد أوجب قبل الملك فلو كمل على بطلاناً أو عتقا وان كان نعم قلبها النذر (ولانصير)
البدنة أو الشاة في هذه وفيه لو اشتراها بدينه الاضحية (أضحية بنفس الشرا ولا بالنية) لان ازاله الملك
على جيل القرب لا يحصل بذلك لا يشتري بدينه الاضحية وأما عتيق

*(فصل رابع) في أي الاضحية (شروط) عرّفها الرافعي قال في الزاكران (الاول كونها من النعم)
وهي الابل والبقرة والغنم بشرأ أو ناعها بالاجماع وقال تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله
على ما رزقهم من: حجة لا نعلم ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه التضحية بغيره ولا ان التضحية
بعبادة تعاق بالحيوان فخصص بالنعم كاللذ لا يجوز غير النعم من بقر الوحش وحسبه والطباء وغيرها
وأما الذلابة بين جنسين من النعم فالظاهر انه يجوز هنا وفي العقيقة والهدى وحزاء الصدا الا انه ينبغي اعتبار
أعلى الأي من سنا في الاضحية ونحوها حتى يعتبر في المولود بين الضأن والمز في بلوغه ثلاث سنين الحاقه
بأعلى السنين ينمى على ذلك الزكشي وهو ظاهر وقد قدمت نظيره في الزكاة (ولا) يجوز (أقل من جذع
الضأن وفي المز والابل والبقرة والجذع ذو سنه) تامه نعم ان أجدع قبلها أي سقط سنه أجزأ على وقت
السنه فدل ان يجزعه ولو علموم خبراً أحد وغيره والجدع من الضأن فانه يأتى ويكون ذلك كالبلوغ
بالسن أو الاحتلام فانه يأتي فيه أسبق وما هو به صرح الاصل (والمز والبقرة) أي التي منها (ذو سنين)
ثلاثين (والابل) أي التي منها (ذو خمس سنين تامه) نظيره سلا لا تدعوا الا سنة لأن تعسر عليكم
فأوجبوا جذع من الضأن قال النووي في شرح مسلم قال العلماء السنه هي التثنية من الابل والبقرة والغنم
لما توفاها قال الرافعي والمعنى في ذلك ان التثنية أتمتها للعلم والنزول فانتهاؤها الى هذا الحد كبلوغ الأبدى
وماله قبله كمال الأبدى بل بلوغه والاحتيا في كثير من الابل والبقرة تنهت بذلك قبل الحد المذكور فخصه
المسلمان جذع الضأن لا تجزئ الا اذا عجز عن المستناب الجهور على خلافه وحلوا الخبر على الاحتياط
وقد ربه بسحب الحكم ان لا تدعوا الا سنة فان عجزتم فخذعنا

*(فصل) في صفة الاضحية (ولا تجزئ ما به مرض) بين بحث (وجوب الهزال أو عرج) بين بحث
نسبه الماشية الى الكلال الطيب وتختلف عن القطيع بخلاف اليسير من ذلك المارواه الترمذي وصححه
أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاء التي
لا تنق ما عودت من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ أي لا يخ لها ولان البين من ذلك يؤثر في اللحم
بخلاف اليسير (ولحدث) بها العرج (تحت السكين) فانه لا تجزئ لانها عرجاء عند الذبح فاشبه
بما لو اكسرت رجل شاة فبادر الى التضحية بها (ولا) يجوز (ما به جرب أو قل) أو جرب زوله لانه
يفسد اللحم والودك وينقص القيمة (أو) بها (عوى أو عور) وهو ذهاب ضو إحدى العينين (ولو
فشت الحذفة) لفوات المقدور وهو كمال النذر والعمى السابق (وتجزئ العمشاء) وهي ضعف البصر
مع سبلان الدمع غالباً (والمكوية) لان ذلك لا يؤثر في اللحم (وكذا العشواء) وهي التي لا تبصر ليل
لانها تبصر وقت الرعى (ومشقوقه الاذن) اذا نقص منها أو انتهى الوارد عن التضحية بالشرقا وهي
مشقوقه الاذن محمول على كراهة التثنية أو على ما بين من شئ بالشرق (الا ان) أي بين جزء منها ولو يسيراً أو
فقت الاذن منها (خافاً) لفوات جزءاً كقول (ولا) تجزئ (هزيلة ذهب فخها) بخلاف ما إذا
كان بها بعض هزال ولم يذهب منها اللحم السابق (و) لا (مجنونة) وهي التي (تلدعها) لان

مفلوعة الالسة والأذن مؤثر مع انه ليس يلزم ذلك قال ما ينقص ما كوله الكسان أولى (قوله أو قدقت الاذن خلطاً) قال الأذري هل يمنع
الجزء مثل الاذن من أرفه شياً والظاهر انه اذا استخفت بالكلى منعت قطعها وان كان فيها بعض حياة فحتمل اه قال الزكشي ويشبه
فخره على الخلاف في البسد الشامل المذ كانه لو تولى وفيه وجهان حكاهما الرافعي في فاصص العرف فان قلنا لا تؤكل ما منع والا فلا
(قوله ولا مجنونة) ولا تجزئ الهيماء وهي التي لا تروى بقليل الماء ولا بكثيره والهيماء بضم الهاء مدونة في اللحم

ذلك يورث الهزال (ويجزئ الفعل والانتى وان كثر زوانه) أى الفعل (وولادتها) أى الانتى فلو كانت ساملة لم تجز لان الحلى ميزانها له النوراني في مجموعه عن الاصحاب قال الاذرى وخرزمي الشيخ أبو حامد واتباعه وغيرهم في بيع العروسة صدقوا ما وافقه وقال ابن الرضا المشهور وانها تجزئ لان حاصل من نقص اللحم نجس بجزء الجذين فهو كالخبيث ورد بان الجذين قد لا يبلغ حد لكل كائنه فبقوا بان زيادة اللحم لا تجبر عليا بدليل العرجاء السمينة (ولو فقدت الصرع والالبسة أو الذنب خلفاً أجزأت) أماني الاوابين فكما تجزئ ذكر العجز بخلاف الخلوقة لاذن كسر لان الاذن عضو لازم غالباً وأما في الثالث فقاس على ذلك (لا) ان كان القدر لذلك (بقطع ولو لبعض) منه (أو) بقطع (بعض اسنانها) لحدوث ما يورث نقص اللحم (ولا يضر تقاع قلعة تبصر من عضو كبير) كقوله لان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو لنقصان اللحم وكون العضو لا ما للجفن (ويجزئ خصى وموجوء) أى مريض عسر وزن البيضين لانه صلى الله عليه وسلم نهي بكيتين موجوءين رواه الحارثي كونه صحيحاً ولا ذلك زيد اللحم طيباً وكثره بغير ما فان من البيضين مع انهما لا يؤكلان عادة بخلاف الاذن (ولا يضر عدم القرن) (لا) (كسر) له (لم يرب اللحم) وان دعى بالكسر لان القرن لا يتعلق به كغيره فان عيب اللحم ضرر كالجرب بغيره (وغيرها) وهي ذات القرن (أولى) للاتباع السابق وتطير شير النضيجة المكش الاقرن رواه الحارثي كونه صحيحاً اسناده ولانها احسن منظر اذ يكبر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب (ولا يمنع) من الاجزاء (ذهاب بعض الاسنان) لانه لا يورث في الاعتلاف ونقص اللحم (فلو ذهب الكل منه) لانه يورث في ذلك ونقص هذا التعديل ان ذهاب البعض اذا ترك يكون كذلك وبعبارة البغوي وغيره ويجزئ مكسور وسن اوسنين وهي ظاهرة في ذلك ذكر الاذرى وصورة الزركشي * (فرع) في صفة الكمال (استكثر الالفة) في الالفة منوع (أفضل من) استكثر (العدد) منه (بخلاف العتق) فلو كان معه دينار وجره شاة مائة وثلاثين درهماً فالشاة أفضل ولو كان معه ألف وأراد عتق ما شتر به ما فبعد ان خسر ان أفضل من عبدة نيس لان المقصود هنا اللحم ولحم السمينة أكثر وأطيب والمقصود من العتق التخلص من الرق وتخلص عبداً أولى من التخلص واحد (واللحم) أى كثرته (خير من) كثرة (اللحم) قال في الاصل الا ان يكون لغيره دواً وأجروا على احتجاب السمينة في الالفة وتواضعوا لقبها فسمينة أفضل من غيرها لما في باب الهوى (وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم الماعز) ثم شتر من بدنة ثم من بقره اعتباراً بكثره اللحم غالباً بالانفراد باراً ثم دماً فيما قبل الشتر وفي الصبيحين في الرواح الى الجمعة تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكباش (وسبع شياه أفضل من بدنة) بغير أوبرة فلو كان لها أطيب ولحم المراق لذبحها أكثر والقرية تزيد بمسحها قال الرازي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا الى التساوي ولم يذكره (والبيضاء أفضل من الصفراء) وهي من زبانه (ثم الصفراء) وهي التي لا يصغو بياضها ثم البلقاء كما في المجموع (ثم السوداء) قيل للتعديل ولحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى أحمد والحاكم خبرهم عن عراء أحب الى الله من دم سوداوين وجل الماردي في قبل الاثني الاخر (والذكر أفضل) من الانثى لان له أطيب من لحمها (فان كثر زوانه فضاته) الانثى (التي تلد) لانها أطيب وأطيب لحماً وعليها حل بعضهم قول الثاني والانثى أحب الى وحله بعضهم على حزام الصيد اذا قومت لاجراء الطعام والانثى أكثر قيمة ولم يصح في الاصل والمجموع شيئاً من الجلسين ثم صحح الجويني في فروقه الاول ونسب في المختار الثاني للاصحاب ولا يخفى ان كلام الجليلين صحيح لكن لما كان المناسب هنا فالحق الاول جرى عليه المصنف

* (فصل الشاة) تجزئ (عن واحد) فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه واشترك غيره في نوامها جاز) وعليها حل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهي بكيتين وقال اللهم تقبل من محمود آل محمود من أم محمد وفي في الاولى سنة كفاية تتأذى بواحد من أهل البيت كالأبداء بالسلام وتجنب العاطس قال في المجموع ما يستبدل به لذلك انه جبر الصبي في الموطأ ان يأوي بالانصارى قال كذا صحى بالاشاة الواحدة يكون هذا في حق من

نقطة منهم غير غنونه كالجوارح وقوله سبحانه وان يكون الخ أشار الى تعجبه (قوله وظاهر ان الثواب فيه ذكر المصطفى) أشار الى
تعجبه (قوله ولو اشترك رجلان في شاتين) قال شيخنا مثل الشاتين الشاة (قوله من ملو ح خمس يوم الخ) ويوم التضرع افضل وان ضحي
بسد (قوله الى آخر أيام التشريق) قال النووي في جموعه قال الدارمي وقوفوا بعرفات اليوم العاشر غلظا حبت أيام التشريق على
المعينة على حساب وقوفهم وان وقفوا الثامن وذهبوا يوم التاسع ثم بان ذلك لم يجب إعادة (٢٢٧) التضرع لان الواجب يجوز تقدمه على

يوم النحر والتطوع تسع
اللعج فان علم ذلك قبل انقضاء
أيام التشريق فاعاد كان
حسنا اه قال الاذري ولم
أر الدارمي مرص بلغة
الاخيه وله ايراد الهدى
والشيخ فهم الذين ذكره
المسألة هنا وكلامه في
الاخيه وسبق عن الزياتي
انه لو اشبه يوم عرفته فوطوا
ونحروا ذرأق ما قبله يجوز
بالاجماع وحينئذ يستثنى
هنا ضرورة ان الانسان والقطا
والعرق بين الواجب وغيرها
ولا أحسب الاصحاب
يسمعون بالتقدم عدا في
الاخيه الواجبة أصلا (قوله)
ولغير ابن حبان في كل أيام
التشريق ذبح) ولان ثالث
أيام التشريق حكمه حكم
اليومين قبله الذي وتحريم
الصوم فكذلك الذبح (قوله)
لان التذوق لذمه فبذمه
ذبحها في أول وقت انقضاء
بعد الذل لانه جعلها باللفظ
أخيه تعين التبعها وقت
الاخيه وقضى كلامهم
انه لا يجوز تأخيرها الى
العام القابل وخالف هذا
المذوق والكفار حدث
لا يجب على الفور لانها فيها
أمر من في الذمة وهذا له
تعلق بالدين والاعتدال

يضعها اجل عنه وعن أهل بيته ثم يباهي الناس بعد صلاتها وظاهر ان الثواب فيه ذكر المصطفى
ثالث لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (فرع تحريم البدنة وألبقرة من سبعة) كالجحش
عنهم في الخلل للاحصار وظاهره وسلم عن جابر بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدنة فمن
سبعة البقرة من سبعة وظاهر انهم لم يكونوا من أهل بيت واحد وظاهره وسلم عن جابر أيضا قال خر جامع
رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى بالحنج فامر انان تشرك في الابل والبقر سبعة من أبنية (واوهم
الضحية) أي ضحية اللحم بناء على ان ضحية كثر التماثيل افرأ كما انقضاء كلام الاصل هنا وصرح
بشبهه المجموع (ولو اشترك رجلان في شاتين) للضحية أو غيرها كاهدي (لم يجز) اقتصارا
على ما ورد بالخبر به ولو لم يكن كل منهما من الانفراد بواحدة وفرق بينهما بين جواز اعتناق ضفي بعين عن
الكفر بان الضحية عيب ومثل العيب يمنع الاجزاء في الاخيه بخلاف العتق وفيه نظيران الذي
منع الاجزاء انما هو عيب نقص العمل لمعلق العيب فالاولى ان يفرض باختلاف الماخذلان الماخذ من
تخصيص وقتين للرعي وقد وجد بذلك وهذا الضحية يشاء لم توجد ما فعل (ولو ضحي بدنة من يعاد
بقربيل شاة واجبة) قالوا تدعى السبع تطوع أو (بصرفه) أي الزائد (الى أنواع) مصرف أخيه
(التطوع) من اهداء وتصدق (ان شاء) وان شاء فعل فيما يفعل في سائر الضحايا بالتطوع عما من كل
واهداه وتصدق وقوله وبصرفه الى آخره من زبانه وهو ملوم بما سألني (الشرط الثاني الوقت) أي
وقت الاخيه (وهو من حين غضى قدر ركعتين وخمسين خففة من ملو ح خمس يوم النحر الى آخر
أيام التشريق ولو) كانت الاخيه (مندورة) فلا ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أخيه ضمير الصحين أول
ما بدأ به يومنا هذا انصلي ثم رجع فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنة او من ذبح قبل فأنها ملوم قدمه
لانه ليس من النسل في شيء ولغيره لم يذبح أحد قبل ان يصلي ولغير ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح
قالوا والمراد بالاختار التذوق بالزمان لا بفعل الصلاة لان التذوق بالزمان أشبه عاقبت الصلاة وغيرها لانه
انما للناس في الامصار والقرى والبادي (ويضحي) المندورة وجوبها اذا كان الوقت لان التذوق
لزمه فلم يسقط بفوات الوقت ومما هادوا قال جعلت هذه أخيه كما صرح به في المجموع (دون المتلوع بها)
فلا تقضى (فان ذبح المتلوع بها) بعد فوات الوقت (فهو صدقة) ان تصدق بها أو ثاب ثواب الصدقة
للاخيه وان ضحي بها في سنة أخرى وقتت عنها لان الاولى (ويكره الذبح بالليل مطلقا) عن التقيد
بالاخيه وفيها أشكر اه ذكرا لانه لا يمان الخلفاء في المذبح ولان الفقهاء لا يحضرون في حضورهم بالنهار
قال الاذري ولا معنى لكراهة الذبح اذا توجبت مصفته أو دعت الضرورة كان ذبح فوات الاخيه أو
نجا الواحتاج وهو أهله الى الاكل منها أو زل به أضاف وأحضر ساكن القرية وهم يتحاشون الى الاكل
منها (الشرط الثالث الذابح) وهو من يجوز ما كنهه والامانة الحكاية كما سألني (والافضل ان يذبح
المضحي) بنفسه لا بتابعه رواه الشيخان ولان الضحية تقرب به فسن مباشرتها (أو بول) في ذلك (سلا)
فقط باب الضحايا وما يتعلق بها لم يجز لم انه صلى الله عليه وسلم اهدي مائة بدنة فخرتها ثلاثا وبعث
ثم أعطى عليا فخرها ثم بعثه برؤسها في هديته أي ثوبه وأمر من كان بدنة يصفعة فجعلها في قدر فطجنت
فاكل من لها وشر من سرقه وان المسلم أهل القرية أو الفقيه أعرف بواجبات الذبح وسننه وأذني كلامه

(٦٨ - اسنى المطالب - اول) تقبل التأخير لانه في معنى التأجيل ولهذا قول الشيخان التذوق بنفس التذوق والاصح و
(قوله فانه من المتلوع عه الخ) قال الامام فان قتل من حريم قضاءه هاجد بعد الوقت على الفورين في قضاء الدين ائتمنا قلنا رواه اذا مات
لا يمكن تاركها أو ادعاء قول نفسه الحق فأنه والاخيه ان فات في سنة أمكن تاركها في أخرى الوقت قابل لاضاحه فلا ينقض معنى
القضاء (قوله قال الاذري ولا معنى لكراهة الذبح الخ) أشار الى تعجبه (قوله والافضل ان يذبح المضحي بنفسه) وان يكون في بيته بحث هذه أهله

(قوله قال الاذرى والظاهر احتجاب التوكيل الخ) أشار الى تجميعه (قوله لانما عبادة) دليل قوله تعالى ولكن يناله التقوى منكم (قوله) ويجوز نفو بضاهالى الوكيل المسلم الخ) سهل (58) كلامه المودع الموكل أو وكل بالبيع مسلما آخر أو ذميا (قوله وصورة الاذن في الميت

أن يوصى به) هذا في أخيه من ذرة في ذمته أخيه من ذرة ومن أولوصح ما فيه يجوز التخصيص (قوله نعم تقع عن المضي معينة) إستثنى أيضا نصيب الأول من ماله عن محابره كذا ذكره الباقى في واذرى وهو الذى أشعر به قول المازدى والاحتجاب ولا يصح التخصيص عن المحل فلا يخرج عنه الفطرة ولا يجوز لأولى أن يضى عن المحجور من ماله (قوله بقطع جميع الحقوق والمضى) احتراز عما اذا قطع البعض وانتهى الحيوان الى حركة المذبح ثم فاع بعد فلا يلزم برد عليه ما لو قطع ذلك في مرتين فإنه لا يحل فلو كان في مرة واحدة لكان أصوب وكب أيضا السلام في ذلك استغلا فلا مرد الجنين لان الحلف به يعاقب التبعية وقال في المجموع لا يرعى الحاصر الصد الذى قتله هم أو حاربه وكذا الحيوان الذى يتردى بشر أو يذ فانه يقتل حيث أمكن فان ذلك ذكاتهما قال وكذا الجنين في بطن أمه فان ذكاته مذكاته ويجرم ذبح ركته حامل ببطل (قوله والحال مستقرة

للتبوع لا للتغير فلو غير كاهله بقوله وله ان يوكل كان أولى نعم الأولى للمرا أو الحنفى ان يوكل رجل لا قال الاذرى والظاهر احتجاب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لرض أو غيره إن أمكنه الامتنان به وبتأ كداستحبابه لا داعي وكل من تكروه كانه (و) ان (يخصر) الذبح أو كاهله بالمرء أو الحاكم ويصح استاده على الله عليه وسلم قال لغاطمة تنوى الى أخيه تلت فاعشدم فانه باول فطرته ذمها انغفر لها ما سبق من ذنوب (ويجزئ كفاي) أى توكيله لانه أهل الذبح ويجوز ان يعتان المسلم في قربه بالكافر كما يعتان به في قسمة الزكاة ويجوز توكيل غير الكفاي كالجوسى والوثنى والمرء لا لعل ذبيحتهم (ويكرهى وأضى) أى توكيلهما (والحائض) أى توكيلها (أولى منها) أى من توكيلها ولا يكره توكيلها لانه لم يصح فيه منى ذكره في الروضة وتقبله راي عن الاحتجاب ثم قال لكنه خلاف الأولى وكالحائض النفساء وذكر الراعى من زيادة لمصنف هناع انه ذكر كاهله في الصدق والبقاء وذكر ان الحائض أولى منه من زيادته (والصبي) المسلم أى توكيله (أولى من) توكيل (الكفاي) وماله الراعى كاحتشاه كلامه كاهله وقضية كلامه كاهله وشعانه يكره توكيل الذى ذلل له به مروح الرافى والزوى في مجموع (ولابد) في التضيعة (من النية) لانها عبادة (ولو قبل الذبح) عند تعيين الاضحية كفى الى كذا الصوم (ولو عين شاة لا اضحية) بان قال جعلتها اضحية (أو) عينها (عن نذر) في ذمته تجز عن نية الذبح (لا اضحية فلا يكتفى بتعيينه الا بغيره في نية) فانها وجبت النية فيها (ولو نوى دون وكاهله ولوعند الذبح) أى دفع الاضحية (اليه) أو تعيينه لها (كفى) فلا حاجة الى نية التوكيل بل لو لم يعلم انه مضى بضر (ويجوز نفو بضاهالى الوكيل المسلم) المبر كاهله وقضى اليه الذبح وكما ان كان يختلف الكفاي وغير المبر كعجنون وسكران لعدم فهمهمهم (ولا اضحية فرق) ولودم ولانه لا علة شأ (فان أذن له) سبه وضعى فان كان غيره كاتب (وقعت السبد) أى عنه أو كتابا (و) نفت (عن المكاتب) لانما منه تبرع وقد أذن له فيه سبه بوجه وقوعه من السبد غير المكاتب بالاذن بانه بمنزلة يده كسده (ولن يعضد فرق) أى بضىء اعلمه كبحر بتم ولا يحتاج الى اذن سبه ككل تصدقه (ولا بضىء أحد عن غيره بلاذن) منه (ولو) كان (ميتا) فان أذن له وقتت عنه وصورة الاذن في الميتان يوصى بهاروى أو دودا وترمذى وغيره حال على من أى طالب كان بضىء بكشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكشين عن نفسه وقال له صلى الله عليه وسلم أمرى أن أضحي عنه أذنا فلم اتها لتقع عنه ولا عن غيره اذا ضحي عنه بغير اذنه (نعم تقع عن الضحي) اضحية (معينة النذر) منه ذبح نفع مرفوع بالعبادة ويجوز نصبه بالحالية (الشرط الرابع الذبح ولا يحل حيوان) ما كاهل (مقدور عليه غير المسلم والجراد) انسيا كان أو حشيا اضحية كان أو غيرها (الا التذنب بقطع جميع الحقوق والمرى) حالة كون القطع (محضا) أى خالصا (والحلية مستقرة لا يعلم وظفر) تلزم الضحية عن رافع من خديج قال يارسل الله ان لا تقو العود وقد اوارت عن منادى ان قد ذبح ما نص قال ما أنهر الدمود كراسم الله عليه فكاهل ايس السن والفقر وأحدثك من ذلك اما السن فقامت واما الفافر ففى الحبشوا لحنى حيا باقى العظام وصبا فى الصد والبواخ استغناء الكلام على ذلك وعلى ما عاق به وقوله كاهله جميع تأ كيد (ولا بقطع) الرأس (بالصاى السكنى بالعين) فوق الحقوق والمرى لانه لم يقاتلهما وهذا يفتى عن صدر كلامه الا على اذرى لوجهه مثالا لا كان أولى (فان لم يقطعهما أو انقطع رأسه فور) أو غير (بندقة) أو غيرها (أدبى منها) أى من الحقوق والمرى منى (بدر) فلان الحيوان انقطع بعد ذبحه السكنى ما بقى بعد انتمائه الى حركة المذبح (فتبوع بعض بالذبح

من الحلية المستقرة والمستقرة وش المذبح اعلم ان هذه الثلاثة تقع في عرائهم ويحتاج الى الفرق بينها فاما المستقرة ففى النافذة الى انتفاء الاجل ما يوت أو قتل والحالية المستقرة هى أن تكون الروح فى الجسد وهما الحركة الاختيارية دون الاستلزامية كالنفاذ ان خرج الذئب شوت أو باهم وأما حلية عيش المذبح ففى التالى ببق معها البصار ولا تعلق ولا حركة اختيارية

دون الفعا و) من (الصفحة) أى صفحة العنق (و) من (الخلال السكين فى الأذن) لزائدة الأيلام
(فان وصل المذبح) فى كل من الثلاثة (والحياة مستقرة فقله) (حل وان لم يقطع جلدتها) أى الملقوم
المرى كالو نافع بالحياة ثم ذبحها فان وصل المذبح وأوصله والحياة عمنه مستقرة فقله لم يحل (ولا يضر عدم
استقرار الحياة بعد الشروع فى قطعها) جوعها أو مجموعها ما بان انتهى بعد الشروع فى على حركة
المذبح لمنا له بسبب قطع العنق والمستقرة داخل السكين فى الأذن وذلك لان أقصى ما وقع التسببه ان
يكون فيجبية مستقرة عند الاندماج بقطع المذبح (بغلاف مالو) وفى نفسن (ثانى فى المذبح فلم يتعنى
ذهب استقرارها) أى الحياة فانه يضر قال فى الروضة انه مقصر فى الثانى بخلاف الاول لا تقصير من طول
نظا له أى الحرج (وان ذبحها) أى الاضحية (وأخرج آخر حشونها) بكسر الحاء مره أى
أعدها أو تخس خامرها (بما لم يحل) لان الذبح فلم يتعنى بقطع الحلقوم والمرى قال فى الأصل سواء
ا كان ما قطع به الملقوم مما يفيض لوان ارد أو كان يعين على التذيف ومقتضاه ان لا يحل وان كان المشارك
غيره من ذنوب لوان ارد وقوف الرأى وما الى الحل كظاهرة نفي الحرجا آدميا وكان أحدهم اذا فقادون
الا خرجت لاقصاص على الآخر مال الاله الا نوى وغيره فاضاكن فرق ان الرقة بان الاقصا
بسط بالشبهة لان الأصل صحة الدم والتحرير ببيت بالشبهة لان الأصل فى الباب التحريم ولو اقرن قطع
الملقوم بقطع رقبة الثامن فشاها بان أخرى سكينان المقاصد سكينان الملقوم حتى التقاطه من مثله
صرح به الأصل لان التذيف انما يحصل بذبحه ولو أخذ من اعتبار بعض القطع لودع بكن مسهم
بسموح حرم ذكره الزركشى (والملقوم يجبرى النفس) خروجا ودخولا (والمرى) بالذ والمهر
(يجرى الطعام) والشراب (والودجان) بفتح الدال (عرقان بعدهما) أى بعد الملقوم والمرى أى
وراءه فى صفته فى العنق بطلان الملقوم (يستحب قطعها) مع ما ذكرناه أو حرج وأرواح للذبة
والغالب انهما يقطعان بقطع الملقوم والمرى وانما لم يجب قطعها انما ما قد سلبان من الحيوان فيبقى
وماذا شأنه لا يشترط قطعها كالأعراف (فان جرح الحيوان أو سقط عليه سيف) أو نحوها وفى نسخة
سيف (وبقيت فيه حياة مستقرة ولو) عرفت (بشدة الحركة) أو انفعال الدم (فدبحه لم يحل) وان
تضمن هلاكه بعد ساعة (والا) أى وان لم تكن فيه حياة مستقرة (فلا) يحل لو جرحه لم يحل عليه
الهلاك مما ذكره وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الحشى وما صدق بكى الذى ليس
بمعلم فادركت كانه فكل وقوله ولو بشدة الحركة ليس فى محله لانه لو وصل بجرح الى حركة المذبح فبه
شدة الحركة ثم ذبح لم يحل والمراد به اغماؤه ومعرفة الحياة المستقرة حال الذبح فلو أخرج مع الجلة قبله كاهل كان
حسنا واصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائنها الحركة لشدة بعده
الذبح وانفعال الدم وقد تفته (ولو شك كالأى استقرارها حرم) للشك فى المذبح وتغلبا بالتحريم (فان لم
يصبه شئ) مما ذكر (بل مرض) ولو باكله نباتا ضررا (أو جاع فذبحه) وقد صار (آخر حرج حل) لانه
لم يوجد سبب بحال الهلاك عليه ويجعل قتلا وسفلة الجوع من زيادته

ه (فصل) فى سنن الذبح (بين تحديد الشفرة) بفتح الشين أى السكين لم يعرفه اذ ذبحتم فاحسنا
الذبة ولصد أحد من شفرته وليرج ذبحه وفهم من تحديدها ان لودع بسكين كالحل وحله ان
لا يكون كالألها غير طالع الا بشدة عتاد وقوة الذراع فان كان كذلك لم يحل لانه لم يذنب بقطع الملقوم
والمرى محض اوسه أى هذا فى الصبي والذباغ (و) بين (الذبح بقوة) بان عز السكين بتعامل ذهابا
وإياها يكون أو حروا أهل (وكذا) بين (الاستقبال) أى استقبال الذبح القلة (و) (الاستقبال
(بذبحها) اليه لانه انشرف بالجهات ولو وجهها اليه لم يكن هو من الاستقبال (والاستقبال
المذكور فى الاضحية (واللهى أكد) من غير الله لا لا يجر واه أو داود وغيره باسناد حسن
ولان الاستقبال فى العبادات يستحب وفى بعض ارجاب كالامعة والهدى فى ذلك العقيقة واعاها

(قوله وسقته انما لا يحل)
أشار الى تصححه (قوله
ذكر الزركشى) أشار الى
تصححه (قوله وقوله ولو
بشدة ليس فى محله) ما ذكره
من كونه ليس فى محله ممنوع
وكذا ما رتب عليه من عدم
الحل اذا اصاب من الحركة
الشديدة أمارة الحدة
المستقرة (قوله ولو باكله
نباتا المضرا) لوان انتهى الحيوان
الى أدنى الرق باكل نبات
مضر وذكر القاضي مرة
فما وجهه من وجزم مرة
بالتحريم لانه وجد سبب
بحال عليه الهلاك كذا
قلا ودعارة الأناور ولو كانت
جمعة نباتا مضرا وصارت
الى أدنى الرق فذبحت
حرم وكذا لو وقعت فحة
أرأ كفة قماره صيرها الى
حركة المذبح فذبحت قال
شخنا ويمكن أن يقال اذا
قلنا بالتحريم هالنا الحلة
ما فى كلام الشارح من قوله
ولو باكل كل نبات حل اذ
كلامه مفروض فى جمعة
وصلت لذ الشبر خزان
كان عليه أكل النبات
فالحال عليه المرض وليس
بمانع مما ذكره فى الأناور
وغیره من وصلت لادنى
الرق باكل النبات المضر
فلا يحل لانه سبب بحال
عليه الهلاك

(قوله وظاهر أن إشارة

الأخوس الخ) أشار إلى تعميمه
(قوله وظاهر أن غير
البراهم الخ) أشار إلى
تخصيصه (قوله كرهه أخذ
شي من أجزاءه) ما يزال من
الأجزاء فوجب كتمان البالغ
وقطع بالشارف والجاني
بعد الطلب فلا يدل إلى
تأخيرهم وقد يستحب
كتمان الصبي والتخصيم
ماله بمنزلة وقد يجب كتمان
السن الوجعة والنفد
والجملة (قوله والمغني فيه
شعول المغفرة الخ) وقيل
لأنه بالمحرر (قوله وأن
يجل كراهة ذلك الخ) لو أراد
الأحرار في عشر ذي الحجة
بريد الأصحية فهل يكرهه
مراعاة الجانب النسي أو لا
فإنظر ويحتمل أن لا يكره
لأنه إذا اجتمع أمرتان
أحدهما متعلقة بالدين
وجبت ولهذا لو أراد
الأصحية ودخل يوم الجمعة
استحب له أخذ شعره
وظفره وهل يكره تخليل
شعر العتيق في الوضوء كما
قوله في المحرم تدفوف
الاستناب فيه نظرم من على
بالتشبيه بالمحرر فلا تملك أنه
يكرهه وقال شيخنا
عارض ذلك يوم جعله زول
شعره ونحوه لأجله أذهو
خاص يقتضي على ذلك العام
(قوله الآن يفسر في بان
الأصحية الخ) والتكثير
بالاعتناء ما لم يرفع أو
حذره من أن يعود إليه وأما

يفسر قائما (فيساركو) أن (يذبح البقر والغنم) ونحوهما كالخيل وجر الوحش بان يقطع حلقها أعلى
العنق وأن تكون (مضغمة) لا تتابع في الشاة واه البخاري وقيس في البقرة ولأنه أرفق (على جنبها
(الأسبر) لأنه أسهل على الذابح في أخذ السكين بالعين والمسك رأسها بالأسبر (مشدودة القوائم) لئلا
تضارب بحالة الذبح فيزول الذابح (لا الرجل اليمنى) فلا تشد بل تترك لتستر يمين يهر يكرها (فان نحوها) وأذبح
(الابل) ونحوها (حل) أما الأول فغير مسلم عن جابر بن عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنة عن سبعة
والبقرة عن سبعة وأما الثاني فاعلموا الأدلة كغير ما أنتم تعلمون ذكر اسم الله عليه فكل (ولم يكره) ذلك إذا
لم يرد فيه شيء ولكنه خلاف الأولى (ويستحب أن لا يزيد على قطعهما) أي حلقوهما وسماهوا من يمام وجهاه في
أضفة ما لها أي المذكورات (وأن لا يبين رأسها) (أن لا يلهها) (أن لا ينقلها) إلى مكان (د) أن
(لا يسكنها) بعد الذبح (من الاضطرار بسحق) يرد في الأربعة المذكورة وبعبارة أصله حتى تخاف الروح قال
في المجموع فان خالف ذلك كره وعلم من كلام المصنف ما سر به أصله من أنه لا يكسر فطارها ولا يقطع عضا
منها ولا يجرحها (د) أن (تساق) إلى المذبح (د) أن (تضجع) رقبتي وأن يكون ذلك (بعد أن تسقى
د) أن (لا تحدد الشفرون) أن (لا يذبح غيرها قبلها) فبهما (د) أن (يكره) الله تعالى (قبل النسبة
وبعد ما عند الذبح) أو غيره مما (نلنا) يقول الله أكرمه الله أكرمه الله أكرمه الله (ثم يقول وشاة الحد) لأنه
في أيام التكبير وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال بسم الله والله أكبر والنصر ثم قوله عند الذبح من
زيادته وظاهر أن ذلك بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (د) أن (يقول) بعد ذلك (الهم)
هذا (مثلنا) (الملك) (تقبل مني) أي اللهم هذا عابدة منك وتقر ببي الملك وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم قال
عند أضحيته بسم الله اللهم تقبل من محمد وأمة محمد وفي الزاوي عن الرباعي عن الأصحاب أنه
لو قال تقبل مني كما قبلت من إبراهيم خليل موسى كما قبلت مني وحملوا محمد عبد الله رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يكرهه ولم يستحب لأنه لا أساس لهم غيرهم فيها لكن يجوز أن يكون السؤال التشرى في
أصل التقبل ولذا ذكر بعض ذلك في الروضة

(نصل) لو (قال جعلت هذه) البدنة أو الشاة (أضحية أو هديا) أو هدنة أضحية أو هدنة (أدعى)
أن أضحي بها أو أهدى بها) على أن (أضحيتم) هذا المال أو الدرهم تعين ذلك (ولو لم يقل الله
وزال ما كرهه عبداؤه لم ينفعك من ذلك) لكن لا يرد عليه (عنه (الابن علق) لأن الملك فيه
لا ينتقل بل ينقل عن الملك بالكتابة فيأخذ كره ينقل إلى المسكين كما مر في باب الهدى ولهذا التوقف وجب
تحصيله كما يسأني بخلاف العبد لأنه المستحق للعق وقد تلف واستحق ما ذكر باقون (وإذا نوى)
جعل هذه الأصحية مثلاً (يفسر لفظاً لم تصر أضحية وان أضحيها) هذا مقدمه أول الباب وظاهر أن إشارة
الأخوس المفهمة كعق الناطق كقوله الأذوي (ولو عين شاة أو عبداً للترم) فذمته (من أضحية
وعق تعينا) كقول عين ذلك ابتداء (لأدراهم عنها عا لترم الصدقة) بنذره أو غيره فلا يعين لأن تعيين
كلمه هو معنى الترم ضعيف وظاهر أن غير الدرهم مما لا يصلح للأضحية والعق كالدرهم في حكمها
(ومن أراد التضحية فدخل) عليه (عشر ذي الحجة كرهه) أخذ شيء من أجزاءه وعشره حتى يضحي
ظهير لاداراً بتم هلال ذي الحجة وأراد أحد كره يضحي فليس عليه شعره وأطرافه وفي رواية فلا يأخذ
من شعره وأطرافه شأحي يضحي ويكره مخالفة ذلك ومنع من غير مقول عائشة في شعر الصبي كنت
أقل فلا تدهدي النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقلها هو بعده ثم يبعث بها فلا يهرم عليه شيء الله تعالى
حتى يضر الهدى والمعنى في قول المغفرة لجسب أجزاءه ولو ترك المصنف الشعر أورد كرهه الغافر كما له كان
أولى وظاهر أنه يستثنى من ذلك ما زال بالحنان والغصود ونحوهما وأن يحمل كراهة ذلك أذ لم تدع المجاعة
ذكر ذلك جماعة منهم الزركشي قال وقياس تعليلهم السابق كراهة ذلك لأن عزم على اعتاق سبب أو
واجب الآن يفرق بان الأصحية فداه عن البدن كلال عليه قوله تعالى وقد بناه ذبح عظيم وفي معنى مراد

قوله صلى الله عليه وسلم أعتق الله بكل عضو من أعضاء منمن التوافر به عارض لأن العضو لا يطلق على ذلك

(قوله زالت الكراهة بذي الجذع الاول) اشار الى تعصمه (قوله ويحتمل بقائه انتهى الى آخرها) قال الاسنوي في التمهيد يستغفر بوجه على مسألة
 أسول يترى أن المعاق على معنى كلى (٥٤٢) هل يكفي فيه أدنى المراتب لتعلق المسمى فيه أم يجب الاعلى احتياطاً وأصح القول

الاول قال ابن العراقي انما
 ينبغي أن يخرج على هذا
 ما لو شرع في الذبح وكلمه ولم
 يفرغ من السبط وتفرق
 الاعضاء وتردد القلب في
 ذمه أو أخر التناذر الاضحية
 معين الى انقضاء أيام
 التسميق ورجع بقائه
 الكراهة لان عليه أن
 يذبحها قضاء وقوله ورجع
 الخ اشار الى تعصمه (قوله)
 ولم يتمكن من ذبحها) بغير
 تعريضه (قوله نبه على
 ذلك الاسنوي) أي وغيره
 (قوله قال ابن العماد ومروءة
 المسئلة أن تناف الخ) اشار
 الى تعصمه (قوله وعلى
 المستأجر آخر المثل) وان
 لم يركبها (قوله فالتقاس
 أن يضمن كل منهما الخ)
 اشار الى تعصمه (قوله
 ذكره الاسنوي) وغيره
 (قوله وان أتلغها أجنبي
 الخ) وان أتلغها المضى
 لزمه الاكثر من قبها
 ومنها (قوله كسائر
 المتقوتان) فعلى هذا
 أتلغها غلب أو شتر من
 الناظر لزمه قبها أكثرها
 كانت من وقت القبض الى
 وقت التناذر وقوله لزمه قبها
 أكثر الخ اشار الى تعصمه
 (قوله وظاهر كلامهم أنه
 لا يضمن الخ) اشار الى
 تعصمه وقال سبحانه
 واضع لان كلامه ذمما

الاضحية من أراد أن يهدي شاة من النعم الى البيت بل أولى وبه صرح ابن سرائقة ونقص قولهم حتى يصحى
 أنه لو أراد التضحية باعداد زالت الكراهة بذي الجذع الاول ويحتمل بقائه انتهى الى آخرها انتهى
 (فصل وأحكامها) أي الاضحية مع ما في معناها من الهدى (أنواع) خمسة (الاول الاتلاف) أي حكمه
 وحكم التناذر (فالندوة المعينة من الاضحية والهدى أمانة في يده) أي الناذر فلا يضمنها (مالم يتمكن
 من ذبحها) بان تلفت أو ضل قبل دخول وقتها أو بعده ولم يتمكن من ذبحها وقد زال ملكه عنها بالندوة فلا
 يذبحها نصراً فقيها يسير ولا به ولا لبدال بثلثها ولا يجرى منها ولو نذر عتق عبد بعينه لم يجر بعد موته وبإبداله
 وان لم يزل الملك عنه يجر مع الفرق بين زوال الملك هنا وعدم زواله ثم (فان تمكن منه) أي من ذبحها (وتلفت
 ضمنها) لتقصيره بتأخيرها وجب أن يضاعف منها به (وتجوز رعايتها) لانها الرقاني كيجوز الزايعان في العاجلة
 ورق كسائر ما قيل من المسائل المشروعة وتلفت في يد المستعير فلا ضمان عليه ولو ذبحها تلفت بغير الاستعمال
 كسائر ما في الموضوع المشار اليه من عدمه يذبحها فكذلك ذكره الرافعي وغيره في المستعير من المستأجر
 ومن الموصى به بالمنفعة تنبه على ذلك الاسنوي قال ابن العماد ومروءة المسئلة أن يتلف قبل وقت الذبح فان دخل
 وقتاً وتضمن من ذبحها وتلفت ضمن لتقصيره أي كايضمن معبره لان (لا لاجرتها) لانها يسير لانه نافع (فان)
 أحرقها وساءلها المذبح أحرقت (تلفت) عندهم كروب أو غيره (ضمنها المذبح) يشتمها (وعلى المستأجر
 آخر المثل) نعم على الخالفين من أن يضمن كل منهما الاجزاء القيمة والقرار على المستأجر ذكره
 الاسنوي (وتصرف) الاخر (مصرف الاضحية) كالقيمة فطاعيل ما يباع قبل موته أي بيبانه (وان
 باعها) أي المسدورة (استرد) هان كانت باقية وقتها (وان تلفت) في يد المشتري (استرد) أكثر
 قبها من وقت (القبض الى) وقت (التناذر) كالغالب (والبائع طريق الضمان) والقرار على
 المشتري وهذا من زمانه هان (ويشترى) البائع تلك القيمة (ومثلها) أي مثل التناذر حسناً أو
 وسناً (فان نقصت) أي القيمة عن تحصيل المثل لغيره حدث (وفي) القيمة (من ماله فان اشترى) أي
 المثل (بالقيمة أو في ذمته بالنية) أي مع نيته عند الشراء أنه (صار) أي المشتري الاول صار
 أي المثل (أضحية بنفس الشراء والا) بان اشترى المثل بالمعول بوائه أضحية (فيعملها باها) أي أضحية
 (وان أتلغها أجنبي ضمنها بالقيمة) كسائر المتقوتان فبأخذها منه المضى (ويشترى بها) مثلها) بئس
 ونوعاً وسناً يصحى به (ثم) ان لم يجد بمثلها اشترى (دونها بخلاف) العبد (المذمور عنه) اذا
 أتلغها أجنبي (فانه) أي الناذر (بأخذ قيمة نفسه) ولا يلزمه أن يشتريها بعباده بمثلها من ملكه
 لم يزل عنه وسحق العتق هو العبد وقد هلك وسحق الاضحية باقون (فان كانت) أي المتلفة (ثنية
 من الضمان) لا (فانقصت القيمة عن غناها أخذتها جازعة) من الضمان رعاية النوع (ثم) ان نقصت القيمة
 عن غناها الجذعة (اشترى) بها (تبيع من) لانها لا تصلح للاضحية (ثم) ان نقصت القيمة عن ثنية المذمور
 (دون سن الاضحية) أي دون الجذعة لان فيه اراقدم كامل (ثم) ان نقصت القيمة عن دون الجذعة
 (اشترى) بها (مهما) من نخبة صالحه للشركة من غيرها أو بقره ولا لئلا يذبحه شركتي اراقدم (ثم) ان
 نقصت عن شراء منهم من ذلك اشترى (لجاً) لانه مقصود الاضحية والمراد لهم العتق وظاهر كلامهم أنه
 يضمن لهم جنس الندوة (ثم) ان لم يجد لجاً (يشترى بالدرهم) للضرورة (وان أتلغها أجنبي لزمه
 الاكثر من قبها) يوم الاتلاف (و) من قبها (ومثلها) يوم التجرى ولو باعها او تلفت عند المشتري ولانه التجرى
 الذبح وتفرقة اللحم وقد قوتهم اوجها فارق اتلاف الاجنبي (فان زادت القيمة) عن غنى مثل المتلفين
 حدث (اشترى كريمة أو) مثل المتلفين (أخذ بالزاد أي أخرى) ان وفيها (وان لم يجر) بها (ترب الحكم
 كسائر غيرها اذا أتلغها أجنبي) ولم تنف القيمة بما يصلح للاضحية وظاهر أن الصغير المذكور وليس على

وجبت القيمة عن أن يشترى بها الجاهل ما عند ذبحه بالمال لا لوجه تعين جنسه عند الامكان (قوله ثم يصدق
 بالدرهم) الأصح كالمجموع ورجز كل من التصديق بالعلم والتصديق بالدرهم

قوله بصرفه مضاف الضعفاء أشار الى تعصيه قوله بل لوجه له وجه صحيح ويذكر (٥٤٣) مواضع كونه مضمومة عليه قوله وما

مر في التعيين بالجعل وهو
منطعن عن النذر وأيضا
فانما يتوجب على المقر
اذا تعاطى فصل القرية
الواجبة أو المندوبة وهما
قد تدر عليه مبيع الاجني
تعاطى القرية وفروها
لان ذبحها لا يقتضي النية
بعضي من الاجني ومعه
أن النسبة لا تكون
شرط في وقوع الشيء
المندوب وعن النذر لانها
تستخرج عن ملكه الى
ملك الفقراء أو ما اذا ذبحها
المقر بانه تلزم النسبة
لكونه تعاطى فعل القرية
فأشبهه بال كذا اذا أداها
وأما الاجني اذا ذبحها فلا
نية عليه لكونه غير مقر
وتقع الموقع لكونها ملك
الفقراء فس ولو ذبحها
المالك قلنا بوجوب النسبة
فلم يتوعى ووقع الموقع
قوله لا يصح في العينة
ابتداءه أشار الى تعصيه
فعله لما رآه يلزمه
التصدق بلحمة ما مكرمه
في غير تعيينه قوله وما ذكره
كأله هنا الخ قد كرتي
كتاب النصاب من غصب
مستوقفا فصار لنا ثم تلف
لزمه فبما التقرؤم كان
أكثر فثبت فية للمل وان
كان أقل أو استو يلزمه
المثل فيحري هذا التفصيل
هنا هكذا قاله في المعاهد
فاجل كلام المصنف على

السوابل الا فضل شراء كرمه (واقرب الشافعي) والاصحاب كاختصاص كلام الروابي (أن تصدق
بالتزك الذي لا يفي بأمره) (و) أن (لا يملك من شئ) أي لا يشتري منه شئ أو يملكه (وفي معناه البدل)
الذي يذبحه أي بدله الزائد وما لم يجزيب التصديق ذلك كالأصل لأنه مع أنه ملكه قد أتى بدله الزايد
كلما (فان ذبح المندوبة) حقيقة ذكبا كبشيل المبيعة (المعينة) من أضحية أو هدى (قبل الوقت) لان
التصدق يجب مع العلم فلا يجوز له أكل شئ منه (ولزمه البدل أيضا) بان يذبح في وقتها مثلها ولا يعاها وان
باعها فبذبحها المشتري قبل الوقت أخذ منه (البائع) (العلم) ان كان باقيا (وتصدق به) أي أخذ منه (الارث
وضم اليه) البائع ما يشتري به البدل ولو (وفي نسخة) وكذلك (ذبحها اجني قبل الوقت) لزمه (الارث)
الأصل ويشعبي بخلافه في أن العلم بصرفه مضاف الضعفاء لم يعود ملكا انتهى والقاهر الاول (فان
قلنا يعود العلم ملكا يشتري) النذر (به وبالارث) الذي يعود ملكا (أضحية) وذبحها في الوقت وان قلنا
لا يعود ملكا كقوله واشترى بالارث أضحية ان أمكن والافكسار (أما العينة) على الذمة فمضمونة على
الناذر ان تلفت يعني ان علمه بالبدل بالشيء الآتي (فان ألتفت) بان ألتفتها اجني (فالعلم) يعني
المعروف ملك (له) أي الناذر (وعلمه بالبدل) يعني انه بقي عليه الأصل في ذمته (فأذا ذبحها) أي الأضحية
(أو الهدى) المعين كل منهما بان ذبحها أو بعى في الذمة (فضولي في الوقت) أخذ منه (المالك) (العلم
وفرقه) على مسخه (وقع الموضع) لانه مستحق الصرف المزمع فلا يشترط فعله كرد الودعة وان ذبحها
لا يقتضي النية فاداهه غير عاجز كآلة الحب قال الرافعي وهذا يؤيد القول بان التعيين يعني عن النية
وأوجب عنه بان ما هنا مرفوض في التعيين بالذبح وما مر في التعيين بالجعل وأعاد تعديدهما الغضولي انه ذبحها
عن المالك بخلاف تعديدهما بالاجني لاحتمال انه ذبح عن نفسه فيكون غاصبا وبخبره (ولزمه) أي الغضولي
(الارث) أي ارش الذبح وان ضاع الوقت لان اوقاف الذم مربة مقصورة وقد توفرت (وان كانت) أي المعينة
(معدة للذبح) فانه يلزمه الارث (كأله) (حتى لو شد قوائمها) لذبحها فذبحها الغضولي لزمه الارث
(ومصرفه من الأصل) فيشترى به أو يقدره المالك مثل الأصل ان أمكن والافكسار (فان فرق
الاجني) الانب الغضولي (وفان) بان تعدوا استداده (فكانت له) المعينة تلزمه فبما عند
ذبحها لان تعين المصروف الى المالك وقد قوتية عليه مع الذبح فيشترى بغيرها بدل الأصل (النوع الثاني
الذهب) أي حكمه (فان حدث في) المعينة (المندوبة) ولو حكا (من الهدى والأضحية) (عيب
بعدم ابتداء التضحية ولم يكن ينقص من الناذر وكان (قبل التمكن من الذبح أجزاءه) ان ذبحها في وقتها
فلا يلزمه شئ بسبب العيب كما يلزمه شئ لو تلفت (فان ذبحها قبل الوقت) تصدق بالعلم (ولا يملكه
شأنه فون ما لزمه بقصيره (و) تصدق (بأضحية) أي فبما (دراهم أيضا) ولا يلزمه ان
يشترى بها أضحية أخرى كما صرح به الأصل (اذتملها) أي المعينة (لا تجزي أضحية) والتاريخ
بحكم الهدى في هذه والتي قبله من زبائده (وان تعيد بعد التمكن) من ذبحها (لم يجزه) لتقصيره
بأنه يذبحها ولا يهاجم ضماها لم يتج (ويذبحها) وجوبا (ويصدق بلحمة) كذلك انه التزم
ذبحها في هذه المله ولا يملكه منه الماسر (ويذبحها) سلم وجوبا (لتقصيره) ولا يقرر
وجوب السليمه عليه (فان ألتفتها أو بعها) أي الناذر (ملكها) لخروجها عن كونها أضحية
بفعله (ويذبحها) وجوب بالمسروق قوله أخذ من اطلاق أصله في الثانية ملكه الا يصح في المعينة ابتداء
مسارته يلزمه التصديق بلحمة والاحاجة اليسقى المعينة عما في الامتلاء ذكره بعد مطرعه لانه لم يفي في
تلفه بغير الذبح عن علمه (لأنه لا يملكه من تصرفه) (ولو ذبح المندوبة) ولو حكا (في وقتها) لم يفرق
المها فسد (ولزمه) بغيره تصدق به (دراهم) ولا يلزمه شراء أخرى لحصول ارقاق الذم وكذا لو غصب العلم
غاصب وتلف عنده أو ألتفت منه شاف يأخذ التمتع بتصدقها كما صرح به أصله وما ذكره كأله هنا من

له لزم القصة في الوسيط وجهه انه يلزمه فية الشاة حقيقة فسد ما ينحصر الى العرايين وأنهم خرجهما وله المصنف اختاره وقال الناشري
قالوا في غير عين بين جله لم الحيوان فانه أنواع مختلفة لا تنضبط فيجوز له القصة وبين من ألتفت وطال من لحم الطاهر وخاصة فيجب له

الاكتفاء بإخراج قيمة العلم وجسمه من على أن العلم منقوض والاصح بناء على المعنى من أنه متى لم يلزم شراء العلم أو شراءه بدل المنذورة كما قدم في آخر باب الدماء وإن كان أصله قدوة منه في المخرج عما في ذمته (أما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب) قبل الوقت أو بعده (ولو في) حالة (الذبح بمثل التصبن لها لزم بيعها) وصائر التصرفات لأنه لم يلزم ان تصدق بها ابتداء وانما عيبها لاداء ما عليه وانما يأتي بها بشرط السلامة (وعليه البطل) بمعنى أنه بقي عليه الاصل في ذمته فعليه إخراجها (ولو عين أفضل مما التزم) بكثرة أو بدنة عن شاة (فتعيب واشترى) مثل ما التزم جاز) فلا يلزم رعايته تلك الزيادة في البطل كالأثرية بما ابتداء مملكت بغير عد منه (ولو قال جعلت هذه ضعية وهي عوراء) أو نحوها (أو فصل) وهو ولد الناقة إذا فصل عنها (أو سخله لا طيبه ونحوه) لزمه ذبحها يوم النحر) أي وقت الاضحية ولو جرد الحانس فيها بخلاف القلبية ونحوها (وكذا لو التزم) بالنذر (عوراء) أو نحوها ولو (في الذمة) يلزمه ذبحها وقت الاضحية (ويشأن علمه ولا يخرج عن المشروع) من الاضحية كالأثرية ذبحها ابتداء بتزويلا لها منزلة اعتناق عبد أعمى عن كفارة فانه يعق وإن لم يقع عنها (ولو زال النقص) عنها فاعلم لا يخرج عن المنزلة وعولاه ازال ملكه عنها وهي ناقصة ولا يؤثر الكمال بعدكم كاعتق أعمى عن كفارة فاعاد بصره (فلو ذبحها) أي العيبة المبيعة بنذر أو غيره (قبل يوم النحر) أي قبل دخول وقتها (تصدق بجميع لمها) فلا يأكل منه شيئا (و) تصدق (بغيرها فادراهم) ولا يشتري بها أخرى لأن المبيع لا يثبت في الذمة أي بغير التزامه للتلاشكلي بما مر في قوله وكذا لو التزم عوراء في الذمة (وان عين عسا التزم) في الذمة (معها) لم يتعين) ولا تبرأ ذمته بذبحها ولا وجبه سليم فلا تأتي بغيره ولا يلزمه ذبحه بل يبقى على ملكه بغير ذمته كذبحه (ثم لو نذر ذبحها) يعني العيبة المعينة (عما في ذمته) كقوله لله إن أعطيتي هذه بما في ذمتي (لزمه ذبحها يوم النحر) وصرفها مصرف الضحية (ولم تجزئه) عما في ذمته (وان زال النقص) عنها المأمر (النوع الثالث ضلال المنذورة) أي حكمه (فلا يضمنها ضلت) بغير تصديره شأن ضلت قبل دخول الوقت أو بعده ولم يتمكن من ذبحها (فلو وجدها بعد فوات الوقت ذبحها قضاء) وصرفها مصرف الضحية ولا يلزمه الصبر إلى قابل بل لا يجوز له فليزله الذبح في الحال كما صرح به المأورد في غيره (وكذا الهدي المعين) ابتداء وهذا إذا نحل فيما قبله (وعليه طلبها) أي الفداء (لا) ان كان طلبها (مؤنة) فلا يجب (وان قصر) حتى ضلت (طلبها) وجوباً ولو (مؤنة) وذبح بدلها) وجوباً (قبل خروج الوقت ان علم أنه لا يجدها إلا بعد ثم) إذا وجدها (بذبحها) وجوباً (أيضا) لأنها الاصل والتصرف بهذا من زيادته (ومن التصدير تأخير الذبح إلى خروج ألبم الذبح) بشرط (بلا عذر فله البطل) (لا) إلى خروج (بعضها) فليس بتصديره من مات في أثناء وقت الصلاة المبرح لا ثم والموسع لا ثم وهذا ما رجح في الروضة قال الاموي وهذا قول عاصم كرهه كالرافعي فيما قبل وفي نظائرها كان حلفاً لا كالأثرية غدا فتلف من الغد بعد التمسك من أكاه وذكره كونه البليغي وقال ما رجحه النووي ليس بعينه انتهى و يفرق بينه وبين عدم اثم من مات في أثناء وقت الصلاة ان الصلاة تنقض حتى الله تعالى بخلاف الاضحية والهدي (وان عين شاة) أضحية أو هدايا (عما في ذمته ثم ذبح غيرها) مع وجودها (في اجزائها أتورد) أي خلاف ان قلنا يخرج من عاقل الاول ملكاً (ولو ماتت المعينة) عما في الذمة (فدبح غيرها أجزأه) فان وجدها لم يلزم ذبحها بل يذبحها (كما رسم في المذبحات والترجيح من زيادته) صرح الرافعي في الشرح الصغير (فلو وجدها قبل الذبح) لغبرها (لم يذبح الثانية) أي لم يلزم ذبحها بل يذبح الاولى فقط لأن الأصل الذي تعين أولاً (فرع لو عين) من عليه كفارة (عن كفارة عبد اثنين) واختار الرافعي أنه لا يتعين كالوعين يومان صوم عليه ويوجب بان اليوم المعين لاحق له بخلاف العبد المعين اعتق (فان تعيب) العبد (أو مات وجب غيره) أي اعتاق سليم (ولو اعتق غيره) أي المعين (مع سلامت) وتمكن من اعتاقه (أجزأه) قال الرافعي و فرق بينه وبين علم الاجزاء على وجهه في مسألة الرد السابقة

ولهذا لا يجوز السلم في جلد الحيوان لأنه يختلف ويجوز السلم في جلد قطع متناسبا اذا ضبط بالوصف انتهى قال شيخنا ويمكن أن يقال أيضا انما ضمن الضحية ما كان ولم يضمن المثل وان كان مثلاً لان العلم هنا فيصفة زائدة عن غيره وهو كونه منذوراً فالحال ان يحصل الصفة في هذه الحالة جعلنا المثل حيث نكث كالفقد وحيث فقد رجوع الامر إلى القيمة كاتبه (قوله لزمه ذبحها يوم النحر) ما ذكره من امتناع تصديرها على الوقت عجيب لانه لو صرح به فقال لله على أن تصدق بكذا في يوم كذا جاز التقدير عليه وان فرق أنه أوجبها هنا باسم الاضحية والتعريف بها على ارادته حكمها وهو تعين الوقت والمصرف بخلاف الصدقة المعلقة (قوله قال الاموي وهذا ذهل عاصم كره الرافعي فيها) قيل يفرق بان ما مر في هالكها وما هنا في ضلالها فلا تختلف (قوله ما رجحه النووي) أشار إلى تعميم (قوله في اجزائها أتورد) الاصح اجزائها

(قوله أنه لا يجوز أن يمسحه) أشار إلى تحريمه (قوله أنه يمسح به من وجب الخ) قال الأذري وأما الثاني قال ابن أبي عمير لم يمسح به من وجب الخ
الذكر ورضه بقل قد يقال العينة في الخال تخرج من مكانه كالتفتق فهي (٥١٥) المتبع أجود وأجمل فالله سبحانه العينة في الخال

بان الناذر وإن كان ملتزمًا به ومنع بالالتزام فإذا قيل النفل أي من الله تعالى حين كان له وجهه على بعد
والكفارة الواجبة شرعًا لا يتحمل ذلك قلت ونحوه رومان العين ثم خرج من مكانه بخلافه هنا وقول المصنف
سلامته من زبانه أنه يدل به قول أسامة لمع التمكن من إضاقة (النوع الرابع الاكل) من الاضحية
والهوى أي حكمه (فلا يجوز الاكل من دم واجب بالجم) ونحوه كدم نفع وقران وجبران (ولان
اضحية توهى وجبًا في مجازة) كان عاق التماسها بشيء المربى ونحوه لأنه أخرجه ذلك عن الواجب
عليه فأسله صرف شيء منه إلى نفسه كالأخرج زكاته (فلو وجب على النذر) أي بالنذر والمعلق ولو حكى
بان لم يعلق التماسها بشيء كقوله لله على أن أضحي بهذا الشاة وشاة أو هدى هذه الشاة وشاة أو جعلت
هذه أضحية أو هديا (أكل) جواز (من العين) ابتداء (كالنقل) تسع في هذا ما يحسنه من صرح في المجموع لأنه
ما دام في النوع الثاني من وجوب التصديق بجميع اللحم أنه لا يجوز أن يمسحه به من صرح في المجموع لأنه
دم واجب كدم العيب ونحوه (دون) المدين ولو بالنية عند التذرع (الماتزم في الذمة) فلا يجوز كاه
منه لأنه يمسح به من وجب كدم العيب ونحوه (ولو أكل بما سنع) منه (غرم فمات اللحم) المأكل كالأضحية
غيره وهذا بناء على أن اللحم معقود بالاضحية شراء اللحم كغيره (فإن أكل ما ذبح من) دم (الذبح
ونحوه جعله مدم) آخره أنا كاهه نبي أن ارقاة الدم لاجل به غارق ما من أنه لو سرق اللحم خبر
بين ذبحه وإخراج لحمه وقولنا فإن أكل جسيمه مدم كان وضعه وأصره - لا من من لم يمسح به - لا من من لم يمسح به
الحكم بدم اللحم

(فصل في الاكل من أضحية النذاع وهدية مسج) لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
ونحوه الصعيين واليوم الآخر أن يكون فيه من نسككم وكان صلى الله عليه وسلم يأكل من كبدة أضحية
رواه البيهقي في مستدركه لم يجب ذلك لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فكلوا منها ما رزقوا
لا أناس فهو خير بين تركه أو كاهه قال في المذهب وطاهر أن يحل ذلك إذا مضى عن نفسه فوضعي عن غيره
بأنه كتب أو مضى بذلك فأسله ولا غرمه من الأغنياء الاكل منها به صرح الفقهاء في الميت وعلاه بان
الأضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها إلا بآذنه وقد تفرع فيجب التصديق عنه (ويجوز الانفاق والبيع)
لشئ من أجزاء أضحية النذاع وهدية (وعادها الجزاء أو منتهى) بل هو على المضحي والمهدي كونه
الحصاة نظير الضحية عن علي رضي الله عنه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قوم على بدنه فاقسم
بجلائها - لو هادوا أسرى أن لا يأكلوا على الجزاء منها - وأما نحن فنعطيه من عندنا ولاه نعمًا أخرجه ذلك فربة
فلا يجوز أن يرجع إليه الامراض فيه وهو الاكل ونحوه بآخرة أعطوا منتهى ما غفره وأطعموا ممنه أن كان
غنيًا فخران (ويجب التصديق بشئ منها) يعني من لحوم ما ذكر ولو جزأ - يراى انفاق عليه لاسم
فغيره عليه كل شيء إلا به السابقة ولان المقصود ارفاق المسكين ولا يحصل ذلك بمجرد ارفاقه بل
(عليه الفقراء) المسلمين (نابا) ليصرفوا فيه ما شاؤوا من بيعه وغیره في الكفارات ولا في غيره - جعله
طعاما ودعاء الفقراء المملان معهم في تلكه لأن في كاهه ولا غلظتهم عليه ولا غلظتهم غير اللحم من جلد
وكرش وركب وطعام ونحوه وشبهه المطبوخ هنا بالغري الفطارة (ولا يجوز ذلك الاغنياء) شأن ذلك
كان صدقة الفطر وكفارة الجبن ولان الآية دللت على أن الطعام لأعلى الثماني والمراعاة لا غلظتهم ذلك
ليصرفوا فيه بالبيع ونحوه بل لا كل كاهه عليه بقوله (ويجوز اهداء البهائم) وأطعمهم كما صرح
به الاصل وأفهم كلامه أنه يجوز إطعام الفقراء غلظتهم من الزائد على ما يجب غلظتهم أو يصرقون فيه
بجميع الضمرات (ولا تقبى الهدية ولا الجلد) ونحوه (عن الصدقة) في الأول (وعن اللحم) في
الثاني (ويجزى) في أخذ الصدقة (مسكين واحد) بخلاف - سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز

(٦٩) - (استحي المطالب) - (اول) بيت المال ذلك الاغنياء ما يعطون منها قال شيخنا العلي وجهه ان الاصل في مال بيت
المال اشراك الناس فيه في الجلة وقوله قال الباقي الخ أشار إلى تصحيته (قوله ويجزى مسكين واحد) قال العلي رضي الله عنه الوجه أنه لا يجوز

صرفه لاقول من ثلاثة لانه يجوز هذا الاقتصار على جزء يسير بحيث لا يمكن صرفه لا كثر من واحد (فلو
أكلها) أي لحومها ذكر (غرم ما ينطلق عليه الاسم) لانه الذي يجب التصديق به (واخذته) أي
بشئته (شخصا) مما يجزى في الاضحية والهدى (ان أمكن) ذلك (والا فلحما) يأخذه به وان رجع من
زيادته أخذ مما سرق في فصل أحكام الاضحية وعبرة بالأصل وهل يلزمه صرفه في شخص أضحية أم يكفي
صرفه في اللحم وتفرقت وجهان اه وصحح مناهي المجموع الثاني والوقوف على التحسينه كالرافعي ثم قاله
المصنف (وله تأخير) أي كل من الذبح وتفرقة اللحم (عن الوقت) لان الشخص واللحم ليسا بأضحية
ولا هدى فلا يعتبر فيما الوقت (الا لا كل منه) أي من كل منهما فلا يجوز لانه يدل الواجب * (فرع)
والاحسن في هدى التطوع وأضحيته التصديق بالجميع) لانه أقرب بالثبوت وأبعد عن خطأ النفس (الا
أقمة أولهما يأكلها) تبركا (قائه) أي أكلها (سنة) عملا بظاهر الآية ولا اتباعا كسروا للخروج من
خلاف من أوجب الاكل (ويستحب اذا أكل وهدى وصدق أن لا يزيد أكله على الثلث) بان يقتصر
على الثلث فأنزل (د) ان (لا تنقص صدقة عنه) بان يصدق بالثلث فأكثر ويهدى الباقي وعبرة بالأصل
نقل جماعة عن الجديد انه يأكل الثلث ويصدق بالثلثين ونقل آخرون عنه انه يأكل الثلث ويهدى الى
الاغنياء الثلثين يصدق بالثلث قالوا وبشبه أن لا يكون اختلافا في الحقيقة ولكن من اقتصر على التصديق
بالثلثين ذكر الاقتصار أو توسع فعد الهدي صدقة ودليل جعل الاضحية ثلاثة أقسام القياس على هدى
المتعلق والوارد فيه قوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانم أي السائل والمغتر أي النضر السؤال يقال ذبح
يقع فنوعا يقع عين الماضي والمضارع اذا أل وقع يقع فتعنية بكسر عين الماضي وقع عين المضارع اذا
رضى بعارفه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر ان قنع * والحرة عبد ان قنع

فانقص ولا تقنع * فمائي بشئ سوى الطمع

(وهي) أي الصدقة (أفضل من الهدية) والتصدق بالثلثين أفضل من التصديق بالثلث والتصدق بالجميع
أفضل الاقمة أولهما كسروا * (فرع) ولا يكره الاضطرار من لحم الاضحية والهدى والتصدق بهم
الكره من زيادته (وليكن) أي ويستحب اذا أراد الاضطرار أن يكون (من ثلث الاكل) لان ثلثي
الصدقة والهدية (وقد كان) الاضطرار (محرمًا) فوق ثلاثة أيام (ثم أبيع) بقوله صلى الله عليه وسلم
لما راجعوه فيه كنت منهم من أجل الدافعة وقد جاءه الله بالسنة في البادية وقيل الدافعة النازلة * (النوع
والدافعة كافوا قد دخلوا المدينة قد أقسمتهم أي أهلكتهم السنة في البادية وقيل الدافعة النازلة * (النوع
الخامس الانتفاع) بالمعين من أضحية أو هدى (فهو الانتفاع بها) مطلقا (وبجاءها) ان حل له الاكل منها
(كدلو ونحوه) كتحسين فعل الصباغة واغفط ونحوه ولا حاجة اليها (د) له (اغارته) أي جلد هلالها
ارفاقا كيجوز ارتفاقه (لا اطارته) لانه يبيع المتاع (د) لا (يبعه) لغير الحما كدفعه من يبيع حمار
أضحية فلا أضحية (ولا اعطاه الجزأ حرة) وهذا للثالث فيها علما سار في أحكام الاضحية والقرن
مثله أي مثل الجديد كما ذكر (وله خروف عليها ان ترك الى الذبح أضربها) لضرورة والا فلا يجزى ان
كانت واجبة للانتفاع الحيوان به دفع الاذى عنه وانتفاع المالكين به عند الذبح (د) (الانتفاع به
والتصدق به أفضل) من الانتفاع به والكلوف فيما ذكر الشعر والوبر (ولا ولد) وان حدث بعد التعيين
(حكم الام) وان انفصل بعد ذبحها لان القرية متى ثبتت في الام ثبتت في الولد كالأب (فان كانت
مذنوبة لم ينعى عنها في التمتع لملكه) وان جلت به بعد الذبح وسائر أحكامها كانت تطوعا لم ينعى
ملكه كالامه يأكل منه أو يأكله على ما يأتي لا يقال قضى ما ذكر ان الحل ليس يجب وليس كذلك كسروا
نقول لم يقرولوا هاتان الحامل وقت أضحية غايته انما اذا عينت بنذر تعينت ولا تقع أضحية كالأضحية
معية بغير آخر (فان كان) الولد (وله هدى وأعيا) عن النسي (فأخذه على الام أو غيرها) بلغة

(نوله واختاره في المجموع) فرض فيه هذا الخلاف في اخصية المتزوج وقال ان المختار (٥٤٧) ما صححه الروايات ثم قال والاصح على

الجملة انه يجوز ان كل جمعة
ثم قال والواجبة ان جوزنا
الا كل منها له اختلاف
ايضا والاهل كل من الولد
وحكمه حكمهما (قوله)
وبه جزم البارزي (قال)
البارزي سغيره فاما قول
الواجبة سواء كان مختارا
عند الوجوب أو حذانا
بعده فان حكمه حكم الام
وان ماتت الام حتى يجب
التصدق بجمعة بعد
الذبح اه وقال في الاثوار
وولد الواجبة كالمات بجمعة
معها وتصدق به معصية
كانت في الاصل أو عيبت
عمى الذمة لكن يجوز
أكل كله ككل جنتها
خلاف الام (قوله) ونقله
العمري وغيره عن
العراقيين مطلقا يجب
توزيع كلام الروضة شرحي
الرائي عليه اه وبحل
الخلاف في غير ولد الواجبة
بب جزمنا والواجبة
في التمسك المتعلق بالحي
والعمره اما ولدها فلا
يجوز الاكل منه فلعاد يمكن
ان يقال لا يلزم من تحريم
الاكل من الاضحية الواجبة
منع أكل ولدها لان التصديق
انما يجب بما يقع عليه اسم
الاضحية والولد لا يسمى
اضحية لنقص سنه وانما
لزم ذبحه تبعا كما يجوز
أكل الجنين اذا وجد في
بطن أمه علاقة واضحة

الحرم وقد فعله ابن عمر كما رواه مالك بإسناد صحيح (ولو ذبح الاضحية) مع ولدها وولدته ولو جوده بطنها ميتا
(في الوقت) وتصدق بقدر الواجب من الام وأكل الولد كالمات (قالين) وترجع جوارا كل الولد ميتا اذا
ذبحه مع امه من زباده ونقل الاصل ترجيحه عن الغزالي وترجيحه انه كضحية أخرى عن الروايات
واختاره في المجموع وعمل كلام المصنف كالمات ولد الواجبة وهو ظاهر في ولد الواجبة العتية بالذبح ابتداء
على ما جرى عليه في الام عليه يعمل كلام المتأخر كالمات من اطلاق جوارا كالمات ولد الواجبة لعينة عن
الذمة أو ابتداء على ما مر عن المجموع فالجواب منع أكله كله وبه جزم البارزي تبعا لما لا يوافق وحري
عليه الاذرى قال وهو قضية كلام الجمهور ونقله العمري وغيره عن العراقيين (وله) في الواجبة (شرب
لبنها) وسقيه غيره بلا عوض (ولنقل عن) ربي (ولدها) لانه يشق نقله ولانه يستخلف بخلاف
الولد قال في المجموع قال الشافعي والاصحاب ولو تصدق به كان أفضل (والا) أي وان لم يفضل عن
ولدها فخلقه فقص الولد بسببه (ضمن) نقص الولد ركوبها) واركانها (وتحليلها) للعاجزة (برق)
(وضعه) بها (ان تلفت) بالاستعمال والاولى قول الاصل ان نقصت وبذلك علم ان جوارما كزمن وط
بسلامة العاقبة (ولا يجوز زدها) على البائع (بالباع) لزوال ملكه عنها كن اشتري عبدا فاعتقه
ثم وجده عبدا (بل يأخذ الارش) من البائع كما يأخذ فمها اذا اعتقه أو وقفه (لنفسه) فلا يلزم صرفه
للاضحية والهدى لانه انما يجب بسبب سابق على التعيين ولان العيب قد لا يكون مؤثرا في اللحم الذي
هو المقصود (مسائل متفرقة) ولو أكل بعضها أي الاضحية وتصدق ببعضها (فهو ثواب التضحية) بالكل
كن نوى صوم متعلق بعبادة (و) ثواب التصديق بالبعض ولو أكل على المكاتبه من الجوار كالحرقا ساما على
ان كاهه ونصه ابن العماد عما اذا صرفه لا يغير سببه والا فهو يكله ويصرف اليه من كاهه (وبعضه) بتأخير
المنذور عن العام (العين) لذبحها (وبعضه) يكله أو يترك الصلاة عن الوقت (ويستحب الذبح في بيته بمشهد
أهله) لفرحوا بالذبح ويتبعوا بالحمم (وفي يوم النحر) وان تعددت أي الاضحية مسارة على الخيرات ولانه
صلى الله عليه وسلم نحر في يوم واحد ما بدنه أهداه وهذا أنكر به في الروضة نقل الرافعي عن الروايات
ان من ضحى بعدد قرع على أيام الذبح وما أنكر به عليه قال جماعة لا بد لان كلام الروايات يقتضي ان ذلك
في غير الامام وبه صرح الماوردي (ونقلها عن) بلد أي بلاد الاضحية الى آخر (كنقل الزكاة) قال في
المهمان وهذا أشهر بترجيح منع نقلها لكن الصحيح الجواز فقد صحه وفي قسم الصدقات جواز نقل المنذرة
والاضحية فزعم أن أهداه وضفة ما بين العمداء فرق بان الاضحية عند البها الطماع الفقراء الامم موقوفة بوقت
كل كانه بخلاف المنذور والكفارات لا شعور ولا فقراءها حتى ينفذوا لجمعهم البها (وتسحب) التضحية
للعاجز كغيره وان أهدى (في) الصبيحان انه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبقر كما روى اول الباب
(و) يستحب (أن يضحي الامام من بيت المال عن المسلمين بدنه في المصلح) ان يضرها (نفسه) لا لا يباع
رواه البخاري (وان لم يتيسر) بدنه (فقتاة) لا لا يباع رواه الماوردي وغيره (وان ضحى عنهم من ماله غيب
شاه) يضحي قال في المجموع ولا يجوز زلول المحجور رأى يضحي عنه من ماله لانه مأموو بالاحتياط لماله
منوع عن التبرع به والاضحية تبرع

(باب العقبة)

من عني بقى بكسر العين وضمة هاءى لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته وشعره ما يذبح عند حلق
شعره لان مذهبه يعني أي يبقو ويقطع ولان الشعر يحلق اذ ذاك والاصل فيها اختيار تكبيره في الام من من
بعضه يذبح يوم السابع ويحرق أو يسمو يسمى وتكرمه الله صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه
ووضع الاذى عنه والعقر واهما الترمذي وقال في الاول حسن صحيح وفي الثاني حسن والمخفى فيه ما اظهر
الشعر والنعمة وتشرى بالنسب وهي سنة مؤكدة في الغالب يجب لجسم أبي داود من أحب أن يسلك عن ولده

وان لم يذبح واذا ضحك يجوز زلمه وتوف عليه أكل الولد لا يكون وفقا كذلك هذا يجوز أكله ولا يخفى عليه أحكام الاضحية فس ونوله
ويمكن ان يقال ان ما روى في بعضه قوله هائلة أو وضفة قال بخلافه تشكك (باب العقبة)*

(قوله - اسبع الولادة) يقال عند الولادة نال المرأة ذلك في الاذ كالقنوي ينفق ان يكثرون دعاء الكبر وهو مشهور في كتاب ابن السني عن فاطمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلدت ولا نبتا امرأته لم تجزى شيب بنت عيسى ان بابنا هذيرة راعها آية الكبرى وان بكى الله الذي خلق السموات والارض الى آخر الآية وبعدوا هابا بالعوذتين (قوله قال في المجموع باطل) وقال البيهقي وأحمد بن منكر (قوله وانما تسن ان عليه النفقة للولد (٥٤٨) حقيقة) لا عار للولد أو يتقدر عاشره فيما اذا كان مورا دخل في قوله من تلزمه

نفقته الاب الكافر ينفق عن ولده المسلم باسلامه أو غير ذلك وذكره البلخي في تصحيح المنهاج وقال كما يتعلق به اخرج زكاة المطر عنه على الاصح قال ولم أر من تعرض لهذا وقد ابلغي الولد بان يكون حرانيا يملك أصله قال ذلك كان رقة فادعته مجرية الانسان أو زوجة رقة لم تملك منة العقيقة فوالده لانه لا تلزمه نفقته ولا يملكه لانه لا ينسب اليه ولو كان حرا لانه لا ينسب لصاحب الفراش لم ينسب عنه نعم بسن لام اذا لم ينفق نفقته وقوله وذكره البلخي في تصحيح المنهاج أشار الى تصحيحه وكذا قوله وقد ابلغي الخ (قوله وفيما بعد السابيع تردد) الاصح منه انه يؤمر به مرة متخى كلام الانوار ترجمه كتب ايضا الاختيار لموسى أن لا يجاوز مدة النفاس والا فدة (رضاع والا فتنه قوله من جنسها وسنها) وروى أبو نعيم في تاريخ أصهار عن الحسن بن أنس رضى الله عنه فروعا ينفق عنه يوم سابيع من الابل

فلا يفعل ولا نالها الراتب ينفق عنه ولا تلزمه نفقة قبل ان ينفق عنه له حتى ينفق عنه قال الخطابي أجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أبو جعفر بن حنبل انه اذا لم ينفق عنه لم ينفق في ولده يوم الفسقة ونفقه الخاطيء عن جماعة متقدمة على أجود منة متخى كلامهم ولا خلاف انه لا يكبره - تسبع العقيقة لكن روى أبو داود بإسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العوقن فقال لا ارى كانه كره الاسم ووافقه قول ابن أبي الدم قال انما يحب اسمها - تسبعه اذا تزوجت بكه - تسبعه العقيقة كما يكبره تسبعه العشاء عقيقة (ويستحب بعدها يوم سابع الولادة) فدخل زوجها في الحساب للغير السابق ولانه صلى الله عليه وسلم عن عمن الحسن والحسين يوم السابيع وسماهما أو امرأته عاتق عن رأسه ما لاذى واد البيهقي بإسناد حسن (فان ولد له لالم بحسب) يوما لا يحب من يوم تلك الليلة (وانما يجوز) ذبحها (بعد الولادة) لانها بالتابع للعبادة بل هي حيث شاءت فلم اعدم دخول سبها وذلك كعدم الجوار من زيادته وعبارة الاصم لا تحسب قبل الولادة بل تكون شاة لهم (ولا تقوت على الولي) الاوسرهما (حتى يبلغ) الولد (فان بلغ حسن أن ينفق عن نفسه) تدارك ما قلنا وما روى انه صلى الله عليه وسلم عن عمن نفسه بعد الفدية وقال في المجموع باطل

* (فصل وانما تسن) * العقيقة (لمن عليه النفقة) للولد (لامن مال الصبي) الاولى للولد فلا ينفق من ماله لان العقيقة تبرع وهو متنع من ماله فلو فقه من ماله ضمن كماله في المجموع عن الاصحاب ذبحها المنصف بما قاله وهم خلاف المراد وعبارة الاصم الملتزم ذلك وأما ما قلنا الذي صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين فتناول قوله في الاصم زاد في الرضة قلت تأويله انه صلى الله عليه وسلم أمر باباها بذلك وأما ما عاق به أو ان أوجها كانا عند ذلك معسرين فذكر وان نفقة جدهما روى الله صلى الله عليه وسلم قال الا ذرى والمخالفات احباب العقيقة تلزم نفقة الولد - نفقته - ان ينفق عن ولدهما من زناؤه بعد ما ينفق من زيادة العار وان له ولد أمة من زناؤه ورجع معسر أو مات قبل عفا - نصب السيد أن ينفق عنه وايس مرادا (فان) كان الولي عاجزا عن العقيقة في السبع لم يؤمر بها حتى لو (أسر الولي بعد) السابيع مع بقية (مدة النفاس لم يؤمر بها) بخلافه اذا أسرف قبل تمام السابيع (وفيما اذا أسر بعد السابيع) فمدة النفاس (تردد) للاصحاب لقاء أو الولادة

* (فصل وهي كالاخية في) * استحبابها كما روى (سائر الاحكام) من جنسها وسنها ولا مناهة ولا افضل منها ولا كل وانصدق والاهداء والادخار ونحوها كقول مناهة وامتناع بيعها وقبضها اذا عنت (د) اعتبار (التبني) وغير ذلك ولو سكت عن التبني شامها لم يقلها (اكن يستحب لحضها) كسائر الوالام (بحلو) تمازج بحلاوة خلق الولد وفي الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلو والعب - ل قال الزركشي ولو كانت قد توارت فالتأخر انه يجب التصديق بجمها نائبا كالاخية وفيما قاله فاعلم بل الفأهارة بسلمه مسلها بدون النور (ولا يكره الخافض) أي لحضهاه اذ لم يثبت فيه منى مقصود (والحلل) أي حمله لم يبرر شفع مرقا (للفقره افضل) من شاتمها بها (ولا يسر ينداعوم) البها (ويستحب أن لا يكسر عظمها ما أمكن) تفاولا بسلمه أعضاء الولد (فان كسر لم يكره) اذ لم يثبت فيه منى مقصود بل هو خلاف الاول قال الزركشي ولو وقع عنه - ب - مع بدنة فقول شاعرا استحباب ترك الكسر بعظم

والجمر والغنم وسند ضعيف وكتب ايضا قال في المجموع لو ذبح بقرة أو بدنة عن سبعة أو لا أو اختلج فاجامعة جاز سواء أرادوا كلهم العقيقة أو بعضهم العقيقة وبعضهم اللحم وقوله قال في المجموع الخ أشار الى تصحيح قوله والاهداء هذا اذا هدى بها فنفق شيء ملكه بخلافه في الاصح كإسار لا الاختصاص فانه من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة ش (قوله قال الزركشي) كاللاذرى وغيره (قوله بل الظاهر انه يملكها الخ) أشار الى تصحيحه قال شيخنا عليه فلا يجب التصديق بجمها نائبا بل تصديق به ما يوجب

قوله فاستجاب ترك الكسر الخ) أشار الى تعصبه وقوله وعن الجارية بشاة) انما (٥٤٩) كانت الانثى فمأ على النصف من الذكر لان

الفرص منها سابقة على النكاح
فاستجاب الله لان كلامها
قد جاء عن النفس (قوله
سبع بدنة) أى أوبرة
(قوله كما قال الاسنوى)
أى وغيره ولكن قال ابن
كثير الخنثى كاذب كرفي
الشيخين صرح به صاحب
البيان ١٥ وبه خرم
الجوهري في شرح الأرشاد
وبه أقنعت (قوله) كما خرم به
في المجموع) أشار الى
تعصبه (قوله) بكره لطلخ
رأس الصبي يدها) ما ذكر
الشيخ تقي الدين رحمه الله
من تحريم التضييع بالنكاح
لانه يحرم على الولي أن يفعل
به شيئا مما يحرم على المكاتبين
كزني الخمر وادخاله فرجه
في فرج محرم وغير ذلك
وأوجب بان هذا البناء
ضعف للصبي لما كان
غير مكاف أشبه بالبيعة
فكيجوز زواجه الماء
النفس ودهنها بالدهن
النفس والباه بالجلد
النفس وانما امتنع بغيره
الخمر والابح فرجه في الفرج
الحرم كالأضداد ذلك وهذا
انما يبعد التمييز للطف
الذكر وتوضويرة المسئلة
أن لا يصح التمييز (قوله
وجعل الجفاري اخبار يوم
الولادة) قال شيخ الاسلام
ابن حجر وهو جمع لطيف لم
أراه غيره (قوله) حق السقط
أى اذا انفقت قبله الروح

السبع أو بغيره فجميع البدنة الاقرب الاول لان الواقع عقبة هو السبع وفيما قاله نظر بل الاقرب بانه ان
ثاني فاستجاب ترك الكسر يتعاقب بالجميع انما من جزء الواقع عقبة وحصة
(فصل) يستحب أن يعق عن الغلام بشاة من عشرين * قالت عائشة أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة ورواه الترمذي وقال حسن صحيح
(ويجوز) عن العنق عن الغلام شاة (واحدة) لما روى أبو داود بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم
عق عن الحسن والحسين كبش كبشوا كالتسبع بدنة والرأفة يتأذى بكل منها صلى الله عليه وسلم
(الجارية بشاة) لما روى أن السورر بها أقل منه بالغلام والجارية الخنثى على التحفة كما قاله الاسنوى
(د) يستحب أن يعق (عن مات بعد السابغ) وانما يمكن من الذبح وكونه بعد السابغ مونة قبله كما
خبره في المجموع (ومصدر النهار) عند طلوع الشمس (أولى) بالعنق (د) يستحب (أن يقول
الذبح بعد التسبب اللهم لك والحمد لله رب العالمين) ظهر ورد فيه ورواه البيهقي بإسناد حسن (ويكره لطلخ
رأس الصبي يدها) لانه من فعل الجاهلية وانما يلحقه التحريم الغير الصحيح كقوله المجموع انه صلى الله عليه وسلم
قال مع الغلام عقبة فظهره وقواعله دأوا ما فعلوا عنه الاذنب قال الحسن وشاة فانه يستحب ذلك ثم يقول
لهذا الخبر (ولا بأس بالزعفران) أى بالطنخ وهو بالحنق قال في الأصل وقيل باحتياجه ويصح في المجموع
وبدله قول بدة كقوله الجاهلية اذا ولد لاسدنا فاعطاهم ذبح شاة وطلخ رأسه يدها فاما ما الله بالا سلام كما
تذبح شاة وتطحن رأسه وتطبخه زعفران ورواه الحاكم وصححه (ويستحب أن يسميه يوم السابغ) لما روى
أول الباب (ولا بأس بها) وقد ذكرنا النوى في ذكره ان السنة تسببت يوم السابغ أو يوم الولادة
واسند لكل منهما ما يخبر بصحة وجعل الجفاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد في حقها وأخبار يوم السابغ
على من أرادها (حق السقط) فسحب تسببت بغير ورد فيه نقله في المجموع عن البيهقي وغيره فان لم يعلم
أذ كرهوا أم أنى يسمى باسم يصلح لهما كما جاءه هندو حذيفة وخارجة وطلمة (وأن يحسن اسمها فاعلمها)
أى الاسماء (عبد الله وعبد الرحمن) ظهر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم سمى ابنه أبي عبد الله فقال
لرجل من ابنك عبد الرحمن واهم الشيخان وروى أبو داود بإسناد صحيح خبر ابنه عن يوم القيامة
بأسمائكم وأسماء آبائكم لحسنوا أسماءكم وروى مسلم خبر أبي عبد الله الى الله تعالى عن عبد الله
وعبد الرحمن زادوا وروى أبو داود وأحمد قهار ورواهما وأجمعها حرم مرة (وتكره) الاسماء (القيحية وما
يتغير بغيره) عادة (كعجب وبركة) وتكره بومرة وكلب وعاصب وشيطان وشهاب وطلح وجان وغير
أبي داود السابق وجاءت أخبار كثيرة بمعناه كغيره لا تسمى غلامك أفلح ولا نجحا ولا يسار ولا بارعا فانك اذا
قلنا ثم هو قال لا قال في المجموع والسمية يستلزم الباس أو العلام ونحوه أشد كراهة وقد منع العلماء ذلك
لاملاك وشاهدان شاه (فلغير) أى الاسماء القيحية وما يتغير بغيره بد الجفاري الصحيح ان زني بنت
بغير كان اسمها لم يقل ترك نفسها ماها النبي صلى الله عليه وسلم زني وبغيره مسلم انه صلى الله عليه
وسلم غير اسم عاصب وقال أنت جارية

(فصل) يسبب * ابن ولده ولد (أن يحلقه يوم السابغ) لما روى أول الباب (بعد الذبح) كقوله
الحاج (د) ان (يتصدق بوزن الشعر ذهباً ولا) أى وان لم يتصدق كذا خبره بالأصل وغيره في المجموع
بقوله فان لم يفعل (ففضة) لان النبي صلى الله عليه وسلم امر فاطمة فقال ذق في شعر الحسن وتصدق بوزنه
فضة وأعلى القابلة رجلا العقبة ورواه الحاكم وصححه وميسر في فضة الذهب وبالله ذكر الانثى ولا يريان
الذهب أفضل من الفضة وان ثبت بالقياس عليها والخبر يجوز على انها كانت هي المتبركة اذ ذلك فتعبرهم
بما ذكره ابن النجاشي (أن يؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى) لانه صلى الله عليه وسلم أذن
في أذن الحسن حين ولده فاطمة ورواه الترمذي وقال حسن صحيح وخبر ابن السني من ولده مولود فاذن

(قوله) أشد كراهة) لانه كذب ولا تعرف الست الا في العدد ومراد العوام بذلك سيدة (قوله) وقد منع العلماء عمل الاملا الخ) أى تحرم
السمية (قوله) وان يؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى) ويستقبل القابلة فبهما

في أذنه البني وأقام في أذنه اليسرى لم أقره أم الصبيان أي التابعين من الجن وليكون علامة بالترديد أوّل ما يقرع سمعهم عند قدومه إلى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وإساقه من طرد الشيطان عنه فانه يدبر عند سماع الأذان كما ورد في الخبر وفي مسند أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أقرأ في أذنه ولو دسورة الاخلاص والمراد اذنه اليمنى (د) أنت (يقول) في أذنه (أ) أعيد هابل وذو بنهم الشيطان الرجيم) وتظهر كلامهم أنه يقول أعيد هابل وذو بنهم كان الولد كرا على سبيل التلاوة أو التبرك بلغة الآية بتأويل أو اذنه اليسرى (وأن يحسن) الولد (بترضع) ويدلّان به حسنك ويضع قمح حتى يدخل إلى جوفه منهش (والا) أي وإن لم يكن غمر (فجاءوا) بحسنك لانه صلى الله عليه وسلم أتى بابن أبي طلحة حين ولد وقرآن دلا كهن ثم ففره فانه تم بحقه فعله لما قال صلى الله عليه وسلم لم أحب الأنصار الترويض ما بعد دافعه واد مسلم وفي معنى التبرك الطرب قال في المجموع وينبغي أن يكون المخلط من أهل الخبر فإن لم يكن رجل فامرأته (د) أن (جانبه الوالد) بأن يقال له بارك الله لك في الموهوب بك وشكرت الوالد بالبركة أشد وورقت به ودان رده على المهيئ يقول بارك الله لك وبارك عليك أو جزاك الله خيرا أو رزقك الله مثله أو أجزلك الله فربما تحوّل ذلك (د) أن (تعطى القابلة) جل العقيقة (خبر الحاكم السابق قال الزركشي والظاهر أنها تعاضدنا) (ولا يكبر الفرع) بفتح الفاء والراء والعين المهمل (وهو ذبح أوّل ولد له لمحمدا ولا غيره) بفتح العين المهمل (وهي تخصيص أوّل عمر من رجب بالزبح) لخبر البخاري لافرع ولا غيره وتفسر المصنف لهما بما قاله باعتبار ما كانت الجاهلة تفعله والافرع الأصل الفرع أوّل نتائج المهيمة كما لا يخبرونه ولا يمكنه رجاء البركة في الأجر كما تفسرناه أو العترة ذبيحة كما لا يخبرون بها في العشر الأوّل من رجب ويسمونها الرجيسة أو ضامم قال والمع وجع إلى ما كانوا يفعلونه من الذبح لآلهم أو أن المقصود في الوجوب أو أنها ما يدا كالاحتجاسة في الاستجاب أو في أبواب الدماء فاما تفرقة المهيمة على المسكين فقد توضح الشافعي في سنن حمله على أنه أن تبرز ذلك كل شهر كان حسنا

● (فصل يستحب لكل) ● من الناس (أن يدهن غبا) بكسر الغين أي وقته بعد وقت بحيث يصف الأثر للاتباع واه ابن السكن في سننه الصحاح وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن الدهان إلا غبا ورواه الترمذي وصححه (د) أن (يكحل وتر الكل عين ثلاثة) كما رواه الترمذي وحسنه وروى أبو داود بإسناد جيد خبره ابن كحل فليورث (د) أن (يقم النظر وينتف الألبا) بأسكان الباء (و يحلق العانة) نظير الصبيح من الفلعل وتخص الختان والاحتداد ونص الشارب بتقليم الأظفار وتنظيف الألبا ولانها أبلغ في النظافة وكيفية التقليم أن يبدأ بالمسح من يده اليمنى لانه الأشرف إذ يشاورهم إلى التوحيد في الشهد ثم بالوسطى لكونها على عين المسحاة ذات ركن السد على جبلتها مبسوطة الكف على الأرض ثم باليسرى ثم تخمس اليسرى ثم بالوسطى ثم بالسبابة ثم بالإم ثم بالبنى لان البنى في حكم حلقه فيقتضي ترتيب الدور الذهاب على ما ذكر ثم يبدأ بخمس رجل اليمنى ثم بما بعد هالي أن يخمس تخمس رجله اليسرى كلتيه تحصيل أصابعهما في الوضوء نقل ذلك في المجموع عن الفرائز ثم قال وهو حسن لأن تأخير الإم اليمنى فينبغي أن يقلعها به بدخس يميني قبل شروعه في اليسرى (و يجوز العكس) أي حلق الأظفار وتنظيف العانة و يكون تأيصال السنة والعانة لشعر النابت حول الفرج وقيل حول البر والاولى لقلعها قال النووي في تهذيبه والسنة في الرجل حلقها وفي المرأة تنظفها والظاهر أن الخنثى مثلهما قال في الكفاية ويستحب تنظيف الأنف وعن الحب العامري أنه يستحب قصه ويكره تنظفه لغيره ورد فيه (د) أن (يقص الشارب) لخبر الصبيحين السابق (عند الحاجة حتى يبين حد الشفة) بيان أطرافها (ويكره إلاحها) من زيادته وذكره في المجموع بلغة ولا يخفى من أصله ثم قال وما جاء في الحديث من الأمر بمسح الشارب بمحلول على حفها من طرف الشفة اه ونقل الزركشي عن الشيخ أبي حامد المصري استحبابه ثم قال وقال الطحاوي إن السنن عند الأئمة الثلاثة الملقن ولم تجد عن الشافعي فيه نصوا أصحابه الذين رأيناهم كالزنج

(قوله فصول بحسنك) قال البلخي إن الخنثى يخص بالصبيان فلم يحن في السنة خنثى إلا أن قال الأفرعي ظاهر حديث عائشة يفهم تخصيص الخنثى بالصبيان ولم أر من خصه بهم اه إنما كانوا يحملون الصبيان إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأعضائهم بهم دون الآث فالظاهر أنهم كانوا يحسبونهم في البيوت نسوية يبينه وبين الذكور غ وقوله فالظاهر الخ أشار إلى تنصيصه (قوله قال الزركشي) أي كالأدري وقوله والظاهر الخ أشار إلى تنصيصه (قوله نقل ذلك في المجموع عن الفرائز) قال (الح) قد تقدم بسط الكلام على ذلك في كتاب صلاة الجمعة

والربيع كانا عريانين شوارحهما قد فعل عليهما أخذ ذلك عنه قال أي الزكشي وزعم الغزالي في الاحياء
انه بدع - وليس كذلك فقد رواه النسائي في سننه وقول المصنف عند الحاجة - وفي المذكورات كلها
وان أوهمت عبارته خلافه (ويكره تأخيرها) أي المذكورات (عنها) أي الحاجة (د) تأخيرها (الي)
بعد الاربعين أشد كراهة لخبر مسلم أن أسأ قال وقتلاني قص الشارب بوقايم الاطمار وتنق الاطمار
وحاق العانة أن لا تترك أ كثر من أربعين ليلة درواه البقي بلفظ وقتلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
أن قال أربعين يوما بل ليلة قال في المجموع ومعنى الخبر انهم لا يؤخرون هذه الاشياء فان أخروها فلا
يؤخرونها أ كثر من أربعين لأن المعنى انهم يؤخرونها إلى الأربعين (د) أن (يقول البراهم) جمع
رجلة يضم الموحدة والجيم ولو في غير الوضوء وهي عقد الأصابع ومفاسلها وذلك لخبر عشرين من الفطرة
أنه يفضى والاستقاء والسواك وقص الشارب وتقليم الاظفار وغسل البراهم وتنق الاطمار والانشاح
بالماء والحنا والاسجداد (د) أن يغسل (معاطب الأذن ومعاها) فيزيل ما فيه من الوحش المسع قاله
في المجموع وقضية كلام المصنف كالرخصة انه يمازله بالقتل (وكذلك الأنت) يغسل داخله تنظيها
له كالمذكورات قبله (تيمان في السك) أي كل المذكورات لما رايه يستحب في الظهور وتوحيها (وأن
يغضب الشيب) أي الشعر الشائب (بالجرة والامفرة) لما راي في شروط الصلاة ان يغسله تشبها
بالصالحين والعلماء ومنع السخن غير به صححة كرهه في المجموع (وهو) أي خضاب الشيب
(بالسواد حرام) لما راي في شروط الصلاة أيضا فقال علي الله عليه وسلم غير واحد بأشئ واجتنبوا السواد والقامة بفتح
الهمزة بالمجھے تبشله ثم أبيض وعبر مع هذا في الأصل عن الغزالي بالكرهة وكذا عبر في
المجموع وأصل مراده كراهة التحريم قال ولم يعرفوا به من الرجل والمرأة (الالحماء) في الكفر فلا
يلبس بهن أربابا للعدو بظهور الشباج القوة (وخضاب البدن والرجلين الخانة) ونحوه (الرجل
حرام) لخبر عن الله المتهبين بالنساء من الرجال (الالعذر) فلا بأس به بخلاف المرأة فإنه يستحب
لها مطلقا كما راي في شروط الصلاة والنجسة في ذلك كالأرجل احتياطا (ويستحب
فرد الشعر) أي شعر الرأس (وترجيله) أي تغطيته بماء أو دهن أو غيره مما يلبس به رسولنا
ومحمد بن عبد الله (وتسريح اللحية) لخبر أبي داود بسند صحيح من كان له شعر فليكرمه (ويكره
الفرع) للنهي عنه في الصحيحين وفي أبي داود انه رأى اليهودي وهو حاق بعض الرأس مطلقا وقبل
خلق مواضع متفرقة منه وحري عليه الغزالي في الاحياء وأما خلق جيب الرأس فلا بأس به لمن أراد
التنظيف ولا يترك لمن أراد ان يدهنه بوجهه ذكره في الرفض والمجموع واحتج بذلك فيه بما صلى الله عليه
ولم ينهي عن الفرع وقال لخلق كله وألدهه كله قال وأما المرأة فيكره لها خلق أسف الاضارورة
(د) يكره (تنفها) أي اللحية أول خلقها بشار العمر ووجه الصورة (وتنق الشيب) لما راي
في شروط الصلاة (واستجباله) أي الشيب (بالكبريت) أو غيره طلبا للتخفيف والظهور والعلو
الن لاجل الياسة (وتنق جانبي العنقه) جانبي (شعر العنقه) وتنقها (ظهور الازهر وقلة
البلان بنفسه) (وتنق فيها طاعة فوق طاعة) للفرق والتنق (والنظر في سوادها وبياضها العجايب)
وافتحار (وازي بآفة العذار من من الصدغ والنق منها) لا يغير شعرها قال في المجموع قال الغزالي
في الاحياء واختلاف السلف فيها لمال من اللحية فقبل لا بأس ان يقبض عليها ويقص ما تحت القبضة وقد
ناله ابن عمر وجاعتمن التابعين واستحسنه الشعبي وابن سيرين وكرهه الحسن وقنادة وغيرهم اعطوا العلي
قال الغزالي والامرفه مقربا إذا لم ينته الى تقصصها وتروها من الجوانب فان العلول المخرط قد يشوه
المنطقه (ولا بأس بترك سباليه) وهما طرفا الشارب قال الزكشي وهذا مرد ما رواه الامام أحمد في مسنده
نصوا لبا لاسم ولا تشبهوا باليهود (ويستحب لولد مولده وتليذه وغلامه ان لا يسجد باسمه) وروى ابن السني

(قوله ولم يعرفوا به بين
الرجل والمرأة) قال شيخنا
ذكر الوالد في شرحه لا يرد
جواز للمرأة بأذن زوجها
(قوله ويكره تنفها) أي
اللحية الخ ومثله حلقها
فقول الحلبي في منهاجيه
لا يعمل لاحد أن يحلق
لحيته ولا حاجبه متعبد

انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مع غلام فقال الغلام من هذا قال ابي قال ذلتش امامه ولا تستببه ولا تجلس قبله ولا تدعه باسحه ومعنى لا تستببه لا لتعلم فعله لتعرض فيه لان يسلكه زحرا لان تادبه او يقاس بالاب غيره (وان يكنى أهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد) روى أبو داود بسند صحيح عن عائشة قالت يا رسول الله كل صواحي لهن كنى قال فكنى يا نك عبد الله قال الراوى يعنى يا بنت عبد الله ابن الزبير وهما بن اختها أسماء وسواء كنى الرجل باني فلان أو باني فلانة والمراد بأم فلان أم باني فلانة وتجاوز التكنية بغير أسماء الا قسمين كابي هريرة وأبي المكارم وأبي الفضائل وأبي الحارث (لابي القادم) فلا يستحب التكنية به بل يحرم تلغير الصبيحين تسمى واباسى ولا تكنوا بكنيتي ووسايتي فبعض كتب الشكاح مزيد كلام (ولا يكنى كافر) قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية لا تكون مقولة من أهلها بل أمر بالاعلاط عليهم (الاخوف ثنته) من ذكره باسمه (أو تعريف) كالتعريف به في قوله تعالى تبت يدائي لهاب واسمه عبد العزى وقيل ذكره بكنيته كراهة لا سمحيت جعل عبد الصم وقيل لما كان من أصحاب النار كانت الكنية أقوى بحاله (ولا يابس تكنية الصغير) تلغير الصبيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يقول لا تسمي صغيرا بأب غير ما فعل النبي (و) يستحب (ان يكنى الرجل) عبارة الروضة من أولاد (باكر أولاده) فقد كنى النبي صلى الله عليه وسلم بابي القاسم بابنه القاسم وكان أكبر منه قال النووي في أماله وكناه جبريل بأبائهم وروى أبو داود وغيره ان أبا شريح لما روى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومهم سمعهم يكتوبه بابي الحكم فقال دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله هو الحكم واليه الحكم فلم يكنى أبا الحكم فقال ان تولى اذا اختلفوا في شئ أقولى حكمت بينهم فمرضى كلا الفريقين فقال ما أحسن هذا فقال من الولد قال بى شريح ومسلم وعبد الله قال بى ان كرههم قلت شريح قال كانت أبوشريح (والا ب) للانسان (ان لا يكنى نفسه في كتاب غيره الا ان كانت) أى الكنية (أشهر من الاسم) أولا يعرف بغيرها كما فهم بالاولى وصرح به في الروضة على ذلك حل خبر الصبيحين انهم هاتى أنت النبي صلى الله عليه وسلم واسمها فانت تقول فاطمة فقول هل هذا فقال من هذه قالت أنا أم هانئ وخبرها بضاعتى أبى ذر واسمها حذوب قال جعلت أمى خلف النبي صلى الله عليه وسلم في غل الغمر فالتفت فرأى فقال من هذا فقلت أبوذر (ويحرم تقيبه عما يكره وان كان) مالتقه به (فيه) كالأعراس والاعمال قال تعالى ولا تنسوا وبالآلقاب أى لا يدعوا بعضكم بعضا لقب بكرهه ومن ذلك تركبم الاسم وبه صرح في الروضة (ويجوز ذكره) القاب المذكور (بشبه التعريف) ان لا يعرفه الاب (و) يستحب ان يكف الصبيان أول ساعتهم الليل وان يغمروا أى يغالبوا (الاستغلو بئى كمود يعرض عليهم) ان (توكى القريبو) ان (تغلق الباب) وان يكون فاعل ذلك (مسمية الله تعالى في الثلاثة وان يغلق المصباح عند النوم) تلغير مسلم اذا كان جرح الليل أو أسمى فكفوا عدايتكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فاذهب ساعتكم الليل فخلوهم وأغلقوا الابواب وذكر واسم الله فان الشيطان لا يفتغ بابا مغلقا وأو كثر أقر بكم واذا ذكر واسم الله وخبر آت بكنيتكم واذا كروا واسم الله ولوان تعرضوا عليها شيئا وأغلقوا مصباحكم وفى رواية لا ترموا فوافوا شيئا بكنيتكم اذا غابت الشمس حتى تذهب نجفة العشاء وفى رواية لا تتركوا النار حتى تناموا وجعل الليل يضم الحميم وكسرها طلاءه وتعرضوا بضم الزاء وقيل بكسرها أى تجعلوه عرضا فوافوا شيئا بكنيتكم جمع فاشتهى كل ما ينشتر من المال كالبهائم وغمة العشاء ظلمها

• (كتاب الصدوق والذباغ) •

جمع ذبغة والاصل ذبغوه تعالى أحل لكم صدق العزى وقوله تعالى الاما ذكبتهم وقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا (انما يحل الحيوان) البرى المقدور عليه (بالذبح في الحلق) وهو أعل العنق (أو الالبه) وهى أسفله (وفى غير المقدور عليه) ولو تمرد باني بثر ونحوها كإسأتى (يجزئ العقر) بفتح العين فى أى موضع كان (وهو الجرح الزهق) للروح (المقود) كإسأتى ايضا (وله) أى لما ذكر من الذبح

• (كتاب الصدوق والذباغ) •
أفرد الصدوق أنه صدر
وجمع الذباغ لأنها تكون
بالسكين وبالدهم وبالجرارح
(قوله انما يحل الحيوان الخ)
قال في الخادم ودعى الحصر
صورا حدها الجنز في يمين
أمنها وذ كانتا مسد كانه
أى والحال ان الله كاذم
تكن في حلقه بئس نازها
اذ اخرج رأس الجنين
فذبحت الام قبل انفذه
فانه يحل نازها الصيد
ينقل الجارحة فانه يحل
وابعها الصل وغيره من
حيوان العسر (قوله في)
المفهوم أو الالبه) المعنى
فيه كقوله في محاسن
الشرعة ان الوصل به
الى اخرج الروح من البهيمة
أسرع وأخف

(قوله بالبناء للمفعول) الاحسن ضربه بالبناء للفاعل أي بناكم نحن أهل ملته ودخل في الضابط أمهات المؤمنين بنوى الله عنهن (قوله وما بينهما) فلو سلم الجوسى وأورث المسلم بن الرى والاصابة وكان مسلما حال الرى (٥٥٣) والاصابة لم يحل ذكره القاضى وقوله ذكره

والعقر (أركان) أربعة (الأول الذابح أو الصائد شرطه مسلم أو كذا بنى كتم أهل ملته) بالبناء للمفعول أي يحل لنا نحن كنهم قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس أنما أحلت ذابح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالثواب والواجب حل رواء الحيا كرمهم وسواء اعتقد باحسنة كالبقرة والغنم أم تحريمه كالابل والشترط المذكور به عند الرى والاصابة وما بينهما (وتحل ذبحة لامة الكلابية وتصيدها من حرم كالحيا) ألا ترى أن الذبحة بخلاف الماشية كقوله التصريح بصددها من زيادته (وتحرم ذبائح سائر الكفار) كالجوسى والوثنى والمرد (وصيدهم) مفهوم الآية السابقة (غير السمك والجراد) فلا يحرم من ذبحهم لأن منتهما حلل فلا عزة بالفضل والاعتدال (في مسلم الجراد من زيادته (ويحرم ما) أي حيوان (شارك أحدهم) أي أحد سائر الكفار (في مسلم الذبحة) كان أمرا السكين على حلق شاة (أو أزال سهم أو ركبة) الأولى أو كذب (أو شارك كلب غير معلم أو مصل على عذقه كلبا أو رله بالسيف في الامساك والعقر) أوفى أحدهما أو انفرد واحد بالآخر كما مر صرح به الاصل وأهمها الأولى قوله (أو أمسك واحد) من الكلبين صيدا (ثم عقر) أي آخر وثله فيه (أي عقره مما ذكره قطيب البهرمة كالجو كان الحيوان متولدا من مأكول وغيره وتغير به ثم بدل بالواو العقر ما في الاصل بفد الحل فبما إذا تقدم العقر الامساك أو قاربه وهو ظاهر (وعلى الكافر) الذي لا يحل ذبحه إذا كان ملتزما بالأحكام (الضمان أن شاركه) وقد زال امتناعه فلا يؤاخذ بالامتناع ومملكه فإذا حرم جوسى وما بالجرح من حرم وعلى الجوسى قيمته فبأنه أفسد به جعله ميتة (فان أكره جوسى مسلما على الذبح أو أمسكه صيدا فذبحه أو شاركه) في قتله (بهم أو كذب وهو في حركة الذبوح أو) شاركه (في رد الصيد على كلبه) أي بالسلم بان رده اليه (لبيحرم) إذا المقصود الفعل وقد حصل بمن يحل ذبحه فلا يؤاخذ بقرينة الاكرام ولا غيره مما ذكر ولهذا يجب على الكره القود وحرم الجوسى الصيد وهو في حركة الذبوح يحرم المسلم بث ما يولد من صيد شاة ثم ذبحه جوسى (فائدة) قال النوى في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانما الردم تمييز لعل الالهم والشح من حرامه ما وتنبه على تحريم الميتة ببقائه بها (فرع محل ذبحة الصبي المميز وصيده) لأن قصده بهج بدليل محبة عبادته ان كان مسلما وذ كر حل صيد المميز من زيادته وحزم به في المجموع (وكذا) محل (ذبحة الجنون وغير المميز) كصبي لا يميز وسكران (والاعشى) لأن لهم قصد في الجله ولكن قطع حلق شاة بظنه غيره بخلاف ذبحة النائم (وان كرهت) ذبحة الثلاثة أي ذبحهم لأنهم قد تحفظوا من الذبح وذكر الكراهة في غير الاعشى من زيادته ونص عالم الشافعى (لا يصيدهم) يرى أو كذب فلا يحل أذ ليس لهم قصد بجمع فصار كلوا سترسل الكلب بنفسه وذكر تحريم صيد السكران من زيادته وهو انما يصح على ما ذكره من تحريم صيد الجنون وغير المميز ويحرم صيدها هو ما انتفاء كلام الاصل لكن قال في المجموع المذهب وقيل لا يحل لعدم القصد وليس بشئ انتهى (وتحل ذبحة الاخرس ولو لم يفهم الاشارة) كالجنون (فرع) قال في المجموع قال أصحابنا أول الناس بالذبح كالرجل العاقل المسلم ثم الرأفة المسلم ثم الصبي المسلم ثم الجنون والسكران انتهى والصبي غير المميز بمعنى الاخيرين (الركن الثاني الذبحة) بمعنى الذبوح (ومذبح عالوا بكل) من حارر نحوه (كمنته) فلا يحل أكله (وميتة السمك والجراد حل) وان كان تقاربا لأول في البرجم كما كتبوا قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ونظم أحل لنا ميتات ونحريمها والظهور ما رواه الملمة متولا نذبحها لا يمكن عادة فقط اعتباره سواء أما تأييب أم لا سواء كان طافيا أم راسيا (وذبح كبار السمك) الذي يطول بقاؤه (مستحب) ارادته (وذبح) صغاره مكروه) لأنه عبث ونصب لفائدة (ولو أكل مثوى صغاره بروثه أو ابتلعها) أو ابتلع قلعة فباعها منه في حياته (حل)

والعقر (أركان) أربعة (الأول الذابح أو الصائد شرطه مسلم أو كذا بنى كتم أهل ملته) بالبناء للمفعول أي يحل لنا نحن كنهم قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس أنما أحلت ذابح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالثواب والواجب حل رواء الحيا كرمهم وسواء اعتقد باحسنة كالبقرة والغنم أم تحريمه كالابل والشترط المذكور به عند الرى والاصابة وما بينهما (وتحل ذبحة لامة الكلابية وتصيدها من حرم كالحيا) ألا ترى أن الذبحة بخلاف الماشية كقوله التصريح بصددها من زيادته (وتحرم ذبائح سائر الكفار) كالجوسى والوثنى والمرد (وصيدهم) مفهوم الآية السابقة (غير السمك والجراد) فلا يحرم من ذبحهم لأن منتهما حلل فلا عزة بالفضل والاعتدال (في مسلم الجراد من زيادته (ويحرم ما) أي حيوان (شارك أحدهم) أي أحد سائر الكفار (في مسلم الذبحة) كان أمرا السكين على حلق شاة (أو أزال سهم أو ركبة) الأولى أو كذب (أو شارك كلب غير معلم أو مصل على عذقه كلبا أو رله بالسيف في الامساك والعقر) أوفى أحدهما أو انفرد واحد بالآخر كما مر صرح به الاصل وأهمها الأولى قوله (أو أمسك واحد) من الكلبين صيدا (ثم عقر) أي آخر وثله فيه (أي عقره مما ذكره قطيب البهرمة كالجو كان الحيوان متولدا من مأكول وغيره وتغير به ثم بدل بالواو العقر ما في الاصل بفد الحل فبما إذا تقدم العقر الامساك أو قاربه وهو ظاهر (وعلى الكافر) الذي لا يحل ذبحه إذا كان ملتزما بالأحكام (الضمان أن شاركه) وقد زال امتناعه فلا يؤاخذ بالامتناع ومملكه فإذا حرم جوسى وما بالجرح من حرم وعلى الجوسى قيمته فبأنه أفسد به جعله ميتة (فان أكره جوسى مسلما على الذبح أو أمسكه صيدا فذبحه أو شاركه) في قتله (بهم أو كذب وهو في حركة الذبوح أو) شاركه (في رد الصيد على كلبه) أي بالسلم بان رده اليه (لبيحرم) إذا المقصود الفعل وقد حصل بمن يحل ذبحه فلا يؤاخذ بقرينة الاكرام ولا غيره مما ذكر ولهذا يجب على الكره القود وحرم الجوسى الصيد وهو في حركة الذبوح يحرم المسلم بث ما يولد من صيد شاة ثم ذبحه جوسى (فائدة) قال النوى في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانما الردم تمييز لعل الالهم والشح من حرامه ما وتنبه على تحريم الميتة ببقائه بها (فرع محل ذبحة الصبي المميز وصيده) لأن قصده بهج بدليل محبة عبادته ان كان مسلما وذ كر حل صيد المميز من زيادته وحزم به في المجموع (وكذا) محل (ذبحة الجنون وغير المميز) كصبي لا يميز وسكران (والاعشى) لأن لهم قصد في الجله ولكن قطع حلق شاة بظنه غيره بخلاف ذبحة النائم (وان كرهت) ذبحة الثلاثة أي ذبحهم لأنهم قد تحفظوا من الذبح وذكر الكراهة في غير الاعشى من زيادته ونص عالم الشافعى (لا يصيدهم) يرى أو كذب فلا يحل أذ ليس لهم قصد بجمع فصار كلوا سترسل الكلب بنفسه وذكر تحريم صيد السكران من زيادته وهو انما يصح على ما ذكره من تحريم صيد الجنون وغير المميز ويحرم صيدها هو ما انتفاء كلام الاصل لكن قال في المجموع المذهب وقيل لا يحل لعدم القصد وليس بشئ انتهى (وتحل ذبحة الاخرس ولو لم يفهم الاشارة) كالجنون (فرع) قال في المجموع قال أصحابنا أول الناس بالذبح كالرجل العاقل المسلم ثم الرأفة المسلم ثم الصبي المسلم ثم الجنون والسكران انتهى والصبي غير المميز بمعنى الاخيرين (الركن الثاني الذبحة) بمعنى الذبوح (ومذبح عالوا بكل) من حارر نحوه (كمنته) فلا يحل أكله (وميتة السمك والجراد حل) وان كان تقاربا لأول في البرجم كما كتبوا قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ونظم أحل لنا ميتات ونحريمها والظهور ما رواه الملمة متولا نذبحها لا يمكن عادة فقط اعتباره سواء أما تأييب أم لا سواء كان طافيا أم راسيا (وذبح كبار السمك) الذي يطول بقاؤه (مستحب) ارادته (وذبح) صغاره مكروه) لأنه عبث ونصب لفائدة (ولو أكل مثوى صغاره بروثه أو ابتلعها) أو ابتلع قلعة فباعها منه في حياته (حل)

(٧٠ - اسنى المطالب - اول) تحريم ميتته وسيأتي في الكتاب حلها وعذر المحرم شتمه فانه قال ما حل ميتة كالمسلم والجرح لا يلحقه مجموع مجاب عن المصنف بان اسم السمك يقع على الجميع كالمحرم في الروضة والمجموع (قوله ولو أكل مثوى صغاره بروثه الخ)

طرح الشاقي النزال (الخ)
وطرحها في القدر والالة
صونها عند ارادة العلم
وانما يحرم ذلك لان الروح
يصر عروجهما في الوجود
تمام التعذيب بذلك ولو
أقيم بعض حد العقاب على
انسان ثم ما يخص فخرج
حشونه فانه لا مقام عليه
الباقى لكونه صار في حكم
المرتبة ولهذا تقسم تركه
في عينه وهو حي (قوله) كما
ذكره في الروضة قال شيخنا
الذي فيها انما هو بالنسبة
للبلع والقطع الى القلي
قالوا جرحه عدم جوارحه
(قوله) تغير بالون وقدمها
جرا على الغالب (قوله) واما
غيره كصيد الخ) بشرط
أن يكون المجزئ من جوده
حالا لاصابة لوى غير
مقدور عليه من غير مقدور
عليه قبل الاصابة لم يحل
بغلاف العكس (قوله) ولم
يشير لحوته أى لم يكن
لحوته بعدد ونحوه ولو
بسر (قوله) كقوة في
يبرح على الجرح لو تردى
بغير قوت بغير قوت زحماني
الأول ونقد الى الثاني قال
القاضي الحسين كان
علما بالثاني حل وكذلك ان
كان ناهلا على المذهب كما
لورى بعد اصابه ونفذته
الى آخره اذ اصابه عليه بغير
فداه عن نفسه وجرحه
فقله قال القاضي حسين

اذ ليس في ذلك أكره من قتله وهو جائز وعنى عن روثه لعسر تنبئه واخرجه (ذكره) ذلك (كقوله) حيا
في الزيت القلي والتصريح بالكرهية في هذوق كل المشرى من زبانه وهاهنا صرح في المجموع في مسألة
القلي وانما حل شبه وقلة لان عيبه بعد عذر وجسمه المباح عيش المذبح فحل ذلك كما يحل طرح الشاقي النار
وسلحه بعد ذبحه او قبل موتها مع الكراهة والجراد كاسلكت فبذلك ذكره في الروضة (ولو وجد سمكة)
أورادة (منقبة في جوف سمكة حرمت) لانها صارت كالرؤس والقي مختلفا من المذبح فبذلك ما يحل
لومات حشف أنفها واعتبر الاصل في تغير عظامها باللون وتقطعها فذبحه ونظر وقطع الاذرع لانه منى
لا اعتبار بالقطع وكلام المصنف وافق ذلك (وقد بينا ذبح المقدور على الاذعية) وتقدم بيانها (واما غيره
كصيد حيوان (التي تسمى) أى نفر شارد) ولم يتيسر لوقوعها باستعانة جميع أجزاء مذبحة فيحل
بالزبي (التي تسمى) أى نحره كرم وسيف (وارسلها راحة) عليه لقوله صلى الله عليه وسلم في بغيره
فضر به رجل يسهم فبسم الله ان لهذه الهام أريد أى نفرت أو أن سنا فوافر كما أريد الوحش فاعلمك منها
فما سواه هكذا وقوله لائى ثعلبة الخشنى لما قاله انى أريد بكلى العلور بغيره ما صحت بكسب العلم فذكر
اسم الله عليه وكل ما صحت بكسب العلم الذى ليس عمل فذكر ذلك كانه فكل روثا وهما الشجان فعلى حل الصد
بذلك فى أى جزء من أجزاءه لا ينعى ما صابته موضع مخصوص لم يحل كثير من الصيد ولندرة اصابة ذلك
الموضع أما اذا تيسر لوقوعها باستعانة عين عسكه فلا يحل الا بالذبح في المذبح لانه ليس متوحشا وقوله ولو
باستعانة شجر فتراته من الماهل والنون وبالمجمعة والمنثلة (وما تعد ذبحه كقوة في يبرح على الجرح
وروى بعضه الى الروضة ولم يذبح) ان تعذر الوصول اليه كالنار (لا يكذب) وفارق ما قد بان بالحد يد بستانح
به الذبح مع القدرة وعقر الكلب بخلافه
* (قال فن قال) وفى نسخة وان (أرسلها) أو نحوه (أو كما على صيد وأذكره فيه حاد غير
مستقرة) بان قطع حلقه ومعه روث أو أوجاهه أو قطع أمعاءه أو أخرجه حشونه (استحب ذبحه) اراحة
فان لم يفعل وتركه حتى مات حل كل ذبح شاة فاضطربت أو حوت (أو مستقرة ولم يذبحه) حتى مات فان
كان (التقير) منه (حرم) كل لوى يبرح من شاة فذبحه حتى مات (والا فلا) يحرم للعذر (ومن
التقير عدم الكين وتعدبها) لانه كان يمكنه جلها وتعدبها (واشبهها بالغمدة) بكسر الغين الجمعة
أى عروقها فبسم الله استحب ذبحها لان حقه أن يستحب ذبحها لوقوعها حتى لو استحب ذبحها فبسم الله
حل (وكذا الوضبة منه السكين) لانه عذر ناد ولانه وقف على حيوان فيه حياة مستقرة ولم يذبحه ولو كان
هذاعذرا كان عذرا فى الحيوان والاهلية (ومن التقير) (الذبح يظهرها) أى السكين (غلطا لان
منه) من وصوله الى الذبيحة (سبع) حتى ماتت (أو استغل) غلب المذبح أو بتوجيه القلب له أو
بغيره فهاهنا منكبته) ليتمكن من ذبحها (أو تناول السكين) أو استغنى عما فيها من قوة وماتت
قل يمكنه منها كما فهمه بالاولى وصرح به أصله (وضان) أى وضان (الزبان) عن ذبحها فحل لعدم
تقصيره (وكذا تغل لوشى) الهابعد اصابة السهم أو الكلب (على هيئته ولم يأكلها عدا) فالشى على هيئته
كأن يكيفنى فى السلى الى الجفة وان عرف التحريم بها ما رانه (وان شك) بدمه وثا (ضر) فى ذبحها
(أم لا حل) لان الاصل عدم التقير والاولى ذكره فماتت بوجوهها أو بامعدها الى هنا تأملى الاصل لعودها
الى الصيد * (فرع وان) بان عضو) أى الصيد كيد ورجله (يبرح مذبذب) أى سرع لفته ومات
فى المال (حل) العضو كفى البسودن لظاهر الاخبار ومثله ما لو قد قطع عين كى صرح به الاصل (والا) أى
وان لم يكن يبرح مذبذب (فان اتبعه مذبذب) أو بغيره (أو تخن) من ذبحه (فبذبحه) أو لم يشكن (منه
فان حرم العضو) لانه ابن من حي فهو كمن قطع اليد شاة ثم ذبحها لأجل اليد وتوقع فى المنهاج كاسله تعميم
له فى الأخيرة فكلو كان الجرح مذبذبا وان الجرح كاذب الجعة فبذبحه العضو وصق به الزركشى لظاهر نص

المتنصر
فانظره الحل ان اصاب المذبح والاقرو جهات قال شيخنا أوجه ما له ان كان كالنار حل لم يبرح والا فلا
وقوله قال القاضي حسين ان كان عالما بالغ أشار الى تعميم (قوله) استحب ذبحه قال شيخنا ويكون فى صورة قطع حلقه ومعه روث به بفتح الودج بين

(نوله من آدمي أوفيه) ولومن سلك (قوله بثل الكلب أوفيه) كصدمته وضعفته وأرضه أوفقوا سماكه (قوله كدسهم وصدمه مرفه) أوسهم وبنقه قد يفهم جواز الرمي بالنسبة فيه أفعى التوروى لانه طريق الى الاصطداد والاصطباح وأفعى إن عبد السلام بقى بموقال ابن الرقعة ليعمل الرمي بالجله في لانه قد يفهم بعض الحيوان لاهلاك صرحه (٥٥٥) في النساوت وقته الزركشى عن الماوردى

أيضا وظاهر كلامه في شرح مسلم جواز رمي الطيور الكار التي لا تلتها البندق غالبا فلا ذر والكركي دون الصغار كالحمام والعصافير ونحوهما قال الأذرى وهذا لا يشك فيه لانه يقتله بالاحتمال أو غالبا كجهوم شاهد اى ويحرم قتل الحيوان عشا وقوله قد يفهم جواز الرمي أشار الى تصحيحه ومكذا قوله وظاهر كلامه في شرح مسلم الخ (قوله أو جبل فحسقت منه) أو وقع على سكين أو شيء من معدن نصب أو حجر أو غيره أو على أرض ثم وثب منها وثبة طوية بحيث يصدى الهواء ثم سقط (قوله لان وقوعه على الأرض لانه منه فغنى عنه هذا ظاهر في الطائر ونحوه كالارب والثعلب دون ما عظمت شئته كقبر الوحش وجرة فان التدرج قد يؤثر في التلف لقل أمانها (قوله وان رمى طير الماء فيه حل) سواء كان الرمي في البر أو المبر (قوله أو في هوائه الخ) حتى البقيتي في تصحج المنهاج فيما لو كان الطير في هواء الماء عن أي الفرج الزاز عن علامة الايجاب انه لا يحرم

الخنصر (فقط) أي دون باقي البدن فيقول ثم ان أفتت بالجرح الاول في الصورة الاولى لم يحل لانه لا يثبت صار مقدورا عليه فبعضه فيصير حبه الاصل (الركن الثالث الاثم) أي لانه الفرج والاصطباح (وهي كل جمدة يجرح) بعده (من حدود رصاص وقصب وزجاج وحجر ونحوها) كذهب وقصائلها أو حبل لاهناق الروح (فحل ذبيحتها وقوعها) بمعنى مذبوحها ومعقورها (الاالسن والظفر والعظم) متصلا كان أو متصلا من أدى أو غيره لم يرفى الاضحية ومعاملها في حل ما قتله الكلب أو نحوه بظفره أو نابيه فلا حرج ولا سناؤه والنهي عن الفرج بالعظام قبل تعذيبه قال ابن الصلاح ومال الدين عبد السلام وقال الذوري في شرح مسلم معناه لا يذبحها بالاثم ان تحبس بالدم وقد نهي عن تحبسها في الاستجاء لكونها زاد اخوانكم بن الجن ومعنى قوله وأما الظفر فدى الحية فانهم كذا وقد نهي عن التشبه بهم (ولو) الاولى ذلو (حل نصل السهم عطلا) فقتله بعيدا (حرم ومامات بقل ما أمأه) من محدود غيره (حرم كالبنقه وصدمه الجرح) كجوانب يترفع فيها (وعرض السهم) بضم العين أي جانبها (وان أضرهم الدم أو بان الرأس أو) مات (بأخناق يحل) منصوبه لا تنفاه وحده وله تعالى والمخفقة والموقوذة أي الموقوذة بالهناك والبعيد عن عدى بن حاتم قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبب المرض فقال اذا أصبت بحده فكل واذا أصبت بعرضه فلا تأكل فانه وقيدوا فهو خير ما أنتم بالهم (وكذا يحرم ان يصعب حديد لا تقاطع فقتل بقرته) لان القمام بالقوة لا بالالة (وان خسق فيه) أي الصبيد (عصا) مدة ثم رموا السلاح أو لا توألا كرم وهي خفيفة تر بينه من السهم حل أو قتله فلا تحل لانه انما قتل بالقتل فيكون موقوذا يقال مارا لشيء أي تحرك وجاء وذهب قاله الجوهري (ثم اذا مات بثل الكلب) أو غيره من سائر الجوارح (حل) لانه قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيده والخمر أي نعله الخشبي السابق ولان المارحة تعلم ترك الأكل فتأدب به وقد تفيض في المارة فيها تعلم الى ترك الجرح ولا يمكن ان تكاف ان ترح ولا تأكل بخلاف مال أو أصاب السهم بعرضه فانه من سوء الرمي (لا) ان مات (بطلول الهرب) أو فرقا (منه) هذا من زيادته وذكره ان الصباغ وغيره (وان مات بحرم وميج كدسهم وصدمه عرضه أو رماه فوق وقع على شجرة تصدمه غصنها أو) على (مأذ أو) على طرف (جبل فحسقت منه) وفيه حياقة مستقرة (حرم) تغلبا للمعوم والخبر مسلم اذا رميت سهمك فاذا كرام الله فان وجدته فكل الا ان تجده فوق وقع في الماء فمات فالتا لا تدرى الماء قتله أو سهل من يقاس بالماء غيره (وان وقع) الجرح بالسهم (على الأرض أو في بر بلاماء ولم تصدمه الحدوث أو من خرج من جبل جنبا الى جنب) أي من جنب الى جنب (فمات حل) لان وقوعه على الأرض لانه لا بد له من فني عنه كقوله عن الفرج غير المذبح عند التعذر ويكفي كان الصدف فاقترع على جنبه ما أمأه السهم وأصدم بالارض ومات ولان التدرج لا يؤثر في التلف بخلاف السقوط ولو قال بدل أو في بر ولو بارض بر كان أولى (لان كسر) السهم (جناحه) بالجرح (أو جرحه جرحا لا يؤثر في ثباته) لم يمت لكنه (وقع بالارض فمات) فلا يحل لانه لم يصيب جرح مؤثر بحال الموت عليه (فرع وان رمى طير الماء وهو (فيه فاصابه) ومات (حل) والماء على الأرض لغيره (أو) رماده (في هوائه) أي الما فاصابه ووقع فيه ومات (فان كان الرمي في سبطية في الماء حل أو في البر حرم) ان لم يمت بالجرح لانه كذا الفرج وأفهم كلامه بالادنى تحريم ما رماه فيه وهو خارج جهوه وأحد وجهين حكاهما الاصل بلا ترجيح وفضة كلالهما ان طير البر ليس كطير الماء فيأذكر لكن البغوى في تعليقه جعله مثله في ذلك

قال البغوى في وهو الصحيح سواء كان الرمي في البر أو المبر العروجل قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عدى بن حاتم وهو في صحيح مسلم وان وجدته قد وقع في الماء فلا تأكله على غير طير الماء أو على طيره الذي لا يكون في هوائه (قوله وأفهم كلامه بالادنى الخ) وحرمه صاحب الزوار (قوله ان كان البغوى في تعليقه الخ) الاضافتي كلامهما بمعنى فيوافق كلامهما كلام البغوى وعبارته المصنف في شرحه

قال الأذري والقاهران جيع مامر إذا لم يغمسه السهم في الماء سواء كان على وجه الماء أم في هوائه أم لا
 غمسه قبل انتهائه إلى حركة الذبوح أو أنفخس بالذبح فيه لثقل جثثه فبات فهو غير بق لا يحل قتلها قال
 الماوردي وأما الساعا في النار فحرام • (فرع لو علم كذا بغير حيلة محددة في حلقه فخرج م) صيدا
 ومات (حل) كالجوارح • (ل سهمها ولا تم أنصير حتى تذ كذاب السكب وذ كرات التعليم من زبانه وصرح به
 القاضي والغبوي في قطعهما (وأما الجوارح) أي الاصطياد بها (فيجوز بالسباع كالسكب والفهد
 والنمر والبعير كالإبازي والصقر ونحوه) كالشاهين للآلية والخمر السابقة وتوله ونحوه من زبانه ولا
 حيلة إليه (ويشترط) لحل ما قتله الجارح (كون الجارح معافا في) تعليم (السكب ونحوه)
 من سائر السباع (ان يمتل) أي يجمع (ان أمر) أي أغرى لقوله تعالى مكيين من السكب وهو
 الإغراء (د) ان (يكون) ذلك بان يقف (ان زجر) في ابتداء الأمر وبعد مدة عدده (د) ان
 (يملك) الصيدا يجمعه لصاحبه ولا يخله (د) ان (لا يأكل) منه واشترط ان لا ينطلق بنفسه
 اغتاهو لـ (ل) كسبي أي في كلامه لا لتعليم كاتقضاء كلامه (د) بشرط (في) تعليم (الطائر
 الطلب) للصيد (بالاغراء) بأن يجمع به (د) كذا عدم الأكل) منه كافي جارحة السباع وكلامه هنا
 يفهم أنه لا يشترط فيه تزيار الجرح ولا ماسكه الصيد لصاحبه وهو ما اقتضاء كلام الأصل في الثانية
 وصرح به في الأولى ونقل عن الإمام أنه لا ماع في تزيار الجرح بعد طهرانه لكن نص في الأمر على اشتراط ذلك فيه
 أيضا كإفائه البقيتي كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وقد اعتمد في البسيط ثم ذكر مسألة الأمام
 بلقيا قبل ذكر نحوه الأذري وغيره ونقله عن الدارمي ومسلم الرازي وضرب المقدسي ونقله ابن الرقعة أيضا
 عن الروابي وغيره (د) بشرط في تعليم الجارحة (ان يشكر ذلك) من زين فاكتم (حتى ينان
 تعلم) والجوع في عدده إلى أهل الخبرة بالجوارح ذكره الأصل (وإذا أكل المعلم ولو طير من صيد
 عقب قتله إياه) أو قبل قتله كانهم بالاولى من كلامه وصرح به أصله (حرم) افهوم قوله تعالى فكروا
 مما أسكن عليكم ونسب الصبيح عن عدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك المعلم سميت فأمسك وقتل فكل
 وإن كل فلا تأكل مما أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ولا نعدم الأكل شرط للتعليم ابتداء فتكدا
 دواما (وحده) لا ماسدا قبل فلا ينعطف التعريم عليه لأن تغير صفة الصائد كان أو تدا لم يحرم ماسدا قبل
 فتكدا تغير صفة الجارح إماما على منعه به - دقتله زمان فيحل (واستوف) بعدد كاهم عقب القتل
 (تعليم) لقضاء التعليم الأول (ولا يضر لعق الدم) لأن المنع منوط في الخبر بالأكل من الصيد ولم يوجد
 ولأنه لم ينال شيئا من مقصود الصائد فكان كتناوله الفريث (والخوشة كالهم) في ممر ومثاله الجلد
 والاذن والعنق قال الزكشي وينبغي القطع في تناوله الشعر بالحل أذ ليس عادة الاكل ومنه قوله الصوف
 والربيع (وعدم تزجارت) بالزجر (عن الصيد) وعدم استمراله بالأرسال كما صرح به الأصل (وسمعه
 السائد منه) أي من الصيد (كلاكل) منه في ممر

• (فصل في يجب غسل بعض السكب) • سباع التعير (كغيره) مما ينحسه السكب فإذا غسل حل
 أكله (الركن الرابع نفس الذبح وقد سبق) بيانه (في الإحصاء والعقر وقديناه) هنا تقدم أنه لا بد منه
 من القصد ومثله الذبح (فلا بد فهم من قصد العين بالفعل وإن أخطأ في القتل أو) من قصد (الجنس وإن
 أخطأ في الأصابع) كما سبأ في تصورهما والتصریح بالقصد في الذبح من زبانه (فان لم يقصد الفعل)
 أصلا (بان سقطت السكين من يده على مذبح شاة) فاجرحه به وماتت أو نضجها فاعتقرت جهاد مات
 (أو شكتكتها) وهي في يده فأنقطع حلقومها ومريتها (حوت وإن شاركها في الحركة) لعدم القصد
 في غير المشاركة وحل الموت بحركة الذابج والثابة في المشاركة في إدخال هذه في عدم القصد فنظر وخالف
 ذلك وجوب الضمان لأنه أوسع من باب القيد ليس له لقتل بمقتل وجب القصاص وقلت للصيد
 لم يحصل (فان نرى من طنه جرحا) أو شجرا (فكان صيدا فأصابه) ومات (أو) رى (صيدا فأصابه)

والماء في حق طير واقف
 على وجه الماء كالارض
 قوله قال الأذري والقاهر
 الخ أشار إلى تعصيه
 قوله كون الجارح معافا
 ولو تعلم الجوع على
 الأصم قوله وكذا عدم
 الاكل منه قال البقعي
 وأما يمنع إذا أكل عقب
 القتل أو قبله مع حصول
 القتل فاما إذا كان بعد ان
 أسكه وقتله أو أكله
 يقتله فان هذا لا يضر
 التعليم فلا يؤثر في تعريم
 ما أكل منه لو جرى ذلك
 بعد التعليم ولم يعرفوا
 ذلك هنا وفيه نظر لأنه
 يفتر في الإدمان لا يفتر
 في ابتداء نص وقوله قال
 البقعي الخ أشار إلى تعصيه
 قوله وكلامه هنا يفهم أنه
 لا يشترط فيه الخ أشار إلى
 تعصيه قوله وإن يشكر
 ذلك الخ وحكي القاضي
 الحين وجهين في كل
 بابان به كون الجارح
 معافا وشبههما بالوجهين
 في جهة الصرف الذي
 يختص به الصبيح والأصم
 عدم حله لحصوله قبل أن
 تعلم وهو قضية التثنية

صد اغيرة) ولون غير جنسه ومات (حل) ولا يضر خطا الثمن في الاولى ولا خطا الاصابة في الثانية كما سر
 في جود صد الصد فيه ما (وكذا لو ارسل كلبا على صد فعدل الى غيره) ولو الى غير جهة الارسل فاصابه ومات
 حل كلب السهم ولانه بعسر تكافئه ترك العدول ولان الصد لوعدل فتبعه حل فطاعا وظاهرا كلامهم حله
 وان ظهر للكلاب بعد ارساله لكن قطع الامام بخلافه فيما اذا استدبر المرسل اليه وتصد آخر كانه له عنه الاصل
 وسرى عليه الفارق في وان أي عصر ونه وهو لا يخالف ما قاله الفارق في ان يضمن انه لو ارسله على صد فاسكه كم
 عن آخرا فاسكه حل سواء كان عند الارسل موجودا أم لا لان الاعتبار برسله على صد وقد وجد (ولو
 قصد) رمية أو ارساله (غير الصد كن رى) - هما (أو ارسل كلبه) الاولى كلبه (على حجر أو عشا) كان رى في
 فضاء لا يختار قوته أو ارسل كلبا بحيث لا يصد في ابتداء ارساله (فأصاب صد) ومات (حرم) لانه لم
 يقصد صيدا (وكذا لو تده وأخطأ في الثمن والاصابة معا كن رى صد - يدان له حجر أو خنزير فاطا صاب)
 صيدا (غيره حرم) لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل (للعكسه) بان رى حجر أو خنزير فاطا صيدا
 فأصاب صيدا ومات حل لانه قصد مباحا والتصريح بالترجيح في هذه والتي قبلها من زيادته وأسقط في نسخة
 حرم لعكسه كقضاء عن حرم بكذا وعن لعكسه بقوله أو صيدا الى آخره وعلى يقال يبدل بقول رى ما ينه
 بقدر ينما قبله (وكذا يحرم لو قصد قوما) أي متوقفا (كن رى) في طلبة (لعله يضاف صد فاصادته)
 ومات لانه لم يقصد قوما صحوا وقد بعد له عشا وسفها * (فرع) * (لو رى ثا فاصابه بمحجر ولو
 اتفاقا) بان لم يقصد صد قطعه (حلت) لانه قصد الرى اليها (وكذا الواحس به) أي بالصد (في
 طلبة) أو من وراء شجرة أو غيرها (فرماه) فاصابه ومات (حل) لانه به نوع علم ولا يقدح هذا في عدم
 الحل برى الايحي اذ البصر يصح رمية في الجمله بخلاف الايحي * (فرع وان استرسل) * الجراح (المعلم
 بنفسه) فالمن الصد لم يخرج عن كونه معلما اذ لا يعتبر الاسماك الا اذا ارسله صاحبه (ولا يحل)
 لفهم خبره اذا ارسلت كلبك المعلم فكل (ولو زاد عدوه باغرا حدث) بعدا - استرسله بنفسه فانه لا يحل
 تغلبه بالفرج (ولو ارسله مسلم فازداد عدوه باغرا بمجوس حل) لان حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء
 كعلمه التي قبلها رها ما اقتضاه كلام الجمهور ولكن لما نقل الاصل كلامهم قال كذا ذكرنا الجمهور وقطع
 في التذويب بالفرج واختاره القاضي أبو الطيب لان ذلك قطع للدول وأشار كنهه وكلاهما يحرمه (أو
 عكسه) بان ارسله مجوسي فازداد عدوه باغرا مسلم (حرم) لذلك (ولو ارسله مسلم فزجره فضولى
 فازجره اغراء) فاسترسل وأخذ صيدا (قال الصد للفضولى) وفي نسخة للفاصل لانه المرسل (فالولم
 زجره) الفضولى (بل اغراء) أو زجره فلم يترجأ فغراء كانهم بالاولى وصرح به الاصل (فزاد عدوه)
 وأخذ صيدا (فهو والمالك) لما مر والاولى اصحاب الجراح لان صاحب الكلب ليس بالمالك (ولا جنى
 أخذ الصيدين من) جارح (معلم استرسل) بنفسه وعلمه بالاخذ كالأخذ فزجر طامون شجرة غيره
 كاصح به الاصل (لا) من قم (غيره علم ارسله صاحبه) لان ما صاده ملك لصاحبه تغزى بالارسله
 منزلة تهب شبكة تعقل بها الصد وجواز أخذ الصيدين من المعلم من زيادته ولم يتعرض للملك بانه من
 فهو الذي في الاصل عكس ذلك وقد يتوقف جواز الاخذ * (فرع وان قصر سهمه) * عن اصابة الصد
 (فاغتابه الرمح فأصاب حل) اذ لا يمكن الاحتراز من هربه باختلاف جهل الكلام حيث لا يقع به الخش
 لان العين مبنية على العرف وأشركت به باعانة الى انه لو صار الاصابة منسوبة الى الرمح خاصة لم يحل وبه
 صرح صاحب الوافي كانه عليه عنه الزركشي وأقره (وكذا) يحل (لو أصاب) السهم (الأرض أو
 جدارا) أو غيرها (فازداف) أو نفذ به كاصح به الاصل (أو انقطع الوتر) عند نزق القوس (فصد
 الوتر فارتدى) السهم (وأصاب الصيد) في الجميع لان ما يتولد من فعل الرمي منسوب اليه اذ لا يختار
 سهم * (فرع) * وفي نسخة فصل (ولو غلب) عنه (الصيد والكلب) قبل جرحه (فوجد
 مجرور ما سحره وان تضمن الكلب) بدمه لاحتمال موته بسبب آخر أو غلبه بوتر تضيقه بدمه لانه ربما

(قوله وظاهر كلامهم حله
 وان ظهر الخ) أشار الى
 تصحيحه (قوله كذا ذكرنا
 الجمهور) أشار الى تصحيحه
 (قوله وان جرحه كلبا غلبا)
 أو غلب الصيود حله

(قوله قال في الرضفة أصح دليلا) وعلقه الشافعي على صحة الحديث وفي شرح مسلم أنه أقوى وأقرب للاحاديث الأصحّة (قوله وفي المجموع أنه الأصح) (الخ) واختاره في تصحيحه (قوله (٥٥٨) لكن صح في المنهاج كالملة غير (هـ) أشار إلى تصحيحه (قوله ونقله الاصل عن الجمهور (الخ) للمدائلة نظر منها اذا استقام

المرء أو سقط منه شعر
ونك هل انتخب بالما
أم كان منتفقا فالاصح
الروضه انه لا يندبه ولم
يجدوه على هذا الباب
ومنها اذا بكت بغير ماء
كثير فوجده متغيرا فان
المذهب نجاسة الحلة على
الباب الظاهر وهو بشكل
على الزاني في تصحيح المنع
في مسئلة الصيد ووجه
الاشكال ان أصل الماء
الطهارة وعدم تغيره بهذا
البول والاصل في اللحم
التحريم فكأننا تطهارة
الماء بالبول كذلك قيل
تحريم اللحم بهذا الجرح اذ
الاصل عدم غيره لكن
الفرق عند الرافعي ان اللحم
لما كان أصله اللحم يولا
بالحل البقينة كذا قاله
هنا فعدمه احتمال متأخر
واسباب الموت تكسر
تختلف أسباب تغير الماء
وقد اختلفت على المنهاج
(قوله على الصيد بمجرد
ضبطه يده) أي في غير
الجرح والاحرام (قوله وان
لم يقصد تحلله) ولو كان
أخذ غير غير أمره غيره
بالاخذ (قوله فيبطل عدوه
عبارة الرضفة شد عدوه
(قوله ان كان مما يختص
بهما) كالنعامة والبراج
والقطا والجل (قوله وبان

جرحهما صابته بارحة أخرى (وان جرحه كالبه وخابا) عنه (وهو مجروح) ثم جرحه ميتا (حل ان لم
يجده) ثم آخر أو وجدوه وكان الجرح (الأول مدفعا) حلالا أنه مات بالجرح الحالى عن المعارض
بخلاف ما اذا وجدته بالباعن ذلك دليل ذلك من السنة غير اذا ربيت به من تغيب عنك فادركته فكما علم
ينتهي ويخرج وان أدركته فقد قبل ولم كل منه فكل وان ربيت به من تغيب عنك فادركته فكما علم
سهمك فكل ان شئت وان وجدته غير باقي الماء فلا تأكل فانك لا تدري الما قتله أو سهمك من وأهمل لم
وراد كرم من الجرح وما قال في الرضفة أنه أصح دليلا وفي المجموع أنه الأصح أو الصواب وثبت فيه أحاديث
صحيحة دون القبر لم يصح في المنهاج كالملة غير محتمل لاحتلاله بغيره بسبب آخر قوله الاصل عن الجمهور
قال الباقي وهو المذهب المعتمد في سنن البيهقي وغيره بطريق حسنة في حديث عدي بن حاتم قالت
يا رسول الله انا أهل صدوان أحدنا يرى الصيد فيجب عنه اللبائن والثلاث فدمه من متاعنا اذا وجدته
أرسمه ولم يكن فيه أرسيح وعلمت ان سهمك قتله فكل فهدا مقدي بغيره قالوا وبانت ودال على التحريم في
محل النزاع أي وهو ما اذا لم يعلم أي بطن ان سهمه قتله
• (فصل) • في بيان ما على الصيد (عالم) الشخص (الصيد بمجرد ضبطه يده وان لم يقصد تحلله حتى
لواخذ له نظر المصلحة لانه بعد بذلك مستويا عليه كسائر المباحات (وبان رمية فيبطل عدوه وطيرانه
جميعا) ان كان مما يختص بهما ولا يبال ما له منهما وبكى للتحلل ابطال شد عدوه بحيث سهل لحافه
(لان طرده وقوف اعياه أو جرحه فوقه عطش العدم الماء لا يحرام) أي لا عطش العجز عن (عن الوصول الى الماء)
فلا عليك لو قوته للارلين (حتى ياخذ) لان وقوفه في الأول منجمها سترحت وهي معدة على امتناعه من
غيره وفي الثاني اعدم الماء بخلاف وقوفه لا خير لان سببه الجراحة (وبان يقع في شبكة وقد نهى) لانه ان
تدفع الى الخلاص منها لم يكن حتى لو أخذته غير ملكه قاله المارودي (ولا عليك من طرده لها) لتقدم
حق ناصها وخرج بنصها مالي وقتت منه فتعقل بها صيد ورائي (وبعد) الصيد الواقع فيها (بما احان
قطعها فان قلت) منها فملككم من ماله بعد ان لا يزال لم يثبت به شبكة وان قطعها غير فانه قلت فهو بان على
ملك صاحبها فلا عليك غيره وقيل هو بان على ملكه مطلقا والرجوع من زبانه وصححه في المجموع وفي نسخة
يدل قوله ويعود ما الى آخره وهل يعود بما احان قطعها فان قلت فيه تردد فعلم الا ان ياد (فان ذهب بالشبكة
وكان على امتناعه) بان يعود ويختص معها (فهو ان أخذته والا بان كان قطعها يطل امتناعه بحيث ينسب
أخذته (فهو لصاحبها وبان رسل كبا وكذا) بان رسل (سبا) آخر (له عليه فيحك) بخلاف ما اذا لم
يكن له عليه يدوهذا القديم غير في السكب أيضا وانما سكت عن تنقيده لان الغالب ان السكب مختص به
فاذا أرسله غير المختص به كان غاصبه أو كالعاصبه فصار له عليه بخلاف غيره (ولو ان قلت على) بمعنى
من (السكب) ولو بعد ان أدركه صاحب (لم عليك) لانه لم يقبضه ولا زال امتناعه (وبان يلحقه الى مضيق
لا ينفصل منه كالبيت) ولو مضى بالانه يصير في قبضته نعم ان كان لا يقدر على أخذه منه الا بعب قال في
الاستفتاء قال في قبضه المذهب انه لا عليك بذلك كقول أخيه ووجه ما علق عليه بالبول بكنه أخذ الا
ينصب (وحسبك) أي كافيت في ضبط سبب ذلك الصيد (ان ابطال امتناعه وحصول الاستيلاء عليه) أي
كل منهما (حذبا) له وذلك يحصل بالمرن المذكورة (فرع) لو سقي أرضه (لاضافة) لانه لا يملكها الا بقبض
أي أو ما يندبه ولو بصب (أو غيرها) حفرة (لا لا صيدا فتدفعه) أو وقع فيها أي فتدفعه الى الأرض أو
وقع في الحفرة (مسددا) وعش في أرضه (وان باض وخرق (لم لا يملكه ولا) ملك (بيضة) ولا تدفعه لان
مثل ذلك لا يقبضه الا بقبضه أو القصد من رعي النمل كما قاله الرافعي (لكن يصير) بذلك (أحق به) من غيره
وليس لغير تدفعه ملكه أخذ فانه فعل ملكه كتنظيمه فمن تجر مواضعه لا غيره كما يصح في المجموع

يقع في شبكة (الخ) سواء كانت يعلم ملك أم لا أمارة أو غارة أم غصب ولا خلاف ان الشراك وانجوها واقتضاه
فمعنى الشبكة (قوله نعم ان تدفعه الى الخلاص منها لم يكن) أشار الى تصحيحه (قوله قال في قبضه المذهب انه لا عليك) أشار الى تصحيحه

(قوله وان قصد الاصطباذ بذلك الخ) في الوسائل لا يالحير ان جناخته لو استاجر حربة فتدخل فيها حمل فلو هو المستاجر له وملكه منعها اوله الملك لان هذه ارض من المنافع التي تقع الاشارة عليها وجوهان اه والاصح انه لا ملك واحد منهما فس قال شخنا وحمل ذلك ما لم يقصد المستاجر الاصطباذ وكان مقصدا فان كان كذلك لما فيها (قوله لا ملكك) قال شخنا لا يخالف ما ذكره الشارح من ملكه الام ما ذكره غير من انه لا ملكه اذ كلامه فيها اذ قصد به وامكن ان اخذ منه بسهولة من غير مشقة كلامه غير خلاف ذلك (قوله وجع الباقي بينهما الخ) اشار الى تصحيح (قوله فينبغي وجوب ارسال الخ) اشار الى تصحيحه (٥٥٩) (قوله ارايتم فقطعنا نهارا) اشار الى

تصحيحه (قوله حمل ان اخذنا) (قوله) قال شخنا ويظهر انه حمل على غيره اخذ له لانه كان فعل المرسل جازا اذا لا احبنا زوهنا منها (قوله وكذا اطعمنا غيره) منه فبان يظهر ما يحتمل مردود اذ حقت الاباحة تسلط من المالك على امره تلاك عين او منفعته ولا ملك فيها ولا بشرط في الاباحة العلم

بالقدر المباح قال ابي ابي في الزبادات لو انا انت في حل مما اخذ من مالي او تعلى او تعلى اوتنا كل فاقل فهو حلال وان اخذ اوتعلى لم يحز لان الاكل اباحة والاباحة تعم بمجولة ولا تعم بالمتعة له ولا تخو قول الشيخ ابراهيم المروزي في نعتة لو قال اصاحبه ائمت لكما ما كلمه من هذا الطعام فتوزم من يحتمه وفي فتاوى الغسوي اذا قال ائمت لك ما بقي او استعمال ما في داري من المتاع لا تعم هذه الاباحة حتى يبين او مافى كرى من العنب جازة او كله ولا يجوز له ان يجعله ويبيعه

واقضاه كلام الاصل (وان قصد الاصطباذ بذلك) أي بما ذكر من السقي والحفر وتعيش الصدبان قصد بخلافه الارض المحرقة تعيش (ملكه كذا) بنها التعيش الطير فحش فيها وترخ وباض (فملكه يرضه وفرحه) كملكه وان لم يرض ولم يرضه وسيلة لتعيش الصدب في الارض من زبادة وما ذكره في مسألة السقي بقصد الترحيل فله الاصل هنا عن الامام وغيره قل في احياء الموات عن الامام خلافة وضعه الاذرى وجع الباقي بينهما يجعل ما هنالك حتى اعتسد الاصطباذ به وما هنالك على خلافة (وان ائتمني) عليه (الباب) أي باب البيت لا (للاخرج ملكه لان ائتمني) عليه (من لا يله على البيت) ملكه او غصب او غير (ولو وقع في شبكة) وقعت فيه (ولم يصبه فلا) ملكه لعدم القصد ثم لا يخفى ان حمل ما ذكر في صيد غير الحرم والحرم (فرع) وانما الحياض التي لا يدخلها تركت صغيرة لا يذبحها عليها (أو ذبح) اليها بئسها (فقد صنفها ما كانا) لانه تسبب في شياها كالواجد الى الصبي (لا) بركة (كبيرة) فلا ملك بذلك فيها (لكنه أحيى بها) من غيره ولا يصير والصغيرة ما سئل أخذ السمكة منها الكبيرة ما بعسرا اخذها من اوقى تسعة بدل بركة صغيرة لا كبيرة تركت الصغيرة لا الكبيرة

(فصل في ارسال) من لم ير الا حرام (صيدا) كالمحيز (ما في من الشبه بفعل الجاهلية وقد قال تعالى ما جعل الله من يحرمه ولا يباح له ولا نهى فذلك ما لا يباح فيصا (ولم ير ملكه عنه) وان قصد بذلك ان لا يذبح بالان الله تعالى الى الله تعالى كالواصيدا وبسته من عدم الجواز اذا تضاف على ولده بحسب ما صا منها فينبغي وجوب ارسال صيد زوجته وشهد له حديث الغزاة التي أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم من اجل اولادها لما استجارت به وحديث الجرة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برفعهما البهائم اخذوا جاعت فلعن تعرض والحد يثان بجهان نهي ذلك الزكشي وظاهر ان حمل الوجوب في صيد الولد لان لا يكون ما كولا ولا لا يبر (فوقال) مطابق التصرف (أحتمل ان يأخذ) أو يحتمل فقطعنا نهارا (حل) لم يأخذ (أكله) بلا ضمان وكذا اطعمنا غيره منه فيما نهار (لا يبيع) الاولى قول اصله ولا ينفذ تصرفه فيما يبيع ويحرم (وأما كسر الخبز والسابل) ونحوها (التي يطردها مالكمها امرضا عنها فلا ربح فيها ان أخذها على كمالها) وينفذ تصرفه فيها بالبيع وغيره كطهو ظاهر احوال النسل وهذا ما رجع النورى وما لا راي في ان الله لا يملكها بل هي امانة على ملك مالكمها كالصيد فامر وانما يباح له أكله الا كسفا في الاباحة بالقرائن الظاهرة وقصد السابل بالاعراض عما من زيادة الصنف به صرح المتولي وظاهره ان لا فرق بين ان تتلف بها الزكاة أو لا نظر الاحوال السلف (وان أعرض عن جلبه متقن بوجه ملكه) ويزول اختصاص المعرض عنه لان مجرد الاختصاص بضعف بالاعراض (ومن وجدوا ترابا) عبارة الروضة انزل الملك (على صيد كالويسم وانضبط رخص الجناح لم يملكه) بل هو ضالة أو لعله لا بد على انه كملو كفافا ولا نظرا الى احتمال انه صاد بحرم ففعل به ذلك ثم أرسله لانه تقدير بعد (فرع) الرتالي توجد في السمكة غير متقوية (مال الصايد) ان لم يبع السمكة (أو لم يشرى) ان أعياها تبعها فيما قال في الاصل كذا في التهذيب وبشبهه أن يقال انها أي في الثانية تملك للصايد أيضا كالنكتة

أو يلعبه غيره (قوله لا يبيع) كالصنف باكل الطعام ولا يبيعه (قوله الردة التي توجد في السمكة الخ) اذا وجد قطعة عن غير معدن كانت له وان كانت في الركانت لقطعة الا ان يكون مقر بالساحل قد نضب عنه الماء فتكون الواجد هالوا صايد السمكة توجد في جوفها قطعة عن كانه وان كانت في البحر الذي ليس بمعدن الغيرة كانت لقطعة كالطير المقصور ولو وجد لؤلؤا خارجا من الصدق كان لقطعة لا يكون في البحر الا في صدق قاله الماوردي وقال الروابي كنت أقول قبل هذا ان لم يكن متقوا بالواجد وهو يحتمل أيضا (قوله كذا في التهذيب) اشار الى تصحيحه (قوله وبشبهه أن يقال الخ) قد علل صاحب التهذيب بان الردة انما تملك بصيد السمكة لانها طعام فان صفت هذه العلة

المالودي الخ) أشار الى
تخصه (قوله فان لم يرد
ضمنه) قال شيخنا بعد
طلب ما لك به وكتب ايضا
لا شك على هذا ما تقدم
في الوديع من انه لو لم يرد
الرجوع بالادارة وعليه
ويمكن من اعلام مالكة
به ولم يعل به حيث يغني
لان الجاهل حينئذ لا اختيار
بغلاف الثوب (قوله لم
يسع بيع أحدهما نصيبه
الخ) قال الباقي في محله
ما اذا باع أو وهب شيئا
معنا الشخص لم يفسد
انه ما لم يفسد أو جهوا
ابطاله بأنه لا يتحقق الملك
فيما باعه فالما اذا باع شيئا
معنا بالجزء كصف
ما عاكس أو باع جميع
ما ملكه وان من فيه ما
معلوم صح لانه يتحقق
الملك فيما باعه وحصل
المشتري هنا محل البائع كما
لو باع من ثالث مع جهل
الاعداد فانه يصح كما يأتي
اذا كان الثمن معلوما
ويجوز الجهل في المبيع
لا ضرورة قلت الفرق
بينهما ان جهل المبيع
للمشتري معلوم فربما يلزمه
من الثمن لكل منهما
معلوم وان لم يعلم فربما
اكثره من كل منهما فافترق
الجهل بذلك للضرورة
انه لا يرتب على الجهل به
فسد فلا يلزم من اغتراف

الوجود في الارض يكون غيبها وما عساه هو ما حزم به الامام والمالودي والى باقي غيرهم (وان كانت
متوفرة فلابتاع) في صورته (ان ادعاه والى) بان لم يكن يبيع أو كان ولم يدعه البائع (فالمسألة)
والصرح بانها القطعة اذا باع ولم يدعهما من زبانه وقيد المالودي ما ذكره بما اذا مدين بجزء الجواهر والا
فلا يمكن ان تكون اقعة
* فصل * لو اخطأ جهم بوجهه او جيب التراد بان رد كل منهما ما حزم الاخران غير ابقاء مالهما
كالعالم والمالودي ادعاه اعلام مالكة وعكس من أخذت كاتر الامانات الشرعية لا رده حقيقة فان لم يرد
ضمنه (فان تناسلا) الاولى تناسلا أو تناسلت (فالفرخ) والبعض (المالك الثاني) لا المال الذي كسر
وان شئت كون الخاطا لجسمه (ملوكا) لغيره أو مبعسا (فله التصرف فيه) لان الظاهر انه مباح
وان تحققه (أي الخاطا (ملوكا) لغيره (ولم يرد) عن ملوكه (أو اخطأ) حنظلتا (منا)
الموضع يبيع أحدهما نصيبه) لانه لم يتحقق الملك فيه (فيصح مع الجهل للعاجلة وقد
تعدوا الخاطا الى التصاع باختلاف بعض الشروط ولهاذا لم يصبوا القراض والجملة ما ذهبه من الجاهل
وكالبعض غير من سائر التصرفات (فان كان العدد) فيما بعد (أو الكيل) فيما يكال (معرفة) لهما
كثرتين ومائة (والقيمة تساوية فاعلم ان ثالثهم) انهم توزع الثمن عليهما بالنسبة (ولو جهل
كل منهما (العدد أو الكيل) فباعه الثالث لم يصح وان استوفى القيمة للجهل بحصة كل منهما من الثمن كما علم
بمرور كذا ان علم ذلك ولم تستوف القيمة كانه انما كلامه كالنكاح وأصلها قال الزركشي وهو ظاهر
(فالجلد) في محله يبيها الثالث (أن يبيع كل) منهما (قيمة بكذا) فيكون الثمن معلوما (أو يركل
أحدهما الاخر في البيع) لنصيبه يبيع الجميع (بمن يقتسمه أو يسطعها فيه) أي في الخلف (على شيء)
بان يترضا على أن يبايع كل منهما من ثمنه شيئا ثم يبيعهما ثالث فيصحب البيع (واحتجبت الجهالة) في عين
البيع وقد روي في العو والثلاث (للضرورة) قضية كلامه كاسله ان الثالث طريق البيع من ثالث مع
الجهل وليس كذلك بل هو طريق البيع مطلقا وبعبارة الاصل قال في الوسيط لو اخطأ الخاطي في بيع البيع
واختل الجاهل بقدر المبيع وبعبارة الوسيط اغتصب مع الصلح وهي أولى (وكذا لو اخطأ به بالتراضي)
مع مع الجهل بالضرورة (كتراضي أكثر من أربع مائة من أصل قبل الاختيار) أي كتحص
فجهل الميراث بالتراضي مع جهلهم بالاحتقان للضرورة سواء اقتصم به بالثاوي أم بالتفاوت
* فرع * وان اخطأ جهم بملوكه محصور أو غير محصور (بجهم بالمدى) أي بجهم مباح غير
محصور (أو انصب ما زه في غير محرم) على أحد (الاصطلاح والاستقاء) من ذلك استصفا بما كان وان لم
يزل مالك المالك بذلك لان حكمه لا يتغير باختلافه بما يحصر أو بغيره كولو اخطأ بجمعه ببناءه
غير محصوران يجوز له التزوج سنين (ولو كان المباح محصورا حرم) ذلك كما يحرم التزوج في نظيره (ثم
الحصر لا يمكن فيه) أي في ضبطه (الا التقريب ويحصر الجميع أصله) من غيره (فما يفسر حصره) أي
عنه (على الناظر) بغير نظاره (كالألف في صعد) واحد غير محصور والعشرة والعشرون ونحوهما
بما يدل حصره على الناظر بمجرد نظره (محصور وما يدينه ما يتفاوت) في الحاقها بأحدهما (بشفاوت
الاحوال والاجتماع والتفرق فيستغنى فيه القلب) هذا من تصرفات مع قصوره عن المراد والاحتجاج
والتفرق واختلاف في الاحوال وبعبارة الرضوي بين الطرفين أوساط متشابهة الحق بأحد الطرفين بالظن وما
وقع فيه الشك استغنى فيه القلب (ولو اخطأ بجمعه درهم أو درهمين حرام بدراهمه أو درهمه) أو نحو هذا ولم يميز
(غير قدر الحرم) وحصره الى ما يجب صرفه فيه (وتصرف في الباقي) بما أراد (بماز) لما زاده بقوله
(للضرورة حكمه) لغيره (اخطأ بجمعه) فانه (يا كده بالاجتهاد) فيه (الارادة) كولو اخطأ بجمعه
غيره بغيره وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروايات انه ليس له أن يأكل واحد قدسه حتى يصالح ذلك

الجهل به اغترافا للجهل بمجمله ما اشترا المشتري ع (قوله فباعه الثالث لم يصح) قال شيخنا فان باع أحدهما من صاحبه
مع في أظهر الوجهين وبقية أن يتبين الوجهين بما اذا سبوا العدد والقيمة ما اذا عمل أحدهما فيبقى القطع بالصحة ما يورثه ما شاعره بجواهر

الغير أو يقاومه المسألة زادها: انصف في باب الاجتهاد كسر والترجم فيه ان من زباده أنصا وصرح به في
المجموع في باب الآنية (ولا يخفى الورع) وقد قال بعضهم ينبغي المتيقن أن يحجب طمير البروج وينادها
(فصل) في بيان حكم (الزبد) على الجرح على الصدرة أحوال أو بعد الأول أن يعتد بها جرحا عليها
فإن أزيله الثاني (أو ذقه) فيهم بالاول (دون الاول فاللأن) فيه (الثاني) لأن جرحه هو المؤثر في استنائه
(ولا ريب) له (على الاول) بجرحه لانه كان ما عنده وان ذقه الاول فاللأن له ما امره على الثاني اشر
ما نص من الجرح عليه كاصح به الاصل (وان أزيله الاول فاللأن) ثم ان ذقه الثاني (انصب ذقه بذقه
(حل) لحصول الموت بقصد ذبح (ولزم الارش للاول) لانصاده ما وبعبارة الاصل ولزم ما بين قيمته
زمنه دون ما قاله الامام وانما يظهر التفات اذا كان فيه حياستة فكان كان ما لم يحدث ولم يذبح
له ان يغتدى انه ان ينقص بالذبح شيء ورده البقيتي بان الجسد ينقص بالقطع فليزم الثاني ان ينقص عليه
لا يتعين في ضمان النقص انه ما بين قيمته زمنه وذبحا وبعبارة انصف ما من ذلك (وان ذقه) الثاني
(الا بالذبح) حرم لان المقدور عليه لا يحل الا بالذبح (ولزم) للاول (قيمة مجرما) لانصاده ما
(وان لم يذبح ومات) بالجرحين (قبل أن يتمكن الاول من ذبحه) فإن كان قيمته خمس عشرة ومجرم وحاشية
فمقتضى كلامهم انه يلزمه تسعة وتسعون صاحب التقريب فقال يتفارق قيمته مذبوها كان كانت غائبة
فانما يلزمه ثمانية وتسعون لان فعل الاول وان لم يكن انصافا فهو يؤثر في حصول الزهون فوات الفردوس
بفعلها (فوزر) على علمه ما عهد نفسه و يلزمه نصفه قال في الاصل قال الامام ولا ينظر في هذا الجرح ويجوز أن
يقال انصف بقطع أثر فعل الاول من كل وجه والاصح ما ذكره صاحب التقريب اه (وان يتمكن الاول
من ذبحه وذبحه) بعد جرح الثاني (لزم الثاني الارش ان حصل) بجرحه (نقص وان لم يذبح)
(بل تركه حتى مات) فالاصح ان الثاني يضمن زيادة على الارش لان غائبة ان الاول امتنع من ذكرك
ما تعرض للفساد بجنايته الجاني مع امكان التداول وهو لا يقطع الضمان كالجرح وجرحه لانه لم يذبحها
مع التمكن منه لا يقطع الضمان والثاني لا يضمن زيادة على الارش لان الاول مقصر بترك الذبح (والاصح
انه) على الاول (لا يضمن الجميع) أي جميع قيمته من (لان تغر) بط الاول مسرعة له انصافا (ولها
ولم يوجد الجرح الثاني فترك الذبح كان الصدقة من الثاني يضمنه كالأول ذبحه بخلاف ما لو جرح بعده
أولاه وجرحه غير اية انصافا من الفعلين ثم انصافا والتحرير حصل ما هو هذا الاول اصلاح وعلى
الاصح (نقص من جرحه) مثلا (وجرحه آخره) قول متلاقية العبد والصدقة ذناب نقص
الجرح الاول ذنابا والثاني ذنابا (أضافي نسخة بنار بالرفع في الموضعين (ثم مات) بالجرحين
(نقص العتبات قبل الجرحين) أي قيمته قبل الجرح الاول وقيمه قبل الجرح الثاني (والمجموع تسعة
عشر ينقسم عليه ما فوقناه وهو عشرة خمسة الاول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة
ولزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة) قال الرافعي وقد يعبر عن ذلك بان نصف القيمة يوم
الجرح الاول خمسة والثاني أربعة ونصف فجمع بينهما وتسعة العشرة على تسعة ونصف خمسة تعال
الاول اربعة ونصف على الثاني يعني خمسة خمسة تعال على الاول خمسة اربعة ونصف متعالي الثاني (وان
كانا الجنازة لا تتوارش كل جنازة دينار جفت القيم) وهي عشرة وتسعة وثمانية (فيكون المجموع سبعة
وعشرين بقسم العشرة عليها) فخص الاول ثلث وثلث تسع والثاني ثلث وثلث تسع والثالث تسع وثلث تسع
(الحال الثاني أن يقع الجرحان معا وكل منهما ممدد) أو من لوازمه (أو أحدهما من من والآخر
ممدد فالعبد لهما) اشترا كهما في سبب الملامية لا أحدهما على الآخر سواء متفاوتا والجرحان
ممدد أو من من (فلا شيء) لانه لم يأت بسبب المالك (ولا شيء) عليه لانه اغتار جرحين كل منهما
والثاني لا يشرافا بدهب سبب المالك (وان احتمل كونه) أي التذيق أو الا زمان (منها أو من أحدهما

(قوله وصرح به في المجموع)
أشار إلى تنصيصه (قوله)
ورده البقيتي (أشار إلى)
تنصيصه

فهو لها) لعدم الترجيع (ويستحب ان يستحل كل) منهما (من صاحبه) تورعا عن مطلق الشبهة
 (دلو) وفي نسخة فلو (علما تأثرا أحدهما) تذوقها أو أزمانا (وشككتاني) تأنيب (الآخر
 وقفا النصف) بينهما (فان تبين الحال أو اصطالحا) على شيء فواضع (والاقسم بينهما) نصفين
 وسلم النصف الآخر (لئن أخرجته فخلص له ثلاثة أرباع الصبد ولا تخرب به وهذا ما نقله في الأصل عن
 الامام ونقل فيه عن القفال انه لا وقف بل يقسم الجميع بينهما فترجع الاول من زيادة النصف قال الرازي
 وكلام الغزالي يقتضي ترجيعه وينبغي ان يستحل كل من صاحبه بما حصل له بالقسمة * (الحال الثالث ان
 يرتب) أي الجرحان (وأحدهما منم) والاخر مذكوف وصادف المذبح) فقلع الحاقوم والمريء (فان
 جهل السابق) منهما (فالصبيد حلل) والظاهر كذا في المأاب انه بينهما لان كل واحد من الجرحين مع
 لوانه فاذ جهل السابق لم يكن أحدهما أولى به من الآخر (فان ادعى كل منهما انه الزم) له (أولا) وانه
 له (فلكل) منهما (تحليف صاحبه فان احاطا بقتلهما) ولا شيء لاحدهما على الآخر (أو) حلف
 (أحدهما) فقط (فهو له) (على الآخر) أي الناكل (الارش) أي اوش ما نض بالذبح
 أما اذا عرف السابق فقد علم حكمه ماسر (وان صادف) المذوف (غير المذبح) وجهل السابق
 (حرم) الصبد لاحتبال تقدم الأزمان فلا يصل بعده الا بقطع المذبح (وان ادعى كل) منهما (الأزمان
 والسبق) أي انه الزم له أول الأوان الآخر أقصد قاله صديرا ولكل منهما تحليف صاحبه (فان احاطا
 فذلك) واضع أي يقسمانه اختصاصا ولا شيء لاحدهما على الآخر (وان نكل أحدهما) وحلف
 الآخر (لزمه) له (فتبصره) نادوا عرف السابق) منهما (واختلفا في كون جرحه) أي
 السابق (مزمنا) أو لا بان قال أزمته أنا ثم أصدته أنت فثقتان فغلبت القية بقول الثاني لم تزمه بل كان على
 امتناعه في ان يرميه فازمته وأذفته (فان عين) جرح السابق بان امتناعه عليه (وعلم كونه مزمنا
 صدق) السابق (بلا عين) والافاقول قول الثاني) بينهما لان الأصل عدم ذلك (فان حلفه
 أكله) وهو ملكه (ولاشئ) له (على الأول) لانه كان بمساحين جرحه (وان نكل حلف الأول
 واستحق القية) أي فبمجرد جرحه بالجرح الأول (وحرم عليه) لانه زعمه بقتله الثاني أكله) فـ
 (وجها) قال في الأصل قال القاضي الطبري لان الزام القية حكم بانه ميتة وقيل نعم لان التكيل
 في خصوصه لا يوجب الحكم بينه وبين الله تعالى وبارك المجمع في الثاني وقال غيره (وان سقت
 المذقة) أي تقدمت (على الزمته) الصبد (وكذا لو شك في سببه) حل لانها ان سقت فذلك
 والافاقول بقاؤه حيا الى تذوقه فيكون ذبيحة ذبحا له اكن بشرط ان يكون في المذبح وهذا الاحتجاج اليه
 أصله لانه فرض المسألة فيما اذا لم يعلم اجعله الأول متمتع بجرحه أم لا وقيل لا يصل والترجع من زيادة النصف
 (د) لو (ادعى كل) منهما (المذقة) أي انه المذوف في الأول وانه المذوف والسابق في الثانية
 (وحلفا قسميه) بينهما لاحتبال التذوق من كل منهما ولا ضرورة (أو) حلف (أحدهما) استحق
 مع الارض ان نقص) وذكر مسئلة المدعى في مسألة الشك من زيادته * (الحال الرابع ان يرتبوا بواقع
 الأزمان بمجموعهما لا بأحدهما فله الثاني) لحصول الأزمان عقب جرحه عند كونه بمساحين فلو لم يجر
 الأول صار راعا لثاني وهو لا يوجب الشركة وهذا لو أرسل كذا على صدفق عليه انسان العار بن حتى
 أدركه الكب كان الصبيد للمرسل ولا ضمان على الأول (فان عاد الأول فذبحه حل وضمن الثاني ارش
 النقص) الحاصل بذبحه (وان صبره ميتة) كان جرحه غير المذبح ومان بالجرحان الثلاث (ضمن فبته
 ناقصا بالجرحين) الأولين هذا اذا لم يتمكن الثاني من ذبحه (فلو تمكن الثاني من ذبحه فلم يذبحه ضمن)
 له (الأول أيضا) كما سلفه في قوله فلا ضمان الثاني (وهو) أي الضمان (بالترجيع) (بالتوزيع) كما
 سبق (ثم) (والترتيب الملعبة) في الجرحين يعتبران (بالأصابة لا ابتداء الرمي) * (فرع) * من المجمع قال
 ابن المنذر لو أرسل جماعة كلهم على صيد فادركوه قتيلا وادعى كل منهم ان كلبه القاتل فالصبيد للاثم ان

(قوله فترجع الأول من
 زيادة النصف) أشار الى
 تخصيصه (قوله وقيل نعم)
 وهو الأصح

كانت الكلابية متعلقة به فهو بينهم أو مع أحدها فهو لصاحبه أو في مكان والكلاب في ناحية قال أبو نؤير
أمر عبيدهم وقال غيره لا تفرع بل توقف بينهم حتى يصلحوا فان خيف فداه يسع ووقف اليمن بينهم حتى
يصلحوا

١٠ (فصل في مسائل متنوعة) لو (وقم بعير ان في بر) أحدهما فوق الآخر (فطعن الاعلى فنفت) (أي الطعنة (الى الاسفل) فبات (وشككتا هل مات منها) فيحل (أو يشكّل الحل) الاعلى فيجزم
وعلم ان الطعنة أصابت قبل موته (حل) كالصبي بصبه السهم في الهواء ثم يقع على الأرض (أو)
شككتا (هـ) لصادفته) الطعنة (حيا) أو ميتا (ففي حله وجهان) قال في الأصل عن قتادى
التهذيب بناء على ان العبد الغائب المنقطع خبره هل يجوز باعتاقه من الكفارة وقضيه عدم حله لكن نقل
الاذرى عن تميم ليق البغوى والمرودى والقاضى يصحح الحل ككل ثلثة خبث وفي التنظير فطار (وان روى
غيره مقدور عليه فاصابه وهو مقدور عليه وعكسه) بان ترى مقدورا عليه فاصابه وهو مقدور عليه
(فالعمدة) في كونه مقدورا عليه أو غير مقدور (بحالة الإصابة) فلا يحل في الأولى الاصابته في المذبح
ويحل في الثانية معاقبتها فهم كلام أصله من انه يحرم فيها الذالم به في المذبح غير مراد (وان أرسل
سهمين فحكهما في الحل والحرم متحكهما) أى حكم ارسالهما (من رجلين) فان أصابا معادل أو متبا
وأزمنة الأول لم يصادف الثاني المذبح حرم وان صادفه أولم يزنه الأول حل (أو) أرسل (كابين فان
أزمنه الأول وقتله الثاني حرم وان صادف المذبح) وقوله (حل) ساقط من نسخة واثباته وهم بدليل
قوله بعد أو عكسه حرم وقد يصح بان يعطف قوله كابين على همه أى وحكم ارساله كابين ويحل قوله فان
أزمنه الى آخره بان الحكم ارساله سهمين خاصة أو عجزا بيا بالذالك خاصة فصدده مشتر كينين بين حكم
الرسالة الكابين (أو) أرسل (كأبوهما فآزمنه الكب وذبحه) الموافق كلام الأصل وحكم
العكس الا فى ثم ذبحه (السهم حل وعكسه) بان أزمنه السهم ثم قتله الكب (حرم وان كان في يده
سيدا فذبح رجل اصطفاه فقال ذاليد (لا أعلم) ذلك (لم يقبل) قوله (جوابا) لادعى لانه
لم يصابها (بل اصابه لنفسه أو لاه) أفصح ان يقال اما ان يدعى لنفسه أو يسلم (لذبحه) فان
اصرفه لغيره وقبل وكان جوابا على تفصيل يأتى في الدعوى ولو أقام كل من اثنين بينة فانه اصطفا هذا
الصدف فيه قولنا تعارض البيتين ذكره الأصل هنا وحذفه المصنف لانه ما يأتى في الدعوى
على تفصيل فيه بن تقدم التاميم وعدمه كون الصدق فى بدأ أحدهما وعدمه (وان أخبر فاسق أو كاذب انه
ذبح) هذه (الشكحل أكها) لانه من أهل الذبح (وان) وفي نسخة فخان (كان في البلديجوس
وسلن وجهل ذبح الشاة) أهو لم يذبحوسى (لم يحل) أكها للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه
نعم ان كان المسلون أغلب كائى بلاد الا لـ لام فينبغى ان يحل كظفره فيما سرق باب الاحتجاج مع الشيخ
أبي حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم أما اذا لم يكن فيه مجبوسى فيحل وجب المجوس والمسلمين ما لا وكذا

ذكرهم فن من معناه كمهم

(كتاب الأطعمة)

أي بيان ما يحل منه وما يحرم والأصل فيها قوله تعالى قل لأحد فيما أوحى الى محمد ما على طاعم بطعمه
لاية وقوله ويحل لهم الطيبات ويجوز عليهم ان يثابت وقوله لا تأكلوا مما ذابحل اهل اهل اهل لكم الطيبات
أي ما طلبه النفس وشبهه ولا يجوز ان اراد الحلال لانهم سألوه عما يحل لهم فكيف يقول لأحل لكم
الحلال (ونفسه ببيان الأول في الطعام على الاختيار) مما يأتى أكل من جاد وجوان لا يمكن حصر
أقواله (و) لكن (الأصل) في الجميع (الحل) لان الامم ان تخلوقة لمناهم العباد واجبه ما ية
قل لأجل هذا أوحى الى محمد ما (الامانة) بنص وغيره مما يأتى فيجزم (كالخمر) لانه انما الخمر
والبسر ونظيره لم يمسكخر وكل خير حرام (والنبيذ) للغير السابق وقيا ساعلى الخمر يجمع الاسكار

(قوله وقال غيره لا

قرعة بل توقف بينهم

الخ) أشار الى تصحيحه وقال

شيخنا المعتمد الثاني (قوله

وقضيه عدم حله) وهو

الاصح للشك في المبيع

وتغلبنا التحريم (قوله

ساقط من نسخة) هو ما في

النسخة المعتمدة

(كتاب الأطعمة)

وجه ذكره هذا الباب في

ربيع العبادات ان طلب

الحلال فرض عين (قوله

والاصل الحل) لو نجت شاة

حقله رأسها بشعر رأس

الشاة وذهب ما به ذنب

الكلب ففي قتادى القاضى

حين انها حل لا ياتى بتحقيق

ان حلها كالب (قوله الا

ما استثنى) الضابط كل

ظاهر لا ضرر فى أكاه

وليس مستقذرا ولا حرجا

من آدمى ولا حرجا لما حبا

ينجس بالموت يحل أكاه

(والخنزير والمستزود) لقوله تعالى حوت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (والحمار الاهلية) وان
 فوحش التي عنها في خبر الصعيين (وتحل) الحمر (الوحشية) وان استأنست لا تنافع ولا دميه
 كحل واهما الشجيرة وفارت الاهلية بانها لا ينفع بها في الكوب والحل فاصرف الانتفاع بها الى لحمها
 خاصة بخلاف الاهلية (والخيل) باقواها من عتيق وهو الذي اؤواه ربيان وبرذون وهو الذي اؤوا
 عجمان وحجين وهو الذي اؤوه عري وامه عجمه قومه عرف وهو عكس خبر مسلم عن جابر قال: كان من خير
 الخيل وجر الوحش وأما خبرنا في التي عن كل خليل فقال: جد وغيره منكر وقال: اؤوا دود منسوخ
 وأما الاقتصاف على ذكر جوار الخنزير بها في قوله تعالى اتركوه هذر ينفعه فلا بد على في التي اؤوا دود عليها او انما
 خصها بالترك لانها ما معظم المقصود من الخيل كقوله تعالى حوت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير فذكر
 لحم الخنزير لانه معظم مقصوده وقد اجعوا على تحريم تحميمه وسائر أجزائه (والنول) بينهما أي
 بين الحمار والوحشية والخيل يتعالها (والخامل من الخيل) يعني لشعر الادلها (ويعصى بذبحها)
 ما دامت حاملها لم يفسد من اتلاف حيوان يحرم بعد اذ التصريح بمسألة الخامل من يذنه ونفله الزاني
 عن الشيخ أبي حامد (ويحرم ما يؤلفه من ما كوله وغيره) تغليب التحريم سواء كان غير المأكول ذكرا
 أم أنثى (كالبغل) لنوله بين الفرس والحمار والاهل ولا يتي عن كاه في خبر أبي داود باسناد على شرط
 مسلم (والصبي) بكسر السين المهملة لنوله بين الذئب والضب والضرع به من يذنه على الروضة
 (د) يحرم (ما يتقوى بنابه) من السباع اقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وهذا من انبأها باكل
 الجيف ولا يستطيعه العرب ولا يتي عن في خبر الصعيين (كالكب والاسد والذئب والنمر) بغض النون
 وكره الميم واسكان الميم مع فتح النون وكسرها (والذب) بضم المعجمة (والفهد) بغض الفاء وكسرها
 مع كسر الهاء واسكانها (والقرد والغيل والبر) بوجهين الاول مفتوح والثاني مكسرة وهو
 حيوان من السباع يعادى الاسد ويقاله الفراق بضم الفاء وكسر النون (وسائر) أي باقي (السباع)
 كالوشق كأي الاقار (د) يحرم (ما يتقوى بغيره من الطير) بكسر الميم لانه السباع يقول في عن
 في خبر مسلم (كالبازي) بخفيف الباء وتشديد دها ويقال له الباز يحذفها (والشاهين والنسر)
 بغض النون ويقال تغلبها (والصقور والعقاب) جميع جوارح الطير * فرع محل الضبع) بضم الباء
 واسكانها لان باراضى الله عنه مثل عنه أصيدن كل قال نعم قبل جمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 نعم واه الترمذي وقال حسن صحيح ولانه ضعيف لا يتقوى بنابه ولا يعيش به (والثعلب) بالثاء لانه
 لا يتي بنابه ولانه من الطياري يسمى بالخصين (والازنب) لانه يبعث بوركها الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فضله وأكل منه واه البخاري وهو دابة تشبه العناق نصرة الدين طويلة الجبين (والضب)
 لانه أكل على مائدته صلى الله عليه وسلم يحضره وقال ابن قاله احرام هو لا دل كنه ليس بارض قوى فاحدني
 أعافه كأي الصعيين وخبر النبي عنه ان صاع محمول على التنزه (والبرقع) وهو دابة تشبه الفأر لكنه
 نصرة الدين طويلة الجبين أيضا البطن أغبر الظفر بطرف ذنب مشعران وفتح الميم في شرحه خبر
 الدين والجلين وفي نسخة هنا وبأعرس وهو دابة يتروقه تعادى الفأر تدخل حجره وتخرجه (وكذا الوبر)
 باسكان الواو ودابة أصغر من الهر ككلاء العيين لا تنبأها (والدليل) باسكان اللام بين المهملتين
 الفخومتين دابة تقدر السخلة ذات شوك طوال تشبه السهام وفي الصعاب انه عظيم القناذ (والسهمود)
 بغض المعجمة وضم الميم المشددة (والسحاب) وهما نوعان من ثعالب الترك (والفلك) بغض الفاء
 والنون (والقائم) بضم القاف الثانية قول منعه دابة يتخذ جلد هافر (والحوامل) جمع
 حرملة ويقال له حومل وهو طائر أيضا أكبر من الكركي ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فر وذلك
 لاسهامان العليان قال تعالى أحبل لكم العليان (ويحرم الهر الوحشي) والاهل كانهم بالاول
 وصره أصله التي عن أكله أو كثر واه أبو داود وهي عن قنصله واه البيهقي ولانه بعد وبنابه

(قوله ويحرم ما يؤلفه من ما كوله وغيره) قال في
 المجموع ان الزافة حرام
 باختلاف وان بعضهم
 عدوها من التسوية بين
 المأكول وغيره وصرح
 ابن القطان وابن كنج
 بأنهم المأكول به حرم
 القاضي حسين وغيره وقال
 الاذوي ان ما في شرح
 المهذب شاذ وانما مؤلفه
 بين ما كان في سلام معنى
 لا يحرم وجزء في التنبيه
 يتجرعها به أفتيت قال
 الاذوي رأيت في الحاشي
 لبعض طلبة الجليلين على
 التنبيه قال شخبي أو العباس
 في تحريم الزافة فنظر قال
 ولم يصر فيه أحد من
 المشاهير يحرم ولا تجال
 قلت وذكر بعض أصحابنا
 المتأخرين باليمن ان الزافة
 جنسان جنس لا يتقوى
 بنابه فجعل وجنس يتقوى
 بنابه كذا كر في التنبيه
 فخصر أم كذا قال ذلك من
 شرحه بلفظه قال الاذوي
 والصواب اقتلا ولا محل
 وقوله قال في المجموع أشار
 الى تخصيصه (قوله لا يبارا
 رضى اقتصفت عن الخ)
 وعن الشافعي انه كان
 يباع بين الصفا والمروة دون
 تكبير (قوله والبر بوع)
 لحكم الصعبة تشبه بجمرة
 (قوله ويحرم الهر الوحشي)
 والنس حرام

كلامه ولأنه يا كل الجيف وقارن الهر الوحشي الجمار الوحشي حيث ألحق بالهر الأهل لشبهه لونا وصورة
وطباعه فإنه يتلون بالون مختلفا ويستأنس بالناس بخلاف الجمار الوحشي مع الأهل (وكذا) يحرم
(إن أدى) بالبدن بعد الهمة لأنه بعدد بنابه ويا كل الجيف وهو فوق الثعلب ودون السكب طويل
الغالب والاختلاف في شبهه من الثعلب وشبه من الثعلب وبني بذلك لأنه يأوي إلى عواء فإنه جنسه ولا يعوى
الأهل إلا ذات وحش وفي وحده وصاحبه يشبه صياح الصياد (الابن مقرض) يضم المجرى كسر الراء
وكسر المجرى وفخ الزاء وهو الذي يفتح اللام فلا يحرم لأن العرب تستعمله بوزنه ضعيف وهو دونه ككل
الون طويل انظر أصغر من الفار يقتل الحمام ويقرض الشياخ وماذا كرس من حله هو مقتضى كلام الرازي
والذي نقله في أصل الروضة عن بعض الأكر من يصححه في الجمع في قوله لأنه ذو ناب لكن غاملا لا أنوي
وغيره (وجبر ما أمر) يقتله (أنشئ عن قتله وسأى) بياض ما (فرع يحرم البغاث) جمع بغاة يتنابذ
الروح ذو البجمة والمثلثة طائر أبيض ويقال أعبرو بن الرخبة بيلي العليان أصغر من الحدأة (والرتم)
جمع رخم وهي طائر أبيض تشبه النسر في الخلقة (والنحاس) بيمين هائلة طائر صغير ينسب العلم ببارف
منقاره وأصل النسر كل العلم ببارف الأسد والناس بالجمعة كلمة جمعها أعظم العابور التي تنسب
كالصايغ التي تنسب لاستحبابها (والأغربة) بانواعها (كلا يفتح) وهو الذي فيه سواد وبياض
(والعقنق) ويقال له العقنق وهو ذو لونين أبيض وسواد طويل الذنب صغير الجناح عيناه تشبهان الزئبق
صوته القعقة كانت العرب ينسبهم بصوته (والغداق الكبير) ويسمى الغراب الجليل لأنه لا يسكن
الأجبال (وكذا) الصفا (الصغير) وهو سواد ورماذي اللون لا يقرض الغراب في خبره مسلم
واستحبابه لأنه يا كل الجيف وما ذكر في الصغير هو ما صححه في أصل الروضة وقضية كلام الرازي حله
وبه صرح البغوي والجرجاني والرياض وعلمه بأنه يا كل الزرع (الزنازع) وهو سواد صغير وقد
يكون بحرا القار والرجلين فلا يحرم لأنه * غلبا لكاه الزرع * (فرع وتخل أنواع الحمام) * من كل
ذات طرف كالقمرى والمديبي يضم الدال والواو لا تستطابته (والووشان) بفتح الواو والراء ذكر
القمرى ويقال له حاق حر وقيل طائر يتولد بين الفاختة والحمامة (واقطعا) جمع قطنة وهي طائر
معر وف (والجمل) بانفتح جمع جملة وهي طائر على قدر الحمام كالقطعا أحر المنقار والرجلين ويسمى
دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الأصل أنها أدور جث في الحمام (وطير المياه) كالبط والاوز والناسير
البيض لها من الطيائ (الافاق) هو طير طويل العنق يا كل الحيان وصف فلا يحل لاستحبابه
دروى كل ماف ودع ماف (ويحل ما على شكل العصفور) لأنه من الطيائ (كالصعوة) بفتح
الضاد ومن العين المهملة عين عصفور وأحر الرأس (والرزور) يضم أوله (والنقر) يضم
الزور ونفع المجهمة عصفور صغير أحر الأنف (والبلبل) يضم الياءين (وكذا الجرزة) يضم الحاء
المهملة وتشديد الميم المتوسطة قال الرازي يقال إن أهل المدينة يسمون البلبل النقر والجرزة (والعندليب)
بفتح العين والهمزة المهملة يسمون نوعان من العصفور (والنعام) جمع نعام (والجبا) جمع
جباة ينثقل الدال (والنكر) هو طائر كبير كتبه أنوال العزاز (والجباري) طائر معروف شديد
العليان (وكذا الشقراق) بفتح المجمة وكسر هاء كسر القاف وتشديد الراء وكسر هاء كسر
القاف وتخفيف الراء ويقال له الشقراق وهو طائر أخضر ملون على فدا الحمام وترجع حله من زيادته
وعبارة الأصل والشقراق قال في التهذيب حلال وقال الصيرفي حرم انتهى وحوى على القهرم الجلي خارج
الوسطا والماردى وعلمه بأنه مستحب على الحل صاحب الأنوار (الالبغا) بفتح الواو حدين وتشديد
الناحية والنعام الفين وبالقصر الطائر الأخضر المعروف بالدرية يضم الدال المهملة (والطاووس) هو
طائر معروف حسن اللون يؤخذ للفتح برؤيته (والبوم) هو طائر يقع على الذكر والأنثى حتى يقول
نفسه صعدا أو قيدا فيخص بالذكر وكتبة الانثى أم الغراب وأم الصياد ويقال لغراب الليل

(قوله هو مقتضى كلام
الرازي) أي في الترح
الصغير (قوله هو ما صححه
في أصل الروضة) غاملا في
المهمات وقال البلقي
أنه لم يصر إليه أحد من
الاصحاب وكلامهم على
خلافه (قوله وقضية كلام
الرازي حله) أشار إلى
تصححه وكتب عليه معزاه
في المطب السونسية
للمجمع إلى التخرم اعتمد
على الروضة (قوله لأنها
من الطيائ) قال أبو عاصم
هي أكثر من مائتي نوع ولا
يوجد لها أكثرها اسم عند
العرب ولا في حل
شي منها سوى العلق قال
الصيرفي ولا يؤكل من طير
الماء الببش لخيل لها
قال في الأنوار والأزل أصح
(قوله دروى كل ماف)
الذنب البسر بالسر بفتح
(قوله ودع ماف) أي لم
يحرك في طيرها كالجوارح

(قوله) وبهم ما تقولون (نفس) قال خنصا و ذلك انما تعلم ان ذلك لما ربي فبسط غنا ليدل على قدر علمه و قوله او يضرب من الصدا و غيره) كان طئنته هبة او ابتاعه من و غيره و لم يسئل (قوله) و ما يبشئ فينقو البرالح) قال خنصا فخرج قال الما و ردى ما جمع من الحيوان بين الصر و البران كان اثارا و قرارا و ابعدهما و اغلب و مرأه اكثر فغلب عليه حكمه و كان لم يكن احدهما و اغلب فوجهان احدهما يصرى عليه حكم البرا و الثاني يصرى عليه حكم الحيوان (٥٦٦) البصر انتهى اسمهما و اولهما افتقار النفس من كلام الاعجاب ان ما لا يبشئ الا في البرا و اذا

لأنه انما فيه راوسه حرام وان كان عبرا **قوله** وعن ابن عدلان وعلماء عصره **الح** قال
 شيخنا هو الاصح وافتى بالوروجه تعالى وسئل سائر الصنف التي لا تعيش الا في الماء واذا خرجت صارعته عيش مذبذب حرام يكن
 مستغذوا **قوله** كالارب بالقتل **والا** انتهى عنه **قوله** من العرب أهل القرى **الح** لان الله تعالى لما اناط أهل الباطيات والخرم بالحيات
 علم بالقتل انهم ربما يتناسون فيقتل الناس لاسيما اجتمعهم في ذلك لا اختلاف لمبايعهم فحين ارادة بعضهم والعرب بذلك اولى
 للزوال آت بقتلهم وهم الخطا بونه **قوله** قال الزكي وكلامهم **الح** اعزالي تصح

(قوله والقنفذ) لانه مستطاب لا يتقوى بناله كالارنب وسئل ابن عمر رضي الله عنهما عنه فقرا قوله تعالى قل لا اجد في ما أوحى الي من مجرم الاية
(قوله ويحسب قتل المؤمنات الخ) يحرم ما أمر بقتله لانه لو كان ما أوحى الي من مجرم ما كونه لما

لغلال وان استخبت غير ارم والمرا بة بالم سبق فيه كالام للعرب بالذين كانوا في هذه على الله وسلم فمن
بعد فان ذلك قد عرف حاله واستقر أمره (فان اختلفوا) في استطابه واستحقاقه (فالاكثر) منهم
يتبع (فان استوى واختلفت برئ) يتبع لانه لم يلبس العرب وفهم الفتوة (فان اختلفت) فريش
قائل الاصل ولا ترجع (أولم يكن) منهم اختلاف بان شكوا في حكم ما أوحى الي من مجرم ولا غيرهم
من العرب (فمنهم من الحيوان) أي فيعتبر ما يقرب من الحيوان شبهه (صورة أو طبعه) من سائمة
وعدوان (أو طبعه فان أشكل الحال) بان استوى الشبهان أولم يتبع ما يشبهه (لغلال) لآية
قل لا أحد دفيما أوحى الي من مجرم (ولو جعل اسم حيوان سئلا) أي العرب (عنه) وعلى يتبعهم
فان مجرم باسم حيوان حلال حل أحرارهم لان الرجوع في ذلك الى الاسم وهم أهل اللسان (ولا يعتد
فيه) يعني في تحريم ما لافس فيه بشئ مما س (شرع من قبلنا) لانه ليس شرعنا على الاصل فاعتد
ظاهر الآية المقضية للعل أولى من استصحاب الشرائع السابقة اذا تقرر ذلك (فكل الحشرات) وهي
صغار ذوات الارض (مستحبة) سواء (ذوات السموم والابر) كدودة وعقرب ودبور (وغيرها)
كوزغ وشغشغة ودود (صغيرها وكبيرها) الى ان ينتهي في صفره (الى الذر) بفتح الميم وهو
أصغر الذر فيقهر بقوله تعالى ويحرم عليهم الجبال ولو أخرج صغيرها عن كبيرها كان أنسب بقوله الى الذر
وذوات السموم على حكمها مما س (الا البر) بوزع الواض (واين عرس السابق) بيانها (وأما حين) يضم
المهملة وفتح الواو حدة وتون في آخره (ويقتدر الكف صغرا) كبيرة الجوف شبه الضبل قال البديعي
انما أوحى عنه وهي الانثى من الحارثي والذ كحره (والقنفذ) بالهمزة فقل المذكور لانه سائمة
وتقتدر بعضها (لا الصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرارة ويسمى الجد جد فيقهر
كالنفساء ولا حدة كذا هو قوله الى السائمة
هـ فصل في تحريم قتل المؤذيات كالخيل والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب الذي لا يؤكل
(والحدأة) بوزن العنية (والنسر والعقاب والسياب والرفوف) يضم الياء (والبق والزنبر) يضم
الزاي لا ذاهار وروى مسلم خبر عيسى فاقبل في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب بوزن الفأرة
والكلب العقور وروى الترمذي وغيره خبر الامر بقتل السبع الضاري ويقاس بهن الباقي (الا
النهذ والصقر والبازي) ونحوها مما فيه منفعة وضرة فلا يحسب قتلها (لنفعها ولا يكره ضررها
ويكره قتلها بالنفع ولا يضر كالخنافس) جمع خنفساء بفتح الفاء أفصح من خنفا (والجلعان) بكسر
الميم ويقال له أبو جهوان وهو دودة بيضاء مبرقة تسمى الزعنون تعض البهائم في فروجها فترب وهي
أكبر من الخنفساء شديدة السواد في علم الزنجر قاله كرقر نان (والرخم والكلب غير العقور) الذي
لا منفعه فيه مباينة (ويحرم) قتل (ما نهى عن قتله كالنمل) والنمل السليماني (والخطاط) يضم
الخاء وتشديد الطاء يسمى زقار الهند يعرف الان بعصفور الجنة لانه يذهب ما يبدي الناس من الانوات
(والخفاش) يضم الخاء وهو الوطاط (والضفدع) والهدود والمراد وهو يضم الصاد المهملة وفتح
الراء ثم ترفق العين مصفوف أبقع خضم الرأس والمقار والاصابع (و) يحرم قتل (كل ما نهى منفعة مباينة
ككل الصيد) سواء الاسود وغيره والامر بقتل الكلاب منبوخ وهذا الفصل ذكره الاصل في محرمات
الاحرام الاحكم الخفاش فنها

هـ فصل في تحريم النجس) كدبى وخل ولين ودهن اذا تحسنت لغير الفأرة
التي روت في السمن السابق في باب ازالة النجاسة (لادود) فأكهة وخل) ونحوهما أي لا يحرم أكله (مع)
أفصح كل منها حيا أو ميتا العسر غنيزه وعنه لا يكره طبعه أو طعمه اما أكله من فردا الحرام وان قلنا بطهره
غسل النعم لانه هذه نجاسة متعقبة عنها فلا يتعلق بها الايجاب غسل كدم السر اعنت المعقود عنه وقوله فاجاب الخ أشار الى تعينه (قوله مع)
فبالسبي وغيره حل أكله بان لا ينفقه أو يخبه من موضع من الطعام الى آخره فان قيل فكيف نفر فيحرم على الأصح وقوله قيد البقي الخ

(قوله فانه نظير ما ذكره في الصداق) أشار الى نصيبه (قوله و قد ما ذكره الصف) لا يابو خبيرة (قوله ففعل اذ ما ان عجب خروجه به كذا) انه قال شخضنا فلم ان شرط حله ان يعاملونه على التذكية فانه نعم ينبغي ان لو فعل ما يد كانه له أو بسبب احوال لان الله كان يحب ظاهره يعال عليه (قوله كانه العوى) كلام البصري في هذه الواقعة الكلام في مثله ان محمد قال لا ادري ما هي ستلة محله اذ لم يذكر كانه مولا حدثت كانه في شأونها كالمسا عود وشهدته قول الماردي (٦٩) في باب الائمة المنة كانه انجسة الاخسة

سكن في البان فحببها ووافى في ذلك بغوى والمراد في ذلك لعله عاقلته عنه ما راى كشي ثم قال
وما قاله الشيخ ان يوحدهو القياس فانه ينقطع مذ كره في الصداق الذي اذكره كما يمكنه فحببه فمصرحتي
ما ن فانه يحرم التمسح وفي قياسه انظر ابو يمداد ذكر المصنف كما قبله قوله (ولو خرج رأسه وحببها
مستغفر لمحبب حببه حتى يخرج) لان خروج بعضه كعدمه وفي الصدقة غير ما يجمل اذا مات عقب
نور وجهه بذاته اموان ما لم يخرج رأسه مقدور ابعه قال في الكفاية ولو خرج رأسه ميتا ماتت أمه
قبل انفصاله حل كما قاله البغوي وفي كلام الامام زيد بن علي عن اخيه وهو اوجه (ولو لم تخلطوا المغن) بان
لم ينضم الى الصدوق ولم يترك كل الاعضاء (لمحل) بناء على عدم وجوب الغيرة بها وعدم ثبوت الاستيلاء
والنصر به بالرجم من زيادته (ولو كان للمد كافتوا مثل صل) كسائر اجزائها
* (فصل في ذكر العرس الجاهل) * أي تناوله ولو كسبه ورفق (د) كسبه سائر (من يخامر
الخاصة كالجزال والبال ونحوه) أي تحوكل منهما كالكنس والداغ والخان بخلاف الرق لا يكره
له تناوله سواء كسبه حرام غيره وذلك لانه الله به وسلم مثل من كسب الجاهل فنهى عنه وقال اعطعه
رقعتا واعلفه ما يتخلو وادان حبان وصحبه والتردى وحسنه والفرق من جهة العلى شرف الحر ودناءة
غيره قالوا صرف التمسح عن المرأة غير الشيخين عن ابن عباس استخمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
واعطى الجاهل أجرته فلو كان حراما لم يعطه وفيه نظر لاحتماله انه اعطاه ما هو قهده واخذت من
الجاهل غيرهما من كل ما يحصل به بخامرة الخاصة وتلا حجة لقوله ونحوه (ولو كانت الصدقة ذبيلة لا
بخامرة (بخامرة) كقصود حجة (لم يكره) اذ ليس فيه بخامرة بخامسة وهي العلة الصحيحة لكرهه
ما مر عند الجمهور وتيسر العلة دناءة الحرفة قال الباقي وهو المعتمد المخصوص في الامم المختص فعليه بكره
فلا ينحوه قال في الاصل ذكر جماعة كسب الصواع قال الرافعي لانهم كثيرا ما يخافون الوعد ويقعون في
الربا يبيعهم الصواع بان يكرمن وزنه وحذفه الاصناف اقول الاستوى انه وجه مرجوح الاذاهم في
الشهادين ان الصائغ ايسر من أهل الحرف الذين يتوقفون على ان الحائلي منهم فهو دون الصائغ وقد صحوا
ان لا كراهة في الحياكة فليزمنه انه لا كراهة في الصائغة فليزمنه ذلك عدم كراهتهما لو جردت مقتضى
الكره انتهى بانما وردون الحياكة واذا كره شي كره اخذ الاجزاء به بحكم مجازي اخذ ما على الحرام (وكما
يحرر اخذ الاجزاء على الحرام بحرم اعطائه) لانه اعطائه على معصية كالحرف والزمر والنجاة والانسب بعبارة
اعطاه (فان اعطى) شيئا (خوفا) كان اعطى الشاعر لا يجره أو الفاعل للقاء معصية أو لا يلائم اخذه
استمر ما اعطاه (انما اخذ فقط) أي دون الاعطى لضرورته وقوله وكما يحرم الى آخره من زيادته على
الروضة * (فرع أفضل ما أكلت منه كبش من زراعة) لان ما أقرب بال التوكل ولا من أعظم نفعه ولا من
الحاجة له أهم وروى مسلم خبرا من مسلم يقرض غرسا لا يأكل منه صدقة وما يقرض منه صدقة ولا
يرزق أشد أي ينقصه الا كان له صدقة توفى رايه لا يقرض مسلم غرسا ولا يزرع زراعا يأكل منه انسان ولا
دابة لاشئ الا كانت له صدقة (ثم) من (صناعة) لان الكسب فيه يصح لى بكه العين (ثم) من
(بخارة) لان الصعبة كالقوة يكتسبون بها
* (فصل في جرم) * تناول (ما يضر) البدن والعقل (كالخمر والتراب والزجاج والسهم) ينقلب الدين

(٧٢ - اسنى المطالب) (اول) تكبره ولا يكبره الزرع النابت في التماسه وان كثرت (قوله ولما
 لم يفسد الارادى وغيره) قال الزركشى وينبئ تعقيد الاقوال لان ما هو امكن الاستغناء عنه فتقوم الحائدين به (قوله بحرم مبصر
 كالمزنا والبايعين) فطلع في المذهب بخر بموجب الفاعل والقاضي - بن والفخر الرازي وجاعة وقالوا راعى المرادى ينبئ الفاعل
 فيحرم ان تظهر المضرة وقال السبكي في باب اليا من شرحه للمناج لا يحرم كل الطين لان لم يصعب فيه محدث الا ان يصح تكبره فيحرم

قالهم - هذا قال الروابي وشايع طهر - ثان ولو خر الشوي وعطى حين خرو وجعن التنور قال بعض أصحابنا حرأكله لانه - ثم قال وقال أبو الحسن الكرخي الجهم في كتابه الفروع ان على الترايع ولا يعجل تناول المسكر بحال ولا ياميه ضرر كالسهم وما في معناه حتى الشوي الذي يعطى ناراً فيعبر بغيره - (فرع) * (٥٧٠) لو عصى كلب شاة فكاتب ثم ذكبت حل أكلها قال شيخنا صاحب لاضرربها (قوله قال)

المجموع وإذا قلنا طهارته حل أكله (الخ) أشار إلى تضعفه (قوله بخلاف ما إذا اطرب بخاصه به (المأوردى) لاحد فيه وان اطرب لانه ليس شراب * (الباب الثاني في المعلوم اضطرار) * (قوله في كفايته الامام عن أمير بكلامهم) واقروه عليه في الكفاية وصرح به بعضهم (قوله من الضمران) الظاهر ان مايا كالمحلال الكرخي فتأوى القاضي لولح لا باكل الحرام فما كل الميتة للضرورة قال الصادي بحث لانه حرام الا انه رخص فيه (قوله قال الزركشي وينبغي ان يكون (الخ) أشار إلى تضعفه (قوله قال الأذوي وبشبه ان يكون (الخ) ويباح لعقيم العامي باقائه على المذهب قال القسطل والفرقان أكلها وان أبيع حضرا للضرورة لكن سيبويه السفي من موهبة عصية فخرج عليه ذلك ككل خرج في سفر العصية لم يحضره التيمم قال فنحصر بذكره يؤدى إلى الهلاك فخر به انه قادر على ابتاعته بالتوبة ذكر جميع ذلك

والفقير أقصع (كلا فيون) وهولن الخشخاش لان ذلك ضرر بما يقتل وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقال تعالى ولا تقتلوا بأيديكم إلى التهلكة (الآية) أى السم كفى الأصل أو ما ضره هو أعم فحسب تناول (لاندوى) به (ان غلبت السلامة) واحتج إليه بخاصه به الأصل (ويحل أكل) كل (ما طهر لاضرربه) كفاية وحبسهم ان تصور ان أكله لا يضره به كخاصه به الأصل عن الامام قال تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق (الاحكام مبدئية) فلا يحل لعموم قوله تعالى حرم عليكم الميتة فخرناهم من الميتة أكلها وهذه تقدمت في باب ازالة النجاسة فخرج بالمتن جلد الميتة كذا قيل أكله وان دبغ (و) الا (ما استقر كالخنازير والمشي) لاستقراره واداء الحيوان الحي غير السمك والجراد كالحمل بمصر في باب الصيد وصرح به الأصل هنا (وقى) حل أكل (بيض مالا يؤكل تروء) - هذا من زبانه وقوله تروء أى خلاف قبل معنى على طهارته قال في المجموع وإذا قلنا طهارته حل أكلها بلا خلاف لانه ظاهر غير مستقدر بخلاف المني قال البقاعي وهو مخالف لأمر الله تعالى والنقمة والجمرة يمنع أكله وان قلنا بطهارته قال وليس في كتب المذهب ما يخالفه (ويحرم مسكر النبات) أى النبات المسكر (وان لم يطرب) لاضراره بالعقل (واحده فيه) ان لم يطرب بخلاف ما إذا اطرب بخاصه به (المأوردى) (ويشترط به عند قدغره) مما يقوم مقامه (وان أسكر) للضرورة (وما لا يسكر) الامع غيره يحل أكله وحده (لامع غيره) وفي نسخة بدل يحل أكله وحده لا يحل أكله الا لا داوى والاولى أولى وان كانت الثانية أوفق بكلام الأصل

(الباب الثاني في المعلوم اضطرار)

(ومن ظن من الجوع الهلاك) أى هلاك نفسه أو جوارزته أو سلامته على السواء كحاجة الامام عن صريح كلامهم (أو) من ظنه (منه) فيقطع عن الرفقة أو مرضا نحو فاذا كذا الوصف طوله) لا يحل في كل من هذا حاله (لانه) كل الميتة الخنزير ونحوهما من الحمران (وطعام الغنم) لان ناره - اعني اهلاكه - مؤند قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فخرناهم من الميتة أكلها (وما لا يسلم) اصائل بانه مؤثره به غيره على وجهه بخلاف المضار ودليل جواز الاكل من الميتة نحو هاتوه تعالى فمن اضطر غير باغ أى على اضطر آخر ولا عداوى سدا لجوعه فكل فلاثم عليه قال الزركشي وينبغي ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كما في التيمم واكتفى بالظن كفى الاكراه على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على البوتل لو اتى هذا المذهب لم يحل له أكله فانه غير مفيد كما صرح به الأصل (ويحرم) ذلك (على العامي) يسفره حتى يتوب (لمسافر) صلاة المسافر قال الأذوي وبشبه ان يكون العامي باقائه كالمسافر اذا كان الاكل عرواؤه على الاقامة وقولهم يتابع الميتة لعقيم العامي باقائه يحول على غيره هذه الصورة كالعامي يسفر مرافق العامي كالمركب والحسبي فلا ياكل من ذلك حتى يسألهه البلقيني قال وكذا مران الممنع المسكين وهو ممكن من إسقاط القتل بالتوبة كتناء الصلاة ومن تفل في فعل الطريق (ويحل) أكل ذلك (باجهاد الجوع وان لم يبلغ أدنى الرق) لما نه من المشقة وليسفعه الطعام (وتحرم الزيادة على سد الرق) لانها لا يضره وفيه بعد الحلال وقوله تعالى غيره بخلاف ما لا يضره حتى أراد الشبع (الا ان شفى الهلاك) على نفسه (دون قناع البادية) بان شفى ان لا يقطعها أو جهل ان لم يضر على سد الرق فباح له الزيادة بل تلتزم الاطلاع بنفسه بان ياكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يعلق عليه اسم

بالجموع وقض ما فرق به الفقهاء ان كل التنازاد كان سببه الاقامته في معصية كاقامة العبد المأمور بالسفر لا يباح بخلاف ما إذا كان سببه عوار الحلال وان كانت الاقامة معصية وقوله ذكر جميع ذلك في المجموع أشار إلى تضعفه وكذا قوله كاقامة العبد المأمور بالسفر لا يباح (قوله قال البقاعي) أشار إلى تضعفه (قوله قال وكذا مران الدم الخ) قال ولم أر من تعرض له وهو متعين (قوله) لانها لا يضره (لانه بعد الرق) غير مضار فزال الحكم بزوال علت

(قوله لا يحرم البندنجي والقاضي أبو العلي) أشار إلى نصه (قوله أنه بالهله) (٥٧١) هو المشهور (قوله وكذا الزاني المحسن)

اذن ثبت زناه باليمين وتكتب
أيضا قال القسبي وكذا
لو كان له فصاص في طرفه
فيجوز له قطعها أو كذا قال
شيخنا قال الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام ولو وجد
صديع بالغ أكل البالغ
وكتب عن الصبي لمأى أكله
من أضاغة المال ولان
الكفر الحقيقى أبلغ من
الكفر الحكمي وقضيت
يجب ذلك فلست نرى هذه
الرواية من أطلعتهم جواز
قتل الصبي الحربي وقوله
قال الباقر الخ أشار إلى
نصه (قوله لا تقتلهم
مستحق أي لله يتخلص
يستحق دمه لا شيء كقصاص
(قوله قال القسبي ويحل
الإباحة) الخ أشار إلى نصه
(قوله وبأكل الحرم الصيد)
ما ذكره في الصيد للحرم
يجري أيضا في صيد الحرم
ذكره في الكفاية وهو
واضح (قوله قطعها
من جسم غير العصور)
قال القسبي يفهم من أن
غير العصور يجوز للضطر
قطع عضو منه بأكل
الضطر وهذا لا يجوز لأن
تقطع العضو من المرنج
والحربي والزاني المحسن
حرام لا يجوز تذييل به في
الحادي للمأوردى وان
كان المأكول ممن يجب
قتله من ردة أو حرة أو رقا
جائز أن يأكل المضطرون

جائع لا يأتى في طعامهم ما غافق هذا سرام قطعاً كما حرم به البندنجي والقاضي أبو العلي وغيرهما
وما قاله المصنف باقى في غير تصرف الهلاك مما ذكر قال الاستوى من تبعه والرقبة التي روح كذا قاله
جساعة وقال بعضهم أنه القوتون بذلك ظهر لأن السد المذكور بالشيخ المجتهد بالهله وقال الأذرى
وغيره الذى تخففناه بالهله وهو كذا في الكتب أى والمعنى عليه صحيح لأن المراد إدخال المأكل
في ذلك بسبب الجوع (وله التزديتها) أى من الحرمان (ولو جال الحلال) أى الوصول إليه
(و يبدأ) وجوباً إذا أراد أن يأكل منها (بأقصة) لا تغرمها فلا يجوز له أن يأكل منها حتى
ياكل القصة لتحقق الضرورة
* فصل * وللعصاة قتل حربي كامل (ومرءون له عليه قصاصاً) كذا الزاني المحسن والمحارب
وتارك الصلاة) وان لم يذنب فيها إماماً لأن قتلهم مستحق وإنما اعتبر ذنبه في غير حال الضرورة نادياً به ومحال
الضرر وتأسيسه في رعاية أدب (و) كذا (نساء أهل الحرب وصياتهم) ويجوز أن يسموا بألقابهم
وشعائهم إذا لم يجد غيرهم واستأجروهم في غير حال الضرورة فالحق الغنائم للعصاة وهذا لا يجب
الكفارة على قاتلهم قال الباقى في بعض الأبحاث لا يستول عليهم والأصار وأرقاءهم ممن لا يجوز قتلهم
فقط لما في الغنائم (والذى في طعامهم واستأمن) فلا يجوز قتلهم لعصمتهم (ولو لم يجد المسلم الذى
الاستأمن مسلماً غير بني حل) أكد لأن حرمة الحلى أعظم وأهمل وأهمل لأن في سلبه تفتت وخاف أهله الغرق
كان لهم طرسه في البحر ودون الحلى وأما خبر أبي داود كسر عظام الميت ككسره حياً فهو مولى على غير حال
الضرر وأما الذى يذنبه كل من له أمان فليس له إلا كل من الميت المسلم لكال مسلم لا يذنبه إلا ما خرج من غير بني
الذي فلا يجوز لأحد إلا قتله لكل حرمة ومن يتبعه على غيره وعلم من حضره أنه لو وجد طعام غيره أو مائة
ولم آدمي سلبه كل من لا الطعام أو المينة وان كانت لهم شئ روي به صرح الأصل في التذنب وغنائم
بمسارعة أسئلة الذى والأخلاقى التعريف صوما كما به الأصل وان فهم حكم العصور غير المسلم الأولى
(ولا يقطع) أى الميت المسلم: الميت المحترم ولا يوشى به لمقتله من هتك معصية الضرر بدونه
(و) غير في غيره) بين أكله وأكله وأكله (وبأكل الحرم) الواحد صيد أو مسلماً
(الصيد الميت المسلم) حرمة الصيد وصفه الميت المسلم من زبائنه ولو أكله المحترم كان أولى (وله أكل
فائدة) بالذال المجتهد في نسخة فندرة بالهله أى قطعة (من جسم نفسه) بان قطعها منه لمأكلها
(الشرع) أى ظن (السلامة) بان كان الخوف في قطعها أفضل منه في تركها ولم يجد غيرها لانه
الغالب بعض الاستبقاء الكل كقطع الصيد لا كقطع ما يجب المساقبة من الإلم والشفقة أما إذا كان الخوف فيه
أكثر أو استوى الأمر ان فحرم قطعها والغرق بين حرمة قطعها عند التساوى وجواز حث في الساعات
الساعة زيادة على البدن أنضم إليها الشئ بين دوام الإلم بخلاف ما هنا يخرج بقوله من جسم نفسه قطعها
من جسم غيره المعصوم فحرم وهو داخل في قوله (و يحرم قطعها غيره) أى ليس بقاؤه أولى من إعدامها
نعم ان كان ينال الوجه جوار النزع له لجو به (وشر بانخر) أى تنزله (لعطش وللتدري
حرام) وان لم يجد غيره لمعوم الذى عن شره لولان بعضها يدعى إلى بعض ولان شره لا يدفع العطش
بل يزيد وان سكت في الحال وأقوله صلى الله عليه وسلم لما سأل عن التدبير بالخمر أنه ليس بدواء ولكنه داء
رواه مسلم وروى ابن عباس في صحيحه ان الله يجعل شاة كقبح حرام عليكم والمعنى ان الله سبحانه الخرفانها
عند ما حرمها وماد على القرآن من أن فيها ما نافع أنما هو قتل شر عماران لم يهاؤها فخر عما تغلوعه
وحصول الشفاء بها فلنزل فلا يقوى على إزالة القلعوع ثم جعل ذلك اذالم ينتبه الامر إلى الله لا ولا
فنبين شره كما يتبع على المضطر كل الميتة يتوصل مع التدبير اذا كانت خاصة بخلاف المعصوم
كأنه بان لا يسهل كها فيم كالحفرة في ذلك سائر الكسرات المأنة تخرج بمقالة شره لا ساقطة لقصة فيباح

له لكن بعد قتله ولا يأكله في حياته لما فيه من تذييل فان أكل لحمه كان ميتاً فدر على قتله ومعذرة ان لم يقطع على قتله لشدة
الحرص على نفسه وقوله وفي الحادي الخ أشار إلى نصه (قوله بل وجوبه) أشار إلى نصه

(قوله) لان كشف العورة أخف من كل المتألم (لواضحات الرأى) العلم فامتنع المالك من بذله الاوطئها زنا فالجاء المحرم العلم أى أرفه
تقلا الذى يظهر أنه لا يجوز زناه (٥٧٢) تمكنه وخالف باسطة المنة ان الاضطرار ارفه الى نفس المحرم وقد تقدم به الضرورة وهما

الاضطرار وليس الى المحرم
واما جعل المحرم وسيلة اليه
وقد لا تدفع به الضرورة
اذ قد يصير على المتع بعد
وطئها قال الا ترى ان الصواب
ما قلناه لا ترد وقد علمنا
الفاجر العلم بعد اوطئه
وعجب تردده في ذلك انتهى
قال فخصا لكان لو مكنته
لاحسد عليها لانها بمعنى
المكرهت قوله والذي يظهر
في الجأ أن شأني تصحبه قوله
والأفالج به كإفالج جنة
جواز البيع حال الخ قال
ابن العبد اهذه اصح
رضى المضطر بالشرع ما لا فان
لم يرض الا بالشرع موثلا
وغلب على ظن المالك انه
ان لم يرضه بالموجب مات
وجب عليه أن يبعه
بالموجب فعلا وهو مراد
الرافى قوله فان امتنع
المالك الخ) يجب على
المضطر غصب طعام المتع
وقهره عليه ما اذا من على
نفس وقهره ومثله المجنون
الخ والمجور عليه بغيره
قوله ولا يقص منه
المتع) يحمل جوار قتال
الضطر للمتعد وعدم
ضمانه انه ان تلهذا لم
يكن مسئلا والمضطر غير
مسلم كالمؤمنين عدم
جواز اكتم من بيت (قوله)
ولا يلزمه ذلك الا بعرض
لا يخفى ان حمل زهر اموض

فصل في المضطر ان يؤثر به باعامة على نفسه (مسلم) مضطر اغمر ماء الدم بل تحبب ذلك
وان كان أولى به كإفاله الأصل وغيره لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وقال الامام
لا خلاف فيمن أدى الى هلاك نفسه لان الحرمة شاملة للجميع وهو من شيم الخلق بل ان كان المسلم
يتألم بذله كإفاله الأصل وأما خبر ابدأ بنظره فمحمول على غير ذلك منه قوله (لا ذميا) أو كثر
غير ذمى كقوله بالولى (د) لا (بهيمة) أى ليس له ان يؤثره على نفسه لئلا يشرف المسلم على غيره
والآدمى على الهيمة (وان بذل لهما مالكم) ولو مضطر اضطرأخر (هيمة قوله) لدفعه الهلاك
عن نفسه (أو) بذله (بمن المثل في مكانه وزمانه) لزمه شراء حتى يازله (المستتر به) (بلى على ربانا)
لان كشف العورة أخف من كل المنة بديل انه يجوز أخذ العلم فهو اختلاف أخذ سائر العورة (الا
ان حشى) على نفسه (التلف بالرد) فلا يلزمه شراءه يازله (د) لزمه شراءه (في الزمان) كان
معبرا) وان لم يكن له مال في محض آخر ويلزم المالك حدثا في البيع في الموقوفه مراد الأصل بالبيع
نسيئوا لأفالج به كإفالج جنة جواز البيع بحال لكان لا يطالبه الا بعدة قدرته لا عاصره في الحال (فان
امتنع المالك أو روى الصبي) من بذله بعوض لم يضطر محرم (وهو) أى المالك أو الصبي ومثله المجنون
كل حرم به الأصل (غنى عن في المال الم) وان احتاجه في المال (لان في امتناعه اعانة على قتله ولانه
لوقدره في انقاذ نفسه من غرق ونحوه) لوجب فكذاه له بخلاف المحتاج اليه في الحال فانه أولى به من غيره
ولو مضرا كما قدمته (د يجوز) للمضطر (فانه) أى المتع بما ذكر عليه (ولا يجب) قتاله
كأصا بل أولى ولان عقل المالك ودينه يبعثانه على الاطعام وهو واجب عليه فإذا لم يجعل الأمر موكلا
اليه (لكن) انما يجوز قتاله (على ما يدفع ضروريته) وهو ما يسد الرق اذا ان يخشى الهلاك لان الضرورة
تتقدر بقدرها (ولا يقص منه) للممتنع ان قتله ولا يؤخذ به (د يقص له) ان قتله المتع لانه لم
يتعد بخلاف المتع (فان عجز) عن أخذه منه (وبأن جوعا فلا ضمان) على المتع اذ لم يجد
منه فعل مهلك اكتم ما من (د) ينبغي (له) فبما اذ لم يبذله الا ما كثر من مثله (ان يعتلى
أثله) منه (بيس فاسد) لئلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول ان بذله على بعض فيبذله بعوض ولم
يقدره أو يقدره ولم يقدره ما با كلفه لم يمتثل ما اكتمه كان مسئلا والاذمة منه في ذلك الزمان والمكان وله
أن يشبع (فان اعتراه) منه (با أكثر من المثل) ولو با أكثر مما يتأمن به (وهو قادر على قهره)
وأخذه منه (لزمه) ذلك وان عجز في شرائه لانه مختار في الالتزام فكان كلوا اشترا بغيره مثله (وكذا لو
عجز) عن أخذه واشترى ما كثر من ثمنه لزمه ذلك وكل يصير من المصاد من جهة طالع دفع الاذى
عنه اذ لا اكراه على البيع (ولا يلزمه) أى مالكم (بذله الا بعرض) لان الضرر لا يزال بالضرر
(ولا جرم لمن خاص مشرفا على الهلاك) وقوة على داء وأرأى ونحوهما أى يلزمه تحمله بالاجرة (الضيق)
الوقت عن تقدير الاجرة فان اتسع الوقت لتقديرها (لم يجب تحمله الا بالاجرة) كفاي التي قبلها فان فرض

(قوله وان اطعمه المالك) أي المالك المتصرف في ماله (قوله صدق المالك الخ) يخالف على أصل الرضوخ وأوائل الغرض أنهم ما اختلفوا
في ذكر رد البذل فالتوا قول الأول لا تخدق أو آخر الصدوق لو بحث إلى بيت من لا دين عليه شأتم قال بيت وأنتكر المبعوث المغناقول قوله
قال شيخنا يمكن الفرق بأن في مسئلة المضطر اقتضت القرينة لا يبدل ملكه بجنا (٥٧٣) بخلاف البعث الجرد فان القرينة اقتضت

في ذلك حق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستثنين وهو ما تقيده في الشامل عن الأصحاب كما قاله
الأذرى وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع أو آخر البلية لا خلاف فيما كنه قبل ذلك تقيده كالامل عن
القاضي أبي الباب وغيره بعدة قلن فطلع الجمهور انه لا يلزمه البذل في تلك الأيعوض بخلافه في هذه يلزمه
تخذه بلا أثر ودعى هذا اختصار الأصوف وشيخنا أبو عبد الله الحارثي كلام الرضوخ (فرع وان اطعمه)
المالك (بلا عوض) أي بغير ذكر عوض (لا يلزمه شيء) جلاله المساحة المعتادة في الطعام لإسما في
حق المضطر (فلما اختلفنا في التزام عوض الطعام) فقال اطعمتك بعوض فقال بل بجنا (صدق المالك
بجنا) لانه أعرف بكيفية بذه (ولو أصر) المالك (المضطر قهر أو) أوجره (وهو معنى عليه
لزمه الضمة) في المتقوم والمثل في التلي لانه غير متبرع بل يلزمه طعاما مائة درهمه وذاك من التبرع على
مثل ذلك كذا على جمها الرافعي الأول في الضمان الثاني هنا لما بالحق من تبرع به هاهنا وهو مشكل عامر
آغا مسئلة الاطعام لاجرم قال الأذرى بل الصحيح كما قال القاضي والقوافي وابن الرفعة عدم الزوم لانه
متبرع * (فرع يجب تناول حصة البهجة المحترمة) * ببذل المال لها (كلا دى) المحترم (وان
كانت الغنم) ما كالأختصاص ثم أن ذكر عوضا رجع على صاحبها والافضل (ولزمه ذبح شاة
للكاهن المحرم) (وتحسب) الشاة أي كاهن الأدي لانها ذبحت لئلا كل (وأي كل) المضطر (من
طعام الغائب كالمنية) كاهن (وبغرمه القيمة) في المتقوم والمثل في التلي لا تلتفصلا غير بغرفته
(فصل) لو (وجد) المضطر (منية وطعام غائب أو) و (صدقه وهو محرم) في الثالث (وجب
أكل المنية) لعدم ضمان واحد منهما وانهما يتخصص الأولى بان اباحة المنية للمضطر مخصوصا عليها وباحة
أكل مال غيره بل لانه ناشئة باحتسابه الثاني بان المحرم ممنوع من ذبح الصبيح ان يذبحه منه منية كاهن
في الحظ وماله يضمنونه فيما يظهر وكسب المحرم صيد الحرم كأي الكفافية (وكذا لو كان) مالك الطعام
(حاضرا وامتنع من البيع) أصلا أو لا كما ترمي بافتقار به وجب أكل المنية بخلاف ما إذا لم يمنع من ذلك
فانه يلزمه أكل طعام الغير وبذلك علم انه اذا لم يعلمه مال الكاهن الا كما ترمي ما ذكره لم يلزمه شراؤه لكنه يستحب
وبه صرح الاصل (ولو ذبح) المحرم (الصدقه صدقة فيختير) المضطر يمتنع من المنية لان كلاً
منهما مستل ولا مرج (ولا ذبح اللحم) كسائر الميتات والتصرح به من زمانه (وفي الصبيح وطعام
الغير وجوه) أحدها بتعين الصبيح ثانيها بتعين الطعام وثالثها (يفتخر) بينهما وبينهما الطاهر الأول
لبناء على الله تعالى على المساحة (ومنية الشاة والجبار) والمراد ميتة الشاة كقول غيره الطاهر في جانه
(سواء) لأشراكهما في أن كلا منهما حاميتة فيختير بينهما (ويصدقان على الكلب) ونحوه من كل
حيوان يخص في حياته (وان وجد المرض طعاما) له أو لغيره (بضره) ولو بزيادة مرضه (فله
أكل المنية) دونه

(فصل) في مسائل تتعلق بالطعمة (يكرمه ذم الطعام) لما يضمن الإيذاء وروى الشيخان انه
على الله عليه وسلم ما يب طعمافا ان اشتها كاهن كرهه تركه وخرج بالطعام صاعفة ولا يكرهه ذمه قاله
الجلي قال الزكشي ويحل الكراهة اذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا سبها ما ورد في كتابه يصل
(وذكره) (الزيادة على الشبع) من الطعام الحلال بل انفسه من الضر ويحل في طعام نفسه ما في طعام
مضيفه يحرم كسب أي في الويلة (ويستحب ان يأكل من أسفل الصفة) لامن أعلاها وسطحها بل يكره
ولما أوجها كعادلا أو زجا قدمه على الخسول ولو تساوى كان لو اطعمه أحدهما عاش واولوا طعمه لهما عاش كل منهما نصف ثم قال عدل
النسب بينهما وكذا الوجود بحيثان وكذلك كان له ان سوي بينهما ولو كان الغني الذي معه ساد الاحد وبه ونصف جوع الآخر
نفسه عليه ما بحث يسد من جوع أحدهما ما سد من جوع الآخر فان كان مثله يسد جوع الآخر فقتله عليه ذلك وقوله وإن
نفسه عليه ما قال شيخنا وهو الوجه أخذنا بما يأتي آخره (قوله قاله الجلي) أي أوالا يصحبه وكذا قوله قال الزكشي ويحل الكراهة

(قوله وليس كذلك) أشار إلى تعصمه (قوله فلا يصح من الكافر) فإن أسلم بنقضه (قوله وألا تراه) لأنه متى وضع لأصحاب القربة فلا يصح من الكافر كالأحرام الحج (قوله لكن ما جرى باب الحج بعينه) أشار إلى تعصمه وكتب عليه قال القملي فجعل المذكور رهنا على المعين وقوله فيجعل على المعين أشار إلى تعصمه (قوله والأصح أنه لا يصح بغير إذن سيده) أشار إلى تعصمه (قوله وبشأن غير الحج كذلك) قد صرح به الإمام والغزالي في آخر التوبة وبالسبب والقاضي يجل هنا فقال لو نذر صلاة أو صوما أو زكاة أو حج على الجميع فلو حج في الرق فاجدها جميعا يبرأ والثاني والثالثان يجب أن لا يذوقا (قوله ولو نذر عتق مروه (٥٧٥) انعقد) أشار إلى تعصمه (قوله وينبغي انعقاده بكتابة الناطق الحج)

الترام القربة بـ لا القربة فأمر بما لا بد على الوفاء (وقد فصلنا في الأول في أركانه وهي ثلاث الأولى التناذر وشروط التكليف والإسلام) والاختيار ونفوذ التصرف فيما ينشده (ولو سكر) حال النذر اهـ تصرفه وقضية كلامه أن السكران مكلف وهو ما جرى عليه في كسب الجسد وليس كذلك كسب ربه ثم (فلا يصح) النذر من غير المكلف إلا السكران كصبي ومجنون لعدم أهليته فلا التزام ولا (من الكافر) لعدم أهليته لا قربة وألا تراه ما أغناها عن دفعه وعقده وصحته ومصدقته من حيث إنهم اعتقدوا ما لا قربة ولأن المكروه كالتعق وغيره ونحوه من أمي الخطأ والنسيان وما شكره هو عليه ولا من لم ينقض تصرفه في ما ينذر كذا رتبته القرب بالمالية كما يأتي به (ويصح) أي النذر (من المجبور عليه) بدفعه أو فسخ (في القرب البدنية) بخلاف القرب بالمالية بالعينة كعتق هذا العبد والصدقته (ولا يجر) على المقاس في ذمته (فصح نذره المالي فله أن يماز يذره بعد فلان) فخر عنه وكلامه كالماله هنا يقتضي أنه لا يصح من المسلم نذر القرب بالمالية في النعمة كما ينماز في باب الخمر بعينه وهو أو جهه كالتدبير والوصية وإن كان في الزام الذمة في الحال بخلافه لأنه على هذا إنما يؤدي بعد فلان الخمر عتق نذر القرب في نذر القرب في الزم في ذمته قال ابن الرفعة ينبغي أن يكون كسبه له أي الأصح أنه لا يصح بغير إذن سيده والأصح انعقاد نذره للحج وبشأن غير الحج كذلك انتهى والأو جهه ما اقتضاه كلامهم من صحة نذره المالي في ذمته بغير إذن سيده ويغفل الضمان بأن الغلب فيه حق الله تعالى إذ لا يصح إلا في قربة بخلاف الضمان قال في الأصل ولو نذر عتق مروه أن انعقدان نفذ ناعته والافسكمن نذر اعتاق من لا علمه نقله الأصل عن التزول وأمره (الركن الثاني الصفة فلا بد منها) في النذر فلا بد من كسبه أو ثلثه أو قد ينعقد بأشارة الآخر من المصحة وينبغي انعقد كسبه كناية الناطق مع النسبة قال الأذري وهو أولى بالاعتقاد به من البيع (وهو) أي النفرة - كان (نذر تبرر) - أي به لا به طلبه البر والنذر بالي الله تعالى (د) نذر الحاج بغض اللام - أي بلوقه عمله بالإيجاج والغضب (فالأول) وهو نذر التبرر (نوعان أحدهما نذر الجازاة وهو أن يلزم قربة في مقابلة حدوث نعمة أو إندفاع نعمة) وإن لم يكن حدوثها نادرا (قوله أن أغناني الله أو شفي) أو شفي مريض (فعل كذا) وكقول من شفي من مرضه على كذا المائتم الله على من شفي من مرضه وخرج بحدوث ما ذكر استمره قال الزركشي وهو قدس بحجود السكر (النوع الثاني أن يلزم من غير تعاقب) يشي (فصح أن التزم قربة كقوله ابتداء الله على أن أفعل كذا) أي من صرم أو صلاة أو نحوه بخلاف ما إذا التزم بغير قربة ولو بما حاق فلا يصح كسبه أي (ويجب الوفاء بالنذر) المذكور بنوعه بخلاف ما يخارى السابق (لأن علق) النذر (عشئ الله أو شفي) بدفعه فلا يصح (وأن شاء) زيد لعدم الجزم إلا في القرب بالبر نعم قصد عبادة الله تعالى أو وقع حدوث مشيئة بغير نعمة مقصودة كحدوث بدني قوله أن قدّم بدفعه - كذا قالوا جهه الأصح - صرح الأذري في الأولى (واما نذر العجاج) والغضب يقال به بين العجاج والغضب وبين العلق ونذر العلق بغض العين الجمعة واللام (هو) النشيط نسمن شيء أو يحمله عليه تعاقب الترام قربة) بفعل أو ترك (قوله أن فعلت كذا أن لم أفعل

الترام القربة بـ لا القربة فأمر بما لا بد على الوفاء (وقد فصلنا في الأول في أركانه وهي ثلاث الأولى التناذر وشروط التكليف والإسلام) والاختيار ونفوذ التصرف فيما ينشده (ولو سكر) حال النذر اهـ تصرفه وقضية كلامه أن السكران مكلف وهو ما جرى عليه في كسب الجسد وليس كذلك كسب ربه ثم (فلا يصح) النذر من غير المكلف إلا السكران كصبي ومجنون لعدم أهليته فلا التزام ولا (من الكافر) لعدم أهليته لا قربة وألا تراه ما أغناها عن دفعه وعقده وصحته ومصدقته من حيث إنهم اعتقدوا ما لا قربة ولأن المكروه كالتعق وغيره ونحوه من أمي الخطأ والنسيان وما شكره هو عليه ولا من لم ينقض تصرفه في ما ينذر كذا رتبته القرب بالمالية كما يأتي به (ويصح) أي النذر (من المجبور عليه) بدفعه أو فسخ (في القرب البدنية) بخلاف القرب بالمالية بالعينة كعتق هذا العبد والصدقته (ولا يجر) على المقاس في ذمته (فصح نذره المالي فله أن يماز يذره بعد فلان) فخر عنه وكلامه كالماله هنا يقتضي أنه لا يصح من المسلم نذر القرب بالمالية في النعمة كما ينماز في باب الخمر بعينه وهو أو جهه كالتدبير والوصية وإن كان في الزام الذمة في الحال بخلافه لأنه على هذا إنما يؤدي بعد فلان الخمر عتق نذر القرب في نذر القرب في الزم في ذمته قال ابن الرفعة ينبغي أن يكون كسبه له أي الأصح أنه لا يصح بغير إذن سيده والأصح انعقاد نذره للحج وبشأن غير الحج كذلك انتهى والأو جهه ما اقتضاه كلامهم من صحة نذره المالي في ذمته بغير إذن سيده ويغفل الضمان بأن الغلب فيه حق الله تعالى إذ لا يصح إلا في قربة بخلاف الضمان قال في الأصل ولو نذر عتق مروه أن انعقدان نفذ ناعته والافسكمن نذر اعتاق من لا علمه نقله الأصل عن التزول وأمره (الركن الثاني الصفة فلا بد منها) في النذر فلا بد من كسبه أو ثلثه أو قد ينعقد بأشارة الآخر من المصحة وينبغي انعقد كسبه كناية الناطق مع النسبة قال الأذري وهو أولى بالاعتقاد به من البيع (وهو) أي النفرة - كان (نذر تبرر) - أي به لا به طلبه البر والنذر بالي الله تعالى (د) نذر الحاج بغض اللام - أي بلوقه عمله بالإيجاج والغضب (فالأول) وهو نذر التبرر (نوعان أحدهما نذر الجازاة وهو أن يلزم قربة في مقابلة حدوث نعمة أو إندفاع نعمة) وإن لم يكن حدوثها نادرا (قوله أن أغناني الله أو شفي) أو شفي مريض (فعل كذا) وكقول من شفي من مرضه على كذا المائتم الله على من شفي من مرضه وخرج بحدوث ما ذكر استمره قال الزركشي وهو قدس بحجود السكر (النوع الثاني أن يلزم من غير تعاقب) يشي (فصح أن التزم قربة كقوله ابتداء الله على أن أفعل كذا) أي من صرم أو صلاة أو نحوه بخلاف ما إذا التزم بغير قربة ولو بما حاق فلا يصح كسبه أي (ويجب الوفاء بالنذر) المذكور بنوعه بخلاف ما يخارى السابق (لأن علق) النذر (عشئ الله أو شفي) بدفعه فلا يصح (وأن شاء) زيد لعدم الجزم إلا في القرب بالبر نعم قصد عبادة الله تعالى أو وقع حدوث مشيئة بغير نعمة مقصودة كحدوث بدني قوله أن قدّم بدفعه - كذا قالوا جهه الأصح - صرح الأذري في الأولى (واما نذر العجاج) والغضب يقال به بين العجاج والغضب وبين العلق ونذر العلق بغض العين الجمعة واللام (هو) النشيط نسمن شيء أو يحمله عليه تعاقب الترام قربة) بفعل أو ترك (قوله أن فعلت كذا أن لم أفعل

نفس أو بدنه عليها (قوله وخرج بحدوث ما ذكر الخ) قال شافعي العله خرج بالمجازة لا بالحكم (قوله لأن عاقب بمشيتائه) خرج به ما إذا لم يفعله تعاقب بان قصد التبرك أو الاستعانة بالله على الوفاء أو أطلق فإنه يصح (قوله فالوجه الصفة) أشار إلى تعصمه (قوله بتعليق الترام فخر قال) نص الشافعي على أن التعاقب بالحلف من نذر العجاج والغضب وأنه بخبره بين الكفار والعق ما إذا قال أن فعلت كذا فعدى حر فله أنه يعتق بلا خلاف وإنما الاختيار في الترام العتق د ما يعتاده الناس في حالة الغضب من قواهم العتق يلزمي لا يفعل كذا لم ينو التعاقب لكن عيانا العتق لا يتحقق به الأعلى وجه التعليق والالتزام كقوله أن فعلت كذا فعدى حر وأفعلى عتق والخاف به على وجه التعليق

كذا لله على كذا فان التزم فيه (قرية) كصوم (أوقيا) كصوم وصلا وصوفة (تغير بين الوفاء
بما تذكروا بين كفاة عين) لانه يشبه النذور من حيث الله التزم فيه بقرية بقرية من حيث المنع خلاف ما صححه
الرافعي من تعين الكفارة (وان التزم غيرها) أي غير القرية (فعلية) ان حثت كفارة عين) لانه انما
يشبه الامين لا النذورم فرع على كل من الشقين فقال (فاذا قال ان فعله لله على ان اعتكف بخير بين عتقه
وكفارة عين) فان اشتار عتقه أعتقه كيف كان أو الكفارة باعتق في اعتاقه صفة الاجزاء (أو ان فعله لله
على ان أعتقك فكفارة ان فعلت) كذا (فوالله لا طاعة لمن يترجم كفارة عين بوجوب أحدهما) قبل التعلق
وبعد الفعل وفي معنى موت أحدهما محرر على الآخر بوجوب أحدهما (وكذا الوفاء) ان فعلت كذا
(فتعالى ان أكل الخبز) يترجم كفارة عين بوجوبه قبل كل ما يترجم بعد الفعل لان هذا المذكور انما يشبه
الامين لا النذور لان المعلق غير قرية (أو قال) ان فعلت كذا (فقله على نذر النذور بقرية بقرية
من القرية) (وكفارة عين) فلو كان ذلك في نذر التبر كان قال ان شئ الله مرضي فعلي نذر أو قال ابتداء الله
على نذركم بقرية بقرية من القرية بقرية البقرية (وان فعلت كذا) (فقله على كفارة
عين لزمته) أي الكفارة ان حثت لان التي التزمها (وكذا الوفاء) نذرت لله ففعل (كذا أو نوى
الامين) يترجم ان حثت كفارة عين (وان لم ينز ووجهان) جزم في الاول بينهما بما جزمه الرافعي من انه
نذر أي نذر تبرير (أو) ان فعلت كذا (فقله على عين فاعو) لان مزيات بنذروا لصيغة عين وليست
الامين بما ثبتت في اللفظة (ولو قال ابتداء الله على أن أدخل الدار اليوم) (فبين) حتى اذا دخلت نذرت
كفارة عين وان لم يكن نذرا لانه لم يترجم قرية (فرع ولو قال ابتداء الله صدقة) أوفى سبيل الله (فانظر)
لانه لم يأت بصيغة التزام (فان عاقه) أي قوله المذكور (بندخل مثلا) كقوله ان دخلت الدار فاني
صدقة (فتدبر لحاج) لانه المنة هو منه فكان كقوله فعلت ان أصدق على (فاما ان تصدق بكل ماله
وإراد ان يفر) كفارة عين (الان أو جيبه) أي التصديق بكل ماله عينا (والتبرير) الملقا بما
ذكر بان يكون المعاق به مرغوبا فيه (كقوله ان نذرتي لله فدخلت الدار) أو ان دخلت الدار وأراد
ذلك في صدقة (فتب الصدقة) عينا بان يذلل مراد الله المنة خلاف المربا بحيث أوقع الاثنوي
في الاعتراض عليه (فان قال) بدل صدقة في نذر الحاج أو التبر (في سبيل الله فغزاة) تصدق
بكل ماله في الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقا قال الزركشي والاشبه بخصيص لزوم التصديق بكل ماله
فيه تقرر بما إذا لم يكن عليه دين لا رجوع وفاقه أو له من نذرتي مئونة وهو يحتاج الى صرفه فان كان كذا
لم يعتقد نذره بذلك لعدم تناوله لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه بذلك وسبق ما في نحو ذلك الاذري
فالرجوع الى الماردي في لزوم التصديق بما يترجم به عورته وجهان أحدهما نعم لانه من ماله والثاني لا يجوز
لاستثنائه شرعا لحقوق الله تعالى (فرع الصيغة ان احتملت نذر الحاج ونذر التبر ورجع) فيها
(القصه) أي النادر (فالرجوع فيه بمرور المرفوع عنه لحاج) وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة
أوهية أو صياح والرافعي في كل منها تارة يتعلق بالانبات وتارة بالثبوت وقد أخذ في بيانها فقال (فلا يثبت
في الطاعة كقوله ان صلبت فعل كذا بحملهما) أي نذر التبر بان يردن وفقى الله الصلاة فعل كذا
ونذر الحاج بان يات له صل فقول لا أصلي وان صلبت فعل كذا (والثاني فيها) أي في الطاعة كقوله
وقد تمتع من الصلاة (ان لم أصل) فعل كذا (لا يتصور الانبات) لا تبرر لانه لا يفرق ترك الطاعة
(والانبات في المعصية كقوله) وقد أمر بشرب الخمر (ان شرب الخمر) فعل كذا (يتصور لحاجا
فتعالى في فيها) كقوله ان لم أشرب الخمر فعل كذا (بحملهما) أي نذر التبر بان يردن عصي الله
من الشرب فعل كذا ونذر الحاج بان يمنع من الشرب في قول ان لم أشرب فعل كذا (ويتصور ان) أي نذر
التبر ونذر الحاج (في المباح نفيوا انباتا) فالنذر في النفي كقوله ان لم أكل كذا فعل كذا يردن انباتي
الله على كسرته هو نفي كنه فعل كذا وفي الانبات كقوله ان أكل كذا فعل كذا يردن انباتي

والانبات موجب الكفارة
ويجوز فيه هذا الخلاف
ماذا يلزم اذا قال والحق
لا أقول كذا والحق لا
أقول كذا بالجرم تتعد عينه
ولا حث عليه من فعله
بحلاف اليمين بالله تعالى فانه
اذا قال والله لا أقول كذا
تتعد عينه ر (قوله تغير
بين الوفاء بما ينو الخ)
مقتضى اطلاعهم بالتغير
أنه فعل ما شاء من غير
وقوف على قوة الاختيار
ولو قال اخترت كذا ليعين
وله العدول غيره (قوله لزمه
قرية من القرية) أشار
الى تصحيحه (قوله بما حثه
الرافعي من أنه نذر) أشار
الى تصحيحه (قوله والاشبه
بخصيص لزوم التصديق
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
لم يعتقد نذره بذلك) أشار
الى تصحيحه (قوله والثاني
لا يجوز الخ) أشار الى تصحيحه
(قوله ويته قرأتان في المباح
نفيوا انباتا) اذا قال ان أكلت
فلا تفتنه على صوم وبيع
فان أراد ان نذر الله
رؤيته فهو نذر تبرير
ذكره كذا ونذر يته هو
نذر لحاج قال الاذري وقد
تكون نذره من نذرويت
معصية كرامة أجنبية
بعضها فلا يكون ذلك تبررا

(قوله لزم الكفر بالجنس) أشار الى تصحيحه (قوله لا يملكه منه) في دفع الخ (ان لم يكن أهلاً ولا انقضت عتقك) أشار الى القياس
 بمقتضى احوال حصول الواجب المتخير (قوله في عتقك) في التخيير (انما اولى تصحيحه) قوله في عتقك بقدر سابق كلامه في قوله
 (الم) قال ابن ابي عمير لزم النكاح بالنزاع فدل على ان النكاح لا يملكه الا بالرضا (قوله لا يملكه الا بالرضا) لا يستلزم لزومه
 على الرضا انما هو في ما كان متخييراً وهو في النكاح لا يملكه الا بالرضا (قوله لا يملكه الا بالرضا) لا يستلزم لزومه

(٢٣ - اصفى المطالبين - اول) يستأخرون بحج عنه فإيه ان الحج قد ثبت في ذمة أولادهم الذي في أدامه لا يمتد بالاداء والتكاليف لا يثبت في الذمة لما سبق فاقبل فاذا كان مستحبا له اللازم الذم فإيه انه ليس كل مستحب يلزم بالنذر ولهذا الزموا جميع راسه أو نذر السافر الصوم في السفر لم يصح النذر على الاصح عند الاكثرين وان كان الصوم أفضل انتهى وقوله لم يصح النذر اصح عند الاكثرين قال شيخنا: أي ان المرء يجمع بين الرأس والصوت في أقام الصوم في السفر لا الزم حيث كان أفضل

(قوله وقضية كلام المصنف كاسله عدم لزوم كفارة الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وهو الموافق لما سار الخ) ما مر في نذر العجاج (قوله فعليه الاتيان به ثانيا الخ) أشار الى تصحيحه (قوله كالسلام: ابداه ودا) وقراءة سورة موعته يستوعول في قراءة الصلاة اذا لم يكن امامه القبر محصور من اولى مرضوا بالتطويل ولا فرق في صحة نذر الجنازة عن قراءة سورة موعته يستوعول في قراءة الصلاة في كونها في فرض وتقل قال قول بان صحته بما عرفت بكونه في الفرض اذ ما من تعديد الرخصة (٥٧٨) وأصلها بذلك وهم لانها اعتمادا بذلك الخلاف فيه (قوله على السلبين) قال النوروي

في دقايقه قول الحرر والسالم على القبر الاجود حذف الصغير اذ لا فائدة في موقد يوم الاحترار من سلامه على نفسه عند دخوله بيتا خاليا ولا يصح الاحتراز فانما سواه انتهى وقال الانزعي الظاهر انه لا يلزمه (قوله وعادة المرض) أو المرض لا يبين كيفية انحرجه من نومه هل هو يمرض ببلده أم يمرض اذا قلنا بالاول فهل يكتفي بثلاثة أم يمرض والذى ينبغي ان تكون المسئلة الاولى كالرخصة بالثاني الاولى للناس والثانية حكمها حكم العموم بناء على ان الجمع المحسلي بالعموم وفي المسئلة وجه انه يخص بالمجان وان قوله هل هو يمرض ببلده أشار الى تصحيحه وكذا قوله يكتفي بثلاثة وفي نذر صوم رمضان بالسر) أو الانعام فيه (قوله وجهان) أحدهما صحتا كان أفضل (قوله) والظاهر انهم أرادوا الخ) أشار الى تصحيحه (قوله أو) سجدة التلاوة والشكر الخ) لو نوجد السهر عند مقضيه فان نذر فعله بعد السلام لم يضر نذر أو

وقضية كلام المصنف كاسله عدم لزوم كفارة عين في الباب أو به جزم الاصل في باب الالاع وصوبه في المجموع هنالك كزج في المباح كاسله زوجه وهو الموافق لما سار من زوجه في قوله ان فعلت كذا فته على أن أطلق في قوله ان فعلته فته على أن أكل الخبز وفي قوله الله على أن أدخل الدار (و يصح نذر العبادات المقصودة) وان وضعت للتقريب أو عرف من الشارع الاقسام بتكليف الخلق بايقاعها عبادة (كالصوم والصلاة ونذر راتبه وفروض الكفاية ولم تتعاقب بحال) كالجهد وتجهيز المستوصلا للجنازة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (الصفحة المسجحة فيها) أي في العبادات (ولو في فرض) ولو نذرنا (كتابا بل القراءة) (ولو في السجود) اذ لم يندب ترك التطويل (والشي في الحج) لانه مقصود ان كان تركه أفضل كسائر (والصلوة في المسجد والجماعة) فلو خالف في الوصف المترجم كان صلي في الاخرة منفردا سقط عنه خطاب الشارع في الاصل وبقى الوصف ولا يمكنه الاتيان به وحده فعليه الاتيان به تائبا مع وصفه كره في الاثر وتبعنا القاضي والمتولي وقال القاضي أو الطيب سقط عنه نذره أيضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاءه بل ان الرخصة والاول ظاهر اذا انقل ان الفرض الاول والا فالحاجة الثانية انتهى وقد جعل الأول على ما اذا ذكر في نذره الظهور مثلا والثاني على ما اذا ذكر في الفرض (ويعتقد) النذر (بشرط ما يشاء عليه من الاخلاق الحسنة) التي رغب الشارع فيها فلو لم تكن عبادة مقصودة (كالسلام) على السلبين (والزيارة) للقدم والقبور وتجوهرها وعادة المرض وتشييع الجنازة وتعليب الكعبة وكسوتها كسبا تيان لان الشارع رغب فيها فهي كعبادة وله عموم خبر من نذر أن يتطبع الله فطاعته (فان نذر الوضوء صحيح) كسائر العبادات (وجلي على التجديد) المشروع وهو ان يكون صلي بالاول صلاة (وان نذر لكل صلاة نذره) الوضوء لكل صلاة (ويكفيه) في خروجه عن عهده نذره (وضوء الحدث) فلا يلزمه وضوء ثان فهو كافيه عن واجبي الشرع والنذر (ولا يصح نذر التيمم) لانه انما يؤتى به عند الضرورة (و لا نذر) (الفصل) اسكل صلاة على الاصم من أنه لا يسجد بتجديد (وفي) صحة (نذر صوم رمضان بالسر والقيام) في الفرض (في المرض وجهان) انما ذكرهما الاصل في الاول أحدهما ونقل عن عامة الاصحاب لانه التزام بصلح الشرع والثاني نعم كسائر المسجحات قال في المجموع كذا أطلقوه والظاهر أنهم أرادوا من لا يضرر بالصوم في السفر فانه أفضل لئلا يضرر به فافطره أفضل ولا ينعقد نذره لانه ليس بقرينة أو الثانية فتقل أعني الاصل فيها وفي نذر الصوم بشرط أن لا يضر في المرض عن الامام تفر بعالي الاثر من الوجهين المذكورين عدم الاعتقاد به جزم المصنف بعد في مسئلة نذر الصوم (و يمر بين نذر القيام في التوافل) قال في الاصل وفي نذر اتمام الصلاة في السفر ان فانا الانعام أفضل (و) فمن نذر (استعاب الرأس بالمسح أو) نذر (التلث) في الوضوء أو الفسل (أو جفتي التلاوة والشكر) عند مقضيهما وجهان التذوقهما في اتمام الصلاة فيم اذ كره من صاحب الاثر والمصنف في شرح الارشاد قال العمراني في البيان وهو الذي يقضيه المذهب (وان نذر الصوم بشرط أن لا يضر في المرض لم يلزمه الوفاء به في المرض) لان الواجب بالنذر لا يرد على الواجب شرعا (وان نذرنا لا يضر من ثلاثة) فأكثر (من الكفار ونذر) على مقاومته (ان تعقد) نذره وان لم يقدر عليها فلا (ولو نذر الاحرام بالحج في شوال أو من بلد كذا ان تعقد) نذره (فرع لو عين الجهاد) الذي نذره (جهان)

قبله فوجهان أحدهما انه زوجه (قوله) وجهان التذوقهما الخ) أشار الى تصحيحه (تنبيه) ولو نذر صلاة بعضا قبل الاستواء اجزاء في غير يوم الجمعة بعضه عند الاستراخ مع لان المنهي عنها ابتداءه لاسبابه في وقت النهي واستثنى الباقي المقتضية لاصح نذر الصلاة صوما في وقت معين لاحتمال كونها فيه متاخر لا بدعي في ذلك ان الاحرام باحتمال تأخرها بالصلاة والصوم لان ذلك لا يفسد باب التوبة بالتأخير بخلاف النذر فانه الزم مع الشك وهذا ظاهر

(قوله قال الاذرى وشبه الخ) أشار الى تعميم قوله وغيره ان نذر الخ قال حنفاً أي غير الامام (قوله لو نذر غير الامام ان يستقي مع الناس الخ) لو نذر أهل الاستقامة لاهل الجذب بهم على الاصح لانه يستحب لهم ان يستقوا لاهل الجذب ويسألوا اهل الاستقامة لو نذروا
 الاستقامة بكمات المدينة نوبت المقدس كنذر الصلواتها (قوله والحق انه لا خلاف الخ) (٥٧٩) أشار الى تحججه (قوله وفاق رقبته

وبين قوله ان فعلت الخ)

الفرق بينه وبين ما وضع لان

هذا ليس بنذر وتبرأ ذ

خروج المبيع مستحقاً

ليس برغوه فيه ولا حاج

اذ ليس فيه منع نفسه

من شيء ولا حثها عليه

قضى الغفلة ان الوقت

لزوجها لم يمنعني فقه

على عتي عبد نظران فانه

على سبيل المنع فنذر لحاج

أو على سبيل الشكر فقه

حب رزقها الاستمتاع

برزقها لم يوافق لانه نذر

نذر (قوله وبؤذنه كما

قال الاذرى اشتراط الفقر

في البتة) أشار الى تصححه

(قوله الاول الصوم الخ)

بدأ بالصوم اكثر احكامه

فيه (قوله أو حين أو صوما

كثير أو طويلاً) ولو قال الله

على صوم الایام وأطلق

فهل يجعل ذلك على صوم

الدهر أو يكفه ثلاثة أيام

أو صوم أسبوع أو يلزمه

صوم سنة قال الاذرى لم أر

فيه شيئاً قد سبق في الطلاق

كلام في تعليق الطلاق بمثل

ذلك فطاب منه وقوله أو

يكفه ثلاثة أيام أشار الى

تخصسه (قوله كفا يوم

استشكل الصباغ تبعاً

لماوردى والروايات

أجزاء) عناجه (مثلها في المسافر) قدر (المؤنة) لاستواءهما في نقل الشرع حيث نذر قال الاذرى
 وشبه تعين التي عنها اذا كان الجهد لهما علم اجرائها كتر خطار وان قربت مسافتهما * (فرع
 بشرط في) انعقاد (نذر القربة المالية) كالمه دفعتوا لخصصة (الالتزام في القيمة أو الاضافة للمعين
 عليه كقوله على أن أصدق بدينار أو هذا الدينار) بخلاف الوأضاف للمعين عليه كقوله ماله كقوله على أن
 أعنتي عبد فلان لغرم سلم السابق أول الباب (فان قال ان ملك عبد أو ان في الله مريض وملك عبد
 فقه على أن أعنته) أو ان في الله مريض فقه على أن أعنت عبد ان ملكته أو فقته على أن أشتري عبد
 وأعنته أو فقه على ان حان دخل المار كصرحها الاصل (انعقد) نذره لانه في غير الاخيرة التزم فقه بقية مقابلة
 نعمتوني الاخيرة ماله للعبد وقداعة بصفتين الشفاء والدخول وهي مستثناة أيضاً بما يعرفه على (لان
 قال) ان ملك عبد أو ان في الله مريض وملك عبد (فمهر) فلا ينعقد نذره لانه لم يلزم التزم التزب
 بقربة بل على الحر في بشرط وليس هو ما كمال التعاقب قلنا (وكذا اذا) وفي نسخة ان (قال ان ملكك)
 أو ان في الله مريض وملك (هذا) العبد فقه على أن أعنته أو فقه على نذره في الارل دون
 الثانية بشقهما * (فرع) لو (نذر الامام أن يستقي) للناس (لزمه الخروج بالناس) في زمن
 الجذب (وان يؤمهم) في صلاة الاستسقاء وعطبهم لان ذلك هو المفهوم منه قال في الامام فقه سوا قبل
 الخروج خرج واستقي وكان قضاءه كما نذر ان يصوم يوماً فانه فلونذر ان يستقي لنفسه فهو كبره وقد
 ذكره قوله (وغيره ان نذر) أن يستقي (نذره الصلاة) للاستسقاء ولو (منفرداً فان نذر الخروج)
 أي الاستسقاء (بالنفس لم ينعقد) نذره لانهم لا يطيعونه وهذا ما نقله الاصل عن النبوي قال الزركشي
 وهو خلاف نص الشافعي والاصحاب على أنه يلزم ذلك بنفسه وعبارته الجرجاني عن النص لو نذر غير الامام ان
 يستقي مع الناس كان عليه أن يخرج نفسه لم يكن عليه أن يخرج بالناس لانه لا يكفهم والحق أنه
 لا خلاف بل ما نقله معلوم من تعظيم قولهم لم ينعقد نذره أي بالنسبة لاستساقته بالناس (وان نذر ان
 عطب وهو من أهله) أي الخطبة (انعقد) نذره (ولزمه القيام بها) كإتيان الصلاة فنذره بناء على
 أنه يسلك بالنذر ماله واجب الشرع وهذا ما اتفقت عليه كلام أهل نفعين النبوي أيضاً قال الاذرى وغيره
 والذهب ما نص عليه الشافعي من أن هذا في الامام مخاطب بالناس والا فيجوز أن عطب فاعا قال أعني
 الاذرى وقد تقرر أن المنفرد بسن أن يصلى ولا يخطب وقضيته أنه لا يلزمه الخطبة بالنذر * (فرع في
 قضاوى الغزالي ان قول البائت للمشتري ان يخرج المبيع مستحقاً فقه على أن أهلكه الفلغ) ان لم يحكم
 بهت محام كراه مذهب معتبر (لان المباح لا يلزم بالنذر) كإسرا فان قلت الهبة مقربة (قلت) نعم
 (الهبة مقربة الا أن على هذا الوجه امتد فربى ولا محرمه فكانت مباحرة الله أعلم) وفيه نظر والوجه
 انعقاد النذر وأرى فقهه وبينه وبين قوله ان فعلت كذا فقه على أن أعلى ركعتين (فرع لو نذر كسوة يتيم لم
 يبره يتيم ذى) أي كسوته لان مطلق التيم في الشرع للمسلم وعاله القاضى وغيره بأنه لا يجوز وضع
 الكسوة لغيره فكذلك النذر وبؤذنه كما قال الاذرى اشتراط الفقر في البتة
 * (الفصل الثاني في احكامه والمالزمات) بالنذر (أنواع) أربعة (الاول الصوم فن نذره صوما) كان
 قال الله على صوم أو ان اصوم (نذر) صوم دهر أو حين كفا يوم) أي صومه لانه أقل ما يصدق به الصوم
 (وان نذر صوماً ثلثة) يكفه صومه لانه أقل الجمع * (فرع ويسلك بالنذر ماله واجب الشرع)

الاكتفاء بيوم وقال شافعي ان لا يكفي به اذا جلت النذر على أقل واجب بالشرع فان أقل ما وجب بالشرع صيام ثلاثة أيام وحاول ان الزعم قد دفع
 هذا الاشكال فقال لا نسلم انه أقل صوم وجب بالشرع ابتداء بدليل وجوب صوم يوم فقط بالشرع في حراء الصدوق عند افاقة المجنون وبولع
 الصبي قبل طلوع الفجر آخر يوم من رمضان والعجب من المعترض والمجيب فان أقل صوم واجب بالشرع ابتداء يوم فانه رمضان ثلاثون عبادة
 بدليل وجوب البتة كل ليلة وان بعضنا لا يصدق بفساد بعض د (قوله ويسلك بالنذر ماله واجب الشرع) أي غالباً

المسائل ان ظهور دليل أحد
الطرفين في بعضها وعكس
بعض (قوله وقد ينه عليه
كامله في باب الرجعة) لم
يذكر مسئلة النذور في باب
الرجعة وقد نقلها الشارح
فيمن الرصة (قوله اصحهما
وبه قطع البغوي الخ) أشار
الى تصحيحه (قوله وبه عمل
انه أراد الخ) أشار الى تصحيحه
(قوله وظاهر ان صورة
المسئلة الخ) أشار الى
تصحيحه (قوله فان نذرهما
بتسليتين زماه) أشار الى
تصحيحه (قوله وان نذر
الصدقة الخ) ولينذر التصديق
على أهل بلد معين لم يمتثل
مالوا كانوا أغنياء وفقراء
أو أغنياء وفقراء لان
الصدقة على الأغنياء غريبة
(قوله ولو نوعها آخره
معيب وكافسر) تستثنى
المشترط بشرط الاعتاق
وان بشرى أصله أو فرعه
شبه العتق عن النذر
ومنقطع الخبر وان لم يقض
مدة يغلب على الظن انه
لا يعيش أكثر من ذلك
البقيس وقال لم أر من
نعرضه في النذر (قوله
اصدق الاسم عليه) مع
تشوف الشارع الى العتق
ولانه من باب الغفران
التي يشق اخراجهما فكان
عند الاخلاق لا ياتر الا لما
هو أن ضرر اخلاف الصلاة

ابتداء لا شترأ كهـ ما في الوجوب (لا) مسئلة (يأتر) الاستدانة في الباب مما نوري دله على
دليل الاول وقد ينه عليه كامله في باب الرجعة أيضا (فعل هذا) وهو انما سلك بالنذور مسئلة واجب الشرع
(يعني صومه) المنذور (تبييت النية) وان سلكه مسئلة الجائز لم يجب التبييت وخالف الجمهور
فصح انه يجب التبييت أيضا للعموم الخبر (ثم لو نذر قبل الزوال صرم يوم لزمه) وضع صومه بنه على ان صوم
التصديق اذا توفى ثم ارايكون من أوله (ومن نذر صلاة) وأطلق (لزمه ركعتان بالقيام) عند قدرته
عليه خلا على أقل واجب الشرع (فان نذرهم من قعود) مع قدرته على القيام (ان اعتقد) نذرهما
لا يقع ولانه صفة ليست غريبة فالتبوت يوقى الاصل فله ان يصلها فاعاد انفسها كما صرح به الأصل (و) لكن
(القيام أفضل له) وحذف ما نقله الأصل بعد عن الامام عن الاخبايين انه لو قال في ان أصلي كذا فاعاد
لزمه انقيام عند القدرة مثلما فاته ما هنا كما تبين عليها الاستوى وغيره وما لم يكن لصوم الاصل ما هنا بان يصلي
قاعدا وما هنا بان يصلي كذا فاعاد تأثير ظاهر في الفرق صور المصنف ما هنا ما صوره الاصل ثم (ولو نذر
ان يصلي ركعتين فضلى أو يعاتبه سلمية) بنسبه أو تشهد (في الإخراء ترد) أي خلاف وعبار الجمهور
ففسه لم يقان اصحهما وبه قطع البغوي وجاوزه والثاني فبوجهان وهذا الترجيع جمع فبأن نذر من كلام
الأصل والقائل بالجواز اقامه على نذر ان تصديق بعشرة تصديق بعشرين وهو على خلاف الأصل السابق
من انه يسلك بالنذور مسئلة واجب الشرع وله جازم في الأقوال بدم الجواز قال في الأصل بعد ذكره الخلاف
ويمكن تناوذه على ما ذكر ان ترمناه على واجب الشرع لم يجزه كالصلى الصبح أو يعاود الأجزاء (أو) نذر ان
يصلي (ركعة أخرى) أي الركعة كما صرح أصله ويجعل انه أراد أجزاءه الأربعة بتسليمية وهو صحيح
(ولو نذر) ان يصلي (أو يبع ركعتان جاز) ان يصلها (بتسليتين) وان خالف الأصل السابق لغاية
وقوع الصلاة متى زوادة فضاها ولا نه يسمى مصليا أو يبع ركعتان كيف صلاها (فان صلاهما) الأولى
قوله في نسختها صلاها (بتسليمية) على مقتضى الأصل السابق (فتشهدن) أي فيؤمر بان يأتي
بتشهدن (فان ترك الأولى) منها (معدلا هو) وظاهر ان صورة المسئلة اذا نذر أن يعاتبه سلمية واحدة
أو طاق فان نذرهما بتسليتين لزمته انهما أفضل وبه صرح صاحب الاستقصاء في صلاة النذر ولو نذر
صلايتين لم يجزه أو يبع ركعتان بتسليمية واحدة كما جزم في الأصل أو اخرا الباب (ولا يجزى) فعل الصلاة
(على الرادله) اذ لم ينذر عليها بان نذر على الأرض أو أطلق بل يصلها على الأرض مستتة لا وهذا تقدم
في باب استبدال القيلة (فان نذر عليها أجزاء) فعلها عليها كما يجزى فعلها على الأرض (و) لكن فعلها
(على الأرض أولى) لانه يأتي بافعاله التامة وهذا من زيادة (وان نذر الصدقة أجزاء ما يجزى) وان قل
سواء أفانائه يسلك بالنذور مسئلة واجب الشرع أم جائزه لصدق الاسم عليه ولانه أقل واجب الصدقة في
الخطأ تصدقة الفطر في الرقيق المشرك (ولو نذر عتقا أجزاء معيب وكافر) وان خالف الأصل السابق
اصدق الاسم عليه مع تشوف الشارع الى العتق (لا ان قال) الله على ان عتق رقبة (أو مائة) أو مائة
ولا يجزى الكافر والمعيب (فان قال) الله على ان عتق رقبة (كافرة) أو مائة (أجزاء مسلمة) وسلمية
لانها أكمل وذكر الكفر والمعيب ليس للتقريب بل الجواز لا تصار على النقص فصار كمن نذر التصديق
بخطئة أو بشيء يحوز له التصديق بالجحفة (لا ان عين) بان قال الله على ان عتق هذا الكافر أو المعيب فلا
يجزه غير ذلك وان كان خبره متعلق بالنذر بعينه
هـ (فضل ان نذر صوم يوم أو أيام أو خيس) مثلا لا يومين (لم تتعين) فجوز ايقاعه في أي يوم أو أي أيام
أو أي خيس شاء مما يقبل الصوم غير رمضان (راستر) في ذمته (بعضها) حتى لو مات قبل الصوم
وبعد التمكن منه فقد عتقه أو صام عنه ولو ذكر الاستغفار في نذر صوم يوم أو أيام من زيادته قال في المثلث
في الثالث: ولو نذر لنذر على أول خيس يلقاه لم يبعد أخذها اذا دار في شيء أو جله بربع أو جادى انه ينزل

ولان مقصود الاعتاق تخلص الرقبة ولا يتفاوت فيها المعيب والسليم ولو نذر الصوم كفاه يوم واحد ولو نذر الصلاة بشرع على
لها فان لا لقائمة ولا يسع مكاتبها نال الصوم ثم نذر صوم ذلك اليوم لم يصح يشتمل النهار (قوله فان قال كافرة) أو جودية أنصراية

قوله وقد يفرق بان الصوم على ما كان عليه في الجاهلية من ان يصوم المرء في كل يوم من ايام السنة ما كان عليه في الجاهلية من ان يصوم المرء في كل يوم من ايام السنة ما كان عليه في الجاهلية من ان يصوم المرء في كل يوم من ايام السنة

على الاول وقد يفرق بان الصوم على ما كان عليه في الجاهلية من ان يصوم المرء في كل يوم من ايام السنة ما كان عليه في الجاهلية من ان يصوم المرء في كل يوم من ايام السنة

الضم ونظيران الواجب بدفع ما كان مكرهًا والامساك بالمتابعة لوقت من الامانة (قوله في تهذيبه) ونحوه (قوله وبه جزم النفل) وفي الرض
الامانة بخلاف الواجب وقول العلماء كافة الا ان حرم (تنبيه) قال الجرجاني في المعاني من لزوم يوم النذر فاطر فيزعمه القضاء الا
لنذر يوم الدهر (قوله فينبغي بحسب النذر الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وان نذر يوم عشرة أيام أجزأه متتابعة ومفترقة) بل ماذا كانت
للمسألة مطلوباً منه متابعها كصوم الائمة أيام كل شهر وستين شوال وعشرين ذي الحجة (قوله ولا أيام الحيف ولا أيام الجنون) لأن

هذا الأيام نذر صومها لم ينقد نذره فإذا طلق فأولى أن لا تدخل في نذره (قوله وانما هو مقتضى كلامه) أشار إلى مقتضيه (قوله كما ذكره في صوم الأنابيين) يفرق بينهما بأن كثرة وقوعه في السنة اقتضت عدم دخوله في نذرها بخلاف وقوعه في يوم الاثنين (قوله فان شرط فيها التتابع الخ) قال الماد روى النزيل في ذلك كالافاضة (٥٨٢) لكن الراعي ذكر في باب الاعتكاف أنه لو نذر اعتكاف شهر فانه تقزمه الأيام والليالي

الآن يقول أيامه أو نذره
فلا تقزمه فلولم ينعاه
بالفحص ص ولكن نواه
قبله فلا أثر له في الأصح
بل يلزمه الشهر جميعه
دووجه مخالفه الظاهر فلا
يقبل في دفع مقتضى اللفظ
وههنا مخالفة قوله ومن
نذر انعام فطوع من صوم
وان نواه من نذر (وايس لنا
صوم واجب بنقن النهار
الاهذا وعبارة الوجب لو نذر
من نوى نهارا صوم فطوع
ان يتذكر اليوم لزومه
وعبارة الحادى الصغير
وانعام ما نوى نهارا قال
البلقي انه يوافق رأى من
لا يوجب تعيين النية في
صوم النذر والصحيح عدم
لزوم الوفاء بهذا النذرا اذا
كان انما نوى نهارا لانه اذا
لم يتوكل لا انعقد صومه على
صفة يقع مثاله في الواجب
فتعد ولو جوبه نهارا اذا
يجوز في الصبي اذا بلغ في
نهار رمضان وهو صائم نهارا
يجزئ اذا كان قد نوى من
الليل اه تعليله متفق
بجملته في صوم النفل لولا
بنية النفل أو مطلقا فانه
ان انعقد على صفة يقع مثاله
في الواجب مع انه يقول
بلزوم نذره على أن ذلك لا
يضرب لان النذر لغير نية ارا
كان نذره لولا كراهة اختاره ونذره وهذا كما يقول في الصبي اذا بلغ في نهار رمضان وهو صائم انما يجزئ ما اذا كان قد
فرى من الليل ينقد نذره على ان يصدق ان الصوم في رمضان انما يكون بنقن الليل (قوله وكل من التعيين في نية اقاله بغنى عن الآخر)
هو من خلاف العام على الخاص (قوله فينبى ان ينيى الخ) أشار إلى مقتضيه (قوله فينبى بنذره الخ) أشار إلى مقتضيه

(المرض) لانهم ادخلوا في النذر لانه يشترط نهارا (ويعنى أيام السفر) التي أفاطر فيها لانه يتعلق
بمعض اختياره بخلاف المرض لكن ما ذكره في المرض لم يصرح به لاسل وانما هو مقتضى كلامه وقد منعه
البلقي وغيره واولا الاصح فيه هو جوب الصفة كما ذكره في صوم الأنابيين قلت ذكر الحاج كاسله
وفرق ابن كجبين بين الحضي بأنه يصح نذر صوم يومه بخلاف نذر صوم يوم الحضي هذا كما اذا لم يشترط في
السنة التتابع (فان شرط فيها التتابع فافطر أرض أو سفر) أو غيرهما ذكر كراهة - بالاولى وصرح به
الاصل (استأنف) صوم السنة (كقمارق) (صوم) (الشهر من المتتابعين) في كفارة الظهار (أو)
أفاطر (الحضي) أو نفاس (فلا) يجب الاستئناف كأي صوم الشهر من المتتابعين (ولا يجب قضاء
أيامه) أي الحضي ومثله النفاس وذلك ما امروا به الصريح بهذا هما من زبانه (وان قال في رمضان مثلا
يقع على أن الصوم هذه السنة كفارة بغيرها إلى الحرم) الذي هو آخر السنة الشرعية لانه لا ألف واللام
تصرف إلى العهد نذرا (وان نذر سنة متعلقة بلزومه التتابع) لاني الشهر ولا في الأيام لصديق الاسم
يذره (فصله) ثلثا متوكلون يوما عدد أيام السنة يحكم كمال شهرها (أو انما نذر شهرها) بالاهلة وان
تقتل لأم السنة شرعا وكل شهر استوعبه بالصوم فقتله كالكمال (وبنحوه المنكسر) من الاشهر
(ثلاثين) يوما (فتوكل وعرة) أي شهرها وهو ذو الحجة (منكسر انما) بسبب العيد والتعريف
فان نفس شوال تذرك يومين أو ذو الحجة ثمانية أيام (فان صامها) أي السننصوما (متواليا في) أيام
رمضان والعيدين والتعريف والحضي) والنفاس لانه التزم صوم سننم يصحها هذا ان لم يشترط تتابع
السنة (فان شرط تتابعه فاضى) للنذر (رمضان وأيام العيدين والتعريف) ما امروا به بخلاف ذلك ما اذا
كانت السنن متعينة لان المعين في العقد لا يبدل بغيره والمعلق اذا عين فديس بدل كأي المسيح اذا خرج معينا
لا يبدل والمسلم فيه اذا سلم فخرج معينا يبدل وان المعلق في المعينة قاصر علم فلا تعدا إلى أيام غيرها
بخلافه في المعلقة قطع الحكم بالاسم حيث أمكن (لا) أيام (الحضي) والنفاس فلا يعضها الماسر أول
الفرع (ويجب القضاء) في ذلك متصلا بآخر السنة) التي صامها في نذره (وبسأنف) صوم السنة
(بالفطر للسفر والمرض) أو غير ذلك كانهم بالاولى وصرح به الاصل كقمارق الشهر من المتتابعين (واذا)
شرعت امرأه (في صوم اليوم المعين) بالنذر (لغاشت) أو فست أو مرضت فيه (سقط) بمعنى يجب
(قضاء ولا) اليوم (المطلق) فيجب قضاءه كأي نظيره من السنة المعينة والمعلقة ومثله الشهر وقد صرح به
الاصل (فرع) ومن نذر انعام فطوع من صوم أو غيره (أو) انعام (كل تلوع شرع فيه لزومه)
لان التلوع يوجب فصم التزامه بالنذر وكل من التعيين في نية اقاله بغنى عن الآخر وتعيينه بالناقض أعجم من
تعيينه بأصله بصوم التلوع (ولو نذر كفارة لزمته) فقط على ما قلناه وان كان أقل الواجب ركعتين وهذا علم
بما مر في فرع بل انما بالنذر وسلك واجب الشرع (ولو نذر بعض ركعة أو صوم بعض يوم بلزومه) لان
مسألة بعض ركعة أو صوم بعض يوم ليسا بقرينة ولا صفة لها ولو نذر بعض نسك فنبى ان ينيى على ما لم
أمر ببعض نسك وقد تقدم انه انعقد بنسك كالطلاق ولو نذر بعض طواف فنبى بنذره على أنه هل يصح
التلوع أو شوط منه وقد نص في الام على انه شاب عليه كالمسكركة ولو نذر نصفها الأخرى (أو) نذر (صعدة)
لم ينعقد نذره لان البست قرينة بلا سبب بخلاف سجدة التلاوة والشكر (وكذا من نذر الحج) أو الأعمرة
(في علمه وهو متعذر اذ في الوقت) كأن على مائة فرسخ لم يبق الا يوم واحد لا يتعد كراهة لا يتأمله
الأتان بما التزمه (فرع) واذا نذر صوم يوم قدوم فلان انعقد نذره لان مكان الوفاء به بان يعلم قدومه غدا

فنبى
فنبى
فنبى

(قوله كالصبي اذا بلغ في أثناء النهار والمعنى عليه يفق) كل من وجوب صوم (٥٨٢) بقية النهار وجوب قضاءه جهضيف

فثبت السنة وقد يجب الصوم في زمان لا يمكن الاتيان به ويؤثر وجوبه في القضاء كالصبي يبلغ صائغا اذا المعنى عليه يفق في أثناء النهار ثم يغير ان فيه (فان قدم ابلا أو يوم رمضان أو) يوم (عيد أو) يوم (تشریق) أو حوض أو نفاس أخذ ما لم يضر من الصوم مستعينة (حقا) الصوم لانه لم يوجد القدم في محل قبل الصوم والتصریح بذلك التشریح من بني زائدة (وان أراد باليوم الوقت) بل أراد بوجه كفاة كلام الشافعي فقدم فلان ابلا (استحب) للناذر (أن يقضيه) شكر الله تعالى وتعبيره بأشياء من تصرفه وعجازه أصله ويستحب أن يصوم الفدا أو ما آخر (وان قدم) نهارا (وهو صائم) صوما (واجبا غير رمضان أو) وهو (مطهر) بشئ من المطهرات (لزمه القضاء) عن نذره وبالفوات صومه بخلاف رمضان لا يجب قضاءه لانه لو نذر صومه بتعدد تعبته وعدم قوله غيره وهذا قد كان يمكنه أن يصوم هذا اليوم عن القدم وقوله وهو مطهر أي بغير جنون ونحوه والا فلا قضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره (وكذا) يلزمه القضاء (لو كان مسكرا) عن المطهرات (أو صائغا مطهرا) بناء على انه يجب الصوم من أول النهار (د يستحب اتمه) أي اليوم في هاتين الصورتين (د) يستحب (قضاء) الصوم (الواجب) الذي هو فيه في الصور السابقة لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قد قدم فلان ولله خروج من الخلاف قال في الأصل قال في التهذيب وفي هذا دليل على انه اذا نذر صوم يوم بعينه ثم صامه عن نذر آخر وقضاه بنقذ وبعض نذر هذا اليوم (وواجب) الصوم نذر يوم القدم يكون (من أول النهار) لانه انتم اليوم وهو باع عن جميعه لأن وقت التقديم خاصة الآن يوم القدم غير مع اليوم فاذا قدم تبين انه من أول يوم القدم فاشبهه ماذا أصبح يوم الشك مطهرا ثم بان انه من رمضان يلزمه القضاء وقضاؤه اشارة إلى الخلاف في انه اذا قدم بالتهار هل تبين وجوب الصوم من أوله أو انه انما يجب من وقت التقديم ولا يمكن قضاءه الا اليوم كامل وقد تقدم الخلاف فظاهر في صورته اما أخذ في بيانه فقال (فلو نذر اعتكافه) أي يوم نذر من فلان (تقدم نحوه) الاولى قوله في بيانه تقدم نهارا (تقدم) بيانه (في الاعتكاف) وهو انه يلزمه اعتكاف بقية النهار فقط وان اقتضى ما ذكره يوم (وتبين وقوع العتق والطلاق المعلق) كل منهما (تقدم من أوله) أي اليوم (فان سبق فيه يسع العبد) في الاولى (أو موت أحد الزوجين) في الثانية قبل تقدم فلان (فلا يسع) صح في الاولى لتبين حرية العبد (وكذا لا يراد بالخلم) صح في الثانية بحيث خال يوم القدم قبله (ان كان الطلاق المعلق) باثنا (فيهما فان قدم ابلا أو يوم اليوم صح الجميع (ولو ثبت النية عن خبر) بلغه (بقدمه غدا أجراه) لانه بنى النية على أصل فلنذر فاقبته من نوى صوم رمضان وشهادة العدل * (تنبيه) * قال لا ذرى كلام الأئمة فان هذا النذر المعلق بالقدم نذر شكر على نعمة القدم ولو كان قد قدم فلان لغرض فاسد للناذر كرامة أو اجنبية فهو أهمل وأمره بنقضه أو نحوه ما قالنا انه لا ينعقد كندوا المعصية وما قاله وهو منشؤه اشتداد الملتزم بالعاقبة والذي شرط كونه قربة بالالتزم بالمعلق به والملتزم هنا الصوم وهو قربة فيصع نذره سواء كان المعلق به قربة أم لا * (فرع) * قال في المجموع لو قال ان قدم فلان لله على أن أصوم أمس يوم قدمه قال الشيخ أبو حامد لا يصح نذره فلو اراد أحد المذهب وقال صاحب الشامل ينبغي أن يكون فيه القولان فين نذر صوم يوم قدمه

* (فصل ولو نذر صوم) يوم (الاثنين) مثلا (أبد لم يقض اثنين رمضان) لعدم دخوله في النذرو في نسخة الثاني رمضان بخلاف النذر وهو لا كثر استعماله الا ليس حذفه للشيعة لحذفها من المفرد ولا للاضافة كائنا لهما حال الشبهة بمثل ذلك لتعذر أو ثباتي يس جمع مذكر سالوا لا لمعاذ به بل حذفها وثابتها مطلقا لغتان والحذف أكثر كقوله الزركشي عن ابن السكيت وغيره فانكار ابن روي والنووي الاثبات مردود وقد قال الجوهري بعد قوله ان اثنين لا يثنى لا يجمع لانه معنى فان أحببت أن تجمعهم كانه صاعقا واحدا قلت اثنين (وكذا) لا تنقض أثاني (العدين وأيام التشریق والحيض) والنفاس لذلك (ويقتضيه)

وكتب عليه يعني نذر تبرأ واذا قدمه سبب المعصية للناذر والاثبات في المعصية لا يتصور الاجبا (قوله كقوله الزركشي) أي وغيره

للمرض) الواقع فيها حتى أيام رمضان (فان لزمه) مع صوم الاثنين (صوم شهرين) متتابعين
 (للقنطرة) أولئك الذين يمين في وقتنا (تقدمهما) على الاثنين والا فلا يمكن صومهما القوت المتتابع فتخل
 الاثنين (وقضى) النذر (الاثنين) الواقعة فبهما (ان وجبت الاثنين قبلهما) لانه قد دخل على
 نفسه صومهما بعد النذر ولا فائدة لاعادة الاثنين غير الايضاح (لان ما خزن) عنه اقلا قضاءهما الاثنا
 حينئذ يستتبعه بقرينة الحال كالنائين الواقعة في رمضان وهذا ما رجحنا في النورى نظرا الى وقت الوجوب
 ورجحنا الرابعي تبعه الامر اقبين وغيرهم وجوب القضاء ايضا نظرا الى وقت الاداء لانه لا يتعين للشهر من وقت
 قال في المهمات وهو الصواب لنقل الريع له عن النص وقال البلقيني وغيره انه لا يظهر للمعتد في المذهب
 واستشكل على الناظر من علمه كفارة صوم الدهر فان رمضان متين وقياس ما قالوه في الاثنين ان يفسدى عن
 النذر يجوز لزمته كفارة بعد ان نذر وأوجب بان هذا غير وارد اذا لا يمكن الجمع في صوم الدهر مع تقدم
 الكفارة فيمكن الجمع في الاثنين وقضاءهما او ما في التأخر فيمكن الجمع في الاثنين بقضاءهما وفي صوم الدهر
 بالقدره قال في المجموع ولو نذر صوم شهرين معينين ثم نذر صوم كل اثنين صامهما عن نذره الاول ولا يلزمه
 قضاء اثنيهما لان صومهما مستحق بالنذر الاول وهذا الاختلاف في صوم كل اثنين ثم نذر صوم شهرين
 معينين صام اياهما الاثنيهما عن النذر الثاني وما اثنان فيهما عن نذره الاول ولا يلزمه قضاءهما عن
 الثاني لانهما مستحقان بالنذر الاول فلم يتناولها الثاني انتهى (ولو صادف نذران زمانا معا كن نذر صوم)
 يوم (الاثنين ابدار) صوم يوم (قدوم يد قد قدم) زيد يوم (الاثنين او) نذر صوم (يوم قدوم
 زيد) صوم (ثاني) يوم (قدوم يوم قدوم) أي يوم قدوم زيد وثاني يوم قدوم عمرو (صامه عن
 اول النذرين) لتقدمه (وقضى) يوما (الثاني) لتعذر الاتيان به في وقت مفعول كصامه عن ثاني
 النذرين مع وقضى يوما عن الاول وان اتم ذلك
 * (فضل و يصح نذر صوم الدهر) لان الصوم عبادة فمن ان خاف ضرا او فوت حق فينبغي كقائه لزر كشي
 وغيره انه لا يصح لانه جئتكم كرهه (فلا) وفي نسخة ولو (نذر صوما) آخر (بعده لم يعتد به) لان الزمان
 مستحق اعمرة وهذا ذكره الاصل في صوم المتطرع (ويستثنى) من صوم نذر صوم الدهر (رمضان) أداء
 وقضاء (والعبادة والتشريق) أي أيامه وأيام الحضيض والنفاس (وكفارة قدمت) نذره ذلك لتعذر الوفاء
 به (فلما خزن) أي الكفارة عن نذره (صام عنها نذر من النذر) لان ما أكد منه ولو جوبها بالشرع
 وان كانت: يجب منه بخلاف وجوب النذر فانه بالترامع ولهذا تقدم قضاء الحج على الحج المنذور وتعبير رمضان
 اعم من تعبیر أصله هنا قضاء رمضان (ويقضى قائم رمضان) ان فاته منه شيء بعد ما نذر وغيره لتقدمه على
 النذر كما قرر (و) لكن (ان كان) فواته (بلا عذر فدى) عن صوم النذر لكل يوم من الاثني فواته بتعبيره
 (ولا يمكنه قضاءه بغيره) من الدهر لا شتر في أيام العمر بالاداء (بل ان كان) فطره (لعذر كسر مرض
 فلا فدية) عليه كقائه رمضان بل اول قال الاذرع وظاهر كلامهم نحو بزا القمار به بكل سفر مباح والمجه
 جواز في سفر الحاجة دون سفر التزهد بخلاف صوم رمضان فانه لا يندفع عليه باب القضاء بخلاف هذا
 ولان هذا واجب على نفسه الصوم بنذره في كل الايام ولهذا الاختلاف في جواز الفطر به بالسفر بخلاف صوم
 رمضان حيث يذفان فطر في التزهد اقتدى (ولا) بان افسار بلا عذر (وجبت) أي الفدية عليه لتعبيره
 كن فطر في رمضان متعديا وما قبل التمكن من القضاء قال في الاصل قال الامام لوروى في بعض الايام
 قضاء يوم افسار متعديا فالوجه ان يصح وان كان الواجب غير ما فصل ثم يلزمه المسد ترك من الاداء في ذلك
 اليوم (ولو اورد له) أي الفطر بلا عذر (الصوم عنه) بناء على ان ولي الميت يصوم عنه (فنه)
 تردد) قال في الاصل عن الامام والظاهر جواز تعذره القضاء فيه واحتمال من جهة انه قد يفسر بعذر يجوز
 ترك الصوم له ويقوى تكاف القضاء منه قال وقد سبق قداما قال انه اذا سافر قضى ما افسر فيستدعي
 ويسان التنازل اليه هل يلزمه ان يسافر ليقتضى وحذف المصنف الظاهر المذكور اقول الاذرع في نظر

(قوله فينبغي كقائه لزر كشي
 وغيره) أشار الى تعذره
 وكب عليه وهو واضح
 فحصل صحت نذره غير هذه
 الحلة ولا يصح نذره من
 الزوجين والرقيق بغير إذن
 الزوج أو السيد (قوله
 وظاهر كلامهم نحو بزا
 القمار) أشار الى تعذره
 (قوله قالوا جمانه يصح)
 أشار الى تعذره
 والظاهر جواز الحج الاصح
 عدم جوازه وقد حرم به
 المصنف كالمسألة في حطب
 الصيام

(قوله من أجاز الخ) أشار إلى تخصيصه (قوله وفي الأذان المكره الخ) في غير محرم كقولنا في الباقي المنعقدة فلا يصح نهيها أصلا ولا صوما
فوقت معين لا يحتمل كونها في ما شأنا (قوله لانه مقصود) قد يقال كيف يكون مقصودا مع كونه مفضلا ولا يتقدركونه مقصودا فالقصد
في الركوب أكثر فاذا عدل إلى الأعلى فقد أحسن قيل ويمكن أن يقال الركوب والشي (٥٥٥) فوعان للعبادة فليقم أحدهما مقام الآخر
أقول المأذون في كفارة العيبين أما القضاء عن الحي فلا يجوز إجازا بما مره أو غير ما مره عن غير ما مره عاززا أو قادرا
انتهى وقد يجب بيان ذلك في المأذون عندنا عليه باب القضاء (ولو سقمها) أي المرأة (الزوج) من صوم الدهر
الذي نذرته بغير إذنه (بمقتضاها) الصوم عنها (ولا قدية) علم ما دامت في عصمتها وهذا ذكره الأصل في صوم
التلوع وقول المستفتي بحق من زيادته وهو ما نؤمن كلام الأذري وخرج به ما لم نعهده بغير حق كان
نذرت ذلك قبل أن يتزوجها أو كان ثابثا أعينها لا تتضرر بالصوم فلا يسقط صومها ويجب العقوبة إن لم تصم
(وإن أذن لها فيه فلم تصم) تعديا (فدت) وأتمت لتعديها (ولا ينقض نذر الصوم والصلوة في يوم
الشك) في الأولى (د) في (الأوقاف المكرهه) في الثانية وقد تقدمت قبيل الباب الثاني في
الأذان (وإن صعد قبل المنذور فيها) وذلك لما سرق في بابها (النوع الثاني) من المقررات (الحج
والعمره) وإذا نذر (الحج) مثلا (ما شأنا) والشي عايناه الشيء وإن كان الركوب أفضل منه
لانه مقصود وانما كان الركوب أفضل لا لاتباعه وإن فسد فحسب زياذة مؤنة في سبيل الله وتظاهر أن عمل
لزمه إذا كان قادرا عليه حاله النذر ولا بان لم يمكنه أو أمكنه بمشقة شديدة لم يلزم ذكره الزركشي (ولو
صرح بالشي من دونه أو أهله لزمه) الشيء ما قبل إجماله (والأ) أي وإن لم يصرح بذلك بان أطلق
الحج ما شأنا (فمن حيث أحرم) يلزمه الشيء ولو قبل المقات لانه التزم في الحج وإشهاد الحج من الأحرار
(وإنما نذر) أي الشيء في الحج (العمل الثاني) أي الفرغ من لانه في أعمال الحج ما ثبتت علة للأحرار
(د) انتهائه (في العمره قفراها) إذ لا يعمل منها إلا بفرغها وله الركوب بعد العمل الثاني (وإن
بني) عليه (ويوميت) لانهم ما خرجوا من الحج خروج الإسلام الثاني من الصلاة ترك البيت من
زيادته (وله التردد) في خلال أعمال النسك (في حوائجه) من تجار وغيره (راكبا أو ناسيا)
أي النسك (أو فاقه وجب) عليه (الشي في القضاء) نذر كاللأثره، والتصرح بالأثر من زيادته
(لأن النسك الفادور) لأن (عمره العمل) من الحج في سنة فواته لانه خرج بالفساد والقوات
عن أن يجزئه عن نذره (فان ركب) في جهل المذكور ولو لم قدره (أجزاء) لانه صلى الله عليه وسلم
رأى رجلا يهادي بين الجبة فقال ما بال هذا فقالوا نذرت أن تعصى فقال الله لعني عن تعذيبه فانما هو أمره
أن ركب رواه الشيخان ولانه أتى بالركوب لم يترك الأهنية فصار كركوب الأحرار من المقات والأهنية
(وعليه دم) وإن ركب بعد نذر أبي داود بأسناد صحيح أن أخذ عقبة بن عامر نذرت أن تعصى إلى البيت
فأمراه النبي صلى الله عليه وسلم أن ركب ونهى هديا ولانه صار بالنذر نسكا واجبا فوجب تركه أهم
كالأحرار من المقات وإن ما وجبه الدم لا يسقط أهم فيه بالعذر كالنطي والباس والدم شاة تجزئ
في الأضحية كالأولحيوانات ولانه تركه بترك الشيء فاضيم ما ذكره بالسبب والنايب (وام) بالركوب
(إن لم يكن) له (عذر) لتركه واجبا مع قدرته عليه بخلاف ما إذا كان له عذر بان يناله الشيء مشقة
ظاهرة (فرع وانما سبقت نذرنا في السفر) بالنذر ضرورة باجماع شرائط الحج كعبه الإسلام * لو قال
باجتماع شرائطه بحال الإسلام كان أولى وقوله نذرا فاقته (فان عين) في نذره الحج (سنة تعبت ولا يجزئه
الحج فيها) كافي الصوم فيها (فان انقضت) أي السنة (ولم يمكن) من الحج للمرضى وغيره
(فلا قضاء) لان المنذور في تلك السنة لم يقدر عليه (بخلاف من نذر صلاة أو صوما مع منها)
ففي بعضها هذه الأوجاب بالنذر كالوجاب بالشرع وقد يجب أن يمنع من أوجاب أيضا كالأصل المذكور به فان كان في الصوم وجب

(٧٤ - (استيف المطلب) - اول) قضاء لان المنذور الخ قد سبق في الحج والكان بين المعصوب
ركعة دون مسألتين فيجوز ههنا مشله (قوله لان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع) علم من التقدمة ما ذكره الباقي انه لو غلب المرض
على عمله لأغناه وأجبت فان كان في الصلاة واستغرق الوقت لم يجب القضاء في الأضحية كقرض الصلاة نذرا خلا أول الوقت عن ذلك - در
العلة والعلة وان لم يمكن تعديها أو آخره قد تكرر من قبله عن الموانع من أوجاب أيضا كالأصل المذكور به فان كان في الصوم وجب

قضاء الأعمى دون الجنون قال وأما الحنف والنفاة فان كان في الصوم داء - نفروا ونشوب القضاء بخلاف المكتوبة لشكرهما قال ولم
أرمن تعرض ذلك (قوله وأما من مرض وقد أخرج) في بعض النسخ وأما من مرض وقد أخرج بنسبته القضاء ولا يتحمل (قوله لم يجز
نذر صوم من تعين الخ) هذا التنافي على (٥٨٦) غير ما جزم به المصنف في سائر (قوله فانه يقضى كما يقضى على التثنية وثم قال النوى

والاستعاقة فكذلك المندور منه اما اذا تمكن من ذلك فلم يزمه القضاء فان لم يفعل صار ذنبا في نفسه قال
الزركشي وفي تصور المنع من الصوم اشكال فانه وان منع من عدم الاكل والشرب لا يمكن منع من التوبة
وغايتها ان يوجد ذلك كره أو يكره على تناوله وذلك لا يفطر على الصبح قال وقوله لم اوجب بالنذر
كل الواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في يوم بعينه فأنهى عليه لم يزمه القضاء وان لم يزمه قضاء صلوات
ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المسئلة ثبوت وسر ان الصلوات المندورة لم تزل بالنذر وان توفي الاثنين
بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تليزم الا بدخول الوقت وأما الاذلة فزعموا بالجمهور على الاسير باكل
خوف من القتل (وأما من مرض وقد أخرج فقال) بالرض بان شرط التحلل به (لزمه) الاولى يلزمه
(القضاء) كالأمر نذر صوم من تعينه فاطر فيها بعد المرض فانه يقضى ولانه كان كمنه - فتناظر في نذره ولا
ينزل المرض - فانه الصدع البت لانه لا يتحلل به بخلاف الصدع والتصرح بقوله فخط من زباده قال
اللقيني ولا يتعد الحكم بوقوع المرض بعد الاحرام (وكذا) يلزمه القضاء (قوله الحج خطا) في
الوقت أو الطريق (أوتسان) لاحدهما أو للعج لاختصاصهما بالمرض * (فرع) من نذر عمر
عنان مثلا (ومان بعد سنة وقد تمكن من حجه فيها قضت من ماله وحدها) أو بعد خمس سنين
وتمكن من خمس حجاج فيها قضت فقط من ماله (والمضروب) اذا نذر عشرة او كان بعد من سنة
(بستين في النذر) بمعنى المندور وهو العشر ان تمكن كأي حجة الاسلام وعليه (فقد يتمكن من)
الاستا بانه (العشر سنة فتقضى) العشر من ماله فان لم يشف ماله جهل يستقر الا ما قدر عليه وفي نسخة
الاستا بانه (العشر سنة فتقضى) العشر من ماله فان لم يشف ماله جهل يستقر الا ما قدر عليه وفي نسخة
تقضى بعد موته * (فرع لو نذر الكوب) في نسك (فشي لزمه) لانه اندفع عنه مؤنة الكوب
ورقبته (فان نذر) النسك (حاشا) لم ينقض نذرا لحفا لانه ليس بقربه (فله الاتعالي) ولا شيء
عليه والتعليل بان الحفا ليس بقره ذكره في المجموع لكنه قال فيه في الحج ان الاولى دخول مكة
حاشا ونقله الاصل عن بعضهم ومقتضاه وجوب خلع الثعالب في هذه المسافة وقبرها مما يستحب
فيه ان يكون حاشا كالونو المسمى أو الكوب وكاطاة القيام في الصلاة عليه الا سوي وغيره * (فرع)
لو نذر حجارة مفردة قرن أو تمتع فكمن نذر المشي فيها (فركب) فيزعمون يلزمه عدم وفائه
انه باثم ان لم يكن له عذر (وان نذر القران أو التمتع) وذكره من زباده (وأفرد دفعه وأفضل) من
كل حنيفة ما أتى به يلزمه عدم القران أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يقط كسائر نظائره في الحج صرح به في
المجموع وكلاهما يلزمه بشرائه لادم عليه للعدول وهو ظاهر اكتفاء بالدم المقترن مع كون الافضل المأثبه
من جنس المندور ومن ذاقا نذر زومه بالعدول من المشي الى الكوب في سائر ولو نذر القران ففتح فهو
أفضل كسائر حجه الاصل - ولو نذر التمتع فقرن حراً ولم يزد من (و ينقضه نذر الحج من الحج) *
الفرض فيلزمه بالنذر آخر كالونو ان يصلي وعده صلاة القهر تليها صلاة أخرى (وباقه) أي بالنذر
(بعد) حج (الفرض) التصريح به هذا من زباده ويحل ان يذنه ذلك ان يذنه غير المرض
فان قوي الفرض لم ينقض كالونو الصلوات المكتوبة أو صوم رمضان وان أطلق فكذلك اذا لم ينقض
نسكنا محتمل كذا قاله الماوردي والرواني * (النوع الثالث اتيان المساجد فان نذر اتيان
المسجد الحرام أو بيت من بيوت مكة) كبيت الله الحرام أو البيت الحرام أو بيت أبي جهل (أو مكان
من الحرم) كمكانه أو الصفا أو المروة أو مسجد الحيف أو بيتي أرض دلفة (لزمه اتيان الحرم جميعا أو جزءا)

وهو المذهب هو بطلان
المهور (قوله ولانه كان
يمكنه الخ) أشار الى تصحيحه
(قوله قال الباقين ولا
يتقيد الحكم الخ)
لانه يخالف لنس الام
صريحوا والمختص بظاهره - را
وجرى الاحتياط على ايجاب
القضاء على المريض ولم
يفصل أحدهم بين أن
يكون المريض عند خروج
الناس أو بعد الاحرام
قال فظهر بذلك ان الذي
فاه في التمس اعترفه فلا
يلتفت اليه (قوله ومقتضاه
وجوب خلع الثعالب الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله
وضمائه باثم الخ) أشار
الى تصحيحه (قوله وكلاهما
بشرائه لادم عليه)
أشار الى تصحيحه (قوله فان
قوى الفرض لم ينقض)
أشار الى تصحيحه (قوله
وان أطلق فكذلك)
مقتضى كلام الشنطين
وغيره هو التمس السابق
انتقاصه الا فلا نذر هو
ظاهر (قوله فان نذر اتيان
المسجد الحرام الخ) قال
اللقيني ان جعل ما ذكره
ما اذا كان النذر خارج
الحرم فان كان داخله لم
يلزمه اتيانه جميعا ولا عرفة

ويكون كذا اتيان مسجد المدينة أو الأقصى حتى يكون الظاهر انه لا يلزمه اتيانه معاقله قالوا
كل في نفس المسجد الحرام ونذر اتيانه اما نذره الآن أو بعد ما يخرج منه قال ويجوز عند الاطلاق العفو وحله على اتيانه بعد الخروج
منه قالوا ولم أرمن تعرض لذلك وهو من النفاة قال شيخنا هذا ظاهر الحلق الاحتياط بخلاف ما ذكره الباقين من عدم لزوم داخل
الحرم عند نذره فيمنع من كلامه الثاني وقوله ويجوز عند الاطلاق العفو أشار الى تصحيحه

(قوله وجمع البقعي خلاف)

أشار شخنا إلى نفسه
 (قوله وبقري بان الحج الخ)
 قال شخنا فكانه نواه أراد
 الخروج منه وهو غير
 ممكن (قوله وان نذران
 يأتي عرفان) مثل ما قبل
 الزوال وما بعده (قوله أو
 ان يأتي بيت الله) أو
 الظهور أو بقعة أخرى
 قريبة من الحرم (قوله
 فان نوى الحج الأولى)
 كان نوى اتباعه محرما
 وخرج عليه البقعي مالى
 نذرانين الخفية وأذى
 الخفية وأراد التزام الحج
 أو العمرة أو اتباعه محرما
 انقذه نذر قال وقياسه اذا
 قال المسكين لله اني اخرج
 الى التعمير أو نحو ذى
 الاحرام بالعمرة من ذلك
 الموضع لم يمتعه (قوله وتضمنه
 الثلاثة ما زادها الخ)
 والمتن قوله اذا انتقل الى
 مسجد غيره فان كانت
 الجامعة فيه أعظم وأكبر
 من الاول فلا كذا قاله الفرواني
 في الابانور والى في الحر
 وصورة الركعى والوجه
 جواز أيضا ان استوت
 جامعاهما (قوله لان
 زيارته صلى الله عليه وسلم
 من القرب المطلوبة) الحق
 به ما رواه الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام وكذا
 الاولياء والصالحون (قوله
 أو جههما الزوم) أشار
 إلى تصحيه (قوله بان قال
 لله على ان أهدي بدنة الى الحرم)

لان القرية كانت في اقبابه بسكة والنذر محمول على الواجب وحرمه الحرم شامله لجميع ما ذكر من الامكنة
 ونحوها في تنفير الصديق غيره (ولولان) فنذره (بلايج ولا عمر) فانه يلزم ذلك باقواله التي يصح
 البقعي في خلافه لانه صرح بما يناسب وقد يؤيد ما نذرنا من جهة على ان لا يتصدق بماله لانه لا يتصدق
 بان الحج والعمرة شديدا التثبت (ولا يتعين الركوب ولا المشي) فبما ذكر لان الاتيان لا يقتضيهما
 (وان نذران بان عرفات ولم ينو الحج أو) ان يأتي (بيت الله ولم ينو) البيت (الحرام لم يلزمه مشي)
 فبما لان عرفات من الحلال فهي كبلد آخر بيت الله يتصدق بيته الحرام وبما للمسجد ولم يقدره بلقا
 ولا نذران نوى الحج في الأولى والحرم في الثانية لم يمتعه وكلفنا الاتيان فيما ذكرنا لانتقال والذهاب
 والمضى والمصير والسير ونحوها (وان نذران عس شوبه الكعبة فتكولو نذر اتيناها) وفي نسخة لم يمتعهما
 أى يحج أو عمره وذلك لانه لا يمكن من مسها بشوبه الا باتيناها (ومن نذر المشى الى الحرم لم يمتعه المشي من
 بيته) وان لم يصح بالمشي منه (والاحرام من البقعات وان نذر اتيان مسجد المدينة أو الأقصى) وفي
 نسخة والأصلى (لم يلزمه) اتيانه وبلغوا النذر لانه مسجد لا يجب قصد به بالنسبة فوجب اتيانه بالنذر
 كسائر المساجد وبما ذكره لم الاعتكاف فيه بالنسبة بان الاعتكاف عبادة في نفسه وبخصوص
 بالاسجد فاذا كان للمسجد فضل والعبادة فمزيد ثواب فكانه التزم فضله في العبادة المترتبة والاتبان
 بخلافه (وحكم نذر الصلاة في المسجد حكم) نذر (الاعتكاف) فيها (وقد سبق) في بابها فلونذر
 الصلاة في المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو الأقصى تعين دون سائر المساجد يقوم المسجد الحرام
 مقام مسجد المدينة والأقصى والعكس يقوم مسجد المدينة مقام الأقصى والعكس (وان نذر الصلاة
 في الكعبة وصل في) أمارف (المسجد حرام) لان الجسم من المسجد الحرام وان كان في الكعبة
 زيادة فضيلة (ولا تجزئ صلاة) واحدة (فيه) أى في المسجد الحرام وعادة الاصل في مسجد المدينة
 (عن أكثر من اثنان) بمعنى كان (نذرت) فلونذر ألف صلاة في مسجد لم تجزئ صلاة واحدة في مسجد المدينة كما
 لونذران يصل في مسجد المدينة يتصدق بالاعتكاف ثمة ألف صلاة في غيره وان عدلتها كما أنه لو نذر ثلث
 القرآن نقرأ قل هو الله أحد لا يجزئ ثمان عدات ثلث القرآن (فرع لوقال الله على ان أصلى الفرائض
 في المسجد لزمه) ان يصليها فيه بناء على ان صفاتها تفرد بالالتزام بخلاف النفل والفرق ان أداء الفريضة
 في المسجد أفضل (ولا يتعين لها) (مسجد) وقضى له لو عين لها مسجد غير الثلاثة ما زادها في غيره
 وهو ظاهر (ومن نذر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لزمه) الوفا به لان زيارة قبر من القرب المطلوبة
 (وفي) لزومه بنذر (زيارة غيره تردد) أى وجهان أو جههما الزوم في حق الرجل لاسيما اذا كان
 المقبور صالحا لان ذلك قبر به تميز زورا والقبور وظاهر كلامهم ان زيارة سائر قبور الائمة كز زيارة قبر
 غيره صلى الله عليه وسلم (فرع لوقال الله على ان أصلى) لم يلزمه مشي (د) ان (نوى) معه (ساجدا
 أو متعمرا أو الى بيت الله الحرام لزمه) ما لو وجعل كله تعلقا به (النوع الرابع الهوايا) والخصايا
 (لونذر ذبح شاة) مثلا (ولم يعين) الذبح (بلدا أو عين) له (غير الحرم ولم ينو) فيها التضحية
 ولا (الصداقة لجمعها يتعقد) نذره لانه لم يعينه مقر به بخلاف ما اذا نوى ذلك أو عين الحرم وقد صرح
 بالثاني في قوله (ولونذر الذبح في الحرم انعقد) نذره لم يلزمه الذبح فيه وان لم ينو ذلك لان ذكر الذبح
 في الحرمضا فالى الحرم يشعر بالقرية ولان الذبح فيه عبادة موعودة (ولزمه التفرقة فيه) حلال على واجب
 لشرع (ولونذر هدي بدنة) مثلا (الى الحرم) بان قال الله على ان أهدي بدنة الى الحرم أو ان أقرب
 بسوقها اليه (لزمه الذبح والتفرقة فيه) لذلك وتعبير ما الحرم أولى من تعبير أسله بمكة (فان نذر الذبح
 لغير الحرم أو بسكين ولم يقصو ياد) نذر (التفرقة) فهما (في الحرم تعين مكان التفرقة) للعمل لانها
 زمة (فقط) أى دون الذبح ولو بالسكين المعتدلة لا قرية فيه خارج الحرم ولا في الذبح بسكين معين ولو
 لغير الحرم يذبح حيث شاء أو بسكين شاء أو بقرن في الحرم وقوله أو بسكين ولم يقصو بامن زيادته (أو)

لله على ان أهدي بدنة الى الحرم

(قوله تعين المكان) ولو نذر النذر في أي أهل البلد غير زعمه وشبهه ان المراد بقراؤه ساكنه غ وقوله وبشبهه ان المراد الخ أشار الى
تخصيص قوله وان نذر الخرج أفضل بلد (٥٨٨) أو أشرف بلد وقوله ومقتضاه انه لا يجبر فلا الخ أشار الى تخصيصه (قوله والمطالبة

بالاعتاق) قال البغوي
وبعد الشفاء يلزمه العتق
على الفور يجبر عليه ان
آخر (قوله اذ لا يفهم من
ذلك الا الصدقة) وقد
صرحوا في غير موضع بان
لفظ الاعتاق يتضمن التملك
(تنبيه) في فتاوى الفقهاء
انه لو قال ان شئني الله مرضي
فقد عني ان تصدق بعشرة
دراهم ثم قال في اليوم الثاني
مثل ذلك فان أراد في اليوم
الثاني تكرار الاكل لم يلزمه
الا عشرة دراهم وان أطلق
لزمه عشرة دراهم ظاهره
كل وضعية التخير
بينهما وليس كذلك لا قال
ينبغي أن يكون الصبح
التخير بين الثلاثة كذا
أحد الاوجه فيما اذا أطلق
البدنة في نذره بناء على
ما قاله الشيخ أبو حامد وغيره
من ان اسم البدنة يقع على
الابل والبقر والغنم وصححه
النووي في مجموعته لانا
نقول صحح الترتيب فلما
للمشهور في اصطلاح
فان النووي في مجموعته
لما ذكر ذلك قال ولكن
اشهر في اصطلاح الفقهاء
اختصاص البدنة بالابل
(قوله بل تجب بقرتان
عدمت الخ) فاد الترتيب
(قوله فالتى يقتضيه
المذهب عدم الجواز)

نذر (الذبح فيه) أي في الحرم (والفرقة في غيره تعين المكان) أي مكان الذبح والفرقة لان المعلق
بكل منهما قرينة (ولو نذر الذبح والفرقة) أو نواها (بل غير الحرم تعينه) لانه قد عدهما جميعا فاشبه
تعيينهما بالحرم ولان الذبح وسيله الى الفرقة المقصودة فلما جعل مكانه مكانه اقتضى تعيينه تبعاً (أو)
نذر (الاخصية في بادئ تعين) أي تعين ذبحها مع الفرقة (لتخصيص الفرقة) فيه (وان نذر الذبح
بأفضل بلد فذكره) متبعة للذبح لانه أفضل البلاد (ومن نذر لبن) كقوله ان شئني الله مرضي فله على ان
أصدق بعشرة دراهم على فلان فشي (فاعطاه) العشرة (ولم يقبل ربي) لانه أتى بما عليه ولا قدره
على قبول غيره قال الزركشي ومقتضاه انه لا يجبر فلا الخ على قوله وبغارف الخ كانها مستحقها انما جبروا
على قبوله خوفاً من تعطيل أحد أركان الاسلام بخلاف النذراء وبغارفه أضياباً مستحقاً ان كان ملكها
بخلاف مستحق النذر (ولامندوره معاليه) بالمندور بعد الشفاء (ان لم يعطه) ان زاد ذلك
(الحال) لصور من من الغفراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت وكذا لو نذر اعتاق عبده من ان شئني فشي
المطالبة بالاعتاق (فرع) في فتاوى الفقهاء لو قال الله على ان أعلى الفقراء عشرة دراهم ولم يربده الصدقة
لم يلزم شئ كإطلاق الله على ان أحب الفقراء وفيه كإطلاق الاذرى فلما زاد فيهم من ذلك الا الصدقة
(فصل) ولو نذر ان يضحي ببدنة وقدها بالابل) كان قال بدنة من الابل (أو نواها أو أطلق تعين)
أي البدنة (منها) أي من الابل فلا يجزئ غيرها مع وجودها للتقديم في غير الاخيرة والغلبة الاطلاق
عليها في الاخيرة ولا نها وان أطلقت على البقر والغنم أيضاً كصححه في المجموع في الابل أكثر استعمالا
(فان عدمت وقد أطلق) نذره (بقرة أو سبع شاة) ظاهره كالروضة التخير بينهما وليس كذلك بل
تجب بقرتان عدمت تسبع شاة كصرح به الرافعي وغيره ونص عليه الشافعي (أو عدمت) (وقد قد)
نذره بالافطرية (وجب) عليه (ان يشتري بقرتين) وبغارف ذلك عدم اعتبار قمتها حاله
الاطلاق بان الاثنا عند الاطلاق ينصرف الى معهود الشرع ومعهود الشرع لا يتقوم فيه (فان فضل)
من قمتها شئ (فاخرى) أي يشتري بقرتين أو شاة (والافطرية) أي وان لم يكن ان يشتري
بقرتين يشتري بقرتين (أو تسعاً) من بدنة وبقرتان أمكن بقرتين أو شاة (وان لم يجد) واحد منهما
(فدراهم) يعني فتصدق بالفاضل دراهم على المسكين لانه القدر وقوله والافطرية الى آخره من نصرة
وهو تصرف حسن والذي في الاصل اهم اختلاف في كيفية اخراج الفاضل فقال الروابي يشتري بقرتين أو شاة
ان أمكن والا فهل يتصدق به كقوله الشيخ أبو حامد أو يشتري بقرتين أو شاة وقال المتولي بشارك في بدنة
أو بقرتين أو يشتري بقرتين (فان عدمت البقرة فالشاة) السبع يشتريها (بقية البدنة) والنصرح
بترجيح ترتيب الشاة على البقرة وترجيح اعتبار قمتها بقية البدنة لا بقية البقرة ولو لا كثرة ما من زبادة
(ولو وجد قمتها) أي البدنة (ثلاث شاة أمها) أي الثلاث (من ماله سبعاً) لانه التي تقوم مقام
البدنة (ولو نذر شاة ذبح) بدلها (بدنة) لانه أفضل منها قال صاحب البيان ويحله اذا نذرها في سنة
والافطرية يقتضيه المذهب عدم الجواز (وفي كونهما كلفهما فراضيهما) أيهما مالم على اضار به بدنة
في صفة الصلاة (فرع) في صفات المعتدة في الحيوان المندور (واذا قال الله على ان أضحي أو أهدي
ولم يسم شيئاً لم يجزئ في الاخصية) حلاله على معهود الشرع (فان عين عن نذره بدنة أو بقرتين) أو شاة
(اعتبت بشروطها) أي الاخصية لا يجوز في فضل ولا عمل ولا حمله (فان تعيب الهدى) المندور أو
المعين عن نذره (تحت السكين) عند ذبحه (أجزاء) بخلاف الاخصية كما سري بها لانه الهدى ما لم يذبح
الحرم بالوصول اليه حصل الهداء والتضحية لا تحصل الا بالذبح وما ذكره من أجزاء الهدى نقله الاصل

أشار الى تخصيصه وكعب عليه لانه قد تعينت القرينة في العتق قلت وهذا الامر فيه غ (قوله أو أهديها) من
قال في حقه مقتضى ما ذكره المصنف باب الهداء من أنه لا يذبح بدنة عن شاة لانه يشبهه فسيبها فرض قطعاً ان الحكم هنا كذلك وهو الاقرب
(قوله ولم يسم شيئاً) أي لا يذبح (قوله لم يجزئ في الاخصية) فيجزئ سبع بدنة أو بقرتين

عن افعال وهو وجه حكمه في باب الانصبة صحيح فيه المنع وعلمه انه من فضله ما لم يذبح وجزه به المصنف ثم وقد
 تبعه على ذلك الاستوى وغيره (وعليه مؤنة) نقل (الهودى الى الحرم) لانه محل الهوى قال تعالى حتى
 يباع الهوى بمثله فان لم يكن له مال يبيع بهه نقل الباقي ذكره الاصل (و) لزمه (تفرقة لجنه) على
 مساكينه لكن لو نوى صرفه الى تطيب الكعبة وجعل التوب سترها اذ فرقة اخرى هناك صرفه الى
 ما نوى كايه لمن كلامه بعد صرح به الاصل هنا (ولو ذبحه) اذ فرقة (في غيره) اذ فرقة على غير مساكينه
 (لم يجز ولو نذر ان يهدي ماله) لانه يجزى في الانصبة وما كان اذ فرقة كان نذرها (او ذبحه) اذ
 طاراً اوجداً او نحوها (او نذر) مثلاً (غير راجعة) اذ فرقة (لانه محل الهوى) لزمه
 التصديق بين المال) لوقال بعينه كان انصبة فتتبعه وتفرقة فتتبعه وتفرقة فتتبعه وتفرقة فتتبعه وتفرقة فتتبعه
 الزكاة (د) لزمه التصديق (بالحرم) اذ فرقة (في غيره) اذ فرقة (في غيره) اذ فرقة (في غيره) اذ فرقة
 (وغير الارش) ان نصت قيمته بالذبح ونصه بالبيع (وما تفرقة) مما اهداه (كالماء او نذر كغير
 الرحي فله يبيع ونقل عنه) الواقع بعباره اصله في بيعه وينقل عنه الى الحرم (بنفسه) من غير راجعة كما
 و يصدق على مساكينه وهل له اسما كقيمة ولا تقدر بغيره باكره ما وجبه ان في الكفاية ونسب
 حرم الرحي في بيعه ما لو كان لا يمكن نعيمه بغيره اذ فرقة على مساكينه كالماء لوقاله الهوى وما اهدى
 وجب النعيم لكن هل يباع في الحرم بعد نذرته وفي محل النذر قال القاضي وغيره ان كانت قيمته في المحل
 سواء نذر اولاً او احدثها كثر تعين (فرع وان نذر ان يهدي) مثلاً (نوى ذات عيب او حمله)
 اوجداً او رضيعاً (أجزأه) اهداه لنوى لانه لا يترتب وينبغي ان يلزمه التصديق بحسب الايجاز ذبحه ما
 في قوله ولو ذبحه لم يجز (فان جعله) أى اخرج به (بما جهه) اهداه لوقاله الهوى وما اهدى
 اولى (وان قال انما اهدى هذه) الشك مثلاً (نذر لزمه) ان يهديها (الان نوى الاستقبال) أى نوى
 انه يحدث نذرها او يهديها فلا يلزمه اهداؤها وكذا كثر نذرايته بخلاف ما اذا ذكرها فلا يلزمه اهداؤها
 لان اهدى للاستقبال والاحكام بالانشاء أمشرك فيهما لم يقر به عايناً بقضى الالتزام فاشبه ما لو قال نذرته
 ملني نفسك فقال أطاق ولم ترد به الانشاء

● (فصل) في مسائل متفرقة منها في الاصل ونذر الموم في بلاد ولومكة لم يتعين وفي نسخة فرع (وان
 نذرت الكعبة) ولو (بالحر) وأعطى بها أو صرف ماله فيه) أى في سترها وأعطى بها (جاز) لانه من القربان
 فان الناس اعتادوها على حر الاعصار ولم يذكره أحد (فان نوى المباشرة) الثلاث (بنفسه) لزمه والا فلا
 بعنه) الى القيم لصره في ذلك وهذا التخصيص في المثلين الاولين والنصر يحل لزمه المباشرة بنفسه اذ ائوها
 من زيادته (وفي) جواز نذر (تطيب مسجد المدينة والا نصي وغيرهما) من المساجد (تردد) للامام
 قال في الاصل ومال الى تخصيصه بالكعبة والمسجد الحرام وقال في المجموع المختار الصحة على كل مسجود لان
 تطيبها سنة مقصودة فلم يندرك سائر القرب وخرج بالمساجد البيوت ونحوها كشاهد العلماء والصالحين
 (ولو نذر الذبح عن ولده) كان قال الله على أن ذبح عن الذبح عن الولد لان الذبح عن الولد لا يمتنع
 به (أو) نذر (تجبل زكاته) كان قال الله على أن تجبل زكاته (أو قال الله على أن ذبح ولدى فان لم يجز
 فاشتمكاه أو نذر) كافر (صوماً) مثلاً (قبل اسلامه فلا يلزمه الوفاء) أى في الاخرة فلما سأل اول الباب وقوله صلى
 الله عليه وسلم لعمرى نذر كان نذره في الجاهلية اوفى بنذركم بمحول على الذنب وأما في الدنيا فبالان نذره
 ليس بغيره نعم حيث قلنا بنذر تجبل الزكاة كان اشتمت حاجته المستحقين لها والتسوية من المراكز وقد
 السابق قبل تمام حوله فينبغي فيقال الاستوى وغيره نذره (فان نذر ان يشترى للصدقة بدرهم خبز لزمه
 الخبز) أى التصديق بغيره بدرهم (لا شراره) فلا يلزمه نظر المعنى ولأن القرينة تمنع التصديق
 لا الشراء (وان قال الله على رجل الخبز ما شاء لزمه ان أراد ان يام وجليه) خاصة (وان لزم رقبته أو نفسه)
 ذلك (لزمه) معاً لانهم كتابتان من الذات وان قصد الزامهما (ومن اعتقر رقبته عن كلفه ونذره)

(قوله وجزه به المصنف ثم
 الخ) محل ما هناك على
 غير هذا (قوله وعليه مؤنة
 الهوى الى الحرم الخ)
 سواء اقال اهدى هذا أو
 جعله سترها وكتب أيضاً
 وعليه أيضاً فالحق
 قوله فان لم يكن له مال يبيع
 بعضها الخ) أشار الى تصحيحه
 قوله ولو نذر ان يهدي
 ماله الخ) خرج بقوله
 ماله من النجس والجلد
 قبل الدباغ (قوله وهل له
 اسما كقيمة) أشار
 الى تصحيحه (قوله قال
 القاضي وغيره الخ) أشار
 الى تصحيحه (قوله وينبغي
 ان يلزمه التصديق به) أشار
 الى تصحيحه (قوله وان
 نذرت الكعبة) هل
 يخرج عن نذره بغيره والستر
 ولو بالصف والجلود أم
 لا بد من الديباغ والعاجي
 احتمالاً وقوله هل يخرج
 عن نذره بغيره والستر الخ
 أشار الى تصحيحه (قوله
 وتطيبها) لا بد من تطيب
 ما يعتاد (قوله وقال في
 المجموع المختار الصحة)
 أشار الى تصحيحه (قوله
 فينبغي فيقال الاستوى
 وغيره نذره) أشار الى
 تصحيحه

(قوله لكن الأصل لم يصورها بنذر الصدق وإنما قال الخ) ومع ذلك فالصواب أن ينذر في المعنى قال شيخنا لكن لا بعد عدم النذر وروجه بان قول المصنف كماله في مساواة التصور وإذا أصله عبر على ألف وهو يكون معناه على أن أقدم بالف وهو كالأصل الخ لا الف بالالف منهم فيجوز نذر الصالح ويكون قوله إنفاً بالنسبة لقوم الأصناف فيجوز الوجود الصديق والهدية والأصل برادة الفضة (قوله لأنه صرح بما ينفيه) إذ ليس في الفروع إلا اثبات المكان وتعذيب (٥٩٠) الحيوان (قوله والذي فيها عن ابن النذر الثاني موقوف) أشار إلى تخصيصه كتباً أيضاً

التي يحكم القاضي في فتاويه عن العبادي هو ما ذكر في الروضه وضمه بصره الفتاوى لو نذر أن يصوم سنة بعدها قال في ثلث السنة أن شق الله مريضه فله على أن يصوم أن اثنين هذه السنة هل ينقذ نذره الثاني أياً لم ينقذ النذر الثاني لأن الزمان مسقط بالنذر الأول لنصار كصام ومضان وقال العبادي يجب أن ينقذ نذره ويجب القضاء عليه قبل لو كان له عهد فقال إن شق الله مريضه فله على أن يصوم ثم قال إن قدم يفتقه على أن اعتققل ينقذ النذر أوجب ينقذ كلاهما ولو وقع ما يقرع بينهما قال القاضي قلت عندي أنه إذا قال إن شق الله مريضه فله على أن اعتق هذا العهد ثم قال إن قدم غابي فله على أن اعتقه قال الثاني موقوف الخ فحكمه القاضي عن العبادي ضعيف والراجح ما ذكره القاضي (قوله أن كان قد يحدله من يتنفع بالخ) ولو على نذر وعجز الفراغ من نذر يحوثن الجزء الأول

ان (لم يبين أجزاء) بخلافه كفارتان مختلفتان (ومن نذر الصدق بشئ) مع نذره (تصدق بما شاءه) من قليل وكثير صدق الشيء عليه بخلاف ما إذا ترك بشئ لا يجزئه الاستمالة كإسار (أو نذر الصدق بالف) لم يبين شيئاً (أو) كذا حرمه تبعاً للأرضه - توثقه الرافعي عن فتاوى الفقهاء قال الأذري وفيه نظر ويجعل أن يقال ينقذ نذره وبين ألفاً ما يرد على الله على نذرته وما قاله ظاهر رأى فرق بينهما وبين نذر الصدق بشئ لكن الأصل لم يصورها بنذر الصدق وإنما قال الخ شق الله مريضه فعلى ألف ولم يبين شيئاً باللفظ ولا بالنسبة بل بضمي وهو ظاهر إذ المعنى أنه لم يبين شيئاً من مساكين ولا درهم ولا صدق ولا غيرها (ولو نذر أن يكلم أدماً بصح) النذر لأب من الضيق والتشدد كالأول نذر الوقوف في الشمس ودله خسر في أسراريل السابق في الركن الثالث (ولو نذر من عت أو ولده عتقاً) لرفيق (ان عاش له ولد فعاش) له (أو أكثر منهم) أي من أولاده الموت ولو (قليلاً) العتق (وان نذر أحمية) بان نذر أن يصح بشئ (أو على أن لا يتصدق به) لم ينقذ نذره (لأنه صرح بما ينفيه) (وان قال إن شق الله مريضه فله على أن يصوم) عبارة غير فقهية أن أنصدق أو أفعل أي أن أصدق (فشي) مريضه (والمرضى فقير) فإن كان (لأنه لم ينقذ ما أعطاه) ما لم يوافق كالأول (وان نذر الصدق على ولده) أو على زيد (التي جاز) لأن الصدقة على الغني جائزة وقرب (وان نذر عتق عبده أشفاه مريضاً ثم نزع عتقه) لقدوم أو بدانه قد (ان نذر ان) (فان حصل) أي الشفاء والقيدوم (معاً) قرع بينهما) كذا نقله في الروضه فتاوى القاضي عن العبادي والذي فيها عن ابن النذر الثاني موقوف فان شق في المريض قبل القيدوم أو بعده أومعه بان أنه لم ينقذ والعبد مسحق العتق عن الأول وان مات انقذه وأعتق العبد عنه موكداً ذكره البغوي في فتاويه (ومن نذر أن يشاء) لاسراج ما ياتي (أو وقف ما يشتر بان) أي الزيت والشمع (به) يعني بشئ (من غلته لاسراج مسجد أو غيره) كل من النذر الوقف (ان كان قد يحدله) أي المسجد أو غيره (من ينفع به) من نحو مصل أو ثمن (والأفلا) يصح لأنه أضعافاً وقد كرر الأذري ما يفسد ذلك فقال وفي إيقاد الشموع لبالع الهواء وما أصبح الكثرة - نظر لما فيه من الأسراف وأما النذر والمشهد الذي يثبت على قبر ولو أن نذره فان قصد النذر بذلك التتويج - على من يمكن البقعة أو ورد إليها فهو نوع فربما يحكم بما ذكر أي البصحة وان قصد به الإيقاد على القبر ولوم قصد التتويج فلا وإن قصد به وهو الغالب من العلماء تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسب إليه فهذا نذر بالمحل غير منعده فأنهم يعتقدون أن لهذه الأما كن خصوصيات لا نذرهم ويردون أن النذرا ما يندفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرناه (والنذر منهى عنه) في خبر الصحيحين كإسار أول الباب مع ما يتعلق به والله أعلم

• (تم الجزء الأول ويليها الجزء الثاني) وله كتاب البيوع •

شرح الروض من خط سيدنا ولا ناضح الشيوخ وناقض علماء أهل الرسوخ الشهاب الرمي وشيخنا ولده وجهه الله تعالى وأولاده عليهن ركاهن على يد العبد الفقير الجاهل وغفراته محمد بن أحمد الشوبري الأزهري ستر الله تعالى عباده وغفر ذنوبه وخلفه بالمحسن ورعني لا آخره فالعلم الأسنى وقيل ذلك إن والده وما يتبعه واخوته وأقاربه وصغار المسلمين آمين بتأريج يوم السبت المبارك بلامر عشر عشرين المكرم سنه ثمان وأربعين الهجره النبويه

٦
 * فهرست الجزء الأول من اسنى الطالب شرح وروض الطالب الشيخ الاسلام كرميا الانصارى
 رحمه الله تعالى *

صفحة	صفحة
١٢٥	خطبة الكتاب
١٢٦	(كتاب الطهارة)
١٢٣	فصل في الماء المتغير
١٤٠	باب بيان التجاهة والماء المتنجس
١٧٠	فصل كثير الماء قلنتان
١٨٧	فصل في الماء الجاري
	باب بيان إزالة التجاهة
١٩٢	باب الأئمة
١٩٤	باب صفة الوضوء
١٩٩	فصل في سنن الوضوء
٢٠٦	باب الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة
٢٠٨	باب الأحداث
٢١٥	فصل فيما يحرم بالحدث
٢٣٤	باب الغسل
٢٤٢	فصل في كيفية الغسل
٢٤٧	(كتاب التيمم) وفيه ثلاثة أبواب
٢٤٧	الباب الأول فيما يبيحه
٢٦١	الباب الثاني في كيفية التيمم وله سبعة أركان
٢٦٤	الباب الثالث في أحكام التيمم
٢٧٠	فصل في بيان وقت التيمم
٢٧٥	باب منعه الخفين
٢٧٩	فصل في كيفية المسح
	فصل في حكم المسح
٢٨٥	(كتاب الحيض) وفيه خمسة أبواب
٢٨٨	الباب الأول في أحكامه
٢٩٤	فصل يحرم به وبالنفاس ما يحرم بالجنابة
٢٩٨	فصل في الاستحاضة
٣٠٥	الباب الثاني في بيان المستحاضات
٣١٠	الباب الثالث في المتحيرة
٣١٣	الباب الرابع في التلقيق
٣٢١	الباب الخامس في النفاس
٣٢٢	(كتاب الصلاة) وفيه سبعة أبواب
٣٢٤	الباب الأول في المواقيت
	الباب الثاني في الأذان والإقامة
	فصل في صفة تلاذذان والإقامة
	الباب الثالث في بيان استقبال القبلة
	الباب الرابع في صفة الصلاة
	الباب الخامس في شروط الصلاة وموانعها
	الباب السادس في السجودات التي ليست من صلب الصلاة
	فصل لا تعدد السجود لتعدد السهو
	فصل وهو سجدتان يحملهما قبل السلام
	الباب السابع في صلاة النطاق
	فصل لاحصر في النطاق عان التي لا يجب اياها
	(كتاب صلاة الجماعة)
	باب صفة الأئمة في الصلاة
	(كتاب كيفية صلاة المسافر)
	باب الجمع بين الصلاتين
	(كتاب صلاة الجمعة) وفيه ثلاثة أبواب
	الباب الأول في شروط صحتها
	الباب الثاني فمن تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه
	الباب الثالث في كيفية إقامة الجمعة
	(كتاب صلاة الخوف)
	باب ما يجوز زلبه للصحاب وغيره وما لا يجوز
	(كتاب صلاة العيدين)
	فصل وهي ركعتان بنية صلاة العيد
	(كتاب صلاة الكسوف)
	(كتاب صلاة الاستسقاء)
	(كتاب الجنائز)
	باب بيان غسل الميت
	باب التكفين
	باب حلى الجنائز
	باب الصلاة على الميت
	فصل شرطه تقدم الغسل والتيمم
	فصل على الصلاة على الغائب عن البلد
	باب الدفن

صفحة	صفحة
١٣٥	٢٣٠ فصل يكره المجلس والاعتناء والوطء للغير
١٤٣ (كتاب الحج والعمرة)	٢٣٤ باب التعزية
١٥٨ باب موافقة الحج والعمرة	٢٣٥ فصل اليكاه بارتقيل الموت وبعد
١٦١ فصل موافقة العمرة بموافقة الحج	٢٣٦ باب تارك الصلاة
باب بيان وجوه الاحرام وما يتعلق به	٢٣٨ (كتاب الزكاة)
١٦٥ فصل دم التمتع كدم الاضحية	٢٣٩ باب حكمة كذا ما وصى
باب الاحرام	٢٤٠ فصل وأول نصاب البقر ثلاثون وفيه اتيسع
١٧٤ باب دخول مكة	فصل وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة
١٧٧ فصل في واجبات الطواف	٢٤٤ فصل ومن وجب عليه شيء من الإبل الحج
٥٠٤ باب محرمان الاحرام	٢٤٥ فصل أسباب النقص في الزكاة
٥٢٠ فصل يحرم قطع شجر الحرم غير المؤذي	باب الخلطة
باب سوانع انقضاء الحج	٢٤٨ فصل يشترط في نوع الخلطة كون المجموع
٥٢٨ فصل لا قضاء على محصر حال	نصابا
باب الدماء	٢٥٨ باب أداء الزكاة
٥٣٠ فصل في كيفية تجزؤ الدماء وما يقوم مقامها	باب تجزئ الزكاة
٥٣١ فصل في بيان زمن اراقة الدماء ومكانها	باب حكم تأخير الزكاة
باب الهدى	٢٦٧ باب زكاة المعسران
٥٣٤ (كتاب تحلل الضحايا)	٢٧٥ باب زكاة الذهب والفضة
٥٢٥ فصل في صفة الاضحية	باب زكاة التجارة
٥٤٥ فصل الاكل من أضحية التطوع وهديه	باب زكاة العبد والركاز
باب الحقيقة	٢٨٧ باب زكاة الفطر
٥٤٧ باب الصدقة (كتاب الصدقات)	٢٩٣ باب قسم الصدقات
٥٥٢ (كتاب الصدقات)	٤٠٥ باب صدقة التعاق
٥٦٣ (كتاب الاطعمة) وفيه بيان	٤٠٨ (كتاب الصيام)
باب الاكل في المطعم حال الاختيار	٤١١ فصل ويجب في الصوم نية جازمة معينة
باب الثاني في المعلوم اضطرارا	٤١٤ فصل ويفطر الصائم بالجماع عمدا والاستمنا
(كتاب النذر) وفيه فصلان	٤١٨ فصل في شروط الصوم
٥٧٤ الفصل الاول في تركه	٤٢٢ فصل في بياح الفطر لخوف الهلاك
٥٧٥ الفصل الثاني في أحكامه	٤٢٣ فصل من تعدى بالفطر أو نسي النية في رمضان
٥٨٠ فصل وإن نذر صوم يوم أو أيام لم تتعين	لزمه ماسك بقية النهار
٥٨٣ فصل لو نذر صوم يوم الاثنين أو الثلاثاء	٤٢٤ فصل ومن أفسد صومه في يوم من رمضان
باب انانيز رمضان	بجماعة لزمه الكفارة
٥٨٤ فصل ويصح نذر صوم الدهر	٤٣٠ باب صوم التطوع
٥٨٨ فصل ولو نذر ان يصحى الحج	٤٣٢ (كتاب الاعتكاف)
٥٨٩ فصل في مسائل مشهورة	